

همع الهوامع
في
شرح جمع الجوامع

تأليف

الإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي
المتوفى سنة ٩١١هـ

تحقيق

أحمد شمس الدين

الجزء الأول

منشورات
محمد علي بيضون
دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

الطبعة الأولى

١٤١٨هـ - ١٩٩٨م

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

العنوان : رمل الظريف، شارع البحتري، بناية ملكارت
تلفون وفاكس : ٣٦٦٤٣٩٨ - ٣٦٦١٣٥ - ٦٠٢١٣٣ (١ ٩٦١ ٠)
صندوق بريد: ٩٤٢٤ - ١١ بيروت - لبنان

DAR al-KOTOB al-ILMIYAH

Beirut - Lebanon

Address : Ramel al-Zarif, Bohtory st., Melkart bldg., 1st Floore.
Tel. & Fax : 00 (961 1) 60.21.33 - 36.61.35 - 36.43.98
P.O.Box : 11 - 9424 Beirut - Lebanon

بسم الله الرحمن الرحيم

ترجمة الإمام السيوطي[1]

هو أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمٰن ابن الكمال أبي بكر بن محمد بن سابق بن همام الخضيري الأسيوطي الشافعي. يلقّب بجلال الدين، ويكنى بأبي الفضل؛ وكنّاه بهذه الكنية شيخه العزّ الكناني الحنبلي حين عرض عليه محافيظه، فقال له: ما كنيتك؟ فقال: لا كنية لي؛ فقال: أبو الفضل. وكتب له هذه الكنية بخطّه[1].

وقد ذكر الإمام السيوطي ترجمته بنفسه في كتابه «حسن المحاضرة» فقال:

«وإنما ذكرت ترجمتي في هذا الكتاب اقتداء بالمحدثين قبلي، فقلَّ أن ألف أحد منهم تاريخاً إلا ذكر ترجمته فيه، وممن وقع له ذلك الإمام عبد الغافر الفارسي في «تاريخ نيسابور»، وياقوت الحموي في «معجم الأدباء»، ولسان الدين بن الخطيب في «تاريخ غرناطة»،

(١) نذكر من مصادر ترجمة السيوطي الكثيرة ما يلي: الضوء اللامع للسخاوي (٤/ ٦٥ ـ ٧٠)، شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي (٨/ ٥١ ـ ٥٥)، الكواكب السائرة للغزي (١/ ٢٢٦ ـ ٢٣١)، النور السافر للعيدروسي (٥٤ ـ ٥٨)، البدر الطالع للشوكاني (١/ ٣٢٨ ـ ٣٣٥)، هدية العارفين للبغدادي (١/ ٥٣٤ ـ ٥٤٤)، فهرسة الخديوية (في مواضع كثيرة)، كشف الظنون لحاجي خليفة (في مواضع كثيرة)، فهرس الأزهرية (٦/ ٢٨٧)، فهرس التيمورية (١/ ١٥٩)، مخطوطات الموصل للجلبي (٦٧/ ١٧٣، ١٨٣، ١٩٢)، المخطوطات التاريخية لكوركيس عواد (ص ٥٣)، عقود الجوهر لجميل العظم (١٩٤ ـ ٢١٦)، التعريف بالمؤرخين للعزاوي (١/ ٢٥٣، ٢٥٤)، روضات الجنات للخوانساري (٤٣٢ ـ ٤٣٧)، معجم المؤلفين لكحالة (٥/ ١٢٨، ١٢٩)، الأعلام للزركلي (٣/ ٣٠١، ٣٠٢). كما ترجم السيوطي لنفسه في كتابه حسن المحاضرة (١/ ١٨٨ ـ ١٩٥).

(١) انظر شذرات الذهب (٨/ ٥١).

والحافظ تقي الدين الفاسي في «تاريخ مكة»، والحافظ أبو الفضل بن حجر في «قضاة مصر»، وأبو شامة في «الروضتين» وهو أورعهم وأزهدهم فأقول:

أما جدي الأعلى همام الدين، فكان من أهل الحقيقة ومن مشايخ الطرق، ومن دونه كانوا من أهل الوجاهة والرياسة، منهم من ولي الحكم ببلده، ومنهم من ولي الحسبة بها، ومنهم من كان تاجراً في صحبة الأمير شيخون، وبنى مدرسة بأسيوط، ووقف عليها أوقافاً، ومنهم من كان متمولاً، ولا أعلم منهم من خدم العلم حق خدمته إلا والدي.

وأما نسبتنا بالخضيري فلا أعلم ما تكون إليه هذه النسبة إلا الخضيرية، محلة ببغداد[(١)]، وقد حدثني من أثق به أنه سمع والدي رحمه الله يذكر أن جده الأعلى كان أعجمياً، أو من الشرق؛ فالظاهر أن النسبة إلى المحلة المذكورة.

وكان مولدي بعد المغرب ليلة الأحد مستهل رجب سنة تسع وأربعين وثمانمائة[(٢)]، وحُمِلت في حياة أبي إلى الشيخ محمد المجذوب[(٣)]، رجل كان من كبار الأولياء بجوار المشهد النفيسي، فبرّك علي. ونشأت يتيماً فحفظت القرآن ولي دون ثماني سنين. ثم حفظت العمدة، ومنهاج الفقه والأصول، وألفية ابن مالك، وشرعت في الاشتغال بالعلم من مستهل سنة أربع وستين، فأخذت الفقه والنحو عن جماعة من الشيوخ، وأخذت الفرائض عن العلامة فرضي زمانه الشيخ شهاب الدين الشارمساحي الذي كان يقال: إنه بلغ السن العالية، وجاوز المائة بكثير[(٤)] ـ والله أعلم بذلك ـ قرأت عليه في شرحه على المجموع.

وأجزْت بتدريس العربية في مستهل سنة ست وستين، وقد ألفت في هذه السنة فكان أول شيء ألفته شرح الاستعاذة والبسملة، وأوقفت عليه شيخنا شيخَ الإسلام علم الدين البلقيني[(٥)]، فكتب عليه تقريظاً، ولازمته في الفقه إلى أن مات، فلازمت ولده، فقرأت عليه

(١) قال ياقوت في معجم البلدان (٢/ ٣٧٧، ٣٧٨): الخضيرية: محلة كانت ببغداد تنسب إلى خُضير مولى صالح صاحب الموصل، وكانت بالجانب الشرقي، وفيها كان سوق الجرار.

(٢) يذكر ابن إياس في بدائع الزهور (ص ٢٥٦) أن ولادة السيوطي كانت في جمادى الآخرة من السنة المذكورة، كما يذكر أن هذه السنة التي ولد فيها السيوطي وقع طاعون بالديار المصرية ومات فيه من الناس ما لا يحصى عددهم.

(٣) ذكر ابن إياس وفاة محمد المجذوب سنة ٨٥٩ هـ، وقال عنه: توفي في جمادى الآخرة رحمه الله، ولما مات أخذه السلطان إينال ودفنه بجوار تربته تبركاً فيه.

(٤) ذكر السخاوي في الضوء اللامع (٢/ ١٧) أن الشارمساحي توفي سنة ٨٥٥ هـ وقد جاوز الثمانين بيسير.

(٥) المتوفى سنة ٨٦٨ هـ.

من أول التدريب لوالده إلى الوكالة، وسمعت عليه من أول الحاوي الصغير إلى العدد، ومن أول المنهاج إلى الزكاة، ومن أول التنبيه إلى قريب من الزكاة، وقطعة من الروضة، وقطعة من تكملة شرح المنهاج للزركشي، ومن إحياء الموات إلى الوصايا أو نحوها. وأجازني بالتدريس والإفتاء من سنة ست وسبعين، وحضر تصديري، فلما توفي سنة ثمان وسبعين، لزمت شيخ الإسلام شرف الدين المناوي[1]، فقرأت عليه قطعة من المنهاج، وسمعته عليه في التقسيم إلا مجالس فاتتني، وسمعت دروساً من شرح البهجة ومن حاشيته عليها ومن تفسير البيضاوي.

ولزمت في الحديث والعربية شيخنا الإمام العلامة تقي الدين الشمني الحنفي[2]، فواظبته أربع سنين، وكتب لي تقريظاً على شرح ألفية ابن مالك وعلى جمع الجوامع في العربية تأليفي، وشهد لي غير مرة بالتقدم في العلوم بلسانه وبنانه، ورجع إلى قولي مجرداً في حديث، فإنه أورد في حاشيته على الشفاء حديث أبي الجمرا في الإسرا، وعزاه إلى تخريج ابن ماجه، فاحتجت إلى إيراده بسنده، فكشفت ابن ماجه في مظنته فلم أجده، فمررت على الكتاب كله فلم أجده، فاتهمت نظري، فمررت مرة ثانية فلم أجده، فعدت ثالثة فلم أجده، ورأيته في معجم الصحابة لابن قانع، فجئت إلى الشيخ فأخبرته، فبمجرد ما سمع مني ذلك أخذ نسخته وأخذ القلم فضرب على لفظ «ابن ماجه» وألحق «ابن قانع» في الحاشية، فأعظمت ذلك وهبته لعظم منزلة الشيخ في قلبي واحتقاري في نفسي، فقلت ألا تصبرون لعلكم تراجعون! فقال: إنما قلدت في قولي «ابن ماجه» البرهان الحلبي. ولم أنفك عن الشيخ إلى أن مات.

ولزمت شيخنا العلّامة أستاذ الوجود محيي الدين الكافيجي[3] أربع عشرة سنة، فأخذت عنه الفنون من التفسير والأصول والعربية والمعاني وغير ذلك. وكتب لي إجازة عظيمة.

وحضرت عند الشيخ سيف الدين الحنفي دروساً عديدة في الكشاف والتوضيح وحاشيته عليه وتلخيص المفتاح والعضد.

وشرعت في التصنيف في سنة ست وستين، وبلغت مؤلفاتي إلى الآن ثلاثمائة كتاب[4]، سوى ما غسلته ورجعت عنه.

---

(١) المتوفى سنة ٨٧١ هـ.

(٢) المتوفى سنة ٨٧٢ هـ.

(٣) المتوفى سنة ٨٧٩ هـ.

(٤) ذكر الداودي أن مؤلفات السيوطي بلغت خمسمائة وزادت على ذلك، وذكر ابن إياس أنها بلغت ستمائة مؤلف.

وسافرت بحمد الله تعالى إلى بلاد الشام والحجاز واليمن والهند والمغرب والتكرور، ولما حججت شربت من ماء زمزم لأمور، منها أن أصل في الفقه إلى رتبة الشيخ سراج الدين البلقيني، وفي الحديث إلى رتبة الحافظ ابن حجر. وأفتيت من مستهل سنة إحدى وسبعين، وعقدت إملاء الحديث من مستهل سنة اثنتين وسبعين.

ورزقت التبحر في سبعة علوم: التفسير، والحديث، والفقه، والنحو، والمعاني، والبيان، والبديع على طريقة العرب والبلغاء، لا على طريقة العجم وأهل الفلسفة.

والذي أعتقده أن الذي وصلت إليه من هذه العلوم السبعة سوى الفقه والنقول التي اطلعت عليها، لم يصل إليه ولا وقف عليه أحد من أشياخي فضلاً عمن هو دونهم، أما الفقه فلا أقول ذلك فيه، بل شيخي فيه أوسع نظراً، وأطول باعاً، ودون هذه السبعة في المعرفة: أصول الفقه والجدل والتصريف، ودونها الانشاء والترسل والفرائض، ودونها القراءات، ولم آخذها عن شيخ، ودونها الطب. وأما علم الحساب فهو أعسر شيء علي وأبعده عن ذهني، وإذا نظرت إلى مسألة تتعلق به، فكأنما أحاول جبلاً أحمله.

وقد كملت عندي الآن آلات الاجتهاد بحمد الله تعالى، أقول ذلك تحدّثاً بنعمة الله علي، لا فخراً، وأي شيء في الدنيا حتى يطلب تحصيله بالفخر! وقد أزف الرحيل، وبدا الشيب، وذهب أطيب العمر، ولو شئت أن أكتب في كل مسألة مصنفاً بأقوالها وأدلتها النقلية والقياسية، ومداركها ونقوضها وأجوبتها، والموازنة بين اختلاف المذاهب فيها لقدرت على ذلك من فضل الله، لا بحولي ولا بقوتي، فلا حول ولا قوة إلا بالله.

وقد كنت في مبادىء الطلب قرأت شيئاً في المنطق، ثم ألقى الله كراهته في قلبي. وسمعت ابن الصلاح أفتى بتحريمه فتركته لذلك، فعوضني الله تعالى عنه علم الحديث الذي هو أشرف العلوم.

وأما مشايخي في الرواية سماعاً وإجازة فكثير، أوردتهم في المعجم الذي جمعتهم فيه، وعدتهم نحو مائة وخمسين[1]، ولم أكثر من سماع الرواية لاشتغالي بما هو أهم، وهو قراءة الدراية» انتهى من حسن المحاضرة.

تلاميـذه:

أما تلاميذ الإمام السيوطي فهم كثيرون لا يكادون يحصون، منهم من تتلمذ على يديه

---

(١) ذكر محمد عبد المنعم خاطر في كتابه عن جلال الدين السيوطي (ص ١٩) أن شيوخه بلغوا ستمائة شيخ.

ومنهم من تتلمذ على كتبه. ومن اللامعين الذين تتلمذوا على كتبه الشعراني الذي قال في ذيل طبقاته: «أرسل إلي ورقة مع والدي بإجازته لي جميع مروياته ومؤلفاته، ثم لما جئت إلى مصر قبيل موته اجتمعت به مرة واحدة فقرأت عليه بعض أحاديث من الكتب الستة وشيئاً من المنهاج في الفقه تبركاً، ثم بعد شهر سمعت ناعيه ينعي موته، فحضرت الصلاة عليه عند الشيخ أحمد الأباريقي بالروضة عقب صلاة الجمعة في سبيل المؤمنين عند الجامع الجديد بمصر العتيقة، رضي الله عنه».

ومن تلاميذه الحافظ الداودي، وكان شيخ أهل الحديث في عصره، وله مؤلفات كثيرة أثنى عليها العلماء.

مؤلفاتـه:

ألّف الإمام السيوطي في فنون عديدة، وكان في بعض هذه المؤلفات نسيج وحده كما يظهر ذلك في كتابه «الهمع» في النحو، وفي كتابه «الدر المنثور في التفسير بالمأثور» وفي «الجامع الكبير» في الحديث، وغيرها. وقد كان السيوطي في أول أمره ملخصاً ومختصراً، ثم انتهى أمره إلى الاستقلال في التأليف والتجويد والتحرير، فبلغت عدد مؤلفاته ستمائة وأكثر، منها الكتاب الكبير ومنها الرسالة الصغيرة. ونذكر فيما يلي بعض هذه المؤلفات مرتبة ترتيباً ألفبائيًّا:

١ ـ الإتقان في علوم القرآن.
٢ ـ إتمام الدراية لقراء النقاية.
٣ ـ الأحاديث المنيفة.
٤ ـ الأرج في الفرج.
٥ ـ الأذكار فيما عقده الشعراء من الآثار.
٦ ـ إسعاف المبطأ في رجال الموطأ.
٧ ـ الأشباه والنظائر، في العربية.
٨ ـ الأشباه والنظائر، في فروع الشافعية.
٩ ـ الاقتراح، في أصول النحو.
١٠ ـ الإكليل في استنباط التنزيل.
١١ ـ الألفاظ المعربة.
١٢ ـ الألفية في مصطلح الحديث.
١٣ ـ الألفية في النحو، واسمها «الفريدة» وله شرح عليها.

١٤ ـ إنباه الأذكياء لحياة الأنبياء.
١٥ ـ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة.
١٦ ـ التاج في إعراب مشكل المنهاج.
١٧ ـ تاريخ أسيوط.
١٨ ـ تاريخ الخلفاء.
١٩ ـ التحبير لعلم التفسير.
٢٠ ـ تحفة المجالس ونزهة المجالس.
٢١ ـ تحفة الناسك.
٢٢ ـ تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي.
٢٣ ـ ترجمان القرآن.
٢٤ ـ تفسير الجلالين.
٢٥ ـ تنوير الحوالك في شرح موطأ الإمام مالك.
٢٦ ـ الجامع الصغير، في الحديث.
٢٧ ـ جمع الجوامع، ويعرف بالجامع الكبير؛ في الحديث.
٢٨ ـ الحاوي للفتاوي.
٢٩ ـ حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة.
٣٠ ـ الخصائص والمعجزات النبوية.
٣١ ـ درّ السحابة فيمن دخل مصر من الصحابة.
٣٢ ـ الدرّ المنثور في التفسير بالمأثور.
٣٣ ـ الدر النثير في تلخيص نهاية ابن الأثير.
٣٤ ـ الدراري في أبناء السراري.
٣٥ ـ الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة.
٣٦ ـ الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج.
٣٧ ـ ديوان الحيوان؛ اختصره من حياة الحيوان للدميري، وقد ترجم إلى اللاتينية.
٣٨ ـ رشف الزلال، ويعرف بمقامة النساء.
٣٩ ـ زهر الربى، في شرح سنن النسائي.
٤٠ ـ زيادات الجامع الصغير، مرتبة على الحروف.
٤١ ـ السبل الجلية في الآباء العلية.
٤٢ ـ شرح شواهد المغني، سماه: فتح القريب.
٤٣ ـ الشماريخ في علم التاريخ؛ رسالة.
٤٤ ـ صون المنطق والكلام عن فن المنطق والكلام.

٤٥ ـ طبقات الحفاظ.

٤٦ ـ طبقات المفسرين.

٤٧ ـ عقود الجمان في المعاني والبيان؛ أرجوزة.

٤٨ ـ عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد.

٤٩ ـ قطف الثمر في موافقات عمر.

٥٠ ـ كوكب الروضة؛ في ذكر جزيرة الروضة التي كان من سكانها.

٥١ ـ اللآلىء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة.

٥٢ ـ لبّ اللباب في تحرير الأنساب.

٥٣ ـ لباب النقول في أسباب النزول.

٥٤ ـ ما رواه الأساطين في عدم المجيء إلى السلاطين.

٥٥ ـ متشابه القرآن.

٥٦ ـ المحاضرات والمحاورات.

٥٧ ـ المذهب فيما وقع في القرآن من المعرب.

٥٨ ـ المزهر، في علوم اللغة.

٥٩ ـ مسالك الحنفا في والدي المصطفى.

٦٠ ـ المستطرف من أخبار الجواري.

٦١ ـ مشتهى العقول في منتهى النقول.

٦٢ ـ مصباح الزجاجة في شرح سنن ابن ماجه.

٦٣ ـ مفحمات الأقران في مبهمات القرآن.

٦٤ ـ مقامات في الأدب.

٦٥ ـ مقامات؛ وهي ٢٤ رسالة في مباحث مختلفة.

٦٦ ـ المقامة السندسية في النسبة المصطفوية.

٦٧ ـ مناقب أبي حنيفة.

٦٨ ـ مناقب مالك.

٦٩ ـ مناهل الصفا في تخريج أحاديث الشفا.

٧٠ ـ المنجم في المعجم؛ ترجم فيه لشيوخه.

٧١ ـ نزهة الجلساء في أشعار النساء.

٧٢ ـ النفحة المسكية والتحفة المكية؛ في عدة علوم.

٧٣ ـ نواهد الأبكار؛ حاشية على البيضاوي.

٧٤ ـ الوسائل إلى معرفة الأوائل.

وللسيوطي مؤلفات كثيرة في التصوّف، نذكر منها:

٧٥ ـ تأييد الحقيقة العلية وتشييد الطريقة الشاذلية.
٧٦ ـ درج المعالي في نصرة الغزالي على المنكر المتغالي.
٧٧ ـ مختصر الإحياء.
٧٨ ـ الخبر الدال على وجود القطب والأوتاد والأبدال.
٧٩ ـ المعاني الدقيقة في إدراك الحقيقة.
٨٠ ـ سهام الإصابة في الدعوات المستجابة.
٨١ ـ شرح الصدور بشرح حال الموتى في القبور.
٨٢ ـ بشرى الكئيب بلقاء الحبيب.
٨٣ ـ تنوير الحلك في رؤية النبي والملك.
٨٤ ـ عقيدة المسلم، المعروف بالاقتصاد؛ وهو شرح لمتن الكوكب الوقاد لعلم الدين السخاوي المتوفى سنة ٦٤٣ هـ. ويشير في هذا الكتاب إلى بعض أخلاق الصوفية.

انقطاعه للعلم والعبادة ووفاته:

قال ابن العماد الحنبلي: «لمّا بلغ أربعين سنة أخذ في التجرد للعبادة والانقطاع إلى الله تعالى والاشتغال به صرفاً والإعراض عن الدنيا وأهلها كأنه لم يعرف أحداً منهم، وتسرع في تحرير مؤلفاته وترك الإفتاء والتدريس واعتذر عن ذلك في مؤلف سماه بالتنفيس، وأقام في روضة المقياس فلم يتحول منها إلى أن مات»[١].

قال ابن العماد: «ومناقبه لا تحصر كثرة، ولو لم يكن له من الكرامات إلا كثرة المؤلفات مع تحريرها وتدقيقها لكفى ذلك شاهداً لمن يؤمن بالقدرة»[٢].

وتوفي رحمه الله سنة ٩١١ هـ. قال ابن العماد: «توفي في سحر ليلة الجمعة تاسع عشر جمادى الأولى في منزله بروضة المقياس بعد أن تمرض سبعة أيام بورم شديد في ذراعه الأيسر عن إحدى وستين سنة وعشرة أشهر وثماني عشر يوماً، ودفن في حوش قوصون خارج باب القرافة»[٣].

تبحّره في علوم اللغة، وكتابه «همع الهوامع»:

رُزق الإمام السيوطي التبحّر في علوم اللغة والنحو، وقد قيّض الله له شيوخاً أئمة تلقّى عنهم علوم العربية وأعانته ملكة صافية على إتقانها والبراعة فيها، فكان شيخه الشمني بارعاً في

(١) انظر شذرات الذهب (٨/ ٥٣).
(٢) انظر شذرات الذهب (٨/ ٥٤).
(٣) انظر شذرات الذهب (٨/ ٥٥).

النحو، وقد انتفع به السيوطي انتفاعاً كبيراً، وكان له أثر كبير في نبوغه في النحو واللغة، وحين ألّف «شرح الألفية» و«جمع الجوامع» كتب له تقريظاً عليهما وشهد له غير مرة بالتقدم بلسانه وبنانه. كما تتلمذ أيضاً على محيي الدين الكافيجي الذي وصفه السيوطي بـ «أستاذ الوجود» وقد لقّب الكافيجي لكثرة تدريسه الكافية.

وللسيوطي مؤلفات عديدة في النحو واللغة، نذكر منها: شرح ألفية ابن مالك، والنكت على الألفية والكافية والشافية والشذور والنزهة، والفتح القريب على مغني اللبيب، وشرح شواهد المغني، وشرح ملحة الإعراب للحريري، ومختصر الملحة، والأخبار المروية في سبب وضع العربية، والمصاعد العلية في القواعد النحوية، والاقتراح في أصول النحو وجدله، والشمعة المضيئة في شرح كافية ابن مالك، والتوشيع على التوضيح، والسيف الصقيل في حواشي ابن عقيل، وقطر الندى في ورود الهمزة للندا؛ وهذه الكتب ذكرها في «حسن المحاضرة»، ولم يذكر كتابين آخرين مهمّين ألفهما بعد كتابه حسن المحاضرة، هما: الأشباه والنظائر في النحو، وقد رتّبه على سبعة فنون كل فنّ له مقدمة مستقلّة كأنه سبعة كتب؛ وكتاب «المزهر في اللغة» الذي قال عنه جرجي زيدان في كتابه «آداب اللغة العربية»: «هو أهم كتبه اللغوية، وهو فريد في بابه، يدخل في جزأين، الجزء الأول يبحث في ألفاظ اللغة وأصلها وصحيحها ومتواترها والمرسل والمنقطع وطرق الأخذ ومعرفة المصنوع والضعيف والمنكر والرديء والمذموم والمطرد والشاذ والغريب والنادر والمستعمل والمهمل والمعرب والمولّد... وغير ذلك، والجزء الثاني يبحث في أوزان الكلام وأبنية الأفعال والضوابط واستثناء الأبنية مما يندر وروده. وفيه فائدة عظمى للباحث في أصول الألفاظ وعلاقة العربية بأخواتها السامية».

أما كتابه «همع الهوامع» فهو شرح لكتابه «جمع الجوامع» في النحو؛ وجمع الجوامع كتاب مختصر يحتوي على مقدمة في تعريف الكلمة وأقسامها، وعلى سبعة كتب هي: المرفوعات، والفضلات، والمجرورات، والعوامل، والتوابع، والأبنية، وتغيرات الكلم الإفرادية؛ وقال في مقدمته[١]: «وهذا ترتيب بديع لم أسبق إليه حذوت فيه حذو كتب الأصول. وفي جعلها سبعة مناسبة لطيفة مأخوذة من حديث ابن حبّان وغيره: إنّ الله وتر يحب الوتر، أما ترى السموات سبعاً والأيام سبعاً والطواف سبعاً؛ الحديث».

والذي قصده من تأليف جمع الجوامع كما ذكر في المقدمة، هو «تأليف مختصر في العربية جامع لما في الجوامع من المسائل والخلاف، حاوٍ لوجازة اللفظ وحسن الائتلاف،

---

(١) انظر صفحة ١٨.

محيط بخلاصة كتابي التسهيل والارتشاف، مع مزيد وافٍ، فائق الانسجام، قريب من الأفهام»[١].

وقال في مقدمة همع الهوامع[٢]: «فإنّ لنا تأليفاً في العربية جمع أدناها وأقصاها، وكتاباً لم يغادر من مسائلها صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها، ومجموعاً تشهد لفضله أرباب الفضائل، وجموعاً قصُرت عنه جموع الأواخر والأوائل، حشدتُ فيه ما يقرّ الأعين ويشنّف المسامع، وأوردته مناهل كتبٍ فاض عليها همع الهوامع، وجمعته من نحو مائة مصنّف، فلا غرو أن لقّبته جمع الجوامع. وقد كنت أريد أن أضع عليه شرحاً واسعاً كثير النقول طويل الذيول جامعاً للشواهد والتعاليل معتنياً بالانتقاد للأدلّة والأقاويل، منبّهاً على الضوابط والقواعد والتقاسيم والمقاصد، فرأيت الزمان أضيق من ذلك ورغبة أهله قليلة فيما هنالك، مع إلحاح الطلاّب عليّ في شرح يرشدهم إلى مقاصده ويطلعهم على غرائبه وشوارده، فنجّزت لهم هذه العجالة الكافلة بحلّ مبانيه وتوضيح معانيه، وتفكيك نظامه وتعليل أحكامه، مسمّاة بهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع».

عملي في الكتاب:

ـ اعتمدت في تحقيقي لهذا الكتاب على نسخة مخطوطة محفوظة بدار الكتب المصرية تحت رقم (٦٤٨) نحو طلعت. كما استعنت بنسخة مطبوعة سنة ١٩٩٤ في مؤسسة الرسالة بتحقيق وشرح الدكتور عبد العال سالم مكرم.

ـ قمت بضبط النصّ بالحركات وعلامات الترقيم المناسبة.

ـ وضعت بعض العناوين الفرعية بين حاصرتين تسهيلاً للعرض والتناول.

ـ قمت بتصحيح بعض الألفاظ والعبارات سواء في المخطوط أو المطبوع، وأشرت إلى ذلك في الحواشي. كما استدركت بعض النصوص الساقطة من المخطوط من مظانّها.

ـ بذلت جهدي في وضع بعض التعليقات والشروحات المختصرة مع الأخذ بعين الاعتبار عدم إثقال الحواشي بما يمكن أن نجده مطوّلاً في الشروحات المتوفرة بكثرة.

ـ خرّجت جميع الشواهد الشعرية، باستثناء القليل منها الذي لم أهتد إليه؛ واعتمدت في

---

(١) انظر صفحة ١٨.

(٢) انظر صفحة ١٧.

ذلك بشكل رئيسي على «المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية» من إعداد الدكتور إميل بديع يعقوب، الصادر عن دار الكتب العلمية.

ـ خرّجت الآيات القرآنية المستشهد بها في الكتاب مع الإشارة إلى القراءات المختلفة من شاذة وغير شاذّة ونسبتها إلى قارئيها. كما خرّجت الأحاديث النبوية بالرجوع إلى الصحاح والكتب المعتمدة.

ـ عرّفت بالأعلام الواردة في الكتاب، خاصة أعلام اللغويين والنحاة، كما عرّفت بالأماكن والكتب الواردة مع نسبتها إلى مؤلفيها، وشرحت الكلمات الغريبة بالرجوع إلى كتب اللغة والغريب.

ـ قسّمت الكتاب إلى ثلاثة أجزاء في ثلاثة مجلدات.

ـ وضعت فهارس تفصيلية للكتاب، أثبتّها في مجلد رابع.

وبعد، عسى أن أكون وُفّقت في خدمة هذا الكتاب الجليل، وحسبي أنني حاولت، وما توفيقي إلا بالله العليّ العظيم عليه توكّلت وإليه أنيب، والحمد للّه أولاً وآخراً، والصلاة والسلام على سيدنا ورسولنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أحمد شمس الدين

بيروت ـ لبنان

في ٢٦/٦/١٩٩٧ م

صورة الورقة الأولى من المخطوط

صورة الورقة الثانية من المخطوط

بسم الله الرحمٰن الرحيم
[مقدمة همع الهوامع للمؤلف]

يقول عبد الرحمن بن أبي بكر السّيوطي الشافعيّ ـ لطف الله تعالى به ـ سبحانك! لا أُحْصِي ثناءً عليك، أنت كما أثنيتَ على نفسك. وأصلي وأسلم على محمد أفضل من خَصَصْتَهُ بروح قُدسك.

وبعد، فإن لنا تأليفاً في العربيّة جمع أدناها وأقصاها، وكتاباً لم يغادِر من مسائلها صغيرة ولا كبيرةً إلا أحصاها، ومجموعاً تشهد لفضله أرباب الفضائل، وجُموعاً قَصُرت عنه جموع الأواخر والأوائل، حشدتُ فيه ما يُقِرُّ الأعين، ويشنّف[1] المسامع، وأوردْتُهُ مناهِلَ كتبٍ فاضَ عليها همع الهوامع[2]، وجمعته من نحو مائة مصنَّف، فلا غرو أن لقّبْتُهُ «جَمْعَ الجوامع». وقد كنت أريد أن أضع عليه شرحاً واسعاً كثير النُّقُول، طويلَ الذُّيول، جامعاً للشواهد والتعاليل، معتنياً بالانتقاد للأدلّة والأقاويل، منبّهاً على الضّوابط والقواعد، والتقاسيم والمقاصد، فرأيت الزمان أَضْيَقَ من ذلك، ورغبة أهله قليلة فيما هنالك، مع إلحاحِ الطُّلاَّب عليّ في شرحٍ يرشدهم إلى مقاصده، ويُطْلِعُهم على غرائبه وشوارده[3]، فنجَّزْت لهم هذه العُجالة الكافلة بحلّ مبانيه، وتوضيح معانيه، وتفكيك نظامه، وتعليل أحكامه، مسماة (بهمع الهوامع، في شرح جمع الجوامع).. واللّهَ أسأل أن يبلِّغ به المنافع، ويجعلنا ممن يسابق إلى الخيرات ويسارع، بمنّه ويُمنه.

[مقدمة جمع الجوامع]

أحمدك اللهم على ما أسبغت من النِّعم، وأصلي وأسلّم على نبيّك المخصوص بجوامع الكَلِم، وعلى آله وصحبه ما قام بالنفس ضمير، وأعرب عنه فم، وأستعينك في

---

(١) يقال: شنّف الآذان بكلامه: أمتعها به. وشنّف كلامه: زيّنه. (المعجم الوسيط: ص ٤٩٦).

(٢) يقال: همعت العين هَمْعاً وهُمُوعاً: دمعت. وعين هَمِعة: لا تزال تدمع. ودمع هَمُوع: سيّال. (المعجم الوسيط: ص ٩٩٥).

(٣) شوارد اللغة: غرائبها ونوادرها. (المعجم الوسيط: ص ٤٧٨).

إكمال ما قصدت إليه من تأليف مختصرٍ في العربية، جامعٍ لما في الجوامع من المسائل والخلاف، حاوٍ لوجازة اللّفظ وحسن الائتلاف، محيطٍ بخلاصة كِتَابَي (التسهيل)(١) و (الارتشاف)(٢)، مع مزيدٍ واف، فائق الانسجام، قريب من الأفهام، وأسألك النفع به على الدوام.

(ص)(٣): وينحصر في مقدّمات وسبعة كتب.

(ش)(٤): المقدمات في تعريف الكلمة، وأقسامها، والكلام، والكَلِم، والجملة، والقَوْل، والإعراب، والبناء، والمنصرف وغيره، والنكرة، والمعرفة وأقسامها.

والكتاب الأول: في العُمَد، وهي المرفوعات، وما شابهها من منصوب النواسخ.

والثاني: في الفضلات وهي المنصوبات.

والثالث: في المجرورات، وما حُمِل عليها من المجزومات، وما يتبعها من الكلام على أدوات التعليق غير الجازمة، وما ضم إليها من بَقِيّة حروف المعاني.

والرابع: في العوامل في هذه الأنواع، وهو الفعل وما ألحق به. وخُتِم باشتغالها عن معمولاتها، وتنازعها فيها.

والخامس: في التوابع لهذه الأنواع، وعوارض التركيب الإعرابي من تغيير كالإخبار، والحكاية، والتسمية، وضرائر(٥) الشعر. وهذه الكتب الخمسة في النحو. **والسادس** في الأبنية.

والسابع: في تغييرات الكَلِم الإفراديّةِ كالزيادة والحذف، والإبدال والنقل، والإدغام. وختم بما يناسبه من خاتمة الخطّ.

وهذا ترتيب بديع لم أُسْبَقْ إليه، حذوت فيه حذو كتب الأصول. وفي جعلها سبعةً مناسبةٌ لطيفة مأخوذة من حديث (ابن حِبّان) وغيره: «إن الله وِتْرٌ، يحب الوتر، أما ترى السمواتِ سبعاً، والأيامَ سبعاً، والطّواف سبعاً» الحديث.

(١) كتاب «تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد» في النحو لابن مالك المتوفى سنة ٦٧٢ هـ. لخّصه من مجموعته المسماة بالفوائد. (كشف الظنون: ص ٤٠٥).

(٢) كتاب «ارتشاف الضرب في لسان العرب» في النحو، لأثير الدين أبي حيان الأندلسي. (كشف الظنون: ص ٦١).

(٣) الحرف «ص» يرمز إلى نصّ جمع الجوامع. وقد ميّزنا نصّ الجمع بالأسود.

(٤) الحرف «ش» يرمز إلى شرح همع الهوامع.

(٥) الضرائر: جمع ضرورة. وهي في الشعر الحالة الداعية إلى أن يرتكب فيه ما لا يرتكب في النثر. (المعجم الوسيط: ص ٥٣٨).

[الكَلمة، حدُّها وأقسامَها]

[الكلام في المقدّمات]

(ص): الكلمة: قول مفرد مستقل، وكذا منويٌّ معه على الصحيح. وشرطَ قومٌ: كونَهُ حرفين.

(ش): الكلمة لغةً: تطلق على الجمل المفيدة. قال الله تعالى: ﴿وَكَلِمَةُ ٱللَّهِ هِىَ ٱلْعُلْيَا﴾ [التوبة: ٤٠] أي: لا إلّه إلاّ الله. ﴿تَعَالَوْاْ إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَآءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا ٱللَّهَ﴾ [آل عمران: ٦٤]. ﴿مِّنْهُمْ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [المؤمنون: ١٠٠]. إشارة إلى قوله: ﴿رَبِّ ٱرْجِعُونِ﴾ [المؤمنون: ٩٩] وما بعده في حديث الصحيحَيْن: «الكلمة الطّيبّة صدَقَة»[١]. و «أفضل كلمة قالها شاعر كَلِمةُ لبيد:

١ ـ ألا كـلُّ شـيء مـا خـلا اللّـهَ بـاطِـلُ»[٢]

---

(١) رواه من حديث أبي هريرة: البخاري في الجهاد باب ١٢٨، والأدب باب ٣٤. ومسلم في الزكاة حديث ٥٦، وأحمد في المسند (٢/ ٣١٦، ٣٦٤). وتمام الحديث: «كلُّ سلامى من الناس عليه صدقةٌ كل يوم تطلع فيه الشمس» قال: «تعدل بين الاثنين صدقة، وتعينُ الرجل في دابته فتحمله عليها أو ترفع له عليها متاعه صدقة» قال: «والكلمة الطيبة صدقة، وكلّ خطوة تمشيها إلى الصلاة صدقة، وتميط الأذى عن الطريق صدقة». لفظ مسلم.

(٢) رواه من حديث أبي هريرة: البخاري في مناقب الأنصار باب ٢٦، والأدب باب ٩٠، والرقاق باب ٢٩. ومسلم في البرِّ والصلة والآداب حديث ٢ ـ ٦. والترمذي في الأدب باب ٧٠. وابن ماجة في الأدب باب ٤١. وأحمد في المسند (٢/ ٢٤٨، ٣٩١، ٣٩٣، ٤٤٤، ٤٥٨، ٤٧٠، ٤٨١).

وقول لبيد بن ربيعة: «ألا كلّ شيء ما خلا الله باطل» هو الشطر الأول من بيت على بحر الطويل، وعجزه:

وكـــلّ نعيـــم لا محـــالـــة زائـــلُ

وهو في ديوان لبيد (ص ٢٥٦)، وجواهر الأدب (١/ ١١٨)، وخزانة الأدب (٢/ ٢٥٥ ـ ٢٥٧)، والدرر (١/ ٧١)، وديوان المعاني (١/ ١١٨)، وسمط اللآلي (ص ٢٥٣)، وشرح الأشموني (١/ ١١)،=

وهذا الإطلاق مُنْكَرٌ في اصطلاح النحويين، ولذا لا يُتعرّض لذكره في كتبهم بوجه، كما قال ابن مالك في «شرح التسهيل»[١] ـ وإن ذكره في «الألفية»[٢] ـ فقد قيل: إنه من أمراضها التي لا دواء لها.

وقد اختلفتْ عباراتهم في حدّ الكلمة اصطلاحاً. وأحسنُ حدودها: «قولٌ مفرد مستقل، أو منويٌّ معه».

فخرج بتصدير الحدّ «بالقول» غيرُه من الدوَالّ[٣]، كالخط، والإشارة.

وبالمفرد: ـ وهو ما لا يدلّ جزؤه على جزء معناه ـ المركّبُ.

وبالمستقل: أبعاض الكلمات الدالّة على معنى، كحروف المضارعة وياء النسب، وتاء التأنيث، وألف ضارب، فليست بكلمات لعدم استقلالها. ومَن أسقط هذا القيْدَ رأى ما جنح إليه الرضيّ[٤] من أنها مع ما هي فيه كلمتان صارتا واحدة لشدة الامتزاج فَجُعِلَ الإعرابُ على آخره كالمركب المزجيّ.

= وشرح التصريح (١/ ٢٩)، وشرح شذور الذهب (ص ٣٣٩)، وشرح شواهد المغني (١/ ١٥٠، ١٥٣، ١٥٤، ٣٩٢)، وشرح المفصل (٢/ ٧٨)، والعقد الفريد (٥/ ٢٧٣)، ولسان العرب (٥/ ٣٥١ ـ مادة رجز) والمقاصد النحوية (١/ ٥، ٧، ٢٩١) ومغني اللبيب (١/ ١٣٣). وبلا نسبة في أسرار العربية (ص ٢١١)، وأوضح المسالك (٢/ ٢٨٩)، والدرر (٣/ ١٦٦)، ورصف المباني (ص ٢٦٩)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٥٣١)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٢٦٣)، وشرح قطر الندى (ص ٢٤٨)، واللمع (ص ١٥٤).

(١) شرح التسهيل لابن مالك؛ قيل: وصل فيه إلى باب مصادر الفعل، ويقال: إنه كمله وكان كاملاً عند تلميذه الشهاب الشاغوري، فلما مات المصنّف ظنّ أنهم يجلّسونه مكانه، فلما خرجت عنه الوظيفة تألم فأخذ الشرح معه وتوجه إلى اليمن غضباً على أهل دمشق وبقي الشرح مخروماً بين أهلها. ثم كمله ولده بدر الدين محمد المتوفى سنة ٦٨٦ هـ من المصادر إلى آخر الكتاب، وكمله أيضاً صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي المتوفى سنة ٨٩٤. انظر كشف الظنون (ص ٤٠٥).

(٢) «الألفية في النحو» مقدمة مشهورة في ديار العرب، جمع فيها مقاصد العربية وسماها «الخلاصة»، وإنما اشتهرت بالألفية لأنها ألف بيت في الرجز، أولها:

قـــال محمـــد هـــو ابـــن مـــالـــك   أحمـــد ربـــي الله خيـــر مـــالـــك

وله عليها شرح. ولها شروح أخرى كثيرة. (كشف الظنون: ص ١٥١).

(٣) الدوالّ: جمع دالّة.

(٤) هو رضيّ الدين أبو عبدالله محمد بن علي بن يوسف الأنصاري الشاطبي الأصل البلنسي. مقرىء لغوي. ولد سنة ٦٠١ ببلنسية، وتوفي سنة ٦٨٤ هـ بالقاهرة. من آثاره: حواش على الصحاح للجوهري. انظر معجم المؤلفين (١١/ ٧٢).

ولم أحتج إلى ما زاده في «التسهيل» من قوله: «دالّ بالوضع» مُخْرِجاً: المهمل، لتعبيره «باللفظ» الشامل لذلك، وذِكرِي «القول» الذي يخرجه، لما سيأتي من أنه الموضوع لمعنى، ولذلك عدلت إليه.

وما قيل من أنّ ذكر «اللفظ» أوْلي، لإطلاق القول على غيره ـ كالرأي ـ ممنوع، لعدم تبادره إلى الأذهان، إذ هو مجاز.

وعدلْتُ «كاللُّباب»[1] إلى جعل الإفراد صفة «القول» عن جعلهم إياه صفة «المعنى» حيث قالوا ـ ومنهم ابن الحاجب وأبو حيّان ـ وُضِعَ لمعنى مفرد، لأنه كما قال الرَّضِيّ وغيره: صفته في الحقيقة، وإنما يكون صفة «للمعنى» بتبعيّة اللفظ، وسلامته من الاعتراض بنحو الخبر، فإنه كلمة، ومعناه مركب، وهو: زيد قائم، مثلاً، ونحو: ضرب، فإنه كلمة، ومعناه مُركّب من الحدَثِ والزمان.

وقدمت المعرَّف على المعرِّف كصُنْع الجُمْهور، لأنه الأصل في الإخبار عنه. وعكس صاحب «اللّبّ»[2] لتقدم المعرِّف عقلاً، فقدّم وضعاً.

ومن قال: إن اللاّم في الكلمة للجنس المقتضي للاستغراق والتاء للوحدة فيتناقضان، فقَدْ سها سهواً ظاهراً، بل هي للماهيّة والحقيقة. وشملت العبارة «الكلمة» تحقيقاً كزيد، وتقديراً كأحد جُزْأَي العلم المضاف: كعبد الله، فإن كُلاًّ منهما كلمة تقديراً، إذ لا تأتي الإضافة إلاّ في كلمتين، وإن كان مجموعهما كلمة تحقيقاً، لعدم دلالة جزئه على جزء معناه.

وشَملَ «المَنْوِيّ»: المُسْتِكنّ وجوباً، كأنت في قُمْ، وجوازاً ـ كما سيأتي ـ في مبحث المضمر.

وخرج بقولي: «معه»: ما نواه الإنسان في نفسه من الكلمات المفردة، فإنه لا يسمّى كلمة في اصطلاحهم، لأنه لم يُنْوَ مع اللفظ. وقَيّده في «التسهيل» بقوله: «كذلك» قال: إشارة إلى الاستقلال ليَخْرُج الإعرابُ المقدّر، فإنه مَنْوِيّ مع اللفظ. وليس بكلمة لعدم استقلاله، وحَذَفْتُهُ لِلْعِلْمِ به، لأنهِ إذا شُرِط ذلك في اللفظ الموجود مع قوته، ففي المنويّ أَوْلى.

(١) هو كتاب «اللباب في علل البناء والإعراب» في النحو، لأبي البقاء عبدالله بن حسين العكبري النحوي المتوفى سنة ٦١٦ هـ. انظر كشف الظنون (ص ١٥٤٣).

(٢) هو «لبّ الألباب في علم الإعراب» للإسفراييني تاج الدين محمد بن محمد بن أحمد. وله شروح عديدة. انظر كشف الظنون (ص ١٥٤٥، ١٥٤٦).

ومقابل الصحيح[١] فيه ما نقله أبو حيان وَغَيرُهُ أنَّ صاحب «النهاية»[٢] وهو ابن الخبّاز، منع تسمية الضمير المستكن اسماً، قال: لأنه لا يُسَمّى كَلِمَةً.

وذهب قومٌ: إلى أن شرط الكلمة أن تكون على حرفين فصاعداً، نَقَلَهُ الإمام فخر الدين الرّازي في تفسيرِه، ومحصوله[٣]، قال: وردّ عليهم بالباء واللام ونحوهما، ممّا هو كلمة وليس على حرفين.

[أقسام الكلمة]

(ص): فإن دلّت على معنى في نفسها، ولم تقترن بزمان فاسمٌ. أو اقترنت ففعلٌ. أو في غيرها بأن احتاجت في إفادة معناها إلى أسم أو فعل أو جملة فحرفٌ.

وقال ابن النّحاس: معناه في نفسه.

(ش): الكلمة إما اسم، وإمّا فِعْلٌ، وإمّا حرف، ولا رابع لها إلاّ ما سيأتي في مبحث اسم الفعل من أنّ بعضهم جعله رابعاً، وسمّاه: الخالفة

والدليل على الحصر في الثلاثة الاستقراء، والقسمة العقلية، فإن الكلمة لا تخلو، إما أن تدلّ على معنًى في نفسها أوْ لا، الثاني: الحرف. والأول: إمّا أن يقترن بأحد الأزمنة الثلاثة أوْ لا، الثاني: الاسم، والأول: الفعل. وقد علم بذلك حدّ كُلّ منها، بأن يقال:

الاسم: ما دلّ على معنى في نفسه، ولم يقترن بزمان.

والفعل: ما دلّ على معنى في نفسه واقترن.

والحرف: ما دلّ على معنى في غيره.

و «في» في المواضع الثلاثة للسببية، أي دلت على معنى بسبب نفسه، لا بانضمام غيره إليه، وبسبب غيره، أي انضمامه إليه، فالحرف مشروط في إفادة معناه الذي وضع له انضمامه إلى غيره، من اسم كـ «الباء» في: مررت بزيد. أو فعل: كـ «قد قام». أو جملة: كحروف النفي، والاستفهام، والشرط.

(١) أي عكسه.

(٢) «النهاية في النحو» لشمس الدين ابن الخبّاز أحمد بن الحسين الإربلي المتوفى سنة ٦٣٧ هـ. انظر كشف الظنون (ص ١٩٨٩).

(٣) «المحصول في أصول الفقه» للإمام فخر الدين محمد بن عمر الرازي المتوفى سنة ٦٠٦ هـ. له شروح، منها: شرح شمس الدين محمد بن محمود الأصبهاني المتوفى سنة ٦٧٨ هـ، ولم يكمله. وعليه تعليقات ومختصرات عديدة. راجع كشف الظنون (ص ١٦١٥، ١٦١٦).

وقد يحذف المحتاج إليه للعلم به: كـ «نَعَمْ»، و «لا»، وكـ «أن قد». وأمّا «ذو» و «فوق» ونحوهما ـ وإن لم تذكر إلا بمتعلّقها ـ فليس مشروطاً في إفادة معناها، للقطع بفهم معنى «ذو» ـ وهو «صاحب» ـ من لفظه، وكذا «فوق» وإنما شرط، ليتوصّل بها إلى الوصف بأسماء الأجناس، وبـ «فوق» إلى عُلُوٍّ خاص. وقس على هذا.

وقيل هي للظرفية، أي معنى ثابت في نفسه وفي غيره، أي حاصل فيه، كَـ «مِنْ» في نحو: أكلت من الرغيف، فإنها تفيد معناها وهو التبعيض في الرغيف، وهو متعلِّقها بخلاف زيد مثلاً.

ومن جعل الضمير المتصل بـ «نفس» و «غير» راجعاً للمعنى كابن الحاجب[1] فقد أبعد، إذ لا معنى لقولنا: «ما دل على معنى» بسبب نفس المعنى، أو بسبب غيره، أو ثابت فيه أو في غيره. أما الأول، فلأن الشيء لا يدُلُّ على معناه بسبب عين ذلك المعنى، وإنما يدلّ عليه بسبب وضعه له، ودلالة اللفظ عليه.

وأما الثاني، فلأنّه لا يصح أن يكون الشيء ظرفاً لنفسه.

والمراد «بالزمان» حيث أطلق المعيّن المُعّبرُ عنه بالماضي، والحال، والاستقبال لشهرتها في هذا المعنى.

والعبرة بالدلالة بأصل الوضع، فنحو: مضرب الشّوْلِ[2] اسم، لأنه دالٌّ على مجرد الزمان[3]، وكذا الصَّبُوحُ للشرب في أول النهار، لأنه ـ وإن أفهم معنى مقترناً بزمان ـ لكنه غير معيّن، وكذا اسم الفاعل والمفعول، لأنهما، وإن دلاّ على الزمان المعين فدلالتهما عليه عارضة، وإنما وُضِعا لذاتٍ قام بها الفعل، وكذا أسماء الأفعال. ونحو: نِعْم، وبئس وعسى، أفعال لوضعها في الأصل للزمان، وعرض لتَجرُّدها منه.

---

(١) هو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس الكردي الإسنائي ثم المصري جمال الدين أبو عمرو المالكي النحوي المعروف بابن الحاجب. ولد سنة ٥٧٠ هـ، وتوفي بالإسكندرية سنة ٦٤٦ هـ. من تصانيفه: الأمالي، الإيضاح في شرح المفصل، جامع الأمهات في الفقه، جمال العرب في علم الأدب، شافية في التصريف، شرح كتاب سيبويه، عقيدة ابن الحاجب، كافية ذوي الأرب في معرفة كلام العرب، معجم الشيوخ... وغيرها. انظر هدية العارفين (١/ ٦٥٤، ٦٥٥).

(٢) الشول: جمع شائلة، والشائلة من الإبل: التي أتى عليها من حملها أو وضعها سبعة أشهر فخفّ لبنها. انظر لسان العرب (مادة: شول).

(٣) قال ابن يعيش في شرح المفصل (١/ ٢٢، ٢٣): «إن المضرب وضع للزمان الذي يقع فيه الضراب، فقولنا مضرب الشول، كقولنا مشتى ومصيف، وقولهم أنى مضرب الشول وانقضى مضرب الشول، كقولهم أنى وقته وذهب وقته».

وما ذكرناه من أن الحرف لا يدلّ على معنى في نفسه هو الذي أجمع عليه النّحاة.

وقد خرق إجماعهم الشيخ بهاء الدين بن النحاس[١]، فذهب في تعليقه على «المقرّب»[٢] إلى أنه يدل على معنى في نفسه. قال: لأنه إن خوطب به من لا يفهم موضوعه لغة؛ فلا دليل في عدم فهم المعنى على أنه لا معنى له، لأنه لو خوطب بالاسم والفعل، وهو لا يفهم موضوعهما لغة كان كذلك. وإن خوطب به من يفهمه، فإنه يفهم منه معنًى عملاً بفهمه موضوعه لغة، كما إذا خوطب بـ «هل» مَنْ يفهم أنَّ موضوعها الاستفهام، وكذا سائر الحروف. قال: والفرق بينه وبين الاسم والفعل أن المعنى المفهوم منه مع غيره أتم من المفهوم منه حال الإفراد بخلافهما، فالمفهوم منهما في التركيب عين المفهوم منهما في الإفراد. انتهى.

[خواصّ الاسم]

(ص): (فالاسم من خواصه نداء، ونحو: يا ليت تنبيهٌ، وتنوين لا في روى. وحرف تعريف، وإسناد إليه. و «تسمع بالمعَيديّ» على حذف أن، أو نزل منزلة المصدر. وإضافةٌ، وجرّ وحرفه، و «بنام صاحبه» على حذف الموصوف. وعود ضمير، و «اعدلوا» هو على المصدر المفهوم. ومباشرةُ فعل.

وهو لِعَيْن أو معنى، اسماً أو وصفاً. ومنه ما سُمِّي به، أو أريد لفظه كلوّ، واللّوّ، و «زعموا مطيّةُ الكذب»، و «لا حول ولا قوة إلا بالله كنزٌ».

(ش): للاسم خواص تميزه عن غيره، وعلامات يعرف بها، وذكر منها هنا تسعة.
أحدها: النداء، وهو: الدعاء بحروف مخصوصة نحو: يا زيد.. وإنما اختص به لأن المنادى مفعول به في المعنى، أو في اللفظ أيضاً ـ على ما سيأتي ـ والمفعولية لا تليق بغير الاسم. فإن أُورِدَ على ذلك نحو قوله تعالى: ﴿يَٰلَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ﴾ [يسٓ: ٢٦]. ﴿يَٰلَيْتَنَا نُرَدُّ﴾ [الأنعام: ٢٧]. ﴿أَلَّا يَسْجُدُواْ﴾ [النمل: ٢٥]. وحديث البخاريّ: «يا رُبَّ كاسية في الدنيا

(١) المتوفى سنة ٦٩٨ هـ. وانظر الحاشية التالية.

(٢) «المقرب في النحو» لابن عصفور علي بن مؤمن الحضرمي المتوفى سنة ٦٦٣ هـ. وله عليها شرح أيضاً ولم يتم. وعلق الشيخ الإمام تاج الدين أحمد بن عثمان التركماني الحنفي تعليقة لطيفة على هذا الشرح وتوفي سنة ٧٦٨. وللشيخ بهاء الدين أبي عبدالله محمد بن إبراهيم ابن النحاس الحلبي المتوفى سنة ٦٩٨ شرح أيضاً كتبه إملاءً. ولابن المبرد النحوي المتوفى سنة ٢٨٥ هـ كتاب أيضاً باسم «المقرب في النحو» غير كتاب ابن عصفور. انظر كشف الظنون (ص ١٨٠٥).

عاريةٌ يوم القيامة»[١] حيث دخل فيه «يا» على «رُبّ» وهما حرفان، وعلى «اسجدوا» وهو فعل. فالجواب أن «يا» في ذلك ونحوه للتنبيه لا للنداء وحرف التنبيه يدخل على غير الاسم. وقيل: للنداء، والمنادى محذوف، أي: يا قوم. وضعّفه ابن مالك في «توضيحه»[٢] بأن القائل لذلك قد يكون وحده، فلا يكون معه منادى ثابتٌ ولا محذوفٌ.

ومن الأسماء ما لا دليل على اسميته إلاّ النداء نحو: يا مَكْرَمان، ويا فُلُ، لأنهما يختصان بالنداء.

الثاني: التنوين ـ وسيأتي حده، وأقسامه العشرة في خاتمة الكتاب الثالث. والذي يختص بالاسم منه، ما عدا الترنّم والغالي اللاحقين لرويّ البيت ـ وهو: الحرف الذي تُعْزَى له القصيدة ـ فإنهما لا يختصان به، كما سيأتي. وإنما اخْتُصّ الباقي به، لأن التّمكين فيه للفرق بين المنصرف، وغيره، والتنكيرَ للفرق بين النكرة وغيرها، والمقابلة إنما يدخل جمع المؤنث السالم. والعوض: إنما يدخل المضاف عوضاً من المضاف إليه. ولا حظّ لغير الاسم في الصرف، ولا التعريف والتنكير، ولا الجمع، ولا الإضافة. فإن أورد على هذا نحو قول الشاعر:

٢ ـ ألامُ علــى لَــوٍّ ولــو كنــت عــالمــاً بــأذنــاب لَــوٍّ لــم تَفُتْنــي أوائِلُــهْ[٣]

حيث أدخل التنوين على «لو» وهو حرف. فالجواب أن «لو» هنا اسمٌ عَلَمٌ للفظة «لوْ» ولذلك شدد آخرها، وأعربت، ودخلها الجر والإضافة ـ كما سيأتي شرح ذلك في مبحث التسمية.

الثالث: حرف التعريف، إذ لا حظَّ لغير الاسم في التعريف، والتعبير بذلك أحسن من التعبير «بأل» لشموله لها وللاّم على قول من يراها وحدها المعرِّفة، ولـ «أم» في لغة طيّـىء،

---

(١) تمام الحديث عند البخاري في العلم باب ٤٠ (حديث رقم ١١٥) عن أم سلمة قالت: استيقظ النبي ﷺ ذات ليلة فقال: «سبحان الله ماذا أُنزل الليلة من الفتن وماذا فُتح من الخزائن، أيقظوا صواحب الحُجَر، فربّ كاسية في الدنيا عارية في الآخرة». ورواه أيضاً في التهجّد باب ٥، واللباس باب ٣١، والأدب باب ١٢١، والفتن باب ٦، الأحاديث (١١٢٦ و ٣٥٩٩ و ٥٨٤٤ و ٦٢١٨ و ٧٠٦٩). ورواه أيضاً الترمذي في الفتن باب ٣٠، ومالك في الموطأ (كتاب اللبس، حديث ٨).

(٢) هو كتاب «شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح للبخاري». انظر هدية العارفين (٢/ ١٣٠).

(٣) البيت من الطويل، وقائله غير معروف؛ وهو من شواهد سيبويه في الكتاب (٣/ ٢٦٢). والبيت أيضاً في خزانة الأدب (٧/ ٣٢٠)، والدرر (١/ ٧٢)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٦٠٩)، وشرح المفصل (٦/ ٣١)، وما ينصرف وما لا ينصرف (ص ٦٦).

ولسلامته من ورود أل الموصولة. وأما قوله ﷺ: «إيّاكَ واللّوّ فإن اللّوّ تفتح عمل الشيطان»[١] رواه بهذا اللفظ ابن ماجه وغيره. فالجواب عنه كما سبق في الكلام على «لوّ».

الرابع: الإسناد إليه، وهو أنفع علاماته إذ به تعرف اسميّة التاء من ضَرَبْت.

والإسناد: تعليق خبرٍ بمُخْبرٍ عنه، أو طلبٍ بمطلوب منه، ولشموله القسم الثاني دون الإخبار عبّرْت به دونه. وسواء الإسناد المعنوي واللفظي، كما حققه ابن هشام وغيره. وغلط فيه ابن مالك (في شرح التسهيل) حيث جعل الثاني صالحاً للفعل والحرف، كقولك: «ضرب» فعل ماض، و«من» حرف جر. وردّ بأنها هنا اسمان مجردان عن معناهما المعروف، لإرادةِ لفظهما، ولهذا يحكم على موضعهما بالرفع على الابتداء، «فضرب» هنا مثلاً اسم، مسمّاه ضرب الدّال على الحدث والزمان، وقد صرّح ابن مالك نفسه (في الكافية)[٢] باسمية ما أخبر عن لفظه حيث قال:

وإن نسبـــتَ لأداةٍ حكمَـــا فابنِ أو اعربْ واجعلنْها اسما

وفي شرح «أوسط الأخفش»[٣] لمبْرمَان[٤]: إذا قلت: هل حرف استفهام، فإنما جئت باسم الحرف، ولم تأت به على موضعه، وهذا ـ مع ما تقدّم في الكلام على «لو» ـ معنى قولي: «ومنه ما سُميَ به، أو أريد لفظه». وعلى الثاني يتخرّج قول العرب: «زعموا مطيّةُ الكذب»، وحديث الصحيحين: «لا حَوْلَ ولا قوةَ إلاّ بالله كنز من كنوز الجنة»[٥]، حيث

(١) رواه من حديث أبي هريرة مسلم في القدر (حديث ٣٤)، وابن ماجة في المقدمة باب ١٠، والزهد باب ١٤. وأحمد في المسند (٢/٣٦٦، ٣٧٠). والحميدي في مسنده (١١١٤). والسيوطي في جمع الجوامع (٩٢٩٦). وابن السني في عمل اليوم والليلة (٣٤٢). وابن حجر في فتح الباري (١٣/ ٢٤٥). والطحاوي في مشكل الآثار (١/ ١٠٠، ١٠١). وابن عبد البر في التمهيد (٩/ ٢٨٧).

(٢) «الكافية الشافية في النحو» وهو كتاب منظوم لخّص فيه ألفيته. ثم شرحها وسماه «الوافية» وعلّق عليه نكتاً. وشرحها أيضاً ولده بدر الدين محمد المتوفى سنة ٦٨٦، وأبو أمامة محمد بن علي بن النقاش المصري المتوفى سنة ٧٦٣، ومحمد بن علي الإربيلي المتوفى سنة ٦٨٦. انظر كشف الظنون (ص ١٣٦٩).

(٣) «الأوسط في النحو» لأبي الحسن سعيد بن مسعدة المعروف بالأخفش الأوسط المتوفى سنة ٢٢١ هـ. ولثعلب أيضاً كتاب بهذا الاسم. انظر كشف الظنون (ص ٢٠١).

(٤) مبرمان: هو محمد بن علي بن إسماعيل أبو بكر الأزمي المتوفى سنة ٣٤٥ هـ. من تصانيفه: تلقين الجاري، شرح شواهد سيبويه، شرح كتاب سيبويه، كتاب صفة شكر المنعم، كتاب العيون، كتاب المجاري، كتاب النحو، والمجموع في العلل. (هدية العارفين: ٢/ ٤٢).

(٥) رواه بهذا اللفظ أحمد في المسند (٥/ ١٥٦). ورواه باختلاف يسير في اللفظ وبأسانيد وطرق متعددة: البخاري في المغازي (باب ٣٨)، والدعوات (باب ٥١ و ٦٨)، والقدر (باب ٧)، ومسلم في الذكر =

أسند إلى الجملة الفعلية في الأول وللاسمية في الثاني، فالمعنى في الأول: هذا اللفظ مطيّة الكذب، أي يقدّمه الرجل أمام كلامه ليتوصَّل به إلى غرضه من نسبة الكذب إلى القول المحكيّ، كما يركب الرجل في مسيره إلى بلدٍ مطيةً ليقضي عليها حاجته. وفي الثاني: هذا اللفظ كنز من كنوز الجنة. أي كالكنز في نفاسته وصيانته عن أعين الناس.

فإن قلت: فما تصنع بقوله: «تسمع بالمُعَيْدِيّ خيرٌ من أن تراه» ، فإن الإسناد وقع فيه إلى (تسمع) وهو فعل، ولم يُرَدْ لفظه؟ فالجواب من وجهين:

أحدهما: أنه محمول على حذف (أن) أي أن تسمع، وهما في تأويل المصدر أي سماعك، فالإسناد في الحقيقة إليه، وهو اسم كما هو في قوله تعالى: ﴿وَأَن تَعْفُوٓا۟ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ [البقرة: ٢٣٧]. ﴿وَأَن تَصُومُوا۟ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤]. ونظيره في حذف (أن) قوله:

٣ ـ ألا أيُّهذا اللاّئمي[(١)] أحْضُرُ الوغى ... وأن أشهدَ اللَّذَّاتِ هل أنت مُخْلِدي[(٢)]

فيمن رواه برفع «أحضر» فإنه حذف منه «أن» لقرينة ذكرها في المعطوف ليصح عطفه عليه، وإلاّ لزم عطف مفرد على جملة، وهو ممنوع.

أمّا من رواه بالنصب فهو على إضمار (أن) لا حذفها، والمضمر في قوة المذكور.

والثاني: أنه مما نزّل فيه الفعل منزلة المصدر وهو (سماعك) لأنه مدلول الفعل مع الزمان، فجرّد لأحد مدلوليه كما في قوله:

٤ ـ فقالوا ما تَشَاءُ؟ فقلت: ألهو[(٣)]

=(حديث ٤٤ و ٤٥ و ٤٦)، وأبو داود في الوتر (باب ٢٦)، والترمذي في الدعاء (باب ٥٧)، وابن ماجة في الأدب (باب ٥٩).

(١) رواية الديوان: «الزاجري» وهي هكذا أيضاً في مراجع أخرى.

(٢) البيت من الطويل. وهو لطرفة بن العبد في ديوانه (ص ٣٢)، والإنصاف (٢/ ٥٦٠)، وخزانة الأدب (١/ ١١٩، ٨/ ٥٧٩)، والدرر (١/ ٧٤)، وسرّ صناعة الإعراب (١/ ٢٨٥)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٨٠٠)، وكتاب سيبويه (٣/ ٩٩، ١٠٠)، ولسان العرب (١٣/ ٣٢ ـ مادة أنن، و ١٤/ ٢٧٢ ـ مادة دنا)، والمقاصد النحوية (٤/ ٤٠٢)، والمقتضب (٢/ ٨٥)، وبلا نسبة في خزانة الأدب (١/ ٤٦٣، ٨/ ٥٠٧، ٥٨٠، ٥٨٥)، والدرر (٣/ ٣٣، ٩/ ٩٤)، ورصف المباني (ص ١١٣)، وشرح شذور الذهب (ص ١٩٨)، وشرح ابن عقيل (ص ٥٩٧)، وشرح المفصل (٢/ ٧، ٤/ ٢٨، ٧/ ٥٢)، ومجالس ثعلب (ص ٣٨٣)، ومغني اللبيب (٢/ ٣٨٣، ٦٤١).

(٣) هذا صدر بيت من الوافر لعروة بن الورد. وعجزه:

إلى الإصباح آثِرَ ذي أثيرِ =

فإنه نزل فيه ألهو منزلة اللهو، ليكون مفرداً مطابِقاً للمسؤول عنه المفرد، وهو (ما) في ما تشاء، ولم يحمل على حذف (أن) كما في البيت السابق، لأن قوله: ما تشاء؟ سؤال عما يشاء في الحال، لا الاستقبال. ولو حمل على حذفها لكان مُسْتَقبَلاً فلا يطابق السؤال.

واعترض بجواز أن يراد: أشاء في الحال اللَّهْوَ في الاستقبال، ودفع بأن قوله في تمامه:

إلـــى الإصبـــاح آثـــرَ ذي أثيـــر

يمنع ذلك.

الخامس: الإضافة: أي كونه مضافاً أو مضافاً إليه.

وأما نحو: ﴿يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّـٰدِقِينَ﴾ [المائدة: ١١٩]. فإن الفعل فيه موضع المصدر.

السادس والسابع: الجر وحرفه، وإنما اختص به، لأنه إنما دخل الكلام ليعَدِّيَ إلى الأسماء معنى الأفعال التي لا تتعدَّى بنفسها إليها، لاقتضائها معنى ذلك الحرف، فامتنع دخولها إلا على اسم بعد فعل لفظاً أو تقديراً. وإذا امتنع دخول عامل الجر على كلمة امتنع الجرّ الذي هو أثره. فإن أورد على هذا نحو قول الشاعر:

٥ ـ والله مـــا لَيْلِـــي بِنَـــامَ صـــاحبُـــهْ ولا مخـــالـــطِ اللّيّـــانِ جـــانِبُـــهْ[1]

حيث أدخل الباء على (نام) وهو فعل باتفاق. فالجواب أنه على حذف الموصوف، أي بليلٍ نام صاحبه.

الثامن: عود ضمير عليه، وبه استدل على اسمية (مهما) لعود الهاء عليها في قوله تعالى: ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ﴾ [الأعراف: ١٣٢]. و (ما) التعجبية لعود ضمير الفاعل المستكن عليها في نحو: ما أحسن زيداً. و (أل) الموصولة لعودهِ عليها في قولهم: «قد أفلح المتقي ربه».

فإن أورد على هذا نحو قوله تعالى: ﴿ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ [المائدة: ٨] حيث

= وهو في ديوان عروة (ص ٥٧)، والدرر (١/ ٧٥)، ولسان العرب (٤/ ٩ ـ مادة أثر)، وتذكرة النحاة (ص ٥٣٦)، والخصائص (٢/ ٤٣٣)، وشرح المفصل (٢/ ٩٥)، والمحتسب (٢/ ٣٢).

(١) الرجز لأبي خالد القناني في شرح أبيات سيبويه (٢/ ٤١٦)، وبلا نسبة في أسرار العربية (ص ٩٩، ١٠٠)، والإنصاف (١/ ١١٢)، وخزانة الأدب (٩/ ٣٨٨، ٣٨٩)، والخصائص (٢/ ٣٦٦)، والدرر (١/ ٧٦، ٦/ ٢٤)، وشرح الأشموني (٢/ ٣٧١)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٥٤٩)، وشرح المفصل (٣/ ٦٢)، وشرح قطر الندى (ص ٢٩)، ولسان العرب (١٢/ ٥٩٥ ـ مادة نوم)، والمقاصد النحوية (٤/ ٣). واللّيان (بالكسر): الملاينة، وبالفتح: مصدر «لان» بمعنى اللين.

عاد الضمير إلى فعل الأمر. فالجواب أنه عائد على المصدر المفهوم منه، وهو العدل، لا على الفعل نفسه.

التاسع: مباشرة الفعل، أي ولاؤه من غير فاصل، وبذلك استدل على اسمية (كيف). قال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ﴾ [الفيل: ١].

وبه استدلّ الرِّياشي[١] على اسمية (إذا) في قوله: ألقاك إذا خرج زيد.

ثم نبهت على أن الاسم ينقسم إلى أربعة أقسام:

اسم عيْن: وهو ما دلّ على الذات بلا قيد، كزيد، ورجل.
واسم معنى: وهو ما دَلّ على غير الذات بلا قيد: كقيام، وقعود.
ووصف عين: وهو ما دَلّ على قيد في الذات: كقائم وقاعد.
ووصف معنى: وهو ما دل على قيد في غير الذات: كجليّ وخفيّ.
وقد يصح الاسم لهما كبعض المضمرات، والوصف: كنافع وضارّ.

والمراد بالاسم هنا: قسيم[٢] الوصف، لا قسيم الفعل والحرف، ولا قسيم الكُنْيَةِ واللقب. وبالمعنى: قسيم الذات، لا المعنى المذكور في أقسام الكلمة السابق، فإنه أعمّ.

وقولي: «ومنه ما سمي به» إلخ فيه لفّ ونشر مرتّب، فالمثالان الأولان لما سمّي به، والأخيران لِما أُرِيدَ لفظُه.

فائدة: قولهم: «زعموا مطيّة الكذب» لم أقف عليه في شيء من كتب الأمثال[٣]، وذكر بعضهم أنه روي: مظنة الكذب، بالظاء المعجمة والنون.

وأخرج ابن أبي حاتم (في تفسيره) عن صفوان بن عمرو الكَلَاعي، قال: بئس مطية المسلم زعموا، إنما زعموا مطية الشيطان.

وأخرج ابن سعد (في الطبقات) من طريق الأعمش عن شُرَيح القاضي قال: «زَعموا كُنْيةُ الكذب».

---

(١) هو عباس بن الفرج الرياشي أبو الفضل البصري اللغوي. توفي مقتولاً سنة ٢٥٧ هـ. له من المصنفات: كتاب الإبل، كتاب الخيل، وكتاب ما اختلف أسماؤه من كلام العرب (هدية العارفين: ١/٤٣٦، ٤٣٧).

(٢) القسيم: من يقاسم غيره شيئاً. وقسيم الشيء: شطره؛ جمعه أقسماء. (المعجم الوسيط: ص ٧٣٥).

(٣) قوله: «زعموا مطيّة الكذب» هو حديث نبوي ذكره الزمخشري في تفسيره الكشاف، وأخرجه ابن حجر في «الكاف الشاف في تخريج أحاديث الكشاف» (ص ١٧٣).

[أقسام الفعل]

(ص): والفعل ماضٍ إن دخله تاء فاعل، أو تاء تأنيث ساكنة. وأمر إن أفهم الطلب، وقبل نون توكيد، وهو مستقبل، وقد يُدَلُّ عليه بالخبر وعكسه. ومضارع إن بدىء بهمزة متكلم فرداً، أو نونه معظِّماً أو جمعاً، أو تاء مخاطب مطلقاً، أو غائبة أو غائبتين، أو ياء غائبٍ مطلقاً، أو غائبات.

(ش): الفعل ثلاثة أقسام خلافاً للكوفيين في قولهم: قسمان، وجعلهم الأمر مقتطعاً من المضارع. وذكرت مع كل قسم علامته، لأنه أبلغ في الاختصار.

أحدها: الماضي، ويتميز بتاء الفاعل سواء كانت لمتكلم أم لمخاطب، وبتاء التأنيث الساكنة. وإنما اختص بها لاستغناء المضارع عنها بتاء المضارعة، واستغناء الأمر بياء المخاطبة، والاسم والحرف بالتاء المتحرِّكة.

قال ابن مالك في (شرح الكافية): «وقد انفردت التاء الساكنة بلحاقها (نعم) و (بئس)، كما انفردت تاء الفاعل بلحاقها (تبارك)[1]. وردَّ الأخير بجواز أن يقال: تَبارَكَتْ أسماءُ الله».

الثاني: الأمر، وخاصته أن يُفْهِم الطلب، ويقبل نون التوكيد. فإن أفهمَتْه كلمةٌ ولم تقبل النون فهي اسم فعل نحو: صَهْ. أو قبلتها ولم تفهمه ففعل مضارع.

والأمر مستقبل أبداً، لأنه مطلوب به حصول ما لم يحصل، أو دوام ما حصل نحو: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ ٱتَّقِ ٱللَّهَ﴾ [الأحزاب: ١]. قال ابن هشام: إلاّ أن يراد به الخبر، نحو: ارْمِ ولا حَرَج، فإنه بمعنى رميتَ والحَالة هذه، وإلاّ لكان أمراً له بتجديد الرّمي، وليس كذلك.

وقد يدل على الأمر بلفظ الخبر نحو: ﴿۞وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ﴾ [البقرة: ٢٣٣]. ﴿وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾ [البقرة: ٢٢٨] كما يدل على الخبر بلفظ الأمر، نحو: ﴿فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ مَدًّا﴾ [مريم: ٧٥] أي فيمدُّ.

الثالث: المضارع، ويميزه افتتاحه بأحد الأحرف الأربعة: الهمزة، والنون، والتاء، والياء. والتمييز بها أحسن من التمييز بـ «سوف» وأخواتها للزوم تلك، وعدم لزوم هذه، إذ لا تدخل على (أهاء)[2] و (أهلم)[3].

---

(١) نعم وبئس يقبلان تاء التأنيث فقط، فيقال: «نعمت» و «بئست»، أما «تبارك» فتقبل التاء الأولى فقط وهي تاء الفاعل، كما في قولك: «تباركتَ يا ربّ».

(٢) هاءَ كلمة تستعمل عند المناولة، تقول: هاءَ يا رجل. وإذا قيل لك: هاءَ بالفتح، قلت: ما أَهـاءُ، أي ما آخذ، وما أدري ما أَهاءُ، أي ما أعطي، وما أُهاءُ، على ما لم يسمّ فاعله، أي ما أُعطى. وهاءَ للأمر يهاءُ =

فالهمزة للمتكلم مفرداً، نحو: أكرم، والنون له جمعاً، أو مفرداً معظّماً نفسه نحو: ﴿نَحْنُ نَقُصُّ﴾ [يوسف: ٣، والكهف: ١٣]. والتاء للمخاطب مطلقاً مفرداً كان، أو مثنى أو مجموعاً، مذكراً، أو مؤنثاً، للغائبة والغائبتين والياء للغائب مطلقاً مفرداً أو مثنى أو مجموعاً، وللغائبات. واحترز من همزة ونون وتاء وياء لا تكون كذلك: كأكْرم، ونرْجَس الدَّواء، إذا جعل فيه نرجساً، وتكلّم، ويرنأ الشّيبَ: خضَّبه باليُرَنّاء[1]، وهو الحِنّاء.

[المضارع]

(ص): وهو صالح للحال والاستقبال خلافاً لمن خصَّه بأحدهما، ثم المختار حقيقة في الحال، وثالثها فيهما.

(ش): في زمان المضارع[2] خمسة أقوال:

أحدها: أنه لا يكون إلاّ للحال، وعليه ابن الطّراوة[3] قال: لأن المستقبل غير محقق الوجود، فإذا قلت: زيد يقوم غداً فمعناه ينوي أن يقوم غداً.

الثاني: أنه لا يكون إلاّ للمستقبل، وعليه الزّجاج، وأنكر أن يكون للحال صيغةٌ لقصره، فلا يسع العبارة، لأنك بقدر ما تنطق بحرف من حروف الفعل صار ماضياً. وأجيب بأن مرادهم بالحال الماضي غير المنقطع، لا الآن الفاصل بين الماضي والمستقبل.

الثالث: وهو رأي الجمهور وسيبويه، أنه صالح لهما حقيقة فيكون مشتركاً بينهما، لأن إطلاقه على كلٍّ منهما لا يتوقّف على مُسَوِّغ. وإن ركّب بخلاف إطلاقه على الماضي، فإنه مجاز، لتوقُّفِهِ على مسوّغ.

= ويهيءُ وتهيّأ: أخذ له هيأته. وهاءَ إلى الأمر يَهاءُ هِيئةً: اشتاق. وهاءَ بنفسه إلى المعالي يهوءُ هَوْءاً: رفعها وسما بها إلى المعالي. انظر لسان العرب (مادة هوأ، ومادة هيأ).

(٣) قال بعض أهل اللغة: أصل «هلمّ» التصرف، من أممتُ أؤمُّ أمًّا، فعملوا على الأصل ولم يلتفتوا إلى الزيادة، وإذا قال الرجل للرجل: هَلُمَّ، فأراد أن يقول لا أفعل، قال: لا أُهَلِمُّ ولا أُهَلُمُّ ولا أَهَلُمُّ. انظر لسان العرب (مادة هلم).

(١) كذا في الأصل «اليرنّاء» بالمدّ. وفي اللسان (مادة رنأ): «اليَرَنّأُ واليُرَنَّأُ، بضم الياء وهمزة الألف: اسم للحنّاء. قال ابن جني: وقالوا: يَرْنَأَ لحيته: صبغها باليُرَنَّأ».

(٢) انظر بحثاً في أصل «المضارع» واشتقاقه ومعناه في شرح المفصل لابن يعيش (٦/٧).

(٣) ابن الطراوة: هو سليمان بن محمد بن عبدالله السبائي المالقي المالكي، توفي سنة ٥٢٨ هـ. من مصنفاته: الاعتراضات على الإيضاح لأبي علي الفارسي في النحو، ترشيح في النحو، مقالة في الاسم والمسمى، والمقدمات على كتاب سيبويه (هدية العارفين: ١/٣٩٨).

الرابع: أنه حقيقة في الحال، مَجَاز في الاستقبال، وعليه الفارسيّ وابن أبي رُكب[1]. وهو المختار عندي، بدليل حمله على الحال عند التجرّد من القرائن، وهذا شأن الحقيقة، ودخول السين عليه لإفادة الاستقبال، ولا تدخُل العلامة إلاّ على الفروع، كعلامات التثنية والجمع، والتأنيث.

الخامس: عكسُه، وعليه ابن طاهر، لأن أصل أحوال الفعل أن يكون مُنْتظرَاً، ثم حالاً، ثم ماضياً، فالمستقبل أسبق فهو أحقّ بالمثال.

ورُدّ بأنه لا يلزم من سبق المعنى سبقيّة المثال.

[للمضارع أربع حالات]

(ص): ويرجّح الحال مجرّداً. ويتعين بـ(الآن) ونحوه، و (ليس) و (ما)، و (إن)، و (لام الابتداء) عند الأكثر.

والاستقبال بظرفه، وإسناده لمتوقّع، وكونه طلباً، أو وعداً، ومع توكيد، وترجٍّ، ومجازاة، وناصب خلافاً لبعضهم مطلقاً، وللِسّهيليّ في (أنْ) و (لو) مصدريّة، وحرف تنفيس، لا (لام قسم)، و (لا) نافية في الأصح.

وينصرف للمضيّ بـ(لمَمْ) و (لمّا)، وقيل: كان ماضياً فغيّرت صيغته، و (لو) للشّرط، و (إذ)، و (ربمّا)، و (قد) للتقليل، وكونه خبر باب (كان) قيل: و (لمّا) الجوابيّة، وما عطف عليه، أو عطف على حال، أو مستقبل، أو ماض فكهو.

(ش): للمضارع أربع حالات:

أحدها: أن يترجّح فيه الحال، وذلك إذا كان مجرّداً، لأنه لمّا كان لكلٍّ من الماضي والمستقبل صيغة تخصّه، ولم يكن للحال صيغة تخصه جعلت دلالته على الحال راجحة عند تجرّده من القرائن، جبراً لما فاته من الاختصاص بصيغة. وعلّله الفارسي بأنه إذا كان لفظ صالحاً للأقرب، والأبعد، فالأقرب أحقّ به، والحال أقرب من المستقبل.

الثاني: أن يتعيّن فيه الحال، وذلك إذا اقترن بـ(الآن) وما في معناه كـ(الحين)، و (الساعة) و (آنفاً)، أو نُفِي بـ(ليس)، أو (ما) أو (إنْ)، لأنها موضوعة لنفي الحال، أو دخل عليه (لام الابتداء).

---

(١) ابن أبي الركب: هو مصعب بن محمد بن مسعود الخشني الأندلسي الجياني أبو ذرّ النحوي. توفي سنة ٦٠٤ هـ. صنّف الإملاء على سيرة ابن هشام. انظر هدية العارفين (٢/ ٤٦٥، ٤٦٦).

هذا قول الأكثر في الجميع. وزعم بعضهم: أنه يجوز بقاء المقرون بـ (الآن)، ونحوه مُسْتَقبَلاً، لاقتران ذلك بالأمر، وهو لازم الاستقبال، نحو: ﴿فَٱلْـَٔـٰنَ بَـٰشِرُوهُنَّ﴾ [البقرة: ١٨٧]. وأجيب بأن استعمالها في المستقبل والماضي مجازٌ، وإنما تخلُص للحال إذا استعملت على حقيقتها.

وزعم ابن مالك أن المنفي بالثلاثة قد يكون مستقبلاً على قلّة.

قال حسّان:

٦ ـ وليس يَكُون ـ الدّهرَ ـ ما دام يَذْبُلُ[١]

وقال تعالى: ﴿قُلْ مَا يَكُونُ لِىٓ أَنْ أُبَدِّلَهُۥ مِن تِلْقَآىِٕ نَفْسِىٓ ۖ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَىَّ ۖ﴾ [يونس: ١٥]. وأجيب بأن الكلام إذا لم يكن قرينة تصرفه إلى الاستقبال لفظيّة، أو معنويّة[٢].

وزعم ابن أبي الربيع[٣] وابن مالك: أن لام الابتداء توجد مع المستقبل قليلاً، نحو: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾ [النحل: ١٢٤]. ﴿إِنِّى لَيَحْزُنُنِىٓ أَن تَذْهَبُوا۟ بِهِۦ﴾ [يوسف: ١٣]. فـ (يحزن) مستقبل لإسناده إلى متوقّع[٤].

وقال أبو عليّ[٥]: لا توجد إلاّ مع الحال، وهذه حكاية حال، يعني: الآية الأولى.

---

(١) عجز بيت من الطويل، وصدره:

فما مثلُهُ فيهم ولا كان قَبْلَهُ

وهو في ديوان حسان بن ثابت (ص ٢٦)، والجنى الداني (ص ٤٩٩)، والدرر (١/ ٧٦)، والمقاصد النحوية (٢/ ٢).

(٢) حذف جواب الشرط؛ والمراد: أن الكلام إذا لم يكن قرينة تصرفه إلى الاستقبال... يكون للحال.

(٣) هو عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله بن محمد بن عبيد الله بن أبي الربيع القرشي العثماني أبو الحسين الأموي الإشبيلي الأديب النحوي، المتوفى سنة ٦٨٨ هـ. من مصنفاته: شرح الإيضاح لأبي علي الفارسي في النحو، شرح جمل الزجاجي في النحو، شرح كتاب سيبويه في النحو، وملخص القوانين في النحو. انظر هدية العارفين (١/ ٦٤٩).

(٤) قال في المغني (١/ ٢٥١): «إن الذهاب كان مستقبلاً، فلو كان الحزن حالاً لزم تقدم الفعل في الوجود على فاعله مع أنه أثره».

(٥) أي الفارسيّ. وهو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان بن أبان الفسوي، المشهور بأبي علي الفارسي. ولد سنة ٢٨٨، وتوفي سنة ٣٧٧ هـ. وله مصنفات عديدة. انظر هدية العارفين (١/ ٢٧٢).

وأوّل بعضهم[١] الثانية على حذف مضاف، تقديره: نِيّتُكُمْ، أو قَصْدُكُمْ أن تذهبوا به.

الثالث: أن يتعيّن فيه الاستقبال، وذلك إذا اقترن بظرف مستقبل سواء كان معمولاً به، أو مضافاً إليه نحو: أزورك إذا تزورني. فالفعلان مستقبلان لعمل الأول في (إذا)، وإضافة (إذا) إلى الثاني. أو أسند إلى متوقّع كقوله:

٧ ـ يَهُولُكَ أن تموتَ وأنت مُلْغٍ لما فيه النّجَاةُ من العَذَابِ[٢]

إذ لو أريد به الحال لزم سبق الفعل للفاعل في الوجود، وهو محال. أو اقتضى طلباً نحو: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ﴾ [البقرة: ٢٣٣]. ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ﴾ [الطلاق: ٧]. ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦].

أو وعداً نحو: ﴿يُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ وَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ﴾ [المائدة: ٤٠].

أو صحب أداة توكيد كالنّونَيْن[٣]، لأنه إنما يليق بما لم يحصل. أو أداة ترجّ نحو: ﴿لَّعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ﴾ [غافر: ٣٦].

أو أداة مجازاة جازمة أم لا؟ نحو: ﴿إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ﴾ [النساء: ١٣٣]. كيف تصنَعْ أصنَعْ.

أو حرف نصب ظاهراً كان أو مقدّراً خلافاً لبعض المتأخرين في قوله: لا يتعيّن بشيء من حروف النصب، وللسّهيليّ[٤] في قوله: لا يتعيّن بـ (أنْ) أو (لو) المصدريّة. نحو: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ [البقرة: ٩٦] بخلاف (لو) الشرطيّة، فإنها تَصْرِفُه للمضيّ ـ كما سيأتي ـ أو حرف تنفيس، وهو: السين، وسوف، لأن وضعهما لتخليص المضارع من ضيق الحال إلى سعة الاستقبال.

قيل: أو (لام) القسم، أو (لا) النّافية، وعليه في الأولى الجُزُولي[٥] وجماعة لأنها في معنى التوكيد، وفي الثانية معظم المتأخرين.

---

(١) المقصود أبو حيان الأندلسي. انظر المغني (١/ ٢٥١) وانظر ردّ ابن هشام عليه.

(٢) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في الدرر (١/ ٧٧). والمعنى: يهولك موتك، والحال أنك مُلْغٍ لما ينجيك من عذاب الله؛ يعني من الطاعة وأعمال الخير.

(٣) الثقيلة والخفيفة.

(٤) هو عبد الرحمن ابن الخطيب عبدالله بن أحمد بن أصبغ بن الحسين بن سعدون بن رضوان بن فتوح الخثعمي، أبو زيد السهيلي الأندلسي (سهيل: قرية من قرى مالقة). ولد سنة ٥٠٨ هـ، وتوفي سنة ٥٨١ هـ بمراكش. له مصنّفات كثيرة. انظر هدية العارفين (١/ ٥٢٠).

(٥) هو عيسى بن عبد العزيز بن يللبخت بن عيسى الجزولي النحوي نزيل مراكش، المتوفى سنة ٦٠٧ هـ. من تآليفه: أمالي في النحو، شرح أصول ابن السرّاج، مقدمة في النحو مشهورة بقانون الجزولي، وشرح المقدمة المذكورة (هدية العارفين: ١/ ٨٠٧، ٨٠٨).

وصحح ابن مالك مذهب الأخفش والمبرّد، وهو بقاؤه على الاحتمال معهما، فقد دخلت على الحال في قوله: ﴿وَلَآ أَقُولُ لَكُمْ عِندِى خَزَآئِنُ ٱللَّهِ﴾ [هود: ٣١].

الرابع: أن ينصرف معناه إلى المضيّ، وذلك إذا اقترن بـ (لم) أو (لمّا).

وذهب الجُزُولي وغيره أن مدخولهما كان ماضياً، فغيّرت صيغته. ونسب إلى سيبويه. ووجهه: أنّ المحافظة على المعنى أوْلى من المحافظة على اللفظ. ورُدّ بأنه لا نظير له. ونظير الأول المضارع الواقع بعد (لو)[1] إذ المعهود للحروف قلب المعاني، لا قلب الألفاظ.

ولم أقيّد (لمّا) بالجازمة للاستغناء عنه، إذ لا يدخل على المضارع سواها.

أو (لو) الشرطيّة نحو: ﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ ٱللَّهُ ٱلنَّاسَ﴾ [النحل: ٦١، وفاطر: ٤٥].

أو (إذْ) نحو: ﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِىٓ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ﴾ [الأحزاب: ٣٧] أي قلت.

أو (رُبّما) نحو:

٨ ـ ربّما تكره النفوس من الأمْـ ـرِ لَهُ فَرْجَةٌ كحلّ العِقَالِ[2]

أو (قد) التقْليليّة، نحو:

٩ ـ قد أترك القِرْن مُصْفَرًّا أنامِلُه[3]

---

(١) ويراد به المضيّ، من ذلك قوله تعالى: ﴿ولو ترى إذ وقفوا على النار﴾ وقوله تعالى: ﴿أن لو نشاء أصبناهم﴾. انظر المغني (١/ ٢٩٢).

(٢) البيت من الخفيف، وهو لأمية بن أبي الصلت في ديوانه (ص ٥٠)، والأزهية (ص ٨٢، ٩٥)، وحماسة البحتري (ص ٢٢٣)، وخزانة الأدب (٦/ ١٠٨، ١١٣، ١٠/ ٩)، والدرر (١/ ٧٧)، وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٣)، والكتاب (٢/ ١٠٩)، ولسان العرب (٢/ ٣٤٠ ـ فرج). ولأمية أو لحنيف بن عمير أو لنهار ابن أخت مسيلمة الكذاب في شرح شواهد المغني (٢/ ٧٠٧، ٧٠٨)، والمقاصد النحوية (١/ ٤٨٤). ولأمية أو لأبي قيس صرمة بن أبي أنس أو لحنيف في خزانة الأدب (٦/ ١١٥). ولعبيد بن الأبرص في ديوانه (ص ١٢٨). وبلا نسبة في إنباه الرواة (٤/ ١٣٤)، وأساس البلاغة (ص ٣٢٧ ـ فرج)، والأشباه والنظائر (٣/ ١٨٦)، وأمالي المرتضى (١/ ٤٨٦)، والبيان والتبيين (٣/ ٢٦٠)، وجمهرة اللغة (ص ٤٦٣)، وجواهر الأدب (ص ٣٦٩)، وشرح الأشموني (١/ ٧٠)، وشرح شذور الذهب (ص ١٧١)، وشرح المفصل (٤/ ٣٥٢، ٨/ ٣٠)، ومغني اللبيب (٢/ ٢٩٧)، والمقتضب (١/ ٤٢).

(٣) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

كأنّ أثوابه مُجَّتْ بفرصادِ

ونُسب لعبيد بن الأبرص، وهو في ديوانه (ص ٦٤)، وخزانة الأدب (١١/ ٢٥٣، ٢٥٧، ٢٦٠)، وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٣٦٨). ونُسب لعبيد أو للهذلي في الدرر (٥/ ١٢٨)، وشرح شواهد المغني=

بخلاف ما إذا لم تكن للتقليل.

أو كان خبراً لباب (كان) نحو: كان زيد يقوم.

قال ابن عصفور: أو صحب (لمّا) الجوابيّة نحو: لما يقوم زيد قام عمرو.

وقال أبو حيّان[١]: ويحتاج إثبات ذلك إلى دليل من السّماع، أي في جواز وقوع المضارع بعدها[٢]، إذ المعروف أنها لا تدخل إلا على ماضي اللفظ والمعنى كما سيأتي.

وما عطف على حال، أو مستقبل، أو ماض، أو عطف عليه ذلك فهو مثله، لاشتراط اتحاد الزمان في الفعلين المتعاطفين نحو: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ﴾ [الحج: ٦٣] أي، فأصبحت الأرض.

[وقوله][٣]:

١٠ ـ ولقد أَمُرّ على اللئيم يسبّني فمضيتُ ثُمّتَ قلتُ: لا يَعْنِيني[٤]

= (ص ٤٩٤). وللهذلي بدون تحديد في الأزهية (ص ٢١٢)، والجنى الداني (ص ٢٥٩)، وشرح المفصل (٨/ ١٤٧)، والكتاب (٤/ ٢٢٤)، ولسان العرب (٣/ ٣٤٧ ـ قدد)، ومغني اللبيب (ص ١٧٤). وبلا نسبة في تذكرة النحاة (ص ٧٦)، ورصف المباني (ص ٣٩٣)، وشرح شواهد الإيضاح (ص ٢٢٠)، ولسان العرب (١٣/ ١٧ ـ أسن)، والمقتضب (١/ ٤٣).

والفرصاد: شجر معروف، وأهل البصرة يسمون الشجر فرصاداً وحمله التوت. انظر لسان العرب (٣/ ٣٣٤ ـ فرصد).

(١) هو محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الجياني، الإمام أبو حيان أثير الدين الأندلسي الشافعي النحوي. ولد سنة ٦٥٤، وتوفي بمصر سنة ٧٥٤. له مصنفات عديدة انظرها في هدية العارفين (٢/ ١٥٢، ١٥٣).

(٢) لأن «لما» في هذه الحالة تختصّ بالماضي، فتقتضي جملتين وجدت ثانيتهما عند وجود أولاهما، نحو: «لما جاءني أكرمته»؛ ويقال فيها حرف وجود لوجود، وبعضهم يقول حرف وجوب لوجوب. انظر المغني (١/ ٣١٠).

(٣) ما بين حاصرتين زيادة توضيحية.

(٤) البيت من الكامل، وهو لرجل من سلول في الدرر (١/ ٧٨)، وشرح التصريح (٢/ ١١)، وشرح شواهد المغني (١/ ٣١٠)، والكتاب (٣/ ٢٤)، والمقاصد النحوية (٤/ ٥٨). ولشمر بن عمرو الحنفي في الأصمعيات (ص ١٢٦). ولعميرة بن جابر الحنفي في حماسة البحتري (ص ١٧١). وبلا نسبة في الأزهية (ص ٢٦٣)، والأشباه والنظائر (٣/ ٩٠)، والأضداد (ص ١٣٢)، وأمالي ابن الحاجب (ص ٦٣١)، وأوضح المسالك (٣/ ٢٠٦)، وجواهر الأدب (ص ٣٠٧)، وخزانة الأدب (١/ ٣٥٧، ٣٥٨، ٣/ ٢٠١، ٤/ ٢٠٧، ٢٠٨، ٥/ ٢٣، ٣/ ٥٠٣، ٧/ ١٩٧، ٩/ ١١٩، ٣٨٣)، والخصائص (٢/ ٣٣٨، ٣/ ٣٣٠)، وشرح ابن عقيل (ص ٤٧٥)، والصاحبي في فقه اللغة (ص ٢١٩)، ولسان العرب =

أي: مررت.

قال أبو حيّان: ومن القرائن المخلِّصة للحال وقوعه في موضع نصب على الحال نحو: جاء زيد يضحك.

[حالات الماضي]

(ص): والماضي للحال بالإنشاء، والاستقبال بطلب، ووعْد، وعطف على مستقبل، ونفي بـ (لا) و (إن) بعد قسم، ويحتمله والمُضِيّ بعد همزة التسوية. فإن كانت (لم) بعد أم تعيّن المُضِيّ. وتحضيض، وكلّما. . وحيث. وواقعاً صلة، أو صفة نكرة عامّة. وأنكر أبو حيّان هذا القسم.

(ش): للماضي أربع حالات أيضاً:

أحدها: أن يتعيّن معناه للمضيّ، وهو الغالب.

الثاني: أن ينصرف إلى الحال، وذلك إذا قصد به الإنشاء، كبعت، واشتريت، وغيرهما من ألفاظ العقود، إذ هو عبارة عن إيقاع معنى بلفظ يقارنه في الوجود.

الثالث: أن ينْصِرف إلى الاستقبال، وذلك إذا اقتضى طلباً نحو: غفر الله لك، وعزمت عليك إلاّ فعلت، أو لمّا فعلت، أو وعداً نحو: ﴿إِنَّآ أَعْطَيْنَٰكَ ٱلْكَوْثَرَ﴾ [الكوثر: ١]، أو عطف على ما علم استقباله نحو: ﴿يَقْدُمُ قَوْمَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فَأَوْرَدَهُمُ ٱلنَّارَ﴾ [هود: ٩٨]. ﴿وَيَوْمَ يُنفَخُ فِى ٱلصُّورِ فَفَزِعَ﴾ [النمل: ٨٧]، أو نفي بـ (لا)، أو (إن) بعد قسم نحو: ﴿وَلَئِن زَالَتَآ إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّنۢ بَعْدِهِۦٓ﴾ [فاطر: ٤١] أي: ما يمسكهما.

١١ - رِدُوا فــواللّــهِ لا ذُدْنــاكُــمُ أبــداً[1]

الرابع: أن يحتمل الاستقبال والمضيّ، وذلك إذا وقع بعد همزة التسوية نحو: سواء عليّ أقمت أم قعدت، إذ يحتمل أن يراد ما كان منك من قيام أو قعود، أو ما يكون من ذلك.

= (١٢/ ٨١ - ثمم)، و (١٥/ ٢٩٦ - منن) ومغني اللبيب (١/ ١٠٢، ٢/ ٤٢٩، ٦٤٥).

وفي البيت شاهد آخر، وهو قوله: «اللئيم» حيث دخلت «أل» الجنسية، فلم تفد اللفظ تعريفاً تعينه من دون سائر أفراد جنسه، فتعريفها لفظيّ لا يفيد التعين، وإن كان في اللفظ معرفة.

(١) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

مــــا دام فــــي مــــائنــــا وِرْدٌ لــــوُرّادِ

وهو بلا نسبة في الدرر (١/ ٧٩، ٤/ ٢١٩).

وقوله: «ذدناكم»؛ أي كففناكم.

وسواء كان الفعل معادلاً بـ (أم) أم لا، نحو: سواء عليّ أيّ وقت جئتني. فإن كان الفعل بعد (أم) مقروناً بـ (لم) تعين المُضِيّ نحو ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [البقرة: ٦]، لأن الثاني ماضٍ معنىً، فوجب مضيّ الأول، لأنه معادل له. أو وقع بعد أداة تحضيض نحو: هلاّ فعلت، إن أردت المُضِيّ فهو توبيخ نحو: ﴿فَلَوْلَا كَانَ مِنَ ٱلْقُرُونِ مِن قَبْلِكُمْ أُوْلُواْ بَقِيَّةٍ﴾ [هود: ١١٦]، أو الاستقبال فهو أمر به نحو ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ﴾ [التوبة: ١٢٢] أي: لينفر. أو بعد (كلّما) فالمضيّ: نحو ﴿كُلَّ مَا جَآءَ أُمَّةً رَّسُولُهَا﴾ [المؤمنون: ٤٤] والاستقبال: نحو، ﴿كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُم بَدَّلْنَٰهُمْ﴾ [النساء: ٥٦].

أو بعد (حيث) .فالمضيّ نحو: ﴿فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٢٢] والاستقبال نحو ﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ﴾ [البقرة: ١٩٤].

أو وقع صلة فالمضيّ نحو: ﴿ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ﴾ [آل عمران: ١٧٣]. والاستقبال: نحو، ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُواْ مِن قَبْلِ أَن تَقْدِرُواْ عَلَيْهِمْ﴾ [المائدة: ٣٤].

وقد اجتمعا في قوله:

١٢ ـ وإنّي لآتيكم تَشَكُّرَ ما مَضى ... من الأَمْرِ واستيجابَ ما كان في غَدِ[1]

أو وقع صفة لنكرة عامّة فالمُضِيّ نحو:

١٣ ـ رُبّ رِفْدٍ هَرَقْتُهُ ذلك اليو ... م ....[2]

(١) البيت من الطويل، وهو للطرمّاح في ملحق ديوانه (ص ٥٧٢). وبلا نسبة في الخصائص (٣/ ٣٣١)، وسرّ صناعة الإعراب (١/ ٣٩٨)، ولسان العرب (٤/ ٤٢٣ ـ مادة شكر).

ويروى في موضع: «من الأمر»: «من الودّ» و «من الأمس». والشاهد في البيت قوله: «ما كان» حيث أوقع الماضي موضع المستقبل؛ والمعنى: ما يكون في الغد.

(٢) جزء من بيت من الخفيف، وتمامه:

رُبَّ رِفْدٍ هرقْتُه ذلك اليَوْ ... مَ وأَسْرَى من معشر أقيالِ

وهو للأعشى في ديوانه (ص ٦٣)، وخزانة الأدب (٩/ ٥٧٠، ٥٧٥، ٥٧٦)، والدرر (١/ ٧٩)، وشرح شواهد الإيضاح (ص ٢١٥)، وشرح المفصل (٨/ ٢٨)، ومغني اللبيب (٢/ ٥٨٧). ولأعشى همدان في المقاصد النحوية (٣/ ٢٥١).

والأقيال: جمع قَيْل، وهو الملك مطلقاً، وقيل: الملك من ملوك حمير. ويروى «أقتال»، والأقتال: جعل قَتْل، والقَتْل: العدوّ المقاتل، والقَتْل أيضاً: الشبيه والنظير.

وفي هذا البيت ثلاثة شواهد؛ أوّلها قوله: «ربّ رفد هرقته» حيث جاءت «ربّ» للتكثير تهكُّماً، وقيل؛ هي هنا حرف تقليل. وثانيها: أن الفعل الماضي «هرقتُه» تعيّن للاستقبال لأنه وقع صفة للنكرة. وثالثها: حذف جواب «رُبّ»، والتقدير: رُبّ رفد مهراق ضممته إلى أسرى.

والاستقبال كحديث: «نضّر الله امرأً سمع مقالتي فوعاها، فأدّاها كما سمعها»[١] أي يسمع، لأنه ترغيب لمن أدرك حياته في حفظ ما يسمعه منه.

وأنكر أبو حيّان هذا القسم الرابع بِصُوَره كلها، فقال بعد أن ساقها: وهذه المثل في هذه الاحتمالات من كلام ابن مالك.

والذي نذهب إليه الحمل على المضيّ، لإبقاء اللفظ على موضوعه. وإنما فهم الاستقبال فيما مثّل به من خارج. ووافقه المراديّ[٢].

(ص): وليس أصلاً للأفعال، والباقي فرع. والأمر مقتطع من المضارع على الأصحّ.

(ش): فيه مسألتان:

الأولى: ذهب بعضهم: إلى أن الأصل في الأفعال هو الماضي، لأنه أسبق الأمثلة لاعتلال المضارع والأمر باعتلاله، ولأن المضارع هو الماضي مع الزوائد، والأمر منه بعد طرحها. والجمهور على أن الثلاثة أصول.

الثانية: ذهب الكوفيّون إلى أن أصول الفعل: الماضي والمضارع فقط، وأن الأمر مقتطع من المضارع، إذ أصل: (افْعَلْ) لِيَفْعَلْ كأمر الغائب. ولما كان أمر المخاطب أكثر على ألسنتهم استثقلوا مجيء اللام فيه، فحذفوها مع حرف المضارعة طلباً للتخفيف مع كثرة الاستعمال، وبَنَوْا على ذلك أنه مُعْرَب. والبصريون على أنه أصل برأسه، وما ذكر في أصله فممنوع.

[الحرف وأقسامه]

(ص): والحرف لا علامة له، فإن اختص باسم أو فعل عمل، وإلاّ فلا. ويستثنى من الأول (هل) التي في حيّزها فعل. ومن الثاني (ما) و (لا) و (إن) النافيات.

(ش): الحرف لا علامة له وجوديّة، بل علامته ألا يقبل شيئاً من خواصّ الاسم ولا من خواصّ الفعل.

---

(١) رُوي من طرق متعددة وباختلاف يسير في اللفظ: «رجلاً» في موضع «امرءاً»، و «سمع حديثاً مني» في موضع «مقالتي». رواه أبو داود في العلم باب ١٠، والترمذي في العلم باب ٧، وابن ماجة في المقدمة باب ١٨، والمناسك باب ٧٦، والدارمي في المقدمة باب ٢٤، وأحمد في المسند (١/ ٤٣٧، ٣/ ٢٢٥، ٤/ ٨٠، ٨٢، ٥/ ١٨٣).

(٢) المرادي: هو بدر الدين الحسن بن قاسم بن عبدالله بن علي المرادي المغربي ثم المصري المالكي النحوي اللغوي، يُعرف بابن أم قاسم. توفي سنة ٧٤٩ هـ. له من المصنفات: الجنى الداني في حروف المعاني، شرح الاستعاذة والبسملة، شرح الألفية لابن مالك، شرح تسهيل الفوائد لابن مالك، شرح حرز الأماني للشاطبي، وشرح المفصل للزمخشري (هدية العارفين: ١/ ٢٨٦).

وهو ثلاثة أقسام: مختصّ بالاسم، ومختصّ بالفعل، ومشترك بينهما. والأصل في كل حرف يختص أن يعمل فيما اختص به، وفي كل حرف لا يختصّ ألا يعمل.

وقيّد أبو حيان الأول بألاّ يتَنَزّل منه منزلة الجزء، فإن تنزل كـ (أل) و (سين) التنفيس لم يعمل.

وممّا خرج عن هذا الأصل (هل) التي في حيّزها فعل، فإنها تختص به، بمعنى أنه يجب إيلاؤه إيّاه ـ كما سيأتي ـ في باب الاشتغال حيث رجّح النصب بعدها ومع ذلك لا تعمل، لأن هذا الاختصاص عَرَضِيّ لا يلزم.

و (ما) و (لا) و (إن) النافيات، فإنها لا تختصّ، ومع ذلك تعمل، لأنّ لها شَبَهاً بـ (ليس) في أنها للنفي وللحال، وتدخل على المبتدأ والخبر فألحقت بها.

(ص): وليس منه عسى، وليس، وكان وأخواتها على الصحيح.

(ش): المشهور [من] مذهب الجمهور: أن المذكورات أفعال، لاتّصال ضمائر الرفع والتاء الساكنة بها.

وذهب ابن السّراج[١] إلى حرفيّة (عسى) و (ليس) مستنداً إلى عدم تصرفهما، ووافقه في الأولى ثعلب[٢]، وفي الثانية الفارسي وابن شُقَيْر[٣]. وردّ بأن ذلك لا يصلح دليلاً للحرفيّة مع قيام دليل الفعلية.

وذهب الزّجاجيّ[٤] إلى أن (كان) وأخواتها حروف.

---

(١) هو محمد بن السريّ بن سهل المعروف بابن السرّاج النحوي أبو عبدالله البغدادي، المتوفى سنة ٣١٦ هـ. له: احتجاج القراء في القراءات، الأصول الكبيرة في النحو، جمل الأصول، شرح كتاب سيبويه، كتاب الخط والهجاء، كتاب الاشتقاق، كتاب الرياح والهواء، كتاب الشعر والشعراء، كتاب المواصلات في الأخبار والمذاكرات، وموجز في النحو (هدية العارفين: ٢/ ٣٠).

(٢) هو أحمد بن يحيى بن زيد بن سيّار النحوي أبو العباس الشيباني الكوفي البغدادي المعروف بثعلب. ولد سنة ٢٠٨، وتوفي ببغداد سنة ٢٩١. له تصانيف عديدة، منها: الأوسط في النحو، وفصيح اللغة، وغريب القرآن، وغيرها (هدية العارفين: ١/ ٥٤).

(٣) هو أحمد بن الحسن بن الفرج بن شقير البغدادي أبو بكر النحوي اللغوي. توفي ببغداد سنة ٣١٧ هـ. صنّف كتاب المذكر والمؤنث، كتاب المقصور والممدود، ومختصراً في النحو (هدية العارفين: ١/ ٥٨).

(٤) الزجّاجي: هو عبد الرحمن بن إسحاق أبو القاسم الزجّاجي النحوي النهاوندي أصلاً والبغدادي منشأً وداراً. توفي بطبرية في رجب سنة ٣٣٧ هـ. من تصانيفه: الإيضاح في النحو، شرح أدب الكاتب لابن قتيبة، شرح الزاهر لابن الأنباري، وغيرها. (هدية العارفين: ١/ ٥١٣). وهناك زجاجيّ نحوي آخر، =

وقال ابن هشام في حواشي (التسهيل): الخلاف في (عسى) و (ليس) شهير، وفي (كان) غريب.

قال ابن الحاجّ[١] في النقد: حكى العَبْدي[٢] في (شرح الإيضاح): أن المبرّد قال: إنّ (كان) حرف. قال العبدي: وهذا أطرف من قول من قال: إن ليس وعسى حرفان.

قال ابن الحاجّ: هو، وإن كان في بادىء الرأي ضعيفاً إلاّ أنه أقوى لمن تأمل، لأنها لا تدلّ على حدث، بل دخلت لتفيد معنى المضيّ في خبر ما دخلت عليه.

= وهو أبو القاسم يوسف بن عبدالله البغدادي الشهير بالزجاجي المتوفي سنة ٤١٥ هـ. من تآليفه: عمدة الكتاب، كتاب الاشتقاق في أسماء الرياحين، خلق الإنسان، وشرح الفصيح لثعلب في اللغة (هدية العارفين: ٢/ ٥٥٠).

(١) هو أحمد بن محمد بن أحمد بن الحاج الإشبيلي شهاب الدين المالكي. توفي سنة ٦٥١. من تصانيفه: حاشية على سرّ الصناعة وأسرار البلاغة، حاشية على مشكلات المستصفى، شرح الإيضاح لأبي علي الفارسي، شرح كتاب سيبويه في النحو، كتاب الإمامة، كتاب السماع، كتاب القوافي، مختصر المستصفى للغزالي. (هدية العارفين: ١/ ٩٥).

(٢) هو أحمد بن بكر بن بقية العبدي أبو طالب النحوي المتوفى سنة ٤٠٦ هـ. صنّف شرح الإيضاح لأبي علي الفارسي، والمختصر في النحو. (هدية العارفين: ١/ ٧١).

الكلام وأقسامُه

(ص): **والكلام قول مفيد، وهو: ما يحسن سكوت المتكلّم عليه. وقيل: السّامع وقيل: هما.**

والأصحّ: اشتراط القصد، وإفادة ما يجهل، لا اتحاد الناطق.
وأشكل تصوير خلافه.

(ش): الكلام يطلق لغة على الخطّ، والإشارة، وما يفهم من حال الشيء.

وإطلاقه على هذه الثلاثة مجاز، وعلى التكليم الذي هو المصدر. وفي كلام بعضهم ما يقتضي أن إطلاقه على هذا حقيقة. وعلى ما في النفس من المعاني التي يعبّر عنها، وعلى اللفظ المركّب أفاد أم لم يفد. وهل هو حقيقة فيهما، أو في الأول فقط، أو الثاني فقط؟ ثلاثة مذاهب للنحويين ـ وعلى الكلمة الواحدة كما في (الصّحاح).

وأما في الاصطلاح فأحسن حدودها وأخصرها: أنه قول مفيد. فخرج بـ (ـالقول) الخمسة الأُوَل المذكورة. وبـ (المفيد) الكلمة، وبعض المُركّبات وهو الذي لا يفيد.

والمراد بـ (المفيد) ما يُفْهِم معنىً يَحْسُن السكوت عليه. وهل المراد سكوت المتكلّم أو السامع، أو هما؟ أقوال: أرجحها الأول، لأنه خلاف التّكلّم، فكما أن التَّكَلُّم صفة المتكلّم كذلك السكوت صفته أيضاً.

والمراد بـ (حُسْن السُّكُوت عليه): ألاّ يكون محتاجاً في إفادته للسامع كاحتياج المحكوم عليه إلى المحكوم به أو عكسه، فلا يضرّه احتياجه إلى المتعلقات من المفاعيل ونحوها.

وهل يشترط إفادة المخاطب شيئاً يجهله؟ قولان:

أحدهما: نعم، وجزم به ابن مالك فلا يسمّى نحو: السماء فوق الأرض، والنّار حارة، وتكلّم رجل ـ كلاماً.

والثاني: لا. وصحّحه أبو حيّان. قال: وإلاّ كان الشيء الواحد كلاماً وغير كلام، إذا خوطب به من يجهله فاستفاد مضمونه ثم خوطب به ثانياً. ومحلّ الخلاف ما إذا ابتدىء به فيصح أن يقال: زيد قائم، كما أن النار حارة بلا خلاف. ذكره أبو حيّان في (تذكرته)[1].

وهل يشترط في الكلام القصد؟ قولان:

أحدهما: نعم، وجزم به ابن مالك، وخلائق، فلا يسمّى ما ينطق به النائم الساهي - كلاماً، وعلى هذا يزاد في الحد: (مقصود).

والثاني: لا، وصححه أبو حيّان.

وهل يشترط فيه اتحاد الناطق؟ قولان:

أحدهما: نعم، فلو اصْطَلَح رجلان على أن يذكر أحدهما فعلاً، والآخر فاعلاً. أو مبتدأً والآخر خبراً لم يُسَمّ ذلك كلاماً. وعُلِّل بأن الكلام عمل واحد فلا يكون عامله إلاّ واحداً. وعلى هذا يزاد في الحد: (من ناطق واحد).

والثاني: لا، وصححه ابن مالك وأبو حيّان، كما أن اتحاد الكاتب لا يعتبر في كون الخط خطّاً.

وقال ابن أم قاسم[2] صدور الكلام من ناطقين لا يتصوّر لأن كل واحد من المتكلمين إنما اقتصر على كلمة واحدة اتّكالاً على نطق الآخر بالأخرى فكأنها مقدّرة في كلامه. وهذا معنى قولي: «وأشكل تصوير خلافه».

(تنبيه): تخصيص النحاة الكلام بالمفيد مجرداً اصطلاح لا دليل عليه.

وقد بالغ الخفاجي[3] في إنكار ذلك عليهم، فقال في كتابه (سِرّ الفصاحة)[4]: الكلام عندنا ما انتَظَم من حرفين فصاعداً من الحروف المعقولة، إذا وقع مِمّن تَصِحُّ منه أو من قبيله الإفادةُ.

قال: وإنما شرطنا الانتظام، لأنه لو أتي بحرف، ومضى زمان وأتي بحرف، لم يصحّ وصفُ فعله بأنه كلام.

(١) هو كتاب «التذكرة في العربية» ذكره حاجي خليفة في كشف الظنون (ص ٣٩٣) وقال: «في أربع مجلدات كبار». كما وصفه أبو حيان نفسه بأنه كتاب كبير، فقال في البحر المحيط (١/ ٢٨٨ و ٢/ ٤٤٨): «كتابنا الكبير الذي سمّيناه بالتذكرة». والتذكرة من الكتب المفقودة.

(٢) هو الحسن بن قاسم المرادي، وقد تقدمت ترجمته. انظر الفهارس العامة.

(٣) هو عبدالله بن محمد بن سعيد بن سنان أبو محمد الخفاجي الأديب الشاعر المتوفى سنة ٤٦٦ هـ. له «سرّ الفصاحة في اللغة» وديوان شعره (هدية العارفين: ١/ ٤٥٢، وكشف الظنون: ص ٩٨٨).

(٤) «سرّ الفصاحة في اللغة». انظر كشف الظنون (ص ٩٨٨).

وذكرنا الحروف المعقولة، لأن أصوات بعض الجَمادات ربّما تقطعت على وجه يلتبس بالحروف، لكنها لا تتميّز تميّزها.

وشرطنا وقوع ذلك مِمّن تصحّ منه أو من قبيله الإفادة، لئلا يلزم عليه أن يكون ما يسمع من بعض الطّيور كلاماً.

وقولنا: (القبيل) دون الشخص، لأن ما يسمع من المجنون يوصف بأنه كلام وإنْ لَمْ تصحّ منه الفائدة وهو بحاله، لكنها تصح من قبيله، وليس كذلك الطائر. ولا يجوز أن يشترط في حدّ الكلام كونه مفيداً على ما ذهب إليه أهل النحو، لأن أهل اللغة قسموا الكلام إلى مهمل، ومستعمل.

فالمهمل: ما لم يُوضَعْ لشيء من المعاني. والمستعمل: هو الموضوع لمعنىً له فائدة. فلو كان الكلام هو المفيد عندهم، وما لم يفد ليس بكلام ـ لم يكونوا قسموه على قسمين، بل كان يجب أن يسلُبوا ما لم يفد اسمَ الكلام رأساً.

على أن الكلام إنما يفيد بالمواضعة، وليس لها تأثير في كونه كلاماً، كما لا تأثير لها في كونه صوتاً.

وقد تصدّى أبو طالب العبدي[1] في (شرح الإيضاح)[2] لِنَصْر مذهب النحويين في ذلك. وأكثر ما استدلّ بقولهم لمن يورد ما تقلّ فائدته: هذا ليس بكلام، وبقول سيبويه: إن الكلام إنما يقع على الجمل، وقرّره بأنه اسم لمصدر ونائب عنه. وذلك المصدر ـ وهو التكليم ـ موضوع للمبالغة والتكثير، لأن فعله: (كلّم) دالّ على ذلك. فلما جرى الكلام عليه، وجب أن يراد به التكثير، وأقل أحوال التكثير والتكرير أن يكون واقعاً على جملة.

قال: ولا حجّة له في ذلك، وأمّا قولهم لقليل الفائدة: ليس بكلام، فمن باب المجاز والمبالغة، كقولك للبليد: ليس بإنسان.

وأما قول سيبويه فلا تقوم به حجة، لأن الخصم قال: نعم، يمكن أن يقال: إن المتقدّمين من أهل النحو تواضعوا في عُرْفهم على أن سمّوا الجملة المفيدة كلاماً دون ما لم يُفِدْ، لأن ذلك على سبيل التحقيق، كما أنهم سمّوا هذه الحوادث الواقعة كـ(ضرب) أفعالاً. ولو عَدَلْنا إلى التحقيق كانت أسماء لما وقع من الحوادث. اهـ.

---

(١) هو أحمد بن بكر، وقد تقدمت ترجمته. انظر الفهارس العامة.

(٢) كتاب «الإيضاح في النحو» لأبي علي الفارسي (توفي ٣٧٧)، وهو كتاب متوسط مشتمل على ١٩٦ باباً، منها ١٦٦ باباً في النحو، والباقي في التصريف. وله شروح عديدة. انظر كشف الظنون (ص ٢١١ ـ ٢١٣).

وقال ابن جِنّي[١] في الخصائص[٢]: فإن قيل: لِمَ وضع الكلام على ما كان مستقلاً بنفسه، وعلى الجملة التّامة دون غيرها؟ الاشتقاق قضى بذلك أم مجرّد السّماع؟ قيل: لا، بل الاشتقاق قضى به دون مجرّد السماع، لأن الكلام مأخوذ من الكَلْم، وهو الجرْح والتأثير. وإنما يحصل التأثير بالتامّ المفهوم دون غيره. قال: ومِمّا يُؤْنِسُك بذلك أنّ العرب لمّا أرادت الآحاد من ذلك خصّته باسم له، لا يقع إلا على الواحد، وهو قولهم: كلمة، ثم قال في آخر كلامه[٣]:

١٤ ـ ولكــلّ قَــوْمٍ سُنَّــةٌ وإمــامُهــا

[الكلام في الإسناد]

(ص): ولا يمكن في كلمة خلافاً لابن طَلْحة[٤]، ولا اسم وحرف خلافاً للفارسيّ ولا فعل وحرف خلافاً للشَّلَوْبين[٥]، بل في اسمين، واسم وفعل.

---

(١) ابن جنّي: هو عثمان بن جنّي أبو الفتح الموصلي. كان أبوه مملوكاً روميًّا لسليمان بن فهد الموصلي. توفي ابن جني في بغداد سنة ٧٩٢ هـ. له مؤلفات عديدة، منها: الخصائص في النحو، وسر الصناعة وشرحه، وشرح الفصيح لثعلب، والمقتضب من كلام العرب، وغيرها كثير. انظر هدية العارفين (١/ ٦٥٢).

(٢) كتابه «الخصائص» من أشهر كتبه، قال السيوطي في اقتراحه: «وضعه في أصول النحو وجدله؛ ولكن أكثره خارج عن هذا المعنى» فلخص منه الاقتراح وضمّ إليه فوائد. واختصره أبو العباس أحمد بن محمد الإشبيلي المتوفى سنة ٦٥١ هـ. ولموفق الدين عبد اللطيف بن يوسف البغدادي حاشية على الخصائص المذكورة. انظر كشف الظنون (ص ٧٠٦).

(٣) انظر الخصائص (١/ ٢١) وقد نقله بتصرف.

(٤) هو محمد بن طلحة بن محمد بن عبد الملك الإشبيلي المتوفى سنة ٦١٨ هـ. كان يميل إلى مذهب ابن الطراوة.

(٥) الشلوبين: هو محمد بن علي بن محمد بن إبراهيم الأنصاري المالقي، ويعرف بالشلوبين الصغير، وبالشلوبيني الصغير. نحوي، توفي في حدود سنة ٦٦٠ هـ. من آثاره: شرح أبيات سيبويه، وتكملة شرح شيخه ابن عصفور على الجزولية. انظر معجم المؤلفين (١١/ ٣٨)، وبغية الوعاة للسيوطي (ص ٧٩، ٨٠)، وكشف الظنون (ص ١٤٢٧)، وهدية العارفين (٢/ ١٢٧). وهناك أيضاً نحوي آخر يعرف بالشلوبيني (نسبة إلى شلوبينية من قرى إشبيلية)، وهو عمر بن محمد بن عمر بن عبدالله الأزدي الأندلسي الإشبيلي، المتوفى سنة ٦٤٥ هـ. من تصانيفه: كتاب في النحو سماه التوطئة، كتاب القوانين، تعليقة على شرح فخر الدين الرازي للمفصل للزمخشري، تعليقة على كتاب سيبويه، وشرح المقدمة الجزولية. انظر معجم المؤلفين (٧/ ٣١٦)، ووفيات الأعيان (١/ ٤٨٢)، وإنباه الرواة (٢/ ٣٣٢ ـ =

والكلام عكسه، فيتأتى اجتماعهما في: قد قام زيد، وارتفاعهما في: إن قام، ووجود الكلام دون الكلم في زيد قائم، وعكسه في إن قام زيد. وهل يشترط أن تكون الثلاث من الأنواع الثلاثة، أوْ لا، فتكون من نوْع أو من نوعين؟ ذكر ابن النحاس(١) فيه خلافاً، والصّحيح عدم الاشتراط. والصحيح أنه اسم جنس للكلمة كَتَمْر وتَمْرة، لا جمع كثرة ولا قِلّة، خلافاً لزاعمي ذلك، بدليل تذكيره في قوله: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠]. وأنه لم يتغير فيه نظم واحده(٢)، ذكر ذلك ابن الصّائغ(٣) في شرح الألفيّة، وابن فلاح(٤) في (مُغْنِيه)(٥).

قال ابن الخشّاب(٦): ولا يطلق الكِلم على المركّب من كلمتين إلاّ عند من يجوّز إطلاق اسم الجمع على اثنين.

وفي (شرح التسهيل) لناظر الجيش(٧): اختلف النحاة في الكلم: فذهب جماعة منهم الجرجاني: إلى أنه جمع للكلمة، وذهب الفارِسيّ وغيره من المحققين: إلى أنه اسم جنس لها، ثم اختلفوا على مذاهب:

---

(١) هو محمد بن إبراهيم بن محمد بن أبي نصر النحوي المعروف بابن النحاس بهاء الدين أبو عبدالله الحلبي. ولد سنة ٦٢٧، وتوفي سنة ٦٩٨ هـ. له: شرح المقدمة للمبرد في النحو، وشرح كتاب المقرب. انظر هدية العارفين (٢/ ١٣٩).

(٢) أي مفرده.

(٣) هو محمد بن عبد الرحمن بن علي بن أبي الحسن شمس الدين المعروف بابن الصائغ الزمردي الحنفي المتوفى بمصر سنة ٥٧٧ هـ. من تصانيفه: شرح الألفية لابن مالك في النحو، تذكرة في النحو، تنزيه السلف عن تمويه الخلف في الردّ لمغني اللبيب، الرقم في شرح قصيدة البردة، وغيرها. (هدية العارفين: ٢/ ٩٩).

(٤) هو تقي الدين منصور بن فلاح بن محمد اليمني النحوي الشهير بابن فلاح، المتوفى سنة ٦٨٠ هـ. له: الكافي في أصول الفقه، والمغني في النحو. (هدية العارفين: ٢/ ٤٧٤).

(٥) «المغني في النحو» فرغ من تصنيفه في المحرم من سنة ٦٧٢ هـ. قاله حاجي خليفة في كشف الظنون (ص ١٧٥١).

(٦) هو أبو محمد عبدالله بن أحمد بن أحمد بن أحمد البغدادي المحدث اللغوي المعروف بابن الخشاب. كان يؤدب أولاد الخليفة. توفي سنة ٥٦٠ هـ. من تصانيفه: حاشية على درة الغواص للحريري، الردّ على ابن بابشاذ في شرح الجمل، الرد على تهذيب الإصلاح للتبريزي، الرد على الحريري في مقاماته، شرح المقامات المذكورة، شرح مقدمة ابن هبيرة في النحو، اللامع في النحو، وغير ذلك. انظر هدية العارفين (١/ ٤٥٦).

(٧) ناظر الجيش: هو محمد بن يوسف بن أحمد محب الدين الحلبي المعروف بناظر الجيش، المتوفى سنة ٧٧٨ هـ. صنّف شرح تسهيل الفوائد لابن مالك في النحو، وشرح تلخيص المفتاح في المعاني والبيان. (هدية العارفين: ٢/ ١٦٩).

أحدها: وعليه الأكثر، أنه لا يقع إلا على ما فوق العشرة، وإذا قصد به ما دونها جمع بألف وتاء.

والثاني: أنه يقع على الكثير والقليل.

والثالث: أنه لا يقع على أقلّ من ثلاث. وعليه ابن مالك.

الجُمـلـة

(ص): **والجملة قيل: ترادف الكلام، والأصحّ أعمّ، لعدم شرط الإفادة، فإن صُدِّرت باسم فاسمية، أو فعل ففعليّة، أو ظرف أو مجرور فظرفيّة، وإن تقدمها حرف.**

والعبرة بصدر الأصل. واسميّة الصّدر فعليّة العَجُزِ ذات وجهين، وتسمّى الكبرى إن كان خبرها جملةً، والصغرى إن كانت خبراً. ولِمَا بينهما اعتباران.

(ش): ذهبت طائفة إلى أن الجملة والكلام مترادفان، وهو ظاهر قول الزّمخشريّ[(١)] في (المفصّل)[(٢)]، فإنه بعد أن فرغ من حدّ الكلام، قال: ويسمّى الجملة [(٣)].

والصّواب أنها أعمّ منه إذ شرطه الإفادة بخلافها، قال ابن هشام في (المغني)[(٤)]: ولهذا تسمعهم يقولون: جملة الشرط، جملة الجواب، جملة الصلة، وكل ذلك ليس مفيداً، فليس كلاماً[(٥)].

وعلى هذا فحدّ الجملة: القول المركّب كما أفصح به شيخنا العلامة الكافِيَجِيّ [(٦)] في

---

(١) هو العلامة جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي المتوفى سنة ٥٣٨ هـ.

(٢) «المفصل فى النحو» للعلامة الزمخشري المتوفى سنة ٥٣٨ هـ. بدأ بتأليفه في أول شهر رمضان سنة ٥١٣، وأتمه في غرة المحرم سنة ٥١٤ هـ. ثم اختصره وسماه «الأنموذج». وللمفصل شروح كثيرة انظرها في كشف الظنون (ص ١٧٧٤ ـ ١٧٧٧).

(٣) انظر شرح المفصل (١/ ١٨).

(٤) «مغني اللبيب عن كتب الأعاريب» في النحو لابن هشام المتوفى سنة ٧٦٢ هـ. قال حاجي خليفة: «صنف هذا التصنيف على أحسن إحكام وترصيف، ومما حثّه على وضعه أنه لما أنشأ فيه الإعراب عن قواعد الإعراب حسن وقعه عند أولي الألباب، فجعله منحصراً في ثمانية أبواب» قال: «وهو كتاب جليل الشأن باهر البرهان، اشتهر في حياته وأقبل عليه الناس». وعلى هذا الكتاب شروح وتعليقات وحواشي عديدة؛ انظرها في كشف الظنون (ص ١٧٥٢ ـ ١٧٥٤).

(٥) انظر مغني اللبيب (٢/ ٤٢).

(٦) هو محمد بن سليمان بن سعد بن مسعود محيي الدين أبو عبدالله الرومي الحنفي، برغموي الأصل مصري المولد والوفاة، الشهير بالكافيجي (أو الكافيه جي). ولد سنة ٧٨٨، وتوفي سنة ٨٧٩. له مصنفات عديدة، انظرها في هدية العارفين (٢/ ٢٠٨، ٢٠٩).

(شرح القواعد)[١] ، ثم اختار: (الترادف) قال: لأنا نعلم بالضرورة أنّ كلّ مركّب لا يطلق عليه الجملة. وسبقه إلى اختيار ذلك ناظر الجيش وقال: إنه الذي يقتضيه كلام النحاة. قال: وأمّا إطلاق الجملة على ما ذكر من الواقعة شرطاً أو جواباً أو صلةً فإطلاق مجازيّ، لأن كُلاًّ منها كان جملة قبلُ، فأطلقت الجملة عليه باعتبار ما كان كإطلاق اليتامى على البالغين[٢] نظراً إلى أنهم كانوا كذلك. اهـ.

وتنقسم الجملة إلى اسمية، وفعليّة، وظرفية:

فالاسمية: التي صدرها اسم، كزيد قائم، وهيهات العقيق.

والفعلية: التي صَدْرُها فعل، كقام زيد، وضُرِب اللص، وكان زيد قائماً، وظننته قائماً، ويقوم، وقم.

والظرفية: المصدّرة بظرف أو مجرور، نحو عندك زيد، أو في الدار زيد إذا قدّرْت زيداً فاعلاً بالظرف أو المجرور، لا بالاستقرار المحذوف[٣]، ولا مبتدأ مخبراً عنه بهما.

وزاد الزمخشريّ وغيره في الجمل: الشرطية، والصّواب أنها من قبيل الفعلية لأن المراد بالصدر المسند، أو المسند إليه، ولا عِبْرة بما تقدّم عليهما من الحروف، فالجملة من نحو: أقائمٌ الزيدان، وأزيد أخوك، ولعلّ أباك منطلق، وما زيد قائماً، اسمية. ومن نحو: أقام زيد، وإن قام زيد، وهلاّ قمت، فعليّة.

والمعتبر أيضاً ما هو صدر في الأصل. فالجملة من نحو: كيف جاء زيد؟ ونحو: ﴿فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ﴾[٤] [البقرة: ٨٧]. ونحو ﴿فَأَيَّ ءَايَـٰتِ ٱللَّهِ تُنكِرُونَ﴾ [غافر: ٨١] فعليّة، لأن هذه الأسماء في رتبة التأخير.

وكذا الجملة من نحو: يا عبدالله، ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾ [التوبة: ٦]، ﴿وَٱلْأَنْعَـٰمَ خَلَقَهَا﴾ [النحل: ٥]، ﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ﴾ [الليل: ١] لأن صدورها في الأصل أفعال، والتقدير: أدعو زيداً، وإن استجارك أحد، وخَلَق الأنعام، وأُقْسِم باللّيْل.

وقد تكون الجملة ذات وجهين، وهي اسمية الصّدر، فعلِيّة العجز نحو: زيد يقوم أبوه.

(١) هو كتاب: «شرح الإعراب عن قواعد الأعراب» شرح فيه كتاب «الإعراب عن قواعد الإعراب» لابن هشام. وهو من أحسن الشروح كما قال حاجي خليفة في كشف الظنون (ص ١٢٤).

(٢) يشير إلى قوله تعالى في الآية ٦ من سورة النساء: ﴿وابتلوا اليتامى حتى إذا بلغوا النكاح فإن آنستم منهم رشداً فادفعوا إليهم أموالهم﴾.

(٣) لأنها تكون حينئذ جملة فعلية، والظرف متعلّق بالفعل.

(٤) كانت في الأصل: «فريقاً كذبتم» فأثبتنا نصّ الآية الكريمة.

قال ابن هشام[١]: وينبغي أن يزاد عكس ذلك نحو: ظننت زيداً أبوه قائم.

وتنقسم أيضاً إلى الكبرى والصغرى:

فالكبرى: هي الاسمية التي خبرها جملة نحو: زيد قام أبوه، وزيد أبوه قائم.

والصغرى: هي المبنيّة على المبتدأ كالجملة المخبر بها في المثالين. وقد تكون الجملة كبرى وصغرى باعتبارين نحو: زيد أبوه غُلامُه منطلق فمجموع هذا الكلام جملة كبرى لا غير، وغلامه منطلق صغرى لا غير، وأبوه غلامه منطلق كبرى باعتبار غلامه منطلق صغرى باعتبار جملة الكلام.

القـــول

(ص): والقول لفظٌ دلّ على معنى، فيعم الثلاثة، قيل: والمهمل.

وليس مجازاً في غير الكلمة، ولا خاصّاً بالمركّب، ولا المفيد خلافاً لزاعميها.

(ش): القول: هو اللّفظ الدّالّ على معنى.

فـ «اللّفظ» جنس يشمل المستعمل والمهمل، لأنّه الصّوت المعتمد على مَقْطَع.

و «الدالّ على معنى»: فصل يخرج المهمل، فشمل الكلمة والكلام والكلم شمولاً بَدَلِيّاً، أي: أنه يصدُقُ على كُلٍّ منها أنه (قول) إطلاقاً حَقِيقيّاً، وقيل: إنه حقيقة في المفرد، وإطلاقه على المركّب مجاز، وعليه ابن مُعْط[٢].

وقيل: حقيقة في المركب سواء أفاد أم لا؟ وإطلاقه على المفرد مجاز.

وقيل: حقيقة في المركّب المفيد، وإطلاقه على المفرد والمركّب الذي لا يفيد مجاز. وبه جزم الجُوَيْني[٣] في تفسيره[٤].

---

(١) في مغني اللبيب (٢/ ٤٥) ولفظه: «كما تكون مصدّرة بالمبتدأ تكون مصدّرة بالفعل، نحو: ظننت زيداً يقوم أبوه».

(٢) هو زين الدين أبو زكريا يحيى بن عبد المعطي بن عبد النور الزواوي الأصل المصري المولد والدار، الفقيه النحوي الحنفي الشهير بابن معط. ولد سنة ٥٦٤، وتوفي سنة ٦٢٨ هـ. صنّف الدرة الألفية في علم العربية في النحو، حواشي على أصول ابن السراج، شرح أبيات كتاب سيبويه، وغيرها. انظر هدية العارفين (٢/ ٥٢٣). وكانت في الأصل: «ابن معطي» بإثبات الياء، والأشهر ما أثبتناه. وسنثبتها حيثما ترد فيما يلي بدون الياء.

(٣) هو عبدالله بن يوسف بن محمد بن حيويه أبو محمد الجويني الشافعي المتوفى بنيسابور سنة ٤٣٨ هـ. له من الكتب: التبصرة في الوسوسة من العبادات، التذكرة في الفروع، تفسير القرآن، الجمع والفرق،=

وقيل: إنه يطلق على اللفظ المهمل أيضاً، فيرادف اللفظ، حكاه أبو حيان[١] في باب (ظن) من (شرح التسهيل)، وجزم به أبو البقاء[٢] في (اللّباب). أما إطلاقه على غير اللفظ من الرأي والاعتقاد فمَجَازٌ إجْماعاً.

= سلسلة في الفروع المعتصر في مختصر المختصر للمزني في الفروع، المحيط في الفْروع، موقف الإمام والمأموم، وكتاب الفروق. (هدية العارفين: ١/ ٤٥١).

(٤) تفسير الجويني: قال حاجي خليفة في كشف الظنون (ص ٤٤٦): «هو كبير، فسّر فيه كل آية بعشرة أوجه. قال الداودي المالكي في طبقات المفسرين: يشتمل على عشرة أنواع من العلوم في كل آية».

(١) أبو حيان الأندلسي، تقدم التعريف به. راجع الفهارس العامة.

(٢) هو أبو البقاء عبدالله بن الحسين بن عبدالله بن الحسين العكبري الأصل البغدادي المولد والدار، الحنبلي القادري. ولد سنة ٥٣٨، وتوفي سنة ٦١٦ هـ. له مصنفات عديدة، منها: اللباب في علل البناء والإعراب. (هدية العارفين: ١/ ٤٥٩).

الإعـــراب

(ص): الإعراب.

(ش): أي هذا بحثه. وهو مصدر أعرب مشتركاً لمعانٍ:

الإبانة: يقال: أعرب الرجل عن حاجته: أبان عنها، ومنه حديث: «والثَّيِّبُ تُعْرِبُ عن نَفْسِها»[1].

والإجالة: عربت الدابة: جالت في مرعاها، وأعربها صاحبها: أجالها.

والتّحسين: أعربت الشيء: حسنته.

والتغيير: عربت المَعِدة، وأعربها الله: غيّرها.

وإزالة الفساد: أعربت الشيء: أزلت عَرَبَه، أي: فساده.

ويتعدى الأول بـ (عن)، والباقي بالهمزة.

ويأتي (أعرب) لازماً بمعنى تكلّم بالعربية، أو صارت له خيلٌ عِراب، أو وُلِد له ولد عَربيّ اللون، أو تكلّم بالفحش، أو أعطى العربون.

فهذه عشرة معان. والمناسب للمعنى الاصطلاحي منها هو الأول، إذ القصدُ به إبانة المعاني المختلفة ـ كما ستعرفه ـ ويصح أن يكون من الخمسة بعده.

(ص): قال الجمهور: لفظيّ: فهو أثر يجلبه العامل، ظاهراً أو مُقَدّراً قيل: أو منويّ وخص المقدّر بما ألفه منقلبة، والمنوي بغيره.

وقيل: معنوي، فهو التغيير لعاملٍ لفظاً، أو تقديراً، قيل: أو محَلاً في المبنيّ.

(ش): اختلف: هل الإعراب لفظيّ، أو معنويّ؟

---

(١) تمام الحديث: «الثيب تُعرب عن نفسها، والبكرُ رضاها صمتُها». رواه ابن ماجة في النكاح باب ١١، وأحمد في مسنده (٤/ ١٩٢).

على قولين: فالجمهور على الأول، وإليه ذهب ابن خروف[١] والشَّلَوْبِين وابن مالك ونسبه للمحققين، وابن الحاجب، وسائر المتأخرين.

وحدّه على هذا: أثرٌ ظاهر أو مقدّر يجلبه العامل في محل الإعراب، وهو الآخر كما سيأتي، والمراد بـ (الأثر): الحركة، والحرف، والسكون، والحذف. وبـ (المقدّر): ما كان في المقصور ونحوه مما سيأتي.

وقولنا: (يجلبه العامل) احتراز من حركة الإتباع نحو: «الحمدِ لِلَّه»، ومن حركة البناء، وسائر الحركات.

فإن قلت: فَلِمَ لَمْ تَزِدْ في الحدّ (في آخر الكلمة) كما صنع ابن هشام في (الشذور)؟ قلت: قد صرّح هو في (شرحه)[٢] بأن ذلك ليس قيداً مُحْتَرَزاً به عن شيء إذ ليس لنا أثر يجلبه العامل في غير الآخر فيحترز عنه، وإنما هو بيان لمحل الإعراب من الكلمة.

وقد ذكرته بعد ذلك مفصولاً من الحدّ فهو أَقْعَدُ، لِئلا يُتَوهّم كونه من تمامه، وأيضاً فلأنّ الإعراب قد يكون في غير الآخر، كما سيأتي.

وذهب الأعلم[٣] وجماعة من المغاربة إلى أنه معنوي، ونسب لظاهر قول سيبويه ورجّحه أبو حيان.

وعلى هذا فحدّه: التغيير لعامل لفظاً أو تقديراً[٤].

واستدلّ لصحة الأول[٥] بأن الإعراب قد يكون لازماً للزوم مدلوله كرفع (لَعَمْرُكَ)

---

(١) هو علي بن محمد بن علي بن محمد الحضرمي ضياء الدين أبو الحسن القرطبي المعروف بابن خروف النحوي المالكي المتوفى سنة ٦٠٣، وقيل سنة ٦٠٩ هـ. له من الكتب: تبرئة أئمة النحو عما نسب إليهم من الخطأ والسهو، الرد على أبي زيد السهيلي، شرح الجمل للزجاجي في النحو، مفتح الأبواب في شرح غوامض الكتاب لسيبويه في النحو. (هدية العارفين: ١/ ٧٠٤).

(٢) انظر شرح شذور الذهب (ص ٣٤). وكتاب شذور الذهب لابن هشام كتاب جليل القدر معوّل عليه في العربية، وله عليه شرح، وعليه حاشية مسماة شرح الصدور بشرح زوائد الشذور لبدر الدين حسن بن أبي بكر بن أحمد القدسي الحلبي المتوفى سنة ٨٣٦، وعلى هذا الشرح حاشية كتبها جلال الدين السيوطي. وهناك شروح أخرى على الشذور انظرها في كشف الظنون (ص ١٠٢٩، ١٠٣٠).

(٣) الأعلم: هو أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى الشنتمري الأندلسي المالكي، المعروف بالأعلم. ولد سنة ٤١٠، وتوفي بإشبيلية سنة ٤٧٦ هـ. له من التآليف: شرح أبيات الجمل الكبيرة للزجاجي في النحو، شرح الجمل المذكورة، شرح الحماسة، شرح ديوان زهير بن أبي سلمى. (هدية العارفين: ٢/ ٥٥١).

(٤) أي تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل لفظاً أو تقديراً.

(٥) أي أن حدّ الإعراب على هذا: أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في محل الإعراب.

ونصب (سُبْحانَ الله) و(رُوَيْدَكَ)، وجرّ (الكَلاع) و(عِزيَط) من ذي الكَلاع[1]، وأُم عِزْيَط[2]، فلا يصح قَوْلُ مَنْ جعله تغييراً.

وأجيب بأن ذلك ونحوه متغيّر بمعنى أنه صالح للتغير، أو متغير عن حالة السكون التي كان عليها قبل التركيب. وَرُدّ بأن الأول مجاز. والثاني يَرِد عليه المبنيّ على حركة فانه كذلك.

واستدل للثاني بأنه لو كانت الحركات ونحوها إعراباً لم تضف إليه[3] في قولهم: حركات الإعراب. وأجيب بأنها بيانية. وبأنها توجد في المبنى. وأجيب بأنها غيرها. وبأنها تزول في الوقف مع الحكم عليه بالإعراب. وأجيب بأنه عارض لا اعتبار به. وبأن السكون ليس بأثر. وأجيب بأن الأثر أعم من وجود الحركة، وحَذْفها. وبأن فيه تخصيصاً للفظ ببعض إطلاقاته اللغوية، بخلاف ما إذا جعلناه نفس الحركات والحروف، ففيه نقل اللفظ بالكليّة عن مدلوله اللغوي، وذلك غير جائز للمصطلحين؛ وتقسيم (الأثر) إلى ظاهر ومقدّر هو المعروف.

وقسمه بعضهم: إلى ظاهر، ومقدّر، ومنويّ. وخص المقدّر بما ألفه منقلبة عن ياء مقدرة نحو: ملهىً. والمنوي بما ألفه غير منقلبة عن شيء نحو: حُبْلَى وَأرطَى[4]. وبغير الألف كَغُلامِي.

وكذلك تقسيم التغيير إلى لفظيّ، وتقديريّ هو المشهور.

وقسمه بعضهم إلى ثلاثة: لفظيّ وتقديريّ ومحليّ. وفسّر المحليّ بموضع الاسم المبنيّ.

(ص): ومحلّه آخر الكلمة، أو ما نُزّل منزلته.

(ش): المراد بآخر الكلمة نحو: الدّالِ من زيد، والميم من يقوم. وبما نزل منزلته الأفعال الخمسة، فإن علامة الإعراب فيها النون، وحذفها، وليست هي آخر الكلمة، ولا متصلة بالآخر، بل المضير الذي هو الفاعل، والفاعل بمنزلة الجزء من الفعل، وكذا اثنا

---

(١) ذو الكلاع: ملك حميريّ من ملوك اليمن. سمي ذا الكلاع لأنهم تكلعوا على يديه، أي تجمعوا. (لسان العرب: مادة كلع).

(٢) أمّ عِزيط وأمّ العِزْيط: العقرب. (لسان العرب: ٧/ ٣٥٠ ـ مادة عرط).

(٣) لأن الشيء لا يضاف إلى نفسه.

(٤) الأرطى: شجر ينبت بالرمل، شبيه بالغضا ينبت عصيًّا من أصل واحد يطول قدر قامة وله نَوْر مثل نور الخلاف ورائحته طيبة. واحدته أرطاة. (لسان العرب: ٧/ ٢٥٤ ـ مادة أرط).

عشر، واثني عشر، فإن الإعراب فيهما في حشو الكلمة، قال ابن جنّي في (الخاطريّات)[١]: لأن الاسمين المضموم أحدهما إلى الآخر بمنزلة المضاف والمضاف إليه.

وقال ابن هشام: الذي يظهر في الجواب أن (عشر) حالٌ محلّ النون، والنون بمنزلة التنوين.

تنبيه: يسمى آخر المعرب حرف إعراب. والمبنيّ لا حَرْفَ إعراب له. قال ابن يعيش[٢]: وربما سمّي آخره حرف إعراب على معنى أنه لو أعرب أو كان مما يعرب كان محلّ الإعراب.

(ص): **والصحيح أنه زائد على الماهيّة، ومقارنٌ الوَضْعَ.**

(ش): فيه مسألتان:

الأولى: الإعراب زائد على ماهيّة الكلمة كما جزم به أبو حيان، وذكر ابن مالك أنه جزء منها، وبعضُها، ووهّاه أبو حيان.

الثانية: ذكر الزّجّاجيّ في (أسرار النحو)[٣]: أن الكلام سابق الإعراب في المَرْتَبة. وهل تلفظت العرب به زماناً غير مُعْرَب ثم رأت اشتباه المعاني فأعربته، أو نطقت به مُعْرباً في أول تَبَلْبُل ألسنتها به؟ ولا يقدح ذلك في سَبْق رتبة الكلام، كتقدّم الجسم الأسود على السّواد وإن لم يزايله؟ خلاف للنحاة. وفي (اللباب)[٤] لأبي البقاء أن المحققين على الثاني، لأن واضع اللغة حكيم، يعلم أن الكلام عند التركيب لا بُدّ أن يعرض فيه لَبْس، فحكمته تقتضي أن يضع الإعراب مقارناً للكلام.

---

(١) ذكره حاجي خليفة في كشف الظنون (ص ٦٩٩) باسم: «الخاطرات».

(٢) انظر شرح المفصل (١/ ٥١). وابن يعيش: هو موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش بن علي الأسدي الموصلي الأصل الحلبي المولد والدار الشهير بابن الصانع النحوي. ولد سنة ٥٥٦، وتوفي سنة ٦٤٣ هـ بحلب. من تآليفه: شرح المفصل للزمخشري، شرح تصريف الملوكي، وحاشية على تصريف العـزّي لابن جني. (هدية العارفين: ٢/ ٥٤٨).

(٣) سماه حاجي خليفة في كشف الظنون (ص ٢١٠): «الإيضاح في النحو»، وسماه السيوطي في الأشباه والنظائر (١/ ٦): «إيضاح علل النحو» وسماه أيضاً (١/ ٨٥): «إيضاح أسرار النحو»، وسمّاه في البغية (٢/ ٧٦): «الإيضاح». وكلها مسميات مختلفة لكتاب واحد لأبي القاسم عبّد الرحمن بن إسحاق الزجاجي المتوفى سنة ٣٣٥ هـ.

(٤) «اللباب في علل البناء والإعراب» تقدم الكلام عليه. راجع الفهارس العامة.

(ص): وهو أصل في الأسماء، وثالثها فيهما.

(ش): مذهب البصريين أن الإعراب أصل في الأسماء، فَرْعٌ في الأفعال، لأن الاسم يَقْبَلُ بصيغة واحدة معانِيَ مختلفة، وهي الفاعلية والمفعولية والإضافة، فلولا الإعراب ما علمت هذه المعاني من الصيغة، وذلك نحو: ما أحسن زيداً بالنصب في التعجّب، وبالرّفع في النفي، وبالجر في الاستفهام، فلولا الإعراب لوقع اللَّبْسُ بخلاف الفعل، فإن الإلباس فيه لا يَعْرِض، لاختلاف صِيَغِهِ باختلاف المعاني.

وقال الكوفيون: إنه أصل فيهما، لأن اللّبس الذي أوجب الإعراب في الأسماء موجود في الأفعال في بعض المواضع، نحو: لا تأكل السمك، وتشرَب اللبن، بالنصب نَهْيٌ عن الجمع بينهما، وبالجزم نَهْيٌ عنهما مطلقاً، وبالرّفع نهي عن الأول، وإباحة الثاني.

وأجيب بأن النصب على إضمار (أن)، والجزم على إرادة (لا)، والرفع على القطع فلو أظهرت العوامل المضمر لم تحتج إلى الإعراب. وذهب بعض المتأخرين إلى أن الفعل أحق بالإعراب من الاسم، لأنه وجد فيه بغير سبب، فهو له بذاته، بخلاف الاسم فهو له، لا بذاته، فهو فرعٌ. وهذا هو القول الثاني المطويّ في (المتن)[1].

قال في (الارتشاف)[2]: وهذا من الخلاف الذي ليس فيه كبير منفعة.

---

(١) أي قوله في المتن فيما سبق: «وهو أصل في الأسماء، وثالثها فيهما» ولم ينصّ على الثاني، وهو هذا القول المذكور هنا أن الإعراب أصل في الأسماء والأفعال.

(٢) «ارتشاف الضرب في لسان العرب» لأبي حيان الأندلسي. تقدم الكلام عليه. انظر الفهارس العامة.

البنـــاء

(ص): والبناء ضِدُّه.

(ش): البناء ضِدُّ الإعراب، فعلى القول بأنه (لفظيّ) يُحَدُّ ـ كما أفصح به في التسهيل[1] ـ بأنه ما جيء به، لا لبيان مقتضي عامل من حركة، أو حرف، أو سكون أو حذف.

وعلى أنه (معنويّ) يُحدّ كما قال ابن جنِيّ في (الخصائص)[2]: بأنه لزوم آخر الكلمة ضرباً واحداً، لا لشيء أحدث ذلك من العوامل، ولذلك سميّ بناءً، للزومه طريقةً واحدة، كلزوم البناء موضعه. وينقسم أيضاً إلى ظاهر، كـ (اضْرِب) و (ضرَبَ)، وإلى مقدّر، كـ (عُدّ) أو (رُدَّ) أمراً.

ومحله آخر الكلمة كما مثّل. ولا يكون فيما نُزِّل منزلته ـ فيما أعلم. وهو فرع في الأسماء. وقيل: في الأفعال. وقيل: فيهما.

[المبنـــيّ]

(ص): والمبنيّ: الحروف، والماضي، وكذا الأمر خلافاً للكوفيّة. والاسم؛ قيل: إن أشبه الفعل المبنيّ. وقيل: إن لم يركّب. وقيل: إن تضمّن معنى الحرف. وقيل: أو وقع موقع مبني، أو ضارع ما وقع، أو أضيف إليه. وقيل: أو كثرت علل منع الصرف.

والمختار وفاقاً لابن مالك، وأبي الفتح، وأبي البقاء: إنْ أشبه الحرف بلا معارض.

(ش): هذا حصر للمبنيّات، فالمجمع على بنائه الحروف، والماضي، لعدم وجود مقتضى الإعراب السابق فيهما.

---

(١) انظر تسهيل الفوائد لابن مالك (ص ١٠).

(٢) انظر الخصائص (١/ ٣٧).

فإن قيل: قد يحصل الإلباس في بعض الحروف. ألا ترى أن (لام الأمر) و (لام كي) صورتهما واحدة، والمعنى مختلف؟ وكذا (لا) في النهي و (لا) في النفي.

وأجيب بحصول الفرق بتقدم العامل على (لام كي)، ووقوع (لام الأمر) ابتداء، وأنه إذا خيف التباس (لا) النافية بالناهية أتي بغيرها من حروف النفي نَحو: (ما).

وأما الأمر فالبصرية على بنائه. والكوفية على إعرابه.

ومنشأ الخلاف الاختلاف السابق في أنّ الإعراب أصل في الأفعال أيضاً، أوْ لا؟ فعلى الأول: هو معرب، لأنه الأصل فيه، ولا مقتضي لبنائه. وعلى الثاني: هو مبنيّ، لأنه الأصل فيه، ولا مقتضي لإعرابه. وربما علّل الكوفيّة ذلك: بأنه مقتطع من المضارع، فأعرب كأصله.

والبصرية: لا يرون ذلك، بل يقولون: إنه أصل برأسه ـ كما تقدم. فالخلاف في هذه المسألة مَبنِيّ على الخلاف في أصلين، وهذا أمر لطيف نذكره إن شاء الله تعالى في كتاب (السلسلة)[١] الذي عزمنا أن نؤلفه محاكاة لسلسلة الجويني[٢] في الفقه، ولسلاسل الذّهب[٣] للزركشي[٤] في الأصول.

والاسم بعضه مبنيّ قطعاً. ثم اختلف في سبب البناء. هل هو شيء واحد أو أكثر؟.

فذهب كثيرون إلى الثاني: فمنهم من قال: من أسبابه شَبَهُ الفعل المبنيّ، ومثّله: بـ (نزال) و (هيهات) فإنهما بُنِيا، لشبههما بـ (انْزِلْ) و (بَعُدَ) في المعنى.

وردّ هذا ـ (طرداً)[٥] ـ بلزوم بناء (سقياً) لك، و (ضرباً) زيداً، لأنهما بمعنى الأمر، و (عكساً)[٦] بلزوم إعراب (أفّ) و (أوّه)، لأنهما بمعنى: (أتضجّر) و (أتوجّع) المُعْرَبَيْنِ.

---

(١) اسمه الكامل: «السلسلة الموشحة في العلوم العربية». انظر كشف الظنون (ص ٩٩٦).

(٢) هو «سلسلة الواصل» في فروع الشافعية، للشيخ أبي محمد عبدالله بن يوسف الجويني المتوفى سنة ٤٣٨ هـ. وإنما سماه بذلك لأنه يبني فيه مسألة على مسألة ثم يبني المبني عليها على الأخرى. انظر كشف الظنون (ص ٩٩٦).

(٣) «سلاسل الذهب» في الأصول، قال فيه: «فهذا كتاب أذكر فيه مسائل من أصول الفقه بديعة المثال، منها ما تفرع على قواعد منهم مبنية، ومنها ما نظر إلى مسألة كلامية، ومنها ما التفت إلى مباحث نحوية نقحها الفكر وحررها... إلخ». انظر كشف الظنون (ص ٩٩٥).

(٤) هو بدر الدين محمد بن عبدالله الزركشي الشافعي المتوفى سنة ٧٩٤ هـ. انظر هدية العارفين (٢/ ١٧٤)، وكشف الظنون (ص ٩٩٥).

(٥) الطرد: ما يوجب الحكم لوجود العلة، وهو التلازم في الثبوت (التعريفات للجرجاني: ص ١٤١).

(٦) العكس: هو التلازم في الانتفاء، بمعنى كلما لم يصدق الحدّ لم يصدق المحدود؛ وقيل: العكس عدم =

ومنهم من قال: من أسبابه: عدم التركيب، وعلى هذا ابن الحاجب حيث قال: المبني ما ناسب مبنيّ الأصل، أو وقع غير مركّب، فعنده أن الأسماء قبل التركيب مبنيّة.

وقيل: أسباب البناء: تضمن معنى الحرف كأسماء الشرط، والاستفهام. ووقوعه موقع المبنيّ كـ(نزال) الواقع موقع (انزل)، و(يا زيدُ) الواقع موقع كاف الخطاب. ومضارعته لِما وقع موقع المبنيّ كـعلم المؤنث المعدول كـ(حذام) فإنه ضارع (نَزَالِ) الواقع موقع (انزل) في العدل والتّعريف. وإضافته إلى مبنيّ كأسماء الزمان المضافة إلى جملة أولها ماضٍ. وزاد بعضهم: أن تكثر علل منع الصرف. قال ابن جنيّ في (الخصائص): ذهب بعضهم: إلى أنه إذا انضم إلى سببين من أسباب منع الصرف ثالث امتنع الاسم من الإعراب أصلاً، لأنه ليس بعد منع الصرف إلاّ ترك الإعراب، ومثّل ذلك بحذام وقطام وبابه، فإنّ ثمّ العلميّة والتأنيث، والعدل عن حاذمة، وقاطمة.

قال: وما ذكرهُ فاسد، لأن سبب البناء في الاسم ليس طريقه طريق حديث الصرف وتركه، إنما سببه مشابهة الاسم للحرف لا غير.

وقوله: ليس بعد منع الصرف إلاّ ترك الإعراب، ممنوع. وتمثيله بباب حذا. مردود، فإن سبب البناء فيه شبهه بدَراكِ ونَزَالِ.

وقد وجدنا ما اجتمع فيه خمسة أسباب من موانع الصرف، ولم يُبْنَ، وذلك: (أذربيجان) فإن فيه العلمية، والتأنيث، والعجمة، والتركيب، والألف والنون اهـ كلام ابن جنّي.

والّذي جزم به ابن مالك في كتبه: أنه لا سبب للبناء سوى شبه الحرف فقط، وهذا هو المختار، ونقله جماعة من المتأخرين عن ظاهر كلام سيبويه وصرّح به ابن جني في (الخصائص) كما تقدم في كلامه، وكذلك أبو البقاء في (التلقين)[1] ثم رأيته أيضاً في (تقييد) أكمل الدين العطار[2] وعبارته: وأمّا ما بني من الأسماء، فإنما بني لشبهه بالحرف، ثم حكى

= الحكم لعدم العلة. والعكس في اصطلاح الفقهاء: عبارة عن تعليق نقيض الحكم المذكور بنقيض علته المذكورة ردًّا إلى أصل آخر، كقولنا: ما يلزم بالنذر يلزم بالشروع كالحج، وعكسه ما لم يلزم بالنذر لم يلزم بالشروع؛ فيكون العكس على هذا ضدّ الطرد. (التعريفات للجرجاني: ص ١٥٣).

(١) «التلقين في النحو» لأبي البقاء عبدالله بن الحسين العكبري النحوي المتوفى سنة ٥٣٨ هـ. وعليه شرح لأبي الوليد إسماعيل بن محمد الغرناطي المتوفى سنة ٧٧١ هـ، وشرح للقاضي مجد الدين أبي الفداء إسماعيل بن محمد بن إبراهيم الكناني البلبيسي المتوفى سنة ٨٠٢ هـ. (كشف الظنون: ص ٤٨٢).

(٢) أكمل الدين العطار: هو محمد بن محمود بن كمال الدين أحمد البابرتي أكمل الدين المصري الفقيه الحنفي. ولد سنة ٧١٢، وتوفي سنة ٧٨٦ هـ. له من التصانيف: الإرشاد في شرح الفقه الأكبر لأبي=

كلامهم في البناء للخروج عن النظائر، وللوقوع موقع الأمر، ثم قال: وهذا إنما هو على وجه التقريب، والصحيح: أن كل اسم بُنِي، فإنما بني لشبهه بالحروف.

وهذا الشّبه على ضربين: لفظيّ، ومعنويّ، فاللفظيّ نحو (كم)، لأنها أشبهت (هل) لكونها على حرفين.

والمعنويّ: أن يتضمّن معنى الحرف، أو يكون مفتقراً إلى ما بعده. وهذا مذهب الحُذّاق من النحويين. اهـ كلامه بحروفه.

ثم إن شبه الحرف إنما يؤثر حيث لم يعارضه معارض، فإن عارضه ما يقتضي الإعراب، فلا أثر له، وذلك كـ (أيّ) شرطاً واستفهاماً وموصولة، فإنها معربة مع مشابهتها للحرف في الأحوال الثلاثة، لكن عارض هذا الشبه لزومها للإضافة، وكونها بمعنى (كلّ) إن أضيفت إلى نكرة، وبمعنى (بعض) إن أضيفت إلى معرفة، فعارضت مناسبتها للمعرب مناسبتها للحرف، فغلبت مناسبة المعرب، لأنها داعية إلى ما هو مستحق بالأصالة.

ونقضه أبو حيان بـ (لَدُن)، فإنها ملازمة للإضافة، بل هي أقوى من (أي) فيها، فإنها لا تنفكُّ عنها لفظاً، وهي مبنيّة.

وقال بعضهم: إنما أعربت (أيٌّ) تنبيهاً على الأصل ليعلم أن أصل المبنيّات الإعراب كما صَحّحُوا بعض الأسماء والأفعال التي وجب إعلالها تنبيهاً على أن الأصل فيها التّصحيح. وبذلك جزم ابن الأنباري[1] في كتابه (لُمَع الأدلة)[2].

[شَبَهُ الحرف]

(ص): في وَضْعه على حرف أو حرفين. و (أب) ونحوه ثلاثي. و (مع) لزمت الإضافة. وقيل: أصلها: (مَعَيٌ).

= حنيفة، الأنوار في شرح المنار للنسفي، تفسير القرآن، التقرير في شرح أصول البزدوي، شرح تلخيص المفتاح في المعاني والبيان، وغيرها. انظر هدية العارفين (٢/ ١٧١).

(١) هو عبد الرحمن بن أبي الوفاء محمد بن عبيد الله بن مصعب بن أبي سعيد كمال الدين أبو البركات الأنباري البغدادي الشافعي. ولد سنة ٥١٣، وتوفي سنة ٥٧٧ هـ. له أكثر من سبعين تصنيفاً ذكرها إسماعيل باشا البغدادي في هدية العارفين (١/ ٥١٩، ٥٢٠).

(٢) ذكره حاجي خليفة في كشف الظنون (ص ١٥٦٤) باسم: «لمعة الأدلة في أصول النحو» وقال: رتبه على ثلاثين فصلاً. وقد طبع هذا الكتاب بمطبعة الجامعة السورية بتحقيق الأستاذ سعيد الأفغاني بعنوان: «الإعراب في جدل الإعراب ولمع الأدلّة».

ومعناه ـ ولو لم يوضع ـ كالإشارة، وذان، وتان للتّثنية. واستعماله بأن ينوب عن الفعل، ولا يتأثر كأسماء الأفعال، وقيل: هي منصوبة بمضمر. وقيل: هي مبتدآت: فلتضمّنها لام الأمر، وحمل الباقي. وافتقاره بتأصّل كموصول. وإهماله كأوائل السور. ولفظه كـ(حاشا). وعلّة المضمر المعنوي. أو الافتقار. أو الوضع في كثير. أو استغناؤه باختلاف صيَغه. احتمالات.

(ش): الوجوه المعتبرة في شَبَه الحرف ستّة:

أحدها: (الوضعي) بأن يكون الاسم موضوعاً على حرف، أو حرفين، فإن ذلك هو الأصل في وضع الحرف، إذ الأصل في وضع الاسم والفعل أن يكون على ثلاثة: حرف يبتدأ به، وحرف يوقف عليه، وحرف فاصل بينهما، والحروف إنما جيء بها لأنه اختُصِر بها الأفعال، إذ معنى ما قام زيد: نفيت القيام عن زيد، فلا بد أن يكون أخصر من الأفعال، وإلاّ لم يكن للعدول عنها إليها فائدة.

فإن أورد على ذلك نحو: (أب) و (أخ) و (حَم) و (هَن) و (فَم) و (ذي) و (يد) و (دم) فإنها معربة مع كونها على حرفين. فالجواب أنها وضعت ثلاثية، ثم حذفت لاماتها[1]، والعبرة بالوضع الأصلي لا بالحذف الطارىء.

فإن أورد على ذلك (مع) فإنها وضعت على حرفين مع أنها معربة على الأصح ـ كما سيأتي في الظروف ـ فالجواب أن ذلك للزومها للإضافة وذلك معارض للشّبه ـ كما تقدّم في (أيّ) ـ وقيل: إنها ثُلاثيّة الوضع، وأن أصلها: (مَعَيٌ) فحذفت لامها اعتباطاً، ولذا ردّت إليها عند نصبها على الحال، فيقال: مَعاً.

تنبيه: قال أبو حيّان: لم أقف على مراعاة الشّبه الوضعي إلاّ لابن مالك[2]. وقال ابن الصّائغ[3]: قال سيبويه[4] في باب التسمية: إذا سميت بباء (اضرب) قلت: (أَبٌ) باجتلاب

---

(١) أي لام «فعل» فـ «أب» أصلها «أَبَوٌ» حُذفت واوها. وهكذا أيضاً في البواقي.

(٢) لم نترجم لابن مالك فيما سبق فنستدرك ترجمته هنا. وهو محمد بن عبدالله بن عبدالله بن مالك الطائي الجياني الأندلسي. ولد سنة ٦٠٠، وتوفي بدمشق سنة ٦٧٢ هـ. له مصنفات عديدة انظرها في هدية العارفين (٢/ ١٣٠).

(٣) ابن الصائغ: محمد بن عبد الرحمن بن علي؛ تقدمت ترجمته. انظر الفهارس العامة.

(٤) سيبويه: هو أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الملقّب بسيبويه، مولى بني الحارث بن كعب. توفي بمدينة ساوة سنة ١٧٧ هـ. انظر هدية العارفين (١/ ٨٠٢).

همزة الوصل، وبالإعراب. قال ابن هشام(١): وهذا ينفي اعتبار الشبه الوضْعيّ.

الثاني: (المعنوي) بأن يتضمّن الاسم معنى من المعاني التي حقّها أن تكون للحرف، سواءٌ وضِعَ لذلك المعنى حرف كأدوات الاستفهام والشرط، أم لم يوضع كأسماء الإشارة، فإنها بنيت لتضمنها معنًى كان حقه أن يوضع له حرف يدلّ عليه، وهو الإشارة، لأنه كالتنبيه، والتشبيه، والخطاب، وغير ذلك من معاني الحروف لكن لم يوضع له حرف يدلّ عليه كذا قيل.

واعترضه الشيخ سعد الدين(٢) بأنهم قد صرحوا بأن اللاّم العهديّة يُشار بها إلى معهود ذهناً وهي حرف، فقد وضعوا للإشارة حرفاً. غاية ما في الباب أنّها للإشارة الذهنيّة، ولا فرق بينها وبين الخارجيّة.

فإن أورد على هذا الشبه تثنية اسم الإشارة، فإنها معربة بالألف رفعاً، والياء نصباً وجرّاً، فالجواب أن ذلك لمعارضة الشبّه بالتثنية التي هي من خصائص الأسماء.

الثالث: (الاستعمالي) بأن يكون الاسم نائباً عن الفعل، أي عاملاً عمله، ويكون مع ذلك غير متأثر بالعوامل، لا لفظاً، ولا محلاًّ، وذلك أسماء الأفعال، فإنها تلزم النيابة عن أفعالها، فتعمل عملها، ولا تتأثر هي بالعوامل، فأشبهت الحروف العاملة عمل الفعل، وهي: (إنّ) وأخواتها، فإنها تعمل عمل الفعل، ولا تتأثر بالعوامل. وهذا على مذهب من

---

(١) هو عبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله الأنصاري جمال الدين أبو محمد الحنبلي المصري النحوي الشهير بابن هشام. ولد سنة ٧٠٨، وتوفي سنة ٧٦٣ هـ. من مصنفاته: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، شذور الذهب وشرحها، شرح التسهيل، قطر الندى وبلّ الصدى وشرحها، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، وغيرها. (هدية العارفين: ١/ ٤٦٥). وهناك نحوي آخر معروف بابن هشام، وهو محمد بن يحيى بن هشام الأنصاري الخزرجي أبو عبدالله النحوي المعروف بابن هشام الخضراوي الأندلسي. توفي سنة ٦٤٦ هـ. له: الإفصاح بفوائد الإيضاح لأبي علي الفارسي في النحو، الاقتراح في تلخيص الإيضاح لأبي علي الفارسي، التقييد على الممتع لابن عصفور في التصريف، شرح ألفية ابن معط في النحو، غرر الصباح في شرح أبيات الإيضاح، فصل المقال في أبنية الأفعال، المسائل النخب. (هدية العارفين: ٢/ ١٢٤).

(٢) هو الإمام سعد الدين مسعود بن عمر بن عبدالله الهروي الخراساني الحنفي الشهير بالتفتازاني. ولد سنة ٧٢٢، وتوفي بسمرقند في المحرم سنة ٧٩٢ هـ. من تصانيفه: إرشاد الهادي في النحو، تركيب الجليل في النحو، التلويح في كشف حقائق التنقيح في الأصول، تهذيب المنطق والكلام، وغيرها كثير. انظر هدية العارفين (٢/ ٤٢٩، ٤٣٠).

يرى أن أسماء الأفعال لا محل لها من الإعراب، وهو رأي الأخفش[١]. ونسبه في (الإيضاح)[٢] للجمهور.

وفيها قولان آخران: أحدهما: أن محلّها نصب بأفعال مضمرة، وعليه المازنيّ[٣].

والثاني: أنها في محل رفع بالابتداء وأن مرفوعها أغنى عن الخبر كما في: أقائم الزيدان.

وعلى القولين إنما بُنِيَت لتضمّن الأمر منها (لام) الأمر، وحمل الباقي عليه طَرْداً للباب.

واحترزنا بقولنا: (ولا يتأثّر) من المصدر الواقع بَدلاً من فعله نحو: ﴿فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ﴾ [محمد: ٤] فإنه ينوب عن الفعل، ويتأثر بالعوامل، فأعرب لعدم مشابهته للحرف، وكذلك اسم الفاعل ونحوه مما يعمل عمل الفعل.

الرّابع: (الافتقاري) بأن يكون الاسم لازم الافتقار إلى ما يتمّم معناه كالموصولات، والغايات المقطوعة عن الإضافة، وإذا، ونحوها، بخلاف ما لا يلزم الافتقار كافتقار النّكرة الموصوفة بجملة، إلى صفتها، والفاعل للفعل، والمبتدأ للخبر. وإعراب اللّذان واللّتان لما تَقدّم في ذان، وتان[٤].

الخامس: (الإهمالي) ذكره ابن مالك في (الكافية الكبرى) ومثّل له في شرحها بأوائل السور، فإنها تشبه الحروف المهملة كـ (بل) و (لو) في كونها لا عاملة، ولا معمولة.

---

(١) هناك عدة نحويين معروفين بهذا اللقب، وأشهرهم اثنان: الأول هو الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة المجاشعي أبو الحسن البصري المتوفى سنة ٢٢١ هـ. له من التصانيف: كتاب الأربعة، كتاب الاشتقاق، كتاب الأصوات، كتاب الأوسط، كتاب العروض، كتاب القوافي، كتاب المسائل الصغير، كتاب المسائل الكبير، كتاب المقاييس، كتاب الوقف التام، معاني الشعر، معاني القرآن. والثاني: هو الأخفش الأصغر علي بن سليمان بن الفضل أبو الحسن البغدادي المتوفى سنة ٣١٥ هـ. من تصانيفه: كتاب الأنواء، كتاب التثنية والجمع، كتاب الجراد، كتاب المهذب، تفسير رسالة كتاب سيبويه، شرح سيبويه. انظر هدية العارفين (١/ ٣٨٨ و ٦٧٦).

(٢) الإيضاح لأبي علي الفارسي. تقدم التعريف به. انظر الفهارس العامة.

(٣) المازني: هو أبو عثمان بكر بن محمد بن عدي بن حبيب بن عثمان المازني البصري النحوي المتوفى سنة ٢٤٩ هـ. من تصانيفه: تفسير كتاب سيبويه في النحو، الديباج على الخليل من كتاب أبي عبيدة، علل النحو، كتاب الألف واللام، كتاب التصريف، كتاب العروض، كتاب القوافي، كتاب ما يلحن فيه العامة. (هدية العارفين: ١/ ٢٣٤).

(٤) تقدم قريباً ص ٦٢.

وهذا على القول بأن أوائل السور لا محلّ لها من الإعراب، لأنها من المتشابه الذي لا يدرك معناه. وقيل: إنها في محل رفع على الابتداء، أو الخبر، أَو نَصْبٍ بـ (قرأ)، أو (جرٍّ) قَسَماً ـ وجعل بعضهم من هذا النوع الأسماء قبل التركيب، وأسماء الهجاء المسرودة: كألف، باء، تاء، ثاء، جيم، وأسماء العدد: كواحد، اثنين، ثلاثة.

السادس: ذكر ابن مالك في (حاشا) الاسميّة أنها بنيت لشبهها بحاشا الحرفيّة في اللفظ. ومثلها (على) الاسمية، و (كلّا) بمعنى: حقّاً ذكرهما ابن الحاجب.

وقد يجتمع في مَبْنِيّ شبهان فأكثر.

ومن ذلك المضمرات، فإن فيها الشبه المعنويّ، إذ التكلم والخطاب والغيبة من معاني الحروف.

والافتقاريّ، لأن كل ضمير يفتقر إلى ما يفسّره.

والوضعيّ، إذ غالب الضمائر على حرف، أو حرفين، وحمل الباقي عليه ليجري الباب على سنن واحد.

زاد ابن مالك في (التسهيل): و (الجمُوديّ)، فإنه عديم التصرف في لفظه بوجهٍ حتى بالتصغير والوصف، وهذا ليس واحداً من الوجوه الستة، ويمكن رجوعه إلى اللفظيّ بتكلّف.

زاد أيضاً: و (الاستغناء) باختلاف صيغه لاختلاف المعاني، وذلك مغن عن الإعراب، لحصول الامتياز به.

وهذه علّة عدميّة خارجة عن الوجوه الستّة أيضاً.

وفي (أمالي ابن الحاجب)[1]: إنما كَفَى في بناء الاسم شَبَهُهُ للحرف من وجه واحد، بخلاف منع الصرف، فلا بد فيه من شبهه بالفعل من وجهين، لأن الشبه الواحد بالحرف يبعده عن الاسميّة، ويقرّبه مما ليس بينه وبينه مناسبة إلاّ في الجنس الأعم، وهو كونه كلمة، وشبه الاسم بالفعل ـ وإن كان نوعاً آخر ـ إلاّ أنه ليس في البعد عن الاسم كالحرف.

---

(١) «أمالي ابن الحاجب» طبع سنة ١٩٨٩ هـ، بدراسة وتحقيق فخر سليمان قدارة، وصدر عن دار الجيل بيروت ودار عمّار في عمّان. وقال حاجي خليفة في كشف الظنون (ص ١٦٢): «مجلد فيه تفسير بعض الآيات وفوائد شتى من النحو على مواضع من المفصل ومواضع من الكافية في غاية التحقيق».

المُعْرَبُ من الأسماء والأفعال

(ص): والمعرب اسم بخلاف ذلك. والمضارع لشبهه في اعتوار المعاني. وقيل: إبهامه، وتخصيصه، قيل: ودخول اللام. قيل: وجَرَيانه. فإن لحقته (نون) إناث بُني خلافاً لابن درستويه[1].

أو تأكيد فثالثها الأصح إن باشَرَتْ. لا تنفيسٌ خلافاً لابن درستويه.

(ش): المعرب من الأسماء ما عَرِي من أسباب البناء السابقة. وهو كثير جدّاً.

قال ابن خروف[2]: أكثر الأسماء معرب، وأكثر الأفعال مبنيّ.

والمعرب من الأفعال المضارع بالإجماع، لكن اختلف في علة إعرابه.

فقال البصريون: إنما أعرب لمشابهته الاسم في إبهامه، وتخصيصه، فإنه يصلح للحال والاستقبال، ويتخلّص إلى أحدهما بأحد الأمور السابقة، كما أن الاسم يكون مبهماً بالتنكير، ويتخصص بالتعريف. قيل: وفي دخول لام الابتداء عليه، كما تدخل على الاسم، فإن ذلك يدل على مشابهة بينهما، ولذا لم تدخل على الماضي والأمر.

والأصح أنه لا عبرة بدخول اللام في الشّبه، لأنها دخلت بعد استحقاق الإعراب، لتخصيص المضارع بالحال، كما خَصَّصَتْهُ السين ونحوها بالاستقبال.

وزاد بعضهم في وجوه الشبه جَرَيانه على حركات اسم الفاعل وسكناته.

وقال الكوفيّون: إنما أعرب، لأنه تدخله المعاني المختلفة، والأوقات الطويلة. قال

---

(١) ابن درستويه: هو عبدالله بن جعفر بن محمد بن درستويه ابن المرزبان الفارسي أبو محمد الفسوي البغدادي النحوي. ولد سنة ٢٥٨، وتوفي سنة ٣٤٧ هـ. له مصنفات عديدة، منها: احتجاج القراء، أدب الكاتب، الإرشاد في النحو، الأضداد في علم اللغة، وغيرها. (هدية العارفين: ١/٤٤٦).

(٢) ابن خروف: علي بن محمد بن علي. تقدمت ترجمته؛ راجع الفهارس العامة.

صاحب (البديع)[1]: وذلك أنه يصلح للأزمنة المختلفة: من الحال والاستقبال، والماضي نحو: يضرب الآن، ولن يضرب غداً، ولم يضرب أمسِ كما أن الاسم يصلح للمعاني المختلفة من الفاعليّة والمفعوليّة، والإضافة. وقال ابن مالك: بل وجه الشبه أنه يعرض له بعد التركيب معانٍ مختلفة تتعاقب على صيغة واحدة، كما يعرض ذلك في الاسم، ولا يُمَيّز بينها إلاّ الإعراب، كما في مسألة: لا تأكل السمّك وتشربَ اللبن، فلما كان الاسم والفعل شريكين في قبول المعاني بصيغة واحدة اشتركا في الإعراب، لكن الاسم ليس له ما يغنيه عن الإعراب، لأن معانيه مقصورة عليه، والمضارع قد يغنيه عن الإعراب تقدير اسم مكانه، فلهذا جعل في الاسم أصلاً، والمضارع فرعاً، قال: والجمع بينهما بذلك أولى من الجمع بينهما بالإبهام، والتخصيص ودخول لام الابتداء، ومجاراة اسم الفاعل، لأن المشابهة بهذه الأمور بمعزل عما جيء بالإعراب لأجله بخلاف المشابهة التي اعتبرتها. اهـ.

قال ابن هشام: وهذا مركّب من مذهب البصريين والكوفيين معاً، فإن البصريين لا يسلمون قبوله، ويرون إعرابه بالشبه، والكوفيون يسلمون، ويرون إعرابه كالاسم، وابن مالك سلّم وادّعى أن الإعراب بالشّبه.

فإن لحقت المضارع نون إناث بُني. وَذُكِر له ثلاث علل:

الحمل على الماضي المتّصل بها، ونقصان شبهه بالاسم، لأن النون من خصائص الأفعال، كما تعارض الإضافةُ ونحوها سبب البناء. وتركُّبه معها، لأن الفاعل كالجزء من فعله.

فإن قيل: فيلزم بناؤه إذا اتصل به (ألف)، أو (واو) أو (ياء)، قيل: منع من ذلك شبهه بالمثنى والجمع.

وادّعى ابن مالك في (شرح التسهيل): أنه لا خلاف في بنائه معها. وليس كذلك، فقد قال بإعرابه حينئذ جماعة منهم، ابن درستويه والسّهيلي وابن طَلْحة، وعللوه بأنه قد استحق الإعراب، فلا يعدم إلا لعدم موجبه، وبقاء موجبه دليل على بقائه، فهو مقدّر في الحرف الذي كان فيه ظاهراً، ومنع من ظهوره ما عرض فيه من الشّبه بالماضي.

---

(١) «البديع في النحو» لأبي السعادات ابن الأثير الجزري المتوفى سنة ٦٠٦ هـ. وللشيخ محمد بن مسعود الغزي المتوفى سنة ٤٢١ هـ، ذكره ابن هشام في المغني وسماه ابن الزكي، وقال: خالف فيه النحاة وأكثر أبو حيان من النقل عنه (كشف الظنون: ص٢٣٦). و«البديع في النحو» أيضاً لأبي الحسن علي بن عيسى بن الفرج الربعي المتوفى سنة ٤٢٠ هـ. (إيضاح المكنون: ١/ ١٧٢). والأرجح أن مقصود السيوطي هنا من «صاحب البديع» هو محمد بن مسعود الغزي.

وإن لحقته نون توكيد فأقوال: أَصَحُّها بناؤه ـ إن باشَرَتْ لتركّبه معها، وتنزُّله منزلة صدر المركب من عجُزه.

وإعرابهُ إن فصلت منه بألف اثنين، أو واو جمع، أو ياء مخاطبة ـ ولو تقديراً ـ لعدم التركيب مع الحاجز إذ لا تركب ثلاثة أشياء فتجعل شيئاً واحداً، ويدلّ على إعرابه حينئذ رجوع علامة الرفع عند الوقف على المؤكد بالخفيفة نحو: هل تَفْعَلُنْ، فإنه عند الوقف تحذف، وتردّ الواو والنون، فيقال: هل تَفْعَلُونْ، ولو كان مبنيّاً لم يختلف حالُ وصلِه ووَقْفِهِ.

والثاني: مبنيّ مطلقاً، لضعف شبهه بالاسم بـ (النون) التي هي من خصائص الأفعال، فرجع إلى أصله.

والثالث: الإعراب مطلقاً، كمثل ما قال ابن دُرُسْتَوَيْهِ في نون الإناث.

وإن لحقه حرف تنفيس وهو: السين وسوف، فالجمهور على إعرابه. وزعم ابن دُرُسْتَويه أنه مبنيّ، لأنه لا يوجد معه إلاّ مضموماً، ولأنه صار به مستقبلاً، فأشبه (الأمر).

وأجيب بأن لزوم ضمّه لعدم الناصب والجازم، إذ لا يدخلان عليه، لأن النواصب وبعض الجوازم للاستقبال، وهم لا يَجْمَعُونَ حرفين لمعنى، وبعضها للمضيّ فلا يجامع التنفيس الذي هو للاستقبال.

تنبيه: قيل ببناء المضارع أيضاً إذا وقع موقع الأمر كما سيأتي في نواصب الفعل أو في الشرط والجزاء، كما سيأتي في الجوازم.

(ص): **وزعم الأخفش: بناء جمع المؤنث نصباً، وغير المنصرف جرّاً. والزّجّاج**[1]: **المثنى. وفي ما قبل التركيب. ثالثُها المختار وفاقاً لأبي حيّان: وَاسِطَةٌ. وأُجْرِيَتْ في المَحْكِيِّ بـ (مَنْ)، والمُتْبَعِ. والمضافُ للياء معرب. وثَالِثُها واسطة.**

(ش): فيه مسائل:

الأولى: الجمهور على أن جمع المؤنث السالم في حالة النصب، وما لا ينصرف في حالة الجر معربان، والكسرةُ في الأول، والفتحة في الثاني حركتا إعراب.

---

(١) هو أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن السريّ بن سهل البغدادي النحوي المعروف بالزجّاج. توفي سنة ٣١١ هـ. صنف من الكتب: الأمالي في النحو، جامع المنطق، خلق الإنسان، خلق الفرس، شرح أبيات كتاب سيبويه، كتاب الاشتقاق، كتاب الأنواء، كتاب العروض، كتاب الفرق، كتاب فعلت وأفعلت، كتاب ما ينصرف وما لا ينصرف، كتاب المقصور والممدود، كتاب النوادر، كتاب الوقف والابتداء، مختصر في النحو، معاني القرآن في التفسير. (هدية العارفين: ١/ ٥).

وذهب الأخفش إلى بنائهما في الحالة المذكورة، وقال:

إنهما يعربان في حالين[١]، ويُبْنَيَان في حال[٢].

وَرُدّ بأن ذلك لا نظير له، واحتجّ بأن (أَمْسِ) كذلك.

وأجيب بأن (أمس) لا يبنى إلاّ حالَ تضمّنه معنى الحرف، ولا سبب للبناء في المَذْكُورَيْن.

قال الفارِسيّ في (العسكرِيّات)[٣]: ومما يدلّ على إعرابهما في الحالة المذكورة: أن هذه الحركة وجبت فيهما بعامل، والحركات التي تجب بعوامل لا تكون حركات بناء.

الثانية: زعم الزجاج: أن المثنى مبنيّ لتضمنّه معنى الحرف، وهو العاطف، إذ أصل قام الزيدان: قام زيد وزيد كما بني لذلك خمسة عشر.

الثالثة: في الأسماء قبل التركيب ثلاثة أقوال:

أحدها: وعليه ابن الحاجب أنها مبنيّة لجعله عدم التركيب من أسباب البناء، وعلّل غيره بأنها تشبه الحروف المهملة في كونها: لا عاملة ولا معمولة.

الثاني: أنها معربة بناءً على أن عدم التركيب ليس سبباً، والشبه المذكور ممنوع لأنها صالحة للعمل.

والثالث: أنها واسطة لا مبنيّة ولا معربة، لعدم الموجب لكل منهما، ولسكون آخرها وصلاً بعد ساكن نحو: قافْ، سينْ، وليس في المبنيّات ما يكون كذلك. وهذا هو المختار عندي تبعاً لأبي حيان.

الرابعة: المحكيّ بـ (من) نحو: مَنْ زيدٌ، مَنْ زيداً، مَنْ زيدٍ.

قيل: إنه واسطة، وإن حركته حركة حكاية، لا حركة إعراب، ولا بناء. قال أبو حيّان: وهو الصحيح، وقيل: إنه معرب وحركته حركة إعراب، وأنه في الرفع خبر (مَنْ)، وفي النصب مفعول فعل مُقَدّر، وفي الجرّ بدل.

وقيل: إنه مبنيّ. واختاره ابن عصفور، لأن الاختلاف ليس بعامل في المعرب في الكلام الذي هو فيه.

الخامسة: المتبع نحو: «الحمدِ لِلّه» بكسر الدال.

---

(١) جمع المؤنث السالم يعرب في حالتي الرفع والجر، وما لا ينصرف يعرب في حالتي الرفع والنصب.

(٢) جمع المؤنث السالم يبنى في حالة النصب، وما لا ينصرف يبنى في حالة الجر.

(٣) هو كتاب «المسائل العسكرية» لأبي علي الفارسي. انظر هدية العارفين (١/ ٢٧٢).

قيل: إنه واسطة. والصحيح أنه معرب تقديراً بمعنى: أنه قابل للإعراب.

وقيل: إنه مبنيّ، وبه جزم ابن الصائغ.

السادسة: في المضاف إليه ثلاثة أقوال:

أصحها وعليه الجمهور أنه معرب كغيره من المضافات، وإن لم يظهر فيه الإ
فهو مقدّر كالمقصور، ونحوه.

والثاني مبنيّ لإضافته إلى مبنيّ بناء على أن ذلك من أسباب البناء،
الجُرْجانيّ[1] وابن الخشّاب[2].

والثالث: واسطة لا مبنيّ، لعدم السبب، ولا معرب، لعدم ظهور الإعراب فيه
هذا ابن جنيّ.

[محلّ الحركة]

(ص): مسألة: الحركة مع الحرف، وقيل بعده، وقيل قبله.

(ش): في مَحَلّ الحركة ثلاثة أقوال حكاها ابن جنيّ في (الخصائص) بأدلتها و
باباً.

أحدها: ـ وهو قول سيبويه ـ: أنها تحدث بعد الحرف، واختاره ابن جني
ويؤيده أنا رأينا الحركة فاصلة بين المثلين، مانعةً من إدغام الأول في الآخر نحو:
و (الضَّفَف)، كما تَفْصِل الألف بعدها بينهما نحو (الملال)، فلولا أن حركة الأول
الرّتبة لما حجزت عن الإدغام. وأن الحركة قد ثبت أنها بعض حرف، إذ الفتح
الألف، والكسرة بعض الياء، والضمة بعض الواو، فكما أن الحرف لا يجامع حر
فينشآن معاً في وقت واحد، فكذلك بعض الحرف لا يجوز أن ينشأ مع حرف آخر في
واحد.

والثاني: أنها معه.

واختاره أبو علي الفارسِيّ، قال: ويؤيده أن (النون) الساكنة مخرجها مع حرو

---

(١) هو عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني أبو بكر الشافعي الأديب النحوي المتوفى سنة ٤٧٤
تصانيفه: أسرار البلاغة، دلائل الإعجاز في المعاني والبيان، المغني في شرح الإيضاح لا
الفارسي، وغيرها. (هدية العارفين: ١/٦٠٦).

(٢) المتوفى سنة ٥٦٧ هـ. تقدم التعريف به. انظر الفهارس العامة.

من الأنف، والمتحرّكة مخرجها من الفم، فلو كانت الحركة بعد الحرف لوجب أن تكون النون المتحركة أيضاً من الأنف. واختاره أيضاً أبو حيّان، وأبو البقاء في (اللّباب)، وعلّله بأن الحرف يوصف بأنه متحرك، كما يوصف بالشدة، والجهر، فهي صفة، والصفة لا تتقدم الموصوف، ولا تتأخر عنه، وبأن حروف العلّة تنقلب إلى غيرها، لتحرّكها، فلو كانت بعدها لم تُقْلَب.

والثالث: وهو أضعفها: أنها قبله.

قال ابن جنيّ[1]: ويؤيده إجماع النّحاة على أن الفاء في (يعد) وبابه، إنما حذفت لوقوعها بين ياء وكسرة في (يَوْعِدُ) لو خرّج على أصله ـ فقولهم: بين ياء وكسرة يدلّ على أن الحركة عندهم قبل حرفها المتحرّك بها. قال: ويبطله إجماعهم على أن الألف لا تقع إلا بعد فتحة كـ (ضارب) مثلاً، فلو كانت الحركة قبل حرفها لكانت الألف بعد ضاد، لا بعد فتحة.

قال الفارسيّ: وسبب الخلاف لُطْفُ الأمرِ، وغُمُوضُ الحال.

---

(١) انظر الخصائص (١/ ٣٢١ ـ ٣٢٧).

تقسيم الحركات

(ص): وهي: إعراب، وبناء، وحكاية، وإتْباع، ونَقْلٌ، وتخلّص من سكونين. قيل: وحركة المضاف للياء، ورجّحه أبو حيان. وعندي: ومناسبة، وتعمّها. وهل حركة الإعراب أصل، أو البناء أو هما؟ أقوال. وليسا مِثْلَيْن خلافاً لقطرب. وهو لفظيّ. ولا الحرف مجتمع من حركتين على الصحيح.

(ش): الحركات سبع: حركة إعراب وحركة بناء - وسيأتيان -. وحركة حكاية، نحو: من زيدٌ، مَنْ زيداً، مَنْ زيدٍ. وحركة إتباع كقراءة «الحمدِ لِلَّه» بكسر الدال، ﴿لِلْمَلائِكَةُ اسْجُدُوا﴾ [البقرة: ٣٤] بضم التاء.

وحركة نقل كقراءة ﴿قَدَ أَفْلَحَ﴾ [المؤمنون: ١]. ﴿أَلَمْ تَعْلَمَ أَنَّ اللَّهَ﴾ [البقرة: ١٠٦] بفتح الميم.

وحركة تخلص من سكونين نحو: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ﴾ [البيّنة: ١].

والسّابعة: واستدركها أبو حيّان وغيره على (التسهيل) - حركة المضاف إلى ياء المتكلّم نحو: غلامي، فإنها ليست عندهم إعراباً، ولا بناءً، ولا هي من الحركات الستّة.

وعندي أن يقال بدلها: حركة مناسبة فتشملها، وما يجري مجراها.

واختلف في حركات الإعراب، وحركات البناء، أيُّهما أصل؟

فقيل: حركات الإعراب، لأنها لعامِل. وقيل: حركات البناء، لأنها لازمة. وقيل: هما أصلان. قال بعضهم: وهو الصحيح.

قلت: وينبغي أن يكون الخلاف مبنيّاً على أن الإعراب أصل في الأسماء فقط، أو فيها وفي الأفعال، أو في الأفعال فقط؟

فعلى الأول: يكونان أصلين، كما أن الإعراب والبناء أصلان.

وعلى الثاني: حركات الإعراب أصل، لأن البناء فرع فيهما.

وعلى الثالث: حركات البناء، لأنه الأصل في الاسم الأشرف.

والذي يظهر ترجيحه: أن حركات الإعراب فقط أصل، لأن الأصل في الإعراب الحركة، والأصل في البناء السكون، والحركة طارئة. ثم إن الجمهور على أن حركات الإعراب غير حركات البناء.

وقال قُطْرب: هِيَ هِيَ.

والخلاف لفظي، لأنه عائد إلى التسمية فقط، فالأولون يطلقون على حركات الإعراب الرفع، والنصب، والجرّ، والجزم. وعلى حركات البناء الضم، والفتح، أو الكسر، والوقف.

وقطرب ومن وافقه يطلقون أسماء هذه على هذه.

وفي (اللّباب) لأبي البقاء: ذهب قوم إلى أن الحرف مجتمع من حركتين، لأن الحركة إذا أشبعت نشأ الحرف المجانس لها.

والمحققون على خلافه، لأن الحرف له مخرج مخصوص، والحركة لا تختصّ بمخرج، ولأنها إذا أشبعت نشأ منها حرف تام، وبقيت الحركة قبله بكمالها، فلو كان الحرف بحركتين لم تبق الحركة قبل الحرف.

(ص): مسألة.

الأصل في البناء السكون كالأمر، فالفتح كالماضي، فالكسر، فالضمّ. ولا يكونان في الفعل خلافاً للزَّنْجاني[1]. وقد تقدّر ويُنابُ عنها.

(ش): الأصل في البناء السكون، لأنه أخفّ، فلا يعدل عنه إلاّ لسبب، ولأن الأصل عدم الحركة، فوجب استصحابه ما لم يمنع منه مانع، وإذا عدل إلى الحركة قدّم الأخفّ فالأخفّ، وذلك الفتح، ثم الكسر، ثم الضم.

فالسكون يكون في الحروف نحو: قدْ، وهلْ، وبلْ. والأفعال، كالآمر، والماضي المتصل بضمير رفع متحرك، والمضارع المتصل بنون الإناث.

والأسماء نحو: مَنْ، وكَمْ.

---

(١) هو عز الدين عبد الوهاب بن إبراهيم بن عبد الوهاب الزنجاني البغدادي الفقيه الأديب اللغوي. توفي سنة ٦٦٠ هـ. من تصانيفه: المعرب عما في الصحاح والمغرب في اللغة، الهادي في النحو والتصريف وشرحه، فتح الفتاح في شرح المراح، تصحيح المقياس في تفسير القسطاس في العروض، ومعيار النظار في علوم الأشعار. انظر بغية الوعاة (ص ٣١٨)، وروضات الجنات (ص ٤٦٥)، وهدية العارفين (١/ ٦٣٨)، وكشف الظنون (ص ١٣٢٦، ١٥٧٨، ١٦٥٠، ١٧٣٨، ١٨٦٩، ٢٠٢٧)، وإيضاح المكنون (٢/ ٥١٧).

والفتح: يكون في الثلاثة أيضاً نحو: سوف، وثمَّ، وواو العطف وفائه، والماضي المجرّد، والمضارع مع نون التوكيد، وكيف، وأين، وأيّان.

والكسر والضمّ يكونان في الحرف والاسم كباء الجرّ ولامه، ومنذُ، وأمسِ، وحيثُ، ونحنُ، ولا يكونان في الفعل. وزعم الزنجانيّ في (شرح الهادي)[1] وجودها فيه في نحو: (عِ) و (شِ) و (رُدُّ) بضم الدّال.

وهو مردود، فإن الأول مبنيٌّ على الحذف، والثاني على السكون تقديراً، والضمة إتباع، لا بناء.

وقد استوفيت أسباب البناء على الحركة، وأسباب تخصيص الفتحة، والكسرة، والضمة في كتاب (الأشباه والنظائر)[2] وهو الكتاب الذي لا يستغني الطالب عنه.

وقد يقدر سكون البناء وحركته، كما تقدر حركات الإعراب. مثال تقدير السكون: (ردّ) إذا ضممت الدّال إتباعاً.

ومثال تقدير الفتح: (عدّا) ونحوه من الماضي المعتلّ الآخر.

ومثال تقدير الضم: (يا سيبويهِ)، فإنه مبني على الكسر لفظاً، وعلى الضمة تقديراً ـ كما سيأتي في المنادى.

وقد ينوب عن السكون الحذف، وعن الحركة الحركة، أو الحرف كما يقع ذلك في الإعراب.

مثال نيابة الحذف عن السكون: (اغزُ) و (اخشَ) و (ارمِ) و (اضرِبَا) و (اضرِبُوا) و (اضرِبِي).

ومثال نيابة الحركة عن الحركة: (لا مسلماتِ لك)، نابت الكسرة عن الفتحة.

ومثال نيابة الحرف عن الحركة: (لا رجلين في الدار)، (لا رجلان) على لغة (كنانة)، نابت الياء والألف عن الفتحة.

وفي (يا زيدان)، (يا زيدون) نابت الألف والواو عن الضّمة.

---

(١) «الهادي في النحو والتصريف» وشرحه كلاهما للزنجاني. قال حاجي خليفة في كشف الظنون (ص ٢٠٢٧): «ذكر في آخره أنه فرغ منه ببغداد في ذي الحجة سنة ٦٥٤ هـ».

(٢) الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي، رتبه على سبعة فنون كل قسم مؤلف مستقل له خطبة واسم ومجموعه هو الأشباه والنظائر، وهي: المصاعد العلية في القواعد النحوية، تدريب أولي الطلب في ضوابط كلام العرب، سلسلة الذهب في البناء من كلام العرب، اللمع والبرق في الجمع والفرق، الطراز في الألغاز، المناظرات والمجالسات والمطارحات، والتبر الذائب في الأفراد والغرائب. انظر كشف الظنون (ص ١٠٠، ١٠١). وقد طُبع هذا الكتاب عدة طبعات.

أنواع الإعراب

(ص): مسألة.

أنواع الإعراب رفع للعُمَد، ونصب للفضلات، وجرّ لما بينهما، وكذا جزم خلافاً للمازنيّ والكوفية. وخصّ الاسم بالجرّ، وقيل: ليس إعراباً له، بل ضعف للنصب. والفعل بالجزم.

(ش): أنواع الإعراب أربعة: الرفع: وهو إعراب العمد. والنصب: وهو إعراب الفضلات.

قيل: ووجه التخصيص أن الرفع ثقيل فخص به العمد، لأنها أقل، إذ هي راجعة إلى الفاعل، والمبتدأ، والخبر. والفضلات كثيرة، إذ هي: المفاعيل الخمسة، والمستثنى، والحال، والتمييز. وقد يتعدّد المفعول به إلى اثنين وثلاثة، وكذلك المستثنى والحال إلى ما لا نهاية له، وما كثر تداوله، فالأخفّ أولى به.

والجرّ: وهو: لما بين العمدة والفضلة، لأنه أخف من الرفع، وأثقل من النصب.
والجزم: خلافاً للمازنيّ في قوله: إنه ليس بإعراب، إنما هو يشبه الإعراب، وهو مذهب الكوفيين.

ثم الرفع والنصب يكونان إعراباً للاسم والفعل، لقوة عواملهما باستقلالها بالعمل، وعدم تعلّقها بعامل آخر. فقيل: رافع الاسم وناصبه أن يفرّع عليهما، ويشاركه المضارع في حكمهما. وأما الجرّ فعامله غير مستقل لافتقاره إلى ما يتعلق به، ولذلك إذا حذف الجار نصب معموله، وإذا عطف على المجرور جاز نصب المعطوف، فضعف عن تفريع غيره عليه، فانفرد به الاسم.

وخصّ الجزم بالفعل ليكون فيه كالعوض عما فاته من المشاركة في الجر، ليكون لكل واحد من صنفي المعرب ثلاثة أوجه من الإعراب. وقال أبو حيان: الصواب في ذلك ما حرّره بعض أصحابنا أن التعرض لامتناع الجر من الفعل، والجزم من الاسم، ولحوق التاء

الساكنة للماضي، دون أخويه، وأشباه ذلك من تعليل الوضعيّات والسّؤالِ عن مبادىء اللغات ـ ممنوعٌ، لأنه يؤدي إلى تسلسل السؤال، إذ ما من شيء إلاّ ويقال فيه: لِمَ كان كذلك؟ وإنما يسأل عما كان يجب قياساً فامتنع، والذي كان يجب قياساً هنا خَفْضُ المضارع إذا أضيف إليه أسماء الزمان نحو: ﴿هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ﴾ [المائدة: ١١٩] وجزم الأسماء التي لا تنصرف لشبهها بالفعل. وعِلّة امتناع الأول أن الإضافة في المعنى للمصدر المفهوم من الفعل، لا للفعل. وعلّة امتناع الثاني ما يلزم من الإجحاف لو حذفت الحركة أيضاً بعد حذف التنوين، إذ ليس في كلامهم حذف شيئين من جهة واحدة، ولا إعلالان من جهة واحدة. انتهى.

(ص): **والأصل رفع بضم، ونصب بفتح، وجر بكسر، وجزم بسكون. وخرج عن ذلك سبعة.**

(ش): الإعراب بالحركات أصل للإعراب بالحروف، وبالسكون أصل للإعراب بالحذف، لأنه لا يعدل عنهما إلا عند تعذرهما.

والأصل أن يكون الرفع بالضمّة، والنصب بالفتحة، والجرّ بالكسرة، والجزم بالسكون.

وخرج عن ذلك سبعة أبواب تأتي. قيل: وكان القياس أن يقال: برَفْعة، ونَصْبة، وجرّة، لأن الضم والفتح والكسر للبناء، ولكنهم أطلقوا ذلك توسّعاً.

البابُ الأول: ما جُمِع بألفٍ وتاء

(ص): **الأول ما جمع بألف وتاء، فينصب بالكسرة وأجاز الكوفيّة الفتح. وهشام في المعتلّ، وكذا (أُولات)، وما سمّي به كأذرعات وقد يُجْرَى كأرطاة، أو يُكْسر ولا ينوّن.**

(ش): الباب الأول من أبواب النيابة ما جمع بألف وتاء، فإن نصبه بالكسرة نيابة عن الفتحة حملاً لنصبه على جرّه، كما حمل نصب أصله جمع المذكر السالم على جرّه.

وذكر الجمع بألف وتاء أحسن من التعبير بجمع المؤنث السّالم لأنه لا فرق بين المؤنث كهندات، والمذكّر كإصْطبلات، والسالم كما ذكر والمغيّر نظم واحِدِهِ كتمَرات، وغُرُفات، وكِسَرات. ولا حاجة إلى التقييد بمزيدتين ليخرج نحو: قضاة وأبيات، لأن المقصود ما دلّ على جمعيته بالألف والتاء، والمذكوران ليسا كذلك.

أما رفع هذا الجمع وجرّه فبالضمة والكسرة على الأصل.

وأجاز الكوفيّة نصب هذا الجمع بالفتحة مطلقاً. وأجازه (هشام) منهم في المعتل خاصّة، كلُغَة، وثُبَة[1]، وحكي: سمعت لُغَاتَهم. وألحق بهذا الجمع في النصب بالكسرة

(١) الثُّبة: العصبة من الفرسان، والجمع ثُباتٌ وثُبُون وثِبُون على حدّ ما يطّرد في هذا النوع، وتصغيرها ثُبَيَّة. والثُّبة والأُثبية: الجماعة من الناس، وأصلها ثُبَيٌ، والجمع أثابيّ وأثابية، الهاء فيها بدل من الياء الأخيرة. وقال ابن جني: الذاهب من ثبة واو، واستدل على ذلك بأن أكثر ما حذفت لامه إنما هو من الواو نحو أب وأخ وسَنَة وعِضَة. وقال ابن بري: الاختيار عند المحققين أن ثُبَة من الواو وأصلها ثُبْوة حملاً على أخواتها لأن أكثر هذه الأسماء الثنائية أن تكون لامها واواً نحو عِزَة وعِضَة، ولقولهم ثَبَوْت له خيراً أو شرًا إذا وجهته إليه، كما تقول جاءت الخيل ثُباتٍ أي قطعة بعد قطعة، وثَبَّيْتُ الجيش إذا جعلته ثُبة ثُبة. قال: وأثابيّ ليس جمع ثُبة وإنما هو جمع أُثْبِية. انظر لسان العرب (١٤/١٠٧، ١٠٨ ـ مادة ثبا).

(أولاتِ)، وليست بجمع إذ لا واحد لها من لفظها بل من معناها، وهي: (ذات)، كما قال أبو عُبَيْدة[(١)]: قال الله تعالى: ﴿وَإِن كُنَّ أُوْلَٰتِ حَمْلٍ﴾ [الطلاق: ٦].

وما سمّي به من هذا الجمع فصار علماً مفرداً كأذرعات، اسمٌ لبلد فأصله: جمع أذْرِعَة جمع ذِراع ـ فالأشهر بقاؤه على حاله الكائن قبل التسمية من النصب بالكسرة منوّناً ويجوز ترك تنوينه مع الكسرة، وإعرابه إعراب ما لا ينصرف، فيجرّ وينصب فالفتحة كواحدٍ زِيدَ في آخره ألف وتاء كأرْطَاة[(٢)]، وعَلْقَاة[(٣)]، وسِعْلاة[(٤)]، ويروى بالأوجه الثّلاثة[(٥)] قول امرىء القيس:

١٥ ـ تَنَوَّرْتُها مِن أَذْرِعَاتٍ وأهْلُها[(٦)]

(١) أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي بالولاء البصري. أديب لغوي نحوي عالم بالشعر والغريب والأخبار والنسب. ولد سنة ١١٠، وقيل سنة ١١١ و ١١٤ و ١٠٨ و ١٠٩ هـ، وتوفي بالبصرة سنة ٢٠٩، وقيل سنة ٢١١ و ٢١٠ و ٢١٣ و ٢٠٨ و ٢٠٧ هـ. من تصانيفه: معاني القرآن، نقائض جرير والفرزدق، مقاتل الفرسان، أخبار قضاة البصرة، وغيرها. وقد ذكر ابن العماد الحنبلي في شذرات الذهب أن تصانيفه كانت نحو مائتي مصنف. انظر شذرات الذهب (٢/ ٢٤، ٢٥)، وتاريخ بغداد (١٣/ ٢٥٢ ـ ٢٥٨)، وتهذيب الأسماء واللغات (٢/ ٢٦٠)، وبغية الوعاة (ص ٣٩٥)، وهدية العارفين (٢/ ٤٦٦، ٤٦٧).

(٢) الأرطاة: واحدة الأرطى، وهو شجر ينبت بالرمل وله نَوْر مثل نَوْر الخلاف ورائحته طيبة.

(٣) علقاة: واحدته علقى، وهو شجر تدوم خضرته في القيظ. وذكر في اللسان أن ابن جني يرى أن الألف في علقاة ليست للتأنيث لمجيء هاء التأنيث بعدها وإنما هي للإلحاق ببناء جعفر وسلهب. وبعضهم يجعل ألفها للتأنيث، وبعضهم يجعلها للإلحاق.

(٤) السعلاة الغول، وقيل هي ساحرة الجنّ.

(٥) يجوز في «أذرعات» في الشاهد التالي، وهو اسم بلد في أطراف الشام، الأوجه الثلاثة الآتية: أولاً: الكسر مع التنوين، وذلك مراعاة لحال «أذرعات» قبل التسمية به، فهو جمع مؤنث سالم، وهذا الجمع يجرّ بالكسرة الظاهرة وينوّن تنوين مقابلة لا تنوين تنكير. ثانياً: الكسر بلا تنوين؛ لأنه جمع بحسب أصله، وعلم لمؤنث بحسب حاله، فجُرّ بالكسرة كما يجر جمع المؤنث السالم، ومنع من التنوين كما يمنع العلم المؤنث. ثالثاً: الفتح بغير تنوين؛ لأنه علم مؤنث ممنوع من الصرف.

(٦) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

بيثرب أدنى دارها نظرٌ عالي

وهو لامرىء القيس في ديوانه (ص ٣١)، وخزانة الأدب (١/ ٥٦)، والدرر (١/ ٨٢)، ورصف المباني (ص ٣٤٥)، وسر صناعة الإعراب (ص ٤٩٧)، وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٢١٩)، وشرح التصريح (١/ ٨٣)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ١٣٥٩)، وشرح المفصل (١/ ٤٧)، والكتاب (٣/ ٢٣٣)، والمقاصد النحوية (١/ ١٩٦)، والمقتضب (٣/ ٣٣٣، ٤/ ٣٨). وبلا نسبة في أوضح المسالك (١/ ٦٩)، وشرح الأشموني (١/ ٤١)، وشرح ابن عقيل (ص ٤٤)، وشرح المفصل (٩/ ٣٤).

(ص): ويجمع بهما ذو التاء. وعلم مؤنث مطلقاً، لا قطام المبنيّ، قيل: ولا غير عاقل. وصفة مذكّر لا يعقل، ومصغّره، واسم جنس مؤنث بالألف، لا شاة، وشَفَة، وأمة، وفَعْلى فَعْلان، أو أفعل غير منقولين إلى الاسميّة على الأصح فيها، وفي غير ذات أفعل خُلْفٌ.

وشذّ في أُمّ، فقيل: أُمّهَات في الناس، وأُمّات في غيرهم ـ وعكسه قليل ـ وما سوى ذلك، وقيل: يقاس ما لم يُكسّر.

(ش): لما ذكرت إعراب هذا الجمع ذكرت كيفيّته، والذي يجمع بالألف والتاء خمسة أنواع:

أحدها: ما فيه تاء تأنيث مطلقاً سواء كان علماً لمؤنث كفاطمة أو مذكّر كطلحة، أو اسم جنس كَتَمْرَة، أو صفة كَنَسّابة. أبدلت تاؤه في الوقف هاء أم لا؛ كبنت، وأختٍ. ويستثنى من ذلك: شاة، وشفة، وأمَة فلا تجمع بالألف والتاء على الأصح ولو سمّي بها، استغناءً بتكسيرها على: شِياه، وشِفاه، وإماء.

الثاني: علم المؤنث مطلقاً سواء كان فيه التاء ـ كما تقدّم ـ أم لم يكن: كزينب، وسُعْدى، وعفراء، سواء كان لعاقل ـ كما ذكر ـ أم لغيره.

وقال (ابن أبي الرّبيع)[1]: شرطه أن يكون لعاقل، فلو سميت ناقةً بعَنَاق، أو شاة بعقرب لم يجز جمعه بالألف والتاء. قال في (شرح التسهيل)[2]: ولم نره لغيره.

نعم يستثنى باب قَطَامِ في لغة من بناه.

الثالث: صفة المذكر الذي لا يعقل كجبال راسيات و ﴿أَيَّامٍ مَّعْدُودَاتٍ﴾ [البقرة: ٢٠٣] بخلاف صفة المؤنث: كحائض، والعاقل: كعالم.

الرابع: مصغّر المذكر الذي لا يعقل. كَفُلَيْسَات، ودُرَيْهِمات بخلاف مصغر المؤنث نحو: أُرَيْنِب، وخُنَيْصِر.

الخامس: اسم الجنس المؤنث بالألف سواء كان اسماً، كبُهْمَى، وصحراء أو صفة كحُبْلَى، وحُلّة سِيَراء[3].

ويستثنى فَعْلَى فعلان: كسَكْرَى، فلا يقال سَكْرَيَات، وفعلاء أفعل: كحمراء، فلا

---

(١) ابن أبي الربيع؛ تقدم التعريف به. انظر الفهارس العامة.

(٢) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك. وعليه شرح لناظر الجيش. انظر الفهارس العامة.

(٣) السيراء: بردٌ فيه خطوط صفر.

يقال: حَمْراوات، كما لا يجمع مذكرهما بالواو والنون، وأجازه (الفراء) [١] وهو قياس قول الكوفيين ـ الآتي ـ في المذكّر. ومحلّ الخلاف ما داما باقِيَيْن على الوصفية، فإن سمّي بهما جُمِعا بالألف والتاء بلا خلاف.

أما فعلاء التي لا أفعل لها من حيث الوضع كامرأة عَجْزاء، أو من حيث الخِلْقة كامرأة عذراء فقال ابن مالك بجواز جمعهما بالألف والتاء لأن المنع في حمراء ونحوه تابع لمنع الواو والنون وذلك مفقود فيما ذكر.

ومنعه غيره كما امتنع جمع: أكمر[٢]، وآدر[٣] بالواو والنون، ولا فعلاء لهما.

واحترز بالمؤنث بالألف عن اسم الجنس المؤنث بلا علامة: كقِدْر، وشمس وعنز، وعَنَاق، فلا يجمع بالألف والتاء.

وشذّ من ذلك (أمّ) حيث جُمِعَتْ بهما، ثم الأكثر أن يقال في الأناسِيّ: أُمّهات وفي غيرهم: أُمّات، بزيادة الهاء في الأول للفرق، وقيل: لأن أصل: (أمّ) (أُمّهَةٌ) قال:

١٦ ـ أُمّهتِي خِنْدِف، والْيَاسُ أَبِي[٤]

وقد تستعمل أُمّهات في غير الأناسي، وأُمّات فيهم، قال الشاعر:

١٧ ـ إذا الأمّهاتُ قَبَحْنَ الوُجُوهَ فَرَجْتَ الظّلام بأُمّاتِكَا[٥]

---

(١) الفراء: هو أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبدالله بن منظور الأسلمي المعروف بالفراء الديلمي. أديب نحوي لغوي مشارك في الفقه والطب وأيام العرب وأشعارها والنجوم. ولد بالكوفة سنة ١٤٤، وانتقل إلى بغداد، وصحب الكسائي، وأدّب ابني المأمون العباسي، وصنف للمأمون كتاب الحدود في النحو. توفي الفراء في طريق مكة سنة ٢٠٧ هـ. من آثاره: المصادر في القرآن، آلة الكتاب، الوقف والابتداء، المقصور والممدود، اختلاف أهل الكوفة والبصرة والشام في المصاحف. انظر معجم الأدباء (٢٠/ ٩ ـ ١٤)، وبغية الوعاة (ص ٤١١، ٤١٢)، وتذكرة الحفاظ (١/ ٣٣٨)، وشذرات الذهب (٢/ ١٩، ٢٠)، وهدية العارفين (٢/ ٥١٤).

(٢) في اللسان (٥/ ١٥١ ـ مادة كمر): الكَمَرَة: رأس الذكر، والجمع كَمَرٌ.

(٣) الأُدرة: نفخة في الخصية، يقال: رجل آدرُ بيّنُ الأَدَرِ. ولا يقال امرأة أدراء؛ إما لأنه لم يسمع، وإما أن يكون لاختلاف الخلقة. انظر لسان العرب (٤/ ١٥ ـ مادة أدر).

(٤) الرجز لقصيّ بن كلاب في جمهرة اللغة (ص ١٠٨٤، ١٣٠٨) وخزانة الأدب (٧/ ٣٧٩)، والدرر (١/ ٨٣)، وسمط اللآلي (ص ٩٥٠)، وشرح شواهد الشافية (ص ٣٠١)، ولسان العرب (١٣/ ٤٧٢ ـ أمه)، والمقاصد النحوية (٤/ ٥٦٥). وبلا نسبة في أمالي القالي (٢/ ٣٠١)، وسرّ صناعة الإعراب (٢/ ٥٦٤)، وشرح التصريح (٢/ ٣٦٢)، وشرح المفصل (١٠/ ٤)، والمحتسب (٢/ ٢٢٤)، والممتع في التصريف (١/ ٢١٧).

(٥) البيت من المتقارب، وهو بلا نسبة في الدرر (١/ ٨٤)، ورصف المباني (ص ٤٠١)، وسرّ صناعة=

وما عدا الأنواعَ الخمسة من المؤنث شاذٌ أيضاً، مقصور على السماع كسموات، وثَيِّبات[١]. وأشذّ منه جمع بعض المذكّرات الجامدة المجرّدة كسرادقات[٢]، وحمامات وحسامات.

وذهب قوم منهم ابن عصفور: إلى جواز قياس جمع المكبّر من المذكّر والمؤنث الذي لم يكسّر، اسماً كان أو صفة: كحمّامات، وسِجلاّت، وجَمَلٌ سِبَحْل: أي ضخم وجِمَال سِبْحَلاَت، فإن كسّر امتنع قياساً ولذلك لحَّنُوا (أبا الطيّب) في قوله:

١٨ ـ ففــي النّــاس بــوقــاتٌ لهــا وطبُــولُ[٣]

(ص): وتحذف له التاء، فإن كان قبل ألف أو همزة فكالتّثنية. ويقال في ابنة، وبنت، وأخت، وهنة، وذات: بنات، وأخوات، وهنات، وهنوات، وذوات.

وتجمع حروف المعجم، فمَا فيه ألف يقصر ويمدّ، فَبيات، وباءات.

(ش): تحذف تاء التأنيث عند جمع ما هي فيه استغناءً بتاء الجمع فيقال في فاطمة وطلحة: فاطمات، وطلحات، فإن كان قبلها ألف أو همزة فعل بها ما سيأتي في التثنية من القلب للألف ياءً في نحو فتاة، وواواً في نحو قناة، وإقرار الهمزة في نحو: سقاءة أو قلبه واواً نحو: فتيات، وقنوات، وسَقّاءات، وسقّاوات. ويقال في ابنة وبنت: بنات بحذف التاء، وكان القياس (بنتات)، لأن هذه التاء قد غيّرت لأجلها الكلمة، وسكن ما قبلها، فأشبهت تاء (ملكوت) في الزيادة، وفي أخت (أخوات) بحذف التاء ورد المحذوف[٤]، وكان القياس (أختات) لما ذكر.

وفي هَنَة (هَنَات)، و (هَنَوات)، فالأول على لفظ هَنة بلا ردّ والثاني بالردّ.

= الإعراب (٢/ ٥٦٤)، وشرح شافية ابن الحاجب (٢/ ٣٨٣)، وشرح التصريح (٢/ ٣٦٢)، وشرح شواهد الشافية (ص ٣٠٨)، وشرح المفصل (١٠/ ٣)، ولسان العرب (١٢/ ٣٠ ـ أمم).

(١) ثيبات: جمع ثيّب، وهي من النساء التي تزوجت وفارقت زوجها بأيّ وجه كان بعد أن مسّها. (اللسان: ٢٤٨). ووجه شذوذ هذا الجمع أنه صفة مؤنث مجرد من علامة التأنيث كحائض.

(٢) السرادقات: جمع سرادق، وهو ما أحاط بالبناء. وقال سيبويه: جمعوه بالتاء وإن كان مذكراً حين لم يكسّر. انظر اللسان (١٠/ ١٥٧ ـ مادة سردق).

(٣) عجز بيت من الطويل، وصدره:

إذا كــان بعـــض النـــاس سيفـــاً لـــدولـــةٍ

وهو في ديوان المتنبي (٣/ ٢٢٩)، والدرر (١/ ٨٥)، والمحتسب (١/ ٢٩٥)، والمقرب (١/ ٨١). والقياس في بوق الجمع على «بُوَق».

(٤) لم تردّ اللام في «بنات» وردّت في «أخوات» حملاً لكلّ على جمع مذكره، وهو: أبناء وإخوة، لعدم الردّ في «أبناء» والردّ في «إخوة». انظر حاشية الصبّان (١/ ٩٣).

وفي ذات (ذوات) بحذف التاء بلا ردّ كبنات، ولو رُدّ لقيل: (ذَوَيات) إذ لامُها ياءٌ كما سيأتي.

وتجمع حروف المعجم بالألف والتّاء، لأنها أعلام، فما كان فيه ألف كالباء، فإنه يجوز قَصْرُه، ومدّه بالإجماع، فيقال فيه على القصر: (بَيَات) بقلب الألف المقصورة ياء، وعلى المدّ (باءات) بالإقرار للهمز.

(ص): وتتبع العين حركة فاء مؤنث بهاء أوْ لا: ثلاثيّ، صحيح عين ساكنة، غير مضاعف، ولا صفة.

وتفتح وتسكن تلو ضم وكسر. ويمنع ضم قبل ياء، وكسر قبل واو قيل: وياء. والفرّاء مطلقاً.

وشذ جروات، وعِيَرات، والتزم لجَبَات وربَعات، لفتح المفرد في لغة. وسكّنه المبرد[1] قياساً. وفَتْحُ جَوَزَات، وَبَيَضَات لغة، وكَهَلات نادر، خلافاً لقطرب. وسكون ظَبْيَات لغة، وشبه الصّفة قليل، وغيره ضرورة سهلة.

(ش): تتبع العين في هذا الجمع (الفاء) في الحركة بشرط أن يكون المفرد مؤنّثاً ثلاثِيّاً، صحيح العين، ساكنها، غير مضاعف ولا صفة.

وسواء في الحركة: الفتحة، والضّمة، والكسرة، وفي المؤنث بالتاء، والعاري منها، فيقال في جَفْنة، وغُرْفة، وسِدْرة، ودَعْد، وجُمْل، وهِنْد: جَفَنات وغُرُفات، وسِدِرات، ودَعَدَات، وجُمُلات، وهِنِدات.

بخلاف غير الثلاثي، كجَيْأل[2] علماً للضبع، والمعتلّ العين كدولة، ونور علماً لمؤنث، وكذا نارة، ونار، ودِيمة، ودِيَم، ممّا قبل حرف العلة فيه حركة مجانسة، فإنه يبقى على حاله. فإن كان حرف العلة غير مجانس للحركة نحو: جَوْزة، وبَيْضة فجمهور العرب أيضاً على التسكين، ولغة هذيل الإتباع قرأ بعضهم: ﴿ثَلَاثُ عَوَرَاتٍ لَّكُمْ﴾ [النور: ٥٨]،

---

(١) المبرد: هو محمد بن يزيد بن عبد الأكبر بن عمير بن حسان الأزدي المعروف بالمبرد؛ أبو العباس. أديب نحوي لغوي إخباري نسّابة. ولد بالبصرة سنة ٢١٠ هـ، وأخذ عن أبي عثمان المازني وأبي حاتم السجستاني، وتصدّر للاشتغال ببغداد. وأخذ عنه نفطويه وغيره. وتوفي ببغداد في ذي الحجة سنة ٢٨٥ هـ. من تصانيفه الكثيرة: المقتضب في النحو، الاشتقاق، احتجاج القراء وإعراب القرآن، المقصور والممدود، نسب عدنان وقحطان. انظر تاريخ بغداد (٣/ ٣٨٠ ـ ٣٨٧)، ومعجم الأدباء (١٩/ ١١١ ـ ١٢٢)، ولسان الميزان (٥/ ٤٣٠ ـ ٤٣٢)، وبغية الوعاة (ص ١١٦، ١١٧)، وشذرات الذهب (٢/ ١٩٠، ١٩١)، وهدية العارفين (٢/ ٢٠، ٢١).

(٢) جيأل: علم على الضبع غير مصروف للعلمية والتأنيث.

و ﴿عَوَرات النّساء﴾ [النور: ٣١]، بالتحريك، وقال شاعرهم:

١٩ ـ أَخُو بَيَضَات رائِحٌ مُتَأَوِّبٌ[١]

ومحلّ هذه اللغة في غير الصفة، أما هي، كجَونة، وهي: السوداء أو البيضاء وعَبْلة، وهي السمينة، فلا تتبعها هذيل كغيرها. وبخلاف المتحرّك العين، كشَجَرَة وَنبِقَة، وسَمُرة، والمضاعف كجنّة، وجِنّة، وجُنّة، والصفة كضَخْمة، وجِلْفَة، وحُلْوة، فليس فيها إلا التسكين لثقلها، بخلاف الاسم.

وندر (كهَلات) بالفتح: جمع كَهْلة. وأجاز المبّرد القياس عليه. نعم، فتح لَجَبَات، ورَبَعَات، جمع لَجْبة وهي الشاة القليلة اللبن، ورَبْعة، وهو: معتدل القامة، لأن فيهما لغةً بالفتح في المفرد فالتزمت في الجمع استغناء بجمع إحدى اللغتين عن الأخرى. وأكثر النحاة ظنّوا أن ذلك جمع الساكن العين، فحكموا عليه بالشذوذ، قال ابن مالك: وحملهم على ذلك عدم اطّلاعهم على أنّ فتح العين ثابت في الإفراد.

وأجاز المبرد التسكين فيهما قياساً، وإن لم يسمع، ووافقه ابن مالك. ويُمْنَع الإتباع بالضّم قبل الياء، وبالكسر قبل الواو، فلا يقال في زُبْيَة[٢]: (زُبُيَات)، ولا في رِشْوة (رِشِوات) بالإتباع، بل بالسكون، والفتح. وشذ في جِرْوة (جِرِوات) حكاه يونس، وذهب بعض البصريين إلى منع الكسر قبل الياء أيضاً، فلا يقال في لِحْية (لِحِيات) لما فيه من توالي كسرتين والياء.

والصحيح جوازه، ولا احتفال بذلك، كما لم يحتفلوا باجتماع الضمتين والواو في خُطْوة وخُطُوات.

وذهب الفراء إلى منع الإتباع بالكسرة مطلقاً، سواء كان من باب رِشْوة، وهو المتفق على منعه، أو من باب فِدْيَة وهو المختلف فيه، أو من باب هِنْد، وهو الجائز عند غيره فإن فِعِلات تتضمن فِعِلاً، وفِعِل أهمل إلاّ فيما ندر كإِبِل، فإنْ سمع فِعِلات قَبِلَهُ الفرّاء.

---

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

رفيقٌ بمسح المنكبين سَبُوحُ

وهو لأحد الهذليين في الدرر (١/ ٨٥)، وشرح التصريح (٢/ ٢٩٩)، وشرح المفصل (٥/ ٣٠). وبلا نسبة في أسرار العربية (ص ٣٥٥)، وأوضح المسالك (٤/ ٣٠٦)، وخزانة الأدب (٨/ ١٠٢، ١٠٤)، والخصائص (٣/ ١٨٤)، وسرّ صناعة الإعراب (ص ٧٧٨)، وشرح الأشموني (٣/ ٦٦٨)، وشرح شواهد الشافية (ص ١٣٢)، ولسان العرب (٧/ ١٢٥ ـ بيض) والمحتسب (١/ ٥٨)، والمنصف (١/ ٣٤٣).

(٢) الزبية: الرابية التي لا يعلوها الماء، وجمعها زُبى. انظر لسان العرب (١٤/ ٣٥٣ ـ مادة زبي).

ويجوز الفتح والسكون مع الإتباع بشرط أن تكون الفاء مضمومة، أو مكسورة، لا مفتوحةً إلاّ في ثلاث:

معتلّ اللام: نحو ظبية، فيجوز فيه ظَبْيَات بالسكون اختياراً في لغة حكاها ابن جنيّ، والمشهور الفتح.

وشبه الصّفة: كأهل، فيقال فيه: أهْلات[1] بالسكون على قلّة، والفتح أكثر. والضرورة كقوله:

٢٠ ـ وَحُمِّلْتُ زَفْراتِ الضُّحى فأطَقْتُها ... وما لي بزَفْرات العشيِّ يَدَانِ[2]

وهو من أسهل الضرورات. وأشذ منه فتح المعتل العين المكسور الفاء كقولهم: عِيَرات: جمع عِير، وهي الإبل التي عليها الأحمال، وقيل: الحمير. ووجه شذوذه: أنه ليس فيه ما في بَيَضات من الإتباع.

---

(١) قال ابن سيده: أهل الرجل عشيرته وذوو قرباه، والجمع: أَهْلُون وآهال وأَهَال وأَهْلات وأَهَلات. انظر لسان العرب (١١/ ٢٨ ـ مادة أهل).

(٢) البيت من الطويل، وهو لعروة بن حزام في خزانة الأدب (٣/ ٣٨٠)، والدرر (١/ ٨٦). ولأعرابي من بني عذرة في شرح التصريح (٢/ ٢٩٨)، والمقاصد النحوية (٤/ ٥١٩). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٤/ ٣٠٤)، وشرح الأشموني (٣/ ٦٦٨)، وشرح ابن عقيل (ص ٦٣٤).

البابُ الثاني: ما لا ينصرف

(ص): الثاني ما لا ينصرف: فيجر بالفتحة ما لم يضف، أو يَصْحب أل، أو بدلَها. والمختار ـ وفاقاً للمبرّد[1]، والسّيرافي[2]، وابن السّرّاج والزّجّاجي[3] صَرْفُه. وثالثها: إن بقي علّةٌ فقط.

(ش): الباب الثاني من أبواب النّيابة ما لا ينصرف، واختلف في حدّه بناء على الاختلاف في تعريف الصرف.

فقيل: هو المسلوب منه التنوين، بناءً على أن الصرف ما في الاسم من الصّوت أخذاً من الصّريف، وهو الصّوت الضعيف.

وقيل: هو المسلوب منه التّنوين والجرّ معاً، بناءً على أن الصّرف هو التّصرف في جميع المجاري.

قال (أبو حيّان): وهذا الخلاف لا طائل تحته.

وحكم ما لا يَنْصِرف: أنه لا ينون ـ كما سيأتي توجيهه في مبحث التنوين ـ ولا يجرّ بالكسرة.

---

(١) المبرد: هو محمد بن يزيد النحوي. تقدم التعريف به قريباً. انظر الفهارس العامة.

(٢) السيرافي: هو الحسن بن عبدالله بن المرزبان أبو سعيد السيرافي. عالم مشارك في النحو والفقه واللغة والشعر والعروض والقراءات والفرائض والحديث والكلام والحساب والهندسة. ولد بسيراف على ساحل البحر من أرض فارس سنة ٢٨٤ هـ، ومضى إلى عُمان ثم عاد إلى سيراف، وورد إلى بغداد فتولى القضاء وتوفي بها في رجب سنة ٣٦٨ هـ، ودفن بمقبرة الخيزران. من تصانيفه: شرح كتاب سيبويه، ألفات الوصل والقطع، صنعة الشعر والبلاغة، شرح مقصورة ابن دريد، الوقف والابتداء. انظر سير أعلام النبلاء (١/ ٢٠٧ ـ ٢٠٨)، ومعجم الأدباء (١/ ٤٧، ٨/ ١٤٥ ـ ٢٣٢)، والنجوم الزاهرة (٤/ ١٣٣، ١٣٤)، وبغية الوعاة (ص ٢٢١، ٢٢٢)، وشذرات الذهب (٣/ ٦٥، ٦٦)، وإنباه الرواة (١/ ٣١٣ ـ ٣١٥).

(٣) ابن السرّاج والزجّاجي تقدم التعريف بهما. انظر الفهارس العامة.

واختلف لِمَ مُنِعَ منها؟ فقيل: لشبه الفعل كما منع التنوين، وقيل: لئلا يتوهم أنه مضاف إلى ياء المتكلم، وأنها حذفت، واجتزىء بالكسرة.

وقيل: لئلا يتوّهم أنه مبنيّ، لأن الكسرة لا تكون إعراباً إلاّ مع التنوين أو الألف واللاّم، أو الإضافة، فلّما مُنِع الكسْرَ حُمِل جرّه على نصبه فَجُرّ بالفتحة كما يُنْصَب بها، لاشتراكهما في الفَضْلِيّة، بخلاف الرفع فإنه عمدة، كما حمل نصب جمع المؤنث السالم على جرّه لذلك. فإن أضيف، أو صحب (أل) معرّفةً كانت أو موصولة، أو زائدة، أو بدَلَها، وهو (أمْ) في لغة طيىء، جرّ بالكسرة اتّفاقاً نحو: ﴿فِيٓ أَحۡسَنِ تَقۡوِيمٖ﴾ [التين: ٤]. ﴿كَٱلۡأَعۡمَىٰ وَٱلۡأَصَمِّ﴾ [هود: ٢٤].

٢١ ـ رأيت الوَليدَ بن اليزيدِ مُباركًا[1]

٢٢ ـ تَبِيتُ بليلِ امْ أرمدِ اعتاد أوْ لَقا[2]

أي بليل الأرمد. وهل هو باقٍ حينئذ على منع صرفه، وإنما جُرّ لأمْن دخول التنوين فيه، أو مصروف لأنه دخله خاصّة من خَواصّ الاسم؟ خلاف، بناه بعضهم على الخلاف السابق في تعريف الصّرف.

والثاني: هو المختار، وعليه السّيرافي والزّجّاج والزّجّاجي. وفي رأي ثالث ـ اختاره كثير من المتأخرين ـ يفصل بين ما زالت منه إحدى العلّتين كالعلم فإنه تزول منه العلميّة بالإضافة ودخول اللام فيُصْرَف، وما لا ـ كالوصف ونحوه ـ فلا.

---

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

شديداً بأعباء الخلافة كاهلُهْ

وهو لابن ميادة في ديوانه (ص ١٩٢)، وخزانة الأدب (٢/ ٢٢٦)، والدرر (١/ ٨٧)، وسرّ صناعة الإعراب (٢/ ٤٥١)، وشرح شواهد الشافية (ص ١٢)، وشرح شواهد المغني (١/ ١٦٤)، ولسان العرب (٣/ ٢٠٠ ـ زيد) والمقاصد النحوية (١/ ٢١٨، ٥٠٩). ولجرير في لسان العرب (٨/ ٣٩٣ ـ وسع) وليس في ديوانه. وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب (١/ ٣٢٢)، والأشباه والنظائر (١/ ٢٣، ٨/ ٣٠٦)، والإنصاف (١/ ٣١٧)، وأوضح المسالك (١/ ٧٣)، وخزانة الأدب (٧/ ٢٤٧، ٩/ ٤٤٢)، وشرح الأشموني (١/ ٨٥)، وشرح التصريح (١/ ١٥٣)، وشرح شافية ابن الحاجب (١/ ٣٦)، وشرح قطر الندى (ص ٥٣)، ومغني اللبيب (١/ ٥٢).

(٢) عجز بيت من الطويل، وصدره:

ألْا شِمْتَ من نجدٍ بريقاً تألّقا

وهو لبعض الطائيين في المقاصد النحوية (١/ ٢٢٢). وبلا نسبة في الدرر (١/ ٨٨)، وشرح الأشموني (١/ ٤٢).

(ص): ويمنع صرف الاسم ألف التأنيث مطلقاً.

(ش): الأصل في الاسم الصرف، وإنما يمنع منه لشبهه بالفعل بكونه فرعاً من جهتين من الجهات الآتية[١]، كما أن الفعل فرع عن الاسم من جهتين: إحداهما: أنه مشتقّ، والأخرى: أنه يفتقر إليه. قال أبو حيّان: والجهة الأولى لا تتأتى على رأي الكوفيين المانعين اشتقاق الفعل من المصدر.

وعلل منع الصرف عدّها الجمهور: تسعاً، وبعضهم: عشراً، أحدها: ألف التأنيث وهي مستقلّة بمنع الصرف، لأن مدخولها فرعٌ من جهتين: التأنيث ولزومه وقولي: (مطلقاً) أي سواء كانت مقصورة نحو حُبْلى، أو ممدودة نحو حمراء، وسواء كان ما هي فيه مفرداً كما مثّل، أو جمعاً كسُكَارى وأولياء صفةً كما ذكر، أم اسماً كذِكْرى ودَعْوَى، نكرة ـ كما مضى ـ أم معرفةً كسَلْمَى وكِلْتا عَلَماً.

(ص): وزِنَةُ مَفاعل، أو مَفاعيل هيئةً، ولو سُمّي به.

وَشَرط الجمهور حركةَ تلْوِ الألف، ولو تقديراً إلا إن عرضت كسرتها، أو ياء نسب، أو ألف عوض منها، أو دخله التاء، ولو حذفت مِمّا هي فيه فبقي بوزنه منع.

والأصح منع سراويل، نكرةً ومعرفة، وقيل: هو جمع سِرْوالة.

(ش): الثانية: موازنة هذين الجمعين، وكلاهما لا نظير له في الآحاد، وهي مستقلّة أيضاً بمنع الصرف، إذ الاسم بها فرع من جهة الجمعيّة وجهة عدم النظير، بخلاف سائر الجموع، فإنها قد يوجد لها نظير في الآحاد.

وقولنا: (هيئة)، لأنه لا يشترط أن يكون في أوله ميم مزيدة، بل أن يكون أوله حرفاً مفتوحاً، أيّ حرف كان، وأن يكون بعد ألف الجمع حَرْفٌ مكسور لفظاً، أو تقديراً، كدوابّ فإن أصله: دَوَابِب. فإن كان الساكن بعد الألف لا حظّ له في الحركة نحو: عَبالّ جمع (عبالّة)[٢]، وحَمارّ جمع (حمارّة)[٣] فمصروف. هذا مذهب سيبويه، والجمهور.

وذهب الزّجاج إلى أنه لا يشترط ذلك.

---

(١) والجهتان هما الجهة اللفظية وهي تسع أو عشر كما سيذكر بعد ذلك، والجهة المعنوية وهما العلمية والوصفية.

(٢) العبالّة (بتشديد اللام): الثقل؛ والتخفيف فيها لغة، عن اللحياني. انظر لسان العرب (١١/ ٤٢١ ـ عبل).

(٣) حمارّة القيظ، بتشديد الراء، وحَمَارّتُه: شدّة حره؛ والتخفيف عن اللحياني، وقد حكيت في الشتاء وهي قليلة؛ والجمع حَمَارّ. وحِمِرّة الصيف كحمارّته. انظر اللسان (٤/ ٢١١ ـ حمر).

ولا يعتد في هذا الوزن بكسرة عارضة كـ (توانٍ) و (تغازٍ) فإن الكسرة فيهما محوّلة عن ضمة، لاعتلال الآخر، إذ أصله: تفاعُل بضم العين، مصدر تفَاعَل. ولا ياء النسب: كـ (مدائنّي) و (حواريّ)[١] فإنهما مصروفان، بخلاف نحو: كراسيّ وَبَخاتيّ[٢]، فإنهما ممنوعان، لوجود ياء النسب فيهما قبل الجمع.

ولا بألف معوّضة من ياء النسب نحو: يمانٍ، وشآمٍ، فإنهما مصروفان، لأن الألف عوض من ياء النسب، والأصل: يمنيّ، وشاميّ.

ولو دخلت التاء هذا الجمع صرف نحو: صياقلةٍ[٣]، ومَوازِجَةٍ[٤] لأنه بدخولها أشبه المفردات كـ (كَراهِيَةَ).

ولو حذفت التاء من كلمة، فبقيت بوزن هذا الجمع منعت الصرف. كأن يسمّى رجل (عَلاَنيّ) من علانية.

ولو سمّيت بهذا الجمع كمساجد فلا خلاف في منع صرفه، وقد منعت العرب (شَرَاحيل) من الصرف[٥]، وهو جمع سمّي به الرجل.

أمّا (سراويل) فمذهب سيبويه أنه مفرد أعجميّ، لا يصرف معرفة ولا نكرة، لشبهه هذا الجمع في الوزن.

وقال غيره: هو مفرد، يصرف نكرةً، ويمنع معرفة.

---

(١) الحواريّ: واحد الحواريين، وهم القصَّارون لتبييضهم لأنهم كانوا قصارين، ثم غلب حتى صار كل ناصر وكل حميم حواريًّا. وقال بعضهم: الحواريّون صفوة الأنبياء الذين قد خلصوا لهم. (اللسان: ٤/٢١٩، ٢٢٠ ـ حور).

(٢) البخاتيّ: جمع البختيّة، وهي الأنثى من الجمال البُخْت، وهي جمال طوال الأعناق. وقيل في جمعها: بُخْت وبخات، وقيل: الجمع بخاتيّ غير مصروف؛ ولك أن تخفف الياء فتقول البَخَاتي. انظر اللسان (٢/٩ ـ بخت).

(٣) الصياقلة: جمع صيقل، وهو شحّاذ السيوف.

(٤) الموازجة: جمع مَوْزَج، وهو الخفّ؛ فارسيّ معرّب.

(٥) شراحيل لا ينصرف في معرفة ولا نكرة عند سيبويه لأنه بزنة جمع الجمع، وينصرف عند الأخفش في النكرة؛ فإن حقّرته انصرف عندهما لأنه عربي. قاله الجوهري. انظر لسان العرب (١١/٣٥٢، ٣٥٣ ـ مادة شرحل).

وقال آخرون بالمنع في الحالتين، وأنه جمع سروالة[1]. قال:

٢٣ ـ عَلَيْهِ مِنَ اللُّؤْمِ سِرْوالَةٌ ... فليس يَرِقّ لِمُسْتَعْطِفِ[2]

(ص): وعدْله صفة في أُخَر مقابل آخرين. قال الجمهور: عن الأُخَر، وابن مالك وأبو حيّان: آخر، وابن جني آخر من، وقوم: أُخْريات.

ووزن فعال، ومَفْعَل مِنْ عشرة وخمسة فما دونها سماعاً، وما بينهما قياساً عند (الزجّاج) والكوفية، وثالثها: يقاس فُعَال فقط.

وقال أبو حيّان: سُمِعَ الجميع. وقيل: لا وصف فيها، ومَنْعُها للعدل لفظاً ومعنى. وقيل: له وللتعريف بنيّة أل، وقيل: لِشِبْه أحمر في منع التاء.

ولا تدخلها أل، وتضاف بِقِلّة، والأصح منعها مذهوباً بها مذهب الأسماء.

(ش): الثالثة: العدْل: وهو: صَرْفُك لفظاً أولى بالمُسَمّى إلى آخر.

وهو فرعٌ عن غيره، لأن أصل الاسم أن لا يكون مُخْرَجاً عمّا يستحقه بالوضع لفظاً أو تقديراً.

ويُمْنَعُ مع الوصفية والعلميّة.

---

(١) ذكر في لسان العرب هذه المسألة، فنقل عن الجوهري قال: قال سيبويه: سراويل واحدة وهي أعجمية أعربت فأشبهت من كلامهم ما لا ينصرف في معرفة ولا نكرة، فهي مصروفة في النكرة. قال ابن بري: قوله فهي مصروفة في النكرة ليس من كلام سيبويه، قال سيبويه: وإن سميت بها رجلاً لم تصرفها وكذلك إن حقّرتها اسم رجل لأنها مؤنث على أكثر من ثلاثة أحرف مثل عناق. قال: وفي النحويين من لا يصرفه أيضاً في النكرة ويزعم أنه جمع سروال وسروالة وينشد: «عليه من اللّؤم سروالة»، ويحتجّ في ترك صرفه بقول ابن مقبل:

أتى دونها ذبُّ الرياد كأنه ... فتى فارسيّ في سراويل رامحِ

قال: والعمل على القول الأول، والثاني أقوى. وأنشد ابن بري لآخر في ترك صرفها أيضاً:

يَلُحْنَ من ذي زجلٍ شرواطِ ... محتجزٍ بخَلَقٍ شمطاطِ

على سراويل له أسماطِ

انظر لسان العرب (١١/ ٣٣٤ ـ مادة سرل).

(٢) البيت من المتقارب، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب (١/ ٢٣٣)، والدرر (١/ ٨٨)، وشرح الأشموني (٢/ ٥٢٢)، وشرح التصريح (٢/ ٢١٢)، وشرح شافية ابن الحاجب (١/ ٢٧٠)، وشرح شواهد الشافية (ص ١٠٠)، وشرح المفصل (١/ ٦٤)، ولسان العرب (١١/ ٣٣٤ ـ سرل)، والمقتضب (٣/ ٣٤٦).

فالأول: مقصور على شيئين:

أحدهما: أُخَرَ جمع أُخْرى، تأنيث آخر بالفتح، المجموع على آخرين.

أما كونه صفة: فلكونه من باب أفعل التفضيل[1]. تقول: مررت بزيد ورجلٍ آخر أي إنه أحق بالتأخير من زيد في الذّكر، لأن الأوّل قد اعتُنِي به في التقدم في الذِّكر.

وأمّا عدله: فقال أكثر النحويين: إنه معدول عن الألف واللام، لأن الأصل في أفعل التفضيل أن لا يجمع إلاّ مقروناً بهما كالكُبَر، والصّغَر، فَعُدِل عن أصله، وأُعْطِي من الجمعية مجرّداً ما لا يعطى غيره إلاّ مقروناً، فهذا عدل عن الألف واللام لفظاً، ثم عُدِلَ عن معناهما، لأن الموصوف به لا يكون إلاّ نكرة، وكان حقّه إذا عدل عن لفظهما أن ينوى معناهما مع زيادة، كما نوي معنى اثنين في (مُثَنّى) مع زيادة التضعيف، فلمّا عُدِل أُخُر، ولم يكن في عدله زيادة كغيره من المعدولات كان بذلك معدولاً عدلاً ثانياً.

وقال ابن مالك: التحقيق أنه معدول عن أُخَر مراداً به جمع المؤنث، لأن الأصل في أفعل التفضيل أن يستغنى فيه بأفعلَ عن فُعَل لتجرّده عن الألف واللام والإضافة، كما يستغنى بأكبر عن كُبَر في نحو: رأيتها مع نسوة أكْبَر منها، فلا يثنى ولا يجمع لكونهم أوقعوا أفْعل موقع فُعَل، فكان ذلك عَدْلاً من مثال إلى مثال.

وتابعه أبو حيّان، وقال: فأُخَر على هذا معدول عن اللفظ الذي كان المسمّى به أحق به، وهو: آخر، لاطّراد الإفراد في كل أفعل يراد به المفاضلة في حال التنكير.

قال: وهذا العدل بهذا الاعتبار صحيح، لأنه عدل عن نكرة إلى نكرة.

وقال ابن جني: هو معدول عن أفعل مع مصاحبة (مِنْ)، لأنه إذا صحبته صلح لفظه للمذكر والمؤنث، والتثنية والجمع، كقولك: مررت بنسوة آخر من غيرهن، فعدل عن هذا اللفظ إلى لفظ أُخَر، وجرى وصفاً بالنكرة، لأن المعدول عنه نكرة.

وقال قوم: هو معدول عن أُخْرَيات نكرة، ليصح وصف النكرة به. قال في (البسيط)[2]: وهذا ضعيف، لأن أخريات مما يلزم استعماله، إما بالألف واللام، أو الإضافة.

---

(١) فإن لفظة «آخر» أصلها «أأْخَر» بهمزة مفتوحة ثم ساكنة.

(٢) «البسيط في شرح الكافية في النحو لابن الحاجب» وهو الشرح الكبير للسيد ركن الدين حسن بن محمد الأستراباذي المتوفى سنة ٧١٧ هـ. وله شرح آخر متوسط وهو المسمى بالوافية، وشرح آخر صغير. انظر كشف الظنون (ص ١٣٧٠).

واحترزت بقولي كـ (التّسهيل): (مقابل آخرين) ـ عن أخر جمع أُخرى، بمعنى آخِرَة، تأنيث آخِر بالكسر، فإنه مصروف.

الثاني: ألفاظ العدد المعدولة عن وزن فُعال، ومَفْعَل. والمسموع من ذلك: أُحَاد، وَمَوحَد، وثُنَاء ومَثْنى، وثُلاث ومَثْلَث، ورُبَاع ومَرْبَع، وخُمَاس ومَخْمَس، وعُشَار ومَعْشَر. قال تعالى: ﴿أُوْلِىٓ أَجْنِحَةٍ مَّثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾ [فاطر: ١].

قال الشّاعر:

٢٤ ـ ولقد قَتَلْتُهُمُ ثُنَاءَ ومَوحَدا(١)

وقال:

٢٥ ـ مَنَتْ لك أن تُلاقيني المَنايا أُحادَ أُحادَ في الشّهرِ الحَرامِ(٢)

وقال:

٢٦ ـ تَرى النُّعَراتِ الزُّرْقَ تحت لَبَانه أُحَادَ ومَثْنى أضْعَقَتْها صوَاهِلُهْ(٣)

وقال:

٢٧ ـ هنيئاً لأرباب البيوت بُيوتُهُمْ وللآكلين التّمْرَ مَخْمس مَخمسا(٤)

---

(١) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

وتركتُ مُرّة مثل أمس المدبرِ

وهو لصخر بن عمرو بن الشريد السلمي في خزانة الأدب (٥/٤٤٨)، والدرر (١/٨٩)، ولسان العرب (٤/٢٧٠ ـ دبر، و ٦/١٠ ـ أمس).

(٢) البيت من الوافر، ويروى عجزه:

أُحادَ أُحادَ في شهرٍ حلالِ

وهو لعمرو ذي الكلب الهذلي في جمهرة اللغة (ص ١٠٢، ٥٠٧، ١٠٤٧)، وشرح أشعار الهذليين (٢/٥٧٠)، ولسان العرب (١٢/١٥١ ـ جمم)، والمعاني الكبير (ص ٨٤٠). وللهذلي في شرح أشعار الهذليين (١/٢٤٥). وبلا نسبة في تذكرة النحاة (ص ١٧)، والدرر (١/٩٠)، وشرح المفصل (١/٦٢)، والمقتضب (٣/ ٣٨١).

(٣) البيت من الطويل، وهو لابن مقبل في ديوانه (ص ٢٥٢)، وإصلاح المنطق (ص ٢٠٥)، وتذكرة النحاة (١/ ٩٠)، وشرح شواهد الإيضاح (ص ٥٢٩)، ولسان العرب (٥/ ٢٢١ ـ نعر)، والمعاني الكبير (ص ٦٠٦). وبلا نسبة في تذكرة النحاة (ص ٦٨٤)، والصاحبي في فقه اللغة (ص ١٤٠)، ولسان العرب (٣/ ٣٣٢ ـ فرد، و ١٠/١٩٨ ـ صعق، و ١٤/١١٧ ـ ثني)، ومجالس ثعلب (ص ١٥٥).

(٤) البيت من الطويل، وهو لأبي الغطريف الهدّادي في شرح أبيات سيبويه (١/ ١٩٢). وبلا نسبة في الدرر (١/ ٩١)، والكتاب (١/ ٣١٨).

وقال:

٢٨ ـ فلـــم يَسْتَـــرِيثُـــوك حتـــى رَمَيْـ ـــتَ فـوق الـرجـال خِصـالاً عُشَـارا(١)

واختلف، هل يقاس عليها: سُداس ومَسْدس، وسُباع ومَسْبع، وثُمان ومَثْمَن، وتُسَاع ومَتْسَع؟ على ثلاثة مذاهب:

أحدها: لا، وعليه البصريون، لأن فيه إحداثَ لفظٍ لم تتكلّم به العرب.

والثاني: نَعم، وعليه الكوفيون، والزّجّاج، لوضوح طريق القياس فيه.

والثالث: يقاس على ما سمع من فُعَال لكثرته، دون مَفْعَل لقِلّتهِ.

وما ذكرته من أن المسموع اثنا عشر بناء هو المذكور في (التسهيل). وذكر في (شرح الكافية)(٢): أن خماس لم يسمع. وذكر أبو حيان: أن سداس وما بعده مسموع أيضاً، فقال في (شرح التسهيل)(٣): الصحيح أن البناءين مسموعان من واحدٍ إلى عشرة.

حكى أبو عمرو إسحاق بن مرار الشيباني(٤): موحد إلى معشر. وحكى أبو حاتم(٥)

---

(١) البيت من المتقارب، وهو للكميت في ديوانه (١/ ١٩١)، وأدب الكاتب (ص ٥٦٧)، وخزانة الأدب (١/ ١٧٠، ١٧١)، والدرر (١/ ٩١)، ولسان العرب (٤/ ٥٧٢ ـ عشر). وبلا نسبة في الخصائص (٣/ ١٨١).

(٢) الكافية الشافية في النحو وشرحها المسمى «الوافية» كلاهما لابن مالك. وهي المرادة هنا لأنه ذكر قبلها «التسهيل» وهو لابن مالك أيضاً. وهناك أيضاً الكافية وشرحها المسمى أيضاً الوافية لابن الحاجب. ويحترز بها عن كافية ابن مالك بقولهم: الكافية الحاجبية. انظر كشف الظنون (ص ١٣٦٩، ١٣٧٠).

(٣) «شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد» لأبي حيان الأندلسي المتوفى سنة ٧٤٥ هـ. (كشف الظنون: ص ٤٠٥).

(٤) أبو عمرو إسحاق بن مرار الشيباني الكوفي، أصله من رمادة الكوفة ونزل بغداد. كان واسع العلم باللغة والشعر ثقة في الحديث كثير السماع، وكان يؤدب ولد هارون الرشيد. توفي سنة ٢٠٥ هـ، وقيل: سنة ٢٠٦ وقد بلغ مائة سنة وعشر سنين، وقالوا: مات وله ١١٨ سنة، وفي رواية أنه توفي سنة ٢١٣، وأخرى سنة ٢١٠. من تصانيفه: كتاب النوادر الكبير، كتاب أشعار القبائل، غريب المصنف، غريب الحديث، كتاب اللغات. انظر معجم الأدباء (٦/ ٧٧ ـ ٨٤)، وإنباه الرواة (١/ ٢٢١ ـ ٢٢٩)، وتاريخ بغداد (٦/ ٣٢٩ ـ ٣٣٢)، وبغية الوعاة (ص ١٩٢)، وشذرات الذهب (٢/ ٢٣، ٢٤).

(٥) أبو حاتم سهل بن محمد بن عثمان بن يزيد الجشمي السجستاني البصري. نحوي لغوي عروضي مقرىء. روى عن أبي زيد الأنصاري وأبي عبيدة معمر بن المثنى والأصمعي، وأخذ عنه المبرد وابن دريد. ولد سنة ١٧٢ هـ، وتوفي سنة ٢٥٥، وقيل ٢٥٤، وقيل ٢٤٨. من تصانيفه: اختلاف المصاحف، إعراب القرآن، ما يلحن فيه العامة، القراءات، المقصور والممدود. انظر معجم الأدباء=

في كتاب (الإبل) [١]، ويعقوب ابن السِّكِّيت [٢]: أُحَاد إلى عشار، قال: ولا التفات إلى قول أبي عبيدة في (المجاز) [٣]: لا نعلمهم قالوا فوق رباع. فمن عَلِمَ حجة عليه.

ومما ورد في سداس قول الشاعر:

٢٩ ـ ضربتَ خُماسَ ضربةَ عبشمي ... أدار سُداسَ أن لا يستقيما [٤]

قال: وأنشد خلف الأحمر [٥] أبياتاً بنى فيها قائلها فُعالاً من أحاد إلى عُشار، وهي:

٣٠ ـ قل لعمرو يا ابنَ هند ... لو رأيت القوم شنّا [٦]
لرأت عيناك منهم ... كُلّ ما كنت تمنّى
إذ أتتنا فيلق شهـ ... ـباء من هَنّا وهنّا [٧]
وأتت دوسر والملـ ... ـحاء سيراً مطمئنا [٨]

= (١١/ ٢٦٣)، وتهذيب التهذيب (٤/ ٢٥٧)، وإنباه الرواة (٢/ ٥٨)، وبغية الوعاة (ص ٢٦٥)، ومختصر دول الإسلام (١/ ١١٨).

(١) انظر كشف الظنون (ص ١٣٨٣). وهناك أيضاً «كتاب الإبل» لأبي سعيد الخزرجي المتوفى سنة ٢١٥، ولأبي عمرو إسحاق بن مرار الشيباني، ولإسماعيل بن قاسم أبي علي القالي المتوفى سنة ٣٥٦ هـ.

(٢) هو أبو يوسف يعقوب بن إسحاق ابن السكيت. أديب نحوي لغوي عالم بالقرآن والشعر. ولد سنة ١٨٦، وتعلم ببغداد، وصحب الكسائي، واتصل بالمتوكل العباسي فعهد إليه بتأديب أولاده وجعله في عداد ندمائه، ثم قتله لخمس خلون من رجب سنة ٢٤٤ هـ، ودفن ببغداد. من تصانيفه الكثيرة: إصلاح المنطق، القلب والإبدال، معاني الشعر، المقصور والممدود، المذكر والمؤنث. انظر تاريخ بغداد (١٤/ ٢٧٣)، ومعجم الأدباء (٢٠/ ٥٠ ـ ٥٢)، ومرآة الجنان لليافعي (٢/ ١٤٧ ـ ١٤٩)، ومختصر دول الإسلام (١/ ١١٥)، وشذرات الذهب (٢/ ١٠٦)، وهدية العارفين (٢/ ٥٣٦، ٥٣٧).

(٣) «مجاز القرآن» لأبي عبيدة معمر بن المثنى المتوفى سنة ٢١٠ هـ. وهو مطبوع بتحقيق محمد فؤاد سزكين (نشر الخانجي، القاهرة). ولفظ أبي عبيدة في المجاز (١/ ١١٦): «ولا تجاوز العرب رُباع، غير أن الكميت بن زيد الأسدي قال: فلم يستريثوك... البيت».

(٤) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في الدرر (١/ ٩٢)، وتذكرة النحاة (ص ٦٨٥).

(٥) هو خلف بن حيان بن محرز البصري المعروف بالأحمر، أحد رواة الغريب واللغة والشعر ونقّاده. تتلمذ عليه أبو نواس. وتوفي في حدود سنة ١٨٠ هـ. من آثاره: كتاب جبال العرب وما قيل فيها من الشعر، وديوان شعر. انظر معجم الأدباء (١١/ ٦٦ ـ ٧٢)، وإنباه الرواة (١/ ٣٤٨ ـ ٣٥٠)، وبغية الوعاة (ص ٢٤٢)، وكشف الظنون (ص ٧٢٧ و ٧٨٨).

(٦) شنّ: قبيلة كانت تكثر الغارات، كما في لسان العرب.

(٧) الفيلق: الجيش الضخم، أنثه لمعنى الكتيبة. انظر لسان العرب مادة فلق. وهنّا: أصلها «هنّن» بثلاث نونات، أبدلت الثالثة ألفاً لكثرة الاستعمال، وهي اسم إشارة للبعيد.

(٨) دوسر والملحاء: كتيبتان للنعمان بن المنذر.

ومضــى القــوم إلــى القـ ـــوم أحـــاداً وأُثْنَـــا
وثـــلاثـــاً وربـــاعـــاً وخمـــاســـاً، فـــاطّعنّـــا
وســـداســـاً وسُبـــاعـــاً وثمـــانـــاً فـــاجتلـــدنـــا
وتُســـاعـــاً وعشـــاراً فـــأصبنـــا، وأُصِبْنـــا
لا تـــــرى إلاّ كَميّـــــاً قـــاتِـــلاً منهـــم ومِنّـــا[١]

قال: وصرفه فُعال في جميع ذلك ضرورة، وكذا تحريفه ثُناء إلى أُثْنَا.

وقال غيره: هذه الأبيات مصنوعة. والحجة في نقل مَنْ تقدم، وما ذكر من أنّ منعها للعدل مع الوصفية هو مذهب سيبويه والجمهور.

وذهب الزجاج إلى أنه لا وصف فيها، وأن منعها للعدل في اللفظ وفي المعنى. أمّا في اللفظ فظاهر، وأمّا في المعنى فلأن مفهوماتها تضعيف أصولها، فأدنى المفهوم من أحاد: اثنان، ومن ثناء: أربعة، وكذا البواقي.

وذهب الفرّاء: إلى أن منعَها للعدل والتعريف بنيّة الألف واللام، قال: لأن ثُلاث يكون للثالث والثّلاثة، ولا يضاف إلى ما يضافان إليه، فلامتناعه من الإضافة كان فيه أل، وامتنع من أل لأن فيه تأويل الإضافة وإن لم يضف. ورُدّ بجريانها صفة على النكرات.

وذهب الأعلم[٢]: إلى أنها لم تنصرف للعدل، ولأنها لا تدخلها التاء، لا يقال: ثلاثةٌ، ولا مَثْلَثَةٌ، فضارعت أحمر.

ولم تستعمل العرب هذه الألفاظ إلاّ نكرات، خبراً نحو: «صَلاَةُ اللّيل مَثْنى مَثْنَى»، أو صفة نحو: ﴿أُوْلِيٓ أَجۡنِحَةٖ مَّثۡنَىٰ﴾ [فاطر: ١]، أو حالاً نحو: ﴿فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثۡنَىٰ﴾ [النساء: ٣]. وقد جاءت فاعلة، ومجرورة، وذلك قليل. ولم يسمع تعريفها بأل. وقلّ إضافتها في قوله:

٣١ ـ ثُنَـــاءُ الـــرِّجـــال وَوُحْـــدانُهـــا[٣]

---

(١) الأبيات من مجزوء الرمل، وهي ـ أو بعضها ـ في خزانة الأدب (١/ ١٧٠)، ودرّة الغوّاص (ص ٢٠١)، والدرر (١/ ٩٣)، والمزهر في علوم اللغة (١/ ١٧٩). وهذه الأبيات صنعها خلف الأحمر كما ذكر السيوطي.

(٢) الأعلم الشنتمري تقدم التعريف به. انظر الفهارس العامة.

(٣) عجز بيت من المتقارب، وصدره:

وخيـــلٍ كفـــاهـــا ولـــم يكفهـــا

وهو بلا نسبة في الدرر (١/ ٩٥)، وشرح التصريح (٢/ ٢١٥).

وقوله:

٣٢ ـ بمَثْنى الزِّقاق المُتْرَعات وبالجُزُرْ[١]

وأجاز الفراء صرفها مذهوباً بها مذهب الأسماء، أي منكّرة، بناءً على رأيه أنها معرفة بنيّة الإضافة تقبل التّنكير، قال: تقول العرب: ادخلوا ثُلاثاً ثُلاثاً. والجمهور على خلافه.

(ص): وعَلَماً كفُعَل المعدول عن فاعل، ويعرف بسماعه ممنوعاً بلا عِلّة.

والمختص بالنداء، وكذا المؤكّد به.

وقيل: تعريفه بنيّة الإضافة، وعدله عن فُعْل، أو فَعَالى أو فَعْلاوات، أقوال. ويُصْرَف. وما سمّي به قبله نكرة. قال الأخفش: ومعرفة.

ومنه: سَحَر ملازم الظرفية، وعدله عن أل، وقيل: شِبه العَلَم، وقيل: لم ينوّن لنيّةِ أل، وقيل: الإضافة. وقال ابن الطّرَاوة[٢] وصدر الأفاضل[٣]: مبنيّ، وعلى الثلاثة إنه ليس من الباب.

ويصرف مسمّى به وفاقاً، ومنه عند تميم فعَالِ لمؤنث كحذام ما لم يُنكّر، فإن سُمّي به مذكّر جاز الوجهان.

وقال المبرد: المنع للتأنيث. وتبنيه الحجازيّون كسراً، وأكثر تميم ما آخره راء. والكلّ فَعَال مصدراً، أو حالاً، أو صفة مُجْرى العلم، وكذا أمْراً. وأَسَد تفتحه، وعَدْلُ كُلِّها عن مؤنث. فإن سمي بها مذكّر لم يصرف، وثالثها يبنى أو مؤنث فكحذام.

(ش): يمنع العدل مع العلميّة في خمسة أشياء:

(أحدها): ما جاء على فُعَل موضوعاً علماً، وهو معدول عن صيغة فاعل، وطريق

---

(١) عجز بيت من الطويل، وصدره:

يفاكِهُنا سعدٌ ويغدو لجمعنا

وهو لامرىء القيس في ديوانه (ص ١١٣)، والدرر (١/ ٩٦).

(٢) ابن الطراوة: تقدم التعريف به. انظر الفهارس العامة.

(٣) صدر الأفاضل: هو ناصر بن عبد السيد بن علي المطرزي الخوارزمي أبو الفتح الملقب بصدر الأفاضل. أديب نحوي لغوي فقيه معتزليّ. ولد في جرجانية خوارزم سنة ٥٣٨، ودخل بغداد حاجًّا، وتوفي بخوارزم في ١٠ جمادى الأولى سنة ٦١٠ هـ. من آثاره: الإيضاح في شرح المقامات للحريري، المصباح في النحو، المغرب في ترتيب المعرب، الإقناع في اللغة، مختصر إصلاح المنطق لابن السكيت، وله شعر. انظر معجم الأدباء (١٩/ ٢١٢)، ووفيات الأعيان (٢/ ١٩٩)، ومرآة الجنان لليافعي (٤/ ٢٠)، وبغية الوعاة (ص ٤٠٢)، وهدية العارفين (٢/ ٤٨٨).

العِلم به سَمَاعُهُ غيرَ مصروفٍ ولا عِلّة به مع العلميّة. والمسموع من ذلك: عُمَر، وزُفَر، ومُضَر، وثُعَل، وهُبَل، وزُحَل، وعُصَم، وقُزَح، وجُشَم، وقُثَم، وجُمَح، وجُحَا، ودُلَف، وبُلَع: بطن من قُضاعة، ولم يسمع غير ذلك، نعم ذكر الأخفش: أنّ (طُوَى) من هذا النوع، كذا رأيته في كتابه (الواحد والجمع في القرآن).

ومنعه أبو حيان، وقال: المانع مع العلميّة التأنيث باعتبار البُقْعة، بدليل تنوينه في اللّغة الأخرى.

قال[١]: وهذه الأسماء التي ذكرناها كلُّها أعلامٌ عُدِلتْ تقديراً عن فاعل إلاّ (ثُعَل) فعن أفعل. ولو كانت صفات كحُطَم، ولُبَد دخلت عليها الألف واللام، وإنما جعلناها معدولةً لأمرٍ نَجْهَلُه، لأن الأعلام يغلب عليها النّقل، وهي أن يكون لها أصل في النكرات، فجعل عُمَرَ معدولاً عن عامر العلم المنقول من الصفة، فإن ورد فُعَل مصروفاً، وهو علم علمنا أنه غير معدول كأُدَد، فإنه لا يحفظ له أصل في النكرات، فإما أن يكون منقولاً من أصل لا نحفظه، أو مُرْتَجَلاً. قال: ومن أغرب ما وقع في فعل الممنوع قِسمٌ هو علم جنس لا علم شخص، وذلك ما ذكره ابن خالويه[٢] في كتاب (الأسد)[٣]: جاء بِعُلَقَ فُلَقَ[٤] بغير ألف ولام، ولا يُصْرَفُ. انتهى.

واحترز بالمعدول عن فاعل عن المعدول عن غيره كأُخَر وجُمَع، وعن غير المعدول كاسم الجنس كنُغَر[٥]، وصُرَد[٦]، والصفة: كحُطَم ولُبَد، والمصدر كهُدَى وتقًى، والجمع كغُرَف.

---

(١) أي أبو حيان.

(٢) ابن خالويه: هو الحسين بن أحمد بن خالويه بن حمدان الهمذاني. نحوي لغوي، أصله من همذان ودخل بغداد وأدرك جلة من العلماء، فأخذ عن أبي بكر بن الأنباري وأبي بكر بن دريد وأبي عمر الزاهد، وقدم الشام، وصحب سيف الدولة، ووقع بينه وبين المتنبي منازعات؛ وتوفي بحلب سنة ٣٧٠ أو ٣٧١ هـ. من تصانيفه: الاشتقاق، الجمل في النحو، البديع في القراءات، شرح الممدود والمقصور، شرح مقصورة ابن دريد، وله شعر. انظر وفيات الأعيان (١/ ١٩٧)، ومعجم الأدباء (٩/ ٢٠٠)، وإنباه الرواة (١/ ٣٢٤)، ولسان الميزان (٢/ ٢٦٧)، وبغية الوعاة (ص ٢٣١)، وشذرات الذهب (٣/ ٧١)، ومرآة الجنان (٢/ ٣٩٤).

(٣) انظر كشف الظنون (ص ١٣٩٠).

(٤) كانت بالأصل: «بعلق وفلق» والصواب ما أثبتناه بحذف الواو. قال في اللسان (١٠/ ٢٦٤): «جاء بعلق فُلق أي الداهية، وقد أعلق وأفلق. وعُلق فُلق لا ينصرف».

(٥) نُغر: قيل: فرخ العصفور، وقيل: ما يسمى البلبل.

(٦) صُرد: نوع من الغربان، والأنثى صُرَدة.

وقولنا: (بسماعه ممنوعاً بلا علة) يخرج ما سمع من فُعَل ممنوعاً وفيه مانع غير العدل، كَقُتَل: اسم من أسماء التّرك، فيه مع العلميّة العجمة، وطُوى فيه معها التأنيث.

ولو وجد فُعَل، ولم يعلم: أصرفوه أم لا؟ ففي الإفصاح[1]: إن لم يعلم به اشتقاق، ولا قام عليه دليل، فمذهب سيبويه صرفه حتى يثبت أنه معدول. ومذهب غيره المنع، لأنه الأكثر في كلامهم. وإن علم كونه مشتقاً وجهل في النكرات، صرف إلاّ أن يُسْمَع تركُ صرفِهِ. انتهى.

وهذه النّكتة من قاعدة: تعارُض الأصل والغالب في العربية، وهي لطيفة نادرة، كما بينتها في كتاب (أصول النحو)[2] وكتاب (الأشباه والنظائر في النحو).

(الثاني): فُعَل المختص بالنداء كَفُسَق، وغُدَر، وخُبَث ولُكَع، فإنها معدولة عن فاسق، وغادر، وخبيث، وألْكع، فإذا سمّي بها امتنع صرفها للعلميّة ومراعاة اللفظ المعدول، فإن نُكِّرت زال المنعُ.

وذهب الأخفش وطائفة إلى صرفها حال التّسمية أيضاً، كما نقلته عنه أخيراً في قولي: قال الأخفش: (ومعرفة)، لأنّ العدل إنما هو حالة النداء، وقد زال بالتّسمية.

(الثالث): فُعَل المؤكد به وهو جُمَع، وكُتَع، وبُصَع، وبُتَع، جمع: جَمْعاء، وكَتْعاء، وبَصْعَاء، وبَتْعاء[3]، فإنها غير مصروفة للعدل والعلميّة. أمّا العدل، فلأنها من حيث إن مذكرها أفعل ومؤنثها فعلاء قياسها أن تجمع على فُعْل بسكون العين، كما يجمع أحمر وحمراء على حُمْر. ومن حيث هي اسم لا صفة قياسها أن تجمع على فَعَالى كصحارى فيقال: جَمَاعى، وكَتَاعى إلى آخره. ومن حيث إن مذكّرها يجمع بالواو والنون قياسها أن تجمع على فعلاوات، لأن قياس كلّ ما جمع مذكّره بالواو والنون أن يجمع مؤنثه بالألف والتاء.

وبهذه الاعتبارات اختلف النحاة:

فقال الأخفش والسّيرافي: إنها معدولة عن فُعْل. واختاره ابن عصفور، قال: لأن العدل عن فَعَالى لم يثبت في موضع من المواضع، والعدل عن فُعْل إلى فُعَل ثبت، قالوا:

---

(١) «الإفصاح بفوائد الإيضاح» لمحمد بن يحيى المعروف بابن هشام الخضراوي المتوفى سنة ٦٤٦ هـ. وهو من شروح الإيضاح لأبي علي الفارسي. انظر كشف الظنون (ص ٢١٢).

(٢) هو كتاب «الاقتراح في أصول النحو وجدله» للإمام السيوطي. مختصر، رُتب على مقدمات وسبعة كتب. (كشف الظنون: ص ١٣٥).

(٣) يقال: رأيت إخوانك جُمَعَ كُتَعَ، ورأيت القوم أجمعين أكتعين أبصعين أتبعين، تؤكّد الكلمة بهذه التواكيد كلها، ولا يقدم كُتع على جُمع في التأكيد ولا يفرد لأنه إتباع له. انظر اللسان (٨/ ٣٠٥ ـ كتع).

ثلاثٌ دُرَع[1]، وهو جمع دَرْعاء، وكان القياس دُرْعاً. وقال قوم: إنها معدولة عن فَعَالى، وقال آخرون: إنها معدولة عن فَعْلاوات، واختاره ابن مالك.

وضعّف الأول بأن أفعل المجموع بالواو والنون لا يجمع مؤنثه على فعْل بسكون العين، والثاني بأن فَعْلاء لا يجمع على فَعَالى إلاّ إذا لم يكن مذكره على أفعل، وكان اسماً محضاً.

وقال أبو حيّان: الذي نختاره أنها معدولة عن الألف واللاّم، لأن مذكرها جمع بالواو والنون، فقالوا: أجمعون، كما قالوا: الأخسَرُون، فقياسه أنه إذا جمع كان معرّفاً بالألف واللام فعدلوا به عما كان يستحقّه من تعريفه بالألف واللام.

قلت: وهذا يقتضي أن يكون جمع المذكر فيه أيضاً ممنوعَ الصّرف، لوجود العدل المذكور فيه، وتكون الياء فيه علامة الجَرّ على أنها نائبة عن الفتحة. وهو غريب.

وأما العلمية: فذهب قوم إلى أن ألفاظ التوكيد أعلام بمعنى الإحاطة، واستدل لذلك بجمعهم مذكّرها بالواو والنون، ولا يجمع من المعارف بهما إلاّ العَلَم. واختاره ابن الحاجب.

وذهب آخرون إلى أن تعريفها بنيّة الإضافة، وأن الأصل في رأيت النساء جُمَعَ: جُمَعَهُنّ، كما يقال: رأيت النّساء كُلّهنّ، فحُذِف الضمير للعلم به، واستغنى بنيّة الإضافة، وصارت لكونها معرّفة ـ بلا علامة ملفوظة بها ـ كالأعلام، وليست بأعلام، لأن العَلَم إمَّا شَخْصِيّ، وإما جِنْسِيّ، وليست هذه واحداً منهما. وعلى هذا ابن عصفور ـ وعلله بأن الجموع لا تكون أعلاماً ـ والسهيلي، وابن مالك، ونقله عن ظاهر كلام سيبويه. فإن سمي به أعني بفُعَل المؤكّد به، فمذهب سيبويه: بقاؤه على المَنْع، وعن الأخفش صرفه، لأن العدل إنما كان حال التأكيد، وقد دهب. فإن نُكِّر بعد التسمية صُرف وِفاقاً، لأنه ليس له حالة يلتحق بها، إذ لم يستعمل نكرة، بخلاف أُخَر ـ كما تقدّم.

(الرابع): (سَحَر) الملازم الظرفية، وهو المعيّن، أي: المراد به: وقتٌ بِعَيْنِه، فإنه يلازم الظّرفية فلا يتصرّف. ولا ينصرف أيضاً للعدل والعلميّة، أما العدْل: فعن مصاحبة الألف واللام، إذ كان قياسه وهو نكرة أن يعرّف بالطريق التي تُعَرّف بها النّكرات، وهو (أل) فعدلوه عن ذلك إلى أن عرّفوه بغير تلك الطرق، وهو العلميّة، فإنه جعل علماً لهذا الوقت. وقيل: إنه امتنع للعدل والتعريف المُشْبه لتعريف العلميّة، من حيث كونُه تعريفاً بغير أداة

---

(١) الدُّرع: هي الليالي الثالثة عشرة والرابعة عشرة والخامسة عشرة؛ وذلك لأن بعضها أسود وبعضها أبيض، وقيل: هي التي يطلع القمر فيها عند وجه الصبح وسائرها أسود مظلم، وقيل: هي ليلة ستّ عشرة وسبع عشرة وثماني عشرة وذلك لسواد أوائلها وبياض سائرها. انظر اللسان (٨/ ٨٣ ـ درع).

تعريف، بل بالغلبة على ذلك الوقت المعين، وليس تعريفُهُ بالعلمية، لأنه في معنى السَّحَر، وتعريف العلميّة ليس في مرتبة تعريف آل. وقيل: إنه منصرف، وإنما لم ينوّن لنية (أل)، والأصل: السّحر، وعليه السّهيلي. وقيل: لنِيّة الإضافة، إذ التقدير سَحَرُ ذلك اليوم. وقيل: إنه مَبْنِيّ على الفتح لتضمّنه معنى حرف التعريف، كما أن (أمْسِ) بني على الكسر لذلك، وإلى هذا ذهب صدر الأفاضل ناصر المطرّزي[1]، وابن الطّراوة، ونصره أبو حيان، فقال: الفرق بين سَحَر وأمسِ عندي يَعْسُرُ، قال: وقد ردّ على صدر الأفاضل بأنه لو كان سَحَر مبنيّاً لكان الكسر أولى به، لأن فتحة النصب توهم الإعراب، فكان يجتنب كما اجْتُنِب مُوهِمُ الإعراب في (قَبْل) و (بَعْد)، والمنادى المبنيّ. وهذا الرد ليس بشيء، لأن سحر تدخله الحركات كلها، إذ لم يكن معرفة، فكانت الفتحة أولى به في البناء، لأن الكسر إنما يكون لالتقاء الساكنين، وقد انتفى هذا، ففتح تخفيفاً، وتبعاً لحركة ما قبله للمناسبة.

قال: وما ذكره الجمهور من أنه عُدِل عن الألف واللام مُشْكِلٌ، لأنه يشعر بأنه تضمّن تعريفها، لأنّ معنى المعدول عنه يتضمنه المعدول له ألا ترى أن عُمر تضمّن معنى عامر، وحَذَامِ تضمن معنى حَاذِمَة[2]، ومثْنَى تضمن معنى اثنين اثنين، وفُسَق تضمنَ معنى فاسق، وهذه حقيقة العدل، وإذا كان كذلك فكيف يكون سَحَر على معنى ما فيه الألف واللام، ويكون عَلَماً؟ وتعريف العلمية لا يجامع تعريف اللام، فكذلك لا يجامع تعريف ما عدل عنها. انتهى.

وعلى الأول، لو سمّي به صُرِف وفاقاً. أما (سَحَر) غير المعيّن فإنه لا يلزم الظّرفية، وهو منصرف نكرةً، ومعرّفاً باللام والإضافة.

(الخامس): فَعَالِ عَلَمُ المؤنّث كحَذَامِ، وقَطَامِ، ورَقَاش، وغَلَابِ، وسَجاحِ أعلام لِنِسْوة، وسَكابِ لفرس، وعَرَارِ لبقرة، وَظفارِ لبلدة عند بني تميم، فإنهم يعربونه ممنوع الصرف للعلمية والعدل عن فاعِلة، هذا مذهب سيبويه.

وذهب المبرّد إلى أن المانع له العلمية والتأنيث كزينب وأمثاله، فلا يكون معدولاً.

---

(١) المتوفى سنة ٦١٠ هـ. وقد تقدمت ترجمته. انظر الفهارس العامة.

(٢) في اللسان (١٢/١١٩ ـ حذم): «حذامِ: اسم امرأة معدولة عن حاذمة؛ قال ابن بري: هي بنت العتيك بن أسلم بن يذكر بن عنزة. . . التهذيب: حذام من أسماء النساء، قال: جرّت العرب حذامِ في موضع الرفع لأنها مصروفة عن حاذمة، فلما صرفت إلى فعال كسرتْ لأنهم وجدوا أكثر حالات المؤنث إلى الكسر، كقولك: أنتِ عليكِ، وكذلك فجـارِ وفَساقِ. قال: وفيه قول آخر أنّ كل شيء عُدل من هذا الضرب عن وجهه يُحمل على إعراب الأصوات والحكايات من الزجر ونحوه مجروراً، كما يقال في زجر البعير ياهِ ياهِ، ضاعف ياهِ مرتين».

قال أبو حيّان: والظاهر الأول، لأن حذام ونحوها على رأي المبرد تكون مرتَجَلة، لا أصل لها في النّكرات، والغالب على الأعلام أن تكون منقولة، وهي التي لها أصل في النّكرات عُدِلت عنه بعد أن صُيِّرَتْ أعلاماً. وعلى الأول، لو نُكِّر صرف، ولو سُمّي به مذكّر جاز فيه الوجهان: المنع إبقاءً على ما كان، لبقاء لفظ العدل؛ والصّرفُ لزوال معناه، وزوال التأنيث بزواله، لأنه إنما كان مؤنثاً، لإرادة ما عدل عنه، وهو: (راقشة). أمّا الحجازيون، فإن باب حذام عندهم مبنيّ على الكسر إجراءً لَهُ مُجْرَى فَعَالِ الواقع موقع الأمر، كنزال، لشبهه به في الوزن والعدل، والتعريف. وقيل: لتضمنه معنى الحرف، وهو علامة التأنيث في المعدول عنه.

وقال المبرد: لتوالي عِلَل منع الصرف عليه، وهي التعريف والتأنيث والعدل، كما تقدّم في البناء.

وأكثر بني تميم يوافقون الحجازيين فيما آخره راء كسَفار: اسم لماء، وحَضَار: اسم كوكب، فيبنونه على الكسر، للشّبه السابق. وإنما خصّوه بما آخره راء، لأن من مذهبهم الإمالة، وإنما يتوصّلون إليها بكسر الراء، ولو رفعوا أو فتحوا لم يصلوا إليها.

وبعضهم يُعْرِبُه أيضاً على أصله في حذام، قال الأعشى فجمع بين اللغتين:

٣٣ ـ ومــرّ دهــرٌ علــى وبــارٍ فهلكــت جهــرةً وبــارُ[1]

فبنى (وبارِ) أوّلاً على الكسر. ثم أعربه آخراً، لأن قوافي القصيدة مرفوعة.

قيل: ويحتمل أن يكون الثاني فعلاً ماضياً مسنداً للجماعة.

واتفق الحجازيّون والتميميّون، وسائر العرب على بناء فَعالِ المعدول على الكسر إذا كان مصدراً، ومأخذه السّماع كفَجَار، وحَمادِ، ويسار.

قال:

٣٤ ـ فَقُلْــتُ امْكُثِــي حتــى يَســارِ لَعَلّنــا[2]

(١) البيت من مخلّع البسيط، وهو في ديوان الأعشى (ص ٣٣١)، وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٢٤٠)، وشرح الأشموني (٢/ ٥٣٨)، وشرح التصريح (٢/ ٢٢٥)، وشرح شذور الذهب (ص ١٢٥)، وشرح المفصل (٤/ ٦٤، ٦٥)، والكتاب (٣/ ٢٧٩)، ولسان العرب (٥/ ٢٧٣ ـ وبر)، والمقاصد النحوية (٤/ ٣٥٨)، وأمالي ابن الحاجب (ص ٣٦٤)، وأوضح المسالك (٤/ ١٣٠)، وما ينصرف وما لا ينصرف (ص ٧٧)، والمقتضب (٣/ ٥٠، ٣٧٦)، والمقرب (١/ ٢٨٢).

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

نحــجّ معــاً قــالــت أعــامــاً وقــابِلَــهْ =

وقال:

٣٥ ـ فَحَمَلْتُ بَرَّةَ واحْتَمَلْتَ فَجَارِ[(١)]

وقرىء: ﴿لا مِسَاسِ﴾[(٢)] [طه: ٩٧]، أو حالاً نحو:

٣٦ ـ والخيل تعدو بالصَّعيد بَدادِ[(٣)]

أو صفة جارية مجرى الأعلام، ومأخذها أيضاً السّماع نحو: حَلَاق: للمنيّة، وضَرَام: للحرب، وجَنَاد: للشمس، وأزام: للسّنة الشديدة، وضَمَام[(٤)]: للدّاهية.

= وهو لحميد بن ثور في ديوانه (ص ١١٧ ـ الحاشية)، وخزانة الأدب (٦/ ٣٣٨)، وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٣١٧)، وبلا نسبة في خزانة الأدب (٦/ ٣٢٧)، والدرر (١/ ٩٦)، وشرح التصريح (١/ ١٢٥)، وشرح المفصل (٤/ ٥٥)، والكتاب (٣/ ٢٧٤)، ولسان العرب (٥/ ٢٩٦ ـ يسر).

(١) عجز بيت من الكامل، وصدره:

إنّا اقتسمنا خطتينا بيننا

وهو للنابغة الذبياني في ديوانه (ص ٥٥)، وإصلاح المنطق (ص ٣٣٦)، وخزانة الأدب (٦/ ٣٢٧، ٣٣٠، ٣٣٣)، والدرر (١/ ٩٧)، وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٢١٦)، وشرح التصريح (١/ ١٢٥)، وشرح المفصل (٤/ ٥٣)، والكتاب (٣/ ٢٧٤)، ولسان العرب (٥/ ٤٢ ـ برر، و ٤٨ ـ فجر، و ١١/ ١٧٤ ـ حمل)، والمقاصد النحوية (١/ ٤٠٥). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (١/ ٣٤٩)، وجمهرة اللغة (ص ٤٦٣)، وخزانة الأدب (٦/ ٢٨٧)، والخصائص (٢/ ١٩٨، ٣/ ٢٦١، ٢٦٥)، وشرح الأشموني (١/ ٦٢)، وشرح عمدة الحافظ (ص ١٤١)، وشرح المفصل (١/ ٣٨)، ولسان العرب (١٣/ ٣٧ ـ أنن)، ومجالس ثعلب (٢/ ٤٦٤).

(٢) بكسر السين. والقراءة في مصاحفنا «مِسَاسَ» بفتحها.

(٣) عجز بيت من الكامل، وصدره:

وذكرتَ من لبن المحلّقِ شربةً

وهو للنابغة الجعدي في ملحق ديوانه (ص ٢٤١)، والكتاب (٣/ ٢٧٥)، ولسان العرب (١٠/ ٦٤ ـ حلق). ولعوف بن عطية بن الخرع في جمهرة اللغة (ص ٩٩٩)، والخزانة (٦/ ٣٦٣ ـ ٣٦٨، ٣٧٠)، والدرر (١/ ٩٨)، وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٢٩٩)، وشرح المفصل (٤/ ٥٤)، ولسان العرب (٣/ ٧٨ ـ بدد)، والمعاني الكبير (ص ١٠٤). وبلا نسبة في جمهرة اللغة (ص ٦٦)، وخزانة الأدب (٦/ ٣٤٠)، وشرح الأشموني (٢/ ٥٣٨)، وما ينصرف وما لا ينصرف (ص ٧٣)، والمعاني الكبير (ص ٣٨٩)، والمقتضب (٣/ ٣٧١).

(٤) كذا في الأصل: «ضمام» بالضاد المعجمة؛ ولعله مصحّف عن «صمام» بالصاد المهملة. وفي اللسان (١٢/ ٣٥٨ ـ مادة ضمم): «الضِّمُّ والضِّمامُ: الداهية الشديدة. قال أبو منصور: العرب تقول للداهية صَمِّي صَمَامِ، بالصاد؛ قال: وأحسب الليث رآه في بعض الصحف فصحّفه وغيّر بناءه، والضَّمضَمُ مثله». وفي مادة «صمم» (١٢/ ٣٣٤): «ويقال للداهية الشديدة: صَمَّاءُ وصَمَامِ» ثم ذكر عن الجوهري=

أو ملازمة للنداء نحو: يا فَسَاق، ويا خَبَاث. وفي قياس هذه خلاف يأتي.

أو أمراً نحو: نَزال، وتَراك، ودَراك، وحَذار. وفي قياسِها أيضاً خلاف يأتي. وبنو أسد تبني هذا النوع وهو الأمر على الفتح تخفيفاً. وكلّ هذه الأنواع معدولة عن مؤنث.

أما المصدر والحال فمعدول عن مصدر مؤنّث معرفة، وإن لم يستعمل في كلامهم.

وأما الصّفة بِقِسْمَيْها، فعن وصف مؤنّث غَلَب فصار اسماً كالنّابِغة.

وأما الأمر، فقال المبرد: إنه معدول عن مصدر مؤنث معرفة كالأَوَّلَين، وهو الصحيح، وظاهر كلام سيبويه أنّه معدول عن الفِعْل.

ولو سمّي ببعض هذه الأنواع مؤنث جاز فيه الإعراب ممنوعاً، والبناء كباب حذام. أو مذكّرٌ فأقوال أحدها: يصرف، كصباح ونحوه من المذكّر إذا سمّي به. والثاني: يمنع كَعَنَاق ونحوه من المؤنث إذا سمّي به، وهو المشهور. والثالث: يبنى كحذام، وعليه ابن بابَشاذ[1].

(ص): وكونه صفةً على فعلان ذا فَعْلى. وقيل: فاقِدُ فَعْلانة، فعلى الأول: يصرف: رَحمن، ولَحيان. وعلة المنع شِبْه الزيادتين بألف التأنيث. وقيل كون النون مبدلَة منها.

وعلى الثاني: كونهما زائدتين، لا تلحقهما الهاء. فإن أبدلت النون من همز أصليّ صرف غالباً.

(ش): الرابعة: كونه صفة في آخره ألف ونون زائدتان بشرط أن يكون مؤنثة على فَعْلَى كسَكْران سَكْرى، وريّان رَيّا.

= (١٢/ ٣٤٥) قال: «ويقال للداهية: صَمِّي صَمَامِ، مثل قَطامِ، وهي الداهية؛ أي زيدي؛ وأنشد ابن بري للأسود بن يعفر:

فـرّتْ يهـودُ وأسلمـتْ جيـرانُهـا ... صَمِّـي، لمـا فعلـتْ يهـودُ صَمَـامِ»

(١) ابن بابشاذ: هو طاهر بن أحمد بن بابشاذ بن داود بن سلمان بن إبراهيم المصري الجوهري المعروف بابن بابشاذ، نحوي لغوي. سمع الحديث ورواه، وقرىء عليه الأدب بجامع مصري سنين، وخدم بمصر في ديوان الإنشاء، وقدم بغداد تاجراً في اللؤلؤ، وأخذ عن علمائها. توفي بمصر في رجب سنة ٤٦٩ هـ. له من المصنفات: شرح الجمل للزجاجي، كتاب الأصول لابن السراج في النحو، شرح النخبة، تعليق في النحو في خمسة عشر مجلداً، والمحتسب في النحو. انظر معجم الأدباء (١٢/ ١٧ ـ ١٩)، ونزهة الألبا للأنباري (٤٣٢، ٤٣٣)، وإنباه الرواة للقفطي (٢/ ٩٥ ـ ٩٧)، وبغية الوعاة للسيوطي (ص ٢٧٢)، والنجوم الزاهرة (٥/ ١٠٥)، وشذرات الذهب (٣/ ٣٣٣).

وقيل: الشرط أن لا يكون مؤنثه على فَعْلَانة، سواءٌ وجد له مؤنثٌ على فَعْلى أم لا. وينبني على الخلاف مسألتان:

الأولى: لازم التذكير كَرَحْمَن، ولَحْيَان لكبير اللّحية، على الأول يصرف لفقد فَعْلى فيه، إذ لا مؤنث له. وعلى الثاني يمنع لفقد فعلانة[1] منه لما ذكر.

قال أبو حيان: والصّحيح فيه الصرف، لأنا جهلنا النقل فيه عن العرب، والأصل في الاسم الصرف، فوجب العمل به. ووجه مُقَابِلِه أن الغالب فيما وجد من فَعْلانَ للصّفة المنع فكان الحمل عليه أولى.

الثانية: عِلّة منع الألف والنون. على الأول لشبَهِهما بألف التأنيث في عدم قبول هاء التأنيث. وقيل إن النون التي بعد الألف مبدلة من الهمزة المبدلة من ألف التأنيث، بدليل قول العرب في النسب إلى (صنعاء) و (بهراء): صنعاني، وبهراني.

وعلى الثاني كونهما زائدتين، لا تلحقهما الهاء، من غير ملاحظة الشّبه بألف التأنيث، ونقل عن الكوفيين.

فإن كانت النون مبدلة من همز أصلي صرف.

ولو كان لفعلان مؤنث على فعلانة صرف إجماعاً كَنَدْمان، وسَيْفان للرَّجُل الطويل وحَبْلان للممتلىء غضباً، ويومٌ دَخْنان: فيه كُدْرَة في سواد، ويوم سَخْنان: حارٌّ، ويوم صَحْيان: لا غيم فيه، وبعير صَوْحان، يابس الظهر، ورجل عَلّان: صغير حقير. ورجل قَشْوان: دقيق الساقين، ورجل مَصّان: لئيم، ورجل مَوْتان الفؤاد: أي غير حديده، ورجل نَصْران: أي نصراني، ورجل خَمْصَان بالفتح: لغة في خُمْصَان، وكبْشٌ أَلْيَان[2].

فهذه أربعَ عَشْرَةَ كلمةً لا غير، مُؤَنّثاتها بالتاء.

(ص): ووفاقُه لوزن فِعْل خاصٍّ به، أَوْ أَوْلَى لازم، لم يخرُجْ إلى شَبَه الاسم، لا مُسْتَوٍ، خِلافاً ليونس مطلقاً، ولعيسى في المنقول من فِعْل مع علمية أو وصفيّة غير عارضة، وعدم قبول التاء خلافاً للأخفش في أرمل، وقدرت بِقِلّة في أَجْدَل وأَخْيَل، وأفعى. وألغيَت شذوذاً في نحو أبطح.

---

(١) الذي في اللسان أن «لحيان» يؤنث؛ قال: «يقال رجل لحيانٌ إذا كان طويل اللحية، يُجرى في النكرة لأنه يقال للأنثى لحيانةٌ». انظر لسان العرب (١٥/ ٢٤٣ ـ مادة لحا).

(٢) كبش أليان: أي عظيم الألية. وفي اللسان (١٤/ ٤٢ ـ ألا): «وكبشٌ أَلَيَان، بالتحريك، وأَلْيَان وأَلَى وآلٍ، وكباشٌ ونعاجٌ أُلْيٌ مثل عُمْي؛ قال ابن سيده: وكباش أليانات، وقالوا في جمع آلٍ أُلْيٌ... ونعجة أَلْيانةٌ وأَلْيَا».

والأصح أن منه أفعل التفضيل، ومُنَع أَلْبَب علماً، وصرف يَعْصُر، وأنّه يؤثِّر عُروض سكُونِ تخفيفٍ، لا بدل همزة أفْعَل.

(ش): الخامسة: موافقة وزن الفعل بشروط:

(أحدها): أن يكون خاصّاً به بأن لا يوجد في الاسم دون ندور إلا في علم منقول منه كانطلق واستخرج إذا سمّي بهما، أو في أعجميّ معرّب، أو غالباً فيه، ويعبر عنه (بالأَوْلى به): بأن يوجد في الاسم والفعل، وأوله زيادة من الزيادات التي في أول المضارع، وهو قسمان:

قسم نقل من الفعل: كيزيد، ويشكر.
وقسم ليس بمنقول: كأفكل(١) ويَرْمع(٢).

والتعبير بالأَوْلَى أحسن من التّعبير بالغالب، لأنه يَبْطُل بأفعل، إذ هو في الأسماء أكثر، إذ ما من فعل ثلاثيّ إلاّ وله أفعل اسماً، إمّا للتفضيل، أو لغيره.

وقد جاء أفعل في الأسماء من غير فعل، كأجْدَل(٣) وأخْيَل(٤)، وأرنب. وأيضاً فإن فاعَل بالفتح لا يكاد يوجد في الأسماء إلاّ في نحو خاتَم، وهو في الأفعال أكثر من أن يحصى، كضارَب وقاتَل. ولو سمّي بخاتَم صرف، فظهر أن المعتبر كونه أولى به من الاسم. ووجه الأولوية أن لتلك الزوائد في الفعل معاني، ولا معنى لها في الاسم، فكانت لذلك أصلاً في الفعل.

أما الوزن الخاص بالاسم، أو الغالب فيه، فلا شبهة في عدم اعتباره.

وأما المشترك بينهما على السّواء، ففيه مذاهب:

أحدها: عدم تأثيره مطلقاً سواء نُقِل من الفعل أم لا. وعليه سيبويه والجمهور، لإجماع العرب على صرف كَعْسَب اسم رجل، وهو منقول من كَعْسَب: فَعْلَل، وهو: العَدْوُ الشّديد مع تداني الخُطَى.

---

(١) الأفكل: الرعدة. والأفكل: اسم الأفوه الأودي لرعدة كانت فيه. والأفكل: أبو بطن من العرب يقال لبنيه الأفاكل. وأفكل: موضع. انظر اللسان (١١/٥٢٩، ٥٣٠).

(٢) اليرمع: الحصى البيض تلألأ في الشمس؛ قال رؤبة يذكر السراب:

ورقــرق الأبصــارَ حتــى أفــدعــا ... بــالبيــد إيقــاد النهــار اليــرمعــا

وقال اللحياني: هي حجارة لينة رقاق بيض تلمع، وقيل: حجارة رخوة؛ والواحدة من كل ذلك يرمعة. انظر اللسان (٨/ ١٣٤ ـ رمع).

(٣) الأجدل: الصقر.

(٤) الأخيل: طائر ذو خيلان، وهي النقط المخالفة لبقية البدن.

والثاني: تأثيره مطلقاً، وعليه يونس(١).

والثالث: يؤَثّر إن نقل من فِعْل، ولا يؤثر غيره، وعليه عيسى بن عمر(٢) واستدلّ بقوله:

٣٧ ـ أنـــا ابــــنُ جَـــلا(٣)

فلم يصرفه. وأجيب بأنه روعي فيه ضمير الفاعل، فَحُكِي.

الشرط الثاني: أن يكون لازماً، ليخرج نحو: امرُؤٌ وابنُمٌ عَلَمَيْن، فإنهما على لغة الإتباع في الرفع كاخْرُج، وفي النصب كاعلمْ وفي الجر كاضْرِب، ولا يمنعان من الصرف، لأن الوزن فيهما ليس بلازم إذ لم تستقر حركة العين، فلو سمّي بهما على لغة من يَلْتَزِمُ الفتحَ مُنِعَا.

---

(١) هو أبو عبد الرحمن يونس بن حبيب المعروف بالنحوي. أخذ عنه سيبويه والكسائي والفراء وغيرهم، وكانت له حلقة بالبصرة ينتابها طلاب العلم وأهل الأدب وفصحاء الأعراب ووفود البادية، وكان له في العربية مذاهب وأقيسة يتفرد بها. من آثاره: كتاب معاني القرآن الكبير، اللغات، النوادر، الأمثال، معاني الشعر. توفي يونس سنة ١٨٢ هـ، وكانت ولادته سنة ٩٠ هـ، وقيل سنة ٨٠. انظر وفيات الأعيان (٢/ ٥٥١ ـ ٥٥٣)، ومعجم الأدباء (٢/ ٦٤ ـ ٦٧)، وشذرات الذهب (١/ ٣٠١، ٣٠٢)، وهدية العارفين (٢/ ٥٧١).

(٢) عيسى بن عمر الثقفي البصري. نحوي مقرىء، كان صاحب تقعير في كلامه واستعمال الغريب فيه وفي قراءته، وله اختيار في القراءة على قياس العربية. توفي سنة ١٤٩ هـ. من مصنفاته الكثيرة (وقد ذكر صاحب وفيات الأعيان أنه صنّف نيفاً وسبعين مصنفاً في النحو): الجامع، والإكمال أو المكمل، وكلاهما في النحو. انظر وفيات الأعيان (١/ ٤٩٧، ٤٩٨)، ومعجم الأدباء (١٦/ ١٤٦ ـ ١٥٠)، وإنباه الرواة (٢/ ٣٧٤ ـ ٣٧٧)، وبغية الوعاة (ص ٣٧٠)، وكشف الظنون (ص ١٤٥، ٥٧٦).

(٣) من الوافر، وتمامه:

أنـــا ابــنُ جــلا وطــلّاعُ الثنـــايـــا   متـى أَضَـع العمــامـة تعـرفـونـي

وهو لسحيم بن وثيل الرياحي في الاشتقاق (ص ٢٢٤)، والأصمعيات (ص ١٧)، وجمهرة اللغة (ص ٤٩٥، ١٠٤٤)، وخزانة الأدب (١/ ٢٥٥، ٢٥٧، ٢٦٦)، والدرر (١/ ٩٩)، وشرح شواهد المغني (١/ ٤٥٩)، وشرح المفصل (٣/ ٦٢)، والشعر والشعراء (٢/ ٦٤٧)، والكتاب (٣/ ٢٠٧)، والمقاصد النحوية (٤/ ٣٥٦). وبلا نسبة في الاشتقاق (ص ٣١٤)، وأمالي ابن الحاجب (ص ٤٥٦)، وأوضح المسالك (٤/ ١٢٧)، وخزانة الأدب (٩/ ٤٠٢)، وشرح الأشموني (٢/ ٥٣١)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٧٤٩)، وشرح قطر الندى (ص ٨٦)، وشرح المفصل (١/ ٦١، ٤/ ١٠٥)، ولسان العرب (١٤/ ١٢٤ ـ ثني، ١٥٢ ـ جلا)، وما ينصرف وما لا ينصرف (ص ٢٠)، ومجالس ثعلب (١/ ٢١٢)، ومغني اللبيب (١/ ١٦٠)، والمقرب (١/ ٢٨٣).

الشرط الثالث: أن يخرجه إلى شَبه الاسم سكونُ تخفيفٍ ليَخْرُج نحو: رُدَّ وقيل: إذا سمّي بهما، فإنهما يصرفان، لأن الإسكان أخرجهما إلى شبه الاسم، فصارا نحو: مُدّ. وقيل: هذا إذا كان السكون قبل التسمية، فإن طرأ بعدها كأن تسمّي رجلاً بضَرَب، ثم تسكن الرّاء تخفيفاً، ففيه قولان حكيتهما آخِراً، أصحّهما الصّرف أيضاً، وعليه سيبويه، لأنه صار على وزن الاسم، والأصل الصرف.

والثاني: المنع، لعُرُوض التّخفيف، فلا يُعْتدّ به. وعليه المبرد والمازني، وابن السّرّاج، والسّيرافي.

ويجري القولان في (يَعْصُر) علماً إذا ضم ياؤه إتباعاً فالأصح صرفه، وعليه سيبويه لورود السّماع به، فيما حكاه أبو زيد[١]، وخروجه إلى شَبَه الاسم.

والثاني منعه، وعليه الأخفش لعُروض الضّمّة، فلا اعتداد بها، ويجريان أيضاً في (ألْبُب) علماً، فعن الأخفش صرفه لمباينته الفعل بالفكّ. والأصح ـ وعليه سيبويه ـ منعه، ولا مبالاة بفكه، لأنه رجوع إلى أصل متروك، فهو كتصحيح مثل: اسْتَحْوذ، وذلك لا يمنع اعتبار الوزن إجماعاً، فكذا الفكّ، ولأن وقوع الفك في الأفعال معهود كأشْدِدْ في التعجب، ولم يَرْدُدْ، وأَلِلَ[٢] السّقاء، فلم يباينه.

ويجريان أيضاً في بدل همز أفعل: كهَراق، أصله: أراق، علماً، والأصح فيه المنع، ولا مبالاة بهذا البدل.

الشرط الرابع: أن يكون معه علميّة: كخَضّم اسم العنبر بن عمرو بن تميم، وبذّر: اسم بئر، وعثّر: اسم واد بالعقيق، وأحمد، ويزيد، ويشكر، وأجمع وأخواته في التوكيد. أو وصفيّة؛ ولها شرطان:

(أحدهما): أن تكون أصلية كأحمر، بخلاف العارضة: كمررت برجل أرْنَبٍ، أي ذليل، وبنسوة أرْبعٍ، فإنهما مصروفان، لأن الوصفيّة بهما عارضة.

الثاني: أن لا يقبل تاء التأنيث احترازاً من نحو: مررت برجل أُباترٍ[٣] وأُدابرٍ[٤] فإنهما

---

(١) أبو زيد: هو سعيد بن أوس بن ثابت بن زيد بن قبيس بن زيد بن النعمان الأنصاري البصري، أبو زيد اللغوي الأديب النحوي. ولد سنة ١١٩ هـ، وأخذ عن أبي عمرو بن العلاء، وأخذ عنه أبو عبيدة وغيره. توفي بالبصرة سنة ٢١٥، وقيل ٢١٤ أو ٢١٦ هـ. من مصنفاته الكثيرة: القوس والترس، الإبل، بيوتات العرب، اللغات، الجمع والتثنية. انظر معجم الأدباء (١١/ ٢١٢ ـ ٢١٧)، ووفيات الأعيان (٢/ ٢٦١)، وإنباه الرواة (٢/ ٣٠ ـ ٣٥)، وتهذيب الأسماء واللغات (٢/ ٢٣٥، ٢٣٦)، وشذرات الذهب (٢/ ٣٤، ٣٥)، وبغية الوعاة (ص ٢٥٤، ٢٥٥)، وميزان الاعتدال (١/ ٣٧٥).

(٢) في اللسان (مادة ألل): «ألل السقاء: تغيّرت ريحه».

(٣) الأباتر: القاطع رحمه. (٤) الأدابر: الذي لا يقبل نصحاً.

مصروفان، وإن كان فيهما الوزن والوصفيّة الأصلية، لدخول التّاء عليهما في: امرأة أُباترة، وأُدابرة.

وشملت العبارة ما مؤنثه فعلاء كأحمر وحمراء، وما لا مؤنث له من لفظه، بل من معناه: كرجل آلى[1]، وامرأة عجزاء، ولا يقال: أليَاء، وما لا مؤنث له لفقد معناه في المؤنث: كرجل أكمر[2]، وآدر[3]، وألْحَى، أو لاشتراك المذكر والمؤنث فيه، وذلك أفعل التفضيل مع (مِنْ).

قال أبو حيّان: وقد وقع الخلاف في قسم واحد من أفعل، وهو ما تلحقه تاء التأنيث نحو: أرمل وأرملة، فمذهب الجمهور صرفه. ومنعه الأخفش كأحمر، قال: ثم إنه لا توجد الوصفيّة مع الوزن المختص، ولا مع كل الأوزان الغالبة مع أفعل خاصّة.

وهنا مسألتان:

إحداهما: أجْدَل للصّقر، وأخيل لطائرٍ ذي خِيلان، وأفعى للحيّة، أسماء لا أوصاف، فأكثر العرب تصرفها، وبعضهم يمنعها ملاحظةً للوصفيّة، فلحظ في أجدل معنى: شديد، وأخيل: أفعل من الخِيلان، وأفعى: معنى: خبيث منكر. وقيل: إنه مشتق من فَوْعَة السُّم[4]، وهي حرارته: وأصلُه: أفْوَع، ثم قلب فصار أفعى.

الثانية: ما أصله الوصفيّة، واستعمل استعمال الأسماء كأبطح، وهو المكان المنبطح من الوادي، وأجرع، وهو المكان المستوي، وأبرق، وهو المكان الذي فيه لونان، الأكثر منعه اعتباراً بأصله، ولا يعتدّ بالعارض، وشذ صرفه إلغاءً للأصْل، واعتداداً بالعارض.

(ص): ومع العلمية زيادتا فعلان فيه، أو في غيره، ومبنى حسّان ونحوه على أصالة النّون.

(ش): السادسة: وهي وما بعدها إنما تمنع مع العلميّة: الألف والنون الزائدتان، سواء كانتا في فَعْلان: كحَمْدان، أو غيره: كعِمْران، وعُثْمان، وغَطَفَان.

وعلامة زيادتهما أن يكون قبلهما أكثرُ من حرفين، فإن كان قبلهما حرفان، ثانيهما

---

(١) رجل آلَى: عظيم الألية. وانظر اللسان (١٤/ ٤٢ ـ مادة ألا).

(٢) في اللسان (٥/ ١٥١ ـ كمر): «الكَمَرَة: رأس الذكر، والجمع كَمَرٌ».

(٣) رجل آدر: بيِّنُ الأَدَرِ. والأَدَرُ والمأدور: الذي ينفتق صفاقه فيقع قُصْبُه ولا ينفتق إلا من جانبه الأيسر، وقيل: هو الذي يصيبه فتق في إحدى الخصيتين. ولا يقال أدراء، إما لأنه لم يُسمع، وإما أن يكون لاختلاف الخلقة. انظر اللسان (٤/ ١٥ ـ أدر).

(٤) السّمّ: فيها ثلاث لغات: سَمّ وسُمّ وسِمّ. والفتح أفصحها.

مضعّف، فلك اعتباران: إن قدَّرْت أصالة التضعيف فهما زائدتان. أو زيادته فالنون أصليّة، كحسّان: إن جعلته من الحِسّ فوزنه: فَعْلَان، فلا ينصرف، أو من الحُسْن، فوزنه: فَعّال، فينصرف. وكذا (حيّان)، هل هو من الحَياة أو الحِين؟

قيل: ويدل للأوّل ما روي في الحديث: أَنّ قوماً قالوا: نحن بنو غيّان، فقال عليه الصلاة والسلام: «بل أنتم بنو رَشْدان»[١].

فقضى باشتقاقه من الغَيّ مع احتمال أن يكون مشتقّاً من الغَيْن[٢].

(ص): **أو ألف إلحاق مقصورة.**

(ش): السابعة: ألف الإلحاق المقصورة:

وتمنع مع العلمية ـ بخلاف الممدودة ـ لشبهها بألف التأنيث المقصورة من وجهين لا يوجدان في الممدودة:

أحدهما: أن كُلاًّ منهما زائدة، ليست مبدلَةً من شيء، والممدودةُ مبدلة من ياء.

الثاني: أنها تقع في مثالٍ صالحٍ لألف التأنيث كَأَرْطَى[٣]، فهو على مثال: سَكْرى، وعِزْهَى[٤] فهو على مثال: ذِكْرَى.

والمثال الذي تقع فيه الممدودة كعِلْباء[٥] لا يصلح لألف التأنيث الممدودة.

تنبيهان: **الأول**: الإلحاق أن تبنى مثلاً من ذوات الثلاثة كلمة على بناء يكونُ رباعيّ الأصول، فتجعل كل حرف مقابل حرف، فتفنى أصول الثلاثي، فتأتي بحرفٍ زائدٍ مقابلٍ للحرف الرّابع من الرّباعي الأصول، فيسمّى ذلك الحرف حرف الإلحاق.

الثاني: قال أبو حيّان: ما فيه ألف التكثير أيضاً، إذا سمّي به منع الصّرف نحو قَبَعْثَرَى[٦]، لشبه ألف التكثير بألف التأنيث المقصورة من حيث إنها زائدة في الآخر لم

---

(١) ذكره ابن سعد في الطبقات الكبرى (١/ ٢/ ٦٧).

(٢) من معاني الغين: الغيم والسحاب، والعطش. انظر اللسان (١٣/ ٣١٦، ٣١٧).

(٣) الأرطى: جمع أرطاة؛ وهو نبات شجيري من الفصيلة البطاطية ينبت في الرمل ويخرج من أصل واحد كالعصيّ؛ ورقه دقيق وثمره كالعنّاب. (المعجم الوسيط: ص ١٤).

(٤) العزهى: الذي لا يحدث النساء ولا يريدهنّ.

(٥) علباء البعير: عصب عنقه.

(٦) ألف «قبعثرى» أُتي بها لأجل تكثير الحروف، فلا تسمى ألف الإلحاق لأنه ليس في أصول الأسماء سداسيّ فتُلحق به. والقبعثرى: الجمل العظيم، والأنثى قبعثراة. والقبعثرى أيضاً: الفصيل المهزول. انظر اللسان (٥/ ٧٠).

تنقلب، ولا تدخل عليها تاء التأنيث[١]، كما أن ألف التأنيث كذلك.

(ص): أو تركيب مَزْج.

(ش): الثامنة: تركيبُ المَزْج، ويَمْنَعُ مع العلمية، لشبهه بهاء التأنيث في أن عَجُزَه يحذف في الترخيم كما تحذف، وأن صَدْرَهُ يصغّر كما يصغّر ما هي فيه، ويُفْتح آخره كما يُفْتح ما قبلها. وضابِطُهُ: كُلُّ اسمين جُعِلا اسماً واحداً ـ لا بالإضافة، ولا بالإسناد ـ بتنزيل ثانيهما من الأوّل منزلة هاء التأنيث: كبَعْلَبَكَّ، ومَعْدِي كَرِب.

واحترز به عن غيره من المركبات كتركيب العدد: كخمسةَ عَشر، والإسناد كبرَقَ نَحْرُه، والإضافة: كامرىء القيس.

(ص): أو عجمة شخصيّة مع زيادة على ثلاثة بدون ياء التصغير وإلاّ صُرِف، تَحرّكَ الوسط أوْ لا، خلافاً لمن جوّز المنع إلاّ مع تأنيث. ولا يشترط كوْنهُ عَلماً خلافاً للدّبّاج.

(ش): التاسعة: العجمة: وتمنع مع العلميّة بشروط:

أحدها: أن تكون شخصيّة بأن ينقل في أول أحواله عَلَماً إلى لسان العرب كإبراهيم وإسرائيل، فأوّل ما استعملتهما العرب استعملتهما عَلَمَيْن. بخلاف الجنسيّة، وهو ما نقل من لسان العجم إلى لسان العرب نكرة: كدِيباج، ولِجام، ونَيْروز، فإنها لنقلها نكراتٍ أشبهت ما هو من كلام العرب فَصُرِفَتْ، وتُصُرِّفَ فيها بإدخال الألف واللام عليها، والاشتقاق منها.

وهل يشترط أن يكون علماً في لسان العجم؟ قولان:

المشهور، لا، وعليه الجمهور فيما نقله أبو حيّان.

الثاني: نعم، وعليه أبو الحسن الدّبّاج[٢]، وابن الحاجب، ونقل عن ظاهر مذهب سيبويه.

---

(١) انظر اللسان (٥/ ٧٠) وفيه: «قال بعض النحويين: ألف قبعثرى قسم ثالث من الألفات الزوائد في آخر الكلم لا للتأنيث ولا للإلحاق... وقال المبرد: القبعثرى العظيم الشديد، والألف ليست للتأنيث وإنما زيدت لتلحق بنات الخمسة ببنات الستّة؛ لأنك تقول قبعثراةٌ، فلو كانت الألف للتأنيث لما لحقه تأنيث آخر، فهذا وما أشبهه لا ينصرف في المعرفة وينصرف في النكرة، والجمع قباعث؛ لأن ما زاد على أربعة أحرف لا يبنى منه الجمع ولا التصغير حتى يردّ إلى الرباعي إلا أن يكون الحرف الرابع منه أحد حروف المدّ واللين نحو أسطوانة وحانوت».

(٢) هو أبو الحسن علي بن جابر بن علي الدبّاج المتوفى سنة ٦٤٦ هـ. قرأ النحو على ابن خروف.

وينبني على ذلك صرف نحو: قالون[١]، وبُنْدَار[٢]، فينصرف على الثاني لأنه لَمْ يكن عَلماً في لغة العجم، دون الأول، لأنه لم يكن في كلام العرب قبل أن يسمّى به.

الشرط الثاني: أن يكون زائداً على ثلاثة أحرف: كإبراهيم، وإسحاق، فإن كان ثُلَاثِياً صرف سواء تحرك الوسط كَشتَّر[٣]، ولَمَك: اسم رجل[٤]، أوْ لاَ، كنُوح، ولُوط. وقيل: يمنع متحرّك الوسط إقامةً للحركة مقام الحرف الرابع، كما في المؤنث. وَفرقُ الأوّل بأن العجمة سبب ضعيف فلا يؤثّر، دون الزّيادة على الثلاثة، وذلك لأنها متوهمة، والتأنيث ملفوظ به غالباً، ولذلك لَمْ تُعْتَبَرْ مع علميّة متجدِّدة، ولا وصفيّة ولا وزن الفعل، ولا تأنيث، ولا زيادة.

وقيل: يجوز في الساكن الوسط الوجهان: الصرف، والمنع وهو فاسد إذ لم يحفظ. نَعَم، إن كان فيه تأنيث تعيّن المنع ـ كما سيأتي.

ولو كان رُباعِيّاً وأحد حروفه ياء التصغير لم يمنع، إلحاقاً له بما قبل التصغير.

(ص): **وتُعرف العجمة بالنقل، وخروجه عن وزن الأسماء، وولاء الراءِ النونَ والزّاي الدالَ، واجتماع الصاد أو القاف أو الكاف والجيم، وكونه خُمَاسِيّاً أو رُباعِيّاً عارياً من الذّلاَقة.**

(ش): المراد بالعَجَمِيِّ: كل ما نقل إلى اللّسان العربي من لسان غيرها سواء كان من لغة الفرس، أو الرّوم، أم الحبشة، أم الهند، أم البربر، أم الإفرنج أم غير ذلك.

وتعرف عجمة الاسم بوجوه:

أحدها: أن تنقل ذلك الأئمة.

الثاني: خروجه عن أوزان الأسماء العربيّة نحو: إبريسم[٥] فإن مثل هذا الوزن مفقود في أبنية الأسماء في اللسان العربي.

---

(١) لأنه لم يكن علماً بلغة العجم أو الروم كما ذكر، بل استعمل صفةً. وقالون بالرومية معناها أَصَبْتَ، كما في لسان العرب (١٣/ ٣٤٧ ـ مادة قلن).

(٢) البندار: واحد البنادرة، وهم التجار الذين يلزمون المعادن. وهي كلمة دخيلة. (لسان العرب: ٤/ ٨١ ـ مادة بندر).

(٣) شتر: في مراصد الاطّلاع (ص ٧٨٣): «شَتَر بالتحريك وآخره راء: قلعة من أعمال أرّان بين برذعة وكنجة». وفي شرح التصريح (٢/ ٢١٩): «شتر: اسم قلعة من أعمال أرّان، بفتح الهمزة وتشديد الراء: إقليم بأذربيجان».

(٤) لمك هو أبو نوح، كما في اللسان.

(٥) الإبريسم: أحسن الحرير (المعجم الوسيط: ص ٢).

الثالث: أن يكون في أوله نون بعدها راء نحو: نَرْجِس أو آخره زاي بعد دال نحو: مُهَنْدِز، فإن ذلك لا يكون في كلمة عربيّة.

الرابع: أن يجتمع في الكلمة من الحروف ما لا يجتمع في كلام العرب كالجيم والصّاد نحو: صَوْلَجان، أو والقاف نحو مَنْجَنِيق، أو والكاف نحو: أُسْكُرّجة[١].

الخامس: أن يكون عارياً من حروف الذّلاقة، وهو خماسي أو رباعي. وحروف الذّلاقة ستة يجمعها قولك: (مُرْ بِنَفَلٍ). قال صاحب العيْن: لست واجداً في كلام العرب كلمة خماسية بناؤها من الحروف المصمتة[٢] خاصّة ولا رباعيّة كذلك إلاّ كلمة واحدة، وهي (عسجد) لخفّة السين وهشاشتها.

(ص): **وما وافق العربيّ لفظاً فمنْعُه على قصد المُسمّى، فإن جُهِل فعلى العادة في التّسمية. ولا يُنزَّل جهالةُ الأصل، أو كونُهُ ليس من عاداتهم التسمية به كالعُجْمة على الأصح، وما بني على قياس العرب وسمي به، فثالثها الأصح، إن كان على قياس مطّرد لحق به، فإن كان به مانع منع.**

(ش): فيه مسألتان:

الأولى: ما كان من الأسماء الأعجمية مُوافِقاً في الوزن لما في اللسان العربي نحو: إسحاق، فإنه مصدر لأسْحَق بمعنى أبعد أو بمعنى ارتفع، تقول: أسحق الضّرع: ارتفع لَبَنُه. ونحو: يعقوب، فإنه ذَكَرُ الحَجَل، فإن كان شيء منه اسم رجل يُتْبع فيه قصد المُسَمِّي، فإن قصد اسم النّبِيّ منع الصرف للعلمية والعجمة، وإن عُيِّن مدلوله في اللسان العربي صرف. وإن جُهِل قصد المُسَمِّي حُمِل على ما جرت به عادة الناس، وهو القصد بكل واحدٍ منهما[٣] موافقة اسم النّبِيّ.

فلو سمّت العرب باسم مجهول، أو باسم ليس من عادتهم التسمية به، فقيل يجري مجرى الأعجميّ لشبهه به من جهة أنه غير معهود في أسمائهم، كما أن العجميّ كذلك، وعلى هذا الفرّاء، ومثّل الأول بسبأ[٤]، والثاني بقولهم: هذا أبو صُعْرور[٥] فلم يصرف،

---

(١) الأسكرجة: إناء صغير توضع فيه الكوامخ ونحوها من المشهيات على المائدة. (المعجم الوسيط: ص ١٨).

(٢) الحروف المصمتة: هي ما عدا حروف الذلاقة الستّة «مر بنفل».

(٣) أي إسحاق ويعقوب.

(٤) كانت في الأصل غير مهموزة. وأثبتناها بالهمز لأنه الأصل. وسبأ اسم مشترك بين اسم مدينة بلقيس باليمن، واسم القبيلة سبأ بن يشجب بن يعرب بن قحطان. انظر اللسان (مادة سبأ).

(٥) من معاني الصعرور: كل حمل شجرة تكون مثل الأبهل والفلفل وشبهه مما فيه صلابة. والصعرور: =

لأنه ليس من عادتهم التسمية به، والأصح وعليه البصريون خلاف ذلك.

الثانية: ما بني على قياس كلام العرب نحو أن تبنى على وزن بُرْثُن[١] من الضرب، فتقول: ضُرْبُب، وعلى مثال سَفَرْجَل، فتقول: ضَرَبَّب، فهل يلحق بكلام العرب أو لا؟ فيه ثلاثة مذاهب:

أحدها: نعم، فيحكم له بحكم العربي.

والثاني: لا، لأنه ليس من كلام العرب، فصار بمنزلة الأعجميّ.

والثالث: وهو الصحيح، إن بني على قياس ما اطّرد في كلامهم لحق به، كأن يبنى من الضرب مثل: قَرْدَد فتقول: ضَرْبَب لأنه كثير الإلحاق بتكرار اللام، أو على قياس ما لم يطّرد في كلامهم لم يلحق به. كأن يُبْنَى منه مثل كَوْثر، فتقول: ضَوْرب، لأن الإلحاق بالواو ثانية لم يكثر.

إذا عرف ذلك، فلو سمي به، فعلى الإلحاق بكلام العرب يحكم له بحكم العربيّ، فلا يمنع إلا مع علة أخرى.

وعلى عدمه يمنع مطلقاً للعجمة مع العلميّة.

(ص): أو تأنيث لفظاً أو معنى، فإن كان ثُنائِياً، أو ثُلاثِيّاً ساكن الوسط وضعاً، أو إعلالاً، فالأصح جواز الأمرين.

وثالثها: إن لم يكن بلدة، وأن المنع أجود، وأنه يجب مع العجمة وكونه مذكّر الأصل، وتحرّك ثانيه لفظاً، وهو المؤنث دون مذكر. وإن سُمّي مذكّر بمؤنّث مجرّد منع بشرط زيادته على ثلاثة لفظاً أو تقديراً، خلافاً للفرّاء مطلقاً، ولابن خروف[٢] في متحرّك الوسط، وأن لا يسبقه تذكير انفرد به، أو غَلَب. أو بوصفه كحائض صُرِف خلافاً للكوفية، أو بِوَصْف في لغةٍ اسمٍ في لُغَةٍ فعلى التَّقْديرَيْن.

(ش): العاشرة: التأنيث، ويمنع مع العلمية سواء كان لفظيّاً وهو التأنيث بالهاء لمؤنث أو مذكّر كفاطمة وطلحة، أم معنوياً وهو علم المؤنث الخالي من الهاء كزينب وسعاد.

فإن كان المعنوي ثُنَائِيّاً كيدٍ علماً لمؤنث، أو ثُلاثيّاً ساكن الوسط، وَضْعاً كهِنْد

= الصمغ الدقيق الطويل الملتوي، وقيل: القطعة من الصمغ. والصعرور يكون مثل القلم وينعطف بمنزلة القرن. انظر اللسان (مادة صعر).

(١) البرثن: الكف مع الأصابع، ومخلب الأسد.

(٢) ابن خروف: هو علي بن محمد بن علي. تقدم التعريف به. انظر الفهارس العامة.

وجُمْل، أو إعلالاً كدار علماً، أصلها: دورَ بالفتح، ففيه مذاهب:

أصحها ـ وعليه سيبويه والجمهور ـ جواز الأمرين، فيه الصّرف، وتركه، وكلاهما مسموع.

أما المنع: فلاجتماع التأنيث والعلمية، وأمّا الصّرف: فلِخفّة السّكون فقاوم أحد السببين، كما دَفَع أثره في نوح، ولوط.

والثاني: لا يجوز إلا المنع وعليه (الزجاج)، قال: لأن السكون لا يُغَيّر حُكْماً أوجبه اجتماع عِلّتين مانعتين.

والثالث: وعليه الفرّاء أن ما كان اسم بلد كَفَيْد لا يجوز صرفه وما لم يكن جاز، لأنهم يردِّدُون اسم المرأة على غيرها، فيوقعون هنداً، ودعداً، وجُمْلاً على جماعة من النساء، ولا يُردِّدون اسم البلدة على غيرها، فَلمّا لم تردَّدْ ولم تكثر في الكلام، لزمها الثقل.

وعلى جواز الأمرين اختلف في الأجود منهما، فالأصح أن الأجود المنع، قاله ابن جنِيّ وهو القياس والأكثر في كلامهم.

وقال أبو علي الفارسِيّ: الصرف أفصح، قال الخضراوي[١]: ولا أعلم قال هذا القول أحد قبله، وهو غلط جليّ.

ويتحتم المنع على الأصح في صور:

أحدها: أن ينضم إلى ذلك عجمة كحِمْص، وماه[٢]، وجُور[٣]، لأن انضمام العجمة قوّي العِلّة، ولا يقال: إن المنع للعجمة والعَلَميّة دون التأنيث، لأن العجمة لا تمنع صرف الثّلاثي. وجوّز بعضهم فيه الأمرين ولم يجعل للعجمة تأثيراً.

---

(١) الخضراوي: هو أبو عبدالله محمد بن يحيى بن هشام بن عبدالله بن أحمد الأنصاري الخزرجي الأندلسي، ويعرف بابن البرذعي الخضراوي، نسبة إلى الجزيرة الخضراء بالأندلس. أديب نحوي ناثر ناظم، ولد سنة ٥٧٥ هـ أو نحوها، وأخذ عن أبي ذر الخشني وابن خروف وأبي علي الرندي وغيرهم. وتوفي في ١٤ جمادى الآخرة سنة ٦٤٦ هـ. من تصانيفه: فصل المقال في أبنية الأفعال، المسائل النخب، الإفصاح بفوائد الإيضاح لأبي علي الفارسي، الاقتراح في تلخيص الإيضاح وتتبعه بالشرح والتتميم والإصلاح، النقض على الممتع لابن عصفور، فصل المقال في تلخيص أبنية الأفعال، وغيرها. انظر بغية الوعاة (ص ١١٥)، وتكملة الصلة لابن الأبار (ص ٣٦١، ٣٦٢)، وهدية العارفين (٢/ ١٢٤)، وكشف الظنون (ص ٢١٢، ١٢٦١)، وإيضاح المكنون (١/ ١١٠، ١٢٠).

(٢) الماه بالفارسية أيّ بلد كان؛ ذكره البكري في معجم ما استعجم (٤/١١٧٦) عن أبي عمر الزاهد، وقال: ذكرت هذا لئلا يشكل على قارئه فيظن أنه موضع بعينه ينسب إلى البلد المذكور بعده.

(٣) جور: مدينة بفارس بينها وبين شيراز عشرون فرسخاً. (معجم البلدان: مادة جور).

الثانية: أن يكون مذكّر الأصل، كزيد اسم امرأة، لأن النقل إلى المؤنث ثقل يعادل الخفّة التي بها صَرَف مَنْ صَرَف هنداً.

وجوّز المبرّد وغيره فيه الأمرين كما يجوّزان في المنقول من مؤنث إلى مذكّر، وهو نَقْلٌ من ثِقَل إلى ثِقَل.

الثالثة: أن يتحرّك ثانيه لفظاً كقدم اسم امرأة، لتنزّل الحركةِ منزلةَ الحرف الرّابع.

وجوز ابن الأنباري وغيره فيه الأمرين، ولم يجعلوا الحركةَ قائمةً مقام الرابع، ولا عبرة بتحريكه تقديراً، كدار ونار، علمين.

ولو سمي مذكر بمؤنث مجرّد من التاء منع بشرطين:

أحدهما: زيادته على ثلاثة لفظاً كزينب وعَنَاق اسم رجل.

أو تقديراً كَجَيَل مخفف جَيْأَل[1] اسم رجل، فإن الحرف المقدّر كالملفوظ به. بخلاف الثّلاثي، فإنه يصرف على الأصحّ مطلقاً سواء تحرّك وسطه أم لا كَكَتِف وشَمْس اسْمَي رجُل.

وذهب الفراء إلى منعه مطلقاً، لأن فيه أمرين يوجبان له الثقل: العلميّة والتعليق على ما يُشاكِلُه. ودُفِع بأن الثاني لم تجعله العرب من الأسباب المانعة للصرّف.

وفصّل ابن خروف فمنع المتحرّك دون الساكن تنزيلاً للحركة منزلة الحرف الرابع.

الشرط الثاني: أن لا يَسْبِقَهُ تذكيرٌ انفرد به كَدلاَل ووِصَال، اسمي رجل فإنه كثرت التّسمية بهما في النساء، وهما في الأصل مصدران مذكّران، أو غَلَب فيه[2] كذِراع، فإنه في الأصل مؤنث، ثم غلب استعماله قبل العلميّة في المذكر، كقولهم: هذا ثوب ذِرَاع، أي قصير، فصار لغلبة الاستعمال كالمذكر الأصل، فإذا سمي به رجل صرف، لغلبة تذكيره قبل العلمية. ولو سمّي مذكر بوصف المؤنث المجرد كحائض، وطامث، وظَلوم، وجَريح فالبصريّون: يُصْرَفُ رجوعاً إلى تقدير أصَالة التّذكير، لأن تلك أسماء مذكرة، وصف بها المؤنث، لأمن اللّبس، وحملاً على المعنى، فقولهم: مررت بامرأة حائض بمعنى شخص حائض.

ويدلّ لذلك أن العرب إذا صغّرتها لم تدخل فيها التاء.

والكوفيون يمنع بناءً على مذهبهم في أن نحو حائض لم تدخله التاء لاختصاصه بالمؤنث، والتاء إنما تدخل للفرق.

---

(١) جيئل: الضبع؛ معرف من غير أل. والجيأل: الضخم من كل شيء. (المعجم الوسيط: ص ١٠٤).
(٢) أي غلب فيه التذكير.

ولو سمي مذكّر بما هو اسمٌ في لغة وصفٌ في لغة، كجَنُوب، ودَبُور وشَمال، وَسمُوم، وَحرور، فإنها عند بعض العرب أسماء للريح كالصَّعود، والهَبُوط. وعند بعضهم صفات جرت على الريح، وهي مؤنثة، ففيه الوجهان: المنع كباب زينب، والصرف كباب حائض.

(ص): مسألة. القبائل، والبلاد، والكلمة، والهجاء يبنى على المعنى فإن كان أباً، أو حَيّاً، أو مكاناً، أو لفظاً أو حرفاً صرف. أو أُمّاً، أو قبيلةً، أو بُقْعة، أو سُورة، أو كلمة منع.

وقد يجب اعتبار أحدهما. وقد تسمّى قبيلة باسم أب، أو حيٌّ باسم أم فيوصفان ببنت وابن، ويؤنث الأب على حذف مضاف فلا يمنع.

(ش): صرف أسماء القبائل والبلاد والكلم وحروف الهجاء ومنعها، مبنيّان على المعنى، فإن أريد باسم القبيلة الأب كمَعَدّ، وتميم، أو الحيّ كقريش وثَقيف صُرِف أو الأم كباهلة، أو القبيلة كمجوس ويهود، منع للتأنيث مع العلمية. وكذا إن أريد باسم البلد المكان كبَدْر وثَبِير[1] صرف. أو البقعة كفارس وعمان منع. أو بالكلمة اللفظ نحو: كتب زيد فأجاد، أي فأجاد هذا اللفظ صرف. أو الكلمة نحو فأجادها منع. وكذلك الأفعال، وحروف الهجاء، والسور. وقد يتعين اعتبار الحي، أو القبيلة، أو المكان، أو البقعة.

فالأول: ككلب، والثاني: كيهود ومجوس، والثالث: كبدر ونجد، والرابع: كدمشق، وجِلّق[2]، والحجاز، والشام، واليمن، والعراق. وقد جاء بالوجهين في النوعين أسماء، وذلك ثلاثة أقسام: قسم يَغْلب فيه اعتبار التذكير، كقريش، وثَقيف، ومِنىً، وهجَر[3]، وواسط[4] وحُنَين.

وقسم يغلب فيه اعتبار التأنيث: كَجُذام، وسَدُوس[5]، وفارس، وعمان. وقسم استوى فيه الأمران: كثمود، وسبأ، وحراء، وقُباء، وبغداد.

وقد تُسمّى القبيلة باسم الأب كتميم، أو الحيّ باسم الأم، كباهلة، فيوصفان بابن، وبنت، فيقال: تميم بن مَرّ، أو بنت مُرّ وباهلة بن أعصُر أو بنت أعْصُر، مراعاةً للأصل، أو المسمّى.

---

(١) ثبير: اسم جبل بمكّة.

(٢) جلّق (بكسرتين وتشديد اللام): اسم لكورة الغوطة كلها. وقيل: قرية من قراها. وقيل: دمشق نفسها. وقيل: صورة امرأة يجري الماء من فيها بقرية من قراها. وجلّق أيضاً: ناحية بسرقسطة بالأندلس يسقي نهرها عشرين ميلاً. وقيل: واد في شرقي الأندلس. انظر مراصد الاطلاع (ص ٣٤٢).

(٣) هجر: مدينة البحرين (معجم ما استعجم: ١٣٤٦/٤).

(٤) واسط: اسم يطلق على عدة مواضع. راجع معجم البلدان (مادة واسط).

(٥) جذام وسدوس: من أسماء القبائل.

وقد يؤنث اسم الأب على حذف مضاف مؤنث، فلا يمنع الصرف كقوله:

٣٨ ـ شادوا البلاد، وأصبحوا في آدمٍ　　بلغوا بها بِيضَ الوجوه فُحُولا(١)

أي في قبائل آدم، أو أولاد آدم، فحذف المضاف، ثم أنث آدم فأعاد الضمير إليه مؤنّثاً في قوله: «بلغوا بها»، ولم يمنعه الصرف، لأنه راعى المضاف المحذوف.

(ص): وما سمي من السّور بذي أل صُرِف. أو عارٍ ولم تضف إليه سورة منع أو أضيف ولو تقديراً فلا، حيث لا مانع. أو بجملة فيها وصل قطع، أو تاء قلبت هاء في الوقت. وأُعرب ممنوعاً، أو بحرف هجاء حكي، أو أُعرب ممنوعاً ومصروفاً أضيف إليه سورة أو لا، أو موازن أعجمي كحاميم، فأوجب ابن عصفور الحكاية، وجوّز الشّلَوْبين إعرابه ممنوعاً، ويجريان في المركب كطاسين ميم غير مضاف إليه سورة مع البناء، ومضافاً إليه، ولو تقديراً مع فتح النون، وإعرابها مضافة، وليس في كَهيعَص، وحمَ عسَقَ إلا الوقف خلافاً ليونس.

(ش): أسماء السور أقسام:

أحدها: ما فيه ألف ولام، وحكمه: الصّرف، كالأنفال، والأنعام والأعراف.

الثاني: العاري منها، فإن لم يضف إليه سورة منع الصرف نحو: هذه هُودُ، وقرأت هودَ، وإن أضيف إليه (سورة) لفظاً أو تقديراً صرف نحو: قرأت سورة هودٍ ما لم يكن فيه مانع فيمنع نحو: قرأت سورة يُونُسَ.

الثالث: الجملة نحو: «قل أُوحِيَ إليّ» [الجن: ١، وغيرها] و ﴿أَتَىٰٓ أَمۡرُ ٱللَّهِ﴾ [النحل: ١] فتحكى فإن كان أوّلها همز وصل قُطِع، لأن همز الوصل لا يكون في الأسماء. إلاّ في ألفاظ معدودة تحفظ ولا يقاس عليها ـ أو في آخرها تاء تأنيث قلبت هاء في الوقف، لأن ذلك شأن التاء التي في الأسماء. وتعرب لمصيرها أسماء، ولا موجب للبناء، ويمنع الصرف للعلميّة والتأنيث نحو: قرأت اقتربَتْ، وفي الوقف: اقتربَهْ.

الرابع: حرف الهجاء: كـ «صَ، ونَ، وقَ» فتجوز فيه الحكاية، لأنها حروف فتحكى كما هي، والإعراب لجعلها أسماء لحروف الهجاء، وعلى هذا يجوز فيها الصرف وعدمه بِناءً على تذكير الحرف وتأنيثه، وسواء في ذلك أضيف إليه سورة أم لا؛ نحو: قرأت صاد أو سورة صاد، بالسكون والفتح منوّناً وغير منوّن(٢).

---

(١) البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في الدرر (١/ ١٠٠)، والكتاب (٣/ ٢٥٢)، ولسان العرب (٦/ ١٠ ـ أنس، ١٢/ ١٢ ـ أدم).

(٢) أي على وجهي الحكاية والإعراب. فعلى وجه الحكاية بالسكون، وعلى الإعراب بالفتح.

الخامس: ما وازن الأعجمي كحاميم وطاسين وياسين فأوجب ابن عصفور فيه الحكاية، لأنها حروف مقطعة.

وجوّز (الشّلوبين) فيه ذلك، والإعراب غير مصروف لموازنته هابيل، وقابيل، وقد قرىء «ياسينَ» بنصب النون، وسواء في الأمرين أضيف إليه سورة أم لا.

السادس: المركّب كطاسين ميم، فإن لم يضف إليه «سورة» ففيه رأي ابن عصفور والشلوبين فيما قبله، ورأي ثالث: وهو البناء للجزأين على الفتح كخمسة عشر.

وإن أضيف إليه سورة لفظاً أو تقديراً، ففيه الرأيان، ويجوز على الإعراب فتح النون، وإجراء الإعراب على الميم كبعلبك، وإجراؤه على النون مضافاً لما بعده، وعلى هذا في (ميم) الصَّرفُ وعدمُه بناء على تذكير الحرف وتأنيثه. أمّا ﴿كٓهيعٓصٓ﴾ [مريم: ١]، حمٓ عٓسٓقٓ فلا يجوز فيهما إلاّ الحكاية سواء أضيف إليهما سورة أم لا. ولا يجوز فيهما الإعراب، لأنه لا نظير لهما في الأسماء المعربة، ولا تركيب المزج، لأنه لا يركبه أسماء كثيرة.

وأجاز يونس في (كهيعص) أن تكون كَلِمُه[1] مفتوحةً، والصاد مضمومة ووجهه أنه جعله اسماً أعجمياً وأعربهُ، وإن لم يكن له نظير في الأسماء المعربة.

(ص): مسألة ينوّن في غير النصب ممنوع آخره ياء تلو كسرة ما لم تقلب ألفاً، ولا تظهر الفتحة جَرّاً خلافاً لقوم مطلقاً، وليونس في العَلَم.

(ش): ينوّن جوازاً في الرفع والجر من غير المنصرف ما آخره ياء تَلِي كسرة، سواء كان جمعاً نحو: هؤلاء جوارٍ، ومررت بِجَوارٍ، قال تعالى: ﴿وَمِن فَوْقِهِمْ غَوَاشٍۚ﴾ [الأعراف: ٤١]، ﴿وَٱلْفَجْرِ وَلَيَالٍ عَشْرٍ﴾ [الفجر: ١، ٢] أم مصغراً كأُعَيْمٍ[2]، أم فعلاً مسمى به كَيغْزٍ، ويَرْمٍ[3]، وهذا التنوين عوض من الياء المحذوفة بحركتها تخفيفاً ـ كما سيأتي في مبحثه.

فإن قلبت الياء ألفاً منع التنوين باتفاق: كصحَارَى، وعذَارى بعد صحارٍ، وعذارٍ. ولا يجوز في هذا النوع ظهور الفتحة على الياء في حالة الجرّ كما لا يجوز إظهار الكسرة التي الفتحة نائبة عنها. وقيل يجوز كما يجوز إظهارها حالة النصب لِخِفَّتِها، وعليه قول الشاعر:

٣٩ ـ ولكـنّ عبْـدَ اللّـهِ مَـوْلَـى مَـوَالِيـا[4]

---

(١) كلمه: أي حروفه.

(٢) تصغير أعمى.

(٣) يغز ويرم: من الفعلين غزا ورمى.

(٤) عجز بيت من الطويل، وصدره:

فلـو كـان عبـدُ الله مـولًـى هجـوتُـه =

وقيل يجوز في العلم دون غيره، وعليه يونس، واستدل بقوله:

٤٠ ـ قد عَجِبَتْ مِنّي ومن يُعَيْلِيَا[(١)]

وأجيب بأنه وما قبله ضرورة[(٢)].

(ص): مسألة:

ما منع صَرْفُهُ دون علميّة منع معها وبعدها، إلاّ أفعل تفضيل مجرداً مِن (مِنْ). وخالف الأخفش[(٣)] في (أحمر).

وثالثها: إن لم يكنه. ورابعها: يجوزان. وفي فَعْلان، وأُخَر، ومعدول العدد، وجَمْع مُتَناهٍ، ومركب كحضرموت آخرُهُ وزنُ المتناهي أو ألفُ التأنيث. وما منع معها صُرِف دونها وِفَاقاً.

(ش): ما منع صرفه دون علميّة، وهو الذي ليس أحد عِلّتيه العلميّة خمسة أنواع، فإذا سمّي بشيء منها لم ينصرف أيضاً. وكذا إذا نُكّر بعد التسمية.

واستُثْني من ذلك ما كان أفعل تفضيل مجرّداً مِنْ (مِنْ) فإنه إذا سمي به ثم نكّر انصرف بإجماع، لأنه لم يبق فيه شَبَهُ الوصف، إذ لم يستعمل صفة، إلاّ بـ «مِنْ» ظاهرة أو مقدّرة.

= وهو للفرزدق في إنباه الرواة (٢/ ١٠٥)، وبغية الوعاة (٢/ ٤٢)، وخزانة الأدب (١/ ٢٣٥ ـ ٢٣٥، ٥/ ١٤٥)، والدرر (١/ ١٠١)، وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٣١١)، وشرح التصريح (٢/ ٢٢٩)، وشرح المفصل (١/ ٦٤)، والكتاب (٣/ ٣١٣، ٣١٥)، ولسان العرب (١٥/ ٤٧ ـ عرا، ٤٠٩ ـ ولى)، وما ينصرف وما لا ينصرف (ص ١١٤)، ومراتب النحويين (ص ٣١)، والمقاصد النحوية (٤/ ٣٧٥)، والمقتضب (١/ ١٤٣)، وليس في ديوانه. وبلا نسبة في أوضح المسالك (٤/ ١٤٠)، وشرح الأشموني (٣/ ٥٤١).

(١) الرجز للفرزدق، وبعده:

لما رأتني خَلَقاً مقلوليَا

وهو في الدرر (١/ ١٠٢)، وشرح التصريح (٢/ ٢٢٨)، وأوضح المسالك (٤/ ١٣٩)، والخصائص (١/ ٦)، وشرح الأشموني (٢/ ٥٤١)، والكتاب (٣/ ٣١٥)، ولسان العرب (١٥/ ٩٤ ـ علا، ٢٠٠ ـ قلا)، وما ينصرف وما لا ينصرف (ص ١١٤)، والمقتضب (١/ ١٤٢)، والممتع في التصريف (٢/ ٥٥٧)، والمنصف (٢/ ٦٨، ٧٩، ٣/ ٦٧). وقوله: «يعيليا» مصغر «يَعْلَى» وهو علم على وزن الفعل، ولم يُزل بتصغيره سبب منعه من الصرف، وهو اسم منقوص، وقد عامله معاملة الاسم الصحيح. وهذا مذهب يونس وعيسى بن عمر والكسائي، ومذهب سيبويه والخليل أنه ضرورة.

(٢) وهو مذهب الخليل وسيبويه، كما ذكرنا في آخر الحاشية السابقة.

(٣) هو الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة. تقدم التعريف به هو والأخفش الأصغر. انظر الفهارس العامة.

فإن سمي به مع (مِنْ) ثُم نكِّر مُنِع قولاً واحداً. وخالف الأخفش في مسائل:

الأولى: باب أفعل الوصف كأحمر إذا سمي به، ثم نكّر، فذهب إلى أنه يصرف، لأنه ليس فيه إلاّ الوزن، ومعنى الوصف قد ذهب بالتسمية[١].

وأجاب الجمهور بأنه شبيه بالوصف، وشَبَهُ العِلة في هذا الباب عِلّة. وفيه رأي ثالث: أنه إن سمي به رجل أحمر لم ينصرف بعد التنكير، لأنه سمي به بوصفه، فجرى الاسم مجراه في ذلك المعنى.

وإن تسمّى به أسود ونحوه صرف، لخلوص الاسميّة، وذهاب معنى الوصفيّة، وعلى هذا الفرّاء وابن الأنباري.

ورابع: أنه يجوز فيه الصرف وتركه، وعليه الفارسي، راعى فيه الأصل والحال كأبطح[٢].

الثانية: باب فعلان الوصف كَسَكْران، إذا سمي به ثم نكّر. ذهب الأخفش أيضاً إلى أنه يصرف، وسيبويه على المنع، وتوجيههما ما تقدّم في أحمر.

الثالثة: أُخَر، إذا سمي به ثم نكر بعد التسمية، ذهب الأخفش أيضاً إلى صرفه، لأن العدل قد زال، لكونه مخصوصاً بمحلّ الوصف، فلا يؤثر في غيره. والجمهور على المنع لشبهه بأصله.

الرابعة: **معدول العدد**: إذا سمّي به ثم نكّر بعد التسمية. ذهب الأخفش أيضاً إلى صرفه، لما تقدّم في أُخَر، وخالفه الجمهور.

الخامسة: الجمع المتناهي: إذا سمي به ثم نكر. ذهب الأخفش أيضاً إلى صرفه، وخالفه الجمهور.

السادسة: المركب المزجي: إذا ختم بمثل مفاعل، أو بذي ألف التأنيث، كمحاريب مساجد، أو عبد بشرَى، أو عبد حمراء، إذا ركّبا وسمي به ثم نكر. ذهب الأخفش أيضاً إلى صرفه، لأن المانع فيه حال التسمية التركيب مع العلميّة، لا الجمع والتأنيث، وقد زالت العلمية بالتنكير. والأصح عند ابن مالك وغيره المنع، لأنه لم يُر شيء من هذا النوع مصروفاً في كلامهم.

---

(١) ذكر الدنوشري أن مذهب الأخفش هو الصواب؛ لأنه عند قصد التنكير لا يعود الوصف ولا الدلالة عليه، لأن معنى «أحمر» حينئذ شخص مسمى بهذا الاسم. انظر حاشية يسّ (٢/٢٢٧).

(٢) الأبطح: المكان المتسع يمرّ به السيل فيترك فيه الرمل والحصى الصغار، ومنه أبطح مكة. وجمعه أباطح. (المعجم الوسيط: ص ٦١).

وما لم يمنع إلا مع العلميّة صرف منكراً بإجماع لزوال إحدى العلّتين.

(ص): مسألة:

يصرف الممنوع إذا صغّر لا مؤنث، وأعجمي إلاّ المرخم، ومركب، وشبه فعلَى ومضارعٍ قبله أو بعده، ويمنع المصروف به، إن أكمل موجبه.

(ش): إذا صغّر ما لا ينصرف صرف، لزوال سبب المنع بالتصغير، كزوال العدل في عُمَير، والألف المقصورة في عُلَيق تصغير عَلْقَى[1]. والألف والنون في سُرَيْحِين تصغير سِرحان[2]. والوزن في شُمَيِّر تصغير شمّر[3]. وصيغة الجمع في جُنَيْدِل تصغير جنادل[4].

ويستثنى من ذلك المُؤَنّث، والعجمي، والمركب المزجي، وشِبْه فَعْلى، وهو باب سكران، وشبه الفعل المضارع كتغلب، ويشكر، فإنها تبقى على المنع بعد التصغير، لبقا السبب.

وقولي: قبله أو بعده، أي سواء كان شبهه للمضارع سابقاً على التصغير، كالمثالين المذكورين، أو عارضاً فيه كأُجَيْدِل تصغير: أجادل[5]، فإنه بعد التصغير على وزن أُبَيْطِ بخلافه قبله.

واحترزنا بالمضارع عن الماضي، فإن مشابهته تزول بالتصغير. وقولي: في الأعجمي إلا المرخّم أشرت به إلى أن تصغير الترخيم في الأعجمي يقتضي الصّرف نحو: بُرَيْه وسُمَيْع في إبراهيم، وإسماعيل، لكونه صار على ثلاثة أحرف غير ياء التصغير، والعجمة لا تؤثر فيما كان كذلك. نبّه عليه أبو حيّان.

وقد يكون الاسم منصرفاً، فإذا صغّر منع، لحدوث سبب المنع فيه كتوسُّط مسمًّى به، فإنه مصروف، فإذا صغّر على تُوَيْسِط أشبه الفعل فيمنع. وهند ونحوه إذا صغّر دخلته التا فيتعيّن فيه المنع بعد أن كان جائزاً.

(ص): **مسألة: يصرف لتناسب، وضرورة، واستثنى الكوفيّة، أفعل مِن. وقوم ذا ألف التأنيث. قيل: ومطلقاً في لغة.**

---

(١) العَلْقَى: شجر تدوم خضرته في القيظ، وله أفنان طوال دقاق وورقٌ لطاف؛ وهو من الفصيلة الصندلية. (المعجم الوسيط: ص ٦٢٢).

(٢) السرحان: الذئب.

(٣) في اللسان (٤/٤٢٨): «الشَّمَّرِيّ: الكيّس في الأمور المنكمش، بفتح الشين والميم. ورجل شِمْرٌ وشِمِّيرٌ وشَمَّرِيٌّ وشِمِّرِيّ، بالكسر: ماض في الأمور والحوائج مجرّب».

(٤) الجُنادل (بضم الجيم): الشديد من كل شيء. (اللسان: ١١/١٢٩).

(٥) في اللسان (١١/١٠٤) أن أجادل جمع أجدل، وهو الصقر.

(ش): يجوز صرف ما لا ينصرف، لتناسب، أو ضرورة.

فالأول: نحو: ﴿وَجِئْتُكَ مِن سَبَإٍ بِنَبَإٍ﴾ [النمل: ٢٢]. ﴿سَلَٰسِلَا۟ وَأَغْلَٰلًا﴾ [الإنسان: ٤]. ﴿وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثًا وَيَعُوقًا وَنَسْرًا﴾ [نوح: ٢٣].

والثاني: كقوله:

٤١ ـ تَبَصَّرْ خليلي هل ترى من ظَعَائنٍ[1]

واستثنى الكوفيّون أفعل التفضيل، فلم يجيزوا صرفه لذلك، واحتجوا بأن حذف تنوينه إنما هو لأجل «مِنْ» فلا يجمع بينه وبينها، كما لا يجمع بينه وبين الإضافة في الضرورة. والبصريون بنوا الجواز على المانع له الوزن والصفة كأحمر لا (مِنْ) بدليل تنوين خيرٌ منك، وشرٌّ منك، لزوال الوزن. واستثنى آخرون ما آخره ألف التأنيث فمنعوا صرفه للضّرورة، وعلّلوه بأنه لا فائدة فيه، لأنه مستوٍ في الرّفع والنصب والجرّ، ولأنه إذا زيد فيه التنوين سقطت الألف لالتقاء الساكنين، فينقص بقدر ما زيد.

وأجيب بأنه قد تكون فيه فائدة بأن ينون، فيلتقي بساكن فيكسر، ويكون محتاجاً إلى ذلك[2].

وزعم قوم: أن صرف ما لا ينصرف مطلقاً، أي في الاختيار، لغة لبعض العرب، حكاها الأخفش، قال: وكأنّ هذه لغة الشعراء، لأنهم قد اضطروا إليه في الشعر، فجرت ألسنتهم على ذلك في الكلام.

(ص): ومنع المصروف، ثالثها: الصحيح يجوز ضرورة، ورابعها إن كان عَلَماً.

(ش): في منع المصروف أربعة مذاهب:

---

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

تحمّلن بالعلياء من فوق جرثمِ

وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه (ص ٩)، والدرر (١/ ١٠٣)، وشرح شواهد المغني (١/ ٣٨٤)، ولسان العرب (٥/ ٩٠ ـ علا). وبلا نسبة في شرح الأشموني (٢/ ٥٤٢).

ويروى عجزه أيضاً:

سوالك نقباً بين حزمي شعبعبِ

وهو بهذه الرواية لامرىء القيس في ديوانه (ص ٤٣)، والمقاصد النحوية (٤/ ٣٦٨). وبلا نسبة في شرح ابن عقيل (ص ٥٦٣).

(٢) انظر حاشية الصبّان (٣/ ٢٧٤) ولفظه: «وأجيب بأنه قد يكون فيه فائدة بأن تلتقي الألف مع ساكن بعده فيحتاج الشاعر إلى كسر الأول فينوّن ثم يكسر، ومقتضى هذا أنه إذا لم يحتج إلى تنوينه لم ينوّن».

أحدها: الجواز مطلقاً حتى في الاختيار، وعلى ذلك أحمد بن يَحْيَى[١] فإنه أنشد:

٤٢ ـ أُؤَمِّـــل أَنْ أعِيـــش وَأَنَّ يَـــوْمِـــي بِـــأَوَّلَ أو بِـــأَهْـــونَ أو جُبَـــارِ
أو التّـــالـــي دُبـــارِ فـــإن أَفُتْـــهُ فَمُـــؤْنِـــسَ أو عَـــرُوبـــةَ أو شِيـــارِ[٢]

فقيل له: هذا موضوع، فإن مؤنساً ودباراً مصروفان وقد ترك صرفهما، فقال: هذا جائز في الكلام فكيف في الشعر؟ قال أبو حيّان: فدل هذا الجواب على إجازته اختياراً.

والثاني: المنع مطلقاً حتى في الشعر، وعلى ذلك أكثر البصريين وأبو موسى الحامض[٣] من الكوفيين، قالوا: لأنه خروج عن الأصل بخلاف صرف الممنوع في الشعر، فإنه رجوع إلى الأصل في الأسماء.

والثالث: وهو الصّحيح: الجواز في الشعر، والمنع في الاختيار وعليه أكثر الكوفيين والأخفش من البصريين. واختاره ابن مالك، وصحّحه أبو حيّان قياساً على عكسه، ولورود السماع بذلك كثيراً كقوله:

٤٣ ـ فمـــا كـــان حِصْـــنٌ ولا حـــابـــس يفـــوقـــان مِـــرْدَاسَ فـــي مَجْمَـــعِ[٤]

---

(١) أحمد بن يحيى: هو ثعلب، وقد تقدمت ترجمته. انظر الفهارس العامة.

(٢) البيتان من الوافر، وهما بلا نسبة في الإنصاف (٢/٤٩٧)، وجمهرة اللغة (ص ١٣١١)، والدرر (١/١٠٣)، ولسان العرب (١/٥٩٣ ـ عرب، ٤/١١٧ ـ جبر، ٤/٢٧٥ ـ دبر، ٤/٤٣٧ ـ شبر، ٦/١٥ ـ أنس، ١٣/٤٤٠ ـ هون)، والمقاصد النحوية (٤/٣٦٧). والأسماء المذكورة في البيتين هي أسماء أيامهم قديماً، فأول هو الأحد، وأهون: الاثنين، وجبار: الثلاثاء، ودبار: الأربعاء، ومؤنس: الخميس، وعروبة: الجمعة، وشيار: السبت.

(٣) هو أبو موسى سليمان بن محمد بن أحمد البغدادي المعروف بالحامض. أديب لغوي نحوي. توفي لسبع بقين من ذي الحجة سنة ٣٠٥ هـ ببغداد. له من التصانيف: المختصر في النحو، غريب الحديث، خلق الإنسان، الوحوش، النبات. انظر وفيات الأعيان (١/٢٦٩)، ومعجم الأدباء (١١/٢٥٣ ـ ٢٥٥)، وإنباه الرواة (٢/٢١، ٢٢)، وتاريخ بغداد (٩/٦١)، والنجوم الزاهرة (٣/١٩٣)، وبغية الوعاة (٢٦٢، ٢٦٣)، وكشف الظنون (ص ١٤٢٤، ١٤٦٩، ١٦٣٠).

(٤) البيت من المتقارب، وهو لعباس بن مرداس في ديوانه (ص ٨٤)، والأغاني (١٤/٢٩١)، والإنصاف (٢/٤٩٩)، وخزانة الأدب (١/١٤٧، ١٤٨، ٢٥٣)، والدرر (١/١٠٤)، وسمط اللآلي (ص ٣٣)، وشرح التصريح (٢/١١٩)، وشرح المفصل (١/٦٨)، والشعر والشعراء (١/١٠٧، ٣٠٦، ٢/٧٥٢)، ولسان العرب (٦/٩٧ ـ ردس)، والمقاصد النحوية (٤/٣٦٥). وبلا نسبة في سرّ صناعة الإعراب (٢/٥٤٦، ٥٤٧)، وشرح الأشموني (٢/٥٤٣)، ولسان العرب (١٠/٣١٦ ـ فوق). والشاهد في البيت قوله: «مرداس» حيث منعه من الصرف، وهو مصروف؛ وذلك للضرورة الشعرية.

والرابع: يجوز في العَلَم خاصة.

(ص): **ولا واسطة، وزعمها ابن جني في ذي أل، والمضاف والتثنية والجمع.**

(ش): الاسم: إما منصرف، أو غيره، ولا واسطة بينهما، وأثبتها ابن جني في المعرّف بأل، والمضاف، قال: فإنه لا يسمّى منصرفاً لعدم تنوينه، ولا غير منصرف لعدم السبب قال: وكذلك التثنية والجمع على حدّها ليس شيء من ذلك منصرفاً ولا غير منصرف، معرفةً كان أو نكرة، ذكر ذلك في (الخصائص) وسبقه إليه شيخه أبو عليّ الفارِسيّ.

البابُ الثالث: الأسماء السِّتّة

(ص): الثالث: ما أضيف لغير الياء مفرداً مكبّراً من: أب، وأخ، وحم غير مماثل قَرْوٍ وقَرْءٍ وخَطَأٍ، وفم بلا ميم، وذي كصاحب، و (هن)، خلافاً للفراء، فبالواو رفعاً، والألف نصباً، والياء جرّاً.

(ش): الباب الثالث من أبواب النيابة الأسماء الستة المذكورة، فإنها ترفع بالواو، وتنصب بالألف، وتجر بالياء بشروط:

أن تكون مضافة، فإن أفردت أعربت بالحركات الظاهرة، نحو: ﴿إِنَّ لَهُۥٓ أَبًا﴾ [يوسف: ٧٨]، ﴿وَلَهُۥٓ أَخٌ﴾ [النساء: ١٢].

وأن تكون إضافتها لغير ياء المتكلم، فإن المضاف إليها يعرب بحركات مُقَدَّرة.

وأن تكون مفردة، أي غير مثناة ولا مجموعة، لأنها إذ ذاك تعرب إعراب المثنى والمجموع.

وأن تكون مكبّرة، فإن صغرت أعربت بالحركات نحو: أُخَيّ زيد.

ويختص الحم بشروط: أن لا يماثل قَرْو[1] وقَرْء[2]، وخَطَأ، فإنه إن ماثل ذلك أعرب بالحركات الظاهرة نحو: هذا حَمْوُك وحَمْؤُكَ وحَمَؤُك[3].

---

(١) قرا فلاناً قَرْواً: قصده، وتتبعه ونظر أعماله. وقرا الأمر: تتبّعه. ويقال: قرا البلاد: تتبعها أرضاً أرضاً وسار فيها ينظر حالها وأمرها. وقرا الأرض: تتبع ناساً بعد ناس فيها. وقرا بني فلان: مرّ بهم واحداً واحداً. (المعجم الوسيط: ص ٧٣١، ٧٣٢).

(٢) القرء: الحيض، والطهر منه.

(٣) حَمْوُك وزن قَرْو، وحَمْؤُك وزن قرء، وحَمَؤُك وزن خطأ.

ويختص الفم بشرط: أن تزال منه الميم، فإن لم تزُل أعرب بالحركات نحو: خُلوف[١] فم الصائم.

ويختص ذو بشرط: أن يكون بمعنى صاحب، فإن كانت للإشارة أو موصولة، فإنها مبنيّة.

وقصر الفرّاء الإعراب بالحروف على الخمسة الأول، ومنع ذلك في (هن). وتابعه قوم. وردّ بنقل سيبويه عن العرب إجراءه مجراها. وهو كناية عما لا يُعرف اسمه، أو يكره التصريح باسمه.

والحم[٢]: أقارب الزوج، وقد يطلق على أقارب الزوجة[٣].

(ص): وهل بها أو بمقدّرة، أو بما قبلها. والحروف: إشباع أو منقولة، أوْ لا، أو بهما، أو بالانقلاب نصباً وجرّاً، والبقاء رفعاً. أو فو، وذو بمقدَّرة، والباقي بها، أو عكسه، أو الحروف دلائل، أو الرفع بالنقل، والنصب بالبدل، والجرّ بهما؟ أقوال: أشهرها الأول، وأصحّها الثاني.

(ش): في إعراب الأسماء الستة مذاهب:

أحدها: وهو المشهور أن هذه الأحرف نفسها هي الإعراب وأنها نابت عن الحركات، وهذا مذهب قُطرب، والزّيادي[٤]، والزّجّاجِيّ من البصريين، وهشام[٥] من الكوفيين.

---

(١) خلوف فم الصائم: تغيّر رائحته لتأخر الطعام. وفي الحديث: «لخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك». انظر اللسان (٩/ ٩٣ ـ مادة خلف).

(٢) «حم» مفرد، وقوله: «أقارب. . .» جمع؛ فكان الوجه أن يقول والأحماء.

(٣) حَمَا المرأة: أبو زوجها ومن كان من قبله من الرجال. وحَمَا الرجل: أبو امرأته ومن كان من قبله من الرجال. (المعجم الوسيط: ص ٢٠١).

(٤) قطرب والزجاجي تقدم التعريف بهما. أما الزيادي، فهو إبراهيم بن سفيان بن سليمان بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن زياد ابن أبيه الزيادي، أبو إسحاق. نحوي لغوي راوية شاعر. قرأ على الأصمعي وغيره. وتوفي سنة ٢٤٩ هـ. له من التصانيف: النقط والشكل، الأمثال، تنميق الأخبار، أسماء السحاب والرياح والأمطار، شرح نكت كتاب سيبويه. انظر معجم الأدباء (١/ ١٥٨ ـ ١٦١)، وبغية الوعاة (ص ١٨١)، وإنباه الرواة (١/ ١٦٦، ١٦٧)، وكشف الظنون (ص ١٦٧، ٥٠١، ١٤٢٧، ١٤٦٧)، وإيضاح المكنون (٢/ ٢٦٧).

(٥) هو هشام بن معاوية الضرير الكوفي أبو عبدالله. نحوي. صحب الكسائي وأخذ عنه الكثير من النحو. توفي سنة ٢٠٩ هـ. من تصانيفه: المختصر، القياس، الحدود؛ وكلها في النحو. انظر وفيات الأعيان (٢/ ٢٥٩)، ومعجم الأدباء (١٩/ ٢٩٢)، وبغية الوعاة (ص ٤٠٩)، ونزهة الألبا (ص ٢٢٢، ٢٢٣)، وكشف الظنون (ص ٦٣٥)، وإيضاح المكنون (٢/ ٤٥١)، وهدية العارفين (٢/ ٥٠٩).

وأيّد بأن الإعراب إنما جيء به لبيان مقتضى العامل، ولا فائدة في جعل مقدّر متنازع فيه دليلاً[١]، وإلغاء ظاهر واف بالدلالة المطلوبة.

ورُدّ بثبوت الواو قبل العامل [٢]، وبأن الإعراب زائد على الكلمة، فيؤدي إلى بقاء (فيك) و (ذي مال) على حرف واحد [٣] وصلاً وابتداء وهما معربان، وذلك لا يوجد إلا شذوذاً.

الثاني: وهو مذهب سيبويه والفارسي وجمهور البصريين، وصححه ابن مالك، وأبو حيان، وابن هشام، وغيرهم من المتأخرين: أنها معربة بحركات مقدرة في الحروف، وأنها أتبع فيها ما قبل الآخر للآخر، فإذا قلت: قام أبوك، فأصله أَبَوُك، فأتبعت حركة الباء لحركة الواو، فقيل: أَبُوُك، ثم استثقلت الضمّة على الواو فحذفت. وإذا قلت: رأيت أباك، فأصله: أَبَوَك تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً. وإذا قلت: مررت بأبيك، فأصله: بأَبَوِك، ثم أتبعت حركة الباء لحركة الواو فصار بأَبِوِك، فاستثقلت الكسرة على الواو فحذفت، فسكنت، وقبلها كسرة، فانقلبت ياء.

واستدل لهذا القول: بأن أصل الإعراب أن يكون بحركات ظاهرة أو مقدّرة، فإذا أمكن التقدير مع وجود النظير لم يعدل عنه.

المذهب الثالث: أنها معربة بالحركات التي قبل الحروف، والحروف إشباع وعليه المازنِيّ والزّجّاج.

وردّ بأن الإشباع بابه الشعر، وببقاء (فيك) و (ذي مال) على حرف واحد.

الرابع: أنها معربة بالحركات التي قبل الحروف، وهي منقولة من الحروف وعليه الرّبعي[٤].

---

(١) يقول الصبّان في شرحه على الأشموني (١/ ٧٤): إن مذهب سيبويه فيه تكلف حركات مقدرة مع الاستغناء عنها بنفس الحروف لحصول فائدة الإعراب بها، وهي بيان مقتضى العامل، ولا محذور في جعل الإعراب فرعاً من نفس الكلمة إذا صلح له كما جعلوه في المثنى والمجموع على حدّه من نفسها.

(٢) على اعتبار أن أصل هذه الكلمات «أَبَوٌ وَأَخَوٌ وحَمَوٌ وذَوَوٌ».

(٣) وذهب الزيادي إلى أنها أنفسها إعراب. قال ابن يعيش في شرح المفصل (١/ ٥٢): «وذلك فاسد؛ لأنه يلزم منه أن يكون اسم معرب على حرف واحد، وهو: فوك وذو مال».

(٤) الربعي: هو علي بن عيسى بن الفرج بن صالح الربعي، الشيرازي الأصل، البغدادي المنزل؛ أبو الحسن. نحوي لغوي. أخذ عن أبي سعيد السيرافي، وهاجر إلى شيراز فأخذ عن أبي علي الفارسي ولازمه عشرين سنة، ثم رجع إلى بغداد فأقام بها إلى أن مات لعشر بقين من المحرم سنة ٤٢٠ هـ. من تصانيفه: البديع في النحو، التنبيه على خطأ ابن جني في تفسير شعر المتنبي، شرح الإيضاح لأبي علي الفارسي في النحو، شرح البلغة، شرح مختصر الجرمي. انظر وفيات الأعيان (١/ ٤٣٣)، ومعجم =

ورد بأن شرط النقل الوقف، وصحة المنقول إليه وسكونه وصحة المنقول منه، وبأنه يلزم جعل حرف الإعراب غير آخر مع بقاء الآخر.

الخامس: أنها معربة بالحركات التي قبل الحروف، وليست منقولة، بل هي الحركات التي كانت فيها قبل أن تضاف، فثبتت الواو في الرفع، لأجل الضّمّة، وانقلبت ياء لأجل الكسرة، والفاً لأجل الفتحة، وعليه الأعلم وابن أبي العافية[(١)].

وَرُدّ بأن هذه الحروف إن كانت زائدة فهو المذهب الثالث، وقد تبيّن فساده، وإن كانت لامات لزم جعل الإعراب في العين مع وجود اللام.

السادس: أنها معربة من مكانين بالحركات والحروف معاً. وعليه الكسائي والفراء. وَرُدّ بأنه لا نظير له.

السابع: أنها معربة بالتغير والانقلاب حالة النصب والجر، وبعدم ذلك حالة الرفع، وعليه الجَرْمي[(٢)].

ورد بأنه لا نظير له، وبأن عامل الرفع لا يكون مؤثّراً شيئاً، وبأن العَدَم لا يكون علامة.

الثامن: أنّ فاك وذا مال معربان بحركات مقدّرة في الحروف، وأن أباك، وأخاك، وحماك، وَهناك، معربة بالحروف، وعليه السّهيلي والرُّنْدِيّ[(٣)].

= الأدباء (١٤/ ٧٨ ـ ٨٥)، وإنباه الرواة (٢/ ٢٩٧)، ونزهة الألبا (ص ٤١٤ ـ ٤١٦)، وشذرات الذهب (٣/ ٢١٦)، وهدية العارفين (١/ ٦٨٦).

(١) هو محمد بن عبد الرحمن بن عبد العزيز بن خليفة بن أبي العافية، المتوفى سنة ٥٨٣ هـ.

(٢) هو أبو عمر صالح بن إسحاق الجرمي. نحوي لغوي فقيه محدث أخياري عروضي، من أهل البصرة. قدم بغداد وأخذ النحو عن الأخفش وأخذ اللغة عن أبي عبيدة والأصمعي وغيرهما. وتوفي سنة ٢٢٥ هـ. من مصنفاته: الكتاب المختصر في النحو، التثنية في الجمع، كتاب العروض، كتاب الأبنية. انظر تاريخ بغداد (٩/ ٣١٣)، ووفيات الأعيان (١/ ٢٨٥، ٢٨٦)، وإنباه الرواة (٢/ ٨٠ ـ ٨٣)، ومعجم الأدباء (١٢/ ٥، ٦)، وبغية الوعاة (ص ٢٦٨)، وشذرات الذهب (٢/ ٥٧).

(٣) الرندي: هو عمر بن عبد المجيد بن علي الأزدي نزيل مالقة المعروف بالرندي. مقرىء عالم بالعربية. سمع أبا القاسم السهيلي وأبا القاسم بن بشكوال وأبا الحسن الشقوري. وتوفي في ربيع الآخر سنة ٦١٦ هـ، وكانت ولادته سنة ٥٤٣ هـ. من آثاره: شرح الجمل للزجاجي، والفاخر في شرح جمل عبد القادر في النحو. انظر طبقات القراء (١/ ٥٩٤)، وإيضاح المكنون (٢/ ١٥٣)، وهدية العارفين (١/ ٧٨٤).

التاسع: عكسه.

العاشر: أنّ الحروف دلائل إعراب، قاله الأخفش. واختلف في معناه:

فقال الزّجّاج والسّيرافي: المعنى: أنها معربة بحركات مقدرة في الحروف التي قبل حروف العِلّة، ومنع من ظهورها كون حروف العلة تَطْلُب حركاتٍ من جنسها.

وقال ابن السّرّاج: معناه: أنها حروف إعراب، والإعراب فيها لا ظاهر ولا مقدّر، فهي دلائل إعراب بهذا التقدير. وقد عُد هذان القولان مذهبين فتصير أحد عشر.

الثاني عشر: أنها معربة في الرفع بالنقل، وفي النصب بالبدل، وفي الجرّ بالنقل والبدل معاً، فالأصل في: جاء أخوك: جاء أَخَوُك، فنقلت حركة الواو إلى الخاء. والأصل في رأيت أخاك: رأيت أَخَوَكَ، فأبدلت الواو ألفاً. والأصل في مررت بأخيك: بأَخَوِك، نقلت حركة الواو إلى الخاء، فانقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها.

حكاه ابن أبي الربيع وغيره، وهو موافق للمذهب الرابع إلا في النّصب.

(ص): وليس كذلك (مَنْ) في حكاية النّكرة وقفاً، خلافاً للجوهري. ونقص هَنٍ أعرف، وأب وأخ وحم دون قَصْرها، وفوق تشديد: هَنٍ، وأبٍ، وأخٍ. وجعل أخٍ كدَلْو. وفتحُ فاء فَم منقوصاً كيد ودم، لا يمنع قصرهما. وتشديد (دم) مشهور ويضم ويكسر، ويثلّث مقصوراً، ومضعفاً ويتبع الآخر في الحركات كفاء مرء، وعَيْني امرىء وابنم على الأشهر فيها. وقابلاً إضافةً سائغٌ نصباً، وكذا إثبات ميمه مضافاً. وقيل ضرورة. والأصح أنّ وزنها فَعَل إلاّ فاه فَفَعْل، وأن لام (حمٍ) واوٌ، و (ذي) ياءٌ، وأنّها المحذوفة.

(ش): فيه مسائل:

الأولى: زعم الجَوْهري[1] صاحب الصحاح[2] في كتاب له في النحو أن (مَنْ) في

---

(١) الجوهري: هو أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي. لغوي أديب ذو خط جيد. أصله من بلاد الترك من فاراب، ورحل إلى العراق، وقرأ العربية على أبي علي الفارسي وأبي سعيد السيرافي، وسافر إلى الحجاز وطوّف بلاد ربيعة ومضر، وأجهد نفسه في الطلب؛ ولما قضى وطره من الطواف عاد راجعاً إلى خراسان؛ ثم سرح إلى نيسابور، فلم يزل مقيماً بها على التدريس والتأليف وتعليم الخط حتى توفي بها سنة ٣٩٣ هـ، وقيل في حدود سنة ٤٠٠. من أهم تصانيفه: تاج اللغة وصحاح العربية. وله أيضاً: كتاب المقدمة في النحو، كتاب في العروض، وله شعر. انظر معجم الأدباء (٦/ ١٥١ ـ ١٦٥)، والنجوم الزاهرة (٤/ ٢٠٧، ٢٠٨)، ونزهة الألبا (ص ٤١٨ ـ ٤٢١)، وإنباه الرواة (١/ ١٩٤ ـ ١٩٨)، وشذرات الذهب (٣/ ١٤٣)، وبغية الوعاة (ص ١٩٥) وغيرها.

(٢) كتاب «تاج اللغة وصحاح العربية» انظر ما كتبه عن هذا المؤلَّف الأستاذ أحمد عبد الغفور عطّار في مقدّمته القيمة لكتاب الصحاح الصادر عن دار العلم للملايين.

حكاية النكرة في الوقف معربة بالحروف كالأسماء الستة، فإنك تقول لمن قال: جاءني رجل: مَنُو، ولمن قال: رأيت رجلاً: مَنَا، ولمن قال: مررت برجل: مَنِي.

قال ابن هشام: وليس بشيء، لأن هذا ليس بإعراب، بدليل أنه لا يثبت في الوصل، ولأن وضعها وضع الحرف، فلا تستحق إعراباً، ولأن الإعراب إنما يكون بعامل يدخل على الكلمة في الكلام الذي هي فيه.

الثانية: جرت عادة النحاة أن يذكروا لغات هذه الأسماء ففي: (هن) النقص، وهو الإعراب بالحركات، وهو فيه أشهر من الإعراب بالحروف، كحديث: «فأعِضُّوه بِهَن أبيه»[1]. ودونهما التشديد كقوله:

٤٤ ـ ألا ليت شعري؟ هل أبيتن ليلة وهَنّي ....[2]

وفي أب النقص كقوله:

٤٥ ـ بأبِهِ اقتدى عَدِيٌّ في الكَرَمْ ومن يشابهْ أَبَهُ فما ظَلَمْ[3]

والقصْر كقوله:

٤٦ ـ إن أباها، وأبا أباها[4]

---

(١) تمام الحديث: «من تعزّى بعزاء الجاهلية فأعضّوه بهن أبيه» رواه الإمام أحمد في المسند (٥/ ١٣٦)، والبغوي في شرح السنة (١٣/ ١٢٠). ورواه بلفظ: «من تعزى بعزاء الجاهلية فأعضّوه ولا تكنوا» أحمد في المسند (٥/ ١٣٦)، والهيثمي في موارد الظمآن (٧٣٦)، والبخاري في الأدب المفرد (٩٦٣)، والطحاوي في مشكل الآثار (٤/ ٢٣٧)، والتبريزي في مشكاة المصابيح (٤٩٠٢)، والعجلوني في كشف الخفا (٢/ ٣٣٢).

(٢) من الطويل، وتمامه:

.... جاذٍ بين لهزمتي هندِ

ويروى: «بين لهزمتي هنّي». وهو لسحيم بن وثيل في الأشباه والنظائر (١/ ٢٩٤). وبلا نسبة في الدرر (١/ ١٠٥)، ولسان العرب (١٥/ ٣٦٧ ـ هنا).

(٣) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه (ص ١٨٢)، والدرر (١/ ١٠٦)، وشرح التصريح (١/ ٦٤)، والمقاصد النحوية (١/ ١٢٩). وبلا نسبة في أوضح المسالك (١/ ٤٤)، وتخليص الشواهد (ص ٥٧)، وشرح الأشموني (١/ ٢٩)، وشرح ابن عقيل (ص ٣٢).

(٤) وبعده: «قد بلغا في المجد غايتاها». والرجز لرؤبة في ملحق ديوانه (ص ١٦٨). وله أو لأبي النجم في الدرر (١/ ١٠٦)، وشرح التصريح (١/ ٦٥)، وشرح شواهد المغني (١/ ١٢٧)، والمقاصد النحوية (١/ ١٣٣، ٣/ ٦٣٦). وله أو لرجل من بني الحارث في خزانة الأدب (٧/ ٤٥٥). وبلا نسبة في أسرار =

والتشديد نحو: هذا أبُّك. وأفصحها القصر، ثم النقص ثم التشديد.

وفي أخ الثلاثة: سمع في القصْر: «مُكْرهٌ أخَاكَ لا بَطَل»[١].

وحكى أبو زيد: جاءني أَخُك. وفيه أَخْوٌ، بسكون الخاء بوزن دَلْو، قال رجل من طيّىء:

٤٧ ـ ما المَرْءُ أخْوكَ إن لم تُلْفِه وَزَراً عند الكريهة مِعْواناً على النُّوَبِ[٢]

وفي حم النقص والقصر. وفي فم عشر لغات: النّقص، والقصر، وتشديد الميم، مع فتح الفاء وضمّها وكسرها، فهذه تسع لغات. والعاشرة: إتباع الفاء حركة الميم في الإعراب. ومما ورد في القصر:

٤٨ ـ يا حبّذا عينا سُلَيْمَى والفَمَا[٣]

وفي التشديد:

٤٩ ـ يا لَيْتَها قد خَرجت من فَمِّه[٤]

ويشاركه في القصر يد ودم، قال:

٥٠ ـ يا رُبَّ سارٍ بات ما تَوسّدا إلا ذراع العيس أو كفّ اليدا[٥]

= العربية (ص ٤٦)، والإنصاف (ص ١٨)، وأوضح المسالك (١/ ٤٦)، وتخليص الشواهد (ص ٥٨)، وخزانة الأدب (٤/ ١٠٥، ٧/ ٤٥٣)، ورصف المباني (ص ٢٤، ٢٣٦)، وسرّ صناعة الإعراب (٢/ ٧٠٥)، وشرح الأشموني (١/ ٢٩)، وشرح شذور الذهب (ص ٦٢)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٥٨٥)، وشرح ابن عقيل (ص ٣٣)، وشرح المفصل (١/ ٥٣)، ومغني اللبيب (١/ ٣٨).

(١) انظر المثل في جمهرة الأمثال (٢/ ١٩٨) ومجمع الأمثال (٢/ ١٨٢) والمستقصى (٢/ ٣١١).

(٢) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الدرر (١/ ١٠٨).

(٣) الرجز بلا نسبة في جواهر الأدب (ص ٢٩٠)، وخزانة الأدب (٤/ ٤٦٢)، والخصائص (١/ ١٧٠)، والدرر (١/ ١٠٩)، ورصف المباني (ص ٣٤٣)، وسرّ صناعة الإعراب (ص ٤٨٤)، ولسان العرب (١٣/ ٥٢٧ ـ فوه، ١٤/ ٢٣٣ ـ خطا).

(٤) وبعده: «حتى يعود المُلْكُ في أُسْطُمِّهْ». والرجز للعجاج في ملحق ديوانه (٢/ ٣٢٧)، وخزانة الأدب (٤/ ٤٩٣، ٤٩٦)، والدرر (١/ ١٠٩). وبلا نسبة في جواهر الأدب (ص ٩٢)، وسرّ صناعة الإعراب (١/ ٤١٥)، وشرح المفصل (١٠/ ٣٣)، ولسان العرب (١٣/ ٥٢٩ ـ فوه)، والمحتسب (١/ ٧٩)، والممتع في التصريف (١/ ٣٩١).

(٥) الرجز بلا نسبة في جمهرة اللغة (ص ١٣٠٧)، والجنى الداني (ص ٣٥٦)، وجواهر الأدب (ص ٢٨٩)، وخزانة الأدب (٧/ ٤٧٧، ٤٩٨)، والدرر (١/ ١١٠)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٨٠٤)، وشرح =

وقال:

٥١ ـ غَفَلَتْ ثم أتتْ تَطْلُبُهُ فإذا هيْ بِعِظامٍ ودَمَا[١]

وفي التضعيف دمّ، قال:

٥٢ ـ أهان دمّك فرْغاً بعد عِزّته يا عمرو بَغْيُك إصراراً على الحَسَد[٢]

ويشاركه في الإتباع فاء (مرء)، وعينا (امرىء) و (ابنم)، تقول: جاء المُرءُ، ورأيت المَرَأَ ومررت بالمِرِىء بإتباع الميم الهمزة، وقال تعالى: ﴿إِنِ ٱمۡرُؤٌاْ هَلَكَ﴾ [النساء: ١٧٦]، ﴿مَا كَانَ أَبُوكِ ٱمۡرَأَ سَوۡءٍ﴾ [مريم: ٢٨]، ﴿لِكُلِّ ٱمۡرِيٍٕ﴾ [عبس: ٣٧] بإتباع الراء الهمزة، ومثله: ابنم.

وقيل: إنهما معربان من مكانين، فإن الحركة في الراء والنون حركة إعراب لا إتباع، وفيهما لغة أخرى: فتح الراء والنون في الأحوال الثلاثة. وفي امرىء ثالثة: ضمّ الراء على كل حال. وفي مرء فتح الميم مطلقاً وبها جاء القرآن. وثالثة كسرها مطلقاً. ورابعة ضمها مطلقاً، وقرىء بهما ﴿بَيۡنَ ٱلۡمَرۡءِ وَقَلۡبِهِۦ﴾ [الأنفال: ٢٤].

الثالثة: يجوز إفراد أب، وأخ، وحم، وهن، من الإضافة لا ذو، كما سيأتي في باب الإضافة.

وأما فوك فلا يفرد إلاّ ويصير بتلك اللغات.

= المفصل (٤/ ١٥٢)، ولسان العرب (١٥/ ٤٢١ ـ يدي).

وهذا الرجز يروى في الحجّة لابن خالويه (١٧٩):

يا ربّ سار بات لن يوسّدا تحت ذراع العنس أو كفّ اليدا

والعنس: الناقة الصلبة.

(١) البيت من الرمل، وهو بلا نسبة في جمهرة اللغة (ص ١٣٠٧)، والأشباه والنظائر (٥/ ٩٧)، وتخليص الشواهد (ص ٧٧)، وخزانة الأدب (٧/ ٤٩١، ٤٩٣)، والدرر (١/ ١١١)، ورصف المباني (ص ١٦)، وشرح شواهد الإيضاح (ص ٢٧٧)، وشرح المفصل (٥/ ٨٤)، ولسان العرب (٥/ ٣١١ ـ برغز، ١٢/ ٢٠ ـ أطم)، والمنصف (٢/ ١٤٨). ويروى: «فقدتْه فأتت» مكان «غفلت ثم أتت». وفي البيت شاهد آخر، وهو تسكين ياء «هي» ضرورة.

(٢) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر (١/ ١٩٥)، والدرر (١/ ١١٢). وفرغاً: أي باطلاً وهدراً.

وقال العجّاج:

٥٣ ـ خَالَطَ مِنْ سَلْمى خياشِيمَ وفَا[1]

فأفرده لفظاً حالة النصب، فخصّه البصريون بالضرورة. وجوزه الأخفش والكوفيون، وتابعهم ابن مالك في الاختيار تخريجاً على أنه حذف المضاف إليه، ونوى ثبوته، فأبقى المضاف على حاله، أي: خياشيمها وفاها. وأما عكس ذلك، وهو إبقاء ميمه حال الإضافة فمنعه الفارسيّ إلاّ في الشعر، وتابعه ابن عصفور وغيره من المغاربة.

والصحيح كما قال ابن مالك وأبو حيان وغيرهما جوازه في الاختيار، ففي الحديث: «لخُلُوف فمِ الصائم»[2].

وقال الشاعر:

٥٤ ـ يُصْبِحُ ظَمآنَ وفي البحر فَمُهْ[3]

---

(١) الرجز للعجاج في ديوانه (٢/ ٢٢٥)، وإصلاح المنطق (ص ٨٤)، وخزانة الأدب (٣/ ٤٤٢، ٤٤٤)، والدرر (١/ ١١٣)، وشرح أبيات سيبويه (١/ ٢٠٤)، والمقاصد النحوية (١/ ١٥٢)، والمقتضب (١/ ٢٤٠)، والممتع في التصريف (ص ٤٠٨). وبلا نسبة في خزانة الأدب (٤/ ٤٣٧، ٦/ ٥١٠، ٧/ ٢٤٤، ٢٤٦). والشاهد في هذا البيت أن الشاعر أفرد «فماً» عن الإضافة في حال النصب. والخياشيم: جمع خيشوم؛ وليس للإنسان إلا خيشوم واحد، وإنما جمعه بما حوله كما في قولهم: عظيم الوجنات ونحوه.

(٢) رواه البخاري في الصيام، باب فضل الصوم (٢) حديث رقم (١٨٩٤) عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً إلى رسول الله ﷺ. وتمام الحديث: «الصيام جُنّة، فلا يرفث ولا يجهل؛ وإن امرؤ قاتله أو شاتمه فليقل إني صائم ـ مرتين ـ والذي نفسي بيده لخُلُوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك، يترك طعامه وشرابه وشهوته من أجلي. الصيام لي وأنا أجزي به، والحسنة بعشر أمثالها». ورواه البخاري أيضاً بالأرقام (١٩٠٤، ٥٩٢٧، ٧٤٩٢، ٧٥٣٨). والحديث رُوي مختصراً ومطوّلاً، من حديث أبي هريرة ومن حديث غيره؛ فرواه مسلم في الصيام (حديث ١٦٢ ـ ١٦٤)، والترمذي في الصوم باب ٥٤، والنسائي في الصيام باب ٤١ و ٤٢ و ٤٣، وابن ماجة في الصيام باب ١، والدارمي في الصوم باب ١، ومالك في الموطأ (كتاب الصيام، حديث ٥٨)، وأحمد في المسند (١/ ٤٤٦، ٢/ ٢٣٢، ٢٣٤، ٢٥٧، ٢٦٦، ٢٧٣، ٢٨١، ٢٩٢، ٣٠٦، ٣١٣، ٣٤٧، ٣٩٣، ٣٩٥، ٤٠٧، ٤١١، ٤١٤، ٤٤٣، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٦١، ٤٦٥، ٤٦٧، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٨٠، ٤٨٥، ٥٠١، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥١٦، ٥٣٢، ٣/ ٥، ٤٠، ٤/ ١٣٠، ٢٠٢، ٦/ ٢٤٠). والخُلُوف: تغيّر ريح الفم بسبب الانقطاع عن الطعام والشراب.

(٣) الرجز لرؤبة في ديوانه (ص ١٥٩)، والحيوان(٣/ ٢٦٥)، وخزانة الأدب (٤/ ٤٥١، ٤٥٤، ٤٦٠)، والدرر (١/ ١١٤)، وشرح شواهد المغني (١/ ٤٦٧)، والمقاصد النحوية (١/ ١٣٩). وبلا نسبة في شرح الأشموني (١/ ٣١)، وشرح التصريح (١/ ٦٤).

الرابعة: الأصح وعليه البصريون أن وزن هذه الأسماء: فَعَل بفتح الفاء والعين بدليل جمعها على: أفعال إلاّ فوك فوزنه: فَعْل بفتح الفاء وسكون العين.

وذهب الفرّاء: إلى أن وزنها فَعْل بالفتح والإسكان. وفوك فُعْل بضم الفاء والإسكان.

وذهب الخليل: إلى أن وزن (ذو): فَعْل بالفتح والإسكان، وأن أصله: ذَوْوٌ فلامها واو. وعلى الأول أصله: ذوي، فلامها ياء. وقال ابن كيسان[1]: يحتمل الوزنين.

قال أبو حيان: والمحذوف من (ذو) هو اللام في قول أهل الأندلس، والعين في قول أهل قرطبة. قال: والظاهر الأول.

واختلف في (حم) أيضاً هل لامه واو أو ياء؟ على قولين: أصحهما الأول كأب، وأخ لقولهم في التثنية: حموان. وقيل: إنها ياء من الحماية، لأن أحماء المرأة يحمونها.

---

(١) محمد بن أحمد بن كيسان (وفي معجم الأدباء: محمد بن أحمد بن إبراهيم بن كيسان، وكيسان لقب واسمه إبراهيم). نحوي لغوي مشارك في بعض العلوم، كان يحفظ المذهبين الكوفي والبصري في النحو لأنه أخذ عن المبرد وثعلب. من مصنفاته: المهذب في النحو، غلط أدب الكاتب، غريب الحديث، القراءات، المقصور والممدود. انظر تاريخ بغداد (١/ ٣٣٥)، ومعجم الأدباء (١٧/ ١٣٧ ـ ١٤١)، والوافي بالوفيات (٢/ ٣١، ٣٢)، ومرآة الجنان لليافعي (٢/ ٢٣٦)، وشذرات الذهب (٢/ ٢٣٢)، وهدية العارفين (٢/ ٢٣).

البابُ الرابع : المثنّى

(ص): الرابع المثنى، فبالألف والياء. ولزوم الألف لغة، وعليه: «لا وِتران في ليلة». وألحق به مفيد كثرة ككرّتين. وقد يغني عنه عطف أو تكرار، وجمعٌ معنى كأخويكم. ونحو: كَلْبَتَي الحدّاد، وحواليْنا. وكلا وكلتا مضافين لمضمر، ومطلقاً في لغة، وليسا مُثنّيَي اللفظ. وأصلهما كِلْ، خلافاً للكوفية، بل ألف كلا والتاء عن واو. وقيل: ياء. وألف كلتا تأنيث. وقيل: إلحاق. وقيل: أصل. وقيل: تاؤها زائدة لا لإلحاق. وقيل: له، ولك في ضميرهما وجهان. واثنان واثنتان. وبلا همزة لغةٌ، مفرداً، ومضافاً، ومركباً. وقيل: الأصل اثن. وثنايان، ومِذْرَوَانِ. وما غُلِّب لشرف كأبوين، أو تذكير كقمرين، أو خِفّة كَعُمرَيْن. وقيل: في فرْدٍ محْضٍ.

(ش): الباب الرابع من أبواب المثنى: وهو ما دلّ على اثنين بزيادة في آخره صالح للتجريد عنها، وعطْفِ مثله عليه، فإنه يرفع بالألف، وينصب ويجر بالياء نحو: ﴿قَالَ رَجُلَانِ﴾ [المائدة: ٢٣].

ولزوم الألف في الأحوال الثلاثة لغة معروفة عزيت لكنانة وبني الحارث بن كعب، وبني العنبر، وبني الهُجَيْم، وبطون من ربيعة، وبكر بن وائل، وَزُبيد، وخَثْعم، وهَمْدان، وفَزَارة، وعُذْرة. وخرّج عليها قوله تعالى: ﴿إنَّ هذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ [طه: ٦٣]. وقوله ﷺ: «لا وتْران في ليلة»[1]، وأنشد عليها قوله:

٥٥ ـ تـزوّد مِنّـا بيـن أُذْنـاهُ طعنـةً[2]

(١) وروي أيضاً بلفظ: «لا يكون وتران في ليلة». والحديث رواه الترمذي في الوتر باب ١٣، والنسائي في قيام الليل باب ٢٩، وأحمد في المسند (٤/٢٨).

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

دعتـه إلـى هـابـي التـراب عقيـمِ

وهو لهوبر الحارثي في لسان العرب (٨/١٩٧ ـ صرع، ١٤/٤٣٤ ـ شظى، ١٥/٣٥١ ـ هبا). وبلا =

وقوله:

٥٦ ـ قد بلغا في المجد غايتاها[1]

وألحق بالمثنى في الإعراب ألفاظ تشبهه، وليست بمثناة حقيقة لفقد شرط التثنية:

منها: ما يراد به التكثير نحو: ﴿ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ﴾ [الملك: ٤] لأن المعنى كرّات إذ البصر لا ينقلب خاسئاً وهو حسير من كرّتين، بل كرّات. ومثله قولهم: سُبْحان الله وحنانَيْه[2]. وقوله:

٥٧ ـ ومَهْمَهَيْنِ قَذَفين مَرْتَيْنْ[3]

أي مَهْمه بعد مهمه. وهذا النوع يجوز فيه التّجريد من الزيادة، والعطف، كقوله:

٥٨ ـ تَخْدِي بنا نُجُبٌ أفنى عَرَائِكَها خِمْسٌ وخِمْسٌ، وتأويبٌ وتأويبُ[4]

وقد يغني التكرير عن العطف، كقوله تعالى: ﴿صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢] و﴿دَكًّا دَكًّا﴾ [الفجر: ٢١] أي صفّاً بعد صفّ، ودكّاً بعد دَكّ.

ومنها: ما هو في المعنى جمع كقوله تعالى: ﴿فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ﴾ [الحجرات: ١٠].

= نسبة في جمهرة اللغة (ص ٧٠٧)، وخزانة الأدب (٧/ ٤٥٣)، والدرر (١/ ١١٦)، وسرّ صناعة الإعراب (٢/ ٧٠٤)، وشرح شذور الذهب (ص ٦١)، وشرح المفصل (٣/ ١٢٨، ١٣٣)، والصاحبي في فقه اللغة (ص ٤٩).

(١) تقدم برقم (٤٦).

(٢) أي حناناً بعد حنان.

(٣) وبعده: «ظهراهما مثل ظهور الترسَيْنْ». والرجز لخطام المجاشعي في خزانة الأدب (٢/ ٣١٤)، والدرر (١/ ١١٦، ١٦٨، ١٦٦)، وشرح المفصل (٤/ ١٥٦)، والكتاب (٢/ ٤٨)، ولسان العرب (٢/ ٨٩ ـ كرت). وله أو لهميان بن قحافة في خزانة الأدب (٧/ ٥٤٤، ٥٤٧)، والمقاصد النحوية (٤/ ٨٩). ولهميان في الكتاب (٣/ ٦٢٢). وبلا نسبة في خزانة الأدب (٤/ ٣٠٢، ٧/ ٥٣٩، ٥٧٢)، وشرح الأشموني (٣/ ٤٠٤)، وشرح شافية ابن الحاجب (١/ ١٩٤).

والمهمه: المفازة البعيدة. وقذفين: تثنية قَذَف، وهو البعيد من الأرض. والمرت: الأرض التي لا ماء فيها ولا نبات.

(٤) البيت من البسيط، وهو لجرير في ديوانه (ص ٣٥٠)، والدرر (١/ ١١٩). وتخدي: تسرع. والعرائك: جمع عريكة، وهي الطبيعة. والخِمْس: من أظماء الإبل، وهو أن ترعى ثلاثة أيام ثم ترد في اليوم الرابع. والتأويب: الرجوع.

وقوله ﷺ: «البيّعان بِالْخِيار»[١]، كذا ذكره وما قبله ابن مالك. ونوزع فيهما بإمكان كونهما مثنّيين حقيقة.

ومنها: ما لا يصلح للتجريد، فمن ذلك ما هو اسم جنس كالكَلْبَتَيْن لآلة الحدّاد. وما هو علم كالبَحْرَيْن، والدَّوْنكَيْن[٢]، والحِصْنَيْن[٣].

ومنه: اثنان واثنتان، وثنتان في لغة تميم سواء أُفْرِدا نحو: ﴿وَمِنَ ٱلْإِبِلِ ٱثْنَيْنِ﴾ [الأنعام: ١٤٤] أم أُضيفَا نحو: جاء اثناك، أم ركِّبا نحو: ﴿فَٱنفَجَرَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾ [البقرة: ٦٠]. ﴿وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ ٱثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا﴾ [المائدة: ١٢]. وقيل: إنهما مُثَنَّيان حقيقة، والأصل: اثن.

ومن ذلك: ثِنَايَان لطرفي العِقال، ومِذْرَوَانِ لطرفي الأَلْيَة، والقوسِ، وجانبي الرأس. وقيل: طرفا كل شيء.

ومنها: ما يصلح للتجريد، ولا يختلف معناه كَحَوَالَيْنا، قال ﷺ: «اللهم حَوَالَيْنا ولا عَلَيْنا»[٤].

وقال الشاعر[٥] في التّجريد:

٥٩ ـ وأنا أمشي الدَّألى حَوَالكا[٦]

---

(١) تمام الحديث: «البيّعان بالخيار ما لم يتفرقا» رُوي في الصحاح بأسانيد وطرق عديدة. فرواه البخاري في البيوع باب ١٩ و ٢٢ و ٤٢ و ٤٣ و ٤٤ و ٤٦ و ٤٧، ومسلم في البيوع (حديث ٤٣ و ٤٦ و ٤٧) وأبو داود في البيوع باب ٥١، والترمذي في البيوع باب ٢٦، والنسائي في البيوع باب ٤ و ٨ و ٩ و ١٠ و ٨٢، وابن ماجة في التجارات باب ١٧، والدارمي في البيوع باب ١٥، ومالك في البيوع (حديث ٧٩)، وأحمد في المسند (٢/ ٤، ٩، ٥٢، ٥٤، ٧٣، ١٣٥، ٣١١، ٣/ ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٢٥، ٤٣٤، ٥/ ١٢، ١٧، ٢١، ٢٢، ٢٣).

(٢) الدونكان: بلدان من وراء فلج، وقيل: واديان في بلاد بني سليم. انظر مراصد الاطلاع (ص ٥٤٣).

(٣) الحصنان: موضع ذكره عبد المؤمن بن عبد الحق البغدادي في مراصد الاطلاع (ص ٤٠٦) ولم يحدد موقعه، فقال: «الحصنان: تثنية حصن: موضع بعينه».

(٤) جزء من حديث طويل رواه أبو داود في الاستسقاء باب ٢، والنسائي في الاستسقاء باب ٩ و ١٠ و ١٧ و ١٨، وابن ماجة في الإقامة باب ١٥٤، وأحمد في المسند (٣/ ١٠٤، ١٨٧، ١٩٤، ٢٦١، ٢٧١، ٤/ ٢٣٦).

(٥) لعلّ الوجه أن يقول: الراجز.

(٦) الرجز نسب للضبّ (كما تزعم العرب) في الحيوان (٦/ ١٢٨)، والدرر (١/ ١١٩). وهو بلا نسبة في جمهرة اللغة (ص ١٣٠٩)، والدرر (٢/ ٢١٦)، وشرح شواهد الشافية (ص ١٢)، والكتاب (١/ ٣٥١)، ولسان العرب (١١/ ١٨٧ ـ حول، ٢٣٣ ـ دأل)، والمعاني الكبير (ص ٦٥٠). =

ومثله حَوْلَه قال تعالى في التّجريد: ﴿فَلَمَّآ أَضَآءَتۡ مَا حَوۡلَهُۥ﴾ [البقرة: ١٧]. وقال الشاعر في التثنية[1]...

ومنها: ما لا يصلح لعطفِ مثلِه عليه، وذلك ما كان على سبيل التغليب كالأبوين للأب والأم، والقمرين للشمس والقمر، والعُمَرين لأبي بكر وعمر، وهذا النوع مسموع يحفظ، ولا يقاس عليه.

ثم تارة يغلب الأشرف كالمثال الأول، قال الله تعالى: ﴿وَرَفَعَ أَبَوَيۡهِ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ﴾ [يوسف: ١٠٠]، وتارة المذكّر كالثاني، وتارةً الأخفّ كالثالث، وتارة الأعظم، نحو: ﴿مَرَجَ ٱلۡبَحۡرَيۡنِ﴾ [الرحمن: ١٩]، ﴿وَمَا يَسۡتَوِي ٱلۡبَحۡرَانِ﴾ [فاطر: ١٢].

[مبحث كلا وكلتا]

ومنها ما لا زيادةَ فيه، وهو كلاَ وكِلْتَا بشرط أن يُضافَا إلى مضمر نحو: ﴿إِمَّا يَبۡلُغَنَّ عِندَكَ ٱلۡكِبَرَ أَحَدُهُمَآ أَوۡ كِلَاهُمَا﴾ [الإسراء: ٢٣].

وتقول: رأيت كِلَيْهِمَا وكِلْتَيْهِمَا.

فإن أضيفا إلى مظهر أجريا بالألف في الأحوال كلها. هذه اللغة المشهورة. وبعض العرب يُجْرِيهما مع الظاهر مُجْرَاهما مع المضمر في الإعراب بالحرفين، وعَزاها الفرّاء إلى كنانة. وبعضهم يُجْرِيهما مَعَهُما بالألف مطلقاً.

= وقبل هذا البيت بيتان، وهما:

أهــــدمـــوا بيتـــك لا أبا لكـــا وحسبـــوا أنـــك لا أخـــا لكـــا
وأنا أمشي................ إلخ

الدألى: مشية تشبه مشية الذئب. (اللسان: ١١/ ٢٣٣ ـ دأل).

(١) موضع النقط سقط في الأصل. والسقط هو الشاهد التالي: «ماءٌ رواءٌ وخلاءٌ حَوْلَيْهْ» حيث جاءت «حوليه» تثنية «حوله». وقد ورد هذا الرجز في اللسان (١١/ ١٨٧ ـ حول،) من دون نسبة هكذا:

مـــــاءٌ رواء ونصـــــيٌّ حَـــــوْلَيَـــــهْ هـــذا مقـــامٌ لـــك حتـــى تِيبِيَـــهْ

وروي هذا الرجز هكذا:

يـــا إبلـــي مـــا ذامُـــهُ فتَـــأْبَيَـــهْ مـــــاءٌ رواءٌ وخـــلاءٌ حَـــوْلَيَـــهْ

وهو لزفيان السعدي في ديوانه (ص ١٠٠)، والخصائص (١/ ٣٣٤)، ولسان العرب (٥/ ٣٥٩ ـ زيز، ١٤/ ٣٤٦ ـ روي)، ونوادر أبي زيد (ص ٩٧). وبلا نسبة في الدرر (٣/ ٨٩)، ولسان العرب (١٤/ ٤ ـ أبي، ١٤/ ٣٣٥٤ ـ زيا).

وما ذكرناه من أنّهما بمعنى المثنى ولفظهما مفرد هو مذهب البصريين، وعلى هذا فألف كلا منقلبة عن واو. وقيل عن ياء. ووزنها فِعَل[١] كـ«مِعًى»، ووزن كِلْتا: فِعْلَى كذِكْرَى. وألفها للتأنيث، والتاء بدل عن لام الكلمة، وهي إما واو، وهو اختيار ابن جِنّي، وأصلها: كِلْوَى، أو ياء وهو اختيار أبي عليّ.

وإنما قلبت تاء لتأكيد التأنيث، إذ الألف تصير تاءً في بعض الأحوال فتخرج عن علم التأنيث.

وذهب بعضهم: إلى أن التاء زائدة للتأنيث بدليل حذفها في النسب وقولهم: كِلَوِيّ، كما يقال في أخت: أُخَوِيّ.

وردّ بأن تاء التأنيث لا تقع حشواً، ولا بعد ساكن غير ألف.

وذهب آخر إلى أنها زائدة للإلحاق، والألف لام الكلمة وعليه الجَرْمِيّ. وفي قولٍ: الألف للإلحاق. وفي قولٍ: أصل.

وذهب الكوفيون إلى أن لفظهما مثنى. وأصلهما: كِل، بدليل سماع مفرد كلتا في قوله:

٦٠ ـ في كِلْتَ رِجْلَيْها سُلامَى واحِدَهْ[٢]

وأجيب بأنه حذف الألف للضرورة. وعلى الأول يجوز في ضميرها مراعاة اللفظ والمعنى، قال تعالى: ﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ﴾ [الكهف: ٣٣].

وقال الشاعر:

٦١ ـ كِلاَهُما حين جدّ الجَريُ بينهما ... قد أقْلَعا، وكلا أنْفَيْهما رَابي[٣]

---

(١) تحرّفت في الأصل إلى «فعلى» والصواب ما أثبتناه.

(٢) رُوي هذا الرجز:

في كلت رجليها سلامى واحدَهْ ... كلتاهما قد قُرنت بزائدَهْ

ورُوي: «سلامى زائدَهْ... قد قرنت بواحدَهْ» وروي «مقرونة» مكان «قد قرنت». والبعض يفتح تاء «كلت» وبعضهم يكسرها.

والرجز بلا نسبة في أسرار العربية (ص ٢٨٨)، والإنصاف (٢/ ٤٣٩)، وخزانة الأدب (١/ ١٢٩، ١٣٣)، والدرر (١/ ١٢٠)، وشرح الأشموني (١/ ٣٢)، ولسان العرب (١٥/ ٢٢٩ ـ كلا)، واللمع في العربية (ص ١٧٢)، والمقاصد النحوية (١/ ١٥٩).

والسلامى: واحدة السلاميات، وهي عظام الأصابع في اليد والقدم، وتسمّى القصب.

(٣) البيت من البسيط، وهو للفرزدق في أسرار العربية (ص ٢٨٧)، وتخليص الشواهد (ص ٦٦)، وخزانة =

قال ابن مالك: وندر هذا الاستعمال، أي الإعراب كالمثنى في متمحّض الإفراد كقوله:

٦٢ ـ علـى جَـرْدَاء يَقْطَـعُ أبْهَـرَاهَـا حِـزَامُ السَّـرْجِ فـي خَيْـل سِـراعِ[1]

ثنّى الأبهر وهو عِرْق مجازاً.

تنبيه: قال ابن مالك: هذه الكلمات يعني الملحقة بالمثنّى لا تسمى مثنّاة، فإن أطلق عليها ذلك فبمقتضى اللغة، لا الاصطلاح، كما يقال لاسم الجمع جمع. انتهى. فأفاد أنها يقال لها: أسماء تثنيةٍ كما يقال: أسماءُ جمع.

(ص): مسألة:

(ش): لا يثنّى ولا يجمع غالباً جمعٌ، واسْمُه، واسمُ جنس، إلا إن أطلق على بعضه. وجوّزها ابن مالك في اسم جمعٍ ومكسّر لا متناهٍ ـ ولا ما لا ثاني له، وكل وبعض، ونحو: (فلان)، وأفْعَلُ مِنْ، واسمُ فعلٍ، ومحكيٌّ من جملة، ومختصٌّ بالنفي، وشرطٌ، ومبنيٌّ إلاّ ذَانِ وتَانِ، واللذان واللتان على الأصح. ولا ثواني الكنى. وأجمع وجمعاء وإخوته، خلافاً للكوفيّة فيهما.

والمختار جواز المزج، وذي وَيْهِ. ثم في حذف عجزه قولان دون أسماء العدد، غير مائة وألف، وفي مختلفي المعنى. ثالثها: يجوز إن اتّفقا في المعنى الموجِب للتسمية. ويُنكّر العلَمُ. والأجود أن يحكى إلاّ نحو: جماديين، وعمايتين[2]، وأذرعات ومنع المازني المعدول. وما فيه أل. قيل: يبقى، وقيل: يعوّض. ولا يغني غالباً عطف إلاّ بفصل، ولو

= الأدب (٤/ ٢٩٩)، والخصائص (٣/ ٣١٤)، والدرر (١/ ١٢٢)، وشرح التصريح (٢/ ٤٣)، وشرح شواهد المغني (ص ٥٥٢)، ونوادر أبي زيد (ص ١٦٢)، ولم أقع عليه في ديوانه. وهو للفرزدق أو لجرير في لسان العرب (٩/ ١٥٦ ـ سكف). وبلا نسبة في الإنصاف (ص ٤٤٧)، والخزانة (١/ ١٣١)، والخصائص (٢/ ٤٢١)، وشرح الأشموني (١/ ٣٣)، وشرح شواهد الإيضاح (ص ١٧١)، وشرح المفصل (١/ ٥٤)، ومغني اللبيب (ص ٢٠٤).

ورابي: يقال: ربا الفرس: انتفخ من عدو أو فزع. انظر المعجم الوسيط (ص ٣٢٦).

(١) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في الدرر (١/ ١٢٤)

والشاهد في البيت وقوع المثنى وهو قوله «أبهراها» موقع المفرد؛ لأنه ليس للدابة سوى أبهر واحد، وهو عرق في الظهر، ويقال للظهر نفسه: الأبهر. وهذا الوقوع نادر.

(٢) المراد هنا «عمايتين» وهما اسما جبلين، كما سيأتي بعد ثلاث صفحات، وانظر معجم ما استعجم (ص ٩٦٦). والعماية والعماءة: السحابة الكثيفة المطبقة. والعرب تقول: أشدّ برد الشتاء شمالٌ جربياء في غبّ سماء تحت ظل عماء. (اللسان: ١٥/ ١٠٠ ـ مادة عمي).

مُقدّراً. ويؤتى بالمحكي بذوا وذَوُو. وكذا المزج إن مُنِع. واستغْنَوْا بِسِيّان، وضَبُعان عن سواءان وضِبْعانَان وحُكِيَا.

ويستوي في التثنية مذكر وغيره، ولا تحذف التاء إلاّ في: أَلْيَة وَخُصْيَة.

[شروط التثنية والجمع]

(ش): جمعتُ ما لا يثنى ولا يجمع من الألفاظ، جمعاً لا تظفر به في غير هذا الكتاب، وأنا أشرحه على طريقة أخرى، فأقول: للتثنية والجمع شروط:

أحدها: الإفراد، فلا يجوز تثنية المثنى، والجمع السالم، ولا المكسّر المتناهي، ولا جمع ذلك اتّفاقاً، ولا غيره من جموع التكسير، ولا اسم الجمع، ولا اسم الجنس إلاّ إن تُجوِّز به فأطلق على بعضه نحو: لَبنين، وماءين، أي ضَرْبَيْن منهما.

وندر في الجمع قولُهم: لِقَاحانِ[1] سَوْدَاوانِ، وقوله:

٦٣ ـ عنـد التّفَـرُّقِ فـي الْهَيْجَـا جِمَـالَيْـنِ[2]

وفي اسمه قوله:

٦٤ ـ قَـوْمـاهُمَـا أَخَـوَانِ[3]

وجوز ابن مالك تثنية اسم الجمع، والجمع المكسر، فقال: مقتضى الدليل ألاّ يثنى ما

---

(١) تثنية لقاح، وهو ماء الفحل من الإبل أو الخيل أو غيرهما. (المعجم الوسيط: ص ٨٣٤).

(٢) عجز بيت من البسيط، وصدره:

لأصبـح القـوم أوبـاداً ولـم يجـدوا

وهو لعمرو بن العداء في خزانة الأدب (٨/ ٥٧٩، ٥٨٠)، وشرح شواهد الإيضاح (ص ٥٦٠)، ولسان العرب (٣/ ٤٤٣ ـ وبد، ١١/ ٤٦٤ ـ عقل). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٤/ ٢٠٣)، وشرح المفصل (٤/ ١٥٣)، ومجالس ثعلب (١/ ١٧١)، والمقرب (٢/ ٤٣).

وقد ثنّى الجمع المكسّر «جمال» أي: قطيعين من الجمال؛ وأراد جمالاً ههنا وجمالاً ههنا؛ وذلك أن أصحاب الإبل يعزلون الإناث عن الذكور.

والأوباد: جمع وَبَد، أي فقير؛ وقوم أوباد وقد وَبِدَتْ حالُه تَوْبَدُ وَبَداً. انظر اللسان (٣/ ٤٤٣ ـ وبد).

(٣) جزء بيت من الطويل، وتمامه:

وكـلُّ رفيقَـيْ كـلِّ رَحْـلٍ ـ وإن همـا تعـاطـى القنـا قـومـاهُمـا ـ أخـوانِ

وهو للفرزدق في ديوانه (٢/ ٣٢٩)، وخزانة الأدب (٧/ ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٩)، والدرر (٥/ ١٣٢)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٥٣٦)، ولسان العرب (١٥/ ٤٢٤ ـ يدي)، ومغني اللبيب (١/ ١٩٦).

دل على جمع، لأن الجمع يتضمن التثنية إلا أن الحاجة داعية إلى عطف واحد على واحد، فاستغنى عن العطف بالتثنية ما لم يمنع من ذلك عدم شبه الواحد، كما منع في نحو مساجد، ومصابيح. وفي المثنى والمجموع على حدّه مانع آخر، وهو استلزام تثنيتهما اجتماع إعرابين في كلمة واحدة.

قال: ولما كان شبه الواحد شرطاً في صحة ذلك كان ما هو أشبه بالواحد أولى به، فلذلك كانت تثنية اسم الجمع أكثر من تثنية الجمع.

قال: ومن تثنية اسم الجمع ﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ ءَايَةٌ فِى فِئَتَيْنِ﴾ [آل عمران: ١٣]، ﴿يَوْمَ ٱلْتَقَى ٱلْجَمْعَانِ﴾ [الأنفال: ٤١] اهـ.

الثاني: الإعراب، فلا يثنى، ولا يجمع المبنيّ. ومنه أسماء الشرط، والاستفهام، وأسماء الأفعال. وأما نحو: يا زيدان، ولا رجلين، فإنه ثنّي قبل البناء.

وأما ذان وتان، واللذان واللتان، فقيل: إنها صِيَغ وُضِعَتْ للمثنى، وليست من المثنى الحقيقي، ونسب للمحققين، وعليه ابن الحاجب وأبو حيّان.

وقيل: إنها مثنّاة حقيقة، وأنّها لما ثُنِّيَت أعربت. وهو رأي ابن مالك.

وأما «الذين» فصيغةٌ وضعت للجمع اتّفاقاً، فلا يجمع.

الثالث: عدم التركيب. فلا يثنى المركّب تركيب إسناد، ولا يجمع اتفاقاً نحو: تأبّط شَرّاً، وهو المراد بقولي: «ومَحْكِيٌّ من جملة».

وأما تركيب المزج كبعلبك وسيبويه، فالأكثر على منعه لعدم السماع ولشبهه بالمحكي.

وجوز الكوفيّون تثنية نحو بعلبك، وجمعه. واختاره ابن هشام الخضراوي[1]، وأبو الحسين بن أبي الربيع.

وبعضهم تثنية ما ختم بـ «وَيْه» وجمعه، وهو اختياري.

قال خطاب[2] في (التّرشيح)[3]: فإن ثنّيت على مَن جعل الإعراب في الآخر، قلت:

(١) هو ابن البرذعي محمد بن يحيى بن هشام الخضراوي المتوفى سنة ٦٤٦ هـ. وقد تقدمت ترجمته. انظر الفهارس العامة.

(٢) هو خطّاب بن يوسف بن هلال القرطبي أبو بكر. نحوي قطن بطليوس. من تصانيفه: الترشيح (أو التوشيح) في النحو، ومختصر الزاهر لابن الأنباري في معاني الكلام الذي يستعمله الناس. توفي خطاب بعد سنة ٤٥٠ هـ. انظر التكملة لابن الأبار (١/ ٤٢)، وبغية الوعاة للسيوطي (ص ٢٤٢)، وكشف الظنون (ص ٥٠٧، ٩٤٨)، وإيضاح المكنون (١/ ٢٨١). =

معدي كَرِبان، ومعدي كَرِبَيْن، وحَضْرَمَوْتان وحضرمَوْتَيْنِ. أو على من أعرب إعراب المتضايفين قلت: حضرَاموْتٍ، وحضْريْ موتٍ. وقال في المختوم بـ «وَيْهِ»: تلحقه العلامة بلا حذف نحو سِيبويهان، وسِيبَويْهونُ.

وذهب بعضهم: إلى أنه يحذف عجزه، فيقال: سِيبان، وسِيبُون.

ويتوصّل إلى تثنية المركب إسناداً بذوا، وإلى جمعه بذوو، فيقال: جاءني ذَوا تأبّط شرّاً، وذَوُو تأبّط شرّاً، أي صاحِبَا هذا الاسم، وأصحاب هذا الاسم. وكذا المزج عند مَنْ منع تثنيته وجمعه.

وأما الأعلام المُضافة نحو أبي بكر، فيستغنى فيها بتثنية المضاف وجمعه عن تثنية المضاف إليه وجمعه.

وجوز الكوفيون تثنيتهما وجمعهما، فتقول أَبَوا البكرين، وآباء البَكْرِين.

الرّابع: التنكير، فلا يثنى العلم، ولا يُجمع باقياً على علميته، بل إذا أريد تثنيته وجمعه قدّر تنكيره، وكذا لا تثنى الكناياتُ عن الأعلام نحو فلان وفلانة، ولا تجمع، لأنها لا تقبل التنكير.

والأجود إذا ثُني العلم أو جمع أن يُحلَّى بالألف واللام عوضاً عما سلب من تعريف العلميّة.

ومقابل الأجود ما حكاه في (البديع)[1]: أن منهم من لا يدخلها عليه ويبقيه على حاله، فيقول زيدان، وزيدون.

قال أبو حيّان: وهذا القول الثاني غريبٌ جداً لم أقف عليه إلاّ في هذا الكتاب.

ويستثنى نحو: جُمَادَيْين: اسْمي الشّهر، وعَمَايتين: اسمي جبلين، وأذرعات وعرفات، فإن التثنية والجمع فيها لم تَسْلُبْها العلمية، ولذا لم تدخل عليها الألف واللام، ولم تُضَف. قال:

٦٥ ـ حتى إذا رجب تَوَلّى وانقضى وجُمَادَيَانِ، وجاء شهرٌ مقبلُ[2]

= (٣) الترشيح في النحو؛ كذا في إيضاح المكنون لإسماعيل باشا البغدادي (١/ ٢٨١). وفي كشف الظنون (ص ٥٠٧): «التوشيح».

(١) «البديع في النحو» لمحمد بن مسعود الغزي. تقدم التعريف به. راجع الفهارس العامة. وهناك كتابان بهذا الاسم أيضاً لابن الأثير ولأبي الحسن الربعي.

(٢) البيت من الكامل، وهو لأبي العيال الهذلي في الدرر (١/ ١٢٥)، وشرح أشعار الهذليين (١/ ٤٣٤). وبلا نسبة في جواهر الأدب (ص ١٧١)، والمقاصد النحوية (٤/ ١٢٨). =

وقال:

٦٦ ـ لـو أن عُصْـم عَمَـايتيـن ويَـذْبُـلٍ[١]

ومنع المازني تثنية العلم المعدول نحو: عمر، وجمعه جمع سلامة أو تكسير، وقال: قول: جاءني رجلان كلاهما عمر ورجال كلهم عمر، قال أبو حيان: ولا أعلم أحداً وافقه على المنع مع قول العرب: العُمَران، فإذا ثني على سبيل التغليب فمع اتفاق اللفظ والمعنى ولى.

وإذا ثنّي ما فيه أل، كالرجل، فقيل تبقى فيه أل، وقيل تحذف ويعوض منها مثلها، حكاهما[٢]، وتبعه أبو حيان من غير ترجيح.

ومما لا يثنّى لتعريفه أجمع وجمعاء في التوكيد وإخوته خلافاً للكوفيين.

الخامس: اتّفاق اللفظ، فلا يثنى ولا يجمع الأسماء الواقعة على ما لا ثاني له في الوجود، كشمس، وقمر، والثريّا، إذا قصدت الحقيقة. وهل يشترط اتفاق المعنى؟ فيه أقوال: أحدها: نعم، وعليه أكثر المتأخرين فمنعوا تثنية المشترك والمجاز وجمعها، ولحّنُوا المعرّي[٣] في قوله:

٦٧ ـ جـاد بـالعيـن حيـن أعمـى هـواهُ عَيْنَـهُ، فـانثنـى بـلا عَيْنَيْـنِ[٤]

= وفي البيت شاهد آخر، وهو أن الواو في «وجماديان» لم تفد الترتيب؛ لأن رجباً يأتي بعد جماديين.

(١) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

سمعـت حـديثـك أنـزلا الأوعـالا

والبيت لجرير في ديوانه (ص ٥٠)، والدرر (١/ ١٢٥)، ومعجم ما استعجم (ص ٩٦٦). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٥/ ٦٥)، وأمالي ابن الحاجب (٢/ ٦٦٠)، وتذكرة النحاة (ص ١٥٣)، وسرّ صناعة الإعراب (١/ ٤٦٢)، وشرح المفصل (١/ ٤٦)، والمنصف (١/ ٢٤٢، ٣/ ٤١).

والشاهد في البيت قوله «عمايتين» حيث ورد علماً دون أن تسلب التثنية علميته.

و «عمايتين» جبال حمر وسود لأن الناس يضلون فيها ويسيرون مرحلتين، وقيل: عمايتان: جبل بنجد، وقيل بالبحرين. وانظر معجم ما استعجم (ص ٩٦٦).

(٢) أي المازني.

(٣) قال الشنقيطي في الدرر اللوامع (١/ ١٢٦): البيت ليس للمعري المتوفى سنة ٤٩٩ بل هو للحريري المتوفى سنة ٥١٦، أورده في مقامته العاشرة؛ قال: «وتلحينه ليس بجيد، ويكفي في ذلك أن ابن الخشّاب لم يتعرض له في هذا البيت مع تحامله عليه، والمسألة إذا ورد فيها خلاف ولو ضعيفاً لا يسوغ فيه اعتراض».

(٤) البيت من الخفيف؛ وهو في الدرر (١/ ١٢٦)، ونسبه للحريري. وراجع الحاشية السابقة.

والتمثيل به في قوله: «فانثنى بلا عينين» حيث ثنّى المشترك الذي لا تجوز تثنيته، فـ «العين» الأولى =

والثاني: لا، وصححه ابن مالك تبعاً لأبي بكر بن الأنباري[١] قياساً على العطف، ولوروده في قوله تعالى: ﴿وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ﴾ [البقرة: ١٣٣]. وقوله ﷺ: «الأيدي ثلاثة، فيد الله العليا، ويد المعطي، ويد السائل السفلى»[٢]. وقول العرب: الْقَلَمُ أَحَد اللِّسانَيْن، وخفة الظهر أحد اليسارَين، والغُرْبة أحد السِّبَاءَيْن، واللّبن أحد اللحمين، والحِمْيَةُ أحد المَوْتَيْنِ، ونحو ذلك.

والثالث: وعليه ابن عصفور: الجوازُ إن اتّفقا في المعنى الموجب للتسمية نحو: الأحمران للذهب والزعفران، وإلاّ فالمنع.

السادس: أن لا يستغنى عن تثنيته وجمعه بتثنية غيره وجمعه فلا يثنى (بعض) للاستغناء عنه بتثنية جزء، ولا (سواء) للاستغناء عنه بسيّان، تثنية: سِيّ، ولا ضِبْعانٌ اسم المذكّر للاستغناء عنه بتثنية ضَبُع اسم المؤنث. على أنّه حكي: سَوَاءَان، وضِبْعَانان.

ولا تثنى ولا تجمع أسماء العدد خلافاً للأخفش غير مائة وألف للاستغناء عنها، إذ يُغْنِي عن تثنية ثلاثةٍ ستّةٌ، وعن تثنية خَمْسٍ عَشَرةٌ، وعن تثنية عَشَرةٍ عشرون، وعن جمعها: تسعةٌ، وخمسةَ عشَرَ، وثلاثون، ولمّا لم يكن لفظ يغني عن تثنية مائة وألف وجمعهما، ثُنِّيا

= بمعنى المال، و«العين» الثانية بمعنى أداة البصر، ومن شرط المثنى أن يتّحد لفظه ومعناه، قال في التسهيل: «وفي المعنى على رأي». وقال الدماميني: لا يجوز تثنية المشترك باعتبار مدلولاته المختلفة، وعلى هذا الرأي أكثر المتأخرين؛ ولهذا لحّن الشاعر في هذا القول.

(١) أبو بكر بن الأنباري: هو محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسن بن بيان بن سماعة بن فروة بن قطن بن دعامة الأنباري. أديب، نحوي، لغوي، مفسر، محدث. ولد بالأنبار على الفرات سنة ٢٧١ هـ، وأخذ عن أبيه وثعلب وطائفة؛ وعنه الدارقطني وغيره. وكان يتردد إلى أولاد الخليفة الراضي بالله يعلمهم. توفي ليلة عيد النحر من ذي الحجة سنة ٣٢٨ هـ ببغداد. من تصانيفه الكثيرة: الكافي في النحو، غريب الحديث، الهاءات في كتاب الله عزَّ وجلَّ، أدب الكاتب ولم يتمه، والمشكل في معاني القرآن لم يكمل. انظر تاريخ بغداد (٣/ ١٨١ ـ ١٨٦)، ووفيات الأعيان (١/ ٦٣٧، ٦٣٨)، ومعجم الأدباء (١٨/ ٣٠٦ ـ ٣١٣)، وتذكرة الحفاظ (٣/ ٥٧ ـ ٥٩) وغيرها.

(٢) رُوي الحديث من طرق وأسانيد متعددة. فرواه أبو داود في سننه (حديث رقم ١٦٤٩)، وأحمد في المسند (١/ ٤٤٦، ٣/ ٤٧٣، ٤/ ١٣٧)، والهيثمي في مجمع الزوائد (٣/ ٩٧)، والبيهقي في السنن الكبرى (٤/ ١٩٨)، والحاكم في المستدرك (١/ ٤٠٨)، والبغوي في شرح السنة (٦/ ١١٤)، والمنذري في الترغيب والترهيب (١/ ٥٨٥)، والسيوطي في الدر المنثور (١/ ٢٥٤)، والبيهقي في الأسماء والصفات (ص ٣٢٢)، وأبو نعيم في تاريخ أصفهان (١/ ١٥٦)، والمتقي الهندي في كنز العمال (رقم ١٦٠٤٧ و ١٦١٥٣ و ١٦١٥٤ و ١٦٧٦٧ و ١٦٧٦٨).

وجُمِعًا. واستدل الأخفش على ما أجازه بقوله:

٦٨ ـ لهـا عنـد عـالٍ فـوق سَبْعَيْـنِ دائـمِ[١]

وأجيب بأنه ضرورة.

ولا يثنّى أجمع وجمعاء على رأي البصريين للاستغناء عنهما بِكِلاَ وكِلْتَا.

ولم يجمع (يسارٌ) استغناءً عنه بجمع (شمال)، قاله ابن جني في كتاب (التّمام)[٢].

السابع: أن يكون فيه فائدة، فلا يثنى (كلٌّ) ولا يجمع، لعدم الفائدة في تثنيته وجمعه وكذا الأسماء المختصّة بالنفي كأحَدِ وعَرِيب، لإفادتها العموم، وكذا الشرط، وإن كان معرباً، لإفادته ذلك.

الثامن: أن لا يشبه الفعل، فلا يُثَنّى ولا يجمع (أفعل من)، لأنه جارٍ مَجْرى التعجب، ولا (قائم) من: أقائم زيد ـ كما سيأتي في أوائل المبتدأ، لأنه شَبِيهٌ بالفعل.

وبقي في المتن مسألتان:

إحداهما: أصل التثنية والجمع العطف، وإنما عدل عنه للاختصار فلا يجوز الرجوع إليه، لأن الرجوع إلى أصل مرفوض ممنوع إلا في ضرورة كقوله:

٦٩ ـ لَيْـثٌ وليـثٌ فـي مجـال ضَنْـكِ[٣]

وهو في الجمع أقبح منه في التثنية لكثرة ألفاظه، ويُسَوِّغه في الاختيار فصلٌ ظاهر نحو: مررت بزيد الكريم، وزيد البخيل، أو مقدّر كقول الحجّاج ـ وقد نُعِي له ابنُه وأخوه: «إنّا لله، محمد ومحمد في يوم واحد، محمد ابني، ومحمد أخي».

---

(١) عجز بيت من الطويل، وصدره:

فلـن تستطيعـوا أن تـزيلـوا الـذي رَسَـا

وهو للفرزدق في ديوانه (٢/ ٣١١). وبلا نسبة في تذكرة النحاة (ص ٦٨٥)، والدرر (١/ ١٢٧).

وأراد بالسبعين: سبع سموات وسبع أرضين.

(٢) هو كتاب «التمام في شرح شعر الهذليين» وهو ما أغفله السكري في كتابه «شرح شعر الهذليين» وقد طبع هذا الكتاب في بغداد سنة ١٣٨١ هـ، بتحقيق الدكتور أحمد مطلوب والدكتورة خديجة الحديثي.

(٣) الرجز لواثلة بن الأسقع أو لجحدر بن مالك في خزانة الأدب (٧/ ٤٦١، ٤٦٤)، والدرر (١/ ١٢٨)، ولجحدر في لسان العرب (١٠/ ٤٢٠ ـ درك). وبلا نسبة في المقرب (٢/ ٤١). وبعده:

كـلاهمـا ذو أَشَـرٍ ومَحْـكِ

الثانية: يستوي في التثنية المذكر والمؤنث، فلا تحذف تاء التأنيث مما هي فيه إلا مِن: ألية وخُصْية، فإنهم قالوا: ألْيَان، وخُصْيَان وكان القياس ألْيَتَيْن، وخُصْيَتَيْن، لكنّه سمع في المفرد ألْيٌ، وخُصْيٌ، فأجروا التّثنية عليه إيثاراً للتخفيف مع عدم الإلباس. وقد صرّح ابن مالك بأنه مما استغني عن تثنيته بتثنية غيره.

(ص): ولا يتغيّر، لكن تقلب ألفُ مقصورٍ فَوْقع ثُلاثي، أو يَائِيّ، أو مقلوبة عن نون إذن ياءً، وغيرِه واواً. وقيل: إلا في ثلاثي وَاوِيٍّ مكسور الأول، أو مضمومه، وفي الأصلية والمجهولة. ثالثها: الأصح إن أُميلتا ياءً وإلاّ واواً. ورابعها: إن أُمِيلت، أو صارت ياء في حال، وقلب همز مبدلٍ من ألف التأنيث واواً أولى في الملحقة، وتركه في المبدل من أصل، خلافاً للجُزُولي. وورد تصحيح مبدلة من ألف، وقلبها والتي من أصلٍ ياءً، والأصلية واواً، وحذف زائدة خامسة، وألف وهمز قاصعاء[1]، ولا يقاسُ على الأصح.

وقيل: مِذْرَوان[2] وثنايان[3]، لعدم الإفراد. ولا تردّ فاء ثُلاَثِيّ وعينهُ ولامُه إن عُوّض الوصل، وإلاّ فما عاد في إضافة لا غيره على الأجود.

(١) القاصعاء: جحر يحفره اليربوع فإذا دخل فيه سدّ فمه لئلا يدخل عليه حيّة أو دابّة، جمعه: قواصع. (المعجم الوسيط: ص ٧٤٠).

(٢) في اللسان (١٤/ ٢٨٥ ـ ذرا): «المِذْرَى: طرف الألية، والرانفة ناحيتها؛ وقولهم: جاء فلان ينفض مذرويه إذا جاء باغياً يتهدّد... وقيل: المذروان أطراف الأليتين ليس لهما واحد، وهو أجود القولين لأنه لو قال مذرى لقيل في التثنية مذريان بالياء للمجاورة». وانظر الحاشية التالية.

(٣) في حديث عمرو بن دينار قال: رأيت ابن عمر ينحر بدنته وهي باركة مثنيّة بثِنايَيْن، يعني معقولة بعقالين، ويسمى ذلك الحبل الثناية؛ قال ابن الأثير: وإنما لم يقولوا «ثناءين» بالهمز حملاً على نظائره؛ لأنه حبل واحد يشدّ بأحد طرفيه يد وبطرفه الثاني أخرى، فهما كالواحد، وإنما جاء بلفظ اثنين فلا يفرد له واحد. قال سيبويه: سألت الخليل عن الثنايين فقال: هو بمنزلة النهاية لأن الزيادة في آخره لا تفارقه فأشبهت الهاء، ومن ثم قالوا مذروان فجاؤوا به على الأصل لأن الزيادة فيه لا تفارقه. قال سيبويه: وسألت الخليل رحمه الله عن قولهم عقلته بثنايين وهنايين لِمَ لم يهمزوا؟ فقال: تركوا ذلك حيث لم يفرد الواحد. وقال ابن جني: لو كانت ياء التثنية إعراباً أو دليل إعراب لوجب أن تقلب الياء التي بعد الألف همزة فيقال عقلته بثناءين؛ وذلك لأنها ياء وقعت طرفاً بعد ألف زائدة فجرى مجرى ياء رداء ورماءٍ وظباءٍ. وعقلته بثنيين إذا عقلت يداً واحدة بعقدتين، يُظهرون الياء بعد الألف وهي المدة التي كانت فيها، ولو مدّ مادٌّ لكان صواباً كقولك كساء وكساوان وكساءان. قال: وواحد الثنايين ثِناءٌ مثل كساء ممدود. قال أبو منصور: أغفل الليث العلة في الثنايين وأجاز ما لم يجزه النحويون؛ قال أبو منصور عند قول الخليل تركوا الهمزة في الثنايين حيث لم يفردوا الواحد، قال: هذا خلاف ما ذكره الليث في كتابه لأنه أجاز أن يقال لواحد الثنايين ثناء، والخليل يقول لم يهمزوا الثنايين لأنهم لا يفردون الواحد منهما. انظر لسان العرب (١٤/ ١٢١، ١٢٢ ـ مادة ثني).

ويقال: أبان، وأخان، ويديان، ودميان ودموان، وفميان وفموان، بِقلّة. ويجوز في ذات: ذاتا، وذواتا.

(ش): إذا ثُنِّي الاسم لحقته العلامة من غير تغيير سواء كان صحيحاً نحو، زيد، أم مُعْتَلاً جارياً مجراه، وهو ما آخره ياءٌ أو واوٌ ساكنٌ ما قبلها مشدّدتان أو مخففتان، نحو: مرميّ، ومغزوّ، وظبْي، ودلو، أم منقوصاً نحو شجٍ، أم مهموزاً غير ممدود نحو، رشَأ[1]، وماء ووضوء، ونبيء، أم ممدوداً همزته أصلية نحو: قُرّاء وَوُضّاء فجميع ذلك تلحقه الألف أو الياء بلا تغيير إلا فتح ما قبل العلامة وردّ ياء المنقوص.

وأما المقصور فتقلب ألفه ياء إن كانت زائدة على ثلاثة كَمَلْهى، ومُعْطى، ومُسْتَدعى، أو ثالثة بدلاً عن ياء كرحًى، أو أصلية أو مجهولة، وأميلت فيهما، كبلى ومتى عَلَمَيْن، أو مقلوبة عن ألف[2] إذن علماً فيقال في التثنية: مَلْهَيَان، ومُعْطَيان، ومُسْتَدعيان، ورحَيَان وبَلَيَان، ومَتَيان، وإذَيانِ. وما عدا ذلك تقلب واواً: وهي الثالثة المبدلة من واو كعصاً وعَصَوان، والأصلية غير المُمَالة كإذا علَماً وإذوان. والمجهولة غير المُمَالة كَدَداً، هو اللهو، فإنه استعمل منقوصاً كحديث: «لست من الدّد، ولا الدّد مني»[3] ومتمّماً بالنون نحو دَدَنٌ، وبالدال: دَدٌّ[4]، ومقصوراً: (دَدا)، فلا يدرى، هل ألفه عن ياء أو واو، لأن الألف في الثلاثيّ لا بد أن تكون عن أحدهما.

وذهب بعض النحويين: إلى أن تثنية الأصلية والمجهولة بالياء مطلقاً سواء أميلت أم لم تمل. قال ابن مالك: ومفهوم قول سيبويه عاضدٌ لهذا الرأي.

وذهب آخر: إلى أنهما بالواو مطلقاً. وذهب الأخفش إلى أنهما إن أميلتا أو انقلبتا إلى الياء في حال نحو: لدى وإلى، قلبت ياء، وإلاّ قلبت واواً. فهذه أربعة أقوال حكاها أبو حيّان.

وذهب الكسائي: إلى أن تثنية الثالثة المبدلة من واو بالياء إذا كان أول الكلمة مكسوراً كرِباً ورِضًى، أو مضموماً كضُحًى وعُلاً.

وأما الممدود، فإن كانت همزته مبدلة من ألف التأنيث نحو: حمراء قلبت واواً نحو:

(١) الرَشأ: الظبي إذا قوي ومشى مع أمه. جمعه أرشاء.

(٢) كذا في الأصل: «ألف إذن» والصواب: «نون إذن» لأن الكلام على الألف التي ستقلب.

(٣) رواه البيهقي في السنن الكبرى (١٠/٢١٧)، والطبراني في المعجم الكبير (١٩/٣٤٤)، والهيثمي في مجمع الزوائد (٨/٢٢٥، ٢٢٦)، والدولابي في الكنى والأسماء (١/١٧٩)، والزبيدي في إتحاف السادة المتقين (٦/٥٢٩)، والعقيلي في الضعفاء (٤/٤٢٧)، وابن أبي حاتم في علل الحديث (٢٢٩٥).

(٤) تحرفت في الأصل إلى: «ددد» والصواب ما أثبتناه؛ وانظر لسان العرب.

حمراوان، وورَدَ تصحيحُها وقلبها ياء، حكى أبو حاتم: حمراءان، وحكى غيره: حمرايان، فقاس على ذلك الكوفيون ومنعه غيرهم.

وإن كانت ملحقة نحو: عِلْباء[١] وحِرْباء جاز فيها القلب واواً وهو الأولَى، والتصحيح نحو: عِلْباوان، وعِلْباءان.

وإن كانت مبدلة من أصل نحو: كساء، ورداء جاز فيها الوجهان، والتصحيح أولى نحو: كساءان، وكساوان، هذا مذهب الجمهور. وسوّى الجُزُولي[٢] بينها وبين التي قبلها في أنّ الأوْلى إقرار الهمز. وورد في هذه القلبُ ياءً، حُكِي كسايان، فقاسه الكسائيّ، وخالفه غيره منهم ابن مالك.

وإن كانت أصليّة فتقدّم أنها تصحّح، وقد ورد قلبها واواً، سمع قُرّاوان، ووُضّاوان في تثنية قُرّاء ووُضّاء، فقاسه الفارسي وخطّأهُ النحاة.

وورد أيضاً حذف الزائدة، وهي خامسة، سمع خَوْزلاَنِ في خَوْزلَى[٣]. وحذف الألف والهمزة مما طال من الممدود، سمع: قاصعان، وعاشوران، وخنفسان، وقرفصان، وبَاقِلان، في قاصعاء، وعاشوراء، وخنفساء، وقرفصاء، وباقِلاء. فقاس الكوفيون على ذلك في المسألتين، ومنعه غيرهم لِقِلّة الوارد منه، فَقَوْلي: «ولا يقاس على الأصح» عائد إلى ست مسائل: تصحيح المبدلة وما بعده. وقد صحّح العرب مِذْرَوَيْن، وثِنَايَيْن، وكان القياس مِذْرَيَيْن، وثِنَاوَيْن، أو ثِنَاءيْن[٤]، لأن الألف الأولى رابعة.

والثاني: مثل كساء إلا أن الكلمتين بنيتا على التثنية، ولم يُسْتعمل فيهما الإفراد ـ كما تقدم ـ فصحتا.

ولا يُردّ في التثنية ما حذف من فاءٍ وعينٍ ولام، إن عوّض منه همز الوصل، فيقال في اسم: اسمان.

وإن لم يعوّض منه، فإن ردّ في الإضافة رُدّ هنا، وإلاّ فلا. هذا هو الأجود.

فمن الأول: المنقوص، كقاضٍ، وأب، وأخ، وحم، فيقال: قاضيان، وأبوان، وأخوان، وحموان.

ومن الثاني: هن، ويد، ودم، وفم، وسَنَة، وحِرٌ، فيقال: هَنَان، ويَدَان، ودَمان، وفمان، وسَنتَان، وحِرَان.

---

(١) علباء البعير: عصب عنقه.

(٢) تقدم التعريف به. راجع الفهارس العامة.

(٣) الخوزلى والخيزلى: مشية فيها تثاقل، ومثلها الخوزرى والخيزرى. انظر اللسـان (مادة خزر وخزل).

(٤) راجع الحاشية ٣ ص ١٤٦.

وشذّ في الأول: أبان وأخان، وفي الثاني: هَنَوان، ويديان، ودميان ودموان وفميان وفموان. وقيل: ليس بشاذ، وإنما أبان، وأخان، على لغة التزام النقص في الإفراد والإضافة، ويديان وما بعده على لغة القَصْر فيها.

قال أبو حيّان: وأما ذو مال، فيقال فيها: ذوا مال. فإن قلنا المحذوف من (ذو) اللام، فهي لم تردّ، أو العين فكذلك، لأن الواو الموجودة هي اللام.

وأمّا ذات، فقالوا في تثنيتها: ذاتًا على اللفظ بلاَ رَدٍّ، وهو القياس كما ثُنّي ذو على لفظه قال:

٧٠ ـ يـا دَارَ سَلْمَـى بيـن ذاتَـي العُـوجْ[١]

وذواتا على الأصل بردِّ لام الكلمة وهي الياء ألفاً، لتحرك العين وهي الواو قبلها، وهو الكثير في الاستعمال. قال تعالى: ﴿ذَوَاتَآ أَفْنَانٍ﴾ [الرحمن: ٤٨].

---

(١) الرجز لرجل من بني سعد في شرح شواهد الإيضاح (ص ٢٣٣)، ولسان العرب (٢/ ٣٠١ ـ سمهج). وبلا نسبة في الأزمنة والأمكنة (٢/ ٧٩)، وأسرار العربية (ص ٢٥٥)، والدرر (١/ ١٣٠)، وسمط اللآلي (ص ٧٧١)، ومعجم البلدان (٣/ ٢٤٦ ـ سماهيج). وهذا البيت ورد ضمن ثلاثة أبيات من الرجز، هي:

يـا دار سلمـى بيـن ذاتـي العـوجْ جـرَّتْ عليهـا كـلُّ ريـح سيهـوجْ
مـن عـن يميـنِ الخـطِّ أو سمـاهيـجْ

وسيهوج: شديدة. و «ذاتي العوج» كأنهما موضعان لم أجدهما في معجم البلدان ولا في مراصد الاطلاع. وسماهيج: اسم موضع ذكره في معجم البلدان (٣/ ٢٤٦).

البابُ الخامس: جمع المذكر السالم

(ص): الخامس: جمع المذكر السالم، فبالواو والياء إن كان لعاقل أو شبهه خالياً من تاء التأنيث، علماً أو مصغّراً، أو صفة تقبل التاء إن قُصِد، أو أفعل تفضيل. وجوّزه الكوفية في ذي التاء، وصفةٍ لا تقبلها. وحكمه كالتثنية، لكن يحذف آخر المنقوص، ويضم ويكسر، والمقصور يفتح. وقيل كمنقوص، وقيل: إن كان أعجمياً، أو ذا ألف زائدة.

(ش): الباب الخامس من أبواب النيابة جمع المذكر السالم، فإنه يرفع بالواو، وينصب ويجرّ بالياء.

ثم هذا الجمع موافقٌ للتثنية في شروطها ـ كما تقدم ـ ويزيد بشروط:

أحدها: أن يكون لعاقل، كالزّيدين. أو مشبّه به نحو: ﴿رَأَيْتُهُمْ لِي سَٰجِدِينَ﴾ [يوسف: ٤]. ﴿قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ﴾ [فصلت: ١١]. جمع صفة الكواكب والسماء والأرض، لمّا أثبت لها ما هو من شأن العقلاء من السّجُود، والخطاب. فإن خلا من ذلك لم يجمع بالواو والنون كواشِقٍ علم كلب، وسابقٍ صفة فرس.

الثاني: أن يكون خالياً من تاء التأنيث سواء لم يوضع لمؤنث أصلاً كأحمد وعمر، أم وضع لمؤنّث ثم سمّي به مذكر.

قال أبو حيّان: فلو سمّيت رجلاً زينب أو سلمى، جُمِع بالواو والنون بإجماع، اعتباراً بمسمياتها الآن، فإن لم يخل منها لم يجمع بها، كأخت، وطلحة ومسلمات، أعلام رجال. قاله أبو حيّان. ولذلك عُبِّر بتاء التأنيث دون هائه، ليشمل ما ذكر. ثم العلّة لما ذكر، أنه لا يخلو، إما أن تحذف له التاء أوْ لا، ويلزم على الثاني الجمع بين علامتين متضادتين، وعلى الأول الإخلال، لأنّها حرف معنى، فقد صارت بالعلمية لازمة للكلمة، لأن العلمية تُسجِّل الاسم، وتحصره من أن يزاد فيه أو ينقص.

وخالف الكوفيّون في هذا الشرط، فجوّزوا جمع ذي التاء بالواو والنون مطلقاً، فقالوا في طلحة، وحمزة، وهُبَيرة: طلحون، وحَمْزون، وهُبَيْرون، واحتجّوا بالسماع والقياس.

أما السّماع فقولهم في «عَلانية» للرجل المشهور: «علانون»، وفي «ربعة» للمعتدل القامة: ربعون.

وأما القياس فعلى ما ورد من جمعه جمع تكسير، وإن أدى أيضاً إلى حذف التاء. قال:

٧١ - وَعُقْبَـةُ الأعْقَـابِ فـي الشّهْـر الأصَـمّ(١)

وأجيب عن السّماع بشذوذه، وعن القياس بأن جمع التكسير يعقب تأنيثه التاء المحذوفة، ولا تأنيث في جمع السّلامة يعقُبها. على أنّ جمعه تكسيراً غير مسلّم، لأنه لم يرد منه سوى هذا البيت، فلا يقاس عليه، مع إمكان تأويله بجعل الأعقاب جمع عُقْبة بمعنى الاعتقاب، لا العَلَم.

الشرط الثالث: أن يكون علماً كزيد وعمرو. أو مصغّراً وإن لم يكن عَلَماً كرُجَيْل، وغليّم، وأحيمر، وسكيران، أو صفة تقبل تاء التأنيث إن قُصد معناه، كضارب، ومؤمن، وأرْمَل. فلا يجمع هذا الجمع ما ليس واحداً من الثلاثة كرجل، وفتًى، وغلام، ولا صفة لا تقبل تاء التأنيث، كأحمر، وسكران، وعانس، وصبور، وجَريح وقتيل، ولا صفة تقبلها لا لمعنى التأنيث كملول وملولة، وفرُوق وَفَرُوقَة، فإن التاء في نحو ذلك للمبالغة لا للتأنيث.

قال أبو حيان: نَعمْ، بقي صفة لا تقبل التاء وتجمع كذلك بلا خلاف، وهو ما كان خاصّاً بالمذكر، كَمَخْصِيٍّ، وأفعل التفضيل المعرف باللام، والمضاف إلى نكرة نحو: الأفضلون، وأفْضَلُو بني فلان، فإن تأنيثه بالألف(٢).

وجوّز الكوفيون جمع صفة لا تقبل التاء كقوله:

٧٢ - مِنّـا الـذي هـو مـا إنْ طَـرّ شَـارِبُـهُ والْعَـانِسُـونَ، ومنّـا المُـرْدُ والشّيـبُ(٣)

---

(١) الرجز بلا نسبة في الإنصاف (ص ٤٠)، وخزانة الأدب (٨/ ١٠، ١٢)، والدرر (١/ ١٣١). والشهر الأصمّ: رجب؛ لأنه كان لا يسمع فيه صوت مستغيث ولا حركة قتال ولا قعقعة سلاح لأنه من الأشهر الحرم.

(٢) إذ يقال: «فضلى نساء بني فلان» و «الفضلى».

(٣) البيت من البسيط، وهو لأبي قيس بن رفاعة في إصلاح المنطق (ص ٣٤١)، ولسان العرب (٦/ ١٤٩ - عنس). ولأبي قيس بن رفاعة أو لأبي قيس بن الأسلت في الدرر (١/ ١٣١)، وشرح شواهد المغني (ص ٧١٦)، والمقاصد النحوية (١/ ١٦٧). وبلا نسبة في الأزهية (ص ٩٧)، وأمالي القالي (٢/ ٦٧)، وسرّ صناعة الإعراب (ص ٦٨٣)، وشرح الأشموني (١/ ٣٥)، ومغني اللبيب (ص ٣٠٤). =

وطرّ شاربه: نبت.

وقوله:

٧٣ ـ فمـا وجَـدَتْ نسـاءُ بنـي نِـزارٍ   حَـلائِـلَ أسْـودِيـنَ وأحْمَـرِيْنَـا[١]

وذلك عند البصريين من النّادر الذي لا يقاس عليه[٢].

قال صاحب الإفصاح[٣]: عادة الكوفيين إذا سمعوا لفظاً في شعر أو نادرِ كلام جعلوه باباً أو فصلاً. وليس بالجيّد.

قال الأصحاب: وإنما افترق الصفتان، لأن القابلة للتاء شبيهة بالفعل، فإنه يقبل التاء عند قصد التأنيث نحو قامت، ويعرّى منها عند التذكير نحو، قام.

وإنما يجمع هذا الجمع ما أشبه الفعل إلحاقاً به في أنه إذا وصف به المذكر العاقل لحقه بعد سلامته لفظة الواو، كقاموا، ويقومون ولذا لم يجمع الاسم الجامد، وإنما جمع الأفضل لالتزام التعريف فيه، وهو فرع التنكير، فأشبه الفعل في الفرعيّة، فحمل عليه، ولهذه العِلّة نفسها جُمِع الجامد إذا كان علَماً، لأن تعريف العلميّة فرع فأشبه الفعل، والتنكير أصل فلم يشبهه.

وإنما جمع المصغّر دون مكبره لتعذّر تكسيره، لأنه يؤدي إلى حذف حرف التصغير، فيذهب المعنى الذي جيء به لأجله.

وأمّا اشتراط خُلُوِّه من التركيب فهو شرط لمطلق الجمع، لا لهذا بخصوصه، بل وللتثنية أيضاً ـ وقد تقدم بيانه هناك.

ثم إذا جمع الاسم فحكمه كما إذا ثُنّي: من لحوق العلامة من غير تغيير إن كان صحيحاً، أو معتلاً جارياً مجراه، أو مهموزاً، أو ممدوداً همزته أصل كزيدون، وظبيون، وقُرّاءون، ونَبيئون. وقلبِ الهمزة المبدلة من ألف التأنيث نحو: حَمْراءون في حمراء علم مذكر.

= وفي هذا البيت شاهدان آخران، أولهما: زيادة «إنْ» بعد «ما» النافية. والثاني: إطلاق «العانس» على المذكّر وإن كان المشهور استعماله على المؤنّث.

(١) البيت من الوافر، وهو للكميت بن زيد في ديوانه (٢/ ١١٦)، والمقرب (٢/ ٥٠). وللحكيم الأعور بن عياش الكلبي في خزانة الأدب (١/ ١٧٨)، والدرر (١/ ١٣٢)، وشرح شواهد الشافية (ص ١٤٣). وبلا نسبة في خزانة الأدب (٨/ ١٨)، وشرح الأشموني (١/ ٣٥)، وشرح شافية ابن الحاجب (٢/ ١٧١)، وشرح المفصل (٥/ ٦٠).

(٢) والقياس في جمع أسود وأحمر: سُود وحُمر.

(٣) «الإفصاح بفوائد الإيضاح» لابن هشام الخضراوي المتوفى سنة ٦٤٦ هـ. وقد تقدم التعريف به وبكتابه. انظر الفهارس العامة.

ويستثنى شيئان: المنقوص والمقصور، فإنهما يحذف آخرهما وهو الياء والألف لالتقائه ساكناً مع الواو والياء، ثم يضم ما قبل آخر المنقوص في الرفع نحو قاضون، ويكسر في غيره نحو قاضين مناسبةً للحرف.

ويفتح ما قبل آخر المقصور دلالة على الألف المحذوفة، ولئلا يلتبس بالمنقوص نحو: ﴿وَأَنتُمُ ٱلْأَعْلَوْنَ﴾ [آل عمران: ١٣٩]، ﴿وَإِنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ ٱلْمُصْطَفَيْنَ﴾ [صٓ: ٤٧].

وجوّز الكوفيون إجراءه كالمنقوص، فضموا ما قبل الواو، وكسروا ما قبل الياء حملاً له على السّالم. وحكاه ابن ولّاد[1] لغةً عن بعض العرب.

قال أبو حيّان: وكأنهم نقلوا إليهما الحركة المقدرة على حرف الإعراب. وهذا النقل عن الكوفيين مطلقاً، وهو الذي حكاه عنهم الأصحاب، فيما قال أبو حيان.

ونقل ابن مالك عنهم تفصيلاً، وهو إجراء ذلك في الأعجمي كموسى، وما فيه ألف زائدة كأرطى وحبلى علمي مذكّر، بخلاف ما ألفه عن أصل. وقد حكيتُ القولين معاً.

(ص): وألحق به سماعاً، كنحن الوارثون، وعشرون إلى تسعين، وأهلون، وأرضون، وعالمون. وقيل: جمع. وقيل مبنيّ على الفتح. وبنون، وأبون، وأخون، وهنون، وذوو.

وألحق ثعلب فمون، وابن مالك: حمون، قياساً، وأولو وسنون.

وكل ثلاثي لم يُكسّر وعوّض من لامه ـ قال أبو حيان: أو فائه الهاء.

وكَسْرُ الفاء مكسورةً ومفتوحة أشهر من ضمّها، وشاعا في المضمومة.

وقد يعرب هذا النوع في النون لازم الياء منوّناً، أوْ لا. ويلزم الواو وفتح النون أو يعرب عليها، وهي لغة في المثنى والجمع. وأجاز ابن مالك الأوّل في عشرين. وقد يقال: شياطون.

(ش): ألحق بالجمع في إعرابه ألفاظ ـ ليست على شرطه ـ سُمِعت فاقْتُصِرَ فيها على مورد السماع ولم يُتَعَدّ.

منها: صفات للباري تعالى، وهي قوله: ﴿وَنَحْنُ ٱلْوَٰرِثُونَ﴾ [الحجر: ٢٣] و ﴿ٱلْقَٰدِرُونَ﴾ [المرسلات: ٢٣].

و ﴿ٱلْمَٰهِدُونَ﴾ [الذاريات: ٤٨] ﴿وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ﴾ [الذاريات: ٤٧]، فلا يقاس عليه

---

(١) ابن ولّاد: هو محمد بن ولّاد، وقيل محمد بن الوليد بن ولّاد التميمي. نحوي، أخذ بمصر عن أبي علي الدينوري، ثم رحل إلى العراق وأخذ عن المبرّد وثعلب. توفي سنة ٢٩٨ هـ. من تصانيفه: المنمق في النحو، والمقصور والممدود. انظر معجم الأدباء (١٩/ ١٠٥، ١٠٦).

الرحيمون، ولا الحكيمون، لأن إطلاق الأسماء عليه توقيفي.

ومنها: عشرون، والعقود بعده إلى تسعين، وهي أسماءٌ مفردة وزعم بعضهم: أنها جموع، ورد بأنها خاصة بمقدار معيّن، ولا يعهد ذلك في الجموع، ذكره ابن مالك، وبأنه لو كان عشرون جمع (عشرة) وثلاثون جمع (ثلاثة) لزم إطلاق الثاني على تسعة، وألاّ يطلق الأول إلا على ثلاثين، لأن أقل الجمع ثلاثة[1]. ذكره الرّضِيّ[2].

ومنها: أَهْلُون، وهو جمع (أهل)، وأهل ليس بعلم ولا صفة إلا أنه أجري مجرى: (مُسْتَحِق)، لأنه يستعمل بمعناه في قولهم: هو أهلٌ لذا، قال تعالى: ﴿ شَغَلَتْنَآ أَمْوَٰلُنَا وَأَهْلُونَا ﴾ [الفتح: ١١] ﴿ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ ﴾ [المائدة: ٨٩].

ومِنْها: أَرَضُون بفتح الراء جمع أرض بسكونها، وهي مؤنثة، واسم جنس لا يعقل، ففاتَهُ أربعة شروط، قال الشاعر:

٧٤ ـ لقد ضجّت الأرْضُون إذ قام من بني هَـدَادٍ خطيـبٌ فـوق أَعْـوادِ مِنْبَـرِ[3]

وقال:

٧٥ ـ وأيّـــــةُ بلـــــدةٍ إلاّ أتَيْنَـــــا مـــن الأرْضيـــنَ تعلمُـــهُ نِـــزارُ[4]

ومنها: عالَمون، وهي اسم جمع لا جمع، لأنّ العالَم علمٌ لما سوى الله، والعالمين خاصٌ بالعقلاء، وليس من شأن الجمع أن يكون أقلّ دلالة من مفردهِ، ولذلك أبى سيبويه أن يجعل الأعراب جمع عَرَب، لأن العرب يَعُمّ الحاضرين والبادين، والأعراب خاصٌّ بالبادين. وذهب قوم إلى أنه جمع عالم، قيل: إنه جمع عالم مراداً به العقلاء خاصة. وقيل: إنه جمعٌ مراد به العموم للعقلاء وغيرهم. وعليهما فوجه شذوذه أنّ عالَماً اسم جنس لا علَم.

---

(١) قال الأشموني: «وليس بجمع، وإلا لزم صحة إطلاق ثلاثين مثلاً على تسعة، وعشرين على ثلاثين؛ وهو باطل». انظر شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (١/ ٨٢ ـ طبع عيسى البابي الحلبي).

(٢) هو رضي الدين الصغاني. انظر ترجمته ص ١٥٦ حاشية ١.

(٣) البيت من الطويل، وهو لكعب بن معدان في الدرر (١/ ١٣٣)، والمحتسب (١/ ٢١٨). وبلا نسبة في شرح التصريح (١/ ١٢، ٧٣)، وشرح شذور الذهب (ص ٧٤).

والأصل في قوله: «الأرضون» فتح الراء، وسكّنت هنا للضرورة الشعرية، وهو جمع تكسير لـ «أرض» أتى على هيئة جمع المذكر السالم فألحق به.

وهداد: حيّ من اليمن. ويروى: «من بني سدوس» مكان «من بني هداد».

(٤) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في جمهرة اللغة (ص ١٣٣٥)، والدرر (١/ ١٣٤).

وقيل: إن (عالمون) مبني على فتح النون لا معرب، لأنه لم يقع إلا ملازِمَ الياء. وردَّ بقوله:

٧٦ - تَنصَّفُهُ البريّةُ وهو سَامٍ وتُلْفَى العالَمون له عِيَالا[1]

ومنها: بنونَ، وأبون، وأخون، وهنون، وذوو، ووجْهُ شذوذها أنها غير أعلام ولا مشتقّات.

قال ابن مالك: ولو قيل في حَم: حمون، لم يمتنع، لكن لا أعلم أنّه سمع. وقال أبو حيان: ينبغي أن يمتنع، لأن القياس يأباه، وجمع أب وإخوته كذلك شاذّ فلا يقاس عليه. وعن ثعلب أنه يقال في (فم) فمون، وفمين. قال أبو حيان: وهو في غاية الغرابة.

ثم إن ذوو أجريت على حدّ التثنية من ردّ الفاء إلى حركتها الأصلية حذراً من الاستثقال. وأما الباقي فخالفت التثنية حيث حذفت لاماتها، ولم تردّ لالتقائها ساكنة مع حرف الإعراب.

وكذا (ابن) حيث حذف همزة المعوّض من اللام لردّ اللام حينئذ، ثم حذفها لما ذكر، وعادت فتحة الياء التي هي الأصل.

ومنها: أولو، وهو وصف لا واحد له من لفظه، قال تعالى: ﴿وَلَا يَأْتَلِ أُوْلُوا۟ ٱلْفَضْلِ مِنكُمْ وَٱلسَّعَةِ أَن يُؤْتُوٓا۟ أُو۟لِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾ [النور: ٢٢].

ومنها: سنون، ووجه شذوذه كأرضين. وبابه: كل ثلاثي حذفت لامه وعوض عنها هاء التأنيث، ولم يجمع جمع تكسير كـ «ثُبةٍ»[2] وثُبِين بخلاف الرباعيّ، وثلاثيٌّ لم يحذف منه شيء كتمرة، أو حذف منه غير اللاّم. نعم ألحق أبو حيّان بذلك: ما حذف فاؤه وعوض منها الهاء كعدة، فإنه يقال: عِدُون. وبخلاف ما لم يعوّض من لامه شيء كيد ودم، أو عوّض منها همزة الوصل كاسم وابن، أو التّاء لا الهاء كأخت وبنت، أو كسّر كشَفة وشِفاه، فلا يجمع شيء من ذلك هذا الجمع.

ثم إذا جمع الثلاثي المستوفي الشروط، فإن كانت فاؤه مكسورة سلمت غالباً كمائة ومئين، وعِضَة[3] وعضين، ورِئة ورئين وعِزَة[4] وعزين. وقد تضم بقلّة، حكى

---

(١) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في الدرر (١/ ١٣٤).

وتنصّفه: تخدمه. والبرية: الناس.

(٢) الثبة: الجماعة.

(٣) العضة: الفرقة، والقطعة، والكذب. (المعجم الوسيط: ص ٦٠٧).

(٤) العزة: الفرقة من الناس؛ وفي التنزيل العزيز: ﴿عن اليمين وعن الشمال عزين﴾.

الصّغانِيّ[1]: عُزين بالضم. وإن كانت مفتوحة كُسِرَتْ كسَنة وسِنين وقد تضمّ، حكى ابن مالك: سُنون بالضم.

وإن كانت مضمومة جاز الضّم والكسر كثُبة، وكُرة، وقُلة.

ثم إعراب هذا النوع إعراب الجمع لغة الحجاز وعُلْيا قيس، وأمّا بعض بني تميم وبني عامر، فيجعل الإعراب في النون، ويلزم الياء.

قال:

٧٧ ـ أرى مَـرّ السّنيـنِ أَخَـذْنَ مِنّـي[2]

ثم الأوّلون يتركونه بلا تنوين، والآخرون ينوّنونه، فيقولون في المنكّر: أقمت عنده سنيناً، بالتّنوين.

قال:

٧٨ ـ مَتَى تَنْجُ حَبْواً من سِنِينٍ مُلِحّةٍ[3]

وقال:

٧٩ ـ ألم نَسُقِ الحَجِيجَ سَلِي معَدّاً سِنيناً ما تُعَدُّ لنا حِسَابا[4]

---

(١) الصغاني: هو رضيّ الدين أبو الفضائل الحسن بن محمد بن الحسن بن حَيدر بن علي بن إسماعيل القرشي العدوي العمري الصغاني اللاهوري البغدادي الحنفي. محدث، فقيه، لغوي. ولد بلاهور سنة ٥٧٧ هـ، ونشأ بغزنة، ودخل بغداد، فسمع الكثير في عدة بلاد ورحل. توفي ببغداد سنة ٦٥٠ هـ. من تصانيفه الكثيرة: مجمع البحرين في اللغة، العباب الزاهر واللباب الفاخر في اللغة، درّ السحابة في بيان مواضيع وفيات الصحابة، مشارق الأنوار النبوية من صحاح الأخبار المصطفوية، كتاب العروض، والذيل والصلة لكتاب التكملة. انظر النجوم الزاهرة (٧/ ٢٦)، وبغية الوعاة (ص ٢٢٧، ٢٢٨)، ومعجم الأدباء (٩/ ١٨٩ ـ ١٩١)، وشذرات الذهب (٥/ ٢٥٠)، وإيضاح المكنون (٢/ ٤٣٣).

(٢) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

كما أخذ السرار من الهلالِ

وهو لجرير في ديوانه (ص ٥٤٦) وفيه: «رأت» مكان «أرى»، والدرر (١/ ١٣٥). وبلا نسبة في لسان العرب (٨/ ٧٣ ـ خضع) والمقتضب (٤/ ٢٠٠).

(٣) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

تتمُّ لأخرى تنزل الأعصم الفردا

وهو بلا نسبة في الدرر (١/ ١٣٥).

(٤) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في تخليص الشواهد (ص ٧١)، والدرر (١/ ١٣٦). ويروى: «نَسْقِ» مكان «نَسُق»، و «ما نعدُّ لها» مكان «ما تعدُّ لنا».

قال ابن مالك: ولو عُومل بهذه المعاملة عشرون وأخواته لكان حسناً، لأنها ليست جموعاً، فكان لها حقٌّ في الإعراب بالحركات كسنين، وأباه أبو حيّان، قال: لأن إعرابها إعراب الجمع على جهة الشّذوذ، فلا نضمّ إليه شذوذاً آخر.

ومن العرب من يُلزمه الواو وفتح النون، ومن العرب من يُلْزِمه الواو ويعربه على النون كَزَيْتون. قال في (البسيط)[1]: وهو بعيدٌ من جهة القياس.

ومن العرب من يجعل الإعراب في المثنّى والجمع على النون إجراءً له مجرى المفرد. حكى الشّيباني: هذانِ خَلِيلَانُ. وعليه خرج:

٨٠ ـ لا يَـزالُـون ضَـاربِيـن القِبَـابِ[2]

وقد يقال: شياطون، تشبيهاً لزيادتي التكسير فيه بزيادتي الجمع السالم فنقل من الإعراب بالحركات إلى الإعراب بالحروف. قال أبو حيّان: وهو من التشبيه البعيد الذي يقع نحوه منهم على جهة التوهّم، وهو شبيه بهمز معائش، ومصائب، ومن هذا قراءة الحسن: ﴿وَمَا تَنَزَّلَتْ بِهِ الشَّيَاطُون﴾ [الشعراء: ٢١٠].

(ص): **وليس الإعراب في المثنى والجمع بمقدرة قبلها، أو فيها، أو دلائل، أو بالبقاء والانقلاب، خلافاً لزاعميها.**

(ش): الجمهور من المتأخرين، منهم ابن مالك، ونسبه أبو حيان للكوفِيِّين، وقطرب، والزجّاج، والزّجّاجيّ، على أنّ إعراب المثنى والجمع بالحروف المذكورة.

وقيل: بحركات مقدّرة فيما قبلها، وهي الدال من الزيدان والزيدون والزيدين مثلاً، وهو رأي الأخفش.

---

(١) لعله «البسيط في شرح الكافية» للأستراباذي المتوفى سنة ٧١٧ هـ.

(٢) عجز بيت من الخفيف، وصدره:

رُبَّ حـيّ عـرنـدسٍ ذي طـلالٍ

وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (١/ ٥٩)، وتخليص الشواهد (ص ٧٥)، وخزانة الأدب (٨/ ٦١)، والدرر (١/ ١٣٦)، وشرح الأشموني (١/ ٣٧)، وشرح التصريح (١/ ٧٧)، ومغني اللبيب (ص ٦٤٣)، والمقاصد النحوية (١/ ١٧٦).

والعرندس: الشديد. والطلال: الحالة الحسنة.

وقد نصب الشاعر «ضاربين» بالفتحة الظاهرة على النون، وجعل هذه النون كالنون التي من أصل الكلمة وقبلها ياء في نحو «مجانين»، ولو لم يعاملها هذه المعامة لكان عليه أن يقول: «ضاربي القباب» لأن نون جمع المذكر السالم تحذف عند الإضافة. وخُرِّج على أن الأصل: ضاربين ضاربي القباب، فحذف «ضاربي» لدلالة «ضاربين» عليه، وخُرِّج بوجه آخر. انظر الدرر (١/ ١٣٧).

وَرُدّ بأنه تقدير في غير الآخر، والإعراب لا يكون إلا آخراً، وبأنه لم يَكُنْ يحتاج إلى تغييرها، كما لم يحتج إلى تغيير بعد الإعراب المقدّر قبل ياء المتكلّم.

وقيل: بحركات مقدّرة في الألف، والواو، والياء. وهو رأي الخليل وسيبويه واختاره الأعلم والسّهيلي، كالمقصور ونحوه. وردّه ابن مالك: بلزوم ظهور النصب في الياء، وبلزوم تثنية المنصوب والمجرور بالألف لتحرّك الياء وانفتاح ما قبلها.

وأجاب أبو حيان عن الأوّل: بأنّهم لما حملوا حالة النصب على حالة الجرّ، أجروا الحكم على الياء حكماً واحداً، فكما قدّروا الكسرة قدروا الفتحة تحقيقاً للحمل.

وعن الثاني: بأن الموجب للقلب الفرق، وإن كان القياس ما ذكر، ولذلك لاحظه من العرب من يجري المثنّى بالألف مطلقاً.

وقيل: الحروف دلائلُ إعراب، بمعنى أنّك إذا رأيتها فكأنك رأيت الإعراب. وبه فسّر أبو علي مذهب الأخفش.

وقيل: الإعراب ببقاء الألف والواوِ رفعاً، وانقلابها نصباً وجرّاً. وعليه الجَرْمي، والمازنيّ، وابن عصفور. وهذا بناء على أن الإعراب معنويّ لا لفظيّ.

قال ابن عصفور: كان الأصل قبل دخول العامل: زيدان وزيدون، كائنان وثلاثون. فلما دخل العامل لم يحدث شيئاً، وكان ترك العلامة يقوم مقام العلامة، فلما دخل عليها عامل النصب والجر قلب الألف والواو ياء، فكان التغيير والانقلاب وعدمه هو الإعراب، ولا إعراب ظاهر ولا مقدر.

ورده ابن مالك باستلزامه مخالفة النظائر، إذ ليس في المعربات ما ترك العلامة له علامة.

وأجاب أبو حيّان: بأن الأسماء الستة كذلك عند الجرمي، وقد ثبت وجود الواو فيها قبل العامل في قولهم: أبو جاد[1].

(ص): وتليهما نون تكسر في المثنى، وقد تضمّ مع الألف، وتفتح في الجمع، والعكس لغة، وقيل ضرورة في الجمع، وقيل: يختص بالياء فيهما، والمختار وفاقاً لابن مالك أنها لرفع توهّم الإضافة أو الإفراد، لا عوض من حركة، أو تنوين، أو هما مطلقاً، أو إن كانا وإلاّ فأحدهما، وإلاّ فغير عوض، أو فارقةٌ بين رفع المثنى ونصب المفرد وحُمل الباقي، ولا هي التنوين خلافاً لزاعميها.

---

(١) أبو جاد: من أخوات هوّز حطّي، كلمن سعفص قرشت.

وتسقط لإضافة ولو تقديراً، وشبهها، وتقصير صلة. وخصّه المبردُ باللذا واللتا وغيره ضرورةً.

وجوّزه الكسائيُّ في النثر، وزعمه الأخفش في ضارباك للطافة الضمير، وتُشَدّد في موصولٍ، وإشارةٍ مطلقاً على الأرجح.

(ش): زيد بعد الألف والياء في المثنى، وبعد الواو والياء في الجمع نون، واختلف في أنها زيدت لماذا؟ على مذاهب:

أحدها: ـ وهو رأي ابن مالك ـ أنها لرفع توهّم الإضافة في نحو رأيت بنين كرماء وناصرين باغين، والإفراد في الإشارة، والمقصور، والمنقوص، نحو: هذان الجَوْزلانِ[1]، ومررت بالمهتدين، فلولا النون لالتبس حال الإضافة بعدمها، والمفرد بالمثنّى فيما ذكر.

الثاني: أنها عِوضٌ من حركة المفرد، ونسبه أبو حيان للزجاج، وردّه ابن مالك بأن الحروف نائبة عنها، فلا حاجة إلى التعويض بالنون. قال أبو حيان: وهذا بناءً على رأيه أن الحروف إعراب.

الثالث: أنها عوض من تنوين المفرد، وعليه ابن كيسان، ووجهه بأن الحركة عوّض منها الحرف، ولم يعوّض من التنوين شيء، فكانت النون عوضاً عنه، ولذلك حذفت في الإضافة كما يحذف التنوين. وردّ بثبوتها مع الألف واللام، وفيما لا تنوين فيه نحو: يا زيدان، ولا رجلين فيها، وغير المنصرف إذا ثني، وبأن التنوين إنما دخل ليفرق بين الاسم الباقي على أصالته وبين المشابه للفعل، ولا حاجة إليه هنا، لأن التثنية والجمع إبعادٌ عن الفعل، فلم يحتج إلى فارق، وإنما حذفت في الإضافة، لأنها زيادة والمضاف إليه زيادة في المضاف فكرهوا زيادتين في آخر الاسم.

الرابع: أنها عوض من الحركة والتنوين معاً، وعليه ابن ولاّد، وأبو علي وابن طاهر، والجُزُولي.

وردّ بما سبق في المذهبين قبله، وبثبوتها في الوقف، والحركةُ والتنوين لا يثبتان في الوقف.

الخامس: أنها عوض من الحركة والتنوين فيما وجدا في مفرده. ومن الحركة فقط فيما لا تنوين في مفرده كمثَنّى ما لا ينصرف. ومن التّنوين فقط فيما لا حركة في مفرده، كعصاً، وقاض. وغير عوض فيما خلا عنهما كمُثَنّى حُبْلى، وهذا، والذي. وعليه ابن جني.

السادس: أنها فارقة بين رفع المثنى، ونصب المفرد، لأنك إذا قلت: زَيدَا يلتبس

---

(١) الجوزلان: مثنى جوزل، وهو فرخ الحمام.

بالمفرد المنصوب حال الوقف، ثم حمل سائر التثنية والجمع على ذلك. وعليه الفرّاء.

السابع: أنّها التنوين نفسه، لأن الأصل بعد تَحَقُّق العلامة للتثنية والجمع أن تنتقل إليه الحركة والتنوين، فامتنعت الحركة للإعلال ولم يمتنع التنوين، ولكنّه لزم تحريكه لأجل الساكنين فثبت نوناً. نقله ابن هشام الخضراوي وأبو حيان. قال: ولا يَرِدُ أنّه لا تنوين في تثنية ما لا ينصرفُ والمبنيّ، لأنّا نقول: لما ثُنّيَ زال شبه الفعل والحرف، فرجعا إلى الأصل، فعاد التنوين.

ثم الشائع في هذه النون الكسر في المثنى، والفتح في الجمع، وإنما حركت لالتقاء الساكنين، وخولف بينهما للفرق. وخصّ كلٌ بما فيه لخفة المثنى وثقل الكسر، وثقل الجمع وخِفّة الفتح، فعودل بينهما. وورد العكس وهو فتحها مع المثنى، وكسرها مع الجمع. فقيل: هو لغة. وقيل: فتح نون المثنى لغة وكسر نون الجمع ضرورة. وقيل: ذلك خاصٌ بحالة الياء فيهما بخلاف حالة الرفع. وعليه أبو حيّان.

ومن أمثلة ذلك قوله:

٨١ ـ علـى أَحْـوَذِيّيـن اسْتَقَلّـتْ عَشِيّـةً(١)

وقوله:

٨٢ ـ أَعْـرِفُ منهـا الأنـف والْعَيْنَـانَـا ومَنْخَـرَيْـنِ أشْبَهَـا ظَبْيَـانَـا(٢)

---

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

فمـا هـي إلاّ لمحـة فتغيـبُ

ويروى: «عليهما» مكان «عشيّة». والبيت لحميد بن ثور في ديوانه (ص ٥٥)، وخزانة الأدب (٤٥٨/٧)، والدرر (١٣٧/١)، وشرح المفصل (١٤١/٤)، والمقاصد النحوية (١٧٧/١). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٦٣/٢)، وتخليص الشواهد (ص ٧٩)، وجواهر الأدب (ص ١٥٤)، وسرّ صناعة الإعراب (٤٨٨/٢)، وشرح الأشموني (٣٩/١)، وشرح التصريح (٧٨/١)، وشرح ابن عقيل (ص ٤٢)، ولسان العرب (٤٨٦/٣ ـ حوذ)، والمقرب (١٣٦/٣).

والأحوذي: السريع في كل ما أخذ فيه.

(٢) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه (ص ١٨٧). ولرؤبة أو لرجل من ضبّة في الدرر (١٣٩/١)، والمقاصد النحوية (١٨٤/١). ولرجل في نوادر أبي زيد (ص ١٥). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٦٤/١)، وتخليص الشواهد (ص ٨٠)، وخزانة الأدب (٤٥٢/٧، ٤٥٣، ٤٥٦، ٤٥٧)، ورصف المباني (ص ٢٤)، وسرّ صناعة الإعراب (ص ٤٨٩، ٧٠٥)، وشرح الأشموني (٣٩/١)، وشرح التصريح (٧٨/١)، وشرح ابن عقيل (ص ٤٢)، وشرح المفصل (١٢٩/٣، ٦٤/٤، ٦٧، ١٤٣).

وقوله:

٨٣ ـ وأَنْكَرْنا زعَانِف آخرينِ[1]

وقوله:

٨٤ ـ وقد جاوزت حدّ الأربعينِ[2]

وقوله:

٨٥ ـ إلا الخلائف من بعد النّبِيّينِ[3]

قال ابن جنّي: ومن العرب من يضم النّون في المثنى. وهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه.

وقال الشيباني: ضمُّ نونِ التثنية لغة. قال أبو حيان: يعني مع الألف لا مع الياء، لأنها

---

(١) عجز بيت من الوافر، وصدره:

عرفنا جعفراً وبني أبيه

ويروى «وبني عبيد» مكان «وبني أبيه». والبيت لجرير في ديوانه (ص ٤٢٩)، والاشتقاق (ص ٥٣٨)، وتخليص الشواهد (ص ٧٢)، وتذكرة النحاة (ص ٤٨٠)، وخزانة الأدب (٨/ ٩٥٦)، والدرر (١/ ١٤٠)، والمقاصد النحوية (١/ ١٨٧). وبلا نسبة في أوضح المسالك (١/ ٦٧)، وشرح الأشموني (١/ ٣٩)، وشرح التصريح (١/ ٧٩)، وشرح ابن عقيل (ص ٤٠).

(٢) عجز بيت من الوافر، وصدره:

وماذا تبتغي الشعراء مني

ويروى: «وماذا يدّري» مكان «وماذا تبتغي». والبيت لسحيم بن وثيل في إصلاح المنطق (ص ١٥٦)، وتخليص الشواهد (ص ٧٤)، وتذكرة النحاة (ص ٤٨٠)، وخزانة الأدب (٨/ ٦١، ٦٢، ٦٥، ٦٧، ٦٨)، وحماسة البحتري (ص ١٣)، والدرر (١/ ١٤٠)، وسرج صناعة الإعراب (٢/ ٦٢٧)، وشرح التصريح (١/ ٧٧)، وشرح ابن عقيل (ص ٤١)، وشرح المفصل (٥/ ١١)، ولسان العرب (٣/ ٥١٣ ـ نجذ، ٨/ ٩٩ ـ ربع، ١٤/ ٢٥٥ ـ دري) والمقاصد النحوية (١/ ١٩١). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٧/ ٢٤٨)، وأوضح المسالك (١/ ٦١)، وجواهر الأدب (ص ١٥٥)، وشرح الأشموني (١/ ٣٨، ٣٩)، والمقتضب (٣/ ٣٣٢).

(٣) عجز بيت من البسيط، وصدره:

ما سدَّ حيٌّ ولا ميتٌ مسدَّهُما

وهو للفرزدق في تخليص الشواهد (ص ٧٥)، وخزانة الأدب (٨/ ٦٠، ٦٦، ٦٨)، والدرر (١/ ٤١)، وشرح المفصل (٥/ ١٤)، وبلا نسبة في سرج صناعة الإعراب (٢/ ٦٢٨). وليس في ديوان الفرزدق.

شبهت بألف غضبان وعثمان. أنشد المطرز[١] في (اليواقيت):

٨٦ ـ يــــا أبتـــا أرّقنـــي القِـــذّانُ فـــالنّـــوْمُ لا تَطْعَمُـــهُ الْعَيْنَـــانُ[٢]

ولم يسمع تشديد هذه النون سوى في تثنية اسم الإشارة والموصول عوضاً من الحرف المحذوف منهما، وهو الألف في الإشارة، والياء في الموصول، إذ كان حقّهما الإثبات كألف المقصور، وياء المنقوص. ثم مذهب البصريين: اختصاص التشديد بحالة الرفع.

ومذهب الكوفيين، وصححه ابن مالك جوازه مع الألف والياء. وقد قرىء بالتشديد قوله تعالى: ﴿فَذَانِّكَ بُرْهَانَانِ﴾ [القصص: ٣٢]. ﴿وَٱلَّذَانِّ يَأْتِيَانِهَا﴾ [النساء: ١٦]. ﴿إِحْدَى ٱبْنَتَيَّ هَاتَيْنِّ﴾ [القصص: ٢٧]. و ﴿أَرِنَا ٱلَّذَيْنِّ﴾ [فصلت: ٢٩].

وتحذف هذه النون للإضافة، إما ظاهرة نحو ﴿بَلْ يَدَاهُ﴾ [المائدة: ٦٤] ﴿وَٱلْمُقِيمِي ٱلصَّلَوٰةِ﴾ [الحج: ٣٥]، ﴿غَيْرَ مُحِلِّي ٱلصَّيْدِ﴾ [المائدة: ١]، أو مقدّرة كقوله:

٨٧ ـ همـــا خُطّتَـــا إمـــا إســـارٍ ومِنّـــة وإمّـــا دَمٌ والمـــوْتُ بـــالحـــر أجْـــدَرُ[٣]

ولشبه الإضافة. ذكره أبو حيان، ومثّله باثني عشر واثنتي عشرة ونحو: لا غلامي لك، ولبّيْك، وسعدَيْك، ودواليْك، وهَذاذَيْك[٤]، على أن الكاف فيها حرف خطاب، لا ضمير، وهو رأي الأعْلَم. ولتقصير الصلة. وسواء عند سيبويه والفراء صلة الألف واللام وما ثنّي أو جمع من الموصول كقوله:

٨٨ ـ خَلِيلَـيّ مـا إن أنتمـا الصّـادقـا هَـوًى إذَا خِفْتُمـا فيـه عَـذُولاً وواشِيـا[٥]

---

(١) هو محمد بن عبد الواحد بن أبي هشام البغدادي الزاهد المطرز الباوردي المعروف بغلام ثعلب. ولد سنة ٢٦١، وتوفي سنة ٣٤٥. من تصانيفه الكثيرة: شرح الفصيح لثعلب، اليواقيت، المستحسن، المرجان، وتفسير أسماء الشعر، وكلها في اللغة. انظر تاريخ بغداد (٢/٣٥٦ ـ ٣٥٩)، ووفيات الأعيان (١/ ٦٣٢ ـ ٦٣٤)، والفهرست (١/ ٧٦، ٧٧)، ومعجم الأدباء (١٨/ ٢٢٦ ـ ٢٣٤)، والوافي بالوفيات (٤/ ٧٢، ٧٣)، وهدية العارفين (٢/ ٤٢).

(٢) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه (ص ١٨٦)، وخزانة الأدب (١/ ٩٢). وبلا نسبة في الدرر (١/ ١٤٢)، وشرح الأشموني (١/ ٣٩)، وشرح التصريح (١/ ٧٨).
والقذان: البراغيث، واحده قُذّة.

(٣) البيت من الطويل، وهو لتأبط شرًّا في ديوانه (ص ٨٩)، وجواهر الأدب (ص ١٥٤)، وخزانة الأدب (٧/ ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠٣)، والدرر (١/ ١٤٣)، وشرح التصريح (٢/ ٥٨)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ٧٩)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٩٧٥)، ولسان العرب (٧/ ٢٨٩)، والمقاصد النحوية (٣/ ٤٨٦). وبلا نسبة في الخصائص (٢/ ٤٠٥)، ورصف المباني (ص ٣٤٢)، وشرح الأشموني (٢/ ٣٢٨)، ومغني اللبيب (٢/ ٦٤٣)، والممتع في التصريف (٢/ ٥٢٦).

(٤) هذاذيك: أي قطعاً بعد قطع؛ من الهذّ: وهو سرعة القطع.

(٥) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر (١/ ١٤٤).

=

وقوله:

٨٩ ـ أَبَنِــــي كُلَيْــــبٍ إنّ عَمّــــيّ اللّــــذَا قَتَـلاَ الملـوكَ، وفَكّكَـا الأَغْـلاَلا[(١)]

وقوله:

٩٠ ـ هُمَــا اللّتَــا لــو ولَــدَتْ تميــم[(٢)]

قال الفرّاء: صارت الصّلة عوضاً عن النون، وهم يحذفون مِمّا طال في كلامهم.

وذهب المبرّد إلى أن ذلك خاصٌ باللّذان واللتان لطول الاسم. ولأنه لم يحفظ حذف النون في صلة الألف واللام من لسان العرب في المثنى. والبيت المصدّر به يحتمل أن يكون الحذف فيه للإضافة. قال أبو حيّان: لكنه قد سمع في الجمع، وقياس المثنى على الجمع قياس جليّ. قال:

٩١ ـ الحــافِظــو عَــوْرةَ العشيــرة، لا[(٣)]

= والشاهد في البيت قوله: «الصادقا هوى» يريد: الصادقان هوى، فحذف نون المثنى تقصيراً من صلة الألف واللاّم.

(١) البيت من الكامل، وهو للأخطل في ديوانه (ص ٣٨٧)، والأزهية (ص ٢٩٦)، والاشتقاق (ص ٣٣٨)، وخزانة الأدب (٣/ ١٨٥، ٦/ ٦)، والدرر (١/ ١٤٥)، وسر صناعة الإعراب (٢/ ٥٣٦)، وشرح التصريح (١/ ١٣٢)، وشرح المفصل (٣/ ١٥٤، ١٥٥)، والكتاب (١/ ١٨٦)، ولسان العرب (٢/ ٣٤٩ ـ فلج، ١٤/ ٢٣٣ ـ حظا، ١٥/ ٢٤٥ ـ لذي)، والمقتضب (٤/ ١٤٦). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢/ ٣٦٢)، وأوضح المسالك (١/ ١٤٠)، وخزانة الأدب (٨/ ٢١٠)، ورصف المباني (ص ٣٤١)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ٧٩)، وما ينصرف وما لا ينصرف (ص ٨٤)، والمحتسب (١/ ١٨٥)، والمنصف (١/ ٦٧).

وحذف النون من «اللذان» هي على لغة بلحارث بن كعب وبعض ربيعة.

(٢) الرجز للأخطل، وليس في ديوانه؛ وبعده:

لقيــــل فخــــرٌ لهــــمُ صميــــمُ

وهو في خزانة الأدب (٦/ ١٤)، والدرر (١/ ١٤٥)، وشرح التصريح (١/ ١٣٢)، والمقاصد النحوية (١/ ٤٢٥)، والأزهية (ص ٣٠٣)، وأوضح المسالك (١/ ١٤١).

(٣) صدر بيت من المنسرح، وعجزه:

يــأتيهــم مــن ورائنــا نطــفُ

ويروى: «وكفُ» مكان «نطفُ». والبيت لعمرو بن امرىء القيس في خزانة الأدب (٤/ ٢٧٢، ٢٧٤، ٢٧٦)، والدرر (١/ ١٤٦)، وشرح شواهد الإيضاح (ص ١٢٧). ولقيس بن الخطيم في ديوانه (ص ١١٥)، وملحق ديوانه (ص ٢٣٨). ولعمرو بن امرىء القيس أو لقيس بن الخطيم في لسان العرب (٩/ ٣٦٣ ـ وكف). ولشريح بن عمران أو لمالك بن العجلان في شرح أبيات سيبويه (١/ ٢٠٥). ولرجل من الأنصار في خزانة الأدب (٦/ ٦)، والكتاب (١/ ١٨٦). وبلا نسبة في أدب الكاتب=

وقال:

٩٢ ـ وخَيْــرُ الطّــالبــي التِّــرة الغَشُــومُ[١]

بنصب «عورة» و «التِّرة». وخرّج عليه: ﴿وَٱلْمُقِيمِى ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [الحجّ: ٣٥] بالنصب. ومثل ابن مالك لحذفها من جمع الذي بقوله:

٩٣ ـ إن الــذّي حــانــت بِفَلْــجَ دِمــاؤُهُــم ... هُــمُ القَــوْمُ كــلُّ القــوم يــا أُمَّ خَــالِــد[٢]

أي الذين، وقدح فيه باحتمال أنه أراد الجمع على حدّ قوله تعالى: ﴿كَمَثَلِ ٱلَّذِى ٱسْتَوْقَدَ﴾ [البقرة: ١٧] إلى أن قال: «بِنُورهم». وحذفها فيما عدا ذلك ضرورة كقوله:

٩٤ ـ أقــولُ لِصــاحبــيَّ لمّــا بــدَا لِــي ... مَعــالِــمُ منهمــا، وهمــا نَجِيّــا[٣]

أي نجيان. وقوله:

٩٥ ـ لــو كنْتُــم منجِــدي حيــن اسْتَعَنْتُكُــمُ[٤]

= (ص ٣٢٤)، وإصلاح المنطق (ص ٦٣)، وجواهر الأدب (ص ١٥٥)، وخزانة الأدب (٥/ ١٢٢، ٤٦٩، ٨/ ٢٨، ٢٠٩)، ورصف المباني (ص ٣٤١)، وسر صناعة الإعراب (٢/ ٥٣٨)، والكتاب (١/ ٢٠٢)، والمحتسب (٢/ ٨٠)، والمقتضب (٤/ ١٤٥)، والمنصف (١/ ٦٧).

(١) عجز بيت من الوافر، وصدره:

قتلنــــا نــــاجيــــاً بقتيــــل عمــــرٍو

وهو للوليد بن عقبة في حماسة البحتري (ص ٣٠)، ورواية الصدر فيه: «لك الويلات أوردنا عليه»؛ ولسان العرب (١٢/ ١٤٧ ـ حلم، ٤٣٨ ـ غشم)، والمحتسب (٢/ ٨٠).

(٢) البيت من الطويل، وهو للأشهب بن رميلة في خزانة الأدب (٦/ ٧، ٢٥ ـ ٢٨)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٥١٧)، والكتاب (١/ ١٨٧)، ولسان العرب (٢/ ٣٤٩ ـ فلج، ١٥/ ٢٤٦ ـ لذا)، والمؤتلف والمختلف (ص ٣٣)، والمحتسب (١/ ١٨٥)، ومعجم ما استعجم (ص ١٠٢٨)، والمقاصد النحوية (١/ ٤٨٢)، والمقتضب (٤/ ١٤٦)، والمنصف (١/ ٦٧). وللأشهب أو لحريث بن مخفض في الدرر (١/ ١٤٨). وبلا نسبة في الأزهية (ص ٢٩٩)، وخزانة الأدب (٢/ ٣١٥، ٦/ ١٣٣، ٨/ ٢١٠)، والدرر (٥/ ١٣١)، ورصف المباني (ص ٣٤٢)، وسر صناعة الإعراب (٢/ ٥٣٧)، وشرح المفصل (٣/ ١٥٥)، ومغني اللبيب (١/ ١٩٤، ٢/ ٥٥٢).

وفي البيت شاهدان، أحدهما حذف النون من «الذين» وهو المستشهد به هنا. والثاني: مجيء «كلّ» صفة في قوله: «هم القوم كل القوم» فهي صفة لقوم.

وفلج: اسم موضع.

(٣) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في الدرر (١/ ١٤٩)، ولسان العرب (١٥/ ٣٠٩ ـ نجا).

(٤) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

لــم تعــدمــوا ســاعــداً منّــي ولا عضــدا =

وجوزه الكسائي في السَّعة، فيجوز عنده قام الزيدا بغير نون قال أبو حيّان: ويشهد له ما سمع: بيضك ثنتا، وبيضي مائتا أيْ: ثنتان، ومائتان. قال: وينبغي أن يقيد مذهبه بأن لا يؤدي إلى الإلباس في المفرد، كما في هذان، وهاتان. ومِمّا تخرج على رأي الكسائي في الجمع قراءة: ﴿غَيْرُ مُعْجِزِي اللَّهَ﴾ [التوبة: ٣] و ﴿لَذَائِقُوا الْعَذَابَ﴾ [الصافات: ٣٨] بالنصب. وذهب الأخفش وهشام إلى أنّها تحذف للطافة الضمير في نحو: ضاربك، وإنه منصوب المحلّ، لأن موجب النصب المفعولية، وهي محققة، وموجب الجرّ الإضافة، وهي غير محقّقة، إذ لا دليل عليها إلاّ حذف النون. ولحذفها سبب آخر غير الإضافة، وهو صون الضمير المتّصل عن وقوعه منفصلاً. والذي قاله سيبويه والمحقّقون، إنه في محل جرّ بالإضافة.

(ص): وما سمّي به من مثنّى وجمع على حالِهِ كالبَحْرَيْن، وعلِّيِّين. وقد يجرى المثنى كَسَلْمَان، والجمع كغِسْلِين، أَو هَارُون. أو يلزم الواو، وفتح النون ما لم يجاوزا سبعة.

(ش): إذا سمّي بالمثنى والجمع فهو باقٍ على ما كان عليه قبل التسمية من الإعراب بالألف، والواو، والياء كَالْبَحْرين، أصله: تثنية بحر، ثم جعل علماً لبلد ونحو: ورنكتين، وكتابيْن علَم موضع، وعِلِّيين، أصله: جمع عِلِّيّ ثم سمّي به أعلى الجنة، قال تعالى: ﴿لَفِى عِلِّيِّينَ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا عِلِّيُّونَ﴾ [المطففون: ١٨، ١٩]. وكذا صَرِيفُون[1]، وصِفُّون[2]، ونَصِيبُون[3]، وقِنَّسْرُون[4]، وبِيرُون[5] وداورن[6]، وفلسطون، كلها أعلام أماكن منقولة من الجمع، فترفع بالواو وتنصب وتجر بالياء. قال زيد بن عديّ:

٩٦ ـ تـركْنَا أخا بكر يَنُوء بِصَدره   بِصِفِّينَ مخضوبَ الجُيوبِ من الدَّمِ[7]

وفي الأثر: شهدت صِفِّين، وبئست صِفُّون. هذه اللغة الفصحى فيهما. وفي المثنى

= وهو بلا نسبة في الدرر (١/ ١٤٩).

(١) صريفون: في سواد العراق في موضعين: أحدهما قرية كبيرة قرب عكبرا وأوانا. والثانية: من قرى واسط. وبالكوفة قرية تسمى صريفين. وصريفين: من قرى النهروان. وصريفين: قرية من أعمال الحلة المزيدية. (مراصد الاطلاع: ص ٨٣٩).

(٢) صفون أو صفين: موضع بقرب الرقة على شاطىء الفرات من غربيها. (المرجع السابق: ص ٨٤٦).

(٣) نصيبون أو نصيبين: بلدة قاعدة ديار ربيعة.

(٤) قنسرون أو قنسرين: مدينة بينها وبين حلب مرحلة.

(٥) بيرون أو بيرين: من قرى حمص. (مراصد الاطلاع: ص ٣٤١).

(٦) دارون أو دارين: فُرضة بالبحرين. (المرجع السابق: ص ٥٠٩).

(٧) البيت من الطويل، وهو في الدرر (١/ ١٥٠).

لغة أخرى، وهي إجراؤه كعِمرانَ وسَلْمَان في التزام الألف، وإعرابه على النون إعراب ما لا ينصرف.

وفي الجمع لغات أخرى: أحدها: أن يجعل كغِسْلين في التزام الياء، وجعل الإعراب في النون مصروفاً.

الثانية: أن يجعل كهارون في التزام الواو، وجعل الإعراب على النون غير مصروف، للعلميّة وشبه العجمة.

الثالثة: التزام الواو وفتح النون مطلقاً.

وجعل المثنى كسلمان والجمع كغسلين أو هارون مشروط بأن لا يجاوزا سبعة أحرف، فإن جاوزاها لم يعربا بالحركات.

(ص): مسألة: قد يوضع كل من المفرد والمثنى والجمع موضع الآخر. وقاسه الكوفيون، وابن مالك: بلا لَبْس. والجمهور: الجمع في نحو: رؤوس الكبشين بشرط إضافته إلى مثنّى لفظاً أو نيّة، فإن فرّق متضمّناهُما فخلاف.

(ش): الأصل في كلام العرب دلالة كلّ لفظ على ما وضع له، فيدل المفرد على المفرد، والمثنّى على اثنين، والجمع على جمع، وقد يخرج عن هذا الأصل وذلك قسمان: مسموع ومقيس.

فالأول: ما ليس جزءاً مما أضيف إليه، سمع: ضعْ رِحالهما، يريدون اثنين. وديناركم مختلفة، أي دنانيركم، وعيناه حسنة، أي حسنتان، وقال امرؤ القيس:

٩٧ ـ بهـــا العَيْنـــانِ تَنْهَـــلُّ[1]

أي تَنْهَلّان.

---

(١) عجز بيت من الهزج، وصدره:

لمـــن زحلـــوقـــة زُلُّ

وهو في ملحق ديوان امرىء القيس (ص ٤٧٢)، ونسب لامرىء القيس في جمهرة اللغة (ص ٥٩)، وخزانة الأدب (٧/ ٥٥٦)، والدرر (١/ ١٥٠)، ولسان العرب (١١/ ٢٦ ـ ألل). والبيت بلا نسبة في خزانة الأدب (٥/ ١٩٧، ٧/ ٥٥٢)، ولسان العرب (١١/ ٣٠٦ ـ زلل)، والمحتسب (٢/ ١٨٠).

وقد اكتفى الشاعر بضمير الواحدة في «تنهلّ» ولم يقل «تنهلّان» لأن حكم العينين حكم حاسّة واحدة، ولا تكاد تنفرد إحداهما برؤية دون الأخرى.

والزحلوقة: لعبة للصبيان تسمى أرجوحة الحضر المطوحة. وزُلّ: أي زلق. ويروى «زحلوفة» بالفاء، مكان «زحلوقة».

وقال الآخر:

٩٨ ـ إذا ذكرتْ عيني الزّمانَ الذي مضى   بصحراء فَلْجٍ ظَلّتا تَكِفَانِ[(١)]

أي عيناي. وقال:

٩٩ ـ كُلُوا في بعض بَطْنِكم تَعِفُّوا[(٢)]

أي بطونكم.

وقال:

١٠٠ ـ لأَطْعَمْتَ العِراقَ وَرَافِدَيْهِ[(٣)]

أي: رافده، لأن العراق ليس له إلا رافد واحد. ومنه: لبّيْك وإخوته، فإنه لفظ مثنى وضع موضع الجمع، قالوا: شابت مفارقه وليس له إلا مَفْرِق واحد، وعظيم المناكب، وغليظ الحواجب والوجنات والمرافق، وعظيمة الأوراك، فكل هذا مسموع لا يقاس عليه. وقاسه الكوفيون، وابن مالك إذا أمن اللبس. وهو ماشٍ على قاعدة الكوفيّين من القياس على الشاذّ والنّادر. قال أبو حيّان: ولو قيس شيء من هذا لالتبست الدّلالات واختلطت الموضوعات.

---

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في تذكرة النحاة (ص ٥٧٣)، والدرر (١/ ١٥١)، والصاحبي في فقه اللغة (ص ٢٥٣).

ويجوز أربعة أوجه في صياغة العبارة؛ أولها: استعمال الحقيقة في الخبر والمخبر عنه، فتقول: «عيناي رأتاه». وثانيها: أن تعبر عن العضوين بواحد وتُفرد الخبر حملاً على اللفظ، فتقول: «عيني رأته». والثالث: أن تثني العضو وتفرد الخبر، فتقول: «عيناي رأته». والرابع: أن يعبّر عن العضوين بواحد ويثنى الخبر حملاً على المعنى كما في هذا البيت.

(٢) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

فإنّ زمانكم زمنٌ خميصُ

وهو بلا نسبة في أسرار العربية (ص ٢٢٣)، وتخليص الشواهد (ص ١٥٧)، وخزانة الأدب (٧/ ٥٣٧، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦٣)، والدرر (١/ ١٥٢)، وشرح أبيات سيبويه (١/ ٣٧٤)، وشرح المفصل (٥/ ٨، ٦/ ٢١)، والكتاب (١/ ٢١٠)، والمحتسب (٢/ ٨٧)، والمقتضب (٢/ ١٧٢).

(٣) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

فزاريًّا أحذّ يد القميصِ

وهو للفرزدق في ديوانه (١/ ٣٨٩)، والحيوان (٥/ ١٩٧)، والدرر (١/ ١٥٣)، وسرّ صناعة الإعراب (١/ ١٩٠)، وسمط اللآلي (ص ٨٦٢)، والشعر والشعراء (١/ ٩٤)، ولسان العرب (٣/ ١٨٣ ـ رفد، ٤٨٣ ـ حذذ). وبلا نسبة في الحيوان (٦/ ٥١٠).

والأحذّ: الخفيف. وقوله: «أحذّ يد القميص» يريد أنه خفيف اليد في السرقة.

والثاني: ما أضيف إلى متضمّنه وهو مثنّى لفظاً نحو: قطعت رؤوس الكبشين، أي رأسيهما. أو معنًى نحو:

١٠١ ـ كفَاغِرَي الأفواه عند عَرينِ[١]

أي كأسدين فاغرين أفواههما عند عرينهما، فإن مثل ذلك ورد فيه الجمع، والإفراد، والتثنية.

فمن الأول: قوله تعالى: ﴿قد صفت قلوبكما﴾ [التحريم: ٤]. وقرأ ابن مسعود: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْمَانَهُما﴾[٢] [المائدة: ٣٨].

ومن الإفراد: قراءة الحسن: ﴿بَدَتْ لَهُمَا سَوْءَتُهُمَا﴾[٣] [الأعراف: ٢٢]. ومن التثنية[٤]: قراءة الجمهور «سوآتهما» فطرد ابن مالك قياس الجمع والإفراد أيضاً، لفهم المعنى.

وخصّ الجمهور القياس بالجمع، وقصروا الإفراد على ما ورد. وإنما وافق الجمهور على قياس الجمع كراهة اجتماع تثنيتين مع فهم المعنى، ولذلك شرط ألاّ يكون لكلٍّ واحدٍ من المضاف إليه إلاّ شيء واحد، لأنه إن كان له أكثر التبس، فلا يجوز في: قطعت أذني الزيدَين الإتيان بالجمع ولا الإفراد للإلباس، ومن أمثلة ذلك:

١٠٢ ـ حمامَةَ بطنِ الوَادِيَيْن ترنّمي[٥]

أي بطنَيْ.

١٠٣ ـ بما في فؤادَيْنا من الهمّ والهوى[٦]

(١) عجز بيت من الطويل، وصدره:

رأيتُ بني البكريّ في حومة الوغى

وهو بلا نسبة في حاشية يسٓ (٢/ ١٢٢)، والدرر (١/ ١٥٤).

(٢) القراءة المشهورة: ﴿فاقطعوا أيديهما﴾.

(٣) القراءة المشهورة: ﴿سوءاتهما﴾ بالجمع.

(٤) كذا في الأصل؛ والقراءة التي سيذكرها من الجمع وليس من التثنية.

(٥) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

سقاكِ من الغُرّ الغوادي مطيرُها

وهو للشمّاخ في ملحق ديوانه (ص ٤٣٨، ٤٤٠)، والمقاصد النحوية (٤/ ٨٦). وللمجنون في ديوانه (ص ١١٣). ولتوبة بن الحمير في الأغاني (١١/ ١٩٨)، والدرر (١/ ١٥٤)، والشعر والشعراء (١/ ٤٥٣). وبلا نسبة في شرح الأشموني (٢/ ٤٠٣)، والمقرب (٢/ ١٢٩).

(٦) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

فيُجبرُ منهاضُ الفؤاد المشعّفُ =

١٠٤ ـ إذا كــان قلبــانــا بنــا يجفــان(١)
١٠٥ ـ ظهــراهمــا مِثْــلُ ظهــور التّـرْسَيْـنْ(٢)
١٠٦ ـ همـا نَفَثَـا فـي فـيّ مـن فمـويْهمـا(٣)
١٠٧ ـ فتخــالســا نَفْسَيْهِمــا بنــوافــذٍ (٤)

= ويروى: «من الشوق» مكان «من الهمّ»، و «المسقّفُ» مكان «المشعّفُ». وهو للفرزدق في ديوانه (٢/ ٢٥)، وجمهرة أشعار العرب (ص ٨٧٨)، والدرر (١/ ١٥٥)، والكتاب (٣/ ٦٢٣). وبلا نسبة في شرح المفصل (٤/ ١٥٥).

والشاهد في البيت قوله: «فؤادينا» حيث جاء به مثنى على الأصل، والمستعمل المطّرد فيما كان من هذا النحو أن يخرج مثناه إلى لفظ الجمع.

والمنهاض: من هاضَ العظم يَهيضه هيضاً فانهاضَ فهو منهاض ومهتاض: أي كسره بعد الجبور أو بعدما كاد ينجبر. والمشعّف: المحروق قلبه من الحبّ.

(١) عجز بيت من الطويل، وصدره:

نــذودُ بــذكــر الله عنّــا مــن السُّــرَى

وهو لعروة بن حزام أو لكعب صاحب ميلاء في الدرر (١/ ١٥٥).

(٢) الرجز لخطام المجاشعي في خزانة الأدب (٢/ ٣١٤)، والدرر (١/ ١١٦، ١١٨، ١٦٦)، وشرح المفصل (٤/ ١٥٦)، والكتاب (٢/ ٤٨)، ولسان العرب (٢/ ٨٩ ـ كرت). وله أو لهميان بن قحافة في خزانة الأدب (٧/ ٥٤٤، ٥٤٧)، والمقاصد النحوية (٤/ ٨٩). ولهميان في الكتاب (٣/ ٦٢٢). وبلا نسبة في خزانة الأدب (٤/ ٣٠٢، ٧/ ٥٣٩، ٥٧٢)، وشرح الأشموني (٣/ ٤٠٤)، وشرح شافية ابن الحاجب (١/ ١٩٤).

(٣) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

علــى النــابــح العــاوي أشــدّ رجــامِ

وهو للفرزدق في ديوانه (٢/ ٢١٥)، وتذكرة النحاة (ص ١٤٣)، وجواهر الأدب (ص ٩٥)، وخزانة الأدب (٤/ ٤٦٠ ـ ٤٦٤، ٧/ ٤٧٦، ٥٤٦)، والدرر (١/ ١٥٦)، وسرّ صناعة الإعراب (١/ ٤١٧، ٢/ ٤٨٥)، وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٢٥٨)، وشرح شواهد الشافية (ص ١١٥)، والكتاب (٣/ ٣٦٥، ٦٢٢)، ولسان العرب (١٢/ ٤٥٩ ـ فمم، ١٣/ ٥٢٦، ٥٢٨ ـ فوه)، والمحتسب (٢/ ٢٣٨). وبلا نسبة في أسرار العربية (ص ٢٣٥)، والأشباه والنظائر (١/ ٢١٦)، والإنصاف (١/ ٣٤٥)، وجمهرة اللغة (ص ١٣٠٧)، والخصائص (١/ ١٧٠، ٣/ ١٤٧، ٢١١)، وشرح شافية ابن الحاجب (٣/ ٢١٥)، والمقتضب (٣/ ١٥٨)، والمقرب (٢/ ١٢٩).

وقوله: «فمويهما» جمع فيه بين الواو والميم التي هي بدل منها في «فم»، وقد غُلِّط الفرزدق في هذا وجُعل من قوله إذ أسنّ واختلط.

(٤) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

كنــوافــذ العُبُــطِ التــي لا تُــرقــعُ =

فإن فرّق متضمّناهما، كقوله تعالى: ﴿عَلَىٰ لِسَانِ دَاوُۥدَ وَعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ﴾ [المائدة: ٧٨]. فقال ابن مالك أيضاً بقياس الجمع والإفراد، وخالفه أبو حيان لأن الجمع إنما قيس هناك كراهة اجتماع تثنيتين، وقد زالت بتفريق المتضمّنين، قال: فالذي يقتضيه النظر الاقتصار على التثنية. وإن ورد جمع أو إفراد اقْتُصِر فيه على مورد السماع.

قال: وأمّا الآية فليس المراد فيها باللسان الجارحة، بل الكلام أو الرسالة، فليس جزءاً من داود ولا من عيسى.

= وهو لأبي ذؤيب الهذلي في الدرر (١/ ١٥٨)، وشرح اختيارات المفضل (ص ١٧٢٦)، وشرح أشعار الهذليين (١/ ٤٠)، ولسان العرب (٦/ ٦٥ ـ خلس، ٧/ ٣٤٨ ـ عبط).

ونوافذ: جمع نافذة، وهي الطعنة التي تنفذ حتى يكون لها رأسان. والعبط التي لا ترقع: يعني كشقّ الجيوب وأطراف الأكمام والذيول لأنها لا تُرقع بعد العَبْط، والعَبْط: الشقّ.

البابُ السادس: المضارع المتصل به ألف الاثنين أو واو الجماعة

(ص): السادس: المضارع المتصل به ألف اثنين أو واو جمع أو ياء مخاطبة، فبالنّون رفعاً، وحذفها نصباً وجزماً وحذفت رفعاً نثراً ونظماً، وعليه: «لا تدخلوا الجنّة حتى تؤمنوا»[1].

وقد تفتح وتضمّ مع الألف. وإذا اجتمعت مع الوقاية جاز الفك والإدغام والحذف. والأصح أنها المحذوفة. وقيل: الإعراب بالواو، والألف، والياء. وقيل: النون دليل. وقيل: الإعراب فيها.

(ش): الباب السادس من أبواب النيابة: المضارع إذا اتصل به ألف اثنين علامة كانتْ، كيقومان الزيدان، أو ضميراً كالزيدان يقومان. أو واو جمع كذلك، كيقومون الزيدون، والزيدون يقومون، أو ياء مخاطبة كتقومين يا هند، فإنه يرفع بالنون كما مثلنا، وينصب ويجزم بحذفها نحو: ﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ ﴾ [البقرة: ٢٤]. وحمل النّصب هنا على الجزم، كما حمل على الجر في المثنى والجمع. هذا مذهب الجمهور.

وقيل: إن الإعراب بالألف والواو والياء، كما أنّها في المثنى والجمع السّالم كذلك. وردّه صاحب (البسيط)[2] بأنه لو كان كذلك لثبتت النون في الأحوال الثلاثة.

---

(١) رواه من حديث أبي هريرة وغيره عن رسول الله: أبو داود في الأدب باب ١٤٣، والترمذي في صحيحه (رقم ٢٦٨٨)، وابن ماجة في سننه (رقم ٣٦٩٢)، وأحمد في المسند (٢/ ٣٩١، ٤٧٧، ٥١٢)، والبيهقي في السنن الكبرى (١٠/ ٢٣٢)، والطبراني في الكبير (١٠/ ٣٢٦)، والبخاري في الأدب المفرد (٩٨٠)، والمنذري في الترغيب والترهيب (٣/ ٤٢٤)، والمتقي الهندي في كنز العمال (رقم ٤٣٥٢٨)، والألباني في إرواء الغليل (٣/ ٢٣٧)، والنووي في الأذكار (٢١٦)، وأبو نعيم في حلية الأولياء (٨/ ٣٧٥)؛ وأبو عوانة في صحيحه (١/ ٣٠) وغيرهم كثير.

(٢) «البسيط في شرح الكافية» لحسن بن محمد الأستراباذي المتوفى سنة ٧١٧ هـ.

وقيل: الإعراب بحركات مقدرة قبل الثلاثة والنون دليل عليها، وعليه الأخفش والسّهيلي. وردّه ابن مالك بعدم الحاجة إلى ذلك مع صلاحية النّون له.

وقيل: إنها معربة، ولا حرف إعراب فيها، وعليه الفارسيّ قال: لأنه لا جائز أن يكون حرف الإعراب النون لسقوطها للعامل وهي حرف صحيح، ولا الضمير لأنه الفاعل، ولأنه ليس في آخر الكلمة، ولا ما قبله من اللاّمات لملازمتها لحركة ما بعدها من الضمائر من ضمٍّ وفتح وكسر، وحرف الإعراب لا يلزم الحركة، فلم يبق إلا أن تكون معربةً، ولا حرف إعراب فيها.

قال أبو حيّان: وبين هذا القوْل وقولِ الأخفش مناسبة، إلاّ أن الأخفش يقول: إن الإعراب فيها مقدّر، فهو أشبه. وورد حذفُ هذه النون حالَة الرّفع في النثر والنظم قرىء: ﴿سَاحِرانِ تَظَّاهَرا﴾ [القصص: ٤٨]. وفي الصحيح: «لا تدخلوا الجنّةَ حتّى تؤمنوا، ولا تؤمنوا حتى تَحَابّوا»[١]. وقال الشاعر[٢]:

١٠٨ ـ أبيتُ أسْرِي، وتبيتي تَدلُكِي وَجْهَك بالعنبر والمسك الذّكي[٣]

ولا يقاس على شيء من ذلك في الاختيار.

والأصل في هذه النون السكون، وإنما حرّكت لالتقاء الساكنين، فكسرت بعد الألف على أصله، وفتحت بعد الواو والياء طلباً للخفة، لاستثقال الكسر بَعْدَها. وقيل: تشبيهاً للأول بالمثنى، والثاني بالجمع. وقد تفتح بعد الألف أيضاً، قرىء: ﴿أَتَعِدَانَنِي أَنْ أُخْرَجَ﴾ [الأحقاف: ١٧] بفتح النون، وقد تضم معها أيضاً، ذكره ابن فَلاح[٤] في (مغنيه)، واستدلّ بما قُرىء شاذّاً: ﴿طَعَامٌ تُرْزَقَانُه﴾ [يوسف: ٣٧] بضم النّون. وإذا اجتمعت مع نون الوقاية جاز الفَك نحو: «أتعدانني»، والإدغام والحذف، وقرىء بهما: ﴿أَتُحَاجُّوٓنِّي﴾ [الأنعام: ٨٠]. واختلف في المحذوف حينئذ فمذهب سيبويه: أنّها نون الرفع، ورجحه ابن مالك لأنها قد تحذف بلا سبب، ولم يعهد ذلك في نون الوقاية، وَحذف ما عهد حذفه أولى، ولأنها نائبة عن الضمة. وقد عهد حذفها تخفيفاً في نحو: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرْكُمْ﴾ [البقرة: ٦٧]، ﴿وَمَا يُشْعِرْكُمْ﴾ [الأنعام: ١٠٩] في قراءة من يسكن، ولأنها جزء كلمة،

---

(١) تقدم تخريجه في الصفحة السابقة.

(٢) الأنسب أن يقول: «الراجز».

(٣) الرجز بلا نسبة في الأشباه والنظائر (١/ ٨٢، ٣/ ٥٩)، وخزانة الأدب (٨/ ٣٣٩، ٣٤٠، ٤٢٥)، والخصائص (١/ ٣٨٨)، والدرر (١/ ١٦٠)، ورصف المباني (ص ٣٦١)، وشرح التصريح (١/ ١١١)، ولسان العرب (١٠/ ٤٢٦ ـ دلك، ١٢/ ٢٣٧ ـ ردم)، والمحتسب (٢/ ٢٢).

(٤) هو منصور بن فلاح بن محمد اليمني. تقدم التعريف به. انظر الفهارس العامة.

ونون الوقاية كلمة، وحذف الجزء أسهل، ولأنه لا يحتاج إلى حذف آخر للجازم والناصب، ولا تغيير ثانٍ بكسرها بعد الواو والياء، ولو كان المحذوف نون الوقاية لاحتيج إلى الأمْرَيْن. وذهب أكثر المتأخرين إلى أن المحذوف نون الوقاية، وعليه الأخفش الأوسط، والصغير[1]، والمبرد، وأبو علي، وابن جني، لأنها لا تدل على إعراب، فكانت أولى بالحذف، ولأنها إنما جيء بها لتقيَ الفعل من الكسر، وقد أمكن ذلك بنون الرفع، فكان حذفها أولى. ولأنها دخلت لغير عامل، ونون الرفع دخلت لعامل، فلو كانت المحذوفة لزم وجود مؤثر بلا أثر مع إمكانه المقدّر كالموجود.

(١) الأخفشان الأوسط والصغير تقدم التعريف بهما. راجع الفهارس العامة.

البابُ السابع: الفعل المضارع المعتلّ الآخر

(ص): السابع: المضارع المعتل، وهو ما آخره ألف أو واو أو ياء، فيحذف آخره جزماً، والحذف بالجازم. وقال أبو حيّان: التحقيق عنده، وتسكين ما قبله ضرورة وكذا بقاؤه. وقيل: سائغ كحذفه دونه. وإذا بقي فالمحذوف الحركات الظاهرة. وقيل المقدرة. وقيل: الباقي إشباع. ويسهّل ما آخره همزة، وإبداله ليناً مَحْضاً ضعيف، ولا يجوز حذفه خلافاً لابن عصفور.

(ش): الباب السابع من أبواب النيابة: الفعل المضارع المعتل:

وهو ما آخره ألف كيَخْشَى، أو واو كيغزو، أو ياء كيرمي، فإنه يجزم بحذف حرف العِلّة نيابة عن السكون.

قال ابن مالك: وإنّما حَذف الجازم هذه الحروف لأنها عاقبت الضمة، فأجريت في الحذف مجرى ما عاقبته.

وقال أبو حيّان: التحقيق أن هذه الحروف انحذفت عند الجازم لا بالجازم، لأن الجازم لا يحذف إلا ما كان علامة للرفع، وهذه الحروف ليست علامة، بل العلامة ضمّةٌ مقدرة، ولأن الإعراب زائد على ماهية الكلمة، وهذه الحروف منها، لأنها أصليّة أو منقلبة عن أصل والجازم لا يحذف الأصلي ولا المنقلب عنه. فالقياس أنّ الجازم حذف الضمة المقدّرة، ثم حذفت الحروف لئلا يلتبس المجزوم بالمرفوع ـ لو بقيت ـ لاتّحاد الصورة.

ويجوز في الشعر تسكين ما قبل هذه الحروف بعد حذفها تشبيهاً بما لم يحذف منه شيء كقوله:

١٠٩ ـ ومَــنْ يَتَّــقْ، فــإنّ اللَّــهَ مَعْــهُ[١]

---

(١) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

ورزقُ الله مــؤتــابٌ وغــادِ =

وورد إبقاء هذه الحروف مع الجازم كقوله:

١١٠ ـ ولاَ تَــرَضّــاهــا ولا تَمَلّــقِ(١)

١١١ ـ لــم تهجــو ولَــمْ تَــدَعِ(٢)

١١٢ ـ ألــم يــأتيــك والأنبــاء تَنْمــي(٣)

= وهو بلا نسبة في الخصائص (١/ ٣٠٦، ٢/ ٣١٧، ٣٣٩)، والدرر (١/ ١٦١)، وشرح شافية ابن الحاجب (٢/ ٢٩٩)، وشرح شواهد الشافية (ص ٢٢٨)، والصاحبي في فقه اللغة (ص ٤٨)، ولسان العرب (١/ ٢١٨ ـ أوب، ١٥/ ٤٠٢ ـ وقي)، والمحتسب (١/ ٣٦١).

والمؤتاب: اسم فاعل من «ائتاب» من الأوب. والغادي: اسم فاعل من غدا يغدو.

(١) الرجز لرؤبة، وقبله:

إذا العجــوزُ غضبــت فطلّــقِ

وهو في ملحق ديوانه (ص ١٧٩)، وخزانة الأدب (٨/ ٣٥٩، ٣٦٠)، والدرر (١/ ١٦١)، والمقاصد النحوية (١/ ٢٣٦)، والأشباه والنظائر (٢/ ١٢٩)، والإنصاف (ص ٢٦)، والخصائص (١/ ٣٠٧) وسرّ صناعة الإعراب (ص ٧٨)، وشرح التصريح (١/ ٨٧)، وشرح شافية ابن الحاجب (٣/ ١٨٥) وشرح شواهد الشافية (ص ٤٠٩)، وشرح المفصل (١٠/ ١٠٦)، ولسان العرب (١٤/ ٣٢٤ ـ رضي) والممتع في التصريف (٢/ ٥٣٨)، والمنصف (٢/ ٧٨، ١١٥).

(٢) جزء من بيت من البسيط، وتمامه:

هجوتَ زبّان ثم جئتَ معتذراً مِن هَجْوِ زبّانَ لم تهجو ولم تدعِ

وهو بلا نسبة في الإنصاف (١/ ٢٤)، وخزانة الأدب (٨/ ٣٥٩)، والدرر (١/ ١٦٢)، وسر صناعة الإعراب (٢/ ٦٣٠)، وشرح التصريح (١/ ٨٧)، وشرح شافية ابن الحاجب (٣/ ١٨٤)، وشرح شواهد الشافية (ص ٤٠٦)، وشرح المفصل (١٠/ ١٠٤)، ولسان العرب (١٥/ ٤٩٢ ـ يا)، والمقاصد النحوية (١/ ٢٣٤)، والممتع في التعريف (٢/ ٥٣٧)، والمنصف (٢/ ١١٥).

(٣) صدر بيت من الوافر وعجزه:

بمــا لاقــتْ لبــونُ بنــي زيــادِ

وهو لقيس بن زهير في الأغاني (١٧/ ١٣١)، وخزانة الأدب (٨/ ٣٥٩، ٣٦١، ٣٦٢)، والدرر (١/ ١٦٢)، وشرح أبيات سيبويه (١/ ٣٤٠)، وشرح شواهد الشافية (ص ٤٠٨)، وشرح شواهد المغني (ص ٣٢٨، ٨٠٨)، والمقاصد النحوية (١/ ٢٣٠)، ولسان العرب (١٤/ ١٤ ـ أتى). وبلا نسبة في أسرار العربية (ص ١٠٣)، والأشباه والنظائر (٥/ ٢٨٠)، والإنصاف (١/ ٣٠)، وأوضح المسالك (١/ ٧٦)، والجنى الداني (ص ٥٠)، وجواهر الأدب (ص ٥٠)، وخزانة الأدب (٩/ ٥٢٤)، والخصائص (١/ ٣٣٣، ٣٣٧)، ورصف المباني (ص ١٤٩)، وسرّ صناعة الإعراب (١/ ٨٧، ٢/ ٦٣١)، وشرح الأشموني (١/ ١٦٨)، وشرح شافية ابن الحاجب (٣/ ١٨٤)، وشرح المفصل (٨/ ٢٤، ١٠/ ١٠٤)، والكتاب (٣/ ٣١٦)، ولسان العرب (٥/ ٧٥ ـ قدر، ١٤/ ٣٢٤ ـ رضي، ٤٣٤ ـ شظي، ١٥/ ٤٩٢ ـ يا)، =

فالجمهور على أنه مختص بالضّرورة، وقال بعضهم: إنه يجوز في سعة الكلام، وإنه لغة لبعض العرب، وخرّج عليه قراءة «لا تخفْ درَكاً ولا تخشى»(1). ﴿إِنَّهُ مَن يَتَّقِي وَيَصْبِرْ﴾ [يوسف: ٩٠].

ثم اختلف حينئذ، ما الذي حذفه الجازم؟ فقيل: الضمة الظاهرة لورودها ـ كما سيأتي ـ وقيل: حذف المقدّرة.

قال أبو حيان: وفائدة الخلاف تظهر في الألف، فمن قال: حذف الظاهرة لم يُجِزْ إقرار الألف، لأنه لا ضمة فيها ظاهرة. ومن قال: المقدّرة، أجاز إقرارها، ويشهد له: «ولا ترضّاها». والأوّل: تأوّله على الحال، أو الاستئناف.

وذهب آخرون: إلى أن الجازم حذف الحروف التي هي لامات، وأنّ الحروف الموجودة ليست لامات الكلمة، بل حروف إشباع تولّدت عن الحركات التي قَبْلَها.

ويجوز في الضرورة أيضاً حذف الحروف لغير جازم.

والمهموز من الأفعال، كيقرأ، ويقرىء، ويوْضُؤُ، يجوز تسهيل همزه. ونصّ سيبويه وغيره كالفارسيّ، وابن جنيّ، على أنه لا يجوز إبداله ليناً محضاً إلاّ في الضّرورة.

قال الخضراوي(2): وما حكى الأخفش من: قريت، وتوضيت، ورفوت لغة ضعيفة، فإذا دخل الجازم على المضارع في هذه اللغة لم يجز حذف الآخر له، لأن حكمه حكم الصحيح ويقدر حذف الجازم الضمة من الهمزة؛ قال:

١١٣ ـ عجبت من ليلاك وانتيابها ... من حيث زارتني ولم أورا بها(3)

= والمحتسب (١/ ٦٧، ٢١٥)، ومغني اللبيب (١/ ١٠٨، ٢/ ٣٨٧)، والمقرب (١/ ٥٠، ٢٠٣)، والممتع في التصريف (٢/ ٥٣٧)، والمنصف (٢/ ٨١، ١١٤، ١١٥).

ويروى: «وهل أتاك» و «ألم يأتك» و «ألم يبلغك» ولا شاهد في هذه الروايات.

(1) الآية ٧٧ من سورة طه. وهي قراءة حمزة. قال ابن خالويه في الحجة (ص ٢٢٠): «فإن قيل: فما حجة حمزة في إثبات الياء في تخشى وحذفها على الجزم؟ فقيل له: في ذلك وجهان: أحدهما أنه استأنف ولا تخشى ولم يعطفه على أول الكلام، فكانت «لا» فيه بمعنى «ليس». والوجه الآخر: أنه لما طرح الياء أشبع فتحة الشين فصارت ألفاً، ليوافق رؤوس الآي التي قبلها ألف».

(2) هو محمد بن يحيى بن هشام ابن البرذعي الخضراوي المتوفى سنة ٦٤٦ هـ. وقد تقدّم.

(3) الرجز بلا نسبة في الدرر (١/ ١٦٣)، والكتاب (٣/ ٥٤٤)، ولسان العرب (١/ ١٩٤ ـ ورأ).

والشاهد فيه قوله: «لم أورا» والأصل: «لم أورأ» فخفّف الهمزة الساكنة للضرورة، أي الحاجة إلى ردف القافية، والردف هو حرف المدّ الذي قبل الرويّ.

والانتياب: القصد.

أي، ولم أورأ أي لم أشعر بها ورائي.

وأجاز ابن عصفور: حذفه إعطاء له حكم المعتلّ الأصلي، كقوله:

١١٤ ـ وإلاّ يُبْـدَ بـالظُّلـم يَظْلِـمِ[1]

وأجيب بأنه ضرورة، أو على لغة بَدَا يَبْدَا، كبَقَى يَبْقَى.

---

(١) جزء من عجز بيت من الطويل من معلقة زهير، وتمامه:

جـريءٍ متـى يُظلـمْ يعـاقِـبْ بظلمـهِ سريعاً ....

وهو في ديوان زهير بن أبي سلمى (ص ٢٤)، وخزانة الأدب (٣/ ١٧، ٧/ ١٣)، والدرر (١/ ١٦٥)، وسرّ صناعة الإعراب (٢/ ٧٣٩)، وشرح شواهد الشافية (ص ١٠)، وشرح شواهد المغني (١/ ٣٨٥)، والممتع في التصريف (١/ ٣٨١، ٢/ ٤٢٨). وبلا نسبة في شرح شافية ابن الحاجب (١/ ٢٦)، والمقرب (١/ ٥٠).

و «يُبْدَ» أصله «يبدأ»، فقلبت الهمزة ألفاً لانفتاح ما قبلها، ثم حذفت بسبب الجزم.

خاتمة في الإعرابِ المقدّر

(ص): **خاتمة: تقدر الحركات في المضاف للياء، وقيل: لا تقدر الكسرة. والحرف المدغم. والمحكي على الأصح. والمقصور، فإن لم ينصرف لم تقدّر الكسرة، خلافاً لابن فلاح**[1]**، وفي نحو: يخشى.**

(ش): ذكرت في هذه الخاتمة الإعراب المقدّر، وذلك أربعة أنواع:

الأول: ما يقدّر فيه الحركات كلُّها، وذلك خمسة أشياء:

الأول: المضاف لياء المتكلّم فتقدر فيه الضّمّة والفتحة على الحرف الذي يليه الياء، وأما الكسرة فقيل: لا تقدّر، والكسرة الموجودة قبل الياء هي حركة الإعراب، اكتفي بها في المناسبة. وقيل: تقدّر أيضاً، وهذه حركة المناسبة لوجودها في سائر الأحوال، واستحقاق الاسم لها قبل التركيب.

الثاني: الحرف المسكّن للإدغام نحو: ﴿وَقَتَلَ دَاوُۥدُ جَالُوتَ﴾ [البقرة: ٢٥١] ﴿وَتَرَى ٱلنَّاسَ سُكَـٰرَىٰ﴾ [الحج: ٢]. ﴿وَٱلْعَـٰدِيَـٰتِ ضَبْحًا﴾ [العاديات: ١] ذكره أبو حيان في (شرح التسهيل).

الثالث: المحكيّ في نحو: مَنْ زيداً؟ لمن قال: ضربتُ زيداً. ومَن زيدٌ؟ لمن قال: قام زيد. ومَنْ زيدٍ؟ لمن قال: مررت بزيدٍ على رأي البصريين. وعلى الأصحّ عندهم في حالة الرفع أنها حركة حكاية الإعراب.

الرابع: الاسم المقصور ـ وسيأتي في بابه ـ لتعذّر تحريك الألف. فإن كان غير منصرف قدر في حالة الجر الفتحة على بابه. وقال ابن فلاح اليمني: تقدّر الكسرة، لأنها إنما امتنعت في غير المنصرف للثقل، ولا ثقل مع التقدير.

---

(١) هو منصور بن فلاح بن محمد اليمني. تقدم التعريف به. انظر الفهارس العامة.

الخامس: المضارع الذي آخره ألف، كيخشى، لما ذكر في المقصور.

(ص): **والضمّة والكسرة في المنقوص، وهو ما آخره ياء خفيفة لازمة تِلْو كسرة. وتقدير فتحة ضرورة، خلافاً لأبي حاتم في غير المنون إلاّ معدي كرب على الأجود، وكذا ظهورهما. وتقدر في ياء جوارٍ المحذوفة.**

(ش): النوع الثاني: ما يقدر فيه حركتان فقط: الضمة والكسرة وذلك المنقوص. وهو ما آخره ياء خفيفة لازمة تلو كسرة كالقاضي، والدّاعي، بخلاف نحو كرسيّ لتشديدها، وما جرّه أو نصبه بالياء، لعدم لزومها، وظَبْي وَرَمْي لسكون ما قبلها، وعلّة التقدير الاستثقال، ولذا ظهرت الفتحة، لِخفّتها على الياء وقد تقدّر أيضاً ولكن في الضّرورة، كقوله:

١١٥ ـ وكسوتَ عارِي لحمه فتَرَكْتَهُ[1]

وقوله:

١١٦ ـ ولو أن واشٍ باليمامة دَارُهُ[2]

وقوله:

١١٧ ـ كأن أيديْهِنّ بالقاع القَرِقْ[3]

---

(١) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

جَدِلاً يسحّبُ ذيله ورداءَهُ

ويروى «جنبه» بدل «لحمه». والبيت بلا نسبة في الدرر (١/ ١٦٥) والممتع في التصريف (٢/٥٥٧).

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

وداري بأعلى حضرموت اهتدى ليا

وهو لمجنون ليلى في ديوانه (ص ٢٣٣)، وخزانة الأدب (١٠/ ٤٨٤)، وشرح شواهد الشافية (ص ٧١، ٤٠٥)، وشرح شواهد المغني (٢/٦٩٨). وبلا نسبة في بغية الوعاة (١/ ٢٨٩)، والدرر (١/١٦٦)، وشرح الأشموني (١/ ٤٤)، وشرح شافية ابن الحاجب (١/ ١٧٧، ٣/ ١٨٣)، وشرح المفصل (٦/ ٥١)، ومغني اللبيب (١/ ٢٨٩).

(٣) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه (ص ١٧٩)، وخزانة الأدب (٨/ ٣٤٧)، والدرر (١/ ١٦٦)، وشرح شواهد الشافية (ص ٤٠٥). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (١/ ٢٦٩)، وأمالي المرتضى (١/ ٥٦١)، والخصائص (١/ ٣٠٦)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ٢٩٤، ٩٧٠، ١٠٣٢)، وشرح شافية ابن الحاجب (٣/ ١٨٤)، ولسان العرب (١٠/ ٣٢١ ـ قرق، ١٣/ ٨١ ـ ثمن)، والمحتسب (١/ ١٢٦، ٢٨٩، ٢/ ٧٥).

والضمير في «أيديهنّ» للإبل. والقاع: المكان المستوي. والقرق: الأملس، وقيل: الخشن الذي فيه الحصى.

وأجازه أبو حاتم السّجستاني في الاختيار. وقال: إنه لغة فصيحة. وخرّج عليه قراءة ﴿مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ﴾ [المائدة: ٨٩] بسكون الياء. نَعَمْ ما أعرب من مركّب إعراب متضايفيْن، وآخر أوّلهما ياء نحو: رأيت معدي كربَ، ونزلت قالي قلا[١]، فإنه يقدّر في آخر الأول الفتحة حالة النصب بلا خلاف، استصحاباً لحكمها حالة البناء، وحالة منع الصرف.

وقولي «على الأجود» أي إذا أُجْرِيَ على الأجود، أي من أحواله الثلاثة، وهي حالة الإضافة، ومقابلها البناء، ومنعُ الصّرف، وليس راجعاً للتقدير.

ومن الضرورة أيضاً ظهور الضمة والكسرة في ياء المنقوص، كقوله:

١١٨ ـ خبيثُ الثّرى كابِيُ الأزنُدِ[٢]

وقوله:

١١٩ ـ تُدْلي بهن دواليُ الزّراعِ[٣]

وقوله:

١٢٠ ـ لا بارك الله في الغوانِيِ هَلْ[٤]

---

(١) قالي قلا: بأرمينية العظمى من نواحي خلاط ثم من نواحي منازجرد من نواحي أرمينية. قاله ياقوت في معجم البلدان.

(٢) عجز بيت من المتقارب، وصدره:

وعِرْقُ الفرزدق شرُّ العروق

وهو لجرير في ديوانه (ص ٨٣٤)، والدرر (١/ ١٦٧)، والمقاصد النحوية (١/ ٢٢٤).

وخبيث الثرى: يريد: خبيث الأصل. والأزند: جمع زند، وهو العود الذي تقدح به النار؛ يقال: كبا الزند: إذا لم تخرج ناره.

(٣) عجز بيت من الكامل، وصدره:

وكأنّ بين الخيل في حافاته

وهو بلا نسبة في الدرر (١/ ١٦٧).

(٤) صدر بيت من المنسرح، وعجزه:

يصبحن إلا لهنّ مطلبُ

ويروى: «يبتن» مكان «يصبحن». والبيت لعبيد الله بن قيس الرقيات في ديوانه (ص ٣٠)، والأزهية (ص ٢٠٩)، والدرر (١/ ١٦٨)، وشرح أبيات سيبويه (١/ ٥٦٩)، وشرح شواهد المغني (ص ٦٢)، وشرح المفصل (١٠/ ١٠١)، والكتاب (٣/ ٣١٤)، ولسان العرب (١٥/ ١٣٨ ـ غنا)، والمقتضب=

وقوله:

١٢١ ـ ولم يختضب سُمْرُ العَوالِي بالدّم[١]

(ص): والضمّة في نحو: يغزو، ويرمي، وظهورهَا وتقدير الفتحة ضرورة أو شاذّ. وأجاز الفراء في نحو «يحيى» نقل حركة الياء وإدغامها فتظهر.

(ش): النوع الثالث: ما يقدّر فيه حركة واحدة، وهي الضمة، وذلك المضارع الذي آخره واو، أو ياء، لثقلها عليهما، ولخفة الفتحة عَلَيْهما ظهرت، وخلاف ذلك ضرورة، أو شاذّ لا يقاس عليه. كقوله في ظهور الضمة:

١٢٢ ـ تساويُ عَنْزي غيرَ خمس دراهِم[٢]

وقوله:

١٢٣ ـ إذا قلت علّ القلب يَسْلُوُ قُيِّضَتْ[٣]

وقوله في تقدير الفتحة:

١٢٤ ـ كَيْ لِتَقْضِيني رُقَيّة ما وَعَدتْني غير مُخْتلِسِ[٤]

= (١/ ١٤٢). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢/ ٣٣٦)، ورصف المباني (ص ٢٧٠)، وما ينصرف وما لا ينصرف (ص ١١٥)، والمحتسب (١/ ١١١)، والمنصف (٢/ ٦٧، ٨١)، ومغني اللبيب (٣/ ٣٥٤)، والمقتضب (٣/ ٣٥٤).

(١) الشطر من الطويل، ولم أعثر على تتمته أو قائله؛ وهو في الدرر (١/ ١٦٩).

(٢) عجز بيت من الطويل، وصدره:

فعوّضني عنها غِنَايَ ولم تكنْ

وهو بلا نسبة في خزانة الأدب (٨/ ٢٨٢)، والدرر (١/ ١٦٩)، والمقاصد النحوية (١/ ٢٤٧).

(٣) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

هواجسُ لا تنفكُّ تغريه بالوجدِ

وهو بلا نسبة في الدرر (١/ ١٧٠)، والمقاصد النحوية (١/ ٢٥٢). وقال العيني في المقاصد النحوية بعد أن استشهد بهذا البيت بـ «يسلوُ» وظهور الضمة عليها؛ قال: فدلّ هذا على أن المحذوف عند دخول الجازم هو الضمة الظاهرة التي كانت على الواو؛ وهذا على رأي بعض النحاة.

(٤) البيت من المديد، وهو لعبيد الله بن قيس الرقيات في خزانة الأدب (٨/ ٤٨٨، ٤٩٠)، والدرر (١/ ١٧٠)، وشرح التصريح (٢/ ٢٣١)، والمقاصد النحوية (٤/ ٣٧٩). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٤/ ١٥١)، وشرح الأشموني (٣/ ٥٥٠).

ووقوع اللام ـ في هذا البيت ـ بعد «كي» دليل على أنها قد لا تكون مصدرية، والفعل المضارع الذي بعد اللام منصوب بـ «أنْ» مضمرة، وعلامة نصبه فتحة مقدّرة على الياء إجراءً للفتحة مجرى الضمة.

وقوله:

١٢٥ ـ إذا شئت أن تَلْهُو ببعض حديثها[1]

وقوله:

١٢٦ ـ أرجو وآمل أن تَدْنُو مَوَدَّتُها[2]

وخرج عليه قراءة: ﴿أَوْ يَعْفُوْ الَّذِي بِيَدِهِ﴾ [البقرة: ٢٣٧] بالسّكون. وذهب الفراء في نحو يُعْيِي ويُحْيِي إلى جواز نقل حركة الياء الأولى إلى السّاكن قبلها، وتدْغم فتظهر علامة الرفع فيها، وأنشد:

١٢٧ ـ وكأنّها بين النّساء سَبِيكَةٌ تَمْشِي بسُدَّة بَيْتِها فَتُعِيُّ[3]

والجمهور على مَنْع ذلك. قال أبو حيّان: الصحيح أنه لا يقال: يُعِيّ بل إنه يقال يُعْيِي، هكذا السماع وقياس التصريف، لأنَّ المعتل العين واللام تجري عينُه مجرى الصحيح، فلا تُعَلّ. قال: والبيت الذي أنشده لا يعرف قائله، فلعله مصنوع، أو شاذّ لا يعتدّ به.

(ص): والسّكون فيما كسر لساكنين، ومهموز أبدل ليناً، و «لم يلد» إذا سكن اللام، أو وصل بضمير وفتح أو كسر.

---

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

رفعن وأنزلن الحديث المقطّعا

وهو بلا نسبة في الدرر (١/ ١٧١).

والفتحة هنا مقدرة على الواو في «تلهو» ولكنها لم تظهر للضرورة الشعرية.

(٢) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

وما إخالُ لدينا منكِ تنويلُ

وهو لكعب بن زهير في ديوانه (ص ٦٢)، وخزانة الأدب (١١/ ٣١١)، والدرر (١/ ١٧٢، ٢/ ٢٥٩)، وشرح التصريح (١/ ٢٥٨)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٢٤٨)، والمقاصد النحوية (٢/ ٤١٢). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢/ ٦٧)، وشرح الأشموني (١/ ١٦٠)، وشرح ابن عقيل (ص ٢٢٠).

ولم تظهر الفتحة على الواو من «تدنو» ضرورة. وفي الشطر الثاني من البيت شاهد آخر، حيث ألغى عمل الفعل القلبيّ، وهو «إخال» مع تقدّمه على معموليه، فرفع «تنويلُ» على الابتداء، وخبره المجرور قبله؛ والقياس في «إخال» فتح الهمزة.

(٣) البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في الدرر (١/ ١٧٢)، وشرح الأشموني (٣/ ٨٩٣)، ولسان العرب (١٥/ ١١٢ ـ عيا)، والمحتسب (٢/ ٢٦٩)، والممتع في التصريف (٢/ ٥٨٥، ٥٨٧)، والمنصف (٢/ ٢٠٦).

(ش): النوع الرابع: ما يقدّر فيه السكون، وهو ثلاثة أشياء: **أحدها**: ما كسر لالتقاء الساكنين نحو: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ [البينة: ١].

الثاني: المهموز، إذا أبدل لِيناً محضاً على اللغة الضعيفة كما تقدم.

الثالث: «لم يلد» مضارع (وَلَدَ) إذا سكن لامه وفتحت الدال لالتقاء الساكنين أو وصل بضمير وفتحت الدال أو كسرت كقوله:

١٢٨ ـ وذي ولـــد لـــم يَلْـــدَهُ أبَـــوَانِ(١)

(ص): ولا توجد واو قبلها ضمة إلاّ في فعل أو مبني أو أعجمي أو عَرَضَ تَطَرُّفها، أو لا يلزم.

(ش): لا توجد كلمة آخرها واوٌ قبلها ضمة إلاّ في الأفعال كيدعو، أو المبنيّات كهو، و «ذو» الطّائية، أو في الكلام الأعجمي، كهندو. ورأيت بخط ابن هشام: السَّمندو. أو عرض تطرفّها نحو: (يا ثَمو) مرخم ثمود. أو لا يلزم كالأسماء الستة حالة الرفع.

(ص): وحذف حركة الظّاهر، ثالثها يجوز في الشعر فقط.

(ش): اختلف في جواز حذف الحركة الظاهرة من الأسماء والأفعال الصحيحة على أقوال:

أحدها: الجواز مطلقاً وعليه ابن مالك، وقال: إن أبا عمرو حكاه عن لغة تميم،

---

(١) عجز بيت من الطويل، وصدره:

ألا رُبّ مـــولـــودٍ وليـــس لـــه أبٌ

وهو لرجل من أزد السراة في شرح التصريح (١٨/٢)، وشرح شواهد الإيضاح (ص ٢٥٧)، وشرح شواهد الشافية (ص ٢٢)، والكتاب (٢٦٦/٢، ١١٥/٤). وله أو لعمرو الجنبي في خزانة الأدب (٣٨١/٢)، والدرر (١٧٣/١، ١٧٤)، وشرح شواهد المغني (٣٩٨/١)، والمقاصد النحوية (٣٥٤/٣). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (١٩/١)، وأوضح المسالك (٥١/٣)، والجنى الداني (ص ٤٤١)، والخصائص (٣٣٣/٢)، والدرر (١١٩/٤)، ورصف المباني (ص ١٨٩)، وشرح الأشموني (٢٩٨/٢)، وشرح المفصل (٤٨/٤، ١٢٦/٩)، والمقرب (١٩٩/١)، ومغني اللبيب (١٣٥/١).

والشاهد في البيت قوله: «لم يَلْدَهُ» والأصل: «لم يَلِدْهُ»، فسكّن اللام للضرورة الشعرية، فالتقى ساكنان، فحرّك الثاني بالفتح لأنه أخفّ. وفي الشطر الأول شاهد آخر، وهو مجيء «رُبّ» للتقليل؛ فإن الشاعر أراد عيسى وآدم، كما أراد القمر في البيت الذي يليه، وهو:

وذي شـامـةٍ سـوداء فـي حُـرّ وجهـه مجلّلـــةٍ لا تنقضـــي بـــأوانِ

وخرج عليه قراءة: ﴿وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ﴾ [البقرة: ٢٢٨] بسكون التاء، و ﴿رُسُلْنَا﴾ [المائدة: ٣٢] بسكون اللام، ﴿فَتُوبُوا إِلَى بَارِئْكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤]. ﴿الْمَكْرُ السَّيِّئْ﴾ [فاطر: ٤٣] ﴿وَمَا يُشْعِرْكُمْ﴾ [الأنعام: ١٠٩] و ﴿يَأْمُرْكُمْ﴾ [البقرة: ٦٧] بسكون أواخرها، وقول الشاعر:

١٢٩ ـ وقد بدا هَنْكِ مِن المئزرِ(١)

وقوله:

١٣٠ ـ فاليوم أشرَبْ غير مُسْتَحْقِبٍ(٢)

والثاني: المنع مطلقاً في الشّعر وغيره، وعليه المبرد، وقال: الرواية في البيتين: «وقد بدا ذاكِ» و «اليومَ أُسْقَى».

---

(١) عجز بيت من السريع، وصدره:

رُحتِ وفي رجليكِ ما فيهما

وهو للأقيشر الأسدي في ديوانه (ص ٤٣)، وخزانة الأدب (٤/ ٤٨٤، ٤٨٥، ٨/ ٣٥١)، والدرر (١/ ١٧٤)، وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٣٩١)، والمقاصد النحوية (٤/ ٥١٦). وللفرزدق في الشعر والشعراء (١/ ١٠٦). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (١/ ٦٥، ٢/ ٣١)، وتخليص الشواهد (ص ٦٣)، والخصائص (١/ ٧٤، ٣/ ٩٥، ٣١٧)، ورصف المباني (ص ٣٢٧)، وشرح المفصل (١/ ٤٨)، والكتاب (٤/ ٢٠٣)، ولسان العرب (١١/ ٧١٦ ـ وأل، ١٥/ ٣٦٧ ـ هنا).

وقد سكّن الشاعر النون في «هنك» ضرورة، وهو مرفوع لأنه فاعل «بدا».

(٢) صدر بيت من السريع، وعجزه:

إثماً من الله ولا واغلِ

وهو لامرىء القيس في ديوانه (ص ١٢٢)، وإصلاح المنطق (ص ٢٤٥، ٣٢٢)، والأصمعيات (ص ١٣٠)، وجمهرة اللغة (ص ٩٦٢)، وحماسة البحتري (ص ٣٦)، وخزانة الأدب (٤/ ١٠٦، ٨/ ٣٥٠، ٣٥٤، ٣٥٥)، والدرر (١/ ١٧٥)، ورصف المباني (ص ٣٢٧)، وشرح التصريح (١/ ٨٨)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ٦١٢، ١١٧٦)، وشرح شذور الذهب (ص ٢٧٦)، وشرح شواهد الإيضاح (ص ٢٥٦)، وشرح المفصل (١/ ٤٨)، والشعر والشعراء (١/ ١٢٢)، والكتاب (٤/ ٢٠٤)، ولسان العرب (١/ ٣٢٥ ـ حقب، ١٠/ ٤٢٦ ـ دلك، ١١/ ٧٣٢ ـ وغل)، والمحتسب (١/ ١٥، ١١٠). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (١/ ٦٦)، والاشتقاق (ص ٣٣٧)، وخزانة الأدب (١/ ١٥٢، ٣/ ٤٦٣، ٤/ ٤٨٤، ٨/ ٣٣٩)، والخصائص (١/ ٧٤، ٢/ ٣١٧، ٣٤٠، ٣/ ٩٦)، والمقرب (٢/ ٢٠٥).

ويروى: «فاليوم أُسْقَى» وعلى هذه الرواية لا شاهد في البيت.

ومستحقب: يقال احتقبه واستحقبه بمعنى؛ واحتقب فلان الإثم: كأنه جمعه واحتقبه من خلفه، واحتقب خيراً أو شرًّا. واستحقبه: ادّخره. والواغل: الداخل على القوم في شرابهم، وقيل: هو الداخل عليهم في طعامهم.

والثالث: الجواز في الشعر، والمنع في الاختيار، وعليه الجمهور. قال أبو حيّان: وإذا ثبت نقل أبي عمرو، وأن ذلك لغة تميم، كان حجّة على المذهبين.

النكرة والمعرفة

(ص): النكرة والمعرفة: قال ابن مالك: حدّ النكرة عَسِرٌ، فهي ما عدا المعرفة.

(ش): لما كان كثيرٌ من الأحكام الآتية تبنى على التعريف والتنكير وكانا كثيري الدّور في أبواب العربية صدّر النحاة كتب النحو بذكرهما بعد الإعراب والبناء. وقد أكثر الناس في حدودهما، وليس منها حدٌّ سالِمٌ. قال ابن مالك: من تعرّض لحدِّهما عجز عن الوصول إليه دون استدراكٍ عليه، لأن مِن الأسماء ما هو معرفة معنى نكرة لفظاً، نحو: كان ذلك عاماً أوّل، وأوّلَ من أمس، فمدلولهما معيّن، لا شِياع فيه بوجه، ولم يستعملا إلاّ نكرتين. وما هو نكرة معنى معرفة لفظاً كأسامة هو في اللفظ كحمزة في منع الصرف والإضافة، ودخول (أل)، ووصفه بالمعرفة دون النكرة، ومجيئه مبتدأ، وصاحب حال، وهو في الشياع كأسد. وما هو في استعمالهم على وجهين كواحد أُمِّه، وعَبْد بَطْنِه، فأكثر العرب هما عنده معرفة بالإضافة وبعضهم يجعلهما نكرة، وينصبهما على الحال.

ومثلها ذو اللام الجِنْسيّة، فمن قِبَل اللفظ معرفةٌ، ومن قبل المعنى لشياعه نكِرةٌ ولذلك يوصف بالمعرفة اعتباراً بلفظه، وبالنكرة اعتباراً بمعناه.

وإذا كان الأمر كذلك، فأحسن ما يتبيّن به المعرفة ذكر أقسامها مستقصاة، ثم يقال: وما سوى ذلك نكرة. قال: وذلك أجود من غيرها بدخول (رُبّ) أو (اللام) لأنّ من المعارف ما يدخل عليه اللام، كالفضل والعباس، ومن النكرات ما لا يدخل عليه (رُبّ) ولا (اللام) كأيْنَ، ومتى، وكيف، وعَرِيب[1]، ودَيّار[2].

(ص): وهي الأصل خلافاً للكوفية. والجمهور أن المعارف متفاوتة، فأرفعها ضمير متكلّم، فمخاطب، فَعَلم، فغائب، فإشارة، ومنادًى. والأصح أن تعريفه بالقصد، لا بأل منويّة، وأنّه ـ إنْ كان علماً ـ باق. فموصول. فذو (أل). وثالثها: هما سواء. وما أضيف إلى أحدها في مرتبته مطلقاً، أو إلاّ المضمر، أو دونه مطلقاً، أو إلا ذا أل. مذاهب. وقيل

---

(١) عريب: أي أحد؛ يقال: ما بالدار عريبٌ ومُعْرِبٌ؛ الذكر والأنثى فيه سواء، ولا يقال في غير النفي. انظر لسان العرب (١/ ٥٩٢ ـ مادة عرب).

(٢) كذا في الأصل: «ديار» بالياء المثناة المشددة؛ والديّار: نسب على غير قياس لصاحب الدير الذي يسكنه. ولعلّ الصواب: «دُبَار» وهو من أسمائهم القديمة، وهو ليلة الأربعاء؛ جاهلية. انظر لسان العرب (٤/ ٢٧٥ ـ دبر).

العلم بعد الغائب. وقيل بعد الإشارة، وقيل: هو أرفعها. وقيل: الإشارة. وقيل. ذو أل. ويستثنى اسم الله تعالى.

والأصح أن تعريف الموصول بعهد الصلة، لا بأل، ونِيّتها، وأنّ «مَنْ»، و «ما» الاستفهاميتين نكرتان، وأن ضمير النكرة معرفة. وثالثها: إن لم يجب تنكيرها. وأرفع الأعلام الأماكن، ثم الأناسي، ثم الأجناس. والإشارة القريب، ثم المتوسط، وذي أل الحضوري، ثم عهد الشخص، ثم الجنس، ولا واسطة خلافاً لزاعمها في الخالي من التنوين واللاّم.

(ش): فيه مسائل:

(الأولى): مذهب سيبويه والجمهور أن النكرة أصل، والمعرفة فرع. وخالف الكوفيون وابن الطّراوة، قالوا: لأنّ من الأسماء ما لزم التعريف كالمضمرات، وما التعريف فيه قبل التنكير كمررت بزيد وزيد آخر.

وقال الشَّلَوْبين: لم يُثبت هنا سيبويه إلاّ حال الوجود، لا ما تخيّله هؤلاء، وإذا نظرت إلى حال الوجود كان التنكير قبل التعريف، لأنّ الأجناس هي الأول ثم الأنواع ووضعها على التنكير، إذْ[1] كان الجنس لا يختلط بالجنس، والأشخاص هي التي حدث فيها التعريف، لاختلاط بعضها ببعض.

قيل: ومما يدل على أصالة النكرة أنّك لا تجد معرفة إلا وله اسم نكرة، ونجد كثيراً من المنكّرات لا معرفة لها. ألا ترى أن الغلام وغلامي أصله: غلامٌ، والمضمر اختصار تكرير المُظهَر، والمشار نائبٌ مناب المُظْهَر، فهذا يستغنى به عن زيد الحاضر.

(الثانية): المعارف سبعة، وقد ذكرتها في طيِّ ترتيبها في الأعرفية، وهي: المضمر، والعلم، والإشارة، والموصول، والمعرّف بأل، والمضاف إلى واحد منها، والمنادى. وأغفل أكثرهم ذكر المنادى، والمراد به النّكرة المقبل عليها، نحو يا رجلُ، فتعريفه بالقصد، كما صحّحه ابن مالك.

وذهب قومٌ إلى أن تعريفه بأل محذوفة، وناب حرف النداء منابها. قال أبو حيّان: وهو الذي صحّحه أصحابنا، ولا خلاف في النكرة غير المقصودة، نحو: يا رجلاً خذ بيدي أنّه باق على تنكيره. وأمّا العلم نحو يا زيد، فذهب قومٌ إلى أنه تعرف بالنداء بعد إزالة تعريف العلمية، والأصح أنه باقٍ على تعريف العلمية، وإنما ازداد بالنّداء وضوحاً.

وأما الموصول فتعريفه بالعهد الذي في صلته. هذا مذهب الفارسيّ. وذهب الأخفش

---

(١) في الأصل: «إذا»؛ والصواب ما أثبتناه.

إلى أن ما فيه (أل) من الموصولات تعرّف بها. وما ليست فيه نحو «من» و «ما» فتعرّف لأنه في معنى ما هي فيه، إلا (أيّاً) الموصولة فتعرّفت بالإضافة. وعدّ ابن كَيسان من المعارف: (من)، و (ما) الاستفهاميتين، واستَدَلّ بتعريف جوابهما، نحو: مَنْ عندك؟ فيقال: زيد. وما دعاك إلى كذا؟ فيقال: لقاؤك. والجواب يطابق السؤال. والجمهور على أنّهما نكرتان، لأن الأصل التنكيرُ ما لم تقم حُجّةٌ واضحة، ولأنهما قائمتان مقامَ أيِّ إنسان، وأيِّ شيء؟ وهما نكرتان، فوجب تنكير ما قام مقامهما.

وما قاله من تعريف الجواب غير لازم، إذ يصح أن يقال في الأول: رجل من بني فلان، وفي الثاني أمرٌ مهمٌّ.

(الثالثة): مذهب أئمة النحو المتقدمين والمتأخرين أن المعارف متفاوتة.

وذهب ابن حزم[١] إلى أنها كلّها متساوية، لأن المعرفة لا تتفاضل، إذ لا يصح أن يقال: عرفت هذا أكثر من هذا. وأجيب بأنّ مرادهم بأنّ هذا أعرف من هذا: أنّ تطرّق الاحتمال إليه أقلّ من تطرّقه إلى الآخر.

وعلى التّفاوت اختلف في أعرف المعارف:

فمذهب سيبويه والجمهور: إلى أن المضمر أعرفها.

وقيل: العلم أعرفها، وعليه الصَّيْمريّ[٢]. وعُزي للكوفيين. ونُسب لسيبويه. واختاره

---

(١) ابن حزم: هو علي بن أحمد بن سعيد بن حزم بن غالب بن صالح بن خلف بن سفيان بن يزيد الفارسي الأندلسي القرطبي. فقيه، أديب، أصولي، محدث، حافظ، متكلم، مشارك في التاريخ والأنساب والنحو واللغة والشعر والطبّ والمنطق والفلسفة وغيرها. أصله من فارس، وولد بقرطبة في آخر رمضان سنة ٣٨٤ هـ، وقيل: سنة ٣٨٣. وكان يستنبط الأحكام من الكتاب والسنّة، وانتقد كثيراً من العلماء والفقهاء، فأجمع هؤلاء على تضليله وحذّروا أرباب الحل والعقد من فتنته ونهوا عوامّهم عن الدنوّ منه والأخذ عنه، فأقصي وطورد، فرحل إلى بادية لبلة بالأندلس فتوفي بها سنة ٤٥٦ هـ. من تصانيفه الكثيرة: المحلّى بالآثار في شرح المحلى بالاختصار في الكتاب والسنّة، مداواة النفوس، المغرب في تاريخ المغرب، الفصل بين أهل الأهواء والنحل، والالتباس فيما بين أصحاب الظاهر وأصحاب القياس. انظر وفيات الأعيان (١/ ٤٢٨ ـ ٤٣١)، والصلة لابن بشكوال (٤٠٨ ـ ٤١٠)، ومعجم الأدباء (١٢/ ٢٣٥ ـ ٢٥٧)، وتذكرة الحفاظ (٣٣/ ٣٢١ ـ ٣٢٩)، ولسان الميزان (٤/ ١٩٨ ـ ٢٠٢)، والنجوم الزاهرة (٥/ ٧٥)، وشذرات الذهب (٢٩٩، ٣٠٠) وغيرها.

(٢) هو أبو محمد عبدالله بن علي بن إسحاق الصيمري المتوفى سنة ٩٤١ هـ. من آثاره: تبصرة المبتدي وتذكرة المنتهي في النحو. انظر إنباه الرواة (٢/ ١٢٣)، وبغية الوعاة (ص ٢٨٥)، وكشف الظنون (ص ٣٣٩).

أبو حيّان، قال: لأنه جزئيٌّ وضعاً واستعمالاً، وباقي المعارف كُلِّيَّاتٌ وضعاً جزئيّاتٌ استعمالاً.

وقيل: أعرفُها اسم الإشارة، ونُسب لابن السراج.

وقيل: ذو (أل)، لأنه وضع لتعريفه أداةٌ، وغيره لم توضع له أداة. ولم يذهب أحدٌ إلى أن المضاف أعرفها، إذ لا يمكن أن يكون أعرف من المضاف إليه، وبه تعرّف.

ومحل الخلاف في غير اسم الله تعالى، فإنه أعرف المعارف بالإجماع. وقال ابن مالك أعرف المعارف[1] ضمير المتكلّم، لأنه يدلّ على المراد بنفسه وبمشاهدة مدلوله، وبعدم صلاحيته لغيره، وبتميز صورته. ثم ضمير المخاطب، لأنه يدلّ على المراد بنفسه، وبمواجهة مدلوله. ثم العَلَم، لأنه يدل على المراد حاضِراً وغائباً على سبيل الاختصاص، ثم ضمير الغائب السّالم عن إبهام، نحو: زيد رأيته. فلو تقدّم اسمان أو أكثر نحو: قام زيد وعمرو كلمته تطرّق إليه الإبهام، ونقص تمكُّنه في التعريف. ثم المشار به، والمنادى كلاهما في مرتبة واحدة، لأن كلاًّ منهما تعريفه بالقصد. ثم الموصول. ثم ذو أل. وقيل: ذو أل قبل الموصول، وعليه ابن كيسان، لوقوعه صفة له في قوله تعالى: ﴿مَنْ أَنزَلَ ٱلْكِتَـٰبَ ٱلَّذِى جَآءَ بِهِۦ مُوسَىٰ﴾ [الأنعام: ٩١] والصّفة لا تكون أعرف من الموصوف. وأجيب بأنه بدل أو مقطوع. أو الكتاب علم بالغلبة للتوراة. وقيل: هما في مرتبة واحدة بناءً على أنّ تعريف الموصول بأل. وقيل: لأنّ كُلاًّ منهما تعريفه بالعَهْد.

وقال أبو حيّان: لا أعلم أحداً ذهب إلى التفصيل في المضمر فجعل العلم أعرف من ضمير الغائب إلا ابن مالك. والذين ذكروا أن أعرف المعارف المضمر قالوه على الإطلاق، ثم يليه العلم. وذهب الكوفيون إلى أن مرتبة الإشارة قبل العلم، ونسب لابن السراج. واحتجّوا بأن الإشارة ملازمة التعريف بخلاف العلم، وتعريفها حسي وعَقْلِيّ وتعريفه عقليّ فقط، وبأنّها تُقدّم عليه عند الاجتماع نحو: هذا زيد. ولا حجّة في ذلك، لأن المعتبر إنما هو زيادةُ الوضوح، والعلم أزيد وضوحاً، لا سيما علَمٌ لا تعرض له شركة كإسرافيل، وطالوت.

قال أبو حيّان: قال أصحابنا: أعرف الأعلام أسماء الأماكن ثم أسماء الأناسيّ، ثم أسماء الأجناس. وأعرف الإشارات ما كان للقريب، ثم للوسط، ثم للبعيد. وأعرف ذي الأداة ما كانت فيه للحضور، ثم للعهد في شخصي، ثم الجنس.

واختلف في المعرّف بالإضافة، على مذاهبَ:

أحدها: أنه في مرتبة ما أضيف إليه مطلقاً حتى المضمر، لأنه اكتسب التعريف منه

(١) بعد اسم الله تعالى، فعليه الإجماع كما ذكر.

فصنار مثله، وعليه ابن طاهر، وابن خروف، وجزم به في (التسهيل).

الثاني: أنه في مرتبته إلاّ المضاف إلى المضمر، فإنه دونه في رتبة العلم، وعليه الأندلسيون، لئلا ينقض القول بأن المضمر أعرف المعارف. ويكون أعرفها شيئين: المضمر، والمضاف إليه. وعزِي لسيبويه.

الثالث: أنّه دونه مطلقاً حتّى المضاف لذي (أل)، وعليه المبرّد، كما أن المضاف إلى المضمر دونه.

الرابع: أنه دونه إلاّ المضاف لذي (أل) حكاه في (الإفصاح)[1]. وعبرت في المتن (بأرفع)، بخلاف تعبير النحويين بأعرف، لأنّ أفعل التفضيل لا يَنبني من مادة التعريف.

(**الرابعة**): الجمهور على أن الضمير العائد إلى النكرة معرفة كسائر الضمائر.

وذهب بعضهم إلى أنه نكرة، لأنه لا يخصّ من عاد إليه من بين أُمته، ولذا دخلت عليه (رُبّ) في نحو: رُبّه رجلاً. ورد بأنه يخصِّصُه من حيث هو مذكور.

وذهب آخرون إلى أنّ العائد على واجب التنكير نكرة كالحال والتمييز، بخلاف غيره كالفاعل والمفعول.

(**الخامسة**): الجمهور على أنه لا واسطة بين النكرة والمعرفة. وقال بها بعضهم في الخالي من التنوين واللام، نحو: ما، ومَن، وأين، ومتى، وكيف.

---

(١) «الإفصاح بفوائد الإيضاح» لابن هشام الخضراوي المتوفى سنة ٦٤٦ هـ.

المضمر

(ص): المضمر، ويسمّى الكناية، قسمان: متّصل: لا يقع أوّلاً، ولا يَلِيَ إلاّ في غير ضرورة في الأصَحّ. وهو تاء تُضَمّ لمتكلِّم، وتُفْتَح لمخاطَب، وتُكْسَر لمخاطبة. ونون الإناث، وواوٌ، وألفٌ لغير متكلم. وياءٌ لِمخاطَبة. وهي مرفوعة. وقيل: الأربعة علامات ضمير مستكّن. ونا لمعظِّم، أو مشارك، لرفع ونصب وجر. وكافٌ لخطابٍ، وهاءٌ لغائب، وياءٌ لمتكَلِّم منصوبة ومجرورة.

(ش): هذا مبحث المضمر، والتعبير به وبالضّمير للبصريين. والكوفيون يقولون الكناية والمكنّى. ولكونه ألفاظاً محصورة بالعدّ استغنينا عن حدّه، كما هو اللائق بكل معدود، كحروف الجر. فنقول هو قسمان: متّصل، ومنفصل:

فالأول تسعة ألفاظ: منها ما لا يقع إلاّ مرفوعاً، وهو خمسة ألفاظ:

أحدها: التاء المفردة، وهي مضمومة للمتكلم، مفتوحة للمخاطب، مكسورة للمخاطبة، وفُعِل ذلك للفرق. وخُصّ المتكلم بالضمّ لأنه أوّلٌ عن المخاطب، فكان حظّه من الحركات الحركة الأولى. وقيل: لأنه إذا أخبر لا يكون إلاّ واحداً، وإذا خاطب فقد يخاطِب أكثر من واحد، فأُلْزِم الحركة الثقيلة مع اسمه، والخفيفة مع الخطاب، لأنه أكثر ويعطف بعضه على بعض. وكسروا المؤنث لأن الكسرة من علامة التأنيث. وقيل: لأنه لم يبق حَركةٌ غيرها.

قال أبو حيّان: وهذه التعاليل لا يحتاج إليها، لأنّها تعليل وَضْعِيّات، والوضعيّات لا تُعَلّل.

الثاني: النون المفردة، وهي لجمع الإناث، مخاطبات أو غائبات نحو: اذْهَبْن يا هندات، والهندات ذَهَبْنَ، وهي مفتوحة أبداً.

الثالث: الواو لجمع الذكور مخاطبين أو غائبين: كاضربوا، وضربوا، ويضربون، وتضربون.

الرابع: الألف للمثنى مذكّراً كان أو مؤنّثاً، مخاطباً أو غائباً كاضْربا، وضَربا، ويضربان، وتضربان.

فقولي: لغير متكلّم يشمل المخاطب، والغائب، وهو عائد للثلاثة.

الخامس: الياء، وهي للمخاطبة نحو: اضربي، وأنت تَضْرِبين.

وقيل الأربعة النون والألف والواو والياء حروف علاماتٍ كتاء التأنيث في قامت، لا ضمائر، والفاعل ضمير مستكن في الفعل وعليه المازنيّ. ووافقه الأخفش في الياء.

وشُبهة المازنيّ أن الضمير لما استكنّ في فَعَل وفَعَلَتْ، استكنّ في التثنية والجمع، وجيء بالعلامات للفرق، كما جيء بالتاء في فَعَلَتْ للفرق.

وشُبهة الأخفش أن فاعل المضارع المفرد لا يبرز بل يفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء أول الفعل في الغيبة، ولما كان الخطاب بالتاء في الحالتين احتيج إلى الفرق، فجعلت الياء علامة للمؤنّث. وردّ بأنها لو كانت حروفاً لسكنت النون، ولم يسكن آخر الفعل لها، ولثبتت الياء في التثنية كتاء التأنيث، وبأنّ علامة التأنيث لم تلحق آخر المضارع في موضع.

ومنها ما يقع منصوباً ومجروراً وهو ثلاثة ألفاظ: الكاف لخطاب المذكر مفتوحة والمؤنث مكسورة، نحو: ضربك، ومرّ بك. والهاء للغائب المذكر نحو: ضربه، ومرّ به. والياء للمتكلم نحو: ضربني، ومرّ بي. ومنها ما يقع مرفوعاً، ومنصوباً، ومجروراً، وهو (نا) للمتكلم ومن معه، أو المعَظّم نفسه نحو: قمنا، وضربنا، ومرّ بنا.

ثم حكم هذا القسم، أعني الضمير المتصل، أنه لا يبتدأ به، ولا يقع بعد «إلاّ» إلا في الضّرورة كقوله:

١٣١ ـ أنْ لا يُجَاوِرَنا إلاّكِ ديّارُ[1]

---

(١) عجز بيت من البسيط، وصدره:

وما علينا إذا ما كنتِ جارتَنا

ويروى: «وما نبالي» مكان «وما علينا». والبيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢/١٢٩)، وأمالي ابن الحاجب (ص ٣٨٥)، وأوضح المسالك (١/٨٣)، وتخليص الشواهد (ص ١٠٠)، وخزانة الأدب (٥/٢٧٨، ٢٧٩، ٣٢٥)، والخصائص (١/٣٠٧، ٢/١٩٥)، والدرر (١/١٧٦)، وشرح الأشموني (١/٤٨)، وشرح شواهد المغني (ص ٨٤٤)، وشرح ابن عقيل (ص ٥٢)، وشرح المفصل (٣/١٠١)، ومغني اللبيب (٢/٤٤١)، والمقاصد النحوية (١/٢٥٣).

ووقوع الضمير المتصل بعد إلاّ في قوله «إلاّك» للضرورة؛ والقياس: «إلاّ إيّاك».

وأجاز جماعة وقوعه بعد إلاّ في الاختيار، منهم ابن الأنباري[١].

(ص): ويسكن آخر مسند إلى التاء والنون ونا، ويحذف آخر معْتَلٍّ قبله، تنقل حركته لِفاء ماضٍ ثلاثي. وتبدل الفتحة بمجانس. ويحذف آخرُ معْتَلٍّ مسند إلى الواو والياء. ويحرّك الباقي بمجانس لا محذوف الألف، والأصح أن فتحة (فَعَلا) هي الأصليّة.

(ش): إذا أسند الفعل إلى التاء والنون، و (نا) سكن آخره كضَرَبْتُ، وضربْنَ ويَضْرِبْنَ، واضْرِبْن، وضَرَبْنَا.

وعلّة الإسكان عند الأكثر كراهة توالي أربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة، لأن الفاعل كجزء من فعلِهِ، وحمل المضارع على الماضي، وأما الأمر فيسكّن استصحاباً.

وضعّف ابن مالك هذه العلّة بأنها قاصرة إذْ لا يوجد التوالي إلاّ في الثلاثيّ الصحيح وبعض الخماسي، نحو: انطلق، والكثير لا يتوالى فيه، فمراعاته أولى، وبأنّ تواليها لم يهْمل، بدليل عُلَبِط[٢] وعَرَتن[٣]، وجَنَدِل[٤]. ولو كان مقصود الإهمال وضعاً لم يَتعرّضوا له دون ضرورة، ولسدوا باب التأنيث بالتاء نحو: شجرة. قال: وإنما سببه تمييز الفاعل من المفعول في نحو: أكْرَمْنا، وأكْرمَنَا، ثم حملت التاء والنون على (نا) للمساواة في الرفع والاتصال وعدم الاعتلال. قال أبو حيّان: والأولى الإضراب عن هذه التعاليل، لأنها تخرُّص[٥] على العرب في موضوعات كلامِها.

والتعبير بآخر مسند أولى من لامه، لأنه قد يكون حرفاً زائداً للإلحاق نحو: اغْرَنْديت[٦]، قاله أبو حيان.

---

(١) هناك نحويّان مشهوران بابن الأنباري؛ الأول أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد المتوفى سنة ٣٢٨ هـ، والثاني أبو البركات عبد الرحمن بن محمد المتوفى سنة ٥٧٧ هـ. وقد تقدم التعريف بهما. انظر الفهارس العامة.

(٢) العُلَبِط والعُلابِط: الضخم الغليظ؛ وصدر عُلبط: عريض؛ ولبن علبط: رائب متكبّد خاثر جدًّا؛ وقيل: كل غليظ علبط. وكل ذلك محذوف من «فُعَالِل» وليس بأصل، كما جاء في اللسان (٧/ ٣٥٥ ـ مادة علبط).

(٣) عرتن: في اللسان (١٣/ ٢٨٤): العَرَتُنُ والعَرَتَنُ محذوفان من العَرَنْتُن والعَرَنْتَن: شجر يدبغ بعروقه. ويقال: عَرْتَنَ الأديمَ: دبغه بالعَرَتُنِ.

(٤) الجَنَدِل: الجنادل؛ قال سيبويه: وقالوا جَنَدِلٌ يعنون الجنادل، وصرفوه لنقصان البناء عما لا ينصرف. وقيل: الجَنَدِل المكان الغليظ فيه حجارة. انظر لسان العرب (١١/ ١٢٩).

(٥) التخرّص: التظنّي فيما لا يُستيقن.

(٦) اغرنداه اغرنداءً: إذا علاه بالشتم والضرب والقهر. (اللسان: ٣/ ٣٢٥).

فإن كان ما قبل آخر المسند معتلاً حذف لالتقاء الساكنين نحو: خِفْت، ولا تَخَفْن، وخِفْنَ. وتنقل حركة ذلك الحرف المحذوف المعتل التي كانت له قبل اعتلاله إلى فاء الماضي الثلاثي، نحو: خِفْتُ، وطُلْت، إذ الأصل: خَوِف، وطَوُل مراعاة لبيان البِنْية.

ولا تنقل في المضارع ولا في الأمر، بل يقتصر فيهما على الحذف. هذا إذا كانت حركة المعتل ضمّة أو كسرة، فإن كانت فتحة لم تنقل، لأن ذلك لا يدلّ على البِنْيَة، لأن أوّل الفعل مفتوح قبل النّقل، بل تبدل حركةً تجانس الحرف المحذوف، وتنقل إلى الفاء. فإن كان واواً أبدلت ضمة كقُلْتُ، أو ياء أبدلت كسرة كَبِعْتُ.

وإذا أسند إلى الواو والياء فمعلوم أن حركة آخر الفعل مجانسة للضمير، كيضْرِبُون وتَضْرِبِين. فإن كان معتلاً حذف، لالتقاء الساكنين، وهما حرف العلة والضّمير. ثم له صور:

الأولى: أن يكون آخر المسند إلى الواو واواً كَتَدْعُون يا قوم، فقبل الضمير ضمة وهي حركةٌ مجانسة، وهي أصلية لا مجتلبة.

الثانية: أن يكون آخره ياء، ويسند إلى الياء كترمِين يا هند، فقبل الضمير كسرة وهي مجانسة أصلية.

الثالثة والرابعة: أن يسند إلى الواو وآخره ياء، أو عكسه، فتجتلب لما قبل المحذوف حركة تجانس الضمير، كترمُون يا قوم، وتَدْعِين يا هند.

وقد شمل الصور الأربع قولي: «ويحرّك الباقي بمجانس».

الخامسة: أن يكون الآخر ألفاً نحو: يَخْشَوْن، وتَخْشَيْن، فالحركة الأصلية باقيةٌ بحالها، ولا تُجْتلب حركة مجانسة للضمير، وهو معنى قولي: «لا محذوف الألف».

وإذا أسند الماضي إلى الألف كضربا، فالفتحة في آخره هي فتحة الماضي الأصلية هذا مذهب البصريين.

وقال الفراء: ذهبت تلك، واجتلبت هذه لأجل الألف.

(ص): وتوصل التاء والكاف والهاء، بميم وألف في المثنى، وميم فقط في الجمع، وسكونها أحسن. فإن وليها ضمير متصل فضمها ممدودة واجبٌ. وقال سيبويه ويونس راجح. ونون مشددة للإناث. وألفٌ للغائبة. وقيل مجموعها ضمير. وأجاز قوم حذفها وقفاً.

(ش): الضمائر السابقة أصول، وهذه فروعها:

فإذا أريد المثنى في الخطاب أو الغيبة، زيد على التّاء في الرفع، والكاف والهاء في

النصب والجر ميم وألف نحو: ضَرَبْتُما للمذكّر والمؤنث، وضمت التاء فيهما إجراء للميم مُجْرى الواو لقربهما مخرجاً، وضربْتُكما، ومرّ بِكُما، وضَرَبَهُما، ومرّ بِهِما.

وإذا أريد الجمع المذكر في المذكورات زيد ميم فقط نحو: ضَرَبْتُم، ضَرَبَكُمْ، مرّ بِكُم، ضَرَبَهُم، مرّ بِهِم.

وفي هذه الميم أربع لغات: أحسنها السكون، ويقابلها الضم بإشباع وباختلاس، والضمّ قبل همزة قطع، والسكون قبل غيرها.

فإن وليها ضمير متصل، فالضم واجبٌ عند ابن مالك، راجح مع جواز السكون عند سيبويه ويونس[١]، نحو: ضَرَبْتُموه، ومنه ﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا﴾ [هود: ٢٨]. وقرىء «أنلزمُكُمْها»[٢] بالسكون.

ووجه الضم أنّ الإضمار يردُّ الأشياء إلى أصولها غالباً، والأصل في ضمير الجمع الإشباع بالواو، كما أشبع ضمير التثنية بالألف، وإنما ترك للتخفيف.

وإذا أريد في المذكورات جمع الإناث زيد نون مشدّدة نحو: ضربتُنّ، ضَرَبَكُنّ مرّ بِكُنّ، ضَرَبَهُنّ، مرّ بِهِنّ.

وإذا أُريد في الغيبة الأنثى زيد على الهاء ألف نحو: ضربها، ومرّ بها. هذا هو الصحيح، كما قال أبو حيّان؛ إذ الألف زائدة تقوية لحركة الهاء لمّا تحركت بالفتح للفرق بين المذكر والمؤنث.

وقال قوم: إن الضمير مجموع الهاء والألف، وبه جزم ابن مالك. وادّعى السّيرافي أنه لا خلاف فيه للزوم الألف، سواء اتّصلت بضمير نحو: أعطيتها، أم لا.

وقد أجاز قوم حذفها في الوقف، وحملوا عليه «والكرامةِ ذاتُ أكرمكم الله بَهْ».

١٣٢ ـ ونَهْنَهْتُ نفسي بعدما كِدْتُ أفْعَلَهْ[٣]

---

(١) يونس بن حبيب النحوي المتوفى سنة ١٨٢ هـ. تقدم التعريف به.

(٢) ذكر الزمخشري أن هذه قراءة أبي عمرو، وخطّأ هذه القراءة بقوله إن الحركة لم تكن إلا خلسة خفيفة فظنها الراوي سكوناً؛ ونقل عن الخليل وسيبويه أن الإسكان الصريح لحن لأن الحركة الإعرابية لا يسوغ طرحها إلا في ضرورة الشعر. ولكنّ أبا حيّان الأندلسي ردّ عيه في «البحر المحيط» وذكر أن القرّاء أجلّ من أن يلتبس عليهم الاختلاس بالسكون. انظر البحر المحيط (تفسير الآية ٢٨ من سورة هود).

(٣) عجز بيت من الطويل، وصدره:

فلم أرَ مثلها خُباسَةَ واحدٍ

وهو لامرئ القيس في ملحق ديوانه (ص ٤٧١). وله أو لعمرو بن جوين الطائي في لسان العرب =

أي: بها، وأفْعَلَها.

(ص): وقد تحذف الواو مع الماضي، وتبقى الضمّة، وتكسر الهاء بعد كسرة أو ياء ما لم تتصل بضمير. وقَلّ إن فصل ساكن. ولغة الحجاز الضم مطلقاً. والأفصح اختلاسها بعد ساكن، ولو غير لين على المختار، وإشباعها بعد حركة، وقيل: هي والواو الناشئة ضمير. وقلّ إسكانها، وإن حذف الساكن جاز الثلاثة، وكسْر هاء التثنية والجمع كالمفرد. وقد تُكْسر كافهما بعد كسر أو ياء ساكنة، وكسرُ ميمه حينئذ أقيس. وضمها قبل ساكن، وسكونها قَبْل حركةٍ أشهر. وقد تكسر قبله مطلقاً.

(ش): فيه مسائل:

الأولى: قد تحذف الواو ضمير الجمع مع الماضي، ويكتفى بإبقاء الضمة كقوله:

١٣٣ ـ فلــو أن الأطِبّــا كــانُ حَــوْلــي[1]

وقوله:

١٣٤ ـ هَلِـعٍ إذا مـا النـاس جـاعُ وأجْـدَبُـوا[2]

= (٦/ ٦٢ ـ خبس). ولعامر بن جوين في الأغاني (٩/ ٩٣)، وشرح أبيات سيبويه (١/ ٣٣٧)، والكتاب (١/ ٣٠٧)، والمقاصد النحوية (٤/ ٤٠١). ولعامر بن جوين أو لبعض الطائيين في شرح شواهد المغني (٢/ ٩٣١). ولعامر بن الطفيل في الإنصاف (٢/ ٥٦١). وبلا نسبة في تخليص الشواهد (ص ١٤٨)، وجمهرة اللغة (ص ٢٨٩)، والدرر (١/ ١٧٧)، ورصف المباني (ص ١١٣)، وشرح الأشموني (١/ ١٢٩)، ومغني اللبيب (٢/ ٦٤٠)، والمقرب (١/ ٢٧٠).

و «أفعله» منصوب بتقدير «أنْ» قبله. ونهنهت: كففت. والخباسة: الغنيمة.

(١) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

وكـــان مـــع الأطبّـــاء الأُســـاةُ

ويروى: «الشفاة» مكان «الأساة». وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر (٧/ ١٩)، والإنصاف (ص ٣٨٥)، والحيوان (٥/ ٢٩٧)، وخزانة الأدب (٥/ ٢٢٩، ٢٣١)، والدرر (١/ ١٧٨)، وشرح المفصل (٧/ ٥، ٩/ ٨٠)، ومجالس ثعلب (ص ١٠٩)، والمقاصد النحوية (٤/ ٥٥١).

و «الأطبّا» أصلها «الأطبّاء» وقد قصرها ضرورة، كما حذف الواو من «كانوا» ضرورة.

(٢) عجز بيت من الكامل، وصدره:

يـــا رُبّ ذي لِقَـــحٍ ببـــابـــك فـــاحـــشٍ

وهو بلا نسبة في الدرر (١/ ١٧٩).

واللقح: جمع لقحة، وهي الناقة الحلوب الغزيرة اللبن.

وقوله:

١٣٥ ـ إذا مـا شـاءُ ضَـرُّوا مَـنْ أرادُوا[١]

قال بعضهم: من العرب من يقول في الجميع: الزيدون قامُ، ولم يسمع ذلك مع المضارع، ولا الأمر[٢].

الثانية: هاء الغائب: أصلها الضم كضَرَبَهُ، ولهُ، وعندهُ، وتكسر بعد الكسرة نحو: مرّ بِهِ، ولم يعطِه، وأعطِه، وبعد الياء الساكنة نحو: فيهِ وعليهِ، ويرميهِ، إتباعاً ما لم تتصل بضمير آخر، فإنها تضمّ نحو: يعطيهُمُوه، ولم يُعْطهُمُوه. فإن فصل بين الهاء والكسر ساكن قلّ كسرها، ومنه قراءة ابن ذكوان: ﴿أَرْجِئْهِ وَأَخَاهُ﴾ [الأعراف: ١١١، والشعراء: ٣٦]، ثم كسْرها في الصورتين المذكورتين لغة غير الحجازيين. أمّا الحجازيون فلغتهم ضم هاء الغائب مطلقاً، وبها قرأ حفص: ﴿وَمَآ أَنسَىٰنِيهُ﴾ [الكهف: ٦٣]، ﴿بِمَا عَٰهَدَ عَلَيْهُ ٱللَّهَ﴾ [الفتح: ١٠] وقراءة حمزة: ﴿لِأَهْلِهُ ٱمْكُثُوا﴾ [طه: ١٠].

الثالثة: إذا وقعت الهاء بعد ساكن، فالأفصح اختلاسها، سواء كان صحيحاً نحو مِنْه، وعنه، وأكرمه، أو حرف علّة نحو: فيه، وعليه. هذا رأي المبرد، وصحّحه ابن مالك، وخصّ سيبويه ذلك بحرف العلة. وقال: الأفصح بعد غيره الإشباع. واختاره أبو حيّان. أمّا بعد الحركة فالأفصح الإشباع إجماعاً. ومن غير الأفصح قوله:

١٣٦ ـ لـه زَجَـلٌ كـأنّـهُ صـوتُ حـادٍ[٣]

---

(١) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

ولا يـألُـوهُـمُ أحـدٌ ضِـرارا

وهو بلا نسبة في الإنصاف (١/ ٣٨٦)، وخزانة الأدب (٥/ ٢٣١، ٢٣٢)، والدرر (١/ ١٨٠)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٨٩٧)، ومغني اللبيب (٢/ ٥٥٢).

(٢) بل سُمع ذلك في الأمر، قال تميم بن مقبل:

جزيتُ ابنَ أروى في المدينة قَرْضَه ... وقلتُ لشُفّاع المدينة أَوْجِفُ

وهو في ديوانه (ص ١٩٧)، والكتاب (٤/ ٢١٢). والأصل فيه: «أوجفوا» فحذف واو الجماعة واستعاض عنها بالضمة فوق الفاء. وأشار الشنقيطي في الدرر اللوامع إلى أنه سمع أيضاً في المضارع، واستشهد بقوله:

وإذا احتملت لأن تـزيـدهـم تُقًـى ... فـرّوا فلـم يـزدادُ غيـر تمـدِ

فاستعاض عن الواو في «يزدادوا» بالضمة فوق الدال.

(٣) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

إذا طلب الـوسيقـةَ أو زميـرُ =

الرابعة: الجمهور على أنّ الضمير الهاء وحدها، والواو الحاصلة بالإشباع زائدة تقويةً للحركة. وزعم الزجاج أن الضمير مجموعهما.

الخامسة: إسكان هذه الهاء لغة قليلة قرىء بها: ﴿إِنَّ الإِنْسَانَ لِرَبِّهْ لَكَنُود﴾ [العاديات: ٦].

ومنها قوله:

١٣٧ ـ إلاّ لأنّ عيـونَـهْ سيـل واديهـا[1]

السادسة: إذا كان قبلها ساكن، وحذف لعارض من جزم أو وقف، جاز فيها الأوجه الثلاثة: الإشباع نظراً إلى اللفظ لأنها بعد حركة. والاختلاس نظراً إلى الأصل لأنها بعد ساكن. والإسكان نظراً إلى حلولها محل المحذوف، وحقّه الإسكان لو لم يكن معتلاًّ. مثال ما حذف جزماً: ﴿يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيْكَ﴾ [آل عمران: ٧٥]. ﴿وَنُصْلِهِۦ جَهَنَّمَ﴾ [النساء: ١١٥] ووقفاً ﴿فَأَلْقِهْ إِلَيْهِمْ﴾ [النمل: ٢٨].

السابعة: كسر الهاء في المثنى والجمع ككسرها في المفرد، فيجوز في الصورتين عند غير الحجازيين، ويضم فيما عداهما، وعند الحجازيين مطلقاً. قال أبو عمرو: والضمّ مع الياء أكثر منه مع الكسرة.

الثامنة: قد تكسر بقلة كاف المثنى أو الجمع بعد الكسرة والياء الساكنة نحو: بكِم، وفيكِم، وبكِما، وفيكِما، هذه لغة حكاها سيبويه عن ناس من بكر بن وائل، وقال: إنها رديئة جدّاً.

= وهو للشمّاخ في ديوانه (ص ١٥٥). والخصائص (١/ ٣٧١)، والدرر (١/ ١٨١)، وشرح أبيات سيبويه (١/ ٤٣٧)، والكتاب (١/ ٣٠)، ولسان العرب (١٥/ ٤٧٧ ـ ها). وبلا نسبة في الإنصاف (٢/ ٥١٦)، والأشباه والنظائر (٢/ ٣٧٩)، وخزانة الأدب (٢/ ٣٨٨، ٥/ ٢٧٠، ٢٧١)، ولسان العرب (١١/ ٣٠٢ ـ زجل)، والمقتضب (١/ ٢٦٧).

واختلاس الضمة في «كأنه» هنا ضرورة والأصل: «كأنَّهُو».

والزجل: اللعب والجلبة ورفع الصوت، وخُصّ به التطريب. والوسيقة: هي من الإبل كالرفقة في الناس. وغناء زمير: أي حَسَن.

(١) عجز بيت من البسيط، وصدره

وأشـربُ المـاء مـا بـي نحـوه عَطَـشٌ

وهو بلا نسبة في خزانة الأدب (٥/ ٢٧٠، ٦/ ٤٥٠)، والخصائص (١/ ١٢٨، ٣١٧، ٢/ ١٨)، والدرر (١/ ١٨٢)، ورصف المباني (ص ١٦)، وسرّ صناعة الإعراب (٢/ ٧٢٧)، ولسان العرب (١٥/ ٤٧٧ ـ ها)، والمحتسب (١/ ٢٤٤)، والمقرب (٢/ ٢٠٥).

وحكاها الفرّاء في الياء عن الهمزة.

التاسعة: إذا كسرت الهاء في الجمع جاز كسرُ الميم إتباعاً، وهو الأقيس، وضمّها على الأصل، وسكونُها، وقرىء بها: ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧]. والضمُّ أشهر إن وليها ساكن. والسكون أشهر إن وليها متحرك، ولذا قرأ الأكثر بالضم في ﴿بِهِمُ ٱلْأَسْبَابُ﴾ [البقرة: ١٦٦] وبالسكون في ﴿وَمَن يُوَلِّهِمْ﴾(١) [الأنفال: ١٦].

العاشرة: قد تكسر ميم الجمع بعد الهاء قبل ساكن، وإن لم تكسر الهاء كقوله:

١٣٨ ـ وهُـمِ الملـوكُ ومنهـم الحكمـاءُ(٢)

(ص): ويعود على جمع سلامة: واوٌ. وتكسير: هي أو التاء. واسم جمع: هي أو كمفرد. وقد يخلفها نونٌ لتشاكل. وضمير المثنى والإناث بعد (أفعل مِن) كغيره. وقيل: قد يأتي مفرداً مذكّراً، والأحسن في غير العاقل تاء وهاء في الكثرة، ونون في القلة، وفي العاقلات نون مطلقاً.

(ش): لا يعود على جمع المذكر السالم ضمير إلاّ الواو، نحو: الزيدون خرجوا، ولا يجوز أن يعود عليه التاء على التأويل بجماعة.

وأمّا جمع التكسير لمذكر فيعود عليه الواو نحو: الرجال خرجوا، والتاء على التأويل بجماعة نحو: الرجال خرجت، ومنه: ﴿وَإِذَا ٱلرُّسُلُ أُقِّتَتْ﴾ [المرسلات: ١١].

واسم الجمع يعود عليه الواو نحو: الرّهط خرجوا، والركب سافروا، أو ضمير الفرد نحو: الرهط خرج، والركب سافر.

وقد تأتي النون موضع الواو للمشاكلة لحديث: «اللهم ربّ السموات وما أظْلَلْنَ وربَّ الأرضين وما أقْلَلْنَ، وربّ الشياطين وما أضْلَلْنَ»(٣)، والأصل: وما أضَلّوا. وإنّما عُدل عنه

---

(١) «يولّهم» يليها متحرك، وهو قوله تعالى: «يومئذ».

(٢) عجز بيت من الكامل، وصدره:

فهُـمْ بطـانتُهُـم وهـم وزراؤهُـمْ

وهو بلا نسبة في الدرر (١/ ١٨٢). وذكر الفرّاء أن العرب يقولون جميعاً: ﴿ألا إنهم هُمُ المفسدون﴾ [البقرة: ١٢] فيرفعون الميم من «هم» إلاّ بعض بني سليم، فإني سمعت بعضهم ينشد، وأنشد البيت؛ إلا أن قافيته: «ومنهم الحجّاب» فهما روايتان. انظر الدرر للشنقيطي (١/ ١٨٣).

(٣) ورُوي بلفظ: «أظلّت... أقلّت... أضلّت» رواه الترمذي في كتاب الدعوات، باب ٩٠ (حديث رقم ٣٥٢٣)، عن بريدة بن الحصيب قال: شكا خالد بن الوليد المخزومي إلى النبيّ ﷺ فقال: يا رسول الله ما أنام الليل من الأرق، فقال النبي ﷺ: «إذا أويت إلى فراشك فقل: اللهم ربّ السموات السبع وما أظلّتْ، وربّ الأرضين وما أقلّت، وربّ الشياطين وما أضلّتْ، كنْ لي جاراً من شرّ خلقك كلهم جميعاً =

لمشاكلة أظْلَلْن، وأَقْلَلْنَ، كما في: «لا دريت ولا تليت»[١] و «مأزورات غير مأجورات»[٢].

وضمير المثنى والجمع المؤنث بعد أفعل التفضيل كغيره نحو: أحسن الرجلين وأجملهما، وأحسن النساء وأجملهن. وقيل: يجوز فيه حينئذ الإفراد والتذكير كحديث «خير النساء صَوالِحُ قريشٍ، أحناهُ على ولدٍ في صغره، وأرعاه على زوج في ذات يده»[٣]. وقول الشاعر:

١٣٩ ـ وميّةُ أحسنُ الثّقَلَيْنِ جيداً   وسالفةً وأحسنُهُ قَذَالا[٤]

وهذا رأي ابن مالك، وردّه أبو حيان بأن سيبويه نص على أن ذلك شاذ، اقتصر فيه على السماع، ولا يقاس عليه.

= أن يفرط عليّ أحدٌ أو أن يبغي عليّ، عزّ جارُك وجلّ ثناؤك ولا إلّه غيرك ولا إلّه إلا أنت». ورواه بلفظ: «أظللن... أقللن... أضللن...»، الحاكم في المستدرك (١/ ٤٤٦، ٢/ ١٠٠)، والقرطبي في تفسيره (٨/ ١٧٥)، والطحاوي في مشكل الآثار (٢/ ٣١٢، ٣/ ٢١٥)، وابن الجوزي في زاد المسير (٨/ ٢٩٩)، والسيوطي في الدر المنثور (٤/ ٢٢٤)، والبخاري في التاريخ الكبير (٦/ ٤٧٢)، وابن خزيمة في صحيحه (٢٥٦٥)، والنووي في الأذكار (٢٠١)، والطبراني في الكبير (٨/ ٣٩)، وابن تيمية في الكلم الطيب (١٧٨)، وابن السني في عمل اليوم والليلة (٥١٨)، والبيهقي في دلائل النبوة (٤/ ٢٠٤).

(١) الحديث رواه البخاري في الجنائز باب ٦٧ و ٨٦ (حديث ١٣٣٨ و ١٣٧٤)، عن أنس عن النبي ﷺ قال: «العبد إذا وُضع في قبره وتولّى وذهب أصحابه ـ حتى إنه ليسمع قرع نعالهم ـ أتاه ملكان فأقعدانه فيقولان له: ما كنت تقول في هذا الرجل محمد ﷺ؟ فيقول: أشهد أنه عبد الله ورسوله؛ فيقال: انظر إلى مقعدك من النار أبدلك الله به مقعداً من الجنة» قال النبي: «فيراهما جميعاً. وأما الكافر ـ أو المنافق ـ فيقول لا أدري كنت أقول ما يقول الناس، فيقال: لا دريت ولا تليت...». والحديث رواه أيضاً أبو داود والنسائي وأحمد.

(٢) جزء من حديث رواه ابن ماجة في الجنائز باب ٥٠. و «مأزورات» أصلها: «موزورات» بالواو. وأصل الفعل «وزر».

(٣) رواه البخاري في كتاب النكاح باب ١٢ (حديث رقم ٥٠٨٢)، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ بلفظ: «خير نساء ركبن الإبل صالحو نساء قريش، أحناه... إلخ»؛ ورُوي أيضاً بلفظ: «صالح نساء...». والحديث رواه البخاري أيضاً في أحاديث الأنبياء باب ٤٦، والنفقات باب ١٠. ورواه أيضاً مسلم في فضائل الصحابة حديث ٢٠٠، ٢٠١، وأحمد في المسند (٢/ ٣٩٣، ٤٤٩، ٤٦٩، ٥٠٢).

(٤) البيت من الوافر، وهو لذي الرمة في ديوانه (ص ١٥٢١)، والأشباه والنظائر (٢/ ١٠٦)، وخزانة الأدب (٩/ ٣٩٣)، والخصائص (٢/ ٤١٩)، والدرر (١/ ١٨٣)، وشرح المفصل (٦/ ٩٦)، ولسان العرب (١١/ ٨٨ ـ ثقل). وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب (١/ ٣٤٩)، ورصف المباني (ص ١٦٨)، وشرح شذور الذهب (ص ٥٣٦).

والأحسن في جمع المؤنث غير العاقل، إن كان للكثرة أن يؤتى بالتاء وحدها في الرفع، وها في غيره. وإن كان للقلّة أن يؤتى بالنون، فالجذوع انكسرت وكسرتُها، أولى مِن انكسرن وكسرتهن، والأجذاع بالعكس. وقد قال تعالى: ﴿اثنا عَشَر شَهْراً... منها أربعةٌ حرم﴾ إلى أن قال: ﴿فَلَا تَظْلِمُوا۟ فِيهِنَّ أَنفُسَكُمْ﴾ [التوبة: ٣٦] أي في الأربعة. والأحسن في جمع المؤنث العاقل النون مطلقاً، سواء كان جمع كثرة أو قلّة، تكسيراً أو تصحيحاً، فالهندات خرجن وضربتهن، أولى من خرجت وضربتها. قال تعالى: ﴿وَٱلْمُطَلَّقَـٰتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، ﴿۞ وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ﴾ [البقرة: ٢٣٣]. ﴿فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ﴾ [الطلاق: ١]. ومن الوجه الآخر: قوله تعالى: ﴿أَزْوَٰجٌ مُّطَهَّرَةٌ﴾ [البقرة: ٢٥] فهو على طَهُرت، ولو كان على طَهُرْن، لقيل: مطهّرات. وقول الشاعر:

١٤٠ ـ وإذَا العَـذَارى بـالـدُّخَـان تلفَّعـتْ[1]

(ص): الثاني منفصل: وهو للرفع (أنا) للمتكلم، وألفه زائدة على الأصّح. والأفصح حذفها وصلاً، لا وقفاً. ويتلوه في الخطاب تاء حرفية كالاسمية لفظاً وتصرفاً. وقيل: المجموع ضمير، وقيل: التاء فقط. وقيل: (أنا) مركب من ألف (أقوم) ونون (نقوم). و (أنت) منهما، وتاء (تقوم). ولا يقع (أنا) موقع التاء. وثالثها في الشعر، و (نحن) له معظّماً، أو مشاركاً. وقيل أصله: بضم الحاء وسكون النون. وهي وهو وهما وهم وهنّ لغيبة. والمختار وفاقاً للكوفية وابن كيسان والزجاج أن الضمير الهاء فقط. وثالثها: الأصل: هو وهي، والباقي زوائد. وقد يسكن هاء هو وهي، بعد واو، وفاء، وثم، ولام، وهمز استفهام، وكاف جرّ. وسكون الواو والياء، وتشديدهما لغة، وحذفهما ضرورة. وقد تستعمل هذه الضمائر مجرورة.

(ش): القسم الثاني مِنْ قِسْمَي الضمير: المنفصل، وهو نوعان: ما للرفع، وما للنصب. ولا يقع مجروراً.

فالأول ألفاظ: أحدها: (أنَ) بفتح النون بلا ألف للمتكلّم، ولكون النون مفتوحة

---

(١) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

واستعجلـت نصـب القـدور فملّـتِ

وهو لسلمى بن ربيعة في خزانة الأدب (٣٦/٨، ٤٤)، والدرر (١٨٤/١)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ٥٥)، وشرح المفصل (١٠٥/٥)، ونوادر أبي زيد (ص ١٢١). ولعلباء بن أرقم في الأصمعيات (ص ١٦٢). وبلا نسبة في شرح اختيارات المفضل (ص ٨١٦).

زيدت فيها الألف في الوقف، لبيان الحركة كهاء السكت، ولذلك تعاقبها، كقول حاتم: «هَذَا فَزْدِي أَنَهْ»[١].

وليست الألف من الضمير بدليل حذفها وصلاً، هذا مذهب البصريين. ومذهب الكوفيين واختاره ابن مالك: أن الضّمير هو المجموع بدليل إثبات الألف وصلاً في لغة. قالوا: والهاء في (أَنَهْ) بدل من الألف. وفي الألف لغات، إثباتها وصلاً ووقفاً، وهي لغة تميم، وبها قرأ نافع. وقال أبو النّجم:

١٤١ ـ أنــا أبــو النّجْــم وشِعْــرِي شِعْــرِي[٢]

وحذفها فيهما، وحذفها وصلاً، وإثباتها وقفاً، وهي الفصحى ولغة الحجاز. وإذا أريد الخطاب زيد عليه تاء لفظاً، وهي حرف خطاب لا اسم، وهي كالتاء الاسميّة لفظاً، فتفتح في المذكّر، وتكسر في المؤنث، فيقال: أنتَ، وأنْتِ. وتصرّف، فتوصل بميم في جمع المذكر، كأنتم، وبميم وألف في المثنّى كأنتما، وبنون في جمع الإناث كأنتن. وتضم التاء في الثّلاثة، لما تقدم، هذا مذهب البصريين.

وذهب الفراء إلى أن الضمير مجموع (أن) و (التاء). وذهب ابن كيسان إلى أن الضمير في هذه المواضع التاء فقط، وهي (تاء) فعلت، وكثّرت بأن، وزيدت الميم للتقوية، والألف للتثنية، والنون للتأنيث. وردّ بأن التاء على ما ذكر للمتكلّم، وهو منافٍ للخطاب.

وذهب بعض المتقدمين إلى أنّ: (أنا) مركّب من ألف أقوم، ونون نقوم، وأنت مركب من ألف أقوم ونون نقوم وتاء تقوم، وردّها أبو حيّان. وفي (شرح التسهيل) لأبي حيّان، قال سيبويه نصّاً: لا تقع أنا في موضع التاء التي في فعلت، لا يجوز أن يقال: فعل أنا، لأنهم استغنوا بالتاء عن أنا. وأجاز غير سيبويه: فعل أنا. واختلف مُجيزوه، فمنهم من قَصَره على

(١) هذا فزدي أنَهْ: أي هذا فَصْدي أنا. وقد حُكي عن بعض العرب وقد عرقب ناقته لضيفه ـ أي قطع عصب رجلها ـ فقيل له: هلاّ فصدتها وأطعمته دمها مشويًا؟ فقال: هذا فَصْدي أنَهْ. انظر شرح المفصل (٣/ ٩٤). وفي اللسان (٣/ ٣٣٥): «الأصمعي: تقول العرب لمن يصل إلى طرف من حاجته وهو يطلب نهايتها: لم يُحرمْ من فُزْدَ له، وبعضهم يقول: من فُصْدَ له، وهو الأصل، فقلبت الصاد زاياً... وأصل قولهم: من فُصْـدَ له أو فُزْدَ له: فُصِدَ له، ثم سكنت الصاد فقيل فُصْدَ. وأصله من الفصيد، وهو أن يؤخذ مصير فيلقم عرقاً مفصوداً في يد البعير حتى يمتلىء دماً ثم يشوى ويؤكل».

(٢) الرجز لأبي النجم العجلي في أمالي المرتضى (١/ ٣٥٠)، وخزانة الأدب (١/ ٤٣٩)، والخصائص (٣/ ٣٣٧)، والدرر (١/ ١٨٥)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ١٦١٠)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٩٤٧)، وشرح المفصل (١/ ٩٨، ٩/ ٨٣)، والمنصف (١/ ١٠). وبلا نسبة في خزانة الأدب (٨/ ٣٠٧، ٩/ ٤١٢)، والدرر (٥/ ٩٧)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ١٠٣، ٢٩٠)، ومغني اللبيب (١/ ٣٢٩، ٢/ ٤٣٥، ٤٣٧).

الشعر، وعليه الجَرْميّ. ومنهم من أجازه في الشعر وغيره، وعليه المبرد. وادّعى أن إجازته على معنًى ليس في المتصل، لأنه يدخله معنى النفي والإيجاب. ومعناه: ما قام إلا أنا. وأنشد الأخفش الصغير تقوية لذلك:

١٤٢ ـ أصـرمْـتَ حبـل الحَـيّ أم صَـرَمُـوا يـا صاح، بـل صَـرَم الحِبـال هُـمُ(١)

انتهى.

وقد تحصل عن ذلك ثلاثة مذاهب حكيتها في المتن.

الثاني: نحن للمتكلّم معظِّماً نفسه نحو: ﴿نَحْنُ نَقُصُّ﴾ [يوسف: ٣، الكهف: ١٣]. أو مشاركاً نحو:

١٤٣ ـ نَحْـنُ الَّـذُونَ صَبّحـوا الصَّبَـاحَـا(٢)

واختلف في عِلّة بنائه على الضمّ، فقال الفراء وثعلب: لما تضمن معنى التثنية والجمع قُوِّي بأقوى الحركات. وقال الزّجّاج: نحن لجماعةٍ ومن علامة الجماعة الواو، والضمة من جنس الواو. وقال الأخفش الصغير: نحن للمرفوع فحرّك بما يشبه الرفع. وقال المبرد: تشبيهاً بقبل وبعد، لأنها متعلقة بشيء، وهو الإخبار عن اثنين فأكثر.

وقال هشام: الأصل: نَحُنْ بضم الحاء وسكون النون، فنقلت حركة الحاء على النون وأسكنت الحاء.

والبواقي من الألفاظ للغيبة، وذلك: هو للغائب، وهي للغائبة، وهما لمثناهما، وهم للغائبين، وهن للغائبات. واختلف في الأصل منها: فعند البصريين أن: هو وهي فقط أصلان، فضمائر الرفع المنفصلة عندهم أربعة، وزيدت الميم والألف والنون في المثنى والجمع.

وقال أبو علي: الكل أصول. ولم يجعل الميم والنون والألف زوائد.

---

(١) البيت من الكامل، وهو لطرفة بن العبد في ديوانه (ص ١٥ ـ دار الفكر للجميع، بيروت). وبلا نسبة في الدرر (١/ ١٨٦).

(٢) وبعده:

يـوم النخيـل غـارةً مِلْحـاحـا

والرجز لرؤبة في ملحق ديوانه (ص ١٧٢). ولليلى الأخيلية في ديوانها (ص ٦١). ولرؤبة أو لليلى أو لأبي حرب الأعلم في الدرر (١/ ٢٥٩)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٨٣٢)، والمقاصد النحوية (١/ ٤٢٦). ولأبي حرب الأعلم أو لليلى في خزانة الأدب (٦/ ٢٣)، والدرر (١/ ١٨٧). ولأبي حرب بن الأعلم في نوادر أبي زيد (ص ٤٧). وللعقيلي في مغني اللبيب (٢/ ٤١٠). وبلا نسبة في =

وقال الكوفيون والزجاج، وابن كيسان: الضمير مِن هو وهي الهاء فقط، والواو والياء زائدان كالبواقي، لحذفهما في المثنى والجمع، ومن المفرد في لغة. قال:

١٤٤ ـ بَيْنَاهُ في دارِ صِدْقٍ قد أقام بها[١]

وقال:

١٤٥ ـ دار لِسُعْدى إذْهِ مِنْ هواكا[٢]

وهذا المذهب هو المختار عندي.

وقد تسكن هاء هو وهي، بعد الواو، والفاء، وثم، واللام، وقرىء بذلك في السبع: ﴿وَهْوَ مَعَكُمْ﴾ [الحديد: ٤]، ﴿فَهْوَ وَلِيُّهُمُ﴾ [النحل: ٦٣]، ﴿ثُمَّ هْوَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [القصص: ٦١]، ﴿لَهْيَ الْحَيَوَانُ﴾ [العنكبوت: ٦٤]. وبعد همزة الاستفهام كقوله:

١٤٦ ـ فقلت: أهْيَ سَرَتْ أم عادني حُلُمُ[٣]

= الأزهية (ص ٢٩٨)، وأوضح المسالك (١/ ١٤٣)، وتخليص الشواهد (ص ١٣٥)، وشرح الأشموني (١/ ٦٨)، وشرح التصريح (١/ ١٣٣)، وشرح ابن عقيل (ص ٧٩).

وفي البيت شاهد آخر، وهو قوله: «الّذون» حيث جاء به بالواو في حالة الرفع كما لو كان جمع مذكّر سالم.

(١) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

حيناً يعلّلنا وما نُعَلِّلُهُ

وهو بلا نسبة في الإنصاف (٢/ ٦٧٨)، وخزانة الأدب (٥/ ٢٦٥)، والدرر (١/ ١٨٧)، وشرح أبيات سيبويه (١/ ٤٢٣)، والكتاب (١/ ٣١).

وقوله: «بيناه» أصله: «بينا هو» فاستدلّ بها هنا على أن الضمير في «هو» و«هي» إنما هو الهاء وحدها، أما الواو في «هو» والياء في «هي» فزائدتان.

(٢) الرجز بلا نسبة في الإنصاف (ص ٦٨٠) وخزانة الأدب (٢/ ٦، ٨/ ١٣٨، ٩/ ٤٨٣، ٥/ ٢٦٤)، والخصائص (١/ ٨٩)، والدرر (١/ ١٨٨)، ورصف المباني (ص ١٧)، وشرح شافية ابن الحاجب (٢/ ٣٤٧)، وشرح شواهد الإيضاح (ص ٢٨٣)، وشرح شواهد الشافية (ص ٢٩٠)، وشرح المفصل (٣/ ٩٧)، والكتاب (١/ ٢٧)، واللسان (١٥/ ٣٧٦ ـ هيا).

والشاهد في البيت قوله: «إذهِ» يريد: «إذ هي» فحذف الياء، واستُدلّ بذلك على أن الياء زائدة.

وفي البيت شاهد آخر، وهو قوله: «هواكا» حيث جاء «الهوى» مصدراً بمعنى اسم المفعول، أي: من مهوياتك.

(٣) عجز بيت من البسيط، وصدره:

فقمتُ مُرْتاعاً فأرّقني

وهو لزياد بن منقذ في خزانة الأدب (٥/ ٢٤٤، ٢٤٥)، والدرر (١/ ١٩٠)، وشرح التصريح =

وبعد كاف الجر كقوله:

١٤٧ ـ وقد علموا ما هنّ كَهْيَ، فكيف لي[(١)]

وتسكين الواو والياء لغة قيس وأسد كقوله:

١٤٨ ـ وركضك لولا هُوْ لقيتَ الذي لقُوا[(٢)]

وقوله:

١٤٩ ـ حبذا هِيْ من خُلَّةٍ لو تُخَابِي[(٣)]

وتشديد الواو والياء لغة هَمْدان كقوله:

١٥٠ ـ وهوَّ على من صبَّه الله عَلْقَمُ[(٤)]

= (٢/١٤٣)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ١٣٩٦، ١٤٠٢)، وشرح شواهد الشافية (ص ١٩٠)، وشرح شواهد المغني (١/ ١٣٤)، ومعجم البلدان (١/ ٢٥٦ ـ أميلح)، والمقاصد النحوية (١/ ٢٥٩، ٤/ ١٣٧). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢/ ١٢٧)، وأمالي ابن الحاجب (١/ ٤٥٦)، وأوضح المسالك (٣/ ٣٧٠)، والخصائص (١/ ٣٠٥، ٢/ ٣٣٠)، والدرر (٦/ ٩٧)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٧٩٨)، وشرح المفصل (٩/ ١٣٩)، ولسان العرب (١٥/ ٣٧٦ ـ هيا)، ومغني اللبيب (١/ ٤١).

وفي البيت شاهد آخر، وهو وقوع «أم» معادلة لهمزة الاستفهام بين جملتين فعليتين؛ وذلك بسبب أن قوله: «هي» فاعل لفعل محذوف يفسّره المذكور بعده، والتقدير: أسرت هي سرت أم عادني.

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

سُلُوٌّ ولا أنفكُّ صَبًّا مُتَيَّما

وهو بلا نسبة في الدرر (١/ ١٩١).

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

فأصبحتَ قد جاورتَ قوماً أعاديا

وهو لعبيد في لسان العرب (١٥/ ٤٧٦ ـ ها)، والدرر (١/ ١٩٢)؛ وليس في ديوان عبيد بن الأبرص.

(٣) عجز بيت من الخفيف، وصدره:

إنّ سلمى هيَ التي لو تراءتْ

وهو بلا نسبة في الدرر (١/ ١٩٢).

(٤) عجز بيت من الطويل، وصدره:

وإنّ لساني شهدةٌ يشتفى بها

وهو لرجل من همدان في شرح التصريح (١/ ١٤٨)، والمقاصد النحوية (١/ ٤٥١). وبلا نسبة في أوضح المسالك (١/ ١٧٧)، وتخليص الشواهد (ص ١٦٥)، والجنى الداني (ص ٤٧٤)، وخزانة الأدب (٥/ ٢٦٦)، والدرر (١/ ١٩٣، ٦/ ٢٣٩)، وشرح الأشموني (١/ ٨١)، وشرح شواهد المغني=

وقوله:

١٥١ - وهيَّ ما أُمِرَتْ باللُّطف تأتمرُ[١]

وحذفهما[٢] ضرورة كالبيتين السابقين.

وقد تستعمل هذه الضمائر المنفصلة مجرورة؛ حكي: أنا كأنت، وكهو.

وقال:

١٥٢ - فلولا المعافاة كُنَّا كَهُمْ[٣]

(ص): وللنصب إيّا، ويليه دليل مراد به من متكلم وغيره، اسماً مضافاً إليه عند الخليل، وحرفاً عند سيبويه، وهو المختار.

وقيل: اللواحق هي الضمائر، وإيّا حرف دعامة. وقيل: اسم ظاهر مضاف. وقيل: بين الظاهر والمضمر. وقيل: المجموع الضمير. والصواب أنّ إيّا غير مشتقة، وقد تخفف كسراً وفتحاً، مع همزة وهاء.

(ش): النوع الثاني من المضمر المنفصِل: ما للنصب، وهو لفظ واحدٍ وذلك (إيّا)، ويليه دليل ما يراد به من متكلم، أو مخاطب، أو غائب، إفراداً وتثنية وجمعاً، تذكيراً وتأنيثاً، فيقال: إياي، إيّانا، إيّاكَ، إياكِ، إيّاكما، إياكم، إياكنّ، إيّاه، إيّاها، إيّاهما، إيّاهم، إيّاهن.

وهذه اللواحق حروف تبين الحال كاللاحقة في: أنت، وأنتما، وأنتم، وأنتن،

= (٢/ ٨٤٢)، وشرح المفصل (٣/ ٩٦)، ولسان العرب (١٥/ ٤٧٨ - ها)، ومغني اللبيب (٢/ ٤٣٤).

وفي البيت شاهد آخر، وهو قوله: «وهو على من صبّه الله» حيث حذف العائد إلى الموصول من جملة الصلة، وهو ضمير مجرور محلاًّ بحرف جرّ محذوف، والتقدير: وهو علقم على من صبّه الله عليه.

(١) عجز بيت من البسيط، وصدره:

والنفسُ إذا دعيتْ بالعنف آبيةٌ

وهو بلا نسبة في تخليص الشواهد (ص ١٦٥)، وخزانة الأدب (٥/ ٢٦٦)، والدرر (١/ ١٩٣).

ويروى: «بالرفق» مكان «باللطف». ويروى أيضاً: «والنفس ما أُمرتْ» مكان «وهيّ ما أمرت»، ولا شاهد على هذه الرواية.

(٢) أي الواو والياء من «هو» و «هي».

(٣) صدر بيت من المتقارب، وعجزه:

ولولا البلاءُ لكانوا كَنَا

وهو لأبي محمد اليزيدي النحوي اللغوي في الدرر (١/ ١٩٤).

وكاللّواحق في اسم الإشارة. هذا مذهب سيبويه والفارسيّ، وعزاه صاحب البديع[١] إلى الأخفش. قال أبو حيّان: وهو الذي صححه أصحابنا وشيوخنا.

وذهب الخليل والمازنيّ، واختاره ابن مالك، إلى أنها أسماء مضمرة أضيف إليها الضمير الذي هو (إيّا)، لظهور الإضافة في قولهم: «فإيّاه وإيّا الشوّابِّ». وهو مردودٌ لشذوذه، ولم تعهد إضافة الضمائر. قال أبو حيان: ولو كانت إيّا مضافة لزم إعرابها، لأنها ملازمة لما ادّعوا إضافتها إليه، والمبنيّ إذا لزم الإضافة أعرب كأيّ بل أولى، لأنّ إيا لا تنفك، وأي قد تنفك عن الإضافة.

وذهب الفراء: إلى أنّ اللواحق هي الضمائر، فإيا حرف زيد دعامة يعتمد عليها اللّواحق، لتنفصل عن المتّصل. ووافقه الزجاج في أن اللواحق ضمائر إلاّ أنه قال: إن إيّا اسم ظاهر أضيف إلى اللّواحق فهي في موضع جَرٍّ به.

وقال ابن درستويه: إنه بين الظاهر والمضمر. وقال الكوفيّون: مجموع إيّا ولواحقها هو الضمير. فهذه ستة مذاهب.

وإيّا على اختلاف هذه الأقوال ليست مشتقة من شيء. وذهب أبو غبيدة وغيره: إلى أنها مشتقة. ثم اختلف فقيل اشتقاقها من لفظ (أوّ) مِن قوله:

١٥٣ ـ فـأوِّ لـذكـراهـا إذا مـا ذكـرتهـا[٢]

وقيل: من الآية، فتكون عينها ياء، ثم اختلف في وزنها، فقيل: إفْعَل. والأصل: إوْوَوْ ـ أو ـ إأْوَى. وقيل: فِعْيَل: إوْيَو ـ أو ـ إوْيَـي. وقيل فِعْوَل، والأصل: إوْوَو ـ أوْ ـ إوْيـي. وقيل: فِعْلَى، والأصل: إوْيَا ـ أو ـ إوْوَى.

وفي إيّا سبع لغات قرئ بها: تشديد الياء وتخفيفها مع الهمزة، وإبدالها هاء مكسورةً ومفتوحة، فهذه ثمانية يسقط منها فتح الهاء مع التشديد[٣]. فالتشديد مع كسر الهمزة قراءة

---

(١) «البديع في النحو» لابن الأثير، ولمحمد بن مسعود الغزي، ولأبي الحسن الربعي. وقد تقدم. انظر الفهارس العامة. ولم أهتد إلى أيّ كتاب من هذه الثلاثة يشير المؤلف.

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

ومـــن بُعْـــدِ أرضٍ بيننـــا وسمـــاءِ

وهو بلا نسبة في الخصائص (٢/ ٨٩، ٣/ ٣٩)، والدرر (١/ ١٩٤)، وسرّ صناعة الإعراب (ص ٤١٩)، وشرح المفصل (٤/ ٣٨)، ولسان العرب (١٣/ ٤٧٢ ـ أوه، ١٤/ ٥٤ ـ أوا)، والمحتسب (١/ ٣٩)، والمنصف (٣/ ١٢٦).

ويروى: «أوْهِ» مكان «أوّ»، ولا شاهد في هذه الرواية.

(٣) انظر البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي (١/ ٢٣) حيث أثبت هذه القراءات.

الجمهور، ومع الفتح قراءة عَلِيّ، ومع كسر الهاء قراءة. .[١]. والتخفيف مع كسر الهمزة قراءة عمرو بن فائد[٢]، ومع الفتح قراءة الرّقاشي، ومع كسر الهاء قراءة. .[٣]. ومع فتحها قراءة أبي السّوَّار الغَنَوِيّ.

فائدة: علم مما تقدم أن المُجْمَع على كونه ضميراً ستة ألفاظ: التاء، والكاف، والهاء، وياء المتكلم، وأنا، ونحن. وتضم إليها على المختار ستة أخرى: النون، والواو، والألف، وياء المخاطبة، ونا، وإيّا. ويضم إليها على رأي البصريين: هو، وهي. وعلى رأي قوم: ها. ورأي قوم: أنت. فتكمل ستة عشر. وعلى رأي أبي عليّ: هما، وهم، وهُنّ. فهذه مجموع الضمائر باتّفاق واختلاف.

(ص): مسألة: يجب استتار مرفوع أمر، ومضارع غير غيبة، واسمهما، والتعجّب، والتّفضيل، وفعل الاستثناء ويجوز في غيرها.

(ش): من الضمائر ما يجب استتاره، وهو ما لا يخلفه ظاهر، وهو المرفوع بفعل الأمر كاضرب، والمضارع للمتكلم كأَضْرِب وَنَضْرِبُ. أو المخاطب: كتضرب. واسم فعل الأمر: كَصَهْ، ونزالِ. ذكره في (التسهيل). واسم فعل المضارع كأوّه، وأفّ. زاده أبو حيان في شرحه[٤]. والتعجّب: كـ«ما أحسن زيداً». والتفضيل: كـ«زيد أفضل من عمرو». وأفعال الاستثناء: كـ«قاموا ما خلا زيداً، وما عدا عمراً»، و«لا يكون خالداً»، زادها ابن هشام في (التوضيح)[٥] وابن مالك في باب الاستثناء من (التسهيل) وفي (شرح التسهيل) لأبي حيّان.

وذهب سيبويه وأكثر البصريين إلى أن فاعل حاشا، وخلا، وعدا إذا نَصَبَتْ؛ ضميرٌ مستكن في الفعل لا يبرز، عائد على البعض المفهوم من الكلام، ولذلك لا يثنّى، ولا يجمع، ولا يؤنث، لأنه عائد على مفرد مذكر. والتقدير: خلا هو، أي: بعضهم زيداً.

وذهب المبرد: إلى أنه عائد على مَن المفهوم من معنى الكلام المتقدّم، فإذا قلت: قام القوم، علم المخاطب وحصل في نفسه أن زيداً بعض من قام، فإذا قلت: عدا زيداً، فالتقدير: عدا هو، أي عدا مَن قام زيداً. وقال ابن مالك: الأجود أن يعود الضمير على مصدر الفعل، أي عدا قيامهم. وهو غير مطّرد، فيما لم يتقدمه فعل أو نحوه. قال: وكذا

(١) بياض في الأصل.

(٢) عمرو بن فائد الأسواري، نسبة إلى نهر الأساورة بالبصرة. أحد القراء المعتزلة. انظر لسان الميزان (٤/ ٣٧٢)، وطبقات القراء (١/ ٦٠٢، ٦٠٣).

(٣) بياض في الأصل.

(٤) أي شرحه على «التسهيل».

(٥) هو «أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك» واشتهر بالتوضيح. انظر كشف الظنون (١/ ١٥٤).

ليس ولا يكون، اتّفق البصريون والكوفيون على أن الاسم فيهما مضمر لازم الإضمار، ثم قال البصريون: هو عائد على البعض المفهوم من الكلام السابق.

وقال الكوفيّون: على المصدر المفهوم من الفعل السابق. وردّ بأنه غير مطّرد كما تقدّم. قال: وإنما التزم الإضمار في هذه الأفعال الخمسة لجريانها مجرى أداة الاستثناء التي هي أصل فيه، وهي إلاّ، فكما أنه لا يظهر بعدها سوى اسم واحد، فكذلك بعد ما جرى مجراها. انتهى.

وما عدا ذلك جائز الاستتار، وهو المرفوع بالماضي كضرب، وضربت، واسم فعله كهيهات، والمضارع الغائب كيضرب، وتضرب هند، والوصف كضارب ومضروب، والظرف كزيد عندك، أو في الدار.

(ص): مسألة: أخَصّ الضمائر الأعرف. ويغلّب في الاجتماع. ومتى أمكن متّصل تعين اختياراً. ويتعيّن الفصل إن حصر بإنما. وزعم سيبويه أنه ضرورة، وخيّر الزجاج. أو رفع بمصدر مضاف لمنصوب، أو بصفة جرت على غير صاحبها، أو أضمر عامله أو أخّر، أو كان معنويّاً، أو حرف نفي، أو فَصَلَهُ متبوعٌ، خلافاً لمن خصه بالشعر. أوْ وَلِيَ واوَ مع، أو إلا، أو إمّا، أو لاماً فارقة. أو نصبه عامل في مضمر قبله غير مرفوع إن اتّحدا رتبة. وربّما اتصلا غيبة إن اختلفا لفظاً، وجازا رتبة.

ويجب غالباً تقديم الأخص وصلاً. فإن أخر تعيّن الفصل. وقيل: يحسن. وثالثها: يحسن في ضمير مثنّى أو ذكور. قيل: أو إناث، ويجب في غيره. ويختار وصل هاء أعطيتكه وخلتنيه، في الإخبار على الأصح فيهما. وانفصال ثاني: ضَرْبيه، وضربكه، ومعطيكه. وكذا خلتكه، وكنته. وقيل: وصلهما. وثالثها وصل (كان) دون خِلْت. ويتعيّن الفصل في أخوات كان، ومفاعيل أعلم إن كنّ ضمائر فغير الثالث كأعطيت، وكذا اثنانِ أو واحدٌ اتصل.

(ش): أخصّ الضمائر أعرفها. فضمير المتكلم أخصّ من ضمير المخاطب، وضمير المخاطب أخصُّ من ضمير الغائب، وذلك لقلة الاشتراك.

وإذا اجتمع الأخص وغيره غُلِّب الأخصّ تقدّم أم تأخر، فيقال: أنا وأنت، أو أنت وأنا فعلنا، ولا يقال: فعلتما أنت وهو، أو هو وأنت فعلتُما، ولا يقال: فَعَلا.

ومتى أمكن اتّصال الضمير لم يُعْدل إلى المنفصل، لقصد الاختصار الموضوع لأجله الضمير، إلاّ في الضرورة، كقوله:

١٥٤ ـ بالباعث الوارثِ الأمواتِ قد ضَمِنَتْ إيّاهم الأرضُ في دهر الدّهاريرِ[١]

---

(١) البيت من البسيط، وهو للفرزدق في ديوانه (١/ ٢١٤)، وخزانة الأدب (٥/ ٢٨٨، ٢٩٠)، والدرر =

ويتعيّن انفصال الضمير في صور:

أحدها أن يحصر بإنّما، كقوله:

١٥٥ ـ .... وإنما   يدافع عن أحسابهم أنا أوْ مِثْلي[1]

هذا ما جزم به ابنُ مالك. وزعم سيبويه أنّ الفصل في البيت ونحوه من الضّرورات. وتوسط الزّجّاج فأجازه، ولم يخصّه بالضرورة، ولم يوجبه.

الثانية: أن يرفع بمصدر مضاف إلى المنصوب، كعجبت من ضربك هو، قال:

١٥٦ ـ بنصرِكُم نحنُ كُنتم ظافرين فقد[2]

الثالثة: أن يرفع بصفةٍ جرت على غير صاحبها، كزيد هند ضاربها هو.

قال:

١٥٧ ـ غَيْلانُ مَيّةَ مشغوفٌ بها هُوَ مُذْ   بَدَتْ له فحِجَاه بانَ أو كَرِبَا[3]

= (١/ ١٩٥)، وشرح التصريح (١/ ١٠٤)، والمقاصد النحوية (١/ ٢٧٤). ولأمية بن أبي الصلت في الخصائص (١/ ٣٠٧، ٢/ ١٩٥)، ولم أقع عليه في ديوانه. ولأمية أو للفرزدق في تخليص الشواهد (ص ٨٧). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢/ ١٢٩)، والإنصاف (٢/ ٦٩٨)، وأوضح المسالك (١/ ٩٢)، وتذكرة النحاة (ص ٤٣)، وشرح ابن عقيل (ص ٥٦، ٦٠).

(١) جزء بيت من الطويل، وتمامه:

أنا الذائد الحامي الديار ....

وهو للفرزدق في ديوانه (٢/ ١٥٣)، وتذكرة النحاة (ص ٨٥)، والجنى الداني (ص ٣٩٧)، وخزانة الأدب (٤/ ٤٦٥)، والدرر (١/ ١٩٦)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٧١٨)، ولسان العرب (١٥/ ٢٠٠ ـ قلا)، والمحتسب (٢/ ١٩٥)، ومعاهد التنصيص (١/ ٢٦٠)، ومغني اللبيب (١/ ٣٠٩)، والمقاصد النحوية (١/ ٢٧٧). ولأمية بن أبي الصلت في ديوانه (ص ٤٨). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢/ ١١١، ١١٤، ٧/ ٢٤٢)، وأوضح المسالك (١/ ٩٥) ولسان العرب (١٣/ ٣١ ـ أنن).

(٢) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

أغرى العدى بكمُ استسلامكم فَشَلا

وهو بلا نسبة في الدرر (١/ ١٩٧)، والمقاصد النحوية (١/ ٢٨٩).

ويروى: «واثقين وقد» مكان «ظاهرين فقد».

(٣) البيت من البسيط، وهو لذي الرمة في الدرر (١/ ١٩٨) ولم أقع عليه في ديوانه.

والحجى: العقل.

الرابعة: أن يضمر عامله كقوله:

١٥٨ ـ وإن هُوَ لم يحمل على النفس ضَيْمَها[١]

وقوله:

١٥٩ ـ فإن أنتَ لم ينفعك عِلْمُكَ فَانْتَسِبْ[٢]

الخامسة: أن يؤخر عامله: كـ ﴿إيّاك نعبد﴾.

السادسة: أن يكون عامله معنوياً وهو الابتداء نحو: أنت تقوم.

السابعة: أن يكون عامله حرف نفْيٍ نحو:

﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾ [المجادلة: ٣]. ﴿وَمَآ أَنتُم بِمُعْجِزِينَ﴾ [العنكبوت: ٢٢].

١٦٠ ـ إنْ هــو مُسْتَــوْلِيــاً علــى أَحَــدٍ[٣]

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

فليــس إلــى حُسْــنِ الثنــاء سبيــلُ

وهو للسموأل بن عادياء في ديوانه (ص ٩٠)، والدرر (١/١٩٩). وله أو للجلاح الحارثي (عبد الملك بن عبد الرحيم) في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ١١١)، والمقاصد النحوية (٢/٧٧). وبلا نسبة في خزانة الأدب (٩/٤٢).

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

لعلّــك تهــديــكَ القــرونُ الأوائــلُ

وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه (ص ٢٥٥)، وخزانة الأدب (٣/٣٤)، والدرر (١/٢٠٠)، وشرح الأشموني (١/١٨٨)، وشرح التصريح (١/١٠٥)، وشرح شواهد المغني (١/١٥١)، والمعاني الكبير (ص ١٢١١)، والمقاصد النحوية (١/٨، ٢٩١). وبلا نسبة في شرح الأشموني (١/١٨٨)، وشرح التصريح (١/١٠٥).

وفي البيت شاهدان، أولهما قوله: «فإن أنت» حيث تعيّن انفصال الضمير، وهو مرفوع، بفعل محذوف يفسّره ما بعده، والتقدير: فإن ضللت لم ينفعك علمك. وقيل: «أنت» مبتدأ، أو هو في موضع نصب، وهو ما وضع فيه الضمير المرفوع موضع الضمير المنصوب، كما وضعوا المنصوب موضع المرفوع. وثانيهما: أنّ فعل الاشتغال إذا كان له مطاوع جاز أن يُضمر.

(٣) صدر بيت من المنسرح، وعجزه:

إلاّ علــى أضعــف المجــانيــنِ

وهو بلا نسبة في الأزهيّة (ص ٤٦)، وأوضح المسالك (١/٢٩١)، وتخليص الشواهد (ص ٣٠٦)، والجنى الداني (ص ٢٠٩)، وجواهر الأدب (ص ٢٠٦)، وخزانة الأدب (٤/١٦٦)، والدرر (٢/١٠٨)، ورصف المباني (ص ١٠٨)، وشرح الأشموني (١/١٢٦)، وشرح التصريح (١/٢٠١)،=

الثامنة: أن يفصله متبوع كقوله:

١٦١ ـ فـالله يَـرْعـى أبـا حَـرْب وإيّـانَـا[١]

وخصّه بعضهم بالضرورة. ورُدَّ بقوله تعالى: ﴿يُخْرِجُونَ ٱلرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ﴾ [الممتحنة: ١].

التاسعة: أن يلي واو (مع) كقوله:

١٦٢ ـ تكـون وإيّـاهـا بهـا مثـلاً بعـدي[٢]

العاشرة: أن يلي (إلاّ) نحو: ﴿أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ [يوسف: ٤٠]، ما قام إلاّ أنا.

الحادية عشرة: أن يلي (إمّا) نحو: قام إما أنا وإمّا أنت.

الثانية عشرة: أن يلي اللاّم الفارقة كقوله:

١٦٣ ـ إن وجـدتُ الصّـدِيـقَ حقّـاً لإيّـا ... ك فَمُـرْنِـي، فلـن أزال مُطِيعـا[٣]

الثالثة عشرة: أن ينصبه عامل في مضمر قبله غير مرفوع، إن اتّحدَا رتبة نحو: عَلِمْتَني إياي، وعَلِمْتُكَ إيّاكَ، وعلمتُهُ إيّاه، بخلاف ما لو كان الضمير الأول مرفوعاً، كالتاء من علِمتُنِي، فإنه لا يجوز فصل الياء بعدها. وأمّا إذا لم يتّحدا بأن كان أحدهما لمتكلم أو لمخاطب أو لغائب، والآخر لغيره، فإنّ الفصل حينئذ لا يتعيّن، بل يجوز الوصل والفصل

= وشرح شذور الذهب (ص ٣٦٠)، وشرح ابن عقيل (ص ١٦٠)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٢١٦)، والمقاصد النحوية (٢/ ١١٣)، والمقرب (١/ ١٠٥).

وفي قوله: «إنْ هو مستولياً» أعمل «إنْ» عمل «ليس»، فرفع بها المبتدأ ونصب الخبر.

(١) عجز بيت من البسيط، وصدره:

مبـرّأ مـن عيـوب النـاس كلّهـمُ

وهو بلا نسبة في تذكرة النحاة (ص ٧٢٥)، والدرر (١/ ٢٠١)، وشرح المفصل (٣/ ٧٥)، والكتاب (٢/ ٣٥٦).

ويروى: «أبا حفص» مكان «أبا حرب».

(٢) عجز بيت من الطويل، وصدره:

فـآليـتُ لا أنفـكُّ أحْـدُو قصيـدةً

وهو لأبي ذؤيب الهذلي في الأغاني (٦/ ٢٥٨)، وخزانة الأدب (٨/ ١٥، ٥١٩)، والدرر (١/ ٢٠١، ٣/ ١٥٤)، وشرح أشعار الهذليين (١/ ٢١٩)، وشرح شواهد الإيضاح (ص ١٨٠)، والمقاصد النحوية (١/ ٢٩٥). وبلا نسبة في تذكرة النحاة (ص ٤٤)، وشرح التصريح (١/ ١٠٥).

ويروى: «أكون» مكان «تكون». وقد نصب قوله: «وإيّاها» على المفعول معه.

(٣) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في الدرر (١/ ٢٠٢)، وشرح التصريح (١/ ١٠٥)، والمقاصد النحوية (١/ ٣٠١).

نحو: الدرهم أعطيتكه، وأعطيتك إياه. نعم قد يتّحدان في الرتبة ولا يتعيّن الفصل، وذلك إذا كانا لغائب واختلف لفظهما. حكى الكسائي: «هم أحسنُ الناس وجوهاً وأنضرهموها»، وقال الشاعر:

١٦٤ ـ بوجهك في الإحسان بسطٌ وبهجةٌ أنَا لَهُمَاهُ قَفْوُ أكْرَمِ وَالِدِ[1]

ومع ذلك فالفصل أكثر وأحسن. فإن لم يختلف اللفظان تعين الفصل.

وإذا اجتمع ضميران فأكثر متّصلة. فإن اختلفت الرتبة وجب غالباً تقديم الأخصّ، فيقدم المتكلّم ثم المخاطب ثم الغائب، نحو: الدرهم أعطيتكه. فإن أُخّر الأخص تعيّن الفصل نحو: الدرهم أعطيته إياك. وندر قول عثمان: «أراهُمْنِي الباطِلُ شيطاناً»، والقياس: أرانيه[2].

وذهب المبرد وكثيرٌ من القدماء إلى أنّ الفصل مع التأخير أحسن، لا واجب، وأن الاتصال أيضاً جائز نحو: أعطيتهوك.

وذهب الفرّاء إلى تعيّن الانفصال إلا أن يكون ضمير مثنى، أو ضمير جماعة ذكور فيجوز إذ ذاك الاتصال، والانفصالُ أحسن، نحو: الدرهمان أعطيتهماك، والغلمان أعطيتهموك. ووافق الكسائي الفراء. وزاد: جواز الاتصال، إذا كان الأول ضمير جماعة الإناث نحو: الدراهم أعطيتُهنّكُنّ. وإذا كان الفعل يتعدّى لاثنين ليس ثانيهما خبراً في الأصل، وجاءا ضميرين مختلفي الرتبة، جاز في الثاني الوصل والفصل نحو: الدرهم أعطيتكه، وأعطيتك إياه، والوصل أرجح عند ابن مالك، ولازم عند سيبويه، ومرجوح عند الشّلَوْبين. فهذه ثلاثة مذاهب.

فإن أخبرت عن المفعول الثاني منه بالذي جاز أيضاً نحو: الذي أعطيته زيداً درهم، والذي أعطيت إياه زيداً درهم. والوصل أرجح عند المازني وابن مالك، لأنه الأصل. والفصل أرجح عند قوم، ليقع الضمير موقع المخبر عنه على قاعدة باب الإخبار.

ويجوز الأمران أيضاً في كل ضمير منصوب بمصدر مضاف إلى ضمير قبله هو فاعل أو مفعول، أو باسم فاعل مضاف إلى ضمير هو مفعول أول، نحو: زيد عجبت من ضَرْبَيْه، وضَرْبي إياه، ومن ضربكه، وضربك إياه، والدّرهم زيدٌ معطيكه، ومعطيك إياه. والفصل

---

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (١/ ١٠٥)، وتخليص الشواهد (ص ٩٧)، وتذكرة النحاة (ص ٥٠)، والدرر (١/ ٢٠٣)، وشرح الأشموني (١/ ٥٤)، وشرح التصريح (١/ ١٠٩)، والمقاصد النحوية (١/ ٣٤٢).

(٢) قال في شرح التصريح (١/ ١٠٨): «والأصل أراهم الباطل إيّاي شيطاناً؛ والمعنى: أرى الباطل القوم أني شيطان».

في الثلاثة أرجح بلا خلاف. ومسألة اسم الفاعل زادها أبو حيّان على (التسهيل).

ويجوز الأمران أيضاً في كل ضمير منصوب هو خبر في الأصل، كثاني باب ظن وكان نحو: خلتكه، وخلتك إياه، وكنته وكنت إياه. وفي الأرجح مذاهب:

أحدها: الفصل فيهما، وعليه سيبويه؛ لأنه خبر في الأصل، ولو بقي على ما كان لوجب الفصل، فكان بعد الناسخ راجحاً.

والثاني: الوصل فيهما. ورجّحه ابن مالك في (الألفية)، لأنه الأصل.

والثالث: التّفصيل، وهو الفصل في باب ظن، والوصل في باب كان ورجحه ابن مالك في (التسهيل)، وفرق بأن الضمير في خلتكه قد حجزه عن الفعل منصوب آخر، بخلافه في كنته، فإنه لم يحجزه إلا مرفوع، والمرفوع كجزء من الفعل، فكان الفعل مباشراً لَهُ، فهو شبيه بهاء ضربته، ولأن الوارد عن العرب من انفصال باب ظن واتصال باب كان أكثر من خلافهما.

أما أخوات كان فيتعين فيها الفصل كما في (البديع) وغيره كقوله:

١٦٥ ـ ليس إيّاي وإيّا ... كَ ولا نَخْشَى رَقِيبَا[1]

وشذ قولهم: ليسي وليسك.

وإذا وردت مفاعيل أعلم الثلاثة ضمائر، فحكم الأول والثاني حكم باب أعطيت وإن كان بعضها ظاهراً، فإن كان المضمر واحداً وجب اتصاله، أو اثنين: أوّل وثان، فكأعطيته، أو ثان وثالث فكظننت.

(ص): مسألة: يجب قبل ياء المتكلم إن نصب بغير صفةٍ نونُ وقاية، وحذفُها مع التعجّب وليس وليت وقد وقط ومِنْ وعن شاذٌ على الأصح. ومع بَجَلْ[2] ولعلّ أجود. ولَدُن وأخوات ليت جائز، وقيل: أجود. وقال قوم: المحذوف من أخوات ليت المدغمة، وقومٌ: المدغم فيها. ويجري في نحو: أنّا. ويجب في لد[3]. وقد تلحق أفعل من، واسم الفاعل. وقيل: إن نحو أمُسْلمني تنوين. والمختار أنّها المحذوفة في فَلَيْنِي، خلافاً لابن مالك.

(ش): يلحق وجوباً قبل ياء المتكلم إن نصب بغير صفة نون الوقاية، وذلك بأن

---

(١) البيت من مجزوء الرمل، وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه (ص ٦٧)، وخزانة الأدب (٥/ ٣٢٢)، والدرر (برقم ١٦٥ ـ وقد سقط منه). وبلا نسبة في شرح المفصل (٣/ ٧٥، ١٠٧)، والكتاب (٢/ ٣٥٨)، ولسان العرب (٦/ ٢١٢ ـ ليس)، والمقتضب (٣/ ٩٨)، والمنصف (٣/ ٦٢).

(٢) بجل: أي نعم.

(٣) هي «لدن» محذوفة النون.

ينصب بالفعل: ماضياً ومضارعاً وأمراً كأكرمني ويكرمني وَأكْرِمْنِي، مُتصرفاً كما مثل، أو جامداً كهبني، وعساني، وليسني، وما أحسنني. واسم الفعل نحو: رويدني، وعليكني. أو الحرف نحو: إنني، وكأنني، وليتني، ولعلّني، ولكنّني.

وسميت نون الوقاية لأنها تقي الفعل من الكسرِ المشبه للجرّ، ولذا لم تلحق الوصف نحو: الضاربي.

وأصل اتّصالها بالفعل، وإنما اتّصلت بغيره للشبه به.

وقال ابن مالك: بل لأنها تقي من التباس أمر المذكر بأمر المؤنث لو قيل: أكرمي، ومن التباس ياء المخاطبة بياء المتكلم فيه، ومن التباس الفعل بالاسم في نحو: ضَرْبِي إذ الضرب اسم للفعل. وقد لحق الكسر الفعل في نحو: أكْرِمي، ولم يبال به، انتهى. وكذا يجب إلحاق النّون إذا جُرّت بمن أو عن، أو قد، أو قط، أو بَجَلْ والثلاثة بمعنى حسب، أو لدن، فيقال: مِنّي، وعنّي، وقدني، وقطني، وَبَجَلْنِي، ولَدُنيّ.

وورد حذفُها في بعض ما ذكر، وهو أقسام:

قسم شاذّ خاصٌّ بالضرورة، وذلك في سبعة ألفاظ:

فعل التعجّب، وليس. قال:

١٦٦ ـ إذ ذهــب القــوم الكِــرام ليســي[1]

---

(١) الرجز لرؤبة، وقبله:

عــددتُ قــومــي كعــديــد الطَّيْــسِ

وهو في ملحق ديوان رؤبة بن العجاج (ص ١٧٥)، ونُسب له في خزانة الأدب (٥/ ٣٢٤، ٣٢٥)، والدرر (١/ ٢٠٤)، وشرح التصريح (١/ ١١٠)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٤٨٨، ٧٦٩)، ولسان العرب (٦/ ١٢٨ ـ طيس)، والمقاصد النحوية (١/ ٣٤٤). وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (١/ ١٠٨)، وتخليص الشواهد (ص ٩٩)، والجنى الداني (ص ١٥٠)، وجواهر الأدب (ص ١٥)، وخزانة الأدب (٥/ ٣٩٦، ٩/ ٢٦٦)، وسرّ صناعة الإعراب (٢/ ٣٢)، وشرح الأشموني (١/ ٥٥)، وشرح ابن عقيل (ص ٦٠)، وشرح المفصّل (٣/ ١٠٨)، ولسان العرب (٦/ ٢١١ ـ ليس) ومغني اللبيب (١/ ١٧١، ٢/ ٣٤٤).

واختلفوا في تفسير «الطيس» فقال بعضهم: كل من على ظهر الأرض من الأنام فهو الطيس، وقال بعضهم: بل هو كلّ خلق كثير النسل نحو النمل والذباب والهوامّ، وقيل: يعني الكثير من الرمل. انظر لسان العرب (٦/ ١٢٨ ـ طيس).

وليت. قال:

١٦٧ ـ كمُنْيَةِ جابرٍ إذْ قال لَيْتِي[(١)]

وقد. قال:

١٦٨ ـ قَدْنِي من نصر الخُبَيْبَيْنِ قَدِي[(٢)]

وقط، ومن، وعن، قال:

١٦٩ ـ أيّها السّائِلُ عَنْهُم وعَنِي لستُ من قيسٍ ولا قيسُ مِنِي[(٣)]

---

(١) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

أصادفه وأتلفُ بعض مالي

وروي:

أصادفه وأفقد جلّ مالي

وروي:

أصادفه وأفقد بعض مالي

وهو لزيد الخيل في ديوانه (ص ٨٧)، وتخليص الشواهد (ص ١٠٠)، وخزانة الأدب (٥/ ٣٧٥، ٣٧٧)، والدرر (١/ ٢٠٥)، وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٩٧)، وشرح المفصل (٣/ ١٢٣)، والكتاب (٢/ ٣٧٠)، ولسان العرب (٢/ ٨٧ ـ بيت)، والمقاصد النحوية (١/ ٣٤٦)، ونوادر أبي زيد (ص ٦٨). وبلا نسبة في جواهر الأدب (ص ١٥٣)، ورصف المباني (ص ٣٠٠، ٣٦١)، وسرّ صناعة الإعراب (٢/ ٥٥٠)، وشرح الأشموني (١/ ٥٦)، وشرح ابن عقيل (ص ٦١)، ومجالس ثعلب (ص ١٢٩)، والمقتضب (١/ ٢٥٠).

(٢) من الرجز، وبعده:

ليس الإمامُ بالشحيح الملحدِ

ويروى: «الأمير» و«أميري» مكان «الإمام». وهو لحميد بن مالك الأرقط في خزانة الأدب (٥/ ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٥، ٣٨٩، ٣٩١، ٣٩٢)، والدرر (١/ ٢٠٧)، وشرح شواهد المغني (١/ ٤٨٧)، ولسان العرب (١/ ٣٤٤ ـ خبب)، والمقاصد النحوية (١/ ٣٥٧). ولحميد بن ثور في لسان العرب (٣/ ٣٨٩ ـ لحد) وليس في ديوانه. ولأبي بجدلة في شرح المفصل (٣/ ١٢٤). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٤/ ٢٤١)، وأوضح المسالك (١/ ١٢٠)، وتخليص الشواهد (ص ١٠٨)، والجنى الداني (ص ٢٥٣)، وخزانة الأدب (٦/ ٢٤٦، ٧/ ٤٣١)، ورصف المباني (ص ٣٦٢)، وشرح ابن عقيل (ص ٦٤)، والكتاب (٢/ ٣٧١)، ومغني اللبيب (١/ ١٧٠) ونوادر أبي زيد (ص ٢٠٥).

والخبيبان: عبدالله بن الزبير وابنه، وقيل: هما عبدالله وأخوه مصعب.

(٣) البيت من المديد، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر (١/ ٩٠)، وأوضح المسالك (١/ ١١٨). وتخليص الشواهد (ص ١٠٦)، والجنى الداني (ص ١٥١)، وجواهر الأدب (ص ١٥٢)، وخزانة الأدب (٥/ ٣٨٠، ٣٨١)، ورصف المباني (ص ٣٦١)، والدرر (١/ ٢١٠)، وشرح الأشموني (١/ ٥٦)، =

وأجاز الكوفيون حذفها في السَّعَة من فعل التعجب، لشبهه بالأسماء من حيث إنه لا يتصرف. وأجازه قوم في ليس. وأجازه الفراء في ليت. وأجازه البدر بن مالك[1] بكثرة في قد، وقط. وأجازه الجُزُولي في: من وعن. فقولي (على الأصحّ) راجعٌ للسبعة.

وقسم راجح: وذلك في لفظين: بَجَلْ، ولعل، فإن الأعرف فيها بجلي ولَعلّي، وهو الوارد في القرآن، قال تعالى: ﴿لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ﴾ [غافر: ٣٦]. ومن لحاقها قوله:

١٧٠ ـ فقلت أعِيرَاني القَدُوم لَعلّني[2]

وقسم جائز الحذف واللحوق من غير ترجيح لأحدهما، وذلك في: لدن، وإنّ، وأنّ، وكأنّ، ولكنّ، قال تعالى: ﴿مِن لَّدُنِّي عُذۡرٗا﴾ [الكهف: ٧٦]. قرىء في السَّبع مشدداً، ومخفّفاً. وقال: ﴿إِنَّنِيٓ أَنَا ٱللَّهُ﴾ [طه: ١٤]. ﴿إِنِّيٓ ءَامَنتُ بِرَبِّكُمۡ﴾ [يسٓ: ٢٥]. وإنما لحقتها النون تكميلاً، لشبهها بالفعل الذي عملت لأجله.

وإنما شذّ الحذف في ليت دون البواقي، لأنها أشبه بالفعل منهن، بدليل إعمالها مع (ما) دونَهُنّ، ولاجتماع الأمثال في الأربعة، والمتقاربات في لعلّ[3].

وذهب بعضهم: إلى أن الحذف فيها وفي لَدُن أجود من الإثبات. وعليه ابن عصفور

= وشرح التصريح (١/ ١١٢)، وشرح ابن عقيل (ص ٦٣)، وشرح المفصل (٣/ ١٢٥)، والمقاصد النحوية (١/ ٣٥٢).

(١) هو محمد بن محمد بن عبدالله بن مالك بدر الدين أبو عبدالله الطائي الدمشقي الشافعي، ابن ناظم الألفية. نحوي، لغوي، بياني، عروضي، منطقي، مشارك في الفقه والأصول. ولد بدمشق وسكن بعبك مدة، ثم رجع إلى دمشق وتصدّر للإقراء والتدريس، فأخذ عنه بدر الدين بن جماعة وكمال الدين بن الزملكاني وغيرهما. توفي بدمشق كهلاً سنة ٦٨٦ هـ، ودفن بمقبرة الباب الصغير. من تصانيفه: روض الأذهان في المعاني والبيان، شرح الألفية لوالده في النحو، المصباح في اختصار المفتاح (أي مفتاح العلوم للسكاكي)، كتاب في العروض، وبغية الأريب وغنية الأديب. انظر بغية الوعاة (ص ٩٦، ٩٧)، وشذرات الذهب (٥/ ٣٩٨، ٣٩٩)، وهدية العارفين (٢/ ٣٥).

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

أخطّ بها قبراً لأبيض ماجدِ

وهو بلا نسبة في تخليص الشواهد (ص ١٠٥)، والدرر (١/ ٢١٢)، وشرح الأشموني (١/ ٥٦)، وشرح ابن عقيل (ص ٦٢).

(٣) قال ابن يعيش في شرح المفصل (٣/ ٩٠): «أما لعلّ فإنها وإن لم يكن في آخرها نون فإن في آخرها لاماً مضاعفة واللام قريبة من النون؛ ولذلك تدغم فيها نحو قوله تعالى: من لدنه، ولا يدغم في النون غير اللاّم».

في لدن حملاً لها على لد المحذوفة النون، فإنها لا تلحقها نون الوقاية بحال، لأنها بمنزلة مع.

وذهب آخرون: إلى أنّ المحذوف من أخوات ليت ليس نون الوقاية، بل نون الأصل، لأن تلك دخلت للفرق، فلا تحْذف. ثم اختُلِف فقيل المحذوف النون الأولى المدغمة لأنها ساكنة، والساكن يسرع إليه الاعتلال. وقيل: الثانية المُدغم فيها، لأنّها طَرف.

ويجري هذا الخلاف في: إنّا، وأنّا، ولكنّا، وكأنّا. فقيل: المحذوف النون الأولى. وقيل: الثانية. ولم يقل أحد بحذف الثالثة لأنها اسم، وقد حكاه بعضهم كما ذكره ابن قاسم في (شرح الألفيّة). وورد لحوق النون في غير ما ذكر شذوذاً، كأفعل التفضيل كحديث: «غير الدّجال أخوفني عليكم» تشبيهاً له بالفعل وزناً ومعنى، خصوصاً فعل التعجب. وكاسم الفاعل في قوله:

١٧١ ـ أمُسْلمُنـي إلـى قـومـي شَـراحِـي[1]

وقوله:

١٧٢ ـ وليـس المـوافينـي ليُـرفَـد خـائِبـا[2]

تشبيهاً له أيضاً بالفعل.

وذهب هشام إلى أن النون في: أمُسلِمُني ونحوه مما لا لام فيه هي التنوين، وأجاز: هذا ضارِبُنْك، وَضَاربُني. وردّ بوجودها مع اللام، وأما قول الشاعر:

١٧٣ ـ تـراه كـالثّغـام يُعَـلّ مسكـاً   يسـوءُ الفـالِيـاتِ إذَا فَلَيْنِـي[3]

---

(١) عجز بيت من الوافر، وصدره:

فمـا أدري وكـلّ الظـنّ ظنِّـي

وهو ليزيد بن محرم (أو محمد) الحارثي في شرح شواهد المغني (٢/ ٧٧٠)، والدرر (١/ ٢١٢)، والمقاصد النحوية (١/ ٣٨٥). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٣/ ٢٤٣)، وتذكرة النحاة (ص ٤٢٢)، ورصف المباني (ص ٣٦٣)، ولسان العرب (١/ ٣٥٣ ـ شرحل)، والمحتسب (٢/ ٢٢٠)، ومغني اللبيب (٢/ ٣٤٥)، والمقرب (١/ ١٢٥).

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

فـإنّ لـه أضعـافَ مـا كـان أمّـلا

وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر (٧/ ١٥)، والدرر (١/ ٢١٣)، وشرح الأشموني (١/ ٥٧)، ومغني اللبيب (٢/ ٣٤٥)، والمقاصد النحوية (١/ ٣٨٧).

(٣) البيت من الوافر، وهو لعمرو بن معديكرب في ديوانه (ص ١٨٠)، وخزانة الأدب (٥/ ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣)، والدرر (١/ ٢١٣)، وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٣٠٤)، وشرح شواهد الإيضاح (ص ٢١٣)،=

أي فلينني. فاختلف: أيّ النونين المحذوفة:

فقال المبرد: هي نونُ الوقاية، لأن الأولى ضمير فاعل، فلا تحذف. وهذا هو المختار عندي. ورجّحه ابن جني، والخضراوي، وأبو حيان وغيرهم. وحكى صاحب (البسيط)[1] الاتفاق عليه.

وقال سيبويه: هي نون الإناث. واختاره ابن مالك قياساً على ﴿تَأْمُرُوٓنِّيٓ﴾ [الزمر: ٦٤]. قال أبو حيان: هو قياس على مختلف فيه. ثم هذا الحذف ضرورة لا يقاس عليها: كما صرّح به في (البسيط)، قال أبو حيّان: وسهّله اجتماع المثلين.

(ص): مسألة: **الأصل تقديم مفسِّر الغائب، ولا يكون غير الأقرب إلا بدليل، وهو لفظهُ، أو ما يدُلّ عليه حِسّاً أو عِلْماً، أو جزؤه أو كُلُّهُ أو نظيره، أو مصاحِبه بوجه. ويجوز تقديم مكمّل معمولِ فعل أو شبهه على مفسِّر صريح إن كان مؤخر الرتبة.**

ومنع الكوفية نحو: ضَارِبهُ ضربَ زيدٌ، وما رأى أحبَّ زيدٌ. والفراء: زيداً غلامُه ضربَ بتصريفه. والجمهور: ضرب غلامُه زيداً. وأجازه الطُّوال، وابن جنّي، وابنُ مالك.

ويجب تقديم مرفوع باب نِعْمَ، وأوّل المتنازعين، ومجرور رُبَّ، وما أُبدِل منه مفسّره على الأصح. قال الزمخشري: أو أُخبر عنه به، وضميرُ الشأن. وهو لازمُ الإفراد، وتذكيره مع مذكّر، وتأنيثه مع مؤنّث أجود. وأوجب الكوفيّة وابنُ مالكٍ التذكير ما لم يلِهِ مؤنّث، أو مشبه به، أو فعلٌ بعلامة، فيرجّح تأنيثه. ويبرز مبتدأ واسم ما على الأصحّ فيهما، ومنصوباً في باب إنّ وظنّ، ويستتر في كان وكاد. ومنعه قوم. وإنما يفسّره جملةٌ خبرية صرّح بجزأيْها خلافاً للكوفيّة في: ظننته قائماً، وإنه ضرب أو قام. ولا يتقدّم خبره ولا جزؤه، خلافاً لابن السّيرافي. ولا يتبع بتابع، وزعمه ابنُ الطّراوة حرفاً.

(ش): ضمير المتكلم والمخاطب يفسّرهما المشاهدة. وأمّا ضمير الغائب فعارٍ عن المشاهدة، فاحتيج إلى ما يفسّره.

وأصل المفسّر الذي يعود عليه أن يكون مقدّماً ليعلم المعنيّ بالضمير عند ذكره بعد

=والكتاب (٣/ ٥٢٠)، ولسان العرب (١٥/ ١٦٣ ـ فلا)، والمقاصد النحوية (١/ ٣٧٩). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (١/ ٨٥)، وجمهرة اللغة (ص ٤٥٩)، وشرح المفصل (٣/ ٩١)، ولسان العرب (٢/ ٢٤٦ ـ حيج)، ومغني اللبيب (٢/ ٦٢١)، والمنصف (٢/ ٣٣٧).

والثغام: نبت على شكل الحَلِيّ، وهو أغلظ منه وأجلّ عوداً، يكون في الجبل، ينبت أخضر ثم يبيضّ إذا يبس. (اللسان: ١٢/ ٧٧). والفاليات: النساء، ويقال لهنّ أيضاً الفوالي.

(١) البسيط في شرح الكافية لحسن بن محمد الأستراباذي المتوفى سنة ٧١٧ هـ.

مفسِّره، وأن يكون الأقرب نحو: لقيت زيداً وعمراً يضحك، فضمير يضحك عائد على عمرو، ولا يعود على زيد إلا بدليل، كما في قوله تعالى: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَجَعَلْنَا فِى ذُرِّيَّتِهِ ٱلنُّبُوَّةَ وَٱلْكِتَٰبَ﴾ [العنكبوت: ٢٧]، فضمير (ذُرِّيَّته) عائد على (إبراهيم) وهو غير الأقرب، لأنه المحدّث عنه من أوّل القصة إلى آخرها. ثم المفسّر، إما مصرّح بلفظه، وهو الغالب: كزيد لقيته.

وقد يستغني عنه بما يدل عليه حِسّاً نحو: ﴿قَالَ هِىَ رَٰوَدَتْنِى عَن نَّفْسِى﴾ [يوسف: ٢٦]، و ﴿يَٰٓأَبَتِ ٱسْتَـْٔجِرْهُ﴾ [القصص ٢٦] إذ لم يتقدّم التصريح بلفظ: (زَلِيخا) و (موسى)، لكونهما كانا حاضرين. أو عِلْماً نحو: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ﴾ [القدر: ١] أي: القرآن. أو جزئه، أو كلِّه نحو: ﴿وَٱلَّذِينَ يَكْنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا﴾ [التوبة: ٣٤] أي: المكنوزات التي بعضها الذهب والفضة. وقوله:

١٧٤ ـ أماوِيّ ما يغنى الثّراءُ عن الفتى إذا حَشْرَجَتْ يوماً وضاق بها الصدرُ[1]

أي: النفس التي هي بعض الفتى. وجُعل من ذلك ﴿ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ﴾ [المائدة: ٨] أي:

أي: العدل الذي هو جزء مدلول الفعل، لأنه يدل على الحدث والزمان.

[وقوله][2]:

١٧٥ ـ إذا نُهِيَ السفيهُ جرى إليه[3]

أي: السّفَه الذي هو جزء مدلول السّفيه، لأنه يدل على ذاتٍ متّصفة بالسّفه. أو نظيره

---

(١) البيت من الطويل، وهو لحاتم الطائي في ديوانه (ص ١٩٩)، والأغاني (١٧/ ٢٩٥)، وجمهرة اللغة (ص ١٠٣٤، ١١٣٣)، وخزانة الأدب (٤/ ٢١٢)، والدرر (١/ ٢١٥)، والشعر والشعراء (١/ ٢٥٢)، والصاحبي في فقه اللغة (ص ٢٦١)، ولسان العرب (١٣/ ٣٣٢ ـ قرن). وبلا نسبة في لسان العرب (٢/ ٢٣٧ ـ حشرج).

(٢) ما بين حاصرتين ساقط من الأصل، وزدناها للتوضيح.

(٣) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

وخالفَ والسفيهُ إلى خلافِ

وهو لأبي قيس بن الأسلت الأنصاري في إعراب القرآن (ص ٩٠٢). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٥/ ١٧٩)، وأمالي المرتضى (١/ ٢٠٣)، والإنصاف (١/ ١٤٠)، وخزانة الأدب (٣/ ٣٦٤، ٤/ ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨)، والخصائص (٣/ ٤٩)، والدرر (١/ ٢١٦)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ٢٤٤)، ومجالس ثعلب (ص ٧٥)، والمحتسب (١/ ١٧٠، ٢/ ٣٧٠).

نحو: عندي درهم ونصفه، أي: ونِصْف درهم آخر. ومنه: ﴿وَمَا يُعَمَّرُ مِن مُّعَمَّرٍ وَلَا يُنقَصُ مِنْ عُمُرِهِۦٓ﴾ [فاطر: ١١] أي: عمر معمّر آخَر.

١٧٦ ـ قالت ألا لَيْتما هذا الحمامُ لنا ... إلى حَمَامتنا ونِصْفُه فَقَدِ[1]

أي: ونصف حمام آخر مثله في العدد.

أو مصاحبه بوجه ما، كالاستغناء بمستلزِم عن مستلزَم نحو: ﴿فَمَنْ عُفِىَ لَهُۥ مِنْ أَخِيهِ شَىْءٌ فَٱتِّبَاعٌۢ بِٱلْمَعْرُوفِ وَأَدَآءٌ إِلَيْهِ﴾ [البقرة: ١٧٨] ضمير (إليه) عائد إلى العافي الذي استلزمه (عُفِيَ)، ﴿حَتَّىٰ تَوَارَتْ بِٱلْحِجَابِ﴾ [صٓ: ٣٢] أي: الشمس، أغنى عن ذكرها ذكر (العَشِيّ).

وقد يخالف الأصل السّابق في تقديم المفسِّر، فيؤخر عن الضمير، وذلك في مواضع: أحدها: أن يكون الضمير مكمّلاً معمول فعل أو شبهه، إن كان المعمول مؤخّر الرتبة، ولذلك صور: ضرب غلامَه زيدٌ، وغلامَهُ ضرب زيدٌ، وضرب غلامَ أخيه زيدٌ، وغلامَ أخيه ضرب زيدٌ، لأنّ المضاف إليه يكمل المضاف.

وأمثلة شِبه الفعلِ: أضاربٌ غلامَهُ زيد، أضارب غُلاَم أخيه زيد. وإنما جاز ذلك وشبهه لأن المعمول مؤخّر الرتبة، والمفسّر في نية التقدم.

هذا رأي البصريين، ووافقهم الكوفيون في صورٍ، وخالفوهم في صور، فقالوا: إذا تأخر العامل عن المفعول والفاعل، فإن اتّصل الضمير بالمفعول مجروراً، أو بما أضيف للمفعول جاز التقديم نحو: زيدٌ غلامَهُ ضَرَبَ، وغُلاَم ابنِه ضَرَب زيدٌ.

وإن اتّصل به منصوباً لم يجز نحو: ضَاربَهُ ضَربَ زيدٌ. وإن لم يتّصل بالمفعول ولا بالمضاف له لم يجز أيضاً نحو: ما رأى أحبَّ زيد، وما أراد أخذ زيد، قالوا: لأنّ في رأى،

---

(١) البيت من البسيط، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه (ص ٢٤)، والأزهية (ص ٨٩، ١١٤)، والأغاني (١١/ ٣١)، والإنصاف (٢/ ٤٧٩)، وتخليص الشواهد (ص ٣٦٢)، وتذكرة النحاة (ص ٣٥٣)، وخزانة الأدب (١٠/ ٢٥١، ٢٥٣)، والخصائص (٢/ ٤٦٠)، والدرر (١/ ٢١٦، ٢/ ٢٠٤)، ورصف المباني (ص ٢٩٩، ٣١٦، ٣١٨)، وشرح التصريح (١/ ٢٢٥)، وشرح شذور الذهب (ص ٣٦٢)، وشرح شواهد المغني (١/ ٧٥، ٢٠٠، ٢/ ٦٩٠)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٢٣٣)، وشرح المفصل (٨/ ٥٨)، والكتاب (٢/ ١٣٧)، واللمع (ص ٣٢٠)، ومغني اللبيب (١/ ٦٣، ٢٨٦، ٣٠٨)، والمقاصد النحوية (٢/ ٢٥٤). وبلا نسبة في أوضح المسالك (١/ ٣٤٩)، وخزانة الأدب (٦/ ١٥٧)، وشرح الأشموني (١/ ١٤٣)، وشرح قطر الندى (ص ١٥١)، ولسان العرب (٣/ ٣٤٧ ـ قدد)، والمقرب (١/ ١١٠).

وفي البيت شاهد على جواز إعمال «ليت» التي اتصلت بها «ما» وعدم إعمالها.

وأراد ضميراً مرفوعاً، والمرفوع لا يُنوى به التأخير، لأنّه في موضعه.

وأجاب البصريّون بأن المرفوع حينئذ متّصل بالمنصوب، والمنصوب يُنوى به التأخّر، فليس اتّصال المرفوع به مما يمنعه ما يجوز فيه بإجماع. فإن قدم العامل نحو: أحبّ ما رأى زيدٌ، وأخذ ما أراد زيدٌ جاز عند الكوفيين أيضاً. هكذا نقل أبو حيّان خلاف الكوفيين.

وقال ابن مالك: غَلِط في النقل عنهم.

وفي (شرح التسهيل) لأبي حيّان، في آخر النائب عن الفاعل: لو تقدّم المفعول على الفعل نحو: زيداً ضرب غلامُه لم يجز ذلك عند الفراء وأجازهُ المبرّد بجعله بمنزلة ضرب زيداً غلامه. وقال ابن كَيسان: عندي بينهما فصل، لأنك إذا قلت: زيداً ضرب غلامهُ، فنقلت زيداً من أول الكلام إلى آخره وقع بعد الكلام، فصار المضمر قبل المظهر فبطلت، وقولك: ضرب زيداً غلامُه في موضعه لا ينقل، فيجعل بعد زيد، لأنّ العامل فيه وفي الغلام واحد. فإذا كانا جميعاً بعد العامل، فكلّ واحد منهما في موضعه. انتهى.

أما إذا كان المعمول الذي اتصل به الضمير مقدّم الرّتبة نحو: ضرب غلامُهُ زيداً فإن الجمهور يمنعون التقديم، لعود الضمير على متأخّر لفظاً ونيّة. وحكى الصّفّار[1] الإجماع عليه، لكن أجازه أبو عبدالله الطُّوال من الكوفيين، وعزي إلى الأخفش. ورجحه ابن جني. وصححه ابن مالك، لوروده في النظم كثيراً كقوله:

١٧٧ ـ جزى ربُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بنَ حاتم[2]

---

(١) هو أبو الفضل القاسم بن علي بن محمد بن سليمان الأنصاري البطليوسي الشهير بالصفّار. كان حيًّا سنة ٦٣٠ هـ. من آثاره: شرح كتاب سيبويه. انظر بغية الوعاة للسيوطي (ص ٣٧٨)، وكشف الظنون لحاجي خليفة (ص ١٤٢٨).

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

جزاء الكلاب العاويات وقد فَعَلْ

وهو للنابغة الذبياني في ديوانه (ص ١٩١)، والخصائص (١/ ٢٩٤). وله أو لأبي الأسود الدؤلي في خزانة الأدب (١/ ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٨١، ٢٨٧)، والدرر (١/ ٢١٧). وللنابغة أو لأبي الأسود أو لعبدالله بن همارق في شرح التصريح (١/ ٢٨٣)، والمقاصد النحوية (٢/ ٤٨٧). ولأبي الأسود الدؤلي في ملحق ديوانه (ص ٤٠١)، وتخليص الشواهد (ص ٤٩٠). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢/ ١٢٥)، وشرح الأشموني (٢/ ٥٩)، وشرح شذور الذهب (ص ١٧٨)، وشرح ابن عقيل (ص ٢٥٢)، ولسان العرب (١٥/ ١٠٨).

وقد أعاد الضمير في الفاعل «ربه» إلى المفعول «عديّ» والمفعول متأخّر لفظاً ورتبة.

وقوله:

١٧٨ ـ كسا حِلمُه ذا الحِلم أثوابَ سُؤْدُدٍ[(١)]

وقوله:

١٧٩ ـ جَزَى بنُوه أبا الغِيلان عن كِبَرٍ[(٢)]

والأوّلون قصروه على الشعر.

قال أبو حيان: وللجواز وجهٌ من القياس، وهو أن المفعول كثُر تقدّمه على الفاعل، فيجعل لكثرته كالأصل. وصورة المسألة عند المجيز أن يشاركه صاحب الضّمير في عامله بخلاف نحو: ضرب غلامُها جارَ هند، فلا يجوز إجماعاً، لأن هنداً لم تشارك غلامَها في العامل، لأنّه مرفوع بضرب، وهي مجرورة بالإضافة، وذلك أن المشاركة تقتضي الإشعار به، لأن الفعل المتعدي يدلّ بمجرد افتتاح الكلام به على فاعل ومفعول. فإذا لم يشارك لم يحصل الإشعار به، فيتأكد المنع، ثم التقديم في هذا الموضع جائز، وفي المواضع الآتية واجب.

الثاني: أن يكون الضمير مرفوعاً بِنِعْم وبابه نحو: نعم رجلاً زيد، وبئس رجلاً زيد، وظُرْف رجلاً زيد.

---

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

ورقّى نداه ذا الندى في ذُرى المجدِ

وهو بلا نسبة في تخليص الشواهد (ص ٤٩٠)، وتذكرة النحاة (ص ٣٦٤)، والدرر (١/ ٢١٨)، وشرح الأشموني (١/ ١٧٨)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٨٧٥)، وشرح ابن عقيل (ص ٢٥١)، ومغني اللبيب (٢/ ٤٩٢)، والمقاصد النحوية (٢/ ٤٩٩).

وقوله «حلمه» اتّصل ضمير المفعول به بالفاعل مع تقدّم الفاعل لشدّة اقتضاء الفعل للمفعول كاقتضائه للفاعل.

(٢) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

وحُسْنِ فعلٍ كما يُجزى سِنِمّارُ

وهو لسليط بن سعد في الأغاني (٢/ ١١٩)، وخزانة الأدب (١/ ٢٩٣، ٢٩٤)، والدرر (١/ ٢١٩)، ومعجم ما استعجم (ص ٥١٦)، والمقاصد النحوية (٢/ ٤٩٥). وبلا نسبة في تخليص الشواهد (ص ٤٨٩)، وتذكرة النحاة (ص ٣٦٤)، وخزانة الأدب (١/ ٢٨٠)، وشرح الأشموني (١/ ١٧٠)، وشرح ابن عقيل (ص ٢٥٢).

الثالث: أن يكون مرفوعاً بأول الفعلين المتنازعين نحو:

١٨٠ ـ جَفَوْنِي ولـم أجـفُ الأَخِـلّاء إنّنـي[١]

الرابع: أن يكون مجرور (رُبّ) نحو:

١٨١ ـ ورُبّـهُ عَطِبـاً أنقـذْت مـن عَطَبِـهْ[٢]

الخامس: أن يبدل منه المفسّر نحو: «اللهمّ صَلِّ عليه الرؤوفِ الرّحيمِ». هذا مذهب الأخفش. وصحّحه ابن مالك وأبو حيّان. ومنع ذلك قومٌ. وقالوا: البدل لا يفسّر ضمير المبدل. وردّه أبو حيان بالورود قال:

١٨٢ ـ فـلاَ تلُمْـه أن ينـام البَـائِسَـا[٣]

---

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

لغيـر جميـلٍ مـن خليلـيَّ مهمـلُ

وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر (٣/ ٧٧، ٥/ ٢٨٢)، وأوضح المسالك (٢/ ٢٠٠)، وتخليص الشواهد (ص ٥١٥)، وتذكرة النحاة (ص ٣٥٩)، والدرر (١/ ٢١٩، ٥/ ٣١٨)، وشرح الأشموني (١/ ١٧٩، ٢٠٤)، وشرح التصريح (٢/ ٨٧٤)، وشرح قطر الندى (ص ١٩٧)، ومغني اللبيب (٢/ ٤٨٩)، والمقاصد النحوية (٣/ ١٤).

وفي البيت شاهدان: أولهما تنازع عاملين، وهما «جفوني» و«لم أجف» معمولاً واحداً، وهو «الأخلّاء» فأعمل الثاني لقربه وأضمر في الأول. وثانيهما قوله: «جفوني» حيث قدّم الضمير على مفسّره لأنه معمول لأوّل المتنازعين.

(٢) عجز بيت من البسيط، وصدره:

واهٍ رأيـتَ وشيكـاً صَـدْعَ أعْظُمِـهِ

وهو بلا نسبة في الدرر (٤/ ١٢٧)، وشرح الأشموني (٢/ ٢٨٥)، وشرح ابن عقيل (ص ٣٥٦)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٢٧١)، والمقاصد النحوية (٣/ ٢٥٧).

(٣) الرجز بلا نسبة في الدرر (١/ ٢٢١، ٦/ ١٢، ٦٢)، ورصف المباني (ص ٦٨٩)، والكتاب (٢/ ٧٥)، ومغني اللبيب (٢/ ٤٥٥، ٤٩٢).

وقبله:

فـأصبحـتْ بقَـرْقَـرَى كـوانسـا

وفي البيت شاهدان: أولهما نصب «البائس» بإضمار فعل على معنى الترحّم، وهو فعل لا يظهر، كما لا يظهر فعل المدح والذمّ. وثانيهما إبدال المظهر من المضمر في قوله: «فلا تلمه أن ينام البائسا»، فالبدل لا تجب موافقته للمبدل منه في التعريف والإظهار وضدّهما.

وقال:

١٨٣ ـ فاستاكت به عُودَ إسحِل[١]

السادس: أن يخبر عنه بالمفسّر نحو: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا﴾ [الأنعام: ٢٩].

قال الزمخشري: هذا ضمير لا يُعلم ما يُعنى به إلا بما يَتلُوه من بيانه، وأصلُه: إن الحياة إلاّ حياتنا الدنيا، ثم وضع في موضع الحياة، لأن الخبر يدلُّ عليها ويبينها، قال: ومنه:

١٨٤ ـ هي النفس تحمل ما حُمِّلَتْ[٢]

وهي العرب تقول ما شاءت. قال ابن مالك: وهذا من جيّد كلامه.

السابع: ضمير الشأن، فإنّ مفسّره الجملة بعده، قال أبو حيان: وهو ضمير غائب يأتي صدر الجملة الخبريّة دالاً على قصد المتكلم استعظام السامع حديثه. وتُسمّيه البصريون ضمير الشأن والحديث إذا كان مذكّراً، وضمير القصة إذا كان مؤنّثاً، قدّروا من معنى الجملة اسماً جعلوا ذلك الضمير يفسّره ذلك الاسمُ المقدر، حتّى يصح الإخبار بتلك الجملة عن الضمير. ولا يحتاج فيها إلى رابط به، لأنّها نفس المبتدأ في المعنى. والفرق بينه وبين الضمائر أنّه لا يعطف عليه، ولا يؤكّد، ولا يبدل منه، ولا يتقدّم خبره عليه، ولا يفسّر بمفرد. وسمّاه الكوفيون: ضمير المجهول، لأنه لا يدرى عندهم ما يعود عليه.

ولا خلاف في أنه اسم يحكم على موضعه بالإعراب على حسب العامل، إلا ما ذهب إليه ابن الطّراوة من زعمه أنه حرف، فإنه إذا دخل على إنّ كفّها عن العمل، كما يكفها (ما)، وكذا إذا دخل على الأفعال الناسخة كفّها، وتُلغى كما يلغى باب ظن. ومال أبو حيان إلى موافقته.

وشرط الجملة المفسّر بها ضمير الشأن أن تكون خبريّة، فلا يفسّر بالإنشائية ولا الطّلبيّة. وأن يصرّح بجزأيها، فلا يجوز حذف جزء منها، فإنه جيء به لتأكيدها، وتفخيم

---

(١) من الطويل، وتمامه:

إذا هي لم تَسْتَكْ بعودِ أراكةٍ تُنُخِّلَ فاستاكت به عود إسْحِلِ

وهو لعمر بن أبي ربيعة في ملحق ديوانه (ص ٤٩٨)، والردّ على النحاة (ص ٩٧)، وشرح المفصل (١/ ٧٩)، والكتاب (١/ ٧٨). ولطفيل الغنوي في ديوانه (ص ٦٥)، وشرح أبيات سيبويه (١/ ١٨٨). ولعمر أو لطفيل أو للمقنّع الكندي في المقاصد النحوية (٣/ ٣٢). ولعبد الرحمن بن أبي ربيعة المخزومي أو لطفيل الغنوي في شرح شواهد الإيضاح (ص ٨٩). وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب (١/ ٤٤٤)، والدرر (١/ ٢٢٢)، وشرح الأشموني (١/ ٢٠٥).

(٢) شطر بيت من المتقارب لم يعرف قائله ولا تتمته. وهو في مغني اللبيب (٢/ ٤٨٩).

مدلولها، والحذف منافٍ لذلك، كما لا يجوز ترخيم المندوب، ولا حذف حرف النداء منه، ولا من المستغاث. وزعم الكوفيون أنه يفسّر بمفرد. فقالوا في ظننته قائماً زيد: إن الهاء ضمير الشأن، وقائم يفسره. وزعموا أيضاً: أنه يجوز حذفُ جزء الجملة، فيقال: إنه ضرب، وإنه قام على حذف المسند إليه من غير إرادة ولا إضمار.

ولا يجوز أيضاً تقدّم هذه الجملة ولا جزئها. قال ابن هشام في المغني: وقد غلط يوسف بن السّيرافي(١)، إذ قال في قوله:

١٨٥ ـ أسكــرانُ كــان ابــنُ المَــرَاغــة(٢)

إنَّ (كان) شأنية، وابن المراغة وسكران مبتدأ وخبر، والجملة خبر كان.

وضمير الشأن لازم الإفراد، لأنه ضمير يفسره مضمون الجملة، ومضمون الجملة شيء مفرد، وهو نسبةُ الحكم للمحكوم عليه، وذلك لا تثنية فيه ولا جمع.

ومذهب البصريين أنّ تذكيره مع المذكر، وتأنيثه مع المؤنث أحسن من خلاف ذلك، نحو: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١]. ﴿فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ [الأنبياء: ٩٧]، ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَارُ﴾ [الحج: ٤٦]. ويجوز التذكير مع المؤنث، حكي «إنّه أمةُ الله ذاهبة» والتأنيث مع المذكّر، كقراءة: ﴿أَوَلَمْ تَكُنْ لَّهُمْ ءَايَةً أَن يَعْلَمَهُۥ﴾ [الشعراء: ١٩٧] بالفوقيّة(٣)، فإن الاسم (أن يعلمه)، وهو مذكّر.

وأوجب الكوفيون الأوّل، وهو مردود بالسّماع، حكي: «إنه أمةُ الله ذاهبة». وفصّل

---

(١) هو يوسف بن الحسن بن عبدالله بن المرزبان السيرافي، أبو محمد. أديب، نحوي، لغوي، مشارك في بعض العلوم. ولد سنة ٣٣٠، وتوفي سنة ٣٨٥ هـ. من آثاره: شرح أبيات إصلاح المنطق لابن السكيت، شرح أبيات المجاز لأبي عبيدة، شرح أبيات الغريب المصنف لأبي عبيد، وتكملة كتاب الإقناع في اللغة. انظر وفيات الأعيان (٢/ ٤٦١، ٤٦٢)، ومعجم الأدباء (٢٠/ ٦٠)، وبغية الوعاة (ص ٤٢١)، ومرآة الجنان (٢/ ٤٢٩، ٤٣٠)، وكشف الظنون (ص ١٠٨، ١٢٠٩)، وهدية العارفين (٢/ ٥٤٩).

(٢) جزء من بيت من الطويل، وتمامه:

أسكـرانُ كـان ابـن المـراغـة إذ هجا ... تميمـاً بجـوف الشـام أم متسـاكـرُ

وهو للفرزدق في خزانة الأدب (٩/ ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١)، والكتاب (١/ ٤٩)، ولسان العرب (٤/ ٣٧٣ ـ سكر)، والمقتضب (٤/ ٩٣). وبلا نسبة في الخصائص (٢/ ٣٧٥)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٨٧٤).

(٣) القراءة في مصاحفنا «يكن» بالتحتية. وقراءة «تكن» هي قراءة ابن عامر كما في إتحاف فضلاء البشر (ص ٢٣٤).

ابن مالك، فقال: يجب التذكير كما يجب الإفراد. فإن وليه مؤنث نحو: إنها جاريتك ذاهبة، أو مذكّر شبّه به المؤنث نحو: إنها قمر جاريتك، أو فعلٌ بعلامة تأنيث نحو: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ﴾ [الحجّ: ٤٦] فالتأنيث في الصّور الثلاث أرجح من التّذكير لما فيه من مشاكلة اللفظ.

ويبرز ضمير الشأن مبتدأ نحو: ﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ﴾. واسم (ما) كقوله:

١٨٦ ـ وما هو من يأسو الكُلُوم وَيُتَّقى ... به نائباتُ الدّهر كالدائم البُخلِ(١)

ومنع الأخفش والفراء وقوعه مبتدأ، وقالا: لا يقع إلا معمولاً.

ومنع بعضهم وقوعه اسم ما.

ويبرز منصوباً في بابي: إن وظنّ، نحو: ﴿وَأَنَّهُۥ لَمَّا قَامَ عَبْدُ ٱللَّهِ﴾ [الجن: ١٩].

وقوله:

١٨٧ ـ عَلِمْتُه الحقَّ لا يَخْفى على أحَدِ(٢)

ويستكنُّ في باب كان وكاد، نحو:

١٨٨ ـ إذا متُّ كان الناسُ صنفانِ شامِتٌ ... وآخرُ مُثْنٍ بالذي كنتُ أصْنَعُ(٣)

وقال تعالى: ﴿مِنۢ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ﴾ [التوبة: ١١٧] في قراءة «يزيغ» بالتّحتيّة. ومنع الفرّاء وقوعه في باب كان، وطائفةٌ وقوعه في باب كاد.

(ص): الفصل، ويسمّى عماداً، ودعامة، وصفة: ضمير رفع منفصل، يقع مطابقاً لمعرفة قبل مبتدأ أو منسوخٍ. بعده معرفةٌ، أو كهي في منع اللام، جامداً أو مشتقّاً، لا إنْ تقدّم متعلّقهُ في الأصح.

---

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر (١/ ٢٢٢).

(٢) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

فكُنْ محقًّا تَنَلْ ما شئتَ من ظَفَرِ

وهو بلا نسبة في الدرر (١/ ٢٢٣).

(٣) البيت من الطويل، وهو للعجير السلوليّ في الأزهية (ص ١٩٠). وتخليص الشواهد (ص ٢٤٦)، وخزانة الأدب (٩/ ٧٢، ٧٣)، والدرر (١/ ٢٢٣، ٢/ ٤١)، وشرح أبيات سيبويه (١/ ١٤٤)، والكتاب (١/ ٧١)، والمقاصد النحوية (٢/ ٨٥)، ونوادر أبي زيد (ص ١٥٦). وبلا نسبة في أسرار العربية (ص ١٣٦)، وشرح الأشموني (١/ ١١٧)، واللمع في العربية (ص ١٢٢).

والشاهد فيه قوله: «كان الناس صنفان» حيث جاء اسم «كان» ضمير الشأن، وخبرها الجملة الاسمية: «الناس صنفان»؛ ويروى: «كان الناس صنفين» وعلى هذه الرواية يكون «الناس» اسماً لـ «كان» و «صنفين» خبرها.

قال ابن مالك: وقد يقع بلفظ غيبةٍ بعد حاضر مقام مضاف. وجوّز الأخفش وقوعه بين حالٍ وصاحبها. وقوم بين نكرتين كمعرفة. وقومٌ مطلقاً. وقومٌ بعد اسم لا. وقوم قبل مضارع. ويتعيّن كونُه فصلاً إنْ وليه نصب، وولي ظاهراً منصوباً، أو قُرِن بلام الفرق على الأصحّ ويحتمله، والابتداء قبل رفع، والبدل أيضاً بعده، والتوكيد أيضاً بعد ضميره. ويتعيّن الابتداء قبل رفع ما ينصب.

قال سيبويه: وفاء الجزاء. والبصرية: تلو إلاّ. والفراء: وإنّما، ولا النافية، وقبل عارض أل، وفي باب (ما). ورجحه في (ليس).

وتميم مطلقاً. والأصحّ وجوب رفعِ معطوفٍ بالواو، ولا ولكن، إن كرّر الضمير، والجزأين إن اتفقا. ونحو: ما بالُ زيد هوَ القائم، ومررت بعبدالله هو السّيد، وظننت زيداً هو القائم جاريته.

وثالثها: إن كان غيرَ خلفٍ، ومنع هي القائمة. ووقوعه بين ضميرين وخَبَرين. وتصديره. وتقدمه مع الخبر. وتوسطه بعد كان وظنّ. ويجوز بين مفعولي ظنّ المتأخر. قال أبو حيّان: وفي المتوسط نظر. والأصحّ أنه اسم، ولا محلّ له. وقيل: محلُّه كتاليه. وقيل: «كمتلوّه». وفائدته: الإعلام بأن تاليه خبر لا تابع. والتأكيد. قال البيانيّون: والاختصاص.

(ش): هذا مبحث الضمير المسمَّى عند البصريين بالفصل، لأنه فصل بين المبتدأ والخبر. وقيل: لأنه فصل بين الخبر والنعت. وقيل: لأنه فصل بين الخبر والتابع، لأنّ الفصل به يوضّح كون الثاني خبراً، لا تابعاً، وهذا أحسن، لأنه قد يفصل حيث لا يصلح النعت نحو: كنت أنت القائم؛ إذ الضّمير لا ينعت.

والكوفيون يسمّونه: عماداً، لأنه يعتمد عليه في الفائدة، إذ به يتبيّن أن الثّاني خبرٌ لا تابع.

وبعض الكوفيين يسمّيه: دعامة، لأنه يدعم به الكلام، أي يقوّى به ويؤكّد، والتأكيد من فوائد مجيئه.

وبعض المتأخرين سمّاه: صفة. قال أبو حيّان: ويعني به التأكيد.

ومذهب الخليل[1]، وسيبويه وطائفةٍ: أنّه باقٍ على اسميته.

---

(١) لم يتقدّم تعريفنا بالخليل فيما سبق، ونستدركه هنا. وهو الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي (نسبة إلى فراهيد بن مالك، ويقال له الفرهودي) الأزدي اليحمدي البصري. نحوي لغوي، أول من استخرج العروض وحصّن به أشعار العرب. ولد سنة ١٠٠ هـ، وتوفي سنة ١٧٠ هـ، وقيل: سنة ١٧٥، وقيل: ١٦٠، وقيل: ١٧٧. له من الكتب: العروض الشواهد، النقط والشكل، الإيقاع، والجمل. انظر=

وذهب أكثر النحاة: إلى أنه حرف، وصححه ابن عصفور، كالكاف في الإشارة.

وإذا قلنا باسميّته، فالصحيح أنه لا محلّ له من الإعراب، وعليه الخليل، لأن الغرضَ به الإعلام من أوّل وهلة بكون الخبر خبراً لا صفة، فاشتدّ شبهه بالحرف، إذ لم يُجَأ به إلاّ لمعنًى في غيره، فلم يحتج إلى موضع بسبب الإعراب.

وقال الكسائي: محله محل ما بعده. وقال الفرّاء: كمحلّ ما قبله؛ ففي: زيد هو القائم، محلّه رفع عندهما. وفي: ظننت زيداً هو القائم محلّه نصب عندهما. وفي: كان زيد هو القائم محلّه عند الكسائي نصب، وعند الفراء رفع. وفي: إن زيداً هو القائم، بالعكس.

ويقع بلفظ المرفوع المنفصل مطابقاً ما قبله في الإفراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث، والتكلّم والخطاب والغيبة. ولا يقع إلاّ بعد معرفة مبتدأ أو منسوخ نحو: زيد هو القائم. ﴿كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ﴾ [المائدة: ١١٧]. ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْقَصَصُ﴾ [آل عمران: ٦٢]. ﴿تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا﴾ [المزمل: ٢٠].

ولا يقع بعده إلاّ اسم معرفة كالأمثلة الأُوَلِ، أو شبيهٌ بها في امتناع دخول أل عليه كالمثال الأخير، سواء كان ظاهراً أم مضمراً، أم مبهماً أم معرّفاً باللام، أم مضافاً جامداً، أم مشتقاً لم يتقدم متعلّقه عليه، وسواء كان الناسخ فعلاً أم حرفاً.

هذا مذهب الجمهور في الجميع. وفي كلٍّ خلاف:

فذهب ابن مالك: إلى أنه قد تنتفي المطابقة، فيقع بلفظ الغيبة بعد حاضر قائم مقام مضاف، كقوله:

١٨٩ ـ وكـائِـنْ بـالأبـاطـح مـن صَـديـقٍ   يَـرَانـي لـو أُصِبْـتُ هـو المُصـابَـا[1]

فهو فصلٌ بلفظ الغيبة بعد المفعول الأوّل، وهو الياء في يراني على حذف مضاف، أي: مصابي هو المصاب، فحذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه. وحمله العسكري

=الفهرست (١/ ٤٣)، وفيات الأعيان (١/ ٢١٦ ـ ٢١٨)، معجم الأدباء (١١/ ٧٢ ـ ٧٧)، تهذيب الأسماء واللغات (١/ ١٧٧، ١٧٨)، بغية الوعاة (ص ٢٤ ـ ٢٤٥)، مرآة الجنان (١/ ٣٦٢ ـ ٣٦٧) وغيرها.

(١) البيت من الوافر، وهو لجرير في خزانة الأدب (٥/ ٣٩٧، ٤٠١)، والدرر (١/ ٢٢٤)، وشرح شواهد الإيضاح (ص ٢٠٠)، وشرح شواهد المغني (ص ٨٧٥)، ومغني اللبيب (ص ٤٩٥)، ولم أجده في ديوانه. وهو بلا نسبة في أمالي ابن الحاجب (ص ٦٦٢)، وخزانة الأدب (٤/ ٥٣، ٥/ ١٣٩)، ورصف المباني (ص ١٣٠)، وشرح الأشموني (٣/ ٦٣٩)، وشرح المفصل (٣/ ١١٠، ٤/ ١٣٥).

في (المصباح)[1] على أن (هو) تأكيد للفاعل في (يراني) والمضاف مقدّر، والمصاب مَصْدر، أي يظن مصابي المصاب أي: يَحقِر كُلّ مصاب دونه. وقال غيره: هو عند صديقه بمنزلة نفسه، فإذا أصيب في نفسه فكأن صديقه قد أصيب، فجعل ضمير الصديق مؤكّداً لضميره، لأنه هو في المعنى مجازاً واتّساعاً، فهو من باب: زيد زهير.

وذهب الأخفش إلى جواز وقوعه بين الحال وصاحبها كقراءة: ﴿هَٰؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرَ لَكُمْ﴾ [هود: ٧٨] بنصب (أطهر)[2]. وتقول: هذا زيد هو خيراً منك.

وردّ بأن (أطهر) نصبٌ بـ «لكم» على أنه خبر «هُنّ» فيكون من تقديم الحال على عاملها الظرّفي.

وذهب قومٌ إلى جواز وقوعه بين نكرتين كمعرفتين في امتناع دخول (أل) عليهما نحو: ما أظن أحداً هو خيراً منك، وحسبت خيراً من زيد هو خيراً من عمرو. وذهب قوم من الكوفيين: إلى جواز وقوعه بين نكرتين مطلقاً، وخرّجوا عليه: ﴿أَن تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَىٰ مِنْ أُمَّةٍ﴾ [النحل: ٩٢].

وذهب قومٌ منهم إلى جواز وقوعه بعد اسم لا نحو: لا رجل هو منطلق.

وذهب آخرون: إلى جواز وقوعه قبل المضارع نحو: كان زيد هو يقوم.

وذهب الفراء: إلى أنه لا يجوز وقوعه قبل معرفة بغير اللام، فلم يُجِز: كان زيد هو أخاك، وكان زيد هو صاحب الحمار، ونحوه. وأوجب ابتدائيّة ورَفْع ما بعده.

وكذا لم يجوّز وقوعه في باب (ما) وأوجب فيه الابتدائيّة. وجوّز في (ليس) الوجهين، ورجّح الابتدائية.

وذهب الكسائي والفراء: إلى جواز وقوعه في غير الابتداء والنواسخ، نحو: ما بالُ زيد هو القائِمَ، وما شأن عمرو هو الجالِسَ، ومررت بعبدالله هو السيّدَ، بنصب الجميع.

وذهب قومٌ إلى جواز وقوعه قبل مشتق تقدمَ ما ظاهره التعلُّق به نحو: كان زيد هو بالجارية الكفيلَ بشرط أن لا يقصد كونُ بالجارية في صلة الكفيل على حدّ: ﴿وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ﴾ [يوسف: ٢٠] فإن قصدته لم يجز إجماعاً.

(١) لم أجد هذا الكتاب لمؤلف بهذا اللقب «العسكري». وهناك: «المصباح في شرح شواهد الإيضاح» ليوسف بن يبقى المعروف بابن يسعون المتوفى سنة ٥٤٠ هـ. وهناك أيضاً: «المصباح في النحو» للمطرزي المتوفى سنة ٦١٠ هـ. انظر كشف الظنون (ص ٢١٣ و ١٧٠٨).

(٢) هذه قراءة سعيد بن جبير، والحسن بخلاف، ومحمد بن مروان، وعيسى الثقفي، وابن أبي إسحاق. انظر المحتسب (١/ ٢٣٦).

وذهب الفرّاء: إلى جواز وقوعه أوّل الكلام قبل المبتدأ والخبر، وجَعَل منه: ﴿وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ﴾ [البقرة: ٨٥].

وذهب آخرون إلى جواز تقدمّه مع الخبر نحو: هو القائم زيد، وهو القائم كان زيد، وهو القائم ظننت زيداً.

وذهب آخرون: إلى جواز توسّطه بين كان واسمها وبين ظنّ والمفعول الأوّل نحو: كان هو القائم زيد، وظننت هو القائم زيداً.

ووجه المنع في الكُلّ عند الجمهور: أن فائدته صونُ الخبر من توهمه تابعاً، ومع تقديم الخبر يستغنى عنه، لأن تقديمه يمنع كونه تابعاً، إذ التّابع لا يتقدّم على المتبوع. فلو تقدّم مفعولا (ظننت) عليها جاز وقوعُ الفصل بينهما نحو: زيداً هو القائم ظننت. وإن تقدّم الأول وتأخّر الثاني نحو: زيداً ظننت هو القائم، ففي جواز ذلك نظر، قاله أبو حيّان. وقال: ولا يقع بين الخبرين، فلا تقول: ظننت هذا الحلو هو الحامض، لأنَّ الثاني ليس بالمعوّل عليه وحده.

وقيل بدخوله بينهما. قال: وكذا لا يدخل بين الضميرين نحو: زيد ظننته هو إيّاه خيراً من عمرٍو، عند سيبويه، لأنه تأكيد في المعنى لهذه الثلاثة، وكلٌّ منها يُغنِي عن صاحبه. فإن فَصلْت وأخَّرْت البدل جاز، نحو ظننته هو القائمَ إياه، لأنه في نية الاستئناف، وصار بذلك بمنزلة إنّ واللام في كلام واحد، إذا تأخّرت اللام. وسواء أكان الفصل بالمفعول الثاني، أو بظرف معمول الخَبر نحو: ظننته هو يوم الجمعة إيّاه القائم. فإن كان أحدُهما ضميراً والآخر ظاهراً جاز اتّفاقاً، لعدم الضميرين المُؤْذِنين بالضعف نحو: ظننته هو نفسه القائم.

وإنما يتعيّن فصليَّةُ هذا الضمير في صورتين:

الأولى: أن يليه منصوب وقبله ظاهر منصوب نحو: ظننت زيداً هو القائمَ، إذ لا تمكن الابتدائية فيه لنصب ما بعده، ولا البدليّة لنصب ما قبله، ولا التوكيد لأن المضمر لا يؤكّد الظاهر.

والثانية: أن يليه منصوب، ويقرن بلام الفَرْق نحو: إن كان زيدٌ لهو الفاضِلَ، وإن ظننت زيداً لهو الفاضلَ، لامتناع الابتدائية، لما سبق في التَّبعية، لدخول اللام عليه. فإن رُفع ما قبله نحو: كان زيد هو القائم احتمل أن يكون فصلاً، وأن يكون مبتدأً ثانياً، وأن يكون بدلاً. فإن كان المرفوع قبله ضميراً نحو: أنت أنت القائم احتمل الثلاثة، والتّوكيدَ أيضاً.

وإن كان قبله رفع وبعده نصب ولا لامَ، أو عكسه، نحو: كان زيد هو القائمَ، وكنت أنت القائم، وإن زيداً هو القائمُ، وإنك أنت القائم ـ احتمل في الأولى ما عدا الابتداء، وفي الثانية ما عدا البدل.

وإن كان بين منصوبين والأول ضميرٌ احتمل الفصل والتأكيد نحو: ظننتك أنت القائم.

ويتعيّن فيه الابتدائية إذا وقع بعد مفعول ظننت ووقع بعده مرفوع. وهو معنى قولي: «قبل رفع ما ينصب» نحو: ظننت زيداً هو القائم، وظننتك أنت القائم.

وتميم يرفعون الفصل على الابتداء وما بعده خبر مطلقاً، ويقرؤون: ﴿إنْ تَرَني أنا أَقَلُّ﴾ [الكهف: ٣٩]، ﴿تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هو خَيْرٌ﴾ [المزمل: ٢٠].

وفائدة الفصل عند الجمهور إعلام السّامع بأن ما بعده خبرٌ لا نعت، مع التوكيد. وأضاف إلى ذلك البيانيون، وتبعهم السُّهيلي: الاختصاصَ، فإذا قلت: كان زيد هو القائمَ، أفاد اختصاصَه بالقيام دون غيره، وعليه: ﴿إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ ٱلْأَبْتَرُ﴾ [الكوثر: ٣]. ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ٥].

ولو وقع بعده فاء الجزاء نحو أمَّا زيد هو فالقائم، فقال سيبويه: يتعيّن للابتدائية ولا يجوز الفصل، لأن الفاء تدل على أنه ليس بنعت. وجوّزه المبرد.

ولو وقع قبله إلا نحو: ما كان زيد إلاّ هو الكريم، فقال البصريون يتعيّن الابتدائية ولا يجوز الفصل، وجوزه الكسائي.

ولو وقع قبله لا النافية أو إنما نحو: كان عبدالله لا هو العالم ولا الصالح. فقال الفراء: تتعيّن الابتدائيّة، ولا يجوز الفصل. وجوّزه البصريون لأن (لا) لا تصلح فارقةً بين النعت والمنعوت.

وإن وقع بعده مشتقٌّ رافعٌ للسببي، فإنْ طابق الضمير الاسم نحو: ظننت زيداً هو القائم أبوه، أو هو القائمة أو القائم جاريته، فقال البصريون: تتعيّن الابتدائية، ولا يجوز الفصل. وجوّزه الكسائي. وفصّل الفرّاء بين أن يكون الوصف خلفاً من موصوف فيوافق الكسائي، أو غير خَلَف فيوافق البصريِّين.

وإنْ لم يطابق نحو: كان زيد هي القائمة جاريته، فالبصريون يمنعون هذا التركيب أصلاً، لا يرفع ولا ينصب، لتقدّم الضمير على الظاهر، وجوّزه الكسائي على الفصل.

ويجري ما ذُكِر في باب ظن، وفي ثاني وثالث باب أعلم.

ولو عطف على ما بعده الضمير بالواو، فإن كُرِّر الضمير تعيّن في المعطوف الرفع إن اختلفا نحو: كان زيد هو القائمُ وهو الأميرُ. وأجاز هشام نصبه. ورفعُ المعطوف والمعطوف عليه إن اتّفقا نحو: إن كان زيد هو المُقبِلُ وهو المُدْبِرُ. وأجاز هشام والفراء نصبهما. فإن لم يكرّر الضمير جاز اتّفاقاً نحو: كان زيد هو المقبل والمدبر.

والعطف بلا ولكن كالواو فيما ذكر، نحو: كان زيد هو القائم لا هو القاعد أو لا القاعد، وما كان زيد هو القائم لكن هو القاعد، أو لكن هو القاعد.

العَلَــم

(ص): العلم هو ما وضع لمعيّن لا يتناول غيره، فإن كان التَّعَيُّن ذهناً فعلم الجنس. وحكمه كمعرفةٍ لفظاً ونكرةٍ معنى. قيل: ويرادفه اسم الجنس. والأصحُّ أنه للماهية من حيث هي. أو خارجاً فالشخص.

(ش): العلم ما وُضِع لمعيّن لا يتناول غيره. فخرج بالمعيَّن النكرات، وبما بعده سائرُ المعارف، فإن الضمير صالحٌ لكل متكلّم ومخاطَب وغائب، وليس موضوعاً لأن يستعمل في معيَّن خاص بحيث لا يستعمل في غيره، لكن إذا استعمل صار جزئيّاً، ولم يَشْرَكْهُ أحد فيما أسند إليه. واسمُ الإشارة صالح لكلِّ مشار إليه، فإذا استعمل في واحد لم يشركه فيما أسند إليه أحد. وأل صالحةٌ لأن يعرّف بها كلّ نكرة، فإذا استعملت في واحدٍ عرَّفته وقَصَرته على شيء بعينه. وهذا معنى قولهم: إنها كُلّياتٌ وضعاً، جزئياتٌ استعمالاً.

ثم التعيّن إن كان خارجيّاً بأن كان الموضوع له معيناً في الخارج كزيد فهو علم الشّخص. وإن كان ذهنِيّاً بأن كان الموضوع له معيَّناً في الذهن، أي ملاحَظ الوجود فيه كأسامة علم للسبع، أي لماهيته الحاضرة في الذهن فهو علم الجنس.

وأمّا اسم الجنس: فهو ما وضع للماهية من حيث هي، أي من غير أن تعيّن في الخارج أو الذهن، كالأسد اسم للسبع، أي لماهِيته.

هذا تحرير الفرق بينهما، فإنهما ملتبسان، لصِدق كُلٍّ منهما على كلّ فرد من أفراد الجنس. ولهذا ذهب بعضهم: إلى أنهما مترادفان، وأنّ علم الجنس نكرة حقيقة، أو إطلاق المعرفة عليه مجاز. وَرُدّ باختلافهما في الأحكام اللفظية، فإن العرب أجرت علم الجنس كأسامة وثُعالة، مجرى علم الشخص، في امتناع دخول أل عليه، وإضافته، ومنع الصرف مع علة أخرى، ونعته بالمعرفة، ومجيئه مبتدأ، وصاحب حال، نحو: أسامة أجرأ من ثعالة، وهذا أسامة مقبلاً. وأجري اسم الجنس كأسدٍ مجرى النكرات وذلك دليلٌ على افتراق مدلوليهما، إذ لو اتحدا معنىً لما افترقا لفظاً.

وقد فرق بعض أهل المعقول بأن أسداً إذا وضع على شخص لا يمتنع أن يوجد منه أمثال، فوضع على الشِّياع. وأسامة وضع على معنى الأسدية المعقولة التي لا يمكن أن توجد خارج الذهن، ولا يمكن أن يوجد منها اثنان في الذهن، ثم صار أسامة يقع على الأشخاص، لوجود ذلك المعنى في الأشخاص.

وقد بسطت كلام الأئمة في الفرق بينهما في كتاب (الأشباه والنظائر النحوية) فليطلب منه[١].

(ص): فمنه مفردٌ عريٌّ من إضافة، وإسناد، ومزج. ومضاف: اسم، وكنية بدئت بأب أو أمّ أو ابن أو بنت، ولقبٌ أفاد مدحاً أو ذمّاً. ويؤخر عن الاسم غالباً، وكذا عن الكنية على المختار. ثم إن أُفردا دون أل أضيفا، وجوّز الكوفية الإتباع. وإلا أتبع أو قطع. ومَزْجٌ، فإن ختم بويه كسر. وقد يُعرب ممنوعَ الصرف. وقد يضاف وإلا أعرب ممنوعاً مفتوح آخرِ الأول غير الياء والمنوّن، ومضافاً. والأصحُّ جواز منعه حينئذ وبنائه.

(ش): ينقسم علم الشخص إلى أربعة أقسام:

أحدها: مفرد، وهو ما عرّي من إضافة وإسناد ومزج، كزيد.

الثاني: ذو الإسناد، وهو المحكي من جملة نحو: برق نحره، وتأبط شرّاً، وشاب قرناها. وأشرت إليه بقولي بعد ذلك: «ومنقول من جملة» وسيأتي مبسوطاً في باب مستقل، وهو باب التسمية آخر الكتاب الخامس.

الثالث: ذو المزج، وهو كل اسمين نُزِّلَ ثانيهما منزلة هاء التأنيث، وهو نوعان: مختوم بويه: كسيبويه، ونفطويه. وفيه لغات: الفصحى بناؤه على الكسر تغليباً لجانب الصوت. ويليها الإعراب ممنوع الصرف.

وغير مختوم بويه كمعدي كرب، وبعلبك، ففيه ثلاث لغات: الفصحى إعرابه إعراب ما لا ينصرف على الجزء الثاني، ويفتح آخر الأول للتركيب ما لم يكن ياءً كمعدي كرب فيسكن، أو منوّناً. ويليها إضافة صدره إلى عجزه فيخفض، ويجري الأول بوجوه الإعراب، إلا أنه لا تظهر الفتحة في المعتلّ حالة نصبه كما تقدم. وقد يمنع العجز من الصرف حالة الإضافة أيضاً في لغة حكاها في (التسهيل) فيفتح نحو: هذا معدي كرب على جعله مؤنّثاً.

والثالثة: بناؤه على الفتح في الجزأين ما لم يعتلّ الأول، فيسكن كخمسة عشر، وهذه اللغة أنكرها بعضهم، وقد نقلها الأثبات.

الرابع: ذو الإضافة، وهو اسم، وكنية، فالأول: كعبدالله، وعبد الرحمن، والثاني:

---

(١) انظر الأشباه والنظائر (٢/ ١٧٤ ـ مطبعة دائرة المعارف العثمانية).

ما صدر بأب كأبي بكر، أو أم كأم كلثوم، وزاد الرضي: أو بابن أو بنت كابن آوى، وبنت وردان.

ومن العلم: اللقب، وهو ما أشعر بمدح المُسمّى: كزين العابدين، أو ذمّه: كأنف الناقة.

ويُنْطق به مفرداً، ومع الاسم، ومع الكنية، فإذا كان مع الاسم فالغالب أن يتأخّر، وعلله ابن مالك بأنه في الغالب منقول من اسم غير إنسان، كبطّة، وقُفّة، فلو قُدّم توهم السامع أن المراد مسمّاه الأصلي، وذلك مأمون بتأخّره، فلم يعدل عنه. وعلّله غيره بأنه أشهر من الاسم، لأن فيه العلمية مع شيء من معنى النعت، فلو أتى به أوّلاً لأغنى عن الاسم. وندر قوله:

١٩٠ ـ بأن ذا الكلب عَمْراً خيرَهُم حَسَباً(١)

وإن كان مع الكنية، فالذي ذكروه جواز تقدمه عليها، وتقدُّمها عليه. ومقتضى تعليل ابن مالك: امتناع تقديمه عليها، وهو المختار.

نعم، لا ترتيب بين الاسم والكنية. قال ابن الصائغ: والأولى تقديم غير الأشهر منهما.

ثم إذا تأخّر اللقب عن الاسم، فإن كانا مفردين أضيف إلى الاسم اللقب نحو: جاء سعيدُ كُرْزٍ، على تأويل الأول بالمسمى والثاني بالاسم، تخلُّصاً من إضافة الشيء إلى نفسه. وجوز الكوفيون فيه الإتباع على البدل أو عطف البيان، واختاره ابن مالك، لأنّ الإضافة في مثل ذلك خلاف الأصل.

فإن كان في الأول أل فليس إلا الإتباعُ وفاقاً نحو: الحارثُ كرزٌ، ذكره أبو حيان وغيره.

وإن لم يكونا مفردين بأن كانا مضافين نحو: عبدالله زين العابدين، أو الأول مفرداً والثاني مضافاً نحو سعيد زين العابدين أو عكسه نحو: عبدالله بطة، امتنعت الإضافة وتعيّن الإتباع بدلاً أو بياناً، أو القطع إلى الرفْع بإضمار هو، أو إلى النصب بإضمار أعني.

---

(١) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

ببطــن شــريــانَ يعــوي حــولــه الــذيــبُ

وهو لجنوب أخت عمرو ذي الكلب في تخليص الشواهد (ص ١١٨)، والدرر (١/ ٢٢٥)، ولسان العرب (١٤/ ٤٣١ ـ شرى)، ومعجم ما استعجم (ص ٧٣٩)، والمقاصد النحوية (١/ ٣٩٥). وبلا نسبة في شرح الأشموني (١/ ٥٩)، وشرح ابن عقيل (ص ٦٦).

ويروى: «نسباً» مكان «حسباً».

(ص): ومنقول من جملة وسيأتي، ومصدرٍ، وعينٍ، وصفةٍ، وماض ومضارعٍ، وأمر. قيل: وصوت. وهو مقيس، وشاذٌّ بفكٍّ أو فتحٍ، أو إعلالِ ما استحَقّ خِلافَهُ، وضِدّها. ومرتجلٌ لم يستعمل قبلُ، أو جُهِل، أو لم يُقْصَد به النقل، أقوال. وقيل: كلها منقولة، وقيل: مرتجلة، وغيرُهما. وقيل: ليس علماً ما غلب بإضافة أو أل. وتحذف في نداء وإضافة حتماً، ودونهما نزراً، كأنْ قارنت ارتجالاً أو نقلاً، وإلا فإن لُمِح الأصل دخلت، وإلا فلا. لا منقول من فعل اختياراً.

(ش): ينقسم العلم إلى منقول، ومرتجل، وواسطةٍ بينهما لا توصف بنقل ولا ارتجال. هذا رأي الأكثرين.

وذهب بعضهم: إلى أن الأعلام كلها منقولة، وليس منها شيءٌ مرتجل، وقال: إن الوضع سبق ووصل إلى المُسمّى الأول، وعُلم مدلول تلك اللفظة في النكرات وسمّي بها، وجهلنا نحن أصلها، فتوهّمهَا من سمّى بها من أجل ذلك مرتجلة.

وذهب الزجّاج إلى أنها كلها مرتجلة. والمرتجل عنده: ما لم يقصد في وضعه النقل من محلٍّ آخر إلى هذا، ولذلك لم تجعل (أل) في الحارث زائدة، وعلى هذا فيكون موافقتُها للنّكرات بالعَرض لا بالقصد. حكى هذا الخلافَ أبو حيّان. وقال قبله: المنقول هو الذي يحفظ له أصلٌ في النكّرات، والمرتجل هو الذي لا يحفظ له أصل في النكرات. وقيل: المنقول، هو الذي سبق له وضعٌ في النّكرات، والمرتجل هو الذي لم يسبق له وضعٌ في النكرات، فحكى قولين. ويؤخذ من تقريره لكلام الزجاج قولٌ ثالث في حد المرتجل: أنّه ما لم يُقْصد في وضعه النّقلُ من محل آخر إلى هذا. فلذلك حكيتُ فيه ثلاثة أقوال.

وعندي أنّ الخلاف المذكور: هل كلها مرتجلة، أو منقولة، أو متبعضة؟ والخلاف المذكور في حد المنقول والمرتجل أحدهما مبنيٌّ على الآخر كما بينته في (السلسلة)[1].

ثم قال أبو حيان: ينقسم العلم إلى قسمين: منقول ومُرْتَجَل بالنظر إلى الأكثر، وإلا فقد لا يكون منقولاً ولا مرتجلاً، وهو الذي علميَّتُهُ بالغلبة. وحكاه ابن قاسم بصيغة «قيل»، وتلك عادته في أبحاث شيخه أبي حيّان، فظاهره أن ذلك من تفرّداته. ثم المنقول: إما من جملة، وستأتي في باب التسمية. أو من مصدر كفضل، وزيد، وسعد. أو من اسم عينٍ كأسد، وثور، وذئب. أو من صفةٍ اسم فاعل: كحارث وطالب، واسم مفعول كمضروب ومسعود، أو صفةٍ مشبّهة كحسن، وسعيد، أو صيغة مبالغة كعبّاس. أو من فِعْلٍ ماض كشمّر. أو من مضارع كيزيد، وأحمد، وتغلب. أو من أمرٍ: كاصْمت اسماً لفلاة.

---

(١) «السلسلة الموشحة» للسيوطي. تقدم الكلام عليه. انظر الفهارس العامة.

وزعم بعضهم أنه قد ينقل من صوت كَبَّةَ، وهو صوت كانت أمه ترقصه به وتقول:

١٩١ ـ لأُنكِحَـنَّ بَبَّـهْ جـارِيَـةً خِـدَبَّـهْ[1]

فلقِّب به. وقال ابن خالويه: ببّة: الغلام السمين، فالنقل من صفةٍ لا صوت، قال ابن مالك: وهو الصحيح.

ثم المنقول قسمان:

قسم مقيس: وهوما وافق حكم نظيره من النكرات. وشاذّ: وهو ما خالف إما بفَكّ ما استحق الإدغام كمَحْبَبْ، فإنه مَفْعَل من الحُبّ وقياسه: محَبّ بالإدغام. أو بإدغام ما استحقّ الفكّ، أو بفتح ما استحق الكسر: كَمَوْهَب، والقياس كسر الهاء، لأن ذلك حكم مفعل مِمّا فاؤه واو وعينه صحيحة كموعد، أو بكسر ما استحقّ الفتح: كمَعْدِي من: مَعْدِي كَرب. والقياس فتح الدال كَمَرْمًى. أو بإعلال ما استحقّ التصحيح: كداران[2] وماهان[3]. والقياس دَوَران، ومَوَهان، كالجَولاَن، والطّوفَان. أو بتصحيح ما استحقّ الإعلال كَمَدْيَن[4]، وحَيْوة[5]، والقياس مَدان، وحيَّة بقلب الواو ياء وإدغامهما،

(١) الرجز لهندبنت أبي سفيان والدة عبدالله بن الحارث بن نوفل الهاشمي في سرّ صناعة الإعراب (٢/ ٥٩٩)، والدرر (١/ ٢٢٦)، وشرح المفصل (١/ ٣٢)، ولسان العرب (١/ ٢٢١ ـ ببب، ٣٤٦ ـ خدب)، والمقاصد النحوية (١/ ٤٠٣). ولامرأة من قريش في جمهرة اللغة (ص ٦٣). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢/ ٤٠٥)، والخصائص (٢/ ٢١٧)، والمنصف (٢/ ١٨٢).

والخدبّة: الجارية المشتدّة الممتلئة.

(٢) داران: موضع. قال سيبويه: إنما اعتلّت الواو فيه لأنهم جعلوا الزيادة في آخره بمنزلة ما في آخره الهاء وجعلوه معتلاً كاعتلاله ولا زيادة فيه، وإلا فقد كان حكمه أن يصح كما صحّ الجَوَلاَنُ. انظر لسان العرب (٤/ ٣٠٠ ـ مادة دور).

(٣) ماهان: هما الدينور ونهاوند، أحدهما ماهُ الكوفة والآخر ماهُ البصرة. وهو اسم للأماكن المضافة إلى كل واحد منهما، فقلب الهاء في النسب همزة أو ياء؛ وليست اللفظة عربية. انظر اللسان (١٣/ ٥٤٥ ـ مادة موه).

(٤) في اللسان (١٣/ ٤٠٣ ـ مادة مدن): «مدين: اسم أعجمي، وإن اشتققته من العربية فالياء زائدة، وقد يكون مَفْعَلاً وهو أظهر. ومَدْين: اسم قرية شعيب على نبينا وعليه أفضل الصلاة والسلام، والنسب إليها مَدْينيٌّ. والمَدَانُ: صنم، وبنو المدان: بطن؛ على أن الميم في المدان قد تكون زائدة».

(٥) حيوة: اسم رجل. وقال ابن سيده: ليس في الكلام (ح ي و) وإنما هي عندي مقلوبة من (ح و ي)، إما مصدر حويتُ حيّةً مقلوب، وإما مقلوب عن الحيّة التي هي الهامّة فيمن جعل الحية من (ح و ي)، وإنما صحت الواو لنقلها إلى العلمية وسهّل لهم ذلك القلبُ، إذ لو أعلّوا بعد القلب والقلبُ علة لتوالَى إعلالان، وقد تكون فيعلة من حَوَى يحوي ثم قلبت الواو ياء للكسرة فاجتمعت ثلاث ياءات، فحذفت الأخيرة فبقي حية، ثم أخرجت على الأصل فقيل حَيْوَة. انظر اللسان (١٤/ ٢١١ ـ مادة حوا).

لاجتماعهما وسكون السابق. ومن أمثلة المرتجل: سعاد، وأُدد.

وأمّا ذو الغلبة، فهو كل اسم اشتهر به بعض ما هو له اشتهاراً تامّاً. وهو ضربان: مضاف كابن عمر، وابن رألان، فكلّ واحد من ولد عمر، ورألان: يطلق عليه ابن عمر وابن رَألان، إلاّ أن الاستعمال غلب على عبدالله[1] وجابر[2].

وذو أداة: كالأعشى والنابغة، إذْ غلبا عليه من بين سائر ذي عشاً ونُبُوغ. ونازع قومٌ في عَدِّه من أقسام العلم، وقالوا: إنه شبه العَلَم، لا علم. وصحّحه ابن عصفور. قال: لأن تعريفها ليس بوضع اللفظ على المسمّى، بل بالإضافة أو أل. ثم أل فيما غلب بها لازمة. ويجب حذفها في النداء والإضافة كحديث: «يا رحمن» و «رحمن الدنيا والآخرة»، وقوله:

١٩٢ ـ يـا أقْـرَع بـنَ حـابـسٍ يـا أقْـرَعُ[3]

وقوله:

١٩٣ ـ أحقّـاً أنَّ أخْطَلَكُـم هَجَـانِـي[4]

---

(١) هو عبدالله بن عمر بن الخطاب الصحابي.

(٢) هو جابر بن رألان الشاعر من سنبس طيىء، وهو من شعراء الحماسة.

(٣) الرجز لجرير بن عبدالله البجلي في شرح أبيات سيبويه (٢/ ١٢١)، والكتاب (٣/ ٦٧)، ولسان العرب (١١/ ٤٦ ـ بجل). وله أو لعمرو بن خثارم العجلي في خزانة الأدب (٨/ ٢٠، ٢٣، ٢٨)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٨٩٧)، والمقاصد النحوية (٤/ ٤٣٠)، ولعمرو بن خثارم البجلي في الدرر (١/ ٢٢٧). وبلا نسبة في جواهر الأدب (ص ٢٠٢)، والإنصاف (٢/ ٦٢٣)، ورصف المباني (ص ١٠٤)، وشرح الأشموني (٣/ ٥٨٦)، وشرح التصريح (٢/ ٢٤٩)، وشرح ابن عقيل (ص ٥٨٧)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٣٥٤)، وشرح المفصل (٨/ ١٥٨)، ومغني اللبيب (٢/ ٥٥٣)، والمقتضب (٢/ ٧٢).

وبعده:

إنّــك إن يُصْـرَعْ أخـوك تُصـرَعُ

(٤) عجز بيت من الوافر، وصدره:

ألا أبلـغْ بنـي خلـفٍ رسـولاً

وهو للنابغة الجعدي في ديوانه (ص ١٦٤)، وتخليص الشواهد (ص ١٧٦)، وخزانة الأدب (١٠/ ٢٧٣، ٢٧٧)، والدرر (١/ ٢٢٧)، والكتاب (٣/ ١٣٧)، والمقاصد النحوية (١/ ٥٠٤). وبلا نسبة في جواهر الأدب (ص ٣٥٣)، وشرح الأشموني (١/ ٨٦).

وفيه شاهد، وهو نصب «حقًّا» على الظرف، وفتح «أنّ»؛ لأنها وما بعدها في تأويل مبتدأ خبره الظرف، والتقدير: أفي حقّ هجاء أخطلكم.

وقَلّ حذفُها في غيرهما، كقوله:

١٩٤ ـ إذا دبَـرَانٌ منـك يـومـاً لقِيتُـهُ[1]

وحكي: هذا عَيُّوقٌ[2] طَالعاً.

أما ما غَلَب ما بالإضافة، فلا يفصل منها بحال. قال: ولو قارنت اللاّمُ نَقْلَ علم: كالنّضر والنُّعْمان، أو ارتجاله كَالْيسع والسموأل، فحكمها، حكم ما غلب بها من اللزوم إلاّ في النداء، والإضافة. قال ابن مالك: بل هذا النوع أحقّ بعدم التَّجرّد، لأن الأداة فيه مقصودةٌ في التسمية قَصْدَ همزة أحمد، وياء يشكر، وتاء تغلب، بخلافها في الأعشى ونحوه، فإنّها مزيدة للتعريف، ثم عرض بعد زيادتها شهرةٌ وغلبةٌ اغتنى بها، إلا أن الغلبة مسبوقةٌ بوجودها فلم تنزع. ولو لم يقارن الأداة النقلُ، بأن نقل من مجرّد لكنّ المنقول منه صالح لها، كالمصدر والصفة واسم العين، نُظِر: فإن لُمِح فيها الأصل دخلت الأداة، فيقال: الفضل، والحارث، واللّيث. وإن لم يلمح استديم التجرد. فإن لم يكن المنقول صالحاً للأداة كالفعل، كيزيد، ويشكر، لم تدخل إلاّ في ضرورة.

(ص): وقد ينكر العلم تحقيقاً أو تقديراً، ومسمّاه أُولُو العلم وما يحتاج لتعيينه من المألوفات، وأنواع معان وأعيان لا تؤلف غالباً. ومن النوعين ما لا يلزم التعريف. ومن الأعلام أمثلة الوزن، فما فيه مانع آخر منع صرفُه غير منكّر، إلاّ ذا وَزْنِ مُتَناهٍ أو ألف تأنيث. فإن صلحت لإلحاق فوجهان، وما لا فلا. وما حكي به موزونه المذكور، أو قُرِن بما ينزل منزلته فكهو على الأصح. وكذا بعض الأعداد المطلقة. والمختار صرفها مطلقاً. والأصحّ أن أسماء الأيام أعلام، ولامها للَّمح. وكَنَوْا عن اسم العالِم بفلانٍ وفلانة، وكنيته بأبي فلان وأُمّ فلانة، وغيره باللام. وجاء في الحديث بدونها، واسم الجنس بِهَنٍ، وهَنَة، وهَنت. قيل: والعلم ويعرف ويثنّى، ويجمع ويصغّر بِهُنيّة. والحديث بكيت وذيت مُثَلّثاً، وذَيّة، وكذا. ولا يُبْطِلُ التّصغير العلميّة، وقيل: إلاّ الترخيم.

(ش): فيه مسائل:

الأولى: قد ينكّر العلم تحقيقاً نحو رأيت زيداً من الزَّيْدين، وما مِنْ زَيْدٍ كزيد بن

---

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

أؤمّـلُ أن ألقـاك غـدواً بـأسْعُـدِ

وهو بلا نسبة في تخليص الشواهد (ص ١٧٦)، والدرر (١/٢٢٨)، والمقاصد النحوية (١/٥٠٨).

والدبران: علم بالغلبة على الكوكب الذي يُدبر الثريّا.

(٢) العيـوق: نجم أحمر مضيء في طرف المجرّة الأيمن، يتلو الثريّا لا يتقدمها، ويطلع قبل الجوزاء. (المعجم الوسيط: ص ٦٣٧).

ثابت، أو تقديراً كقول أبي سفيان: «لا قُرَيْشَ بعد اليوم». وقول بعض العرب: «لا بَصْرَةَ لكم» وحينئذ يثنّى ويجمع، وتدخله (أل)، ويضاف.

الثانية: مسميات الأعلام، أُوْلُو العِلْم من الملائكة والإنس والجنّ، كجبريل وزيد والولهان. وما يحتاج إلى تعيينه من المألوفات كالسُّوَر، والكُتُب[١]، والكواكب، والأمكنة، والخيل، والبغال، والحمير، والإبل، والغنم، والكلاب، والسّلاح، والملابس: كالبَقرة، والكامل[٢]، وزُحَل، ومكّة، وسَكَاب[٣]، ودُلْدُل[٤]، ويَعفُور[٥] وشذْقم[٦]، وهَيْلة، وواشق[٧]، وذي الفَقار[٨]. وأنواعُ معانٍ: كبرّة للمبرّة، وفجار لِلْفَجْرة، ويسَار لِلْمَيْسَرة، وخيّاب بن هيّاب لِلْخُسران. وأنواعُ أعيانٍ لا تُؤْلَف غالباً كأبي الحارث وأسامة للأسد، وأبي جعدة وذؤالة للذِّئب.

وندر مجيئُها لأعيانٍ مألوفة كأبي الدّغفاء للأحمق، وهيّان بن بيّان للمجهول شخصاً ونسباً، وقِنّوْر بن قِنّوْر لنوع العَبْد[٩]، واقْعُدِي وقُومِي لنوع الأَمَة، وأبي المَضَاء لنوع الفرس.

ومن النوعيّ ما لا يلزم التعريف. قال ابن مالك: لمّا كان لهذا الصِّنف من الأعلام خصوصٌ من وجه وشِياعٌ من وجه، جاز في بعضها أن يستعمل تارةً معرفةً فيعطي لفظُهُ ما يعطاه المعارفُ الشخْصية، وأن يستعمل تارةً نكرة فيُعْطى لفظُه ما يعطاه النّكرات. ونعني

---

(١) كالسور والكتب... إلخ. سيمثّل لها في السطر التالي بقوله: كالبقرة والكامل... إلخ.

(٢) منه: «الكامل في اللغة» للمبرّد، ولابن الأثير؛ و«الكامل في معرفة الضعفاء والمتروكين من الرواة» لابن عديّ؛ وغيرها من الكتب التي تسمى بهذا الاسم «الكامل».

(٣) سكاب: اسم فرس عبيدة بن ربيعة وغيره. انظر اللسان (١/ ٤٧١ ـ مادة سكب).

(٤) دلدل: اسم بغلة رسول الله ﷺ.

(٥) يعفور: اسم حمار النبي ﷺ؛ وفي حديث سعد بن عبادة: أنه خرج على حماره يعفور ليعوده. قيل: سمي يعفوراً لكونه من العفرة. انظر اللسان (٤/ ٥٩٠ ـ مادة عفر).

(٦) شدقم: اسم فحل من فحول إبل العرب معروف؛ وقال الجوهري: شدقم فحل كان للنعمان بن المنذر ينسب إليه الشدقميات من الإبل. (اللسان: ١٢/ ٣٢٠ ـ شدقم).

(٧) واشق: اسم كلب. (اللسان: ١٠/ ٣٨١ ـ وشق).

(٨) ذو الفقار: اسم سيف النبي ﷺ؛ سمي ذا الفقار لأنه كانت فيه حفرٌ صغار حسان. (اللسان: ٥/ ٦٣ ـ فقر).

(٩) قال الشاعر:

أضحتْ حلائلُ قنّورٍ مجدَّعةً ... لمصرع العبد قنّور بن قنّورِ

انظر اللسان (٥/ ١٢٠ ـ قنور).

بالنوعيّ نوعيّ المعاني. والطريقُ فيه السماع، فجاء من ذلك: فينة، وبُكرة، وغُدْوة، وعَشِيّة. تقول: فلان يأتينا فينةَ بلا تنوين، أي: الحينَ دون الحين، وفينةً بالتنوين أي حيناً دون حين. وكذلك يتعهدنا غُدْوَة، وبُكْرَةَ، وعَشيةَ، بلا تنوين، إذا قصدت الأوقاتَ المعبّر عنها بهذه الأسماء. وبالتنوين أي بكرةً من البكر، والمراد واحدٌ وإن اختلف التقديران. ولم يسمع ذلك في نوعيّ الأعيان، بل ما جاء منه ملتزمٌ تعريفُه كأسامَة، وذُؤالَة. انتهى.

قلت: ومن أمثلة فينة حديث: «لِلْمُؤمن ذَنْبٌ يعتاده الفينةَ بعد الفينة»، فأدخل عليه اللام، وذلك فرع التنكير.

الثالثة من الأعلام: الأمثلةُ الموزون بها، لأنّها دالّة على المراد دلالةً متضمنة الإشارة إلى حروفه وهيئته، ولذلك تقع النكرة بعدها حالاً، وتوصَف بالمعرفة كقولنا: لا ينصرف فُعَلُ المعدول، ويصرف فُعَلٌ غير معدول. ثم هي أربعة أقسام: قسمٌ ينصرف معرفةً ونكرة نحو: فاعل، إذ ليس فيه سببٌ يمنع مع العلمية.

وقسم لا ينصرف معرفةً وينصرف نكرة، وهو ما كان بتاء التأنيث كَفعْلة، أو على وزنِ الفعلُ به أولى كأفعل، أو مزيداً آخره ألف ونون كفعلان. أو ألف إلحاق مقصورة، كَفَعَنْلى وزن: حَبَنْطى. مثال تعريفها: فَعْلة وزن جَفْنَة، وهكذا. ومثال تنكيرها: كلُّ فعلة صحيح العين يجمع على فَعَلات، وهكذا.

وقسم لا ينصرف مطلقاً، لا معرفة ولا نكرة، وهو ما كان على زنة منتهى التكسير، كمفاعل ومفاعيل، أو ذا ألف تأنيث ممدودة أو مقصورة، كفعلاء، وفُعْلى بالضم.

وقسم فيه وجهان، وهو ما آخره ألفٌ مقصورة صالحة للتأنيث والإلحاق كَفَعْلى بفتح الفاء، فيه اعتباران، إن حكم بكون ألفه للتأنيث امتنع في الحالين، وإن حكم بكونها للإلحاق امتنع في التعريف، وانصرف في التّنكير.

وقال الخضراوي: اتّفق أصحابنا في أمثلة الأوزان أنّها إن استعملت للأفعال خاصة حكيت نحو: ضَربَ وزنه فعل، وانطلق وزنه: انفعل. وإن استعملت للأسماء وأريد بها جنسُ ما يوزن فحكمها حكم نفسها، فهي أعلام. فإن كان فيها ما يمنع الصرف مع العلميّة لم ينصرف، كقولك: فَعلانُ لا ينصرف، وأفعل لا ينصرف. وإنْ لم يُرَدْ بها ذلك وأريد حكايةُ موزونٍ مذكور معها ففيه خلاف، كقولك: ضاربةٌ وزنها فاعلة، فمنهم من لم يصرف هنا فاعلة، لأن هذه الأمثلة أعلام، فهذا علمٌ فيه تاء التأنيث. ومنهم من قال: يحكى به حالة موزونة، وهم الأكثر فيصرف هنا فاعلة. وإذا قال: عائشة، وزنها فاعلة منع من الصرف، إذْ لا حكاية توجب تنونيه. وإن قُرِن مثالٌ بما نزِّل منزلةَ الموزون فحكمه حكم ما نزِّل منزلته من الصفات. مثاله: هذا رجل أفعلُ حكمه حكم أسودَ، لأنك تنزّله منزلته، فامتنع صرفه.

هذا رأي سيبويه والمبرّد، وخالف المازنيُّ وقال: ينبغي صرفه، لأن أفعل هنا مثال للوصف وليس بوصف. ألا ترى أنه يجب صرفه في قولنا: كلُّ أفعلٍ إذا كان صفةً فإنّه لا ينصرف، وردّ بأنه من اللفظ صفة في المقيس دون المقيس عليه، والمرعيّ حكمه في اللفظ.

الرابعة من الأعلام أيضاً: بعض الأعداد المُطْلَقة، وهي التي لم تقيّد بمعدود مذكور ولا محذوف، إنّما تدلُّ على مجرد العدد. وإنّما كانت أعلاماً لأنَّ كُلاًّ منها يدلُّ على حقيقةٍ معيّنة دلالةً خالية من الشركة، متضمِّنة الإشارة إلى ما ارتسم به. فإذا انضاف إلى العلمية سببٌ آخر امتنع الصرف نحو: سِتّةُ ضِعْفُ ثلاثَة، وأربعةُ نصفُ ثمانية. هذا رأي الزّمخشري وابن الخبّاز[1] وابن مالك. ونقل أبو حيّان عن بعض الشيوخ: أنّه يصرفها. وهو المختار عندي.

قال ابن مالك: ولو عُومِل بهذه المعاملة كلّ عدد مطلق لصحَّ. يعني أن يُجعل علماً. قال: ولو عومل بذلك غير العدد من أسماء المقادير لم يَجُزْ، لأن الاختلاف في حقائقها واقعٌ، بخلاف العدد فإن حقائقه لا تختلف. ونعني بالاختلاف أن الرِّطل والقدحَ مثلاً يختلف باختلاف المواضع.

الخامسة: مذهب الجمهور أن أسماء الأيام أعلامٌ توُهِّمت فيها الصّفة، فدخلت عليها (أل) التي للمح، كالحارث والعباس، ثم غَلَبت فصارت كالدَّبرَان[2]. فالسّبت مشتق من معنى: القطع، والجمعة من: الاجتماع، وباقيها من الواحد، والثاني، والثالث، والرابع، والخامس. وخالف المبرد، فقال: إنها غير أعلام، ولاماتها للتعريف، فإذا زالت صارت نكرات.

السادسة: كنّت العرب عن علم المذكّر العاقل نحو زيد، بفلان، وعن كنيته بأبي فلان، أو ابن فلان. وعن علم المؤنّث العاقل نحو هند بفلانة، وعن كنيتها بأم فلان، أو أمّ فلانة. وفلان وفلانة علمان لا يُثنيان ولا يجمعان، وأمرهما غريب في لَحاق التاء للمؤنث

---

(١) ابن الخباز: هو أحمد بن الحسين بن أحمد بن معالي بن منصور بن علي الإربلي الموصلي الضرير المعروف بابن الخباز. عالم في النحو واللغة والفقه والعروض والفرائض. توفي بالموصل سنة ٦٣٩ هـ، وقيل سنة ٦٤٠، وقيل سنة ٦٣٧. من مصنفاته: النهاية في شرح الكافية في النحو، شرح اللمع لابن جني في النحو، شرح ميزان العربية، الغرة المخفية في شرح الدرة الألفية، والنظم الفريد في نثر التقييد. انظر النجوم الزاهرة (٦/ ٣٤٢)، وبغية الوعاة (ص ١٣١)، وشذرات الذهب (٥/ ٢٠٢).

(٢) الدبران: نجم بين الثريّا والجوزاء، ويقال له التابعُ والتويبعُ، وهو من منازل القمر؛ سمي دبراناً لأنه يَدْبُرُ الثريّا أي يتبعها. انظر اللسان (٤/ ٢٧١ ـ دبر).

وهو علم، وإنما تلحق للفرق بين الصفات، والدليل على أنه علمٌ منْعُ مؤنَّثه من الصرف في قوله:

١٩٥ ـ فـلانـةُ أضحـت خلَّـةً لِفُـلان[١]

وكنوا عن علم ما لا يعقل بالفلان في المذكر، والفلانة في المؤنث، فزادوا (أل) فرقاً بين العاقل وغيره. وفي (تهذيب الأسماء واللغات) للنووي[٢]: أنّه وقع في الحديث بغير لام فيما لا يعقل، أخرجه ابن حِبَّان، والبَيْهَقِيّ، وأبو يَعْلى عن ابن عباس قال: «ماتت شاةٌ لسودةَ، فقالت: يا رسول الله ماتت فلانة، تعني: الشاة». الحديث.

وكنّوا عن اسم جنس غير علم بـ(هن) في المذكر، و (هنَة) بفتح النون و (هَنْت) بسكونها في المؤنث. ولا يكنى به عن علم عاقل أو غيره كأسامة، قاله الشّلوبين والخضراوي وابن مالك، وغيرهم. وقال أبو عمرو: يكنى به عن علم ما لا يعقل. وقال بعضهم: يكنى به عن علم العاقل أيضاً، كقوله:

١٩٦ ـ الله أعطـاك فضـلاً مـن عَطِيَّتِـهِ على هَنٍ وَهنٍ فيما مضى وَهَنِ[٣]

يخاطب: حسن بن زيد، وكنى عن أولاده: عبدالله، وحسن، وإبراهيم. وقال ابن بقيّ[٤]: يقال في العاقل: (هَنَت) وصلاً، و (هنه) وقفاً. وفي غيرهم: (هَنَهْ) وصلاً ووقفاً، فرقاً بينهما.

---

(١) لم أهتد إلى تتمته ولا إلى قائله.

(٢) هو محيـي الدين أبو زكريا يحيـى بن شرف بن مري بن حسن بن حسين بن محمد النووي الدمشقي الشافعي. فقيه، محدث، حافظ، لغوي. ولدى بنوى من أعمال حوران سنة ٦٣١ هـ، وقرأ القرآن بها، وقدم دمشق فسكن المدرسة الرواحية ولازم كمال الدين إسحاق المغربي وسمع من غيره. توفي بنوى سنة ٦٧٧ هـ، ودفن بها. من تصانيفه الكثيرة: الأربعون النووية في الحديث، روضة الطالبين وعمدة المفتين في فروع الفقه الشافعي، تهذيب الأسماء واللغات، التبيان في آداب حملة القرآن، ورياض الصالحين. انظر تذكرة الحفاظ (٤/ ٢٥٠ ـ ٢٥٤)، وطبقات الشافعية للسبكي (٥/ ١٦٧، ١٦٨)، والنجوم الزاهرة (٧/ ٦٧٦)، وهدية العارفين (٢/ ٥٢٤، ٥٢٥) وغيرها.

(٣) البيت من البسيط، وهو لابن هرمة في ديوانه (ص ٢٢٣)، وخزانة الأدب (٧/ ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥)، والدرر (١/ ٢٢٩)، ومجالس ثعلب (١/ ٢٦).

(٤) هو أبو القاسم أحمد بن يزيد بن عبد الرحمن بن أحمد بن محمد القرطبي ويعرف بابن بقيّ. عالم في اللغة والعربية. ولد سنة ٥٣٧ هـ، وتوفي سنة ٦٢٥ هـ. من مؤلفاته: كتاب في الآيات المتشابهات.. انظر بغية الوعاة للسيوطي (ص ١٧٤).

وقال في (النهاية)[١]: هن وهنة: كناية عن نكرة عاقل وغير عاقل. ويصغّران، ويثنّيان، ويجمعان. تقول: عندي هُنَيّة أي جويرية، وهُنَيٌّ أي غُلَيِّم، وعنده هنوات. زاد غيره: ويعرّفان باللام فيقال: الْهَنُ والهنة.

قال بعضهم: فلانٌ وفلانةُ، وهنٌ وهنةُ أعلامٌ كني بها عِنْد النِّسيان، أو قصد الإبهام.

ولما كان الغرض من الكناية السّتر كثُرت الكناية عن الفرْج بهن، وعن فِعْل الجماع بهَنَّيْت. وكذا عن مقدماته.

وكنّوْا عن الحديث الذي يراد إبهامه، وعن أحاديث مجموعةٍ غير معلومة عند المخاطب بكَيْتَ، وذَيْتَ، بفتح التاء فيهما، وكسرها، وضمها، وبذيّة بتشديد الياء والفتح. وكذا ثمّ كذا تُذكر مكرّرة، ويقال كيت وكيت، وذيت وذيت، وكيت كيت، وذيتَ ذيت، مكرّراً بعطف ودونَهُ.

السابعة: التصغيرُ لا يُبْطِل العلَمية، وقيل: يبطلها تصغير الترخيم. وردّه ابن جِنِّي بقوله:

١٩٧ ـ وكان حُرَيْثٌ في عطائيَ جامدا[٢]

يريد الحارث بن وَعْلَة. فلو كان منكّراً لأدخل عليه (أل).

---

(١) «النهاية في النحو» لابن الخباز. راجع الفهارس العامة.

(٢) عجز بيت من الطويل، وصدره:

أتيت حُريثاً زائراً عن جنابةٍ

وهو للأعشى في ديوانه (ص ١١٥)، والدرر (١/٢٣١).

اسم الإشارة

(ص): اسم الإشارة: ذا، وذاك، وذلك، لمفرد ذكر.

وذي، وتي، وتا، وذِهِ، وذِهْ، وتِهِ، وتِهْ، وذهِي، وتهِي، وذاتُ، وتِيك، وتَيك، وذِيكَ. ومنعها ثعلب، وتِلك، وتَلك، وتالك، لأنثاه.

وذان وتان، وذيْن وتين، وذانك وتانك، وذيْنك، وتيْنك. وتزاد ياء إبدالاً من تشديد النون لمثنّاهما.

وأولاء مدّاً وقصراً. وقد ينوّن، ويضمّ، وتشبع همزته. ويقال: هُلاَءِ، وَهْولاَ، وأولاكَ. ويقال: ألاك، وأولئك، وأولالك، لجمعهما.

والمشهور أنّ المجرّد للقريب، وذا الكافِ للمتوسط، واللام للبعيد. واختلف في أولئك. والبعيد في المثنى بالتشديد أو بدلِه. والمختار ـ وفاقاً لابن مالك ـ أن غير المجرّد للبعيد، وعُزِي لسيبويه. وقيل: ترك اللام تميمي.

وألف ذا قال البصرية: منقلبة عن ياء أو واو: قولان. ووزنه: فَعَل. وقيل: فَعْل. والكوفية زائدة. والمختار وفاقاً للسّيرافي أصل. وقد يقال: ذاءِ، وذائِهِ، وذائِهْ، وذاؤه.

ووزن أُولَى: فُعَل، وأولاء: فُعَال. وقيل: فُعَل، وألفها عن ياء عند سيبويه. والمختار وفاقاً للمبرّد: أصل.

(ش): اسم الإشارة كما قال ابن أم قاسم (في شرح التسهيل): محصور بالعدّ، فاستغنى عن الحدّ، كما تقدّم في الضمير. فيشار للمفرد المذكر بذا، وذاك، وذلك.

واختلف البصريون في ألف (ذا) بعد اتفاقهم على أنّها منقلبة عن أصل. فقال بعضهم: هي منقلبة عن ياء، لقولهم في التصغير: ذَيّا، ولإمالتها، فالعين واللام المحذوفة ياءان.

وهو ثلاثيّ الوضع في الأصل. وقال بعضهم: عن واو، وجعلوه من باب طويت.

وقال الكوفيون ووافقهم السّهيلي: هي زائدة لسقوطها في التثنية. وردّ بأنه ليس في الأسماء الظاهرة القائمة بنفسها ما هو على حرف واحد. وأما حذفها في التثنية فلالتقاء الساكنين، وقد عوِّض منها تشديد النون.

قال أبو حيان: ولو ذهب ذاهب إلى أن (ذا) ثنائيّ الوضع نحو (ما) وأن الألف أصل بنفسها غير منقلبة عن شيء، إذ أصل الأسماء المبنيّة أن توضع على حرف أو حرفين لكان مذهباً جيداً سهلاً قليل الدّعوى. قال: ثم رأيت هذا المذهب للسِّيرافي والْخُشَنِي[١]، ونقله عن قوم.

واختلف أيضاً في وزن (ذا) فالأصح أنه: فَعَل بتحريك العين، لأنّ الانقلاب عن المتحرك أولى. وقيل: فَعْل بسكونها، لأنه الأصل.

وقد يقال في الإشارة إلى المفرد المذكر ذاء بهمزة مكسورة بعد الألف وذائِهِ بهمزة وهاء مكسورة، قال:

١٩٨ ـ هَــذَائِــهِ الــدَّفْتــرُ خيــرُ دَفْتَــرِ[٢]

ويشار إلى المفرد المؤنث بعشرة ألفاظ، وهي: (ذي) وما بعدها. والهاء في (ذه) و (ته) مكسورة باختلاس، وساكنة. و (ذات) مبنية على الضم. وتزاد (تيك) بكسر التاء، و (تيك) بفتحها، و (ذيك) وأنكرها ثعلب، و (تِلك) بكسر التاء، و (تَلْك) بفتحها، حكاهما هشام. و (تِيلِك) بكسر اللام والتاء، و (تالِك) بكسر اللام، حكاهما الفراء. وأنشد قوله:

١٩٩ ـ بـأيّـةِ تِيلـك الـدِّمَـن الخَـوَالِـي[٣]

---

(١) هو أبو ذرّ مصعب بن محمد بن مسعود بن عبدالله الجياني المالكي المعروف بالخشني، ويعرف أيضاً بابن أبي ركب. أديب، نحوي، لغوي، شاعر، مؤرخ، فقيه. ولد سنة ٥٣٤ هـ، وتوفي سنة ٦٠٤ هـ. من تصانيفه: الإملاء على سيرة ابن هشام، شرح كتاب سيبويه، شرح الإيضاح، شرح الجمل، وله شعر. انظر شذرات الذهب (٥/ ١٤)، وبغية الوعاة (ص ٣٩٢)، ومرآة الجنان (٤/ ٥).

(٢) الرجز بلا نسبة في الدرر (١/ ٢٣٢)، وشرح التصريح (١/ ١٢٦)، وبعده:

فــي كــفّ قــرمٍ مــاجــدٍ مُصــوَّرِ

(٣) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

عجبــتِ منــازلاً لــو تنطقينــا

وهو بلا نسبة في الدرر (١/ ٢٣٢).

وقوله:

٢٠٠ ـ وأنَّ لتـــالِـــكَ الغُمَـــرِ انْقِشـــاعَـــا[١]

وللمثنى المذكر: (ذان) و (ذانك) في الرفع. و (ذين) و (ذينك) في النصب والجر.

وللمثنى المؤنث: (تان) و (تانك)، و (تين) و (تينك). وقد يقال في المذكر: (ذانِيك) و (ذَينيك)، وفي المؤنث: (تانِيك) و (تَينيك). وذلك على لغة من شدّد النون بإبدال إحدى النونين ياء.

ولجمع المذكر والمؤنث معاً: (أُولاء) و (أُلاّك) بالتّشديد، و (أولئك) و (أولالك) بالقصر، و (أولاء) بالمدّ في لغة الحجاز، والقصرِ في لغة تميم.

ووزن الممدود عند المبرّد والفارسي فُعَال كغُثَاء، وعند أبي إسحاق: فُعَل، كَهُدًى، زيد في آخره ألف فانقلبت الثانية همزة. ووزن المقصورة: فُعَل اتفاقاً. وألفها أصل عند المبرّد لعدم التمكن، ومنقلبة عن ياءٍ عند سيبويه لإمالتها. وتنوينها لغة، حكاها قطرب فيقال: (أولاءٍ). قال ابن مالك: وتسمية هذا تنويناً مجاز، لأنه غير مناسب لواحدٍ من أقسام التنوين. والجيِّد أن يقال: إن صاحب هذه اللغة زاد نوناً بعد هذه الهمزة، كنون: ضَيفَن.

وبناء آخره على الضمّ لغة حكاها قطرب، وكذا إشباع الهمزة أوله في (أُولاء) و (أولئك) حكاهما قطرب، وكذا إبدال أوله هاء مضمومة حكاها أبو عليّ.

ويقال أيضاً: هَوْلاَ بفتح الهاء وسكون الواو، في لغة حكاها الشَّلوبين.

إذا عرفت ذلك فلا خلاف أن المجرَّد من الكاف واللام للقريب. ثم اختلف فقيل: ما فيه الكاف وحدها أو مع اللام كلاهما للبعيد، وليس للإشارة سوى مرتبتين. وهذا ما صححه ابن مالك. وقال: إنه الظاهر من كلام المتقدمين. ونسبه الصّفّار[٢] إلى سيبويه. واحتجّ له ابن مالك بأن المشار شبيهٌ بالمنادى، والنحويّون مجمعون على أن المنادى ليس له إلا مرتبتان فلحق بنظيره. وبأن الفراء نقل: أنّ بني تميم ليس من لغتهم استعمال اللام مع الكاف، والحجازيِّين ليس من لغتهم استعمال الكاف بلا لام، فلزم من هذا أنّ اسم الإشارة

(١) عجز بيت من الوافر، وصدره:

تعلَّـــمْ أنّ بعــــد الغـــيّ رشـــداً

وهو للقطاميّ في ديوانه (ص ٣٥)، وخزانة الأدب (٩/ ١٢٩، ١٣٠)، والدرر (١/ ٢٣٣)، ولسان العرب (١٥/ ٤٥٤ ـ هذا). وبلا نسبة في الصاحبي في فقه اللغة (ص ٢٢٣).

وفي البيت شاهد آخر، وهو أن «تعلّم» التي بمعنى «اعلم» لا تنصب المفعولين بل ترد مصدّرة بـ «أنّ» السادّة مع معموليها مسدّ المفعولين.

(٢) الصفّار: هو القاسم بن علي البطليوسي. تقدم التعريف به.

على اللغتين ليس له إلاّ مرتبتان، وبأن القرآن لم يرد فيه المجرّد من اللام دون الكاف، فلو كان له مرتبة أخرى لكان القرآن غير جامعٍ لوجوه الإشارة، فإنه لو كانت المراتب ثلاثة لم يُكْتَفَ في التثنية والجمع بلفظين. وهي وجوه حسنة، إلا أن دعوى الإجماع في الأول مردودة.

وذهب أكثر النحويين: إلى أن الإشارة ثلاث مراتب: قُرْبى، ولها المجرّد. ووسطى، ولها ذو الكاف. وبُعْدَى ولها ذو الكاف واللام. وصحّحه ابن الحاجب. واختلف على هذا في مرتبة (أولئك) بالمد، فقيل: هؤلاء وُسْطَى كأولاك، وقيل: لِلْبُعْدى كأولالك. قال أبو حيان: ويستدلّ للأول بقوله:

٢٠١ ـ يا ما أُمَيْلِحَ غِزْلاَناً شَدَنَّ لنا   من هَؤُلَيّائِكُنّ الضّالِ والسّمُرِ[1]

لأن هاء التثنية لا تصحب ذا البعيد. ومن الشواهد على (أولالك) قوله:

٢٠٢ ـ أُولالِك قومي لم يكونوا أُشابةً[2]

ومن وشاهد (أُلاّك) قوله:

٢٠٣ ـ من بَيْنِ أُلاّك إلى أُلاّكا[3]

---

(١) البيت من البسيط، وهو لمجنون ليلى في ديوانه (ص ١٣٠). وله أو للعرجي أو لبدويّ اسمه كامل الثقفي أو لذي الرمة أو للحسين بن عبدالله في خزانة الأدب (١/ ٩٣، ٩٦، ٩٧)، والدرر (١/ ٢٣٤). ولكامل الثقفي أو للعرجي في شرح شواهد المغني (٢/ ٩٦٢). وللعرجي في المقاصد النحوية (١/ ٤١٦، ٣/ ٦٤٣). وصدره لعلي بن أحمد العريني في لسان العرب (١٣/ ٢٣٥). ولعلي بن محمد العريني في خزانة الأدب (١/ ٩٨). ولعلي بن محمد المغربي في خزانة الأدب (٩/ ٣٦٣). وبلا نسبة في أسرار العربية (ص ١١٥)، والإنصاف (١/ ١٢٧)، وخزانة الأدب (١/ ٢٣٧، ٥/ ٢٣٣)، وشرح الأشموني (٢/ ٣٦٦)، وشرح شافية ابن الحاجب (١/ ١٩٠)، وشرح المفصل (٥/ ١٣٥)، ومغني اللبيب (٢/ ٦٨٢).

وفي البيت شاهد آخر غير تصغيره اسم الإشارة، وهو تصغيره فعل التعجّب «أميلح».

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

وهل يعظ الضلّيلَ إلاّ أولالكا

وهو للأعشى في شرح المفصل (١٠/ ٦). ولأخي الكلحبة في خزانة الأدب (١/ ٣٩٤)، ونوادر أبي زيد (ص ١٥٤). وبلا نسبة في إصلاح المنطق (ص ٣٨٢)، والدرر (١/ ٢٣٥)، وسرّ صناعة الإعراب (١/ ٣٢٢)، وشرح التصريح (١/ ١٢٩)، والصاحبي في فقه اللغة (ص ٤٨)، واللامات (ص ١٣٢)، ولسان العرب (١٥/ ٤٣٧)، والمنصف (١/ ١٦٦، ٣/ ٢٦).

والأُشابة من الناس: الأخلاط، والجمع: الأشائب.

(٣) الرجز بلا نسبة في الدرر (١/ ٢٣٥).

والمثنى توسُّطُه بتخفيف النون، وبُعْدُه بتشديدها، أو الياء المبدلة منه جوازاً مع الألف، ولزوماً مع الياء عند البصريين، لمنعهم التشديد معها. قاله أبو حيان.

(ص): وتصحب ها التنبيه المجرّد، وتقلُّ مع الكاف، وتُمْنع مع اللام. قال ابن مالك: والمُثنّى والجمع. وخالف أبو حيان. وقيل: تلزم (تي) الهاء والكاف، وتفصل بأنا وإخوتِهِ، وقَلّ بغيرها، خلافاً للزّجّاج. وقد تعاد بعده توكيداً. وأباه أبو حيّان.

والمعروف في المؤنّث: ها هي ذه مفردة. وحكي: هو ذه، وهو ذا. والكاف حرف خطاب تبيّن أحواله كالاسميّة. وقد يغني ذلك عن ذلكم. قال ابن مالك: وإشباعُ ضمّ الكاف عن الميم. وقد يقتصر على الكاف مطلقاً. وتتصل بأرأيت بمعنى: أخبرني، فلا يلحق تاءه العلامة استغناء بها بخلاف العلمية، والفاعل التاء. وقيل: الكاف. وقيل محلها نصب. وبحَيَّهَل، والنَّجَاءَ، ورويد. وقل ببلى، وكلاّ، وأَبْصِرْ، وليس، ونعم، وبئس، وحسبت. وقد ينوب ذو البعد عن غيره، وعكسه لِضَعةٍ أو رِفْعة، ونحو ذلك. ويتعاقبان، ومنعه السهيلي.

(ش): فيه مسائل:

(الأولى): تصحب ها التنبيه المجرّد من الكاف كثيراً نحو: (هذا)، و (هذي) والمقترن بالكاف دون اللام قليلاً كقوله:

٢٠٤ ـ ولا أهـل هـذاك الطّـرافِ المُمَـدّدِ[1]

وقوله:

٢٠٥ ـ قـد احتَمَلَـتْ مـيٌّ فهـاتِيـكَ دارُهـا[2]

---

(١) عجز بيت من الطويل من معلقة طرفة، وصدره:

رأيـــت بنـــي غبـــراءَ لا ينكـــرونـنـــي

وهو في ديوان طرفة بن العبد (ص ٣١)، والاشتقاق (ص ٢١٤)، وتخليص الشواهد (ص ١٢٥)، وجمهرة اللغة (ص ٧٥٤)، والجنى الداني (ص ٣٤٧)، والدرر اللوامع (١/ ٢٣٦)، وشرح الأشموني (١/ ٦٥)، وشرح ابن عقيل (ص ٧٣)، ولسان العرب (٥/ ٥ ـ غبر، ١٤/ ٩٢ ـ بني)، والمقاصد النحوية (١/ ٤١٠).

والطراف: بيت من أدم، وهو من بيوت الأعراب.

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

بهـــا السُّحْـــمُ تُـــرْدي والحمـــامُ المطـــوّقُ

وهو لذي الرمّة في ديوانه (ص ٤٥٩)، وشرح شواهد الإيضاح (ص ٦٠٢). وبلا نسبة في الدرر (١/ ٢٣٦).

ولا تدخل مع اللام بحال، فلا يقال: هذا لك. وعلّله ابن مالك بأنّ العرب كرهت كثرة الزوائد. وقال غيره: ها تنبيه، واللام تثنية، فلا يجتمعان. وقال السّهيلي: اللام تدل على بعد المشارِ إليه، وأكثر ما يقال للغائب وما ليس بحضرة المخاطب، وها تنبيه للمخاطب لينظر، وإنما ينظر إلى ما بحضرته لا إلى ما غاب عن نَظَره، فلذلك لم يجتمعا.

قال ابن مالك: ولا يدخل على المقرون بالكاف في المثنى والجمع فلا يقال: (هذانك) ولا هؤلئك. قال: لأنّ واحدهما (ذاك) و (ذلك)، فحمل على ذلك مثنّاه وجمعه، لأنّهما فرعاه، وحُمِل عليهما مثنى (ذلك) وجمعه لتساويهما لفظاً ومعنى.

قال أبو حيان وهذا بناءً على ما اختاره من أنه ليس للمشار إليه إلاّ مرتَّبتان، وقد ورد السماع بخلاف ما قال في قوله:

٢٠٦ ـ مِـن هَـؤُلَيّـائكـن الضـال والسَّمُـرِ[1]

وهو تصغير (هؤلائكن).

وزعم ابن يسعون[2] أن (تي) في المؤنث لا تستعمل إلا بهاء في أولها، وبالكاف في آخرها.

(الثانية): تفصل ها التنبيه من اسم الإشارة بأنا وأخواته من ضمائر الرفع المنفصلة كثيراً نحو: ها أنا ذا، وها نحن أولاء، قال تعالى: ﴿هَٰٓأَنتُمۡ أُوْلَآءِ﴾ [آل عمران: ١١٩] وبغير الضمائر المذكورة قليلاً كقوله:

٢٠٧ ـ تَعَلَّمَـنْ هـا لَعَمْـرُ الله ذَا قَسَمـاً[3]

---

(١) تقدم برقم (٢٠١).

(٢) هو يوسف بن يبقى بن يوسف بن مسعود بن عبد الرحمن التجيبي المعروف بابن يسعون، ويعرف أيضاً بالشنشي. أديب، نحوي، لغوي، فقيه. أصله من تاجلة وقيل من برشانة، وهما من عمل المرية. توفي في حدود سنة ٥٤٠ هـ. من آثاره: شرح أبيات الإيضاح للفارسي، وسماه المصباح في شرح شواهد الإيضاح. انظر بغية الوعاة (ص ٤٢٤، ٤٢٥)، وكشف الظنون (ص ٢١٣)، وبغية الملتمس (ص ٤٨٢)، وتكملة الصلة (ص ٧٣٢، ٧٣٣).

(٣) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

فـاقصـر بـذرعـك وانظـر أيـن تَنْسَلِـكُ

وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه (ص ١٨٢)، وخزانة الأدب (٥/ ٤٥١، ١٠/ ٤١، ٤٢)، والدرر (١/ ٢٣٨)، وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٢٤٦)، والكتاب (٣/ ٥٠٠، ٥١٠)، ولسان العرب (١٠/ ٤٤٢ ـ سلك، ١٥/ ٤٨١ ـ ها). وبلا نسبة في خزانة الأدب (١١/ ١٩٤)، والمقتضب (٢/ ٣٢٣).

وقوله:

٢٠٨ ـ فقلت لهم هذا لها ها وذَا لِيَا[١]

ففصل بالواو.

وقد تعاد (ها) بعد الفصل توكيداً. ذكره ابن مالك، ومثله بقوله تعالى: ﴿هَٰٓأَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ﴾ [آل عمران: ٦٦]. قال أبو حيّان: وهذا مخالف لظاهر كلام سيبويه، فإنه جعل (ها) السّابقة في الآية في منزلتها للتنبيه المجرّد غير مصحوبة لاسم الإشارة، لا أنّها مقدّمة على الضمير من الإشارة.

(الثالثة): لا خلاف بين النّحويّين أن كاف الخطاب المصاحبة لأسماء الإشارة حرفٌ يبيّن أحوال المخاطب من إفراد وتثنية وجمع، وتذكير وتأنيث، فينْصرف كالاسميّة بالفتح والكسر، ولحوق الميم والألف والنون، نحو: ذلك، ذلكما، ذلكم، ذلكن. وذاكَ، ذاكِ، ذاكما، ذاكم، ذاكنّ. وقد يكتفى في خطاب الجمع المذكر بكاف الخطاب مفتوحة، كما يخاطب المفرد المذكر، قال تعالى: ﴿فَمَا جَزَآءُ مَن يَفْعَلُ ذَٰلِكَ مِنكُمْ﴾ [البقرة: ٨٥] و ﴿ذَٰلِكَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [المجادلة: ١٢].

وذكر ابن الباذِش[٢] لإفراد الكاف إذا خوطب به جماعةٌ تأويلين:

أحدهما: أن يقبل بالخطاب على واحد من الجماعة لجلالته، والمراد له ولهم.

والثاني: أن يخاطب الكلّ، ويقدّر اسمٌ مفرد من أسماء الجموع يقع على الجماعة. تقديره ذلك يوعظ به يا فريق، ويا جَمْع، ونحو ذلك.

قال ابن مالك: وقد يستغنى عن الميم في الجمع بإشباع ضمّة الكاف، كقوله:

---

(١) عجز بيت من الطويل، وصدره:

ونحن اقتسمنا المال نصفين بيننا

وهو للبيد بن ربيعة في ملحق ديوانه (ص ٣٦٠)، وخزانة الأدب (٥/ ٤٦١)، والدرر (١/ ٢٣٩)، وشرح المفصل (٨/ ١١٤). وبلا نسبة في خزانة الأدب (١١/ ١٩٤، ١٩٦)، وسرّ صناعة الإعراب (١/ ٣٤٤)، والكتاب (٢/ ٣٥٤)، والمقتضب (٢/ ٣٢٣).

(٢) هو أبو الحسن علي بن أحمد بن خلف بن محمد الباذش الأنصاري الغرناطي المعروف بابن الباذش. نحوي، ولد بغرناطة سنة ٥٤٤ هـ، وتوفي بها سنة ٦٢٨ هـ. من تصانيفه: شرح الجمل للزجاجي، شرح كتاب الإيضاح للفارسي، شرح كتاب سيبويه، شرح الكافي للنحاس، وشرح المقتضب من كلام العرب. انظر بغية الملتمس (ص ٤٠٦، ٤٠٧)، وبغية الوعاة (ص ٣٢٦، ٣٢٧)، وهدية العارفين (١/ ٦٩٦).

٢٠٩ ـ وإنّما الهالِكُ ثم التالك ذو حَيْرَة ضاقت به المسالِكُ
كيف يكون النَّوْكُ إلاّ ذَلِكُ(١)

أراد: ذلكم، فحذف الميم، واستغنى بإشباع ضمة الكاف.

وقال أبو حيّان: لا دليل في البيت، لأنه يتّزن بالإسكان، وإن صحّت الرواية بالضمة فهو من تغيير الحركة لأجل القافية على حد قوله:

٢١٠ ـ سأتركُ منزلي لبني تميم وألحقُ بالحجاز فأسْتَرِيحا(٢)

فلا حجة فيه.

وفي الكاف لغةٌ أخرى، وهي الاقتصارُ عليها بكلّ حال من غير إلحاق علامة تثنية ولا جمع، تركاً لها على أصل الخطاب، ثم منهم من يفتحها مع المذكّر ويكسرها مع المؤنّث، ومنهم من يفتحها معهما.

(الرابعة): تتصل هذه الكاف ـ أعني الحرفية ـ بأرأيت بمعنى: أخبرني نحو: أرأيتَكَ يا زيدُ عمراً ما صنع، وأرأيتَكِ يا هندُ، وأرأيتكما، وأرأيتَكُم، أو أرأيتكن، فتبقى التاء مفردة دائماً.

ويُغنِي لَحاقُ علاماتِ الفروع بالكاف عن لحوقها بالتاء، وفيها حينئذ مذاهب:

أحدها: أن الفاعل هو التاء والكاف حرف خطاب لا موضع لها من الإعراب. وعليه البصريون.

الثاني: أن التاء حرف خطاب وليست باسم، وإلاّ لطابقت، والكاف هي الفاعل للمطابقة، وعليه الفراء، وردّ بأن الكاف يستغنى عنها بخلاف التاء، فكانت أولى بالفاعلية، وبأن التاء محكوم بفاعليتها في غير هذا الفعل بإجماع، ولم يعهد ذلك في الكاف.

الثالث: أن الكاف في موضع نصب، وعليه الكسائي. وردّ بأنه يلزم عليه أن يكون

---

(١) الرجز بلا نسبة في الدرر (١/ ٢٣٩). والنوك: الحمق.

(٢) البيت من الوافر، وهو للمغيرة بن حبناء في خزانة الأدب (٨/ ٥٢٢)، والدرر (١/ ٢٤٠، ٤/ ٧٩)، وشرح شواهد الإيضاح (ص ٢٥١)، وشرح شواهد المغني (ص ٤٩٧)، والمقاصد النحوية (٤/ ٣٩٠). وبلا نسبة في الدرر (٥/ ١٣٠)، والردّ على النحاة (ص ١٢٥)، ورصف المباني (ص ٣٧٩)، وشرح الأشموني (٣/ ٥٦٥)، وشرح شذور الذهب (ص ٣٨٩)، وشرح المفصل (٧/ ٥٥)، والكتاب (٣/ ٣٩، ٩٢)، والمحتسب (١/ ١٩٧)، ومغني اللبيب (١/ ١٧٥)، والمقتضب (٢/ ٢٤)، والمقرب (١/ ٢٦٣).
وقوله: «فأستريحا» نصبه بـ «أنْ» مضمرة بعد فاء السببيّة دون أن تُسبق بنفي أو طلب، وهذا ضرورة.

المفعول الأول، وما بعده هو الثاني في المعنى، وأنت إذا قلت: أرأيتك زيداً ما فعل لم تكن الكاف بمعنى زيد، فعلم أنه لا موضع لها من الإعراب، وأن زيداً هو المفعول الأول، وما بعده المفعول الثاني. فإن قيلَ: لِمَ لَمْ يكن من قبيل ما يتعدّى إلى ثلاثة فيكون الأول غير الثاني؟ أجاب أبو علي بأنها لم تتعدّ إلى ثلاثة في غير هذا الموضع، ولو كانت من هذا الباب لتعدّت إليها. أما أرأيت العلميّة وهمزتها للاستفهام فإن الكاف اللاّحقة لها ضمير منصوب يطابق فيه التاء نحو: أرأيتكَ ذاهباً، وأرأيتك ذاهبةً، وأرأيتماكما ذاهِبَيْن، وأرأيتموكم ذاهبين، وأرأيتنّ كُنّ ذاهبات، لأن ذلك جائز في أفعال القلوب.

الخامسة: تتصل الكاف الحرفية أيضاً كثيراً بِحَيَّهل، والنَّجاء، ورويد، وهي أسماء أفعال نحو: حَيْهلَكَ، أي ائتِ، والنّجَاك أي: أسرع، ورويدك أي: أمهل، وقليلاً ببلى وما ذُكِر بعده نحو: بَلاكَ، وكلاّك، وأبصِرْكَ زيداً، تريد: أبصر زيداً، ولَيْسَكَ زيدٌ قائماً. قال:

٢١١ ـ أَلَسْتكَ جاعِلي كابنيْ جُعَيْل[1]

ونِعْمَك الرجلُ زيد، وبِئْسك الرّجل عمرو، وَحَسِبْتُك عمراً قائماً. قال:

٢١٢ ـ وحِنْتَ ومَا حسبتُكَ أنْ تَحينا[2]

خرجه أبو علي عليه[3]، إذ لا يُخْبر بأن والفعلِ عن اسم عين.

السادسة: قد ينوب ذو البعد عن ذي القرب، وذو القرب عن ذي البعد إمّا لرفعة المشار إليه والمشير نحو: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾ [البقرة: ٢]. ﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبِّى﴾ [الشورى: ١٠]، ﴿فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِى لُمْتُنَّنِى فِيهِ﴾ [يوسف: ٣٢]. ﴿إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى﴾ [الإسراء: ٩] أو ضَعَتِهما نحو: ذلك اللّعين فَعَلَ، ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِى يَذْكُرُ﴾ [الأنبياء: ٣٦]، ﴿فَذَٰلِكَ ٱلَّذِى يَدُعُّ ٱلْيَتِيمَ﴾ [الماعون: ٢] أو نحو ذلك. قال في (التسهيل): كحكاية الحال نحو: ﴿كُلًّا نُّمِدُّ هَٰٓؤُلَآءِ وَهَٰٓؤُلَآءِ مِنْ عَطَآءِ رَبِّكَ﴾ [الإسراء: ٢٠]، ﴿هَٰذَا مِن شِيعَتِهِۦ وَهَٰذَا مِنْ عَدُوِّهِۦ﴾ [القصص: ١٥].

---

(١) الشطر من الوافر، وهو في الدرر (١/ ٢٤٠). وقائله وتتمته مجهولان. والشاهد فيه قوله: «ألستك» حيث اتصلت الكاف بـ «ليس» وهذا نادر.

(٢) عجز بيت من الوافر، وصدره:

لسانُ السوء تهديه إلينا

وهو بلا نسبة في جواهر الأدب (ص ١٢٥)، والجنى الداني (ص ٩٤)، والدرر (١/ ٢٤٠، ٢/ ٢٦٨)، وشرح شواهد المغني (١/ ٥٠٦)، ومغني اللبيب (١/ ١٨٢).

(٣) وخرّجه بعضهم على أن الكاف مفعول أول، و «أن تحين» بدل منه سدّ مسدّ المفعول الثاني لأن التعويل على البدل. وقيل: «أنْ» زائدة، و «تحينا» في موضع المفعول الثاني. وقيل: الفاعل والمفعول في «حسبتك» لمسمّى واحد.

زاد أهل البيان: وكالتنبيه بعد ذكر المشار إليه بأوصاف قبله، على أنه جديرٌ بما يَرِدُ بعده من أجلها، نحو: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدٗى﴾ [البقرة: ٥] الآية.

وقولي: «ويتعاقبان» هو مذهب الجُرْجَانِيِّ وابن مالك وطائِفةٍ، أنّ (ذلك) قد يشار بها للقريب بمعنى هذا، و (هذا) قد يشار بها للبعيد بمعنى: ذلك، قال تعالى: ﴿ذَٰلِكَ نَتۡلُوهُ عَلَيۡكَ مِنَ ٱلۡأٓيَٰتِ﴾ [آل عمران: ٥٨]، ثم قال: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلۡقَصَصُ﴾ [آل عمران: ٦٢].

وقال الشاعر:

٢١٣ ـ تـأمّـل خُفَـافـاً إنّنـي أنـا ذلكـا[١]

أي هذا. وردّه السُّهيلي، قال: إنّ ذلك من النيابة السابقة، لا التّعاقب.

(ص): ويشار للمكان بـ «هُنا» لازم الظرفيّة، ويجرُّ بمن وإلى، ويلحقه لواحقُ ذا، لكن لا تتصرّف كافُهُ. وكهنالك ثَمَّ، وقيل: تجيء مفعولاً به. وهِنّا وهَنّا. وقد يصحبها الكاف وها. ويقال: هُنَه، وثَمّهْ، وقفاً. وهنَّتْ. وقد يشار بهناك وهنالك وهنا لزمان. وقال المفضل[٢]: هناك للمكان، وهنالك للزمان.

(ش): يشار للمكان القريب بهُنا، وهو لازم الظّرفية، فلا يقع فاعلاً ولا مفعولاً به، ولا مبتدأً. ويجَرّ ببعض الحروف، كما هو شأن لازِم الظّرفية فيجر بمن، وإلى، نحو: تعال من هنا إلى هنا. وتلحقه لواحق ذا، وهو الكاف وحدها في التوسّط أو البعد، على القولين، والكاف مع اللام في البعد.

وتدخل ها التنبيه في هُنا بكثرة، وهُناك بقلّة، ولا تدخل في هنالك. نعم، تلزم كافهُ حالةً واحدة، ولا تتصرّف تصرف كاف ذا.

ويشار للمكان البعيد فقط بثَمّ مفتوحة الثاء المثلثة، وهي كهنا في لزوم الظّرفية، والجرّ بمن وإلى. وقيل: إنها تقع مفعولاً به، وخُرِّج عليه قولُه تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيۡتَ ثَمَّ رَأَيۡتَ﴾

---

(١) عجز بيت من الطويل، وصدره:

وقلـت لـه والـرمـحُ يـأطـر متنـه

وهو لخفاف بن ندبة في ديوانه (ص ٦٤)، والاشتقاق (ص ٣٠٩)، والأغاني (٢/ ٢٩٠، ١٥/ ٧١، ١٨/ ٢٣)، والإنصاف (٢/ ٧٢٠)، وخزانة الأدب (٥/ ٤٣٨، ٤٤٠)، والخصائص (٢/ ١٨٦)، والدرر (١/ ٢٤١)، والشعر والشعراء (١/ ٣٤٨)، والمنصف (٣/ ٤١).

(٢) هناك أربعة من النحويين واللغويين اشتهروا بهذا الاسم، وهم: المفضل بن سلمة بن عاصم الكوفي، والمفضل بن محمد الأصبهاني، والمفضل بن محمد بن سعد بن محمد المعرّي، والمفضل بن محمد بن يعلى الضبّي.

[الإنسان: ٢٠]. ورُدّ بأن المفعول محذوفٌ اختصاراً أي الموعود به أو اقتصاراً أي وقعت منك رؤية.

ويشار للبعيد أيضاً بِهِنّا بكسر الهاء وهَنّا بفتحها، والنون مشدّدة فيهما.

قال:

٢١٤ ـ كـأنَّ وَرْساً خَـالَـط الْيَـرَنَّـا خَـالَطَـهُ مـن هَـاهُنَـا وهَنّـا[1]

وقد تصحبها الكاف دون اللام، فيقال: هِنّاك، وهَنّاك. وقد تصحبها ها التنبيه، فيقال: ها هِنّا.

ويقال في هُنَا المخففة: هُنَهْ، في الوقف. قال:

٢١٥ ـ قـد أقْبَلَـتْ مـن أمِكنَـهْ مـن هـاهنـا ومـن هُنَـهْ[2]

ويقال أيضاً في ثَمَّ في الوقف: ثَمّهْ.

وقد يقال في هنّا المشددة: هَنّتْ مشدداً ساكن التاء، قال:

٢١٦ ـ وذكـرهـا هنّـتْ ولاتَ هنّـتِ[3]

وقد يشار بهنا وهنالك وهنّا المشددة للزّمان، كقوله تعالى: ﴿هُنَالِكَ ٱبْتُلِىَ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [الأحزاب: ١١]، أي في ذلك الزمان لقوله قبل: ﴿إِذْ جَآءُوكُم مِّن فَوْقِكُمْ وَمِنْ أَسْفَلَ مِنكُمْ﴾ [الأحزاب: ١٠]. وقوله: ﴿هُنَالِكَ تَبْلُوا۟ كُلُّ نَفْسٍ مَّآ أَسْلَفَتْ﴾ [يونس: ٣٠]. وقول الأفْوَه:

٢١٧ ـ وإذا الأمـور تعـاظمـت وتَشَـابَهَـتْ فهنـاك يَعْتَـرِفُـونَ أيـن المفـزعُ[4]

---

(١) الرجز بلا نسبة في الدرر (١/ ٢٤٢) وفيه: «رُديناً» مكان «ورساً»؛ ولعله تحريف. والورس: نبت أصفر يكون باليمن تتخذ منه الغُمْرة للوجه. (اللسان: ٦/ ٢٥٤). واليرنّا: يقال اليَرَنّأ واليُرَنّاءُ: وهو الحنّاء. وقال ابن بري: إذا قلت اليرنّا بالفتح همزت لا غير، وإذا ضممت الياء جاز الهمز وتركه. (اللسان: ١/ ٢٠٢، ٢٠٣).

(٢) الرجز بلا نسبة في الدرر (١/ ٢٤٢، ٢/ ٢١٤)، ورصف المباني (ص ١٦٣)، وسرّ صناعة الإعراب (١/ ١٦٣)، وشرح الأشموني (٢/ ٨٧٦)، وشرح شواهد الشافية (ص ٤٧٦)، وشرح المفصل (٣/ ١٣٨، ٤/ ٦، ٩/ ٨١، ١٠/ ٤٢، ٤٣)، والمحتسب (١/ ٢٧٧)، والمقرب (٢/ ٣٢)، والممتع في التصريف (١/ ٤٠٠)، والمنصف (٢/ ١٥٦).

ويروى «وردت» مكان «أقبلت».

(٣) الرجز بلا نسبة في الدرر (١/ ٢٤٣).

(٤) البيت من الكامل، وهو في ديوان الأفوه الأودي (ص ١٩)، وتخليص الشواهد (ص ١٢٨)، والدرر (١/ ٢٤٤)، والمقاصد النحوية (١/ ٤٢١).

وقول الآخر:

٢١٨ ـ حنَّت نوارِ ولات هَنَّا حَنَّتِ[1]

أي ولا حنّت في هذا الوقت.

وذهب المفضّل إلى أن: هناك للمكان، وهنالك للزمان.

---

(١) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

وبدا الذي كانت نوارُ أجنَّتِ

وهو لشبيب بن جعيل في الدرر (١/ ٢٤٤، ١١٩)، وشرح شواهد المغني (ص ٩١٩)، والمؤتلف والمختلف (ص ٨٤)، والمقاصد النحوية (١/ ٤١٨). ولحجل بن نضلة في الشعر والشعراء (ص ١٠٢). ولأحدهما في خزانة الأدب (٤/ ١٩٥). وبلا نسبة في تخليص الشواهد (ص ١٣٠)، وتذكرة النحاة (ص ٧٣٤)، والجنى الداني (ص ٤٨٩)، وجواهر الأدب (ص ٢٤٩)، وخزانة الأدب (٥/ ٤٦٣)، وشرح الأشموني (١/ ٦٦، ١٢٦)، ومغني اللبيب (ص ٥٩٢).

وفي البيت شاهد آخر، وهو قوله: «لات هنّا» حيث عملت «لات» في «هنّا»، وقيل: «لات» هنا غير عاملة.

أداة التعريف

(ص): أداة التعريف. قال الخليل وابن كيسان وابن مالك: أل. فالهمزة قطع، وقيل: وَصْل، وعليه سيبويه. قال أبو حيان وجميع النحاة: اللام. وتخلفها أمْ. وقيل فيما لا يدغم فيه.

(ش): النّكتة التي لأجلها قدمت هذا الباب على الموصول تأتي خَتْم المقدمات بالخاتمة المشتملة على معاني (مَنْ)، و (ما)، و (أيّ) الخارجة عن الموصوليّة، فإنّ ذكرها عقب الموصول على سبيل التذييل مناسب، وكونها مفردة بخاتمة أنسب، وفيه توفيةٌ بعادتي في هذا الكتاب، وهو ختم كل كتاب من الكتب السبعة بخاتمة كما صنع ابن السّبكي في (جمع الجوامع) الأصلي، إلى أن ختمت الكتاب السابع بخاتمة في الخط كما ختم هو الكتاب السابع بخاتمة في التصوف. وانضمّ إلى ما صنعته هنا مناسبتان:

الأولى: أن هذا الباب مختصر، وباب الموصول يستدعي أحكاماً طويلة، ومن عادة المصنِّفين تقديم ما هو الأخصر، وتأخير ما يستدعي فروعاً واستطرادات.

الثانية: أنه قد تقدّم حكاية قول أن تعريف الموصول بأل ونيّتها، فكانت لذلك كالأصل له، فناسب تقديم ذكرها عليه، وقد قدّم ابن مالك في التسهيل باب الموصول على باب الإشارة، مع أنّه عنده مؤخّر عنه في الرتبة، وليس لما صنعه وجهٌ من المناسبة.

اعلم أن في أداة التعريف مذهبين:

أحدهما: أنها (أل) بجملتها، وعليه الخليل وابن كيسان، وصححه ابن مالك. فهي حرفٌ ثنائيٌّ الوضع بمنزلة قد، وهل. قال ابن جني: وكان الخليل يسمِّيها أل، ولم يكن يسمِّيها الألف واللام، كما لا يقال في (قد) القاف والدال. ثم اخْتُلِف على هذا، هل الهمزة قطعٌ أو وصل؟ على قولين.

والمذهب الثاني: أنّها اللام فقط، والهمزة وصل اجتلبت للابتداء بالساكن وفتحت على خلاف سائر همزات الوصل تخفيفاً لكثرة دوْرها. وعليه سيبويه، ونقله أبو حيان عن

جميع النحويين إلا ابن كيسان. وعزاه صاحب (البسيط)[١] إلى المحقِّقين.

والفرق بين المذهبين على القول الأول بأن الهمزة وصل: أن الموضوع للتعريف على هذا اللاّمُ وحدها، ثم اجْتُلِبَتْ همزة الوصل ليمكن النُّطقُ بالساكن، وعلى ذاك هي معتدّ بها في الوضع كهمزة استمع ونحوه. وثمرة الخلاف تظهر في قولك: قام القوم فعلى الأولى حذفت الهمزة لتحرّك ما قبلها، وعلى الثاني لم يكن ثَمّ همزةٌ البتّةَ، ولم يُؤْتَ بها لعدم الحاجة إليها.

ورجّح مذهبُ الخليل لسلامته من وجوه كثيرةٍ مخالفةٍ للأصل، وموجبة لعدم النظير. منها: وضع كلمةٍ مستحقّة للتصدير على حرف واحد ساكن، وافتتاح حرفٍ بهمزة وصل، ولا نظير لهما. وبأنّ العرب تقف عليها، تقول: أَلِي، ثم تتذكّر فتقول: الرجل، كما تقول: قَدِي، ثم تقول: قد فعل.

وقال الشاعر:

٢١٩ ـ دع ذا، وعجِّل ذا، وأَلْحِق ذا بِـذَلْ[٢] بـالشحـم إنّـا قـد مَلِلْنـاه بَجَـلْ[٣]

ولا يوقف إلاّ ما كان على حرفين.

واستدلّ للمذهب الثاني بحذف الهمزة وصلاً. وأجيب بأنها وُصِلَتْ تخفيفاً، وبأن العامل يتخطّاها[٤]، ولو كانت في الأصل كقد لكانت في تقدير الانفصال، ولم يتخطّها.

وأجيب بأنّ تقدير الانفصال لا يترتّب على كثرة الحروف، بل على إفادة معنًى زائد على معنى المصحوب، ولو كان المُشْعِر به حرفاً واحداً كهمزة الاستفهام. وعدم الانفصال يرتّب على إفادة معنًى ممازجٍ لمعنى المصحوب كسوف.

---

(١) «البسيط في شرح الكافية» لحسن بن محمد الأستراباذي المتوفى سنة ٧١٧ هـ.

(٢) في الأصل: «بذال» والصواب ما أثبتناه.

(٣) الرجز لغيلان بن حريث في الدرر (١/ ٢٤٥)، والكتاب (٤/ ١٤٧)، والمقاصد النحوية (١/ ٥١٠). ولحكيم بن معيّة في شرح أبيات سيبويه (٢/ ٣٦٩). وبلا نسبة في رصف المباني (ص ٤١، ٧٠، ١٥٣)، وشرح الأشموني (١/ ٨٣)، والكتاب (٣/ ٣٢٥)، واللامات (ص ٤١)، ولسان العرب (١٥/ ٦ ـ طرا)، وما ينصرف وما لا ينصرف (ص ١٢١)، والمقتضب (١/ ٨٤، ٢/ ٩٤)، والمنصف (١/ ٦٦). ويروى: «دعْ ذا وألحقنا بذَلْ» بدل: «دعْ ذا وعجّلْ ذا وألحق ذا بذل».

والشاهد فيه قوله: «بذلْ» أراد: بذا الشحم، ففصل لام التعريف من «الشحم» لما احتاج إليه من إقامة القافية، ثم أعادها في «الشحم» لما استأنف ذكره بإعادة حرف الجرّ. وبجل: بمعنى حسب.

(٤) وذلك نحو: «مررت بالضارب»، فالمجرور «ضارب» ولا موضع لـ «أل» انظر شرح الأشموني (١/ ١٥٧).

وبأن التنكير مدلولٌ عليه بحرف واحد، وهو التنوين، فوجب كون التعريف كذلك، لأن الشيء يحمل على ضده كما يُحْمَل على نظيره.

وأجيب بأنه غير لازم، بل الاختلاف بها أولى، وإن سُلّم فشرطه تعذّر الحمل على النظير. قال أبو حيّان: وهذا الخلاف لا يُجْدي شيئاً، ولا ينبغي أن يُتشاغَل به.

وقد تخلُفها (أم) في لغة عُزَيّتْ لطيّىء وحمير. قال ابن مالك: لمّا كانت اللام تدغم في أربعة عشر حرفاً، فيصير المعرّف بها كأنه من المضاعف العين الذي فاؤه همزة، جَعَل أهل اليمن ومن داناهم بدلها ميماً، لأن الميم لا تدغم إلاّ في ميم.

قال بعضهم: إن هذه اللغة مختصة بالأسماء التي لا تدغم لام التعريف في أولها نحو: غلام، وكتاب، بخلاف: رجل، وناس.

قال ابن هشام: ولعل ذلك لغة لبعضهم لا لجميعهم، بدليل دخولها على النوعين في قوله ﷺ: «ليس من امبر امصيام في امسفر»[1]. أخرجه أحمد. وقول الشاعر:

٢٢٠ ـ يَـرْمِـي ورائـي بـامْسَهـمْ وَامْسَلِمَـةْ[2]

(ص): فإن عُهِد مصحوبها بحضورٍ حِسّيٍّ أو علميّ فَعَهْدِيّة. ويَعْرِضُ فيها الْغَلَبة واللّمْح، وإلاّ فجِنْسيّة. فإن لم يَخْلُفْها كلّ فلتعريف الماهية. أو خَلَفَها حقيقةً فللشمول، فيستثنى من مدخولها. وقد ينعت بالجمع ويضاف إليه أفعل، أو مجازاً فلشمول خصائصه مبالغة. قيل: ويعْرِضُ فيها الحضور. قيل: وتختص الحضوريّة بتلوّ إذا الفجائية والإشارة،

---

(١) المسند (٥/ ٤٣٤).

(٢) عجز بيت من المنسرح، وصدره كما في أكثر المصادر:

ذاك خليلـــي وذو يـــواصلنـــي

ولكن هذا البيت ملفّق من البيتين:

ذاك خليلـي وذو يعـاتبنـي ... لا إحنـةٌ عنـده ولا جَـرِمَـةْ
ينصـرنـي منـك غيـر معتـذرٍ ... يـرمـي ورائـي بـامسهـم وامسلَمـةْ

وهو لبجير بن غنمة في الدرر (١/ ٤٤٦)، وشرح شواهد الشافية (ص ٤٥١، ٤٥٢)، وشرح شواهد المغني (١/ ١٥٩)، ولسان العرب (١٢/ ١٩٢ ـ خندم، ٢٩٧ ـ سلم، ١٥/ ٤٥٩ ـ ذو)، والمؤتلف والمختلف (ص ٥٩)، والمقاصد النحوية (١/ ٤٦٤). وبلا نسبة في تخليص الشواهد (ص ١٤٣)، والجنى الداني (ص ١٤٠)، وشرح الأشموني (١/ ٧٢)، وشرح عمدة الحافظ (ص ١٢١)، وشرح قطر الندى (ص ١١٤)، وشرح المفصل (٩/ ١٧، ٢٠)، ولسان العرب (١٢/ ٣٦ ـ أمم)، ومغني اللبيب (١/ ٤٨).

وإبدال اللام ميماً: هي على لغة بعض اليمن الذين يقولون «أم» في «أل» التعريف.

وآيّ، والزمن الحاضر. وقيل: للحقيقة فيها. وزعم ابن معزوز[1] اختصاص اللاّم بالعهدية، وابن بابشاذ العهديّة بالأعيان، والجنسيّة بالأذهان.

(ش): (أل) نوعان: عهدِيّة وجنسيّة:

(فالأولى): ما عُهد مدلولُ مصحوبها بحضور حسِّي بأن تَقدّم ذكرُه لفظاً، فأعيد مصحوباً بأل، نحو: ﴿أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ﴾ [المزمل: ١٥، ١٦] أو كان مشاهداً كقولك: القرطاس، لمن سدّد سهماً.

أو علمي بأن لَمْ يتقدم له ذكر، ولم يكن مشاهداً حال الخطاب نحو: ﴿إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ﴾ [التوبة: ٤٠]. ﴿إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ﴾ [الفتح: ١٨]. ﴿إِذْ نَادَىٰهُ رَبُّهُۥ بِٱلْوَادِ ٱلْمُقَدَّسِ﴾ [النازعات: ١٦].

قال أبو حيان: وذكر أصحابنا أنه يَعْرِض في العهديّة الغلبة، ولمح الصفة. فالتي للغلبة كالبيت للكعبة، والنجم للثريّا، دخلت لتعريف العهد، ثم حدثت الغلبة بعد ذلك. والتي للمح لم تدخل أولاً على الاسم للتعريف، لأنّ الاسم علمٌ في الأصل، لكن لمح فيه معنى الوصف، فسقط تعريف العلميّة فيه، وإنما أنت تريد شخصاً معلوماً، فلم يكن بد من إدخال أل العهدية عليه لذلك.

(والثانية): إمّا لتعريف الماهية، وهي التي لا يخلفها (كل) لا حقيقة ولا مجازاً نحو: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَىْءٍ حَىٍّ﴾ [الأنبياء: ٣٠]، وقولك: والله لا أتزوج النساء ولا ألبس الثِّياب.

وإمّا لاستغراق الأفراد، وهي التي تخلفها (كلٌّ) حقيقةً نحو: ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَـٰنُ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٢٨]. وعلامتها أن يصحّ الاستثناء من مدخولها نحو: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَـٰنَ لَفِى خُسْرٍ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ [العصر: ٢، ٣]. وصحة نعته بالجمع، وإضافة أفعل إليه اعتباراً لمعناه نحو: ﴿أَوِ ٱلطِّفْلِ ٱلَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا۟﴾ [النور: ٣١] وقولهم: أهْلَكَ الناسَ الدِّينارُ الحُمْرُ، والدِّرهمُ البيضُ.

وإمّا لاستغراق خصائص الأفراد مبالغة في المدح أو الذّم، وهي التي تخلفها (كُلٌّ) مجازاً نحو: زيد الرجل علماً، أي الكامل في هذه الصفة. ومنه: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَـٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢].

---

(١) هو يوسف بن معزوز القيسي الأندلسي. أديب، نحوي، من أهل الجزيرة الخضراء. توفي بمرسية في حدود سنة ٦٢٥ هـ. من آثاره: شرح الإيضاح لأبي علي الفارسي، والتنبيه على أغلاط الزمخشري في المفصل، وما خالف فيه سيبويه. انظر بغية الوعاة (ص ٤٢٤)، وكشف الظنون (ص ٢١٢، ١٧٧٦).

قال الجُزُولي وغيره: ويعرض في الجنسيّة الحضور نحو: خرجت فإذا الأسد، إذ ليس بينك وبين مخاطبك عهدٌ في أسد مخصوص، وإنّما أردت: خرجتُ فإذا هذه الحقيقة، فدخلت (أل) لتعريف الحقيقة، لأن حقيقة الأسد معروفة عند الناس.

وقال ابن عصفور: لا تقع الحضوريّة إلا بعد اسم الإشارة نحو: جاءني هذا الرجل، وأيٍّ في النداء، نحو يا أيُّها الرجل، وإذا الفجائية نحو: خرجت فإذا الأسد، أو في اسم الزمان الحاضر نحو: الآن، والسّاعة، وما في معناهما. وما عدا ذلك لا تكون فيه للحضور، إلا أن يقوم دليلٌ على ذلك.

وقال ابن هشام: فيما ذكره ابن عصفور نظر، لأنك تقول لشاتم رجلٍ بحضرتك: لا تشتم الرجل، فهذه للحضور في غير ما ذكر، ولأن التي بعد إذا ليست لتعريف شيء حاضرٍ حالة التكلُّم، فلا تشبه ما الكلام فيه، ولأن الصحيح في الداخلة على (الآن) أنها زائدة لا معرّفة.

وما ذكر من تقسيم (أل) إلى عهدية وجنسيّة هو مذهب الجمهور. وخالف أبو الحجاج يوسف بن معزوز، فذكر أن (أل) لا تكون إلاّ عهدية، فإذا قلت: الدينار خير من الدرهم، فمعناه: هذا الذي عهدته بقلبي على شكل كذا خير من الذي عهدته على شكل كذا. فاللام للعهد أبداً لا تفارقه.

وقال ابن عصفور: لا يبعد عندي أن تسمى الألف واللام اللتان لتعريف الجنس عهديّتين، لأن الأجناس عند العقلاء معلومةٌ مذْ فهموها، والعهد: تقدّم المعرفة. وقال ابن بابشاذ: العهديّة بالأعيان والجنسية بالأذهان.

(ص): والمختار وفاقاً للكوفية نيابتها عن الضمير. قال ابن مالك: لا في الصلة.

(ش): اختلف في نيابة أل عن الضمير المضاف إليه، فمنعه أكثر البصريين وجوّزه الكوفية وبعض البصريين، وكثير من المتأخرين. وخرّجوا عليه: ﴿فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِىَ ٱلْمَأْوَىٰ﴾ [النازعات: ٤١]. ومررت برجلٍ حسن الوجه. والمانعون قدروا (له) و (منه).

وقيّد ابن مالك الجواز بغير الصلة.

وقال الزّمخشري في ﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ﴾ [البقرة: ٣١]: إنّ الأصل أسماءُ المسميات، فجوّز إنابتها عن الظاهر.

وقال أبو شامة[1] في قوله: «بدأت ببسم الله في النظم»: إنّ الأصل في نظمي. فجوّز إنابتها عن ضمير المتكلم.

(١) هو شهاب الدين أبو محمد وأبو القاسم عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم بن عثمان بن أبي بكر بن =

قال ابن هشام: والمعروف من كلامهم إنما هو التمثيل بضمير الغائب.

(ص): وزيدت لازماً في اليسع ـ وقيل: للّمح ـ والذي. قيل: والآن. ونادراً في علمٍ، وحالٍ، وتمييز ومُضَافِه. قال الأخفش: ومررت بالرجل مثلِك وخيرٍ منك. والخليل ما بعده نعت لنيّتها. وابن مالك بدلٌ، وابن هشام كـ ﴿ٱلَّيۡلُ نَسۡلَخُ﴾ [يسٓ: ٣٧].

(ش): تقع أل زائدة. وهي نوعان:

لازمة: وهي التي في الموصولات بناء على أنَّ تعريفها بالصلة. والتي في اليسع، وقيل إنها لِلّمح، والتي في الآن على أحد القولين فيه.

وغير لازمة: وهي نادرةٌ كالداخلة على بعض الأعلام في قوله:

٢٢١ ـ باعَدَ أُمَّ العَمْر مِن أسيرهَا[1]

والأحوال كقولهم: ادخلوا الأوّلَ فالأوّلَ، أي أوّلاً فأولاً، وقوله:

٢٢٢ ـ دُمْتَ الحَمِيد فما تنفكُّ منتصِراً[2]

= عباس المقدسي الدمشقي الشافعي المعروف بأبي شامة. محدث، حافظ، مؤرخ، مفسر، فقيه، أصولي، متكلم، مقرىء، نحوي. ولد بدمشق سنة ٥٩٩، وقتل بها سنة ٦٦٥ هـ، ودفن بباب الفراديس. من مؤلفاته الكثيرة: نظم المفصل للزمخشري في النحو. انظر ترجمته في طبقات القراء (١/ ٣٦٦)، وطبقات الشافعية للسبكي (٥/ ٦١ ـ ٦٣)، وتذكرة الحفاظ (٤/ ٢٤٣، ٢٤٤)، وفوات الوفيات (١/ ٢٥٢، ٢٥٣)، وبغية الوعاة (ص ٢٩٧)، وشذرات الذهب (٥/ ٣١٨، ٣١٩) وغيرها.

(١) الرجز لأبي النجم العجلي في شرح المفصل (١/ ٤٤) وبعده:

حرّاس أبوابٍ على قصورِها

وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر (٣/ ١٨٩)، والإنصاف (١/ ٣١٧)، والجنى الداني (ص ١٩٨)، والدرر (١/ ٢٤٧)، ورصف المباني (ص ٧٧)، وسرّ صناعة الإعراب (١/ ٣٦٦)، وشرح شواهد المغني (١/ ١، ١٦٣)، وشرح شواهد الشافية (ص ٥٠٦)، وشرح المفصل (١/ ١٣٢، ٦/ ٦٠)، ولسان العرب (٥/ ٢٧٢ ـ وبر)، ومغني اللبيب (١/ ٥٢)، والمقتضب (٤/ ٤٩)، والمنصف (٣/ ١٣٤).

وفي البيت شاهد آخر، وهو أن «عمراً» إذا دخلته «أل» للضرورة لا تلحقه الواو المميزة بينه وبين «عُمَر».

(٢) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

على العدا في سبيل المجد والكرمِ

وهو بلا نسبة في تخليص الشواهد (ص ١٦٨)، والدرر (١/ ٢٤٨). وقد ذهب بعض النحويين إلى أنّ الحال تكون معرفة ونكرة، وعلى هذا المذهب لا تكون «أل» زائدة في الحال.

أي حميداً. والتمييز في قوله:

٢٢٣ ـ وَطِبْتَ النَّفس يا قيسُ عن عمرو(١)

أي نفساً. والمضاف إليه التمييز في قوله:

٢٢٤ ـ إلى رُدُحٍ من الشِّيزَى مِلاَءٍ لُبابَ البُرّ يُلْبَكُ بالشِّهَادِ(٢)

واختلف في نحو: مررت بالرجل مثلك، وخير منك، مما أتبع فيه المقرون بـ «أل» بهما، فقال الأخفش: إنه نكرة وأل فيه زائدة ليصح إتباعه بهما، إذ ليسا بمعرفتين. وقال الخليل: بل النعت والمنعوت معرفتان على نية أل في النعت وإن كان موضعاً لا تدخله، كما نُصِب الجَمّاءَ الغفيرَ على نِيّة إلغاء أل. وقال ابن مالك: عندي أن أسهل مِمّا ذهبا إليه الحكم بالبدليّة، وتقرير المتبوع والتابع على ظاهرهما، فيكون بدل نكرة من معرفة. وردّه أبو حيان بأن البدل بالمشتقات ضعيف، وذلك الذي حمل الأخفش والخليل على ما ذهبا إليه.

وقال ابن هشام: كـ ﴿اللَّيلُ نَسْلَخُ﴾(٣) [يسٓ: ٣٧].

---

(١) جزء من بيت من الطويل، وتمامه:

رأيتُك لمّا أن عرفتَ وجوهَنا صددتَ وطبتَ يا قيس عن عمرو

وهو لرشيد بن شهاب في الدرر (١/ ٢٤٩)، وشرح اختيارات المفضل (ص ١٣٢٥)، وشرح التصريح (١/ ١٥١، ٣٩٤)، والمقاصد النحوية (١/ ٥٠٢، ٣/ ٢٢٥). وبلا نسبة في أوضح المسالك (١/ ١٨١)، وتخليص الشواهد (ص ١٦٨)، والجنى الداني (ص ١٩٨)، وجواهر الأدب (ص ٣١٩)، وشرح الأشموني (١/ ٨٥)، وشرح ابن عقيل (ص ٩٦)، وشرح عمدة الحافظ (ص ١٥٣، ٤٧٩).

(٢) البيت من الوافر، وهو لأمية بن أبي الصلت في ديوانه (ص ٢٧). وأساس البلاغة (ص ١٥٩ ـ ردح)، وجمهرة اللغة (ص ٥٠٢)، وسمط اللآلي (ص ٣٦٣)، ولسان العرب (٢/ ٤٤٧ ـ ردح، ٤٥٥ ـ رجح، ٣/ ٢٤٣ ـ شهد، ١٠/ ٤٨٢ ـ لبك، ١٢/ ٢٣٧ ـ رذم)، والمعاني الكبير (١/ ٣٨٠). ولأبي الصلت في المستقصى (١/ ٢٨١). ولأمية أو لأبي الصلت في الدرر (١/ ٢٤٩). ولابن الزبعرى في لسان العرب (٥/ ٣٦٣ ـ شيز). وبلا نسبة في جمهرة اللغة (ص ٨١٢)، والمقرب (١/ ١٦٣).

والردح: جمع رداح، وهي الجفنة العظيمة. والشيزى: شجر يقال له الآبنوس ويقال الساسم. ويلبك: يُخلط. ولباب البرّ: يعني الفالوذ؛ قاله في اللسان (١٠/ ٤٨٢). والشهاد: جمع تكسير للشهد، وهو العسل ما دام لم يُعصر من شمعه.

(٣) مراده أن مذهب ابن هشام أن المعرف الجنسي يقرب في المعنى من النكرة فيصحّ أن يقدر حالاً أو وصفاً؛ ثم ذكر هذه الآية. وانظر المغني (٢/ ٤٨٠).

المـوصُـــول

(ص): الموصول منه حرفيّ وهو: ما أُوِّل مع صلته بمصدر، وهو (أن). وتوصل بفعل متصرف. وقال أبو حيان: إلا الأمر. وكي، وتوصل بمضارع مقرونة بلام التعليل لفظاً، أو تقديراً.

و (أنَّ) وتوصل بمبتدأ وخبر.

و (لو) التالية غالباً مُفْهِمَ تَمَنٍّ أثبت مصدريّتها الفرّاء، والفارسي، والتبريزي[1]، وأبو البقاء[2]، وابن مالك. ومنعه الجمهور.

و (ما)، وزعمها قومٌ اسماً. ويوصلان بمتصرّف غير أمر، والأكثرُ بماضٍ.

وجوّز قوم وصل (ما) بجملة اسمية. وثالثها إن نابت عن الظرف. وشرط قوم صحة الذي محلّها. والسهيلي كون وَصْلِها غير خاص. وتنوب عن زمانٍ، قيل: وتشاركها أن.

---

(١) هو أبو زكريا يحيى بن علي بن محمد بن الحسن بن بسطام الشيباني المعروف بالخطيب التبريزي. أديب، نحوي، لغوي، عروضي. ولد سنة ٤٢١ هـ، وقيل سنة ٤٢٠. ونشأ ببغداد، ورحل إلى بلاد الشام، فقرأ على أبي العلاء المعري وأخذ عنه؛ وسمع منه الخطيب البغدادي والحافظ ابن ناصر. وأقام بدمشق مدة، ودخل مصر، ثم عاد إلى بغداد فقام على خزانة الكتب في المدرسة النظامية إلى أن توفي ببغداد فجأة في جمادى الآخرة سنة ٥٠٢ هـ. من تصانيفه: شرح سقط الزند لأبي العلاء المعري، شرح ديوان الحماسة لأبي تمام، تهذيب إصلاح المنطق لابن السكيت، الملخص في إعراب القرآن، الكافي في علمي العروض والقوافي، وله شعر. انظر ترجمته في وفيات الأعيان (٢/٣٠٧ ـ ٣١٠)، وبغية الوعاة (ص ٤١٣، ٤١٤)، ومعجم الأدباء (٢٠/ ٢٥ ـ ٢٨)، ونزهة الألبا (ص ٤٤٣ ـ ٤٤٨)، وشذرات الذهب (٤/ ٥، ٦)، وهدية العارفين (٢/٥١٩).

(٢) هو أبو البقاء العكبري عبدالله بن الحسين بن عبدالله المتوفى سنة ٦١٦ هـ. وقد تقدم التعريف به. انظر الفهارس العامة.

(ش): الموصول قسمان: حرفيٌّ، واسميّ. والثّاني هو المقصود بالباب، لأنه المعرفة، وذكر الأول استطراداً، وبدىء به لأن الكلام فيه أخصر، وذاك يستتبع أحكاماً وفروعاً كثيرة. وضابط الموصول الحرفي: أن يؤوّل مع صلته بمصدر. وهو خمسة أحرف:

أحدها: (أَنْ) بالفتح والسكون، وهي الناصبة للمضارع، وتُوصَل بالفعل المتصرِّف ماضياً كان أم مضارعاً أم أمراً نحو: أعجبني أن قمت، وأريد أن تقوم، وكتبت إليه بأن قم. ونصّ سيبويه على وصلها بالأمر. والدليل على أنّها مصدرية دخولُ حرف الجرّ عليها. وقال أبو حيّان: جميع ما استدلّوا به على وصلها بفعل الأمر يحتمل أن تكون التفسيريّة. ولا يَقْوَى عندي وصلُها به لأمرين: أحدهما: أنها إذا سُبِكَت والفعلَ بمصدرٍ فات معنى الأمر المطلوب. والثاني: أنّه لا يوجد في كلامهم: يعجبني أن قم، ولا أحببت أن قم، ولا يجوز ذلك، ولو كانت تُوصَل به لجاز ذلك كالماضي والمضارع. انتهى.

أما الجامد: كعسى، وهبْ، وتعلَّمْ، فلا توصل به اتّفاقاً.

الثاني: (كي): وتوصل بالمضارع، ولكونها بمعنى التعليل لزم اقترانها باللام ظاهرة أو مقدّرة نحو: جئت لكي تكرمني أو كي تكرمني.

الثالث: (أنّ) بالفتح والتشديد: إحدى أخوات إنّ، وتوصَل باسمها وخبرها نحو: يعجبني أنَّ زيداً قائم.

وهذه الثلاثة متفّقٌ عليها.

الرابع: (لو) التالية غالباً مُفْهِمَ تَمَنٍّ. واختلف فيها:

فالجمهور: أنها لا تكون مصدريّة، بل تلازم التعليق، ويؤيّد ذلك أنه لم يُسْمَعْ دخولُ حَرْف جرٍّ عليها.

وذهب الفراء، والفارسيّ، والتّبريزي، وأبو البقاء، وابن مالك: إلى أنها قد تكون مصدرية، فلا تحتاج إلى جواب. وخرّجوا على ذلك: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ﴾ [البقرة: ٩٦]. ﴿وَدُّواْ لَوْ تُدْهِنُ﴾ [القلم: ٩]. ومُفْهِمُ تَمنٍّ يشمل: ودّ، ويود، وأحِبّ، وأتمنّى، وأختار. والمسموع: وَدّ، ويودّ.

ومن استعمالها دون مفهم تمنٍّ نادراً:

٢٢٥ ـ ما كان ضرّك لو مَنَنْتَ[1]

---

(١) جزء من بيت من الكامل، وتمامه:

. . . . ورُبَّما ... مَنَّ الفتى وهو المغيظُ المحنقُ

وهو لقتيلة بنت النضر في الأغاني (١/ ٣٠)، وحماسة البحتري (ص٢٧٦)، والجنى الداني =

وإنّما توصل بفعل متصرِّف غير أمر.

الخامس: (ما) خلافاً لقومٍ منهم المبرِّد، والمازنيّ، والسُّهيلي، وابن السّراج، والأخفش في قولهم: إنها اسم مفتقرة إلى ضمير، وأنك إذا قلت: يعجبني ما قمت، فتقديره القيام الذي قمته. وعلى رأي الجمهور إنما توصل بفعلٍ متصرّف غير أمر، والأكثر كونُه ماضياً نحو: ﴿بِمَا رَحُبَتْ﴾ [التوبة: ٢٥]. ومن المضارع: ﴿لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ﴾ [النحل: ١١٦] أي لوصْف.

وجوّز قوم منهم السِّيرافِيُّ، والأعلم، وابن خروف، وصْلَها بجملة اسمية كقوله:

٢٢٦ ـ كما دِماؤكُمُ تَشْفِي من الكَلَبِ[1]

والجمهور منعوا ذلك، وقالوا: هي في البيت كافّة. وقيل: يجوز في حال نيابتها عن ظَرْف الزمان. وسيأتي.

وذكر في (البسيط) أنها لا تكون سابكة إلاّ حيث يصحُّ حلول الموصول محلها، لأنَّ الموصولة سابكةٌ في المعنى، لأنّك تَسْبك بها الجملة إلى الوصف بالمفرد. قال أبو حيان: ويرده قوله:

٢٢٧ ـ يَسُرُّ المرءَ ما ذهب اللّيالي[2]

= (ص ٢٨٨)، وخزانة الأدب (١١/ ٢٣٩)، والدرر (١/ ٢٥٠)، وشرح الأشموني (٣/ ٥٩٨)، وشرح التصريح (٢/ ٢٥٤)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ٩٦٦)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٦٤٨) وفيه: «قائله قتيلة، وقيل ليلى بنت النضر»، ولسان العرب (٧/ ٤٥٠ ـ غيظ، ١٠/ ٧٠ ـ حنق)، والمقاصد النحوية (٤/ ٤٧١). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٤/ ٢٢٣)، وتذكرة النحاة (ص ٣٨)، ومغني اللبيب (١/ ٢٦٥).

وقوله: «لو مننت» في تأويل مصدر مرفوع على أنه اسم «كان»، أو فاعل بـ«ضرّ»؛ أي: ما كان ضرّك منك، أو مجرور بحرف جرّ محذوف.

(١) عجز بيت من البسيط، وصدره:

أحلامُكم لسقام الجهل شافيةٌ

وهو للكميت بن زيد في الدرر (١/ ٢٥٢)، ومعاهد التنصيص (٣/ ٨٨)، ولم أقع عليه في ديوانه. وبلا نسبة في تذكرة النحاة (ص ٥١).

(٢) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

وكان ذهابُهُنّ له ذهابا

وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر (٣/ ٣٧)، والجنى الداني (ص ٣٣١)، والدرر (١/ ٢٥٣)، وشرح التصريح (١/ ٢٦٨)، وشرح قطر الندى (ص ٤١)، وشرح المفصل (٨/ ١٤٢، ١٤٣).

أي ذهابُ الليالي، ولا يصح فيه الموصول.

وقال السُّهيلي: إنّ صلة (ما) لا بد أن يكون فعلاً غير خاص، بل مُبْهَماً يحتمل التنويع نحو: ما صنعت، ولا تقول: ما جلست، ولا ما تجلس؛ لأن الجلوس نوع خاص ليس مبهماً، فكأنك قلت: يعجبني الجلوس الذي جلست، فيكون آخر الكلام مفسِّراً لأوله رافعاً للإبهام، فلا مَعْنَى حينئذ لها. ورُدّ بالبيت السابق[1].

وتختصُّ (ما) بنيابتها عن ظرف زَمان نحو: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ﴾ [هود: ١٠٨]، لا أصحبهم ما ذرَّ شارق، أي مُدّة دوامها، ومُدّة ذُرور شارق.

ومنه قوله:

٢٢٨ ـ ولــن يلبــث الجُهَّــالُ أن يَتَهضَّمُــوا أخَا الحِلْمِ ما لم يَسْتَعِنْ بِجَهُولِ[2]

وقوله:

٢٢٩ ـ أُطَــوِّفُ مــا أُطَــوِّفُ ثــم آوي[3]

وتسمّى ظرفية ووقتيّة. وذهب الزمخشري: إلى أنّ أَنْ تشاركها في ذلك، وخرّج عليه: ﴿أَنْ ءَاتَىٰهُ ٱللَّهُ ٱلْمُلْكَ﴾ [البقرة: ٢٥٨]. ﴿إِلَّآ أَن يَصَّدَّقُوا۟﴾ [النساء: ٩٢] أي وَقْت أن آتاه، وحين أنْ يَصَّدَّقُوا. قال أبو حيان: وأكثر النّحاة لا يعرفون ذلك. ولا حُجّة فيما ذكره، لاحتمال كونها للتعليل ولم يقم دليل على كون (أنْ) ظرفيّة مثل (ما).

(ص): واسْمِيٌّ، وهو (الذي) لِذَكَرٍ فرْدٍ عالم وغيره. وزعم يونس والفراء وابن مالك وقُوعَها مصدرية. و (التي) لأنثاه. والأصل: لَذِي، ولَتِي بوزن فَعِل. والكوفية الذال فقط

---

(١) ورُدّ أيضاً بالآية: ﴿وضاقت عليكم الأرض بما رحبت﴾ [التوبة: ٢٥].

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر (١/ ٢٥٤).

(٣) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

إلــى بيــت قعيــدتــه لكــاع

ويروى: «أجوّل ما أجوّل» مكان «أطوّف ما أطوّف». والبيت للحطيئة في ملحق ديوانه (ص ١٥٦)، وجمهرة اللغة (ص ٦٦٢)، وخزانة الأدب (٢/ ٤٠٤، ٤٠٥)، والدرر (١/ ٢٥٤)، وشرح التصريح (٢/ ١٨٠)، وشرح المفصل (٤/ ٥٧)، والمقاصد النحوية (١/ ٤٧٣، ٤/ ٢٢٩). ولأبي الغريب النصري في لسان العرب (٨/ ٣٢٣ ـ لكع). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٤/ ٤٥)، والدرر (٣/ ٣٩)، وشرح شذور الذهب (ص ١٢٠)، وشرح ابن عقيل (ص ٧٦)، والمقتضب (٤/ ٢٣٨).

وقد جاءت «لكاع» خبراً على الشذوذ؛ لأن الاستعمال الشائع بين العرب أن السبّ للأنثى بوزن «فعالِ» لا يكون إلاّ منادى. وقيل: التقدير: قعيدته يقال لها لكاع.

ساكنة. والفرّاء: ذا، وتي إشارة. والسُّهيلي: ذو صاحب. قيل: وقد تعرب ياؤهما. قيل: وتكسر، وتشديدها كسراً وضمّاً. وحذفها ساكناً ما قبلها، أو مكسوراً لغات. وقيل: ضرورة. و (اللذان، واللذين، واللتان، واللتين) للمثنى، و (الذين) جمع ذكَر عالِم أو شبهه. وإعرابه لغة. ويغني عنه (الذي) مضمّناً معنى الجزاء، ودونه قليل. وقيل: هي كَمَّنْ. وكالذين (الأُلى). وقد تقع لمؤنّث، وغير عالم وتمدُّ، و(اللآءِ) و (اللائين). وإعرابه لغة. وجمع التي: (اللاّتي واللاّئي واللّواتي). وبلا ياءات كسراً وسكوناً. و (اللاّ، واللّواء، واللاّءات) مكسوراً ومعرباً. و (ذوات) مضموماً أو معرباً. وقيل: اللائي لمذكر ومؤنث. وقيل: التي في جمع غير عالم أكثر من اللاّتي. ولذي، ولتي. ولذان، ولذين، ولاتي، لغة. وأنكره أبو حيّان.

(ش): الموصول الاسمي محصورٌ بالعدّ، فلم يحتجْ إلى حدّ. فمنه: (الذي) للمفرد المذكر عاقلاً كان أو غيره، و (التي) للمفرد المؤنث كذلك. وأصلهما: لَذِي، ولَتي بوزن: فَعِل كعَمِي، زيدت عليهما (ألْ) زيادة لازمة، أو عُرِّفا بها على القولين.

وقال الكوفيون: الاسم الذّال فقط من الذي ساكنة، لسقوط الياء في التثنية وفي الشّعر، ولو كانت أصلاً لم تَسقُطْ، واللام زيدت ليمكن النّطق بالذال ساكنة. وردَّ بأنه ليس من الأسماء الظاهرة ما هو على حرف واحد.

وقال الفَراء: أصل الذي: ذا المشارِ بها، وكذا أصل التي: تي المشار بها.

وقال السّهيلي: أصل الذي: ذو بمعنى صاحب، وقدّر تقديرات حتى صارت «الذي» في غاية التعسّف والاضمحلال.

وفي الّذي، والتي لغات: إثبات الياء ساكنة، وهي الأصل، وتشديدها مكسورة قال:

٢٣٠ ـ وليـــس المـــالُ فـــاعْلَمْـــه بمـــالٍ وإن أغنـــــاك إلا للّــــــذيِّ
ينـــالُ بـــه العَـــلاء ويَصْطَفِيـــه لأقْـــرَبِ أقـــربيـــه ولِلْقَصِـــيّ[1]

وقال أبو حيان: لم يُحفظ التشديد في التي، وإنّما ذكره ابن مالك تبعاً للجُزُولي وأكثر أصحابنا.

---

(١) البيتان من الوافر، وهما بلا نسبة في الأزهيّة (ص٢٩٣)، والإنصاف (٢/ ٦٧٥)، وخزانة الأدب (٥/ ٥٠٤، ٥٠٥)، والدرر (١/ ٢٥٥)، ورصف المباني (ص ٧٦)، ولسان العرب (١٣/ ٢٥٩ ـ ضمن، ١٥/ ٢٤٥ ـ لذا)، وما ينصرف وما لا ينصرف (ص ٨٣).

وتشديدُها مضمومة قال:

٢٣١ ـ أغْضِ ما اسْطَعْتَ فالكريمُ الّذيُّ يألفُ الحلم إنْ جَفَاهُ بَذِيُّ(١)

قال أبو حيّان: وظاهر كلام ابن مالك: أن الكسر والضمّ مع التشديد بناءٌ. وبه صرّح بعضُ أصحابنا. وصرّح أيضاً مع البناء بجواز الجَرْي بوجوه الإعراب. وعليه اقتصر الجُزُولي.

وحذفُ الياء وإسكانُ ما قبلها. قال:

٢٣٢ ـ فلم أرَ بيتاً كان أحسن بَهْجَةً من اللَّذْ به من آل عزَّة عامِرُ(٢)

وقال:

٢٣٣ ـ فقل لِلّتْ تلومُكَ إنّ نفسي(٣)

وحذفها وكسر ما قبلها. قال:

٢٣٤ ـ والّذِ لو شاءَ لكانت بَرّا(٤)

وقال:

٢٣٥ ـ شُغِفَتْ بِكَ اللّتِ تَيَمَّتْكَ فمثلُ ما بِكَ ما بها من لَوْعَةٍ وغَرَامِ(٥)

قال أبو حيان: ومن ذهب إلى أن ما ذكر من التشديد والحذف بوجهين خاص بالشعر فمذهبُه فاسد، لأن أئمة العربية نقلوها على أنها لغات جارية في السعة. وذهب يونس، والفراء، وابن مالك: إلى أن (الذي) قد يقع موصولاً حرفيّاً فيؤوّل بالمصدر. وخرجوا

(١) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في الدرر (١/ ٢٥٧). والإغضاء: السكوت والصبر على الأذى.

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الإنصاف (٢/ ٦٧١)، وجمهرة اللغة (ص ٦٥٠، ٨٥٩)، والدرر (١/ ٢٥٧).

ويروى «له» مكان «به». والكوفيّون يستدلّون بهذا البيت على أن أصل حركة ذال «الذي» السكون.

(٣) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

أراها لا تُعَوِّذُ بالتَّمِيمِ

وهو بلا نسبة في الأزهيّة (ص ٣٠٣)، وخزانة الأدب (٦/ ٦)، والدرر (١/ ٢٥٨).

(٤) الرجز بلا نسبة في الأزهيّة (ص ٢٩٢)، والإنصاف (٢/ ٦٧٦)، وخزانة الأدب (٥/ ٥٠٥)، والدرر (١/ ٢٥٨)، ورصف المباني (ص ٧٦).

وبعده:

أو جبلاً أَصَمَّ مُشْمخِرّا

(٥) البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في الدرر (١/ ٢٥٩).

عليه: ﴿وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوٓاْ﴾ [التوبة: ٦٩] أي كخوضهم. والجمهور منعوا ذلك، وأوّلوا الآية أي: كالجمع الذي خاضوا. ومن الموصولات الاسميّة (اللذان) للمثنى المذكر رفعاً، و (اللذين) له جرّاً ونصباً، و (اللتان، واللتين) للمثنى المؤنث.

و (الذين) لجمع المذكر بالياء في الأحوال كلّها، ويختصّ بالعاقل نحو: ﴿ٱلَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَٰشِعُونَ﴾ [المؤمنون: ٢]، وما نُزّل منزلته نحو: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادٌ﴾ [الأعراف: ١٩٤] نزل الأصنام لمّا عبدوها منزلة من يعقل، ولذا عاد عليها ضمير العقلاء في قوله بعد: ﴿أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَآ﴾ [الأعراف: ١٩٥]. وإعرابه لغة طَيّىء وهُذيل وعُقَيْل، فيقال في الرفع: اللّذون بالواو.

قال:

٢٣٦ ـ نحن اللّذون صبحوا الصّباحا[1]

ويقع الذي بمعنى الذين مضمّناً معنى الجزاء بكثرة نحو: ﴿وَٱلَّذِي جَآءَ بِٱلصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ﴾ [الزمر: ٣٣] ودونه بقلّة نحو: ﴿كَمَثَلِ ٱلَّذِي ٱسْتَوْقَدَ نَارًا﴾ [البقرة: ١٧] بدليل ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾. وقيل: إن الذي (كَمَنْ) يكون للواحد والمثنّى والجمع بلفظٍ واحد، وعليه الأخفش.

قال:

٢٣٧ ـ أولئك أشياخي الذي تَعْرِفونهم[2]

قال أبو حيان: ولم يسمع ذلك في المثنى.

ومنها: (الأُلَى) بوزن الْعُلى. والمشهور وقوعها بمعنى الذين فتكون للعقلاء المذكرين قال:

٢٣٨ ـ رأيت بني عمّي الأُلَى يَخْذُلُونني[3]

---

(١) وبعده:

يوم النخيلِ غارةً مِلْحاحا

والرجز لرؤبة في ملحق ديوانه (ص ١٧٢). ولليلى الأخيلية في ديوانها (ص ٦١). ولرؤبة أو لليلى أو لأبي حرب الأعلم في الدرر (١/ ٢٥٩)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٨٣٢)، والمقاصد النحوية (١/ ٤٢٦). ولأبي حرب الأعلم أو لليلى في خزانة الأدب (٦/ ٢٣)، والدرر (١/ ١٨٧). ولأبي حرب بن الأعلم في نوادر أبي زيد (ص ٤٧). وللعقيلي في مغني اللبيب (٢/ ٤١٠). وبلا نسبة في الأزهية (ص ٢٩٨)، وأوضح المسالك (١/ ١٤٣)، وتخليص الشواهد (ص ١٣٥)، وشرح الأشموني (١/ ٦٨)، وشرح التصريح (١/ ١٣٣)، وشرح ابن عقيل (ص ٧٩).

(٢) لم أهتد إليه في المصادر التي بين يدي.

وقال:

٢٣٩ ـ مِـن الأُلَـى يَحْشُـرُهـم فـي زُمْـرتـهْ[(١)]

وقد يقع للمؤنث وما لا يعقل، قال:

٢٤٠ ـ وتُبْلـي الألـى يَسْتَلْئِمُـون علـى الألـى   تَراهُنّ يوم الرّوع كالحِدَإِ القُبْلِ[(٢)]

وقد تمدّ قال:

٢٤١ ـ أبـى اللّـهُ للشُّـمِّ الأُلاءِ كَـأنّهـمْ[(٣)]

ومنها: (اللاء) كالذين، قرأ ابن مسعود: ﴿واللّاء آلَوْا من نِسَائهم﴾ [البقرة: ٢٢٦].

وقال:

٢٤٢ ـ فمـا آبـاؤنـا بـأمَـنَّ منـه   علينا اللاءِ قـد مَهَـدُوا الحُجُـورا[(٤)]

و (اللّائين). قال:

٢٤٣ ـ وإنّـا مِـنَ الـلّائيـن إنْ قـدَرُوا عَفَـوْا[(٥)]

=(٣) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

علـى حـدثـان الـدهـر إذْ يتقلّـبُ

وهو لعمرو بن أسد الفقعسيّ في الحماسة البصرية (١/ ٧٥). ولبعض بني فقعس أو لمرّة بن عدّاء الفقعسي في الدرر (١/ ٢٦٠). ولبعض بني فقعس في خزانة الأدب (٣/ ٣٠)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ٢١٣). وبلا نسبة في شرح التصريح (١/ ١٣٢).

(١) الرجز بلا نسبة في الدرر (١/ ٢٦١). وقبله:

وأن يكـونـوا مـن خيـار أُمّتِـهْ

(٢) البيت من الطويل، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في تخليص الشواهد (ص ١٣٩)، وخزانة الأدب (١١/ ٢٤٩)، والدرر (١/ ٢٦١)، وشرح أشعار الهذليين (١/ ٩٢)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٦٧٢)، والمقاصد النحوية (١/ ٤٥٥). وبلا نسبة في شرح الأشموني (١/ ٦٨)، وشرح ابن عقيل (ص ٧٨).

(٣) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

سيـوفٌ أجـاد القَيْـنُ يـومـاً صِقَـالَهـا

وهو لكثير عزّة في ديوانه (ص ٨٧)، والدرر (١/ ٢٦٢)، والمقاصد النحوية (١/ ٤٥٩). وبلا نسبة في شرح الأشموني (١/ ٦٨)، وشرح التصريح (١/ ١٣٢)، وشرح شذور الذهب (١/ ١٥٩).

(٤) البيت من الوافر، وهو لرجل من بني سليم في تخليص الشواهد (ص ١٣٧)، والدرر (١/ ٢١٣)، وشرح التصريح (١/ ١٣٣)، والمقاصد النحوية (١/ ٤٢٩). وبلا نسبة في الأزهيّة (ص ٣٠١)، وأوضح المسالك (١/ ١٤٦)، وشرح الأشموني (١/ ٦٩)، وشرح ابن عقيل (ص ٧٩).

(٥) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

وإن أتـربـوا جـادوا وإن تـربـوا عَفُّـوا =

وتُعرب في لغة كالذين. قال:

٢٤٤ ـ هُــمُ الــلاّؤن فكّــوا الغُــلّ عَنِّــي[١]

ومنها لجمع المؤنث: اللاّتي، واللائي، واللواتي. وبلا ياءات مع كسر ما قبلها وسكونه. واللا، واللّوا بقصرهما. واللاءات بالبناء على الكسر، وبالإعراب كجمع المؤنث السالم. وذوات بالبناء على الضمّ في لغة طيّىء، وبالإعراب كجمع المؤنث السالم في لغة حكاها البهاءُ ابن النحاس[٢]. ومن شواهدها قوله تعالى: ﴿وَٱلَّٰتِي يَأۡتِينَ ٱلۡفَٰحِشَةَ مِن نِّسَآئِكُمۡ﴾ [النساء: ١٥] ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي يَئِسۡنَ مِنَ ٱلۡمَحِيضِ مِن نِّسَآئِكُمۡ﴾ [الطلاق: ٤]. وقرىء: ﴿واللاّي يئسن﴾ [الطلاق: ٤] بالياء. وقال الشاعر:

٢٤٥ ـ وكـانـت مـن الـلاّ لا يعيِّـرهـا ابنُهـا[٣]

وقال:

٢٤٦ ـ مــن اللِّــوا شــربــن بــالصِّــرارِ[٤]

= وهو بلا نسبة في الدرر (١/ ٢٦٤).

(١) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

بمــــرو الشّــــاهجــــان وهــــم جنــــاحــــي

وهو للهذلي في الأزهية (ص ٣٠٠). وبلا نسبة في الدرر (١/ ٢٦٤)، ولسان العرب (١٥/ ٤٥٤ ـ تصغير ذا وتا وجمعهما).

(٢) هــو محمد بن إبراهيم بن محمد الحلبي المتوفى سنة ٦٩٨ هـ. وقد تقدم التعريف به. انظر الفهارس العامة.

(٣) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

إذا مــــا الغــــلامُ الأحمــــقُ الأمَّ عَيَّــــرا

وهو للكميت في ديوانه (١/ ٣١٧)، والأزهية (ص ٣٠٥)، ولسان العرب (١٥/ ٢٣٩ ـ لتا، ٢٦٦ ـ لوى). وبلا نسبة في الدرر (١/ ٢٦٥).

(٤) الرجز بلا نسبة في الدرر (١/ ٢٦٥)، ولسان العرب (٩/ ١٧٤ ـ شرف، ١٥/ ٢٦٦ ـ لوى). وقبله:

جمعتُهــــا مــــن أيْنُــــقٍ عِكَــــارِ

والأينق: جمع ناقة؛ وتجمع أيضاً على أَنْوُق وأنْؤُق وأَوْنق. والعكار: لعلّها جمع عَكر، وهو الكثير من الإبل؛ ويروى «خيارِ» و «غزارِ» مكان «عكار» كما في اللسان. والصرار: خيط يشدّ به فوق الخِلْف من الناقة لئلا يرضعها ولدها. انظر اللسان (٤/ ٤٥١). ويروى «شُرّفن» مكان «شربن» كما في اللسان (١٥/ ٢٤٠) ولعلّها الأصوب.

وقال:

٢٤٧ ـ وأخدانُك اللاءات زُيِّنّ بالكَتَمْ[١]

وقال:

٢٤٨ ـ جمعتها من أينُقٍ سوابِقِ ذواتِ يَنْهَضْنَ بغير سائقِ[٢]

وحذف (أل) من الذي، والتي، واللذان، واللذين، واللاتي لغة حكاها ابن مالك. وقرىء: ﴿صِرَاطَ لَذِين أَنْعَمْتَ﴾ [الفاتحة: ٧]. قال أبو حيان: ولم يورد ابن مالك شاهداً سوى هذه القراءة، وجوز الباقي قياساً لا سماعاً، وهي من الشذوذ بحيث لا قياس عليها.

(ص): وبمعنى الذي وفروعه (مَن)، و (ما)، و (ذو) الطائية، و (ذات) لمؤنث. وحُكي إعرابهما، وتثنيتهما، وجمعهما. و (ذا) غير ملغاة بعد استفهام بما، وكذا مَن، خلافاً لابن الأنباري. ومطلقاً، وجميع الإشارات عند الكوفية. و (ماذا) مجرّداً من الاستفهام خلافاً لابن عصفور. و (أل) وزعمها المازنيُّ حرفاً، والأخفشُ معرفة. وأيّ خلافاً لثعلب، مضافاً إلى معرفة. قيل: ونكرةٍ لفظاً أو نيّة. وإلحاقها علامة الفروع لغة. وأوجب الكوفية تقديمَ عاملها، واستقبالَه. وثالثها إن كان فعلاً، وجعلوا من الموصول كُلّ معرف بأل وإضافة.

(ش): من الموصولات الاسمية ما يستعمل للواحد، والمثنى، والجمع مذكّراً ومؤنثاً بلفظ واحد. وهو ألفاظٌ: مَنْ، وما ـ وسيأتي اعتبارُ ما يستعملان فيه. وذو في لغة طيّىء، لا يستعملها موصولاً غيرهم، وهي مبنيّة على الواو، وقد تعرب. قال:

٢٤٩ ـ فإن الماء ماء أبي وجدي وبئري ذُو حفرت، وذو طَوَيْتُ[٣]

---

(١) عجز بيت من الطويل، وصدره:

أولئك إخواني الذين عرفتُهم

وهو بلا نسبة في الدرر (١/ ٢٦٦)، ولسان العرب (١١/ ٢١٨ ـ خلل، ١٥/ ٢٤٠ ـ لتا).

(٢) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه (ص ١٨٠)، والدرر (١/ ٢٦٧). وبلا نسبة في الأزهية (ص ٢٩٥)، وأوضح المسالك (١/ ١٥٦)، وتخليص الشواهد (ص ١٤٤).

ويروى: «موارق» مكان «سوابق». وقيل: «ذوات» هنا بمعنى: صاحبات.

(٣) البيت من الوافر، وهو لسنان بن الفحل في الإنصاف (ص ٣٨٤)، وخزانة الأدب (٦/ ٣٤، ٣٥)، والدرر (١/ ٢٦٧)، وشرح التصريح (١/ ١٣٧)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ٥٩١)، والمقاصد النحوية (١/ ٤٣٦). وبلا نسبة في الأزهية (ص ٢٩٥)، وأوضح المسالك (١/ ١٥٤)، وتخليص الشواهد (ص ١٤٣)، وشرح الأشموني (١/ ٧٢)، وشرح قطر الندى (ص ١٠٢)، وشرح المفصل (٣/ ١٤٧، ٨/ ٤٥)، ولسان العرب (١٥/ ٤٦٠ ـ ذوا).

وقال:

٢٥٠ ـ فحسبِيَ مِن ذو عندهم ما كَفَانِيا(١)

ويروى «من ذي» بالإعراب. و (ذات) عندهم أيضاً، وهي خاصّة بالمؤنث مبنية على الضّمّ. حكي «بالفضل ذو فضّلكم اللّهُ به، والكرامةِ ذاتُ أكرمكم الله بَهْ»(٢). وحكي إعرابها كجمع المؤنث السالم، وحكي تثنية ذو وذات، وجمعهما، فيقال في الرفع: ذوا، وذواتا، وذَوُو، وذوات. وفي النصب والجرّ: ذوي، وذواتي، وذوي.

ومنها ذا بشرطين: أن تكون غير ملغاة. والمراد بالإلغاء: أن تركب مع (ما)، فتصير اسماً واحداً، وأن تكون بعد استفهام بما أو مَنْ كقوله تعالى: ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ ﴾ [البقرة: ٢١٥] أي ما الذي ينفقونه؟ وقول الشاعر:

٢٥١ ـ قـد قُلْتُهـا لِيُقَـال مَـنْ ذَا قَـالَهـا(٣)

وأصل (ذا) الموصولة هي المشار بها جرّد من معنى الإشارة، واستُعمل موصولاً بالشرطين المذكورين.

قال أبو حيّان: ولا خلاف في جعلها موصولة بعد (ما)، وأمّا بعد (مَنْ) فخالف قومٌ، لأن مَنْ تخصُّ من يعقل، فليس فيها إبهام كما في ما، وإنما صارت بالرّد إلى الاستفهام في غاية الإبهام، فأخرجت ذا من التخصيص إلى الإبهام، وجذبتها إلى معناها، ولا كذلك «من» لتخصيصها.

---

(١) عجز بيت من الطويل، وصدره:

فـإمّـا كـرامٌ مـوسـرون لقيتُهـم

وهو لمنظور بن سحيم في الدرر (١/٢٦٨)، وشرح التصريح (١/٦٣، ١٣٧)، وشرح ديواد الحماسة للمرزوقي (ص ١١٥٨)، وشرح شواهد المغني (٢/٨٣٠)، وشرح المفصل (٣/١٤٨)، والمقرب (١/٥٩)، والمقاصد النحوية (١/١٢٧). وللطائي في مغني اللبيب (٢/ ٤١٠). وبلا نسبة في أوضح المسالك (١/٤٢)، وتخليص الشواهد (ص ٥٤، ١٤٤)، وشرح الأشموني (١/ ٧٢)، وشرح ابن عقيل (ص ٣٠، ٨٢)، وشرح عمدة الحافظ (ص ١٢٢).

(٢) قوله: «بَهْ» بفتح الباء وسكون الهاء. قال ابن هشام في شرح شذور الذهب: «وأصله بها، فحذفت الألف ونقلت فتحة الهاء إلى الباء بعد تقدير سلب كسرتها».

(٣) عجز بيت من الكامل، وصدره:

وقصيـدةٍ تـأتـي الملـوكَ غـريبـةٍ

وهو للأعشى في ديوانه (ص ٧٧)، وخزانة الأدب (٤/٢٥٩)، والدرر (١/٢٦٩). وبلا نسبة في شرح شذور الذهب (ص ١٨٩)، وشرح قطر الندى (ص ١٠٤).

وأجاز الكوفيّون وقوع ذا موصولة، وإن لم يتقدّم عليها استفهام كقوله:

٢٥٢ ـ نجـوْتِ وهـذا تَحْمِليـن طَلِيـقُ[1]

وأجيب بأن (تحملين) حالاً أو خبر، وطليق خبر ثان. وعن الكوفيين أنّ أسماء الإشارة كلّها يجوز أن تستعمل موصولات، وخرّجوا عليه: ﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَـٰمُوسَىٰ﴾ [طه: ١٧]. وأجيب بأن يمينك حال من الإشارة. وخرّجوا عليه أيضاً: ﴿هَـٰٓأَنتُمْ هَـٰٓؤُلَآءِ حَـٰجَجْتُمْ﴾ [آل عمران: ٦٦] أي الذين حاججتم.

أما إذا ركبت ما مع ذا فصارا اسماً واحداً، فله معنيان:

أحدهما: وهو الأشهر أن يكون المجموع اسم استفهام كقوله:

٢٥٣ ـ يـا خُـزْرَ تغلـبَ مـاذا بـالُ نِسْـوتِكُـم   لا يَسْتَفِقن إلى الدَّيرينِ تَحْنانَا[2]

فهذا لا يصحّ فيه الموصولية. وكذلك: من ذا، كقوله تعالى: ﴿مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

---

(١) عجز بيت من الطويل، وصدره:

عَـدَسْ مـا لعبّـادٍ عليـكِ إمـارةٌ

وهو ليزيد بن مفرّغ في ديوانه (ص ١٧٠)، وأدب الكاتب (ص ٤١٧)، والإنصاف (٢/ ٧١٧)، وتخليص الشواهد (ص ١٥٠)، وتذكرة النحاة (ص ٢٠)، وجمهرة اللغة (ص ٦٤٥)، وخزانة الأدب (٦/ ٤١، ٤٢، ٤٨)، والدرر (١/ ٢٦٩)، وشرح التصريح (١/ ١٣٩، ٣٨١)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٨٥٩)، وشرح المفصل (٤/ ٧٩)، والشعر والشعراء (١/ ٣٧١)، ولسان العرب (٦/ ٤٧ ـ حدس، ٦/ ١٣٣ ـ عدس)، والمقاصد النحوية (١/ ٤٤٢، ٣/ ٢١٦). وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب (ص ٣٦٢، ٤٤٧)، وأوضح المسالك (١/ ١٦٢)، وخزانة الأدب (٤/ ٣٣٣، ٦/ ٣٨٨)، وشرح الأشموني (١/ ٧٤)، وشرح شذور الذهب (ص ١٩٠)، وشرح قطر الندى (ص ١٠٦)، وشرح المفصل (٢/ ١٦، ٤/ ٢٣)، ولسان العرب (١٥/ ٤٦٠ ـ ذوا)، والمحتسب (٢/ ٩٤)، ومغني اللبيب (٢/ ٤٦٢).

وعَدَس: اسم من أسماء البغال، وقيل: سمت العرب البغل عدساً بالزجر وسببه لا أنه اسم له، وأصل «عَدَسْ» في الزجر فلما كثر في كلامهم وفُهم أنه زجر له سمي به. وقيل: عَدَسْ أو حَدَسْ رجل كان يعنُفُ على البغال في أيام سليمان عليه السلام، وكان إذا قيل لها حَدَسْ أو عَدَسْ انزعجت.

وعبّاد: هو عباد بن زياد بن أبي سفيان؛ وقد ذكر في اللسان قصته مع يزيد بن مفرّغ وذكر قصّة البيت، فراجعه (٦/ ١٣٣، ١٣٤).

(٢) البيت من البسيط، وهو لجرير في ديوانه (ص ١٦٧)، والجنى الداني (ص ٢٤٠)، والدرر (١/ ٢٧٠)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٧٨١). وبلا نسبة في مغني اللبيب (ص ٣٠١).

والثاني: أن يكون المجموع اسماً واحداً موصولاً كقوله:

٢٥٤ ـ دَعِـي مـاذا عَلِمْـتُ سَـأَتّقِيـه ولكـن بـالمُغَيّـب نَبِّئِينِـي[1]

أي دعي الذي علمت. قال أبو حيّان: واستعمالها على هذا الوجه قليل، وقيل: خاص بالشعر. وأنكره ابن عصفور أصلاً، وتأوّل البيت على أن (ما) مبتدأ، و (ذا) خبره، ودعي معلق بالاستفهام.

ومنها: (أل) فالجمهور أنها تكون اسماً موصولاً بمعنى الذي وفروعه. وذهب المازنيُّ ومن وافقه إلى أنها موصول حرفي. وذهب الأخفش إلى أنها حرف تعريف، وليست موصولةً. واستدلاً بتخطّي العامل لها. ورُدّ بعود الضمير عليها في نحو: «قَدْ أَفْلَح المتّقي رَبّه». وردّ الأول بأنّها لا تؤول بمصدر، والثاني بدخولها على الفعل.

ومنها: (أيّ) بشرط إضافتها إلى معرفة لفظاً كقوله:

٢٥٥ ـ فسلّـم علـى أيُّهـم أفضـلُ[2]

أو نِيّةً نحو: يعجبني أيٌّ عندك. وأجاز بعضُهم إضافتها إلى نكرةٍ نحو: يعجبني أي رجل عندك، وأيُّ رجلين، وأيُّ رجال، وأيُّ امرأة، وأيُّ امرأتين، وأيُّ نساء.

والجمهور منعوا ذلك، لأنّها حينئذ نكرة، والموصولات معارف، ولذلك امتنع كونها موصولة في ﴿أَيَّ مُنقَلَبٍ﴾ [الشعراء: ٢٢٧]. وقد تلحقها علامة الفروع في لغةٍ حكاها ابن كيسان، فيقال:

---

(١) البيت من الوافر، وهو للمثقب العبدي في ديوانه (ص ٢١٣)، وخزانة الأدب (٧/ ٤٠٩، ١١/ ٨٠)، وشرح شواهد المغني (ص ١٩١). ولسحيم بن وثيل الرياحي في المقاصد النحوية (١/ ١٩٢) وفيه أنه ينسب أيضاً لأبي زبيد الطائي وللمثقب العبدي. ولأبي حيّة النميري في لسان العرب (١٤/ ١٢ ـ أبي). ولمزرد بن ضرار في ديوانه (ص ٦٨). وبلا نسبة في الجنى الداني (ص ٢٤١)، والدرر (١/ ٢٧١)، والكتاب (٢/ ٤١٨)، ولسان العرب (١٥/ ٤٦١ ـ ذوا) ومغني اللبيب (ص ٣٠١، ٣٠٢).

(٢) عجز بيت من المتقارب، وصدره:

إذا مـا لقيـتَ بنـي مـالـكٍ

وهو لغسّان بن وعلة في الدرر (١/ ٢٧٢)، وشرح التصريح (١/ ١٣٥)، والمقاصد النحوية (١/ ٤٣٦). وله أو لرجل من غسان في خزانة الأدب (٦/ ٦١). وبلا نسبة في أوضح المسالك (١/ ١٥٠)، وتخليص الشواهد (ص ١٥٨)، وجواهر الأدب (ص ٢١٠)، ورصف المباني (ص ١٩٧)، وشرح الأشموني (١/ ٧٧)، وشرح ابن عقيل (ص ٨٧)، وشرح المفصل (٣/ ١٤٧، ٤/ ٢١، ٧/ ٨٧)، ولسان العرب (١٤/ ٥٩ ـ أيا)، ومغني اللبيب (١/ ٧٨).

و «أيّهم» مبنية هنا على الضمّ؛ لأن التقدير: أيّهم هو أفضل. ويروى «أيِّهم» بالإعراب.

أيّهم وأيّاهُم وأيّيْهِم[١]، وأيُّوهم وأيِّيهِم[٢]، وأيّتُهُن وأيّتاهُن وأيّتيهِنَّ[٣] وأيّاتُهُنَّ[٤]. ومن شواهده قوله:

٢٥٦ ـ إذا اشْتَبَــه الــرُّشْــدُ فــي الحــادثــا ت فَــارْضَ بــأيّتِهــا قــد قُــدِرْ[٥]

والبصريّون على أنه لا يلزم تقدُّم عاملها ولا استقبالُه، فيجوز: أحب أيُّهم قرأ، ويعجبني أيُّهم قام. وأوجبهما الكوفيون. وقيل: إنْ كان فعلاً لم يجزْ كونه ماضياً، فلا يجوز: يعجبني أيهم قام لأنّها وضعت على الإبهام والعموم، والمضيُّ يخرجها عن ذلك.

وأنكر ثعلبٌ كونَها موصولاً، وقال: لا تكون إلاّ استفهاماً أو جَزاء، وهو محجوجٌ بثبوت ذلك في لسان العرب بنقل الثِّقات.

وزعم الكوفيون: أنّ الأسماء المعرّفة بأل يجوز أن تستعمل موصولة، كقوله:

٢٥٧ ـ لَعَمْــرِي لأنــتَ البيــتُ أُكْــرِمُ أهلَــهُ وأقْعُــدُ فــي أفْيــائـهِ[٦] بــالأَصــائـلِ[٧]

فالبيتُ خبَرُ أنت، وأُكرِم صلة للبيت كأنّه قال: لأنت الذي أُكرِم أهلَه.

وزعموا أيضاً أنّ النكرة إذا أضيفت إلى معرفة تُوصَل. وخرّجوا عليه قوله:

٢٥٨ ـ يــا دارَ ميّــة بــالعليــاء فــالسّنــد[٨]

---

(١) أي المثنى المضاف في حالتي الرفع، والنصب والجر.

(٢) أي جمع المذكر المضاف في حالتي الرفع، والنصب والجر.

(٣) «أيتاهن» و «أيتيهن» كلاهما تمثيل لمثنى المؤنث المضاف.

(٤) في شرح الصبان على الأشموني (١/١٦٦): «حكى ابن كيسان أنها تثنى وتجمع، فيقال: أيان، وأيتان، وأيون، وأيات، بالإعراب في جميع الأحوال إعراب المثنى والجمع. ولك أن تصرح بالمضاف إليه، كأن تقول: أيتهن، وأياهم، وأياتهن، وأيوهم، وأياتهنّ».

(٥) البيت من المتقارب، وهو بلا نسبة في الدرر (١/ ٢٧٢)، وسرّ صناعة الإعراب (١/ ٧٥).

(٦) في الأصل: «أفتائه» تحريف؛ والتصويب من المصادر في الحاشية التالية.

(٧) البيت من الطويل، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في إصلاح المنطق (ص ٣٢٠)، وخزانة الأدب (٥/ ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٩١، ٤٩٧)، والدرر (١/ ٢٧٣)، وشرح أشعار الهذليين (١/ ١٤٢)، ولسان العرب (١١/ ١٦ ـ أصل). وبلا نسبة في الأزمنة والأمكنة (٢/ ٢٠١)، والإنصاف (٢/ ٧٢٣)، وخزانة الأدب (٦/ ١٦٦)، ولسان العرب (١/ ١٢٤ ـ فيأ).

(٨) صدر بيت من البسيط، وهو مطلع معلّقة النابغة الذبياني، وعجزه:

أقــوتْ وطــال عليهــا ســالــفُ الأبــدِ

وهو في ديوان النابغة (ص ١٤)، والأغاني (١١/ ٢٧)، وأوضح المسالك (٤/ ٩٢)، والدرر (١/ ٢٧٤، ٦/ ٣٢٦)، ورصف المباني (ص ٤٥٢)، وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٥٤)، وشرح الأشموني =

وتقول: هذه دار زيدٍ بالبصرة. فبالعلياء، وبالبصرة: صلة دار.

والبصريون منعوا ذلك، وجعلوا أُكرِمُ خبراً ثانياً، وبالعلياء حالاً[١].

(ص): **مسألة: توصل (أل) بصفةٍ محضة، وفي المشبَّهة خِلاف، وبمضارع اختياراً عند ابن مالك، وقال غيره: قبيح، وبجملة اسمية وظرفٍ ضرورة.**

(ش): تُوصل أل بصفةٍ محضة، وذلك اسم الفاعل والمفعول: كالضارب والمضروب، بخلاف غير المحضة، كالذي يوصف به وهو غير مشتقّ كأسد، وكالصفة التي غلبت عليها الاسميّة، كأبطح، وأجْرَع وصاحبٍ وراكب. فأل في جميع ذلك معرّفة، لا موصولة.

وفي وصلها بالصفة المشبهة قولان:

أحدهما: توصل بها نحو: الحسن، وبه جزم ابن مالك.

والثاني: لا، وبه جزم في (البسيط) لضعفها، وَقُرْبها من الأسماء.

ورجّحه ابن هشام في (المغني)[٢]، لأنها للثُّبوت، فلا تؤوّل بالفعل؛ قال: ولذلك لا تُوصل بأفعل التفضيل باتّفاق.

وفي وصلها بالفعل المضارع قولان:

أحدهما: توصل به، وعليه ابن مالك لوروده في قوله:

٢٥٩ ـ ما أنت بالحكم التُرْضى حُكُومَتُهُ[٣]

= (٢/ ٤٩٣)، وشرح التصريح (١/ ١٤٠)، والصاحبي في فقه اللغة (ص ٢١٥)، والكتاب (٢/ ٣٢١)، ولسان العرب (٣/ ٢٢٣ ـ سند، ٣٥٥ ـ قصد، ١٤/ ١٤١ ـ جرا، ١٥/ ٤٩١ ـ يا)، والمحتسب (١/ ٢٥١)، والمقاصد النحوية (٤/ ٣١٥).

(١) انظر ردّ البصريين مفصّلاً في الدرر (١/ ٢٧٣).

(٢) المغني (١/ ٤٩ ـ طبعة عيسى الحلبي).

(٣) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

ولا الأصيلِ ولا ذي الرأي والجدلِ

وهو للفرزدق في الإنصاف (٢/ ٥٢١)، وجواهر الأدب (ص ٣١٩)، وخزانة الأدب (١/ ٣٢)، والدرر (١/ ٢٧٤)، وشرح التصريح (١/ ٣٨، ١٤٢)، وشرح شذور الذهب (ص ٢١)، ولسان العرب (٦/ ٩ ـ أمس، ١٢/ ٥٦٥ ـ لوم)، والمقاصد النحوية (١/ ١١١)، وليس في ديوانه. وبلا نسبة في أوضح المسالك (١/ ٢٠)، وتخليص الشواهد (ص ١٥٤)، والجنى الداني (ص ٢٠٢)، ورصف المباني (ص ٧٥، ١٤٨)، وشرح الأشموني (١/ ٧١)، وشرح ابن عقيل (ص ٨٥)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٩٩)، والمقرب (١/ ٦٠).

وقوله:

٢٦٠ ـ ما كاليَرُوحُ ويغدو لاهياً فَرِحاً[١]

وقوله:

٢٦١ ـ إلى ربّه صوتُ الحمار اليُجَدَّعُ[٢]

والثاني: لا، وعليه الجمهور، وقالوا: الأبيات من الضرورات القبيحة.

ولا توصل بالجملة الاسميّة ولا الظرف، إلا في ضرورة باتّفاق، كقوله:

٢٦٢ ـ من القومِ الرَّسولُ الله مِنْهُم[٣]

وقوله:

٢٦٣ ـ من لا يَزالُ شاكراً على المَعَهْ[٤]

---

(١) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

مشمِّراً يستديمُ الحَزْمَ ذو رَشَدِ

وهو بلا نسبة في تخليص الشواهد (ص ١٥٤)، وجواهر الأدب (ص ٣٢١)، وخزانة الأدب (١/ ٣٢)، والدرر (١/ ٢٥٧).

(٢) عجز بيت من الطويل، وصدره:

يقول الخنى وأبْغَضُ العُجْمِ ناطقاً

وهو لذي الخرق الطهوي في تخليص الشواهد (ص ١٥٤)، وخزانة الأدب (١/ ٣١، ٥/ ٤٨٢)، والدرر (١/ ٢٧٥)، وشرح شواهد المغني (١/ ١٦٢)، ولسان العرب (٨/ ٤١ ـ جدع)، والمقاصد النحوية (١/ ٤٦٧). وبلا نسبة في الإنصاف (١/ ١٥١)، وتذكرة النحاة (ص ٣٧)، وجواهر الأدب (ص ٣٢٠)، ورصف المباني (ص ٧٦)، وسرّ صناعة الإعراب (١/ ٣٦٨)، وشرح المفصل (٣/ ١٤٤)، وكتاب اللامات (ص ٥٣)، ولسان العرب (١٢/ ٣٨٦ ـ عجم، ٥٦٤ ـ لوم)، ومغني اللبيب (١/ ٤٩)، ونوادر أبي زيد (ص ٦٧).

ويروى: «ربّنا» بدل «ربّه».

(٣) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

لهم دانتْ رقابُ بني مَعَدٍّ

وهو بلا نسبة في الجنى الداني (ص ٢٠١)، وجواهر الأدب (ص ٣١٩)، والدرر (١/ ٢٧٦)، ورصف المباني (ص ٧٥)، وشرح الأشموني (١/ ٧٦)، وشرح شواهد المغني (١/ ١٦١)، وشرح ابن عقيل (ص ٨٦)، واللامات (ص ٥٤)، ومغني اللبيب (١/ ٤٩)، والمقاصد النحوية (١/ ١٥، ٤٧٧).

(٤) الرجز بلا نسبة في الجنى الداني (ص ٢٠٣)، وجواهر الأدب (ص ٣٢١)، وخزانة الأدب (١/ ٣٢)، والدرر (١/ ٢٧٧)، وشرح الأشموني (١/ ٧٦)، وشرح شواهد المغني (١/ ١٦١)، وشرح ابن عقيل =

أي الذين رسولُ الله، والّذي معه.

(ص): وغيرها بجملة خبرية، لا إنشائية، معهودٍ معناها غالباً. وجوّزه المازني بالدعائية بلفظ الخبر. والكسائي بالطلبية. وهشامٌ بذاتِ ليتَ، ولعلَّ، وعسى. وقومٌ بالتعجبيّة. وبعضهم باسم فعل الأمر. والكوفية وابن مالك باسمِ معرفة، وبمثل. ومنعه الفارسِي بنعم فاعله ضمير. وبعضُهم بكان. وقومٌ بما استدعى لفظاً قبلها. وابن السّرّاج وقوعَ التعجب فيها. والصحيح جوازه بقسميّه. وشرطيّةٍ مطلقاً. وبشرطٍ معناه في الموصول. وزعم بعضُهم إسقاطها في الذي بمعنى: الرَّجُل والداهية.

(ش): غير أل من الموصولات الاسمية تُوصل بجملةٍ خبريّة معهود معناها غالباً. فخرج بالخبريّة الإنشائية، وهي المقارن حصولُ معناها للفظها، فلا يُوصل بها.

قال ابن مالك: لأنّ الصلة معرِّفة للموصول، فلا بُدّ من تقدّم الشعور بمعناها على الشعور بمعناه قال:

والمشهور عند النحويِّين تقييد الجملة الموصول بها بكونها معهودة، وذلك غير لازم، لأنّ الموصول قد يراد به معهود، فتكون صلة معهودة كقوله تعالى: ﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِىٓ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ﴾ [الأحزاب: ٣٧]. وقد يراد به الجنس، فتُوافقه صلته كقوله تعالى: ﴿كَمَثَلِ ٱلَّذِى يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَآءً وَنِدَآءً﴾ [البقرة: ١٧١].

وقد يقصد تعظيم الموصول، فتُبْهَمُ صلته كقوله:

٢٦٤ ـ فمثل الذي لاقيتُ يُغْلَبُ صاحِبُه[1]

انتهى.

وخرج أيضاً الطلبية، وهي أولى بالامتناع من الإنشائية، لأنها لم يَحْصُلْ معناها بعد، فهي أبعدُ عن حصول الوضوح بها لغيرها.

= (ص ٨٦)، ومغني اللبيب (١/ ٤٩)، والمقاصد النحوية (١/ ٤٧٥).

وبعده:

فهو خَيرٍ بعيشةٍ ذات سَعَةْ

(١) عجز بيت من الطويل، وصدره:

فإنْ أستطعْ أغلبْ وإن يغلب الهوى

وهو لابن ميادة في ديوانه (ص ٧٣)، والأغاني (٢/ ٢٦٥)، وأمالي القالي (١/ ١٦٥)، والحماسة البصرية (٢/ ٢٠٣)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ١٣٣٣)، وطبقات الشعراء (ص ١٠٨). وبلا نسبة في الدرر (١/ ٢٧٧)، ومعجم البلدان (٢/ ٣٢٥ ـ الحومان).

وجوّز الكسائي الوصل بجملة الأمر والنهي نحو: الذي اضربْه أو لا تضربْه زيد. وجوّزه المازني بجملة الدعاء إذا كانت بلفظ الخبر نحو: الذي يرحمه الله زيد.

قال أبو حيّان: ومقتضى مذهب الكسائيّ موافقته بل أولى، لما فيها من صيغة الخبر. وجوّزه هشام بجملةٍ مصدّرة بليت، ولعل، وعسى نحو: الذي ليته أو لعله منطلق زيد، والذي عسى أن يخرج زيد، قال:

٢٦٥ ـ وإنِّي لرامٍ نظرةً قبل التي لَعَلِّي، وإن شَطَّتْ نواها أَزُورُها[1]

وتأوّله غيره على إضمار القول، أي أقول: لعلّي، أو الصلة أزورها وخبر لعلّ مضمر، والجملة اعتراضٌ.

وأمّا جملة التعجب، فإن قلنا: إنها إنشائية لم توصل بها، أو خبريّة فقولان: أحدهما الجواز. وعليه ابن خروف نحو: جاءني الذي ما أحسنه. والثاني: المنع، لأنّ التعجب إنّما يكون من خفاء السبب، والصلة تكون موضحة، فتنافيا. والصحيح جوازه.

وبجملة القسم نحو: جاء الذي أُقْسِمُ بالله لقد قام أبوه. وبجملة الشرط مع جزائه كما يخبر بها نحو: الذي جاء إن قام عمرو قام أبوه.

ومنع قوم المسألتين لخلوّ إحدى الجملتين فيهما من ضميرٍ عائد على الموصول. وأجيب بأنّهما قد صارتا بمنزلةِ جملةٍ واحدة، بدليل أنّ كلّ واحدة منهما لا تفيد إلاّ باقترانها بالأخرى، فاكتفي بضمير واحد، كما يكتفى في الجملة الواحدة.

والصحيح أيضاً جوازهُ بجملةٍ صدرها كأنّ. وقيل: لا، لأنّها غيّرت الخبر عن مقتضاه.

وبشرطٍ حيث تضمّنَ الموصول معنى الشرط نحو: الذي إن قام قام أبوه منطلق. وقيل: لا، لاجتماع الشرطين، والشيء لا يكون تمام نفسه. وردّ بأن الثاني غير الأوّل لا نفسه.

وبجملةٍ تستدعي كلاماً قبلها. وقيل: لا. فلا يجوز جاءني الذي حتّى أبوه قائم، لأن حتى لا بُدّ أن يتقدَّمَها كلامٌ يكون غايةً له.

وبنعم فاعلُه ضمير، ومنعه الفارسي.

---

(١) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه (٢/١٠٦)، وخزانة الأدب (٥/ ٤٦٤)، والدرر (١/ ٢٧٧). وبلا نسبة في شرح شواهد المغني (٢/ ٨١٠)، ومغني اللبيب (٢/ ٣٨٨، ٣٩١، ٥٨٥).

والنوى: الوجه الذي يقصده المسافر، قيل: تذكر وتؤنث؛ ونصّ الجوهري على أنها مؤنثة لا غير.

وجوّز قوم الوصل باسم الفعل. وزعم الكوفيون وابن مالك أن الموصول قد يتبع باسم معرفة بعده، ويستغني بذلك عن الصلّة كقولك: ضربت الذي إيّاك، وأنه يجوّز الصلة بمِثْلَ، بناءً على رأيهم أنها ظرف. كقوله:

٢٦٦ ـ حتى إذا كانا هما اللّذَيْن مِثْلَ الجَدِيلَيْن المُحَمْلَجَيْنِ[1]

والبصريّون قالوا: في البيت مقدَّر، أيْ: عادا أو صارا.

(ص): **ويجب معها عائد. وقيل: ما لم يُعطف عليها بفاءٍ جملةٌ هو فيها مطابق. ويجوز الحضور والغيبة في ضميرٍ مخبرٍ به أو بموصوفه عن حاضر، فإن شبّه به فالغيبة، وكذا إنْ تأخَّر، خلافاً للكسائي. وأوجبها قومٌ مطلقاً. وقوم في غير الشعر. وبعضهم إن لم يتّصل. والأصح اختصاصه بالذي وفروعه. وألحق قومٌ ذو، وذات. وقومٌ: من، وما. وقومٌ: أل. وقومٌ: النواسخ. ويعتبران في ضميرين. وخالف الكوفية فيما لم يفصل. والأولى في مَن وأخواتِها، وكم، وكأيّن، مراعاةُ اللفظ، فإن عَضَد سابقٌ فالمعنى. ويجب لِلَبْس أو قُبْح، خلافاً لابن السّرّاج في: مَن هي محسنةٌ أَمَتُك ما لم تحذف (هي). ويعتبر بعد اللّفظ المعنى، ويجوز عكسه. وشَرَط قومٌ الفصلَ.**

(ش): لا بد في جملة الصلة من ضمير يعود إلى الموصول، يربطها به. وأجاز ابن الصائغ[2] خلوها منه إذا عطف عليها بالفاء جملة مشتملة عليه نحو: الذي يطير الذّباب فيغضب زيد[3]، لارتباطهما بالفاء، وصيرورتهما جملة واحدة.

وحكم الضمير: المطابقة للموصول في الإفراد والتذكير والحضور، وفروعها. ويجوز الحضور والغيبة في ضمير المخبر به أو بموصوفه عن حاضر مقدم لم يقصد تشبيهه بالمخبر به. والحاضر يشمل التكلم والخطاب نحو أنا الذي فعلت وأنا الذي فعل، وأنت الذي فعلت، وأنت الذي فعل. قال:

٢٦٧ ـ أنا الذي سَمَّتْني أُمِّي حَيْدَرَهْ[4]

---

(١) الرجز بلا نسبة في خزانة الأدب (٦/ ٨١)، والدرر (١/ ٢٧٩)، وسرّ صناعة الإعراب (١/ ٣٦٥)، وشرح المفصل (٣/ ١٥٣).

والجديل: الزمام. والمحملج: المحكم الفتل.

(٢) ابن الصائغ: هو محمد بن عبد الرحمن بن علي. تقدم التعريف به. انظر الفهارس العامة.

(٣) في شرح المفصل (٣/ ١٥٣): «العائد إلى الموصول هو الضمير المقدر في: فيغضب، وأما زيد فهو خبر الموصول».

(٤) الرجز للإمام علي بن أبي طالب في ديوانه (ص ٧٧)، وأدب الكاتب (ص ٧١)، وخزانة الأدب (٦/ ٦٢، ٦٣، ٦٥، ٦٦، ٦٧)، والدرر (١/ ٢٨٠). وبلا نسبة في خزانة الأدب (٢/ ٢٩٤، ٦/ ٩٠)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ١٠٧٨).

وقال:

٢٦٨ ـ أنا الرجلُ الضَّرْب الذي تَعرِفونَهُ[١]

وقال:

٢٦٩ ـ وأنْـتِ التـي حبَّبْـتِ كـلّ قصيـرة[٢]

وقال:

٢٧٠ ـ وأنـت الـذي آثـارهُ فـي عـدوّه[٣]

ومن أمثلة المخبر بموصوفه: «أنت آدم الذي أخرجتنا من الجنّة» و «أنت موسى الذي اصطفاك الله». وتقول: أنت فلان الذي فعل كذا. وإنما جاز ذلك لأن المخبر عنه والمخبر به شيء واحد، فهل يختص ذلك بالذي والتي وتثنيتهما وجمعهما، ويتعيّن فيما عدا ذلك الغيبة، أو لا؟ قال أبو حيان: الصواب الأول. قال: وزاد بعض أصحابنا ذو، وذات الطائية، والألف واللام. وأجازه بعضهم في جميع الموصولات، قال: وهو وهمٌ منه. فإن تأخّر المخبر عنه وتقدّم الخبر تعينت الغيبة عند الجمهور، نحو: الذي قام أنا، والذي قام أنت، لأن الحمل على المعنى قبل تمام الكلام ممنوع.

وجوّز الكسائي عوده مطابقاً للمتكلّم والمخاطب كما لو تقدم، ووافقه أبو ذر الخُشَني. وإن قُصِد تشبيهه بالمخبر به تعيّنت الغيبة اتّفاقاً نحو: أنا في الشجاعة الذي قتل

(١) صدر بيت من الطويل من معلقة طرفة بن العبد، وعجزه:

خَشَـاشٌ كـرأس الحيّـة المتـوقّـدِ

وهو في ديوان طرفة (ص ٣٧)، والدرر (١/ ٢٨١)، وسرّ صناعة الإعراب (١/ ٣٥٨)، ولسان العرب (١/ ٥٤٩ ـ ضرب، ٣/ ١٢٢ ـ جعد، ٦/ ٢٩٥ ـ خشش، ١١/ ١٧ ـ أصل).

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

إلـيَّ ولـم تعلـم بـذاك القصـائـرُ

وهو لكثير عزة في ديوانه (ص ٣٦٩)، والأشباه والنظائر (٥/ ١٨٠)، وإصلاح المنطق (ص ١٨٤، ٢٧٤)، وجمهرة اللغة (ص ٧٤٣)، والدرر (١/ ٢٨٢)، ولسان العرب (٤/ ٨٥ ـ بهتر، ٩٩ ـ قصر)، والمعاني الكبير (ص ٥٠٥). وبلا نسبة في أسرار العربية (ص ٤١)، وشرح المفصل (٦/ ٣٧).

(٣) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

مـن البـؤس والنُّعْمَـى لهـنّ نـدوبُ

وهو لعلقمة الفحل في ملحق ديوانه (ص ١١٨)، والدرر (١/ ٢٨٣).

مرحباً[١] وأنت في الشجاعة الذي قتل مرحباً، لأنّ المعنى على تقدير مِثْل. ولو صُرِّح بها تعيّنت الغيبة.

وأوجب قومٌ: الغيبةَ مطلقاً، وأوجبها قومٌ في السّعة. وعلى الجواز بشرطه إن وجد ضميرانِ جاز في أحدهما مراعاة اللفظ، وفي الآخر مراعاة المعنى.

قال:

٢٧١ ـ نحنُ الذين بايعوا مُحَمّدا على الجهادِ ما بَقِينا أبَدا[٢]

وقال:

٢٧٢ ـ أأنت الهِلاَلِيُّ الذي كنتَ مَرّةً سمعنا به، والأرحبيُّ المعلّقُ[٣]

ومنع الكوفيون الجمع بين الجملتين إذا لم يُفْصل بينهما نحو: أنا الذي قمت وخرجت فلا يجوز عندهم: وخرج. والبصريّون أطلقوا.

قال أبو حيان: والسّماع إنما ورد مع الفصل.

ويجوز مراعاة اللفظ والمعنى في ضمير: مَن، وما، وأل، وأيّ، وذو، وذات، وكم، وكأين، لأنّها في اللفظ مفردة مذكرة. فإن عُني بها غير ذلك جاز مراعاة المعنى أيضاً. والأحسن مراعاة اللفظ، لأنه الأكثر في كلام العرب. قال تعالى: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ﴾ [الأنعام: ٢٥] وقال: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾ [يونس: ٤٢].

وقال الفرزدق:

٢٧٣ ـ نكُن مِثْلَ مَنْ يا ذئبُ يصطحبان[٤]

---

(١) الذي قتل مرحباً اليهوديّ هو سيدنا علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

(٢) الرجز بلا نسبة في الدرر (١/ ٢٨٣).

(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر (١/ ٢٨٣)، ورصف المباني (ص ٢٦)، والمقرب (١/ ٦٣).
ويروى: «المهلبُ» و «الملقّبُ» مكان «المعلق». ولعلّ الرواية الصواب: «الملقبُ».

(٤) عجز بيت من الطويل، وصدره:

تعالَ فإنْ عاهدتني لا تخونني

وهو للفرزدق في ديوانه (٢/ ٣٢٩)، وتخليص الشواهد (ص ١٤٢)، والدرر (١/ ٢٨٤)، وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٨٤)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٥٣٦)، والكتاب (٢/ ٤١٦)، ومغني اللبيب (٢/ ٤٠٤)، والمقاصد النحوية (١/ ٤٦١). وبلا نسبة في الخصائص (٢/ ٤٢٢)، وشرح الأشموني (١/ ٦٩)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٨٢٩)، وشرح المفصل (٢/ ١٣٢، ٤/ ١٣)، والصاحبي في فقه =

وقال امرؤ القيس:

٢٧٤ ـ لِمَا نَسَجَتْها من جنوبٍ وشَمْألِ(١)

وإن عُضِدَ المعنى السابقُ، فالأولى مراعاته. قال تعالى: ﴿وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتَعْمَلْ صَٰلِحًا﴾ [الأحزاب: ٣١] فَسَبْقُ (مِنكنّ) مُقَوٍّ لقوله تعالى: (وتَعْمَل) بالتاء.

ويجب مراعاة المعنى إن حصل بمراعاة اللفظ لَبسٌ أو قُبح. فالأول: أعط مَنْ سألَتْك، إذ لو قيل: من سألك لألبس. والثاني: نحو: مَنْ هي حمراءُ أمَتُك، ومَنْ هي محسنةٌ أمُّك. إذ لو قيل: من هو أحمر أمَتُك، ومن هو محسنٌ أمّك لكان في غاية القبح.

وسواء كانت الصفة مِمّا يَفْرِق بينه وبين مذكّره تاء التأنيث كمحسنة، أم لا، كحمراء. ووافق ابن السّرّاج على منع التذكير في الثاني، وأجازه في الأوّل لشبَهه بمُرْضِع ونحوه من الصفات الجارية على الإناث بلفظٍ خال من علامة، بخلاف أحمر، فإن إجراء مثله على المؤنث لم يقع. فإن حذف ضمير هي وقيل: مَنْ محسنٌ أُمّك سهل التذكير. وإذا اجتمع في من ونحوها ضمائر جاز في بعضها مراعاة اللفظ وفي بعضها مراعاة المعنى، والأحسن البداءة بالحَمْل على اللّفظ، قال تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٨]، ويجوز البداءةُ بالمعنى كقولك: من قامت وقعد. وشرط قومٌ لجوازه وقوعَ الفصل بين الجملتين نحو: مَنْ يقومون في غير شيءٍ وينظُر في أمرنا قومُك. وعُزِي للكوفيّين.

وإذا اعتُبِر اللفْظُ ثم المعنى جاز العودُ إلى اعتبار اللفظ بقِلّة، قال تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشْتَرِى لَهْوَ ٱلْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّخِذَهَا هُزُوًا أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِ ءَايَٰتُنَا وَلَّىٰ مُسْتَكْبِرًا﴾ [لقمان: ٦، ٧] وقال: ﴿ومَنْ يُؤْمِنُ بالله ويَعْمَلْ صَالِحاً يُدْخِلْهُ جَنّاتٍ﴾ إلى قوله: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا قَدْ أَحْسَنَ ٱللَّهُ لَهُۥ رِزْقًا﴾ [الطلاق: ١١].

(ص): ويغني عن الضمير ظاهرٌ خلافاً لقوم. وعن الجملة ظرف أو مجرور نُوِي معه فعلٌ وفاعل هو العائد ما لم يَرفَع مُلابِسَ ضمير، ويجب ذكره إن كان خاصّاً مطلقاً، خلافاً للكسائي.

= اللغة (ص ١٧٣)، ولسان العرب (١٣/٤١٩ ـ منن)، والمحتسب (١/٢١٩)، والمقتضب (٢/٢٩٥، ٣/٢٥٣).

(١) عجز بيت من الطويل، وصدره:

فتُوضِحَ فالمقراة لم يَعْفُ رسمُها

وهو في ديوان امرىء القيس (ص ٨)، والأضداد (ص ٩٣)، وخزانة الأدب (١١/٦)، والدرر (١/٢٨٥)، وشرح شواهد المغني (١/٤٦٣، ٢/٧٤٣)، وخزانة الأدب (٩/٢٧)، ومغني اللبيب (١/٣٣١)، والمنصف (٣/٢٥).

(ش): يغني عن الضمير العائد اسمٌ ظاهر. حُكِي: «أبو سعيدٍ الذي رَوَيْتُ عن الخُدْرِيّ» أي: عنه. وقال:

٢٧٥ - وأنتَ الذي في رحمة الله أطمعُ[1]

أي رحمتك. قال الفارسيّ: ومن الناس من لا يجيز هذا.

ويغني عن الجملة الموصول بها ظرف، أو جار ومجرور منويٌّ معه استقر أو شبهه، وفاعلٌ هو العائد، ما لم يرفع ذلك المنوي ملابس الضمير، فيكون العائد الضميرَ الملابس للمرفوع نحو: جاء الذي عندك والذي في الدار، والذي عندك أخوه.

ثم هذا المنويّ واجب الإضمار ما لم يكن خاصّاً، فإنه يجب ذكره نحو: جاء الذي ضحك عندك، أو نام في الدار، فلا يجوز حذفه مطلقاً، سواء كان الظرف قريباً من زمن الإخبار أم لا.

وأجاز الكسائي حذف الخاص في القريب نحو: نَزَلْنا المنزلَ الذي أمسِ، أو الذي البارحة، أو الذي آنفاً، بخلاف نزلنا المنزل الذي يوم الخميس، أو الذي يوم الجمعة.

(ص): مسألة: يُمْنع تأخير موصول. وأجاز الكسائي تأخير كي عن معمول صلتها. والفرّاء: أن. وفصلُه ومتعلقّاتها بأجنبي غالباً، وبغيره في أل، والحرفيِّ غير ما. ومنه قسَم واعتراض خلافاً للفارسي، ونداءٌ خلافاً لابن مالك فيما ولي غير مخاطب. ولا يتبع ويُخْبرُ ويستثنى قبلَ تمامها. وقد يحذف صلة موصول أوّل اكتفاءً بالثاني اشتراكاً أو دَلالة.

والمختار وِفاقاً للكوفية جوازُ تقديم متعلّق الصلة. وثالثها إن كان أل المجرورة بِمنْ. وحذف ما عُلم من موصول إلاّ أل، وحرفي غير أن. وثالثها: إن عطف على مثله. وصلة لغير أل ولحرفيّ معمولُها باقٍ.

(ش): الموصول والصلة، حرفياً كان أو اسميّاً، كجزء اسم، فأشبه شيءٍ بهما الاسم المركّب تركيب مَزْج، ومن ثمّ وجب لهما أحكام:

أحدُها: تقديم الموصول، وتأخير الصلة، فلا يجوز عكسه.

---

(١) عجز بيت من الطويل، وصدره:

فيا ربّ ليلى أنت في كل موطنٍ

وهو للمجنون في الدرر (١/ ٢٨٦)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٥٥٩)، والمقاصد النحوية (١/ ٤٩٧)، وليس في ديوانه. وبلا نسبة في شرح الأشموني (١/ ٦٧)، وشرح التصريح (١/ ١٤٠)، ومغني اللبيب (١/ ٢١٠).

وإذا امتنع تقديمُ الصلة امتنع تقديمُ معمولِها أيضاً. وأجاز الكسائي تقديم معمول صِلة كي عليها، نحو: جاء زيدٌ العلمَ كي يتعلم. وأجاز الفرّاء تقديمَ معمولِ صِلة أنْ عليها، نحو: أعجبني العسلَ أن تشرب.

الثاني: امتناعُ الفصل بينه وبين الصلة، أو بين متعلّقات الصلة بأجنَبِيٍّ، إلاّ ما شَذّ من قوله:

٢٧٦ ـ وأبْغَضُ مَن وضعتُ إليّ فيه ... لساني معشَرٌ عنهم أَذُودُ[1]

فص بإليَّ، وهو أجنبيٌّ، بين الصّلة ومعمولها، ومحلّه بعد لساني.

ويجوز الفصل بغير أجنبيٍّ كمعمول الصِّلة نحو: جاء الذي زيداً ضرب. ومنه جملة القسم كقوله:

٢٧٧ ـ ذاكَ الذي وأبيكَ يعرف مالكاً[2]

وجملة الاعتراض كقوله:

٢٧٨ ـ ماذَا، ولا عَيْب فِي المقدور، رُمْت أمَا[3]

وجملة الحال كقوله:

٢٧٩ ـ إن الذي، وهو مُثْرٍ، لا يجود حَرٍ ... بفاقةٍ تعتريه بعد إثْرَاءِ[4]

وجملة النداء بعد الخطاب كقوله:

٢٨٠ ـ وأنت الذي، يا سعد، أُبْت بمشهدٍ[5]

---

(١) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في الدرر (١/ ٢٨٦)، وحاشية يسّ على شرح التصريح (١/ ١٢٨).

(٢) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

والحقُّ يدفعُ تُرَّهاتِ الباطلِ

وهو لجرير في ديوانه (ص ٥٨٠)، والدرر (١/ ٢٨٧)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٨١٧). وبلا نسبة في الخصائص (١/ ٣٣٦)، ولسان العرب (١٣/ ٤٨٠ ـ تره)، ومغني اللبيب (٢/ ٣٩١)، والمقرب (١/ ٦٢).

(٣) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

يكفيك بالنجح أم خُسْرٌ وتضليلُ

وهو بلا نسبة في الدرر (١/ ٢٨٧).

(٤) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الدرر (١/ ٢٨٨).

(٥) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

كريمٍ وأثوابِ السيادةِ والحمدِ

وهو لحسان بن ثابت في الدرر (١/ ٢٨٩).

قال ابن مالك: فإن لم يكن مخاطَبٌ عدّ الفصلُ أجنبيّاً، ولم يجز إلاّ في ضرورة، كقوله:

٢٨١ ـ نَكُنْ مِثْلَ من يا ذِئْبُ يَصْطَحِبانِ(١)

أما أل، فلا يجوز الفصل بينها وبين صلتها بحال، لا بأجنبيٍّ، ولا بغيره لأنّها كجزء من صلتها، وكذا الموصول الحرفي، لأن امتزاجه بصلته أشدُّ من امتزاج الاسم بصلته، لأن اسميّته منتفية بدونها. ويستثنى (ما) فيجوز فصلُها نحو: عجبت مما زيداً تضرب، لأنها غير عاملة بخلاف أنْ، وأنَّ، وكي. وتفرَّعَ على امتناع الفصل بين الموصول وصلته أنه قبل تمام الصلة لا يُتْبع بتابع من نعت، أو عطف بيان، أو نسق أو تأكيد، أو بدل، ولا يخبر عنه، ولا يستثنى منه، فلا يُقال: الذي محسنٌ أكرم زَيداً، ولا جاء الذي إلا زيداً أساء. نعم قد تَرِدُ صلةٌ بعد موصولين أو أكثر، فيكتفى بها إمّا مشتركاً فيها، كقوله:

٢٨٢ ـ صِلِ الّذي والّتي مَتّا بآصِرَةٍ(٢)

أو دلالة على الحذف من الأول كقوله:

٢٨٣ ـ وعند الذي واللات عُدْنَك إحْنَةٌ(٣)

مسائل: وبقي في المتن مسائل:

الأولى: في جواز تقديم الظرف والجار والمجرور المتعلّق بالصلّة على الموصول اسمياً أو حَرْفِيّاً مذاهب:

أحدها: المنع مطلقاً، وعليه البصريّون.

والثاني: الجواز مطلقاً، وعليه الكوفيون. وهو اختياري، للتوسّع فيهما.

والثالث: الجواز مع أل إذا جرّت بمن نحو: ﴿وَكَانُوا۟ فِيهِ مِنَ ٱلزَّٰهِدِينَ﴾ [يوسف: ٢٠]. ﴿إِنِّى لَكُمَا لَمِنَ ٱلنَّٰصِحِينَ﴾ [الأعراف: ٢١] ﴿وَأَنَا۠ عَلَىٰ ذَٰلِكُم مِّنَ ٱلشَّٰهِدِينَ﴾

---

(١) تقدم برقم (٢٧٣).

(٢) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

وإنْ نأتْ عن مدى مرماهما الرحمُ

وهو بلا نسبة في الدرر (١/ ٢٩٠).

(٣) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

عليكَ فلا يَغْرُرْكَ كيدُ العوائدِ

وهو بلا نسبة في الدرر (١/ ٢٩٠)، ومغني اللبيب (٢/ ٦٢٥).

[الأنبياء: ٥٦]. والمنع في غير أل مطلقاً، فيها إذا لم تجرّ بمن، وعليه ابن مالك. ويدل للجواز في غير أل قوله:

٢٨٤ ـ لا تَظْلِمُوا مِسْوراً فإنّه لكُمُ ... من الذين وَفَوْا في السّر والعَلَنِ[١]

وقوله:

٢٨٥ ـ وأعرِضُ مِنْهُمُ عمّن هَجَاني[٢]

وقوله:

٢٨٦ ـ كان جَزائي بالعصا أن أُجْلَدا[٣]

وفي غير أل مجرورة بمن قوله:

٢٨٧ ـ فإنك مِمّا أَحْدَثَتْ بالمجرِّبِ[٤]

---

(١) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الدرر (١/ ٢٩١).

والأصل في قوله: «لكم من الذين وفوا»: فإنه من الذين وفوا لكم. وهذا التقديم نادر.

(٢) عجز بيت من الوافر، وصدره:

وأهجو من هجاني من سِوَاهُمْ

وهو بلا نسبة في الدرر (١/ ٢٩٢).

والأصل: وأعرض عمن هجاني منهم، فقدّم المجرور المتعلق بالصلة عليها. وقال الدماميني: التقدير: عمن هجاني منهم عمن هجاني، والمذكور مؤكد للمحذوف. وقيل: التقدير: عن هاجيّ منهم، إذ تقدير اسم فاعل أسهل من حذف موصول مع صلته.

(٣) وقبله:

ربّيتُه حتى إذا تَمَعْدَدا

والرجز للعجاج في ملحق ديوانه (٢/ ٢٨١)، وخزانة الأدب (٨/ ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣٢)، والدرر (١/ ٢٩٢، ٢/ ٥٠)، والمحتسب (٢/ ٣١٠). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٨/ ١٤٢)، والدرر (٤/ ٥٩)، وشرح شافية ابن الحاجب (٢/ ٣٣٦)، وشرح المفصل (٩/ ١٥١)، واللامات (ص ٥٩)، والمنصف (١/ ١٢٩).

(٤) عجز بيت من الطويل، وصدره:

فإن تَنْأَ عنها حقبةً لا تُلاقِها

وهو لامرىء القيس في ديوانه (ص ٤٢)، وتخليص الشواهد (ص ٢٨٦)، والدرر (١/ ٢٩٣، ٢/ ١٢٨)، وشرح التصريح (١/ ٢٠٢)، والصاحبي في فقه اللغة (ص ١٠٧)، والمقاصد النحوية (٢/ ١٢٦). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٣/ ١٢٥)، وأوضح المسالك (١/ ٢٩٧)، وجواهر الأدب (ص ٥٤)، ورصف المباني (ص ٢٥٧)، وشرح الأشموني (١/ ١٢٣). =

وقوله:

٢٨٨ ـ ولا في بيوت الحيِّ بالمتولّجِ[١]

والمانعون مطلقاً قدّروا في الآيات والأبيات متعلقاً من جنس المذكور.

الثانية: في جواز حذف الموصول إذا علم مذاهب:

أحدها: الجواز في الاسمي غير أل دون الحرفي غير أن. وعليه الكوفيون والبغداديون والأخفش، وابن مالك. واحتجوا بالسّماع، قال:

٢٨٩ ـ فمن يَهْجُو رسولَ الله منكم ويمدحُهُ ويَنْصُره سَواءُ[٢]

وقال:

٢٩٠ ـ فوالله ما نِلْتُم وما نِيلَ مِنكُمُ بمعتدل وَفْقٍ ولا مُتَقارِبِ[٣]

أي ومن يمدحه، وما الذي نلتم. وقال تعالى: ﴿ءَامَنَّا بِٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيۡنَا وَأُنزِلَ إِلَيۡكُمۡ﴾ [العنكبوت: ٤٦]، أي والّذي أنزل إليكم، لأن المُنْزَلَ إلينا ليس المُنْزل إليهم، وقال: ﴿وَمِنۡ ءَايَٰتِهِۦ يُرِيكُمُ ٱلۡبَرۡقَ﴾ [الروم: ٢٤] أي أن يريكم، وقالوا: «تَسْمَعَ بالمُعَيْدِي خيرٌ من أن تراه»، أي أن تسمع، وبالقياس على المضاف إذا علم.

والثاني: المنع مطلقاً وعليه البصريون، وأوّلوا الآيات، وحملوا الأبيات على الضرورة.

= وفي البيت شاهد آخر، وهو زيادة الباء الجارّة في خبر «إنّ» على أن «المجرِّب» اسم فاعل، ومنهم من رواه «المجرَّب» على أنه اسم مكان من التجربة، وعلى هذه الرواية تكون الباء حرف جرّ أصليّ، وهي مع مجرورها متعلّقة بمحذوف خبر «إنّ»؛ كأنه قد قال: فإنك كائن بمكان التجربة.

(١) عجز بيت من الطويل، وصدره:

فتًى ليس بالراضي بأدنى معيشةٍ

وهو للشماخ في ديوانه (ص ٨٢)، والدرر (١/ ٢٩٤)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ١٧٥٢)، والعقد الفريد (٣/ ١٩).

(٢) البيت من الوافر، وهو لحسان بن ثابت في ديوانه (ص ٧٦)، وتذكرة النحاة (ص ٧٠)، والدرر (١/ ٢٩٦)، ومغني اللبيب (ص ٦٢٥)، والمقتضب (٢/ ١٣٧). وبلا نسبة في شرح الأشموني (ص ٨٢).

(٣) البيت من الطويل، وهو لعبدالله بن رواحة في الدرر (١/ ٢٩٦، ٤/ ٢٤٣). وبلا نسبة في شرح شواهد المغني (ص ٩٣١)، ومغني اللبيب (ص ٦٣٨).

والثالث: الجواز إنْ عُطِف على مثله كالآيةِ والبيت الأول، والمنع إن لم يعطف عليه كالبيت الثاني.

الثالث: في جواز حذف الصّلة إذا عُلِمت قولان: أحدهما الجواز في الاسميّ غير أل، كقوله:

٢٩١ ـ نحـــن الألَـــى فـــاجمـــع جمـــو عـــك، ثـــم وجِّهـهـــم إلَيْنـــا[١]

أي الألى عرفت عدَم مبالاتهم بأعدائهم. وقوله:

٢٩٢ ـ وعَـزَّ علينـا أن يُصـابَـا وعَـزَّ مـا[٢]

أي: وعزما أصيبا به. وفي الحرْفيّ إن بقي معمول الصلة كقوله: أمّا أنت منطلقاً انطلقت، أي لأن كنت، فحذف كان وهي صلة أن، ومعمولها باق. وكذا قولهم: «كل شيء مَهَهٌ ما النِّساءَ وَذِكْرَهُن»[٣] أي ما عَدا النساءَ ووصفها.

(ص): ولا يحذف عائد أل. وثالثها: يجوز بقبح لدليل، وفوقَه إن تعدّى وصفُها لاثنين أو ثلاثة. ورابعها يقلّ في متعدّي واحدٍ ويحسن في غيره. وخامسُها لضرورة. ومحلّه عند الأخفش نصب، والمازنيّ جر. والفراء يجوزان. وسيبويه يقاس بالظاهر.

(ش): في حذف العائد من صلة أل نحو: الضّاربها زيدٌ هند أقوالٌ: **أحدها**: المنع مطلقاً، وعليه الجمهور. واختلف في محلّه: أمنصوب هو أم مجرور؟ فذهب الأخفش: إلى أنه منصوب، والمازني إلى أنه مجرور، والفراء إلى جواز الأمرين، وسيبويه إلى اعتباره بالظاهر، فحيث جاز في الظاهر النصب والجر نحو: جاء الضّاربا زيداً أو زيدٍ جاز في الضمير نحو: الضارباهما غلامُك الزيدان. وحيث وجب في الظاهر النصب نحو: جاء الضارب زيداً وجب في الضمير، نحو: الضاربُه زيد غلامك.

---

(١) البيت من مجزوء الكامل، وهو لعبيد بن الأبرص في ديوانه (ص ١٤٢)، وخزانة الأدب (٢/ ٢٨٩)، والدرر (١/ ٢٩٧)، وشرح شواهد المغني (١/ ٢٥٨)، ولسان العرب (١٥/ ٤٣٧ ـ أولى وألاء)، والمقاصد النحوية (١/ ٤٩٠). وبلا نسبة في خزانة الأدب (٦/ ٥٤٢)، وشرح الأشموني (١/ ٧٤، ٨٢)، وشرح التصريح (١/ ١٤٢)، ومغني اللبيب (١/ ٨٦).

(٢) عجز بيت من الطويل، وصدره:

أصيـــب بـــه فَـــرْعـــا سُليـــم كـــلاهمـــا

وهو للخنساء في ديوانها (ص ٨٠ ـ نشر لويس شيخو، بيروت، ١٨٩٥ م)، والدرر (١/ ٢٩٧).

(٣) المهه: اليسير الحسن. و «النساء» نصب على الاستثناء، أي ما خلا النساء وذكرهن؛ أي أن الرجل يحتمل كل شيء حتى يأتي ذكر حُرَمه فيمتعض. انظر اللسان (مهه) والقاموس (ما).

والثاني: الجواز مطلقاً كقوله:

٢٩٣ ـ ما المُسْتَفِزُّ الهوى محمودَ عاقِبَةٍ[1]

أي المستفزه.

والثالث: إن لم يدلّ عليه دليل لم يجز. لا تقول: جاءني الضارب زيدٌ، لأنّه لا يُدرى هل الضمير المحذوف مفرد أو غير مفرد؟ ولا هل هو مذكر أو مؤنث؟. وإن دلّ عليه دليل كان حذفُه قبيحاً نحو: جاءني الرجل الضّاربه زيد، وهو على قُبْحه في اسم الفاعل المأخوذ من متعد إلى ثلاثة أحسن منه في المتعدي إلى اثنين، وفي المتعدّي إلى اثنين أحسن منه في المتعدّي إلى واحد.

قال أبو حيّان: وما عَلّلَ به قُبْحَهُ من الإلباس يلزمه في جاءني من ضربتُ، ولم يقل أحد بقُبْحه.

والرابع: إن كان الوصف الواقعُ في صلتها مأخوذ من متعدٍّ إلى واحد، فالإثبات فصيح، والحذف قليل، نحو: الضاربه زيد، والضارب زيد. وإن كان من متعدٍّ إلى اثنين أو ثلاثة حسُن الحذف، لأجل الطول، والحذف من المتعدّي لثلاثة أحسن منه فيما لاثنين نحو: جاءني الظانه زيد منطلقاً، والمعطيه زيد درهماً والمُعلمه بكر عمراً منطلقاً، وإن شئت: الظان، والمعطي، والمعْلم.

والخامس: أنه خاصٌّ بالضرورة.

(ص): ويحذف غيرُه إن كان بعضَ معمول الصلة مطلقاً، وإلاّ فإن كان متّصلاً منصوباً بفعل، قال أبو حيان: تامٍّ [أو ناقص][2]، أو وصف، أو مجروراً بوصفٍ ناصب، وضعّفه ابن عصفور. وقال الكسائي: أو غير وصف، أو حرفٍ جُرّ بمثله معنًى ومتعلّقاً الموصولُ، أو موصوفٌ به. قال ابن مالك: أو تعيّن أو كان معه مثلُه، وأباه أبو حيان. أو مبتدأ ليس بعد نفي أو حصرٍ، أو معطوفاً، أو معطوفاً عليه، خلافاً للفراء في الأخيرة. ولا خبره جملة ولا ظرفاً. وشرطَ البصريّةُ طولَ الصّلة غالباً إلاّ في أيّ.

(ش): عائد الصلة غير الألف واللام إن كان بعض معمول الصلّة جاز حذفه مطلقاً

---

(١) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

ولو أُتيح له صَفْوٌ بلا كَدَرِ

وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (١/ ١٧١)، وتخليص الشواهد (ص ١٦١)، والدرر (١/ ٢٩٨)، وشرح الأشموني (١/ ٧٩)، وشرح التصريح (١/ ١٤٦)، والمقاصد النحوية (١/ ٤٤٧).

(٢) ما بين حاصرتين ساقط من الأصل؛ واستدركناه مما سيأتي في الشرح.

كحذف المعمول نحو: أين الرجل الذي قلت؟ تريد، قلت: إنه يأتي، أو نحوه. وإن لم يكن فإمّا أن يكون منفصلاً أو متّصلاً. فإن كان منفصلاً لم يجز حذفه نحو: جاء الذي إياه أكرمت، أو ما أكرمت إلاّ إياه. وإن كان متّصلاً، فله أحوال: **أحدها**: أن يكون منصوباً، فإن نصب بفعل أو وصفٍ جاز حذفه نحو: ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا﴾ [الفرقان: ٤١]، أي بعثه.

٢٩٤ ـ ما الله مُوليك فَضْلٌ فَاحْمَدنهُ بِهِ[١]

أي: موليكه. أو بغيرهما لم يجز نحو: جاء الذي إنه فاضل أو كأنه قمر. وألحق به أبو حيّان المنصوب بالفعل الناقص نحو: جاء الذي كُنته زيد. قال ابن قاسم[٢]، وفيه نظر، وقال ابن عقيل: [يمتنع الحذف إذا كان منصوباً متصلاً بفعل ناقص نحو: جاء الذي كأنه منطلق، فلا يجوز حذف الهاء][٣].

الثاني: أن يكون مجروراً فيجوز حذفه في صور:

إحداها: أن يجر بإضافة صفة ناصبة له تقديراً نحو: ﴿فَٱقْضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ﴾ [طه: ٧٢]. أي قاضيه.

وزعم ابن عصفور أن حذفه ضعيف جداً، وردّه أبو حيان بوروده في القرآن، وبأنه منصوب في المعنى. ولا خلاف أن حذف المنصوب قوي، فكذلك ما في معناه. فإن جر بإضافة صفة غير ناصبة نحو: جاء الذي أنا ضاربُه أمس، أو غير صفة نحو: جاء الذي وجهه حسن لم يجز حذفه. وأجازه الكسائي لقوله:

٢٩٥ ـ أعُــوذ بــالله وآيــاتِــه ... مــن بــاب مَــنْ يُغْلَــق مــن خَــارج[٤]

أي يغلق بابه[٥].

---

(١) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

فمــا لــدى غيــره نفــعٌ ولا ضَــرَرُ

وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (١/ ١٦٩)، وتخليص الشواهد (ص ١٦١)، وشرح الأشموني (١/ ٧٩)، وشرح التصريح (١/ ١٤٥)، وشرح ابن عقيل (ص ٩٠)، والمقاصد النحوية (١/ ٤٤٧).

(٢) وهو ابن أم قاسم. وقد تقدمت ترجمته. انظر الفهارس العامة.

(٣) ما بين حاصرتين ساقط من الأصل، واستدركناه من شرح ابن عقيل (١/ ٨٢ ـ طبع عيسى البابي الحلبي).

(٤) البيت من السريع، وهو بلا نسبة في الدرر (١/ ٢٩٨).

(٥) هذا على مذهب الكسائي. ومنع ذلك الجمهور. وتأوّل بعضهم هذا البيت على أن التقدير: من يغلق بابه، فحذف «باب» وأقام الضمير مقامه فصار ضميراً مرفوعاً فاستتر في الفعل.

ثانيها: أن يُجَرّ بحرفٍ جُرَّ الموصول أو الموصوف بالموصول بمثله لفظاً ومعنى ومتعلّقاً نحو: مررت بالذي، أو بالرجل الذي مررت، أي به. ﴿وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٣]، أي منه. فإن جُرّا معاً بغير حرف نحو: جاء غلامُ الذي أنت غلامه، أو لم يُجرّ الموصول أصلاً نحو: جاء الذي مررت به، أو جر بحرف لا يماثل ما جُرّ به العائد في اللفظ كحللت في الذي حللتَ به، أو مَاثَله لفظاً لا معنًى، كمررت بالذي مررت به على زيد، أو لفظاً ومعنى لا متعلّقاً كمررت بالذي فرحت به، لم يجز الحذف في الصور كلها.

وجوّز ابن مالك الحذف إذا تعيّن الحرف وإن لم يوجد الشرط نحو: الذي سرت يوم الجمعة أي فيه، والذي رطل بدرهم لحم، أي منه، فحسّن الحذف تعين المحذوف كما حسّنه في الخبر، والموصول بذلك أولى لاستطالته بالصلة. قال: ويمكن أن يكون منه: ﴿ذَٰلِكَ ٱلَّذِى يُبَشِّرُ ٱللَّهُ عِبَادَهُ﴾ [الشورى: ٢٣] أي به. وقال أبو حيّان: لم يذكر أحدٌ ذلك في الصلة، وإنما ذكره في الخبر، ولا ينبغي أن يقاس عليه، ولا أن يُذهب إليه إلا بسماع ثابت عن العرب.

وجوَّزَ ابن مالك أيضاً الحذف إذا جُرّ بمثل الحرف عائدٌ على الموصول بعد الصّلة، وهو معنى قولي: أو كان معه مثله كقوله:

٢٩٦ ـ ولَـوَ أنَّ مـا عـالجـتُ لِيـنَ فـؤاده فقسـا اسْتُلِيـنَ بـه لـلان الجَنْـدلُ[1]

وأباه أبو حيان، وقال: إن البيت ضرورة، فقولي: وأباه أبو حيان عائد إلى جميع قول ابن مالك.

الحال الثالث: أن يكون مرفوعاً فإن كان فاعلاً، أو نائباً عنه، أو خبراً لمبتدأ أو لناسخ، لم يجز حذفه نحو: جاءني اللذان قاما أو ضربا، وجاء الذي الفاضل هو، أو إن الفاضل هو. وإن كان مبتدأ جاز بشروط:

أحدها: ألا يكون بعد حرف نفي، نحو: جاءني الذي ما هو قائم.

الثاني: ألا يكون بعد أداة حصر نحو: جاءني الذي ما في الدار إلا هو، أو الذي إنما في الدار هو.

الثالث: ألا يكون معطوفاً على غيره نحو: جاءني الذي زيد، وهو منطلقان.

---

(١) البيت من الكامل، وهو للأحوص في ديوانه (ص ١٦٧)، وخزانة الأدب (٢/ ٤٩)، والزهرة (١/ ١٨٢). وبلا نسبة في شرح شواهد المغني (٢/ ٨٣٠)، ومغني اللبيب (٢/ ٤٠٨).

وكان في الأصل: «فؤادها» مكان «فؤاده»، وما أثبتناه هو الصواب، فإن الضمير في «فؤاده» للعاذل كما صرّح البغدادي في خزانة الأدب.

الرابع: ألا يكون معطوفاً عليه غيره نحو: جاءني الذي هو وزيد فاضلان. وخالف الفراء في هذا الشرط، فأجاز حذفه. وردّ بأنه لم يسمع، وبأنه يؤدي إلى وقوع حرف العطف صدراً.

الخامس: ألا يكون خبره جملة، ولا ظرفاً ولا مجروراً، كقوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ هُمْ يُرَآءُونَ﴾ [الماعون: ٦]. وقولك: جاءني الذي هو في الدار، لأنه لو حذف لم يُدْرَ أحذف من الكلام شيءٌ أم لا، لأن ما بعده من الجملة والظرف صالح لأن يكون صلة.

السادس: أن تطول الصّلة. شرط ذلك البصريون، ولم يشرطه الكوفيون، فأجازوا الحذفَ من قولك: جاء الذي هو فاضل، لوروده في قراءة: ﴿تَمَاماً عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ﴾ [الأنعام: ١٥٤] بالرفع، أي هو أحسن، وقوله:

٢٩٧ ـ من يُعْنَ بالحمد لم ينطق بما سَفَهٌ[1]

أي بما هو سفه، والبصريون جعلوا ذلك نادراً.

ومحل الخلاف في غير أيّ. أما أيّ فلا يشترط فيها الطّول اتفاقاً، لأنها مفتقرة إلى الصّلة وإلى الإضافة، فكانت أطول، فحسُن معها تخفيف اللفظ.

ومثال ما اجتمعت فيه الشروط والطول: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ﴾ [الزخرف: ٨٤] أي هو إله.

(ص): وتبنى حينئذ على الضم عند سيبويه، وغلّطه الزجاج. والمختار وفاقاً للكوفية والخليل ويونس إعرابُها. فإن حذف مضافُها أعربَتْ على الصواب كما لو ذُكِر، أو العائد. وقيل: تبنى مع الظرف مطلقاً. وتُصرَف مع التاء، وعن أبي عمرو: لا. وقيل: هو فيما إذا سمي.

(ش): لأي الموصولة أربعة أحوال:

أحدها: أن يذكر مضافها وعائدُها، نحو: جاءني أيُّهم هو قائم.

والثاني: أن يحذَف مضافها ويذكَر عائدها، نحو: اضربْ أيّاً هو قائم. وهي معربةٌ في هذين الحالين بإجماع.

---

(١) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

ولـم يَجِـدْ عـن سبيـل المجـد والكـرمِ

وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (١/ ١٦٨)، وتخليص الشواهد (ص ١٦٠)، والدرر (١/ ٣٠٠)، وشرح الأشموني (١/ ٧٨)، وشرح التصريح (١/ ١٤٤)، والمقاصد النحوية (١/ ٤٤٦).

الثالث: أن تضاف ويحذف عائدها، كقوله تعالى: ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ ﴾ [مريم: ٦٩]، وقول الشاعر:

٢٩٨ ـ فسلِّـم علـى أيُّهـم أفضَـلُ[١]

وهي في هذه الحالة مبنيّةٌ على الضم[٢] عند سيبويه والجمهور، لشدّة افتقارها إلى ذلك المحذوف. وهذا يستلزم بناءها في الحالة الرابعة. وقيل: لا؛ لأن قياسها البناء وإعرابها مخالفٌ له. فلما نقص من صلتها التي هي موضِّحةٌ ومبيِّنةٌ لها، رجعت إلى ما عليه أخواتها، وبنيت على الضم تشبيهاً بقبل وبعد، لأنّه حذفَ من كُلٍّ ما يُبَيِّنُه. وذهب الكوفيون، والخليل، ويونس، إلى إعرابها حينئذ، وأوّلوا الآية على الحكاية، أو التعليق. على أنّ فيها قراءةً بالنصب.

وقال ابن مالك: إعرابها حينئذ قويٌّ، لأنها في الشرط والاستفهام تُعرب قولاً واحداً، فكذا في الموصولة.

الرابع: أن تقطع عن الإضافة ويحذف العائد، نحو: اضرب أيّاً قائم، وهي في هذه الحالة معربة. قال ابن مالك: بلا خلاف. وقد ذهب بعض النحويين إلى بنائها هنا قياساً على الحال الثالث. نقله أبو حيّان والرضي، فلذا أشرت إلى الخلاف بقولي: على الصواب.

وإذا أنثت أي بالتاء عند حذف ما تضاف إليه لم تمنع الصرف، إذ ليس فيها إلا التأنيث. وكان أبو عمرو يمنعها الصرف حينئذ للتأنيث والتعريف، لأن التعريف بالإضافة المنويّة شبيه بالتعريف بالعلمية، ولذلك منع من الصرف (جُمَع) المؤكّد به. وفرق ابن مالك بأنَّ شبه (جُمَع) بالعلم أشد من شبه (أية)، لأن جُمَع لا يستعمل مع ما يضاف إليه بخلاف أية. وقيل: الخلاف إنما هو فيما هو إذا سميت امرأة بأيّة في الدار، فالأخفش يصرف أية،

---

(١) عجز بيت من المتقارب، وصدره:

إذا مـا لقيـتَ بنـي مـالـكٍ

وهو لغسان بن وعلة في الدرر (١/٢٧٢)، وشرح التصريح (١/١٣٥)، والمقاصد النحوية (١/٤٣٦). وله أو لرجل من غسان في شرح شواهد المغني (١/٢٣٦). ولغسان في الإنصاف (١/٧١٥)، ولغسان أو لرجل من غسان في خزانة الأدب (٦/٦١). وبلا نسبة في أوضح المسالك (١/١٥٠)، وتخليص الشواهد (ص ١٥٨)، وجواهر الأدب (ص ٢١٠)، ورصف المباني (ص ١٩٧)، وشرح الأشموني (١/٧٧)، وشرح ابن عقيل (ص ٨٧)، وشرح المفصل (٣/١٤٧، ٤/٢١، ٧/٨٧)، ولسان العرب (١٤/٥٩ ـ أيا)، ومغني اللبيب (١/٧٨).

(٢) ويروى: «أيِّهم» بالإعراب.

وأبو عمرو يمنعها للتأنيث والعلميّة، وما بعدها من الصلة كالصفة. وحجة الأخفش أن التسمية لما كانت بالمجموع صار التنوين بعض الاسم، لأنه وقع في الوسط.

(ص): ويجوز إتباع محذوفٍ نسقاً وبدلاً وتوكيداً، خلافاً لابن السّرّاج وكثيرٍ، وحالاً ولو مقدّمة، خلافاً لهشام.

(ش): إذا حذف العائد المنصوب بشرطه، ففي توكيده والنسق عليه نحو: جاءني الذي ضربت نفسَه، وجاءني الذي ضربتُ وعمراً، خلاف. فالأخفش والكسائي على الجواز. وابن السراج وأكثر أصحابه على المنع. واختُلف عن الفراء في ذلك.

واتّفقوا على مجيء الحال منه، إذا كانت مؤخرة عنه في التقدير، نحو: هذه التي عانقتُ مجرّدةً، أي عانقتها مجردة. فإن كانت مقدّمة في التقدير نحو: هذه التي مجردةً عانقت، فأجازها ثعلب، ومنعها هشام.

خاتمة

(ص): (خاتمة): مَنْ للعالِم وشبهه، ولغيره شمولاً أو تفصيلاً، وقيل: مطلقاً. وما لغيره غالباً، ومبهمِ أمره وصفاتِ عالم. وقيل: وله مطلقاً، وقيل: بقرينة.

(ش): الأصل في (من) وقوعها على العاقل، ولا يقع على غير العاقل إلا في مواضع:

أحدها: أن ينزل منزلته نحو: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُۥٓ﴾ [الأحقاف: ٥]. عبّر عن الأصنام بـ «مَنْ» لتنزيلها منزلة العاقل حيث عَبدوها، وقوله:

٢٩٩ ـ أسِرْبَ القَطا هل من يُعِيرُ جنَاحَهُ[1]

نزَّل القطا منزلَة العاقل لخطابه وندائه.

الثاني والثالث: أن يقترن معه في شمول أو تفصيل، فالأول: نحو ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يُسَبِّحُ لَهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [النور: ٤١]. والثاني: نحو: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰٓ أَرْبَعٍ﴾ [النور: ٤٥]، لاقترانه بالعاقل فيما فُصِّل بِمَنْ في قوله: ﴿خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ مِّن مَّآءٍ﴾ [النور: ٤٥].

وزعم قوم منهم قُطْرُب وقوع من على غير مَن يعقل دون اشتراط، أخذاً من ظاهر ما وَرد من ذلك.

---

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

لعلّي إلى من قد هويتُ أطيرُ

وهو لمجنون ليلى في ديوانه (ص ١٠٦). وللعباس بن الأحنف في ديوانه (ص ١٦٨)، وتخليص الشواهد (ص ١٤١). وللعباس أو للمجنون في الدرر (١/ ٣٠٠)، وشرح التصريح (١/ ١٣٣)، والمقاصد النحوية (١/ ٤٣١). وبلا نسبة في أوضح المسالك (١/ ١٤٧)، وشرح الأشموني (١/ ٦٩)، وشرح ابن عقيل (ص ٨٠، ٨١).

والغالب في (ما) وقوعها على غير العاقل، وقد يقع للعاقل نادراً نحو: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [صٓ: ٧٥]. ﴿وَٱلسَّمَآءِ وَمَا بَنَىٰهَا﴾ [الشمس: ٥] الآيات. ﴿وَلَآ أَنتُمْ عَـٰبِدُونَ مَآ أَعْبُدُ﴾ [الكافرون: ٣]. وسمع: سبحان ما سَخّرَكُنّ لنا. ولورود هذا وأمثاله زعم قومٌ منهم ابن درستويه، وأبو عبيدة ومكّي[1]، وابن خروف، وقوعها على آحادِ من يعقل مطلقاً. وقال السّهيلي: لا يقع على أولي العلم إلاّ بقرينة. ويقع على صفاتٍ من يعقل، نحو: ﴿فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾ [النساء: ٣] أي الطّيّب، وعلى المبهم أمره، كأن ترى شَبحاً تقدّر إنسانيته وعدم إنسانيته فتقول: أخْبرني مَا هُنَاك.

(ص): ويقعان شرطاً واستفهاماً، وأنكر الفرّاء نحو: من قائم، ونكرتين موصوفتين خلافاً لقوم. وشرط الكسائي لـ «مَنْ» وقوعها محلّ جائز تنكيرٍ. وبعضهم واجبِه. قال الفارسي: وتقع نكرة تامة. وتوصف بـ «ما» في قولٍ، لتعظيم، أو تحقير، أو تنويع. وخَلَتْ نكرة من صفةٍ في ما أفعله، ونِعِمَّا، وإني مما أنْ أفعل. وقيل: معرفة فيهما. وتزاد. قيل: ومَنْ.

(ش): تقع (من) و (ما) شرطيّتَيْن نحو: ﴿مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ﴾ [النساء: ١٢٣]. ﴿وَمَا تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ١٩٧]. واستفهاميّتين نحو: ﴿مَنْ إِلَـٰهٌ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾ [القصص: ٧١]. ﴿وَمَا رَبُّ ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾ [الشعراء: ٢٣]. ونكرتين موصوفتين نحو: مررت بمنَ مُعْجبٍ لك. وبما مُعْجبٍ لك. قال:

٣٠٠ ـ ألا رُبّ مــن تَغْتَشُّــهُ لــك نــاصِــحٍ   ومــؤتمَــنٍ بــالغيــب غيــرِ أميــنِ[2]

وقال:

٣٠١ ـ ربّمــا تكــره النُّفــوسُ مــن الأمْـ   ـــرِ لــه فَــرْجَــةٌ كحــلّ العِقَــال[3]

---

(١) لعلّه مكيّ بن أبي طالب حمّوش بن محمد بن مختار القيسي الأندلسي أبو محمد. مقرىء، مجوّد للقرآن، مفسّر، عالم بعلوم العربية. ولد سنة ٣٥٥ هـ، وقيل سنة ٣٥٤؛ وتوفي سنة ٤٣٧ هـ. انظر ترجمته في وفيات الأعيان (٢/ ١٥٧ ـ ١٥٩)، ومعجم الأدباء (١٩/ ١٦٧ ـ ١٧١)، وبغية الوعاة (ص ٣٩٦)، وشذرات الذهب (٣/ ٢٦٠، ٢٦١)، وهدية العارفين (٢/ ٤٧٠، ٤٧١).

(٢) البيت من الطويل، وهو لعبدالله بن همام في حماسة البحتري (ص ١٧٥). وبلا نسبة في الجنى الداني (ص ٤٥٢)، والدرر (١/ ٣٠١، ٤/ ١٣٢، ٢١٣)، والكتاب (٢/ ١٠٩)، ولسان العرب (٦/ ٣٢٣ ـ غشش).

(٣) البيت من الخفيف، وهو لأمية بن أبي الصلت في ديوانه (ص ٥٠)، والأزهية (ص ٨٢، ٩٥)، وحماسة البحتري (ص ٢٢٣)، وخزانة الأدب (٦/ ١٠٨، ١١٣، ١٠/ ٩)، والدرر (١/ ٧٧)، وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٣)، والكتاب (٢/ ١٠٩)، ولسان العرب (٢/ ٣٤٠ ـ فرج). وله أو لحنيف بن عمير أو لنهار =

وأنكر قومٌ وقوعهما موصوفتين، لأنهما لا يستقلان بأنفسهما. وردّ بأن من الصفات ما يلزم الموصوف نحو: الجمّ الغفير، ويا أيُّها الرجل، و (مَنْ) و (ما) مِن هذا القبيل.

وزعم الكسائيُّ أن العرب لا تستعمل مَنْ نكرة موصوفة إلاّ في موضعٍ يختصّ بالنكرة كوقوعها بعد رُبَّ كقوله:

٣٠٢ ـ رُبَّ مَـــن أنْضَجْـتُ غيظـاً قَلْبَـهُ[1]

وردَّ بقوله:

٣٠٣ ـ فكفـى بنـا فضـلاً علـى مَـنْ غَيْـرِنـا[2]

= ابن أخت مسيلمة الكذاب في شرح شواهد المغني (٢/ ٧٠٧، ٧٠٨)، والمقاصد النحوية (١/ ٤٨٤). وله أو لأبي قيس صرمة بن أبي أنس أو لحنيف في خزانة الأدب (٦/ ١١٥). ولعبيد في ديوانه (ص ١٢٨). وبلا نسبة في إنباه الرواة (٤/ ١٣٤)، وأساس البلاغة (ص ٣٢٧ ـ فرج)، والأشباه والنظائر (٣/ ١٨٦)، وأمالي المرتضى (١/ ٤٨٦)، والبيان والتبيين (٣/ ٢٦٠)، وجمهرة اللغة (ص ٤٦٣)، وجواهر الأدب (ص ٣٦٩)، وشرح الأشموني (١/ ٧٠)، وشرح شذور الذهب (ص ١٧١)، وشرح المفصل (٤/ ٣٥٢، ٨/ ٣٠)، ومغني اللبيب (٢/ ٢٩٧)، والمقتضب (١/ ٤٢).

(١) صدر بيت من الرمل، وعجزه:

قـــد تمنّـــى لـــيَ مـــوتـــاً لـــم يُطَـــعْ

وهو لسويد بن أبي كاهل في الأغاني (١٣/ ٩٨)، وخزانة الأدب (٦/ ١٢٣ ـ ١٢٥)، والدرر (١/ ٣٠٢)، وشرح اختيارات المفضّل (ص ٩٠١)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٧٤٠)، والشعر والشعراء (١/ ٤٢٨). وبلا نسبة في شرح الأشموني (٢/ ٧٠)، وشرح شذور الذهب (ص ١٧٠)، وشرح المفصل (٤/ ١١)، ومغني اللبيب (١/ ٣٢٨).

(٢) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

حُـــــبُّ النبـــيّ محمـــدٍ إيّـــانـــا

وهو لكعب بن مالك في ديوانه (ص ٢٨٩)، وخزانة الأدب (٦/ ١٢٠، ١٢٣، ١٢٨) (وفيه أن البيت لكعب بن مالك ونُسب إلى حسان ولم يوجد في شعره، وكذلك نُسب لعبدالله بن رواحة الأنصاري ولبشير بن عبد الرحمن). والدرر (٣/ ٧)، وشرح أبيات سيبويه (١/ ٥٣٥). ولبشير بن عبد الرحمن في لسان العرب (١٣/ ٤١٩ ـ منن). ولحسان بن ثابت في الأزهية (ص ١٠١) وليس في ديوانه. ولكعب أو لحسان أو لعبدالله بن رواحة في الدرر (١/ ٣٠٢) وليس في ديوان عبدالله بن رواحة. ولكعب أو لحسان أو لبشير بن عبد الرحمن في شرح شواهد المغني (١/ ٣٣٧)، والمقاصد النحوية (١/ ٤٨٦). وللأنصاري في الكتاب (٢/ ١٠٥)، ولسان العرب (١٥/ ٢٢٦ ـ كفى). وبلا نسبة في الجنى الداني (ص ٥٢)، ورصف المباني (ص ١٤٩)، وسرّ صناعة الإعراب (١/ ١٣٥)، وشرح المفصل (٤/ ١٢)،

وقيل: يكفي الشرط.

وذكر الفارسي أن مَنْ تقع نكرة تامة بلا صلة ولا صفة، ولا تضمُّنُ شرطٍ ولا استفهام كقوله:

٣٠٤ ـ ونِعْـمَ مَـن هـو فـي سِـرٍّ وإعـلان[1]

ولم يوافقه أحد على ذلك.

نعم تقع (ما) كذلك في ثلاثة مواضع:

أحدها: في التعجب، نحو: ما أحسن زيداً، على مذهب سيبويه.

الثاني: في باب نِعْم، نحو: غسلته غسلاً نِعمَّا، ودققته دَقّاً نِعِمَّا. على خلاف، فقد قيل: إنها هنا معرفة، أي نعم الغسل ونعم الدقّ، قاله ابن خروف.

الثالث: في قولهم: إنّي مما أن أفعل، أي إني من أمرٍ فِعْلِي. وقيل: إنها هنا معرفة أيضاً.

وذهب قوم منهم ابن السيِّد[2]، وابن عصفور إلى أن (ما) تقع صفة للتعظيم كقولهم:

= وشرح المفصل (٤/ ١٢)، ومجالس ثعلب (١/ ٣٣٠)، وشرح شواهد المغني (١/ ١٠٩، ٣٢٨، ٣٢٩)، والمقرب (١/ ٢٠٣).

(١) عجز بيت من البسيط، وصدره:

فنِعْـمَ مَـزْكَـأُ مـن ضـاقـت مـذاهبُـه

وهو بلا نسبة في جمهرة اللغة (ص١٠٩٨، ١٣٠٨)، وخزانة الأدب (٩/ ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٤)، والدرر (١/ ٣٠٣، ٥/ ٢١٥)، وشرح الأشموني (١/ ٧٠)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٧٤١)، وشرح عمدة الحافظ (ص٧٩٠)، ولسان العرب (١/ ٩١ ـ زكأ)، ومغني اللبيب (١/ ٣٢٩، ٤٣٥، ٤٣٧)، والمقاصد النحوية (١/ ٤٨٧).

(٢) هو أبو محمد عبدالله بن محمد بن السيّد البطليوسي. أديب، نحوي، لغوي. ولد في مدينة بطليوس بالأندلس سنة ٤٤٤ هـ، وسكن بلنسية وتوفي بها سنة ٥٢١ هـ. من تصانيفه الكثيرة: الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، المثلث في اللغة، شرح سقط الزند لأبي العلاء المعري، شرح موطأ الإمام مالك، والإنصاف في التنبيه على الأسباب التي أوجبت الاختلاف بين المسلمين في آرائهم. انظر ترجمته في وفيات الأعيان (١/ ٣٣٢)، والصلة لابن بشكوال (ص٢٨٧)، وإنباه الرواة (٢/ ١٤١ ـ ١٤٣)، وشذرات الذهب (٤/ ٦٤، ٦٥)، وبغية الوعاة (ص٢٨٨)، ومرآة الجنان (٣/ ٣٢٨)، وهدية العارفين (١/ ٤٥٤).

«لأمرٍ ما جَدَع قَصيرٌ أَنْفَهُ». و:

٣٠٥ ـ لأمــر مــا يُسَــوَّدُ مَــنْ يَسُــودُ[1]

أي لأمر عظيم. ومنه: ﴿ٱلْحَآقَّةُ مَا ٱلْحَآقَّةُ﴾ [الحاقة: ١، ٢]. ﴿فَغَشِيَهُم مِّنَ ٱلْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ﴾ [طه: ٧٨]، أو التحقير نحو: أعطيت عطيّةً ما. أو التنويع نحو: ضربت ضرباً ما، أي نوعاً من الضرب، وفعلت فعلاً ما، أي نوعاً من الفعل. والمشهور أنها في جميع ذلك زائدة.

وأبطل ابن عصفور الزّيادة بأنها في الأوائل والأواخر تَقِلُّ، وبأنها لو كانت زائدة لم يكن في الكلام ما يعطي معنى التعظيم ونحوه.

وتقع (ما) زائدة نحو: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٥٩]، «مِمّا خطاياهم»[2] «أما أنت منطلقاً».

وأجاز الكسائي زيادة (مَنْ) كقوله:

٣٠٦ ـ آلُ الـزّبيـر سَنـامُ المجـد قـد عَلِمَـتْ ذاك القبائلُ، والأثرون مَنْ عَدَدَا[3]

أي: والأثرون عدداً.

والبصريون أنكروا ذلك، لأنها اسم، والأسماء لا تزاد، وأولوا البيت على أن (ما) فيه نكرة موصوفة أي مَنْ يُعَدُّ عَدَداً.

(ص): وتقع (أيّ) شرطاً، واستفهاماً، وصِفَة نكرةٍ، حَذْفُها نادر. وقيل: شائع. قال ابن مالك: وحالاً. والأخفش: ونكرة موصوفة.

---

(١) عجز بيت من الوافر، وصدره:

عــزمــتُ علــى إقــامــة ذي صبــاحِ

وهو لأنس بن مدركة في الحيوان (٣/ ٨١)، وخزانة الأدب (٣/ ٨٧، ٨٩)، والدرر (١/ ٣١٢، ٣/ ٨٥)، وشرح المفصل (٣/ ١٢). ولأنس بن نهيك في لسان العرب (٢/ ٥٠٣ ـ صبح). ولرجل من خثعم في شرح أبيات سيبويه (١/ ٣٨٨). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٣/ ٢٥٨)، والجنى الداني (ص ٣٣٤، ٣٤٠)، والخزانة (٦/ ١١٩)، والخصائص (٣/ ٣٢)، والكتاب (١/ ٢٢٧)، والمقتضب (٤/ ٣٤٥)، والمقرب (١/ ١٥٠).

(٢) من الآية ٢٥ من سورة نوح. وهذه قراءة أبي عمرو؛ أما قراءة الجمهور فهي: ﴿مما خطيئاتهم﴾.

(٣) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الأزهية (ص ١٠٣)، وخزانة الأدب (٦/ ١٢٨)، والدرر (١/ ٣٠٤)، وشرح شواهد المغني (ص ٧٤٢).

(ش): تقع أيّ شرطاً كقوله:

٣٠٧ ـ أيّ حيــنٍ تُلِـمّ بــي تَلْــقَ مــا شِئْـ ـتَ من الخير، فاتَّخِذني خَلِيلا[1]

واستفهامية نحو: ﴿فَأَيُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِٱلْأَمْنِ﴾ [الأنعام: ٨١]. وصفة نكرة كقوله:

٣٠٨ ـ دعوت امْرَءًا أيَّ امرىءٍ فأجابني[2]

فإن أضيف إلى مشتق من صفة يمكن المدح بها كانت للمدح بالوصف الذي اشْتُقّ منه الاسم الذي أضيف إليه. فإذا قلت: بفارسٍ أيّ فارس، فقد أثنيت عليه بالفروسية خاصة، أو إلى غير مشتق فهي للثناء عليه بكل صفةٍ يمكن أن يثنى بها. فإذا قلت: سررت برجل أيّ رجل، فقد أثنيت عليه ثناءً كافياً بما في كل ما يمدح به الرجل. وإنما لم توصف بها المعرفة لأنها لو أضيفت إلى معرفة كانت بعضاً مما تضاف إليه، وذلك لا يتصور في الصفة. والغالب ذكر هذه النكرة. وقد تحذف كقوله:

٣٠٩ ـ إذا حــارب الحجّــاجُ أيّ منــافــق[3]

أيْ منافقاً، أيّ منافق. وهذا في غاية الندور، لأن المقصود بالوصف بـ«أيّ» التعظيم، والحذف منافٍ لذلك.

وذكر ابن مالك أن أيًا تقع حالاً كقوله:

٣١٠ ـ فللّــه عينــا حَبْتــرٍ أيّمــا فَتــى[4]

---

(١) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في الدرر (١/ ٣٠٥).

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

وكنــتُ وإيّــاه مــلاذاً ومــوئــلا

وهو بلا نسبة في الدرر (١/ ٣٠٥).

(٣) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

عــلاهُ بسيــفٍ كلّمــا هُــزّ يقطــعُ

وهو للفرزدق في ديوانه (١/ ٤١٧)، والدرر (١/ ٣٠٧).

(٤) عجز بيت من الطويل، وصدره:

فــأومــأتُ إيمــاءً خفيًــا لحبتــرٍ

وهو للراعي النميري في ديوانه (ص ٣)، وتذكرة النحاة (ص ٦١٧)، وخزانة الأدب (٩/ ٣٧٠، ٣٧١)، والدرر (١/ ٣٠٧)، وشرح أبيات سيبويه (١/ ٤٤٢)، والكتاب (٢/ ١٨٠)، ولسان العرب (١/ ٢٤٦ ـ ثوب، ٤/ ١٦٢ ـ حبتر، ١٤/ ٥٩ ـ أيا)، والمقاصد النحوية (٣/ ٤٢٣). وبلا نسبة في شرح الأشموني (١/ ٧٨، ٢/ ٣١٨)، وشرح ابن عقيل (ص ٣٩١).

قال أبو حيان: ولم يذكر أصحابنا وقوعها حالاً، وأنشدوا البيت برفع «أيّما» على الابتداء، والخبر محذوف، والتقدير: أي فتى هو.

وأجاز الأخفش وقوعها نكرة موصوفة قياساً على (من) و (ما)، نحو: مررت بأيّ كريم. والجمهور منعوا ذلك، لأنه لم يُسمَعْ.

الكتاب الأول

في العمد

- **المبتدأ والخبر**
- **نواسخ الابتداء**
  «كان» وأخواتها
  أفعال المقاربة
  «إنّ» وأخواتها
  «ظنّ» وأخواتها
- **الفاعل**
- **نائب الفاعل**

الكتاب الأول
في العمد

(ص): الكتاب الأول: في العُمَد. وهي المرفوعات والمنصوب بالنواسخ.

(ش): العمدة: عبارةٌ عمّا لا يسوغ حذفه من أجزاء الكلام إلاّ بدليل يقوم مقام اللفظ به. وجُعِلَ إعرابه الرفع كما تقدّم في أنواع الإعراب.

وأُلحق منها بالفَضَلات في النصب خبر كان، وكاد، واسم إنّ، ولا، وجُزْءا ظَنّ، فإنها عُمَد لأنها في الأصل المبتدأ والخبر، وَنُصِبَتْ.

المبتـدأ والخبـر

(ص): المبتدأ: اختلف هل هو أصل أو الفاعل؟ والمختار ـ وفاقاً للرّضيّ[1] ـ كُلٌّ أَصْلٌ.

(ش): اختلف في أصل المرفوعات، فقيل: المبتدأ، والفاعل فرعٌ عنه، وعُزِيَ إلى سيبويه. وَوَجْهُهُ أنه مبدوءٌ به في الكلام. وأنه لا يزول عن كونه مبتدأ، وإنْ تأخّر. والفاعل تزول فاعليّته إذا تقدم. وأنه عامِلٌ معمولٌ. والفاعل معمولٌ لا غيرُ.

وقيل: الفاعل أصلٌ، والمبتدأ فرعٌ عنه. وعُزِي للخليل. ووجهه: أن عامله لفظيّ، وهو أقوى من عامل المبتدأ المعنويّ، فإنه إنما رُفِعَ للفَرْق بينه وبين المفعول، وليس المبتدأ كذلك. والأصل في الإعراب أن يكون للفرق بين المعاني.

وقيل: كلاهما أصلان. وليس أحدُهما بمَحْمُولٍ على الآخر ولا فرع عنه. واختاره

---

(١) هو رضي الدين الحسن بن محمد الصغاني. تقدم التعريف به. انظر الفهارس العامة.

الرّضيّ. ونقله عن الأخفش وابن السّراج. قال: وكذلك التمييز، والحال والمستثنى أصول في النصب كالمفعول، وليست بمحمولة عليه، كما هو مذهب النحاة. انتهى.

قال أبو حيّان: وهذا الخلاف لا يُجْدي فائدة.

(ص): قالوا: وهو المجرّد من عامل لفظيّ غير زائد ونحوِه، مُخْبَراً عنه، أو وصفاً سابقاً رافعاً لمنفصل ولو ضميراً ـ خلافاً للكوفيّة ـ كافٍ. وشرطه: تقدّم نفي ولو بـ «غير» أو استفهام. وثالثها: يجوز دونه بقبح.

ومنعه أبو حيان في غير «ما» و «الهمزة». وهو قائم مقام الفعل، ومن ثَمّ لا خبر له خلافاً لزاعمٍ أنه محذوف أو تاليه.

ولا يُصَغّر ولا يوصف، ولا يُعَرّف، ولا يُثَنّى، ولا يجمع إلاّ على لغة: «أكلوني البراغيث» خلافاً لابن حَوْطِ الله[1]. فإن طابقهما فخبر مقدّم. أو مفرداً. أو مكسّراً. أو ما استوى مفرده وغيره جاز.

ودخل بقولنا: «غير زائد» نحو: ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ﴾ [فاطر: ٣]. قالوا: و «بِحَسْبِكَ دِرْهم». والمختار ـ وفاقاً لشيخنا الكافِيَجيّ[2] ـ أنه خبر.

«وبنحوه»: رُبّ رَجُلٍ عالِمٍ أفادنا.

(ش): حدّ النحاة المبتدأ بأنّه: الاسم المجرّد من عامل لفظيّ غير المزيد ونحوه مخبَراً عنه، أو وصفاً سابقاً رافعاً لمنفصل كافٍ.

فقولنا: المجرّد من عامل لفظيّ أخرج: الفاعِلَ ونائِبَه، ومدخولَ النواسخ، والخبرَ. وقيّد العامل باللفظي بناءً على رأيهم أنّ عامل المبتدأ معنويّ وهو: الابتداء.

وقولنا: غير المزيد، يدخل فيه المجرور بحرف زائد نحو: ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾ [فاطر: ٣]، و «بِحَسْبِك درهمٌ»، فخالِقٌ، وحَسْبُك مبتدآن، لأن العامل الداخل عليهما كَلا عامل لزيادته.

وقولنا: «ونحوه»، يدخل نحو: رُبَّ رجلٍ عالمٍ أفادنا، فرجل مبتدأ، ولا أثر لرُبَّ، لأنها في حكم الزائد، إذْ لا تتعلّق بشيء.

(١) هو عبد الله بن سليمان بن داود بن حوط الله الأنصاري الحارثي الأندلسي الأُندي. محدث، حافظ، مقرىء، منشىء، خطيب، شاعر، نحوي. ولد بأُندة سنة ٥٤٩ هـ. وتصدر للقراءات والعربية، وأدّب أولاد المنصور بمراكش، وولي قضاء إشبيلية وقرطبة، وتوفي بغرناطة سنة ٦١٢ هـ. من آثاره: كتاب في تسمية شيوخ البخاري ومسلم وأبي داود والترمذي والنسائي لم يتمه. انظر ترجمته في بغية الوعاة (ص ٢٨٣)، وتذكرة الحفاظ (٤/ ١٨٣)، وشذرات الذهب (٥/ ٥٠).

(٢) تقدم التعريف بالكافيجي. انظر الفهارس العامة.

وهذا الحدّ غير مَرْضِيٍّ عندي لأمرين:

أحدهما: أنّ عامل المبتدأ عندي الخبر ـ كما سيأتي ـ اختياري له. وهو لفظيّ.

والآخر: أنه شامل للفعل المضارع المجرّد من ناصب وجازم، فلذا تورَّكْتُ[1] بقولي: «قالوا». وما قالوه في «بحسبك درهم» غير مرضِيٍّ أيضاً، فإن شيخنا الكافِيَجيّ، اختار أنّ: «بحسبِك درهمٌ» خبر مقدم، وأن المبتدأ «درهم» نظراً للمعنى، لأنه مَحَطّ الفائدة، إذْ القصد الإخبار عن «درهم» بأنه كافيه. وما قاله شيخُنا هو الصّواب.

ثم المبتدأ قسمان: قسمٌ له خبر. وقسمٌ له فاعل أو نائب عنه يغني عن الخبر، وهو الوصف، سواء كان اسم فَاعل، أو اسم مفعول، أو صفةً مُشَبَّهة، أو منسوباً.

وشرطه أن يكون سابقاً، فليس منه نحو: أخواك خارجٌ أبوهما، لعدم سَبْقِه.

وشرطُ مرفوعِه: أن يكون منفصلاً سواء كان ظاهراً أم ضميراً نحو: أقائم أنتما.

ومنع الكوفيون الضمير، فلا يجيزون إلاّ «أقائمان أنتما» بالمطابقَة بجَعل الضمير مبتدأً مؤخّراً. قالوا: لأن الوصف إذا رفع الفاعل السّاد مسدّ الخبر جرى مجرى الفعل، والفعل لا ينفصل منه الضمير. وَرُدَّ بالسماع

قـال:

٣١١ ـ خَليلـيَّ مـا وافٍ بعهـدِيَ أنْتُمـا إذَا لم تكونا لي عَلى مَن أُقَاطِعُ[2]

وَشَرْطه أيضاً: أن يكون كافياً. أي مغنياً عن الخبر ليخرج نحو: «أقَائمٌ أبواه زيد»، فإن الفاعلَ فيه غير مغن، إذ لا يَحسن السّكوت عليه، فزيد فيه مبتدأ، وقائم خبر مقدّم.

وشرْطه أيضاً: تقدّم نفي أو استفهام بأيٍّ أدواتِهما، كـ «ما»، و «لا»، و «إنْ»، و «غير»، نحو: «غيرُ قائمٍ الزّيدان».

ومنه قولـه:

٣١٢ ـ غيـرُ مـأسـوفٍ علـى زَمَـنِ يَنْقَضِـي بـالهـمِّ والحَزَنِ[3]

---

(١) تورّكت: تأخّرت.

(٢) البيت من الطويل، وقائله مجهول. وهو في أوضح المسالك (١/ ١٨٩)، وتخليص الشواهد (ص ١٨١)، والدرر (٢/ ٥)، وشرح الأشموني (١/ ٨٩)، وشرح التصريح (١/ ١٥٧)، وشرح شذور الذهب (ص ٢٣٢)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٨٩٨)، وشرح قطر الندى (ص ١٢١)، ومغني اللبيب (٢/ ٥٥٦)، والمقاصد النحوية (١/ ٥١٦).

(٣) البيت من المديد، وهو لأبي نواس في الدرر (٢/ ٦)، وأمالي ابن الحاجب (ص ٦٣٧)، وخزانة الأدب (١/ ٣٤٥)، ومغني اللبيب (١/ ١٥١، ٢/ ٦٧٦). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٣/ ٩٤، =

وكالهمزة، وهل، وما، ومَن، ومتى، وأين، وكيف، وكم، وأيّان. هكذا زعم ابن مالك قياساً على سماع «ما»، والهمزة. وقَصَرَهُ أبو حيان عليهما، إذْ لم يُسْمع سواهما. ولمْ يشرط الكوفيون والأخفش الاعتماد عليهما بناءً على رأيهم الآتي: في عمله غير معتمد.

وشرطه ابن مالك استحساناً لا وجوباً فأجازه دونه بقُبْح. وجعل منه قوله:

٣١٣ ـ خَبيرٌ بنو لِهْبٍ فلا تَكُ مُلْغِياً[١]

وأجيب بأن «خبيرٌ» خبرٌ مقدّم، ولم يطابق، لأن باب «فعيل» لا يلزم فيه المطابقةُ. ثم هذا الوصف قائم مقام الفعل، لشدّة شَبَهِه به، ولأجل ذلك مُنِع ما يُمْنَعُ منه الفعل، فلا يُخْبر عنه ولا يُصَغّر، فلا يقال: أُضَيْرِبٌ الزّيْدان. ولا يوصَف. فلا يقال: أَضارِبٌ عاقلٌ الزّيدان. ولا يعرّف بأل، فلا يقال: القائم أخواك. ولا يُثَنّى ولا يُجْمع، فلا يقال: أقائمان أخواك، وأقائمون إخوتك، على أن «أخواك»، و «إخوتُك» فاعل إلاّ على لغة: «أكلوني البراغيث»، كما لا يقبل الفعل شيئاً من ذلك.

وزعم بعضهم: أنّ خبر هذا الوصف محذوف. ورُدّ بأنه لا حاجة إليه لتمام الكلام بدونه.

وزعم آخر: أنه الذي يليه. وزعم ابن حَوْط الله: أنه يجوز تثنيته، وجمعه. واستدلّ بحديث: «أوَ مُخْرِجِيَّ هُمْ»[٢]. وأجيب بأنه على لغة: أكلوني البراغيث، أو على التقديم والتأخير. وعلى الأول: لو ثُنّي وجُمِع جُعِل خبراً مقدّماً، والمرفوع مبتدأ مؤخر.

ويجوز ذلك مع ما تقدم في الإفراد نحو: أقائم زيد. وفي جمع التكسير نحو: أقيام الرّجالُ. وفيما استوى فيه المفرد وغيره نحو: أَجُنُبٌ[٣] الزّيدان.

= ٥/٢٨٩، ٦/١١٣، ٧/٢٥)، وتذكرة النحاة (ص ١٧١، ٣٦٦، ٤٠٥)، وخزانة الأدب (٩/٥٤٧)، وشرح الأشموني (١/٨٩)، وشرح ابن عقيل (ص ١٠١)، والمقاصد النحوية (١/٥١٣).

(١) هذا صدر بيت من الطويل، وعجزه:

مقالةَ لَهْبِيٍّ إذا الطيرُ مَرَّتِ

وهو لرجل من الطائيين في تخليص الشواهد (ص ١٨٢)، وشرح التصريح (١/٥٧)، والمقاصد النحوية (١/٥١٨). وبلا نسبة في أوضح المسالك (١/١٩١)، والدرر (٢/٧)، وشرح الأشموني (١/٩٠)، وشرح ابن عقيل (ص ١٠٣)، وشرح عمدة الحافظ (ص ١٥٧)، وشرح قطر الندى (ص ٢٧٢).

(٢) جزء من حديث طويل عن عائشة رضي الله عنها، رواه البخاري في بدء الوحي باب ٣ (حديث ٣) ورواه أيضاً بالأرقام (٣٣٩٢ و ٤٩٥٣ و ٤٩٥٥ و ٤٩٥٦ و ٤٩٥٧ و ٦٩٨٢). ورواه مسلم في الإيمان (حديث ٢٥٢).

(٣) جنب: يستوي فيه المفرد والجمع والمذكر والمؤنث. وربما قيل في جمعه: أجناب وجنبون.

(ص): ورافع المبتدأ، قال الجمهور: الابتداء، وهو جَعْلُه أوّلاً ليُخْبَرَ عنه. وقيل: تجرُّدُه، والخبر المبتدأ. وقيل: الابتداء. وقيل: هما. والمختار ـ وفاقاً للكوفيّةَ وابن جنّـيّ وأبـي حيّان ـ ترافعا. وقيل: إن لم يكن في الخبر ذكر، وإلا فبه.

(ش): في رافع المبتدأ والخبر أقوال:

فالجمهور وسيبويه على أنّ رافع المبتدأ معنويّ، وهو الابتداء، لأنه بُنِـيَ عليه، ورافع لخبر المبتدأ، لأنه مَبْنِـيّ عليه، فارتفع به كما ارتفع هو بالابتداء.

وضُعّف بأن المبتدأ قد يرفع فاعلاً نحو: القائم أبوه ضاحك، فلو كان رافعاً للخبر لأدّى إلى إعمال واحدٍ رفعين، ولا نظير له.

وأجيب بأن ذلك إنما يُحْذَر إذا اتّحدت الجِهَة، وهي هنا مختلفةٌ. وبأنه قد يكون جامداً أو ضميراً، وهما لا يعملان.

وأجيب بأن ذلك إنما يؤثّر فيما يعمل بطريق الشّبه بالفعل، وعملُ المبتدأ ليس به، بل بطريق الأَصالة.

وقيل: العامل في الخبر هو الابتداء أيضاً، لأنه طالب لهما، فعمل فيهما. وعليه الأخفش وابن السّراج، والرُّمّانـي[1].

وَرُدَّ بأن أقوى العوامل، وهو الفعل، لا يعمل رفعين، فالمعنويّ أَوْلى.

وقيل: العامل فيه الابتداء والمبتدأ معاً. وعلى هذا، هل العامل مجموع الأمرين أو الابتداء بواسطة المبتدأ؟ قولان. ونظير الثاني تَقَوِّي الفعل بواو المصاحبة في المفعول مَعَهُ، وبإلاّ في المستثنى، وتقوّي المضاف بمعنى: اللام أو مِن.

وذهب الكوفيون: إلى أنهما ترافعا، فالمبتدأ رَفَع الخبَر، والخبَرُ رَفع المبتدأ، لأنّ كُلاًّ منها طالبٌ الآخر، ومحتاج له، وبه صار عُمْدَةً.

وضُعِّف بأنه يلزم عليه أن تكون رُتْبَةُ كلٍّ منهما التقديم، لأنَّ أصل كل عامل أن يتقدّم

(١) هو أبو الحسن علي بن عيسى بن علي بن عبد الله الرمّاني، ويعرف بالإخشيدي وبالوراق، واشتهر بالرمّاني. أديب، نحوي، لغوي، متكلم، فقيه، أصولي، مفسر، فلكي، منطقي. أصله من سرّ من رأى، وولد ببغداد سنة ٢٩٦ هـ. وأخذ عن ابن السرّاج وابن دريد والزجاج؛ وتوفي ببغداد في ١١ جمادى الأولى سنة ٣٨٤ هـ. من تصانيفه الكثيرة: الجامع الكبير في التفسير، المبتدأ في النحو، معاني الحروف، الاشتقاق، وشرح الصفات. انظر ترجمته في: معجم الأدباء (١٤/ ٧٣ ـ ٧٨)، وتذكرة الحفاظ (٣/ ١٨٢ ـ ١٨٣)، ونزهة الألبا (ص ٣٨٩ ـ ٣٩٢)، وميزان الاعتدال (٢/ ٢٣٥)، والنجوم الزاهرة (٤/ ١٦٨)، وإنباه الرواة (٢/ ٢٩٤ ـ ٢٩٦)، وشذرات الذهب (٣/ ١٠٩)، وبغية الوعاة (ص ٣٤٤)، ومرآة الجنان (٢/ ٤٢٠، ٤٢١)، وهدية العارفين (١/ ٦٨٣) وغيرها.

على معموله. وأجيب بمنع ذلك بدليل أدوات الشرط، فإنها عاملة في أفعالها الجزم، وأفعالُها عاملة فيها النصب نحو: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا﴾ [الإسراء: ١١٠]. ولو سلّم قلنا: كلٌّ منهما متقدّم على صاحبه من وجهٍ متأخرٌ عنه من وجهٍ آخر، فلا دَوْر لاختلاف الجهة.

أمّا تقدّم المبتدأ فلأن حق المنسوب أن يكون تابعاً للمنسوب إليه، وفرعاً له. وأمّا تقدّم الخبر فلأنه مَحطُّ الفائدة، وَهُوَ المقصود من الجملة، لأنك إنما ابتدأت بالاسم لغرض الإخبار عنه. والغرض وإنْ كان متأخراً في الوجود، فهو متقدّم في القَصْد. وهذا المذهب اختاره ابن جنّـيّ وأبو حيّان. وهو المختار عندي.

وللكوفيين قول آخر: أن المبتدأ مرفوع بالذّكر الذي في الخبر نحو: زيد ضربته، لأنه لو زال الضمير انتصب فكان الرفع منسوباً للضمير. فإذا لم يكن ثَمّ ذكر نحو: القائم زيدٌ ترافعا.

وعلى قول الجمهور: اختلف في الابتداء، فالأصحّ أنه جُعِل الاسمُ أوّلاً ليخبر عنه. وقيل: تجرّده من العوامل اللفظية، أي كونه مُعَرًّى عنها.

(ص): والخبر مفرد جامد، ولا ضمير فيه خلافاً لزاعمه. ومُشتَقّ يتحمّله إن لم يرفع ظاهراً، ولا يحمل غير واحد. وقيل: اثنين إن قدّر خلف موصوف. وثلاثة إن كان بأل. وفي نحو: حُلْوٌ حامِضٌ. قيل: يقدّر فيهما. وقيل: الأول. وقيل: الثاني. وقيل: في المعنى، لا في واحد.

ويستتر إن جرى على ما هو له. وقيل: يبرز فاعلاً أو تأكيداً وإلاّ بَرَزَ. وقال الكوفيّة وابن مالك: ما لم يؤمن لَبْسٌ. وحكمه حالاً ونعتاً كالخبر، والفعل كهو. وقال أبو حيّان: إذا خيف لبس كُرِّر الظّاهر.

(ش): الخبر ثلاثة أقسام: مفردٌ، وجملةٌ، وشِبْهُهَا، وهو: الظرف والمجرور.

فالمفرد: ما للعوامل تسلُّطٌ على لفظه مضافاً كان أو غيره. وهو قسمان: جامدٌ، ومشتقّ. والمشتقّ: ما دلّ على مُتّصف مَصُوغاً من مصدر كضارب ومضروب، وحسن وأحْسَن منه. والجامد بخلافه. فالجامد: لا يتحمل ضميراً نحو: زيد أسدٌ، لا بمعنى شجاع.

وزعم الكسائي: أنه يتحمّله. ونَسَبَهُ صاحب (البسيط) وغيره إلى الكوفيين، والرّماني. قال ابن مالك وغيره: وهو دعوى لا دليل عليها.

قال أبو حيان: وقد رُدّ بأنه لو تحمل ضميراً لجاز العطف عليه مؤكّداً. فيقال: «هذا أخوك هو وزيد» كما تقول: «زيد قائم هو وعمرو». والمشتقّ يتحمّله إن لم يرفع ظاهراً نحو: «زيد قائم» بخلاف ما إذا رفعه لفظاً نحو: «الزيدان قائم أبوهما»، أو محلاًّ نحو: «زيد

ممرورٌ به». ولا يتحمّل غير ضمير واحد.

وقيل: إن قدّر خَلَفاً من موصوف استتر فيه ضميران: أحدهما للمبتدأ، والآخر: للموصوف الذي صار خَلَفاً منه.

فإن كان صلة لأل نحو: زيد القائم، ففيه ثلاثة ضمائر: للمبتدأ، وللموصوف الذي صار خَلَفاً منه، ولأل. فإذا أكّد قيل فيه: زيد القائم نفسُه نفسُه نفسُه.

ولو تعدد الخبر المشتقّ، والجميع في المعنى واحد نحو: هذا حُلْوٌ حامضٌ ففيه أقوال. قال الفارسِيّ: ليس فيه إلاّ ضمير واحد يحمله الثاني، لأن الأول تنزّل من الثاني منزلة الجزء وصار الخبر إنما هو بتمامهما.

وقال بعضهم: يقدّر في الأول، لأنه الخبر في الحقيقة، والثاني كالصّفة له، والتّقدير: «هذا حلوٌ فيه حُمُوضة».

وقال أبو حيّان: الذي أختاره: أن كُلاًّ منهما يحمل ضميراً لاشتقاقهما. ولا يلزم أن يكون كلٌّ واحدٍ منهما خبراً على حياله، لأن المقصود جمع الطّعمين. والمعنى: أن فيه حلاوة وحُموضةً.

وقال صاحب (البديع)[1]: الضمير يعود على المبتدأ من معنى الكلام. كأنك قلت: هذا مُزٌّ، لأنه لا يجوز خُلُوّ الخبرين من الضمير لئلا تنتقض قاعدة المشتقّ، ولا انفراد أحدِهما به، لأنه ليس أولى من الآخر، ولا أن يكون فيهما ضميرٌ واحدٌ، لأن عاملين لا يعملان في معمول واحد، ولا أن يكون فيهما ضميران لأنه يصير التقدير: «كُلُّهُ حُلْوٌ كُلّه حامض»، وليس هذا الغرض منه. قال أبو حيان: وتظهر ثمرة الخلاف إذا جاء بعدهما نحو: «هذا البستان حُلْوٌ حامِضٌ رُمّانُهُ». فإن قلنا: لا يتحمل الأول ضميراً، تعيّنَ أن يكون الرّمان مرفوعاً بالثاني. وإن قلنا: يتحمّل، كان من باب التنازع. ولِتَعَارُضِ أدِلّة الأقوال سكتُّ عن التّرجيح.

قال ابن جنيّ: راجعت أبا عليّ[2] نَيفاً وعشرين سنة في هذه المسألة حتى تبيّنَتْ لي.

ثم إن جرى المشتق على من هو له استتر الضمير، قال ابن مالك: بإجماع، لعدم الحاجة إلى إبرازه نحو: زيد هند ضاربته أي هي.

(١) «البديع في النحو» لابن الأثير، ولمحمد بن مسعود الغزي، ولأبي الحسن الربعي. انظر الفهارس العامة.

(٢) أبو علي الفارسي، تقدّم التعريف به.

قال أبو حيّان: وليس كما ادّعاه من الإجماع، ففي (الإفصاح)[1]: أجاز بعض أهل عصرنا أن تقول: زيد عمرو ضاربه هو فيكون جارياً على من هو له، وترفع الضمير به، أو تجعله توكيداً. وإن جرى على غير من هو له وجب إبرازه سواء خِيف اللّبس نحو: زيد عمرو ضاربه هو، أم أُمِن نحو: زيد هند ضاربها هو. هذا مذهب البصريين.

وجوّز الكوفيّون الاستتار في حال الأمن. وتبعهم ابن مالك. واستدل بما حكاه الفرّاء عن العرب، «كُلّ ذِي عَيْنٍ ناظرةٌ إليك» أي هي، وبقوله:

٣١٤ ـ قَوْمِي ذُرَى المَجْدِ بانُوها وقد عَلِمَتْ[2]

أي بانوها هُمْ، وبقراءة ابن أبي عَبْلَةَ[3]: ﴿إِلَىٰ طَعَامٍ غَيْرِ نَٰظِرِينَ إِنَىٰهُ﴾ [الأحزاب: ٥٣]، بجرّ «غير»، أي: أنتم، وبقراءة: ﴿فَظَلَّتْ أَعْنَٰقُهُمْ لَهَا خَٰضِعِينَ﴾ [الشعراء: ٤]، أيْ هم[4]. وتكلّف البصريون تأويل ذلك وأمثاله.

وحُكْم المشتق إذا وقع حالاً أو نعتاً كحُكْمه إذَا وقع خبراً في تحمّل الضمير، واستتاره وإبرازه، وفاقاً، وخلافاً. قال أبو حيّان: إلاّ في مسألة واحدة، وهي: «مررت برجل حسنٍ أبواهُ جَمِيلَيْن»، «فجميلين» صفة جارية على رجل، وليست له، بل للأبوين. ولم يبرز الضمير فيهما بأن يقال: جميلين هما. وسوّغ ذلك كونه عائداً على الأبوين المضافين إلى ضميره، فصار كأنه قال: مررت برجل حسنٍ أبواه، جميلٍ أبواه.

والفعل كالمشتقّ فيما ذكر أيضاً نحو: زيد عَمْرٌو يَضْرِبُه هو، وزيد هند يضربها، أو يضربها هو على الخلاف. وجوّز أبو حيان في حالة اللَّبْس أن يكرّر الفاعل الظاهر ليزول[5]، فيقال: زيدٌ عمرو يضربه زيدٌ، إيقاعاً للظاهر موقع المضمر. ورُدّ بأنه ضعيف في غير موضع التفخيم.

(ص): وجملة اسميّة أو فعليّة، ولو صدِّرت بحرف. وشرط معموله. وخالف الكوفيّة

---

(١) «الإفصاح بفوائد الإيضاح» لابن هشام الخضراوي المتوفى سنة ٦٤٦ هـ.

(٢) هذا صدر بيت من البسيط؛ وعجزه:

بكُنْهِ ذلك عدنانٌ وقحطانُ

وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (١/١٩٦)، وتخليص الشواهد (ص ١٨٦)، والدرر (٢/٩)، وشرح الأشموني (١/٩٣)، وشرح التصريح (١/١٦٢)، وشرح ابن عقيل (ص ١٠٩).

(٣) هو أبو إسحاق إبراهيم بن أبي عبلة العقيلي الشامي المقدسي. من بقايا التابعين. ولد بعد الستين. روى عن جماعة من الصحابة منهم أنس بن مالك وواثلة بن الأسقع وأبو أمامة الباهلي وغيرهم. توفي سنة ١٥٢ هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (٦/٣٢٣ ـ ٣٢٥).

(٤) أي: خاضعين هم.

(٥) أي اللّبس.

في المصدَّرة بإنّ. وقومٌ في التّنفيس، ومعمول الفعل. وثعلب في القَسَمِيّة. وابن الأنباري[(١)] في الطلبيّة. وتاليها يقدّر القول. وقال شيخنا الكافيَجيّ: إن اعتبر ثُبوتُه فالثّالث، أو مجرَّد الارتباطِ فالأوّل. لا ندائية. وذات «لكن»، وبل، وحتى، بإجماع.

(ش): الجملة ما تضمَّن جزأين، لعوامل الأسماء تَسَلُّطٌ على لفظهما، أَو لَفْظِ أحدِهما. فالأوّل: الاسميّة نحو: زيد أبوه منطلق. والثاني: الفِعليّة نحو: زيد قام أبوه. أمّا نحو: إنْ زيد قائم أبوه فليس بجملة عند المحقِّقين. ويندرج في الاسميّة: المُصَدَّرة بحرف عامل نحو: زيد ما أبوه قائماً. وزيد إنّه قائم. ومنع الكوفيون وقوع المصدَّرة بإن المكسورة، وما عملت فيه خبراً لمبتدأ.

ويندرج فيها أيضاً الجملة المصدّرة باسم شرط غير معمول لفعله نحو: زيدٌ مَن يُكْرِمْه أُكْرِمْهُ.

ويندرج في الفعليّة المُصَدَّرةُ بحرف شرط، أو باسم شرطٍ معمولٍ لفعله نحو: زيد إن يقم أقم معه، وزيد أيّهم يضرب اضربه، والمصدّرةُ بمعمول فعلها نحو: زيدٌ عمراً ضَرَب أَو يَضْرِب، أو بحرف تنفيس. وخالف في الأخيرتين بعض المتأخرين.

والقَسَمِيّة منعها ثعلب. ورُدّ بالسّماع قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ فِينَا لَنَهۡدِيَنَّهُمۡ سُبُلَنَاۚ﴾ [العنكبوت: ٦٩]، ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَنُدۡخِلَنَّهُمۡ﴾ [العنكبوت: ٩].

والطّلبية. ومنعها ابن الأنباري، لأنها لا تتحمّل الصدق والكذب. والخبر حقّه ذلك. ورُدّ بأن المفرد يقع خبراً إجماعاً، ولا يحتمل ذلك، وبالسّماع قال:

٣١٥ ـ قَلْبُ مَنْ عِيلَ صَبْرهُ كيف يَسْلو ... صَالِياً نَارَ لَوْعَةٍ وغَرَامِ[(٢)]

وقال ابن السّرّاج: إذا وقعت خبراً، فالقول قبلها مقدّر، فنحو: زيد اضربه على تقدير: أقول لك: اضربه. وذلك المقدّر هو الخبر، والمَذْكُورُ معمولُهُ.

قال شيخنا العلاّمة الكافِيَجيّ رحمه الله: ولا يسوغ الإخبار بجملة ندائية نحو: زيد يا أخاه، ولا مصدّرة: بـ «لكن»، أو بل، أو حتى. بالإجماع في كلّ ذلك.

(ص): ويجب فيها إن لم تكُنْهُ[(٣)] معنًى ضميرٌ عائدٌ إليه مطابق. ولا تحذف مطلقاً عند

---

(١) هناك نحويّان عُرفا بهذا الاسم؛ الأول هو أبو البركات عبد الرحمن بن محمد كمال الدين ابن الأنباري المتوفى سنة ٥٧٧ هـ. والثاني هو أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد بن الأنبارى المتوفى سنة ٣٢٨ هـ.

(٢) البيت من الخفيف، وهو لرجل من طيّىء في الدرر (٢/ ١١). وبلا نسبة في حاشية يسّ (١/ ١٦٠).

(٣) أي إن لم تكن الجملة نفس المبتدأ في المعنى فلا بدّ لها من ضمير عائد على المبتدأ، كما سيبينه في الشرح.

الجمهور إلا في نحو: السّمْن مَنَوان بدرهم، أو شذوذ. وقيل: يجوز حذف مبتدأ. وثالثها: ومنصوب بفعل تام متصرّف بِقِلَّةٍ. ورابعها: بكثرة. وخامسها: إن كان المبتدأ استفهاماً، أو كِلاً، أو كُلاً. وسادسها: إن كان صدراً أو لا يتعرّف. وسابعها: إن اقتضى عموماً. وثامنها: إن نصب بجامد. وتاسعها: وصِفةٍ. وعاشرها: ومجرور أصله النّصب. والمختار إن دلّ دليل ولم يؤد إلى رُجْحانِ عَمَلٍ آخر جاز مطلقاً وإلاّ فلا.

(ش): الجملة إن كانت نفس المبتدأ في المعنى لم تحتج إلى رابط نحو: «أفضلُ ما قلتهُ أنا والنّبِيّون من قبلي لا إله إلاّ الله»[1]. وإلاّ فلا بُدّ لها من ضمير عائد على المبتدأ يربطها به.

وشرطه: أن يكون مطابقاً له نحو: زيد قام غلامه. وهل يجوز حذفه؟ فيه أقوال:

أحدها: وعليه الجمهور: أنه لا يجوز سواء كان مرفوعاً مبتدأ، أو فاعلاً. أو منصوباً بفعل متصرف، أو جامدٍ أو ناقصٍ، أو وصفٍ أو حَرْفٍ أو مجرورٍ إلاّ في صورة واحدة، وهي أن يُجَرّ بحرف، ولا يؤدي حذفه إلى تهيئة عامل آخر نحو: «السّمن مَنَوان بدرهم» أي: منوان منه. بخلاف ما إذا أدّى نحو: الرغيف أكلت. تريد: منه. أو جُرّ بإضافة، سواء كان أصله النصب نحو: زيد أنا ضاربه، أم لم يكن نحو: زيد قام غلامه.

وقيل: يجوز حذف المرفوع إذا كان مبتدأ. وعليه صاحب (البسيط). قال: لأنه لا مانع منه نحو: زيد هو قائم. وقوله:

٣١٦ ـ ورُبَّ قَتْـلٍ عـارُ[2]

أي هو عار. ورُدّ بأنه لا يدرى أحذف شيء أم لا؟ لصلاحية المذكور للاستقلال بالخبريّة.

---

(١) رواه مالك في الموطأ (كتاب القرآن، باب ما جاء في الدعاء، حديث رقم ٣٢) عن طلحة بن عبيد الله ابن كريز، أن رسول الله ﷺ قال: «أفضل الدعاء يوم عرفة، وأفضل ما قلت أنا والنبيّون من قبلي لا إله إلا الله وحده لا شريك له». ورواه أيضاً في الحج (باب جامع الحج، حديث ٢٤٦). ورواه الترمذي في كتاب الدعوات (باب ١٢٢) مرفوعاً عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه.

(٢) تمام البيت، وهو من الكامل:

إنْ يقتلـوك فـإنّ قَتْلَـكَ لـم يكـنْ ... عـاراً عليـكَ ورُبَّ قَتْـلٍ عـارُ

وهو لثابت قطنة في ديوانه (ص ٤٩)، والحماسة الشجرية (١/ ٣٣٠)، وخزانة الأدب (٩/ ٥٦٥، ٥٧٦، ٥٧٧)، والدرر (٢/ ١٢)، وشرح شواهد المغني (١/ ٨٩، ٣٩٣)، والشعر والشعراء (٢/ ٦٣٥). وبلا نسبة في الأزهية (ص ٢٦٠)، وتخليص الشواهد (ص ١٦٠)، والجنى الداني (ص ٤٣٩)، وجواهر الأدب (ص ٢٠٥، ٣٦٥)، وخزانة الأدب (٩/ ٧٩)، وشرح التصريح (٢/ ١١٢)، ولسان العرب (١/ ٢٧، ١٣٤، ٢/ ٥٠٣)، والمقتضب (٣/ ٦٦)، والمعرب (١/ ٢٢٠).

وقيل: يجوز حذف المنصوب بفعل تام متصرّف بقلّة. وعليه ابن أبـي الربيع كقراءة ابن عامر: ﴿وكُلٌّ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [النساء: ٩٥] أي وعده. وقيل: يجوز ذلك بكثرة. وعليه هشام من الكوفيين نحو: زيد ضربت. وقيل: يختص ذلك بما إذا كان المبتدأ اسم استفهام. أو كِلاَ وكِلْتا، أو كُلاًّ. وعليه الفرّاء كالآية المذكورة. وكقوله:

٣١٧ ـ علـيَّ ذنباً كُلُّه لم أَصْنَعِ(١)

وقولـــه:

٣١٨ ـ كِلاَهُما أُجِيدُ مُسْتَرِيضَا(٢)

وقولك: أيهم ضربت. ووَجْهُهُ: قياس الاستفهام على الموصول بجامع عدم تقدّم المعمول، وكون «كُلّ»، و «كِلا» في معنى «ما» فنحو: كلّ الرجال، أو كِلاَ الرجلين ضربت في معنى: ما من الرجال، أو ما من الرجلين إلاّ مَن ضربت. و «ما» لها الصدر فأشبهت الموصول فساغ الحذف كعائده.

وقيل: يجوز الحذف في كل اسم له الصدر نحو: «كمْ» و «أيّ»، وفي كل اسم لا يتعرف نحو: «مَنْ»، و «ما».

وحكي هذا عن الفرّاء أيضاً. ووجهه: بأنه إذا لزمه الصدر كثر فيه الرّفع، وقلّ كونه مفعولاً به، فأجري على الأكثر من أحواله، بخلاف ما يتقدّم ويتأخّر.

وقيل: يجوز الحذف في «كُلّ»، وما أشبهها في اقتضاء العموم. حكي عن الفرّاء أيضاً

---

(١) الرجز لأبـي النجم العجلي؛ وقبله:

قد أصبحت أمّ الخيار تدَّعي

وهو في تخليص الشواهد (ص ٢٨١)، وخزانة الأدب (١/ ٣٥٩، ٣/ ٢٠، ٦/ ٢٧٢، ٢٧٣)، والدرر (٢/ ١٣)، وشرح أبيات سيبويه (١/ ١٤، ٤٤١)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٥٤٤)، وشرح المفصل (٢/ ٣٠، ٦/ ٩٠)، والكتاب لسيبويه (١/ ٨٥، ١٢٧، ١٣٧، ١٤٦)، والمحتسب (١/ ٢١١)، ومعاهد التنصيص (١/ ١٤٧)، ومغني اللبيب (١/ ٢٠١)، والمقاصد النحوية ٤/ ٢٢٤)، والأغاني (١٠/ ١٧٦)، والخصائص (٢/ ٦١)، والمقتضب (٤/ ٢٥٢).

(٢) الرجز للأغلب العجلي في لسان العرب (٧/ ٢١٩ ـ مادة قرض)، ولحميد الأرقط في لسان العرب (٧/ ١٦٥ ـ مادة روض) وروايته فيه:

أرجـــزاً تـــريـــد أم قـــريضـــا ... كـــلاهمـــا أُجيـــدُ مستـــريضـــا

وبلا نسبة في الدرر (٢/ ١٥)، وروايته فيه:

أرجـــزاً تـــريـــد أم قـــريضـــا ... أم هكـــذا بينهمـــا تعـــريضـــا

كلاهما أُجيدُ مستريضا

ومجالس ثعلب (١/ ٧٢).

نحو: «رجل يدعو إلى خير أجيب، وأمر بخير أطيع».

وقيل: يجوز حذف المنصوب بفعل جامد كالتعجّب نحو: أبوك ما أَحْسَنَ، أيْ أحسنه. وعليه الكسائي.

وقيل: يجوز حذف المنصوب بالوصف نحو: الدّرهم أنا معطيك.

وقيل: يجوز حذف المجرور إذا كان أصله النصب بأن كان المضاف اسم فاعل نحو: زيد أنا ضارب، أي ضاربه، بخلاف غيره.

والمختار من هذا كله الجواز بشرطين: أحدهما: وجود دليل يدلّ على المحذوف. الثاني: ألاّ يؤدي إلى رُجْحانِ عملٍ آخر بأن يؤدي إلى تهيئة العامل للعمل، وقطعه عنه كما تقدّم في: «الرغيف أكلت منه»، و «كأيهم ضربت»، فإنه يؤدي إلى تسليط: «أكلت» و «ضربت» على نصب الاسم المقدّم، فمتى فقد أحد الشرطين لم يجز الحذف.

وسواء في حالتـي الجواز والمنع المرفوع، والمنصوب، والمجرور.

وقال بعضهم: لا يجوز الحذف إلاّ بخمسة شروط: ألاّ يكون فاعلاً، ولا نائباً عنه، ولا مؤدّياً إلى لَبْس نحو: زيد ضربته في داره، ولا إلى إخلال نحو: زيد قام غلامه، لأنّ حذفه يُخِلّ بالتّعْريف الذي استفاده الغلام منه، ولا إلى التّهيئة والقطع، وهذه الخمسة ترجع إلى الشرطين اللذين اخترناهما.

(ص): ويغني عنه إشارة. وخصّه ابن الحاجّ بالبعيد، والمبتدأ موصول، أو موصوف، وتكراره بلفظه. وضعّفه سيبويه. وثالثها يختص بالضرورة. ورابعها بالتهويل. وعموم المبتدأ. وتوقّف ابن هشام.

وعطف جُمْلةٍ فيها ضميرُه بالفاء. قال ابن هشام: والواو. والمختار ـ وفاقاً للزّجاج ـ جواز نحو: زيد يقوم عمرو إن قام، وإن لم يعطف، لا تكراره بمعناه. ووجود ضمير عائد إليه بدلاً من بعض الجملة خلافاً للأخفش فيهما.

(ش): الأصل في الربط الضمير، ولهذا يُرْبَط به مذكوراً، ومحذوفاً ويغني عنه أشياء.

أحدها: الإشارة نحو: ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾ [الأعراف: ٢٦]. ﴿وَٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا وَٱسْتَكْبَرُوا۟ عَنْهَآ أُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ﴾ [الأعراف: ٣٦]. ﴿إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُو۟لَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾ [الإسراء: ٣٦].

وخَصّه ابن الحاجّ[1] بكَوْن المبتدأ إمّا موصولاً، أو موصوفاً. والخبر إشارة للبعيد.

(١) هو أحمد بن محمد الأزدي المتوفى سنة ٦٤٧ هـ. وقد تقدم التعريف به.

فيمتنع نحو: زيد قام هذا، وزيد قام ذاك.

الثاني: تكرار المبتدأ بلفظه، نحو: زيد قام زيد. وأكثر ما يكون في مواضع التهويل والتفخيم نحو: ﴿ٱلْحَآقَّةُ مَا ٱلْحَآقَّةُ﴾ [الحاقّة: ١، ٢]، و: ﴿وَأَصْحَٰبُ ٱلْيَمِينِ مَآ أَصْحَٰبُ ٱلْيَمِينِ﴾ [الواقعة: ٢٧].

وقيل: إنه يختص بذلك، ولا يجوز في غيره. وقيل: يختص بالضّرورة، ولا يجوز في غيرها. وقيل: يجوز في الاختيار بِضَعْفٍ، وعليه سيبويه.

الثالث: عموم يشمل المبتدأ نحو: زيد نعم الرجل، وقوله:

٣١٩ ـ فأمّا الصَّبر عنها فلا صَبْرا[1]

وتوقّف فيه الشيخ جمال الدين بن هشام، فقال في المغني: كذا قالوا. ويلزم أن يجيزوا: «زيد مات الناس»، و «عمرو كل الناس يموتون»، و «خالد لا رجل في الدار». قال: وأمّا المثال فيُخَرّج على أن أل فيه للعهد لا للجنس. والبيت الرابط فيه إعادة المبتدأ بلفظه، وليس العموم فيه مراداً، إذْ المراد أنه لا صبر له عنها، لا أنّه لا صَبْرَ له عن شيء.

الرابع: عطف جملة فيها ضمير المبتدأ بفاء السّبَبِيّة على الجملة المخبر بها الخالية منه نحو:

٣٢٠ ـ وإنْسان عَيْنِي يَحْسُرُ الماءُ تارةً ... فيَبْدُو، وتاراتٍ يَجِمُّ فيَغْرَقُ[2]

---

(١) جزء من عجز بيت من الطويل؛ وتمامه:

ألا ليت شعري هل إلى أمّ معمرٍ ... سبيلٌ فأما الصبرُ عنها فلا صبرا

وهو لابن ميادة في ديوانه (ص ١٣٤)، والأغاني (٢/ ٢٣٧، ٢٥١)، والحماسة البصرية (٢/ ١١١)، وخزانة الأدب (١/ ٤٥٢)، والدرر (٢/ ١٦)، وشرح أبيات سيبويه (١/ ٢٦٩، ٢٧١)، وشرح التصريح (١/ ١٦٥)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٨٧٦)، والمقاصد النحوية (١/ ٥٢٣). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٨/ ٢٨)، وأوضح المسالك (١/ ١٩٩)، والكتاب (١/ ٣٨٦)، ومغني اللبيب (٢/ ٥٠١).

(٢) البيت من الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه (ص ٤٦٠)، وخزانة الأدب (٢/ ١٩٢)، والدرر (٢/ ١٧)، والمقاصد النحوية (١/ ٥٧٨، ٤/ ٤٤٩). ولكثير عزة في المحتسب (١/ ١٥٠). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٣/ ١٠٣، ٧/ ٢٥٧)، وأوضح المسالك (٣/ ٣٦٢)، وتذكرة النحاة (ص ٦٦٨)، وشرح الأشموني (١/ ٩٢)، ومجالس ثعلب (ص ٦١٢)، ومغني اللبيب (٢/ ٥٠١)، والمقرب (١/ ٨٣).

وفي البيت شاهد، وهو قوله: «يحسر الماء»، حيث حذف منه «أنْ» إذ أصله: «أن يحسر الماء» فلما حذف ارتفع الفعل. وإنما قدروا فيه «أن» محذوفة وأنّ تقديره: وإنسان عيني أن يحسر الماء تارة فيبدو؛ لأن قوله: «وإنسان عيني» مبتدأ، و «يحسر الماء تارة» جملة في موضع الخبر، ولا رابط فيه =

ففي يبدو ضمير عائد على «إنسان» «المبتدأ»، وهي معطوفة بالفاء على «يحسر الماء» الخبر.

الخامس: عطف الجملة المذكورة بالواو. وأجازه هشام وحْدَهُ، نحو: زيد قامت هند وأكرمها. ومنعه الجمهور، لأنّها إنما تكون للجمع في المفردات لا في الجمل بدليل جواز: هذان قائم وقاعد، دون هذان يقوم ويقعد.

السادس: شَرْطٌ يَشْتَمِلُ على ضميرٍ مدلول على جوابه بالخبر نحو: «زيد يقوم عمرو إن قام». أجازه الزجاج. وجزم به ابن هشام في المغني. وهو المختار.

السابع: تكرار المبتدأ بمعناه نحو: زيد جاءني أبو عبد الله، إذا كان كنيته، أجازه الأخفش مستدلاً بنحو: ﴿وَٱلَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِٱلْكِتَٰبِ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُصْلِحِينَ﴾ [الأعراف: ١٧٠].

والجمهور منعوا ذلك، وقالوا: الرابط العموم. ووافق ابن عصفور الأخفش كما جاء ذلك في الموصول. حكي: «أبو سعيد الذي رويت عن الخُدْرِي»[1]. وتابعه الخضراوي، وحسّنه ابن جنِيّ.

الثامن: وجودُ ضميرٍ عائدٍ على المبتدأ بدلاً من بعض الجملة المُخْبَر بها. أجازه الأخفش أيضاً نحو: «حُسْنُ الجاريةِ أَعجبتني هو»، فـ «أعجبتني» خبر «حُسْن»، ولا رابط فيها، فربط بالبدل الذي هو (هو) إذْ (هو) بدل من الضمير المؤنّث المستتر في: «أعجبتني» العائد على الجارية وهو عائد على الحُسن.

(ص): وظرف أو مجرور تام عامله كونٌ منويّ في الأصح. والتحقيق ـ وفاقاً لابن كيسان ـ أنه الخبر، والعامل في مرفوعه. والمختار ـ وفاقاً لابن مالك ـ تقديره اسم فاعل لتعيُّنه بعد «أَمَّا». ورجّح ابن الحاجب الفعل. وعليه: هو من قبيل الجملة. وعلى الأول المفرد. وقيل: قسم برأسه مُطْلقاً. وجوّز الكوفية الناقص، ويتحمّل كمشتق. ومنعه الفراء إن تقدم ويؤكّد ضميره. وعمله يأتي.

(ش): إذا وقع الظرف، أو الجار والمجرور خبراً فشرطه: أن يكون تامّاً، نحو: «زيد

= لهذه الجملة بالمبتدأ، فلما عدم الرابط ذهب من ذهب إلى أن أصلها جملة شرطية لأنه لا يشترط في الشرط إذا وقع خبراً أن يكون الرابط في جملة الشرط، بل قد يكون في جملة الجزاء، نحو: «زيد إنْ تقم هند يغضب». وقال أبو حيان: ولا ضرورة إلى تكلف إضمار أداة الشرط لأن في الروابط ما تقع الجملة خالية عن الرابط فيعطف عليها بالفاء وحدها من بين سائر حروف العطف جملة فيها رابط فيُكتفى به لانتظام الجملتين. انظر: المقاصد النحوية (٤/ ٤٤٩).

(١) المراد: رويت عنه.

أمامك»، و «زيد في الدار». بخلاف الناقص، وهو: ما لا يُفْهم بمجرَّدِ ذِكْرِه وذِكْر مَعْمُوله ما يتعلّق به نحو: «زيد بك»، أو «فيك»، أو «عنك»، أي واثق بك، وراغب فيك، ومُعْرِضٌ عنك، فلا يقع خبراً، إذ لا فائدة فيه. ثم هنا مسائل:

الأولى: اختلف في عامل الظرف والمجرور الواقعين خبراً. فالأصحّ أنه: كوْنٌ مقدَّر. وقيل: المبتدأ. وعليه ابن خَروف. ونسبه ابن أبي العافية إلى سيبويه. وأنه عمل فيه النصب لا الرفع، لأنه ليس الأوّل في المعنى. وَرُدَّ بأنه مخالف للمشهور من غير دليل، وبأنه يلزم منه تركيب كلام من ناصب ومنصوب بدون ثالث. وقيل: بالمخالفة. وعليه الكوفيون. وإذا قلت: «زيد أخوك»، فالأخ هو «زيد»، أو «زيد خلفك»، فالخلف ليس بزيد، فمخالفته له عملت النصب.

ورُدّ بأن المخالفة معنًى لا يختصّ بالأسماء دون الأفعال، فلا يصح أن يكون عامله، لأن العامل اللفظي شرطه: أن يكون مختصاً، فالمعنويّ الأضعف أوْلى.

وعلى الأول: يجوز تقدير الكون باسم الفاعل وبالفعل، فالتقدير في: زيد عندك، أو في الدار: «زيد كائن»، أو «مستقر»، أو «كان»، أو «استقر».

واختلف في الأوْلى منهما. فرجّح ابن مالك وغيره تقدير اسم الفاعل، لأن الأصل في الخبر الإفراد، والتصريح به في قوله:

٣٢١ ـ فأَنْتَ لدَى بُحْبُوحَةِ الهُونِ كَائنُ (١)

ولتعيّنه في بعض المواضع، وهو ما لا يصلح فيه خبراً الفعل نحو: أمّا عندك فزيد، وخَرَجْتُ فإذا عندك زيد، لأن «أمّا» و «إذا» الفجائية لا يليهما فعل.

ورجّح ابن الحاجب تبعاً للزمخشري والفارسِيّ تقدير الفعل، لأنه الأصل في العمل، ولِتَعَيُّنِهِ في الصّلة. وأجيب بالفرق، فإنه في الصّلة واقعٌ موقع الجملة وفي الخبر واقع موقع المفرد. ثم إن قدرت اسم الفاعل كان من قبيل الخبر المفرد. وإن قدّرت الفعل كان من قبيل الجملة، فلا يخرج الخبر عن القسمين. وقيل: هو قِسْمٌ برأسه مطلقاً، وعليه ابن السّرّاج.

الثانية: ذهب ابن كيسان: إلى أن الخبر في الحقيقة هو العامل المحذوف، وأن تَسْمِيَة الظرف خبراً مجاز، وتابعه ابن مالك. هذا هو التحقيق.

---

(١) عجز بيت من الطويل؛ وصدره:

لك العزُّ إنْ مولاك عَزَّ وإنْ يَهُنْ

وهو بلا نسبة في الدرر (٢/١٨، ٥/٣١٣)، وشرح شواهد المغني (٢/٨٤٧)، وشرح ابن عقيل (ص ١١١)، ومغني اللبيب (٢/٤٤٦)، والمقاصد النحوية (١/٥٤٤).

وذهب الفارسيّ وابن جنيّ: إلى أن الظرف هو الخبر حقيقة، وأن العامل صار نَسْياً مَنْسِيّاً.

وأجمعوا: أن القولين جاريان في عمله الرفع هل هو له حقيقة أو للمقدّر؟ وفي تحَمّله الضمير، هل هو فيه حقيقة أو في المقدّر؟ والأكثرون في المسائل الثلاث على أنّ الحكم للظرف حقيقة.

الثالثة: البصريون على أن الظرف يتحمل ضمير المبتدأ كالمشتقّ سواء تقدم أم تأخر. وقال الفرّاء: لا ضمير فيه إلاّ إذا تأخر، فإن تقدّم فلا، وإلاّ جاز أن يؤكّد، ويعطف عليه ويبدل منه، كما يفعل ذلك مع التأخير. ومن تأكيده متأخّراً قوله:

٣٢٢ ـ فإنّ فؤادي عِنْدَكِ ـ الدَّهْرَ ـ أَجْمَعُ[1]

وسيأتي عمل الظرف والمجرور في الكتاب الرابع.

(ص): **ولا يُخْبر بزمان عن عيْن. وقيل: يجوز إن كان فيه معنى الشرط. والمختار ـ وفاقاً لابن مالك ـ إن أفاد. ويخبر عن معنًى. فإن وقع في بعضه قلّ رفعه أو كُلّه، أو أكثره، وهو نكرة كثُر. ويجوز نصبه وجرّه بـ«في» خلافاً للكوفيّة فيهما. أو معرفة جاز باتّفاق.**

(ش): والمشهور أن ظرف الزمان لا يجوز الإخبارُ به عن اسم عَيْن فلا يقال: زيد اليومَ، لعدم الفائدة، سواء جئت به منصوباً أو مجروراً بـ«في»، وأنّ ما ورد من ذلك مؤول على حذف مضاف كقولهم: «اليومَ خمر، وغداً أمر»، أي شُرْب خمر، «والليلَةَ الهِلالُ»، أي طُلُوعه. وأجاز ذلك قوم إذا كان فيه معنى الشرط نحو: الرّطب إذا جاء الحَرّ. وأجازه بعض المتأخرين بشرط الفائدة. وعليه ابن مالك.

وضَبْطُهُ بأن يُشَابه اسمُ العَيْن اسمَ المعنى في حُدوثه وقتاً دون وقت نحو: «اللّيلَة الهلالُ»، و «الرُّطَبُ شهرَيْ ربيع»، و «البَلَحُ شهرين». أو يضاف إليه اسم معنًى عام نحو: أَكُلّ يوم ثوب تلبسه. أو يعمّ، والزمان خاصّ نحو: نحن في شهر كذا. أو مسؤول به عن خاصّ نحو: في أَيِّ الفصول نحن؟.

---

(١) عجز بيت من الطويل، وصدره:

فإنْ يكُ جثماني بأرضٍ سواكمُ

وهو لجميل بثينة في ديوانه (ص ١١١)، وخزانة الأدب (١/ ٣٩٥)، والدرر (٢/ ١٩)، وسمط اللآلي (ص ٥٠٥)، وشرح التصريح (١/ ١٦٦)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٨٤٦)، والمقاصد النحوية (١/ ٥٢٥). ولكثيّر عزة في ديوانه (ص ٤٠٤). وبلا نسبة في أوضح المسالك (١/ ٢٠١)، وشرح الأشموني (١/ ٩٣)، ومغني اللبيب (٢/ ٤٤٢).

ويجوز الإخبار بظرف الزّمان عن اسم المعنى. ثم إن كان واقعاً في جميعه، وهو معرفة جاز رفعه ونصبه بإجماع نحو: «صِيامُك يوم الخميس» بالوجهين. والنصب هو الأصل والغالب. أو نكرة فأوجب الكوفيون رفعه نحو: ميعادُك يوم ويومان. ﴿غُدُوُّهَا شَهْرٌ وَرَوَاحُهَا شَهْرٌ﴾ [سبأ: ١٢]، ﴿وَحَمْلُهُۥ وَفِصَٰلُهُۥ ثَلَٰثُونَ شَهْرًا﴾ [الأحقاف: ١٥].

وجوّز البصريّون معه النّصب والجرّ بفي. وكذا إن كان واقعاً في أكثره نحو: ﴿ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ﴾ [البقرة: ١٩٧].

وإن وقع في بعضه فحكى ابن مالك الإجماع على جواز الوجهين في النكرة والمعرفة والنصب أجود. وروي بهما قوله:

٣٢٣ ـ زَعم البَوارِحُ أَنّ رِحْلَتَنا غَداً[1]

(ص): ورفع مكان متصرّف عن عَيْنٍ نكرةٍ جائزٌ. وعن الكوفيّة إنْ عطف مثله مختار وإلاّ واجب. ومعرفة مرجوح. والكوفيّة ضَرورة إلا بعد مكان. ويكثر في مَوْقت متصرّف بعد عيْن قدّر فيه بعد. فإن قصد بأنت مني فرسخين: أنت من أشياعي ما سِرْنَاهُمَا تعيّن النصب. ونصب «اليوم» مع (الجُمُعَةِ) ونحوها ممّا يتضمن عملاً كـ (اليوم) يومك جائز، لا غيره: كـ (الأحد) خلافاً للفرّاء وهشام. ولا الشّهور. ورفع ونصب: «ظهرك خلفك»، و «نعلك أسفلك»، وشبهه.

ويلزم نصب غير متصرّف كـ «فوق». وقيل: إلاّ فيما كان من الجَسَدِ.

(ش): فيه مسائل:

الأولى: إذا أخبر بظرف مكان متصرّف عن اسم عيْن، فإن كان الظرف نكرةً نحو: المسلمون جانبٌ والمشركون جانبٌ ونحن قدّام وأنتم خلف، جاز فيه الرّفع والنصب عند البصريين والكوفيين في المشهور عنهم.

وعنهم رواية أن الرفع واجب إلا إن عطف عليه مثله نحو: القوم يمين وشمال، فيجوز فيه النصب عند البصريين والكوفيين.

أو معرفة نحو: زيد خلفك، وداري خلف دارك، فالنصب راجح، والرفع مرجوح. وخصّه الكوفيون بالشعر، أو بما هو خبر اسم مكان كالمثال الثاني.

الثانية: إذا أخبر بِمَوْقت متصرّف من الظرفين عن اسم عَيْن يقدّر إضافة «بُعْد» إليه جاز

(١) صدر بيت من الكامل للنابغة الذبياني، وعجزه:
وبذاك خبّرنا الغرابُ الأسودُ
وهو في ديوانه (ص ٨٩)، والأغاني (١١/ ٨)، وجواهر الأدب (ص ٢٨٨)، والخصائص (١/ ٢٤٠)، والدرر (٢/ ٢٠)، والشعر والشعراء (١/ ١٦٤)، ولسان العرب (١٣/ ٥٦٠ ـ مادة وجه).

فيه الرفع والنصب. والموقت المحدود: «كزيد مني فرسخٌ وفرسخاً، ويومٌ ويوماً أي: بُعْدُ زيد منّي.

واحترز بالمتصرّف عن اللازم للظرفية كَضَحْوَةٍ مُعَيَّناً. فإن قُصِد في نحو: «أنت منّي فرسخين»: أنت من أشياعي ما سرنا فرسخين، تعيّن النصب على الظّرفية، والخبر متعلّق منّي أي: «كائن» بخلاف الرفع فإنه على تقدير: بُعْد مكانك منّي فرسخان.

الثالثة: إذا قلت: اليوم الجمعة، جاز رفع «اليوم» ونصبه. وكذلك نحو: «الجمعة» مما تضمن عملاً كالسبت، والعيد، والفطر، والأضحى، والنّيـروز، فإن في الجمعة معنى: الاجتماع، وفي السبت معنى: القطْع، وفي العيد معنى: العَوْد، وفي الفِطْر معنى: الإفطار، وفي الأضحى معنى: التّضحية، وفي النّيروز(١) معنى: الاجتماع.

وكذلك قولك: اليوم يومك، لأنه على معنى: «شأنُك» و «أمرُك» الذي تُذْكَرُ به.

وأمّا الأحد وما بعده من الأيام، فلا يجوز فيه إلا الرّفع، لأن ذلك لا يتضمّن عملاً. والنّصب إنما هو على أنه كائن فيها شيء، ولا شَيْءَ كائنٌ فيها، بخلاف ما تقدّم.

وأجاز الفرّاء وهشام: النّصب في ذلك أيضاً بناءً على «الآن»، أي على معنى: أنّ «الآن» أعم من الأحد، والاثنين، فيجعل الأحد والاثنين واقعاً في: «الآن» كما تقول في هذا الوقت: هذا اليوم.

قال أبو حيّان: ومقتضى قواعد البصريين في غير أسماء الأيام من أسماء الشهور ونحوها الرفع فقط نحو: أوّلُ السنة المحرّمُ، والوقت الطّيّب المحرّمُ.

الرابعة: إذا قلت: «ظَهْركَ خلفكَ» جاز رفع «الخَلْف» ونصبه، أمّا الرفع فلأن «الخلف» في المعنى: الظّهر، وأما النصب فعلى الظرف. وكذا ما أشبه ذلك نحو: «نعلُكَ أسْفلكَ». قال تعالى: ﴿وَٱلرَّكۡبُ أَسۡفَلَ مِنكُمۡۚ﴾ [الأنفال: ٤٢]، قرىء بالوجهين(٢).

فإن كان الظرف المخبر به غير متصرّف تعين النصب نحو: «رأسك فَوْقَكَ»، و «رجلاك تَحْتَكَ» بالنصب لا غير، لأن «فوق»، و «تحت» لا يستعملان إلاّ ظرفاً.

وقيل: يجوز الرفع فيما كان من الجسد كالمثالين المذكورين، بخلاف ما ليس منه نحو: فَوْقكَ قَلَنْسوتكَ، وتَحْتَك نَعْلكَ.

(ص): ومنعوا الإخبار بـ «وحْده». وأجازه يونس وهشام. وفي جواز تقديمه خُلْفٌ.

---

(١) النيروز، أو النوروز: كلمة فارسية معناها: اليوم الجديد، وهو أول يوم من السنة الشمسية الإيرانية، ويوافق اليوم الحادي والعشرين من شهر آذار (مارس) من السنة الميلادية. وعيد النيروز أكبر الأعياد القومية للفرس (المعجم الوسيط، ص ٩٦٢).

(٢) قرىء: «أسفلَ» بالنصب، وهي القراءة التي في مصاحفنا. وقرىء: «أسفلُ» بالرفع.

(ش): منع الجمهور الإخبار «بوحده»، لأنه اسم جرى مجرى المصدر فلا يخبر به. وأجازه يونس وهشام. فيقال: «زيد وحدَهُ»، إجراءً له مجرى: «عنده»، وتقديره: زيد موضع التفَرُّد. وعلى هذا، هل يجوز تقديمه فيقال: وَحْدَهُ زيد، كما يقال: في داره زيد؟ قال يونس وهشام: لا. قال أبو حيان: وحجّة يونس وهشام: نصّ العرب على قولهم: «زيد وَحْدَهُ».

(ص): ويغني عن الخبر مصدرٌ. ومفعولٌ به. وحالٌ. قال الكسائيّ: ووصفٌ مجرور.

(ش): قد يغني عن الخبر مصدر نحو: زيد سيراً، أي يسير سيراً. ومفعول به نحو: «إنما العامِرِيُّ عِمامَتَهُ»، أي مُتَعَهِّدٌ عِمامَتَهُ. وحال. حكى الأخفش: زيد قائماً، أي ثبت قائماً. وقرىء: ﴿وَنَحْنُ عُصْبَةً﴾ [يوسف: ٨] بالنصب. قال الكسائي: ووصف مجرور(١)....

(ص): مسألة: الأصل: تعريف مبتدأ، وتنكير خبره. فإن اجتمعا فالمعرفة المبتدأ إلاّ في: كم مالك، وخيرٌ منك زيد. عند سيبويه. وقد يعرّفان: فيخيّر في المبتدأ. وقيل: الأعم. وقيل: بحسب المخاطب. وقيل: المعلوم عنده. وقيل: الأعرف. وقيل: غير الصّفة.

(ش): الأصل تعريف المبتدأ، لأنه المسند إليه، فحقّه أن يكون معلوماً، لأن الإسناد إلى المجهول لا يفيد. وتنكير الخبر(٢)، لأن نسبته من المبتدأ نسبة الفعل من الفاعل، والفعل يلزمه التنكير، فرجّح تنكير الخبر على تعريفه. فإذا اجتمع معرفة ونكرة، فالمعرفة المبتدأ، والنكرة الخبر إلا في صورتين استثناءً، عند سيبويه:

إحداهما: نحو: «كم مالُكَ»، فإن كم مبتدأ، وهي نكرة، وما بعدها معرفة، لأن أكثر ما يقع بعد أسماء الاستفهام: النكرة، والجُمَل، والظروف.

ويتعيّن إذ ذاك كون اسم الاستفهام مبتدأ نحو: مَنْ قائم، ومَن قام، ومَن عندك، فحكم على «كم» بالابتداء حملاً للأقل على الأكثر.

الثانية: أفعل التفضيل نحو: خيرٌ منك زيد. وتوجيهه ما تقدّم في: كم.

وغير سيبويه يجعل المعرفة في الصّورتين المبتدأ جرياً على القاعدة. وقال هشام: يتّجه عندي جواز الوجهين إعمالاً للدّليلين.

وإذا اجتمع معرفتان ففي المبتدأ أقوال:

(١) موضع النقط بياض في الأصل.
(٢) أي الأصل تنكير الخبر.

أحدها: وعليه الفارسيّ، وعليه ظاهر قول سيبويه: أنك بالخيار، فما شئت منهما فاجعله مبتدأ.

والثاني: أن الأعم هو الخبر نحو: زيد صديقي، إذا كان له أصدقاء غيره.

والثالث: أنه بحسب المخاطب. فإن عُلِم منه أنّه في علمه أحدُ الأمرين، أو يسأله عن أحدهما بقوله: مَن القائم؟ فقيل في جوابه: القائم زيد، فالمجهول الخبر.

والرابع: أنّ المعلوم عند المخاطب هو المبتدأ، والمجهول الخبر.

والخامس: إن اختلفت رتبتهما في التعريف، فأعرفهما المبتدأ، وإلا فالسّابق.

والسادس: أنّ الاسم متعيّن للابتداء، والوصف متعيّن للخبر نحو: القائِمُ زيدٌ.

(ص): **وينكّران بشرط الفائدة. وتحصل غالباً بكونه وصفاً، أو موصوفاً بظاهر أو مقدّر. أو عاملاً. أو دعاءً. أو جواباً. أو واجب الصّدر. أو مصغّراً. أو مَثَلاً. أو عطف على سائغ للابتداء. أو عطف عليه بالواو، وقصد به عموم. أو تعجّب. أو إبهام. أو خرْق للعادة. أو تنويع أو حصر. أو الحقيقة من حيث هي. أو تَلا نَفْياً، أو استفهاماً، ولو بغير همزة خلافاً لابن الحاجب. أو لولا. أو واو الحال. أو فاء الجزاء. أو إذا فجاءة. أو بَيْنَا. أو بَيْنَما. أو ظرفاً أو مجروراً. قال ابن مالك وابن النّحاس: أو جملة خبراً.**

(ش): يجوز الابتداء بالنكرة بشرط الفائدة. وتحصل غالباً بأحد أمور:

أولها: أن تكون وصفاً كقولهم: «ضعيفٌ عاذ بِقَرْمَلَةٍ»[1]، أي حيوان ضعيف، التجأ إلى ضعيف. والقرملة: شجرة ضعيفةٌ[2].

الثاني: أن تكون موصوفة إمّا بظاهر نحو: ﴿وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُۥ﴾ [الأنعام: ٢]، ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ﴾ [البقرة: ٢٢١]، أو مقدّر نحو: «السّمن مَنَوان بدرهم» أي منوان منه. «شرٌّ أهرَّ ذا ناب»[3]، أي شرّ عظيم.

---

(١) ويقال: «ذليلٌ عاذ بقرملة» وبعضهم يقول: «ذليل عائذ بقرملة». يقال لمن يستعين بمن لا دفع له وبأذلّ منه، والعرب تقوله للرجل الذليل يعوذ بمن هو أضعف منه؛ قال جرير:

كـأنّ الفـرزدق إذ يعـوذ بخـالـه   مثـلُ الـذليـل يعـوذ تحـت القـرمـلِ

انظر: لسان العرب (١١/ ٥٥٥ ـ مادة قرمل).

(٢) في اللسان (١١/ ٥٥٥): قال اللحياني: القرملة شجرة من الحمض ضعيفة لا ذُرى لها ولا سترة ولا ملجأ... والقرملة من دقّ الشجر لا أصله... وقال أبو حنيفة الدينوري: القرملة شجرة ترتفع على سويقة قصيرة لا تستر لها زهرة شديدة الصفرة وطعمها طعم القُلّام.

(٣) مثل يضرب عند ظهور أمارات الشرّ. وذو الناب: الكلب. وأهرّ الكلب: جعله يهرّ، أي جعله يصوّت دون أن ينبح. انظر لسان العرب (٥/ ٢٦١) والمستقصى (٢/ ١٣٠).

الثالث: أن تكون عاملة إما رفعاً نحو: قائم الزيدان، عند من أجازه، أو نصباً نحو: «أمرٌ بمعروف صدَقةٌ»، أو جرّاً نحو: غلام امرأة جاءني. و «خَمْسُ صلواتٍ كتبهن الله»، و «مِثْلُك لا يبخل»، و «غَيْرُكَ لا يجودُ».

الرابع: أن تكون دعاءً نحو: ﴿سَلَٰمٌ عَلَىٰٓ إِلۡ يَاسِينَ﴾ [الصافات: ١٣٠]، ﴿وَيۡلٌ لِّلۡمُطَفِّفِينَ﴾ [المطففين: ١].

الخامس: أن تكون جواباً نحو: «درهم» في جواب: «ما عندك»؟ أي درهم عندي، فيقدّر الخبر متأخّراً. ولا يجوز تقديره متقدّماً، لأن الجواب يسلك به سبيل السؤال، والمقدم في السؤال هو المبتدأ.

السادس: أن تكون واجبة التصدير كالاستفهام نحو: مَنْ عندك؟ والشرط نحو: مَنْ يَقُمْ أَقُمْ معه.

السابع: أن تكون مصغّرة نحو: رجيل جاءني، لأنه في معنى: رجل صغير.

الثامن: أن تكون مثلاً، إذ الأمثال لا تغيّر نحو: «ليس عبدٌ بأخٍ لَك»[1].

التاسع: أن يعطف على سائغ الابتداء نحو: زيد ورجلٌ قائمان. ﴿۞ قَوۡلٌ مَّعۡرُوفٌ وَمَغۡفِرَةٌ خَيۡرٌ مِّن صَدَقَةٍ﴾ [البقرة: ٢٦٣].

العاشر: أن يعطف عليه ذلك نحو: طاعةٌ وقول معروف، أي: «أَمْثَلُ» من غيرهما.

الحادي عشر إلى السابع عشر: أن يقصد به عموم نحو: كُـلٌّ يموت. أو تعجّب نحو: عَجَبٌ لزيد. أو إبهام نحو: ما أَحْسَن زيداً. أو خَرْقٌ للعادة نحو: شَجَرةٌ سجدت، وبقرةٌ تكلّمت. أو تنويع:

٣٢٤ ـ فَيَــــوْمٌ عَلَيْنَــــا ويــــوْمٌ لَنَــــا ويــــوْمٌ نُسَــــاءُ، ويَــــوْمٌ نُسَــــرّ[2]

أو حصْر نحو: «شَـرٌّ أَهَـرّ ذا ناب» أي: ما أهر ذا ناب إلاّ شَـرٌّ. و «شيء جاء بك» أي ما جاء بك إلا شيء. أو الحقيقة من حيث هي نحو: رَجُلٌ خَيْرٌ من امرأة، و «تَمْرَةٌ خَيْرٌ من جَرادَة».

الثامن عشر إلى الخامس والعشرين: أن يسبقه نفي نحو: ما رجلٌ في الدار. أو استفهام نحو: ﴿أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ﴾ [النمل: ٦١]؟ هل رجل في الدار؟.

---

(١) يضرب في النهي عن الثقة باللّئيم. انظر جمهرة الأمثال (٢/ ١٥٥) والمستقصى (٢/ ٣٠٦).

(٢) البيت من المتقارب، وهو للنمر بن تولب في ديوانه (ص ٣٤٧)، وتخليص الشواهد (ص ١٩٣)، وحماسة البحتري (ص ١٢٣)، والدرر (٢/ ٢٢، ٤/ ١٥٣)، والكتاب (١/ ٨٦)، والمقاصد النحوية (١/ ٥٦٥). وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب (٢/ ٧٤٩).

وقصره ابن الحاجب في شرح (وافيته)[(١)] على الهمزة المعادلة بأم نحو: أَرَجُلٌ في الدّار أم امرأة؟ قال ابن هشام في (المغني)[(٢)]: وليس كما قال. أوْ لولا نحو:

٣٢٥ ـ لولا اصْطِبارٌ لأوْدَى كُلُّ ذِي مِقَةٍ[(٣)]

أوْ واو الحال نحو:

٣٢٦ ـ سَرَيْنا ونَجْمٌ قَدْ أَضَاءَ[(٤)]

وفاء الجزاء كقولهم: «إن ذَهَبَ عَيْرٌ فَعَيْرٌ في الرّهط»[(٥)]، وعير القوم سَيِّدُهم، أو إذا الفجائية نحو: خرجت فإذا رجل بالباب. أو بَيْنَا أو بَيْنَما نحو[(٦)]. . . .

والخبر وهو ظرف أو مجرور، أو جملة نحو: ﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾ [ق: ٣٥] ﴿لِكُلِّ أَجَلٍ

(١) «الوافية» لابن الحاجب المتوفى سنة ٦٤٦ هـ، وهي شرح للكافية في النحو له أيضاً. وقد نظم ابن الحاجب «الوافية» في أرجوزة. انظر: كشف الظنون (ص ١٣٧٠).

(٢) ج ٢ ص ٩٣.

(٣) صدر بيت من البسيط لم يعرف قائله، وعجزه:

لمّا استقلّت مطاياهنّ للظَّعَنِ

وهو في الأشباه والنظائر (٣/ ١١٢)، وأوضح المسالك (١/ ٢٠٤)، والدرر (٢/ ٢٣)، وشرح الأشموني (١/ ٩٨)، وشرح التصريح (١/ ١٧٠)، وشرح ابن عقيل (ص ١١٥)، والمقاصد النحوية (١/ ٥٣٢).

(٤) جزء من صدر بيت من الطويل لم يعرف قائله، وتمامه:

سَرَيْنا ونجمٌ قد أضاء فمذْ بدا محيَّاكِ أخفى ضوؤه كلَّ شارقِ

وهو في الأشباه والنظائر (٣/ ٩٨)، وتخليص الشواهد (ص ١٩٣)، والدرر (٢/ ٢٣)، وشرح الأشموني (١/ ٩٧)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٨٦٣)، وشرح ابن عقيل (ص ١١٤)، ومغني اللبيب (٢/ ٤٧١)، والمقاصد النحوية (١/ ٥٤٦).

(٥) كذا في الأصل: «في الرهط»؛ وفي اللسان: «إن ذهب عير فعيرٌ في الرِّباط» وهو مثلٌ يضرب في الرضا بالحاضر ونسيان الغائب. والعير: الحمار أيّاً كان أهليّاً أو وحشيّاً، وقد غلب على الوحشيّ؛ والأنثى: عَيْرة. . . ومن معانيه: السيد والملك. وعير القوم: سيّدهم. انظر: لسان العرب (٤/ ٦٢٠).

(٦) مكان النقط بياض في الأصل. وفي لسان العرب (١٣/ ٦٦ ـ مادة بين): «قال أبو عمرو: سمعت المبرّد يقول: إذا كان الاسم الذي يجيء بعد بينا اسماً حقيقيّاً رفعته بالابتداء، وإن كان اسماً مصدريّاً خفضته، ويكون بينا في هذا الحال بمعنى بَيْنَ؛ قال: فسألت أحمد بن يحيى عنه ولم أعلمه قائله فقال: هذا الدرُّ، إلا أن من الفصحاء من يرفع الاسم الذي بعد بينا وإن كان مصدريّاً فيُلحقه بالاسم الحقيقي؛ وأنشد بيتاً للخليل بن أحمد:

بينا غنى بيتٍ وبهجتِه ذهبَ الغنى وتقوَّضَ البيتُ

وجائز: وبهجتُه. قال: وأما بينما فالاسم الذي بعده مرفوعٌ. وكذلك المصدر».

كِتَابٌ﴾ [الرعد: ٣٨]، قَصَدَكَ غلامُهُ رَجُلٌ. وإلحاق الجملة في ذلك بالظرف والمجرور. ذكره ابن مالك. قال أبو حيان: ولا أعلم أحداً وافقه. انتهى.

وقد وافقه عصريُّهُ[1] البهاء بن النّحّاس شيخ أبي حيان في تعليقه على (المقرّب)[2].

(ص): مسألة: الأصل تأخير الخبر. ويجب إن اتّحدا عُرْفاً ونُكْراً، ولا بيانَ في الأصح. أو كان طلباً، أو فعلاً. فلو رفع البارز، فالجمهور يقدّم.

وثالثها المختار ـ وفاقاً لوالدي ـ إن كان جمعاً، لا مثنى. أو اقترن بالفاء أو إلاّ، أو إنّما. قيل: أو الباء الزائدة، أو المبتدأ لازم الصدر أو دعاء، أو تِلْوَ إمّا.

(ش): الأصل تقديم المبتدأ، وتأخير الخبر، لأن المبتدأ محكوم عليه فلا بدّ من تقديمه ليتحقق. ويجوز تأخيره حيث لا مانع نحو: قائِمٌ زيد.

ويجب التزام الأصل لأسباب:

أحدها: أن يُوهم التقديم ابتدائية الخبر، بأن يكونا معرفتين، أو نكرتين متساويتين ولا قرينة نحو: زيد أخوك، وأفضل منك أفضل مني. فإن كان قرينة جاز التقديم[3] نحو: أبو يوسف أبو حنيفة. وقوله:

٣٢٧ ـ بَنُونا بَنُو أَبنـائِنـا[4]

وقولـه:

٣٢٨ ـ قَبِيلَـةٌ ألأمُ الأَحْيَـاء أَكْـرمُهـا وأغْـدَرُ النّـاسِ بـالجيـرانِ وَافِيهـا[5]

---

(١) أي معاصره.

(٢) «المقرب في النحو» للمبرد المتوفى سنة ٢٨٥ هـ. و«المقرب في النحو» أيضاً لابن عصفور المتوفى سنة ٦٦٣ هـ. أما شرح بهاء الدين محمد بن إبراهيم بن النحاس الحلبي المتوفى سنة ٦٩٨ هـ، فهو على مقرّب ابن عصفور. انظر: كشف الظنون (ص ١٨٠٥).

(٣) وذلك للعلم بخبريّة المتقدم. انظر شرح الأشموني (١/ ٢١٠).

(٤) جزء من صدر بيت من الطويل للفرزدق، وتمامه:

بنُـونـا بنُـو أبنـائنـا وبنـاتُنـا بنـوهـنّ أبنـاءُ الـرجـال الأبـاعـدِ

ولم أجده في ديوان الفرزدق. وهو في خزانة الأدب (١/ ٤٤٤)، والإنصاف (١/ ٦٦)، وأوضح المسالك (١/ ١٠٦)، وتخليص الشواهد (ص ١٩٨)، والحيوان (١/ ٣٤٦)، والدرر (٢/ ٢٤)، وشرح الأشموني (١/ ٩٩)، وشرح التصريح (١/ ١٧٣)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٨٤٨)، وشرح ابن عقيل (ص ١١٩)، وشرح المفصل (١/ ٩٩، ٩/ ١٣٢)، ومغني اللبيب (٢/ ٤٥٢).

(٥) البيت من البسط، وهو لحسان بن ثابت في ديوانه (ص ٢٥٦)، وتخليص الشواهد (ص ١٩٨)، والدرر (٢/ ٢٤). وبلا نسبة في الدرر (٢/ ٢٥).

أي أكرمها ألأَمُ الأَحياء. ومنهم من أجاز التقديم مطلقاً، ولم يلتفت إلى إيهام الانعكاس. وقال: الفائدة تحصل للمخاطب سواء قدّم الخبر أم أخّر. وقد أجاز ابن السّيّد[1] في قوله:

٣٢٩ ـ شَــرُّ النِّســاء البَحـاتِـرُ[2]

أن يكون: «شرّ النساء» مبتدأ، و «البحاتر» خبره، وعكسه. ومنهم من منع التقديم مطلقاً، ولم يفصل بينَ ما دلّ عليه المَعْنَى وغيره.

الثاني: أن يكون الخبر طلباً نحو: «زيدٌ اضْرِبْهُ»، و «زيدٌ هلاّ ضربته».

الثالث والرابع: أن يكون الخبر فعلاً نحو: زيد قام، إذ لو قدّم لأوهم الفاعِلِيّة. فلو رفع البارز فأطلق الجمهورُ جواز تقديمه مطلقاً نحو: قاما الزيدان وقاموا الزيدون.

وخصّه والدي[3] ـ رَحمه الله ـ بالجمع، ومنعه في المثنى، لبقاء الإلباس على السامع، لسقوط الألف لملاقاة الساكن. ذكر ذلك في حواشيه على ابن المصنف[4].

---

(١) عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي، تقدم التعريف به. انظر الفهارس العامة.

(٢) جزء من عجز بيت من الطويل لكثيّر عزة، وتمامه:

عنيــتُ قصيــراتِ الحجــال ولــم أُردْ قصــار الخُطَــى شَـرُّ النســاء البحــاتــرُ

وهو في ديوانه (ص ٣٦٩)، والدرر (٢/ ٢٥)، ولسان العرب (٤/ ٨٥ ـ بهتر) و (٥/ ٩٩ ـ قصر)، والمعاني الكبيـر (ص ٥٠٥)، وأسرار العربية (ص ٤١)، وشرح المفصل (٦/ ٣٧).

والبحاتر: جمع بُحْتُر وبُحترة، وهي القصيرة. ويروى «البهاتر» بدل «البحاتر» وهي بمعناها. وقوله: «قصيرات الحجال» يقال للجارية المصونة التي لا بروز لها: «قصيرة وقَصُورة». ويروى: «قصورات الحجال». انظر: لسان العرب (٤/ ٨٥، و ٥/ ٩٩).

(٣) هو أبو بكر بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد بن خليل بن نصير بن الخضر الفارسي الخضيري السيوطي الشافعي كمال الدين، والد جلال الدين مؤلف «الهمع». عالم في الفقه والأصول والنحو والصرف والمعاني والبيان والفرائض والحساب والمنطق. ولد بسيوط سنة ٨٠٤ هـ، وتوفي سنة ٨٥٥ هـ. من آثاره: حاشية على شرح الألفية لابن المصنف، حاشية على أدب القضاء للغزي، شرح العقائد العضدية، وكتاب في الصرف، وآخر في التوقيع. انظر ترجمته في: الضوء اللامع (١١/ ٧٢، ٧٣)، ونظـم العقيـان (ص ٩٥، ٩٦)، وكشـف الظنـون (ص ٨٢٦، ١١٤٤)، وحسـن المحـاضـرة (١/ ٢٥١، ٢٥٢).

(٤) «شرح ابن المصنف» هو شرح بدر الدين أبي عبد الله محمد بن محمد بن عبد الله الطائي الجياني المتوفى سنة ٦٨٦ هـ، على الألفية في النحو تصنيف والده جمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله المعروف بابن مالك النحوي المتوفى سنة ٦٧٢ هـ. وهذا الشرح عرف بشرح ابن المصنف. وقد خطّأ فيه والده في بعض المواضع وأورد الشواهد من الآيات القرآنية. انظر: كشف الظنون (ص ١٥١).

ومنع قوم التقديم مطلقاً حملاً لحالة التثنية والجمع على الإفراد، لأنه الأصل.

الخامس: أن يقترن الخبر بالفاء نحو: الذي يأتيني فله درهم، لأن الفاء دخلت لشبهه بالجزاء، والجزاء لا يتقدّم على الشرط.

السادس: أن يقترن بإلاّ، أو إنّما نحو: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [آل عمران: ١٤٤]، ﴿إِنَّمَآ أَنتَ نَذِيرٌ﴾ [هود: ١٢]. وشـذّ:

٣٣٠ ـ وهَلْ إلاّ عَلَيْكَ الْمُعَوّلُ(١)

السابع: أن يكون المبتدأ لازم الصدر كالاستفهام نحو: أيّهم أفضل؟. والشرط نحو: مَنْ يَقُم أَقُم معه. والمضاف إلى أحدهما نحو: غلام أَيِّهم أفضل. وغلام مَنْ يقم أقم معه. وضمير الشأن نحو: هو زيد منطلق. ومدخول لام الابتداء نحو: لَزَيْدٌ قائِمٌ.

الثامن: أن يكون المبتدأ دعاء نحو: ﴿سَلَٰمٌ عَلَيْكَ﴾ [مريم: ٤٧]. ووَيْلٌ لزيد.

التاسع: أن يكون المبتدأ بعد «أمّا» نحو: أمّا زيدٌ فعالم، لأن الفاء لا تلي أمّا.

العاشر: أن يقع الخبر مؤخّراً في مثَل نحو: «الكِلاب على البَقَرِ»(٢)، وهذه الصُورة هي الآتية في قولي: ويُمْنَع إن قدّم مثَلاً كتأخيره.

وزاد بعضهم أن يقترن الخبر بالباء الزائدة نحو: ما زيد بقائم، على لغة الإهمال.

[الأسباب الموجبة لتقديم الخبر]

(ص): ويمنع إن قدم مثَلاً كتأخيره، أو كان ذا الصدر خلافاً للأخفش، والمازنيّ. أو «كم» الخبرية. أو مضافاً إلى ذلك. أو إشارة ظرفاً. أو مصحّحاً للابتداء بنكرة خلافاً للجُزُولي. أو دالاً على ما يفهم بالتقديم. ومنه: سواءٌ عليّ أقمت أم قعدت. على أن مدخول الهمزة مبتدأ. وقيل: عكسه. وقيل: فاعِلٌ مُغْنٍ. وقيل: مفعولٌ. وسواءٌ لا خبر له. أو مسنداً ـ دون أمّا ـ إلى أنّ خلافاً للفراء والأخفش، أو إلى مقرون بأداة حصر، أو فاء، أو ذي ضمير ملابسه. لا إنْ أمكن تقديم صاحبه.

---

(١) جزء من بيت من الطويل، وتمامه:

فيا ربِّ هلْ إلا بك النصر يُرتجى عليهم وهل إلاّ عليك المعوَّلُ

وهو للكميت بن زيد في تخليص الشواهد (ص ١٩٢)، والدرر (٢/٢٦)، وسرّ صناعة الإعراب (١/١٣٩)، وشرح التصريح (١/١٧٣)، والمقاصد النحوية (١/٥٣٤)، وليس في ديوانه. وبلا نسبة في أوضح المسالك (١/٢٠٩)، وشرح الأشموني (١/٩٩)، وشرح ابن عقيل (ص ١٢١).

(٢) مثل يضرب عند تحريش بعض القوم على بعض من غير مبالاة. يعني: لا ضرر عليك فخلّهم. انظر: مجمع الأمثال (٢/١١٧).

ومنع الأخفش: في داره زيدٌ. والكوفية: في داره قيام زيد، أو عبد زيد. وقائم أو ضربته زيد. وقائم. أو قام أبوه زيد. وزيداً أبوه ضرب. أو ضارِبٌ. وأجازهما هشام. والكسائي الأخيرة. وضربته دون (قائم).

(ش): يُمْنَع تأخير الخبر ويجب تقديمه لأسباب:

أحدها: أن يستعمل كذلك في مَثَلٍ، لأن الأمثال لا تغيّر كقولهم: «في كُلِّ وادٍ بنو سَعْد»[1].

الثاني: أن يكون واجب التصدير كالاستفهام نحو: أين زيد؟ وكيف عمرو؟ والمضاف إليه نحو: صبح أيِّ يوم السفر.

الثالث: أن يكون «كم» الخبرية، أو مضافاً إليها نحو: كم درهمٍ مالُك؟ وصاحب كم غُلامٍ أنت؟

الرابع: أن يكون اسم إشارة ظرفاً نحو: ثَمّ زيد، وهُنا عمرو.

وقرىء: ﴿ثَمَّ اللَّهُ شَهِيدٌ﴾[2] [يونس: ٤٦]. ووجْهُ تقديمه القياسُ على سائر الإشارات، فإنك تقول: هذا زيد، ولا تقول: زيد هذا.

الخامس: أن يكون تقديمه مصحِّحاً للابتداء بالنّكرة، وهو الظرف والمجرور، والجملة كما سبق.

السادس: أن يكون دالاً على ما يفهم بالتقديم، ولا يفهم بالتأخير نحو: لِلّه درُّك. فلو أخر لم يفهم منه معنى التعجب الذي يفهم منه التقديم. ومنه: «سواء علـيّ أقمت أم قعدت». على أنّ المعنى: سواء علـيَّ القيامُ، وعدمه. فمدخول الهمزة مبتدأ، و «سواء» خبره قدّم وجوباً، لأنه لو تأخر لتوهّم السامع أن المتكلم مستفهم حقيقة.

وقيل: «سواء» هو المبتدأ، والجملة خبره. وقيل: هو مبتدأ، والجملة فاعلٌ مُغْنٍ عن الخبر. والتقدير: استوى عندي أقمت أم قعدت.

وقيل: هو مبتدأ لا خبر له، والجملة مفعول بـ «لا أبالي» معيّناً بـ «سواء» قاله السهيلـيّ.

السابع: أن يكون الخبر مسنداً ـ دون أمّا ـ إلى أنّ المفتوحة المشدّدة، وصلتها نحو: ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا﴾ [يٓس: ٤١]، إذْ لو أخر، لالتبس بالمكسورة.

---

(١) يضرب مثلاً لاستواء القوم في الشرّ والمكروه. ويروى المثل: «أينما أوجّهْ ألقَ سعداً». انظر جمهرة الأمثال (١/ ٥٤).

(٢) أي قرىء: «ثَمَّ» بفتح الثاء؛ والقراءة المشهورة «ثُمَّ» بالضمّ.

وجَوّز الفرّاء والأخفش تأخيره قياساً على المسند إلى «أَنْ» المخففة نحو: ﴿وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤]. فإن ولـي «أَمَّا» جاز التأخير اتفاقاً نحو:

٣٣١ ـ عِنْـدي اصْطِبـارٌ، وأَمّـا أَنّنـي جَـزِعٌ يَـوْمَ النّـوى فلِـوَجْـدٍ كَـاد يَبْـرِينـي(١)

الثامن، والتاسع، والعاشر: أن يكون مسنداً إلى مقرون بأداةِ حصر لئلا يلتبس نحو: ما في الدّار إلاّ زيد، وإنّما في الدار زيد. أو إلى مقرون بفاء نحو: أَمّا في الدار فزيد. أو إلى مشتملٍ على ضَمِير مُلابسه نحو: في الدار صاحبُها، إذ لو أخّر عاد الضمير على متأخّر لفظاً ورتبةً.

[حالات جواز تقديم الخبر وتأخيره]

وإذا عُلم ما يجب فيه تأخير الخبر وما يمنع، عُلم أنّ ما عداهما يجوز فيه التقديم والتأخير، سواء كان الخبر رافعاً ضميراً لمبتدأ أو سببيّه. أو ناصَباً ضميره. أو مشتملاً عليه. أو على ضَمير ما أضيف إليه. أو المبتدأ مشتمل على ضمير ملابس الخَبَر.

الأول: نحو: قائم زيد. **والثاني**: نحو: قائم أبوه زيدٌ. أو: قام أبوه زيد. **والثالث**: نحو: ضربته زيد. **والرابع**: نحو: في داره زيد. **والخامس**: نحو: في داره قيام زيد، وفي داره عبدُ زيد. **والسادس**: نحو: زيداً أبوه ضرب، وزيداً أبوه ضارب.

ومنع الكوفيون تقديم الخبر في غير الرّابع، والمفسّر في الأخير إلا هِشَاماً منهم، فأجاز الأخير بصورتيه. ووافقه الكسائي على جواز الصورة الثانية. وهي: زيداً أبوه ضارب، دون: زيداً أبوه ضرب.

وعضَّدَهُ أبو علـيّ بأن الأصل الإخبار بالمفرد، والإخبار بالفعل خلاف الأصل، فكأن المبتدأ بالنسبة إليه أجنبـيّ، فَلا يفصل به بين الفعل ومنصوبه بخلاف اسم الفاعل.

وعَضّده غيره بأن الخبر إذا كان فعلاً، لا يجوز تقديمه، فلا يجوز تقديم معموله بخلاف اسم الفاعل. وعُورِضَ بأن تقديم معمول الفعل أوْلى لقوّته.

وأجاز الكسائـيّ أيضاً: التقديم في الثالث. ومنع الأخفش: التقديم في الرابع على أن «زيد» مرفوع بالمجرور.

وإنما أجازه الكوفيون ولم يجيزوا: قائم زيد، وضربته زيد(٢)، لأنّ الضمير في

(١) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (١/ ٢١٣)، والدرر (٢/ ٢٦)، وشرح الأشموني (١/ ١٠١، ٣/ ٦٠٢)، وشرح التصريح (١/ ١٧٥)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٦٦١)، ومغني اللبيب (١/ ٢٧٠)، والمقاصد النحوية (١/ ٥٣٦).

(٢) لم يجز الكوفيون ذلك لأنه يؤدي إلى تقديم ضمير الاسم على ظاهره، ألا ترى أنك إذا قلت: قائم زيد، =

قولك: «في داره زيد» غير معتمد عليه، ألاَ ترى أن المقصود: في الدار زيد، وحصل هذا الضمير بالعَرَض. واحتج البصريّون بالسّماع، حُكِيَ: «تَمِيمِـيٌّ أنا» و «مَشْنُوءٌ مَنْ يَشْنَؤُكَ».

وذهب ابن الطّراوة إلى جواز: زيد أخوكَ، دون: قائم زيد، بناءً على مذهب له غريب خارج عن قانون العربيّة. وقد أشرت إليه في كتاب: (الاقتراح في أصول النحو)(١). وتركته هنا لسخافته.

[الحالات التي يجوز فيها حذف المبتدأ والخبر]

(ص): مسألة: يحذف ما عُلِمَ من مبتدأ أو خبر. وحيث صحَّ فيهما، ففي الأولى قولان. وفي المحذوف من زيد وعمرو قائم.

ثالثها: التّخيير. ويقلّ بعد «إذا»(٢).

(ش): يجوز حذف ما علم من المبتدأ والخبر.

فالأول: يكثر في جواب الاستفهام نحو: ﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا هِيَهْ ۝ نَارٌ﴾ [القارعة: ١٠، ١١] أي هي نار. ﴿قُلْ أَفَأُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكُمُ ٱلنَّارُ﴾ [الحج: ٧٢] أي: هو النارُ.

وبعد فاء الجواب: ﴿مَّنْ عَمِلَ صَٰلِحًا فَلِنَفْسِهِۦ﴾ [فصّلت: ٤٦]، أي فعَمَلُهُ لنفسه. ﴿وَإِن تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَٰنُكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٠] أي: فهم إخوانكم. وبَعد القول نحو: ﴿وَقَالُوٓاْ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ﴾ [الفرقان: ٥].

ويَقِلّ بعد إذا الفجائية نحو: خرجت فإذا السّبع. ولم يقع في القرآن بعدها إلاّ ثابتاً. ومنه في غير ذلك: ﴿سُورَةٌ أَنزَلْنَٰهَا﴾ [النور: ١]، ﴿بَرَآءَةٌ مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ١]، أي هذه.

والثاني: نحو: ﴿أُكُلُهَا دَآئِمٌ وَظِلُّهَا﴾ [الرعد: ٣٥]، أي دائم. ﴿وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ﴾ [المائدة: ٥]، أي حِلٌّ لكم. وإذا دار الأمر بين كون المحذوف مبتدأ، وكونه خبراً فأيّهما أولى؟ قال الواسطي: الأَوْلى كَوْنُ المحذوف المبتدأ، لأن الخبر محَطّ

= كان في «قائم» ضمير «زيد» بدليل أنه يظهر في التثنية والجمع فتقول: قائمان الزيدان، وقائمون الزيدون. ولو كان خالياً عن الضمير لكان موحداً في الأحوال كلها. وكذلك إذا قلت: أبوه قائم زيد، كانت الهاء في «أبوه» ضمير «زيد»، فقد تقدم الاسم على ظاهره. ولا خلاف أن رتبة ضمير الاسم أن يكون بعد ظاهره. انظر: شرح المفصل لابن يعيش (١/ ٩٢).

(١) «الاقتراح في أصول النحو وجدله» للسيوطي، وقد تقدم الكلام عليه. انظر الفهارس العامة.

(٢) أي «إذا» الفجائية. وسيأتي شرحه والتمثيل له بعد أسطر.

الفائدة. وقال العَبْدِيّ[١]: الأولى كونه الخبر، لأن التّجوّز في آخر الجملة أسهل. نقل القولين ابن إيّاز[٢].

ومثال المسألة: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾ [يوسف: ١٨] أي: شأني صبر جميل، أو صبرٌ جميلٌ أمثل من غيره.

وإذا جئت بعد مبتدأين بخبر واحد نحو: زيد وعمرو قائم، فذهب سيبويه والمازنيّ والمبرد إلى أن المذكور خبر الأول، وخبر الثاني محذوف. وذهب ابن السّرّاج، وابن عصفور إلى عكسه. وقال آخرون: أنت مخيّر في تقديم أيّهما شئت.

[الأسباب الموجبة لحذف المبتدأ]

(ص): ويجب في مبتدأ خبره نعت مقطوع لمدح، أو ذَمّ، أو ترحّم، أو مصدر بدل من اللفظ بفعله، أو مخصوص نِعْمَ، أو صريح قَسَم، ونحو: من أنت زيد؟ ولا سواء، خلافاً للمبرّد والسّيرافيّ. وبعد لا سيّما إذا رفعت.

(ش): يجب حذف المبتدأ في مواضع:

أحدها: إذا كانَ مخبراً عنه بنعت مقطوع لمدح نحو: الحمد لله أهْلُ المدح. أو ذمّ نحو: مررت بزيد الفاسقُ. أو ترحّم نحو: مررت ببكر المسكينُ.

وإنما التزم فيه الحذف، لأنهم لما قطعوا هذه النعوت إلى النصب التزموا إضمار الناصب أمارةً على أنهم قصدوا إنشاء المدح، والذّمّ، والترحّم، كما فعلوا في النداء، إذ لو أظهروا لأوهم الإخبار، وأجري الرفع مجرى النصب.

أما غير الثلاثة من النّعوت فيجوز فيه الحذف والذِّكر نحو: مررت بزيد الخيّاطُ، أي هو الخيّاط.

الثاني: إذا أخبر عنه بمصدر، هو بدل من اللفظ بفعله نحو: سَمْعٌ وطاعَةٌ، أي: أمري سَمْعٌ. والأصل في هذا النصب، لأنه جيء به بدلاً من اللفظ بفعله، فلم يجز إظهار ناصبه، لئلا يكون جمعاً بين البدل والمبدل منه، ثم حمل الرفع على النصب، فالتزم إضمار المبتدأ.

الثالث: إذا أخبر عنه بمخصوص في باب نِعْم، نَحو: نعْم الرجل زيد أي: هو زيد.

---

(١) هو أبو طالب أحمد بن بكر العبدي. تقدم التعريف به.

(٢) هو أبو محمد الحسين بن بدر بن إياز بن عبد الله. نحوي صرفي. توفي سنة ٦٨١ هـ. من آثاره: المحصول في شرح الفصول الخمسين في النحو، والإسعاف في الخلاف. انظر ترجمته في: بغية الوعاة (ص ٢٣٢)، وكشف الظنون (ص ٨٥، ٤١٢، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٥٧٣، ١٦٦٩).

الرابع: إذا أخبر عنه بصريح القسم نحو: في ذِمَّتي لأفعلنّ، أي: يميني.

الخامس: قَول العرب: «مَن أنت زيد»، أي: مذكورُكَ زيد.

السادس: قولهم: «لا سواء». حكاه سيبويه، وتأوله على حذف مبتدأ، أي هذان لا سواء، أو «لا هما سواء». وهو واجب الحذف، لأن المعنى لا يستويان.

وأجاز المبرّد والسّيرافي إظهاره.

السابع: قولهم: لا سيما زيدٌ بالرفع أي لا سِيَّ الذي هو زيد.

[الأسباب الموجبة لحذف الخبر]

(ص): وخبر بعد لولا، ولوما للامتناع. قال الجمهور: مطلقاً، والمختار وفاقاً للرّماني، وابن الشَّجري[1]، والشّلَوْبين، وابن مالك يجب ذكره إن كان خاصّاً، ولا دليل. وعليه: «لولا قَوْمُك حَدِيثو عَهْدٍ». ومعه يجوز. وقيل: الخبر الجواب، وقيل: تاليها رُفِع بها. وقيل: بمضمر. وقدّره بعض المتقدمين: لو لم يحضر. ومع قَسَمٍ صريح لا غيره في الأصح. وواو «مع». والكوفيّة سدّت عنه. والجمهور أنّ منه: حسبك ينم الناس، وضربي زيداً قائماً. وأن المقدر إذا، أو إذْ كان. وقيل: ضربه. وقيل: ثابت، ونحوه بعد الحال. وقيل: يظهر. وقيل: لا خبر، والفاعل مُغْنٍ. وقيل: هو «قائماً». وفيها ضميران. وقيل: لا، وقيل: سدّت عنه. وقيل: ضربي فاعل مضمر، ورفع «قائماً» ضرورة.

وجوّزه الأخفش بعد (أفعل) مضافاً إلى «ما» موصولة بكان، أو يكون. وابن مالك مقروناً بواو الحال. ويجري مجرى مَصْدَرٍ مُضَافُه، وفي مُؤوّل. ثالثها المختار: إن أضيف إليه. وأَجرى ابن عصفور كل ما لا حقيقة له في الوجود. والمختار ـ وفاقاً لسيبويه ـ: منع وقوع هذه الحال فعلاً. وثالثها مضارعاً مرفوعاً، وتقديمها. وثالثها[2]: إن كانت من ظاهر.

---

(١) هو أبو السعادات هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني البغدادي المعروف بابن الشجري (نسبة إلى شجرة من قرى المدينة). أديب، نحوي، صرفي، عالم بأشعار العرب وأيامها وأحوالها. ولد ببغداد في رمضان سنة ٤٥٠ هـ، وأقرأ النحو سبعين سنة، وولي نقابة الطالبيين بالكرخ نيابة عن والده الطاهر، وتوفي ببغداد في رمضان سنة ٥٤٢ هـ، ودفن من الغد في داره بالكرخ. من تصانيفه: الأمالي، مختارات أشعار العرب، مصنف في ما اتفق عليه لفظه واختلف معناه، شرح التصريف الملوكي لابن جني، وشرح اللمع لابن جني. انظر ترجمته في: وفيات الأعيان (٢/ ٢٣٨ ـ ٢٤٤)، ومعجم الأدباء (١٩/ ٢٨٢ ـ ٢٨٤)، وفوات الوفيات (٢/ ٣١٠ ـ ٣١٣)، وبغية الوعاة (ص ٤٠٧، ٤٠٨)، ونزهة الألبا (ص ٤٨٥ ـ ٤٨٩)، ومرآة الجنان (٣/ ٢٧٥ ـ ٢٧٧)، وشذرات الذهب (٤/ ١٣٢ ـ ١٣٤)، وهدية العارفين (٢/ ٥٠٥).

(٢) قوله: «وثالثها مضارعاً. . . وثالثها» ليس تكراراً، بل هو صواب. وانظر الشرح.

ورابعها: إن تعدّى المصدر، وتوسّطها، ومعمولها. وثالثها إن لم يفصل. وجوازها جملة بواو لا دونها. ورابعها: إن عري من ضمير. ودخول كان على مصدرها وإتباعه. وعِلْمي بزيد كان قائماً على زيادتها. لا أمّا ضَرْبيك فكان حسناً، صفة للياء والكاف، والكناية قبلها. وعبد الله وعهدي بزيد قديمين.

(ش): يجب حذف الخبر في مواضع:

أحدها: إذا وقع المبتدأ بعد لولا الامتناعيّة، لأنه معلوم بمقتضاها، إذْ هي دالّة على امتناع لوجود، فالمدلول على امتناعه هو الجواب، والمدلول على وجوده هو المبتدأ. فإذا قيل: لولا زيد لأكرمت عمراً لم يشك في أن المراد: وجُود زيدٍ مَنَعَ من إكرام عمرو. وجاز الحذف لتعيّن المحذوف، ووجب لِسدّ الجواب وحلوله محله. ثم أطلق الجمهور وجوب الحذف. ولحّنوا المعرّي في قوله:

٣٣٢ ـ فلولا الغِمْدُ يُمْسِكُه لَسالا[1]

وقيّده الرّمّانِـيّ وابن الشّجريّ، والشّلَوْبين، وتبعهم ابن مالك: بما إذا كان الخبر الكون المطلق، فلو أريد كونٌ بِعَيْنِه لا دليل عليه لم يجز الحذف، فضلاً عن أن يجب، نحو: لولا زيد سَالمنَا ما سَلِم. ومنه قوله ﷺ: «لَوْلا قَوْمُك حَدِيثُو عَهْدٍ بِكُفْرٍ لأسّسْتُ البَيْتَ على قواعِدِ إبراهيم»[2].

فإن كان عليه دليل جاز الحذف والإثبات نحو: لولا أنصار زيد حَمَوْه لم يَنْج. ومنه بيت المعرّي السابق. والجمهور أطلقوا فيه وجوب الحذف بناءً على أنه لا يكون بعدها إلاّ كوناً مطلقاً.

قال ابن أبـي الرّبيع: أجاز قوم: لولا زيد قائم لأكرمتك، ولولا زيد جالس لأكْرَمْتُك، وهذا لم يثبت بالسماع. والمنقول: لولا جلوس عمرو، ولولا قيام زيد. انتهى.

قلت: والظاهر أنّ الحديث حرّفته الرّواة بدليل أنّ في بعض رواياته: لولا حِدْثَانُ

---

(١) عجز بيت من الطويل، وصدره:

يذيبُ الرعبُ منه كلَّ عَضْبٍ

وهو لأبـي العلاء في أوضح المسالك (١/ ٢٢١)، والجنى الداني (ص ٦٠٠)، والدرر (٢/ ٢٧)، ورصف المباني (ص ٢٩٥). وبلا نسبة في شرح الأشموني (١/ ١٠٢)، وشرح ابن عقيل (ص ١٢٨)، ومغني اللبيب (١/ ٢٧٣)، والمقرب (١/ ٨٤).

(٢) رواه البخاري في كتاب الحج، باب ٤٢ (حديث رقم ١٥٨٥) عن عائشة قالت: قال لي رسول الله ﷺ: «لولا حداثة قومك بالكفر لنقضتُ البيت ثم لبنيتُه على أساس إبراهيم عليه الصلاة والسلام، فإنَّ قريشاً استقصرت بناءه، وجعلتُ له خلفاً». خلفاً: أي باباً.

قومك. وهذا جارٍ على القاعدة. وقد بينت في كتاب (أصول النحو)[١] من كلام ابن الضّائع وأبـي حيان: أنه لا يستدل بالحديث على ما خالف القواعد النحوية، لأنه مرويّ بالمعنى، لا بلفظ الرسول. والأحاديث رواها العَجَمُ، والمولّدون، لا مَنْ يُحْسِن العربيّة، فأدّوها على قَدْرِ ألسنتهم. وكـ «لولا» فيما ذكر «لوما» نبّه عليه ابن النّحاس في تعليقه على (المقرّب).

وذهب قوم إلى أنَّ الخبر بعد لولا غير مقدر، وأنه الجواب. وذهب الفراء: إلى أن الواقع بعد «لولا» ليس مبتدأ، بل مرفوع بها لاستغنائه بها، كما يرتفع بالفعل الفاعل. ورُدّ بأنها لو كانت عاملة لكان الجرّ أولى بها من الرفع، لاختصاصها بالاسم. وذهب الكسائـي: إلى أنه مرفوع بفعل بعدها تقديره: لولا وُجد زيد، أو نحوه، لظهوره في قوله:

٣٣٣ ـ فَقُلْت بلَى لولا يُنازِعُني شُغْلِـي[٢]

وذهب جماعة من المتقدمين: إلى أنه مرفوع بلولا، لنيابتها مناب فعل تقديره: لو لم يوجد، أو لو لم يحضر.

الثاني: إذا وقع خبرٌ قسَمٌ صريح نحو: لعمرك، وأيمن الله، وأمانة الله. وإنما وجب حذفه، لكونه معلوماً، وقد سدّ الجواب مسدّه، بخلاف غير الصريح، فلا يجب حذف خبره، بل يجوز إثباته نحو: علـيّ عهد الله لأفعلن، لأنه لا يشعر بالقسم حتى يذكر المقسم عليه، وما تقدم لا يستعمل إلا في القسم.

وقيل: إن أَيْمُنَ الله ونحوه خبرٌ محذوف المبتدأ. والتقدير: قسمي أَيمن الله.

الثالث: إذا وقع بعد واوٍ بمعنى «مع» نحو: كُـلُّ رَجلٍ وَضَيْعتُه، أي: مقترنان، فالخبر محذوف، لدلالة الواو وما بعدها على المصْحُوبِيّة. وكان الحذف واجباً لقيام الواو مقام «مع». ولو جـيءَ بمع لكان كلاماً تامّاً. هذا مذهب البصريين.

وذهب الكوفيون: إلى أن الخبر لم يُحذف، وإنما أغنت عنه الواو كإغناء المرفوع بالوصف عنه، فهو كلام «تـام» لا يحتاج إلى تقدير. واختارهُ ابن خروف.

فإن لم تكن الواو صريحةً في المعيّة، بأن احتملت العطف نحو: زيدٌ وعمرو مقرونان، جاز الحذف والإثبات.

---

(١) «أصول النحو» هو كتاب: «الاقتراح في أصول النحو وجدله» للسيوطي. وقد تقدم الكلام عليه.

(٢) عجز بيت من الطويل، وصدره:

ألا زعمت أسماءُ أن لا أحبُّها

وهو لأبـي ذؤيب الهذلي في خزانة الأدب (١١/ ٢٤٦، ٢٤٧)، وشرح أشعار الهذليين (١/ ٨٨)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٦٧١)، والمقاصد النحوية (١/ ٤٥٥، ٢/ ٣٨٩). وبلا نسبة في الجنى الداني (ص ٦٠٧)، والدرر (٢/ ٢٨)، ولسان العرب (٤/ ٥٤٥ ـ عذر)، ومغني اللبيب (١/ ٢٧٧).

الرابع: اختلف في قول العرب: «حَسْبُكَ يَنَم النّاس»، فقيل الضّمة في (حسبك) ضمّة بناء، وهو اسم سُمِّـي به الفعل، وبُنِـيَ على الضّمّ، لأنه كان معرباً قبل ذلك، فحمل على: قَبْلُ وبَعْدُ. وعلى هذا أبو عمرو بن العلاء[١].

والجمهور على أنها ضمّة إعراب. فقيل: هو مبتدأ محذوف الخبر لدلالة المعنى عليه. والتقدير: حَسْبُك السُّكُوتُ ينَم الناس.

وقيل: هو مبتدأ لا خبر له، لأن معناه: اكْتَفِ. واختاره ابن طاهر.

الخامس: مسألة: ضربـي زيداً قائماً. وضابِطُها: أن يكون المبتدأ مصدراً عامِلاً في مفسّر صاحِب حالٍ بعده لا يصلح أن يكون خبراً عنه. وهذه المسألة طويلَة الذيول، كثيرة الخلاف، وقد أفردتها قديماً بتأليف مستقل.

وأقول: هنا اختلف الناس في إعراب هذا المثال.

فقال قوم: «ضربـي» مرتفع على أنه فاعل فعل مضمر، تقديره: يقع ضربـي زيداً قائماً، أو ثبت ضربـي زيداً قائماً، وضعّف بأنه تقدير ما لا دليل على تعيينه، لأنه كما يجوز تقدير: «ثبت» يجو تقدير: «قـلّ»، أو «عَدِم»، وما لا يتعيّن تقديره لا سبيل إلى إضماره.

وقال الجمهور: هو مبتدأ، وهو مصدر مضاف إلى فاعله، وزيداً مفعول به، وقائماً حال.

ثم اختلفوا، هل يحتاج هذا المبتدأ إلى خبر أوْ لا؟.

فقال قوم: لا خبر له، وأن الفاعل أغنى عن الخبر، لأن المصدر هنا واقع موقع الفعل كما في: أقائم الزيدان. والتقدير: ضربت زيداً قائماً، وضعّف بأنه لو وقع موقع الفعل لصحّ الاقتصار عليه مع فاعله كالمشبّه به.

وقال الكسائـي، وهشام، والفراء، وابن كيسان: الحال نفسها هي الخبر.

ثم اختلفوا، فقال الأوّلان: الحال إذا وقعت خبراً للمصدر كان فيها ضميران مرفوعان. أحدهما: من صاحب الحال. والآخر: من المصدر. وإنما احتيج إلى ذلك، لأن الحال لا بدّ لها من ضمير يعود على صاحبها، والخبر لا بدّ فيه من ضمير يعود على المبتدأ،

---

(١) أبو عمرو بن العلاء بن عمار بن العريان التميمي ثم المازني البصري، شيخ القراء والعربية. توفي سنة ١٥٧ هـ. انظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء (٦/ ٤٠٧ - ٤١٠)، وتاريخ البخاري الكبير (٩/ ٥٥)، وتهذيب التهذيب (١٢/ ١٧٨)، وبغية الوعاة (ص ٣٦٧)، وطبقات القراء لابن الجزري (١/ ٢٨٨)، والعبر للذهبي (١/ ٢٢٣).

وقد جَمَعت الوضعين فاحتاجت إلى ضميرين، حتى لو أكّدت كرّر التوكيد نحو: ضربـي زيداً قائماً نفسه نَفْسَه.

وقال الفرّاء: الحال إذا وقعت خبراً للمصدر، فلا ضمير فيها من المصدر لجَرَيَانها على صاحبها في إفراده وتثنيته وجمعه، وتَعرِّيها من ضمير المصدر للزومها مذهب الشرط، والشرط بعد المصدر لا يتحمل ضمير المصدر نحو: ضربـي زيداً إنْ قام.

وجاز نصب «قائماً» ونحوه على الحال عنده، وعند الأولين، وإن كان خبراً لمّا لم يكن عيْن المبتدأ، لأن القائم هو «زيد»، لا «الضرب». فلما كان خلافه انتصب على الخلاف، لأنه عندهم يوجب النصب. وقال ابن كيسان: إنما أغنت الحال عن الخبر لشبهها بالظرف، فكأنه قيل: ضربـي زيداً في حال قيامه.

وضعّف قول الكسائـي وهشام بأن العامل الواحد لا يعمل رفعاً في ظاهرين، فكذا لا يعمله في ضميرين، وبأن الحال لو ثنّـي نحو: ضربـي أَخَوَيْكَ قائمين لم يمكن أن يكون فيه ضميران، لأنه لو كان لكان أحدهما مثنًّى من حيث عَوْده على صاحب الحال المثنى، والآخر مفرداً لعوده على المبتدأ المفرد. وتثنية اسم الفاعل، وإفراده إنما هو بحسب ما يرفع من الضمير فكان يلزم أن يكون اسم الفاعل مفرداً مثنًّى في حال واحد، وهو باطل.

وقول الفرّاء بأنّ الشرط بمفرده لا يصلح للخبريّة، لأنه لا يفيد، بل مع الجواب، فهو محذوف، والضمير محذوف معه.

وقول ابن كيسان: بأنه لو جاز ما قدّره لجاز مع الجُثّة أن يقول: زيد قائماً، لأنه بمعنى: زيد في حال قيام، وهو ممنوع إجماعاً.

وقال الجمهور: بتقدير الخبر. ثم اختلفوا: هل يجوز إظهاره. فقيل: نعم. والجمهور على المنع. ثم اختلفوا في كيفيته ومكانه، فحكى البَطْلَيَوْسِـيّ وابن عَمْرون[1] عن الكوفيين: أنهم قدروه: «ثابت» أو «موجود» بعد «قائماً».

وضعّف بأنه تقدير ما لا دليل في اللفظ عليه، فإنه كما يجوز تقدير: «ثابت» يجوز تقدير: «منفـيّ» أو «معدوم».

وقال البصريون: تقدّر قبل «قائماً». ثم اختلفوا في كيفيّته. فقال الأخفش: تقديره: ضربـي زيداً ضَرْبهُ قائماً. واختاره ابن مالك، لما فيه من قِلّة الحذف.

---

(١) البطليوسي تقدم التعريف به. وابن عمرون: هو محمد بن محمد بن أبـي علي بن أبـي سعد بن عمرون الحلبـي، جمال الدين أبو عبد الله. نحوي، ولد سنة ٥٩٦ هـ، وتوفي سنة ٦٤٩ هـ. من آثاره: شرح المفصل للزمخشري. انظر ترجمته فـي بغية الوعاة للسيوطي (ص ٩٩).

وضعّف بأنه لم يقدّر زيادةً على ما أفاده الأول. وقال الجمهور: تقديره: «إذْ كان قائماً»، إن أردت الماضي، و «إذا كان قائماً»، إن أردت المستقبل، فحذف «كان»، وفاعلها. ثم الظرف. وجه تقدير الظرف دون غيره بأن الحذف توسّعٌ، والظّرف أليق به. والزمان دون المكان، لأن المبتدأ هنا حدث، والزمان أجدر به.

وإذْ وإذَا دون غيرهما لاستغراق إذْ للماضي، وإذا للمستقبل.

وتقدير كان التامة دون غيرها من الأفعال لاحتياج الظرف والحال إلى عامل، ودلالتها على الكون المطلق الذي يدلّ الكلام عليه.

ولم يعتقد في: (قائماً) أنه خبر كان المقدرة للزومه التنكير، وفاعلها ضمير يعود إلى زيد.

وجوّز الزَّمخشريّ عوده إلى فاعل المصدر، وهو الياء.

إذا عرفت ذلك فهنا مسائل:

الأولى: لا يجوز رفع الحال المذكورة اختياراً بأن يقال: ضربـي زيداً قائم، إلا إن اضطرّ إلى ذلك، فيرفع لا على أنه خبر «ضربـي»، بل خبر مبتدأ محذوف. والتقدير: ضربـي زيداً وهو قائم، والجملة حال سدّت مسدّ الخبر. وسواء في ذلك المصدر الصريح كالمثال المذكور وغيره.

وجوز الأخفش الرفع بعد أفعل مضافاً إلى «ما» موصولة بكان أو يكون نحو: أخطب ما كان، أو ما يكون الأمير قائم، برفعه خبراً عن «أخطب».

ووافقه ابن مالك، وقال: فيه مجازان: **أحدهما**: إضافة «أخطب» مع أنه مِن صفات الأعيان إلى «ما يكون» وهو تأويل الكون.

والثاني: الإخبار بقائم ـ مع أنه في الأصل من صفات الأعيان ـ عن «أخطب ما يكون» مع أنه من المعاني، لأن أفعل التفضيل بعض ما يضاف إليه. والحامل على ذلك قصد المبالغة، وقد فتح بابها بأول الجملة فعضّدت بآخرها مرفوعاً.

وقال ابن النحّاس: وجّه ابن الدّهان[1] رفع الأخفش «قائماً» بأن جعل «أخطب» مضافاً إلى «أحوال» محذوفة. تقديره: أخطب أحوالِ كون الأمير قائمٌ.

---

(١) هو الحسن بن محمد بن علي بن رجاء المعروف بابن الدهان. نحوي، لغوي، أديب. قرأ القرآن بالروايات الكثيرة، ودرس الفقه على مذهب أهل العراق والكلام على مذهب الاعتزال والعربية على علي بن عيسى الرماني والسيرافي. توفي سنة ٤٤٧ هـ. من آثاره: ديوان العرب وميدان الأدب. انظر ترجمته فـي كشف الظنون لحاجي خليفة (ص ٨٠٠).

الثانية: أصل المسألة أن يكون المبتدأ مصدراً كما تقدّم. ومثله أن يكون مضافاً إلى مصدر إضافة بَعْضٍ لِكُلّ، أو كُلّ لجميع، نحو: أكثرُ شُرْبِـي السّويق ملتوتاً، وكلّ شُربي السّويق ملتوتاً، ومعظم كلامي معلّماً.

وهل يجري ذلك في المصدر المؤوّل نحو: أن ضربت زيداً قائماً، أو أن تضرب زيداً قائماً؟ الجمهور: لا، والكوفيون: نعم.

والثالث: المنع إن لم يضف إليه كالمثالين المذكورين. والجواز إن أضيف إليه: كأخطب ما يكون الأمير قائماً. وهذا هو الصحيح.

وبالغ ابن عصفور فأجرى كلّ ما لا حقيقة له في الوجود مجرى المصدر في ذلك.

الثالثة: في جواز وقوع هذه الحال فعلاً أقوال:

أحدها: وعليه سيبويه والفراء المنع. **والثاني**: الجواز. وعليه الأخفش والكسائيّ وهشام وابن مالك للسماع. قال:

٣٣٤ - ورَأْيُ عَيْنَـيَّ الفَتَـى أبـاكـا يُعْطِـي الجَـزِيـل، فَعَلَيْـكَ ذاكـا[1]

وقـال:

٣٣٥ - عَهْدِي بها في الحَيّ قد سُرْبِلَتْ بَيْضـاءَ مثْـلَ المُهْـرَةِ الضّـامـرِ[2]

والثالث: المنع في المضارع المرفوع، لأن النصب الذي في لفظ المفرد عوض عن التصريح بالشّرط، والمضارع المرفوع ليس في لفظه ما يكتنف مذهب الشرط. وعُزِي للفراء.

الرابعة: في جواز تقديم هذه الحال على المصدر أقوال:

أحدها: الجواز. وعليه البصريون، سواء تعدّى المصدر أم كان لازماً نحو: قائماً ضربـي زيداً، أو ملتوتاً شُرْبـي السَّويق.

والثاني: المنع، وعليه الفرّاء سواء كانت من ظاهر نحو: مسرعاً قيامُ زيد، أم مُضْمَرٍ، نحو: مسرعاً قِيامُك.

---

(١) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه (ص ١٨١)، وروايته «إيّاك»، والدرر (٢/٢٨)، والكتاب (١/١٩١)، والمقاصد النحوية (١/٥٧٢). وبلا نسبة في تخليص الشواهد (ص ٢١٢)، والدرر (٥/٢٤٩)، وشرح أبيات سيبويه (١/٣٩٨). ويروى أيضاً: «أخاكا» في موضع «أباكا».

(٢) البيت من السريع، وهو للأعشى في ديوانه (ص ١٨٩)، وروايته فيه «هيفاء» في موضع «بيضاء»، والإنصاف (٢/٧٧٨)، والدرر (٢/٢٩)، وشرح شواهد الإيضاح (ص ٤٠١)، وشرح شواهد المغني (٢/٩٠٣)، وشرح المفصل (٥/١٠١). وبلا نسبة في تذكرة النحاة (ص ٦٥٠).

والثالث: الجواز، إذا كانت من مضمرٍ، والمنع إذا كانت من ظاهر. وعليه الكسائيّ وهشام.

والرابع: المنع إن كان المصدر متعدّياً. والجواز إن كان لازِماً.

وفي توسّطها بين المصدر ومفعوله نحو: شُرْبُكَ ملتوتاً السويق قولان: أحدهما: المنع، وعليه الكسائي، وهشام، والفراء.

قال أبو حيان: وحكي الجواز عن البصريين، ولعلّه لا يصحّ، فإنه مشكل، لأنّ فيه الفصل بين المصدر ومعموله، بخلاف تقدّمها، فليس فيه ذلك.

وفي توسّط معمولها بينها وبين المصدر، ومعموله نحو: ضربي زيداً فرساً راكباً. قولان:

أحدهما: الجواز، وعليه البصريون والكسائيّ، لعدم الفصل بين المصدر ومعموله.

والثاني: المنع، وعليه الفراء، لأن راكباً لم يُرَدّ إلى الاستقبال، فلا يقدّم معموله عليه.

الخامسة: في جواز وقوع هذه الحال جملة اسميّة أقوال:

أحدها: المنع سواء كانت بواو أو بدونها، وعليه سيبويه.

والثاني: الجواز مطلقاً، وعليه الكسائي، واختاره ابن مالك لورود السماع به في قوله:

٣٣٦ ـ خَيْرُ اقْترابي من المَوْلَى حَليفَ رِضاً ... وشَرُّ بُعْدِيَ عنه، وهو غَضْبانُ[1]

والثالث: الجواز بـ «واو» لا دونها. وعليه الفرّاء اقتصاراً على مورد السماع.

السادسة: في جواز دخول كان الناقصة على هذا المصدر قولان:

أحدهما: نعم. وعليه السّيرافي، وابن السّرّاج، نحو: كان ضربي زيداً قائماً.

والثاني: لا، وعليه ابن عصفور، لأن تعويض الحال من الخبر إنما يكون بعد حذفه، وحذف خبر كان قبيحٌ.

السابعة: في جواز إتباع المصدر المذكور، بأن يقال: ضربي زيداً الشّديد قائماً قولان:

---

(١) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في تذكرة النحاة (ص ٦٥٠)، والدرر (٢/ ٣٠)، وشرح الأشموني (١/ ١٠٤)، والمقاصد النحوية (١/ ٥٧٩).

أحدهما: الجواز قياساً. وعليه الكسائيّ وابن مالك. **والثاني**: المنع، لأن الموضع موضع اختصار، ولم يَرِدْ به سماع.

الثامنة: في جواز نحو: علمي بزيد كان قائماً قولان:

أحدهما: لا، وعليه أبو عليّ، لأن اسم كان حينئذ ضمير: «عِلْمي»، و «عِلْمي» خبر كان من حيث المعنى، والقائم ليس نفس العِلْم، ولا مُنَزّلاً منزلته، ولأن الحال حينئذ من الضمير، وضمير المصدر لا يعمل.

والثاني: نعم، على أنّ كان زائدة.

التاسعة: إذا كنَّيت عن المصدر الذي سدّت الحال مسدّ خبره قبل ذكر الحال، نحو: ضربي زيداً هو قائماً فقولان:

أحدهما: الجواز. وعليه البصريون. وهو مبتدأ، و «قائماً» سدّ مسدّ خبره. **والثاني**: المنع، وعليه الفرّاء.

العاشرة: أجازوا أمّا ضَرْبيكَ فكان حَسَناً، على أن «حَسَناً» صفة للضّرب. ومنعها الفراء على أنه صفة للياء والكاف.

الحادية عشرة: أجاز الكسائيّ وهشام: عبد الله وعهدي بزيد قديمين، على تقدير: العهد لعبد الله، وزيد قديمين، فقدّم: «عبد الله»، ورفع بما بعده وثنّى: «قديمين» لأنه لعبد الله وزيد، وكان خبراً للعهد، كما يكون الحال خبراً لمصدر.

ومنع ذلك الفراء. وقال أبو حيان: وقياس البصريين يقتضي المنع.

(ص): **وإن ولي معطوفاً بواو على مبتدأ فِعلٌ لأحدهما واقعٌ على الآخر جاز. وقد يغني مضاف إليه المبتدأ عن معطوف، فيطابقهما الخبر. ويمنع تقديمه خلافاً لمن منعهما.**

(ش): فيه مسألتان:

الأولى: اختلف: هل يجوز أن يؤتى بمبتدأ، ومعطوف عليه بواو، وبعده فعل لأحدهما واقع على الآخر نحو: «عبد الله والريح يباريها»؟ فقيل: لا، لأن: «يباريها» خبر عن أحدهما، فيلزم بقاءالآخر بلا خبر. وقيل: نعم، واختاره ابن الأنباريّ، وابن مالك. واستدلاّ على صحّته بقول الشاعر:

٣٣٧ ـ وأعْلَمُ بأنَّكَ والمَنِيْـ ـيَةَ شَاربٌ بعُقَارِهَا[1]

ثم اختلف في توجيه ذلك، فوجّهَهُ مَن أجازه من البصريين: على أن الخبر محذوف،

---

(١) البيت من مجزوء الكامل، وهو بلا نسبة في الدرر (٢/ ٢١)، وحاشية يس (١/ ١٨١).

والتقدير: عبد الله والريح يجريان يباريها، و«يباريها» في موضع نصب على الحال، واستغني بها عن الخبر، لدلالتها عليه. ووجّهَهُ من أجازه الكوفيين: على أن المعنى: «يتباريان»، ولم يقدّروا محذوفاً، إذ من باراك فقد بَارَيْتَهُ، ولو كان العطف بالفاء، أو بثُمّ، لم تصح المسألة إجماعاً. ولو حذف العاطف صحّت المسألة إجماعاً.

الثانية: هل يجوز أن يؤتى بمبتدأ مضاف، ويخبر عنه بخبر مطابق للمضاف وللمضاف إليه من غير عطف كقولهم: «راكِبُ النّاقة طليحان»؟ قولان: أحدهما: لا، وعليه أكثر البصريين. والثاني: نعم. وعليه الكسائي، وهشام. وجزم به ابن مالك على أن التقدير: راكِبُ الناقة والناقة طليحان[1]، فحذف المعطوف، لوضوح المعنى.

وجوّز بعضهم: أن يكون على حذف مضاف، أي راكب الناقة أحد طليحين. ومثله: غلام زيد ضربتهما.

وعلى هذا لا يجوز تقديم الخبر بأن يقال: الطليحان راكب الناقة إذ لم يقم دليل سابق على تثنية الخبر والمرفوعُ المُخْبَرُ عنه واحِدٌ[2].

[تَعَدُّدُ الخبَر لمبتدأ واحد]

(ص): ويتعدّد الخبر بعطف وغيره. وثالثها: إن لم يختلفا بالإفراد والجملة. ورابعها: إن اتّحدا معنىً: كـ «حلوٌ حامض» والأصح في نحوه المرفوع منع العطف والتقدّم. وثالثها: تقدّم أحدهما. وعلى منع التعدد الأسبق أولى، والباقي صفة. وقيل: خبرٌ مقدّر.

---

(١) طليحان: تثنية طليح، يقال: ناقة طليح أسفار إذا جهدها السير وهزلها.

(٢) في اللسان (٢/ ٥٣١): «من كلام العرب: راكب الناقة طليحان؛ أي والناقة، لكنه حذف المعطوف لأمرين: أحدهما: تقدُّم ذكر الناقة، والشيء إذا تقدم دلّ على ما هو مثله؛ ومثلُه من حذف المعطوف قول الله عزّ وجلّ: ﴿فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت منه﴾؛ أي: فضرب فانفجرت، فحذف «فضرب» وهو معطوف على قوله: «فقلنا». وكذلك قول التغلبيّ:

إذا ما الماء خالطها سخينا

أي فشربناها سخيناً. فإن قلت: فهلاّ كان التقدير على حذف المعطوف عليه، أي الناقة وراكب الناقة طليحان؟ قيل: لبعد ذلك من وجهين: أحدهما: أن الحذف اتساع، والاتساع بابه آخر الكلام وأوسطه لا صدره وأوّله، ألا ترى أن من اتسع بزيادة كان حشواً أو آخراً لا يجيز زيادتها أوّلاً. والآخر: أنه لو كان تقديره «الناقة وراكب الناقة طليحان» لكان قد حذف حرف العطف وبقاء المعطوف به، وهذا شاذّ؛ إنما حكى منه أبو عثمان: أكلت خبزاً سمكاً تمراً.

والآخر: أن يكون الكلام محمولاً على حذف المضاف؛ أي راكب الناقة أحد طليحين، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه، انتهى.

(ش): اختلف في جواز تعدّد الخبر لمبتدأ واحد على أقوال:

أحدها: وهو الأصحّ، وعليه الجمهور الجواز كما في النعوت، سواء اقترن بعاطفٍ أم لا. فالأول كقولك: زيد فقيه وشاعِرٌ وكاتب.

والثاني: كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [البروج: ١٤، ١٥، ١٦]. وقول الشاعر:

٣٣٨ ـ مَــنْ يَــكُ ذَا بَــتٍّ فهــذا بَتِّــي   مُقَيِّــظٌ، مُصَيِّــفٌ، مُشَتِّــي[١]

والقول الثاني: المنع، واختاره ابن عصفور، وكثير من المغاربة. وعلى هذا فما ورد من ذلك جُعِل فيه الأول خبراً، والباقي صفة للخبر. ومنهم مَنْ يجعله خَبَر مبتدأ مقدّر.

والقول الثالث: الجواز إن اتّحدا في الإفراد، والجملة. فالأول: كما تقدّم. والثاني: نحو: زيد أبوه قائم أخوه خارج. والمنع، إن كان أحدهما مفرداً، والآخر جملة.

والرابع: قصر الجواز على ما كان المعنى منهما واحداً نحو: الرُّمّان حُلْوٌ حامض، أي: مُـزٌّ، وزيد أَعْسَرُ أَيْسَرُ، أي: أضبط. وهو الذي يعمل بكلتا يديه. وهذا النوع يتعيّن فيه ترك العطف، لأن مجموع الخبرين فيه بمنزلة واحد.

وجوّز أبو علي: استعماله بالعطف كغيره من الأخبار المتعدّدة فيقال: هذا حلوٌ وحامضٌ.

قال صاحب (البديع)[٢]: ولا يجوز الفصل بين هذين الخبرين، ولا تقديمهما على المبتدأ عند الأكثرين، ولا تقديم أحدهما وتأخير الآخر. وأجازه بعضهم. انتهى.

ومن ذلك يتحصّل في التقديم ثلاثة أقوال، كما حكيتها في المتن.

تعــدد مبتــدآت متــواليــة

(ص): وتتوالى مبتدآت، فيخبر عن أحدها، ويجعل مع خبره خبر متلوّه، وهكذا.

---

(١) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه (ص ١٨٩)، وجمهرة اللغة (ص ٦٢)، والدرر (٢/ ٣٣)، والمقاصد النحوية (١/ ٥٦١). وبلا نسبة في الإنصاف (٢/ ٧٢٥)، وتخليص الشواهد (ص ٢١٤)، والدرر (٥/ ١٠٩)، وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٣٣)، وشرح الأشموني (١/ ١٠٦)، وشرح ابن عقيل (ص ١٣٢)، وشرح المفصل (١/ ٩٩)، وكتاب سيبويه (٢/ ٨٤)، ولسان العرب (٢/ ٨ ـ بتت) و (٧/ ٤٥٦ ـ قيظ) و (٩/ ٢٠١ ـ صرف) و (٤/ ٤٢١ ـ شتا).

(٢) تقدم الكلام على «البديع في النحو». انظر الفهارس العامة.

ويضاف غير الأول إلى ضمير متلوّه، أو يجاء آخِراً بالروابط عكساً. والمختار خلافاً للنحاة منعه في الموصولات.

(ش): إذا تعدّدت مبتدآت متوالية، فلك في الإخبار عنها طريقان:

أحدهما: أن تجعل الرّوابط في المبتدآت، فيخبر عن آخرها، وتجعله مع خبره خبراً لما قبله، وهكذا إلى أن تخبر عن الأول بتاليه مع ما بعده.

ويضاف غير الأول إلى ضمير متلوّه. مثاله: زيد عمّه خاله أخوه أبوه قائم. والمعنى: أبو أخي خال عمّ زيد قائم.

والآخر: أن تجعل الروابط في الأخبار، فيؤتى بعد خبر الأخير بهاء آخِراً لأوّل، وتالٍ لمتلوّه. مثاله: زيد هند الأخوان الزيدون ضاربوهما عندها بإذنه. والمعنى: الزيدون ضاربو الأخوين عند هند بإذن زيد. قال أبو حيّان: وهذا المثال ونحوه مما وضعه النّحويون للاختبار والتمرين، ولا يوجد مثله في كلام العرب ألبتة.

قال: ومثله: من الموصول: الذي التي اللّتان أبوها أبوهما أختها أخوك أخته زيد. وقال ابن الخبّاز: العرب لا تدخل موصولاً على موصول وإنما ذلك من وضع النحويين، وهي مشكلة جدّاً. انتهى. ولهذا اخترت عدم جَرَيان ذلك فيه.

[جـواز دخول الفاء على الخبر]

(ص): مسألة: تدخل الفاء في الخبر جوازاً بعد مبتدأ، تضمّن شرطاً كـ «أل» موصولة بمستقبل عام، خلافاً لسيبويه. أو غيرها موصولاً بظرف. أو فعل يقبل الشّرطية، خلافاً لمن أطلق، أو جوّز الماضي. أو المصدر بشرط. أو الاسمية. أو منع إن أكّد، أو وصف. أو نكرة عامّة موصوفة بذلك. وخصه ابن الحاجّ بـ «كلّ» وشرط فُقد. نفي. أو استفهام. أو مضاف إليها، مشعر بِمُجازَاةٍ. أو موصوف بالموصول على الأصح. أو مضاف إليه. وقـلّ في خبر كُلّ مضافة إلى غير ذلك. وجوّزه الأخفش في كل خبر، والفراء إن تضمّن طلباً.

(ش): لما كان الخبر مرتبطاً بالمبتدأ ارتباط المحكوم به بالمحكوم عليه لم يحتج إلى حرف رابط بينهما، كما لم يحتج الفعل والفاعل إلى ذلك، فكان الأصل ألاّ تدخل الفاء على شيء من خبر المبتدأ، لكنه لما لُحِظَ في بعض الأخبار معنى ما يدخل الفاء فيه دخلت، وهو الشرط، والجزاء.

والمعنى الملاحظ أن يقصد أن الخبر مستحق بالصّلة، أو الصفة، وأن يقصد به العموم.

ودخولها على ضربين: واجب، وهو بعد «أما» كما سيأتي في أواخر الكتاب

الثالث. وجائز، وذلك في صور:

إحداها: أن يكون المبتدأ أل الموصولة بمستقبل عام نحو: ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِى فَٱجْلِدُوا۟﴾ [النور: ٢]، ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓا۟﴾ [المائدة: ٣٨]. وهذا ما جزم به ابن مالك. ونقل عن الكوفيين، والمبرد، والزّجّاج.

وذهب سيبويه وجمهور البصريين: إلى منع دخول الفاء في هذه الصورة، وخرّجوا الآيتين ونحوهما على حذف الخبر، أي: فيما يتلى عليكم الزانية، أي حكم ذلك.

الثانية: أن يكون المبتدأ غير أل من الموصولات، وصلته ظرف، أو مجرور، أو جملة تصلح للشرطية، وهي الفعليّة غير الماضية، وغير المصدّرة بأداة شرط، أو حرف استقبال، كالسين، وسوف. ولن. أو بقد. أو ما النافية. مثال الظرف قوله:

٣٣٩ ـ ما لَدَى الحازِمِ اللَّبيبِ مُعَاراً فمصونٌ، ومَا لَهُ قَدْ يَضِيعُ[1]

ومثال المجرور قوله تعالى: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ﴾ [النحل: ٥٣]، ومثال الجملة قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ [الشّورى: ٣٠]. ويدل على أنّ (ما) موصولةً سقوطُ الفاء في قراءة نافع وابن عامر. ولا يجوز دخول الفاء والصّلة غير ما ذكر. وجوز ابن الحاجّ[2] دخولها، والصّلة جملة اسمية، نحو: الذي هو يأتيني فله درهم.

وجوّز بعضهم دخولها والصّلة جملة فعلية مصدّرة بشرط نحو: الذي إن يأتني أكرمه، فهو مكرم. حكاه في (البسيط) عن بعض شيوخه.

ورُدّ بأن الفاء إنما دخلت لشبه المبتدأ بالشرط، وهو هنا منتف، لأن اسم الشرط لا يجوز دخوله على أداة الشرط. وجوّز بعضُهم دخُولها والصّلة فعل ماض نحو: الذي زارنا أمس فله كذا. واستدلّ بقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُمْ يَوْمَ ٱلْتَقَى ٱلْجَمْعَانِ فَبِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٦٦]، ﴿وَمَآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ مِنْهُمْ فَمَآ أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ﴾ [الحشر: ٦].

وأوّلهُ المانعون على معنى التّبيين، أي وما يتبيّن إصابته إيّاكم، وهو بعيد.

وجوّز بعضهم دخولها، والصلة فعل مطلقاً، وإن لم يقبل الشرطيّة. حكاه ابن عصفور. فأجاز نحو: الذي ما يأتيني فله درهم، وإن لم يجز دخول أداة الشّرط على (ما) النافية، لأن هذا ليس شرطاً حقيقة، وإنّما هو مشبّه به. ورُدّ بأنه غير محفوظ من كلام

---

(١) البيت من الخفيف. وهو بلا نسبة في الدرر (٢/ ٣٤). واستشهد به الدماميني على جواز اقتران خبر المبتدأ الموصوف بالظرف من غير قيد.

(٢) ابن الحاج: أحمد بن محمد. تقدم التعريف به. انظر الفهارس العامة.

ـب، وإذا لم يسمع من كلامها أمكن أن يكون امتنعت من إجازة ذلك، لما ذكر من أن لة إذ ذاك لا تشبه فعل الشرط.

ومنع هشام دخول الفاء مع استيفاء الشروط إذا أُكّد الموصول، أو وُصِف، لذهاب ى الجزاء بذلك، وأيّد بأن ذلك لا يُحْفَظ من كلام العرب.

الثالثة: أن يكون المبتدأ نكرة عامة موصوفة بأحدِ الثلاثة، أعني الظرف، والمجرور فعل الصالح للشرطية نحو: رجل عنده حَزْمٌ فهو سعيد، وعبْدٌ للكريم فما يَضِيعُ، ونفسٌ سعى في تجارتها فلن تخيب. وخصّ ابن الحاجّ ذلك بـ «كلّ». والصحيح التعميم.

الرابعة: أن يكون المبتدأ مضافاً إلى النكرة المذكورة، وهو مشعر بمجازاة كقوله:

٣٤٠ ـ وكُلّ خَيْرٍ لَديْهِ فَهو مَسْؤُولُ(١)

الخامسة: أن يكون المبتدأ معرفة موصوفة بالموصول نحو: ﴿ وَٱلْقَوَاعِدُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ ٱلَّتِي لَا جُونَ نِكَاحًا فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ﴾ [النّور: ٦٠]. ومنع بعضهم دخول الفاء في هذه الصورة ـجّ المخبر عنه ليس بمُشْبِهٍ لاسم الشرط، لأن اسم الشرط لا يقع بعده إلا الفعل، والاسم موصوف بالذي ليس كذلك. وأوّل الآية على أن (اللاتي) مبتدأ ثانٍ، والفاء داخل في بره، لأنه موصول، وهو وخبره خبر الأول.

السادسة: أن يكون المبتدأ مضافاً إلى الموصول نحو: «غلامُ الذي يأتيني فله درهم». ـنه قوله:

٣٤١ ـ وكلّ الذي حَمّلْتَهُ فَهُو حَامِلُهْ(٢)

وقَـلَّ دخول الفاء في حَيِّز كُلّ مضافة إلى غير ذلك، إما إلى غير موصوف كقولهم:

---

(١) عجز بيت من البسيط، وصدره:

نرجو فواضل ربّ سَيْبُه حسنٌ

وهو لعبدة بن الطبيب في ديوانه (ص ٧٥)، وفيه: «مقبولُ» مكان «مسؤول». والدرر (٢/ ٣٤).

(٢) عجز بيت من الطويل، وصدره:

يسرُّك مظلوماً ويُرضيك ظالما

وقد اختُلف في نسبته، فنُسب للعجير السلولي في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ٩٢١)، ونُسب له أو لزينب بنت الطثرية في لسان العرب (١١/ ٤١)، ولزينب بنت الطثرية في الدرر (٢/ ٣٥)، ولسان العرب (٤/ ٥٥٥)، ولزينب أو لأم يزيد بن الطثرية أو لوحشية الجرمية في الأغاني (٨/ ١٨٤)، وللعجير أو لثور بن الطثرية أو لزينب أو لأم يزيد في سمط اللآلي (ص ٦٠٨).

«كُلُّ نِعْمَةٍ فَمِن الله». أو إلى موصوفٍ بغير ما ذكر كقوله:

٣٤٢ ـ كُلُّ أَمْرٍ مُبَاعَدٌ، أَوْ مُدانٍ فَمَنُوطٌ بِحِكْمَةِ المُتَعالِي[(١)]

وجوز الأخفش دخولها في كل خبر نحو: زيد فمنطلق. واستدل له بقوله:

٣٤٣ ـ وقائلةٍ خَوْلانُ فَانْكِحْ فَتَاتَهُم[(٢)]

وقوله:

٣٤٤ ـ أَنْتَ فانْظر لأيِّ ذاك تصيرُ[(٣)]

والجمهور أوّلوا ذلك على أنّ خولان خبر «هو» محذوفة، و «أنت» فاعل بمقدّر فسّره الظاهر.

وجوّز الفراء والأعلم[(٤)]: دخولها في كلّ خبر هو أمر، أو نهي، نحو: زيد فاضربْه، وزيد فلا تضربْه. واستدل بقوله تعالى: ﴿هَٰذَا فَلْيَذُوقُوهُ﴾ [صٓ: ٥٧]، وقول الشاعر:

٣٤٥ ـ يا ربَّ مُوسى أظْلَمِي، وَأَظْلَمُهْ فَاصْبُبْ عَلَيْهِ مَلَكاً لا يَرْحَمُهْ[(٥)]

---

(١) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في الدرر (٢/ ٣٦)، ومغني اللبيب (٢/ ٤٤٧)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٨٤٧).

(٢) صدر بيت من الطويل قائله مجهول، وعجزه:

وأكرومة الحيّين خِلْوٌ كما هيا

وهو في الأزهية (ص ٢٤٣)، وأوضح المسالك (٢/ ١٦٣)، والجنى الداني (ص ٧١)، وخزانة الأدب (١/ ٣١٥، ٤٥٥، ٤/ ٣٦٩، ٨/ ١٩، ١١/ ٣٦٧)، والدرر (٢/ ٣٦)، والردّ على النحاة (ص ١٠٤)، ورصف المباني (ص ٣٨٦)، وشرح أبيات سيبويه (١/ ٤١٣)، وشرح الأشموني (١/ ١٨٩)، وشرح التصريح (١/ ٢٩٩)، وشرح شواهد الإيضاح (ص ٨٦)، وشرح شواهد المغني (١/ ٤٦٨، ٢/ ٨٧٣)، وشرح المفصل (١/ ١٠٠، ٨/ ٩٥)، والكتاب (١/ ١٣٩، ١٤٣)، ولسان العرب (١٤/ ٢٣٩ ـ خلا)، ومغني اللبيب (١/ ١٦٥)، والمقاصد النحوية (٢/ ٥٢٩).

(٣) عجز بيت من الخفيف، وصدره:

أَرَوَاحٌ مودّعٌ أم بكورُ

وهو لعديّ بن زيد في ديوانه (ص ٨٤)، ورواية العجز فيه: «لك فاعلم لأيّ حال تصيرُ»، والأغاني (٢/ ١٢٦)، والجنى الداني (ص ٧١)، والدرر (٢/ ٣٨)، والردّ على النحاة (ص ١٠٦)، وشرح أبيات سيبويه (١/ ٤١٤، ٤١٥)، وشرح شواهد المغني (١/ ٤٦٩)، والشعر والشعراء (١/ ٢٣١)، والكتاب (١/ ١٤٠)، ولسان العرب (١٣/ ٤٢١ ـ مادة منن). وبلا نسبة في تذكرة النحاة (ص ٣٦٢)، وخزانة الأدب (١/ ٣١٥)، والخصائص (١/ ١٣٢)، والدرر (٥/ ٣٢٤)، ومغني اللبيب (١/ ١٦٦).

(٤) الأعلم: هو الشنتمري. تقدم التعريف به.

(٥) الرجز بلا نسبة في خزانة الأدب (٤/ ٣٦٩، ٣٧٠)، والدرر (٢/ ٣٨)، وشرح التصريح (١/ ٢٩٩)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٦٥٣).

(ص): والصحيح دخول النّاسخ على موصول شرطيّ، ويزيل الفاء إلا إنّ وأنّ و (لكن) على الأصح. قيل: ولعلّ. قيل: وكان مضارعاً، وفعل اليقين.

(ش): اختلف في جواز دخول بعض النواسخ على المبتدأ، إذا كان موصولاً تضمّن معنى الشرط.

فالجمهور على جوازه. ومنعه الأخفش، لأن ما تضمّن معنى الشرط لا يعمل فيه ما قبله. وعلى الأول إذا دخل زالت الفاء من خبره لزوال شَبَهِهِ باسم الشرط من حيث عمل فيه ما قبله. ما لم يكن الناسخ إنّ أو أنّ أو لكنّ فإنه يجوز دخول الفاء معها، لأنّها ضعيفة العمل، إذ لم يتغير بدخولها المعنى الذي كان مع الابتداء، ولذلك جاز العطف معها على معنى الابتداء، بخلاف أخواتها: ليت، ولعلّ، وكأنّ، فإنها قويّة العمل، مغيّرة للمعنى، فقوي شبهها بالأفعال، فساوتها في المنع من الفاء.

وقيل: يمنع الفاء مع إنّ وأنّ، ولكنّ أيضاً، لأنها تُحقِّقُ الخبر. والشّرط فيه توقّف، فبعد عن الشّبه. وَرُدّ بالسماع، قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَتَنُوا۟ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا۟ فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ﴾ [البروج: ١٠]. ﴿۞ وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَىْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُۥ﴾ [الأنفال: ٤١]. وقال الشاعر:

٣٤٦ - ولكنّ ما يُقْضى فَسَوْف يَكُونُ(١)

فإن عملت في اسم آخر جاز دخولها إجماعاً نحو: إنه الذي يأتيني فله درهم. وقيل: يجوز دخول الفاء مع «لعلّ» إلحاقاً لها بما لا يغيّر المعنى. وقيل: يجوز أيضاً دخولها مع «كان» بلفظ المضارع، لا بلفظ الماضي. ومع فعل اليقين، كعلمت دون ظننت، وعليه ابن مالك وابن السّراج.

(ص): ولا يعطف قبل خَبَر ذِي فاء عند الكوفيّة، وجوّزه ابن السّرّاج.

(ش): قال أبو حيّان في (شرح التسهيل): إذا جئت بالفاء في خبر ما فيه معنى الجزاء لم يجز العطف عليه قبلها عند الكوفيين، وأجازه ابن السّرّاج.

(١) عجز بيت من الطويل، وصدره:

فوالله ما فارقتكم قالياً لكم

وهو للأفوه الأودي في الدرر (٢/ ٤٠) وليس في ديوانه. وبلا نسبة في أمالي القالي (١/ ٩٩)، وأوضح المسالك (١/ ٣٤٨)، وشرح الأشموني (١/ ١٠٨)، وشرح التصريح (١/ ٢٢٥)، وشرح قطر الندى (ص ١٤٩)، ومعجم البلدان (٢/ ٢٢٠ ـ مادة الحجاز)، والمقاصد النحوية (٢/ ٣١٥).

وفي البيت شاهدان: أولهما قوله: «ولكنّ ما» حيث دخلت «لكن» على «ما» الموصولة، فلم تكفّها عن العمل، بل عملت «لكنّ» في «ما» وهي اسمها. وقد زعم ابن هشام في «قطر الندى» (ص ١٤٩)، والأشموني في شرحه (١/ ١٠٨) أن «ما» هنا، حرف زائد كافّ. وثانيهما: قوله: «فسوف يكون» حيث اقترن خبر «لكنّ» بالفاء، وهذا جائز.

نواسخ الابتداء
كان وأخواتها

(ص): نواسخ الابتداء:

الأول: كان، وأصبح، وأضحى، وأمسى، وظلّ وبات، وصار وليس مطلقاً، ودام بعد «ما» الظرفيّة، وزال ماضي يزال، وانفكّ، وبَرِح، وفَتِىءَ، وفَتَأ، وأفْتأ. قيل: ووَنَى، ورام بمعناها بعد نفسي وَشِبْهِه. وقد يُفْصَلُ ويقدّر. ويرفع المبتدأ خلافاً للكوفية، ويسمّى اسمها، وفاعلاً. وقيل: ارتفع لشبهه. وينصب الخبر، ويسمّى: خبرها ومفعولها. والكوفيّة حالاً. والفراء شَبَهُه. ويرفعان بعدها بإضمار الشّأن.

وثالثها: إلغاءٌ. ولا تدخل على ما لزم صدراً. أو حذفاً. أو ابتدائية. أو عدم تصرّف. أو خبره جملة طلبيّة، ولا دام، والمنفي بـ«ما» وليس، على ما خبره مفرد طلبيّ على الأصح. ولا صار. ونحوها: دام، وتلوها على ذي ماض. وشرط الكوفيّة في الباقي: قد. وابن مالك في ليس على قِلّةٍ: الشأن.

وألحق قوم بصار: آض، وعاد، وآل، ورجع، وحار، واستحال، وتحوّل، وارتد، وما جاءت حاجتك، وقعدت كأنها حَرْبة.

وقَومٌ: غدا، وراح. والفراء: أسحر وأفجر، وأظهر.

وقوم: كل فعل ذي نصب مع رفع لا بُدّ منه.

والكوفية: هذا وهذه مراداً بهما التقريب مرفوعاً بعدها ما لا ثانِيَ له، وسمّوهما: تقريباً، والرّفع اسم التقريب.

(ش): أي هذا مبحث الأدوات التي تدخل على المبتدأ والخبر، فتنسخ حكم الابتداء. وهي أربعة أنواع: كان وأخواتها. وكاد وأخواتها. وإنّ وأخواتها. وظننت وأخواتها. وما ألحق بذلك.

فأما «كان» فمذهب البصريين أنها ترفع المبتدأ، ويسمّى اسمها. ربّما يسمّى فاعلاً مجازاً لشبهه به. وقع ذلك في عبارة المبرّد. وعبّر سيبويه باسم الفاعل.

ومذهب الكوفيين: أنها لم تعمل فيه شيئاً، وأنه باق على رفعه.

واستدل الأول باتصال الضمائر بها، وهي لا تتصل إلا بالعامل.

وينصب الخبر باتّفاق الفريقين، ويسمّى خبرها. وربما يُسمّى مفعولاً مجازاً لشبهه به. عبّر بذلك المبرد. وعبّر سيبويه باسم المفعول.

وكان قياس هذه الأفعال ألاّ تعمل شيئاً، لأنها ليست بأفعال صحيحة، إذ دخلت للدّلالة على تغيّر الخبر بالزّمان الذي يثبت فيه.

وإنما عملت تشبيهاً لها بما يطلب من الأفعال الصحيحة اسمين نحو: ضرب، فرفع اسمها تشبيهاً بالفاعل من حيث هو مُحَدَّثٌ عنه، ونصب الخبر تشبيهاً بالمفعول. هذا مذهب سيبويه.

وذهب الفراء: إلى أن الاسم ارتفع لشبهه بالفاعل، وأن الخبر انتصب لشبهه بالحال، فـ «كان» زيد ضاحكاً مشبّه عنده: بـ «جاء» زيد ضاحكاً.

وذهب الكوفيون: إلى أنه انتصب على الحال.

وَرُدّ بوروده مضمراً ومعرفة وجامداً، وأنه لا يستغنى عنه، وليس ذلك شأن الحال. واعترض بوقوعه جملة، وظرفاً، ولا يقع المفعول كذلك.

وأجيب بالمنع. بل تقع الجملة موقع المفعول نحو: قال زيد: عمرو فاضل. والمجرور نحو: مررت بزيد. والظّرف إذا توسّع فيه.

وجوز الجمهور رفع الاسمين بعد كان. وأنكره الفراء. ورُدّ بالسّماع قال:

٣٤٧ ـ إذا مُتّ كان الناس صِنْفانِ شامِتٌ ... وآخَرُ مُثْنٍ بالذي كنتُ أصْنَعُ[1]

---

(١) البيت من الطويل، وهو للعجير السلولي في الأزهية (ص ١٩٠)، وتخليص الشواهد (ص ٢٤٦)، وخزانة الأدب (٩/ ٧٢، ٧٣)، والدرر (١/ ٢٢٣، ٢/ ٤١)، وشرح أبيات سيبويه (١/ ١٤٤)، والكتاب (١/ ٧١)، والمقاصد النحوية (٢/ ٨٥)، ونوادر أبي زيد (ص ١٥٦). وبلا نسبة في أسرار العربية (ص ١٣٦)، وشرح الأشموني (١/ ١١٧)، واللمع في العربية (ص ١٢٢).

ويروى: «كان الناس صنفين» فعلى هذه الرواية لا شاهد في البيت، فيكون «الناس» اسماً لـ «كان» و «صنفين» خبرها.

وقــال:

٣٤٨ ـ وَلَيْس منها شِفَاءُ الدَّاءِ مَبْذُولُ[١]

ثم اختلفوا في توجيه ذلك.

فالجمهور على أنّ في (كان) ضمير الشأن اسمها، والجملة من المبتدأ والخبر في موضع نصب على الخبر. ونقل عن الكسائي: أنّ كان ملغاة، ولا عمل لها، ووافقه ابن الطّراوة[٢]. والمتفق على عدّه من هذه الأفعال ثلاثة عشر: ثمانية لا شرط لها، وهي: كان، وأصبح، وأضحى، وأمسى، وظل، وبات، وصار، وليس. وواحدٌ: شرطُهُ أن يقع صلة لـ«ما» الظرفية: وهي المصدرية لمراد بها وبصلتها: التوقيت، وهو دام نحو: ﴿وَأَوْصَٰنِي بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱلزَّكَوٰةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ [مريم: ٣١]، أيّ مدة دوامي حيّاً.

وأربعةٌ: شرطها تقدّم نفي أو شبهه، وهو: النهي والدّعاء. وهي: زال ماضي يزال، وانفكّ، وبرح، وفتىء. والأربعة بمعنى واحد باتّفاق النحويين. وسواء كان النفي بحرف، أو فعل، أو اسم كقوله:

٣٤٩ ـ لَـنْ تـزَالـوا كَـذلِكُـمْ ثـم لا زِلْـ ـتُ لكـم خـالِـداً خُلـود الجِبَـالِ[٣]

وقـولـه:

٣٥٠ ـ ليـس ينفـكُّ ذا غِنـىً واعتـزازٍ كُـلُّ ذِي عِفَّـةٍ مُقِـل قَنُـوعِ[٤]

وقـولـه:

٣٥١ ـ غيـرُ مُنْفَـكٍّ أَسِيـرَ هـوًى كـلُّ وانٍ ليـس يَعْتَبِـرُ[٥]

(١) عجز بيت من البسيط، وصدره:

هي الشفاءُ لدائي لو ظفرتُ بها

وهو لهشام بن عقبة في الأزهية (ص ١٩١)، والأشباه والنظائر (٥/ ٨٥، ٦/ ٧٨)، وتذكرة النحاة (ص ١٤١، ١٦٦)، والدرر (٢/ ٤٢). ولذي الرمة في شرح أبيات سيبويه (١/ ٤٢١). ولهشام أخي ذي الرمة في شرح شواهد المغني (٢/ ٧٠٤)، والكتاب (١/ ٧١، ١٤٧). وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب (٢/ ٨٦٨)، ورصف المباني (ص ٣٠٢)، وشرح المفصل (٣/ ١١٦)، ومغني اللبيب (٢/ ٢٩٥)، والمقتضب (٤/ ١٠١).

(٢) تقدم التعريف به. انظر الفهارس العامة.

(٣) البيت من الخفيف، وهو للأعشى في ديوانه (ص ٦٣)، والدرر (٢/ ٤٢، ٤/ ٦٢)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٦٨٤). وبلا نسبة في تذكرة النحاة (ص ٦٨)، وشرح الأشموني (٣/ ٥٤٨)، وشرح التصريح (٢/ ٢٣٠)، ومغني اللبيب (٢/ ٢٨٤).

(٤) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في تخليص الشواهد (ص ٢٣٠)، والدرر (٢/ ٤٣)، وشرح الأشموني (١/ ١٠٩)، وشرح التصريح (١/ ١٨٥)، والمقاصد النحوية (٢/ ٧٣).

(٥) البيت من المديد، وهو بلا نسبة في الدرر (٢/ ٢٣)، وشرح التصريح (١/ ١٨٥).

ومثال النهي:

٣٥٢ ـ صَاحِ شَمِّرْ ولا تَزَلْ ذاكِرَ المَوْ ... تِ فَنِسْيانُهُ ضَلَالٌ مُبِينُ[(١)]

ومثال الدعاء:

٣٥٣ ـ ولا زَال مُنْهلًّا بجَرْعَائِك الْقَطْرُ[(٢)]

وسواء كان النفي ملفوظاً به كما مثّل، أم مقدَّراً كقوله: ﴿تَفْتَؤُاْ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ [يوسف: ٨٥]، أي: لا تفتأ. وقول الشاعر:

٣٥٤ ـ تَنْفَكُّ تَسْمَعُ مَا حَيِيْـ ... ـتَ بِهَالِكٍ حتّى تَكُونَهْ[(٣)]

أي لا تَنْفَكُّ. وقوله:

٣٥٥ ـ لَعَمْرُ أَبِي دَهْماءَ زَالَتْ عَزِيزَةً[(٤)]

---

(١) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (١/ ٢٣٤)، وتخليص الشواهد (ص ٢٣٠)، والدرر (٢/ ٤٤)، وشرح الأشموني (١/ ١١٠)، وشرح التصريح (١/ ١٨٥)، وشرح ابن عقيل (ص ١٣٦)، وشرح عمدة الحافظ (ص ١٩٩)، وشرح قطر الندى (ص ١٢٧)، والمقاصد النحوية (٢/ ١٤).

(٢) من الطويل، وصدره:

ألا يا اسلمي يا دار ميّ على البلى

وهو لذي الرمة في ديوانه (ص ٥٥٩)، والإنصاف (١/ ١٠٠)، وتخليص الشواهد (ص ٢٣١، ٢٣٢)، والخصائص (٢/ ٢٧٨)، والدرر (٢/ ٤٤، ٤/ ٦١)، وشرح التصريح (١/ ١٨٥)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٦١٧)، والصاحبي في فقه اللغة (ص ٢٣٢)، واللامات (ص ٣٧)، ولسان العرب (١٥/ ٤٩٤ ـ مادة يا)، ومجالس ثعلب (١/ ٤٢)، والمقاصد النحوية (٢/ ٦، ٤/ ٢٨٥). وبلا نسبة في أوضح المسالك (١/ ٢٣٥)، وجواهر الأدب (ص ٢٩٠)، والدرر (٥/ ١١٧)، وشرح الأشموني (١/ ١٧٨)، وشرح ابن عقيل (ص ١٣٦)، وشرح عمدة الحافظ (ص ١٩٩)، وشرح قطر الندى (ص ١٢٨)، ولسان العرب (١٥/ ٤٣٤ ـ مادة ألا)، ومغني اللبيب (١/ ٢٤٣).

وفي البيت ثلاثة شواهد: أولها قوله: «يا اسلمي» حيث حذف المنادى قبل فعل الأمر، فاتصل حرف النداء بالفعل لفظاً. وثانيها: قوله: «لا زال» حيث أجرى «زال» مجرى «كان» في رفعها الاسم ونصبها الخبر، لتقدم «لا» الدعائية عليها، والدعاء شبيه بالنفي. وثالثها: وقع «ألا» للاستفتاح.

(٣) البيت من مجزوء الكامل، وهو لخليفة بن براز في خزانة الأدب (٩/ ٢٤٢، ٢٤٣)، والدرر (٢/ ٤٥)، والمقاصد النحوية (٢/ ٧٥). وبلا نسبة في الإنصاف (٢/ ٨٢٤)، وتخليص الشواهد (ص ٢٣٣)، وخزانة الأدب (١٠/ ٩٩)، وشرح عمدة الحافظ (ص ١٩٨)، وشرح المفصل (٧/ ١٠٩).

(٤) من الطويل، وعجزه:

عليّ وإن قد قلّ منها نُصَيْبِيَا

وهو بلا نسبة في الدرر (٢/ ٤٦).

أي لا زالت. وقوله:

٣٥٦ ـ وأبْـرَحُ مـا أدام اللّـهُ قَـوْمِـي بحمـد الله مُنْتَطِقـاً مُجِيـدا[1]

أي لا أبرح. وسواء كان متّصلاً بالفعل أم مفصولاً بينه وبينه كقوله:

٣٥٧ ـ ولا أراهـا تَـزال ظَـالِمـةً تحْـدِث لـي قَـرْحَـةً، وَتَنْكَـؤُهـا[2]

واحترز بماضي يزال من زال التي مضارعها: يزول. وهو فعل تام لازم بمعنى تحوّل. والتي مضارعها يَزِيلُ، وهو فعل متعدّ بمعنى: ماز.

والمشهور في فتىء كسر العين. وفيها لغة بالفتح. وثالثة: أفتأ. قال في المحكم: ما فَتِئْتُ أفعل، ومَا فَتَأت أفْتَأُ فَتْأً وفُتُوءاً، وما أَفْتَأْتُ. الأخيرة: تميميّة[3]. وذكر الثلاثة أيضاً أبو زيد[4]، وذكر الصَّغانِـيّ[5]: فَتُؤ يَفْتُؤ على وزن ظَرُفَ، لغة في: فَتِـىءَ.

ثم إن ما زال وأخواتها تدلّ على ملازمة الصفة للموصوف مذ كان قابلاً لها على حسب ما قبلها. فإن كان قبلها متصلة الزمان دامت له كذلك، نحو: ما زال زيد عالماً. وإن كان قبلها في أوقات دامت له كذلك نحو: ما زال يعطي الدراهم.

قال ابن مالك: وكذا العمل في: «ونـى»، و«رام» بمعناها. قال: وهما غريبتان. ولا يكاد النحويون يعرفونهما إلاّ من عُنـي باستقراء الغريب. ومن شواهد استعمالهما قوله:

٣٥٨ ـ لا يَنِـي الخِـبُّ شِيمَـة الحـبِّ مـا دَا مَ فـلا يَحْسِبَنّـهُ ذَا ارْعِـوَاءِ[6]

وقـولـه:

٣٥٩ ـ إذا رُمْـت مِمّـن لا يَـريـمُ مُتَيَّمـاً سُلُوّاً فقد أبْعَدْتَ في رَوْمِك الْمرمَى[7]

---

(١) البيت من الوافر، وهو لخداش بن زهير في لسان العرب (١٠/ ٣٥٤، ٣٥٥ ـ مادة نطق)، والمقاصد النحوية (٢/ ٦٤). وبلا نسبة في تذكرة النحاة (ص ٦١٩)، وجمهرة اللغة (ص ٢٧٥)، وخزانة الأدب (٩/ ٢٤٣)، والدرر (٢/ ٤٦)، وشرح الأشموني (١/ ١١٠)، وشرح ابن عقيل (ص ١٣٥)، والمقرب (١/ ٩٤).

(٢) البيت من المنسرح، وهو لإبراهيم بن هرمة في ديوانه (ص ٥٦)، وخزانة الأدب (٩/ ٢٣٧)، وشرح شواهد المغني (ص ٨٢٠، ٨٦)، والدرر (٢/ ٤٧). وبلا نسبة في مغني اللبيب (ص ٣٩٣).

(٣) انظر: لسان العرب (١/ ١١٩ ـ مادة فتأ).

(٤) في اللسان (١/ ١٢٠): «وروي عن أبـي زيد قال: تميم تقول أفتأتُ، وقيس وغيرهم يقولون فتِئْتُ؛ تقول: ما أفتأت أذكره إفتاءً، وذلك إذا كنت لا تزال تذكره، وما فتئت أذكره أفتأُ فَتْأً».

(٥) أبو زيد: هو سعيد بن أوس. والصغاني: هو رضي الدين الحسن بن محمد. وقد تقدم التعريف بهما. انظر الفهارس العامة.

(٦) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في الدرر (٢/ ٤٨).

(٧) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر (٢/ ٤٩).

قال: واحترزت بقولي: بمعنى: زال من: ونَى بمعنى: فتر، ورام بمعنى: حاول، أو تحوّل. انتهى.

وقال أبو حيان: ذكر أصحابنا أن: «ونى» زادها بعض البغداديين في أفعال هذا الباب، لأن معناها معنى ما زال نحو: ما ونى زيد قائماً.

وردّ بأنه لا يلزم من كونها بمعناها مساواتها لها في العمل، ألا ترى أن: ظل زيد قائماً، معناه: أقام زيد قائماً النهار. ولم يجعل العرب لـ «أقام» اسماً، ولا خبراً، كما فعلت ذلك بـ «ظلّ». قالوا: والتزام التنكير في المنصوب بها دليل على أنه حال.

وأما البيتان، فالمنصوب في الأول على إسقاط الخافض. أي لا يني عن شيمة الخِبّ. والثاني: يحتمل الحال لتنكيره.

وألحق قوم منهم ابن مالك بصار: ما كان بمعناها. وذلك عشرة أفعال: آض، كقوله:

٣٦٠ - رَبّيْتُـهُ حتـى إذا تَمَعْـدَدا وآض نَهْـداً كـالحِصَـان أجْـرَدا[1]

وعاد، كقوله:

٣٦١ - فلِلّـهِ مُغْوٍ عاد بالرُّشْدِ آمرا[2]

وآل بالمد، كقوله:

٣٦٢ - ثـم آلـت لا تكلِّمنـا كـل حَـيٍّ مُعْقَـبٌ عُقَبَـا[3]

ورجع، كقوله:

٣٦٣ - ويَرْجِعْن بالأكْبَاد مُنْكَسِرات[4]

---

(١) ويروى بعده: «كان جزائي بالعصا أن أُجلدا». ويروى:

ربيتـه حتـى إذا تمعـددا كـان جـزائـي بـالعصـا أن أُجلـدا

والرجز للعجاج في ملحق ديوانه (٢/ ٢٨١)، وخزانة الأدب (٨/ ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣٢)، والدرر (١/ ٢٩٢، ٢/ ٥٠)، والمحتسب (٢/ ٣١٠). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٨/ ١٤٢)، والدرر (٤/ ٥٩)، وشرح شافية ابن الحاجب (٢/ ٣٣٦)، وشرح المفصل (٩/ ١٥١)، واللامات (ص ٥٩)، والمنصف (١/ ١٢٩).

(٢) عجز بيت من الطويل، وصدره:

وكان مضلِّي من هُديتُ برُشْده

وهو لسواد بن قارب في الدرر (٢/ ٥٠، ٧٢).

(٣) البيت من المديد، وهو بلا نسبة في الدرر (٢/ ٥١)، ولسان العرب (١/ ٦١٨ ـ مادة عقب).

(٤) عجز بيت من الطويل، وصدره:

تُعـدُّ لكم جَزْرَ الجَزُورِ رماحُنا

وهو بلا نسبة في الدرر (٢/ ٥٢).

وفي الحديث: «لا تَرْجِعوا بَعْدي كُفّاراً»[(١)].

وحار بالمهملة، كقوله:

٣٦٤ ـ وما المرء إلا كالشّهاب وضَوْئِه يَحُورُ رماداً بعدَ إذْ هو ساطِعُ[(٢)]

واستحال، كقوله:

٣٦٥ ـ إن العداوةَ تستحيل مودّةً بتدارُكِ الهَفَواتِ بالحَسَناتِ[(٣)]

وفي الحديث: «فاسْتَحَالَتْ غَرْباً»[(٤)]. وتحول، كقوله:

٣٦٦ ـ فَيا لَكَ من نُعْمَى تَحَوَّلْن أَبْؤُسا[(٥)]

وارتدّ: كقوله تعالى: ﴿فَٱرْتَدَّ بَصِيرًا﴾ [يوسف: ٩٦].

والتاسع قولهم: «ما جاءت حَاجَتُكَ». قيل: وأول مَنْ قالها الخوارجُ لابن عبّاس حين أرسله عليٌّ إليهم. ويروى برفع «حاجتُك» على أن (ما) خبر «جاءت» قدّم، لأنه اسم

---

(١) «لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض» رواه مسلم في الإيمان (حديث ١١٨) من حديث جرير بن عبد الله. ورواه أيضاً من حديث عبد الله بن عمر (حديث رقم ١١٩ و ١٢٠)، ومن حديث أبي بكرة ضمن حديث طويل أوله: «إن الزمان استدار كهيئته يوم خلق الله السموات والأرض» في القسامة (حديث ٢٩). ورواه البخاري في العلم باب ٤٣، والأضاحي باب ٥، وأبو داود في السنة باب ١٥. والترمذي في الفتن باب ٢٨. والدارمي في المناسك باب ٧٦. وأحمد في المسند (٢/ ٨٥، ٨٧، ١٠٤، ٥/ ٣٧، ٣٩، ٤٤، ٤٥، ٤٩، ٦٨).

(٢) البيت من الطويل، وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه (ص ١٦٩)، وحماسة البحتري (ص ٨٤)، والدرر (٢/ ٥٣)، ولسان العرب (٤/ ٢١٧ ـ مادة حور). وبلا نسبة في شرح الأشموني (١/ ١١٠).

(٣) البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في الدرر (٢/ ٥٣).

(٤) رواه البخاري في التعبير (باب ٢٨، حديث ٧٠١٩) عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «بينا أنا على بئر أنزع منها، إذ جاءني أبو بكر وعمر، فأخذ أبو بكر الدلو فنزع ذَنوباً أو ذنوبين وفي نزعه ضعف فغفر الله له، ثم أخذها عمر بن الخطاب من يد أبي بكر فاستحالت في يده غرباً، فلم أر عبقرياً من الناس يفري فريَّهُ حتى ضرب الناسُ بعَطَنٍ» ورواه البخاري أيضاً بنحوه برقم (٧٠٢٠) ورواه من حديث أبي هريرة برقم (٧٠٢١)، ورواه أيضاً في فضائل الصحابة (باب ٥ و ٦) والتوحيد (باب ٣١). ورواه مسلم في فضائل الصحابة (حديث ١٧ و ١٩)، والترمذي في الرؤيا (باب ١٠)، وأحمد في المسند (٢/ ٢٨، ٢٩، ٨٩، ١٠٤، ١٠٧، ٣٦٨، ٤٥٠).

(٥) شطر بيت من الطويل لامرىء القيس، وصدره:

وبُدّلتُ قرحاً دامياً بعد صحّةٍ

وهو في ديوانه (ص ١٠٧)، وخزانة الأدب (١/ ٣٣١)، والدرر (٢/ ٥٤)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٦٩٥)، ولسان العرب (١١/ ٤٧٤ ـ مادة علل)، ومغني اللبيب (١/ ٢٨٨).

استفهام. والتقدير: أيّة حاجة صارت حاجتك. وبنصبه على أنه الخبر، والاسم ضمير «ما». والتقدير: أية حاجة صارت حاجتك. و «ما» مبتدأ، والجملة بعدها خبر.

والعاشر: قَعَدتْ كأنها حَرْبة من قولهم: «شَحَذ شَفْرَتَهُ حتى قَعدَت كأنها حَرْبةٌ»، أي صارت كأنها حربة. فـ «كأنها حربة» خبر «قعدت».

فالمُلْحِقُون طردوا استعمال هذين الفعلين لقوة الشَّبه بينهما وبين صار. وجعلوا من ذلك: «جاء البرُّ قَفِيزَيْن وصاعَيْن»، و «قَعَد لا يسأل حاجةً إلا قَضَاها»، أي: صار. وجعل منه الزمخشري قوله تعالى: ﴿فَتَقْعُدَ مَذْمُومًا﴾ [الإسراء: ٢٢].

وغيرهم: قَصَروهُما على ذينك المثالين. وقالوا في الثّمانية الأُوَل: إن المنصوب فيها حال، وإن آلت بمعنى: حلفت. «ولا تُكَلِّمُنا» جواب القسم.

ووافق عليه ابن مالك في آل، وقعد.

وألحق قوم منهم الزمخشري، وأبو البقاء، والجُزُولـيّ، وابن عصفور، بأفعال هذا الباب: غدا، وراح بمعنى: صار، أو بمعنى: وقع فعله في وقت الغدوّ والرّواح. وجعل من ذلك حديث: «اغْدُ عَالِماً»[1]، وحديث: «تَغْدو خِماصاً، وتَرُوح بِطَاناً»[2]. وتقول: غدا زيد ضاحكاً وراح عبد الله منطلقاً، أي صار في حال ضحك وانطلاق. ومنع ذلك الجمهور. منهم: ابن مالك. وقالوا: المنصوب بعدهما حال، إذ لا يوجد إلاّ نكرة.

وألحق الفرّاء بها: أسحر، وأفجر، وأظهر. ذكرها في كتاب (الحدود)[3].

قال أبو حيّان: ولم يذكر لها شاهداً على ذلك، وبها تمت أفعال الباب ثلاثين فِعْلاً.

وذهب الكوفيون: إلى أن هذا وهذه إذا أريد بهما التقريب كانا من أخوات كان في احتياجِهما إلى اسم مرفوع، وخبر منصوب، نحو: «كيف أخاف الظلم وهذا الخليفةُ قادِماً»؟، و «كيف أخاف البردَ وهذه الشّمسُ طالعةً».

وكذلك كل ما كان فيه الاسم الواقع بعد أسماء الإشارة لا ثاني له في الوجود، نحو:

---

(١) تمام الحديث: «اغد عالماً أو متعلماً أو مستمعاً أو محبّاً»، رواه الطبراني في المعجم الصغير (٢/ ٩)، والهيثمي في مجمع الزوائد (١/ ١٢٢)، وأبو نعيم في حلية الأولياء (٧/ ٢٣٧)، والزبيدي في إتحاف السادة المتقين (٨/ ٧٣)، والعجلوني في كشف الخفا (١/ ١٦٧)، والخطيب في تاريخ بغداد (١٢/ ٢٩٥)، والمتقي الهندي في كنز العمال (٢٨٧٣٠)، والعقيلي في الضعفاء (٣/ ٢٨). ورواه أبو العرب في طبقات علماء إفريقية (ص ٢٧) بلفظ: «اغد عالماً أو متعلماً ولا تكن الثالثة فتهلك».

(٢) رواه الترمذي في الزهد باب ٣٣، وابن ماجه في الزهد باب١٤، وأحمد في المسند (١/ ٣٠، ٥٢).

(٣) «حدود الإعراب» للفراء المتوفى سنة ٢٠٧ هـ، ذكر فيه ستاً وأربعين حدّاً في الإعراب. انظر: كشف الظنون (ص ٦٣٥).

«هذا ابن صياد أشقى الناس» فيعربون «هذا» تقريباً، والمرفوع اسم التقريب، والمنصوب خبر التقريب، لأن المعنى، إنما هو على الإخبار عن الخليفة بالقدوم، وعن الشمس بالطلوع، وأتى باسم الإشارة تقريباً للقدوم والطلوع، ألا ترى أنك لم تشر إليهما، وهما حاضران. وأيضاً فالخليفة والشمس معلومان، فلا يحتاج إلى تبيينهما بالإشارة إليهما. وتبيّن أن المرفوع بعد اسم الإشارة يخبر عنه بالمنصوب، لأنك لو أسقطت الإشارة لم يختل المعنى، كما لو أسقطت «كان» من: كان زيدٌ قائِماً.

وقال بعض النحويين: يدخل في هذا الباب كلّ فعْلٍ له منصوب بعد مرفوع لا بُدّ منه نحو: قام زيد كريماً، وذهب زيد متحدّثاً. فإن جعلته تامّاً نصبت على الحال.

فإذا عرف ذلك فشرط المبتدأ الذي تدخل عليه أفعال هذا الباب ألاّ يكون مما لزم الصدر كأسماء الشرط، والاستفهام، وكم الخبريّة، والمقرون بلام الابتداء، ولا مما لزم الحذف كالمخبر عنه بنعت مقطوع، ولا مما لزم الابتدائية، كقولهم: أقل رجل يقول ذلك إلا زيداً، والكِلاب على البقر[1]، لجريانه كذلك مَثَلاً. وكذا ما بعد لولا الامتناعية، وإذا الفجائيّة. ولا مما لزم عدم التصرّف كـ «أيمن» في القسم، و «طُوبى للمؤمن»، و «ويلٌ للكافر»، و «سلامٌ عليك». ولا خبره جملة طلبيّة. وشذ قوله:

٣٦٧ ـ وكُوني بالمكارم ذَكِّريني[2]

وشرط ما تدخل عليه دام، وليس، والمنفيّ بـ «ما» من جميع أفعال هذا الباب ـ زيادة على ما سبق ـ ألا يكون خبره مفرداً طلبيّاً، لأن له الصدر، وهذه لا يتقدّم خبرها، فلا يقال: لا أكلمك كيف ما دام زيد، ولا أين ما زال زيد، ولا أين ما يكون زيد، ولا أين ليس زيد.

ولم يشرط ذلك الكوفيون فسوّوا بينها وبين غيرها.

ولم يشرطْهُ الشّلَوْبين في ليس بناء على اعتقاده جواز تقديم خبرها، ولا يشترط ذلك في المنفيّ بغير «ما»، كـ «لَمْ»، و «لا»، و «لن». ولا في غير المنفي إجماعاً.

وشرط ما تدخل عليه صار، وما بمعناها. ودام، وزال، وأخواتها ـ زيادة على ما سبق ـ ألاّ يكون خبره فعلاً ماضِياً، فلا يقال: صار زيد عَلِم. وكذا البواقي، لأنّها تفهم

---

(١) تقدم. راجع الفهارس العامة.

(٢) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

ودَلِّي دَلَّ ماجدةٍ صناعِ

وهو لبعض بني نهشل في خزانة الأدب (٩/ ٢٦٦، ٢٦٧)، ونوادر أبي زيد (ص ٣٠، ٥٨). وبلا نسبة في خزانة الأدب (١٠/ ٢٤٦)، والدرر (٢/ ٥٤)، وسرّ صناعة الإعراب (١/ ٣٨٩)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٩١٤)، ومغني اللبيب (٢/ ٥٨٤).

الدوام على الفعل، واتّصاله بزمن الإخبار، والماضي يفهم الانقطاع، فتدافعا. وهذا متّفقٌ عليه.

واختلف في جواز دخول بقية أفعال الباب على ما خبره ماض: فالصحيح جوازه مطلقاً. وعليه البصريون لكثرته في كلامهم نظماً ونثراً كثرة توجب القياس. قال تعالى: ﴿إن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ﴾ [يوسف: ٢٦]، ﴿إن كُنتُ قُلْتُهُۥ﴾ [المائدة: ١١٦]، ﴿إن كُنتُمْ ءَامَنتُم﴾ [الأنفال: ٤١]، ﴿أَوَلَمْ تَكُونُوٓاْ أَقْسَمْتُم﴾ [إبراهيم: ٤٤]. وقال الشاعر:

٣٦٨ ـ ثُمّ أَضْحوا لَعِب الدَّهْرُ بِهِمْ[1]

وقـال:

٣٦٩ ـ وقد كانوا فأمْسى الحَـيُّ ساروا[2]

وحكى الكسائـي: «أصبحت نظرت إلى ذات التنانير»[3] يعني: ناقته[4].

وشرط الكوفيون في ذلك: اقترانه بـ«قد» ظاهرة، أو مقدّرة. وحجّتهم أنّ كان وأخواتها إنما دخلت على الجُمَل لتدلّ على الزمان. فإذا كان الخبر يعطي الزمان لم يحتج إليها. ألا ترى أن المفهوم من: زيد قام، ومن: كان زيد قائماً شيء واحد. واشتراط «قد»، لأنها تقرب الماضي من الحال.

وشرط ابن مالك لدخول ليس على الماضي أن يكون اسمها ضمير الشأن كقولهم: «ليس خَلق اللّهُ أَشْعَر منه». قال أبو حيّان: وليس هذا التخصيص بصحيح، فقد حكى ابن عُصْفُور اتّفاق النحويين على الجواز من غير تقييد. فإن قيل: ليس لنفـي الحال، فيلزم من الإخبار عنها بالماضي تناقض. فالجواب أنها لنفي الحال في الجملة غير المُقَيّدة بزمان.

---

(١) صدر بيت من الرمل، وعجزه:

وكذاك الدهرُ حالاً بعد حالْ

وهو لعديّ بن زيد في ديوانه (ص ٨٣)، والدرر (٢/ ٥٥). وبلا نسبة في لسان العرب (٥/ ٣٢٦ ـ جهز).

(٢) شطر بيت من الوافر، وصدره:

فأمسى مقفراً لا حيَّ فيه

وهو بلا نسبة في الدرر (٢/ ٥٥).

(٣) تحرفت في الأصل إلى «التانير» بالتاء ثم النون. والصواب ما أثبتناه.

(٤) وفي اللسان (٤/ ٩٥ ـ مادة تنر): «وتنانير الوادي: محافله، قال الراعي:

فلمـا عـلا ذات التنـانيـر صـوتُـهُ تكشّـف عـن بـرقٍ قليـل صـواعقُـهْ

وقيل: ذات التنانير هنا موضع بعينه؛ قال الأزهري: وذات التنانير عقبة بحذاء زُبالة مما يلي المغرب منها».

وأما المُقَيّدة، فتنفيها على حَسَبِ القَيْد.

(ص): وتدلّ على الحدث خلافاً لقوم، ولا تنصبه على الأصحّ. وقيل: لم يلفظ به، وفي الظرف والحال خلاف مرتّب.

(ش): اختلف في دلالة هذه الأفعال على الحدَث. فمنعه قوم: منهم المبرّد، وابن السّرّاج، والفارسِيّ، وابن جنّي، وابن بَرْهان[1]، والجرجانيّ، والشّلَوبين. والمشهور والمتصور أنها تدل عليه كالزمان، كسائر الأفعال.

وذهب ابن خروف وابن عصفور: إلى أنها مشتقة من أحداث لم ينطق بها. وقد تقرّر من كلام العرب أنهم يستعملون الفروع، ولا تكون من الأصول.

وردّ هذا والأول بالسّماع قال:

٣٧٠ ـ وكَوْنُكَ إيّاه عَلَيْكَ يَسِيرُ[2]

وحكى أبو زيد: مصدر فتىء. وحكى غيره: ظللت أفعل كَذا ظلولاً، وبت أفعل كذا بَيْتُوتةً. ومن كلام العرب: «كونك مُطِيعاً مع الفَقْرِ خيرٌ من كَوْنكِ عاصياً مع الغِنى».

ويبنى الأمر، واسم الفاعل منهما ولا يبنيان من الزمان. ويبنى على هذا الخلاف عملها في الظرف، والجار والمجرور. فمن قال بدلالتها على الحدث أجاز عملها فيه، ولذا علّق بعضهم المجرور في قوله: ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا﴾ [يونس: ٢] بكان. ومن قال: لا يدلّ عليه مَنعه. وقد صرح الفارسِيّ بأنها لا يتعلق بها حرف جرّ. ثم قال: وفي عملها في ظرف الزمان نظر. انتهى.

وحكى أبو حيّان الخلاف الذي في عملها في الظرف والمجرور في عملها في الحال. فمَن منعه قال: لأنه لا استدعاء لها للحال، والعامل مُسْتَدْعٍ. ومَن جوّزه قال: الحال يعمل فيه هذا، وليس فِعْلاً فكان أوْلى. أما نَصْبُها المصدر، فالأصحّ منعه على القول بإثباته لها، لأنهم عوضوا عن النطق به الخبر.

---

(١) هو أبو القاسم عبد الواحد بن علي بن برهان العكبري. نحوي، لغوي، نسّابة، أخباريّ. توفي ببغداد سنة ٤٥٦ هـ، وقد جاوز الثمانين. من تصانيفه: أصول اللغة. انظر ترجمته في: شذرات الذهب (٣/ ٢٩٧)، ومرآة الجنان (٣/ ٧٨)، ومختصر دول الإسلام (١/ ٢٠٧)، ولسان الميزان (٤/ ٨٢)، وكشف الظنون (ص ١١٤).

(٢) عجز بيت من الطويل، وصدره: ببذلٍ وحلمٍ ساد في قومه الفتى

وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (١/ ٢٣٩)، وتخليص الشواهد (ص ٢٣٣)، والدرر (١/ ٥٦)، وشرح الأشموني (١/ ١١٢)، وشرح التصريح (١/ ١٨٧)، وشرح ابن عقيل (ص ١٣٨)، والمقاصد النحوية (٢/ ١٥).

وأجازه السيرافيّ وطائفة، فيقال: كان زيد قائماً كوناً.

(ص): **وتعدد خبرها كما مرّ. وأوْلى بالمنع.**

(ش): في تعدد خبر كان الخلاف في تعدد خبر المبتدأ. والمنع هنا أولى، ولهذا قال به بعض من جوّزه هناك كابن درستويه، وابن أبي الربيع[1]. وَوَجْهُهُ أن هذه الأفعال شبهت بما يتعدّى إلى واحد، فلا يزاد على ذلك.

والمجوّزون قالوا: هو في الأصل خبر مبتدأ، فإذا جاز تعدّدُه مع العامل الأضعف، وهو الابتداء فمع الأقوى أوْلى.

(ص): **وترد الخمسة الأُوَل قيل وبات، كصار خلافاً لِلُكَذَة[2] في ظلّ.**

(ش): ترد كان، وأصبح، وأضحى، وأمسى، وظل بمعنى صار، فلا يقع الماضي خبراً لها كما تقدم كقوله تعالى: ﴿وَبُسَّتِ ٱلْجِبَالُ بَسًّا فَكَانَتْ هَبَآءً مُّنۢبَثًّا وَكُنتُمْ أَزْوَٰجًا ثَلَٰثَةً﴾ [الواقعة: ٥، ٦، ٧]، ﴿فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا﴾ [آل عمران: ١٠٣]، ﴿ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا﴾ [النحل: ٥٨]. وقول الشاعر:

٣٧١ ـ ثم أَضْحَوْا كأنّهم ورقٌ جَفْـ ـفَ فألوَتْ به الصَّبا والدَّبُورُ[3]

وقوله:

٣٧٢ ـ أَمْسَتْ خَلاءً[4]

---

(١) ابن درستويه وابن أبي الربيع تقدم التعريف بهما. انظر الفهارس العامة.

(٢) هو الحسن بن عبد الله الأصبهاني المعروف بلكدة وبلغدة، أبو علي. لغوي، نحوي، أديب. قدم بغداد وسكنها، وتوفي سنة ٢١٠ هـ. من تصانيفه: علل النحو، خلق الفرس، الهشاشة والبشاشة، الردّ على الشعراء، والنوادر المفيدة. انظر ترجمته في: الفهرست (١/ ٨١)، ومعجم الأدباء (٨/ ١٣٩ ـ ١٤٥)، وبغية الوعاة (ص ٢٢٢، ٢٢٣)، وروضات الجنات (ص ٢١٦)، وكشف الظنون (ص ١٢٠٤، ١٦٣١، ١٩٨٠، ٢٠٤٣).

(٣) البيت من الخفيف، وهو لعديّ بن زيد في ديوانه (ص ٩٠)، والدرر (٢/ ٥٧)، وشرح شواهد المغني (١/ ٤٧٠)، وشرح المفصل (٧/ ١٠٤)، والشعر والشعراء (١/ ٢٣٢). وبلا نسبة في شرح الأشموني (١/ ١١١)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٢١١).

(٤) جزء بيت من البسيط، وتمامه:

أمستْ خلاءً وأمسى أهلُها احتملوا أخنى عليها الذي أخنى على لبدِ

وهو للنابغة الذبياني في ديوانه (ص ١٦)، وجمهرة اللغة (ص ١٠٥٧)، وخزانة الأدب (٤/ ٥)، والدرر (٢/ ٥٧)، ولسان العرب (٣/ ٣٨٦ ـ لبد) و(١٤/ ٢٤٥ ـ خنا). وبلا نسبة في شرح الأشموني (١/ ١١١)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٢١٠)، وشرح قطر الندى (ص ١٣٤).

وزعم لُكْذة الأصبهاني، وَالمَهاباذي[١] شارح (اللمع)[٢]: أنّ ظَلّ لا تأتي بمعنى: صار، بل لا يستعمل إلا في فعل النّهار. وقال بعضهم: هو مشتق من الظلّ، فلا يستعمل إلاّ في الوقت الذي للشمس فيه ظِـلٌّ، وهو ما بين طُلُوعها وغُروبها.

وزعم الزمخشري: أنَّ بات يأتي بمعنى: صار. قال ابن مالك: وليس بصحيح لعدم شاهدٍ على ذلك مع التتبّع والاستقراء.

وجعل منه بعض المتأخرين: «فإنّ أحَدَكُم لا يَدْرِي أيْنَ بَاتَتْ يَدُه»[٣]. وضعّف بإمكان حمله على المعنى المُجْمَع عليه، وهو الدّلالة على ثبوت مضمون الجملة ليلاً. قال: ومن أحسن ما يحتجّ به له قوله:

٣٧٣ ـ أجِنِّـــي كلّمـــا ذُكِـــرَتْ كليـــبٌ أبيـــتُ كـــأنَّنِـــي أُكْـــوَى بِجَمْـــرِ[٤]

لأن كلّما تدلّ على عموم الأوقات.

[المتـــصرّف منـهـا]

(ص): وكلها تتصرف إلا ليس. قيل: ودام، ولتصاريفها ما لها كغيرها.

(ش): جميع هذه الأفعال تتصرف، فيأتي منها المضارع والأمر، والمصدر والوصف، إلا أنّ الأمر لا يتأتى صوغه من المستعمل منفيّاً إلاّ ليس، فَمُجْمَعٌ على عدم تصرّفها.

وأما دام فنصّ كثير من المتأخرين على أنها لا تتصرّف، وهو مذهب الفرّاء. وجزم به ابن مالك.

قال ابن الدّهّان[٥]: لا يستعمل في موضع دام: يدوم، لأنه جرى كالمَثَل عندهم.

---

(١) هو أحمد بن عبد الله المهاباذي الضرير. نحوي، من تلاميذ عبد القاهر الجرجاني. كان حيًّا قبل سنة ٤٧١ هـ. انظر ترجمته في: معجم الأدباء (٣/ ٢١٩)، وكشف الظنون (ص ١٥٦٣).

(٢) «اللمع في النحو» لابن جني المتوفى سنة ٣٩٢ هـ. جمعه من كلام شيخه أبـي علي الفارسي. وشرحه جماعة. انظر: كشف الظنون (ص ١٥٦٢، ١٥٦٣).

(٣) من حديث أبـي هريرة، أن النبـي ﷺ قال: «إذا استيقظ أحدكم من نومه فلا يغمس يده في الإناء حتى يغسلها ثلاثاً، فإنه لا يدري أين باتت يده». رواه البخاري في الوضوء باب ٢٦، ومسلم في الطهارة حديث ٨٧ و ٨٨ واللفظ له، وأبو داود في الطهارة، باب ٤٩، والترمذي في الطهارة باب ١٩، والنسائي في الغسل باب ٢٩، وابن ماجه في الطهـارة باب ٤٠، ومالك في الطهارة باب ٩، وأحمد في المسنـــد (٢/ ٢٤١، ٢٥٣، ٢٦٥ ٧٥٩، ٢٧١، ٢٨٤، ٣١٦، ٣٨٢، ٣٩٥، ٤٠٣، ٤٥٥، ٤٦٥، ٤٧١، ٥٠٠).

(٤) البيت من الوافر، وهو لعمرو بن قيس المخزومي في الدرر (٢/ ٥٨)، وشرح أشعار الهذليين (٢/ ٨٠١). وللهذلي في لسان العرب (١٣/ ٩٨ ـ جنن).

(٥) هو الحسن بن محمد بن علي بن رجاء المتوفى سنة ٤٤٧ هـ. وقد تقدم.

وقال ابن الخبّاز[١]: لا تتصرف ما دام، لأنها للتوقيت والتأبيد، فتفيد المستقبل. قال أبو حيّان: وما ذكر من عدم تصرّفها لم يذكره البصريّون.

ولتصاريف هذه الأفعال من العمل والشروط ما للماضي منها، وكذا سائر الأفعال. ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿قُلْ كُونُوا۟ حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا أَوْ خَلْقًا﴾ [الإسراء: ٥٠، ٥١]، : ﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾ [مريم: ٢٠]. وقول الشاعر:

٣٧٤ ـ وما كُلُّ مَنْ يُبْدِي البَشاشة كائِناً أخَاكَ إذا لم تُلْفِه لك مُنْجِدا[٢]

وقوله:

٣٧٥ ـ قضى اللَّهُ يا أسماءُ أَنْ لستُ زائِلاً أُحِبُّكِ حتى يُغْمِضَ الجَفْنَ مُغْمِضُ[٣]

(ص): ووزن كان: فَعَل. وقيل: فَعُل. و «ليس»: فَعِل. والأكثر فيها: لَسْتُ. وحكي كسر اللاّم وضمها. ويبطل عملها مع إلاّ في تميم خلافاً لِمَلك النُّحاة[٤]، وأبي عَلِيّ. وفي نفيها و «ما». وثالثها: الأصحّ: الحال ما لم يقيّد مدخولها بزمان فَبِحَسبه. والأشهر في زال: يزَال فهي فَعل. وحُكِي يَزِيل، ففَعَل. والصحيح تلقّي القسم بها.

(ش): فيه مسائل:

الأولى: الأصح أن وزن «كان»: فعَل بفتح العين. وقال الكسائي: فَعُل بالضم. ورُدّ بأنه لو كان كذلك لم يقولوا منه: كائن، لأن الوصف من فَعُل: فعيل.

---

(١) هو أحمد بن الحسين بن أحمد بن معالي. تقدم.

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (١/٢٣٩)، وتخليص الشواهد (ص ٢٣٤)، والدرر (٢/٥٨)، وشرح الأشموني (١/١١٢)، وشرح التصريح (١/١٨٧)، وشرح ابن عقيل (ص ١٣٨)، والمقاصد النحوية (٢/١٧).

(٣) البيت من الطويل، وهو للحسين بن مطير الأسدي في ديوانه (ص ١٧٠)، والدرر (٢/٦٠)، وشرح التصريح (١/١٨٧)، ولسان العرب (٧/١٩٩ ـ غمض)، ومجالس ثعلب (١/٢٦٥)، والمقاصد النحوية (٢/١٨). وبلا نسبة في أوضح المسالك (١/٢٤٠)، وتخليص الشواهد (ص ٢٣٤)، وشرح عمدة الحافظ (ص ١٩٧).

(٤) ملك النحاة: هو أبو نزار الحسن بن صافي بن عبد الله بن نزار البغدادي. نحوي، فقيه، أصولي، متكلم، أديب، مقرىء، شاعر. ولد ببغداد سنة ٤٨٩ هـ، وسافر إلى خراسان وكرمان وغزنة، ثم استوطن دمشق وتوفي بها في ٨ شوال سنة ٥٦٨ هـ. من تصانيفه: الحاوي في النحو، الحاكم في الفقه الشافعي، مختصر في أصول الفقه، وغيرها. انظر ترجمته في: معجم الأدباء (٨/١٢٢ ـ ١٣٩)، وإنباه الرواة (١/٣٠٥ ـ ٣١٠)، وطبقات الشافعية للسبكي (٤/٢١٠، ٢١١)، والنجوم الزاهرة (٦/٦٨)، ومرآة الجنان (٣/٣٨٦)، وشذرات الذهب (٤/٢٢٧، ٢٢٨)، وبغية الوعاة (ص ٢٢٠، ٢٢١).

وأمّا ليس فمذهب الجمهور: أن وزنها: فَعِل بالكسر، خفّف، ولزم التخفيف، لثقل الكسرة على الياء. واستدلّ لذلك، بأنها لو كانت بالفتح لصارت إلى «لاسَ» بالقلب كباع، أو بالضم لقيل فيها: «لُسْتُ» بضم اللام. ولا يقال إلا لَسْتُ بفتحها.

قال أبو حيّان: على أنه قد سمع فيها: لُسْتُ بالضم، فدلّ على أنها بُنِيَتْ مرّةً على فَعِل، ومرّة على فَعُل. وحكى الفراء أن بعضهم قال: لِستُ بكسر اللام.

وأمّا زال فالأشهر في مضارعها يزال، فوزنها فَعِل بالكسر. وحكى الكسائي فيه أيضاً: يَزِيل على وزن يبيع. وعلى هذا فوزنها: فعَل بالفتح.

قال أبو حيّان: وحكى ثعلب عن الفراء: «لا أزيل أقول كذلك»، فيكون زال الناقصة مما جاءت على: فعَل يَفْعِل، وفَعِل يَفْعَل، كنَقَم يَنْقِمُ، ونَقِمَ يَنْقَمُ.

الثانية: ذهب قوم إلى أن «ليسَ» و «ما» مخصوصان بنفي الحال. وبنوا على ذلك أنهما يعيّنان المضارع له.

وذهب آخرون إلى أنهما ينفيان الحال والماضي، والمستقبل.

والصحيح توسُّطٌ. ذكره الشّلَوبيْن يَجْمَعُ بين القولين، وهو أن أصلهما لنفي الحال، ما لم يكن الخبر مخصوصاً بزمان فبحسبه.

ومن أمثلة استقبال المنفي بـ «ليس» قوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [هود: ٨]، ﴿وَلَسْتُم بِآخِذِيهِ إِلَّا أَن تُغْمِضُوا فِيهِ﴾ [البقرة: ٢٦٧]. وقول حسّان:

٣٧٦ ـ وليس يكونُ ـ الدَّهْرَ ـ ما دام يَذْبُلُ(١)

وبـ «ما»: ﴿وَمَا هُم بِخَارِجِينَ مِنَ النَّارِ﴾ [البقرة: ١٦٧]، ﴿وَمَا هُمْ عَنْهَا بِغَائِبِينَ﴾ [الانفطار: ١٦]. ومن أمثلة المنفيّ بـ «ليس» قول العرب: «ليس خَلَق اللّهُ مِثْلَهُ».

الثالثة: حكى أبو عمرو بن العلاء: أن لغة بني تميم إهمال ليس مع إلاّ حملاً على «ما» كقولهم: «ليس الطِّيبُ إلا المِسْكُ»، بالرفع على الإهمال، ولا ضمير فيها. وقد نازعه في ذلك عيسى بن عمر. فقال له أبو عمرو: نِمْت يا أبا عمر وأدلج الناس. ليس في الأرض حِجازِيّ إلا وهو ينصب، ولا تَمِيميّ إلاّ وهو يرفع. ثم وجّه أبو عمرو خلفاً الأحمر،

---

(١) من الطويل، وصدره:

فما مثله فيهم ولا كان قبله

وهو في ديوان حسان بن ثابت (ص ٢٦)، والجنى الداني (ص ٤٩٩)، والدرر (١/ ٧٦)، والمقاصد النحوية (٢/ ٢).

وأبا محمد اليزيدي[١] إلى بعض الحجازيين، وجَهِدا أنْ يلقِّناه الرفعَ، فلم يفعل، وإلى بعض التميميين، وجَهِدا أنْ يلقّناه النصب فلم يفعل، ثم رجَعا، وأخبرا بذلك عيسى وأبا عمرو، فأخرج عيسى خاتمه من أصبعه، ورمى به إلى أبي عمرو، وقال: هو لك، بهذا فُقْت النّاس.

وزعم أبو نِزار، الملقّب بمَلِك النُّحاة: أن الطِّيب اسم ليس، والمسك مبتدأ، وخبره محذوف. تقديره: إلا المسك أفخره. والجملة في موضع نصب خبر ليس.

وزعم أبو علـيّ: أن اسم ليس ضمير الشأن، والطِّيبُ مبتدأ، والمسك خبره، أو الطّيب اسمها، والخبر محذوف، وإلاّ المسك بدل. كأنه قيل: ليس الطِّيبُ في الوجود إلا المسك. أو الطيب اسمها، وإلاّ المسك نعت، والخبر محذوف. كأنه قيل: ليس الطِّيب الذي هو غير المسك طيباً في الوجود. وحذف خبر ليس لفهم المعنى كثير.

وضعّف بأن الإهمال ـ إذا ثبت ـ لغةٌ، فلا يمكن التأويل.

الرابعة: [أن تكون حرفاً عاطفاً، أثبت ذلك الكوفيّون أو البغداديّون على خلافٍ بين النَّقَلة؛ واستدلُّوا بنحو قوله:

أيـــنَ المَفَـــرُّ والإلـــهُ الطـــالـــبُ والأشْـرَمُ المغلـوبُ وليـس الغـالـبُ

وخرج على أن الغالب اسمها، والخبر محذوف.

قال ابن مالك: وهو في الأصل ضمير متّصل عائد على «الأشرم» أي: ليسه الغالب، كما يقول: الصديق كأنه زيد؛ ثم حذف لاتّصاله. ومقتضى كلامه أنه لولا تقديره متّصلاً لم يَجُزْ حذفه. وفيه نظر][٢].

(ص): وتسمّى ناقصة، فإن اكتفت بمرفوع فتامّة. ولزم النقص ليس، وزال خلافاً

---

(١) هو يحيى بن المبارك بن المغيرة العدوي المعروف باليزيدي. مقرىء، نحوي، لغوي. من أهل البصرة. نزل بغداد، وأخذ عن أبي عمرو بن العلاء، وصحب يزيد بن منصور خال المهدي يؤدب ولده، واتصل بالرشيد فعهد إليه بتأديب المأمون. ولد سنة ١٣٨ هـ، وتوفي بمرو سنة ٢٠٢ هـ. من تصانيفه: الوقف والابتداء، النقط والشكل، النوادر في النحو، المقصور والممدود، المختصر في النحو، وله شعر. انظر ترجمته في: وفيات الأعيان (٢/ ٣٠٤ ـ ٣٠٧)، ومعجم الأدباء (٢٠/ ٣٠ ـ ٣٢)، ونزهة الألبا (ص ١٠٣ ـ ١١٠)، وبغية الوعاة (ص ٤١٤، ٤١٥)، والنجوم الزاهرة (٢/ ١٧٢، ١٧٣)، ومرآة الجنان (٢/ ٣ ـ ٥)، وشذرات الذهب (٢/ ٤)، وكشف الظنون (ص ١٩٨٠)، وإيضاح المكنون (٢/ ٣٣٦)، وهدية العارفين (٢/ ٥١٣، ٥١٤).

(٢) ما بين حاصرتين ساقط من الأصل. واستدركناه من المغني (١/ ٢٢٧، ٢٢٨).

للفارسيّ، وفتىء خلافاً للصّغاني. قيل: وظلّ. ومن الناقصة ذات الشأن. وثالثها: لا. ولا.

(ش): هذه الأفعال تسمّى نواقص. واختلف في سبب تسميتها ذلك.

فقيل: لعدم دلالتها على الحدث، بناءً على أنها لا تفيده.

وقيل، وهو الأصح: لعدم اكتفائها بالمرفوع، لأن فائدتها لا تتم به فقط، بل تفتقر إلى المنصوب. ثم منها ما لزم النقص، وهو ليس باتّفاق، وزال، خلافاً للفارسيّ، فإنه أجاز في «الحَلَبيّات»[1]: أنها تأتي تامة قياساً لا سماعاً. وفتىء خلافاً للصّغانيّ فإنه ذكر في «نوادر الإعراب»[2] استعمالها تامّة، نحو: فتئت عن الأمر فَتْأً: إذا نَسِيته.

وزعم المهاباذي: أن ظل أيضاً لا تستعمل إلا ناقصة. قال أبو حيان: وهو مخالف لنقل أئمة اللّغة والنحو: أنها تكون تامّة.

وبقية الأفعال تستعمل بالوجهين. فإذا استعملت تامة اكتفت بالمرفوع، فتكون كان بمعنى: ثبت «كان الله ولا شيء معه» وحدث نحو:

٣٧٧ ـ إذا كان الشِّتاء فَأَدْفِئونِي[3]

وحضر نحو: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠]. ووقَعَ نحو: «مَا شاء الله كان». وكفل، وغزل. يقال: كُنْت الصَّبِيَّ: كفلته، وكُنْت الصُّوفَ: غزلته.

وأصبح، وأضحى، وأمسى، بمعنى دخل في الصباح والضحى والمساء كقوله تعالى: ﴿فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾ [الرُّوم: ١٧]. وقول الشاعر:

٣٧٨ ـ وَمِنْ فَعَلاتِي أَنَّنِي حسَنُ القِرَى ... إذا اللَّيْلَةُ الشَّهْبَاءُ أَضْحَى جَلِيدُها[4]

---

(١) «الحلبيات في النحو» لأبي علي الفارسي. انظر: كشف الظنون (ص ٦٨٧).

(٢) لم أجد للصغاني كتاباً بهذا الاسم، ولكن له كتاب بعنوان «نوادر اللغة» فلعله هو نفسه. انظر: هدية العارفين (١/ ٢٨١).

(٣) من الوافر، وعجزه:

فإنّ الشيخ يُهرِمه الشتاء

ويروى: «يهدمُه» مكان «يهرمه». وهو للربيع بن ضبع الفزاري في الأزهية (ص ١٨٤)، وأمالي المرتضى (١/ ٢٥٥)، وتخليص الشواهد (ص ٢٤٢)، وحماسة البحتري (ص ٢٠٢)، وخزانة الأدب (٧/ ٣٨١)، والدرر (٢/ ٦٠)، وسمط اللآلي (ص ٨٠٣). وبلا نسبة في أسرار العربية (ص ١٣٥)، وشرح شذور الذهب (ص ٤٥٨)، ولسان العرب (١٣/ ٣٦٥ ـ مادة كون).

(٤) البيت من الطويل، وهو لعبد الواسع بن أسامة في شرح المفصل (١٠٣/٧). وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب (ص ٢٩٥)، والدرر (٢/ ٦١)، وشرح الأشموني (١/ ١١٥).

وظل بمعنى: دام، أو طال، أو أقام نهاراً. وبات بمعنى: أقام ليلاً، أو نزل بالقوم ليلاً. وصار بمعنى: «رجع» نحو: ﴿أَلَآ إِلَى ٱللَّهِ تَصِيرُ ٱلۡأُمُورُ﴾ [الشّورى: ٥٣]، و «ضم»، و «قطع» نحو: ﴿فَصُرۡهُنَّ إِلَيۡكَ﴾ [البقرة: ٢٦٠]. ودام بمعنى: بقي، نحو: ﴿مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلۡأَرۡضُ﴾ [هود: ١٠٨]. وانْفَكّ بمعنى: خلص، أو انفصل نحو: انْفَكّ الأسير أو الخاتم. وبرح بمعنى: ذهب، أو ظهر. وبالمعنيين فسّر قولهم: «برح الخَفاء». وونى بمعنى فتر وضَعُف. ورام بمعنى: ذهب وفارق.

وذكر ابن مالك: أنّ فَتَأَ المفتوحة تأتي تامّة بمعنى: كسر، أو أطفأ. حكَى الفرّاء: فَتَأْتُهُ عن الأمر: كسرْتُه، والنار: أطْفأتُها. قال أبو حيّان: وهذا وهْم وتصحيف، إنما ذاك بالتاء المثلّثة كما في الصّحاح والمُحْكَم.

وقد اختلف في كان الشأنية: فالجمهور على أنها من أقسام النّاقصة. وذهب صاحب البديع[1]: إلى أنها من أقسام التامّة. وذهب أبو القاسم ابن الأبرّش[2]: إلى أنها قِسْمٌ برأسِها.

(ص): وحذف أخبارها لقرينة ضرورة. وثالثها إلاّ ليس ولو دونها.

(ش): قال أبو حيان: نصّ أصحابنا على أنه لا يجوز حذف اسم كان وأخواتها، ولا حذف خبرها لا اختصاراً ولا اقتصاراً. أمّا الاسم فلأنه مشبّهٌ بالفاعل، وأمّا الخبر، فكان قياسه جواز الحذف، لأنه إن رُوعِي أصله، وهو خبر المبتدأ، فإنه يجوز حذفه. أو ما آل إليه من شبهه بالمفعول فكذلك، لكنه صار عندهم عِوَضاً من المَصدر، لأنّه في معناها، إذْ القيام مثلاً كَوْنٌ من أكوان زيد، والأعراض لا يجوز حذفها.

قالوا: وقد تحذف في الضرورة كقوله:

٣٧٩ ـ رَمَاني بأمْرٍ كنتُ منه ووالدي ... بَرِيئاً، ومن أجل الطَّوِيِّ رماني[3]

---

(١) «البديع في النحو»: يوجد ثلاثة كتب بهذا العنوان: الأول لابن الأثير، والثاني لمحمد بن مسعود الغزي، والثالث لأبي الحسن الربعي. انظر الفهارس العامة.

(٢) هو خلف بن يوسف بن فرتون الأندلسي المعروف بابن الأبرش. نحوي، شاعر. توفي بقرطبة سنة ٥٣٢ هـ. من آثاره: ديوان شعر. انظر ترجمته في: روضات الجنات للخوانساري (ص ٢٧٢)، وكشف الظنون لحاجي خليفة (ص ٧٦٣) وفيه: «ابن الأبرص».

(٣) البيت من الطويل، وهو لعمرو بن أحمر الباهلي في ديوانه (ص ١٨٧)، والدرر (٢/ ٦٢)، وشرح أبيات سيبويه (١/ ٢٤٩)، والكتاب (١/ ٧٥). وله أو للأزرق بن طرفة بن العمرّد الفراصي في لسان العرب (١١/ ١٣٢ ـ مادة جول).

وقولــه:

٣٨٠ ـ لَهْفِــي عليـك لِلَهْفَــةٍ مـن خـائـفٍ   يَبْغـي جِـوارَك حيـن ليـس مُجِيـرُ[1]

أي ليس في الدنيا. وكُنْت بريئاً.

ومن النحويين من أجاز حذفه لقرينة اختياراً.

وفصّل ابن مالك: فمنعه في الجميع إلاّ ليس فأجاز حذف خبرها اختياراً، ولو بلا قرينة، إذا كان اسمها نكرة عامة تشبيهاً بـ «لا» كقولهم فيما حكاه سيبويه: «ليس أحد»، أي: هنا. وقوله:

٣٨١ ـ فأمّا الجُود مِنْكِ فليس جُودُ[2]

وقولــه:

٣٨٢ ـ يَئِسْتُـمْ وَخِلْتُـم أنّـه ليـس نـاصـر   فَبُـوتُّـم مـن نَصْـرِنـا خَيْـرَ مَعْقِـلِ[3]

وما قاله ابن مالك ذهب إليه الفرّاء. وقال: يجوز في «ليس» خاصة أن يقول: «ليس أحَدٌ»، لأن الكلام قد يتوهّم تمامه بليس. أو نكرة كقوله: ما من أحد.

(ص): **وقد تلي الواو جملة، وخبراً لليس، وكان منفية بعد إلاّ، وفاقاً للأخفش وابن مالك فيهما.**

(ش): فيه مسألتان:

الأولى: قد تدخل الواو على أخبار هذا الباب إذا كانت جملة تشبيهاً بالجملة الحالية كقوله:

٣٨٣ ـ وكـانـوا أنـاسـاً ينْفحـون، فـأصبحـوا   وأكْثـرُ مـا يُعْطُـونـه النّظـر الشّـزْرُ[4]

---

(١) البيت من الكامل، وهو للشمردل بن عبد الله الليثي في شرح التصريح (١/ ٢٠٠)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٩٢٧)، والمقاصد النحوية (٢/ ١٠٣). وللتميمي الحماسي في الدرر (٢/ ٦٣). وللتيميّ في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ٩٥٠). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٦/ ٨٢)، وأوضح المسالك (١/ ٢٨٧)، وجواهر الأدب (ص ٢٠٥)، وشرح الأشموني (١/ ١٢٦)، ومغني اللبيب (٢/ ٦٣١).

ويروى «لات» في موضع «ليس».

(٢) عجز بيت من الوافر، وصدره:

ألا يا لَيْلَ ويحكِ خبِّرينا

وهو لعبد الرحمن بن حسان في ديوانه (ص ٢١)، والكتاب (١/ ٣٨٦). وبلا نسبة في الدرر (٢/ ٦٤).

(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر (٢/ ٦٥).

(٤) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر (٢/ ٦٦).

وقوله:

٣٨٤ - فظلُّوا، ومنهم سابِقٌ دَمْعُه لَه وآخَرُ يَثْنِي دَمْعةَ العَيْنِ بالمهلِ[1]

هذا مذهب الأخفش، وتابعه ابن مالك.

والجمهور أنكروا ذلك، وتأوّلوا الجملة على الحال، والفعل على التّمام.

الثانية: ذهب الأخفشُ، وابن مالك أيضاً إلى جواز دخول الواو على خبر ليس، وكان المنفيّة إذا كان جملة بعد إلاّ كقوله:

٣٨٥ - ليس شيء إلا وفيه إذَا ما قَابَلَتْهُ عينُ البَصيرِ اعْتِبَارُ[2]

وقوله:

٣٨٦ - ما كَان من بَشَرٍ إلاّ وميتّتُه مخْتومةٌ، لكن الآجالُ تَخْتَلِفُ[3]

وقوله:

٣٨٧ - إذا ما سُتُورُ البيت أرْخِين لم يكن سِراجٌ لنا إلا ووجْهُك أنْوَرُ[4]

والجمهور أنكروا ذلك، وأوّلوا الأول والثاني على حذف الخبر ضرورة، أو على زيادة الواو. وقالوا: الخبر في الثالث: «لنا».

[جواز توسيط أخبارها]

(ص): ويجوز توسيطها. ومنع الكوفية مطلقاً. وابن مُعْطٍ[5] في دام. وبعضهم في ليس.

(ش): أجاز البصريون توسيط أخبار هذا الباب بين الفعل والاسم، أي حيث يجوز تقديم الخبر على المبتدأ. قال تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الرّوم: ٤٧]، وقال:

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر (٢/ ٦٦).

(٢) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في الدرر (٢/ ٦٧).

(٣) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الدرر (٢/ ٦٨).

(٤) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الأزهية (ص ٢٣٩)، وخزانة الأدب (٨/ ٢٤٤)، والدرر (٢/ ٦٨).
وفي البيت شاهد آخر، وهو حذف «مِنْ» والمفضول بعد قوله: «أنورُ». ويروى «نورُها» مكان «أنورُ» وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه على حذف «من» والمفضول.

(٥) هو يحيى بن عبد المعطي المتوفى سنة ٦٢٨ هـ. تقدم.

﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟﴾ [البقرة: ١٧٧]. وقال الشاعرُ:

٣٨٨ ـ لا طِيبَ لِلْعَيْشِ ما دَامَتْ مُنَغّصةً ... لَذَّاتُهُ بِادِّكَارِ المَوْتِ والهَرَمِ[١]

وقال:

٣٨٩ ـ فليس سواءً عالِمٌ وجَهُولُ[٢]

ـ ومنعه الكوفيّون في الجميع، لأن الخبر فيه ضمير الاسم، فلا يتقدّم على ما يعود عليه.

ومنعه ابن مُعْطٍ في «دام». ورُدّ بأنه مخالف للنّص السّابق، وللقياس كسائر أخواتها، وللإجماع.

ـ ومنعه بعضهم في «ليس» تشبيهاً بـ «ما»، وهو محجُوجٌ بالسّماع. والخلاف في «ليس» نقله أبو حيان عن حكاية ابن درستويه، ولم يظفر به ابن مالك، فحكى فيها الإجماع على الجواز تبعاً للفارسيّ وابن الدّهان وابن عصفور. ـ

[جواز تقديم أخبارها]

(ص): وتقديمها إلا دام، والمنفيّ بـ «ما»، و «ليس» على الأصح، وفي زال، وإخوته. ثالثها الأصح يجوز إن نفي بغير «ما». قال دَرْوَد[٣]: ولن، ولم. والأصح يجوز بينها، و «ما». وفي دام خلاف.

---

(١) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (١/ ٢٤٢)، وتخليص الشواهد (ص ٢٤١)، والدرر (٢/ ٦٩)، وشرح الأشموني (١/ ١١٢)، وشرح التصريح (١/ ١٨٧)، وشرح ابن عقيل (ص ١٤٠)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٢٠٤)، وشرح قطر الندى (ص ١٣١)، والمقاصد النحوية (٢/ ٢٠).

(٢) عجز بيت من الطويل، وصدره:

سلي إن جهلتِ الناس عنّا وعنهمُ

وهو للسموأل بن عادياء في ديوانه (ص ٩٢)، وخزانة الأدب (١٠/ ٣٣١)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ١٢٣). وله أو للجلاح الحارثي في تخليص الشواهد (ص ٢٣٧)، والمقاصد النحوية (٢/ ٧٦). وبلا نسبة في شرح الأشموني (١/ ١١٢)، وشرح ابن عقيل (ص ١٤٠)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٢٠٤)، وشرح قطر الندى (ص ١٣٠).

(٣) هو عبد الله بن سليمان بن المنذر بن عبد الله بن سالم الأندلسي القرطبي المعروف بدرود. أديب، نحوي، شاعر. توفي سنة ٣٢٥ هـ. من آثاره: شرح كتاب الكسائي، وله شعر كثير. انظر ترجمته في: جذوة المقتبس (ص ٢٤٣)، وبغية الوعاة (ص ٢٨٣)، وهدية العارفين (١/ ٤٤٥).

(ش): يجوز تقديم أخبار هذا الباب على الأفعال إلا دام، وليس، والمنفـيّ بـ «ما».

أمّا دام فحكي الاتفاق عليها، لأنها مشروطة بدخول «ما» المصدريّة الظرفية. والحرف المصدريّ لا يعمل ما بعده فيما قبله.

وأمّا المنفـيّ بـ «ما» غير زال وإخوته ففيه قولان: البصريون على المنع، والكوفيون على الجواز. ومنشأ الخلاف اختلافهم في أنّ (ما) هل لها صدر الكلام أوْ لا؟ فالبصريون على الأول، والكوفيّون على الثاني.

وأما «ليس» فجمهور الكوفيين، والمبرد، والزّجّاج، وابن السّـرّاج، والسّيرافي، والفارسِـيّ، وابن أخته، والجُرْجَاني، وأكثر المتأخرين، منهم ابن مالك على المنع فيها قياساً على فعل التعجب، وعسَى، ونِعْمَ، وبئْسَ، بجامع عدم التصرف. وقدماء البَصريين، ونسبه ابن جِنّـي إلى الجمهور، واختاره ابن برهان، والزّمخشريّ، والشّلوبين، وابن عصفور، على الجواز لتقديم معموله على قوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [هود: ٨]. وفرق بين ليس، وبين الأفعال المذكورة.

وأمّا زال وإخوته ففي تقديم الخبر عليها ثلاثة أقوال:

أحدها: المنع مطلقاً سواء نفيت بـ «ما» أو بغيرها. وعليه الفراء.

والثاني: الجواز مطلقاً، وعليه سائر الكوفيين، لأن «ما» عندهم ليس لها الصدر كغيرها.

والثالث: وهو الأصحّ، وعليه البصريون المنع إن نفيت بـ «ما» لأن لها الصّدر، والجواز إن نفيت بغيرها، كـ «لا»، ولم، ولن، ولما، وإنْ. وألحق دَرْوَد: لم، ولن بـ «ما» فمنع التقديم إن نفي بهما.

أما تقديمه على الفعل دون (ما) بأن توسط بينهما نحو: ما قائماً زال زيد، فالأصحّ جوازه. وعليه الأكثرون. ومنعه بعضهم، لأن الفعل مع «ما» كحبذا، فلا يفصل بينهما.

وأما توسيطه بين «ما» ودام فنص صاحب (الإفصاح)[1]، وبدر الدين بن مالك على أنه لا يجوز، لأن الموصول الحرفـيّ لا يفصل بينه وبين صلته بمعمولها، ولأن دام لا يتصرّف.

وقال أبو حيّان: القياس الجواز، لأن «ما» حرف مصدري غير عامل، ولا يمتنع فيه ذلك إلا أن يثبت أنَّ «دام» لا تتصرف فيتّجه المنع.

---

(١) «الإفصاح بفوائد الإيضاح» لابن هشام الخضراوي المتوفى سنة ٦٤٦ هـ.

[وجوب توسيط الخبر أو منعه]

(ص): **ويجبان، ويمنعان لما مرّ.**

(ش): قد يجب توسيط الخبر أو تقديمه. وقد يُمْنع كُـلٌّ من ذلك للأمور الموجبة أو المانعة في خبر المبتدأ.

مثال وجوب التوسيط: ما كان قائماً إلاّ زيدٌ. ومثال وجوب التقديم: أين كان زيد؟ وكم كان مالك؟. ومثال وجوب أحدهما على سبيل التخيير: كان في الدّار ساكنها. وكان في الدار رجل. يجوز تقديم الخبر وتوسيطه، ولا يجوز تأخيره. ومثال منعهما، ووجوب التأخير: كان بعلُ هند حبيبها، لأجل الضمير. وصار عدوي صديقي، للإلباس.

(ص): **وفي تأخير الجملة. ثالثها: يجب إن رفع ضمير الاسم. ويمنع تقديم خبر تأخر مرفوعه، وفي منصوب، لا ظرف. ثالثها يقبح لا ظاهر إعراب مشارك عرفاً ونكراً، ولا يليها معمول خبرها كغَيرها خلافاً للكوفيّة وابن السّراج إلا ظرف. ويجوز مع خبر وتقدّمه.**

(ش): فيه مسائل:

الأولى: اختلف في وجوب تأخير الخبر هنا إذا كان جملة على أقوال.

أحدها: يجب مطلقاً، ولا يجوز تقديمه، ولا توسيطه سواء كانت اسميّةً، نحو: كان زيد أبوه قائم، أم فعليّة رافعة ضمير الاسم نحو: كان زيد يقوم، أم غير رافعة نحو: كان زيد يمرّ به عمرو. ومستند المنع في ذلك عدم سماعه.

والثاني: لا، مطلقاً، فيجوز التقديم، والتوسيط. وذكر ابن السّـرّاج: أنه القياس وإن لم يسمع. وصحّحه ابن مالك، قال: لأنه وإن لم يسمع مع كان، فقد سمع مع الابتداء، كقول الفرزدق:

٣٩٠ ـ إلـى مَلِـكٍ مـا أُمُّـه مـن مُحَـارِبٍ أبـوه، ولا كـانـت كليـبٌ تُصَـاهِـرُهْ(١)

قال: ويدل لجوازه مع «كان» تقديم معموله في قوله تعالى: ﴿أَهَٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمۡ كَانُواْ يَعۡبُدُونَ﴾ [سبأ: ٤٠]، ﴿وَأَنفُسَهُمۡ كَانُواْ يَظۡلِمُونَ﴾ [الأعراف: ١٧٧]، وتقديم المعمول يُؤْذِنُ بتقديم العامل.

والثالث: المنع في الفعليّة الرّافعة لضمير الاسم، والجواز في غيرها. وصحّحه ابن عصفور، وقال: لأن الذي استقر في باب كان أنّك إذا حذفتها عاد اسمها وخبرها إلى

---

(١) البيت من الطويل، وهو في ديوان الفرزدق (١/ ٢٥٠)، والخصائص (٢/ ٣٩٤)، والدرر (٢/ ٧٠)، وشرح شواهد المغني (١/ ٣٥٧)، ومعاهد التنصيص (١/ ٤٤)، والمقاصد النحوية (١/ ٥٥٥)، ورصف المباني (ص ١٨)، وشرح ابن عقيل (ص ١١٨)، ومغني اللبيب (١/ ١١٦).

المبتدأ والخبر. ولو أسقطتها من: كان يقوم زيد، على أن يكون (يقوم) خبراً مقدّماً، فقلت: يقوم زيد، لم يرجع إلى المبتدأ والخبر.

الثانية: لا يجوز تقديم الخبر مع تأخر معموله المرفوع، فلا يقال: قائماً كان زيد أبوه، أي: كان زيد قائماً أبوه، لما فيه من الفصل بين العامل ومعموله الذي هو كجزء منه.

فإن كان معمولُهُ منصوباً نحو: آكلاً كان زيد طعامك ففيه أقوال. ثالثها: يقبح التقديم، ولا يمتنع، لأنه ليس بجزء من ناصبه، لكونه فضلة.

فإن كان ظرفاً أو مجروراً جاز بلا قبح إجماعاً، لأن العرب تتسع في الظرف والمجرور ما لا تتسع في غيرهما نحو: مسافراً كان زيد اليوم، وراغباً كان زيد فيك.

الثالثة: تقدّم من صُوَر امتناع تقديم خبر المبتدأ أن يتساويا في التعريف والتنكير، ولا بيان. ولا يجري ذلك هنا في ظاهر الإعراب، لأن نصب الخبر يبيّنه، فيجوز: كان أخاك زيد. ولم يكن خيراً منك أحدٌ.

فإن خفي الإعراب وجب تأخير الخبر للإلباس نحو: صار عدوّي صديقي، وكان فتاك مولاك.

الرابعة: مذهب أكثر البصريين: أنه لا يجوز أن يلي كان وأخواتها معمول خبرها من مفعول، وحال، وغيرهما إلا الظرف والمجرور، فلا يقال: كان طعامَك زيدٌ آكلاً، ولا كان طعَامَك آكلاً زيدٌ. وهذا الحكم غير مختصّ بباب كان، بل لا يلي عاملاً من العوامل ما نَصَبَهُ غيرُهُ أو رَفَعَهُ.

فإن كان معمول الخبر ظرفاً أو مجروراً جاز أن يلي كان مع تأخير الخبر وتقديمه للتوسّع في الظروف والمجرورات. وجوّز الكوفيون وطائفة من البصريين منهم ابن السّرّاج: أن يليها غير الظرف أيضاً لوروده في قوله:

٣٩١ ـ بما كان إيّاهم عطيّةُ عوّدا[1]

وأجيب بأن اسم كان ضمير الشأن مستتر فيها، و«عطيّة» مبتدأ، خبره «عوّدا»، والجملة خبر كان، فلم يَلِ العامل (كان)، بل ضمير الشأن.

---

(١) عجز بيت من الطويل، وصدره:

قنافذُ هدّاجون حول بيوتهم

وهو للفرزدق في ديوانه (١/ ١٨١)، وتخليص الشواهد (ص ٢٤٥)، وخزانة الأدب (٩/ ٢٦٨، ٢٦٩)، والدرر (٢/ ٧١)، وشرح التصريح (١/ ١٩٠)، والمقاصد النحوية (٢/ ٢٤)، والمقتضب (٤/ ١٠١). وبلا نسبة في أوضح المسالك (١/ ٢٤٨)، وشرح ابن عقيل (ص ١٤٤)، ومغني اللبيب (٢/ ٦١٠).

وجوّز بعضهم أن تكون فيه زائدة.

فإن تقدم مع الخبر على الاسم جاز إجماعاً نحو: كان آكلاً طَعَامك زيدٌ، وكذا يجوز تقدّمه على كان نحو: طعَامَك كان زيدٌ آكلاً. وعليه قوله تعالى: ﴿وَأَنفُسَهُمْ كَانُوا يَظْلِمُونَ﴾ [الأعراف: ١٧٧].

واعلم أنه يتأتّى في: «كان زيد آكلاً طعامك» أربعةٌ وعشرون تركيباً. وقد سُقْتُها في (الأشباه والنظائر)[١] وكلها جائزة عند البصريين إلا: كان طعامَك زيدٌ آكلاً، وكان طعامَك آكلاً زيدٌ، وآكلاً كان طعامَك زيدٌ.

[اجتماع معرفتين في باب «كان»]

(ص): وإذا اجتمع معرفتان فأقوال: المبتدأ. وقيل: الخبر غير الأعرف إلا إشارة مع غير ضمير، وإلا أنْ، وأنَّ. وقيل: ما يراد ثبوته مطلقاً. وقيل: إن قام مقامه، أو شُبِّهَ به. وقيل: ما صحّ جواباً. أو نكرتان بمسوّغ تخيّر. وفي الإخبار هنا، وإن بمعرفة عن نكرة. ثالثها سائغ إن أفاد، والنكرة غير صفة مَحْضة.

(ش): إذا اجتمع في باب كان معرفتان، ففي ما يتعيّن اسماً وخلافه خبراً الأقوال السابقة في المبتدأ والخبر مع زيادة أقوال أُخَر. فقيل: تخيّرْ، فأيهما شئت جعلته الاسم، والآخر الخبر. وعليه الفارسيّ، وابن طاهر، وابن خَرُوف وابن مضاء[٢] وابن عُصْفُور. وهو ظاهر كلام سيبويه، فإنه قال: وإذا كانا معرفتين، فأنت بالخيار، أيهما ما جعلته فاعلاً رفعته ونصبت الآخر.

وقيل: تنظر إلى المخاطب، فإن كان يعرف أحد المعرفتين، ويجهل الآخر، جعل المعلومُ الاسمَ، والمجهولُ الخبرَ نحو: كان أخو بكر عَمْراً، إذا قدّرت أنّ المخاطب يعلم أن لبكر أخاً، ويجهل كونه عمراً. وكان عمرو أخا بكر، إذا كان يعلم عَمْراً، ويجهل كونه أخا بكر. وعلى هذا السِّيرافيّ، وابن الباذَش، وابن الضائع[٣]. وحملوا كلام سيبويه على

---

(١) انظر: الأشباه والنظائر للسيوطي (٢/ ٥٦، ٥٧).

(٢) هو أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن سعد بن حريث بن عاصم بن مضاء اللخمي الجياني القرطبي، قاضي الجماعة، أبو العباس وأبو جعفر. نحوي. ولد بقرطبة سنة ٥١٣ هـ، وتوفي بإشبيلية سنة ٥٩٢ هـ. من مصنفاته: المشرق في إصلاح المنطق وهو لباب كتاب سيبويه، الردّ على النحويين، وتنزيه القرآن عما لا يليق بالبيان. انظر ترجمته في: بغية الوعاة (ص ١٣٩)، والديباج المذهب (ص ٤٧، ٤٨)، وكشف الظنون (ص ٤٩٤، ٤٩٥، ٨٣٩، ١٦٩٣)، وروضات الجنات (ص ٨٣).

(٣) هو علي بن محمد بن علي بن يونس الإشبيلي المعروف بابن الضائع، أبو الحسن. نحوي. توفي سنة =

ما إذا استويا عند المخاطب في العِلْم وعدمه. وقيل: إن لم يستويا في رتبة التعريف جعل الأعرف منهما الاسم، والآخر الخبر نحو: كان زيدٌ صاحب الدار.

وقيل: الخبر غير الأعرف إلاّ إذا اجتمع إشارة مع غير ضمير، فإنه يجعل الإشارة الاسم، وإن كان مع أعرف منه كالعلم، والمضاف إلى الضّمير نحو: كان هذا أخاك، لأن العرب اعتنت بتقديم الإشارة لمكان التنبيه الذي فيه، أمّا مع المضمر فلا، ولهذا كان ها أنا ذا أفصح من ها ذا أنا.

وإلاّ إن كان أحدُهما «أنْ»، وأنّ المفتوحتين، فإن الاختيار جعلهما الاسم، والآخر الخبر، ولهذا قرأ أكثر القُرّاء: ﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُوٓا۟﴾ [النمل: ٥٦] بنصب «جواب» لشبههما بالمضمر من حيث إنّهما لا يوصفان، كما لا يُوصف، فَعُومِلا مُعَامَلَته إذا اجتمع مع معرفة غيره، فإن الاختيار جَعْلُه الاسم، لأنه أعرف.

وقيل: الخبرُ: ما يراد إثباته مطلقاً نحو: كان عُقُوبتُك عَزْلكَ، وكان زيدٌ زُهَيراً، وقول الشاعر:

٣٩٢ ـ فكان مُضَلِّـي مَنْ هُدِيت بِرُشْدِهِ[1]

أثبت الهداية لنفسه. ولو قال: فكان هادِيَّ من أُضْلِلْتُ به لأثبت الإضلال، وعلى هذا ابن الطّراوة.

وقيل: الخبرُ ما يراد إثباته بشرط: أن يكون أحدهما قائماً مقام الآخر، أو مشبهاً به كالمثالين الأوّلين بخلاف ما إذا كان هو نفسه كالبيت.

وقيل: ما صحّ منهما جواباً فهو الخبر، والآخر الاسم. حكى هذه الأقوال أبو حيّان، ثم اختار تبعاً لجماعة تقسيماً يجمعها. فقال: إذا اجتمع معرفتان في هذا الباب، فإن كان أحدهما قائماً مقام الآخر، أو مُشَبّهاً به، فالخبر ما يراد إثباته، وإن كان هو نفسه، فإن عرَف المخاطبُ أحدهما دون الآخر، فالمعلوم هو الاسم، والآخرُ الخبر.

وإن عرفهما أو جهلهما، فإن كان أحدهما أعرف من الآخر فهو الاسم، والآخر الخبر إلا المشار مع الضمير. وإن استويا في التعريف فأنت بالخيار.

وإن كان أحدهما «أنْ أو أنَّ» المَصْدَرِيَّتَيْن، فإنه يتعيّن جعله الاسم.

قال: وضمير النّكرة وإن كان معرفة، فإنه في باب الإخبار يعامل معاملة النكرة إذا

= ٦٨٠ هـ. وقد قارب السبعين. من مصنفاته: شرح كتاب سيبويه جمع فيه بين شرحي السيرافي وابن خروف. انظر ترجمته في: بغية الوعاة (ص ٣٥٤)، وكشف الظنون (ص ٦٠٤، ١٤٢٨)، وهدية العارفين (١/٧١٣)، وروضات الجنان (ص ٤٩٤).

(١) تقدّم برقم (٣٦١).

اجتمعت مع المعرفة، لأن تعريفه لفظيّ من حيثُ عُلِم على مَنْ يعود، أما أن تعلم مَنْ هو في نفسه فلا.

وإذا اجتمع نكرتان، فإن كان لكلٍّ منهما مسوّغٌ للابتداء، فلك الخيار، فما شئت جعلته الاسم، والآخر الخبر نحو: كان رجل قائماً، أو كان قائمٌ رجلاً.

وإن كان لأحدهما مسوّغ دون الآخر فالذي له المسوّغ هو الاسم، والآخر الخبر نحو: كان كل أحد قائماً. ولا يجوز كان قائم كلّ أحد.

وإذا اجتمع نكرة ومعرفة، فالمعرفة الاسم، والنكرة الخبر، ولا يعكس إلا في الشعر. هذا مذهب الجمهور. وجوّز ابن مالك العكس اختياراً بشرط الفائدة، وكون النكرة غير صفة محضة. قال: لأنه لما كان المرفوع هنا مُشبّهاً بالفاعل، والمنصوب مشبّهاً بالمفعول جاز أن يغني هنا تعريف المنصوب عن تعريف المرفوع، كما جاز ذلك في باب الفاعل. ومن وروده قوله:

٣٩٣ ـ كأن سُلافَةً من بيت رأسٍ ... يكونُ مِزاجَها عَسَلٌ وماءُ[1]

وقوله:

٣٩٤ ـ ولا يَكُ موقِفٌ مِنْكِ الوداعا[2]

قال: وقد حمل هذا الشبه في باب «إنّ» على أن جُعِل فيه الاسمُ نكرةً والخبرُ معرفةً

---

(١) البيت من الوافر، وهو لحسان بن ثابت في ديوانه (ص ٧١)، والأشباه والنظائر (٢/ ٢٩٦)، وخزانة الأدب (٩/ ٢٢٤، ٢٣١، ٢٨١، ٢٨٣، ٢٨٥، ٢٨٧، ٢٨٩، ٢٩٣)، والدرر (٢/ ٧٣)، وشرح أبيات سيبويه (١/ ٥٠)، وشرح شواهد المغني (ص ٨٤٩)، وشرح المفصل (٧/ ٩٣)، والكتاب (١/ ٤٩)، ولسان العرب (١/ ٩٣ ـ سبأ) و (٦/ ٩٤ ـ رأس) و (١٤/ ١٥٥ ـ جنى)، والمحتسب (١/ ٢٧٩)، والمقتضب (٤/ ٩٢). وبلا نسبة في مغني اللبيب (ص ٤٥٣، ٦٩٥). ويروى «سبيئة» مكان «سلافة».

(٢) عجز بيت من الوافر، وصدره:

قفي قبل التفرّق يا ضباعا

وهو للقطاميّ في ديوانه (ص ٣١)، وخزانة الأدب (٢/ ٣٦٧)، والدرر (٣/ ٥٧)، وشرح أبيات سيبويه (١/ ٤٤٤)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٨٤٩)، والكتاب (٢/ ٢٤٣)، ولسان العرب (٨/ ٢١٨ ـ ضبع، ٨/ ٣٨٥ ـ ودع)، واللمع (ص ١٢٠)، والمقاصد النحوية (٤/ ٢٩٥)، والمقتضب (٤/ ٩٤). وبلا نسبة في خزانة الأدب (٩/ ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٨، ٢٩٣)، والدرر (٢/ ٧٣)، وشرح الأشموني (٢/ ٤٦٨)، وشرح المفصل (٧/ ٩١).

كقوله:

٣٩٥ - وإنّ حــرامــاً أن أَسُــبَّ مُجَـاشِعــاً بـآبـائــيَ الشُّــمِّ الكـرامِ الخضَـارِمِ(١)

وأجاز سيبويه: إنَّ قريباً منك زيد.

(ص): وإن قصد إيجاب خبرٍ ما قرن بإلاّ إن قَبِل. ولو قرن بتنفيس، أو قد. أو لم خلافاً للفرّاء. لا زال وإخوته. ولا يكون اسم هذه نكرة. وثالثها: يجوز مع الماضي. ويكثر في «ليس» و «كان» بعد نَفْـي وَشِبْهِهِ.

(ش): فيه مسألتان:

الأولى: إذا قصد إيجاب خبر منفـيٍّ أيّاً كان، قُرِن بإلا إن قَبِل ذلك نحو: كان زيد إلاّ قائماً، وليس زيد إلاّ قائماً. وسواء هذا الباب وغيره نحو: ما ظننت زيداً إلا قائماً.

فإن لم يَقْبَلْ ذلك بأن كان الخبر لا يستعمل إلاّ مَنْفِيّاً لم يجز دخول إلاّ عليه، نحو: ما كان مِثْلُكَ إلاّ أحداً. وما كان زيد إلا زائلاً ضاحِكاً.

وكذلك لا تدخل على خبر زال وإخوته، لأنّ نفيها إيجاب، فإن قولك: ما زال زيد عالماً فيه إثبات العلم لزيد فهو كقولك: كان زيد عالماً. وهذا لا يدخل عليه إلا فكذلك ذاك. وأمّا قول ذي الرمّة:

٣٩٦ - حَــرَاجِيــجُ لا تَنْفَــكّ إلا مُنــاخَــةً على الخَسْفِ أو نَرْمي بها بَلَداً قَفْرا(٢)

فقيل: خطأ منه، ولهذا لمْ يحتج الأصمعـيّ بشعره. ولكثرة ملازمته الحاضرة فسد كلامه.

---

(١) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه (٢/ ٣٠٠)، ورواية صدره فيه:
وليس بعدل أن سببت مقاعساً
ورواية «مجاشعـاً» خطـأ، فإن مجاشع بن دارم من أجداد الفرزدق وهو دائم الاعتزاز به، و «مقاعس» هو الحارث بن عمرو بن كعب بن سعد بن زيد مناة بن تميم.
والبيت أيضاً في خزانة الأدب (٩/ ٢٨٥)، والدرر (٢/ ٧٤)، وشرح أبيات سيبويه (١/ ١٩١)، والمقتضب (٤/ ٧٤).

(٢) البيت من الطويل، وهو في ديوان ذي الرمة (ص ١٤١٩)، وتخليص الشواهد (ص ٢٧٠)، وخزانة الأدب (٩/ ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٥)، وشرح شواهد المغني (١/ ٢١٩)، والكتاب (٣/ ٤٨)، ولسان العرب (١٠/ ٤٧٧ ـ فكك)، والمحتسب (١/ ٣٢٩). وبلا نسبة في أسرار العربية (ص ١٤٢)، والأشباه والنظائر (٥/ ١٧٣)، والإنصاف (١/ ١٥٦)، والجنى الداني (ص ٥٢١)، وشرح الأشموني (١/ ١٢١)، ومغني اللبيب (١/ ٧٣). وحراجيج: جمع حُرْجُوج، وهي الناقة السمينة أو الضامرة.

وقيل: مؤوّل على زيادة إلاّ، أو تمام يَنْفكّ، ومُنَاخةً: حال. ولا يجوز دخول إلاّ على خبر مقرون[1] . . .

الثانية: يكثر وقوع اسم ليس نكرة محضة، لأن فيها معنى النفي المسوّغ للابتداء بالنكرة كقوله:

٣٩٧ ـ كَمْ قد رأيتُ، وليس شيء باقياً مِنْ زائر طَيْف الهَوى، ومَزُورِ[2]

ويشاركه في ذلك كان بعد نفي أو شبهه كقوله:

٣٩٨ ـ إذا لم يكن أحدٌ باقياً فإنَّ التأسِّي دَواءُ الأَسَى[3]

وقوله:

٣٩٩ ـ ولو كان حيٌّ في الحياة مخَلَّداً خَلَدْتَ، ولكن ليس حيٌّ بِخالدِ[4]

وقد يلحق بها في ذلك باب زال وإخوته.

(ص): وترادف كان لم يزل. وتزاد وسطاً. قيل: وآخراً فمضارعة. وقيل: فاعلها ضمير مصدرها. وشذ بين جار ومجرور. وزاد الكوفية: أصبح، وأمسى. والفرّاء يكون. والباقي إن لم ينقص المعنى. وقومٌ كلّ فعل لازم.

(ش): فيه مسألتان:

الأولى: تختص كان بمرادفة: لم يزل كثيراً، أي أنها تأتي دالّة على الدّوام، وإن كان الأصل فيها أن يدل على حُصُول ما دخلت عليه فيما مضى مع انقطاعه عند قوم. وعليه الأكثر، كما قال أبو حيّان. أو سكوتها عن الانقطاع وعدمه عند آخرين. وجزم به ابن مالك.

ومِن الدّالّة على الدوام الواردة في صفات الله تعالى نحو: ﴿ وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعًۢا بَصِيرًا ﴾ [النساء: ١٣٤]، أي لم يزل متّصفاً بذلك.

الثانية: تختصّ أيضاً بأنها تزاد بشروط:

أن تكون بلفظ الماضي متوسّطة بين مسند ومُسْند إليه نحو: ما ـ كان ـ أحسن زيداً، ولم يُـرَ ـ كان ـ مِثْلُهُم. ومنه حديث: «أو بَنِـي ـ كان ـ آدم».

---

(١) موضع النقط بياض في الأصل.

(٢) البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في الدرر (٢/ ٧٦).

(٣) البيت من المتقارب، وهو بلا نسبة في الدرر (٢/ ٧٧).

(٤) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر (٢/ ٧٧).

وجوّز الفرّاء زيادتها بلفظ المضارع كقوله:

٤٠٠ ـ أَنْتَ تكُون ماجِدٌ نَبِيلُ[١]

وجوّز أيضاً زيادتها آخراً نحو: زيد قائم كان، قياساً على إلغاء «ظن» آخِراً.

وردّ بعدم سماعه، والزيادة خلاف الأصل فلا تباح في غير مواضعها المعتادة.

وشذّ زيادتها بين الجار والمجرور في قوله:

٤٠١ ـ سُرَاةُ بني أبي بكر تسامَى على كان المسوَّمةِ العِراب[٢]

قال أبو حيّان: ولا يحفظ في غير هذا البيت.

وجوّز الكوفيون: زيادة أصبح، وأمسى. وحكوا: «ما أصبح أبردها»، و «ما أمسى أدْفأها». وحمل على ذلك أبو عليّ قوله:

٤٠٢ ـ عدوّ عَيْنَيْكَ وشَانِيهِما أَصْبَحَ مشغولٌ بمشْغُولِ[٣]

وقوله:

٤٠٣ ـ أعاذِلَ قُولِي ما هَويتِ فأوِّبي كثيراً أَرى أَمْسى لَديْك ذُنُوبِي[٤]

وأجاز الفراء: زيادة سائر أفعال هذا الباب، وكلّ فِعْل لازمٍ من غير هذا الباب، إذَا لم

(١) الرجز لأم عقيل بنت أبي طالب، واسمها فاطمة بنت أسد، ترقص ابنها عقيل بن أبي طالب؛ وبعده:
إذا تهبُّ شمألٌ بَليلُ
في أوضح المسالك (١/ ٢٥٥)، وتخليص الشواهد (ص ٢٥٢)، وخزانة الأدب (٩/ ٢٢٥، ٢٢٦)، والدرر (٢/ ٧٨)، وشرح الأشموني (١/ ١١٨)، وشرح التصريح (١/ ١٩١) وشرح ابن عقيل (ص ١٤٧)، والمقاصد النحوية (٢/ ٣٩).

(٢) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في الأزهية (ص ١٨٧)، وأسرار العربية (ص ١٣٦)، والأشباه والنظائر (٤/ ٣٠٣)، وأوضح المسالك (١/ ٢٥٧)، وتخليص الشواهد (ص ٢٥٢)، وخزانة الأدب (٩/ ٢٠٧ ـ ٢١٠، ١٠/ ١٨٧)، والدرر (٢/ ٧١)، ورصف المباني (ص ١٤٠، ١٤١، ٢١٧، ٢٥٥)، وشرح الأشموني (١/ ١١٨)، وشرح التصريح (١/ ١٩٢)، وشرح ابن عقيل (ص ١٤٧)، وشرح المفصل (٧/ ٩٨)، ولسان العرب (١٣/ ٣٧٠ ـ كون)، واللمع في العربية (ص ١٢٢)، والمقاصد النحوية (٢/ ٤١). ويروى: «سَراة» بفتح السين، مكان «سُراة» بضمها، ويروى أيضاً «جياد» مكان «سراة».

(٣) البيت من السريع، وهو بلا نسبة في تخليص الشواهد (ص ٢٥٢)، والدرر (٢/ ٨٠)، وشرح الأشموني (١/ ١١٨).

(٤) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في تخليص الشواهد (ص ٢٥٢)، والدرر (٢/ ٨١)، وشرح الأشموني (١/ ١١٨).

يَنْقُص المعنى، نحو: ما أضحى أحسن زيداً، وزيدٌ أضحى قائم، واستدلّ على ذلك بأن العرب قد زادت الأفعال في نحو قوله:

٤٠٤ ـ فاليوم قرّبْتَ تهجونا وتشتِمُنا فاذْهب فما بك والأيّامِ من عَجَبِ[1]

ولم يُرِد أن يأمره بالذهاب.

والصحيح أن ذلك كله لا يجوز، لاحتمال التأويل، وما لا يحتمله من ذلك من القِلّة بحيث لا يقاس عليه.

وقد اختلف في كان المزيدة: هل لها فاعل؟.

فذهب السّيرافي والصّيْمَرِيُّ: إلى أنها رافعة لضمير المصدر الدّال عليه الفعل، كأنه قيل: كان هو، أي: كان الكون.

وذهب الفارسِيّ: إلى أنها لا فاعل لها، لأن الفعل إذا استعمل استعمال ما لا يحتاج إلى فاعل استغني عنه، بدليل: أن «قلّما» فعل. ولمّا استعملته العرب للنفي لم يحتج إليه إجراء له مجرى حرف النّفي. واختاره ابن مالك. ووجّهه بأنها تشبه الحرف الزائد، فلا يبالى بخلوّها من الإسناد.

[حذف كان واسمها]

(ص): ويجوز حذف كان واسمها إن عُلم بعد إنْ «ولو» بكثرة، و «هلا» و «إلاّ» بقلّة.

ويجوز رفع تاليها إن حسن تقدير: (فيه) أو (معه)، وإلاّ فلا.

وجوّز يونس وابن مالك جرّ مقرون بـ «إنْ لا»، أو إنْ عاد اسم كان على مجرور بحرف. وجعل تالي الفاء جواب إنْ خبَر مبتدأ أوْلى من خبر كان مضمرةً أو حالٍ، أو مفعولٍ بلائق. وإضمار الناقصة قبلها أوْلى. وقَـلّ بعد لَدُن ونحوها، ويجب بعد (أن). وقلّ: بعد (أن) معوّضاً منها «ما».

وقيل: هي التامّة، والمنصوب حال. وقيل: العامل «ما». وقيل: غير عوض فيظهران.

(ش): تختص كان أيضاً من بين سائر أخواتها بأنها قد تعمل محذوفة، ولذلك أقسام:

---

(١) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الإنصاف (ص ٤٦٤)، وخزانة الأدب (٥/١٢٣ ـ ١٢٦، ١٢٨، ١٢٩، ١٣١)، وشرح الأشموني (٢/٤٣٠)، والدرر (٢/٨١، ٦/١٥١)، وشرح أبيات سيبويه (٢/٢٠٧)، وشرح ابن عقيل (ص ٥٠٣)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٦٦٢)، وشرح المفصل (٣/٧٨، ٧٩)، والكتاب (٢/٣٩٢)، واللمع في العربية (ص ١٨٥)، والمقاصد النحوية (٤/١٦٣)، والمقرب (١/٢٣٤).

الأول: ما يجوز بكثرة، وذلك بعد «إنْ»، و «لو» الشّرطيتين، فتحذف هي واسمها إذا كان ضمير ما عُلِم من غائب، أو حاضر. مثاله بعد «إن» مع الغائب، قوله:

٤٠٥ - قد قِيل ذلك إن حقّاً وإنْ كَذِبا فما اعتذارُكَ من قَوْلٍ إذا قِيلا[1]

ومع المتكلّم قوله:

٤٠٦ - حَدِبَتْ عليَّ بطونُ ضنّة كلُّها إنْ ظالِماً فِيهم وإنْ مَظْلوما[2]

ومع المخاطب قوله:

٤٠٧ - لا تقربَنَّ الدَّهْرَ آلَ مُطَرِّفٍ إنْ ظالِماً أَبداً وإنْ مَظْلُومَا[3]

ومثاله بعد «لو» مع الثلاثة قوله:

٤٠٨ - لا يَأْمَنُ الدَّهرَ ذو بَغْيٍ ولو مَلِكاً جُنُودُه ضاق عنها السّهْلُ والجَبَلُ[4]

وقوله:

٤٠٩ - عَلِمْتُك منّاناً فلسْتُ بآمل نَداك، ولو غَرْثَانَ ظَمْآنَ عَارِيا[5]

وقوله:

٤١٠ - انْطقْ بحقٍّ ولو مُسْتَخْرِجاً إحَناً فإنّ ذا الحقّ غلاّبٌ وإنْ غُلِبَا[6]

---

(١) البيت من البسيط، وهو للنعمان بن منذر في الأغاني (١٥/ ٢٩٥)، وأمالي المرتضى (١/ ١٩٣)، وخزانة الأدب (٤/ ١٠، ٩/ ٥٥٢)، والدرر (٢/ ٨٢)، وشرح أبيات سيبويه (١/ ٣٥٢)، وشرح شواهد المغني (١/ ١٨٨)، والكتاب (١/ ٢٦٠)، والمقاصد النحوية (٢/ ٦٦). وبلا نسبة في شرح الأشموني (١/ ١١٨)، وشرح ابن عقيل (ص ١٤٨)، وشرح المفصل (٢/ ٩٧).

(٢) البيت من الكامل، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه (ص ١٠٣)، وتخليص الشواهد (ص ٢٥٩)، والدرر (٢/ ٨٣)، وشرح أبيات سيبويه (١/ ٣٦)، والكتاب (١/ ٢٦٢)، والمقاصد النحوية (٢/ ٨٧). وبلا نسبة في أوضح المسالك (١/ ٢٦٠)، وشرح الأشموني (١/ ١١٩). ويروى «ضبّة» مكان «ضنّة».

(٣) البيت من الكامل، وهو لليلى الأخيلية في ديوانها (ص ١٠٩)، وشرح أبيات سيبويه (١/ ٣٤٥)، والكتاب (١/ ٢٦١)، والمقاصد النحوية (٢/ ٤٧). ولليلى أو لحميد بن ثور في الدرر (٢/ ٨٤). ولحميد بن ثور في ديوانه (ص ١٣٠). وبلا نسبة في شرح قطر الندى (ص ١٤١).

(٤) البيت من البسيط، وهو للّعين المنقري في خزانة الأدب (١/ ٢٥٧)، والدرر (٢/ ٨٥). وبلا نسبة في أوضح المسالك (١/ ٢٦٢)، وتخليص الشواهد (ص ٢٦٠)، وشرح الأشموني (١/ ١١٩)، وشرح التصريح (١/ ١٩٣)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٦٥٨)، وشرح قطر الندى (ص ١٤٢)، ومغني اللبيب (١/ ٢٦٨).

(٥) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر (٢/ ٨٦).

(٦) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الدرر (٢/ ٨٧).

ولو أظهر الفعل في نحو هذه المُثُل لجاز. قال سيبويه: وإن شئت أظهرتَ الفعل.

ولا يجوز عند عدم الإظهار إلاّ نصب التّالي على أنه خبر كان. وربما يجوز فيه الرفع والجرّ. فالأول إذا حَسُن هناك تقدير: «فيه»، أو «معه»، أو نحو ذلك كقولهم: «الناسُ مَجْزِيّون بأعمالهم إن خَيْراً فخيرٌ وإن شرّاً فشرٌّ»، و «المرء مقتول بما قتل به إن سَيْفاً فسيفٌ وإن خِنْجراً فَخِنْجَرٌ»، فانتصاب خيراً وشرّاً، وسيفاً وخنجراً على تقدير: إن كان العملُ خيراً، وإن كان المقتول به سيفاً. وارتفاعها على أنها الاسم على تقدير: إن كان في أعمالهم خيرٌ، وإن كان معه سيف. أو على تقدير: كان التامة. والأول أوْلى. وهو معنى قولنا: وإضمار الناقصة قبلها أي الفاء أولى، أي من التامّة. وعلّله ابن مالك بأن إضمار الناقصة مع النصب متعيّن، وهو مع الرفع ممكن، فوجب ترجيحه ليجري الاستعمال على سَنَنٍ واحد، ولا يختلف العامل.

ومثاله بعد لو: الإطعام ولو تمراً. فالنصب على تقدير: ولو يكون الطّعام تمراً. والرفع على تقدير: ولو يكون عندكم تمرٌ، أو على تقدير: كان تامّة.

فإن لم يحسن تقدير ما ذكر امتنع الرفع كالأبيات السابقة. ومثّله سيبويه بقولك: امْرُرْ بأيّهم أفضل إنْ زيداً، وإنْ عمْراً[1].

والثاني: بعد «إنْ» فقط إذا عاد اسم كان على مجرور بحرف سواء اقترنت إنْ بـ «لا» أم لا، كقولهم: مررت برجل صالح إنْ لا صالحاً فطالحٌ. وامرر بأيهم أفضل إن زيداً وإن عمراً، «فصالح»، و «زيد» بالنصب على تقدير: إنْ لا يكن صالحاً، وإن يكن زيداً.

وحكى يونس فيه: الجرّ على تقدير: إن لا أمرّ بصالح، أو إلا أكن مررت بصالح فقد مررت بطالح. وأجازه في «زيد» على تقدير: إن مررت بزيد وإن مررت بعمرو. فوافقه ابن مالك على اطّراده. وقصره غيرهما على السّماع، لأن الجر بالحرف المحذوف مسموع غير منقاس.

قال أبو حيّان: والصواب مع الجمهور لِما في الأول من التكلف، ولم يسمع مثل ذلك بعد «لو» أصلاً.

وقولي: وجعل تالي الفاء إلى آخره أشرت به إلى أن قولهم: «فخير» من المثال السابق يجوز فيه أيضاً الرفع والنصب. والأول أرجح، لأن المحذوف معه شيء واحد وهو المبتدأ، ومع النصب شيئان، ولأن وقوع الاسميّة بعد فاء الجزاء أكثر. والتقدير في الرفع: فالذي يجزى به خير. والنصب على حذف كان واسمها، أي كان الذي يجزى به خيراً، أو

---

(١) في الأصل: «إن زيد وإن عمرو»؛ والصواب ما أثبتناه بالنصب، لما دلّ عليه السياق.

على الحال، أي: فهو يلقاه خيراً، أو على المفعول بفعل لائق، أي فهو «يجزى» أو «يعطى» خيراً.

وعُلِم من ذلك أنّ في مسألة: «إن خيراً فخير» أربعة أوجه: أحسنها نصب الأول، ورفع الثاني. وأضعفها عكسه. وبينهما نصبُهما، ورفعُهما.

ثُمَّ قال الشّلَوْبين: إنهما متكافئان، لأن ما في نصب الأول من الحسن يقابله قُبْح رفعه، وما في نصب الثاني من القبح يقابله حسن رفعه.

وقال ابن عصفور: بل رفعهما أحسن، لقلّة الإضمار فيهما بالنسبة إلى نصبهما.

القسم الثاني: ما يجوز بقلّة، وذلك في ثلاث صور: **الأولى والثانية**: بعد هلا، وألا. قال أبو حيان: يجري مجرى (لو) غيرها من الحروف الدالّة على الفعل إذا تقدّم ما يدل عليه، لكنه ليس بكثير الاستعمال.

الثالثة: بعد لدن كقوله:

٤١١ ـ من لَدُ شَوْلاً فإلى إتْلاَئِها[1]

أي من لد أن كانت شَوْلاً. والشّوْل بفتح المعجمة: التي ارتفعت ألبانها من النُّوق. واحدها: شائلة، أو شائل. وإتلاؤها: أن يتلوها أولادها.

وقولي: ونحوها، وقول التسهيل: «وشبهها» مثاله قوله:

٤١٢ ـ أزمانَ قومي والْجَمَاعَةَ كالّذي لزم الرِّحالةَ أن تَمِيل مَمِيلا[2]

قال سيبويه: أراد: أزمان كان قومي مع الجماعة.

القسم الثالث: ما يجب. وذلك في صورتين:

(١) الرجز بلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢/ ٣٦١، ٨/ ٢٤٨)، وأوضح المسالك (١/ ٢٦٣)، وتخليص الشواهد (ص ٢٦٠)، وخزانة الأدب (٤/ ٢٤، ٩/ ٣١٨)، والدرر (٢/ ٨٧)، وسرّ صناعة الإعراب (٢/ ٥٤٦)، وشرح الأشموني (١/ ١١٩)، وشرح التصريح (١/ ١٩٤)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٨٣٦)، وشرح ابن عقيل (ص ١٤٩)، وشرح المفصل (٤/ ١٠١، ٨/ ٣٥)، والكتاب (١/ ٢٦٤)، ولسان العرب (١٣/ ٣٨٤ ـ لدن)، ومغني اللبيب (٢/ ٤٢٢)، والمقاصد النحوية (٢/ ٥١).

(٢) البيت من الكامل، وهو للراعي النميري في ديوانه (ص ٢٣٤)، والأزهية (ص ٧١)، وخزانة الأدب (٣/ ١٤٥، ١٤٨)، والدرر (٢/ ٨٩)، وشرح التصريح (١/ ١٩٥)، والكتاب (١/ ٣٠٥)، والمقاصد النحوية (٢/ ٩٩). وبلا نسبة في أوضح المسالك (١/ ٢٦٦)، وشرح الأشموني (١/ ٢٢٥)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٤٠٥)، والمقرب (١/ ١٦٠).

وفي البيت شاهد آخر، وهو قوله: «والجماعة» حيث نصبه على المفعول معه.

الأولى: بعد أن المصدرية إذا عوّض منها «ما» كقوله:

٤١٣ ـ أَبا خُراشَة أَمّا أَنْت ذَا نَفَرٍ[(١)]

أي: لأن كنت، فحذف اللام اختصاراً، ثم «كان» كذلك، فانفصل الضمير وجيء بـ «ما» عوضاً عنها. والتزم حذف كان لئلا يجمع بين العوض والمعوّض منه. والمرفوع بعد «ما» اسم كان. والمنصوب خبرها. هذا هو الصحيح في المسألة.

وبقي فيها أقوال أُخَر. فزعم بعضهم: أن كان المحذوفة فيها تامة، والمنصوب حال.

وزعم أبو عليّ وابن جنيّ: أن (ما) هي الرافعة الناصبة، لكونها عوضاً من الفعل فنابت منابه في العمل. وزعم المبرّد: أن (ما) زائدة لا عوض، فيجوز إظهار كان معها نحو: أمّا كنت منطلقاً انطلقت.

ورُدّ بأن هذا كلام جرى مجرى المَثل، فيقال كما سمع، ولا يغيّر، وليس هذا المَوْضع من مواضع قياس زيادة (ما).

الثانية: بعد «إنْ» الشرطية إذا عوّض منها «ما»، وذلك قليل بالنسبة للأول كقولهم: افعل هذا إمّا لا[(٢)]، أي إن كنت لا تفعل غيره. وقول الراجز:

٤١٤ ـ أمرعت الأرض لَوَ أنّ مالا لَوْ أنّ نُوقاً لك أو جِمَالا
أو ثَلَّةً من غنم إمّا لا[(٣)]

---

(١) صدر بيت من البسط، وعجزه:

فإنّ قومي لم تأكلهمُ الضَّبُعُ

وهو للعباس بن مرداس السلمي في ديوانه (ص ١٢٨)، والأشباه والنظائر (٢/ ١١٣)، والاشتقاق (ص ٣١٣)، وخزانة الأدب (٤/ ١٣، ١٤، ١٧، ٢٠٠، ٥/ ٤٤٥، ٦/ ٥٣٢، ١١/ ٦٢)، والدرر (٢/ ٩١)، وشرح شذور الذهب (ص ٢٤٢)، وشرح شواهد الإيضاح (ص ٤٧٩)، وشرح شواهد المغني (١/ ١١٦، ١٧٩)، وشرح قطر الندى (ص ١٤٠). ولجرير في ديوانه (١/ ٣٤٩)، والخصائص (٢/ ٣٨١)، وشرح المفصل (٢/ ٩٩، ٨/ ١٣٢)، والشعر والشعراء (١/ ٣٤١)، والكتاب (١/ ٢٩٣)، ولسان العرب (٦/ ٢٩٤ ـ خرش، ٨/ ٢١٧ ـ ضبع)، والمقاصد النحوية (٢/ ٥٥). وبلا نسبة في الأزهية (ص ١٤٧)، وأمالي ابن الحاجب (١/ ٤١١، ٤٤٢)، والإنصاف (١/ ٧١)، وأوضح المسالك (١/ ٢٦٥)، وتخليص الشواهد (ص ٢٦٠)، والجنى الداني (ص ٥٢٨)، وجواهر الأدب ص ١٩٨، ٤١٦، ٤٢١)، ورصف المباني (ص ٩٩، ١٠١)، وشرح الأشموني (١/ ١١٩)، وشرح ابن عقيل (ص ١٤٩)، ولسان العرب (١٤/ ٤٧ ـ أما)، ومغني اللبيب (١/ ٣٥)، والمنصف (٣/ ١١٦).

(٢) قال في اللسان (١٥/ ٤٦٨): «قولهم: إمّا لا فافعل كذا؛ إنما هي على معنى: إنْ لا تفعلْ ذلك فافعلْ ذا؛ ولكنهم لما جمعوا هؤلاء الأحرف فصِرْن في مجرى اللفظ مثقلة فصار «لا» في آخرها كأنه عَجُز كلمة فيها ضمير ما ذكرت لك في كلام طلبتَ فيه شيئاً فرُدَّ عليك أمرك فقلت: إمّا لا فافعلْ ذا».

(٣) الرجز بلا نسبة في تخليص الشواهد (ص ٣٨١)، والدرر (٢/ ٩٤)، وشرح الأشموني (١/ ١٢٠).

أي: إن كنت لا تجد غيرها، و (ما) عوض من كان.

وإنما كان هذا قليلاً لكثرة الحذف. ولا يحذف مع المكسورة معوضاً منها (ما) إلاّ في هذا.

ولو قلت: إمّا كنت منطلقاً انطلقت كانت (ما) زائدة لا عوضاً. ولا يجوز: إما أنت منطلقاً انطلقت بحذف كان.

[حـــذف نـــون كـــان تخفيفـاً]

(ص): ويحذف نونها ساكنة جزماً، والتامّة أقلّ ما لم يوصل بضمير أو ساكن خلافاً ليونس.

(ش): يجوز حذف نون كان تخفيفاً بشروط:

أن يكون من مضارع. بخلاف الماضي والأمر. مجزوماً بالسكون. بخلاف المرفوع والمنصوب والمجزوم بالحذف.

وألاّ توصل بضمير نحو: «إن يَكُنْهُ فَلَنْ تُسلّطَ علَيْه»[1]، ولا بساكن نحو: ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ [البيّنة: ١]. مثال ما اجتمعت فيه الشروط: ﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾ [مريم: ٢٠]، ﴿لَمْ نَكُ مِنَ ٱلْمُصَلِّينَ﴾ [المدّثر: ٤٣]، ﴿وَلَا تَكُ فِى ضَيْقٍ﴾ [النحل: ١٢٧]، ﴿فَلَمْ يَكُ يَنفَعُهُمْ﴾ [غافر: ٨٥].

وسواء في ذلك الناقصة كما مثّلنا، والتّامة لكن الحذف فيها أقل نحو: ﴿وَإِن تَكُ حَسَنَةً﴾ [النساء: ٤٠].

قال أبو حيّان: وحذف هذه النون شاذّ في القياس، لأنها من نفس الكلمة، لكن سوّغه

---

(١) جزء من حديث رواه البخاري في الجنائز باب ٧٩ (حديث رقم ١٣٥٤) وأعاده برقم (٣٠٥٥ و ٦١٧٣ و ٦٦١٨) عن عبد الله بن عمر بن الخطاب: «أن عمر انطلق مع النبي ﷺ في رهط قِبَلَ ابن صيّاد حتى وجدوه يلعب مع الصبيان عند أُطُمِ بني مغالة ـ وقد قارب ابن صيّاد الحلم ـ فلم يشعر حتى ضربَ النبي ﷺ بيده، ثم قال لابن صياد: تشهد أني رسولُ الله؟ فنظر إليه ابن صياد فقال: أشهد أنك رسول الأمّيّين. فقال ابن صياد للنبي ﷺ: أتشهد أني رسول الله؟ فرفضه وقال: آمنتُ بالله وبرسله. فقال له: ماذا ترى؟ قال ابن صيّاد: يأتيني صادق وكاذب. فقال النبي ﷺ: خُلِّط عليك الأمر. ثم قال له النبي ﷺ: إني قد خبأت لك خبيئاً. فقال ابن صياد: هو الدُّخُّ. فقال: اخسأ! فلن تَعْدُو قدرك. فقال عمر رضي الله عنه: دعني يا رسول الله أضربْ عنقه. فقال النبي ﷺ: إن يَكُنْهُ فلن تسلّط عليه، وإن لم يكنه فلا خير لك في قتله». ورواه أيضاً مسلم في الفتن (حديث ٩٥)، والترمذي في الفتن (باب ٦٣).

كثرة الاستعمال، وشبَهُ النون بحروف العلّة. وإنما لم يجز عند ملاقاة الضمير، لأن الضمير يرد الشيء إلى أصله، كما ردّ نون «لَدُ» إذا أضيفت إليه، فقيل: «الدنه»، ولا يجوز: لده. ولا عند الساكن. لأنها تحرّك حينئذ، فيضعفُ الشّبه.

وأجاز يونس حذفها مع الساكن. ووافقه ابن مالك تمسّكاً بنحو قوله:

٤١٥ ـ لم يَكُ الحَقُّ سِوَى أن هَاجَهُ ‌ ‌ رَسْمُ دارٍ قد تَعفّتْ بالسَّرَرْ[1]

وقوله:

٤١٦ ـ فإن لم تَكُ المرآة أبدت وَسَامةً[2]

وقوله:

٤١٧ ـ إذا لم تَكُ الحاجات من هِمّة الفتى[3]

والجمهور، قالوا: إن ذلك ضرورة، وما قاله ابن مالك: من أن النون حذفت للتخفيف، وثقل اللفظ، والثقل بثبوتها قبل الساكن أشَدّ، فيكون الحذف حينئذ أوْلى.

ردّه أبو حيان: بأنّ التخفيف ليس هو العلّة، إنما العلة كثرة الاستعمال مع شبهها بحروف العلة، وقد ضعف الشّبه كما تقدم، فزال أحد جزأيها، والعلّة المركّبة تزول بزوال بعض أجزائها.

---

(١) البيت من الرمل، وهو لحسين (أو الحسن كما في لسان العرب) ابن عرفطة في خزانة الأدب (٩/ ٣٠٤، ٣٠٥)، والدرر (٢/ ٩٤)، ولسان العرب (١٣/ ٣٦٤ ـ كون)، ونوادر أبي زيد (ص ٧٧). وبلا نسبة في تخليص الشواهد (ص ٢٦٨)، والخصائص (١/ ٩٠)، والدرر (٦/ ٢١٧)، وسرّ صناعة الإعراب (٢/ ٤٤٠، ٥٤٠)، والمنصف (٢/ ٢٢٨).

والسَّرَر (بفتح السين والراء): آخر ليلة من الشهر. انظر: اللسان (٤/ ٣٥٧ ـ مادة سرر).

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

فقد أبْدَت المرآةُ جبهة ضيغمِ

وهو للخنجر بن صخر الأسدي في خزانة الأدب (٩/ ٣٠٤)، والدرر (٢/ ٩٦)، وسرّ صناعة الإعراب (٢/ ٥٤٢)، وشرح التصريح (١/ ١٩٦)، ولسان العرب (١٣/ ٣٦٤ ـ كون)، والمقاصد النحوية (٢/ ٦٣). وبلا نسبة في أوضح المسالك (١/ ٢٦٩)، وتخليص الشواهد (ص ٢٦٨)، وشرح الأشموني (١/ ١٢٠)، ولسان العرب (١/ ١٢٢).

(٣) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

فليس بمغنٍ عنه عقد الرتائمِ

ويروى: «التمائم» بدل: «الرتائم». وهو بلا نسبة في تخليص الشواهد(ص ٢٦٨، ٢٦٩)، والدرر (٢/ ٩٦)، ولسان العرب (١٢/ ٢٢٥ ـ رتم، و ١٣/ ٣٦٤ ـ كون، و ١٥/ ١٠٥ ـ غنا).

ما أُلحِقَ بليس

(ص): مسألة: ألحق بـ «ليس» أحرف: أحدها: «ما» النافية عند أهل الحجاز. وزعم الكوفيّة: النصب بعدها بإسقاط الباء. وشرطه بقاء النفي، لا إن نقض بإلاّ أو إنما.

وثالثها: ينصب إن نُزِّل الثاني منزلة الأوّل. ورابعها: إن كان صفة ولا بَدَلَ منه خلافاً للصفّار[1]. لا بغير.

وجوز الفرّاء رفعه، وفَقْد إن. وجوّز الكوفية نصبه وهي كافّة لا نافية، خلافاً لهم، و «ما» خلافاً لقوم، وتأخير الخبر خلافاً للفراء مطلقاً. والأخفش مع «إلاّ». وقيل: نصبه لغة. ومعموله خلافاً لابن كيسان. ومنعه الرّمّاني مرفوعاً أيضاً. وفي تقدّم الظرف. ثالثها: الأصح عندهم يجوز معمولاً لا خبراً. وعندي عكسه، ولا يقدّم معمولٌ على «ما» بحال. وثالثها: يجوز إن قصد الردّ.

(ش): أصل العمل للأفعال بدليل أنّ كل فعل لا بُدَّ له من فاعل إلاّ ما استعمل زائداً نحو كان، أو في معنى الحرف، نحو: قلّما، أو تركّب مع غيره نحو: حبّذا. وما عمل من الأسماء، فلشبهه بالفعل. وأمّا الحرف، فتقدّم أنه إن اختصّ بما دخل عليه ولم ينزّل منزلة الجزء منه عمل فيه. فإن لم يختصّ، أو اختصّ ولكن تنزّل منزلة الجزء منه لم يعمل فيه، لأنّ جزء الشيء لا يعمل في الشيء. و «ما» من قبيل غير المختص، ولها شبهان: أحدهما: هذا. وهو عامّ فيما لا يعمل من الحروف، وراعاه بنو تميم، فلم يعملوها.

والثاني خاصّ. وهو شبهها بليس في كونها للنفي، وداخلة على المبتدأ والخبر، وتخلص المحتمل للحال، كما أن «ليس» كذلك. وراعى هذا الشبه أهل الحجاز فأعملوها عملها فرفعوا بها المبتدأ اسماً لها، ونصبوا بها الخبر خبراً لها. قال تعالى: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١]، ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾ [المجادلة: ٢]. هذا مذهب البصريين.

وزعم الكوفيون: أن «ما» لا تعمل شيئاً في لغة الحجازيين، وأن المرفوع بعدها باقٍ على ما كان قبل دخولها. والمنصوب على إسقاط الباء، لأن العرب لا تكاد تنطق بها إلاّ بالباء، فإذا حذفوها عوضوا منها النصب كما هو المعهود عند حذف حرف الجر، وليفرقوا بين الخبر المقدر فيه الباء وغيره. ورُدّ بكثير من الحروف الجارة حُذِفَتْ، ولم يُنْصَبْ ما بعدها.

وعلى الأول لإعمالها عمل ليس شروط:

أحدها: بقاء النفي، فإن انتقض بإلاّ بطل العمل نحو: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [آل

---

(١) هو القاسم بن علي البطليوسي. تقدم التعريف به.

عمران: ١٤٤]. وكذا إذا أبدل من الخبر بدل مصحوب بإلاّ نحو: ما زيد شيءٌ إلاّ شيء لا يُعْبَأُ به، لاتّحاد حكم البدل والمبدل منه.

وخالف قومٌ في هذا الشرط، فجوّز يونس[1] والشّلَوبين النصب مع إلاّ مطلقاً، لوروده في قوله:

٤١٨ ـ وما الدّهر إلاّ منجنوناً بأهله ... وما صَاحِبُ الحَاجَاتِ إلاّ مُعذّبا[2]

وقوله:

٤١٩ ـ وما حَقُّ الذي يَعْثُو نهاراً ... ويَسْرِقُ لَيْلَهُ إلاّ نَكَالا[3]

وأجيب بأنه نصب على المصدر، أي ينكل نكالاً، ويعذب معذباً، أي تعذيباً، ويدور دَوَرَان منجنون، أيْ: دولاب.

وقال قوم: يجوز النّصب إن كان الخبر هو الاسم في المعنى نحو: ما زيدٌ إلاّ أخاك أو منزّلاً منزلته نحو: ما زيدٌ إلا زهيراً.

وقال آخرون: يجوز إن كان صفة نحو: ما زيدٌ إلاّ قائماً.

وقال الصّفّار في البدل: يجوز نصبه، لكن على الاستثناء، لا البدليّة.

وإن انتقض بغير إلاّ لم يؤثر، فيجب النصب عند البصريين نحو: ما زيد غير قائم. وأجاز الفرّاء الرفع.

---

(١) يونس بن حبيب المعروف بالنحوي، المتوفى سنة ١٨٢ هـ. وقد تقدم التعريف به. والشلوبين أيضاً تقدم التعريف به. راجع الفهارس العامة.

(٢) البيت من الطويل، وهو لأحد بني سعد في شرح شواهد المغني (ص ٢١٩). وبلا نسبة في أوضح المسالك (١/ ٢٧٦)، وتخليص الشواهد (ص ٢٧١)، والجنى الداني (ص ٣٢٥)، وخزانة الأدب (٤/ ١٣٠، ٩/ ٢٤٩، ٢٥٠)، والدرر (٢/ ٩٨، ٣/ ١٧١)، ورصف المباني (ص ٣١١)، وشرح الأشموني (١/ ١٢١)، وشرح التصريح (١/ ١٩٧)، وشرح المفصل (٨/ ٧٥)، ومغني اللبيب (ص ٧٣)، والمقاصد النحوية (٢/ ٩٢). ويروى: «أرى الدهر» مكان: «وما الدهر» كما هي رواية المغني.

(٣) البيت من الوافر، وهو لمغلس بن لقيط في تخليص الشواهد (ص ٢٨٢)، والجنى الداني (ص ٣٢٥)، والمقاصد النحوية (٢/ ١٤٨). وبلا نسبة في الدرر (٢/ ١٠٠). ويعثو: قال في اللسان (١٥/ ٢٩ ـ مادة عثا): «عَثِيَ في الأرض عُثيّاً وعِثِيّاً وعَثَياناً وعَثَى يَعْثَى، عن كراع نادر؛ كل ذلك أفسد. وقال كراع: عَثَى يَعْثَى مقلوب من عاث يعيث... وفي التنزيل: ﴿ولا تعثوا في الأرض مفسدين..﴾ وفيه لغتان أخريان لم يقرأ بواحدة منهما: إحداهما عثا يَعْثُو مثل سما يسمو... واللغة الثانية: عاث يعيث».

الشرط الثّاني: فقد «إنْ»، فإن زيدت بعد «ما» بطل العمل كقوله:

٤٢٠ ـ فما إن طِبّنَا جُبْنٌ ولَكِنْ[1]

وقوله:

٤٢١ ـ بني غُدَانَة ما إنْ أَنْتُم ذَهبٌ ولا صَريفٌ ولكن أنتم الخَزَفُ[2]

قال ابن مالك: لمّا كان عمل «ما» استحساناً، لا قياساً شرط فيه الشروط المذكورة، لأنّ كلاًّ منها حالٌ أَصْلِيّ، فالبقاء عليها تقويةٌ، والتخلّي عنها أو عن بعضها تَوْهينٌ. وأحق الأربعة بلزوم الوَهَن عند عدمه الخلوّ من مقارنة «إنْ» لأنّ مقارنة «إنْ» تزيل شبَهَها بليس، لأنّ «ليس» لا يليها إن، فإذا وليت «ما» تباينا في الاستعمال، وبطل الإعمال. انتهى.

وذهب الكوفيون: إلى جواز النصب مع «إن»، ورووا قوله: «ما إن أنتم ذهباً ولا صريفاً» بالنصب. والبصريون على أنّ «إنْ» المذكورة زائدة كافة. وزعمها الكوفيون نافية كذا حكوه.

وعندي أنّ الخلاف في إعمالها ينبغي أن يكون مرتّباً على هذا الخلاف.

الشرط الثالث: أن لا تؤكّد بـ «ما»، فإن أُكّدت بها بطل العمل نحو: ما ما زيد قائم. قال في (الغُرّة)[3]: وهي كافّةٌ. وحكى هو والفارسيّ عن جماعة من الكوفيين إجازة

---

(١) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

منايانا ودولةُ آخرينا

وهو لفروة بن مسيك في الأزهية (ص ٥١)، والجنى الداني (ص ٣٢٧)، وخزانة الأدب (٤/ ١١٢، ١١٥)، والدرر (٢/ ١٠٠)، وشرح أبيات سيبويه (٢/ ١٠٦)، وشرح شواهد المغني (١/ ٨١)، ولسان العرب (١/ ٥٥٤ ـ طبب)، ومعجم ما استعجم (ص ٦٥٠). وللكميت في شرح المفصل (٨/ ١٢٩). وللكميت أو لفروة في تخليص الشواهد (ص ٢٧٨). وبلا نسبة في جواهر الأدب (ص ٢٠٧)، وخزانة الأدب (١١/ ١٤١، ٢١٨)، والخصائص (٣/ ١٠٨)، ورصف المباني (ص ١١٠، ٣١١)، وشرح المفصل (٥/ ١٢٠، ٨/ ١١٣)، والكتاب (٣/ ١٥٣، ٤/ ٢٢١)، والمحتسب (١/ ٩٢)، ومغني اللبيب (١/ ٢٥)، والمقتضب (١/ ٥١، ٢/ ٣٦٤)، والمنصف (٣/ ١٢٨).

(٢) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر (٣/ ٣٤٠)، وأوضح المسالك (١/ ٢٧٤)، وتخليص الشواهد (ص ٢٧٧)، والجنى الداني (ص ٣٢٨)، وجواهر الأدب (ص ٢٠٧، ٢٠٨)، وخزانة الأدب (٤/ ١١٩)، والدرر (٢/ ١٠١)، وشرح الأشموني (١/ ١٢١)، وشرح التصريح (١/ ١٩٧)، وشرح شذور الذهب (ص ٢٥٢)، وشرح شواهد المغني (١/ ٨٤)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٢١٤)، وشرح قطر الندى (ص ١٤٣)، ولسان العرب (٩/ ١٩٠ ـ صرف)، ومغني اللبيب (١/ ٢٥)، والمقاصد النحوية (٢/ ٩١).

(٣) هو «الغرّة المخفية في شرح الدرّة الألفية» في النحو، لابن الدّهان.

النصب كقوله:

٤٢٢ ـ لا يُنْسِكَ الأسَى تَأسِّياً فما   ما من حِمام أحدٌ مُعْتَصِما[1]

وأجيب بأنه شاذٌّ، أو مؤول، أي: فما يجدي الحزن، ثم ابتدأ «ما»، فليست مؤكدة.

الشرط الرابع: تأخير الخبر. فإن تقدّم ارتفع كقوله:

٤٢٣ ـ وما حَسَنٌ أن يمدح المرءُ نَفْسَهُ[2]

وجوز الفراء نصبه مطلقاً نحو: ما قائماً زيدٌ. وجوّزه الأخفش مع إلاّ نحو: ما قائماً إلا زيدٌ. وحكى الجَرْمي: أنّ ذلك لغيّة، سمع: «ما مُسِيئاً مَنْ أَعْتبَ»، وقال الفرزدق:

٤٢٤ ـ إذْ هم قُرَيشٌ وإذْ ما مِثْلَهُم بَشَرُ[3]

وقال الآخر:

٤٢٥ ـ نجَرانُ إذْ ما مِثْلَها نَجْرانُ[4]

والجمهور أوّلوا ذلك على الحال نحو: فيها قائماً رجلٌ، والخبر محذوف، وهو العامل فيها، أي ما مثلهم في الوجود.

وإذا امتنع النصب في حال تقدّم الخبر ففي تقدّم معموله أوْلى نحو: ما طعامَك زيدٌ آكلٌ. وأجاز الكوفيون وابن كيسان نصبه قياساً على «لا»، و «لن»، و «لم».

---

(١) الرجز بلا نسبة في تخليص الشواهد (ص ٢٧٨)، وحاشية يسّ (٢/ ١٣٠)، وخزانة الأدب (٤/ ١٢٠)، والجنى الداني (ص ٣٢٨)، والدرر (٢/ ١٠٢، ١٠٣، ٦/ ٥٢)، وشرح الأشموني (٢/ ٤١٠)، والمقاصد النحوية (٤/ ١١٠).

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

ولكن أخلاقاً تذمّ وتحمدُ

وهو بلا نسبة في الدرر (٢/ ١٠٣).

(٣) عجز بيت من البسيط، وصدره:

فأصبحوا قد أعاد اللّهُ نعمتهم

وهو في ديوان الفرزدق (١/ ١٨٥)، والأشباه والنظائر (٢/ ٢٠٩، ٣/ ١٢٢)، وتخليص الشواهد (ص ٢٨١)، والجنى الداني (ص ١٨٩، ٣٢٤، ٤٤٦)، وخزانة الأدب (٤/ ١٣٣، ١٣٨)، والدرر (٢/ ١٠٣، ٣/ ١٥٠)، وشرح أبيات سيبويه (١/ ١٦٢)، وشرح التصريح (١/ ١٩٨)، وشرح شواهد المغني (١/ ٢٣٧، ٢/ ٧٨٢)، والكتاب (١/ ٦٠)، ومغني اللبيب (ص ٣٦٣، ٥١٧، ٦٠٠)، والمقاصد النحوية (٢/ ٩٦)، والمقتضب (٤/ ١٩١). وبلا نسبة في أوضح المسالك (١/ ٢٨٠)، ورصف المباني (ص ٣١٢)، وشرح الأشموني (١/ ١٢٢)، ومغني اللبيب (ص ٨٢)، والمقرب (١/ ١٠٢).

(٤) الرجز بلا نسبة في الدرر (٢/ ١٠٥).

فإن تقدم الخبر، أو معموله، وهو ظرف أو جارّ ومجرور نحو: ما في الدار أو ما عندك زيد، وما بـي أنت معنيّاً، فأقوال:

أحدها: منع النصب كغيرهما. **والثاني**: الجواز للتوسّع فيهما. **والثالث**: جواز النصب إن كان الظرف المقدّم معمول الخبر، والمنع إن كان هو الخبر، وهو ظاهر كلام ابن مالك في كتبه. وصرّح به في «الكافية الكبرى» وشرحها، وابن هشام في «الجامع»[(1)].

وعندي عكس هذا، وهو النصب، إن كان الظرف المقدّم الخبر والمنع إن كان معموله.

(ص): وما عطف على خبرها بلكن وبل، رفع. ونصب غيرهما أجود. ومنع قوم: نصب معطوف ليس مطلقاً، ولا يغيّر «ما» الهمز، ولا تُحْذَفُ خلافاً للكسائيّ، ولا اسمها، وخبرها ما لم تكفّ بـ «إن». وشذ بناء النكرة معها.

(ش): فيه مسائل:

الأولى: إذا عطف على خبر «ما» بـ «لكن»، أو «بل» تعيّن في المعطوف الرفع نحو: ما زيد قائماً لكن قاعدٌ، أو بل قاعدٌ، على أنّه خبر مبتدأ محذوف، أي: هو، ولا يجوز النصب، لأن المعطوف بهما موجب، و «ما» لا تعمل إلاّ في المنفيّ. أمّا المعطوف بغيرهما فيجوز فيه الأمران. والنصب أجود نحو: ما زيد قائماً ولا قاعداً. ويجوز: ولا قاعدٌ على إضمار: «هو».

وأوجب قوم: الرفع في المعطوف على خبر ليس مطلقاً، سواء كان بلكن وبل أم بغيرهما، نحو: ليس زيد قائماً، لكن قاعدٌ، أو ولا قاعدٌ. والمعروف خلافه.

الثانية: إذا دخلت همزة الاستفهام على «ما» الحجازية لم تغيّرها عن العمل نحو: أما زيد قائماً، كما تقول: ألست قائماً.

الثالثة: أجاز الكسائي إضمار «ما»، فأنشد:

٤٢٦ ـ فقلـت لهـا، والله يـدري مُسـافِـرٌ إذا أَضْمَـرَتْـهُ الأرض مـا الله صَـانِـعُ[(2)]

أي ما يدري. ومنع البصريّون ذلك.

---

(١) «الجامع الصغير في النحو» لجمال الدين عبد الله بن يوسف ابن هشام المتوفى سنة ٧٦١ هـ. وعليه شرح مفيد للشيخ إسماعيل بن إبراهيم العلوي الزبيدي (كشف الظنون ص ٥٦٤). ولابن هشام أيضاً الجامع الكبير في النحو.

(٢) البيت من الطويل، وهو للكميت بن معروف في ديوانه (ص١٧٠)، وخزانة الأدب (٧/ ٥٢٤)، والمؤتلف والمختلف (ص ١٧٠). وللبيد في جمهرة اللغة (ص ٧٥٦). ولقيس ابن الحدادية في الأغاني (١٤/ ١٣٦، ١٤٩). وبلا نسبة في الدرر (٢/ ١٠٥).

الرابعة: لا يجوز حذف اسم «ما» قياساً على ليس وأخواتها. لا تقول: زيد ما منطلقاً تريد: ما «هو»، ولا خبرها كذلك. فإن كُفَّتْ بإن جاز تشبيهاً بـ «لا» كقوله:

٤٢٧ ـ لناموا فما إن من حَديثٍ ولا صَالِ(١)

التقدير: فما حديث ولا صال منتبه أي ذو حديث.

الخامسة: شذّ بناء النكرة مع «ما» تشبيهاً بـ «لا»، سمع: «ما بأسَ عليك»، كما قالوا: لا بأس عليك. وأنشد الأخفش:

٤٢٨ ـ وما بأسَ لو ردّت علينا تحيّةً ... قليلٌ على مَن يَعْرِفُ الحَقّ عابُها(٢)

[إن النافية]

(ص): الثاني: «إنْ» النافية عند أهل العالية بشرط: ترتيب، وعدم نَقْضٍ، وأنكرها أكثر البصريّة. وقيل: لا تأتي إلاّ مع إلاّ.

(ش): «إن» النافية أيضاً من الحروف التي لا تختصّ، فكان القياس ألاّ تعمل فلذلك منع إعمالها الفرّاء، وأكثر البصريّة، والمغاربة، وعُزِي إلى سيبويه.

وأجاز إعمالها الكسائي، وأكثر الكوفيّين، وابن السّراج، والفارسيّ، وابن جِنيّ، وابن مالك. وصحّحه أبو حيّان، لمشاركتها لـ «ما» في النفي، وكونها لنفي الحال، وللسّماع. وحكي عن أهل العالية: «إنْ ذلك نافِعَك ولا ضارّك»، وإنْ أَحَدٌ خَيْراً من أحد إلاّ بالعافية. وسَمِعَ الكسائي أعرابيّاً يقول: إنّا قائماً، فأنكرها عليه، وظن أنها إنّ المشدّدة، وقعت على قائم. قال: فاسْتَثْبَتُّهُ، فإذا هو يريد إنْ أنا قائماً. فترك الهمزة، وأدغم على حدّ:

---

(١) عجز بيت من الطويل، وصدره:

حلفتُ لها بالله حلفة فاجرٍ

وهو لامرىء القيس في ديوانه (ص ٣٢)، والأزهية (ص ٥٢)، والجنى الداني (ص ١٣٥)، وخزانة الأدب (١٠/ ٧١، ٧٣، ٧٤، ٧٧، ٧٩)، والدرر (٢/ ١٠٦، ٤/ ٢٣١)، وسرّ صناعة الإعراب (١/ ٣٧٤، ٣٩٣، ٤٠٢)، وشرح شواهد المغني (١/ ٣٤١، ٤٩٤)، وشرح المفصل (٩/ ٢٠، ٩٧)، ولسان العرب (٩/ ٥٣ ـ حلف). وبلا نسبة في جواهر الأدب (ص ٧٧)، ورصف المباني (ص ١١٠)، ومغني اللبيب (١/ ١٧٣).

وفي البيت شاهد آخر، وهو قوله: «لناموا» حيث حذف «قدْ» قبل الفعل الماضي، وذلك بعد القسم، شذوذاً.

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الجنى الداني (ص ٣٣٠)، والدرر (٢/ ١٠٧)، وشرح شواهد المغني (ص ٧١٥)، ومغني اللبيب (ص ٣٠٣).

﴿لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّى﴾ [الكهف: ٣٨]. وقرأ سعيد بن جبير: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَاداً أَمْثَالَكُمْ﴾[1] [الأعراف: ١٩٤]. وقال الشاعر:

٤٢٩ ـ إنْ هُوَ مُسْتَوْلِياً عَلَى أَحَدٍ[2]

وقال:

٤٣٠ ـ إنِ المرءُ مَيْتاً بانْقِضاء حَياتِه ولكن بأنْ يُبْغَى عليه فَيُخْذَلا[3]

وذهب بعضهم: إلى أنها إذا دخلت على الاسم، فلا بدّ أن يكون بعدها إلاّ نحو: ﴿إِنِ ٱلْكَٰفِرُونَ إِلَّا فِى غُرُورٍ﴾ [المُلْك: ٢٠]. ويردّه ما تقدم.

[بقيّة معاني «إن» النافية]

(ص): وتزاد أيضاً بعد ما الموصولة والمصدرية، وإلاّ، وقبل همزة الإنكار وضَرورةً بعد: «ما» التّوقيتيّة. قال قُطْرُب: وتَرِد بمعنى: قد. والكوفية: إذْ.

(ش): هذا استطرادٌ إلى ذكر بقيّة معاني «إنْ»، فإنها تكون نافية كما ذكر، وشرطية كما سيأتي. وزائدة وذلك في مواضع:

أحدها: بعد ما النافية كما تقدم. وأشرت إليه بقولي: «أيضاً».

ثانيها: بعد «ما» الموصولة كقوله:

٤٣١ ـ يرجى المرء ما إنْ لا يَرَاهُ[4]

---

(١) أي «عباداً» بالنصب. والقراءة المشهورة «عبادٌ» بالرفع.

(٢) صدر بيت من المنسرح قائله مجهول، وعجزه:

إلاّ على أضعف المجانينِ

وهو في الأزهية (ص ٤٦)، وأوضح المسالك (١/ ٢٩١)، وتخليص الشواهد (ص ٣٠٦)، والجنى الداني (ص ٢٠٩)، وجواهر الأدب (ص ٢٠٦)، وخزانة الأدب (٤/ ١٦٦)، والدرر (٢/ ١٠٨)، ورصف المباني (ص ١٠٨)، وشرح الأشموني (١/ ١٢٦)، وشرح التصريح (١/ ٢٠١)، وشرح شذور الذهب (ص ٣٦٠)، وشرح ابن عقيل (ص ١٦٠)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٢١٦)، والمقاصد النحوية (٢/ ١١٣)، والمقرب (١/ ١٠٥).

(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في تخليص الشواهد (ص ٣٠٧)، والجنى الداني (ص ٢١٠)، والدرر اللوامع (٢/ ١٠٩)، وشرح الأشمُوني (١/ ١٢٦)، وشرح ابن عقيل (ص ١٦٠)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٢١٧)، والمقاصد النحوية (٢/ ١٤٥).

(٤) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

وتعرضُ دون أبعدِه الخطوبُ =

أي الذي لا يراه.

ثالثها: بعد «ما» المصدرية كقوله:

٤٣٢ ـ ورجّ الفتى للخير ما إنْ رأيْتَهُ[1]

رابعها: بعد (ألا) الاستفتاحية كقوله:

٤٣٣ ـ ألا إنْ[2] سَرَى لَيْلِـي فَبِتُّ كَئِيبا[3]

خامسها: قبل همزة الإنكار. قيل لأعرابي: أتخرج إن أخصبت البادية فقال: أأنا إنيه[4]؟ منكراً أن يكون رأيه على خلاف ذلك.

وزعم قُطْرُب: أنّ إنْ تأتي بمعنى «قد». وخرج عليه: ﴿فَذَكِّرْ إِن نَّفَعَتِ ٱلذِّكْرَىٰ﴾ [الأعلى: ٩].

وزعم الكوفيون: أنها تأتي بمعنى: إذْ. وخرّجوا عليه: ﴿لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ﴾ [الفتح: ٢٧]. والجمهور أنكروا الأمرين، وقالوا: هي في الآيتين شرطيّة. والقصد في الأولى: التّهييج، وفي الثانية: التّبرّك.

= وهو لجابر بن رألان الطائي أو لإياس بن الأرتّ في الخزانة (٨/ ٤٤٠، ٤٤٣)، وشرح شواهد المغني (ص ٨٥). ولجابر بن رألان في شرح التصريح (٢/ ٢٣٠). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢/ ١٨٨)، والجنى الداني (ص ٢١٠)، والدرر (٢/ ١١٠)، ومغني اللبيب (ص ٢٥، ٦٧٩).

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

على السنّ خيراً لا يزالُ يزيدُ

وهو للمعلوط القريعي في شرح التصريح (١/ ١٨٩)، وشرح شواهد المغني (ص ٨٥، ٧١٦)، ولسان العرب (١٣/ ٣٥ ـ أنن) والمقاصد النحوية (٢/ ٢٢). وبلا نسبة في الأزهية (ص ٥٢، ٩٦)، والأشباه والنظائر (٢/ ١٨٧)، وأوضح المسالك (١/ ٢٤٦)، والجنى الداني (ص ٢١١)، وجواهر الأدب (ص ٢٠٨)، وخزانة الأدب (٨/ ٤٤٣)، والخصائص (١/ ١١٠)، والدرر (٢/ ١١٠)، وسرّ صناعة الإعراب (١/ ٣٧٨)، وشرح المفصل (٨/ ١٣٠)، والكتاب (٤/ ٢٢٢)، ومغني اللبيب (١/ ٢٥)، والمقرب (١/ ٩٧).

(٢) تحرفت في المطبوع إلى: «إلى أنْ».

(٣) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

أحاذرُ أن تنأى النّوَى بغَضُوبا

وهو بلا نسبة في الجنى الداني (ص ٢١١)، وجواهر الأدب (ص ٢٠٩)، وخزانة الأدب (٨/ ٤٤٣)، والدرر (٢/ ١١١)، وشرح شواهد المغني (١/ ٨٦)، ومغني اللبيب (ص ٢٥).

(٤) انظر: المغني (١/ ٢٤).

[ذكر الأقوال في إعمال «لا»]

(ص): **الثالث: (لا)، وعملها أكثر من (إنْ). وقيل: عكسه. وقيل: لا تعمل. وقيل: في الاسم فقط بشرط إن، وإيلاء مرفوعها، وتنكير جزأيها. وألغاهُ ابن جنِيّ.**

(ش): (لا) أيضاً من الحروف غير المختصّة. في إعمالها أقوال:

أحدها: وهو المشهور أنها تعمل كـ«ما»، وإلحاقاً بليس كقوله:

٤٣٤ ـ تعزّ فلا شيء على الأرض باقِيا ... ولا وَزَرٌ مما قضى اللّهُ وَاقِيَا[1]

الثاني: أنها لا تعمل أصلاً، ويرتفع ما بعدها بالابتداء والخبر، ولا ينصب أصلاً وعليه أبو الحسن.

الثالث: أنها أجريت مجرى ليس في رفع الاسم خاصّة، فترفعه ولا تعمل في الخبر شيئاً. وعليه الزّجّاج. واستدلّ له بأنه لم يسمع النصب في خبرها ملفوظاً به كقوله:

٤٣٥ ـ مَنْ صَدّ عن نِيرانِها ... فأنا ابن قَيْسٍ لا بَرَاحُ[2]

وقوله:

٤٣٦ ـ بِيَ الجَحِيمَ حين لا مُسْتَصْرَخُ[3]

---

(١) البيت من الطويل، وقائله مجهول. وهو في أوضح المسالك (١/ ٢٨٩)، وتخليص الشواهد (ص ٢٩٤)، والجنى الداني (ص ٢٩٢)، وجواهر الأدب (ص ٢٣٨)، والدرر (٢/ ١١١)، وشرح الأشموني (١/ ٢٤٧)، وشرح التصريح (١/ ١٩٩)، وشرح شذور الذهب (ص ٢٥٦)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٦١٢)، وشرح ابن عقيل (ص ١٥٨)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٢١٦)، وشرح قطر الندى (ص ١١٤)، ومغني اللبيب (١/ ٢٣٩)، والمقاصد النحوية (٢/ ١٠٢).

(٢) البيت من مجزوء الكامل. ويروى: «من فرّ» بدل: «من صدّ». وهو لسعد بن مالك في الأشباه والنظائر (٨/ ١٠٩، ١٣٠)، وخزانة الأدب (١/ ٤٦٧)، والدرر (٢/ ١١٢)، وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٨)، وشرح التصريح (١/ ١٩٩)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ٥٠٩)، وشرح شواهد المغني (ص ٥٨٢، ٦١٢)، وشرح المفصل (١/ ١٠٩)، والكتاب (١/ ٥٨)، ولسان العرب (٢/ ٤٠٩ ـ برح)، والمؤتلف والمختلف (ص ١٣٥)، والمقاصد النحوية (٢/ ١٥٠). وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب (ص ٣٢٦)، والإنصاف (ص ٣٦٧)، وأوضح المسالك (١/ ٢٨٥)، وتخليص الشواهد (ص ٢٩٣)، ورصف المباني (ص ٢٦٦)، وشرح الأشموني (ص ١٢٥)، وشرح المفصل (١/ ١٠٨)، وكتاب اللامات (ص ١٠٥)، ومغني اللبيب (ص ٢٣٩، ٦٣١)، والمقتضب (٤/ ٣٦٠).

(٣) الرجز للعجاج في ديوانه (٢/ ١٧٣)؛ وقبله:

والله لولا أن تحشّ الطُّبَّخُ

وفي لسان العرب (٣/ ٤٦ ـ فنخ) ونسبه للعجاج. ونسبه في الأشباه والنظائر (٨/ ١٩٠) لرؤبة بن العجاج، وليس في ديوانه. وهو بلا نسبة في الإنصاف (١/ ٣٦٨)، والدرر (٢/ ١١٣)، وشرح ديوان =

وردّ بالبيت السابق. وعلى الأول، قال ابن مالك: عملها أكثر من عمل «إنْ». وقال أبو حيّان: الصواب عكسه، لأن «إنْ» قد عملت نثراً ونظماً، و «لا» إعمالها قليلٌ جداً، بل لم يَرِدْ منه صريحاً إلا البيت السابق. والبيت والبيتان لا تُبْنى عليهما القواعد.

ولإعمالها أربعة شروط:

الشرطان المذكوران في إنْ[1]. **والثالث**: ألاّ يفصل بينها وبين مرفوعها. فإن فصل بطل عملها، لأنّها أضعف من «ما»، و «ما» شرطها عدم الفصل.

والرابع: تنكير اسمها وخبرها نحو: لا رَجُل قائِماً.

ولم يعتبر ابن جنّـيّ وطائفة هذا الشرط، فأجازوا إعمالها في المعارف كقوله:

٤٣٧ ـ وحلّـت سَـوادَ القلـب لا أنـا بـاغيـا   سـواهـا، ولا عـن حُبِّهـا مُتَـراخِيَـا[2]

وتأوّله الجمهور على أن الأصل: لا أرى باغياً، فحذف الفعل، وانفصل الضمير، و «باغياً» حال.

[تـنـبـيـه]:

قال أبو حيّان: لم يُصرِّح أحد بأن إعمال (لا) عمل ليس بالنسبة إلى لغة مخصوصة إلاّ صاحب (المُغرب)[3] ناصر المطرّزيّ[4]، فإنه قال فيه: بنو تميم لا يعملونها، وغيرهم يُعْمِلها. وفي كلام الزمخشري: أهل الحجاز يعملونها دون طيّىء. وفي (البسيط)[5]:

= الحماسة للمرزوقي (ص ٥٠٦)، والكتاب (٢/ ٣٠٣)، ولسان العرب (٣/ ٣٧ ـ طبخ، و ٦/ ٢٨٤ ـ حشش).

(١) أي شرط الترتيب وشرط عدم النقض.

(٢) البيت من الطويل، وهو للنابغة الجعدي في ديوانه (ص ١٧١)، وقبله:

بـدتْ فِعْـلَ ذي وُدٍّ فلمـا تبعتُهـا   تـولّـتْ وبقّـتْ حـاجتـي فـي فـؤاديـا

وانظر الأشباه والنظائر (٨/ ١١٠)، وتخليص الشواهد (ص ٢٩٤)، والجني الداني (ص ٢٩٣)، وخزانة الأدب (٣/ ٣٣٧)، والدرر (٢/ ١١٤)، وشرح الأشموني (١/ ١٢٥)، وشرح التصريح (١/ ١٩٩)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٦١٣)، ومغني اللبيب (١/ ٢٤٠)، والمقاصد النحوية (٢/ ١٤١)، وجواهر الأدب (ص ٢٤٧)، وشرح ابن عقيل (ص ١٥٩).

(٣) «المغرب» في اللغة. أكثر ما أخذ فيه المطرزي عن كتاب «الغريبين»؛ قال ابن خلكان: وهو للحنفية ككتاب الأزهري والمصباح المنير للشافعية، تكلم فيه على الألفاظ التي يستعملها الفقهاء من الغريب. انظر: كشف الظنون (ص ١٧٤٧، ١٧٤٨).

(٤) هو ناصر الدين عبد السيد بن علي المطرزي المتوفى سنة ٦١٠ هـ. من تصانيفه عدا المغرب: الإيضاح في شرح المقامات للحريري، وملخص إصلاح المنطق لابن السكيت. انظر ترجمته في: كشف الظنون لحاجي خليفة (ص ١٠٨، ١٧٤٧).

(٥) «البسيط في شرح الكافية» للحسن بن محمد الأستراباذي المتوفى سنة ٧١٧ هـ.

القياس عند بني تميم عدم إعمالها. ويحتمل أن يكونوا وافقوا أهل الحجاز على إعمالها، اهـ.

[أوجه إعمال «لات»]

(ص): الرابعة: (لات): وهي «لا» زيدت التاء تأنيثاً. وقيل: لغيره. وسيبويه: ركّبت كإنّما. وقيل: فعل ماض. وقيل: أصلها: «ليس». وقد تكسر.

وتختص بالحين. قيل: ومرادفه. ولا تعمل في «هُنَا» خلافاً لابن عصفور، ولا يذكر جُزْءاها. والأكثر حذف الاسم، والعطف على خبرها كـ«ما». وأنكر الأخفش عملها، وفي قول له كإن. وجرّ الفرّاء بها الزمان. وقد يضاف إليها (حين) ولو تقديراً. وقد تحذف حينئذ دون التاء، وجاءت مفردةً.

(ش): اختلف في «لات»: فذهب سيبويه: إلى أنها مركبة من: لا والتاء كـ«إنّما»، ولهذا تحكى عند التسمية بها كما تحكى لو سمّيت بإنما.

وذهب الأخفش والجمهور: إلى أنها «لا» زيدت التاء عليها لتأنيث الكلمة، كما زيدت على ثَمّ، ورُبّ، فقيل: ثُمّتَ، وَرُبّتَ.

وذهب ابن الطّراوة وغيره: إلى أنها ليست للتأنيث، وإنما زيدت كما زيدت على «الحين» كقوله:

٤٣٨ ـ العاطفون تَحِينَ مَا مِنْ عَاطِفٍ[1]

---

(١) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

والمطعمون زمان أين المطعمُ

ويروى عجزه أيضاً:

والمطعمون زمان ما من مطعمِ

ويروى أيضاً:

والمسبغون يداً إذا ما أنعموا

ويروى أيضاً:

نِعْمَ الذّرا في النائبات لنا همُ

وهو لأبي وجزة السعدي في الأزهية (ص ٢٦٤)، والإنصاف (١٠٨/١)، وخزانة الأدب (١٧٥/٤، ١٧٦، ١٧٨، ١٨٠)، والدرر (١١٥/٢، ١١٦)، ولسان العرب (٨٧/٢ ـ ليت، و ٢٥١/٩ ـ عطف، و ٤٣/١٣ ـ أين، و ١٣٤/١٣ ـ حين، و ٤٧٢/١٥ ـ ما). وبلا نسبة في الجنى الداني (ص ٤٨٧)، وخزانة الأدب (٣٨٣/٩)، والدرر (١٢٢/٢)، ورصف المباني (ص ١٦٣، =

أي: حين ما من عاطف.

وذهب ابن أبـي الربيع: إلى أنّ الأصل في «لات»: «ليس» أبدلت سينها تاء كما في «ست»[١]، فعادت الياء إلى الألف، لأن الأصل في ليس: «لاس»، لأنها فَعِل، ولكنهم كرهوا أن يقولوا: «ليت»، فيصير لفظها لفظ التمنّي، ولم يفعل هذا إلاّ مع الحين، كما أنّ «لدن» لم تشبه نونها بالتنوين إلاّ مع «غُدْوة»[٢].

وفي (البسيط): ويحتمل أن تكون التاء بدلاً من سين ليس، كما في «ست»، وانقلبت الياء على القياس، فتكون (ليس) نفسها ضعفت بالتغيير، فعملت في لغة أهل الحجاز عملَها في موضعها، وهو الحال.

واختلفوا هل لها عمل أم لا؟ على أقوال:

أحدها: وهو مذهب سيبويه والجمهور: أنها تعمل عمل ليس، ولكن في لفظ (الحين) خاصّة. قال في (البسيط): وربّ شيء يختص في العمل بنوعٍ ما، لا لسبب، كما أعملوا «لَدُن» في «غُدْوة» خاصة، والتاء في القسم.

وقيل: لا تقصر على لفظ الحين، بل تعمل أيضاً في مرادفه كـ «أوان»، و «ساعة».

= ١٧٣)، وسرّ صناعة الإعراب (١/ ١٦٣)، وشرح الأشموني (٣/ ٨٨٢)، ومجالس ثعلب (١/ ٢٧٠)، والممتع في التصريف (١/ ٢٧٣).

(١) «الستّ» و «الستّة» أصلهما: «سِدْسٌ» و «سِدْسَةٌ»؛ ولكنهم أرادوا إدغام الدال في السين، فالتقيا عند مخرج التاء، فغلبت عليها كما غلبت الحاءُ على الغين في لغة سعد، فيقولون: «كنت محهم» في معنى: «معهم». وبيان ذلك أنك تصغّر ستّة: سُدَيْسَةً، وجميع تصغيرها على ذلك، وكذلك الأسداس. وقال ابن السكيت: يقال: جاء فلان خامساً وخامياً، وسادساً وسادياً وساتّاً؛ وأنشد:

إذا مــــا عُــــدَّ أربعـــةٌ فِسَـــالٌ فــزوجُــكِ خــامــسٌ وأبــوكِ ســادي

قال: فمن قال سادساً بناه على السِّدْس، ومن قال ساتّاً بناه على لفظ ستّة وستّ، والأصل: «سِدْسَة» فأدغموا الدال في السين فصارت تاء مشدّدة؛ ومن قال سادياً وخامياً أبدل من السين ياء. انظر: لسان العرب (٢/ ٤٠ ـ مادة ستت).

(٢) قال ابن بري عن سيبويه: وقد حمل حذف النون بعضهم إلى أن قال: لدُنْ غُدْوةً، فنصب «غدوة» بالتنوين؛ قال ذو الرمة:

لـدنْ غـدوةً حتـى إذا امتـدت الضحـى وحــثَّ القطيــنَ الشحشحــانُ المكلَّـفُ

لأنه توهم أن هذه النون زائدة تقوم مقام التنوين فنصب، كما تقول: ضاربٌ زيداً. انظر: لسان العرب (١٣/ ٣٨٤ ـ لدن).

وقال ابن هشام في المغني (١/ ١٣٦): «حكوا في غدوة الواقعة بعدها، أي بعد لدن، الجر بالإضافة، والنصب على التمييز، والرفع بإضمار كان التامّة».

وعليه ابن مالك كقوله:

٤٣٩ ـ نَدِمَ البُغاةُ ولاتَ سَاعَةَ مَنْدَمِ[(١)]

والتزموا فيها ألا يذكر الجزآن معها، بل لا بد من حذف أحدهما. والأكثر كون: المحذوف الاسم، وقد يكون الخبر. وقرىء بالوجهين قوله تعالى: ﴿وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾ [صَ: ٣]، أي ولات الحينُ حينَ مناص. أو ولات حينَ مناص لهم.

وهل تعمل في «هنا» كسائر مرادف الحين؟. قولان:

أحدهما: نعم. وعليه الشَّلَوبين وابن عصفور كقوله:

٤٤٠ ـ لات هنّا ذكرى جُبَيْرَة[(٢)]

فـ «هنّا» اسمها، و «ذكرى»: الخبر، أي: لات هذا الحينُ حينَ ذكرى جبيرة. وقوله:

٤٤١ ـ حنّت نوارِ ولات هنّا حنّتِ[(٣)]

أي: ليس هذا أوان حنين.

(١) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

والبغـيُ مرتعُ مبتغيه وخيمُ

وهو لمحمد بن عيسى بن طلحة أو للمهلهل بن مالك الكناني في المقاصد النحوية (٢/١٤٦). ولأحدهما أو لرجل من طيىء أو لمحمد بن عيسى أو للمهلهل في خزانة الأدب (٤/١٧٥). وبلا نسبة في تخليص الشواهد (ص ٢٩٤)، وجواهر الأدب (ص ٢٥٠)، وخزانة الأدب (٤/١٨٧)، والدرر (٢/١١٧)، وشرح الأشموني (١/١٢٦)، وشرح شذور الذهب (ص ٢٦٠)، وشرح ابن عقيل (ص ١٦٢).

(٢) جزء من صدر بيت من الخفيف، وتمامه:

لات هنّـا ذكـرى جبيـرة أو مَـنْ جـاء منهـا بطـائـف الأهـوالِ

وهو للأعشى في ديوانه (ص ٥٣)، وخزانة الأدب (٤/١٩٦، ١٩٨)، والخصائص (٢/٤٧٤)، والدرر (٢/١١٨)، وشرح التصريح (١/٢٠٠)، وشرح المفصل (٣/١٧)، ولسان العرب (١٥/٤٨٤ ـ هنا)، والمحتسب (٢/٣٩)، والمقاصد النحوية (٢/١٠٦، ٤/١٩٨). وبلا نسبة في الإنصاف (١/٢٨٩)، ورصف المباني (ص ١٧٠)، ولسان العرب (١/١٨٤، ١٨٥ ـ هنأ)، والمقرب (١/١٢٦).

(٣) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

وبدا الذي كانتْ نوارُ أجنّتِ

وهو لشبيب بن جعيل في الدرر (١/٢٤٤، ٢/١١٩)، وشرح شواهد المغني (ص ٩١٩)، والمؤتلف والمختلف (ص ٨٤)، والمقاصد النحوية (١/٤١٨). ولحجل بن نضلة في الشعر والشعراء (ص ١٠٢). ولأحدهما في خزانة الأدب (٤/١٩٥). وبلا نسبة في تخليص الشواهد (ص ١٣٠)، وتذكرة النحاة (ص ٧٣٤)، والجنى الداني (ص ٤٨٩)، وجواهر الأدب (ص ٢٤٩)، وخزانة الأدب (٥/٤٦٣)، وشرح الأشموني (١/٦٦، ١٢٦)، ومغني اللبيب (ص ٥٩٢).

والثاني: لا، وعليه ابن مالك، وهي فيما ذكر وشبهه مهملة، و «هنا» نصب على الظرفية، خبرُ ما بعده. والفعل بتقدير «أنْ» لأنّ (هنّا) ظرف غير متصرف فلا يخلو من معنى «في» إلاّ بأن يدخل عليه: مِنْ أو إلى[١]. ووافقه أبو حَيّان.

القول الثاني: أنها لا تعمل شيئاً، بل الاسم الذي بعدها، إن كان مرفوعاً فمبتدأ، أو منصوباً فعلى إضمار فعل، أي: ولات أرى حين مناص. نقله ابن عصفور عن الأخفش، وصاحب (البسيط) عن السّيرافي. واختاره أبو حيان، لأنه لم يحفظ الإتيان بعدها باسم وخبر مثبتين، ولأنّ ليس لا يجوز حذف اسمها. فلو حذف اسم لات لكانوا قد تصرّفوا في الفرع ما لم يتصرفوا في الأصل، إلاّ أنه جعل المنصوب بعدها خبر مبتدأ محذوف، لأنه لم يحفظ نفي الفعل بها في موضع من المواضع.

القول الثالث: أنها تعمل عمل إنَّ، وهي للنفي العام، وعُـزِي إلى الأخفش فجعل: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصَ﴾[٢] [صٓ: ٣] بالنصب اسمها مثل: لا غلام سفر والخبر محذوف، أي: لهم.

الرابع: أنها حرف جرٍّ تخفض أسماء الزمان. قاله الفراء. وأنشد:

٤٤٢ ـ طلبوا صُلْحَنا ولاتَ أوانٍ[٣]

وقـرىء: «ولاتَ حِينِ مَناصٍ» بالجر.

---

(١) قال الأشموني في توضيحه هذا التقدير: «في لات الواقع بعدها هنّا مذهبان: أحدهما أن لات مهملة لا اسم لها ولا خبر، وهنّا في موضع نصب على الظرفية؛ لأنه إشارة إلى المكان، وحنّت مع أنْ مقدرة قبلها في موضع رفع بالابتداء، والتقدير: حنّت نوار ولات هنالك حنين... الخ». انظر شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (١/ ٢٥٦ ـ طبعة عيسى البابي الحلبي).

(٢) «مناصَ» بفتح الصاد. والقراءة المشهورة: «مناصٍ».

(٣) صدر بيت من الخفيف، وعجزه:

فأجبنا أن ليس حين بقاءِ

وهو لأبي زبيد الطائي في ديوانه (ص ٣٠)، والإنصاف (ص ١٠٩)، وتخليص الشواهد (ص ٢٩٥)، وتذكرة النحاة (ص ٧٣٤)، وخزانة الأدب (٤/ ١٨٣، ١٨٥، ١٩٠)، والدرر (٢/ ١١٩)، وشرح شواهد المغني (ص ٦٤٠، ٩٦٠)، والمقاصد النحوية (٢/ ١٥٦). وبلا نسبة في جواهر الأدب (ص ٢٤٩)، وخزانة الأدب (٤/ ١٦٩، ٦/ ٥٣٩، ٥٤٥)، والخصائص (٢/ ٣٧٠)، ورصف المباني (ص ١٦٩، ٢٦٢)، وسرّ صناعة الإعراب (ص ٥٠٩)، وشرح الأشموني (١/ ١٢٦)، وشرح المفصل (٩/ ٣٢)، ولسان العرب (١٧/ ٤٠ ـ أون، و ١٥/ ٤٦٦ ـ لا، و ١٥/ ٤٦٨ ـ لات)، ومغني اللبيب (ص ٢٥٥).

ومن أحكام لات: أنها قد تكسر تاؤها، وأنها قد يضاف إليها «حين» لفظاً كقوله:

٤٤٣ ـ وذلك حِين لاَتِ أوانِ حِلْم[(١)]

أو تقديراً كقوله:

٤٤٤ ـ تذكّر حبَّ ليلى لاتِ حينا[(٢)]

أي حينَ لاتِ حين تذكر.

وقد تحذف (لا) حين تقدير إضافة الحين، وتبقى التاء كقوله:

٤٤٥ ـ العاطِفُون تَحِين ما من عَاطِفٍ[(٣)]

أرادَ: هم العاطفون حين لات حين ما من عاطف، فحذف «حين» مع (لا). قاله ابن مالك.

وقد جاءت لات غير مضاف إليها «حين»، ولا مذكور بعدها «حين» ولا مرادفه في قول الأفوه:

٤٤٦ ـ تــركَ النّــاسُ لنــا أَكْتَــافَهُــمْ وتــوَلّــوْا لاتَ لــم يُغْــنِ الفِــرارُ[(٤)]

وهي هنا حرفَ نفـي مؤكد بحرف النفي، وهو لم، وليست عاملة.

والعطف على خبر «لات» العاملة كالعطف على «ما»، فتنصب وترفع في نحو: لات حينَ جَزَع، ولا حينٌ[(٥)] طَيْش. ويتعيّن الرفع في مثل نحو: لات حين قَلَق، بل حينُ صرر، أو لكن حينُ صبر.

(ص): تزاد الباء في خبر منفـيّ بليس، وما. ولو زيدت كان بعد اسمها خلافاً للفراء. أو الخبر مِثْل خلافاً لهشام. أو ظرف يستعمل اسماً.

---

(١) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

ولكن قبلها اجتنبوا أذاتي

وهو بلا نسبة في خزانة الأدب (٤/١٧٨)، والدرر (٢/١٢١).

(٢) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

وأمسى الشيبُ قد قطع القرينا

وهو لعمرو بن شأس في تذكرة النحاة (ص ٧٣٤). وبلا نسبة في خزانة الأدب (٤/١٦٩، ١٧٨)، والدرر (٢/١٢١).

(٣) تقدم برقم (٤٣٨).

(٤) البيت من الرمل، وهو في ديوان الأفوه الأودي (ص ١٣)، وخزانة الأدب (١/١٧٤)، والدرر (٢/١٢٢) وفيه: «وتولوا حين» مكان: «وتولوا لات»، والصاحبي في فقه اللغة (ص ١٦٨)، وتذكرة النحاة (ص ٥٧٠)، وجواهر الأدب (ص ٢٥٠).

(٥) «حينَ» بالنصب، و «حينُ» بالرفع.

وقال هشام: مطلقاً. والكسائي: أو كاف التشبيه، ولا يختص بالحجازيّة خلافاً لأبي عليّ، ولا منصوب خلافاً للكوفيّة، فيجوز بعد إن، وفي مُقَدّم.

وثالثها: فيه لهم، إن فصل بمعموله.

وقد تزاد بعد نفي فعل ناسخ ولا. ومنع قياسهما ابن عصفور. ولا التبرئة، واسم ليس مؤخّراً. وخبر المبتدأ بعد هل، ولكن، وليت، وأنّ بعد نفي، ودونه. قال ابن مالك: وحال منفيّة. وخالفه أبو حيّان، والأخفش؛ وكلّ مُوجَب.

(ش): تزاد الباء في خبر «ليس»، و«ما» إذا كان منفيّاً نحو: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ﴾ [الزمر: ٣٦]، ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَـٰفِلٍ﴾ [الأنعام: ١٣٢]. وفائدة زيادتها رفع توهّم أن الكلام موجب، لاحتمال أن السامع لم يسمع النفي أول الكلام، فيتوهّمه موجباً، فإذا جيء بالباء ارتفع التوهم، ولذا لم تدخل في خبرهما الموجب، فلا يجوز: ليس زيد إلا بقائم، ولا ما زيد إلاّ بخارج.

فلو زيدت كان بين اسم «ما» وخبرها لم يجز دخول الباء عند الفرّاء. وأجازه البصريون والكسائي نحو: ما زيد كان بقائم.

ولو كان الخبر «مِثْلاً» لم يجز دخول الباء عند هشام. وأجازه البصريون والكسائي نحو: ما زيد بمثْلك. ولو كان الخبر ظرفاً، فإن جاز أن يستعمل اسماً جاز دخول الباء عليها. وإنْ لم يستعمل اسماً كحَيْث لم يجز عند البصريين. وأجازه هشام، نحو: ما زيد بحيث يحبّ.

وأجاز الكسائي دخولها في الخبر، إذا كان كاف التشبيه. حكي: ليس بكذلك.

ولا يختص دخول الباء بخبر «ما» الحجازيّة، بل تدخل في خبر ما التميميّة، خلافاً للفارسيّ والزمخشريّ، لوجود ذلك في أشعار بني تميم ونثرهم، ولأن الباء إنما دخلت الخبر لكونه منفيّاً، لا لكونه منصوباً بدليل دخولها في: لم أكن بقائم، وامتناعها في: كنت قائماً. ولا يختصّ أيضاً بالخبر المنصوب خلافاً للكوفيين، فيجوز، ولو بطل عمل (ما) لزيادة إن، أو تقدّم الخبر في الأصح، قال:

٤٤٧ ـ لَعَمْرُكَ ما إن أَبو مالكٍ ... بواهٍ، ولا بضعيفٍ قُواه[1]

---

(١) البيت من المتقارب، وهو للمتنخل الهذلي في الأغاني (٢٣/ ٢٦٥)، وأمالي المرتضى (١/ ٣٠٦)، وخزانة الأدب (٤/ ١٤٦)، والدرر (٢/ ١٢٣)، وشرح أشعار الهذليين (٣/ ١٢٧٦)، والشعر والشعراء (٢/ ٦٦٤). ولذي الأصبع العدواني في خزانة الأدب (٤/ ١٥٠) برواية:

وما إن أسيدٌ أبو مالكٍ ... بوانٍ ولا بضعيفٍ قواه

وبلا نسبة في جواهر الأدب (ص ٥٣)، وخزانة الأدب (٤/ ١٤٢)، وشرح الأشموني (١/ ١٢٤).

وقد تزاد الباء في خبر فعل ناسخ منفيّ نحو: لم أكن بقائم، قال:

٤٤٨ ـ وإنْ مُدّت الأيدي إلى الزّاد لم أكُنْ
بأعْجَلِهم إذْ أجْشَعُ القوم أعْجَلُ[1]

وقال:

٤٤٩ ـ فلمّا دَعَاني لَمْ يَجِدْني بِقُعْدَدِ[2]

وقد تزاد في خبر (لا) أخت «ما» كقوله:

٤٥٠ ـ فكنْ لي شَفيعاً يوم لا ذُو شَفاعَة
بِمُغْنٍ فتيلاً عن سَواد بن قارِبِ[3]

ومنع قياس ذلك في المسألتين ابن عصفور.

وقد تزاد في «لا» التبرئة. قالوا: «لا خير بخيرٍ بعده النّار»، أي: خيرٌ. وفي اسم ليس إذا تأخر عن الخبر. وفي خبر المبتدأ بعد هل كقوله:

٤٥١ ـ ألاَ هل أخو عَيْشٍ لذيذٍ بِدَائم[4]

---

(١) البيت من الطويل، وهو للشنفرى في ديوانه (ص ٥٩)، وتخليص الشواهد (ص ٢٨٥)، وخزانة الأدب (٣/ ٣٤٠)، والدرر (٢/ ١٢٤)، وشرح التصريح (١/ ٢٠٢)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٨٩٩)، والمقاصد النحوية (٢/ ١١٧، ٤/ ٥١). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٣/ ١٢٤)، وأوضح المسالك (١/ ٢٩٥)، والجنى الداني (ص ٥٤)، وجواهر الأدب (ص ٥٤)، وشرح الأشموني (١/ ١٣)، وشرح ابن عقيل (ص ١٥٧)، وشرح قطر الندى (ص ١٨٨)، ومغني اللبيب (٢/ ٥٦٠).

(٢) عجز بيت من الطويل، وصدره:

دعاني أخي والخيل بيني وبينه

وهو لدريد بن الصمّة في ديوانه (ص ٤٨)، وتخليص الشواهد (ص ٢٨٦)، وجمهرة أشعار العرب (١/ ٥٩٠)، والدرر (٢/ ١٢٥)، وشرح التصريح (١/ ٢٠٢)، ولسان العرب (٣/ ٣٦٢ ـ قعد)، والمقاصد النحوية (٣/ ١٢١). وبلا نسبة في أوضح المسالك (١/ ٢٩٩)، وجواهر الأدب (ص ٥٥).

(٣) البيت من الطويل، وهو لسواد بن قارب في الجنى الداني (ص ٥٤)، والدرر (٢/ ١٢٦، ٣/ ١٤٨)، وشرح التصريح (١/ ٢٠١، ٢/ ٤١)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٢١٥)، والمقاصد النحوية (٢/ ١١٤، ٣/ ٤١٧). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٣/ ١٢٥)، وأوضح المسالك (١/ ٢٩٤)، وشرح الأشموني (١/ ١٢٣)، وشرح شواهد المغني (ص ٨٣٥)، وشرح ابن عقيل (ص ١٥٦)، ومغني اللبيب (ص ٤١٩).

(٤) عجز بيت من الطويل، وصدره:

يقول إذا اقلولى عليها وأقردتْ

وهو للفرزدق في ديوانه (ص ٨٦٣ ـ طبعة الصاوي سنة ١٥٣٤ هـ)، والأزهية (ص ٢١٠)، =

وفي خبر لكن كقوله:

٤٥٢ ـ ولكِنّ أجراً لو فَعَلْتَ بِهَيِّنِ[(١)]

وفي خبر ليت كقوله:

٤٥٣ ـ ألا ليت ذَا العَيْشَ اللَّذِيذَ بدَائم[(٢)]

وفي خبر أنّ بعد نفي ودونه، كقوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ ٱللَّهَ . .﴾ إلى قوله: ﴿بِقَـٰدِرٍ﴾ [الأحقاف: ٣٣]. وقول الشاعر:

٤٥٤ ـ فإنك مهما أَحْدَثَتْ بالمجرّب[(٣)]

وذكر ابن مالك: أنها تزاد في الحال المنفية كقوله:

٤٥٥ ـ فما رَجَعْت بخائبةٍ رِكابٌ[(٤)]

أي: خائبة. ونَازعه أبو حيان باحتمال كون الباء للحال، لا زائدة، أي: بحاجة خائبة، أي ملتبسة بحاجة. وجوّز الأخفش زيادة الباء في كُلِّ مُوجَبٍ نحو: زيد بقائم.

= وتخليص الشواهد (ص ٦٨٦)، وجمهرة اللغة (ص ٦٣٦)، وخزانة الأدب (٤/ ١٤٢)، والدرر (٢/ ١٢٦)، وشرح التصريح (١/ ٢٠٢)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٧٧)، ولسان العرب (١٥/ ٢٠٠ ـ قلي)، والمقاصد النحوية (٢/ ١٣٥، ١٤٩). وبلا نسبة في أساس البلاغة (ص ٣٦١ ـ قرد)، والأشباه والنظائر (٣/ ١٢٦)، وأوضح المسالك (١/ ٢٩٩)، والجنى الداني (ص ٥٥)، وجواهر الأدب (ص ٥٢)، وخزانة الأدب (٥/ ١٤)، والدرر (٥/ ١٣٩)، وشرح الأشموني (١/ ١٢٤)، ولسان العرب (٣/ ٣٥٠ ـ قرد، و ١١/ ٧٠٧ ـ هلل)، والمنصف (٣/ ٦٧). وسيأتي صدر هذا البيت برقم (٤٥٣) برواية مختلفة.

(١) صدر بيت من الطويل قائله مجهول، وعجزه:

وهل يُنكَرُ المعروفُ في الناس والأجرُ

وهو في الأشباه والنظائر (٣/ ١٢٦)، وأوضح المسالك (١/ ٢٩٨)، وخزانة الأدب (٩/ ٥٢٣)، والدرر (٢/ ١٢٧)، وسرّ صناعة الإعراب (١/ ١٤٢)، وشرح الأشموني (١/ ١٢٤)، وشرح التصريح (١/ ٢٠٢)، وشرح المفصل (٨/ ٢٣، ١٣٩)، ولسان العرب (١٥/ ٢٢٦ ـ كفي)، والمقاصد النحوية (٢/ ١٣٤).

(٢) تقدم آنفاً برقم (٤٥١).

(٣) تقدم برقم (٢٨٧).

(٤) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

حكيم بن المسيّب مُنتهاه

وهو للقحيف العقيلي في خزانة الأدب (١٠/ ١٣٧). وبلا نسبة في تخليص الشواهد (ص ١٧٧)، والجنى الداني (ص ٥٥)، وجواهر الأدب (ص ٥٤)، وخزانة الأدب (١٠/ ٢٧٨)، والدرر (٢/ ١٢٨)، وشرح شواهد المغني (١/ ٣٣٩)، ولسان العرب (١٥/ ٢٩٣ ـ مني)، ومغني اللبيب (١/ ١١٠).

واستدلّ بقوله تعالى: ﴿جَزَآءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا﴾ [يونس: ٢٧]. وأوّله الجمهور على حذف الخبر، أي: واقِعٌ.

(ص): مسألة: ولي عاطف بعد ليس، (وما) وصف تلاه سببي رفع. وللوصف ما له. أو جعلا مبتدأ وخبراً. أو أجنبي جاز عطفه بعد ليس على اسمها، والوصف على خبرها. ويجرّ إنْ جُرّ على الأصح. ويجب بعد «ما» الرفع. وجوّز الكوفيّ نصبه وجرّه، لا إن حذف لا. وأطلق هشام. فإن تأخر الوصف عن الأجنبي جاز نصبه خلافاً للقدماء.

(ش): إذا عطف على خبر «ليس»، و «ما» وصف يتلوه سببي أعطي الوصف ما له مفرداً، ورُفِعَ به السّببي، نحو: ليس زيد قائماً ولا ذاهباً أخوه، وما زيد قائماً ولا ذاهباً أخوه.

ويجوز جعلُ السّببيّ مبتدأ مؤخراً، والوصف خبره، فتجب مطابقته.

وإنْ تلاه أجنَبِيّ، ففي ليس يعطف على اسمها، والوصف المتلوّ على خبرها، فينصب نحو: ليس زيد قائماً ولا ذاهباً عمرو. فعمرو معطوف على «زيد» وذاهباً على «قائماً». فإن كان الخبر مجروراً جاز جرّ الوصف أيضاً نحو: ليس زيد بقائم ولا ذاهبٍ عمرو.

ويجوز في الحالتين الرفع على الابتداء والخبر. وقيل: لا يجوز النصب في الأولى، بل يتعيّن الرفع قياساً على ما ورد بالسماع؛ حكى سيبويه: ليس زيد ولا أخوه قاعدين. وقيل: لا يجوز الجرّ في الثانية حذراً من العطف على عاملين. ورُدّ بأنه بباء مقدّرة، مدلول عليها بالمقدَّمة، وبالسماع قال:

٤٥٦ ـ فليس بآتيك مَنْهِيُّها ولا صارف عنك مأمورُها[(١)]

وأمّا في «ما»، فيتعيّن الرفع سواء نصب خبرها أم جُرّ، لأن خَبرها لا يتقدم على اسمها، فكذا خَبَرُ ما عطف على اسمها كقوله:

٤٥٧ ـ لعمرك ما معنٌ بتاركِ حَقِّهِ ولا مُنْسِىءٌ مَعْنٌ ولا مُتَيَسِّرُ[(٢)]

وأجاز الكوفيون النصب إن نصب الخبر، والجر إن جرّ. وحكَوْا: «ما زيد قائماً

---

(١) البيت من المتقارب، وهو للأعور الشنّي في خزانة الأدب (٤/ ١٣٦)، والدرر (٢/ ١٢٩)، وشرح أبيات سيبويه (١/ ٢٣٨)، وشرح شواهد المغني (١/ ٤٢٧، ٢/ ٨٧٤)، والكتاب (١/ ٦٤). ولبشر بن أبي خازم في العقد الفريد (٣/ ٢٠٧) وليس في ديوانه. وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب (٢/ ٦٧٩)، ومغني اللبيب (١/ ١٤٦)، والمقتضب (٤/ ١٩٦، ٢٠٠). ويروى: «قاصر» مكان: «صارف».

(٢) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه (١/ ٣١٠)، وخزانة الأدب (١/ ٣٧٥، ٣٧٩، ٤/ ١٤٢)، والدرر (٢/ ١٢٩)، وشرح أبيات سيبويه (١/ ١٩٠)، والكتاب (١/ ٦٣).

فمتخلفاً أحد»، أي: إذا قام لم يتخلف أحد. ويقال عندهم: ما زيد بمنطلق، ولا خارج عمرو بالجرّ، إذا لم تحذف (لا). فإن حذفت (لا) نحو: «خارج» امتنع الجرّ عندهم إلاّ هشاماً، فإنه يجرّ، كما إذا لم تحذف.

ولو تأخر الوصف في العطف نحو: ما زيد قائماً، ولا عمرو خارج؛ جاز مع الرفع النصب عند سيبويه والخليل والكسائي وهشام.

ومنع النصب النحويون القدماء الذين ردّ عليهم سيبويه.

أفعــال المقاربــة

(ص): الثاني: كاد، وكرَب، وأوشك، وهلهل، وأَوْلَى، وأَلَمَّ، لمقاربة الفعل، وجَعَل، وطَفِق كَسْراً وفتحاً، وبالباء، وأخذ، وعلق، وأنشأ، وهبّ، للشروع فيه.

وعسى، واخلولق لترجّيه. وزاد ابن مالك وابن طَريف[1]، والسَّرَقُسْطِيّ[2]: حرَى. وثعلب: قام، والبهاريّ[3]: كاربَ، وقاربَ، وقرب، وأحال، وأقبل، وأظل، وأشفى، وشارف، ودنا، وأثر، وقعد، وذهب، وازْدَلف، ودلف، وأزلف، وأشرف، وتهيأ، وأسف.

---

(١) هو عبد الملك بن طريف القرطبي أبو مروان، نحوي، لغوي. أخذ عن ابن القوطية وغيره، وتوفي في حدود سنة ٤٠٠ هـ. من آثاره: كتاب في الأفعال. انظر ترجمته في: إنباه الرواة (٢/٢٠٨)، والصلة لابن بشكوال (١/ ٣٥١)، وبغية الوعاة (ص ٣١٧)، وكشف الظنون (ص ١٣٩٤).

(٢) هناك أكثر من نحوي عرف بـ «السرقسطي»؛ منهم: ثابت بن حزم بن عبد الرحمن بن مطرف السرقسطي المتوفى سنة ٣١٣ أو ٣١٤ هـ؛ من مؤلفاته: كتاب الدلائل في شرح ما أغفل أبو عبيد وابن قتيبة من غريب الحديث (ترجمته في: تذكرة الحفاظ ٣/٨١، والديباج المذهب ص ١٠٢، وكشف الظنون ص ١٤١٨). وابنه قاسم بن ثابت المتوفى سنة ٣٠٢ هـ؛ من مصنفاته: كتاب شرح غريب الحديث ومعانيه، وكتاب الدلائل في شرح غريب الحديث، وتوفي قبل إتمامه فأكمله أبوه (ترجمته في تاريخ علماء الأندلس لابن الفرضي ص ٢٩٣، وجذوة المقتبس للحميدي ص ٣١١، وإنباه الرواة للقفطي ١/٢٦٣، وبغية الملتمس للضبي ص ٤٣٤، ومعجم الأدباء ١٦/٢٣٧، وبغية الوعاة للسيوطي ص ٣٧٦، وكشف الظنون ص ٧٦٠).

ومنهم: محمد بن حكم بن أحمد الجذامي السرقسطي المتوفى سنة ٥٣٨ هـ؛ من آثاره: شرح الإيضاح لأبي علي الفارسي (ترجمته في تكملة الصلة لابن الأبار ص ١٧٤، وبغية الوعاة ص ٣٨، والديباج المذهب لابن فرحون ص ٣٠٠). ومنهم: أبو عثمان سعيد بن محمد المعافري السرقسطي، له كتاب الأفعال وتصاريفها (ترجمته في الصلة لابن بشكوال رقم ٤٧٨).

(٣) هو إبراهيم بن أحمد بن يحيى أبو إسحاق البهاري. من مصنفاته في النحو: المنخّل، نقل عنه أبو حيّان وغيره؛ و «المنتخل» وهو شرح على الجمل كما ذكر أبو حيان في آخر الارتشاف. له ترجمة في بغية الوعاة للسيوطي.

وبعضهم: طَار، وانبرى، ونشب. واللخميّ: ابتدأ، وعبأ.

وقد ترد عسى إشفاقاً. وقيلَ: هو معناها. وقيل: كرب للشّروع.

(ش): الثاني من نواسخ الابتداء أفعال المقاربة، وتسميتها بذلك على سبيل التغليب، إذ هي ثلاثة أقسام: **أحدها**: ما هو لمقاربة الفعل، وهو ستة ألفاظ، أشهرُها: كاد، وأغربُها أَوْلى؛ ومن شواهدها قوله:

٤٥٨ ـ فعادى بين هادِيَتَيْن منها وأَوْلى أن يزيد على الثَّلاثِ[1]

والبواقي: كرَب بفتح الراء وكسرها، والفتح أفصح. وزعم بعضهم: أنها من أفعال الشروع، وأوشك، وهلهل. ومن شواهدها قوله:

٤٥٩ ـ وَطِئْنا بلادَ المعتدين فَهَلْهَلَتْ نُفُوسهم قبل الإماتة تَزْهَقُ[2]

وألَمَّ: ومن شواهدها حديث: «وإنَّ مِمّا ينبت الرَّبيعُ يَقْتُلُ أو يُلِمّ»[3]، أي يلمّ أن يقتل. وحديث: «لَولا أنّه شيءٌ قضاهُ الله لألَمَّ أن يذهبَ بصرُه».

والثاني: ما هو للشروع في الفعل، وهو ستة ألفاظ: جعَل. قال:

٤٦٠ ـ وقد جَعَلْتُ إذَا ما قُمْتُ يُثْقِلُني
ثوبي، فأنْهَضُ نَهْضَ الشارب الثَّمِلِ[4]

وطفِق: بكسر الفاء وفتحها، والكسرُ أشهر. ويقال: طَبِق بكسر الباء، قال تعالى: ﴿وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ﴾ [طه: ١٢١].

---

(١) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب (٩/ ٣٤٥)، والدرر (٢/ ١٣١)، ولسان العرب (٢/ ١٨٣ ـ لبث، و ١٥/ ٤١٢ ـ ولي).

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر (٢/ ١٣٢)، وشرح شذور الذهب (ص ٢٤٩، ٣٥٩).

(٣) جزء من حديث نبوي طويل عن أبي سعيد الخدري، ولفظه في أكثر الروايات: «ما يقتل حبطاً أو يلمّ»، يروى: «إنه مما ينبت الربيع...»، ويروى: «إنه كلّما ينبت الربيع...»، ويروى أيضاً: «خبطاً» مكان: «حبطاً». والحديث رواه البخاري في الجهاد باب ٣٧، والرقاق باب ٧؛ ومسلم في الزكاة (حديث ١٢١)، وابن ماجه في الفتن باب ١٨؛ وأحمد في المسند (٣/ ٧، ٢١، ٩١).

(٤) البيت من البسيط، ويروى: «السكرِ» مكان: «الثملِ». وهو لعمرو بن أحمر في ملحق ديوانه (ص ١٨٢)، وخزانة الأدب (٩/ ٣٥٩، ٣٦٢). ولأبي حيّة النمري في الحيوان (٦/ ٤٨٣)، وشرح التصريح (١/ ٢٠٤)، وشرح شواهد الإيضاح (ص ٧٤)، والمقاصد النحوية (٢/ ١٧٣). ولابن أحمر أو لأبي حيّة النمري في الدرر (٢/ ١٣٣). ولأبي حيّة أو للحكم بن عبدل في شرح شواهد المغني (٢/ ٩١١). وبلا نسبة في أوضح المسالك (١/ ٣٠٥)، وشرح الأشموني (١/ ١٣٠)، وشرح التصريح (١/ ٢٠٦)، ومغني اللبيب (٢/ ٥٧٩).

وأخذ. قال:

٤٦١ ـ فأَخَذْتُ أَسْأَلُ والرُّسُوم تُجِيبُني [(١)]

وعلق. قال:

٤٦٢ ـ أرَاكَ عَلِقْتَ تَظْلِمُ مَنْ أَجَرْنَا [(٢)]

وأنشأ. قال:

٤٦٣ ـ أنشأْتُ أُعْرِب عمّا كان مَكْنُونا [(٣)]

وهبّ. قال:

٤٦٤ ـ هَبَبْتُ أَلُوم القَلْب في طَاعَةِ الهَوى [(٤)]

قاله ابن مالك. وأغربهن: علق، وهبّ.

الثالث: ما هو لترجّي الفعل، وهو لفظان: عسى، واخلولق، نحو: اخْلَولَقَت السَّماء أن تمطر. فهذه الأفعال المتّفق عليها في هذا الباب.

---

(١) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

وفي الاعتبار إجابةٌ وسؤالُ

ويروى:

إلاّ اعتبار إجابة وسؤالِ

وهو بلا نسبة في الدرر (٢/ ١٣٣)، وشرح شذور الذهب (ص ٣٥٧)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٨١١).

(٢) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

وظلمُ الجار إذلالُ المجيرِ

وهو بلا نسبة في الدرر (٢/ ١٣٤)، وشرح الأشموني (١/ ١٣٠)، وشرح شذور الذهب (ص ٣٥٧)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٨١٠).

(٣) عجز بيت من البسيط، وصدره:

لما تبيّن ميلُ الكاشحين لكم

وهو بلا نسبة في الدرر (٢/ ١٣٤)، وشرح شذور الذهب (ص ٣٥٨).

(٤) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

فلجَّ كأني كنتُ باللّوم مُغريا

وهو بلا نسبة في الدرر (٢/ ١٣٥)، وشرح شذور الذهب (ص ٢٤٨)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٨١٢).

وزاد ابن مالك فيها: (حرى) للترجي كقوله:

٤٦٥ ـ فحَرى أن يكونَ ذاك وكانا[(١)]

قال أبو حيّان: والمحفوظ: أنّ حرى اسم منوّن، لا يُثنّى ولا يجمع. قال ثعلب: أنت حرى من ذلك، أي: حقيق وخليق.

قال ابن قَاسم[(٢)]: ولكن ابن مالك ثقة.

قلت: ظاهر كلامهما أنه منفرد بذلك. وليس كذلك، فقد سبقه إلى عدّها ابن طريف والسَّرَقُسْطِيّ.

وزاد ثعلب في أفعال الشروع: قام. وأنشد:

٤٦٦ ـ قامَتْ تَلُوم، وبعْضُ اللّوْم آونةً[(٣)]

وزاد أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد بن يحيى البهاريّ في كتابه المسمّى: (الإملاء المُنتخل)[(٤)] في أفعال هذا الباب مع (قام) المذكورة: كارَب، وما ذكر بعده. وذلك تسعة عشر فعلاً. زاد غيره: طار، وانبرى، ونشب. وزاد اللّخْمِيّ: ابتدأ، وعبأ، فبلغت أفعال الباب أربعين فعلاً. قال ابن قاسم: وما زاده البَهارِيّ ومَنْ ذكر، لا يقوم عليه دليل على أنه من أفعال الباب.

وقد ترد عسى للإشفاق من المكروه، وهو أقلّ من مجيئها للرّجاء. وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۖ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّوا۟ شَيْـًٔا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ ۗ﴾ [البقرة: ٢١٦].

[ملازمة أفعال المقاربة للفظ الماضي]

(ص): ويلزمها لفظ المضيّ. وسمع مضارع: كاد، وأوشك، واسم فاعلها. وحكى

---

(١) عجز بيت من الخفيف، وصدره:

إنْ تَقُلْ هنّ من بني عبد شمسٍ

وهو للأعشى في الدرر (٢/ ١٣٥)، وشرح شذور الذهب (ص ٣٤٩)، وليس في ديوانه.

(٢) المشهور بنسبته إلى أمه، وهو ابن أم قاسم المرادي. وقد تقدمت ترجمته. انظر الفهارس العامة.

(٣) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

مما يضرّ ولا يبقى له نَغَلُ

وهو بلا نسبة في الدرر (٢/ ١٣٦).

(٤) هو شرح على الجمل؛ وذكره أبو حيان في الارتشاف باسم «المتنخل». راجع ترجمة البهاري التي تقدمت قريباً.

الجَوْهَرِيّ: مضارع طفق. والأخفش مصدره. وقطرب مصدر كاد. وبعضهم اسم فاعله. وعبد القاهر مضارع عسى وفاعله. والكسائي مضارع جَعَل. وبعضهم الأمر، والتفضيل من أوشك. وقوم: فاعل كرب.

(ش): أفعال هذا الباب جامدة لا تتصرف، ملازمة للفظ الماضي.

وعَلّل ذلك ابن جِنّيّ بأنها لمّا قُصِد بها المبالغة في القرب أخرجت عن بابها، وهو التصرّف. وكذلك كل فعل يراد به المبالغة، كنعم وبئس، وفعل التعجّب.

وعلله ابن يَسْعون(١) بالاستغناء بلزوم المضارع خبرها، فلم يبنوا منها مستقبلاً. وعلّله ابن عصفور بأن معناها لا يكون إلا ماضِياً، إذْ لا تخبر عن الرجاء إلاّ وقد استقرّ في نفسك، والماضي يستعمل في الحال الذي هو الشروع لإرادة الاتصال والدّوام فلا يكون معناها مستقبلاً أصلاً.

واستثني منها: كاد، وأوشك، فسمع فيها المضارع، قال تعالى: ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيٓءُ﴾ [النُّور: ٣٥]. وقال الشاعر:

٤٦٧ ـ يُوشِكُ مَن فَرَّ مِن مَنِيّتِهِ(٢)

بل المضارع في أوشك أشهر من الماضي حتى زعم الأصمعي: أنه لا يستعمل ماضيها. وسمع اسم الفاعل من أوشك قال:

٤٦٨ ـ فَمُوشِكَةٌ أَرْضُنَا أَنْ تَعُودا(٣)

---

(١) تقدم. انظر الفهارس العامة.

(٢) صدر بيت من المنسرح، وعجزه:

في بعض غرّاته يوافقُها

وهو لأمية بن أبـي الصلت في ديوانه (ص ٤٢)، وشرح أبيات سيبويه (٢/ ١٦٧)، وشرح التصريح (١/ ٢٠٧)، وشرح المفصل (٧/ ١٢٦)، والعقد الفريد (٣/ ١٨٧)، والكتاب (٣/ ١٦١)، ولسان العرب (٦/ ٣٢ ـ بيس، و ١٨٨ ـ كأس)، والمقاصد النحوية (٢/ ١٨٧). ولعمران بن حطان في ديوانه (ص ١٢٣). ولأمية أو لرجل من الخوارج في تخليص الشواهد (ص ٣٢٣)، والدرر (٢/ ١٣٦). وبلا نسبة في أوضح المسالك (١/ ٣١٣)، وشرح الأشموني (١/ ١٢٩)، وشرح شذور الذهب (ص ٣٥٢)، وشرح ابن عقيل (ص ١٦٨)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٨١٨)، والمقرب (١/ ٩٨).

(٣) صدر بيت من المتقارب، وعجزه:

خلاف الأنيس وحوشاً يَبَابا

وهو لأبـي سهم الهذلي في تخليص الشواهد (ص ٣٣٦)، والدرر (٢/ ١٣٧)، والمقاصد النحوية (٢/ ٢١١). ولأسامة بن الحارث في شرح أشعار الهذليين (ص ١٢٩٣). وبلا نسبة في شرح الأشموني (١/ ١٣١)، وشرح ابن عقيل (ص ١٧١)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٨٢٣).

وقــال:

٤٦٩ ـ فإنّك مُوشِكٌ أَلاَّ تَراهَا[١]

وحكى الجوْهرِيّ: مضارع طفق. قال ابن مالك: ولم أره لغيره. والظّاهر أنه قال ذلك رأياً. وحكى الأخفش: مصدر طَفِق.

وحكى قُطْرُب: مصدر كاد كيداً، وكيدودةً. وقال بعضهم: كَوْداً ومكاداً، نقله في (البسيط).

وحكى ابن مالك: اسم الفاعل من كاد، وأنشد:

٤٧٠ ـ أمــوت أسًــى يــوم الــرِّجــام وإنّنــي   يقينــاً لــرهــنٌ بــالّــذي أنــا كَــائِــدُ[٢]

أي بالموت الذي كدت آتيه.

وحكى عبد القاهر الجُرْجَانِيّ: المضارع واسم الفاعل من عسى. وحكى الكسائي: مضارع جعل. رُوي: «إنّ البعير يَهْرَمُ حتى يجعل إذا شرب الماء مجّه». وحكى أبو حيان: الأمر وأفعل التفضيل من أوشك. وأنشد قول زهير:

٤٧١ ـ وأَوْشك ما لَمْ يَخْشَه يَقَعُ[٣]

---

(١) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

وتعدو دون غاضرة العوادي

وهو لكثير عزة في ديوانه (ص ٢٢٠)، والدرر (٢/ ١٣٨)، وشرح التصريح (١/ ٢٠٨)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٨٢٣)، والمقاصد النحوية (٢/ ٢٠٥). وبلا نسبة في أوضح المسالك (١/ ٣٢١)، وتخليص الشواهد (ص ٣٣٦)، وشرح الأشموني (١/ ١٣١).

(٢) البيت من الطويل، وهو لكثير عزة في ديوانه (ص ٣٢٠)، وتخليص الشواهد (ص ٣٣٦)، والدرر (٢/ ١٣٨)، وشرح التصريح (١/ ٢٠٨)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٨٢٤)، والمقاصد النحوية (٢/ ١٩٨). وبلا نسبة في أوضح المسالك (١/ ٣١٨)، وشرح الأشموني (١/ ١٣١)، وشرح ابن عقيل (ص ١٧١).

ويروى: «ما أنا كابد» من المكابدة، بدل «كائد»؛ وعليه فلا شاهد في البيت.

(٣) جزء من عجز بيت من البسيط، وتمامه:

حتــى إذا قبضــتْ أولــى أظــافــره   منهــا وأَوْشــك مــا لــم يخشــه يقــعُ

ويروى العجز:

منها وأَوْشِكْ بما لم تخشه يقعُ

وهو في ديوان زهير بن أبي سلمى (ص ٢٤٤)، والدرر (٢/ ١٣٩).

وقولــه:

٤٧٢ ـ بأوشك منه أن يساوِرَ قِرْنَهُ[١]

وحكى قوم: اسم الفاعل من كَرب.

(ص): وألف كاد واو. وقيل: ياء. ووزنها: فَعَلٌ. ولا تزاد خلافاً للأخفش. وكسر «عسى» لغة. ومع ضمير رفع قليل.

(ش): كاد من ذوات الواو. حكى سيبويه: كُدْتُ بضم الكاف ولا يكون هذا إلا من الواو. وقيل: من ذوات الياء. وزعم الأخفش: أن كاد قد تزاد، واستدلّ بقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلسَّاعَةَ ءَاتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا﴾ [طه: ١٥].

والجمهور: تأوّلوا الآية على معنى: أكاد أُخفِيها، فلا أقول: هي آتية.

وكسر السين من عسى لغة. حكى ابن الأعرابي: عَسِيَ فهو عَسٍ.

وإذا اتصل بها ضمير الرفع نحو: عَسَيْتُ، وعَسَيْنَ، وعَسَيْنَا، وعَسَيْتُم، جاز فيها الفتح والكسر، والفتح أكثر وأشهر. وقرىء بالوجهين في السبع. أمّا مع ضمير النصب فليس إلاّ الفتح.

(ص): مسألة: تعمل[٢] ككان، لكن خبرها مضارع مجرّد من (أن) مع هلهل، وما للشروع. ومعها مع «أولى» والرّجاء. وفي الباقي الوجهان. والحذف مع كاد، وكرب أعرف. وعسى، وأوشك. قيل: وقارب بالعكس.

وندر دخول أَنْ مع جعل، والباء مع أن في أوشك، والسين عن أنْ[٣] في عسى، ومَجيء خبرها. وكاد مفرداً. وجعل جملة اسمية. وإسناد عسى إلى الشأن. ونفيها، ونفي خبر كاد.

وزعم الكوفية: ذا أن[٤] بدلاً مما قبله. وقوم مفعولاً به. وقوم: بإسقاط الجار. وقيل: بتضمين الفعل. وقيل: رفع سَادٌّ عن الجزأين.

(ش): أفعال هذا الباب تعمل عمل كان، فترفع المبتدأ اسماً لها، وتنصب الخبر خبراً

---

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

إذا شال عن خفض العوالي الأسافلُ

وهو بلا نسبة في الدرر (٢/ ١٤٠).

(٢) أي أفعال هذا الباب.

(٣) أي: السين بدلاً من «أن».

(٤) ذا أنّ: صاحب أن.

لها، ويدلّ على ذَلك مجيء الخبر في بعضها منصوباً ـ كما سيأتي. ولا خلاف في ذلك حيث كان الفعل بعدها غير مقرون بأن. أمّا المقرون بها فزعم الكوفيّون: أنه بدل من الأول بدل المصدر. فالمعنى في كاد أو عسى زيد أن يقوم: قرب قيام زيد، فقدم الاسم وأخّر المصدر. وزعم المبرد: أنه مفعول به، لأنها في معنى قارب زيد هذا الفعل، وحذراً من الإخبار بالمصدر عن الجُثّة.

ورُدّ بأن «أن» هنا لا تؤول بالمصدر، وإنّما جيء بها، لتدلّ على أَنَّ في الفعل تَرَاخياً. وزعم آخرون: أنّ موضعه نصب بإسقاط حرف الجر، لأنه يسقط كثيراً مع أن.

وقيل: يتضمّن الفعل معنى: قارب.

وزعم ابن مالك: أنّ موضعه رفع، وأن والفعل بدل من المرفوع سادّ مسدّ الجزأين، كما في: ﴿أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتۡرَكُوٓاْ﴾ [العنكبوت: ٢].

قال في (البسيط): وهذه التأويلات تخرج الألفاظ عن مقتضاها بلا ضرورة مع أنها لا تسوّغ في جميعها.

وانفردت هذه الأفعال بالتزام كَون خبرها مضارعاً. ثم هو ثلاثة أقسام:

ما يجب تجرّده من «أن»، وهو خبر: هلهل، وأفعال الشروع، لأنها للأخذ في الفعل، فخبرها في المعنى حال، وأنْ تخلّص للاستقبال.

وما يجب اقترانه بها: وهو خبرُ «أَوْلى»، وأفعال الرجاء، لأن الرجاء من مخلّصات الاستقبال، فناسبه «أنْ».

وما يجوز فيه الوجهان: وهو خبر البواقي.

والأعرف في خبر كاد وكرب الحذفُ قال تعالى: ﴿وَمَا كَادُواْ يَفۡعَلُونَ﴾ [البقرة: ٧١]، ﴿يَكَادُ زَيۡتُهَا يُضِيٓءُ﴾ [النُّور: ٣٥].

قال الشاعر:

٤٧٣ ـ كَرَبَ القلبُ من جَوَاهُ يَذُوبُ[1]

---

(١) صدر بيت من الخفيف، وعجزه:

حين قال الوشاةُ هندٌ غضوبُ

وهو لكلحبة اليربوعي أو لرجل من طيىء في الدرر (٢/ ١٤١)، وشرح التصريح (١/ ٢٠٧)، والمقاصد النحوية (٢/ ١٨٩). وبلا نسبة في أوضح المسالك (١/ ٣١٤)، وتخليص الشواهد (ص ٣٣٠)، وشرح الأشموني (١/ ١٣٠)، وشرح شذور الذهب (ص ٣٥٣)، وشرح ابن عقيل (ص ١٦٩)، وشرح عمدة الحافظ (ص ١٤).

ومن الإثبات قوله:

٤٧٤ ـ قد كاد من طُول البِلَى أن يَمْصَحَا[1]

وقوله:

٤٧٥ ـ وقد كَرَبَتْ أعْناقُها أنْ تَقَطّعا[2]

والأعرف في عسى وأوشك الإثبات. قال تعالى: ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ﴾ [البقرة: ٢١٦]، ﴿فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأۡتِيَ بِٱلۡفَتۡحِ﴾ [المائدة: ٥٢]، ﴿فَهَلۡ عَسَيۡتُمۡ إِن تَوَلَّيۡتُمۡ أَن تُفۡسِدُواْ﴾ [محمّد: ٢٢].

وقال الشاعر:

٤٧٦ ـ ولو سُئِل النّاس التّرَابَ لأَوْشَكُوا إذا قيل: هَاتُوا أَنْ يَمَلُّوا ويَمْنَعُوا[3]

ومن الحذف قوله:

٤٧٧ ـ عسى الكَرْبُ الذي أَمْسَيْتُ فيه يكون وراءَه فرجٌ قَرِيبُ[4]

---

(١) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه (ص ١٧٢)، والدرر (٢/ ١٤٢)، وشرح شواهد الإيضاح (ص ٩٩)، وشرح المفصل (٧/ ١٢١)، والكتاب (٣/ ١٦٠)، ولسان العرب (٣/ ٣٨٣)، والمقاصد النحوية (٢/ ٢١٥). وبلا نسبة في أدب الكاتب (ص ٤١٩)، وأسرار العربية (ص ٥)، وتخليص الشواهد (ص ٣٢٩)، ولسان العرب (٢/ ٥٩٨ ـ مصح)، والمقتضب (٣/ ٧٥).

(٢) عجز بيت من الطويل، وصدره:

سقاها ذوو الأحلام سَجْلاً على الظَّما

وهو لأبي زيد الأسلمي في تخليص الشواهد (ص ٣٣٠)، والدرر (٢/ ١٤٣)، وشرح التصريح (١/ ٢٠٧)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٨١٥)، والمقاصد النحوية (٢/ ١٩٣). وبلا نسبة في أوضح المسالك (١/ ٣١٦)، وشرح الأشموني (١/ ١٢٣)، وشرح شذور الذهب (ص ٣٥٥)، وشرح ابن عقيل (ص ١٩٦)، والمقرب (١/ ٩٩).

(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (١/ ٣١١)، وتخليص الشواهد (ص ٣٢٢)، والدرر (٢/ ١٤٤)، وشرح الأشموني (١/ ١٢٩)، وشرح التصريح (١/ ٢٠٦)، وشرح شذور الذهب (ص ٣٥٠)، وشرح ابن عقيل (ص ١٦٨، ١٧١)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٨١٧)، ولسان العرب (١٠/ ٥١٣ ـ وشك)، والمقاصد النحوية (٢/ ١٨٢).

(٤) البيت من الوافر، وهو لهدبة بن الخشرم في خزانة الأدب (٩/ ٣٢٨، ٣٣٠)، وشرح أبيات سيبويه (١/ ١٤٢)، والدرر (٢/ ١٤٥)، وشرح التصريح (١/ ٢٠٦)، وشرح شواهد الإيضاح (ص ٩٧)، وشرح شواهد المغني (ص ٤٤٣)، والكتاب (٣/ ١٥٩)، واللمع (ص ٢٢٥)، والمقاصد النحوية (٢/ ١٨٤). وبلا نسبة في أسرار العربية (ص ١٢٨)، وأوضح المسالك (١/ ٣١٢)، وتخليص الشواهد (ص ٣٢٦)، وخزانة الأدب (٩/ ٣١٦)، والجنى الداني (ص ٤٦٢)، وشرح ابن عقيل (ص ١٦٥)، وشرح عمدة =

وقـولــه:

٤٧٨ ـ يــوشــك مَــنْ فَــرّ مِــنْ مَنِيّتِــه فــي بعــض غِــرّاتِــه يُــوَافِقُهــا[1]

قال أبو حيّان: وزعم الزّجّاجي: أن «قارب» مما الأجود فيه أن يستعمل بـ «أن». ورُدّ عليه وعلى من أدخلها في أفعال المقاربة بأنها لا تستعمل إلاّ بـ «أن»، وليست من هذا الباب، لأنها ليست داخلة على المبتدأ والخبر بدليل مجيء مفعولها اسماً في فصيح الكلام تقول: قارب زيد القيام.

وندر دخول «أنْ» في خبر جعل قال[2]. . . . .

وندر دخول الباء في خبر «أوشك» قال:

٤٧٩ ـ أَعَاذلُ تُوشِكينَ بأن تَرَيْنِي[3]

وندر دخول السين في خبر «عسى» عوضاً من «أن» قال:

٤٨٠ ـ عسـى طيِّـىءٌ مـن طَيِّـىءٍ بَعْـدَ هَـذِه سَتُطْفِىءُ غُلّاتِ الكُلَى والجَوانِحِ[4]

وندر مجيء خبر عسى وكاد اسماً مفرداً، قال:

٤٨١ ـ لا تَلْحني إنّي عَسِيتُ صَائِما[5]

= الحافظ (ص ٨١٦)، والمقرب (١/ ٩٨)، وشرح المفصل (٧/ ١١٧، ١٢١)، ومغني اللبيب (ص ١٥٢)، والمقتضب (٣/ ٧٠).

(١) تقدم برقم (٤٦٧).

(٢) مكان النقط بياض في الأصل.

(٣) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

صريعاً لا أزور ولا أُزارُ

وهو بلا نسبة في الدرر (٢/ ١٤٨).

(٤) البيت من الطويل، وهو لقسام بن رواحة في خزانة الأدب (٩/ ٣٤١)، والدرر (٢/ ١٤٨)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ٩٦٠)، وشرح شواهد المغني (ص ٤٤٥)، والمؤتلف والمختلف (ص ١٢٧)، ومعجم الشعراء (ص ٣٤٠). وبلا نسبة في الجنى الداني (ص ٤٦٠)، وحاشية يسّ على شرح التصريح (١/ ٢٠٦)، وشرح المفصل (٨/ ١٤٨)، ومغني اللبيب (ص ١٥٣).

(٥) ويروى: «لا تكثرن» مكان: «لا تلحني». وقبله:

أكثرتَ في العذل ملحّاً دائما

والرجز لرؤبة في ملحقات ديوانه (ص ١٨٥)، وخزانة الأدب (٩/ ٣١٦، ٣١٧، ٣٢٢)، والخصائص (١/ ٨٣)، والدرر (٢/ ١٤٩)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ٨٣)، والمقاصد النحوية (٢/ ١٦١). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢/ ١٧٥)، وتخليص الشواهد (ص ٣٠٩)،

وقـــال:

٤٨٢ ـ فَأُبْتُ إلى فَهْمٍ وما كِدْتُ آيبا[١]

وهذا تنبيه على الأصل، لئلا يجهل.

وندر مجيء خبر جعل جملة اسمية كقوله:

٤٨٣ ـ وقـــد جَعَلَـــتْ قَلـــوص بنـــي سُهَيـــلٍ مـــن الأكْـــوارِ مَـــرْتَعُهـــا قَـــرِيـــبُ[٢]

وندر إسناد عسى إلى ضمير الشأن، حكى غلامُ ثعلب[٣]: «عسى زيد قائم».

(ص): ولا يتقدّم خبرها، ويتوسط بلا أن. ومعها بخلف. ويحذف إن علم. ولا يرفع أجنبياً مطلقاً، ولا سببياً غالباً، إلاّ خبر عسى.

وقد يجيء اسمها نكرةً محضة.

ويسند أوشك وعسى، وكذا اخلولق في الأصح إلى: «أن يفعل»، فيغني عن الخبر، وقيل: هي تامة حينئذ. فإن وقعت خبر اسم سابق جاز الإضمار وتركه. قال دُرَيْود[٤]: وهو أجود. وقد يوصل بعسى ضمير نصب اسماً حملاً على لعلّ. وقيل: خبراً مقدّماً. وقيل: نائب المرفوع. وقيل: هي حرف حينئذ. وقد يقتصر عليه. ونفي كاد نفي للمقاربة. وقيل: يدل على وقوع الخبر ببطء. وقيل: إثباتها. بنفيه، وعكسه.

= والخزانة (٨/ ٣٧٤، ٣٧٦)، والجنى الداني (ص ٤٦٣)، وشرح الأشموني (١/ ١٢٨)، وشرح شواهد المغني (ص ٤٤٤)، وشرح ابن عقيل (ص ١٦٤)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٨٢٢)، وشرح المفصل (٧/ ١٤)، ومغني اللبيب (١/ ١٥٢)، والمقرب (١/ ١٠٠).

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

وكم مثلها فارقتُها وهي تصفرُ

وهو لتأبط شرّاً في ديوانه (ص ٩١)، والأغاني (٢١/ ١٥٩)، وتخليص الشواهد (ص ٣٠٩)، وخزانة الأدب (٨/ ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦)، والخصائص (١/ ٣٩١)، والدرر (٢/ ١٥٠)، وشرح التصريح (١/ ٢٠٣)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ٨٣)، وشرح شواهد الإيضاح (ص ٦٢٩)، ولسان العرب (٣/ ٣٨٣ ـ كيد)، والمقاصد النحوية (٢/ ١٦٥). وبلا نسبة في الإنصاف (٢/ ٥٤٤)، وأوضح المسالك (١/ ٣٠٢)، وخزانة الأدب (٩/ ٣٤٧)، ورصف المباني (ص ١٩٠)، وشرح ابن عقيل (ص ١٦٤)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٨٢٢)، وشرح المفصل (١٣٧).

(٢) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في تخليص الشواهد (ص ٣٢٠)، وخزانة الأدب (٥/ ١٢٠، ٩/ ٣٥٢)، والدرر (٢/ ١٥٢)، وشرح الأشموني (١/ ١٢٨)، وشرح التصريح (١/ ٢٠٤)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ٣١٠)، وشرح شواهد المغني (ص ٦٠٦)، ومغني اللبيب (ص ٢٣٥)، والمقاصد النحوية (٢/ ١٧٠). ويروى: «قلوص بني زياد» مكان: «قلوص بني سهيل».

(٣) غلام ثعلب: هو محمد بن عبد الواحد. وقد تقدم التعريف به. انظر الفهارس العامة.

(٤) هو عبد الله بن سليمان بن المنذر المتوفى سنة ٣٢٥ هـ. تقدم.

(ش): فيه مسائل:

الأولى: لا يتقدّم الخبر في هذا الباب على الفعل، فلا يقال: أن يقوم عسى زيد اتّفاقاً، كما حكاه في (البسيط).

ويتوسّط بين الفعل والاسم إذا لم يقترن بـ «أن» اتفاقاً نحو: طفق يُصَلِّيان الزيدان.

قال ابن مالك: والسبب في ذلك أن أخبار هذه الأفعال خالفت أصلها بلزوم كونها أفعالاً، فلو قدّمت لازدادت مخالفتها الأصل. وأيضاً: فإنها أفعال ضعيفة لا تتصرّف فلها حال ضعفٍ بالنسبة إلى الأفعال الكاملة التصرف، فلم تتقدم أخبارها لتفضلها كان وأخواتها، وحال قوّة بالنسبة إلى الحروف، فأجيز توسّطها تفضيلاً لها على إنّ وأخواتها.

فإن اقترن بـ «أن» ففي التوسّط قولان: **أحدهما**: الجواز كغيره. وعليه: المبرّد، والسّيرافـي. وصححه ابن عصفور. **والثاني**: المنع وعليه الشّلَوْبين.

الثانية: يجوز حذف الخبر في هذا الباب إذا علم. ومنه قوله تعالى: ﴿فَطَفِقَ مَسْحًا﴾ [صٓ: ٣٣] أي: يمسح لدلالة المصدر. والأحسن كما قاله مصعب الخُشَنِـيّ[١]: أنه مما ورد فيه الخبر اسماً مفرداً تنبيهاً على الأصل كما تقدم في: صائماً، وآيباً. ومن الحذف حديث: «من تأنّـى أصاب أو كاد، ومن عجل أخطأ أو كاد»[٢]. وقوله:

٤٨٤ ـ وقد ذاق طَعْم الموت أو كَرَبَا[٣]

الثالثة: يتعيّن في خبر هذا الباب أن يعود منه ضميرٌ إلى الاسم فلا يجوز رفعه الظاهر لا أجنبياً، ولا سَبَبِيّاً، فلا يقال: طفق زيد يتحدث أخوه، ولا أنشأ عمرو ينشد ابنه، لأنها إنما جاءت لتدل على أن فاعلها قد يلبس بهذا الفعل، وشرع فيه، لا غيره.

ويستثنى عسى، فإن خبرها يرفع السّببـيّ كقوله:

٤٨٥ ـ وماذا عسى الحَجّاجُ يبلغ جُهْدُهُ[٤]

---

(١) مصعب بن محمد بن مسعود الخشني. تقدم. انظر الفهارس العامة.

(٢) الحديث رواه عن عقبة بن عامر: الطبراني في الكبير (١٧/ ٣١٠)، والهيثمي في مجمع الزوائد (٨/ ١٩)، والزبيدي في إتحاف السادة المتقين (٥/ ٢٥٢)، والعجلوني في كشف الخفا (٢/ ٣٣٥، ٣٥٠)، والمتقي الهندي في كنز العمال (٥٦٧٨).

(٣) من البسيط، وتمامه:

مـا كـان ذنبـي فـي جـارٍ جعلـتُ لـه ... عيشاً وقد ذاق طعم الموت أو كربا

وهو للحطيئة في ديوانه (ص ١٨)، والدرر (٢/ ١٥٣).

(٤) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

إذا نحن جاوزنا حفير زيادِ =

على رواية رفع «جهده».

وقولي: «غالباً» أشرت به إلى ما ورد نادراً من رفع خبر غيرعسى السّببيّ[1] كقوله:

٤٨٦ ـ وأسْقِيه حتى كاد مما أبثُّهُ تُكَلِّمني أحْجَارُهُ ومَلاعِبُهْ[2]

وقوله:

٤٨٧ ـ وقد جَعَلْتُ إذا ما قُمْتُ يُثْقِلُني ثَوْبي .... [3]

قال أبو حيان: وذلك عند أصحابنا لا يجوز. وتأوّلوا ما ورد من ذلك.

الرابعة: حق الاسم في هذا الباب أن يكون معرفة، أو مقارناً لها كما في باب كان. وقد يرد نكرة محضة كقوله:

٤٨٨ ـ عسى فَرَجٌ يأتي به الله إنّهُ[4]

الخامسة: يسند أوشك، وعسى، واخلولق إلى: «أن يفعل»، فيغني عن الخبر، ويكون (أن) والفعل سادّة مسدّ الجزأين، كما سدت مسد مفعولَيْ «حسب».

وقيل: بل هي حينئذ تامّة، مكتفية بالمرفوع كما في كان التامة، كقوله تعالى: ﴿وَعَسَىٰٓ

= وهو للفرزدق في ديوانه (١/ ١٦٠)، والدرر (٢/ ١٥٤)، وشرح التصريح (١/ ٢٠٥)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ٦٧٧)، ومعجم ما استعجم (ص ٤٥٩)، والمقاصد النحوية (٢/ ١٨٠). ولمالك بن الريب في ملحق ديوانه (ص ٥١)، وخزانة الأدب (٢/ ٢١١)، والشعر والشعراء (١/ ٣٦١). وبلا نسبة في أوضح المسالك (١/ ٣٠٨)، وشرح الأشموني (١/ ١٣٠).

(١) هكذا قيل في البيت الشاهد. وقيل أيضاً: «أحجاره» بدل من الضمير المستتر في «كاد» العائد إلى «الربع»، و «تكلمني» فيه ضمير مستتر عائد إلى «أحجار»؛ وأصل الكلام: كاد هو أحجاره تكلمني.

(٢) البيت من الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه (ص ٨١)، وأدب الكاتب (ص ٤٦٢)، والدرر (٢/ ١٥٥)، وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٣٦٤)، شرح التصريح (١/ ٢٠٤)، وشرح شافية ابن الحاجب (١/ ٩١، ٩٢)، وشرح شواهد الإيضاح (ص ٥٨٣)، وشرح شواهد الشافية (ص ٤١)، والكتاب (٤/ ٥٩)، ولسان العرب (١٤/ ٣٩١ ـ سقى) و (١٤/ ٤٤٠ ـ شكا)، والمقاصد النحوية (٢/ ١٧٦)، والممتع في التصريف (ص ١٨٧). وبلا نسبة في أوضح المسالك (١/ ٣٠٧)، وشرح الأشموني (١/ ١٣٠)، والصاحبي في فقه اللغة (ص ٢٢٦).

(٣) تقدم برقم (٤٦٠).

(٤) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

له كلّ يوم في خليقته أمرُ

وهو لمحمد بن إسماعيل في حاشية شذور الذهب (ص ٣٥١). وبلا نسبة في الدرر (٢/ ١٥٧)، وشرح شذور الذهب (ص ٣٥١)، وشرح ابن عقيل (ص ١٦٦)، والصاحبي في فقه اللغة (ص ١٥٧)، والمقاصد النحوية (٢/ ٢١٤).

أَن تَكْرَهُوا۟ شَيْـًٔا﴾ [البقرة: ٢١٦]، ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا﴾ [الإسراء: ٧٩]، وقال الشاعر:

٤٨٩ ـ سَيُوشِكُ أن تُنِيخَ إلى كَرِيم ينالُك بالنّدى قَبْل السُّؤَالِ[١]

وتقول: اخلولق أن تمطر السماء. وقال الخضْراويّ[٢]: لا يجوز ذلك في اخلولق، بل يختص بأوشك وعسى.

فإن تقدّم والحالة هذه اسم ظاهر نحو: زيد عسى أن يخرج جاز جعل الفعل مسنداً إلى «أن يفعل»، كما تقدّم. وجَعله مسنداً إلى ضمير الاسم السابق، «وأن يفعل» الخبر. فعلى الأول يجرّد الفعل من علامة التثنية، والجمع، والتأنيث نحو: الزيدان عسى أن يقوما، والزيدون عسى أن يقوموا، وهند عسى أن تقوم، والهندات عسى أن يَقُمْن. وكذا أوشك، واخلولق. وعلى الثاني يلحق بها، فيقال في الأمثلة: عسَيَا، وعَسَوْا، وعَسَيْتُ، وعَسَيْن. والتّجريد أجود كما قال دُرَيْود.

وقال أبو حيان: وقفت من قديم على نقل، وهو أن التّجريد لغة لقوم من العرب، والإلحاق لغة لآخرين، ونسيت اسم القبيلتين، فليس كل العرب تنطق باللغتين، وإنما ذلك بالنسبة إلى لغتين. انتهى.

أما غير الثلاثة فلا يسند لـ «أن يفعل» بحال.

السادسة: حق عسى إذا اتصل بها ضميران لا يكون إلاّ بصورة المرفوع، هذا هو المشهور في كلام العرب، وبه نزل القرآن.

ومن العرب من يأتي به بصورة المنصوب المتصل، فيقال: عساني، وعساك، وعساه. قال:

٤٩٠ ـ يا أَبتا علَّك أَو عَسَاكا[٣]

---

(١) البيت من الوافر، وهو لكثير عزة في ديوانه (ص ١٠٩)، والدرر (٢/ ١٥٨).

(٢) الخضراوي: هو محمد بن يحيى بن هشام ابن البرذعي المتوفى سنة ٦٤٦ هـ. تقدم.

(٣) الرجز لرؤبة في ملحقات ديوانه (ص ١٨١)، وخزانة الأدب (٥/ ٣٦٢، ٣٦٧، ٣٦٨)، وشرح أبيات سيبويه (٢/ ١٦٤)، وشرح شواهد المغني (١/ ٤٣٣)، وشرح المفصل (٧/ ١٢٣، ٢/ ٩٠)، والكتاب (٢/ ٣٧٥)، والمقاصد النحوية (٤/ ٢٥٢). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (١/ ٣٣٦)، والإنصاف (١/ ٢٢٢)، والجنى الداني (ص ٤٤٦، ٤٧٠)، والخصائص (٢/ ٩٦)، والدرر (٢/ ١٥٩)، ورصف المباني (ص ٢٩، ٢٤٩، ٣٥٥)، وسرّ صناعة الإعراب (١/ ٤٠٦، ٢/ ٤٩٣، ٥٠٢)، وشرح الأشموني (١/ ١٣٣، ٢/ ٤٥٨)، وشرح المفصل (٢/ ١٢، ٣/ ١١٨، ١٢٠، ٨/ ٧٨، ٩/ ٣٣)، واللامات (ص ١٣٥)، ولسان العرب (١٤/ ٣٤٩ ـ روى)، وما ينصرف وما لا ينصرف (ص ١٣٠)، والمقتضب (٣/ ٧١)، ومغني اللبيب (١/ ١٥١، ٢/ ٦٩٩).

فمذهب سيبويه إقرار المخبر عنه والخبر على حالَيْهما من الإسناد السابق إلاّ أنّ الخلاف وقع في العمل، فعكس العمل بأن نصبت الاسم، ورفعت الخبر حملاً لها على لعلّ. وقد صرح به في قوله:

٤٩١ ـ فقلت عسَاهَا نارُ كأسٍ وَعَلّها[1]

برفع نار.

ومذهب المبرّد والفارسي عكس الإسناد، إذ جعلا المخبر عنه خبراً، والخبرَ مخبراً عنه. ويلزم منه جعل خبر عسى اسماً صريحاً.

ومذهب الأخفش وابن مالك: إقرار الأمرين: العمل، والإسناد، لكنه تجوّز في الضمير. فجعل مكان ضمير الرفع ضمير النصب، وهو في محل رفع نيابة عن المرفوع، كما ناب ضمير الرفع عن ضمير النصب والجرّ في قولهم: أكرمتك أنت، وأنا كأنت.

ومذهب السّيرافي: أنها حينئذ حرف كـ «لعلّ».

وقد يقتصر، والحالة هذه على الضمير المنصوب كالبيت المصدّر به، فيكون الخبر محذوفاً، كما يقع ذلك في لعلّ السابقة.

وزعم قوم أنّ نفي كاد إثبات للخبر، وإثباتها نفي له. وشاع ذلك على الألسنة حتى قال بعضهم ملغزاً فيها:

٤٩٢ ـ أَنَحْوِيّ هذا العصر ما هي لفْظةٌ ... جَرت في لسَانَيْ جُرْهُم وثَمُودِ
إذَا اسْتُعْمِلَتْ في معرض الجَحْدِ أثبَتَتْ ... وإن أُثْبِتَتْ قامت مقام جُحودِ

واستدل لذلك بقوله تعالى: ﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ [البقرة: ٧١]، وقد ذبحوا. وبقوله: ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ﴾ [النّور: ٣٥]، ولم يضيء.

والتحقيق: أنها كسائر الأفعال، نفيها نفي، وإثباتها إثبات إلاّ أن معناها: المقاربة لا وقوع الفعل، فنفيها نفي لمقاربة الفعل. ويلزم منه نفي الفعل ضرورة أنّ من لم يقارب الفعل لم يقع منه الفعل. وإثباتها إثبات لمقاربة الفعل، ولا يلزم من مقاربته الفعل وقوعه. فقولك: كاد زيد يقوم. معناه: قارب القيام ولم يقم. ومنه: ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ﴾

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

تشكّى فآتي نحوها فأعودُها

وهو لصخر بن جعد الخضري في الدرر اللوامع (٢/ ١٥٩)، وشرح التصريح (١/ ٢١٣)، وشرح شواهد المغني (ص ٤٤٦)، والمقاصد النحوية (٢/ ٢٢٧). وبلا نسبة في أوضح المسالك (١/ ٣٢٩)، والجنى الداني (ص ٤٦٩)، وخزانة الأدب (٥/ ٣٥٠)، ومغني اللبيب (ص ١٥٣).

[النّور: ٣٥]، أي: يقارب الإضاءة، إلاّ أنه لم يضىء. وقولك: لم يكد زيد يقوم، معناه: لم يقارب القيام فضلاً عن أن يصدُر مِنْهُ. ومنه: ﴿إِذَآ أَخۡرَجَ يَدَهُۥ لَمۡ يَكَدۡ يَرَىٰهَاۗ﴾ [النّور: ٤٠]، أي: لم يقارب أن يراها فضلاً عن أن يرى. ﴿وَلَا يَكَادُ يُسِيغُهُۥ﴾ [إبراهيم: ١٧]، أي: لا يقارب إساغته، فضلاً عن يسيغه. وعلى هذا الزّجّاجِيّ وغيره.

وذهب قوم منهم ابن جنـيّ: إلى أن نفيها يدلّ على وقوع الفعل بعد بطء، لآية: ﴿وما كَادُوا يَفْعَلُون﴾، فإنهم فعلوا بعد بطء.

والجواب: أنها محمولة على وقتين، أي: فذبحوها بعد تكرار الأمر عليهم بذبحها وما كادوا يذبحونها قبل ذلك، ولا قاربوا الذبح، بل أنكروا ذلك أشدّ الإنكار بدليل قولهم: ﴿أَتَتَّخِذُنَا هُزُوٗاۖ﴾ [البقرة: ٦٧].

إنَّ وأَخـواتهـا

(ص): الثالث: إنّ للتأكيد، ولكنّ للاستدراك. قيل: والتوكيد. وهي بسيطة. والكوفية: مركّبة من «لَكِن أَنْ» أو «لا كَأَنْ»، أو «لا أن»، أقوال. وكأنّ للتشبيه، زاد الكوفية: والتحقيق، والتقريب، والشّك إن كان الخبر صفة أو جملة أو ظرفاً. وتدخل في تنبيه، وإنكار، وتعجب. والأصح أنها مركبة، وأنه لا تعلّق لكافها، وليت للتمنّي، ويقال: «لتَّ». ولعلّ لترجّ وإشفاق. قال الأخفش: وتعليل. والكوفية: واستفهام. والطّوال[1]: وشك. وهي بسيطة، ولامها أصل. وقيل: زائدة، وقيل: ابتداء. ويقال: علّ، ولعلّ، ولعنّ، وعنّ، ولأنّ، وأنّ، ورعنّ، ورغنّ، ولغنّ، ورعلّ، وغنّ، ولعلت، ولعا، ولو انّ.

(ش): الثالث: من نواسخ الابتداء الأحرف الخمسة المشبّهة بالفعل. وعَدَدْتُها خمسة كما صنع سيبويه والمبرد في (المقتضب)[2]، وابن السّراج في (الأصول)[3]، وابن مالك في (التسهيل) لا ستة كما صنع آخرون، لأن أنّ وإنّ واحدة. وإنما تكسر في مواضع، وتفتح في مواضع، وإن كانتا غيرين، فالثانية فرْع الأولى.

قال ابن مالك: فإن قيل: ينبغي ألاّ تُعَدّ: كأنّ، لأن أصلها: إنّ زيدت عليها الكاف.

---

(١) هو محمد بن أحمد بن عبد الله الطوال الكوفي، أحد أصحاب الكسائي. مات سنة ٢٤٣ هـ. (حاشية المطبوع: همع الهوامع ١٤٨/٢).

(٢) «المقتضب» للمبرد المتوفى سنة ٢٨٥ هـ. شرحه الرماني المتوفى سنة ٣٨٤ هـ، وعلق على مشكلات أوائله أبو القاسم سعيد بن سعيد الفارقي المتوفى سنة ٣٩١ هـ. (كشف الظنون ص ١٧٩٣).

(٣) «الأصول في النحو» لابن السراج المتوفى سنة ٣٦١ هـ. قال حاجي خليفة في كشف الظنون (ص ١١١): «وهو كتاب مرجوع إليه عند اضطراب النقل واختلاف الأقوال».

فالجواب: أنّ ذلك أصل منسوخ لاستغناء الكاف عن متعلق به، بخلاف أنَّ فليس أصلها منسوخاً بدليل جواز العطف بعدها على معنى الابتداء كما يعطف بعد المكسورة، فإنّ للتأكيد، ولذا أجيب بها القسم كما يجاب باللام في قولك: والله لزيد قائم.

وزعم ثعلب: أنّ الفرّاء قال: إنّ مقرّرة لقَسَم متروك استغني عنه بها. والتقدير: والله إن زيداً لقائم. وأنّ المفتوحة أيضاً تفيد التوكيد كما ذكر، وفيه إشكال ذكرته في: (الفتح القريب على مغني اللبيب)[1].

ولكنّ للاستدراك. ومعناه: أن يُثبِت حكماً لمحكوم عليه يخالف الحكم الذي للمحكوم عليه قبلها، ولذلك لا بد أن يتقدّمها كلام ملفوظ به أو مقدّر. ولا بد أن يكون نقيضاً لما بعده، أو ضِدّاً له أو خلافاً على رأيٍ، نحو: ما هذا ساكن لكنه متحرك. وما هذا أسود لكنه أبيض. وما هذا قائم لكنه شارب. ولا يجوز: زيد قائم لكن عمراً قائم بالإجماع.

وذكر ابن مالك، وصاحب (البسيط): أنها للتأكيد أيضاً. قال في (البسيط): معناها الاستدراك لخبرٍ يوهم أنه موافق لما قبله في الحكم، فإنه يُؤْتَى به لرفع ذلك التوهّم وتقريره، أو لتأكيد الأول وتحقيقه نحو: ما قائم زيد لكنّ عمراً قاعد، لما قيل: ما قائم زيد. فكأنه يوهم أن عمراً مثله لشبهٍ بينهما أو ملابسةٍ، فيرفع ذلك التوهم بالاستدراك. ونحو: لو قام فلان لقمت لكنّه لم يقم، فأكّدت «لكنّ» ما دلت عليه (لو). وكأنها في المعنى مخرجة لِما دخل في الأول توهّماً. ولذا لا يقع بين وِفاقَيْن.

واختلف فيها: أهي بسيطة أم مركّبة؟ فالبصريون على الأول، وأنها منتظمة من خمسة أحرف، وهو أقصى ما جاء عليه الحرف. والكوفيون على الثاني.

ثم اختلفوا: فقال الفرّاء: هي مركّبة من: «لكنْ» ساكنة النون، و «أنّ» المفتوحة المشدّدة، طرحت الهمزة، فحذفت نون «لكن» لملاقاتها الساكن.

وقال قوم من الكوفيين: هي مركبة من: «لا»، و «أن»، حذفت الهمزة، وزيدت الكاف. وقال آخرون منهم: هي مركّبة من: «لا» و «كأن». واختاره السّهيليّ. فإذا قلت: قَامَ زيد، لكنّ عمراً لم يقم، فكأنك قلت: لا، كأن عمراً لم يقم. والمعنى: فِعْل زيد لا كَفِعْل عمرو. ثم رُكِّبتْ وغيّرت، للانتشار بحذف الهمزة، وكسر الكاف.

---

(١) شرح السيوطي فيه ما في المغني من الشواهد. وله شرح آخر وهو المسمى بتحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب، وفتح القريب في حواشي مغني اللبيب، وتحفة الحبيب بنحاة مغني اللبيب، وله نكت على شرح شواهده. انظر كشف الظنون (ص ١٧٥٣).

وقال السّهيليّ: لما كان أصل: كأن إن المكسورة، وفُتِحتْ للكاف كُسِرت الكاف عند حذف الهمزة، لتدل على المحذوف، لكثرة التغيير.

و (كأن) للتشبيه لا معنى لها عند البصريين غيره. وزعم الكوفيون والزّجاجيّ: أنها تأتي للتحقيق والوجوب، كقوله:

٤٩٣ ـ فأصبح بطْنُ مكّة مُقْشَعِرّاً   كأنّ الأرض ليس بها هِشامُ[1]

أي: إن الأرض، لأنه قد مات، ورثاه بذلك. وخرّجه ابن مالك: على أن الكاف للتّعليل كاللام، أي: لأن الأرض.

قلت: وعندي تخريج أحسن من هذا، وهو أنه من باب تجاهل العارف كقوله:

٤٩٤ ـ أيا شَجَر الخَابُور ما لك مُورِقاً   كأنكَ لم تَجْزع على ابن طَرِيفِ[2]

وزعم الكوفيون: أنّها تكون للتقريب في نحو: كأنك بالشتاء مُقبل، وكأنّك بالفرج آت، وكأنك بالدنيا لم تكن، وبالآخرة لم تزل، إذ المعنى: تقريب إقبال الشتاء، وإتيان الفرج، وزوال الدنيا، وبقاء الآخرة.

وزعم الكوفيون والزّجاجيّ: أنها إذا كان خبرها اسماً جامداً كانت للتشبيه نحو: كأن زيداً أسد، وإذا كان مشتقّاً كانت للشّك بمنزلة: ظننت، وتوهمت نحو: كان زيداً قائم، لأن الشيء لا يُشَبّهُ بنفسه. وأجيب بأن الشيء يُشَبّه في حالة ما به في حالةٍ أخرى، فكأنك شبّهت زيداً، وهو غير قائم به قائماً. أو التقدير: كأنّ هيئة زيد هيئة قائم.

ووافق الكوفيين على ذلك ابنُ الطّراوة وابن السّيد، وصرح ابن السّيد بأنه إذا كان الخبر فعلاً، أو جملة، أو ظرفاً فكما إذا كان صفة.

وقد تدخل «كأنّ» في التنبيه، والإنكار، والتعجّب، تقول: فعلت كذا وكذا كأني لا أعلم، وفعلتم كذا كأن الله لا يعلم ما تفعلون. قال تعالى: ﴿وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [القصص: ٨٢]، فهي للتعجب على جعل «وي» مفصولة.

---

(١) البيت من الوافر، وهو للحارث بن خالد في ديوانه (ص ٩٣)، والاشتقاق (ص ١٠١، ١٤٧). وبلا نسبة في الجنى الداني (ص ٥٧١)، وجواهر الأدب (ص ٩٣)، والدرر (٢/ ١٦٣)، وشرح التصريح (١/ ٢١٢)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٥١٥)، ولسان العرب (١٢/ ٤٦١ ـ قثم)، ومغني اللبيب (١/ ١٩٢).

(٢) البيت من الطويل، وهو لليلى بنت طريف في الأغاني (١٢/ ٨٥، ٨٦)، والحماسة الشجرية (١/ ٣٢٨)، والدرر (٢/ ١٦٣)، وشرح شواهد المغني (ص ١٤٨) وفيه: «وقيل: اسمها سلمى». ولليلى أو لمحمد بن بجرة في سمط اللآلىء (ص ٩١٣). وللخارجية في الأشباه والنظائر (٥/ ٣١٠). وبلا نسبة في لسان العرب (٤/ ٢٢٩ ـ خبر)، ومغني اللبيب (١/ ٤٧).

واختلف في كأن أبسيطة أم مركبة؟ فقال بالأول: شِرْذِمة. واختاره أبو حيّان. لأن التركيب خلاف الأصل. فالأولى أن تكون حرفاً بسيطاً وضع للتشبيه كالكاف.

وقال بالثاني الخليل، وسيبويه، والأخفش، وجمهور البصريين، والفرّاء، وأنها مركبة من «أن» و «كاف» التشبيه. وأصلُ كأنّ زيداً أسدٌ: إن زيداً كأسدٍ، فالكاف للتشبيه، وأن مؤكدة له، ثم أرادوا الاهتمام بالتشبيه الذي عقدوا له الجملة، فأزالوا الكاف من وسط الجملة، وقدموها إلى أولها، لإفراط عنايتهم بالتشبيه، فلما دخلت الكاف على «إنّ» وجب فتحها، لأنّ إنّ المكسورة لا تقع بعد حرف الجرّ.

وادّعى الخضْراويّ: أنه لا خلاف في أنها مُرَكّبة من ذلك.

واختلف على هذا: هل تتعلّق هذه الكاف بشيء؟ على قولين: أحدهما: وهو الصحيح: لا، لأنها لمّا فارقت الموضع الذي يمكن أن تتعلق فيه بمحذوف زال ما كان لها من التعلّق. وعلى هذا الرّضيّ وابن عصفور. والثاني: نعم. وعليه الزَّجاج. قال: الكاف في موضع رفع، ومدخولها في تأويل المصدر، والخبر محذوف؛ فإذا قلت: كأني أخوك، فالتقدير: كأخُوّتي إياك موجودة. ورُدّ بأن العرب لم تظهر قط ما ادّعى إضماره. وعلى عدم التعلّق: هل هي باقية على جرّ مدخولها أمْ[1] لا؟ احتمالات لابن جنيّ، أقواهما عنده الأول بدليل فتح الهمزة بعدها.

وليت للتمني: ويقال: لَتَّ بإبدال الياء تاء، وإدغامها في التاء، وتكون في الممكن وغيره نحو: «ليتَ الشّباب يعودُ».

ولعلّ للترجّي في المحبوب، وللإشفاق في المكروه نحو: ﴿لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾ [الشورى: ١٧]، ﴿فَلَعَلَّكَ بَٰخِعٌ نَّفْسَكَ﴾ [الكهف: ٦]. ولا تستعمل إلاّ في الممكن.

وزاد الأخفش والكسائي في معانيها: التعليل. وخرّج عليه: ﴿لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ﴾ [طه: ٤٤].

وزاد الكوفيون في معانيها: الاستفهام. وخرّج عليه: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ﴾ [عبس: ٣]، وحديث: «لعلَّنَا أَعْجَلْناك»[2]. وزاد الطُّوال في معانيها، وأكثر الكوفيين: الشّك.

---

(١) كذا في الأصل؛ والصواب: «أو» لأن «أم» لا تعطف بعد «هل».

(٢) جزء من حديث رواه البخاري في كتاب الوضوء (باب من لم ير الوضوء إلا من المخرجين القبل والدبر لقوله تعالى: أو جاء أحد منكم من الغائط) حديث رقم (١٨٠): عن أبي سعيد الخدري: أن رسول الله ﷺ أرسل إلى رجل من الأنصار، فجاء ورأسه يقطر، فقال النبي ﷺ: «لعلّنا أعجلناك؟» فقال: نعم. فقال رسول الله ﷺ: «إذا أُعجلتَ ـ أو قُحِطْتَ ـ فعليك الوضوءُ». ورواه أيضاً مسلم في الحيض (حديث ٨٣)، وابن ماجه في الطهارة (باب ١١٠)، وأحمد في المسند (٣/ ٢١، ٢٦).

والبصريون رجّعوا هذه المعاني كلها إلى: الترجّي، والإشفاق.

والجمهور على أن «لَعَلّ» بسيطة، ولامها أصل. حكاه في: (البسيط) عن الكوفيين وأكثر النحويين. وقيل: مركّبة من: علّ، واللام الزائدة. وقيل: من لام الابتداء. وفيها لغات أخر. عدّتها ثلاثَ عشرةَ لغةً[(١)]:

علّ بحذف اللام قال:

٤٩٥ ـ لا تُهِينَ الفقيرَ علَّك أن تَرْكَعَ يوماً، والدَّهرُ قد رفَعَهْ[(٢)]

ولعنَّ: بإبدال اللام نوناً قال:

٤٩٦ ـ أَخُوكَ ولا تَدْري لعنَّك سَائِلُهْ[(٣)]

وعنّ: بحذف اللام من هذه.

ولأن: بإبدال العين همزة، واللام نوناً، قال:

٤٩٧ ـ عُوجا على الطّللِ المُحيلِ لأننا نَبكي الدِّيار كما بَكى ابنُ حِذام[(٤)]

---

(١) هي مع «لعلّ» أربع عشرة.

(٢) البيت من المنسرح، وهو للأضبط بن قريع في الأغاني (١٨/٦٨)، والحماسة الشجرية (١/٤٧٤)، وخزانة الأدب (١١/ ٤٥٠، ٤٥٢)، والدرر (٢/ ١٦٤، ٥/ ١٧٣)، وشرح التصريح (٢/ ٢٠٨)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ١١٥١)، وشرح شواهد الشافية (ص ١٦٠)، وشرح شواهد المغني (ص ٤٥٣)، والشعر والشعراء (١/ ٣٩٠)، والمعاني الكبير (ص ٤٩٥)، والمقاصد النحوية (٤/ ٣٣٤). وبلا نسبة في الإنصاف (١/ ٢٢١)، وأوضح المسالك (٤/ ١١١)، وجواهر الأدب (ص ٥٧، ١٤٦)، ورصف المباني (ص ٢٤٩، ٣٧٣، ٣٧٤)، وشرح الأشموني (٢/ ٥٠٤)، وشرح شافية ابن الحاجب (٢/ ٣٢)، وشرح ابن عقيل (ص ٥٥٠)، وشرح المفصل (٩/ ٤٣، ٤٤)، ولسان العرب (٦/ ١٨٤ ـ قنس، و ٨/ ١٣٣ ـ ركع، و ١٣/ ٤٣٨ ـ هون)، واللمع (ص ٢٧٨)، ومغني اللبيب (١/ ١٥٥)، والمقرب (٢/ ١٨). وقوله: «لا تهين» أصله: «لا تهينن» فحذفت نون التوكيد الخفيفة لالتقاء الساكنين وبقيت الفتحة.

(٣) عجز بيت من الطويل، وصدره:

ولا تحرم المولى الكريم فإنّه

وهو بلا نسبة في الدرر (٢/ ١٦٥)، والمعاني الكبير (ص ٤٩٥).

(٤) ويروى: «الطلل القديم» بدل: «الطلل المحيل»، ويروى: «ابن خذام» و «خدام» و «حزام»، والصواب ما ها هنا؛ لأن ابن حذام شاعر قديم يقال إنه أول من بكى الديار.

والبيت من الكامل، وهو لامرىء القيس في ديوانه (ص ١١٤)، وجمهرة اللغة (ص ٥٨٠)، والحيوان (٢/ ١٤٠) وفيه: «حمام» مكان «حذام»، وخزانة الأدب (٤/ ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨)، والدرر (٢/ ١٦٦)، وشرح المفصل (٨/ ٧٩)، ولسان العرب (١٢/ ١٦٩ ـ خذم)، والمؤتلف والمختلف (ص ١١) وفيه أيضاً: «حمام». وبلا نسبة في تذكرة النحاة (ص ١٩)، ورصف المباني (ص ١٢٧).

وأنَّ: بحذف اللام من هذه، وخرّج عليها: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنعام: ١٠٩]. وحكي: «ايت السوق أنّك تشتري لنا شيئاً». و (رَعنّ): بإبدال اللام راء، كما في: رَجُل، ورجُر. و (رغنّ)، و (لغنّ) بالغين المعجمة فيهما بدلاً من المهملة. و (رعلّ) بالمهملة. حكاه في (الغرّة)[1]. و (غَنّ): بالمعجمة. حكاها أبو حيان وثعلب. و (لعلت)[2]، وهي أقلها استعمالاً، كما قال الفارسيّ في «تذكرته»[3]. و (لعا) و (لو ان)[4]. حكاهما ....[5] وحكى (لو ان) القالي في «أماليه»[6]. وقال: قال رجل يَمَنِيّ: مَن يدعو إلـيّ المرأة الضَّالّة؟ فقال أعرابي: لَوَ انَّ عليها خمار أَسْوَدَ. يريد: لعلّ عليها.

وأنشد على (لغَـنّ) بالمعجمة قول أبـي النّجْم:

٤٩٨ ـ اغْدُ لغَنَّا في الرِّهان نُرْسِلُهْ[7]

قال عيسى بن عمر: سمعت أبا النجم ينشده هكذا[8].

[عمل «إنّ» وأخواتها عكس عمل «كان»]

(ص): مسألة: تعمل عكس كان، وقال الكوفية: الخبر باق وتعدّده ككان، ولا تخبر بواحد عن متعاطفين بتكريرها ولا تدخل على ما لا يدخله دام. وفيما خبره نهـيٌ خُلْف.

ومنع الأخفش وقوع سوف خبر ليت. ومبرَمان: الماضي لـ «لعلّ». ويختص بجواز أنْ فيه وبالممكن. وجوّز الفراء: نصب جزأي ليت. وابن سلّام[9]، وابن الطّراوة: الباقي.

---

(١) «الغرّة المخفية في شرح الدرّة الألفية» لابن الدهان. انظر الفهارس العامة.

(٢) قال في اللسان (١١/ ٤٧٤ ـ مادة علل): «وقالوا: لعَلّتْ، فأنثوا لعلّ بالتاء ولم يبدلوها هاءً في الوقف كما لم يبدلوها في رُبّت وثُمّت ولاتَ؛ لأنه ليس للحرف قوة الاسم وتصرفه».

(٣) «التذكرة في النحو» لأبـي علي الفارسي المتوفى سنة ٣٧٧ هـ. وهو كبير في مجلدات، لخّصه ابن جنّي. انظر: كشف الظنون (ص ٣٨٤).

(٤) الذي ذكره في اللسان (١١/ ٤٧٤): «لأنّا» و «لأنّنا»، ولم يذكر «لو انّ».

(٥) موضع النقط بياض في الأصل.

(٦) «أمالي القالي» في اللغة. انظر: كشف الظنون (ص ١٦٥).

(٧) الرجز لأبـي النجم في الدرر (٢/ ١٦٦)، وسرّ صناعة الإعراب (ص ٤٣٣)، وسمط اللآلي (ص ٣٢٨، ٧٥٨)، وشرح المفصل (٨/ ٧٩)، والممتع في التصريف (١/ ٣٩٥) وفيه: «لعنّا» بدل: «لغنّا»، واللسان (١١/ ٤٧٤ ـ علل) وفيه: «لعَلّنَا» بدل: «لغنّا». وبلا نسبة في رصف المباني (ص ٣٧٦).

(٨) نقل في اللسان (١١/ ٤٧٤) عن عيسى بن عمر أنه سمع أبا النجم ينشده «لعَلّنا».

(٩) هو أبو عبيد القاسم بن سلام. محدث، حافظ، فقيه، مقرىء، عالم بعلوم القرآن. ولد بهراة سنة =

وتقع أنّ اسماً لها بفصل، ولليت بدونه، فيسدّ عن الجزآين.

وألحق الأخفش بليت: لعلَّ، وكأنَّ، ولكنَّ. والفرّاء: إنَّ، وأنَّ.

(ش): لما كان لهذه الأحرف شبه بكان في لزوم المبتدأ والخبر، والاستغناء بهما عملت عملها معكوساً، ليكونا معه، كمفعول قُدّم وفاعل أُخّر تنبيهاً على الفرعيّة، ولأن معانيها في الإخبار، فكانت كالعُمَد، والأسماء كالفضلات، فأعطيا إعْرابيْهِمَا. ولا خلاف بين الفريقين: أنها النّاصبة للاسم.

واختلف في الخبر. فمذهب البصريين: أنها الرّافعة له أيضاً.

ومذهب الكوفيين: أنها لم تعمل فيه شيئاً، بل هو باقٍ على رفعه قبل دخولها. واستدلّ له السّهيلـي بأنها أضعف من الأفعال، فلم يجز أن تعمل عملهنّ.

وسُمع من العرب نصبُ الجزأين بعدها. فقيل: هو مؤوَّل، وعليه الجمهور. وقيل: سائغ في الجميع، وأنه لغة. وعليه أبو عُبَيد القاسم بن سلاّم، وابن الطّراوة وابن السيِّد. وقيل: خاص بليت. وعليه الفرّاء. ومن الوارد في ذلك قوله:

٤٩٩ ـ إن حُرَّاسَنا أُسْدَا[(١)]

وقـولـه:

٥٠٠ ـ إنَّ العجوز خِبّةً جَرُوزَا[(٢)]

= ١٥٠ هـ، وقيل: سنة ١٥٤. وأخذ عن أبي زيد الأنصاري وأبـي عبيدة والأصمعي واليزيدي وغيرهم من البصريين، وأخذ عن ابن الأعرابـي وأبـي زياد الكلابـي ويحيـى بن سعيد الأموي والشيباني والفراء والكسائي من الكوفيين. وروى الناس من كتبه المصنفة نيفاً وعشرين كتاباً في القرآن والفقه واللغة والحديث. توفي بمكة سنة ٢٢٢ هـ، وقيل: سنة ٢٢٣، وقيل: سنة ٢٢٤. انظر ترجمته في: تاريخ بغداد (١٢/٤٠٣ ـ ٤١٦)، والفهرست (١/٧١)، ومعجم الأدباء (١٦/٢٥٤ ـ ٢٦١)، ونزهة الألبا (ص ١٨٨ ـ ٢٠٦)، وطبقات القراء (٢/١٧ ـ ١٨)، وبغية الوعاة (ص ٣٧٦، ٣٧٧) وغيرها.

(١) من الطويل، وتمامه:

إذا اسْـوَدَّ جُنْـحُ اللّيـل فلتـأت ولتكـنْ خطـاك خفـافـاً إنّ حـراسنـا أُسْـدا

وهو لعمر بن أبـي ربيعة في الجنى الداني (ص ٣٩٤)، والدرر (٢/١٦٧)، وشرح شواهد المغني (ص ١٢٢)، ولم أقع عليه في ديوانه. وهو بلا نسبة في خزانة الأدب (٤/١٦٧، ١٠/٢٤٢)، وشرح الأشموني (١/١٣٥)، ومغني اللبيب (ص ٣٧).

(٢) الرجز بلا نسبة في الدرر (٢/١٦٧)، ونوادر أبـي زيد (ص ١٧٢). وبعده: «تأكل ما في مقعدها قفيزا». والجروز: كثيرة الأكل (اللسان: مادة جرز).

وقـولـه:

٥٠١ ـ كـأنَّ أُذْنَيْـه إذا تشَـوَّفـا   قـادمـةً، أوْ قَلَمـاً مُحـرَّفَـا[1]

وقـولـه:

٥٠٢ ـ ألا يا لَيْتني حجراً بِوَادٍ[2]

وقـولـه:

٥٠٣ ـ يا ليت أيّام الصِّبا رَوَاجِعا[3]

وسمع: «لعل زيداً أخانا».

والجمهور أولوا ذلك وشبهه على الحال، أو إضمار فعل، وحذف الخبر.

وبقي في المتن مسائل.

الأولى: في جواز تعدّد خبر هذه الأحرفِ خلاف:

قال أبو حيّان: والذي يلوح من مذهب سيبويه المنع، وهو الذي يقتضيه القياس، لأنها إنما عملت تشبيهاً بالفعل، والفعل لا يقتضي مرفوعين فكذلك هذه مع أنه لم يُسمع في شيء من كلام العرب.

الثانية: لا يجوز الإتيان بخبر واحد عن متعاطفين بتكرير إنَّ فلا يقال: إن زيداً وإن عمراً منطلقاً من جهة أنَّ الخبر حينئذ يكون معمولاً لعاملين، وهو لا يجوز.

الثالثة: ألاّ يكون الخبر في هذا الباب مُفْرداً طلبيّاً، كما لا يكون في دام كذلك.

---

(١) الرجز لمحمد بن ذؤيب في خزانة الأدب (١٠/ ٢٣٧، ٢٤٠)، والدرر (٢/ ١٦٨). وللعماني في سمط اللآلي (ص ٨٧٦)، وشرح شواهد المغني (ص ٥١٥). وبلا نسبة في تخليص الشواهد (ص ١٧٣)، والخصائص (٢/ ٤٣٠)، وديوان المعاني (١/ ٣٦)، وشرح الأشموني (١/ ١٣٥)، ومغني اللبيب (١/ ١٩٣).

(٢) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

أقام وليت أمّي لم تلدني

وهو للنمر بن تولب في ديوانه (ص٣٩١). وبلا نسبة في جواهر الأدب (ص ٣٥٨)، والدرر (٢/ ١٦٩).

(٣) الرجز لرؤبة في شرح المفصل (١/ ١٠٤) وليس في ديوانه. وللعجاج في ملحق ديوانه (٢/ ٣٠٦)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٦٩٠). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٤/ ٢٦٢)، والجنى الداني (ص ٤٩٢)، وجواهر الأدب (ص ٣٥٨)، وخزانة الأدب (١٠/ ٢٣٤، ٢٣٥)، والدرر (٢/ ١٧٠)، ورصف المباني (ص ٢٩٨)، وشرح الأشموني (١/ ١٣٥)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٤٣٤)، وشرح المفصل (١/ ١٠٤)، والكتاب (٢/ ١٤٢)، ومغني اللبيب (١/ ٢٨٥).

واختلف في جُمْلة النهي. وصحح ابن عصفور وقوعها خبراً هُنَا لقوله:

٥٠٤ ـ إنّ الـذيـن قَتَلْتُـمْ أَمْـسِ سيِّـدَهُـمْ   لا تَحْسَبوا لَيْلَهُم عن لَيْلِكم نَامَا[١]

قال أبو حيّان: وينبغي تخصيص ذلك بـ «إنّ» وحدها، لأنها مورد السماع. قال: والذي نصّ عليه شيوخنا المنع مطلقاً، وتأوّلوا البيت على إضمار القول.

ومنع (مَبْرمان)[٢]: وقوع الماضي خبراً لـ «لعلّ»، فلا يقال: لعلّ زيداً قام.

ومنع الأخفش: وقوع سوف خبراً لليت، فلا يقال: ليت زيداً سوف يقوم، لأن ليت لِمَا لم يَثْبُتْ، وسوف لِمَا يَثْبُتُ.

واختصّ خبر لعلّ بجواز دخول «أَنْ» فيه حملاً على عسى قال:

٥٠٥ ـ لعلّهُما أن يبغيا لك حِيلةً[٣]

وفي الحديث: «لعل أَحَدَكُم أنْ يكون أَلْحَنَ بحجّتِه»[٤]. وقولي: (بالممكن) مرّ تقريره.

الرابعة: تقع أن المفتوحة ومعمولاها اسماً لهذه الأحرف بشرط الفصل بالخبر إلاّ ليت بلا شرط، نحو: إنّ عندي أنك فاضل. وكأنّ في نفسي أنك فاضل. ولا يجوز: إنّك فاضل ونحوه. ويجوز في ليت نحو: ليت أنّك عندي، فيكون أنّ ومعمولاها سادّة مسد جُزْأَيْ «ليت». وألحق الأخفش بـ «ليت» في ذلك: «لعل»، و «كأن»، و «لكن»، نحو: لعلّ أنّك

---

(١) البيت من البسيط، وهو لأبـي مكعت أخي بنـي سعد بن مالك في خزانة الأدب (١٠/٢٤٧، ٢٤٩، ٢٥٠)، والدرر (٢/ ١٧٠). وبلا نسبة في شرح التصريح (١/٢٩٨)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٩١٤)، ومغني اللبيب (٢/ ٥٨٥).

(٢) هو أبو بكر محمد بن علي بن إسماعيل المتوفى سنة ٣٤٥ هـ. تقدّم التعريف به.

(٣) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

وأن يرحبا صدراً بما كنت أحصرُ

ويروى:

لعلّهمـا أن تبغيـا لـك حـاجـةً   وأن تـرحبا صبـراً بمـا كنـت أحصـرُ

وهو لعمر بن أبـي ربيعة في ديوانه (ص ٩٩)، والدرر (٢/ ١٧١، ٦/ ٢٧٣).

(٤) جزء من حديث رُوي في الصحاح بطرق وأسانيد مختلفة. رواه البخاري في الشهادات (باب ٢٧)، والحيل (باب ١٠)، والأحكام (باب ٢٠). ومسلم في الأقضية (حديث ٤)، وأبو داود في الأقضية (باب ٧)، والأدب (باب ٨٧). والترمذي في الأحكام (باب ١١ و ١٨)، والنسائي في القضاة (باب ١٢ و ٣٣)، وابن ماجه في الأحكام (باب ٥)، ومالك في الأقضية (حديث ١)، وأحمد في المسند (٢/ ٣٣٢، ٦/ ٢٠٣، ٢٩٠، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٢٠).

منطلق، ولكن أنك منطلق، وكأنّ أنّك منطلق.

قال الجَرْمي: وهذا رديء في القياس، لأن هذه الحروف إنما تعمل في المبتدأ، و «أنّ» لا يبتدأ بها. وأجاز هشام: إنّ أنّ زيداً منطلق حق، بمعنى: إن انطلاق زيد حق.

وأجاز الكسائي والفراء إدخال أنّ لقوله:

٥٠٦ ـ وَخُبِّرْتُ أَنَّ أَنَّما بيـن بيتِـه ونَجْـرَان أَحْـوَى، والْجَنَـابُ رَطِيبُ(١)

قال الفرّاء: أدخل (أنّ) على أنّما. وقال الفرّاء: لو قال قائل: أنّك قائم يعجبني جاز أن تقول: أنّ أنك قائم يعجبني.

قال أبو حيّان: وهذا من الفرّاء بناءً على رأيه أنّ (أنّ) يجوز الابتداء بها.

(ص): ولا يتقدّم خبرها بحال. ويتوسّط ظرفاً. ومع معموله، ولو مع اللام خلافاً للفرّاء. ويجب لما مرّ. ويتوسّط المعمول ظرْفاً خلافاً للأخفش، وحالاً، وفاقاً لِلْجَلُولِيّ(٢). ويحذف لقرينة خبر. وقيل: بشرط تنكير الاسم.

وقيل: والتكرير. ويجب مع واو مع؛ وسدّ حال. وكذا: «لَيْت شِعْري» قبل استفهام في الأصحّ. واسم. وقيل: يختص بالشّعر.

وثالثها: إن أدّى إلى ولاء فِعْل قَبُح في غيره.

ورابعها: فيهما. وخامسها: ما لم يؤد إلى ولاءِ اسم يَصْلُح لِعَملها. وسادسها: يختص بإن. وأكثر ما يكون الشأن. ولا يجوز: إنّ قائِماً الزيدان، ولا ظننت خلافاً للكوفيّة.

(ش): فيه مسائل:

الأولى: لا يجوز تقدّم خبر هذه الأحرف عليها بحال، لأنّ عملها بحقّ الفرعيّة، فلم يتصرّفوا فيها. وأمّا تقديمه على الاسم دونها، فإن كان غير ظرف أو مجرور لم يجز أيضاً، لما ذكر، وإنْ كان ظرفاً أو مجروراً جاز للتوسّع فيهما نحو: ﴿إِنَّ لَدَيْنَآ أَنكَالًا﴾ [المزمّل: ١٢]، ﴿إِنَّ عَلَيْنَا لَلْهُدَىٰ وَإِنَّ لَنَا لَلْآخِرَةَ وَٱلْأُولَىٰ﴾ [الليل: ١٢، ١٣].

وقد يجب التقديم والحالة هذه كأن يتصل بالاسم ضميره نحو: إنّ في الدار ساكِنَها، وإنّ عند هند أخاها.

---

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر (٢/ ١٧٢).

(٢) هو من شراح الإيضاح للفارسي. وسيذكره السيوطي باسمه في الشرح بعد أسطر: «أبو علي الحسن بن علي بن حمدون الأسدي المعروف بالجلولي». وذكره حاجي خليفة في كشف الظنون (ص ٢١٣) ولم يذكر تاريخ وفاته.

ولا يجوز إيلاء هذه الأحرف معمول خبرها، فلا يقال: إن طَعَامك زيداً آكلٌ، بالإجماع. فإن كان ظرفاً أو مجروراً جاز للتوسع فيهما كقوله:

٥٠٧ ـ فـلا تَلْحَنِـي فيهـا فـإن بِحُبِّهـا أخَـاك مُصـابُ القَلْـبِ جَـمٌّ بَـلَابِلُـهْ(١)

ومنع الأخفش قياس ذلك، وقصره على السماع.

وإن كان حالاً، فالجمهور على المنع. وأجازه أبو علـي الحسن بن علـي بن حمدون الأسديّ المعروف بالجلُولِـيّ في نُكَته على «إيضاح» الفارسـيّ. قال: لأنهم قد أجروا الحال مجرى الظرف نحو: إنَّ ضاحكاً زيداً قائم.

الثانية: يجوز حذف الخبر في هذا الباب للعلم به كغيره، سواء كان الاسمُ معرفة أم نكرة كرّرت «إنَّ» أم لا. هذا مذهب سيبويه؛ قال: يقول الرجل: هل لكم أحد؟ إن الناس [ألبٌ](٢) عليكم، فيقول: إنَّ زيداً وإنَّ عمراً، أي: إنَّ لنا. وقال:

٥٠٨ ـ إنَّ مَحلاًّ وإنَّ مُرْتَحَلا(٣)

أي: إنَّ لنا في الدنيا محلاًّ، وإنَّ لنا عنها مُرْتَحَلاً.

وذهب الكوفيون: إلى أنه لا يجوز إلاّ إذا كان الاسم نكرة.

وذهب الفرّاء: إلى أنه لا يجوز في معرفة ولا نكرة إلاّ إن كان بالتكرير كالبيت والمثال.

وَرُدّ المذهبان بالسماع، قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِٱلذِّكْرِ لَمَّا جَآءَهُمْ﴾ [فصّلت: ٤١]

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢/ ٢٣١)، وخزانة الأدب (٨/ ٤٥٣، ٤٥٥)، والدرر (٢/ ١٧٢)، وشرح الأشموني (١/ ١٣٧)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٩٦٩)، وشرح ابن عقيل (ص ١٧٨)، والكتاب (٢/ ١٣٣)، ومغني اللبيب (٢/ ٦٩٣)، والمقاصد النحوية (٢/ ٣٠٩)، والمقرب (١/ ١٠٨).

(٢) ما بين حاصرتين زيادة من الكتاب لسيبويه (١/ ٢٨٤).

(٣) صدر بيت من المنسرح، وعجزه:

وإنّ في السفر ما مضى مَهَلا

وهو للأعشى في ديوانه (ص ٢٨٣)، وخزانة الأدب (١٠/ ٤٥٢، ٤٥٩)، والخصائص (٢/ ٣٧٣)، والدرر (٢/ ١٧٣)، وسرّ صناعة الإعراب (٢/ ٥١٧)، والشعر والشعراء (ص ٧٥)، والكتاب (٢/ ١٤١)، ولسان العرب (١١/ ٢٧٩ ـ رحل)، والمحتسب (١/ ٣٤٩)، ومغني اللبيب (١/ ٨٢)، والمقتضب (٤/ ١٣٠)، والمقرب (١/ ١٠٩). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢/ ٣٢٩)، وأمالي ابن الحاجب (١/ ٣٤٥)، وخزانة الأدب (٩/ ٢٢٧)، ورصف المباني (ص ٢٩٨)، وشرح شواهد المغني (١/ ٢٣٨، ٢/ ٦١٢)، وشرح المفصل (٨/ ٨٤)، والصاحبي في فقه اللغة (ص ١٣٠)، ولسان العرب (١١/ ١٦٣ ـ جلل).

الآية. أي: يُعَذَّبُون. وقال الشاعر:

٥٠٩ ـ أتَوْني فقالوا يا جَمِيلُ تَبدّلت ... بُثَيْنَةُ أبْدالاً، فقلت: لَعلّها[(١)]

أي: تبدّلت.

ويجب حذف الخبر إذا سدّت مسدَّه واو المصاحبة. حكى سيبويه: «إنك ما وخيراً»، أي: إنك مع خير، و (ما) زائدة. وحكى الكسائي: «إنَّ كُلَّ ثوب لو ثمنه» بإدخال اللام على الواو.

أو سدّ مسدّه حال كقوله:

٥١٠ ـ إن اختيارَكَ ما تبغيه ذَا ثِقَةٍ ... باللَّهِ مُسْتَظْهِراً بالحزْم والجَلَدِ[(٢)]

وكذا، «ليت شعري»، إذا أردف باستفهام كقوله:

٥١١ ـ ألا لَيت شِعْري كَيْف حَادِثُ وَصْلِها[(٣)]

فشِعْري مصدر اسم ليت، والخبر ملتزم الحذف. والتقدير: ليت شعري بكذا ثابت أو موجود، أو واقع. وجملة الاستفهام في موضع نصب بالمصدر. وعِلّة الحذف كونه في معنى: ليتني أشعر، وسد الجملة بعده عن المحذوف.

ومقابل الأصحّ فيه قول المبرّد والزجّاج: إن جملة الاستفهام في محل رفع خبر ليت. والتقدير: ليت علمي واقعٌ بكَيْف حادِثٌ وصلها ثم حذف. وأضاف اتِّساعاً. ورُدّ بأنه يؤدي إلى الإخبار في هذا الباب بالجملة الطّلبية، وإلى خلوّ الجملة المخبر بها عن الرَّابط.

الثالثة: في جواز حذف الاسم في هذا الباب للعلم به مذاهب:

أحدها: الجواز مطلقاً، وعليه الأكثر. حكى سيبويه عن الخليل: «إنّ بك زيدٌ مأخوذٌ»، أي: إنه. وحكَى الأخفش: «إن بك مأخوذٌ أخَواك». وقال الشاعر:

٥١٢ ـ فلو كنت ضَبِّيّاً عَرَفْتَ قَرَابَتِي ... ولكنَّ زَنْجِيٌّ عظيمُ المَشَافِرِ[(٤)]

---

(١) البيت من الطويل، وهو لجميل بثينة في ديوانه (ص ١٥٠)، والدرر (٢/ ١٧٤)، والزهرة (ص ٢٤٩)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٢٢٠).

(٢) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الدرر (٢/ ١٧٥).

(٣) صدر بيت من الطويل لامرىء القيس، وعجزه:

وكيف تراعي وُصلة المتغيِّبِ

وهو في ديوانه (ص ٤٢)، والأشباه والنظائر (٥/ ٩١)، والدرر (٢/ ١٧٥).

(٤) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه (ص ٤٨١ ـ طبعة الصاوي سنة ١٣٥٤ هـ) والرواية فيه: «عظيماً مشافرُه»؛ وجمهرة اللغة (ص ١٣١٢)، وخزانة الأدب (١٠/ ٤٤٤)، والدرر (٢/ ١٧٦)، وشرح =

أي، ولكنك. وقال:

٥١٣ ـ فليت دَفَعْت الهـمّ عنّي سَاعَةً[١]

أي: فليتك.

الثاني: أنه خاصّ بالشّعر. وصححه ابن عصفور، والسّخاويّ[٢] في: (شرح المفصل)[٣].

الثالث: أنه حسن في الشعر وغيره، ما لم يؤد حذفه إلى أن يلـي إنَّ وأخواتها فعل، فإنه إذ ذاك يقبح في الكلام. قيل: وفي الشعر أيضاً. وهذا هو القول الرابع، لأنها حروف طالبة للأسماء، فاسْتَقْبَحُوا مباشرتها الأفعال.

الخامس: أنه حسن فيهما إنْ لم يؤد الحذف إلى أن يلـي «إنَّ» وأخواتها اسم يصح عملها فيه نحو: إنّ في الدار قام زيد. وقوله:

٥١٤ ـ كـأن علـى عِـرْنينِـه وجَبِينِـه أقام شُعَاعُ الشَّمس أو طلَع البدْرُ[٤]

وقولـه:

٥١٥ ـ إنّ مَـنْ يـدخـل الكنيسـةَ يـومـاً يَلْـقَ فيهـا جـآذراً وظِبـاءَ[٥]

= شواهد المغني (٢/ ٧٠١)، وشرح المفصل (٨/ ٨١، ٨٢)، والكتاب (٢/ ١٣٦)، ولسان العرب (٤/ ٤١٩ ـ شفر)، والمحتسب (٢/ ١٨٢). وبلا نسبة في الإنصاف (١/ ١٨٢)، والجنى الداني (ص ٥٩٠)، وخزانة الأدب (١١/ ٢٣٠)، والدرر (٣/ ١٦٠)، ورصف المباني (ص ٢٧٩، ٢٨٩)، ومجالس ثعلب (١/ ١٢٧)، ومغني اللبيب (ص ٢٩١)، والمنصف (٣/ ١٢٩).

(١) صدر بيت من الطويل، وهو لعديّ بن زيد في ديوانه (ص ١٦٢)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٦٩٧)، ونوادر أبـي زيد (ص ٢٥). وبلا نسبة في الإنصاف (١/ ١٨٣)، وخزانة الأدب (١٠/ ٤٤٥، ٤٥١، ٤٧٤)، والدرر (٢/ ١٧٧)، ومغني اللبيب (١/ ٢٩٨).

(٢) هو علي بن محمد بن عبد الصمد بن عبد الأحد بن عبد الغالب الهمداني المصري السخاوي الشافعي. مقرىء، مجود، متكلم، مفسر، محدث، فقيه، أصولي، أديب، لغوي، نحوي، شاعر. ولد بسخا من أعمال مصر سنة ٥٥٨ هـ، وتوفي بدمشق سنة ٦٤٣ هـ. له مصنفات كثيرة. انظر ترجمته في: معجم الأدباء (١٥/ ٦٥، ٦٦)، وطبقات القراء (١/ ٥٦٨ ـ ٥٧١)، وطبقات المفسرين للسيوطي (٢٥، ٢٦)، وإنباه الرواة (٢/ ٣١١، ٣١٢)، وبغية الوعاة (ص ٣٤٩، ٣٥٠)، وطبقات الشافعية للسبكي (٥/ ١٢٦، ١٢٧)، وهدية العارفين (١/ ٧٠٨، ٧٠٩).

(٣) للسخاوي شرحان على المفصل: أحدهما أربع مجلدات سماه: «المفضل» والآخر سماه: «سفر السعادة وسفير الإفادة». انظر: كشف الظنون (ص ١٧٧٥).

(٤) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في تذكرة النحاة (ص ٦٠٢)، وخزانة الأدب (١٠/ ٤٤٩)، والدرر (٢/ ١٧٨).

(٥) البيت من الخفيف، وهو للأخطل في خزانة الأدب (١/ ٤٥٧)، والدرر (٢/ ١٧٩)، وشرح شواهد =

فإن الشرط لا يحسن عمل إنَّ فيه، فإن أدّى إلى ذلك لم يجز نحو: إنه زيد قائم، فلا يجوز حذف الضمير.

السادس: أنّ الحذف خاص بإنَّ دون سائر أخواتها. ونقله أبو حيان عن الكوفيين. وأكثر ما يكون الاسم إذا حذف ضمير الشأن. وقد يكون غيره كما تقدَّم في: ولكنك، وليتك.

الرابعة: لا يجوز هنا: إن قائماً الزيدان، كما لا يجوز ذلك في المبتدأ دون استفهام أو نفي. وأجازه الكوفيون والأخفش بناء على إجازته في المبتدأ، فجعلوا: قائماً اسم إنَّ. والزيدان فاعل به سدَّ مسدّ خبرها. والخلاف جارٍ في باب ظن، فمن أجاز في المبتدأ وهنا أجاز: ظننت قائماً الزيدان، ومَنْ منَع مَنَع. وابن مالك وافقهم على الجواز في المبتدأ، ومنع في باب إنَّ، وظَنَّ. وفرّق بأن إعمال الصفة عَمَل الفعل فرعُ إعمال الفعل، فلا يستباح إلا في موضع يقع فيه الفعل، فلا يلزم من تجويز: قائم الزيدان جواز: إنَّ قائماً الزيدان، ولا ظننت قائماً الزيدان، لصحة وقوع الفعل موقع المتجرِّد من إنّ، وظننت، وامتناع وقوعه بعدهما.

[أحـــوال إنَّ]

(ص): مسألة: تكسر إنّ صلةً، وحالاً، ومحكيّةً بقول. وقبل لام معلّقة خلافاً للمازنـيّ مطلقاً، وللفرّاء إن طال.

وكذا خبر عَيْنٍ، ومبدوءاً بها في الأصح، وجوابَ قسم.

وجوّز قوم: الفتح. واختاره قوم. وأوجبه الفرّاء.

وتفتح بعد لولا، ولو، وما الظّرفيّة، وحتى غير الابتدائية، وأمّا بمعنى حقّاً، ولا جَرَم غالِباً، وموضع جرّ، أو رفع فعل، أو ابتداء، أو نصب غير خبر. وتؤول حينئذ بمصدر. وأنكره السّهيلي. ويجوزان بعد إذا فجأة، وفاء جزاء، وأي المفسّرة، وأول قولـي. وفي الكسر بعد مذ، ومنذ خلاف.

[وجوب كسـر همزة «إنّ»]

(ش): لـ «إنّ» ثلاثة أحوال:

= المغني (٢/٩١٨) وليس في ديوانه. وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر (٨/٤٦)، وأمالي ابن الحاجب (١/١٥٨)، وخزانة الأدب (٥/٤٢٠، ٩/١٥٥، ١٠/٤٤٨)، ورصف المباني (ص ١١٩)، وشرح المفصل (٣/١١٥)، ومغني اللبيب (١/٣٧).

أحدها: ما يجب فيه الكسر وذلك إذا قدرت بالجملة، وذلك في مواضع:

الأول: أن تقع صلة نحو: ﴿وَءَاتَيْنَٰهُ مِنَ ٱلْكُنُوزِ مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ﴾ [القصص: ٧٦].

الثاني: أن تقع حالاً نحو: ﴿كَمَآ أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنۢ بَيْتِكَ بِٱلْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ لَكَٰرِهُونَ﴾ [الأنفال: ٥].

الثالث: أن تقع محكيّة بالقول نحو: ﴿قَالَ إِنِّى عَبْدُ ٱللَّهِ﴾ [مريم: ٣٠].

الرابع: أن تقع قبل لام معلّقة نحو: ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ﴾ [المنافقون: ١].

الخامس: أن تقع خَبَر اسْمِ عَيْنٍ نحو: زيدٌ إنّه منطلق بناءً على إجازة ذلك، وهو رأي البصريين.

والكوفيون يمنعون صِحّة هذا التركيب أصلاً، فالخلاف عائد إلى أصل المسألة، لا الكسر، وهما متلازمان.

السادس: إذا وقعت مبدوءاً بها نحو: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ﴾ [القدر: ١].

قال أبو حيّان: وليس وجوب كسرها حينئذ مجمعاً عليه، فقد ذهب بعض النحويين: إلى جواز الابتداء بأن المفتوحة أول الكلام، فتقول: أنّ زيداً قائم عندي.

ودخل في المبدوء بها الواقعة بعد حيث، فتكسر لأنها لا تضاف إلا إلى جملة نحو: اجلس حيث إنّ زيداً جالس، ومن أجاز إضافتها إلى مفرد أجاز الفتح.

السابع: إذا وقعت جواب قسم نحو: «واللَّهِ إن زيداً قائم». هذا مذهب البصريين، وبه ورد السماع.

وقيل: يجوز فتحها مع اختيار الكسر. وقيل: يجوزان مع اختيار الفتح، وعليه الكسائي، والبغداديّون.

وقيل: يجب الفتح. وعليه الفراء.

قال في (البسيط): وأصل هذا الخلاف أنّ جُمْلَتَي القسم والمقسم عليه، هل إحداهما معمولة للأخرى، فيكون المقسم عليه مفعولاً لفعل القسم أوْ لا؟ وفي ذلك خلاف: فمن قال: نعم، فتح، لأن ذلك حكم إنّ إذا وقعت مفعولاً. ومن قال: لا، وإنما هي تأكيد للمقسم عليه، لا عاملة فيه كسَر. ومن جوّز الأمرين أجاز الوجهين.

[وجوب فتح همزة «أنّ»]

الحال الثاني: ما يجب فيه الفتح، وذلك في مواضع:

الأول: بعد لولا، نحو: ﴿فَلَوْلَآ أَنَّهُۥ كَانَ مِنَ ٱلْمُسَبِّحِينَ﴾ [الصّافّات: ١٤٣].

الثّاني: بعد لو، نحو: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا۟﴾ [الحجرات: ٥].

الثالث: بعد (ما) الظرفية، نحو: لا أُكَلّمُكَ ما أنَّ في السّماء نجماً.

الرابع: بعد حتى غير الابتدائية، وهي العاطفة والجارة، نحو: عرفت أمورك حتى أنّك فاضل. فإن قدّرْتها عاطفةً كان في موضع نصب، أو جارّة ففي موضع جرّ. أمّا الابتدائية فتكسر بعدها نحو: مرض حتى إنه لا يُرْجَى.

الخامس: بعد «أمَا» المخفّفة إذا كانت بمعنى حقّاً. فإن كانت بمعنى: ألا الاستفتاحية كسرت بعدها. وروي بالوجهين قولهم: «أمَا إِنَّك ذاهب»، فخرجت على المعنيين.

السادس: بعد لا جرم غالباً. قال تعالى: ﴿لَا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ ٱلنَّارَ﴾ [النّحل: ٦٢] أي: حقّاً. وبعض العرب أجراها مجرى اليمين، فكسر إنّ بعدها.

السابع: إذا وقعت في موضع جر بحرف أو إضافة، نحو: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ﴾ [الحجّ: ٦]، ﴿مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ﴾ [الذاريات: ٢٣].

الثامن: إذا وقعت في موضع رفع بفعل بأن تقع فاعلة، أو نائباً عنه، نحو: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ﴾ [العنكبوت: ٥١]، ﴿قُلْ أُوحِىَ إِلَىَّ أَنَّهُ ٱسْتَمَعَ﴾ [الجنّ: ١]، أو بابتداء بأن تقع مبتدأة، نحو: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنَّكَ تَرَى ٱلْأَرْضَ خَٰشِعَةً﴾ [فصّلت: ٣٩] بخلاف ما إذا وقعت في موضع رفع على الخبر، فإنها تكسر كما تقدم.

التاسع: إذا وقعت في موضع نصب غير خبر نحو: ﴿وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ﴾ [الأنعام: ٨١]، بخلاف نحو: حسبت زيداً إنه قائم، فإنها في موضع نصب، لكنها خبر في المعنى فتكسر.

وهي في هذه المواضع كلها مؤولة مع معمولها بمصدر مفرد مأخوذ من لفظ خبرها إن كان مشتقّاً، نحو: بلغني أنك منطلق، أو تنطلق، أي: انطلاقك. ومن الاستقرار إن كان ظرفاً أو مجروراً، نحو: بلغني أن زيداً عندك، أو في الدار، أي: استقراره. ومن الكون إن كان اسماً جامداً، نحو: بلغني أن هذا زيد، أي: كونه زيداً. وأنكر ذلك السّهيليّ، وقال: إنما يؤول بالمصدر «أنْ» النّاصبة للفعل، لأنها أبداً مع الفعل المتصرّف، و «أنّ» المشدّدة إنما تؤول بالحدث، لأن خبرها قد يكون جامداً، وهو لا يُشْعِرُ بالمصدر، لأنه لا فعل له. وأجيبُ بأنه يقدّر بالكون كما تقدم.

[أوْجُـه جـواز الأمْـرَيْـن]

الحال الثالث: ما يجوز فيه الأمران: فباعتبار تقديرها جملة تكسر، وباعتبار تقديرها بمصدر تفتح، وذلك في مواضع:

الأول: بعد إذا الفجائية كقوله:

٥١٦ ـ وكنـت أرى زيـداً كمـا قيـل سَيِّـداً إذا إِنَّـه عَبْـدُ القَفَـا واللَّهـازِمِ(١)

روي بالكسر على عدم التأويل، وبالفتح على معنى: إذا عُبودِيَّتُهُ حَاصِلَةٌ.

الثاني: بعد فاء الجزاء، نحو: ﴿مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوٓءًا بِجَهَٰلَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُۥ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [الأنعام: ٥٤]، قرىء بالكسر، وبالفتح على معنى: فالغُفْرانُ حاصِلٌ. ومنه نحو: أما في الدار فإن زيداً قائم.

الثالث: بعد «أيْ» المفسّرة.

الرابع: إذا وقعت إنَّ خبراً عن قول، وخبرها قول، وفاعل القولين واحد، نحو: أَوَّلُ ما أقول، أوْ أوّل قَوْلـي أني أحمد الله؛ فالفتح على تقدير: حَمْد الله(٢).

الخامس: بعد «مذ»، و«منذ»، نحو: ما رأيته مذ أو منذ أنّ الله خلقني، أجاز الأخفش الكسر، وصححه ابن عصفور، لأن «مذ»، و«منذ» يليهما الجمل. ومنعه بعضهم، لأن الجملة بعدهما بتأويل المصدر. وصرح سيبويه وابن السّراج بجواز الفتح ساكتين عن إجازة الكسر وامتناعه. ولم يقل أحد بتعيّن الكسر، وامتناع الفتح.

(ص): **والأصح أن المفتوحة فرع المكسورة. وثالثها أصلان. والمختار وفاقاً للزمخشريّ، وابن الحاجب: أنها بعد «لو» فاعل ثبت مقدّراً. وقال سيبويه: مبتدأ لا خبر له. أو مقدّر قبل أو بعد. أقوال. ولا يجب كون الخبر بعدها فعلاً خلافاً للزمخشريّ والسّيرافـيّ مطلقاً، ولابن الحاجب في المشتقّ.**

---

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (١/ ٣٣٨)، وتخليص الشواهد (ص ٣٤٨)، والجنى الداني (ص ٣٧٨، ٤١١)، وجواهر الأدب (ص ٣٥٢)، وخزانة الأدب (١٠/ ٢٦٥)، والخصائص (٢/ ٣٩٩)، والدرر (٢/ ١٨٠)، وشرح الأشموني (١/ ١٣٨)، وشرح التصريح (١/ ٢١٨)، وشرح شذور الذهب (ص ٢٦٩)، وشرح ابن عقيل (ص ١٨١)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٨٢٨)، وشرح المفصل (٤/ ٩٧، ٨/ ٦١)، والكتاب (٣/ ١٤٤)، والمقاصد النحوية (٢/ ٢٢٤)، والمقتضب (٢/ ٣٥١).

واللّهازم: أصول الحنكين، واحدتها لهزمة بالكسر. وقيل: اللهزمتان عظمان ناتئان في اللحيين تحت الأذنين، وقيل: هما مُضيغتان عليّتان تحتهما. انظر: اللسان (١٢/ ٥٥٦ ـ مادة لهزم).

(٢) أما الكسر فهو على الأصل من كسر همزتها بعد فعل القول.

(ش): فيه مسألتان:

الأولى: الأصحّ أن (إنّ) المكسورة أصل، والمفتوحة فَرْعٌ عنها، لأن الكلام مع المكسورة جملة غير مؤولة بمفرد، ومع المفتوحة مؤول بمفرد، وكون المنطوق به جملةً من كل وجه، أو مفرداً من كل وجه أصلٌ لكونه جملةً من وجه، ومفرداً من وجه. ولأن المكسورة مستغنية بمعمولها عن زيادة، والمفتوحة لا تستغني عن زيادة، والمجرّد من الزيادة أصل. ولأن المفتوحة تصير مكسورة بحذف ما تتعلّق به، ولا تصير المكسورة مفتوحة إلا بزيادة، والمرجوع إليه بحذف أصل المتوصل إليه بزيادة. ولأن المكسورة تفيد معنًى واحداً، وهو التأكيد. والمفتوحة تفيده، وتعلّق ما بعدها بما قبلها. ولأنها أشبه بالفعل إذ هي عاملة غير معمولة، والمفتوحة عاملة ومعمولة. ولأنها مستقلة. والمفتوحة كبعض اسم إذ هي وما عملت فيه بتقديره.

وقال قوم: المفتوحة أصل المكسورة. وقال آخرون: كلٌّ واحدةٍ أصلٌ برأسها. حكاهما أبو حيّان.

الثانية: إذا وقعت أنّ بعد لو فمذهب سيبويه وأكثر البصريين: أنها في محل رفع بالابتداء، والخبر محذوف لا يجوز إظهاره كحذفه بعد لولا.

وذهب بعضهم: إلى أنه مرفوع بالابتداء، ولا خبر له لطوله، وجريان المسند والمسند إليه في الذِّكر. وذهب الكوفيون والمبرّد، والزّجاج، والزمخشريّ، وابن الحاجب: إلى أنه فاعل بفعلٍ مقدّر بعد لو تقديرهُ «ثبت». وهذا المختار لإغنائه عن تقدير الخبر، وإبقاء «لو» على حالها من الاختصاص بالفعل.

ثم ذهب قوم منهم الزمخشريّ والسّيرافيّ: إلى أنه يجب وقوع خبر أنَّ والحالة هذه فعلاً ليكون جَبْراً لما فات «لو» من إيلائها الفعل ظاهراً، نحو: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا﴾ [الحُجُرات: ٥]. ولا يجوز لو أن زيداً أخوك لأكرمتك.

وقال ابن الحاجب: هذا إذا كان مشتقّاً، فإنه حينئذ يتعيّن فعليّته، فإن كان اسماً جامداً جاز. وجوّز الخضراويّ وغيره: وقوع خبرها جامداً ومشتقّاً غير فعل. وهو الصواب لوروده. قال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ﴾ [لقمان: ٢٧].

وقال الشاعر:

٥١٧ ـ لو أن حَيّاً مُدْرِكُ الفَلاحِ   أدركهُ مُلاَعِبُ الرِّماحِ[1]

---

(١) الرجز للبيد بن ربيعة في ديوانه (ص ٧٣٣)، وجمهرة اللغة (ص ٥٥٥)، وخزانة الأدب (١١/ ٣٠٤)، والدرر (٢/ ١٨١)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٦٦٣)، ولسان العرب (١/ ٧٤١ ـ لعب)، والمقاصد

(ص): مسألة: تدخل اللاّم اسم المكسورة المفصول، والعماد[1]، والخبر المؤخر. وأول جزأي الاسميّة أولى. وفي معموله متوسّطاً ظرفاً.

ثالثها: الأصح: إن جرد الخبر، قيل: وحالاً، ومفعولاً به. وتوقّف أبو حيّان، لا متأخّراً. وجوّزه الزَّجاج مع دخولها على الخبر. فإن تأخر عنه دون الاسم، فأجازه ابن خروف[2] قياساً، ولا شَرْطاً. وجوّزه ابن الأنباري في الجواب، وماضياً متصرِّفاً.

قال سيبويه: وجامداً إلا بقد، وأطلق خطاب. ولا معموله. ونفياً. وواو مع، وحالاً سادة. وواوه. وخبر إنّ، ولكنّ على الأصحّ في الكلّ.

ومنعها الكوفية في تنفيس. والفرّاء في شرط معترض، وأظنّ، وإلى، وحتى، ومذ، ومنذ. وجوّز دخول اللامين، وهي لام الابتداء أخرت كراهة توالي توكيدين. وقال ثعلب ومعاذ: مقابلة للباء في «ما». وهشام[3] والطّوال[4]: جواب قسم مقدر. وقد تدخل على كان. وشذّت في خبر مبتدأ، وأمسى، وزال، ورأى، وما. وفي لهنك مع تأكد الخبر ودونه. وقيل: هي لام قسم. وقيل: أصله: له أنك. فإن صحبت نون توكيد بعد إنّ، أو ماضياً متصرِّفاً دون «قد» نوي قسم، وفتحت.

(ش): تدخل اللام بعد إنَّ المكسورة على اسمها المفصول، إما بالخبر نحو: ﴿وَإِنَّ لَكَ لَأَجْرًا﴾ [القلم: ٣]. أو بمعمول الخبر نحو: إن فيك لزيداً راغب. أو بمعمول الاسم نحو: إن في الدار لساكناً زيدٌ. وعلى ضمير الفصل نحو: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْقَصَصُ ٱلْحَقُّ﴾ [آل عمران: ٦٢]. وعلى الخبر المؤخر عن الاسم نحو: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو فَضْلٍ﴾ [النّمل: ٧٣] بخلاف المقدم عليه، فلا يقال: إنَّ لعندك زيداً. فإن كان الخبر جملةً اسميةً جاز دخولها على أول جُزْأَيْهَا، وعلى الثاني. والأول أوْلى، لتعيّنه في الفعلية نحو: ﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ ٱلصَّآفُّونَ﴾ [الصافّات: ١٦٥]. ومن دخولها على الثاني قوله:

٥١٨ ـ فإنك مَنْ حَاربتَهُ لمُحَارَبٌ شَقِيٌّ، ومَنْ سَالَمْتَهُ لَسَعِيدُ[5]

= النحوية (٤/٤٦٦). ولبنت عامر بن مالك في الحماسة الشجرية (١/٣٢٩). وبلا نسبة في الجنى الداني (ص ٢٨٢)، ومغني اللبيب (١/ ٢٧٠).

(١) العماد: هو لغةً: كلمة تدلّ على كل ما رفع شيئاً وحمله. واصطلاحاً: ضمير الفصل، وسمي بذلك ضمير الفصل لأنه يعتمد عليه في الفصل بين خبر المبتدأ والنعت فيأتي ضمير الفصل أو العماد ليبين أن ما بعد المبتدأ هو الخبر لا التابع (المعجم المفصل في النحو العربي ٢/٦٩٧).

(٢) ابن خروف: هو علي بن محمد بن علي. تقدّم. انظر الفهارس العامة.

(٣) هو هشام بن معاوية الضرير المتوفى سنة ٢٠٩ هـ. وقد تقدم.

(٤) هو محمد بن أحمد بن عبد الله المتوفّى سنة ٢٤٣ هـ. وقد تقدم.

(٥) البيت من الطويل، وهو لأبي وعزة عمرو بن عبد الله في المقاصد النحوية (٢/٢٤٥). وبلا نسبة في =

وفي دخولها على معمول الخبر إذا كان متوسّطاً بين الاسم والخبر، وهو ظرف أو مجرور أقوال:

أحدها: الجواز مطلقاً، وإن دخلت على الخبر أيضاً. وعليه المبرّد. وصححه ابن مالك وأبو حيّان. حكي: إن زيداً لبك لواثق، وإني لبحمد الله لصالح، وأنشدوا:

٥١٩ ـ إنّي لَعِنْدَ أذَى المَوْلى لَذُو حَنَقٍ[1]

والثاني: المنع مطلقاً. **والثالث**: وهو الأصح عندي تبعاً للسِّيرافيّ، وابن عصفور: الجواز إنْ لم تدخل على الخبر كقوله:

٥٢٠ ـ إن امرأً خصّني عمداً مودّته على التَّنَائِي لعندي غَيْرُ مَكْفُورِ[2]

والمنع إن دخلت عليه، لأن الحرف إذا أعيد للتأكيد لم يعد إلا مع ما دخل عليه أو مع ضميره، ولا يعاد مع غيره إلاّ في ضرورة.

فإن كان حالاً، أو مفعولاً به، فقيل: يجوز إجراؤهما مُجرى الظرف نحو: إن زيداً لضاحكاً مُقْبِلٌ، وإن زيداً لطَعَامك آكل. قال أبو حيّان: ولم يسمع ذلك فيهما، فينبغي أن يتوقّف فيه. ولا يصحّ القياس على الظرف والمجرور، لأنه يتوسع فيهما ما لا يتوسّع في غيرهما. ومِمّن نصّ على الجواز في المفعول به الزجّاج، وابن ولاّد، وابن مالك. ونَصَّ الأوّلان على المنع في الحال، بل نقله أبو حيّان عن نصّ الأئمّة. وحكى صاحب (البسيط) فيه الخلاف بلا ترجيح. وقال: من راعى أنه فضلة كالظرف أجاز. ومن راعى أنه لا يكون خبراً بخلاف الظرف لم يجوّز. ثم قال: وينبغي ألا يجوز في المفعول. انتهى.

قال أبو حيّان: وأمّا إذا كان المعمول مصدراً، أو مفعولاً له نحو: إن زيداً لقياماً قائم، وإن زيداً لإِحْساناً يزورك، فهو مندرج في عموم قولهم: إنها تدخل على معمول الخبر. وينبغي أن يتوقف في ذلك، ولا يقدم عليه إلا بسماع.

وإن تأخر معمول الخبر عنه وعن الاسم، فإن جرّد الخبر من اللام لم يجز دخولها

= تخليص الشواهد (ص ٣٥٨، ٣٦١)، والدرر (٢/ ١٨١).

(١) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

وإنّ حلمي إذا أوذيتُ معتادُ

وهو بلا نسبة في الدرر (٢/ ١٨٢).

(٢) البيت من البسيط، وهو لأبي زبيد الطائي في الدرر (٢/ ١٨٣، ٥/ ١٨)، وسرّ صناعة الإعراب (١/ ٣٧٥)، وشرح أبيات سيبويه (١/ ٤٣٢)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٩٥٣)، والكتاب (٢/ ١٣٤)، ولسان العرب (٧/ ٢٤ ـ خصص). وبلا نسبة في الإنصاف (١/ ٤٠٤)، ورصف المباني (ص ١٢١، ٢٣٤)، وشرح الأشموني (٢/ ٣٣٠)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٢٢٣)، وشرح المفصل (٨/ ٦٥)، ومغني اللبيب (٢/ ٦٧٦).

عليه. وإن لم يجرّد فقولان: أحدهما: الجواز، وعليه الزّجّاج نحو: إن زيداً لقائم لفي الدار. والثاني، وهو الصحيح، وعليه المبرِّد: المنعُ، لأنه لم يسمع.

وإن تأخر عن الخبر دون الاسم، فقال ابن خروف: القياس أن يجوز دخولها عليه، لتعلّقه بما قبل الاسم نحو: إن عندي لفي الدار زيداً، وإن عندي لقائماً صاحبك.

ولا تدخل اللام على الخبر إذا كان أداة الشرط، فلا يقال: إنَّ زيداً لئن أكرمني أكرمته، حذراً من التباسها بالموطِّئة، فإنها تصحب أداة الشرط كثيراً، ولذلك جوّز ابن الأنباري دخولها على جوابه، لأنه غير صالح للتوطئة، نحو: إن زيداً من يأته ليحسن إليه. قال ابن مالك: إلاّ أنه لم يسمع، فالأجود ألاّ يحكم بجوازه. ووافقه أبو حيّان. وقال: إن الكسائي والفرّاء أيضاً نصّا على منعه. ونصّ الفراء أيضاً على منع دخولها على الشرط المعترض بين اسم إنَّ وخبرها نحو: إن زيداً لئن أتاك مُحْسِنٌ.

ولا تدخل على فعل ماض متصرِّف خال من «قد»، فلا يقال: إن زيداً لقد قام بخلاف المضارع، فإنها تدخل عليه نحو: إن زيداً ليقوم، لشبهه بالاسم الذي هو الأصل فيها، وبخلاف الماضي المتصرف مع «قد» نحو: إن زيداً لقد قام، فإن (قد) قرينة في الحال. فأشبه المضارع. وبخلاف الجامد نحو: إن زيداً لنعم الرجل، لأنه لكونه للإنشاء يستلزم الحضور، فأشبه المضارع، ولكونه لا يتصرف أشبه الاسم، والمتصرِّف الخالي من قد خالٍ من الشّبه بكل طريق. هذا ما ذكره ابن عصفور وابن مالك. ونقل أبو حيان كالصفّار، وابن السيّد[1] عن سيبويه: أنه منع دخولها على الجامد أيضاً، وأن الجواز مذهب الأخفش لما تقدم، والفرّاء، لأن نعم وبئس عنده اسمان، وعسى لكونها لا مضارع لها بمنزلة المضارع إذا كانت بلفظ واحد له، ولغيره. ووافقهما أكثر الكوفيين، والأندلسيين.

وذهب خطّاب بن يوسف المارِدِيّ[2] صاحب (التوشيح)[3]: إلى أنها لا تدخل على الماضي مطلقاً، لا مع «قد»، ولا خالِياً عنها، لأنه ليس له معنى اسم الفاعل، قال: وما سمع من ذلك فاللاّم فيه لام القسم، لا الابتداء.

ولا تدخل أيضاً على معمول الماضي المتصرِّف الخالي من «قد»، فلا يقال: إن زيداً لطعامك آكل. وأجازه الأخفش، والفرّاء.

ورُدَّ بأن دخولها على المعمول فرع دخولها على الخبر، وهي لا تدخل على الخبر المذكور، فكذا معموله، وإلا يلزم ترجيح الفرع على الأصل.

---

(١) هو البطليوسي. وقد تقدم.

(٢) المتوفى بعد سنة ٤٥٠ هـ. وقد تقدم.

(٣) انظر: كشف الظنون (ص ٥٠٧).

ولا تدخل على خبر منفيّ؛ قال ابن مالك: لأن أكثر النفي بما أوله لام، فكره دخول اللّام على لام، ثم جرى النفي على سنن واحد. وأجازه بعضهم لقوله:

٥٢١ - وأعْلَمُ إنّ تَسْلِيماً وتَرْكاً لَلاَ مُتَشَابِهَانِ ولا سَوَاءُ(١)

وأجيب بأنه نادر.

ولا تدخل أيضاً على واو «مع» المغنية عن الخبر. وجوّزه الكسائي. وحكى: «إن كُل ثوب لو ثمنه». ولا تدخل أيضاً على الحال السادّة مسدّ الخبر. وأجازه الكوفيون نحو: إنّ أكلي التفاحة لنضيجة. ولا على واو الحال السادّة مسدّ الخبر، وأجازه الكسائي نحو: إن شتمي زيداً لو النّاس ينظرون. ولا تدخل على خبر أنّ المفتوحة، وجوّزه المبرّد، وقرىء: ﴿إِلَّآ أَنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ﴾ [الفرقان: ٢٠] بفتح الهمزة. وأنشدوا:

٥٢٢ - أَلَمْ تَكُن حَلَفْتَ بِاللَّه العلِيِّ أنّ مَطَايَاكَ لَمِنْ خَيْرِ المَطِيِّ(٢)

وخرَّجه الجمهور على الزيادة أو الشّذوذ.

ولا على خبر لكن. وجوزه الكوفيون لقوله:

٥٢٣ - ولَكِنَّني من حُبِّها لَعَمِيدُ(٣)

وأجيب بما تقدّم.

ومنع الكوفيون دخولها على حرف التنفيس. وغلّطهم البصريون لوروده في قوله تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ﴾ [الضحى: ٥].

---

(١) البيت من الوافر، وهو لأبي حزام العكلي في خزانة الأدب (١٠/ ٣٣٠، ٣٣١)، والدرر (٢/ ١٨٤)، وسرّ صناعة الإعراب (ص ٣٧٧)، وشرح التصريح (١/ ٢٢٢)، والمقاصد النحوية (٢/ ٢٤٤). وبلا نسبة في أوضح المسالك (١/ ٣٤٥)، وجواهر الأدب (ص ٨٥)، وتخليص الشواهد (ص ٣٥٦)، وشرح الأشموني (١/ ١٤١)، وشرح ابن عقيل (ص ١٨٦)، والمحتسب (١/ ٤٣).

(٢) الرجز بلا نسبة في الدرر (٢/ ١٨٢).

(٣) عجز بيت من الطويل، وصدره:

يلومونني في حبِّ ليلى عواذلي

وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر (٤/ ٣٨)، والإنصاف (١/ ٢٠٩)، وتخليص الشواهد (ص ٣٥٧)، والجنى الداني (ص ١٣٢، ٦١٨)، وجواهر الأدب (ص ٨٧)، وخزانة الأدب (١/ ١٦، ١٠/ ٣٦١، ٣٦٣)، والدرر (٢/ ١٨٥)، ورصف المباني (ص ٢٣٥، ٢٧٩)، وسرّ صناعة الإعراب (١/ ٣٨٠)، وشرح الأشموني (١/ ١٤١)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٦٠٥)، وشرح ابن عقيل (ص ١٨٤)، وشرح المفصل (٨/ ٦٢، ٦٤)، وكتاب اللامات (ص ١٥٨)، ولسان العرب (١٣/ ٣٩١ - لكن)، ومغني اللبيب (١/ ٢٣٣، ٢٩٢)، والمقاصد النحوية (٢/ ٢٤٧).

وقال بعض المغاربة: امتنعت العرب من إدخال اللام على السين كراهة توالي الحركات في سيتدحرج، وطرْد الباقي.

ومنع الفرّاء نحو: إن زيداً لأظن قائم، وإن زيداً لئن شاء الله قائم. قال ابن كيسان: لأنه كلام معترض به من إخبارك عن نفسك، كيف وصفت الخبر عن زيد شَكّاً كان عندك أو يقيناً؟ والتوكيد إنما هو لخبر زيد، لا لخبرك عن نفسك، لأن «إنّ» لا تتعلق بخبرك، وهي متجاوزة إلى الخبر.

وبقي في المتن مسائل:

الأولى: أجاز الفرّاء الجمع بين لامين نحو: إن زيداً للقد قام، وأنشد:

٥٢٤ ـ فلئن يوماً أصابوا عِزّةً وَأَصَبْنَا من زمانٍ رنَقَا
لَلَقَدْ كانوا لدى أَزْمَانِنَا بِصَنِيعَين لِبأسٍ وتُقَى[1]

ومنع ذلك البصريون، وقالوا: الرواية: فلقد.

الثانية: اختلف في اللام الدّاخلة على خبر «إنّ». فالبصريّون: على أنها لام الابتداء التي في قولك: لزيد أخوك، أُخرت لأنها للتأكيد وإنّ للتأكيد، فكرهوا توالي حرفين لمعنى واحد. والعرب لا تجمع بين حرفين لمعنى واحد إلاّ في ضرورة. وإذا أرادوا ذلك فصلوا بينهما.

قال الأخفش: وإنما بدءوا بإنّ لقوتها من حيث إنها عاملة، واللام غير عاملة، فجعلوا الأقوى متقدِّماً في اللفظ.

وقال ابن كيسان: أخرت لئلا يبطل عمل (إنَّ) لو وَلِيَتْها، لأنها تقطع مدخولها عمّا قبله. وذهب مُعاذ الهرّاء[2] وثعلب: إلى أنها جيء بها بإزاء الباء في خبرها. فقولك إن زيداً منطلق، جواب: ما زيدٌ منطلقاً. وإن زيداً لمنطلق، جواب ما زيد بمنطلق.

وذهب هشام وأبو عبد الله الطُّوال: إلى أنها جواب قسم مقدر قبل إنَّ.

وعلى القول بأنها للتأكيد، هل هي لتأكيد الجملة بأسرها، أو للخبر وحده، و (إنَّ)

---

(١) البيتان من الرمل، وهما بلا نسبة في الدرر (٢/ ١٨٦)، والبيت الثاني منهما في خزانة الأدب (٩/ ٥٢٨، ١١/ ٣٣٠)، والشعر والشعراء (١/ ١٠٦)، والصاحبي في فقه اللغة (ص ٥٦)، ولسان العرب (٣/ ٣٩٢ ـ لقد).

(٢) هو أبو مسلم معاذ بن مسلم الهرّاء الكوفي. نحوي، شاعر. صنف في النحو كثيراً ولم يظهر له شيء من التصانيف. توفي عن عمر طويل سنة ١٨٧ هـ، وقيل: سنة ١٩٠ هـ. انظر ترجمته في: وفيات الأعيان (٥/ ١٣٠ ـ ١٣٢)، وبغية الوعاة (ص ٣٩٣، ٣٩٤).

توكيدٌ للاسم؟ البصريون على الأول، والكسائي على الثاني.

الثالثة: شذّ دخول اللام في غير خبر «إنّ» وذلك في مواضع: خبر المبتدأ كقوله:

٥٢٥ ـ أُمُّ الحُلَيْس لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ[1]

وخبر أمسى كقوله:

٥٢٦ ـ فَقالَ مَنْ سُئِلوا أمسى لَمَجْهُودا[2]

وخبر زال كقوله:

٥٢٧ ـ وما زِلْتُ مِن لَيْلى لَدُنْ أن عَرَفْتُهَا ... لَكَالْهَائِم المُقْصَى بِكُلِّ مَرَادِ[3]

وخبر رأى. حكى قطرب: «أَراكَ لَشَاتِمي».

وخبر (ما) كقوله:

٥٢٨ ـ وما أَبانُ لَمِنْ أَعْلاجِ سُودَانِ[4]

---

(١) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه (ص ١٧٠)، وشرح التصريح (١/ ١٧٤)، وشرح المفصل (٣/ ١٣٠، ٨/ ٢٣). وله أو لعنترة بن عروس في خزانة الأدب (١٠/ ٣٢٣)، والدرر (٢/ ١٨٧)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٦٠٤)، والمقاصد النحوية (١/ ٥٣٥، ٢/ ٢٥١). وبلا نسبة في أوضح المسالك (١/ ٢١٠)، وتخليص الشواهد (ص ٣٥٨)، وجمهرة اللغة (ص ١١٢١)، والجنى الداني (ص ١٢٨)، ورصف المباني (ص ٣٣٦)، وسرّ صناعة الإعراب (٣٧٨١، ٣٨١)، وشرح الأشموني (١/ ١٤١)، وشرح ابن عقيل (ص ١٨٥)، وشرح المفصل (٧/ ٥٧)، ولسان العرب (١/ ٥١٠ ـ شهرب)، ومغني اللبيب (١/ ٢٣٠، ٢٣٣).

(٢) عجز بيت من البسيط، وصدره:

مرّوا عجالاً فقالوا كيف صاحبكم

وهو بلا نسبة في تذكرة النحاة (ص ٤٢٩)، وجواهر الأدب (ص ٨٧)، وخزانة الأدب (١٠/ ٣٢٧، ١١/ ٣٣٢)، والخصائص (١/ ٣١٦، ٢/ ٢٨٣)، والدرر (٢/ ١٨٨)، ورصف المباني (ص ٢٣٨)، وسرّ صناعة الإعراب (١/ ٣٧٩)، وشرح ابن عقيل (ص ١٨٥)، وشرح المفصل (٨/ ٦٤، ٨٧)، ومجالس ثعلب (ص ١٥٥)، والمقاصد النحوية (٢/ ٣١٠).

(٣) البيت من الطويل، ويروى: «بكل مذادِ» مكان: «بكل مرادِ». وهو لكثير عزة في ديوانه (ص ٤٤٣)، وتذكرة النحاة (ص ٤٢٩)، وجواهر الأدب (ص ٨٧)، وخزانة الأدب (١٠/ ٣٢٨)، والدرر (٢/ ١٨٨)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٦٠٥)، والمقاصد النحوية (٢/ ٢٤٩). وبلا نسبة في تخليص الشواهد (ص ٣٥٧)، وشرح الأشموني (١/ ١٤١)، ومغني اللبيب (١/ ٢٣٣).

(٤) عجز بيت من البسيط، وصدره:

أمسى أبان ذليلاً بعد عزّته

=

وقيل: همزة إنّ مبدلة هاء مع تأكيد الخبر أو تجريده كقوله:

٥٢٩ ـ لَهِنّكِ من عَبْسِيّةٍ لَوَسِيمَةٌ[(١)]

وقولـه:

٥٣٠ ـ لَهِنّكَ مِنْ بَرْقٍ عَلَـيّ كَرِيمُ[(٢)]

هذا ما اختاره ابن جنّـي وابن مالك من أنها في هذه الكلمة لام الابتداء جاز دخولها على (إنّ)، لتغيّر لفظها بالبدل. وجمع بينهما تنبيهاً بها على موضعها الأصلي.

وذهب سيبويه وابن السّراج: إلى أنها لام قسم مقدّر لا لام إن. قال سيبويه: وهذه كلمة تتكلم بها العرب في حال اليمين.

وذهب قُطْرُبُ والفرّاء والمفضّل بن سلمة[(٣)] والفارسـيّ. وصحّحه ابن عصفور: إلى

= وهو بلا نسبة في جواهر الأدب (ص ٨٨)، والدرر (٢/ ١٨٩)، وشرح الأشموني (١/ ١٤١)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٦٠٤)، ومغني اللبيب (١/ ٢٣٢، ٢٣٣).

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

على هَنَواتٍ كاذب من يقولُها

وهو بلا نسبة في الإنصاف (١/ ٢٠٩)، وخزانة الأدب (١٠/ ٣٤٠، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٦٢)، والدرر (٢/ ١٩٠)، ولسان العرب (١٢/ ٦٣٧ ـ وسم، و ١٣/ ٩٨ ـ جني، و ١٣/ ٣٩٣ ـ لهن، و ١٣/ ٤٦٧ ـ أله، و ١٥/ ٣٦٧ ـ ها).

(٢) عجز بيت من الطويل، وصدره:

ألا يا سَنَى برقٍ على قُلل الحمى

وهو لمحمد بن سلمة في لسان العرب (١٣/ ٣٩٣ ـ لهن؛ وفيه محمد بن مسلمة، وهو تحريف) و (١٥/ ١٧٣ ـ قذى). ولرجل من بني نمير في خزانة الأدب (١٠/ ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٥١). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢/ ١٤٤)، وأمالي الزجاجي (ص ٢٥٠)، والجنى الداني (ص ١٢٩)، وجواهر الأدب (ص ٨٣، ٣٣٣)، والخصائص (١/ ٣١٥، ٢/ ١٩٥)، والدرر (٢/ ١٩١)، وديوان المعاني (٢/ ١٩٢)، ورصف المباني (ص ٤٤، ١٢١، ٢٣٣)، وسرّ صناعة الإعراب (١/ ٣٧١، ٢/ ٥٥٢)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٦٠٢)، وشرح المفصل (٨/ ٦٣، ٩/ ٢٥، ١٠/ ٤٢)، ولسان العرب (١٣/ ٣١ ـ أنن)، ومجالس ثعلب (١/ ١١٣، ٢/ ٤١٣)، ومغني اللبيب (١/ ٢٣١)، والمقرب (١/ ١٠٧)، والممتع في التصريف (١/ ٣٩٨).

(٣) هو أبو طالب المفضل بن سلمة بن عاصم الضبـي الكوفي. أديب، لغوي، نحوي، كوفي المذهب. حدث عن عمر بن شبّة، وأخذ عن أبـي عبد الله بن الأعرابـي، وروى عنه محمد بن يحيـى الصولي. توفي بعد سنة ٢٩٠ هـ. من تصانيفه الكثيرة: الاشتقاق، البارع في اللغة، المدخل إلى علم النحو، الفاخر فيما يلحن فيه العامة، وضياء القلوب في معاني القرآن. انظر ترجمته في: تاريخ بغداد (١٣/ ١٢٤، ١٢٥)، والفهرست (١/ ٧٤)، ووفيات الأعيان (١/ ٥٨٢، ٥٨٣)، ومعجم الأدباء =

أنّ الأصل: «لَهُ إنّك» فهما كلمتان. ومعنى: «له»: «والله». «وإنّ» جواب القسم. وقد سمع: له ربـي لا أقول، يريد: واللَّهِ رَبّـي، فحذفت الهمزة تخفيفاً، كما حذفت في نحو: ﴿إِنَّهَا لَإِحْدَى ٱلْكُبَرِ﴾ [المدثّر: ٣٥].

وضعّف أبو حيّان القولين الأوّلَيْن بلزوم الجمع بين أداتـي تأكيد، والثالث بأن فيه أربعة شذوذات: حذف حرف القسم، وإبقاء الجرّ من غير عوض، وحذف أل والألف بعد اللام من «الله»، والهمزة من إنّ، وبأنه لم يجـىء مع إقرار الهمزة في موضع.

قال أبو حيّان: ويجوز دخول اللام على كأنّ كقوله:

٥٣١ ـ وقمت تَعْدُو لَكأنْ لَم تَشْعُرِ[1]

الرابعة: إذا صحبت اللاّم بعد إنّ نونَ تأكيدٍ أو ماضياً متَصرّفاً عارياً من «قد» نُوِي قَسَمٌ. ويكون اللام جوابه، لا لام الابتداء نحو: إن زيداً لَيَقُومنّ، وإنّ زيداً لقام. وحينئذ يمتنع الكسر إذا تقدّم على إنّ ما يطلب موضعها نحو: علمت أنّ زيداً ليقومنّ أو لقام. وإنما امتنع الكسر، لأن اللام حينئذ في موضعها غير منويّ بها التقديم قبل إنّ بخلافها في: علمت إنّ زيداً لمنطلق، فإنها تكسر معها، لأنها مقدمة في النّيّة، معلّقة للفعل عن فتح إن. وإنما أخرت للعلّة السّابقة.

(ص): مسألة: ترد إنّ كَنَعَمْ خلافاً لأبـي عُبيدة، فتهمل.

(ش): اختلف: هل تأتي إنّ حرف جواب بمعنى: نَعَمْ؟ فأثبت ذلك سيبويه والأخفش. وصحّحه ابن عُصْفُور وابن مالك. وأنكره أبو عبيدة.

ومن شواهد مَن أثبت قول ابن الزبير لمن قال له: لعن اللَّهُ ناقةً حَمَلَتْنِـي إليك: إنّ ورَاكِبَها. ولا عمل لها حينئذ. وخرج الأخفش عليها قراءة: ﴿إِنَّ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾[2] [طه: ٦٣].

[تخفيف «إنّ» المكسورة]

(ص): وتخفّف فتهمل غالباً. وتلزم اللام إن خيف لَبْسٌ بالنافية وهي الابتدائية.

وثالثها: إن دخلت على اسميّة فهي وإلاّ غيرها. وعلى الأصحّ تكسر في: «إنْ كُنْتَ لَمُؤْمِناً». ولا تعمل في ضمير. ولا يليها غالباً فعلٌ إلا متصرف ناسخ ماض، أو مضارع

= (١٩/١٦٣)، ونزهة الألبا (ص ٢٦٥، ٢٦٦)، وبغية الوعاة (ص ٣٩٦)، وكشف الظنون (ص ٢١٦، ١٠٩١، ١٤٤٣، ١٤٤٥، ١٤٦١، ١٦٤٤)، وإيضاح المكنون (١/ ٥، ٢/ ٢٧٢، ٣٣٣).

(١) الرجز بلا نسبة في الدرر (٢/١٩٣).

(٢) أي القراءة: «إنّ» بتشديد النون. والقراءة في مصاحفنا: «إنْ» بسكونها.

خلافاً لابن مالك. وقاس كالأخفش: إن قتلت لَمُسْلِماً. ولا تخفّف وخَبرُها ماض. ولا تعملها الكوفية. بل نافية واللام كإلاّ. وقال الكسائي: إن دخلت على فعلية، وإلاّ عملت. والفرّاء: هي كقد.

(ش): تخفف إنَّ المكسورة فيبطل اختصاصها بالجملة الابتدائية، ويغلب إهمالها. وقد تعمل على قِلّة. وحالها إذا أعملت كحالها وهي مشدّدة إلاَّ أنها لا تعمل في الضمير إلا في ضرورة بخلاف المشدّدة، تقول: إنّك قائم بالتشديد، ولا يجوز: إنْكَ قائمٌ بالتّخفيف.

وأمّا في دخول اللام، وغير ذلك من الأحكام فهي كالمشدّدة سواء.

وإذا أهملت لزمت اللام في ثاني الجزأين بعدها فرقاً بينها وبين «إنْ» النافية لالتباسها حينئذ بها نحو: إن زيدٌ لقائم، ومن ثَم لا تلزم مع الإعمال، لعدم الإلباس.

ولا تدخل في موضع لا يصلح للنفي كقوله:

٥٣٢ ـ أنا ابنُ أُبَاةِ الضَّيم من آل مَالِكٍ وإنْ مالِكٌ كانت كِرامَ المَعَادن[١]

لأنه للمدح، ولو كانت نافية كان هَجْواً.

ولا حيث كان بعدها نفي نحو: إنْ زيد لن يقوم، أو لم يَقُمْ، أو لمّا يَقُمْ، أو ليس قائماً، أو ما يقوم، لعدم الإلباس في الجميع.

واختلف في هذه اللاّم: فذهب سيبويه والأخفش الأوسط والصغير، وأكثر نحاة بغداد وابن الأخضر[٢] وابن عصفور: إلى أنها لام الابتداء التي تدخل مع المشدّدة لزمت للفرق.

وذهب الفارسيّ وابن أبي العافية، والشَّلَوْبين، وابن أبي الربيع: إلى أنها لام أخرى غير تلك الّتي اجتلبت للفرق، لأن تلك منويّة التّأخير من تقديم، وهذه بخلافها، إذ تدخل في الجملة الفعلية، بخلاف تلك، ولأن هذه يعمل ما قبلها فيما بعدها، بخلاف تلك. لا يقال: إنك قتلت لمسلماً، ولأنها تدخل على غير المبتدأ والخبر ومعموله من الفاعل والمفعول بخلاف ذلك.

---

(١) البيت من الطويل، وهو للطرماح في ديوانه (ص ٥١٢)، والدرر (٢/ ١٩٣)، والمقاصد النحوية (٢/ ٢٧٦). وبلا نسبة في أوضح المسالك (١/ ٣٦٧)، وتخليص الشواهد (ص ٣٧٨)، وتذكرة النحاة (ص ٤٣)، والجنى الداني (ص ١٣٤)، وشرح الأشموني (١/ ١٤٥)، وشرح ابن عقيل (ص ١٩١)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٢٣٧)، وشرح قطر الندى (ص ١٦٥).

(٢) هو أبو الحسن علي بن عبد الرحمن بن مهدي بن عمران الإشبيلي. لغوي، مقدّم في العربية. توفي بإشبيلية سنة ٥١٤ هـ. من آثاره: شرح الحماسة، وشرح شعر حبيب. انظر ترجمته في: بغية الوعاة (ص ٣٤١)، والأعلام للزركلي (٥/ ١١٢).

وأجاب الأولون: بأن ذلك كله إنما جاز تبعاً وتسمّحاً على خلاف الأصل لضرورة الفرق، فإنها تبيح أكثر من ذلك.

وذهب بعضهم: إلى التفصيل بين أن تدخل على الجملة الاسميّة فتكون لام الابتداء، أو الفعلية فتكون الفارقة.

قال أبو حيّان: وثمرة الخلاف تظهر عند دخول: علمت وأخواتها، فإن كانت للفرق لم تعلّق، وإن كانت لام الابتداء علّقت.

وقد اختلف في الحديث المشهور: «وقد علمنا إن كنت لمُؤْمِناً» الأخفشُ الصغير والفارسيّ ثم ابن الأخضر، وابن أبي العافية؛ فقال الأخفش وابن الأخضر: لا يجوز في إن إلاّ الكسر بناء على أنّ اللام للابتداء فعلّقت فعل العلم عن العمل.

وقال الفارسِيّ وابن أبي العافية: لا يجوز إلا الفتح بناء على أنها غيرها، فلم تعلقه.

ولا يلي المخفّفة في الغالب من الأفعال إلاّ ما كان متصرّفاً ناسِخاً ماضياً كان أو مضارعاً نحو: ﴿وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً﴾ [البقرة: ١٤٣]، ﴿وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ﴾ [الأعراف: ١٠٢]، ﴿وَإِن يَكَادُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ [القلم: ٥١]، ﴿وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ﴾ [الشعراء: ١٨٦]. وقَرأ أُبَيّ: «وإنْ إخَالُكَ يَا فِرْعَوْنُ لَمَثْبُورًا» [الإسراء: ١٠٢].

وزعم ابن مالك: أنه لا يليها إلاّ الماضي، وأنَّ ما ورد من المضارع يحفظ، ولا يقاس عليه. قال أبو حيّان: وليس بصحيح، ولا أعلم له موافقاً. انتهى.

وندر إيلاؤها غير الناسخ في قراءة ابن مسعود: ﴿إنْ لَبِثْتُمْ لَقَليلاً﴾ [الإسراء: ٥٢]. وقول الشاعر:

٥٣٣ ـ شَلّتْ يَمِينُك إنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِماً[1]

---

(١) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

حلّت عليك عقوبة المتعمدِ

ويروى صدره:

هبلتك أمّك إن قتلتَ لمسلماً

وهو لعاتكة بنت زيد في الأغاني (١٨/ ١١)، وخزانة الأدب (١٠/ ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٦، ٣٧٨)، والدرر (٢/ ١٩٤)، وشرح التصريح (١/ ٢٣١)، وشرح شواهد المغني (١/ ٧١)، والمقاصد النحوية (٢/ ٢٧٨). ولأسماء بنت أبي بكر في العقد الفريد (٣/ ٢٧٧). وبلا نسبة في الأزهية (ص ٤٩)، والإنصاف (٢/ ٦٤١)، وأوضح المسالك (١/ ٣٦٨)، وتخليص الشواهد (ص ٣٧٩)، والجنى الداني (ص ٢٠٨)، ورصف المباني (ص ١٠٩)، وسرّ صناعة الإعراب (٢/ ٥٤٨، ٥٥٠)، وشرح الأشموني (١/ ١٤٥)، وشرح ابن عقيل (ص ١٩٣)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٢٣٦)، وشرح المفصل (٨/ ٧١، =

وما حكي: «إن قَنّعْتَ كاتبك لَسَوْطاً»، و «إنْ يَزِينُك لِنَفْسِك، وإنْ يَشِينُك لَهِيَهْ»، فالبصريُّون إلاّ الأخفش: على أن ذلك من القلة بحيث لا يقاس عليه وذهب الأخفش: إلى جواز القياس عليه. ووافقه ابن مالك.

ولا تخفّف وخبرها ماضٍ متصرِّف فلا يقال: إن زيداً لذهب، لعدم سماع مثله، ولأنه يلزم منه أحد محذورين: إمّا دخول اللام على الماضي. أو عدم لزوم اللام. وكلاهما ممتنع. هذا كله مذهب البصريين.

وذهب الكوفيون: إلى أن المشدَّدة لا تخفف أصلاً، وأنّ (أنْ) المخففة إنما هي حَرْفٌ ثُنَائِيّ الوضع، وهي النافية، فلا عمل لها ألبتّةَ، ولا توكيد فيها، واللام بعدها للإيجاب بمعنى إلاّ، ويجيزون دخولها على الناسخ وغيره.

وذهب الكسائي: إلى أنها إن دخلت على الاسم كانت مخفّفةً من المشدّدة عاملة، كما قال البصريون. وإن دخلت على الفعل كانت للنّفي، واللام بمعنى إلاّ كما قال الكوفيون.

وذهب الفرّاء: إلى (أنّ) إنْ المخفّفة بمنزلة: «قد»، إلاّ أنّ «قد» تختص بالأفعال وإنْ تدخل عليها وعلى الأسماء. وكل ذلك لا دليل عليه، ومردود بسماع الإعمال نحو: ﴿وَإِنْ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾[هود: ١١١]،﴿إِنْ كُلَّ نَفْسٍ لمَا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [الطّارق: ٤]، قُرِئا بالنصب. وسمع: «إنْ عَمْراً لَمُنْطَلِق».

[أنْ المفتوحة المخفّفة]

(ص): وتخفف أنَّ فثالثها الأصحّ تعمل جَوازاً في مضمر لا ظاهر. ولا يلزم أن يكون الشأن على الأصحّ. والخبر جملة اسمية مجردة أو مع لا. أو شرط. أو رُبَّ. أو فعلية. فإن تصرّف ولم يكن دعاء قرن غالباً بنفي. أو «لو» أو «قد». أو تنفيس.

(ش): تخفف أنَّ المفتوحة، وفي إعمالها حينئذ مذاهب:

أحدها: أنها لا تعمل شيئاً لا في ظاهر، ولا في مضمر، وتكون حرفاً مصدريّاً مهملاً كسائر الحروف المصدرية، وعليه سيبويه والكوفيون.

الثاني: أنها تعمل في المضمر، وفي الظاهر نحو: علمت أن زيداً قائم، وقرىء: ﴿أَنْ

= ٢٧/٩)، واللامات (ص ١١٦)، ومجالس ثعلب (ص ٣٦٨)، والمحتسب (٢/ ٢٥٥)، ومغني اللبيب (١/ ٢٤)، والمقرب (١/ ١١٢)، والمنصف (٣/ ١٢٧).

غَضَبَ ٱللَّهِ عَلَيۡهَآ﴾ [النّور: ٩]. وعليه طائفة من المغاربة.

الثالث: أنها تعمل جوازاً في مضمر، لا ظاهر. وعليه الجمهور.

قال ابن مالك: فإن قيل: ما الذي دعا إلى تقدير اسم لها محذوف، وجعل الجملة بعدها في موضع خبرها؟ وهلا قيل: إنها ملغاة، ولم يتكلّف الحذف. فالجواب أن سبب عملها الاختصاص بالاسم، فما دام الاختصاص ينبغي أن يعتقد أنها عاملة. وكون العرب تستقبح وقوع الأفعال بعدها إلاّ بفصل. ثم لا يلزم أن يكون ذلك الضمير المحذوف ضمير الشأن، كما زعم بعض المغاربة، بل إذا أمكن عودُهُ إلى حاضر، أو غائب معلوم كان أولى، ولذا قدّر سيبويه في: ﴿أَن يَٰٓإِبۡرَٰهِيمُ قَدۡ صَدَّقۡتَ ٱلرُّءۡيَآۚ﴾ [الصافّات: ١٠٤، ١٠٥]: أنك.

ولا يكون خبرها مفرداً، بل جملة، إما اسميّة مجرّدة، صدرها المبتدأ نحو: ﴿وَءَاخِرُ دَعۡوَىٰهُمۡ أَنِ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ﴾ [يونس: ١٠]. أو الخبر نحو:

٥٣٤ ـ أنْ هَالِكٌ كلُّ مَنْ يَحْفَى وَيَنْتَعِلُ[(١)]

أو مقرونة بلا، نحو: ﴿وَأَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۖ﴾ [هود: ١٤]. أو بإداة شرط، نحو: ﴿أَنۡ إِذَا سَمِعۡتُمۡ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ﴾ [النساء: ١٤٠]. أو برُبّ، نحو:

٥٣٥ ـ تَيَقّنْتُ أنْ رُبَّ امْرِىءٍ خِيلَ خَائِناً ... أَمِينٌ، وخَوّانٍ يُخَالُ أَمِينَا[(٢)]

أو فعلية. فإن كان فعلها جامداً أو دعاء لم يحتج إلى اقتران شيء نحو: ﴿وَأَن لَّيۡسَ لِلۡإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾ [النّجم: ٣٩]، ﴿وَأَنۡ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٥].

٥٣٦ ـ أَنْ نِعْم مُعْتَرَكُ الجِيَاعِ إذَا[(٣)]

---

(١) عجز بيت من البسيط، وصدره:

في فتيةٍ كسيوف الهند قد علموا

وهو للأعشى في ديوانه (ص ١٠٩)، والأزهية (ص ٦٤)، والإنصاف (ص ١٩٩)، وتخليص الشواهد (ص ٣٨٢)، وخزانة الأدب (٥/٤٢٦، ٨/٣٩٠، ١٠/٣٩٣، ١١/٣٥٣، ٣٥٤)، والدرر (٢/١٩٤)، وشرح أبيات سيبويه (٢/٧٦)، والكتاب (٢/١٣٧، ٣/٧٤، ١٦٤، ٤٥٤)، والمحتسب (١/٣٠٨)، ومغني اللبيب (١/٣١٤)، والمقاصد النحوية (٢/٢٨٧)، والمنصف (٣/١٢٩). وبلا نسبة في خزانة الأدب (١٠/٣٩١)، ورصف المباني (ص ١١٥)، وشرح المفصل (٨/٧١)، والمقتضب (٣/٩).

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب (٩/٥٦٧)، والدرر (٢/١٩٥، ٤/١٢٣).

(٣) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

خبَّ السفيرُ وسابىءُ الخمرِ

=

﴿ وَٱلْخَٰمِسَةَ أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ عَلَيْهَآ ﴾ [النُّور: ٩].

وإنْ كان متصرِّفاً غير دعاء قرن غالباً بنفي نحو: ﴿ أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا ﴾ [طه: ٨٩]، ﴿ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ ﴾ [القيامة: ٣]، : ﴿ أَن لَّمْ يَرَهُۥٓ أَحَدٌ ﴾ [البلد: ٧].

قال أبو حَيّان: ولم يحفظ في «ما» ولا في «لما»، فينبغي أن لا يقدم على جوازه حتى يسمع.

أو بلو، نحو: ﴿ أَن لَّوْ نَشَآءُ أَصَبْنَٰهُم ﴾ [الأعراف: ١٠٠]، ﴿ وَأَلَّوِ ٱسْتَقَٰمُوا۟ عَلَى ٱلطَّرِيقَةِ ﴾ [الجنّ: ١٦]، ﴿ أَن لَّوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ ٱلْغَيْبَ ﴾ [سبأ: ١٤]، ﴿ أَن لَّوْ يَشَآءُ ٱللَّهُ لَهَدَى ٱلنَّاسَ ﴾ [الرعد: ٣١].

أو بقد، نحو: ﴿ وَنَعْلَمَ أَن قَدْ صَدَقْتَنَا ﴾ [المائدة: ١١٣].

أو بحرف تنفيس، نحو: ﴿ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ ﴾ [المزمّل: ٢٠].

وندر خلوّها من جميع ما ذكر كقوله:

٥٣٧ ـ عَلِمُوا أَنْ يُؤَمَّلُونَ فجَادُوا(١)

وخرّج عليه قراءة: ﴿ لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمُّ ٱلرَّضَاعَةَ ﴾ [البقرة: ٢٣٣] بالرفع.

وكذار ندر إعمالها في بارز كقوله:

٥٣٨ ـ فلو أَنْكِ في يَوْمِ الرخَاءِ سَأَلْتِنِي(٢)

= وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه (ص ٨٨)، والدرر (٢/ ١٩٢). وبلا نسبة في الاشتقاق (ص ٣٦٢)، ورصف المباني (ص ١١٥).

(١) صدر بيت من الخفيف، وعجزه:

قبل أن يسألوا بأعظم سُؤْلِ

وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (١/ ٣٧٣)، وتخليص الشواهد (ص ٣٨٣)، والجنى الداني (ص ٢١٩)، والدرر (٢/ ١٩٧)، وشرح الأشموني (١/ ١٤٧)، وشرح التصريح (١/ ٢٣٣)، وشرح ابن عقيل (ص ١٩٦)، وقطر الندى (ص ١٥٥)، والمقاصد النحوية (٢/ ٢٩٤).

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

طلاقَكِ لم أبخلْ وأنتِ صديقُ

وهو بلا نسبة في الأزهية (ص ٦٢)، والأشباه والنظائر (٥/ ٢٣٨، ٢٦٢)، والإنصاف (١/ ٢٠٥)، والجنى الداني (ص ٢١٨)، وخزانة الأدب (٥/ ٤٢٦، ٤٢٧، ١٠/ ٣٨١، ٣٨٢)، والدرر (٢/ ١٩٨)، ورصف المباني (ص ١١٥)، وشرح الأشموني (١/ ١٤٦)، وشرح شواهد المغني (١/ ١٠٥)، وشرح ابن عقيل (ص ١٩٣)، وشرح المفصل (٨/ ٧١)، ولسان العرب (٤/ ٨١ ـ حرر، =

[كـأن المخففـة]

(ص): وكأنَّ فأقوالها، ويأتي خبرها مفرداً، واسمية، وفعلية مع لم، أو لمّا أوْ قد.

(ش): تخفف كأنَّ وفي إعمالها حينئذ الأقوال الثلاثة في «أن»: أحدها: المنع، وعليه الكوفيون. والثاني: الجواز مطلقاً في المضمر والبارز كقوله:

٥٣٩ ـ كأنْ ثَدْيَيْهِ حُقّان[1]

وكقولـه:

٥٤٠ ـ كأن ظبيةً تَعْطُو[2]

= و ١٠/١٩٤ ـ صدق، و ١٣/٣٠ ـ أنن)، ومغني اللبيب (١/٣١)، والمقاصد النحوية (٢/٣١١)، والمنصف (٣/١٢٨).

(١) عجز بيت من الهزج، وصدره:

ووجهٍ مشرقِ النحرِ

ويروى صدره: «كأن ثدياه» حيث بطل عمل «كأن» بعد تخفيفها.

والبيت بلا نسبة في الإنصاف (١/١٩٧)، وأوضح المسالك (١/٣٧٨)، وتخليص الشواهد (ص ٣٨٩)، والجنى الداني (ص ٥٧٥)، وخزانة الأدب (١٠/٣٩٢، ٣٩٤، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٤٠)، والدرر (٢/١٩٩)، وشرح الأشموني (١/١٤٧)، وشرح التصريح (١/١٣٤)، وشرح شذور الذهب (ص ٣٦٩)، وشرح ابن عقيل (ص ١٩٧)، وشرح قطر الندى (ص ١٥٨)، وشرح المفصل (٨/٨٢)، والكتاب (٣/١٣٥، ١٤٠)، ولسان العرب (١٣/٣٠، ٣٢ ـ أنن)، والمقاصد النحوية (٢/٣٠٥)، والمنصف (٣/١٢٨).

(٢) جزء من بيت من الطويل، وتمامه:

ويـومـاً تـوافينـا بـوجـهٍ مقسَّـمٍ كـأن ظبيـة تعطـو إلـى وارق السَّلَـمْ

وهو لعلباء بن أرقم في الأصمعيات (ص ١٥٧)، والدرر (٢/ ٢٠٠)، وشرح التصريح (١/ ٢٣٤)، والمقاصد النحوية (٤/ ٣٨٤)، ولأرقم بن علباء في شرح أبيات سيبويه (١/ ٥٢٥). ولزيد بن أرقم في الإنصاف (١/ ٢٠٢). ولكعب بن أرقم في لسان العرب (١٢/ ٤٨٢ ـ قسم). ولباغت بن صريم اليشكري في تخليص الشواهد (ص ٣٩٠)، وشرح المفصل (٨/ ٨٣)، والكتاب (٢/ ١٣٤). وله أو لعلباء بن أرقم في المقاصد النحوية (٢/٣٠١). ولأحدهما أو لأرقم بن علباء في شرح شواهد المغني (١/ ١١١). ولأحدهما أو لراشد بن شهاب اليشكري أو لابن أصرم اليشكري في خزانة الأدب (١٠/٤١١). وبلا نسبة في أوضح المسالك (١/٣٧٧)، وجواهر الأدب (ص ١٩٧)، والإعراب (٢/ ٦٨٣)، وسمط اللآلي (ص ٨٢٩)، وشرح الأشموني (١/١٤٧)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٢٤١، ٣٣١)، وشرح قطر الندى (ص ١٥٧)، والكتاب (٣/ ١٦٥)، والمحتسب (١/٣٠٨)، ومغني اللبيب (١/ ٣٣)، والمقرب (١/ ١١١، ٢/ ٢٠٤)، والمنصف (٣/ ١٢٨).

ورُوي أيضاً برفع «ظبية» وجرّها. أما الرفع فيحتمل أن تكون «ظبية» مبتدأ، وجملة «تعطو» =

في رواية النصب فيهما.

والثالث: الجواز في المضمر، لا في البارز، ولا يلزم أن يكون ضمير الشأن أيضاً، كما في (أن). ويزيد عليها بجواز كون خبرها مفرداً كقوله: «كأن ظبيةٌ» في رواية الرفع. وجملة اسمية كقوله: «كأنْ ثَدْياه حُقّان» في رواية الرَّفع.

وفعليّة مُصدّرة بلم، نحو: ﴿كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِالْأَمْسِ﴾ [يونس: ٢٤].

أو بلمّا الجازمة. قال أبو حيّان: ولم يسمع، وينبغي أن يتوقف في جوازه.

أو بقد، نحو:

٥٤١ ـ لما تَزُلْ بِرِحَالِنَا وكأنْ قَدِ[1]

أي: وكأن قد زالت.

[لكـن المخفّـفة]

(ص): ولكن فلا تعمل خلافاً ليونس.

(ش): تخفف (لكن)، فلا تعمل أصلاً، لعدم سماعه، وعلّل بمباينة لفظها للفظ الفعل، وبزوال موجب إعمالها، وهو الاختصاص، إذ صارت يليها الاسم والفعل، وأجاز يونس والأخفش إعمالها قياساً على إنْ، وأنْ، وكأنْ.

= خبره، وهذه الجملة الاسمية خبر «كأن» واسمها ضمير شأن محذوف؛ ويحتمل أن تكون ظبية خبر «كأن» و«تعطو» صفتها، واسمها محذوف، وهو ضمير المرأة؛ لأن الخبر مفرد. وأما الجرّ فعلى أنّ «أنْ» زائدة بين الجار والمجرور، والتقدير: كظبية.

(١) عجز بيت من الكامل، وصدره:

أزفَ الترحّلُ غير أنَّ ركابنا

وهو للنابغة الذبياني في ديوانه (ص ٨٩)، والأزهية (ص ٢١١)، والأغاني (١١/٨)، والجنى الداني (ص ١٤٦، ٢٦٠)، وخزانة الأدب (٧/١٩٧، ١٩٨، ١٠/٤٠٧)، والدرر اللوامع (٢/٢٠٢، ٥/١٧٨)، وشرح التصريح (١/٣٦)، وشرح شواهد المغني (ص ٤٩٠، ٧٦٤)، وشرح المفصل (٨/١٤٨، ٩/١٨، ٥٢)، ولسان العرب (٣/٣٤٦ ـ قدد)، ومغني اللبيب (ص ١٧١)، والمقاصد النحوية (١/٨٠، ٢/٣١٤). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢/٥٦، ٣٥٦)، وأمالي ابن الحاجب (١/٤٥٥)، وخزانة الأدب (٩/٨، ١١/٢٦٠)، ورصف المباني (ص ٧٢، ١٢٥، ٤٤٨)، وسرّ صناعة الإعراب (ص ٣٣٤، ٤٩٠، ٧٧٧)، وشرح الأشموني (١/١٢)، وشرح ابن عقيل (ص ١٨)، وشرح قطر الندى (ص ١٦٠)، وشرح المفصل (١٠/١١٠)، ومغني اللبيب (ص ٣٤٢)، والمقتضب (١/٤٢).

[لعل المخفّفة]

(ص): **لا لعلّ. وجوّزه أبو عليّ. وينوي الشأن.**

(ش): لا تخفف لعلَّ، وقال الفارسي: تخفّف، وتعمل في ضمير الشأن محذوفاً.

(ص): **مسألة: تلي «ما» ليت، فتعمل، وتهمل. ولا يليها الفعل بحال في الأصحّ. والباقي فلا تعمل. وجوّزه الزّجّاجيّ فيها. والزجّاج، والحريريّ[١] في لعلَّ، وكأنَّ. وأوجب الفرّاء في ليت، ولعلّ. وهي زائدة كافّة. وقيل: نكرة يفسّرها ما بعدها خبراً. وقيل: نافية، والأكثر أنَّ (إنْ) معها تفيد الحصر. وأنكره أبو حيّان. قال التّنُّوخيّ[٢] والزّمخشري والبيضاوي[٣]: وإنّ.**

(ش): توصل ليت بـ«ما»، فيجوز إبقاء إعمالها وإهمالها كفّاً بـ«ما». وروي بالوجهين قوله:

٥٤٢ ـ قالت: ألاَ لَيْتَمَا هذا الحمامُ لنَا[٤]

(١) هو القاسم بن علي بن محمد بن عثمان الحريري البصري. أديب، لغوي، نحوي، ناظم، ناثر. ولد بقرية المشان من عمل البصرة في حدود سنة ٤٤٦ هـ، وسكن محلة بني حرام بالبصرة، وقرأ الأدب على أبي القاسم الفضل بن محمد القصباني البصري، وتوفي بالبصرة سنة ٥١٦ هـ. من آثاره: المقامات، درة الغواص في أوهام الخواص، منظومة ملحة الإعراب في النحو وشرحها، رسائله المدونة، وديوان شعره. انظر ترجمته في: وفيات الأعيان (١/ ٥٣٠ ـ ٥٣٣)، ومعجم الأدباء (١/ ٢٦١ ـ ٢٩٣) وتذكرة الحفاظ (٤/ ٥١)، وبغية الوعاة (ص ٣٧٨).

(٢) هو زين الدين أبو عبد الله محمد بن محمد بن عمر التنوخي المتوفى سنة ٧٤٨ هـ. من آثاره: الأقصى القريب في علم البيان. انظر ترجمته في: معجم المؤلفين (١١/ ٢٨٦).

(٣) هو عبد الله بن عمر بن محمد بن علي البيضاوي (نسبة إلى البيضا قرية من عمل شيراز) الشافعي، ناصر الدين أبو سعيد. قاض، عالم بالفقه والتفسير والأصلين والعربية والمنطق والحديث. توفي بتبريز سنة ٦٨٥ هـ. وقيل سنة: ٦٩١، وقيل: ٦٩٢. من مصنفاته الكثيرة: منهاج الوصول إلى علم الأصول، شرح المطالع في المنطق، الغاية القصوى في دراية الفتوى في فروع الفقه الشافعي، أنوار التنزيل وأسرار التأويل في التفسير، وشرح مصابيح السنة للبغوي. انظر ترجمته في: طبقات الشافعية للسبكي (٥/ ٥٩)، وبغية الوعاة (ص ٢٨٦)، ومرآة الجنان (٤/ ٢٢٠)، وهدية العارفين (١/ ٤٦٢، ٤٦٣).

(٤) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

إلى حمامتنا أو نصفُه فَقَدِ

وهو للنابغة الذبياني في ديوانه (ص ٢٤)، والأزهية (ص ٨٩، ١١٤)، والأغاني (١١/ ٣١)، والإنصاف (٢/ ٤٧٩)، وتخليص الشواهد (ص ٣٦٢)، وتذكرة النحاة (ص ٣٥٣)، وخزانة الأدب (١٠/ ٢٥١، ٢٥٣)، والخصائص (٢/ ٤٦٠)، والدرر (١/ ٢١٦، ٢/ ٢٠٤)، ورصف المباني (ص ٢٩٩، ٣١٦، ٣١٨)، وشرح التصريح (١/ ٢٢٥)، وشرح شذور الذهب (ص ٣٦٢)، وشرح شواهد المغني (١/ ٧٥، ٢٠٠، ٢/ ٦٩٠)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٢٣٣)، وشرح المفصل

ويوصل بها الباقي، فتكفّها عن العمل. وتلزم الإهمال، نحو: ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [النساء: ١٧١]، ﴿أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [الكهف: ١١٠]، والفرق بينها وبين ليت: أنّ ليت أشبه بالأفعال منها، ولذا لزمتها نون الوقاية بخلاف البواقي. وأنها باقية الاختصاص بالأسماء، فلا تدخل على الأفعال بخلاف البواقي فإنها تدخل عليهما معاً نحو: ﴿إِنَّمَا يُوحَىٰٓ إِلَىَّ﴾ [الأنبياء: ١٠٨]، ﴿أَنَّمَا خَلَقْنَٰكُمْ عَبَثًا﴾ [المؤمنون: ١١٥]، ﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى ٱلْمَوْتِ﴾ [الأنفال: ٦].

٥٤٣ ـ وَلَكِنّما أَسْعَى لِمَجْدٍ مُؤَثَّلٍ[١]

٥٤٤ ـ .... لَعَلّمَا أَضاءت لك النّارُ الحِمَار المُقَيّدا[٢]

فلهذا تعيّن فيها الإلغاء.

وجاز في (ليت) الإعمال راعياً لقوة اختصاصها، والإهمال إلحاقاً بأخواتها.

قال أبو حيّان: ووقفت على كتابٍ، تأليف طاهر القَزْوِينيّ[٣] في النحو، ذكر فيه: أن

= (٨/٥٨)، والكتاب (٢/١٣٧)، واللمع (ص ٣٢٠)، ومغني اللبيب (١/٦٣، ٢٨٦، ٣٠٨)، والمقاصد النحوية (٢/٢٥٤). وبلا نسبة في أوضح المسالك (١/٣٤٩)، وخزانة الأدب (٦/١٥٧)، وشرح الأشموني (١/١٤٣)، وشرح قطر الندى (ص ١٥١)، ولسان العرب (٣/٣٤٧ ـ قدد)، والمقرب (١/١١٠).

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

وقد يدرك المجد المؤثّل أمثالي

وهو لامرىء القيس في ديوانه (ص ٣٩)، وإصلاح المنطق (ص ٢١)، والإنصاف (١/٨٤)، وجمهرة اللغة (ص ١٢١)، وخزانة الأدب (١/٣٢٧)، والدرر (٢/٢٠٧)، ورصف المباني (ص ٣١٩)، وشرح أبيات سيبويه (١/٣٨)، وشرح شواهد الإيضاح (ص ٩٢)، وشرح شواهد المغني (١/٣٤٢، ٢/٦٤٢)، ولسان العرب (١١/٩ ـ أثل). وبلا نسبة في تذكرة النحاة (ص ٣٤٠)، ومغني اللبيب (١/٢٥٦).

(٢) من الطويل، وتمامه:

أعِدْ نظَراً يا عبدقيس... ....

وهو للفرزدق في ديوانه (١/١٨٠)، والأزهية (ص ٨٨)، والدرر (٢/٢٠٨)، وشرح شواهد الإيضاح (ص ١١٦)، وشرح شواهد المغني (ص ٦٩٣)، وشرح المفصل (٨/٥٧). وبلا نسبة في رصف المباني (ص ٣١٩)، وشرح شذور الذهب (ص ٣٦١)، وشرح قطر الندى (ص ١٥١)، وشرح المفصل (٨/٥٤)، ومغني اللبيب (ص ٢٨٧، ٢٨٨).

(٣) هو طاهر بن أحمد بن محمد القزويني، ويعرف بالنجار؛ بهاء الدين أبو محمد. أديب، نحوي، صرفي، مشارك في عدة علوم. توفي سنة ٧٥٦ هـ. من آثاره: سراج العقول في الكلام، غاية التصريف، لب اللباب في مراسم الإعراب. انظر ترجمته في: إيضاح المكنون (٢/٧، ١٣٩، ٤٠٠).

ليتما تليها الجملة الفِعْليّة، بل نقله أبو جعفر الصفّار عن البصريين، لكن الأخفش على سعة حفظه قال: إنه لم يسمع قط: ليتما يقوم زيد.

ونقل أبو حيّان عن الفراء: أنه جوّز إيلاء الفعل ليت، لأنها بمعنى: «لو». وأنشد حفظه الله:

٥٤٥ ـ فَلَيْتَ دَفَعْتَ الهمّ عَنِّي سَاعَةً[1]

وخرّجه البصريون على حذف الاسم.

وقد أشرت إلى الخلاف في الحالين بقولي: ولا يليها الفعل بحال، أي: لا مع (ما)، ولا مجرّدة.

يحصّل من جميع المسألتين ثلاثة أقوال:

وذهب الزجّاجيّ: إلى أنه يجوز الإعمال في الجميع. حكى: «إنّما زيداً قائم»، ويقاس في الباقي. ووافقه الزمخشري وابن مالك، ونقله عن ابن السّرّاج.

وذهب الزّجّاج وابن أبي الربيع: إلى أنه يجوز في ليت ولعلّ وكأنّ خاصة.

ويتعيّن الإلغاء في: إنّ، وأنّ، ولكنّ. وعُزِي إلى الأخفش. ووجّه باشتراك الثلاثة الأول في تغيير معنى الجملة الابتدائية بخلاف الأُخَرِ، فإنّهن لا يُغَيّرْن مع الابتداء.

وذهب الفرّاء: إلى وجوب الإعمال في ليت، ولعلّ، ولم يجوّز فيهما الإلغاء.

وعندي جواز الوجهين في ليت، وإنْ قُصِرا على السَّماع. وتعيّن الإلغاء في البواقي لعدم سماع الإعمال فيها. ثم «ما» المذكورة زائدة كافة عن العمل، مهيّئة لدخول هذه الأحرف على الجمل. هذا هو المعروف.

وزعم ابن دُرُسْتويه وبعض الكوفيّين: أنها نكرة مبهمة بمنزلة الضمير المجهول لما فيه من التفخيم، والجملة التي بعدها في موضع الخبر، ومفسّرة لها كالتي بعد ضمير الشأن.

وردّ بأنها لو كانت كذلك لاستعملت مع جميع النواسخ كضمير الشأن.

وزعم أبو عليّ الفارسيّ: أنها نافية، واستدلّ بأنها أفادت معها الحصر نحو: ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [النساء: ١٧١]، كإفادة النّفي والإثبات بإلاّ.

وما ذكر من إفادتها الحصر قول الأكثرين. وأنكره طائفة يسيرة من النحاة منهم: أبو حيّان.

وألحق الزمخشريّ بإنما المكسورة: أنّما المفتوحة. فقال: إنها تفيد الحصر، لأنه

(١) تقدّم برقم (٥١٣).

فرعها، وما ثبت للأصل ثبت للفرع. وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰ إِلَيَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ﴾ [الأنبياء: ١٠٨]، فالأولى لقصر الصّفة على الموصوف، والثانية بالعكس.

قال أبو حيّان: وهذا شيء انفرد به. قال: ودعوى الحصر في الآية باطلة، لاقتضائها: أنه لم يوح إليه غير التوحيد.

وأجيب بأنه حصر مقيّد، إذ الخطاب مع المشركين، أي ما يوحى إليّ في شأن الربوبية إلاّ التوحيد لا الإشراك، فهو قصر قلْبٍ على حَدّ: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [آل عمران: ١٤٤] إذ ليست صفاته ﷺ منحصرة في الرّسالة، وإن كان قصر إفراد.

وقد وافق الزمخشريّ على ذلك البَيْضاويّ. وسبقه التَّنُوخيّ في (الأقصى القريب)[١]. ولم يتعرّض له سواهم فيما علمت.

(١) سمّاه حاجي خليفة في كشف الظنون (ص ١٣٧): «أقصى القرب في صناعة الأدب».

لا النافية للجنس

(ص): مسألةٌ: كـ «إنّ» «لا» إنْ لم تتكرّر، وقصد بها النفي العام في نكرة تليها غير معمولة لغيرها، لَكِنْ إنْ كان غير مضاف، ولا شبيهه، ركّب معها، وبنـي على ما ينصب به.

وتمنعه الباء غالباً. وقيل: معرب مطلقاً، وقيل: مثنًّى وجمعاً. وقيل: إن ركبت لم تعمل في الخبر. قيل: ولا الاسم. وهل يكسر المؤنث بتنوين أو دونه، أو يفتح؟ أقوال: والأصحّ جواز الأخيرين.

ويجب تنكير الخبر، وتأخيره ولو ظرفاً. وذكره إنْ جُهِل خلافاً لقوم وإلاّ فحذفه غالباً. والتزمه تميم. ويكثر مع إلاّ. ويرفع تاليها بدلاً من محل الاسم، وقيل: «لا» معه. وقيل: ضمير الخبر. وقيل: خبراً لـ «لا» مع اسمها.

ويجوز نصبه خلافاً للجَرْمـي. وربّما حذف الاسم دونه. وجوّز مَبْرمَان حذف «لا». وربّما ركّب مع لا الزائدة.

والجمهور: أن «لا أبا لك»، و «لا يدي لك» مضافٌ، واللام زائدة. وابن مالك: عومل كهو. واللام متعلقة بمقدّر غير خبر.

والمختار وفاقاً لأبـي علـيّ، وابن يسعون، وابن الطّراوة: على لغة القصر. (ولك) الخبر.

ولا تحذف اللاّم اختياراً. ولا تفصل بظرف خلافاً ليونس. وقيل: الخلف في الناقص، ويجوز باعتراض. والجمهور ينزع تنوين شبه مضاف. وجوّزه ابن مالك بقلّة، وابن كيسان بِحُسْن.

وبنى أهل بغداد النّكرة إن عملت في ظَرْف. والكوفية: المطَوّل. ولا تعمل في مَفْصُول خلافاً للرّمانيّ، ومعرفة خلافاً للكسائي في علم مفرد، ومضاف لِكُنْية، ولِلَّه، والرحمن، والعزيز. وللفرّاء في ضمير غائب، وإشارة.

(ش): تعمل «لا» عمل إنّ إلحاقاً بها، لمشابهتها لها في التصدير والدّخول على المبتدأ والخبر، ولأنها لتوكيد النّفي كما أنّ إنّ لتوكيد الإثبات. فهو قياس نقيض؛ وإلْحَاقُها بليس قياس نظير، لأنها نافية مثلها، فهو أقوى في القياس، لكن عملها عمل إنّ أفصح وأكثر في الاستعمال. وله شروط:

الأول: ألاّ تكرّر، فإن كرّرت لم يتعيّن إعمالها، بل يجوز ـ كما سيأتي ـ في التوابع.

الثاني: أن يقصد بها النفي العام، لأنها حينئذ تختصّ بالاسم. فإن لم يقصد العموم، فتارة تلغى، وتارة تعمل عمل ليس.

الثالث: أن يكون مدخولها نكرة، فلا تعمل في معرفة بإجماع البصريين، لأن عموم النفي لا يتصوّر فيها. وخالف الكوفيون في هذا الشرط، فأجاز الكسائي إعمالها في العلم المفرد نحو: لا زيد. والمضاف لكنية، نحو: لا أبا محمد، أو للَّهِ، أو الرّحمن، والعزيز، نحو: لا عبد الله، ولا عبد الرحمن، ولا عبد العزيز.

ووافقه الفرّاء على لا عبد الله. قال: لأنه حرف مستعمل، يقال لكل أحد: عبد الله. وخالفه في الأخيرين، لأن الاستعمال لم يلزم فيهما، كما لزم عبد الله.

والكسائيّ: قاسهما عليه. وجوّز الفرّاء إعمالها في ضمير الغائب، واسم الإشارة نحو: لا هو، ولا هي، ولا هذين لك، ولا هاتين لك. وكل ذلك خطأ عند البصريين.

وأمّا ما سمع مما ظاهره إعمالها في المعرفة كقوله ﷺ: «إذا هَلَك كِسْرَى فلا كِسْرَى بَعْدَه، وإذا هَلَك قَيْصَر، فلا قَيْصَر بَعْدَه»(١). وقوله: «قضيّةٌ ولا أَبا حَسَنٍ لها»(٢).

---

(١) رواه البخاري في كتاب المناقب، باب ٢٥ (حديث رقم ٣٦١٨) عن أبي هريرة أنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده، وإذا هلك قيصر فلا قيصر بعده؛ والذي نفس محمد بيده لتُنفِقُنَّ كنوزهما في سبيل الله». ورواه أيضاً برقم (٣٦١٩)، وفي كتاب الأيمان باب ٣. ورواه أيضاً مسلم في الفتن (حديث رقم ٧٥)، والترمذي في الفتن (باب ٤١)، وأحمد في المسند (٢/ ٢٣٣، ٢٤٠، ٥/ ٩٢، ٩٩).

(٢) هذا من كلام عمر رضي الله عنه في حقّ عليّ كرّم الله وجهه.

وقول الشاعر:

٥٤٦ ـ نَكِدْن ولا أُمَيَّة في البِلَادِ(١)

وقـولــه:

٥٤٧ ـ لا هَيْثَمَ اللّيلَةَ لِلْمَطِيِّ(٢)

وقـولــه:

٥٤٨ ـ تُبَكِّي على زَيْدٍ ولا زَيْدَ مِثْلَهُ(٣)

فمؤول باعتقاد تنكيره كما تقدم في العَلَم بأن جعل الاسم واقعاً على مُسمّاه، وعلى كل من أشبهه، فصار نكرة لعمومه، أو بتقدير: «مثل».

وأمّا قولهم: «لا أبا لك»، و «لا أخا لك»، و «لا يَدَيْ لك»، و «لا غلامي لك» قال:

٥٤٩ ـ أَهَـدَمـوا بَيْتَـك لا أَبَـا لَكَـا وزعمـوا أنّـك لا أَخَـا لَكَـا(٤)

وقـال:

٥٥٠ ـ لا تُغْنِيَـنَّ بمـا أسبـابُـه عَسُـرَتْ فـلا يَـدَيْ لامـرىءٍ إلاّ بمـا قُـدِرَا(٥)

---

(١) عجز بيت من الوافر، وصدره:

أرى الحاجات عند أبـي خُبيبٍ

وهو لعبد الله بن الزبير في ملحق ديوانه (ص ١٤٧)، وخزانة الأدب (٤/ ٦١، ٦٢)، والدرر (٢/ ٢٢١)، وشرح المفصل (٢/ ١٠٢، ١٠٤)، والكتاب (٢/ ٢٩٧). ولفضالة بن شريك في الأغاني (١٢/ ٦٦)، وشرح أبيات سيبويه (١/ ٥٦٩). وبلا نسبة في رصف المباني (ص ٢٦١)، وشرح الأشموني (١/ ١٤٩)، وشرح شذور الذهب (ص ٢٧٣)، والمقتضب (٤/ ٣٦٢).

(٢) الرجز لبعض بني دبير في الدرر (٢/ ٢١٣). وبلا نسبة في أسرار العربية ص (٢٥٠)، والأشباه والنظائر (٣ج٨٢، ٨/ ٩٨)، وتخليص الشواهد (ص ١٧٩)، وخزانة الأدب (٤/ ٥٧، ٥٩)، ورصف المباني (ص ٢٦٠)، وسرّ صناعة الإعراب (١/ ٥٩)، وشرح الأشموني (١/ ١٤٩)، وشرح شواهد الإيضاح (ص ١٠٥)، وشرح المفصل (٢/ ١٠٢، ٤/ ١٢٣)، والكتاب (٢/ ٢٩٦)، والمقتضب (٤/ ٣٦٢).

(٣) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

بريءٌ من الحمّى سليمُ الجوانح

وهو بلا نسبة في تخليص الشواهد (ص ١٦٦، ٤٠٢)، وتذكرة النحاة (ص ٥٢٩، ٥٣٨)، وخزانة الأدب (٤/ ٥٧)، والدرر (٢/ ٢١٥)، والمقرب (١/ ١٨٩).

(٤) الرجز للضبّ (كما تزعم العرب) في الحيوان (٦/ ١٢٨)، والدرر (١/ ١١٩). ولابن همّام السلولي في الكتاب (١/ ٣٥١). وبلا نسبة في جمهرة اللغة (ص ١٣٠٩)، والدرر (٢/ ٢١٦)، وشرح شواهد الشافية (ص ١٢)، ولسان العرب (٢/ ١٤ ـ بيت، و ١١/ ١٨٧ ـ حول، و١١/ ٢٣٣ ـ دأل)، والمعاني الكبير (ص ٦٥٠).

(٥) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في جواهر الأدب (ص ٢٤٣)، والدرر (٢/ ٢١٨).

ففيه أقوال:

أحدها: وعليه الجمهور: أنها أسماء مضافة إلى المجرور باللام، واللام زائدة لا اعتداد بها، ولا تعلّق، والخبر محذوف، والإضافة غير محضة كهي في: «مثلك» و «غيرك»، لأنه لم يقصد في أب، أو أخ معيّنٍ، فلم تعمل «لا» في معرفة، وزيدت اللام تحسيناً للفظ، لئلا تدخل لا على ما ظاهره التعريف.

الثاني: أنها أسماء مفردة غير مضافة عوملت معاملة المضاف في الإعراب، والمجرور باللام في موضع الصّفة لها. وهي متعلّقة بمحذوف. والخبر أيضاً محذوف. وعليه هشام، وابن كيسان. واختاره ابن مالك. قال: لأنها لو كانت مضافة لكانت الإضافة محضة، إذ ليس صفة عاملة، فيلزم التعريف. وردّ بعدم انحصار غير المحضة في الصّفة.

الثالث: أنها مفردة جاءت على لغة القَصْر. والمجرور باللام هو الخبر. وعليه الفارِسيّ، وابن يَسْعون، وابن الطّراوة. وإنما اخترته لسلامته من التأويل والزيادة، والحذف، وكلها خلاف الأصل.

وكان القياس في هذه الألفاظ: لا أب لك، ولا أخ لك، ولا يَدَيْن لك؛ قال:

٥٥١ ـ أبـي الإسلام لا أب لـي سِوَاه[1]

وقـال:

٥٥٢ ـ تأمّل فلا عَيْنَيْنِ للمرْءِ صَارِفاً[2]

إلاّ أنه كثر الاستعمال بما تقدّم مع مخالفة القياس. ولم يرد في غير ضرورة إلاّ مع اللام.

وردّ بحذفها في الضرورة. قال:

٥٥٣ ـ أَبِـالْمَـوْت الـذي لا بُـدَّ أَنِّـي مُـلاَقٍ لا أَبَـاكِ تُخَـوِّفِينِـي[3]

ولا يجوز أيضاً في غير ضرورةٍ الفصلُ بين اللام والاسم بظرف أو مجرور آخر نحو:

(١) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

إذا افتخروا بقيسٍ أو تميمِ

وهو لنهار بن توسعة في الدرر (٢/٢١٨)، وشرح المفصل (٢/١٠٤)، والكتاب (٢/٢٨٢). وبلا نسبة في جواهر الأدب (ص ٤٠٢).

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

عنايته عن مظهر العبراتِ

وهو بلا نسبة في الدرر (٢/٢١٩)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٢٥٦).

(٣) البيت من الوافر، وهو لأبـي حيّة النميري في خزانة الأدب (٤/١٠٠، ١٠٥، ١٠٧)، والدرر (٢/٢١٩)، وشرح شواهد الإيضاح (ص ٢١١)، ولسان العرب (١١/٢١٠ ـ خعل، و ١٤/١٢ ـ =

لا أبا اليوم لك، ولا يدي ـ بها ـ لك. وجوّزه يونس في الاختيار. كذا حكاه ابن مالك.

وقال أبو حيّان: الذي في كتاب سيبويه: أن يونس يفرّق في الفصل بالظرف بين النّاقص والتّام، فيجيزه بالأول دون الثاني.

وردّه سيبويه بأنه لا يجوز بواحد منهما بين إنّ واسمها، ولا في باب كان، فلا يجوز: إن عندك زيداً مقيم، وإن اليوم زيداً مسافر، وكذا في كان. فإذن لا فرق بين الناقص والتام.

وأجاز سيبويه الفصل بجملة الاعتراض نحو: لا أبا ـ فاعلم ـ لك.

الشرط الرابع: ألاّ يفصل بين «لا» والنكرة بشيء، فإن فصل تعيّن الرفع لِضَعْفها عن درجة إنّ نحو: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾ [الصّافّات: ٤٧].

وجوّز الرّمّاني بقاء النصب. حكى: «لا ـ كذلك ـ رجلاً»، و «لا ـ كزيد ـ رجلاً»، و «لا كالعشية زائِراً».

وأجيب: بأنّ اسم «لا» في الأوّلين محذوف، أي لا أحد، ورجلاً تمييز. والثالث على معنى: لا أرى.

الشرط الخامس: أن تكون النكرة غير معمولة، لغير «لا»، بخلاف نحو: جئت بلا زاد، فإن النكرة فيه معمولة للباء، ونحو: «لا مرحباً بهم»، فإنها فيه معمولة لفعل مقدّر.

فإذا اجتمعت هذه الشروط نصبت الاسم ورفعت الخبر، لكن إنما يظهر نصب الاسم إذا كان مضافاً نحو: لا صاحب بِرٍّ ممقوت، أو شبهه بأن يكون عاملاً فيما بعده عمل الفعل نحو: لا طالِعاً جَبَلاً حاضرٌ، ولا راغِباً في الشّر محمودٌ.

فإن كان مفرداً أي غير مضاف ولا شبهه ركِّب معها وبني. هذا مذهب أكثر البصريين.

واختلف في موجب البناء، فقيل: تضمّنه معنى «مِنْ» كأنّ قائلاً قال: هل من رجل في الدار؟ فقال مجيبه: لا رجل في الدار، لأنّ نفي «لا» عام فينبغي أن يكون جواباً لسؤال عام. وكذلك صرح بـ «من» في بعض المواضع، قال:

٥٥٤ ـ ألاَ لاَ مِنْ سَبيل إلى هِنْد[1]

= أبي، و ١٥/ ١٦٣ ـ فلا). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٣/ ١٣٢)، والخصائص (١/ ٣٤٥)، وشرح التصريح (٢/ ٢٦)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ٥٠١)، وشرح شذور الذهب (ص ٤٢٤)، وشرح المفصل (٢/ ١٠٥)، واللامات (ص ١٠٣)، والمقتضب (٤/ ٣٧٥)، والمقرب (١/ ١٩٧)، والمنصف (٢/ ٣٣٧).

(١) من الطويل، وتمامه:

فقام يذودُ النّاسَ عنها بسيفه ... فقال ألا لا ....

وصححه ابن عصفور[١]. وردّ بأن المتضمِّن معنى «من» هو «لا»: لا الاسم.

وقيل: تركيبه معها تركيب خمسة عشر بدليل زواله عند الفصل. وصححه ابن الصّائغ[٢]. ونقل عن سيبويه. وقيل: لتضمّنه معنى اللام الاستغراقية. ورُدّ بأنه لو كان كذلك لوصف بالمعرفة، كما قيل: لقيته أَمْس الدابر.

وذهب الجَرْمي والزّجّاجي والسِّيرافي، والرّمّاني: إلى أن المفرد معها معرب أيضاً. وحذف التنوين منه تخفيفاً لا بناء. ورد بأنّ حذفه من النكرة المطوّلة كان أوْلى، وبأنه لم يعهد حذف التنوين إلاّ لمنع صرفٍ أو إضافة، أو وصف العَلَم بابن، أو ملاقاة ساكن، أو وقف، أو بناء. وهذا ليس واحداً مما قبل البناء، فتعيّن البناء.

وذهب المبرّد: إلى أنّ المثنى والجمع على حدّه معربان معها، لأنه لم يعهد فيهما التركيب مع شيء آخر، بل ولا وجد في كلام العرب مثنّى وجمع مبنيّان. ونقض بأنه قال ببنائهما في النّداء، فكذا هنا. وعلى الأول فيبنى مدخولها على ما ينصب به. فالمفرد، وجمع التّكسير على الفتح نحو: لا رجلَ، ولا رجالَ في الدار. والمثنى والجمع على الياء كقوله:

٥٥٥ ـ تَعزّ، فلا إلْفَيْنِ بالعَيْشِ مُتِّعَا[٣]

وقوله:

٥٥٦ ـ أَرَى الرَّبْعَ لا أَهْلِين في عَرَصَاته[٤]

= وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (٢/ ١٣)، وتخليص الشواهد (ص ٣٩٦)، والجنى الداني (ص ٢٩٢)، والدرر (٢/ ٢٢١)، وشرح الأشموني (١/ ١٤٨)، وشرح التصريح (١/ ٢٣٩)، وشرح ابن عقيل (ص ٢٥٥)، ولسان العرب (١٥/ ٤٣٤ ـ ألا، و ١٥/ ٤٦٨ ـ لا)، ومجالس ثعلب (ص ١٧٦)، والمقاصد النحوية (٢/ ٣٣٢).

(١) تقدم. انظر الفهارس العامة.

(٢) هو محمد بن عبد الرحمن بن علي. وقد تقدّم.

(٣) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

ولكن لوُرّاد المنون تتابُعُ

وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (٢/ ١٠)، وتخليص الشواهد (ص ٣٩٥)، والدرر (٢/ ٢٢٢)، وشرح الأشموني (١/ ١٤٥)، وشرح التصريح (١/ ٢٣٩)، وشرح شذور الذهب (ص ١٠٩)، والمقاصد النحوية (٢/ ٣٣٣).

(٤) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

ومن قبلُ عن أهليه كان يضيقُ

وهو بلا نسبة في تخليص الشواهد (ص ٣٩٦)، والدرر (٢/ ٢٢٣)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٢٥٦).

وقـولــه:

٥٥٧ ـ يُحْشَــرُ النَّـــاسُ لا بنيـــن ولا آ   بـــاءَ إلاَّ وقـــدْ عَنَتْهُـــمْ شُـــؤونُ(١)

وأما جمع المؤنث السالم ففيه أقوال:

أحدها: وجوب بنائه على الكسر، لأنّه علامة نصبه.

الثاني: وجوب بنائه على الفتح، وعليه المازنـي والفارسـيّ.

الثالث: جواز الأمرين، وهو الصحيح للسماع، فقد روي بالوجهين قوله:

٥٥٨ ـ ولا لذّات للشّيب(٢)

وقـولــه:

٥٥٩ ـ لا سابغات ولا جَأْواءَ باسِلَةً(٣)

قال أبو حيّان: وفرع بعض أصحابنا بناء الكسر والفتح على الخلاف في حركة لا رَجُلَ. فمن قال: إنها حركة إعراب أوجب هنا الكسر. ومن قال: إنها حركة بناء أوجب الفتح للتركيب كخمسة عشر، إذ الحركة ليست للذات خاصّة، إنما هي للذات، و«لا». ومن جوَّز الوجهين راعى الأمرين. ثم إذا بنـي على الفتح جوازاً أو وجوباً، فلا ينوّن كما هو ظاهر.

وإن بنـي على الكسر فقيل: لا ينوّن، وعليه الأكثرون، كما لا يُنوّن في النداء نحو: يا مسلمات. وبه ورد البيتان السّابقان.

---

(١) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (٢/ ١١)، وتخليص الشواهد (ص ٢٩٦)، والدرر (٢/ ٢٢٣)، وشرح الأشموني (١/ ١٥٠)، وشرح التصريح (١/ ٢٣٩)، وشرح شذور الذهب (ص ١١٠)، والمقاصد النحوية (٢/ ٣٣٤).

(٢) من البسيط، وتمامه:

إنّ الشبـــاب الـــذي مجـــد عـــواقبُـــهُ   فيـــه نلـــذُّ ولا لـــذّاتِ للشيـــبِ

وهو لسلامة بن جندل في ديوانه (ص ٩١)، وتخليص الشواهد (ص ٤٠٠)، وخزانة الأدب (٤/ ٢٧)، والدرر (٢/ ٢٢٤)، وشرح التصريح (١/ ٢٣٨)، والشعر والشعراء (ص ٢٧٨)، والمقاصد النحوية (٢/ ٣٢٦). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢/ ٩)، وشرح شذور الذهب (ص ١١١)، وشرح ابن عقيل (ص ٢٠١).

(٣) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

تقي المنون لدى استيفاءِ آجالِ

وهـو بـلا نسبـة فـي تخليـص الشـواهـد (ص ٣٩٦)، والـدرر (٢/ ٢٢٦)، وشـرح الأشمـونـي (١/ ١٥١)، وشرح قطر الندى (ص ١٦٧).

وقيل: ينوّن، وعليه ابن الدّهان وابن خروف، لأن التنوين فيه كالنون في الجمع، فيثبت كما ثبت في: لا مسلمين لك.

فإن أضيف لفظاً أو تقديراً أعرب بالكسر وفاقاً نحو: لا مسلماتِ زيد لك، أو لا مسلمات لك.

ويمنع التركيب غالباً دخول الباء على لا نحو: بلا زاد. وسمع: «جئت بلا شيْءَ» بالفتح، وهو نادر.

والإجماع على أن «لا» هي الرافعة للخبر عند عدم التركيب، وأما في التركيب فكذلك عند الأخفش والمازني والمبرّد، والسيرافي، وجماعة. وصححه ابن مالك إجراء لها مجرى إنّ.

وقيل: إنها لم تعمل فيه شيئاً، بل «لا» مع النكرة في موضع رفع على الابتداء، والمرفوع خبر المبتدأ. وصححه أبو حيان، وعزاه لسيبويه.

واستدل لجواز الإتباع هنا بالرفع قبل استكمال الخبر بخلاف إنَّ.

وذهب بعضهم: إلى أنها لم تعمل في الاسم أيضاً شيئاً حالة التركيب، لأنها صارت منه بمنزلة الجزء، وجزء الكلمة لا يعمل فيها.

وبقي في المتن مسائل:

الأولى: يجب تنكير خبر «لا»، لأن اسمها نكرة، فلا يخبر عنها بمعرفة. وتأخّره عنها، وعن الاسم، ولو كان ظرفاً أو مجروراً لِضَعْفِها، فلا يجوز الفصل بينها وبين اسمها لا بخبر، ولا بأجنبيّ.

الثانية: حذف خبر هذا الباب ـ إن علم ـ غالب في لغة الحجاز، ملتزم في لغَة تميم، وطيِّىء، فلم يلفظوا به أصلاً نحو: ﴿لَا ضَيْرَ﴾ [الشعراء: ٥٠]، ﴿فَلَا فَوْتَ﴾ [سبأ: ٥١]، و «لا ضَرَر ولا ضِرار»[1]، و «لا عَدْوَى ولا طِيَرَةَ»[2]، «لا بأس».

---

(١) رواه مالك في الموطأ (كتاب الأقضية، باب القضاء في المرفق، حديث ٣١) عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه عن رسول الله ﷺ. ووصله ابن ماجه في كتاب الأحكام (باب ١٧ ـ من بنى في حقله ما يضرّ بجاره) عن عبادة بن الصامت. وكذلك أحمد في المسند (٥/ ٣٢٧).

(٢) رُوي في الصحاح بأسانيد وطرق متعددة؛ فرواه البخاري في الطبّ (باب ١٩ و٤٣ و٤٤ و٤٥ و٥٤)، ومسلم في السلام (حديث ١٠٢ و١٠٧ و١١٠ و١١٤ و١١٦)، وأبو داود في الطبّ (باب ٢٤)، وابن ماجه في المقدمة (باب ١٠)، والطبّ (باب ٤٣)، وأحمد في المسند (١/ ١٧٤، ١٨٠، ٢٦٩، ٣٢٨، ٢/ ٢٥، ١٥٣، ٢٢٢، ٢٦٦، ٢٦٧، ٤٠٦، ٤٢٠، ٤٣٤، ٤٥٣، ٤٨٧، ٥٠٧، ٥٢٤، ٣/ ١١٨، ١٣٠، ١٥٤، ١٧٣، ١٧٨، ٢٥١، ٣٧٦).

وإنما كثر أو وجب، لأن «لا»، وما دخلت عليه جواب استفهام عام. والأجوبة يقع فيها الحذف والاختصار كثيراً، ولهذا يكتفون فيها بـ «لا»، ونعم، ويحذفون الجملة بعدهما رأساً. وأكثر ما يحذفه الحجازيون مع إلا نحو: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [الصافّات: ٣٥]، «لا حَوْلَ ولا قُوَّةَ إلاّ بالله».

وإنْ لم يعلم بقرينة قالِيّة أو حالِيّة لم يجز الحذف عند أحد فضلاً عن أن يجب. نحو: «لا أَحدَ أَغْيَرُ مِنَ اللَّه»[١]. قال ابن مالك: ومن نسب إلى تميم التزام الحذف مطلقاً فقد غلط، لأن حذف خبرٍ لا دَليل عليه يلزم منه عدم الفائدة. والعرب مُجْمعون على ترك التكلم بما لا فائدة فيه. يشير إلى الزمخشريّ والجُزُوليّ.

وربما حذف الاسم وبقي الخبر، قالوا: «لا عليك» أي لا بأس عليك. وجوّز مَبْرمَان حذف «لا».

الثالثة: إذا وقعت إلاّ بعد «لا» جاز في المذكور بعدها الرفع والنصب نحو: «لا سيف إلا ذو الفَقَار، وذَا الفَقَار»[٢]، و «لا إله إلاّ اللَّهُ، وإلاّ اللَّهَ»، فالنصب على الاستثناء.

ومنعه الجَرْمي، قال: لأنه لم يتم الكلام، فكأنك قلت: الله إلهٌ.

ورُدّ بأنه تَمّ بالإضمار والرفع على البَدَل من مَحلّ الاسم.

وقيل: من محل «لا» مع اسمها. وقيل: من الضمير المستتر في الخبر المحذوف. وقيل: على خبر لا مع اسمها، لأنهما في محل رفع بالابتداء.

الرابعة: نَدر تركيب النكرة مع لا الزائدة تشبيهاً بلا النافية كقوله:

٥٦٠ ـ لَوْ لَمْ تَكُنْ غَطَفَانُ لا ذُنوب لَهَا[٣]

---

(١) رواه بهذا اللفظ مسلم في صحيحه (كتاب التوبة، حديث رقم ٣٣) عن عبد الله بن مسعود؛ وتمام الحديث: عن ابن مسعود عن رسول الله ﷺ قال: «لا أحد أغير من الله؛ ولذلك حرّم الفواحش ما ظهر منها وما بطن. ولا أحد أحبُّ إليه المدح من الله». وزاد في الحديث التالي (رقم ٣٤): «... ولذلك مدح نفسه». وروي الحديث بألفاظ أخرى، منها: «ما من أحد أغير من الله...» (البخاري ـ كتاب النكاح، حديث رقم ٥٢٢٠)، ومنها: «ما أحد أغير...» (البخاري ـ حديث رقم ٥٢٢١)، ومنها: «لا شيء أغير...» (البخاري ـ حديث رقم ٥٢٢٢)، وغيرها كثير، مثل: «لا شخص...» و «ليس أحد...».

(٢) ذو الفقار: كان اسم سيف العاص بن منية الذي قُتل يوم بدر كافراً، فصار سيفه إلى النبي ﷺ، ثم صار إلى عليّ. سمّي ذا الفقار لأنه كانت فيه حفرٌ صغار حِسَانٌ. انظر: لسان العرب (٥/ ٦٣).

(٣) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

إذاً للامَ ذوو أحسابها عُمَرا

=

وهذا من التشبيه الملحوظ فيه مجرد اللّفظ. وهو نظير تشبيه «ما» الموصولة بـ «ما» النافية في زيادة أن بعدها.

الخامسة: الجمهور على أنّ الاسم الواقع بعد «لا» إذا كان عاملاً فيما بعده يلزم تنوينه وإعرابه مطلقاً. وذهب ابن كيسان: إلى أنه يجوز فيه التنوين وتركه وأنّ الترك أحسن إجراءً له مُجْرَى المفرد في البناء، لعدم الاعتداد بالمفعول من حيث إنه لو أسقط لصحّ الكلام.

وذهب ابن مالك: إلى جواز تركه بقلة تشبيهاً بالمضاف لا بناءً كقوله:

٥٦١ ـ أرانـي ولا كُفْران للَّهِ أيَّـةً[1]

وذهب البغداديون: إلى جواز بنائه إنْ كان عاملاً في ظرف أو مجرور نحو: ﴿وَلَا جِدَالَ فِي ٱلْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٩٧]، بخلاف المفعول الصريح.

وذهب الكوفيون: إلى جواز بناء الاسم المطوّل نحو: لا قائل قولاً حسناً. ولا ضارِبَ ضرباً كثيراً.

(ص): وتفيد مع الهمزة توبيخاً، وكذا استفهاماً خلافاً للشّلَوْبين فلا تغير. وتمنياً فلا تلغى، ولا خبر، ولو مقدّر ولا إتباع إلا على اللفظ خلافاً للمبرّد.

(ش): إذا دخلت همزة الاستفهام على «لا» كانت على معان:

أحدها: أن يراد بها صريح الاستفهام عن النفي المحض دون تقرير ولا إنكار، ولا توبيخ خلافاً للشّلَوْبين، إذْ زعم أنها لا تقع لمجرد الاستفهام المحض دون إنكار وتوبيخ. قال أبو حيّان: والصحيح وجود ذلك في كلام العرب لكنه قليل كقوله:

٥٦٢ ـ ألا اصْطِبارَ لِسَلْمى أم لهَا جَلَدٌ[2]

= وهو للفرزدق في ديوانه (١/ ٢٣٠)، وخزانة الأدب (٤/ ٣٠ ـ ٣٢، ٥٠)، والدرر (٢/ ٢٢٦)، وشرح التصريح (١/ ٢٣٧)، والمقاصد النحوية (٢/ ٣٢٢). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢/ ٣)، والخصائص (٢/ ٣٦)، ولسان العرب (٩/ ٢٦٩ ـ غطف).

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

لنفسي قد طالبتُ غير مُنيلِ

وهو لابن الدمينة في ديوانه (ص ٨٦). ولكثيّر عزّة في الدرر (٢/ ٢٢٧) نقلاً عن أمالي القالي (٢/ ٤) وروايته فيه:

ولم أر من ليلى نوالاً أعدّه ألا ربما طالبتُ غير منيلِ

وعلى هذه الرواية فلا شاهد في البيت. وهو بلا نسبة ـ حسب الرواية الأولى ـ في الخصائص (١/ ٣٣٧)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٨٢٠)، ولسان العرب (١٤/ ٥٣ ـ أوا)، ومغني اللبيب (٢/ ٣٩٤).

(٢) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

إذا ألاقي الذي لاقاه أمثالي

الثاني: أن يكون الاستفهام على طريق التّقرير، والإنكار، والتوبيخ كقوله:

٥٦٣ ـ ألا طِعَان ألاَ فُرْسانَ عَادِيَةً[1]

وقـولــه:

٥٦٤ ـ ألا ارْعِواء لمن ولّت شَبيبتُهُ[2]

وحكم لا في هذين المعنيين حكمها لو لم تدخَل عليها الهمزة من جواز إلغائها، وإعمالها عمل إنّ، وعمل ليس بجميع أحكامها.

الثالث: أن يدخلها معنى التمنّي. فمذهب سيبويه والخليل والجرمي: أنها لا تعمل إلاّ عمل إنّ في الاسم خاصة، ولا يكون لها خبر، لا في اللّفظ، ولا في التّقدير، ولا يُتْبع اسمُها إلاّ على اللفظ خاصة. ولا يُلغَى بحال. ولا تعمل عمل «ليس» نحو: ألا غُلام لي، ألا ماءَ بارداً وألا أُبالي، ألا غُلَام لي، ألا غُلامَيْن، ألا ماءَ ولبناً، ألا ماءَ وعسلاً بارداً حُلْواً.

وذهب المبرّد والمازنـي إلى جعلها كالمجرّدة، فيكون لها خبر في اللفظ، أو في التقدير.

ويتبع اسمها على اللفظ، وعلى الموضع. ويجوز أن تلغى، وأن تعمل عمل ليس.

= وهو لقيس بن الملوح (مجنون ليلى) في ديوانه (ص ١٧٨)، وجواهر الأدب (ص ٢٤٥)، والدرر (٢/ ٢٢٩)، وشرح التصريح (١/ ٢٤٤)، وشرح شواهد المغني (١/ ٤٢، ٢١٣)، والمقاصد النحوية (٢/ ٣٥٨). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢/ ٢٤)، وتخليص الشواهد (ص ٤١٥)، والجنى الداني (ص ٣٨٤)، وخزانة الأدب (٤/ ٧٠)، وشرح الأشموني (١/ ١٥٣)، وشرح ابن عقيل (ص ٢٠٧)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٣٢٠، ٣٨٤)، ومغني اللبيب (١/ ١٥).

(١) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

إلاّ تجشّؤكم عند التنانيرِ

وهو لحسان بن ثابت في ديوانه (ص ١٧٩ ـ الحاشية)، وتخليص الشواهد (ص ٤١٤)، والجنى الداني (ص ٣٨٤)، وخزانة الأدب (٤/ ٦٩، ٧٧، ٧٩)، وشرح شواهد المغني (١/ ٢١٠)، والكتاب (٢/ ٣٠٦)، والمقاصد النحوية (٢/ ٣٦٢). ولخداش بن زهير في شرح أبيات سيبويه (١/ ٥٨٨). ولحسان أو لخداش في الدرر (٢/ ٢٣٠). وبلا نسبة في رصف المباني (ص ٨٠)، وشرح الأشموني (١/ ١٥٣)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٣١٨)، ومغني اللبيب (١/ ٦٨، ٢/ ٣٥٠).

(٢) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

وآذنتْ بمشيب بعده هرمُ

وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (٢/ ٢٥)، وتخليص الشواهد (ص ٤١٤)، والدرر (٢/ ٢٣٢)، وشرح الأشموني (١/ ١٥٣)، وشرح التصريح (١/ ٢٤٥)، وشرح شواهد المغني (١/ ٢١٢)، وشرح ابن عقيل (ص ٢٠٦)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٣١٩)، ومغني اللبيب (١/ ٦٨)، والمقاصد النحوية (٢/ ٣٦٠).

والفرق بين المذهبين من جهة المعنى: أنَّ التّمنّي واقعٌ على اسم لا على الأول، وعلى الخبر على الثاني. ومن شواهدها:

٥٦٥ ـ ألا عُمْـرَ ولّـى مُسْتطـاعٌ رجُـوعـه فيَـرْأبَ مـا أثْـأت يَـدُ الغَفَـلاتِ(١)

و «مستطاع» خبر «رجوعه»، والجملة صفة.

[أحـوال تكـرار لا]

(ص): **مسألة: يجب اختياراً خلافاً للمبرد تكرار «لا» إذا لم تعمل، ولم يكن مدخولها بمعنى فعل، وفي المفرد من خبر منفـيّ بها ونعت، وحال، وماض لفظاً ومعنًى، وقد يغني حرف نفي. ويعترض بين جار ومجرور. وزعمها الكوفية حينئذ اسماً كـ «غير» مضافاً**

(ش): إذا لم تعمل لا إما لأجل الفصل، أو لكون مدخولها معرفة، فمذهب سيبويه والجمهور: لزوم تكرارها، ليكون عوضاً عما فاتها من مصاحبة ذي العموم أو لأن العرب جعلتها في جواب: من سأل بالهمزة وأم. والسؤال بهما لا بد فيه من العطف، فكذلك الجواب.

وأجاز المبرد وابن كيسان مع الفصل والمعرفة ألاّ تكرر كقوله:

٥٦٦ ـ بَكَـت أسفـاً واسْتَرْجَعَـتْ ثـم آذنـت رَكـائِبُهَـا ألاّ إلينـا رجُـوعُهـا(٢)

وقـولـه:

٥٦٧ ـ لا أنت شَائِيةٌ مِنْ شَأنِنا شَانـي(٣)

وذلك عند الجمهور ضرورة. نعم إن كان مدخولها في معنى الفعل لم تكرر نحو:

---

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (٢/ ٢٦)، وتخليص الشواهد (ص ٤١٥)، والجنى الداني (ص ٣٨٤)، وخزانة الأدب (٤/ ٧٠)، وشرح الأشموني (١/ ١٥٣)، وشرح التصريح (١/ ٢٤٥)، وشرح شواهد المغني (ص ٨٠٠)، وشرح ابن عقيل (ص ٢٠٨)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٣١٨)، ومغني اللبيب (ص ٦٩، ٣٨١).

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب (٤/ ٣٤)، والدرر (٢/ ٢٣٣)، ورصف المباني (ص ٢٦١)، وشرح الأشموني (١/ ١٥٥)، وشرح المفصل (٢/ ١١٢)، والكتاب (٢/ ٢٩٨)، والمقتضب (٤/ ٣٦١)، والمقرب (١/ ١٨٩).

(٣) عجز بيت من البسيط، وصدره:

أشاءُ ما شئتِ حتى لا أزال لِمَا

وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (٢/ ٧)، والدرر (٢/ ٢٣٤)، وشرح الأشموني (١/ ١٤٩)، وشرح التصريح (١/ ٢٢٧)، والمقاصد النحوية (٢/ ٣٢٥).

«لا نولك أن تفعل»[1]، لأنه ضُمِّن معنى: لا ينبغي لك. وكذا: «لا بك السوء» لأنه في معنى: لا يسوؤك الله، لأنها لا تكرر مع الفعل المضارع ـ كما سيأتي.

ويلزم تكرارها أيضاً اختياراً إذا وليها مفرد منفي بها خبراً أو نعتاً أو حالاً نحو: زيد لا قائم ولا قاعد، ومررت برجل لا قائم ولا قاعد، ونظرت إليه لا قائماً ولا قاعداً ولم يكرّر في ذلك ضرورة في قوله:

٥٦٨ ـ حَياتُك لا نَفْعٌ ومَوْتُكَ فَاجِعُ[2]

وقوله:

٥٦٩ ـ قَهَرْتُ العِدا لا مُسْتَعِيناً بِعُصبةٍ ولَكِنْ بأنواع الخَدائِع والمَكْرِ[3]

وتتكرر أيضاً في الماضي لفظاً ومعنىً نحو: زيد لا قام ولا قعد، فلم يبق شيء لا تتكرر فيه سوى المضارع نحو: زيد لا يقوم.

وقد يغني عن تكرارها حرف نفي غيرها. وهو قليل كقوله:

٥٧٠ ـ فلا هو أبْداهَا ولم يَتَجمْجَمِ[4]

وتزاد «لا» بين الجار والمجرور، فيتخطّاها الجار كقولهم: جئت بلا زاد.

---

(١) أي ما ينبغي لك أن تناله؛ والنول من النوال. انظر: لسان العرب (١١/ ٦٨٤ ـ مادة نول).

(٢) عجز بيت من الطويل، وصدره:

وأنت امرؤٌ منّا خُلقتَ لغيرنا

وهو للضحاك بن همّام في الاشتقاق (ص ٣٥٠)، وخزانة الأدب (٤/ ٣٨)، وشرح أبيات سيبويه (١/ ٥٢١). ولأبي زيد الطائي في حماسة البحتري (ص ١١٦). ولرجل من سلول في الكتاب (٢/ ٣٠٥). وبلا نسبة في الأزهية (ص ١٦٢)، والدرر (٢/ ٢٣٥)، وشرح الأشموني (١/ ١٥٤)، وشرح المفصل (٢/ ١١٢)، والمقتضب (٤/ ٣٦٠).

(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الجنى الداني (ص ٢٩٩)، والدرر (٢/ ٢٣٥، ٤/ ١١)، وشرح الأشموني (١/ ١٥٥).

(٤) عجز بيت من الطويل، وصدره:

وكان طوى كشحاً على مستكنّةٍ

وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه (ص ٢٢)، وخزانة الأدب (٣/ ١٤)، والدرر (٢/ ٢٣٦)، وشرح شواهد المغني (١/ ٣٨٥)، ولسان العرب (٢/ ٥٧٢ ـ كشح، و ١٣/ ٣٦١ ـ كنن، و ١٣/ ٣٦٨ ـ كون).

ظنّ وأخواتها

(ص): الرابع: الأفعال الدالّة على ظن: كحجَا يحجو، لا لغلبة، وَقَصْدٍ ورَدّ، وسَوْقٍ، وكَتْم، وحِفْظ وإقامة وبُخْل.

وعدّ لا لحساب. وأنكره أكثر البصريّة.

وزعم لا لكفالة، ورياسة، وسِمَن وهُزال.

وجعل لا لتصيير، وإيجاد، وإيجاب، وترتيب، ومقاربة.

وهَبْ جامداً. ولا تختص بالضمير خلافاً للحريريّ. وأنكره البصريّة.

أو يقين كَعَلِمَ، لا لِعُلْمَةٍ ولِعرفان.

ووجدَ لا لإصابة. وغِنًى، وحُزْن، وحِقْدٍ.

وألفى، كهي. وأنكرها البصريّة. ودرى لا لختل. وأنكرها المغاربة. وتعلّمْ كاعلم جامداً. وقال أبو حيّان: تتصرّف أو هما كظن، لا لتهمة. وأنكر العبدريّ[1] كونها لِلْعِلْم. وزعمها الفرّاء للكذب. وحسب لا لِلَوْنٍ. وخال يخال لا لِعُجْبٍ وظَلع. ورأى لا لإبصار. وضرب رئة. قال الفارسيّ وابن مالك: ولا رأى. وما مرّ قلبيّ. أو تحويل كصيّر، وأصار. وجعل. وهَبْ جامداً. وَرَدّ، وكذا ترك. واتّخذ وتَخِذ في الأصح.

(١) هو محمد بن عبد الله بن ميمون بن إدريس بن محمد بن عبد الله العبدري القرطبي، أبو بكر. مفسر، مقرىء، فقيه، أديب، لغوي، نحوي، شاعر، كاتب. توفي بحضرة مراكش في ١٨ جمادى الآخرة سنة ٥٦٧ هـ، وقد قارب السبعين. من تصانيفه: شرحان على الجمل للزجاجي، شرح أبيات الإيضاح للفارسي، وشرح المقامات للحريري، وغيرها. انظر ترجمته في: المغرب في حلى المغرب (١١١، ١١٢)، وبغية الوعاة (٦٢)، والديباج المذهب (٣٠٢)، وكشف الظنون (ص ٢١٣، ٦٠٤، ١٦٨٦، ١٧٨٨)، وهدية العارفين (٢/ ٩٦).

وألحق العرب بأرى العلمية «الحُلْميّة». والأخفش بعلم: «سمعَ» معلّقة بعيْن وخبرها فعل صوت. وقوم بصيّر: «ضرب» مع مَثَل، وابن أبي الربيع: مطلقاً. وهشام: عرف وأبصر. وابن دُرُستويه: أصاب وصادف، وغادر. وابن أفلح[1]: أكان. وخطّاب[2]: كل متعدّ لِواحدٍ ضُمِّن تحويلاً. وبعضٌ: خَلقَ. والسّكاكِيّ: توهّم وتيقّن، وشعر وتبين، وأصاب واعتقد، وتمنى وودّ، وهبْ كاحسب.

(ش): الرّابع من الناسخ الأفعال الدّاخلة على المبتدأ والخبر، فتنصبهما مفعولين، وهي أربعة أنواع:

الأول: ما دلّ على ظنّ في الخبر، وهو خمسة أفعال: أحدها: حجا، والمضارع يحجو. قال:

٥٧١ ـ قد كنت أحْجُو أبا عَمْرو أَخا ثِقَةٍ[3]

أي: أظن. فإن كانت بمعنى غلب في المحاجاة، أو قَصد، أو ردّ أو ساق، أو كَتَم، أو حَفِظ تعدّت إلى واحد فقط. أو بمعنى: أقام أو بَخِلَ فلازمة.

ثانيها: عدّ: أثبتها الكوفيّون، وبعض البصريين. ووافقهم ابن أبي الربيع وابن مالك كقوله:

٥٧٢ ـ فلا تَعْدُد الْمولَى شَرِيكَك في الغِنَى[4]

---

(١) قال أبو حيان: «لا أعلم أحداً من النحاة يقال له ابن أفلح؛ لكن في شرح الأعلم رجل اسمه مسلم بن أحمد بن أفلح الأديب يكنى أبا بكر، أخذ كتاب سيبويه عن أبي عمر بن الحباب». انظر ص ٤٨٣ من هذا الجزء. وقال في البحر المحيط (٣/ ٣٦٥): «زيد بن أفلح، وهو قارىء».

(٢) هو خطاب بن يوسف القرطبي، المتوفى بعد سنة ٤٥٠ هـ. وقد تقدمت ترجمته. انظر الفهارس العامة.

(٣) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

حتى أَلمّتْ بنا يوماً ملمّاتُ

وهو لتميم بن مقبل في تخليص الشواهد (ص ٤٤٠)، وشرح التصريح (١/ ٢٤٨)، والمقاصد النحوية (٢/ ٣٧٦)، ولم أقع عليه في ديوانه. وله أو لأبي شبل الأعرابي في الدرر (٢/ ٢٣٧). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢/ ٣٥)، وشرح شذور الذهب (ص ٤٦٣)، وشرح ابن عقيل (ص ٢١٥)، ولسان العرب (٢/ ٣١٥ ـ ضربج، و ١٤/ ١٦٧ ـ حجا).

(٤) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

ولكنما المولى شريكك في العُدْمِ

وهو للنعمان بن بشير في ديوانه (ص ٢٩)، وتخليص الشواهد (ص ٤٣١)، والدرر (٢/ ٢٣٨)، وشرح التصريح (١/ ٢٤٨)، والمقاصد النحوية (٢/ ٣٧٧). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢/ ٣٦)، وخزانة الأدب (٣/ ٥٧)، وشرح الأشموني (١/ ١٥٧)، وشرح ابن عقيل (ص ٢١٤).

وقولـه:

٥٧٣ ـ لا أَعُدُّ الإقتار عُدْماً ولكن[(١)]

أي: لا تظن، ولا أظن. وأنكرها أكثرهم. فإن كانت بمعنى: حسب من الحساب أي العدّ الذي يراد به إحصاء المعدود تعدّت إلى واحد. وخرج عليه:

٥٧٤ ـ تَعُدُّون عَقْرَ النِّيبِ أَفْضَل مَجْدِكُم[(٢)]

على أن «أفضل» بدل.

ثالثها: زعم بمعنى: اعتقد، كقوله:

٥٧٥ ـ زعمتني شيخاً ولست بشيخ[(٣)]

(١) صدر بيت من الخفيف، وعجزه:

فَقْدُ من قد رُزِئتُه الإعدامُ

وهو لأبـي دؤاد الإيادي في ديوانه (ص ٣٣٨)، والأصمعيات (ص ١٨٧)، والأغاني (٢/ ١٣٩، ١٦/ ٢٩٩، ١٧/ ١٥٥)، وتخليص الشواهد (ص ٤٣١)، وخزانة الأدب (٨/ ١٢٥)، ٩/ ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢)، والدرر (٢/ ٢٣٨)، والشعر والشعراء (١/ ٢٤٤)، والمؤتلف والمختلف (ص ١١٥)، والمقاصد النحوية (٢/ ٣٩١).

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

بني ضَوْطَرَى لولا الكميَّ المقنَّعا

وهو لجرير في ديوانه (ص ٩٠٧)، وتخليص الشواهد (ص ٤٣١)، وجواهر الأدب (ص ٣٩٤)، وخزانة الأدب (٣/ ٥٥، ٥٧، ٦٠)، والخصائص (٢/ ٤٥)، والدرر (٢/ ٢٤٠)، وشرح شواهد الإيضاح (ص ٧٢)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٦٦٩)، وشرح المفصل (٢/ ٣٨، ٨/ ١٤٤)، والمقاصد النحوية (٤/ ٤٧٥)، ولسان العرب (١٥/ ٤٧ ـ إما لا). وللفرزدق في الأزهية (ص ١٦٨)، ولسان العرب (٤/ ٤٩٨ ـ ضطر). ولجرير أو للأشهب بن رميلة في شرح المفصل (٨/ ١٤٥). وبلا نسبة في الأزهية (ص ١٧٠)، والأشباه والنظائر (١/ ٢٤٠)، والجنى الداني (ص ٦٠٦)، وخزانة الأدب (١١/ ٢٤٥)، ورصف المباني (ص ٢٩٣)، وشرح الأشموني (٣/ ٦١٠)، وشرح ابن عقيل (ص ٦٠٠)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٣٢١)، وشرح المفصل (٢/ ١٠٢)، والصاحبي في فقه اللغة (ص ١٦٤، ١٨٢)، ومغني اللبيب (١/ ٢٧٤).

(٣) صدر بيت من الخفيف، وعجزه:

إنما الشيخ من يدبّ دبيبا

وهو لأبـي أمية أوس الحنفي في الدرر (١/ ٢١٤ ـ سقط من الطبعة، وهو في الفهرس برقم ٥٧٥)، وشرح التصريح (١/ ٢٤٨)، وشرح شواهد المغني (ص ٩٢٢)، والمقاصد النحوية (٢/ ٣٩٧). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢/ ٣٨)، وتخليص الشواهد (ص ٤٢٨)، وشرح الأشموني (١/ ١٥٦)، وشرح شذور الذهب (ص ٤٦٤)، وشرح قطر الندى (ص ١٧٢)، ومغني اللبيب (ص ٥٩٤).

وقـولـه:

٥٧٦ ـ فإن تَزْعُمِيني كنتُ أَجْهَلُ فِيكُم[١]

ومصدره: الزَّعْم، والزُّعْم[٢].

وذكر صاحب (العَيْن)[٣]: أن الأحسن أن توقع على: «أنْ وأنّ»، ولم يرد في القرآن إلا كذلك.

قال السّيرافـي: الزّعم: قولٌ يقترن به اعتقاد صحّ أو لم يصحّ.

وقال ابن دُرَيد: أكثر ما يقع على الباطل. وفي (الإفصاح): زعم: بمعنى علم في قول سيبويه. وقال غيره: يكون بمعنى: اعتقد، فقد يكون عِلْماً، وقد يكون تَنَكراً، ويكون أيضاً ظنّاً غالِباً. وقيل: يكون بمعنى الكذب.

فإن كانت بمعنى: كفل تَعدّت إلى واحد. والمصدر: الزعامة كقوله:

٥٧٧ ـ على اللّهِ أَرزاقُ العِباد كما زَعَمْ[٤]

أو بمعنى: رَأَس تعدّت تارة إلى واحد، وأخرى بحرف الجرّ. أو بمعنى: سَمِن أو

---

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

فإني شريت الحلمَ بعدكِ بالجهلِ

وهو لأبـي ذؤيب الهذلي في الأضداد (ص ١٠٧، ١٨٦)، وتخليص الشواهد (ص ٤٢٨)، وخزانة الأدب (١١/ ٢٤٩)، والدرر (٢/ ٢٤٢)، وشرح أبيات سيبويه (١/ ٨٦، ٣٥١)، وشرح أشعار الهذليين (١/ ٩٠)، وشرح شواهد الإيضاح (ص ١١٩)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٦٧١، ٨٣٤)، والكتاب (١/ ١٢١)، ولسان العرب (١٢/ ٢٦٤ ـ زعم)، ومغني اللبيب (٢/ ٤١٦)، والمقاصد النحوية (٢/ ٣٨٨). وبلا نسبة في شرح ابن عقيل (ص ٢١٤).

(٢) في اللسان (١٢/ ٢٦٤ ـ مادة زعم): «الزَّعْمُ والزُّعمُ والزِّعْمُ، ثلاث لغات».

(٣) كتاب العين في اللغة. اختلف الناس في مؤلفه، فقيل: للخليل بن أحمد المتوفى سنة ١٧٥ هـ، قال السيوطي في المزهر: وهو أو من صنّف فيه في جمع اللغة وهذا الكتاب أول التآليف. وقال الإمام فخر الدين في المحصول: أصل الكتب في اللغة كتاب العين. ويفهم من كلام السيرافي في طبقاته أنه لم يكمله، بل أكثر الناس أنكروا كونه من تصنيفه؛ قال بعضهم: وإنما هو لليث بن نصر بن سيار الخراساني. وقيل: عمل الخليل قطعة من أوله إلى آخر حرف العين وكمله الليث، ولهذا لا يشبه أوله آخره. وقيل فيه أقوال أخر كثيرة، انظرها في كشف الظنون (ص ١٤٤١ ـ ١٤٤٤).

(٤) عجز بيت من الطويل، وصدره:

تقول هلكنا إنْ هلكتَ وإنما

وهو لعمرو بن شأس في خزانة الأدب (٩/ ١٣١، ١٣٢)، والدرر (٢/ ٢١٢)، ولسان العرب (١٢/ ٢٦٥ ـ زعم).

هُزِلَ فلازمة. يقال: زعمت الشاة بمعنى: سَمِنت، وبمعنى: هُزِلَتْ.

رابعاً: جعل بمعنى: اعتقد نحو: ﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَٰنِ إِنَاثًا﴾ [الزخرف: ١٩]، أي: اعتقدوهم. فإن كانت بمعنى: صيّر ـ فستأتي في أفعال التصيير. وبمعنى أوجد نحو: ﴿وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ﴾ [الأنعام: ١]، أو أوجب نحو: جعلت للعامل كَذا، أو ألقى نحو: جعلت بعضَ متاعي على بعض تعدّت إلى واحد. أو بمعنى: المقاربة فقد مرّت في باب كاد.

خامسها: هب: أثبته الكوفية، وابن عصفور، وابن مالك كقوله:

٥٧٨ ـ فقلت أجِرْني أبا خالدٍ   وإلاّ فهبني امرأً هالِكا[1]

أي: ظُنّني، وقوله:

٥٧٩ ـ فهبها أُمّةً هلَكتَ ضَياعاً   يزيدُ أميرها وأبو يَزيدِ[2]

وهي جامدة. ولم يستعمل منها سوى الأمر، لا ماض، ولا مضارع، ولا وصف، ولا أمر باللام. ويتصل به الضمير المؤنث، والمثنى والجمع. وزعم الحريريّ . . . . . .[3].

النوع الثاني: ما دلّ على يقين، وهو خمسة أيضاً:

أحدها: علم نحو: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ﴾ [الممتحنة: ١٠]، فإن كانت بمعنى: عرف تعدّت لواحد نحو: ﴿لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا﴾ [النّحل: ٧٨]، أو بمعنى: علم علمةً[4] فهو أعلم، أي مَشْقُوق الشّفة العليا فلازمة.

ثانيها: وجد نحو: ﴿وَإِن وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ﴾ [الأعراف: ١٠٢]. ومصدرها: وِجْدان عن الأخفش، ووجود عن السّيرافي.

---

(١) البيت من المتقارب، وهو لعبد الله بن همام السلولي في تخليص الشواهد (ص ٤٤٢)، وخزانة الأدب (٩/٣٦)، والدرر (٢/٤٤٣)، وشرح التصريح (١/٢٤٨)، وشرح شواهد المغني (١/٢٨٥)، والمقاصد النحوية (٢/٣٧٨). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢/٣٧)، وشرح الأشموني (١/٢٤٨)، وشرح شذور الذهب (ص ٤٦٧)، وشرح ابن عقيل (ص ٢١٦)، ومغني اللبيب (٢/٥٩٤).

(٢) البيت من الوافر، وهو لعقيبة بن هبيرة الأسدي في خزانة الأدب (٢/٢٦٠، ٣/٣٦)، والدرر (٢/٢٤٣)، وسمط اللآلي (ص ١٤٩).

(٣) مكان النقط بياض في الأصل. وقال الحريري في درّة الغواص (ص ١١١): «ويقولون: هب أنّي فعلت، وهب أنه فعل؛ والصواب إلحاق الضمير المتصل به فيقال: هبني فعلت، وهبه فعل...». فلعلّ النقص هو ما أوردناه.

(٤) العَلَمُ والعَلَمَةُ والعُلْمَةُ: الشقُّ في الشفة العليا، وقيل: في أحد جانبيها، وقيل: هو أن تنشقّ فتَبِينُ. عَلِمَ عَلَماً فهو أعْلَمُ، وعَلَمْتُه أعْلِمُهُ عَلْماً، مثل: كسَرته أكسِرُه كسراً: شققت شفته العليا. انظر: اللسان (١٢/٤١٩).

فإن كانت بمعنى: أصاب تعدّت لواحد نحو: وجد فلانٌ ضَالّتَهُ وِجْداناً. أو بمعنى: استغني أو حزن، أو حقد فلازمة. ومصدر الأولى: وُِجْد مثلّث الواو. والثانية: وَجْد بالفتح. والثالثة: مَوْجِدة.

ثالثها: ألفى بمعنى: وجد. أثبتها الكوفية وابن مالك كقوله:

٥٨٠ ـ قد جَرَّبوه فَألفوه المُغِيثَ إذَا[(١)]

وأنكرها البصريّة وابن عصفور. وقالوا: المنصوب ثانياً حال، والألف واللاّم فيه في البيت زائدة.

رابعها: دَرى بمعنى: علم، عدّها ابن مالك كقوله:

٥٨١ ـ دُرِيتَ الوَفِـيّ العَهْدَ يا عُرْوَ فَاغْتَبِطْ[(٢)]

قال: وأكثر ما تستعمل معدّاة بالباء كقوله: دريت به. فإن دخلت عليها همزة النقل تعدّت إلى واحدٍ بنفسها، وإلى آخر بالباء كقوله تعالى: ﴿ وَلَآ أَدْرَىٰكُم بِهِۦ ﴾ [يونس: ١٦].

وقال أبو حيّان: لم يعدّها أصحابنا فيما يتعدّى لاثنين. ولعل البيت من باب التضمين؛ ضمّن: دريت بمعنى علمت. والتضمين لا ينقاس ولا ينبغي أن يجعل أصلاً حتى يكثر. ولا يثبت ذلك ببيت نادر محتمل للتضمين.

فإن كانت بمعنى ختل تعدّت لواحد نحو: دَرى الذِّئبُ الصّيْدَ: إذا استخفى له ليفترسه.

خامسها: تعلّم بمعنى: اعْلَمْ كقوله:

٥٨٢ ـ تَعلّـمْ شِفَاءَ النّفْس قَهْرَ عَدُوِّهَا[(٣)]

---

(١) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

ما الروع عَمَّ فلا يُلوي على أحدِ

وهو بلا نسبة في تخليص الشواهد (ص ٤٣١)، وخزانة الأدب (١١/ ٣٣٥)، والدرر (٢/ ٢٤٥)، والمقاصد النحوية (٢/ ٣٨٨).

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

فإنّ اغتباطاً بالوفاء حميدُ

وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (٢/ ٣٣)، والدرر (٢/ ٢٤٥)، وشرح الأشموني (١/ ١٥٧)، وشرح التصريح (١/ ٢٤٧)، وشرح شذور الذهب (ص ٤٦٦)، وشرح ابن عقيل (ص ٢١٢، ٢١٨)، وشرح قطر الندى (ص ١٧١)، والمقاصد النحوية (٢/ ٣٧٢).

(٣) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

فبالغْ بلطفٍ في التحيُّلِ والمكرِ

=

قال ابن مالك: وهي جامدة لا يستعمل منها إلا الأمر. قال أبو حيّان: وتابع فيه الأعلم. وليس بصحيح، لأن يعقوب[١] حكى: «تعلمت فلاناً خارجاً»، بمعنى: عَلِمْت. أمّا تَعَلَّمَ لا بمعنى: اعْلَمْ من: تعلّم يتعلّم، فمتصرّف بلا نزاع، ويتعدّى لواحد.

النوع الثالث: ما استعمل في الأمرين: الظّن، واليقين. وهو أربعة أفعال:

أحدها: ظنّ، فمن استعمالها بمعنى الظنّ: ﴿إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا وَمَا نَحْنُ بِمُسْتَيْقِنِينَ﴾ [الجاثية: ٣٢]، وبمعنى اليقين: ﴿ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُواْ رَبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٤٦]. وزعم أبو بكر ابن محمد بن عبد الله بن ميمون العبدري[٢]: أن استعمالها بمعنى العِلم غير مشهور في كلام العرب، وأبقى الآية ونحوها على باب الظن، لأن المؤمنين حتى الصّدّيقين ما زالوا وجلين خائفين النّفاق على أنفسهم.

وزعم الفرّاء: أن الظن يكون شَكّاً، ويقيناً، وكذباً أيضاً. وأكثر البصريين ينكرون الثالث.

فإن كانت ظنّ بمعنى: اتّهم تعدّت لواحد نحو: ظننت زيداً. ﴿وَمَا هُوَ عَلَى ٱلْغَيْبِ بِظَنِينٍ﴾[٣] [التكوير: ٢٤].

ثانيها: حسب؛ فمن الظن ﴿وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ عَلَىٰ شَيْءٍ﴾ [المجادلة: ١٨]. ومن اليقين:

٥٨٣ ـ حَسِبْتُ التّقَى والجودَ خَيْرَ تِجَارَةٍ[٤]

= وهو لزياد بن سيّار في خزانة الأدب (٩/ ١٢٩)، والدرر (٢/ ٢٤٦)، وشرح التصريح (١/ ٢٤٧)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٩٢٣)، والمقاصد النحوية (٢/ ٣٧٤). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢/ ٣١)، وشرح الأشموني (١/ ١٥٨)، وشرح شذور الذهب (ص ٤٦٨)، وشرح ابن عقيل (ص ٢١٢).

(١) هو يعقوب بن إسحاق بن زيد بن عبد الله، الحضرمي بالولاء، البصري، أبو يوسف وأبو محمد. نحوي، لغوي، فقيه، أحد القراء العشرة، له رواية في القراءات مشهورة ومنقولة. ولد سنة ١١٧، وتوفي سنة ٢٠٥ هـ. من آثاره: كتاب الجامع، جمع فيه عامة اختلاف وجوه القراءات؛ ووقف التمام. انظر ترجمته بي: وفيات الأعيان (٢/ ٤٠٦، ٤٠٧)، ومعجم الأدباء (٢٠/ ٥٢، ٥٣)، ومرآة الجنان (٢/ ٣٠ ـ ٣١).

(٢) تقدّم التعريف به قبل صفحات. وانظر الفهارس العامة.

(٣) القراءة في مصاحفنا: «بضنين» بالضاد. وفي إعراب القرآن للعكبري (٢/ ٢٨٢): «بظنين بالظاء: أي بمتّهم؛ وبالضاد: أي بخيل».

(٤) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

رباحاً إذا ما المرءُ أصبح ثاقلا

وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه (ص ٢٤٦)، وأساس البلاغة (ص ٤٦)، والدرر (٢/ ٢٤٧)، =

والمصدر حُسْبان[1]. فإن كانت لِلَّوْنِ من نحو: حَسِبَ الرّجل: إذا احمرّ لونه وابيض[2]. أو كان ذا شُقْرة فلازمة.

ثالثها: خال يخال؛ فمن الظن قوله:

٥٨٤ ـ إخَالُك إنْ لَمْ تَغْضُـضِ الطّرْف ذَا هوى[3]

ومن اليقين قوله:

٥٨٥ ـ دعـانـي العـذَارَى عمّهـنّ وخِلْتُنـي لـيَ اسمٌ، فلا أُدْعَى به وهو أوّلُ[4]

والمصدر خَيْلاً، وخالاً، وخَيْلَةً، ومَخَالةً، وخَيلاناً، ومَخِيلة، وخَيْلُولة. واشتقاقها من الخيال وهو الذي لا يتحقق.

فإن كانت بمعنى تكبر أو ظلع من: خال الفرس: ظلع. والمضارع منهما أيضاً: يخال فلازمة.

رابعها: رأى: قال تعالى: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُۥ بَعِيدًا﴾، أي: يظنونه: ﴿وَنَرَىٰهُ قَرِيبًا﴾ [المعارج: ٦، ٧] أي: نعلمه. فإن كانت بمعنى: أبصر، أو ضرب الرئة[5] تعدّت لواحد. قال الفارسي وابن مالك: وكذا التي بمعنى اعتقد.

= وشرح التصريح (١/ ٢٤٩)، ولسان العرب (١١/ ٨٨ ـ ثقل)، والمقاصد النحوية (٢/ ٣٨٤). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢/ ٤٤)، وتخليص الشواهد (ص ٤٣٥)، وشرح الأشموني (١/ ١٥٦)، وشرح ابن عقيل (ص ٢١٣)، وشرح قطر الندى (ص ٢٧٤).

(١) أي بضم الحاء وكسرها.

(٢) في اللسان (١/ ٣١٦ ـ حسب): «الأحسبُ: الذي ابيضّت جلدته من داء ففسدت شعرته فصار أحمر وأبيض، يكون ذلك في الناس والإبل. قال الأزهري عن الليث: وهو الأبرص. وفي الصحاح: الأحسبُ من الناس: الذي في شعر رأسه شقرةٌ».

(٣) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

يسومك ما لا يُستطاع من الوجدِ

وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (٢/ ٤٥)، والدرر (٢/ ٢٤٨)، وشرح الأشموني (١/ ١٥٥)، وشرح التصريح (١/ ٢٤٩).

(٤) البيت من الطويل، وهو للنمر بن تولب في ديوانه (ص ٣٧٠)، وتخليص الشواهد (ص ٤٣٧)، والدرر (٢/ ٢٤٨، ٢٦٦)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٦٢٩)، والمقاصد النحوية (٢/ ٣٩٥). وبلا نسبة في شرح الأشموني (١/ ١٥٥)، وشرح ابن عقيل (ص ٢١٣).

(٥) يقال من الرئة رَأَيْته فهو مَرْئيّ إذا أصبته في رئته (اللسان: ١٤/ ٣٠٣).

قال أبو حيّان: وذهب غيرهما: إلى أن التي بمعنى: اعتقد تتعدّى إلى اثنين. ويدلّ له قوله:

٥٨٦ ـ رأى النّــــاسَ إلاّ مـــــن رأى مِثْـــــل رَأيِــــهِ
خَـــــوَارِجَ تـــــرّاكيــــن قَصْـــــدَ الْمَخَـــــارِجِ[1]

وأفعال هذه الأنواع الثلاثة تسمى قلبيّة. وهي المرادة حيث قيل: أفعال القلوب.

النوع الرابع: ما دلّ على تحويل. وهي ثمانية أفعال: صيّر وأصار المنقولان من صار إحدى أخوات كان بالتضعيف والهمز قال:

٥٨٧ ـ فَصُيِّرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مأكُولْ[2]

وجعل: بمعنى صيَّر، نحو: ﴿فَجَعَلْنَٰهُ هَبَآءً﴾ [الفرقان: ٢٣]. ووهَب: حكى ابن الأعرابيّ: وهبني الله فداءَك، أي: صيَّرني. ولا يستعمل بمعنى صيَّر إلاّ الماضي فقط. وردَّ نحو: ﴿لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنۢ بَعْدِ إِيمَٰنِكُمْ كُفَّارًا﴾ [البقرة: ١٠٩]. وترك كقوله:

٥٨٨ ـ وَرَبَّيْتُـــــهُ حتـــــى إذَا مـــــا تَـــــرَكْتُـــــهُ
أَخـــا الْقَـــوْمِ، وَاسْتَغْنَـــى عَـــنِ الْمَسْـــحِ شَـــارِبُـــهْ[3]

وتخذ، واتّخذ كقوله تعالى: ﴿لَتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾ [الكهف: ٧٧]، وفي قراءة: «لَتَخِذْتَ»، ﴿وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا﴾ [النساء: ١٢٥].

وأنكر بعضهم تَعَدّي ترك، وَتَخِذ، واتَّخذ إلى اثنين، وقال: إنما يتعدّى إلى واحد، والمنصوب الثاني حال.

قال ابن مالك: وألحق ابن أفلح بأصار: أكان المنقولة من كان بمعنى صار، قال:

---

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر (٢/ ٢٤٩، ٥/ ٢٧٥). وفي البيت شاهد آخر، وهو إعمال صيغة المبالغة «ترّاكين» فنصبت مفعولاً به وهو قوله: «قَصْدَ».

(٢) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه (ص ١٨١)، وخزانة الأدب (١٠/ ١٦٨، ١٧٥، ١٨٤، ١٨٩)، وشرح التصريح (١/ ٢٥٢)، وشرح شواهد المغني (١/ ٥٠٣)، والمقاصد النحوية (٢/ ٤٠٢). ولحميد الأرقط في الدرر (٢/ ٢٥٠)، والكتاب (١/ ٤٠٨). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢/ ٥٢)، والجنى الداني (ص ٩٠)، وخزانة الأدب (٧/ ٧٣)، ورصف المباني (ص ٢٠١)، وسرّ صناعة الإعراب (ص ٢٩٦)، وشرح الأشموني (١/ ١٥٨)، ولسان العرب (٩/ ٢٤٧ ـ عصف)، ومغني اللبيب (١/ ١٨٠)، والمقتضب (٤/ ١٤١، ٣٥٠).

(٣) البيت من الطويل، وهو لفرعان بن الأعرف في الدرر (٢/ ٢٥١)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ١٤٤٥)، ولسان العرب (٣/ ١٢٢ ـ جعد)، والمقاصد النحوية (٢/ ٣٩٨). وبلا نسبة في شرح الأشموني (١/ ١٥٩)، وشرح ابن عقيل (ص ٢١٧).

وما حكم به جائزٌ قِياساً لا أعلمه مسموعاً. وقال أبو حيان: لا أعلم أحداً من النُّحاة يقال له: ابن أفلح، لكن في شرح الأعلم رجل اسمه مسلم بن أحمد بن أفلح الأديب، يكنى أبا بكر. أخذ كتاب سيبويه عن أبـي عمر بن الحباب. قال: وما قاله ابن مالك من أنه جائز قياساً ممنوع، فإن مذهب سيبويه: أن النقل بالهمز قياس في اللازم سماعٌ في المتعدّي. وكان بمعنى: صار تجري مجرى المتعدّي، فلا يكون النقل فيه بالهمز قياساً.

وألحق العرب بـ «رأى» العلمية: «الحُلْميّة» فأدخلوها على المبتدأ والخبر، ونصبوهما بها مفعولين إجراءً لها مجراها من حيث أن كُلاًّ منهما إدراك بالباطن كقوله:

٥٨٩ ـ أراهـم رُفْقَتِـي حتّـى إذا مَـا تَـولّـى اللّيْـلُ، وانْخَـزَل انْخِـزَالا[1]

وفي التنزيل: ﴿إِنِّىٓ أَرَىٰنِىٓ أَعْصِرُ خَمْرًا﴾ [يوسف: ٣٦]، فأعمل مضارع رأي الحُلْميّة في ضميرين متصلين لمسمّى واحد، وذلك خاص بـ «عَلِمَ» ذات المفعولين، وما جرى مجراها.

وألحق الأخفش بعلم: «سمع» المعلّقة بعين المخبر بعدها بفعل دالٍّ على صوْت نحو: سمعت زيداً يتكلّم، بخلاف المعلّقة بمسموع نحو: سمعت كلاماً، وسمعت خطبة. ووافقه على ذلك الفارسيّ وابن بابشاذ، وابن عصفور، وابن الصائغ، وابن أبـي الربيع، وابن مالك.

واحتجّوا بأنها لمّا دخلت على غير مسموع أتي لها بمفعول ثان يدل على المسموع، كما أن ظنّ لمّا دخلت على غير مظنون أتي بعد ذلك بمفعول ثان يدل على المظنون.

والجمهور أنكروا ذلك. وقالوا: لا تتعدّى: «سمعت» إلاّ إلى مفعول واحد، فإن كان مما يسمع فهو ذاك، وإن كان عَيْناً فهو المفعول، والفعل بعده في موضع نصب على الحال، وهو على حذف مضاف، أي: سمعت صوت زيد في حال أنه يتكلّم وهذه الحالة مبيّنة.

واحتج ابن السيِّد لقولهم: بأنها من أفْعال الحواسّ، وأفعال الحواسّ كلّها تتعدّى إلى واحد، وأنها لو تعدّت لاثنين لكانت إما من باب أعطى، أو من باب ظنّ، ويبطل الأول: كون الثاني فعلاً[2]، والفعل لا يكون في موضع الثاني من باب أعطى، ويبطل الثاني: أنها لا يجوز إلغاؤها، وباب ظنّ يجوز فيه الإلغاء.

---

(١) البيت من الوافر، وهو لابن أحمر في ديوانه (ص ١٣٠)، والحماسة البصرية (١/ ٢٦٢)، والدرر (٢/ ٢٥٢)، وشرح التصريح (١/ ٢٥٠)، والمقاصد النحوية (٢/ ٤٢١). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢/ ٤٩)، وشرح الأشموني (١/ ١٦٣)، وشرح ابن عقيل (ص ٢٢٤).

(٢) لأن «سمع» معلقة بعين المخبر بعدها بفعل دالّ على صوت.

وألحق قوم بصير: «ضرب» مع المثل نحو: ﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَّمْلُوكًا﴾ [النحل: ٧٥]، ﴿أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً﴾ [البقرة: ٢٦]، ﴿وَٱضْرِبْ لَهُم مَّثَلًا أَصْحَٰبَ ٱلْقَرْيَةِ﴾ [يسٓ: ١٣].

فقالوا: هي في الآيات ونحوها متعدّية إلى اثنين. قال ابن مالك: والصّواب ألا يلحق به لقوله تعالى: ﴿ضُرِبَ مَثَلٌ فَٱسْتَمِعُوا۟ لَهُۥٓ﴾ [الحج: ٧٣]. فبنيت للمفعول، واكتفت بالمرفوع. ولا يفعل ذلك بشيء من أفعال هذا الباب.

قال أبو حيّان: وهو استدلال ظاهر إلاّ أنه يمكن تأويله على حذف المفعول، لدلالة الكلام عليه، أي ما يذكر.

وذهب ابن أبـي الربيع: إلى أن «ضرب» بمعنى: صيّر متعدٍّ لاثنين مطلقاً مع المثَل وغيره، نحو: ضَرَبْتُ الفِضّة خَلْخَالاً: ومال إليه أبو حيّان.

وألحق هشام بأفعال هذا الباب: عرف، وأبصر.

وألحق بها ابن دُرُستويه: «أصاب»، و «صادف»، و «غادر».

وألحق بها بعضهم: «خلق» بمعنى: جعل كقوله: ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٢٨]. والجمهور أنكروا ذلك. وجعلوا المنصوب الثاني في الجميع حالاً.

وزعم جماعة من المتأخرين، منهم خطّاب الماردي[(١)]: أنه قد يجوز تضمين الفعل المتعدّي إلى واحد معنى صيّر. ويُجْعَل من هذا الباب، فأجاز: حفرت وسط الدّار بئراً، ولا يكون «بئراً» تمييزاً، لأنه لا يحسن فيه مِنْ. وكذا «بنيت الدّار مسجداً»، و «قطعت الثّوب قميصاً»، و «الجِلْد نَعْلاً»، و «صنعت الثوب عِماماً» لأن المعنى فيها: «صيّرت». قال أبو حيّان: والصحيح أن هذا كله من باب التضمين الذي يحفظ، ولا يقاس عليه.

وذكر السكّاكـي[(٢)] في «المفتاح»[(٣)] فيما يتعدى إلى اثنين: «توهمت»، و «تيقنت»

(١) هو خطاب بن يوسف القرطبـي المتوفى بعد سنة ٤٥٠ هـ. وقد تقدمت ترجمته.

(٢) هو سراج الدين أبو يعقوب يوسف بن أبـي بكر بن محمد بن علي السكاكي الخوارزمي. عالم في النحو والتصريف والمعاني والبيان والعروض والشعر وغير ذلك. ولد في ٣ جمادى الأولى سنة ٥٥٥، وتوفي بخوارزم في أوائل رجب سنة ٦٢٦ هـ. من آثاره: مفتاح العلوم، ومصحف الزهرة. انظر ترجمته في: مفتاح السعادة لطاش كبرى زاده (١/١٦٣، ١٦٤)، وكشف الظنون (ص ١٧٦٢)، وروضات الجنان للخوانساري (٤/٢٣٨، ٢٣٩).

(٣) «مفتاح العلوم» قال السكاكي: «. . . وقد ضمنت كتابي هذا من أنواع الأدب دون نوع اللغة ما رأيته لا بدّ منه، فأودعته علم الصرف بتمامه وإنه لا يتم إلا بعلم الاشتقاق والنحو بتمامه، وتمامه بعلمي المعاني والبيان، وكان تمام علم المعاني بعلمي الحدود والاستدلال. . . الخ». وله شروح كثيرة. انظر: كشف الظنون (ص ١٧٦٢ ـ ١٧٦٨).

و «شعرت» و «دريت»، و «تبينت»، و «أصبت»، و «اعتقدت»، و «تمنيت»، و «وددت»، وهب بمعنى: احسب. نقله عنه في الارتشاف[١]. ثم قال: ويحتاج في نقل هذه من هذا الباب إلى صِحّة نقل عن العرب.

(ص): مسألة: مدخولها ككان، أو ذو استفهام. وأنكر السُّهيليّ دخولها على جزأي ابتداء. وتنصبهما مفعولين. وقيل: الثاني شبه حال.

(ش): ما دخلت عليه كان دخلت عليه هذه الأفعال، وما لا فلا إلا المبتدأ المشتمل على استفهام نحو: أيّهم أفضل؟ وغلام من عندك؟ فإنه لا تدخل عليه كان، لأنّ الاستفهام له الصدر، فلا يؤخر، وتدخل عليه: ظننت، ويتقدّم عليها، نحو: أيهم ظننت أفضل؟ وغلام من ظننت عندك.

وإذا دخلت على المبتدأ والخبر، نصبتهما مفعولين. وكان الأصل ألاّ تؤثر فيهما، لأن العوامل الداخلة على الجملة لا تؤثر فيها إلا أنهم شبهوها بأعطيت، فنصبت الاسمين. هذا مذهب الجمهور.

وزعم الفراء: أن هذه الأفعال لما طلبت اسمين أشبهت من الأفعال بما يطلب اسمين: أحدهما مفعول به، والآخر حال نحو: أتيت زيداً ضاحكاً.

واستدل بوقوع الجمل، والظروف، والمجرورات موقع المنصوب الثاني هنا، كما تقع موقع الحال، ولا يقع شيء من ذلك موقع المفعول به، فدلّ على انتصابه على التشبيه بالحال، لا على التشبيه بالمفعول به. قال أبو حيّان: ولا يقدح في ذلك كون الكلام هنا لا يتمّ بدونه، وليس ذلك شأن الحال، لأنه ليس بحال حقيقي، بل مشبّه بها والمشبّه بالشيء لا يجري مجراه في جميع أحكامه، ألا ترى أنه على قول البصريين لا يتم أيضاً بدونه. وليس ذلك شأن المفعول من حيث إنه ليس بمفعول حقيقيّ، بل مُشَبّه به عندهم.

واستدلّ البصريون بوقوعه معرفة، ومضمراً، واسماً جامداً كالمفعول به، ولا يكون شيء من ذلك حالاً، ولا يقدح وقوع الجملة والظروف موقعه لأنها قد تنصب على التشبيه بالمفعول به في نحو: قال زيد عمرو منطلق، ومررت بزيد.

وأنكر السّهيلي دخولها على المبتدأ والخبر أصلاً. قال: بل هي بمنزلة: أعطيت في أنها استعملت مع مفعولها ابتداء. قال: والذي حمل النحويين على ذلك أنهم رأوا أنّ هذه الأفعال يجوز ألاّ تُذْكَر، فَيُكوّن من مفعوليها مبتدأ وخبر، قال: وهذا باطل بدليل أنك تقول: ظننت زيداً عمراً، ولا يجوز أن تقول: زيد عمرو إلاّ على جهة التشبيه، وأنت لم ترد ذلك مع ظننت، إذ القصد أنّك ظننت زيداً عمراً نفسه، لا شِبْه عمرو.

---

(١) «الارتشاف الضرب في لسان العرب» لأبـي حيّان.

قال أبو حيّان: والصحيح قول النّحويين، وليس دليلهم ما توهّمه بل دليلهم رجوع المفعولين إلى المبتدأ والخبر إذا ألغيت هذه الأفعال.

(ص): وتسدّ عنهما أنّ ومعمولاها، وتقديمهما كمجرّدين. وثانيهما كخبر كان.

(ش): فيه مسائل:

الأولى: تسدّ عن المفعولين في هذا الباب: أنّ المشددة، ومعمولاها نحو: ظننت أنّ زيداً قائم. ﴿أَعْلَمُ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٥٩]. وإن كانت بتقدير اسم مفرد للطّول، ولجَرَيان الخبر والمخبر عنه بالذّكر في الصّلة. ثم لا حذف فيه عند سيبويه.

وذهب الأخفش والمبرّد: إلى أن الخبر محذوف. والتقدير: أظن أنّ زيداً قائم، ثابت، أو مستقر. وكذا يسدّ عنهما «أنْ» وصلتها نحو: ﴿أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓاْ﴾ [العنكبوت: ٢] لتضمّن مُسْند، ومُسْند إليه مصرّح بهما في الصّلة.

الثانية: حكم هذين المفعولين في التقديم والتأخير كما لو كانا قبل دخول هذه الأفعال. فالأصل تقديم المفعول الأول، وتأخير الثاني، ويجوز عكسه.

وقد يجب الأصل في نحو: ظننت زيداً صديقك. وقد يجب خلافه في نحو: ما ظننت زيداً إلا بخيلاً(١). وأسباب الوجوب في الشّقين معروفة في باب الابتداء.

الثالثة: للمفعول الثاني هنا من الأقسام، والأحوال، ما لخبر كان وذلك معروف مِمّا هناك.

[حذف المفعولين أو أحدهما]

(ص): ويجوز حذفهما لدليل لا أحدهما دونه وِفاقاً. ويجوز له في الأصحّ لا هما دونه، وِفاقاً للأخفش والجَرْمي وجوّزه الأكثر مطلقاً. والأعلم في الظن، لا العلم. وإدريس سماعاً في ظن، وخال، وحسب. فإن وقع محلهما ظرف، أو ضمير، أو إشارة لم يقتصر إن كان أحدهما ولا دليل، لا إن لم يكنه.

(ش): الحذف لدليل يسمى: اختصاراً، ولغير دليل يسمّى: اقتصاراً، فحذف

---

(١) أي أن قوله: «ما ظننت زيداً إلا بخيلاً» خلاف الأصل؛ والأصل هو: «ما ظننت بخيلاً إلا زيداً» كما يقول ابن مالك في الألفية:

وخبر المحصور قدّم أبدا ... كـ«ما لنا إلاّ اتّباع أحمدا»

المفعولين هنا لدليل جائز وِفاقاً كقوله:

٥٩٠ ـ بــأيّ كتــابٍ أم بــأيّــة سُنّــةٍ ... ترى حبّهم عاراً علـيّ، وتَحْسِبُ[1]

أي، وتحسب حبهم عاراً علـيّ.

وأما حذفهما لِغَيْر دليل كاقتصارك على أظن، أو أعلم من: أظن أو أعلم زيداً منطلقاً دون قرينة ففيه مذاهب: **أحدها**: المنع مطلقاً. وعليه الأخفش، والجَرْمي. ونسبه ابن مالك لسيبويه، وللمحققين كابن طاهر وابن خَرُوف، والشّلَوْبين لعدم الفائدة، إذ لا يخلو الإنسان من ظنٍّ ما، ولا عِلْمٍ ما فأشبه قولك: «النار حارّة».

الثاني: الجواز مطلقاً، وعليه أكثر النحويين، منهم ابن السَّراج، والسِّيرافي. وصحّحه ابنُ عُصْفُور لوروده. قال سبحانه وتعالى: ﴿أَعِندَهُۥ عِلۡمُ ٱلۡغَيۡبِ فَهُوَ يَرَىٰٓ﴾ [النجم: ٣٥]، أي يعلم. وقال: ﴿وَظَنَنتُمۡ ظَنَّ ٱلسَّوۡءِ﴾ [الفتح: ١٢]. وحكى سيبويه: «من يَسْمَعْ يَخَلْ»[2]، أي: يقع منه خِيْلة، وما ذُكِر من عدم الفائدة ممنوع، لحصولها بالإسناد إلى الفاعل.

الثالث: الجواز في ظنّ، وما في معناها، دون عَلِمَ وما في معناها. وعليه الأعلم. واستدلّ بحصول الفائدة في الأول دون الثاني، والإنسان قد يخلو من الظن، فيفيد قوله: ظننت: أنه وقع منه ظن. ولا يخلو من علم إذ له أشياء يعلمها ضرورة كعلمه أن الاثنين أكثر من الواحد، فلم يُفِدْ قوله: «علمت» شيئاً.

وَرُد: بأنه يفيد وقوع عِلْم ما لم يكن يَعْلم.

الرابع: المنع قياساً، والجواز في بعضها سماعاً. وعليه أبو العُلا إدريس[3]، فلا يتعدّى الحذف في: ظننت، وخلت، وحسبت لوروده فيها.

وأما حذف المفعولين اقتصاراً فلا يجوز بلا خلاف، لأن أصلهما المبتدأ والخبر،

---

(١) البيت من الطويل، وهو للكميت في خزانة الأدب (٩/ ١٣٧)، والدرر (١/ ٢٧٢، ٢/ ٢٥٣)، وشرح التصريح (١/ ٢٥٩)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ٦٩٢)، والمحتسب (١/ ١٨٣)، والمقاصد النحوية (٢/ ٤١٣، ٣/ ١١٢). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢/ ١٦٩)، وشرح الأشموني (ص ١٦٤)، وشرح ابن عقيل (ص ٢٢٥).

(٢) هذا مَثَل. يقال: خلت الشيء، إذا ظننته؛ والمعنى: أنّ من يسمع الشيء ربما ظنّ صحته، وقيل: معناه أنّ من يسمع أخبار الناس ومعايبهم يقع في نفسه المكروه عليهم، والمعنى أن مجانبة الناس أسلم. انظر: جمهرة الأمثال للعسكري (٢/ ٢١٢ ـ طبعة دار الكتب العلمية).

(٣) هو أبو العلا إدريس بن محمد بن موسى الأنصاري القرطبي المتوفى سنة ٦٤٧ هـ.

وذلك غير جائز فيهما. وإمّا اختصاراً فيجوز نقله عن الجمهور. ومنعه طائفة منهم ابن الحاجب. وصحّحه ابن عُصفور، وأبو إسحاق بن ملْكون[1] كالاقتصار، وقياساً على باب كان.

وفرق الجمهور بأن مرفوع كان كالفاعل. وخبرها كالحدث لها فصار عوضاً عنه، فلذلك امتنع الحذف هناك بخلافه هنا. وقد ورد السماع هنا بالحذف قال:

٥٩١ ـ ولقد نزلتِ فلا تَظُنِّي غَيْرَه ... مِنِّي بمنزلة المُحبِّ المُكْرمِ[2]

أي: واقِعاً، أو حقّاً.

وعلّل بعضهم المنع بأنهما متلازمان لافتقار كُلٍّ منهما إلى صاحبه، إذ هما مبتدأ وخبر في الأصل، فلم يجز حذف أحدهما دون الآخر. وفرّق بينهما وبين المبتدأ والخبر حيث يجوز حذف أحدهما بأنه لا يؤدي فيهما إلى لَبْس، وهنا يؤدي إلى التباس ما يتعدّى منهما إلى اثنين بما يتعدّى إلى واحد.

فإن وقع موقع المفعولين ظرف نحو: ظننت عندك، أو مجرور نحو: ظننت لك. أو ضمير نحو: ظننته، أو إشارة نحو: ظننت ذلك امتنع الاقتصار عليه، إنْ كان أحدهما ولم يعلم المحذوف، لِما تَقَرّر من أن حذف أحدهما اقتصاراً ممنوع.

وإن لم يكن أحدهما بأن أريد بالظرف: مكان حصول الظنّ، وتلك العلّة، وبالضمير: ضمير المصدر، والإشارة إليه. أو كان أحدهما، وعلم المحذوف جاز الاقتصار عليه. ويكون الضمير حُذِف للعلم به.

[الإلغاء]

(ص): وخصّ متصرّف القلبيّ بالإلغاء آخراً، ووسَطاً. والأكثر يخيّر. وهو أولى

---

(١) هو ابو إسحاق إبراهيم بن محمد بن منذر بن سعيد بن ملكون الحضرمي الإشبيلي. نحوي، لغوي. توفي سنة ٥٨٤ هـ. من مؤلفاته: إيضاح المنهج في الجمع بين كتابي التنبيه والمبهج لابن جني، النكت على تبصرة الصيمري في النحو، وشرح الحماسة لأبي تمام. انظر ترجمته في: بغية الوعاة (ص ١٨٨)، وكشف الظنون (ص ٣٣٩، ٦٩٢)، وإيضاح المكنون (١/ ١٥٨).

(٢) البيت من الكامل، وهو من معلقة عنترة في ديوانه (ص ١٩١)، وأدب الكاتب (ص ٦١٣)، والأشباه والنظائر (٢/ ٤٠٥)، والاشتقاق (ص ٣٨)، والأغاني (٩/ ٢١٢)، وجمهرة اللغة (ص ٥٩١)، وخزانة الأدب (٣/ ٢٢٧، ٩/ ١٣٦)، والخصائص (٢/ ٢١٦)، والدرر (٢/ ٢٥٤)، وشرح شذور الذهب (ص ٤٨٦)، وشرح شواهد المغني (١/ ٤٨٠)، ولسان العرب (١/ ٢٨٩ ـ حبب)، والمقاصد النحوية (٢/ ٤١٤). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢/ ٧٠)، وشرح الأشموني (١/ ١٦٤)، وشرح ابن عقيل (ص ٢٢٥)، والمقرب (١/ ١١٧).

آخراً. وفي الوسط خُلْف، لا مقدّماً خلافاً للكوفية والأخفش. وينوى الشأن في موهمه. ويجوز بضعف بعد معمول. فعلى الأصحّ يجوز: ظننت يقوم زيداً، ونعم الرجل زيداً. وآكلاً زيداً طعامك.

وقد يقع ملغى بين مَعْمولَـيْ إنّ، وعطفين، وسوف. ولا يجب إلغاء ما بين الفعل ومرفوعه خلافاً للكوفية. وتوكيد مُلْغًى بمصدر نصب قبيح. ومضاف لياء ضعيف. وفوقه ضمير، فإشارة.

وتؤكد جملة بمصدر الفعل بدلاً من لفظه منصوباً، فلا يقدّم خلافاً لقوم، فعلى الأصحّ لا يعمل. وكذا على الآخر عند أكثرهم.

وثالثها: يقدم ويعمل مع متى. فإن جعلت خبره رفع، وعَمِلَ حَتْماً.

(ش): يختصّ المتصرّف من الأفعال القلبيّة، وهو ما عدا: هب، وتعلّم من الأنواع الثلاثة بالإلغاء. وهو: ترك العمل لغير مانع لفظاً أو مَحَلاًّ.

وإنما يجوز إذا تأخر الفعل عن المفعولين نحو: زيد قائم ظننت. أو توسّط بينهما نحو: زيد ظننت قائم، لضعفه حينئذ بتقدم المعمول عليه كما هو شأن العامل إذا تأخر.

والجمهور: أنه على سبيل التخيير لا اللزوم، فلك الإلغاء والإعمال.

وذهب الأخفش: إلى أنه على سبيل اللزوم. واختاره ابن أبـي الرّبيع.

فإن بدأت التحبر[1] بالشك أَعْمَلْت على كل حال. وإن بدأت وأنت تريد اليقين، ثم أدركك الشّكّ رفعت بكل حال.

وعلى الأول فالإلغاء للتأخّر أوْلى من إعماله. وفي المتوسط خلاف: قيل: إعماله أولى، لأن الفعل أقوى من الابتداء، إذ هو عامل لفظي. وقيل: هما سواه، لأنه عادل قوتَهُ تأخيرُه، فضعف لذلك. فقاومه الابتداء بالتقديم.

ومن شواهد إلغاء المتأخر قوله:

٥٩٢ ـ هُمَا سَيِّدَانَا يَزْعُمانِ وإنّما[2]

(١) حبَّر الشيء: زيّنه ونمّقه. ويقال: حبّر الشعر والكلام والخط. وحبّر الكتاب: كتبه. انظر: المعجم الوسيط (ص ١٥١).

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

يسودانِنا إن أيسرتْ غنماهُما

وهو لأبـي أسيدة الدبيري في تخليص الشواهد (ص ٤٤٦)، والدرر (٢/ ٢٥٥)، وشرح التصريح (١/ ٢٥٤)، ولسان العرب (٥/ ٢٩٥ ـ يسر)، والمقاصد النحوية (٢/ ٤٠٣). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢/ ٥٩)، ولسان العرب (١٢/ ٤٤٥ ـ غنم).

والمتوسّط قوله:

٥٩٣ ـ وفي الأراجيز خِلْتُ اللُّـؤمُ والفشَلُ[1]

أمّا إذا تصدّر الفعل، فلا يجوز فيه الإلغاء عند البصريين. وجوّزه الكوفيون والأخفش. وأجازه ابن الطّراوة، إلاّ أن الإعمال عنده أحسن. واستدلوا بقوله:

٥٩٤ ـ أنّـي رَأيْتُ مِلاَكُ الشِّيمةِ الأدَبُ[2]

وقـولـه:

٥٩٥ ـ وما إخَالُ لَدَيْنَا مِنْكِ تَنْوِيلُ[3]

وقـولـه:

٥٩٦ ـ وإخَـال إنّـي لاَحِـقٌ مُسْتَتْبِـعُ[4]

(١) عجز بيت من البسيط، وصدره:

أبالأراجيـز يا ابن اللّؤم توعدني

ويروى: «والخورُ» مكان: «والفشلُ». وهو لجرير في ملحق ديوانه (ص ١٠٢٨)، وشرح أبيات سيبويه (١/ ٤٠٧)، ولسان العرب (١١/ ٢٢٦ ـ خيل). وللّعين المنقري في تخليص الشواهد (ص ٤٤٥)، وخزانة الأدب (١/ ٢٥٧)، والدرر (٢/ ٢٥٦)، وشرح التصريح (١/ ٢٥٣)، وشرح شواهد الإيضاح (ص ١٢٠)، وشرح المفصل (٧/ ٨٤، ٨٥)، والكتاب (١/ ١٢٠)، والمقاصد النحوية (٢/ ٤٠٤). وبلا نسبة في أمالي المرتضى (٢/ ١٨٤)، وأوضح المسالك (٢/ ٥٨)، وشرح قطر الندى (ص ١٧٤)، واللمع (ص ١٣٧).

(٢) عجز بيت من البسيط، وصدره:

كذاك أُدّبتُ حتى صار من خُلُقي

وهو لبعض الفزاريين في خزانة الأدب (٩/ ١٣٩، ١٤٣، ١٠/ ٣٣٥)، والدرر (٢/ ٢٥٧). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٣/ ١٣٣)، وأوضح المسالك (٢/ ٦٥)، وتخليص الشواهد (ص ٤٤٩)، وشرح الأشموني (١/ ١٦٠)، وشرح التصريح (١/ ٢٥٨)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ١١٤٦)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٢٤٩)، وشرح ابن عقيل (ص ٢٢١)، والمقاصد النحوية (٢/ ٤١١، ٣/ ٨٩)، والمقرب (١/ ١١٧).

(٣) عجز بيت من البسيط، وصدره:

أرجو وآملُ أن تدنو مودّتُها

وهو لكعب بن زهير في ديوانه (ص ٦٢)، وخزانة الأدب (١١/ ٣١١)، والدرر (١/ ١٧٢، ٢/ ٢٥٩)، وشرح التصريح (١/ ٢٥٨)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٢٤٨)، والمقاصد النحوية (٢/ ٤١٢). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢/ ٦٧)، وشرح الأشموني (١/ ١٦٠)، وشرح ابن عقيل (ص ٢٢٠).

(٤) عجز بيت من الكامل، وصدره:

فلبثتُ بعدهمُ بعيش ناصبٍ

بالكسر.

والبصريون خرّجوا ذلك على تقدير ضمير الشأن، لأنه أولى من إلغاء العمل بالكليّة ويتفرّع على الخلاف المذكور مسائل:

أحدها: نحو: ظننت يقوم زيداً، وظننت قام زيداً، فعند الكوفيين والأخفش، لا يجوز نصب زيد، وعند البصريين يجوز، لأن النية بالفعل التأخير.

الثانية: أظن نعم الرجل زيداً. يجوز نصبه عند البصريين دون الكوفيين.

الثالثة: أظن آكلاً زيداً طعامك. يجوز على قول البصريين دون الكوفيين، فإن تقدم الفعل على المفعولين، ولكنه تَقَدَّمهُ معمولٌ جاز الإلغاء بضعف نحو: متى ظننت زيدٌ قائمٌ؟.

وقد يقع الملغى بين معمولَـيْ إنّ كقوله:

٥٩٧ ـ إنّ المُحِبَّ عَلِمْتُ مُضْطَبِرُ[١]

وبين معطوف ومعطوف عليه كقوله:

٥٩٨ ـ ولكن دَعاكَ الخُبْزُ أَحْسَبُ والتّمْرُ[٢]

وبين سوف ومصحوبها كقوله:

٥٩٩ ـ وما أَدْرِي وسَوْفَ إخَالُ أَدْرِي[٣]

= وهو لأبـي ذؤيب الهذلي في تخليص الشواهد (ص ٤٤٨)، والدرر (٢/ ٢٥٩)، وشرح أشعار الهذليين (١/ ٨)، وشرح شواهد المغني (١/ ٢٦٢)، والمقاصد النحوية (٣/ ٤٩٤)، والمنصف (١/ ٣٢٢). وللهذلي في مغني اللبيب (١/ ٢٣١). وبلا نسبة في شرح شواهد المغني (٢/ ٦٠٤).

(١) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

ولديه ذنبُ الحبّ مغتفرُ

وهو بلا نسبة في حاشية يسّ (١/ ٢٥٣)، والمقاصد النحوية (٢/ ٤١٨).

(٢) عجز بيت من الطويل، وصدره:

فما جنّة الفردوس أقبلتْ تبتغي

وهو لحكيم بن قبيصة في خزانة الأدب (٩/ ١٣٧). وبلا نسبة في الدرر (٢/ ٢٦٠).

(٣) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

أقومٌ آل حصن أم نساءُ

وهو لزهير بن أبـي سلمى في ديوانه (ص ٧٣)، والاشتقاق (ص ٤٦)، وجمهرة اللغة (ص ٩٧٨)، والدرر (٢/ ٢٦١، ٤/ ٢٨، ٥/ ١٢٦)، وشرح شواهد الإيضاح (ص ٥٠٩)، وشرح شواهد المغني (ص ١٣٠، ٤١٢)، والصاحبي في فقه اللغة (ص ١٨٩)، ومغني اللبيب (ص ٤١، ١٣٩، ٣٩٣، ٣٩٨).

فإن وقع بين الفعل ومرفوعه نحو: قام أظن زيد، ويقوم أظن زيد، فالإلغاء جائز عند البصريين، واجب عند الكوفيين. ويؤيد البصريين قوله:

٦٠٠ ـ شجَاك أظن رَبْعُ الظّاعِنِينا(١)

روي برفع «ربع» ونصبه.

قال أبو حيّان: والذي يقتضيه القياس أنه لا يجوز إلاّ الإلغاء، لأن الإعمال مترتّب على كون الجزأين كانا مبتدأ وخبراً، وليسا هنا كذلك، وإلاّ لأدى إلى تقديم الخبر والفعل على المبتدأ.

ويقبح توكيد المُلْغَى بمصدرٍ منصوب نحو: زيد ظننت ظنّاً منطلقٌ، لأن العرب تقيم المصدر إذا توسط مقام الفعل، وتحذفه، فكان كالجمع بين العوض والمعوّض عنه، ولا يجوز الجمع بين العوض والمعوض.

ويضعف توكيده بمصدر مضافٍ للياء نحو: زيد ظننت ظَنِّـي قائمٌ، وبضمير أقلّ ضعفاً نحو: زيد ظننته منطلق.

أمّا ضعفه فإجراء له مجرى المصدر الصّريح، وأمّا كونه أقلّ ضعفاً منه فلأن المجعول عوضاً إنما هو المصدر لا ضميره.

ومثله توكيده باسم إشارة نحو: زيد ظننت ذاك منطلق.

قال أبو حيّان: واتّفقوا على أنه أحسن من المصدر، واختلفوا، هل هو أحسن من الضمير أو الضمير أحسن منه، أو هما سواء؟ وجه الأول: أن الضمير يُتَوَهَّم منه رجوعه إلى زيد.

ووجه الثاني: أن اسم الإشارة ظاهر منفصل، فهو أشبه بلفظ المصدر.

وتؤكد الجملة بمصدر الفعل بدلاً من لفظه منصوباً نحو: زيد منطلق ظنّك، أي: ظنك زيد منطلق، ناب: «ظنك» مناب: «ظننت»، ونصب نصب المصدر المؤكد للجُمَل، فلا يجوز تقديمه عند الجمهور، كما لا يقدّم حقّاً من قولك: زيد قائم حقّاً، لأن شأن المؤكد التأخير.

---

(١) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

فلم تعبأ بعذل العاذلينا

وهو بلا نسبة في تخليص الشواهد (ص ٤٤٦)، والدرر (٢/ ٢٦١)، وشرح الأشموني (١/ ١٦٠)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٨٠٦)، ومغني اللبيب (١/ ٣٧٨)، والمقاصد النحوية (٢/ ٤١٩).

وجوَّز قوم منهم الأخفش: تقديمه. فعلى الأول: لا يجوز إعْمَالُهُ وفاقاً، لأنه لو عمل لاستحق التقديم لكونه عاملاً، والتأخير لكونه، مؤكّداً. واستحقاق شيء واحد تقديماً وتأخيراً في حال واحد مُحال.

واختلف مجيزو التقديم في إعماله، فأكثرهم على المنع لو عمل لأنه لو لم يعمل لم يكن على الفعل المحذوف دليل. ومنهم من أجاز فيقال: ظنك زيداً قائماً.

وفي التقديم قول ثالث: أنه يجوز مع «متى» نحو: متى ظنّك زيداً ذاهباً؟ قياساً على: متى تظن زيداً ذاهباً؟. قال أبو حيان: من أجاز الإعمال في: ظنك زيداً قائماً كان عنده هنا أجْوَز، لأن أدوات الاستفهام طالبة للفعل، فجاز إضمار الفعل بعدها كذلك.

وممن ذهب إلى إجازة الإعمال هنا، ومنعه في: ظنك زيداً قائماً، ابنُ عصفور.

فإن جعلت: «متى» خبر الظن رفع، وعمل وجوباً نحو: متى ظنّك زيداً قائماً؟ لأنه حينئذ ليس بمصدر مؤكد، ولا بدل من اللفظ بالفعل، وإنما هو مقدر بحرف مصدريّ والفعل.

[التّعـليــق]

(ص): وخص أيضاً بالتّعليق. وهو عمله معنى لا لفظاً في ذي استفهام أو مضاف له، أو تالٍ «ما»، أو «إن» النافية، أو لام ابتداء. قال ابن مالك: أو قسَم، أو «لو»، وابن السراج أو «لا»، وأبو علـيّ: أو «لعلّ». وأنكر ثعلب تعليق الظنّ، وقيل: القسم مقدر فيها معلّق. وقيل في إن، ولا، وقيل: هو وجوابه المعمول. وقيل: يجوز العمل مع «ما». واختلف هل يختص بالتميميّة؟.

(ش): يختص أيضاً المتصرّف من الأفعال القلبيّة بالتعليق، وهو: ترك العمل في اللفظ، لا في التقدير لمانع، ولهذا يعطف على الجملة المعلّقة بالنصب، لأن محلها نصب.

والمانع كون أحد المفعولين اسم استفهام نحو: علمت أيّهم قام. ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ﴾ [الكهف: ١٢]، أو مضافاً إليه نحو: علمت أبو مَنْ زيد؟ أو مدخولاً له نحو: علمت أزيد قائم أم عمرو؟ أو مدخولاً لـ «ما» النافية نحو: ﴿وَظَنُّوا۟ مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ﴾ [فصّلت: ٤٨]، ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَٰٓؤُلَآءِ يَنطِقُونَ﴾ [الأنبياء: ٦٥]. أو لإنْ النافية نحو: ﴿وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٥٢]، أو للام الابتداء نحو: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا۟ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ﴾ [البقرة: ١٠٢].

ووجه المنع في الجميع أن لها الصدر، فلا يعمل ما قبلها فيما بعدها.

وعدّ ابن مالك من المعلّقات لام القسم كقوله:

٦٠١ ـ وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتأتينّ منيّتي[(١)]

قال أبو حيّان: ولم يذكرها أكثر أصحابنا، بل صرح ابن الدّهّان في «الغرّة»[(٢)] بأنّها لا تُعلّق. وعدّ ابن مالك أيضاً: «لو» كقوله:

٦٠٢ ـ وقد عَلِم الأقْوامُ لو أنّ حَاتِماً   أراد ثَراءَ المالِ كانَ له وَفْرُ[(٣)]

وعدّ ابن السراج فيها «لا» النافية. وذكرها النّحاس[(٤)] نحو: أظن لا يقوم زيد.

قال أبو حيان: ولم يذكرها أصحابنا.

وعدّ أبو علي الفارسيّ منها: «لعلّ» نحو: ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ﴾ [عبس: ٣]، ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾ [الشورى: ١٧]. ووافقه أبو حيان، لأنه مثل الاستفهام في أنه غير خبر، وأنّ ما بعده منقطع مما قبله ولا يعمل به.

وذهب ثعلب والمبرّد، وابن كَيْسان: إلى أنه لا يعلق من الأفعال إلاّ ما كان بمعنى العلم. وأمّا الظنّ ونحوه فلا يعلّق، ورجّحه الشّلَوْبين، ووجّهَهُ إدريس بأنّ آلة التعليق في الأصل حرف الاستفهام وحرف التأكيد. أمّا التحقيق فلا يكون بعد الظن، لأنه نقيضه. وأمّا

---

(١) صدر بيت من معلقة لبيد بن ربيعة، وعجزه:

إنّ المنايا لا تطيش سهامُها

وهو في ديوانه (ص ٣٠٨)، وتخليص الشواهد (ص ٤٥٣)، وخزانة الأدب (٩/ ١٥٩ ـ ١٦١، ١٠/ ٣٣٤)، والدرر (٢/ ٢٦٣)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٨٢٨)، والكتاب (٣/ ١١٠)، والمقاصد النحوية (٢/ ٤٠٥)، وأوضح المسالك (٢/ ٦١)، وسرّ صناعة الإعراب (ص ٤٠٠)، وشرح الأشموني (١/ ١٦١)، وشرح شذور الذهب (ص ٤٧١)، وشرح قطر الندى (ص ١٧٦)، ومغني اللبيب (٢/ ٤٠١، ٤٠٧).

(٢) «الغرّة المخفية في شرح الدرّة الألفية» تقدّم الكلام عليها. انظر الفهارس العامة.

(٣) البيت من الطويل، وهو لحاتم الطائي في ديوانه (ص ٢٠٢)، والأغاني (١٧/ ٢٧٦، ٢٩٥)، وأمالي الزّجاجي (ص ٢٠٩)، وخزانة الأدب (٤/ ٢١٣)، والدرر (٢/ ٢٦٤)، والشعر والشعراء (١/ ٢٥٣)، ولسان العرب (٤/ ٥٤٨ ـ عذر، و ١٤/ ١١٠ ـ ثرا). وبلا نسبة في جمهرة اللغة (ص ٧٨٩)، وشرح الأشموني (١/ ١٦١)، وشرح شذور الذهب (ص ٤٧٣).

(٤) هو أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي المصري المعروف بالنحاس. نحوي، لغوي، مفسر، أديب، وفقيه. رحل إلى بغداد فأخذ عن المبرد والأخفش ونفطويه والزجاج وغيرهم، ثم عاد إلى مصر فأقام بها إلى أن توفي غرقاً في النيل سنة ٣٣٨ هـ، وقيل: سنة ٣٣٧. من تصانيفه الكثيرة: معاني القرآن، أخبار الشعراء، الناسخ والمنسوخ، الكافي في النحو، وتفسير القرآن. انظر ترجمته في: وفيات الأعيان (١/ ٣٥، ٣٦)، ومعجم الأدباء (٤/ ٢٢٤ ـ ٢٣٠)، وإنباه الرواة (١/ ١٠١ ـ ١٠٤)، وبغية الوعاة (ص ١٥٧)، وشذرات الذهب (٢/ ٣٤٦)، ومرآة الجنان (٢/ ٣٢٧).

الاستفهام فتردّد، والظّنّ أيضاً تردّد، فلا يدخل على مثله.

وذهب بعضهم: إلى أن القسم مقدر بعد هذه الأفعال مع جميع المعلّقات المذكورة، وأنه هو المعلّق، لا هي.

وقوم: إلى أنه مقدر في «إن» و «لا». وقوم: إلى أن القسم المضمر وجوابه في موضع معمول الفعل.

وذهب بعضهم: إلى أنه يجوز الإعمال مع «ما» نحو: علمت زيداً ما أبوه قائم[1]. ثم قيل: هذا خاصّ بالتّميميّة، لأنّ الحجازيّة كالفعل، والفعل لا يدخل على الفعل. فلا يقال: علمت ليس زيداً قائماً. وقيل: عام فيهما لأنها ليست بفعل.

(ص): وألحق مع استفهام: أبصر، وتفكّر، وسأل. قال قوم: ونظر، وابن مالك: ونسي وما قاربها، لا غيرها خلافاً ليونس. ونَصْبُ: علمت زيداً أبو من هو؟ أرجح. وأوجبه ابن كيسان. ويجب على الأصح بعد أرأيت بمعنى: أخبرني، ولذي استفهام معها ما له دونها. ثم المعلّق إن تعدّى لاثنين، فالجملة مسدّهما. والثاني إن ذكر الأول، أو بحرف، فنصب بإسقاطه، أو لواحد، فهي هو. فإن ذكر فبدل كُلّ. وقيل: اشتمال. وقيل: حال. وقيل: ثانٍ على تضمينه.

(ش): فيه مسائل:

الأولى: ألحق بالأفعال المذكورة في التعليق لكن مع الاستفهام خاصّة: «أبصر» نحو: ﴿فَسَتُبْصِرُ وَيُبْصِرُونَ بِأَييِّكُمُ الْمَفْتُونُ﴾ [القلم: ٥، ٦]، و «تفكّر»، كقوله:

٦٠٣ ـ تفكر آإِيَّاهُ يَعْنُون أم قِرْدَا[2]

و «سأل» نحو: ﴿يَسْأَلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ﴾ [الذاريات: ١٢].

وزاد ابن خروف: «نظر». ووافقه ابن عصفور وابن مالك نحو: ﴿أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ﴾ [الغاشية: ١٧]. قال ابن الزّبير[3]: ولم يذهب أحد إلى تعليقها سوى المذكورين.

---

(١) كذا في الأصل. ولعلها: «علمت ما زيداً أبوه قائم» لقوله: يجوز الإعمال مع «ما»...

(٢) عجز بيت من الطويل، وصدره:

حُزُقٌ إذا ما القوم أبدوا فكاهةً

وهو لجامع بن عمرو في شرح شواهد الشافية (ص ٣٤٩، ٣٥٠). وبلا نسبة في الأزهية (ص ٤٠)، والدرر (٢/ ٢٦٤)، ورصف المباني (ص ٢٦)، وسرّ صناعة الإعراب (٢/ ٧٢٣)، وشرح شافية ابن الحاجب (٣/ ٦٤)، وشرح المفصل (٩/ ١٨٨)، ولسان العرب (١٠/ ٤٧ ـ حزق).

(٣) لعله علي بن محمد بن عبيد بن الزبير الأسدي المعروف بابن الكوفي. أديب، نحوي، لغوي. توفي =

وزاد ابن مالك: نسي كقوله:

٦٠٤ ـ ومَنْ أنْتُمُ إنّا نَسِينا مَن انْتُم[١]

ونازعه أبو حيان: بأن «مَنْ» في البيت يحتمل المَوْصوليّة وحذف العائد، أي: من هم أنتم؟.

وزاد ابن مالك أيضاً: ما قارب المذكورات من الأفعال التي لها تعلّق بفعل القلب نحو: أما ترى أي برق هنا؟ على أنّ رأي بصرية. ﴿وَيَسْتَنبِئُونَكَ أَحَقٌّ هُوَ﴾ [يونس: ٥٣]، لأن استنبأ بمعنى استعلم، فهي طلب للعلم. ﴿لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [المُلك: ٢].

ونازعه أبو حيّان: بأن (رأى) في الأول علمية، و (أيكم) في الأخير موصولة، حذف صدر صلتها، فبنيت وهي بدل من ضمير الخطاب بدل بعض.

وأجاز يونس: تعليق كل فعل غير ما ذكر. وخرج عليه: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ [مريم: ٦٩]. والجمهور لم يوافقوه على ذلك.

الثانية: إذا تقدم على الاستفهام أحد المفعولين نحو: علمت زيداً أبو من هو؟ جاز نصبه بالاتّفاق، لأن العامل مسلّط عليه، ولا مانع من العمل.

واختلفوا في رفعه: فأجازه سيبويه، وإن كان المختار عنده النصب، لأنه من حيث المعنى مستفهم عنه، إذ المعنى: علمت أبو من زيد؟ وهو نظير قولك: إن أحدٌ إلاّ يقول ذلك، ألا ترى أنّ «أحداً» إنما يقع بعد نفي، لكنه لما كان ضميره قد نفي عنه الفعل، وهو وضميره واحد صار كأن النفي دخل عليه. ومنعه ابن كيسان لظاهر مباشرة الفعل. ورُدّ بالسماع، قال:

٦٠٥ ـ فوالله ما أدري غَرِيمٌ لَوَيْتُه أَيَشْتَدّ إنْ قاضاك أم يتضرّعُ[٢]

الثالثة: يجب النصب بعد: «أرأيت» بمعنى: أخْبِرني نحو: أرأيتك زيداً أبو من هو؟

= سنة ٣٤٨ هـ. له من الكتب: الهمز، معاني الشعر واختلاف العلماء فيه، والفرائد والقلائد في اللغة. انظر ترجمته في: معجم الأدباء (١٤/ ١٥٣ ـ ١٥٦)، وبغية الوعاة (ص ٣٥٠)، وإيضاح المكنون (٢/ ٣٥١).

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

وريحُكُمُ من أيّ ريح الأعاصرِ

وهو لزياد الأعجم في ديوانه (ص ٧٣)، وتذكرة النحاة (ص ٦٢٠)، والدرر (٢/ ٢٦٥)، والمقاصد النحوية (٢/ ٤٢٠). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢/ ١٢١)، وتخليص الشواهد (ص ٤٥٤)، وحاشية يسّ (١/ ٢٥٣)، والمحتسب (١/ ١٦٨).

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر (٢/ ٢٦٥).

ولا يجوز التعليق فيرفع كما جاز في: علمت زيداً أبو من هو؟ لأنها في معنى أَخْبِرْني، وأخبرني لا تعلَّق. هذا مذهب سيبويه.

ونازعه كثيرون. وقالوا: كثيراً ما تعلّق: «أرأيت». قال تعالى: ﴿قُلْ أَرَءَيْتَكُمْ إِنْ أَتَنكُمْ عَذَابُ ٱللَّهِ أَوْ أَتَتْكُمُ ٱلسَّاعَةُ أَغَيْرَ ٱللَّهِ تَدْعُونَ﴾ [الأنعام: ٤٠]. ﴿أَرَءَيْتَ إِن كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰٓ أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ ٱللَّهَ يَرَىٰ﴾ [العلق: ١٣، ١٤]، في آيات أُخَر. وأجيب بأنه حذف فيها المفعول اختصاراً، أي: أرأيتكم عَذابَكُم؟.

وقال أبو حيّان: هي من باب التنازع، فإن «أرأيت»، وفعل الشرط تنازعا الاسم بعده، فأعمل الثاني، وحذف من الأول، لأنه منصوب، أي: أرأيتكموه، أي العذاب. ويضمر في: أرأيت معمول فعل الشرط الذي يمكن تسليط «أرأيت» عليه.

الرابعة: للاسم المستفهم به، والمضاف إليه مما بعدهما ما لهما دون الأفعال المذكورة، فلا تؤثر فيه «ظننت» وأخواته، بل يبقى على حاله من الإعراب. فإن كان مرفوعاً على الابتداء بقي كذلك. وإن كان مفعولاً به بقي مفعولاً به، أو مصدراً، أو ظرفاً، أو حالاً بقي كذلك. مثالها: علمت أيُّ النّاسِ صديقك؟ وأيّهم ضَرَبْت؟ وأيّ قام قمت؟ ومتى قام زيد؟ وكيف ضربت زيداً؟.

الخامسة: الجملة بعد المعلّق في هذا الباب في موضع المفعولين سادّة مسدّهما. فإن كان التعليق بعد استيفاء المفعول الأول كما في: علمت زيداً أبو مَنْ هُوَ؟ فهي في موضع المفعول الثاني.

وأمّا في غير هذا الباب، فإن كان الفعل مما يتعدّى بحرف الجر، فالجملة في موضع نصب بإسقاطه نحو: فكرت أهذا صحيح أم لا؟.

وجعل ابن مالك منه: ﴿فَلْيَنظُرْ أَيُّهَآ أَزْكَىٰ طَعَامًا﴾ [الكهف: ١٩]، أي: «إلى».

وإن كان مما يتعدّى لواحد فهي في موضعه نحو: عرفت أيهم زيد؟ فإن كان مفعوله مذكوراً نحو: عرفت زيداً أبو من هو؟ فالجملة بدل منه، هذا ما اختاره السِّيرافيّ وابن مالك. ثم قال ابن عصفور: هي بدل كلّ من كلّ على حذف مضاف. والتقدير: عرفت قصة زيد، أو أمر زيد أبو من هو؟ واحتيج إلى هذا التقدير لتكون الجملة هي المبدل منه في المعنى.

وقال ابن الصائغ[1]: هي بدل الاشتمال، ولا حاجة إلى تقدير.

---

(١) هو محمد بن عبد الرحمن بن علي. تقدمت ترجمته.

وذهب المبرّد، والأعلم، وابن خروف وغيرهم: إلى أنّ الجملة في موضع نصب على الحال.

وذهب الفارسيّ: إلى أنها في موضع المفعول الثاني لعرفت على تضمّنه معنى: علمت. واختاره أبو حيّان.

[جواز إعمال المتصرّف من الأفعال القلبيّة في ضميرين]

(ص): وخصّ أيضاً، ورأى بصريّة، وحُلْميّة بجواز كون فاعلها ومفعولها ضميرين متّصلين، متّحدَيْ معنىً. والأكثر منع «نفس» مكانه. وقد يشاركها عدم، وفقد، ووجد. ويمنع مطلقاً، إن أضمر فاعل متّصلاً، وفسّر بمفعول. ويجوز بمضاف إليه خلافاً للأخفش. وجوّزه الكسائي إن أبرز.

(ش): يختص أيضاً المتصرف من الأفعال القلبية بجواز إعماله في ضميرين متّصلين لمسمّى واحد، أحدهما: فاعلاً والآخر مفعولاً نحو: ظننتني خارجاً، وأنت ظننتك خارجاً، وزيد ظننته خارجاً. قال تعالى: ﴿أَن رَّءَاهُ ٱسْتَغْنَىٰٓ﴾ [العلق: ٧]، وقال الشاعر:

٦٠٦ ـ وخلتني لي اسم[1]

وقال:

٦٠٧ ـ وكنت إخالني لا أجزع[2]

وقال:

٦٠٨ ـ قَدْ كُنْتُ أَحْسِبُنِي كأَغْنَى وَاحِدٍ[3]

وقال:

٦٠٩ ـ وجِئْتَ وما حَسِبْتُكَ أَنْ تَجِينَا[4]

---

(١) تقدم برقم (٥٨٥).

(٢) من الكامل، وتمامه:

فحملتها وخفرتُ عندكَ قبرها ... جزعاً ....

وهو لمويلك المرزوم (أو المزموم) في الدرر (٢/ ٢٦٧).

(٣) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

نزل المدينة عن زراعة فوم

وهو لأبي محجن الثقفي في الأشباه والنظائر (٨/ ٧٨)، والدرر (٢/ ٢٦٧)، ولسان العرب (١٢/ ٤٦٠ ـ فوم) وليس في ديوانه. وبلا نسبة في المحتسب (١/ ٨٨).

(٤) عجز بيت من الوافر، وصدره:

لسانُ السوء تُهديه إلينا =

وقـــال:

٦١٠ ـ وخَالَـهُ مُصَـابـا(١)

وهل يجوز وضع «نفس» مكان الضمير الأول نحو: ظننت نفسي عالمةً؟ خلاف.

قال ابن كيسان: نعم. والأكثرون: لا. ولا يجوز ما ذكر في سائر الأفعال. لا يقال: ضربتني، ولا ضربتك، ولا زيد ضربته بالاتفاق.

وعلله سيبويه بالاستغناء عنه بالنفس نحو: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي﴾ [القصص: ١٦].

وقال المبرّد: لئلا يكون الفاعل مفعولاً.

وقال غيره: لئلا يجتمع ضميران يرجعان إلى شيء واحد. أحدهما: رفع. والآخر: نصب. وهما لشيء واحد.

وقال الفرّاء: لما كان الأغلب المتعارف تغاير الفاعل والمفعول لم يوقع فعلت على اسمه إلا بالفصل. نَعَمْ ألحق بأفعال هذا الباب في ذلك: رأى البصريّة، والحُلْميّة بكثرة، وعدم، وفقد، ووجد بقلة. كقول الشاعر:

٦١١ ـ ولقد أَرانـي للرِّمَاح دَرِيئـةً(٢)

وقوله تعالى: ﴿إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعۡصِرُ خَمۡرٗاۖ﴾ [يوسف: ٣٦]. وحَكى الفرّاء: عدمتنـي، وفقدتنـي، ووجدتنـي، وذلك على سبيل المجاز، لا الحقيقة.

أما قوله: قد بت أحرسنـي وحدي فشاذ، إذ لمْ يقل: أحرس نفسي.

فإن كان أحد الضميرين منفصلاً جاز في كل فعل نحو: ما ضربت إلاّ إيّاك.

= وهو بلا نسبة في جواهر الأدب (ص ١٢٥)، والجنى الداني (ص ٩٤)، والدرر (١/ ٢٤٠، ٢/ ٢٦٨)، وشرح شواهد المغني (١/ ٥٠٦)، ومغني اللبيب (١/ ١٨٢).

(١) جزء من بيت من الطويل لطرفة بن العبد في ديوانه (ص ٢٩)، والدرر (٢/ ٢٦٩)؛ وتمامه:

وجـاشـت إليـه النفسُ خـوفـاً وخـالـه مصـابـاً ولـو أمسى على غير مـرصـدِ

(٢) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

مِنْ عن يميني تارةً وأمامي

وهو لقطري بن الفجاءة في ديوانه (ص ١٧١)، وخزانة الأدب (١٠/ ١٥٨، ١٦٠)، والدرر (٢/ ٢٦٩، ٤/ ١٨٥)، وشرح التصريح (٢/ ١٠)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ١٣٦)، وشرح شواهد المغني (١/ ٤٣٨)، والمقاصد النحوية (٣/ ١٥٠، ٣٠٥). وبلا نسبة في أسرار العربية (ص ٢٥٥)، والأشباه والنظائر (٣/ ١٣)، وأوضح المسالك (٣/ ٥٧)، وجواهر الأدب (ص ٣٢٢)، وشرح الأشموني (٢/ ٢٩٦)، وشرح ابن عقيل (ص ٢٦٨)، وشرح المفصل (٨/ ٤٠)، ومغني اللبيب (١/ ١٤٩).

ويمنع الاتحاد مطلقاً في باب ظن وغيره إن أضمر الفاعل متّصلاً مفسّراً بالمفعول نحو: ظن زيداً قائماً، وزيداً ضرب. يريد: ظن نفسه، وضرب نفسه. فإن أضمر منفصلاً جاز نحو: ما ظن زَيْداً قائماً إلا هو، وما ظن زيدٌ[1] قائماً إلاّ إياه، وما ضرب زيداً إلاّ هو، وما ضرب زيدٌ إلاّ إياه.

[استعمــالات القــول وما تصرّف منه]

(ص): مسألة: يحكى بالقول، وتصريفه الجمل، وفي لفظ الملحونة خُلْف. ولا يلحق به معناه خلافاً للكوفيّة وابن عصفور.

وينصب مفرد كهي مفعولاً. وقيل: نعت مصدر. ومراد لفظه خلافاً لقوم. ويحكى غيره مقدّراً متم جملة. وقد يضاف قول. وقائل إلى مَحْكِيّ. ويغني عنه. وحذفه كثير. ويزاد، ويعمل كظن مطلقاً، لكن في لغة. وقيل: شرطها تضمن معناه. وبشرط الاستفهام فقط في لغة. وفي المشهور اتصاله، أو فصله بظرف أو معمول. قال الأكثر: أو أَجْنَبِيّ. وكونه مضارعاً لمخاطب. قال ابن مالك: وحالاً. ومنع أبو حيّان والسّهيليّ. وألاّ يعدّى باللام لمعمول. وجوّزه السّيرافي في ماض. والكوفية في أمر. فإن فُقِدَ شرطٌ فالحكاية. ويجوز معه بل يجب في: أتقول زيد منطلق، لمن بلغت عنه.

(ش): في القول وما تصرّف منه استعمالات:

أحدها: أن يحكى به الجمل نحو: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ ٱللَّهِ﴾ [مريم: ٣٠]، ﴿يَقُولُونَ رَبَّنَآ ءَامَنَّا﴾ [المائدة: ٨٣]، ﴿قُولُوٓاْ ءَامَنَّا﴾ [البقرة: ١٣٦]، ﴿۞ وَإِن تَعْجَبْ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ أَءِذَا كُنَّا تُرَٰبًا﴾ [الرعد: ٥] الآية. ﴿وَٱلْقَآئِلِينَ لِإِخْوَٰنِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾ [الأحزاب: ١٨]. مقول لديهم: لا زكا مال ذي بخل.

والأصل: أن يحكى لفظ الجملة كما سمع.

ويجوز أن يحكى على المعنى بإجماع. فإذا قال زيد: «عمرو منطلق»، فلك أنْ تقول: قال زيد: «عمرو منطلق»، أو: «المنطلق عمرو».

فإن كانت الجملة ملحونةً حكيت على المعنى بإجماع فتقول في: قول زيد: عمرو قائمٍ بالجر، قال زيد: عمرو قائمٌ بالرفع.

وهل تجوز الحكاية على اللفظ قولان: صحح ابن عصفور المنع. قال: لأنهم إذا جوَّزوا المعنى في المعربة فينبغي أن يلتزم في الملحونة.

---

(١) في الأصل: «زيداً»؛ والصواب ما أثبتناه.

وإذا حكيت كلام متكلّم عن نفسه نحو: انطلقت، فلك أن تحكيه بلفظه فتقول قال فلان: انطلقت، ولك أن تقول: قال فلان: انطلقَ، أو إنّه انْطَلَقَ، وهُوَ مُنْطلِق.

وهل يلحق بالقول في ذلك معناه: كناديت، ودعوت، وقرأت، ووصيت، وأوحى؟ قولان. أحدهما: نعم. وعليه الكوفيون نحو: ﴿وَنَادَوْا يَـٰمَـٰلِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ [الزخرف: ٧٧]. ﴿فَدَعَا رَبَّهُۥٓ أَنِّى مَغْلُوبٌ فَٱنتَصِرْ﴾ [القمر: ١٠] بالكسر. ﴿فَأَوْحَىٰٓ إِلَيْهِمْ رَبُّهُمْ لَنُهْلِكَنَّ ٱلظَّـٰلِمِينَ﴾ [إبراهيم: ١٣]. قرأت: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢] واختاره ابن عصفور، وابن الصائغ، وأبو حيّان لسلامته من الإضمار.

والثاني: لا، وعليه البصريون. وقالوا: الجُمل بعد ما ذكر محكية بقول مضمر للتصريح به في: ﴿نَادَىٰ رَبَّهُۥ نِدَآءً خَفِيًّا قَالَ رَبِّ﴾ [مريم: ٣، ٤]، ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ رَّبَّهُۥ فَقَالَ رَبِّ﴾ [هود: ٤٥]، ﴿وَنَادَىٰٓ أَصْحَـٰبُ ٱلْأَعْرَافِ رِجَالًا يَعْرِفُونَهُم بِسِيمَـٰهُمْ قَالُوا۟ مَآ أَغْنَىٰ﴾ [الأعراف: ٤٨]. واختاره ابن مالك.

الثاني: **أن ينصب المفرد**، وهو نوعان. **أحدهما**: المؤدي معنى الجملة، كالحديث، والشعر، والخُطْبَة، كقلت حديثاً، وشعراً، وخطبة. ونصبه على المفعول به، لأنه اسم الجملة. والجملة إذَا حُكِيَتْ في موضع المفعول به، فكذا ما بمعناها. وقيل: على أنه نعت مصدر محذوف أي: قولاً.

الثاني: المراد به مجرّد اللفظ، وهو الذي لا يكون اسماً للجملة نحو: قلت كلمة. هذا ما ذهب إليه الزّجّاجِيّ، والزمخشريّ، وابن خروف، وابن مالك وجعلوا منه: ﴿يُقَالُ لَهُۥٓ إِبْرَٰهِيمُ﴾ [الأنبياء: ٦٠] أي: يقول له الناس: إبراهيم، أي: يطلقون عليه هذا الاسم.

وذهب جماعة منهم ابن عصفور: إلى أنه لا ينصب بالقول، بل يحكى

أمّا المفرد غير ما ذكر فليس فيه إلاّ الحكاية على تقدير مُتِمّ الجملة كقوله:

٦١٢ ـ إذا ذُقْتُ فاها قلت طَعْمُ مُدَامَةٍ[1]

أي: طعمه طعم مُدَامة.

وقد يضاف لفظ: «قول»، ولفظ: «قائل» إلى الكلام المحكيّ، كما يضاف سائر

---

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

معتّقةٍ مما تجيءُ به التُّجُرْ

وهو لامرىء القيس في ديوانه (ص ١١٠)، والدرر (٢/ ٢٧٠). وبلا نسبة في لسان العرب (٤/ ٨٩ ـ تجر).

المصادر والصفات كقوله:

٦١٣ ـ قَـوْلُ يـا للّـرجـال يُنْهِـضُ مِنّـا مُسْـرِعِيـن الكُهـولَ والشُّبّـانـا[1]

وقـولـه:

٦١٤ ـ وأجبت قائل كَيْفَ أَنْتَ بِصَالِحٍ[2]

وقد يغني القول عن المحكيّ به بأن يحذف لظهوره كقوله:

٦١٥ ـ لَنَحْـنُ الأُلَـى، قُلْتُـمْ فـأَنّـى مُلِئْتُـمُ
بِـرُؤْيَتِنـا قبـل اهتمـامٍ بِكُـمْ رُعْبَـا[3]

أي: قلتم، نقاتلهم.

وقد يحذف «القول» دون المحكيّ به، وهو كثير حتّى قال: ومنه: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم﴾ [آل عمران: ١٠٦]، أي: فيقال لهم: أَكَفَرْتُم.

الثّالث: أن يعمل عمل ظنّ، فينصب المفعولين، وذلك في لغة بنـي سليم مطلقاً. يقولون: قلت زيداً قائماً، من غير اعتبار شرط من الشروط الآتية.

واختلف: هل يعملونه باقياً على معناه أو لا يعملونه حتى يُضَمّن معنى الظّنّ؟ على قولين: اختار ثانيهما ابن جِنّي. وعلى الأول الأعلم وابن خروف وصاحب البسيط، واستدلوا بقوله:

٦١٦ ـ قـالـت وكُنْـتُ رَجُـلاً فَطِينَـا هـذا وَربِّ البيـت إسْـرَائِينَـا[4]

---

(١) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في الدرر (٢/ ٢٧١)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٨٣٧)، ومغني اللبيب (٢/ ٤٢٢).

(٢) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

حتى مللتُ وملّني عُوّادي

وهو بلا نسبة في الدرر (٢/ ٢٧١)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٨٣٧)، ومغني اللبيب (٢/ ٤٢٢)، والمقاصد النحوية (٤/ ٥٠٣).

(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر (٢/ ٢٧٢).

(٤) ويروى: «هذا لعمر الله» مكان: «هذا وربّ البيت» والرجز بهذه الرواية لأعرابي في المقاصد النحوية (٢/ ٤٢٥). وبلا نسبة في تخليص الشواهد (ص ٤٥٦)، والدرر (٢/ ٢٧٢)، وسمط اللآلي (ص ٦٨١)، وشرح الأشموني (١/ ١٥٦)، وشرح التصريح (١/ ٢٦٤)، وشرح ابن عقيل (ص ٢٢٩)، ولسان العرب (١٣/ ٣٢٣ ـ فطن، و ٤٥٩ و ٤٦٠ ـ يمن)، والمعاني الكبير (ص ٦٤٦).

ويروى الرجز:

يقـول أهـل السـوق لمـا جينـا هـذا وربّ البيـت إسـرائينـا

إذ ليس المعنى على ظننت.

وفي لغة جمهور العرب بشروط: تقدّم استفهام بالهمزة أو بغيرها من الأدوات. واتصاله به. وكونه فعلاً مضارعاً لمخاطب كقوله:

٦١٧ ـ متى تقولُ القُلُص الرَّواسِمَا يَحْمِلْنَ أُمّ قاسمٍ وقاسِمَا[(١)]

وقوله:

٦١٨ ـ عَلَام تَقُولُ الرُّمْحَ يُثْقِلُ عَاتِقِي[(٢)]

وحكى الكسائي: «أتقول للعميان عَقْلاً؟ أي: تظن».

فإن فقد شرط مما ذكر تعينت الحكاية بأن لا يتقدّم استفهام، أَوْ يُفْصَل بينه وبينه. نعم، يستثنى الفصل بالظرف، والمعمول، مفعولاً أو حالاً كقوله:

٦١٩ ـ أَبَعْدَ بُعْدٍ تَقُولُ الدارَ جَامِعَةً
شَمْلِي بِهِم أم تقولُ البُعْدَ مَحْتُومَا[(٣)]

وقوله:

٦٢٠ ـ أَجُهّالاً تقول بني لُؤَيٍّ لَعَمْرُ أَبِيك أَمْ مُتَجَاهلينَا[(٤)]

= وهو بهذه الرواية بلا نسبة في أمالي القالي (٢/ ٤٤)، وتخليص الشواهد (ص ٤٥٨)، وجمهرة اللغة (ص ٢٩٣).

(١) الرجز لهدبة بن خشرم في ديوانه (ص ١٣٠)، وتخليص الشواهد (ص ٤٥٦)، وخزانة الأدب (٩/ ٣٣٦)، والدرر (٢/ ٢٧٣)، والشعر والشعراء (٢/ ٦٩٥)، ولسان العرب (١١/ ٥٧٥ ـ قول، و ١٢/ ٤٥٦ ـ فغم)، والمقاصد النحوية (٢/ ٤٢٧). وبلا نسبة في شرح الأشموني (١/ ١٦٤)، وشرح شذور الذهب (ص ٤٨٨)، وشرح ابن عقيل (ص ٢٢٧).

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

إذا أنا لم أطعن إذا الخيلُ كرَّتِ

وهو لعمرو بن معديكرب في ديوانه (ص ٧٢)، وخزانة الأدب (٢/ ٤٣٦)، والدرر (٢/ ٢٧٤)، وشرح التصريح (١/ ٢٦٣)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ١٥٩)، وشرح شواهد المغني (ص ٤١٨)، ولسان العرب (١١/ ٥٧٥ ـ قول)، والمقاصد النحوية (٢/ ٤٣٦). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢/ ٧٦)، وشرح الأشموني (١/ ١٦٤)، ومغني اللبيب (ص ١٤٣).

(٣) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢/ ٢٣٢)، وأوضح المسالك (٢/ ٧٧)، وتخليص الشواهد (ص ٤٥٧)، والدرر (٢/ ٢٧٥)، وشرح الأشموني (١/ ١٦٤)، وشرح التصريح (١/ ٢٦٣)، وشرح شذور الذهب (ص ٤٨٩)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٩٦٩)، ومغني اللبيب (٢/ ٦٩٢)، والمقاصد النحوية (٢/ ٤٣٨).

(٤) البيت من الوافر، وهو للكميت بن زيد في خزانة الأدب (٩/ ١٨٣، ١٨٤)، والدرر (٢/ ٢٧٦)، وشرح =

ونحو: أفـي الدار تقول زيداً؟ وأمحمداً تقول هنداً واصِلةً؟.

قال أبو حيّان: وكذا معمول المعمول نحو: أهنداً تقول زيداً ضارباً؟. وقيل: لا يضر الفصل مطلقاً، أو بأجنبـيّ نحو: أأنت تقول زيداً منطلقاً؟ وعليه الكوفيون وأكثر البصريين ما عدا سيبويه والأخفش. وكذا تتعيّن الحكاية في غير المضارع، والمضارع لغير المخاطب.

وذهب السِّيرافـيّ: إلى جواز إعمال الماضي بشروط المضارع.

وذهب الكوفيّون: إلى جواز إعمال الأمر بشروطه أيضاً. وذكر ابن مالك لإعمال المضارع شرطاً خامساً، وهو أن يكون للحال لا للاستقبال. وأنكره أبو حيّان. وقال: لم يذكره غيره. وشرط السهيلـيّ ألاّ يعدّى الفعل باللام نحو: أتقول لزيد: عمرو منطلق، لأنه حينئذ يبعد عن معنى الظن، لأن الظن من فعل القلب، وهذا قول مسموع.

وإذا اجتمعت الشروط فالإعمال جائز، لا واجب، فتجوز الحكاية أيضاً مراعاةً للأصل نحو: أتقول: زيد منطلق، وكذا إعماله مطلقاً في لغة بنـي سليم جائز لا واجب.

[همـزة الـتّعـديــة]

(ص): **مسألة: تدخل الهمزة على عَلِم، ورأى، فتنصب ثلاثة: أولها: الفاعل، وحكم الثاني والثالث باق، ومنع الأكثر: التعليق. وقوم: الإلغاء. وثالثها: إن لم يبْنَ للمفعول.**

(ش): تدخل الهمزة المُسَمّاة بهمزة النقل، وهمزة التّعدية، على عَلِم ورأى المتعدِّيين لمفعولين، فَتُعَدِّيهما إلى ثلاثة مفاعيل: أولها: الذي كان فاعلاً، وذلك أقصى ما يتعدّى إليه الفعل من المفعول به نحو: أعلمت زيداً عمراً قادماً، وأرأيت زيداً عمراً كريماً، وللثاني والثالث من هذه المفاعيل ما كان لهما في باب عَلِم، ورأى من جواز: الإلغاء، والتعليق، وغيرهما.

ومنع قوم الإلغاء والتعليق هنا سواء بنيت للفاعل أم للمفعول، وعليه ابن القوّاس، وابن أبـي الربيع، لأن مبنى الكلام عليهما، ولا يجيء بعد ما مضى الكلام على الابتداء.

ومنَعهما آخرون إن بنيت للفاعل وعليه الجُزُولـي، لما فيه من إعمالها في المفعول

= أبيات سيبويه (١/ ١٣٢)، وشرح التصريح (١/ ٢٦٣)، وشرح المفصل (٧/ ٧٨، ٧٩)، والكتاب (١/ ١٢٣)، والمقاصد النحوية (٢/ ٤٢٩) وليس في ديوانه. وبلا نسبة في أمالي المرتضى (١/ ٣٦٣)، وأوضح المسالك (٢/ ٧٨)، وتخليص الشواهد (ص ٤٥٧)، وخزانة الأدب (٢/ ٤٣٩)، وشرح الأشموني (١/ ١٦٤)، وشرح شذور الذهب (ص ٤٩٠)، وشرح ابن عقيل (ص ٢٢٨)، والمقتضب (٢/ ٣٤٩).

الأول، وإلغائها بالنسبة إلى الأخيرين، وذلك تناقض، لأنه حكم بقوّة وضَعْفٍ معاً، بخلاف ما إذا بنيت للمفعول به. ومنع آخرون: التعليق دون الإلغاء، وعليه الأكثرون.

ومنع قوم: إلغاء أعلم دون أرى وعليه الشّلَوْبين، لأن أعلم مؤثر فلا يلغى كما لا تلغى الأفعال المؤثرة، وأرى بمعنى: أظن فوافقه في الإلغاء، كما وافقه في المعنى.

وردّ بأن أعلم وعلم أيضاً متوافقان في المعنى، فيلزم تساويهما في الإلغاء. وقد ورد السماع بإلغائهما، حكي: البركَةُ أعلمنا اللَّهُ مع الأكابر، وقال الشاعر:

٦٢١ - وَأَنْتَ أراني اللَّهُ أَمْنَعُ عاصِمٍ[1]

واستدل ابن مالك للتعليق بقوله تعالى: ﴿يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ﴾ [سبأ: ٧] الآية. وقول الشاعر:

٦٢٢ - حَـذَارِ فقـد نُبِّئْـتُ إنّـكَ لَلّـذي ... سَتُجْزَى بما تَسْعَى، فتسعد أو تشقى[2]

[جواز حذف هذه المفاعيل الثلاثة أو بعضها]

(ص): وحذفها، وأحدها لدليل جائز. وأما دونه فمنع سيبويه وابن الباذش وابن طاهر حذف الأول، والاقتصار عليه. وجوز الأكثر حذف الأول دونهما، أو هما دونه. والشّلوبين: حذفه دونهما. والجَرْمي: عكسه.

(ش): يجوز حذف هذه المفاعيل الثلاثة وبعضها لدليل كقولك لمن قال: أأعلمت زيداً بكراً قائماً: أعلمت.

وأمّا الاقتصار، وهو الحذف لغير دليل، ففيه مذاهب:

أحدها: وعليه الأكثر، منهم: المبرِّد، وابن كَيْسان، ورجّحه ابن مالك، وخطّاب: يجوز حذف الأول بشرط ذكر الآخَرَيْن، أو الآخرين بشرط ذكر الأول؛ كقولك: أعلمت كبشك سميناً بحذف المُعْلَم، أو أعلمت زيداً بحذف الثاني والثالث إن لم يَخْلُ الكلام من فائدة بذكر المُعْلَم به في الصورة الأولى والمُعْلَم في الثانية.

---

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

وأرأفُ مستكفًى وأسمحُ واهبِ

وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (٢/ ٨٠)، والدرر (٢/ ٢٧٧)، وشرح الأشموني (١/ ١٦٦)، وشرح التصريح (١/ ٢٦٦)، وشرح شواهد المغني (ص ٦٧٩)، والمقاصد النحوية (٢/ ٤٤٦).

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (٢/ ٨١)، والدرر (٢/ ٢٧٧)، وشرح التصريح (١/ ٢٦٦)، والمقاصد النحوية (٢/ ٤٤٧).

الثاني: وعليه سيبويه وابن الباذش، وابن طاهر، وابن خروف وابن عصفور: لا يجوز حذف الأول، ولا الاقتصار عليه، وحذف الآخرين، بل لا بد من الثلاثة، لأن الأول كالفاعل، فلا يحذف، والآخران كهما في باب ظن. وقد منع هؤلاء حذفهما فيه اقتصاراً.

الثالث: وعليه الشّلوبين: يجوز حذف الأول فقط مع ذكر الآخرَيْن نحو: أعلمت كبشك سميناً، ولا يجوز حذف الآخَرَيْن دون الأوّل، ولا حذف الثلاثة، ولا حذف الأول وأحد الآخَرَيْن، ولا حذف أحد الآخرين فقط.

الرّابع: وعليه الجَرْمي. واختاره ابن القوّاس: يجوز حذف الآخَرَيْن فقط، لأنهما في حكم مفعولَيْ ظنّ، دون الأول، لأنه في حكم الفاعل.

[الأفعال التي تتعدى إلى ثلاثة]

(ص): وألحق سيبويه بأعلم: نَبّأ. واللّخمي: أنبأ، وعرف، وأشعر، وأدرى. والفرّاء: خبّر وأخبر. والكوفيّة والمتأخرون: حدّث. والأخفش وابن السراج: أظن، وأحسب، وأخال، وأزعم، وأوجد. وابن مالك وقوم: أرى الحُلْميّة، والحريريّ: علم. والجُرجاني: استعطى. وبعضهم: أكسى.

(ش): المجمع على تعديته إلى ثلاثة: أعلم، وأرى. وزاد سيبويه: نبأ كقوله:

٦٢٣ ـ ونبئت قيساً، ولم أبْلُهُ كما زعموا خَيْر أَهْلِ اليَمَنْ[1]

وزاد ابن هشام اللّخميّ[2]: أنبأ، وعرّف، وأشعر، وأدرى. وزاد الفرّاء في

---

(١) البيت من المتقارب، وهو للأعشى في ديوانه (ص ٧٥)، وتخليص الشواهد (ص ٤٦٧)، والدرر (٢/ ٢٧٨)، وشرح التصريح (١/ ٢٦٥)، ومجالس ثعلب (٢/ ٤١٤)، والمقاصد النحوية (٢/ ٤٤٠). وبلا نسبة في شرح الأشموني (١/ ١٦٧)، وشرح ابن عقيل (ص ٢٣٤)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٢٥١). .

(٢) هو أبو عبد الله محمد بن أحمد بن هشام بن إبراهيم بن خلف اللخمي الأندلسي السبتي. أديب، نحوي، لغوي. توفي سنة ٥٧٠ هـ. من تصانيفه: الفصول والمجمل في شرح أبيات الجمل، نكت على شرح أبيات سيبويه للأعلم، شرح مقصورة ابن دريد، المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان، ولحن العامة. انظر ترجمته في: بغية الوعاة (ص ١٩، ٢٠)، وكشف الظنون (ص ٦٠٥، ١٢٧٠، ١٢٧٣، ١٣٤٥، ١٤٢٨، ١٥٤٨، ١٦٤١، ١٨٠٨)، وإيضاح المكنون (١/ ٢٩٩، ٢/ ٥٤٥)، وهدية العارفين (٢/ ٩٧).

«معانيه»[١]: خبّر بالتشديد كقوله:

٦٢٤ ـ وَخُبِّرْتُ سوداءَ القُلوب مَرِيضةً[٢]

وقولـه:

٦٢٥ ـ وما عليك إذَا خُبِّرْتِنِـي دَنِفاً[٣]

وزاد الكوفيون: حدّث. وتبعهم المتأخرون كالزمخشري وابن مالك. وقال أبو حيّان: وأكثر أصحابنا كقوله:

٦٢٦ ـ . . . . فَمَنْ حُدْ ـــدِثْتُمُـــوهُ لـــه عَلَيْنـــا العَـــلاَءُ[٤]

وزاد الحريري في شرح «اللمحة»[٥]: علّم المنقولة بالتضعيف. قال أبو حيّان: ولم توجد في لسان العرب متعدّية إلى ثلاثة.

---

(١) «معاني القرآن» للفراء المتوفى سنة ٢٠٧ هـ. انظر: كشف الظنون (ص ١٧٣٠).

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

فأقبلتُ من أهلي بمصر أعودُها

وهو للعوام بن عقبة (أو عتبة) في الدرر (٢/ ٢٧٨)، وشرح التصريح (١/ ٢٦٥)، والمقاصد النحوية (٢/ ٤٤٢). وبلا نسبة في تخليص الشواهد (ص ٤٦٧)، وخزانة الأدب (١١/ ٣٦٩)، وشرح الأشموني (١/ ١٦٧)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ٤١٤)، وشرح ابن عقيل (ص ٣٣٥)، وشرح عمدة الحافظ (ص ١٢٥٢). ويروى: «سوداء الغميم» مكان: «سوداء القلوب».

(٣) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

وغاب بعلكِ يوماً أن تعوديني

وهو لرجل من بني كلاب في الدرر (٢/ ٢٧٩)، وشرح التصريح (١/ ٢٦٥)، والمقاصد النحوية (٢/ ٤٤٣). وبلا نسبة في تخليص الشواهد (ص ٤٦٨)، وشرح الأشموني (١/ ١٦٧)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ١٤٢٣)، وشرح ابن عقيل (ص ٢٣٣).

(٤) من الخفيف، وتمامه:

أو منعتم ما تسألون . . . .

ويروى: «الولاءُ» مكان: «العلاءُ». وهو من معلقة الحارث بن حلزة في ديوانه (ص ٢٧)، وتخليص الشواهد (ص ٤٦٨)، والدرر (٢/ ٢٨٠)، وشرح التصريح (١/ ٢٦٥)، وشرح القصائد السبع (ص ٤٦٩)، وشرح القصائد العشر (ص ٣٨٧)، وشرح المعلقات السبع (ص ٢٢٥)، وشرح المعلقات العشر (ص ١٢٢)، وشرح المفصل (٧/ ٦٦)، والمعاني الكبير (٢/ ١٠١١)، والمقاصد النحوية (٢/ ٤٤٥). وبلا نسبة في تذكرة النحاة (ص ٦٨٦)، وشرح ابن عقيل (ص ٢٣٣)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٢٥٣).

(٥) «اللمحة»: مختصر في النحو لأبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي المتوفى سنة ٧٤٥ هـ. وله شروح غير شرح الحريري. انظر: كشف الظنون (ص ١٥٦١).

وزاد ابن مالك: أرى الحُلْميّة كقوله تعالى: ﴿ إِذْ يُرِيكَهُمُ ٱللَّهُ فِى مَنَامِكَ قَلِيلًا وَلَوْ أَرَىٰكَهُمْ كَثِيرًا ﴾ [الأنفال: ٤٣].

وزاد الأخفش وابن السراج: أظنّ، وأحسب، وأخال، وأزعم وأوجد قياساً على أعلم، وأرى. ولم يسمع.

وزاد الجرجاني: استعطى. وزاد بعضهم: أكسى، فبلغت أفعال الباب تسعة عشر.

والجمهور منعوا ذلك، وأوّلوا المستشهد به على التّضمين، أو حذف حرف الجر، أو الحال.

(ص): وما بنـــي للمفعول فكَظَـنّ.

(ش): ما بنـي للمفعول من أفعال هذا الباب صار كظنّ، فما جاز في ظنّ جاز فيه. قال ابن مالك: إلا الاقتصار على المرفوع، فإنه غير جائز في ظنّ لعدم الفائدة، جائزٌ هنا لحصول الفائدة. وقد تقدم الخلاف في ذلك في البابين، فأغنى عن التصريح باستثباته.

الفاعل

(ص): الفاعل ونائبه.

الفاعل المفرّغ له عامِلٌ على جهة وقوعه منه، أو قيامه به.

(ش): لما كان الكلام ينعقد من مبتدأ وخبر، وينشأ عنه نواسخ. ومن فعل وفاعل، وينشأ عنه النائب عن الفاعل - انحصرت العمد في ذلك. وقد تمّ الكلام على النوع الأول بما ينشأ عنه وهذا هو النوع الثاني.

فالفاعل ما أسند إليه عامل مُفَرّغ على جهة وقوعه منه، أو قيامه به.

فالعامل يشمل الفعل نحو: قام زيد، وما ضمّن معناه كالمصدر، واسم الفاعل والصّفة المشبّهة، والأمثلة[1]، واسم الفعل، والظرف، والمجرور. والمفرغ يخرج نحو: ﴿وَأَسَرُّوا۟ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟﴾ [الأنبياء: ٣]. وقولنا على جهة وقوعه منه: كضَرَب زيد، وقيامه به: كمات زيدٌ.

[رافع الفاعل]

(ص): وزعم هشام: رافعه الإسناد. وقوم: شَبَهُهُ للمبتدأ. وخَلَفٌ: معنى الفاعليّة. وقوم: إحداثُهُ الفِعْلَ. والكسائي: كونه داخلاً في الوصف.

ونصب المفعول بخروجه. والجمهور: يجب تأخيره، وذكره.

ويحذف مع عامله، أو المصدر، أو فعل المؤنثة، أو الجماعة المؤكد.

ويقدّر في نحو: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم﴾ [يوسف: ٣٥] مُنَاسِبٌ.

(١) أي أمثلة المبالغة.

وقد يجر بـ«مِنْ» أو الباء الزائدة، وثعلب: في كفى. قال ابن الزّبير: إن كانت بمعنى: حسب.

(ش): فيه مسائل:

الأولى: في رافع الفاعل أقوال:

أحدها: وعليه الجمهور: أنه العامل المسند إليه من فعل، أو ما ضمّن معناه، كما فهم من الحدّ، لأنه طالب له.

الثاني: أَن رَافِعَهُ الإسناد أي: النِّسبة، فيكون العامل معنويّاً، وعليه هشام. ورُدّ بأنه لا يُعْدَلُ إلى جهل العامل معنويّاً إلاّ عند تعذّر اللفظيّ الصّالح، وهو هنا موجود.

الثالث: شَبَهُهُ بالمبتدأ من حيث إنه يخبر عنه بفعله، كما يخبر عن المبتدأ بالخبر.

ورُدّ بأن الشبه معنويّ، والمعانـي لم يستقرّ لها عمل في الأسماء.

الرابع: كونه فاعلاً في المعنى. وعليه خَلَفٌ[1]، كما نقله أبو حيّان. ورُدّ بقوله: مات زيد، وما قام عمرو.

الخامس: ذهب قوم من الكوفيين: إلى أنه يرتفع بإحداثه الفعل، كذا نقله ابن عمرون[2]. ونقل عن خَلَف: أنّ العامل فيه معنى الفاعلية.

الثانية: الصحيح، وعليه البصريون: أنه يجب تأخير الفاعل عن عامله.

وجوّز الكوفية تقديمه نحو: زيد قام مستدلين بنحو قوله:

٦٢٧ ـ ما لِلْجِمَال مَشْيُها وَئِيدَا[3]

أي وئيداً مَشْيُها. وتأوّله البصريون على الابتداء، وإضمار الخبر الناصب: «وئيداً» أي: ظهر أو ثبت. وثمرة الخلاف تظهر في نحو: الزيدان، أو الزّيدون قام.

الثالثة: الصحيح أيضاً، وعليه البصريون أنه يجب ذكر الفاعل، ولا يجوز حذفه. وفرّقوا بينه وبين خبر المبتدأ بأنه كالصّلة في عدم تأثّره بعامل متلوّه، وكالمضاف إليه، فإنه

---

(١) هو خلف بن حيان الأحمر المتوفى سنة ١٨٠ هـ. وقد تقدّم.

(٢) هو محمد بن محمد بن أبـي علي بن أبـي سعد بن عمرون المتوفى سنة ٦٤٩ هـ. وقد تقدم.

(٣) الرجز للزبّاء، في أدب الكاتب (ص ٢٠٠)، والأغاني (١٥/٢٥٦)، وأوضح المسالك (٢/٨٦)، وجمهرة اللغة (ص ٧٤٢، ١٢٣٧)، وخزانة الأدب (٧/ ٢٩٥)، والدرر (٢/ ٢٨١)، وشرح الأشموني (١/١٦٩)، وشرح التصريح (١/ ٢٧١)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٩١٢)، وشرح عمدة الحافظ (ص ١٧٩)، ولسان العرب (٣/ ٤٤٣ ـ وأد)، ومغني اللبيب (٢/ ٥٨١). وللزبّاء أو للخنساء في المقاصد النحوية (٢/ ٤٤٨). وبعده: «أجندلاً يحملن أم حديداً».

يعتمد البيان، وكعجز المركب في الامتزاج بمتلوّه، ولزوم تأخيره. والخبر مباين للثلاثة. وهو معتمد الفائدة، لا معتمد البيان. وبأنّ من الفاعل ما يستتر، فلو حذف لالتبس الحذف بالاستتار بخلاف الخبر.

وذهب الكسائي: إلى جواز حذف الفاعل لدليل كالمبتدأ والخبر. ورجّحه السهيلـيّ وابن مضاء.

ويستثنى على الأول صُوَر يجوز فيها الحذف:

أحدها: مع رافعه تبعاً له. كقولك: زيداً لمن قال: مَنْ أكرم؟ والتقدير: أكرم زيداً، فحذف الفاعل مع الفعل.

ثانيها: فاعل المصدر يجوز حذفه نحو: ﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا﴾ [البلد: ١٤، ١٥].

ثالثها: فاعل فعل اثنين المؤنث، أو الجماعة المؤكّد بالنون نحو: ﴿ لَتُبْلَوُنَّ﴾ [آل عمران: ١٨٦]، ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ﴾ [مريم: ٢٦]، فإنّ ضمير المخاطبة والجمع حُذِف لالتقاء الساكنين.

فإن قلت: قد ورد ما ظاهره الحذف في غير هذه المواضع المذكورة، نحو قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا رَأَوُا۟ ٱلْءَايَٰتِ﴾ [يوسف: ٣٥]. وقوله ﷺ: «لا يَشْرَبُ الْخَمْرَ حينَ يَشْرَبُها وهُوَ مُؤْمِنٌ»[1] فالجواب: أنّ الفاعل فيه ضمير مقدّر راجع إلى ما دلّ عليه الفعل، وهو البداء في الآية لدلالة: «بدا»، والشّارب في الحديث لدلالة: «يشرب». ويقاس بذلك ما أشبهه.

الرابعة: قد يجر الفاعل «مِنْ» الزائدة نحو: ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ﴾ [الأنبياء: ٢] أي: ذِكْرٌ، أو الباء الزائدة نحو: ﴿ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ﴾ [النساء: ٦]. والمحَلّ في الصورتين رفع، فيجوز الإتباع بالرفع والجرّ، مراعاة للمحلّ واللفظ. وغلبت زيادة الباء في فاعل كفى نحو: ﴿ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَلِيًّا وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ نَصِيرًا﴾ [النساء: ٤٥].

---

(١) جزء من حديث رُوي في الصحاح بطرق وأسانيد متعددة. ورواه البخاري في صحيحه (كتاب المظالم والغصب، باب النُّهبى بغير إذن صاحبه، حديث رقم ٢٤٧٥) عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشرب وهو مؤمن، ولا يسرق حين يسرق وهو مؤمن، ولا ينتهب نهبة يرفع الناس إليه فيها أبصارهم حين ينتهبها وهو مؤمن». ورواه أيضاً بالأرقام (٥٥٧٨، ٦٧٧٢، ٦٨١٠).

[تجـرّد عـامـل الفعـل]

(ص): ويجرّد عامله إن كان ظاهراً من علامة تثنية وجمع إلا في لغة: أكلوني البراغيث. وقيل: هو خبر مقدم. وقيل: الثاني: بدل.

(ش): إذا أسند الفعل إلى الفاعل الظاهر، فالمشهور تجريده من علامة التثنية والجمع نحو: قام الزيدان، وقام الزيدون، وقامت الهندات. ومن العرب مَنْ يلحقه الألف، والواو، والنون على أنها حروف دوالّ كتاء التأنيث، لا ضمائر. وهذه اللغة يسميها النحويون لغة: أكلونـي البراغيث. ومنها قوله:

٦٢٨ ـ وقد أسلماه مبعدٌ وحميمُ[1]

وقـولـه:

٦٢٩ ـ يَلُـومُـونَنِـي فِـي اشْتِـرَاء النَّخِيـ ـلِ أهلـي، فكُلُّهُـمُ أَلْـوَمُ[2]

وقـولـه:

٦٣٠ ـ نُتِـجَ الـرّبِيـعُ مَحَـاسِنـاً أَلْقَحْنَهـا غُـرُّ السَّحَـائِـبْ[3]

وقـولـه:

٦٣١ ـ بِحَوْرَانَ يَعْصِرْنَ السّلِيطَ أَقَارِبُهْ[4]

---

(١) عجز بيت من الطويل، وصدره:

تولّى قتال المارقين بنفسه

وهو لعبيد الله بن قيس الرقيات في ديوانه (ص ١٩٦)، وتخليص الشواهد (ص ٤٧٣)، والدرر (٢/ ٢٨٢)، وشرح التصريح (١/ ٢٧٧)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٧٨٤، ٧٩٠)، والمقاصد النحوية (٢/ ٤٦١). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢/ ١٠٦)، والجنى الداني (ص ١٧٥)، وجواهر الأدب (ص ١٠٩)، وشرح الأشموني (١/ ١٧٠)، وشرح شذور الذهب (ص ٢٢٧)، وشرح ابن عقيل (ص ٢٣٩)، ومغني اللبيب (٢/ ٣٦٧، ٣٧١).

(٢) البيت من المتقارب، وهو لأمية بن أبي الصلت في ديوانه (ص ٤٨)، والدرر (٢/ ٢٨٣)، وشرح التصريح (١/ ٢٧٦). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢/ ٣٦٣)، وأوضح المسالك (٢/ ١٠٠)، وسرّ صناعة الإعراب (٢/ ٦٢٩)، وشرح الأشموني (١/ ١٧٠)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٧٨٣)، وشرح ابن عقيل (ص ٢٣٩)، وشرح المفصل (٣/ ٨٧، ٧/ ٧)، ومغني اللبيب (٢/ ٣٦٥)، والمقاصد النحوية (٢/ ٤٦٠).

(٣) البيت من مجزوء الكامل، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (٢/ ١٠٢)، والدرر (٢/ ٢٨٤)، وشرح التصريح (١/ ٢٧٦)، وشرح شذور الذهب (ص ٢٢٨)، والمقاصد النحوية (٢/ ٤٦٠). وفي حاشية يسّ (١/ ٢٧٦): أنه نسب إلى أبي فراس الحمداني في ترجمته التي ضمها كتاب يتيمة الدهر.

(٤) عجز بيت من الطويل، وصدره:

ولكنْ ديافيٌّ أبوه وأمُّه

=

ومن النحويين من جعلها ضمائر. ثم اختلفوا: فقيل: ما بعدها بدلٌ منها. وقيل: مبتدأ. والجملة السابقة خبر. والصحيح الأول، لنقل الأئمة أنها لغة، وعُزِيت لطيّـىء وأزد شنوءة. وكان ابن مالك يسميها لغة «يتعَاقَبون فيكم مَلائِكةٌ» وهو مردود، كما بينته في (أصول النّحو) وغيره.

[حذف عامل الفعل]

(ص): ويحذف لقرينة كأن يجاب به نفي، أو استفهام. ولا يقاس: «لِيُبْك يَزِيدُ ضَارِعٌ».

وقيل: يجوز إن أمن، وجوّز قوم: زيد عمراً، أي: «ليضرب» لدليل.

(ش): يجوز حذف عامل الفاعل لقرينة كأن يجاب به نفي أو استفهام، كـ «زيدٌ» في جواب: ما قام أحد، أو مَنْ قام؟.

ومما حذف فيه لعدم اللّبس قوله تعالى: ﴿يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْآصَالِ رِجَالٌ﴾ [النور: ٣٦، ٣٧]، على قراءة بناء يُسَبِّحُ للمفعول، إذ التقدير يُسَبِّحُهُ رجالٌ لدلالة يُسَبَّحُ عليه. ومثله قول الشاعر:

٦٣٢ ـ لِيُبْكَ يزيدُ ضارعٌ لِخُصومَةٍ(١)

= وهو للفرزدق في ديوانه (١/ ٤٦)، والاشتقاق (ص ٢٤٢)، وتخليص الشواهد (ص ٤٧٤)، وخزانة الأدب (٥/ ١٦٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٧ ٢٣٩، ٧/ ٣٤٦)، والدرر (٢/ ٢٨٥)، وشرح أبيات سيبويه (١/ ٤٩١)، وشرح شواهد الإيضاح (ص ٣٣٦، ٦٢٦)، وشرح المفصل (٣/ ٨٩، ٧/ ٧)، والكتاب (٢/ ٤٠)، ولسان العرب (٧/ ٣٢١ ـ سلط، و ٩/ ١٠٨ ـ دوف). وبلا نسبة في الجنى الداني (ص ١٥٠)، والخزانة (٧/ ٤٤٦، ١١/ ٣٧٣)، والخصائص (٢/ ١٩٤)، ورصف المباني (ص ١٩، ٣٣٢)، وسرّ صناعة الإعراب (ص ٤٤٦)، ولسان العرب (١/ ٦٧ ـ خطأ).

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

ومختبطٌ مما تُطيحُ الطوائحُ

وهو للحارث بن نهيك في خزانة الأدب (١/ ٣٠٣)، وشرح شواهد الإيضاح (ص ٩٤)، وشرح المفصل (١/ ٨٠)، والكتاب (١/ ٢٨٨). وللبيد بن ربيعة في ملحق ديوانه (ص ٣٦٢). ولنهشل بن حريّ في خزانة الأدب (١/ ٣٠٣). ولضرار بن نهشل في الدرر (٢/ ٢٨٦)، ومعاهد التنصيص (١/ ٢٠٢). وللحارث بن ضرار في شرح أبيات سيبويه (١/ ١١٠). ولنهشل أو للحارث أو لضرار أو لمزرد بن ضرار أو للمهلهل في المقاصد النحوية (٢/ ٤٥٤). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢/ ٣٤٥، ٧/ ٢٤)، وأمالي ابن الحاجب (ص ٤٤٧، ٧٨٩)، وأوضح المسالك (٢/ ٩٣)، وتخليص الشواهد (ص ٤٧٨)، وخزانة الأدب (٨/ ١٣٩)، والخصائص (٢/ ٣٥٣، ٤٢٤)، وشرح الأشموني (١/ ١٧١)، =

أي: يبكيه ضارع.

واختلف في القياس على ذلك. فمنعه الجمهور. وجوّزه الجَرْمي. وابن جِنّي وابن مالك حيث لم يلتبس الفاعل بالنائب عنه. فلو قيل: يُوعَظُ في المسجد رجالٌ على معنى: يعظ رجال لم يجز لَصلاحية إسناد «يوعظ» إليهم، بخلاف يوعظ في المسجد رجال يزيدُ، فإنه يجوز لعدم اللّبس.

وأجاز بعض النحويين: زيد عمراً بمعنى لِيَضْرِبْ زيدٌ عمراً، إذا كان ثَمّ دليل على إضمار الفعل، ولم يلبس. ومنع ذلك سيبويه، وإن لم يلبس، لأن إضمار فعل الغائب هو على طريق التّبليغ. وإضماره يستدعي إضمار فعل آخر، لأن المعنى: قل له: ليضرب، فكثر الإضمار، فرفض.

[الفصل بين الفعل وفاعله]

(ص): مسألة: الأصل أن يلي فِعْلَهُ. وقد يفصل بمفعول، لا إن ألبس خلافاً لابن الحاجّ في مقدّر الإعراب. أو كان ضميراً غير محصور. ويجب إن كان المفعولُ ضميراً. ويؤخر ما حصر منهما بإنّما، وكذا إلاّ خلافاً للكسائي مطلقاً. وللفرّاء، وابن الأنباري في حصر الفاعل. وحكم المتصل بضمير مرّ.

(ش): الأصل أن يلي الفاعل الفعل، لأنه منزّل منه منزلة الجزء.

ويجوز الفصل بينهما بالمفعول نحو: ضرب عمراً زيد.

ويجب البقاء على الأصل إذا حصل لَبْس كأن يخفى الإعراب، ولا قرينة نحو: ضرب موسى عيسى، إذ لا دليل حينئذ على تعيّن الفاعل من المفعول. وهذا ما نصّ عليه ابن السّراج والجُزُولي والمتأخرون. ونازعهم في ذلك أبو العبّاس بن الحاجّ في نقده على «المقرّب»: بأن سيبويه لم يذكر في كتابه شيئاً من هذه الأغراض الواهية، وبأن في العربية أحكاماً كثيرة إذا حدثت ظهر منها لَبْس، ثم لا يقال بامتناعها كتصغير عُمَر، وعَمْرو، فإن اللفظ بهما واحد، ولم يمنع ذلك تصغيرهما أو تصغير أحدهما، مع أن من المقاصد المعروفة بين العقلاء إجمال ما يتخاطبون به، لما لهم في ذلك من غرض، فلا يبعد لذلك جواز: ضرب موسى عيسى، لإفادة ضرب أحدهما الآخر من غير تعيينه، انتهى.

فإن كان قرينة معنويّة أو لفظيّة جاز وِفاقاً نحو: أكل الكمّثرى موسى، وأضنت سُعْدَى الحمّى، وضربت موسى سعدى، وضرب موسى العاقل عيسى.

= وشرح المفصل (١/ ٨٠)، والشعر والشعراء (ص ١٠٥، ١٠٦)، والكتاب (١/ ٣٦٦، ٣٩٨)، ولسان العرب (٢/ ٥٣٦ ـ طوح)، والمحتسب (١/ ٢٣٠)، ومغني اللبيب (ص ٦٢٠)، والمقتضب (٣/ ٢٨٢).

ويجب البقاء على الأصل أيضاً: إذا كان الفاعل ضميراً غير محصور نحو: ضربت زيداً، وأكرمتك، لأن الفصل يؤدي إلى انفصال الضمير مع إمكان اتصاله.

ويجب الخروج عن الأصل: إذا كان المفعول ضميراً، والفاعل ظاهراً لما ذكر نحو: ضربنـي زيد.

ويجب تأخير المحصور فاعلاً كان أو مفعولاً ظاهراً أو ضميراً محصوراً بإنما إجماعاً خوف الإلباس. وكذا بإلاّ على الأصحّ إجراء لها مجرى «إنما» نحو: إنما ضرب عمراً زيد، أي: لا ضارب له غيره. وقد يكون لزيد مضروب آخر. وإنما ضرب زيد عمراً، أي: لا مضروب له غيره، وقد يكون لعمرو ضارب آخر. وكذا: إنما ضرب زيداً أنا. وإنما ضربت زيداً أو إياك. وما ضرب عمراً إلاّ زيد. وما ضرب زيد إلاّ عمراً. وما ضرب زيد إلاّ أنا. وما ضربت إلا زيداً، أو إلاّ إيّاك.

وأجاز الكسائـيّ: تقديم المحصور بإلاّ فاعلاً كان أو مفعولاً لأمن اللبس فيه، بخلاف إنما. ومنه قوله:

٦٣٣ ـ فَمَا زادَ إلاّ ضِعْفَ ما بـي كَلاَمُها[1]

وقـولــه:

٦٣٤ ـ ولمّا أبـى إلاّ جِمَاحاً فُؤادُه[2]

---

(١) عجز بيت من الطويل، وصدره:

تزوّدت من ليلى بتكليم ساعةٍ

ويروى عجزه:

فما زادني إلاّ غراماً كلامُها

وهو للمجنون في ديوانه (ص ١٩٤)، والدرر (٢/ ٢٨٧)، وشرح التصريح (١/ ٢٨٢)، والمقاصد النحوية (٢/ ٤٨١). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢/ ١٢٢)، وتخليص الشواهد (ص ٤٨٦)، والدرر (٣/ ١٧٢)، وشرح الأشموني (١/ ١٧٧)، وشرح ابن عقيل (ص ٢٤٨). والبيت في ديوان ذي الرمة (ص ١٠٠٤) ورواية الصدر فيه:

تداويت من مـيّ بتكليمة لها

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

ولم يَسْلُ عن ليلى بمالٍ ولا أهلِ

وهو لدعبل بن علي الخزاعي في ملحق ديوانه (ص ٣٤٩)، والدرر (٢/ ٢٨١)، وشرح التصريح (١/ ٢٨٢)، والمقاصد النحوية (٢/ ٤٨٠). وللحسين بن مطير في ديوانه (ص ١٨٢)، وسمط اللآلي (ص ٥٠٢). ولابن الدمينة في ديوانه (ص ٩٤). ولمجنون ليلى في ديوانه (ص ١٨١). وبلا نسبة في أمالي القالي (١/ ٢٢٣)، وأوضح المسالك (٢/ ١٢١)، وتذكرة النحاة (ص ٣٣٤)، والحماسة البصرية =

وقولـــه:

٦٣٥ ـ فلم يَدْرِ إلاّ اللّه ما هَيَّجَتْ لَنَا[1]

وقولـــه:

٦٣٦ ـ ما عاب إلا لئيمٌ فِعْلَ ذِي كَرَم[2]

وأجاز الفرّاء وابن الأنباري: تأخير الفاعل إن حصر المفعول. ومنَعا تقديمه إن حصر هو، لأن الفاعل إذا تأخر في اللفظ كان في نية التقديم، فحصل للمحصور فيه تأخير من وجه، وهو النّية، بخلاف ما إذا كان هو المحصور، وقدّم فإنه يكون في رتبته، فلم يحصل للمحصور فيه تأخير بوجه.

وأمّا التقديم والتأخير لاتصال الفاعل بضمير المفعول أو عكسه، فقد مَرّ في مبحث الضمير، فأغنى عن إعادته هنا.

= (٢/ ١٧٣)، والزهرة (ص ٨٧)، وشرح الأشموني (١/ ١٧٧)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ١٢٩٢).

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

عشيّة آناءُ الديار وشامُها

وهو لذي الرمة في ديوانه (ص ٩٩٩)، والدرر (٢/ ٢٨٩). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢/ ١٣١)، وتخليص الشواهد (ص ٤٨٧)، وشرح الأشموني (١/ ١٧٧)، وشرح ابن عقيل (ص ٢٤٨)، والمقاصد النحوية (٢/ ٤٩٣)، والمقرب (١/ ٥٥).

(٢) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

وما جفا قطُّ إلا جُبّأٌ بَطَلا

وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (٢/ ١٢٩)، وتخليص الشواهد (ص ٤٨٧)، وتذكرة النحاة (ص ٣٣٥)، والدرر (٢/ ٢٩٠)، وشرح الأشموني (١/ ١٧٧)، وشرح التصريح (١/ ٨٤)، والمقاصد النحوية (٢/ ٤٩٠).

نائب الفاعل

(ص): مسألة: يحذف لِغَرَضٍ، كَعِلْم، وَجَهْل، وضَعة، ورفعة، وخوف، وإيهام، ووزن، وسجع، وإيجاز. فينوب عنه المفعول به فيما له. ويقام الثاني من باب: أعطى، إذْ لا لَبْس. ومنعه قوم.

وثالثها: إن كان نكرة، والأول معرفة.

ورابعها: قبيح، وظنّ، وأعلم خلافاً لقوم إن أُمن، أو لم يكن جملة، ولا ظرفاً. قيل: ولا نكرة. والأول أولى. لا ثاني اختار. وثالثَ أعلم على الصحيح فيهما.

(ش): قد يترك الفاعل لغرض لفظـيّ، أو معنويّ كالعلم به نحو: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِتَالُ﴾ [البقرة: ٢١٦]، للعلم بأن فاعل ذلك هو الله. أو للجهل به، كسُرِق المتاع، أو تعظيم فَيُصان اسمه عن أن يقترن باسم المفعول كقوله: «مَنْ بُلِيَ منكم بهَذه القَاذُورَاتِ»[1]. أو تحقيره، فيصان اسم المفعول عن مقارنته كقولك: أُوذي فلان إذا عظّم أو حقّر من آذاه. أو خوف منه، أو خوف عليه، فيستر ذكره. أو قصد إبهامه بأن لا يتعلق مراد المتكلم بتعيّنه نحو: ﴿فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ﴾ [البقرة: ١٩٦]، ﴿وَإِذَا حُيِّيتُم﴾ [النساء: ٨٦]،

(١) لم أجده بهذا اللفظ. ورواه مالك في الموطأ (كتاب الحدود، باب ما جاء فيمن اعترف على نفسه بالزنا، حديث رقم ١٢) عن زيد بن أسلم: أن رجلاً اعترف على نفسه بالزنا على عهد رسول الله ﷺ، فدعا له رسول الله ﷺ بسوط. . . وفيه: قال ﷺ: «أيها الناس، قد آن لكم أن تنتهوا عن حدود الله؛ من أصاب من هذه القاذورات شيئاً فليستتر بستر الله. . . الخ». وعلى هذه الرواية لا شاهد في الحديث.

﴿إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا﴾ [المجادلة: ١١]. أو إقامة وزن الشعر كقوله:

٦٣٧ ـ وإذا شَرِبْتُ فإنّني مُسْتَهْلِكٌ مالي، وعِرْضي وافِرٌ لم يُكْلَمِ[1]

وأصلاح السجع نحو: «من طابت سريرتُه، حُمِدت سيرتُه». أو قَصْد الإيجاز نحو: ﴿وَمَنْ عَاقَبَ بِمِثْلِ مَا عُوقِبَ بِهِۦ ثُمَّ بُغِيَ عَلَيْهِ﴾ [الحجّ: ٦٠]. فينوب عنه المفعول به فيما له من رفع، وعُمْدِيّةٍ، ووجوب تأخير، وامتناع حذف. وينزلُ منزلة الجزء.

فإن كان الفعلُ مِمّا يتعدّى لأكثر من واحد، فإن كان من باب أعطى، ففي إقامة المفعول الثاني عن الفاعل دون الأول أقوال: **أصحّها**، وعليه الجمهور الجواز إذا أمن اللبس نحو: أُعْطِيَ درهمٌ زيداً. والأحسن إقامة الأول. والمنع إذا لم يؤمن ويتعين الأول نحو: أعطى زيدٌ عمراً، إذ لا يدرى لو أقيم الثاني، هل هو آخذ أو مأخوذ؟.

والثاني: المنع مطلقاً.

والثالث: المنع إن كان نكرة، والأول معرفة، لأن المعرفة بالرفع أولى قياساً على باب كان. وعزاه أبو ذرّ الخشني[2] للفارسيّ.

والرابع: أنه قبيح حينئذ، أي إذا كان نكرة والأول معرفة، فإن كان معرفة كالأول كانا في الحسن سواء وعُزِي للكوفيين.

وإن كان من باب ظن أو أعلم ففيه أيضاً أقوال:

أحدها: الجواز إذا أمن اللبس، ولم يكن جملة ولا ظرفاً مع أن الأحسن إقامة الأول نحو: ظُنَّتْ طالعةٌ الشمسَ. وأُعْلِم زيداً كبشُك سميناً.

والمنع إن ألبس نحو: ظنّ صديقك زيداً، أو أعلم بشراً زيد قائماً، أو كان جملة أو ظرفاً نحو: ظن في الدار زيداً. وظن زيداً أبوه قائم. وأعلم زيداً غلامك في الدار. وأعلم زيداً غلامك أخوه سائر. وهذا ما صححه طلحة، وابن عصفور، وابن مالك.

والثاني: المنع مطلقاً، وتعيّن الأول، لأنه مبتدأ في الأصل، وهو أشبه بالفاعل. فكان بالنيابة عنه أولى. وهذا ما اختاره الجُزولي والخضراوي.

والثالث: الجواز بالشروط السابقة، وبشرط ألا يكون نكرة، فلا يجوز: ظُنَّ قائمٌ زيداً. قال أبو حيّان: فإن عدم المفعول الأول، ونصبت الجملة، فمقتضى مذهب الكوفيين الجواز نحو: أعلم أيهم أخوك، وصرح به السِّيرافي والنّحاس. ومنعه الفارسيُّ.

---

(١) البيت من الكامل، وهو من معلقة عنترة في ديوانه (ص٢٠٦)، والأغاني (٩/ ٢١٢)، والدرر (٢/ ٢٩١)، والشعر والشعراء (١/ ٢٠١، ٢٥٩).

(٢) تقدم التعريف به. وهو مصعب بن محمد بن مسعود المتوفى سنة ٦٠٤ هـ.

وإن كان من باب: اختار، ففيه قولان: أصحهما كما قال أبو حيّان، وعليه الجمهور: تعيّن الأول. وهو ما تعدّى إليه بنفسه. وعليه الجمهور. وامتناع إقامة الثاني نحو: اختير زيدٌ الرِّجَالَ. وبه ورد السّماعُ. قال:

٦٣٨ ـ ومِنّا الذي اخْتِير الرِّجالَ سَمَاحةً[(١)]

وجوّز الفرّاء وابن مالك: إقامة الثاني نحو: اختير الرجالُ زيداً. وأشار أبو حيّان: إلى أن الخلاف مبنـيّ على الخلاف في إقامة المجرور بالحرف مع وجود المفعول به الصريح، لأن الثاني هنا على تقدير حرف الجر. وأمّا الثالث من باب: أعلم، فلا يجوز إقامته. وقال الخَضْراويّ وابن أبـي الرّبيع: بالاتّفاق. لكن قال أبو حيّان: ذكر صاحب «المخترع»[(٢)]: جوازه. وعن بعضهم بشرط ألاّ يلبس نحو: أُعِلم زيداً كبشُك سَمِينٌ. وهو مقتضى كلام التسهيل. وجزم به ابن هشام في الجامع.

[إقامة غير المفعول به مع وجوده]

(ص): فإن فُقِدَ. قال الكوفية والأخفش أَوْ لا. قيل: أَو تأخر فمصدر متصرف، لا لتوكيدٍ، ولو مضمراً دلّ عليه غير العامل. قيل: أو هو، لا صفته خلافاً للكوفية، أو ظرف مختَصّ متصرّف. وفي غيره ومقدّر وصفته خُلْف. أو مجرور بزائد، وكذا غيره. وقال هشام: النائب ضمير مبهم. والفرّاء: الحرف. وابن دُرُستويه، والسّهيلي، والرّندي[(٣)]: ضمير المصدر. فعلى الأصحّ لا يقدم. والجمهور لا يقام مفعول له، وتمييز. ويخيّر في مصدر وغيره. وقدمه ابن عصفور. «وابن مُعْطٍ»: المجرور. وأبو حيّان: المكان. وهو المختار. وينصب غير النائب بتعدية. وقيل: بالأصل.

(ش): اختلف هل تجوز إقامة غير المفعول به مع وجوده؟ على قولين: أحدهما: لا، وعليه البصريون، لأنه شريك الفاعل. والثاني: نعم، وعليه الكوفيون والأخفش

---

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

وَجُوداً إذا هبّ الرياحُ الزعازعُ

وهو للفرزدق في ديوانه (١/ ٤١٨)، والأشباه والنظائر (٢/ ٣٣١)، وخزانة الأدب (٩/ ١١٣، ٥/ ١١٥، ١٢٣، ١٢٤)، والدرر (٢/ ٢٩١)، وشرح أبيات سيبويه (١/ ٤٢٤)، وشرح شواهد المغني (١/ ١٢)، والكتاب (١/ ٣٩)، ولسان العرب (٤/ ٢٦٥ ـ خير). وبلا نسبة في شرح المفصل (٨/ ٥١)، والمقتضب (٤ج٣٣٠).

(٢) «المخترع في القوافي» لأبـي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي المتوفى سنة ٣٣٩ هـ. انظر: كشف الظنون (ص ١٦٢٥).

(٣) تقدمت ترجمته. وهو أبو علي عمر بن عبد المجيد المتوفى سنة ٦١٦ هـ.

وابن مالك، لوروده. قرأ أبو جعفر: ﴿لِيُجْزَىٰ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾[1] [الجاثية: ١٤]. وقرأ عاصم: «نُجِّي المؤمنين»[2] [الأنبياء: ٨٨] أي: النّجاء. وقال الشاعر:

٦٣٩ ـ لَسُبَّ بذلك الجِرْوِ الكِلَابا[3]

وقـــال:

٦٤٠ ـ لم يُعْنَ بالْعَلْياءِ إلاّ سَيِّدَا[4]

قال أبو حيّان: ونقل الدّهان: أن الأخفش شرط في جواز ذلك تأخّر المفعول به في اللفظ. فإن تقدّم على المصدر أو الظرف لم يجز إلا إقامة المفعول به.

قال ابن قاسم: فالمذاهب على هذا ثلاثة. فإن جوّزناه أولاً ولكن فقد المفعول به جاز إقامة غيره من مصدر، أو ظرف، أو مجرور.

---

(١) أي «لِيُجْزى» على البناء للمفعول. والقراءة في مصاحفنا: «لِيَجْزِي». وقال أبو حيان في البحر المحيط (٨/ ٤٥): «قرأ الجمهور: لِيَجْزِي الله... وشيبة وأبو جعفر بخلاف عنه بالياء مبنيّاً للمفعول، وقد روي ذلك عن عاصم. وفيه حجة لمن أجاز بناء الفعل للمفعول على أن يقام المجرور وهو بما وينصب المفعول به الصريح وهو قوماً، ونظيره: ضرب بسوط زيداً، ولا يجيز ذلك الجمهور؛ وخرّجت هذه القراءة على أن يكون بني الفعل للمصدر، أي: وليجزي الجزاء قوماً. وهذا أيضاً لا يجوز عند الجمهور؛ لكن يتأول على أن ينصب بفعل محذوف تقديره: يجزي قوماً، فيكون جملتان إحداهما ليجزي الجزاء قوماً، والأخرى يجزيه قوماً».

(٢) في قراءة «نجي» بنون واحدة ثلاثة أوجه:

أحدها: أنه فعل ماض، وسكن الياء إيثاراً للتخفيف، والقائم مقام الفاعل المصدر، أي النجاء، وهو ضعيف من وجهين: أحدهما: تسكين آخر الماضي، والثاني: إقامة المصدر مقام الفاعل مع وجود المفعول الصحيح.

والوجه الثاني: أنه فعل مستقبل قلبت منه النون الثانية جيماً وأدغمت. وهو ضعيف أيضاً.

والثالث: أن أصله «نُنَجي» بفتح النون الثانية؛ ولكنها حذفت كما حذفت التاء الثانية في «تظاهرون». وهذا ضعيف لوجهين: أحدهما: أن النون الثانية أصل، وهي فاء الكلمة، فحذفها يبعد جدّاً. والثاني: أن حركتها غير حركة النون الأولى، فلا يستثقل الجمع بينهما، بخلاف «يتظاهرون». انظر: إعراب القرآن للعكبري (٢/ ١٣٦).

(٣) عجز بيت من الوافر، وصدره:

ولو ولدتْ قفيرةُ جرو كلبٍ

وهو لجرير في خزانة الأدب (١/ ٣٣٧)، والدرر (٢/ ٢٩٢)، ولم أقع عليه في ديوانه. وهو بلا نسبة في الخصائص (١/ ٣٩٧)، وشرح المفصل (٧/ ٧٥).

(٤) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه (ص ١٧٣)، والدرر (٢/ ٢٩٢)، وشرح التصريح (١/ ٢٩١)، والمقاصد النحوية (٢/ ٥٢١). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢/ ٥٠)، وتخليص الشواهد (ص ٤٩٧)، وشرح الأشموني (١/ ١٨٤)، وشرح ابن عقيل (١/ ٢٥٩).

وشرط المصدر أن يكون متصرّفاً بخلاف: سُبْحان الله، ومَعاذَ الله، لالتزام العرب فيه النصب. وألاّ يكون للتأكيد بخلافه في: قام زيدٌ قياماً لعدم الفائدة، إذ المفهوم منه حينئذ غير المفهومن من الفعل.

وسواء في الجواز الملفوظ به نحو: سِير سيرٌ شديدٌ، والمضمر الذي دلّ عليه غير الفعل العامل نحو: بلى سِيرَ لمن قال: ما سِيرَ سيرٌ شديدٌ، فالنائب ضمير في «سير» مدلول عليه بغير «سير»، وهو القول المذكور. فإن كان مدلولاً عليه بالفعل كقولك: جُلِس، وضُرِب. وأنت تريد؛ هو: أي: جُلوس وضَرْبٌ لم يجز. قال أبو حيّان: وفي كلام ابن طاهر إشعار بجوازه.

ولا يجوز إقامة وصف المصدر مقام المصدر الموصوف. فلا يقال في سِيرَ سيرٌ حثيثٌ: سِير حثيثٌ، بل يجب نصبه. وأجازه الكوفيون.

وشرط الظرف: أن يكون مختصّاً بخلاف غيره. فلا يقال في سرت وقتاً، وجَلَستُ مكاناً: سِير وقتٌ، وجُلِس مكانٌ، لعدم الفائدة. ويجوز: سِيرَ وقتٌ صَعْبٌ، وجُلِسَ مكانٌ بعيد. وأن يكون متصرِّفاً بخلاف ما لزم الظرفية كسحَر وثَمَّ، وعند، لأن نيابته عن الفاعل تخرجه عن الظرفية.

وأجاز الكوفيون والأخفش نيابة غير المتصرّف نحو: سِيرَ عليه سَحر، وجُلِس عِنْدك.

ولا يجوز أيضاً نيابة الظرف المنويّ. وجوّزه ابن السراج كالمصدر.

وفي نيابة صفة الظرف الخلاف في نيابة صفة المصدر. فالبصريّون على المنع. والكوفيون على الجواز.

وأما المجرور فإن جرّ بحرف زائد فلا خلاف في إقامته، وأنه في محل رفع نحو: أحد في قولك: ما ضرب من أحد. فإن جر بغيره، فاختلف على أقوال:

أحدها: وعليه الجمهور أن المجرور في محل رفع وهو النائب نحو: سير بزيد كما لو كان الجار زائداً.

والثاني: وعليه ابن هشام: أن النائب ضمير مبهم مستتر في الفعل، وجعل ضميراً مبهماً ليتحمل ما يدلّ عليه الفعل من مصدر، أو ظرف مكان، أو زمان إذ لا دليل على تعيين أحدها.

والثالث: وعليه الفرّاء: النائب حرف الجرّ وحده، وأنه في موضع رفع كما أن الفعل في: زيد يقوم في موضع رفع.

قال أبو حيّان: وهذا مبنيّ على الخلاف في قولهم: مُـرّ زيدٌ بعمرو.

فمذهب البصريين: أن المجرور في موضع نصب، فإذا بني للمفعول كان في موضع رفع.

ومذهب الفرّاء: أن حرف الجر في موضع نصب، فلذا ادّعى أنه إذا بني للمفعول كان في موضع رفع.

والرابع: وعليه ابن دُرُستويه، والسّهيليّ، والرّنديّ: أن النائب ضمير عائد على المصدر المفهوم من الفعل، والتقدير: سير هو، أي السّير، لأنه لو كان المجرور هو النائب لقيل: سِيرَتْ بهند، وجُلِسَتْ في الدار، ولكان إذا قدّم يصير مبتدأ كما هو شأن الفاعل، وذلك لا يتصور في المجرور.

ورُدّ بأن العرب تصرّح معه بالمصدر المنصوب نحو: سير بزيد سيراً، فدلّ على أنه النائب.

وأجيب عن ترك التأنيث بأنه نظير: كفى بهند فاضِلةً، فإنها فاعل قطعاً، ولا يؤنّث (كفى).

وعن امتناع المبتدأ بوجود المانع وهو العامل اللفظيّ.

ويتفرع على هذا الخلاف: جواز تقديمه نحو: بزيد سير. فعلى الأصحّ لا يجوز. وكذا على الثالث. وعلى الرابع يجوز وبه صرح السّهيليّ، وابن أصبغ[1]. وكذا على الثاني.

قال أبو حيّان: ولم يذهب أحد: إلى أنّ الجار والمجرور معاً النائب فيكونان في موضع رفع.

وإذا اجتمعت هذه الثلاثة: المصدر، والظرف، والمجرور، فأنت مخيّر في إقامة ما شئت. هذا مذهب البصريين. وقيل: يختار إقامة المصدر نحو: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفۡخَةٞ﴾ [الحاقة: ١٣]. وعليه ابن عصفور.

وقيل: يختار إقامة المجرور، وعليه ابن معط. وقيل: يختار إقامة ظرف المكان وعليه أبو حيان. ووجهه بأن المجرور في إقامته خلاف، والمصدر في الفعل دلالة عليه، فلم يكن في إقامته كبير فائدة. وكذا ظرف الزمان، لأن الفعل يدل على الحدث والزمان معاً بجوهره، بخلاف المكان، فإنما يدلّ عليه دلالة لزوم كدلالته على المفعول به، فهو أشبه به من المذكورات، فكان أولى بالإقامة.

---

(١) لعله إبراهيم بن عيسى بن أصبغ الأزدي أبو إسحاق، من أهل قرطبة. توفي سنة ٦٢٧ هـ. أملى على قول سيبويه: «هذا باب علم ما الكلم من العربية» عشرين كراساً. انظر: الأعلام للزركلي (١/ ٥٦).

وإذا اقتضى الفعل مفعولين أو ثلاثة، أقيم أحدها ونصب الباقي بتعدّي الفعل المبنـيّ للمفعول إليه عند سيبويه والجمهور. وقيل: لا ينتصب به، وإنما هو منصوب بفعل الفاعل لما بنـي الفعل للمفعول في: أعطيت زيداً درهماً، بقي «درهماً» منصوباً على أصله بفعل الفاعل. واختاره الزمخشري.

وذهب الفرّاء وابن كَيْسان: إلى أنه منصوب بفعل مقدّر أي: وَقَبِل، أو: أخذ.

وذهب الزّجّاجـي: إلى أنه انتصب على أنه خبر ما لم يسمّ فاعله كما في: كان زيد قائماً.

ولا تجوز نيابة المفعول له إذا كان منصوباً باتفاق.

وفي المجرور بحرف قولان: أحدهما: لا، بناءً على أن المجرور لا يقام، ولأنه بيان لعلّة الشيء. وذلك لا يكون إلا بعد ثبوت الفعل بمرفوعه. وهذا ما صحّحه الفارسـيّ وابن جنّـيّ. وقيل: يجوز بناءً على جواز إقامة المجرور.

ولا يجوز أيضاً إقامة التمييز. وجوَّزه الكسائـي وهشام، فيقال في امتلأت الدار رجالاً: امْتُلِـيء رجالٌ. وحكي: «خُذْه مطيوبةً به نفسي».

قال أبو حيّان: لا يقام في هذا الباب مفعول له ولا مفعول معه ولا حال ولا تمييز لأنها لا يتسع فيها بخلاف المصدر.

(ص): **ويقام في كان. قيل: ضمير المصدر. وقيل: ظرف أو مجرور معمول. وعليهما يحذف جزآها. وجوّز الفراء إقامة الخبر المفرد. وكُيِـنَ يقام. وجعل يفعل فارغاً. والكسائـي بنيّة المجهول. وفي اللازم ضمير مصدر أو مجهول، أو فارغ أقوال.**

(ش): فيه مسألتان:

الأولى: إذا جوّزنا بناء كان للمفعول، فقد اختلف فيما يقام مقام المرفوع: فقيل: ضميرُ مصدرها، ويحذف الاسم والخبر. وعليه السّيرافـي، وابن خروف.

وقيل: ظرف أو مجرور معمول لها بناءً على أنها تعمل فيهما، ويحذف الاسم والخبر أيضاً. وعليه ابن عصفور. وجوّز الفرّاء إقامة الخبر المفرد نحو: كُيِـنَ قائم في: كان زيد قائماً، وجوّز أيضاً إقامة الفعل في: كان زيد يقوم أو قام. فيقال: كين يُقام أو قِيم، ولا يقدّر في الفعل شيء.

وجوّزه أيضاً في «جَعَلَ» من باب المقاربة، فيقال: جُعِل يفعل كذلك، من غير تقدير في الفعل. ووافقه الكسائـي في البابين إلا أنه يقدر في الفعل ضمير المجهول. والبصريون على المنع مطلقاً.

الثانية: إذا بنـي الفعل اللازم للمفعول ففي النائب أقوال:

أحدها: ضمير المصدر كجُلس أي الجلوس. وعليه الزّجاجـي وابن السِّيد. قال أبو حيّان: ويجعل فيه اختصاص، أي: الجلوس المعهود.

الثاني: ضمير المجهول، وعليه الكسائـي وهشام، لأنه لما حذف الفاعل أسند الفعل إلى أحد ما يعمل فيه المصدر، أو الوقت، أو المكان، فلم يعلم أيّها المقصود، فأضمر ضمير مجهول.

الثالث: أنه فارغ لا ضمير فيه، وعليه الفرّاء.

(ص): **مسألة: لا يكون الفاعل ونائبه جملة، وثالثها: يجوز إن كان قلبيّاً وعلّق.**

(ش): اختلف في الإسناد إلى الجملة. على مذاهب أصحّها: المنع، فلا يكون فاعلاً، ولا نائباً عنه.

والثاني: الجواز لوروده في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعۡدِ مَا رَأَوُاْ ٱلۡأٓيَٰتِ لَيَسۡجُنُنَّهُۥ ﴾ [يوسف: ٣٥]. فأجازوا يعجبني يقوم زيد، وظهر لي أقام زيد أم عمرو؟. وأجيب: بأن الفاعل في الآية ضمير البداء المفهوم من «بدا»، أو ضمير السّجن المفهوم من الفعل.

والثالث: يجوز أن يقع فاعلاً أو نائباً عنه بفعل من أفعال القلوب إذا علّق نحو: ظهر لي: أقام زيد أم عمرو؟ وعلم أقام بكرٌ أم خالد؟ بخلاف نحو: يسرّنـي خرج عبد الله، فلا يجوز. ونسب هذا لسيبويه.

الفعل المضارع المجرّد من الناصب والجازم

(ص): **المضارع يرفع إذا تجرّد من ناصب وجازم. وهو رافعه عند الفرّاء وابن مالك، وابن الخبّاز. وقيل: تعرّيه من العوامل اللفظية مطلقاً. وقيل: الإهمال. وقيل: نفس المضارعة. وقيل: السبب الذي أوجب إعرابه. وقال البصريّة: وقوعه موقع الاسم. والكسائـي: الزوائد.**

(ش): لما انقضى الكلام في مرفوعات الأسماء خُتِمتْ بالمرفوع من الأفعال وهو الفعل المضارع حَالَ تجرّدِهِ من الناصب والجازم.

وفي عامل الرفع فيه أقوال:

أحدها: نفس التّجرّد، والتّعرّي من الناصب والجازم، فهو معنويّ. وهو رأي الفرّاء. واختاره ابن مالك. وقال: إنه سالم من النَّقْضِ. ونسبه لحذّاق الكوفيين. واختاره أيضاً ابن الخبّاز.

والثاني: وقوعه موقع الاسم فهو معنويّ أيضاً. وهذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين. وقال ابن مالك: إنه منتقض بنحو: هلاّ تفعل، وجعلت أفعل، وما لك لا تفعل، ورأيت الذي يفعل. فإن الفعل في هذه المواضع مرفوع مع أن الاسم لا يقع فيها.

والثالث: وعليه الكسائي: أنه ارتفع بحروف المضارعة، فيكون عامله لفظياً.

والرابع: أنه ارتفع بنفس المضارعة. وعليه ثعلب.

قال أبو حيّان: في الرافع للفعل المضارع سبعة أقوال:

أحدها: أنه التعرّي من العوامل اللفظية مطلقاً. وهو مذهب جماعة من البصريين. وعزي في (الإفصاح) للفرّاء والأخفش.

والثاني: التجرّد من الناصب والجازم، وهو مذهب الفرّاء.

والثالث: وهو قول الأعلم: ارتفع بالإهمال. وهو قريب من الذي قبله. وهو على المذاهب الثلاثة عَدَمِـيّ.

والرابع: وعليه جمهور البصريين: أنه ارتفع بوقوعه موقع الاسم، فإنَّ «يقوم» في نحو: زيد يقوم وقع موقع «قائم». وذلك هو الذي أوجب له الرفع.

والخامس: وهو مذهب ثعلب: أنه ارتفع بنفس المضارعة.

والسادس: أنه ارتفع بالسبب الذي أوجب له الإعراب، لأن الرفع نوع من الإعراب. وهو على هذه المذاهب الثلاثة ثبوتـيّ معنويّ.

والسابع: وهو مذهب الكسائي: أنه ارتفع بحروف المضارعة، فأقوم مرفوع بالهمزة، ونقوم مرفوع بالنون، وتقوم مرفوع بالتاء، ويقوم مرفوع بالياء. وهو على هذا لفظـيّ.

قال أبو حيّان: ولا فائدة لهذا الخلاف، ولا ينشأ عنه حكم تطبيقـي.

(ص): **خاتمة: أثبت بعضهم الرفع بالمجاورة. والأعلم بالإهمال في نحو: ﴿يُقَالُ لَهُۥٓ إِبْرَٰهِيمُ﴾ [الأنبياء: ٦٠]، وابن عصفور: يرفع العدد المجرّد المتعاطف. فإن حذف العاطف وقف. وجوّز سيبويه إشمام واحدِ الضمّة. ونقل همز أربعة إلى ثلاثة. ومنعهما غيره.**

(ش): فيه ثلاثة أنواع من المرفوعات على قول ضعيف:

أحدها: . . . .[1].

والثاني: الرفع بالإهمال: أثبته الأعلم، وجعل منه قوله تعالى: ﴿يُقَالُ لَهُۥٓ إِبْرَٰهِيمُ﴾ [الأنبياء: ٦٠]، فارتفع «إبراهيم» عنده بالإهمال من العوامل، لأنه لم يتقدمه عامل يؤثر في لفظه، فبقـي مهملاً. والمهمل إذا ضمّ إلى غيره ارتفع نحو: واحدٌ، اثنان.

وسائر الناس أنكروا ذلك. وخرَّجوا الآية على غيره. فمنهم من خرَّجها على أنه مفعول صريح ليقال، فيكون من حكاية لفظ المفرد، وكأنه قال: يطلق عليه هذا اللفظ.

ومنهم من قال: إنه منادى حذف منه حرف النّداء، أي: يا إبراهيمُ، ومنهم من قال: هو خبر مبتدأ محذوف، أي: يقال له: أنت إبراهيم. فعلى هذين يكون من حكاية الجمل.

الثالث: قال ابن عصفور: يرفع الاسم إذا كان لمجرّد عدد، وكان معطوفاً على غيره، أو معطوفاً عليه غيره، ولم يدخل عليه عامل لا في اللفظ، ولا في التقدير نحو: واحد،

---

(١) موضع النقط بياض في الأصل. ويستفاد من المتن أن النقص هو: «الرفع بالمجاورة» وما يليه من الشرح.

واثنان، وثلاثة، وأربعة. فإن عَرِي من العاطف كان موقوفاً نحو: واحد، اثنان، ثلاثة، أربعة: كأنّ التركيب الذي حدث فيه بالعطف قائم مقام العامل في حدوث هذه الضمّة، والصحيح أن هذه ليست حركة إعراب، لكونها لا عن عامل.

تم الجزء الأول، ويليه الجزء الثاني
وأوله: «الكتاب الثاني: في الفضلات»

فهرس المحتويات

الكتاب الأول
في العمد

همع الهوامع

في

شرح جمع الجوامع

تأليف
الإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي
المتوفى سنة ٩١١هـ

تحقيق
أحمد شمس الدين

الجزء الثاني

منشورات
محمد علي بيضون
دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

الطبعة الأولى

١٤١٨هـ - ١٩٩٨م

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

العنوان : رمل الظريف، شارع البحتري، بناية ملكارت
تلفون وفاكس : ٣٦٤٣٩٨ - ٣٦٦١٣٥ - ٦٠٢١٣٣ (١ ٩٦١)٠٠
صندوق بريد: ٩٤٢٤ - ١١ بيروت - لبنان

DAR al-KOTOB al-ILMIYAH

Beirut - Lebanon

Address : Ramel al-Zarif, Bohtory st., Melkart bldg., 1st Floore.
Tel. & Fax : 00 (961 1) 60.21.33 - 36.61.35 - 36.43.98
P.O.Box : 11 - 9424 Beirut - Lebanon

الكتاب الثاني

بسم الله الرحمن الرحيم

في الفضلات

- المفعول به
- التحذير
- الإغراء
- الاختصاص
- المنادى
- المندوب
- الاستغاثة
- الترخيم
- المفعول المطلق
- المفعول له
- المفعول فيه
- المفعول معه
- المستثنى
- الحال
- التمييز
- نواصب المضارع

بسم الله الرحمٰن الرحيم
الكتاب الثاني
في الفضلات

المفعُول به

(ص): الكتاب الثاني في الفضَلات.

المفعول به: اختلف في ناصبه: فالبصريّة: عامل الفاعل. وقيل: الفاعل. وقيل: هما. وقيل: كونه مفعولاً. وقيل: ينصب الكلّ تشبيهاً به. وسمع رفعه، ونصب الفاعل، ورفعهما ونصبهما.

وهو الواقع عليه الفعل.

(ش): بدأت من الفضلات بالمفعول به، وقد حدّه صاحب المفصّل[1] وغيره بأنه: ما وقع عليه فعل الفاعل.

والمراد بالوقوع التعلّق ليدخل نحو: أوجدتُ ضرباً، وأحْدثت قتلاً، وما ضربت زيداً.

وقد اختلف في ناصب المفعول به: فالبصريون على أنه عامل الفاعل: الفعل أو شبهه. وقال هشام من الكوفيّين: هو الفاعل. وقال الفرّاء: هو الفعل والفاعل معاً. وقال خَلَفٌ[2]: معنى المفعوليّة، أي كونه مفعولاً كما قال في الفاعل: إنّ عامله كونه فاعلاً.

وقولي: وقيل: ينصب الكلّ تشبيهاً به أشرت به إلى ما ذكره أبو حيّان في شرح التسهيل: أنّ انقسام المفعول إلى: مفعول مطلق، ومفعول به، وله، وفيه، ومعه، هو مذهب البصريّين.

---

(١) هو الزمخشري: وقد تقدم الكلام على كتابه «المفصل»، راجع الفهارس العامة.

(٢) هو خلف بن حيّان الأحمر المتوفى سنة ١٨٠ هـ.

وأما الكوفيّون: فزعموا أن الفعل إنّما له مفعول واحد، وهو المفعول به وباقيها عندهم ليس شيءٌ منها مفعولاً، وإنما مشبّهٌ بالمفعول.

وسمع رفع المفعول به ونصب الفاعل، حَكَوْا: خرق الثوبُ المِسْمَارَ، وكسر الزُّجاجُ الحَجَرَ، وقال الشاعر:

٦٤١ ـ مثلُ القنافذِ هَدّاجون قد بَلَغَت نَجْران، أو بَلَغتْ سوءاتِهم هَجَرُ[1]

والسّوءات هي البالغة. وسمع أيضاً رفعهما قال:

٦٤٢ ـ كَيْفَ مَن صَادَ عَقْعَقَانِ وبُومُ[2]

ونصبهما قال:

٦٤٣ ـ قد سالَمَ الحيّاتِ منه القَدَما[3]

والمبيح لذلك كله فهم المعنى، وعدم الإلباس، ولا يقاس على شيء من ذلك.

ويجب تقديمه إن تضمّن شرطاً أو استفهاماً خلافاً للكوفيّة فيما قصد به استثبات، أو أضيف إليهما، أو نصبه فاصلاً جواب أمّا، أو أمرٌ فيه الفاء، أو كان معمول مفسر الجواب،

(١) البيت من البسيط، وهو للأخطل في ديوانه (ص ١٧٨) وتخليص الشواهد (ص ٢٤٧) والدرر (٣/ ٥) وشرح شواهد المغني (٢/ ٩٧٢) ولسان العرب (٥/ ١٩٥ ـ نجر). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٣٣٧/١) وأمالي المرتضى (١/ ٤٦٦) ورصف المباني (ص ٣٩٠) وشرح الأشموني (١٧٦/١) والمحتسب (١١٨/٢) ومغني اللبيب (٦٩٩/٢). ويروى «حدّاجون» مكان «هدّاجون». ورواية الأخطل في ديوانه: «على العيارات هدّاجون أو حدثت».

(٢) عجز بيت من الخفيف، وصدره:

إنّ من صاد عقعقًا لمَشُومُ

وهو بلا نسبة في الدرر (٣/ ٥) وشرح شواهد المغني (٢/ ٩٧٦) ومغني اللبيب (٢/ ٦٩٩).

(٣) الرجز للعجاج في ملحق ديوانه (٢/ ٣٣٣) وجمهرة اللغة (ص ١١٣٩). وله أو لأبي حيان الفقعسي أو لمساور العبسي أو للدبيري أو لعبد بني عبس في خزانة الأدب (١١/ ٤١١، ٤١٥، ٤١٦) والمقاصد النحوية (٤/ ٨١). وللعجاج أو لأبي حيان الفقعسي أو لمساور العبسي أو للتدمري أو لعبد بني الحسحاس في الدرر (٣/ ٦). وللعجاج أو لأبي حيان الفقعسي أو لمساور العبسي أو للتدمري أو لعبد بني عبس في شرح شواهد المغني (٢/ ٩٧٣). ولمساور العبسي في لسان العرب (١٢/ ٣٦٦ ـ ضمز). ولعبد بني عبس في الكتاب (١/ ٢٨٧). وللدبيري في شرح أبيات سيبويه (١/ ٢٠١). ولأبي حنّاء في خزانة الأدب (١٠/ ٢٤٠). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٦/ ١٢٢)،وسرّ صناعة الإعراب (١/ ٤٣١، ٢/ ٤٨٣) وشرح أبيات سيبويه (١/ ٢٥٢) وشرح الأشموني (٢/ ٣٩٩) ولسان العرب (٨/ ١٧٥ ـ شجع، و١٢/ ٣١٩ ـ شجعم) ومغني اللبيب (٢/ ٦٩٩) والمقتضب (٢/ ٢٨٣) والممتع في التعريف (١/ ٢٤١) والمنصف (٣/ ٦٩).

أو كم الخبرية إلا في لُغَيّة.

وتأخيره إن كان إن أو أن، أو مع فعل تعجبّي، وموصول بحرف، أو جازم، لا إن قدم عليه، ولام الابتداء، أو قسم، أو قد، أو سوف، أو قلّما، أو ربّما، ونحو: ما زيدٌ عمراً إلاّ يضرب.

قال الرّنديّ[1]: وضرب القوم بعضهم بعضاً، و«قوم»: مفعول الأمر والنهي. ويجوز فيما عدا ذلك.

وإذا قدّم أفاد الاختصاص خلافاً لابن الحاجب ما لم يكن مستحقاً. والمختار أنه غير الحَصْر، وفاقاً للسّبكيّ[2].

(ش): الأصل في المفعول به التأخّر عن الفعل والفاعل، وقد يقدّم على الفاعل جوازاً ووجوباً كما تقدّم في بابه.

وقد يقدّم على الفعل جوازاً نحو: ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلضَّلَـٰلَةُ﴾ [الأعراف: ٣٠]. ﴿فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ﴾[3] [البقرة: ٨٧].

[أوجه وجوب تقديم المفعول به على الفعل]

وقد يجب تقديمه عليه، وذلك في صور:

أحدها: إذا تضمّن شرطاً نحو: مَنْ تكرم أُكْرِمْه، وأيّهم تضرب أضرِبْه.

ثانيها: إذا أضيف إلى شرط نحو: غُلامَ مَن تَضْرِب أَضْرِب.

ثالثها: إذا تضمّن استفهاماً نحو: مَن رأيت؟ وأيّهُم لقيت؟ ومتى قدمت وأيْنَ أقمت؟ سواء كان في ابتداء الاستفهام أم قصد به الاستثبات. هذا مذهب البصريين. ووافقهم الكوفيّون في الأوّل، وجوزوا في الثاني ألاّ يلزم الصّدر لما حكوا من قولهم: «ضَرَبَ مَن مِنّا». و«تفعل ماذا»، و«تصنع ماذا» و«إن أين الماء والعشب» جواباً لمن قال: إنّ في موضع

---

(١) هو عمر بن عبد المجيد المتوفى سنة ٦١٦ هـ. وقد تقدّم

(٢) لعله تقي الدين أبو الحسن علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام بن يوسف بن موسى السبكي الشافعي المتوفى سنة ٧٥٦ هـ. من تصانيفه الكثيرة. الابتهاج في شرح المنهاج للنووي، والدر النظيم في تفسير القرآن العظيم، وغيرهما وانظر ترجمته في طبقات الشافعية للسبكي (٦/ ١٤٦) والدرر الكامنة لابن حجر (٣/ ٦٣) والنجوم الزاهرة لابن تغري بردي (١٠/ ٣١٨) وبغية الوعاة للسيوطي (ص ٣٤٢).

أو لعله هو بهاء الدين أبو البقاء محمد بن عبد البر بن يحيى بن علي بن تمام السبكي المتوفى سنة ٧٧٧ هـ. من آثاره: شرح قطعة من مختصر ابن الحاجب. انظر ترجمته في بغية الوعاة (ص ٦٣) وحسن المحاضرة للسيوطي (١/ ٤٤٨) والنجوم الزاهرة (١١/ ١٣٦) وكشف الظنون (ص ٦٢٥).

(٣) في الأصل: «فريقًا كذبتم» وما أثبتناه «ففريقًا» مع الفاء، هو نصّ الآية

كذا ماءً وعُشْباً. والبصريون حكموا بشذوذ ذلك.

رابعها: إذا أضيف إلى استفهام نحو: غُلاَمَ مَن رَأيْت؟

خامسها: إذا نصبه جواب «أمّا» نحو: ﴿ فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ﴾ [الضحى: ٩].

سادسها: إذا نصبه فعل أمر دخلت عليه الفاء نحو: زيداً فاضْرب.

سابعها: إذا كان معمول «كم» الخبريّة نحو: كم غلام ملكت، أي كثيراً من الغلمان ملكت.

وحكى الأخفش أنه يجوز تأخيره عن الفاعل في لغة رديئة نحو: ملكت كم غُلام.

[أوجه وجوب تأخير المفعول به عن الفعل]

وقد يمنع تقديمه عليه وذلك في صور:

أحدها: أن يكون أنَّ المشدّدة أو المخففة نحو: عرفتُ أنّك أو أنْك منطلق. قال أبو حيّان: وقياس ما أجازه الفرّاء من الابتداء بـ «أنّ» المشدّدة، وما أجازه هشام من أنَّ: أنَّ زيداً قائم؛ حقُّ جواز التقديم.

ثانيها: أن يكون مع فعل تعجّبي نحو: ما أحسن زيداً.

ثالثها: أن يكون مع فعل موصول بحرف نحو: من البر أنْ تكفّ لِسانَك.

رابعها: أن يكون مع فعل موصول بجازم نحو: لم أضرب زيداً، فلا يقدّم على الفعل فاصلاً بينه وبين الجازم، فإن قدّم على الجازم جاز.

خامسها إلى ثامنها: أن يكون مع فعل موصول بلام الابتداء، أو لام قسم، أو قد، أو سوف نحو: ليضرب زيدٌ عمراً، واللّهِ لأضربنَّ زيداً، والله قد ضربت زيداً، سوف أضرب زيداً.

تاسعها: أن يكون مع فعل مؤكّد بالنون، فلا يقال: زيداً اضْرِبَن.

قال الرّضي: ولعلّ ذلك لكون تقدم المنصوب على الفعل دليلاً على أن الفعل غير مُهِمّ، وإلاّ لم يؤخره عن مرتبته، وتوكيد الفعل يؤذن بكونه مُهِمّاً فيتنافران في الظّاهر.

وإذا قدم المفعول أفاد الاختصاص عند الجمهور نحو: ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ [الفاتحة: ٥]، أي لا غيرك، ﴿ بَلِ ٱللَّهَ فَٱعْبُدْ ﴾ [الزمر: ٦٦]، أي لا غيره.

وخالف في ذلك ابن الحاجب، ووافقه أبو حيان، فقالا: الاختصاص الذي يتوهّمه

كثير من الناس مِن تقدّم المفعول وَهْمٌ، وعلى الأول شرطه ألاّ يكون التقديم مستحقاً كالصور المبدوء بها.

والمشهور أنّ الاختصاص والحَصْر مترادفان. واختار السّبكيّ التفّرقة بينهما، وأنّ الحصر نفي غير المذكور وإثبات المذكور، والاختصاص قصر الخاصّ من جهة خصوصه من غير تعرّض لنفي وغيره.

وهاتان المسألتان من علم البيان، لا النحو، فليطلب بسط الكلام فيهما من كتابنا «شرح ألفية المعاني»(١) وكتاب «الإتقان»(٢).

[حذف المفعول به]

(ص): ويحذف المفعول، لا نائب، ومتعجّب منه، وجوابٌ، ومحصور، ومحذوف عامله حتماً، وكذا نحو: زيد ضربته خلافاً للكوفيّة. وينوى إلاّ لتضمين الفعل اللّزوم، أو الإيذان بالتعميم، أو غرض حذف الفاعل، ومتى حذف بعد «لو» فهو جوابها غالباً. ويجرّ بالباء الزائدة كثيراً مفعول: عرفت ونحوه، نحو: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٥]، وقليلاً في ذي اثنين، ونحو: «كفى بالمرء كَذِباً أن يُحَدّث بِكُلّ ما سمع».

(ش): فيه مسائل:

الأولى: الأصل جواز حذف المفعول به، لأنه فضلة ويمنع في صور:

أحدها: أن يكون نائباً عن الفاعل، لأنه صار عمدة كالفاعل.

ثانيها: أن يكون متعجّباً منه نحو: ما أحسنَ زيداً.

ثالثها: أن يكون مجاباً به كـ «زيداً» لمن قال: مَنْ رأيت؟ إذ لو حذف لم يحصل جواب.

رابعها: أن يكون محصوراً نحو: ما ضربت إلاّ زيداً، إذ لو حذف لأفهم نفي الضرب مطلقاً، والمقصود نفيه مقيّداً.

---

(١) هو الشرح المسمى «المطالع السعيدة» لـ «الألفية في النحو والتصريف والخطّ» كلاهما للمصنّف؛ وقد جمع في هذه الألفية بين ألفية ابن مالك وألفية ابن معط. انظر كشف الظنون (ص ١٥٧).

(٢) «الإتقان في علوم القرآن» للمصنف. ذكر فيه تصنيف شيخه الكافيجي واستصغره ومواقع العلوم للبلقيني واستقلّه. ثم إنه وجد «البرهان» للزركشي كتابًا جامعًا بعد تصنيفه «التحبير» فاستأنف وزاد عليه إلى ثمانين نوعًا وجعله مقدمة لتفسيره الكبير الذي شرع فيه وسماه «مجمع البحرين». انظر كشف الظنون (ص ٨). وكتاب «الإتقان» طُبع عدة مرات؛ منها طبعة دار الكتب العلمية ببيروت.

خامسها: أن يكون عامله حذف نحو: خيراً لنا، وشَرّاً لعدوّنا، لئلا يلزم الإجحاف.

سادسها: إذا كان المبتدأ غير «كلّ»، والعائد المفعول نحو: زيد ضربته، فلا يقال اختياراً: زيد ضربت بحذف العائد، ورفع زيد، بل يجب عند الحذف نصب زيد.

قال الصّفّار[1]: وأجاز سيبويه في الشِّعْر: زيد ضربت، ومنع ذلك الكسائي، والفرّاء، وأصحاب سيبويه.

حكي عن أبي العبّاس أنّه قال: لا يضطر شاعر إلى هذا، لأن وزن المرفوع والمنصوب واحد.

ونقل عن هشام أنه أجاز: زيد ضربت في الاختيار، هكذا نقل أبو حيّان.

ونقل ابن مالك عن البصريّين الجواز في الاختيار، وعن الكوفيين المنع إلاّ في الشعر. والله أعلم.

الثانية: إذا حذف المفعول نوي لدليل عليه نحو: ﴿ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾ [هود: ١٠٧]، أي لما يريده، وقد لا ينوى إمّا لتضمين الفعل المتعدّي معنًى يقتضي اللزوم كما يضمن اللازم معنى يقتضي التّعدية كتضمن «أصلح» معنى: «الطف» في قوله تعالى: ﴿ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي ﴾ [الأحقاف: ١٥]، أي الطف بي فيهم. وإما للإيذان بالتعميم نحو: ﴿ يُحْيِي وَيُمِيتُ ﴾ [البقرة: ٢٥٨] يعطي ويمنع، ويصل ويقطع، وإما لبعض الأغراض السابقة في حذف الفاعل كالإيجاز في: ﴿ وَاسْمَعُوا وَأَطِيعُوا ﴾ [التغابن: ١٦] والمشاكلة في ﴿ وَأَنَّ إِلَىٰ رَبِّكَ الْمُنتَهَىٰ وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَىٰ ﴾ [النجم: ٤٢، ٤٣]، والعِلْم في: ﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَن تَفْعَلُوا ﴾ [البقرة: ٢٤]، والجهل في قولك: ولَدَت فلانة، وأنت لا تدري ما ولدت، وعدم قصد التعيين في: ﴿ وَمَن يَظْلِم مِّنكُمْ نُذِقْهُ عَذَابًا ﴾ [الفرقان: ١٩]، والتعظيم في: ﴿ كَتَبَ اللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ أَنَا وَرُسُلِي ﴾ [المجادلة: ٢١] والخوف في: أبغضت في الله، ولا تذكر المبغوض خوفاً منه.

الثّالثة: إذا حذف المفعول بعد «لو» فهو المذكور في جوابها غالباً، نحو: ﴿ وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَن فِي الْأَرْضِ ﴾ [يونس: ٩٩] أي ولو شاء إيمان مَنْ في الأرض. ﴿لو يَشَاءُ اللَّهُ لَهَدَى النَّاسَ جَمِيعًا ﴾ [الرعد: ٣١] أي لو يشاء هدى الناس. وقد لا يكون كذلك كقوله تعالى: ﴿ قَالُوا لَوْ شَاءَ رَبُّنَا لَأَنزَلَ مَلَائِكَةً ﴾ [فصلت: ١٤] فإن المعنى لو شاء ربّنا إرسال الرسل لأنزل ملائكة، بقرينة السياق.

الرابعة: تزاد الباء كثيراً في مفعول «عرفت» ونحوه، ومما زيدت فيه الباء في المفعول نحو: ﴿ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾ [البقرة: ١٩٥]، ﴿ وَهُزِّي إِلَيْكِ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ ﴾ [مريم: ٢٥]،

(١) هو القاسم بن علي البطليوسي، وقد تقدم التعريف به.

﴿فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾ [الحج: ١٥]. ﴿وَمَن يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ﴾ [الحج: ٢٥] أي: أيديكم، وجذع النخلة، وسبباً، وإلحاداً.

وقلّت زيادتها في مفعول ما يتعدّى لاثنين كقوله:

٦٤٤ ـ تَسْقِي الضَّجيع ببارِدٍ بسّام[1]

وقد زيدت في مفعول كفى المتعدّية لواحد، ومنه الحديث: «كفى بالمرء كذباً أنْ يُحدّث بكل ما سمع»[2].

وقوله:

٦٤٥ ـ فكفى بنا فَضْلاً على مَن غَيرنا ... حب النّبيّ محمّدٍ إيّانا[3]

[تعدّد المفعول به]

(ص): مسألة: إذا تعدّد مفعول في غير ظنّ، فالأصل تقديم فاعل مَعْنًى، وما لا يتعدّى بحرف، ومن ثَمَّ جاز خلافاً لهشام: أعطيت دِرْهَمَه زَيداً ودِرْهَمَهُ أعطيتُ زيداً.

وثالثها: يمنع الأوّل دون الثاني. وامتنع خلافاً للكوفية: أعطيت مَالِكَهُ الغلامَ، ويجب ويُمنع لِما مرّ.

(ش): إذا تعدّد المفعول، فإن كان في باب ظنّ وأعلم، فمعلوم أن المبتدأ فيهما مقدّم على الخبر، والفاعل في باب أعلم مقدّم على الاثنين.

وإن كان في غيره كباب: أعطى واختار. فالأصل تقديم ما هو فاعلٌ معنًى في الأوّل، وما يتعدّى إليه الفعل بنفسه في الثاني على ما ليس كذلك، لأنه أقوى؛ فالأصل في: أعطيت

---

(١) عجز بيت من الكامل، وصدره:

تَبَلَتْ فؤادك في المنام خريدةٌ

وهو لحسان بن ثابت في ديوانه (ص ١٠٧) والأغاني (٤/ ١٣٧، ٢١٥) والجنى الداني (ص ٥١) والدرر (٣/ ٧) وشرح شواهد المغني (١/ ٣٣٢). وبلا نسبة في شرح الأشموني (١/ ٢٠٠) ومغني اللبيب (١/ ١٠٩).

(٢) رواه مسلم في مقدمة صحيحه (باب النهي عن الحديث بكل ما سمع، حديث رقم ٥) من حديث أبي هريرة. ورواه أيضًا من حديث عمر بن الخطاب وابن مسعود بلفظ: «بحسب المرء من الكذب أن يحدّث بكل ما سمع». والحديث رواه أيضًا ابن أبي شيبة في مصنفه (٨/ ٤٠٨) والبغوي في شرح السنة (١٢/ ٣٦٢) والتبريزي في مشكاة المصابيح (١٥٦) والنووي في الأذكار (٣٣٧) وابن عدي في الكامل في الضعفاء (٧/ ٢٦٦٠).

(٣) تقدم برقم (٣٠٣)

زيداً درهماً، واخترت زيداً الرجال تقديم «زيد» لأنه آخذ الدرهم، ومختارٌ من الرجال.

ويتفرّع على ذلك جواز تقديم المفعول الثاني إذا اتّصل به ضمير يعود على الأوّل إمّا عليه فقط نحو: أعطيت درهمه زيداً، أو على العامل أيضاً نحو: دِرْهَمهُ أعطيت زيداً لعود الضمير على متقدّم في الرتبة وإنْ تأخر في اللفظ فهو نظير: ضرب غلامَهُ زيدٌ.

والجواز في الصورتين مذهب أكثر البصريّين خلافاً لهشام في منعه لهما، ولبعض البصريّين في منعه الأولى دون الثانية. قال أبو حيّان: وبني منعه على أن المفعولين في رُتْبَةٍ واحدة بعد الفاعل فأيّهما تقدّم فذلك مكانه بخلاف ما إذا قدّم على الفعل، فإن النيّة به التأخير، وحينئذ ينوى تقديره بعد المفعول الذي يعود عليه الضمير.

ومما يفرّع على الأصل أيضاً امتناع: أعطيت مالكَهُ الغلامَ لعود الضمير على مؤخر لفظاً ورتبةً، لأن المالك هو الآخذ، فهو نظير: ضرب غلامه زيدٌ.

والكوفيّون جوّزوا ذلك على تقدير تناول الفعل الغلام أوّلاً، فالأوّل عندهم هو الذي يقدّر الفعل آخذاً له قبل صاحبه. وقد يخرج عن هذا الأصل، فيقال: أعطيت درهماً زيداً، واخترت الرجال زيداً بتأخير ما حقّه التقديم.

وقد يجب التزام الأصل في نحو: أعطيت زيداً عمراً، لأنّه لو قدم لم يدر أزيد آخذ أم مأخوذ[1]؟.

وقد يجب الخروج عنه في نحو: أعطيت الغلام مالِكَهُ ليعود الضمير على متقدّم ويؤخر المحصور منهما نحو: ما أعطيت زيداً إلاّ درهماً، وما أعطيت درهماً إلاّ زيداً.

[أوجه حذف ناصب المفعول به جوازاً ووجوباً]

(ص): مسألة: يحذف عامله قياساً لقرينة، ويجب سماعاً في مثَلٍ وشبْهه، لا إن لم يكثر استعماله خلافاً للزمخشريّ كـ «الكلابَ على البقر»[2]. ﴿انتَهُوا خَيْرًا﴾ [النساء: ١٧١]، «أحشَفاً وسوء كِيلَةٍ»[3]، «مَنْ أنت زيداً»، «كُلَّ شيء ولا هذا»، «هذا ولا

---

(١) وهذا شبيه بمسألة: «ضرب موسى عيسى» في وجوب التزام الأصل.

(٢) يضرب مثلاً للأمرين أو للرجلين لا يبالَى أهلكا أو سلما ويقال أيضًا: «الكلابُ» بالرفع. انظر جمهرة الأمثال للعسكري (٢/ ١٤١).

(٣) يضرب مثلاً لجمعك على الرجل ضربين من الخسران ونوعين من النقصان. والكيلة: ضرب من الكيل، مثل القِعْدة والجِلْسة؛ والحشف: رديء التمر. يقول. تعطي الحشف وتسيء الكيل. والعامة تقول: «حشفًا وسوء كيل» والصواب: «كِيلة» بالكسر. ونصبوا «حشفًا» بفعل مضمر، يريدون: أتجمع حشفًا؟ وعطفوا «الكيلة» عليه. انظر جمهرة الأمثال للعسكري (١/ ٨٥، ٨٦).

زَعماتِك». إن تأتني فأهْلَ اللّيل وأهْلَ النّهار»، «ديارَ الأحباب»، «عَذِيْرَك».

وكذا «مرحباً»، وأهلاً وسهلاً خبراً لا دعاءً فمن باب المصدر. وقيل: مصدر مطلقاً. وقيل: يجعل المنصوب مبتدأ أو خبراً فيلزم حذف مُتمّه. والأصح أنّ منه «سُبّوحاً» و«قُدُّوساً»[١] على النصب.

(ش): يجوز حذف ناصب المفعول به قياساً لقرينة لفظية أو معنوية نحو: «زيداً» لمن قال: مَنْ ضربت؟ أي: ضربت. ولمن شرع في إعطاء أي: أعط. و«خَيْراً» لمن ذكر رؤيا أي: رأيت.

و«حديثَكَ» لمنْ قطع حديثه أي: تَمّمْ، و«مكّة» لمن تأهب للحجّ أي تريد أو أراد، و«القرطاسَ» لِمَن سدّد سهماً أي: تصيب.

ومعنى كونه قياساً: أنه لا يقتصر فيه على مَوْرد السّماع. ومنه في القرآن: ﴿مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُواْ خَيْرًا﴾ [النحل: ٣٠]، أي: أنزل ﴿بَلْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ﴾ [البقرة: ١٣٥] أي: نتّبع.

ويجب الحذف سماعاً في الأمثال التي جرت كذلك، فلا تغير كقولهم: «كُلَّ شيء ولا شَتيمةَ حُرّ»[٢]، أي: ائت ولا ترتكب. و«هذا ولا زَعماتِك»، أي هذا هو الحق ولا أتوهّم. وقيل: التقدير ولا أزعم.

وكذا ما أشبه المَثَل في كثرة الاستعمال نحو: ﴿انتَهُواْ خَيْرًا لَّكُمْ﴾ [النساء: ١٧١] أي وأتوا، بخلاف ما لم يكثر استعماله نحو: انْتهِ أمراً قاصداً، أي وأتِ، فإنّه لا يجب إضمار فعل.

قال أبو حيّان: وقد غفل الزمخشريّ عن هذا فجعل «انْتَهُوا خَيراً» منه، و«انْتَهِ أمراً قاصداً» سواء في وجوب إضمار الفعل. وقد نصّ سيبويه على أنه لا يجب إضمار الفعل في «انته أمراً قاصداً»، وعلّل ذلك بأنه ليس في كثرة الاستعمال مثل: انْتَه خيراً لك.

وقولهم: «الكلابَ على البقر» بإضمار «أرسِل». ومعناه: خلّ بين الناس جميعاً خيرهم وشرّهم، واغتنم أنت طريق السّلامة فاسلكها.

---

(١) قال سيبويه: إنما قولهم «سبّوحٌ قدّوسٌ ربّ الملائكة والروح» فليس بمنزلة «سبحان» لأن سبّوحاً قدّوساً صفة، كأنك قلت ذكرت سبّوحاً قدّوساً فنصبته على إضمار الفعل المتروك إظهاره، كأنه خطر على باله أنه ذكره ذاكر فقال: سبّوحاً؛ أي ذكرت سبّوحاً، أو ذكره هو في نفسه فأضمر مثل ذلك؛ فأما رفعه فعلى إضمار المبتدأ. انظر لسان العرب (٢/ ٤٧٢ ـ مادة سبح).

(٢) لم أجده في كتب الأمثال التي بين يدي. وفي اللسان (١٢/٣٢٨)· «وقال سيبويه: في باب ما جرى مجرى المثل: كلَّ شيء ولا شتيمة حرّ»؛ ولكنه أورد «كلُّ» بالرفع. ولم أجد قوله هذا في الكتاب.

وقولهم: «أحشَفاً وسُوء كِيلَة» مثَلٌ لمن يظلم الناس من وجهين ومعناه: تعطيني حشفاً وتسيء الكيل.

وأمّا «مَنْ أنت زيداً»؟ فأصله أنّ رجلاً غير معروف بفضل تسمّى بزيد، وكان زيدٌ مشهوراً بالفضل والشّجاعة، فلما تسمّى الرجل المجهول باسم ذي الفضل دفع عن ذلك، وقيل له: من أنت زيداً؟ على جهة الإنكار عليه كأنه قال: مَنْ أنت تذكر زيداً، أو ذاكراً زيداً؟ وفي قولهم: «من أنت»؟ تحقير للمخاطب. وقد يقال لمن ليس اسمه زيداً: من أنت زيداً؟ على المثل الجاري.

وأمّا «كُلَّ شيء ولا هذا»، فمعناه: ائت كلّ شيء، ولا تأت هذا، أو أقرب كُلّ شيء ولا تقرب هذا.

وأما «هذا ولا زعماتِك» فمعناه: أنّ المخاطب كان يزعم زعمات، فلما ظهر خلاف قوله، قيل له هذا الكلام، و«هذا» مبتدأ خبره محذوف أي هذا الحق. ولا يختص بهذا اللفظ، بل تقول: أقول كذا ولا زعماتك، وأعلم كذا ولا زعماتك.

وأمّا «إنْ تأتني فأهْلَ اللّيل، وأهْلَ النّهار» فالمعنى تجد مَنْ يقوم لك مقام أهلك في اللّيل والنّهار، وهو مما جرى مجرى المثل في كثرة الاستعمال.

وأمّا «دِيارَ الأحباب» فمعناه: اذكر. قال أبو حيان: إنْ أراد ابن مالك هذا اللفظ بخصوصه، فيحتاج إلى سماع، ولم نقف عليه، وإن أراد لفظ «ديار» مضافاً إلى اسم المحبوبة فكثير. قال ذو الرمّة:

٦٤٦ ـ ديارَ ميّةَ إذْ مَيٌّ تُساعِفُنا(١)

وقال طرفة:

٦٤٧ ـ ديارَ سُلَيْمَى إذْ تصيدُكَ بالمُنى(٢)

---

(١) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

ولا يَرَى مثلها عُجْمٌ ولا عربُ

وهو لذي الرمة في ديوانه (ص ٢٣) وخزانة الأدب (٢/٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤٥) والدرر (٣/٧) وشرح أبيات سيبويه (١/٥٤٨) والكتاب (١/ ٢٨٠، ٢/٢٤٧) ولسان العرب (١٢/٣٨٦) ونوادر أبي زيد (ص ٣٢).

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه.

وإذ حبلُ سلمى منك دانٍ تُواصلُهْ

وهو في ديوان طرفة (ص ٧٦) والدرر (٣/٨).

وفي البسيط[١] ما نصّه: ومنها: ذِكْر الدار فإنه كثر عندهم فاستعملوه بحذف الفاعل كقوله: «دِيار ميّة» أي: اذكر، ومثله ذِكر الأيام والمعاهد والدِّمَن لأنه يستعمل عندهم كثيراً.

وأمّا عَذِيرَك فمعناه: أحضر عاذرك، قال:

٦٤٨ ـ أريد حياتَهُ، ويريد قتلي   عَذِيرك مِنْ خَليلٍ مِنْ مُرادِ[٢]

وأمّا مَرْحباً، وأهلاً وسهلاً، فالمعنى: صادفت رحباً وسعةً، ومن يقوم لك مقام الأهل، وسهلاً أي ليناً، وخَفْضاً لا حزناً. وهذا يستعمل خبراً لمن قصدك ودعاءً للمسافر، والأوّل هو المراد هنا وأما الثاني فتقديره: لقّاك الله ذلك، وقدّره سيبويه: رحبت بلادك وأهلَتْ.

قال أبو حيّان: وإنما قدّره بفعل، لأن الدعاء إنّما يكون بالفعل، فقدره بفعل من لفظ الشيء المَدْعُوّ به. فعلى تقدير سيبويه يكون انتصاب «مرحباً» على المصدر لا على المفعول به. وكذلك «أهلاً». قال: وهذا الذي قدره سيبويه إنما هو إذا استعمل دعاء. أما إذا استعمل خبراً على تقدير. صادفت وأصبت فيكون مفعولاً به لا مصدراً.

قال: ووهم القوّاس فنسب لسيبويه أنّ «مرحباً» مفعول به أي صادفت رَحْباً لا ضِيقاً، وأنّ مذهب غيره أنه مصدر بدل عن اللفظ بفعله.

ومن العرب من يرفع المنصوب في هذه الأمثلة ونحوها على الابتداء أو الخبر فيلزم حذف الجزء الآخر، كما لزمه إضمار الناصب نحو: كلُّ شيء، أي: أَمَمٌ بمعنى: قَصْد، وديارُ الأحباب أي: تلك، و«كلاهما وتمراً» أي: لي وزدني. ومن أنت وزيدٌ، أي ذكرك أو كلامك. وكذا البواقي. قال:

٦٤٩ ـ ألا مَرْحبٌ واديكَ غَيرُ مضيّقِ[٣]

---

(١) «البسيط في شرح الكافية» لحسن بن محمد الأستراباذي المتوفى سنة ٧١٧.

(٢) البيت من الوافر، وهو لعمرو بن معديكرب في ديوانه (ص ١٠٧) وروايته. «حَبَاءَهُ» مكان «حياته» وحباءه أي عطاءه. والأغاني (١٠/ ٢٦) وحماسة البحتري (ص ٧٤) والحماسة الشجرية (١/ ٤٠) وخزانة الأدب (٦/ ٣٦١، ١٠/ ٢١٠) والدرر (٣/ ٨) وسمط اللآلي (ص ٦٣، ١٣٨) وشرح أبيات سيبويه (١/ ٢٩٥) والكتاب (١/ ٢٧٦) وعجزه لعلي بن أبي طالب في لسان العرب (٤/ ٥٤٨ ـ عذر). وبلا نسبة في شرح المفصل (٢/ ٢٦).

(٣) عجز بيت من الطويل، وصدره:

إذا جئتُ بوّاباً له قال مرحباً

وهو لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه (ص١٤١، ٢٨٣) والدرر (٣/ ٩) وشرح أبيات سيبويه (١/ ١٠١) والكتاب (١/ ٢٩٦) وبلا نسبة في المقتضب (٣/ ٢١٩). ويُروى البيت بجعل صدره عجزاً.

أي: ألا هذا مرحب، أو لك مرحب، وأنشد لسيبويه:

٦٥٠ ـ وبـالسّهْـبِ ميمـونُ النّقيبـة قـولـهُ   لِمُلْتَمِـس المعـروف أهـلٌ ومـرحـبُ[1]

وأمّا سُبّوح قُدّوس فيقالان بالرفع[2] عند سماع من يذكر الله على إضمار «مذكورك». فليسا بمصدرين، وبالنصب على إضمار: ذكرت سبوحاً قدوساً أيْ أهْلَ ذلك، فاختلف على هذا الفعل الناصب، واجب الإضمار أو جائزه؟ فقال الشلوبين وجماعة بالأوّل، وآخرون بالثاني.

---

(١) البيت من الطويل، وهو لطفيل الغنوي في ديوانه (ص ٣٨) والدرر (٣/ ٩) وشرح أبيات سيبويه (١/ ١٨٤) وشرح المفصل (٢/ ٢٩) والكتاب (١/ ٢٩٦). وبلا نسبة في المقتضب (٣/ ٢١٩) والمنصف (٣/ ٣٧).

(٢) راجع الحاشية (١) صفحة ١٣.

التحذيـــر

(ص): ومنه ما نصب تحذيراً إنْ كان «إيّا»، أو مكرّراً، أو متعاطفاً، وإلاّ فيجوز إظهاره. وأجازه قوم مع المكرّر، ولا يحذف عاطف بعد «إيّا» إلا بنصب المحذوف بإضمار آخر، أو جرّه بمنْ. ويكفي تقديره في أن تفعل.

ويعطف المحذور على إيّاي، وإيّانا، وعلى إيّاك وإخوته، ونفسك شبهه من المخاطب، ويضمر ما يليق كـ «ـنحِّ»، واتّقِ، وقيل: لكلّ ناصب. ولا يحذر من ظاهر، وضمير غائب إلاّ معطوفاً، والضمير هنا مؤكداً، ومعطوفاً عليه كغيره.

(ش): من المنصوب على المفعول به بإضمار فعل لا يَظْهر بابُ التّحذير، وهو: إلزام المخاطب الاحتراز من مكروه بـ «إيّا»، أو ما جرى مجراه.

وإنما يلزم إضماره مع «إيّا» مطلقاً نحو: إيّاك والشّرَّ، فالناصب لـ «إيّا» فعل مضمر لا يجوز إظهاره. ومع المكرّر نحو: الأسدَ الأسدَ، لأن أحد الاسمين قام مقام الفاعل. ومع العاطف نحو: ﴿نَاقَةَ ٱللَّهِ وَسُقْيَٰهَا﴾ [الشمس: ١٣]، استغناءً بذكر المحذّر منه عن ذكر المحذّر.

وما عدا هذه الصور الثّلاث يجوز فيه الإظهار. وجوّز بعضهم إظهار العامل مع المكرّر، حكاه في البسيط. وقال الجُزوليّ: يقبح فيه الإظهار، ولا يمتنع. ويمتنع عند قوم.

والشائع في التّحذير أنْ يراد به المخاطب، فإذا حذّر بـ «إيّا» اتصل بضميره، وعطف عليه المحذور نحو: إيّاكَ أو إيّاكِ أو إياكما، أو إيّاكم أو إيّاكنّ والشرّ.

ويضمر فعل أمر يليق بالحال نحو: اتّق، وباعد، ونحّ، وخلّ، ودع، وما أشبه ذلك.

وتحذّر نفسك وشبهه من المضاف إلى المخاطب معطوفاً عليه المحذور أيضاً بإضمار ما ذكر نحو: رأسَك والحائِطَ، ورجلَكَ والحَجَرَ، وعَيْنَك والنّظَر إلى ما لا يحلّ، وفَمك والحرامَ.

وكونه معطوفاً مذهب السّيرافيّ وجماعة. وأجازه ابن عصفور وابن مالك.

وذهب ابن طاهر وابن خَروف: إلى أنّ الثاني منصوب بفعل آخر مضمر، والتقدير: إيّاك باعد من الشّر، واحذر الشر، فيكون الكلام جملتين، وعلى الأوّل يكون جملة واحدة، والتقدير: إياكَ باعد من الشر، والشرّ منك، فكلٌّ منهما مباعد عن الآخر.

ولا يحذف العاطف بعد «إيّا» إلاّ والمحذور منصوب بناصب آخر مضمر، أو مجرور بـ «مِنْ» نحو: إيّاك الشّرَّ، فلا يجوز أن يكون الشرّ منصوباً بما انتصب به «إيّاك»، بل بفعل آخر تقديره: دع الشّرَّ وإيّاك من الشر. ويجوز تقدير «مِنْ» مع أن تفعل لاطّراد حذف الجرّ مع «أنْ» إذا أُمِنَ اللَّبْس نحو: أياك أن تفعل، أي من أن تفعل.

وقد يكون التحذير للمتكلّم، سُمع: «إياي وأن يَحْذِف أحَدُكُم الأرنَبَ»[1] أي إيّاي نحّ عن حذف الأرنب، ونحّ حذف الأرنب عن حضرتي.

ولا يكون المحذور ظاهراً، ولا ضمير غائب إلاّ وهو معطوف نحو: إيّاكَ والشرّ، وماز رأسكَ والسّيف[2]، وقوله:

٦٥١ ـ فلا تصحب أخا الجَهْلِ وإيّاك وإيّاهُ[3]

أي باعد منه، وباعِدْه منك.

وأما قولهم: «أعور عينك الحجرَ» فعلى حذف العاطف أي: والحجر.

وقولهم: فإيّاه وإيّا الشّواب[4] شاذّ، أي ليتباعد من النساء الشوّاب، ويباعدهن منه.

---

(١) هذا من الأمثال؛ حكاه سيبويه عن العرب؛ أي: وأن يرميها أحد؛ وذلك لأنها مشؤومة يتطيّر بالتعرض لها. انظر لسان العرب (٩/ ٤٠). ورأى الزجاج أن أصل «إياي وأن يحذف أحدكم الأرنب». إياي وحذف الأرنب، وإياكم وحذف الأرنب؛ فحذف من كل جملة ما أثبت في الأخرى. وفي رأي الجمهور أن أصله: إياي باعدوا عن حذف الأرنب، وباعدوا أنفسكم أن يحذف أحدكم الأرنب؛ ثم حذف من الأول المحذور، وهو حذف الأرنب، وحذف من الثاني المحذر، وهو: باعدوا أنفسكم. انظر التصريح (٢/ ١٩٤).

(٢) قال في اللسان (٥/ ٤١٢ ـ مادة موز) عن الليث: «إذا أراد الرجل أن يضرب عنق آخر فيقول: أخرج رأسك، فقد أخطأ، حتى يقول: مازِ رأسَكَ، أو يقول: مازِ، ويسكت؛ معناه: مُدَّ رأسك». وقال الأزهري: «لا أعرف مازِ رأسك بهذا المعنى إلا أن يكون بمعنى مايز، فأخّر الياء فقال: مازِ، وسقطت الياء في الأمر». وزاد في القاموس المحيط عن ابن الأعرابي: «أصله أن رجلاً أراد قتل رجل اسمه مازن، فقال: مازِ رأسك والسيف، فرخّم مازن، فصار مستعملاً وتكلمت به الفصحاء»

(٣) البيت من الهزج، وهو بلا نسبة في الدرر (٣/ ١٠).

(٤) شوابّ: جمع شابّة. قال الخليل إنه سمع أعرابيًّا فصيحاً يقول: إذا بلغ الرجل ستّين فإيّاه وإيّا الشوابّ. انظر لسان العرب (١/ ٤٨٠).

وحكم الضمير في هذا الباب مؤكداً، ومعطوفاً عليه حكمه في غيره. وهنا ضميران: أحدهما: لفظ «إيّاك»، والآخر: ما تضمنه إيّاك من الضمير المنتقل إليه من الفعل الناصب له، فإذا أكدت قلت: إيّاك نَفْسَك أن تفعل، أو إيّاك نفسك والشّرَّ، وأنت بالخيار في تأكيده بـ «أنت» قبل النفس وتركه.

وإذا أكّدت الضمير المستكنّ في «إيّاك» قلت: إياك أنت نفسك أن تفعل، أو إياك أنت نفسك والشّرّ.

وإذا عطفت على «إياك» قلت: إيّاك وزيداً والأسَدَ، وكذا رأسَك ورِجْلَيْك والضّربَ، وأنت بالخيار في تأكيده بـ «أنت».

وإن عطفت على الضمير المستكن، فقلت: «إياك وزيداً أن تفعلا» كان قبيحاً حتى تؤكده بـ «أنت».

ثم الفعل المضمر في هذا الباب يجب تقديره بعد «إيّا»، ولا يجوز تقديره قبلها، وأن الأصل: باعدك مثلاً، فلما حذف انفصل الضمير، لأنه يلزم منه تعدّي الفعل الرافع لضمير الفاعل إلى ضميره المتّصل، وذلك لا يجوز إلاّ في أفعال القلوب، وما حمل عليها إلاّ في «إياي» إذا قدّر ناصبه فعل أمر، فإنّه يجوز لانتفاء هذا المحذور.

الإغـــراء

(ص): ومنه ما نصب إغراءً بإضمار «الْزَمْ» إن عطف أو كرّر، ويجوز إظهاره دونهما ولا يكون ضميراً. وقد يرفع مكرّراً. وإنما يعطف فيهما بالواو. ويجوز كون تاليها مفعولاً معه.

(ش): من المنصوب مفعولاً به بإضمار فعل واجب الإضمار باب الإغراء، وهو: إلزام المخاطب العكوف على ما يُحْمَدُ عليه.

وإنما يجب الإضمار في صورتين: إذا عطف أو كرّر كقولك: الأهْلَ والولَدَ، وقولك: العهْدَ العَهْدَ.

وتضمر «الزم» أو شبهه قال:

٦٥٢ ـ أخــاك أخــاك إنَّ مــن لا أخــا لَــهُ[1]

ويجوز الإظهار فيما عداهما نحو: العهد، فيجوز أن تقول: الزم العهدَ، واحفظ العهدَ.

---

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

كساع إلى الهيجا بغير سلاح

وهو لمسكين الدارمي في ديوانه (ص ٢٩) والأغاني (٢٠/ ١٧١، ١٧٣) وخزانة الأدب (٣/ ٦٥، ٦٧) والدرر (٣/ ١١) وشرح أبيات سيبويه (١/ ١٢٧) وشرح التصريح (٢/ ١٩٥) والمقاصد النحوية (٤/ ٣٠٥). ولمسكين أو لابن هرمة في فصل المقال (ص ٢٦٩). ولقيس بن عاصم في حماسة البحتري (ص ٢٤٥). ولقيس بن عاصم أو لمسكين الدارمي في الحماسة البصرية (٢/ ٦٠). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٤/ ٧٩) وتخليص الشواهد (ص ٦٢) والخصائص (٢/ ٤٨٠) والدرر (٦/ ٤٤) وشرح شذور الذهب (ص ٢٨٨) وشرح قطر الندى (٢ ١٣٤) والكتاب (١/ ٢٥٦).

ولا يكن المُغْرَى به إلا ظاهراً، فلا يجوز أن يكون ضميراً. وقد يرفع المكرّر قال:

٦٥٣ ـ لجديرون بالوفَاء إذا قال أخو النجدة السّلاحُ السّلاحُ[١]

ولا يعطف في هذا الباب وباب التحذير إلاّ بالواو لدلالتها على الجمع وهي للمقارنة هنا في الزمان، بخلاف الفاء، و«ثُمَّ» لدلالتهما على التراخي، ولأن المعطوف هنا شبيه بالتأكيد اللفظي، لأن إيّاك والشر، معناه: إياك أبْعد من الشّرّ، والشّرّ منك.

والتوكيد اللفظي إذا اختلف اللفظ لا يكون إلاّ بالواو. ويجوز كون ما بعد الواو في البابين مفعولاً معه، لأنها لما كانت للمقارنة في الزمان جاز أن يلحظ فيها معنى المعية.

---

(١) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في الخصائص (٣/ ١٠٢) والدرر (٣/ ١١) وشرح الأشموني (٢/ ٤٨٣) والمقاصد النحوية (٤/ ٣٠٦).

الاختصَاصُ

(ص): ومنه ما نُصب على الاختصاص. قال سيبويه: بتقدير «أعني» وهو «أيّ» بعد ضمير متكلّم، وقَلَّ بعد مخاطب وغائب في تأويله، خلافاً للصّفّار. وحُكْمُها كالنداء إلاّ حرفه. ووصفها بإشارة.

وقال السّيرافي: معربة مبتدأ أو خبراً. والأخفش: منادى ومتبوعها مرفوع. ولا يزاد عليه. ويقوم مقامها منصوبٌ معرف بـ «أل» أو إضافة. قال سيبويه: فالأكثر: بَنُو، و «مَعْشَر» و«أهل»، و «آل». وأبو عمرو: لا ينصب غيرها. وقلّ علماً، ولا يقدّم منصوباً على الضمير.

(ش): من المنصوب مفعولاً به بفعل واجب الإضمار باب الاختصاص، وقدّره سيبويه بـ «أعني» ويختص بـ «أيّ» الواقعة بعد ضمير المتكلّم نحو: أنا أفعل كذا أيّها الرجل، و «اللهم اغفر لنا أيّتها العصابة» وقوله:

٦٥٤ ـ جُـد بعفـو فـإنّنـي أيُّهـا العَبْـ ـدُ إلـى العفـوِ يـا إلهـي فَقيـرُ[1]

وإنما اختُصَّ بها، لأنه لمّا جرى مجرى النداء لم يكن في المناديات ما لزم النداء على صيغة خاصة إلاّ أيّها الرجل، فلازمه معنى الخِطابيّة الذي في النداء، فناسب أن يكون وحده مفسراً، فلا يقال مثلاً إني أفعل زيد، تريد نفسك.

وحكم «أيّ» في هذا الباب حكمها في باب النداء من بنائها على الضمّ محكوماً على موضعها بالنصب، ووصفها باسم الجنس ملتزماً فيه الرّفع.

واستثنى ابن مالك في «التسهيل» دخول حرف النّداء، فإنه لا يدخل عليها هنا، لأن

---

(١) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في الدرر (٣/ ١٢) وشرح شذور الذهب (ص ٢٨٣). ويروى «خُذْ» مكان «جُدْ».

المراد بها المتكلم والمتكلّم لا ينادي نفسه.

وزاد أبو حيّان: وصْفُها باسم الإشارة، فإنه ممتنع هنا، فلا يقال: عَلَيَّ أيها ذا الفقير تَصدَّقْ، سواء قُصِد به التعيين أم صُرِفَ إلى اسم الجنس.

وزعم السيرافيّ: أن «أيّا» هنا معربة، وضمها حركة إعراب لا بناء، على أنه خبر تقديره: أنا أفعل كذا هو أيها الرجل، أي المخصوص به، أو مبتدأ تقديره: الرجل المخصوص أنا المذكوْر.

وزعم الأخفش: أنها منادى، لأنّها في غير الشّرْط والاستفهام لا تكون إلاّ على النّداء، قال: ولا يُنْكَر أن ينادي الإنسان نفسه ألا ترى أن عمر قال: «كلّ الناس أفقه منك يا عمر». قال: وهذا أولى من أنْ تَخْرُج «أيّ» عن بابها. وَرُدّ بأن بقية الباب لا يمكن فيه تقدير الحرف نحو: «نحن العرب»، و«بك الله».

ويقوم مقام «أيّ» في الاختصاص مصرّحاً بنصبه اسم دال على مفهوم الضّمير معرّف باللاّم نحو: «نحن العُرْب أقرى الناس للضيف» أو الإضافة.

قال سيبويه: وأكثر الأسماء المضافة دخولاً في هذا الباب: «بنو فلان»، و«معشر» مضافة، و «أهل البيت» و «آل فلان».

وقال أبو عمرو: العرب تنصب في الاختصاص هذه الأربعة ولا ينصبون غيرها قال:

٦٥٥ ـ نحـنُ بنـي ضَبّـة أصحـابُ الجَمَـلْ(١)

وقال:

٦٥٦ ـ إنّـا بنـي مِنْقَـر قـومٌ ذَوو حَسَـبٍ(٢)

وقال:

---

(١) وبعده: «ننعى ابن عفّان بأطراف الأسَلْ» والرجز للحارث الضبّي في الدرر (٣/ ١٣) وللأعرج المعنى في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ٢٩١). وبلا نسبة في خزانة الأدب (٩/ ٥٢٢) وشرح شذور الذهب (ص ٢٨٥) ولسان العرب (٦/ ٢٢٩ ـ ندس، و١١/ ١٢٣ ـ بجل، و٥٥٢ ـ جمل). وهو من شواهد الأشموني وروايته فيه

نحـن بنـي ضبّـة أصحـاب الجمـل والمـوت أحلـى عنـدنـا مـن العسـلْ

(٢) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

فينا سراةُ بني سعدٍ وناديها

وهو لعمرو بن الأهتم في الدرر (٣/ ١٣) وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٢٠) والكتاب (٢/ ٢٣٣) ولسان العرب (٩/ ٣٥٣). وبلا نسبة في خزانة الأدب (٨/ ٣٠٦).

٦٥٧ ـ نَحــــنُ بنـــــاتِ طـــــارقْ نَمْشـــــي علـــــى النّمـــــارِقْ[1]

وقال:

٦٥٨ ـ لنـا مَعشــرَ الأنصـار مَجْـد مـؤثّـل بـإرضـائنـا خيـرَ البـريّـة أحْمَـدا[2]

وفي الحديث: «نحن معاشِرَ الأنبياء لا نُورث»[3].

وقلّ كونه علماً كقول رؤبة:

٦٥٩ ـ بنـــا تميمـــاً يُكشـــفُ الضَّبَـــابْ[4]

ولا يكون اسم إشارة ولا غيره، ولا نكرة البتة.

ولا يجوز تقديم اسم الاختصاص على الضّمير، وإنما يكون بعدهُ، حَشْواً بينه وبين ما نسب إليه، أو آخراً.

وقلّ وقوع الاختصاص بعد ضمير المخاطب نحو: بك اللّهَ نرجو الفَضْلَ، وسبحانكَ اللّهَ العَظيمَ.

وبعد لفظٍ غائب في تأويل المتكلّم أو المخاطب نحو: على المضارب الوضيعة[5] أيّها البائع، فالمضارب لفظ غيبة، لأنه ظاهر لكنّه في معنى: عليّ أو عليك.

ومنع الصفّار ذلك البتّة، لأن الاختصاص مُشَبَّهٌ بالنّداء، فكما لا ينادى الغائب، فكذلك لا يكون فيه الاختصاص.

---

(١) الرجز لهند بنت عتبة في أدب الكاتب (ص ٩٠) والأغاني (١٢/ ٣٤٣، ١٥/ ١٤٧). ولها أو لهند بنت بياضة بن رياح (أو رباح) بن طارق الإيادي في شرح شواهد المغني (٢/ ٨٠٩) ولسان العرب (١٠/ ٢١٧ ـ طرق). ولهند بنت بياضة بن رياح بن طارق الإيادي في معجم ما استعجم (ص ٧٠). ولهند بنت الفند الزماني (شهل بن شيبان) في الأغاني (٢٣/ ٢٥٤). ولهند دون تحديد في لسان العرب (١٠/ ٣٦١ ـ نمرق). وللقرشية في جمهرة اللغة (ص ٧٥٦) وبلا نسبة في الأغاني (١٢/ ٣٤٢) ومغني اللبيب (٢/ ٣٧٨).

(٢) البيت من الطويل، وهو لبعض الأنصار في شرح شذور الذهب (ص ٢٨٣). وبلا نسبة في الدرر (٣/ ١٥).

(٣) رواه البخاري في الخمس باب ١، وفضائل أصحاب النبي ﷺ باب ١٢، والمغازي باب ١٤ و٣٨، والنفقات باب ٣، من حديث عمر بن الخطاب ضمن حديث طويل. ورواه في الفرائض باب ٣ من حديث أبي بكر الصديق. ورُوي الحديث أيضاً بألفاظ وطرق مختلفة، فرواه مسلم في الجهاد (حديث ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٢، ٥٤، ٥٦)، وأبو داود في الإمارة باب ١٩، والترمذي في السير باب ٤٤، والنسائي في الفيء باب ٩ و١٦، ومالك في الكلام (حديث ٢٧)، وأحمد في المسند (١/ ٤، ٦، ٩، ١٠، ٢٥، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٦٠، ١٦٢، ١٦٤، ١٧٩، ١٩١، ٢٠٨، ٢/ ٤٦٣، ٦/ ١٤٥، ٢٦٢).

(٤) الرجز في ملحق ديوان رؤبة (ص ١٦٩) وخزانة الأدب (٢/ ٤١٣) والدرر (٣/ ١٥) والكتاب (٢/ ٢٣٤) والمقاصد النحوية (٤/ ٣٠٢) وشرح المفصل (٢/ ١٨).

(٥) الوضيعة: الخسارة، وقد وُضِع في البيع يُوضَع وضيعةً. انظر النهاية (٥/ ١٩٨).

المنادى

(ص): ومنه المنادى: ويقدّر: «أدعو» و«أنادي» إنشاء. وقيل: ناصبه القصد. وقيل: الحرف نيابة، وقيل: اسم فعل، وقيل: فعل.

وهو همزة لقريب، و«أي» له، أو لبعيد. أو متوسّط أقوال.

ويا، وأيا، وهيا، وآي، و«آ» للبعيد حقيقةً، أو حُكْماً.

وقد ينادى بـ«يا» القريب، وقيل: مشتركة بينهما. قيل: والمتوسط. وزعم الجوهريّ[1]: «أيا» مشتركة، وبعضهم: الهمزة للمتوسط.

و «يا» للقريب. وابن السّكيّت: «ها» «هَيا» بدلاً، والجمهور: تختص «وا» بالنّدبة.

(ش): من المنصوب مفعولاً به بفعل لازم الإضمار باب المنادى. وللزوم إضماره أسباب:

الاستغناء بظهور معناه، وقصد الإنشاء ـ وإظهار الفعل يوهم الإخبار ـ وكثرة الاستعمال، والتّعويض منه بحرف النداء. ويقدر بأنادي، أو أدعو إنشاءً، هذا مذهب الجمهور.

وذهب بعضهم إلى أنّ الناصب له معنويّ وهو: القصد.

ورُدّ بأنه لم يُعهد في عوامل النصب.

وذهب بعضهم إلى أن الناصب له حرف النداء، ثم اختلفوا: فقيل: على سبيل النّيابة، والعوض عن الفعل، فهو على هذا مُشَبّه بالمفعول به لا مفعول به، وعليه الفارسيّ.

---

(١) هو صاحب «الصحاح»، وقد تقدّم التعريف به.

ورُدّ بجواز حذف الحرف، والعرب لا تجمع بين العِوَضِ والمُعَوّض منه في الذِّكْر ولا في الحذف.

وقيل: على أنّ حروف النداء أسماء أفعال بمعنى أدعو، كـ «أف» بمعنى: أتضجر، وليس ثَمَّ فعل مقدّر.

ورُدّ بأنها لو كانت كذلك لتحملت الضمير، وكان يجوز إتباعه، كما سمع في سائر أسماء الأفعال، ولاكتفي بها دون المنصوب، لأنه فضلة، ولا قائل بأنها تستقل كلاماً.

وقيل: على أنها أفعال. وَرُدّ بأنه كان يلزم اتصال الضمير معها كما يتّصل بسائر العوامل. وقد قالوا: أيا إيّاك منفصلاً، ولم يقولوا: إياك، فدلّ على أن العامل محذوف.

وذهب بعضهم: إلى أنّ النداء منه ما هو خبرٌ لا إنشاء، وهو النداء بصفة نحو: يا فاسق، ويا فاضل؛ لاحتمال الصّدق والكذب في تلك الصفة. ومنه ما هو إنشاء وهو النداء بغير صفة.

وحروف النداء ثمانية: **أحدها**: الهمزة، والجمهور أنها للقريب نحو:

٦٦٠ ـ أفاطِمُ مهلاً بَعْضَ هذا التّدَلُّل[١]

وزعم شيخ ابن الخباز أنها للمتوسّط. قال ابن هشام في المغني: وهو خَرْقٌ لإجماعهم.

وذكر في (شرح التسهيل): أن النداء بها قليل في كلام العرب، وتبعه ابن الصائغ في حواشي المغني. وما قالاه مردود، فقد وقفت لذلك على أكثر من ثلاثمائة شاهد، وأفردتها بتأليف[٢].

الثاني: «أي» بالفتح، والقصر، والسكون، قال:

٦٦١ ـ ألم تسمعي أيْ عَبْدَ في رَوْنق الضُّحَى[٣]

---

(١) صدر بيت من الطويل من معلقة امرىء القيس، وعجزه.

وإن كنت قد أزمعت صرمي فأجملي

وهو في ديوانه (ص ١٢) والجنى الداني (ص ٣٥) وخزانة الأدب (١١/ ٢٢٢) والدرر (٣/ ١٦) وشرح شواهد المغني (١/ ٢٠) والمقاصد النحوية (٤/ ٢٨٩) وأوضح المسالك (٤/ ٦٧) ورصف المباني (ص ٥٢) وشرح الأشموني (٢/ ٤٦٧) ومغني اللبيب (١/ ١٣).

(٢) هو كتاب «قطر النّدا في ورود الهمزة للنّدا». انظر كشف الظنون (ص ١٣٥١).

(٣) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

بكاء حمامات لهنّ هديلُ =

وفي معناها أقوال: قيل: للقريب كالهمزة، وعليه المبرّد، والجُزولي.

وقيل: للبعيد كـ «يا»، وعليه ابن مالك، وقيل: للمتوسط.

الثالث: «يا»، وهي أمّ الباب، ومن ثمَّ قال أبو حيّان: إنها أعم الحروف، وإنها تستعمل للقريب والبعيد مطلقاً، وإنه الذي يظهر من استقراء كلام العرب.

وقال ابن مالك: هي للبعيد حقيقة أو حُكْماً كالنّائم والساهي.

وفي «المغني» لابن هشام «يا» حرف لنداء البعيد حقيقة أو حكماً. وقد ينادى بها القريب توكيداً. وقيل: هي مشتركة بين البعيد والقريب. وقيل: بينهما وبين المتوسط. وذكر ابن الخبّاز عن شيخه: أنّ «يا» للقريب، وهو خرق لإجماعهم.

الرّابع: «أيا» وهي للبعيد. قال في «المغني»: وليس كذلك، قال:

٦٦٢ ـ أيا ظَبيةَ الوَعْسَاءِ بينَ جُلاجلٍ وبين النّقا آأنت أمْ أمُّ سالم[1]

الخامس: «هيا» للبعيد، قال:

٦٦٣ ـ هيا أمّ عمرو هَل ليَ اليوم عِندَكُم[2]

وهاؤه أصلٌ. وقيل: بدلٌ من همزة «أيا»، وعليه ابن السكيت، وجزم به ابن هشام في المغني.

السادس: «آي» بالمدّ والسّكون.

= ورِوى «هديرُ» مكان «هديلُ». وهو لكثير عزة في ديوانه (ص ٤٧٤) وشرح شواهد المغني (١/ ٢٣٤). وبلا نسبة في الدرر (٣/ ١٦) ورصف المباني (ص ١٣٥) ولسان العرب (١٠/ ١٢٨ ـ رتق، ١٥/ ٤٩١ ـ يا) ومغني اللبيب (١/ ٧٦).

(١) البيت من الطويل، وهو لذي الرمّة في ديوانه (ص ٧٥٠) وأدب الكاتب (ص ٢٢٤) والأزهية (ص ٣٦) والأغاني (١٧/ ٣٠٩) والخصائص (٢/ ٤٥٨) والدرر (٣/ ١٧) وسرّ صناعة الإعراب (٢/ ٧٢٣) وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٢٥٧) وشرح شواهد الشافية (ص ٣٤٧) وشرح المفصل (١/ ٩٤، ٩/ ١١٩) والكتاب (٣/ ٥٥١) ولسان العرب (١١/ ١٢٣ ـ جلل، ١٥/ ٤٣٠ ـ أ، ٤٩١ يا) واللمع (ص ١٩٣، ٢٧٧) ومعجم ما استعجم (ص ٣٨٨) والمقتضب (١/ ١٦٣) وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب (١/ ٤٥٧، ٢/ ٦٧٧) والإنصاف (٢/ ٤٨٢) وجمهرة اللغة (ص ١٢١٠) والجنى الداني (ص١٧٨، ٤١٩) وخزانة الأدب (٥/ ٢٤٧، ١١/ ٦٧) ورصف المباني (ص ٢٦، ١٣٦) وشرح شافية ابن الحاجب (٣/ ٦٤).

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

بغيبة أبصار الوشاة سبيلُ

وهو بلا نسبة في تذكرة النحاة (ص ٦٨٤) والجنى الداني (ص ٥٠٧) والدرر (٣/ ١٧).

السابع: «آ» بالمدّ، وهما للبعيد، وقد حكاهما الكوفيّون عن العرب الذين يثقون بعربيّتهم. وذكر الأخفش في كتابه الكبير[(١)]: «آ» وجعلها ابن عصفور في «المقرّب» للقريب كالهمزة.

الثامن: «وا»، ذكرها ابن عصفور نحو:

٦٦٤ ـ واقَفْعَسا وأين منّي فَقْعَسُ[(٢)]

والجمهور أنها مختصّة بالنّدبة، لا تستعمل في غيرها.

وحكى بعضهم: أنّها تستعمل في غير الندبة قليلاً كقول عمر بن الخطاب لعمرو بن العاص: «واعَجباً لك يا ابن العاص».

[نصب المنادى وبناؤه]

(ص): وإنما يظهر نصب مضاف وشبهه، ونكرة لم تقصد. ويُبْنى على ما يرفع به لفظاً أو تقديراً علمٌ مفرد، ونكرة مقصودة

وزعم الرياشي إعرابهما.

فإن وصفت فشبهُ المضاف. وقيل: يجوز البناء والنصب. وقيل: إن كان فيه ضمير غيبة وجب النّصب، أو خطاب فالرفع. وجوّز ثعلب ضم حسن الوجه. والكوفيّة نصب اثني عشر. وبعضهم: كلّ مثنّى وجمع. ومنع الأصمعيّ نداء النكرة مطلقاً. والمازني بلا قصد. والكوفية: إن لم تكن خلف موصوف. ولا يفصل بين المضاف باللام. وقد يعمل عامله في مصدر وظرْف. ويحذف تنوين منقوص لا ياؤه خلافاً ليونس، فإن كان ذا أصل واحد فوفاقاً.

(ش): لكون المنادى مفعولاً به كان منصوباً، لكن إنّما يظهر نصبه إذا كان مضافاً نحو: يا عبدَ الله، يا رجلَ سوء، وشبيهاً به نحو: «يا خيراً من زيد». وقوله:

٦٦٥ ـ أيا مُوقِداً ناراً لِغَيرِك ضوؤها[(٣)]

---

(١) هو كتاب «المسائل الكبير» لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط المتوفى سنة ٢٢١ هـ. انظر كشف الظنون (ص ١٦٧٠).

(٢) الرجز لرجل من بني أسد في الدرر (٣/ ١٧) والمقاصد النحوية (٤/ ٢٧٢). وبلا نسبة في الدرر (٣/ ٤١) ورصف المباني (ص ٢٧) وشرح الأشموني (٢/ ٤٦٤) وشرح التصريح (٢/ ١٨٢) ومجالس ثعلب (٢/ ٥٤٢) والمقرب (١/ ١٨٤)

(٣) صدر بيت من الطويل، وعجزه.

ويا حاطباً في غير حبلك تحطبُ

وهو بلا نسبة في تذكرة النحاة (ص ٧٢٧) والدرر (٣/ ١٨).

أو نكرة غير مقصودة كقول الأعمى: يا رجلاً خُذْ بيدي.

ويبنى العلم المفرد، أعني غير المضاف وشبهه، والنكرة المقصودة على ما يرفع به لفظاً، وهو الضمة في المفرد، والجمع المكسّر، وجمع المؤنث السّالم نحو: يا زيد، يا رجلُ، يا رجال، يا هنداتُ، والألف في المثنى نحو: يا زيدان، والواو في الجمع السّالم نحو: يا زيدون، أو تقديراً في المقصور نحو: يا موسى، والمنقوص نحو: يا قاضي، وما كان مبنيّاً قبل النداء نحو: يا سيبويه، ويا حذام، ويا خمسةَ عشر، ويا برقَ نحرُهُ. هذا مذهب الجمهور.

وعلّة البناء الوقوع موقع كاف الخطاب. وقيل: شبهه بالضمير، وخصّ بالضم لئلا يلتبس بغير المنصرف لو فتح، وبالمضاف للياء لو كسر.

وزعم الرّياشي(١): أنهما معربان، وأن الضمة إعراب لا بناء، ونقله ابن الأنباري عن الكوفيّين.

وذهب بعض الكوفيين: إلى جَعْل المثنى والجمع بالياء حملاً على المضاف.

وذهب الكوفيون: إلى أن اثني عشر إذا نودي أجري على أصله من الإضافة، فيعرب نصباً بالياء، والبصريّون يُبقونه على التّركيب مبنياً بالألف، لأن إضافته غير حقيقيّة.

وذهب ثعلب: إلى جواز بناء نحو: «حسن الوجه» على الضم، لأن إضافته في نيّة الانفصال.

وَرُدّ بأن البناء ناشىء عن شبه الضمير، والمضاف عادِمٌ له.

وذهب الأصمعيّ: إلى منع نداء النّكرة مطلقاً. وذهب المازني: إلى أنه لا يتصوّر أن يوجد في النداء نكرة غير مقبل عليها، وأن ما جاء منوّناً، فإنما لحقه التنوين ضرورة.

وذهب الكوفيّون: إلى جواز ندائها إنْ كانت خلَفاً من موصوف بأن كانت صفةً في الأصل حذف موصوفها وخلفته، نحو: يا ذاهباً، والأصل: يا رجلاً ذاهباً، والمنع إن لم تكن كذلك.

فهذه أربعة مذاهب في النكرة غير الموصوفة.

أما الموصوفة بمفرد، أو جملة، أو ظرف فيجوز نداؤها وفاقاً، وهي من شبه المضاف فتنصب نحو: يا رجلاً كريماً، ويا عظيماً يُرْجى لكلّ عظيم، وقوله:

---

(١) هو أبو الفضل العباس بن الفرج المتوفى سنة ٢٥٧ هـ. وقد تقدمت ترجمته.

٦٦٦ ـ ألا يـــا نخلـــةً مـــن ذاتِ عـــرْقٍ(١)

وقيل: يجوز البناء والنصب، قاله الكسائيّ.

وفصّل الفراء فأوجب النصب إذا كان العائد فيها ضمير غيبة نحو: يا رجلاً ضرب زيداً، والرّفع إذا كان ضمير خطاب نحو: يا رجلُ ضربتَ زيداً.

ولا يجوز فصل المضاف المنادى باللام إلاّ في الضرورة كقوله:

٦٦٧ ـ يـا بُـؤسَ للحـرب ضَـرّاراً لأقْـوام(٢)

وقد يعمل عامل المنادى في المصدر كقوله:

٦٦٨ ـ يـا هنـدُ دَعـوة صـبّ هـائـمٍ دَنِـفٍ(٣)

وفي الظرف كقوله:

٦٦٩ ـ يا دارُ بين النّقا والحَزْن ما صنعت يـدُ النّـوى بـالألـى كـانـوا أهـاليـك(٤)

---

(١) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

عليكِ ورحمةُ الله السلامُ

وهو للأحوص في ديوانه (ص ١٩٠ ـ الهامش) وخزانة الأدب (٢/ ١٩٢، ٣/ ١٣١) والدرر (٣/ ١٩، ١٥٥) وشرح شواهد المغني (٢/ ٧٧٧) ولسان العرب (٨/ ١٩١ ـ شيع) وفيه كما في مجالس ثعلب (ص ٢٣٩):

برودُ الظلّ شاعَكُمُ السلامُ

والمقاصد النحوية (١/ ٥٢٧). وبلا نسبة في الخصائص (٢/ ٣٨٦) والدرر (٦/ ٧٩، ١٥٦) وشرح التصريح (١/ ٣٤٤) وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ٨٠٥) ومعني اللبيب (٢/ ٣٥٦، ٦٥٩).

(٢) عجز بيت من البسيط، وصدره:

قالت بنو عامر خالوا بني أسدٍ

وهو للنابغة الذبياني في ديوانه (ص ٨٢) والإنصاف (١/ ٣٣٠) وتذكرة النحاة (٣/ ١٩) وسرّ صناعة الإعراب (١/ ٣٣٢) وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٢١٨) وشرح شواهد الإيضاح (ص ٤٥٨) والشعر والشعراء (١/ ١٠١) والكتاب (٢/ ٢٧٨) ولسان العرب (١٤/ ٢٣٩ ـ خلا). وبلا نسبة في جواهر الأدب (ص ١١٥، ٢٨٨) وخزانة الأدب (٤/ ١٠٨) والخصائص (٣/ ١٠٦) ورصف المباني (ص ١٦٨، ٢٤٥) وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ١٤٨٣) وشرح المفصل (٣/ ٦٨، ٥/ ١٠٤) واللامات (ص ١٠٩).

(٣) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

مُنّي بوصل وإلا مات أو كربا

وهو بلا نسبة في الدرر (٣/ ٢٠).

(٤) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الدرر (٣/ ٢٠) وفيه: «أيدي الندى» بدل «يد النوى».

ويحذف تنوين المنقوص المعيّن بالنّداء نحو: يا قاضيُ لحدوث البناء وتثبت ياؤه عند الخليل، إذْ لا موجب لحذفها.

وقال يونس: تحذف، لأنّ النداء دخل على اسم معرب منوّن، محذوف الياء، فذهب التنوينُ من المحذوف الياء، فبقي حذفُ الياء بحاله. وتقدّر الضمة في الياء المحذوفة كما تقدر فيها حركة الإعراب مع أنّ النداء مكانُ تغيير وتخفيف، فناسب ألاّ تثبت الياء. فإن كان ذا أصل واحد تثبت الياء بإجماع، نحو: يا رِي[1]، ويا يفي علماً، لأن «رِ»[2] ذهبت عينه ولامه، و «يف» ذهبت فاؤه ولامه، فإذا نُودِيا رُدّت اللاّم.

[تنوين المنادى والأوْلى فيه]

(ص): وينوّن منادًى للضّرورة. والاختيار عند الخليل وسيبويه بقاء الضمّ وقوم: النّصب. وابن مالك: الأوّل في العَلَم، والثاني في النكرة. وعندي: عكسه.

(ش): يجوز تنوين المنادى المبنيّ في الضّرورة بالإجماع، ثم اختلف: هل الأولى بقاء ضَمّه أو نصبه؟ فالخليل وسيبويه والمازنيّ على الأوّل عَلَماً كان أو نكرةً مقصودة كقوله:

٦٧٠ ـ سـلامُ اللّـهِ يـا مطـرٌ عَلَيْهـا[3]

وقوله:

٦٧١ ـ مكـانَ يـا جَمَـلٌ حُيّيـت يـا رَجُـلُ[4]

---

(١) كانت بالأصل «مري»، والصواب ما أثبتناه، لما سيبينه المؤلف فيما يلي و«رِ» هو الأمر من «رأى» فحذفت عينه ولامه، ثم رُدّت اللام في النداء، فصارت «رِي».

(٢) كانت بالأصل. «مر» راجع الحاشية السابقة.

(٣) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

وليس عليكَ يا مطرُ السلامُ

وهو للأحوص في ديوانه (ص ١٨٩) والأغاني (١٥/ ٢٣٤) وخزانة الأدب (٢/ ١٥٠، ١٥٢، ٦/ ٥٠٧) والدرر (٣/ ٢١) وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٦٠٥) وشرح التصريح (٢/ ١٧١) وشرح شواهد المغني (٢/ ٧٦٦) والكتاب (٢/ ٢٠٢) وبلا سبة في الأزهية (ص ١٦٤) والأشباه والنظائر (٣/ ٢١٣) والإنصاف (١/ ٣١١) وأوضح المسالك (٤/ ٢٨) والجنى الداني (ص ١٤٩) والدرر (٥/ ١٨٢) ورصف المباني (ص ١٧٧، ٣٥٥) وشرح الأشموني (٢/ ٤٤٨) وشرح شذور الذهب (ص ١٤٧) وشرح ابن عقيل (ص ٥١٧) ومجالس ثعلب (ص ٩٢، ٥٤٢) والمحتسب (٢/ ٩٣).

(٤) عجز بيت من البسيط، وصدره.

ليت التحيّة كانت لي فأشكُرَها =

وأبو عمرو وعيسى بن عُمَر والجَرْمي والمبرّد على الثاني ردّاً إلى أصله كما ردّ المنصرف إلى الكسر عند تنوينه في الضرورة كقوله:

٦٧٢ - يـا عَـدِيًّـا لقـد وقَتْـكَ الأواقـي[1]

وقوله:

٦٧٣ - يـا سيّـداً مـا أنـت مِـنْ سَيِّـدٍ[2]

واختار ابن مالك في (شرح التسهيل) بقاء الضم في العلم، والنصب في النكرة المعيّنة، لأن شبهها بالمضمر أضعف.

وعندي عكسه، وهو اختيار النصب في العَلَم، لعدم الإلباس فيه، والضّمّ في النّكرة المعيّنة، لئلا يلتبس بالنكرة غير المقصودة، إذ لا فارق حينئذ إلاّ الحركة، لاستوائهما في التنوين. ولم أقف على هذا الرأي لأحد

[حذف النداء اختصاراً]

(ص): مسألة: يحذف حرف النداء إلاّ مع الله، والمستغاث، والمتعجّب، والمندوب. ومنعه البصريّة اختياراً مع اسم الجنس والإشارة، وفي نكرة لم تُقْصَد. وحذف المنادى دونه خُلْفٌ. وقد يُفْصل بأمر.

= وهو لكثير عزة في ديوانه (ص ٤٥٣) والدرر (٣/ ٢٢) والشعر والشعراء (١/ ٥١٨) والمقاصد النحوية (٤/ ٢١٤). وبلا نسبة في شرح الأشموني (٢/ ٤٤٨).

(١) عجز بيت من الخفيف، وصدره:

رفعتْ رأسها إليّ وقالت

وهو للمهلهل بن ربيعة في خزانة الأدب (٢/ ١٦٥) والدرر (٣/ ٢٢) وسمط اللآلي (ص ١١١) ولسان العرب (١٥/ ٤٠١ - وقي) والمقاصد النحوية (٤/ ٢١١) والمقتضب (٤/ ٢١٤) وبلا نسبة في رصف المباني (ص ١٧٧) وسرّ صناعة الإعراب (٢/ ٨٠٠) وشرح الأشموني (٢/ ٤٤٨) وشرح التصريح (٢/ ٣٧٠) وشرح شذور الذهب (ص ١٤٦) وشرح ابن عقيل (ص ٥١٧) وشرح المفصل (١٠/ ١٠) والمنصف (١/ ٢١٨).

(٢) صدر بيت من السريع، وعجزه:

موطّأ الأكناف رَحْبَ الذراعْ

وهو للسفّاح بن بكير في خزانة الأدب (٦/ ٩٥، ٩٦، ٩٨) والدرر (٣/ ٢٣) وشرح اختيارات المفضل (ص ١٣٦٣) وشرح التصريح (١/ ٣٩٩) وشرح شواهد الإيضاح (ص ١٩٥). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٣/ ١٨٥) وخزانة الأدب (٣/ ٣٠٨) والدرر (٤/ ٣٥، ٥/ ٢٣٤) وشرح شذور الذهب (ص ٣٣٦) وشرح قطر الندى (ص ٣٢٠) والمقرب (١/ ١٦٥).

(ش): يجوز حذف النّداء اختصاراً، وفي التنزيل: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ﴾ [يوسف: ٢٩]، ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ﴾ [آل عمران: ٨]. ﴿أَيُّهَ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [النور: ٣١].

ويستثنى صُوَر لا يجوز فيها الحذف:

أحدها: اسم الله تعالى، إذا لم تلحقه الميم نحو: يا الله.

الثاني: المستغاث نحو: يا لَزيد.

الثالث: المتعجّب منه نحو: يا لَلْماء.

الرابع: المندوب نحو: يا زيداه.

الخامس: اسم الجنس.

السادس: اسم الإشارة.

السابع: النكرة غير المقصودة. هذا مذهب البصريين.

وذهبت طائفة إلى جواز حذفه في الثّلاثة الأخيرة، وعليه ابن مالك لحديث «ثَوْبي حَجَرُ»[(١)]. و:

٦٧٤ ـ أَشْتَدِّي أزْمَةُ تَنْفَرِجي[(٢)]

وقول ذي الرمّة:

٦٧٥ ـ بمثلِك هذَا لَوْعَةٌ وغَرَامُ[(٣)]

(١) جزء من حديث رواه البخاري في الغسل (باب ٢٠) وأحاديث الأنبياء (باب ٢٨)، ومسلم في الحيض (حديث ٧٥) والفضائل (حديث ١٥٥ و١٥٦)، والترمذي في تفسير سورة ٣٣ باب ٢٤، وأحمد في المسند (٢/ ٣١٥، ٣١٨، ٣٩٢، ٥١٥، ٥٣٥)؛ كلهم من حديث أبي هريرة عن رسول الله ﷺ قال: «كانت بنو إسرائيل يغتسلون عراة ينظر بعضهم إلى سوأة بعض، وكان موسى عليه السلام يغتسل وحده، فقالوا: والله ما يمنع موسى أن يغتسل معنا إلاّ أنه آدرُ. قال. فذهب مرة يغتسل، فوضع ثوبه على حجر، ففرّ الحجر بثوبه. قال: فجَمَحَ موسى بإثره يقول: ثوبي حجرُ! ثوبي حجرُ! حتى نظرت بنو إسرائيل إلى سوأة موسى؛ قالوا: والله ما بموسى من بأس. فقام الحجر حتى نُظر إليه. قال: فأخذ ثوبه فطفق بالحجر ضرباً». اللفظ لمسلم.

(٢) هذه العبارة من حديث النبي ﷺ، رواه العجلوني في كشف الخفا (١/ ١٤٦) عن علي بن أبي طالب، وقال: «رواه العسكري والديلمي والقضاعي عن علي بسند فيه كذاب» وذكره المتقي الهندي في كنز العمال (رقم ٦٥١٧) والذهبي في ميزان الاعتدال (٢٠١٣) وابن حجر في لسان الميزان (٢/ ١٢١٤) والسيوطي في الدرر المنتثرة (١٥). وقد أجمع رواة هذا الحديث على تضعيفه ومعنى هذا الحديث: ابلغي يا شدة في الشدّة النهاية حتى تنفرجي

(٣) عجز بيت من الطويل، وصدره: =

وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ﴾ [البقرة: ٨٥].

وقوله:

٦٧٦ - لِتُحْسَبَ سيّداً ضَبُعاً تبولُ[1]

أي: يا ضَبُعاً.

والأوّلون حملوا ذلك على الشّذوذ والضرورة إلا الآية فعلى الابتداء والخبر، ولا نداء.

وأمّا الحديث فلم يثبت كونه بلفظ الرسول ﷺ كما تقرر غير مرة، ويؤيده وروده في بعض الطرق بلفظ: يا حَجَرُ.

أمّا حذف المنادى، وإبقاء حرف النداء ففيه خلاف، فجزم ابن مالك بجوازه قبل الأمر، والدّعاء، وخرج عليه قوله تعالى: ﴿أَلاَ يَا اسْجُدُوا﴾[2] [النمل: ٢٥]. وقول الشاعر:

٦٧٧ - يا لَعْنةُ اللّهِ والأقوامِ كُلّهِمُ والصّالِحِين على سمْعَان مِنْ جارِ[3]

أي: يا قوم، أو يا هؤلاء.

قال أبو حيّان: والذي يقتضيه النظر أنه لا يجوز، لأن الجمع بين حذْف فعل النداء وحذْف المنادى إجحاف، ولم يرد بذلك سماع من العرب، فيقبل، و«يا» في الآية والبيت،

= إذا هملتْ عيني لها قال صاحبي

وهو لذي الرمة في ديوانه (ص ١٥٩٢) والمقاصد النحوية (٤/ ٢٣٥) وهمع الهوامع (١/ ١٧٤) وبلا نسبة في أوضح المسالك (٤/ ١٥) وشرح الأشموني (٢/ ٤٤٣) ومغني اللبيب (٢/ ٦٤١).

(١) عجز بيت من الوافر، وصدره:

فشايع وسط ذودك مستقنًّا

وهو للأعلم الهذلي في شرح أشعار الهذليين (١/ ٣٢٢) ولسان العرب (١٣/ ٣٤٩ - قن). وللهذلي في الخصائص (٣/ ١٩٦). وبلا نسبة في الدرر (٣/ ٢٥).

(٢) هذه قراءة ابن عباس وأبي جعفر والزهري والسلمي والحسن وحميد والكسائي. وقد خرّجت هذه القراءة على أن تكون «لا» حرف استفتاح، و«يا» حرف نداء، والمنادى محذوف، و«اسجدوا» فعل أمر انظر البحر المحيط (٧/ ٦٥، ٦٦).

(٣) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في أمالي ابن الحاجب (ص ٤٤٨) والإنصاف (١/ ١١٨) والجنى الداني (ص ٣٥٦) وجواهر الأدب (ص ٢٩٠) وخزانة الأدب (١١/ ١٩٧) والدرر (٣/ ٢٥، ٥/ ١١٨) ورصف المباني (ص ٣، ٤) وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٣١) وشرح شواهد المغني (٢/ ٧٩٦) وشرح المفصل (٢/ ٢٤، ٤٠) والكتاب (٢/ ٢١٩) واللامات (ص ٣٧) ومغني اللبيب (٢/ ٣٧٣) والمقاصد النحوية (٤/ ٢٦١).

ونحوهما للتنبيه[١].

وقال ابن مالك: حق المنادى أن يمنع حذْفُه، لأن عامله حذف لزوماً، إلا أنّ العرب أجازت حذفه والتزمت إبقاء «يا» دليلاً عليه، وكون ما بعده أمراً، أو دعاء، لأنهما داعيان إلى توكيد المأمور والمدعُوّ، فاستعمل النداء قبلهما كثيراً حتى صار الموضع منبّهاً على المنادى إذا حذف وبقيت «يا» فحسن حذفه لذلك.

وقد يفصل بين حرف النداء والمنادى بأمر كقول النّخعية تخاطب أمها (لطيفة):

٦٧٨ ـ ألا يـا فـابْـك تَهْيـامـاً لَطِيفَـا[٢]

أرادات يا لطيفة، فرخّمت وفصلت.

[ما لا ينادى]

(ص): والأصح لا ينادى ضمير وإشارة بحرف الخطاب ولا مضاف لكاف، ولا معرف بـ «أل» في السّعة خلافاً للكوفيّة إلا الله، و«المحْكيّ».

قال المبرّد: والموصول. وابن سعدان[٣]: والجنس المشبّه به لا ذو عهدية وغلبة ولَمْح بحال.

(ش): لا ينادى الضمير عند الجمهور، وأمّا ضمير الغيبة والتكلّم فلأنهما يناقضان النّداء، إذْ هو يقتضي الخطاب. وأمّا ضمير المخاطب فلأن الجمع بينه وبين النداء لا يحسُنُ، لأن أحدهما يُغْني عن الآخر.

وجوز قوم نداءه تمسّكاً بقوله:

٦٧٩ ـ يـا أبْجـر بـنَ أَبْجـرٍ يـا أنْتـا[٤]

---

(١) راجع تفسير البحر المحيط لأبي حيّان (٧/ ٦٦).

(٢) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

وأذري الدمع تسكاباً وَكِيفَا

وهو لجداية بنت خالد النخعية في الدرر (٣/ ٢٧)

(٣) هو أبو جعفر محمد بن سعدان الضرير الكوفي نحوي، مقرىء. ولد ببغداد سنة ١٦١، وأخذ القراءات عن أهل مكة والمدينة والشام والكوفة والبصرة، ونظر في الاختلاف. وروى عنه محمد بن سعد كاتب الواقدي وعبد الله بن أحمد بن حنبل وابن المرزبان وتوفي سنة ٢٣١ هـ له مصنفات في القراءات والنحو، منها: الجامع، والمجرّد. انظر ترجمته في تاريخ بغداد (٥/ ٣٢٤) والفهرست (١/ ٧٠، ٧٩) ومعجم الأدباء (١٨/ ٢٠١) ونزهة الألبا (ص ٢١٢) وطبقات القراء (٢/ ١٤٣) وبغية الوعاة (ص ٤٥).

(٤) وبعده: «أنت الذي طلقت عام جعتا»

وقول الأحوص: «يا إيّاك قد كَفيتُك»[1]. وأجاب الأولون بندوره.

ولا ينادى اسم الإشارة المتّصل بحرف الخطاب نحو: يا ذاك، قاله السّيرافي وغيره. وأجازه ابن كيسان. ونقل عن سيبويه.

ولا ينادى مضاف لكاف الخطاب نحو: يا غلامك، لأن المنادى حينئذٍ غير مَنْ له الخطاب، فكيف ينادى من ليس بمخاطب؟

ولا ينادى المعرّف بـ «ألْ»، فلا يقال: يا الرجل إلاّ في الضّرورة، لأنّ في ذلك جمعاً بين أداتي التّعريف.

وجوّزه الكوفيّون في الاختيار. ومن وروده في الشعر قوله:

٦٨٠ ـ فيــا الْغُــلامــانِ اللّــذانِ فَــرّا[2]

وقوله:

٦٨١ ـ عبّـاسُ يـا الملـك المتـوّجُ والّـذي   عَـرَفَـتْ لـه بَيْـتَ العُـلا عَـدْنَـانُ[3]

وقوله:

٦٨٢ ـ مِـنَ اَجْلِـك يـا الّتـي تيّمـتِ قَلبـي[4]

ـ والرجز للأحوص في ملحق ديوانه (ص ٢١٦) وشرح التصريح (٢/ ١٦٤) والمقاصد النحوية (٤/ ٢٣٢). ولسالم بن دارة في خزانة الأدب (٢/ ١٣٩ ـ ١٤٣، ١٤٦) والدرر (٣/ ٢٧) ونوادر أبي زيد (ص ١٦٣). وبلا نسبة في الإنصاف (١/ ٣٢٥) وأوضح المسالك (٤/ ١١) وسرّ صناعة الإعراب (١/ ٣٥٩) وشرح الأشموني (٢/ ٤٤٣) وشرح عمدة الحافظ (ص ٣٠١) وشرح المفصل (١/ ١٢٧، ١٣٠) والمقرب (١/ ٧٦)

(١) ذكر هذا القول الأشموني في شرحه (٣/ ١٣٥) وعدّه من الشذوذ؛ ولم ينسبه

(٢) الرجز قائله مجهول؛ وبعده:

إيّاكما أن تكسبانا شَرَّا

وهو في أسرار العربية (ص ٢٣٠) والإنصاف (١/ ٣٣٦) والدرر (٣/ ٣٠) وخزانة الأدب (٢/ ٢٩٤) وشرح ابن عقيل (ص ٥١٨) وشرح عمدة الحافظ (ص ٢٩٩) وشرح المفصل (٢/ ٩) واللامات (ص ٥٣) واللمع في العربية (ص ١٩٦) والمقاصد النحوية (٤/ ٢١٥) والمقتضب (٤/ ٢٤٣).

(٣) البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (٤/ ٣٢) والدرر (٣/ ٣١) وشرح الأشموني (٢/ ٤٤٩) وشرح التصريح (٢/ ١٧٣) والمقاصد النحوية (٤/ ٢٤٥)

(٤) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

وأنتِ بخيلـةٌ بالوُدِّ عنّي

وهو بلا نسبة في أسرار العربية (ص ٢٣٠) والأشباه والنظائر (٢/ ١٧٩) والإنصاف (١/ ٣٣٦) والجنى الداني (ص ٢٤٥) وخزانة الأدب (٢/ ٢٩٣) والدرر (٣/ ٣١) وشرح عمدة الحافظ (ص ٢٩٩) وشرح =

واستثنى البصريّون شيئين: أحدهما اسم الله تعالى فيقال: يا ألله، لأن «أل» للزومها فيه، كأنها من بِنْيَة الكلمة. فيجوز حينئذٍ قطع همزه ووصله.

والثاني: الجملة المسمّى بها، كأن تسمّي: «يا الرّجل قائم»، فإذا ناديته قلت: «يا الرّجل قائم أقبل» لأنه سمّي به على طريق الحكاية.

واستثنى المبرّد ثالثاً، وهو الموصول إذا سمي به نحو: «يا الذي قام» لمسمّى به، ووافقه ابن مالك.

قال أبو حيّان: والذي نصّ عليه سيبويه المنع، وفرّق بينه وبين الجملة: أنها سمّي فيها بشيئين كلّ واحد منهما اسم تام، و«الذي» بصلته بمنزلة اسم واحد كالحارث، فلا يجوز فيه النّداء.

واستثنى محمد بن سعدان اسم الجنس المشبّه به، فأجاز نداءه مع «أل» نحو: «يا الأسد شِدّة»، و«يا الخليفة هَيْبَة»، ووافقه ابن مالك، لأن تقديره: يا مثل الأسد، ويا مثل الخليفة، فحسن لتقدير دخول «يا» على غير الألف واللام.

ولا ينادى ما فيه «أل» العهد، ولا التي لِلْغَلبة، ولا التي لِلَمْح الصّفة بحال، بل إذا نودي هذا النوع حذفت منه «أل» قال:

٦٨٣ ـ إنّـكَ يـا حَـارِثُ نِعْـمَ الحَـارِثُ[(١)]

وقال:

٦٨٤ ـ غَمـز ابـن مُـرَّةَ يـا فـرزدقُ كَيْنَهـا[(٢)]

= المفصل (٢/٨) والكتاب (٢/١٩٧) واللامات (ص ٥٣) ولسان العرب (١٥/٢٤٠ ـ لتا) والمقتضب (٤/٢٤١).

(١) الرجز لرؤبة في ديوانه (ص ٢٩) والدرر (٣/٣١). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٤/١٨٦)

(٢) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

غمز الطبيب نغانغ المعذورِ

وهو لجرير في ديوانه (ص ٨٥٨) وأدب الكاتب (ص ١٤١) والاشتقاق (ص ٥٣٩) وجمهرة اللغة (ص ٢١٧، ٢٩٢، ٩٨٥، ١٢٠٧) وخزانة الأدب (٣/١٠٠) والدرر (٣/٣٢) ولسان العرب (٤/٥٥٣ ـ عذر، ٨/٤٥٦ ـ نغغ، ١٣/٣٧١ ـ كين).

وابن مرة: هو عمران بن مرة المنقري، وكان أسر جعثن أخت الفرزدق يوم السِّيدان والكين: قيل: الغدد التي هي داخل قُبُل المرأة مثل أطراف النوى، والجمع كيون، والكين. البظر. والنغانغ: لحماة تكون في الحلق عند اللهاة، واحدها نُغْنُغ، وهي اللغانين واحدها لُغْنُون. وقال ابن بري: واحدة النغانغ نُغْنغة، وهي لحم أصول الآذان من داخل الحلق تصيبها العُذْرة (اللسان: ٨/٤٥٦ ـ مادة نغغ).

[نداء اسم الإشارة]

(ص): مسألة: إذا نودي إشارة ووصف بذي أل مرفوع، فإن استغني عنه جاز نصبه، أو «أيّ» ضُمّ، وتلي بـ «هاء» التنبيه عِوَضاً من الإضافة مفتوحة. وقد تضمّ، وذي أل الجنسية مرفوعاً. وجوّز المازني نصبه وصفاً، وابن السيّد بياناً. وزعمه مَلِكُ النحاة[1] مبيناً، وأل بدلاً من «يا» أو بموصول بغير خطاب. أو بإشارة بلا كاف. قيل: أو بها، قال ابن الضائع[2]: إن نعت بذي أل، ولا يتبع بغيرها، ولا يقطع عنها، ويؤنّث لتأنيث صفته. وقيل: «ها» مبقاة من الإشارة. وقيل: «أي» موصولة بالمرفوع خبر المحذوف.

(ش): إذا نودي اسم الإشارة وجب وصفه بما فيه «أل» من اسم جنس أو موصول نحو: يا هذا الرجل، يا هذا الذي قام أبوه.

ويجب رفع هذا الوصف إذا قدّر اسم الإشارة وصْلَةً إلى نداء ما فيه «أل»، فإن استغني عنه بأن اكتفي بالإشارة في النداء، ثم جيء بالوصف بعد ذلك جاز فيه الرّفع على اللفظ، والنّصب على الموضع.

وإذا نودي «أيّ» وجب بناؤها على الضّمّ، وإيلاؤها هاء التنبيه إمّا عوضاً من مضافها المحذوف، أو تأكيداً لمعنى النداء. ووصفها إمّا بذي أل الجنسيّة مرفوعاً نحو: يا أيُّها الإنسان. يا أيُّها النّبيّ. وقيل: إنّه عطف بيان لا وصف، قاله ابن السيّد، لأنه ليس مشتقّاً.

وقيل: إنّه يجوز نصبه. قال المازني حَمْلاً على موضع «أيّ». وردّ بأن الحمل على الموضع إنما يكون بعد تمام الكلام، والنّداء لم يتم بـ «يا أيُّها» فلم يجز الحمل على موضعها، وبأن المقصود بالنداء هو الرجل، وهو مفرد. وإنما أتي بـ «أي» ليتوصّل بها إلى ندائه، ومن ثمَّ زعم ملك النحاة أبو نزار: أنه مبنيّ، وأن اللاّم فيه بدل من «يا».

ولا يجوز الوصف بما فيه «أل» التي للعهد، أو التي للغلبة، أو التي للّمْح، ولا ما فيه «أل» من مُثنّى أو مجموع كان عَلَماً قبل دخولها، فلا يقال: يا أيُّها الزّيدان، ولا يا أيُّها الزّيدون، وإمّا بموصول مصدّر بـ «أل» خال من خطاب نحو: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِى نُزِّلَ عَلَيْهِ ٱلذِّكْرُ﴾ [الحجر: ٦]، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا﴾ [المائدة: ١، وغيرها]، ولا يجوز: يا أيُّها الذي رأيت، كما لا يجوز أن ينادى، وإمّا باسم إشارة عار من الكاف نحو:

٦٨٥ ـ أيهــــذان كُــــلا زادَيْكُمــــا[3]

---

(١) ملك النحاة: هو الحسن بن صافي بن عبد الله المتوفى سنة ٥٦٨ هـ. وقد تقدم.

(٢) هو علي بن محمد بن علي الإشبيلي المتوفى سنة ٦٨٠ هـ. وقد تقدم.

(٣) صدر بيت من الرمل، وعجزه.

ودعاني واغلاً فيمن وَغَلْ =

٦٨٦ ـ ألا أيّهذا الزَّاجري أحضُرَ الوغَى[1]

ولا يجوز ما فيه الكاف كما لا يجوز نداؤه.

وجوّزه ابن كيْسان نحو: «يا أيُّها ذلك الرّجل». وشرط أبو الحسن بن الضّائع لجواز وَصْف (أي) باسم الإشارة أن يكون اسم الإشارة منعوتاً بما فيه الألف واللام كالبيت السابق، وقوله:

٦٨٧ ـ ألا أيّهـذا السّـائلـي أيـن يَمّمـتْ[2]

ولا يجوز إتباع «أيّ» بغير هذه الثّلاثة، فلا يقال: يا أيُّها صاحب الفرس مثلاً، ولا يقطع عن الصفة، فلا يقال: يا أيُّها بدون ما ذكر.

ويؤنث لتأنيث الصّفة، قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيَّتُهَا ٱلنَّفْسُ ٱلْمُطْمَئِنَّةُ﴾ [الفجر: ٢٧].

وفي «البديع»[3]: أنّ ذلك أولى، لا واجب، فيجوز: يا أيُّها المرأة.

ولا يلحقها من علامة الفروع غير التاء لا علامة تثنية ولا جمع، قال تعالى: ﴿أَيُّهَ ٱلثَّقَلَانِ﴾ [الرحمٰن: ٣١]، ﴿أَيُّهَ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [النور: ٣١].

وحُكْم هاء التنبيه الفتح عند أكثر العرب، ويجوز ضمّها معها في لغة بني أسد، وقرىء

= ويروى «يغلْ» مكان «وغلْ». وهو بلا نسبة في الدرر (٣/ ٣٣) وشرح الأشموني (٢/ ٤٥٤) وشرح شذور الذهب (ص ١٩٩) وشرح عمدة الحافظ (ص ٢٨١) ومجالس ثعلب (ص ٥٢) والمقاصد النحوية (٤/ ٢٣٩، ٢٤٠)

(١) صدر بيت من الطويل، وهو لطرفة بن العبد من معلقته؛ وعجزه.

وأن أشهد اللّذّات هل أنت مخلدي

وهو في ديوانه (ص ٣٢) والإنصاف (٢/ ٥٦٠) وحرانة الأدب (١/ ١١٩، ٤٦٣، ٨/ ٥٠٧، ٥٧٩، ٥٨٥) والدرر (١/ ٧٤، ٣/ ٣٣، ٩/ ٩٤) وسرّ صناعة الإعراب (١/ ٢٨٥) ورصف المباني (ص ١١٣) وشرح شذور الذهب (ص ١٩٨) وشرح ابن عقيل (ص ٥٩٧) وشرح شواهد المغني (٢/ ٨٠٠) وشرح المفصل (٢/ ٧، ٤/ ٢٨، ٧/ ٥٢) ولسان العرب (١٣/ ٣٢ ـ أنن، ١٤/ ٢٧٢ ـ دنا) ومحالس ثعلب (ص ٣٨٣) ومعني اللبيب (٢/ ٣٨٣، ٦٤١) والمقاصد النحوية (٤/ ٤٠٢) والمقتضب (٢/ ٨٥)

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

فإنّ لها من أهل يثرب موعدا

وهو للأعشى في ديوانه (ص ١٨٥) وتذكرة النحاة (ص ٥٨٩، ٦٣٢) والدرر (٣/ ٣٣) وشرح شواهد المغني (ص ٥٧٦) والمقاصد النحوية (٣/ ٦٠، ٣٢٦) والمقتصب (٤/ ٢٥٩).

(٣) يوجد ثلاثة كتب باسم «البديع في النحو»: أحدها لابن الأثير، والثاني لمحمد بن مسعود الغزي، والثالث لأبي الحسن الربعي.

في السبع: ﴿يا أَيُّهُ ٱلسَّاحِرُ﴾ [الزخرف: ٤٩] ويقولون: يا أَيَّتُهُ المرأة.

وقيل: إن هاء التنبيه في يا أيُّها الرجل ليست متصلة بـ «أيّ» بل مُبْقاة من اسم الإشارة، والأصل: يا أيّ هذا الرجل، فـ «أيّ» منادى ليس بموصوف، وهذا الرجل استئناف بتقدير هو لبيان إبهامه، وحذف «ذا» اكتفاء بها من دلالة الرجل عليها، وعليه الكوفيّون.

وقيل: «أيّ» موصولة، والمرفوع خبر لمبتدأ محذوف، والجملة صلة أيّ، وعليه الأخفش. وردّه المازني وابن مالك بأنها لو كانت موصولة لوصلت بالظرف والمجرور، والجملة الفعليّة.

وأجيب بأن ذلك لا يلزم، إذ له أن يقول: إنهم التزموا فيها ضَرْباً من الصّلة، كما التزموا فيها ضَرْباً من الصّفة على رأيكم.

وردّه ابن مالك أيضاً بأنّه لو صحّ ما قال لجاز ظهور المبتدأ. وأجاب أبو حيّان بأن له أن يقول: إنهم التزموا حذفه في هذا الباب، لأن النداء باب حذف وتخفيفٍ بدليل جواز الترخيم فيه بخلاف غيره.

وردّه الزجاج بأنها لو كانت موصولة لـوجب ألاّ تضم، لأنه لا يُبْنى في النّداء ما يوصل، لأن الصلة من تمامه، وأجيب بأن ذلك إنما يلزم إذا قدّرت معربةً قبل النداء، لا إذا قدّرت قبله، ثم التزموا فيها في النداء ما كان قبله.

وردّه بعضهم بأن أياً الموصولة لا تكون إلاّ مضافة لفظاً أو نيّةً، والإضافة منتفية في هذه بوجهيها. وأجيب بأن «ها» عوّضت فيها من المضاف المحذوف فجرت مجراه، فكأنّها مضافة.

[نداء العلم الموصوف بـ «ابن» متّصل مضاف إلى علم]

(ص): **مسألة: إذا نودي عَلَمٌ وصف بـ (ابن) متّصل مضاف لعلم، قال الكوفيّة: أو بغيره جاز فتحه. وفي الأجود، وتقدير فتح المقدّر خُلْف، وقد يضم الابن إتباعاً.**

وزعم الجُرجاني: فتحه بناءً، ومثله: فلان بن فلان، وضُلّ بن ضُلّ. وألحق الكوفيّة كلّ ما اتّفق فيه لفظ المنادى، والمضاف إليه.

ويجب فيه في غير النّداء حذف تنوينه إلاّ لضرورة. وزعمه أبو عليّ مركّباً، ومتلوّه تابعاً كمَرْء. والأصح أن الوصف بـ «ابنة» كـ «ابن»، وفي بنت ـ لا في النداء ـ وجهان.

(ش): إذا كان المنادى علماً موصوفاً بـ «ابن» مُتّصل مضاف إلى علَم نحو: يا زيد بن عمرو، جاز في المنادى مع الضّم الفتح إتباعاً لحركة «ابن» إذ بينهما ساكن وهو حاجز غير حصين.

واختلف في الأجود، فقال المبرّد: الضمّ لأنه الأصل. وقال ابن كَيْسان: الفتح لأنه الأكثر في كلام العرب. فإن كان مما يقدّر فيه الحركة نحو: يا عيسى ابن مريم، فقال ابن مالك: يتعيّن تقدير الضمة، ولا ينوى بدلها فتحة، إذ لا فائدة في ذلك. وأجاز الفرّاء تقدير الضمّة والفتحة.

ولو كان المنادى غير علم نحو: يا غلام ابن زيد، أو علماً بعده «ابن» لكنه غير صفة بل بدل، أو بيان، أو منادى، أو مفعول بمقدّر، أو صفة لكنه غير متصل نحو: يا زيد الفاضل ابن عمرو، أو متصل لكنه غير مضاف إلى علم نحو: يا زيد ابن أخينا، أو وصف بغير «ابن» نحو: يا زيد الكريم تعيّن الضمّ في الصور كلها، ولم يجز الفتح.

وأجاز الكوفيّون الفتح في الأخير، وهو ما إذا وصف بغير «ابن» مستدلّين بقوله:

٦٨٨ ـ بـأَجْـوَد منـك يـا عُمَـرَ الجَـوادا[1]

على أن الرِّواية بفتح الرّاء، وعلّلوه بأنّ الاسم ونعته كالشيء الواحد، فلما طال النّعت بالمنعوت حرّكوه بالفتح.

وحكى الأخفش: أنّ من العرب من يضم نون الابن إتباعاً لضمّ المنادى، وهو نظير من قرأ: الحمدُ لُلَّهِ[2] بضم اللام. وزعم الجُرْجاني: أن فتحة «ابن» بناء.

قال ابن مالك: وألحق بالعلم المذكور في جواز الفتح نحو: «يا فلانَ بنَ فُلان» و«يا ضُلَّ بنَ ضُلٍّ»[3]، و«يا سَيِّدَ بْنَ سيّد» لكثرة الاستعمال كالعلم.

قال أبو حيّان: والذي ذكره أصحابنا أنَّ المسألة مفروضة فيما إذا كان المنادى والمضاف إليه «ابن» غير علم، لكنّه مما اتّفق فيه لفظ المنادى، ولفظ ما أضيف إليه ابن نحو: يا كريم بنَ كريم، أو ابن الكريم، ويا شريف بنَ شريف، أو ابْنَ الشّريف، وكلب بنَ كلب، أو ابنَ الكَلْب. وذكروا في ذلك خلافاً.

---

(١) عجز بيت من الوافر، وصدره:

فما كعبُ بن مامة وابنُ سُعْدى

وهو لجرير في خزانة الأدب (٤/ ٤٤٢) والدرر (٣/ ٣٤) وشرح التصريح (٢/ ١٦٩) وشرح شواهد المغني (ص ٥٦) والمقاصد النحوية (٤/ ٢٥٤) واللمع (ص ١٩٤) والمقتضب (٤/ ٢٠٨). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٤/ ٢٣) وشرح الأشموني (٢/ ٤٤٧) وشرح ابن عقيل (ص ٢٩١) وشرح قطر الندى (ص ٢١٠) ومغني اللبيب (ص ١٩).

(٢) وهي قراءة إبراهيم بن أبي عبلة (البحر المحيط: ١/ ١٣١).

(٣) قولهم: «فلان ضلّ بن ضلّ» أي منهمك في الضلال، وقيل: هو الذي لا يُعرف ولا يُعرف أبوه، وقيل. هو الذي لا خير فيه، وقيل. إذا لم يُدْر مَنْ هو وممن هو (لسان العرب: ١١/ ٣٩٥)

فالبصريّون يضمّون المنادى وينصبون ابناً، والكوفيّون وابن كيسان يجرونه مجرى يا زيدُ بن عمرو في جواز الضّمّ والفتح، كما أجرت العرب ذلك في غير النّداء في حذف التنوين من الموصوف، قال الكميت:

٦٨٩ ـ تناولها كلبُ بنُ كَلْبٍ فأصْبَحَتْ[1]

وقال آخر:

٦٩٠ ـ فإنّ أباكُمُ ضِلُّ بنُ ضِلِّ[2]

وما ذكره البصريون هو القياس إذْ الأعلام أقبل للتغيير من غيرها. انتهى.

ثم الصّورة التي يجوز فيها فتح المنادى يجب فيها في غيره حذف تنوينه لكثرة الاستعمال، والتقاء السّاكنين نحو: قام زيدُ بن عمرو، وقام فلانُ بن فلان، بخلاف غلامٌ ابنُ زيد، أو زيدٌ ابن أخينا. نعم ألحق بعضهم ما إذا أضيف ابن إلى مضاف إلى علم نحو: قام زيدُ ابن أخي عمرو.

وشرط بعضهم في المضاف إليه «ابن» التذكير، لأنهم لا ينسبون الرجل إلى أمّه، فلا يحذف التنوين من مثل: زيدٌ ابْنُ عَلِيّة.

وشرط بعضهم في العلَمين التنكير، قال أبو حيّان: وهو باطل، إنّما ذلك في «ابن» وإثبات التنوين فيما اجتمع فيه الشروط ضرورة، قال:

٦٩١ ـ جاريَةٌ من قيسٍ بن ثَعْلَبَهْ[3]

إلاّ أن يحمل على أنّ «ابن» بدل، لا صفة، كما في قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٠] فيمن نوّن «عزيراً»، لأن «ابن» خبر.

---

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه.

بكفّ لئيم الوالدين يقودُها

وهو للكميت في الدرر (٣/ ٣٥).

(٢) الشطر من الوافر، ولم أعثر على تتمته ولا على قائله. وهو بلا نسبة في أساس البلاغة (ص ٢٧١ ـ ضلل) والدرر (٣/ ٣٥).

(٣) الرجز للأغلب العجلي، وبعده:

كريمة أخوالها والعَصَبَهْ

وهو في ديوانه (ص ١٤٨) وخزانة الأدب (٢/ ٢٣٦) والدرر (٣/ ٣٦) وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٣١٢) وشرح المفصل (٢/ ٦) والكتاب (٣/ ٥٠٦) ولسان العرب (١/ ٢٣٨ ـ ثعلب، ٦٥٩ ـ قبب) والخصائص (٢/ ٤٩١) وسرّ صناعة الإعراب (٢/ ٥٣٠) وشرح التصريح (٢/ ١٧٠).

وزعم أبو عليّ الفارسيّ: أنّ حذف التنوين من نحو: قام زيدُ بنُ عمرو للتّركيب، وأنهم بَنَوُا الصّفة مع الموصوف، وأنّ نون «ابن» حرف إعراب، والدّال تابعة للنّون بمنزلة الراء[١] في قولهم: هذا امرُؤٌ، ورأيت امْرَأً، ومررت بامرىءٍ. ولما كانت الدّال غَيْرَ حرف إعراب لم ينوّن، لأن التنوين لا يكون وسطاً.

قال ابن مالك: وهذا مردودٌ بالإجماع على فتح المجرور الذي لا ينصرف نحو: صَلّى اللّهُ على يُوسُفَ بن يَعقوبَ، ولو كان كما قال لكسروا.

وإذا كان الموصوف علماً مؤنّثاً، نعت بـ «ابنة» مضافاً إلى علم فحكمه في النداء من جواز الفتح، وفي غيره من وجوب حذف التنوين حكم المذكّر الموصوف بـ «ابن» نحو: يا هندُ ابنةَ زيد، وقامت هندُ ابنةُ عمرو، وهذا ما جزم به ابن مالك وغيره. وحجّتهم القياس على «ابن».

وذهب قوم إلى المنع؛ لأن السماع إنما ورد في «الابن»، وهو خروج عن الأصل فلا يقاس عليه.

وفي الوصف بـ «بنت» في غير النداء وجهان، رواهما سيبويه عن العرب نحو: هذه هندٌ بنتُ عاصم بالتنوين، وبحذفه لكثرة الاستعمال فقط، وليس فيه التقاء الساكنين الذي في «ابن»، و«ابنة».

ولو كان المنادى المؤنث مبنيّاً في الأصل نحو: «يا رَقاشِ ابْنَةَ عمرو» لم تغيّر حركة البناء الأصليّة، ويكون فتح الإتباع تقديراً. ذكره أبو حيّان.

[تكرار لفظ المنادى مضافاً]

(ص): وإذا كرّر لفظ المنادى مضافاً نحو: يا تيمُ تَيْمَ عَدِيّ نُصِب الثاني نِداءً، أو بإضمار أعني، أو بياناً. قال ابن مالك: أو تأكيداً. والسِّيرافي: أو نعتاً. وضمّ الأول أو نصب إضافة لمتلوّ الثاني معه، أو هو مقحم أو لمثله مقدّراً أو مركّباً، أو إتباعاً؛ أقوال. وأسماء الجنس والوصفان كالعلمين خلافاً للكوفيّة.

(ش): إذا ذكرت منادى مضافاً، وكرّرت المضاف إليه فلا إشكال نحو: نحو: يا تَيْمَ عديّ تَيْمَ عَدِيّ، وهو توكيدٌ مَحْضٌ. وإن كررت المضاف وحده نحو: يا تيم تَيْمَ عديّ، فلك أن تضم الأول على أنه منادى مفرد، وتنصب الثاني على أنه منادى مضاف مستأنف، أو منصوب بإضمار أعني، أو على أنه عطف بيان أو بدل، زاد ابن مالك: أو على أنه تأكيد.

قال أبو حيّان: ولم يذكره أصحابنا، وهو ممنوع، لأنه لا معنويّ كما هو واضح، ولا

---

(١) في الأصل: «بمنزلة الميم»، والصواب ما أثبتناه.

لفظيّ لاختلاف جِهَتَي التعريف، لأن الأوّل معرّف بالعلميّة، أو النداء، والثاني: بالإضافة، لأنه لم يضف حتى سلب تعريف العلميّة.

وأجاز السّيرافي نصبه على النعت، وتأوّل فيه معنى الاشتقاق، وهو ضعيف. ولك في الأول أيضاً النصب، لكن الضم أوجه، وأكثر في كلامهم.

واختلف في وجه النصب: فقال سيبويه: هو على الإضافة إلى متلوّ الثّاني، والثاني مقحم بين المضاف والمضاف إليه، والأصل: يا تَيْمَ عَديّ تَيْمَهُ حذف الضمير من الثاني، وأقحم، قالوا: ولا يجوز الفصل بين المتضايفين بغير الظرف إلاّ في هذه المسألة خاصّة.

وقال الفرّاء: هو والثاني معاً مضافان إلى المذكور، أخذاً من قوله: «قطع اللَّهُ يَدَ وَرِجْلَ من قالها»، أن الاسمين مضافان إلى مَنْ، ولم يصرّح به هنا.

وقال المبرّد: هو على نيّة الإضافة إلى مقدّر مثل المضاف إليه الثاني، والثاني توكيد، أو بيان، أو بدل.

وقال الأعلم: هو على التركيب، وفتح الأول والثاني بناءً لا إعراباً جُعِلا اسْماً واحداً، وأضيفا كما قالوا: «ما فعلت خمسةَ عَشَرَكَ».

وقال السِّيرافي: هو على الإتباع والتخفيف مثل: يا زيد بن عمرو، لأن الثاني صفة مثل «ابن»، وليس دونه في الكثرة، فهذه خمسة أقوال. ولا تختصّ المسألة بالعلمين عند البصريّين، فيجوز النصب في اسمي الجنس نحو: يا رَجُلَ رَجُلَ القوم، وفي الوَصْفَيْن نحو: يا صَاحِبَ صاحِبَ زيد.

وخالف الكوفيّون: فأوجبوا في اسمي الجنس ضم الأول، وفي الوَصْفَيْن ضَمّه بلا تنوين، أو نصبه منوّناً نحو: يا صاحباً صاحِبَ زيد.

أسمَاء لازمت النِّدَاء

(ص): مسألة: لزم النداء من الأسماء «فل»، و«فلة»، وهما كناية عن نكرة وقيل: عَلَم، وقيل: ترخيم فلان وفلانة، وجرّ ضرورة، ومكرمان وملأمان، ومخبثان، ومكذبان، وملكعان، ومطيبان، وملأم، ولؤمان، ونوْمان، وهناه. والمعدول إلى فُعَل في سبّ مذكّر، وفعالِ مبنيّاً على الكسر لسبّ مؤنث إلاّ لضرورة. وسمع: رجل مكرمان، وملأمان. وقدر أبو حيّان القول، وينقاس فعالِ سبّاً وأمراً على الأصح في ثلاثيّ مجرّد تام متصرّف. وقاس ابن طلحة[1] الأمر من أفعل.

(ش): من الأسماء أسماء لازمت النداء فلم يتصرّف فيها بأن لا تستعمل مبتدأ، ولا

(١) محمد بن طلحة: تقدّم التعريف به؛ راجع الفهارس العامة

فاعلاً، ولا مفعولاً، ولا مجروراً بل لا تستعمل إلاّ في النّداء، وهي قسمان: مسموع، ومقيس:

فمن المسموع: فُل للرجل، وفُلَة للمرأة، يقال: يا فل، ويا فلة، وقد جرّ «فل» في الضّرورة قال:

٦٩٢ ـ فـي لَجّـةٍ أَمْسِـكْ فُـلانـاً عـن فُـلِ[١]

واختلف فيهما فقيل: هما منقوصان من «فلان»، و«فلانة»، بحذف الألف والنّون ترخيماً، وبه جزم ابن مالك، ونسبه أبو حيَّان للكوفيّين وقيل: هما كنايتان عن علم مَنْ يعقل، وعليه ابن عصفور، وصاحب البسيط[٢].

قال أبو حيّان: ومذهب سيبويه أنهما كنايتان عن نكرة من يَعْقِل بمعنى: يا رجل، ويا امرأة.

و«فُلُ» مما حذف منه حرف، وبني على حرفين بمنزلة دم وتركيبه: ف ـ ل ـ ي، بدليل أنه إذا سمّي به، ثم صغّر، قيل: فُلَيّ، وليس أصله فلاناً فذاك تركيبه: ف ـ ل ـ ن.

و«فل» كناية لمنادى، و«فلان» كناية عن اسم سُمّي به المحدّث عنه خاصّ غالب، فهما مختلفا المعنى والمادة، وفل الذي في الشّعر السابق هو: «فلان» صيّره الشاعر كذلك ضرورة، وليس هو المختصّ بالنداء. انتهى.

ومنها: «هناه» قال ابن مالك: يقال للمنادى المصرّح باسمه في التذكير: يا هنُ، ويا هَنَان، ويا هَنُونَ. وفي التأنيث: يا هَنَتْ، ويا هنتَان، ويا هَنَات، وقد يلي أواخرهن ما يلي أواخر المندوب من الألف، وهاء السكت، فيقال: يا هناه بسكون الهاء، وكسرها لالتقاء الساكنين، وضمّها تشبيهاً بهاء الضمير، ويا هنتَاه، ويا هنانِيه، ويا هَنْتَانِيه، ويا هَنُونَاهُ، ويا هنَانُوه.

ومنها: ملأم، ولُؤْمان[٣]، ونَوْمان في نداء الكثير اللّؤم، والنّوم، ولا يقاس عليها قطعاً، قال:

---

(١) الرجز لأبي النجم في جمهرة اللغة (ص ٤٠٧) وخزانة الأدب (٢/ ٣٨٩) والدرر (٣/ ٣٧) وسمط اللآلي (ص ٢٥٧) وشرح أبيات سيبويه (١/ ٤٣٩) وشرح التصريح (٢/ ١٨٠) وشرح المفصل (٥/ ١١٩) وشرح شواهد المغني (١/ ٤٥٠) والصاحبي في فقه اللغة (ص ٢٢٩) والطرائف الأدبية (ص ٦٦) والكتاب (٢/ ٢٤٨، ٣/ ٤٥٢) ولسان العرب (٢/ ٣٥٥ ـ لجج، ١٣/ ٣٢٤، ٣٢٥ ـ فلن) والمقاصد النحوية (٤/ ٢٢٨) وبلا نسبة في أوضح المسالك (٤/ ٤٣) وشرح الأشموني (٢/ ٤٦٠) وشرح ابن عقيل (ص ٥٢٧) وشرح المفصل (١/ ٤٨) والمقتضب (٤/ ٢٣٨) والمقرب (١/ ١٨٢).

(٢) هو الحسن بن محمد الأستراباذي المتوفى سنة ٧١٧ هـ، صاحب «البسيط في شرح الكافية»

(٣) في الأصل: «ملام» و«لومان» بدون همز؛ والصواب ما أثبتناه. وانظر لسان العرب (١٢/ ٥٣٠)

٦٩٣ ـ إذا قلت: يا نومانُ لم يَجْهَل الّذي أريدُ، ولم يأخُذْ بشيءٍ سوى حِجْلِي[١]

ومنها: مفعلان في المدح، والذم، ذكر الأكثر: أنه مسموع، لا يقاس على ما جاء منه، والذي سمع منه ستة ألفاظ: مَكْرَمان للعزيز المكرم، ومَلأمان، ومَخْبَثان، ومَلْكَعان، وَمَطْيَبان، ومَكْذَبان.

وذكر بعض المغاربة: أنه منقاس، وأنه يقال في المؤنث بالتاء.

وحكى ابن سيده: رجل مَكْرَمان، وملأمان، وامرأة مَلأمَانَة.

وحكى أبو حاتم: هذا زيد مَلأمان. فمنهم من أجاز استعماله في غير النِّداء بقلّة.

وقال أبو حيّان: الذي أذهب إليه في تخريجه: أنه على إضمار الفول، وحَرف النّداء. والتقدير: رجل مقول فيه أو مَدْعُوّ: يا مكْرَمان، وحذف القول كثير، وحذف حرف النداء مناسِبٌ لحذف القول.

ومنها: فُعَل المعدول في سَبِّ المُذكّر، جزم ابن مالك بأنه لا ينقاس.

والمسموع منه: يا لُكَع، ويا فُسَق، ويا خُبَث، ويا غُدَر، وهي معدولة عن: ألكع، وفاسق، وخبيث، وغادر.

قال أبو حيّان: وأصحابنا نصّوا على القياس فيه. وقال المبرّد: إذا أردت بـ «فُعَل» مذهب المعرفة جاز أن تبني في النداء من كل فعل فُعَل. وأمّا حديث: «لا تقوم الساعة حتى يكون أسعد الناس في الدنيا لُكَع بن لُكَع»[٢] فليس هذا المختصّ بالنداء، ولا معدولاً، لأنه مصروف، فهو وصف كحُطَم، وأما قوله:

٦٩٤ ـ شهـادةً بِيَـدَيْ مِلْحـادة غُـدَرِ[٣]

---

(١) البيت من الطويل، وهو لبنت سريع بن مبيع بن حرثان في تذكرة النحاة (ص ٦٥). وبلا نسبة في الدرر (٣/ ٣٨).

(٢) رواه الإمام أحمد في المسند (٢/ ٣٢٦) عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ قال: «لا تذهب الدنيا حتى تصير للكع» قال إسماعيل بن عمر. «حتى تصير للكع بن لكع» قال أسود: يعني المتهم ابن المتهم. ورواه أيضاً بنفس اللفظ (٢/ ٣٥٨). ورواه أيضاً (٣/ ٤٦٦) من حديث أبي بردة بن نيار قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا تذهب الدنيا حتى تكون للكع بن لكع».

(٣) عجز بيت من البسيط، وصدره:

يدعوه سرًّا وإعلاناً ليرزقه

وهو لأم عمران بنت الحارث في الدرر (٣/ ٣٨).

والملحادة: مبالغة في ملحد، وهو المائل عن الحق.

فضرورة.

والمقيس فَعَالِ المعدول في سبّ المؤنث نحو: يا لَكَاع ويا خَبَاثِ، ويا فَسَاقِ. وأمّا قوله:

٦٩٥ ـ إلى بَيْتٍ قَعيدَتُهُ لَكَاعِ[1]

فضرورة على أنه أوّل بإضمار القول أو الدّعاء، أو حرف النّداء، أي يقال لها أو تدعى يا لكاع.

وهذا النوع مبنيّ على الكسر لمضارعته حذام من جهة العدْل، والتأنيث، والوزن.

وينقاس فَعَالِ في السبّ بلا خلاف، وفي الأمر وفاقاً لسيبويه وخلافاً للمبرّد، من كل فعل ثلاثيّ، مجرّد، تامّ متصرّف نحو: يا لَآمِ، ويا قَذَارِ بمعنى: يا لئيمة، ويا قذرة. وجَلَاس، ونَطَاقِ وقَوَام، بمعنى: اجلس، وانطق، وقُم. فلا يبنى من غير ثلاثيّ ولا من مزيد، بل يقتصر فيه على ما سمع نحو: دَرَاك من أدْرِك خلافاً لابن طلحة، ولا من ناقص؛ فلا يجوز كَوانِ منطلقاً، ولا بَيَاتِ ساهراً بمعنى: كُنْ وبِتْ، ولا من جامد، فلا يجوز وَذارِ، ولا وَدَاع زيداً بمعنى: ذَرْ، ودَعْ.

[لفظة «اللَّهمّ» في النداء]

(ص): ومنها: اللهم، والميم عوض حرف النداء، ومن ثَمّ لا تباشره في سَعة خلافاً للكوفية. ومنع سيبويه وصفه، وجوّزه المبرّد بمرفوع ومنصوب. وشذّ في غير نداء، وحذف لامه. وقد يستعمل تمكيناً للجواب، ودليلاً على النّدرة.

(ش): من الأسماء الخاصة بالنّداء سماعاً: اللَّهُمّ، وشذّ استعماله في غيره، قال الأعشى:

٦٩٦ ـ كَحَلْفَةٍ من أبي رِيَاحِ يَسْمَعُها لاَهُمَ الكُبَارُ[2]

وشذّ أيضاً حذف (أل) منه، قال:

٦٩٧ ـ لاهُمّ إنْ كُنْتَ قَبِلْتَ حَجَّتِجْ[3]

---

(١) تقدم برقم (٢٢٩).

(٢) ويروى: «اللَّهُمَ» و«لاهُمُ» مكان «لاهُم». والبيت من مخلّع البسيط، وهو في ديوان الأعشى (ص ٣٣٣) وجمهرة اللغة (ص ٣٢٧) وخزانة الأدب (٢/ ٢٢٦، ٢٦٩، ٧/ ١٧٦) والدرر (٣/ ٣٩) وسر صناعة الإعراب (٢/ ٤٣٠) ولسان العرب (١٣/ ٤٧٠ ـ أله، ١٣/ ٥٣٩ ـ لوه) والمقاصد النحوية (٤/ ٢٣٨) وشرح المفصل (١/ ٣).

(٣) وبعده: «فلا يزال شاحجٌ يأتيك بجْ». والرجز لرجل من اليمانيين في الدرر (٣/ ٤٠) والمقاصد النحوية =

وأصله: الجلالة زيدت فيه الميم المشددة عِوَضاً من حرف النّداء، ومن ثمّ لا يجمع بينهما إلاّ في الضّرورة كقوله:

٦٩٨ - إنّـــي إذا مـــا حَـــدثٌ أَلَمّـــا أقـــول: يـــا اللّهُـــمّ يَـــا اللّهُمّـــا[1]

هذا مذهب البصريين.

وجوّز الكوفيّون الجَمعَ بينهما بناءً على رأيهم أن الميم ليست عِوَضاً منه، بل بقيّة من جملة محذوفة، وهي: أُمّنا[2] بخير.

ومذهب سيبويه، والخليل أنّ هذا الاسم، وهو اللّهم لا يوصف، لأنه صار عندهم مع الميم بمنزلة الصّوت، يعني غير متمكّن في الاستعمال. وقالا في قوله: ﴿ٱللَّهُمَّ فَاطِرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [الزمر: ٤٦] إنه على نداء آخر أي يا فاطر.

وذهب المبرّد والزّجّاج إلى جواز وصفه بمرفوع على اللّفظ، ومنصوب على الموضع، وجعلا: ﴿فَاطِرَ﴾ صفة له.

وقال أبو حيّان: والصحيح مذهب سيبويه، لأنه لم يسمع فيه مثل: اللهم الرحيم ارحمنا. والآية ونحوها محتملة للنداء.

قال المطرزيّ[3] في (شرح المقامات): وقد يستعمل اللهم لغير النداء تمكيناً للجواب، ومنه الحديث: «آللّهُ أَرْسَلَك؟ قال: اللهم نعم»[4] ودليلاً على النّدرة كقول العلماء: «لا يجوز أكل الميتة اللهم إلاّ أن يُضطرّ، فيجوز».

= (٤/ ٥٧٠). وبلا نسبة في الدرر (٦/ ٢٢٩) وسرّ صناعة الإعراب (١/ ١٧٧) وشرح الأشموني (٢/ ٤٤٩) وشرح التصريح (٢/ ٣٦٧) وشرح شافية ابن الحاجب (٢/ ٢٨٧) وشرح شواهد الشافية (ص ٢١٥) وشرح المفصل (٩/ ٧٥، ١٠/ ٥٠) ولسان العرب (١٠/ ١٠٣ - دلق) ومجالس ثعلب (١/ ١٤٣) والمحتسب (١/ ٧٥) والمقرب (٢/ ١٦٦) والممتع في التصريف (١/ ٣٥٥) ونواد أبي زيد (ص ١٦٤).

(١) الرجز لأبي خراش الهذلي في الدرر (٣/ ٤١) وشرح أشعار الهذليين (٣/ ٣٤٦) والمقاصد النحوية (٤/ ٢١٦). ولأمية بن أبي الصلت في خزانة الأدب (٢/ ٢٩٥) وبلا نسبة في أسرار العربية (ص ٢٣٢) والإنصاف (ص ٣٤١) وأوضح المسالك (٤/ ٣١) وجواهر الأدب (ص ٩٦) ورصف المباني (ص ٣٠٦) وسر صناعة الإعراب (١/ ٤١٩، ٢/ ٤٣٠) وشرح الأشموني (٢/ ٤٤٩) وشرح ابن عقيل (ص ٥١٩) وشرح عمدة الحافظ (ص ٣٠٠) ولسان العرب (١٣/ ٤٦٩، ٤٧٠ - أله) واللمع في العربية (ص ١٩٧) والمحتسب (٢/ ٢٣٨) والمقتضب (٤/ ٢٤٢) ونوادر أبي زيد (ص ١٦٥).

(٢) كانت بالأصل: «آمنا» والصواب ما أثبتناه «أُمّنا»؛ وانظر الإنصاف في مسائل الخلاف (ص ٣٤١ - ٣٤٧) مسألة القول في الميم في «اللّهم» عوض من حرف النداء أم لا؟.

(٣) هو ناصر الدين عبد السيّد بن علي المتوفى سنة ٦١٠ هـ وقد تقدّم.

(٤) جزء من حديث طويل رواه البخاري في كتاب العلم، باب القراءة والعرض على المحدث (حديث رقم ٦٣) من طريق أنس بن مالك. ورواه أيضاً مسلم في الإيمان (حديث ١٠) والنسائي في الصيام (باب ١) وابن ماجة في الإقامة (باب ١٩٤) وأحمد في المسند (٤/ ١١١، ١١٢).

المنـدُوبُ

(ص): مسألة: النُّدبة إعلان المُتَفجِّع باسم من فَقَدهُ لموت أو غَيْبة، ولها «واو»، و«يا» مع الأمن. وللمندوب حُكْمُ النداء، ولا يُنْدبُ مُضمَر وإشارة، وكذا موصول إلاّ بصلة تعيِّنُهُ، واسم جِنْس مفرد على الصحيح.

قال السِّيرافي: ومضاف لضمير خطاب، والكوفيّة: وجمع السلامة.

(ش): المندوب نوع من المنادى، والنُّدبة: مصدر نَدَب الميّت: إذا تفجّع عليه، وألحق به الغائب.

ويختص من حروف النّداء بحرفين: «وا» وهي الأصل و«يا»، ولا تستعمل إلاّ عند أمن اللّبْس بالمنادى غير المندوب كأن يَنْدُب ميّتاً اسمُه: زيد، وبحضرتك مَن اسمه زيد.

وحكم المندوب حكم المنادى مِنْ نَصْبِه، إذا كان مضافاً أو شبهه نحو: وا عَبْدَ اللَّهِ، وا ضارِباً عمراً، وضمّه إذا كان مفرداً نحو: وا زَيْدُ، وتنوينه عند الاضطرار نحو:

٦٩٩ ـ وَافَقْعَسـاً وأَيْـنَ منِّـي فَقْعَـسُ[١]

ولا يُنْدَبُ المبهم من ضمير، واسْم إشارة، وموصول، واسم جنس مفرد، ونكرة، فلا يقال: وا أنْتَاه، ولا وا هذَاه، ولا وَا مَنْ ذَهبَاه، ولا وَا رَجلاه، لأن ذلك لا يقع به العذر للمتفجّع لإبهامه، وذلك هو المقصود بالنّدْبة، فإن كان اسم الجنس غير مفرَد جاز، نحو: وا غُلاَمَ زيداه، وكذا إذا كان للموصول صلة تعيّنه نحو: وَا مَنْ حفر بئر زمزماه، لأنه في الشُّهْرة كَالْعَلَم.

وأجاز الرياشيّ نُدْبة النّكرة، وفي الحديث: «وا جَبَلاه»[٢]. وقال غيره: وهو نادر إن

---

(١) تقدم برقم (٦٦٤)

(٢) رواه الترمذي في كتاب الجنائز، باب ما حاء في كراهية البكاء على الميّت (حديث رقم ١٠٠٣) عن أبي =

صحّ، ومنع السّيرافي نُدْبة المضاف لضمير المُخَاطَب كما لا يجوز نِداؤُه، لأنّ البابين سواء.

قال بعض المغاربة: ولم يُسْمَعْ شاهد بخلاف قوله.

ومنع الكوفيون ندبة الجمع السّالم، كما لا يجوز تَثْنِيتُه، ولا جمعه، لأن إلحاق الألف هنا كإلحاق الألف والواو هناك.

وفرّق البصريّون بأنّ هذه الألف لا تغيّر اللفظ عما هو عليه، ولا تُحْدِثُ فيه شيئاً بخلاف حرفي التثنية والجمع.

(ص): ويلحق آخر ما تمّ به جوازاً ألف يحذف لها ما يليه من تنوين وألف.

وجوز الكوفية قلْبَها، وتحريك التنوين بفتح أو كسر، وحذف همز التأنيث، ويفتح ما لم يُلْبس، فتقلب بحسبه. وجوّزه الكوفية مطلقاً، وفي «يا»، و«وا» ويقدّر حركتهما الفتح والحذف. والأصح لا يغني عنها فتحة، وأنها تقلب ما بعد نون مُثَنًى، وأنه لا يعوّض منها تنوينٌ وصلاً، وأنه لا يلحق نعته، أو نعت أيها، أو مضاف نعته غير أيّ. قال ابن مالك: أو ما آخره ألف، وهاء، وجوّزه بعضهم في بَدَل ونسَق، ومنادى غير مندوب، ويليها غالباً سالمةً أو منقلبة هاءٌ ساكِنةٌ لا وصلاً اختياراً خلافاً للفرّاء.

(ش): يلحق جوازاً آخر ما تمّ به المندوب ألف، وليس لحاقها بلازم، وآخر ما تمّ به يشمل: المفرد، والمضاف، وشبهه، والموصول، والمركّب، ثم إن كان متلوّها تنويناً أو ألفاً حذف لالتقاء الساكنين نحو: وَا مُوسَاه، وَا غُلَامَ زَيْدَاه.

وجوز الكوفيّون قلب الألف ياءً، وتحريك التنوين بفتح أو كسر فيقال: وا مُوسَياه، وا غلام زيدنَاه، أو زيدنِيه. وإن كان همز تأنيث أُقِرّ نحو: وَا حَمْرَاءاه وجوّز الكوفيون حذفها.

وإن كان حرفاً محرّكاً فتح إن كان مضموماً أو مكسوراً، وأُقِرّ إن كان مفتوحاً نحو: وا زيدَاه، وا عبدَ الملكاه، وا رَقاشَاه، ما لم يحْصُل لَبْس، فتقرّ الحركة.

وتقلب الألف واواً إن كانت ضمّةً وياء إن كانت كسرة، كقولك في «غلامه»، و«قوموا» مسّمى به: وا غلامَهُوه، وا قُومُوه، بقلب الألف واواً، وحذف الواو الأولى لالتقائهما ساكنةً معها.

وفي غلامك، وقُومِي مسمّى به: وا غلَامكِيهِ، وا قُوميه بقلب الألف ياء، وحذف الياء الأولى لذلك، إذ لو بقيت الألف، وقيل: وا غُلامَهَاه لالتبس بالغائبة، أو وَا قُوماه لالتبس

= موسى الأشعري عن رسول الله ﷺ قال: «ما من ميّت يموت فيقوم باكيه فيقول: وا جبلاه! وا سيّداه! أو نحو ذلك، إلاّ وُكّل به ملكان يلهزانه: أهكذا كُنْتَ؟». ورواه أيضاً ابن ماجة في الجنائز، باب ٥٤، حديث ١٥٩٤.

بالمثنى، أو وا غلامكاه لالتبس بالمذكر.

وأجاز الكوفيّون القلب مطلقاً وإن لم يلبس، فأجازوا: وَا رَقاشِيه وا عبد الملكيه.

وإن كان ياء أو واواً يقدّر فيهما الحركة جاز فيهما الحذف والإبقاء محرّكاً بالفتح كقولك في غلامي: وا غُلامَاه، أو وا غلامِيَاه. وبقي مسائل:

الأولى: لا يستغنى عن الألف بالفتحة، فلا يقال: وَا عُمَرُ، وأنت تريد: وا عُمَرَاه خلافاً للكوفيّين.

الثانية: لا تقلب الألف ياءً بعد نون التثنية عند البصريّين، بل. يتعيّن فتح النون نحو: وا زيدانَاه. وأجازه الكوفيون وابن مالك، فيقال: وازيدانِيه.

الثالثة: . . . .[1]

الرابعة: لا تلحق الألف نعت المندوب عند جمهور البصريين، لأنه منفصل من المنعوت. وأجازه يونس والكوفيّون، وابن مالك نحو: وا زيدُ الطّويلاه. وأجاز خَلَف[2] لحُوقَها نعْتَ أيّ نحو: يا أيها الرّجُلاَه.

وأجاز يونس وابن مالك لحوقها المجرور بإضافة نعته نحو:

٧٠٠ ـ ألا يـا عمـرو عَمْـراهُ وعَمْـرُو بـن الـزّبيـراهْ[3]

والجمهور حملوا ذلك على الشذوذ[4]. وجوز بعضهم لحوقها البدل وعطف النسق.

الخامسة: إطلاق النحاة يقتضي جواز لحَاق الألف بما في آخره ألف، وهاء، وبه صرّح بعض المغاربة وابن معط في «ألفِيّته» وابن الحاجب، فيقال في عبد الله: وا عبدَ اللاّهاه، وفي جهجاه: وا جهجاهاه، ومنعه ابن مالك، لاستثقال ألف وهاء، بعد ألف وهاء.

السادسة: قيل: قد يلحق الألف المنادى غير المندوب كقول امرأة من العرب: «فَصِحْتُ يا عُمَراه»، فقال: «يا لَبّيْكَاه»، جزم بذلك ابن مالك وغيره، ومنعه سيبويه.

---

(١) مكان النقط بياض بالأصل

(٢) خلف بن حيّان الأحمر المتوفى سنة ١٨٠ هـ. تقدّم

(٣) البيت من الهزج، وهو بلا نسبة في الدرر (٣/ ٤٢) ورصف المباني (ص ٢٧) وشرح الأشموني (٢/ ٤٦٦) وشرح ابن عقيل (ص ٥٣٢) والمقاصد النحوية (٤/ ٢٧٣) والمقرب (١/ ١٨٤).

(٤) وقال ابن مالك: لحق الهاء في «عمراه» وهو توكيد مندوب، ولحقت في «زبيراه» وهو مضاف إليه نعت معطوف على مندوب، فلحاقها نعت المندوب أولى بالجواز، وكذلك لحاقها المضاف إليه نعت المندوب. انظر المقاصد النحوية (٤/ ٢٧٤).

السابعة: تلي الألف في الغالب سالمة، ومنقلبة ياء، أو واواً، هاء ساكنة كما تقدم من الأمثلة، ويجوز تركها كقوله:

٧٠١ ـ وَقُمْتَ فيه بأَمْرِ اللَّهِ يا عُمَرَا[١]

ولا تثبت في حال الوصل إلاّ ضرورة. وأجاز الفراء ثبوتها فيه مكسورة ومضمومة.

---

(١) عجز بيت من البسيط، وصدره:

حُمِّلتَ أمراً عظيماً فاصطبرت له

وهو لجرير في ديوانه (ص ٧٣٦) والدرر (٣/ ٤٢) وشرح التصريح (٢/ ١٦٤، ١٨١) وشرح شواهد المغني (٧/ ٧٩٢) وشرح عمدة الحافظ (ص ٢٨٩) والمقاصد النحوية (٤/ ٢٢٩). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٤/ ٩) وشرح الأشموني (٢/ ٤٤٢) وشرح قطر الندى (ص ٢٢٢) ومغني اللبيب (٢/ ٣٧٢).

الاستغاثـة

(ص): مسألة: تجرّ اللام مفتوحة منادى متعجّباً منه، أو مستغاثاً به، متعلّقة بفعل النّداء، وقيل بحرفه. وقيل: زائدة، ومكسورة المعطوفة عليه دون يا. والمستغاث من أجله متعلقة بفعل النّداء، أو أدعوك أو مدعُوّاً، أقوال. وقد تجرّ بـ «من»، أو يحذف، أو تليه «يا» لحذف المستغاث به.

وإذا ولي: «يا» ما لا ينادى إلاّ مجازاً جاز فتح اللام مستغاثاً به وكسرها، وليست بعض «آل» خلافاً لزاعمه، وتعاقبها ألف كالنّدبة، ويختص الباب بـ «يا» وقل ورود «وا» في التعجّب.

(ش): إذا استغيث المنادى، أو تعجّب منه جرّ باللام مفتوحة نحو: يا لَلّه، يا لَلْماء، يا لَلْعجَب، وما كان منادى صحّ أن يكون مستغاثاً، ومتعجّباً منه، وما لا فلا إلا المعرّف بأل فإنه يجوز هنا.

والاستغاثة دُعاءُ المستغيثِ المُسْتغاثَ.

والتعجّب بالنداء على وجهين:

أحدهما: أن ترى أمراً عظيماً، فتنادي جنسه نحو: يا لَلْماء.

والآخر: أن ترى أمراً تستعظمه، فتنادي من له نسبة إليه أو مكنَةٌ[1] فيه نحو: يا لَلْعُلماء.

وعِلّة فتح لام المُسْتغاث الفرق بينه وبين المستغاث من أجله، وأُجري المتعجّب منه

(١) المَكِنَةُ: التمكّن، تقول العرب: إن بني فلان لذوو مكنة من السلطان؛ أي تمكّن. انظر لسان العرب (١٣/ ٤١٢).

مجراه، لمشاركته في المعنى، لأن سببهما أمر عظيم عند المنادي.

واختلف في هذه اللام، فقيل: زائدة، وعليه ابن خَرُوف، واختاره أبو حيّان بدليل معاقبتها للألف، والأصح ليست بزائدة وعلى هذا، فذهب ابن جنيّ: إلى أنّها تتعلق بحرف النّداء لما فيه من معنى الفعل.

وذهب سيبويه: إلى أنها تتعلّق بالفعل المضمر، واختاره ابن عصفور. وبكسر اللاّم مع المعطوف إن لم تَعُدْ معه «يا» نحو:

٧٠٢ ـ يــا لَلْكُهُــول ولِلشُّبّــانِ لِلْعَجَــبِ(١)

فإن أعيدت معه «يا» فتحت نحو:

٧٠٣ ـ يــا لَعَطّــافِنَــا ويــا لَــرِيــاح(٢)

وتكسر أيضاً مع المستغاث من أجله نحو:

٧٠٤ ـ يــا لَقَــوْمــي لِفُــرْقــة الأحْبَــاب(٣)

وتتعلق بفعل مضمر تقديره: أدعوك لفلان.

قال ابن عصفور: قولاً واحداً، وليس كذلك، بل الخلاف موجود، فقيل: إنها تتعلق بفعل النداء، وهو بعيد. وقيل: بحال محذوفة، تقديره: يا لزيد مَدْعُوّاً لعمرو.

وقد يجر المستغاث من أجله بـ «مِنْ» لأنها تأتي للتعليل كاللام قال:

---

(١) عجز بيت من البسيط، وصدره:

يبكيك ناءٍ بعيدُ الدار مغتربٌ

وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (٤/ ٤٧) وخزانة الأدب (٢/ ١٥٤) والدرر (٣/ ٤٢) ورصف المباني (ص ٢٢٠) وشرح الأشموني (٢/ ٤٦٢) وشرح التصريح (٢/ ١٨١) وشرح شواهد الإيضاح (ص ٢٠٣) وشرح قطر الندى (ص ٢١٩) ولسان العرب (١٢/ ٥٦١، ٥٦٣ ـ لوم) والمقاصد النحوية (٤/ ٢٥٧) والمقتضب (٤/ ٢٥٦) والمقرب (١/ ١٨٤).

(٢) صدر بيت من الخفيف، وعجزه:

وأبي الحشرج الفتى النفّاحِ

وقبله:

يــا لقــومٍ مَــنْ للعلــى والمســاعــي يــا لقــومٍ مــن للنــدى والسمــاحِ

والبيتان، أو الثاني منهما، بلا نسبة في خزانة الأدب (٢/ ١٥٥) والدرر (٣/ ٤٣) وشرح الأشموني (٢/ ٤٦٢) وشرح المفصل (١/ ١٣١) والكتاب (٢/ ٢١٦، ٢١٧) وكتاب اللامات (ص ٨٩) والمقاصد النحوية (٤/ ٢٦٨) والمقتضب (٢/ ٢٥٧).

(٣) الشطر من الخفيف، ولم يُعثر له على قائل أو تتمة. وهو في كتاب سيبويه (٢/ ٢١٩) والدرر (٣/ ٤٤).

٧٠٥ ـ يـا لَلـرِّجـال ذوي الألبـاب مِـنْ نَفَـرٍ   لا يَبْـرَحُ السّفَـهُ المُـرْدِي لهـم دِينَـا[١]

وقد يحذف المستغاث من أجله إن علم كقوله:

٧٠٦ ـ فهـل مـن خـالـدٍ إمّـا هَلَكْنَـا   وهـل بـالمـوت يـا لَلّنـاس عَـارُ[٢]

وقد يحذف المستغاث به، فتلي «يا» المستغاث من أجله، كقوله:

٧٠٧ ـ يـا لَأُنـاسٍ أَبَـوْا إلاّ مُثـابَـرةً   علـى التّـوَغّـلِ فـي بغْـيٍ وعُـدوانِ[٣]

أي: يا لقومي لأناس.

وإذا ولي «يا» اسم إلا مجازاً نحو: يا لَلْعَجب، ويا للدّواهي جاز في اللام الفتح على أنه مستغاث به، أي يا عجب احضر، فهذا وقتك، والكسر على أنه مستغاث من أجله، والمستغاث به محذوف، وكأنك دعوت غيره تنبهه على هذا الشيء.

وزعم الكوفيّون: أنّ لام الاستغاثة بعض «آل»، وأن أصل: يا لفلان: يا آل فلان، فحذف لكثرة الاستعمال، كما قالوا في أيمن: مُ، ولذلك صحّ الوقف عليها في قوله:

٧٠٨ ـ إذا الـدّاعـي المثـوّب قـال يَـا لاَ[٤]

والبصريّون قالوا: بل هي لام الجرّ بدليل وقوع كسرها في العطف، ولو كانت بعض

---

(١) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الدرر (٣/ ٤٤) وشرح الأشموني (٢/ ٤٦٣) والمقاصد النحوية (٤/ ٢٧٠).

(٢) البيت من الوافر، وهو لعدي بن زيد في ديوانه (ص ١٣٢) والأغاني (٢/ ١٢٥) والشعر والشعراء (١/ ٢٣٥) ومعجم الشعراء (ص ٢٥٠). وبلا نسبة في الدرر (٣/ ٤٥).

(٣) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الدرر (٣/ ٤٥) وشرح الأشموني (٢/ ٤٦٤) والمقاصد النحوية (٤/ ٢٧١).

(٤) عجز بيت من الوافر، وصدره:

فخيرٌ نحن عند الناس منكم

وهو لزهير بن مسعود الضبي في تخليص الشواهد (ص ١٨٢) وخزانة الأدب (٢/ ٦) والدرر (٣/ ٤٦) وشرح شواهد المغني (٢/ ٥٩٥) والمقاصد النحوية (١/ ٥٢٠) ونوادر أبي زيد (ص ٢١). وبلا نسبة في الخصائص (١/ ٢٧٦، ٢/ ٣٧٥، ٣/ ٢٢٨) ورصف المباني (ص ٢٩، ٢٣٧، ٣٥٤) وشرح شواهد المغني (٢/ ٨٤٧) وشرح ابن عقيل (ص ١٠٢) ولسان العرب (١٥/ ٤٩١ ـ يا) ومغني اللبيب (١/ ٢١٩، ٢/ ٤٤٥)

وفي الشطر الأول من البيت شاهد، وهو قوله: «فخير نحن» حيث استعمل الوصف وهو قوله: «خير» مبتدأ من غير أن يسبقه نفي أو استفهام، و«نحن» فاعل «خير» سادّ مسدّ الخبر. وخرّجه أبو علي الفارسي وتبعه ابن عصفور على أن الوصف خبر لـ «نحن» محذوفة، وقدر «نحن» المذكورة توكيداً للضمير في «خير»

آل لم يكن لكسرها موجب.

ونُقِل الأول عن الكوفيين، ذكره ابن مالك، ونازع فيه أبو حيّان بأن الفرّاء قال: ومن الناس من زعم كذا، فظاهر هذه العبارة منه أنه ليس مذهب الكوفيّين، ثم إنه لم يقل به، وهو من رؤوسهم، فلذا لم أَعْزُه في المتن إليهم، بل قلت: خلافاً لزاعمه.

وتعاقب اللام ألف في آخر المستغاث والمتعجب منه كالمندوب فلا يجتمعان نحو: يا زيدًا لعمرو، وتلحقها هاء السكت وقفاً. ويظهر من كلام سيبويه عن الخليل أن اللام هي الأصل.

ويختص باب الاستغاثة والتعجب بـ «يا» من بين سائر حروف النداء، وربما وردت «وا» في التعجّب.

إنما أعرب المستغاث والمتعجّب منه مع كونه منادى، وعلّةُ البناء موجودة فيه، لدخول اللام التي هي من خصائص الأسماء، فرجع إلى أصله، وعلى هذا لا موضع رفع له، فينعت بالجرّ، والنصب.

وقيل: لأن «يا» صار حكمها في النداء حكم العامل، إذ البناء فيهما يشبّه بالإعراب. فلما دخل الحرف لمعناه زال عمل «يا» لفظاً، وصار بمنزلة· ما زيد بجبان، فعلى هذا له موضع رفع، فينعت بثلاثة أوْجُه.

الترخيـم

(ص): مسألة: **التّرخيم حذف آخر المنادى، ولا يرخّم غيره إلاّ ضرورة إنْ صلح له؛ ولو غير عَلَم، وذي تاء، ومعوض ومنتظر في الأصح، ولا ملازم النداء، ومندوب، ومستغاث باللام قطعاً، ولا دونها. ومضاف ومبنيّ غير النّداء خلافاً لزاعمها.**

(ش) الترخيم لغة: التّسهيل. واصطلاحاً: حذف آخر الاسم باطّراد، فلا يسمّى مثل «يد» مرخماً. ويدخل في المنادى والتصغير، والمقصود هنا الأوّل. وهو المراد عند الإطلاق، فلا يرخّم غير المنادى إلاّ لضرورة بشرط صلاحيّته للنّداء، بخلاف ما لا يصلح له كالمعرّف بأل. وسواء في جوازه في الضّرورة العَلَمُ وغيره، وذو التاء، والخالي منها، والمعوّض وغيره، والمنتظر وغيره كما جزم به ابن مالك.

وقال بعضهم: لا يرخم فيها غير النداء إلاّ العلم لأنه المسموع ولا شاهد في غيره.

وَرُدّ بقوله:

٧٠٩ ـ ليـس حَـيٌّ علـى المَنُـون بِخَـالِ[1]

أي بخالد.

وقال بعضهم لا يرخّم في ثلاثيّ خالٍ من التّاء كما لا يرخّم في النّداء. وقال بعضهم:

---

(١) صدر بيت من الخفيف، وعجزه:

فلوى دروة فجنبيْ ذيالِ

وهو لعبيد بن الأبرص في ديوانه (ص ١٠٩) والدرر (٣/ ٤٧) والمقاصد النحوية (٤/ ٤٦١) وفيه: «أقالِ» مكان «ذيالِ». وبلا نسبة في شرح الأشموني (٢/ ٤٧٦).

إذا رخّم في غير النداء عوّض منه ياء ساكنة، كقوله:

٧١٠ ـ مِـن الثّعَـالِـي وَوَخْـزٌ مِـن أَرَانِيهَـا[١]

وقال المبرّد: لا يجوز الترخيم في غير النّداء إلا على نيّة التمام كقوله:

٧١١ ـ طَرِيفُ بنُ مالٍ لَيْلَةَ الجُوعِ والخَصَرْ[٢]

ولا يجوز على نيّة الانتظار للمحذوف. وَرُدّ بالقياس على حال النداء، وبالسّماع قال:

٧١٢ ـ إنَّ ابـن حَـارِثَ إنْ أَشْتَـقْ لِـرُؤْيَتِـهِ[٣]

---

(١) عجز بيت من البسيط، وصدره:

لها أشاريرُ من لحمٍ تتمِّرُهُ

وهو لأبي كاهل النمر بن تولب اليشكري ـ وهو غير النمر بن تولب الشاعر المعروف المكنى بأبي قيس وبأبي ربيعة ـ في الدرر (٣/ ٤٧) والمقاصد النحوية (٤/ ٥٨٣) وشرح أبيات سيبويه (١/ ٥٦٠) وشرح شواهد الشافية (ص ٤٤٣) ولسان العرب (١/ ٤٣٣ ـ رنب، ٤/ ٩٣ ـ تمر، ٤٠١ ـ شرر، ٥/ ٤٢٨ ـ وخز). ولرجل من بني يشكر في الكتاب (٢/ ٢٧٣) وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب (ص ٣٢٧) وجمهرة اللغة (ص ٣٩٥، ١٢٤٦) وسرّ صناعة الإعراب (٢/ ٧٤٢) وشرح الأشموني (٣/ ٨٢٤) وشرح شافية ابن الحاجب (٣/ ٢١٢) وشرح المفصل (١٠/ ٢٤) والشعر والشعراء (١/ ١٠٧) وكتاب الصناعتين (ص ١٥١) ولسان العرب (١/ ٢٣٧ ـ ثعب، ١١/ ٨٤ ـ ثعل، ١٢/ ٦٦ ـ تلم) والمقتضب (١/ ٢٤٧) والممتع في التصرف (١/ ٣٦٩).

الأشارير: قال في اللسان (٤/ ٤٠١). «الإشرارة. الخصفة التي يُشَرُّ عليها الأقط، وقيل: هي شقّة من شقق البيت يشرَّر عليها؛ وقول أبي كامل اليشكري.. وذكر البيت. قال: يجوز أن يعني به الإشرارة من القديد وأن يعني به الخصفة أو الشقّة. وأرانيها: أي الأرانب. والوخز: الحطيئة بعد الخطيئة والشيء بعد الشيء، أي معدودة... ابن الأعرابي: الإشرارة صفيحة يحفّف عليها القديد، وجمعها الأشارير، وكذلك قال الليث. قال الأزهري: الإشرار ما يُبسط عليه الشيء ليجفّ فصحّ به أنه يكون ما يشرّر ما أقط وغيره ويكون ما يشرَّر عليه، والأشارير جمع إشرارة، وهي اللحم المجفّف». وتتمره: تقدّده. والثعالي: الثعالب. انظر اللسان (٤/ ٩٣).

(٢) عجز بيت من الطويل، وصدره:

لنعْمَ الفتى تعشو إلى ضوء ناره

وهو لامرىء القيس في ديوانه (ص ١٤٢) وتذكرة النحاة (ص ٤٢٠) والدرر (٣/ ٤٨) وشرح أبيات سيبويه (١/ ٤٥١) وشرح التصريح (٢/ ١٩٠) والكتاب (٢/ ٢٥٤) والمقاصد النحوية (٤/ ٢٨٠) وبلا نسبة في أوضح المسالك (٤/ ٦٩) ورصف المباني (ص ٢٣٩) وشرح الأشموني (٢/ ٤٧٧) وشرح ابن عقيل (ص ٥٣٧).

(٣) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

أو أمتدِحْهُ فإنّ الناس قد علموا

وهو لابن حبناء في الدرر (٣/ ٤٨) وفيه: أوس بن حبناء وشرح أبيات سيبويه (١/ ٥٢٧) وفيه: =

أي ابن حارثة. وما ورد من ذلك فيما فيه أل كقوله:

٧١٣ ـ قَـوَاطِنـاً مكّـةَ مـن وُرْقِ الحَمِـي[1]

أي: الحمام، فمن الحذف الذي هو غير حذف الترخيم.

ولا يرخّم الاسم الملازم للنداء، ذكره أبو حيان في «شرح التسهيل». قال: وأما «ملأم» فليس ترخيم: ملأمان، بل بناء على مَفْعل من اللّؤم. قال: ونصّوا أيضاً على أنه لا يرخّم المندوب الذي لحقته علامة الندبة، ولا المستغاث الذي فيه اللاّم قطعاً، وأجاز ابن خَروف ترخيم المستغاث إذا لم يكن فيه لام الاستغاثة كقوله:

٧١٤ ـ أَعـامِ لـكَ بـنَ صَعْصَعَـةَ بـنِ سَعْـدِ[2]

وقال ابن الصائغ: إنه ضرورة. ولا يرخّم المنادى المضاف عند البصريين لأن المضاف إليه ليس هو المنادى، ولا يرخّم إلاّ المنادى، وأجازه الكوفيّون وابن مالك بحذف آخر المضاف إليه كقوله:

٧١٥ ـ خذوا حَظّكم يا آلَ عِكْرِمَ واذْكُروا[3]

= المغيرة بن حبناء وشرح التصريح (٢/ ١٩٠) والكتاب (٢/ ٢٧٢) والمقاصد النحوية (٤/ ٢٨٣). وبلا نسبة في أسرار العربية (ص ٢٤١) والإنصاف (١/ ٣٥٤) وشرح الأشموني (٢/ ٤٧٧) والمقرب (١/ ١٨٨).

(١) ويروى: «أوالفاً» مكان «قواطناً» كما في ديوان العجاج وغيره.

والرجز للعجاج في ديوانه (١/ ٤٥٣) والدرر (٣/ ٤٩) وشرح ابن عقيل (ص ٤٢٥) والكتاب (١/ ٢٦، ١١٠) ولسان العرب (١٥/ ٢٩٣ ـ منى) وما ينصرف وما لا ينصرف (ص ٥١) والمحتسب (١/ ٧٨) والمقاصد النحوية (٣/ ٥٥٤، ٥٥٥، ٤/ ٢٨٥). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (١/ ٢٩٤) والإنصاف (٢/ ٥١٩) والخصائص (٣/ ١٣٥) والدرر (٦/ ٢٤٤) ورصف المباني (ص ١٧٨) وسرّ صناعة الإعراب (١/ ٢٢١) وشرح التصريح (٢/ ١٨٩) وشرح الأشموني (٢/ ٣٤٣، ٤٧٦) وشرح المفصل (٦/ ٧٥).

(٢) عجز بيت من الوافر، وصدره:

تمنّاني ليلقاني لقيط

وهو للأخوص (أو الأحوص) بن شريح في الكتاب (٢/ ٢٣٨) والمقاصد النحوية (٤/ ٣٠٠) وبلا نسبة في الدرر (٣/ ٥٠) وشرح التصريح (٢/ ١٨٤).

(٣) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

أواصرَنا والرَّحْمُ بالغيب تُذكرُ

وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه (ص ٢١٤) وأسرار العربية (ص ٢٣٩) والإنصاف (١/ ٣٤٧) وخزانة الأدب (٢/ ٣٢٩، ٣٣٠) والدرر (٣/ ٥١) وشرح أبيات سيبويه (١/ ٤٦٢) وشرح المفصل (٢/ ٢٠) والكتاب (٢/ ٢٧١) ولسان العرب (٣/ ٣٣٣ ـ فرد، ٤/ ٥٤٩ ـ عذر) والمقاصد النحوية (٤/ ٢٩٠) وبلا نسبة في شرح الأشموني (٢/ ٤٧٠) ولسان العرب (١٢/ ٢٣٣ ـ رحم، ٤١٦ ـ عكرم).

في أبيات أُخَر. وأجاب سيبويه بأنها ضرورة.

قال أبو حيّان: ولو ذهب ذاهب إلى جواز ذلك إذا كان آخر المضاف إليه تاء التأنيث وقوفاً مع الوارد، ومنعه إذا كان غيرها لكان مذهباً.

ولا يرخّم المبنيُّ لسبب غير النداء كباب حذام.

[ترخيمُ ذي التاء]

(ص): ويرخّم ذو التاء مطلقاً خلافاً لابن عصفور في نحو: صَلْمَعَة بن قَلْمَعة، وللمبرّد في النّكرة مطلقاً إلاّ «فُلة» وغيره؛ إنْ كان علماً، قيل: أو نكرة مقصودة زائدين على ثلاثة. قيل: أو ثلاثيّاً محرّك الوسَط. قيل: أو ساكنه.

(ش): ما فيه تاء التأنيث لا يشترط في ترخيمه عَلَمِيَّة، ولا زيادة على الثلاثَة، بل يُرَخّم، وإن كان ثُنَائِيًّا غير عَلَم كقول بعض العرب: يا شَا ارْجُني[1]، يريد: يا شاة أقيمي، ولا تَسْرَحي.

وقال أبو حيّان: ويستثنى «فلة» الخاصّ بالنداء، فإنه لا يجوز ترخيمه، وإن كان مؤنّثاً بالهاء.

ثم إن كان المؤنث بالهاء عَلَماً فلا خلاف في ترخيمه، كقولك في «هبة» مسمّى به: يا هب أقبل.

وإن كان نكرة مقصودة ففيه خلاف: ذهب المبرّد إلى أنه لا يجوز ترخيمها، وردّه الجمهور بنحو قوله:

٧١٦ ـ يـا نَـاقُ سِيـري عَنَقـاً فَسِيحـا[2]

وفي (البديع): لا يُجيز المبرّد ترخيم النّكرة العامّة، نحو: شجرة ونخلة، وإنما يرخّم منها ما كان مقصوداً، وهو خلاف ما حكاه غيره، فلذا قلت: مطلقاً.

---

(١) رَجَنَ الشاةَ رَجْناً: إذا حبسها وأساء علفها؛ وهي شاه راجنٌ وداجنٌ: أي آلفة للمنزل؛ والرَّجْنُ: الإقامة بالمكان. انظر النهاية لابن الأثير (٢/ ٢٠٦).

(٢) وبعده: «إلى سليمان فنستريحا». والرجز لأبي النجم العجلي في الدرر (٣/ ٥٢، ٤/ ٧٩) والردّ على النحاة (ص ١٢٣) وشرح التصريح (٢/ ٢٣٩) والكتاب (٣/ ٣٥) ولسان العرب (٣/ ٨٣ ـ نفخ) والمقاصد النحوية (٤/ ٣٨٧). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٤/ ١٨٢) ورصف المباني (ص ٣٨١) وسرّ صناعة الإعراب (١/ ٢٧٠، ٢٧٤) وشرح الأشموني (٢/ ٣٠٢، ٣/ ٥٦٢) وشرح شذور الذهب (ص ٣٩٤) وشرح ابن عقيل (ص ٥٧٠) وشرح قطر الندى (ص ٧١) وشرح المفصل (٧/ ٢٦) واللمع في العربية (ص ٢١٠) والمقتضب (٢/ ١٤)

وزعم ابن عصفور: أنه لا يجوز ترخيم: صَلْمَعَة بن قَلْمَعَة، لأنه كناية عن المجهول الذي لا يعرف.

قال الشاعر:

٧١٧ ـ أَصَلْمَعَـةُ بْـنَ قَلْمَعَـةَ بـن فَقْـعٍ لهنّـك، لا أَبَـا لـكَ تَـزْدَرِينِـي(١)

قال أبو حيّان: وإطلاق النحويين يخالفه. وأيضاً، وإن كان كناية عن مجهول، فإنه عَلَم ألا ترى أنهم منعوه الصَّرف للعلمية، والتأنيث، فحكمه حكم أسامة للأسد.

والعاري من تاء التأنيث إنما يرخّم بشرطين: أن يكون علماً بخلاف اسم الجنس، والإشارة، والموصول، وأن يكون زائداً على ثلاثة، فلا يرخّم الثّلاثيّ.

وذهب بعضهم: إلى جواز ترخيم النكرة المقصودة، لأنها في معنى المعرفة، ولذلك نعت بها، فأجاز في غضنفر: يا غَضَنْفَ، واستدلّ بما ورد من قولهم: أَطْرِقْ كَرا(٢)، أي يا كروان. ويا صَاحِ، أي يا صاحب. والجمهور جعلوا ذلك شاذّاً.

وذهب الكوفيّون إلاّ الكسائيّ: إلى جواز ترخيم الثّلاثيّ بشرط أن يكون محرّك الوسط، فيقال في حكم: يا حَكَ، وهذا لم يرد به سماع، ولا يقبله قياس.

ونقل ابن بابشاذ: أنّ الأخفش وافق الكوفيين على ذلك.

قال ابن عصفور: فإن كان الثلاثيّ ساكن الوسط كَهِنْد وعمرو، لم يجز قولاً واحداً. أما عند أهل البصرة، فلأن أقلّ ما يبقى عليه الاسم بعد الترخيم ثلاثة أحرف. وأما عند أهل الكوفة، فلئلا يبقى على حرفين ثانيهما ساكن، فَيُشْبِه الأدوات نحو: منْ، وعَنْ. قال أبو حيّان: وليس كما ذكر، بل الخلاف فيه موجود. وحكى أبو البقاء العُكْبري في (كتاب

---

(١) البيت من الوافر، وهو لمغلّس بن لقيط في الدرر (٣/ ٥٣) ولسان العرب (٨/ ٢٠٦ ـ صلمع) وبلا نسبة في لسان العرب (٨/ ٢٥٤ ـ قلمع).

قال في اللسان (٨/ ٢٠٦): «ويقال للرجل الذي لا يُعرف هو ولا أبوه: صلمعة بن قلمعة، وهو هَيُّ بن بَيٍّ، وهيّان بن بيّان، وطامر بن طامر، والضِّلال بن بُهْلُل. وحكى ابن بري قال يقال تركته صلمعة بن قلمعة إذا أخذت كلّ شيء عنده. وصَلْمَعَ رأسه: حلقه، كقلمعه. وصلمعَ الشيءَ: ملّه. وصلمع الرجلُ: أفلس».

(٢) قولهم: «أطرقْ كرا إنّ النعام في القُرَى» يُضرب مثلاً للرجل يتكلم عنده فيظنّ أنه المراد بالكلام، فيقول المتكلم ذلك؛ أي. اسكت فإني أريد من هو أنبل منك وقيل: يضرب مثلاً للرجل الحقير إذا تكلّم في الموضع الجليل لا يتكلم فيه أمثاله؛ والمعنى: اسكت يا حقير حتى يتكلم الأجلاّء. والكرى. الكروان، وهو طائر صغير، فشُبّه به الدليل وشُبّه الأجلاّء بالنعام. وأطرق أي أغْضِ، من إطراق العين، وهو خفض النظر. انظر جمهرة الأمثال للعسكري (١/ ١٥٨)

التبيين)[١]: أن بعض الكوفيين أجازوا ترخيمه. ونقله ابن هشام الخضراوي عن الأخفش، فقال ما نصه: أجاز الفراء وجماعة ترخيم الثلاثيّ المتحرّك الوسط. وأجاز أبو الحسن وحده ترخيم الساكن الوسط، من الثّلاثي.

(ص): **ويرخّم المزج[٢] بحذف ثانيه. وقيل إنما يُحذَفُ حرْف أو حرفان. وقيل: الهاء فقط من ذي «وَيْه» ومن اثني عشر وفرعه الألف أيضاً. ومنع سيبويه ترخيم الجملة، وأبو حيّان: المزج، وأكثر الكوفيّة: ذا «ويه» والفرّاء: مركّب العدد عَلَماً، والجَرْميّ: عَلم الكِناية، والكوفية: المسمّى به من تثنية وجمع.**

(ش): فيه مسائل:

الأولى: اختلف في ترخيم العَلَم المركّب تركيب مزج، فالجمهور على جوازه مطلقاً، ومنع أكثر الكوفيين ترخيم ما آخره «ويه».

وقال أبو حيّان: الذي أذهب إليه أنه لا يجوز ترخيم المركّب تركيب مزج، لأن فيه ثلاثة لغات: البناء وينبغي ألاّ يرخم على هذه، لأنه مبنيّ لا بسبب النّداء كحذام، والإضافة، وقد منع البصريّون ترخيم المضاف، ومنع الصرف. وينبغي ألاّ يجوز ترخيمه، لأنه لم يحفظ عن العرب في شيء من كلامهم.

وأمّا قوله:

٧١٨ ـ أقاتلي الحجّاجُ إن لم أَزُرْ لَهُ دَرَابِ وأَتْرُكْ عند هِنْدٍ فُؤادِيَا[٣]

يريد: «دَرَابْجِرْد»[٤]، فهذا من الترخيم في غير النداء للضرورة وهو شاذّ نادر، لا تبنى عليه القواعد. قال: ولم تعتمد النحاة في ترخيمه على سماع، إنما قالوه بالقياس من جهة أنّ الاسم الثاني منه يشبه تاء التأنيث، فعومل معاملتها بالحذف في التّرخيم، قال: ولكونه غير مسموع، اختلفوا في كيفية ترخيمه؛ فقال البصريّون كلهم بحذف الثاني منه، فيقال في (حضرموت) وخمسة عشر، وسيبويه: يا حضرَ، ويا خمسةَ، ويا سِيبَ. ومنع ذلك ابن كيسان، لأنه يلتبس بالمفردات، وقال: يحذف منه حرف أو حرفان، فيقال: يا حضرمَ في حضرموت، ويا بعلَبَ في بعلبكّ، لأن ذلك أدلّ على المحذوف من حذف الثاني بأسره.

---

(١) لم أجد للعكبري كتاباً بهذا الاسم؛ ولعلّ الصواب «التبيان» وهو كتاب «التبيان في إعراب القرآن». انظر كشف الظنون (ص ٣٤١).

(٢) أي العلم المركّب تركيب مزج، كما سيأتي في الشرح

(٣) البيت من الطويل، وهو لسوار بن المضرب في الحماسة الشجرية (١/ ٢٠٨) وخزانة الأدب (٧/ ٥٥) والدرر (٣/ ٥٣) ومعجم ما استعجم (ص ٥٤٩) والمقاصد النحوية (٢/ ٤٥١).

(٤) دارابجرد: كورة بفارس عمرها دراب بن فارس. انظر معجم البلدان (٢/ ٤٤٦)

وأجاب الأوّلون عن اللّبس بأنه يزول بالانتظار، فيتعيّن إذا خيف.

وقال الفرّاء فيما آخره «ويه»: لا يحذف منه إلا الهاء خاصة. ثم تقلب الياء ألفاً، فيقال في سيبويه: يا سيبوا.

الثانية: إذا سمّي باثني عشر، واثنتي عشرة رخّم بحذف العَجُز، وتحذف معه الألف أيضاً، فيقال: يا اثْنَ، ويا اثنة كما يقال في ترخيمهما لو لم يركّبا، وهذا بناء على أن المركّب من العدد إذا سمي به يجوز ترخيمه وهو مذهب البصريين، ومنع منه الفراء.

الثالثة: ما سمي به من الجملة كتأبط شرّاً، في ترخيمه خلاف:

فذهب أكثر النّحويّين إلى المنع، وابن مالك إلى الجواز، ونقله عن سيبويه فيقال: يا تأبط بحذف الثاني. وقال أبو حيان: هذا النقل عن سيبويه خطأ، فإن سيبويه نص على المنع، وقد سُقْتُ عبارته في النّكت التي لي على «الألفيّة» وما ضمّ إليها.

الرّابعة: لا يستثنى من العَلَمِ المفرد شيء عند الجمهور، واستثنى الجَرْمي مسألة: طامر بن طامر[1] كناية عمن لا يعرف ولا يعرف أبوه فلم يجز ترخيمه، لأنه كناية عن اسمه. وَرُدّ بأنهم رخّموا فلاناً، سُمع: يا فُلَا تَعَالَ. وهو أيضاً كناية.

وأجيب بأن فلاناً كناية عن الأعلام، فرخم كما يرخّم العَلَم، وطامر بن طامر كناية عن مجهول، لا عن عَلَم.

واستثنى الكوفيّون ما سمّي به من مثنّى، وجمع تصحيح، فمنعوا ترخيمه والبصريّون جوّزوه بحذف العلامة والنون.

[ما يحذف مع الحرف الأخير]

(ص): ويحذف مع الآخر متلوّه ليناً ساكِناً زائداً، قبله أكثر من حرفين وحركة تجانسه وجوّز الجَرْمي حذف تالي الفتح، والأخفش المقلوب عن أَصْل، والفرّاء السّاكن الصحيح، ولين بعد حرفين. وقيل: إن كان واواً. وقوم: المدغم، والكوفيّة: يا فعلايا، والألف قبلها، ويحذف زائدان زيدا معاً ما لم يبق على حرفين، وكذا إن حرّك أوّلهما على المشهور.

أمّا متلوّ الهاء فمنعه الأكثر، وجوّزه سيبويه إن بقي ثلاثة ولم ينتظر. وقال أبو حيّان: يجوزان، والتركُ أكثر.

(ش): تقدم أنّ الترخيم حذف الآخر. ويحذف مع الآخر أيضاً ما قبله من حرف لين

---

(١) راجع الحاشية (١) صفحة ٦١.

ساكن زيد قبله أكثر من حرفين، وحركة تجانسه، سواء كان الآخر صحيحاً، أصليّاً أم زائداً أم حرف علّة بشرط ألاّ يكون هاء تأنيث، فيقال في منصور، ومسكين ومروان، وأسماء، وزيدان، وزيدون، وهندات، أعلاماً: يا منْص، ويا مسْك، ويا مَرْو، ويا أسْم، ويا زيد، ويا هند.

فإن اختلّ شرط مِمّا ذكر لم يحذف ما قبل الآخر فلا يحذف إن كان صحيحاً كجعفر، ولا ليناً مُتحركاً كقَنَوّر[1]،وَهَبَيّخ[2]؛ ولا أصلِيّاً كمختار، ومنقاد، فإن ألفهما منقلبة عن ياء وواو خلافاً للأخفش حيث جوّز الحذف في هذه الصورة، فيقال: يا مخت، ويا منق، ولا ما قبله حرفان فقط كعِماد، وثَمود، وسَعيد، لئلا يُشْبِه الاسمُ ببقائه على حرفين الأدواتِ، إذ ليس في الأسماء المتمكّنة ما آخره ساكن خلافاً للفرّاء حيث جوز الحذف فيه فيقال: يا عم، ويا ثم، ويا سع.

وقيل: إنما قال الفرّاء بالحذف في ثمود فقط فِراراً من بقاء آخر الاسم واواً بعد ضمّة.

ووافق البصريين في عماد، وسعيد، لانتفاء ذلك، وجوز أيضاً حذف ما قبل الآخر من ساكن صحيح قبله حرفان فقط كهرقل، فقيل: يا هر، قال: لأنه لو بقي الساكن أشبه الأدوات، إذ ليس في الأسماء المتمكنة ما آخره ساكن.

وَرُدّ بأنه على لغة التمام لا يشبهها، وعلى الانتظار المحذوف مراد

وجوز آخرون حذف الساكن الصحيح إن كان مدغماً كقِرْشَبّ[3]، لأنّه في قوة حرف واحد، ولا ما قبله حركة لا تجانسه كغِرْنيق[4]، وفردوس خلافاً للفرّاء والجَرْمي، حيث جوزا الحذف فيه، فيقال: يا غرن ويا فرد، ولا ما قبل هاء التأنيث كسعلاة وميمونة عند الأكثرين.

وأجاز سيبويه حذفه إن بقي بعده ثلاثة أحرف فصاعداً، ولم ينتظر المحذوف.

قال أبو حيّان: والصحيح مذهب سيبويه، وبه ورد السمّاع، قال:

---

(١) القنوّر: الشديد الضخم الرأس من كل شيء، وكلّ فظّ غليظ: قنوّر (لسان العرب. ٥/ ١٢٠).

(٢) الهبيّخ: الغلام، والهبيّخ: الرحل الذي لا خير فيه، والهبيّخ: الأحمق المسترخي، والهبيّخ: الوادي العظيم أو النهر العظيم (لسان العرب: ٣/ ٦٥).

(٣) القرشبّ: الضخم الطويل من الرجال، وقيل: هو الأكول، وقيل: هو الرغيبُ البطن، وقيل. هو السّيّء الحال؛ وهو أيضاً المسنّ (لسان العرب: ١/ ٦٦٩).

(٤) الغِرْنَيْق والغِرْنِيق والغُرْنُوق والغِرْنَوْق والغِرْناق والغُرانِق والغَرَوْنَق: الأبيض الشابّ الناعم الجميل (لسان العرب: ١٠/ ٢٨٦).

٧١٩ ـ أحـارِ بْـنَ بَـدْرٍ قـد وَلِيـتَ وِلايـةً[١]

يريد: حارثة بن بدر. وقال:

٧٢٠ ـ يـا أرْطَ، إنّـك فـاعِـلٌ مـا قُلْتَـهُ[٢]

يريد: يا أرطاة.

وقال:

٧٢١ ـ أنـك يـا مُعَـاوِ، يـا ابْـنَ الأفْضَـلِ[٣]

يريد: يا معاوية، ويا ابن الأفضل منادى ثانٍ، لأن بعض المنشدين له من العرب كان يقطع عند قوله: يا معاو، ثم يبتدىء يا ابن الأفضل.

ثم قال أبو حيّان: والوجه أن في ذي التاء الذي هو على أكثر من أربعة أحرف وجهين:

أحدهما ـ وهو الشائع الكثير ـ ترخيمه بحذف التّاء فقط.

والثاني ـ وهو قليل ـ ترخيمه بحذف التاء وما يليها. وما فيه زائدتان زِيدا معاً يُحْذفان، وذلك ألفا التأنيث كحمراء، والألف والنّون في نحو سكران، وعلامة التثنية والجَمْعَيْن كما تقدّم، وياء النسب كطائفيّ، والواو والتاء في ملكوت، ورَهَبُوت، وله ثلاثة شروط:

---

(١) صدر بيت من الطويل. ويروى: «أحار بن زيد» مكان «بدر».
وعجزه:

فكن جُرَذاً فيها تخونُ وتسرقُ

وهو لأنس بن زنيم في لسان العرب (١٠/ ١٥٧ ـ سرق) والمقاصد النحوية (٤/ ٢٩٦). وله أو لأنس بن أبي أنيس في الدرر (٣/ ٥٤). ولأبي الأسود الدؤلي في ديوانه (ص١٧٧) والعقد الفريد (٣/ ٦٠). ولأنس بن أبي أنيس أو لابن أبي إياس الديلي أو لأبي الأسود الدؤلي في أمالي المرتضى (١/ ٣٨٤). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٦/ ٤٤) وشرح الأشموني (٢/ ٤٦٩).

(٢) صدر بيت من الكامل، وعجزه.

والمرءُ يستحيي إذا لم يصدقِ

وهو لزميل بن الحارث الفزاري في الأغاني (١٣/ ٣٧) والدرر (٥٥٣) والمقاصد النحوية (٤/ ٢٩٨) وبلا نسبة في شرح الأشموني (٢/ ٤٧٠).

(٣) الرجز للعجاج في ديوانه (١/ ٢٥١) وخزانة الأدب (٢/ ٣٧٨) والدرر (٣/ ٥٥) وشرح أبيات سيبويه (١/ ٥٦٢) والكتاب (٢/ ٢٥٠) وبلا نسبة في الخصائص (٣/ ٣١٦).

الأول: كون زيادتهما معاً كما ذكر، فلو لم يزادا معاً كعلباء[١] لم يحذفا، لأن الأولى زيدت لتلحق ما زيدت الأخرى له وهو فَعْلَلَ ـ ببناء سِرداح[٢]، وَزِلْزال. وكذلك: حَوْلايَا[٣]، وَبَرْدَرايَا[٤] لا يحذفان[٥]، لأنهما لم يزادا معاً، بل الأخيرة جاءت للتأنيث بعد ما كانت الأولى للإلحاق.

الثاني: أن يبقى الاسم على ثلاثة، فإن بقي على أقل لم يحذفا، كيدان، أو بنون علماً.

الثالث: أن يكون أول الزيادتين ساكناً، فإن كان متحرّكاً لم يحذفا كَفْرتَنَى[٦] ومن النحويين من يحذفهما معاً وما آخره ثلاث زوائد مِمّا قبل آخره حرف علة كحَوْلايَا، وبَرْدَرَايا لا يحذف منه إلاّ الأخير فقط عند البصريين، وجوّز الكوفية حذف الثلاثة.

قال أبو حيّان: قياس قولهم يقتضي حذف الثّلاث في: رغَبُوتَى وَرَهَبُوتَى[٧].

---

(١) العلباء: عَصَب العنق؛ قال الأزهري: الغليظ خاصة، وقال ابن سيده: وهو العقب، وقال اللحياني: العلباء مذكر لا غير. وهما علباوان، يميناً وشمالاً، بينهما منبت العنق؛ وإن شئت قلت: علباءان؛ لأنها همزة ملحقة شُبّهت بهمزة التأنيث التي في «حمراء» أو بالأصلية التي في «كساء»، والجمع: العَلابيّ (لسان العرب: ١/ ٦٢٧).

(٢) السِّرْداح والسِّرْداحة: الناقة الطويلة، وقيل. الكثيرة اللحم، وجمعها السرادح (لسان العرب: ٢/ ٤٨٢).

(٣) قال ياقوت في معجم البلدان (٢/ ٣٢٢، ٣٢٣): «حولايا ـ بفتح الحاء وسكون الواو وبعد الياء ألف ـ قرية كانت بنواحي النهروان خربت الآن» قال: «وقال محمد بن طوس القصري: سألت أبا عليّ عن وزن حولايا، فقال: فيه أربعة أحرف من حروف الزيادة، أما الألف الأخيرة فإنها ألف تأنيث كألف حُبْلى، يدلّك على ذلك قول أبي العباس إنها بمنزلة هاء سقاية، وقول سيبويه إنها بمنزلة هاء درحاية؛ وأما الألف الأولى فزائدة، فبقي الواو والياء فلا يجوز أن تكونا زائدتين لأنه يبقى الاسم على حرفين، فثبت أن إحداهما زائدة؛ فإن كانت الواو زائدة فهو فَوْعال وليس ذلك في الأسماء، وإن كانت الياء زائدة فهو فَعلايا، وليس في كلامهم؛ وهذا يدلّ على أنه ليس باسم عربي، ولو أنه عربي كان في أمثلتهم مثله؛ إلا أنه إذا أشكل الزائد من الحرفين حكمت بأن الآخر هو الزائد إذا كان الطرفُ أحمل للتغيير، والزيادة تغيير؛ ويؤكد زيادة الياء في حولايا قولهم بردايا».

(٤) قال ياقوت في معجم البلدان (١/ ٣٧٧): «بردرايا ـ بفتح الدال والراء وبين الألفين ياء ـ موضع أظنه بالنهروان من أعمال بغداد».

(٥) قال سيبويه في الكتاب (٢/ ٢٦١): «باب تكون الزوائد فيه أيضاً بمنزلة ما هو من نفس الحرف: وذلك قولك في رجل اسمه حولايا أو بردرايا: يا برداريَ أقبلْ، ويا حولايَ أقبلْ».

(٦) فرتنى: الأمَةُ والزانيةُ. ذكره في اللسان (١٣/ ٣٢٢) ثم قال. «وقد تقدّم أنه ثلاثيّ على رأي ابن حبيب، وأنّ نونه زائدة؛ وذكره ابن بري: الفرتنى، معرّفاً بالألف واللام، قال: وكذلك الهَلُوك والمُومِسَة»

(٧) قال في القاموس (١/ ٧٧ ـ مادة رغب). «ورَغَبُوتاً ورَغَبُوتَى ورَغَبَاناً محرّكات، ورُغْبَةً ـ بالضم ويحرّك ـ ابتهل، أو هو الضراعة والمسألة». وقال في مادة «رهب» (١/ ٧٩): «والرَّهَبُوتَى ورَهَبُوتٌ ـ محرّكتين ـ خيرٌ من رَحَمُوت؛ أي لأن تُرْهَبُ خيرٌ من أن تُرْحَم».

[لغة الانتظار ولغة ترك الانتظار في المرخّم]

(ص): مسألة: الأجود انتظار المحذوف، فلا يُغَيّر إلاّ بتحريك ما كان مدغماً إن تلا أَلِفاً. قيل: أوّلاً بما كان له لا أصليّ السكون فيفتحه على الأصح. وثالثها: يحذف كلّ ساكن يبقى.

قال الأكثر: وألاّ يرد ما زال سبب حذفه.

ويتعيّن الانتظار في ذي التاء إن ألبس، وقيل: مطلقاً، وقيل: لا يشترط اللّبس في الأعلام، وفيما يؤدي إلى عدم نظير على الأصح. ويعطى آخر ما لم ينتظر ما استحقه لو تمّم به وضعاً. ويرد ثالث ثنائي ذي لين، ويضعّف ثانيه إن جهل، وعيّنه الكوفيّة فيما قبل آخره ساكن.

(ش): في المرخّم لغتان: الانتظار، وهو نيّة المحذوف، وترك الانتظار وهو عدم نيّته والأول أكثر استعمالاً وأقواهما في النحو، وجاء عليه ما قرىء: ﴿وَنَادَوْا يَا مَالِ﴾[1] [الزخرف: ٧٧] وقول زهير:

٧٢٢ ـ يـا حـارِ لا أُرْمَيَـن منكـم بِـداهِيَـةٍ[2]

وجاء على الثاني:

٧٢٣ ـ يَـدْعُـون عَنْتَـر والـرِّمـاحُ كـأنّهـا[3]

ثم إذا انتظر، فلا يغيّر ما بقي، بل يبقى على حركته وسكونه، فيقال: يا جَعْفَ، ويا هرقْ، ولا يُعَلّ فيقال في ثمود، وعلاوة، وسقاية: يا ثمو، ويا علاو، ويا سقايَ إلا بأمرين:

---

(١) هذه قراءة عليّ وابن مسعود وابن وثّاب والأعمش. وقرأ أبو السرار الغنوي: «يا مالُ» بالبناء على الضمّ، جعله اسماً على حياله. انظر تفسير البحر المحيط (٨/ ٢٧، ٢٨)

(٢) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

لم يَلْقَها سُوقةٌ قبلي ولا ملكُ

وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه (ص ١٨٠) وجمهرة اللغة (ص ١٠٠٩) والدرر (٣/ ٥٦) وشرح المفصل (٢/ ٢٢) واللمع (ص ١٩٨) والمقاصد النحوية (٤/ ٢٧٦)

(٣) صدر بيت من الكامل من معلقة عنترة، وعجزه:

أشطانُ بئرٍ في لبان الأدهمِ

وهو في ديوانه (ص ٢١٦) والأغاني (٩/ ٢١٢) والدرر (٣/ ٥٦) وسرّ صناعة الإعراب (١/ ٤٠٣) وشرح شواهد المغني (١/ ٤٨١، ٢/ ٨٣٤) والكتاب (٢/ ٢٤٦) ولسان العرب (٤/ ٦١٠ ـ عنتر، ١٣/ ٢٣٧ ـ شطن، ١٤/ ٢٥٨ ـ دعا) ومغني اللبيب (٢/ ٤١٤) ورصف المباني (ص ٢٤٤) والمحتسب (١/ ١٠٩).

والأشطان: جمع شطن، وهو الحبل، وقيل: الحبل الطويل الشديد الفتل يُستقى به وتُشدّ به الخيل.

أحدهما: تحريك ما كان ساكناً للإدغام إن كان قبله ألف: كاحمارّ، ومُحْمَارٌّ عَلَمَيْن فراراً من التقاء السّاكنين، بخلاف ما قبله غير ألف كحدبّ، ومحمرّ فإنه يبقى على سكونه خِلافاً للفرّاء في قوله: بتحريكه أيضاً، وحيث حرّك على رأي الناس أو على رأيه فبالحركة الأولى التي كانت له في الأصل، فيحرّك في احمارّ بالفتح، وفي محمارّ، ومحمرٌّ بالكسر.

فإن لم تكن له حركة في الأصل كأسْحارّ[1] نبت فبالفتح، لأنه أقرب الحركات. وقيل: بالكسر على أصل التقاء الساكنين، نقله ابن عصفور عن الفرّاء. وقيل: يسقط كلّ ساكن يبقى بعد الآخر حتى ينتهي إلى متحرّك فيقال: يا أسح؛ نقله صاحب (رؤوس المسائل)[2] عن الفرّاء.

الثاني: أن يكون ما قبل آخر الاسم قد حذف لواو جمع كقاضون، ومُصْطَفَوْن علمين، فإن الياء والألف حذفتا لملاقاة الواو.

فإذا رخّم بحذف الواو مع النون ردّت الياء والألف لزوال الموجب للحذف، فيقال: يا قاضي، ويا مُصْطَفَى، هذا مذهب أكثر النحويين، وقاسوه على ردّ ما حذف لنون التّوكيد الخفيفة عند ذهابها في الوقف، وعلى رد ما حذف للإضافة عند حذف المضاف إليه.

وخالفهم ابن مالك، وقال: لا يردّ هنا، فيقال: يا قاضِ، ويا مُصْطَفَ، وإلا لزم ردّ كل مغيّر بسبب إزالة الترخيم إلى ما كان يستحِقّه.

ويتعين الانتظار في موضعين:

أحدهما: ما فيه تاء التأنيث إذا خيف التباسه بالمذكر كعمرة، وضَخمة، وعادلة، وقائمة؛ إذ التمام فيه يوهم أن المنادى مذكر، هكذا جزم به ابن مالك.

وأطلق صاحب (رؤوس المسائل) المنع من غير اعتبار لَبْس البتّة.

قال أبو حيّان: وفصّل شيوخنا فلم يعتبروا اللّبس في الأعلام، واعتبروه في الصفات. قال: وهو الذي دلّ عليه كلام سيبويه.

الثاني: ما يلزم بتقدير تمامه الأداء إلى عدم النظير كما لو رخّم: «طَيْلِسان» بكسر اللام[3]، فإنّه لو قدّر تامّاً لزم وجود فَيْعِل بكسر العين في الصحيح العين، وهو بناء مهمل، كذا جزم به ابن مالك

---

(١) الأسحارُ والإسحارُ: بقلٌ يسمن عليه المال، واحدته إسحارّةٌ وأسحارّةٌ (لسان العرب. ٤/ ٣٥٢)

(٢) هناك أربعة كتب باسم «رؤوس المسائل» في الفروع. الأول لأبي الفتح سليم بن أيوب الرازي المتوفى سنة ٤٧٧ هـ، والثاني للإمام النووي، والثالث لأبي الحسن المحاملي المتوفى سنة ٣٠٧ هـ، والرابع للزمخشري المتوفى سنة ٥٣٨ هـ. انظر كشف الظنون (٩١٥).

(٣) قال في اللسان (٦/ ١٢٥) «الطيلسان تفتح اللام فيه وتكسر، قال الأزهري ولم أسمع فَيْعِلان بكسر =

قال أبو حيان: هذا مذهب الأخفش. وأمّا سائر النحويين كالسيرافي وغيره فإنهم أجازوا فيه التمام، ولم يعتبروا ما يؤول إليه الاسم بعد التّرخيم من ذلك، لأن الأوزان إنما يُعْتبر فيها الأصل لا ما صارت إليه بعد الحذف.

وإذا ترك الانتظار أعطي آخر الاسم ما يستحقه لو تمّم به وضعاً، فيضم ظاهراً إن كان صحيحاً فيقال: يا حارُ، ويا جَعفُ، ويا هرقُ، وتقدر فيه الضمّة إن كان معتلاً كقولك في ناجية: يا ناجي بسكون الياء. ويُعَلّ بالقلب أو الإبدال كقولك في ثمود: يا ثمي بقلب الواو ياء، إذ ليس في الأسماء المتمكنة ما آخره واو قبلها ضمة، وفي علاوة، وسِقاية: يا علاء ويا سقاء بإبدال الواو والياء همزة، لوقوعهما آخراً إثْر ألف زائدة، وفي قَطَوان[1]: «يا قَطَا» بقلب الواو ألفاً لتحرّكها، وانفتاح ما قبلها، وإن كان ثُنَائِيّاً ذا لَين ضعّف إن لم يعلم له ثالث كـ«لات» مُسمّى به إذا رخمته حذفت التاء، وضعّفت الألف فحركت الثانية فانقلبت همزة، فقيل: يا لاء.

وإن عُلِم ثالثه جيء به كـ «ذات» علماً يرخّم بحذف التاء، ويردّ المحذوف، وهو الواو، لأن أصله: ذوات، ولذا قيل في التثنية ذَوَاتا، فيقال: يا ذَوَا، ولا تتعيّن لغة التمام عند البصريين في شيء من الأسماء.

وقال الكوفيون: تتعيّن فيما إذا كان قبل الآخر ساكن، كَهِرَقْل فِرَاراً من وجود اسم متمكّن ساكن الآخر.

(ص): **وجوّز الأكثر زيادة التاء مفتوحة فيما حذفت منه. وقوم: الألف المَمدُودة، ويقف على المرخّم بحذف الهاء غالباً بهاء ساكنة، وهي المحذوفة، أو للسّكت؟ خُلْفٌ[2] ويعوّض منها ألف الإطلاق ضرورة.**

(ش): فيه مسألتان:

الأولى: سمع من كلام العرب مِثْلُ: يا عائِشَةَ بفتح التاء. قال النابغة:

٧٢٤ ـ كِلِينِي لِهَمٍّ يَا أُمَيْمَةَ نَاصِبِ[3]

= العين، إنما يكون مضموماً كالخيزُران والحيسُمان؛ ولكن لما صارت الضمة والكسرة أختين واشتركتا في مواضع كثيرة دخلت الكسرة موضع الضمة».

(١) قطوان: موضع بالكوفة (لسان العرب. ١٥/ ١٩١ ـ مادة قطا).

(٢) الخُلْفُ: الخلاف.

(٣) صدر بيت من الطويل للنابغة الذبياني، وعجزه:

وليلٍ أقاسيه بطيء الكواكب

وهو في ديوان النابغة (ص ٤٠) والأزهية (ص ٢٣٧) وخزانة الأدب (٢/ ٣٢١، ٣٢٥، ٣/ ٢٧٢، =

الرواية بفتح أُميمةَ. فاختلف النحاة في تخريج ذلك؛ فقال ابن كيسان: هو مرخّم، وهذه التّاء هي المبدلة من هاء التأنيث التي تلحق في الوقف أثبتها في الوصل إجراءً له مجرى الوقف، وألزمها الفتح إتباعاً لحركة آخر المرخّم المنتظر.

وذهب قوم منهم الفارِسيّ: إلى أنها أُقْحِمَتْ ساكنةً بين حرف آخر المرخّم وحركته، فحرّكت بحركته، ودعاهم إلى القول بزيادتها حَشْواً أنّها لو دخلت بعد الحرف وحركته لكان الاسم قد كمل ووجب بناؤه على الضمّ.

وذهب آخرون منهم سيبويه: إلى أن التاء زيدت آخراً لبيان أنها التي حذفت في التّرخيم، وحرّكت بالفتح إتباعاً.

وعلى هذه الأقوال الاسم مرخّم. وقيل: إنه غير مرخّم. والتاء غير زائدة، بل هي تاء الكلمة حرّكت بالفتح إتباعاً لحركة ما قبلها، والاسم مبنيّ على الضمّ تقديراً، كما أنّ الأوّل من: يا زيد بن عمرو كذلك، وهذا ما اختاره ابن مالك في «شرح التسهيل» بعد جزمه بقول سيبويه في «التسهيل». واختاره أيضاً ابن طَلْحة.

وألحق قوم في جواز الفتح بذي الهاء: ذا الألف الممدودة، فأجاز أن يقال: يا عفراءَ هَلُمِّي بالفتح. قال ابن مالك: وهذا لا يصحّ، لأنه غير مسموع، وقياسه على ذي التاء قياس على ما خرَج من القواعد.

الثانية: لا يستغنى غالباً عن التاء في الوقف على المرخّم بحذف التاء عن هاء ساكنة، فيقال في الوقف على مثل: يا طلح: يا طلحَهْ.

ونَدَر تركها. حكى سيبويه: يا حرمل في الوقف، يريد: يا حَرْمَلَهْ.

قال ابن عصفور: وهذا يسمع، ولا يقاس عليه. وقال أبو حيّان: بل يقاس عليه، لأنه ليس في ضرورة شعر، لكنه قليل. وإذا وقف بها، فهل هي التي كانت في الاسم قبل ترخيمه أعيدت في الوقف ساكنة مقلوبة هاء، أو هي غيرها وهي هاء السكت المزيدة في الوقف؟ خلاف. جزم ابن مالك بالأول. قال أبو حيّان: وحاصله أن الترخيم لا يكون إلاّ في الوصل، فإذا وقفوا فلا ترخيم، قال: وظاهر كلام سيبويه الثاني.

قال: ومحلّ زيادتها ما إذا رخّم على لغة الانتظار، أما إذا رخم على لغة التمام، فلا، لأنه نَقص لمّا اعتمدوا عليه من جعله اسماً تامّاً حين بنوه على الضّمّ، وقد يجعل بدل الهاء

= ٣٩٢/٤، ٧٤/٥، ٧٥، ٢٢/١١) والدرر (٥٧/٣) وشرح أبيات سيبويه (٤٤٥/١) والكتاب (٢٠٧/٢، ٣٨٢/٣) وكتاب اللامات (ص ١٠٢) ولسان العرب (٧٢١/١ ـ كوكب، ٧٥٨ ـ نصب، ٦/٦ ـ أسس، ١٧٢/٨ ـ شبع) والمقاصد النحوية (٣٠٣/٤) وجواهر الأدب (ص ١٢١) وجمهرة اللغة (ص ٣٥٠، ٩٨٢) وشرح الأشموني (٤٦٩/٢) ورصف المباني (ص ١٦١) وشرح المفصل (١٠٧/٢)

ألف الإطلاق عِوَضاً منها في الضرورة. قال:

٧٢٥ ـ قِفِـي قبـل التَّفَـرُّق يـا ضُبَـاعـا[١]

ذكره ابن عصفور وغيره، ونصّ عليه سيبويه، فقال: واعلم أنّ الشعراء إذا اضطروا حذفوا هذه الهاء في الوقف، وذلك لأنهم يجعلون المدّة التي تلحق القوافي بدلاً منها[٢].

---

(١) تقدم برقم (٣٩٤)

(٢) الكتاب (٢/ ٢٤٢). ثم قال سيبويه (٢/ ٢٤٤): «وإنما كان الحذف ألزم للهاءات في الوصل، وفيها أكثر منه في سائر الحروف في النداء، من قِبَل أن الهاء في الوصل في غير النداء تبدل مكانها التاء، فلما صارت الهاء في موضع يحذف منه لا يبدل منه شيء تخفيفاً، كان ما يبدل ويُغيّر أولى بالحذف وهو له ألزم، وجعلوا تغييره الحذفَ في موضع الحذف إذْ كان متغيراً لا محالة».

المفعول المطلق

(ص): **المفعول المطلق: هو المصدر. وقيل: يختصّ بما فِعْله عام. وقيل: أعمّ منه.**

(ش): إنما سمّي مفعولاً مطلقاً، لأنه لم يقيّد بحرف جرٍّ كالمفعول به، وله، وفيه، ومعه.

والمصدر هو المفعول حقيقة، لأنه هو الذي يحدثه الفاعل. وأمّا المفعول به فمحلّ الفعل.

والزّمان: وقت يقع فيه الفعل. والمكان: محلّ الفاعل والمفعول والفعل. والمفعول له عِلّة وجود الفعل. والمفعول معه مصاحِبٌ للفاعل أو المفعول.

قال أبو حيّان: تسمية ما انتصب مصدراً مفعولاً مطلقاً هو قول النحويين إلاّ ما ذكره صاحب البسيط من تقسيمه المصدر المنتصب إلى مفعول مطلق، وإلى مؤكد، وإلى متّسع، فالمفعول المطلق عنده ما كان من أفعال العامّة نحو: فعلت، وصنعت، وعملت، وأوقعت. فإذا قلت: فعلت فعلاً فالواقع ذات الفعل، لأن الذوات الواقعة منّا هي هذا، ولا يقع منّا الجواهر والأعراض الخارجية عنّا، فلا تكون مطلقة في حقّنا، بل في حقّ الله كقولك: خلق الله زيداً، فإنه مفعول مطلق، فلذلك كان المفعول المطلق أعم من المصدر المطلق.

[الخلاف بين النحويين في أصل المصدر]

(ص): **وهو أصل الفعل والوصف. وقال الكوفيّة: الفعل، وابن طَلْحة: كُلٌّ أصل. وقَوْم: الفعل أصل الوصف.**

(ش): مذهب أكثر البصريّين: أن المصدر أصل، والفعل والوصف فرعان مشتقّان منه، لأنهما يدلاّن على ما تضمّنه من معنى الحدث، وزيادة الزّمان، والذات التي قام بها الفعل، وذلك شأن الفرع أن يدلّ على ما يدلّ عليه الأصل، وزيادة: وهي فائدة الاشتقاق.

ومذهب الكوفيين: أنّ الفعل أصل، والمصدر مشتقّ منه، لأن المصدر مؤكد للفعل، والمؤكَّد قبل المؤكِّد، ولأن المصدر يعتلّ باعتلال الفعل، وبصحّ بصحّته، وذلك شأن الفروع، أن تحمل على الأصول.

وذهب ابن طلحة: إلى أن كُلاًّ من المصدر والفعل أصل بنفسه، وليس أحدهما مشتقاً من الآخر.

وذهب بعض البصريّين: إلى ان المصدر أصل للفعل، والفعل أصل للوصف.

وردّ بأنه ليس في الوصف ما في الفعل من الدّلالة على زمن معيّن، فبطل اشتقاقه منه، وتعيّن اشتقاقه من المصدر. قال أبو حيان: وهذا الخلاف لا يجدي كثير منفعة[1].

[المصدر المبهم والمصدر المختصّ]

(ص): ثم إن لم يُفِد زيادة على عامله، فمبهم لتوكيد، وإلاّ فمختص لنوع، وعدد. ويثنّى، ويجمع دون الأول. وفي النوع خُلْف.

(ش): المصدر نوعان:

مبهم: وهو ما يساوي معنى عامله من غير زيادة، كقمت قياماً، وجلست جلوساً، وهو لمجرّد التأكيد، ومن ثم لا يثنّى، ولا يجمع، لأنه بمنزلة تكرير الفعل، فعومل معاملته في عدم التثنية والجمع، ولذا قال ابن جنّي: إنه من قبيل التأكيد اللّفظيّ.

وقيل: إنه من التوكيد المعنوي، لإزالة الشّك عن الحدث، ورفع توهُّم المجاز، وعليه الآمديّ، وغيره.

وقسّم هؤلاء التوكيد المعنويّ إلى قسمين:

ما لإزالة الشك عن الحدَث، وهو بالمصدر. وما لإزالته عن المحدّث عنه، وهو بالنّفس والعين.

ومختصّ: وهو ما زاد على معنى عامله، فيفيد نوعاً أو عدداً نحو: ضربت ضرب الأمير، أو ضربتين أو ضربات.

ويثنّى ذو العدد، ويجمع بلا خلاف.

وأمّا النوع ففيه قولان:

أحدهما: أنه يُثَنّى ويجمع، وعليه ابن مالك قياساً على ما سمع منه كالعقول،

---

(١) انظر المسألة الثامنة والعشرين من «الإنصاف في مسائل الخلاف» لابن الأنباري (ص ٢٣٥ ـ ٢٤٥)

والألباب، والحُلُوم.

والثّاني: لا، وعليه الشَّلَوْبين قياساً للأنواع على الآحاد، فإنها لا تثنّى، ولا تجمع لاختلافها.

ونسبه أبو حيّان لظاهر كلام سيبويه. قال: والتثنية أصلح من الجمع قليلاً تقول: قمت قيامين، وقعدت قعودين، والأحسن أن يقال: نوعين من القيام، ونوعين من القعود.

[ناصب المصدر]

(ص): وناصبه مثله، وصفة، وفِعْل. فإن كان من لفظه وجرى عليه قال ابن الطّرواة: بفعل مضمر. والسّهيليّ: بمضمر منه.

وإن لم يجر، فثالثها إن غاير معناه فبفعله المضمر، وإلاّ فبه، أو من غير لفظه: فالجمهور بمضمر.

وثالثها: إن كان لتوكيد، أو مختصّاً، وله فعل.

(ش): ينصب المصدر بمصدر مثله نحو: ﴿فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَآؤُكُمْ جَزَآءً مَّوْفُورًا﴾ [الإسراء: ٦٣]. وعجبت من ضرب زيدٍ عمراً ضرباً.

وبالوصف: اسم فاعل نحو: ﴿وَٱلذَّٰرِيَٰتِ ذَرْوًا﴾ [الذاريات: ١]، ﴿وَٱلصَّٰٓفَّٰتِ صَفًّا﴾ [الصافات: ١] ﴿فَٱلْعَٰصِفَٰتِ عَصْفًا﴾ [المرسلات: ٢]، أو اسم مفعول نحو: أنت مطلوب طلباً، وبالفعل نحو: ﴿وَمَا بَدَّلُوا۟ تَبْدِيلًا﴾ [الأحزاب: ٢٣]. هذا إن كان من لفظه، وهو جارٍ عليه كما مثّلنا على مذهب الجمهور.

ونفى صاحب الإفصاح[1] فيه الخلاف. وقال ابن الطّراوة: هو مفعول به بفعل مضمر لا يجوز إظهاره. والتقدير في قعد قعوداً: فعل قعوداً. وقال السّهيليّ كذلك إلاّ أنه قال: أنصبه بمضمر من لفظ الفعل السّابق. فإذا قيل: قعد قعوداً فهو عنده بـ «قعد» أخرى، لا يجوز إظهارها.

قال أبو حيّان: وهذا كله تكلّف، وخروج عن الظاهر بلا دليل.

فإن كان من لفظه، وهو غير جار عليه نحو: ﴿أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ نَبَاتًا﴾ [نوح: ١٧] فثلاثة مذاهب:

أحدها: أنه منصوب بذلك الفعل الظاهر وعليه المازنيّ.

---

(١) «الإفصاح بفوائد الإيضاح» لابن هشام الخضراوي المتوفى سنة ٦٤٦ هـ.

والثاني: أنه منصوب بفعل ذلك المصدر الجاري عليه مضمراً، والفعل الظّاهر دليل عليه، وعليه المبرّد وابن خروف، وعزاه لسيبويه.

والثالث: التفصيل: فإن كان معناه مغايراً لمعنى الفعل الظاهر كالآية، فنصبه بفعل مضمر، والتقدير: فنبتُّم نباتاً، لأن النبات ليس بمعنى الإنبات، فلا يصحّ توكيده به.

وإن كان غير مغاير فنصبه بالظاهر، كقوله:

٧٢٦ ـ وقَــدْ تَطَــوَّيْــتُ انطِــواءَ الحِضْــبِ[1]

لأن التطَوِّيَ والانطواء بمعنى واحد، واختاره ابن عصفور.

وإن كان من غير لفظه، فثلاثة مذاهب:

أحدها، وعليه الجمهور: أنه منصوب بفعل مضمر من لفظه كقوله:

٧٢٧ ـ السّــالِــكُ الثُغْــرةَ اليقظــانَ كــالِئُهــا مَشْيَ الْهَلُوكِ عليها الخَيْعَلُ الفُضُلُ[2]

فـ«مَشْيَ» منصوب بمضمر دلّ عليه السالك.

والثاني: أنه منصوب بالفعل الظّاهر، لأنه بمعناه فتعدّى إليه، كما لو كان من لفظه، وعليه المازنيّ.

والثالث، وعليه ابن جنيّ: التفصيل؛ فإن أريد به التأكيد عمل فيه المضمر الذي من لفظه، كقعدتُ جلوساً وقمت وقوفاً بناءً على أنه من قبيل التأكيد اللّفظيّ، فلا بد من اشتراكه مع عامله في اللفظ، أو بيان النوع عمل فيه الظّاهر، لأنه بمعناه.

---

(١) الرجز لرؤبة في ديوانه (ص ١٦) والدرر (٣/ ٥٩) وشرح أبيات سيبويه (١/ ٢٩١) وشرح المفصل (١/ ١١٢) والكتاب (٤/ ٨٢) ولسان العرب (١/ ٣٢١ ـ حضب). وبلا نسبة في لسان العرب (١٥/ ١٨ ـ طوى). والحضب (بكسر الحاء وفتحها): ضرب من الحيات، وقيل: هو الذكر الضخم منها.

(٢) البيت من البسيط، وهو للمتنخل الهذلي في تذكرة النحاة (ص ٣٤٦) وخزانة الأدب (٥/ ١١) وشرح أشعار الهذليين (٣/ ١٢٨١) والشعر والشعراء (٢/ ٦٦٥) ولسان العرب (١١/ ٢١٠ ـ حفل، ٥٢٦ ـ فضل) والمعاني الكبير (ص ٥٤٣) والمقاصد النحوية (٣/ ٥١٦). وللهذلي في الخصائص (٢/ ١٦٧) وسر صناعة الإعراب (٢/ ٦١١). وبلا نسبة في خزانة الأدب (٥/ ١٠١، ١٠٣) والدرر (٣/ ٦٠، ٦/ ١٨٩) وشرح الأشموني (٢/ ٣٣٧) وشرح عمدة الحافظ (ص ٧٠١).

والهلوك من النساء. الفاجرة الشبقة المتساقطة على الرجال، سميت بذلك لأنها تتهالك أي تتمايل وتتثني عند جماعها؛ ولا يوصف الرجل الزاني بذلك فلا يقال رجل هلوك، وقال بعضهم: الهلوك الحسنة التبعّل لزوجها (اللسان: ١٠/ ٥٠٧ ـ هلك). والخيعل. الفرو، وقيل: ثوب غير مخيط الفرجين يكون من الجلود ومن الثياب، وقيل. هو درع يخاط أحد شقّيه تلبسه المرأة كالقميص، وقيل. هو قميص لا كمّيْ له والفضل. المرأة في ثوب واحد.

وقال ابن عصفور: الأمر في التأكيد ما ذكر.

وأما الذي لغير التأكيد، فإن وضع له فعل من لفظه عمل فيه المضمر أيضاً كقوله:

٧٢٨ ـ وآلــتْ حَلْفــةً لــم تحلّــل[1]

فحلفةً منصوبة بحلفت مضمرة، وإن لم يوضع له فعل انتصب بالظّاهر، ولا يمكن أن يكون بفعل من لفظه، لأنه لم يوضع.

(ص): **والاختصاص بـ «أل» للعهد، والجنس. وقيل: لا تدخله إلا «أن» وصف ونعت وإضافة، ولا تعاقبه «أن» والفعل خلافاً للأخفش، وينوب مضافه ككُلّ، وبعض، وضمير، ونوع، وهيئة، وعدد، وإشارة.**

وأوجب ابن مالك وصفها به، ووقت، ونعت، وما استفهاميّة، وشرطيّة، وآلة، لا ما لم يعهد، ومنه عَلَمٌ كسبحان، وبرّة، وفجار. واستعمل نحو: عطاء، وثواب مصدراً، ولا يقاس والأكثر: لا ينصب مصدرين مؤكّداً، ومُبيّناً، وقيل: يجوز وثلاثة.

(ش): فيه مسائل:

الأولى: الاختصاص في المصدر يكون بـ «أل»، إمّا عهديّة نحو: ضربت الضّرب. تريد ضرباً معهوداً بينك وبين المخاطب أي الضّرب الذي تعلم. أو جنسيةً نحو: زيد يجلس الجلوسَ؛ مريداً الجنس، والتنكير، ويكون بالنّعت نحو: قمت قياماً طويلاً، أو بالإضافة نحو: قمت قيام زيد، والأصل: قياماً مثل قيام زيد، حذف المصدر، ثم صفته، وقام مقامهما المصدر، فأعرب بإعرابه.

الثّانية: لا يجوز أن تقع أن والفعل في موقع المصدر فلا يجوز ضربته أن أضربه، لأن «أن» تخلّص الفعل للاستقبال، والتأكيد إنما يكون بالمصدر المبهم.

وعلّله بعضهم بأنَّ «أن يفعل» يعطي محاولة الفعل، ومحاولة المصدر ليست بالمصدر فلذلك لم يَسُغْ لها أن تقع مع صلتها موقع المصدر. وحكي عن الأخفش إجازة ذلك.

الثالثة: يقوم مقام المصدر المبيّن ما أضيف إليه من كُلّ، وبعض نحو: ﴿فَلَا تَمِيلُوا۟ كُلَّ ٱلْمَيْلِ﴾ [النساء: ١٢٩]، لمته بَعْض اللّوم، وما أدّى معناهما نحو: ضربت أيّ

---

(١) جزء من بيت من الطويل، وتمامه:

ويــومــاً علــى ظهــر الكثيــب تعــذّرت ... علـيّ وآلــتْ ....

وهو لامرئ القيس في ديوانه (ص ١٢) والدرر (٣/ ٦١).

ضرب، ﴿وَلَا تَضُرُّونَهُۥ شَيْـًٔا﴾ [هود: ٥٧]، وضمير نحو: ﴿لَّآ أُعَذِّبُهُۥٓ أَحَدًا مِّنَ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [المائدة: ١١٥]. ونوع نحو: ﴿وَٱلنَّٰزِعَٰتِ غَرْقًا﴾ [النازعات: ١] ورجعتُ الْقَهْقَرى، وقعدتُ القُرْفُصَاءَ، وهيئة نحو: مات مِيتَة سُوء، وعاش عيشةً مَرْضِيّةً، وعدد نحو: ضربت ثلاثين ضَرْبةً، واسم إشارة نحو: ضربت ذلك الضّرب.

قال ابن مالك: ولا بُدّ من جعل المصدر تابعاً لاسم الإشارة المقصود به ذلك المصدر، وردّه أبو حيّان بأن من كلامهم: ظننت ذلك، يشيرون به إلى المصدر، ولذلك اقتصروا عليه إذ ليس مفعولاً أول، ولم يذكروا بعده المصدر تابعاً له، وعلى هذا خرّجه سيبويه. ووقت نحو:

٧٢٩ ـ ألـم تَغْتَمِـضْ عَيْنَـاكَ لَيْلَـةَ أَرْمَـدَا[١]

أي اغتماض ليلة أرمد[٢]، ونعت نحو: ﴿وَٱذْكُر رَّبَّكَ كَثِيرًا﴾ [آل عمران: ٤١]. و«ما» الاستفهاميّة نحو: ما تضربُ زيداً أي أيّ ضرب تضرب زيداً. «وما» الشّرطيّة نحو: ما شئت فقم، أي أي قيام شئت. والآلة نحو: ضربته سَوْطاً ورشقته سهماً، والأصل: ضربة سَوْط، وَرَشْقَة سهم.

ويطّرد في جميع أسماء آلات الفعل، فلو قلت: ضربته خشبة، ورميته آجُرّة لم يجز، لأن الآجرة لم تعهد آلة للرمي، والخشبة لم تعهد آلة للضرب.

الرابعة: من المصدر ما هو عَلَمٌ للمعنى «كسبحان» علم للتسبيح و«برّة» علم للمبرّة، و«فجار» علم للفجْرَة، و«يسار» علم للمَيْسرة، يقال: بَرّه بَرّةً، وفَجَر به فَجارِ، وهو معلّق على الجنس.

الخامسة: استعملوا العطاء مصدراً بمعنى الإعطاء، والثواب مصدراً بمعنى الإثابة، قال الشاعر:

٧٣٠ ـ وبعـد عَطَـائِـكَ المِـائَـة الـرِّتـاعَـا[٣]

---

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

فبِتَّ كما بات السليمُ مُسهَّدا

وهو للأعشى في ديوانه (ص ١٨٥) وخزانة الأدب (٦/ ١٦٣) والخصائص (٣/ ٣٢٢) والدرر (٣/ ٦١) وشرح المفصل (١٠/ ١٠٢) وشرح شواهد المغني (٢/ ٥٧٦) والمحتسب (٢/ ١٢١) ومغني اللبيب (٢/ ٦٢٤) والمقاصد النحوية (٣/ ٥٧) والمنصف (٣/ ٨) وبلا نسبة في شرح الأشموني (١/ ٢١١).

(٢) تقديره في شرح الأشموني (١/ ٢١١)· «اغتماضاً مثل اغتماض ليلة الأرمد»

(٣) عجز بيت من الوافر، وصدره

=

وقال تعالى: ﴿ثَوَابًا مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٩٥] وذلك مسموع لا يقاس عليه.

السادسة: منع الأخفش، والمبرد، وابن السراج، والأكثرون عمل الفعل في مصدرين: مؤكد، ومبيّن.

وذهب السّيرافي وابن طاهر: إلى أنه يجوز أن ينصبهما وأن ينصب ثلاثة إذا اختلف معناها نحو: ضربت ضَرْباً شديداً ضربتين، وعلى الأول[1] الثّاني بدل. ومن المسموع في ذلك قوله:

٧٣١ ـ وَوَطِئْتَنَا وطْئاً على حَنَقٍ وَطْء المُقَيَّدِ يابس الهَرْم[2]

ولا يصح فيه البدلية، لأن الثاني غير الأول، فيخرج على إضمار فعل.

[حذف عامل المصدر]

(ص): مسألة: يحذف عامله لقرينة ويجب في مواضع:

منها ما كان بدلاً من فعله، ويقدر معنى ما لا فِعل له كـ «دَفْرًا»[3]. والأصح: أن بَهْراً فعل، وأنه لا يقاس في الدعاء.

وثالثها: يقاس إن كان له فعل، وجاز رفع بعضها، وقبح إضافتها، وما أضيف نصب.

= أكفراً بعد ردٌ الموت عنّي

وهو للقطاميّ في ديوانه (ص ٣٧) وتذكرة النحاة (ص ٤٥٦) وخزانة الأدب (٨/ ١٣٦، ١٣٧) والدرر (٣/ ٦٢) وشرح التصريح (٢/ ٦٤) وشرح شواهد المغني (٢/ ٨٤٩) وشرح عمدة الحافظ (ص ٦٩٥) ولسان العرب (٨/ ٣٨ ـ عطا، ٩/ ١٤١ ـ رهف) ومعاهد التنصيص (١/ ١٧٩) والمقاصد النحوية (٣/ ٥٠٥). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢/ ٤١١) وأوضح المسالك (٣/ ٢١١) والدرر (٥/ ٢٦٢) وشرح الأشموني (٢/ ٣٣٦) وشرح شذور الذهب (ص ٥٢٨) وشرح ابن عقيل (ص ٤١٤) ولسان العرب (٨/ ١٦٣ ـ سمع، ١٥/ ١٣٨ ـ غنا).

(١) أي مَنْع عمل الفعل في مصدرين.

(٢) البيت من الكامل، وهو للحارث بن وعلة في الدرر (٣/ ٦٢) وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ٢٠٦). ولزهير بن أبي سلمى في لسان العرب (١٢/ ٦٠٧ ـ هرم) وليس في ديوانه. وبلا نسبة في لسان العرب (١/ ١٩٧ ـ وطأ).

وكان في الأصل: «ثابت القدم» وما أثبتناه من المراجع السابقة. ويروى «نابت الهرم» مكان «يابس الهرم». والهرم: واحدتها هرمة، وهي التي يقال لها حيهلة، وقيل. هي البقلة، وقيل: هو شجر.

(٣) في الأصل «ذفراً» بالذال المعجمة، والصواب ما أثبتناه. يقال: دَفْراً دافِراً، لما يجي به فلان على المبالغة؛ أي نَتْناً، ويقال للرجل إذا قبّحت أمره: دَفْراً دافِراً، ويقال: دَفْراً له؛ أي نتناً. انظر لسان العرب (٤/ ٢٨٩).

ومما أفرد وأضيف: وَيْح، وَوَيْس، وويب[1]، ويختار الرفع في ويح مفرداً عكس تَبّ، وقيل: يجب. وفي عطف ويح على تَبّ وعكسه خلف. وعلى الجواز ينصب ويح، وتبّ على حاله ويقال: ويله، وويل له، وويل طويلٌ، وبالنّصب فيهما، وعَوْل وعَوْلة[2]، ولا يفرد عنه، ومضافها للتبيين كـ «لك» بعد سَقْياً، والأحسن في المعرف الرفع، وهو سماع في الأصح.

(ش): يجوز حذف عامل المصدر لقرينة لفظيّة كقولك: حثيثاً لمن قال: أيّ سير سرت؟ أو معنوية نحو: تأهُّباً ميموناً لمن رأيته يتأهّب لسفر، وحجّاً مبروراً لمن قدم من حَجّ، وسعياً مشكوراً لمن سعى في مثوبة.

ويجب الحذف في مواضع: منها حيث كان المصدر بدلاً من اللفظ بالفعل سواء كان فعله مستعملاً، كسَقْياً، ورَعياً، أو مهملاً، أي غير موضوع في لسان العرب كـ «دَفْراً»[3] بمعنى «نتناً». وأُفّة وهي وسخ[4] الأذن وتفّة وهي وسخ الأظفار، فيقدّر للثلاثة فعل من معناها. وجعل ابن عصفور من ذلك: «بَهْراً»[5]، بمعنى غلبة، ومنه:

٧٣٢ ـ ثـم قـالـوا تُحِبُّهـا قلـت بَهْـراً[6]

أي غلبني حبّها غلبة[7].

وقال أبو حيّان: حكى ابن الأعرابي وغيره: أنه يقال للقوم إذا دعي عليهم: بهرهم الله، فيكون منصوباً، بفعل مستعمل، لا مهمل.

---

(١) الويح والويس والويب: بمنزلة الويل في المعنى؛ وقيل غير ذلك. انظر لسان العرب (١/ ٨٠٥) و(٦/ ٢٥٩).

(٢) العَوْل والعَوْلة. رفع الصوت بالبكاء، وكذلك العَويل (لسان العرب. ١١/ ٤٨٢).

(٣) بالأصل «كذفراً» بالذال المعجمة. وراجع الحاشية (٣) في الصفحة السابقة.

(٤) تحرّفت في الأصل إلى «ريح». وانظر لسان العرب (٩/ ٦).

(٥) وقال سيبويه: لا فعل لقولهم «بهراً له» في حدّ الدعاء، وإنما نُصب على توهّم الفعل وهو مما ينتصب على إضمار الفعل غير المستعمل إظهاره. انظر لسان العرب (٤/ ٨٢).

(٦) صدر بيت من الخفيف، وعجزه:

عددَ النجم والحصى والترابِ

وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه (ص ٤٣١) والأغاني (١/ ٨٧، ١٤٨) وأمالي المرتضى (٢/ ٢٨٩) والدرر (٣/ ٦٣) وجمهرة اللغة (ص ٣٣١) والخصائص (٢/ ٢٨١) وشرح أبيات سيبويه (١/ ٢٦٧) وشرح شواهد المغني (ص ٣٩) وشرح المفصل (١/ ١٢١) ولسان العرب (٤/ ٨٢ ـ بهر) ومغني اللبيب (ص ١٥). وبلا نسبة في أمالي المرتضى (١/ ٣٤٥) والكتاب (١/ ٣١١) وكتاب اللامات (ص ١٢٤).

(٧) وقيل. معنى بهراً في هذا البيت جمًّا، وقيل: عَجَباً (اللسان: ٤/ ٨٢).

واختلف هل يقتصر على ما سمع من هذه الألفاظ في الدّعاء للإنسان أو عليه: كسقياً ورَعْياً، وجَدْعاً، وعقْراً، وبُعْداً، وسُحْقاً، وتَعْساً، ونكساً، وبؤساً، وخيبةً، وتبًّا، أو يقاس عليها؟

فسيبويه على الأوّل، والأخفش والمبّرد على الثاني.

قال أبو حيّان: وينبغي أن يفصّل، فيقال: ما كان له فعل من لفظه يقاس وما لا فلا، وقد جاء بعضها في الشعر مرفوعاً قال:

٧٣٣ - أقام وأقوى ذاتَ يَوْمٍ وخَيْبَةٌ لأوّل من يَلْقى وشرٌّ مُيَسَّرُ[١]

فالمجرور خبر له.

ولا تستعمل هذه المصادر مضافة إلاّ في قبيح من الكلام، وإذا أضيفت فالنصب حتم.

ومما جاء مضافاً: بُعْدَك، وسُحْقَك، وأنشد الكسائي:

٧٣٤ - إذا ما المَهَارَى بلّغَتْنَا بلادَنَا فَبُعْدَ المَهَارَى من حَسيرٍ ومُتْعَبِ[٢]

ومما استعمل مفرداً ومضافاً قولهم للمصاب المرحوم: وَيْحَ فلان، وويحه، وويحٌ له وللمتعجّب منه: وَيْباً له، وَوَيْبَك، وَوَيْب غيرك، وَوَيْسَكَ وَوَيْسَه. قال الجزُولي: وهو استصغار واستحقار.

وقال ابن طاهر: ويح كلمة تقال رحمة، وَوَيْس كلمة تقال في معنى رأفة، وهي مضافة إلى المفعول، ومتى أضفتها لزمت النصب، ولا يجوز فيها الرّفع، لأنه مبتدأ لا خبر له.

فإذا أفردت جاز الرفع والنصب تقول: ويحٌ له، وَوَيْحاً له، وويلٌ له، وويلاً له، ولا يَقْوى النصب في هذا قوته في غيره، لأن هذا مصدر لا فعل له، وإنّما يَقْوى النصب في المصدر الذي له فعل نحو: حمداً، وشكراً، فالرّفع في نحو: «ويح»، وَ «وَيْلٌ» قَوِيٌّ.

والغالب على «ويح» الرّفع، وعلى «تَبّ» النّصب إذا أفرد نحو: تبّاً له، ويجوز: تَبٌّ له.

---

(١) البيت من الطويل، وهو لأبي زبيد الطائي في ديوانه (ص ٦١). والدرر (٣/ ٦٣) وشرح أبيات سيبويه (١/ ١٥٣) والكتاب (١/ ٣١٣). وبلا نسبة في شرح المفصل (١/ ١١٤) ولسان العرب (٥/ ٢٩٧ - يسر). ومن معاني أقوى: افتقر، ونزل بالقفر، ونفد طعامه وفني زاده، وجاع فلم يكن معه شيء (المعجم الوسيط: ص ٧٦٨).

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر (٣/ ٦٤) والشاهد في هذا البيت قوله. «فبعد المهارى» حيث أضاف المصدر النائب عن فعله، وهو قوله «بُعْدَ»؛ وهذه الإضافة من قبيح الكلام.

وقال ابن أبي الربيع: تَبّاً لك التزم نصبه، وويح لك التزم رفعه.

وفي ويل لك وجهان، ولو قسنا لساوينا، ولكن لا نتعدّى السّماع.

فإن عطف «ويح» على «تبّ» نصبته، ولا يجوز رفعه، لأنه لا خبر له.

وإن عطف تبّ على «ويح» فكحاله قبل العطف، ويكون جملتان: فعليّة على اسميّة لتساويهما في المعنى.

ويقال: تبّاً له، وويحٌ له، فلا يكون في «ويح» إلاّ الرّفع كحاله قبل العطف. انتهى.

ومنع المازنيّ عطف «ويح» على «تبّ» وعكسه، قال: لأن «ويح» رحمة له، و«تبّ» بمعنى خسران له، فكيف يتصوّر أن يدعو له وعليه في حين واحد.

«وأجيب» بأنّ «ويح» حينئذ أخرج مخرج الدّعاء، وليس معناه الدعاء، أو تَبّاً أيضاً دعاءٌ له على حدّ: قاتله الله ما أشعره!.

ويقال للمصاب المغضوب عليه: ويْلَهُ، وويلٌ له، وويلاً له، وويلٌ طويل له، وويلاً طويلاً، فيجب النصب في الإضافة، ويجوز هو والرفع في الإفراد.

ويقال: عوْل، وعولك، ولا يفرد، وإنما يستعمل تابعاً لوَيْل[١]، ومضافها للتّبيين كـ «لك» في سقياً لك.

وأما المعرّف بـ «أل» فالرفع فيه أحسن من النصب، لأنه صار معرفة فقوي فيه الابتداء نحو: الوْيلُ له، والخيبة له، لكن إدخال «أل» ليس مطّرداً في جميعها، وإنما هو سماع نصّ عليه سيبويه[٢]، فلا يقال: السّقي لك والرّعْي.

وقال الفرّاء والجَرْمي بقياسه، ووهّاه أبو حيّان.

(ص): ومنه المثناة كلبّيك، وسَعْدَيْك تابعة، وحنانَيْك، ودوالَيْك، وهذَاذَيْك، وحِجَارَيْك، وحذَارَيْك، وحوالَيْك ولا تتصرّف وتلزم الإضافة وإضافتها لظاهر، قال ابن مالك: شاذّة لغائب. وخالفه أبو حيّان. فإن أفردت تصرّفت.

وزعم يونس «لَبّاً» مفرداً قلبت ألفه، وتثنيتها للتكثير، وقيل للشّفع، وزعمه السّهيليّ في حَنَانَيْك خاصة، والكاف في ما هو خبر مفعول، وطلب فاعل.

وقال الأعلم: حرف خطاب وسمع «لَبِّ» كأمْسِ.

---

(١) ذكر سيبويه في الكتاب (١/٣١٨) أنه لا يجوز أن يقال «عولك» مفرداً، إلا أن يكون على «ويلك» وهو قولك: «ويلك وعولك».

(٢) قال. «لا يجوز. سقيك؛ إنما تُجْرِي ذا كما أجرت العرب» (الكتاب. ١/٣١٨).

(ش): من الواجب حذف عامله لكونه بدلاً من فعله قولهم في إجابة الدّاعي: لَبّيْك، وسَعْدَيك، أي إجابة بعد إجابة، وإسعاداً بعد إسعاد، أي كلّما دعوتني وأمرتني أجبتك وساعدتك.

ولا يستعمل سَعْدَيْك وحده، بل تابعاً لِلبّيْك كعَوْله بعد وَيْله.

ويجوز أن يستعمل حَنَانَيْك وحده، ومنه قولهم: حَنَانَيْك، أي تحنّناً بعد تحنّن، وقد نطق بفعله قال:

٧٣٥ ـ تحنّـــن علـــيّ هـــدَاك المليـــكُ فـــإنّ لكـــلّ مقـــام مَقـــالاَ[1]

ودواليك من المداولة قال:

٧٣٦ ـ إذا شُـقّ بُـرْدٌ شُـقّ بـالبُـرْد مِثْلُـه دَوَالَيْـكَ حتّـى كُلُّنـا غيـرُ لاَبِـسِ[2]

أي: تداولنا دواليك. كان الرجل في الجاهلية إذا أراد أن يقعد مع امرأته شقّ كلّ واحد منهما ثَوْب الآخر ليؤكد الْمودّة.

وهذاذيك، قال:

٧٣٧ ـ ضَـرْبـاً هَـذَاذَيْـكَ وطَعْنـاً وَخْضَـا[3]

---

(١) البيت من المتقارب، وهو للحطيئة في ديوانه (ص ٧٢) وتخليص الشواهد (ص ٢٠٦) والدرر (٣/ ٦٤) ولسان العرب (١١/ ٥٧٣ ـ قول، ١٣/ ١٣٠ ـ حنن) وبلا نسبة في العقد الفريد (٥/ ٤٩٣) والمقتضب (٣/ ٢٢٤).

(٢) وروي «برقع» مكان «مثله». ورُوي الشطر الثاني:

دواليك حتى ليس للبرد لابسُ

ورُوي:

دواليك حتى ما لذا الثوب لابسُ

والبيت من الطويل، وهو لسحيم عبد بني الحسحاس في ديوانه (ص ١٦) وجمهرة اللغة (ص ٤٣٨) والدرر (٣/ ٦٥) وشرح التصريح (٢/ ٣٧) وشرح المفصل (١/ ١١٩) والكتاب (١/ ٣٥٠) ولسان العرب (٣/ ٥١٧ ـ هذذ، ١١/ ٢٥٣ ـ دول) والمقاصد النحوية (٣/ ٤٠١) وبلا نسبة في أوضح المسالك (٣/ ١١٨) وجمهرة اللغة (ص ١٢٧٢) والخصائص (٣/ ٤٥) ورصف المباني (ص ١٨١) وشرح الأشموني (٢/ ٣١٣) ومجالس ثعلب (١/ ١٥٧) والمحتسب (٢/ ٢٧٩).

(٣) الرجز للعجاج في ديوانه (١/ ١٤٠) وجمهرة اللغة (ص ٦١٥) وخزانة الأدب (٢/ ١٠٦) والدرر (٣/ ٦٦) وشرح أبيات سيبويه (١/ ٣١٥) وشرح التصريح (٢/ ٣٧) وشرح المفصل (١/ ١١٩) والمحتسب (٢/ ٢٧٩) والمقاصد النحوية (٣/ ٣٩٩). وبلا نسبة في إصلاح المنطق (ص ١٥٨) وأوضح المسالك (٣/ ١١٧) وشرح الأشموني (٢/ ٣١٣) والكتاب (١/ ٣٥٠) ولسان العرب (٣/ ٥١٧ ـ هذذ) ومجالس ثعلب (١/ ١٥٧).

أي: تهذّ هَذاذَيك، وحِجَازَيْك، أي تحجز حجازيك أي تمنع، وحَذَارَيْك أي تحذر، أي ليكن منك حذَر بعد حذَر.

زاد صاحب البسيط: حَوَالَيْك، أي إطاقة بعد إطاقة، وهذه المصادر كلها لا تتصرّف، وهي ملتزم فيها الإضافة والتثنية فإن أفرد منها شيء كان متصرّفاً كقوله:

٧٣٨ ـ فقالت حَنَانٌ ما أتى بكِ هَا هُنا[1]

واختلف في تثنيتها، أهي تثنية يشفع بها الواحد، وهل المراد: إجابة موصولة بأخرى، ومساعدة موصولة بأخرى، وحنان موصول بآخر، أم تثنية يراد بها التكثير؟ على قولين؛ أصحهما الثاني. وقال السّهيليّ بالأول في حنانيك خاصة، قال: المراد: رحمة في الدنيا، ورحمة في الآخرة.

ورُدَّ بأن من العرب من استعمله، وهو لا يعتقد الآخرة، قال طرفة:

٧٣٩ ـ حَنَانَيْكَ بعضُ الشّرّ أهون من بَعْضِ[2]

وذهب يونس: إلى أن لبّيك اسم مفرد، وأصله قبل الإضافة: لبّا مقصوراً، قلبت ألفه ياء لإضافته إلى الضّمير كما قلبوا في لَدَيْك، وعليك.

= والهذّ: السرعة في القطع. والوخض. الطعن في الأحواف.

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه

أذو نسبٍ أم أنت بالحيّ عارفُ

وهو للمنذر بن درهم الكلبي في خزانة الأدب (٢/ ١١٢) وشرح أبيات سيبويه (١/ ٢٣٥) وبلا نسبة في أمالي الزجاجي (ص ١٣١) وأوضح المسالك (١/ ٢١٧) والدرر اللوامع (٣/ ٦٦) وشرح الأشموني (١/ ١٠٦) وشرح التصريح (١/ ١٧٧) وشرح عمدة الحافظ (ص ١٩٠) وشرح المفصل (١/ ١١٨) والصاحبي في فقه اللغة (ص ٢٥٥) والكتاب (١/ ٣٢٠، ٣٤٩) ولسان العرب (١٣/ ١٢٩ ـ حنن) والمقاصد النحوية (١/ ٥٣٩) والمقتضب (٣/ ٢٢٥).

و«حنانٌ» مرفوع بتقدير مبتدأ، أي: أمرنا حنان، وهو نائب عن المصدر الواقع بدلاً من الفعل.

(٢) عجز بيت من الطويل، وصدره.

أبا منذر أفنيتَ فاستَبْقِ بعضنا

وهو لطرفة بن العبد في ديوانه (ص ٦٦) والدرر (٣/ ٦٧) والكتاب (١/ ٣٤٨) ولسان العرب (١٣/ ١٣٠ ـ حنن). وبلا نسبة في جمهرة اللغة (ص ١٢٧٣) وشرح المفصل (١/ ١١٨) والمقتضب (٣/ ٢٢٤)

وقد نصب «حنانيك» على المصدر النائب عن الفعل. وثنّى «حنانيك» لإرادة التكثير؛ لأن التثنية أول مراتب التكثير.

والذي ذهب إليه الخليل وسيبويه والجمهور أنه تثنية لبّ[(١)]، كما أنّ حنانيك تثنية حنان، لأنه سمع لبّ ولم يسمع «لبا».

وذكر ابن مالك: أن إضافة لبيك إلى الظّاهر شاذّة كإضافتها إلى الضمير الغائب؛ قال:

٧٤٠ ـ فَلَبّـــيْ يَـــدَيْ مِسْـــور[(٢)]

وقال:

٧٤١ ـ لَبَّيْـــهِ لمَـــنْ يَـــدْعُـــونـــي[(٣)]

وردّه أبو حيّان بأن سيبويه قال في كتابه: يقال: لبّي زَيد، وسعدي زيد، فساق ذلك

---

(١) في اللسان (١/ ٧٣٠، ٧٣١): «رجل لَبٌّ: لازم لصنعته لا يفارقها؛ ويقال. رحل لَبٌّ طَبٌّ أي لازم للأمر. ولَبَّ بالمكان لبًا وألبّ: أقام به ولزمه، وألبّ على الأمر: لزمه فلم يفارقه. وقولهم: لبّيك ولبّيه، منه؛ أي لزوماً لطاعتك».

(٢) جزء من بيت من المتقارب، وتمامه:

دعـــوتُ لمّـــا نـــابنـــي مســـوراً فلبّـــى فلبّـــيْ يـــديْ مســـورِ

وهو لرجل من بني أسد في الدرر (٣/ ٦٨) وشرح التصريح (٢/ ٣٨) وشرح شواهد المغني (٢/ ٩١٠) ولسان العرب (١٥/ ٢٣٩ ـ لبي) والمقاصد النحوية (٣/ ٣٨١). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٣/ ١٢٣) وخزانة الأدب (٢/ ٩٢، ٩٣) وسرّ صناعة الإعراب (٢/ ٧٤٧) وشرح أبيات سيبويه (١/ ٣٧٩) وشرح الأشموني (٢/ ٣١٢) وشرح ابن عقيل (ص ٣٨٣، ٣٨٥) والكتاب (١/ ٣٥٢) ولسان العرب (١/ ٧٣١ ـ لبب، ٤/ ٣٨٨ ـ سور) والمحتسب (١/ ٧٨، ٢/ ٢٣) ومغني اللبيب (٢/ ٥٧٨)

والبيت شاهد على أن «لبّي» و«لبيّك» تثنية «لبّ»، وليس كما زعم يونس أن «لبيك» أصلها «لبّا» وأن الألف زائدة فيها على «لبّ» مثل «جرّا»، وأن الألف انقلبت ياءاً لما اتصلت بالضمير كما انقلبت الألف في «عليك». ولو كانت الألف لغير التثنية لم تنقلب مع الظاهر، كما أن ألف «على» لا تنقلب في قولك: «على زيد مال» وقد انقلبت الألف مع «يدي» ـ وهو ظاهر ـ ياءاً، فعلمنا أن الألف للتثنية. انظر شرح أبيات سيبويه (١/ ٣٨٠).

(٣) قطعة من بيت من الرجز، وتمامه:

لقلت لبّيه لمن يدعوني

وقبله:

إنـــك لـــو دعـــوتنـــي ودونـــي زوراءُ ذاتُ متـــــرعٍ بيُـــونِ

وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (٣/ ١٢٢) وخزانة الأدب (٢/ ٩٣) والدرر (٣/ ٦٨) وسرّ صناعة الإعراب (٢/ ٧٤٦) وشرح الأشموني (٢/ ٣١٣) وشرح التصريح (٢/ ٣٨) وشرح شواهد المغني (٢/ ٩١٠) وشرح ابن عقيل (ص ٣٨٣) ولسان العرب (١/ ٧٣١ ـ لبب، ١٣/ ٦٤ ـ بين) ومغني اللبيب (٢/ ٥٧٨) والمقاصد النحوية (٣/ ٣٨٣)

والزوراء: الأرض البعيدة. والمترع. الحوض الممتلىء. وبيون: الواسعة.

مساق المنقاس المطّرد.

والكاف في نحو: لبّيك، وسَعْدَيك، وحنانيك الواقع موقع الفعل الذي هو خبر في موضع المفعول، لأن المعنى: لزوماً وانقياداً لإجابتك، ومساعدة لما تحبّه. ومعنى قولهم: سبحان الله، وحنانيه: أسَبّحه، وأسترحمه.

والكاف في نحو: هذَاذَيْك ودَوَالَيْك وحنَانيْك، إذا وقعت موقع الطلب في موضع الفاعل، كأنه قال: هذّك ومداولتك وتحنّنك.

وزعم الأعلم: أنّ الكاف حرف خطاب لا موضع لها من الإعراب كهي في «أبصرك»، و «النَّجَاكَ»[١]، و «ذلك» وحذفت النون لشبه الإضافة، ولأن الكاف تطلب الاتصال بالاسم كاتصالها باسم الإشارة، والنون تمنعها من ذلك فحذفت.

ورُدّ بأن وقوع الاسم الظاهر، وضمير الغائب موضع الكاف يبطل كونها حرفاً.

وسمع مفرد لبّيك: لَبِّ بالكسر، وهو مصدر بمعنى: إجابة منصوب مبنيّ كأمسِ، وغاق، لقلّة تمكنه، كذا نصّ عليه سيبويه.

ورَدّ به أبو حيّان على ابن مالك حيث قال: إنه اسم فعل بمعنى: أجبت.

(ص): **ومنه: سبحان الله، ومعاذ الله، وريحانه. ويلزم سبحان الله في الأصح. ولا يتصرّف، ويلزم الإضافة، وعرّف سبحان الله بـ «أل» في الشعر، وأفرد منوّناً وغيره. وقيل: إنه مبنيّ.**

(ش): من البدل عن فعله: سبْحان الله، أي براءة له من السوء، وليس مَصْدراً لسبّح، بل سبّح مشتق منه كاشتقاق: حاشيت من حاشى، ولولَيْتُ من لَوْلا، وصَهْصَهْتُ، وأَفّفْتُ، وسوّفت، وبأبأت، ولبّيت من: صه، وأفّ، وسَوْف، وبأبأ[٢]، ولبيك. ولا يقال: سَبَح مخفّفاً، فيكون سبحان مصدراً له.

ويلزم الإضافة، ولا يتصرّف، وقد يفرد في الشعر منوّناً إنْ لم تنو الإضافة كقوله:

٧٤٢ ـ سبحانَهُ ثم سُبْحاناً نعوذُ به[٣]

---

(١) في اللسان (١٥/ ٣٠٦): «وقالوا: النَّجاك؛ فأدخلوا الكاف للتحصيص بالخطاب، ولا موضع لها من الإعراب لأن الألف واللام معاقبة للإضافة، فثبت أنها ككاف ذلك وأريتك زيداً أبو من هو».

(٢) في الأصل: «بابي»؛ ولعل الصواب كما أثبتناه «بأبأ» ويقال: بأبأت الصبيّ وبأبأت به: قلت له بأبي أنت وأمي. أو لعلها: «بابا» لأن بأبأته وبأبأت به قلت له بابا، وقالوا: بأبأ الصبيَّ أبوه إذا قال له: بابا، وبأبأه الصبيّ إذا قال له: بابا. انظر لسان العرب (١/ ٢٥ ـ مادة بأبأ)

(٣) صدر بيت من البسيط، وعجزه: =

وغير منون إن نُويت كقوله:

٧٤٣ ـ سُبْحـان مـن علقمـة الفـاخـر[1]

أراد: سبحان الله، فحذف المضاف إليه، وأبقى المضاف بحاله.

وعرّف بـ «أل» في الشعر قال:

٧٤٤ ـ سبحـانـك اللّهـم ذا السُّبْحَانِ[2]

ومن ذلك: «معاذ الله» «بمعنى عياذاً بالله».

ويلزم أيضاً الإضافة ولا يتصرف.

ومنه: ريحان الله بمعنى استرزاق الله.

= وقبلنا سبَّح الجوديُّ والجُمُدُ

وهو لورقة بن نوفل في الأغاني (٣/ ١١٥) وخزانة الأدب (٣/ ٣٨٨، ٧/ ٢٣٤، ٢٣٦، ٢٣٨، ٢٤٣) والدرر (٣/ ٦٩). ولأمية بن أبي الصلت في ديوانه (ص ٣٠) والكتاب (١/ ٣٢٦) ولسان العرب (٢/ ٤٧١ ـ سبح، ٣/ ١٣٢ ـ جمد، ١٣٨ ـ جود) ومعجم ما استعجم (ص ٣٩١). ولزيد بن عمرو بن نفيل في شرح أبيات سيبويه (١/ ١٩٤). وبلا نسبة في شرح المفصل (١/ ٣٧، ١٢٠، ٤/ ٣٦) والمقتضب (٣/ ٢١٧)

ويروى: «يعود له» مكان «نعوذ به».

(١) عجز بيت من السريع، وصدره:

أقول لما جاءني فخرُه

ويروى: «وقد قلت» مكان «أقول» و«فجره» و«الفاجر» كلاهما بالجيم، مكان «فخره» و«الفاخر». والبيت للأعشى في ديوانه (ص ١٩٣) وأساس البلاغة (ص ٢٠٠ ـ سبح) والأشباه والنظائر (٢/ ١٠٩) وجمهرة اللغة (ص ٢٧٨) وخزانة الأدب (١/ ١٨٥، ٧/ ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٨) والخصائص (٢/ ٤٣٥) والدرر (٣/ ٧٠) وشرح أبيات سيبويه (١/ ١٥٧) وشرح شواهد المغني (٢/ ٩٠٥) وشرح المفصل (١/ ٣٧، ١٢٠) والكتاب (١/ ٣٢٤) ولسان العرب (٢/ ٣٧١ ـ سبح). وبلا نسبة في خزانة الأدب (٣/ ٣٨٨، ٦/ ٢٨٦) والخصائص (٢/ ١٩٧، ٣/ ٢٣) والدرر (٥/ ٤٢) ومجالس ثعلب (١/ ٢٦١) والمقتضب (٣/ ٢١٨) والمقرب (١/ ١٤٩).

وقيل إن الشاهد في البيت نصب «سبحان» على المصدر، ولزومها للنصب لأنها مصدر جامد، وقد منعت من الصرف لأنها علم للتسبيح، فجرت مجرى «عثمان» الممنوع من الصرف لزيادة الألف والنون فيه.

(٢) الرجز بلا نسبة في حاشية يسّ (١/ ١٢٥) وخزانة الأدب (٧/ ٢٣٤، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥) والدرر (٣/ ٧١) وفيه أن الرجز أنشده ابن مالك في شرح الكافية، قال في نظمها:

سبحـان فـي غيـر اختيـارٍ أُفـردا ... مـلابـسَ التنـويـن أو مجـرَّدا

وشـذّ قـول راجـزٍ ربّـانـي ... سبحـانـك اللّهـم ذا السُّبحـان

ويلزم أيضاً الإضافة، ولا يتصرف، ولم ينطق له بفعل من لفظه، فيقدّر من معناه أي: استرزقه. ولا يستعمل مفرداً، بل مقترناً مع «سبحان الله». وقيل: يستعمل وحده، لأن سيبويه لم يذكره مقترناً مع سبحان الله، ولا نبّه على ذلك.

ومذهب سيبويه: أن سبحان علم للتسبيح ممنوع الصرف(١). وقيل: هو مبنيّ، لأنه لا يتصرّف، ولا ينتقل عن هذا الموضع، فأشبه الحرف.

(ص): ومنه: سلاماً، وحجراً. ومنه: عجباً، وحمداً، وشكراً لا كفراً، وهل هو خبر أو إنشاء، أو يلزم اجتماعهما؟ خلاف. ومنه: أفعله وكرامةً ومسرّة، ونِعْمة عين وحُبّاً، ونَعَام عين. ولا أفعله ولا كيْداً، ولا همّاً، ولأفعلنّه، ورغماً، وهواناً. وجاء رفع بعضها. وطرَدَهُ ابن عصفور. ومنه: صلَفاً، وكرَماً في التعجّب، وهل منه غفرانك؟ خلاف.

(ش): من البدل عن فعله سَلاماً بمعنى براءة منكم، لا خير بيننا ولا شَرّ، ولا يتصرّف بخلاف: «سلام» بمعنى: التحيّة فإنه يتصرّف. ومنه: حِجْراً بكسر الحاء، يقال للرّجل: أتفعل هذا فيقول: حِجْراً، أي منعاً، أي أمنع نفسي، وأبعده، وأبرأ منه.

وقال سيبويه: أي ستراً وبراءة من هذا، ومنه قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ حِجْرًا مَّحْجُورًا﴾ [الفرقان: ٢٢]. ولا يتصرّف إذا كان مشاباً معنى المبادأة والتعوّذ بخلاف ما إذا كان على أصله من المنع أو السّتر من غير أن يشاب هذا المعنى، فإنه متصرّف كقوله تعالى: ﴿لِّذِى حِجْرٍ﴾ [الفجر: ٥].

ومن ذلك: عَجَباً وحمْداً، وشُكراً لا كفراً، قال ابن مالك: وهي إنشاء.

قال أبو حيّان: وكذا قال الشّلَوْبين أيضاً فقال: إن قلت: كيف يكون هذا مما لا يظهر فِعْلُهُ، ولا شَكّ أنه يجوز أن تقول: حمدتُ الله حمداً، وأحْمده حمداً؟ فالجواب: إنما تكلّم سيبويه في «حمْد» الذي هو نفس الحَمْد، أعني الذي هو صيغة الإنشاء للحمد، وهذا لا يظهر معه الفعل، بل يتعاقبان، والذي أورده المعترض إنما هو محض الخبر عن الحمد، لا نفس الحمد.

قال أبو حيّان: والذي ذكره ابن عصفور أنّ هذه الألفاظ خبر فإنه قال: عجباً، وحمداً، وشكراً، ثلاثتها مصادر قائمة مقام أفعالها الناصبة لها، أي: أعجب عجباً، وأحمد حمداً، وأشكر شكراً. وتفارق: وَيْلَهُ وأخواتها في أن معنى هذه الخبر، ومعنى تلك الدّعاء.

وتفارق: سبحان الله وأخواته وإن كان معناها الخبر من جهة أنها تتصرّف فتستعمل مرفوعة كقوله:

---

(١) قال سيبويه في الكتاب (١/ ٣٢٤): «وأما ترك التنوين في سبحان فإنما ترك صرفه لأنه صار عندهم معرفةً، وانتصابه كانتصاب الحمدَ لله».

٧٤٥ ـ عجبٌ لتلكَ قَضِيّةٌ وإقامتي فيكُمْ على تِلْك القَضِيّة أَعْجَبُ[١]

وتلك لا تتصرّف.

وقد سردَهَا سيبويه مع ما هو خبر، فقال[٢]: «هذا باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره [من المصادر في غير الدعاء][٣]»، من ذلك: قولك: حمداً، وشكراً، لا كفراً وعجباً، وأفعل ذلك وكرامة ومسّرة، ونُعْمَة عَيْن، وحباً ونَعَام عَيْن، ولا أفعل ذلك[٤] ولا كيداً، ولا هَمّاً، ولأفعلنّ ذلك ورغْماً، وهواناً، فإنما ينتصب هذا على إضمار الفعل كأنك قلت: أَحْمَدُ اللَّهَ حَمْداً وأشكر الله شُكْراً، وأعْجَب عَجَباً، وأكرمك كرامةً، وأسرّك مسرّةً، ولا أكاد كيداً، ولا أهمّ همّاً، وأرغمك رغْماً. ثم قال سيبويه: وقد جاء بعض هذا رفعاً، يُبْتدأ، ثم يُبْنَى عَليه كقوله: «عجب لتلك قضيّة»[٥]. البيت.

قال: وسمعنا بعض العرب [الموثوق به][٦] يقال له: كيف أصبحت؟ فيقول: حَمْدُ الله، وثناءٌ عليه، [كأنّه يحمله على مضمر في نيّتِه هو المظهر][٧] كأنه يقول: أمري وشأني حَمْدُ الله، وثناءٌ عليه. انتهى.

قال أبو عمرو بن بقيّ[٨]: قول سيبويه: «حمداً وشكراً لا كفراً له، كذا تكلّم بالثلاثة مجتمعة».

وقد تُفرَد، و «عجباً» مفردٌ عنها.

وقال ابن عُصفور: لا يستعمل كفراً إلاّ مع حمداً، وشكراً ولا يقال أبداً: «حمداً» وحده، و «شكراً» إلاّ أن يظهر الفعل على الجواز. ولا يلزم الإضمار إلا مع: لا «كُفْراً».

فهذه الأمور لما جرَت مَجْرى المثل ينبغي أن يلتزم فيها ما التزمته العرب

---

(١) البيت من الكامل، وهو لضمرة بن جابر في الدرر (٣/ ٧٢). ولهنيّ بن أحمر في الكتاب (١/ ٣١٩) ولسان العرب (٦/ ٦١ ـ حيس) ولهمام بن مرة في الحماسة الشجرية (٦/ ٢٥٦) ولرؤبة في شرح المفصل (١/ ١١٤). وبلا نسبة في سمط اللآلي (ص ٢٨٨) وشرح الأشموني (١/ ٩٧) وشرح التصريح (٢/ ٨٧) وشرح قطر الندى (ص ٣٢١).

(٢) انظر الكتاب (١/ ٣١٨، ٣١٩).

(٣) ما بين حاصرتين زيادة من الكتاب.

(٤) في الكتاب: «ذاك».

(٥) لفظه في الكتاب (١/ ٣١٩): «... ثم يبنى عليه. وزعم يونس أن رؤبة بن العجاج كان ينشد هذا البيت رفعاً، وهو لبعض مذحج: عجبٌ .. البيت».

(٦) ما بين حاصرتين زيادة من الكتاب.

(٧) ما بين حاصرتين زيادة من الكتاب

(٨) ابن بقيّ: هو أحمد بن يزيد بن عبد الرحمن وقد تقدم.

وقال أبو حيان: لا يستعمل «أفعل ذلك وكرامةً» إلا جواباً أبداً، وكأنّ قائلاً قال: أفعل ذلك، أو أتفعله؟ فقلت: أفعله، وأكرمك بفعلِه كرامةً، وأسرك مَسرةً بعد مسَرَّة.

ولا يستعمل مَسَرَّةً إلاّ بعد كرامةً، وكذا نُعْمى عين بعد «حُبّاً»، لا يقال: مسرّةً وكرامةً، ولا نُعْمى عين وحُبّاً.

وكرامةً هنا اسم موضوع موضع المصدر الذي هو الإكرام، وكذا نعمة عين، وَنُعَام عين اسمان في معنى: إنعام، وَنِعَام عين بضم النون وكسرها، وفتحها، وأنكر الشّلَوْبين الفتح.

و«أكاد» الذي قدّره سيبويه في كَيْداً اختلف فيه: فقال الأعلم: هي الناقصة، والمعنى: ولا أكاد أقارب الفعل، وحذف الخبر للعلم به. وقال ابن طاهر: هي التامّة، والمعنى: ولا مقاربة.

وهمّاً من هَمَمْتُ بالشيء، ولأفعلنّ ذلك، ورغماً جواب لمن قال: أفعله، وإن رغم أنْفُهُ رَغْماً، وإن هان هَوَاناً.

قال أبو حيّان: وقول سيبويه: وقد جاء بعض هذا رفعاً فيه دليل على أنه لا يطّرد، وبه صرح صاحب (البسيط) وهو مخالف لكلام ابن عصفور أنها تستعمل مرفوعة. انتهى.

ومن ذلك قولك في التعجّب: كَرَماً وصلفاً. قال سيبويه: لأنه صار بدلاً من أَكْرِمْ به وأَصْلِفْ.

قال بعضهم: ويُقدّر ناصبه: كَرُم كرماً، وصلف صلَفاً. لأن أبنية التعجّب ليس منها ما له مصدر إلاّ فَعُل.

ومن ذلك: «غُفْرَانَك» عدّهُ ابن مالك تبعاً للزّجّاجِيّ فيما هو بدل من اللّفظ بالفعل، وقيل: هو من قبيل ما يجوز إظهار ناصبه. واضطرب كلام ابن عصفور في ذلك، فمرة قال بالأوّل، ومرة قال بالثاني.

واختلف هل الفعل الناصب له بمعنى الطلب أو بمعنى الخبر؟ فذهب الزجّاج إلى الأول، وأنّ التقدير: اغْفِرْ غفرانك، وعزاه السّجاوندي[١] إلى سيبويه. وذهب الزمخشري إلى الثاني وأن التقدير نستغفرك غفرانك.

وذهب بعضهم إلى أنه منصوب، على المفعول به، أي نطلب، أو نسأل غفرانك.

---

(١) هو محمد بن محمد بن عبد الرشيد بن طيفور سراج الدين أبو طاهر السجاوندي الحنفي المتوفى في حدود سنة ٦٠٠، وقيل سنة ٧٠٠ هـ. من تصانيفه. تجنيس في الحساب، عين المعاني في تفسير السبع المثاني، كتاب الوقف والابتداء، وغير ذلك. انظر هدية العارفين (٢/ ١٠٦).

وجوز بعضُهم فيه الرفع على الابتداء أو إضمار الخبر، أي: غفرانك مطلوبنا.

[مواضع وجوب حذف عامل المصدر]

(ص): ومنها: الواقع في توبيخ مع استفهام أوْ لا للنفس أو غيرها، أو تفصيل عاقبة طلب، أو خبر، أو نائباً عن خبر اسم عين بتكرير أو حَصْر، أو مؤكد جملة لا تحتمل غيره، ويسمى مؤكد نفسه، أو تحتمل فمؤكد غيره، ويلزم فيه معرفة البتة، ولا يقدّم عليها في الأصح إلا نحو أجدك لا تفعل اللاّزم للإضافة لمناسب الفاعل، وإيلائه غالباً «لا» أو «لم»، أو «لن».

وجوّز الزّجّاجُ توسيطه، وسيبويه رفعه، والمبرد الباقي. ومنها: المشبّه به مشعراً بحدوث بعد جملة مشتملة على معناه وصاحبه دون صالح للعمل ويجوز إتباعه. قال ابن خَرُوف: بضعف، وابن عُصفور سواء، وهو أوْلى إنْ خَلَت الجملة.

(ش): من المواضع التي يجب فيها حذف عامل المصدر: ما وقع في توبيخ سواء كان مع استفهام كقوله:

٧٤٦ ـ أَذُلاً إذا شبّ العِدَى نارَ حَرْبِهِمْ وزَهْواً إذا ما يَجْنَحُونَ إلى السّلمِ[(١)]

أم دونه كقوله:

٧٤٧ ـ خُمولاً وإهمالاً، وغيرك مُولَعٌ بتثبيت أسباب السِّيادة والمَجْدِ[(٢)]

سواء كان التّوبيخ للمخاطب كما مثل، وكقوله:

٧٤٨ ـ أطَرَباً وأَنْت قِنّسْرِيُّ[(٣)]

---

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر (٣/ ٧٣).

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر (٣/ ٧٣).

(٣) الرجز للعجاج في ديوانه (١/ ٤٨٠) وجمهرة اللغة (ص ١١٥١) وخزانة الأدب (١١/ ٢٧٤، ٢٧٥) والدرر (٣/ ٧٤) وشرح أبيات سيبويه (١/ ١٥٢) وشرح ديوان الحماسة المرزوقي (ص ١٨١٨) وشرح شواهد الإيضاح (ص ٢٤٧) وشرح شواهد المغني (١/ ٤١، ٢/ ٧٢٢) والكتاب (١/ ٣٣٨) ولسان العرب (٥/ ٩٣ ـ قسر، ١١٧ ـ قنسر) والمحتسب (١/ ٣١٠) ومغني اللبيب (١/ ١٨). وبلا نسبة في خزانة الأدب (٦/ ٥٤٠) والخصائص (٣/ ١٠٤) وشرح الأشموني (٢/ ٣٠٥) وشرح المفصل (١/ ١٢٣، ٣/ ١٠٤) ومغني اللبيب (٢/ ٦٨١) والمقتضب (٣/ ٢٢٨، ٢٦٤، ٢٨٩) والمقرب (١/ ١٦٢، ٢/ ٥٤) والمنصف (٢/ ١٧٩).

والقنسري: الشيخ. وفي البيت الذي يليه، وهو قوله: «والدهر بالإنسان دواريُّ» شاهد آخر، وهو «دواريّ» بتشديد الياء للمبالغة لا للنسب.

أم للنّفس كقول عامر بن الطُّفَيل يخاطب نفسه: أغُدَّةً كغُدَّةِ البَعير وموتاً في بيت سَلوليّةٍ[1].

ومنها: ما وقع تفصيل عاقبة: طَلَب أو خبر، فالطّلب نحو: ﴿فَشُدُّوا۟ ٱلْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّۢا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً﴾ [محمد: ٤]، والخبر نحو:

٧٤٩ ـ لأجْهَـدَنَّ فـإمّـا دَرْءَ واقعـةٍ ... تُخْشَـى وإمـا بُلُـوغ السُّـؤْلِ والأمَـلِ[2]

ومنها: ما وقع نائباً عن خبر اسم عَيْن بتكرير أو حصْر، فالتكرير نحو: زيد سيراً سيراً، أي يسير وكقوله:

٧٥٠ ـ أنَـا جِـدًّا جِـدًّا ولَهْـوُكَ يَـزْدَا ... دُ إذن مـا إلـى اتِّفـاقٍ سَبِيـلُ[3]

أي: أَجِدّ جِدّاً.

والحصر نحو: إنما زيدٌ سيراً، وما زيد إلاّ سيراً، أي يسير، وكقوله:

٧٥١ ـ ألاَ إنمـا المُسْتَـوْجِبُـون تفضُّـلاً ... بـدَاراً إلـى نَيْـل التّقـدّم فـي الفَضْـلِ[4]

أي: يبادرون بِداراً. جعل أحد اللفظين في التكرير عِوضاً من ظهور الفعل، وقام مقامه في الحصر: «إنما» أو «ما»، و«إلا». فلو كان المخبر عنه اسم معنىً وجب رفع المصدر خبراً عنه نحو: جَدُّك جَدٌّ عَظِيمٌ. وإنّما بِدَارُكَ بِدَارُ حَرِيصٍ.

ومنها: ما وقع مؤكّداً لمضمون جملة: فإن كان لا يتطرّق إليها احتمال يزول بالمصدر سُمّي مؤكّداً لنفسه، لأنه بمنزلة تكرير الجملة، فكأنه نفس الجملة نحو: «له علي دينارٌ اعترافاً».

وإن كان مفهوم الجملة يتطرّق إليه احتمالٌ يزول بالمصدر سمّي مؤكداً لغيره لأنه ليس بمنزلة تكرير الجملة، فهو غيرها لفظاً ومعنىً نحو: أنت ابني حقّاً.

---

(١) يروى على الأكثر بالرفع: «أغدّةٌ كغدّة البعير وموتٌ في بيت سلولية» ويروى «غدّةٌ..» بدون ألف الاستفهام كما في النهاية في غريب الحديث ولسان العرب. وهذا مثل يضرب لاجتماع نوعين من الشرّ. والمثل لعامر بن الطفيل وكان قد وفد على النبيّ ﷺ ومعه أربد أخو لبيد، فقال: أسلمُ على أن يكون لك المدر ولي الوبر وأن تجعل لي الأمر من بعدك. فقال النبي ﷺ: «لا، ولا وبرةٌ» فخرج وقال. لأملأنّها عليك خيلاً جُرْداً ورجالاً مُرْداً. فدعا النبي ﷺ عليهما، فأخذت أربد صاعقة فمات، وضرب عامراً الغدّةُ ـ وهي طاعون الإبل ـ فمال إلى بيت سلوليّة، وجعل يقول: «أغدّة كغدّة البعير وموت في بيت سلوليّة!» وسلول من أذلّ العرب. والمعنى أنه جُمع له ضربان من الذلّة. انظر جمهرة أمثال العرب (١/ ٨٧).

(٢) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الدرر (٣/ ٧٥) وشرح التصريح (١/ ٣٣٢).

(٣) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في الدرر (٣/ ٧٥).

(٤) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر (٣/ ٧٥). والمصدر «بداراً» وقع في حصر.

قال أبو حيّان: وهذا المصدر المؤكّد به في ضَرْبَيْهِ يجوز أن يأتي نكرة ومعرفة باللّام وبالإضافة، فالنّكرة نحو: هذا عبد الله حقّاً، وقطعاً، ويقيناً، وهو عالم جدّاً.

والمعرفة نحو: هذا عبد الله الحقَّ لا الباطل، واليقينَ لا الشّكّ.

والمضاف نحو: صُنْعَ الله، وَوَعد الله، وصِبْغَةَ الله[1]، وكِتابَ الله.

وقد التزم في بعضها التّعريف فقط نحو: البتَّةَ كقولك: لا أفعله البتَّةَ، ومعناه: القطع، ولا أعود إليه البتّةَ، وأنت طالق البتّةَ.

ثم هذا المصدر المؤكّد بضَرْبَيْه لا يجوز تقديمه على الجملة المؤكّدة على الصحيح، وسببه أنّ العامل فيه فعل يفسّره مضمونها من جهة المعنى، إذ التقدير في: له علي دينارٌ اعترافاً: أعتَرِفُ بذلك اعترافاً، وفي: هو ابني حقّاً: أحقّه حقّاً، فأشبه ما العامل فيه معنى الفعل، فلم يجز تقديمه قياساً عليه.

وأجاز الزّجّاج توسيطه، فيقال: هذا حقّاً عبد الله، قال: لأنه إذا تقدّم جزء، فقد تقدّم ما يدل على الفعل واستشهد بقوله:

٧٥٢ ـ وكَـذَاكُـمْ مَصِيـرُ كُـلّ أُنَـاسِ ســوف حَقّـاً تُبْلِيهِـمُ الأيّـامُ[2]

وقوله:

٧٥٣ ـ إنـي وَرَبِّ القـائـم المَهْـدِيّ مـا زِلْـتُ حقّـاً يـا بنـي عَـدِيّ
أَخـا اعتِـلالٍ وَعَلـى أَدِيِّ[3]

أي: سفر.

وأجاز قوم: تقديمه، واستدلّوا بقولهم: أحقّاً زيد منطلق. وأوّله المانعون على أن حقّاً هنا نصب على الظّرف، لا على المصدر أي: أفي حقّ زيد منطلق، نصّ عليه سيبويه.

قال ابن مالك رحمه الله: وأما قولهم: «أجدّك لا تفعل»، فأجاز فيه الفارسيّ تقديرين:

أحدهما: أن يكون: لا تفعل في موضع الحال.

والثاني: أن يكون أصله: أجدك أن لا تَفْعَل، ثم حذفت أنْ، وبطل عملها. وزعم الشَّلَوْبين أنّ فيه معنى القسم، ولذلك قدّم. انتهى.

---

(١) من الآية الكريمة: ﴿صبغة الله ومن أحسنُ من الله صبغةً ونحن له عابدون﴾ [البقرة: ١٣٨]

(٢) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في الدرر (٣/ ٧٦).

(٣) الرجز بلا نسبة في الدرر (٣/ ٧٦).

قال أبو حيّان: قد أدخله سيبويه في المصدر المؤكّد لما قبله، وهو بمنزلة: أحقّاً لا تفعل كذا. ولا تستعمل إلا مُضافاً، وغالباً بعد: لا، أو لم، أو لن. قال في (النّهاية)[١]: والاسم المضاف إليه «جدّ» حقّهُ أنْ يناسب فاعل الفعل الذي في التّكلّم والخطاب والغَيبة نحو: أَجدّي أَكْرَمْتُكَ، وأجدّك لا تفعل، وأجدّك لم تفعل، وأجدّه لم يزرنا. وعِلّة ذلك أنه مصدر يؤكد الجملة التي بعده، فلو أضفته لغير فاعله اختل التوكيد.

قال أبو حيّان: فإن قلت: كيف أدخل سيبويه هذا في المصدر المؤكد لما قبله، وليس كذلك، لأنك إذا فرضته مؤكداً فإنما يكون مؤكداً لما بعده؟ قلت: إنما هو جواب لمن قال: أنا لا أفعل كذا وأنا أفعل كذا، فبلا شك أنّ المتكلّم يحمل كلامه على الجدّ فهو يقوله، فإذا قلت: أتجدّ ذلك جدّاً فهو مؤكد لما قبله.

وجوّز سيبويه رفع هذا النوع كلّه، أي المصدر المؤكد بجملة على تقدير الابتداء، ويكون لازماً الإضمار كالفعل، فصنع الله مثلاً على إضمار «هو» أو «ذلك» و«له عليّ ألف» اعترافٌ كذلك[٢].

وجوّز المبرّد رفع الباقي: الخبر المكرّر، والمحصور. فيقال: زيد سيرٌ سَيْرٌ، وإنما أنت سير.

ومن المواضع التي يجب فيها حذف عامل المصدر ما وقع مُشَبّهاً به مُشْعِراً بحدوث بعد جملة حاوية فعله وفاعله معنىً دون لفظ، ولا صلاحية للعمل فيه كقولك: مررت به فإذا له صوتٌ صوتَ حمار، وله صراخٌ صُراخَ الثّكْلَى، وقوله:

٧٥٤ ـ له صَرِيفٌ صَرِيفَ الْقَعْوِ بِالْمَسَد[٣]

واحترزنا بقولنا: مُشْعِراً بحدوث عَمّا لا يشعر به نحو: له ذَكاءٌ ذَكاءُ الحُكماء فلا

---

(١) «النهاية في النحو» لابن الخبار. وقد تقدم انظر الفهارس العامة.

(٢) قال سيبويه في الكتاب (١/ ٣٨٢): «... وقد يجوز الرفع فيما ذكرنا أجمع على أن يضمر شيئاً هو المظهرُ، كأنك قلت: ذاك وعدُ الله، وصبغةُ الله، أو هو دعوةُ الحقّ، عليّ هذا» ونحوه رفعه»

(٣) عجز بيت من البسيط، وصدره:

مقذوفة بدخيس النَّحْضِ بازلُها

وهو للنابغة الذبياني في ديوانه (ص ١٦) وجمهرة اللغة (ص ٥٧٨، ٧٤١، ٩٤٤) والدرر (٣/ ٧٦) وشرح أبيات سيبويه (١/ ٣١) وشرح الأشموني (٢/ ٥٠٧) والكتاب (١/ ٣٥٥) ولسان العرب (٩/ ١٩١ ـ صرف، ٢٧٧ ـ قذف، ١١/ ٥٢ ـ بزل، ١٥/ ١٩١ ـ قعا) وبلا نسبة في لسان العرب (٦/ ٧٧ ـ دحس) ومجالس ثعلب (ص ٣٢٠)

والمقذوفة الناقة التي رميت باللحم. والدخيس: الكثير والنحض: اللحم. وبازلها: نابها والصريف: الصوت. والقعو: ما تدور فيه البكرة إذا كانت من خشب. والمسد: الحبل.

يجوز نصبه، لأنّ نصب صَوْت وشبهه إنما يكون لكون ما قبله بمنزلة يَفْعَل مسنداً إلى فاعل، إذ التقدير في «وله صوت»: وهو يصوّت، فاستقام نصب ما بعده لاستقامة تقدير الفعل في موضعه، وذلك لا يمكن في: «له ذكاء»، فلم يستقم النصب.

وبقولنا: بعد جملة عمّا بعد مفرد نحو: صوتُه صوْتُ حِمار فلا يجوز نصبه.

وبقولنا: حاوية إلى آخره عن نحو: فيها صوتٌ صوتُ حمار، وعليه نَوْحٌ نَوْحُ الحمام، فالنصب في ذلك ضعيف، لأنه لم يشتمل على صاحب الصوت، فلم يمكن تقديره بـ «يصوّت»، فوجه النّصب على ضعفه أنّ الصوت يدل على المصوّت.

وبقولنا: ولا صلاحية للعمل، عمّا لا يصلح للعمل في المصدر نحو: هو مُصوِّتٌ صَوْتَ حِمار، فإن صوت حمار هنا ينتصب «بمصوّت» لا بمضمر.

ثم إذا اجتمعت الشروط، فإن كان معرفةً تعيّن فيه ما ذكر من النصب على المصدريّة نحو: له صَوْتٌ صَوْتَ الحمار، وإن كان نكرة جاز فيه مع ذلك الحالية بتقدير فعلٍ أي يُبْدِيه ويُخْرِجُه صَوْتَ حمار.

ويجوز الرفع في المعرفة، والنّكرة على الإتباع بدلاً فيهما، ونعتاً في النكرة، وعلى الخبريّة بتقدير المبتدأ فيهما.

وجعل ابن خَروف النصب في هذا النوع أقوى من الرفع، قال: لأن الثاني ليس بالأول، فيدخله المجاز والاتّساع، وجعلهما ابن عصفور متكافئين، لأن في الرفع المجاز، وفي النصب الإضمار، والإتباع أَوْلى من النصب إن خلت الجملة عن صاحبه كما تقدّم.

[ما ينوب عن المصدر]

(ص): **مسألة: أنابوا عنه صفات كعائذاً بك، وهنيّاً[1]، وأقائماً وقد قعدوا. وأعياناً كترباً، وجندلاً، وفاهاً لفيك، وأَأَعْوَر وذَا نَاب. ولا يُقاس، وفي الصّفات خُلْفٌ، والأصح أنها أحوال، والأعيان مفعولات.**

وسمع رفع: تُرْب، وقاس سيبويه رفع أعيان غير الدعاء.

(ش): أنابوا عن المصّدر اللاّزم إضمار ناصبه: صفات كعائذاً بك وهنيّاً لك، وأقائماً وقد قعد الناس، وأقاعداً وقد سار الركب، وهي أسماء فاعلين، وهَنِيءٌ، من هَنُؤَ كشَرِيف من شَرُف، قال بعض المغاربة: وهي موقوفة على السّماع.

(١) هنيًّا: لغة في «هنيئاً» بالهمز. وقرأ الحسن والزهري: «هنيًّا مريًّا» [النساء: ٤] دون همزة؛ أبدلوا الهمزة التي هي لام الكلمة ياء وأدغموا فيها ياء المدّ. انظر تفسير البحر المحيط لأبي حيان (٣/ ١٧٥).

وزعم بعضهم: أنّ ذلك مقيس عند سيبويه، يقال لكلّ من لازم صفة دائباً عليها نحو أضاحكاً وأخارجاً؟

وأنابوا عنه أيضاً أسماء أعيان، قالوا: تُرْباً، وجَنْدلاً في معنى: تَرِبتْ يداه، أي: لا أصاب خيراً، والترب: التّراب، والجندل: الحجارة.

وقالوا: فاها لفيك، أي فا لداهية. ويستعمل هذا في معنى الدّعاء، أي: دهَاهُ اللّهُ، وقيل: ضمير «فاها» لِلْخَيْبة.

وقالوا: «أأَعْور وذَا نَاب»، والمقصود به الإنكار، وأصله: أن بني عامر لما قاتلوا بني أسد جعلوا في مقدّمتهم عند اللقاء جملاً أعور مشوّه الخلق ذا ناب، وهو السّنّ، فقال بعض الأسديين ذلك مُنْكِراً عليهم.

ولا يقاس هذا النوع إجماعاً لا يقال: أرضاً ولاَ جبلاً.

ورأي الأكثرين أن نصب الصّفات المذكورة على الحاليّة المؤكّدة لعاملها الملتزم إضماره، والتقدير: أعوذ، وأتقوم وأتقعد، ونصب الأعيان على المفعوليّة بفعل مقدر، والتّقدير: أطعمك الله، أو ألزمك ترباً وجندلاً، وألزمك الله فاهاً لفيك، وأتستقبلون أعورَ وذَا نابٍ.

وذهب المبرّد: إلى أن هذه الصفات منصوبة على أنها مصادر جاءت على فاعل: كالمالح، والعافية.

وذهب الشّلَوْبين وغيره: إلى أن ترباً وجندلاً انتصبا انتصاب المصدر بدليل جواز دخول اللام فيقال: تُرْباً لك، كما يقال: سَقْياً لك.

وذهب ابن عصفور وابن خَروف: إلى أنّ أعور وذا ناب حال، والتقدير: أتستقبلونه أعور.

وسمع رفع «تُرْبٍ» على الابتداء، وما بعده الخبر قال:

٧٥٥ ـ فَتُــرْبٌ لأفْــواهِ الــوُشـاةِ وجَنْــدَلُ[١]

---

(١) عجز بيت من الطويل، وصدره:

لقد ألب الواشون ألْباً لبينهم

وهو بلا نسبة في الدرر (٣/ ٧٧) وشرح أبيات سيبويه (١/ ٣٨٣) وشرح المفصل (١/ ١٢٢) والكتاب (١/ ٣١٥) والمقتصب (٣/ ٢٢٢).

قال أبو حيّان: ولا ينقاس الرفع في أسماء الأعيان التي يدعى بها، لو قلت: فوها لفيك على قصد الدّعاء لم يجز.

وأما غير المدعوّ بها فقال سيبويه: لو قال: أعور وذو ناب كان مصيباً.

قال أبو حيّان: وهو مبتدأ خبره مقدر، أي: مُسْتَقْبِلُكُم أو مُصادِفُكُم.

المفعول له

[شروطـه]

(ص): المفعول له: شرطه: أن يكون مصدراً خلافاً ليونس مُعَلّلاً، قيل: ومن أفعال الباطن، وشرط المتأخرون والأعلم مشاركته لفعله، وقتاً، وفاعلاً، والجَرْمي، والمبرّد، والرّياشي: تنكيره.

والأصح أن نصبه نصب المفعول به المصاحب في الأصل جارّاً لأنواع المصدر، ولا بفعل من لفظه واجب الإضمار. فإن فقد شرط جرّ باللام أو مِنْ أو الباء، قيل: أو في، إلاّ مع أَنْ وأَنَّ ويكثر معها مقروناً بـ «أل» ويقلّ مُجَرّداً.

ومنعه الجزُولي، ويستويان مضافاً، ويجوز تقديمه خلافاً لقوم، لا تعدّده، ولو مجروراً.

(ش): قال أبو حيّان: تظافرت نصوص النّحويين على اشتراط المصدريّة في المفعول له، وذلك أن الباعث إنما هو الحدَث، لا الذّوات.

وزعم يونس: أنَّ قوماً من العرب يقولون: أمّا العبيدَ فذو عبيد بالنصب، وتأوّله على المفعول له، وإن كان العبيد غير مصدر[1].

وأوّله الزّجّاج بتقدير التّملّك ليصير إلى معنى المصدر كأنه قيل: أمّا تملّك العبيد، أي مهما تذكره من أجل تملّك العبيد.

---

(١) أنكر سيبويه راي يوسى وقبّحه، فقال في الكتاب (١/ ٣٨٩): «وزعم يونس أن قوماً من العرب يقولون أما العبيدَ فذو عبيدٍ، وأما العبدَ فذو عبدٍ، يُجرونه مجرى المصدر سواء وهو قليل خبيث؛ ودلك أنهم شبّهوه بالمصدر كما شبّهوا الجمّاءَ الغفير بالمصدر وشبّهوا خمستَهم بالمصدر؛ كأنما هؤلاء أجازوا. هو الرجلُ العبيدَ والدراهمَ، أي للعبيد وللدراهم، وهذا لا يُتكلم به، وإنما وجهه وصوابه الرفع».

وشرطه: أن يكون معلّلاً بخلاف المصادر التي لا تعليل فيها، كقعَد جلوساً ورَجعَ القَهقَرَى.

وشرط بعض المتأخرين فيه أن يكون من أفعال النفس الباطنة نحو: جاء زيد خوفاً، ورغبةً، بخلاف أفعال الجوارح الظاهرة نحو: جاء زيد قِتالاً للكفّار، وقِراءةً للعِلْم، فلا يكون مفعولاً له.

وشرط الأعلم والمتأخرون مشاركته لفعله في الوقت والفاعل نحو: ضربت ابني تأديباً، بخلاف ما لم يشاركه في الوقت نحو:

٧٥٦ ـ وقــد نَضَّــت لِنَــوْم ثِيَــابَهــا[1]

لأن النّضَّ ليس وقت النوم.

أو الفاعل نحو:

٧٥٧ ـ وإنّــي لَتَعْــرُونــي لــذِكــراك هَــزّة[2]

ففاعل «تعروني» «هزة». وفاعل: «ذكرى» الشاعر، أي: لذكراي إيّاك، فيجرّان باللام.

ولم يشترط ذلك سيبويه، ولا أحدٌ من المتقدّمين فيجوز عندهم: أكرمتك أمس طمعاً غداً في معروفك، وجئت حذَر زيد، ومنه: ﴿ يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾ [الرّعد: ١٢]

---

(١) جزء من بيت من الطويل، وتمامه:

فجئــت وقــد نضّــتْ لــوم ثيــابهــا لــدى الستــر إلاّ لبســة المتفضّــل

وهو لامرىء القيس في ديوانه (ص ١٤) والدرر (٣/٧٨) وشرح شذور الذهب (ص ٢٩٧) وشرح عمدة الحافظ (ص ٤٥٣) ولسان العرب (١٥/٣٢٩ ـ نضا). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢/٢٢٦) والدرر (٤/١٨) ورصف المباني (ص ٢٢٣) وشرح الأشموني (١/٢٠٦) وشرح قطر الندى (ص ٢٢٧) والمقرب (١/١٦١).

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

كما انتفض العصفور بلّله القطرُ

وهو لأبي صخر الهذلي في الأغاني (٥/١٦٩، ١٧٠) والإنصاف (١/٢٥٣) وخزانة الأدب (٣/٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٧، ٢٦٠) والدرر (٣/٧٩) وشرح أشعار الهذليين (٢/٩٥٧) وشرح التصريح (١/٣٣٦) ولسان العرب (٢/ ١٥٥ ـ رمث) والمقاصد النحوية (٣/٦٧). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٧/٢٩) وأمالي ابن الحاجب (٢/٦٤٦، ٦٤٨) وأوضح المسالك (٢/٢٢٧) وشرح الأشموني (١/٢١٦) وشرح شذور الذهب (ص ٢٩٨) وشرح ابن عقيل (٣٦١) وشرح قطر الندى (ص ٢٢٨) وشرح المفصل (٢/٦٧) والمقرب (١/١٦٢)

ففاعل الإرادة هو الله، والخوف والطمع من الخَلْق.

وشرط الجَرْمِي والمبرّد والرّياشيّ: كونه نكرة، وأنه إن وجدت فيه «أل» فزائدة، لأن المراد ذكر ذات السبب الحامل، فيكفي فيه النّكرة، فالتعريف زيادة لا يحتاج إليها.

وردّه سيبويه والجمهور، فإن السبب الحامل قد يكون معلوماً عند المخاطب فيحمله عليه، فيعرفه ذات السبب، وأنها المعلومة له، ولا تنافي بينهما.

فمجموع الشروط باتّفاق واختلاف سِتّة.

وبقي سابع، وهو: ألاّ يكون من لفظ الفعل فإن كان فمفعول مطلق، لأن الشيء لا يكون عِلّة لنفسه، وهذا الشرط راجع إلى معنى الشروط المذكورة كما قال أبو حيّان، فلذا لم أُصَرِّح به.

واختلف في ناصبه، فالصحيح وعليه سيبويه والفارسيّ: أنّ ناصبهُ مفْهم الحدث نَصْبَ المفعول به المصاحِبِ في الأصل حَرْفَ جَرّ، لأنه جوابٌ له، والجواب أبداً على حسب السؤال، فقولك في جواب: لِمَ ضربت زيداً؟: ضربته تأديباً، أصله: للتأديب، إلا أنه أسقط اللاّم، ونصب، ولهذا تُعاد إليه في مثل: ابتغاءَ الثّواب تصدّقت له، لأن الضمير يردّ الأشياء إلى أصولها.

وذهب الكوفيّون: إلى أنه ينتصب انتصاب المصادر، وليس على إسقاط حرف الجرّ، ولذلك لم يترجموا له استغناءً بباب المصدر عنه، وكأنه عندهم من قبيل المصدر المعنويّ، فإذا قلت: ضربت زيداً تأديباً، فكأنك قلت: أدّبته تأديباً.

وذهب الزجاج فيما نقل ابن عصفور عنه: إلى أنه ينتصب بفعل مضمر من لفظه، فالتقدير في: جئت إكراماً لك: أكرمتك إكراماً لك، حذف الفعل، وجعل المصدر عِوَضاً من اللّفظ به، فلذلك لم يظهر.

ومتى فقد شرط من الشّروط المتقدمة وجب جرّه باللام، وامتنع النصب.

فمثال فقد المصدريّة: جئتك للماء، وللعشب، وللسّمُر[1]. ومثال فقد المشاركة البيتان السابقان.

وقد يجرّ بِمِنْ أو الباء لأنهما في معنى اللاّم نحو: ﴿خَٰشِعًا مُّتَصَدِّعًا مِّنْ خَشْيَةِ ٱللَّهِ﴾ [الحشر: ٢١]، ﴿فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟﴾ [النساء: ١٦٠].

(١) السَّمُر: ضرب من شجر الطلح، واحدته سَمُرة (المعجم الوسيط: ص ٤٤٨).

قيل: وقد يجر بـ «في» السّببيّة نحو: «دخلت امْرأةٌ النّار في هِرّة»[١].

ولا يتعيّن الجرّ مع أنْ وأنّ وإن كانا غير مصدرين، لأنهما يُقدّران بالمصدر، وإن لم يتّحدْ فيهما الفاعل أو الوقت، لأنّ حرف الجرّ يحذف معهما كثيراً نحو: أزورك أن تُحْسِنَ إليّ، أو أنّك تُحْسنُ إليّ.

ولا يتعيّن النصب أيضاً عند استيفاء الشّروط، بل يجوز معه الجرّ، ثم إن كان مجرداً من اللاّم والإضافة، فالنصب أكثر، ويقلّ الجرّ كالأمثلة السابقة، ويجوز: ضربته لتأديبٍ.

وذهب الجُزُولي: إلى تعيّن نصبه، ومنع جرّه. قال الشّلَوْبين: ولا سلف له في ذلك.

وإن كان معرّفاً باللاّم فالجرّ أكثر، ويقل النّصب كقوله:

٧٥٨ ـ لا أقعـدُ الجُبْـنَ عـن الهَيْجَـاءِ[٢]

وقوله:

٧٥٩ ـ شَنُّـوا الإغـارةَ فُـرْسَـانـاً ورُكْبَـانـا[٣]

ويجوز: للجبن وللإغارة.

وإن كان مضافاً استوى نصبه وجره، قال تعالى: ﴿يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمُ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٦٥]، وقال: ﴿لِإِيلَٰفِ قُرَيْشٍ﴾ [قريش: ١].

---

(١) جزء من حديث رواه مسلم في صحيحه (كتاب البرّ والصلة والآداب، باب تحريم تعذيب الهرة ونحوها من الحيوان الذي لا يؤذي، حديث رقم ١٣٣) من طريق عبد الله بن عمر: أن رسول الله ﷺ قال: «عُذّبت امرأة في هرّة؛ سجنتها حتى ماتت فدخلت فيها النار، لا هي أطعمتها وسقتها إذ هي حبستها ولا هي تركتها تأكل من خَشَاش الأرض». ورواه أيضاً عن أبي هريرة (رقم ١٣٥) بلفظ: «دخلت امرأة النار من جرّاء هرّة لها..».

(٢) الرجز بلا نسبة في الدرر (٣/ ٧٩) وشرح الأشموني (١/ ٢١٧) وشرح التصريح (١/ ٣٣٦) وشرح ابن عقيل (ص ٢٩٤) وشرح عمدة الحافظ (ص ٣٩٨) والمقاصد النحوية (٣/ ٦٧). وبعده:

ولو توالتْ زُمَرُ الأعداءِ

(٣) عجز بيت من البسيط، وصدره:

فليت لي بهمُ قوماً إذا ركبوا

وهو لقريط بن أنيف في خزانة الأدب (٦/ ٢٥٣) والدرر (٣/ ٨٠) وشرح شواهد المغني (١/ ٦٩) والمقاصد النحوية (٣/ ٧٢، ٢٧٧). وللعنبري في لسان العرب (١/ ٤٢٩ ـ ركب). وبلا نسبة في الجنى الداني (ص ٤٠) وجواهر الأدب (ص ٤٧) والدرر (٤/ ١٠٣) وشرح الأشموني (٢/ ٢٩٣) وشرح شواهد المغني (١/ ٣١٦) وشرح ابن عقيل (ص ٢٩٥، ٣٦١) ومغني اللبيب (١/ ١٠٤).

ويجوز تقديم المفعول له على عامله، ومنعه ثعلب وطائفة.

وردّ بالسماع. قال:

٧٦٠ ـ فمـا جَـزَعـاً ورَبِّ النّـاسِ أَبْكِـي[1]

وقال:

٧٦١ ـ طَرِبْتُ وما شَوْقاً إلى البيض أَطْرَبُ[2]

ولا يجوز تعدّد المفعول له منصوباً كان أو مجروراً، ومن ثَمّ منع في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا لِّتَعْتَدُوا۟﴾ [البقرة: ٢٣١]، فتعلق ﴿لِّتَعْتَدُوا۟﴾ بـ ﴿تُمْسِكُوهُنَّ﴾ على جعل: ﴿ضِرَارًا﴾ مفعولاً له، وإنما يتعلّق به على جَعْل: «ضِرَاراً» حالاً.

---

(١) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

ولا حِرْصاً على الدنيا اعتراني

وهو لجحدر بن مالك في الدرر (٣/ ٨٠) قال صاحب الدرر: «نسبة أبو حيان لجحدر؛ فإن كان يريد جحدر بن مالك الحنفي فلم نجده في نونيته المشهورة إلا أن يكون سقط من الرواة».

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

ولا لعباً مني وذو الشيب يلعبُ

وهو للكميت بن زيد في جواهر الأدب (ص ٣٦) وخزانة الأدب (٤/ ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٩، ١١/ ١٢٣) والدرر (٣/ ٨١) وشرح شواهد المغني (ص ٣٤) والمحتسب (١/ ٥٠، ٢/ ٢٠٥) ومغني اللبيب (ص ١٤) والمقاصد النحوية (٣/ ١١٢). وبلا نسبة في الدرر (٥/ ١١٢)

وفي البيت شاهد آخر، وهو قوله في العجز: «ودو الشيب يلعب» حيث حذف همزة الاستفهام، والتقدير: أوَ ذو الشيب يلعب؟

المفعول فيه

(ص): وهو ما ضُمِّن من اسْم وقتٍ مَعْنَى «في» باطّراد لواقع فيه ولو مقدّراً ناصب له.

ويصلح له مبهم الوقت، ومُخْتَصُّهُ، فإن جاز أن يخبر عنه، أو يجرّ بغير «مِنْ» فمتصرّف، إما منصرف كـ «حين» أو لا كـ «غُدْوةً»، و«بكرة» عَلَمَيْن، وإلا فغير مُنْصرفٍ كبُعَيداتِ بَيْنٍ، وما عيّن من بُكرة، وسُحَيْر، وضُحى، وضحوة، وصباح، ومساء، وليل، ونهار، وعتمة، وعشاء، وعشيّة، وقد تمنع.

وجوّز الكوفية تصرف: ضُحى، وعتمة، وليل، أو ممنوع كـ (سحر) معيّناً مجرّداً.

(ش): المفعول فيه الذي يُسمّى ظرفاً: ما ضمّن من اسْمِ وقتٍ أو مكان معنى «في» باطّرادٍ لواقع فيه مذكور، أو مقدّر ناصب له.

فما ضمّن: جنس يشمل الظرف والحال، أو السّهل والجَبَل، من قول العرب. مُطِرْنا السّهلَ والجبلَ.

وقولنا: من اسم وقت أو مكان يُخْرِجُ الحال.

وقولنا: باطّراد، يُخْرِجُ: السّهلَ والجبل من المثال المذكور، فإنه لا يقاس عليه، لا في الفعل، ولا في الأماكن، فلا يقال: أخصبنا السّهلَ والجبلَ، ولا مُطِرْنا القيعانَ والتّلُولَ، بل يقتصر فيه على مَوْرِدِ السّماع، بخلاف ما ينصب على الظّرفيّة، فإنّه يجوز أن يخلف الاسم والفعل غيرهما، تقول: جلست خلفك، فيجوز: قَعَدْت خلفك، وجلست أمامك.

والنّاصب للمفعول فيه: هو الفعل الواقع فيه ظاهراً نحو: قمت يوم الجمعة، وقمت أمامك، فالقيام واقعٌ في يوم الجمعة، وفي الأمام، وهو العامل فيه، أو مقدّراً نحو: زيد أمامك، والقتالُ يوم الجمعة، فالعامل فيهما «كائن» أو «مستقرٌّ» وهو مقدّر لا ملفوظٌ به.

وبدأت في المتن بالكلام على ظرف الزمان، فلذا اقتصرت في الحدّ على ذكره، وهو

أوسع من المكان، لأن جميع أسماء الزمان صالحة للنصب على الظرفية، مبهمة كانت أو مختصّةً.

والسبب في تعدّي الفعل إلى جميع ظروف الزمان قُوّةُ دلالته عليه من جهة أنّ الزمان أحدُ مدلولَي الفعل، كما أنّ السبب في تعديته إلى جميع ضروب المصادر قوة الدّلالة عليها من حيث يدلّ عليها من جهة المعنى واللفظ.

فالمبهم ما وقع على قَدْرٍ من الزمان غير معيّن: كوَقت، وحِين، وزَمان.

ويُنْصَبُ على جهة التأكيد المعنويّ، لأنه لا يزيد على دلالة الفعل.

ومنه: ﴿أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا﴾ [الإسراء: ١] لأن الإسراء لا يكون إلاّ بالليل. قال بعضهم: ولا يُنْكَرُ التأكيد في الظرفية كما لا يُنْكَرُ في المصدر والحال.

والمختصّ قسمان: معدودٌ، وهو ما له مقدارٌ من الزّمان معلومٌ: كسَنَةٍ، وشَهْر، ويومين، والمحرّم، وسائر أسماء الشهور، والصيف، والشتاء.

ولا يعمل فيه من الأفعال إلاّ ما يتكرّر، ويَتَطاول، فلا يُقالُ: مات زيد يومين، ومن ثمّ قدّر في ﴿فَأَمَاتَهُ ٱللَّهُ مِاْئَةَ عَامٍ﴾ [البقرة: ٢٥٩]: «فَأَلْبَثَهُ».

وغير مَعْدودٍ: وهو أسماء الأيّام: كالسّبت، والأحد. وما يُخَصَّصُ بالإضافة كيوم الجَمَل، أو بـ «أل» كاليوم، واللّيلة، أو بالصّفة: كقعدت عندك يوماً قعد عندك فيه زيد، وما أضافت إليه العرب لفظ «شهر» من أعلام الشهور، وهو رمضان، وربيع الأول، وربيع الآخر خاصة.

ثم ظرف الزمان قسمان:

أحدهما: متصرّف، وهو: ما جاز أن يستعمل غير ظرف كأن يكون فاعلاً، أو مبتدأ، أو خبراً، أو ينتصب مفعولاً به، أو ينجرّ بغير «مِنْ»: كسرني يوم الخميس، ويوم الجمعة مبارك، واليوم يوم الجمعة، وأجئت يوم الجمعة و ﴿لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [النساء: ٨٧].

ثم هو نوعان: مُنْصَرِفٌ: كحين، ووقت، وساعة، وشهر، وعام، ودهر. وغير مُنْصَرِفٍ: كغُدْوة، وبُكْرَة عَلَمَيْنِ، قصد بهما التّعْيين أم لا؛ لأن عَلَمِيّتَهُما جِنْسِيّة، فيستعملان استعمال أسامة، فكما يقال عند قصد التعميم: أسامة شَرّ السِّباع، وعند التعيين: هذا أسامة فاحْذَرْهُ، يقال عند قصد التعميم: غُدْوة، أو بُكْرة وقت نشاط، وعند قصد التّعيين: لأسيرنّ اللّيلة إلى غُدوة أو بُكْرة

وقد يَخْلُوان من العَلَمِيّة بأن يُنَكّرا بَعْدَها، فينصرفان، ويتصرّفان، ومنه: ﴿وَلَهُمْ رِزْقُهُمْ فِيهَا بُكْرَةً وَعَشِيًّا﴾ [مريم: ٦٢].

قال أبو حَيّان: جعلت العرب: «غُدْوة» و«بُكْرة» علمين لهذين الوقتين، ولم تفعل ذلك في نظائرهما كعَتَمة، وضَحْوَة، ونحوهما. وذكر بعضهم أن «بكرة» في الآية إنما نوّنت[١] لمناسبة «عَشِيّاً».

الثاني: غير مُتصرّفٍ بأن لا يُخْبَر عنه، ولا يُجَرّ بغير «مِنْ» بل يلزم النّصب على الظرفية، أو يجرُّ بـ «مِنْ» وإنما لم يَحْكُموا بتصرف ما جرّ بـ «من» وحدها كعند، وقيل لأنّ «مِنْ» كثرت زيادتها فلم يعتدّ بدخولها على الظّرف الذي لا يتصَرّف، وهو أيضاً نوعان:

ممنوع الصرف: كسَحَر إذا كان من يوم بعينه، وجرّد من أل والإضافة، نحو: أزورك يوم الجمعة سَحَر، وجِئْتُك سَحَر وأنت تريد بذلك: من يومٍ بعينه، بخلاف ما إذا كان نكرة فإنه ينصرف ويتصرّف نحو: ﴿ نَّجَّيْنَٰهُم بِسَحَرٍ﴾ [القمر: ٣٤].

وكذا إنْ عرّف بـ «أل» أو الإضافة نحو: سِير بزيد يَوْمَ الجُمُعة السَّحَر منه أو من سَحَرِه.

ومنصرف: «كبُعَيْداتِ بَيْن» بمعنى أوقات غير متّصلة، وهي جمع: «بُعَيْد» مُصَغّرةً، ومعناه: لقيته مِراراً متفرّقةً قريباً بعضها من بعض، فجمع «بُعَيْد» يدلّ على ما أريد من المِرَار، وتصغيرُهُ يدلّ على ما أريد من تقاربها، لأن تصغير الظرف: المرادُ به التّقريبُ.

ومنه ما عيّن من «بكرة» و«سُحَير» وضُحى، وضَحْوة، وصباح، ومَساء، وليل، ونهار، وعَتَمة وعِشَاء، وعَشِيّة، فهذه الأسماء نكرات أريد بها أزمان معيّنة، فوضعت موضع المعارف، وإن كانت نكرة، ولذلك لا تَتَصرّف[٢]، وتوصف بالنّكرة تقول: أتيتك يوم الخميس ضُحى مُرْتَفِعة، ولَقِيتُك يوم الجمعة عتمة متأخّرة.

وقد يمنع «عشية» الصّرف، فتصير إذ ذاك عَلَماً جِنْسيّاً كَغُدْوة.

وأجاز الكوفيون تصرّف ما عُيِّن من عتمة، وضَحْوة، وليل، ونهار، فتقول: سير عليه عتمة، وضَحْوة، وليل، ونهار.

(ص): ومنه ما لم يُضَفْ مِنْ مركّب الأحيان: كصباحَ مساءَ، أيْ كلّ صباح ومساء، ويساويه المضاف معنى خلافاً للحريريّ في تخصيصه الفعل بالأول.

وذو، وذات، مضافين لوقت إلاّ في لغة، وأنكرها السّهيلي في «ذات». ويقبُحُ تصرّف وصف حينٍ عرض قيامه، ولم يُوصَف.

(١) تحرّفت في الأصل إلى «تؤنث» والصواب ما أثبتناه.

(٢) قال ابن يعيش في شرح المفصل (٢/ ٤٢) في «سحر»: «إذا صغّر وأريد به سحر يوم بعينه فإنه ينصرف ويدخله التنوين».

(ش): أُلحِق بالممنوع التّصرّف في التزام النّصب على الظرفيّة ما لم يضف من مركّب الأحيان: كفلان يزورنا صباحَ مساءَ، ويومَ يومَ، أي كلّ صباح ومساء، وكل يوم، قال:

٧٦٢ ـ ومَنْ لا يَصْرِفِ الواشِينَ عَنْهُ صَباحَ مَساءَ يضنوه خَبالا[1]

وقال:

٧٦٣ ـ آتِ الرِّزقُ يَوْمَ يَوْمَ فَأَجْمِل طلباً، وابْغ للقيامة زادا[2]

وهو مبني حينئذ لتضمّنه معنى حرف العطف: كخمسةَ عشرَ، بخلاف ما إذا أُضِيف الصّدر إلى العجز، فإنه يتصرف فيقع ظرفاً وغير ظرف كقوله:

٧٦٤ ـ ولولا يومُ يومٍ ما أردنا[3]

وقوله:

٧٦٥ ـ وقد علاك مشِيبٌ حِينَ لا حينِ[4]

وكذا إذا لم يركّب، بل عطف نحو: فلاَنٌ يتعاهدُنا صباحاً ومسَاءً.

وزعم الحريريّ في (درّة الغوّاص): أنه فرْقٌ بين قولك: يأتينا صباحَ مَسَاءٍ على الإضافة، وصباحَ مَساءَ على التّركيب، وأن الخواص يَهِمُون في ذلك، فلا يفرقون بينهما، وأن الفرق هو أن المراد به مع الإضافة: أنه يأتي في الصباح وحده، إذْ تقدير الكلام: يأتينا في صباحِ مَساءٍ.

والمراد به عند تركيب الاسمين، وبنائهما على الفتح: أنه يأتي في الصباح والمساء، لأن الأصل: صباحاً ومساءً، فحذف العاطف[5].

---

(١) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في الدرر (٣/ ٨٢) وشرح شذور الذهب (ص ٩٥) وفيه: «يبغوه» مكان «يضنوه».

(٢) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في الدرر (٣/ ٨٢) وشرح شذور الذهب (ص ٩٦).

(٣) صدر بيت من الوافر، وعجزه.

جزاءَك والقروضُ لها جزاءُ

وهو للفرزدق في ديوانه (ص ٩١ ـ طبعة الصاوي، ١٣٥٤ هـ). وخزانة الأدب (٤/ ٤٦، ٤٨، ٦/ ٤٤٠) والكتاب (٣/ ٣٠٣). وبلا نسبة في الدرر (٣/ ٨٣) وشرح شذور الذهب (ص ١٠٠)

(٤) عجز بيت من البسيط، وصدره.

ما بالُ جهلكَ بعد الحلم والدِّينِ

وهو لجرير في ديوانه (ص ٥٥٧) وخزانة الأدب (٣/ ٢٠٥، ٤/ ٤٧) والدرر (٣/ ٨٣) وشرح أبيات سيبويه (٢/ ١٣٠) والكتاب (٢/ ٣٠٥)

(٥) انظر درّة العوّاص للحريري (ص ١٩٣)، وقد تصرّف السيوطي بنقل النصّ هنا.

وردّ عليه ابن بَرّي(١): بأن هذا الفرق لم يقله أحد، بل صرح السِّيرافي: بأن سير عليه صباح مساءٍ، وصباحَ مَسَاءَ، وصباحاً ومساءً، معناهن واحد.

ثم قال: وليس: سير عليه صباحَ مساءٍ مثل قولك: ضربت غلام زيد، في أن السير لا يكون إلاّ في الصباح، كما شهر أن الضرب لا يقع إلاّ بالأوّل، وهو الغلام دون الثاني، لأنك إذا لم تُرِدْ أنّ السير وقع فيهما لم يكن في مجيئك بالمساء فائدة، وهذا نص واضح.

وألحق العرب أيضاً بالممنوع التصرّف في التزام النّصب على الظرفية: «ذا»، و «ذات» مضافين إلى زمان نحو: لقيتُه ذا صباحٍ، وذا مساءٍ، وذاتَ مرّة، وذاتَ يوم، وذاتَ ليلة، قال:

٧٦٦ ـ إذا شَــدّ العِصــابــة ذَاتَ يَــوْمٍ(٢)

إلا في لغيّة لخثعم، فإنها أجازت فيها التّصرّف، فيقال: سير عليه ذاتُ ليلة برفع: «ذات» وقال بعض الخثعميّين:

٧٦٧ ـ عـزَمـتُ علـى إقـامـةِ ذي صَبـاحٍ(٣)

---

(١) هو عبد الله بن برّي بن عبد الجبار بن برّي، المقدسي الأصل المصري الشافعي، أبو محمد نحويّ لغويّ، ولد بمصر سنة ٤٩٩ هـ، وقيل: بدمشق. وقرأ الأدب، وانتفع به خلق كثير، وتوفي بمصر سنة ٥٨٢ هـ. من تصانيفه: الاختيار في اختلاف أئمة الأمصار،والتنبيه والإيضاح عما وقع في كتاب الصحاح، وغلط الضعفاء من أهل اللغة، وحواشٍ على درة الغواص في أوهام الخواصّ للحريري، وحاشية على المعرب للجواليقي؛ وله شعر. انظر ترجمته في وفيات الأعيان (١/ ٣٣٨) وطبقات الشافعية للسبكي (٤/ ٢٣٣) وإنباه الرواة (٢/ ١١٠) والنجوم الزاهرة (٦/ ١٠٣) وبغية الوعاة (ص ٢٧٨) وشذرات الذهب (٤/ ٢٧٣) ومرآة الجنان (٣/ ٤٢٤) وكشف الظنون (ص ٧٤١ و١٠٧٢) وهدية العارفين (١/ ٤٥٧).

(٢) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

وقام إلى المجالس والخصومِ

وهو لأبي قيس بن الأسلت في ديوانه (ص ٨٨) والدرر (٣/ ٨٤).

(٣) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

لشيء ما يسوّد من يَسُودُ

ويروى: «لأمر ما» مكان «لشيء ما». وهو لأنس بن مدركة في الحيوان (٣/ ٨١) وخزانة الأدب (٣/ ٨٧، ٨٩) والدرر (١/ ٣١٢، ٣/ ٨٥) وشرح المفصل (٣/ ١٢). ولأنس بن نهيك في لسان العرب (٢/ ٥٠٣ ـ صبح). ولرجل من خثعم في شرح أبيات سيبويه (١/ ٣٨٨). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٣/ ٢٥٨) والجنى الداني (ص ٣٣٤، ٣٤٠) والخزانة (٦/ ١١٩) والخصائص (٣/ ٣٢) والكتاب (١/ ٢٢٧) والمقتضب (٤/ ٣٤٥) والمقرب (١/ ١٥٠).

وفي البيت شاهد آخر، وهو قوله: «لشيء ما» أو «لأمر ما» حيث جاءت «ما» مفيدة التهويل والتعظيم.

وزعم السهيلي: أنّ «ذات مرة»، و«ذات يوم» لا تتصرّف لا في لغة خَثْعم، ولا في غيرها، وأن الذي يتصرّف عندهم إنّما هو «ذو» فقط. وردّه أبو حيّان بتصريح سيبويه[١]، والجمهور بخلاف ذلك.

والسّبب في عدم تصرّف: «ذا» و«ذات» في لغة الجمهور أنهما في الأصل بمعنى صاحب وصاحبة، صفتان لظرف محذوف، والتقدير في «لقيته ذا صباح ومساء»: وقتٌ[٢] صاحب هذا الاسم، و«ذات يوم»: قطعة ذات يوم، فحذف الموصوف وأقيمت صفته مقامه، فلم يتصرّفوا في الصّفة لئلاّ يكثر التّوسّع.

وعبارة ابن أبي العافية: فضَعُف لذلك، ولم يستعمل إلاّ ظرفاً، ولأن إضافتهما من قبيل إضافة المسمّى إلى الاسم، وهي قليلة في كلام العرب، فلم يتصرّفوا فيها لذلك.

واستقبح جميعُ العرب التصرّف في صفة حينٍ عرض قيامها مقامه، ولم توصف كقولك: سير عليه قديماً أو حديثاً أو طويلاً، فهذه أوصاف عرض حذف موصوفها، وانتصب على الظّرفيّة، فلو تصرّف فيها فقيل: سير عليه قديمٌ أو حديثٌ أو طويلٌ، قَبُحَ ذلك.

فإن لم يعرض قيامها مقامه، بل استعمل ظرفاً، وهي في الأصل صفةٌ نحو: «قريب، ومليّ» حسن فيها التّصَرّف نحو: سير عليه قريبٌ، وسير عليه مليٌّ من النّهار، أي: قطعة من النهار، ولو وصفت حسن فيها أيضاً التّصَرّف نحو: سير عليه طويلٌ من الدّهر، لأنها لمّا وصفت ضارعت الأسماء.

(ص): وما صَلُح جواب كم، أو متى، وهو اسم شَهْر لم يُضَفْ إليه شهر. قيل: أو أضيف. قال ابن خروف: وكذا شَهْر مفرد، وأعلام الأيام، أو كان الأبَد، والدّهر واللّيل، والنّهار مقروناً بأل لا لمبالغة، فالفعل واقعٌ في كله تعميماً أو توزيعاً، ويجوز في غيرها التّعميم والتبعيض إن صلح. وتعريف جواب كم خلافاً لابن السّراج، وإضافة شهر إلى كلّ الشهور وفاقاً لسيبويه، وخلافاً للمتأخرين. وقيل: نصب المعدود، والموقّت نصب المفعول

---

(١) الذي في الكتاب (١/ ٢٥٥) خلاف هذا، وهو يؤيد ما قاله السهيلي من عدم تصرف «ذات مرة وذات يوم»، قال سيبويه «. . . ومثل ذلك سِيرَ عليه ذاتَ مرة، نصبٌ، لا يجور إلا هذا. ألا ترى أنك لا تقول: إن ذات مرة كان موعدهم، ولا تقول: إنما لك ذاتُ مرّة، كما تقول إنما لك يومٌ» ثم قال (١/ ٢٢٦). «وكذلك: سير عليه ذاتَ يوم، وسير عليه ذاتَ ليلة، بمنزلة ذات مرّة».

(٢) «وقتٌ» بالرفع على أنها حبر للمبتدأ «التقدير» وفي حاشية الصبّان (٢/ ١٣٣) «وقتاً» بالنصب، وهي أوضح؛ وعبارته: «ومن غير المتصرف عند خثعم ذا وذات مضافين إلى زمان، فيلتزمون نصبهما على الظرفية، نحو: لقيته ذا صباح وذا مساء وذات يوم وذات ليلة؛ أي وقتاً ذا صباح ووقتاً ذا مساء ومدّة ذات يوم ومُدّة ذات ليلة؛ أي وقتاً صاحب هذا الاسم ومُدّة صاحبت هذا الاسم».

نيابة عن المصدر، وقيل: على حذف المصدر.

(ش): ما صلح أن يقع جواباً لِكَمْ، ولا يصلح أن يكون جواباً لمتى، وهو ما كان موقّتاً غير معرّف، ولا مخصّص بصفة نحو: ثلاثة أيّام، ويومين فإنه يصلح أن يكون جواب: كم سرت؛ فهذا النوع يكون الفعل في جميعه إمّا تعميماً وإمّا تقسيطاً فإذا قلت: سرت يومين، أو ثلاثة أيام فالسير واقعٌ في اليومين أو في الثلاثة من الأول إلى الآخر. وقد يكون في كلّ واحد من اليومين أو الثلاثة. وإن لم يعمّ من أول اليوم إلى آخره.

ومن التعميم: صمت ثلاثة أيّام. ومن التقسيط: أذّنت ثلاثة أيام، ومن الصّالح لهما: تهجّدْتُ ثلاث ليال، ولا يجوز أن يكون الفعل في أحد الأيام أو اللّيالي.

ويكون جواب كم نكرة كما ذكر، ومعرفة كاليومين المعهودين.

وأنكر ابن السّرّاج أن يرد جواب كم معرفة لأنه مِنْ جواب متى إذْ يراد منها: الوقت، وبكم: العدد.

وما صلح أن يقع جواباً لمتى، فإن كان اسم شهر غير مضاف إليه لفظة «شهر»، فكذلك يكون الفعل واقعاً في جميعه بعيماً أو تقسيطاً نحو: سرت المحرّم، وسرت صَفَر يحتمل الأمرين. واعتكفت المحرّم للتعميم، وأذنت صفر للتقسيط، وكلّها تصلح جواب متى سرت؟ ومتى اعتكفت؟ ومتى أذنت؟.

وإنْ كان غير اسم شهر فالعمل مخصوص ببعضه نحو: متى قدمت؟ فيقال: يوم الجمعة، فيكون القدوم في بَعْضه.

وكذا إن كان اسم شهر مضافاً إليه لفظ «شهر»، فإنه يجوز أن يكون في بعضه، وفي جميعه نحو: قدم زيد شهر رمضان وصمت شهر رمضان، هذا مذهب الجمهور.

وزعم الزّجاج أنه لا فرق بين المضاف إليه «شهر» وغيره وأنه يجوز أن يكون العمل في بعضه، وأن يكون في جميعه.

قال أبو حيّان: وهو خلافُ نصٍّ سيبويه، قال: والتّفرقة بين ذلك بالاستقراء والسّماع، وليس للقياس فيه مجال.

وزعم ابن خروف: أنَّ الفرق بين رمضان، وشهر رمضان من جهة أن «رمضان» عَلَم، و«شهر» ليس كذلك، إنما هو معرفة بإضافته إلى رمضان، وكذلك سائر أسماء الشهور، والعَلَمُ واقع على الشّخص بجميع صفاته، فكذلك أسماء الشهور كالأعلام، فلا تقع على بعض الشهر، قال: وليس كالشّهر لأنه واقع على جزء من الشهر متفرّقاً أو مجتمعاً من جهة أنه ليس علماً، فأجاز أن يقال: سرت الشّهر، وأنت تريد أن السير في بعضه.

وأجاز أن يعمل في الشهر ما لا يتطاول نحو: لقيتك الشّهر، وكذا زعم في أعلام الأيّام: أنها كأعلام الشهور فإذا قلت: سرت السبت، أو سرت الخميس لم يكن العمل إلاّ في جميعهما، لأنهما علمان، فإذا أضفت إليه يوم أو ليلة فقلت: سرت يوم السبت، أو ليلة السبت جاز أن يكون السير في بعضه، وفي جميعه، لأن تعريفه بالإضافة، وأجاز لذلك أن يعمل في المضاف إليهما ما لا يتطاول نحو: لقيتك يوم الخميس، ولم يجزه في الخميس، وسائر أيّام الأسبوع، فلا يقال: لقيتك الخميس ولا لقيتك السّبت.

قال أبو حيّان: وما زعمه باطل، لأن الاسم يتناول مسمّاه بجملته نكرةً كان أو معرفةً، علماً أو غيره، وإنما التّفرقة بين أسماء الشهور إذا أضيف إليها شهر وبينها إذا لم يضف إليها شهر من جهة أنه إذا انفرد الشهر، ولم يضف فالعمل في جميعه، لأنه يراد به ثلاثون يوماً، ولا يجوز أن يكون في بعضه، وكذلك أسماء الأيام يجوز أن يكون في كلها وفي بعضها، لأنها من قبيل المختصّ غير المعدود، ويعمل فيه المتطاول وغيره، فسواء أضيف إليه يوم أم لا. انتهى.

وكذا إذا كان جواب متى: الأبد، والدّهر، والليل والنهار مقرونة بالألف واللاّم، فإنها مثل رمضان إذا لم يضف إليه «شهر» يكون للتعميم نحو: سير عليه الليل، والنّهار، والدّهر، والأبد، ولا يقال: لقيته الليل والنهار، وأنت تريد لقاءه في ساعة من الساعات، ولا لقيته الدّهر والأبد، وأنت تريد يوماً فيه.

فإن قصدت المبالغة جاز إطلاقه على غير العام نحو: سير عليه الأبد، تريد المبالغة مجازاً لا تعميم السير في جميع الأبد.

وما سوى ما ذكر من جواب متى من أعلام الشهور غير المضاف إليها، والأبد ونحوه، وذلك نحو: اليوم، والليلة، ويوم كذا، وليلة كذا، وأسماء الأيام، وأشباه ذلك يجوز فيه التعميم والتبعيض إن صلح له، فالأوّل نحو: قام زيد اليوم، والثاني نحو: لقيت زيداً اليوم. ويحتملهما نحو: سار زيد اليوم.

وكون ما يكون العمل في جميعه هو ظرف، وانتُصِب انتصاب الظروف هو مذهب البصريّين.

وزعم الكوفيّون: أنه ليس بظرف، وأنه ينتصب انتصاب المشبّه بالمفعول، لأن الظّرف عندهم ما انتصب على تقدير في، وإذا عمّ الفعل الظرف لم يتقدّر عندهم فيه «في» لأن «في» يقتضي عندهم التبعيض، وإنما جعلوه مشبهاً بالمفعول لا مفعولاً به، لأنهم رأوه ينتصب بعد الأفعال اللاّزمة.

قال أبو حيّان: وما ذهبوا إليه باطل، لأنهم بنوه على أن «في» تقتضي التّبعيض، وإنما

هي للوعاء، قال تعالى: ﴿فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا صَرْصَرًا فِي أَيَّامٍ نَّحِسَاتٍ﴾ [فصّلت: ١٦]، فأدخل «في» على الأيام، والفعل واقع في جميعها بدليل: ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَٰنِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا﴾ [الحاقة: ٧]، وقال: ﴿فَتَرَى ٱلْقَوْمَ فِيهَا صَرْعَىٰ﴾ [الحاقة: ٧] فأدخل «في» على ضمير الأيام والليالي مع أن الرُّؤيةَ متّصلة في جميعها.

وذهب بعض النّحويين: إلى أن ما كان من الظروف مُعْطِياً غير ما أعطى الفعل كالظّروف المعدودة والموقّتة فنصبها نصب المفعول على تقدير نيابتها عن المصدر، ففي: سرت يومين، كأنه قال: سرت سيراً مقدَّراً بيومين، لأنه لا دلالة للفعل عليه. وقيل: هو بمنزلة: ضربته سوطاً، أي سَيْر يومين فحذف.

والصّحيح أنه تعدّى إليه بعد حذف الجارّ، فينصبه.

والقولان المحكيّان في آخر القَوْلة راجعان إلى أصل الظرف، لا إلى مسألة التّعميم، وهما مقابلان لقولي في أوّل الباب: «الواقع فيه ناصب له».

وبقي مسألة إضافة شهر إلى أسماء الشهور. قال أبو حيّان: ظاهر كلام التسهيل جواز إضافة «شهر» إلى كلّ أسماء الشهور، وليس كذلك، فلم تستعمل العرب من أسماء الشهور مضافاً إليه شهر إلاّ رمضان وربيع الأول، وربيع الآخر، وأمّا غير هذه الثلاثة فلا يضاف إليه شهر، لا يقال: شهر المحرّم، ولا شهر صفر، ولا شهر جمادى، قال: إلا أنَّ في كلام سيبويه ما يخالف هذا، فإنه أضاف «شهر» إلى ذي القِعْدة[1]، قال: وبهذا أخذ أكثر النحويين، فأجازوا إضافة «شهر» إلى سائر أعلام الشهور، ولم يخصّوا ذلك بالثّلاثة التي ذكرناها. انتهى.

[أنواع ما يصلح للظرفية من الأمكنة]

(ص): **مسألة: يصلُح للظرفيّة من الأمكنة ما دلّ على مقدّر، وفي كونه مبهماً خلاف، وما لا يعرف إلاّ بإضافة أو جرى مجراه باطّراد. ومنعه الكوفيّة إلاّ بإضافة لا تختصّ إلاّ بفي ونحوها، وألحق به ما قرن بدخلت.**

وقيل: هو مفعول به، وقيل: اتّساع وقيل: يجب النصب إن اتّسع المدخول، لا إن ضاق، قال الفراء: وكذا ذهبت، وانطلقت، وابن الطّراوة: والطّريق مطلقاً، وأُلْحِقَ به قياساً ما اشتقّ من الواقع فيه، وسماعاً عند سيبويه، والجمهور ما دلّ على قُرْب أو بعد كهو منّي مَزْجَر الكَلْب.

(ش): الذي يصلح للظرفيّة، ويتعدّى إليه الفعل من الأمكنة أربعة أنواع:

(١) وأضافه أيضاً إلى «ذي الحجة». انظر الكتاب (١/ ٢١٧).

أحدها: ما دل على مقدار، ويعبر عنه بمقدّر، قال أبو حيّان: وهما متقاربان نحو: ميل، وفرسخ، وبريد، وغَلْوَة[١].

وهذا النوع اختلف فيه، هل هو داخل تحت حدّ المبهم أم لا؟ فالشَّلَوْبين على الثّاني، لأنّ المُبْهم ما لا نهاية له ولا حدودَ محصورة، وهذه الظروف المقدّرة لها نهاية معروفة وحدود محصورة، لأن الميل مقدارٌ معلوم من المسافة وكذا الباقي.

والفارسيّ وغيره على الأوّل، لأنه إنما يرجع تقديرها إلى السّماع، ألا ترى أن الغَلْوَة مائة باع، والميل: عشرة غِلاء، والفرسخ: ثلاثة أميال، والبريد: أربعة فراسخ، والباع لا ينضبط إلاّ بتقريب، لأنه يزيد وينقص، فيلزم أن تكون هذه المقدّرات غير محقّقة النهاية والحدود، بل تحديدها على جهة التقريب.

قال أبو حيّان: والصّحيح أنه شبيهٌ بالمبهم، ولذلك وصل إليه الفعل بنفسه، وما ذكر من أن هذا المقدار ينصبه الفعل نصب الظرف هو قول النحويين إلاّ السّهيليّ، فإنه زعم أن انتصاب هذا النوع انتصاب المصادر، لا انتصاب الظروف، لأنه لا يقدّر بفي، ولا يعمل فيه إلاّ ما كان في معنى المَشْي والحركة، لا يقال: قعدت ميلاً ولا رقدت ميلاً، والظّرْف يقع فيه كلّ ناصب له فهو اسم لخُطًى معدودة، فكما أنّ سِرْتُ خَطْوةً مصدر، فكذلك: سرت ميلاً ونحوه.

الثاني: ما لا تعرف حقيقته بنفسه، بل ما يضاف إليه كمكان وناحية، ووراء، وأمام، ووجْه، وجهة، وكجنابتي في قولهم: «هما خطّان جَنَابَتَيْ أنْفِها»، يعنون خطّين اكتنفا جَنْبي أنف الظبية[٢] و«كَجَنْبي» في قوله:

٧٦٨ ـ جَنْبَــيْ فُطَيْمــةَ لا ميــلٌ ولا عُــزُلُ[٣]

---

(١) الميل: قدّر قديماً بأربعة آلاف دراع، وهو الميل الهاشمي والفرسخ: قُدّر بثلاثة أميال. والبريد: أميال اختلف في عددها. والغلوة: قدرت بثلاثمائة ذراع إلى أربعمائة. انظر المعجم الوسيط (ص ٤٨ و٦٦٠ و٦٨١ و٨٩٤). وسيقدّرها السيوطي بعد أسطر بمقادير أخرى.

(٢) كانت في الأصل: «اكتنفا أنف الظبية» بدون «جنبي»، والتصويب من كتاب سيبويه (١/ ٤٠٥) فقد أورد هذه العبارة بلفظها.

(٣) عجز بيت من البسيط، وصدره.

نحن الفوارس يوم الحِنْوِ ضاحيةً

وهو للأعشى في ديوانه (ص ١١٣) والاشتقاق (ص ٣٤) وخزانة الأدب (٨/ ٣٩٨) والدرر (٣/ ٨٥) وشرح أبيات سيبويه (١/ ١٤٩) والكتاب (١/ ٤٠٦) ولسان العرب (١١/ ٦٣٨ ـ صيل، ١٤/ ٢٠٦ ـ حنا).

وجنبا فطيمة. موضع بالبحرين. ويوم الحنو: يوم مشهور لبكر على تغلب؛ وهو حنو القراقر موضع قرب ذي قار، وفيه يقول الأعشى أيضاً: =

وكأقطار في قولهم: قومك أقطارَ البلاد.

وسواء في جواز نصب ما ذكر على الظّرف المُبْهَمُ والمُبَيّن.

وذهب الكوفيون: إلى أنه لا يجوز نصب المبهم لعدم الفائدة، بل لا بدّ من وصف يخصّصه، وما في حكمه نحو: قعدت مكاناً صالحاً، وكذلك في الجهة، ولا يقال: قعدت قداماً ولا خلفاً إلاّ على الحال كأنك قلت: متقدّماً ومتأخّراً، فإن خصّصت بالإضافة جاز نحو: قعدت قُدّامك وخَلْفَك.

الثالث: ما جرى مجراه باطّراد، قال ابن مالك: وذلك صفة المكان الغالبة نحو: هم قريباً منك، وشرقيّ المسجد، ومصادر قامت مقام مضاف إليها تقديراً نحو قولهم. قُرْبَ الدّار، ووَزْن الجبَل وزِنَتَهُ.

قال: والمراد بالاطّراد ألاّ تختصّ ظرفيته بعاملٍ ما كاختصاص ظرفيّة المشتقّ من اسم الواقع فيه.

وجعل أبو حيّان من ذلك: قَبْلَك، ونَحْوَك، وقرَابَتك بمعنى قريباً إلاّ أنه أبلغ مبالغة.

قال: وشَرْقيّ منسوب إلى الشّرق، ومعناه: المكان الذي يلي الشرق.

قال: وذكر سيبويه من هذا النّوع: هو قَصْدَك وهو صدَدَك، وهو صَقَبَك[1]. وسواء في هذا النوع وما قبله النّكرة والمعرفة، هذا مذهب البصريين.

وأمّا الكوفيّون فلا يكون ظرفُ المكان عندهم إلاّ معرفةً بالإضافة، فإن كان نكرة فليس بظرف نحو: قام عبد الله خَلْفاً، ووراء بمعنى متأخراً، وقدّاماً.

أمّا المختصّ: وهو الذي له اسم من جهة نفسه كالدّار، والمسجد، والحانوت، وقيل: هو ما كان لفظه مختصّاً ببعض الأماكن دون بعض، وقيل: ما كان له أقطار تحصره، ونهايات تحيط به، فلا يتعدّى إليه الفعل إلاّ بواسطة «في» إذا أريد معنى الظّرفية كجلست في الدار إلا ما سمع من ذلك بدونها، فإنه يحفظ ولا يقاس عليه، وهو كلّ مكانٍ مختصّ مع «دخلت» نحو: دخلت الدّار والمسجد، فمذهب سيبويه والمحققين: أنه منصوب على

= هم ضربوا بالحنو حنو قراقر مقدمة الهامرز حتى تولّت

والمِيل: جمع أميل، وهو الذي لا يثبت على السرج. والعزل ـ وأصله بسكون الزاي ـ: جمع أعزل، وهو الذي لا سلاح معه، وضمّ الزاي للضرورة.

(١) ذكر سيبويه في الكتاب (١/ ٤٠٥): «هو قَصْدَك» ثم ذكر (١/ ٤٠٧): «هو صَدَدَك، وهو سَقَبَك، وهو قُرْبَك». والسقب والصقب (بالسين والصاد): القُرْب (اللسان: ١/ ٤٦٩). و «صَدَدك» معناه القصد، كما ذكر سيبويه (١/ ٤١١).

الظّرف تَشْبيهاً للمختصّ بغير المختص.

وذهب الفارسيّ ومن وافقه: إلى أنه مما حذف منه «في» اتّساعاً، فانتصب على المفعول به.

وذهب الأخفش وجماعة: إلى أنه مما يتعدّى بنفسه فهو مفعول به على الأصل، لا على الاتّساع.

وذهب السّهيليّ: إلى أنه إن اتّسع المدخول فيه حتى يكون كالبلد العظيم كان النصب لا بد منه: كدخلت العراق. ويقبح أن يقال: دخلت في العراق، وإن ضاق بعد النصب جدّاً، لأن الدخول قد صار ولوجاً، وتَقَحُّماً، كدخلت في البئر، وأدخلت أصبعي في الحلقة.

قال أبو حيّان: وسكت عن المتوسّط، وقياس تفصيله: أنه يجوز فيه الوجهان: التعدّي بنفسه وبواسطة «في».

وألحق الفرّاء بـ «دخلت»: «ذهبت»، و«انطلقت»، فقال العرب: عدّت إلى أسماء الأماكن: دخلت، وذهبت، وانطلقت.

وحكى أنهم يقولون: دخلت الكوفة، وذهبت اليمن، وانطلقت الشام. قال أبو حيّان: وهذا شيء لم يحفظه سيبويه ولا غيره من البصريّين، والفراء ثقة فيما ينقلُهُ.

وقال المبّرد: ذهبت ليس من هذا الباب بل هو مما أسقط منه حرف الجرّ، وهو «إلى»، لا «في».

ومما سمع نصبه «الطريق»، قال:

٧٦٩ ـ كمــا عَسَــل الطّــريــقَ الثّعْلَــبُ(١)

أي في الطريق، وهو ضرورة كقوله:

---

(١) من الكامل، وتمامه:

لَــدْنٌ بهَــزِّ الكــفّ يعســلُ متنــهُ فيه ....

وهو لساعدة بن جؤية الهذلي في تخليص الشواهد (ص ٥٠٣) وخزانة الأدب (٣/ ٨٣، ٨٦) والدرر (٣/ ٨٦) وشرح أشعار الهذليين (ص ١١٢٠) وشرح التصريح (١/ ٣١٢) وشرح شواهد الإيضاح (ص ١٥٥) وشرح شواهد المغني (ص ٨٨٥) والكتاب (١/ ٣٦، ٢١٤) ولسان العرب (٧/ ٤٢٨ ـ وسط، ١١/ ٤٤٦ ـ عسل) والمقاصد النحوية (٢/ ٥٤٤) ونوادر أبي زيد (ص ١٥) وبلا نسبة في أسرار العربية (ص ١٨٠) وأوضح المسالك (٢/ ١٧٩) وجمهرة اللغة (ص ٨٤٢) والخصائص (٣/ ٣١٩) وشرح الأشموني (١/ ١٩٧) ومغني اللبيب (ص ١١).

وعَسَلَ الذئب والثعلب يعسل عَسَلاً وعَسَلاناً: مضى مسرعاً واضطرب في عدوه وهزّ رأسه.

٧٧٠ ـ قـــالا خَيْمَتَـــيْ أُمّ مَعْبَـــدِ[١]

أي في خيمتي.

وذهب بعضهم: إلى أن انتصاب «الطريق» ظرفاً يجوز في الاختيار، وأنه مشهور في كلام العرب ومقيس، واختاره ابن الطّراوة.

النوع الرابع: ما دلّ على محلّ الحدث المشتقّ هو من اسمه: كَمَقْعَد، ومَرْقد، ومُصلّى، ومُعْتَكف نحو: قعدت مَقْعَد زيد، وقعودي مقعد زيد، أي فيه وهو مقيس بشرط أن يكون العامل فيه أصله المشتقّ منه.

ولا يجوز أن يعمل فيه غيره، فلا يقال: ضحكت مجلس زيد، أي فيه. وما سمع من نصب ذلك يقتصر فيه على السّماع ولا يقاس نحو: هو مني مَقْعَد القابلة، ومَعْقِدَ الإزار، ومنزلة الولد، أي في القرب، ومناط الثّريّا، ومَزْجر الكلب أي في الارتفاع والبعد، وأشباه ذلك مما دلّ على قُرْب أوْ بُعْد.

وما ذكرناه من الاقتصار فيه على السّماع هو مذهب سيبويه والجمهور، فلا يقال: هو منّي مَجْلِسَك، ومتّكأ زيد، ومربط الفرس، ومعقد الشّراك ولا هو مني مَقْعد القابلة، ومَزْجَر الكلب، بمعنى المكان الذي يقعد فيه، ويزجر، لأن العرب لم تستعملها إلاّ على معنى التمثيل للقُرْب والبعد.

وذهب الكسائي: إلى أنّ ذلك مقيس.

[أنواع الظروف المكانية]

(ص): مسألة: كثر تصرّف يمين، وشمال، وذات مضافاً إليهما، ومكان وندر في وسْط ساكناً، والمتحرّك اسم.

وقال الكوفيّة: ظرفان، والفرّاء ما حسن فيه «بين» ظرف. والأحسن تسكينه. وما لا اسم، والأحسن تحريكه. وثعلب والمرزوقيّ[٢] ما كان أجزاءً تنفصل سكن وما لا حُرِّك،

---

(١) من الطويل، وتمامه:

جـزى الله ربُّ النـاس خيـر جـزائـه   رفيقين قالا . . . .

وقد نُسب لرجل من الجنّ في الدرر (٣/ ٨٧) وشرح شذور الذهب (ص ٣٠٥). والبيت بلا نسبة في لسان العرب (١١/ ٥٧٨ ـ قيل) والمقرب (١/ ١٤٧).

(٢) هو أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي الأصبهاني لغوي نحويّ، توفي سنة ٤٢١ هـ. من تصانيفه. شرح الحماسة لأبي تمام، وشرح الفصيح لثعلب، وشرح أشعار هذيل، وشرح النحو، وشرح المفضليات. انظر ترجمته في معجم الأدباء (٥/ ٣٤) وإنباه الرواة (١/ ١٠٦) وبغية الوعاة (ص ١٥٩) وكشف الظنون (ص ٦٩٢، ١٠٤٢، ١٢٧٣) وإيضاح المكنون (١/ ١٩١).

ومما عدم فيه بدل، لا بمعنى بديل. وأنكر الكوفيّة ظرفيّته، ومكان بمعناه، وحَوْل، وحَوَالَيْ، وحَوَالِي، وأحْوالِي، وأحوال، وحَوَال ووزن الجبل، وزِنَةَ الجبل، وصَدَدك وصَقَبَكَ، وسوى، ويقال: سِوى، وسُوى، وسَواء.

وقال الزّجاجي وابن مالك: هي اسم متصرف، والرّمّاني وأبو البقاء، وابن هشام: ظرف كثيراً، وغيره قليلاً. ويستثنى ويوصف بها كـ «غير»، فتضاف لمعرفة، وكذا نكرة في الأصحّ. وزعم «عبد الدائم»[1] بناء «سواء» على الفتح.

وتَرِدُ بمعنى: وسط. وسوى بمعنى: مستو. وشطر: بمعنى نحو؛ ذكره أبو حيّان، وعند مثّلث العين لمكان الحضور، والقرب حسّاً أو معنىً، وتأتي لزمانه.

وبمعناها «لدى» معربة لا بمعنى: «لدن» في الأصح، ولكن لا تجر أصلاً ولا تكون ظرفاً للمعاني بخلاف «عند»، ولا تطلق على غائب وفاقاً للحريري والعسكريّ وابن الشجريّ، وخلافاً للمعرّي، وتقلب ألفها مع الضمير، لا غيره غالباً.

(ش): الظروف المكانية أنواع:

أحدها: ما كثر فيه التّصرّف، وهو الاستعمال غير ظرف مبتدأ، وفاعلاً ونائباً، ومضافاً إليه، وهو يمين، وشمال نحو: جلست يَمينَ زيد وشمالَ بكر، ويمينُ الطّريق أسهل، وشمالُ الطريق أقرب، وقال تعالى: ﴿عَنِ ٱلْيَمِينِ وَعَنِ ٱلشِّمَالِ قَعِيدٌ﴾ [قٓ: ١٧]، و«ذات» مضافة إليهما، قال تعالى: ﴿تَّزَاوَرُ عَن كَهْفِهِمْ ذَاتَ ٱلْيَمِينِ وَإِذَا غَرَبَت تَّقْرِضُهُمْ ذَاتَ ٱلشِّمَالِ﴾ [الكهف: ١٧]، وقال الشاعر:

٧٧١ ـ وكـان الكـأسُ مَجْـراهـا الْيَمِينـا[2]

وتقول دارك ذات اليمين، ومنازلهم ذات الشمال. ومكان نحو: اجلس مكانك، ومكانك حسن.

---

(١) هو عبد الدائم بن مرزوق بن جبير الأندلسي القيرواني، أبو القاسم. نزل المرية، وكان قد روى كثيراً من كتب الأدب واللغة، ودخل العراق وأخذ عن علمائها، ولقي أبا العلاء المعري وأخذ عنه شيئاً من الأدب. وتوفي سنة ٤٧٢ هـ انظر ترجمته في إنباه الرواة (٢/ ١٥٨) وبغية الوعاة (ص ٢٦٩) وبغية الملتمس للضبّي (ص ٣٨٦).

(٢) عجز بيت من الوافر، وصدره:

صددتِ الكأسَ عنّا أُمَّ عمرٍو

وهو لعمرو بن كلثوم في ديوانه (ص ٦٥) وشرح شواهد الإيضاح (ص ١٧٢) والكتاب (١/ ٢٢٢، ٤٠٥) ولسان العرب (١٣/ ٢٤٤ ـ صبن) ولعمرو بن معديكرب في ملحق ديوانه (ص ٢١٣) ولعمرو بن عديّ أو لعمرو بن كلثوم في خزانة الأب (٨/ ٢٧٢) وفيه: «ويقال إنّ عمرو بن كلثوم أدخله في معلقته»؛ والدرر (٣/ ٨٧) وبلا نسبة في شرح شذور الذهب (ص ٣٠٢).

الثاني: ما ندر فيه التصرف كوسْط ساكن السين، قال ابن مالك: تجرّده عن الظرفيّة قليل، لا يكاد يعرف، ومنه قوله يصف سحاباً:

٧٧٢ ـ وسْطُــه كــاليــرَاع أو سُــرُجِ المجْـ ـــدَلِ طَــوْراً يَخْبُــو، وطَوْراً يُنِيرُ[١]

فوسطه مبتدأ، خبره: كاليراع.

أما وَسط المتحرك السين فاسم. قال في البسيط: جعلوا الساكن ظرْفاً، والمتحرّك اسْمَ ظَرْفٍ، فالأول نحو: زيد وَسْط الدار. والثاني: نحو: ضربت وسَطَهُ.

وقال الفرّاء: إذا حسنت فيه «بين» كان ظرفاً نحو: قعد وَسْط القوم، وإن لم يحسن فاسم نحو: احتجم وَسَط رأسه.

ويجوز في كلٍّ منهما التّسكين والتّحريك، لكن السكون أحسن في الظّرف، والتحريك أحسن في الاسم.

وأمّا بقيّة الكوفيّين، فلا يفرّقون بينهما، ويجعلونهما ظرْفين إلاّ أنّ ثعلب قال: يقال: وسْط بالسكون في المتفرّق الأجزاء نحو: وسْط القوم. ووسَطَ بالتحريك فيما لا تتفرق أجزاؤه نحو: وسَط الرأس وتابعه المرزوقي قاله أبو حيان، وقول الفرزدق:

٧٧٣ ـ أَتَتْــهُ بمَجْلُــوم كــأنّ جبينــهُ صــلايَــةُ وَرْس وسْطُهــا قــد تفلّقــا[٢]

شاذٌ من حيث استعمال «وسط» مرفوعاً بالابتداء، وعند الكوفيين من حيث استعماله فيما لا تتفرّق أجزاؤه وهو الصّلايَة.

الثالث: ما عدم فيه التّصرّف، فلم يخرج عن الظرفية أصلاً، وهو ألفاظ: منها «بدل»، لا بمعنى بديل نحو: هذا بَدَلَ هذا، أي مكان هذا، قال أبو حيّان: ولم يذكر الكوفيّون «بدل» ظرف مكان، وإنما ذكره البصريّون. وإذا استعمل «مكان» بمعناه لم يتصرّف أيضاً.

---

(١) البيت من الخفيف، وهو لعدي بن زيد في ديوانه (ص ٨٥) وفيه: «حيناً يخبو وحيناً ينيرُ»، والدرر (٣/ ٨٨) ولسان العرب (٧/ ٤٢٩).

واليراع: دباب يطير في الليل يحدث ضوءاً. والمجدل: القصر.

(٢) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في خزانة الأدب (٣/ ٩٢، ٩٦). والخصائص (٢/ ٣٦٩) والدرر (٣/ ٨٨) ولسان العرب (٧/ ٤٢٦ ـ وسط، ١٢/ ١٠٣ ـ جلم) ونوادر أبي زيد (ص ١٦٣).

وقوله: «أتته بمجلوم» يقال: هَنٌ محلوم: محلوق. والصَّلاية والصلاءة: مدقّ الطِّيب. والورس: نبت من الفصيلة القرنية ينبت في بلاد العرب والحبشة والهند، وثمرتها قرن مغطى عند نضجه بغدد حمراء، كما يوجد عليه زغب قليل، يستعمل لتلوين الملابس الحريرية لاحتوائه على مادة حمراء وعلى راتينج (المعجم الوسيط: ص ١٠٢٥).

ومنها: «حوْل»، و«حَوَالَي»، و«حَوْلِي»، و«حَوَالي»، و«أحوالي»، وحَوال، وأحوال، قال تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَضَآءَتْ مَا حَوْلَهُۥ﴾ [البقرة: ١٧]، وقال ﷺ: «اللهم حَوَالَيْنا ولا عَلَيْنا»[١]، وقال الشاعر:

٧٧٤ ـ مـــاءٌ رَوَاءٌ ونَصِـــيٌّ حَـــوْلِيَـــهْ[٢]

وقال:

٧٧٥ ـ ألست ترى السُّمّارَ والنّاسَ أَحْوالِي[٣]

ومنها فيما ذكر سيبويه[٤]: «زنة الجبل»: أي حذاءه متّصلاً به و«وَزْن الجبل»: أي ناحية تقابله قريبة كانت أو بعيدة، و«صدَدَك» و«صقبك»، لكن قال أبو حيّانٍ: يجوز أن يستعمل اسْماً إذْ قياس كلّ ظرف أن يتصرّف فيه إلاّ إنْ نقل: أنه مما يلزم أن يكون ظرفاً.

قال أبو حيّان: ومما أهمل النحويّون ذكرَهُ من الظّروف التي لا تتصرّف «شَطْرَ» بمعنى نحو، قال تعالى: ﴿شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾، ﴿فَوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُۥ﴾ [البقرة: ١٥٠] وقال الشاعر:

٧٧٦ ـ أقـــول لأمّ زنبـــاعٍ أقيمـــي صُـــدور العِيـــس شَطْـرَ بنـي تميـم[٥]

وقال:

٧٧٧ ـ تَغْـدو بنـا شَطْـر نَجْـدِ وهـي عَـائِـدَةٌ[٦]

---

(١) جزء من حديث طويل رواه أبو داود في صلاة الاستسقاء (باب رفع اليدين في الاستسقاء، حديث رقم ١١٧٤). من طريق أنس بن مالك. ورواه أيضاً ابن ماجة في إقامة الصلاة باب ١٥٤، وأحمد في المسند (٣/ ١٠٤، ١٨٧، ١٩٤، ٢٦١، ٢٧١)

(٢) الرجز للزفيان السعدي في ديوانه (ص ١٠٠) والخصائص (١/ ٣٣٤) ولسان العرب (٥/ ٣٥٩ ـ رير، ١٤/ ٣٤٦ ـ روي) ونوادر أبي زيد (ص ٩٧). وبلا نسبة في الدرر (٣/ ٨٩) ولسان العرب (١٤/ ٤ ـ أبي، ١٤/ ٣٥٤ ـ زيا). وقبله.

يا إبلي ما ذامُهُ فتأبَيَهْ

(٣) عجز بيت من الطويل، وصدره.

فقالت سباك الله إنك فاضحي

وهو لامرىء القيس في ديوانه (ص ٣١) والدرر (٣/ ٩٠) ولسان العرب (١/ ١٨٧).

(٤) انظر الكتاب (١/ ٤١١).

(٥) البيت من الوافر، وهو لأبي زنباع الجذامي في الدرر (٣/ ٩٠) ولسان العرب (٤/ ٤٠٨ ـ شطر) ولأبي ذؤيب الهدلي في شرح أشعار الهذليين (١/ ٣٦٣) وبلا نسبة في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي (٢/ ٧٠٥)

(٦) صدر بيت من البسيط، وعجزه: =

ومن جرّها بِمِنْ قوله:

٧٧٨ ـ وقد أَظَلَّكُمْ من شَطْر ثغركُم   هَوْلٌ له ظُلَمٌ يغشاكُمُ قِطَعا[١]

ومنها: سِوى بكسر السين، وضمّها مقصوراً. وسَوَاء بفتحها وكسرها ممدوداً.

وعدم تصرّفها بأن تلزم الظّرفيّة مذهب سيبويه والجمهور، لأنها بمعنى: مكانك الّذي يدخله معنى: «عوضك» و«بدلك»، فكما أنك إذا قلت: مررت برجل مكانك، أي عوضك وبدلك لا يتصرّف، فكذا ما هو بمعناه. وسبب ذلك أن مكاناً بهذا المعنى ليس بمكان حقيقيّ، لأنّ مكان الشيء حقيقةً إنما هو موضعه، ومستقرّه، فلما كانت الظّرفية على طريقة المجاز لم يتصرّفوا به كما يتصرفون في الظروف الحقيقية.

وذهب جماعة: منهم الرّمّاني، وأبو البقاء العُكْبريّ: إلى أنها ظرف متمكّن، أيْ يستعمل ظرفاً كثيراً، وغير ظرف قليلاً، قال ابن هشام في التوضيح[٢]: وإليه أذهب، ونقله في البسيط عن الكوفيين.

وذهب الزّجّاجيّ وابن مالك: إلى أنها ليست ظرفاً البتّةَ، فإنها اسم مرادفٌ لـ «غير»، فكما أنّ «غير» لا تكون ظرفاً، ولا يلتزم فيها النّصب، فكذلك سِوى.

وحكم المقصورة والمَمْدودة فيما ذكر على الأقوال الثلاثة سواء، نصّ عليه الأبّذيّ[٣]. وحكم المكسورة والمضمومة أيضاً سواء، نصّ عليه ابن مالك، وابن عصفور.

ومن تصرّفهما ما حُكِي: «أتاني سواؤك»، وقوله:

٧٧٩ ـ فَسِواك بائِعُها وأنت المُشْتَرِي[٤]

= قد قارب العقد من إيفادها الحقبا

وهو لابن أحمر في ديوانه (ص ٤٣) وخزانة الأدب (٦/ ٢٥٥) والدرر (٣/ ٩١) ومجاز القرآن لأبي عبيدة (١/ ٦٠ ـ طبعة الخانجي) وروايته فيه:

تعدو بنا شطر جمع وهي عاقدةٌ   قد كارب العقد من إيفادها الحقبا

والإيفاد: السرعة. والحقب: الحبل الذي يشدّ به الرحل

(١) البيت من البسيط، وهو للقيط بن يعمر في ديوانه (ص ٤٣) والدرر (٣/ ٩١).

(٢) هو كتاب «أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك» المشهور بـ «التوضيح». انظر كشف الظنون (ص ١٥٤).

(٣) هو إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن عبيد المتوفى سنة ٦٥٩ هـ (حاشية همع الهوامع. ٣/ ١٦١ ـ طبعة مؤسسة الرسالة).

(٤) عجز بيت من الكامل، وصدره:

وإذا تُباع كريمة أو تُشترى

وهو لابن المولى محمد بن عبد الله في الدرر (٣/ ٩٢) وشرح ديوان الحماسة (ص ١٧٦١) والمقاصد =

وقوله:

٧٨٠ ـ ولـــم يَبْـــقَ سِـــوَى العُـــدْوَا نِ . . . . (١)

وقوله:

٧٨١ ـ أأتْـــرُكُ لَيْلَـــى لَيْـــس بَيْنـــي وبَينهـــا سِـــوى لَيْلَـــةٍ إنّـــي إذاً لَصَبُـــورُ(٢)

وقوله:

٧٨٢ ـ ذِكْـــرُكَ الله عنـــد ذِكْـــر سِـــواهُ صـــارِفٌ عـــن فـــؤادك الغَفَـــلاَتِ(٣)

وقوله:

٧٨٣ ـ مُعَلّـــلٌ بِسَـــواء الحـــقِّ مَكْـــذُوبُ(٤)

وقوله:

٧٨٤ ـ فـــإنّ أخـــا ســـوائِكُـــمُ الـــوَحِيـــدُ(٥)

= النحوية (٣/ ١٢٥). وبلا سبة في الأغاني (١٠/ ١٤٥) والحيوان (٦/ ٥٠٩) وشرح الأشموني (١/ ٢٣٥) وشحر ابن عقيل (ص ٣١٥).

(١) من الهزج، وتمامه:

ولـــم يبـــق ســـوى العـــدوا نِ دِنّـــاهُـــمْ كمـــا دانـــوا

وهو للفند الزماني (شهل بن شيبان) في أمالي القالي (١/ ٢٦٠) وحماسة البحتري (ص ٥٦) وخزانة الأدب (٣/ ٤٣١) والدرر (٣/ ٩٢) وسمط اللآلي (ص ٩٤٠) وشرح التصريح (١/ ٣٦٢) وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ٣٥) وشرح شواهد المغني (٢/ ٩٤٥) والمقاصد النحوية (٣/ ١٢٢) وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢/ ٢٨١) وشرح الأشموني (١/ ٢٣٦) وشرح ابن عقيل (ص ٣١٦).

(٢) البيت من الطويل، وهو لمحنون ليلى في ديوانه (ص ١٠٨) وجواهر الأدب (ص ٢٨٢) والدرر (٣/ ٩٣) ومصارع العشّاق (٢/ ١٠٠) ولأبي دهبل الجمحي في ديوانه (ص ٢٩) وشرح ديوان الحماسة للمرروقي (ص ١٣١٩). وللمجنون أو لأبي دهبل في أمالي المرتضى (١/ ١١٨) وبلا نسبة في شرح الأشموني (١/ ٢٣٦).

(٣) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في الدرر (٣/ ٩٣) والمقاصد النحوية (٣/ ١٢٦)

(٤) عجز بيت من البسيط، وصدره:

وكلّ من ظنَّ أنّ الموت مخطئُه

وهو لأبي دؤاد الإيادي في ديوانه (ص ٢٩٤) والإنصاف (ص ٢٩٥) وخزانة الأدب (٣/ ٤٣٨) وشرح المفصل (٢/ ٨٤) وبلا نسبة في الدرر (٣/ ٩٣) وشرح الأشموني (١/ ٢٣٥).

(٥) شطر بيت من الوافر قائله مجهول وتتمته غير معروفة، وهو في الدرر (٣/ ٩٤).

وقوله:

٧٨٥ ـ وما قَصَدَتْ مِنْ أَهْلِها لِسَوائِكا[(١)]

والأشهر في سوى لغة: الكسر والقصر، ولغة الضّمّ والقصر حكاها الأخفش ولغة الفتح والمدّ حكاها سيبويه. ولغة الكسر والمدّ حكاها ابن الخبّاز في شرح ألفيّة ابن معط[(٢)].

وزعم عبد الدائم بن مرزوق القيرواني: أنّ «سواء» الممدودة مبنية على الفتح لتضمّنها معنى إلاّ.

قال أبو حيّان: والذي حمله على ذلك أنه رآها لازمة الفتح لا تتغير بوجوه الإعراب تغيّر «غير».

والصحيح أنّ فتحها إعراب، وهي لازمة الظّرفيّة، فلذلك لم ترفع ولم تُجَرّ.

قال: ويلزمه أن يقول ببناء سِوى وسُوى، أو يبدي فرقاً بينها وبين هذين.

أمّا سواء بمعنى وسَط نحو: ﴿ سَوَآءِ ٱلْجَحِيمِ ﴾ [الصافات: ٥٥]. أو بمعنى مستو نحو: ﴿ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ ﴾ [البقرة: ٦] فمعربة إجماعاً، وكذا سواء بمعنى: «حِذاء» نحو: زيد سواءَ عمرو.

ويستعمل سوى كـ (غير)، فيستثنى بها نحو: قام القوم سوى زيد، وما في الدار سوى حمار، قال:

٧٨٦ ـ كلّ سَعْيٍ سوى الذي يورث الفو ز فَعُقْباهُ حَسْرةٌ وخَسارُ[(٣)]

---

(١) عجز بيت من الطويل، وصدره:

تجانَفُ عن جُلّ اليمامة ناقتي

وهو للأعشى في ديوانه (ص ١٣٩) والأشباه والنظائر (٥/ ١٦٤، ١٧٢) والأضداد (ص ٤٤، ١٩٨) وخزانة الأدب (٣/ ٤٣٥، ٤٣٨، ٤٤١) والدرر (٣/ ٩٤) وشرح أبيات سيبويه (١/ ١٣٧) والكتاب (١/ ٣٢، ٤٠٨) ولسان العرب (٩/ ٣٣ ـ حنف، ١٤/ ٤٠٨، ٤١٢، ٤١٣ ـ سوا). وبلا نسبة في الإنصاف (١/ ٢٩٥) وشرح المفصل (٢/ ٨٤) والصاحبي في فقه اللغة (ص ١٥٤) والمحتسب (٢/ ١٥٠) والمقتضب (٤/ ٣٤٩).

(٢) «الألفية في النحو» للشيخ زين الدين يحيى بن عبد المعطي المتوفى سنة ٦٢٨ هـ، سماها بالدرّة الألفية. وشرحها لشمس الدين أحمد بن الحسين بن الخباز الإربلي المتوفى سنة ٦٣٧ هـ، سمّاه «العرّة المخفية في شرح الدرّة الألفية» انظر كشف الظنون (ص ١٥٥)

(٣) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في الدرر (٣/ ٩٥).

وقال:

٧٨٧ ـ لم أَلْفِ في الدّار ذَا نُطْقٍ سِوَى طَلَلٍ (١)

ويوصف بها نحو: جاءني رجل سوى زيد قال:

٧٨٨ ـ أصابَهُمُ بلاءٌ كان فِيهِم   سِوَى ما قد أصاب بني النَّضِير (٢)

وتَنْفرد «سوى» عن «غير» بأنها تلزم الإضافة لفظاً بخلاف «غير» فإنها تقطع عنها لفظاً، وتنوى كما سيأتي. ولا يعترض على هذا بقوله تعالى: ﴿مَكَانًا سُوًى﴾ [طه: ٥٨] فإن «سُوى» فيه بمعنى مستو وليس الكلام فيه.

ويضاف «سوى» إلى المعرفة والنّكرة كالبيتين السّابقين.

وقيل: إنها تنفرد من «غير» بأنها لا تضاف إلاّ إلى المعرفة بخلاف «غير»، فإنها تضاف إليهما. وردّه أبو حيّان بقوله: «سوى طلل»، و«سوى ليلة»، وهما نكرتان

ومنها: (عند)، وهي لبيان كون مظروفها حاضراً حِسّاً أو معنىً، أو قريباً حِسّاً أو معنىً.

فالأول: نحو: ﴿فَلَمَّا رَءَاهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُۥ﴾ [النمل: ٤٠].

والثاني: نحو: ﴿قَالَ ٱلَّذِى عِندَهُۥ عِلْمٌ مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [النمل: ٤٠].

والثالث: نحو: ﴿عِندَ سِدْرَةِ ٱلْمُنتَهَىٰ عِندَهَا جَنَّةُ ٱلْمَأْوَىٰٓ﴾ [النجم: ١٤ ـ ١٥].

والرابع: نحو: ﴿عِندَ مَلِيكٍ مُّقْتَدِرٍۭ﴾ [القمر: ٥٥]. ﴿رَبِّ ٱبْنِ لِى عِندَكَ بَيْتًا فِى ٱلْجَنَّةِ﴾ [التحريم: ١١]. ﴿وَإِنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ ٱلْمُصْطَفَيْنَ ٱلْأَخْيَارِ﴾ [صۤ: ٤٧]، ﴿مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٍ وَلَنَجْزِيَنَّ﴾ [النّحل: ٩٦].

وقد ترد للزّمان نحو: الصّبر عند الصَّدْمة الأولَى.

ولم تستعمل إلاّ منصوبة على الظرفية كما مثّل، أو مجرورة بِمِنْ نحو: ﴿ءَاتَيْنَٰهُ رَحْمَةً مِّنْ عِندِنَا﴾ [الكهف: ٦٥].

وإنما لم تتصرّف لشدّة توغّلها في الإبهام، لأنها تصدق على الجهات السّتّ، والأشهر

---

(١) صدر بيت من البسيط، وعجزه

قد كاد يعفو وما بالعهد من قدمِ

وهو بلا نسبة في الدرر (٣/ ٩٥) (صدره فقط)، والمقاصد النحوية (٣/ ١١٩).

(٢) البيت من الوافر، وهو لحسان بن ثابت في ديوانه (ص ٢٤٥) والدرر (٣/ ٩٥) والمقاصد النحوية (٣/ ١٢٠).

كسر عينها، ومن العرب من يفتحها، ومنهم من يضمّها.

ومنها: «لدَى»، وهي بمعنى عند، لا بمعنى لَدُنْ في الأفصح، ومن ثَمَّ كانت معربة، لكن تفارق «لدى» «عند» من أوجه:

أحدها: أنها لا تُجَرُّ أصلاً، و«عند» تُجَرُّ بِمِنْ، كما تقدّم.

الثاني: أن «عند» تكون ظرفاً للأعيان والمعاني كما تقدّم، و«لدى» لا تكون ظرفاً للمعاني، بل للأعيان خاصّة، يقال: عندي هذا القول صواب، ولا يجوز لديّ. ذكره ابن الشجري في «أماليه»(١) ومبرمان في «حواشيه»(٢).

الثالث: أنك تقول: عندي مال وإن كان غائباً، ولا تقول: لديّ مال إلاّ إذا كان حاضراً قاله الحريريّ، وأبو هلال العسكريّ(٣) وابن الشّجريّ.

وزعم المعرّي(٤): أنه لا فرق بين «لدى» و«عند»، قال ابن هشام في المغني(٥): وقول غَيْرِهِ أَوْلَى.

وتقلب ألف «لدى» مع الضمير ياءً كـ«عليّ، وإليّ»، قال تعالى: ﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾ [ق: ٣٥]، ﴿وَمَا كُنتَ لَدَيْهِمْ﴾ [آل عمران: ٤٤]، لا مع الظاهر نحو: ﴿لَدَى ٱلْحَنَاجِرِ﴾ [غافر: ١٨] ﴿لَدَا ٱلْبَابِۚ﴾ [يوسف: ٢٥].

ومن العرب من يقرّ الألف مع المضمر أيضاً كالظاهر، وكذا إلى وعلى، قال:

٧٨٩ ـ إلى كُمْ يا خناعة لا إلانا عزا النّاسُ الضّراعةَ والهَوانا
فلَوْ بَرأَتْ عُقُولكم بَصَرْتُم بأنَّ دَواءَ دائكُم لَدانا

---

(١) «أمالي ابن الشجري» وهو أبو السعادات هبة الله بن علي المتوفى سنة ٥٧٢ هـ. وهي في خمسة فنون من الأدب. قال ابن خلكان: أملاه في أربعة وثمانين مجلساً وختمه بمجلس قصره على أبيات من شعر المتنبي (كشف الظنون: ص ١٦٢).

(٢) لعلّه يريد بـ«حواشي مبرمان» شرحه لكتاب سيبويه. انظر كشف الظنون (ص ١٤٢٨) ولمبرمان أيضاً شرح لكتاب الأخفش انظر معجم الأدباء (٥/ ٣٧٩ ـ طبعة دار الكتب العلمية)

(٣) أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري. لغوي، أديب، شاعر، مفسر كان حيًّا سنة ٣٩٥ هـ. من تصانيفه الكثيرة. كتاب الصناعتين في النظم والنثر، وجمهرة الأمثال، ومعاني الأدب، وغيرها. انظر ترجمته في معجم الأدباء (٨/ ٢٥٨) وبغية الوعاة (ص ٢٢١).

(٤) هو أبو العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان بن محمد بن سليمان بن أحمد التنوخي المعري الشاعر المشهور، والأديب اللغوي النحوي. ولد سنة ٣٦٣ بمعرة النعمان من أعمال الشام، وتوفي بها سنة ٤٤٩ هـ. انظر ترجمته في معجم الأدباء (٣/ ١٠٧) ووفيات الأعيان (١/ ٤١) وتاريخ بغداد (٤/ ٢٤٠) وبغية الوعاة (١٣٦) وغيرها كثير.

(٥) مغني اللبيب (١/ ١٣٦).

وذلكـــم إذا واثَقْتُمـــونـــا على نَصْـرِ اعتمـادِكُـمُ عـلانـا[1]

[التوسّع في ظرف الزمان والمكان]

(ص): مسألة: يتوسّع في المتصرِّف، فيجعل مفعولاً به ويُضْمَر غير مقرون بـ «في»، ويُضاف، ويسند إليه لا إن كان العامل حرفاً أو اسماً جامِداً، ولا متعدّياً لثلاثة على الأصحّ.

قيل: أو اثنين، ولا كان إن عملت فيه على الأصح.

(ش): التّوسُّعُ جعل الظرف مفعولاً به على طريق المجاز، فيسوغ حينئذٍ إضماره غير مقرون بـ «في» نحو: اليوم سِرْتُهُ، ولا يجوز ذلك في المنصوب على الظّرف، بل إذا أضمر وجب التّصريح بـ «في» لأن الضّمير يردّ الأشياء إلى أصولها، فيقال: اليوم سرت فيه.

وسواء في التوسّع ظرف الزمان والمكان.

فالأول: نحو:

٧٩٠ ـ ويـومٍ شَهِدْنـاهُ سُلَيْمـاً وعـامِراً[2]

٧٩١ ـ يـا رُبّ يـومٍ لِـيَ لا أُظَلّلُـهْ[3]

الثاني: نحو:

٧٩٢ ـ ومشـرب أشـربـهُ وَشِيـلِ[4]

---

(١) الأبيات من الوافر، وهي بلا نسبة في الدرر (٣/ ٩٦).

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه.

قليل سوى الطعن النهال نوافلُه

وهو لرجل من بني عامر في الدرر (٣/ ٩٦) وشرح المفصل (٢/ ٤٦) ولسان العرب (١٤/ ١٤٤ ـ حزي). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (١/ ٣٨) وخزانة الأدب (٧/ ١٨١، ٨/ ٢٠٢، ١٠/ ١٧٤) وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ٨٨) ومغني اللبيب (٢/ ٥٠٣) والمقتضب (٣/ ١٠٥) والمقرب (١/ ١٤٧).

(٣) وبعده

أرمضُ من تحتُ وأضحى من عَلُهْ

والرجز لأبي مروان في شرح التصريح (٢/ ٣٤٦) ولأبي الهحنحل في شرح شواهد المغني (١/ ٤٤٨) ومجالس ثعلب (ص ٤٨٩). ولأبي ثروان في المقاصد النحوية (٤/ ٤٥٤). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢/ ٣٥١) وجمهرة اللغة (ص ١٣١٨) وخزانة الأدب (٢/ ٣٩٧) والدرر (٣/ ٩٧، ٦/ ٣٠٥) وشرح الأشموني (٢/ ٣٢٣، ٣/ ٧٦٠) وشرح عمدة الحافظ (ص ٩٨١) وشرح المفصل (٤/ ٨٧) ومغني اللبيب (١/ ١٥٤)

(٤) وبعده. =

والأصل: شهدنا فيه، وأظلّل فيه، وأشرب فيه. ويجوز حينئذ الإضافة إليه على طريق الفاعليّة نحو: ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ [سبأ: ٣٣].

٧٩٣ - يا سارقَ اللّيْلَةِ أَهْلَ الدّارْ[١]

والمفعوليّة: نحو: ﴿تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾ [البقرة: ٢٢٦]، «يا مَسْروق اللّيلةِ أَهْل الدّار».

ولا تصحّ الإضافة عند إرادة الظرف، لأن تقدير «في» يحول بين المضاف والمضاف إليه، فتمتنع قاله الفارسيّ، ولأن الخافض إذا دخل على الظرف يخرجه عن الظّرفيّة، قاله ابن عصفور. ويجوز حينئذ الإسناد إليه نحو: ﴿فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ﴾ [إبراهيم: ١٨]. ﴿إِنَّا نَخَافُ مِن رَّبِّنَا يَوْمًا عَبُوسًا قَمْطَرِيرًا﴾ [الإنسان: ١٠].

٧٩٤ - صِيدَ عَلَيْهِ اللّيلُ والنّهارُ[٢]

قال بعضهم: ويؤكّد، ويُبْدَلُ، ويستثنى منه، ولا يجوز ذلك في الظّرف غير المتوسّع فيه. قال صاحب البسيط: وفي هذا نظر.

وللتوسّع شروط:

الأول: أن يكون الظرف متصرّفاً، فما لَزِمَ الظّرفيّة لا يتوسّع فيه، لأنّ التوسّع مُنافٍ لعدم التّصرُّف إذْ يلزم منه أن يسند إليه، ويضاف إليه.

الثاني والثّالث: ألاّ يكون العامل حرفاً، ولا اسماً جامداً، لأنهما يعملان في الظرف، لا في المفعول به. والمتوسّع فيه مشبّه بالمفعول به فلا يعملان فيه.

الرّابع: ألاّ يكون فعلاً متعدّياً إلى ثلاثة، لأن والاتّساع في اللازم له ما يشبّه به، وهو المتعدّي إلى واحد، والاتّساع في المتعدّي إلى واحد له ما يشبّه به، وهو المتعدّي إلى اثنين، والاتّساع في المتعدّي إلى اثنين له ما يشبه به، وهو المتعدّي إلى ثلاثة، فيجوز فيها.

= لا آجن الطعم ولا وبيلِ

والرجز لأحيحة بن الجلاح في المقاصد النحوية (٤/ ٣٦) وبلا نسبة في الدرر (٣/ ٩٧).

والوشيل: يقال: وشل الماء ونحوه يَشِلُ وَشْلاً ووشَلاناً: سال، وقلّ وقطر؛ والوَشَلُ الماء القليل يتحلّب من جبل أو صخرة ولا يتصل قطره. والوبيل: الوخيم.

(١) الرجز بلا نسبة في خزانة الأدب (٣/ ١٠٨، ٤/ ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٥١، ٦/ ٥٣٤) والدرر (٣/ ٩٨) وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ٦٥٥) وشرح المفصل (٢/ ٤٥) والكتاب (١/ ١٧٥، ١٧٧، ١٩٣) والمحتسب (٢/ ٢٩٥)

و«الليلة» هنا ظرف متصرف، وقد أضيف إليها «سارق» وهو وصف

(٢) الرجز بلا نسبة في الدرر (٣/ ٩٩)

وأمّا ما يتعدّى إلى ثلاثة فليس له ما يشبّه به إذ ليس لنا فعل يتعدّى إلى أربعة، فيمنع.

هذا ما صحّحه ابن مالك، ونسبه ابن عصفور للأكثرين، وعزاه غيره للمبرد. وقيل: يجوز في المتعدّي إلى ثلاثة أيضاً، ونسبه ابن خروف إلى سيبويه، وأبو حيّان إلى الجمهور، ولا مبالاة بعدم النّظير، وإلاّ لم يجز في اللاّزم إذ لم يعهد نصبه المفعول، وإنما جاز فيه لضَرْبٍ من المجاز، فكذا هنا.

وقيل: يمتنع الاتّساع مع المتعدّي إلى اثنين أيضاً، لأنه ليس له أصل يشبّه به، إذ لا يوجد ما يتعدّى إلى ثَلاثة بحقّ الأصل، والحمل إنما يكون على الأصول، لا على الفروع. وهذا ما صحّحه ابن عصفور قياساً لما ذكر، وسماعاً، لأنه لم يَرِدْ إلاّ في المتعدّي لواحدٍ واللاّزم.

قال أبو حيّان: والأمر كما قال من عدم السماع مع المتعدّي لاثنين.

الخامس: ألاّ يكون العامل كان وأخواتها، إن قلنا: إنها تعمل في الظرف حذراً من كثرة المجاز، لأنها رفعت ونصبت لشبهها بالفعل المتعدّي، والعمل بالشبّه مجاز، فإذا نصبت الظرف على الاتّساع ـ وهو مجاز أيضاً ـ كثر المجاز فيمنع منه.

قال أبو حيّان: وهذا ما يقتضيه النّظر، ونظيره قولهم: دخلت في الأمر لا يجوز حذف «في» لأن هذا الدخول مجاز، ووصول «دخل» إلى الظرف بغير وساطة «في» مجازٌ فلم يجتمع عليها مجازان.

وقال ابن عصفور: يجوز الاتّساع معها كسائر الأفعال، أمّا إن قلنا بأنها لا تعمل في الظرف فواضح أنه لا توسع.

ولا يمنع التوسّع إضافة الظّرف إلى المظروف المقطوع عن الإضافة، المعوّض منه التّنوين نحو: سير عليه حينئذٍ.

وما انْتُصِبَ من المصادر نَصْبَ الظّرفِ يجوز فيه التوسّع ومنه: ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ [الأنعام: ٩٤]، وأمّا صفة الظرف: نحو: سِرْت قليلاً، فيضعف فيها التوسع إلاّ إن وُصِف.

[نيابة المصدر عن ظرفي الزمان والمكان]

(ص): وينوب مصدر عن مكان بِقِلّة، وزمان بكثرة، وقد يجعل ظرفاً دون تقدير، أو اسم عين مضاف إليه، لا مصدر مؤول خِلافاً للزمخشريّ.

(ش): قد ينوب عن الظّرف مصدرٌ إذا كان الظّرف مضافاً إليه، فحذف. ولا بُدّ من كونه مُعيّناً لِوَقْت، أو مِقْدار، وهو كثير في ظرف الزّمان نحو: جِئْتُك صلاةَ العَصْرِ، أو قُدوم الحاجّ، وانتظرتك حلب ناقة. وقليل في المكان نحو: جَلَسْتُ قُرْب زيد، أي مكان قربه.

وقد يجعل المصدر ظرفاً دون تَقْديرِ مُضافٍ كقولهم: أَحَقّاً إنك ذاهب، أي أفي حقّ.

وقد يكون النائب اسم عين نحو: لا أكلمه القَارِظَيْن، والأصل: مُدّة غيبة القارظين(١).

ولا ينوب في ذلك المصدر المؤول وهو أنْ والفعل نحو: ﴿وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾ [النساء: ١٢٧] إذا قدّر بـ «في» خلافاً للزمخشري.

[الظّروف المبنيّات]

(ص): الكلام في الظروف المبنيّات.

(ش): أوردت في هذا الفصل ما لم أسبق إلى جمعه واستيفائه من مَبْنِيّ ظروف الزمان والمكان مرتّباً على حروف المعجم.

[إذْ]

(ص): (إذ) للوقت الماضي، وللمستقبل في الأصحّ، وتلزم الظرفيّة ما لم يُضَفْ لها زمان، والإضافة إلى جملة غير مصدّرة بزال وأخواته، أو دام أو ليس، أو لكن، أو ليت، أو لعلّ.

ويقبح أن يليها اسم بعده ماض.

وقد يحذف جزؤها وكلها، فتعوّض تنويناً، وتكسر للساكنين، وقال الأخفش: إعراباً، وقد تفتح. وألحق بها شيخنا الكافيجيّ في ذلك «إذا».

وجوّز الأخفش والزّجاج والمتأخرون وقوعها مفعولاً به، وبدلاً منه. والزمخشري: مبتدأ.

وهي تجيء للتعليل خلافاً للجمهور حرفاً، وقيل: ظرفاً، وللمفاجأة بعد بينا وبينما حرفاً أو ظرفَ مكان أو زمان أو زائداً أقوال. وعلى الظرفيّة عاملها. قال ابن جنيّ وابن الباذش تاليها. وعامل بينا مقدّر، والشّلوبين عاملهما محذوف، وإذا بدل، قال أبو عُبَيْدة: للتحقيق، وزائدة، واختاره ابن الشّجريّ بعد بينا وبينما.

(ش): من الظّروف المبنيّة «إذ»، والدّليل على اسميّتها قبولُها التّنوين والإخبار بها نحو: مجيئك إذْ جاء زيد، والإضافة إليها بلا تأويل نحو: ﴿بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾ [آل عمران: ٨].

(١) القارظ. الذي يجتني القَرظ، وهو ورق السلم. وهما قارظان: الأول منهما يَذْكُرُ بن عنزة، والآخر رهم بن عامر العنزي، وكلاهما خرجا في طلب القرظ فلم يرجعا، فيقال في المثل للغائب لا يُرجى إيابه: إذا ما القارظ العنزيّ آبا. انظر جمهرة الأمثال (١/ ١٠٣).

وبنيت لافتقارها إلى ما بعدها من الجُمَل ولِوَضْعها على حرفين، وأصل وضعها أن تكون ظرفاً للوقت الماضي.

وهل تقع للاستقبال؟ قال الجمهور: لا، وقال جماعةٌ منهم ابن مالك: نعم، واستدلّوا بقوله تعالى: ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾ [الزلزلة: ٤] والجمهور جعلوا الآية ونحوها من باب: ﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ﴾ [الكهف: ٩٩] أي من تنزيل المستقبل الواجب الوقوع منزلة ما قد وقع.

قال ابن هشام[١]: ويحتجّ لغيرهم بقوله تعالى: ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ إِذِ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ﴾ [غافر: ٧٠، ٧١] فإن يعلمون مستقبل لفظاً ومعنى لدخول حرف التّنفيس عليه، وقد عمل في «إذ»، فيلزم أن يكون بمنزلة إذا.

وتلزم «إذ» الظّرفية، فلا تتصرّف بأن تكون فاعلة أو مبتدأة، إلاّ أن يضاف اسم الزمان إليها نحو: حِينَئِذٍ، وَيَوْمَئِذٍ، و ﴿بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾ [آل عمران: ٨]، ورأيتك أمس إذ جئت.

وجوز الأخفش والزّجاج وابن مالك: وقوعها مفعولاً به نحو: ﴿وَاذْكُرُوا إِذْ كُنتُمْ قَلِيلًا﴾ [الأعراف: ٨٦]، وبدلاً منه نحو: ﴿وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ انتَبَذَتْ﴾ [مريم: ١٦].

والجمهور لا يثبتون ذلك، ووافقهم أبو حيّان، قال: لأنه لا يوجد في كلامهم. أحببت إذْ قدم زيد، ولا كَرِهْتُ إذْ قدم.

وإنما ذكروا ذلك مع «اذكر» لمّا اعتاص[٢] عليهم ما ورد من ذلك في القرآن.

وتخريجه سهل، وهو أن تكون «إذْ» معمولةً لمحذوف يدلّ عليه المعنى، أي: اذكرو حالتكم، أو قَضِيّتَكُمْ أو أَمْرَكم، وقد جاء بعض ذلك مصرّحاً به قال تعالى: ﴿وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَاءً﴾ [آل عمران: ١٠٣] فإذْ ظرف معمول لقوله: ﴿نِعْمَتَ اللَّهِ﴾. وهذا أولى من إثبات حكم كلّيّ بِمُحْتَمَل بل بمرجوح. انتهى.

وجوّز الزمخشريّ وقوعها مبتدأ، فقال في قراءة بعضهم: ﴿لَمِنْ مَنِّ اللَّهِ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾[٣] [آل عمران: ١٦٤]: إنه يجوز أنّ التقدير: «مَنُّهُ إذ بعث». وأن تكون «إذْ» في محل رفع كإذا في قولك: أخطب ما يكون الأمير إذا كان قائماً[٤].

---

(١) في المغني (١/ ٧٥)

(٢) اعتاص. صعب.

(٣) هذه القراءة شادة، فـ «مِنْ» هنا جارّة، و«مَنِّ» محرورة بها.

(٤) ذكر الزمخشري في هذه القراءة وجهين، فقال. «وفيها وجهان. أن يراد. لَمِنْ مَنِّ الله على المؤمنين منُّه أو بعثه إذ بعث فيهم، فحذف لقيام الدلالة، أو يكون إد في محل الرفع كإذا في قولك: أخطب ما يكون الأمير إذا كان قائماً، بمعنى لمن منّ الله على المؤمنين وقت بعثه» اهـ (الكشاف: ١/ ٤٣٦). قال أبو حيان =

قال ابن هشام: فمقتضى هذا أنّ «إذْ» مبتدأ، ولا نعلم بذلك قائلاً.

وتلزم «إذ» الإضافة إلى جملة، إمّا اسمية نحو: ﴿وَٱذۡكُرُوٓاْ إِذۡ أَنتُمۡ قَلِيلٞ﴾ [الأنفال: ٢٦] ﴿إِذۡ هُمَا فِي ٱلۡغَارِ﴾ [التوبة: ٤٠]، أو فعليّة كما سبق.

ويَقْبُح في الاسميّة أن يكون عجزها فعلاً ماضياً نحو: جئتك إذْ زيد قام. ووجْهُ قُبْحِه أَنَّ «إذْ» لمّا كانت لِمَا مضى، وكان الفعل الماضي مناسباً لها في الزّمان، وكانا في جملة واحدة لم يحسن الفصل بينهما بخلاف ما إذا كان مضارعاً نحو: إذْ زيد يقوم فإنه حسن.

ويشترط في الجملة ألاّ تكون شرطيّة، فلا يقال: أتذكر إذ إنْ تأتنا نُكْرِمْك، ولا إذْ مَنْ يأتِكَ تُكْرِمْه، إلاّ في ضرورة.

وقد يحذف جزء الجملة المضاف إليها «إذْ» فيظنّ من لا خبرة له أنها أضيفت إلى المفرد كقوله:

٧٩٥ ـ والعيش مُنْقَلِبٌ إذْ ذاك أَفْنانَا[(١)]

= في البحر المحيط (٣/١٠٩): «أما الوجه الأول فسائغ، وقد حذف المبتدأ مع من في مواضع منها: ﴿وإن من أهل الكتاب إلا ليؤمنن به﴾ ﴿وما منا إلا له مقام﴾ ﴿ومنّا دون ذلك﴾ على قول. وأما الوجه الثاني فهو فاسد؛ لأنه جعل إذ مبتدأة، ولم يستعملها العرب متصرفة البتة، إنما تكون ظرفاً أو مضافاً إليها اسم زمان، ومفعولة باذكر على قول؛ أمّا أن تستعمل مبتدأة فلم يثبت ذلك في لسان العرب، ليس في كلامهم نحو إذا قام زيد طويل، وأنت تريد وقت قيام زيد طويل، وقد قال أبو علي الفارسي: لم ترد إذ وإذا في كلام العرب إلا ظرفين، ولا يكونان فاعلين ولا مفعولين ولا مبتدأين. انتهى كلامه وأما قوله: في محلّ الرفع كإذا، فهذا التشبيه فاسد، لأن المشبّه مرفوع بالابتداء والمشبه به ليس مبتدأ إنما هو ظرف في موضع الخبر على زعم من يرى ذلك، وليس في الحقيقة في موضع رفع؛ بل هو في موضع نصب بالعامل المحذوف وذلك العامل هو مرفوع، فإذا قال النحاة: هذا الظرف الواقع خبراً في محل الرفع، فيعنون أنه لما قام مقام المرفوع صار في محلّه، وهو في التحقيق في موضع نصب كما ذكرنا. وأما قوله. في قولك: أخطب ما يكون الأمير إذا كان قائماً، فهذا في غاية الفساد،لأن هذا الظرف على مذهب من يجعله في موضع خبر المبتدأ الذي هو أخطب لا يجيز أن ينطق به إنما هو أمر تقديري، ونصّ أرباب هذا المذهب وهم القائلون بإعراب أخطب مبتدأ أن هذه الحال سدّت مسدّ الخبر وأنه مما يجب حذف الخبر فيه لسدّ هذه الحال مسدّه، وفي تقرير تقدير هذا الخبر أربعة مذاهب ذكرت في مبسوطات النحو» انتهى.

(١) عجز بيت من البسيط، وصدره.

هل ترجعنّ ليالٍ قد مضين لنا

وهو بلا نسبة في جواهر الأدب (ص ٢٩٥) وحاشية يسّ (٢/٣٩) والدرر (٣/٩٩) ورصف المباني (ص ٣٥٠) وسرّ صناعة الإعراب (٢/٥٠٨) وشرح شواهد المغني (١/٢٤٧) واللمع (ص ٢٧٥) والمحتسب (١/١٢٩) ومغني اللبيب (١/٨٤) ونوادر أبي زيد (ص ١٨٤) وفي الأغاني (١٠/٢٨٩) بيت لابن المعتزّ كهذا البيت، روايته:
=

والتقدير: إذْ ذاك كذلك.

وقد تحذف الجملة كلّها للعِلْم بها، ويعوّض منها التّنوين. قال أبو حيّان: الذي يظهر من قواعد العربية أنّ هذا الحذف جائز، لا واجب، وتكسر ذالها حينئذ لالتقاء الساكنين نحو: ﴿وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ﴾ [الواقعة: ٨٤]، أي حين إذْ بلغت الرّوحُ الحلقومَ.

وزعم الأخفش: أنّها حينئذ معربة، والكسر جرّ إعراب بالإضافة لا بناءً، وحمله على ذلك: أنه جعل بناءها ناشِئاً عن إضافتها إلى الجملة، فلمّا زالت من اللفظ صارت معربة، وهو مردودٌ بأنه قد سبق لـ «إذْ» حكم البناء، والأصل استصحابه حتى يقوم دليل على إعرابه، وبأن العرب قد بنت الظرف المضاف لـ «إذْ» ولا عِلّة لبنائه إلاّ كونه مضافاً لمبنيّ، فلو كانت الكسرة إعراباً لم يجز بناء الظّرف، وبأنهم قالوا: «يومَئِذاً» بفتح الذال منوّناً، ولو كان معرباً لم يجز فتحه لأنه مضاف إليه، فدلّ على أنه مبنيّ مرة على الكسر لالتقاء الساكنين، ومرّة على الفتح طلباً للتّخفيف. وهذا معنى قولي: وقد تُفْتَح.

وقولي: وألحق بها شيخنا الكافيجيّ في ذلك «إذا» أشرت به إلى مسألة غريبة قلّ من تعرّض لها، وذلك أني سمعت شيخنا (رحمه الله) يقول في قوله تعالى: ﴿وَلَئِنْ أَطَعْتُم بَشَرًا مِّثْلَكُمْ إِنَّكُمْ إِذًا لَّخَاسِرُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٤] ليست «إذنْ» هذه الكلمة المعهودة، وإنما هي إذَا الشرطية، حذفت جملتها التي تضاف إليها، وعوض منها التنوين، كما في «يومئذ». وكنت أستحسن هذا جدّاً، وأظن أن الشيخ لا سلف له في ذلك حتى رأيت بعض المتأخرين جنح إلى ما جنح إليه الشيخ، وقد أوسعت الكلام في ذلك في «الإتقان» و«حاشية المغني».

وتزاد «إذْ» للتعليل خلافاً للجمهور كقوله تعالى: ﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ الْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ﴾ [الزخرف: ٣٩]، أي لأجل ظلمكم في الدنيا، ﴿وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ فَسَيَقُولُونَ﴾ [الأحقاف: ١١]، ﴿وَإِذِ اعْتَزَلْتُمُوهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ فَأْوُوا﴾ [الكهف: ١٦]، وهي حرف بمنزلة لام العلة، وقيل: ظرف، والتعليل مستفاد من قوّة الكلام لا من اللفظ.

وترد للمفاجأة نصّ على ذلك سيبويه[1]، وهي الواقعة بعد: «بينا» و «بينما» كقوله:

٧٩٦ ـ فبينما العُسْر إذْ دارَتْ مَياسِيرُ[2]

= هل ترجعنّ ليال قد مضين لنا والدارُ جامعةٌ أزمانَ أزمانا

والبيت بهذه الرواية لابن المعتز أيضاً في شرح شواهد المغني (١/ ٢٤٧) نقلاً عن الأغاني ولم أقع عليه في ديوانه

(١) انظر الكتاب (٤/ ٢٣٢)، قال: «ولا يليها إلا الفعل الواجب، ودلك كقولك: بيما أنا كذلك إذ جاء زيد، وقعدتُ قصده إذ انتفـح عليّ فلان فهذا لما توافقُه وتهجم عليه من حالٍ أنت فيها».

(٢) عجز بيت من البسيط، وصدره.

وقوله:

٧٩٧ ـ بَيْنا كذلك والأعداد وِجْهَتُها إذْ راعها لِحَفيفٍ خَلْفَها فَزَعُ[1]

وهل هي حينئذ ظرف مكان أو زمان، أو حرف لمعنى المفاجأة أو حرف مؤكد، أي زائد؟ أقوال: اختار الثاني أبو حيّان إقراراً لها على ما استقرّ لها، وابن مالك والشّلَوْبين: الثّالث.

وعلى القول بالظّرفية قال ابن جنيّ وابن الباذش: عاملها الفعل الذي بعدها، لأنها غير مضافة إليه، وعامل «بينا» و «بينما» محذوف يفسّره الفعل المذكور.

وقال الشّلَوبين: «إذ» مضافة للجملة فلا يعمل فيها الفعل، ولا في «بينا»، و«بينما»، لأن المضاف إليه لا يعمل في المضاف، ولا فيما قبله، وإنما عاملها محذوف يدلّ عليه الكلام، و«إذ» بدل منهما.

وذكر لـ «إذْ» معنيان آخران:

أحدهما: التوكيد، وذلك بأن تحمل على الزيادة قاله أبو عُبَيْدَةَ، وتبعه ابن قُتَيْبَة[2]، وحملا عليه آيات، منها: قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾ [الحجر: ٢٨].

والثاني: التّحقيق كقد، وحملت عليه الآية، قال في «المغني»[3]: وليس القولان بشيء.

= استقدر الله خيراً وأرضينّ به

وهو لحريث بن جبلة أو لعثير بن لبيد في الدرر (٣/ ١٠٠، ١١٨) وشرح شواهد المغني (١/ ٢٤٤) ولسان العرب (٤/ ٢٩٣). وبلا نسبة في جواهر الأدب (ص ٢٩٤) وخزانة الأدب (٧/ ٦٠) ودرّه الغوّاص (ص ٧٣) ورصف المباني (ص ٣٣٨) وسرّ صناعة الإعراب (١/ ٢٥٥) وشرح شذور الذهب (ص ١٦٤) والكتاب (٣/ ٥٢٨) ولسان العرب (٥/ ٧٦ ـ قدر) واللمع (ص ٢٧٤) ومجالس ثعلب (١/ ٢٦٥) ومغني اللبيب (١/ ٨٣).

(١) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الدرر (٣/ ١٠١).
والأعداد جمع عِدّ، وهو الماء الدائم مثل ماء العين.

(٢) هو عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري أبو محمد. عالم مشارك في أنواع من العلوم كاللغة والنحو وغريب القرآن ومعانيه وغريب الحديث والشعر والفقه والأخبار وأيام الناس وغير دلك. ولد سنة ٢١٣ هـ، وسكن بغداد وحدّث بها، وولي قضاء الديبور، وتوفي سنة ٦٧٦، وقيل: سنة ٢٧٠، وقيل: ٢٧١. من تصانيفه الكثيرة: غريب القرآن، وأدب الكاتب، وعيون الأخبار، والمعارف، وغير ذلك. انظر ترجمته في وفيات الأعيان (١/ ٣١٤) وتاريخ بغداد (١٠/ ١٧٠) وإنباه الرواة (٢/ ١٤٣) وبغية الوعاة (ص ٢٩١) وشذرات الذهب (٢/ ١٦٩) وهدية العارفين (١/ ٤٤١).

(٣) مغني اللبيب (١/ ٧٧).

واختار ابن الشّجري: أنها تقع زائدة بعد «بينا»، و «بينما» خاصّة، قال: لأنك إذا قلت: بينما أنا جالس إذ جاء زيد، فقدّرتها غير زائدة، أعملت فيها الخبر، وهي مضافة إلى جملة: جاء زيد، وهذا الفعل هو الناصب لـ «بيْن» فيعمل المضاف إليه فيما قبل المضاف.

[إذا]

(ص): (إذا) للمستقبل مضمّنة معنى الشّرط غالباً. قال ابن مالك: والماضي، وأنكره أبو حيّان. وقوم للحال، ويختصّ بالمجزوم به، وكذا المظنون خلافاً للبيانِيِّين بخلاف «إنْ»، ومن ثمّ لم تجزم في السّعة خلافاً لمن جوّزه بقلة، أو مع «ما» ولا تدلّ على تكرار، ولا عموم على الصحيح فيهما.

وتضاف أبداً لجملة صدرها فعل، ولو مقدّراً قبل اسم يليه. وجوّزه الأخفش إلى اسميّة الجزأين. وأوجب الفراء إيلاءها الماضي شَرْطِيّة. وقال غيره: هو الغالب، ومن ثمَّ قال الأكثرون: ناصبها الجواب لا الشرط.

قال ابن مالك: وتجيء مفعولاً به، ومجرورة بـ «حتى»، ومبتدأ.

وترد للمفاجأة فأقوال إذاً. وتلزمها الفاء. قال المازنيّ: زائدة، ومبرمان: عاطفة، والزّجّاج: جزائيّة، ولا يليها فعل.

وثالثها: يجوز مع قد. قال أبو عبيدة: وتزاد.

(ش): من الظروف المبنيّة «إذا»، والدليل على اسميتها الإخبار بها مع مباشرتها الفعل نحو: القيام إذا طلعت الشمس، وإبدالها من اسم صريح نحو: أجيئك غداً إذا طلعت الشمس.

وهي ظرف للمستقبل، مضمّنة معنى الشروط غالباً، ومن ثمَّ وجب إيلاؤها الجملة الفعليّة، ولزمت الفاء في جوابها نحو: ﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ﴾ [النصر: ١] إلى قوله: ﴿فَسَبِّحْ﴾.

وقد لا تضمّن معنى الشرط، بل تَتَجرّد للظرفيّة المَحْضة نحو: ﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ﴾ [الليل: ١]، و﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا سَجَىٰ﴾ [الضحى: ٢].

وزعم قوم: أنها تخرج عن الظرفيّة، فقال ابن مالك: إنها وقعت مفعولاً به في حديث: «إني لأعلم إذا كنت عنّي[1] راضية، وإذا كنت عَليَّ غضبى»[2]، ومبتدأ في قوله

---

(١) كانت في الأصل «عليّ» والتصويب من كتب الحديث المذكورة في الحاشية التالية.

(٢) من حديث عائشة رواه البخاري في كتاب النكاح (باب غيرة النساء ووجدهن، رقم ١٠٨، حديث رقم ٥٢٢٨)، ومسلم في فضائل الصحابة (حديث ٨٠)، وأحمد في المسند (٦/ ١، ٢١٣).

تعالى: ﴿إِذَا وَقَعَتِ ٱلْوَاقِعَةُ﴾ [الواقعة: ١]، والخبر «إذا» الثانية، و﴿خَافِضَةٌ رَّافِعَةٌ﴾ [الواقعة: ٣] بالنصب حالان، والمعنى وقت وقوع الواقعة، خافضة لقوم، رافعة لآخرين، هو وقت رَجّ الأرض.

ومجرورة بـ «حتّى» في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا﴾ [الزمر: ٧٣]، وسبقه إلى ذلك ابن جنيّ في الثاني، والأخفش في الثالث.

والجمهور أنكروا ذلك كلّه. وجعلوا «حتى» في الآية حرف ابتداء داخل على الجملة بأسرها، ولا عمل له، وإذا وقعت ظرفاً جوابه محذوف، أي انقسمتم أقساماً، وكنتم أزواجاً وإذا الثانية بدل من الأولى، وإذا في الحديث ظرف لمحذوف، هو مفعول: أعلم، أي شأنك ونحوه.

وزعم آخرون أنها تخرج عن الاستقبال، فقال ابن مالك: إنها وقعت للماضي في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَوْاْ تِجَٰرَةً أَوْ لَهْوًا ٱنفَضُّوٓاْ إِلَيْهَا﴾ [الجمعة: ١١] فإنّ الآية نزلت بعد انفضاضهم، وكذا ﴿وَلَا عَلَى ٱلَّذِينَ إِذَا مَآ أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَآ أَجِدُ﴾ [التوبة: ٩٢] الآية.

وقال قوم: إنها وقعت للحال في قوله تعالى: ﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ﴾ [الليل. ١] لأن الليل مقارن للغشيان.

وتختصّ إذا بما يتعيّن وجوده نحو: آتيك إذا احْمَرّ البُسْر، أو رجّح نحو: آتيك إذا دعوتني. بخلاف إنْ فإنها تكون للمحتمل والمشكوك فيه والمستحيل، كقوله: ﴿قُلْ إِن كَانَ لِلرَّحْمَٰنِ وَلَدٌ﴾ [الزخرف: ٨١]، ولا تدخل على متيقّن ولا راجح. وقد تدخل على المتيقّن لكونه مبهم الزمان نحو: ﴿أَفَإِيْن مِّتَّ فَهُمُ ٱلْخَٰلِدُونَ﴾ [الأنبياء: ٣٤].

ولكون (إذا) خاصًّا بالمتيقّن والمظنون خالفت أدوات الشرط، فلم تجزم إلاّ في الضرورة كقوله:

٧٩٨ ـ وإذا تُصِبْـك خَصَــاصــةٌ فَتَحَمّــلِ[1]

وإذا دلّت «إذا» على الشّرط، فلا تدل على التّكرار على الصحيح، وقيل: تدلّ عليه

---

(١) عجز بيت من الكامل، وصدره:

واستغن ما أغناك ربّك بالغنى

ويروى «فتجمّل» بالجيم، مكان «فتحمّل» بالحاء والبيت لعبد قيس بن خفاف في الدرر (٣/ ١٠٢) وشرح اختيارات المفضل (ص ١٥٥٨) وشرح شواهد المغني (١/ ٢٧١) ولسان العرب (١/ ٧١٢ ـ كرب) والمقاصد النحوية (٢/ ٢٠٣). ولحارثة بن بدر الغداني في أمالي المرتضى (١/ ٣٨٣). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (١/ ٣٣٥) وشرح الأشموني (٣/ ٥٨٣) وشرح عمدة الحافظ (ص ٣٧٤) ومغني اللبيب (١/ ٩٣).

كـ «كلّما»، واختاره ابن عصفور، فلو قال: إذا قمت فأنت طالق، فقامت، ثم قامت أيضاً في العِدّة ثانياً وثالثاً لم يقع بهما شيء على الأول[1] دون الثاني[2].

وكما لا تدل على التّكرار لا تدلّ أيضاً على العموم على الصّحيح. وقيل: تدلّ عليه، فلو قال: إذا طلّقت امرأة من نسائي، فعبدٌ من عبيدي حرٌّ، فطلق أربعاً لم يُعتق إلا عبدٌ واحدٌ، وتنحلّ اليمين على الأول، ويُعتق أربعٌ على الثّاني.

وتلزم «إذا» الإضافة إلى جملة صدرها فعل، سواء كان مضارعاً نحو: ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُنَا﴾ [الأحقاف: ٧ وسبأ: ٤٣] ﴿وَإِذَا لَمْ تَأْتِهِم بِـَٔايَةٍ﴾ [الأعراف: ٢٠٣] أم ماضياً نحو: ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُنَٰفِقُونَ﴾ [المنافقون: ١].

وزعم الفراء أن «إذا» إذا كان فيها معنى الشرط لا يكون بعدها إلاّ الماضي.

وقال ابن هشام: إيلاؤها الماضي أكثر من المضارع، وقد اجتمعا في قوله:

٧٩٩ ـ والنّفسُ راغبةٌ إذا رغّبتها وإذا تُردّ إلى قليلٍ تَقْنَعُ[3]

وقد يليها اسم بعده فعل فيقدر قبله فعل يفسره الفعل بعد الاسم نحو: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ﴾ [الانشقاق: ١].

وجوز الأخفش إيلاءها جملةً فيها اسمان: مبتدأ وخبر من غير تقدير فعل كقوله:

٨٠٠ ـ إذا باهِليٌّ تَحْتَهُ حَنْظَلِيّةٌ[4]

وفي ناصب إذا قولان:

أحدهما: أنه شرطها، وعليه المحققون واختاره أبو حيّان حملاً لها على سائر أدوات الشرط.

---

(١) أي في عدم دلالتها على التكرار

(٢) أي في دلالتها على التكرار

(٣) البيت من الكامل، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في الدرر (٣/ ١٠٢) وشرح اختيارات المفضل (ص ١٦٩٣) وشرح أشعار الهذليين (١/ ٧) وشرح شواهد المغني (١/ ٢٦٢) ومغني اللبيب (١/ ٩٣).

(٤) صدر بيت من الطويل، وعجزه

له ولدٌ منها فداك المذرَّعُ

وهو للفرزدق في ديوانه (١/ ٤١٦) والدرر (٣/ ١٠٣) وشرح التصريح (٢/ ٤٠) وشرح شواهد المغني (ص ٢٧٠) والمقاصد النحوية (٣/ ٤١٤). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٣/ ١٢٧) والجنى الداني (ص ٣٦٨) وشرح الأشموني (٢/ ٣١٦) ولسان العرب (٨/ ٩٣ ـ درع) ومغني اللبيب (ص ٩٧)

والمذرّع الذي أمه أشرف من أبيه وروي «المدرّع» بالدال المهملة. ومعناه: إذا ولد للرجل الباهلي من امرأة حنظلية فذلك الولد النجيب الشجاع الذي يتأهب للبس الدّرع

والثاني: أنّه ما في جوابها من فعل وشبهه، وعليه الأكثرون لما تقدّم من أنها ملازمة الإضافة إلى شرطها، والمضاف إليه لا يعمل في المضاف.

فالإشارة إليه بقولي: «ومن ثَمّ»، إلى قولي: «وتضاف أبداً». والأوّلون انفصلوا عن ذلك بأن قالوا: بعدم إضافتها.

وترد «إذا» للمفاجأة فتختص بالجملة الاسميّة فيما جزم به ابن مالك؛ وردّه أبو حيان.

وقيل: تدخل على الفعل مطلقاً، وقيل: تدخل على الفعليّة المَصْحُوبة بـ «قد» نقل الأخفش ذلك عن العرب نحو: خرجت فإذا قد قام زيد. قال في المغني: ووجهه أنّ التزام الاسمية معها إنما هو للفرق بينها وبين الشرطية الخاصّة بالفعليّة، والفرق حاصل بـ «قد» إذْ لا يقترن الشرط بها، ولا يحتاج لجواب.

ولا تقع في الابتداء.

ومعناها: الحال لا الاستقبال نحو: خرجت فإذا الأسد بالباب، ومنه: ﴿فَإِذَا هِىَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ﴾ [طه: ٢٠] وهي حينئذٍ حرفٌ عند الكوفيين والأخفش، واختاره ابن مالك، ويرجّحه قولهم: خرجت فإذا إن زيداً بالباب بكسر إنّ، لأن إنّ لا يعمل ما بعدها فيما قبلها.

وظرف مكان عند المبرّد والفارسيّ وابن جنيّ وأبي بكر بن الخيّاط[1] واختاره ابن عصفور.

وظرف زمان عند الرّياشي والزّجّاج، واختاره الزمخشريّ، وابنِ طاهر وابن خروف، والشَّلوبين إبقاء لها على ما ثبت لها، فإذا قلت: خرجت فإذا زيد صح كونها خبراً على المكان، أي فبالحضرة زيد لا على الزمان، لأنه لا يخبر به عن الجُثَّةِ، ولا على الحرف، لأنه لا يخبر به.

وتلزمها الفاء داخلة عليها. واختلف فيها، فقال المازني: هي زائدة للتأكيد، لأن إذا الفجائية فيها معنى الإتباع، ولذا وقعت في جواب الشّرط موقع الفاء، وهذا ما اختاره ابن جنيّ.

وقال مبرمان: هي عاطفة لجملة إذا ومدخولها على الجملة قبلها، واختاره الشَّلوبين

---

(١) هو محمد بن أحمد بن منصور الخياط نحوي، لغوي، من أهل سمرقند قدم إلى بغداد واجتمع مع الزجّاج، وكان يخلط نحو البصريين بالكوفيين. توفي سنة ٣٢٠ هـ. من آثاره: كتاب النحو الكبير، معاني القرآن، المقنع في النحو، والموجز في النحو. انظر ترجمته في الفهرست (١/ ٨١) ومعجم الأدباء (١٧/ ١٤١) والوافي بالوفيات (٢/ ٨٨)

الصّغير[١]، وأيّده أبو حيّان بوقوع ثمّ موقعها في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِذَآ أَنتُم بَشَرٌ تَنتَشِرُونَ﴾ [الروم: ٢٠].

وقال الزجّاج: دخلت على حدّ دخولها في جواب الشرط.

وزعم أبو عبيدة أن «إذا» قد تزاد، واستدلّ بقوله:

٨٠١ ـ حتى إذا أَسْلَكُوهم في قُتَائِدَة شلاًّ كما تَطْرُدُ الجَمّالَةُ الشُّرُدا[٢]

قال: فزادها لعدم الجواب، فكأنه قال: حتى أسلكوهم[٣]، وتأوله ابن جنّي على حذف جواب إذا[٤].

[الآن]

(ص): (الآن) لوقت حضر أو بعضه، وزعمه الفرّاء منقولاً من «آن»[٥] والمختار إعرابه، وألفه عن واو، وقيل: ياء، وقيل: أصله: أوان، وقيل: ظرفيته غالبة.

(ش): من الظروف المبنيّة «الآن»، والدّليل على اسميته دخول «أل» وحرف الجرّ عليه، وهو اسم للوقت الحاضر جميعه كوقت فعل الإنسان حال النطق به، أو الحاضر بعضه نحو: ﴿فَمَن يَسْتَمِعِ ٱلْآنَ﴾ [الجن: ٩]. ﴿ٱلْـَٔـٰنَ خَفَّفَ ٱللَّهُ عَنكُمْ﴾ [الأنفال: ٦٦].

قال ابن مالك: وظرفيّته غالبة لازمة، فقد يخرج عنها إلى الاسميّة كحديث: «فهو يهوي في النار الآن حين انتهى إلى قعرها»[٦] فـ«الآن» في موضع رفع بالابتداء، و«حين

---

(١) هو محمد بن علي بن محمد بن إبراهيم الأنصاري المالقي، أبو عبد الله. نحويّ، توفي في حدود سنة ٦٦٠ هـ، عن نحو أربعين سنة. من آثاره: شرح أبيات سيبويه، وتكملة شرح شيخه ابن عصفور على الجزولية انظر ترجمته في بغية الوعاة (ص ٧٩) وكشف الظنون (ص ١٤٢٧)

(٢) البيت من البسيط، وهو لعبد مناف بن ربع الهذلي في الأزهية (ص ٢٠٣، ٢٥٠) والإنصاف (٢/ ٤٦١) وجمهرة اللغة (ص ٨٥٤) وخزانة الأدب (٧/ ٣٩، ٤١، ٤٦، ٧١) والدرر (٣/ ١٠٤) وشرح أشعار الهذليين (٢/ ٦٧٥) وشرح شواهد الإيضاح (ص ٤٣١) ولسان العرب (٣/ ٢٣٧ ـ شرد، ٣/ ٣٤٢ ـ قتد، ١٠/ ٤٤٢ ـ سلك، ١٥/ ٤٣١ ـ إذا) ومراتب النحويين (ص ٨٥). ولابن أحمر في ملحق ديوانه (ص ١٧٩) ولسان العرب (٤/ ٢١٣ ـ حمر). وبلا نسبة في أدب الكاتب (ص ٤٣٤) والأشباه والنظائر (٥/ ٢٥) وأمالي المرتضى (١/ ٣) وجمهرة اللغة (ص ٣٩٠، ٤٩١) والصاحبي في فقه اللغة (ص ١٣٩).

وأسلكوهم. أدخلوهم. وقتائدة: ثنية معروفة، وقيل. اسم عقبة، وقيل: قتائدة موضع بعينه. والشّرُد: جمع شرود، مثل صبور وصُبُر

(٣) في الأصل «سلكوهم» بدون همزة.

(٤) وقد دلّ عليه قوله. «شلاًّ»، كأنه قال. شلّوهم شلاًّ. انظر اللسان (٣/ ٣٤٢)

(٥) في الأصل «أن»؛ والتصويب من الشرح الآتي.

(٦) رواه مسلم في كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها (حديث ٣١) وأحمد في المسند (٢/ ٣٧١) من حديث أبي هريرة قال: كنّا مع رسول الله ﷺ إذ سمع وجبةً، فقال النبيّ: «تدرون ما هذا؟» قال: قلنا: الله ورسوله =

انتهى» خبره، وهو مبني لإضافته إلى جملة صدرها ماض كقوله:

٨٠٢ ـ أَإِلَى الآن لا يَبِينُ ارْعِوَاءٌ لَكَ بَعْدَ المَشِيبِ عَنْ ذَا التَّصَابِي[1]

وألفه منقلبة عن واو لقولهم في معناه: الأوان، وقيل عن ياء لأنه من آن يئين: إذا قرب. وقيل: أصله: أوان قلبت الواو ألفاً، ثم حذفت لالتقاء السّاكنين، وردّ بأن الواو قبل الألف لا تنقلب: كالجَواد، والسّواد، وقيل: حذفت الألف وغيّرت الواو إلى الألف كما قالوا: راح، ورواح استعملوه مرّة على فَعَل، ومرة على فَعال، كزمَن وزَمان.

واختلف في عِلّة بنائه، فقال الزّجّاج: بني، لتضمّنه معنى الإشارة، لأن معناه: هذا الوقت، وَرُدّ بأن تضمين معنى الإشارة بمنزلة اسم الإشارة، وهو لا تدخله أل.

وقال أبو عليّ: لتضمّنه لام التعريف، لأنه استعمل معرفة، وليس علماً، وأل فيه زائدة، وضعّفه ابن مالك بأن تضمّن اسم معنى حرف اختصاراً ينافي زيادة ما لا يعتدّ به، هذا مع كون المزيد غير المضمّن معناه، فكيف إذا كان إيّاه.

وقال المبرّد وابن السّراج: لأنه خالف نظائره، إذْ هو نكرة في الأصل استعمل من أول وضعه باللّام، وباب اللّام أن يدخله على النكرة.

وكذا قال الزمخشري: سبب بنائه وقوعه في أول أحواله بالألف واللّام، لأن حق الاسم في أول أحواله التجرّد منها ثم يعرض تعريفه فيلحقه، فلما وقع الآن في أول أحواله بالألف واللام خالف الأسماء، وأشبه الحروف.

وردّه ابن مالك بلزوم الجمّاء الغفير، واللات ونحوها مما وقع في أول أحواله بالألف واللام، وبأنه لو كانت مخالفة الاسم لسائر الأسماء موجبة لشبه الحرف، واستحقاق البناء لوجب بناء كل اسم خالف الأسماء بوزن أو غيره، وهو باطل بإجماع.

وقال ابن مالك: بني لشبه الحرف في ملازمة لفظ واحد، لأنه لا يُثّنى ولا يجمع، ولا يصغّر بخلاف حين ووقت، وزمان ومدّة.

قال أبو حيّان: وهو مردود بما ردّ به هو على الزمخشريّ.

وقال الفرّاء: إنما بني لأنه نقل من فعل ماض وهو: «آن» معنى: حان فبقي على بنائه استصحاباً على حدّ: «أنهاكم عن قيل وقال»[2].

= أعلم. قال: «هذا حجرٌ رُمي به في النار منذ سبعين خريفاً، فهو يهوي في النار الآن حتى انتهى إلى قعرها».

(١) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في الدرر (٣/ ١٠٥)

(٢) حديث نبويّ لم أجده بهذا اللفظ، ورواه أصحاب الصحاح بصيغة الغائب، كما رواه البخاري في الرقاق =

وردّ بأنه لو كان كذلك لم تدخل عليه «أل»، كما لا تدخل على قيل وقال، ولجاز فيه الإعراب كما يجوز في قيل وقال.

وذهب بعضهم إلى أنه معرب، وفتحته إعراب على الظرفيّة، واستدلّ له بقوله:

٨٠٣ ـ كأنّهما مِلآنِ لم يَتَغيّرا[1]

بكسر النون، أي: من الآن، فحذف النون لالتقاء الساكنين وجرّ، فدلّ على أنّه معرب.

وضعّفه ابن مالك باحْتِمال أن تكون الكسرة كسرة بناء، ويكون في بناء الآن لغتان: الفتح والكسر كما في شتّان، إلا أن الفتح أكثر وأشهر.

والمختار عندي: القول بإعرابه، لأنه لم يثبت لبنائه علّة معتبرة، فهو منصوب على الظرفيّة، وإن دَخَلَتْهُ «مِنْ» جُرّ، وخروجه عن الظرفية غيرُ ثابتٍ، ولا يصلُح الاستدلال له بالحديث السّابق، لما تقرّر غير مرّة.

وفي (شرح الألفية) لابن الصّائغ[2] أنّ الذي قال بأن أصله: «أوان» يقول بإعرابه كما أنّ أواناً معرب.

[أمس]

(ص): (أمس): لما يلي يومك مبنيّ على الكسر، قال الزّجاج والزّجّاجيّ: والفتح لغة، وإعرابه غير منصرف رفعاً، ومطلقاً، ومنصرفاً لغة. وزعمه قوم: محكيّاً من الأمر، فإن قارن أل أعرب غالباً، وكذا إن أُضيف، أو نكّر، أو ثنّي، أو جمع، أو صغّر.

(ش): أمس اسمٌ مَعْرِفةٌ متصرّف يستعمل في موضع رفْع ونصبٍ وجرٍّ، وهو اسم

= (باب ٢٢، حديث ٦٤٧٣) من حديث المغيرة بن شعبة، وفيه: «.... وكان ينهى عن قيل وقال، وكثرة السؤال، وإضاعة المال، ومنع وهات، وعقوق الأمهات، ووأد البنات».

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

وقد مرّ بالدارين من بعدنا عصرُ

وهو لأبي صخر الهذلي في الدرر (٣/ ١٠٦) وسرّ صناعة الإعراب (٢/ ٥٣٩) وشرح أشعار الهذليين (٢/ ٩٥٦) وشرح شواهد المغني (١/ ١٦٩) والمنصف (١/ ٢٢٩). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢/ ١٣٣) والخصائص (١/ ٣١٠) والدرر ٦/ ٢٩١) ورصف المباني (ص ٣٢٦) وسرّ صناعة الإعراب (٢/ ٤٣٩، ٤٤٠) وشرح شذور الذهب (ص ١٦٥) وشرح المفصل (٨/ ٣٥) ولسان العرب (١٣/ ٤٣ ـ أين).

(٢) «شرح ألفية ابن مالك في النحو» لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن بن الصائغ الزمردي المتوفى سنة ٧٧٧ هـ. انظر كشف الظنون (ص ١٥٣).

زمانٍ موضوعٍ لليوم الذي يليه اليوم الذي أنت فيه، أو ما هو في حكمه في إرادة القُرْبِ، فإن استعمل ظرفاً فهو مبنيّ على الكسر عند جميع العرب

وعلة بنائه: تضمّنه معنى الحرْف، وهو لام التّعريف، ولذا لم يُبْنَ «غَد» مع كونه معرفة، لأنّهُ لم يتضمّنها، إنّما يتضمّنُها ما هو حاصلٌ واقعٌ و«غد» ليس بواقع.

والفرْقُ بينه وبين «سَحَر» حيث لم يُبْنَ أنه لما عُدِل عن السّحر لم يضمّن معنى الحرف، بل أنيب مناب السّحَر المعرّف، فصار معرفةً مثله بالنّيابة، كما صار عُمَرُ معرفةً بالنيابة عن عامِر العَلَم.

وقال ابن كَيْسَان: بُني، لأنه في معنى الفعل الماضي، وأعرب «غد»، لأنه في معنى الفعل المستقبل والمستقبل معرب.

وقال قوم: عِلّة بنائه: شَبَهُ الحَرْف إذا افْتُقِرَ في الدّلالة على ما وُضِعَ له إلى اليوم الذي أنت فيه. وقال آخرون: بني لشبهه بالأسماء المُبْهَمَة في انتقال معناه، لأنه لا يختصّ بمسمّى دُون آخر.

وأجاز الخليل في: لقيته أمس أن يكون التّقدير: لقيته بالأمس، فحذف الحرفين: الباء، وأل، فتكون الكسرة على هذا كسرة إعراب[١].

وزعم قوم منهم الكسائي: أنه ليس مبنيّاً ولا معرباً، بل هو محكيّ سمّي بفعل الأمر من المساء، كما لو سمي بأصْبح من الصّباح، فقولك: جئت أمس، أي اليوم الذي كنا نقول فيه: أمس عندنا أو معنا[٢]، وكانوا كثيراً ما يقولون ذلك للزوّر والخليط إذا أراد الانصراف عنهم فكثُرت هذه الكلمة على ألسنتهم حتى صارت اسماً للوقت.

وتعريفه بأل إشارة إلى أنه اليوم الذي قبل يومك. وقال السّهيلي: تعريفه بالإضافة كتعريف جُمَع.

---

(١) قال سيبويه: «زعم الخليل أن قولهم: لاه أبوك، ولقيتك أمْسِ، إنما هو على: لله أبوك، ولقيته بالأمس؛ ولكنهم حذفوا الجار والألف واللام تخفيفاً على اللسان، وليس كل جارّ يضمر؛ لأن المجرور داخل في الجارّ، فصارا عندهم بمنزلة حرف واحد، فمن ثمّ قبح؛ ولكنهم قد يضمرونه ويحذفونه فيما كثر من كلامهم؛ لأنهم إلى تخفيف ما أكثروا استعماله أحوج». ثم ردّ عليه سيبويه، فقال: «ولا يقوى قول الخليل في أمس؛ لأنك تقول ذهب أمسِ بما فيه». انظر الكتاب (٢/ ١٦٢ ـ ١٦٤).

(٢) قال ابن الأنباري: أدخل اللام والألف على أمس وتركه على كسره لأن أصل أمس عندنا من الإمساء، فسمي الوقت بالأمر ولم يغيّر لفظه، من ذلك قول الفرزدق:

ما أنت بالحكم الترضى حكومته ... ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدلِ

فأدخل الألف واللام على تُرضى، وهو فعل مستقبل، على جهة الاختصاص بالحكاية. انظر اللسان (٦/ ٨، ٩).

وإن استعمل غير ظرف، فذكر سيبويه[1] عن الحجازيّين بناءَهُ على الكسر رفعاً ونصباً، وجرّاً، كما كان حال استعماله ظرفاً تقول: ذهب أمسِ بما فيه، وأحببت أمسِ، وما رأيتك مذ أمسِ قال:

٨٠٤ ـ اليـــوم أعلـــم مـــا يَجِـــيءُ بـــه   وَمَضَـــى بِفَصْـــل قَضـــائِـــهِ أَمْـــسِ[2]

ونقل عن بني تميم: أنهم يوَافقون الحجازيِّين حالةَ النصب والجرّ في البناء على الكسر، ويُعْربونه إعراب ما لا ينصرف حالة الرّفع، قال شاعرهم:

٨٠٥ ـ اعْتَصِـم بـالـرّجـاء إنْ عـنَّ يـأسٌ   وتنـــاسَ الّـــذي تَضمّـــن أَمـــسُ[3]

ومن بني تميم من يُعْرِبُه إعراب ما لا ينصرف في حالتي النصب والجرّ أيضاً، وعِلّتهُ ما ذكر في «سَحَر» من العدل والتّعريف، وعليه قوله.

٨٠٦ ـ إنّـــي رأيـــت عجبـــاً مُـــذْ أَمْســـا[4]

ومنهم مَنْ يُعْرِبُهُ إعراب المُنصرف فينوّنهُ في الأحوال الثّلاثة، حكاه الكسائي.

وحَكَى والزّجّاج: أن بعض العرب ينوّنهُ، وهو مبني على الكسر تشبيهاً بالأصوات.

وحكى الزّجّاجيّ والزّجّاج: أن من العرب من يبنيه وهو ظرْفٌ على الفتح، فتلخّص فيه حال الظرفيّة لغتان: البناء على الكسر وعلى الفتح، وحال غير الظّرفية خمس لغات: البناء على الكسر بلا تنوين مطلقاً، وبتنوينٍ، وإعرابه منْصرفاً وغير منصرف مطلقاً، وإعرابه

---

(١) انظر ما قاله سيبويه في الكتاب (٣/ ٢٨٣ ـ ٢٨٥).

(٢) البيت من الكامل، وهو لأسقف نجران في الحيوان (٣/ ٨٨) وسمط اللآلي(ص ٤٨٦) ولسان العرب (٦/ ٩ ـ أمس) والمقاصد النحوية (٤/ ٣٧٣). وله أو لتبع بن الأقرن في شرح التصريح (٢/ ٢٢٦) ولبعض ملوك اليمن في كتاب الصناعتين (ص ٢٠١). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٤/ ١٣٤) والدرر (٣/ ١٠٦) وشرح شذور الذهب (ص ١٢٦، ١٢٧) وشرح قطر الندى (ص ١٥) ومراتب النحويين (ص ١٠٣).

(٣) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (٤/ ١٣٣) والدرر (٣/ ١٠٧) وشرح الأشموني (٢/ ٥٣٧) وشرح التصريح (٢/ ٢٢٦) والمقاصد النحوية (٤/ ٣٧٢).

(٤) الرجز قائله مجهول، وهو من أبيات سيبويه الخمسين التي لم يعرف قائلها؛ وبعده:

عجائزاً مثل السعالي خمسا

وهو في أسرار العربية (ص٣٢) وأوضح المسالك (٤/ ١٣٢) وجمهرة اللغة (ص ٨٤١، ٨٦٣) وخزانة الأدب (٧/ ١٦٧، ١٦٨) والدرر (٣/ ١٠٨) وشرح الأشموني (٢/ ٥٣٧) وشرح التصريح (٢/ ٢٢٦) وشرح شذور الذهب (ص ١٢٨) وشرح قطر الندى (ص ١٦) وشرح المفصل (٤/ ١٠٦، ١٠٧) والكتاب (٣/ ٢٨٤) ولسان العرب (٦/ ٩، ١٠ ـ أمس) وما ينصرف وما لا ينصرف (ص ٩٥) والمقاصد النحوية (٤/ ٣٥٧) ونوادر أبي زيد (ص ٥٧).

غير منصرف رفعاً، وبناؤه نصباً وجرّاً.

فإن قارنه «أل» أعرب غالباً نحو: إنّ الأمسَ ليومٌ حَسَنٌ، وقال تعالى: ﴿كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِٱلْأَمْسِ﴾ [يونس: ٢٤].

ومن العرب مَنْ يَسْتَصْحِبُ البناءَ مع أل، قال:

٨٠٧ - وإنّي وقَفْتُ اليوم والأمسِ قبله ... بِبَابِكَ حتى كادتِ الشّمسُ تَغْرُبُ[١]

فكسر السِّين، وهو في موضع نصب عطفاً على اليوم.

قالوا: والوجْهُ في تخريجه أن تكون أل زائدة لغير تَعْريفٍ، واستصحب تضمّن معنى المعرفة فاسْتُدِيمَ البناءُ، أو تكون هي المعرفة، ويجرّ إضمار الباء، فالكسرة إعراب لا بناء.

وَيُعْرَبُ أيضاً حال الإضافة نحو: إنّ أمسنا يوم طيِّبٌ، وحال التنكير نحو: مضى لنا أمس حَسَنٌ، لا تريد اليوم الذي قبل يومك، وحال التَّثْنِيَة نحو: أمسان، وحال الجمع نحو: آمُس وآمَاس، وأُموس قال:

٨٠٨ - مـرّت بنا أَوَّلَ مِن أُموسِ ... تميسُ فينا مِيسَةَ العَرُوس[٢]

قال ابن مالك في (شرح الكافية الشّافية): وحال التّصغير. قال أبو حيّان: وهو مخالفٌ لنصّ سيبويه[٣] وغيره من النّحاة: أن أمس لا يصغّر، وكذا «غداً» استغناءً بتصغير ما هو أشد تمكّناً، وهو اليوم والليلة، قال: نعم ذكر المبرّد: أنّه يصغّر فتبعه عليه ابن مالك، وكذا ذكر ابن الدّهان في (الغُرّة)[٤]، وهو ذهول عن نصّ سيبويه.

[بعد]

(ص): (بعد) ظرف زمان لازم الإضافة، فإن أضيف أو حذف مضافه، ونوي لفظه أعرب، أو معناه: ضمّ بناء، وقد ينوّن حينئذ، ويفتح إعراباً. وإن نكّر نصب ظرفاً، وقد يجرّ ويرفع ولا يضاف لجملة حتى يكفّ بـ «ما».

---

(١) البيت من الطويل، وهو لنصيب في ديوانه (ص ٩) والأغاني (٩/ ٤٥) ولسان العرب (٦/ ٨، ١٠ - أمس، ١٣/ ٤٢ - أين). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (١/ ٢٠٤) والإنصاف (ص ٣٢٠) والدرر (٣/ ١٠٩) والخصائص (١/ ٣٩٤، ٣/ ٥٧) وشرح شذور الذهب (ص ١٣١) والصاحبي في فقه اللغة (ص ١٤٣) ولسان العرب (١٢/ ٥٦٥ - لوم) والمحتسب (٢/ ١٩٠).

(٢) الرجز بلا نسبة في الدرر (٣/ ١٥٩) وشرح شذور الذهب (ص ١٢٩) ولسان العرب (٦/ ١٠ - أمس) والمحتسب (٢/ ٢٢٤).

(٣) الكتاب (٣/ ٤٨٠).

(٤) هو كتاب «الغرّة المخفية في شرح الدرّة الألفية»، وقد تقدّم الكلام عليه. انظر الفهارس العامة

(ش): من الظروف المبنيّة في بعض الأحوال (بعد) وهي ظرف زمان لازم الإضافة وله أحوال:

أحدها: أن يصرّح بمضافه نحو: جئت بعدك، فهو مُعْرَبٌ منصوب على الظرفيّة.

ثانيها: أن يقطع عن الإضافة لفظاً ومعنًى، قصداً للتنكير، فكذلك قوله:

٨٠٩ ـ فما شَرِبوا بَعْداً على لَذَّةٍ خَمْرَا[١]

وقد يجرّ، قرىء: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلٍ وَمِنْ بَعْدٍ﴾[٢] [الروم: ٤] بالجر والتنوين. وقد يرفع، روي: «فما شَرِبُوا بعدٌ» بالرفع.

ثالثها: أن يقطع عنها بأن يحذف المضاف إليه، لكن ينوى لفظه فيعرب ولا ينوّن لانتظار المضاف إليه المحذوف.

رابعها: أن يحذف وينوى معناه، فيُبْنى على الضمّ، نحو: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾ [الروم: ٤] لله الأمْرُ من قبلُ ومن بعدُ» أي قبل الغلبة وبعدها.

وعلّله ابن مالك بأنه كان حقّها البناء في الأحوال كلّها لشبهها بالحرف لفظاً من حيثُ إنها لا تتصرّف بتثنية ولا جمع ولا اشتقاق، ومعنًى لافتقارها إلى غيرها في بيان معناها، لكن عارض ذلك لزومها للإضافة فأعربت، فلما قطعت عنها، ونوي معنى الثّاني دون لفظه أشبهت حروف الجواب في الاستغناء بها عن لفظ ما بعدها فانضم ذلك إلى الشبهين المذكورين، فبنيت.

وفي (الإفصاح)[٣] أكثر النحويين يقولون: لما أفردت من مضافها وتضمّنته أشبهت الحروف لتعلّقها بالمحذوف بعدها معنى تعلّق الحروف بغيرها، فبنيت لذلك، وقد تفتح في هذه الحالة بلا تنوين، وقد تضمّ مع التنوين، وكلاهما إعراب، حكى هشام: رأيته قبلَ، ومن قبلَ، وأنشد:

---

(١) عجز بيت من الطويل، وصدره:

ونحن قتلنا الأُسْدَ أُسْدَ خفيّةٍ

وهو بلا نسبة في إصلاح المنطق (ص ١٤٦) وأوضح المسالك (٣/ ١٥٨) وخزانة الأدب (٦/ ٥٠١) والدرر (٣/ ١٠٩) وشرح الأشموني (٢/ ٣٢٢) وشرح التصريح (٢/ ٥٠) وشرح شذور الذهب (ص ١٣٧) ولسان العرب (٣/ ٩٣ ـ بعد، ١٤/ ٢٣٧ ـ خفا) والمقاصد النحوية (٣/ ٤٣٦).

(٢) هذه قراءة أبي السمّال والجحدري وعون العقيلي، قال الزمخشري: على الجرّ من غير تقدير مضاف إليه واقتطاعه، كأنه قيل: قبلاً وبعداً، بمعنى: أولاً وآخراً. انظر البحر المحيط (٧/ ١٥٨).

(٣) «الإفصاح بفوائد الإيضاح» لابن هشام الخضراوي المتوفى سنة ٦٤٦ هـ. وقد تقدّم الكلام عليه

٨١٠ ـ ولا وَجَـد العُـذْرِيّ قَبْـلَ جَمِيـلُ(١)

وأنشد الخليل قوله:

٨١١ ـ فما شربوا بَعْدٌ على لَذّةٍ خَمْرا(٢)

بالضم والتنوين.

ولا يضاف «بعد» لجملة ما لم يكف بـ «ما» كقوله:

٨١٢ ـ أعلاقةً أُمَّ الوُلَيِّدِ بَعْدما أفنانُ رأسِكِ كالثّغام المُخْلَسِ(٣)

[قبل، أول، أمام، قدام، وراء، خلف، أسفل، يمين، شمال، فوق، تحت، عل، دون، حسب، غير]

(ص): ومثله فيما ذكر: قبل، وأول، وأمام، وقدّام، ووراء، وخلف، وأسفل، وتصرّف الكل متوسّط، وأنكره الجَرْميّ. ويمين وشمال، وفوق وتحت، ولا يتصرّفان، وعل. وأنكر ابن أبي الرّبيع إضافتها لفظاً. وأثبته الجوهري. ودون، وحسب، لكن نصبهما على الحال، وغير بعد ليس.

قال السّيرافي وابن السّرّاج وأبو حيّان: ولا يجوز فتحها. والمختار وفاقاً للأخفش

(١) عجز بيت من الطويل، وصدره:

فما وجد النهديُّ وجداً وجدتهُ

وهو بلا نسبة في الإنصاف (٢/ ٥٤٥) والدرر (٣/ ١١٠).

والشاهد هنا هو أن «قبلُ» إذا قطعت عن الإضافة وبنيت على الضمّ يصح تنوينها مضمومة. ورُوي «قبلِ» بالكسر، يريد: قبلي، فحذف الياء واجتزأ بالكسرة عنها ضرورة.

(٢) تقدم برقم (٨٠٩).

(٣) البيت من الكامل، وهو للمرار الأسدي في ديوانه (ص ٤٦١) والأزهية (ص ٨٩) وإصلاح المنطق (ص ٤٥) وخزانة الأدب (١١/ ٢٣٢، ٢٣٤) والدرر (٣/ ١١١) وشرح شواهد المغني (٢/ ٧٢٢) والكتاب (١/ ١١٦، ٢/ ١٣٩) ولسان العرب (١٠/ ٢٦٢ ـ علق، ١٢/ ٧٨ ـ ثغم، ١٣/ ٣٢٧ ـ فنن) وبلا نسبة في الأضداد (ص ٩٧) ورصف المباني (ص ٣١٤) وشرح شافية ابن الحاجب (١/ ٢٧٣) ومغني اللبيب (١/ ٣١١) والمقتضب (٢/ ٥٤) والمقرب (١/ ١٢٩).

وفي البيت شاهد آخر، وهو نصب «أمّ» بـ «علاقةً» لأنها بدل من التلفظ بالفعل فعملت عمله

وأفنان الرأس: خصل الشعر. والثغام: شجر إذا يبس ابيضّ. والمخلس: ما اختلط فيه البياض بالسواد.

إعرابها مطلقاً، وألحق بعضهم كلاً، ولا يتصرّف مبنيّها.

والصحيح أنّ أصل (أول): أو أل، وأنه لا يستلزم ثانياً، وإذا وقع اسماً صُرِف وأنّث بالتاء بقلّة.

(ش): مثل (بعد) فيما تقدّم من إعرابها في الأحوال الثلاثة وبنائها في الحالة الرابعة على الضّمّ للعلّة المذكورة «قبل»، و«أوّل»، و«أمام»، و«قدّام»، و«وراء»، و«خَلْف»، و«أَسْفل»، و«يمين»، و«شمال»، و«فوق»، و«تحت»، و«عل»، و«دون»، و«حسب»، و«غير».

ومن بناء «قبل» الآية السابقة[1]، ومن تنكيرها قوله:

٨١٣ ـ فَسَاغَ لِيَ الشَّرابُ وكُنْتُ قَبْلاً[2]

وقد تقدّمت قراءة: «من قبلٍ» بالجرّ، والتّنوين.

ومن نيّة لفظ المضاف إليه فيه قوله:

٨١٤ ـ ومن قَبْلِ نادى كلُّ مَوْلًى قَرابَةً[3]

كذا رواه الثّقات: بكسر اللام.

وحكى أبو عليّ[4] «ابدأ بهذا من أوّلَ» بالفتح على تنكيرهِ ممنوع الصّرف، وبالضمّ

(١) هي الآية ٤ من سورة الروم: ﴿لله الأمر من قبل ومن بعد﴾.

(٢) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

أكاد أغصّ بالماء الحميمِ

ويروى العجز:

أكاد أغصّ بالماء الفراتِ

وهو ليزيد بن الصعق في خزانة الأدب (١/ ٤٢٦، ٤٢٩) ولسان العرب (١٢/ ١٥٤ ـ حمم). ولعبد الله بن يعرب في الدرر (٣/ ١١٢) والمقاصد النحوية (٣/ ٤٣٥). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٣/ ١٥٦) وتذكرة النحاة (ص ٥٢٧) وخزانة الأدب (٦/ ٥٠٥) وشرح ابن عقيل (ص ٣٩٧) وشرح قطر الندى (ص ٢١) وشرح المفصل (٤/ ٨٨).

(٣) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

فما عطفتْ مولى عليه العواطفُ

وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (٣/ ١٥٤) والدرر (٣/ ١١٢) وشرح الأشموني (٢/ ٣٢٢) وشرح التصريح (٢/ ٥٠) وشرح قطر الندى (ص ٢٠) والمقاصد النحوية (٣/ ٤٣٤).

ويروى. «مولًى قرابةٍ» مكان «مولًى قرابةً».

(٤) هو الفارسي. تقدم التعريف به. انظر الفهارس العامة.

على نيّة الإضافة دون قصد إلى لفظ المضاف إليه، وبالجر على قصد لفظه، قال في (الصحاح)[1]: فإن أظهرت المحذوف نصبت، فقلت: ابدأ به أوّلَ فعلك.

وقال الشاعر:

٨١٥ ـ أمامَ وخَلْفَ المرء من لُطْفِ ربه   كَوالِىءُ تَزْوي عنه ما كان يَحْذَرُ[2]

وحكى الكسائي: أَفَوْق تَنام أم أَسْفَلَ بالنصب على تقدير: أفوق هذا أم أسفله، قال الشاعر:

٨١٦ ـ .... ولم يَكُنْ   لِقَاؤكَ إلاّ من وَرَاءُ وَرَاءُ[3]

وقال:

٨١٧ ـ لَعْناً يُشَنُّ عَلَيْهِ من قُدّامُ[4]

وقال:

٨١٨ ـ وأَتَيْتُ فَوْق بَنِي كُلَيْب من عَلُ[5]

---

(١) هو الجوهري. تقدم التعريف به انظر الفهارس العامة.

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في تذكرة النحاة (ص ٦٨٣) والدرر (٣/ ١١٣) والتوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح (ص ١٠٢).

(٣) جزء بيت من الطويل، وتمامه:

إذا أنا لم أُومن عليك . ...

وهو لعتيّ بن مالك في لسان العرب (١٥/ ٣٩٠ ـ ورى). ولعتيّ بن مزاحم العقيلي في الكامل للمبّرد (١/ ٦١). وبلا نسبة في خزانة الأدب (٦/ ٥٠٤) والدرر (٣/ ١١٣) وشرح التصريح (٢/ ٥٢) وشرح شذور الذهب (ص ١٣٤) وشرح المفصل (٤/ ٨٧) ولسان العرب (٣/ ٩٢ ـ بعد).

(٤) عجز بيت من الكامل، وصدره:

لعنَ الإلَهُ تِعِلّةَ بن مسافرٍ

وهو لرجل من بني تميم في الدرر (٣/ ١١٤) وشرح التصريح (٢/ ٥١) والمقاصد النحوية (٣/ ٤٣٧) وبلا نسبة في أوضح المسالك (٣/ ١٦٠) وتذكرة النحاة (ص ٢٧٩) وشرح الأشموني (٢/ ٣٢٢).

(٥) عجز بيت من الكامل، وصدره:

ولقد سددتُ عليك كل ثنيّةٍ

ويروى: «نحو» مكان «فوق». وهو للفرزدق في ديوانه (٢/ ١٦١) وروايته فيه:

إنّي ارتفعت عليك كلّ ثنيّةٍ   وعلوتُ فوق بني كليبٍ من علُ

وتذكرة النحاة (ص ٨٥) والدرر (٣/ ١١٥) وشرح التصريح (٣/ ٤٤٧). وبلا نسبة في شرح شذور = الذهب (ص ١٣٩) وشرح المفصل (٤/ ٨٩).

وقال:

٨١٩ ـ كَجُلْمُودِ صَخْرٍ حَطَّهُ السّيلُ من عَلِ[1]

أي: من مكان عالٍ.

ويقال: قبضت عشرةً فحسبُ، أي فَحَسْبِي ذلك. وهذا حَسْبُك من أَجَلٍ، وقَبَضْتُ عَشَرةً لَيْسَ غَيْرُ، أي ليس غيرُ ذلك مقبوضاً.

وذكر ابن هشام أنّ شرطها: أن تقع بعد ليس، وأنّ قول الفقهاء: «لا غيرُ» لحن، وليس كما قال فقد صرّح السّيرافيّ وابن السّراج وأبو حيّان: بأن «لا» كليس في ذلك، وأنشد ابن مالك:

٨٢٠ ـ لَعَنْ عَمَلٍ أسْلَفْتَ لا غَيْرُ تُسْأَلُ[2]

ويجوز فيها زيادة على أخواتها البناءُ على الفتح، فيقال: ليس غَيْرَ.

والأخفش يقول بإعرابها في الضمّ والفتح معاً، وإنّ حَذْف التنوين لانتظار المضاف إليه، وعلى الفتح هي خبر ليس، والاسم محذوف أي: ليس المقبوضُ غَيْرَ ذلك، ورأيه هو المختار عندي، لما تقدم في أي الموصولة.

ثم النّصب في الجميع على الظرفيّة إلا «حسب» فعلى الحاليّة. قال ابن هشام: وما أظن نصب «عل» موجوداً.

= بنى «علُ» على الضمّ لأنه أراد علوًّا معيناً، وهذا مستلزم نيّة المضاف إليه من حيث المعنى، ولو أراد علوًّا ما لأعربها

(١) عجز بيت من الطويل من معلقة امرىء القيس، وصدره:

مكرٍّ مفرٍّ مقبلٍ مدبرٍ معاً

وهو في ديوانه (ص ١٩) وإصلاح المنطق (ص ٢٥) وجمهرة اللغة (ص ١٢٦) وخزانة الأدب (٢/ ٣٩٧، ٣/ ٢٤٢، ٢٤٣) والدرر (٣/ ١١٥) وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٣٣٩) وشرح التصريح (٢/ ٥٤) وشرح شواهد المغني (١/ ٤٥١) والشعر والشعراء (١/ ١١٦) والكتاب (٤/ ٢٢٨) والمقاصد النحوية (٣/ ٤٤٩) وبلا نسبة في أوضح المسالك (٣/ ١٦٥) ورصف المباني (ص ٣٢٨) وشرح الأشموني (٢/ ٣٢٣) وشرح شذور الذهب (ص ١٤٠) ومغني اللبيب (١/ ١٥٤) والمقرب (١/ ٢١٥).

(٢) عجز بيت من الطويل، وصدره:

جواباً به تنجو اعتمدْ فوربِّنا

وهو بلا نسبة في الدرر (٣/ ١١٦) وشرح الأشموني (٢/ ٣٢١) وشرح التصريح (٢/ ٥٠). وكان في الأصل: «فعن» مكان «لعن» والتصويب من الكتب المذكورة.

وأنكر ابن أبي الربيع إضافة (عل) لفظاً، لكن الجوهريّ صرّح بجوازه، فقال: يقال: أتيته من علِ الدّار بكسر اللام.

قال أبو حيّان: ومن غريب المنقول ما ذهب إليه محمد بن الوليد(١) من جواز حذف التنوين من كلّ، فتقول: كلّ منطلق، جعله غايةً مثل «قبل» و«بعد» حكاه عنه أبو جعفر النحّاس، (٢)وأنكر عليه عليّ بن سُلَيْمان(٣) لأن الظُّروف قد خُصَّت بعلّةٍ ليست في غيرها.

وما بني من الظروف المذكورة فإنه لا يتصرّف.

وأمّا المعرَبُ منها فذكر ابن مالك أن «فوق»، و«تحت» لايتصرّفان أصلاً، قال أبو حيّان: ونص على ذلك الأخفش، فقال: اعلم أنّ العرب تقول: فَوْقَك رأسك، وتَحْتك رجلاك، لا يختلفون في نصب الفوق والتحت، لأنهم لم يستعملوهما إلاّ ظرفين أو مجرورين بـ«مِن». قال تعالى: ﴿ فَخَرَّ عَلَيْهِمُ ٱلسَّقْفُ مِن فَوْقِهِمْ ﴾[النحل: ٢٦] وقال: ﴿تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَـٰرُ﴾ [البقرة: ٢٥].

وقد جاء جرُّ فوق بعلى في قوله:

٨٢١ ـ فـأقسـم بـالله الّـذي اهتَـزَّ عَـرْشُـهُ علـى فَـوْقِ سَبْع .... (٤)

وبالباء في قوله:

٨٢٢ ـ لسـتَ رهْنـاً بفَـوْقِ مـا أَسْتَطِيـعُ(٥)

وكلاهما شَاذّ.

وأمّا «يمين» و«شمال»، فكثير تصبرّفهما كما تقدّم. وأما «قبل»، و«بعد»، والسّتّة بعدهما إلى أسفل، فتصرّفها متوسط، قرىء: ﴿والرَّكْبُ أسفلُ منكم﴾(٦)، بالرّفع. وقال:

---

(١) هو محمد بن الوليد بن ولاّد، وقيل: محمد بن ولاّد التميمي أبو الحسين، المتوفى سنة ٢٩٨ هـ. انظر معجم الأدباء (١٩/ ١٠٥) والأعلام (٧/ ١٣٣).

(٢) المتوفى سنة ٣٣٧ أو ٣٣٨ هـ. وقد تقدّم التعريف به.

(٣) هو الأخفش الصغير المتوفى سنة ٣١٥ هـ، وقد تقدم التعريف به. وقد أخذ عنه أبو جعفر النحاس.

(٤) البيت من الطويل، وتمامه:

.... لا أعلَمُـه بُطْـلا

وهو لأبي صخر الهذلي في الدرر (٣/ ١١٦) وشرح أشعار الهذليين (٣/ ٩٥٩)

(٥) عجز بيت من الخفيف، وصدره:

كلّفوني الذي أطيق فإنّي

وهو بلا نسبة في الدرر (٣/ ١١٧)

(٦) الآية ٤٢ من سورة الأنفال. وقراءة الرفع هي لزيد بن علي؛ اتّسع في الظرف فجعله نفس المبتدأ مجازاً (البحر المحيط: ٤/ ٤٩٦).

٨٢٣ ـ فَغَدَتْ كِلاَ الفَرْجَيْن تحسب أنّهُ   مَوْلى المخَافةِ خَلْفُها وأَمامُها[1]

ويقال: أمام زيد آمن من ورائه.

وزعم الجَرْمي: أنه لا يجوز استعمالها إلاّ ظرفاً، ولا يقاس على استعمالها اسماً. ولا تضاف «قبل» أيضاً لجملة ما لم تُكَفّ بـ «ما» نحو: قَبْلَما.

وبقي مسائل تتعلّق بأول:

الأولى: الصّحيح أن أصله: «أوْأل» بوزن أَفْعل، قلبت الهمزة الثانية واواً ثمّ أدغمت بدليل قولهم في الجمع أوائل.

وقيل: أصله: وَوّل بوزن: فَوْعل، قلبت الواو الأولى همزةً وإنما لم يجمع على أواول لاستثقالهم اجتماع الواوين بينهما ألف الجمع.

الثانية: الصّحيح أن أول لا يسلتزم ثانياً، وإنما معناه: ابتداء الشيء، ثم قد يكون له ثان، وقد لا يكون، تقول: هذا أول مال اكتسبته، وقد تَكْتسِبُ بعده شيئاً، وقد لا تكتسب. وقيل: إنه يستلزم ثانياً، كما أن الآخر يقتضي أَوّلاً، فلو قال إن كان أول ولد تلدينه ذكراً فأنتِ طالق، فولدت ذكراً، ولم تلد غيره، وقع الطلاق على الأوّل دون الثاني.

الثالثة: لـ «أوّل» استعمالان:

أحدهما: أن تكون صِفةً، أي أفعل تفضيل، بمعنى الأسبق، فيعطى حكم أفعل التّفضيل من منع الصّرف، وعدم تأنيثه بالتاء ودخول «مِنْ» عليه نحو: هذا أول من هذين ولقيته عام أوّل.

والثّاني: أن يكون اسماً فيكون مصروفاً نحو: لقيته عاماً أوّلاً، ومنه: ما له أولٌ ولا آخر.

قال أبو حيّان: وفي محفوظي أنَّ هذا يؤنّث بالتاء، ويُصْرَفُ أيضاً، فيقال أوّلةٌ، وآخِرَةٌ بالتنوين.

---

(١) البيت من الكامل، من معلّقة لبيد. وهو في ديوان لبيد بن ربيعة (ص ٣١١) وإصلاح المنطق (ص ٧٧) والدرر (١١٧/٣) وشرح شواهد الإيضاح (ص ١٧٠) وشرح المفصل (١٢٩/٢) والكتاب (٤٠٧/١) ولسان العرب (٣٤٢/٢ ـ فرح، ٢٦/١٢ ـ أمم، ٢٢٨/١٥ ـ كلا، ٤١٠ ـ ولي) والمقتضب (٣٤١/٤) وجمهرة اللغة (ص ٤٦٣) وشرح شذور الذهب (ص ٢٠٩).

والفرجين. تثنية الفَرْج، وهو الثغر المخوف، وجمعه فروج؛ سمي فرجاً لأنه غير مسدود.

[بـــيـــن]

(ص): «بين» للمكان، وقيلَ للزمان، وقال الزّنجانِي: بحسب ما تضاف إليه، وتصرّفه متوسّط.

ويجب العطف عليه بالواو إن أضيف لمفرد، فإن لحقته «ما» أو الألف عرض عليه الزّمان ولزومه. والإضافة للجمل، ولو فعليّة على الأصحّ، وقيل: يضاف لزمن محذوف لا الجملة، وقيل: ما والألف كافّة، ولا موضع للجملة، وقيل: ما كافّة، والألف إشباع، وقيل: للتأنيث.

وتضاف «بينا» لمصدر، لا بينما على الأصح، وقيل: هي محذوفة منها، وتليت ضرورة بكاف التشبيه.

وتركّب (بين) كخمسةَ عَشَر، فتبنى على الفتح فإن أضيف صدرها جاز بقاء الظّرفية، أو أضيف إليها تعيّن زوالها.

(ش): قال أبو حيّان: أصل بين أن تكون ظرفاً للمكان وتتخلّل بين شيئين، أو ما في تقدير شيئين أو أشياء ثم لما لحقتها (ما) أو الألف لزمت الظرفيّة الزمانيّة.

وصرّح بعض أصحابنا أنها ظرف زمان بمعنى «إذ»، ومنه الحديث: «ساعةُ يوْمِ الجُمُعَة بين خروج الإمام وانقضاء الصّلاة» انتهى.

وذكر الزّنجاني: أنّها بحسب ما تضاف إليه، وتصرّفها متوسّط. قال تعالى. ﴿هَٰذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ﴾ [الكهف: ٧٨]، ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنُكُمْ﴾ [الأنعام: ٩٤] بالرّفع[1]، ﴿مَّوَدَّةَ بَيْنِكُمْ﴾ [العنكبوت: ٢٥] بالجرّ.

ولا تضاف إلاّ إلى متعدّد. ومتى أضيفت لمفرد وجب تكرارها معطوفةً بالواو كالآية الأولى.

وإذا لحقتها الألف، أو (ما) لزمت إضافتها إلى الجُمَل سواء كانت اسميّة كقوله:

٨٢٤ ـ فبينــا نحــنُ نــرقُبُــه أتــانــا[2]

---

(١) القراءة في مصاحفنا بنصب «بينكم». وذكر أبو حيان في البحر المحيط (١٨٦/٤) أن «بينكُم» بالرفع هي قراءة جمهور السبعة.

(٢) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

معلّق وَفْضَةٍ وزنادَ راعي

ويروى «نطلبه» مكان «نرقبه» وهو لنصيب في ديوانه (ص ١٠٤). ولرجل من قيس عيلان في شرح =

وقوله:

٨٢٥ ـ فَبَيْنمــا العُسْــرُ إذْ دَارَتْ مَيَــاسِيــرُ(١)

أو فعليّة، وهو قليل كقوله:

٨٢٦ ـ فَبَيْنَـا نَسُـوسُ النّـاسَ والأمـرُ أَمْـرُنـا(٢)

وتقول: بينما أَنْصَفْتَني ظَلَمْتَني.

ومنع بعضهم إضافتها إلى الفعليّة، وقال: لا تضاف إلاّ إلى الاسميّة، وأوّل البيتَ ونحوه على إضمار «نحن»

وزعم ابن الأنباري أنّ «بين» حينئذ شرطيّة.

وما ذكر من أن الجملة بعد «بينا» و«بينما» مضاف إليها نفسها دون حذف مضاف وأنها في موضع جرّ، مذهب الجمهور.

وذهب الفارسِيّ وابن جنيّ: إلى أنّ إضافتها إلى الجملة على تقدير حذف زمان مضاف إلى الجملة، لأن المضاف إلى الجمل ظرف الزّمان، دون ظَرْف المكان، ولأن «بَيْنَ» تقع على أكثر من واحد، لأنها وسط، ولا بُدّ من اثنين فما فوقهما، والتّقدير: بينا أوقات زيد قائم أقبل عمرو. واختاره ابن الباذش.

= شواهد المغني (٢/ ٧٩٨) والكتاب (١/ ١٧١). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٣/ ٣٦) وأمالي ابن الحاجب (١/ ٣٤٢) والجنى الداني (ص ١٧٦) وخزانة الأدب (٧/ ٧٤) والدرر (٣/ ١١٨) ورصف المباني (ص ١١) وسرّ صناعة الإعراب (١/ ٢٣، ٢/ ٧١٩) وشرح أبيات سيبويه (١/ ٤٠٥) وشرح المفصل (٤/ ٩٧، ٦/ ١١) والصاحبي في فقه اللغة (ص ١٤٧) ولسان العرب (١٣/ ٦٥ ـ بين) والمحتسب (٢/ ٧٨) ومغني اللبيب (١/ ٣٧٦).

وفي البيت شاهد آخر، وهو نصب «زناد» حملاً على موضع «وَفْضة» لأن معناه: يعلّق وفضةً وزناد راع.

والوفضة. خريطة يحمل فيها الراعي أداته وزاده، والجمع وِفاض.

(١) تقدم برقم (٧٩٦).

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

إذا نحن فيهم سوقة نتنصّفُ

ويروى. «سوقة ليس تنصَّفُ». وهو لحرقة بنت النعمان في الجنى الداني (ص ٣٧٦) وخزانة الأدب (٧/ ٥٩، ٦٠، ٦٨، ٧٠) والدرر (٣/ ١١٩) وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ١٢٠٣) وشرح شواهد المغني (ص ٧٢٣) ولسان العرب (٩/ ٣٣٣ ـ نصف، ١٠/ ١٧٠ ـ سوق، ١٣/ ٦٦ بين، ١٥/ ٤٣١ ـ إذا) والمؤتلف والمختلف (ص ١٠٣). وبلا نسبة في مغني اللبيب (ص ٣١١، ٣٧١)

وذهب قوم: إلى أن «ما» و«الألف» كافّتان، والجملة بعدهما لا موضع لها من الإعراب.

وذهب آخرون: إلى أن «ما» كافّة عن الخفض، والألف إشباع، لأن كون الألف كافّة لم يثبت، وثبت كونها إشباعاً، فالجملة بعد الألف في موضع جرّ بالإضافة، وبعد «ما» لا محل لها من الإعراب. واختاره المغاربة.

وزعم قوم: أنّ الألف للتأنيث. ووزنها: فَعْلى. وردّ بأن الظروف كلها مذكّرة إلّا ما شذّ وهو قدّام، ووراء، ولا حاجة إلى الدّخول في الشاذّ من غير داعية.

وقد تضاف «بينا» إلى مصدر.

قال:

٨٢٧ ـ بَيْنـــا تَعنُّقِـــه الكُمـــاةَ ورَوْغِـــهِ[1]

وألحق بعضهم «بينما» بها، فأجاز إضافتها إلى مفرد مصدر نحو: بينما قيام زيد قام عمرو.

وقال أبو حيّان: والصّحيح أنه لا يجوز، لأنه لم يسمع، ولا يسوغ قياس بينما على بينا.

ولا تضاف «بينا» إلى مفرد غير مصدر وفاقاً. قال أبو حيان: وسببه أنّها تستدعي جواباً فلم يقع بعدها إلّا ما يعطي معنى الفعل، وذلك الجملة، والمصدر من المفردات.

وقد يحذف خبر المبتدأ بعد «بينا» و«بينما» لدلالة المعنى عليه كقوله: «فبينما العسر».

---

(١) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

يوماً أُتيح له جريٌّ سلفعُ

وهو لأبي ذؤيب الهذلي في الأشباه والنظائر (٢/٤٨) وخزانة الأدب (٥/٢٥٨، ٧/٧١، ٧٣، ٧٤) والدرر (٣/ ١٢٠) وسرّ صناعة الإعراب (١/ ٢٥، ٢/ ٧١٠) وشرح أشعار الهذليـين (١/ ٣٧) وشرح شواهد المغني (١/ ٢٦٣، ٢/ ٧٩) وشرح المفصل (٤/ ٣٤) ولسان العرب (١٣/ ٦٥ ـ بين). وبلا نسبة في الخصائص (٣/ ١٢٢) ورصف المباني (ص ١١) وشرح المفصل (٤/ ٩٩) ومغني اللبيب (١/ ٣٧٠).

وتعنّقه: في اللسان (١٠/ ٢٧٢): «تعنقت الأرنب بالعانقاء وتعنّقتها كلاهما: دسّت عنقها فيه وربما غابت تحته، وكذلك اليربوع، وخصّ الأزهري به اليربوع فقال: العانقاء جُحر من جحرة اليربوع يملؤه تراباً، فإذا خاف اندسّ فيه إلى عنقه فيقال تعنّق». والكماة: جمع كميّ، وهو الشجاع المتكمّي في سلاحه، لأنه كَمَى نفسه أي سترها بالدرع والبيضة. والروغ والمراوغة: المخادعة. والجريّ: الوكيل، والجريّ أيضاً: الرسول، وأيضاً: الخادم، وأيضاً: الأجير (لسان العرب. ١٤/ ١٤٢). والسلفع: الشجاع الجريء الجسور.

كما قد يُحدف الجواب لذلك كقوله:

٨٢٨ ـ فَبَيْنا الفتى في ظِل نعماء غَضَّةٍ تُبَاكِرُهُ أَفْنانُها وتُراوِحُ
إلى أن رمته الحادِثاتُ بنكْبَة يضيقُ بها منه الرِّحابُ الفسائحُ(١)

وتليت بينا بكاف التشبيه في الشعر، قال:

٨٢٩ ـ بَيْنا كذاك رأيتني مُتَعصِّباً(٢)

قال أبو حيّان: وبإضافة «بينا» إلى المصدر احتجّ أبو عليّ أن «بينا» ليست محذوفة من بينما، كما قال بعضهم، لأن «بينما» لا تضاف وإنما هي مكفوفة بـ«ما» داخلة على الجملتين.

وتركّب «بين» كخمسة عشر فتبنى على الفتح كقوله:

٨٣٠ ـ نَحْمِي حَقِيقَتَنا وبَعْـ ـضُ القَوْمِ يَسْقُط بَيْن بَيْنا(٣)

الأصل: بين هؤلاء وبين هؤلاء، فأزيلت الإضافة، وركّب الاسمان تركيبَ خمسة عشر.

فإن أُضِيفَ صَدْرُ بَيْنَ بَيْنَ إلى عجزها جاز بقاء الظرفية كقولك في أحكام الهمزة: التّسْهيلُ بَيْنَ بَيْنَ، وزوالُها كقولك: بَيْنُ بَيْنٍ أقيس من الإبدال، وإنْ أُضِيفَ إِلَيْهَا تعيّن زوالُ

---

(١) البيتان من الطويل، وهما لمصاد بن مذعور في الدرر (١/ ٣١٢)

(٢) صدر بيت من الكامل، وعجزه.

بالخزّ فوق جُلالةٍ سرداحِ

وهو لابن ميادة في ديوانه (ص ٩٩) والأغاني (٢/ ٢٨٤) والحماسة البصرية (٢/ ١١٠) والدرر (٣/ ١٢١). وبلا نسبة في خزانة الأدب (٧/ ٧٣)

والشاهد في البيت قوله. «بينا كذاك» حيث تُليت «بينا» بكاف التشبيه. ومهم من قدّر «أنا» بعد «بينا»

وجُلالة: يقال: ناقة جلالة، أي ضخمة والسرداح والسرداحة: الناقة الطويلة، وقيل: الكثيرة اللحم.

(٣) البيت من محزوء الكامل، وهو لعبيد بن الأبرص في ديوانه (ص ١٤١) وخزانة الأدب (٢/ ٢١٣) والدرر (٦/ ٣٢٤) وسرّ صناعة الإعراب (١/ ٤٩) وشرح شواهد المغني (١/ ٢٥٨) وشرح الممصل (٤/ ١١٧) والشعر والشعراء (١/ ٢٧٣) ولسان العرب (١٣/ ٦٦ ـ بين) واللمع (ص ٢٤٢) والمقاصد النحوية (١/ ٤٩١). وبلا نسبة في الدرر (٣/ ١٢٢) وشرح شذور الذهب (ص ٩٧) وما ينصرف وما لا ينصرف (ص ١٠٦).

وقد بنى الظرفين «بين بينا» على الفتح لكونه أراد بهما معاً الظرفية، ولولا ذلك لوجب أن يعربهما ويضيف الأول إلى الثاني.

الظرفيّة، ومن ثَمّ خطأ أبو الفتح من قال: همزة بَيْنَ بَيْنَ بالفتح، وقال: الصّواب: همزةُ بَيْنِ بَيْنِ بالإضافة.

[حيث]

(ص): حيث للمكان مُثلّثاً، وحَوْثُ، وإعرابها لغة، وتلزم الإضافة لجملة. وندر لمفرد. وقاسه الكسائيّ. وتركها أندر فتعوّض «ما». وجوّز الأخفش وقوعها للزّمان. وتصرّفها نادر، وأنكره أبو حيّان. وفي وقوعها اسم إنّ، ومفعولاً خُلْفٌ، وزعمها الزّجّاج موصولةً.

(ش): من الظروف المبنيّة «حَيْثُ»، وعلّة بنائها، شَبَهُها بالحرف في الافتقار، إذْ لا تستعمل إلاّ مضافة إلى جملة، وبنيت على الضّمّ تشبيهاً بقبل وبعد، لأن الإضافة للجملة كلاَ إضافة، لأن أثرها وهو الجرّ لا يَظْهَرُ.

ومن العرب مَنْ بناها على الفتح طلباً للتّخفيف. ومنهم من بناها على الكسر على أصل التقاء السّاكنين.

ولغة طيّىء، إبدال يائها واواً، فيقولون: حَوْث، وفي ثائها أيضاً الحركات الثلاث.

ولغة فقعس إعرابها يقولون: جلست حيث كنت، وجِئْتُ من حيث جئت، فيجرّونها بـ «من»، وهي عندهم كـ «عند»، وقُرىء: ﴿سَنَسْتَدْرِجُهُم مِّنْ حَيْثِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ١٨٢] بالكسر، فيحتمل الإعراب، ولغة البناء على الكسر.

وسواءٌ في الجُمْلَة الاسميّة أو الفعليّة. قال في المغني[(١)]: وإضافتها إلى الفعلية أكثر، ولهذا رجّح النّصبُ في: جلست حيث زيداً أراه.

وندرت إضافتها إلى المفرد كقوله:

٨٣١ - بِبِيضِ المَواضِي حَيْثُ ليِّ العمائِم[(٢)]

وقوله:

---

(١) مغني اللبيب (١/ ١١٧).

(٢) عجز بيت من الطويل، وصدره:

ونطعنهم تحت الحُبَى بعد ضربهم

ويروى: «حيث الكلى» مكان «تحت الحبى». والبيت للفرزدق في شرح شواهد المغني (١/ ٣٨٩) والمقاصد النحوية (٣/ ٣٨٧) وليس في ديوانه. وبلا نسبة في أوضح المسالك (٣/ ١٢٥). وخزانة الأدب (٦/ ٥٥٣، ٥٥٧، ٥٥٨، ٧/ ٤) والدرر (٣/ ١٢٣) وشرح الأشموني (٢/ ٣١٤) وشرح التصريح ((٢/ ٣٩) وشرح المفصل (٤/ ٩٢) ومغني اللبيب (١/ ١٣٢).

٨٣٢ ـ أَمَا تَرَى حَيْثُ سُهَيْلٍ طَالِعَا[(١)]

والكسائيّ يقيسه.

وأندر من ذلك عدم إضافتها لفظاً بأن تضاف إلى جملة محذوفة معوّضاً منها (ما) كقوله:

٨٣٣ ـ إذا رَيْدَةٌ من حيث ما نَفَحتْ لَهُ[(٢)]

أي من حيث هبّت، والأصل فيها أن تكون للمكان[(٣)].

قال الأخفش: وقد ترد للزّمان كقوله:

٨٣٤ ـ لِلْفتى عَقْلٌ يَعِيشُ بِهِ حَيْثُ تَهْدي سَاقَهُ قَدَمُهْ[(٤)]

أي: حين تهدي. ولا تستعمل غالباً إلاّ ظرفاً.

وندر جَرُّها بالباء في قوله:

٨٣٥ ـ كان مِنّا بحيث يُعْكِي الإزارُ[(٥)]

---

(١) الرجز قائله مجهول؛ وبعده:

نجماً يضيء كالشهاب لامعا

ويروى: «ساطعا» مكان «لامعا». وهو في خزانة الأدب (٧/ ٣) والدرر (٣/ ١٢٤) وشرح شذور الذهب (ص ١٦٨) وشرح شواهد المغني (١/ ٣٩٠) وشرح المفصل (٤/ ٩٠) وشرح ابن عقيل (ص ٣٨٥) ومغني اللبيب (١/ ١٣٣) والمقاصد النحوية (٣/ ٣٨٤)

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

أتاهُ بريّاها حبيبٌ يواصلُهْ

وهو لأبي حيّة النميري في خزانة الأدب (٦/ ٥٥٤، ٥٥٩) وشرح شواهد المغني (١/ ٣٩٠) ولسان العرب (٣/ ١٩٢ ـ ريد، ١١/ ٢١٩ ـ خلل) والمقاصد النحوية (٣/ ٣٨٦). وبلا نسبة في الدرر (٣/ ١٢٥) ومغني اللبيب (١/ ١٣٢).

والريدة: ريح ليّنة هبوب.

(٣) وهو الذي نصّ عليه سيبويه في الكتاب (٤/ ٢٢٣) ولم يذكر غيره.

(٤) البيت من المديد، وهو لطرفة بن العبد في ديوانه (ص ٨٦) وخزانة الأدب (٧/ ١٩) والدرر (٣/ ١٢٥) وسمط اللآلي (ص ٣١٩) ولسان العرب (١٠/ ١٦٨ ـ سوق، ١٥/ ٣٥٧ ـ هدى). وبلا نسبة في شرح المفصل (٤/ ٩٢) ومجالس ثعلب (ص ٢٣٨).

(٥) الشطر من الخفيف، وتتمته غير معروفة. ويروى:

كان منّي بحيث تُعكى الإزارُ

وهو بلا نسبة في الدرر (٣/ ١٢٦) ولسان العرب (٤/ ١٨ ـ أزر) وشرح شواهد الإيضاح (ص ١٥٩)، وقد ذكر محقق شرح شواهد الإيضاح أن الحاشية في مخطوطته نسبته لحصين بن بكير الربعيّ. =

وبـ «إلى» في قوله:

٨٣٦ ـ إلى حَيْثُ أَلْقَتْ رحْلَها أُمُّ قَشْعَمِ[١]

وبـ «في» في قوله:

٨٣٧ ـ فَأَصْبحَ فِي حيْثُ الْتَقَيْنا شَرِيدُهُم[٢]

وقال ابن مالك: تصرّفها نادر.

ومن وقوعها مجرّدة عن الظرفيّة قوله:

٨٣٨ ـ إنّ حَيْثُ استقَرَّ مَنْ أَنْتَ رَاعِيـ ـه حِمًى فيه عِزّة وأَمانُ[٣]

فـ «حيث» اسم إنّ. وقال أبو حيّان: هذا خَطَأ، لأن كونها اسماً لـ «إنّ» فرعٌ عن كونها تكون مبتدأ، ولم يُسْمع ذلك فيها البتّة، بل اسم إنّ في البيت «حمى» و«حيث» الخبر لأنه ظرف، والصّحيح أنها لا تتصرّف، فلا تكون فاعلاً ولا مفعولاً به، ولا مبتدأ. انتهى.

وقال ابن هشام في المغني: الغالب كونها في محل نصب على الظرفيّة أو خفض بـ «من» وقد تخفض بغيرها. وقد تقع مفعولاً وفاقاً للفارسيّ نحو: ﴿ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾ [الأنعام: ١٢٤].

إذ المعنى أنّه سبحانه يعلم نفس المكان المستحقّ لوضع الرّسالة، لا شيئاً في المكان، وناصبها «يعلم» محذوفاً، مدلولاً عليه «بأعلم» لا «بأعلم» نفسه، لأنّ أفعل التفضيل لا ينصب المفعول به، إلاّ إنْ أَوّلْتَهُ بِعَالِمٍ، قال: ولم يقع اسماً لـ «إنّ» خلافاً لابن مالك. انتهى.

وزعم الزجاج: أنّ «حيث» موصولةٌ.

= والإزار: المرأة، على التشبيه؛ كذا قال في اللسان (٤/ ١٨) ثم أورد هذا الشطر، وقال في مادة «عكا» (١٥/ ٨٢): «وعكا بإزاره عكواً: أعظم حُجْزَتَه وغلّظها. . وقيل: إذا شدّه قالصاً عن بطنه لئلاّ يسترخي لضخم بطنه».

(١) عجز بيت من الطويل من معلّقة زهير، وصدره

فشَدُّوا ولم تفزعْ بيوتٌ كثيرةٌ

وهو في ديوان زهير بن أبي سلمى (ص ٢٢) وخزانة الأدب (٣/ ١٥، ٧/ ٨، ٩، ١٣، ١٧) والدرر (٣/ ١٢٧) ومغني اللبيب (١/ ١٣١) وشرح شواهد المغني (١/ ٣٨٤) ولسان العرب (١٢/ ٤٨٥ ـ قشعم).

وأمّ قشعم: الحرب، وقيل: المنيّة، وقيل: الصبع، وقيل: العنكبوت، وقيل: الذلّة. قال في اللسان (١٢/ ٤٨٥): «وبكلّ فسّر قول زهير. . .» ثم أورد البيت

(٢) الشطر من الطويل، وتتمته عير معروفة. وهو بلا نسبة في خزانة الأدب (٧/ ٩) والدرر (٣/ ١٢٨)

(٣) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في الدرر (٣/ ١٢٩) ومغني اللبيب (١/ ١٣٢).

[دون]

(ص): دون للمكان. وتصرّفه قال البصريّون: ممنوعٌ، والأخفش قليل. والمختار وِفاقاً لبعض المغاربة يستثنى به فإن كان بمعنى «رديء» فغير ظَرْف.

(ش): من الظّروف المبنيّة في بعض الأحوال «دون» ـ كما تقدّم ـ ذكره في أخوات «قبل»، و«بعد».

وهو للمكان، تقول: قعد زيد دون عمرو، أي في مكان منخفض عن مكانه.

وهو ممنوع التّصرّف عند سيبويه، وجمهور البصرّيين.

وذهب الأخفش والكوفيّون: إلى أنه يتصرّف، لكن بِقِلّة، وخرّج عليه: ﴿وَمِنَّا دُونَ ذَٰلِكَ﴾ [الجن: ١١]، فقال: «دون» مبتدأ، وبني لإضافته إلى مبنيّ. والأوّلون قالوا: تقديره: ما دون ذلك، فحذف «ما» وقال الشاعر:

٨٣٩ ـ وباشَرْتُ حَدَّ الموْتِ، والموتُ دُونُها[(١)]

وقال:

٨٤٠ ـ وَغَبْـرَاءَ يَحْمِـي دونُهـا مـا ورَاءَهَـا[(٢)]

ويستثنى به «كسوى» فيما نقله أبو حيّان في «شرح التّسْهيل» عن بعض الفقهاء الحنفيّة، ونقله . . .[(٣)].

أَما «دون» بمعنى رَدِيءٍ كقولك: هذا ثوب دُونٌ، فليس بظرف، وهو متصرّف بوجوه الإعراب.

---

(١) عجز بيت من الطويل، وصدره:

ألم تريا أني حميتُ حقيقتي

وهو لموسى بن جابر في الدرر (٣/ ١٣٠) وشرح ديوان الحماسة للمرروقي (ص ٣٧١) وبلا نسبة في شرح المصريح (١/ ٢٩٠) وشرح شذور الذهب (ص ١٠٦).

وقد أعرب «دون» فرفعه على أنه خبر المبتدأ

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه

ولا يحتطيها الدهر إلاّ المخاطرُ

وهو لذي الرمة في ديوانه (ص ١٠٢٥) وشرح أبيات سيبويه (١/ ١٦٥). وبلا نسبة في الدرر (٣/ ١٣٠)

وقد وقعت «دون» هنا متصرفة فاعلاً لـ «يحمي»

(٣) مكان النقط بياض في الأصل.

[ريــث]

(ص): (ريث): مصدر استعمل بمعنى الزّمان، فأضيف للفعل، وقد تليه «ما» زائدة أو مصدريّة، وأكثر وقوعه مستثنى في منفيّ، ولم يصرّحوا ببنائه، والعِلّة قائمة.

(ش) (ريث) مصدر: راث يَرِيثُ: إذا أبطأ، فإذا استعمل في معنى الزّمان جاز أيضاً أن يضاف إلى الفعل فتقول: أتيتك رَيْث قام زيد، أي قدر بطء قيام زيد، فلمّا خرجت إلى ظروف الزمان جاز فيها ما جاز في الزّمان، هذا كلام أبي الفضل الصفّار في (شرح كتاب سيبويه)(١) ونقله أبو حيان، وذكر ابن مالك نَحْوهُ.

ويؤخذ من قوله: جاز فيه ما جاز في الزّمان: أنه مبنيٌّ كسائر أسماء الزّمان المضافة إلى الفعل المبنيّ، فلذا ذكرتُه في الظّروف المبنيّات، ومن شواهده قوله:

٨٤١ ـ لا يَصْعُـبُ الأمـرُ إلاّ رَيْـثَ يـركَبُـهُ(٢)

وقوله:

٨٤٢ ـ خَلِيلـيَّ رِفْقـاً رَيْـث أَقْضِـي لُبـانـةً(٣)

وقد يفصل بين ريث والفعل بـ «ما»، قال ابن مالك: زائدة أو مصدريّة كقوله:

٨٤٣ ـ مُحيّـاه يلقـى ينـال السـؤا ل راجيـه ريـث مـا يَنْثَنِـي(٤)

[عــوض]

(ص): (عوض) مثلث لعموم المستقبل، وقد يرد للمضيّ، وقد يضاف للعائضين، أو

---

(١) «شرح كتاب سيبويه» لأبي الفضل البطليوسي قاسم بن علي المشهور بالصفّار المتوفى بعد سنة ٦٣٠ هـ، يقال إنه أحسن شروحه، ردّ فيه كثيراً على شرح الشلوبين. انظر كشف الظنون (ص ١٤٢٨)

(٢) صدر بيت من البسيط، وعجزه

ولا يبيتُ على مالٍ له قَسَمُ

وهو للحطيئة في ديوانه (ص ٩٥) والدرر (٣/ ١٣١). وذكره في اللسان (١٥٧٢ ـ ريث) برواية:

لا يصعـبُ الأمـر إلاّ ريـث يـركبـه وكـلّ أمـرٍ سـوى الفحشـاء يـأتمـرُ

ونسبه لأعشى باهلة

(٣) صدر بيت من الطويل، وعجزه

من العَرَصَات المُذْكراتِ عهودا

ويروى «الداكرات» مكان «المذكرات» والبيت بلا نسبة في الدرر (٣/ ١٣١) وشرح شواهد المغني (٢/ ٨٣٦) ومغني اللبيب (ص ٤٢١)

(٤) البيت من المتقارب، وهو بلا نسبة في الدرر (٣/ ١٣٢)

يضاف إليه فيعرب وقد يجري كالقسم.

(ش): من الظروف المبنيّة عوض، وهو للوقت المستقبل عموماً كأبداً. وقد ترد للمضيّ كقوله:

٨٤٤ ـ فلم أرَ عاماً عوْضُ أكْثَرَ هالِكاً[1]

وبني لشبهه بالحرف في إبهامه، لأنه يقع على كلّ ما تأخر من الزّمان. وبناؤه إمّا على الضّمّ كقبل وبعد، أو على الفتح طلباً للخِفّة، أو على الكسر على أصل التقاء الساكنين.

فإن أضيف إلى العائضين كقولهم: لا أفعل ذلك عوض العائضين، أي دهر الداهرين، أو أضيف إليه كقوله:

٨٤٥ ـ وَلَوْلاَ نَبْلُ عوْضٍ في حُظَبّايَ وأَوْصالي[2]

أعرب في الحالين لمعارضته الشّبه بالإضافة التي هي من خصائص الأسماء.

قال أبو حيّان: وقد كثر استعمال «عوض» حتى أجروه مجرى القسم كقوله:

٨٤٦ ـ رَضِيعَيْ لِبانِ ثَدْيِ أمٍّ تحالَفا بأَسْحَمَ داجٍ عَوْضُ لا نَتَفرّقُ[3]

[قطّ]

(ص): (قطّ) مقابل عوض، ويختصّان بالنفي، والأفصح فتح القاف وتشديد الطّاء ضمّاً.

---

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

ووَجْهَ غلامٍ يُشْتَرى وغُلامَهْ

وهو بلا نسبة في الدرر (٣/ ١٣٢) ولسان العرب (٧/ ١٩٣ ـ عوض). وقد جاءت «عوض» في البيت للمضيّ بمعنى «قطّ»

(٢) البيت من الهزج، وهو للفند الزمّاني في خزانة الأدب (٧/ ١١٦، ١١٩) والدرر (٣/ ١٣٢) وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ٥٣٨) ولسان العرب (١/ ٣٢٣ ـ حظب)

والعوض: الدهر. وحظبّاه: صلبه وقد تحرفت هذه اللفظة في الأصل فجاءت «خطابي» ورُوي «خصماتي» مكان «حظبّاي». وذكر في اللسان (١/ ٣٢٣) أنه يروى: «حُظُنْبايَ» والحُظُبّى. الظهر.

(٣) البيت من الطويل، وهو للأعشى في ديوانه (ص ٢٧٥) وأدب الكاتب (ص ٤٠٧) وإصلاح المنطق (ص ٢٩٧) والأغاني (٩/ ١١١) وجمهرة اللغة (ص ٩٠٥) وخزانة الأدب (٧/ ١٣٨، ١٤٠، ١٤٣، ١٤٤) والخصائص (١/ ٢٦٥) والدرر (٣/ ١٣٣) وشرح شواهد المغني (١/ ٣٠٣) وشرح المفصل (٤/ ١٠٧) والصاحبي في فقه اللغة (ص ١٥٦) ولسان العرب (٧/ ١٩٢ ـ عوض، ٢٢/ ٢٨٢ ـ سحم. ١٣/ ٣٧٥ ـ لبن) ومغني اللبيب (١/ ١٥٠). وبلا نسبة في الاشتقاق (ص ٢٤٠) والإنصاف (١/ ٤٠١).

وتحالفا بأسحم أي تحالفا في ظلمة ليلة شديد السواد، وقيل المراد بأسحم الرحم؛ أي تحالفا في ظلمة الأحشاء

وقال الكسائيّ: أصله قطط، ويقال: قطٌّ، وقَطٌّ، وقُطٌّ، وقَطُ، وقَطْ.

وقال الأخفش: إن أريد الزّمان ضمّ، أو التقليل سكن، فإن لقي همز وصل وكسر.

وترد «قط» و «قد» اسْمَيْ فِعْلٍ بمعنى: يكفي مبنيّيْنِ، فقيل: الدال بدل من الطاء، وقيل: قد منقولة من الحرفية، وبمعنى حسب فالغالب البناء ويضافان للياء، والكاف، والظاهر.

(ش): من الظروف المبنيّة قطّ، وهي مقابل عوض، فهي للوقْت الماضي عموماً، وبنيت لشبه الحروف في إبهامه، لوقوعها على كلّ ما تقدّم من الزّمان.

وقيل: لأنها تضمّنت معنى: «في»، لأنها لا يحسن فيها بخلاف الظروف.

وقيل: لأنها تضمّنت معنى: منذ. فمعنى: ما رأيته قط: منذ خُلِقْتُ.

وقيل: لأنها تضمّنت معنى مِن الاستغراقية.

وقيل: لافتقارها إلى جملة، وقيل: لأنها أشبهت الفعل الماضي، لأنها لزمانه.

وبنيت على الضّمّ تشبيهاً بقبل، وبعد. وقد تكسر على أصل التقاء الساكنين، وقد تتبع قافه طاءه في الضمّ، وقد تخفّفُ طاؤه مع ضمّها، وإسكانها، فهذه خمس لغات.

وزعم الأخفش أنك إذا أردت بها الزّمان تضمّ أبداً نحو: ما رأيت مثله قطُّ، فإن قلّلْت بـ «قط» شيئاً سكّنْت نحو: ما عندك إلاّ هذا قطْ.

فإن لقيت ألف وصل كسرت لالتقاء الساكنين نحو: ما علمت إلاّ هذا قطّ اليوم، وم عندك إلاّ هذا قطِّ الآن.

وزعم الكسائيّ: أنّ أصل قط: قطُطْ بضم الطاء الأولى وسكون الثّانية، سكنت الأولى، وأدغمت وجعلت الثّانية على حركتها.

قالوا: وأصلها مصدر وهو القطّ بمعنى القطع، نقلت إلى الظرف فقولك. ما رأيته قطّ معناه: ما رأيته فيما انقطع من عمري.

وتختصّ هي، و«عوض» بالنّفي نحو: ما أفعله عوض، ولا فعلته قطّ، فلا يستعملان في الإيجاب.

وترد «قط»، و«قد»، اسْمَيْ فِعْل بمعنى: يكفي نحو: قد زيداً درهم، أي يكفيه، وقدني، وقطني بنون الوقاية، أي يكفيني، وليس فيهما إلاّ البناء على السّكون.

ثم قيل: هما كلمتان مستقلّتان، وقيل: الدّال بدل من الطاء، وقيل: «قد» هي الحرفيّة، نقلت إلى الاسميّة.

ويردان أيضاً اسمين مرادفين لـ «حسب»، فالغالب حينئذٍ بناؤهما على السّكون[١]، لوضعهما على حرفين.

ويضافان إلى الاسم الظّاهر، وإلى ياء المتكلم، وكاف المخاطب نحو: قد زيد درهم، وقط زيدٍ درهم، وقَدِي، وقَطي بلا نون، وقدك، وقطك، وقد يعربان، وهو قليل، يقال: قدُ زيدٍ أو قطُ زيدٍ درهمٌ بالرفع كما يقال: حَسْبُه دِرْهَمٌ[٢].

[كـيـف]

(ص): (كيف)، ويقال: «كي» اسم يستفهم به عن الخبر قَبْل ما لا يستغنى به، والحال قبل ما يستغنى، ومعناها: على أيّ حال. قال سيبويه: ظرف، وأنكره غيره، وابن مالك أطلقه مجازاً فعلى الأول محلّها نصب دائماً، ويجاب بعلى كذا.

(ش): «كيف» اسمٌ لدخول الجارّ عليها في قولهم: عَلَى كَيْفَ تبيع الأحْمَرَين، وإبدال الاسم الصّريح منها نحو: كيف أنت أصحيح أم سقيم؟ والإخبار بها مع مباشرة الفعل نحو: كيف كنت؟. ويقال فيها: كي، كما يقال في سوف: «سَوْ» قال:

٨٤٧ ـ كي تَجْنَحون إلى سِلْم وما ثُئِرَتْ[٣]

والغالب فيها أن تكون استفهاماً إمّا حقيقياً نحو: كيفَ زيد؟ أو غيره نحو: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٨].

وتقع خبراً قبل ما لا يستغنى به نحو: كيف أنت؟ وكيف كنت؟ وكيف ظننت زيداً؟ وحالاً قبل ما يستغنى نحو: كيف جاء زيد؟ أي على أيّ حالة جاء زيد.

وإنّما بنيت لتضمُّنها معنى همزة الاستفهام، وبنيت على فتحة طلباً للخفّة.

---

(١) قال سيبويه في الكتاب (٣/٢٦٨): «وقط كحسب وإن لم تقع في جميع مواقعها، ولو لم يكن اسماً لم تقل: قَطْكَ درهمان، فيكون مبنيًّا عليه» ثم قال: «واعلم أنهم إنما قالوا حسبُك لأنها أشدّ تمكناً، ألا ترى أنها تدخل عليها حروف الجرّ، تقول: بحسبك، وتقول: مررت برجل حَسْبِك، فتصف به وقَطْ لا تَمَكَّنُ هذا التمكّن»

(٢) راجع قول سيبويه في الحاشية السابقة

(٣) صدر بيت من البسيط، وعجزه.

قتلاكُمُ ولظى الهيجاء تضطرمُ

وهو بلا سبة في الجنى الداني (ص ٢٦٥) وجواهر الأدب (ص ٢٣٣) وخزانة الأدب (٧/١٠٦) والدرر (٣/١٣٥) وشرح الأشموني (٣/٥٤٩) وشرح شواهد المغني (١/٥٠٧، ٢/٥٥٧) ومغني اللبيب (١/١٨٢، ٢٠٥) والمقاصد النحوية (٤/٣٧٨)

وعن سيبويه أنّ «كيف» ظرف، وأنكره الأخفش والسّيرافيّ، وقالا: هي اسم غير ظرف، ورتّبوا على الخلاف أموراً.

أحدها: أن موصعها عند سيبويه نصب دائماً، وعند غيره رفع مع المبتدأ نصب مع غيره.

الثاني: أن تقديرها عنده: في أيّ حال، أو على حال[1]، وعند غيره تقديرها في نحو: كيف زيد؟ أصحيح زيد، وفي نحو: كيف جاء زيد؟ أراكباً جاء زيد، ونحوه.

الثالث: أن الجواب المطابق عند سيبويه أن يقال: على خير ونحوه، وعند غيره أن يقال: صحيح أو نحوه.

وقال ابن مالك: لم يقل أحد إنّ «كيف» ظرف، إذ ليست زماناً ولا مكاناً، ولكنها لما كانت تفسّر بقولك: على أي حال، لكونها سؤالاً عن الأحوال العامة سمّيت ظرفاً، لأنها في تأويل الجارّ والمجرور واسم الظّرف يطلق عليهما مجازاً، قال ابن هشام: وهذا حَسَنٌ.

[لـــدن]

(ص): لدن لأول غاية زمان أو مكان، وتلزم «مِنْ» غالباً، ويقال: لَدُنْ، ولَدَن، ولَدِن، ولَدْنْ، ولَدْ، ولدَ، ولدُ، ولَتِ، وإعراب الأولى لغة، وترد النون مضافة لمضمر وتضاف لمفرد وجملة خلافاً لابن الدّهان، وسمع نصب «غدوة» بعدها تمييزاً، ورفعها بإضمار «كان». ويعطف على «غدوة» المنصوبة بالنصب وجوباً وفاقاً لأبي حيّان، وخلافاً للأخفش وابن مالك.

(ش): من الظروف المبنية (لدن)، وهي لأول غاية زمان أو مكان، وبُنِيَت لشبهها بالحرف في لزومها استعمالاً واحداً، وهي كونها مبتدأ غاية، وامتناع الإخبار بها وعنها، ولا يبنى عليها المبتدأ بخلاف «عند»، و«لدى» فإنهما لا يلزمان استعمالاً واحداً، بل يكونان لابتداء الغاية، وغيرها، ويبنى عليهما المبتدأ، قال تعالى: ﴿۞وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ﴾ [الأنعام: ٥٩]، ﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾ [قٓ: ٣٥]. والغالبُ اقترانُها بـ «مِنْ» نحو: ﴿وَهَبْ لَنَا مِن لَّدُنكَ﴾ [آل عمران: ٨]، «وآتيناه من لَدُنَّا»[2].

وقد تجرّد منها كقوله: لَدُن غدوة[3]، لَدُن شَبّ[4].

(١) انظر الكتاب (٤/ ٢٣٣).

(٢) لا يوجد آية قرآنية بهذا اللفظ، ونصُّ الآية ٩٩ من سورة طه: ﴿وقد آتيناك من لدنّا﴾.

(٣) جزء من بيت سيأتي بالرقم (٨٥٣).

(٤) جزء من بيت سيأتي بالرقم (٨٥٠).

وإعراب لدنْ لغة قَيْسِيّة، تشبيهاً بعِنْد، وبه قرأ عاصم: ﴿بَأْسًا شَدِيدًا مِّن لَّدُنِهِ﴾ [الكهف: ٢] بالجرّ وإشمام الدّال الساكنة الضم، والأصل: من لدُنه بضم الدّال.

قال ابن مالك: وفيها على غير اللغة القَيْسِيّة تسع لغات: سكون النون مع ضم الدّال، وفتحها أو كسرها، وسكونها مع سكون الدّال، وفتح اللاّم، أو ضمّها، وفتح النّون مع سكون الدّال، وحذف النّون مع سكون الدّال، وفتح اللاّم أو ضمّها، وحذف النون مع ضم الدّال، وفتح اللام

وزاد أبو حيّان عاشرة: وهي لَتِ بلام مفتوحة، وتاء مكسورة.

قال سيبويه(١): «ولدُ» بلا نون محذوفَة من «لدن» كما أن «يَكُ» محذوفة من «يكن»، ألا ترى أنك إذا أصفته لمضمر رَدَدْتَهُ إلى أصله، فتقول: من لَدُنه، ومن لَدُنِي، ولا يجوز من لَدُك، ولا من لَدِه.

ويجرّ تالي لدن بالإضافة لفظاً إنْ كان مفرداً كقوله:

٨٤٨ ـ تَنْتَهِضُ الرِّعْدَةُ في ظُهَيْري مِنْ لَدُن الظُّهرِ إلى العُصَيْرِ(٢)

وتقديراً إن كان جملة اسمية كقوله:

٨٤٩ ـ وتذكُر نُعْماهُ لَدُنْ أَنْتَ يافِعٌ(٣)

أو فعليّة كقوله:

٨٥٠ ـ لَدُنْ شَبَّ حتّى شابَ سُودُ الذّوائِبِ(٤)

---

(١) الكتاب (٣/ ٢٨٦)

(٢) الرجز لرجل من طيّيء في المقاصد النحوية (٣/ ٤٢٩). ولبعض الأغفال في لسان العرب (٧/ ٢٤٥ ـ نهض). وبلا نسبة في الخصائص (٢/ ٢٣٥) والدرر (٣/ ١٣٦، ٦/ ٢٨٨) وشرح الأشموني (٢/ ٣١٨) وشرح ابن عقيل (ص ٣٩٣).

(٣) صدر بيت من الطويل، وعجزه.

إلى أنت ذو فودَيْن أبيضُ كالنسرِ

وهو بلا نسبة في خزانة الأدب (٧/ ١١١) والدرر (٣/ ١٣٦) وشرح الأشموني (٢/ ٣١٨).

(٤) عجز بيت من الطويل، وصدره

صريعُ غوانٍ راقَهُنَّ ورُقْنَهُ

ويروى. «شاقهنّ وشُقْنَهُ» وهو للقطاميّ في ديوانه (ص ٤٤) وخزانة الأدب (٧/ ٨٦) والدرر (٣/ ١٣٧) وسمط اللآلي (ص ١٣٢) وشرح التصريح (٢/ ٤٦) وشرح شواهد المغني (ص ٤٥٥) ومعاهد التنصيص (١/ ١٨١) والمقاصد النحوية (٣/ ٤٢٧). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٤/ ٤٧) وأوضح المسالك (٣/ ١٤٥) وتخليص الشواهد (٢٦٣) وشرح الأشموني (٢/ ٣١٨) ومغني اللبيب (ص ١٥٧).

ومنع ابن الدّهّان من إضافة لدن إلى الجملة، وأوّل ما ورد من ذلك على تقدير أنْ المصدريّة بدليل ظهورها معها في قوله:

٨٥١ ـ أراني لَـدُنْ أَنْ غَاب رَهْطِـي[١]

وقوله:

٨٥٢ ـ وليـتَ فلـم تَقْطَـعْ لـدن أن وليتَنـا   قـرابـةَ ذي قُـرْبـى ولا حـقَّ مُسْلـم[٢]

وسمع نصب «غدوة» بعدها[٣] في قوله:

٨٥٣ ـ لَـدُنْ غـدوةً حتـى دَنَـتْ لِغُـروب[٤]

وخرّج على التمييز.

وحكى الكوفيّون: رفع «غدوة» بعدها وخرج على إضمار كان، أي لدن كانت غُدْوَةٌ.

قال سيبويه: لا تنصِبُ «لدن» غير «غدوة»، ولا تقول: «لدن بكرة»، لأنه لم يكثر في كلامهم.

وإذا عطف على غدوة المنصوب بعدها، فقيل: لدن غدوةً وعشيةً جاز عند الأخفش في المعطوف الجرّ على الموضع، والنّصب على اللفظ.

وضعّف ابن مالك في شرح الكافية النّصب، وأوجبه أبو حيّان، ومنع الجرّ، لأن «غدوة» عند من نصبه ليس في موضع جرّ، فليس من باب العطف على الموضع.

قال: ولا يلزم من ذلك أن يكون «لدن» انتصب بعدها ظرف غير «غدوة»، وهو غير محفوظ إلاّ فيها، لأنه يجوز في الثّواني ما لا يجوز في الأوائل. وهذه المسألة مذكورة في الكافية الشافية، ساقطة من التّسهيل.

[لـمّـا]

(ص): لمّا حرف وجود لوِجود، وقال ابن السّراج والفارسيّ وابن جنِيّ ظَرْف كـ «إذْ»

---

(١) الشطر من الطويل، وهو في الدرر (٣/ ١٣٧) وذكر أنه لم يعثر على قائله ولا تتمته؛ وفيه: «أراني لدنْ أن غاب رهطي وإخوتي».

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب (٧/ ١١١) والدرر (٣/ ١٣٧).

(٣) انظر الكتاب (١/ ٥١، ٥٨، ١٥٩، ٢١٠، ٢/ ٢٨١، ٣٧٥، ٣/ ١١٩).

(٤) عجز بيت من الطويل، وصدره.

وما زال مُهري مزجَرَ الكلب منهُمُ

وهو لأبي سفيان بن حرب في الحيوان (١/ ٣١٨) والدرر (٣/ ١٣٨) وبلا نسبة في جواهر الأدب (ص ١٢٨) وشرح الأشموني (٢/ ٣١٨) وشرح التصريح (٢/ ٤٦) وشرح ابن عقيل (ص ٣٩٤) ولسان العرب (١٣/ ٣٨٤ ـ لدن) والمقاصد النحوية (٣/ ٤٢٩).

وتختص بالماضي، وتَقْتَضِي جُمْلَتَيْن، وعاملها الجواب، ويكون ماضياً، قال ابن عصفور: ومضارعاً. وابن مالك واسمية بـ «إذا» أو الفاء وتحذف لدليل.

(ش): من الظّروف المبنيّة «لمّا» التي هي كلمةُ وجود لوجود. والقول بظرفيّتها رأي ابن السّرّاج والفارسِيّ وابن جنِّي وجماعة حتى قالوا: إنها ظرف بمعنى: «حين».

وعبارة ابن مالك بمعنى «إذ»، قال ابن هشام: وهو حَسَنٌ، لأنها مختصّة بالماضي، وبالإضافة إلى الجملة.

ومذهب سيبويه وابن خروف: أنها حَرْفٌ، وتَقْتَضِي جُمْلَتَيْن، وجدت ثانيتهما عن وجود أولاهُما نحو: لما جاءني أكرمْتُه.

والعامل فيها على الظّرفيّة جوابها، ويكون فعلاً ماضياً اتّفاقاً كالمثال المذكور، وكقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا نَجَّىٰكُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ﴾ [الإسراء: ٦٧].

وجوّز ابن عصفور كونه مضارعاً نحو: ﴿فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَٰهِيمَ ٱلرَّوْعُ وَجَآءَتْهُ ٱلْبُشْرَىٰ يُجَٰدِلُنَا﴾ [هود: ٧٤].

والجمهور أَوَّلُوه بالماضي، أي جَادَلَنا، والجواب محذوف، أي: أَقْبَلَ يُجَادِلُنَا.

وجوّز ابن مالك كونه جملة اسميّةً مقرونةً بالفاء، أو بإذا الفجائية نحو: ﴿فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ فَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ﴾ [لقمان: ٣٢] ﴿فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ﴾ [العنكبوت: ٦٥] وقيل في آية الفاءِ: إنّ الجواب محذوف، أي: انقسموا قسمين، وقد يحذف الجواب لدليل كالآية المذكورة.

[مـذ ومـنـذ]

(ص): (مذ ومنذ)، وهي الأصل خلافاً لابن ملكون[(١)]، وقيل: المحذوف اللام، وليست مركّبةً، وقيل: أصلها: «مِنْ ذو» وقيل: «مِنْ إذ»، وقيل: «مِنْ ذا».

وكسر ميمها لغة، وسكون مذ قبل حركة وضمّها قبلَ «ساكن» أشهر، فإن وليهما جملةٌ فظرفان مضافان إليها أو إلى زمان مقدّر قولان. وقيل: مبتدآن خبرهما زمن مقدّر أو اسم مرفوع، فقال المبرّد وابن السّرّاج، والفارسيّ: مبتدآن له.

ومعناهما الأبد في حاضر، ومعدود، وأول المدّة في ماضٍ.

والأخفش والزَّجّاج، والزَّجّاجيّ: ظَرْفان خَبَراهُ ومعناهما: بَيْن.

والكوفيّة، والسّهيليّ، وابن مضاء، وابن مالك مُضافان لِفِعْل حُذفَ. والثّاني: فاعله.

---

(١) تقدم التعريف به. وهو إبراهيم بن محمد بن منذر المتوفى سنة ٥٨٤ هـ.

وقوم: خبرٌ لمحذوف أو مجرور فحرْفان. وقيل: اسْمان بمعنى «مِنْ» في ماض، وفي حاضر، و«مِنْ» و«إلى» في معدود. وأكثر العرب توجب جرّهما الحال، وترجّح جرّ منذ الماضي، ورفع «مذ» له.

ويجوز رفعُ مصدر بعدهما وجرهُ، وأَنْ وصِلتُها، ولا يجرّان مُضْمَراً، ولا يلحقان بالمتصرّف على الأصحِّ فيهما.

(ش): من الظّروف المبنيّة في بعض الأحوال: مُذْ، ومُنْذُ.

ومنذ بسيطة، وقيل: مركّبَةٌ، وعليه الكوفيّون، ثم اختلفوا، فقال الفرّاء: أَصْلُها: «مِنْ ذو»، مِنْ الجارة، وذو الطّائيّة بمعنى: الذي.

وقال غيره: أصلها: «مِنْ إذْ»، حُذِفَت الهمزة، فالتقى ساكنان: النّون والذّال، فحرّكت الذّال، وجعلت حركتها الضّمّة التي هي أثقل الحركات لأنها ضمّنت معنى شيئين: «مِنْ» و«إلى»، إذْ قولك: ما رأيته منذ يومان، معناه: من أوّلِ هذا الوقت فقامت مقامهما فقويت، ثم ضمّت الميم إتباعاً لحركة الذّال.

وعندي أن التّعْلِيلَ بالحَمْل على سائر الظروف قبل وبعد وقطُّ وعوض أولى.

ومذ أصله: منذ، وهي محذوفة منها عند الجمهور بدليل رجوعهم إلى ضم ذال «مذ» عند ملاقاة الساكن نحو: مذُ اليوم، ولولا أن الأَصْلَ الضّمّ لَكُسِرَ، أوْ لأن بعضهم يقول: مُذُ زمنٍ طويل، فَيَضُم مع عدم السّاكِن، على أن بعض العَرَب يَكْسِرُ قبل السّاكن على أصل التقاء الساكنين.

وقال ابن ملكون: هما أصلان، لأن الحذْفَ والتّصريف لا يكونان في الحُروف، ولا في الأسماء غير المتمكّنة وردّه الشّلَوْبين بأنه قد جاء الحذْفُ في الحروف، ألا ترى تَخْفِيفَهُمْ إنّ وأنّ وكأنّ، وقالوا في لعلّ: عَلَ، وقد جعل سيبويه عَلُ من العُلُوّ[1].

وكسر ميم مذ، ومنذ لغة بني سليم، كذا قال ابن مالك.

وقال أبو حيّان: حَكَى اللّحْيانِيّ[2] في نوادره: كسر مِنْذ عن بني سليم وكسر مِذْ عن عُكْل[3].

---

(١) قال في الكتاب (٤/ ٢٢٨). «عَلُ. معناها الإتيان من فوق».

(٢) هو أبو الحسن علي بن المبارك اللحياني. أخذ عن الكسائي، وأخذ عنه أبو عبيد القاسم بن سلام. كان حيًّا قبل سنة ١٨٩ هـ. انظر ترجمته في معجم الأدباء (١٤/ ١٠٦) والفهرست (١/ ٤٨) وإيضاح المكنون (٢/ ٣٤٥) وهدية العارفين (١/ ٦٦٨)

(٣) عُكْل: قبيلة فيهم غباوة وقلّة فهم؛ ولذلك يقال لكل من فيه غفلة ويستحمق عكليٌّ. وقال ابن الكلبي هو أبو بطن منهم حضنته أمَةٌ سمّى عُكْل فسميت القبيلة بها (اللسان. ١١/ ٤٦٧).

ولهما ثلاثة أحوال:

الأوّل: أن يليهما الجملة الاسميّة أو الفعليّة، كقوله:

٨٥٤ ـ وما زِلْت أبغي المالَ مُذْ أنا يافِعٌ[(١)]

وقوله:

٨٥٥ ـ مـا زَال مُـذْ عقَـدَت يَـداهُ إزارَه[(٢)]

وقوله:

٨٥٦ ـ منـذ ابْتُـذِلـتَ وَمِثْـلُ مَـالِـكَ يَنْفَـعُ[(٣)]

والمشهور أنّهم حينئذٍ ظَرْفان مضافان، فقيل: إلى الجملة، وعليه سيبويه، والسِّيرافيّ، والفارسِيّ، وابن مالك.

وقيل: إلى زمانٍ مضافٍ إلى الجملة، وعليه ابن عصفور، لأنهما لا يدخلان عنده إلاّ على أسماء الزمان، ملفوظاً بها، أو مقدّرةً، فالتقدير في: ما رأيته مذ زيد قائم: مُذْ زَمَنِ

---

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه

وليداً وكهلاً حين شِبْتُ وأمردا

وهو للأعشى في ديوانه (ص ١٨٥) وتذكرة النحاة (ص ٥٨٩، ٦٣٢) والدرر (٣/ ١٣٩) وشرح التصريح (٢/ ٢١) وشرح شواهد المغني (٢/ ٥٧٧، ٧٥٧) والمقاصد النحوية (٣/ ٦٠، ٣٢٦) وبلا نسبة في أوضح المسالك (٣/ ٦٣) وشرح الأشموني (٢/ ٢٩٧) ومغني اللبيب (٢/ ٣٣٦).

(٢) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

ودنا فأدرك خمسةَ الأشبارِ

ويروى: «فسَمَا» مكان «ودنا». وهو للفرزدق في ديوانه (١/ ٣٠٥) والأشباه والنظائر (٥/ ١٢٣) والجنى الداني (ص ٥٠٤) وجواهر الأدب (ص ٣١٧) وخزانة الأدب (١/ ٢١٢) والدرر (٣/ ١٤٠) وشرح التصريح (٢/ ٢١) وشرح شواهد الإيضاح (ص ٣١٠) وشرح شواهد المغني (٢/ ٧٥٥) وشرح المفصل (٢/ ٢٢١، ٦/ ٣٣) والمقاصد النحوية (٣/ ٣٢١) والمقتضب (٢/ ١٧٦). وبلا نسبة في إصلاح المنطق (ص ٣٠٣) وأوضح المسالك (٣/ ٦١) والدرر (٦/ ٢٠٣) وشرح الأشموني (١/ ٨٧) ولسان العرب (٦/ ٦٧ ـ خمس) ومغني اللبيب (١/ ٣٣٦)

وفي البيت شاهد آخر، وهو قوله. «فأدرك خمسة الأشبار» حيث جرّد اسم العدد من «أل» المعرفة وأدخلها على المعدود حين أراد التعريف.

(٣) عجز بيت من الكامل، وصدره:

قالت أميمةُ ما لجسمك شاحباً

وهو لأبي دؤيب في الدرر (٣/ ١٤١) وشرح أشعار الهدليين (١/ ٥) ولسان العرب (٨/ ٣٥٨ ـ نقع، ١٢/ ٣٤ ـ أمم، ١٤/ ١٥٥ ـ جنى) والمقاصد النحوية (٣/ ٤٩٣)

زيدٍ قائم، وقيل: إنّهما حينئذٍ مبتدآن، فيجب تقدير زمان مضاف للجملة، يكون هو الخبر، وعليه الأخفش.

الحال الثاني: أن يليهما اسمٌ مرفوعٌ نحو: مذ يومُ الخميس، ومنذ يومان. وفيهما حينئذٍ مذاهب:

أحدها: وعليه المبرّد، وابن السّرّاج، والفارسِيّ، أنهما حينئذٍ مبتدآن، وما بعدهما خبر.

ومعناهما: الأمد، إنْ كان الزمان حاضراً أو معدوداً، وأوّل المدّة إن كان ماضياً. هذه عبارة المغني[1].

وعبارة أبي حيّان: وتقديرهما في المُنَكّر: الأمد، والتّقدير: أمد انقطاع الرؤية يومان، وفي المعرفة: أَوّلُ الوقت، والتقدير: أول انقطاع الرّؤية يوم الخميس.

الثاني: وعليه الأخفش، والزّجّاج، والزّجّاجيّ أن المرفوع بعدهما مبتدأ، ومذ، ومنذ ظرفان خبر له، كما إذا أضيفا إلى جملة.

ومعناهما: بين وبين مضافين، فمعنى ما لقيتُه مذ يومان: بيني وبين لقائه يومان، ولا يخفى ما في هذا من التعسّف، لأنه تَقْديرُ ما لم يصرّحوا به في موضعٍ ما.

الثالث: وعليه أكثر الكوفيّين، والسّهيليّ، وابن مضاء، وابن مالك، أَنّهُما ظَرْفان، مضافان لجملة حذِف فِعْلُها، وبقي فاعِلُها، والأصل: مذ كان، أو مضى يومان. قال ابن مالك: ويُرَجِّحُهُ أن فيه إجْرَاءَ مذ، ومنذ على طريقة واحدة، فهو أولى من اختلاف الاستعمال، وفيه تخلّص من ابتداء بنكرة بلا مسوّغ إن ادّعي التنكير، ومن تعريفِ غيرِ مُعتاد إن ادّعي التعريف.

قال أبو حيّان: وقد يُرَدّ بأن الكوفيين إنّما قالوا ذلك بناء على رأيهم أنها مركبة مِنْ: «مِنْ» و«ذو الطائية»، أو مِنْ: «مِنْ» و«إذ» فما بعدهما من الصّلة، أو المضاف إليه، وهما باطلان، وبأنّ إضْمار الفعل ليس بقياس.

الرّابع: وعليه بعض الكوفيّين: أنه خبر لمبتدأ محذوف بناءً على أنها مِنْ: «من» و«ذو الطّائيّة»، والتّقدير: ما رأيته من الزّمن الذي هو يومان، والكلام على هذا القول، وما قبله جملَة واحدة، وعلى الأوّلين جملتان.

وعلى هذا اختلف: هل الجملة مذ، ومنذ ومرفوعهما محلّ من الإعراب؟ فقال

(١) مغني اللبيب (٢/ ٢٢)

الجمهور: لا. وقال السّيرافيّ: إنها في موضع الحال، كأنه قال: ما رأيته متقدّماً. وَرُدَّ بأنها خرجت مخْرَجَ الجواب، كأنه قيل له: ما أَمَدُ ذلك؟ قال: يومان، وبأنه لا رابط فيها من ضمير أو واو الحال.

الثالث: أن يقع بعدهما اسمٌ مجرورٌ، فقيل: هما اسمان مضافان، لأن الاسمية قد تَثْبُتُ لهما، فلا يَخْرُجَان عنها ما أمكن بقاؤهُمُا عليها، وقد أمكن ذلك بأن يُجْعَلا ظرفين في موضع نصب بالفعل قبلهما.

والجمهور على أنهما حينئذٍ حَرْفا جَرٍّ لإيصالهما الفعل إلى «كَمْ»، كما يوصل حرفُ الجَرِّ، تقول: منذ كم سرت؟ كما تقول: بكم اشتريت؟. ولو كانا ظَرْفَين لجاز أن يستغني الفعل بعدهما عن العمل فيهما بإعماله في ضميرهما، فكان يقال: منذ كم سرت فيه، أو سرته إن اتسع، كما تقول: يوم الجمعة قمت فيه، أو قمته، ولم تتكلّم العرب بذلك، وعلى هذا فهما بمعنى «مِنْ» إن كان الزّمانُ ماضياً، وبمعنى «في» إن كان حاضراً، وبمعنى: «مِنْ» و«إلى» جميعاً إن كان معدوداً، نحو: ما رأيته مذ يوم الخميس، أو منذ يومنا، أو عامنا، أو مذ ثلاثة أيام.

وأكثر العرب على وجوب جرّهما للحاضر، وعلى تَرْجيحِ جرّ منذُ للماضي على رفعه، وعلى ترجيح رفع مذ للماضي على جرّه.

ومن الكثير في منذ قوله:

٨٥٧ ـ وَرَبْــع عَفَــت آثــارُه مُنْــذُ أَزْمــانِ[1]

ومن القليل في «مذ» قوله:

٨٥٨ ـ أَقْــوَيْــنَ مــذ حِجَــجٍ ومُــذْ دَهْــرِ[2]

---

(١) عجز بيت من الطويل، وصدره:

قفا نبكِ من ذكرى حبيب وعرفانِ

ويروى: «آياته» مكان «آثاره» والبيت لامرىء القيس في ديوانه (ص ٨٩) والدرر (٣/ ١٤٢) وشرح التصريح (٢/ ١٧) وشرح شواهد المغني (١/ ٣٧٤، ٢/ ٧٥٠) وبلا نسبة في أوضح المسالك (٣/ ٤٩) وشرح الأشموني (٢/ ٢٩٧) ومغني اللبيب (١/ ٣٣٥).

(٢) عجز بيت من الكامل، وصدره

لمنِ الديارُ بقُنَّةِ الحِجْرِ

وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه (ص ٨٦) والأزهية (ص ٢٨٣) وأسرار العربية (ص ٢٧٣) والأغاني (٦/ ٨٦) والإنصاف (١/ ٣٧١) وخزانة الأدب (٩/ ٤٣٩، ٤٤٠) والدرر (٣/ ١٤٢) وشرح التصريح (٢/ ١٧) وشرح شواهد المغني (٢/ ٧٥٠) وشرح عمدة الحافظ (ص ٢٦٤) وشرح المفصل =

ويجوز وقوع المصدر بعدهما نحو: ما رأيته مذ قدومِ زيد بالرفع والجرّ، وهو على حذف زمان، أي منذ زمن قدوم زيد.

ويجوز وقوع «أن» وصلتها بعدهما نحو: ما رأيته مُذْ أنّ اللّهَ خلقني، فيحكم على موضعهما بما حكم به للفظ المصدر من رفع أو جرّ، وهو على تقدير زمان أيضاً.

ومذ، ومنذ لا يجرّان إلاّ الظاهر من اسم الزّمان أو المصدر على ما بيّن.

وأجاز المبرّدُ أن يجرّا مضمر الزمان نحو: يوم الخميس ما رأيته مُنْذهُ، أو مذهُ، وردّ بأن العرب لم تَقُلْهُ.

ولا يلحق مذ، ومنذ بالظروف المتصرّفة عند الجمهور من البصريّين، ومن قال: بأنّهما مبتدآن في الحال الثّاني ألحقهما بالمتصرّف.

[مــــع]

(ص): (مع) لمكان الاجتماع، أو وقته، وتجرّ بـ «مِنْ»، وتقع خبراً وصلةً وصفةً، وحالاً، وسكونها قبل حركة، وكسرها قبل سكون لغة، وليست حينئذٍ حرف جر خلافاً للنحّاس. وتفرد فتكون حالاً بمعنى جميع، وغيره بقلّة، وهل هي حينئذٍ مقصورة خلاف.

ولا لِسَلْب الاتّحاد في الوقت، وِفاقاً لثعلب، وابن خالويه، وأبي حيّان.

(ش): مِنَ الظُّروفِ العادِمةِ التّصرف «مَعَ»، وهي اسم لمكان الاجتماع أو وقته، تقول: زيد مع عمرو، وجئت مع العصر، ويدلّ على اسميتها تنوينها في قولك: معاً، ودخول «مِنْ» عليها في قولهم: ذهب مِنْ معه، وقرىء: ﴿هَٰذَا ذِكْرٌ مِنْ مَعِي﴾[1] [الأنبياء: ٢٤].

قال ابن مالك: وكان حَقُّه البناء لشبهه بالحروف في الجمود المَحْض، وهو لزوم وجه

= (٤/ ٩٣، ٨/ ١١) والشعر والشعراء (١/ ١٤٥) ولسان العرب (٤/ ١٧٠ـ هجر، ١٣/ ٤٢١ـ منن) والمقاصد النحوية (٣/ ٣١٢) وبلا نسبة في أوضح المسالك (٣/ ٤٨) وجواهر الأدب (ص ٢٧٠) ورصف المباني (ص ٣٢٠) وشرح الأشموني (٢/ ٢٩٧) ومغني اللبيب (١/ ٣٣٥)

ورواية ديوان زهير. «من حجج ومن دهر» وعلى هذه الرواية لا شاهد في البيت وبهذه الرواية يستدلّ الكوفيون على أن «من» تأتي لابتداء الغاية الزمانية.

(١) هذه قراءة يحيى بن يعمر وطلحة، ومعنى «معي» هنا: عدي والمعنى: هذا ذكر من عندي ومن قِبلي؛ أي أذكركم بهذا القرآن الذي عندي كما ذكر الأنبياء من قبلي أممهم (البحر المحيط ٦/ ٢٨٤). وقال أبو حيان: ودخول «من» على «مع» نادر، ولكنه اسم يدل على الصحبة والاجتماع أجري مجرى الظرف فدخلت عليه «من» كما دخلت على «قبل» و«بعد» و«عند». وضعّف أبو حاتم هذه القراءة لدخول «من» على «مع» ولم ير لها وجهاً

واحد من الاستعمال والوَضع النّاقص، إذ هي على حرفين بلا ثالثٍ محقّق العود إلاّ أنها أعربت في أكثر اللغات، لمشابهتها «عند» في وقوعها خبراً، وصفةً، وحالاً، وصلة، ودالاًّ على حضور، وعلى قُرْب.

فالحضور كـ ﴿نَجِّنِي وَمَن مَّعِيَ﴾ [الشعراء: ١١٨]، والقرب كـ ﴿إِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا﴾ [الشرح: ٦].

وتسكينها قبل حركة نحو: زيد مَعْ عمرو، وكسرها قبل سكون نحو: زيد مَعِ القوم لغة ربيعة. وحركتها حركة إعراب فلذلك تأثّرت بالعوامل في: مِنْ معِه. ومن سكّن بنى وهو القياس. واسميتها حين السكون باقية على الأصَحّ، كما يشعر به كلام سيبويه، لأن معناها مبنيَّةً، ومُعْرَبَةً واحدٌ.

وزعم النحّاس: أنها حينئذٍ حرف جرّ، وليس بصحيح. انتهى.

وبذلك عرف وجه ذكر «مع» في الظروف المبنيّات، لأنها مبنيّة في بعض اللغات مع التصريح في أول الكتاب بإعرابها.

وتفرد عن الإضافة فتكون في الأكثر منصوبةً على الحال نحو: جاء زيدٌ وبكرٌ معاً.

وقلّ وقوعها في موضع رفع خبراً كقوله:

٨٥٩ ـ أَفيقُوا بنـي حَـرْبٍ وأَهْـواؤُنـا معـاً(١)

وقوله:

٨٦٠ ـ أَكُفُّ صِحَابِي حِينَ حَاجَاتُنا مَعَا(٢)

واختلف في «معاً»، فذهب الخَليل وسيبويه، وصحّحه أبو حيّان: إلى أن فتحتها

---

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

وأرحامُنا موصولةٌ لم تقضَّبِ

وهو لجندل بن عمرو في الدرر (٣/ ١٤٣) وشرح شواهد المغني (ص ٧٤٦) وبلا نسبة في الجنى الداني (ص ٣٠٧) وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ٣١٢) ومغني اللبيب (ص ٣٣٣).

وفي الأصل: «أهوانا» تحريف، والصواب ما أثبتناه «أهواؤنا» وتقضّب. تُقطّع.

(٢) عجز بيت من الطويل، وصدره:

أكفُّ يَدَيَ عن أنْ ينال التماسَها

وهو لحاتم الطائي في ديوانه (ص ١٧٤)، وروايته فيه:

أقصّـــــر كفّـــــي أن تنـــــال أكُفّهـــــم ... إذا نحـــن أهـــوينـــا وحـــاجـــاتنـــا معـــا

وأمالي القالي (٢/ ٣١٨) والدرر (٣/ ١٤٤) وشرح شواهد المغني (٢/ ٧٤٤).

إعراب، كما في حال الإضافة، والكلمة ثنائية اللفظ حين الإفراد، وحال الإضافة.

وذهب يونس والأخفش، وصححه ابن مالك: إلى أنّ فتحتها كفتحة تاء فتًى، وأنها حين أفردت رُدّ إليها المحذوف وهو لام الكلمة، فصار مقصوراً، وأيّده ابن مالك بوقوعه كذلك حالة الرفع كالمقصور، وردّه أبو حيّان: بأن شأنَ الظّرْفِ غيرِ المتصرّفِ إذا أخبر به أن يبقى على نصبه، ولا يرفع، تقول: الزيدان عندك.

وذهب ابن مالك: إلى أنها في الإفراد مساويةٌ لمعنى: «جميع».

قال أبو حيّان: وليس بصحيح، فقد قال ثعلب: إذا قلت: جاءا جميعاً احتمل أنّ فِعْلَهُما في وقت أو وقتين، وإذا قلت: جاءا معاً، فالوقت واحد، وكذا ذكر ابن خالويه أنها باقية الدّلالة على الاتّحاد في الْوَقْتِ.

[الزمن المبهم المضاف لجملة]

(ص): ومنها: كلّ زمَنٍ مبهمٍ مضاف لجملة، فإن صدّرت بمبنيّ فبناؤه راجحٌ، أو معرب فمرجوحٌ. ومَنَعَهُ البصريّةُ، أو «ما» أو «لا» لم تتغير، أو «لا» التّبرئة فكذلك، وقد يجرّ اسمها، ويرفع. ومنع سيبويه إضافة مستقبل لاسميّة، وجوّزه الأخفش وابن مالك.

(ش): من الظروف التي تُبْنَى جوازاً لا وجوباً كلّ أسماء الزمان المبهمة، إذا أضيفت إلى الجمل.

والمراد بالمُبْهَمة: ما لا يختصّ بوجه كـ «حين»، ومُدَّةَ، ووقت، وزمن. وما يختص بوجه دون وجهٍ كنهار، وصباح، ومساء، وغداة، وعَشِيّة بخلاف ما يختصّ بتعريف أو غيره كـ «أمس»، وغد، فإنه لا يضاف إلى الجمل.

ومنه المحْـدُود والمعْدودُ والموقت، كيومين وليلتين وأسبوع وشهر وسنة، فلا يضاف شيء من ذلك إلى الجُمَل على الصحيح عند ابن مالك وغيره. ويضاف الجميع إليها كالمفرد. وسواءٌ في الجمل: الفعلِيّةُ والاسميّةُ، لكن البناء راجحٌ فيما كان صدرُها مبنيّاً نحو: «كيَوْمَ ولدته أُمّه»[(١)].

٨٦١ ـ على حِينَ عاتبْتُ المَشِيبَ[(٢)]

---

(١) جزء من حديث رواه البخاري في كتاب الحج، باب فضل الحجّ المبرور (حديث رقم ١٥٢١) عن أبي هريرة قال: سمعت النبيّ ﷺ يقول: «من حجّ لله فلم يرفث ولم يفسق رجع كيوم ولدته أمّه».

(٢) جزء من بيت من الطويل، وتمامه:

على حين عاتبتُ المشيب على الصِّبا ... وقلتُ ألمَّا أصْحُ والشيبُ وازعُ

وهو للنابغة الذبياني في ديوانه (ص ٣٢) والأضداد (ص ١٥١) وجمهرة اللغة (ص ١٣١٥) وخزانة الأدب (٢/ ٤٥٦، ٣/ ٤٠٧، ٦/ ٥٥٠، ٥٥٣) والدرر (٣/ ١٤٤) وسرّ صناعة الإعراب (٢/ ٥٠٦) وشرح =

٨٦٢ ـ علـى حِيـنَ يستَصْبِيـن كُـلَّ حَليـمِ[١]

مرجوح فيما كان صدْرُها معرباً. قرأ نافع: ﴿هَٰذَا يَوْمَ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ [المائدة: ١١٩] بالبناء[٢]. وقرأ السّتةُ بالإعراب. وقال الشاعر:

٨٦٣ ـ عَلَى حِينَ لا بَدْوٌ يُرَجّى ولا حَضَرْ[٣]

وقال:

٨٦٤ ـ كـريـم علـى حيـنَ الكِـرامُ قَلِيـلُ[٤]

وقال:

٨٦٥ ـ علـى حِيـنَ التّـواصُـلُ غَيْـرُ دَانـي[٥]

= أبيات سيبويه (٢/ ٥٣) وشرح التصريح (٢/ ٤٢) وشرح شواهد المغني (٢/ ٨١٦، ٨٨٣) والكتاب (٢/ ٣٣٠) ولسان العرب (٨/ ٣٩٠ ـ وزع، ٩/ ٧٠ ـ خشف) والمقاصد النحوية (٣/ ٤٦٠، ٤/ ٣٥٧) وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢/ ١١١) والإنصاف (١/ ٢٩٢) وأوضح المسالك (٣/ ١٣٣) ورصف المباني (ص ٣٤٩) وشرح الأشموني (٢/ ٣١٥، ٣/ ٥٧٨) وشرح شذور الذهب (ص ١٠٢) وشرح ابن عقيل (ص ٣٨٧) وشرح المفصل (٣/ ١٦، ٤/ ٥٩١، ٨/ ١٣٧) ومغني اللبيب (ص ٥٧١) والمقرب (١/ ٢٩٠، ٢/ ٥١٦) والمنصف (١/ ٥٨)

(١) عجز بيت من الطويل، وصدره.

لأجتذِبَنْ منهنّ قلبي تحلُّماً

وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (٣/ ١٣٥) وخزانة الأدب (٣/ ٣٠٧) والدرر (٣/ ١٤٥) وشرح الأشموني (٢/ ٣١٥) وشرح التصريح (٢/ ٤٢) وشرح شواهد المغني (٢/ ٨٣٣) ومغني اللبيب (٢/ ٥١٨) والمقاصد النحوية (٣/ ٤١٠)

(٢) خرّجت هذه القراءة على وجهين ذكرهما الزمخشري وغيره انظر الكشاف (١/ ٦٩٧) وتفسير البحر المحيط (٤/ ٦٧).

(٣) الشطر من الطويل، ولم يعرف تتمته ولا قائله. وهو في الدرر (٣/ ١٤٦).

(٤) عجز بيت من الطويل، وصدره:

ألم تعلمي يا عمركِ الله أنني

وهو لمبشّر بن هذيل في ديوان المعاني (١/ ٨٩). ولموبال بن جهم المذحجي في شرح شواهد المغني (٢/ ٨٨٤). ولمبشر بن هذيل أو لموبال بن جهم في المقاصد النحوية (٣/ ٤١٢). وبلا نسبة في الدرر (٣/ ١٤٧) وشرح الأشموني (٢/ ٣١٥) ومغني اللبيب (٢/ ٥١٨).

(٥) عجز بيت من الوافر، وصدره:

تذكّرَ ما تذكّرَ من سُليمى =

رويت الثّلاثةُ بالفتح.

ومنع البصريّون البناءَ في هذا القسم، وأوجبوا الإعراب.

وأيّد ابن مالك مذهب الكوفيين بالسّماع لقراءة نافع السّابقة والأبيات.

وإن صدّرت الجملة بـ «ما» أو «لا» أُخْتَيْ ليس لم يختلف الحُكْم من بقاء رفعهما الاسم، ونصبهما الخبر، والإضافة بحالها كقوله:

٨٦٦ ـ على حِينَ ما هذا بحين تَصَابِ[1]

وقوله:

٨٦٧ ـ وكُنْ لي شميعاً يوم لا ذو شفَاعة   بمغنٍ فتيلاً عن سَوادِ بنِ قارِبِ[2]

وإن صدّرت بـ «لا» التّبرئة بقي اسْمُها أيضاً على ما كان من بناء أو نصب.

وقد يُجَرّ، وقد يُرْفَعُ، حكي: جئتك يوم لا حرّ ولا برد، بالبناء وبالجرّ، وبالرفع. وقال:

٨٦٨ ـ تركتني حِينَ لا مالٌ أعيش به[3]

بالرّفع.

ومذهب سيبويه: أنّ الظّرْفَ إذا كان بمعنى المستقبل تعيّن إضافته لِلْفِعْلِية، ولا يجوز إضافته إلى الاسميّة، لأنه حينئذٍ بمعنى «إذا»، وهي لا تضاف إليها، فلا يقال: آتيك حين زيد ذاهب.

بخلاف الذي بمعنى الماضي، فإنه بمعنى «إذ»، فيضاف للفعلية والاسمية معاً كهي.

وذهب الأخفش: إلى جواز إضافة المستقبل إلى الاسميّة أيضاً. وصحّحه ابن مالك مستدلاً بنحو قوله تعالى: ﴿يَوْمَ هُم بَٰرِزُونَ﴾ [غافر: ١٦].

= وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (٣/ ١٣٦) والدرر (٣/ ١٤٧) وشرح الأشموني (٢/ ٣١٥) وشرح التصريح (٢/ ٤٢) وشرح شذور الذهب (ص ١٠٥) والمقاصد النحوية (٣/ ٤١١).

(١) الشطر من الطويل، ولم يعرف تتمته ولا قائله وهو في الدرر (٣/ ١٤٨).

(٢) تقدم برقم (٤٥٠).

(٣) صدر بيت من البسيط وعجزه.

وحين جُنَّ زمانُ الناس أو كَلِبَا

وهو لأبي الطفيل عامر بن واثلة في خزانة الأدب (٤/ ٣٩، ٤٠، ٤١) والدرر (٣/ ١٤٨) والكتاب (٢/ ٣٠٣).

ويروى: «حين لا مالٍ» بجرّ «مال» حيث أضاف «حين» إلى «مال» وألغى عمل «لا»

قال أبو حيّان: إنما أجاز الأخفش ذلك، لأنه يجيز في «إذا» أن تُضاف إلى الاسميّة، فكذا ما هو بمعناها.

(ص): أو لمبنيّ، وألحق به في ذلك ناقص الدلالة كـ «غير»، و«مثل»، والمختار وفاقاً لابن مالك: لا يبنى مضافٌ لمبنيٍّ مطلقاً.

(ش): من الظروف التي تبنى جوازاً لا وجوباً أسماء الزّمان المبهمة إذا أضيفت إلى مبنيٍّ مفرد نحو: «يومئذٍ»، و«حينئذٍ».

وألحق بها الأكثرون كُلّ اسم ناقص الدّلالة كـ «غير»، و«مثل»، و«دون»، و«بين»، فبنوه إذا أضيف إلى مبنيٍّ نحو: ما قام أحدٌ غَيْرَكَ، وقال تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾ [الذاريات: ٢٣]، وقرىء: ﴿أَن يُصِيبَكُم مِّثْلَ مَآ أَصَابَ﴾ [هود: ٨٩] بفتح اللاّم[١]، وقال: ﴿وَمِنَّا دُونَ ذَٰلِكَ﴾ [الجنّ: ١١]. ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ [الأنعام: ٩٤]. وقال الشاعر:

٨٦٩ - وإذْ مـــا مِثْلَهُـــم بَشَـــرُ[٢]

وقال:

٨٧٠ - لم يَمْنَعِ الشُّرْبَ منها غَيْرَ أن نطَقَتْ[٣]

والقول ببناء المضاف إلى ياء المتكلم من شُعَب هذا الأصل.

وذهب ابن مالك: إلى أنه لا يبنى مضافٌ إلى مبنيٍّ بسبب إضافته إليه أصلاً، لا ظرفاً ولا غيره، لأن الإضافة من خصائص الأسماء التي تكفّ سَبَب البناء، وتلغيه في غير موضع، فكيف تكون داعيةً إليه؟.

والفتحاتُ في الشّواهد السّابقة حركاتُ إعراب، فـ «مثل» في الآية الأولى حال من ضمير «لَحَقّ» المستكنّ. وفي الثانية مصدر أو حال، وفاعل يصيبكم «الله». وفي البيت

---

(١) هذه قراءة مجاهد والجحدري وابن أبي إسحاق، ورُويت عن نافع. وخُرِّجت على وجهين. أحدهما أن تكون الفتحة فتحة بناء، وهو فاعل كحاله حين كان مرفوعاً، ولما أضيف إلى غير متمكن جاز فيه البناء كقراءة من قرأ: ﴿إنه لحقّ مثل ما أنكم تنطقون﴾، والثاني: أن تكون الفتحة فتحة إعراب وانتصب على أنه نعت لمصدر محذوف، أي: إصابة مثل إصابة قوم نوح، والفاعل مضمر يفسره سياق الكلام، أي يصيبكم هو، أي العذاب. انظر تفسير البحر المحيط (٥/ ٢٥٥).

(٢) تقدم برقم (٤٢٤)

(٣) صدر بيت من البسيط، وعجزه.

حمامةٌ في غصونٍ ذاتِ أوقـالِ

وهو لأبي قيس بن الأسلت في ديوانه (ص ٨٥) وجمهرة اللغة (ص ١٣١٦) وخزانة الأدب (٣/ ٤٠٦، ٤٠٧) والدرر (٣/ ١٥٠). ولأبي قيس بن رفاعة في شرح أبيات سيبويه (٢/ ١٨٠) وشرح شواهد المغني =

حال. و«غير» في المثال والبيت حال أو مستثنى. و«دون» و«بين» منصوبان على الظّرفيّة، وهذا الذي ذهب إليه هو المختار.

(ص): ولا يلحق الرّابط الجملة المضاف إليها إلاّ نادراً.

(ش): قال ابن مالك: كُلُّ مضاف إلى جُمْلَةٍ مقدّر الإضافة إلى مَصْدرٍ مِنْ معناها. ومن أجل ذلك لا يعود منها ضميرٌ إلى المضاف إليها، كما لا يعود من المَصْدَر، فإن سمع ذلك عدّ نادراً، كقوله:

٨٧١ ـ مضت مِائَةٌ لِعَامٍ وُلِدْتُ فيهِ[1]

وقوله:

٨٧٢ ـ وتسخن ليْلَةَ لا يستطيع نُباحاً بها الكلْبُ إلاّ هَرِيرا[2]

والمعروف أنه إذا كان في الجملة ضمير فصلت عن الإضافة، وجعلت صفة كقوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٨١].

= (١/ ٤٥٨) وشرح المفصل (٣/ ٨٠) وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٤/ ٦٥، ٢١٤، ٥/ ٢٩٦) والإنصاف (١/ ٢٨٧) وخزانة الأدب (٦/ ٥٣٢، ٥٥٢، ٥٥٣) وسرّ صناعة الإعراب (٢/ ٥٠٧) وشرح التصريح (١/ ١٥) وشرح المفصل (٣/ ٨١، ٨/ ١٣٥) والكتاب (٢/ ٣٢٩) ولسان العرب (١٠/ ٣٥٤ ـ نطق، ١١/ ٧٣٤ ـ وقل) ومغني اللبيب (١/ ١٥٩).

ويروى: «غيرُ» بالضمّ، بالرفع على الفاعلية. ويروى: «في سحوق ذات أوقال» مكان «غصون ذات أوقال». والسحوق: ما طال من الدَّوْم، وهو شجر المقل؛ وأوقاله: ثمارُه (اللسان ١١/ ٧٣٤).

(١) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

وعشرٌ بعد ذاك وحجّتانِ

وهو للنابغة الجعدي في ديوانه (ص ١٦١) والأغاني (٥/ ٦) وخزانة الأدب (٣/ ١٦٨) وشرح شواهد المغني (٢/ ٦١٤، ٩٢٠) والشعر والشعراء (١/ ٣٠٠) وللنمر بن تولب في الدرر (٣/ ١٥١) وليس في ديوانه. وبلا نسبة في مغني اللبيب (٢/ ٥٩٢) والمقرب (١/ ٢١٦)

ويروى «سنة» مكان «مائة»، و«قبل» مكان «بعد»

(٢) البيت من المتقارب، وهو للأعشى في ديوانه (ص ١٤٥) وخزانة الأدب (١/ ٦٦) والدرر (٣/ ١٥٢). وبلا نسبة في مغني اللبيب (٢/ ٥٩٢).

المفعول معه

(ص): هو التّالي واو المصاحبة، والأصحّ أنه مقيسٌ، فقيل: لا يختصّ. والجمهور بما صلح فيه العطف، ولو مجازاً. والمبرّد والسّيرافي بما كان الثاني مُؤَثِّراً للأول، وهو سَبَبُهُ. والخضراوي بما في معنى ما سمع.

(ش): المفعول معه هو التّالي واو المصاحبة[1].

فخرج غير التّالي واواً مماً قد يطلق عليه في اللّغة مفعولاً معه، كالمجرور بـ «مع» وبباء المصاحبة: كجلست مع زيد، وبعتك الفَرَس بلجامه.

والتّالي واو العطف، فإنّ المصاحبة فيه مفهومة من العامل السّابق لا من الواو، وهنا لا تفهم إلاّ من الواو.

وفي كون هذا الباب مَقِيساً خلافٌ، فبعض النّحويين يقتصر في مسائله على السّماع، ونسبه جماعة إلى الأكثرين.

قال ابن عصفور: ومعناه أنهم لا يجيزونه إلاّ حَيْثُ لا يُرادُ بالواو معنى العطف المحض، لأن السّماع إنما ورد به هناك.

والصّحيح استعمال القياس فيه ثم اختلف، فقومٌ يقيسونه في كلّ شيء حتى حيث يراد بالواو معنى العطف المَحْض نحو: قام زيدٌ وعمراً، وحيث لا يتصوّر معنى العطف أصلاً

---

(١) واو المصاحبة: هي واو المعيّة، وهي التي ينصب بعدها الاسم على أنه مفعول معه وتفيد حعل ما بعد واو المعية جواباً لما قبله، وليس له في الكلام إلا معنى واحد هو الجمع بين الشيئين، وهو معنى المعية مثل: «لا تأكل السمك وتشربَ اللبن» إد ليس المراد النهي عن أكل السمك واللبن، وإلا لقلنا: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، ولكن المعنى النهي عن الجمع بينهما. انظر المعجم المفصل في النحو العربي (ص ١١٧٤)

نحو: قعدت، أو ضحكت، أو انتظرتك وطلوع الشمس، وعليه ابن مالك.

والجمهور، كما قال أبو حيّان: خصّوه بما صلح فيه معنى العَطْف، ومعنى المفعول به، فلا يجوز حيث لا يتصوّر معنى العطف، لقيام الأدلّة، على أن واو «مع» عطف في الأصل، ولا حيث تمحّضَ معنى العطف، لأنّ دخول معنى المفعول به هو الذي سوّغ خروجه بما يقتضيه العطفُ من المشاكلة التي تُؤْثِرُها العرب على غيرها إلى النّصب.

وسواء صلح فيه العطف حقيقة نحو: جاء البرد والطّيالسة، لأن المجيء يصح منهما، أو مجازاً نحو: سار زيد والنيل، إذ يَصِحّ عَطْفُهُ على المجاز من جهة أنه لا يفارق زيداً في حال سيره، كما لا يفارقه من سائره.

وقال المبرّد والسّيرافيّ: يقاس فيما كان التاني مؤثراً للأول، وكان الأول سبباً له نحو: جاء البرد والطّيالسة، فالبرد سبب لاستعمال الطّيالسة، وجئت وزيداً، أي كنت السبب في مجيئه.

وقال ابن هشام الخضراويّ: الاتّفاق على أنّ هذا مطّرِدٌ في لفظ الاستواء، والمجيء والصنع، وفي كل لفظة سمعت.

وينبغي عندي أن يُقاس على ما سُمعَ ما في معناه، وإن لم يكن من لفظه فيقاس «وصَل» على «جاء» و«وَافق» على «استوى»، و«فَعَلْتُ» على «صنعت»، وكذا ما في معناه، وما ليس من ألفاظها ومعانيها لا ينبغي أن يجوز. انتهى.

[ناصب المفعول معه]

(ص): وناصبُه ما سَبَقَهُ من فِعْلٍ، أَو شِبْهِه، وقيل: الواو، وقال الزّجّاج: مضمر بعدها، والكوفيّة الخلاف. والأخفش انتصب انتصاب الظّرف. والأصح: ينصبه المتعدّي، و«كان»، لا معنويّ كإشارة.

(ش): في ناصب المفعول معه أقوال:

أحدها: وهو الأصح: أنه ما تقدَّمهُ من فِعْل أَوْ شبْهِه نحو: جاء البْردُ والطّيالِسَةَ واستوى الماءُ والخَشبةَ، وأعجبني استواءُ الماءِ والخشبةَ، والناقة متروكةٌ وفَصِيلَها، ولست زَائلاً وزيداً حتى نعلّ(١).

وسواء في الفعل المتعدّي أو اللاّزم عند الأكثرين، نحو: لوْ خليت والأسد لأكلك، ونحو: لو تركت النّاقة وفَصِيلَها لرضعها.

وقال قوم: لا يكون إلاّ مع غير المتعدِّي، لئلا يلتبس بالمفعول به، فلا يقال: ضربتك وزيداً على أنه مفعولٌ مَعَهُ.

(١) في الأصل «فعل» ولعلّ الصواب ما أثبتناه، من علَّ يعلّ: إذا شرب.

وهل يكون مع كان الناقصة؟ خلاف: قال قوم: لا، لأنه ليس فيها معنى حَدَثٍ تعدّى بالواو. والجمهور: نعم، لأنّ الصّحيح أنها مشتقة، وأنها تدلّ على معنى سوى الزمان، وقد قال الشاعر:

٨٧٣ ـ يكـون وإيّـاهـا بهـا مَثَـلاً بَعْـدِي[1]

وقال:

٨٧٤ ـ فكُـونـوا أَنْتُـم وبَنِـي أَبِيكُـم[2]

ومذهب سيبويه[3]. أنه لا ينصبه العامل المعنويّ كحرف التّشبيه، واسم الإشارة، والظّرف، والجار والمجرور.

وأجازه أبو عليّ وغيره نحو هذا لك وأباه[4]، وعليه:

٨٧٥ ـ هـذا رِدَائـيَ مَطْـوِيًّـا وسِـرْبـالاَ[5]

القول الثاني: أن ناصبه الواوُ، وعليه الجُرْجاني، لاختصاصها لما دخلت عليه من الاسم، فعملت فيه.

---

(١) تقدم برقم (١٦٢).

(٢) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

مكان الكليتين من الطّحال

وهو لشعبة بن قمير في نوادر أبي زيد (ص ١٤١). وللأقرع بن معاذ في سمط اللآلي (ص ٩١٤) وصدره فيه: «وإنّا سوف نجعل موليينا». وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢/ ٢٤٣) والدرر (٣/ ١٥٤، ١٥٨) وسرّ صناعة الإعراب (١/ ١٢٦، ٢/ ٦٤٠) وشرح أبيات سيبويه (١/ ٤٢٩) وشرح الأشموني (١/ ٢٢٥) وشرح التصريح (١/ ٣٤٥) وشرح قطر الندى (ص ٢٣٣) وشرح المفصل (٢/ ٤٨) والكتاب (١/ ٢٩٨) واللمع (ص ١٤٣) ومجالس ثعلب (ص ١٢٥) والمقاصد النحوية (٣/ ١٠٢)

وقد نصب قوله: «بني» على أنه مفعول معه، ولم يرفعه بالعطف على اسم «كونوا» الذي هو واو الجماعة مع وجود التأكيد بالضمير المنفصل.

(٣) انظر الكتاب (١/ ٢٩٨).

(٤) في الأصل. «وإيّاه»، والصواب ما أثبتناه. وقد قال سيبويه: «وأما نحو: هذا لك وأباك، فقبيح أن تنصب الأب؛ لأنه لم يذكر فعلاً ولا حرفاً فيه معنى فعل حتى يصير كأنه قد تكلم بالفعل» انظر الكتاب (١/ ٣١٠).

(٥) عجز بيت من البسيط، وصدره

لا تحسبنّك أثوابي فقد جُمعتْ

وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر (٧/ ٧٦) والدرر (٣/ ١٥٤) وشرح الأشموني (١/ ٢٢٤) وشرح التصريح (١/ ٣٤٣).

ويروى: «مطريًّا» مكان «مطويًّا».

وَرُدّ بأنه لو كان كذلك لاتّصل الضمير معها، كما يتّصل بإنّ وأخواتها، وبأنه لا نظير لها إذ لا يعمل الحرْف نصباً إلاّ وهو مُشبّهٌ بالفعل.

الثالث: أن ناصبه فعل مضمرٌ بعد الواو، وعليه الزّجّاج، قال: فإذا قلت: ما صنعت وأباك، فالتقدير: ولابست أباك[1]، وإنّما لم يعمل فيه الفِعْل السّابق لفصل الواو، وعورض بالعطف، فإنّ فصل الواو فيه لم يمنع من تسلّط العامل، وبأن فيما ذكره إحالة للباب، إذ يصير منصوباً على أنه: مفعول به، لا مفعول معه.

الرابع: أنَّ نصبه بالخلاف، ونسبه ابن مالك للكوفيين، وَرُدّ بأن الخلاف معنى من المعاني، ولم يثبت النّصب بالمعاني المجرّدة من الألفاظ، وبأنه لو كان الخلافُ ناصِباً لقيل: ما قام زيد لكن عمراً، ويقوم زيد لا عمراً، ولم يقله أحدٌ من العرب.

قال أبو حيّان: وهذا القول لبعض الكوفيّين. وأكثرهم والأخفش على أن الواو مهيّئةٌ لما بعدها أن يَنْتَصِبَ انتصابَ الظّرْف، لأن أصل جاء البردُ والطّيالِسةَ: مع الطّيالسة، فلمّا حذفت مع، وكانت مُنْتَصِبةً على الظّرْف، ثم أقيمت الواو مقامها انتصب ما بعدها على انتصاب «مع» التي وقعت الواو موقعها، إذ لا يصحّ انتصاب الحروف، كما يرتفع ما بعد إلاّ الواقعة موقع «غير» بارتفاع «غير» نحو: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢] والأصل: غَيْرُ اللَّهِ.

[منع تقدّمه على عامله]

(ص): ولا يقدّم على عامله، ولا مصاحبه خِلافاً لابن جنِيّ، ولا يفصل بين الواو بظرف، ولا يكون جملةً خلافاً لصدر الأفاضل[2].

(ش): المفعول معه لا يتقدّم على عامله باتّفاق، لأن أصل واوه للعطف، والمعطوف لا يتقدّم على عامل المعطوف عليه إجماعاً، ولا يتقدّم على مصاحبه أيضاً، لما ذكر. وأجازه ابن جنّيّ، فيقال: استوى والخشَبَة الماءُ، لوروده في العطف قال:

٨٧٦ ـ عَلَيْــكِ وَرَحْمَــةُ اللَّـــهِ السّـــلام[3]

---

(١) في الأصل «وإيّاك»؛ والصواب ما أثبتناه. وقد قال سيبويه «. وسمعنا أيضاً من العرب الموثوق بهم من يقول: ما شأنُ قيسٍ والبُرَّ تسرقُه. لما أظهروا الاسم حسُن عندهم أن يحملوا عليه الكلام الآخر فإذا أضمرت فكأنك قلت: ما شأنك وملابسةٌ زيداً، أو وملابستُك زيداً، فكان أن يكون زيد على فعلٍ وتكون الملابسةُ على الشأن؛ لأن الشأن معه ملابسةٌ له، أحسن من أن يُجروا المظهر على المضمر». انظر الكتاب (٣٠٩/١).

(٢) صدر الأفاضل: هو ناصر بن عبد السيد بن علي المطرزي المتوفى سنة ٦١٠ هـ وقد تقدم التعريف به.

(٣) تقدم برقم (٦٦٦).

وسماعه هنا قال:

٨٧٧ ـ جَمَعْـتَ وفُحْشـاً غِيبَـةً ونَميمَـةً(١)

ولأن باب المفعولية في التّقديم أوسع مجالاً من باب التابعية، وإنما المانع هنا من التّقديم الحمل على ذلك، فإذا جاء في الأصل بِقِلّة أو اضطرار جاز هنا بكثرةٍ وسَعَة.

ولا يجوز الفصل بين الواو والمفعول معه بظرف ولا بغيره، فلا يقال: قام زيدٌ واليوم عمراً، وإن جاز الفصل بالظّرف بين الواو والعاطفة ومعطوفها، لأن الواو هنا نزّلت منزلة الجارّ مع المجرور، فمنعوا الفصل بينهما.

وزعم صدر الأفاضل: أن المفعول معه يكون جملةً، وخرّج عليه قولهم: جاء زيد والشّمس طالعةٌ، وفَرَّ مِنْ جَعْلِها حالاً، لأنها لا تَنْحلُّ إلى مفرد يبيّن هيئة فاعل ولا مفعول، ولا هي مؤكدة. وأجيب بأنها مُؤَولّة بالحال السَّبَبِيَّة، أيْ جاءَ زيد طالعة الشمس عند مجيئه، وقيل: تؤول بمنكّر أو نحوه.

[أقسام المفعول معه]

(ص): ويجب العطف بعد مفرد خلافاً للصّيْمريّ وثالثها: يجوز إن أُوّل بجملة والنصب بعد ضمير متصل لم يؤكد، وهو في نحو: مالك وزيداً بـ «كان» مضمرة قبل الجار، أو بمصدر «لابس» بعد الواو.

وقال السّيرافي بـ «لابس»، فإن كان منفصلاً أو ظاهراً رجّح العطف، وأوْجَبَهُ بعضُهم. وقد ينصب بعد «ما»، و«كيف» بمقدّر، وهو «كان» ناقصة. وقيل: تامّة.

وقدّر سيبويه مع «ما»: «كنت»، و«كيف»: تكون، فقال ابن ولاّد: متعيّن وفرّق. والسيرافي: لا.

---

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه.

ثلاثُ خصالٍ لستَ عنها بمُرْعوي

ويروى: «خصالاً ثلاثاً». وهو ليزيد بن الحكم في خزانة الأدب (٣/ ١٣٠، ١٣٤) والدرر (٣/ ١٥٦) وشرح شواهد المغني (٢/ ٦٩٧) وشرح عمدة الحافظ (ص ٦٣٧) والمقاصد النحوية (٣/ ٨٦، ٢٦٢) وبلا نسبة في خزانة الأدب (٩/ ١٤١) والخصائص (٢/ ٣٨٣) وشرح الأشموني (١/ ٢٢٤) وشرح التصريح (١/ ٣٤٤، ٢/ ١٣٧).

وقد ذهب ابن جني إلى أن الواو في «وفحشاً» هي واو المعيّة، وأنّ الشاعر قدم المفعول معه على المعمول لمصاحبة المصاحِب. وذهب الجمهور إلى أن الواو هذه هي واو العطف، وأنّ «فحشاً» معطوف على «نميمة»؛ لكن الشاعر اضطرّ إلى تقديم المعطوف على المعطوف عليه، والتقدير: جمعت غيبة ونميمة وفحشاً.

ورجح النصب إن خيف فوات المعيّة، فإن لم يَصْلُح الفعل لها جاز إضمار صالح، فإن لم تحسن «مع» وجب. وقيل: تضمّن معنى: يتسلّط به.

ويستويان في مضمر أكّد نحو: رأسه والحائط من كلّ متعاطفين بإضمار الفعل.

(ش): مسائل هذا الباب بالنِّسْبة إلى العطف والمفعول معه خمسة أقسام:

الأوّل: ما يجب فيه العطف، ولا يجوز النّصب على المفعول معه وذلك شيئان:

أحدهما: ألاّ يتقدّم الواو إلاّ مفرد(١) نحو: أنت ورأيُك، وكلّ رجلٍ وضيعته، والرجال وأعضادُها، والنساء وأعجازُها، هذا قول الجمهور.

وجوّز الصّيْمريّ فيه النّصب بلا تأويل.

وجوّز بعضُهم فيه النّصب على تأويل ما قبل الواو أنه جُمْلَةٌ حذف ثاني جزأيها، والتّقدير: كلّ رجل كائن وضيعتُه.

والثّاني: أن يتقدّم الواو جُمْلَةٌ غير متضمّنة معنى فعل نحو قولك: أنت أعلم ومالك، والمعنى: بمالك، وهو عطف على «أنت»، ونسبة العلم إليه مجاز.

الثّاني: ما يجب فيه النصب، ولا يجوز فيه العطف، وذلك أن تتقدم الواو جملةٌ اسميّة أو فعليّة متضمّنة معنى الفعل، وقبل الواو ضميرٌ متّصل مجرور، أو مرفوع لم يؤكد بمنفصل نحو: مالك وزيداً، وما شَأْنُكَ وزيداً، وما صنعت وأباك(٢)، فيتعيّن النّصب على المفعول معه. ولا يجوز العطف لامتناعه إلاّ في الضّرورة.

والنّصب في الاسميّة «بكان مُضْمَرَةً» قبل الجارّ، وهو اللاّم، وشأن؛ أي: ما كان شأنك وزيداً. أو بمصدر لابس منويّاً بعد الواو، أي: ما شأنك وملابسةٌ زيداً، أو ملابستك زيداً. كذا نصّ عليه سيبويه(٣).

قال أبو حيّان نقلاً عن شيخه ابن الضّائع(٤): وهكذا تقدير معنى الإعراب، لأنه عند سيبويه مفعول معه وتقدير المُلابسة مفعولاً به لا مفعولاً معه.

وقال السّيرافي وابن خَروف: المقدّر فعل، وهو «لابس»، لأن المصدر لا يعمل مقدراً.

(١) أي ليس جملة.

(٢) في الأصل. «وإيّاك»، والصواب ما أثبتناه. راجع الحاشية ١ صفحة ١٧٨.

(٣) انظر الكتاب (١/٣٠٩).

(٤) هو علي بن محمد بن علي الإشبيلي المتوفى سنة ٦٨٠ هـ. وقد تقدم.

الثالث: ما يختار فيه العطف مع جواز النّصب، وذلك أن يكون المجرور في الصّورة السابقة ظاهراً، أو ضمير المرفوع منفصلاً نحو: ما شأن عبد الله وزيدٍ، وما أنت وزيدٌ، فالأحسن جرّ زيد في الأول، ورفعه في الثاني. لإمكان العطف، وهو الأصل. ويجوز فيه النّصب مفعولاً معه، ومنعه بعض المتأخرين كابن الحاجب، وردّ بالسّماع، قال:

٨٧٨ ـ ومــا أَنْــتَ والسَّيْــرَ فــي مَتْلَــفٍ[1]

وسمع: ما أنت وزيداً، وكيف أنت وزيداً، وكيف أنت وقصعةً من ثريد.

قال سيبويه: أي ما كنت وزيداً، وكيف تكون وقصعةً من ثريد، لأن «كنت» و«تكون» يقعان هنا كثيراً. انتهى.

قال الفارسيّ وغيره: و«كان» هذه المضمرة تامّة، لأن الناقصة لا تعمل هنا، فكيف حالٌ هنا واختاره الشّلَوْبين.

وقال أبو حيّان: الصحيح أنها الناقصة، وأنّها تعمل هنا، فكيف خبرها وكذا «ما».

واختلف في تقدير سيبويه مع: «ما كنت»، ومع «كيف تكون»: أذلك مقصود لسيبويه أم لا؟.

فقال السّيرافيّ: هو غير مقصود، ولو عكس لأمكن.

ورد المبرّد على سيبويه، وقال: يَصْلُح في كلٍّ منهما الماضي، والمستقبل، وتابعه ابن طاهر.

وردّ ابن ولاّد على المبرّد، وقال: إنه لا يجوز إلاّ ما قدّره سيبويه، لأن «ما» دخلها معنى التحقير والإنكار، إذْ يقال لمن أنكر عليه مخالطة زيد أو ملابسته: ما أنت وزيداً، لا لمن يقع منه ذلك، ولا ينكر إلاّ ما ثبت واستقرّ دون ما لم يقع، وليست لمجرّد الاستفهام.

وأمّا كيف فعلى بابها من الاستفهام، والمعنى: كيف تكون إذا وقع كذا، أي على أيّ حال لكون الاستفهام إنما يكون عن المستقبل.

---

(١) صدر بيت من المتقارب، وعجزه:

يُبرِّحُ بالذَّكَرِ الضابطِ

وهو لأسامة بن حبيب الهذلي في الدرر (٣/١٥٧) وشرح أبيات سيبويه (١/١٢٨) وشرح أشعار الهذليين (٣/١٢٨٩) وشرح المفصل (٢/٥٢) والمقاصد النحوية (٣/٩٣). وللهذلي في لسان العرب (٤/٥٣٢ ـ عبر) وبلا نسبة في رصف المباني (ص ٤٢١) وشرح الأشموني (٢/٢٢٤) وشرح عمدة الحافظ (ص ٤٠٤) والكتاب (١/٢٠٣).

ويروى. «فما أنا» مكان «وما أنت». والذكر: الجمل. والضابط: القويّ.

الرّابع: ما يختار فيه النّصب مع جواز العطف، وذلك أن يجتمع شروط العطف، لكن يخاف منه فوات المعيّة المقصودة نحو: لا تغتذ بالسّمك واللبن، ولا يعجبك الأكل والشّبع، أي مع اللّبن، ومع الشبع، لأن النّصب يبيّن مراد المتكلّم والعطف لا يبيّنه.

وكذا إذا كان فيه تكلّف من جهة المعنى نحو:

٨٧٩ ـ فكونوا أنتمُ وبَنِي أَبِيكُم مكانَ الكُلْيَتَيْنِ من الطِّحال[١]

فإن العطف، وإن حَسُنَ من حيثُ اللّفظ، لكنه يؤدي إلى تكلّف في المعنى، إذ يصير التقدير: كونوا أنتم وليكونوا هم، وذلك خلاف المقصود.

فإن لم يصلح الفعل للتسلّط على تالي الواو امتنع العطف عند الجمهور، وجاز النصب على المعيّة، وعلى إضمار الفعل الصّالح نحو: ﴿فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ﴾ [يونس: ٧١]، لا يجوز أن يجعل: ﴿وَشُرَكَآءَكُمْ﴾ معطوفاً لأن «أجمع» لا ينصب إلا الأمْر، والكَيْد ونحوهما، فأمّا أن يجعل مفعولاً معه، أو مفعولاً بـ «أجمعوا» مقدّراً. ومثله: ﴿تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَٰنَ﴾ [الحشر: ٩] فالإيمان مفعولٌ معه، أو مفعول بـ «اعتقدوا» مقدّراً.

فإن لم يحسن والحالة هذه «مع» موضع «الواو» تعيّن الإضمار، وامتنع المفعول معه أيضاً كقوله:

٨٨٠ ـ وَزَجَّجْنَ الحواجِبَ والعُيونَا[٢]

لأن «زَجّجْن» غير صالح للعمل في العيون، وموضع الواو غير صالح لـ «مع». فيقدّر: «وكحّلن»[٣].

وذهب جماعةٌ منهم أبو عُبَيْدَة، والأصمعيّ، وأبو محمّد اليزيديّ[٤]، والمازني،

---

(١) تقدم قريباً برقم (٨٧٤)

(٢) عجز بيت من الوافر، وصدره:

إذا ما الغانياتُ برزْنَ يوماً

وهو للراعي النميري في ديوانه (ص ٢٦٩) والدرر (٣/ ١٥٨) وشرح شواهد المغني (٢/ ٧٧٥) ولسان العرب (٢/ ٢٨٧ ـ زجج) والمقاصد النحوية (٣/ ٩١). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٣/ ٢١٢، ٧/ ٢٣٣) والإنصاف (٢/ ٦١٠) وأوضح المسالك (٢/ ٢٤٧) وتذكرة النحاة (ص ٦١٧) وحاشية يسّ (١/ ٣٤٢) والخصائص (٢/ ٤٣٢) والدرر (٦/ ٨٠) وشرح الأشموني (١/ ٢٢٦) وشرح التصريح (١/ ٣٤٦) وشرح شذور الذهب (ص ٣١٣) وشرح ابن عقيل (ص ٥٠٤) وشرح عمدة الحافظ (ص ٦٣٥) وكتاب الصناعتين (ص ١٨٢) ولسان العرب (١/ ٤٢٢ ـ رغب) ومغني اللبيب (١/ ٣٥٧)

(٣) في حال تقدير «كحّلنا» تكون الواو قد عطفت جملة على جملة

(٤) في الأصل «وأبو محمد واليزيدي» بواو العطف؛ والصواب ما أثبتناه لأن كنية اليزيدي أبو محمد، وقد تقدم التعريف به. انظر الفهارس العامة

والمبرّد: إلى جواز العطف على الأول، بتضمبن العامل معنىً يتسلّط به على المتعاطفين، واختاره الجَرْميّ، وقال: يجوز في العطف ما لا يجوز في الإفراد نحو: أكلت خبزاً ولبناً، فيضمّن وزجّجن: معنى حَسّنّ.

الخامس: ما يجوز فيه العطف، والمفعول معه على السّواء، وذلك إذا أكّد ضمير الرّفع المتّصل نحو: ما صنعت أنت وأباك[1]، ونحو: رأسَهُ والحائِطَ أي: «خلّ» أو «دَعْ». وشأنك والحَجَّ، أي: عليك بمعنى: الزم، وامْرَأً ونَفْسَه أي: «دع»، وذلك مقيسٌ في كُلّ متعاطِفَيْنِ على إضمار فعل لا يظهر، فالمعيّة في ذلك، والعطف جائزان.

والفرْق بينهما من جهة المعنى. أنّ المعيّة يفهم منها الكون في حين واحد، دون العطف، لاحتماله مع ذلك التقدّم والتّأخّر. قال أبو حيّان: وفي تمثيل سيبويه بهذه الأمثلة، ردٌّ على من يعتقد أن المفعول معه، لا يكون إلاّ مع الفاعل.

(ص): **ويطابق الأول خبر، وحالٌ بعده، وأوجبه ابن كَيْسَان.**

(ش): إذا وقع بعد المفعول معه خبر لما قبله أو حالٌ، طابق ما قبله نحو: كان زيد وعمراً مُتفَقِّاً. وجاء البردُ والطّيالِسَةَ شديداً.

ويجوز عدم المطابقة لما قبل بأن تُثَنّى نحو: كان زيد وعمراً مُتّفِقَيْن، وجاء البردُ والطّيالسة شَدِيدَيْن.

ومنع ذلك ابن كَيْسان، وأوجب المطابقة للأول، قال أبو حيّان: وإياه نختار، لأن باب المفعول معه باب ضيّق، وأكثر النحويين لا يقيسونه، فلا ينبغي أن نقدم على إجازة شيء من مسائله إلاّ بِسَماع من العرب.

(١) في الأصل «وإيّاك» تحريف، والصواب ما أثبتناه وانظر الكتاب (١/ ٢٩٧).

وإن عاد قبل صالح للإتباع على مبتدأ، أو منسوخ بغير زال وأخواته ضمير خبر أو وصف. قال أبو حيّان: أو حال اتبع العائد جوازاً، وصاحبه اختياراً، وكذا مضاف ومضاف إليه.

(ش): عبرت بالمستثنى كابن مالك في «التّسهيل» خلاف تعبير النّحاة، سيبويه فَمَنْ بعده: بالاستثناء[1]، لأن الباب للمنصوبات، والمستثنى أحدها، لا الاستثناء، كما ترجم في بقيّة الأبواب بالمفعول، والحال، دون المفعوليّة والحاليّة.

قال أبو حيّان: أجرى ابن مالك الباب على ما قبله من المفعول معه، فكما بوّب لما بعد واو «مع» بالمفعول معه، كذلك بوّب لما بعد «إلاّ» وشبهها بالمستثنى.

وحدّه المخرج بإلاّ أو إحدى أخواتها تحقيقاً أو تقديراً من مذكور أو متروك بشرط الفائدة.

فالمُخْرِج شامل لجميع المخصّصات وبإلاّ يخرُجُ ما عدا المستثنى منها. وتحقيقاً هو المتصل، فإن بَعض المُخرَج منْهُ، نحو: قام إخوانك إلاّ زيداً، وتقديراً هو المنقطع نحو: ﴿مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ﴾ [النساء: ١٥٧]، فإنّ الظّنّ، وإن لم يدخل في العِلْم تحقيقاً، لأنه ليس بعضه، فهو في تقدير الدّاخل فيه، إذْ هو مستحضر بذكره، لقيامه مقامه في كثير من المواضع، فهو حين استثني مخرج مما قبله تقديراً.

ومن هذا القبيل: ﴿إِنَّ عِبَادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَـٰنٌ إِلَّا مَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلْغَاوِينَ﴾ [الحجر: ٤٢] إذا لُحِظ في الإضافة معنى الإخلاص: ﴿لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ﴾ [هود: ٤٣]، ﴿وَلَا تَنكِحُوا۟ مَا نَكَحَ ءَابَآؤُكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [النساء: ٢٢]، لأن السابق زمانه لا يصحّ دخوله.

ومثال المذكور: ما تقدّم، والمتروك: ما ضربت إلاّ زيداً، أي أحداً.

وقولنا: بشرط الفائدة، لبيان أنّ النكرة لا يستثنى منها في الموجب ما لم تُفِدْ، فلا يقال: جاء قوم إلاّ رجلاً، ولا قام رجالٌ إلاّ زيداً لعدم الفائدة، فإن أفاد جاز نحو: ﴿فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾ [العنكبوت: ١٤]، وقام رجال كانوا في دارك إلاّ رجلاً.

والفائدة حاصلة في النّفي للعموم نحو: ما جاءني أحدٌ إلاّ رجلاً، أو إلاّ زيداً.

وكذا لا يستثنى من المعرفة النّكرة التي لم تُخَصَّصْ نحو: قام القوم إلاّ رجلاً، فإن تَخَصَّصَتْ جاز نحو: قام القوم إلاّ رجلاً منهم.

ثم المنقطع يقدّر عند البصريين بـ «لكنّ» المشدّدة، لأنه في حكم جملة منفصلة عن

---

(١) قال سيبويه: «هذا باب الاستثناء» (الكتاب: ٢/٣٠٩).

وإن عاد قبل صالح للإتباع على مبتدأ، أو منسوخ بغير زال وأخواته ضمير خبر أو وصف. قال أبو حيّان: أو حال اتبع العائد جوازاً، وصاحبه اختياراً، وكذا مضاف ومضاف إليه.

(ش): عبرت بالمستثنى كابن مالك في «التّسهيل» خلاف تعبير النّحاة، سيبويه فَمَنْ بعده: بالاستثناء[1]، لأن الباب للمنصوبات، والمستثنى أحدها، لا الاستثناء، كما ترجم في بقيّة الأبواب بالمفعول، والحال، دون المفعوليّة والحاليّة.

قال أبو حيّان: أجرى ابن مالك الباب على ما قبله من المفعول معه، فكما بوّب لما بعد واو «مع» بالمفعول معه، كذلك بوّب لما بعد «إلاّ» وشبهها بالمستثنى.

وحدّه المخرج بإلاّ أو إحدى أخواتها تحقيقاً أو تقديراً من مذكور أو متروك بشرط الفائدة.

فالمُخْرِج شامل لجميع المخصّصات وبإلاّ يخرُجُ ما عدا المستثنى منها. وتحقيقاً هو المتصل، فإن بَعض المُخرَج منْهُ، نحو: قام إخوانك إلاّ زيداً، وتقديراً هو المنقطع نحو: ﴿ مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ ﴾ [النساء: ١٥٧]، فإنّ الظّنّ، وإن لم يدخل في العِلْم تحقيقاً، لأنه ليس بعضه، فهو في تقدير الدّاخل فيه، إذْ هو مستحضر بذكره، لقيامه مقامه في كثير من المواضع، فهو حين استثني مخرج مما قبله تقديراً.

ومن هذا القبيل: ﴿ إِنَّ عِبَادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَٰنٌ إِلَّا مَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلْغَاوِينَ ﴾ [الحجر: ٤٢] إذا لُحِظ في الإضافة معنى الإخلاص: ﴿ لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ ﴾ [هود: ٤٣]، ﴿ وَلَا تَنكِحُوا۟ مَا نَكَحَ ءَابَآؤُكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ ﴾ [النساء: ٢٢]، لأن السابق زمانه لا يصحّ دخوله.

ومثال المذكور: ما تقدّم، والمتروك: ما ضربت إلاّ زيداً، أي أحداً.

وقولنا: بشرط الفائدة، لبيان أنّ النكرة لا يستثنى منها في الموجب ما لم تُفِدْ، فلا يقال: جاء قوم إلاّ رجلاً، ولا قام رجالٌ إلاّ زيداً لعدم الفائدة، فإن أفاد جاز نحو: ﴿ فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا ﴾ [العنكبوت: ١٤]، وقام رجال كانوا في دارك إلاّ رجلاً.

والفائدة حاصلة في النّفي للعموم نحو: ما جاءني أحدٌ إلاّ رجلاً، أو إلاّ زيداً.

وكذا لا يستثنى من المعرفة النّكرة التي لم تُخَصَّصْ نحو: قام القوم إلاّ رجلاً، فإن تَخَصَّصَتْ جاز نحو: قام القوم إلاّ رجلاً منهم.

ثم المنقطع يقدّر عند البصريين بـ «لكنّ» المشدّدة، لأنه في حكم جملة منفصلة عن

---

(١) قال سيبويه: «هذا باب الاستثناء» (الكتاب: ٢/٣٠٩).

الأولى، فقولك: ما في الدار أحد إلاّ حماراً في تقدير: لكنّ فيها حماراً على أنه استدراك مخالف ما بعد «لكنّ» فيه ما قبلها، غير أنهم اتّسعوا، فأجروا «إلاّ» مجرى «لكنّ».

ولمّا كانت لا يقع بعدها إلاّ المفرد بخلاف «لكنّ»، فإنّه لا يقع بعدها إلاّ كلام تام لقبوه بالاستثناء تشبيهاً بها إذا كانت استثناءً حقيقة، وتفريقاً بينها وبين لكن.

والكوفيّون يقدّرونه بـ «سوى». وقال قوم، منهم أبو الحجّاج وابن يسعون: إلاّ مع الاسم الواقع بعدها في المنقطع يكون كلاماً مستانفاً، وقال في نحو قوله:

٨٨١ ـ وما بالرَّبْعِ مِنْ أحَدٍ إلاّ الأواريَّ[١]

«إلا» فيه بمعنى لكنّ، والأواريّ اسم لها منصوبٌ بها، والخبر محذوف، كأنه قال: لكن الأواريّ بالربع وحذف خبر إلاّ كما حذف خبر لكنّ في قوله:

٨٨٢ ـ ولكِنَّ زنْجِيّاً عَظِيمَ المشَافِرِ[٢]

قال أبو حيّان: ولا يستوي المتّصِلُ والمنقطعُ في الأدوات، فإن الأفعال التي يُسْتَثْنَى بها لا تقع في المنقطع، لا تقول: ما في الدار أحدٌ خلا حماراً.

ثم المستثنى منه تارةً يكون محذوفاً، وتارةً يكون مذكوراً، فالأولّ يجري على حسب ما يقتضيه العامل قبله من رفع أو نصب أو جرّ بحرفه، لتفريغه له، ووجود «إلاّ» كسقوطها

(١) جزء من بيتين من البسيط للنابغة الذبياني، وتمامهما:

وقفتُ فيها أصيلاناً أسائلها ... عَيّتْ جواباً وما بالربع من أحدِ
إلاّ الأواريُّ لأياً ما أبيّنُها ... والنّؤيُ كالحوض بالمظلومة الجلدِ

وهما في ديوان النابغة (ص ١٤، ١٥). والبيت الأول منهما في الأغاني (١١/ ٢٧) والإنصاف (١/ ١٧٠) وخزانة الأدب (٤/ ١٢٢، ١٢٤، ١٢٦، ١١/ ٣٦) والدرر (٣/ ١٥٩) وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٥٤) وشرح شواهد الإيضاح (ص ١٩١) وشرح المفصل (٢ج٨٠) وشرح الأشموني (٣/ ٨٢٠) والكتاب (٢/ ٣٢١) ولسان العرب (١١/ ١٧ ـ أصل) واللمع (ص ١٥١) والمقتضب (٤/ ٤١٤) وأسرار العربية (ص ٢٦٠) والإنصاف (١/ ١٧٠) ورصف المباني (ص ٣٢٤) ومجالس ثعلب (ص ٥٠٤). والبيت الثاني في الأزهية (ص ٨٠) وإصلاح المنطق (ص ٤٧) والأغاني (١١/ ٢٧) والإنصاف (١/ ٢٦٩) وجمهرة اللغة (ص ٩٣٤) وخزانة الأدب (٤/ ١٢٢، ١١/ ٣٦) والدرر (٣/ ١٥٩، ٦/ ٢٥٧) وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٥٤) والكتاب (٢/ ٣٢١) واللسان (٣/ ١٢٦ ـ جلد، ١٢/ ٣٥٦ ـ ظلم، ١٣/ ٦٧ ـ بين) والمقاصد النحوية (٤/ ٣١٥، ٥٧٨) والمقتضب (٤/ ٤١٤) وشرح المفصل (٨/ ١٢٩).

وفي البيتين أكثر من شاهد، فـ «من» جاءت زائدة في قوله: «من أحد»، وقوله «الأواريّ» رفع على البدل من الموضع، والتقدير: ما بالربع أحد إلا أواريّ، أو على اعتبارها من جنس الأحدين اتساعاً ومجازاً؛ ويروى بنصب «الأواريّ» على الاستثناء المنقطع لأنها من غير جنس الأحدين فيكون الكلام مستأنفاً، والتقدير: ولكن الأواريّ، والخبر محذوف وقوله: «ما أبيّنها» حيث جاءت «ما» زائدة.

(٢) تقدم برقم (٥١٢).

نحو: ما قام إلاّ زيد، وما ضربت إلا زيداً، وما مررت إلاّ بزيد، ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [آل عمران: ١٤٤]، وما في الدار إلاّ عمرو.

ولا يكون ذلك عند أكثر النّحاة إلاّ في غير الموجب، وهو النّفي كما مثل. والنّهي، والاستفهام، نحو: ﴿وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾ [النساء: ١٧١]. ﴿لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ﴾ [البقرة: ٨٣]. ﴿هَلْ يُهْلَكُ إِلَّا الْقَوْمُ الظَّالِمُونَ﴾ [الأنعام: ٤٧].

وجَوَّزَ بعضُهم وُقُوعَه في الموجب أيضاً نحو: قام إلاّ زيدٌ، وضربت إلاّ زيداً، ومررت إلاّ بزيد.

والجُمهور على منعه، لأنه يلزم منه الكذب، إذْ تَقْدِيرُهُ: ثبوت القيام والضّرب والمرور بجميع الناس إلا زيداً، وهو غير جائز بخلاف النّفْي، فإنه جائز.

ولو كان الموجب لازماً له نفي كـ «لو»، و«لَوْلا» فذهب المبرّد إلى جواز التفريغ نحو: لولا القومُ إلا زيداً لأكرمتك، ولو كان مَعَنا إلاّ زيدٌ لأكرمتك.

وأباه غيره، لأن التفريغ يدخل في الجملة الثابتة، وأمّا الجواب الذي هو منفيّ فخارج عمّا دخلت فيه إلاّ.

وأجاز الزّجّاج الإبدال في التّحْضِيض إجراءً له مجرى النفي نحو: ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَانُهَا إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ﴾ [يونس: ٩٨].

والتّفريغ يكون في كلّ المعمولات من فاعل، ومفعول به، وغيره إلاّ المصدر المؤكّد، فإنه لا يكون فيه، ولذلك أوّلوا قوله تعالى: ﴿إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾ [الجاثية: ٣٢] على حذف الوصف أي: ظنّاً ضعيفاً.

وأجاز الكسائي في نحو: ما قام إلاّ زيدٌ ـ مع الرفع على الفاعلية ـ النّصْبَ على الاستثناء.

قال أبو حيّان: وهو مبنيّ على ما أجازه من حذف الفاعل. وجوّز أيضاً بِناءً عليه الرّفع على البدل من الفاعل المحذوف.

ووافق الكسائيّ على إجازة النصب طائفة، واستدلّوا بقوله:

٨٨٣ ـ لم يبق إلا المَجْدَ والقَصائِدَا غَيْرَكَ يا ابن الأكرمين وَالِدَا[1]

يروى بنصب «المجد»، و«غير»، أي لم يبق أحد غيرك.

وأجيب بأن «غير» فاعل مرفوع، والفتحة بناء، لإضافته إلى مبنيّ.

---

(١) الرجز بلا نسبة في الدرر (٣/ ١٦٠).

والثاني: وهو المستثنى من مذكور ينصب على التفصيل الآتي وفي ناصبه أقوال:

أحدها: أنه «إلاّ» وصححه ابن مالك، وعزاه لسيبويه والمبرّد، واستدلّ بأنها مختصة بدخولها على الاسم، وليست كجزء منه فعملت فيه كـ «إنّ» و«لا» التّبرئة[1].

الثاني: أنه بما قبل «إلاّ» من فعل ونحوه من غير أن يعدّى إليه بواسطة إلاّ، وعزي لابن خروف لانتصاب «غير» به بلا واسطة، إذا وقعت موقع إلاّ.

الثالث: أنّه بما قبل «إلاّ» مُعدًّى إليه بواسطتها، وعليه السّيرافي، وابن الباذش، والفارسيّ، وابن بابشاذ، والرّندي. وعزاه الشّلوبين للمحققين قياساً على المفعول معه، فإن ناصبه الفعل بواسطة الواو، ونسبه ابن عصفور لسيبويه، واختاره ابن الضائع، وفرّقوا بينه وبين «غير» بأنّ ما بعد «إلاّ» مشبه بالظّرف المختصّ الذي لا يصل فيه الفعل إلاّ بواسطة حرف الجرّ. و«غير» لابهامها كالظّرف المبهم يصل إليه الفعل بنفسه، وقدح فيه بأنه قد لا يكون قبل إلاّ فعل نحو: القوم إخوتك إلاّ زيداً.

الرابع: أنه بـ «أنّ» مقدرة بعد «إلاّ» وعليه الكسائي، فيما نقله السّيرافي قال: التقدير: إلا أن زيداً لم يقم.

الخامس: أنه بـ «إنْ» مُخفّفةً، ركّبت «إلاّ» منها، ومِنْ «لا»، وعليه الفرّاء، قال: ولهذا رَفَع مَنْ رفع تغليباً لحكم «لا»، ومن نَصَب غلّب حكم «إن».

السادس: أنه انتصب لمخالفة الأول، لأن المستثنى موجب له القيام بعد نفيه عن الأول، أو عكسه، وعليه الكسائي فيما نقله ابن عصفور.

السّابع: أنه بـ «أستثني» مضمراً، وعليه المبرّد والزّجاج، فيما نقله السّيرافيّ.

ولم يترجّحْ عندي قول منها، فلذا أرسلت الخلاف، وأقواها الثلاثة الأوّل والأخير.

وسواء في نصب المستثنى من المذكور المتّصل والمنقطع، الموجب وغيره نحو: قام القوم إلاّ زيداً، وجاء القوم إلاّ حماراً، وما قام أحد إلاّ زيداً، وما في الدار أحد إلاّ حماراً، لكن يختار الإتباع في المتصل المؤخر المنفيّ وشبهه نحو: ما قام أحد إلاّ زيدٌ وما ضربت أحداً إلاّ زيداً وما مررت بأحد إلاّ زيد. وقال تعالى: ﴿وَمَن يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ١٣٥]. ﴿وَمَن يَقْنَطُ مِن رَّحْمَةِ رَبِّهِۦٓ إِلَّا ٱلضَّآلُّونَ﴾ [الحجر: ٥٦] ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾ [النساء: ٦٦]. وهو بدلٌ عند البصريّين بدل بعض من كلّ لأنه على نيّة تكرار العامل، وعطف عند الكوفيّين، و«إلاّ» عندهم حرف عطف، لأنه مخالف للأول والمخالفة لا تكون في البدل، وتكون في العطف بـ «بل»، و«لا»، و«لكن».

---

(١) لا التبرئة: هي التي نبرّىء المبتدأ من اتّصافه بالحبر وتسمى اصطلاحاً: لا النافية للجنس

وأجيب بأن المخالفة واقعة في بدل البعض، لأن الثاني فيه مخالف للأول في المعنى وقد قالوا: مررت برجل لا زيدٍ ولا عَمْرٍو، وهو بدل لا عطف، لأن من شرط «لا» العاطفة ألاّ تكرر.

وقال ابن الضّائع: لو قيل: إن البدل في الاستثناء قسم على حدته ليس من تلك الأبدال التي عيّنت في باب البدل لكان وجهاً، وهو الحقّ. وحقيقة البدل هنا أنه يقع موقع الأول، ويبدل مكانه. انتهى.

وزعم بعض النحويين[1] أن الإتباع يختصّ بما يكون به المستثنى منه مفرداً وقد ردّ عليه سيبويه بقوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَآءُ إِلَّآ أَنفُسُهُمْ﴾ [النور: ٦] «فشهداء» جمع، وقد أبدل منه.

وشرط بعض القدماء للإتباع عدم صلاحية المستثنى منه للإيجاب كأحد، ونحوه، وَرُدّ بالسماع، قال تعالى: ﴿مَا فَعَلُوهُ إلاَّ قَلِيلاً[2] مِنْهُمْ﴾ [النساء: ٦٦] وشرط الفرّاء لجواز النصب فيما اختير فيه الإتباع أن يكون المستثنى منه معرفة ورد بالسمّاع، قال تعالى: ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ﴾ [هود: ٨١] فيمن نصب، وحكى سيبويه: ما مررت بأحدٍ إلاّ زيداً، وما أتاني أحدٌ إلاّ زيداً[3].

واختار ابن مالك النصب في المتراخي نحو: ما ثبت أحد في الحرب ثباتاً نفع الناس إلاّ زيداً، ولا تنزل على أحد من بني تميم إن وَافَيْتَهُم إلاّ قيساً. قال: لأنه قد ضَعُفَ التّشاكلُ بالبدل لطول الفصل بين البدل والمبدل منه.

قال أبو حيّان: وهذا الذي ذكره لم يذكره أصحابنا.

واختار ابن مالك أيضاً النّصْبَ فيما ردّ به كلام تضمّن الاستثناء كقول القائل: قاموا إلاّ زيداً، وأنت تعلم أن الأمر بخلافه فتقول: ما قام القوم إلا زيداً فتنصب ولا ترفع، لأنه غير مستقلّ، والبدل في حكم الاستقلال.

---

(١) هو أبو عمرو بن العلاء كما في الكتاب، حيث ردّ عليه سيبويه، ونصّه «وحدثني يونس أن أبا عمرو كان يقول: الوجه ما أتاني القوم إلا عبد الله، ولو كان هذا بمنزلة أتاني القوم لما جاز أن تقول: ما أتاني أحد، كما أنه لا يجوز: أتاني أحدٌ، ولكن المستثنى في هذا الموضع مبدلٌ من الاسم الأول، ولو كان من قبل الجماعة لما قلت ﴿ولم يكن لهم شهداء إلا أنفسهم﴾ ولكان ينبغي له أن يقول. ما أتاني أحدٌ إلا قد قال ذاك إلا زيدٌ؛ لأنه ذكر واحداً» انظر الكتاب (٢/ ٣١١، ٣١٢)

(٢) في الأصل «قليلٌ» بالرفع؛ والصواب ما أثبتناه؛ لأن الوجه أن يستشهد بقراءة النصب. والرفع هي قراءة الجمهور، أما النصب فهي قراءة أبيّ وابن أبي إسحاق وابن عامر وعيسى بن عمر. انظر تفسير البحر المحيط لأبي حيان (٣/ ٢٩٨).

(٣) انظر الكتاب (٢/ ٣١١).

قال أبو حيّان: وهذا أيضاً لم يذكره أصحابنا إلاّ أنّ ابن عصفور حكى نحوه عن ابن السراج، وردّه.

وإذا أتبع المجرور بـ «مِنْ» أو الباء الزّائِدَتَيْن، أو اسم «لا» الجنسيّة تعيّن اعتبار المحلّ نحو: ما في الدار من أحد إلاّ زيدٌ، وما مِنْ إلهٍ إلاّ إلهٌ واحدٌ، وليس زيد بشيء إلا شيئاً لا يُعْبَأ به، ولا إله إلاّ اللَّهُ.

وإنما لم يجز الإتباع على اللّفظ، لأنها لا تعمل في المعرفة - سوى الباء - ولا في الموجب.

وأجازه الكوفيّون في مجرور «مِنْ» إذا كان المستثنى نكرةً. وأجازه الأخفش ولو كان معرفة بناءً على رأيِهِ من جواز زيادة «مِنْ» في المعرفة والموجب، وأنشد عليه قوله:

٨٨٤ - وما بالرَّبْعِ مِن أحد
إلاّ الأوارِيِّ .... (١)

بالخفض.

وعلم من القيود أن المتّصل والمنقطع المقدّم والمؤخر الموجب لا يختار فيه الإتباع، بل يجب النصب في الثلاثة في اللّغة الشهيرة نحو: ﴿مَا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ﴾ [النساء: ١٥٧].

٨٨٥ - وَمَا لِيَ إلاّ آلَ أحْمَدَ شِيعَةٌ(٢)

﴿فَشَرِبُوا۟ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ﴾ [البقرة: ٢٤٩].

وفي لغة تميم يتبع المنقطع بشرط صحة إغنائه عن المستثنى منه نحو: ما في الدّارِ أحدٌ إلاّ زيدٌ، قال:

---

(١) تقدم برقم (٨٨١).

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

وما لي إلاّ مشعب الحقّ مشعبُ

ويروى: «مذهب» مكان «مشعب» في الموضعين. وهو للكميت في الإنصاف (ص ٢٧٥) وتخليص الشواهد (ص ٨٢) وخزانة الأدب (٤/ ٣١٤، ٣١٩، ٩/ ١٣٨) والدرر (٣/ ١٦١) وشرح أبيات سيبويه (٢/ ١٣٥) وشرح التصريح (١/ ٣٣٥) وشرح شذور الذهب (ص ٣٤١) وشرح قطر الندى (ص ٢٤٦) ولسان العرب (١/ ٥٠٢ - شعب) واللمع في العربية (ص ١٥٢) والمقاصد النحوية (٣/ ١١١). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢/ ٢٦٦) وشرح الأشموني (١/ ٢٣٠) وشرح ابن عقيل (ص ٣٠٨) ومجالس ثعلب (ص ٦٢).

٨٨٦ ـ وبلـــــدة ليـــــس بهـــــا أنيـــــسُ إلاّ اليعـــــافيـــــرُ، وإلاّ العيـــــسُ[١]

وقد شَبّه سيبويه نصبَ المقدّم بنعت النّكرة إذا تقدّم عليها، فإنه ينتصب على الحال بعد إتباعه.

فإنْ لم يَصِحّ إغناؤه نحو: ما زاد إلاّ ما نَقَصَ، وما نَفَع إلاّ ما ضَرَّ تعيّن نصبُهُ عند جميع العرب.

وكذا إنْ تقدّم نحو: ما في الدار إلاّ حماراً أحدٌ. وفي لغة يتبع المقدّم، حكى سيبويه: «ما لي إلاّ أبوك أَحَدٌ». قال سيبويه. فيجعلون «أحد» بدلاً، وأبوك مُبْدلاً منه[٢].

ووجّهه الأبذيّ بأن البدل لا يمكن تقديمه وقيل: هو بدلٌ وهو في نية التأخير.

وقال ابن الصّائغ: «أحدٌ بدل من «إلاّ» مع الاسم مجموعين، وهو شبيهٌ ببدل الشّيء من الشيء، لأن «ما قام إلا أبوك» في قوّة: ما قام غيرُ أبيك أحد، فيصح إطلاقه عليه».

قال ابن عصفور: ولا يقاس على هذه اللغة وقد قاسه الكوفيّون والبغداديّون وابن مالك. ومن الوارد منه قوله:

٨٨٧ ـ إذَا لَـمْ يَكُـنْ إلاّ النّبيُّـون شـافِـعُ[٣]

---

(١) الرجز لجران العود في ديوانه (ص ٩٧) وحزانة الأدب (١٠/ ١٥ ـ ١٨) والدرر (٣/ ١٦٢) وشرح أبيات سيبويه (٢/ ١٤٠) وشرح التصريح (١/ ٣٥٣) وشرح المفصل (٢/ ١١٧، ٣/ ٢٧، ٧/ ٢١) والمقاصد النحوية (٣/ ١٠٧). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢/ ٩١) والإنصاف (١/ ٢٧١) وأوضح المسالك (٢/ ٢٦١) والجنى الداني (ص ١٦٤) وجواهر الأدب (ص ١٦٥) وخزانة الأدب (٤/ ١٢١، ١٢٣، ١٢٤، ٧/ ٣٦٣، ٩/ ٢٥٨، ٣١٤) ورصف المباني (ص ٤١٧) وشرح الأشموني (١/ ٢٢٩) وشرح شذور الذهب (ص ٣٤٤) وشرح المفصل (٢/ ٨٠) والصاحبي في فقه اللغة (ص ١٣٦) والكتاب (١/ ٢٦٣، ٢/ ٣٢٢) ولسان العرب (٦/ ١٩٨ ـ كنس، ١٥/ ٤٣٣ ـ ألا) ومجالس ثعلب (ص ٤٥٢) والمقتضب (٢/ ٣١٩، ٣٤٧، ٤١٤)

واليعافير. حمع يَعْفور، وهو الطبي

وفي الرجز شاهد آخر، وهو قوله: «وبلدةٍ» حيث أعمل «رُبَّ» وهي محذوفة، والتقدير: ورُبَّ بلدةٍ.

(٢) لفظ سيبويه في الكتاب (٢/ ٣٣٧): «وحدثنا يونس أن بعض العرب الموثوق بهم يقولون. ما لي إلا أبوك أحدٌ، فيجعلون أحداً بدلاً، كما قالوا: ما مررت بمثله أحد، فجعلوه بدلاً».

(٣) عجر بيت من الطويل، وصدره:

فإنّهم يرحون منه شفاعةً

وهو لحسان بن ثابت في ديوانه (ص ٢٤١) والدرر (٣/ ١٦٢) وشرح التصريح (١/ ٣٥٥) والمقاصد =

وقوله:

٨٨٨ ـ فلم يَبْقَ إلاَّ واحدٌ منهُمُ شفْرُ[١]

أمّا المتوسّط بين المستثنى منه وصفته نحو: ما جاءني أحدٌ إلاّ زيداً خيرٌ منك. وما قام القوم إلاّ زيداً العقلاءُ، وما مررت بأحدٍ إلاّ زيدٍ خيرٍ منك فيجوز فيه الإتباع بدلاً، والنّصب على الاستثناء كالمتأخر، والإتباع فيه هو المختار أيضاً مثله للمشاكلة. هذا مذهب سيبويه.

واختلف النّقل عن المازنيّ، فالمشهور عنه موافقة سيبويه. ونقل ابن عصفور عنه: أنه يختار النصب، ولا يُوجِبُهُ، لأن المبدل منه منويّ الطّرْح، فلا ينبغي أن يوصف بعد ذلك. ونقل عنه أيضاً: أنه يوجب النصب ويمنع الإبدال، فحصل عنه ثلاثة أقوال.

قال أبو حيّان: والنّصب حينئذ أجود من النّصب متأخّراً.

ونقل ابن مالك في «شرح الكافية» عن المبرّد اختيار النصب، ثم قال: وعندي أن النصب والبدل مستويان، لأن لكلٍّ واحدٍ منهما مرجّحاً، فتكافئا، وفي لغة يتبع المؤخر الموجب، وخرج عليها قراءة: ﴿فَشَرِبُواْ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلٌ﴾[٢] [البقرة: ٢٤٩] فشَرِبوا منه إلاّ قليلٌ».

وإذا عاد على المستثنى منه العامل فيه الابتداء، أو أحد نواسخه ضميرٌ قبل المستثنى الصّالح للإتباع أتبع الضمير العائد جوازاً، وصاحبه اختياراً نحو: ما أحدٌ يقول ذاك إلاّ زيدٌ، وما كان أحد يجترىء عليك إلاّ زيد، وما حَسِبْتُ أحداً يقول ذاك إلاّ زيد، فيجوز في هذه

= النحوية (٣/ ١١٤). وبلا نسبة في أوصح المسالك (٢/ ٢٦٨) وشرح الأشموني (١/ ٢٢٩) وشرح ابن عقيل (ص ٣٠٩).

ويروى: «النبيين» كما في ديوان حسان؛ ولا شاهد على هذه الرواية.

(١) عجز بيت من الطويل، وصدره

رأتْ إخوتي بعد الجميع تفرّقوا

وهو بلا نسبة في الدرر (٣/ ١٦٣) ورصف المباني (ص ٨٨) ولسان العرب (٤/ ٤١٩ ـ شفر) والمقرب (١/ ١٦٩).

وقوله: «شفر» أي أحد، يقال: ما بالدار شُفْرٌ وشَفْرٌ، أي أحد. وقال الأزهري: بفتح الشين، وقال شمر: ولا يجوز شُفْر بضمّها. انظر اللسان (٤/ ٤١٩).

(٢) قراءة «قليلٌ» بالرفع هي قراءة عبد الله وأبيّ والأعمش انظر البحر المحيط (٢/ ٢٧٥) وقال الزمخشري في الكشاف (١/ ٢٩٥): «وهذا من ميلهم مع المعنى والإعراض عن اللفظ جانباً، وهو باب جليل من علم العربية، فلما كان معنى فشربوا منه في معنى فلم يطيعوه، حمل عليه، كأنه قيل: فلم يطيعوه إلا قليل منهم».

الأمثلة أن يجعل «زيد» تابعاً للمبتدأ، أو لاسم «كان»، أو للمفعول الأول، فيكون بدلاً منه، وهو المختار، لأن المسوّغ للإتباع هو النّفي وهو أقرب إلى الظاهر منه إلى المضمر.

ويجوز أن يجعل تابعاً للمضمر، فيكون بدلاً منه، لأن النّفي متوجّه عليه من جهة المعنى.

وسواء كان العائد من الخبر كما تقدّم، أو من الوصف نحو: ما فيهم أحد اتّخذت عنده يداً إلاّ زيدٌ، وما كان فيهم أحدٌ يقول ذاك إلاّ زيد.

قال أبو حيّان: والقياس يقتضي إجراء الحال مُجْرى الصفة في ذلك، نحو: ما إخوتك في البيت عاتبين عليك إلاّ زيدٌ، فيجوز إتباع زيد لإخوتك، أو للمضمر المستكن في «عاتبين» لأنّ الحال يتوجّه عليها النفي في المعنى.

وسواءٌ في المسألة المتّصل أو المنقطع نحو: ما أحدٌ يقيم بدارهم إلاّ الوحش، قال:

٨٨٩ - في ليلة لا نَرَى بها أحَداً يَحكي علينا إلاّ كواكِبُها[(١)]

فكواكبها بالرّفع، بدل من ضمير: «يحكي» وهو منقطع إلاّ أنّ أحداً وضميره خاصّ بالعاقل[(٢)].

فلو كان العائد بعد المستثنى نحو: ما أحدٌ إلاّ زيداً يقول ذاك، أو المستثنى غير صالح للإتباع نحو: ما أحد ينفع إلاّ الضّرّ، ولا مال يزيد إلاّ النقص، تعيّن النصب، وامتنع الإتباع البتّة.

ولو كان العامل غير ما ذكر نحو: ما شكر رجل أكرمته إلاّ زيدٌ، وما مررت بأحدٍ أعرفه إلاّ عمرو تعيّن إتباع الظاهر، وامتنع إتباع الضمير، إذ لا تأثير للنّفي في: أكرمت، وأعرف.

وكذا ما زال، وإخوته من النّواسخ نحو: ما زالَ وافِدٌ من بني تميم يسترفدنا إلاّ زيد، لا يجوز فيه إلاّ إتباع الظّاهر، لأنه نفيٌ معناه: الإيجاب.

قال أبو حيّان: وهل تختصّ المسألة بالاستثناء بإلاّ؟ لم يمثل النّحويُّون إلاّ بها.

---

(١) البيت من المنسرح، وهو لعدي بن زيد في ملحق ديوانه (ص ١٩٤) والدرر (٣/ ١٦٤) وشرح أبيات سيبويه (٢/ ١٧٦، ١٧٧) والكتاب (٢/ ٣١٢). ولعدي بن زيد أو لبعض الأنصار في شرح شواهد المغني (ص ٤١٧) ولأحيحة بن الجلاح في الأغاني (١٥/ ٣١) وخزانة الأدب (٣/ ٣٤٨، ٣٥٠، ٣٥٣). وبلا نسبة في الكتاب (٢/ ٣١٨) ومغني اللبيب (ص ١٤٣) والمقتضب (٤/ ٤٠٢).

(٢) وقال الشنتمري: ولو نُصب على البدل من «أحد» لكان أحسن؛ لأن «أحداً» منفيّ في اللفظ والمعنى والبدل منه أقوى.

والظاهر أن «غير» كذلك نحو: ما ظننت أحداً يقول ذاك غيرُ زيد بالنصب تبعاً لأحد، وبالرّفع تبعاً للضمير.

قال ابن مالك: وفي حكم الظّاهر والمضمر من إتباع أيهما شئت المضاف، والمضاف إليه نحو: ما جاء أخو أحد إلاّ زيد، إن شئت أتبعت المضاف فترفع أو المضاف إليه فتجرّ.

[منع تقديم المستثنى أول الكلام]

(ص): ولا يقدّم أول الكلام، وجوّزه الكوفيّة والزّجاج، ولا بعد حرف نفي خلافاً للأبذيّ، وقدّمه الكسائي عليه، والفرّاء إلاّ مع المرفوع وهشام مع الدّائم.

وفي تقديمه على المستثنى منه، وعامله متوسّط كلام.

ثالثها: يجوز إن كان العامل متصرّفاً.

(ش): الجمهور على منع تقديم المستثنى أول الكلام موجباً كان أو منفيّاً فلا يقال: إلاّ زيداً قام القوم، ولا إلاّ زيداً ما أكل أحد طعاماً، ولا ما إلا زيداً قام القوم، لأنه لم يسمع من كلامهم، ولأن إلاّ مشبّهة بـ «لا» العاطفة، وواو «مع» وهما لا يتقدّمان.

وجوّز الكوفية والزّجّاج تقديمه، واستدلّوا بقوله:

٨٩٠ ـ خـلا اللّـهَ، لا أرجـو سِـوَاك وإنّمـا أَعُـدُّ عِيـالـي شُعْبَـةً مـن عِيـالِكَـا[١]

وقوله:

٨٩١ ـ وبلـدةٍ ليـس بهـا طُـوريُّ ولا خـلا الجِـنَّ بهـا إنْسِـيُّ[٢]

ورَدّ في «خلا»، وهي فرع إلاّ، فالأصل أولى بذلك، وجوّزه الأبّذي[٣] في المنفيّ بعد

---

(١) البيت من الطويل، وهو للأعشى في خزانة الأدب (٣/ ٣١٤) ولم أقع عليه في ديوانه. وبلا نسبة في حواهر الأدب (ص ٣٨٢) وحاشية يسّ (١/ ٣٥٥) والدرر (٣/ ١٦٤) وشرح الأشموني (١/ ٢٣٧) وشرح التصريح (١/ ٣٦٣) وشرح ابن عقيل (ص ٣١٧) ولسان العرب (١٤/ ٢٤٢ ـ خلا) والمقاصد النحوية (٣/ ١٣٧).

ويروى: «خلا اللّهِ» بكسر الهاء من لفظ الجلالة؛ وهو على هذه الرواية شاهد على مجيء «خلا» حرف جرّ.

(٢) الرجز للعجاج في ديوانه (ص ٣١٩ ـ طبعة دار الشرق، بيروت). وروايته فيه:

وخَفْقَـةٍ ليـس بهـا طُـولـيُّ ولا خـلا الجـنّ بهـا إنسـيُّ

وفي خزانة الأدب (٣/ ٣١١، ٣١٢، ٣١٤، ٣٣٨) والدرر (٣/ ١٦٥) وسمط اللآلي (ص ٥٥٦) ولسان العرب (٦/ ١٤ ـ أنس). وبلا نسبة في الإنصاف (١/ ٢٧٤) وجمهرة اللغة (ص ١١٤٥) والدرر (٣/ ١٧٥) ولسان العرب (٥/ ١٣) والمنصف (٣/ ٦٢) ونوادر أبي زيد (ص ٢٢٦).

(٣) في الأصل «الأبدي» بالدال المهملة، تحريف. والصواب بالذال المعجمة؛ وهو إبراهيم بن محمد بن إبراهيم المتوفى سنة ٦٥٩ هـ. وقد تقدم التعريف به.

سبق حرف النّفي كقوله: ولا خلا الجنّ، قال: لأنه لم يتقدّم على الكلام بجملته لسبق «لا» النافية.

وجوّز الكسائي تقديمه على حرف النّفي أيضاً، وأجازه الفرّاء إلاّ مع المرفوع ومنعه هشام إلاّ مع الدّائم.

أما تقديمه على المستثنى منه، وعلى العامل فيه إذا لم يتقدّم وتوسّط بين جزأي كلامٍ، ففيه مذاهب:

أحدها: المنع مطلقاً سواء كان العامل متصرّفاً أم غير متصرف، فلا يقال: القوم إلاّ زيداً قاموا، ولا القوم إلاّ زيداً قائمون، ولا القوم إلاّ زيداً في الدّار تشبيهاً بالمفعول معه.

قال أبو حيّان: وهذا مذهب من يرى أن العامل في المستثنى ما تقدّم من فعل وشِبْهِه.

والثاني: الجواز مطلقاً، وصحّحه بعض المغاربة لوروده قال:

٨٩٢ ـ ألا كُـلّ شَـيْءٍ مـا خـلا اللّـهَ بـاطِـلُ[1]

فالاستثناء من ضمير «باطل»، و«باطل» عامل في ذلك الضمير، وقال:

٨٩٣ ـ كـلُّ دِيـنٍ يَـوْمَ القيـامـة عنـد اللّـ ـه إلاّ ديـنَ الحَنِيفَـةِ بُـورُ[2]

والثالث: الجواز مع المتصرّف، والمنع في غيره، وعليه الأخفش، وصحّحه أبو حيّان، لأن السّماع إنما ورد بالتّقديم في المتصرّف، فيقتصر عليه ولا يقدّم على غيره إلاّ بثَبْتٍ من العرب.

[عدم جواز استثناء شيئين بأداة واحدة]

(ص): **مسألة: لا يستثنى بأداةٍ شيئان دون عطف على الأصح. وقيل: قطعاً، والخلاف في موهمه فقيل: لحن. وقيل: صحيح على أنهما بدل، ومعمول مضمر. وقيل: بدلان.**

(ش): لا يستثنى بأداةٍ واحدةٍ دون عطف شيئان، فلا يقال: أعطيت الناس إلاّ عمراً الدنانير، ولا ما أعطيت أحداً درهماً إلاّ عمراً دانِقاً تشبيهاً بواو «مع»، وحرف الجرّ، فإنّهما لا يصلان إلاّ إلى معمول واحد.

وأجازه قوم تشبيهاً بواو العطف، حيث يقال: ضرب زيد عمراً، وبشرٌ خالداً.

وقيل: لم يقل أحدٌ بجوازه، وإنّما الخلاف في صحّةِ التركيب، فقوم قالوا بفساده وإنّه لحنٌ. وقوم، قالوا: إنه صحيحٌ، لا على الاستثناء، بل على أنَّ الأول بدل، والثاني منصوب

---

(١) تقدّم في أوّل هذا الكتاب

(٢) البيت من الخفيف، وهو لأمية بن أبي الصلت في ديوانه (ص ٣٨) والدرر (٣/ ١٦٦).

بفعل مضمر من لفظ الفعل الظّاهر والتّقدير: إلاّ عمراً أعطيته الدّنانير، وأعطيته دانقاً، وأخذ درهماً وضرب بعضاً.

وقيل: كلاهما بدلان من الاسمين السّابقين قبل إلاّ فَيُبْدَلُ من المرفوع مرفوعٌ، ومن المنصوب منصوب، وعليه ابن السّرّاج.

وقد ورد إبدال اسمين في الموجب في قوله:

٨٩٤ ـ فلما قَرَعْنا النَّبْعَ بالنَّبْع بَعْضَهُ ببَعْضٍ .... (١)

أَمّا تعدّد المستثنى مع العطف نحو: قام القَوم إلاّ زيداً وعمراً فجائزٌ اتّفاقاً.

[المستثنى الوارد بعد جمل متعاطفة]

(ص): **والوارد بعد جُمَلٍ متعاطفة للكلّ، ولو اختلف العامل في الأصح. وقيل: إن سيق لغرض، وقيل: إنْ عطف بالواو. وبعد مفردين يصحّ لكُلٍّ للثّاني. فإن تقدّم فللأوّل. فإن كان أحدهما مرفوعاً ولو معنى فله مطلقاً.**

(ش): قال أبو حيّان: هذه المسألة قلّ من تعرّض لها من النّحاة ولم أر من تكلّم عليها منهم سوى ابن مالك في «التّسهيل»، وإليها نادى في «شرح اللّمع»(٢).

قلت: والأمر كما قال، فإن المسألة بعلم الأصول أليق، وقد ذكرها أبو حيّان نفسه في «الارتشاف»(٣) فأحببت ألاّ أُخلي كتابي منها، فنقول: إذا ورد الاستثناء بعد جُمَل، عطف بعضها على بعض فهل يعود للكُلّ؟ فيه مذاهب.

أحدها: وهو الأصح، نعم، وعليه ابن مالك إلاّ أن يقوم دليل على إرادة البعض. قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ﴾ [النور: ٦] الآية، فقوله: ﴿إلاّ الذين تابوا﴾ عائد إلى فِسْقهم، وعدم قبول شهادتهم معاً إلاّ في الجَلْد لِما قام عليه من الدّليل. وسواء اختلف العامل في الجُمَل أم لا؛ بِناءً على أن العامل في المستثنى إنما هو إلاّ، لا الأفعال السّابقة.

الثاني: أنه يعود للكلّ، إنْ سيق الكلّ لغَرَضٍ واحدٍ نحو: حبستُ دارِي على أَعْمامي،

(١) جزء من بيت من الطويل، وتمامه:

. . . . أبَتْ عِيدَانُهُ أن تُكسرا

وهو للنابغة الجعدي في ديوانه (ص ٧١) والأشباه والنظائر (٢٠٩/٧) وخزانة الأدب (١٧١/٣) والدرر (١٦٧/٣).

(٢) «اللمع في النحو» لابن جنّي المتوفى سنة ٣٩٢ هـ ولم أجد ضمن شروحه المذكورة في كشف الظنون (ص ١٥٦٢، ١٥٦٣) شرحاً لابن مالك.

(٣) «ارتشاف الضرب في لسان العرب» تقدم الكلام عليه. راجع الفهارس العامة.

وَوَقَفْتُ بستاني على أخوالي، وسَلَبْتُ سِقايتي لجيراني إلاّ أن يسافروا، وإلاّ فللأخيرة فقط نحو: «أكْرِم العلماء واحْبِس دِيارك على أقاربك، وأعْتِق عبيدك إلا الفَسَقَةَ منهم».

الثالث: إن عطف بالواو عاد لِلْكُلّ، أو بالفاء، أو ثُمَّ عاد للأخيرة فقط، وعليه ابن الحاجب.

الرابع: أنه خاصّ بالجملة الأخيرة، واختاره أبو حيّان.

الخامس: إن اتّحد العامل فللكل، أو اختلف فللأخيرة خاصّة إذْ لا يمكن عمل العوامل المختلفة في مستثنى واحد، وعليه البهاباذي[1] بناءً على أن عامل المستثنى الأفعال السّابقة دون إلاّ.

وأمّا الواوُ بعد مفردين، وهو بحيث يصحّ لكلّ منهما، فإنه للثاني فقط، كذا جزم به ابن مالك، نحو: غلب مائة مؤمن مائتي كافر إلاّ اثنين.

فإن تقدّم الاستثناء على أحدهما تعيّن للأوّل نحو: ﴿قُمِ ٱلَّيۡلَ إِلَّا قَلِيلٗا نِّصۡفَهُۥٓ﴾ [المزمل: ٢ ـ ٣] فـ «إلاّ قليلاً» صالحٌ لكونه من «الليل» ومن «نصفه»، لكنه تقدّم على «نصفه»، فاختص بالليل، لأن الأصل في الاستثناء التأخير. وكذا لو تقدّم عليهما معاً، فإنه يكون للأول نحو: استبدلت إلا زيداً من أصحابنا بأصحابكم، فإلا زيداً مستثنى من قوله: «من أصحابنا»، لا من قوله: «بأصحابكم».

هذا إن لم يكن أحدهما مرفوعاً لفظاً أو معنىً، فإن كان اختصّ به مطلقاً أوّلاً كان أو ثانياً نحو: ضرب إلاّ زيداً أصحابنا أصحابكم، وملكت إلاّ الأصاغر عبيدنا أبناءنا، وضرب إلاّ زيداً أصحابكم أصحابنا، وملكت إلا الأصاغر أبناءنا عبيدنا، فالأبناء في المثالين فاعل من حيث المعنى لأنهم المالكون.

فإن لم يصحّ كونه لكلٍّ منهما، بل لأحدهما فقط تعيّن له نحو: طلّق نساءهم الزيدون إلاّ الحسينات، وأصبى الزيدين نساؤهم إلاّ ذوي النُّهَى، واستبدلت إلاّ زيداً من إمائنا بعبيدنا.

[تكرار إلاّ]

(ص): وتكرّر إلاّ توكيداً، فيبدل غير الأول منه، إن كان مغنياً عنه، وإلاّ عطف بالواو.

وجوّز الصّيمريّ طرْحَها، ولغيره، فإن أمكن استثناء بعض من بعض، فكل لما يليه.

(١) كذا في الأصل، ولم أجد أحداً بهذا الاسم. ولعله «المهاباذي» المتوفى نحو سنة ٤٧١ هـ، وقد تقدم التعريف به.

وقيل: للأول وقيل: الثاني منقطع أوّلاً، فإن فرغ العامل شغل بأحدها، ونصب غيره، وإلاّ نصب الكُلّ إن تقدّمت استثناء.

وقال ابن السيّد: يجوز حالاً واستثناء الأول، وحاليّة الباقي وعكسه. وغير واحد إن تأخرت وله ما له مفرداً.

وجوز الأبذيّ نصب الكل استثناء، ورفعها وأحدها نعتاً، أو بدلاً أيضاً في النّفي، وحكمها معنى كالأول.

(ش): إذا كرّرت (إلاّ) فلها حالان:

الأوّل: أن تكون للتأكيد، فتجعل كأنها زائدة لم تُذْكَر، ويكون ما بعد الثانية بدلاً مِمّا بعد الأولى نحو: قام القوم إلاّ محمداً، إلا أبا بكر، وهي كنيته.

وشرط هذا التكرار أن يكون الثاني يُغْنِي عن الأوّل كما أن أبا بكر يغني عن ذكر محمد، فإن لم يكن يغني عنه عطف بالواو لمباينته للأول نحو: قام القوم إلاّ زيداً، وإلاّ جعفراً، وقد اجتمعا في قوله:

٨٩٥ - مـا لَـكَ مِـنْ شَيْخِـك إلاّ عَمَلُـهْ   إلاّ رَسِيمُـهُ وإلاّ رَمَلُـهْ[١]

والرّسيم والرَّمَل ضربان من العَدْو، والرّمل لا يغني عن قوله: إلاّ رسيمه فعطف بالواو، وهما يغنيان عن قوله: إلا عمله، فلم يعطف إلاّ رسيمه[٢].

الحال الثاني: أن تكرر لغير تأكيد، فإن أمكن استثناء بعضها من بعض، ففيه مذاهب:

أحدها: وعليه البصريّون والكسائي أنّ الأخير يستثنى من الذي قبله، والذي قبله يستثنى من الذي قبله إلى أن ينتهي إلى الأول، نحو: له علي عشرة إلاّ تسعة إلاّ ثمانية إلاّ سبعة، فإلاّ سبعة مستثنى من ثمانية، يبقى واحد يستثنى من تسعة، وهي من عشرة، فيضم الأشفاع داخلة، والأوتار خارجة، فالمُقَرُّ به اثنان.

الثاني: أنها كلها راجعة إلى المستثنى منه الأول، فإذا قال: له عليّ مائة إلاّ عشرة إلاّ اثنين، فالمُقَرُّ به ثمانية وثمانون، وعلى الأول: المُقَرُّ به اثنان وتسعون.

الثالث: أنّ الاستثناء الثاني منقطع، والمقرّ به على هذا: اثنان وتسعون أيضاً، وعليه الفراء، والمعنى عليه: له عندي مائة إلاّ عشرة سوى الاثنين التي له عندي.

---

(١) الرجز بلا نسبة في أوضح المسالك (٢/ ٢٧٢) والدرر (٣/ ١٦٧) ورصف المباني (ص ٨٩) وشرح الأشموني (١/ ٢٣٢) وشرح التصريح (١/ ٣٥٦) وشرح ابن عقيل (ص ٣١١) والكتاب (٢/ ٣٤١) والمقاصد النحوية (٣/ ١١٧).

(٢) فـ «رسيمه» بدل، و«رمله» معطوف، و«إلاّ» المقترنة بكلّ منهما مؤكّدة.

وإنْ لم يكن استثناء بعضها من بعض، فإن كان العامل مفرّغاً شغل بواحد منها أياً كان متقدّماً أو متأخّراً، أو متوسّطاً، ونصب ما سواه نحو: ما قام إلاّ زيد إلاّ عمراً إلاّ بكراً، ولك أن ترفع بدل زيد عمراً، أو بكراً، لكن الأوّل أولى.

وإن لم يكن مفرّغاً، فإن تقدمت نصبت الجميع على الاستثناء نحو: ما قام إلا زيداً إلاّ عمراً إلاّ خالداً أحد.

وزعم ابن السيِّد: أنه يجوز في ذلك أربعة أوجه: النّصْب على الاستثناء كما نصّ عليه النّحويّون. والنّصْب على الحال، قال: لأنها لو تأخّرت لجاز كونها صفات، لأن إلاّ يوصف بها، فإذا تقدمت انتصبت على الحال، وجعل الأوّل حالاً، والثاني استثناء وعكسه.

وردّ بأن «إلاّ» غير متمكّنة في الوصف بها فلا تكون صفة إلاّ وهي تابعة في اللفظ، ولا يجوز تقديمها أصلاً وإن تأخرت فلأحدها ما لَهُ مفرداً، وللباقي النصب نحو: قام القوم إلاّ زيداً إلاّ عمراً إلاّ بكراً، وما جاء أحدٌ إلاّ زيداً إلاّ عمراً إلاّ بكراً.

وجوز الأبّذيّ في الإيجاب نصب الجميع على الاستثناء كما قاله النحويون، ورفع الجميع على الصفة، ورفع أحدها على الصفة، ونصب الباقي على الاستثناء كما قال ابن السّيد فيما تقدّم: إنّ إلاّ صفة في المكرّر. وجوّز في النفي نصب الجميع على الاستثناء، ورفع الجميع على البدل أو النعت، ورفع أحدهما على الوجهين، ونصب الباقي على الاستثناء.

وحكم ما بعد الأول من هذا النوع حكم الأول من دخوله في غير الموجب، وخروجه من الموجب.

[الاستثناء من العدد]

(ص): **ويجوز استثناء المساوي خلافاً لقوم، والأكثر وفاقاً لأبي عُبَيْدة، والسّيرافي، والكوفية، وعليه «كلّكم جائعٌ إلا من أَطعَمْتُه» إلا المستغرق خلافاً للفرّاء وفي العدد.**

ثالثها: لا يجوز عقد صحيح وهو من الإثبات نفي، وعكسه خلافاً للكسائيِّ، ومباحث الاستثناء من صناعة الأصوليّين.

(ش): قال أبو حيّان: اتفق النّحويُّون على أنه لا يجوز أن يكون المستثنى مستغرقاً للمستثنى منه، ولا كونه أكثر منه؛ إلاّ أنّ ابن مالك نقل عن الفراء جواز: له عليّ ألفٌ إلاّ ألفين.

واختلفوا في غير المستغرق، فأكثر النّحويّين: أنه لا يجوز كون المستثنى قدر المستثنى منه أو أكثر، بل يكون أقلّ من النصف وهو مذهب البصريين، واختاره ابن عصفور والأبّذي.

وأكثر الكوفيّـين أجازوا ذلك، وهو مذهب أبي عبيدة والسّيرافي، واختاره ابن خروف والشّلوبين وابن مالك.

وذهب بعض البصريّين وبعض الكوفيين: إلى أنه يجوز أن يكون المخرج النّصف فما دونه، ولا يجوز أن يكون أكثر من ذلك، ويدلّ لجواز الأكثر قوله تعالى: ﴿ إِنَّ عِبَادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلْغَاوِينَ ﴾ [الحجر: ٤٢]، والغاوون أكثر من الراشدين ﴿ وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَٰهِيمَ إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ ﴾ [البقرة: ١٣٠] وحديث مسلم: «يا عبادي كُلّكم جائِعٌ إلاّ من أطْعَمْتُهُ»[(١)] والمطعمون أكثر قطعاً ولجواز النِّصف قوله تعالى: ﴿ قُمِ ٱلَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا نِّصْفَهُۥٓ ﴾ [المزمل: ٢ ـ ٣].

قال أبو حيّان: وجميع ما استدلّ به محتمل التأويل، والمُسْتَقْرَأُ من كلام العرب إنّما هو استثناء الأقلّ.

واختلف النّحويّون في الاستثناء من العدد على مذاهب:

أحدها: الجواز مطلقاً، واختاره ابن الصائغ.

والثاني: المنع مطلقاً، واختاره ابن عصفور لأن أسماء العدد نصوص، فلا يجوز أن تَرِدَ إلاّ على ما وُضِعَتْ له.

والثالث: المنع إن كان عَقْداً نحو: عندي عشرون إلاّ عشرة، والجواز إن كان غير عقد نحو: له عشرة إلاّ اثنين.

وَرُدّ هذا وما قبله بقوله تعالى: ﴿ فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا ﴾ [العنكبوت. ١٤].

وقال أبو حيّان: لا يكاد يوجد استثناء من عَدَدٍ في شيء من كلام العرب إلاّ في هذه الآية الكريمة.

قال: ولم أقف في شيء من دواوين العرب على استثناء من عَدَدٍ، والآية خرجت مخرج التكثير.

ومذهب الجمهور: أنّ الاستثناء من النّفي إثبات، ومن الإثبات نفيٌ، فنحو: قام قوم إلا زيداً، وما قام أحدٌ إلا زيداً، يدلّ الأول على نفي القيام عن زيد، والثّاني على ثبوته له.

وخالف في ذلك الكسائي، وقال: إنه مَسْكوت عنه لا دلالة له على نفيه عنه، ولا ثبوته، واستفادة الإثبات في كلمة التوحيد من عُرْف الشرع.

---

(١) جزء من حديث قدسيّ رواه من طريق أبي ذرّ الغفاري: مسلم في البرّ والصلة والآداب، باب تحريم الظلم (حديث رقم ٥٥)، وأحمد في المسند (٥/ ١٦٠).

وبقية مباحث الاستثناء المذكورة في «الارتشاف» من علم الأصول، لا تعلّق لها بالنحو، فلذا أضربنا عن ذكرها ها هنا.

[الاستثناء بـ «إلاّ» والوصف بها]

(ص): **مسألة: يوصف بـ «إلاّ» وبتاليها جمع منكّر، قال ابن الحاجب: غير محصور، أو شبهه أو ذو أل الجنسيّة.**

قال الأخفش: أو غيرها، وسيبويه: كل نكرة، وقوم: كل ظاهر ومضمر.

وقيل: المراد بالوصف البيان، وشرطه أن يصح الاستثناء.

وقيل: المتّصل، وقيل: البدل، وقيل: أن يتعذر، وألاّ يحذف موصوفها، ولا يليها.

(ش): الأصل في «إلا»: أن تكون للاستثناء، وفي «غير» أن تكون وصفاً، ثم قد تحمل إحداهما على الأخرى، فيوصف بـ «إلاّ»، ويستثنى بـ «غير».

والمفهوم من كلام الأكثرين أن المراد: الوصف الصّناعيّ.

وقال بعضهم: قول النحويين: إنه يوصف بإلاّ يَعْنون بذلك أنه عطف بيان وعلى الأوّل الوصف بها، وبتاليها لا بها وحدها ولا بالتّالي وحده، وحكمه كالوصف بالجار والمجرور.

وشرط الموصوف: أن يكون جمعاً منكّراً نحو: جاءني رجال قُرشيّون إلاّ زيدٌ ومنه: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [الأنبياء: ٢٢].

أو مشبه الجمع نحو: ما جاءني أحدٌ إلاّ زيد.

وزاد ابن الحاجب في «الكافية» بعد قوله جمع منكر: غير محصور، قال النيلي[1]: وهو احتراز من العدد نحو: له علي عشرة إلاّ درهماً، فإنه يتعيّن فيه الاستثناء، أو ذا أل الجنسية، لأنه في معنى النكرة نحو:

٨٩٦ ـ قليـلٍ بهـا الأصْـواتُ إلاّ بُغَـامُهـا[2]

---

(١) لعلّه أبو جعفر محمد بن الحسن بن أبي سارة الرؤاسي النيلي، وستأتي ترجمته ص ٢٨٤ من هذا الجزء.

(٢) عجز بيت من الطويل، وصدره:

أُنيختْ فألقتْ بلدةً فوق بلدةٍ

وهو لذي الرمة في ديوانه (ص ١٠٤) وخزانة الأدب (٣/٤١٨، ٤٢٠) والدرر (٣/١٦٨) وشرح شواهد الإيضاح (ص ٢٤٢) والكتاب (٢/ ٣٣٢) ولسان العرب (٣/ ٩٥ ـ بلد، ١٢/ ٥١ ـ بغم). وبلا نسبة في شرح الأشموني (١/ ٢٣٤) وشرح شواهد المغني (١/ ٢١٨، ٣٩٤، ٢/ ٧٢٩) ومغني اللبيب (١/ ٧٢) والمقتضب (٤/ ٤٠٩). =

بخلاف ذي أل العهديّة، هذا ما جزم به ابن مالك تبعاً لابن السّرّاج والمبرّد.

وجوّز الأخفش أن يوصف بها المعرّف بأل العهديّة.

وجوز سيبويه أن يوصف بها كل نكرة، ولو مفرداً، ومثّل: بـ «لو كان معنا رجل إلاّ زيد»[(١)]، واختاره وما قبله صاحب «البسيط».

وجوّز بعض المغاربة أن يوصف بها كل ظاهر ومضمر ونكرة ومعرفة، وقال: إن الوصف بها يخالف سائر الأوصاف.

ومن شروط الوصف بها: أن لا يَصِحّ الاستثناء بخلاف «غير»، فلا يجوز: عندي درهم إلاّ جيد، ويجوز غير جيّد، كذا قاله ابن مالك وغيره.

وقال أبو حيّان: إنه كالمجمع عليه إلاّ أنّ تمثيل سيبويه بـ «لو كان معنا رجلٌ إلاّ زيد» يخالفه، لأنه لا يجوز فيه الاستثناء وكذا ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [الأنبياء: ٢٢] لا يجوز فيه الاستثناء، لأنه لا عموم فيه استغراقي يندرج فيه ما بعد إلاّ.

وقد انفصل بعض أصحابنا عن ذلك بأنه لا يعني بصحة الاستثناء المتصلّ، بل أعمّ منه ومن المُنْقَطِع، والآية يصحّ فيها الاستثناء المنقطع. وقد صرّح المبرّد والجَرْميّ بجواز الوصف بها حيث يصحّ المنقطع، وشاهده قوله:

٨٩٧ ـ لَدَمٌ ضائِعٌ تغيّب عنه أقربوه إلاّ الصَّبا، والجنوبُ[(٢)]

فـ «أقربوه» موصوف بإلاّ الصّبا، والجنوب، وليسا من جنسه، والقصيدة مرفوعة.

وسواء كان الاستثناء مما يجوز فيه البدل أم لا.

وزعم المبرّد: أنّ الوصف بإلاّ لم يجيء إلاّ فيما يجوز فيه البدل، ولذلك منع: قام إلاّ زيد بحذف الموصوف، وجعْل إلاّ صفة له لأنه لا يجوز فيه البدل، ورُدَّ بالسّماع، قال:

= وقد وقعت «إلاّ» هنا صفة لـ «الأصوات»، وهي وإن كانت معرّفة بلام الجنس فهي شبيهة بالنكرة. ولما كانت «إلاّ» الوصفية في صورة الحرف الاستثنائي نُقل إعرابها الذي تستحقه إلى ما بعدها، فرَفْعُ «بغامها» إنما هو بطريق النقل من «إلاّ» إليه. والمعنى: أن صوتاً غير بُغام الناقة قليل في البلدة، وأما بغامها فكثير؛ وقيل: يجوز أن تكون «إلاّ» للاستثناء، وما بعدها بدلاً من «الأصوات».

(١) الكتاب (٢/ ٣٣١) ونمام تمثيله: «لو كان معنا رجلٌ إلا زيدٌ لغُلبنا».

(٢) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في الدرر (٣/ ١٦٩) والمقاصد النحوية (٣/ ١٠٥) وفيه «والدَّبورُ» مكان «والجنوبُ».

وقوله: «إلا الصبا والجنوبُ» استثناء من «تغيّب عنه أقربوه» على طريق الإبدال، مع أن «تغيب» موجب، ولا يجوز الإبدال في الموجب، ولكن لما كان معنى «تغيّب»: لم يحضر، فحينئذٍ كان منفيًا، وإذا تقدم المنفي لفظاً أو معنى جاز الإبدال.

٨٩٨ ـ وكُــلُّ أخٍ مفــارِقُــهُ أَخُــوه لَعَمْــرُ أَبِيــكَ إلاّ الفَــرْقَــدانِ[1]

فـ «إلاّ الفرقدان» صفة، ولا يمكن فيه البدل.

وأغرب ابن الحاجب فشرط في وقوع إلاّ صفة أن يتعذّر الاستثناء، وجعل البيت المذكور شاذّاً.

ومن شروط الوصف بـ «إلاّ» ألاّ يحذف موصوفها بخلاف «غير»، فلا يقال جاءني إلاّ زيد، ويقال: جاءني غير زيدٍ، ونظيرها في ذلك الجمل والظروف، فإنها تقع صفات، ولا يجوز أن تنوب عن موصوفاتها وألاّ يليها بأن تقدّم عليه منصوبة على الحال، لأنّها غير متمكّنة في الوصْف كما تقدّم.

[«إلاّ» عاطفة وزائدة]

(ص): قال الكوفيّة والأخفش: وتَرِدُ عاطفةً كالواو، والإعراب كالاستثناء، والأصمعيّ، وابن جنيّ: وزائدة.

(ش): أثبت الكوفيّون والأخفش لـ «إلاّ» معنى ثالثاً، وهو العطف كالواو، وخرّجوا عليه ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [البقرة: ١٥٠]، ﴿لَا يَخَافُ لَدَيَّ الْمُرْسَلُونَ إِلَّا مَن ظَلَمَ﴾ [النمل: ١٠ ـ ١١] أي: «ولا الذين ظلموا»، ولا من ظلم، وتأولهما الجمهور على الاستثناء المنقطع.

وأثبت الأصمعيّ[2] وابن جنيّ لها معنى رابعاً، وهو الزّيادة، وخرّجوا عليه قوله:

---

(١) البيت من الوافر، وهو لعمرو بن معديكرب في ديوانه (ص ١٧٨) والكتاب (٢/ ٣٣٤) ولسان العرب (١٥/ ٤٣٢ ـ ألا) والممتع في التصريف (١/ ٥١). ولحضرمي بن عامر في تذكرة النحاة (ص ٩٠) وحماسة البحتري (ص ١٥١) والحماسة البصرية (٢/ ٤١٨) وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٤٦) والمؤتلف والمختلف (ص ٨٥) ولعمرو أو لحضرمي في خزانة الأدب (٣/ ٤٢١) والدرر (٣/ ١٧٠) وشرح شواهد المغني (١/ ٢١٦). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٨/ ١٨٠) وأمالي المرتضى (٢/ ٨٨) والإنصاف (١/ ٢٦٨) والجنى الداني (ص ٥١٩) وخزانة الأدب (٩/ ٣٢١، ٣٢٢) ورصف المباني (ص ٩٢) وشرح الأشموني (١/ ٢٣٤) وشرح المفصل (٢/ ٨٩) والعقد الفريد (٣/ ١٠٧، ١٣٣) وفصل المقال (ص ٢٥٧) ومغني اللبيب (١/ ٧٢) والمقتضب (٤/ ٤٠٩).

(٢) هو عبد الملك بن قريب بن عبد الملك بن علي بن أصمع الباهلي المعروف بالأصمعي. ولد سنة ١٢٢ هـ، وتوفي سنة ٢١٦، وقيل: سنة ٢١٧، وقيل: ٢١٣، وقيل: ٢١٠. من تصانيفه الكثيرة: نوادر الأعراب، الأجناس في أصول الفقه، المذكر والمؤنث، كتاب اللغات، وكتاب الخراج. انظر ترجمته في وفيات الأعيان (١/ ٣٦٢) والفهرست (١/ ٥٥) وتهذيب الأسماء واللغات (٢/ ٢٧٣) وشذرات الذهب (٢/ ٣٦) وإنباه الرواة (٢/ ١٩٧) والنجوم الزاهرة (٢/ ١٩٠) وبغية الوعاة (ص ٣١٣) وغيرها.

٨٩٩ ـ حـرَاجِيـجُ مـا تَنْفَـكُّ إلاّ مُنـاخَـةً(١)

وخرّج عليه ابن مالك:

٩٠٠ ـ أرى الـدَّهـر إلاَّ مَنْجَنُـونـاً بـأهلِـهِ(٢)

وأُجيب بتقدير «لا» في الثّاني، وبأن «تنفكّ» تامّة، فنفيُها نفي، و«مناخةً» حال.

(ص): **ولا يليها نعت ما قبلها خلافاً للزّمخشري، ويليها في النّفي مضارعٌ مطلقاً، وماضٍ إن وليت فعلاً. قيل: أو صحبت «قد» ولا يعمل تاليها فيما قبلها، ولا عكسه إلا مستثنى منه، أو صفته.**

قال الأخفش: أو ظرفٌ أو حال. وابن الأنباري: أو مرفوع. والكِسائيّ: مطلقاً.

(ش): فيه مسائل:

الأولى: لا يُفْصَلُ بين الموصوف وصفته بإلاّ، فلا يقال: جاءني رجل إلاّ راكب، لأنّهما كشيء واحد، فلا يفصل بينهما بها، كما لا يُفْصل بها بين الصّلة والموصول، ولا بين المضاف والمضاف إليه، ولأنّ «إلاّ» وما بعدها في حكم جملة مستأنفة، والصّفة لا تستأنف ولا تكون في حكم المستأنف، كذا ذكره ابن مالك تبعاً للأخفش والفارسِيّ.

وذكره أيضاً صاحب «البسيط» وردّ على الزّمخشريّ حيث جوّز ذلك في المفرد نحو: ما مررت برجلٍ إلاّ صالح، وفي الجملة نحو: «ما مررت بأحدٍ إلاّ زيد خير منه». ﴿وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾ [الحجر: ٤] بأنه مذهب لا يعرف، لا بصريّ ولا كوفيّ. وقال: الصّواب أن الجملة في الآية والمثال حاليّة. وإنما لم تقس الصفة على الحال، لوضوح الفرق بينهما بجواز تقديم الحال على صاحبه، ويخالفه في الإعراب والتنكير.

الثانية: يلي إلاّ في النفي فعلٌ مضارعٌ مطلقاً، سواء تقدّمها فعل أو اسم نحو: ما كان زيدٌ إلاّ يضرب عمراً، وما خرج زيدٌ إلاّ يجر ثوبه، وما زيد إلاّ يفعل كذا.

وماض بشرط أن يتقدّمها فعل، نحو: ﴿وَمَا يَأْتِيهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا كَانُوا۟ بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ﴾ [الحجر: ١١].

قال ابن مالك: ويغني عن تقديم فعل اقتران الماضي بقد كقوله:

٩٠١ ـ ومـا المَجـدُ إلاّ قـد تبيّـن أنّـهُ بنـدًى وحِلْـمٍ لا يـزال مُـؤَثّـلا(٣)

(١) تقدم برقم (٣٩٦).

(٢) تقدم برقم (٤١٨).

(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر (٣/ ١٧٢) وفيه: «يبذل» مكان «بندى».

لأنها تقرّبه من الحال، فأشبه المضارع، والمضارع لا يشترط فيه ذلك لشبهه بالاسم، والاسم بإلاّ أولى، لأن المستثنى لا يكون إلا اسماً ومُؤولاً به.

وإنما ساغ وقوع الماضي بتقديم الفعل، لأنه مع النّفي يجعل الكلام بمعنى كلّما كان كذا كان كذا، فكان فيه فعلان كما كان مع كلّما.

وقال ابن طاهر: أجاز المبرّد وقوع الماضي مع «قد» بدون تقدّم فعل، ولم يذكره مَنْ تقدّم من النّحاة.

وفي «البديع» لو قلت: ما زيد إلاّ قام لم يجز. فإن دخلت «قد» أجازها قوم.

الثّالثة: الاستثناء في حكم جملة مستأنفة، لأنك إذا قلت: جاء القوم إلاّ زيداً، فكأنّك قلت: جاء القوم، وما منهم زيد، فمقتضى هذا ألاّ يعمل ما بعد إلاّ فيما قبلها، ولا ما قبلها فيما بعدها، فلا يقدّم معمول تاليها عليها، فلا يقال: ما زيدٌ إلاّ أنا ضارب.

وقال الرّمّانيّ: لا يقال: ما قومك زيداً إلاّ ضاربون، لأن تقدّم الاسم الواقع بعد إلاّ عليها غير جائز، فكذا معموله، لِما تقرّر من أن المعمول لا يقع إلاّ حيث يقع العامل، ولا يؤخر معمول ما قبلها عنها، فلا يقال: ما ضرب إلاّ زيدٌ عمراً وما ضرب إلاّ زيداً عمرو، وما مرّ إلا زيدٌ بعمرو إلاّ على إضمار عامل يفسّره ما قبله.

ويستثنى من هذا القسم: المستثنى منه وصفته، فيجوز تأخيرهما ـ كما تقدّم ـ نحو: ما قام إلاّ زيداً أحدٌ، وما مررت بأحدٍ إلاّ زيداً خير من عمرو.

وأجاز الكسائيّ تأخير المعمول مرفوعاً كان، أو منصوباً أو مجروراً، واستدلّ بقوله:

٩٠٢ ـ فما زَادَنِي إلاّ غراماً كَلاَمُها[1]

وقوله:

٩٠٣ ـ وما كفَّ إلا ماجِدٌ ضُرَّ بائس[2]

وقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ إِلَّا رِجَالٗا﴾ إلى قوله: ﴿بِٱلۡبَيِّنَٰتِ وَٱلزُّبُرِۗ﴾ [النحل: ٤٣ ـ ٤٤].

ووافقه ابن الأنباريّ في المرفوع فقط ـ كما تقدّم في باب الفاعل توجيهه ـ ووافقه الأخفش في الظّرف والمجرور والحال نحو: ما جلس إلاّ زيدٌ عندك، وما مرّ إلاّ عمرو بك، وما جاء إلاّ زيدٌ راكباً.

---

(١) تقدم برقم (٦٣٣).

(٢) الشطر من الطويل، وتتمته وقائله غير معروفين. وهو في الدرر (٣/ ١٧٢).

قال أبو حيّان: وهو المختار، لأنه يتسامح في المذكورات ما لا يتسامح في غيرها.

[غـيـر]

(ص): مسألة: يوصف بـ «غير»، ويستثنى جرّاً، ولها إعراب تلو «إلاّ»، وفتحها مطلقاً لغةٌ. وناصبها قال الجمهور: كونها فضلة والسّيرافي: السابق، والفارسي: حال فيها معنى الاستثناء.

والمختار أنها قائمة مقام مضافها، وأن أصله النصب بـ«ـأستثني» ويجوز مراعاة المعنى في تابع المستثنى بها. قيل: وبـ «إلاّ»، والصفة.

وفي العطف بـ«لا» بعد «غير» خلف. ويحذف تالي «إلاّ»، و«غير» بعد «ليس»، قيل: ولم يكن.

(ش): تقدم أن «غير» أصلها الوصف، وأنها محمولة في الاستثناء على إلاّ، والمستثنى بها مجرور بإضافتها إليه، وتعرب بما للاسم الواقع بعد إلاّ من وجوب نصب في الموجب نحو: قام القوم غَيْرَ زَيد، وفي المنقطع، وفي المقدّم نحو: ما جاء القوم غَيْرَ الحمير، وما جاء غَيْرَ زيد أحدٌ. ومن جوازه ورجحان الإتباع في المنفيّ نحو: ما جاء أحدٌ غيرُ زيد، ومن كونه على حسب العامل في المفرّغ نحو: ما جاء غيرُ زيد، وما رأيت غَيْرَ زيد، وما مررت بغيرِ زيد.

وبعض بني أسد وقُضاعة يفتحها في الاستثناء مطلقاً.

وإذا انتصبت على الاستثناء ففي الناصب لها أقوال:

أحدها: وعليه المغاربة أن انتصابها انتصاب الاسم الواقع بعد إلاّ والناصب له كونه جاء فضلةً بعد تمام الكلام، وذلك موجود في «غير».

الثاني: وعليه السّيرافيّ وابن الباذش أنها منصوبة بالفعل السابق.

الثالث: وعليه الفارسيّ أنها منصوبة على الحال، وفيها معنى الاستثناء.

كما أن ما عدا زيداً مقدَّر بمصدر في موضع الحال، وفيها معنى الاستثناء.

والذي أختاره أنها انتصبت لقيامها مقام مضافها، وأن أصله النصب بـ «أستثني» مضمراً، وهو الذي أميل إليه في أصل الاستثناء أن نصبه بأستثني لازم الإضمار، وجعلت إلاّ عوضاً عن النُّطق به.

وإذا عطف على المستثنى بها جاز في المعطوف مراعاةُ اللفظ فيجرّ، وهو الأجود نحو: جاءوا غير زيد وعمرٍو، ويجوز مراعاة المعنى، فينصب في نحو: جاءوا غير زيدٍ وعمراً، ويرفع في نحو: ما جاء أحد غير زيدٍ وعمرٌو، وليس ذلك عطفاً على «غير» بل على

المجرور، لأن أصله النصب أو الإتباع، كذا قالوه، وهو يؤيد ما اخترته من أن «غير» قائمة مقام مضافها في الإعراب، ووجّهوا منع عطفه على «غير» نفسها بأنه يلزم فيه التشريك في العامل، فيستحيل المعنى.

قال أبو حيّان: وما ذكروه في العطف يقتضي جريانهُ في سائر التّوابع من نعت، وبيان، وتأكيد، وبدل، نحو: ما جاءني غيرُ زيد نفسُه أو العاقِلُ، أو أبي حَفْصٍ، أو أخيك، فالقياس أن يجوز في الجميع الجرّ والرّفع، ولم ينصبوا إلاّ على العطف إلا أنّ في لفظ ابن عصفور ما يقتضي العموم حيث عبّر بالتابع، فقال: ويجوز في تابعه الحمل على المعنى.

قال: وقد صرّح صاحب «البسيط» بجريان ذلك أيضاً في «غير» إذا كانت صفة إلاّ أنه فيها من الحَمْل على المعنى، وفي الاستثناء من الحَمْل على الموضع، فهو في الاستثناء أقوى. وذكره سيبويه أيضاً[1]. وقال قوم: إنه خاصّ بالاستثناء، ولا يكون في الصّفة، والظّاهر الأوّل، قال: ويجوز وجهٌ آخر، وهو القطع على الابتداء.

وأمّا المعطوف على المستثنى بإلا فلا يجوز فيه إلاّ مشاركته في الإعراب.

وأجاز قوم منهم ابن خروف العطف عليه بالجرّ نحو: قاموا إلاّ زيداً وعمرٍو، على أنّ إلاّ في معنى غير، لأن مكانهما واحدٌ، وأنشدوا عليه:

٩٠٤ ـ ومَا هَاجَ هَذَا الشّوْقَ إلاّ حمامةٌ ... تغَنّتْ على خَضْراءَ سمرٍ قيودها[2]

يروى برفع لفظ «سُمْر» على لفظ «حمامة»، وبالجرّ على معنى غير حمامة.

قال أبو حيّان: وفي هذا دليل على إجراء النّعت مجرى العطف، وأنها لا تتقيّد به، والمانعون حملوا الجرّ على الجِوَار.

وإذا كانت «غير» استثناءً ففي العطف بعدها بـ «لا» خلافٌ.

فذهب أبو عبيدة، والأخفش، وابن السّراج، والزّجّاج، والفارسيّ، والرُّمّانيّ إلى جواز ذلك، فيقال: جاءوا غَيْرَ زيدٍ ولا عمرٍو، إمّا على تقدير زيادة «لا»، وإمّا على الحَمْل على المعنى لأن الاستثناء في معنى النّفي، فإنّ قولك: جاء القوم إلا زيداً في معنى: جاء القوم لا زيدٌ وهو هنا أوْلى، لأن «غيراً» في أصلها تعطي النّفي.

وذهب الفرّاء وثعلب إلى المنع كما في إلاّ، إذ لا يقال: جاءوا إلاّ زيداً ولا عمراً.

ويجوز حذف ما بعد «إلاّ» وبعد «غير»، وذلك بعد «ليس» خاصة، يقال: جاءني زيدٌ

---

(١) انظر الكتاب (٢/ ٣٤٤).

(٢) البيت من الطويل، وهو لعليّ بن عميرة الجرمي في سمط اللآلي (ص ١٩). وبلا نسبة في أمالي القالي (١/ ٥) والدرر (٣/ ١٧٣).

ليس إلاّ أو ليس غير، أي ليس الجائي إلاّ هو، أو غيره. وقبضت عشرة ليس إلاّ، وليس غير، أي: ليس المقبوضُ غَيْرَ ذلك، أو ليس غيرُ ذلك مقبوضاً.

قال أبو حيّان: وليس هذا باستثناء من الأوّل، لأنه يكون تابعاً لما ليس مبعّضاً، ولأن ما بعد ليس هو الأول كيف كان.

واختلف: هل يجوز الحذف مع «لم يكن»؟ فأجازه الأخفش وابن مالك نحو: لم يكن غير.

ومنعه السّيرافي، لأن الأصل في باب كان ألاّ يجوز فيها حذف الاسم، ولا الخبر، ومجيء ليس إلاّ، وليس غير، على خلاف الأصل.

[بـيـد]

(ص): ويستثنى بـ «بَيْدَ» منقطعاً لازم النصب، والإضافة إلى «أنّ» وصلتها غالباً، وهي بمعنى «غير». وقيل: على. وقيل: من أجل. ويقال: مَيْد. وجعلها ابن مالك حَرْفاً.

(ش): من أدوات الاستثناء «بَيْد»، ويقال: مَيْدَ بإبدال بائها ميماً، وهو اسمٌ ملازم الإضافة إلى «أنّ» وصلتها نحو: «نحن الآخرون السابقون بيد أنهم أوتوا الكتاب من قبلنا»[(١)].

معناها: معنى «غير» في المشهور إلاّ أنها لا تقع مرفوعةً ولا مجرورةً بل منصوبة، ولا تقع صفةً، ولا استثناءً متّصلاً، وإنما يستثنى بها في الانقطاع خاصّةً.

قال في «الصّحاح»: «بيد» بمعنى: «غير»، يقال: إنه كثير المال بَيْد أنه بخيل.

وفي «المُحْكَم»[(٢)]: أن هذا المثال حكاه ابن السّكيت، وأنّ بعضهم فسرها بمعنى «على». وقيل: هي بمعنى: من أجل، وخرّج عليه حديث: «أنا أفصح من نطق بالضاد بيد أنّي من قريش»[(٣)].

وقال ابن مالك وغيره: إنها فيه بمعنى: «غير» على حدّ:

---

(١) رواه البخاري في كتاب الجمعة، باب فرض الجمعة، حديث رقم ٨٧٦، عن أبي هريرة: أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «نحن الآخرون السابقون يوم القيامة، بيد أنهم أوتوا الكتاب من قبلنا؛ ثم هذا يومهم الذي فُرض عليهم فاختلفوا فيه، فهدانا الله له، فالناسُ لنا فيع تَبَعٌ: اليهود غداً والنصارى بعد غد».

(٢) «المحكم والمحيط الأعظم» في اللغة لأبي الحسن علي بن إسماعيل المعروف بابن سيده المتوفى سنة ٤٥٨ هـ انظر كشف الظنون (ص ١٦١٦، ١٦١٧).

(٣) ذكره الفتني في تذكرة الموضوعات (٨٧) والسيوطي في الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة (٢٣) وعلي القاري في الأسرار المرفوعة (١١٦) والعجلوني في كشف الخفا (١/ ٢٣٢) والشوكاني في الفوائد المجموعة (٣٢١).

٩٠٥ ـ وَلاَ عَيْبَ فِيهِم غَيْرَ أَنَّ سُيوفَهُم[١]

(البيت).

وأنشد أبو عبيدة على مجيئها بمعنى «من أجل» قوله:

٩٠٦ ـ عَمْداً فَعَلْتُ ذَاك بَيْدَ أَنِّي أَخَافُ إنْ هَلَكْتُ أَنْ تُرِنِّي[٢]

[حاشا وخلا وعدا]

(ص): وبحاشا، وخلا، وعدا بالنصب أفعالاً جامدة، قيل: بلا فاعل. والأصح أنه ضمير البعض، وقيل: المصدر والجرّ حروفاً متعلّقة كغيرها، أو لا كالزائد، أو محلّها كـ «غير» أقوال.

ونفى الفراء حرفيّة «حاشا» والجرّ بلام مقدرة، والأكثرون فعليّتها وحرفيّة تاليها، ويليان «ما» وهي مصدريّة ومن ثمّ تعيّن النصب معها.

وقيل: زائدة، فتجرّ، وقيل: بمعنى المدّة، ولا تدخل على «حاشا» خلافاً لبعضهم، ولا إلاّ مطلقاً.

وقيل: يجوز إن جرّت. وقد تدخل على «خلا»، و«عدا» مع «ما».

وترد «حاشا» فعلاً متصرّفاً. وقيل: لام الجرّ فعلاً، أو اسماً بمعنى التّنزيه مبنيّاً إلاّ في لغة أو اسم فعل، أقوال.

وقد تحذف «عدا» بعد «ما» نحو: كُلّ شَيْءٍ مَهَهٌ ما النِّساءَ[٣]. وقال الفرّاء والأحمر: «ما» استثناء.

---

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه.

بهنّ فلولٌ من قراع الكتائبِ

وهو للنابغة الذبياني في ديوانه (ص ٤٤) والأزهية (ص ١٨٠) وإصلاح المنطق (ص ٢٤) وخزانة الأدب (٣/ ٣٢٧، ٣٣١، ٣٣٤) والدرر (٣/ ١٧٣) وشرح شواهد المغني (ص ٣٤٩) والكتاب (٢/ ٣٢٦) ومعاهد التنصيص (٣/ ١٠٧) وبلا نسبة في الصاحبي في فقه اللغة (ص ٢٦٧) ولسان العرب (٨/ ٥٦٥ ـ قرع، ١/ ٥٣٠ ـ فلل) ومغني اللبيب (ص ١١٤).

وقد نصب «غير» على الاستثناء المنقطع؛ لأن ما بعدها ليس من جنس ما قبلها.

(٢) الرجز بلا نسبة في إصلاح المنطق (ص ٢٤) والدرر (٣/ ١٧٤) وشرح شواهد المغني (١/ ٣٥٢) والصاحبي في فقه اللغة (ص ١٤٧) ولسان العرب (٣/ ٩٩ ـ بيد، ١٣/ ١٨٧ ـ رنن) ومغني اللبيب (١/ ١١٥).

وترنّي: تصيحي؛ وقيل: الرنين: الصوت الشجيّ، والإرنان: الشديد.

(٣) يقال: كل شيء مَهَهٌ ومَهَاهٌ ومَهَاهَةٌ ما النساء وذكرهنّ، أي كل شيء يسيرٌ حسنٌ إلاّ النساء، أي إلاّ ذكر النساء. والهاء في «مهه» و«مهاهٍ» أصلية ثابتة كالهاء من مياهٍ وشفاهٍ. وقال اللحياني: معناه كل شيء قصدٌ إلاّ النساء، قال: وقيل كلّ شيء باطل إلا النساء. انظر اللسان (١٣/ ٥٤١ ـ مادة مهه).

(ش): من أدوات الاستثناء: «حاشا»، و«خلا»، و«عدا»، وينصب المستثنى بها، ويجرّ، فإذا نصب كنّ أفعالاً، لأنهن لَسْنَ من قبيل الأسماء العاملة، ومدخولها لا يلي العوامل كمدخول «إلاّ» إذْ لا يقال: ما قام القوم خلا زيدٌ بالرفع، فانتفت الاسميّة والحرفيّة معاً، وهي جامدة قاصرة على لفظ الماضي، فلا تتصرّف بمضارع ولا أمر. وإذا جُرّت كنّ حروف جرّ، لأنها لم تباشر العوامل كـ«غير»، فليست أسماء، ولو كانت أفعالاً لم تباشر الجرّ بغير واسطة حرفه. وهي على هذا متعلّقة بما قبلها من فعل أو شبهه كسائر حروف الجرّ، فمحلّها مع المجرور نصب.

واختار ابن هشام في «المغني»: أنها لا تتعلق كالحروف الزائدة، لأنها لا توصّل معنى الفعل إلى الاسم، بل تزيله عنه، ولأنها بمنزلة إلاّ، وهي غير متعلّقة.

وقيل: موضعها نصب من تمام الكلام كـ«غير» إذا استثني بها. ومن النصب بها قوله:

٩٠٧ ـ حاشا قُرَيْشاً فإن اللّهَ فَضَّلَهُم[١]

وحُكِيَ: «اللّهمّ اغفر لي ولمن يَسْمَعُني حاشا الشّيطانَ وأَبا الأصبغ». وقوله:

٩٠٨ ـ ولا خلا الجِنَّ بها إنْسِيُّ[٢]

وقوله:

٩٠٩ ـ عدا سُلَيْمَى وعدا أَباها[٣]

ومن الجرّ بها قوله:

٩١٠ ـ مَنْ رامَها حَاشَا النَّبِيِّ وَرَهْطِه[٤]

---

(١) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

على البريّة بالإسلام والدِّين

ويروى «والخير» مكان «والدين». وهو للفرزدق في ديوانه (١/ ٢١٥) وروايته فيه:

إلا قريشاً فإنّ الله فضّلها ... مع النبوّة بالإسلام والخيرِ

والدرر (٣/ ١٧٥). وبلا نسبة في شرح الأشموني (١/ ٢٣٩) وشرح ابن عقيل (ص ٣٢٠) والمقاصد النحوية (٣/ ١٣٧).

(٢) تقدم برقم (٨٩١).

(٣) الرجز بلا نسبة في جواهر الأدب (ص ٣٨١) وخزانة الأدب (٤/ ١٠٥) والدرر (٣/ ١٧٦).

(٤) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

في الأرض غطغطه الخليجُ المزبدُ

وهو لعمر بن أبي ربيعة في ملحق ديوانه (ص ٤٩١) ولسان العرب (١٤/ ١٨٢ ـ حشا) وبلا نسبة في الدرر (٣/ ١٧٦).

وقوله:

٩١١ ـ حاشا أبي ثَوْبان إنّ به[1]

وقوله:

٩١٢ ـ حَاشَايَ إنِّي مُسْلِمٌ مَعْذُورُ[2]

وقوله:

٩١٣ ـ خلا اللَّهِ لا أَرْجو سِواكَ وإنّما[3]

وقوله:

٩١٤ ـ عدا الشّمْطاءِ والطّفلِ الصّغيرِ[4]

---

(١) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

ضَنًّا عن الملحاة والشّتمِ

وهو للجميح الأسدي في الأصمعيات (ص ٢١٨) والجنى الداني (ص ٥٦٢) والدرر (٣/ ١٧٦) وشرح اختيارات المفضل (ص ١٥٠٨) وشرح شواهد المغني (١/ ٣٦٨) وشرح المفصل (٨/ ٤٧) والمقاصد النحوية (٣/ ١٢٩). وله أو لسبرة بن عمرو الأسدي في لسان العرب (١٤/ ١٨٢ ـ حشا) وبلا نسبة في الإنصاف (١/ ٢٨٠) وخزانة الأدب (٤/ ١٨٢) وشرح المفصل (٢/ ٨٤) ولسان العرب (١٤/ ١٨١ ـ حشا) والمحتسب (١/ ٣٤١) ومغني اللبيب (١/ ١٢٢).

وفي الدرر أن البيت مركب من بيتين، هما.

حاشا أبي ثوبان إنّ أبا ثوبان ليس ببكمةٍ فدمِ

عمرو بن عبد الله إنّ به ضَنًّا عن الملحاة والشتمِ

وأن البيت نسبه تاج العروس لسبرة بن عمرو الأسديّ، وليس بصحيح؛ بل هو من قصيدة للجميح وهي من المفضليات (الدرر: ٣/ ١٧٧).

(٢) عجز بيت من الكامل، وصدره.

في فتيةٍ جعلوا الصليب إلٰهَهُمْ

وهو للأقيشر الأسدي في ديوانه (ص ٤١) والدرر (٣/ ١٧٧) وشرح التصريح (١/ ١١٢) ولسان العرب (١٤/ ١٨٢ ـ حشا). وبلا نسبة في أوضح المسالك (١/ ١١٩) والجنى الداني (ص ٥٦٦) وجواهر الأدب (ص ٤٢٦) ولسان العرب (٤/ ٥٥١ ـ عذر).

(٣) تقدم برقم (٨٩٠).

(٤) عجز بيت من الوافر، وصدره

أَبَحْنَا حَيَّهم قتلاً وأسراً

وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (٢/ ٢٨٥) والدرر (٣/ ١٧٨) وشرح التصريح (١/ ٣٦٣) وشرح ابن عقيل (ص ٣١٨) والمقاصد النحوية (٣/ ١٣٢)

وأنكر بعض الكوفيّين منهم الفرّاء حرفية «حاشا»، وقال: إنها فعل أبداً لقولهم: حاشا يُحاشِي وإنّ الجرّ بعدها بلام مقدّرة، والأصل: حاشا لزيدٍ، لكن كَثُر الكلام بها، فأسقطوا اللاّم، وخفضوا بها.

وأنكر سيبويه وأكثر البصريين فعليّتها، وقالوا: إنها حرفٌ دائماً بمنزلة «لا»، لكنها تجرّ المستثنى(١).

وأنكروا أيضاً حرفيّة «خلا»، و«عدا»(٢)؛ وقالوا: إنهما فعلان بمعنى المفارقة والمجاوزة ضُمِّنا معنى الاستثناء.

والعُذْرُ لسيبويه: أنه لم يحفظ النّصب بـ «حاشا»، ولا الجرّ بـ «عدا»، لقلّته، وإنما نقله الأخفشُ والفرّاء.

ثم على فعليّة هذه الأفعال ذهب الفراء: إلى أنّ حاشا فعل لا فاعل له. قال أبو حيّان ويمكن القول في خلا، وعدا ـ بذلك كـ «قلّما»، لِمَا أُشْرِبَتْ به من معنى «إلاّ».

واتّفق بقيّة الكوفيّين والبصريّين على أنّ فاعلها ضميرٌ مستكنّ فيها لازم الإضمار.

ثم قال البصريون: هو عائدٌ على البعض المفهوم من الكلام. والتّقدير: قام القوم عدا هو، أي بعضهم زيداً.

قال الكوفيّون: عائدٌ على المصدر المفهوم من الفعل، أي: عدا قيامُهم زيداً، وهو غير مطّرد فيما لم يتقدّمْهُ فِعْلٌ أو نحوهُ.

ولكون الضمير عائداً على البعض أو المصدر لم يُثَنّ ولم يجمع ولم يؤنث، لأنه عائد على مفرد مذكّر.

وتدخل «ما» على: خلا، وعدا، فيتعيّن النّصب بعدها، لأنها مصدرية، فدخولها يعيّن الفعليّة كقوله:

٩١٥ ـ أَلا كلّ شيءٍ ما خلا اللّهَ باطِلُ(٣)

وقوله:

---

(١) قال سيبويه: «وأما حاشا فليس باسم، ولكنه حرف يجرّ ما بعده كما تجرّ حتى ما بعدها، وفيه معنى الاستثناء» (الكتاب ٢/٣٤٩).

(٢) انظر الكتاب (٢/٣٤٩، ٣٥٠).

(٣) تقدم في أول الكتاب.

٩١٦ ـ تُمَلُّ النّدامى ما عَدانِي فإنّني[1]

وزعم الجَرْمِيّ، والرَّبعِيّ، والكِسائيّ، والفارسِيّ، وابن جِنّي: أنه يجوز الجرّ على تقدير «ما» زائدة.

قال في المغني[2]: فإن قالوه بالقياس ففاسد، لأنّ «ما» لا تزاد قبل حروف الجرّ، بل بعدها، أو بالسّماع فشاذّ بحيث لا يقاس عليه.

وقيل: «ما» ظرف بمعنى المدّة، فمحله نصب، والتّقدير: قام القوم في وقت مجاوزتهم زيداً، أو وقت خلوّهم، و«ما» المصدرية كثيراً ما تكون ظرفاً.

وأجاز بعضهم دخول «ما» المصدريّة على «حاشا» بقلّة تمسّكاً بقوله:

٩١٧ ـ رَأَيْتُ النّاسَ ما حَاشا قُرَيْشاً فإنّا نَحْنُ أَفْضَلُهُمْ فَعَالا[3]

والّذِي نصّ عليه سيبويه المنع[4].

وذهبَ الكسائيّ: إلى أنه يجوز دخول إلاّ على «حاشا» إذا جرّت، وحكى: قام القوم إلاّ حاشا زيدٍ.

ومنع البصريّون ذلك، كما إذا نصبت، لأنه جمع بين أداتين لمعنى واحد، والحكاية شاذّة لا يقاس عليها.

وتَرِدُ «حاشا» في غير الاستثناء فِعْلاً متصرّفاً متعدِّياً تقول: حاشيتُه بمعنى: استثنيْتُه، ومنه الحديث: «ما حاشى فاطمةَ ولا غيرها». وقال النّابغة:

٩١٨ ـ ولاَ أُحاشِي من الأقْوامِ مِنْ أَحَدِ[5]

---

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

بكلّ الذي يهوى نديميَ مولعُ

وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (١/ ١٠٧) والجنى الداني (ص ٥٦٦) وجواهر الأدب (ص ٣٨٢) والدرر (٣/ ١٧٩) وشرح الأشموني (١/ ٢٣٠) وشرح التصريح (١/ ١١٠، ٣٦٤) وشرح شذور الذهب (ص ٣٣٩) والمقاصد النحوية (١/ ٣٦٣).

(٢) مغني اللبيب (١/ ١١٨).

(٣) البيت من الوافر، وهو للأخطل في خزانة الأدب (٣/ ٣٨٧) والدرر (٣/ ١٨٠) وشرح التصريح (١/ ٣٦٥) وشرح شواهد المغني (١/ ٣٦٨) والمقاصد النحوية (٣/ ١٣٦). وبلا نسبة في الجنى الداني (ص ٥٦٥) وشرح الأشموني (١/ ٢٣٩) وشرح ابن عقيل (ص ٣٢١) ومغني اللبيب (١/ ١٢١).

(٤) قال: «. . . . ألا ترى أنك لو قلت: أتوني ما حاشا زيداً، لم يكن كلاماً» (الكتاب. ٢/ ٣٥٠).

(٥) عجز بيت من البسيط، وصدره:

=

وتقع حاشا قبل لام الجرّ نحو: حاشا لِلَّه، وهي عند المبرّد، وابن جِنّي، والكوفيّين فعل، قالوا: لتصرّفهم فيها بالحذف، قالوا: حاش وحشا، ولإدخالهم إيّاها على الحرف قبل لام الجرّ.

والصّحيح أنها اسم مصدر مرادف للتّنزيه بدليل قراءة بعضهم: ﴿حَاشاً لله﴾ [يوسف: ٣١] بالتّنوين[١] كما يقال: تنزيهاً لِلّه وبراءةً، وقراءة ابن مسعود: «حاشا الله» بالإضافة[٢]، كمعاذَ اللّهِ.

وإنما ترك التّنوين في قراءة الجمهور، لأنها مبنيّة لشبهها بحاشا الحرفيّة لفظاً.

وزعم بعضُهم: أنها اسم فعل بمعنى: أتبرأ، أو تبرأت، وحامله على ذلك بناؤُها.

ويردّه إعرابها في بعض اللّغاتِ، ورُوي من كلام العرب: كل شيءٍ مَهَهٌ ما النّساءَ وذِكْرَهُنّ[٣]، فخرّجه ابن مالك على أنَّ صلة «ما» محذوفة، وهي «عدا» حذفوها، وأبقوا معمولها، وإنما أضمر «عدا»، لأنها متّفق على فعليتها بخلاف «حاشا»، و«خلا»، فإنهما مختلف في فعليتهما، فكان المُتّفق على فعليّته أولى بأن يكون هو المحذوف.

وزعم الفرّاء والأحمر[٤]: أن «ما» يستثنى بها كـ«إلاّ»، وخرّجا عليه الحكاية المذكورة، وردّ بأن الاستثناء بها غير محفوظ، فلا يخرّج عليه.

ومعنى الحكاية: كل شيء يسيرٌ ما عدا النِّساءَ وذِكْرَهُنّ، وخرّجها السّهيليّ على أن «ما» نافية كليس اسْتُثْنِيَ بها.

[ليس ولا يكون]

(ص): وبليس، وبلا يكون نصباً خبراً، ولا يقدمان أول الكلام ويجوز كونهما صفةً

= ولا أرى فاعلاً في الناس يشبهُهُ

وهو للنابغة الذبياني في ديوانه (ص ٢٠) وأسرار العربية (ص ٢٠٨) والإنصاف (١/ ٢٧٨) والجنى الداني (ص ٥٥٩، ٥٦٣) وخزانة الأدب (٣/ ٤٠٣، ٤٠٥) والدرر (٣/ ١٨١) وشرح شواهد المغني (١/ ٣٦٨) وشرح المفصل (٢/ ٨٥، ٨/ ٤٨) ولسان العرب (١٤/ ١٨١، ١٨٢ ـ حشا). وبلا نسبة في جواهر الأدب (ص ٤٢٧) وشرح الأشموني (١/ ٢٤٠) وشرح المفصل (٨/ ٤٩) ومغني اللبيب (١/ ١٢١).

(١) وهي قراءة أبي السمّال (البحر المحيط: ٥/ ٣٠٣)

(٢) وهي أيضاً قراءة أبيّ (البحر المحيط: ٥/ ٣٠٣).

(٣) راجع الحاشية (٣) صفحة ٢٠٩.

(٤) الأحمر لقب جماعة من النحويين، منهم: أبان بن عثمان البجلي (القرن الثاني الهجري)، وأبو يعقوب إسحاق بن محمد بن أحمد بن أبان بن مرار (كان حيًّا قبل ٢٣٢ هـ)، وخلف بن حيان بن محرز البصري (توفي في حدود ١٨٠ هـ)، وعلي بن الحسن الأحمر (توفي سنة ١٩٤ هـ).

حيث صحّ الاستثناء فيرفعان ضميره المطابق.

(ش): من أدوات الاستثناء: ليس، ولا يكون، وهي الناقصة، لا أخرى، ارتجلت للاستثناء، وينصبان المستثنى على أنه خبر لهما، والاسم ضمير لازم الاستتار ـ كما تقدّم في مبحث الضمير ـ نحو: قام القوم ليس زيداً، وخرج النّاس لا يكون عمراً.

و«لا» قيد في يكون، فلو نفيت بـ «ما» أو «لمّا»، أو «لن»، لم تقع في الاستثناء. ومن شواهد «ليس» قوله:

٩١٩ ـ إذْ ذَهَــبَ القــومُ الكِــرامُ لَيْسِــي[1]

وحديث «يطبع المؤمن على كلّ خُلُقٍ ليس الخِيانةَ والكَذِبَ»[2].

وقد يوصف بـ «ليس»، ولا يكون حيث يصح الاستثناء بأن يكون نكرةً منفيّةً، قال ابن مالك: أو معرّفاً بلام الجنس نحو: ما أتاني أحد ليس زيداً، وما أتاني رجل لا يكون بشراً، وأتاني القوم ليسوا إخوتك.

قال أبو حيّان: ولا أعلم في ذلك خلافاً إلاّ أن المنقول اختصاصُه بالنّكرة دون المعرّف بلام الجنس.

ولا يجوز في النكرة المثبتة نحو: أتتني امرأة لا تكون فلانة، إذْ لا يصحّ الاستثناء منها.

ولا في المعرفة نحو: جاء القوم ليسوا إخوتك، بل يكونان في موضع نصب على الحال.

وإذا وصف بهما رفعا ضمير الموصوف المطابق له، فيبرز نحو: ما جاءتني امرأة ليست أو لا تكون فلانة، وما جاءني رجال ليسوا زيداً، أو نساء لَسْن الهندات.

قال السّيرافيّ: أجازوا الوصف بليس، ولا يكون، لأنهما نصّ في النّفي عن الثاني، وهو معنى الاستثناء، وليس ذلك في عدا، وخلا إلاّ بالتضمّن، فلم يوصف بهما، لأنهما ليسا موْضِعَيْ جَحْدٍ، فلا يُقال: ما أتتني امرأة عَدَت هنداً، أو خَلَت دعداً.

[لا سيّما]

(ص): وبلا سيّما عند الأخفش، وأبي حاتم، والنّحاس، والأصحّ ليس ما بعدها

---

(١) تقدم برقم (١٦٦).

(٢) رواه بهذا اللفظ: الزبيدي في إتحاف السادة المتقين (٧/ ٥١٨) والسيوطي في الدرّ المنثور (٣/ ٢٩٠) وابن عدي في الكامل في الضعفاء (١/ ٤٤، ٤/ ١٦٣٠).

مستثنى، بل منبّه على أولويّته بما نسب لِما قَبْلَهُ. وقال خطّاب[١]: مسكوتٌ عنه، و«سِيّ» اسم لا. وقيل: حال. وقيل: «لا» زائدة.

وأصله: سوى. وتخفّف ياؤها خلافاً لابن عصفور، وتسكن. فالمحذوف اللام أو العين قولان. فإن تلاها معرفة جرّ بالإضافة، و«ما» زائدة يجوز حذفها خلافاً للخضراويّ، أو رفع خبر محذوف، و«ما» موصولة أو موصوفة، أو نكرة جاز النصب تمييزاً لـ «ما» نكرة تامة، وقيل: ظرفاً أو صلةً لها.

وقيل: هي كافّة. وقال دُرَيْود[٢]: يختص الجرّ بالتخفيف والرفع بالتثقيل، وقد يليها ظرفٌ، وفعلٌ، وشَرْطٌ؛ فـ «ما» كافّة.

وفي وجوب الواو قبل «لا» خُلْفٌ، ويقال: لا تِيّما، وتا سِيّما.

(ش): عدّ الكوفيّون، وجماعةٌ من البصريِّين كالأخفش، وأبي حاتم[٣]، والفارِسيّ، والنّحاس، وابن مضاء: من أدوات الاستثناء «لا سيّما».

وَوَجْهُهُ: أنك إذا قلت: قام القوم لا سيّما زيد، فقد خالفهم زيد في أنه أولى بالقيام منهم، فهو مخالفهم في الحُكْم الذي ثبت لهم بطريق الأولَويّة.

قال الخَضْراوِيّ: لما كان ما بعدها بعضاً مما قبلها، وخارِجاً عنه بمعنى الزّيادة كان استثناء من الأوّل، لأنه خرج عنه بوجه لم يكن له. وأقرب ما يشبه به قوله:

٩٢٠ - فَتَى كَمُلَتْ خيراتُهُ غَيْرَ أَنّه جَوادٌ فما يُبْقِي من المال باقيا[٤]

---

(١) هناك ثلاثة نحويين يسمّون بهذا الاسم، الأول منهم هو خطاب بن يوسف القرطبي المتوفى بعد سنة ٤٥٠ هـ، وقد تقدم التعريف به. والثاني: هو خطاب بن مسلمة بن محمد بن سعيد أبو المغيرة الإيادي؛ له ترجمة في بغية الوعاة للسيوطي والثالث: خطّاب بن أحمد بن عديّ بن خطاب التلمساني، له ترجمة في إنباه الرواة (١/ ٣٩٢) والأنساب ومعجم البلدان واللباب وغيرها

(٢) دريود، ويقال: «درود»: هو عبد الله بن سليمان بن المنذر الأندلسي المتوفى سنة ٣٢٥ هـ، وقد تقدم.

(٣) هو أبو حاتم سهل بن محمد بن عثمان بن يزيد الجشمي السجستاني البصري نحوي، لغوي، عروضي، مقرىء. ولد سنة ١٧٢ هـ، وروى عن أبي زيد الأنصاري وأبي عبيدة والأصمعي، وأخذ عنه المبرد وابن دريد، وتوفي بالبصرة سنة ٢٥٥ هـ، وقيل غير ذلك. من تصانيفه. إعراب القرآن، اختلاف المصاحف، ما يلحن فيه العامة، المقصور والممدود، والقراءات. انظر ترجمته في وفيات الأعيان (١/ ٢٧٣) ومعجم الأدباء (١١/ ٢٦٣) وإنباه الرواة (٢/ ٥٨) وبغية الوعاة (ص ٢٦٥).

(٤) البيت من الطويل، وهو للنابغة الجعدي في ديوانه (ص ١٧٣) والأزهية (ص ١٨١) وأمالي المرتضى (١/ ٢٦٨) وخزانة الأدب (٣/ ٣٣٤، ٣٣٦) والدرر (٣/ ١٨٢) وديوان المعاني (١/ ٣٦) وشرح أبيات سيبويه (٢/ ١٦٢) وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ١٠٦٢) وشرح شواهد المغني (٢/ ٦١٤) والشعر والشعراء (١/ ٢٩٩) والكتاب (٢/ ٣٢٧) ولسان العرب (٢/ ٦٣١ ـ وحح). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٨/ ١٩٣) والصاحبي في فقه اللغة (ص ٢٦٧)

لأن كونه «جواداً» خير، لكن زاد في هذا الخير على غيره بما هو خَيْرٌ.

والصحيح: أنها لا تُعَدُّ من أدوات الاستثناء، لأنه مشارك لهم في القيام، وليس تأكيد القيام في حقّه يُخَرِجُه عن أن يكون قائماً.

ومما يبطل ذلك دخولُ الواو عليها، وعدمُ صلاحية إلاّ مكانها بخلاف سائر الأدوات، فالمذكور بعدها ليس مستثنى، بل مُنَبّهٌ على أَوْلَوِيَّتِهِ بالحُكْم المنسوب لما قبلها.

فإن تلاها معرفةٌ مجرورٌ نحو: لا سيّما زيدٍ فبالإضافة، و«ما» زائدة، وزيادة «ما» بين المضافين مسموعة. ويجوز حذفها نحو: لا سِيَّ زيد، نصّ عليه سيبويه(١).

وزعم ابن هشام الخَضْراويّ: أنّها زائِدةٌ، لازمة لا تحذف، وليس كما قال. أو مرفوع نحو: لا سيّما زيدٌ، فخبر مبتدأ محذوف، و«ما» موصولة بمعنى الذي، مجرورة بإضافة «سِيّ» إليها والجملة صلة، والتّقدير: لا سِيّ الذي هو زيد، وأجاز ابن خَروف أن تكون «ما» نكرة موصوفة، والجملة صفة.

وإن تلاها نكرة جاز فيها الأمران، وثالث، وهو النصب، وقد روي بالأوجه الثّلاثة قوله:

٩٢١ ـ ولا سيّمـا يَـوْم بِـدَارةِ جُلْجُـل(٢)

واختلف في وجه النصب، فقيل: إنه على التّمييز، و«ما» نكرة تامّة غير موصوفة في موضع حفض بالإضافة، والمنصوب تفسير لها، أي ولا مثل شيء يوماً. وقيل: إنه على الظّرف، و«ما» بمعنى الذي، وهو صلة لها أي: ولا مثل الذي اتفق يوماً، فحذف للعلم، كما قالوا: رأيت الذي أمْسِ، أي الذي وقع واتّفق.

وقيل: إن «ما» حرف كافٌّ لـ «سِيّ» عن الإضافة، والمنصوب تمييز مثل قولهم: «على التّمْرَة مِثْلُها زيداً».

واستحسن ابن مالك والشّلَوْبين.

---

(١) لم أجد ذلك لسيبويه في الكتاب؛ والذي وجدته فيه (٢/ ١٧١) خلاف ذلك، حيث قال في لزوم «ما» الزائدة للتوكيد: «ومثل ذلك. ولا سيّما زيد، فرُبّ توكيد لازم حتى يصير كأنه من الكلمة».

(٢) عجز بيت من الطويل من معلقة امرىء القيس، وصدره:

ألا رُبّ يوم لكَ منهنّ صالح

وهو في ديوانه (ص ١٠) والجنى الداني (ص ٣٣٤، ٤٤٣) وخزانة الأدب (٣/ ٤٤٤، ٤٥١) والدرر (٣/ ١٨٣) ورصف المباني (ص ١٩٣) وشرح الأشموني (١/ ٢٤١) وشرح شواهد المغني (١/ ٤١٢، ٢/ ٥٥٨) وشرح المفصل (٢/ ٨٦) والصاحبي في فقه اللغة (ص ١٥٥) ولسان العرب (١٤/ ٤١١ ـ سوا) ومغني اللبيب (ص ١٤٠، ٣١٣، ٤٢١).

وقيل: إنّها كافة، وهو ظَرْف، قاله ابن الصّائغ، أي: ولا مِثْلَ ما كان لك في يوم.

وقد يليها ظَرْفٌ كقوله:

٩٢٢ ـ يَسُرُّ الكريمَ الحمدُ لا سيما لَدَى شَهَادة مَنْ في خَيْرِهِ يَتَقَلّبُ[١]

وتقول: يعجبني الاعتكاف ولا سيّما عند الكعبة، ولا سيّما إذا قرب الصبح.

وفِعْل كقوله:

٩٢٣ ـ فِقِ النّاسَ في الخير لا سِيَّما يُنيلك من ذي الجَلال الرِّضا[٢]

وشَرْط كقوله:

٩٢٤ ـ أرى النَّيْك يجلو الهمّ، والغَمّ، والعمى ولا سيّما إن نِكْت بالمَرَس الضّخمِ[٣]

ومن أحكام «لا سيما»: أنه لا يجيء بعدها الجملة بالواو.

وقال أبو حيّان: ولَحَن من المصَنّفين من قال: لا سيّما والأمر كذا.

ولا تحذف «لا» من لا سيما، لأنه لم يسمع إلاّ في كلام المولّدين كقوله:

٩٢٥ ـ سِيّما من حالت الأحراس من دون مُناه[٤]

وذكر ثَعلب: أنه يجب اقتران «لا» بالواو كالبيت السّابق[٥]، وجوز غيره حذفها كقوله:

٩٢٦ ـ فِهْ بالعقود، وبالأيمانِ لا سِيّما عقدٌ وفاءٌ به من أعظم القُرَبِ[٦]

والجمهور على أنَّ «سيّ» اسم لا التّبرئة[٧]، وفتحته بناء كهي في. لا رجُلَ.

وقال الفارسيّ: إنه منصوب على الحال من الجملة السّابقة، وردّ بوجوب تكرار «لا» حينئذٍ، وبمنع الواو، إذْ لا يقال: جاء زيد ولا ضاحكاً.

وحكى في «البديع» عن بعضهم أنّ «لا» في لا سيّما زائدة.

---

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب (٣/ ٤٤٧) والدرر (٣/ ١٨٤).

(٢) البيت من المتقارب، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب (٣/ ٤٤٧) وروايته. «ينبئك» بدل «ينيلك»، والدرر (٣/ ١٨٤).

(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر (٣/ ١٨٥)

(٤) الشطر بلا نسبة في الدرر (٣/ ١٨٥).

(٥) أي المتقدم بالرقم (٩٢٤).

(٦) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر (١/ ٨٨) وخزانة الأدب (٣/ ٤٤٧) والدرر (٣/ ١٨٦) وشرح الأشموني (١/ ٢٤١) وشرح شواهد المغني (ص ٤١٣) ومعني اللبيب (ص ١٤٠).

(٧) لا التبرئة هي «لا» النافية للجنس.

قال أبو حيّان: وهو غريب.

وأصل سِيّ: «سِوْيٌ»، فعينه واو ساكنة، قلبت ياء لسكونها وأدغمت في الياء.

وقد سمع تخفيف الياء من «لا سيما»، حكاه الأخفش وابن الأعرابي[١] وآخرون، ومنه البيت السّابق، ومنعه ابن عصفور حذراً من بقاء الاسم المعرب على حَرْفَين.

وإذا خُفِّفت، فقال ابن جنيّ: المحذوف لام الكلمة، وانفتحت الياء بإلْقاء حركة اللاّم عليها.

وقال أبو حيّان: الأولى عندي أن يكون المحذوف العين، وإن كان أقلّ من حذف اللام وقوفاً مع الظّاهر، لأنه لو كان المحذوف اللام لردّت العين واواً لزوال الموجب لقلبها، فكان يقال: لا سوما.

وقد أبدلت العرب سين «سيّما» تاء، فقالوا: «لا تِيّما»، كما قالوا في النّاس: النات[٢]. وقرىء ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النّات﴾ [النّاس: ١] وأُبدلت أيضاً «لا» تاء، فقالوا: «تا سيما»، كما قالوا: قام زيد تا بل عمرو، أي: لا بل عمرو.

[ما ألحق بلا سيما]

(ص): وألحق به «لا مثل ما»، و«لا سوا ما» و«لا تر ما»، و«لو تر ما»، لكن لا يُجرّ تِلْوُ هذين.

(ش): حكى ابن الأعرابي في نوادره، وأبو الحسن النساي[٣]. «لا مِثْلَ ما»: بمعنى: لا سيّما، وأنه يرفع ما بعده، ويجرّ كما بعد: لا سيّما.

وفي «التّسهيل» أنَّ: «لا سوا ما» كذلك فيقال: قام القوم لا سواما زيد.

---

(١) ابن الأعرابي. هو أبو عبد الله محمد بن زياد الكوفي. لغوي، نحوي، راوية لأشعار القبائل، نسّابة. ولد بالكوفة سنة ١٥٠ هـ، وسمع من المفضل الضبي الدواوين وصححها، وأخذ عن الكسائي وابن السكّيت وثعلب وغيرهم، وأخذ عنه الأصمعي؛ وتوفي بسّر من رأى سنة ٢٣١ هـ. من آثاره: النوادر، تاريخ القبائل، معاني الشعر، تفسير الأمثال، وصفة الزرع انظر ترجمته في الفهرست (١/ ٦٩) ووفيات الأعيان (١/ ٦٢٣) وتاريخ بغداد (٥/ ٢٨٢) ومعجم الأدباء (١٨/ ١٨٩) وتهذيب الأسماء واللغات (٢/ ٢٩٥) وبغية الوعاة (ص ٤٢) وشذرات الذهب (٢/ ٧٠) وهدية العارفين (٢/ ١٢).

(٢) ومنه قوله [من الرجز].

يا قبّحَ الله بني السعلاةِ فعمرو بن يربوع شرار الناتِ
ليسوا أعفّاء ولا أكيات

وهو لعلباء بن أرقم، قال في لسان العرب (٢/ ١٠١): «فإنما يريد الناس وأكياس، فقلب السين تاءً، وهي لغة لبعض العرب، عن أبي زيد».

(٣) كذا في الأصل «النساي» ولعلّه محرف عن «النسائي» أو «النسوي»؛ ولم أهتد إلى أبي الحسن هذا.

قال أبو حيّان: وإطلاقه يدلّ على جواز الرّفع والجرّ بعده أيضاً.

وقال النّساي[1]: «لا تر ما»، و «لا سيما»، و «لا مثل ما»، بمعنى واحد.

وذكر ابن الأعرابي: لو تر ما بمعنى: لا سيما، قال: إلا أنه لا يكن بعدها إلاّ الرّفع، وكذا قال الآخر، ووجهه أن «تر» فعل، فلا يمكن أن تكو «ما» بعدها زائدة، وينجر تاليها بالإضافة، لأن الفعل لا يضاف، فتعيّن أن تكون موصوله، وهي مفعول «تر» وزيد خبر محذوف، و«تر» بعد «لا» مجزوم بها، وهي ناهية، والتّقدير في: قام القوم لا تر ما زيد: لا تُبْصِرْ أيّها المخاطب الشخص الذي هو زيد، فإنه في القيام أولى به منهم، أو غير مجزوم، ولا نافية وحذفت ألفه شذوذاً، أو للتّركيب.

وكذا بعد «لو»، والتّقدير: لو تبصر الذي هو زيد لرأيته أَولى بالقيام منهم، قاله أبو حيّان.

[بــلــه]

(ص): وَبَلَه أثبته أهلُ بغداد والكوفيّة، وسمع جرّ تاليها فقيل: كـ «غير» منقطعاً. وقيل: مصدر مضاف. وقيل: حرف جرّ، ونصبه مفعولاً. وهي مصدر أو اسم فعل، ورفعه مبتدأ، وهي كـ «كيف». وهاؤه تفتح وتكسر. ويقال: بَهَل، وبَهْل.

(ش): عدّ الكوفيّون والبغداديّون من ألفاظ الاستثناء «بَلْه» وهي بمعنى: «لا سيّما» نحو: أكرمت العبيد بله الأحرار على معنى: أنّ إكْرام الأحرار يزيد على إكْرام العبيد.

وأنكر ذلك البصريّون، لأن إلاّ لا تقع مكانها، ولأن ما بعدها لا يكون إلاّ من جنس ما قبلها، ولأن حرف العطف يجوز دخوله عليها.

قال ابن الصّائغ: ولو صح دخول «لا سيّما»، و«بله» في أدوات الاستثناء لدخلت فيها «حتّى»، لأن ما بعدها يختصّ بصفة لم تثبت لما قبلها. والجرّ لما بعدها مُجْمعٌ على سماعه.

وأجاز الكوفيّون فيه النصب، وأنكره أكثر البصريّين، وهم محجوجون بالسماع، قال جرير:

٩٢٧ ـ وَهَلْ كُنت يا ابْنَ القَيْن في الدّهر مالِكاً ... بغيــر بعيــرٍ بَلْــهَ مُهْــريَّــةً نُجُبــا[2]

قال قُطْرُب: وروي برفع ما بعدها على أنها بمعنى «كيف». وقد روي بالجرّ والنّصب والرّفع قوله:

(١) راجع الحاشية (٣) في الصفحة السابقة.

(٢) البيت من الطويل، وهو لجرير في ملحق ديوانه (ص ١٠٢٢) وخزانة الأدب (٦/ ٢٣١) والدرر (٣/ ١٨٦).

٩٢٨ ـ تَذَرُ الجماجِمَ ضاحياً هاماتُها بَلْهَ الأكُفَّ كأنّها لم تُخْلَقِ[1]

وإذا جرّت فقال بعض الكوفيّين: هي اسم بمعنى «غير»، والجرُّ بإضافتها فيكون استثناء منقطعاً.

وقال الفارسِيّ: هي مصدر لم يُنْطق له بفعل مضاف إلى ما بعده، وهي إضافة نصب.

وقال الأخفَش: هي حرْف جرّ، وإذا نصبت فالمنصوب مفعول.

و«بَلْه» مصدر [وضع] موضع الفعل بمعنى تَرْكاً أو اسم فعل بمعنى: دع[2].

وإذا رفعت فمبتدأ، وبله الخبر.

وفي هائها لغتان: الفتح بناءً، والكسرُ على أصل التقاء الساكنين إلاّ على المصدريّة فالفتح إعراب.

وقالت العرب في بَلْهَ: بَهْل بفتح الهاء وسكونها.

[لـمّـا]

(ص): وبلمّا بمعنى إلاّ قليلاً نحو: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [الطارق: ٤].

وأنكره الجَوْهريّ وقاسه الزّجّاجيّ، وتوقّف أبو حيّان.

وتقدّم استثناءُ: سِوى، ودُون.

(ش): قال أبو حيّان: تكون (لمّا) بمعنى إلاّ، وهي قليلة الدَّوْر في كلام العرب. وينبغي ألاّ يتّسع فيها بل يقتصر على التركيب الذي وقع في كلام العرب. نحو قوله تعالى: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [الطارق: ٤]. ﴿وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾ [يس: ٣٢] في قراءة مَنْ شدّد الميم[3]، فـ «إنْ» نافية، ولمّا بمعنى إلاّ.

وممّن حكى أن «لمّا» بمعنى «إلاّ» الخليل وسيبويه، والكسائي.

وقرأ ابن مسعود: ﴿وَمَا مِنَّا لمّا لَهُ مَقَامٌ مَعْلُومٌ﴾ [الصافات: ١٦٤] أي إلاّ لَهُ.

---

(١) البيت من الكامل، وهو لكعب بن مالك في ديوانه (ص ٢٤٥) وخزانة الأدب (٦/ ٢١١، ٢١٤، ٢١٧) والدرر اللوامع (٣/ ١٨٧) وشرح شواهد المغني (ص ٣٥٣) ولسان العرب (١٣/ ٤٧٨ ـ بله). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢/ ٢١٧) وتذكرة النحاة (ص ٥٠٠) والجنى الداني (ص ٤٢٥) وخزانة الأدب (٦/ ٢٣٢) وشرح الأشموني (١/ ٢١٥) وشرح التصريح (٢/ ١٩٩) وشرح شذور الذهب (ص ٥١٣) وشرح المفصل (٤/ ٤٨) ومغني اللبيب (ص ١١٥).

(٢) انظر الكتاب (٤/ ٢٣٢)

(٣) هي قراءة عاصم وحمزة وابن عامر؛ وقرأ باقي السبعة بالتخفيف. أما قراءة التخفيف فتوجّه على جَعْل «إن» المخففة من الثقيلة و«ما» زائدة، قاله أبو حيان في البحر المحيط (٧/ ٣١٩).

وقالوا: نشدتك الله لمّا فعلت كذا، وعَمْرك الله لمّا فعلت كذا. وعزّك الله وقعدك الله لمّا فعلت كذا.

ولمّا مع هذه بمعنى: إلاّ.

وقد يحذف نشدتك الله، أو سألتك، وما أشبهه، فيقال: بالله لمّا صنعت كذا أي سألتك أو نشدتك بالله إلاّ صنعت، قال الشاعر:

٩٢٩ ـ قالتْ له بالله يا ذا البُرْدَيْنْ لمّا غَنِثْتَ نَفساً أوِ اثْنَيْنْ[٣]

فهذه التراكيب ونحوها من المسموع ينبغي أن يعتمد في مجيء لمّا يمعنى إلاّ.

وزعم الزّجّاجيّ أنه يقال: لم يأت من القوم لمّا أخوك، ولم أر من القوم لمّا زيداً. بمعنى: إلا أخوك، وإلاّ زيداً.

قال أبو حيّان: وينبغي أن يتوقف في إجازة هذه التراكيب ونحوها حتى يثبت سماعها أو سماع نظائرها من لسان العرب.

وزعم الجوهريّ: أنّ لمّا بمعنى إلاّ غير معروف في اللّغة.

وبقي من أدوات الاستثناء «سوى»، وقد تقدّم الكلام عليها في الظروف، وكذا «دون» عند من يرى الاستثناء بها.

---

(١) الرجز بلا نسبة في الجنى الداني (ص ٥٩٣) والدرر (٣/ ١٨٨، ٤/ ٢٢٢، ٢٢٥) وشرح شواهد المغني (ص ٦٨٣) ولسان العرب (٢/ ١٧٣ ـ غنث) ومغني اللبيب (١١/ ٢٨١).

والغنثُ هنا. كناية عن الجماع. انظر اللسان (٢/ ١٧٣).

الحـــال

(ص): الحالُ هُوَ فَضْلَةٌ دالّة على هيئة صاحبه. ونصبُه نَصْبَ المفعول به، أو المشبّه به، أو الظّرف، أقوال.

ويغلب انتقالُه إلا في مؤكدة. وقيل: يشترط لزومها، وانتقال غيرها، واشتقاقهُ.

ويغني وصفه، أو تقدير مضاف قبله، أو دلالته على سِعْر، أو مفاعلة نحو: كلَّمتُهُ فاهُ إلى فِيَّ.

وهل هو مصدر سدّ عن الحال، أو تقدّر: «مِنْ» أو جاءِلاً، أو حذف أو ناب؟ أقوال. ولا يقاس خلافاً لهشام[1]، وسمع رفعه. ولا يُقدّم المجرُور. وجَوّزُه الكوفيّة رفْعاً. ويؤخّر العامل على الأصحّ، أو على ترتيب كعَلَّمْتُهُ الحسابَ باباً باباً.

ونصب الثاني، قال الفارسي: بالأول. وابن جنّي صفة له. والزجّاج: تأكيد. وأبو حيان: منصوبان بالعامل، لأن مجموعهما الحال.

والمختار عطفٌ بفاء محذوفة لظهورها في «لَتَتَّبِعُنَّ سُنَنَ مَنْ قبلكم باعاً فباعاً»[2]، أو على أصل، أو فرع، أو نوْع، أو تشبيه، أو تقسيم، أو تفضيل على نفسه، أو غيره.

(ش): الحال يذكّر ويؤنّث. وهو فضلةٌ دالٌّ على هيئة صاحبه نحو: جاء زيد ضاحِكاً، فـ «ضاحكاً» فضلة دالٌّ على الهيئة التي جاء عليها زيد.

---

(١) هشام بن معاوية الضرير المتوفى سنة ٢٠٩ هـ. وقد تقدم التعريف به.

(٢) حديث نبوي رواه بهذا اللفظ «باعاً فباعاً» من طريق أبي هريرة: الحاكم في المستدرك (١/ ٣٧) وقال. هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه بهذا اللفظ. ووافقه الذهبي في التلخيص. ورواه ابن ماجة في الفتن، باب ١٧ (حديث رقم ٣٩٩٤) بلفظ: «باعاً بباعٍ»

وخرج بالفضلة العمدة نحو: زيد ضاحِكٌ، وبدالّ على هيئة: سائِرُ المنصوبات إلاّ المصدر النوعي.

وبصاحبه نحو: رجَعْتُ الْقَهْقَرى، فإنه يدلّ على هيئة الرّجوع، لا على هيئة الصاحب.

ولا يقدح في جَعْلِهِ فضلة عدمُ الاستغناء عنه في بعض المواضع نحو: ﴿وَإِذَا بَطَشْتُم بَطَشْتُمْ جَبَّارِينَ﴾ [الشعراء: ١٣٠]، لأنه عارض، كما لا يَقْدَحُ في العُمدة عروض الاستغناء عنه.

واختلفوا من أيّ بابٍ نَصْبُ الحال؟ فقيل: نصب المفعول به، وقيل: نصب الشّبيه بالمفعول به، وهو الأرجح. وقيل: نصب الظروف، لأن الحال يقع فيه الفعل، إذ المجيء في وقت الضّحك، أو الإسراع مثلاً، فأشْبَهَتْ ظرْف الزّمان.

وردّ بأن الظّرف أجنبيّ من الاسم، والحال هي الاسم الأوّل.

والغالب في الحال المبيّنة أن تكون مُنْتَقِلةً، أي وصفاً غير لازم. وقد تكون ثابتة نحو: ﴿أَنزَلَ إِلَيْكُمُ ٱلْكِتَٰبَ مُفَصَّلًا﴾ [الأنعام: ١١٤]. ﴿قَآئِمًۢا بِٱلْقِسْطِ﴾ [آل عمران: ١٨]. «خلَقَ اللّهُ الزّرافةَ يَدَيْها أَطْوَل مِنْ رِجْلَيْهَا». ولد زيدٌ قصيراً. خُلِق أَشْهَلَ[(١)].

أمّا المؤكدة، فلا يغلب فيها الانتقال، بل هو والثّبوت فيها كثيران نحو: ﴿وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾ [البقرة: ٩١] ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا﴾ [الأنعام: ١٥٣]. ﴿وَلَا تَعْثَوْا فِى ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ [البقرة: ٦٠]. ﴿وَيَوْمَ يُبْعَثُ حَيًّا﴾ [مريم: ١٥]. ﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا مِّن قَوْلِهَا﴾ [النمل: ١٩].

وقيل: لا تكون المبنيةُ إلاّ مُنْتَقِلةً، وما ورد من الثابت كالأمثلة السّابقة محمولٌ على المؤكدة، لأنه في حكم المعلوم. وقيل: لا تكون المؤكدة إلاّ غير مُنْتَقِلة.

والغالِبُ في الحال: أن تكون وصْفاً مُشْتَقّاً، إمّا من المصدر كاسم الفاعل أو المفعول، أو من الاسم غير المصدر، كأظفر من الظُّفْر، ومُسْتَحجر من الحَجَر، ومُسْتَنْسَر من النّسْر. ويغني عن الاشتقاق أمور:

أحدها: وصفه نحو: ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾ [مريم: ١٧].

الثّاني: تقدير مضاف قبله كقولهم: «وقع المُصْطَرِعَان عِدْلَيْ عَيْر»[(٢)] أي مِثْل عِدْلَيْ.

---

(١) الشُّهْلة في العين: أن يشوب سوادها زرقةٌ.

(٢) هذا مثل ورواه ابن منظور في اللسان (١١/٤٣٣) بلفظ. «بَعِير» بدل «عير» قال: «أي وقعا معاً ولم يصرع أحدهما الآخر». والعير: الحمار وحشيًّا كان أو أهليًّا

الثّالث: دلالة على سِعْرٍ نحو: بِعْتُ الشِّياهَ شاةً بدرهم. والبُرَّ قفيزاً بدرهم. والدّار ذِراعاً بدرهم، أي مُسَعَّراً.

الرّابع: دلالته على مفاعلة، نحو: كلمته فاه إلى فِيَّ، أي مُشافهةً، وبعتُه يداً بيد، أي مُناجزَةً، ورأساً برأس، أي مُمَاثَلَةً.

وقد اختلف في إعراب: كَلّمْتُهُ فاهُ إلى فِيَّ. فمذهب سيبويه: ما ذُكِر أنّهُ حالٌ على أنه اسمٌ وضع موضع المصدر[1]، أي مُشافَهَةً الموضوع موضع الحال، أي مُشافهاً.

وتعقّب بأنّ الاسم الذي تنقُلُ العرب إلى المصدر لا بد أن يكون نَكِرةً كما قال سيبويه، ولا بدّ أن يكون له مصدر من لفظه، كالدّهن، والعَطاء، وفاه إلى فِيَّ ليس كذلك.

ومذهب الأخفش أن أصله: مِنْ فِيه إلى فِيّ. حذف الجار فنصب كقوله: ﴿وَلَا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ﴾ [البقرة: ٢٣٥]، أي على عُقْدةِ.

وتعقّب بأنه لا يُعْهَدُ حذفُ الجرّ ملتزماً، وبأن مبدأ غاية المتكلّم فَمُهُ، لا فم المُكَلَّم، ولو كان معنى «مِنْ» مقصوداً لقيل: مِنْ فيّ إلى فيه، إذا أُظْهِرَتْ، وفيَّ إلى فيه، إذا قُدِّرَتْ.

وقد ورد في الحديث «أقرأنيها رسولُ الله ﷺ فاهُ إلى فِيّ»[2] ومَبْدأ الإقراء من فم النَّبِي ﷺ على ما هو الظّاهر في الغاية.

على أن الفارسيّ أجاب عنه في المثال الشهير بأنه من المفاعلَة، فلما تضمّن كَلّمْتُهُ معنى: كلَّمَنِي وكلّمته صحّ ذلك، لأن كلمني «من فيه» صحيح أي لا بواسطة، ولا بكتابة، والعرب إذا ضمّنَتْ شيئاً معنى شيء علّقت به ما يَتَعَلّق بذلك الشيء.

ومذهب الكوفيّين: أن أصله: كلمته جاعلاً فاهُ إلى «فيّ»، فهو مفعول به.

ومذهب الفارسيّ: أنه حال نائبة مناب: «جاعِلاً»، ثم حذف، وصار العاملُ فيها: «كلّمته».

ولا يقاس على هذا التركيب، بل يُقتصر فيه على مَوْرد السّماع، فلا يقال: كلّمتُهُ وجْهَهُ إلى وَجْهِي ولا عَيْنَهُ إلى عَيْني.

وأجاز هشام: القياس عليه، فأجاز ماشيْتُه قَدَمَهُ إلى قَدَمي، وكافحْتُه وَجْهَهُ إلى وَجْهِي، وصارعْتُهُ جَبْهَتَهُ على جَبْهَتِي، وجاوزْتُهُ بَيْتَهُ إلى بَيْتِي، وناضلْتُه قَوْسَهُ عَنْ قَوْسِي، ونحو ذلك.

(١) انظر الكتاب لسيبويه (١/ ٣٩١)

(٢) رواه البخاري في فضائل أصحاب النبي ﷺ، باب ٢٠ (حديث رقم ٣٧٤٢) من طريق أبي الدرداء بلفظ: «... من فيه إلى فيّ». ولا شاهد على هذه الرواية

وَرُدّ: بأن فيه إيقاع جامدٍ موقع مشتق، ومَعْرفةٍ موقع نَكِرَة، ومُرَكّب موضع مُفْرَد، وبأقلّ من هذا الشذوذ يمتنع القياس.

وسمع: كلمني زيدٌ فوهُ إلى فيّ بالرفع على أنها جملة حالية.

ولا يجوز تقديم: «إلى فيّ» على «فاه»، نُصِبَ أو رُفِعَ عند البصريّين، لأن الجار للتبيين كـ «لك» بعد: «سَقْياً» وهو لا يقدّم.

وجوّز الكوفيّة تقديمه إذا رفع، ويجوز تقديم كليهما وتأخير العامل، فيقال: فاهُ إلى فِيّ كلمت زيداً عند سيبويه وأكثر البصريين لتصرّف العامل.

واتفق الكوفيون على مَنْعه، وتبعهم بعضُ البصريّين، وعُزِي لسيبويه أيضاً، لأنها حال متأوّلة لم تَقْوَ قُوّة غيرها، ولم يسمع فيها تقديم.

ولو قيل: فوه إلى فِيّ كلمني زيدٌ لم يجز أيضاً عند الكوفيين.

قال أبو حيّان: ولا أحفظ عن البصريّين نصّاً في ذلك، والقياسُ يَقْتضي الجواز.

الخامس: دلالته على ترتيب نحو: ادْخُلوا رَجُلاً رَجُلاً، أي مرتّبين واحداً بعد واحد، وعلّمْتُهُ الحِسَاب باباً باباً، أيّ مفصّلاً، أو مصنّفاً. وفي نصب الثاني من المكرّر خلاف:

ذهب الفارسي: إلى أنّ الأول لمّا وقع موقع الحال جاز أن يعمل في الثاني وذهب ابن جنّي: إلى أنه في موضع الصّفة للأول، وتقديره باباً ذا باب، حذف «ذا» وأقيم الثاني مقامه فجرى عليه جَرَيان الأول، كما تقول زيد عَمْرٌو، أي مثل عمرو. وقيل: هو صفة له بلا تقدير، لأن التفصيل لا يفهم بالأوّل وحده. وقال الزّجّاج: الثاني تأكيد للأوّل، قيل: وهو أولى، لأن التّكرار للتأكيد ثابتٌ من كلامهم.

وأمّا التكرير للتّفصيل فلم يثبت في موضع. وتعقّب بأنه لو كان تأكيداً لأدى ما أدى الأوّل.

وقال أبو حيّان: الذي أختاره أنّ كلَيْهما منصوبٌ بالعامل السّابق، لأنّ مجموعَهُما هو الحال، لا أحدهما، ومتى اختلف بالوصفيّة أو غيرها لم يكن له مدخل في الحاليّة، إذ الحاليّة مستفادةٌ منهما، فصارا يعطيان معنى المفرد، فأعطيا إعرابه وهو النصب.

ونظير ذلك قولهم: هذا حلوٌ حامضٌ، وكلاهما مرفوعٌ على الخبريّة، وإنما حصل الخبر بمجموعهما، فلما ناب مناب المفرد الذي هو (مزّ) أُعْرِبا إعرابه قال: ولو ذهب ذاهبٌ: إلى أنّ النصب إنّما هو بالعطف على تقدير حذف الفاء، أيْ رجلاً فرجلاً وباباً فباباً لكان وجهاً حسناً عارياً عن التكلّف، لأن المعنى: ادخلوا رجلاً بعد رجل، وعلّمتُهُ الحساب باباً بعد باب.

قلت: وهذا هو المختار عندي لظهورهما في بعض التراكيب كحديث: «لَتَتَّبِعُنَّ سُنَنَ مَنْ قَبْلَكُمْ باعاً فباعاً»(١).

قال أبو حيّان: والتّكرار في مثل هذا لا يدلّ على أنه أريد به شفع الواحد، بل الاستغراق لجميع الرّجال والأبواب، ونحو ذلك.

السّادس: دلالته على أصالة الشيء نحو: ﴿ءَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا﴾ [الإسراء: ٦١] وهذا خَاتَمُكَ حَدِيداً، وهذه جُبَّتُكَ خَزّاً.

السّابع: دلالته هلى فَرْعِيّتِهِ نحو: هذا حديدكُ خاتَماً.

الثّامن: دَلالَتُه على نَوْعِيّته نحو: هذا مالكُ ذهباً.

التّاسع: دلالته على تشبيه نحو: كرّ زيدٌ أسداً، أي مُشْبِهاً أسداً.

العاشر: دَلالَتُه على تقسيم نجو: أقسّم المال عليهم أثلاثاً أو أخماساً.

الحادي عشر: دلالته على تفضيل نفسه باعتبارين نحو: هذا بُسْراً أطيب منه رُطباً.

الثاني عشر: دلالته على تفضيل على غيره. ذكره ابن مالك في «كافيته» نحو: أحمدُ طِفلاً أجلّ من عليٍّ كَهْلاً.

[ورود الحال مصدراً]

(ص): وورد مصدراً، فأوّل بوصْف. وقيل: بحذف مضاف. وقيل: مفعول مطلقٌ لما قبله. وقيل: لمقدّر هو الحال.

ولا يقاس، ولو نوّع الفعل في الأصحّ نحو: أنت الرجل عِلْماً، وزهيرٌ شِعْراً، والمختار أنهما تمييزان. وأمّا عِلْماً فعالِمٌ، والمختار مفعول به وقيل: مطلق. ورفعه لغة، فإنْ عرّف فراجح.

والنصب مفعول له، أو به، أو مطلق أقوال. ولا يقع «أنَّ» أو «أنْ» والفعل حالاً خلافاً لابن جِنّي.

(ش) ورد الحال مصدراً بكثرة، قال أبو حيّان: وهو أكثر من وروده نَعْتاً، فمنه: ﴿ٱدْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا وَٱعْلَمْ﴾ [البقرة: ٢٦٠]. ﴿يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً﴾(٢) [البقرة: ٢٧٤]. ﴿وَٱدْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ [الأعراف: ٥٦]. ﴿إِنِّي دَعَوْتُهُمْ جِهَارًا﴾ [نوح: ٨].

---

(١) راجع الحاشية ٢، ص ٢٢٣.

(٢) ورد في الأصل. «ينفقون أموالهم سرًّا وعلانية» بإسقاط «بالليل والنهار»، وصواب الآية ما أثبتناه

وقالوا: قتلتُهُ صَبْراً، وأتيتُه رَكْضاً ومشياً وعَدْواً، ولقيته فَجْأةً وكِفاحاً[١] وعياناً، وكلّمته مشافهةً، وطلع بغتةً، وأخذتُ ذلك عنه سَماعاً، فاختلف النحويّون في تخريج هذه الكلم وما أشبهها من المسموع.

فذهب سيبويه[٢] وجمهور البصريين: إلى أنها مصادر في موضع الحال مؤوّلة بالمشتقّ، أي: ساعياً، وراكِضاً، ومُفاجئاً، وَمُسِرّاً، ومُعْلِناً، وخائفين، وطائعين، ومجاهراً، ومصبوراً، وكذا الباقي.

وقال بعضهم: هي مصادر على حذف مضاف، أي: إتيان رَكْض، وسَيْر عَدْوٍ، ولِقاء فَجْأة.

وقيل: هي أحوال على حذف مضاف أي ذا سَعْي، وذَا فَجْأة.

وقيل: هي مفاعيل مطلقة للأفعال السّابقة نوعيّة وعليه الكوفيون. وقيل: هي مفاعيل مطلقة لفعل مقدّر من لفظها، وذلك الفعل هو الحال، أي أتيت أركُضُ رَكْضاً، وعليه الأخفش والمبرّد.

وأجمع البصريون والكوفيّون على أنه لا يستعمل من ذلك إلاّ ما استعملته العرب، ولا يقاس عليه غيره، فلا يقال: جاء زيد بكاءً ولا ضحك زيدٌ اتّكاءً.

وشذّ المبرّد، فقال: يجوز القياس. واختلف النّقل عنه، فنقل عنه قوم: أنه أجاز ذلك مطلقاً، ونقل عنه آخرون أنه أجازه فيما هو نوع الفعل نحو: أتيته سرعة.

ويستثنى ثلاثة أنواع جوّزوا القياس فيها:

الأوّل: ما وقع بعد خبر قرن بأل الدّالة على الكمال نحو: أنت الرَّجُل عِلْماً، أي الكامل في حال علم، فيقال: أنت الرَّجل أدباً، ونُبْلاً، وحِلْماً.

قال أبو حيّان: وعندي أن النصب في هذا على التمييز كأنه قال: أنت الكامل من حَيْثُ العِلْم، لأن إطلاق الرجل بمعنى الكامل معروفٌ، والأصل: أنت الكامِل عِلْمُه.

الثّاني: ما وقع بعد خبر يُشبّهُ به مبتدؤه نحو: أنت زهيرٌ شِعْراً، فيقال: أنت حاتِمٌ جوداً، والأحنف حِلْماً، ويوسُفُ حُسْناً.

قال أبو حيّان: والتّمييز فيه أظهر أيضاً، وقد نصّوا على أنه تمييز في قولك: زيدٌ القمرُ

---

(١) يقال لقيه كفْحاً ومكافحةً وكِفَاحاً، أي مواجهة، جاء المصدر فيه على غير لفظ الفعل، قال ابن سيده: وهو موقوف عند سيبويه مطّرد عند غيره. انظر اللسان (٢/ ٥٧٣).

(٢) أنظر الكتاب (١/ ٣٧٠، ٣٧١).

حُسْناً، وثوبك السّلق[١] خُضْرَةً.

الثّالث: ما وقع بعد أما نحو: أمّا عِلْماً فعالمٌ، والأصل فيه: أنّ رجلاً وُصِفَ عنده شخصٌ بعلْم وغيره، فقال الرجل للواصف: أمّا عِلْماً فعالِمٌ، يريد: مهما يُذْكَرْ إنسانٌ في حَالِ عِلْم فالذي وصفت عالِمٌ كأنه مُنْكِرٌ ما وصَفَه به من غَير العِلْم، فالناصب لهذه الحال هو فعل الشّرط المحذوف، وصاحب الحال هو المرفوع بفعل الشّرْط. ويقال قياساً عليه: أمّا سِمَناً فَسمينٌ، وأما نُبْلاً فَنبِيلٌ.

وذهب بعضهم: إلى أنَّ نصبَ «عالِماً» في هذا المثال على أنه مَفعول به بفعل الشّرط المقدّر، فيقدّر متعدّياً على حسب المعنى، فكأنه قال: مهما تذكرُ عِلْماً فالذي وصف عالم.

وهذا مذهب الكوفيين، واختاره السّيرافي وابن مالك، قال: لأنه لا يَخْرُج منه شيءٌ عن أصله إذ الحكم عليه بالحاليّة فيه إخراج المصدر عن أصله، ووضعه موضع اسم الفاعل، ولأنه ورد فيما ليس مصدراً، سمع: أمّا قُرَيْشاً فأنا أَفْضَلُها، وأما العَبِيدَ فذو عبيد.

وذهب الأخفش: إلى أنّه مفعولٌ مطلق مؤكد لناصبه، وهو «عالم» المؤخّر، والتقدير: «مهما يَكُن مِنْ شيءٍ فالمذكور عالِمٌ عِلْماً»، فلزِم تقديمه كما لزم تقديم المفعول في: ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾ [الضحى: ٩]. والأصل: مَهْمَا يَكُنْ مِنْ شيء فاليتيمَ لا تَقْهَرْ.

ورفْعُ المصدر الواقع بعد أمّا جائز في لغة تميم، قالوا: أمّا علمٌ فعالِمٌ مع ترجيحهم النّصْب.

فإن وقع بعد «أمّا» معرفة، فالأرجح عند الحجازيين رفعه، وأوجبه بنو تميم نحو: أمّا العِلْم فعالِمٌ، أي فهو عالم ويجوز نصبه أيضاً في لغة الحجاز.

ووجّهَهُ سيبويه بأنه مفعول له، لتعذر الحال بالتعريف والمصدر، لأنه مؤكّد، والمؤكد لا يكون معرفة.

وذهب الأخفش: إلى أنه مفعول مطلق، والكوفيون ومَنْ وافقهم: إلى أنه مفعول به كالقولين في المُنكّر.

ومذهب سيبويه: أنّ أنْ والفعل، وإن قدّرت بمصدر لا يجوز أن تقع حالاً، لأنّ العرب أجرتها مُجْرَى المعارف في باب الإخبار بكان، ولأنّ أنْ للاستقبال، والمستقبل لا يكون حالاً.

وأجازه ابن جنِيّ وخرّج عليه قوله:

---

(١) السِّلْق: بقلة لها ورق طوال وأصل ذاهب في الأرض، وورقها غضّ طريّ يؤكل مطبوخاً (المعجم الوسيط· ص ٤٤٤).

٩٣٠ ـ وقـالـوا لهـا لا تُنْكِحيـه فـإنّـه لأوّل نَصْـلٍ أنْ يـلاقِـيَ مَجْمعَـا[1]

[تنكير الحال]

(ص): مسألة: يجب تنكيره، وثالثها: لا، إن كان فيه معنى الشّرط، وورد باللاّم والإضافة، وعلَماً فمؤول. ومنه العدد من ثلاثة إلى عشرة مضافاً لضمير سابق، وتجعله بنو تميم توكيداً، وكذا مركّبة في الأصحّ. والأصح أن «وحده» موضع مصدر حال. وقيل: مصدرٌ بحذف الزّيادة. وقيل: مِنْ «وَحِدَ». وقيل: لا فعل له، وقيل: نصب ظرفاً، وقيل: بمضمر.

(ش): يجب في الحال التّنكير، لأنها خبر في المعنى، ولئلاّ يتوهّم كونها نعتاً عند نصب صاحبها، أو خفاء إعرابها، هذا مذهب الجمهور.

وجوّز يونس والبغداديّون تعريفها نحو: جاء زيدٌ الرّاكِبَ قياساً على الخبر، وعلى ما سمع من ذلك.

وقال الكوفيّون: إذا كان في الحال معنى الشّرطِ جاز أن يأتي على صورة المعرفة، وهي مع ذلك نكرة نحو: عبدُ الله المحسِنَ أفضلُ منه المُسِيءَ، التقدير: إذا أحْسَن أفضل منه إذا أساءَ. وأنت زيداً أشهر منك عَمْراً أي: إذا سمّيتَ. وسمع: لذُو الرّمّة ذَا الرّمة أشهر منه غيلانَ[2].

فإن لم يكن فيها معنى الشّرط لم يجز أن تأتي معرفةً في اللّفظ نحو: جاء زيدٌ الرّاكبَ. والأولون، قالوا: المنصوب في الأول بتقدير: إذا كان، وفي الآخرَيْن بفِعْلِ التّسمية.

وورد عن العرب أحوال مقترنة باللام كقولهم: مررت بهم الجمّاءَ الغَفِيرَ.

٩٣١ ـ فـأرسلهـا العـراكَ[3]

وادخلوا الأوّلَ فالأولَ، وقرىء: ﴿لَيَخْرُجَنَّ ٱلْأَعَزُّ مِنْهَا ٱلْأَذَلَّ﴾ [المنافقون: ٨].

---

(١) البيت من الطويل، وهو لتأبط شرًا في ديوانه (ص ١١٢) والدرر (٤/٥) وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ٤٩١)

(٢) غيلان هو اسم «ذي الرمّة»؛ وهو غيلان بن عقبة بن بهيس بن مسعود العدوي من فحول الطبقة الثانية من شعراء عصره. توفي سنة ١١٧ هـ انظر الأعلام (١٢٤/٥)

(٣) جزء من بيت من الوافر، وتمامه.

فـأرسلهـا العـراكَ ولـم يَـذُدْهـا ولم يُشْفِقْ على نغص الدخالِ

=

وهي مؤولة على زيادة اللاّم[١].

وورد أيضاً أحوال مضافة نحو: «تفرّقوا أيادي سبَأ»[٢] فأوّل بتقدير: «مِثْل» أو «تبدّداً لا بقاء معه»، وطلبته جهدي وطاقتي ووحدي، فأُوِّل بتقدير جاهِداً، ومُطِيقاً، ومُنْفَرِداً. ورجع عَوْدُهُ على بَدْئِهِ، أي: عائِداً.

ومنه عند الحجازيين العدد من ثلاثة إلى عشرة مضافاً إلى ضمير ما تقدم نحو: مررت بهم ثَلَاثَتَهُمْ أو خَمْسَتَهُم، أو عَشَرَتَهُمْ، وتأويله عند سيبويه: أنّه في موضع مصدر، وضع موضع الحال[٣]، أي مُثَلِّثاً أو مُخمّساً لهم.

وبنو تميم يتبعون ذلك لما قبله في الإعراب توكيداً[٤]، فعلى هذا يقدر بـ «جميعهم»، وعلى الأول بـ «جميعاً».

= وهو للبيد في ديوانه (ص ٨٦) وأساس البلاغة (ص ٤٦٥ ـ نغص) وخزانة الأدب (٣/ ١٩٢) وشرح أبيات سيبويه (١/ ٢٠) وشرح التصريح (١/ ٣٧٣) وشرح المفصل (٢/ ٦٢) وشرح ابن عقيل (ص ٣٢٤) والكتاب (١/ ٣٧٢) ولسان العرب (٧/ ٩٩ ـ نغص، ١٠/ ٤٦٥ ـ عرك، ١١/ ٢٤٣ ـ دخل) والمعاني الكبير (ص ٤٤٦) والمقاصد النحوية (٣/ ٢١٩). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٦/ ٨٥) والإنصاف (٢/ ٨٢٢) وجواهر الأدب (ص ٣١٨) ولسان العرب (١٠/ ٤٩٤ ـ ملك) والمقتضب (٣/ ٢٣٧)

والعراك: ازدحام الإبل على الماء. والنَّغْصُ والنَّغَصُ: أن يورد الرحل إبله الحوض، فإذا شربت أُخرج من كلّ بعيرين بعيرٌ قويّ وأُدخل مكانه بعير ضعيف والدخال. إذا وردت الإبل أرسالاً فشرب منها رُسَل ثم ورد رَسَلٌ آخر الحوضَ فأُدخل بعيرٌ قد شرب بين بعيرين لم يشربا، فذلك الدخال، وإنما يُفعل ذلك في قلة الماء

والشاهد في البيت نصب «العراك» على الحال وهو معرفة؛ وذلك لأنه مصدر، والفعل يعمل في المصدر معرفة ونكرة، فكأنه أظهر فعله ونصبه به ووضع ذلك الفعل موضع الحال فقال أرسلها تعترك الاعتراك

(١) هذا التأويل على مذهب البصريين كما ذكر أبو حيّان في البحر المحيط (٨/ ٢٧٠). وهذه القراءة حكاها الكسائي والفرّاء عن قوم.

(٢) هذا مثل يُضرب في الفُرْقة، لأنه لمّا أذهب الله عنهم جنّتهم وغرّق مكانهم تبدّدوا في البلاد وسبأ مدينة بلقيس باليمن. ويروى المثل «تفرّقوا أبدي سبأ» و«أيادي سبأ»، ويروى أيضاً «سبا» بدون همزة، وليس بتخفيف عن «سبأ» لأن صورة تحقيقه ليست على ذلك وإنما هو بدل لكثرته في كلامهم. انظر لسان العرب (١/ ٩٤)

(٣) انظر الكتاب (١/ ٣٧٣).

(٤) أي يجرونه على الاسم الأول: إن كان جرًّا فجرًّا، وإن كان نصباً فنصباً، وإن كان رفعاً فرفعاً. انظر الكتاب (١/ ٣٧٤).

وهل يجري ذلك في مركب العدد؟ قيل: لا، والصّحيح: الجواز، فيقال: جاء القوم خَمسةَ عَشَرَهم، والنِّسْوة خَمْسةَ عَشَرَتهنّ بالنّصب.

وورد أيضاً من الحال ما هو عَلَم، قالوا: جاءت الخيلُ بدَادِ، وبداد علم جِنْس، فأوّل بمتبدِّدةً.

وفي «وحده» مذاهب: قال سيبويه والخليل: هو اسمٌ موضوع موضع المصدر، الموضوع موضع الحال، كأنه قال: إيحاداً وإيحاداً موضع مُوحِّداً في المُتَعدِّي، ومتوحِّداً في اللاّزم.

وقال قوم: إنه مصدر على حذف حروف الزّيادة من إيجاد واقع موقع الحال. وقال آخرون: إنه مصدر لم يلفظ له بفعل كالأُخُوّة. وقيل: إنه مصدر بلا حذف، لأنه سمع: وَحَدَ يَحِدُ[1]. وقال يونس وهشام: إنه منصوب انتصاب الظّرف، فيجري مجرى «عنده»[2].

والأصل في جاء زيدٌ وحْدَهُ: على وحده، حُذِف الجارّ، ونصب على الظّرْف. وسمع: جَلَسا عَلَى وَحْدَيْهِما.

والتقدير في: زيد وحده: زيد موضع التَّفَرُّد، وهذا المثال مسموع، وهو أقوى دليل على ظرفيّته حيث جعلوه خبراً لا حالاً، إذْ لا يجوز: زيد جالساً. وقيل: إنه في زيد وحده منصوب بفعلٍ مُضْمَر، أي وَحِد وَحْدَهُ، كما قالوا: زيدٌ إقْبالاً وإدْباراً أي: يُقْبِل، ويُدْبِر.

[صاحب الحال]

(ص): مسألة: لا يجيء من نكرة غالباً إلاّ بمسوّغ ابتداءً. قال أبو حيّان: ودونه قياساً. وقيل: يختصّ بالوصف. وشرط بعضهم الوصف بوصفين ما لم يقدّم، أو يكن جملة بالواو. والأصح أنه في نحو: فيها قائماً رجلٌ من المبتدأ، لا ضمير الظّرف.

ويجيء من المضاف إليه معموله. قال الأخفش وابن مالك: أو جُزْؤهُ أو كَجُزْئِه. وبعضهم مطلقاً.

وفي مجيئه من المنادى: ثالثها يجوز مُؤَكّدة، لا مُبيّنة.

---

(١) وَحَدَ يَحِدُ، مصوب على المصدر. ويقال: وَحِدَ فلانٌ يَوْحَدُ، ويقال. وَحِدَ وَوَحُدَ: أي بقي وحده. انظر اللسان (٣/ ٤٤٩).

(٢) حكاه سيبويه عن يونس، قال: «وزعم يونس أن «وحده» بمنزلة «عنده»، وأن «خمستهم» و «الجمّاءَ الغفير» و «قَضّهم» كقولك جميعاً وعامّة، وكذلك «طُرًّا» و «قاطبةً» بمنزلة «وحده» وجعل المضاف بمنزلة كلمته فاه إلى فيّ». انظر الكتاب (١/ ٣٧٧).

(ش)· لما كانت الحالُ خبراً في المعنى، وصاحِبُها مُخْبَراً عنه أشبه المبتدأ فلم يجز مجيء الحال من النكرة غالِباً إلاّ بمسوّغ من مسوّغات الابتداء بها. ومن النّادر قولهم: «عليه مائة بِيضاً»، و «فيها رجلٌ قائماً». واختار أبو حيّان: مجيء الحال من النكرة بلا مسوّغ كثيراً قياساً، ونَقَلهُ عن سيبويه، وإن كان دون الإتباع في القوّة.

ومن المسوّغات: النّفي كقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعۡلُومٌ﴾ [الحِجْر: ٤].

والنهي نحو:

٩٣٢ ـ لا يَـرْكَنَـنْ أحَـدٌ إلـى الإحْجـامِ يَـوْمَ الـوَغَـى مُتَخَـوِّفـاً لِحِمـامِ(١)

والاستفهام نحو:

٩٣٣ ـ يـا صَـاحِ هَـلْ حُـمَّ عَيْـشٌ باقِيـاً فَتَـرى(٢)

والوصْفُ نحو: ﴿فِيهَا يُفۡرَقُ كُلُّ أَمۡرٍ حَكِيمٍ أَمۡرًا﴾ [الدخان: ٤ ـ ٥]. وبالآية رُدَّ على مَنْ قال: إنه لا يجوز إلاّ أنْ تكون النّكرةُ موصوفةً بوصفين.

والإضافة: نحو: ﴿فِيٓ أَرۡبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَآءً﴾ [فصّلت: ١٠]، ﴿وَحَشَرۡنَا عَلَيۡهِمۡ كُلَّ شَيۡءٍ قُبُلًا﴾ [الأنعام: ١١١].

والعمل نحو: مررت بضاربٍ هِنْداً قائِماً. وقيل: لا يجوز في غير الموصوف إلا سماعاً.

فإنْ قدّم الحال على صاحبه النّكرة جاز، وإنْ لم يكن له مسوّغ تخلّصاً من تَقَدّم الوصف نحو: هذا قائِماً رجلٌ.

وكذا إن كان جملةً مقرونةً بالواو نحن: ﴿أَوۡ كَٱلَّذِي مَرَّ عَلَىٰ قَرۡيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا﴾ [البقرة: ٢٥٩].

---

(١) البيت من الكامل، وهو لقطري بن الفجاءة في ديوانه (ص ١٧١) وخزانة الأدب (١٠/١٦٣) والدرر (٤/٥) وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ١٣٦) وشرح ابن عقيل (ص ٣٣٠) وشرح عمدة الحافظ (ص ٤٢٣) والمقاصد النحوية (٣/ ١٥٠). وبلا نسة في أوضح المسالك (٢/ ٣١٤) وشرح الأشموني (١/ ٢٤٧) وشرح التصريح (١/ ٣٧٧)

(٢) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

لنفسك العذر في إبعادها الأملا

وهو لرحل من طيىء في الدرر اللوامع (٤/ ٦) وشرح التصريح (١/ ٣٧٧) وشرح عمدة الحافظ (ص ٤٢٣) والمقاصد النحوية (٣/ ١٥٣) وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢/ ٣١٦) وشرح الأشموني (١/ ٢٤٧) وشرح ابن عقيل (ص ٣٢٩)

٩٣٤ ـ مَضَـى زَمَـنٌ والنَّـاسُ يَسْتَشْفِعُـون بـي[١]

وظاهر كلام سيبويه: أنّ صاحب الحال في نحو: «فيها قائماً رجلٌ» هو المبتدأ[٢]، وصححه ابن مالك.

وذهب قومٌ: إلى أن صاحبه الضّمير المستكِنّ في الخبر بناءً على أنّه لا يكون إلاّ من الفاعل والمفعول.

وزعم ابن خروف: أنّ الخبر إذا كان ظرفاً، أو مجروراً لا ضمير فيه عند سيبويه والفرّاء إلاّ إذا تأخر، وأمّا إذا تقدّم فلا ضمير فيه، لأنه لو كان لجاز أن يؤكد، ويعطف عليه، ويبدل منه، كما يفعل ذلك مع المتأخّر.

وحقّ صاحب الحال ألاّ يكون مجروراً بالإضافة، كما لا يكون صاحب الخبر، لأنّ المضاف إليه مُكَمِّلٌ للمضاف، وواقعٌ منه موقع التنوين.

فإن كان المضاف بمعنى الفعل حَسُنَ جَعْلُ المضاف إليه صاحِبَ حال، لأنه في المعنى فاعل أو مفعول نحو: ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾ [يونس: ٤]. وعَرَفْتُ قِيامَ زيدٍ مُسْرِعاً.

وجوّز بعض البصريين، وصاحب «البسيط» مجيء الحال من المضاف إليه مُطْلقاً، وخرّجوا عليه: ﴿أَنَّ دَابِرَ هَٰؤُلَآءِ مَقْطُوعٌ مُّصْبِحِينَ﴾ [الحِجْر: ٦٦]، وقوله:

٩٣٥ ـ حَلَـقُ الحـديـد مُضَـاعَفـاً يَتَلَهَّـبُ[٣]

---

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

فهل إلى ليلى الغداةَ شفيعُ

وهو لمجنون ليلى في ديوانه (ص ١٥١) والدرر (٤/ ٧) وسمط اللآلي (ص ١٣٣) وشرح شواهد المغني (٢/ ٨٤١). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٦/ ١٣٥) ومغني اللبيب (٢/ ٤٣٢).

(٢) قال سيبويه في الكتاب (٢/ ١٢٢): «هذا باب ما ينتصب لأنه قبيح أن يوصف بما بعده ويبنى على ما قبله: وذلك قولك: هذا قائماً رجلٌ، وفيها قائماً رجلٌ، لما لم يجز أن توصف الصفة بالاسم وقبح أن تقول: فيها قائمٌ، فتضع الصفة موضع الاسم، كما قبح: مررتُ بقائمٍ وأتاني قائمٌ؛ جعلتَ القائم حالاً وكان المبنيّ على الكلام الأول ما بعده. ولو حَسُن أن تقول: فيها قائمٌ، لجاز: فيها قائم رجلٌ، لا على الصفة؛ ولكنه كأنه لما قال: فيها قائمٌ، قيل له: من هو؟ وما هو؟ فقال: رجلٌ أو عبدُ اللّه. وقد يجوز على ضعفه»

(٣) عجز بيت من الكامل، وصدره:

عَوْذٌ وبُهْثَةُ حاشدون عليهمُ

وهو لزيد الفوارس في خزانة الأدب (٣/ ١٧٣، ١٧٥) والدرر (٤/ ٧). وبلا نسبة في تذكرة النحاة (ص ٥١٨) وخزانة الأدب (٧/ ٥).

وجوّزه الأخفش وابن مالك إن كان المضافُ جُزْأً ما أضيف إليه، أو مِثْل جُزْئِهِ نحو: ﴿مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا﴾ [الحجْر: ٤٧]. ﴿مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾ [النساء: ١٢٥]. لأنه لو استغني به عن المضاف، وقيل: ونَزَعْنَا ما فيهم إخْواناً، واتّبعَ إبراهِيمَ حَنيفاً لصحّ.

وردّه أبو حيان وقال: إن النصب في «إخواناً» على المَدْح، و «حَنيفاً» حال من «مِلّة» بمعنى دِينٍ، أو من الضمير في «اتّبعْ». قال: وإنما لم يجز الحال من المضاف إليه لما تقرّر من أنّ العامل في الحال هو العامل في صاحبها، وعامِل المضاف إليه اللام، أو الإضافة وكلاهما لا يصلح أن يعمل في الحال.

وفي مجيء الحال من المنادى مذاهب.

[تقديم الحال على صاحبه]

(ص): ويقدّم على صاحبه، لا مجرور بإضافة، وقيل: إلاّ بوصف ولا منصوب بكأنّ، وليت، ولَعَلّ، وفعل تعجّب ولا ضمير متّصل بصلة أل أو حَرْف. ويجب إن أُضيف لضمير ملابسه. قيل: أو قُرِن بإلاّ. ومنعه البصريون على مجرور بغير زائد. وثالثها: إلا الضّمير والفعليّة. والكوفية على ظاهر مرفوع آخر رافعه. ومنصوب. وقيل: إلاّ الفعليّة.

(ش): الأصل في الحال التأخير عن صاحبها كالخبر. ويجوز تقديمها عليه، كما يجوز فيه سواء كان مرفوعاً كقوله:

٩٣٦ ـ فَسَقَى دِيَارَك غَيْرَ مُفْسِدِها صَوْبُ الغَمَامِ، وديمةٌ تَهْمِي[1]

أم منصوباً كقوله:

٩٣٧ ـ وَصَلْت ولم أَصْرِمْ مُسِبِّينَ أُسْرَتِي[2]

أم مجروراً بحرف زائد نحو: ما جاء عاقلاً من أحدٍ، وكفى مُعيناً بزيد. أو أصليٍّ نحو: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ﴾ [سبأ: ٢٨]. هذا هو الأصحّ في الجميع.

أما المجرور بالإضافة فلا يجوز تقديمُ الحال عليه: كعرفْتُ قِيامَ هندٍ مُسْرِعةً، فلا يقدّم «مسرعة» على «هند». لئلاّ يفصل بين المضاف والمضاف إليه، ولا على «قيام» الذي

---

(١) البيت من الكامل، وهو لطرفة بن العبد في ديوانه (ص ٨٨) وتخليص الشواهد (ص ٢٣١) والدرر (٤/ ٩) ومعاهد التنصيص (١/ ٣٦٢). وبلا نسبة في لسان العرب (١٥/ ٣٦٥ ـ همي).
والبيت من شواهد البيانيين على أن «غير مفسدها» تتميم للمعنى واحتراس للديار من الفساد بكثرة المطر.

(٢) الشطر من الطويل، وهو في الدرر (٤/ ٩). ولم أعثر له على قائل أو تتمة.

هو المضاف، لأن نسبة المضاف إليه من المضاف كنسبة الصِّلة من الموصول، فلا يقدّم عليه شيء من معمولاته.

وسواء كانت الإضافة محضة كالمثال، أم غير محضة نحو: هذا شارب السّويق ملتوتاً الآن أو غداً كما قال ابن هشام في «الجامع»[١]: إنه الأصحّ.

وأجاز ابن مالك في الثاني: تقديم الحال على المضاف، لأن الإضافة في نية الانفصال. كذا ذكره في «شرح التسهيل»، لكنه نقل ذلك في «شرح العُمْدة»[٢] عن بعض النحويِّين، وقال: المنع عندي أوْلى.

ومنع أكثر النحويين، منهم البصريين، تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف غير زائد، سواء كان ظاهراً أو ضميراً، فمنعوا: مررت ضاحكةً بهند، ومررت ضاحكاً بك، وتأوّلوا الآية[٣] بأن «كافّة» حال من الكاف، وعلّلوا المنع بأن تعلّق العامل بالحال ثانٍ لتعلّقه بصاحبه، فحقُّه إذا تعدّى لصاحبه بواسطة أن يتعدّى إليه بتلك الواسطة، لكن منع من ذلك خوفُ التباس الحال بالبدل، وأن فعلاً واحداً لا يتعدّى بحرف واحدٍ إلى شيئين، فجعلوا عِوَضاً من الإشراك في الواسطة التزام التأخير، وبأنّ حال المجرور بحرف شبيهٌ بحال عَمِلَ فيه حرفُ جرٍّ مضمّن معنى الاستقرار نحو: زيدٌ في الدار مُتّكِئاً، فكما لا يجوز تقديم الحال على حرف الجرّ في مثل هذا لا يقدّم عليه هنا.

وجوّز الكوفية التقديم إن كان صاحب الحال ضميراً أو ظاهراً، والحال فعل نحو: مررت تضحك بهند، ومنعوه إذا كان ظاهراً وهي اسم.

ونقل ابن الأنباري الإجماع على المنع حينئذ، وليس كذلك، فقد قال بالجواز مطلقاً: الفارسيّ، وابن كَيْسان، وابن بُرْهان، وصحّحه ابن مالك.

ومنع الكوفيون التّقديم على المرفوع الظاهر المؤخر رافِعُه، فلا يجيزون: مسرعاً قام زيد. ويجيزون: قام مسرعاً زيدٌ، لتقدم الرافع.

ومنع الكوفيّون أيضاً التّقديم على المنصوب الظاهر، سواء كان الحال اسماً، أو فعلاً، فلا يجيزون: لقيت راكبةً هنداً، ولا لقيت تركب هنداً، وعلّلوه بأنه يوهم كون الاسم مفعولاً، وما بعده بدل منه.

---

(١) لابن هشام «الجامع الصغير» و «الجامع الكبير» في النحو. وقد تقدم الكلام عليهما. راجع الفهارس العامة.

(٢) كتاب «عمدة الحافظ وعدة اللافظ» وهو مقدّمة في النحو، وشرحه؛ كلاهما لابن مالك. انظر كشف الظنون (ص ١١٦٦).

(٣) أي: ﴿ وما أرسلناك إلاّ كافّةً للناس ﴾.

وجوّزه بعضهم إذا كانت الحال فعلاً لا اسماً، لانتفاء توهُّم المفعولية، إذ لا يتسلط الفعل على الفعل تسلّط المفعول به.

وفي «شرح العمدة» لابن مالك: ومما يمتنع فيه تقديمُ الحال على صاحبها أن يكون منصوباً بكان، أو لَيت، أو لَعلّ، أو فعل تعجب، أو اتّصل بصلة «أل» نحو: القاصِدُك سائلاً زيدٌ. أو اتّصل بفعل موصول به حرف نحو: أعجبني أن ضربت زيداً مؤدباً، ولم يتعرض لذلك في «التسهيل».

وقد يعرض للحال ما يوجب تقديمها على صاحبها كإضافته إلى ضمير ملابسها نحو: جاء زائراً هندٌ أخوها، وجاء منقاداً لعمرو صاحبه.

وجَعَل قَوْمٌ من ذلك اقْتِرانَ صاحبِ الحال بإلاّ نحو: ما قَدِمَ مُسْرعاً إلاّ زيدٌ.

[تقديم الحال على عامله]

(ص): وعلى عامله. وثالثها يمنع في نحو: راكباً زيدٌ جاء. ورابعها: إن كانت من ظاهر. وفي المؤكدة خلاف المصدر. ويمتنع إن كان العامل فعلاً غير متصرف، أو صلة لأل، أو حرفاً أو مصدراً. قال ابن مالك: أو نعتاً، أو أفعل تفضيل، أو اتصل بلام ابتداء، أو قسم، أو أفهم تشبيهاً خِلافاً للكسائي. أو ضُمِّن معنى الفعل، لا حروفه، كإشارةٍ، وتنبيهٍ، وتمنٍّ، وتَرَجٍّ أو قرن الحال بالواو. وثالثها: يجوز إن كان فعلاً.

(ش): في تقديم الحال على عاملها مذاهب:

أحدها: المنع مطلقاً، وعليه الجَرْمِيّ تشبيهاً بالتمييز.

والثاني: الجواز مطلقاً إلاّ ما يأتي استثناؤه، وهو الأصحّ، وعليه الجمهور قياساً على المفعول به، والظّرْف.

والفرق بينه وبين التمييز أن الحال يقتضيها الفعل بوجْهٍ، فقدّمت كما تُقدَّمُ سائر الفضلات، وقد ورد به السّماع، قال تعالى: ﴿خُشَّعًا أَبْصَٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ﴾ [القمر: ٧].

وسواء كانت الحال مصدراً أم غيره، مؤكّدة أم غير مؤكدة. وفي المؤكّدة خلاف كالخلاف في المصدر المؤكّدة.

ومنع الأخفش: راكباً زيدٌ جاء، لبعدها عن العامل، وهذا هو المذهب الثّالث.

والرّابع: وعليه الكوفيّون: إن كانت الحال من مرفوع ظاهر تأخّرت وتوسّطت، والرافع قبلها، ولم يتقدم على الرافع والمرفوع معاً، فلا يجوز: راكباً جاء زيدٌ، لأنها عندهم في معنى الشّرط فيؤول إلى تقديم المضمر على الظّاهر لفظاً وَرُتْبَةً.

وإن كانت من مرفوع مُضْمَرٍ جاز تأخيرُها، وتوسيطُها، وتقديمُها على الرّافع والمرفوع معاً نحو: قائماً في الدّار أنت، وراكباً جئت. وإن كانت من منصوب ظاهر، أو مجرورٍ ظاهر لم يجز تقديمها كالمرفوع ولا توسّطها حذراً من توهّم المفعول. أو مضمر جاز التّقديم نحو: ضاحِكاً لقيتني هند، وضاحِكاً مرّت بي هند.

وعلى الأصح يستثنى صُوَر لا يجوز فيها التقديم:

منها: أن يكون العامِلُ فعلاً غير متصرف نحو: ما أحسنَ هنداً متجرّدةً، فلا يقال: متجرّدةً ما أحسن هنداً. أو صفة غير مَحْضَة.

أو صلة لأل نحوِ: الجائي مسرعاً زيد، فلا يجوز المسرعاً جاءني زيدٌ بخلاف صلة غيرها، فيقال: مَن الّذي خائِفاً جاء.

أو صلةً لحرف مصدريّ نحو: يعجبني أنْ يقومَ زيدٌ مسرعاً، فلا يجوز أنْ مُسْرعاً يقوم زيد.

أو مصدراً نحو: يعجبني ركوبُ الفرَس مُسْرجاً. أو نعتاً نحو: مررت برجل ذاهبةٍ فَرَسُهُ مكسوراً سَرْجُها، فلا يقال: برجلٍ مكسوراً سَرْجُها ذاهبةٍ فَرسُهُ، كذا قاله ابن مالك.

وقال أبو حيّان: إنه غفلةٌ منه، ونصوص النّحويين على جواز تقديم معمول النّعت عليه من مفعول به، وحالٍ، وظرفٍ، ومصدرٍ ونحوها، وإنما منعوا تقديمَ المعمول على المنعوت، لا على النعت العامل فيه، فيجوز في: مررت برجل يركب الفَرَس مُسْرجاً: مررت برجل مسرجاً يركب الفرس، ولا يجوز: مررت مسرجاً برجل يركب الفرس. قال: وأمّا المثال الذي ذكره فلم يمتنع فيه تقديم: «مكسوراً سَرْجُها» من جهة أنّ العامل في «مكسوراً» النّعت بل من جهة تقديم المضمر على ما يفسّره.

وقد نصّ النّحويون على منع تقديم المضمر في هذه المسألة، وما أشبهها، وأنه مما يلزم فيه تأخير الحال، إذ ليس من المواضع التي يفسّر فيها المضمر ما بعده.

ومن الصُّور المستثناة: أن يكون العامل أفعل التّفضيل نحو: زيدٌ أَكْفَاهُمْ ناصِراً، لانحطاطه عن درجة اسم الفاعل، والصفة المشبهة، فأشبه الجوامد.

أو متّصلاً بلام الابتداء، أو لام القسم نحو: لأصْبِرُ مُحْتَسِباً، واللّهِ لأقومَنَّ طائعاً.

أو مفهم تشبيه نحو: زيدٌ مثلك شجاعاً، وزيدٌ زهير شعراً، وزيدٌ الشّمسُ طالعةً. والمنع في هذه الصورة مذهب البصريين.

وأجاز الكسائي التقديم، فقال: زيد شجاعاً مثلك، وزيدٌ طالعةً الشمسُ.

ومنها: أن يكون العامل غير فعل، ولا وصف فيه معنى الفعل وحروفه، وهو الجامد المتضمن معنى مشتق كـ «أمّا» في مثل: أمّا علماً فعالمٌ أو اسم الإشارة «وحروف» التّنبيه

نحو: هذا زيدٌ قائماً، يجوز كون العامل في الحال حرف التنبيه، وأن يكون الإشارة، فعلى تقدير الأول يجوز ها قائماً ذا زيدٌ، ولا يجوز على تقدير الثاني.

وكحرف التمني، وهو ليت، والترجّي، وهو لعلّ.

ومنها: أن يكون الحال جملةً معها الواو، نحو: جاء زيد والشَّمسُ طالعةٌ، فلا يجوز: والشّمس طالعةٌ جاء زيدٌ، وأجازه الكسائي والفرّاء، وهشام مطلقاً. وأجازه بعضهم إذا كان العاملُ فعلاً.

[إذا كان عاملُ الحال «أَفْعَلَ التفضيل»]

(ص): **واغتفر، بل وجب على الأصحّ توسّط أفعل بين حالين، وإنما يجيئان معه لمختلفَيْ حالٍ، أو ذات، والأصحّ أنه يعمل فيهما.**

(ش): كان القياس إذا كان العامل أفعل التفضيل، واقتضى حالين أن يتأخر الحالان عنه، لأنه إذا كان يقتضي حالاً واحدة وجب تأخيرها عنه.

ولا ينتصب مع أفعل التفضيل إلاّ المختلف الذات مختلف الحالين نحو: زيدٌ مفرداً أنفعُ من عمرو مُعاناً، أو مُتّفِقا الحال نحو: زيدٌ مفرداً أنفع من عمرو مفرداً.

أوْ إلاّ المُتّحد الذّات، مُخْتَلِف الحَالَيْن نحو: هذا بُسْراً أطيبُ منه رُطَباً، وزيد قائِماً أخطبُ منه قاعِداً.

واخْتُلِف في العامل في هذين الحالين، فالأصحّ أنه أفعل التّفضيل فـ «بُسْراً» حال من الضّمير المستكنّ في «أطْيَب»، و «رُطباً» حال من ضمير «منه» والعامل فيهما «أطْيَب».

وذهب المبرّد وطائفة: إلى أنّهما منصوبان على إضمار كان التّامّة صلة لـ «إذْ» في الماضي، و «إذا» في المستقبل، وهما حالان من ضميرهما. وقيل: على إضمار «كان»، و «يكون» النّاقصة.

وعلى الحاليّة فالمسموع من كلام العرب توسّط «أفعل» بين هذين الحالين، فاقتصر الجمهور على ما سُمِع فقالوا: لا يجوز تأخيرُهُما عن أفعل، ولا تقديمهما عليه، لأن القياس في أصل هذه المسألة المنع، لولا أنّ السّماع ورد بها، إذ لا يعهد نصب «أفعل» فضلتين بدليل أنه لا ينصب مفعولين، فلمّا وردت أجريت كما سمعت.

ووجّهَه الزّجّاج: بأنهم أرادوا أن يَفْصِلُوا بين المُفَضّل والمُفَضل عليه، لئلا يقع الالتباس، ولا يعلم أيّهما المفضّل، فلذا قدم المُفَضّل، وأُخِّر المفضل عليه.

وأجاز بعض المغاربة تأخيرَ الحالين عن «أفعل» بشرط أن يليه الحال الأولى مفصولة

عنه من الثانية فيقال: هذا أطيب بسراً منه رُطباً. وزيدٌ أشجع أعزلَ من عمرو ذا سلاح.

قال أبو حيان: وهذا حسنٌ في القياس، لكنه يحتاج إلى سماع، أمّا التأخير على غير هذا الوجه نحو: هذا أطْيَبُ منه بسراً رطباً أو التقديم نحو: هذا بسراً منه رطباً أطيب فلا يجوز بإجماع.

[إذا كان عاملُ الحال ظرفاً أو مجروراً]

(ص): **فإنْ كان العامل ظرفاً لم يقدّم على الجملة. وثالثها: يجوز إنْ كان مثله، وفي تقدّمه عليه لا الجملة الأقوال. ورابعها: يجوز إن كانت من مضمر مرفوع. وقال ابن مالك: إن كانت مثله قِوَى وإلاّ ضعف، فإن تأخّر المبتدأ جاز اتّفاقاً.**

(ش): إذا كان عامل الحال ظرفاً أو مجروراً، ففي جواز تقديم الحال على الجملة التي منها الظرف والمجرور أقوال:

أحدها، وهو الأصحّ: المنع مطلقاً، وحكى فيه ابن طاهر الاتّفاق، فلا يقال: قائِماً في الدّار زيدٌ.

والثّاني: الجواز، وعليه الأخفش.

والثّالث: وعليه ابن بُرهان التفصيل بين أن يكون الحال أيضاً ظرفاً أو حرف جرّ، فيجوز تقديمها نحو: ﴿هُنَالِكَ ٱلْوَلَٰيَةُ لِلَّهِ ٱلْحَقِّ﴾ [الكهف: ٤٤]. فـ «هنالك» ظرف مكان، وهو حال من ضمير «لله» الذي هو خبر «الولاية»، والمنع في غير ذلك.

وفي توسّطه بأن يقدم على العامل دون المبتدأ أقوال؛ **أحدها**: الجواز مطلقاً، وصحّحه ابن مالك نحو: زيدٌ متَّكِئاً في الدّار، وزيد عند هند في بستانها.

والثّاني: المنع مطلقاً، لضعف العامل، وعليه الجمهور، وصحّحه أبو حيّان. ورُدّ بالسماع قال تعالى: ﴿وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّاتٍ بِيَمِينِهِۦ﴾[1] [الزمر: ٦٧].

والثّالث: الجواز إذا كانت من مضمر مرفوع نحو: أنت قائماً في الدّار. والمنع إنْ كانت من ظاهر، وعليه الكوفيّون.

واختار ابن مالك: أنه إن كانت الحال اسماً صريحاً ضعف التّوسّط، أو ظرفاً أو مجروراً جاز التوسط بقوّة.

ومحلّ الخلاف ما إذا تقدّم المبتدأ، وتأخّر الخبر، فإن تأخر المبتدأ وتقدّم الخبر جاز

---

(١) قراءة «مطويّاتٍ» بالنصب، هي قراءة عيسى والجحدري انظر البحر المحيط (٧/ ٤٢٢).

توسّط الحال بينهما بلا خلاف نحو: في الدّار عندك زيدٌ، وفي الدار قائماً زيدٌ.

[جواز جعل ما صلح للخبرية حالاً]

(ص): **وإنْ وقع ظرف واسم يصلحان للخبرية، فإن تقدّم الظرف اختبر حاليّة الاسم، وإلا فخبريّته. وقال المبرّد: لا فرق. فإن تكرّر مطلقاً رجّحت الحاليّة، وأوجبها الكوفيّة. فإن كان ناقصاً فالخبريّة مطلقاً خلافاً لهم، أو تام وناقص، وبُدىء بأيِّهما جازا على الأصحّ.**

(ش): إذا ذكر مع المبتدأ اسمٌ وظرفٌ أو مجرور، وكلاهما صالحان للخبريّة بأن حَسُنَ السّكوت عليه جاز جعل كل منهما حالاً، والآخر خبراً بلا خلاف، لكن إن تقدّم الظرف أو المجرور على الاسم اختير عند سيبويه والكوفيّين حاليّة الاسم، وخبريّة الظرف نحو: فيها زيد قائماً، لأنه من حيث تقديمه الأولى به أن يكون عُمْدة، لا فضلة، فإن لم يقدّم اختير عندهم خبريّة الاسم نحو: زيدٌ في الدّار قائمٌ. وقال المبرّد: التقديم والتأخير في هذا واحد.

فإن كرّر الظرف أو المجرور جاز الوجهان أيضاً. وحكم برُجحان الاسم تقدّم الظّرف أو تأخّر لنزول القرآن به، قال تعالى: ﴿ ۞ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُواْ فَفِى ٱلْجَنَّةِ خَٰلِدِينَ فِيهَا ﴾ [هود: ١٠٨]. ﴿ فَكَانَ عَٰقِبَتَهُمَآ أَنَّهُمَا فِى ٱلنَّارِ خَٰلِدَيْنِ فِيهَا ﴾ [الحشر: ١٧].

وادّعى الكوفيّون: أن النّصب مع التكرار لازم، لأن القرآن نزل به، لا بالرّفع. وأجيب بأنه يَدُلّ على أنه أجود لا واجب، على أنه قد قُرىء في الآيتين: «خالِدون»، و «خالِدين»(١).

فإن كان الظّرف أو المجرور غَيْرَ مستغنًى به تعيّن خبريّة الاسم، وحاليّة الظرف مطلقاً، تكرّر أوْ لا نحو: فيك زيدٌ راغِبٌ، وزيدٌ راغِبٌ فيك.

وأجاز الكوفيّون: نصب «راغب» وشبهه على الحال.

وإن اجتمع ظرفان: تامٌ وناقِصٌ جاز الرّفع والنصب في الاسم سواء بدأت بالتّام نحو: إنّ عبد الله في الدار بك واثِقاً أو واثِقٌ، أو بالناقص نحو: إن فيك عبد الله في الدّار راغباً أو راغبٌ.

---

(١) قراءة «خالدون» و «خالِدين» في آية سورة هود أما آية الحشر: ﴿ **فكان عاقبتهما أنهما في النار خالِدَيْن فيها** ﴾ فقراءة الجمهور: «خالِدَيْن» حالاً؛ وقرأ عبد الله وريد بن علي والأعمش وابن أبي عبلة: «خالدان» فعلى هذا يجوز أن يكون خبر «أنّ» والظرف ملغى وإن كان قد أكّد بقوله «فيها» وذلك جائز على مذهب سيبويه، ومنع ذلك أهل الكوفة لأنه إذا أكد عندهم لا يلغى. ويجوز أن يكون «في النار» خبراً لـ «أنّ» و «خالدان» خبر ثان. انظر البحر المحيط (٨/٢٤٨).

وأوجب الكوفيّون الرفع في الصورتين، لأنك حين قدّمت ما هو من تمام الخبر، وصلته، وهو «بك» و «فيك» كأنك اخترت إخراج الاسم عن الحاليّة إلى الخبريّة.

(ص): مسألة: اختلف هل يعمل فيه غيرُ عامل صاحبه. ومَنع السّهَيْلِيّ عمل الإشارة والتنبيه. وأبو حيّان: لَيْت، ولَعَلّ. وبعضهم كان.

والأصح جواز تعدّده لمفرد وغيرهُ مُتَّفِقَيْن أوْ لا. ولا يجمعان إلاّ إن صَلُح انفراد كُلّ بالموصوف.

وقيل: يجوز في متضايفين. وفي التفريق يكون للأقرب، والمختار للأسبق، ولا يفرد بعد «إمّا» وندر بعد «لا».

(ش): فيه مسائل:

الأولى: اختلف هل يعمل في الحال غير العامل في صاحبه؟

فالجمهور: لا، كالصفة والموصوف.

وجوّزه ابن مالك بقلّة كالتمييز والمميّز، والخبر والمخبر عنه، وخرّج عليه: ﴿ إِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمۡ أُمَّةٗ وَٰحِدَةٗ ﴾ [الأنبياء: ٩٢]. فـ «أمّتكم» صاحب الحال، والعامل فيه إنّ، وفي الحال الإشارة.

الثّانية: تقدّم أن العوامل المعنويّة تعمل في الحال كإشارة ونحوها.

ومنع السّهيليّ عمل حرف التّنبيه في الحال، فقال: «ها» حرف، ومعنى الحروف لا يعمل في الظّروف والأحوال.

قال: ولا يَصِحّ أن يعمل فيه اسم الإشارة، لأنّهُ غير مشتق من لفظ الإشارة، ولا من غيرها، وإنما هو كالمضمر، ولا يعمل «هو»، ولا «أنت» بما فيه من معنى الإضمار في حال ولا ظرف.

والعامل في مثل: هذا زيد قائماً إنما هو: «انظر» مقدّرة دلّ عليها الإشارة، لأنك أشرت إلى المخاطب، لينظر.

وقال أبو حيّان: إنه قريب، لأن فيه إبقاء العمل للفعل إلاّ أن فيه تقدير عامل لم يلفظ به قطّ، ثم صرّح باختياره، واختاره أيضاً صاحب البسيط.

وقال أبو حيّان: الصحيح أيضاً أنّ «ليت» و «لعل»، وباقي الحروف لا تعمل في الحال، ولا الظرف، ولا يتعلّق بها حرف جرّ إلاّ «كان» و «كاف» التشبيه. ومنع بعضهم عمل «كان» أيضاً في الحال، نقله صاحب البسيط.

الثالثة: يجوز تعدّد الحال كالخبر والنعت، سواء كان صاحب الحال واحداً نحو: جاء زيدٌ راكباً مسرعاً أم متعدّداً، وسواءٌ في المتعدّد اتفق إعرابه نحو: جاء زيد وعمرو مُسْرعَيْن أم اختلف نحو: لقي زيدٌ عمراً ضاحكين، هذا هو الأصحّ، ومذهب الجمهور.

وزعم جماعة منهم الفارسيّ وابن عُصْفور: أنّ الفعل الواحد لا ينصب أكثر من حال واحد لصاحب واحد قياساً على الظرف، واستثني أفعل التفضيل، فإنه يعمل في حالين كما تقدّم، وخرّجوا المنصوب ثانياً على أنه صفة للحال، أو حال من الضّمير المستكنّ فيه. ونسب أبو حيّان هذا القول إلى كثير من المحقّقين.

وعلى الأول لا يجمع الحالان حتى يصلح انفراد كُلّ وصفٍ بالموصوف، فإن اختلفا في هذا المعنى لم يجمعا.

وأجاز الكسائي وهشام: أن تجيء الحال مجموعة من مضاف، ومضاف إليه نحو: لَقيتُ صاحبَ الناقة طَلِيحَيْن[1]، على أنَّ طَلِيحَيْن حال من الصّاحب والنّاقة.

وتخريجه عندنا على أنه حال من صاحب النّاقة ومن المعطوف المقدّر، أي والناقة، لأن الحال كالخبر، والمضاف إليه لم يقصد الإخبار عنه، إنما الإخبار عن المضاف[2].

وإن تعدّد ذو الحال، وتفرّق الحالان نحو: لقيت زيداً مُصْعِداً مُنْحَدِراً حمل الحال الأوّل على الاسم الثاني، لأنه يليه، والحال الثاني على الاسم الأول، فـ «مُصْعِداً» لزيد و «منحدراً» للتاء، كذا قالوه. ووجّهوه بأن فيه اتّصال أحد الحالين بصاحبه، وعوْد ما فيه من ضمير إلى أقرب مذكور، واغتفر انتقال الثّاني، وعود ضميره على الأبعد، إذ لا يستطاع غير

---

(١) طَلِحَ البعير يطلحُ طَلْحاً: إذا أعيا وكلّ، والطَّلْح والطلاحة: الإعياء والسقوط من السفر. ويقال: بعير طَلْح وطَليح وطِلْح وطالح (لسان العرب ٢/ ٥٣١)

(٢) قال في اللسان (٢/ ٥٣١): «ومن كلام العرب: راكبُ الناقة طليحان؛ أي والناقة، ولكنه حذف المعطوف لأمرين. أحدهما تقدّم ذكر الناقة، والشيء إذا تقدم دلّ على ما هو مثله؛ ومثلُه من حذف المعطوف قول الله عز وجل: فقلنا أضرب بعصاك الحجر فانفجرت منه؛ أي فضرب فانفجرت، فحذف فضرب، وهو معطوف على قوله: فقلنا وكذلك قول التغلبيّ:

إذا ما الماء خالطها سخينا

أي فشربناها سخيناً فإن قلت: فهلاّ كان التقدير على حذف المعطوف عليه أي الناقةَ وراكب الناقة طليحان؟ قيل لبعد ذلك من وجهين: أحدهما أن الحذف اتّساع، والاتساع بابه آخرُ الكلام وأوسطُه لا صدره وأوله، ألا ترى أن من اتسع بزيادة كان حشواً أو آخراً لا يجيز زيادتها أولاً. والآخر أنه لو كان تقديره: الناقة وراكب الناقة طليحان؛ لكان قد حذف حرف العطف وبقاء المعطوف به، وهذا شاذ، إنما حكى منه أبو عثمان أكلت خبزاً سمكاً تمراً. والآخر أن يكون الكلام محمولاً على حذف المضاف، أي راكب الناقة أحد طليحين، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه».

ذلك. ويجوز عكس هذا مع أمن اللبس، فإن خيف تعيّن المذكور أولاً.

وفي «التّمهيد»[١] العرب تجعل ما تقدّم من الحالين للفاعل الذي هو متقدّم، وما تأخّر للمفعول، ولو جعلت الآخر للأول لجاز ما لم يلبس. قال أبو حيّان: وهذا الذي ذكره صاحب «التمهيد» مخالِفٌ لما قرّر غيره.

قلت: وهو المختار عندي، ومنه قوله:

٩٣٨ - خـرجْـتُ بهـا أَمْشِـي تَجُـرُّ وَرَاءَنـا   علـى أَثَـرَيْنـا ذَيْـل مِـرْطٍ مُـرحّـلِ[٢]

فـ «أمشي» لأول الاسْمَيْن، و «تجرّ» لثانيهما.

ويجب للحال إذا وقعت بعد «إمّا» أن تردف بأخرى معاداً معها إمّا «أوْ» كقوله تعالى: ﴿إِنَّا هَدَيْنَٰهُ ٱلسَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ [الإنسان: ٣]. وقول الشاعر:

٩٣٩ - وقـد شَفّنـي ألا يَـزالَ يـروعُنـي   خيـالُـك إمّـا طَـارِقـاً أو مُغـادِيـا[٣]

وإفرادها بعد «إما» ممنوع في النّثر والنظم، وبعد «لا» نادر تقول: لا راغِباً ولا رَاهِباً فتكرر.

وقد تُفْرَدُ كقوله:

٩٤٠ - قَهَـرْتُ العِـدا لا مُسْتَعِينـاً بِعُصْبَـةٍ   ولكـن بـأنْـواع الخَـدائـع والْمَكْـرِ[٤]

[أقسام الحال]

(ص): مسألة: تقع مُوطِّئةً ومؤكّدة خلافاً لقوم، إمّا لجملة من معرفتين جامدين لتعيّن، أو فَخْر، أو تعظيم، أو ضدّه، أو تصاغر أو تهديد، فعاملها مضمر. وقيل: المبتدأ. وقيل: الخبر. أو لعاملها فالأكثر مخالفته لفظاً.

زاد ابن هشام: أو لصاحبها، أو مقدّرة ومحكيّة وسببيّة.

---

(١) لعله «التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد» لابن عبد البرّ القرطبي المتوفى سنة ٣٤١ هـ.

(٢) البيت من الطويل، وهو من معلقة امرىء القيس في ديوانه (ص ١٤) وخزانة الأدب (١١/ ٤٢٧) والدرر (٤/ ١٠) وشرح التصريح (١/ ٣٨٧) وشرح شواهد الشافية (ص ٢٨٦) وشرح شواهد المغني (٢/ ٦٥٢، ٩٠١) وشرح عمدة الحافظ (ص ٤٦٢) ولسان العرب (٥/ ٢٤٦ - نير). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢/ ٣٣٩) ورصف المباني (ص ٣٣٠) وشرح شافية ابن الحاجب (٢/ ٣٣٨) ومغني اللبيب (٢/ ٥٦٤).

(٣) البيت من الطويل، وهو للأخطل في الدرر (٦/ ١٣٢) وليس في ديوانه. وبلا نسبة في الجنى الداني (ص ٥٣١) والدرر (٤/ ١٠).

(٤) تقدم برقم (٥٦٩).

(ش): للحال أقسام باعتبارات، فتنقسم بحسب قصدها لذاتها والتّوطئة بها إلى قسمين: مقصودة وهو الغالب. ومُوَطّئة، وهي الجامدة الموصوفة نحو: ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾ [مريم: ١٧]. وتقول: جاءني زيدٌ رجلاً محسناً.

وتنقسم بحسب التّبيين والتأكيد إلى قسمين:

ـ مُبَيِّنة وهو الغالب، وتسمّى مؤسّسة أيضاً، وهي التي تدلّ على معنًى لا يفهم مما قبلها.

ـ ومؤكدة: وهي التي يستفاد معناها بدونها.

وإثباتها مذهب الجمهور. وذهب المبرّد والفرّاء، والسّهيليّ: إلى إنكارها، وقالوا: لا تكون الحال إلا مبيِّنة، إذ لا يخلو من تجديد فائدةٍ ما عند ذكرها. وعلى إثباتها هي ثلاثة أنواع:

ـ مؤكّدة لمضمون الجملة، وشرط الجملة كون جزئيها معرفتين، لأن التأكيد إنما يكون للمعارف وكونهما جامدين لا مشتقّين، ولا في حكمهما.

وفائدتها: إما بيان تعيّن نحو: زيد أخوك معلوماً. نحو:

٩٤١ ـ أنا ابنُ دَارةَ مَعْروفاً بهَا نَسَبي(١)

أو فخر نحو: أنا فلانٌ شجاعاً أو كريماً، أو تعظيم نحو: هو فلانٌ جليلاً مُهيباً، أو تحقير نحو: هو فلانٌ مأخوذاً مقهوراً، أو تصاغر نحو: أنا عبدك فقيراً إلى عفوك، أو وعيد نحو: أنا فلان مُتَمكناً فاتّقِ غَضَبِي.

وفي عاملها أقوال:

أحدها: أنه مضمر، تقديره إذا كان المبتدأ: «أنا أحق» أو «أعرف» أو «أعرفني»، وإذا كان غيره: «أحقه» أو «أعرفه».

الثاني: أنه المبتدأ مضمّناً معنى التّنبيه، وعليه ابن خَرُوف.

الثالث: أنه الخبر مُؤولاً بمسمّى، وعليه الزّجّاج، ولظهور تكلّف القولين كان الرّاجح الأول.

---

(١) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

وهل بدارةَ يا للناس من عارِ

وهو لسالم بن دارة في خزانة الأدب (١/٤٦٨، ٢/١٤٥، ٣/٢٦٥، ٢٦٦) والخصائص (٢/٢٦٨، ٣١٧، ٣٤٠، ٣/٦٠) والدرر (٤/١١) وشرح أبيات سيبويه (١/٥٤٧) وشرح المفصل (٢/٦٤) والكتاب (٢/٧٩) والمقاصد النحوية (٣/١٨٦). وبلا نسبة في شرح الأشموني (١/٢٥٥) وشرح شذور الذهب (ص ٣٢٠) وشرح ابن عقيل (ص ٣٣٨).

ـ مؤكدة لعاملها: وهي التي يستفاد معناها من صريح لفظ عاملها. فالأكثر أن تخالفه لفظاً نحو: ﴿وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ﴾ [التوبة: ٢٥]. ﴿وَيَوْمَ يُبْعَثُ حَيًّا﴾ [مريم: ١٥]. ﴿فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا﴾ [النمل: ١٩]. ﴿وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ [البقرة: ٦٠]. وقد توافقه نحو: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾ [النساء: ٧٩]. ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومُ مُسَخَّرَاتٌ بِأَمْرِهِ﴾[1] [النّحل: ١٢].

قال ابن هشام في المغني: ومؤكدة لصاحبها، وأهملها النّحويون نحو: جاء القومُ طرّاً، وفسّرها في «شرح الشذور»[2]: بأنها التي يستفاد معناها من صريح لفظ صاحبها.

وتنقسم بحسب الزّمان إلى ثلاثة:

مقارنة: وهو الغالب نحو: ﴿وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾ [هود: ٧٢].

ومقدّرة: وهي المستقبلة: كمررتُ برجلٍ معه صَقرٌ صائِداً به غداً، أي مقدراً ذلك، ومنه: ﴿فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ﴾[3] [الزمر: ٧٣].

ومحكيّة: وهي الماضية نحو: جاء زيد أمسِ راكباً.

وتنقسم بحسب حصول معناها إلى صاحبها وعدمه إلى قسمين:

حقيقية وهي الغالب. وسبَبِيّة كالنعت السَّبَبِيّ نحو: مررت بالدّار قائِماً ساكنها.

[وقوع الحال جملة]

(ص): مسألة: تقع جملة خبريّةً غير ذات استقبال، وشرطيّة خلافاً للمطرّزي، ففي

---

(١) قال أبو حيان في البحر المحيط (٥/ ٤٦٥): «قرأ الجمهور «والشمسَ» وما بعده منصوباً. وانتصب «مسخراتٍ» على أنها حال مؤكدة إن كان «مسخراتٍ» اسم مفعول، وهو إعراب الجمهور، وقال الزمخشري: ويجوز أن يكون المعنى أنه سخرها أنواعاً من التسخير، جمع «مسخر» بمعنى «تسخير» من قولك: سخّره الله مسخراً، كقولك: سرحه مسرحاً، كأنه قيل: وسخّرها لكم تسخيرات بأمره انتهى.
وقرأ ابن عامر: «والشمسُ» وما بعده بالرفع على الابتداء والخبر، وحفص. «والنجومُ مسخراتٌ» برفعهما. وهاتان القراءتان يبعدان قول الزمخشري إن «مسخرات» بمعنى «تسخيرات». وقرأ ابن مسعود والأعمش وابن مصرف: «والرياح مسخرات» في موضع «والنجوم» وهي مخالفة لسواد المصحف. والظاهر في قراءة نصب الجمع أن «والنجوم» معطوف على ما قبله. وقال الأخفش: «والنجوم» منصوب على إضمار فعل تقديره. وجعل النجوم مسخرات، فأضمر الفعل، وعلى هذا الإعراب لا تكون «مسخرات» حالاً مؤكدة بل مفعولاً ثانياً لـ «جعل» إن كان «جعل» المقدرة بمعنى: صيّر، وحالاً مبنية إن كان بمعنى: «خلق».

(٢) انظر شرح شذور الذهب (ص ٢٤٦)

(٣) في الأصل «ادخلوها» بدون الفاء؛ وأثبتنا نصّ الآية «فادخلوها».

لزومها الواو خُلْف. وجوّز الفرّاءُ: الأمر. والأمين المحليّ[١] النّهي. فإن كانت مؤكّدة، أو معطوفةً على حال أو صُدِّرت بمضارع مثبت أو مَنْفِيٍّ بـ «لا»، أو ماضٍ تالٍ إلاّ أو مَتْلُوٍّ بأو. قيل: أو ذات خبر مشتق تقدّم لزمها ضمير صاحبها.

وخلت من الواو غالباً، وإلا فهما أو أحدهما. واجتماعهما في اسميّة وذات لَبْسٍ أكثر من الضّمير فقط. وقيل: حَتْمٌ. وقد تخلو عنهما فيقدّر.

وقال ابن جنّيّ: لا تغني عنه الواو أصْلاً، وتجب في مضارع بقد. قيل: وبِلَمْ الواو، وفي ماض مُثْبَتٍ مُتَصرِّفٍ عارٍ من الضّمير قد، وكذا: معه، فإن فقدت قدّرت في الأصح، وليست الواو عاطفةً ولا أصلها العطف في الأصح.

(ش): تقع الحالُ جملة خبريّةً خاليةً من دليل استقبال أو تعجّب، فلا تقع جملةً طَلَبِيّةً، ولا تعجُّبيّة، ولا ذات السِّين، أو «سوف» أو «لن» أو «لا».

وجوّز الفرّاءُ وقوع جملة الأمر تمسّكاً بنحو: «وجدت الناس: أخبر تَقْلَهْ»[٢]. وأجيب بأنه على تقدير مقولاً فيهم.

وجوّز الأمين المَحَلّي: وقُوعَ جملة النّهي نحو:

٩٤٢ ـ اطْلُـــبْ ولا تَضْجَـــرَ مِـنْ مَطْلَـــبِ[٣]

وَرُدّ بأن الواو عاطفة.

---

(١) هو أبو بكر أمين الدين محمد بن علي بن موسى بن عبد الرحمن الأنصاري الخزرجي المحلي، من أهل المحلّة بمصر. نحوي، عروضي، ناظم، من أهل القاهرة ولد سنة ٦٠٠ هـ، وتوفي سنة ٦٧٣ هـ من تصانيفه: مفتاح الإعراب، أرجوزة العنوان في معرفة الأوزان، مختصر طبقات النحاة للزبيدي، وتذكرة جمع فيها أشعار المحدثين. انظر ترجمته في بغية الوعاة (ص ٨٢) ومفتاح السعادة لطاش كبري زاده (١/ ١٧٥) وحسن المحاضرة (١/ ٣٧٠) وكشف الظنون (ص ٦٣، ٣٨٥، ١٠٥١).

(٢) «وجدت الناس اخبر تقله» حديث نبويّ رواه الزبيدي في إتحاف السادة المتقين (٦/ ٣٥٧) والعجلوني في كشف الخفا (٢/ ٤٦٤). وذكره في اللسان (مادة خبر) ونسبه إلى أبي الدرداء. وقوله «اخبر تقله» جرى مجرى الأمثال، قال أبو هلال العسكري في جمهرة الأمثال (١/ ٨٩): «اخبر، لفظه لفظ الأمر ومعناه الخبر، يقول: إذا خبرتهم قليتهم» قال: «والمثل لأبي الدرداء فيما رعم بعضهم، وروي عن النبي ﷺ أيضاً» قال: «والهاء في تقله مثلها في قولهم. يا زيد امْشِهْ ويا امرؤ اسْتَوِهْ، وتدخل لبيان الحركة والقِلَى البغض».

(٣) صدر بيت من السريع، وعجزه:

فآفةُ الطالب أن يضجرا

وهو لبعض المولّدين في الدرر (٤/ ١٢) وشرح التصريح (١/ ٣٨٩) والمقاصد النحوية (٣/ ٢١٧). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢/ ٣٤٧) وشرح الأشموني (١/ ٢٥٦) ومغني اللبيب (٢/ ٣٩٨).

ومن الخبريّة الشّرطيّةُ فتقع حالاً خلافاً للمطرّزي نحو: أفعل هذا إن جاء زيدٌ، فقيل: بلزوم الواو. وقيل: لا تلزم، وعليه ابن جنّيّ.

والجملة الواقعة حالاً، إمّا ابتدائيّة نحو: ﴿ٱهْبِطُوا۟ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾ [البقرة: ٣٦]. ﴿خَرَجُوا۟ مِن دِيَـٰرِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ﴾ [البقرة: ٢٤٣].

٩٤٣ ـ نَظَرْتُ إلَيْهَا والنُّجوم كأنّها مصابيحُ رُهْبانٍ تُشَبُّ لِقُفّالِ(١)

﴿وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ لَكَـٰرِهُونَ﴾ [الأنفال: ٥]. ﴿وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٤].

أو مُصَدّرة بلا التبرئة نحو: ﴿وَٱللَّهُ يَحْكُمُ لَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِۦ﴾ [الرّعد: ٤١] أو بـ «ما» نحو:

٩٤٤ ـ فَرَأَيْتُنا مَا بَيْنَنَا مِنْ حاجِزِ(٢)

أو بإنّ نحو: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ إِلَّآ إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ﴾ [الفرقان: ٢٠].

٩٤٥ ـ ما أعْطَيَانِي وَلاَ سَأَلْتُهُمَا إلاّ وإنّي لَحَاجزي كَرَمِي(٣)

أو بكأنّ نحو: ﴿نَبَذَ فَرِيقٌ مِّنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَـٰبَ كِتَـٰبَ ٱللَّهِ وَرَآءَ ظُهُورِهِمْ كَأَنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٠١].

جاء زيدٌ وكأنه أسد.

أو بمضارع مثبت عار من «قد» نحو: ﴿وَنَذَرُهُمْ فِى طُغْيَـٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [الأنعام: ١١٠]. أو مقرون «بقد» نحو: ﴿لِمَ تُؤْذُونَنِى وَقَد تَّعْلَمُونَ﴾ [الصّف: ٥]. أو منفيّ بلا نحو: ﴿وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِٱللَّهِ﴾ [المائدة: ٨٤].

٩٤٦ ـ عَهِدْتُكَ لا تَصْبُو، وفيك شَبِيبَةٌ(٤)

---

(١) البيت من الطويل، وهو لامرىء القيس في ديوانه (ص ٣١) وخزانة الأدب (١/ ٣٢٨) والدرر (٤/ ١٣)

(٢) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

إلا المجنُّ ونصلُ أبيضَ مِقْصَلِ

وهو لعنترة بن شداد في ديوانه (ص ٢٥٨). ومقصل. ماضٍ قاطع.

(٣) البيت من المنسرح، وهو لكثير عزة في ديوانه (ص ٢٧٣) وتخليص الشواهد (ص ٣٤٤) والكتاب (٣/ ١٤٥) والمقاصد النحوية (٢/ ٣٠٨) وبلا نسبة في الدرر (٤/ ١٣) وشرح الأشموني (١/ ١٣٨) وشرح ابن عقيل (ص ١٨٠) وشرح عمدة الحافظ (ص ٢٢٧) والمقتضب (٢/ ٣٤٦).

(٤) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

فما لك بعد الشيب صَبًّا متيّما =

أو بِلَمْ نحو: ﴿فَانقَلَبُوا بِنِعْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ وَفَضْلٍ لَّمْ يَمْسَسْهُمْ سُوءٌ﴾ [آل عمران: ١٧٤].

وخال منهما نحو: ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [النساء: ٩٠]. ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَاتًا﴾ [البقرة: ٢٨]. أو بماضٍ تالٍ لـ «إلاّ» نحو: ﴿وَمَا يَأْتِيهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾ [الحِجْر: ١١] أو مَتْلُو بأو نحو:

٩٤٧ ـ كُــنْ لِلْخليــل نَصيــراً جَار أوْ عَــدلاَ[1]

لأضْرِبَنَّهُ ذَهَب أوْ مَكَثَ. قال تعالى: ﴿أُوحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ﴾ [الأنعام: ٩٣].

ولا بد للجملة الواقعة حالاً مِنْ رابط وهو ضمير صاحبها، أو الواو.

ويتعيّن الضمير في المؤكّدة كقوله:

٩٤٨ ـ خَــالِــي ابــنُ كَبْشَــةَ قَــدْ عَلِمْــت مَكَــانَــهُ[2]

وقولك: هو زيد لا شَكّ فيه، فلا يجوز الاقتصار على الواو ولا دُخولها مع الضّمير.

ويتعيّن الضّمير أيضاً في المُصدّرة بمضارعٍ مُثْبتٍ عارٍ من «قد»، أو منفيٍّ بـ «لا»، أو ماضٍ بعد «إلا» أو بعْدَه «أو» كما تقدّم.

ولا تغني عنه الواو، ولا تُجَامِعُهُ غَالِباً. وقد ورد دخولها معه في قولهم: قُمْتُ وأصُكُّ عينه. وقوله:

٩٤٩ ـ نَجَــوْتُ وأَرْهَنُهُــم مَــالِكَــا[3]

= وهو بلا نسة في أوضح المسالك (٢/ ٣٥٤) والدرر (٤/ ١٤) وشرح الأشموني (١/ ٢٥٧) وشرح التصريح (١/ ٣٩٢)

والشاهد فيه قوله: «لا تصبو» فإنه جملة من فعل وفاعل مستتر فيه وجوباً في محل نصب حال من كان المخاطب في قوله: «عهدتك»، وهذه الجملة فعلية فعلها مضارع منفيّ ولم تقترن بالواو، واكتفي فيها بالربط بالضمير، وهو الفاعل المستتر.

(١) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

ولا تشحّ عليه جاد أو بخلا

وهو بلا نسبة في الدرر (٤/ ١٤) وشرح الأشموني (١/ ٢٥٧) وشرح عمدة الحافظ (ص ٤٤٩) والمقاصد النحوية (٣/ ٢٠٢).

(٢) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

وأبو يزيد ورهطُه أعمامي

وهو لامرىء القيس في ديوانه (ص ١١٨) والدرر (٤/ ١٥).

(٣) عجز بيت من المتقارب، وصدره:

فلما خشيتُ أظافيرهم

وهو لعبد الله بن همام السلولي في إصلاح المنطق (ص ٢٣١، ٢٤٩) وخزانة الأدب (٩/ ٣٦) والدرر =

وقوله تعالى: ﴿فَٱسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَانِّ﴾ [يونس: ٨٩]. بتحفيف النون[1]، ﴿وَلَا تُسْـَٔلُ عَنْ أَصْحَٰبِ ٱلْجَحِيمِ﴾ [البقرة: ١١٩].

فأوّل على حذف المبتدأ أي: وأنا أصُكُّ، وأنا أرْهَنُهُمْ، وأنْتُما لا تَتّبعانِ، وأنت لا تسأل.

وما عدا ما ذكر من الجمل السّابقة، يجوز فيه الاقْتصار على الضّمير وعلى الواو، والجمع بينهما كما تقدّم من الأمثلة، لكن تلزم الواوُ في المضارع المثبت المقرون بقد، ولا يغني عنه الضّمير نحو: ﴿وَقَد تَّعْلَمُونَ﴾ [الصّف: ٥].

واجتماعُهما في الاسْمِيّة أكثر من الاقتصار على الضّمير. ومثلها المصدّرة بليس نحو: ﴿وَلَا تَيَمَّمُوا۟ ٱلْخَبِيثَ مِنْهُ تُنفِقُونَ وَلَسْتُم بِـَٔاخِذِيهِ﴾ [البقرة: ٢٦٧].

ومن انفراد الواو فيها قوله:

٩٥٠ ـ دهـــم الشّتـــاءُ ولَسْـــتُ أمْلِـــكُ عُـــدَّةً[2]

وذهب الفراء والزمخشريّ: إلى أنه لا يجوز انفراد الضّمير في الاسمية إلاّ نُدوراً شاذّاً بل لا بُدَّ منه ومن الواو معاً.

وذهب الأخفش: إلى أنه كان خبرُ المبتدأ فيها مُشْتَقّاً مُتَقدِّماً لم يجز دخول الواو

= (٤/ ١٥) والشعر والشعراء (٢/ ٦٥٥) ولسان العرب (١٣/ ١٨٨) ومعاهد التصيص (١/ ٢٨٥) والمقاصد النحوية (٣/ ١٩٠) وبلا نسبة في الجنى الداني (ص ١٦٤) ورصف المباني (ص ٢٠؛) وشرح الأشموني (١/ ٢٥٦) وشرح ابن عقيل (ص ٣٤٠) والمقرب (١/ ١٥٥).

وقوله: «وأرهنهم مالكاً» دخلت الواو على الجملة الواقعة حالاً وهي مصدّرة بمضارع، وهذا قليل. وقيل إنه مؤوّل بأنّ الواو في التقدير داخلة على مبتدأ، وتقديره. وأنا أرهنهم مالكاً

(١) تخفيف النون من «تتبعان» هي قراءة ابن ذكوان. وقراءة الجمهور «تتّبعانّ» بتشديد التاء والنون، وابن عباس وابن ذكوان بتخفيف التاء وشدّ النون ـ وهي قراءة أخرى لابن ذكوان ـ وقرأت فرقة بتخفيف التاء وسكون النون، وروى ذلك الأخفش الدمشقي عن أصحابه عن ابن عامر قال أبو حيان. «فأما شدّ النون فعلى أنها نون التوكيد الشديدة، لحقت فعل النهي المتصل به ضمير الاثنين وأما تحقيقها مكسورة فقيل. هي نون التوكيد الخفيفة وكسرت كما كسرت الشديدة، وقد حكى النحويون كسر النون الخفيفة في مثل هذا عن العرب، ومذهب سيبويه والكسائي أنها لا تدخل هنا الخفيفة، ويونس والفراء يريان ذلك. وقيل: النون المكسورة الخفيفة هي علامة الرفع، والفعل منفي والمراد منه النهي، أو هو خبر في موضع الحال، أي. غير متبعين، قاله الفارسي». انظر تفسير البحر المحيط (٥/ ١٨٦، ١٨٧).

(٢) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

والصبرُ في السَّبَراتِ غير مُطيعي

وهو بلا نسبة في الدرر (٤/ ١٦) وشرح عمدة الحافظ (ص ٤٦٠).

عليه، فلا يقال: جاز زيدٌ وحسنٌ وَجهُهُ.

وقال ابن مالك: وقد تخلو الاسميّة من الواو والضّمير معاً نحو: مررت بالبُرّ قَفِيزٌ بدرهم، على حدّ: السّمنُ منوَانِ بدرهم.

وقال أبو حيّان: هو على تقدير الضمير كما في المشبّه به. وكذا قال ابن هشام، وزاد أنه يقدر: إمّا الضمير كالمثال، أو الواو كقوله:

٩٥١ ـ نَصَفَ النّهارُ الماءُ غَامِرُهُ[1]

أي: والماءُ.

وذهب ابن جِنِّيّ إلى أنه لا بُدّ من تقدير الضّمير مع الواو، فإذا قلت: جاء زيدٌ والشّمْسُ طالِعةٌ فالتّقدير: طالعة وقت مجيئه. ثم حذف الضمير، ودلّت عليه الواو.

وقد يجب انفراد الضمير، ولا يجوز الإتيان بالواو معه، وذلك في الاسمية إذا عطفت على حال كراهة اجتماع حَرْفَيْ عطفٍ نحو: جاء زيدٌ ماشياً أو هو راكب، لا يجوز أو وهو راكب. قال تعالى: ﴿فَجَآءَهَا بَأْسُنَا بَيَٰتًا أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ﴾[2] [الأعراف: ٤].

قال في «البسيط»: وكذا في الاسميّة الواقعة بعد إلاّ، لأن الاتصال يحصل بإلاّ نحو: ما ضربت أحداً إلاّ عَمْرٌو خيرٌ منه.

وزعم ابن خَرُوف: أن المضارع المنفيّ بلم لا بد فيه من الواو كان ضميراً أو لم يكن. وردّ بالسّماع كالآية السابقة[3].

قال ابن مالك: والمنفي بلَمّا كالمنفي بلَمْ في القياس إلاّ أني لم أَجِدْهُ إلاّ بالواو نحو: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تُتْرَكُوا۟ وَلَمَّا يَعْلَمِ﴾ [التوبة: ١٦].

والمنفيّ بـ «ما» فيه الوجهان أيضاً نحو: جاء زيدٌ وما يضحك أو ما يضحك.

---

(١) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

ورفيقُه بالغيب لا يدري

وهو للمسيب بن علس في أدب الكاتب (ص ٣٥٩) وإصلاح المنطق (ص ٢٤١، ٢٥٠) وشرح شواهد المغني (٢/ ٨٧٨) ولسان العرب (٩/ ٣٣١ ـ نصف). وللأعشى في جمهرة اللغة (ص ١٢٦٢) وخزانة الأدب (٣/ ٢٣٣، ٢٣٥، ٢٣٦) والدرر (٤/ ١٧) وبلا نسبة في تذكرة النحاة (ص ٦٨٣) وجمهرة اللغة (ص ٨٩٣) ورصف المباني (ص ٤١٩) وسرّ صناعة الإعراب (٢/ ٦٤٢) وشرح الأشموني (١/ ٢٦٠) وشرح المفصل (٢/ ٦٥) ومغني اللبيب (٢/ ٥٠٥، ٦٣٦)

(٢) كانت في الأصل «جاءهم بأسنا»، تحريف.

(٣) هي الآية ١٧٤ من سورة آل عمران: ﴿فانقلبوا بنعمة من الله وفضل لم يمسسهم سوء﴾. انظر ص ٢٤٩.

والمنفي بـ «إنْ»: قال أبو حيان: لا أحفظه من كلام العرب، والقياس يقتضي جوازه نحو: جاء زيد إن يدري كيف الطّريق قياساً على وقوعه خبراً في حديث: «فَظَل إنْ يَدْري كَمْ صَلّى»(١).

ويجب في الماضي المثبت المتصرّف غير التالي إلاّ والمتلو بـ «أو» العاري من الضّمير قد مع الواو كقوله:

٩٥٢ ـ فجئــتُ وقــد نضــت لنوم ثيــابَهــا(٢)

فإن كان جامداً كليس، أو منفيّاً فلا نحو: جاء زيد وما طلعت الشّمس، بالواو فقط. وجاء زيد وما درى كيف جاء، بالواو والضمير. وجاء زيد ما درى كيف جاء، بالضّمير فقط وكذا التّالي إلاّ، أو المتلو «بأو».

وإن كان مثبتاً وفيه الضمير وجبت «قد» أيضاً، لتقربه من الحال نحو: ﴿وَقَدْ فَصَّلَ لَكُم مَّا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ﴾ [الأنعام: ١١٩]. ﴿وَقَدْ بَلَغَنِيَ ٱلْكِبَرُ﴾ [آل عمران: ٤٠]. فإن لم تكن ظاهرة قدّرت نحو: ﴿أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ﴾ [النساء: ٩٠]، ﴿هَٰذِهِۦ بِضَٰعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا﴾ [يوسف: ٦٥].

هذا ما جزم به المتأخّرون كابن عصفور، والأبّذي، والجُزُولي وهو قول المبرّد، والفارسيّ.

---

(١) جزء من حديث رواه البخاري في كتاب السهو، باب إذا لم يدر كم صلى ثلاثاً أو أربعاً سجد سجدتين وهو جالس، (حديث رقم ١٢٣١) عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ: «إذا نودي بالصلاة أدبر الشيطان وله ضراط حتى لا يسمع الأذان، فإذا قُضي الأذان أقبل، فإذا ثُوِّب بها أدبر، فإذا قُضي التثويب أقبل حتى يخطر بين المرء ونفسه يقول اذكر كذا وكذا ـ ما لم يكن يذكر ـ حتى يظلّ الرجل إنْ يدري كم صلّى فإذا لم يدرِ أحدكم كم صلى ثلاثاً أو أربعاً، فليسجد سجدتين وهو جالس». ورُوي أيضاً بلفظ «لا يدري» ولا موضع للاستشهاد بهذا اللفظ. والحديث رواه أيضاً مسلم في الصلاة (حديث ١٩ و٢٠) والترمذي في الصلاة (باب ١٧٤) والنسائي في الأذان (باب ٣٠) والسهو (باب ٢٤ و٢٥)

(٢) صدر بيت من الطويل من معلقة امرىء القيس، وعجزه:

لدى الستر إلا لبسةَ المتفضّلِ

وهو في ديوانه (ص ١٤) والدرر (٣/٧٨) وشرح شذور الذهب (ص ٢٩٧) وشرح عمدة الحافظ (ص ٤٥٣) ولسان العرب (١٥/٣٢٩ ـ نضا) وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢/٢٢٦) والدرر (٤/١٨) ورصف المباني (ص ٢٢٣) وشرح الأشموني (١/٢٠٦) وشرح قطر الندى (ص ٢٢٧) والمقرب (١/١٦١).

وفي البيت شاهد آخر، وهو قوله: «لنوم» حيث جرّه بلام التعليل ولم ينصبه على المفعول لأجله، لأن «النوم» وإن كان علّة لخلع الثياب فإنّ وقت الخلع قبل وقته، فلما اختلفا بالوقت جُرّ باللام.

قال أبو حيّان: والصّحيح جواز وقوع الماضي حالاً بدون «قد» ولا يحتاج لتقديرها لكثرة ورود ذلك، وتأويل الكثير ضعيف جداً، لأنا إنما نبني المقاييس العربية على وجود الكثرة.

وهذا مذهب الأخفش، ونقله صاحب «اللّباب»(١) عن الكوفيين وابن أصبغ(٢) عن الجمهور. ثم هذه الواو تسمى واو الحال والابتداء. وليست عاطفة، ولا أصلها العطف.

وزعم بعض المتأخرين: أنها عاطفة كواو ربّ، قال: وإلاّ لدخل العاطف عليها.

وقدرها سيبويه والأقدمون بـ«إذْ»، ولا يريدون: أنها بمعنى «إذْ»، إذ لا يرادف الحرف الاسم، بَلْ إنّها وما بعدها قَيْدٌ للفِعْل السّابق، كما أن «إذْ» كذلك.

[الجملة الاعتراضية]

(ص): وتشبه هذه الجملة الاعتراضيّة الواقعة بين جزأي صلة أو إسناد، أو شرط، أو قسم أو إضافة، أو جرّ أو صفة وموصوفها، أو حرف ومدخوله.

وتتميّز بجواز الفاء، ولن، وتنفيس، وكونها طلبيّة، وعدم قيام مفردٍ مقامها، ومن ثَمَّ لا محلّ لها. ولا للمستأنفة، والمجاب بها قسم، أو شرط غير جازم، أو غير مقترن بالفاء، أو «إذا» والصّفة.

قالوا: والمفسّرة الكاشفة حقيقة ما تليه صدّرت بحرف، أو لا، والمختار أنها بحسبه وفاقاً للشّلوبين. وأنه لا محلّ لتالي «حتّى». وفي أفعال الاستثناء، ومذ، ومنذ خُلْفٌ.

(ش): لمّا انقضى الكلام على الجملة الحاليّة، وكان من الجُمل ما يشبهها وهي الاعتراضيّة نبّه عليها عقبها، وذكر ما تَتَميّز به عنها. ولمّا كان من وجود التّمييز كونها لا محلّ لها من الإعراب استطرد إلى ذكر بقية الجُمَل التي لا محل لها.

والاعتراضيّة: هي التي تفيد تأكيداً وتسديداً للكلام الذي اعترضت بين أجزائه. وفي «البسيط» شرطها: أن تكون مناسِبةً للجملة المقصودة بحيث تكون كالتّأكيد، أو التنبيه على حال من أحوالها.

وألا تكون معمولة لشيء من أجزاء الجملة المقصودة.

وألا يكون الفصل بها إلاّ بين الأجزاء المنفصلة بذاتها بخلاف المضاف والمضاف

(١) «اللباب في علل البناء والإعراب» لأبي البقاء العكبري.

(٢) لعلّه إبراهيم بن عيسى بن أصبغ المتوفى سنة ٦٢٧ هـ. أو هو قاسم بن أصبغ بن محمد بن يوسف بن ناصح القرطبي المتوفى سنة ٣٤٠ هـ. والله أعلم

إليه، لأنّ الثاني كالتنوين منه، على أنه قد سمع قطع بينهما نحو: لا أخا ـ فاعلم ـ لزيد. انتهى.

والاعتراضية تقع بين جزأي صِلَةٍ. إمّا بين الموصول وصلته كقوله:

٩٥٣ ـ ذَاكَ الّـذِي ـ وأبيـكَ ـ يعْـرِفُ مـالكـاً[١]

أو بَيْنَ أجْزاء الصِّلَة نحو: ﴿ وَٱلَّذِينَ كَسَبُواْ ٱلسَّيِّـَٔاتِ ﴾[٢] [يونس: ٢٧] الآيات. فإنّ «وَتَرهَقُهُمْ» عَطْفٌ على «كَسَبُوا» فهي من الصِّلة، وما بينهما اعتراض بَيَّنَ بِهِ قَدْرَ جَزائِهِم، والخبر جملة: «ما لهم».

وبين جزأي إسناد: إمّا بين المبتدأ والخبر كقوله:

٩٥٤ ـ وفيهـنّ والأيّـامُ يَعْثُـرْنَ بِـالْفَتَـى[٣]

أو بين ما أصله المبتدأ والخبر كقوله:

٩٥٥ ـ لَعلَّـكَ والمـوعُـودُ حـقٌ لِقـاؤُهُ ... بَـدا لَـكَ فِـي تِلْـكَ القَلُـوص بَـدَاءُ[٤]

وقوله:

٩٥٦ ـ يَـا لَيْـتَ شِعْـرِي والمُنَـى لا تَنْفَـعُ ... هَـلْ أغْـدُوَنْ يَـوْمـاً، وأمْـرِي مُجْمَـعُ[٥]

وقوله:

٩٥٧ ـ إنّـي وأَسْطَـارٍ سُطِـرْنَ سَطْـرَا ... لَقَـائِـلٌ يـا نَصْـرُ نَصْـرٌ نَصْـرَا[٦]

---

(١) تقدم برقم (٢٧٧)

(٢) تتمة الآية: ﴿ ... جزاء سيئة بمثلها وترهقهم ذلّة ما لهم من الله من عاصم كأنما أغشيت وجوههم قطعاً من الليل مظلماً أولئك أصحاب النار هم فيها خالدون ﴾.

(٣) صدر بيت من الطويل، وعجزه.

نوادبُ لا يَمْلَلْنَهُ ونوائحُ

وهو لمعن بن أوس في ديوانه (ص ٣٢) وخزانة الأدب (٧/ ٢٦١) والخصائص (١/ ٣٣٩) والدرر (٤/ ١٩) وشرح شواهد المغني (ص ٨٠٨). وبلا نسبة في مغني اللبيب (ص ٣٨٧).

(٤) البيت من الطويل، وهو لمحمد بن بشير في ديوانه (ص ٢٩) والأغاني (١٦/ ٧٧) وخزانة الأدب (٩/ ٢١٣، ٢١٥) والدرر (٤/ ٢٠) وشرح شواهد المغني (ص ٨١٠). وللشماخ بن ضرار في ملحق ديوانه (ص ٤٢٧) ولسان العرب (١٤/ ٦٦ ـ بدا). وبلا نسبة في الخصائص (١/ ٣٤٠) وسمط اللآلي (ص ٧٠٥) وشرح شذور الذهب (ص ٢١٨) ومغني اللبيب (ص ٣٨٨)

(٥) الرجز بلا نسبة في إصلاح المنطق (ص ٢٦٣) وأمالي المرتضى (١/ ٥٥٩) والخصائص (٢/ ١٣٦) والدرر (٤/ ٢٠) وشرح شواهد المغني (٢/ ٨١١) ولسان العرب (٨/ ٥٧ ـ جمع، ١٤/ ٣٥٧ ـ رمى) ومغني اللبيب (٢/ ٣٨٨) ونوادر أبي زيد (ص ١٣٣).

(٦) الرجز لرؤبة في ديوانه (ص ١٧٤) وخزانة الأدب (٢/ ٢١٩) والخصائص (١/ ٣٤٠) والدرر (٤/ ٢٢) =

وقوله:

٩٥٨ ـ أراني ولا كُفْرَان للَّهِ إنّما أُواخِي مِنَ الأقْوَامِ كُل بَخيلِ[1]

أو بين الفعل ومرفوعه كقوله:

٩٥٩ ـ وقد أدْرَكَتْني والحَوادِثُ جَمّةٌ أَسِنّةُ قَوْمٍ لا ضعَافٍ ولا عُزْلِ[2]

أو بين الفاعل ومفعوله كقوله:

٩٦٠ ـ وبدّلتْ والدّهْرُ ذو تَبَدُّل هَيْفاً دَبُوراً بالصّبا والشّمْألِ[3]

وبَيْن جُزأي شَرْط، أي بين الشَّرط وجوابه نحو: ﴿ فَإِن لَّمۡ تَفۡعَلُواْ وَلَن تَفۡعَلُواْ فَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ ﴾ [البقرة: ٢٤].

= وشرح شواهد الإيضاح (ص ٢٤٣) وشرح المفصل (٢/٣) والكتاب (٢/ ١٨٥، ١٨٦) ولسان العرب (٥/ ٢١١ ـ نصر) ولذي الرمة في شرح شذور الذهب (ص ٥٦٤) وليس في ديوانه وبلا نسبة في أسرار العربية (ص ٢٩٧) والأشباه والنظائر (٤/ ٨٦) والدرر (٦/ ٢٦) ولسان العرب (٤/ ٣٦٣ ـ سطر) ومغني اللبيب (٢/ ٣٨٨) والمقاصد النحوية (٤/ ٢٠٩)

والشاهد فيه قوله. «يا نصر نصر نصراً»، فإن قوله «نصر» الأول منادى، وقوله «نصر» الثاني عطف بيان عليه باعتبار لفظه، وقوله «نصراً» الثالث عطف بيان عليه باعتبار محلّه، ولا يجوز في الثاني أو الثالث أن يجعل بدلاً من المنادى، وذلك لأن البدل على نيّة تكرار العامل، فلو أدخلت حرف النداء على واحد من هذين لما جاز رفع الأول ونصب الثاني، إذ كلّ واحد منهما علم مفرد، والعلم المفرد إذا دخل عليه حرف النداء وجب بناؤه على الضم، لكنّ عطف البيان ليس كذلك بل يجوز فيه الإتباع على اللفظ فيرفع، والإتباع على المحلّ فينصب. ويروى: «يا نصرُ نصراً نصرا» وفي هذه الرواية يجوز اعتبار «نصراً» الأولى مفعولاً مطلقاً، والثانية توكيداً له. وقيل: «نصر» الأول هو نصر بن سيّار أمير خراسان، والثاني حاجبه، ونصب على الإغراء، يريد: يا نصر عليك نصراً. وقيل: النصر العطية، ويريد: يا نصر عطيّة عطيّة.

(١) البيت من الطويل، وهو لكثير عزة في ديوانه (ص ٥٠٨) وشرح المفصل (٨/ ٥٥) والكتاب (٣/ ١٣١) وبلا نسبة في الخصائص (١/ ٣٣٨) والدرر (٤/ ٢٤). وقوله «أواخي» تحرفت في الأصل إلى «أوافي» وفي البيت شاهدان. أولهما قوله: «ولا كفران» حيث حذف تنوين اسم «لا» العامل، فإنّ «لله» معمول لـ «كفران». وثانيهما كسر همزة «إنّ» في «إنّما» لوقوعها موقع الجملة النائبة عن المفعول الثاني.

(٢) البيت من الطويل، وهو لجويرية بن زيد في الدرر (٤/ ٢٥). ولرجل من بني دار في شرح شواهد المغني (٢/ ٨٠٧). وبلا نسبة في الخصائص (١/ ٣٣١) وسرّ صناعة الإعراب (١/ ١٤٠) ولسان العرب (١٢/ ٦٢٦ ـ هيم) ومغني اللبيب (٢/ ٣٨٧).

(٣) الرجز لأبي النجم العجلي في خزانة الأدب (٢/ ٣٩١) والخصائص (١/ ٣٣٦) وشرح شواهد المغني (١/ ٤٥٠، ٢/ ٨٠٨) والطرائف الأدبية (ص ٥٨). وبلا نسبة في الدرر (٤/ ٢٦) ولسان العرب (١١/ ٤٩ ـ بدل) ومغني اللبيب (٣/ ٣٨٧).

وبين جُزْأيْ قَسَم، أي بين القسَم وجوابَه نحو: ﴿قَالَ فَٱلْحَقُّ وَٱلْحَقَّ أَقُولُ لَأَمْلَأَنَّ﴾ [ص: ٨٤، ٨٥].

وبين جزأي إضافة، وتَقَدَّم.

وبين جزأي جرٍّ، أي بين الجارّ والمجرور نحو: اشتريته بـ ـ أري ـ ألفِ درهم[1].

وبين جزأي صفة، أي بين الصفة وموصوفها نحو: ﴿وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾ [الواقعة: ٧٦].

وبين الحرْف ومَدْخوله كقوله:

٩٦١ ـ لَيْــتَ وَهَــلْ يَنْفَــعُ شَيْئــاً لَيْــتُ   لَيْــتَ شَبــابــاً بُــوع فــاشْتَــرَيْــتُ[2]

وقوله:

٩٦٢ ـ كــأنّ، وقَــدْ أتَــى حَــوْلٌ جَــدِيــدٌ   أَثــافِيَهَــا حَمَــامــاتٌ مُثُــولُ[3]

وقوله:

٩٦٣ ـ وســـوف إخـــالُ أدْري[4]

وقوله:

٩٦٤ ـ أخــالِــدُ قَــدْ ـ واللّــهِ ـ أَوْطَــأتَ عَشْــوَةً[5]

---

(١) انظر مغني اللبيب (٢/ ٥٣).

(٢) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه (ص ١٧١) والدرر (٤/ ٢٦، ٦/ ٢٦٠) وشرح التصريح (١/ ٢٩٥) وشرح شواهد المغني (٢/ ٨١٩) والمقاصد النحوية (٢/ ٥٤٤). وبلا نسبة في أسرار العربية (ص ٩٢) وأوضح المسائل (٢/ ١٥٥) وتخليص الشواهد (ص ٤٩٥) وشرح الأشموني (١/ ١٨١) وشرح ابن عقيل (ص ٢٥٠٦) ومغني اللبيب (٢/ ٦٣٢).

(٣) البيت من الوافر، وهو لأبي الغول الطهوي في الدرر (٤/ ٢٧) وشرح شواهد المغني (٢/ ٨١٨) ونوادر أبي زيد (ص ١٥١). وبلا نسبة في الخصائص (١/ ٣٣٧) ولسان العرب (١٤/ ١١٣ ـ ثفا) ومغني اللبيب (٢/ ٣٩٢) والمنصف (٢/ ١٨٥، ٣/ ٨٢).

(٤) تقدم برقم (٥٩٩).

(٥) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

وما قائلُ المعروف فينا يعنَّفُ

وهو ملفق من بيتين، أولهما للفرزدق وهو قوله:

وما حلّ من حلم حُبَى حلمائنا   ولا قائل المعروف فينا يعنفُ

وهو في ديوان الفرزدق (٢/ ٢٩) وجمهرة أشعار العرب (ص ٨٨٧) وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٣٨١) والكتاب (٤/ ١١٨) ولسان العرب (١١/ ١٧٣ ـ حلل، ١٤/ ١٦١ ـ حبا) والمحتسب (١/ ٣٤٦) والمنصف (١/ ٢٥٠).

=

وقوله:

٩٦٥ ـ ولا أراهـا تـزال ظـالِمَـةً[1]

وتتميز الاعتراضيّة من الحاليّة بأمور:

أحدها: أنه يجوز اقترانها بالفاء كقوله:

٩٦٦ ـ واعْلَـمْ فَعِلْـمُ المَـرْءِ يَنْفعُـهُ أَنْ سَـوْفَ يَـأتِـي كـلُّ مـا قُـدرا[2]

الثاني: أنه يجوز اقترانها بدليل استقبال «لن» في «ولَنْ تَفْعَلُوا» وحرف التنفيس في «وسَوْف إخَال».

الثالث: أنه يجوز كونها طلبيّة كقوله:

٩٦٧ ـ إنّ الثّمـانِيـنَ وَبُلّغْتَهـا قَـدْ أَحْـوَجَـتْ سمعـي إلـى تَـرْجُمـانْ[3]

الرابع: أنه لا يقوم مقامها مفرد بخلاف جملة الحال، ومِنْ ثَمَّ كان محل جملة الحال النّصب ولم يكن للاعتراضيّة محلّ من الإعراب. وكذا سائرِ الجمل التي لا محل لها إنما سببه عدم حلول مفرد محلّها وهي المستأنفة الواقعة ابتداء كلام لَفْظاً ونيّة نحو: زيد قائم، وقام زيد، أو نية لا لفظاً نحو: راكباً جاء زيدٌ.

والمجاب بها القسم نحو: ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم﴾ [الأنبياء: ٥٧].

والواقعةُ جواب شَرْطٍ غير جازم مطلَقاً كجواب «لو»، و «لولا»، و «لمّا»، و «كيف». أو شرط جازم، ولم تقترنْ بالفاء، ولا بإذا الفُجَائِيّة نحو: إنْ لم تقم أقم، وإنْ قُمْت قمت.

= وثانيهما لأخي يزيد بن عبد الله المحلي، وهو قوله:

أخـالـد قـد والله وطئـت عشـوةً وما العاشق المسكين فينا بسارقِ

وهو لأخي يزيد بن عبد الله البجلي في شرح شواهد المغني (ص ٤٨٨). وبلا نسبة في تذكرة النحاة (ص ٧٦) والجنى الداني (ص ٢٦٠) وشرح شواهد المغني (ص ٨٢٠) ومغني اللبيب (ص ٢٨٤، ٣٩٣) وهمع الهوامع (١/ ٢٤٨، ٢/ ٧٣).

ويروي الأول «بسارق» مكان «يعنف»؛ وهو بهده الرواية لأخي يزيد بن عبد الله البجلي كما في شرح شواهد المغني (ص ٤٨٨)

(١) تقدم برقم (٣٥٧)

(٢) البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في الدرر (٤/ ٣٠) وشرح شواهد المغني (٢/ ٨٢٨) وشرح ابن عقيل (ص ١٩٥) ومعاهد التنصيص (١/ ٣٧٧) ومغني اللبيب (٢/ ٣٩٨) والمقاصد النحوية (٢/ ٣١٣)

(٣) البيت من السريع، وهو لعوف بن محلم في الدرر (٤/ ٣١) وشرح شواهد المغني (٢/ ٨٢١) وطبقات الشعراء (ص ١٨٧) ومعاهد التنصيص (١/ ٣٦٩). وبلا نسبة في شرح شذور الذهب (ص ٥٩) ومغني اللبيب (٢/ ٣٨٨، ٣٩٦)

أما الأوّل فلظهور الجَزْم في لَفْظِ الفِعْل، وأمّا الثّاني، فَلأن المحكوم لموضعه بالجَزْم الفعل لا الجملة بأسرها.

والواقِعةُ صِلَةً لاسْم أو حرْف نحو: جاء الذي قام أبوه، وأعجبني أنْ قُمْتَ.

والمفسِّرة، وهي الكاشفة لحقيقة ما تليه سواء صدّرت بحرْف التفسير نحو: ﴿فَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ أَنِ ٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ﴾ [المؤمنون: ٢٧].

٩٦٨ - وتَرْمِيَنني بالطّرْفِ أيْ أنْتَ مُذْنِبٌ(١)

أم لم يصدّر به نحو: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ﴾ [آل عمران: ٥٩] الآية. فجملة «خَلَقَهُ» إلى آخره تفسير لمثَل آدم. ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَٰرَةٍ تُنجِيكُم﴾ [الصّف: ١٠]. ثم قال: ﴿تُؤْمِنُونَ﴾ [الصّف: ١١].

والقول بأن المفسّرة لا محلّ لها هو المشهور. وقال الشَّلَوْبين: إنه ليس على ظاهره، والتّحقيق: أنها على حسب ما كانت تفسيراً له، فإن كان المفسّر له موضع فكذلك هي، وإلاّ فلا.

وممّا له موضع قوله تعالى: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَهُم مَّغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ [المائدة: ٩] فقوله: «لهم مغفرة» في موضع نصب لأنه تفسير للموعود به. ولو صرّح بالموعود به لكانَ منصوباً. وكذلك ﴿إِنَّا كُلَّ شَىْءٍ خَلَقْنَٰهُ﴾ [القمر: ٤٩] فـ (خلقناه) فسّر عامِلاً في «كل شيء» وله موضع كما للمفسّرِ، لأنه خبرٌ لإنّ. وهذا الذي قاله الشَّلَوْبين هو المختار عندي، وعليه تكون الجملة عَطْف بيانٍ أو بدلاً.

وقد اختلف في جُمَلٍ: ألها محلٌّ أم لا؟ ومنشأ الخلاف أهي مستأنفة أم لا؟

الأولى: الجملة بعد حتى الابتدائيّة كقوله:

٩٦٩ - حتى ماءُ دِجْلةَ أشْكَلُ(٢)

فقال الجمهور: أنها مستأنفة فلا محلّ لها. وقال الزجّاج وابن درستويه: إنها في موضع جرّ بحتي، وَرُدّ بأن حروف الجر لا تعلّق عن العمل.

---

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

وتقلينني لكن إيّاكِ لا أقلي

وهو بلا نسبة في تذكرة النحاة (ص ٢٣) والجنى الداني (ص ٢٣٣) وجواهر الأدب (ص ٢١٨، ٤١١) وخزانة الأدب (١١/٢٥٥) والدرر (٤/٣١، ٥/١٢١) وشرح شواهد المغني (١/٢٣٤، ٢/٨٢٨) وشرح المفصل (٨/١٤١) ومغني اللبيب (١/٧٦).

(٢) جزء من بيت من الطويل، وتمامه:

فما زالت القتلى تمجُّ دماءَها   بدجلة حتى ماءُ دجلة أشكلُ

=

الثانية: جمل أفعال الاستثناء: ليس، ولا يكون، وخلا، وعدا، وحاشا. فقال السيرافي: حال، إذ المعنى: قام القوم خالين عن زيد. وقال قوم: مستأنفة، وصحّحه ابن عصفور إذ لا رابط لها بذي الحال.

الثّالثة: جملة مذ ومنذ وما بعدهما، وقد قدمت ذلك عند شرحهما في الظّروف، وعلم أنّ ما عدا ما ذكر من الجمل له محلّ من الإعراب.

[إجراء الحال مجرى الظرف في التركيب]

(ص): مسألة: وردت منه ألفاظ مركّبةٌ: منها ما أصله العطف كـ (شغر) وشذر، ومذر، وأخول أخول، وحيث بيث، وبيْت بيْت. وما أصله الإضافة كبادىء بدء، وأيادي سبأ. فقال قوم: مبنية كخمسةَ عَشَرَ. وقوم: مركبة تركيب الإضافة، وحذف التّنوين من الثاني للإتباع.

(ش): لما كانت الحال شبيهةً بالظّرف حتى قيل فيها: إنها مفعول فيها من حيث المَعْنى، وتوسعوا فيها توسّع الظروف أجريت مجراها أيضاً في الجريان كخمسةَ عَشَرَ. وهي ألفاظ محفوظة لا يقاس عليها، فمنها: ما أصله العطف نحو: تفرّقوا شَغَرَ بَغَرَ[1]: بمعنى: منتشرين، وشَذَر مَذَر بفتح أولهما وكسره بمعنى: متفرقين، وأَخْولَ أَخْوَلَ في قوله:

٩٧٠ ـ سِقَــاط شِــرار القَيْــنِ أَخْــوَل أَخْــوَلا[2]

= وهو لجرير في ديوانه (ص ١٤٣) والأزهية (ص ٢١٦) والجنى الداني (ص ٥٥٢) وخزانة الأدب (٩/ ٤٧٧، ٤٧٩) والدرر (٤/ ٣٢) وشرح شواهد المغني (١/ ٣٧٧) وشرح المفصل (٨/ ١٨) واللمع (ص ١٦٣) ومغني اللبيب (١/ ١٢٨) والمقاصد النحوية (٤/ ٣٨٦). وللأخطل في الحيوان (٥/ ٣٣٠). وبلا نسبة في أسرار العربية (ص ٢٦٧) والدرر (٤/ ١١٢) وشرح الأشموني (٣/ ٥٦٢) ولسان العرب (١١/ ٣٥٧ ـ شكل)

والأشكل: قال أبو عبيدة: الأشكل فيه بياض وحمرة. وقال ابن الأعرابي: الضبع فيها غُثْرة وشُكْلة لونان فيه سواد وصفرة سمجة. وقال شمر: الشكلة الحمرة تختلط بالبياض. انظر اللسان (١١/ ٣٥٧).

(١) يقال. تفرقت الغنم شَغَرَ بَغَرَ وشِغَرَ بِغَرَ، أي في كل وجه (اللسان. ٤/ ٤١٨).

(٢) عجز بيت من الطويل، وصدره:

يُساقطُ عنه رَوْقُهُ ضارياتِها

وهو لصابىء بن الحارث في الخصائص (٣/ ٢٩٠) والدرر (٤/ ٣٤) والشعر والشعراء (١/ ٣٥٩) ولسان العرب (٧/ ٣١٦ ـ سقط، ١١/ ٢٢٦ خول) والمحتسب (٢/ ٤١) ونوادر أبي ريد (ص ١٤٥). وبلا نسبة في جمهرة اللغة (ص ٦٢١) والخصائص (٢/ ١٣٠) وشرح شذور الذهب (ص ٩٨) والمحتسب (١/ ٨٦).

بمعنى متفرقاً، وتركت البلاد حيْثَ بَيْثَ بمعنى مبحوثة أي بحث عن أهلها، واستخرجوا منها: وهو جاري بَيْتَ بَيْتَ بمعنى: مقارباً، ولقيته كفّةَ كفّةَ بمعنى: مواجهاً.

ومنها: ما أصله الإضافة: كبادىء بَدْء بمعنى: مبدوء بها. وتفرّقوا أيادِي سَبأ بمعنى: مثل أيادِي سَبَأ.

والذي جزم به ابن مالك: أنّ هذه الألفاظ مركّبة تركيب خمسة عشر مبنيّة على الفتح للسبب الذي بني لأجله خَمْسَةَ عَشَر، وهو تضمُّن معنى حرف العطف في القسم الأول، وشبه ما هو متضمّن له في الثّاني.

وذكر صاحب «البسيط»: أنّها ليست بمبنيّة، بل مضافة، وإنما حذف التّنوين من الثاني للإتباع، وحركة الإتباع ليست حركة إعراب فهو مخفوض في التقدير، كما أُتبع الأول في: يا زيد بن عمرو للثّاني في حركته.

[منع حذف الحال وجواز حذف عامله]

(ص): **مسألة: تحذف إلاّ إن حُصر، أو نُهِيَ عنه، أو كان جواباً أو ناب عنه خبرٌ، أو عن فعله وعامله، لا المعنويّ عند الأكثر. ويجب إن جرى مثلاً، أو بيّن نَقْصاً أو زيادةً بتدريج مع الفاء وثُمَّ، أو كان مؤكّداً، أو نائباً، أو توبيخاً.**

(ش): الأصل في الحال: أن تكون جائزة الحذف، وقد يعرض لها ما يمنع منه ككونها جواباً نحو: راكباً لمن قال: كيف جئت؟ أو مقصوداً حصرها نحو: لم أعِدْهُ إلاّ حَرضاً، أو نائبة عن خبر نحو: ضربي زيداً قائماً أو عن اللّفظ بالفعل نحو: هنيئاً لك، أو منهيّاً عنه نحو: ﴿ لَا تَقْرَبُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ ﴾ [النساء: ٤٣]. ﴿ وَلَا تَمْشِ فِى ٱلْأَرْضِ مَرَحًا ﴾ [لقمان: ١٨].

ويجوز حذف عاملِها لقرينةٍ حاليّة كقولك للمسافر: راشداً مهديّاً أي تذهب، وللقادم: مسروراً، أي رجعت، وللمحدّث: صادقاً أي: تقول، أو لفظيّة نحو: راكباً لمن قال: كيف جئت؟ وبلى مسرعاً لمن قال: لم ينطلق. ومنه ﴿بَلَىٰ قَٰدِرِينَ﴾ [القيامة: ٤]، أي نجمعها. ويستثنى ما إذا كان العامل معنويّاً كالظّرف والمجرور، واسم الإشارة ونحوه، فإنه لا يجوز حذفه عند الأكثر، فُهِم أم لا؛ لِضَعْفِه في نفسه، ولأنه إنما عمل بالنيابة، والفَرْعُ لا يَقْوَى قُوّة الأصل، ولأنّه يجتمع فيه تجوّزان: تنزيله منزلة الفعل، وحذفه.

وأجاز المبرّد الحذف في الظّرف فقال في قوله:

٩٧١ ـ وإذْ مَـــــا مِثْلَهُـــــمْ بَشَـــــرُ[1]

(١) تقدم برقم (٤٢٤)

إن «مِثْلَهُم» حال، والتّقدير: وإذ ما في الدنيا بشر مثلهم.

[وجوب حذف العامل]

وقد يجب حذف العامل كأنْ جرى مثلاً كقولهم: «حَظِيِّينَ بناتٍ صَلِفينَ كَنَّاتٍ»[1] أي: عرفتهم. أو بيّن نقصاً أو زيادة بتدريج؛ أي شيئاً فشيئاً نحو: بعته بدرهم فصاعداً أو فسافلاً، أي فزاد الثمن صاعداً، أو فذهب صاعداً أو فانحطّ سافِلاً.

وشرط نصب هذه الحال: أن تكون مصحوبةً بالفاء أو بثمّ، والفاء أكثر في كلامهم.

ولا يجوز أن تكون بالواو لفوات معنى التدريج معها، ولَفْظَة: «فسافلاً» ذكرها ابن مالك. قال أبو حيّان: ولم أرها لغيره، فإن لم ينقل عن العرب فهي ممنوعة، لأن حذف العامل في الحال وجوباً على خلاف الأصل.

ومما التُزِم حذف عامله الحال المؤكّدة، والنّائبة عن خَبَرٍ، والواقعة بدلاً من اللفظ بفعله، كهنيئاً مريئاً، أي: ثبت له ذلك، والواقعة توبيخاً نحو: أقائماً وقد قعد الناس، ألاهياً وقد جَدَّ قرناؤك.

---

(١) انظر لسان العرب (١٤/ ١٨٥ ـ مادة حطا). والمثل يضرب للرحل عد الحاجة يطلبها يصيب بعضها ويعسر عليه بعض.

التمييـز

(ص): التّمييزُ هو نكرة بمعنى «مِنْ» رافعٌ لإبهام جملة، أو مفردٍ عدداً، أو مُبْهِمُ مِقْدارٍ، أو مماثلةٍ، أو مغَايرةٍ، أو تعجّبٍ بالنّص على جنس المراد بعد تمامٍ بإضافة أو تنوين، أوْ نون. ومنع الكوفيّة التّمييز بمثل وغير، وأبو ذرّ[1] بـ «ما» في نِعْم، والأعلم عن التعجب.

(ش): التمييز، ويقال له: المميَّز، والتبيين، والمبيّن، والتفسير، والمفسّر: نكرة فيه معنى: «مِنْ» الجنسيّة، رافعٌ لإبهام جملةٍ نحو: تصبّب زيدٌ عَرَقاً أو مفردٍ عدداً نحو: أحدَ عَشرَ رَجُلاً. أو مبهمُ مِقْدارِ كَيْل، أو وزْن، أو مِسَاحةٍ.

أو شبهها: كمثقالِ ذرّةٍ، وذَنوبِ ماءً، ونِحْيٍ[2] سَمْناً.

أو مماثلة نحو: «مثل أُحُد ذَهَباً»[3].

أو مغايرة نحو: لنا غيرها شاءً.

أو تعجّب نحو: وَيْحهُ رَجُلاً، وما أنْتِ جارةً، ويا حُسْنها ليلةً، ونَاهِيكَ رَجُلاً.

وقولي: بالنصّ على جنس المراد يتعلّق بقولي: رافعٌ لإبهام.

والحال والتمييز مشتركان في سائر القيود إلاّ فى كونه بمعنى «منْ».

وإنما يأتي التّمييز بعد تمام بإضافة نحو: ﴿مِّلْءُ ٱلْأَرْضِ ذَهَبًا﴾ [آل عمران: ٩١] ﴿أَوْ

---

(١) أبو ذرّ مصعب بن أبي بكر الحشني، وقد تقدّم. انظر الفهارس العامة.

(٢) النحي: زقّ السمن، يجمع على أنحاء ونُحِيّ (المعجم الوسيط: ص ٩٠٨).

(٣) وردت هذه العبارة في أكثر من حديث نبويّ، منها ما رواه مسلم في فضائل الصحابة (حديث رقم ٢٢١) عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ «لا تسبّوا أصحابي، لا تسبّوا أصحابي، فوالذي نفسي بيده لو أنّ أحدكم أنفق مثل أُحُدٍ ذهباً ما أدرك مُدَّ أحدهم ولا نَصِيفَه».

عَدْلُ ذَٰلِكَ صِيَامًا﴾[1] [المائدة: ٩٥]. أو تنوين ظاهر: كرطْلٍ زَيْتاً، أو مقدّر كخمسةَ عشر. أو نون تثنية: كمَنَوَيْنِ سَمْناً. أو نون جمع نحو ﴿بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَٰلًا﴾ [الكهف: ١٠٣] أو شبه الجَمْع نحو: ثلاثينَ لَيْلةً.

وشملت النكرة كل نكرة.

وقد اختلف في نكرات منها: مِثْل، فمنع الكوفيون التّمييز بها لإبهامها، فلا يبيّن بها. وأجازه سيبويه، فيقول: لي عشرون مِثْلَه. وحكى: لي ملءُ الدار أمْثَالَهُ[2].

ومنها: «غير» فمنع الفراء التّمييز بها، لأنها أشدّ إبْهاماً. وأجازه يونس وسيبويه، لأنه لا يخلو من فائدة، إذ أفاد أنّ عنده ما ليس بمماثل لهذا. وهذا المقدار فيه تخصيص.

ومنها «ما» في باب نعم. وأجاز الفارسيّ: أن تكون نكرة تامّة بمعنى شيء، وتنتصبُ تمييزاً، وتبعه الزّمخشري، ومنع ذلك قوم منهم أبو ذَرّ مصعب بن أبي بكر الخشني. وذهب الأعلم فيما تقدم أنّه منصوب عن التعجّب: إلى أنّه مما انْتُصِب عن تمام الكلام.

[ناصب التمييز وجارّه]

(ص): وناصبه مميّزه تشبيهاً «بأفعل مِنْ» أو باسم الفاعل قولان. وتجرّه الإضافة إن حذف التنوين أو النون ولا يحذف غيره إلا مضاف يغني عنه التّمييز. وتجب إضافة مُفْهم مِقْدارٍ إنْ كان في الثاني معنى اللام، أو جزء. ويختار في نحو: جُبّة خزّ. ويجوز نصبه تمييزاً، وحالاً، وإظهار «من» مع كل تمييز إلا «أفعل» والعدد، ونِعْمَ، ومنقول فاعل، ومفعول. وهي تبعيض. وقيل زائدة. وإن كان المقدار من جنسين جاز عطف أحدهما خلافاً للفراء.

(ش): تمييز المفرد ينصبه مميّزه كعشرين ميلاً، وعشرين درهماً، ورطل وقفيز وذراع في: رطل زيتاً، وقفيز بُرّاً، وذراع ثوباً. وجاز لمثل هذه أن تعمل، وإن كانت جامدة، لأن عملها على طريق التّشبيه.

واختلف البصريّون في الذي شبهت به، فقيل باسم الفاعل في طلبها اسماً بعدها، وقيل: «بأفعل مِن» في طلبها اسماً بعدها على طريق التّبيين ملتزماً فيه التّنكير. قال أبو حيّان: وهو أقوى، لأن اسم الفاعل لا يعمل إلاّ معتمداً، ويعمل في النكرة وغيرها.

ويجرّ التمييز: بإضافة ما قبله إليه إن حذف التنوين أو النّون نحو: رطلُ زيتٍ،

---

(١) كان في الأصل: «وعدل» وما أثبتناه هو نصّ الآية الكريمة.

(٢) انظر الكتاب (٢/ ١٧٣) ولفظه: «لي ملء الدار أمثالَك».

وإرْدبٌّ[١] شعيرٍ، ومَنَوَا[٢] سَمْنٍ.

ولا يحذف شيء غير التّنوين أو النّون إلاّ مضاف إليه صالح لقيام التّمييز مقامه نحو: زيد أشجعُ النّاس رجلاً فيقال: أشجَعُ رجلٍ. فإن لم يصلح لذلك نحو: لله درّه رجلاً، وَوَيْحَهُ رجلاً لم يجز الحذف، فلا يقال. لله درّ رجلٍ، ولا ويح رَجُلٍ.

والمقادير إذا أريد بها الآلات التي يقع بها التقدير لا يجوز إلا إضافتها نحو: عندي مَنَوا سَمْنٍ وقفيزُ بُرٍّ، وذراعُ ثَوْبٍ. يريد الرّطلين اللّذَيْنِ يُوزَنُ بهما السّمْن، والمِكْيال الذي يكال به البُرّ، والآلة التي يذرع بها الثّوب. وإضافة هذا النوع على معنى «اللام» لا على معنى «مِنْ».

وكذا تجب الإضافة فيما مُيِّز بجزء منه نحو: غُصْنُ رَيْحَانٍ، وثمرةُ نخلةٍ، وحَبُّ رُمّانٍ، وسَعْفُ مُقْلٍ. هذا إن لم تتغير تسميته بالتبعيض، بأن بقي على اسمه الأول، فإن تغيّرت كجُبّة خَزّ، وخاتم فِضّة، وسوار ذَهبٍ، فإنها أسْمَاءٌ حادِثَة بعد التّبْعِيض، والعمل الذي هيأها للهيئات اللائقة بها فلك في هذا النوع الجرّ بالإضافة، والنّصب على التّمييز أو الحال. والإضافة أرْجَحُ، لأنّ الحال يُحْوجُ إلى التأويل بمشتقّ كما تقدم، والتمييز باب ضعيفٌ، لكونه في خامس رتبة من الفعل، لأن النصب فيه على التشبيه بـ «أفعل مِنْ»، و «أفعل من» مشبّه بالصفة المُشَبّهة، وهي مُشَبّهةٌ باسم الفاعل، وهو بالفعل، فلا يحسن إلاّ عند تعذّر الإضافة.

وإذا كان المقدار مخلطاً من جِنسَيْن، فقال الفرّاء: لا يجوز عطف أحدهما على الآخر بل تقول: عندي رِطْلٌ سَمْناً عَسَلاً، إذا أردت أنّ عندك من السّمن والعسل مقدار رطل، لأن تفسير الرطل ليس للسّمن وحده، ولا للعسل وحده، وإنما هو مجموعهما، فجعل سمناً عسلاً اسماً للمجموع على حدّ قولهم: هذا حُلْوٌ حامضٌ.

وذهب غيره: إلى أن العطف بالواو، لأن الواو الجامعة تُصَيِّرُ ما قبلها وما بعدها بمنزلة شيء واحد، ألا ترى أنك تقول: هذان زيد وعمرو، فصيّرت الواوُ الجامعةُ زيداً وعمراً خبراً عن «هذان»، ولا يمكن أن يكون زيد على انفراده خبراً، ولا عمرو على انفراده، وكذلك: زيد وعمرو قائمان.

وقال بعض المغاربة: الأمران سائغان: العطفُ وتَرْكُهُ.

---

(١) الإردبّ: مكيال ضخم لأهل مصر، قيل: يضمّ أربعة وعشرين صاعاً. انظر اللسان (١/ ٤١٦ ـ مادة ردب).

(٢) المَنَوان، ويقال مَنَيَان ـ قال في اللسان. والأول أعلى ـ : تثنية «مَنَا» وهو الكيل أو الميزان الذي يورن به. قال ابن سيده: والمنا أفصح من المنّ. انظر لسان العرب (١٥/ ٢٩٧ ـ مادة مني)

ويجوز إظهار «مِنْ» مع كُلّ تمييز ذكر في هذا الفصل أو غيره، نحو: «مِلْءُ الأرْضِ مِنْ ذَهبٍ» وإردبّ من قَمْح، ولي أمثالُها مِنْ إبل، وغَيْرُها مِنْ شاءٍ، وَوَيْحَهُ مِنْ رَجُلٍ، ولِلَّهِ دَرُّه مِنْ فارسٍ، وحَسْبُكَ مِنْ رجُلٍ، و «ما أنْتِ من جارةٍ» قال:

٩٧٢ ـ يـا سيـداً مـا أنْـتَ مِـنْ سَيِّـدِ(١)

وقال:

٩٧٣ ـ فَيَـا لَـكَ مِـنْ لَيْـلٍ(٢)

وَيُسْتَثْنَى العدَدُ فلا يقال: عِشْرُونَ مِنْ دِرْهمٍ، ما لم يخرج عن التّمييز بالتّعريف نحو: عِشْرون مِنَ الدّراهِم.

وَأفْعَلُ التّفْضيل فلا يقال في: زيدٌ أكثرُ مالاً: مِنْ مالٍ.

وَنِعْمَ، فلا يقال في نِعْمَ رجلٌ: زيدٌ مِنْ رَجُلٍ.

والمنقول عن فاعل ومفعولٍ، وهما من تمييز الجملة، فلا يقال: طاب زيد من نفسٍ، ولا فَجّرْتُ الأرضَ من عيون.

و «من» المذكورة فيها قولان: أحدهما أنها للتّبعيض، وصَحّحهُ ابن عصفور. والثاني: أنها زائدة. قال في «الارتشاف»(٣): ويؤيّده العطفُ على موضعها نَصْباً في قوله:

٩٧٤ ـ طـافَـتْ أُمـامـةُ بـالـرُّكْبـانِ آونـةً يـا حُسْنَـهُ مـن قَـوام مـا ومُنْتَقَبـا(٤)

[تمييز الجملة]

(ص): مسألة: مميِّز الجملة، ناصِبة ما فيها من فعْل وشِبْهه.

---

(١) تقدم برقم (٦٧٣).

(٢) جزء من بيت من الطويل من معلقة امرىء القيس، وتمامه:

فيـا لـكَ مـن ليـلٍ كـأنّ نجـومَـهُ بكلِّ مَغَارِ الفَتْلِ شُدّت بيَذْبُلِ

وهو في ديوان امرىء القيس (ص ١٩) وخزانة الأدب (٢/ ٤١٢، ٣/ ٢٦٩) والدرر (٤/ ١٦٦) ورصف المباني (ص ٢٢٠) وشرح الأشموني (٢/ ٢٩١) وشرح شواهد المغني (٢/ ٥٧٤) وشرح عمدة الحافظ (ص ٣٠٣) ومغني اللبيب (١/ ٢١٥) والمقاصد النحوية (٤/ ٢٦٩)

(٣) «ارتشاف الضرب في لسان العرب» لأبي حيان وقد تقدّم.

(٤) البيت من البسيط، وهو للحطيئة في ديوانه (ص ١١) وخزانة الأدب (٣/ ٢٧٠، ٢٨٩) والدرر (٤/ ٣٤) وشرح التصريح (١/ ٣٩٨) والمقاصد النحوية (٣/ ٢٤٢). وبلا نسبة في الخصائص (٢/ ٤٣٢) وشرح الأشموني (١/ ٢٦٥).

وقال ابن عصفور: هي ويكون منقولاً من فاعل، ومبتدأ ومفعول. وأنكره الشّلَوْبين والأبّذيّ وابن أبي الرّبيع.

ومشبّهاً به. وهو بعد أفعل فاعل معنى حقيقةً أو مجازاً، ومنه نحو: حَسْبُكَ به فارِساً، ولِلَّهِ دَرُّهُ رجلاً، ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [النّساء: ٧٩].

فإن صح أن يخبر به عما قبله فله أو لِمُلابسه المُقَدّر، وإن دلّ على هيئة وعُني به الأوّل جاز كونه حالاً وإظْهار «مِنْ».

(ش): تَمْييزُ الجملة ما ينتصب عن تمام الكلام، فتارةً يكون منقولاً من فاعل نحو: طاب زيدٌ نفساً، ﴿وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [مريم: ٤]. والأصل: طابت نفسُ زيدٍ، واشتعل شَيْبُ الرأسِ.

وتارة من المبتدأ نحو: ﴿أَنَا۠ أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا﴾ [الكهف: ٣٤]. والأصل: مالي أكثرُ من مَالِكَ.

وتارة من المفعول نحو: ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾ [القمر: ١٢]. والأصل: فَجّرْنا عُيونَ الأرض. هذا مذهب المتأخرين. وبه قال ابن عصفور وابن مالك. وقال الأبذي: هذا القسم لم يذكره النّحويّون وإنما الثّابت كونه منقولاً من الفاعل أو المفعول الذي لم يسمّ فاعله. وقال الشّلوبين: «عيوناً» في الآية نصب على الحال المقدّرة لا التّمييز، ولم يثبت كونُ التّمييز منقولاً من المفعول، فينبغي ألاّ يقال به. وقال ابن أبي الرّبيع: «عُيوناً» نصب على البدل من الأرض، وحذف الضمير، أي: عيونها، أو عَلَى إسْقاط حَرْف الجرّ، أي: بعيون[١].

وتارة يكون مشَبّهاً بالمنقول نحو: امتلأ الإناءُ ماءً، ونِعْمَ زيدٌ رَجُلاً.

ووجْهُ الشّبه أنّ «امتلأ» مطاوع: «ملأ»، فكأنك قلت: ملأ الماءُ الإناءَ، ثم صار تمييزاً بعد أن كان فاعلاً. والأصل: نعم الرّجلُ، ثم أُضْمِرَ وصار بعد أن كان فاعلاً تمييزاً.

والتّمييز بعد أفعل التفضيل فاعل في المعنى، إمّا حقيقةً أو مجازاً.

ومِنْ تمييز الجُمْلةِ فيما نقله أبو حيان عن النحويّين منكراً على ابن مالك حيث جعَلَه من تمييز المفرد قَوْلُهُم: حَسْبُك به فارِساً، ولِلَّهِ درّه رجلاً. ومنه عند ابن مالك وغيره: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [النساء: ٧٩].

---

(١) قال أبو حيان في البحر المحيط (٨/ ١٧٥). «انتصب عيوناً على التميز، جعلت الأرض كلها كأنها عيون تتفجر، وهو أبلغ من: وفجرنا عيون الأرض. ومن منع مجيء التمييز من المفعول به أعربه حالاً، ويكون حالاً مقدّرة، وأعربه بعضهم مفعولاً ثانياً، كأنه ضمن وفجرنا صيّرنا بالتفجير الأرض عيوناً»

وفي ناصب تمييز الجملة قولان: أصحهما ما فيها مِنْ فِعْلٍ وشبهه لوجود ما أَصْلُ العَمَلِ لهُ، وعليه سيبويه والمازني، والمبرّد، والزّجّاج، والفارسِيّ.

وصحّح ابن عصفور أنّ العامل فيه نفس الجملة التي انتصب عن تمامها، لا الفعل، ولا الاسم الذي جرى مجراه، كما أنّ تمييز المفرد ناصبه نفس الاسم الذي انْتُصِب عن تمامه.

ومتى صح الإخبار بالتّمييز عما قبله نحو: كَرُم زيدٌ أباً، فإنه يصحّ أن يقع أب خبراً لزيد، فتقول: زيد أبٌ، فلك فيه وجهان: عوده إليه بأن يكون هو الأب، أي ما أكرمه من أبٍ، وعلى هذا لا يكون منقولاً عن الفاعل.

ويجوز دخول «مِنْ» عليه، وعوده إلى مُلابِسِهِ المُقَدَّر بأن يكون الأب أبا زيدٍ، لا زيداً نفسه، أي ما أكرم أباه وعلى هذا يكون منقولاً من الفاعل، ولا يجوز دخول «مِنْ» عليه.

وإنْ دَلّ التمييز على هيئة، وعُني به الأول نحو: كرم زيدٌ ضَيْفاً، إذا أريد أنّ زيداً هو الضّيف جاز أن يكون ضَيْفاً منصوباً على الحال لدَلالته على هيئةٍ، وعلى التّمييز لصلاحية «مِنْ» ويجوز حينئذ إظهار «مِنْ» مَعَهُ، وهو الأجود رَفْعاً لتوهُّم الحاليّة نحو: كرمُ زيدٌ من ضيفٍ، فإن لم يُعْنَ به الأول على قَصْد: كَرُمَ ضَيْفُ زيدٍ تعيّن النصبُ تمييزاً وامتنعت الحاليّة، ولم يجز دخول «مِنْ» عليه، لأنّه فاعِلٌ في الأصل.

[مطابقة تمييز الجملة ما قبله في الإفراد وفرعيه]

(ص): ويطابق ما قبله اتّحد معنىً أم لا؟ ما لم يلزم إفرادُهُ، لإفْراد معناه، أو كان مصدراً لم يقصد اختلاف أنواعه، ويلزم الجمع بعد مفرد مباين لا يفيد معناه.

(ش): يلزم في تمييز الجملة المطابقة لما قبله في الإفراد وفرعَيْه إنْ اتّحدا معنىً نحو: كرم زيدٌ رجُلاً، وكرم الزيدانِ رَجُلَيْن، وكرم الزَّيدونَ رجالاً. وكذا إن لم يتّحدا من حيث المعنى نحو: حسن الزيدون وجوهاً إلا أن يلزم إفراد التمييز لإفراد معناه نحو: كرم الزيدون أصلاً إذا كان أصلهم واحداً، و «أصل» لم يتّحد من حيث المعنى بالزيدين إلا أنه لإفراد مدلوله يلزم إفراده، لأن الجمع يُوهِمُ اخْتِلافَ أُصُولِهِم.

أو يكون التّمييز مصدراً لم يُقْصَدْ اختلاف أنواعه نحو: زكي الزيدون سَعْياً، فإن قُصدَ اختلاف الأنواع في المصدر لاختلاف محالّه جاء التمييزُ جَمْعاً نحو: ﴿بِٱلۡأَخۡسَرِينَ أَعۡمَٰلًا﴾ [الكهف: ١٠٣] لأن أعمالَهم مختلفةُ المحالّ، هذا خسر بكذا، وهذا خسر بكذا، وكقولك: تخالف الناسُ أو تفاوتُوا أذهاناً.

ويلزم جمع التمييز بعد مفرد مباينٍ، إذا كان معنى الجمع يفوت بقيام المفرد مقامه

نحو: نظفُ زيدٌ ثياباً، إذ لو قيل: ثوباً لتوهّم أنّ له ثوباً واحداً نظيفاً[(١)].

[توسط التمييز]

(ص): ويجوز توسيطُهُ بين متصرّف وفاقاً، لا تقديمه اختياراً. وجوّزه قوم على فعل متصرّف غير «كفى» والفراء على اسم شبّه به الأوّل.

(ش): يجوز توسط التمييز بين الفعل ومرفوعه بلا خلاف نحو: طاب نفساً زيدٌ. قال: وكذا قياسه الجواز بين الفعل ومنصوبه نحو: فجّرْتُ عيوناً الأرْضَ.

وأمّا تقديمه على الفعل فمنعه ابن عصفور جزْماً، بناءً على أنّ الناصب له ليس هو الفعل، وإنما هو الجملة بأسرها. والقائلون بأنّ الناصِبَ له: ما فيها من فِعْلٍ وشبهه اختلفوا، فمنع سيبويه والأكثرون من البصريّين والكوفيّين والمغاربةَ تقديمَهُ، فلا يقال: نفساً طاب زيدٌ، كما يمتنع التّقديم في تمييز المفرد، وما ورد من ذلك فضرورةٌ.

وجوّزه الكسائي، والمبرّد، والمازنيّ، والجَرْمي وطائفةٌ، واختاره ابن مالك بشرط كون الفعل متصرّفاً لوروده قال:

٩٧٥ ـ وما كان نَفْساً بالفراقِ تَطِيبُ[(٢)]

وقياساً على سائر الفضلات.

ويستثنى من المتصرّف كفى، فلا يقال: شهيداً كفى بالله بإجماع. ذكره أبو حيّان.

فإن كان الفعل جامداً امتنع بإجماع، فلا يقال: ما رجلاً أحسن زيداً كذا، ولا رجلاً أحْسِنْ بزيد، كما يمتنع إذا كان عامله جامداً بإجماع.

نعم، استثني من محلّ الإجماع في الثاني صورة، وهو التّمييز بعد اسم شبّه به الأول نحو: زيد القمرُ حسناً، فإن الفراء جوّز فيه التقديم، فيقال: زيدٌ حسناً القمرُ.

---

(١) كانت في الأصل «نظيف» بالرفع، وما أثبتناه هو الصواب

(٢) عجز بيت من الطويل، وصدره.

أتهجرُ ليلى بالفراق حبيبَها

وهو للمخبل السعدي في ديوانه (ص ٢٩٠) والخصائص (٢/ ٣٨٤) ولسان العرب (١/ ٢٩٠ ـ حبب). وللمخبل السعدي أو لأعشى همدان أو لقيس بن الملوح في الدرر (٤/ ٣٦) والمقاصد النحوية (٣/ ٢٣٥). وللمخبل السعدي أو لقيس بن معاذ في شرح شواهد الإيضاح (ص ١٨٨). وبلا نسبة في أسرار العربية (ص ١٩٧) والإنصاف (ص ٨٢٨) وشرح الأشموني (١/ ٢٦٦) وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ١٣٣٠) وشرح ابن عقيل (ص ٣٤٨) وشرح المفصل (٢/ ٧٤) والمقتضب (٣/ ٣٦، ٣٧).

ويروى: «ولم تكُ نفسي بالفراق تطيب» ولا شاهد على هذه الرواية.

[جواز تعريف التمييز]

(ص): **وجوز الكوفيون وابن الطّراوة تعريفه، وتأول البصريّة ما ورد.**

(ش): البصريّون على اشتراط تنكير التمييز. وذهب الكوفيون وابن الطّراوة: إلى أنه يجوز أن يكون معرفةً كقوله:

٩٧٦ ـ وَطِبْـتَ النَّفْـسَ يـا قَيْـسُ عَـنْ عَمْـرو(١)

وقوله:

٩٧٧ ـ عَـلامَ مُلِئَـتْ الـرُّعْـبَ والحـربُ لـم تَقِـدْ(٢)

وقولهم: سَفُهَ زيد نَفْسَهُ، وألم رأسَهُ، و ﴿بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا﴾ [القصص: ٥٨].

والأوّلون تأوّلوا ذلك على زيادة اللام، والمضافات نصبت على التشبيه بالمفعول به، أو على إسقاط الجار، أي في نفسه وفي رأسه، وفي معيشتها.

[مفارقة الحال التمييز]

(ص): **ولا يتعدّد، والجمهور لا يكون مؤكداً، ويحذف لقرينة أو قصد الإبهام، لا المميّز ما لم يوضع غيرُهُ مَوْضِعَهُ.**

(ش): فارقَ التمييزُ الحالَ: في أنه لا يتعدّد بخلافها، وفي أنه لا يكون مؤكّداً، والحال تكون مؤكدة كذا قاله الجمهور.

وذكر ابن مالك: أنّ التمييز قد يكون مؤكّداً كقوله تعالى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾ [التوبة: ٣٦].

وأجيب بأن شهراً، وإن أكّد ما فهم من: «إن عِدّة الشُّهُور» إلاّ أنه بالنسبة إلى عامله، وهو ـ اثنا عشر ـ مبيّن.

ويجوز حذف التمييز إذا قصد إبقاء الإبهام، أو كان في الكلام ما يدُلّ عليه.

ولا يجوز حذف المميز، لأنه يزيل دلالة الإبهام إلا أن يوضع غيره موضعه كقولهم:

---

(١) تقدم برقم (٢٢٣).

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه

لظاها ولم تُستعمل البيضُ والسُّمْرُ

وهو بلا نسبة في شرح عمدة الحافظ (ص ٤٧٩)؛ والشطر الأول في الدرر (٣٨/٤) وقال: «قائله مجهول وتتمته غير معروفة»

ما رأيت كاليوم رجلاً، وقد يحذف من غير بدل كقولهم: تالله رجلاً، أي: تالله ما رأيت كاليوم رجلاً.

[تمييز الأعداد]

(ص): مسألة: مميّز العدد، إن كان ما بين عشرة ومائة مفردٌ منصوبٌ. وأجاز الفراء جمْعَهُ. وإضافة عِشْرينَ وأخواته لغة، أو عشرة فما دونها مجموع مضاف إليه إلاّ إن كان «مائة». وقد يجمع. وفي اسم الجمع والجنس.

ثالثها: إن استعمل للقِلّة جاز قياساً، أو مائة فما فوقها فمفردٌ مضاف وجمعه معها ضرورةٌ.

وقال الفراء: سائغٌ، ويجوز جرُّه بِمن، ونصْبُهُ مع مائة ومائتين، وألف ضرورة. وأجازه ابن كيسان. ولا يميّز واحدٌ، واثنانِ دون شذوذ أو ضرورةٍ، ولا يجمع تمييز كثرةً، إن أمكن قِلّة غالِباً. ولا يفصل من العدد اختياراً، وينعت حملاً عليه، وعلى العَدد، ويتعيّن الثاني في الجمع السّالم.

ويغني العدد عن تمييزه إضافته لغيره.

(ش): حوّلت ذكر تمييز الأعداد من باب العدد إلى هنا للمناسبة الظاهرة، خصوصاً وقد تقدّم في صدر الباب: أن من أنواع تمييز المفرد تمييز العدد، فأقول: العدد إن كان واحداً، أو اثنين لم يَحْتَجْ إلى تمييز استغناءً بالنّصّ على المفرد والمُثنّى، فيقال: رجل ورجلان، لأنه أخصرُ وأجْوَدُ ولا يقال: واحدُ رَجُل، ولا اثْنَا رَجُلٍ.

وأما قولهم: شَرَيْتُ قدَحاً وأثنيه، وشرَيْتُ اثني مُدَّ البَصْرَةِ فشاذٌ. وقوله:

٩٧٨ ـ ظَرْفُ عجوزٍ فيه ثنتا حنظلِ[1]

---

(١) وقبله:

كأنّ خُصْيَيه من التدلدلِ

والرجز لخطام المجاشعي أو لجندل بن المثنى أو لسلمى الهذلية أو لشمّاء الهذلية في خزانة الأدب (٧/ ٤٠٠، ٤٠٤). ولجندل بن المثنى أو لسلمى الهذلية في المقاصد النحوية (٤/ ٤٨٥). ولخطام المجاشعي أو لجندل بن المثنى أو لسلمى الهذلية أو للشمّاء الهذلية في الدرر (٤/ ٣٨). ولجندل بن المثنى في شرح التصريح (٢/ ٢٧٠) وللشمّاء الهذلية في خزانة الأدب (٧/ ٥٢٦، ٥٢٩، ٥٣١). وبلا نسبة في إصلاح المنطق (ص ١٨٩) وخزانة الأدب (٧/ ٥٠٨) وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٣٦١) وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ١٨٤٧) وشرح المفصل (٤/ ١٤٣، ١٤٤، ٦/ ١٦، ١٨) والكتاب (٣/ ٥٦٩، ٦٢٤) ولسان العرب (١١/ ٢٤٩ ـ دلل، ٦٩٢ ـ هدل، ١٤/ ١١٧ ـ ثنى، ٢٣٠ ـ خصى) والمقتضب (٢/ ١٥٦) والمنصف (٢/ ١٣١).

فضرورة[1].

وإن كان ثلاثة فما فوقها إلى العشرة ميّز مجموع مجرور بإضافة العدد إليه نحو: ثلاثة أثوابٍ، وثلاثُ لَيالٍ، وعَشْرَةُ أشْهُرٍ، وعَشْرُ سِنين، ما لم يكن التمييز لفظ «مائة» فيفرد غالباً نحو: ثلاثُ مائةٍ، وقد يجمع أيضاً نحو: ثلاثُ مِئِينَ.

أما الألف فتجمع البتّةَ نحو: ثلاثةُ آلافٍ.

وهل يجوز إضافته إلى اسم الجمع نحو: ثلاثُ القوم، أو اسم الجنس نحو: ثلاثُ نَحْلٍ؟ أقوال:

أحدها: نعم، ويقاسُ إنْ كان قليلاً، وعليه الفارسِيّ. وصححه صاحب البسيط لشبَهه بالجمع ولوروده، قال:

٩٧٩ - ثَـــلاثَـــةُ أنْفُـــسٍ، وثـــلاثُ ذَوْدٍ[2]

وقال تعالى: ﴿وَكَانَ فِي ٱلْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ﴾ [النمل: ٤٨].

والثاني: لا ينقاس وعليه الأخفش وابن مالك وغيرهما.

والثالث: التّفرقة بين ما يستعمل من اسم الجمع للْقِلّة فيجوز، أو للكثرة فلا يجوز، وعليه المازنيّ.

وعلى المنْع طريقه: أن يبيّن بـ«من»، فيقال: ثلاثةٌ مِنَ القوم، وأربعة من الطّيْر، وثلاثٌ مِنَ النّحْل، وهو في اسم الجنس آكد من اسم الجمع.

وإن كان أحَدَ عَشَر إلى تسعة وتسعين ميّز بمفرد منصوب نحو: ﴿أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾

---

(١) أضاف: «ثنتا» إلى «الحنظل» وهو اسم يقع على جميع الجنس، وحقّ العدد القليل أن يضاف إلى الجمع القليل. وإنما جاز على تقدير: ثنتان من الحنظل، كما يقال أربعة كلاب على تقدير: أربعة من الكلاب. وكان الوجه أيضاً أن يقال: حنظلتان؛ ولكنه بناه على قياس الثلاثة وما بعدها إلى العشرة.

(٢) صدر بيت من الوافر، وعجزه.

لقد جارَ الزمانُ على عيالي

وهو للحطيئة في ديوانه (ص ٢٧٠) والأغاني (٢/ ١٤٤) والإنصاف (٢/ ٧٧١) وخزانة الأدب (٧/ ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٩٤) والخصائص (٢/ ٤١٢) والكتاب (٣/ ٥٦٥) ولسان العرب (٣/ ١٦٨ - ذود، ٦/ ٢٣٥ - نفس). ولأعرابي أو للحطيئة أو لغيره في الدرر (٤/ ٤٠). ولأعرابي من أهل البادية في المقاصد النحوية (٤/ ٤٨٥). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٤/ ٢٤٦) والدرر (٦/ ١٩٥) وشرح الأشموني (٢/ ٦٢٠) وشرح التصريح (٢/ ٢٧٠) ومجالس ثعلب (١/ ٣٠٤).

وفي البيت شاهد آخر، وهو قوله: «ثلاثة أنفس»، والقياس: ثلاث أنفس؛ لأن النفس مؤنثة، لكنه أنّث «ثلاثة» لكثرة إطلاق النفس على الشخص.

[يوسف: ٤]. ﴿ٱثۡنَتَا عَشۡرَةَ عَيۡنٗاۖ﴾ [البقرة: ٦٠]. ﴿۞وَوَٰعَدۡنَا مُوسَىٰ ثَلَٰثِينَ لَيۡلَةٗ﴾ [الأعراف: ١٥٥] ﴿وَٱخۡتَارَ مُوسَىٰ قَوۡمَهُۥ سَبۡعِينَ رَجُلٗا﴾ [الأعراف: ١٥٥].

ولا يجوز جمعه عند الجمهور. وجوّزه الفراء نحو: عندي أحدَ عشرَ رجالاً، وقام ثلاثون رجالاً، وخرّج عليه ﴿ٱثۡنَتَيۡ عَشۡرَةَ أَسۡبَاطًا﴾ [الأعراف: ١٦٠].

قال الكسائي: ومن العرب من يضيف العشرين وأخواته إلى التمييز نكرةً ومعرفةً، فيقول: عشْرو دِرْهَم، وأَرْبَعُو ثَوْبٍ.

وإن كان مائة فما فوقها ميّز بمفرد مجرور بالإضافة نحو: مائة رجلٍ، ومائتا عام، وألف إنسان وجمعه مع المائة ضرورةٌ. وجوّزه الفراء في السّعة، وخرج عليه قراءة حمزة والكسائي: ﴿ثلاثمائةِ سنين﴾ [الكهف: ٢٥] بإضافة مائة[1]. ويجوز جرّه بـ «من»، فيقال: ثلاثُ مائةٍ مِنَ السِّنينَ. ونصب المفرد مع مائة ومائتين وألف ضرورةً قال:

٩٨٠ ـ إذَا عــاش الفتَــى مــائَتَيْــن عــامــاً[2]

وأجاز ابن كيسان أن يقال في السّعة: المائة ديناراً والألف درهماً. وبقي مسائل.

الأولى: لا يجب التمييز مع «ثلاثة» ونحوها جمع كثرة ما أمكن جمع القلة غالباً. ومن جموع القِلّة جمع التّصْحيح، قال تعالى: ﴿سَبۡعَ سَمَٰوَٰتٖۚ﴾ [البقرة: ٢٩] و ﴿سَبۡعَ بَقَرَٰتٖ﴾

---

(١) ذكر أبو حيان أن هذه قراءة حمزة والكسائي وطلحة ويحيى والأعمش والحسن وابن أبي ليلى وخلف وابن سعدان وابن عيسى الأصبهاني وابن جبير الأنطاكي، قال أبو حيان: «أوقع الجمع موقع المفرد. وأنحى أبو حاتم على هذه القراءة ولا يجوز له ذلك؛ وقال أبو علي: هذه تضاف في المشهور إلى المفرد وقد تضاف إلى الجمع». انظر تفسير البحر المحيط (٦/ ١١٢)

(٢) صدر بيت من الوافر، وعجزه.

فقد أودى المسرّةُ والفتاءُ

ويروى:

فقد ذهب اللذاذةُ والفتاءُ

وهو للربيع بن ضبع الفزاري في أمالي المرتضى (١/ ٢٥٤) وخزانة الأدب (٧/ ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٥) والدرر (٤/ ٤١) وشرح التصريح (٢/ ٢٧٣) وشرح عمدة الحافظ (ص ٥٢٥) والكتاب (١/ ٢٠٨، ٢/ ١٦٢) ولسان العرب (١٥/ ١٤٥ ـ فتا) والمقاصد النحوية (٤/ ٤٨١). وبلا نسبة في أدب الكاتب (ص ٢٩٩) وأوضح المسالك (٤/ ٢٥٥) وجمهرة اللغة (ص ١٠٣٢) وشرح الأشموني (٣/ ٦٢٣) وشرح المفصل (٦/ ٢١) ومجالس ثعلب (ص ٣٣٣) والمقتضب (٢/ ١٦٩) والمنقوص والممدود (ص ١٧).

وكان الوجه في قوله «مائتين عاماً» حذف نون «مئتين» وخفض ما بعدها، إلا أنها شبّهت للضرورة بالعشرين ونحوها مما يثبت نونه وينصب ما بعده. ويُروى «تسعين عاماً» ولا شاهد في هذه الرواية.

[يوسف: ٤٣، ٤٦]. ﴿وَسَبْعَ سُنۢبُلَٰتٍ﴾ [يوسف: ٤٣، ٤٦] و ﴿تِسْعَ ءَايَٰتٍ﴾ [الإسراء: ١٠١]. ومن القليل: ﴿سَبْعَ سَنَابِلَ﴾ [البقرة: ٢٦١]، و ﴿ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨]. ﴿ثَمَٰنِيَ حِجَجٍ﴾ [القَصَص: ٢٧]. فإن لم يمكن جمع القلة بأن لم يُسْتعمل تعيّن جمعُ الكثرة نحو: ثلاثةُ رجالٍ.

الثانية: لا يجوز الفصل بين التمييز والعدَد إلا في ضرورة كقوله:

٩٨١ ـ في خَمْسَ عَشْرَةَ مِنْ جُمادى لَيلَةً[1]

وقوله:

٩٨٢ ـ ثـلاثـون لِلْهَجْـر حَـوْلاً كمِيـلا[2]

وقوله:

٩٨٣ ـ وعِشْـرون منهـا أصْبعـاً مِـنْ وَرائِنَـا[3]

الثالثة: إذا جيء بنعت مفرد، أو جمع تكسير جاز الحمل فيه على التّمييز وعلى العدَد نحو: عندي عشرون رجلاً صالحاً، أو صَالِحٌ، وعشرون رجلاً كراماً أو كِرامٌ. فإن كان جمع سلامة تعيّن الحَمْلُ على العدد نحو: عشرون رجلاً صالحون، ذكره في «البسيط».

الرّابعة: يغني عن تمييز العدد إضافته إلى غيره نحو: خذ عَشَرَتُكَ وعَشَرَيْ زيدٍ، لأنك لم تضف إلى غير التمييز إلاّ والعدد عند السّامع معلوم الجنس، فاستغني عن المفسر، وقد قال الشاعر:

٩٨٤ ـ ومـا أنْـت أم مـا رسُـوم الـدِّيـار   وسِتُّـوك قـد قـارَبَـتْ تَكْمُـلُ[4]

---

(١) صدر بيت من الكامل، وعجزه

لا أستطيع على الفراش رقادي

وهو بلا نسبة في المقتضب (٣/ ٥٦). وشطره الأول في الدرر (٤/ ٤٢)، وقال صاحب الدرر: «لم أعثر على قائله ولا تتمته».

(٢) عجز بيت مس المتقارب، وصدره.

على أنني بعد ما قد مضى

وهو للعباس بن مرداس في ديوانه (ص ١٣٦) وأساس البلاغة (ص ٣٩٨ ـ كمل) وخزانة الأدب (٣/ ٢٩٩) والدرر (٤/ ٤٢) وشرح شواهد الإيضاح (ص ١٩٨) وشرح شواهد المغني (٢/ ٩٠٨) والمقاصد النحوية (٤/ ٤٨٩). وبلا نسبة في الإنصاف (١/ ٣٠٨) وخزانة الأدب (٦/ ٤٦٧، ٤٧٠، ٨/ ٢٥٥) وشرح الأشموني (٣/ ٥٧٥) وشرح عمدة الحافظ (ص ٥٣٢) وشرح المفصل (٤/ ١٣٠) والكتاب (٢/ ١٥٨) ولسان العرب (١١/ ٥٩٨ ـ كمل) ومجالس ثعلب (٢/ ٤٩٢) ومغني اللبيب (٢/ ٥٧٢) والمقتضب (٣/ ٥٥).

(٣) الشطر في الدرر (٤/ ٤٢) وقال: «لم أعثر على قائله ولا تتمته»

(٤) البيت من المتقارب، وهو للكميت بن زيد في ديوانه (٢/ ٢٩)، والرواية فيه: =

[تمييز كم الاستفهامية]

(ص): **مسألة: مميز «كم» الاستفهامية منصوب. وفي جرّه ثالثها: يجوز إن جُرّتْ، وهو بـ «من» مقدّرة. وقال الزّجّاج بإضافتها ولا يكون جمعاً خلافاً للكوفيّة مطلقاً، وللأخفش فيما أريد به الأصناف. ويجوز فصلُه وحذْفُهُ.**

(ش): ختمت الكلام في التمييز بأنواعٍ منه لم تجر عادتُهم بذكرها في هذا الباب، كما ذكرت تمييز الأعداد وذلك «كم» الاستفهاميّة والخبرية، وكأيِّنْ، وكذا، وسيأتي الكلام عن معانيها في مبحث الأدوات.

فمميز «كم» الاستفهاميّة مفردٌ منصوبٌ، كمميز عشرين وأخواته نحو: كَمْ شخصاً سما؟

وقال ابن مالك: لما كانت الاستفهاميّة بمنزلة عدد مقرون بهمزة الاستفهام أشبهت العدَدَ المركّب، فَأُجْرِيت مجراه بأن جعل مميّزها كمميّزه في النصب والإفراد.

وأجاز الكوفيون كونهُ جَمْعاً مطلقاً، كما يجوز ذلك في «كم» الخبريّة نحو: كم غِلماناً لك؟.

ورُدَّ بأنه لم يسمع.

وأجازه الأخفش إذا أردت بالجمع أصنافاً من الغِلْمان. تريد: كم عندك من هذه الأصناف؟ واختاره بعض المغاربة، فقال: كم الاستفهاميّة لا تفسّر بالجمع، إنما هو بشرط أن يكون السؤال بها عن عدد الأشخاص. وأمّا إن كان السؤال عن الجماعات فيسوغ تمييزها بالجمع، لأنه إذ ذاك بمنزلة المفرد، وذلك نحو: كم رجالاً عندك، تريد: كم جمعاً من الرجال، إذا أردت أن تسأل عن عدد أصناف القوم الذين عنده، لا عن مبلغ أشخاصهم.

ويسوغ باسم الجنس نحو: كم بطّاً عندك؟ تريد: كم صنْفاً من البطّ عندك؟ وهل يجوز جرّ تمييز كم الاستفهامية حملاً على الخبريّة؟ مذاهب:

أحدها: لا، **والثّاني**: نعم، **والثالث**: الجواز بشرط أن يدخل على «كم» حرف جر نحو: على كم جِذْعٍ بَيْتُك مَبْنِيّ.

= وما أنت ويك ورسم الديار　　وستُّك قد قاربت تكملُ

ولا شاهد في هذه الرواية. والبيت ـ منسوباً إلى الكميت ـ في خزانة الأدب (٣/ ٢٦٧، ٢٦٨) والدرر (٤/ ٤٤) وشرح عمدة الحافظ (ص ٨١٥) ويروى: «كربت» مكان «قاربت».

والشاهد فيه قوله: «وستّوك» حيث استغنى عن تمييز العدد بإضافته إلى غيره، والمعنى: قرب أن يكمل ستون سنة من عمرك.

ثم الجرّ حينئذ بـ «من» مقدرة، حذفت تخفيفاً، وصار الحرف الداخل على «كم» عِوَضاً عنها. هذا مذهب الخليل وسيبويه والفرّاء والجماعة.

وخالف الزجاج، فقال: إنه بإضافة «كم»، لا بإضمار «مِنْ».

وردّه أبو الحسن الأبذي بأنهم حين خفضوا بعدها لم يخفضوا إلاّ بعد تقدم حرف جرّ، فكونهم لم يتعدّوا هذا دليلٌ لقول الجماعة.

ويجوز فصل تمييز «كم» الاستفهاميّة في الاختيار، وإن لم يجز في عشرين وإخوته إلاّ اضطراراً.

ويكثر بالظرف والمجرور وقد يفصل بعاملها وبالخبر نحو: كم ضربت رجلاً، وكم أتاك رجلاً، ولكن اتصاله هو الأصل والأقوى.

ومما وجّه به جواز الفصل فيها: أنها لما لزمت الصدر، ونظيرها من الأعداد التي ينصب تمييزها ليس كذلك، بل يقع صَدْراً أو غَيْرَ صَدْر، جعل هذا القَدْر من التّصرّف فيها عِوَضاً من ذلك التصرّف الذي سلبته.

ويجوز حذف تمييزها نحو: كم ضربت رجلاً، على أن رجلاً مفعول ضربت، والتمييز محذوف. وكم رَجُلٌ جاءك أي كم مرّة أو يوماً، ورجل مبتدأ، وما بعده الخبر.

[تمييز كم الخبريّة]

(ص): والخبريّة مجرورٌ بإضافتها، وقيل: بـ «من»، وينصب إن فُصِل، ودونه لغة، وجرّه مفعولاً بظرف ضرورة.

وثالثها: يجوز إن كان ناقصاً وبجُملة. ثالثها: يجوز في الشِّعر فقط. ويكون جمعاً. وقيل: شاذّ. وقيل على معنى الواحد، وقيل: إن لم ينصب، والأصح جواز حذفه. وثالثها: إنْ لَمْ يقدّر مضافاً. ورابعها: يفتح إن لم يقدّر منصوباً، ومنع نفيه فيهما.

(ش): تمييز «كَمْ» الخبريّة مجرورٌ، ويكون مفرداً وجمعاً. قال:

٩٨٥ ـ كم عَمّةٍ لك يا جريرُ وخالةٍ[1]

---

(١) صدر بيت من الكامل، وعجزه.

فَدْعاء قد حلبتْ عليَّ عشاري

وهو للفرزدق في ديوانه (١/ ٣٦١) والأشباه والنظائر (٨/ ١٢٣) وأوضح المسالك (٤/ ٢٧١) وخزانة الأدب (٦/ ٤٥٨، ٤٨٩، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٥، ٤٩٨) والدرر (٤/ ٤٥) وشرح التصريح (٢/ ٢٨٠) وشرح شواهد المغني (١/ ٥١١) وشرح عمدة الحافظ (ص ٥٣٦) وشرح المفصل (٤/ ١٣٣) والكتاب =

وقال:

٩٨٦ ـ كَمْ مُلوكٍ بادَ مُلْكُهُمُ(١)

والإفراد أكثر من الجمع، وأفْصَحُ حتى زعم بعضهم أنّ تمييزها بالجمع شاذّ، وعليه العُكْبُرِي في شرح (الإفصاح)(٢). وقيل: يكون الجمع على معنى الواحد، فإذا قلت: كم رجالٍ كأنك قلت: كم جماعةٍ من الرّجال. ثم الجر بإضافتها إليه عند البصريّين.

وقال الكوفيّون: بِمِنْ مقدّرةً حذفت، وأبقي عملها كما في قوله:

٩٨٧ ـ رَسْمِ دارٍ وقَفْتُ في طَلَلِهْ(٣)

= (٢/ ٧٢، ١٦٢، ١٦٦) ولسان العرب (٤/ ٥٧٣ ـ عشر) واللمع (ص ٢٢٨) ومغني اللبيب (١/ ١٨٥) والمقاصد النحوية (٤/ ٤٨٩). وبلا سبة في سرّ صناعة الإعراب (١/ ٣٣١) وشرح الأشموني (١/ ٩٨) وشرح ابن عقيل (ص ١١٦) ولسان العرب (١٢/ ٥٢٨ ـ كمم) والمقتصب (٣/ ٥٨) والمقرب (١/ ٣١٢).

و «فدعاء»: الفَدَع. الميل والعوج، فكيفما مالت الرِّجْل فقد فدعت (اللسان: ٨/ ٢٤٦).

وقد استشهد في هذا البيت على أن تمييز «كم» الخبرية يكون مجروراً. ويجوز أيضاً في قوله: «عمّة» الرفع على الابتداء، والمسوّغ للابتداء بها وصفها بالجارّ والمجرور، والنصب على التمييز.

(١) صدر بيت من محزوء المديد، وعجزه.

ونعيمٍ سرقَة بادوا

وهو بلا نسبة في الدرر (٤/ ٤٧) وشرح شواهد المعني (١/ ٥١١) ومغني اللبيب (١/ ١٨٥) والمقاصد النحوية (٤/ ٤٩٥).

والشاهد في البيت قوله. «كم ملوك» حيث جاء مميز «كم» الخبرية مجموعاً؛ لأنه استعمل استعمال «عشرة»، وقد تستعمل استعمال «مائة» فيكون تمييزها مفرداً.

(٢) كذا بالأصل «الإفصاح» ولعل الصواب «الإيضاح» لأن «شرح الإيصاح» للفارسي من مصنفات العكبري وانظر الفهارس العامة

(٣) صدر بيت من الخفيف، وعجزه:

كدتُ أقضي الحياة من جَلَلِهْ

وهو لجميل بثينة في ديوانه (ص ١٨٩) والأغاني (٨/ ٩٤) وأمالي القالي (١/ ٢٤٦) وخزانة الأدب (١٠/ ٢٠) والدرر (٤/ ٤٨، ١٩٩) وسمط اللآلي (ص ٥٥٧) وشرح التصريح (٢/ ٢٣) وشرح شواهد المعني (١/ ٣٩٥، ٤٠٣) ولسان العرب (١١/ ١٢٠ ـ جلل) ومغني اللبيب (ص ١٢١) والمقاصد النحوية (٣/ ٣٣٩) وبلا نسبة في الإنصاف (١/ ٣٧٨) وأوضح المسالك (٣/ ٧٧) والجنى الداني (ص ٤٥٥، ٥٥٤) والخصائص (١/ ٢٨٥، ٣/ ١٥٠) ورصف المباني (ص ١٥٦، ١٩١، ٢٥٤، ٥٢٨) وسرّ صناعة الإعراب (١/ ١٣٣) وشرح الأشموني (٢/ ٣٠٠) وشرح ابن عقيل (ص ٣٧٣) وشرح عمدة الحافظ (ص ٢٧٤) وشرح المفصل (٣/ ٢٨، ٧٩، ٨/ ٥٢) ومغني اللبيب (ص ١٣٦).

وقوله «رسم» مجرور هنا بـ «ربّ» المحذوفة وفي الشطر الثاني من البيت شاهد آخر، وهو مجيء «جلل» بمعنى «أجلْ»

وضعّف بأن إضمار حرف الجرّ، وإبقاء عمله إنّما يكون في ضرورة أو شذوذ، فإن فصل نُصِب حَمْلاً على الاستفهاميّة كقوله:

٩٨٨ ـ كم نالني مِنْهُمُ فَضْلاً على عَدَمٍ[1]

وربّما ينصب غير مفصول. روي «كم عمةً لك» البيت ـ بالنصب.

وذكر بعضهم أنّ النّصْبَ بلا فَصْلٍ لغة تميم، وذكره سيبويه عن بعض العرب[2]. قال أبو حيّان: وهي لغةٌ قليلةٌ.

وإذا نصب بفصل، أو بغير فصل جاز كونه أيضاً مفرداً أو جمعاً كما إذا جُرّ. هذا مذهب الجمهور.

وذهب الأستاذ أبو عليّ، وابن هشام الخَضْراويّ: إلى أنّها إذا نصب تمييزها التزم فيه الإفراد لأن العرب التزمَتْهُ في كل تمييز منصوب عن عدد أو كناية ككم الاستفهاميّة، وكأيّن، وكذا. وردّ بأن ذلك فيما يجب نصبُه، لا فيما يجوز نصبُه وجرُّه.

وهل يجوز جره مع الفصل بظرف أو مجرور؟ مذاهب:

أَصَحُّها: لا، لِمَا فيه من الفصل بين المتضايِفَيْن، وذلك ممنوع إلاّ في ضرورة نحو:

٩٨٩ ـ كَمْ بِجُودٍ مُقْرِفٍ نالَ العُلَى ... وكريمٍ بُخْلُهُ قَدْ وَضَعَهْ[3]

والثاني: نعم، وعليه الكوفيّون بناء على رأيهم أنّ الجرّ بمِن مضمرة. ويونس بناءً على

---

(١) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

إذْ لا أكاد من الإقتار أحتملُ

وهو للقطامي في ديوانه (ص ٣٠) وخزانة الأدب (٦/ ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٨٣) والدرر (٤/ ٤٩) وشرح المفصل (٤/ ١٣١) والكتاب (٢/ ١٦٥) واللمع (ص ٢٢٧) والمقاصد النحوية (٣/ ٢٩٨، ٤/ ٤٩٤).
وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب (١/ ٢٨٣) والإنصاف (١/ ٣٠٥) وخزانة الأدب (٦/ ٤٦٩) وشرح الأشموني (٣/ ٦٣٦) وشرح عمدة الحافظ (ص ٥٣٥) والمقتضب (٣/ ٦٠).

(٢) انظر الكتاب (٢/ ١٦٢)، وقال سيبويه: «وهم كثير؛ فمنهم الفرزدق والبيت له»

(٣) البيت من الرمل، وهو لأنس بن زنيم في ديوانه (ص ١١٣) وخزانة الأدب (٦/ ٤٧١) والدرر (٤/ ٤٩) وشرح شواهد الشافية (ص ٥٣) والمقاصد النحوية (٤/ ٤٩٣). ولعبد الله بن كريز في الحماسة البصرية (٢/ ١٠). وبلا نسبة في الإنصاف (١/ ٣٠٣) والدرر (٦/ ٢٠٤) وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٣٠) وشرح الأشموني (٣/ ٦٣٥) وشرح عمدة الحافظ (ص ٥٣٤) وشرح المفصل (٤/ ١٣٢) والكتاب (٢/ ١٦٧) والمقتضب (٣/ ٦١) والمقرب (١/ ٣١٣)

وقوله: «مقرف» يحور فيه الجر ضرورة كما هنا، ويجوز فيه أيضاً الرفع على أن يكون مبتدأ مع ظرفية «كم» لتكثير المرار، وخبر «مقرف» هو قوله: «نال العلى» ويجوز أيضاً النصب على التمييز لقبح جرّه مع الفصل.

رأيه من جواز الفصل بين المتضايفَيْن في الاختيار بذلك.

والثّالث: الجواز إن كان الظرف أو المجرور ناقصاً نحو: كَمْ بك مأخوذٍ أتاني، وكم اليوم جائعٍ جاءني، والمنع إن كان تامّاً.

وردّ بأن العرب لم تفرّق بين الظّرْف التّامّ والنّاقص في الفصل بل تُجْرِيهما مُجْرَى واحداً. فإن كان الفصل بجملة لم يجز الجرّ في كلام، ولا في شعر عند البصريين، لأن الفصل بالجملة بين المتضايفين لا يجوز البتّةَ.

وجوّزه الكوفيّون فيهما بناءً على أنّ الجرّ بِمِنْ لا بالإضافة.

وجوّزه المبرد في الشعر فقط، وروى قوله:

٩٩٠ - كَـمْ نَـالَنِـي مِنْهُـمُ فَضْـلٍ علـى عَـدَمٍ[(١)]

بالجرّ.

ويجوز حذف تمييز «كَمْ» الخبريّة. ولا يجوز كون المميّز منفيّاً لا في الاستفهامية، ولا في الخبريّة، لا يقال: كم لا رجلاً جاءك، ولا كم لا رَجُلٍ صَحِبْت، نصّ عليه سيبويه[(٢)]، وأجاز ذلك بعض النحويّين.

نعم يجوز العطف عليه بالنّفي نحو: كَمْ فَرَسٍ ركبت لا فرساً ولا فَرَسَيْن، أي كثيراً من الأفراس ركبت لا قليلاً.

[تمييز كأيِّنْ]

(ص): ومميز كأيّن بِمِنْ غالباً. وقال ابن عصفور لازماً، ومع فقدها بإضمارها. وقيل: بالإضافة. قال أبو حيّان: ولا يجمع وحذفه سائغ أو ضعيفٌ، أو ممنوع أقوال، والأصح ألاّ يفصل.

(ش): مميز كأيّن الأكثر جرّه بِمِنْ ظاهرةً قال تعالى: ﴿وَكَأَيِّن مِّنْ ءَايَةٍ﴾ [يوسف: ١٠٥]، ﴿وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ﴾ [آل عمران: ١٤٦]، ﴿وَكَأَيِّن مِّن دَآبَّةٍ﴾ [العنكبوت: ٦٠].

قال أبو حيّان: ويظهر من كلام سيبويه أنّ «مِنْ» هنا لتأكيد البيان فهي زائدة[(٣)]. قال:

---

(١) تقدم برقم (٩٨٨).

(٢) قال: «ولو قلت: كم لا رجلاً ولا رجلين، في الخبر أو الاستفهام كان غير جائز؛ لأنه ليس هكذا تفسيرُ العدد، ولو جاز ذا لقلت: له عشرون لا عبداً ولا عبدين، فلا رجلٌ ولا رجلان توكيدٌ لكم لا للذي عمل فيه؛ لأنه كان عليه كان محالاً وكان نقضاً». انظر الكتاب (٢/ ١٦٨)

(٣) نصُّ سيبويه في الكتاب (٢/ ١٧٠، ١٧١): «... إلاّ أن أكثر العرب إنما يتكلمون بها مع مِنْ، قال عزّ =

وقد يقال: إنها تزاد في غير الواجب، فيقال: إن هذا رُوعِيَ فيه أصله من الاستفهام وهو غير واجب. وينصب قليلاً، قال الشاعر:

٩٩١ ـ وكَائِنْ لنَا فَضْلاً عَلَيْكُمْ ونِعْمَةً[1]

وقال:

٩٩٢ ـ اطْرُدِ اليَأس بالرَّجَا فَكَأَيِّنْ آلِماً حُمَّ يُسْرُهُ بَعْدَ عُسْر[2]

وزعم ابن عصفور: أن جره بمن لازم، وأنه لا ينصب، قال في المُغْنِي[3]: ويردّه نصّ سيبويه على خلافه.

ويجوز جرّه مع فَقْدِ «مِنْ».

قال أبو حيّان: إلا أنَّه لا يحفظ، فإن جاء كان على إضمار «مِنْ» وهو مذهب الخليل والكسائي، ولا يحمل على إضافة كأيِّن، كما ذهب إليه ابن كَيْسان، لأنه لا يجوز إضافتها إذ المحكيّ لا يضاف، ولأن في آخرها تنويناً فهو مانع من الإضافة أيضاً. وقد قال سيبويه: إن جرّها أحدٌ من العرب فعسى أن يجرها بإضمار «مِنْ»[4]. انتهى.

وقال ابن خَرُوف: يكون في مميّزها النصب، ويجوز الجرّ بـ «من» وبغير «مِنْ» بفَصْل وبغير فَصْلٍ.

قال أبو حيّان: ومقتضى الاستقرار أن تمييز «كأين» لا يكون جمعاً، فليست كمثل «كم» الخبريّة في ذلك.

واختلف في جواز حذفه فجوّزه المبرّد، والأكثرون، وقال صاحب «البسيط»: إنه

= وجلّ: وكأين من قرية، وقال عمرو بن شأس:

وكائن رددنا عكم من مدجّج يجيء أمام الألف يردي مقنّعا

فإنما ألزموها مِنْ لأنها توكيد، فجُعلت كأنها شيء يتمّ به الكلام وصار كالمثل» انتهى. فهذا النص يشير إلى أن «مِنْ» زائدة كما قال أبو حيّان.

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

قديماً ولا تدرون ما مَنَّ منعمُ

وهو بلا نسبة في الدرر (٤/ ٥١) وشرح الأشموني (٣/ ٦٣٧) وشرح شواهد المغني (٢/ ٥١٣) ومغني اللبيب (١/ ١٨٧). وقد نصب هنا تمييز «كائن»، والأكثر الجرّ.

(٢) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في الدرر (٤/ ٥١) وشرح الأشموني (٣/ ٦٣٧) وشرح التصريح (٢/ ٢٨١) وشرح شواهد المغني (٢/ ٥١٣) والمقاصد النحوية (٤/ ٤٩٥).

وقوله: «آلماً» منصوب على التمييز، من ألم يألم إذا وجع.

(٣) مغني اللبيب (١/ ١٥٩).

(٤) الكتاب (٢/ ١٧١) بنفس اللفظ.

ضعيف للزوم «مِنْ» ففيه حذف عامل ومعمول. قال أبو حيّان: ومن يقول بجواز حذفه لا يلتزم أنه حُذِف وهو مجرور بمِنْ، بل حذف وهو منصوب كما حذف مِنْ «كم» الاستفهاميّة، وهو منصوب:

والأفصح اتّصال تمييز «كأين» بها، وكذا وَقَعَتْ في القرآن. ويجوز الفصل بينهما بالجملة، وبالظّرْف قال:

٩٩٣ ـ وكــائِــنْ رَدَدْنَــا عَنْكُــمُ مِــنْ مُــدَجّــجٍ[١]

وقال:

٩٩٤ ـ وكــائِــنْ بــالأبــاطــح مِــنْ صَــديــقٍ[٢]

[تمييز كذا]

(ص): ومميز «كذا» لا يُجَرّ بمن وفاقاً، ولا بالإضافة، ولا البدليّة، ولا يرفع ولا يُجمع خلافاً لزاعميها.

(ش): مميّز «كذا» لا يكون إلا مفرداً منصوباً قال الشاعر:

٩٩٥ ـ عِدِ النّفْسَ نُعْمَى بَعْد بُوساك ذَاكراً كـذا وكـذا لُطْفـاً بـه نُسِـيَ الْجُهْـدُ[٣]

ولا يجوز جرّه بمِنْ اتّفاقاً، ولا بالإضافة خلافاً للكوفيّين.

وأجازوا في غير تكرار ولا عطف أن يقال: كذا ثَوْبٌ وكذا أثوابٌ قياساً على العدد الصّريح.

ورد بأن المحكيّ لا يضاف، وبأن في آخرها اسْمَ الإشارة، واسمُ الإشارة لا يُضافُ. وأجاز بعضهم: كذا دِرْهمٍ بالجرّ على البدل.

وجوّز الكوفيّون الرّفْعَ بعد «كذا». قال أبو حيّان: وهو خطأ، لأنه لم يسمع. وجوّزوا الجَمْعَ بعد الثّلاثة إلى العَشَرَة.

---

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

يجيء أمام الألف يردي مقنّعا

وهو لعمرو بن شأس في الدرر (٤/ ٥٢) وسرّ صناعة الإعراب (١/ ٣٠٦) وشرح أبيات سيبويه (١/ ٤٩٧) والكتاب (٢/ ١٧٠).

وقد استعمل «كائن» بمعنى «كم» مع الإتيان بـ «من» الجارّة بعدها

(٢) تقدم برقم (١٨٩).

(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر (٧/ ٢٨١) والدرر (٤/ ٥٤) وشرح الأشموني (٣/ ٦٣٨) وشرح شواهد المغني (٢/ ٥١٤) ومغني اللبيب (١/ ١٨٨) والمقاصد النحوية (٤/ ٤٩٧).

نواصب المضارع
[أنْ]

(ص): نواصب المضارع: «أنْ». يقال: «عن». وهي الموصولةُ بالماضي خِلافاً لابن طاهر، لا بعد يقين غير مؤوّل في الأصحّ.

ويجوز في تِلْو: «ظنّ» الرفعُ مخففة، وكذا خوفٌ تيقّن مخوفُهُ في الأصَحّ. والأصح لا تعمل زائدةً، ولا يتقدّم معمولُ مَعْمُولِها.

وثالثها: يجوز مع أريد، وعسى.

ولا يفصل، وقيل: يجوز بِظَرْفٍ. وقيل: بشرط.

وترفع إهمالاً على الأصحّ. وعن الكسائي لا يقاس، ولا تجزم، وحكاه الرُّؤاسيّ واللّحْيانِي، وأبو عُبَيْدة لغةً. وتقع مبتدأ وخبراً، ومعمولٍ حرف ناسخ، وجار ولكان، وظَنٍّ، وبعض المغاربة، وفعل غير الجزم، ومضاف خلافاً لابن الطّراوة، لا بمعنى «الذي» خِلافاً لابن الذّكِيّ[1].

(ش): لمّا أَنْهَيْتُ منصوبات الأسماء عقّبت بمنصوبات الأفعال، كما ذُكِرَ عَقِبَ المرفوعاتِ المضارعُ المَرْفوعُ. فنواصب الفعل المضارع أربعة أحرف:

أحدها: «أن» وهي أم الباب. قال أبو حيّان: بدليل الاتّفاق عليها، والاختلاف في «لن»، و «إذنْ»، و «كَيْ». ويقال فيها: «عن» بإبدال الهمزة عيناً.

وأنْ هذه الناصبة للمضارع هي التي تُوصَلُ بالماضي في نحو: ﴿أَن كَانَ ذَا مَالٍ﴾ [القلم: ١٤] وبالأمر في نحو: كَتَبْتُ إليه أن قُمْ، وبالنّهْي في نحو: كتبتُ إليه ألا تَفْعَل.

(١) هو محمد بن مسعود الغزني المتوفى سنة ٤٢١ هـ نحوي، من آثاره البديع في النحو انظر ترجمته في بغية الوعاة (ص ١٠٥) وكشف الظنون (ص ٢٣٦) وهدية العارفين (٢/ ٦٤).

وزعم أبو بكر بن طاهر أنّها غيرها، فتكون «أن» على مذهبه مشتركةً، أو متجوّزاً بها. واستدلّ لذلك بأمرين: **أحدهما**: أنّها تخلص للاستقبال فلا تدخل على الماضي كالسين، وسوف، وكذا الأمر.

والثاني: أنّا لو فرضنا دخولها على الماضي لوجب أن تُصَيِّرَهُ بصيغة المضارع كَلَمْ، لمّا دخلت على الماضي قلبت صيغته إلى المضارع لتعمل فيه.

وشرط نصب المضارع بعد «أن» ألاّ تقع بعد فعل يقين كعَلِمَ، وتحقّق، وتيقّن ونحوها، فإنها حينئذ المُخَفّفة من الثّقيلة نحو: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ﴾ [المزمّل: ٢٠] خلافاً للفرّاء حيث جوّز أن تلي أنْ الناصبة للمضارع لفظ العِلْم، وما في معناه مستدِلاً بقراءة ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعَ إِلَيْهِمْ﴾ [طه: ٨٩] بالنّصب[1]، وهي بمعنى أفلا يعلمون.

ويقول جرير:

٩٩٦ ـ نَرْضَى عَنِ الله أنّ النّاس قَدْ عَلِمُوا   ألاّ يُـــدانِيَنَــا مِـــنْ خَلْقِـــهِ أحَـــدُ[2]

وأجيب بأنّ العِلْم إنّما يَمْتَنِعُ وقوعُ أنْ النّاصبةُ بعده إذا بقي على موضعه الأصليّ، أمّا إذا أُوّل بالظّنّ، واستعمل استعماله فإنه يجوز فيه ذلك.

والدّليل على استعمال العِلْم بمعنى الظّنّ قوله تعالى: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَٰتٍ﴾ [الممتحنة: ١٠]. فإن المراد بالعِلْم فيه الظّنّ القويّ، إذ القطع بإيمانهن غير متوصّل إليه.

ومنع المبرِّدُ النّصب أيضاً في المُؤَول بالظّنّ.

فقولي «في الأصح» راجعٌ إلى المستثنى والمستثنى منه جميعاً.

ويجوز في الواقعة بعد الظّنّ الرّفع على أنّها المُخَفّفة من الثّقيلة، وهو قليل. والأكثر في لسان العرب النصب بعده، قال تعالى: ﴿أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتْرَكُوٓاْ﴾ [العنكبوت: ٢] وقرىء بالوجهين[3] ﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ [المائدة: ٧١].

---

(١) قراءة «يرجعُ» بالرفع هي قراءة الجمهور؛ أما قراءة «يرجعَ» بالنصب فهي قراءة أبي حيوة. أنظر البحر المحيط (٦/ ٢٥٠).

(٢) البيت من البسيط، وهو لجرير في ديوانه (١/ ١٥٧) والدرر (٤/ ٥٦). وبلا نسبة في شرح الأشموني (٣/ ٥٥١). ورواية الشطر الثاني في ديوان جرير: «أن لن يفاخرنا من خلقه بشر».

(٣) قال أبو حيان في البحر المحيط (٣/ ٥٤٢): «قرأ الحرميان وعاصم وابن عامر بنصب نون «تكون» بأن الناصبة للمضارع، وهو على الأصل، إذ «حسب» من الأفعال التي في أصل الوضع لغير المتيقن. وقرأ النحويان وحمزة برفع النون، و «أنْ» هي المخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن محذوف، والحملة المنفية في موضع الخبر؛ نزّل الحسبان في صدورهم منزلة العلم، وقد استعملت «حسب» في المتيقن =

قال أبو حَيّان: وليس في الواقعة بعد الشّكّ إلا النّصب، وفي الواقعة بعد فعل خوفَ تَيَقّنَ مَخُوفُهُ نحو: خِفت ألاّ تقومُ، وخِفْتُ ألا تُكْرِمُني قولان، **أصحُّهما**: جواز الرفع كما بعد الظن، وقد سمع. قال أبو محجن:

٩٩٧ ـ أخــاف إذا مَــا مِــتّ أنْ لا أذُوقُهــا[1]

والثاني: تعيّن النصب، وعليه المبرد.

ولا تعمل أنْ الزائدة عند الجمهور، لأنها لا تختَصّ بدليل دخولها على الفعل الماضي في قوله: ﴿فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلْبَشِيرُ﴾ [يوسف: ٩٦] ولا يعمل إلاّ المُخْتَصّ.

وجوّز الأخفش إعمالها حملاً لها على المصدريّة، وقياساً على الباء الزائدة حيث تعمل الجَرَّ. وفرق بأنّ الباء الزائدة تختصّ بالاسم.

ولا يجوز تقديمُ معمولِ معمول أنْ النّاصبة عليها، لأنها حرف مصدريّ، ومعمولها صلة لها، ومعمولُه من تمام الصّلة، فكما لا تَتَقَدّمُ الصّلة لا يَتقدّم معمولُها، هذا مذهب البصريّين.

وجوّز الفراءُ تَقْدِيمَه لقوله:

٩٩٨ ـ كان جَــزائــي[2] بــالعصَــا أنْ أُجْلَــدا[3]

فقوله: «بالعصا» متعلّق بـ «أُجْلَدَ»، وأجيب بندوره، أو تأويله على تقدير متعلق دلّ عليه المذكور.

ونقل ابنُ كَيْسَان عن الكوفيّين الجوازَ في نحو: طَعامَكَ أُرِيدُ أن آكُلَ، وطَعامَك عَسى أنْ آكُلَ.

= قليلاً، قال الشاعر:

حسبــتُ التقــى والجــود خيــر تجــارةٍ ربــاحــاً إذا مــا المــرءُ أصبــح ثــاقــلا

(١) عجز بيت من الطويل، وصدره

ولا تدفننّي في الفلاة فإنني

وهو لأبي محجن الثقفي في ديوانه (ص ٤٨) والأزهية (ص ٦٧) وخزانة الأدب (٨/ ٣٩٨، ٤٠٢) والدرر (٤/ ٥٧) وشرح شواهد المغني (١/ ١٠١) والشعر والشعراء (١/ ٤٣١) ولسان العرب (٨/ ٢٥٧ ـ فنع) والمقاصد النحوية (٤/ ٣٨١). وبلا نسبة في شرح الأشموني (٣/ ٥٥٢) ومغني اللبيب (١/ ٣٠).

وقال البغدادي: إنّ «أنْ» هنا مخفّفة لوقوعها بعد الخوف بمعنى العلم واليقين، واسمها ضمير شأن محذوف أو ضمير متكلّم، وجملة «لا أذوقها» في محل رفع خبرها.

(٢) كانت بالأصل «خير» والصواب ما أثبتناه وراجع الشاهد رقم (٢٨٦).

(٣) تقدم بالرقم (٢٨٦).

ولا يجوز فصل أنْ النّاصبة من الفعل لا بظرف ولا بمجرور، ولا قسم ولا غير ذلك. هذا مذهب سيبويه والجمهور.

وجوّزَه بَعْضُهم بالظّرف وشِبْهِهِ نحو: أريد أنْ عندي تَقْعُدَ، وأريد أنْ في الدار تَقْعُدَ، قياساً على أنّ المشدّدة حيث يجوز ذلك فيها بجامع ما اشتركا فيه من المصدريّة والعمل.

وجوّزه الكوفيّون بالشّرط نحو: أردت أنْ إنْ تزُرْني أزُورَك بالنّصب مع تجويزهم الإلغاء أيضاً، وجَزْم: أزُرْكَ جواباً.

ويجوز إهمال «أنْ» حملاً على أختها ما المصدريّة، فَيُرْفعُ الفعل بعدها، وخرّج عليه قراءة ﴿أَن يُتِمُّ ٱلرَّضَاعَةَ﴾ [البقرة: ٢٣٣] بالرفع[١]. وقيل: لا، وأنّ المرفوعَ بعدها الفعل مُخَفّفةٌ من الثّقيلة لا المصدريّة، وعليه الكوفيّون.

ولا يجوزُ الجزْمُ بـ «أنْ» عند الجمهور، وجوّزه بعضِ الكوفيّين. قال الرّؤاسيّ[٢] من الكوفيّين: فصحاءُ العرب يَنْصبُون بأنْ وأخواتها الفعل. ودونهم قَوْمٌ يرفعون بها. ودُونَهُمْ قَوْمٌ يَجْزِمُون بها. وأنشد على الجَزْم:

٩٩٩ ـ أُحَاذِرُ أنْ تَعْلَمْ بها فَتَرُدّها[٣]

---

(١) قال أبو حيان «وقرىء أن يتمُّ، برفع الميم، ونسبها النحويون إلى محاهد، وقد جاز رفع الفعل بعد أن في كلام العرب في الشعر، أنشد الفراء رحمه الله تعالى:

أنْ تهبطين بلاد قَوْ ... مٍ يرتعون من الطّلاحْ

وقال آخر:

أنْ تقرآن على أسماء ويحكما ... منّي السلامَ وأن لا تُبلغا أحدا

وهذا عند البصريين هي الناصبة للفعل المضارع وتُرك إعمالها حملاً على أختها في كون كلّ منهما مصدرية، وأما الكوفيون فهي عندهم المخفّفة من الثقيلة، وشذّ وقوعها موقع الناصة كما شذّ وقوع الناصبة موقع المخففة في قول حرير:

نرضى عن الله أن الناس قد علموا ... أن لا يدانينا من خلقه بشرُ

والذي يظهر أن إثبات النون في المضارع المذكور مع أنْ مخصوص بضرورة الشعر ولا يحفظ أنْ غير ناصبة إلا فى هذا الشعر والقراءة المسوبة إلى محاهد، وما سبيله هذا لا تبنى عليه قاعدة» انتهى (البحر المحيط. ٢/٢٢٣)

(٢) هو أبو حعفر محمد بن الحسن بن أبي سارة الرؤاسي النيلي. نحوي، لغوي، مقرىء، شاعر أخذ عنه الكسائي، وتوفى قبل سنة ١٩٣ هـ. من آثاره: الفيصل، معاني القرآن، الوقف والابتداء، كتاب في النحو، كتاب التصغير، وله شعر انظر ترحمته في معحم الأدباء (١٨/١٢١) وبغية الوعاة (ص ٣٣) وكشف الظنون (ص ١٤٠٥، ١٤٧٠، ١٧٣٠) وهدية العارفين (٢/٧، ٨).

(٣) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

=

ومِمّن حكى الجزم بها لغة من البصريّين أبو عُبيدة، واللّحيانيّ، وزاد أنها لغة بني صُباحٍ. ثم لَمّا كانت أنْ مع معمولها في تقدير الاسم تسلّط عليها العامل المعنوي واللفظي، فتقع مبتدأ نحو: ﴿وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٤]. وخَبَرُ مُبْتدأ نحو: الأمْرُ أنْ تفعلَ كذا.

ولا يكون مبتدؤها إلاّ مصدراً، فإنْ وقع جثة أوّل. ومعمولاً لحرف ناسخ نحو: إنّ عندي أنْ تَخْرُجَ، ولا بُدّ أن يكون أحد الجُزْأين مصدراً إلاّ في لعل، فيجوز أن يكون جُثّةً نحو: لعَلّ زيدٌ أنْ يَخْرُجَ؛ حَمْلاً على «عَسَى».

ومعمولاً بحرف جر، ويكثر حذْفُهُ، ومعمولاً لكان وأخواتها اسْماً وخبراً نحو: كان أنْ تقعد خيراً من قيامك، وتكون عقوبتك أنْ أعزلك.

ومعمولاً لظن وأخواتها مفعولاً أوّلاً، وثانياً نحو: ظننت أن تقوم خيراً من أنْ تقعد. وقوله:

١٠٠٠ - إنـي رأيـت مـن المكـارم حَسْبَكُـم أن تَلْبَسُـوا خَـزّ الثِّيـابِ وتَشْبَعُـوا[1]

أي: لُبْس الثّياب.

ومعمولاً لبعض أفعال المقاربة ولغيرها من أفعال غير الجَزْم نحو: طلبت منك أن تقومَ وأردت أن تفعَل، وبدا لي أن أقُومَ، بخلاف أفعال الجزم، لا يقال: فَعَلْتُ أن أقُومَ. أي: القيام، ولا أعْطَيْتُك أن تأمن، أي الأمان.

ومعمولاً لاسم مضاف نحو: إنه أهلُ أنْ يَفْعَل، ومخافة أن تَفْعَلَ، وأجيء بعد أن تَقُومَ، وقبل أن تَخرُجَ.

وقال ابن الطّراوة: لا يجوز أن يضاف إلى أنّ ومعمولها، لأن معناها التراخي فما بعدها في جهة الإمكان، وليس بثابت، والنيّة في المضاف إثبات عينه بثبوت عَيْنِ ما أضيف إليه، فإذا كان ما أضيف إليه غير ثابت في نفسه، فإن ثبوت غيره محال.

= فتتركَها ثِقْلاً عليَّ كما هيا

وهو لحميل بتينة في ديوانه (ص ٢٢٤) والدرر (٤/ ٥٩) وشرح شواهد المغني (١/ ٩٨). وبلا سبة فى الجنى الداني (ص ٢٢٧) وشرح الأشموني (٣/ ٥٥٢) ومعني اللبيب (١/ ٣٠)

ورواية الصدر في ديوان حميل: «أخاف إذا أنبأتكم أن تردّني»، ولا شاهد على هذه الرواية

(١) البيت من الكامل، وهو لعبد الرحمن بن حسان في حزانة الأدب (٤/ ٧١) والدرر (٤/ ٦٠) والكتاب (٣/ ١٥٣). ولسعيد بن عبد الرحمن بن حسّان في شرح أبيات سيبويه (٢/ ١٦٨) ولبعض المحدثين في العقد الفريد (٣/ ٢٠) وبلا نسبة في تخليص الشواهد (ص ٤١٨).

[لــن]

(ص): «لن» بسيطة، وقال الخليل مِنْ: «لا أن» والفرّاء: لا النافية أبدلت نوناً.

وإنما تنصب مستقبلاً، وتُفِيدُ نفيه، وكذا التأكيد لا التأبيد على المختار.

وقال بعض البيانيّين: لنفي ما قرب.

والمختار وفاقاً لابن عصفور: تَرِدُ للدّعاء.

ويقدّم معمولُ مَعْمُولِها خِلافاً للأخفش الصّغير، ولا يفصل اختياراً. وجوّزه الكسائيّ بِقَسمٍ ومَعْمُول، والفَرّاء بِشَرْطٍ، وأظُنّ. وتُهْمَلُ، وحَكى اللّحيانِيّ الجَزْمَ بها.

(ش): الثّاني مِنْ نواصب المضارع «لَنْ»، والجمهور أنّها حرف بسيطٌ، لا تركيب فيها ولا إبدال. وقال الخليلُ والكسائيّ: إنها مركّبة من: «لا أنْ»، فأصلها: «لا أن» حذفت الهمزة لكثرة الاستعمال، كما حذفَت في قولهم: وَيْلُمِّهِ، والأصل: وَيْلُ أُمِّهِ، ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين: ألف «لا»، ونون «أنْ»، فصارت «لن». والحامل لهما على ذلك قُرْبُها في اللفظ من: «لا أن»، ووجود معنى: «لا»، و «أن» فيها وهو النّفي، والتّخليص للاستقبال.

وقال الفرّاء: هي لا النّافية، أُبدل من ألفها نونٌ، وحمله على ذلك اتّفاقهُما في النفي، ونفي المستقبل، وجَعْل «لا» أصلاً لأنها أقعد في النّفي من «لن»، لأنّ «لَنْ» لا تنفي إلا المضارع وقد ذكرت رَدَّ القولين في حاشية «المغني».

وتنصب «لن» المستقبل، أي أنها تخلص المضارع إلى الاستقبال وتفيد نفيه ثم مذهب سيبويه والجمهور أنها تَنْفِيهِ من غير أن يشترط أن يكون النّفيُ بها آكَدَ من النّفي بلا.

وذهب الزمخشري في «مُفَصّلِهِ»: إلى أنَّ: «لَنْ» لتأكيد ما تعطيه «لا» مِنْ نفي المستقبل. قال: تقول: لا أبرح اليوم مكاني، فإذا أكّدت وشَدّدْت، قلت: لَنْ أبْرَحَ اليْومَ، قال تعالى: ﴿لَآ أَبۡرَحُ حَتَّىٰٓ أَبۡلُغَ مَجۡمَعَ ٱلۡبَحۡرَيۡنِ﴾ [الكهف: ٦٠]. وقال: ﴿فَلَنۡ أَبۡرَحَ ٱلۡأَرۡضَ حَتَّىٰ يَأۡذَنَ لِيٓ أَبِيٓ﴾ [يوسف: ٨٠].

وذهب الزمخشري في «أُنْمُوذَجه»[1]: إلى أنها تفيد تأبيد النّفي.

قال: فقولك: لَنْ أفْعَلَهُ، كقولك: لا أفْعَلُهُ أبداً، ومنه قوله تعالى: ﴿لَن يَخۡلُقُواْ ذُبَابٗا﴾ [الحجّ: ٧٣]. قال ابن مالك: وحَمَلَهُ على ذلك اعتقادُه في «لَنْ تَرَاني» أن الله لا يُرى، وهو

(١) «الأنموذج في النحو» للزمخشري، اقتضبه من «المفصل» وجعله مقدمة نافعة للمبتدىء كالكافية. وله شروح. انظر كشف الظنون (ص ١٨٥).

باطلٌ. وردّه غيرُه بأنّها لو كانت للتأبيد لم يُقَيَّدْ منفيُّها باليوم في: ﴿فَلَنْ أُكَلِّمَ ٱلْيَوْمَ إِنسِيًّا﴾ [مريم: ٢٦]. ولم يَصِحّ التوقيتُ في قوله: ﴿لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ [طه: ٩١]. ولكان ذِكْرُ «الأبدِ» في قوله: ﴿وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾ [البقرة: ٩٥] تكرارٌ، إذ الأصل عَدَمُهُ. وبأنّ استفادة التأبيد في آية ﴿لَن يَخْلُقُوا۟ ذُبَابًا﴾ [الحجّ: ٧٣] من خارج[١]. وقد وافقه على إفادة التأبيد ابنُ عَطيّة[٢]، وقال في قوله: ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾ [الأعراف: ١٤٣]: لو بقينا على هذا النفي لتضمّن أن موسى لا يراه أبداً، ولا في الآخرة، لكن ثبت في الحديث المتواتر: «أنَّ أهْلَ الجَنّة يَرَوْنَهُ»[٣]. ووافقه على إفادة التأكيد جماعةٌ منهم: ابنُ الخبّاز، بل قال بعضهم: إنّ منعه مكابرةٌ، فلذا اخترتُه دون التّأبيد.

وأغرب عبد الواحد الزّمَلْكانِيّ[٤] فقال في كتابه «التّبيان في المعاني والبيان»[٥]: إنّ

---

(١) أي لأمر خارجيّ لا من مقتضيات «لن»، ذكره الصبّان في حاشيته على الأشموني (٣/ ٢٧٨).

(٢) هو أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن غالب بن تمام بن عبد الرؤوف بن عبد الله بن تمام ابن عطية المحاربي الغرناطي المالكي عالم مشارك في الفقه والحديث والتفسير والنحو واللغة والأدب. ولد سنة ٤٨١ هـ، وتوفي سنة ٥٤١ هـ من مؤلفاته. الجامع المحرر الصحيح الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، وعيره انظر ترجمته في الصلة لابن بشكوال (١/ ٣٨٠) وبعية الملتمس (ص ٣٧٦) ونفح الطيب (٩/ ٣٠٧) وبغية الوعاة (ص ٢٩٥) والديباج لابن فرحون (ص ١٧٤) وكشف الظنون (ص ١٦١٣).

(٣) انظر المحرر الوجيز لابن عطية (٧/ ١٥٥)، ولفظه فيه: «قوله عزّ وحل: لن تراني، نصٌّ من الله تعالى على منعه الرؤية في الدنيا، و«لن» تنفي الفعل المستقبل، ولو بقينا مع هذا النفي بمجرده لقضينا أنه لا يراه موسى أبداً ولا في الآخرة؛ لكن ورد من جهة أخرى بالحديث المتواتر أن أهل الإيمان يرون الله تعالى يوم القيامة، فموسى عليه السلام أحرى برؤيته» انتهى. وحديث رؤية المؤمنين لله تعالى ورد في الصحاح بطرق متعددة؛ منها ما رواه البخاري في التفسير (سورة النساء، باب إن الله لا يظلم مثقال ذرة. . حديث رقم ٤٥٨١) عن أبي سعيد الخدري: أن أناساً في زمن النبي ﷺ قالوا: يا رسول الله هل نرى ربنا يوم القيامة؟ قال النبي ﷺ: «نعم، هل تضارون في رؤية الشمس بالظهيرة ضوء ليس فيها سحاب؟» وهو حديث طويل.

(٤) هو كمال الدين أبو المكارم عبد الواحد بن عبد الكريم بن خلف الزملكاني ـ نسبة إلى زملكان قرية بغوطة دمشق ـ عالم، أديب، متميز في علوم عدّة ولي القضاء بصرخد ودرّس ببعلبك، وتوفي بدمشق سنة ٦٥١ هـ. من تصانيفه: التبيان في علم البيان، المهل المفيد في أحكام التوكيد، نهاية التأميل في أسرار التنزيل، شرح المفصل للزمخشري وسماه «المفصل على المفصل ودراية المفصل»، وله شعر. انظر ترجمته في طبقات الشافعية للسبكي (٥/ ١٣٣) والسلوك للمقريزي (١/ ٣٨٩) ومرآة الجنان (٤/ ١٢٧) وهدية العارفين (١/ ٦٣٥).

(٥) سماه حاجي خليفة في كشف الظنون (ص ٣٤١): «التبيان في علم البيان»، وعليه كتاب للشيخ أبي المطرب أحمد بن عبد الله المخزومي سماه: «التنبيهات على ما في التبيان من التمويهات».

«لن» لنفي ما قرُب، ولا يمتدّ معنى النفي فيها. قال: وسِرّ ذلك أنّ الألفاظ مُشاكِلَةٌ للمعاني، «ولا» آخرها ألف، والألف يكون امتدادُ الصّوت بها، بخلاف النّون، ونقل ذلك عنه ابنُ عصفور، وأبو حيّانٍ، وردّاه.

والجُمهور على أن الفعل بعد «لن» لا يخرُج عن كونه خبراً كحاله بعد سائر حروف النفي غير لا.

وذهب قوم إلى أنه قد يخرُج بعد «لن» إلى الدّعاء كحاله بعد لا، قال الشّاعر في «لا»:

١٠٠١ ـ ولا زالَ مُنْهَلاًّ بِجَرْعَائِكِ الْقَطْرُ[1]

وقال في لن:

١٠٠٢ ـ لن تَزالوا كذلِكُم ثم لا زِلْـ ـتَ لكم خالِداً خُلودَ الجِبَالِ[2]

وهذا القول اختاره ابن عصفور. وهو المختار عندي، لأن عطفَ الدعَاء في البيت قرينةٌ ظاهرة في أنّ المعطوف عليه دعاءٌ لا خبرٌ.

وتقدُّمُ معمول معمول «لن» عليها جائزٌ، خلاف معمول معمول «أنْ»، إذ لا مصدريّة فيها، وقد قالوا: إنّ «لن أضرب» نفي لـ «سأضرب»، فكما جاز: زيداً سأضرب، جاز زيداً لن أضرِبَ. ومنعه الأخفش الصغير أبو الحسن عليّ بن سليمان البغدادي، لأنّ النّفي له صدر الكلام فلا يقدَّمُ معمولُ معمولِهِ عليه كسائر حروف النّفْي.

ولا يجوز الفصل بين «لن» وبين الفعل في الاختيار، لأنها محمولةٌ على سيفعل وكذلك لم يَجُزْ لن تفعلَ ولا تضربَ زيداً بنصب «تضرب»، لأن الواو كالعامل، فلا يفصل بينها وبين الفعل بـ «لا» كما لا يقال: لن لا تضرِبَ زيداً، هذا مذهب البصريين وهشام.

واختار الكسائيّ الفصْلَ بالقسم، ومعمول الفعل نحو: لن واللّهِ أكْرِمَ زيداً ولن زيداً أُكْرِمَ. ووافقه الفرّاء على القَسَم، وزاد جواز الفصل بـ «أظنّ» نحو: لن أظن أزورَكَ بالنّصب، وبالشّرْط نحو: لن إنْ تزرني أزورَك بالنّصب،، وجوز الإلغاء والجزْم جواباً.

قال أبو حيّان: وأصحاب الفرّاء لا يفرِّقون بين لن والفعل اختياراً وهو الصّحيح، لأنّ «لن» وأخواتها من الحروف النّاصبة للأفعال بمنزلة إنّ وأخواتها من الحروف الناصبة للأسماء، فكما لا يجوز الفصلُ بين إنّ واسمها لا يجوز بين لن وأخواتها والفعل، بل الفصلُ بين عوامل الأفعال والأفعال أقبحُ منه بين عوامل الأسماء والأسماء، لأن عوامل الأفعال أضعفُ من عوامل الأسماء.

---

(١) تقدم برقم (٣٥٣).

(٢) تقدم برقم (٣٤٩).

وحكى اللّحياني الجزْمَ بِلن لغةً وأنشد عليه:

١٠٠٣ ـ لـنْ يَخِـبِ الآن مِـنْ رجَـائِـكَ مَـنْ حـرّك مِـنْ دُونِ بَـابِـكَ الْحَلَقَـة[1]

[كـي]

(ص): كي إنْ كانت الموصولةَ، فالنّصب بها عند الجُمهور، أو الجارّة فبأنْ مضمرةً.

وجوز الكوفيّة إظهارها. وتتعيّن الأولى بعد اللاّم، والثانية قبلها، وتترجّح مع إظهار أنْ

وأنكر الكوفيّة كونها جارة. وقوم كونها ناصبة.

ولا تفيد النّاصِبةُ عِلّةً، ولا تتصرّف، بل تجرّ باللام.

ويجوز تأخيرُ مَعْلُولِها، والفصل بلا النّافية، وما الزائدة، وبهما لا بغير ذلك. وجوّزه الكسائي بمعمول، وقَسَم، وشَرْط، ولا عمل. وابن مالك وولده: وتعمل. ولا يُقدّم معمولُ منصوبها، ولا على المعلول في الأصح.

وجوّز الكوفيّة والمبرّد النّصْبَ بـ «كما».

(ش): الثّالث من نواصب المضارع كَيْ. ومذهب سيبويه والأكثرين: أنها حرف مشترك، فتارةً تكون حرف جرّ بمعنى اللاّم، فَتُفْهِمُ العِلّة، وتارة تكون حرفاً تنصب المضارع بعده. واختلف هؤلاء:

فمذهب سيبويه أنها تنصب بنفسها[2]، ومذهب الخليل والأخفش أنّ «أن» مضمرة بعدها. وذهب الكوفيّون: إلى أنها مختصّة بالفعل فلا تكون جارّة في الاسم.

وقيل: إنها مختصّة بالاسم، فلا تكون ناصبةً للفعل.

واحتجّ من قال: إنها مشتركة بأنه سُمِع من كلام العرب: جئت لكي أتعلّمَ، وسمع من كلامهم: كَيْمَهْ، فأمّا: لكي أتعلّمَ فهي ناصبةٌ بنفسها لدخُول حرف الجرّ عليها، وليست فيه حرف جرّ لأن حَرْف الجرّ لا يدخل على حرف الجرّ.

وأمّا كَيْمَه فهي حرف جَرٍّ بمعنى اللاّم كأنه قال: لِمَه؟ وَوَجْهُ الاستدلال من هذا اللّفظ أنه قد تقرّر من لسان العرب أن «ما» الاستفهاميّة إذا دخل عليها حَرْفُ الجرّ حذفت ألفها

(١) البيت من المسرح، وهو لأعرابي في الدرر (٤/ ٦٣) وشرح شواهد المغني (٢/٦٨٨). وبلا سبة في الأشباه والنظائر (١/ ٣٣٦) وشرح الأشموني (٣/ ٥٤٨) ومغني اللبيب (١/ ٢٨٥).

(٢) بل مذهبه كما في الكتاب (٣/ ٥ ـ ٧) أنها تنصب بـ «أنْ» مضمرة بعدها وجوباً.

نحو: بِمَ، ولِمَ، وفِيمَ، وعَمّ، فإذا وقف عليها جاز أن تلْحقها هاءُ السكت.

ويدلّ أيضاً على أنها جارة دخولها على «ما» المصدرية كقوله:

١٠٠٤ ـ يُـــراد الفتـــى كَيْمـــا يَضُـــرُّ ويَنْفَـــعُ[1]

فرفع الفعل على معنى: يراد الفتى للضُّرِّ والنّفع.

وأمّا جِئت كي أتعلم، فيحمل عندهم أن تكون الناصبة بنفسها، إذ قد ثبت أنها تنصب بنفسها، فتكون بمعنى أن، واللاّم المقتضية للتّعليل محذوفة كما تحذف في: جئت أن أتعلم. ويحتمل عندهم أن تكون الجارّة، وتكون أن مضمرة بعدها، كما أضمرت بعد غيرها من الحروف ـ على ما سيأتي بيانه ـ

ويبنى على هذا المذهب فَرْعٌ، وهو أنه: هل يجوز أن تدخل كي على «لا» أم لا يجوز؟

والجواب أنّكَ إنْ قَدّرتها الجارّة لم يجز، لأنّ «كي» كاللاّم، فلا تدخل عليها إلاّ مع «أنْ» كما في اللام نحو: ﴿لِّئَلَّا يَعْلَمَ﴾ [الحديد: ٢٩]. وإن قَدّرتها النّاصبة جاز نحو: كَيْلا تُقَدِّمَ.

وهي إذا كانت ناصبة لا يفهم منها السّببية، لأنها مع الفعل بعدها بتأويل المصدر كَأنْ[2]. ولا تتصرّف تَصَرُّفَ «أن»، فلا تقع مبتدأةً، ولا فاعلةً، ولا مفعولة ولا مجرورةً بغير اللام.

وتتعيّن النّاصبة بعد اللام نحو: جئت لِكَيْ أتعلم، لئلاّ يجمع بين حَرْفَيْ جرّ، ودخول اللاّم على النّاصبة لكونها موصولةً كأنْ[3]، ولذلك شبّه سيبويه إحداهما بالأخرى.

---

(١) عجز بيت من الطويل، وصدره:

إذا أنت لم تنفع فضُرَّ فإنما

وهو للنابغة الجعدي في ملحق ديوانه (ص ٢٤٦). وله أو للنابغة الذبياني في شرح شواهد المغني (١/ ٥٠٧). وللنابغة الجعدي أو للنابغة الذبياني أو لقيس بن الخطيم في خزانة الأدب (٨/ ٤٩٨) والمقاصد النحوية (٤/ ٢٤٥) ولقيس بن الخطيم في ملحق ديوانه (ص ٢٣٥) وكتاب الصناعتين (ص ٣١٥). وللنابغة الذبياني في شرح التصريح (٢/ ٣) والمقاصد النحوية (٤/ ٣٧٩). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٣/ ١٠) وتذكرة النحاة (ص ٦٠٩) والجنى الداني (ص ٢٦٢) والحيوان (٣/ ٧٦) وخزانة الأدب (٧/ ١٠٥) وشرح الأشموني (٢/ ٢٨٣) وشرح عمدة الحافظ (ص ٢٦٦) ومغني اللبيب (١/ ١٨٢).

ويروى: «كيما يضرَّ وينفعا»، وعلى هذه الرواية دخلت «ما» المصدرية على «كيْ»، والمعنى: إنّما يرجى الفتى للنفع والضرّ.

(٢) كانت في الأصل «كان» بدون همزة؛ والصواب ما أثبتناه.

(٣) كانت في الأصل «كان» بدون همزة؛ والصواب ما أثبتناه.

وتتعيّن الجارّة إذا جاءت قبل اللاّم نحو: جئتُ كَيْ لأقرأ، فكَيْ حرف جَرٍّ، واللامُ تأكيدٌ لها وأنْ مضمرة بعدها، ولا يجوز أن تكون كي ناصبةً للفصل بينها وبين الفعل باللاّم.

ولا يجوز الفصل بين النّاصبة والفعل بالجارّ ولا بغيره.

ولا يجوز أن تكون كي زائدة، لأنَّ «كي» لم يثبت زيادتُها في غير هذا الموضع، فيحمل هذا عليه.

وهذا التّركيبُ أي مجيء «كَيْ» قبل اللاّم نادرٌ، ومنه قول الطِّرمّاح:

١٠٠٥ ـ كادوا بِنَصْرِ تَميمِ كَيْ لِيَلْحَقَهُمْ(١)

وإضْمارُ «أنْ» بعد الجارّةَ على جهة الوجوب، فلا يجوز إظهارها عند البصريّين إلاّ في ضرورة.

وجوّزه الكوفيون في السّعة.

قال أبو حيّان: والمحفوظ إظهارها بعد «كَيْ» الموصولة بما كقوله:

١٠٠٦ ـ كيما أنْ تَغُرّ وتَخْدَعا(٢)

ولا أحفظ من كلامهم. جئت كَيْ أنْ تكرمني.

ومع إظهار اللاّم نحو: جئت لكيما أنْ تقوم، يترجّح كونها جارّة مؤكّدة لِلاّم على كونها ناصبة مؤكدة بأنْ، لأنّ «أنْ» هي التي وَلِيَت الفعل، وهي أمّ الباب، وما كان أصلاً في بابه لا يجعل تأكيداً لما ليس أصلاً مع ما فيه من الفصل بين النّاصب والفعل، واللام أصلٌ

---

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه

فيه فقد بلغوا الأمر الذي كادوا

وهو للطرمّاح بن حكيم كما ذكر السيوطي هنا. وبلا نسبة في الجنى الداني (ص ٢٦٤). والشطر الأول في الدرر (٤/ ٦٧) وقال صاحب الدرر: «لم أعثر على قائله وتتمته».

(٢) من الطويل، وتمامه:

فقالت أكلّ الناس أصبحتَ مانحاً لسانكَ . . . .

وهو لجميل بثينة في ديوانه (ص ١٠٨) وخزانة الأدب (٨/ ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٨) والدرر (٤/ ٦٧) وشرح التصريح (٢/ ٣، ٢٣١) وشرح المفصل (٩/ ١٤، ١٦)، وله أو لحسان بن ثابت في شرح شواهد المغني (١/ ٥٠٨) وبلا نسبة في أوضح المسالك (٣/ ١١) وخزانة الأدب (ص ١٢٥) وجواهر الأدب (ص ١٢٥) والجنى الداني (ص ٢٦٢) ورصف المباني (ص ٢١٧) وشرح الأشموني (٢/ ٢٨٣) وشرح التصريح (٢/ ٣٠) وشرح شذور الذهب (ص ٣٧٣) وشرح عمدة الحافظ (ص ٢٦٧) ومغني اللبيب (١/ ١٨٣)

وظهور «أن» المصدرية بعد «كي» دليل على أمرين. الأول أنّ «كي» دالة على التعليل وليست حرفاً مصدريًا، والثاني أنّ «كي» التعليلية تقدّر بعدها «أنْ» إذا لم تكن موجودة

في باب الجرّ، فكانت كي توكيداً لها، ولا يجوز أن تكون كي تأكيداً لـ «أنْ»، لأنّ التّأكيد في غير المصادر لا يتقدم على المؤكّد.

ومن أحكام كي: أنه لا يمتنع تأخيرُ معلولها، فيجوز أن تقول: كي تُكْرِمَني جِئْتُك سواء كانت النّاصبة أو الجارّة، وذلك أنها في المعنى مفعول من أجله، وتقدّم المفعول من أجله سائغٌ.

قال أبو حيّان: وأجمعوا على أنه يجوز الفصل بينها وبين معمولها بـ «لا» النّافية نحو: ﴿ كَيۡ لَا يَكُونَ دُولَةَۢ ﴾ [الحشر: ٧]. وبـ «ما» الزّائدة كقوله:

١٠٠٧ ـ تُـريـدِيـن كَيْمـا تَجْمَعِينـي وخَـالِـداً[١]

وبهما معاً كقوله:

١٠٠٨ ـ أَردْتُ لِكَيْمـا لا تـرى لِـيَ عِشْـرةً ... ومَنْ ذَا الذي يُعْطَى الكمالَ فَيَكْمُلُ[٢]

وأمّا الفصل بغير «ما»، فلا يجوز عند البصريين، وهشام، ومن وافقه من الكوفيين في الاختيار. وجوّزه الكسائي بمعمول الفعل الذي دخلت عليه، وبالقسَم وبالشّرْط، فيبطُلُ عَمَلُها، فتقول: أزورُك كي واللَّهِ تَزورُني، وأُكْرِمُك كَيْ غُلامي تُكْرِمُ، وأزُورك كَيْ إنْ تُكافِىء أُكرِمْك.

واختار ابن مالك وولده جواز الفصل بما ذكر مع العمل.

قال أبو حيّان: وهو مذهب ثالِثٌ لم يسبقا إليه.

وتقدّم معمول معمولها ممنوعٌ، وله ثلاث صور: **أحدها**: تقدّمه على المعمول فقط نحو: جئت كي النّحوَ أتعلّم. **والثانية**: على كي فقط نحو: جئت النّحْوَ كي أتعلّم. **والثّالثةُ**: على المعلول أيضاً نحو. النّحْوَ جئْتُ كَيْ أتَعَلّمَ.

وعليه المنع في الأولى لِلْفَصْل، وفي الثّانية والثّالثة أنّ كَيْ من الموصولات ومعمول الصّلة لا يتقدّم على الموصول.

وإن كانت جارّة فأن مضمرة، وهي موصولة أيضاً.

---

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه

وهل يُجمع السيفان ويحكِ في غمدِ

وهو لأبي ذؤيب الهذلي في خزانة الأدب (٥/ ٨٤، ٨/ ٥١٤) والدرر (٤/ ٦٨) وشرح أشعار الهذليين (١/ ٢١٩) ولسان العرب (٣/ ٢٦٦ ـ ضمد) وللهذلي في إصلاح المنطق (ص ٥٠)

(٢) البيت من الطويل، وهو لأبي ثروان العكلي في خزانة الأدب (٨/ ٤٨٦) ولسان العرب (١١/ ٨ ـ أثل) وبلا نسبة في الدرر (٤/ ٦٩).

وفي الصّورة الثّانية خلافٌ للكسائيّ. قال أبو حيّان: ولا يبعد أن يجزىء في الثّالثة، لكنه لم يُنْقَلْ.

وأثبت الكوفيّون من حروف النّصب «كما» بمعنى: «كيما»، ووافقهم المبرّد، واستدلّوا بقوله:

١٠٠٩ ـ وطَـرْفـك إمّـا جئتنـا فـاصْـرفنّـهُ كمـا يَحْسِبُـوا أنَّ الهَـوَى حَيْـثُ تَنْظُـرُ[1]

وأنكر ذلك البصريّون، وتأولوا ما ورد على أنَّ الأصل: «كيما» حذفت ياؤه ضرورة أو الكاف الجارّة كفّت بما، وحذف النّون من الفعل ضرورة.

[إذن]

(ص)· إذن: الجمهور: أنها حرْفٌ بسيطٌ. وقال الخليل من: «إذْ أنْ». والرّنديّ: «إذا أنْ». وقوْمٌ: اسمٌ. وأنّها تنصب بنفسها لا بأن المضمرة، وتليها جملةٌ اسميّة، وخبر ذي خبر. وإنما تنصِبُ مستقبلاً ولِيَها مُصدّرةً، والرفع حينئذ لُغَيّة أنكرها الكوفيُّون.

فإن وَلِيَتْ عاطفاً قلّ النصب، أو ذا خبر امتنع. وجوّزه هشام بعد مبتدأ، والكسائي بعد اسْمَيْ أنْ، وكان.

ويفصل بقسم حذف جوابه، ولا النافية.

وجوّزه ابنُ بابَشَاذ بنداءٍ، ودعاءٍ. وابن عصفور والأبذي بظرف. والكسائيّ وهشام والفرّاء بمعمول، ثم اختار الرّفع والكسائيّ النّصْب. وجوّز تقدّمه مع العمل ودونه، والفراء وأبطله، ولا نصّ للبصريّة.

قال أبو حيّان: ومقتضى قواعدهم المنع.

ومعناها: قال سيبويه الجواب والجزاء[2]، قال الشّلَوْبين دائماً، والفارسِيّ غالباً، ولا

---

(١) البيت من الطويل، وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه (ص ١٠١) وخزانة الأدب (٥/ ٣٢٠) والدرر (٤/ ٧٠). ولجميل بثينة في ديوانه (ص ٩٠) ولعمر أو لجميل في شرح شواهد المغني (١/ ٤٩٨). وللبيد أو لجميل في المقاصد النحوية (٤/ ٤٠٧) وبلا نسبة في الإنصاف (٢/ ٥٨٦) والجنى الداني (ص ٤٨٣) وجواهر الأدب (ص ٢٣٣) وخزانة الأدب (٨/ ٥٠٢، ١٠/ ٢٢٤) ورصف المباني (ص ٢١٤) وشرح الأشموني (٣/ ٥٥٠) ومجالس ثعلب (ص ١٥٤) ومغني اللبيب (١/ ١٧٧)

ويروى البيت.

إذا جئـت فـامنحْ طرف عينيك غيـرنا لكـي يحسبـوا أن الهـوى حيـث تنظـرُ

ولا شاهد في البيت على هذه الرواية

(٢) انظر الكتاب (٤/ ٢٣٤).

يحذف معمول ناصب دونه، ولا لدليل على الأصحّ.

(ش): اختلف النّحويّون في حقيقة «إذن»، فذهب الجمهور: إلى أنّها حرف بسيط، وذهب قوم: إلى أنها اسم ظَرْف، وأصلها: إذْ الظرفية، لَحِقها التّنوين عِوَضاً من الجملة المضاف إليها، ونقلت إلى الجَزائيّة، فبقي فيها معنى الرّبط والسّبب.

ولهذا قال سيبويه: معناها الجواب والجزاء، فقال الشّلوبين: دائماً في كل موضع. وقال أبو عليّ الفارسِيّ: غالِباً في أكثر المواضع، كقولك لمن قال أزورك: إذن أكرمك، فقد أجَبْتَهُ، وجعلت إكرامه جزاء زِيارته، أي: إنْ تَزُرْني أكْرَمْتُكَ.

قال: وقد تَتَمحّضُ للجواب كقولك لمن قال أُحِبّك: إذن أُصدِّقُكَ، إذْ لا مجازاة هنا، والشّلَوْبِين يتكلّف في جعل مثل هذا جزاءً، أي إنْ كنت قلت ذلك حقيقة صدقتُكَ.

وذهب الخليل: إلى أنها حرف تركّب مِنْ «إذ» و «أن» وغلب عليها حكم الحرفيّة، ونقلت حركة الهمزة إلى الذّال، ثم حذفت والتزم هذا النّقْل، فكأن المعنى، إذا قال القائل: أزورك، فقلت: إذْ أن أكرمك، قلت حينئذ: زيارتي واقعة. ولا يتكلّم بهذا.

وذهب أبو عَلِيّ عمرُ بن عبد المجيد الرّندي[1]: إلى أنها مركبة من «إذَا»، و «أنْ» لأنّها تعطي ما تعطي كل واحدة منهما، فتعطي الرّبط كإذا، والنّصب كأنْ، ثم حذفت همزة أن، ثم ألف إذا لالتقاء الساكنين.

وعلى الأوّل فهي ناصبة للمضارع بنفسها عند الأكثرين، لأنها تقلبه إلى الاستقبال.

وقال الزّجّاج والفارِسيّ: الناصِبُ أن مضمرة بعدها، لا هِيَ، لأنها غير مختصّة، إذ تدخل على الجمل الابتدائية، نحو: إذن عَبْدُ اللّهِ يأتيك وتليها الأسماء مبنيّةً على غير الفعل.

ولنصبها المضارع ثلاثةُ شُروط:

أحدها: كونه مستقبلاً، فلو قيل لك: أُحِبُّك، فقلت: إذَنْ أظُنُّك صادِقاً رفعت، لأنه حال، ومن شأن النّاصب أن يخلص المضارع للاستقبال.

ثانيها: أن يلِيَها فيجب الرّفع في نحو: إذن زيدٌ يُكْرِمُك للفصل. ويغتفر الفصل بالقسم، وبلا النافية خاصة، لأن القسم تأكيدٌ لربط إذَنْ. و «لا» لَمْ يعتدّ بها فاصِلةً، في أن، فكذا في إذَنْ قال الشاعر:

(١) المتوفى سنة ٦١٦ هـ. وقد تقدم التعريف به.

١٠١٠ ـ إذَنْ وَاللَّـــــهِ نَـــــرْمِيَهُـــــمْ بِحَـــــرْبٍ[١]

وجوّز أبو الحسن طاهر بن بابشاذ الفصل بينهما بالنّداء والدّعاء نحو: إذن ـ يا زيدُ ـ أُحْسنَ إليك، وإذن ـ يَغْفِرُ اللّهُ لك ـ يُدخلَكَ الجنّة.

قال أبو حيّان: ولا ينبغي أن يقدم على ذلك إلا بسماع من العرب.

وأجاز ابن عصفور والأبذي الفَصْلَ بالظّرف نحو: إذَنْ ـ غداً ـ أكْرِمَك. وأجاز الكسائي وابن هشام والفرّاء الفصْلَ بمعمول الفعل، والاختيار عند الكسائيّ حينئذ النصب وعند هشام الرّفع نحو: إذن فيك أرْغَبَ، وأرغَبُ، وإذن صَاحِبَك أُكْرِمُ وأُكْرِمَ.

فلو قدّمت معمول الفعل على إذن نحو: زيداً إذَنْ أُكْرِمُ.

فذهب الفرّاء: إلى أنه يبطل عملها. وأجاز الكسائي إذ ذاك الرّفع والنصب.

قال أبو حيّان. ولا نص أحفظه عن البصريين في ذلك، ومقتضى اشتراطهم التّصدير في عملها ألاّ تعمل، والحالة هذه، لأنها غير مصدّرة. ويحتمل أن يقال: تعمل، لأنها وإن لم تُصَدّر لفظاً فهي مصدرة في النيّة، لأن النية بالمفعول التأخير.

ثالثها: أن تكون مصدّرةً فلا تنصب متأخّرةً نحو: أُكرمُك إذَنْ بلا خلاف، لأن الفعل المنصوب لا يجوز تقديمه على ناصبه.

وأما المتوسّطة: فإن افتقرَ ما بعدها إلى ما قبلها افْتِقارَ الشّرْط لجزَائِه نحو: إنْ تَزُرْني إذَنْ أُكْرِمْك، أو القسم لجوابه نحو:

١٠١١ ـ لَئِنْ عـاد لـي عَبْـدُ العَـزيـز بِمِثْلِهـا وأمْكَنَنِـــي منهـــا إذَنْ لا أُقِيلُهـــا[٢]

---

(١) صدر بيت من الوافر، وعجزه

تُشيب الطفل من قبل المشيبِ

وهو لحسان بن ثابت في ملحق ديوانه (ص ٣٧١) والأشباه والنظائر (٢/ ٢٣٣) والدرر (٤/ ٧٠) وشرح شواهد المغني (ص ٩٧) والمقاصد النحوية (٤/ ١٠٦) وبلا نسبة في أوضح المسالك (٤/ ١٦٨) وشرح الأشموني (٣/ ٥٥٤) وشرح التصريح (٢/ ٢٣٥) وشرح شذور الذهب (ص ٣٧٦) وشرح قطر الندى (ص ٥٩) ومغني اللبيب (ص ٦٩٣)

(٢) البيت من الطويل، وهو لكثير عزة في ديوانه (ص ٣٠٥) وخزانة الأدب (٨/ ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٦) والدرر (٤/ ٧١) وسرّ صناعة الإعراب (١/ ٣٩٧) وشرح أبيات سيبويه (٢/ ١٤٤) وشرح التصريح (٢/ ٢٣٤) وشرح شواهد المغني (ص ٦٣) وشرح المفصل (٩/ ١٣، ٢٢) والكتاب (٣/ ١٥) والمقاصد النحوية (٤/ ٣٨٢) وبلا نسبة في أوضح المسالك (٤/ ١٦٥) وخزانة الأدب (٨/ ٤٤٧، ١١/ ٣٤٠) ورصف المباني (ص ٦٦، ٢٤٣) وشرح الأشموني (٢/ ٥٥٤) وشرح شذور الذهب (ص ٣٧٥) والعقد الفريد (٣/ ٨) ومغني اللبيب (١/ ١٢١)

أو الخبر للمخبر عنه نحو: زَيدٌ إذنْ يُكْرِمُك، امتنع النّصب في الصّور كلّها
وفي الأخيرة خلاف، فأجاز هشام النّصب بَعْد مبتدأ كالمثال. وأجازه الكِسَائيّ بعد اسم إنَّ نحو:

١٠١٢ ـ إنـــــي إذَنْ أَهْلِـــــكَ أو أطِيــــــرَا[١]

وبعد اسم كان نحو: كان عبدُ الله إذَنْ يُكْرِمَك.
ووافق الفرّاء الكسائي في إنّ، وخالفه في كان، فأوجب الرّفع.

ونصّ الفراء على تعيّن الرفع بعد ظَنّ نحو: ظننت زيداً إذَنْ يُكْرِمُك.
قال أبو حيّان: وقياس قول الكسائيّ جوازُ النصب أيضاً.

وإن وليت عَاطِفاً قَلّ النصب، والأكثر في لسان العرب إلغاؤها، قال تعالى: ﴿وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ خِلَٰفَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٧٦]. ﴿فَإِذًا لَّا يُؤْتُونَ ٱلنَّاسَ نَقِيرًا﴾ [النساء: ٥٣]. وقرىء شاذا: «لا يَلْبَثُوا»[٢]، و «لا يُؤْتُوا»[٣]، فمن ألْغَى راعى تقدّم حرف العطف، ومن أعمل راعى كون ما بعد العاطف جملة مستأنفة.

وإلغاء «إذن» مع اجتماع الشروط لغةٌ لبعض العرب، حكاها عيسى بن عُمَر[٤]، وتلقّاها البصريّون بالقبول، ووافقهم ثعلب.

وخالف سائر الكوفيّين، فلم يُجِزْ أحَدٌ منهم الرّفع بعدها. قال أبو حيّان: ورواية الثقة مقبولةٌ ومن حفظ حُجّةٌ على مَنْ لم يحفظ إلاّ أنها لغة نادرةٌ جِدّاً، ولذلك أنكرها الكسائيّ

(١) من الرجز، وقبله:

لا تتركنّي فيهم شطيرا

وهو بلا نسبة في الإنصاف (١/ ١٧٧) وأوضح المسالك (٤/ ١٦٦) والجنى الداني (ص ٣٦٢) وخزانة الأدب (٨/ ٤٥٦، ٤٦٠) والدرر (٤/ ٧٢) ورصف المباني (ص ٦٦) وشرح الأشموني (٣/ ٥٥٤) وشرح التصريح (٢/ ٢٣٤) وشرح شواهد المغني (١/ ٧٠) وشرح المفصل (٧/ ١٧) ولسان العرب (٤/ ٤٠٨ ـ شطر) ومغني اللبيب (١/ ٢٢) والمقاصد النحوية (٤/ ٣٨٣) والمقرب (١/ ٢٦١).
والشاهد فيه قوله «إني إذن أهلكَ» حيث نصب الفعل المضارع الذي هو «أهلك» بعد «إذن» مع أنّ «إذن» ليست مصدّرة بل هي مسبوقة بقوله «إنّي» وقيل: إنه ضرورة. وقيل. خبر «إنّ» محذوف، و «إذن» واقعة في صدر جملة مستأنفة

(٢) هذه قراءة أبيّ، ذكر ذلك أبو حيّان وقال «أعمل إذاً فنصب بها على قول الجمهور وبأن مضمرة بعدها على قول بعضهم وكذا هي في مصحف عبد الله محذوفة النون». انظر البحر المحيط (٦/ ٦٣). وانظر أيضاً الكشاف للزمخشري (٢/ ٦٨٦).

(٣) هذه قراءة عبد الله بن مسعود وعبد الله بن عباس (البحر المحيط ٣/ ٢٨٤)

(٤) المتوفى سنة ١٤٩ هـ. وقد تقدم التعريف به

والفرّاء على اتساع حفظهما وأخذهما بالشّاذ والقليل.

ونواصب المضارع لا يجوز أن يحذف معمولها، وتبقى هي لا اقتصاراً ولا اختصاراً، فلو قيل: أتريد أن تَخْرُجَ؟ لم يَجُزْ أن تجيب بقولك: «أريد أن» وتحذف «أخرج».

وأجازه بعض المغاربة مستدلاً بما وقع في صحيح البخاري «فيذهب كيما فيعودُ ظهرُه طَبَقاً وَاحِداً»[1]، يريد. كَيْما يَسْجُدَ، قال: وهذا كقولهم: جئت ولمّا، قال أبو حيان: وليس مثله، لأن حذْفَ الفعل بعد لمّا للدليل جائزٌ منقولٌ في فصيح الكلام، ولم ينقل من نحو هذا شيء مِنْ كلام العرب.

[لامُ الجُحُود]

(ص): مسألة: تنصب «أن» مضمرة لزوماً بعد لام الجحود المؤكّدة وليست لام كي على الصحيح. وهي المسبوقة بكون ماضٍ لفظاً أو معنى، منفيّ بما أو لَمْ، قيل: أو أخوات كان. قيل: أو ظَنّ قيل: أو كُلّ فعل.

وحذف الخبر معها حَتْمٌ غالِباً.

وزعم الكوفيّة النّصْبَ بها، فمدخولها الخبَرُ، وهي زائدةٌ للتأكيد، وثعلب بقيامها مقام «أن»، والفهريّ[2] لا يرفع مدخولها ضمير السببي.

وجوّز قوم إظهار «أن» مع حذفها. وقومٌ دونه، ولا تلي مفرداً.

(ش): «أنْ» أمّ الباب، فلهذا تنصِبُ ظاهرةً ومضمرةً، ولها إذا أضمرت حالان: حال

---

(١) جزء من حديث طويل رواه البخاري في كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿ وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة ﴾، حديث رقم (٧٤٣٩) عن أبي سعيد الخدري ورواه أيضاً في تفسير سورة «ن والقلم» باب ﴿ يوم يكشف عن ساق ﴾ مختصراً، بلفظ: «فيذهب ليسجد فيعود ظهره طبقاً واحداً» ولا شاهد في هذه الرواية.

(٢) لعلّه أحمد بن يوسف بن علي بن يوسف الفهري اللبلي. نحوي، لغوي، فقيه، مؤرّخ. ولد بلبلة من أعمال إشبيلية سنة ٦٢٣ هـ، وقرأ بالأندلس، وارتحل إلى المشرق، فحجّ، ثم رجع إلى تونس واتخذها وطناً له إلى أن مات بها سنة ٦٩١ هـ من تصانيفه. شرح الفصيح لثعلب، البغية في اللغة، ورفع التلبيس في معرفة التجنيس انظر ترجمته في بغية الوعاة (ص ١٧٦) ونفح الطيب (٧/ ٢١٤) وكشف الظنون (ص ٢٤٧، ٢٥١، ١٢٧٣، ١٦٧٤) والديباج المذهب (ص ٧٤).

أو هو أحمد بن عبد العزيز بن هشام بن أحمد بن خلف بن غزوان الفهري الشنتمري البابري الأصل. مقرىء، نحوي، شاعر كان حيًّا سنة ٥٥٣ هـ من مؤلفاته: شرح شواهد الإيضاح، أرجوزة في النحو وشرحها، أرجوزة في الغريب، أرجوزة في القراءات، أرجوزة في الخط، وله نظم انظر ترجمته في بغية الوعاة (ص ١٤٠) وكشف الظنون (ص ٢١٣) وروضات الجنات (ص ٨٢).

وجوب، وحال جواز.

فالأوّل: بعد نوعين من الحروف: أحدهما: ما هو حرف جرٍّ، والآخر: ما هو حرف عطف، فالأول حرفان: أحدُهما اللاّم التي يسميها النحويّون لام الجحود.

ومذهب البصريّين: أنّ النصب بعدها بأن مضمرةً. وذهب الكوفيّون: إلى أن الناصب هو لام الجحود نفسها. وذهب ثعلب: إلى أنّ اللام هي الناصبة لقيامها مقام أن.

وعلى الأول: لا يجوز إظهار أن، لأن إيجابَهُ: كان زيد سيقوم فجعلت اللاّم في مقابلة السِّين، فكما لا يجوز أن يجمع بين أن الناصبة وبين السّين فكذلك كَرِهُوا أن يجمعوا بين اللام وأنْ في اللفظ.

وأجاز بعض الكوفيّين إظهارها بفتح اللام تأكيداً كما جاز ذلك في «كي» نحو: ما كان زيدٌ لأن يَقُومَ. قال أبو حيّان: ويحتاج إلى سماع من العرب.

وأجاز بعض النّحاة حذْفَ اللاّم، وإظْهار «أنْ» نحو: ﴿وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ أَن يُفْتَرَىٰ﴾ [يونس: ٣٧] أي لِيُفْتَرَى. وأوّلهُ المانِعُون بأنَّ «أن» وما بعدها في تأويل المصدر، والقرآن أيضاً مصدرٌ، فأخبر بمصْدرٍ عن مصدر.

ولام الجحود عند البصريّين تُسمّى مؤكّدة لصِحّة الكلام بدونها، إذ يقال في: ما كان زيد ليفعل: ما كان زيد يفعل، لا لأنها زائدةٌ، إذْ لو كانت زائدة لما كان لنصب الفعل بعدها وجْهٌ صحيحٌ.

قال أبو حيّان: ومن أغرب المنقولات ما نقله بعض أصحابنا عن أبي البقاء مِن أنَّ اللاّم في نحو قوله: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾ [الأنفال: ٣٣] هي لام كي. وهذا نظير مَنْ سمّى اللام في ما جئتك لِتُكْرِمَني لامَ الجُحُود بل قول هذا أشبه، لأن اللام جاءت بعد جَحْدٍ لغةً، وإن كان ليس الجحدَ المصطلح عليه في لام الجحود، وأما أنْ تُسمّى هذه لام كي فسهوٌ مِنْ قائله.

وإنما تقع لام الجحود بعد كَوْن منفيٍّ بما أو لَمْ دون إنْ، ولما هو ماضٍ لفظاً نحو: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾ [الأنفال: ٣٣] أو معنى نحو: لم يكُنْ زيدٌ لِيَقُومَ.

ومذهب البصريين: أنّ خبر كان حينئذ محذوف، وأن هذه اللام متعلّقة بذلك الخبر المحذوف، وأنّ الفِعْل ليس بخبر، بل المصدر المنسبك من أن المضمرة، والفعل المنصوب بها في موضع جَرّ والتقدير: ما كان اللَّهُ مُرِيداً لكذا. والدليل على هذا التقدير: أنه قد جاء مصرّحاً به في بعض كلام العرب، قال:

١٠١٣ ـ سَمَوْتَ ولَمْ تَكُنْ أهْلاً لِتَسْمُو(١)

(١) صدر بيت من الوافر، وعجزه: =

فصرّح بالخبر الذي هو أهلاً مع وجود اللاّم والفعل بعدها.

ومذهب الكوفيّين: أن الفعل في موضع نصب على أنه الخبر واللام زائدةٌ للتأكيد.

وذهب بعض النحويين: إلى أنّ لام الجحود تكون في أخوات كان قياساً عليها نحو: ما أصبح زيدٌ ليضرب عمراً، ولم يُصْبِحْ زيدٌ ليضرب عمراً.

وزعم بعضهم: أنها تكون في ظننت وأخواتها نحو: ما ظننت زيداً ليضرب عمراً، ولم أظن زيداً ليضربَ عَمْراً. قال أبو حيّان: وهذا كلّه تركيبٌ لم يسمع فوجب منعه.

وذهب بعضهم: إلى أنها تدخل في كل فعل منفيّ تقدّمهُ فِعْلٌ نحو: ما جئتُ لِتُكرمَني.

قال أبو حيّان: وهذا فاسدٌ، لأن هذه لام كي، والفَرْقُ بينهما من وجوه كثيرة ـ ستأتي.

[حتّى]

(ص): وبعد حتى الجارّة، وزعمها الفرّاء غيرها، والنّصب بها، والكسائيّ بها، والجرّ بإلى مضمرة جوازاً، وقوم: ناصبة جارّة بنفسها تشبيهاً بأنْ، وإلى، وعليها يجوز إظهار «أن» وعلى الأصحّ قد يظهر مع معطوف منصوبها.

ومعناها: كي، أو إلى، قال الخضراوي وابن مالك: أو إلاّ.

وإنما تنصب مستقبلاً وجوباً إن كان حقيقةً، وإلاّ فجوازاً، وترفع الحال أو المؤول كذلك بأن يكون مسبّباً عما قبلها، فضلة صالحاً لحلول الفاء محلّها.

والأصح تعيّن النّصب مع فعل غير موجب، وقلّما لا «كَثُر ما» و «طَالَما». وربّما جوّزه الكسائي لرفع مستقبل غير سبب، ونصب حال مُسَبّب.

والنّصب بها مطلقاً لغة، ولا تفصل، وجوّزه الأخفش وابن السّرّاج بظرْف وشرط ماض.

وهشام بقسم، ومفعول، وجرّ. والأخفش وابن مالك تعليقها.

(ش): الحرف الثاني: حتّى، وكونها الجارّة، والنّصب بعدها بـ «أنْ» لازمة الإضمار وجوباً هو مذهب البصريّين، واستدلّوا بثبات كونها جارّة للاسم بدليل حذف «ما» الاستفهامية بعدها نحو:

= ولكنّ المضيَّع قد يصابُ

وهو بلا نسبة في الجنى الداني (ص ١١٩) والدرر (سقط منه وأثبت في الهامش برقم ١٠١٣)، وشرح التصريح (٢/ ٢٣٥) ولسان العرب (١٢/ ٥٥٩ ـ لوم).

١٠١٤ ـ فحتّامَ حتّامَ العناءُ المُطَوَّلُ(١)

وإذا ثبت ذلك انتفى كونُها ناصبةً للفعل، لما تقرّر من أن عوامل الأسماء لا تكون عوامل في الأفعال، لأن ذلك ينفي الاختصاص.

واختلف الكوفيّون، فذهب الفراء: إلى أنها ناصبة بنفسها وليست الجارّة، وعنده أن الجر بعدها إنما هو لنيابتها مناب إلى. وذهب الكسائي: إلى أنها ناصبة بنفسها أيضاً، وأنها جارّة بإضمار إلى، وهذا عكس مذهب البصريين. ثم إنه جوز إظهار «إلى» بعدها، فقال: الجرّ بعد حتى يكون بإلى مُظْهرةً، ومُضْمرةً. وذهب بعضُ الكُوفيّين: إلى أنها ناصبةٌ بنفسها كـ «أنْ»، أو جارّة بنفسها أيضاً تشبيهاً بإلى. ومع قول الكوفيّين: إنها ناصبة بنفسها أجازوا إظهار أنْ بعدها، قالوا: لو قلت لأسِيرَنّ حتى أن أُصْبِحَ القادسيَّة جاز، وكان النصب بحتى وأن توكيدٌ، كما أجازوا ذلك في لام الجحود. وعلى قول البصريين لا تَظْهَرُ.

وقد تظهر في المعطوف على منصوبها، لأن الثّواني تحتمل ما لا تحتمله الأوائل كقوله:

١٠١٥ ـ حتّى يكونَ عزيزاً من نفوسهم أو أن يبينَ جميعاً وهو مختارُ(٢)

وفيه دليل لقولهم: إن «أنْ» مضمرة بعدها.

وحتّى هذه هي المرادفة لكي الجارّة أو إلى بخلاف الابتدائيّة التي لا ترادف واحداً منهما.

فالمرادفة لـ «كي» نحو: أسلمت حتى أدخل الجنة فهي هنا حرف تعليل، والمرادفة لإلى نحو: ﴿قَالُوا۟ لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ [طه: ٩١]، فهي هنا حرف غاية. قال أبو حيّان: والذي ذكره معظم النحويين في معنى حتى هذه أنها تكون للتّعليل أو الغاية فهي تنصب عندهم على أحد هذين المعنيين.

---

(١) عجز بيت من الطويل، وصدره:

فتلك ولاة السوء قد طال مكثهم

وهو للكميت في الدرر (٦/ ٤٦) وشرح شواهد المغني (٢/ ٧٠٩) وشرح عمدة الحافظ (ص ٥٧١) والمقاصد النحوية (٤/ ١١١) وليس في ديوانه وبلا نسبة في الدرر (٤/ ٧٣) وشرح الأشموني (٢/ ٤٠٩) ولسان العرب (١٢/ ٥٦٣ ـ لوم) ومغني اللبيب (١/ ٢٩٨).

وفي البيت شاهد آخر، وهو قوله «فحتّام حتّام» حيث كرّر «حتى» و «ما» للتأكيد اللفظي

(٢) البيت من البسيط، وهو ليزيد بن حمار (أو حمّان) السكوني في الدرر (٤/ ٧٤) وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ٣٠١) ومعجم الشعراء (ص ٤٩٣). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢/ ٤٣٨) وشرح شواهد المغني (٢/ ٩٦٥) ومغني اللبيب (٢/ ٦٩٢).

وزاد ابن مالك: أن تكون مرادفة لـ «إلاّ أنْ» فتكون للاستثناء، وأنشد عليه:

١٠١٦ ـ ليس العطاءُ من الفُضُول سماحةً   حتـى تَجُـودَ، ومـا لَـدَيْـكَ قَلِيـلُ[1]

قال أبو حيّان: وقد أغنانا ابنُه عن الرّدِّ عليه في ذلك، وقال: إنه يصح فيه تقدير: «إلى أنْ»، وإذا احتمل أن تكون حتّى فيه للغاية فلا دليل في البيت على أنّ حتّى بمعنى إلاّ أنْ.

وقال ابن هشام الخضراوي في حديث: «كلّ مولودٍ يُولَدُ على الفِطْرَة حتّى يكون أبواه يُهَوِّدانِهِ أو يُنَصِّرانِهِ»[2]: عندي أنه يجوز أن يكون: «على الفطرة» حالاً من الضّمير، و «يولد» في موضع خبر، وحتّى بمعنى «إلا أن» المنقطعة، كأنه قال: إلاّ أن يكون أبواه، والمعنى: لكن أبواه يهوّدانه أو يُنَصِّرانِه.

قال: وقد ذكر النحويّون هذا المعنى في أقسام «حتّى» ومنه قوله:

١٠١٧ ـ واللَّـهِ لا يَـذْهَـب شَيْخِـي بَـاطِـلاَ   حتـــى أُبِيـــرَ مـــالِكـــاً وكَـــاهِـــلاَ[3]

المعنى: إلاّ أنْ أُبِيرَ، وهو منقطعٌ بمعنى: لكن أبِير. انتهى.

وإنما ينصب المضارع بعدَ حتّى إذا كان مستقبلاً نحو: لأسيرَنّ حتى أُصْبِحَ القادسِيّة، أو ماضياً في حُكْم المستقبل نحو: سِرْت حتى أدْخُل المدينة، فهذا مؤول بالمستقبل، نظراً إلى أنه غاية لما قبل حتّى، فهو مستقبل بالإضافة إليه.

فإن كان حالاً أو مؤولاً به رفع، وذلك بأن يكون ما قبلها سبباً لما بعدها، ولا يكونان مُتّصلي الوقوع فيما مضى، بل ما قبل حتّى وقع ومضى، وما بعدها في حال الوقوع، وعلامة ذلك صلاحية جعل الفاء مكان حتّى نحو قولهم: مَرِض فلانٌ حتى لا يرجونه، أي فهو الآن لا يُرْجَى، وضُرب أمس حتى لا يستطيع أن يتحرَّك اليوم.

---

(١) البيت من الكامل، وهو للمقنع الكندي في خزانة الأدب (٣/ ٣٧٠) والدرر (٤/ ٧٥) وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ١٧٣٤) وشرح شواهد المغني (١/ ٣٧٢). وبلا نسبة في الجنى الداني (ص ٥٥٥) وشرح الأشموني (٣/ ٥٦٠) ومغني اللبيب (١/ ١٢٥) والمقاصد النحوية (٤/ ٤١٢)

(٢) الحديث رُوي في الصحاح بغير هذا اللفظ ليس فيه «حتى يكون» ولا شاهد في رواياتهم ورواه بلفظ: «كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه يهودانه أو يمجّسانه أو ينصرانه». الطبراني في الكبير (١/ ٢٦١، ٢٦٢) وابن عديّ في الكامل في الضعفاء (٢/ ٨٤٠).

(٣) الرجز لامرىء القيس في ديوانه (ص ١٣٤) والأغاني (٩/ ٨٧) وخزانة الأدب (١/ ٢٣٣، ٢/ ٢١٣) والدرر (٤/ ٧٥) وشرح شواهد المغني (١/ ٣٧٢) ومعجم ما استعجم (ص ٥٦). وبلا نسبة في شرح الأشموني (٣/ ٥٦٠) ومغني اللبيب (١/ ١٤٤).

والمُؤوّل بالحال أن يكون ما بعد حتّى لم يَقَعْ، لكنّك متمكّنٌ من إيقاعه في الحال نحو: سرت حتى أدخلُ المدينة، أي فأنا الآن متمكّنٌ من دخول المدينة لا أمنع من ذلك.

وشرط الرّفع أيضاً: أنْ يكون ما بعدها فضلةً، فلو كان واقعاً خبر المبتدأ، أو خبر كان أو نحوهما وجب نصبُه نحو: كان سيري حتى أدْخُلَها، لأنه لو رفع لكانت حتى حرف ابتداء، فيبقى المُخْبَرُ عنه بلا خَبر.

وأجاز الكسائيّ: رفع المستقبل إذا كان غيرُ مُسَبّب عما قبل نحو: سرت حتّى تطلعُ الشّمس ونصب الحال إذا كان مُسَبّباً عمّا قبل، وجوّزه في قول حسان:

١٠١٨ ـ يُغْشَوْنَ حتّى ما تَهِرُّ كِلابُهُم[١]

وَرُدّ بعدم السماع، وبمخالفته للقياس بأن النّواصب مِن مخلصات المضارع للاستقبال.

ويتعيّن النّصْبُ عند سيبويه والأكثرين بعد فعل غير مُوجَب، وهو المنفيّ، وما فيه الاستفهام، وقلّما نحو: ما سرت حتى أدخُلَ المدينةَ، وقلما سرت حتّى أدخُلَها إذا أردت بقلّما النفي المحْض وأسرْت حتى تدخُلَ المدينة[٢]؟. وإنّما لم يجز الرّفع لأنه على معنى السّببيّة للأول في الثّاني، والأوّل منفيّ لم يقع، فلا يكون نفْيُ السبب مُوجِباً لوجود مُسَبّبِهِ.

وخالف الأخفش فجوّز الرفع على أن أصل الكلام موجب وهو: سرت حتى أدخلُ المدينة، ثم أدخلت أداة النفي على الكلام بأسره فَنَفَتْ أن يكون سيرٌ كان عند دخول؛ فكأنّك قلت: ما وقع السّير الذي كان سبباً لدخول المدينة.

واتّفقوا على أن الرّفع في ذلك غير مسموح، وإنما أجازه الأخفش ومَنْ تَبِعهُ قياساً.

ولو أريد بقلّما التّقليل، لا النفي فكذلك عند سيبويه[٣]، وجوز أبو عليّ والرّمانيّ وجماعةٌ الرّفع بعدها.

---

(١) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

لا يَسألون عن السواد المقبلِ

وهو لحسان بن ثابت في ديوانه (ص ١٢٣) وخزانة الأدب (٢/ ٤١٢) والدرر (٤/ ٧٦) وشرح أبيات سيبويه (١/ ٦٩) وشرح شواهد المغني (١/ ٣٧٨، ٢/ ٩٦٤) والكتاب (٣/ ١٩) ومغني اللبيب (١/ ١٢٩) وبلا نسبة في شرح الأشموني (٣/ ٥٦٢).

(٢) انظر الكتاب (٣/ ٢٢).

(٣) قال سيبويه: «تقول: ما أحسن ما سرتُ حتّى أدخلُها وقلّما سرتُ حتى أدخلُها، إذا أردت أن تخبر أنك سرت قليلاً وعيت سيراً واحداً، وإن شئت نصبت على الغاية». اهـ. فجوز الرفع والنصب. انظر الكتاب (٣/ ٢٢).

وذهب طائفةٌ من القدماء: إلى امتناع الرفع أيضاً بعد: «كثُر ما»، و «طالما»، و «ربّما» نحو: كثر ما سِرْت حتى أدخُلَها، وطالما سرت حتى أدخُلَها، وربّما سرت حتى أدخُلَها إلحاقاً لها بقلّما إلاّ أن السير لما كان مجهول العدد غير معلوم المراتب صار بمنزلة ما ليس بواجب.

وعارضهُ سيبويه بقولهم: مررْتُ غَيْرَ مرّةٍ حتى أدخُلُها[1]، لأنهم كانوا يجيزون الرفع في هذه المسألة، وفيه: «غير مرة» الذي من أجله صار السّير عندهم ليس معلوماً.

وحكى الجَرْميّ في «الفرْخ»[2]: أنّ من العرب مَنْ ينصِبُ بحتّى في كل شيء، قال أبو حيّان: وهي لغة شاذّة.

ومن أحكام حتى أنها لا يفصل بينها وبين الفعل بشيء. وجوّز الأخفش وابن السّرّاج فصلها بالظرف نحو: اقْعُد حتّى عندك يَجْتمِعَ النّاس، وبشرط ماض، نحو: أصْحَبُك حتّى ـ إنْ قدّر اللّهُ ـ أتعلّم العِلْمَ.

وجوّزه هشام بالقسم، والمفعول، والجار والمجرور نَحْوَ. .[3]. واصْبِرْ حتّى إليك تَجْتَمِع النّاس. وأجاز الأخفش وابن مالك تعليقها قَبْل الشّرْط المذكور جوابه نحوَ: أصْحَبُك حتّى إنْ تُحْسِنْ إليّ أُحْسِنْ إلَيْك.

قال أبو حيّان: ويعني بالتعليق هذا إبطال العمل، قال: وذلك كما أجاز الكسائي ومن أخذ بمذهبه ذلك في «كي» نحو: جئتُ كي إن تكافئني أُكَافِئْكَ، فيردّ على الأخفش في «حتى» بما رُدّ به على الكسائيّ في «كَيْ». انتهى.

[أو]

(ص): وبعد «أو» بمعنى: «إلى أنْ»، أو «إلاّ أن»، وقيل: النّصب بها، وقيل: بالخلاف، ولا يفصل خلافاً للأخفش.

(ش): النوع الثاني مِمّا يُضْمَر بعده «أن» حرف العطف، وهو ثلاثة:

---

(١) ولفظه في الكتاب (٣/ ٢٢): «فإن احتجّوا بأنه غير سير واحدٍ فكيف يقولون إذا قلت. سرتُ غير مرّة حتى أدخلُها؟»

(٢) كتاب «الفرخ» للجرمي صالح بن إسحاق المتوفى سنة ٢٢٥ أو ٢١٩ هـ. هذا الكتاب لم يذكره حاجي خليفة في كشف الظنون ولا ياقوت في معجم الأدباء، وذكره ابن النديم في الفهرست (ص ٨٩، دار الكتب العلمية).

(٣) موضع النقط بياض في الأصل.

أحدها: «أو» إذا وقعت موقع: «إلى أن»، أو: «إلاّ أن» نحو: لألْزَمنّك أو تقضِيَني حَقِّي. وقوله:

١٠١٩ ـ لأَسْتَسْهِلَنّ الصّعْبَ أوْ أُدْرِكَ المُنَى(١)

أي: إلى أن تقضِيَني حقِّي، وإلاّ أن أُدرِكَ، فإن لم يقع موقعهما لم يلزم الإضمار نحو:

١٠٢٠ ـ ولولا رجالٌ مِنْ رِزامٍ أعِزّةٌ وآلُ سُبَيْعٍ أو أسُوءَك عَلْقَمَا(٢)

وما ذكر من أنّ النصب بعد «أو» بإضمار أن هو مذهب البصريّين ولذلك لا يتقدّم معمول الفعل عليها، ولا يفصل بينها وبين الفعل لأنها حرف عطف.

وذهب الفرّاء وقومٌ من الكوفيّين: إلى أنَّ الفعل انتصب بالخلاف، أي مخالفة الثّاني للأول من حيث لم يكن شريكاً له في المعنى ولا معطوفاً عليه.

وذهب الكِسائيّ وأصحابُه والجَرْمي إلى أن الفعل انتصب بأو نفسها.

وذهب بعض النّحويين: إلى أنّ النصب هنا بمعنى ما وقع موقعه، لأنه وقع موقع: «إلى أن»، أو «إلاّ أن» فانتصب كنصبه. قال أبو حيّان: وهذا ضعيفٌ جدّاً.

ونقل ابن مالك عن الأخفش: أنه جوّز الفصل بين أو والفعل بالشّرط نحو: لألزمنك أو ـ إنْ شاء الله ـ تَقْضِيَني حَقِّي.

[فاء السّبَب]

(ص): وبعد فاء السبب جواباً لأمر خِلافاً لشذوذ، لا اسْمَ فِعْلٍ. وثالثها: إن اشْتُقّ، أو لنهي أو دُعاء بفعل أصيل.

قال الكسائي: أو بخبر أو لاستفهام مطلقاً. وقيل: إن لم يكن عن المسند إليه. وقيل:

---

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

فما انقادت الآمالُ إلاّ لصابرِ

وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (٤/ ١٧٢) والدرر (٤/ ٧٧) وشرح الأشموني (٣/ ٥٥٨) وشرح شذور الذهب (ص ٣٨٥) وشرح شواهد المغني (١/ ٢٠٦) وشرح ابن عقيل (ص ٥٦٨) وشرح قطر الندى (ص ٦٩) ومغني اللبيب (١/ ٦٧) والمقاصد النحوية (٤/ ٣٨٤).

(٢) البيت من الطويل، وهو للحصين بن الحمام في خزانة الأدب (٣/ ٣٢٤) والدرر (٤/ ٧٨) وشرح اختيارات المفضل (ص ٣٣٤) وشرح التصريح (٢/ ٢٤٤) وشرح المفصل (٣/ ٥٠) والمقاصد النحوية (٤/ ٤١١). وبلا نسبة في سرّ صناعة الإعراب (١/ ٢٧٢) وشرح الأشموني (٣/ ٥٥٩) والمحتسب (١/ ٣٢٦).

إن لم يتضمّن وقوع الفعل.

فإن أخبر عن تاليه بغير مُشْتَقّ فالرّفع، أو سبقه ظرفٌ جاز. أو قد يحذف السبب بعده. وقيل: يختص بالإثبات أو للنّفي مطلقاً.

ومنه «قلما» و «قد» فيما حكي، أو عَرض، أو تحْضِيض، أو تَمَنٍّ. قال الكوفيّة وابن مالك: أو رَجاءٌ، أو غير، أو كأنّ عارية من تشبيه، وجوّزوا سبق ذا الجواب سببه، وتأخير معموله، والجمهور: لا، ولا ينصب بعد جملة اسمية. وثالثها ينصب بشرط وصف، أو ظرف مَحَلّ الفعل.

(ش): **الثاني**: الفاء، إذا كانت متضمّنة معنى التسبيب وكانت هي ومدخولها جواباً لأحد أمور. **أحدها**: الأمر، نحو: اضْرِبْ زيداً فيستقيم. قال أبو حيّان: ولا نعلم خلافاً في نصب الفعل جواباً للأمر إلاّ ما نقل عن العلاء بن سيّابة، قالوا ـ وهو معلم الفرّاء ـ: إنه كان لا يجيز ذلك وهو محجوجٌ بثبوته عن العرب. وأنشد سيبويه لأبي النّجْم:

١٠٢١ ـ يا ناقُ سيري عَنقاً فَسِيحَا إلى سُلَيْمان فنَسْتَرِيحَا[١]

إلاّ أن يتأوله ابن سيّابة على أنه من النّصب في الشعر، فيكون مثل قوله:

١٠٢٢ ـ سأترك مَنْزِلي لبني تَميمٍ وألحقُ بالحجاز فَأسْتَرِيحَا[٢]

قال: ولا يبعد هذا التأويل، ولمنعه وجْهٌ من القياس وهو إجراء الأمر مجرى الواجب، فكما لا يجوز ذلك في الواجب كذلك لا يجوز في الأمر.

ومن إجراء الأمر مجرى الواجب باب الاستثناء، فإنه لا يجوز فيه البدل، كما لا يجوز في الواجب، وذلك بخلاف النّفي، والنّهي، فإنه يجوز فيهما ذلك، وإلى هذا أشرت بقولي: خلافاً لشذوذ.

---

(١) الرجز لأبي النجم في الدرر (٣/ ٥٢، ٤/ ٧٩) والردّ على النحاة (ص ١٢٣) وشرح التصريح (٢/ ٢٣٩) والكتاب (٣/ ٣٥) ولسان العرب (٣/ ٨٣ ـ نفخ) والمقاصد النحوية (٤/ ٣٨٧). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٤/ ١٨٢) ورصف المباني (ص ٣٨١) وسرّ صناعة الإعراب (١/ ٢٧٠، ٢٧٤) وشرح الأشموني (٢/ ٣٠٢، ٣/ ٥٦٢) وشرح شذور الذهب (ص ٣٩٤) وشرح ابن عقيل (ص ٥٧٠) وشرح قطر الندى (ص ٧١) وشرح المفصل (٧/ ٢٦) واللمع في العربية (ص ٢١٠) والمقتضب (٢/ ١٤).

(٢) البيت من الوافر، وهو للمعيرة بن حبناء في خزانة الأدب (٨/ ٥٢٢) والدرر (١/ ٢٤٠، ٤/ ٧٩) وشرح شواهد الإيضاح (ص ٢٥١) وشرح شواهد المغني (ص ٤٩٧) والمقاصد النحوية (٤/ ٣٩٠). وبلا نسبة في الدرر (٥/ ١٣٠) والردّ على النحاة (ص ١٢٥) ورصف المباني (ص ٣٧٩) وشرح الأشموني (٣/ ٥٦٥) وشرح شذور الذهب (ص ٣٨٩) وشرح المفصل (٧/ ٥٥) والكتاب (٣/ ٣٩، ٩٢) والمحتسب (١/ ١٩٧) ومغني اللبيب (١/ ١٧٥) والمقتضب (٢/ ٢٤) والمقرب (١/ ٢٦٣).

وصورة المسألة أن يكون الأمر بصريح الفعل. فإن دلّ عليه بخبر أو اسم فعل لم يجُز النّصب على الصّحيح، لأنه غير مسموع.

وجوّزه الكسائي قياساً نحو: حسبك الحديث فينامَ النّاس وصَهْ فأحدِّثك. وفصّل ابن جِنّي وابن عصفور فأجازا النصب بعد اسم فعل الأمر، إذا كان مُشتقّاً كنزَالِ من النّزول ودَراكِ من الإدراك.

وردّه بدرُ الدين بن مالك بأنه ليس في كونه مشتقّاً ما يسوّغ تأوّله بالمصدر، فإن المُصَحِّحَ للنصب في نحو: نزال فأنزلَ هو صحة تأول فعل الأمر بالمصدر من قِبَل أنَّ فِعْل الأمر يَصِحُّ أن يقع في صلة أنْ بمصدر لها كما في نحو: أوْعَزْتُ إليه بأن أفعل، ولا يصحّ ذلك في اسم الفعل المشتقّ من المصدر كما لا يصح في غير المشتَقّ، فلا فرق بينهما في امتناع نصب الجواب.

قال أبو حيّان: والصواب: أنّ ذلك لا يجوز، لأنه غير مسموع من كلام العرب.

الثاني: النّهي: نحو: ﴿لَا تَفْتَرُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُم﴾ [طه: ٦١]. ﴿وَلَا تَطْغَوْا۟ فِيهِ فَيَحِلَّ﴾ [طه: ٨١].

الثالث: الدّعاء بفعل أصيل في ذلك نحو: ﴿رَبَّنَا ٱطْمِسْ عَلَىٰٓ أَمْوَٰلِهِمْ وَٱشْدُدْ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُوا۟﴾ [يونس: ٨٨].

١٠٢٣ ـ ربِّ وَفِّقْنِي فلا أعْدِلَ عَنْ سَنَنِ السّاعِيْنَ في خَيْرِ سَنَنْ[1]

واحترز «بفعل»[2] من الدّعاء بالاسم نحو: سَقْياً لكَ ورَعْياً.

و «بأصيل» من الدّعاء المدلول عليه بلفْظ الخبر نحو: رَحِمَهُ اللّهُ زيداً فيدخلُه الجنّة. وأجاز الكسائي نَصْبَهُ.

الرّابع: الاستفهام سواء كان بحرْف نحو: ﴿فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشْفَعُوا۟ لَنَآ﴾ [الأعراف: ٥٣]، أو باسم نحو: مَنْ يَدْعُوني فأَسْتجِيبَ لَهُ؟ متى تسيرُ فأرافِقَكَ؟ كيف تكونُ فأصْحَبَكَ؟ أين بَيْتُك فأزورَك؟ قال أبو حيّان: وزعم بعض النحويين: أن الاستفهام إذا كان عن المُقْرِض لا عن القَرْض، فلا يصحّ النصب بعد الفاء على الجواب، ومنع النصب في نحو: أزيدٌ

(١) البيت من الرمل، وهو بلا نسبة في الدرر (٤/ ٨٠) وشرح الأشموني (٣/ ٥٦٣) وشرح شذور الذهب (ص ٣٩٦) وشرح ابن عقيل (ص ٥٧١) وشرح قطر الندى (ص ٧٢) والمقاصد النحوية (٤/ ٣٨٨).

(٢) قوله: «واحترز بفعل» أي قوله قبل أسطر «الدعاء بفعل أصيل»؛ قال العيني في المقاصد النحوية (٤/ ٣٨٨). «واحترر بالفعل من أن يكون الدعاء بالاسم نحو: سقياً لك ورعياً، وبقولنا: أصيل، من الدعاء المدلول عليه بلفظ الخبر، نحو. رحم الله زيداً فيدخله الجنة».

يُقْرِضُني فأسأله، وقال: لا يصِحّ هذا الجواب.

قال: وهو محجوج بقراءة: ﴿مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقْرِضُ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَٰعِفَهُۥ لَهُۥٓ﴾ [البقرة: ٢٤٥] بالنّصب[1]. ووَجْهُ الدّلالة من الآية أنَّ الفعل وقعَ صلةً فليس مستفهماً عنه، ولا هو خبرٌ عن مستفهم عنه، بل هو صلةٌ للخبر، وإذا جاز النصب بعد: «مَنْ ذا الّذي يُقْرِضُ» لكونه في معنى: «مَنْ يُقْرِضُ»، فجوازه بعد «مَنْ يُقْرِضُ» و «أزيدٌ يُقْرِضُ فأسْأَلَهُ» أحرى وأوْلى.

وقيّد ابن مالك الاستفهام بكونه لا يتضمّن وقوع الفعل، فإن تضمّنه لم يَجُز النصب نحو: لِمَ ضَرَبْتَ زيداً فَيُجَازِيَكَ، لأن الضّرْب قد وقع.

قال أبو حيّان: وهذا الشّرط لم أر أحداً يشترطه. وقال بدر الدين بن مالك: إن أباه اقتدى في هذه المسألة بما ذكره أبو علي في (الإغفال)[2] ردّاً على الزجّاج حيث قال في قوله تعالى ﴿لِمَ تَلْبِسُونَ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَٰطِلِ وَتَكْتُمُونَ ٱلْحَقَّ﴾ [آل عمران: ٧١] لو قال: «وتَكْتُموا الحق» لجاز على معنى: لم تَجْمَعون بين ذَا وذَا؟ ولكن الذي في القرآن أجود في الإعراب. انتهى. قال أبو حيّان: وردّ أبي عليٍّ على الزّجاج في هذا غير متوجّه.

وإذا تقدّم اسم غير اسم استفهام، وأخبر عنه بغير مشتقّ نحو: هل أخوك زيدٌ فأكْرِمُه فالرّفع ولا ينصب، فإذا تقدّمه ظرف أو مجرور نحو: أفي الدّار زيد فتكرمَهُ جاز النصب، لأن المجرور ناب مناب الفعل.

وقد يُحْذف السّبب بعد الاستفهام، لدلالة الجواب عليه، وفَهْم الكلام، نحو: متى فأسيرَ معك؟ أي متى تسير؟ جزم به ابن مالك في «التّسهيل» ونقلَه أبو حيّان عن الكوفيين، ثم قال: وينبغي أن يكون في استفهام الاستثبات بأن يقول القائل: أسير، فتقول له: متى؟ فإنك لو اقتصرت على قولك: «متى» جاز بخلاف أن يكون ابتداء استفهام، فإنه لا يجور، وإذا كان كذلك كان الفعل مدلولاً عليه بسابق الكلام، فكأنه ملفوظ به، فيجوز بهذا المعنى.

الخامس: النّفي سواء كان مَحْضاً نحو: ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا۟﴾ [فاطر: ٣٦] أم مؤولاً بأن دخلت عليه أداة الاستفهام التّقريري نحو: أَلَمْ تَأْتِنا فتحدِّثَنا.

---

(١) وهي قراءة ابن عامر وعاصم؛ وقرأ الباقون بالرفع على العطف على صلة «الذي» وهو قوله «يقرض» أو على الاستئناف، أي فهو يضاعفه. قال أبو حيان: «والأول أحسن لأنه لا حذف فيه» قال: «والنصب على أن يكون جواباً للاستفهام على المعنى؛ لأن الاستفهام وإن كان عن المقرض فهو عن الإقراض في المعنى، فكأنه قيل: أيقرض الله أحد فيضاعفه؟». انظر البحر المحيط (٢/ ٢٦١).

(٢) هو كتاب «الإغفال فيما أغفله الزجّاج من المعاني» لأبي علي الفارسي المتوفى سنة ٣٧٧ هـ. انظر كشف الظنون (ص ١٣١).

ويجوز في هذا القسم أعني المؤول الجزم، والرّفع أيضاً كقوله:

١٠٢٤ ـ أَلَــم تَسْــأل الــرَّبْــعَ القَــواءَ فَيَنْطِــقُ[1]

ومن المؤول ما نقض بإلاّ نحو: ما تأتينا فتحدّثنا إلاّ بخير.

قال أبو حيّان: والتّقْليل المراد به النفي كالنّفي في نَصْب جوابه نحو: قلّما تأتينا فتحدِّثَنا، كما كان كذلك في مسألة «حتى» نحو: قلّما سرت حتى أدْخُلَها.

وذكر ابنُ سيدةَ[2]، وابنُ مالك: أنّه ربما نفي بقد، فنصب الجواب بعدها.

وحَكى بعض الفصحاء: «قد كنت في خير فتعرفَهُ» بالنصب، ويريد: ما كنت في خير فتعرفه.

السّادس: العَرض: سمع: ألاَ تَقَعُ الماء فتسْبَحَ، أي في الماء فحذف الحرف، وعدّى الفعل، وقال الشاعر:

١٠٢٥ ـ يا ابْنَ الكِرام ألا تَدْنُوَ فتُبْصِرَ ما   قَـدْ حَـدَّثُـوك فمـا راءٍ كَمَـنْ سَمِعَـا[3]

---

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

وهل تخبرنْك اليوم بيداءُ سملقُ

وهو لجميل بثينة في ديوانه (ص ١٣٧) والأغاني (٨/ ١٤٦) وخزانة الأدب (٨/ ٥٢٤، ٥٢٥) والدرر (٤/ ٨١) وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٢٠١) وشرح التصريح (٢/ ٢٤٠) وشرح شواهد المغني (١/ ٤٧٤) وشرح المفصل (٧/ ٣٦، ٣٧) ولسان العرب (١٠/ ١٦٤ ـ سملق) والمقاصد النحوية (٤/ ٤٠٣) وبلا نسبة في أوضح المسالك (٤/ ١٨٥) والجنى الداني (ص ٧٦) والدرر (٦/ ٨٦) والردّ على النحاة (ص ١٢٧) ورصف المباني (ص ٣٧٨، ٣٨٥) وشرح شذور الذهب (ص ٣٨٨) والكتاب (٣/ ٣٧) ولسان العرب (١/ ٣٠٠ ـ حدب) ومغني اللبيب (١/ ١٦٨).

والسملق: الأرض المستوية، وقيل: القفر الذي لا نبات فيه؛ والسملق. القاع المستوي الأملس الأجرد لا شجر فيه، وهو القَرِق (اللسان. ١٠/ ١٦٤).

والفاء في قوله: «فينطق» جاءت للاستئناف، لا للعطف ولا للسببية.

(٢) هو أبو الحسن علي بن إسماعيل الأندلسي المعروف بابن سيدة. عالم بالنحو واللغة والأشعار وأيام العرب وما يتعلق بعلومها. ولد بمرسية سنة ٣٩٨ هـ، وتوفي بدانية سنة ٤٥٨ هـ، وقيل: سنة ٤٤٨ هـ. من تصانيفه: المحكم والمحيط الأعظم في لغة العرب رتبه على حروف المعجم، شرح الحماسة لأبي تمام وسماه الأنيق في شرح الحماسة، الوافي في علم القوافي، شرح إصلاح المنطق، وكتاب العالم في اللغة بدأه بالفلك وختمه بالذرة؛ وله شعر. انظر ترجمته في وفيات الأعيان (١/ ٤٣١) ومعجم الأدباء (١٢/ ٢٣١) وإنباه الرواة (٢/ ٢٢٥) وبغية الوعاة (ص ٣٢٧) ومرآة الجنان (٣/ ٨٢) وهدية العارفين (١/ ٦٩١)

(٣) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الدرر (٤/ ٨٢) وشرح الأشموني (٣/ ٥٦٣) وشرح التصريح =

السّابع: التحضيض: سمع: هلاّ أمْرتَ فَتُطاعَ. وقال الشاعر:

١٠٢٦ ـ لولا تَعُوجِينَ يا سَلْمى على دَنِفٍ   فتُخْمِدِي نارَ وَجْدٍ كاد يُفْنِيه[1]

قال أبو حيّان: والعرْض والتّحضيض متقاربان، والجامع بينهما التّنْبيه على الفِعْل، إلاّ أنّ التحضيض فيه زيادة تأكيد، وحثّ على الفِعْل، فكل تحضيض عَرْضٌ، لأنك إذا حضضته على فعل فقد عَرَضْتَهُ عليه، ولذلك يقال في «هلاّ» عرْض إذ لا يخلو منه، وألاَ مخفّفة لمجرّد العَرْض.

الثّامن: التمنّي: نحو: ﴿يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ مَعَهُمۡ فَأَفُوزَ﴾ [النساء: ٧٣].

واختلف النّحاة في الرّجاء، هل له جواب، فينتصب الفعل بعد الفاء جواباً له؟

فذهب البصريّون: إلى أنّ الترجّي في حُكْم الواجب، وأنه لا ينصب الفعل بعد الفاء جواباً له. وذهب الكوفيّون إلى جواز ذلك، قال ابن مالك: وهو الصّحيح لِثُبوتِه في النّثر والنّظْم. قال تعالى: ﴿وَمَا يُدۡرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ أَوۡ يَذَّكَّرُ فَتَنفَعَهُ ٱلذِّكۡرَىٰٓ﴾ [عبس: ٣، ٤] وقال: ﴿لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ﴾ [غافر: ٣٦، ٣٧] في قراءة من نصب فيهما.

وقال أبو حيّان: يمكن تأويل الآيتين بأن النّصب فيهما من العطف على التّوهّم لأن خبر لعل كثر في لسان العرب دخول أنْ عليه.

وفي شرح كتاب سيبويه لأبي الفَضْل الصّفار[2]: خالفنَا الكوفيون في «غير»، فأجازوا بعدها النصب لأن معناها النّفي نحو: أنا غيرُ آتٍ فأكرمك، لأن معناه: ما أنا آتٍ فأكْرِمَك. قال: وهذا لا يجوز، لأن «غيراً» مع المضاف إليها اسم واحد، و «ما» بخلافها، لأنك تقدّر بعدها المصدر، فتقول: لكن كذا، وما يكون كذا، و «غير» لا يتصوّر فيها ذلك، لأنّها مع ما بعدها اسم فلا يُفْصَلُ منها، ويحذف لشيء آخر، لأن في ذلك إزالةً لوضعها. وأشار بدر الدين بن مالك: إلى أن أباه وافق الكوفيين في ذلك.

قال أبو حيّان: وزعم الكوفيون أنّ «كأن» إذا خرجت عن التشبيه جاز النّصب بعد الفاء نحو: كأني بزيد يأتي فتكرِمَهُ، لأن معناه: ما هو إلاّ يأتي فتكرِمَهُ، قال: وهذا الذي قالوه لا يحفظه البصريّون. ولا يكون «كأن» أبداً إلاّ للتشبيه. وفي «التّسهيل»: يلحق بالنفي التشبيه الواقعُ موقعه نحو: كأنّك والٍ علينا فتشتمنا، تقديره: ما أنت والٍ علينا فتشْتِمَنَا. قال أبو

= (٢/ ٢٣٩) وشرح شذور الذهب (ص ٣٩٨) وشرح ابن عقيل (ص ٥٧١) وشرح قطر الندى (ص ٧٤) والمقاصد النحوية (٤/ ٣٨٩).

(١) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الدرر (٤/ ٨٢) وشرح الأشموني (٣/ ٥٦٤)

(٢) تقدم الكلام على شرح كتاب سيبويه للصفّار، راجع الفهارس العامة.

حيان: وهذا شيء قاله الكوفيون، قال ابن السرّاج: وليس بالوجه.

ومنع البصريّون من تقدم هذا الجواب على سببيّه لأن الفاء عندهم للعطف.

وجوز الكوفيون فيقال: ما زيد فَتُكْرِمَه يأتينا، لأن الفاء عندهم ليست للعطف. فقولي: وجوّزوا أي: الكوفيّة.

وجوّز الكوفيّون أيضاً تأخير معمول السّبب بعد الفاء والمنصوب نحو: ما زيدٌ يُكْرِمُ فَنُكْرِمَهُ أخانا، تريد: ما زيدٌ يُكْرِمُ أخانا فَنُكْرِمَهُ.

ومنع أكثر النّحويين النّصْب بناءً على أن الفاء عاطفة على مصدر متوهّم، فكما لا يجوز الفصل بين المصدر ومعموله، فكذا لا يجوز بين «يُكْرِم» ومَعْمولِه، لأنّه في تقدير المصدر.

وإن تقدّمت جملةٌ اسميّةٌ نحو: ما زيد قادِمٌ فتحدثنا فأكثر النّحويين على أنه لا يجوز النّصب، لأن الاسمية لا تدلّ على المصدر. وذهب طائفة إلى جوازه. وقال أبو حيّان: الصّحيح الجواز بشرط أن يقوم مقامَ الفعل ظَرْفٌ أو مجرورٌ، أو اسمُ فاعل أو مفعولٌ ليدُلّ ذلك على المصدر المتوهّم نحو: ما أنت عندنا فنكرمك، وما أنت منّا فنحسن إليك، وما زيد مكرم لنا فنكرمه، وما زيد يكرم فنكرمه.

فإن كان اسماً لا دَلالة فيه على المصْدر نحو: ما أنت زيد فنكرمه لم يجُز النّصب، ويتعيّن القطع أو العطْف، والقطع أحسن، لأن العطف ضعيفٌ، لِعَدَم المشاكلة من حيث إنه عطف جملة فعليّة على اسميّة. قال: ويدلّكَ على أن الجار والمجرور، والظّرف تُجرَى مجرى الفِعل في الدّلالة على المصدر: أنّ العرب نصبت بعد الجار والمجرور، وجَزمَت الفِعْل بعد الظرف، ووصلت الموصول، وأدْخلت الفاء في خبر «ما» الموصولة بالمجرور، كما أدخلتها في خبرها إذا كانت موصولة بالفعل، قال الفرزدق:

١٠٢٧ ـ مَا[1] أنْتَ مِنْ قَيْسٍ فَتَنْبَحَ دُونَهَا[2]

---

(١) في الأصل: «وما»، والصواب ما أثبتناه بحذف الواو.

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

ولا من تميم في اللّها والغلاصمِ

وهو في ديوان الفرزدق (٢/ ٣١٣) وفيه: «في الرؤوس الأعاظم» مكان «في اللها والغلاصمِ»، والدرر (٤/ ٨٣) والردّ على النحاة (ص ١٢٤) والكتاب (٣/ ٣٣) ولسان العرب (١٢/ ٤٤١ ـ غلصم). وبلا نسبة في المقتضب (٢/ ١٧).

والغلاصم جمع الغلصمة، وهم الجماعة، وهم أيضاً السادة؛ وعنى الفرزدق أعاليهم وجلّتهم، كما في اللسان (١٢/ ٤٤١).

والشاهد في البيت نصب «تمدح» على الجواب، ولو قطع فرفع لجاز.

وقال الآخر:

١٠٢٨ ـ مَكَــانَــكِ تُحْمَــدِي أوْ تَسْتَــرِيحِــي[١]

وقال تعالى: ﴿وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ﴾ [النحل: ٥٣].

[واو الجمع]

(ص): وبعد واو الجمع جواباً لما مرّ، وتوقّف أبو حيّان في الدّعاء والعَرْض، والتّحضيض، والرّجاء، وتميّز بحلول مع والفاء بتقدير شرطها قَبْلَها، أو حال محلّها.

(ش): **الثّالثُ**: الواو إذا كان للجمع في الزّمان أو المعيّة التي هي أحد محتملاتها، وكانت هي ومدخولها جواباً للمواضع السّابقة في الفاء. مثال الأمر قوله:

١٠٢٩ ـ فقلــت ادْعِــي وأدْعُــوَ إنّ أنْــدى لِصَــوْت أن يُنَــادِيَ دَاعِيَــانِ[٢]

---

(١) عجز بيت من الوافر، وصدره:

وقـولي كلمـا جشـأت وجاشـتْ

وهو لعمرو بن الإطنابة في إنباه الرواة (٣/ ٢٨١) وحماسة البحتري (ص ٩) والحيوان (٦/ ٤٢٥) وجمهرة اللغة (ص ١٠٩٥) وخزانة الأدب (٢/ ٤٢٨) والدرر (٤/ ٨٤) وديوان المعاني (١/ ١١٤) وسمط اللآلي (ص ٥٧٤) وشرح التصريح (٢/ ٢٤٣) وشرح شواهد المغني (ص ٥٤٦) ومجالس ثعلب (ص ٨٣) والمقاصد النحوية (٤/ ٤١٥). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٤/ ١٨٩) والخصائص (٣/ ٣٥) وشرح الأشموني (٣/ ٥٦٩) وشرح شذور الذهب (ص ٤٤٧، ٥٢٤) وشرح قطر الندى (ص ١١٧) وشرح المفصل (٤/ ٧٤) ولسان العرب (١/ ٤٨ ـ جشأ) ومغني اللبيب (١/ ٢٠٣) والمقرب (١/ ٢٧٣)

وجشأت: ثارت للقيء، ويريد. تطلعت ونهضت جزعاً وكراهة، كما في اللسان (١/ ٤٨) وروايته فيه «جشأت لنفسي» مكان «جشأت وجاشت». وجاشت النفس: غثت أو دارت للغثيان.

(٢) البيت من الوافر، وهو للأعشى في الدرر (٤/ ٨٥) والردّ على النحاة (ص ١٢٨) والكتاب (٣/ ٤٥) وليس في ديوانه. وللفرزدق في أمالي القالي (٢/ ٩٠) وليس في ديوانه. ولدثار بن شيبان النمري في الأغاني (٢/ ١٥٩) وسمط اللآلي (ص ٧٢٦) وفيه. «وأنشد أبو علي للفرزدق» ـ البيت؛ ثم قال: «والبيت لدثار بن شيبان النمري»؛ ولسان العرب (١٥/ ٣١٦ ـ ندى) وفيه: «مدثار» تحريف. وللأعشى أو للحطيئة أو لربيعة بن جشم في شرح المفصل (٧/ ٣٥). ولأحد هؤلاء الثلاثة أو لدثار بن شيبان في شرح التصريح (٢/ ٢٣٩) وشرح شواهد المغني (٢/ ٨٢٧) والمقاصد النحوية (٤/ ٣٩٢). وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب (٢/ ٨٦٤) والإنصاف (٢/ ٥٣١) وأوضح المسالك (٤/ ١٨٢) وجواهر الأدب (ص ١٦٧) وسرّ صناعة الإعراب (١/ ٣٩٢) وشرح الأشموني (٣/ ٥٦٦) وشرح شذور الذهب (ص ٤٠١) وشرح ابن عقيل (ص ٥٧٣) وشرح عمدة الحافظ (ص ٣٤١) ولسان العرب (١٢/ ٥٦٠ ـ لوم) ومجالس ثعلب (٢/ ٥٢٤) ومغني اللبيب (١/ ٣٩٧).

والنّهي: قوله تعالى: ﴿وَلَا تَلْبِسُوا۟ ٱلْحَقَّ بِٱلْبَٰطِلِ وَتَكْتُمُوا۟ ٱلْحَقَّ﴾ [البقرة: ٤٢] وقول أبي الأسود[(١)]:

١٠٣٠ ـ لا تَنْهَ عن خُلُقٍ وتأتِيَ مِثْلَهُ[(٢)]

والدعاء: قولك: «رَبِّ اغفِرْ لي ويُوسِّعَ عليّ في الرِّزق». والاستفهام: ما أنشده بعض النّحاة. قال أبو حيّان: ولا أدري أهو مسموع أم مصنوع؟

١٠٣١ ـ أتبيتُ رَيّانَ الجُفُون من الكرَى وأبِيتَ مِنْكَ بِلَيْلَةِ الْمَلْسُوعِ[(٣)]

والنّفي: قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُوا۟ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٢]. أي: ولمّا يجتمع عِلمٌ بالجهاد وعِلْمٌ بالصَّبْر. والمؤول قول الحُطيئة:

١٠٣٢ ـ ألم أكُ جارَكُمْ ويكونَ بَيْني وبَيْنَكُمُ المَوَدَّةُ والإخاءُ[(٤)]

---

(١) ونُسب أيضاً لغيره. انظر الحاشية التالية.

(٢) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

عارٌ عليك إذا فعلت عظيمُ

وهو لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه (ص ٤٠٤) والأزهية (ص ٢٣٤) وشرح التصريح (٢/ ٢٣٨) وشرح شذور الذهب (ص ٣١٠) وللمتوكل الليثي في الأغاني (١٢/ ١٥٦) وحماسة البحتري (ص ١١٧) والعقد الفريد (٢/ ٣١١) والمؤتلف والمختلف (ص ١٧٩). ولأبي الأسود أو للمتوكل في لسان العرب (٧/ ٤٤٧ ـ عظظ) ولأحدهما أو للأخطل في شرح شواهد الإيضاح (ص ٢٥٢) ولأبي الأسود أو للأخطل أو للمتوكل الكناني في الدرر (٤/ ٨٦) والمقاصد النحوية (٤/ ٣٩٣) ولأحد هؤلاء أو للمتوكل الليثي أو للطرماح أو للسابق البربري في حزانة الأدب (٨/ ٥٦٤ ـ ٥٦٧). وللأخطل في الردّ على النحاة (ص ١٢٧) وشرح المفصل (٧/ ٢٤) والكتاب (٣/ ٤٢). ولحسان بن ثابت في شرح أبيات سيبويه (٢/ ١٨٨). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٦/ ٢٩٤) وأمالي ابن الحاجب (٢/ ٨٦٤) وأوضح المسالك (٤/ ١٨١) وجواهر الأدب (٣/ ٥٦٦) والجنى الداني (ص ١٥٧) ورصف المباني (ص ٤٢٤) وشرح الأشموني (٣/ ٥٦٦) وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ٥٣٥) وشرح ابن عقيل (ص ٥٧٣) وشرح عمدة الحافظ (ص ٣٤٢) وشرح قطر الندى (ص ٧٧) ولسان العرب (١٥/ ٤٨٩ ـ وا) ومغني اللبيب (٢/ ٣٦١) والمقتضب (٢/ ٢٦)

(٣) البيت من الكامل، وهو للشريف الرضيّ في ديوانه (١/ ٤٩٧) وحاشية الشيخ ياسين (١/ ١٨٤) والدرر (٤/ ٨٧). وللشريف المرتضى في مغني اللبيب (٢/ ٦٦٨) وبلا نسبة في شرح الأشموني (٣/ ٥٦٦).

(٤) البيت من الوافر، وهو للحطيئة في ديوانه (ص ٥٤) والدرر (٤/ ٨٨) والردّ على النحاة (ص ١٢٨) وشرح أبيات الكتاب (٢/ ٧٣) وشرح شذور الذهب (ص ٤٠٣) وشرح شواهد المغني (ص ٩٥٠) وشرح ابن عقيل (ص ٥٧٤) والكتاب (٣/ ٤٣) ومغني اللبيب (ص ٦٦٩) والمقاصد النحوية (٤/ ٤١٧) وبلا نسبة في جواهر الأدب (ص ١٦٨) وشرح الأشموني (٣/ ٥٦٧) ورصف المباني (ص =

والعرْض: قولك: ألا تَنزِل فتُصِيبَ خيراً، أي: ألا تَجْمَع بين النّزول وإصابة الخير.

والتّحضيض: قولك: هلاّ تأتينا وتكرِمَنا، أي: هلا تجمع لنا بين إتياننا وإكرامنا.

والتمني: قوله تعالى: ﴿يَٰلَيۡتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ [الأنعام: ٢٧] في قراءة من نصب.

والرّجاء: قولك: لعلّي سأجاهد وأغْنَمَ.

قال أبو حيّان: ولا أحفظ النصب جاء بعد الواو بعد الدّعاء، والعرْض، والتّحضيض، والرّجاء، فينبغي ألا يقدم على ذلك إلاّ بسماع. قال: ومقتضى كلام ابن مالك جوازُ ذلك مع التّشبيه الواقع موقع النفي، ومع المنفيّ بها، ويحتاج ذلك إلى سماع من العرب.

وتُمَيّزُ واوُ الجَمْع من الفاء بتحتّم تقدير «مع» موضعها، ولا ينتظم ممّا قَبلَها وما بعدها شرط وجزاءٌ، ألا ترى أن قولك: لا تأكُل السّمك وتشرب اللبن لا ينتظم منه: إنْ تأكل السّمَك تَشرَبِ اللبن، ولا إن لا تأكُلِ السّمك تَشْرَب اللبن بخلاف الفاء، فإنها في جواب غير النفي، أو في جواب النّفْي الذي تدخل عليه همزة الاستفهام للتقرير فينتظم منه شرط وجزاء، لأنّ ما بعدها مسبّبٌ عمّا قبلها ألا ترى أنّ معنى: ﴿لَا تَفۡتَرُواْ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبٗا فَيُسۡحِتَكُم﴾ [طه: ٦١]: إنِ افْتَرَيْتُمْ أسْحَتَكُمْ، وكذا: ليت لي مالاً فأنفقَ منه، معناه: إن وجدْتُ مالاً أُنْفِقْ منه.

قال أبو حَيّان: وتلخّص من ذلك أنّ قولهم: تقع الواو في جواب كذا، وكذا، إنما هو على جهة المجاز، لا الحقيقة، لأنها إذا كانت بمعنى «مع» لا تكون جواباً، ولا متهيأ مما هي منه أن ينتظم منه شرط وجزاء.

وتميّز فاء الجواب من الواو بتقدير شرْطٍ قبلها كما مرّ، أو حال مكانها، وذلك أنّ هذه الفاء تقع إمّا قبل مسبّب انتفى سببه، فيصحّ حينئذ أن تقدّر بشرط قبل الفاء، كما إذا قصدت الإخبار بنفي الحديث، لانتفاء الإتيان، قلت: ما تأتينا فتحدثنا، فيصحّ أن يقال: ما تأتينا، وإنْ تأتنا تحدثْنا.

وأمّا بين أمرين، أريد نَفْيُ اجتماعهما، فيصحّ أن يقدّر حال مكانها، فإذا قصدت أن تنفي اجتماع الحديث والإتيان، فقلت: ما تأتينا فتحدِّثَنا صحّ أن يقال: ما تأتينا محدّثاً، فالنّفي الدّاخل على الفعل المقيد بالحال لم ينفه مطلقاً إنما نفاه بقيد حاله، فهو نفي الجمع بينهما، وذلك هو المقصود من النصب على أحد مَعْنَيَيْهِ.

= ٤٧) وشرح قطر الندى (ص ٧٦) والمقتضب (٢/ ٢٧) وروايته في ديوان الحطيئة «محرماً» في موضع «حاركم».

[العطف بالفاء والواو وأو]

(ص): وإذا عطف بهما أو بأو على فعل قبل، أو قصد الاستئناف بطل إضمار أن، وفيهما خلافها، ورابعها النّصب بنيابتها عن الشّرْط، وخامسها بانتفاء موجب الرفع والجَزْم.

(ش): إذا عطف بالفاء والواو، أو بأو على فعل قَبْل، أي: قَبْل الفعل الذي وَلِيَ الفاء أو الواو، أو قصد الاستئناف، أي: القطع عن الفعل الذي قبله، فيكون إذ ذاك الفعل خبراً لمبتدأ محذوف بطل إضمار أن، لأن العطف يشرك الثاني مع الأول في رفعه أو نصبه، أو جزمه.

والاستئناف إن كان بعد الواو والفاء فهو جزْمٌ في الإخبار، وإن كان بعد أو، ففيها نوْعٌ ما من الإضراب لأنك إذا قلت: الزم زيداً أو يقضيك حقك، وجعلته مستأنفاً، فالمعنى: أو هو يَقْضِيك حَقّك، أي يقضيكه على كل حال سواء لَزِمْتَه أم لم تَلْزَمْهُ، فكأنه قال: بل يَقْضيك حقّك.

وإذا عطف ما بعد الفاء والواو على ما يصحّ عليه العطف من الفعل قبلها لم يكن معنى العطف كمعنى النصب، فإذا قلت: ما تأتينا فتحدّثنا بالرفع على معنى العطف على. تأتينا، فكلّ واحدٍ من الفعلين مقصودٌ نفيه، وكأنّ أداة النفي منطوقٌ بها بعد الفاء، فإذا قلت: ما تأتينا فتحدّثَنا بالنصب كان انتفاء الحديث مسبّباً عن انتفاء الإتيان. وفي التّنزيل: ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾(1) [المرسلات: ٣٦].

وما ذُكر من أن النصب بعد الفاء والواو بإضمار أنْ هو مذهب البصريِّين، وفيهما المذهبان الآخران السّابقان في أو.

وفي الفاء والواو مذهبان زائدان: أحدهما قاله ثعلب: إنما نصبا، لأنهما دَلاّ على شرْط، لأن معنى هلاّ تَزُورُني فأحدِّثَك: إن تزرني أُحَدِّثْكَ، فلما نابت عن الشرط ضارعت «كَيْ»، فلزمت المستقبل، وعملت عمله.

---

(1) قال أبو حيان في البحر المحيط (٨/٣٩٩) «فيعتذرون» عطف على «ولا يؤذن» داخل في حيز نفي الإذن؛ أي فلا إذن فاعتذار، ولم يجعل الاعتذار متسبباً عن الإذن فينصب. وقال ابن عطية: ولم ينصب في جواب النفي لتشابه رؤوس الآي، والوجهان جائزان. انتهى. قال أبو حيان: فجعل امتناع النصب هو تشابه رؤوس الآي، وقال: والوجهان جائزان. فيظهر من كلامه استواء الرفع والنصب وأن معناهما واحد. وليس كذلك، لأن الرفع كما ذكرنا لا يكون متسبباً بل صريح عطف، والنصب يكون فيه متسبباً فافترقا. وذهب أبو الحجاج الأعلم إلى أنه قد يرفع الفعل ويكون معناه المنصوب بعد الفاء وذلك قليل؛ وإنما جعل النحويون معنى الرفع غير معنى النصب رعياً للأكثر في كلام العرب؛ وجعل دليله ذلك وهذه الآية كظاهر كلام ابن عطية. وقد ردّ ذلك عليه ابن عصفور وغيره. انتهى.

والثّاني: قاله هشام: إنّه لمّا لَمْ يعطف على ما قبله لم يدخله الرّفع ولا الجزْم، لأنّ ما قبله من الفعل لا يخلو من أحد هذين.

ولمّا لم تستأنف بطل الرفع أيضاً، فلمّا لَمْ يَسْتَقِم رَفْعُ المستقبل معها ولا جزْمُه لانتفاء موجبهما لم يَبْقَ إلا النصب.

[حذف الفاء]

(ص): **وتحذف الفاء فيجوز رفع تاليها حالاً، أو وصْفاً، أو استئنافاً، وجزمه، وهل هو بما قبلها مضمّناً معنى الشّرط أو نائباً عن جملته، أو بأنْ، أو اللام مضمرة، أو مبنيّ أقوال. ويجوز بعد أمرٍ بخبر واسم. والأصح منعه بعد نفي، وبعد أمر، ونهي لا يصلح إن تفعل، وإلاّ تفعل. وثالثها: رديء، ورابعها: يجوز حَمْلاً على اللّفظ، لا الجواب.**

(ش): تَنْفرِدُ الفاء بأنها إذا حُذِفَتْ جاز فيما بعدها أن يرفع إذا لَمْ يُرَدْ بما قبلَه شرْطٌ مقصوداً بِهِ الحال إن كان قبله ما يكون حالاً منه نحو: ليت زيداً يقدم يزُورنا، أو النّعت إن كان قبلَهُ ما يحتاج أنْ ينعت نحو: ليت لي مالاً أُنْفِقُ منه، أو الاستئناف. قال أبو حيّان: وقوله تعالى: ﴿ فَٱضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِى ٱلْبَحْرِ يَبَسًا لَّا تَخَٰفُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَىٰ ﴾ [طه: ٧٧] يحتمل الحال ويحتمل الاستئناف أي غير خائف، أو إنك لا تخاف.

وأن يُجْزم نحو: ﴿ قُل لِّعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ يُقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾ [إبراهيم: ٣١]. ﴿ وَقُل لِّعِبَادِى يَقُولُوا۟ ٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ ﴾ [الإسراء: ٥٣]. ﴿ قُل لِّلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا۟ مِنْ أَبْصَٰرِهِمْ ﴾[النّور: ٣٠]. وتقول: «لا تَعْصِ الله يُدْخِلْكَ الجنّة». ربّ وَفّقْنِي أُطِعْكَ. ألا تنزلُ تُصِبْ خَيْراً. ليت لي مالاً أُنْفِقْ مِنْهُ.

قال أبو حيّان: وجزمُه بعد التّرجّي غريبٌ جداً، والقياس يَقْبلهُ، قال الشّاعر:

١٠٣٣ ـ لعلّ الْتِفاتاً منك نَحْوِي[1] مُيَسّرٌ ... يَمِلْ بك مِنْ بعْدِ القساوة للْيُسْرِ[2]

وسواءٌ في جواز الجزم بعد الأمْرِ الصّريح، والمدلول عليه بخبر نحو: اتّقى الله امرؤ فَعَل الخَيْرَ يُثَبْ عليه، أي: لِيَتّقِ. أو اسم فِعْل نحو: حَسْبُك الحدِيثَ ينَمِ النّاس، لأن معناه: اكتفِ يَنَمِ النّاس، ونَزالِ أُكْرِمْكَ، وعَلَيْكَ زيداً يُحْسِنْ إلَيْك.

قال أبو حيّان: وقال بعض أصحابنا: الفِعْلُ الخبريّ لفظاً الأمريّ معنًى لا ينقاس، إنما

---

(١) تحرفت في الأصل إلى «نحو».

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر (٤/٨٨).

هو موقوفٌ على السّماع، والمسموع: اتّقى الله امرؤٌ فعل الخيْرَ يُثَبْ عليهِ[١]. انتهى.

فإن لم يَحْسُنْ إقامة «إنْ يَفْعَل» مقام الأمر، وإلاّ يفعل مقام النّهي لم يُجْزم جوابُهما، مثاله: أحْسِن إليّ لا أُحسِنُ إليك، يرفع على الاستئناف، لأنك لو قدّرته: إنْ تُحْسِنْ إليّ لا أُحْسِنْ إليك لم يناسب أن يكون شرطاً وجزاءً، لأنّ مقتضى الإحسان لا يترتّب عليه عدم الإحسان. وكذلك لا تقرَبِ الأسدَ يأكُلُك، إذ لا يصح تقدير: إلاّ تقرب الأسد يأكُلْكَ، فيتعيّن الرّفع. هذا مذهب سيبويه وأكثر البصريّين.

وجوز الكسائيّ الجزْمَ فيهما، ونسبه ابن عُصفور للكوفيّين.

وذكر أبو عُمر الجَرْمي في «الفَرْخ»: أنه يجوز على رداءة وقُبْحٍ.

قال أبو حيان: وفيه مذاهب أخر: أنه يجوز الجزم، لا على أنه جواب، بل حملاً على اللفظ، لأن الأول مجزوم، وإلى هذا ذهب الأخفش.

أما النّفي فلا يجوز الجزْمُ بعده على الصّحيح، لأنه خبرٌ مَحْضٌ، فليس فيه شَبَهٌ بالشّرْط كما في البواقي.

وعن أبي القاسم الزّجاجيّ: أنه أجاز الجزْم في النّفْي. وقال بعضهم: نختارُ فيه الرّفع، ويجوز الجزْمُ، وهو موافقٌ لإطلاق بعضهم: أنّ كلّ ما يُنصب فيه بالفاء يُجْزَم، ولم يستثْنِ النّفي. قال أبو حيّان: ولم يَرِدْ بالجزْم في النّفي سماعٌ من العرب.

وحيث جُزِم في البواقي، فقال ابن مالك في «شرح الكافية»: هو بما قبلها من الأمر والنّهي، وسائرها على تضمّن معنى الطّلَب معنى «إنْ» كما في أسماء الشرط نحو: مَنْ يأتِنِي أُكْرِمْهُ، فأغنى ذلك التضمين عن تقدير لفظها بعد الطّلب، قال: وهذا مذهب الخليل وسيبويه.

وقد ردّ ولدهُ هذا المذهب فقال: تضمّن هذه الأشياء مَعْنى الشّرْط ضعيفٌ، لأنّ التضمين زيادةٌ بِتغيّر الوضع، والإضمار زيادةٌ بغير تغيير فهو أسهل، ولأن التّضمين لا يكون إلاّ لفائدة ولا فائِدة في تضمين الطّلب معنى الشّرْط، لأنه يدلّ عليه بالالتزام، فلا فائدة في تضمينه بمعناه.

وردّه أيضاً ابن عُصفور، فقال: التّضمين يقتضي أنْ يكون العاملُ جملةً، ولا يوجد عامل جملةً في موضع من المواضع.

قال أبو حيّان: وأقول: إن التّضمِينَ لا يجوز أصلاً، لأن المضمّن شيئاً يصير له دلالة

---

(١) لأن «اتقى» و«فعل» وإن كانا فعلين ماضيين ظاهرهما الخبر إلا أن المراد بهما الطلب. انظر شرح الأشموني(٣/ ٣١١).

على ذلك الشيء بعد أنْ لم يكن له دلالةٌ عليه مع إرادة مدلوله الأصلي، فإذا قلت: مَنْ يأتِني آتِه، فَمَنْ ضُمِّنتْ معنى الحرف، ودلّت على مدلولها من الاسم، فصارت لها دلالتان:

دلالة مجازية. وهي معنى: إنْ، ودلالة حقيقيّة: وهي مدلول الشخص العاقل.

وأمّا هنا فقولُك: ائتني أكرِمْك يكون فيه تضمين ائتِنِي معنى: إنْ تأتِني، فتضمّنت معنى إنْ، ومعنى الفعل المعمول لها، وذلك معنى مركّب، ودلّت على معناها الأصلِيّ من الطلب، وهو دلالته الحقيقيّة، ولا يوجد في لسان العرب تضمينٌ لمعنيين، إنما يكون التضمين لمعنى واحد.

ولا يقال: إنه تضمّن معنى «إنْ» وَحْدها، لأن فِعْل الطّلب ليس قابلاً لتضمّن معنى «إن» لتنافيهما من حيثُ إنّ فعل الطلب يقتضي مدلولهُ من الطّلب، وإن يقتضي معناها أنْ يكون الفعلُ خبراً، ولا يكون الشيء الواحِدُ طلباً وخبراً. انتهى.

ومِمّن قال بالتّضمين ابن خَرُوف.

وذهب الفارسِيّ والسّيرافيّ: إلى أنّ الجزم بهذه الأشياء لا على جهة التضمين، بل على جهة أنها نابت مناب الشّرْط بمعنى أنّهُ حذفت جملة الشرط، وأُنيبت هذه منابَها في العَمَل. ونظيرُه قولهم: ضرباً زيداً، فإن «ضَرْباً» ناب عن اضْرِبْ فنصب زيداً لا أنه ضُمّن المصدرُ معنى فِعْل الأمر، بل ذلك على طريق النّيابة.

وكذا زيدٌ في الدار أبوه ارتفع «أبوه» بالجار والمجرور، لأنه ناب مناب كائن، لا أنه ضمّن معناه، فيكون جزمُه إذْ ذاك لنيابته مناب الجازم، لا لتضمّن الجازم، لأن الجازم بطريق التّضمين جازمٌ بحق الأصل، وكذا تقول: الجازم في مَنْ يأتني أُكْرِمْه، إنه هو لفظ اسم الشرط، وهذا ما صحّحه ابن عُصْفور.

وذهب أكثر المتأخّرين: إلى أنه مجزوم بشرْط مُقدَّر بعد هذه الأشياء لدلالة ما قَبْلُ وما بَعْدُ عليه، والتقديرُ مثلاً: ائتني إنْ تأتني أُكْرِمْك.

قال أبو حيّان: وهذا الذي نختاره، ولا حاجة إلى التضمين، ولا إلى النيابة. قال: وقد حكى بعض أصحابنا مذهباً رابعاً وهو: أنه مجزومٌ بلام مقدّرة، فإذا قال: ألا تَنْزِلُ تُصبْ خيراً فمعناه: لِتُصِبْ خَيْراً. قال: وهذا ليس بشيء، لأنه لا يطّرد في مواضع الجزم إلا بتجَوُّزٍ كثير. وزعم الفرّاء، والمازني، والزّجّاج: أنّ «يقيموا» في قوله تعالى: ﴿قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ يُقِيمُوا۟﴾ [إبراهيم: ٣١] وشِبْهُهُ مبْنِيٌّ لوقوعه موقع «أَقِيمُوا» وهو معمولُ الْقَوْلِ.

[إضْمارُ أنْ بعد الواو والفاء وغيرهما]

(ص). مسألة: قد تُضْمر «أن» بعد واو وفاء. قيل: وأو. قيل: وثُمَّ بين شرط وجزاءٍ أو بَعْدَهُما. قال سيبويه: وبَعْد فِعْل شَكٍّ. قيل: وقَسَم. قيل: وحَصْرٍ بإنّما. فإن كان بإلاّ أو

الفعل مثبتاً خالياً من الشرط فضرورةٌ. ويُرْفَعُ منفيٌّ بلا صالحٌ لِكَيْ. وجوّز الكوفيّة وابن مالك جَزْمه اختياراً. ويُثلّثُ معطوفٌ على منصوبٍ بَعْد جزاءٍ.

(ش): ينصب الفِعْلُ بإضمار «أنْ» جوازاً إذا وقع بين شَرْط وجزاءٍ بعد الفاء والواو. وزاد بعضُهم بعد أو. وزاد الكوفيّون بعد «ثُم»، والأحسن التّشريك في الجزم مثاله: إن تأتني فَتُحدِّثَني أُحْسِنْ إليك، ومن يأتني ويحدِّثَني أُحْسنْ إليه، وإن تَزُرْني أوْ تُحْسنَ إليّ أُحسِنْ إليك. وقرىء: ﴿وَمَن يَخْرُجْ مِنۢ بَيْتِهِۦ مُهَاجِرًا إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ يُدْرِكَهُ ٱلْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِ﴾ [النساء: ١٠٠] بالنّصب(١).

وإنّما كان التّشريك في الجزم أحْسَن، لأن العطف إذ ذاك يكون على مَلْفوظٍ به، وهو الفعل السّابق، والنّصب يكون العطف فيه على تقدير المَصْدر المُتَوهّم من الفِعْل السّابق.

وقَوْلي: بَيْن شَرْطٍ وجزاء أحْسَنُ من قول «التّسهيل»: بين مَجْزُومَي أداةِ شَرْط، لأنه لا فرق في ذلك بين أن يكون فِعلا الشرط مُضارِعَيْن أو مَاضِيَيْن ولا يلزم أيضاً أن يكونا مذكورين، بل لو كان الجزاءُ محذوفاً جاز النصب كقوله:

١٠٣٤ ـ فلا يَدْعُنِي قومي صريحاً لِحُرّةٍ وإنْ كُنْتُ مقتولاً، ويَسْلَمَ عامِرُ(٢)

فقوله: ويَسْلم(٣) عامِرُ واقعٌ بين شَرْطٍ مذكور، وجزاء محذوف، أي: فلا يدعني قومي، لِدلالة ما قبله عليه.

وكذا لو وقع ذلك بعد تمام الشّرْط والجزاء جاز نصْبهُ، والأحسن جزْمُه. ويجوز رفعهُ أيضاً استئنافاً. قال تعالى: ﴿وَإِن تُبْدُوا۟ مَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ﴾ [البقرة: ٢٨٤] قرىء بجزم «يَغْفِرْ» ونصبه ورفعه(٤). ومثله قوله تعالى: ﴿وَإِن

(١) قراءة «يدركه» بالنصب، قرأ بها الحسن البصري ونبيح والجراح؛ ذكره أبو حيان، وقال. وذلك على إضمار «أن» كقول الأعشى: «ويأوي إليها المستجير فيعصما»، قال ابن جني. هذا ليس بالسهل، وإنما بابه الشعر لا القرآن؛ وأنشد أبو زيد فيه:

سأترك منزلي لبني تميم والحقَ بالحجاز فأستريحا

والآية أقوى من هذا لتقدم الشرط قبل المعطوف. انظر البحر المحيط (١/ ٣٥١) وذكر أبو حيان قراءة أخرى هي قراءة الرفع «ثم يدركُه» وهي قراءة النخعي وطلحة بن مصرّف. أما قراءة الجمهور فهي الجزم.

(٢) البيت من الطويل، وهو لقيس بن زهير في الدرر (٤/ ٨٩) والردّ على النحاة (ص ١٢٩) والكتاب (٣/ ٤٦). ولورقاء بن زهير العبسي في شرح أبيات سيبويه (٢/ ٢٠٤). وبلا نسبة في أمالي المرتضى (١/ ٤٨٠) وتذكرة النحاة (ص ٣٣) وخزانة الأدب (١١/ ٣٣٠، ٣٣٩).

(٣) ولو رفع «يسلمُ» على القطع لجاز.

(٤) قراءة الرفع هي قراءة ابن عامر وعاصم ويزيد ويعقوب وسهل، وقرأ بالجزم باقي السبعة، وقرأ ابن =

﴿تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا ٱلْفُقَرَآءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَيُكَفِّرُ﴾ [البقرة: ٢٧١] قرىء «يكفّر» بالثلاثة(١).

وإذا نَصَبْتَ الفِعْل بعد فِعْل الجزاء، وعَطَفْتَ فِعلاً آخر، فلك فيه أيضاً الرفع، والنصب، والجزم نحو: إن تَأتِني أُحْسِنْ إليك وأزورَكَ، وأُكْرِم أخاك، فيجوز رفع «أكرم» استئنافاً، ونصبه عطفاً على لفظ «أزورك»، وجزمه عطفاً على موضعه لأنه يجوز فيه أن يكون مجزوماً.

قال أبو حيّان: وذهب بعض النّحويين: إلى أنه يجوز النصب بعد أفعال الشّكّ نحو: حَسِبْتُهُ شَتَمَني فأَثِبَ عليه، وذلك لأنّ الفعل غير المحقّق قريبٌ من المنفِيّ، فألحق به في النّصب بعده. قالَ: وقد اضطرب في هذه المسألة ابن عُصفور فأجازه في «شرح القانون»(٢)، ومنعه في «شرح الجُمَل الكبير»(٣). قال: والصحيح جواز ذلك، وإليه ذهب سيبويه.

قال: وزاد بعْضُ أصحابِنا من مواضع النّصب بعد الفاء والواو النّصْبَ بعدهما بعد جواب القَسَم، لأنه غير واجب، وجوابه كجواب الشّرط فما جاز فيه نحو: أُقْسِمُ لتَقُوم فيَضْرِبَ زيداً، ولتَقُومَنّ فَتَضْرِبَه. قال: وهذا المذهب لم يذكره سيبويه في القسم وقياس قوله في الشّرط يقتضيه على ضعيفه.

قال أبو حيّان: وما ذهب إليه هذا الذاهب لا يجوز، لأنه لم يسمع من كلام العرب على كثرة الأقْسام على ألسنتهم، بل المسموع أنك إذا عطفت على جواب القسم كان حكمُهُ حُكْمَ الجواب فما جاز في الجواب جاز في المعطوف. انتهى.

وزاد ابن مالك في مواضع النّصب بعد الفاء والواو: النّصب بعدهما بعد حصر «بإنما»

= عباس والأعرج وأبو حيوة بالنصب. انظر تفسير البحر المحيط (٢/ ٣٧٦).

(١) في «يكفر» قراءات كثيرة ذكرها أبو حيان، قال: «قرأ بالواو الجمهور في «ويكفر» وبإسقاطها: الأعمش، ونقل عنه أنه قرأ بالياء وجزم الراء، ووجهه أنه بدل على الموضع من قوله «فهو خير لكم» لأنه في موضع جزم، وكأن المعنى: يكن لكم الإخفاء خيراً من الإبداء، أو على إضمار حرف العطف؛ أي ويكفر. وقرأ ابن عامر بالياء ورفع الراء وقرأ الحسن بالياء وجزم الراء. وروي عن الأعمش بالياء ونصب الراء. وقرأ ابن عباس بالتاء وجزم الراء، وكذلك قراءة عكرمة إلا أنه فتح الفاء وبنى الفعل للمفعول الذي لم يسمّ فاعله. وقرأ ابن هرمز فيما حكى عنه المهدوي بالتاء ورفع الراء. وحكي عن عكرمة وشهر بن حوشب بالتاء ونصب الراء. وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وأبو بكر بالنون ورفع الراء. وقرأ نافع وحمزة والكسائي بالنون والجزم. وروي الخفض عن الأعمش بالنون ونصب الراء فيمن قرأ بالياء». انظر تفسير البحر المحيط (٢/ ٣٣٨، ٣٣٩).

(٢) لم أجده فيما رجعت إليه من المصادر

(٣) لابن عصفور ثلاثة شروح على الجمل للزجاجي. انظر هدية العارفين (١/ ٧١٢).

كقراءة ابن عامر(١): ﴿وَإِذَا قَضَىٰٓ أَمۡرٗا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونَ﴾ [البقرة: ١١٧] بالنصب. قال ابنه: وهذا نادِرٌ لا يكاد يعثر على مثله إلاّ في ضرورة الشعر(٢). وغيره جعل الآية مِنْ جواب الأمر، وهو «كُنْ»، وإنْ لم يكن أمراً في الحقيقة، لكنه على صورته فعومل معاملته.

فإن كان الحَصْرُ بإلاّ نحو: ما أنت إلا تأتينا فتحدِّثُنا لم يجز النّصب إلاّ في ضرورة الشعر، وكذا نصب الفعل الخبري المثبت الخالي من أداة الشّرْط.

قال سيبويه(٣): وقد يجوز النّصْبُ في الواجب في اضطرار الشّعر ونصبه في الاضطرار من حيث النصب في غير الواجب، ولك أن تجعل أن العاملة. وأنشد على ذلك قوله:

١٠٣٥ ـ سـأتْـرُك مَنْـزِلـي لبنـي تَميـم   وألْحَـقُ بـالحجـاز فَـأسْتَـرِيحَـا(٤)

قال ابن مالك: ويجوز في المُنْفِيّ بـ «لا» الصّالح قبلها «كي» الرّفعُ والجزْمُ سماعاً عن العرب. قال ابنه: فقول العرب: «ربطت الفرس لا تنفلت، وأوثقت العَبْدَ لا يَفِرُّ». حكى الفراء: أنَّ العرَبَ تَرْفَعُ هذا وتَجْزِمُه.

قال: وإنما جزم، لأن تأويلَه: إن لَمْ أرْبِطْهُ، فجزم على التأويل، قال أبو حيّان: وما ادّعياه ولم يحكيا فيه خلافاً خالفا فيه الخليل وسيبويه، وسائر البصريين.

وفي «شرح الجُمَل الصّغير» لابن عصفور: أجاز الكوفيّون جَزْمَهُ جواباً للفعل الواجب إذا كان سبباً للمجزوم نحو: زيد يأتي الأميرَ لا يقطعِ اللّص، وهذا عندنا يجبُ رفعه، ولا يجزم إلاّ ضرورةً.

وفي كتاب سيبويه(٥): سألته يعني الخليل عن: آتِي الأميرَ لا يَقْطَع اللّص، فقال(٦):

(١) أنظر تفسير البحر المحيط (١/٥٣٦) قال أبو حيان· «ووجه النصب أنه جواب على لفظ كن؛ لأنه جاء بلفظ الأمر فشابه الأمر الحقيقي، ولا يصحّ نصبه على حواب الأمر الحقيقي لأن ذلك إنما يكون على فعلين ينتظم منهما شرط وجزاء نحو ائتني فأكرمك، إذ المعنى: إن تأتني أكرمك، وهنا لا ينتظم دلك إذ يصير المعنى· إن يكن يكن، فلا بد من اختلاف بين الشرط والجزاء، إما بالنسبة إلى الفاعل وإما بالنسبة إلى الفعل في نفسه أو في شيء من متعلقاته».

(٢) قال أبو حيان· «حكى ابن عطية عن أحمد بن موسى في قراءة ابن عامر أنها لحن، وهذا قول خطأ؛ لأن هذه القراءة في السبعة فهي قراءة متواترة، ثم هي بعد قراءة ابن عامروهو رجل عربي لم يكن ليلحن، وقراءة الكسائي في بعض المواضع وهو إمام الكوفيين في علم العربية، فالقول بأنها لحن من أقبح الخطأ المؤثم الذي يجر قائله إلى الكفر، إد هو طعن على ما علم نقله بالتواتر من كتاب الله تعالى» (البحر المحيط: ١/٥٣٦).

(٣) انظر الكتاب (٣/ ٣٩)

(٤) تقدم برقم (١٠٢٢).

(٥) الكتاب (٣/ ١٠١).

(٦) في الأصل «قال»، والتصويب من كتاب سيبويه (٣/ ١٠١).

الجزاء ها هنا خطأ، لا يكون الجزاء أبداً حتى يكون الكلام الأول غير واجب إلا أن يضطر الشاعر، ولا نَعْلَم هذا جاء في الشّعر البتّة. انتهى.

[إضمار أنْ بعد لام كي جوازاً]

(ص): مسألة: تضمر جوازاً بَعْد لام كَيْ ما لم تَقْتَرِنْ بلا فيجب الإظْهار.

وقال الكوفيّة: هي النّاصبة. وقال ثعلب: قيامها مقام أن. وابن كيسان: تقدر أنْ أَوْ كَيْ. وفتحها لغة. وبعد عاطف فِعْلٍ على اسم صريح واو، أو فاءٍ، أو ثُمّ أوْ «أوْ». ولا يحذف سوى ما مرّ إلاّ ندوراً، ولا يقاس في الأصحّ. وقيل: يجوز ولا نصب.

(ش): الحال الثاني: ما تضمر أن فيه جوازاً وذلك في موضعين.

أحدهما: بعد لام الجرّ غير الجحوديّة نحو: جئت لأكْرِمكَ، فالفعل منصوبٌ بعد هذه اللاّم بأن مضمرةً، ويجوز إظهارها نحو: جئت لأن أُكْرِمَك. وتسمى هذه اللام لام كي بمعنى أنها للسبب، كما أن «كي» للسبب، يعنون إذا كانت جارّة تكون جارّة، وتكون ناصبة بمعنى «أن»، ولا يعنون بذلك أنّ «كي» تقدّر بعدها فتكون للنّصب بإضمار «كي»، لا بإضمار أن. وإن كان يجوز أن ينطق بـ «كي» بعدها، فتقول: جِئْتُ لكي أُكْرِمَك، لأن «كي» لم يثبت إضمارها في غير هذا الموضع، فحمل هذا عليه، وإنما ثبت إضمار «أن» فلزم أن يكون المضمر هنا «أن».

وزعم أبو الحسن بن كيسان والسّيرافي: أنه يجوز أن يكون المضمر «أن»، ويجوز أن يكون «كي»، وحملهما على ذلك ما ذكرناه من أن العرب أظهرت بعدها «أن» تارةً، وكي تارةً.

وزعم أهل الكوفة أن النّصب في الفعل بهذه اللام نفسها، كما زعموا ذلك في لام الجحود المتقدّمة وأن ما ظهر بعدها من أنْ وكيْ هو مؤكّد لها، وليست لام الجرّ التي تعمل في الأسماء، لكنها لامٌ تشتمل على معنى كَيْ، فإذا رأيت «كي» مع اللاّم فالنصب لِلاّم، وكي مؤكدة. وإذا انفردت «كي» فالعملُ لها. وزعم ثعلب أنّ اللام بنفسها تنصب الفعل كما قال الكوفيّون إلاّ أنه قال: لقيامها مقام «أن».

قال أبو حيّان: وذلك باطلٌ، لأنه قد ثبت كونها من حروف الجرّ، وعوامل الأسماء لا تعمل إلاّ في الأسماء.

فإن اقترن الفعل بـ «لا» بعد اللاّم تعيّن الإظهار كقوله تعالى: ﴿لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ ٱلْكِتَٰبِ﴾ [الحديد: ٢٩].

قال أبو حيان: وسواء كانت لا نافية أو زائدةً.

ولا يجوز الفصل بين لام كي والفعل المنصوب إلاّ بها، وإنما ساغ ذلك، لأنّها حرف جر، و «لا» قد يفصل بها بين الجارّ والمجرور في فصيح الكلام نحو: غضِبْتُ من لا شيءٍ، وجئت بِلا زادٍ، ويلزم إذ ذاك إظهار أنْ، ليقع الفصل بين المتماثلين، لأنهم لو قالوا: جئت لِلا تغضب، كان في ذلك قلق في اللفظ، ونَبْوةٌ في النّطق، فتجنبوه بإظهار «أن».

وحكم لام كي الكسر، وفتحها لغة تميم.

الموضع الثاني: بعد عطف بالواو، أو الفاء، أو ثُمّ، أو «أوْ» على اسم صريح كقوله:

١٠٣٦ ـ لَلُبْسُ عبَاءَةٍ وتقرَّ عَيْنِي ... أَحَبُّ إليَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ[١]

وقوله:

١٠٣٧ ـ لَوْلا تَوقُّعُ مُعْتَرٍّ فأُرْضِيَهُ ... ما كُنْتُ أوثِرُ إتراباً على تَرَبِ[٢]

وقوله:

١٠٣٨ ـ إنِّي وَقَتْلِي سُلَيكاً ثمَّ أَعْقِلَهُ ... كالثَّوْرِ يُضْرَبُ لما عافَتِ البَقَرُ[٣]

---

(١) البيت من الوافر، وهو لميسون بنت بحدل الكلابية في خزانة الأدب (٧/ ٥٠٣، ٥٠٤) والدرر (٤/ ٩٠) وسرّ صناعة الإعراب (١/ ٢٧٣) وشرح التصريح (٢/ ٢٤٤) وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ١٤٧٧) وشرح شذور الذهب (ص ٤٠٥) وشرح شواهد الإيضاح (ص ٢٥٠) وشرح شواهد المغني (٢/ ٦٥٣) ولسان العرب (١٣/ ٤٠٨ ـ مسن) والمحتسب (١/ ٣٢٦) ومغني اللبيب (١/ ٢٦٧) والمقاصد النحوية (٤/ ٣٩٧). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٤/ ٢٧٧) وأوضح المسالك (٤/ ١٩٢) والجنى الداني (ص ١٥٧) وخزانة الأدب (٨/ ٥٢٣) والردّ على النحاة (ص ١٢٨) ورصف المباني (ص ٤٢٣) وشرح الأشموني (٣/ ٥٧١) وشرح ابن عقيل (ص ٥٧٦) وشرح عمدة الحافظ (ص ٣٤٤) وشرح قطر الندى (ص ٦٥) وشرح المفصل (٧/ ٢٥) والصاحبي في فقه اللغة (ص ١١٢، ١١٨) والكتاب (٣/ ٤٥) والمقتضب (٢/ ٢٧).

(٢) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (٤/ ١٩٤) والدرر (٤/ ٩٢) وشرح الأشموني (٣/ ٥٧١) وشرح التصريح (٢/ ٢٤٤) وشرح شذور الذهب (ص ٤٠٥) وشرح ابن عقيل (ص ٥٧٧) والمقاصد النحوية (٤/ ٣٩٨).

(٣) البيت من البسيط، وهو لأنس بن مدركة في الأغاني (٢٠/ ٣٥٧) والحيوان (١/ ١٨) والدرر (٤/ ٩٣) وشرح التصريح (٢/ ٢٤٤) ولسان العرب (٤/ ١٠٩ ـ ثور، ٨/ ٣٨٠ ـ وجع، ٩/ ٢٦٠ ـ عيف) والمقاصد النحوية (٤/ ٣٩٩). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٤/ ١٩٥) وخزانة الأدب (٢/ ٤٦٢) وشرح الأشموني (٣/ ٥٧١) وشرح شذور الذهب (ص ٤٠٦) وشرح ابن عقيل (ص ٥٧٧) ولسان العرب (٤/ ١١٠ ـ ثور).

وعاف الشيء يعافه عَيْفاً وعِيافةً وعِيافاً وعَيَفَاناً: كرهه فلم يشربه طعاماً أو شراباً؛ قال في اللسان (٩/ ٢٦٠) بعد أن أورد البيت: «وذلك أن البقر إذا امتنعت من شروعها في الماء لا تُضرب لأنها ذات لبن، وإنما يُضرب الثور لتفزع هي فتشرب». وروايته في اللسان: «كليباً» مكان «سليكاً».

وقوله تعالى: ﴿إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآئِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ﴾ [الشّورى: ٥١].

وشمل الاسمُ المصْدرَ وغيره كقوله:

١٠٣٩ ـ ولـوْلا رِجـالٌ مـن رزامٍ أعـزّةٌ   وآلُ سُبيْـعٍ أوْ أسُـوءَكَ عَلْقمَـا[1]

واحترز بالصّريح من العَطْفِ على المصدر المتوهّم فإنه يجب فيه إضمار «أن» كما تقدّم.

ولا تنصب «أن» محذوفةً في غير المواضع المذكورة إلاّ نادراً.

وذهب جماعة إلى أنه يجوز حذْفُها في غير المواضع المذكورة، ثم اختلف هؤلاءِ، فذهب أكثرُهم: إلى أنه يجب رفع الفعل إذا حذفت، وعليه أبو الحسن، وجعل منه قوله:

١٠٤٠ ـ ألا أيُّهَذا الـزَّاجِـري أَحْضُـرَ الـوغـى[2]

يريد: أن أحضر. قيل: ومنه قوله تعالى: ﴿أَفَغَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُوٓنِّيٓ أَعْبُدَ﴾[3] [الزمر: ٦٤]، أي: أن أعْبُدَ. ووجْهُهُ أن العامل إذا نسخ عامِلاً وحُذِفَ رجع الأول، لأن لفظه هو النّاسخ.

وذهب أبو العبّاس: إلى أنه إذا حُذِفَتْ «أنْ» بقي عملها، قال: لأن الإضمار لا يزيل العمل كما في «رُبَّ»، وأكثر العوامل. وأنشد عليه ما رُوي في البيت السّابق: أحْضُرَ بالنّصب، وقوله:

١٠٤١ ـ وهمّ رجالٌ يَشْفعوا لي فلم أجِدْ   شفيعـاً إليـه غَيْـرَ جُـودٍ يُعـادِلُـه[4]

وقوله:

١٠٤٢ ـ ونَهْنَهْـتُ نَفْسـي بعـدمـا كِـدْت أفْعَلَـهْ[5]

وحكى من كلامهم: خُذ اللّصّ قبل يأخُذَكَ، ومُرْهُ يَحْفُرَها[6]، وقرأ الحسن: ﴿تَأْمُرُوٓنِّيٓ أَعْبُدَ﴾[7] [الزمر: ٦٤]، وقرأ الأعرج[8]: ﴿وَيَسْفِكَ ٱلدِّمَآءَ﴾ [البقرة: ٣٠].

---

(١) تقدم برقم (١٠٢٠)

(٢) تقدم برقم (٣). والشاهد فيه هنا نصب «أحضر» بإضمار «أن».

(٣) انظر قراءة «أعبد» بالنصب وتوجيهها في تفسير البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي (٧/ ٤٢١).

(٤) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر (٤/ ٩٥).

(٥) تقدم برقم (١٣٢).

(٦) في الأصل «ومن يحصرها»، والتصويب من المغني (٢/ ١٧٢).

(٧) راجع الحاشية ٣

(٨) قراءة «يسفك» بالنصب، نسبها أبو حيان إلى ابن هرمز؛ قال: «من نصب، فقال المهدوي: هو نصب في جواب الاستفهام. وهو تخريج حسن، وذلك أن المنصوب في جواب الاستفهام أو غيره بعد الواو

واختلف النّحاة في القياس على ما سُمِع من ذلك:

فذهب الكوفيّون، وبعض البصريّين: إلى القياس عليه.

قال أبو حيّان: والصّحيح قصْرُهُ على السّماع لأنه لم يَرِدْ منه إلاّ ما ذكرناه وهو نَزْرٌ، فلا ينبغي أن يجعل ذلك قانوناً كُلِّياً يقاس عليه، فلا يجوز الحذف، وإقرار الفعل منصوباً ولا مرفوعاً، ويقتصر في ذلك على مَوْرِد السّماع.

[خاتمة]

(ص): خاتمة: ترد «أنْ» زائدة، وليست المخفّفة، ولا تفيد غير توكيد على الأصح فيهما بعد «لمّا» وبَيْنَ قَسَم ولَوْ.

وزعمها ابن عصفور رابطةً. وسيبويهِ في قولٍ: مُوطِّئةً. وأبو حيان: مُخفّفةً، وشذوذاً بعد كي. وقاسه الكوفيّة. وكاف الجرّ، وإذا، ومفسّرة، وأنكرها الكوفيّة بين جملتين في الأولى معنى قول لا لفظه، قيل: أو لفظه عارية من جارّ. فإن وليها مضارع مثبت جاز رفْعهُ ونصبهُ أو مع لا جازا والجزم.

قال الكوفيّة والأصمعي: وشرطيّة، قيل: ونافية. قيل: وبمعنى: لئلا، قيل: وإذْ مع الماضي. قيل: والمضارع.

(ش): لمّا انقضى الكلام في أحكام «أن» النّاصبة للمضارع، وكان لفظاً مشتركاً بين المصدرية والزائدة، والتفسيرية وغير ذلك على ما ذهب إليه بعضهم تمّم الكلام، وختم الباب بذكر بقيّة مواضعها، وهي ستة: أحَدُها: الزّيادة، وأنّ الزّائدة حرف ثُنائيٌّ بسيطٌ مركّب من الهمزة والنّون فقط.

وذهب بعضُهم: إلى أنها هي الثقيلة خفّفت، فصارت مؤكدة.

قال أبو حيّان: ولا تفيد عندنا غير التأكيد.

وزعم الزّمخشري: أنه ينجرّ مع إفادة التوكيد معنًى آخر فيقال في قوله تعالى: ﴿ وَلَمَّآ أَن جَآءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيٓءَ بِهِمْ وَضَاقَ﴾ [العنكبوت: ٣٣] دخلت «أن» في هذه القصّة، ولم

= بإضمار أن يكون المعنى على الجمع، ولذلك تقدر الواو بمعنى مع، فإذا قلت: أتأتينا وتحدثنا، ونصبت، كان المعنى على الجمع بين أن تأتينا وتحدثنا وبين أن يكون منك إتيان مع حديث، وكذلك قوله:

أتبيتُ ريّان الجفون من الكرى ... وأبيتُ منك بليلة الملسوعِ

معناه: أيكون منك مبيت ريّان مع مبيتي منك كذا وكذلك هذا يكون منك جعل مفسد مع سفك الدماء. وقال أبو محمد بن عطية. النصب بواو الصرف قال. كأنه قال من يجمع أن يفسد وأن يسفك. =

تدخل في قصة إبراهيم في قوله: ﴿وَلَقَدْ جَاءَتْ رُسُلُنَا إِبْرَاهِيمَ بِالْبُشْرَى قَالُوا سَلَامًا﴾[١] [هود: ٦٩] تنبيهاً وتأكيداً في أن الإساءة كانت تَعْقُب المجيء، فهي مؤكّدة للاتصال واللزوم، ولا كذلك في قصّة إبراهيم، إذ ليس الجواب فيه كالأول.

وقال الأستاذ أبو عليّ: دخلت منبِّهةً على السّبب، وأن الإساءة كانت لأجل المجيء، لأنّها قد تكون للسبب في قولك: جئت أن تعطي، أي للإعطاء.

قال أبو حيان: وهذا الذي ذهب إليه لا يعرفه كُبراء النّحويين.

ومواقع زيادتها بعد لمّا كالآية.

وبين القسم ولو كقوله:

١٠٤٣ ـ أمـــا واللّـــهِ أنْ لـــو كُنْـــتَ حُـــرّاً[٢]

وزعم ابن عصفور في «المقرّب»: أنها حرف يربط جملة القسم بجملة المقسم عليه.

والذي نصّ عليه سيبويه: أنها زائدة[٣]، ونص في موضع آخر على أنها بمنزلة لام القسم الموطئة[٤].

وقال أبو حيّان: الذي يذهب إليه في «أنْ» هذه غير هذه المذاهب الثلاثة وهو: أنها المخفّفة من الثّقيلة، وهي التي وصلت بـ «لو» كقوله تعالى: ﴿وَأَلَّوِ اسْتَقَامُوا﴾ [الجنّ: ١٦] وتقديره: أنه إذا قيل: أقسم أن لو كان كذا لكان كذا، فمعناه: أقسم أنه لو كان كذا لكان كذا ويكون فعل القسم قد وصل إليها على إسقاط حرف الجرّ، أي: أقسم على أنّه لو كان،

= انتهى كلامه. والنصب بواو الصرف ليس من مذاهب البصريين». انظر تفسير البحر المحيط (١/ ٢٩٠)

(١) كان في الأصل: «ولمّا» في موضع «ولقد» وما أثبتناه هو نصّ الآية ٦٩ من سورة هود. أما الآية الأخرى التي تبتدىء بـ «لمّا» فهي الآية ٣١ من سورة العنكبوت. ﴿ **ولما جاءت رسلنا إبراهيم بالبشرى قالوا إنّا مهلكو أهل هذه القرية** ﴾. وعلى هذا فالاستدلال في هذا الموضع غير سليم. وقد تنبه ابن هشام لهذا الخطأ في الاستدلال، فقال في المغني (١/ ٣٣): «ثم إن قصة الخليل التي فيها: قالوا سلاماً، ليست في السورة التي فيها. سيء بهم، بل في سورة هود، وليس فيها لمّا».

(٢) صدر بيت من الوافر، وعجزه

وما بالحرّ أنت ولا العتيقِ

وهو بلا نسبة في الإنصاف (١/ ١٢١) وخزانة الأدب (٤/ ١٤١، ١٤٣، ١٤٥، ١٠/ ٨٢) والجنى الداني (ص ٢٢٢) وجواهر الأدب (ص ١٩٧) والدرر (٤/ ٩٦، ٢١٩) ورصف المباني (ص ١١٦) وشرح التصريح (٢/ ٢٣٣) وشرح شواهد المغني (١/ ١١١) ومغني اللبيب (١/ ٣٣) والمقاصد النحوية (٤/ ٤٠٩) والمقرب (١/ ٢٠٥).

(٣) انظر الكتاب (٣/ ١٠٧)

(٤) انظر الكتاب (٤/ ٢٢٢).

فصلاحية أن المشددة مكانها يدلّ على أنها مخففة منها.

وتزاد شذوذاً بعد: «كي».

وقاسه الكوفيّون نحو: جئت لكي أن أكرمك، قالوا: ولا موضع لـ «أن» لأنها مؤكّدة لِلاّم كما أكّدتها كي.

وبعد كاف الجر كقوله:

١٠٤٤ ـ ويوماً تُوافينا بِوَجْهٍ مُقَسّمٍ   كأن ظَبْيةٍ تعطو إلى وارِق السَّلَمْ[١]

وبعد إذا كقوله:

١٠٤٥ ـ فأمهله حتى إذا أنْ كأنّهُ   مُعاطي يدٍ في لُجّة الماءِ غامِرُ[٢]

الموضع الثاني: التّفسير: أثبته البصريّون، وأنكر الكوفيّون كون ذلك من معانيها، وهي عندهم الناصبة للفعل. قال أبو حيّان: وليس ذلك بصحيح، لأنها غير مفتقرة إلى ما قبلها، ولا يصحّ أن تكون المصدريّة إلاّ بتأويلات بعيدة.

والكلام على مذهب البصريّين فنقول: أجريت أن في التفسير مُجْرى أيْ، لكن تفارقها في أنها لا تدخل على مفرد، لا يقال: مررت برجل أن صالح، وكأنهم أبقوا عليها ما كان لها من الجُمْلة، وهي في هذا غير مختصّة بالفِعْل بل تكون مفسّرة للجملة الاسميّة والفعليّة نحو: كتبت إليه: أن افعل، وأرسل إليه: أنْ ما أنت [وهذا][٣]، ومنه: ﴿وَنُودُوٓا۟ أَن تِلۡكُمُ ٱلۡجَنَّةُ﴾ [الأعراف: ٤٣].

ولـ «أن» التفسيريّة شرطان:

أحدهما: أن تكون مفسّرة لما يتضمن القول أو يحتمله، لا لقولٍ مصرّح به أو محذوف، أو فِعْل متأوّل بمعنى القول، فإن صرح بالقَوْل خلصت الجملة للحكاية دون «أن»، وكذلك إنْ كان القول منويّاً، وتقدّم فعل مؤول به، لكنه إذا لم يتأول كانت أن داخلة للتفسير بخلاف المصرّح والمقدّر، فإنها تجيء بعده «أن». وذكر ابنُ عصفور في شرح «الجمل الصغير»: أن أنْ تأتي تفسيراً بعد صريح القول.

وفي البسيط: اختلف في تفسير صريح القول فأجازه بعضهم، وحُمِل عليه قوله

---

(١) تقدم برقم (٥٤٠).

(٢) البيت من الطويل، وهو لأوس بن حجر في ديوانه (ص ٧١) ورواية الشطر الثاني فيه:

معاطي يدٍ من حمّة الماء غارفُ

وهو برواية «غامرُ» في الدرر (٩٧/٤) وشرح شواهد المغني (١/ ١٢١). وبلا نسبة في شرح التصريح (٢/ ٢٣٣) وشرح عمدة الحافظ (ص ٣٣١) ومغني اللبيب (١/ ٣٤).

(٣) ما بين حاصرتين ساقط من الأصل، وأثبتناه من المغني (١/ ٣١).

تعالى: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِى بِهِۦٓ أَنِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ﴾ [المائدة: ١١٧].

ومنهم مَنْ يمنع في الصّريح، ويجيز في المُضْمَر كقولك: كتبتُ إليه أنْ قم.

الشّرط الثاني: ألاّ تتعلّق بالأول لفظاً، فلا تكون معمولةً، ولا مبنيّةً على غيرها، ولذلك لم تكن تفسيريّة في قوله تعالى: ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [يونس: ١٠]، لأنها واقعةٌ خبراً للمبتدأ، ولا في قولهم كتبت إليه بأن قم، لأنها معمولةٌ لحرف الجرّ. فإن لم تأت بحرْف الجَرّ جاز فيها الوجهان.

وإن ولي «أنْ» الصالحة للتفسير مضارع مثبتٌ نحو: أوحيت إليه أن يفعل كان فيه الرفع على أنها حرف تفسير، والنّصب على أنها مصدريّة.

أو معه «لا» نحو: أشرت إليه أن لا يفعل كان فيه الأمران لما ذكر، والجزْم أيضاً على النّهي، وتكون «أنْ» فيه تفسيراً.

الموضع الثالث: الشّرط بمعنى «إنْ» أثبته الكوفيّون والأصمعيّ، واستدلّوا بقوله:

١٠٤٦ ـ أتغضب إنْ أُذْنا قُتَيْبَةَ حُزَّتا ... جهاراً، ولم تَغْضَب لِقتْل ابن خازِمِ[(١)]

قالوا: لصِحّة وقوع «أنْ» موقعها، وامتناع أن تكون أنْ النّاصبة، لأنها لا تفصل بين الفعل، أو المخفّفة، لأنه لم يتقدّم عليها فعل تحقيق، ولا شَكّ.

وقال الخليل: بل هي النّاصبة، وقال المبرّد: هي المخفّفة من الثّقيلة على تقدير: أتغضب من أجل أنه أذنا، ثم حذف الجار وخفّف.

الرّابع: النّفْي: أثبته بعضهم، وخرّج عليه: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْهُدَىٰ هُدَى ٱللَّهِ أَن يُؤْتَىٰٓ أَحَدٌ﴾ [آل عمران: ٧٣] أي: لا يُؤْتى، وأنكره الجُمهور.

الخامس: بمعنى لِئلاّ، أثبته بعضُهم، وخرّج عليه: ﴿يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّوا۟﴾ [النساء: ١٧٦]. أي لِئلاّ تَضلّوا. قال أبو حيان: والصّحيح المنع، وتأويل الآية: كَراهةَ أنْ تَضِلّوا.

السّادس: بمعنى إذ، أثبته بعضهم مع الفعل الماضي، قيل: ومع الفعل المضارع وجعل منه قوله تعالى: ﴿بَلْ عَجِبُوٓا۟ أَن جَآءَهُم مُّنذِرٌ مِّنْهُمْ﴾ [ق: ٢]. وقوله تعالى: ﴿أَن تُؤْمِنُوا۟ بِٱللَّهِ رَبِّكُمْ﴾ [الممتحنة: ١]. أي إذْ آمنتم.

---

(١) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه (٢/٣١١) والأزهية (ص ٧٣) وخزانة الأدب (٤/٢٠، ٩/٧٨، ٨٠، ٨١) والدرر (٤/٥٨) وشرح شواهد المغني (١/٨٦) والكتاب (٣/١٦١) ومراتب النحويين (ص ٣٦) وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب (١/٢١٨) والجنى الداني (ص ٢٢٤) وجواهر الأدب (ص ٢٠٤) ومغني اللبيب (١/٢٦).

قال أبو حيّان: وهذا ليس بشيء بل «أنْ» في الآيتين مصدريّة، والتّقدير: بل عجبوا لأن جاءهم وكذلك ﴿يُخْرِجُونَ ٱلرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَن تُؤْمِنُوا بِٱللَّهِ رَبِّكُمْ﴾ [الممتحنة: ١].

وقد انقضى القول في شرح الكتاب الثاني من كتابنا «جمع الجوامع»، وهذا القدْر إلى هنا نصف الكتاب. واعْلَمْ أني لما شرعت في شرحه، كنت بدأت أولاً بشرح النِّصف الثاني، فكتبت من أول الكتاب الثالث إلى بناء جمع التكسير على طريقة المزْج، ثم بدا لي أن أغير الأسلوب فشرحت من أوله على النّمط المتقدّم، وكان في نيّتي الاستمرار على هذه الطريقة إلى آخر الكتاب، وإلغاء القطعة التي كتبتها أوّلاً ممزوجة، ثم لما ضاق الزّمان عن ذلك أبقيت كل قطعة على حُكْمِها وضَمَمْتُ هذه القطعة إلى تلك، ووصلت بينهما. ولا يضير كون الشّرح على أسلوبين، نصفه بلا مزج، ونصفه ممزوج، ونعود هناك إن شاء الله إلى تكملة بقية الكتاب من جمع التكسير إلى آخره على طريقة أوّله. والله الموفق.

الكتاب الثالث

في المجرورات وما حمل عليها وهي المجزومات

- **المجرورات**
  - الحروف
  - الإضافة
- **الجوازم**
- **الحروف غير العاطفة**

الكتاب الثالث
في المجرورات وما حمل عليها وهي المجزومات

المجرورات

وما يَسْتَتْبِعُها من ذِكْر أدوات الشّرْط غير الجازمة، وما استطرد إليه من ذكر بقيّة حروف المعاني المرتّبة على حروف المُعْجَم، وآخرها نون التوكيد، وعقب بخاتمةٍ من التّنْوين.

(**الجرّ إمّا بحرف أو إضافة**) لا ثالث لهما، ومن زاد «التّبعيّةَ» فهو رأي الأخفش مرجوحٌ عند الجُمْهور ـ كما سيأتي ـ

فإنْ قلت: الجرّ بالإضافة أيضاً رأيُهُ، وهو مرجوحٌ، قلت: نعم ولكن المرادَ: الجرُّ الكائِنُ بسبَبِها، أو فيها على رأي سيبويه مِنْ أنَّ الجَارّ المضاف، وعلى رأي ابن مالك: أنّهُ الحرْفُ المقدّر لا جارّ سِواه.

[الحروف]

(**الحروف**)، أي: هذا مَبْحثُ حروف الجرّ وسُمِّيَتْ به، قال ابن الحاجِب: لأنها تجرّ معنى الفِعْل إلى الاسم، وقال الرّضيّ: بل لأنها تعمل إعراب الجرّ، كما قيل: حروف النصب، وحروف الجزم. وكذا قال الرّضيّ، وتسميها الكوفيّون: حرُوفَ الإضافة، لأنّها تضيف الفِعْل إلى الاسم، أي: تُوصِّلهُ إليه، وتربِطُه به؛ وحُروف الصّفات، لأنها تُحْدِث صِفَة في الاسم، فقولك: جلسْتُ في الدّار: دلت «في» على أن الدار وعاءٌ للجلوس. وقيل: لأنها تقع صفات لما قبلها من النّكرات. وإنما عملت لما تقدّم من اختصاصها بما دخلت عليه، فأشبهت الفعل. ولم تعملْ رفْعاً، لأنه إعراب العُمَد، ومدخولها فضلة، ولا نَصْباً لأنّ محل مدخولها نصبٌ بدليل الرّجوع إليه في الضّرورة، ولو نَصَبتْ لاحْتَمل أنّهُ بالفعل، ودخَل الحرْفُ لإضافة معناه إلى الاسم كما في ما ضربت إلاّ زيداً، فتعيّن عملُها الجرّ.

[إلى]

(إلى): له معانٍ، فيكون (لانتهاء الغاية مطلقاً) أي: زماناً نحو: ﴿ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾ [البقرة: ١٨٧]. ومكاناً نحو: ﴿مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا﴾ [الإسراء: ١].

قال الرّضيّ: ومعنى قولهم انتهاءُ الغاية وابتداؤها: نهايتها ومبدؤها.

(قال ابن مالك) في التّسهيل: (والتّبيين) قال في شرحه: وهي المبيّنة لفاعليّة مجرورها بعد ما يفيد حُبّاً أو بغضاً من فِعْل تعجّب أو اسم تفضيل نحو: ﴿رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ﴾ [يوسف: ٣٣].

قال: (وبمعنى في) أي الظرفيّة لقوله تعالى: ﴿لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ [النساء: ٨٧] أي: فيه. وذكره جماعة في قوله:

١٠٤٧ - فلا تَتْرُكَنِّي بالوعيدِ كأنّني إلى الناس مَطْلِيٌّ به القارُ أجْرَبُ(١)

قال: (و) بمعنى (اللام) نحو: ﴿وَالْأَمْرُ إِلَيْكِ﴾ [النمل: ٣٣]، أي: لك. وقيل: هي لانتهاء الغاية أي: مُنْتَهٍ إليْك، (و) قال (الكوفية) وطائفة من البصرية: (و) بمعنى (مع) أي المعيّة وذلك إذا ضممت شيئاً إلى آخر في الحكم به أو عَليْه، أو التعلُّق كقوله تعالى: ﴿مَنْ أَنصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾ [الصّف: ١٤] وقوله: ﴿وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ [المائدة: ٦] وقولهم: «الذَّوْدُ إلى الذَّوْد إبِلٌ»(٢). ولا يجوز: إلى زيد مال، تريد: مع زيد مال. قال الرّضيّ: والتحقيق أنّ «إلى» هذه للانتهاء، فقوله: «إلى المرافق»، أي مضافة إليها، والذّوْدُ إلى الذَّوْدِ، أي مضافة إلى الذّود.

وقال غيرُه: وما ورد من ذلك مُؤَوّلٌ على أصْلِها. والمعنى في قوله «مَنْ أنْصارِي إلى الله»: مَنْ يُضيفُ نُصْرَتُه إلى نُصْرَة اللّهِ، و «إلى» حينئذ أبلغ مِنْ «مع»، لأنك لو قلت: مَنْ يَنْصُرني مع فلانٍ لم يدلّ على أنّ فلاناً وَحْدهُ يَنْصُرك. وقيل: التقدير: مَنْ ينصرُني حال كوني ذاهِباً إلى الله.

---

(١) البيت من الطويل، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه (ص ٧٣) وأدب الكاتب (ص ٥٠٦) والأزهية (ص ٢٧٣) والجنى الداني (ص ٣٨٧) وخزانة الأدب (٩/ ٤٦٥) والدرر (٤/ ١٠١) وشرح شواهد المغني (ص ٢٢٣) ولسان العرب (١٥/ ٤٣٥) وبلا نسبة في جمهرة اللغة (ص ٧٩٨) وجواهر الأدب (ص ٣٤٣) ورصف المباني (ص ٨٣) وشرح الأشموني (٢/ ٢٨٩) ومغني اللبيب (ص ٧٥)

(٢) مثل يراد به أن القليل إذا جُمع إلى القليل كثر والذود ما بين الثلاث إلى العشر من إناث الإبل انظر جمهرة الأمثال (١/ ٣٧٥)

(و) بمعنى (مِنْ) كقوله:

١٠٤٨ ـ تقول وقد عَالَيْتُ بالكُور فَوْقها أيُسْقَى فلا يَرْوَى إليَّ ابنُ أحْمَرا[١]

أي: مِنّي. (و) بمعنى (عند) كقوله:

١٠٤٩ ـ أم لا سبيلَ إلى الشّباب، وذكْرُهُ أشهى إليّ من الرَّحيق السّلْسَلِ[٢]

أي: أشْهَى عِنْدي. كذا مثل ابن مالك، وابن هشام في المغني.

ونازعه ابن الدّمامِينيّ[٣] بأنه تقدّم أنَّ المتعلّقة بما يفهم حُبّاً، أو بُغْضاً مِنْ فِعْل تعجّب، أو تَفْضيل، معناها: التّبيين فعلى هذا تكون «إلى» في البيت مبيّنة لفاعليّة مجرورها لا قِسْماً آخر.

وأجاب شيخُنا الإمام الشُّمُنيّ[٤] بأن تِلْك شَرْطُها كونُ التعجّب والتفضيل من نَفْسِ الحبّ والبُغْضِ، وهي هنا متعلّقة بتفضيل من الشّهوة.

(و) قال أبو الحسن (الأخْفَش: و) بمعنى (الباء) نحو: ﴿وَإِذَا خَلَوْاْ إِلَىٰ شَيَٰطِينِهِمْ﴾

(١) البيت من الطويل، وهو لابن أحمر في ديوانه (ص ٨٤) وأدب الكاتب (ص ٥١١) والجنى الداني (ص ٣٨٨) والدرر (٤/ ١٠٢). وبلا نسبة في شرح الأشموني (٢/ ٢٨٩) وشرح شواهد المغني (١/ ٢٢٥) ومغني اللبيب (١/ ٧٥).

(٢) البيت من الكامل، وهو لأبي كبير الهذلي في أدب الكاتب (ص ٥١٢) والجنى الداني (ص ٣٨٩) والدرر (٤/ ١٠٢) وشرح أشعار الهذليين (٣/ ١٠٦٩) وشرح شواهد المغني (١/ ١١٦) ولسان العرب (١١/ ٣٤٣ ـ سلسل) والمقاصد النحوية (٣/ ٥٤). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٥/ ٢٣٧) والاشتقاق (ص ٤٧٩) ومغني اللبيب (١/ ٧٤).

(٣) هو محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر بن محمد بن سليمان بن جعفر القرشي المخزومي الإسكندري المالكي المعروف ببدر الدين ابن الدماميني أديب، ناثر، ناظم، نحوي، عروضي، فقيه. ولد بالإسكندرية سنة ٧٦٣ هـ، واستوطن القاهرة، ولازم ابن خلدون، وتصدّر لإقراء العربية بالأزهر، ثم تحول إلى دمشق، ومنها حجّ، وعاد إلى مصر فولي بها قضاء المالكية، وتوفي بكلبرجا من الهند سنة ٨٢٧ هـ، وفي رواية سنة ٨٢٨ هـ من تصانيفه شرح مغني اللبيب، وشرح لامية العجم للطغرائي، ومختصر حياة الحيوان للدميري انظر ترجمته في بغية الوعاة (ص ٢٧) وحسن المحاضرة (١/ ١١٣) وهدية العارفين (٢/ ١٨٥) وشذرات الذهب (٧/ ١٨١) والضوء اللامع (٧/ ١٨٤).

(٤) هو تقي الدين أبو العباس أحمد بن محمد بن محمد بن حسن بن علي بن يحيى بن محمد بن خلف الله التميمي الداري القسنطيني الأصل، ويعرف بالشمني مفسر، محدث، فقيه، أصولي، متكلم، نحوي. ولد بالإسكندرية سنة ٨٠١ هـ، وقدم القاهرة، وتوفي سنة ٨٧٢ هـ. من تصانيفه. منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، وغيره. انظر ترجمته في حسن المحاضرة (١/ ٢٧١) والضوء اللامع (٢/ ١٧٤) وشذرات الذهب (٧/ ٣١٣) وبغية الوعاة (ص ١٦٣).

[البقرة: ١٤] أيْ بشياطينهم. (و) قال (الفراء): تكون (زائدةً) للتّوكيد كقوله تعالى: ﴿أَفْئِدَةً مِّنَ ٱلنَّاسِ تَهْوَىٰٓ إِلَيْهِمْ﴾ [إبراهيم: ٣٧] بفتح الواو[1] أي تهواهُم. وغيره خرّجها على تضمين تَهْوَى معنى: تميل، أو على أنّ الأصْل: تهوي بالكسر، فقلبت الكسرةُ فتحةً، والياءُ ألِفاً كما قيل في ﴿نَاصِيَةٍ كَٰذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾ [العلق: ١٦]: نَاصاة. ذكره ابن مالك. قال ابن هشام: وفيه نظر، لأنّ شرط هذه اللغة تحرّك الياء في الأصل، وأجاب ابن الصّائغ: بأن أصلَ هذه الياء الحركةُ، وسكونُها عارِضٌ للاستثقال.

[البـاء]

(الباء: مكسورةٌ) مطلقاً. (وقيل: تفتح مَعَ الظّاهر) فيقال: بزَيْدٍ، قال أبو حيّان: حكاه أبو الفتح عن بَعضهم (للإلصاق) ويقال: الإلزاق، قال في «شَرْح اللب»[2]: وهو تعلّق أحدِ المعنيين بالآخر. قال أبو حيّان: قال أصحابنا: هي نوعان: أحدهما الباء التي لا يصلُ الفعل إلى المفعول إلاّ بها نحو: سطوْتُ بعَمْرٍو، ومرزْت بزيد. قال: والإلصاق في: مررت بزيد مجازٌ، لمّا التصق المرورُ بمكان بِقُرْبِ زيد جُعِلَ كأنّهُ ملتصِقٌ بزيد.

والآخر: الباء التي تدخل على المفعول المنتصب بفعله إذا كانت تفيد مباشرة الفِعْل للمفعول نحو: أمْسَكْتُ بزيد، الأصل: أمْسَكْتُ زيداً، فأدخلوا الباء، ليعلموا أنّ إمساكَكَ إيّاه كان بمباشرةٍ منك له بخلاف نحو: أمسكْتُ زيداً بدون الباء، فإنه يطلق على المنْع من التصرّف بوجْهٍ ما من غير مباشَرَة. قيل: والإلصاقُ معنى لا يفارق الباء؛ ولهذا لم يذكر لها سيبويه معنى غيره[3].

زاد غَيْرُه: (والتّعدية)، وتُسمّى بَاءَ النّقْلِ أيضاً، وهي المعاقِبةُ للهمزة في تصيير الفاعلِ مفعولاً.

وأكثر ما تُعدِّي الفِعْل القاصر تقول فـي ذهـبَ زيدٌ: ذهبت بزيدٍ، وأذهبْتُه، ومنه ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ [البقرة: ١٧]، وقد تكون مع المتعدّي نحو: ﴿دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ﴾ [الحجّ: ٤٠] وصكَكْتُ الحجرَ بالحجر، والأصل: دفع بعضُ الناس بَعْضاً، وصَكَّ الحجرُ الحجرَ.

---

(١) هذه قراءة علي بن أبي طالب وزيد بن علي ومحمد بن علي وجعفر بن محمد ومجاهد. انظر تفسير البحر المحيط (٥/ ٤٢٢).

(٢) كتاب «لبّ الألباب في علم الإعراب» لتاج الدين محمد بن محمد بن أحمد الإسفرابيني وأيضاً «لبّ الألباب في علم الإعراب» وهو مختصر الكافية للبيضاوي. والكتابان عليهما شروح عديدة. انظر كشف الظنون (ص ١٥٤٥، ١٥٤٦).

(٣) قال سيبويه: «باء الجرّ إنما هي للإلزاق والاختلاط، وذلك قولك: خرجت بزيد، ودخلت به، وضربته بالسوط؛ ألزقتَ ضربك إياه بالسوط. فما اتّسع من هذا في الكلام فهذا أصله» (الكتاب: ٤/ ٢١٧).

(**والسببيّة والاستعانة**) جمع بينهما ابنُ مالِكٍ في الألفيّة، وابن هشام في المُغْنِي، وفسّر الثانية بالدّاخلة على آلة الفعل نحو: كتبت بالقلم، ومثّل الأولى بنحو: ﴿ظَلَمْتُمْ أَنفُسَكُم بِاتِّخَاذِكُمُ الْعِجْلَ﴾ [البقرة: ٥٤] وقال الرَّضِيّ: السببيّة فَرْع الاستعانةِ؛ ولذا اقتصر عليها ـ أعني الاستِعانةَ ـ ابنُ مالك في «الكافية الكبرى»، وحَذفَ السّببيّة، وعَكس في «التسهيل»، فاقتصر على السّببِيّة، وقال في شرحه: باء السّببيّة هي الدّاخلة على صالح للاستغناء به عن فاعلٍ مُعَدٍّ لها مجازاً نحو: ﴿فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَّكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢]. فلو قصد إسناد الإخراج إلى الماء وقيل: أنزل ماءً أخرج من الثمرات رزقاً لصَحّ وحَسُنَ، لكنّه مجازٌ، والآخر حقيقةٌ. ومنه: كتبت بالقلم، وقطعت بالسّكين، فإنه يصح أن يقال: كَتَبَ القلمُ، وقَطَعَ السِّكِّينُ.

والنّحويون يعبّرون عن هذه الباء بباءِ الاستعانة، وآثرتُ على ذلك التّعبيرَ بالسّببيّة مِنْ أجْلِ الأفعال المنسوبة إليه تعالى، فإنّ استعمال السّببية فيها يجوز، واستعمال الاستعانة فيها لا يجوز. انتهى.

وقال أبو حيّان: ما ذهب إليه ابن مالك مِنْ أنَّ باء الاستعانة مُدْرَجَةٌ في باء السّببِيّة قولٌ انفرد به، وأصحابنا فرّقوا بَيْن باءِ السببيّة وباءِ الاستعانة، فقالوا: باءُ السّببيّة هي التي تدخل على سَبَبِ الفِعْل نحو: مات زيد بالحُبّ، وبالجوع، وحججت بتوفيق الله، وباء الاستعانة هي التي تدخل على الاسم المتوسّط بين الفعل ومفعوله الذي هو آلة نحو: كتبْتُ بالقلم، ونَجرْتُ الباب بالقَدُوم، وبَرَيْتُ القلم بالسِّكّين، وخُضْت الماءِ بِرِجْلي، إذ لا يصحّ جعلُ القلم سبَباً للكتابة، ولا القَدُوم سبباً للنِّجارة، ولا السّكّين سبباً للبَرْي، ولا الرِّجْل سبباً للخوْض بل السبب غير هذا.

(**والظّرفية**): وهي التي يَحْسُنُ مَوْضِعها «مِن» نحو: ﴿نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرٍ﴾ [آل عمران: ١٢٣]. ﴿نَّجَّيْنَاهُم بِسَحَرٍ﴾ [القمر: ٣٤].

(**والمُصاحبة**): وهي ـ كما قال ابن مالك ـ التي يَحْسنُ موضِعها «مع»، ويُغْنِي عنها، وعن مصحوبها الحالُ، نحو: ﴿اهْبِطْ بِسَلَامٍ﴾ [هود: ٤٨]. أي مع سلام. ﴿قَدْ جَاءَكُمُ الرَّسُولُ بِالْحَقِّ﴾ [النساء: ١٧٠]. أيْ مَعَ الْحَقِّ، ومُحِقّاً. ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ﴾ [النصر: ٣]. أي مع حَمْدِهِ وحَامِداً.

وهذه المعاني الخمسة تجامع الإلصاق، كما نقله أبو حيّان عن الأصحاب، وضمّ إليها باءَ القَسَم، ولذا ذكرتُها متواليةً خلاف صنيع التّسهيل.

(**والغاية**): نحو: ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِي﴾ [يوسف: ١٠٠]. أيْ إليّ. (**وَكذا البدل**): وهي التي يحسُن مَوْضعها بدلٌ. (**والتّبعيض**): وهي التي يحسن موضعها «مِنْ» (**على الصحيح**) فيهما. مثال الأوّل: قول عمر رضي الله عنه: «كَلِمَةٌ ما يَسُرّني أنّ لي بها الدُّنيا» أي بدلها،

وقول الحماسِيّ:

١٠٥٠ ـ فليت لي بهم قوماً إذا ركبوا شنّوا الإغارة فُرْساناً ورُكْبانا(١)

ومثال الثاني قوله تعالى: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ﴾ [الإنسان: ٦] أيْ مِنْها وقوله:

١٠٥١ ـ شَرِبْنَ بماءِ البَحْرِ(٢)

وقول الآخر:

١٠٥٢ ـ شُرْبَ النّزيف ببَرْد مَاءِ الحَشْرَجِ(٣)

(١) تقدم برقم (٧٥٩)

(٢) جزء بيت من الطويل، وتمامه:

. . . ثم ترفّعت متى لجج خُضْرٍ لهنّ نئيجُ

وهو لأبي ذؤيب الهذلي في الأزهية (ص ٢٠١) والأشباه والنظائر (٤/ ٢٨٧) وجواهر الأدب (ص ٩٩) وخزانة الأدب (٧/ ٩٧ ـ ٩٩) والخصائص (٢/ ٨٥) والدرر (٤/ ١٧٩) وسرّ صناعة الإعراب (ص ١٣٥، ٤٢٤) وشرح أشعار الهذليين (١/ ١٢٩) وشرح شواهد المغني (ص ٢١٨) ولسان العرب (١/ ٤٨٧ ـ شرب، ٥/ ١٦٢ ـ مخر، ١٥/ ٤٧٤ ـ متى) والمحتسب (٢/ ١١٤) والمقاصد النحوية (٣/ ٢٤٩) وبلا نسبة في أدب الكاتب (ص ٥١٥) والأزهية (ص ٢٨٤) وأوضح المسالك (٣/ ٦) والجنى الداني (ص ٤٣، ٥٠٥) وجواهر الأدب (ص ٤٧، ٣٧٨) ورصف المباني (ص ١٥١) وشرح الأشموني (ص ٢٨٤) وشرح ابن عقيل (ص ٣٥٢) وشرح عمدة الحافظ (ص ٢٦٨) وشرح قطر الندى (ص ٢٥٠) والصاحبي في فقه اللغة (ص ١٧٥) ومغني اللبيب (ص ١٠٥).

والنئيج. الصوت (لسان العرب. ٢/ ٣٧١ ـ نأج).

وفي البيت شاهد آخر غير الذي ذكره، وهو قوله. «متى لجج» حيث جاءت «متى» بمعنى «مِنْ» على لغة هذيل.

(٣) عجز بيت من الكامل، وصدره.

فلثمتُ فاها آخذاً بقرونها

وهو لعمر بن أبي ربيعة في ملحق ديوانه (ص ٤٨٨) والأغاني (١/ ١٨٤) وجمهرة اللغة (ص ١١٣٣) ولجميل بثينة في ملحق ديوانه (ص ٢٣٥). ولجميل أو لعمر في البداية والنهاية (٩/ ٤٧) والدرر (٤/ ١٣٠) ولسان العرب (٢/ ٢٣٧ ـ حشرج، ١٢/ ٥٣٣ ـ لثم). ولعبيد بن أوس الطائي في الحماسة البصرية (٢/ ١١٤) والحيوان (٦/ ١٨٣). ولجميل أو لعمر أو لعبيد في شرح شواهد المغني (ص ٣٢٠) والمقاصد النحوية (٣/ ٢٧٩). ولجميل أو لغيره في تهذيب تاريخ دمشق (٣/ ٤٠٦) ووفيات الأعيان (١/ ٣٧٠) وبلا نسبة في الاشتقاق (ص ٣٩١) وإصلاح المنطق (ص ٢٠٨) والجنى الداني (ص ٤٤) وجواهر الأدب (ص ٤٨) وعيون الأخبار (٤/ ٩٢) ومغني اللبيب (ص ١٠٥)

والنزيف: السكران المنزوف العقل؛ وقال أبو منصور. ويقال للرجل الذي عطش حتى يبست عروقه وجفّ لسانه نزيف ومنزوف؛ ثم استشهد بالبيت. انظر لسان العرب (٩/ ٣٢٦، ٣٢٧ ـ نزف).

والحشرج: الماء الذي تحت الأرض لا يُفطن له في أباطح الأرض، فإذا حُفر عنه ذراع حاش بالماء، =

وهذا المعنى أثبتَهُ الكوفيّون والأصمَعيّ، والفارسِيّ، والعُتْبيّ وابنُ مالك. والأوّل: المتأخّرون، وأنْكَرَهُما جماعةٌ، وقالوا في أمثلة الأوّل: الباء للسّبَبِيّة. وأوّلُوا أمثِلَة الثّاني بأنّ «يَشْرَبُ»، و «شَرِبْنَ»، و «شُرْب» ضمِّنَ معنى: يروى ونحوه.

وقيل المعنى: يَشْرب بهَا الْخَمْر، كما تقول: شربْتُ الماءَ بالعسل.

قال بعضهم: ولو كانت الباء للتّبعيض لصحّ زيد بالقوْم، تريد: من القوم، وقبضت بالدراهم أي من الدراهم.

(قال ابن مالك) في التّسهيل: **(والتّعليل)** قال في شرحه: وهي التي يحسُنُ موضعها اللاّمُ غالِباً نحو: ﴿فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟﴾ [النساء: ١٦٠]. ﴿إِنَّ ٱلْمَلَأَ يَأْتَمِرُونَ بِكَ﴾ [القصص: ٢٠].

قال: واحترزْتُ بقَوْلي: غالِباً من قول العرب: غَضِبْتُ لِفُلانٍ إذا غضِبْتَ من أجْلِه وهو حَيٌّ، وغضِبْتُ به إذا غَضِبْتَ من أجله وهو ميّتٌ. قال أبو حيّان: ولم يذكر أصحابُنا هذا المعنى، وكأنَّ التّعليل، والسّبب عِنْدهُمْ شيءٌ واحد. قال: ويدلّ لذلك أنَّ المعنى الذي سُمّي به باء السبب موجودٌ في باء التّعْليل؛ لأنّهُ يَصْلُح أن يُنْسَبَ الفعلُ لما دخلت عليه باءُ التّعليل كما يصحّ ذلك في باء السّبب، فتقول: ظُلمُ أنْفُسِكُم اتّخاذكم العِجْلَ. وأمّا ﴿يَأْتَمِرُونَ بِكَ﴾ [القصص: ٢٠]، فالباء فيه ظرفيّة، أيْ يأتمرون فيك، أيْ يتشاورون في أمرك؛ لأجل القَتْلِ. انتهى. وهذا هو الحقّ.

قال أيْضاً: **(والمقابلة)** قال: وهي الدّاخلة على الأعْواض والأثمان، قال: وقد تُسَمّى باءَ العِوَض نحو: اشتريت الفرس بألْف، وكافأتُ الإحسان بِضِعْف. والظّاهر أنّها داخلةٌ في باء البدل.

(و) قال **(الكوفيّة: وبمعنى على)** أي الاستعلاء، وجزم به ابن مالك نحو: ﴿إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ﴾ [آل عمران: ٧٥] أي: عَلَيْه بدليل: ﴿إِلَّا كَمَآ أَمِنتُكُمْ عَلَىٰٓ أَخِيهِ﴾ [يوسف: ٦٤]. ﴿وَإِذَا مَرُّوا۟ بِهِمْ يَتَغَامَزُونَ﴾ [المطفّفين: ٣٠]. أي عَلَيْهم، بدليل: ﴿وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم﴾ [الصّافات: ١٣٧].

١٠٥٣ ـ أربٌّ يَبُولُ الثُّعْلُبانُ بِرأسه لقد ذلّ من بالت عليه الثّعالبُ[١]

= تسميها العرب الأحساء والكِرار والحشارج انظر اللسان (٢/ ٢٣٧ ـ حشرج).
وفي البيت شاهد آخر، وهو قوله: «بقرونها» حيث جاءت الباء للتبعيض

(١) البيت من الطويل، وهو للعباس بن مرداس في ملحق ديوانه (ص ١٥١). وللعباس أو لغاوي بن ظالم السلمي أو لأبي ذرّ الغفاري في لسان العرب (١/ ٢٣٧ ـ ثعلب). ولراشد بن عبد ربّه في الدرر

قالوا: (و) بمعنى (عن، وفي اختصاصها بالسؤال خِلاف) فقيل: تختص به، وظاهِرُ كلام أبي حيّان أنَّ الكوفيّة كلّهم عليه كقوله تعالى: ﴿فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا﴾ [الفرقان: ٥٩] بدليل: ﴿يَسْـَٔلُونَ عَنْ أَنۢبَآئِكُمْ﴾ [الأحزاب: ٢٠]، وقوله عَلْقمة:

١٠٥٤ ـ فإنْ تَسْألُوني بالنِّساء فإنني بَصِيرٌ بأدْواءِ النِّساء طبيبُ[1]

وقيل: لا، وعليه ابنُ مالك نحو: ﴿يَسْعَىٰ نُورُهُم بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَٰنِهِم﴾ [الحديد: ١٢] ﴿تَشَقَّقُ ٱلسَّمَآءُ بِٱلْغَمَٰمِ﴾ [الفُرقان: ٢٥].

والبصرية أنكروا هذا المعنى، وأوّلوا الآية، والبيت على أن المعنى: اسألْ بِسَبَبِه خبيراً، وبسبب النساء لِتعْلموا حَالَهُنّ، أو تضمين السؤال معنى: الاعتناء والاهتمام. قالوا: ولَوْ كانت الباء بمعنى: «عن» لجاز أطعمته بجُوع، وسقيته بعَيْمة[2]، تريد: عن جوع، وعن عَيْمة.

قال ابن هشام: في التّأويلِ الأول بُعْدٌ، لأنَّ المجرور بالباء هو المسئولُ عنه، ولا يقتضي قولك: سألت بسببه أنَّ المجرور هو المسئول عنه.

(و) قال ابن هشام (**الخضراوي**: و) بمعنى (**الكاف**) داخلة على الاسم حيث يُراد التّشبيه نحو: لَقِيتُ بزيدٍ الأسد ورأيت به القمر، أي لقيت بلقائي إيّاه الأسَدَ أي شَبَهَهُ.

قال أبو حيّان: والصّحيح أنها للسبب أي بسبب لقائه، وسبب رؤيته.

(**وتزاد توكيداً في مواضع**) ستة، وهي الفاعل، والمفعول، والمبتدأ، والخبر، والحال، والتوكيد، وهي مذكورة في محالِّها.

ومن غريب زيادتها أنها تزاد في المجرور كقوله:

١٠٥٥ ـ فأصْبَحْنَ لا يَسْألْنَهُ عَنْ بما بِه[3]

= (٤/ ١٠٤) وشرح شواهد المغني (ص ٣١٧) وبلا نسبة في أدب الكاتب (ص ١٠٣، ٢٩٠) وجمهرة اللغة (ص ١١٨١) ومغني اللبيب (ص ١٠٥).

(١) البيت من الطويل، وهو لعلقمة الفحل في ديوانه (ص ٣٥) وأدب الكاتب (ص ٥٠٨) والأزهية (ص ٢٨٤) والجنى الداني (ص ٤١) وحماسة البحتري (ص ١٨١) والدرر (٤/ ١٠٥) والمقاصد النحوية (٣/ ١٦، ٤/ ١٠٥). وبلا نسبة في جواهر الأدب (ص ٤٩) ورصف المباني (ص ١٤٤).

(٢) العيمة: شدّة الشهوة إلى اللبن، وشدة العطش (المعجم الوسيط: ص ٦٤٠).

(٣) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

أَصَعَّدَ في عُلْوِ الهوى أم تصوّبا

وهو للأسود بن يعفر في ديوانه (ص ٢١) وشرح التصريح (٢/ ١٣٠) والمقاصد النحوية (٤/ ١٠٣). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٣/ ٣٤٥) وخزانة الأدب (٩/ ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٢٩، ١١/ ١٤٢) =

(قال ابن مالك: و) تزاد (عوضاً) ومثّله بقوله:

١٠٥٦ ـ ولا يُؤَاتِيك فيما نابَ من حَدَثٍ   إلاَّ أخُو ثِقَةٍ فانظر بمن تَثِقُ[1]

قال: أراد مَنْ تَثِقُ، فزاد الباء قَبْلُ: «مِنْ» عوضاً. (وحكاه) أيضاً (في عَنْ، وعَلَى) وأنشد قوله:

١٠٥٧ ـ أَتَجْزَعُ إنْ نَفْسٌ أتاها حِمَامُها   فهلاَّ التي عن بين جنبَيْك تَدْفع[2]

أي: فهلاّ عن التي بين جنبيك تَدْفَعُ، فحذف «عَنْ»، وزادها بعد الّتي عِوَضاً. وقول الآخَر:

١٠٥٨ ـ إنَّ الكريم وأبيكِ يَعْتَمِلْ   إنْ لم يَجِدْ يوماً على مَنْ يَتَّكِلْ[3]

أي: إنْ لَم يجد مَنْ لم يَتّكل عليه، فحذف «عليه»، وزاد «على» قبل «مَنْ» عِوضاً.

(وقاسه في: «إلى»، و «في» و «اللام»، و «مِنْ») فقال في الشّرح: يجوز عندي أن يُعامل بهذه المعاملة «مِنْ»، و «الّلام»، و «إلى» و «في» قياساً على: «عن» و «على»، و «الباء»، فيقال: عرفت ممّن عجبت، ولِمَنْ قُلْت، وإلى مَنْ أدّيت، وَفِيمنْ رَغبت.

= والدرر (٤/ ١٠٥، ١٤٧) وسرّ صناعة الإعراب (ص ١٣٦) وشرح الأشموني (٢/ ٤١١) وشرح شواهد المغني (ص ٧٧٤) ولسان العرب (٣/ ٢٥١ ـ صعد) ومغني اللبيب (ص ٣٥٤).
والشاهد فيه قوله: «عن بما» حيث أكّد حرف الجر «عن» توكيداً لفظيًا بإعادته بلفظ مرادف له، وهو الباء التي بمعنى «عن» والمتصلة في اللفظ بـ «ما» الموصولة. والتوكيد على هذا النحو شاذّ عند ابن مالك وابن عصفور؛ لأنه لم يفصل بين المؤكِّد والمؤكَّد، مع أن الحرف المؤكد ليس من أحرف الجواب، والقياس القول: «عمّا بما».

(١) البيت من البسيط، وهو لسالم بن وابصة في شرح شواهد المغني (٢/ ٤١٩) والمؤتلف والمختلف (ص ١٩٧) ونوادر أبي زيد (ص ١٨١). وبلا نسبة في الدرر (٤/ ١٠٧) وشرح الأشموني (١/ ٢٩٢) ومجالس ثعلب (١/ ٣٠٠) ومغني اللبيب (١/ ١٤٤)

(٢) البيت من الطويل، وهو لزيد بن رزين في جواهر الأدب (ص ٣٢٥) وشرح شواهد المغني (١/ ٤٣٦). وله أو لرجل من محارب في ذيل أمالي القالي (ص ١٠٥) وذيل سمط اللآلي (ص ٤٩). وبلا نسبة في الجنى الداني (ص ٢٤٨) وخزانة الأدب (١٠/ ١٤٤) والدرر (٤/ ١٠٧) وشرح الأشموني (٢/ ٢٩٥) وشرح التصريح (٢/ ١٦) والمحتسب (١/ ٢٨١) ومغني اللبيب (١/ ١٤٩).

(٣) الرجز بلا نسبة في الأشباه والنظائر (١/ ٢٩٢) والجنى الداني (ص ٤٧٨) وخزانة الأدب (١٠/ ١٤٦) والخصائص (٢/ ٣٠٥) والدرر (٤/ ١٠٨) وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٢٠٥) وشرح الأشموني (٢/ ٢٩٤) وشرح التصريح (٢/ ١٥) وشرح شواهد المغني (ص ٤١٩) والكتاب (٣/ ٨١) ولسان العرب (١١/ ٤٧٥ ـ عمل) والمحتسب (١/ ٢٨١).

والأَصْلُ: عرفت مَنْ عجبت منه، ومَنْ قلت له، ومَنْ أَدّيْت إليه، ومَنْ رغبت فيه، فحذف ما بعد مَنْ، وزِيدَ ما قبلها عِوَضاً.

(ورَدّه أبو حيّان) أي العِوَض بأنواعه فقال في الأبيات المستشهد بها لا يتعيّن فيها التأويلُ المذكور، لاحتمال أن يكون الكلامُ تمّ عند قوله: فانظر، أي: فانْظُرْ لِنَفْسِك. ولما قَدّم أنه لا يواتيه إلاّ أخو ثِقَةٍ استدرك على نفسه، فاستفهم على سبيل الإنكار على نَفْسِه حيث قرّر وجود أخي ثقة، فقال: بمن تثق؟ أي لا أحد يوثق به فالباء في بـ «من» متعلّقة بـ «تثق». وكذا البيت الآخر، يحتمل تمام الكلام عند قوله: إنْ لم يَجِدْ يَوْماً. أي: أنه إذا لم يَجِدْ ما يستعين به اعتمل بنفسه. ثم قال: علَى مَن يتكل؟ ومَنْ استفهاميّة، أي لا أحد يتّكل عليه، فعلى متعلّقة بيتّكل ولم يؤول البيت الثاني، وقال في المقيس: هذا الّذي أجازه قياساً لم يثبت الأَصْلُ الذي يقاس عليه، ألا ترى إلى ما ذكرناه من التأويل فيما استدَلّ به، ولو كانت لا تحتمل التّأويلَ لكانت من الشُّذوذ والنّدور، والبُعْد من الأصول بحيث لا يُقاسُ عليها، ولا يُلْتَفَتُ إلَيْها. قال: وقد نَصَّ سيبويه على أنَّ «عن»، و «على» لا يُزادان لا عوَضاً، ولا غير عوض.

[حتّـى]

(حتّى كإلى) في انتهاء الغاية، (لكنّ) «إلى» أمْكَنُ منها، ولذلك خالفتها في أشياء:

الأوّل: أنّها (تُفِيدُ تَقَضّي الفِعْل شَيْئاً فَشَيئاً). ولذا لا يجوز: كتبت حتّى زيدٍ، وأنا حتى عمروٍ، ويجوز: كتبت إلى زيدٍ، وأنا إلى عمرو، أي هو غايتي كما في حديث مسلم: «أنا بك وإلَيْك».

(و) **الثّاني**: أنّها (لا تَقْبَلُ الابْتداء) لِضعْفِها في الغاية، فلا يقال: سِرْتُ من البصرة حتى الكوفةِ، كما يُقال: إلى الكوفة.

(و) **الثّالث**: أنّها (لا تَجُرّ إلاّ آخراً) أي آخِرَ جُزءٍ نحو: أكلت السّمكة حتى رأسِها.

(**قال الأكثر**: أو ملاقياً لَهُ) أي مُتّصلاً به نحو: ﴿سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ﴾ [القدْر: ٥]. ولا يجوز: سِرْتُ حتى نِصْفِ الليل بخلاف «إلى». ومقابل الأكثر قول السِّيرافي وجماعة إنها لا تَجُرّ إلا الآخر فقط دون المتّصل به.

قال الرّضي: وهو مردودٌ بالآية (خلافاً لابن مالك) إذ قال في التّسهيل وشَرْحِه: والتزمَ الزّمخشريّ كوْنَ مَجْرُورِها آخر جزء، أو ملاقي آخر جزء، وهو غير لازم بدليل قوله:

١٠٥٩ ـ عيّنَتْ لَيْلَةً فما زِلْتُ حتى نِصْفِها راجِياً فَعُدْتُ يَؤُوسا[1]

(١) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في الجنى الداني (ص ٥٤٤) والدرر (١٠٩/٤) وشرح التصريح =

قال أبو حيّان: وما نقله الزَّمَخْشَرِيّ هو قولُ أصْحابنا؛ وما اسْتَدلّ به لا حُجّة فيه، لأنّه لم يَتَقدَّم العامِل فيها حتّى ما يكون ما بعدها[1] جزءاً له في الجمْلة المُغيّاة بحتى فليس البيت نظير ما مثّل به أصحابُنا.

ولو صرّح فقال: ما زِلْتُ راجياً وَصْلَها تلك اللّيلة حتى نصفِها كان ذلك حجّة على الزّمخشري.

ونحنُ نقول: إذا لم يتقدّم في الجملة المغيّاة بحتّى ما يصح أن يكونَ ما بعدها آخر جُزْء جاز أن تدخل على ما ليس به، ولا ملاقياً له. وكذا قال ابن هشام في المغني. عَلَى أنَّ ابن مالك جزَم باشتراط ذلك في الكافية.

الرّابع: أنها لا تَجُرُّ إلاّ (ظاهراً خِلافاً للمبرّد والكوفيّة) في تجويزهم جرّها المضمر مستدلّين بنحو قوله:

١٠٦٠ ـ فلا واللّهِ لا يلْقَى أنَاسٌ فَتًى حتّاك يا ابْنَ أبي زيادِ[2]

والجمهور قالوا: إنّه ضَرورةٌ.

قال أبو حيّان: ومن أجاز جرّها المضمر أدخلها على المُضْمرات المجرورة كلّها، قال: ولا ينبغي القياس على «حتّاك» في هذا البيت، فيقال ذلك في سائر الضمائر.

قال: وانتهاء الغايةِ في «حتّاك» هنا لا أفهمه ولا أدري ما يعني هنا بحتاك، فلعلّ هذا البيت مصنوع انتهى.

ومثّل ابن هشام في المغني[3] بقوله:

١٠٦١ ـ أتَتْ حَتّاك تَقْصِدُ كُلَّ فجٍّ تُرَجّي منك أنّها لا تَخيب[4]

قال: واختلف في عِلّة المنع. فقيل: هي أنَّ مجرورها لا يكون إلاّ بعضاً لما قبلها، أو كبَعْض منه، فلم يمكن عود ضمير البعض على الكُلّ. قال: ويردّه أنه قد يكون ضمير حاضِر

= (١٧/٢) وشرح شواهد المغني (١/ ٣٧٠) ومغني اللبيب (١/ ١٢٣) والمقاصد النحوية (٣/ ٢٦٧).

(١) قوله: «حتى ما يكون ما بعدها» كذا في الأصل، والعبارة مضطربة؛ ولعل «ما» الأولى زائدة من الناسخ.

(٢) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في الجنى الداني (ص ٥٤٤) وجواهر الأدب (ص ٤٠٨) وخزانة الأدب (٩/ ٤٧٤، ٤٧٥) والدرر (٤/ ١١١) ورصف المباني (ص ١٨٥) وشرح الأشموني (٢/ ٢٨٦) وشرح ابن عقيل (ص ٣٥٥) والمقاصد النحوية (٣/ ٢٦٥) والمقرب (١/ ١٩٤).

(٣) مغني اللبيب (ص ١٢٣)

(٤) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في الدرر (٤/ ١١١) وشرح الأشموني (٢/ ٢٨٧) وشرح التصريح =

كما في البيت، فلا يعود على ما تقدّم، وأنّه قد يكون ضميراً غائباً عائداً على ما تقدّم غير الكُلّ كقولك: زيدٌ ضربت القوم حتّاه.

وقيل: العِلّة خَشْيةَ التباسِها بالعاطفة. فإنّها تدخل عليه عَلى الأصَحّ. قال: ويردّه أنّها لو دخلت عليه، لقيل في العاطفة: قاموا حتى أنْت، وأكْرَمتُهم حتى إيّاك بالفصل، لأنّ الضمير لا يتّصل إلا بعامله، وفي الخافضة: حتّاك بالوصل كما في البيت وحينئذ فلا التباس.

وقيل: العِلّة أنّها لو دخلت عليه، قلبت ألفها ياء كما في إليّ، وهي فَرْعٌ عن «إلى» فلا تَحْتَمِلُ ذلك، وإلاّ ساوى الفرْعُ الأصْلَ.

قال شيخُنا الإمام الشُّمُني: والجواب بعد تسليم بطلان هذا اللاّزم أنّ فرعية «حتى» عن «إلى» إنما هي في المعنى والعمل، وذلك يُوجِبُ ألاّ يحتمل ما يحتمله إلى فيهما، لا في غيرهما.

وقال الشّاطبي: قال سيبويه: استغْنَوْا عن الإضمار في «حتى» بقولهم: حتى ذاك، وبالإضمار في «إلى»، لأنَّ المعنى واحد، كما استغْنَوْا بـ «تَرَكَ» عن «وذر»، و «ودَعَ».

(**وإمالتها وعتّى**) بإبدال حائها عيْناً (**لغة**)، الأولى: يمنيّة، والثاني: هُذَليّة قال ابن مالك: قرأ ابن مسعود: ﴿لَيَسْجُنُنَّهُۥ عَتَّىٰ حِينٍ﴾ [يوسف: ٣٥]، فكتب إليه عمر: إنّ الله أنزل هذا القرآن عربيّاً، وأنزله بلغة قريش فلا تقرئهم بلغة هذيل.

(**ومنع البصريّة جَرَّ ما لا يصلح**) أن يكون (**غايةً لما قبلها**)، وأوجَبُوا فيه الرّفع على أنّها ابتدائية نحو العجبُ حتى الخزُّ يَلْبس زيدٌ. وجوّز جرّه الكسائيّ (و) الفرّاء.

ومنعوا أيضاً الجرّ فيما إذا تلا الاسم بعدها جملة اسميّة، وما بعدها غيرُ شريك لما قبْلَها في المعنى (**نحو ضربت القوم حتى زيد فتركت**) وحتى زيد أبوه مضروب، وجوّز جرّه الكوفيّة.

(و) منع (**الكوفيّةُ**) الجرّ فيما إذا تلا الاسم الذي بعدها فِعْلٌ عامِلٌ في ضميره، نحو: ضربت القوم (**حتى زيد ضربته**)، وقالوا: لا يجوز حتّى يقال: فضربته، وجوزه البصريّة فيهما، وجوّزوا في الأوّل أيضاً العطف والابتداء.

(و) منع (**الكُـلّ**) الجرّ فيما إذا تلاه اسم مفرد نحو: ضربت القوم (**حتى زيدٌ مضروب**) وأوْجَبوا الابْتِداء.

= (٣/٢) وشرح شواهد المغني (ص ٣٧٠) ومغني اللبيب (ص ١٢٣).
وفي البيت شاهد في قوله «أنها» حيث أتى باسم «أنّ» المخففة ضميراً مذكوراً لا محذوفاً.

وجوَّزوهما، والعطف فيما إذا تلاه ظَرْفٌ أو مجرور نحو: القوم عندك حتى زيد عِندك، والقوم في الدّار حتّى زيد في الدار، أو جملةٌ اسميّةٌ، وما بعدها شريكٌ لما قبلها في المعنى نحو: ضربت القوم حتى زيد هو مضروب.

وجوّزوا الجرَّ والعطف فيما إذا تلاه فِعْلٌ عامل في ضمير ما قبل حتى نحو: ضربت القوم حتى زيدٍ ضربتهم، فإن كان في ضميره، وهو غيرُ شريك فالابتداء، والحَمْل على الإضمار نحو: ضربت القوم حتى زيدٌ ضربت أخاه.

وأوجبوا العطف فيما إذا قامت عليه قرينة نحو: ضربت القوم حتى زيداً أيْضاً، فأيْضاً تدل على إرادة تكرّر الفعل، وهذا المعنى لا يعطيه إلاَّ العطف، كأنك قلت: ضربت القوْمَ حتى ضربت زيداً أيْضاً.

(وزعم الفراء الجرّ) بحتى **(نيابة)** عن إلى لا بنفسها كما جرّت الواو نيابة عن رُبّ. قال: وربما أظهروا «إلى» في بعض المواضع. قالوا: «جاء الخبر حتى إلينا» جمعوا بينهما بتقدير إلغاء أحدهما كما جمعوا بين اللام وكي.

(وتكون) حتى **(حرف ابتداء)** أي حرفاً تبتدأ بعده الجُمَل، أي تستأنف، وحينئذ **(تليه الجملتان)** الاسْميّة كقول جرير:

١٠٦٢ ـ فما زالت القَتْلى تمُجُّ دماءَها ... بدجلةَ حتى ماءُ دجلَة أشْكلُ[١]

وقول الفرزدق:

١٠٦٣ ـ فواعجباً حتى كُلَيْبٌ تَسُبُّني[٢]

والفعلية المضارعة كقراءة نافع: ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّىٰ يَقُولُ الرَّسُولُ﴾[٣] [البقرة: ٢١٤]،

---

(١) تقدم برقم (٩٦٩).

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

كأن أباها نهشلٌ أو مجاشعُ

وهو للفرزدق في ديوانه (١/ ٤١٩) وخزانة الأدب (٥/ ٤١٤، ٩/ ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٨) والدرر (٤/ ١١٢) وشرح شواهد المغني (١/ ١٢، ٣٧٨) وشرح المفصل (٨/ ١٨) والكتاب (٣/ ١٨) ومغني اللبيب (١/ ١٢٩). وبلا نسبة في رصف المباني (ص ١٨١) وشرح المفصل (٨/ ٦٢) والمقتضب (٢/ ٤١).

(٣) أي برفع «يقولُ». وعلق أبو حيان في البحر المحيط (٢/ ١٤٩) على هذه القراءة، فقال: «إذا كان المضارع بعد «حتى» فعل حال، فلا يخلو أن يكون حالاً في حين الإخبار، نحو: مرض حتى لا يرجونه، وإما أن يكون حالاً قد مضت فيحكيها على ما وقعت فيرفع الفعل على أحد هذين الوجهين، والمراد هنا المضيّ فيكون حالاً محكية، إذ المعنى: وزلزلوا فقال الرسول».

والماضية نحو: ﴿حَتَّىٰ عَفَواْ﴾ [الأعراف: ٩٥]، والمصدّرة بشرط نحو: ﴿وَٱبْتَلُواْ ٱلْيَتَٰمَىٰ حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغُواْ ٱلنِّكَاحَ﴾ [النساء: ٦] (خلافاً لابن مالك في زعمه) أنها (جارّة قبل) الفِعْل (الماضي)، بإضمار «أن» بعدها على تأويل المصدر.

قال أبو حيّان: وقد وهم في ذلك وقال ابن هشام: لا أعْرِفُ له في ذلك سلفاً، وفيه تكلّف إضمار من غير ضرورة.

(و) خلافاً (له وللأخفش) أبي الحسن (في) زعمهما (أنها) جارّة (قبل إذا) وأنّ إذا في موضع جَرٍّ بها، والجمهور على أنّها حينئذ ابتدائيّة، وإذا في موضع نَصْب بشرطها أو جوابها.

قال أبو حيّان: وليس معنى قولهم: حرف ابتداء أنه يَصْحَبُها المبتدأ دائماً، بل معناه أنّها بصَدَد أن يقع بعدها المبتدأ كما قالوا: هل ويل. ولكن، من حروف الابتداء، وإن كان يقع بعدها غير المبتدأ، وإنما كان يقع المعنى أنها تصلح أن يقع بعدها المبتدأ.

وما تقدم في نفسيره أخذاً من ابن هشام في المغني أولى وأقعد. ثم قال: قال بعض شيوخنا: ضابط حتّى أنّها إذا وُقِعَ بعدها اسم مفرد مجرور، أو مضارع منصوب فحرف جر، واسم مرفوع أو منصوب فحرف عَطْف، أو جملة فحرْف ابتداء. وتقدّم من باب الحال أنه لا مَحَلّ لهذه الجملة على الأصَحّ.

(**مسألة: متى دلت قرينة على دخول الغاية**) أي التي بعد إلى، وحتّى في حكم ما قبلها (أو) على (عَدمِه) أي عدم دخوله فواضح أنه يعمل به.

فالأوّل نحو: قرأت القرآن من أوَّله إلى آخره، وبِعْتُك الحائِطَ من أوله إلى آخره، دَلَّ ذكر الآخر، وجعله غاية على الاستيفاء. ﴿وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ﴾ [المائدة: ٦]. دلّت السّنّة على دخول المرافق في الغسل:

١٠٦٤ ـ أَلْقَى الصّحِيفَةَ كي يُخفِّفَ رحلهُ والزّادَ حتى نَعْلِهِ ألقاها[1]

---

(١) البيت من الكامل، وهو للمتلمس في ملحق ديوانه (ص ٣٢٧) وشرح شواهد المغني (١/ ٣٧٠). ولأبي (أو ابن) مروان النحوي في خزانة الأدب (٣/ ٢١، ٢٤) والدرر (٤/ ١١٣) وشرح التصريح (٢/ ١٤١) والكتاب (١/ ٩٧) والمقاصد النحوية (٤/ ١٣٤) ولمروان بن سعيد في معجم الأدباء (١٩/ ١٤٦). وبلا نسبة في أسرار العربية (ص ٢٦٩) وأوضح المسالك (٣/ ٣٦٥) والجنى الداني (ص ٥٤٧، ٥٥٣) وخزانة الأدب (٩/ ٤٧٢) والدرر (٦/ ١٤٠) وشرح أبيات سيبويه (١/ ٤١١) وشرح عمدة الحافظ (ص ٦١٤) ورصف المباني (ص ١٨٢) وشرح الأشموني (٢/ ٢٨٩) وشرح قطر الندى (ص ٣٠٤) وشرح المفصل (٨/ ١٩) ومغني اللبيب (١/ ٢٤).

والشاهد فيه قوله: «حتى نعله ألقاها» حيث يجوز في «حتى» ثلاثة أوجه: الرفع على الابتداء، =

والثّاني: نحو: ﴿ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾ [البقرة: ١٨٧]. دلّ النّهي عن الوصال على عدم دخول اللّيل في الصوم، ﴿فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠]، فإن الغاية لو دخلت هنا لوجب الإنظار حال اليسار أيضاً، وذلك يُؤدّي إلى عدم المطالبة، وتفويت حقِّ الدّائن.

١٠٦٥ ـ سقى الحيا الأرْضَ حتى أمْكُنٍ عُزِيتْ لهـم فـلا زال عنهـا الخيـرُ مجـذوذا[1]

دلَّ على عدم الدخول دعاء الشاعر على ما بعد حتى بانقطاع الخير عنه.

(وإلاّ)، أي وإن لم تقم قرينة تدل على الدّخول ولا عدمها **(فثالثها)** أي الأقوال **(وهو الأصحّ)**.

ورأي الجمهور **(تدخل مع حتّى دون إلى)** حَمْلاً على الغالب في البابين، لأن الأكثر مع القرينة عدم الدخول في «إلى»، والدخول في «حتى» فوجب الحمل عليه عند التّردّد، وأولها يدخل فيهما، وثانيهما لا فيهما واستدلّ القولان في استواء حتّى وإلى بقوله تعالى: ﴿فَمَتَّعْنَاهُمْ إِلَىٰ حِينٍ﴾ [الصافات: ١٤٨].وقرأ ابن مسعود ﴿عَتَّى حِينٍ﴾.

(ورابعها يدْخلُ معهما) أي مع إلى وحتّى **(إن كان من الجنس)** و **(لا)** يدخل **(إن لم يكن)** نحو: إنه لينامُ اللّيل حتى الصّباح أو إلى الصّباحِ نقله أبو حيّان في حتّى عن الفراء والرّماني، وجماعة، وابن هشام في إلى غير المسمّى قائله، وهو قول الأنْدلُسِيّ فيما نقله الرّضيّ. **(فإن كانت حتّى عاطفة دخلت وفاقاً)** نحو: أكلت السمكة حتى رأسها. قال ابن هشام: ووهم مَن ادّعى الاتّفاق في دخول الغاية في حتّى مطلقاً، وإنّما هو في العاطفة، والخِلافُ في الخافضة مشهورٌ، قال: والفرْق أن العاطفة بمنزلة الواو.

[رُبَّ]

(رُبّ) بضمّ الراء، وتشديد الباء وفتحها. **(ويقال: رَب)** بفتح الراء **(ورُب)** بضمها، **(ورُبَت)** بالضم، وفتح الباء والتاء **(ورُبّتْ)** بسكون التاء **(وَرَبَتَ)** بفتح الثلاثة **(ورَبَتْ)** بفتح الأولين، وسكون التاء **(وتخفيف)** الباء من هذه **(السبعة. ورُبّتا)** بالضم، وفتح الباء المشدّدة **(ورُبْ)** بالضم، وبالسكون **(ورَبْ)** بالفتح والسكون، فهذه سبع عشرة لغة، حكاها ما عدا «ربتا» ابن هشام في المغني[2]، وحكى ابن مالك منها عشراً، وزاد أبو حيان: «ربتا».

= و «ألقاها» خبره، والجرّ على أن «حتى» حرف جرّ بمعنى «إلى»، والنصب على العطف بـ «حتى». ورُدّ الوجه الثالث بأن المعطوف بـ «حتّى» لا يكون إلا بعضاً أو غاية للمعطوف عليه، و «النعل» ليس بعض «الراد» ولا غايته. وأجيب بأن البيت مؤوّل، والتقدير: ألقى ما ينقله حتى نعله، فبين المعطوف والمعطوف عليه مناسبة

(١) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الدرر (٤/ ١١٥)

(٢) مغني اللبيب (١/ ١٢٢)

وزعم أبو الحسن علي (**بن فضّال**) المجاشعي[1] في كتاب: الهوامل والعوامل[2] (**أنّها ثُنائيّةُ الوَضْع**) ساكِنَةُ الثاني كهَلْ، وبَلْ، وقد (**وأنَّ فتح التاء مخفّفة دون الباء ضرورة**) لا لغة (**وأن فتح الرّاء مطلقاً**) أي في الجميع مُشَدّداً، ومخففاً مع التّاء ودونها (**شاذّ**). والجمهور على أنّها ثلاثيّة الوَضْع، وأن التخفيف المذكور، وفتح الراء لغة معروفة.

(و) زعم (**الكوفيّة وابن الطّراوة: أنها اسم**) مبنيّ، لأنها في التقليل مِثْلُ «كَمْ» في التكثير، وهي اسمٌ بإجماعٍ، وللإخبار عنها في قوله:

١٠٦٦ ـ إنْ يَقْتُلُوكَ، فإنّ قَتْلَكَ لَم يَكُنْ عاراً عليك، ورُبَّ قتلٍ عارُ[3]

فـ «رُبّ» عندهم مبتدأ، و «عار» خبره.

قال: وتكون معمولة بجوابها كإذا فيبتدأ بها، فيقال: رُبّ رجلٍ أفضَلُ من عمرو.

ويقعُ مَصْدراً كرُبّ صربةٍ ضربت، وظرفاً: كرُبّ يوم سرت، ومفعولاً به كرُبّ رَجُلٍ ضربت. واختار الرّضي أنها اسم، لأنّ معنى رُبّ رَجُلٍ في أصل الوضع قليلٌ في هذا الجنس، كما أن معنى كم رجل، كثيرٌ من هذا الجنس، لكن قال: إعرابه أبداً رَفْعٌ على أنه مبتدأ لا خبر له كما اختاره في قولهم: أَقَلُّ رَجُلٍ يقول ذلك إلاّ زيداً لتناسبهما في معنى القِلّة. قال: فإنْ كُفّت بـ «ما»، فلا محل لها حينئذ؛ لكوْنها كحرف النّفي الدّاخل على الجملة.

ومنع ذلك البصريّون بأنها لو كانت اسْماً لجاز أن يتعدّى إليها الفعل بحرف الجر، فيقال: برُبّ رجلٍ عالم مررت، وأن يعود عليها الضمير، ويضاف إليها، وذلك وجميع علامات الاسم منتفيةٌ عنها.

---

(١) هو علي بن فضال بن علي بن غالب بن جابر بن عبد الرحمن بن محمد بن عمرو بن عيسى بن حسن بن زمعة المجاشعي القيرواني، ويعرف بالفرزدقي، لأن الفرزدق جده. أديب، نحوي، صرفي، لغوي، مفسر، مؤرخ، عروضي. ولد بهجر، وأقام ببغداد وأقرأ بها النحو واللغة، واتصل بنظام الملك، وتوفي في ١٢ ربيع الأول سنة ٤٧٩ هـ. من تصانيفه: البرهان العميدي في التفسير، إكسير الذهب في صناعة الأدب والنحو، شرح معاني الحروف للرماني، الدول في التاريخ، الفصول في معرفة الأصول، وله شعر. انظر ترجمته في معجم الأدباء (١٤/ ٩٠) وإنباه الرواة (٢/ ٢٩٩) وطبقات المفسرين للسيوطي (ص ٢٤) ومرآة الجنان (٣/ ١٣٢) وبغية الوعاة (ص ٣٤٥) وشذرات الذهب (٣/ ٣٦٣) وهدية العارفين (١/ ٦٩٣).

(٢) في معجم الأدباء (١٤/ ٩١) وإنباه الرواة (٢/ ٣٠٠) وهدية العارفين (١/ ٦٩٣): «العوامل والهوامل»، وقال ياقوت «هو كتاب في الحروف خاصّة».

(٣) تقدم برقم (٣١٦)

وأجيب عن البيت الأول بأنّ المعروف: وبعض قتلٍ عار. وإنْ صحّت تلك الرواية، فعار خبر محذوف أي: هو عار، كما صرح به في قوله:

١٠٦٧ ـ يـا رُبّ هيجـا هـي خَيْـرٌ مِـنْ دَعَـهْ[١]

والجملة صفة المجرور، أو خبره إذ هو في موضع مبتدأ. قال أبو عليّ: ومن الدّليل على أنها حرف لا اسم أنهم لم يفصلوا بينها وبين المجرور كما فصلوا بين كم، وبين ما تعمل فيه.

وفي مفادها أقوال: **أحدها**: أنها للتقليل دائِماً، وهو قول الأكثر، قال في البسيط: كالخليل وسيبويه، وعيسى بن عمر، ويونس، وأبي زيد، وأبي عمرو بن العلاء، وأبي الحسن الأخفش، والمازِني، وابن السّرّاج، والجَرْمي والمبرّد، والزّجاج، والزّجّاجي، والفارسيّ والرّمّاني، وابن جِنّي والسّيرافي، والصّيمريّ، وجملة الكوفيّين: كالكسائيّ، والفرّاء وابن سَعْدان، وهشام، ولا مخالف لهم إلاّ صاحب العين[٢]، انتهى.

(ثانيها): للتّكثير دائماً، وعليه صاحب «العيْن» وابن درستويه، وجماعة وروي عن الخليل.

(ثالثها): وهو **(المختار)** عندي **(وِفاقاً للفارابي)** أبي نصر[٣] وطائفة **(أنها للتقليل**

---

(١) الرجز للبيد في ديوانه (ص ٣٤٠) والأغاني (١٥/ ٢٩٥) وأمالي المرتضى (١/ ١٩١) والدرر (١١٦/٤) وخزانة الأدب (٩/ ٥٧٤، ٥٤٨، ٥٥١) وفصل المقال (ص ٩١) ومجالس ثعلب (٢/ ٤٤٩) ومجمع الأمثال (٢/ ١٠٣). وبلا نسبة في خزانة الأدب (٣/ ٦٧، ٥٨٢، ٥٨٧).
والهيجا الحرب؛ تمدّ وتقصر.
وقد وقعت الجملة الاسمية نعتاً لمجرور «ربّ»؛ فـ «هي» مبتدأ، و «خير» خبره، والجملة نعت لـ «هيجا».
وقبل هذا البيت.

لا تزجر الفتيان عن سوء الرّعَهْ

(٢) قوله «ولا مخالف لهم إلا صاحب العين»؛ صاحب كتاب العين هو الخليل، وقد ذكر قبل أربعة أسطر أن الخليل ممن يقولون بأن «ربّ» للتقليل دائماً. وسيأتي في السطر التالي أن صاحب «العين» على أن «ربّ» للتكثير دائماً، ثم قال في آخر السطر: «ورُوي عن الخليل»؛ فعلى هذا لا شكّ أن السيوطي يرى أن الخليل ليس هو مؤلف «العين» ومن المعروف اختلاف الناس في مؤلف كتاب العين، فمنهم من ينسبه إلى الخليل، ومنهم من ينسبه إلى الليث بن نصر بن سيّار الخراساني. وانظر في ذلك كشف الظنون (ص ١٤٤١ ـ ١٤٤٤).

(٣) هو أبو نصر إسحاق بن أحمد بن شبيب بن نصر بن شبيب بن الحكم الصفّار البخاري الفارابي. عالم بالعربية، فقيه، شاعر. توفي بعد سنة ٤٠٥ هـ. من تصانيفه: المدخل إلى سيبويه، المدخل الصغير في النحو، الردّ على حمزة في حدوث التصحيف. انظر ترجمته في معجم الأدباء (٦/ ٦٦ ـ ٦٩).

غالباً، والتكثير نادراً. ورابعها عكسُهُ) أي للتقليل قليلاً، وللتكثير كثيراً، جزم به في التّسهيل، واختاره ابن هشام في المغني.

(وخامسها): موضوعةٌ (لهما) من غير غلبة في أحدهما. نقله أبو حيان عن بعض المتأخرين.

(وسادسها: لم تُوضع لواحدٍ) منهما، بل هي حرف إثبات لا يَدُلّ على تكثير ولا تقليل، وإنما يفهم ذلك من خارج. واختاره أبو حيّان.

(وسابعها): أنها (للتكثير في) موضع (المباهاة) والافتخار، وللتقليل فيما عدا ذلك، وهو قول الأعلم وابن السيِّد.

(وقيل): هي (لِمُبْهم العَدد) تكون تقليلاً وتكثيراً، قاله ابن الباذش وابن طاهر، فهذه ثمانية أقوال، حكاها أبو حيّان في شرح التسهيل. ومن ورودها للتكثير قوله تعالى: ﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَوْ كَانُوا۟ مُسْلِمِينَ ﴾ [الحِجْر ٢]، فإنه يكْثُر منهم تمنّي ذلك، وحديث البخاري: «يا رب كاسيةٍ في الدنيا، عاريةٌ يَوْمَ القيامة»[1].

ومن مواضع الفخر قول عمارة بن عقيل:

١٠٦٨ ـ فإنْ تَكُنِ الأيّامُ شَيّبْنَ مَفْرقي وأكْثَرْنَ أشجاني، وفلّلن مِنْ غربي
فيا رب يَوْم قد شَرِبْت بمشَربٍ شفيتُ به عني الصّدى باردٍ عذْبِ[2]

وقول الآخر:

١٠٦٩ ـ فيا رب يوم قد لَهْوتُ ولَيْلةٍ بآنِسَةٍ كأنها خَطُّ تِمْثال[3]

ومن ورودها للتقليل:

١٠٧٠ ـ ألا رُبّ مَولودٍ، وليس له أبٌ وذي ولد لم يَلْدَهُ أبوان

(١) من حديث أم سلمة، قالت: استيقظ النبيّ ﷺ ذات ليلة فقال «سبحان الله ماذا أُنزل الليلة من الفتن وماذا فُتح من الخرائن! أيقظوا صواحب الحجر، فربّ كاسية في الدنيا عارية في الآخرة» رواه البخاري في العلم باب ٤٠، والتهجد باب ٥، واللباس باب ٣١، والأدب باب ١٢١، والفتن باب ٦ (الأحاديث ١١٥ و١١٢٦ و٣٥٩٩ و٥٨٤٤ و٦٢١٨ و٧٠٦٩) ورواه أيضاً الترمذي في الفتن باب ٣٠، ومالك في الموطأ (كتاب اللبس، حديث رقم ٨)

(٢) البيتان من الطويل، وهما في الدرر (٤/ ١١٨).

(٣) البيت من الطويل، وهو لامرىء القيس في ديوانه (ص ٢٩) وخزانة الأدب (١/ ٦٤) والدرر (٤/ ١١٨) وشرح شواهد الإيضاح (ص ٢١٦) وشرح شواهد المغني (١/ ٣٤١، ٣٩٣). وبلا نسبة في شرح التصريح (٢/ ١٨) ومغني اللبيب (١/ ١٣٥) والمقرب (١/ ١٩٩).

وذي شامةٍ غرّاء في حُرّ وجهه   مجلّلةٍ لا تنقضي لأوان[1]

أراد: عيسى، وآدم، والقمر.

(وتصدر) وجوباً (غالباً)، قال أبو حيّان: والمراد تصديرها على ما تتعلّق به، فلا يقال: لقيت رُبّ رَجُل عالم، لا أوّل الكلام[2]، فقد وقعت خبراً لـ «إنّ» و «أنْ» المخفّفة من الثّقيلة، وجواباً «لِلَوْ»، قال:

١٠٧١ ـ أماوِيُّ إنّي رُبَّ واحِد أمِّه   ملكْتُ، فلا أسْرٌ لَدَيَّ ولا قَتْلُ[3]

وقول الآخر:

١٠٧٢ ـ تَيَقَّنْتُ أنْ رُبَّ امْرِئٍ خِيلَ خائِناً   أمينٌ، وخوّانٍ يُخَال أمينا[4]

وقال:

١٠٧٣ ـ ولو علم الأقوامُ كيف خَلَفْتُهُمْ   لَرُبَّ مُفَدٍّ في القُبور وحامِدِ[5]

قال شيخنا الإمام الشُّمُنِّي: ويُحْتَمَلُ أن يعد ذلك ضرورة.

(ولا تجرّ غير نكرة) معها مُعْرَباً، كأن أو مبنيًّا كقوله:

١٠٧٤ ـ رُبَّ مَنْ أنضجْتُ غَيْظاً قَلْبَهُ   قد تمنّى لِيَ مَوْتاً لم يُطَعْ[6]

(خلافاً لبعضهم) في تجويز جرّها المعرّف بأل مُحْتجّاً بقوله:

١٠٧٥ ـ رُبّما الجامِل المُؤَبّل فِيهمْ   وعناجِيجُ بَيْنَهُن المِهَارُ[7]

بجر الجامل.

---

(١) تقدم البيت الأول منهما برقم (١٢٨)؛ وقد استشهد به ثَمَّ في قوله «لم يلْدَه» والأصل «لم يَلِدْهُ» فسكّن اللام للضرورة الشعرية، فالتقى ساكنان، فحرّك الثاني بالفتح لأنه أخفّ.

(٢) أي ليس المراد بقوله «تصديرها» وقوعها أول الكلام

(٣) البيت من الطويل، وهو لحاتم الطائي في الدرر (٤/ ١١٩) ولم أقع عليه في ديوانه
والشاهد في البيت قوله: «إني ربّ واحد أمه» حيث وقعت «ربّ» خبراً لـ «إنّ»، وقوله. «واحد أمّه» نكرة لا يتعرّف بالإضافة

(٤) تقدم برقم (٥٣٥)

(٥) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر (٤/ ١٢٣).

(٦) تقدم برقم (٣٠٢)

(٧) البيت من الخفيف، وهو لأبي دؤاد الإيادي في ديوانه (ص ٣١٦) والأزهية (ص ٩٤، ٢٦٦) وخزانة الأدب (٩/ ٥٨٦، ٥٨٨) والدرر (٤/ ١٢٤) وشرح شواهد المغني (١/ ٤٠٥) وشرح المفصل (٨/ ٢٩، ٣٠) ومغني اللبيب (١/ ١٣٧) والمقاصد النحوية (٣/ ٣٢٨). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٣/ ٧١) =

وأجاب الجمهور بأن الرواية بالرّفع، وإن صحّت بالجر خرج على زيادة «أل»؛ ولأنها إمّا للقلّة، أو للكثرة، وغير النّكرة لا يحتملها، لأن المعرفة إمّا لِلْقلّة فقط كالمفرد، والمثنّى، أو للكثرة فقط كالجَمْع، وما لا يحتملهما لا يحتاج إلى علامةٍ يَصيرُ بها نصاً.

(**وفي وجوبِ نعتِه**) أي مجرورها (**خُلْفٌ**)، فقال المبرّد وابن السرّاج والفارسِيّ، والعَبْدِيّ، وأكثرُ المتأخّرين، وعُزِي للبصريّين: يجب لأن «رُبَّ» أُجْرِيَتْ مُجْرَى حَرْفِ النّفْي حيث لا تقع إلاّ صَدْراً ولا يتقدّم عليها ما يعمل في الاسم بعدها، بخلاف سائر حروف الجرّ، وحُكْمُ حَرْف النّفْي أن يدخل على جُمْلة، فالأقيس في مجرورها أن يوصف بجُمْلةٍ لذلك.

وقد يُوصف بما يجري مجراها من ظرْف، أو مجرور أو اسم فاعل، أو مفعول. وجزم به ابن هشام في «المغني»، واختاره الرّضيّ.

وقال الأخفش، والفرّاء، والزّجاج، وأبو الوليد الوحشي، وابن طاهر وابن خروف: لا يَجِبُ، وتضمّنها القلّة أو الكثرة يقوم مقام الوصْف، واختاره ابن مالك، وتبعه أبو حيّان ومنع كونها لا تقع إلاّ صدراً بما تقدّم. وكوْنُ ما يعمل فيما بعدها لا يتقدّم مقتضياً لِشَبَهِها بحرْف النّفْي، بأن لنا ما لا يتقدّم على المجرور الذي يتعلّق به، ولا يلزم أن يكون جارياً مجرى النّفي نحو: بكم درهمٍ تصدّقْتُ، على الخبريّة.

(**ويجرّ مضافاً إليه ضميرُ مجرورِها معطوفاً**) عليه (**بالواو**) خاصّة. نحو: رُبّ رجلٍ وأخيهِ رأيْتُ. وسوّغ ذلك كون الإضافة غير محْضة، فلم تُفدْ تعريفاً. وقال الجزُولي: لأنه يغتفر في التّابع ما لا يغتفر في المتبوع.

قال الرّضي: ولو كان كذلك لجاز: رُبّ غلامٍ والسّيد، ولا يجوز ذلك في غير العطف من التوابع، ولا في العطف بغير الواو.

(**وفي القياس**) في المعطوف بالواو (**خُلْفٌ**) فأجاز الأخفش، واختاره ابن مالك وأبو حيّان، وقصره سيبويه على المسموع. أمّا ما حكاه الأصمعيّ من مباشرة «رُبّ» للمضاف إليه الضّمير حيث قال لأعرابية: ألفلان أبٌ أو أخٌ، فقالت: «رب أبيه، ورُب أخيه»، تريد: رُبّ أب له ورب أخٍ له تقديراً للانفصال، لكونِ أبٍ وأخ من الأسماء التي يجوز الوصْفُ بها، فلا

= والجنى الداني (ص ٤٤٨، ٤٥٥) وجواهر الأدب (ص ٣٦٨) والدرر (٤/ ٢٠٥) وشرح الأشموني (٢/ ٢٩٨) وشرح التصريح (٢/ ٢٢) وشرح ابن عقيل (ص ٣٧٠).

والجامل: صاحب الجمال، كالباقر لصاحب البقر، وهو أيضاً قطيع الجمال برعاته وأربابه. والمؤبّل: من «أبّلَ» الرجلُ إذا كثرت إبله واتخذ إبلاً واقتناها، والمؤبّل هو ما يتخذ للقنية. والعناجيج جمع عُنْجوج، وهي جياد الخيل والإبل وطوالُها. والمهار: جمع مُهْر، وهو ولد الفرس.

يُقاس عليه اتّفاقاً.

(**وتجر ضميراً**)، ويجب كونه (**مفرداً مذكّراً**) وإن كان المميّز مثنى أو جمعاً، أو مؤنثاً، وكونه (**يفسّره نكرة منصوبة**) مطابقة للمعنى الذي يقصده المتكلم (**تليه**) غير مفصولة عنه، فيقال: رُبَّهُ رَجُلاً ورُبَّهُ رجلان، وربّهُ رِجالاً، ورُبّه امرأةً، وربّه امرأتين، وربَّه نساءً قال:

١٠٧٦ ـ ربــه امْــرَأً بِــكَ نــال أمْنَــع عِــزّةٍ   وغِنًــى بُعَيْــدَ خَصــاصَــةٍ وَهَــوانِ[١]

قال أبو حيّان: وسُمِع جرُّه في قوله:

١٠٧٧ ـ وَرُبّــهُ عَطِــبٍ أنْقَــذْتَ مِــن عَطَبِــهْ[٢]

على نيّة: «من» وهو شاذّ.

(**وجوّز الكوفيّة مطابقته**) إلى الضّمير لها أي النّكرة المفسّرة في التثنية والجمع، والتأنيث قياساً وسماعاً قال:

١٠٧٨ ـ ربّــهُ فتيــةً دَعَــوْتُ إلــى مــا   يُــورِث المَجْــد دائمــاً فــأجَــابُــوا[٣]

قال ابن عُصفور: وذلك لا يجوز عندنا، لأن العرب اسْتَغْنَتْ بتثنية التّمييز وجَمْعِه عنه كما استغنوا بتركه من «وذَر» و «وَدع».

قال أبو حيّان: ومَنْ ذهب إلى وجوب وصْف مجرور رُبّ لم يقل به هنا، قال ابن أبي الرّبيع: لأنه استغنى بما دَلّ عليه الإضمار من التّفْخِيم عن الوَصْف، فصار قولك: ربه رَجُلاً بمنزلة: رُبَّ رجلٍ عظيم لا أقْدِرُ على وَصْفه.

(**والأصَحّ أنه**) أي: هذا الضميرُ معرفةً جرى مجرى النّكرة في دخول رُبّ عليه لِما أشْبَهَها في أنه غير معيّن ولا مقصود.

وقال بعضهم: إنه نكرة، واختاره ابن عُصفور لوقوعه موقع النّكرة، وكأنك قُلت: رُبّ

---

(١) البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في الدرر (٤/ ١٢٥) وفيه «أوفى» في موضع «أمنع».

(٢) عجز بيت من البسيط، وصدره:

واهِ رأبتَ وشيكاً صَدْعَ أعْظُمِهِ

وهو بلا نسبة في الدرر (١٢٧/٤) وشرح الأشموني (٢/ ٢٨٥) وشرح ابن عقيل (ص ٣٥٦) وشرح عمدة الحافظ (ص ٢٧١) والمقاصد النحوية (٢٥٧/٣)

وقد جاء هذا البيت في أكثر الروايات: «وربّه عطباً» بنصب «عطباً» على التمييز.

(٣) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (١٩/٣) والدرر (١٢٨/٤) وشرح الأشموني (١٨٧/١) وشرح التصريح (٢/ ٤) وشرح شذور الذهب (ص ١٧٢) وشرح شواهد المغني (ص ٨٧٤) ومغني اللبيب (ص ٤٩١) والمقاصد النحوية (٢٥٩/٣).

ويروى «الحمد» مكان «المجد»، ويروى «ربّة فتيةٍ» بجرّ «فتية».

شَيءٍ، ثم فسّرت الشيء الذي تريده بقولك: رجلاً، قال: بخلاف الضّمير العائد على نكرة مُقدّمة نحو: لَقِيتُ رَجلاً فضربْتُهُ لأنه نائب مناب معرفة، إذ الأصْلُ: فضربت الرجل، أو متأخّرة، وهو واقع موقع معرفة نحو: نِعْمَ رجلاً زيد، فالضمير في نعم واقعٌ موقع ظاهر معرّف بأل، أو مضاف إلى ما هي فيه.

(و) الأصحّ (**أنه**) أي جَرّ رُبَّ الضمير (**ليس قليلاً ولا شاذّاً**) بل جائز بكثرة فصيحاً.

وقال ابن مالك: هو قليلٌ، وفي بعض كتُبه شاذّ. قال أبو حيّان: وليس بصحيح إلاّ إنْ عُنِيَ بالشّذوذ شذوذ القياس، وبالقلّة بالنّسبة إلى جرّها الظاهر، فإنه أكثر من جرّها الضمير.

(و) الأصح (**أنها زائدة في الإعراب لا المعنى**) قال أبو حيّان: ويدلّ عليه قولُهم: رب رجلٍ عالم يقول ذلك، فلولا أن رُبّ زائدة في الإعراب ما جاز ذلك لما يلزم مِن تعدّي فعل المضمر المتّصل إلى ظاهره، فَجَعْلُ: ربّ رجل في موضع رَفْعٍ بالابتداء هو الذي سوّغ ذلك، وإن كانت تدلّ على معْنًى، لأنّ الزائد منه ما لا يتغيّر المعنى بزواله، وهو الزّائد للتوكيد، ومنه ما يتغيّر ويسمى زائِداً اصْطلاحاً باعتبار تخطّي العامل إليه كقولهم: جِئْتُ بلا زاد، فإن النحاة قالوا: لا زائدة ولو أُزِيْلَتْ لتغيّر المعنى، ومقابل الأصحّ قول ابن أبي الرّبيع إنها غير زائدة لأنها تحرز معنى، والزائدة لا تحرز، وإنما يكونُ مُؤَكّداً.

(و) الأصَحّ بناءً على أنها زائدة في الإعراب (**أنّ مَحَلَّ مجرورها على حسب العامل**) بعدها، فهو نَصْبٌ في نحو: رُبّ رَجُلٍ صالح لقيت، ورفْعٌ في نحو: رُبّ رجلٍ عِنْدي، ورفْعٌ أو نَصْبٌ في نحو: رُبّ رجلٍ صالح لقيتهُ. (**لا لازم النصب**) بالفعل الذي بعدها، أو بعامل محذوف خِلافاً للزّجّاج ومتابعيه في قولهم بذلك، لما يَلْزمُ عليه مِنْ تعدّي الفعل المتعدّي بنفسه إلى مفعوله بوساطة رُبّ، وهو لا يحتاج إليها، وعلى الأول (**فيعطف عليه**) أي على محلّ مجرورها، كما يعطف على لفظه قال:

١٠٧٩ - وسِنٍّ كَسُنَّيْقٍ سناءً وسُنَّماً ... ذَعَرتُ بمدلاح الهجيرِ نَهوضِ[1]

فعطف «سُنّماً» على محل «سنٍّ»، لأنه في موضع نَصْب بذعرتُ، أراد: ذعرت بهذا الفرس النّهوض ثوراً وبقرة، والسُّنّم: بقرة الوحش بضم السين المهملة، وفتح النون المشدّدة.

---

(١) البيت من الطويل، وهو لامرىء القيس في ديوانه (ص ٧٦) وجمهرة اللغة (ص ٨٦١) ولسان العرب (١٠/ ١٦٥ ـ سنق). وله أو لأبي دؤاد الإيادي في الدرر (٤/ ١٢٩) وشرح شواهد المغني (١/ ٤٠٣)، ولم أقع عليه في ديوان أبي دؤاد وبلا نسبة في خزانة الأدب (٩/ ٥٦٧) ومغني اللبيب (رقم ٢١٣).
والسنّ الثور الوحشيّ. وسيق: اسم جبل. والسناء: الارتفاع والمدلاح المرس الكثير العرق، وكانت في الأصل «بمدلاج» بالجيم، والصواب «مدلاح» بالحاء المهملة، ويروى أيضاً. «بمزلاج» كما في اللسان. والهجير: وقت الهاجرة والحرّ.

(و) الأصَحّ (أنها تتعلّق) كسائر حروف الجر. وقال الرّمّاني وابن طاهر لا تتعلّق بشيء كالحروف الزّائدة.

والأصحّ أن التعلُّقَ بالعامل الذي يكون خَبراً لمجرورها أو عَامِلاً في موضعه، أو مفسّراً له، قاله أبو حيّان. وقال ابن هشام: قولُ الجمهور: إنها معديةٌ للعامل، إن أرادوا المذكور فخطأ، لأنه يتعدّى بنفسه، أو محذوفاً تقديره: حصل أو نحوه كما صرح به جماعة ففيه تقدير ما معنى الكلام مُسْتَغْنٍ عنه، ولم يلفظ به في وقت.

فقولي: والأصَحّ منصَبٌّ على مسألتي التعلّق، وكونه بالعامل معاً، كما قررته. ومقابله في الثانية قول الجماعة المذكورين.

(ثمَّ) على التّعليق (قال لُكْذَة) الأصبهاني[1] (حَذْفُه لَحْنٌ) ممنوع، وقال: ما ورد من ذلك مصنوعٌ.

(و) قال (الخليل وسيبويه نادِرٌ) كقول الشّماخ:

١٠٨٠ ـ ودَوِّيّــةٍ قَفْــرٍ تُمشّــي نَعــامُهــا كمشْي النّصارى في خِفَاف اليَرَنْدَج[2]

أي: قَطَعْتُها. قال أبو حيّان: ومما يَرُدُّ قول «لُكْذَة» قَوْلُهم: رُبّ رجل قَام، ورب ابن خير من ابن، وقول الشاعر:

١٠٨١ ـ ألا رُبَّ مَـنْ تَغْتَشُّـه لـك نـاصِـح ومــؤتمــنٍ بــالغيــب غيــرُ أميــن[3]

(و) قال (أبو علي) الفارسي (والجزُولي: كثير) وبه جَزَم ابن الحاجب.

(ورابعها واجِبٌ) نقله صاحب البسيط عن بعضهم، قال: لأنّه معلوم كما حُذِفَ مِنْ «بسم الله» وتالله لأفعلنّ.

(وخامِسُها): قال ابن أبي الرّبيع: (يجب) حذْفُه (إنْ قامت الصّفة مقامه) نحو: رُبّ رجلٍ يفهم هذه المسألة، أي: وَجَدْته، فإنْ لم تقم مقامه جاز الحذف وعدَمُهُ، سواء كان هناك دليل أم لا، كأن تسمع إنساناً يقول: ما رأيت رَجُلاً عالماً، فتقول: رُبّ رَجُلٍ عالم

---

(١) لكذة الأصبهاني، ويقال «لغدة» هو الحسن بن عبد الله المتوفى سنة ٢١٠ هـ. وقد تقدمت ترجمته.

(٢) البيت من الطويل، وهو للشماخ في ديوانه (ص ٨٣) والدرر (٤/ ١٣٠) وسرّ صناعة الإعراب (ص ٦٤٩) والكتاب (٣/ ١٠٤) ولسان العرب (٢/ ٢٨٣ ـ ردج، ١٤/ ٢٧٧ ـ دوا، ١٥/ ٢٨١ ـ مشى) والمعاني الكبير (١/ ٣٤٦).

ويروى «نعاجها» مكان «نعامها». واليرندج والأرندج: الجلد الأسود. وتمشي: تكثر المشي. شبّه أسوق النعام في سوادها بخفاف اليرندج، وخصّ النصارى لأنهم كانوا معروفين بلبسها.

(٣) تقدم بالرقم (٣٠٠).

رأيت. ولك حذف رأيت، وكأن يقول ذلك ابتداءً غير جواب.

(**ويجب كونُهُ**) أيْ الفعل الذي يتعلّق به رُبّ (**ماضِياً**) مَعْنى، قاله المبرّد، والفارسِيّ وابن عُصفور، وقال أبو حيّان: إنه المشهور، ورَأْيُ الأكثرين.

(**وقيل يأتي حالاً**) أيضاً، فلا يقال: رُبّ رَجُلٍ سيقوم، قاله ابن السرّاج (**وقيل**: و) يأتي (**مستقبلاً**) أيضاً قاله ابن مالك كقوله تعالى: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [الحجر: ٢]، وقول هند أم معاوية:

١٠٨٢ ـ يَـــا رب قَـــائِلَـــةٍ غَـــداً   يـــا لَهْـــفَ أُمِّ مُعـــاوِيَـــهْ[١]

والأوّلون تأوّلوا الآية على أنه مَوْضع الماضي على حد: ﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ﴾ [الكهف: ٩٩، ويس: ٥١، والزمر: ٦٨، وق: ٢٠] قال ابن هشام: وفيه تكلّف لاقتضائه أنّ الفِعْل المستقبل عبّر به عن ماضٍ متجوّز به عن المستقبل، قال: والدّليل على صحة استقبال ما بعدها قوله: يا رُبّ قائلةٍ غداً.

وأجاب شيخَنا الإمام الشّمنيّ: بأنه لا تكلّف لأنهم قالوا: إن هذه الحالة المستقبلة جعلت بمنزلة الماضي المتحقق فاستعمل معها ربّما المختصّة بالماضي، وعدل إلى لفظ المضارع، لأنه كلام مَنْ لا خُلْف في إخباره، فالمضارع عنده بمنزلة الماضي، فهو مستقبل في التّحقيق، ماضٍ بحسب التأويل.

وأمّا البَيْتُ فأجاب أبو حيّان بأنّه من باب الوصْف بالمستقبل[٢]، لا مِنْ باب تعلّق «رُبّ» بما بعدها، قال: ونظيره قولك: رُبَّ مسيءٍ اليوم يُحْسِنُ غداً، أي رُبّ رجل يوصف بهذا.

(**ولا يسبقها**) متعلّقها، لأنّ لها الصّدْر (**وقد يُسْبَق بألا، ويا**) واقعة صدراً، جواب شرط غالباً، كقوله:

١٠٨٣ ـ ألا رُبّ مـأخـوذٍ بـإجْـرَامِ غيـره   فلا تَسْأَمَنْ هجْرانَ مَنْ كان مُجْرِما[٣]

وقوله:

---

(١) البيت من مجزوء الكامل، وهو لهند بنت عتبة والدة معاوية بن أبي سفيان في الجنى الداني (ص ٤٥١) والدرر (٤/ ١٣٣) وشرح شواهد المغني (١/ ٤١٠)، وبلا نسبة في مغني اللبيب (١/ ١٣٧).
وفي البيت شاهد آخر، وهو عدم وصف مجرور «ربّ»، وقيل: الموصوف محذوف، والتقدير: ربّ امرأة قائلة.

(٢) انظر تفسير البحر المحيط لأبي حيان (٥/ ٤٣٣).

(٣) البيت من الطويل، وهو لضمرة بن ضمرة في لسان العرب (٨/ ٢٣٩ ـ طلع). وبلا نسبة في الدرر (٤/ ١٣٤).

١٠٨٤ ـ فإن أُمْسِ مَكْروباً فيا رُبَّ فتيةٍ[١]

ومن سبْقها بيا، لا في جواب شرط حديث: «يا ربّ كاسية»[٢].

[على]

(على للاستعلاء) حسّاً نحو: ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾ [المؤمنون: ٢٢] أوْ معنى نحو: ﴿فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [البقرة: ٢٥٣]. ﴿وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ﴾ [البقرة: ٢٢٨] قال ابن مالك: ومنه المُقابَلة لِلاّم المفهمة ما يجب، كقوله:

١٠٨٥ ـ فَيَوْمٌ عَلَيْنا ويَوْمٌ لَنا[٣]

وما وقع بعد «وجب» أو شبهه، أو كَبُر، أو صَعُب ونحوهُ، مما فيه ثِقَلٌ، أو دَلّ على تمكّن نحو: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٥]. «أنَا على عَهْدِك وَوَعْدِك ما اسْتَطَعت». (قال الكوفيّة والعُتْبيّ، وابن مالك وبمعنى: مع) أي المصاحبة نحو: ﴿وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ﴾ [البقرة: ١٧٧] أي مع حبه. ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِّلنَّاسِ عَلَىٰ ظُلْمِهِمْ﴾ [الرّعد: ٦]. أي مع ظلمهم. (و) بمعنى (في) أي الظّرفيّة نحو: ﴿وَٱتَّبَعُواْ مَا تَتْلُواْ ٱلشَّيَٰطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَٰنَ﴾ [البقرة: ١٠٢] أيْ في مُلْكِه. ﴿وَدَخَلَ ٱلْمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينِ غَفْلَةٍ﴾ [القصص: ١٥] أيْ في حين. (و) بمعنى (مِنْ) نحو: ﴿إِذَا ٱكْتَالُواْ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾ [المطففين: ٢] أي مِنَ الناس. ﴿لِفُرُوجِهِمْ حَٰفِظُونَ إِلَّا عَلَىٰٓ أَزْوَٰجِهِمْ﴾[٤] [المؤمنون: ٥، ٦] أي منهم بدليل الحديث: «احفظ عورتك إلاّ من زوجتك، وما ملكت يمينك»[٥] (و) بمعنى (عن) أي المجاوزة نحو:

---

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

كشفتُ إذا ما اسودّ وجهُ الجبانِ

وهو لامرىء القيس في ديوانه (ص ٨٦) وفيه «بهمة» مكان «فتية»، والدرر (١٤٣/٤).

(٢) تقدم تخريجه صفحة ٣٤٨ حاشية (١). ويروى «فربّ» مكان «يا ربّ»؛ ورواية «يا ربّ» في البخاري (كتاب التهجّد، باب ٥، حديث رقم ١١٢٦).

(٣) تقدم بالرقم (٣٢٤)

(٤) تمام الآيتين ٥ و٦ من سورة المؤمنين: ﴿**والذين هم لفروجهم حافظون إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فإنهم غير ملومين**﴾.

(٥) من حديث بهز بن حكيم عن أبيه عن جده قال: قلت: يا رسول الله عوراتنا ما نأتي وما نذر؟ قال: «احفظ عورتك إلا من زوجتك أو ما ملكت يمينك»، قال: قلت: يا رسول الله إذا كان القوم بعضهم في بعض؟ قال: «إن استطعت أن لا يرينّها أحدٌ فلا يرينّها»، قال قلت: يا رسول الله إذا كان أحدنا خالياً؟ قال. «الله أحقّ أن يُستحيا منه من الناس» رواه أبو داود في الحمّام باب ٢، والأدب باب ٢٢، والترمذي في الأدب باب ٢٢ و٣٩، وابن ماجة في النكاح باب ٢٨، وأحمد في المسند (٣/٥، ٤).

١٠٨٦ ـ إذا رضيت عَليَّ بنو قشَيْرٍ[١]

(و) بمعنى (الباء) نحو: ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰٓ أَن لَّآ أَقُولَ عَلَى ٱللَّهِ﴾ [الأعراف: ١٠٥] أي بأن كما قرأ أُبيّ[٢] (و) بمعنى (اللاّم) أي التعليل نحو: ﴿وَلِتُكَبِّرُوا۟ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٥] أي ولأجل هدايته إيّاكم.

والبصريّون قالوا: لو كان لها هذه المعاني لوقعت موقع هذه الحروف، فكنت تقول: وليت علبه، أي: عنه، وكتبت على القلم أي به، وجاء زيد على عمرو أي معه، والدرهم على الصندوق، أي فيه، وأخذْتُ عَلى الكيس، أي: منه. وأوّلوا ما تَقدَّم على التضمين، ونحوه، فضمّن «تتلو» معنى: «تقول»، و «رضي» معنى «عطف»، و «اكتالوا» معنى: «حكموا» في الكَيْلِ، و «حافظون» معنى: قاصرون، و «حقيقٌ»: معنى حريصٌ، و «لتكبّروا» معنى: تَحْمدوا.

(وحذفُها وزيادتُها ضرورةٌ) كقوله:

١٠٨٧ ـ تحِنُّ فتُبدي ما بها من صَبَابةٍ   وأُخْفِي الّذي لولا الأسَى لقضاني[٣]

أي: لقَضَى علي[٤]. وقوله:

(١) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

لعمرُ الله أعجبني رضاها

وهو للقحيف العقيلي في أدب الكاتب (ص ٥٠٧) والأزهية (ص ٢٧٧) وخزانة الأدب (١٠/ ١٣٢، ١٣٣) والدرر (٤/ ١٣٥) وشرح التصريح (٢/ ١٤) وشرح شواهد المغني (١/ ٤١٦) ولسان العرب (١٤/ ٣٢٣ ـ رضي) والمقاصد النحوية (٣/ ٢٨٢) ونوادر أبي زيد (ص ١٧٦) وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢/ ١١٨) والإنصاف (٢/ ٦٣٠) وأوضح المسالك (٣/ ٤١) وجمهرة اللغة (ص ١٣١٤) والجنى الداني (ص ٤٧٧) والخصائص (٢/ ٣١١، ٣٨٩) ورصف المباني (ص ٣٧٢) وشرح الأشموني (٢/ ٢٩٤) وشرح شواهد المغني (٢/ ٩٥٤) وشرح ابن عقيل (ص ٣٦٥) وشرح المفصل (١/ ١٢٠) ولسان العرب (١٥/ ٤٤٤ ـ يا) والمحتسب (١/ ٥٢، ٣٤٨) ومغني اللبيب (٢/ ١٤٣) والمقتضب (٢/ ٣٢٠)

(٢) انظر تفسير البحر المحيط (٤/ ٣٥٧)

(٣) البيت من الطويل، وهو لعروة بن حزام في خزانة الأدب (٨/ ١٣٠) والدرر (٤/ ١٣٦) وشرح شواهد المغني (١/ ٤١٤) والمقاصد النحوية (٢/ ٥٥٢). ولرجل من بني حلاف في تخليص الشواهد (ص ٥٠٤) وللكلابي في لسان العرب (٧/ ١٩٥ ـ غرض، ١٥/ ١٨٧ ـ قضى) وبلا نسبة في الحنى الداني (ص ٤٧٤) وخزانة الأدب (٩/ ١٢٠) والدرر (٥/ ١٨٥) وشرح شواهد الإيضاح (ص ١٣٨) ومغني اللبيب (١/ ١٤٢، ٢/ ٥٧٧).

(٤) في الأصل: «يقضي عليّ»، ولعل الأصوب ما أثبتناه.

١٠٨٨ ـ أبى الله إلاّ أنّ سرحةَ مالكٍ ... على كُلِّ أفنان العِضاهِ تَروقُ[١]

فـ «على» زائدة، لأنّ «راق» يتعدّى بنفسه. وجوّز ابن مالك زيادتها في النثر كحديث: «من حلف على يمين»[٢]، أي: يميناً. وقال أبو حيّان: هو على تضمين حَلَف بمعنى: «جَسَر». **(وجوّز الأخفشُ حَذْفها، ونصب تاليها مفعولاً)** نحو: ﴿وَلَٰكِن لَّا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا﴾ [البقرة: ٢٣٥] أي على سِرّ ﴿لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَٰطَكَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾ [الأعراف: ١٦]، أي على صراطك.

(وزعمها ابن الطّراوة وأبو عَلِيّ) الفارسِيّ **(والشّلَوْبين اسماً)** دائماً معرباً لأنها لا يظهر فيها علامة البناء من شَبَه الحرف، إذْ لا حرف في معناها، وقِلّة تصرّفها لا يوجب لها البناء، قال ابن خروف: وهو القياس.

(وقيل: مبنيّاً) كـ «هذا» بدليل أنّ «عَلَى» الاسم على رأي الجمهور مبنيّة، وكذا «عن»، والكاف ومذ، ومنذ اسماً، لتضمنها معنى الحرف الذي يكوّنه، لأنها بمعنى واحد فحملت عليها «على» طرداً للباب. قال صاحب الإفصاح: وهذا هو الوجْهُ والقياس.

(و) زعمها **(الأخفشُ)** اسماً **(إذا كان مجرورها، وفاعل متعلّقها ضميرَيْ)** مُسَمّى **(واحد)** كقوله تعالى: ﴿أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ﴾ [الأحزاب: ٣٧] وقول الشاعر:

١٠٨٩ ـ هَوِّن عَلَيْك فإن الأمور ... بكفّ الإلهِ مَقادِيرُها[٣]

لأنّه لا يتعدّى فعل المضمر المتّصل إلى ضميره المُتّصِل في غير باب ظنّ وفقد وعدم كما تقدّم.

قال أبو حيّان،وابن هشام: وفيه نظر؛ لأنها لو كانت اسْماً حينئذ لصح حُلُولُ «فوْق»

---

(١) البيت من الطويل، وهو لحميد بن ثور في ديوانه (ص ٤١) وأدب الكاتب (ص ٥٢٣) وأساس البلاغة (ص ١٨٥ ـ روق) والجنى الداني (ص ٤٧٩) والدرر (١٣٧/٤) وشرح التصريح (١٥/٢) وشرح شواهد المغني (٤١٠/١) ولسان العرب (٤٧٩/٢ ـ سرح) ومغني اللبيب (١٤٤/١) وبلا نسبة في حواهر الأدب (ص ٣٧٧) وخزانة الأدب (١٩٤/٢، ١٤٤/١٠، ١٤٥) وشرح الأشموني (٢٩٤/٢).

(٢) رواه مسلم في الأيمان (حديث ١٦) عن عدي بن حاتم قال: قال رسول الله ﷺ: «من حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها فليأت الذي هو خير وليترك يمينه».

(٣) البيت من المتقارب، وهو للأعور الشني في الدرر (١٣٩/٤) وشرح أبيات سيبويه (٣٣٨/١) وشرح شواهد المغني (٤٢٧/١، ٨٧٤/٢) والكتاب (٦٤/١). ولبشر بن أبي خازم في العقد الفريد (٣٠٧/٣) ولم أقع عليه في ديوانه. وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٦٢/٧) وأمالي ابن الحاجب (٦٧٩/٢) والجنى الداني (ص ٤٧١) وخزانة الأدب (١٤٨/١٠) ومغني اللبيب (١٤٦/١) والمقتضب (١٩٦/٤، ٢٠٠)

محلّها، ولأنها لو لزمت اسميتها لما ذكر لَزِم الحُكْمُ باسميّة إلى في نحو: ﴿فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ﴾ [البقرة: ٢٦٠]. ﴿وَٱضْمُمْ إِلَيْكَ﴾ [القصص: ٣٢]. ﴿وَهُزِّيٓ إِلَيْكِ﴾ [مريم: ٢٥]، قال: فليتخرّج هذا كله على التعلّق بمحذوفٍ كما في «سَقْياً» لك، أو على حذْف مضاف، أي هوِّن على نفسك، واضمم إلى نفسك. انتهى.

قال ابن الدّمامِينيّ: وقد يقال: لا نسلم أنّ ما كان بمعنى شيء ويصحّ حلوله محله.

(وأجراه) أي أجرى الأخفش ما قاله في «على» من اسميّتها في الحالة المذكورة كقول امرىء القيس:

١٠٩٠ ـ دَعْ عَنْكَ نَهْباً صِيحَ فِي حَجَراتِهِ[1]

وقول أبي نواس:

١٠٩١ ـ دَعْ عَنْكَ لَوْمِي، فإنَّ اللومَ إغراءُ[2]

قال ابن هشام: وقد تقدَّم ما فيه. قال: ومما يَدُلّ على أنّها ليست اسماً: أنّه لا يصحّ حلول الجانب مَحَلّها.

[عـن]

(عَنْ للمجاوزة): وهي الأصل، ولهذا عدّي بها صدّ، وأعرض وأضرب، وانحرف، وعَدل، ونَهَى، ونَأى، وحرَّف[3]، ورحَل، واستغنى، ورَغِب، ونحوها، ومنه: باب الرّواية والإخبار، لأن المرويَّ، والمُخْبَرَ به مجاوزٌ لمن أخذ عنه.

(قال الكوفيّةُ، وابن قُتَيْبةُ، وابنُ مالك: والاستعانة) كالباء نحو: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ﴾ [النجم: ٣]. أي: به. (والتّعليل) نحو: ﴿وَمَا كَانَ ٱسْتِغْفَارُ إِبْرَٰهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَن مَّوْعِدَةٍ﴾

---

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

ولكنْ حديثاً ما حديثُ الرواحلِ

وهو لامرىء القيس في ديوانه (ص ٩٤) وخزانة الأدب (١٠/١٥٩، ١١/١٧٧) والدرر (٤/١٤٠) وشرح شواهد المغني (١/٤٤٠) ولسان العرب (٢/٥٢٢ ـ صيح، ٤/١٦٨ ـ حجر، ٦/٩٧ ـ رسس، ٧/٣١٨ ـ سقط) ومغني اللبيب (١/١٥٠) والمقاصد النحوية (٣/٣٠٧). وبلا نسبة في الجنى الداني (ص ٢٤٤) والمقرب (١/١٩٥).

(٢) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

وداوني بالتي كانت هي الداءُ

وهو لأبي نواس في ديوانه (١/٢١) وخزانة الأدب (١١/٤٣٤) والدرر اللوامع (٤/١٤٢) ولسان العرب (٨/١٨٤ ـ شفع) ومغني اللبيب (١/١٥٠).

(٣) ومنه قوله تعالى: ﴿يحرّفون الكلم عن مواضعه﴾ [النساء: ٤٦، والمائدة: ١٣].

[التوبة: ١١٤]. ﴿وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِي آلِهَتِنَا عَن قَوْلِكَ﴾ [هود: ٥٣]. (وبمعنى عَلَى): أي الاستعلاء، كقوله نعالى: ﴿فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَن نَّفْسِهِۦ﴾ [محمّد: ٣٨] وقول الشاعر:

١٠٩٢ ـ لاهِ ابنُ عمكَ، لا أَفْضَلْتَ في حَسَبٍ عنِّي، ولا أَنْتَ ديّاني فَتَخْزُوني[1]

أي: على (و) بمعنى (بعد) نحو: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾ [الانشقاق: ١٩] أي: بَعْد طَبق. ﴿يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ﴾ [النساء: ٤٦، والمائدة: ١٣] بدليل ﴿مِنۢ بَعْدِ مَوَاضِعِهِۦ﴾ [المائدة: ٤١]. ﴿عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ﴾ [المؤمنون: ٤٠].

والبصريّون قالوا: هي للمجاوزة في الجميع، ولو كانت لها معاني هذه الحروف لجاز أن تقع موقعها، فيقال: زيْدٌ عن الفرس أي: عَلَيْهِ، وجِئْتُ عن العصر، أي بَعْدَهُ، وتكلّم عن خير، أي: به، بل التقدير: ما صَدَرَ نُطْقُهُ عن الهوى. وما كان استغفارُ إبراهيم إلاّ صادراً عن مَوْعِدَةٍ. وما نَحْنُ بِتَاركي آلِهَتنا صادِرين عن قولك، وضمّن يَبْخَل معنى: يَرْغَب، وأَفْضَلْت معنى: انفردت.

(قال بعضُ شيوخنا): قال أبو حيّان: ووقوعها بمعنى: بَعْدَ لتقارب معنى البُعْديّة والمجاوزة، لأنّ الشّيء إذا جاء بَعْد الشيء، فقد عَدَا وقْتَهُ، وجاوَزَه. قال أبو حيّان: قال بعضُ شيوخنا: وينبغي على قولهم أنها بمعنى: بَعْد أن تكون حينئذ ظَرْفاً، قال: ولا أعلم أحداً قال: إنها اسم إلاّ إذا دخل عليها حرْفُ الجرّ.

(و) بمعنى: (في) أي: الظّرفيّة كقوله:

١٠٩٣ ـ وآس[2] سرَاةَ الحَيِّ حيث لَقِيتَهُمْ ولا تَكُ عَنْ حَمْلِ الرِّباعة وانيا[3]

---

(١) البيت من البسيط، وهو لذي الإصبع العدواني في أدب الكاتب (ص ٥١٣) والأزهية (ص ٢٧٩) وإصلاح المنطق (ص ٣٧٣) والأغاني (٣/ ١٠٨) وأمالي المرتضى (١/ ٢٥٢) وجمهرة اللغة (ص ٥٩٦) وخزانة الأدب (٧/ ١٣٧، ١٧٧، ١٨٤، ١٨٦) والدرر (٤/ ١٤٣) وسمط اللآلي (ص ٢٨٩) وشرح التصريح (٢/ ١٥) وشرح شواهد المغني (١/ ٤٣٠) ولسان العرب (١١/ ٥٢٥ ـ فضل، ١٣/ ١٦٧، ١٧٠ ـ دين، ٢٩٥، ٢٩٦ ـ عنن، ٥٣٩ ـ لوه، ١٤/ ٢٢٦ ـ خزا) والمؤتلف والمختلف (ص ١١٨) ومغني اللبيب (١/ ١٤٧) والمقاصد النحوية (٣/ ٢٨٦). ولكعب العنوي في الأزهية (ص ٩٧). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (١/ ٢٦٣، ٢/ ١٢١، ٣٠٣) والإنصاف (١/ ٣٩٤) وأوضح المسالك (٣/ ٤٣) والجنى الداني (ص ٢٤٦) وجواهر الأدب (ص ٣٢٣) وخزانة الأدب (١٠/ ١٢٤، ٣٤٤) والخصائص (٢/ ٢٨٨) ورصف المباني (ص ٢٥٤، ٣٦٨) وشرح الأشموني (٢/ ٢١٥) وشرح ابن عقيل (ص ٣٦٤) وشرح المفصل (٨/ ٥٣)

(٢) في الأصل. «أواس»، والتصويب من المصادر المذكورة في الحاشية التالية.

(٣) البيت من الطويل، وهو للأعشى في ديوانه (ص ٣٧٠) والدرر (٤/ ١٤٥) وشرح شواهد المغني =

أي «في» كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَنِيَا فِي ذِكْرِي﴾ [طه: ٤٢]. ورُدَّ بأن تعدية «ونى» بـ «عن» معروف، وفرْق بين ونى عنه، وونى فيه بأنَّ معنى الأول: جَاوزه، ولم يدخل فيه، والثاني دخل فيه وفتر.

(زاد ابن مالك: والبدل نحو) قوله تعالى: ﴿لَّا تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئًا﴾ [البقرة: ٤٨] وحديث الصّحِيحَيْن (صومي عن أُمِّك)[1]. وزاد (ابن هشام) في المُغْنِي. (و) معنى: (من) نحو: ﴿يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِۦ﴾ [الشورى: ٢٥]. ﴿نَتَقَبَّلُ عَنْهُمْ أَحْسَنَ مَا عَمِلُوا۟﴾ [الأحقاف: ١٦] بدليل: ﴿فَتُقُبِّلَ مِنْ أَحَدِهِمَا﴾ [المائدة: ٢٧]. الآية (و) معنى: (الباء) وفرّق بينه وبين الاستعانة ومَثّله بالآية السابقة، ومثّل الاستعانة بنحو: رمَيْتُ عن القوس لأنهم يقولون: «رميت بالقوس»، حكاه الفرّاء.

(وزيادتها ضرورة) كقوله:

١٠٩٤ ـ فأصْبَحْنَ لا يَسْألْنَهُ عَنْ بما بِه[2]

(خلافاً لأبي عبيد) حيث أجزها في الاختيار، واسْتَدلّ بقوله تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ﴾ [النور: ٦٣] أي: أمره.

[في]

(في للظرفيّة مكاناً وزماناً) وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿غُلِبَتِ ٱلرُّومُ فِىٓ أَدْنَى ٱلْأَرْضِ وَهُم مِّنۢ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ فِى بِضْعِ سِنِينَ﴾ [الروم: ٢، ٣، ٤] حقيقة كالآية، (ومجازاً) نحو: ﴿وَلَكُمْ فِى ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ يَٰٓأُو۟لِى ٱلْأَلْبَٰبِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: ١٧٩].

= (١/ ٤٣٤). وبلا نسبة في الجنى الداني (ص ٢٤٧) وجواهر الأدب (ص ٣٢٤) وشرح الأشموني (ص ٢٩٥) ومغني اللبيب (١/ ١٤٨).

(١) رواه مسلم في كتاب الصيام، باب قضاء الصيام عن الميت (حديث رقم ١٥٦) عن ابن عباس قال: جاءت امرأة إلى رسول الله ﷺ فقالت: يا رسول الله إن أمي ماتت وعليها صومُ نذرٍ أفأصوم عنها؟ قال: «أرأيتِ لو كان على أمك دين فقضيته أكان يؤدي ذلك عنها؟» قالت: نعم، قال: «فصومي عن أمّك». ورواه البخاري في كتاب الصوم، باب من مات وعليه صوم (حديث رقم ١٩٥٣) مختصراً وليس فيه «فصومي عن أمّك».

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

أصعَّدَ في عُلْو الهوى أم تصوَّبا

وهو للأسود بن يعفر في ديوانه (ص ٢١) وشرح التصريح (٢/ ١٣٠) والمقاصد النحوية (٤/ ١٠٣). وبلا نسبة في أوصح المسالك (٣/ ٣٤٥) وخزانة الأدب (٩/ ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ١١/ ١٤٢) والدرر (٤/ ١٠٥، ١٤٧) وسرّ صناعة الإعراب (ص ١٣٦) وشرح الأشموني (٢/ ٤١١) وشرح شواهد المغني (ص ٧٧٤) ولسان العرب (٣/ ٢٥١ ـ صعد) ومغني اللبيب (ص ٣٥٤).

﴿ ۞لَقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِۦٓ ءَايَٰتٌ﴾ [يوسف: ٧]. (قال الكوفيّة، وابن قُتَيْبَةَ وابن مالك: ومعنى الباء) نحو: ﴿يَذْرَؤُكُمْ فِيهِ﴾ [الشّورى: ١١]، أي بسببه.

١٠٩٥ ـ بَصِيـرُون فـي طَعْـنِ الأَبَـاهِـرِ والكُلَـى[١]

أي: بِطَعْن. (و) بمعنى (على) نحو: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾ [طه: ٧١] أي: عليها. (و) بمعنى (مع) أي: المصاحبة نحو: ﴿ٱدْخُلُواْ فِيٓ أُمَمٍ﴾ [الأعراف: ٣٨]، أي مَعَهُم. ﴿فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ فِي زِينَتِهِۦ﴾ [القصص: ٧٩]. (و) بمعنى (مِنْ) كقوله:

١٠٩٦ ـ وهل يَعِمَنْ مَنْ كان أحدثُ عصره ثـلاثيـنَ شَهْـراً فـي ثـلاثَـةِ أحْـوال[٢]

أي منها. (و) بمعنى: (إلى) نحو: ﴿فَرَدُّوٓاْ أَيْدِيَهُمْ فِيٓ أَفْوَٰهِهِمْ﴾ [إبراهيم: ٩] أي: إليها.

(زاد ابن مالك: والتّعليل) كحديث: «إنَّ امرأةً دخلت النّار في هِرّة حبستها»[٣]. «في النفس مائة من الإبل»[٤]. «الحُبّ في الله، والبُغْضُ في الله من الإيمان»[٥] بدليل الحديث الآخر: «أن تُحِب لله، وتبْغض للَّهِ»[٦].

---

(١) عجز بيت من الطويل، وصدره:

ويركب يوم الروع منّا فوارس

وهو لزيد الخيل في ديوانه (ص ٦٧) وأدب الكاتب (ص ٥١٠) والأزهية (ص ٢٧١) وخزانة الأدب (٩/ ٤٩٣، ٤٩٤) والدرر (٤/ ١٢٩) وشرح شواهد المغني (١/ ٤٨٤) ولسان العرب (١٥/ ١٦٧ ـ فيا) ونوادر أبي زيد (ص ٨٠). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٣/ ٣٩) والجنى الداني (ص ٢٥١) وشرح التصريح (٢/ ١٤) ومغني اللبيب (١/ ١٦٩).

(٢) البيت من الطويل، وهو لامرىء القيس في ديوانه (ص ٢٧) وأدب الكاتب (ص ٥١٨) وجمهرة اللغة (ص ١٣١٥) وخزانة الأدب (١/ ٦٢) والحنى الداني (ص ٢٥٢) وجواهر الأدب (ص ٢٣٠) والدرر (٤/ ١٤٩) وشرح شواهد المغني (١/ ٤٨٦) وبلا نسبة في الخصائص (٢/ ٣١٣) ورصف المباني (ص ٣٩١) وشرح الأشموني (٢/ ٢٩٢) ولسان العرب (١٥/ ١٦٨ ـ فيا) ومغني اللبيب (١/ ١٦٩).

(٣) جزء من حديث رواه البخاري في الأذان باب ٩٠ (حديث ٧٤٥) والمساقاة باب ٩ (حديث ٢٣٦٤) عن أسماء بنت أبي بكر ورواه أيضاً مسلم في البرّ (حديث ١٣٣) وابن ماجة في الإقامة باب ١٥٢.

(٤) رواه الإمام مالك في الموطأ (كتاب العقول، باب ذكر العقول، حديث رقم ١) عن عبد الله بن أبي بكر ابن محمد بن عمرو بن حزم، عن أبيه: أن في الكتاب الذي كتبه رسول الله ﷺ لعمرو بن حزم في العقول: «أن في النفس مائة من الإبل، وفي الأنف إذا أوعي حدعاً مائة من الإبل، وفي المأمومة ثلث الدية، وفي الجائفة مثلها، وفي العين خمسون، وفي اليد خمسون، وفي الرجل خمسون، وفي كل أصبع مما هنالك عشر من الإبل، وفي السنّ خمس، وفي الموضحة خمس».

(٥) ذكره البخاري في ترجمة الباب الأول من كتاب الإيمان دون ذكر سَنَدٍ له.

(٦) رواه الإمام أحمد في المسند (٤/ ٢٨٦) من حديث البراء بن عازب، وفيه: «إن أوسط عرى الإيمان أن =

(والمقايسة): وهي الدّاخلة بين مفضول سابق، وفاضلٍ لاحق نحو: ﴿فَمَا مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا فِى ٱلْءَاخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ [التوبة: ٣٨]. وقول الخِضْر لموسى: «ما عِلْمي وعِلْمُك في علم الله إلاّ كما غَمس هذا الطّائِرُ بمِنْقاره من البَحْر»[١].

والبصريّون قالوا: لا تكون إلاّ للظرفيّة، وما لا تَظهر فيه حقيقة فهي مجازيّة. (وهل تزاد) أقوال:

أحدها: نعم، في الاختيار، وغيره نحو: ﴿۞وَقَالَ ٱرْكَبُوا۟ فِيهَا بِسْمِ ٱللَّهِ﴾ [هود: ٤١]. ثانيها: لا، ولا في الضّرورة. (ثالثها): وهو رأي الفارسي: تزاد (ضرورة) لا اختياراً كقوله:

١٠٩٧ ـ أنــا أبــو سَعْــدٍ إذَا الليــلُ دَجَــا يُخَــالُ فــي سَــوَادِه يَــرَنْــدَجَــا[٢]

أي: يخال سواده.

[الكاف]

(الكاف للتّشبيه) نحو: زيد كالأسد (والتعليل) أثبته قوم. قال ابن هشام: وهو الحقُّ، سواء جرّدت نحو: ﴿وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [القصص: ٨٢]. أي: أعجب، لأنه لا يفلح الكافرون، أو وصلت بما المصدريّة نحو: ﴿وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٨]. (ونفاه الأكثرون).

وثالثها: تفيده (إن كُفَّتْ بما) كحكاية سيبويه «كما أنه لا يعلم فيتجاوَزُ الله عنه»[٣] واختاره ابن مالك.

قال الكوفيّة والأخفش: والاسْتعلاء، وحَكَوْا أنّ بعضهم قيل له: كيف أصبحت؟

= تحبّ في الله وتبغض في الله». ورواه أيضاً (٥/ ٢٤٧) من حديث معاذ بن جبل، وفيه: «أفضل الإيمان أن تحبّ لله وتبغض في الله وتعمل لسانك في ذكر الله».

(١) جزء من حديث طويل رواه البخاري في التفسير (تفسير سورة الكهف، باب ٤، حديث رقم ٤٧٢٧) من طريق ابن عباس عن أبيّ بن كعب عن رسول الله ﷺ، وفيه: «... فقال الخضر لموسى: ما علمك وعلمي وعلم الخلائق في علم الله إلا مقدار ما غمس هذا العصفور منقاره».

(٢) الرجز لسويد بن أبي كاهل اليشكري في خزانة الأدب (٦/ ١٢٥) والدرر (٤/ ١٥٠) وشرح شواهد المغني (١/ ٤٨٦). وبلا نسبة في جواهر الأدب (ص ٢٣٠) وشرح الأشموني (٢/ ٢٩٣) ومغني اللبيب (١/ ١٧٠).

واليرندج: الجلد الأسود.

(٣) قال سيبويه في الكتاب (٣/ ١٤٠): «وسألته [يعني الخليل] عن قوله: كما أنه لا يعلم ذلك فتجاوز الله عنه، وهذا حقٌّ كما أنك ههنا، فزعم أن العاملة في أنّ الكاف و «ما» لغو، إلا أن «ما» لا تحذف من =

فقال: كخيرٍ، أي على خيرٍ. وكن كما أنت أي: على ما أنت عليه. وغيرهم قال: هي للتّشبيه على حَذْف مضاف، أي كصاحب خير وعلى أنّ «ما» موصولة، أي: كالّذي هو أنت. (و) قال (السّيرافي وابن أبي الخبّاز) في «النّهاية»[1] (والمبادرة) إذا اتّصلت بـ «ما» نحو: صَلِّ كما يَدْخُل الوقت وسلّم كما تَدْخل. قال ابن هشام: وهو غريب جداً.

(وتُزاد توكيداً) قال في التّسهيل: إن أُمِن اللّبس نحو: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى: ١١] أي ليس مِثْلَهُ شَيءٌ، وإلاّ لزم إثبات المِثْل، وهو محال. وبعضهم قال: الزّائد لفظ المِثْل، والأوّل أوْلى، بل القول بزيادة الاسم لم يثبت. (وجرّها المضمر ضرورة) كقوله:

١٠٩٨ ـ وإن يكُ إنسًا ما كها الإنسُ تَفْعل[2]

أي ما مثلها، وقوله:

١٠٩٩ ـ فلا ترى بَعْلاً ولا حلائِلاَ كَهُ ولا كَهُنَّ إلاَّ حاظِلا[3]

وعبارة التسهيل: ودخولها على ضمير الغائب المجرور قليل. قال أبو حيّان: ومعنى كلامه يفهم جوازه على قِلّته، واختصاصه بالغائب والمجرور. وأصحابنا خَصُّوه، وأطلقوا المُضْمَر، وأنشدوا في دخولها على ضمير المتكلّم وحركتها حينئذ الكسر.

١١٠٠ ـ وإذا الحرْبُ شَمّرَتْ لم تكن كِي حين تدعو الكُمَاةُ فيها نَزَالِ[4]

= ههنا كراهية أن يجيء لفظها مثل لفظ «كأنّ» كما ألزموا النون «لأفعلنّ» واللام قولهم: إنْ كان ليفعل، كراهية أن يلتبس اللفظان. ويدلك على أن الكاف هي العاملة قولهم. هذا حقٌّ مثل ما أنك ههنا».

(١) «النهاية في النحو» لابن الخباز. انظر الفهارس العامة.

(٢) عجز بيت من الطويل، وصدره:

لئن كان من جنٍّ لأبرحُ طارقاً

وهو للشنفرى في ديوانه (ص ٧١) وخزانة الأدب (١١/ ٣٤٣، ٣٤٥) والدرر (٤/ ١٥١) وشرح شواهد المغني (٢/ ٩٠٠) ولسان العرب (١٥/ ٢٣٥ ـ كها، ٤٧٩ ـ ها) والمقاصد النحوية (٣/ ٢٦٩).

(٣) الرجز لرؤبة في ديوانه (ص ١٢٨) وخزانة الأدب (١٠/ ١٩٥، ١٩٦) والدرر (٤/ ١٥٢، ٥/ ٢٦٨) وشرح أبيات سيبويه (٢/ ١٦٣) وشرح التصريح (٢/ ٤) والمقاصد النحوية (٣/ ٢٥٦). وللعجاج في الكتاب (٢/ ٣٨٤) وليس في ديوانه. وبلا نسبة في أوضح المسالك (٣/ ١٨) وجواهر الأدب (ص ١٢٤) ورصف المباني (ص ٢٠٤) وشرح الأشموني (٢/ ٢٨٦) وشرح ابن عقيل (ص ٣٥٧) وشرح عمدة الحافظ (ص ٢٦٩).

والبعل: الزوج. والحلائل: جملة حليلة، وهي الزوجة. والحاظل والعاضل سواء، وهو المانع من التزويج.

(٤) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب (١٠/ ١٩٧، ١٩٨) وشرح الأشموني (٢/ ٢٨٦) والمقاصد النحوية (٣/ ٢٦٥) والدرر (٤/ ١٥٤)

وحكوا فيه، وفي المخاطب عن الحسن: أنا ككَ، وأنْتَ كِي، وفي المرفوع:

١١٠١ ـ قلت إني كأنت ثُمّة لمّا[١]

وفي المنصوب:

١١٠٢ ـ فأحْسِنْ وأجمل في أسيرك إنه ضعيفٌ، ولم يأسِر كإيّاك آسِرُ[٢]

وحكوا: أنت كأنا، وكهو. انتهى.

فلذا عَبّرت بما تقدم، وإنما لم تُجْرِه اختياراً استغناء عنها بمثل وشبْهه كما اسْتَغنوا فيه بـ «إلى» عن «حتّى»، نَصَّ عليه سيبويه[٣].

(وتقع اسماً مرادفة) لمِثْل جارّة أيضاً، **(ثم قال سيبويه)** والمحققون: لا تقع كذلك إلاّ **(ضرورة)**، وحينئذ فتجر بالحرف كقوله:

١١٠٣ ـ يَضْحكْنَ عَنْ كَالْبَرَدِ المُنْهَمِّ[٤]

١١٠٤ ـ بكاللَّقْوَةِ الشّغْواءِ جُلْتُ فلم أكُنْ[٥]

وبالإضافة كقوله:

---

(١) صدر بيت من الخفيف، وعجزه:

شبّت الحربُ خضتُها وكعصتا

وهو بلا نسبة في الدرر (٤/ ١٥٥).

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب (١٠/ ١٩٤، ١٩٩) والدرر (٤/١٥٥) وشرح عمدة الحافظ (ص ٢٧٠) ومجالس ثعلب (١/ ١٦١).

(٣) انظر الكتاب (٢/ ٣٨٣).

(٤) الرجز للعجاج في ملحق ديوانه (٢/٣٢٨) وخزانة الأدب (١٠/١٦٦، ١٦٨) والدرر (٤/ ١٥٦) وشرح شواهد المغني (٢/ ٥٠٣) والمقاصد النحوية (٣/ ٢٩٤) وبلا نسبة في أسرار العربية (ص ٢٥٨) وأوضح المسالك (٣/ ٥٤) والجنى الداني (ص ٧٩) وجواهر الأدب (ص ١٢٦) وشرح الأشموني (٢/ ٢٩٦) وشرح المفصل (٨/ ٤٢، ٤٤) ومغني اللبيب (١/ ١٨٠). وقبله:

بيضٌ ثلاثٌ كنعاج جُمٍّ

والنعاج: جمع نعجة، وهي بقرة الوحش. والجُمّ: جمع الأجمّ، وهو ما لا قرن له، والأنثى جمّاء. والبَرَد المنهمّ: الذائب.

(٥) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

لأولعَ إلاّ بالكميّ المقنّعِ

وهو بلا نسبة في الجنى الداني (ص ٨٢) والدرر (٤/١٥٨) وشرح الأشموني (٢/ ٢٩٦) والمقاصد النحوية (٣/ ٢٩٥).

واللقوة الشغواء: العُقاب.

١١٠٥ ـ تَيَّمَ القلْبَ حُبُّ كَالْبَدْر لا بَلْ   فاق حُسْناً مَنْ تَيَّمَ الْقلْبَ حُبّا[(١)]

وتقع فاعلة كقوله:

١١٠٦ ـ هَلْ تنتهون؟ ولَنْ يَنْهَى ذَوِي شَطَطٍ   كالطّعْنِ يذهبُ فيه الزّيتُ والفُتُلُ[(٢)]

ومبتدأ كقوله:

١١٠٧ ـ بنا كالجَوَى مما نَخافُ وقَدْ نَرى   شِفَاء القلوب الصّاديات الحوَائِمِ[(٣)]

واسم «كان» كقوله:

١١٠٨ ـ لو كان في قَلْبي كَقَدْرِ قُلاَمَةٍ   فَضْلاً لِغَيْرِكِ ما أَتَتْكِ رَسَائِلي[(٤)]

ومفعولة كقول النابغة:

١١٠٩ ـ لا يبرمون إذا ما الأفْقُ جَلّله   بَرْدُ الشتاء من الإمحال كالأدَمِ[(٥)]

وذلك في الشعر كثير جداً، ولم يرد في النثر فاختص به.

(و) قال أبو الحسن (**الأخفش**) وأبو عليّ (**الفارسيّ**): **تقع كذلك** (**اختياراً كثيراً**) نظراً إلى كثرة السّماع. وعلى هذا يجوز في: زيد كالأسد أن تكون الكاف في موضع رفع، والأسد مخفوضاً بالإضافة وعلى ذلك كثير من المُعْرِبين منهم الزّمخشري. قال ابن هشام:

---

(١) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في الجنى الداني (ص ٨٢) وخزانة الأدب (١٠/١٦٨) والدرر (٤/١٥٩).

(٢) البيت من البسيط، وهو للأعشى في ديوانه (ص ١١٣) والأشباه والنظائر (٧/ ٢٧٩) والجنى الداني (ص ٨٢) والحيوان (٣/ ٤٦٦) وخزانة الأدب (٩/ ٤٥٣، ٤٥٤، ١٠/ ١٧٠) والدرر (٤/ ١٥٩) وسرّ صناعة الإعراب (١/ ٢٨٣) وشرح شواهد الإيضاح (ص ٢٣٤) وشرح المفصل (٨/ ٤٣) ولسان العرب (١٤/ ٢٧٢ ـ دنا) والمقاصد النحوية (٣/ ٢٩١) وبلا نسبة في الخصائص (٢/ ٣٨٦) ورصف المباني (ص ١٩٥) وشرح ابن عقيل (ص ٣٦٦) والمقتضب (٤/ ١٤١).

(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر (٤/ ١٦٠). وقد جاءت الكاف في البيت اسماً مبنيًا في محلّ رفع مبتدأ.

(٤) البيت من الكامل، وهو لجميل بثينة في ديوانه (ص ١٧٨) وروايته فيه:

لو كان في صدري لَقَدْرُ قلامة   فضلٌ وصلتك أو أتتك رسائلي

والأغاني (٨/ ١٠٠) وخزانة الأدب (٥/ ٢٢٢) والدرر (٤/ ١٦١) والزهرة (١/ ١٥٥). وبلا نسبة في الجنى الداني (ص ٨٣).

(٥) البيت من البسيط، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه (ص ١٠١) والجنى الداني (ص ٨٣) وخزانة الأدب (١٠/ ١٨) والدرر (٤/ ١٦١). وبلا نسبة في لسان العرب (١١/ ٦١٧ ـ محل).

والشاهد في البيت قوله: «كالأدم» حيث جاءت الكاف اسماً مبنيًا في محل نصب مفعول به. ومنهم من تأوله على حذف الموصوف وإقامة الصفة التي هي الجارّ والمجرور مقامه

ولو صح ذلك لسمع في الكلام مثل: مررت بكالأسد.

(و) قال (أبو حيّان): تقع اختياراً (قليلاً) قال: لأنه تصرّف فيها بكثرة ورودها فاعلةً، واسم كان، ومفعولة، ومبتدأة، ومجرورة بحرف، وإضافة، وهكذا شأنُ الأسماء المتصرّفة يتقلّب عليها وجود الإسناد والإعراب. (و) قال أبو جعفر (بن مضاء)(1): هي اسم (أبداً)، لأنها بمعنى مثل، وما هو بمعنى اسم فهو اسم.

وردّه الأكثرون بمجيئها على حرف واحد، ولا يكون على ذلك من الأسماء الظاهرة إلاّ محذوف منه أو شاذ، وبورود زيادتها، ولا تُزَادُ إلاَّ الحروف

(و) قال قوم: هي اسم (إذا زيدت) وردَّ بأن زيادة الاسم لم تثبت.

[كـــي]

(كي للتعليل: وتختص بما الاستفهامية، وأن وما المصدَرِيتين) فلا تجرّ غيرها كقولهم من السّؤال عن العِلّة: كَيْمَه، وقولك: جئت كي تُكْرمَني وقوله:

١١١٠ - يُـرَجّـى الفَتـى كيمـا يَضُـرّ وينفـع (2)

وقد تقدم في نواصب المضارع أنَّ الكوفِيّةَ، أنكروا كونَها جارّة مع دليله وردّه.

[اللاّم]

(اللام للملْك) نحو: ﴿لِلَّهِ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [الصف: ١].

(والاختصاص) نحو: ﴿إِنَّ لَهُۥٓ أَبًا﴾ [يوسف: ٧٨]. ﴿فَإِن كَانَ لَهُۥٓ إِخْوَةٌ﴾ [النساء: ١١]. الجنّة للمُؤمنين. والسّرْج للفرس. وهذا الشّعر لفلان.

(والاستحقاق): وهي الواقعة بين معنى وذات نحو: «الحمد لله». ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾ [المطففين: ١] و ﴿لَهُمْ فِي ٱلدُّنْيَا خِزْيٌ﴾ [المائدة: ٤١]. قال ابن هشام: وبعضهم يَسْتغني بالاختصاص عن ذكر الملْك والاستحقاق، ويمثّله بالأمثلة المذكورة، ويرجِّحه أنَّ فيه تقليلاً للاشتراك. وفرَّق بعضهم بين الاستحقاق والاختصاص بأنَّ الأوّل أخصّ، إذ هو شهدت به العادة، وقد يختصّ الشيء بالشيء من غير شهادة عادة، إذْ لَيْسَ من لازم البشر أن يكُون لَهُ ولد.

(والتّمليك) نحو: وهبت لزيد ديناراً (أو شبهه) نحو: ﴿جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا﴾

(١) هو أحمد بن عبد الرحمن بن محمد ابن مضاء المتوفى سنة ٥٩٢ هـ. وقد تقدم التعريف به.

(٢) تقدم بالرقم (١٠٠٤)

[النحل: ٧٢]. والنّسب نحو: لزيد عم هو لعمرو خال **(والتبليغ)**: وهي الجارّة لاسم السامع لقول أو ما في معناه نحو: قلت له، وأذنت له، وفسّرت له. **(والتبيين)** وهي أقسام ما يبين المفعول من الفاعل بأن يقع بعد فِعْل تعجّب، أو اسم تفضيل من حُبّ أو بُغْض، تقول: ما أَحَبّني وما أَبْغَضَني. فإن قلت: لفلان، فأنت فاعل الحُبِّ والبغض وهو مفعول لهما. فإن قلت: إلى فلان فالأمر بالعكس، ذكره ابن مالك. قال ابن هشام: وليكن ذلك أيضاً في معنى إلى؛ وما يُبَيِّن فاعليّة غير مُلْتَبِسة بمفعوليّة، أو مفعوليّة غير ملتبسة بفاعليّة، ومصحوب كُلّ منهما، إمّا غير معلوم مِمّا قبلها، أو معلوم، ولكن استؤنف بيانُه تقوية للبيان وتوكيداً له. واللاّم في ذلك متعلّقة بمحذوف. فالأوّل نحو: تَبّاً لزيد، ووَيْحاً لَه. والثاني: نحو: سقياً وجَدْعاً لَه.

(والتعجّب) إما مع القسم، وهي الدّاخلة على اسم الله تعالى نحو:

١١١١ ـ للّـــهِ يبقـــى علـــى الأيّـــام ذو حِيَـــدٍ[١]

أو مجرداً عنه، وهي المستعملة في النداء نحو:

١١١٢ ـ فيـا لَـكَ مـن لَيْـل كـأنَّ نُجُـومَـهُ بكـل مغـار الفَتْـل شُـدَّت بيـذبـل[٢]

---

(١) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

بمشمخرٍّ به الظّيّانُ والآسُ

وهو لأبي ذؤيب الهذلي في شرح شواهد الإيضاح (ص ٥٤٤) وشرح شواهد المغني (٢/ ٥٧٤) ولسان العرب (١٣/ ٢٧٥ ـ طين). ولأمية بن أبي عائذ في الكتاب (٣/ ٤٩٧). ولمالك بن خالد الخناعي في جمهرة اللغة (ص ٥٧) وشرح أبيات سيبويه (١/ ٤٩٩) وشرح أشعار الهذليين (١/ ٤٣٩) وشرح شواهد الإيضاح (ص ٣٠٤) ولسان العرب (٣/ ١٥٨ ـ حيد، ٦/ ١٧٣ ـ قرنس، ١٥/ ٢٦ ـ ظيا). ولعبد مناة الهذلي في شرح المفصل (٩/ ٩٨). ولأبي ذؤيب أو لمالك في شرح أشعار الهذليين (١/ ٢٢٨). ولأبي ذؤيب أو لمالك أو لأمية في خزانة الأدب (١٠/ ٩٥). ولأبي ذؤيب أو لمالك أو لأمية أو لعبد مناف الهذلي أو للفضل بن عباس أو لأبي زبيد الطائي في خزانة الأدب (٥/ ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨). ولأبي ذؤيب أو لمالك أو لأمية أو لعبد مناف في الدرر (٤/ ١٦٢، ١٦٥). ولأمية أو لأبي دؤيب أو للفضل ابن عباس في شرح المفصل (٩/ ٩٩). وللهذلي في جمهرة اللغة (ص ٢٣٨). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٦/ ٢٣) والجنى الداني (ص ٩٨) وجواهر الأدب (ص ٧٢) والدرر (٤/ ٢١٥) ورصف المباني (ص ١١٨، ١٧١) وشرح الأشموني (٢/ ٢٩٠) والصاحبي في فقه اللغة (ص ١١٤) واللامات (ص ٨١) ومغني اللبيب (١/ ٢١٤) والمقتضب (٢/ ٣٢٤).

والمشمخرّ: الشديد العلوّ. والظيان: العسل. والآس: بقية العسل في الخليّة.

(٢) البيت من الطويل، وهو من معلقة امرىء القيس في ديوانه (ص ١٩) وخزانة الأدب (٢/ ٤١٢، ٣/ ٢٦٩) والدرر (٤/ ١٦٦) وشرح شواهد المغني (٢/ ٥٧٤) وشرح عمدة الحافظ (ص ٣٠٣) والمقاصد النحوية (٤/ ٢٦٩) وبلا نسبة في رصف المباني (ص ٢٢٠) وشرح الأشموني (٢/ ٢٩١) =

(وبمعنى عند) نحو: كتبته لِخَمْس خَلَوْنَ. قال ابن جنّي: ومنه قراءة الجَحْدَرِيّ: ﴿بَلْ كَذَّبُوا بِالْحَقِّ لِمَا جَاءَهُمْ﴾ [ق: ٥] بكسر اللام وتخفيف الميم[1].

(قال الأخفش: والصّيرورة) وتُسمّى: لام العاقبة، ولام الملك نحو: ﴿فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصص: ٨].

١١١٣ - لِـــدوا لِلْمَـــوْتِ وابْنُـــوا لِلْخَـــراب[2]

(و) قال (الكوفيون: والتعليل) نحو: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُمْ﴾ [آل عمران: ٨١]. الآية في قراءة حمزة بكسر اللام[3]. ﴿وَإِنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ﴾ [العاديات: ٨]. ﴿لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ﴾ [قريش: ١].

(ومعنى إلى) نحو: ﴿بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَى لَهَا﴾ [الزلزلة: ٥]. ﴿كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُسَمًّى﴾

= ومغني اللبيب (١/ ٢١٥).

ومغار الفتل. الحبل المفتول جيداً. ويذبل: حبل.

(١) انظر تفسير البحر المحيط (٨/ ١٢١) وقال أبو حيان في توجيه هذه القراءة: «وما مصدرية، واللام لام الجرّ، كهي في قولهم: كتبته لخمس خلون، أي عد مجيئهم إياه».

(٢) صدر بيت من الوافر، وعجزه.

فكلّكم يصير إلى ذهاب

وهو لأبي العتاهية في ديوانه (ص ٣٣) والدرر (٤/ ١٦٧) وبلا نسبة في أوضح المسالك (٣/ ٣٣) والجنى الداني (ص ٩٨)

وهو أيضاً عجز بيت آخر، وصدره:

له ملكٌ ينادي كلّ يوم

وهو للإمام علي بن أبي طالب في ديوانه (ص ٣٨) وخزانة الأدب (٩/ ٥٢٩، ٥٣٠). وفي الحيوان (٣/ ٥١) الشطر الشاهد فقط.

(٣) قراءة جمهور السبعة «لما» بفتح اللام وتخفيف الميم، وقراءة سعيد بن جبير والحسن «لمّا» بتشديد الميم. أما توجيه قراءة حمزة بكسر اللام وتخفيف الميم، فقال أبو حيان. «فاللام هي للتعليل، و «ما» موصولة بـ «آتيناكم» والعائد محذوف، و «ثم جاءكم» معطوف على الصلة والربط لها بالموصول إما إضمار «به» على ما نسب إلى سيبويه وإما هذا الظاهر الذي هو لما معكم؛ لأنه في المعنى هو الموصول على مذهب أبي الحسن. وقول الزمخشري: فجواب «أخذ الله ميثاق النبيين» هو «لتومنن به» والضمير في «به» عائد على «رسول» ويجوز الفصل بين القسم والمقسم عليه بمثل هذا الجار والمجرور، لو قلت: «أقسمت للخبر الذي بلغني عن عمرو لأحسنن إليه» جاز. وأجاز الزمخشري في قراءة حمزة أن تكون «ما» مصدرية، وبدأ به في توجيه هذه القراءة، قال. ومعناه: لأجل إيتائي إياكم بعض الكتاب والحكمة ثم لمجيء رسول مصدق لما معكم لتؤمنن به، على أن «ما» مصدرية، والفعلان معها، أعني «آتيناكم» و «جاءكم» في معنى المصدرين، واللام داخلة للتعليل على معنى: أخذ الله ميثاقهم ليؤمنن =

[الرّعد: ٢]. «سَمِع اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَه» أي استمع إليه.

(و) بمعنى (على) نحو: ﴿يَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ سُجَّدًا﴾ [الإسراء: ١٠٧]. ﴿وَتَلَّهُۥ لِلْجَبِينِ﴾ [الصافات: ١٠٣]. ﴿وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا﴾ [الإسراء: ٧] و «اشْتَرطي لَهُمُ الوَلاء»(١). (و) بمعنى (مع) كقوله:

١١١٤ ـ فلما تفرَّقنَا كأنِّي ومالِكاً ... لِطُول اجْتماعٍ لم نَبِتْ لَيْلةً مَعَا(٢)

(و) بمعنى (من) كقول جرير:

١١١٥ ـ لنا الْفَضْلُ في الدُّنيا، وَأَنْفُكَ رَاغِمٌ ... ونَحنُ لكم يَوْمَ القِيامَةِ أَفْضَلُ(٣)

= بالرسول ولبنصرنه لأحل أن آتيتكم الحكمة، وأن الرسول الذي أمرتكم بالإيمان به ونصرته موافق لكم غير مخالف. انتهى كلامه. إلا أن ظاهر هذا التعليل الذي ذكره وهذا التقدير الذي قدّره أنه تعليل للمعل المقسم عليه، فإن عنى هذا الطاهر فهو مخالف لظاهر الآية؛ لأن ظاهر الآية يقتضي أن يكون تعليلاً لأخذ الميثاق لا لمتعلقه وهو الإيمان، فاللام متعلقة بـ «أخذ» وعلى ظاهر تقدير الزمخشري تكون متعلقة بقوله: «لتومن به»، ويمتنع ذلك من حيث إن اللام المتلقى بها القسم لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، تقول: «والله لأضربن ريداً» فلا يجوز: «والله زيداً لأضربن»؛ فعلى هذا لا يجوز أن تتعلق اللام في «لما» بقوله «لتؤمنن به» وقد أجاز بعض النحويين في معمول الجواب إذا كان ظرفاً أو مجروراً تقدّمه وحعل من دلك: «عوض لا نتفرّق» وقوله تعالى: ﴿عما قليل ليصبحن نادمين﴾، فعلى هذا يجوز أن تتعلق بقوله. «لتؤمنن به»، وفي هذه المسألة تفصيل يذكر في علم النحو وذكر السحاوندي عن صاحب النظم أن هذه اللام في قراءة حمزة هي بمعنى «بعد» كقول النابغة:

توهمت آيات لها فعرفتها ... لستّة أيام وذا العام سابعُ

فعلى هذا لا تكون اللام في «لما» للتعليل» انتهى. انظر تفسير البحر المحيط (٢/ ٥٣٢ ـ ٥٣٤).

(١) جزء من حديث عائشة رضي الله عنها في عتقها بريرة. رواه مالك في العتق (حديث ١٧)، والبخاري في المكاتب (باب ١ و٣) والشروط (باب ١٣) والبيوع (باب ٧٣)، ومسلم في العتق (حديث ٨). قال النحاس. المعنى. «من أحلهم»، قال. ولا نعرف في العربية «لهم» بمعنى «عليهم». انظر المغني (١/ ١٧٨).

(٢) البيت من الطويل، وهو لمتمم بن نويرة في ديوانه (ص ١٢٢) وأدب الكاتب (ص ٥١٩) والأزهية (ص ٢٨٩) والأغاني (١٥/ ٢٣٨) وجمهرة اللغة (ص ١٣١٦) وخزانة الأدب (٨/ ٢٧٢) والدرر (٤/ ١٦٦) وشرح اختيارات المفضل (ص ١١٧٧) وشرح شواهد المغني (٢/ ٥٦٥) والشعر والشعراء (١/ ٣٤٥). وبلا نسبة في الجنى الداني (ص ١٠٢) ورصف المباني (ص ٢٢٣) وشرح الأشموني (٢/ ٢١٩) وشرح التصريح (٢/ ٤٨) ولسان العرب (١٢/ ٥٦٤ ـ لوم) ومغني اللبيب (١/ ٢١٢).

(٣) البيت من الطويل، وهو لجرير في ديوانه (ص ١٤٣) والجنى الداني (ص ١٠٢) وجواهر الأدب (ص ٧٥) وخزانة الأدب (٩/ ٤٨٠) والدرر (٤/ ١٦٩) وشرح شواهد المغني (١/ ٣٧٧) ولسان العرب (٢/ ٢٤ ـ حتت) ومغني اللبيب (١/ ٢١٣). وبلا نسبة في جواهر الأدب (ص ٧٥) وشرح الأشموني (٢/ ٢٩١).

وقولك: سمعت له صراخاً. (و) بمعنى (في) نحو: ﴿وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾ [الأنبياء: ٤٧]. ﴿لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَآ﴾ [الأعراف: ١٨٧] (و) بمعنى (بَعْد) نحو: ﴿أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ ٱلشَّمْسِ﴾ [الإسراء: ٧٨]. «صوموا لرُؤْيَته، وأفْطِروا لِرُؤْيَتِهِ»(١).

(و) قال (ابن الحاجب) في الكافية: (و) بمعنى (عَنْ) مع القول نحو: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ [الأحقاف: ١١] الآية، أي: عنهم. وليس المعنى أنّهم خاطَبُوا به المؤمنين، وإلاّ لقال: ما سبقتمونا إليه. قال ابن الصائغ: وفيه نظر لجواز أن يكون من باب الحكاية، وجعلها ابن مالك وغيره للتّعليل، وقومٌ للتبليغ، ومن ذلك: ﴿قَالَتْ أُخْرَىٰهُمْ لِأُولَىٰهُمْ رَبَّنَا هَـٰٓؤُلَآءِ أَضَلُّونَا﴾ [الأعراف: ٣٨]. ﴿وَلَآ أَقُولُ لِلَّذِينَ تَزْدَرِىٓ أَعْيُنُكُمْ لَن يُؤْتِيَهُمُ ٱللَّهُ خَيْرًا﴾ [هود: ٣١].

١١١٦ ـ كضَرائرِ الْحَسْناءِ قُلْنَ لِوَجْهِها ... حَسَداً، وبُغْضاً إنه لَدَمِيمُ(٢)

(و) قال (ابن مالك) في «الخُلاصة»(٣) و «الكافية»: (والتّعدية) ومثّل له في شرحها بقوله تعالى: ﴿فَهَبْ لِى مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا﴾ [مريم: ٥] ومثّل ابنهُ بقولك: قلت له كذا، ولم يَذْكُرْهُ في التّسهيل، ولا شَرْحِه بل فيه أنّ اللاّم في الآية لِشِبْهِ التّمليك، وفي المثال للتّبليغ. قال ابن هشام: والأوْلى عندي أن يمثّل للتّعدية بنحو: ما أَضْرَب زيداً لِعمروٍ، وما أضْرَبه لِبَكْرٍ. وقال الرّضيّ الشّاطِبيّ: لم يذكر أحدٌ من المتقدّمين هذا المعنى لِلاّم فيما أعلم. وأيضاً فالتّعدية ليست من المعاني التي وضعت الحروفُ لها، وإنّما ذلك أمْرٌ لفظِيٌّ مقصوده إيصال الفعل الذي لا يَسْتَقِلّ بالوصول بنفسه إلى الاسم، فيتعدّى إليه بواسطته، وهذا القصد يشترك فيه جميعُ الحروف، لأنها وُضِعَتْ لتوصيل الأفعال إلى الأسماء.

(والتّوكيد): وهي الزائدة بين المتضايفين نحو: لا أبا لزيد ولا أخا له، ولا غلام له، و:

١١١٧ ـ يَـا بُـؤْسَ لِلْحَـرْب(٤)

---

(١) رواه البخاري في الصوم باب ١١، ومسلم في الصيام حديث ٤ و١٨ و١٩ و٣٠، والترمذي في الصوم باب ٢ و٥، والنسائي في الصيام باب ٨ و٩ و١٢ و١٣ و٣٧، وابن ماجة في الصيام باب ٧، والدارمي في الصوم باب ١ و٢، وأحمد في المسند (٤/ ٢٣، ١٣١، ٢) و (٥/ ٤٢).

(٢) البيت من الكامل، وهو لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه (ص ٤٠٣) وخزانة الأدب (٨/ ٥٦٧) والدرر (٤/ ١٧٠) وشرح شواهد المغني (٢/ ٥٧٠). وبلا نسبة في تخليص الشواهد (ص ٣٦٠) والجنى الداني (ص ١٠٠) وشرح الأشموني (٢/ ٢٩١) ولسان العرب (١٢/ ٢٠٨ ـ دمم) ومغني اللبيب (١/ ٢١٤).

(٣) «الخلاصة»: هي ألفية ابن مالك؛ سماها «الخلاصة» وإنما اشتهرت بالألفية لأنها ألف بيت في الرجز.

(٤) مطلع بيت من مجزوء الكامل، وتمامه:

يـا بـؤس للحـرب التـي ... وضعـتْ أراهـطَ فـاسـتـراحـوا

=

والأصح أنّ الجرّ حينئذ بها، لا بالمضاف، لأنها أقرب، أو الفعل المتعدّي ومفعوله كقوله تعالى: ﴿يَكُونَ رَدِفَ﴾ [النمل: ٧٢]. وقول الشاعر:

١١١٨ ـ ومَلَكْتَ ما بَيْن العِراق ويَثْرب ... مُلْكاً أجار لِمُسْلم ومُعَاهد[1]

(والتّقوية) في مفعول عامل (ناصب واحد) ضَعُفَ بالتأخير نحو: ﴿لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾ [يوسف: ٤٣]. ﴿لِلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٤] وبكونه فَرْعاً في العمل نحو: ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [هود: ١٠٧] ﴿مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ﴾ [البقرة: ٩١]. ﴿نَزَّاعَةً لِّلشَّوَىٰ﴾ [المعارج: ١٦]. قال في شرح الكافية: ولا يُفعل ذلك بمتعدّ إلى اثنين، لأنه إن زيدت فيهما لزم تعديةُ فِعْل واحدٍ إلى مفعولين بحرْف واحدٍ، ولا نظيرَ له، أو في أحدهما لزم التّرجيح بلا مرجّح، وإيهام غير المقصود، ووافقه أبو حيّان. قال ابن هشام: والأخير ممنوعٌ لأنه إذا تقدّم أحدُهما دون الآخر، وزيدت اللام في المقدّم لم يَلْزَم ذلك. وقد قال الفارسِيّ في قوله تعالى: ﴿وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا﴾ [البقرة: ١٤٨] بإضافة كُلّ[2]: إنّه من هذا، والمعنى: اللَّهُ مولٍّ كُلَّ ذي وِجهة وِجْهَتُه، وقَالوا في قوله:

= وهو لسعد بن مالك في خزانة الأدب (١/ ٤٦٨، ٤٧٣) وشرح شواهد المغني (ص ٥٨٢، ٦٥٧) والكتاب (٢/ ٢٠٧) والمؤتلف والمختلف (ص ١٣٥). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٤/ ٣٠٧) وأمالي ابن الحاجب (ص ٣٢٦) والجنى الداني (ص ١٠٧) وجواهر الأدب (ص ٢٤٣) والخصائص (٣/ ١٠٢) ورصف المباني (ص ٢٤٤) وشرح شذور الذهب (ص ٣٨٩) وشرح المفصل (٢/ ١٠، ١٠٥، ٤/ ٣٦، ٥/ ٧٢) وكتاب اللامات (ص ١٠٨) ولسان العرب (٧/ ٣٠٥ ـ رهط) والمحتسب (٢/ ٩٣) ومغني اللبيب (١/ ٢١٦).

(١) سيأتي برقم (٧٤٦).

(٢) أي «ولكلِّ وجهةٍ»؛ قال أبو حيان في البحر المحيط (١/ ٦١١، ٦١٢): «أما من قرأ «ولكلّ وجهةٍ» على الإضافة، فقال محمد بن جرير: هي خطأ ولا ينبغي أن يقدم على الحكم في ذلك بالخطأ، ولا سيما وهي معزوّة إلى ابن عامر أحد القراء السبعة. وقد وجهت هذه القراءة، قال الزمخشري [الكشاف: ١/ ٢٠٥]: المعنى: ولكلّ وجهة الله موليها، فزيدت اللام لتقدم المفعول كقولك: لزيد ضربت ولزيد أبوه ضاربه. انتهى كلامه. وهذا فاسد لأن العامل إذا تعدى لضمير الاسم لم يتعدّ إلى ظاهره المجرور باللام، لا يجوز أن يقول: لزيد ضربته ولا لزيد أنا ضاربه، وعليه أن الفعل إذا تعدّى للضمير بغير واسطة كان قويًّا، واللام إنما تدخل على الظاهر إذا تقدم ليقويه لضعف وصوله إليه متقدماً، ولا يمكن أن يكون العامل قويًّا ضعيفاً في حالة واحدة؛ ولأنه يلزم من ذلك أن يكون المتعدي إلى واحد يتعدى إلى اثنين؛ ولذلك تأول النحويون قوله: «هذا سراقة للقرآن يدرسه»، وليس نظير ما مثل به من قوله لزيد ضربت أي زيداً ضربت؛ لأن «ضربت» في هذا المثال لم يعمل في ضمير «زيد»، ولا يجوز أن يقدر عامل في «لكل وجهة» يفسره قوله «موليها» كتقديرنا: «زيداً أنا ضاربه، أي أضرب زيداً أنا ضاربه، فتكون المسألة من باب الاشتغال؛ لأن المشتغل عنه لا يجوز أن يجرّ بحرف الجر، تقول: زيداً مررت به، أي لابست زيداً، ولا يجوز: بزيد مررت به، فيكون التقدير: مررت بزيد مررت به؛ بل كل فعل يتعدى =

١١١٩ ـ هـذا سُـراقـة للقـرآن يَـدْرسُـهُ[١]

إن الهاء مفعول مطلق، لا ضمير القرآن، وقد دخلت اللّام في أحد المفعولين المقدم، بل ودخلت في أحد المتأخرين في قول ليلى:

١١٢٠ ـ أحجّـاجُ لا تُعْـطِ العُصـاةَ منـاهُـمُ ولا اللّـهُ يُعْطِـي للعُصـاة مُنـاهـا[٢]

قال: لكنه شاذّ لقوّة العامل. انتهى.

(والأشهر كسرها) أي لام الجرّ مع كل ظاهر إلاّ المستغاث كما سبق **(إلاّ مع المضمر)** فالأشهر فتحها **(غير الياء)**. ومقابل الأشهر أنَّ بَعْض العَرَبِ يفتحها مع الظَّاهر مطلقاً، فتقول: المال لَزَيدٍ. وبعضهم إذا دخلت على الفعل، وقرىء: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾ [الأنفال: ٣٣]. وخُزاعة تكسرها مع المضمر وإنما كسرت هي والباء وإن كان الأصل في الحرف الواحد بناؤه على الفتح تخفيفاً لموافقة معمولها، ولم تكسر الكاف، لأنها تكون

= بحرف الحر إذا تسلط على ضمير اسم سابق في باب الاشتغال فلا يجوز في ذلك الاسم السابق أن يجرّ بحرف جرّ، ويقدر ذلك الفعل ليتعلق به حرف الجر، بل إذا أردت الاشتغال نصبته، هكذا جرى كلام العرب». إلى أن قال: «وأما تمثيله «لزيد أبوه ضاربه» فتركيب غير عربي. فإن قلت: لم لا تتوجه هذه القراءة على أن «لكلّ وجهة» في موضع المفعول الثاني لـ «موليها» والمفعول الأول هو المضاف إليه اسم الفاعل الذي هو «مولّ» وهو الهاء وتكون عائدة على أهل القبلات والطوائف وأنّث على معنى الطوائف وقد تقدم ذكرهم ويكون التقدير: وكل وجهة الله مولي الطوائف أصحاب القبلات؟ فالجواب: أنه منع من هذا التقدير نصّ النحويين على أن المتعدي إلى واحد هو الذي يجوز أن تدخل اللام على مفعوله إذا تقدم، أما ما يتعدى إلى اثنين فلا يجوز أن يدخل على واحد منهما اللام إذا تقدم ولا إذا تأخر، وكذلك ما يتعدى إلى ثلاثة، و «مولّ» هنا اسم فاعل من فعل يتعدى إلى اثنين، فلذلك لا يجوز هذا التقدير. وقال ابن عطية في توجيه هذه القراءة: أي فاستبقوا الخيرات لكلّ وجهة ولاّكموها ولا تعترضوا فيما أمركم بين هذه وهذه، أي إنما عليكم الطاعة في الجميع، وقدم قوله: «لكل وجهة» على الأمر في قوله. «فاستبقوا الخيرات» للاهتمام بالوجهة كما تقدم المفعول، انتهى كلام ابن عطية. وهو توجيه لا بأس به» انتهى.

(١) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

والمرء عند الرُّشا إنْ يلقها ذيبُ

وهو بلا نسبة في خزانة الأدب (٢/ ٣، ٥/ ٢٢٦، ٩/ ٤٨، ٦١، ٥٤٧) والدرر (٤/ ١٧١) ورصف المباني (ص ٢٤٧، ٣١٥) وشرح التصريح (١/ ٣٢٦) وشرح شواهد المغني (ص ٥٨٧) والكتاب (٣/ ٦٧) ولسان العرب (١٠/ ١٥٧ ـ سرق) والمقرب (١/ ١١٥).

(٢) البيت من الطويل، وهو لليلى الأخيلية في ديوانها (ص ١٢٢) والدرر (٤/ ١٧٣) وشرح شواهد المغني (٢/ ٥٨٨) ومغني اللبيب (١/ ٢١٨). وبلا نسبة في شرح التصريح (٢/ ١١).

اسماً أيضاً، فكان جرّها ليس بالأصالة ولئلا تلبس بلام الابتداء[1] ونحوها، وبقيت في المضمر على الأصل، لأنه يتميّز ضمير الجرّ من غيره، ولم يعوّل في الظّاهر على الفرْق بالإعراب، لِعَدم اطّراده إذْ قد يكون مبنيّاً، وموقوفاً عليه[2].

[لعلَّ]

(لعلّ والجرّ بها لغة) عقيلية، حكاها أبو زيد والأخفش والفرّاء، قال شاعرهم:

١١٢١ ـ لعــلَّ أبــي المِغْــوار منــك قَــرِيــبُ[3]

(وقد أنكرها قومٌ) منهم الفارسِيّ، وتأوّل البيت على أن الأصل: لعلّه لأبي المغوار [منك][4] جوابٌ قريبٌ، فحذف موصوف «قريب»، وضمير الشأن، ولام لعَلَّ الثّانية تخفيفاً، وأدغم الأولى في لام الجَرّ، ومن ثَمّ كانت مكسورة. ومَنْ فَتحَ فهو على لغة: المالُ لزَيدٍ، وهذا تكلّف كثير مردودٌ بنقْل الأئِمّة.

(وفيها حينئذ) أيْ إذا جَرَّت فَتْحُ الآخر وكسرهُ كما ذكر، (مع حذف الأول ودونه) أي علَّ، ولعلَّ.

(وحكم محَلّها ومجرورها كرُبَّ) فالأصحّ أنها تتعلّق بالعامل. وقيل: لا، تنزيلاً لها منزلة الزائد. وأنَّ محلَّ مجرورها على حسب ما بعدها، ففي البيت المذكور محلّه رفعٌ بالابتداء، وقريبٌ خبره.

---

(١) قال ابن يعيش في شرح المفصل (٨/ ٢٦). «وإنما كسرت مع الظاهر للفرق بينها وبين لام الابتداء».

(٢) قال في شرح المفصل (٨/٢٦): «فإن قيل: الإعراب يفصل بينهما إذ يخفض ما بعد لام الملك ويرفع ما بعد لام التأكيد، قيل: الإعراب لا اعتداد بفصله فإنه قد يزول من الوقف فيبقى الإلباس إلى حين الوصل».

(٣) عجز بيت من الطويل، وصدره:

فقلتُ ادعُ أخرى وارفع الصوت داعياً

وهو لكعب بن سعد الغنوي في الأصمعيات (ص ٩٦) وخزانة الأدب (١٠/ ٤٢٦، ٤٢٨، ٤٣٠، ٤٣٦) والدرر (٤/ ١٧٤) وسرّ صناعة الإعراب (ص ٤٠٧) وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٢٦٩) وشرح شواهد المغني (ص ٦٩١) ولسان العرب (١/ ٢٨٣ ـ حوب، ١١/ ٤٧٣ ـ علل) والمقاصد النحوية (٣/ ٢٤٧). وبلا نسبة في رصف المباني (ص ٣٧٥) وشرح الأشموني (١/ ٥٦) وشرح ابن عقيل (ص ٣٥٠) وشرح التصريح (١/ ٢١٣) وكتاب اللامات (ص ١٣٦) ولسان العرب (١٢/ ٥٥٠ ـ لمم) ومغني اللبيب (ص ٢٨٦، ٤٤١).

ويروى: «لعلّ أبا المغوار»، ولا شاهد على هذه الرواية.

(٤) ما بين حاصرتين زيادة من المغني (١/ ٢٢٢).

(لعا بمعنى لعل) نقل الفراء وابن الأنباري الجر بها. قال الفراء: وفي خبرها الرَّفع والنصب.

[لــولا]

لولا الامتناعية إذا تلاها ضمير جُرّ نحو: لوْلايَ، ولولاكَ، ولولاه، قال:

١١٢٢ ـ وكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلايَ طِحْتَ كما هَوى[١]

وقال:

١١٢٣ ـ لَــوْلاك فــي ذَا العــامِ لــم أَحْجُــجِ[٢]

وقال:

١١٢٤ ـ لَـوْلاكُـمُ سـاغَ لَحْمـي عِنْـدهـا ودمـي[٣]

---

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

بأجرامه من قُلّة النِّيق مُنْهوي

وهو ليزيد بن الحكم في الأزهية (ص ١٧١) وخزانة الأدب (٥/ ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٤٢) والدرر (٤/ ١٧٥) وسرّ صناعة الإعراب (ص ٣٩٥) وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٢٠٢) وشرح المفصل (٣/ ١١٨، ٩/ ٢٣) والكتاب (٢/ ٣٧٤) ولسان العرب (١٢/ ٩٢ ـ جرم، ١٥/ ٣٧٠ ـ هوا) وبلا نسبة في الإنصاف (٢/ ٦٩١) والجنى الداني (ص ٦٠٣) وجواهر الأدب (ص ٣٩٧) وخزانة الأدب (١٠/ ٣٣٣) ورصف المباني (ص ٢٩٥) وشرح الأشموني (٢/ ٢٨٥) وشرح ابن عقيل (ص ٣٥٣) ولسان العرب (١٥/ ٤٧٠ ـ إمّا لا) والممتع في التصريف (١/ ١٩١) والمنصف (١/ ٧٢).

وطحت: هلكت. وهوى: سقط. والأجرام. جمع جِرْم، وهو الجسد. والقُلّة: ما استدار من رأس الجبل. والنيق: أعلى الجبل. وهوى وانهوى بمعنى.

(٢) عجز بيت من السريع، وصدره:

أومتْ بكفّيها من الهودجِ

وهو لعمر بن أبي ربيعة في ملحق ديوانه (ص ٤٨٧) وخزانة الأدب (٥/ ٣٣٣، ٣٣٥، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤٢) وكتاب الصناعتيـن (ص ١١٤). وللعرجي في الدرر (٤/ ١٧٦) وفيه: «الأشبه أن يكون من جيميّة للعرجي». وبلا نسبة في الإنصاف (ص ٦٩٣) وشرح قطر الندى (ص ٢٥١) والمقاصد النحوية (٣/ ٢٦٤).

(٣) عجز بيت من البسيط، وصدره:

أسمعتكم يوم أدعو في مُودّأةٍ

وهو للأخطل في ديوانه (ص ٣١٣) وتذكرة النحاة (ص ٤٤٧). وبلا نسبة في الدرر (٤/ ١٧٧)

والمودّأة: المهلكة والمفازة.

وقال:

١١٢٥ ـ ولَوْلاَهُ ما قَلّتْ لديّ الدّراهِمُ(١)

وقال:

١١٢٦ ـ فلولاهُمْ لَكُنْتُ كحُوتٍ بَحْرٍ(٢)

فقال سيبويه والجمهور (موضعه جَرٌّ بها) واختصت به كما اختصت «حتى» و «الكاف» بالظاهر. قالوا: ولا جائز أن يكون مرفوعاً، لأنها ليست ضمائر رفع، ولا منصوباً، وإلاّ لجاز وصلُها بنون الوقاية مع ياء المتكلّم كالياء المتّصلة بالحروف ولأنه كان حقها أنْ تجرّ الاسم مطلقاً، لكن منع من ذلك شبهها بما اختصّ بالفعل من أدوات الشّرْط في ربط جملة بجملة، فأرادوا التنبيه على مُوجِب العمل، فجروا بها المضمر. (و) قال (الأخفش) والكوفيّة موضعه (رفعٌ) على الابتداء إنابةً لضمير الجر عن ضمير الرفع كما عكسوا في: أنا كأنت، وأنت كأنا.

(ولولا) غَيْرُ جارّة، لأن المُضْمَر فرْعُ الظّاهر، وهي لا تجرّ الأصل فكيف تجرّ الفرْع؟ وما قيل: من أنها مختصة بالاسم ممنوع، وإنما هي داخلة على الجملة الابتدائيّة.

(و) قال (المبرّد): هو (لَحْنٌ). ورُدَّ باتّفاق أئمة البصريّين والكوفيّين على روايته عن العرب.

(ولا يعطف عليه بالجرّ) بل يتعيّن الرفع نحو: لولاك وزيدٌ، لأنها لا تجر الظّاهر.

وخرج بالامتناعيّة: التّحْضِيضيّة فلا يليها غَيْرُ الفعل البتّة.

[متى]

(متى: والجرّ بها لغة) لهذيل (بمعنى مِنْ) كقوله:

١١٢٧ ـ شَرِبْنَ بماء البَحْر ثم تَرَفّعَت متى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنّ نَئِيجُ(٣)

---

(١) عجز بيت من الطويل، وصدره:

خليليّ إنّ العامريّ لغارمٌ

وهو بلا نسبة في الدرر (٤/ ٧٧).

(٢) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

هوى في مظلم الغمرات داجي

وهو لعبد الرحمن بن حسان في ديوانه (ص ١٨) وجمهرة اللغة (ص ٤٥٢)، ١٠٣٨) والدرر (٤/ ١٧٧، ١٧٨) وشرح المفصل (٩/ ١١٤). وبلا نسبة في الممتع في التصريف (ص ٣٨٢).

(٣) البيت من الطويل، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في الأزهية (ص ٢٠١) والأشباه والنظائر (٤/ ٢٨٧) وحواهر =

(و) تأتي بمعنى (وسط)، حُكي: وضعتُه متى كُمِّي أي: وسطه.

وإذا كانت بمعنى: «وسط» فهي اسم أو «مِنْ» فحرف جزم به ابن هشام وغيره.

[مِـــنْ]

(مِنْ) مبنيّةٌ على السّكون، مكسورةُ الأوّل. قال ابن درستويه: وكان حقّه الفتح، لكن قُصِدَ الفرْقُ بينها وبين مَن الاسميّة.

(**قال الكسائي والفرّاء: أصلها مِنَا**) فحذفت الألف لكثرة الاستعمال. واستدلاّ بقوله:

١١٢٨ ـ بـــذلنـــا مـــارنَ الخَطّـــي فِيهِـــمْ وكُـــــلَّ مُهنّـــــدٍ ذكَـــــرٍ حُســـــامِ
مِنَـــا إن ذرَّ قـــرْنُ الشّمـــس حتـــى أغـــاب شـــريـــدَهُـــمْ قتـــرُ الظّـــلامِ[1]

قال: فردَّ «مِنْ» إلى أصلها، لما احتاج إلى ذلك، فعلى هذا هي ثلاثيّة. والجمهور أنّها ثنائيّة، وأوّلوا البيت على أن «مِنا» مصدر مَنَى يمني إذا قدّر، استعمل ظرفاً كخفوق النجم، أي: تقدير إنْ ذَرَّ قَرْنُ الشّمس، وموازنته إلى أن غربت. (و) قال (**ابن مالك: هو لغة**) لبعض العرب. (و) قال (**أبو حيّان: ضرورةٌ**).

(**لابتداء الغاية مطلقاً**)، أيْ مكاناً، وزماناً، وغيرهما نحو: ﴿مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾ [الإسراء: ١]. ﴿أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾ [التّوبة: ١٠٨]. «مطرنا من الجمعة إلى الجمعة»[2]. . . ﴿خَلَقْنَٰكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ﴾ [الحجّ: ٥]. الآية. . . «من مُحَمّدٍ رسول

= الأدب (ص ٩٩) وخزانة الأدب (٧/ ٩٧ ـ ٩٩) والخصائص (٢/ ٨٥) والدرر (٤/ ١٧٩) وسرّ صناعة الإعراب (ص ١٣٥، ٤٢٤) وشرح أشعار الهذليين (١/ ١٢٩) وشرح شواهد المغني (ص ٢١٨) ولسان العرب (١/ ٤٨٧ ـ شرب، ٥/ ١٦٢ ـ مخر، ١٥/ ٤٧٤ ـ متى) والمحتسب (٢/ ١١٤) والمقاصد النحوية (٣/ ٢٤٩). وبلا نسبة في أدب الكاتب (ص ٥١٥) والأزهية (ص ٢٨٤) وأوضح المسالك (٣/ ٦) والجنى الداني (ص ٤٣، ٥٠٥) وجواهر الأدب (ص ٤٧، ٣٧٨) ورصف المباني (ص ١٥١) وشرح الأشموني (ص ٢٨٤) وشرح ابن عقيل (ص ٣٥٢) وشرح عمدة الحافظ (ص ٢٦٨) وشرح قطر الندى (ص ٢٥٠) والصاحبي في فقه اللغة (ص ١٧٥) ومغني اللبيب (ص ١٠٥).

واللجج: جمع لجّة، وهي معظم الماء. والنئيج: الاسترخاء والهطلان.

(١) البيتان من الوافر، وهما لبعض قضاعة في الدرر (٤/ ١٨١) ولسان العرب (١٣/ ٤٢٣ ـ منن).

(٢) جزء من حديث رواه البخاري في كتاب الاستسقاء (باب من اكتفى بصلاة الجمعة في الاستسقاء، حديث رقم ١٠١٦) عن أنس قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ فقالت. هلكت المواشي وتقطّعت السبل فدعا، فمُطرنا من الجمعة إلى الجمعة. ثم جاء فقال. تهدّمت البيوت وتقطّعت السبل وهلكت المواشي فادعُ الله يمسكها. فقام ﷺ فقال. «اللهم على الإكام والظّراب والأودية ومنابت الشجر» فانجابت عن المدينة انجياب الثوب.

الله إلى هِرَقْل»[١].

(وخصّها البصريّة) إلا الأخفش والمبرّد، وابن درستويه (بالمكان) وأنكروا ورودها للزمان. قال ابن مالك: وغير مذهبهم هو الصّحيح لصحّة السماع بذلك، وكذا قال أبو حيان، لكثرة ذلك في كلام العرب نظماً ونثراً، وتأويل ما كثر وجوده ليس بجيّد.

وقال الرّضِيّ: المقصود من معنى الابتداء في «مِنْ» أن يكون الفعل المعدّى بها شيئاً مُمْتَدّاً كالسّير، والمشي، ويكون المجرور بِمنْ الشيء الذي منه ابتدأ ذلك الفعل نحو: سرتُ من البصرة. أو يكون الفعل أصلاً للشيء الممتدّ نحو: تبرّأتُ من فُلان وخرجت من الدّار، لأن الخروج ليس ممتدّاً لحصوله بالانفصال ولو بأقلّ خَطْوَة وليس: «التأسيس»[٢] في الآية حدثاً ممتداً، ولا أصلاً له، بل هو حدث واقع فيما بعد «مِنْ» فهي بمعنى «في»، ثم قال: والظّاهر مذهب الكوفيين إذ لا منع من قولك: نمتُ من أول الليل إلى آخره، وهو كثير الاستعمال. قال: وضابطها أن يحسن في مقابلتها «إلى» أو ما يفيد فائدتها نحو: أعوذ بالله منك، إذ المعنى: ألتجىء إليه، فالباء أفادت معنى الانتهاء.

(والتبعيض): وهي التي تسدّ: «بعض» مسدّها نحو: ﴿مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٥٣]. وقرأ ابن مسعود: ﴿حَتَّىٰ تُنْفِقُوا بَعْضَ ما تُحِبُّونَ﴾[٣] [آل عمران: ٩٢]. (والتّبيين) للجنس، وكثيراً بعد «ما»، و «مهما» وهما بها أَوْلى، لإفراط إبهامها نحو: ﴿مَّا يَفْتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ﴾ [فاطر: ٢]. ﴿۞ مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا﴾ [البقرة: ١٠٦]. ﴿مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ﴾ [الأعراف: ١٣٢].

ومن وقوعها بعد غيرهما: ﴿وَيَلْبَسُونَ ثِيَابًا خُضْرًا مِّن سُندُسٍ﴾ [الكهف: ٣١]. ﴿فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَـٰنِ﴾ [الحجّ: ٣٠].

(وأنكرهما طائفة) فمن أنكر التبعيض: المبرّد والأخفش الصّغير، وابن السّراج، والجُرجاني والزمخشرِيّ، وقالوا: هي للابتداء.

وأنكر الثاني أكثر المغاربة. وقالوا في الآية الأولى: هي للتبعيض، وفي الثّانية للابتداء. والمعنى: فاجتنبوا مِنَ الرّجس والأوثان، وهو عبادتها، وكذا قال الزّمخشري.

قال الرّضيّ: وهو بعيد، لأنّ الأوثان نفس الرجس، فلا تكون مبدأ له. (قال ابن

---

(١) جزء من حديث طويل فيه ذكر كتاب رسول الله ﷺ إلى هرقل، رواه البخاري في صحيحه (الأحاديث: ٧، ٥١، ٢٦٨١، ٢٨٠٤، ٢٩٤١، ٢٩٧٨، ٣١٧٤، ٤٥٥٣، ٥٩٨٠، ٦٢٦٠، ٧١٩٦، ٧٥٤١).

(٢) في قوله تعالى: ﴿أُسّس على التقوى﴾ [التوبة: ١٠٨].

(٣) انظر توجيه هذه القراءة في البحر المحيط (٥٤٦/٢).

مالك: وللتّعليل) نحو ﴿مِّمَّا خَطَايَاهُمْ أُغْرِقُوا﴾[١] [نوح: ٢٥]. (والبَدَل) وهي التي يصلح محلها لفظ: بدل نحو: ﴿أَرَضِيتُم بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ﴾ [التوبة: ٣٨]. ﴿لَجَعَلْنَا مِنكُم مَّلَائِكَةً فِي الْأَرْضِ يَخْلُفُونَ﴾ [الزخرف: ٦٠]. «ولا يَنْفع ذا الجَدّ منك الجَدّ»[٢] أي بَدَلُك. (والفصل): وهي الداخلة على ثاني المتضايفين نحو: ﴿حَتَّىٰ يَمِيزَ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ﴾ [آل عمران: ١٧٩]. وَرُدَّ بأن الفَصْلَ مستفادٌ من العامل، وهو: العلم، وماز، وأنّ الظّاهر كوْنُها للابتداء أو المجاوزة. (وبمعنى عن) نحو: ﴿قَدْ كُنَّا فِي غَفْلَةٍ مِّنْ هَٰذَا﴾ [الأنبياء: ٩٧]. ﴿فَوَيْلٌ لِّلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُم مِّن ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [الزمر: ٢٢]. (و) بمعنى (على) نحو: ﴿وَنَصَرْنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ﴾ [الأنبياء: ٧٧]. (و) بمعنى (الباء) نحو: ﴿يَنظُرُونَ مِن طَرْفٍ خَفِيٍّ﴾ [الشّورى: ٤٥].

(و) قال (الكوفيّة: و) بمعنى (في) نحو: ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِن يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾ [الجمعة: ٩]. (و) بمعنى (إلى) نحو: رأيْتهُ من ذلك الموضع، فجعلْتُهُ غايةً لرُؤْيتك، أي مَحَلاًّ للابتداء والانتهاء، وقربت منه، أيْ إليه. (قيل: و) بمعنى (عند). قاله أبو عُبَيْدة نحو: ﴿لَن تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُم مِّنَ اللَّهِ شَيْئًا﴾ [آل عمران: ١٠]. قيل: (و) بمعنى (ربّما) إذا اتصلت مع «ما» قاله السّيرافِيّ، وابن خروف وابن طاهر، والأعْلَم كقوله:

١١٢٩ ـ وإنّا لَمِمّا نَضْرِب الكَبْشَ ضَرْبةً   على رأسه تُلْقي اللِّسان من الفَمِ[٣]

والأكثرون، قالوا: إنها في الأمثلة كلّها ابتدائية.

(تنبيه) علم مما حكي عن البصريين في هذه الأحرف من الاقتصار على معنى واحدٍ لكُلِّ حَرْف أن مَذْهَبَهُم: أن أحرف الجَرّ لا ينوب بعضُها عن بعض بقياس، كما أنَّ أحرف الجَزْم كذلك. وما أوْهَم ذلك، فإمّا مؤولٌ تأويلاً يقبله اللّفظ أو على تضمين الفِعْل معنى

---

(١) قراءة الجمهور: «خطيئاتهم»، وقراءة «خطاياهم» هي قراءة الحسن وعيسى والأعرج وأبي عمرو، جمع تكسير. انظر تفسير البحر المحيط (٨/ ٣٣٦، ٣٣٧).

(٢) حديث نبوي رواه البخاري في الأذان باب ١٥٥، والاعتصام بالكتاب والسنّة باب ٣، والقدر باب ١٢، والدعوات باب ١٧. ومسلم في الصلاة حديث ١٩٤ و٢٠٥ و٢٠٦، والمساجد حديث ١٣٧ و١٣٨. وأبو داود في الصلاة باب ١٤٠، والوتر باب ٢٥، والأدب باب ٨٨. والترمذي في الصلاة باب ١٠٨ والنسائي في التطبيق باب ٢٥، والسهو باب ٨٥ و٨٩. والدارمي في الصلاة باب ٧١ و٨٨. ومالك في القدر حديث ٨. وأحمد في المسند (٣/ ٨٧، ٤/ ٩٣، ٩٧، ٩٨، ١٠١، ٢٤٥، ٢٤٧، ٢٥٠، ٢٥٤، ٢٨٥)

(٣) البيت من الطويل، وهو لأبي حيّة النميري في الأزهية (ص ٩١) وخزانة الأدب (١٠/ ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧). والدرر (٤/ ١٨١) وشرح شواهد المغني (ص ٧٢، ٧٣٨) والكتاب (٣/ ١٥٦) ومغني اللبيب (ص ٣١١). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٣/ ٢٦٠) والجنى الداني (ص ٣١٥) وشرح شواهد الإيضاح (ص ٢١٩) ومغني اللبيب (ص ٣٢٢، ٥١٣) والمقتضب (٤/ ١٧٤).

فعل يتعدّى بذلك الحرف، أو على النّيابة شذوذاً، والأخير محمل الباب كله عند غيرهم بلا شُذوذ، وهو أقَلُّ تَعَسفاً.

(وتزاد) للتّنْصيص على العموم من نكرةٍ لا تختصّ بالنّفي نحو: ما جاءني من رَجُلٍ، وللتوكيد. (قال الأخفش) من البصريّة، (والكِسائيّ وهِشام) من الكوفيّة (مطلقاً) أيْ في النفي والإيجاب، والنّكرة والمعرفة، واخْتاره في التّسهيل وشرحه، قال لصِحّة السّماع بذلك كقوله تعالى: ﴿يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ﴾ [الأحقاف: ٣١]. ﴿وَلَقَدْ جَاءَكَ مِن نَّبَإِي الْمُرْسَلِينَ﴾ [الأنعام: ٣٤]. وحديث: «إنَّ من أشد النّاس عَذاباً يَوْمَ القيامة المصوِّرُون»[1] وقول الشاعر:

١١٣٠ ـ وكنْتُ أرى كَالْمَوْت مِنْ بين ساعةٍ فكيف بِبَيْنٍ كان موعِدَهُ الحشْرُ[2]

أي، وكنت أرى بين ساعة كالموت، وقوله:

١١٣١ ـ ويكثُرُ فيهِ مِنْ حَنينِ الأباعِرِ[3]

(و) قال (بعضُهم) أي الكوفيّة: (في نكرة) مَنْفِيّة كانت أم موجبة سمع: «قد كان مِنْ مطرٍ».

(و) قال قَوْمٌ منهم الفارسِيّ: (في نكرة شرط) كقوله:

١١٣٢ ـ ومَهْما تَكُنْ عند امْرِىءٍ من خَلِيقة وإنْ خَالها تَخْفى على النّاسِ تُعْلَمِ[4]

(و) قال (الجمهور في نكرة ذات نَفْي) بأي حرف كان من حروفه (أو نَهْي) نحو: ﴿مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُ﴾ [الأعراف: ٥٩، ٦٥، ٧٣]. ﴿وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا﴾ [الأنعام:

---

(١) رُوي «إن أشدّ الناس.. الخ» بدون «من»، ولا شاهد على هذه الرواية. ورواه بزيادة «من»: مسلم في كتاب اللباس والزينة (حديث ٩٨) عن عبد الله بن مسعود، والنسائي في الزينة باب ١١٣، والبيهقي في السنن الكبرى (٧/ ٢٦٧).

(٢) البيت من الطويل، وهو لسلمة بن يزيد الجعفي في الدرر (٤/ ١٨٢) وسمط اللآلي (ص ٧٠٨) وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ١٠٨١) والمقاصد النحوية (٣/ ٢٧٣). ولليلى بنت سلمى في حماسة البحتري (ص ٢٧٤).

(٣) عجز بيت من الطويل، وصدره:

يظلّ به الحرباءُ يمثل قائماً

وهو بلا نسبة في جمهرة اللغة (ص ٣١٦) والدرر (٤/ ١٨٣) والمقاصد النحوية (٣/ ٢٧٥)

(٤) البيت من الطويل، وهو من معلقة زهير بن أبي سلمى في ديوانه (ص ٣٢) والجنى الداني (ص ٦١٢) والدرر (٤/ ١٨٤، ٥/ ٧٢) وشرح شواهد المغني (ص ٣٨٦، ٧٣٨، ٧٤٣) وشرح قطر الندى (ص ٣٧) ومغني اللبيب (ص ٣٣٠) وبلا نسبة في شرح الأشموني (٣/ ٥٧٩) ومغني اللبيب (ص ٣٢٣).

٥٩] لا تَضْرِبْ من أحدٍ، (أو استفهام بهل) نحو: ﴿هَلْ تَرَىٰ مِن فُطُورٍ﴾ [الملك: ٣]. (لا غيرها) مِنْ سائر الأدوات، كَيْفَ ونحوها، إذْ لم تحفظ، قاله أبو حيّان (قال أبو حيّان) في الارتشاف: (وفي) إلحاق (الهمزة) بهل (نظرٌ) ولا أحفظه من كلام العرب. وظاهر كلام شيخه الرّضي الشاطِبيّ: الإلحاق، لأنه قال: لا تدخل مِنْ مع كل أداة استفهام كأيْنَ، ومَتى، بل مع هَلْ، وما يقوم مقامها في استدعاء الجواب بالنّفي. ثم الجمهور أوّلوا ما استدلّ به الأوّلون بأن التقدير: بَعْضَ ذُنُوبِكُمْ، ولقد جاءك نَبأ مِنْ نبأ، فحذف الموصوف أو هو، أي جاء من الخبر كائناً مِنْ نبأ، أو القرآن وما بعده حال. وقد كان هو: أي كائِنٌ من جنس المطر، أو قصد به الحكاية كأنه سئل: هل كان من مطر، فأجيب على نمطه، وأنه من أشَدّ الناس، أي الشأن. وقس عليه.

(تنبيه) شرط ابن هشام في المغني[1]: أن تكون المزيدة فيه أيضاً فاعِلاً أو مفعولاً به، أو مبتدأ، كما مثلت، قال: وأهمل أكثرهم هذا الشرط، فيلزمهم زيادتها في الخبر، والتمييز والحال المنفيّات، وهم لا يجيزون ذلك. انتهى. وقد سبقه إلى معناه الرّضِيّ الشّاطِبيّ، نقلاً عن ابن أبي الربيع وغيره. (وتفيد) إذا زيدت في الحالة المذكورة (توكيداً).

وقال عليّ بن سليمان (الأخفش الصغير: ابتداء) للغاية قال: كأنه ابتدأ النفي من هذا النوع، ثم عرض أن يقتصر به عليه.

(وتنفرد) منْ (بجرّ بَلْه) كحديث البخاري: «عن أبي هريرة يقول الله: أَعْدَدْتُ لعبادي الصّالحين ما لا عينٌ رأتْ ولا أُذُنٌ سَمِعتْ، ولا خطر على قَلْبِ بَشَرٍ ذُخْراً مِنْ بَلْهِ ما اطّلعتم عليه»[2] والمعروف نصبه أو فتحه كما تقدم على أن في بعض طرق الحديث «من بَلْهَ» بفتح الهاء مبنيّة.

(وجرّ عند) نحو: ﴿رَحْمَةً مِّنْ عِندِنَا﴾ [الكهف: ٦٥]. قال الحريريّ وغيره: وقول العامّة: ذهبت إلى عنده، وقول بعض المريدين:

١١٣٣ - كُــلّ عنـــدٍ لـــك عنـــدي لا يســـاوي نِصْـــفَ عنـــدي[3]

لَحْنٌ[4].

---

(١) مغني اللبيب (٢/ ١٧).

(٢) رواه ابن ماجة في الزهد باب ٣٩، وروايته «منْ بلهَ» بالنصب.

(٣) البيت من مجزوء الرمل، وهو لبعض المولّدين في مغني اللبيب (١/ ١٥٦).

(٤) وقيل ليس لحناً؛ لأن كلّ كلمة ذكرت مراداً بها لفظها يسوغ أن تتصرف تصرّف الأسماء وأن تعرب ويُحكى أصلُها.

(و) يَجُرّ (مَعَ) قرىء: ﴿هَٰذَا ذِكْرُ مِنْ مَعِيَ﴾[1] [الأنبياء: ٢٤] وحكى سيبويه: ذهبت مِنْ مَعِه.

(و) يجر (لدن) نحو: ﴿وَحَنَانًا مِّن لَّدُنَّا﴾ [مريم: ١٣]. (و) يجرّ (قَبْل وبَعْد) نحو: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلٍ وَمِنۢ بَعْدٍ﴾[2] [الرّوم: ٤]. (و) يجرّ (عن، وعلى) كقوله:

١١٣٤ ـ مِـنْ عـن يمينـي مـرّةً وأمـامـي[3]

وقوله:

١١٣٥ ـ مِـنْ عليـه بَعـدمـا تَـمَّ ظِمْـؤُهـا[4]

وهما (اسمان حينئذ) بمعنى: جانبٍ، وفَوْق (مبنيّان على الأصَحّ) وبه جزم ابن الحاجب. قال: لحصول مقتضى البناء، وهو مشابهة الحرْف في لفظه، وأصل معناه. ونقل أبو حيّان عن بعض أشياخه: أنّهما مُعربان، ولا ينافي ما رجّحته هنا ما سبق ترجيحُه من إعرابها على القول باسميتها لِعدم العلّة هناك إذْ لا حرف حينئذ بمعناها تُشَبّه به، ولذا حكى بعضهم الاتّفاق على إعرابها حينئذ مع حكاية الخلاف هنا.

(وقال الكوفيّة: حرفان) بقيا على (حرْفيّتهما). (قالوا) أيضاً: (وتدخل) مِنْ (على كل) حرف (جارٍّ إلاّ مِنْ، واللاّم، والباء، وفي. وسُمِع جَرّ عن بعلى) في بيت واحد، وهو قوله:

---

(١) هذه قراءة يحيى بن يعمر وطلحة، قال أبو حيان. «ومعنى معي هنا عندي؛ والمعنى: هذا ذكر من عندي ومن قبلي» (تفسير البحر المحيط: ٦/ ٢٨٤).

(٢) بكسر «قبلٍ» و «بعدٍ» والتنوين فيهما، وهي قراءة أبي السمّال والجحدري وعون العقيلي. قاله أبو حيان في البحر المحيط (١٥٨/٧).

(٣) تقدم بالرقم (٦١١)

(٤) جزء من بيت من الطويل، وتمامه.

غـدت مـن عليـه بعدمـا تمّ ظمؤهـا ... تصـلُّ وعـن قيـضٍ ببيـداء مجهـلِ

ويروى «خمسها» مكان «ظمؤها»، و «بزيزاء» مكان «ببيداء». وهو لمزاحم العقيلي في أدب الكاتب (ص ٥٠٤) والأزهية (ص ١٩٤) وخزانة الأدب (١٠/ ١٤٧، ١٥٠) والدرر (١٨٧/٤) وشرح التصريح (١٩/٢) وشرح شواهد الإيضاح (ص ٢٣٠) وشرح شواهد المغني (١/ ٤٢٥) وشرح المفصل (٣٨/٨) ولسان العرب (١١/ ٣٨٣ ـ صلل، ١٥/ ٨٨ ـ علا) والمقاصد النحوية (٣/ ٣٠١) ونوادر أبي زيد (ص ١٦٣). وبلا نسبة في أسرار العربية (ص ١٠٣) والأشباه والنظائر (١٢/٣) وأوضح المسالك (٥٨/٣) وجمهرة اللغة (ص ١٣١٤) والجنى الداني (ص ٤٧٠) وجواهر الأدب (ص ٣٧٥) وخزانة الأدب (٥٣٥/٦) ورصف المباني (ص ٣٧١) وشرح الأشموني (٢٩٦/٢) وشرح ابن عقيل (ص ٣٦٧) والكتاب (٤/ ٢٣١) ومجالس ثعلب (ص ٣٠٤) ومغني اللبيب (١٤٦/١، ٥٣٢/٢) والمقتضب (٥٣/٣) والمقرب (١٩٦/١).

١١٣٦ ـ علـى عـن يمينـي مـرَّت الطّيـرُ سُنّحـاً[١]

والأَصَحّ أنّها: أي مِن (في قبل وبعد) إبتدائيّة، وهو قول الجمهور. واستشكل بأنّها لا تَرِدُ عندهم للزمان، وأجيب بأنّهما غير متأصّلين في الظرفيّة، وإنما هما في الأصْل صفتان للزّمان، إذ أصل جِئْتُ قبلك: جئت زماناً قَبْلَ زَمن مَجِيئِك، فجعل ذلك فيهما. وقال ابن مالك وجماعة: هي فيهما زائدة بناءً على ما اختاره من زيادتها في الإيجاب.

(و) الأصحّ أنّها (في فعل) التفضيل (ابتدائية) وهو قول سيبويه ففي نحو: زيدٌ أفضلُ من عمروٍ؛ لابتداء الارتفاع، وشرٌّ منه لابتداء الانحطاط، إذْ لا يقع بَعْدها «إلى».

وقال ابن مالك وابن ولاّد: للمجاوزة، وكأنه قيل: جاوز زيدٌ عَمْراً في الفضل أو الشّر، أي ابتداء التّفضيل منه، قال ابن هشام: ولو صَحّ ذلك لوقع موضعها «عن».

(قال الزّمخشري) في الكشّاف (والطّيبي)[٢] في حاشيته: (وتَرِدُ) مِنْ (اسْماً مفعولاً) كقوله تعالى: ﴿فَأَخْرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزْقًا لَّكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢]. أعرب من مفعولاً لأخرج، ورزقاً مفعولاً لأجلِهِ. قال: وكذا حيث كانت للتّبعيض فهي في موضع المفعول به. قال الطّيبي: وإذا قدّرت «مِنْ» مفعولاً كانت اسماً كـ «عَنْ» في قوله: مِنْ عَنْ يَمِينه.

(تنبيه): تَرِدُ «إلى» أيضاً اسماً بمعنى النّعمة، وجمعه: الآلاء و «في» اسْماً بمعنى «الفم» مجروراً، و «كي» اسماً مختصراً من «كيف» كما قيل في سوف: سَوْ، ومتى اسماً بمعنى: وسط كما تقدم.

(ومرَّتْ أَحْرُفٌ في) مَبْحث (الاستثناء) وهي: بَيْدَ، وحاشا، وخلا، وعدا، وبله. (و) في (الظروف) وهي: مذ ومنذ، ومع، على خُلْف وتفصيل، فأغْنَى عن إعادتها هنا.

[مسألة]

(مسألة: لا يحذف الجارُ، ويَبْقى عملُهُ اختياراً)، وإن وقع فضرورة كقوله:

---

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

وكيف سنوحٌ واليمينُ قطيعُ

وهو بلا نسبة في الجنى الداني (ص ٢٤٣) وخزانة الأدب (١٠/ ١٥٩) والدرر (٤/ ١٩١) وشرح شواهد المغني (١/ ٤٤٠) ومغني اللبيب (١/ ١٥٠) والمقاصد النحوية (٣/ ٣٠٦).

(٢) هو الحسين (أو الحسن) بن محمد بن عبد الله الطيبي عالم مشارك في أنواع من العلوم. توفي سنة ٧٤٣ هـ. من مصنفاته. الكاشف عن حقائق السنن النبوية، التبيان في المعاني والبيان، مقدمة في علم الحساب، أسماء الرجال، وفتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب في التفسير. انظر ترجمته في الدرر الكامنة (٢/ ٦٨) وشذرات الذهب (٦/ ١٣٧) وبغية الوعاة (ص ٢٢٨) ومفتاح السعادة (١/ ٤٣٤).

١١٣٧ ـ إذا قيل: أيُّ النّاسِ شَرّ قبيلة أشَارَتْ كُلَيْبٍ بالأكُفِّ الأصابعُ[١]

وقوله:

١١٣٨ ـ وكريمةٍ مِنْ آلِ قَيْسٍ ألَفْتُهُ حتى تَبذَّخ فارْتقى الأعلامِ[٢]

أيْ: إلى كُليب، وفي الأعلام، أو نادرٌ لا يقاس عليه كحديث البخاريّ: «صلاةُ الرّجل في جماعةٍ تُضَعَّفُ على صلاته في بيته وسُوقه خمسٍ وعشرين ضِعْفاً»[٣] أيْ بِخَمْسٍ (إلاّ مع كم) كما تقدّم في مبْحث التّمييز.

(أو رُبَّ بعد) الفاء و (الواو العاطفةِ كثيراً) جدّاً حتّى قال أبو حيّان: لا يحتاج إلى مثال فإنّ دواوين العرب ملأى منه. والتّأويل قليل:

كقوله:

١١٣٩ ـ فمثلِكِ حبلى قد طرقْتُ ومرضع[٤]

١١٤٠ ـ بَلْ بَلَدٍ مِلْءُ الفِجاج قَتَمُهْ[٥]

---

(١) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه (١/ ٤٢٠) وتحليص الشواهد (ص ٥٠٤) وخزانة الأدب (٩/ ١١٣، ١١٥) والدرر (٤/ ١٩١) وشرح التصريح (١/ ٣١٢) وشرح شواهد المغني (١/ ١٢) والمقاصد النحوية (٢/ ٥٤٢) وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢/ ١٧٨) وخزانة الأدب (١٠/ ٤١) والدرر (٥/ ١٨٥) وشرح الأشموني (١/ ١٩٦) وشرح ابن عقيل (ص ٣٧٤) ومغني اللبيب (١/ ٦١، ٢/ ٦٤٣).

(٢) البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في الدرر (٤/ ١٩٢) وشرح الأشموني (٢/ ٣٠٠) وشرح ابن عقيل (ص ٣٧٥) ولسان العرب (٩/ ٩ ـ ألف) والمقاصد النحوية (٣/ ٣٤١)

و «ألفته» قال في اللسان (٩/ ٩): «ألَفَهُ يألِفُهُ، بالكسر، أي أعطاه ألفاً»، وأورد البيت

(٣) رواه البخاري في الأذان باب ٣٠ (حديث رقم ٦٤٧) عن أبي هريرة ولفظه. «خمساً وعشرين ضعفاً»، ولا شاهد في هذه الرواية.

(٤) صدر بيت من الطويل من معلقة امرىء القيس، وعجزه.

فألهيتها عن ذي تمائم مُغْيَلِ

ويروى «محولِ» مكان «مغيل» وهو في ديوانه (ص ١٢) والأزهية (ص ٢٤٤) والجنى الداني (ص ٧٥) وجواهر الأدب (ص ٦٣) وخزانة الأدب (١/ ٣٣٤) والدرر (٤/ ١٩٣) وشرح أبيات سيبويه (١/ ٤٥٠) وشرح شذور الذهب (ص ٤١٦) وشرح شواهد المغني (١/ ٤٠٢، ٤٦٣) والكتاب (٢/ ١٦٣) ولسان العرب (٨/ ١٢٦، ١٢٧ ـ رضع، ١١/ ٥١١ ـ غيل) والمقاصد النحوية (٣/ ٣٣٦). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٣/ ٧٣) ورصف المباني (ص ٣٨٧) وشرح الأشموني (٢/ ٢٩٩) وشرح ابن عقيل (ص ٣٧٢) ومغني اللبيب (١/ ١٣٦، ١٦١).

(٥) الرجز لرؤبة؛ وبعده:

لا يُشترى كتّانُه وجَهْرَمُهْ

=

(وقيل: **الجرّ بالثّلاثة**) أي: الواو، والفاء، وبَلْ. أمّا الأول: فقاله المبرّد والكوفيّة، قالوا: ولا ننكر أن يكون للحرف الواحد معانٍ ويَدُلّ لذلك مجيئها في أوّل القصائد كقول رؤبة:

١١٤١ ـ وقـاتِـم الأعْمَـاق خَـاوِي المُخْتَـرَقْـنْ[١]

فليست عاطفةً. ورُدّ بأنها لو كانت بمنزلة «رُبَّ»، وليست عاطفة لدخل عليها واوُ العطف، كما يدخل على رُبّ، ولا يقال: كرهوا اتّفاق اللفظين، لأنهم أدخلوها على واو القسم. وأمّا الابتداء بها في القصائد لإمكان عَطْفِه على ما في خاطره مما يناسب ما عطف عليه بدليل قول زهير أوّل قصيدة:

١١٤٢ ـ دع ذا، وعـدّ الْقَـوْل فـي هَـرِمٍ[٢]

فأشار بـ «ذا» إلى ما في نفسه، وأمّا حكاية الخلاف في التأويل فقد وقع في المغني لابن هشام نَقْلاً عن المبرّد في «الفاء»، وعن بَعْضِهم في «بل». وفي الارتشاف نقلاً عن بعضهم فيهمَا، لكن ابن مالك وابن عصفور وغيرهما قالوا: لا خلاف في أن الجرّ فيهما بِرُبّ

= وهو في ديوانه (ص ١٥٠) والدرر (١/ ١١٤، ٤/ ١٩٤) وشرح شواهد الإيضاح (ص ٣٧٦، ٤٣١، ٤٤٠) وشرح شواهد المغني (١/ ٣٤٧) ولسان العرب (١١/ ٦٥٤ ـ ندل، ١٢/ ١١١ ـ جهرم) والمقاصد النحوية (٣/ ٣٣٥) وبلا نسبة في الإنصاف (ص ٢٢٥) وجواهر الأدب (ص ٥٢٩) ورصف المباني (ص ١٥٦) وشرح الأشموني (٢/ ٢٩٩) وشرح شذور الذهب (ص ٤١٧) وشرح ابن عقيل (ص ٣٧٣) وشرح عمدة الحافظ (ص ٢٧٣) وشرح المفصل (٨/ ١٠٥) ومغني اللبيب (١/ ١١٢).

(١) الرجز لرؤبة في ديوانه (ص ١٠٤) والأشباه والنظائر (٢/ ٣٥) والأغاني (١٠/ ١٥٨) وجمهرة اللغة (ص ٤٠٨، ٦١٤، ٩٤١) وخزانة الأدب (١٠/ ٢٥) والخصائص (٢/ ٢٢٨) والدرر (٤/ ١٩٥) وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٣٥٣) وشرح شواهد الإيضاح (ص ٢٢٣) وشرح شواهد المغني (٢/ ٧٦٤، ٧٨٢) ولسان العرب (١٠/ ٨٠ ـ خفق، ٢٧١ ـ عمق، ١٥/ ١٣٣ ـ غلا) ومغني اللبيب (١/ ٣٤٢) والمقاصد النحوية (١/ ٣٨) والمنصف (٢/ ٣، ٣٠٨). وبلا نسبة في الخصائص (٢/ ٢٦٠، ٣٢٠) ورصف المباني (ص ٣٥٥) وسرّ صناعة الإعراب (٢/ ٤٩٣، ٥٠٢، ٦٣٩) وشرح الأشموني (١/ ١٢) وشرح ابن عقيل (ص ٣٧٢) وشرح المفصل (٢/ ١١٨) والعقد الفريد (٥/ ٥٠٦) والكتاب (٤/ ١١٠) ولسان العرب (١/ ٧٨٤ ـ هرحس، ٣/ ٣٧٣ ـ قيد، ١٢/ ٤٦١ ـ قتم، ١٣/ ٥٥٩ ـ وجه)

ويروى. «المخترقْ» ولا شاهد على هذه الرواية.

(٢) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

خير البُداة وسيّد الحضرِ

وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه (ص ٨٨) والأغاني (٦/ ٨٦) وخزانة الأدب (٤/ ١٩٦، ٣٢١، ٩/ ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦) والدرر (٤/ ١٩٦) وشرح شواهد المغني (٢/ ٧٥٠) والمقاصد النحوية (٣/ ٣٢١).

محذوفة، لا بهما، وأقرّه أبو حيّان في شرح التسهيل، وادّعى الرّضِي أن الجرَّ بربّ محذوفة بعد الثّلاثة خاصٌّ بالشِّعْر.

(قيل): وتجرّ رُبّ محذوفة بعد **(ثم)** أيضاً نقله أبو حيّان عن صاحب «الكافي»، قال: وسبب ذلك: أن هذه الأحرف من حروف العطف جامعةٌ في المعنى واللفظ وما عداها إنما يجمع في اللفظ **(و)** الجرّ بها محذوفة **(دُونها)** أي: دون الحروف المذكورة **(أقلّ)** كقوله.

١١٤٣ ـ رسمِ دارٍ وقَفْتُ في طَلَلِهْ كِدْتُ أقْضِي الحياةَ من جَلَلِهْ[١]

(قال ابن مالك: أو غيرها) أي غير رُبَّ قد تجرّ محذوفاً. **(في جواب ما يضمر مثله)** كزيدٍ في جواب مَنْ قال: بِمَنْ مَرَرْت؟. وبل زيدٍ، لِمَنْ قال: ما مَرَرْتُ بأحدٍ، ومنه حديث: «أقرَبهُما منك باباً» لمن قال: «فإلى أيهما أُهدي؟»[٢]. **(أو في معطوفٍ عليه)** أي على ما تضمنه بحرف **(متّصل)** نحو: في الدار زيد، والقَصْرِ عمرو، أي: وفي القصر ومنه: ﴿وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِن دَآبَّةٍ ءَايَٰتٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ [الجاثية: ٤، ٥] الآية. **(أو منفصلاً بلا)** كقوله:

١١٤٤ ـ مَا لِمُحِبٍّ جَلَدٌ أنْ يَهْجُرَا ولا حَبيبٍ رَأفَةٌ فَيَجْبُرَا[٣]

(أوْ لوْ) كقوله:

١١٤٥ ـ متى عُذْتُمُ بنا ولو فئةٍ مِنّا[٤]

وإنْ كان المعتاد في مثل هذا النصب كقولهم: آتني بدابّة ولو حِماراً.

(أو) في **(مقرون بعده)** أي بَعْدَ ما تضمنته **(بالهمزة)** نحو: أزيد بن عمرو؟ في جواب: مررت بزيد.

(أو هلاّ) نحو: هلاّ دينارٍ؟ في جواب: جئت بدرهمٍ، حكاهما الأخفش.

أو إذا، والفاء **(الجزائيّين)** نحو: مررت برجل صالح إلاّ صالحٍ فطالحٍ، حكاه يونس أي إلاّ أمرّ بصالح فقد مررت بطالح. وفي الصّحيح: «من كان عندهُ طعَامُ اثنين فليذهب

---

(١) تقدم برقم (٩٨٧).

(٢) رواه بهذا اللفظ بحذف «إلى»، من حديث عائشة: الإمام أحمد في المسند (٦/ ١٧٥). ورواه بلفظ «إلى أقربهما منك باباً»، البخاري في الشفعة باب ٣، والهبة باب ١٦، والأدب باب ٣٢ (الأحاديث ٢٢٥٩ و٢٥٩٥ و٦٠٢٠). ولا شاهد في رواية البخاري

(٣) الرجز بلا نسبة في الدرر (٤/ ١٩٩) وشرح الأشموني (٢/ ٣٠١) والمقاصد النحوية (٣/ ٣٥٣).

(٤) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

كُفيتم ولم تخشوا هواناً ولا وَهْنَا

وهو بلا نسبة في الدرر (٤/ ٢٠٠) وشرح الأشموني (٢/ ٣٠١).

بثالث، وإن أربعةٍ فخامس، أو سادس»[١]: قال في التّسهيل: ويقاس على جميعها خلافاً للفرّاء في الصّورة الأولى لقول العرَب: خيرٍ بالجر، لمن قال: كيف أصبحت؟ بحذف الياء، وبقاء عملها، لأن معنى كيف: بأيّ حال، فجعلوا معنى الحرف دليلاً، فلو لفظ به لكانت الدّلالة أقوى، وجواز الجرّ أولى.

قال أبو حيّان: وينبغي أن يتثبّت في جواز هذه الصور، لأنّ أصحابنا نصّوا على أنه لا يجوز حذف الجار، وإبقاء عمله إلاّ إذا عوّض منه، وذلك في باب كم والقسم، وجعلوا قول العرب «خير» من الشاذّ الذي لا يُقاسُ عليه، وقد صرّح صاحب البسيط بوجوب إعادة الجارّ بعد الهمزة، فيقال: أبزيدٍ؟ في جواب: مررت بزيد. انتهى.

(وقال سيبويه: أو الباء[٢]).

(تنبيه) قالت العرب: «لاهِ أبوك»: يريدون: للَّهِ أبوك. قال سيبويه: حذف لام الجر وأل، وهو شاذّ لا يقاس عليه ثم قالوا: لَهْيَ أبوك، قَلَبُوا، وأبْدَلوا من الألف ياءً، وهو مبنيٌّ لتضمّنه معنى لام الجرّ المحذوفة كما بُني أمْسِ، لتضمّنه معنى لام التعريف على الفتح لخِفّته على الياء[٣]. وقال ابنُ ولاّد: بل أصله: إله أبوك حذفت الهمزة، ثم قالوا: لهي بالقلب تشبيهاً للألف الزائدة بالأصليّة، وقال المبرّد: المحذوفة لام التعريف، ولام الأصل، والباقية لام الجرّ. قال: لأنّ حرف الجرّ لمعنى وعلّة وحذفه وإبقاء عمله شاذّ. فالحكم بحذف غيره أوْلى. أمّا لامُ التّعريف فواضحٌ إذ لا معنى لها هنا لصيرورة الكلمةِ عَلماً، فلم يفتقر إليها، وأمّا لام الأصل فقد عُهِدَ حذْفُ بعض الأصول تخفيفاً كـ «يد»، و «دم».

[فصل الجار من مجروره وتأخيره عنه]

(وفصله) أي الجار **(مِنْ مجروره، وتأخيره عنه)** كلاهما **(ضرورةٌ)**. أمّا الأول فيكون بظرف كقوله:

١١٤٦ - إنَّ عَمْـراً لا خَيْـر فـي الْيَـوْمَ عَمْـرٍو[٤]

---

(١) جزء من حديث طويل عن عبد الرحمن بن أبي بكر، رواه البخاري في كتاب مواقيت الصلاة، باب السمر مع الأهل والصيف (حديث رقم ٦٠٢)، ورواه أيضاً بالأرقام (٣٥٨١ و٦١٤٠ و٦١٤١).

(٢) أي الباء من المواضع التي يجوز حذف الجارّ فيها وإبقاء عملها.

(٣) لفظ سيبويه في الكتاب (٣/٤٩٨): «قال بعضهم: لَهْيَ أبوك، فقلب العين وجعل اللام ساكنة، إذ صارت مكان العين كما كانت العين ساكنة، وتركوا آخر الاسم مفتوحاً كما تركوا آخر أيْنَ مفتوحاً. وإنما فعلوا ذلك به حيث غيّروه لكثرته في كلامهم فغيروا إعرابه كما غيروه».

(٤) صدر بيت من الخفيف، وعجزه:

إنّ عمراً مكثّرُ الأحزانِ

وبجار ومجرور كقوله:

١١٤٧ ـ رُبَّ في الناس مُوسِرٍ كعديمٍ وعديمٍ يخال ذا أيْسَارِ[(١)]

ومفعول كقوله:

١١٤٨ ـ وأقطع بالخرْقَ الهَبُوعِ المُراجم[(٢)]

أي: وأقطع الخرق بالهبوع. وسمع في النّثر بقَسَمٍ، حكى الكسائي: اشتريته بوالله دِرْهِمٍ.

وقاسه تلميذه عليّ بن المبارك الأحمر[(٣)] في رُبّ نحو: رُبّ واللّهِ رجلٍ عالم لقيته. قال أبو حيّان: ولا يبعد ذلك إلاّ أنّ الاحتياط ألاّ يُقْدم عليه إلاّ بسماع.

وأمّا الثاني: . . .[(٤)]

(وقيل: **يجوز فَصْلُ رُبّ بقَسَمٍ**) قاله عليّ بن المبارك الأحمر، نحو: رُبّ واللّهِ رجلٍ صالحٍ صَحِبْتُه. والأصَحُّ: المنع.

[اتصال ما بحرف الجرّ]

(**مسألة**): في اتصال «ما» بحرف الجرّ (**تزاد «ما» بعد «عَنْ» فلا تُكَف**) أصْلاً كقوله تعالى: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَـٰدِمِينَ﴾ [المؤمنون: ٤٠] وقول الشاعر:

١١٤٩ ـ وأعْلَمُ أنّني عمّا قريبٍ[(٥)]

= وهو بلا نسبة في شرح الأشموني (٢/ ٣٠٢) والدرر (٤/ ٢٠١).

(١) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في الدرر (٤/ ٢٠١)

(٢) عجز بيت من الطويل، وصدره:

وإني لأطوي الكشح من دون ما انطوى

وهو بلا نسبة في الدرر (٤/ ٢٠٢) ولسان العرب (٨/ ٣٦٦ ـ هبع). وهبع بعنقه هَبْعاً وهبوعاً فهو هابعٌ وهَبُوعٌ: استعجل واستعان بعنقه (اللسان: ٨/ ٣٦٦).

(٣) علي بن المبارك الأحمر، وفي بغية الوعاة: علي بن الحسن. أديب نحوي صرفي، صحب الكسائي، وتوفي سنة ١٩٤ هـ. من تصانيفه التصريف، وكتاب تفنن البلغاء. انظر ترجمته في معجم الأدباء (١٣/ ٥) وبغية الوعاة (ص ٣٣٤).

(٤) موضع النقط بياض في الأصل.

(٥) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

سأنشبُ في شَبَا ظُفُرٍ ونابِ

وهو لامرىء القيس في ديوانه (ص ١٠٠) والدرر (٤/ ٢٠٢).

(و) بعد (**الباء ومِنْ فيكفّان بقلّة ويليهما حينئذ الفعل**) كقوله:

١١٥٠ ـ فَلَئِنْ صِرْتَ لا تَحِيرُ جَواباً لَبِمَا قد تَرَى، وأنت خَطِيبُ(١)

وقوله:

١١٥١ ـ وإنّا لَمِمّا نَضْرِب الكَبْشَ ضَرْبَةً(٢)

والأكثر عدم الكف. قال تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٥٩]. ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ﴾ [النساء: ١٥٥]. ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٰٔتِهِمْ أُغْرِقُوا۟﴾ [نوح: ٢٥] ومسألة كف مِنْ بقلة ذكرها ابن هشام في المغني، ولم يذكر ذلك ابن مالك في التّسهيل، ولا أبو حيّان؛ بل سَوَّيا بينها وبين «عن»، نَعَمْ في «سَبْك المنظوم»(٣) لابن مالك: وتقترن ما بالباء والكاف فتكفُّهُنّ.

(**وتفيدان**) مع (**ما تقليلاً**) كرُبّما ذكره ابن مالك في التّسهيل في الباء، وقال: فمعنى «لبما قد ترى وأنت خطيب»(٤) رُبّما أرى. والسّيرافِيّ وغيره في مِنْ، وجَزم به في «سَبْك المنظوم» (**وأنكره أبو حيّان**) أي إفادتهما التقليل حينئذ، وقال ما ورد من ذلك مؤول.

(و) تزاد «ما» بعد (**رُبّ، فالغالب الكفّ وإيلاؤها**) حينئذٍ (**الماضي**)، لأن التّكثير، والتّقليل إنما يكون فيما عرف حدّه، والمستقبل مجهول قال:

١١٥٢ ـ رُبّما أوْفَيتُ في عَلَمٍ تَرْفَعَنْ ثَوْبِي شَمَالاتُ(٥)

---

(١) البيت من الخفيف، وهو لصالح بن عبد القدوس في خزانة الأدب (١٠/ ٢٢١، ٢٢٢) ولمطيع بن إياس في أمالي القالي (١/ ٢٧١) وشرح شواهد المغني (ص ٧٢٠). وبلا نسبة في مغني اللبيب (ص ٣١٠) والمقاصد النحوية (٣/ ٣٤٧)

(٢) تقدم بالرقم (١١٢٩)

(٣) «سبك المنظوم وفكّ المختوم» (كشف الظنون: ص ٩٧٨). وقال المقري في نفح الطيب (٢/ ٤٣٤ ـ طبعة دار الكتب العلمية) «ومن تصانيف ابن مالك: الموصل في نظم المفصل؛ وقد حلّ هذا النظم فسمّاه سبك المنظوم وفكّ المحتوم، ومن قال إن اسمه فكّ المنظوم وسبك المختوم فقد خالف النقل والعقل».

(٤) هو عجز الشاهد المتقدم برقم (١١٥٠).

(٥) البيت من المديد، وهو لجذيمة الأبرش في الأزهية (ص ٩٤، ٢٦٥) والأغاني (١٥/ ٢٥٧) وخزانة الأدب (١١/ ٤٠٤) والدرر (٤/ ٢٠٤) وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٢٨١) وشرح التصريح (٢/ ٢٢) وشرح شواهد الإيضاح (ص ٢١٩) وشرح شواهد المغني (ص ٣٩٣) والكتاب (٣/ ٥١٨) ولسان العرب (٣/ ٣٢ ـ شيخ، ١١/ ٣٦٦ ـ شمل) والمقاصد النحوية (٣/ ٣٤٤، ٤/ ٣٢٨) ونوادر أبي ريد (ص ٢١٠) وبلا نسة في جواهر الأدب (ص ٢٩٣، ٣٦٦، ٣٦٨) وأوضح المسالك (٣/ ٧٠) والدرر (٥/ ١٦٢) ورصف المباني (ص ٣٣٥) وشرح الأشموني (٢/ ٢٩٩) وشرح التصريح (٢/ ٢٠٦) وشرح المفصل (٩/ ٤٠) وكتاب اللامات (ص ١١١) ومغني اللبيب (ص ١٣٥، ١٣٧، ٣٠٩) والمقتضب (٣/ ١٥) والمقرب (٢/ ٧٤). =

وقد يليها المضارع نحو: ﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ﴾ [الحجر: ٢].

وقد يليها الجملة الاسميّة نحو:

١١٥٣ ـ رُبّما الجامل المؤبّل فيهم[١].

وقد لا يكفّ نحو:

١١٥٤ ـ رُبّما ضَرْبةٍ بسَيفٍ صقيلٍ[٢]

(وقيل يتعيّن) بعدها (الفعليّة) إذا كفَّتْ، قاله الفارسِيّ، وأوّل البيت على أن «ما» نكرةٌ موصوفةٌ بجُمْلة حُذِف مبتدؤها، أي: رُبَّ شَيْءٍ هو الجامل.

(وقد لا يحذف الفِعْلُ بعدها) كقوله:

١١٥٥ ـ فذلك إنْ يَلْقَ المنيّة يَلْقَها حميداً، وإن يستغن يوماً فربّما[٣]

(و) قد (تلحق التاء) بها (ولا تكُفّ) كقوله:

١١٥٦ ـ ماوِيّ يا رُبّتَما غارةٍ[٤]

= وفي البيت شاهد آخر، وهو قوله «تَرْفَعَنْ» حيث أكّد الفعل بالنون الخفيفة بعد «ما» المسبوقة بـ «ربّ» وهذا نادر

(١) تقدم بالرقم (١٠٧٥).

(٢) صدر بيت من الخفيف، وعجزه:

بين بُصْرَى وطعنةٍ نجلاءِ

وهو لعدي بن الرعلاء في الأزهية (ص ٨٢، ٩٤) والاشتقاق (ص ٤٨٦) والأصمعيات (ص ١٥٢) والحماسة الشجرية (١/ ١٩٤) وخزانة الأدب (٩/ ٥٨٢، ٥٨٥) والدرر (٤/ ٢٠٥) وشرح التصريح (٢/ ٢١) وشرح شواهد المغني (ص ٧٢٥) ومعجم الشعراء (ص ٢٥٢) والمقاصد النحوية (٣/ ٣٤٢) وبلا نسبة في جمهرة اللغة (ص ٤٩٢) وحواهر الأدب (ص ٣٦٩) وأوضح المسالك (٣/ ٦٥) والجنى الداني (ص ٤٥٦) ورصف المباني (ص ١٩٤، ٣١٦) وشرح الأشموني (٢/ ٢٩٩) ومغني اللبيب (ص ١٣٧).

(٣) البيت من الطويل، وهو لعروة بن الورد في ديوانه (ص ١٥) والأصمعيات (ص ٤٦) وشرح التصريح (٢/ ٩٠) وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ٤٢٤) وشرح عمدة الحافظ (ص ٧٥٥) والمقاصد النحوية (٣/ ٦٥٠). وله أو لحاتم الطائي في الأغاني (٦/ ٣٠٣) وخزانة الأدب (١٠/ ٩، ١٠، ١٣) ولحاتم الطائي في الدرر (٤/ ٢٠٧) وليس في ديوانه. وبلا نسبة في الأغاني (٦/ ٢٩٦) وأوضح المسالك (٣/ ٢٦٠) وشرح الأشموني (٢/ ٣٦٤) وشرح ابن عقيل (ص ٤٤٨).

(٤) صدر بيت من السريع، وعجزه:

شعواء كاللّذعة بالميسمِ

وهو لضمرة بن ضمرة في الأزهية (ص ٢٦٢) وخزانة الأدب (٩/ ٣٨٤) والدرر (٤/ ٢٠٨) ولسان العرب (١٣/ ٥٥٤ ـ هيه، ١٤/ ٤٣٥ ـ شعا، ١٥/ ٣٠٠ ـ موا، ٤٧٣ ـ ما) والمقاصد النحوية (٣/ ٣٣٠) =

(و) تزاد «ما» بعد (الكاف، فتكفّ) غالباً، ويليها حينئذ (الجُمَل) الاسميّة والفعليّة، كما صرح به في الارتشاف نَقْلاً عن «النّهاية» كقوله:

١١٥٧ ـ أخ ماجِدٌ لم يُخْزِني يَوْمَ مَشْهدٍ　　كما سيفُ عَمْرٍو لم تَخُنْهُ مضارِبُهْ(١)

وقوله:

١١٥٨ ـ ألم تَرَ أن البَغْلَ يتبعُ إلْفَه　　كما عامِرٌ واللؤمُ مؤتلِفانِ(٢)

وقد لا يكف كقوله:

١١٥٩ ـ وننصر مولانا ونَعْلَمُ أنّهُ　　كما الناسِ مَجْرومٌ عليه وجارِمِ(٣)

وقوله:

١١٦٠ ـ لا تَشْتُمِ النّاسَ كما لا تُشْتَمُ(٤)

(وقال أبو حيّان: لا يكفّ أصلاً) وأوّل الأبيات الواردة في ذلك على أن «ما» مصدريّة منسبكة من الجملة بعدها بمصدر بناءً على جواز وَصْلها بالاسميّة ومحلّه حينئذ جَرّ.

= ونوادر أبي زيد (ص ٥٥). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٣/١٨٦) والإنصاف (١/١٠٥) وخزانة الأدب (٩/٥٣٩، ١١/١٩٦) وشرح ابن عقيل (ص ٣٧١) وشرح المفصل (٨/٣١) ولسان العرب (١/٤٠٩ ـ ربب).

(١) البيت من الطويل، وهو لنهشل بن حري في الدرر (٤/٢٠٩) وشرح التصريح (٢/٢٢) وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ٨٧٢) وشرح شواهد المغني (ص ٥٠٢، ٧٢٠) والمقاصد النحوية (٣/٣٣٤). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٣/٦٨) وجواهر الأدب (ص ١٣٢).
وقد كفّت «ما» حرف الجرّ، وهو الكاف، عن العمل، «وسيف» مبتدأ، وجملة «لم تخنه مضاربه» الخبر.

(٢) البيت من الطويل، وهو لرياد الأعجم في ديوانه (ص ١٠٣) وتذكرة النحاة (ص ٢١) وبلا نسبة في الدرر (٤/٢١٠).
وكان في الأصل. «الفعل ينبع» بدل «البغل يتبع»، والتصويب من المصادر المذكورة.

(٣) البيت من الطويل، وهو لعمرو بن براقة في أمالي القالي (٢/١٢٢) والدرر (٤/٢١٠) وسمط اللآلي (ص ٧٤٩) وشرح التصريح (٢/٢١) وشرح شواهد المغني (١/٢٠٢، ٥٠٠، ٢/٧٢٥، ٧٧٨) والمؤتلف والمختلف (ص ٦٧) والمقاصد النحوية (٣/٣٣٢). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٣/٩٧) والجنى الداني (ص ١٦٦، ٤٨٢) وجواهر الأدب (ص ١٣٣) وخزانة الأدب (١٠/٢٠٧) والدرر (٦/٨١) وشرح الأشموني (٢/٢٩٩) وشرح ابن عقيل (ص ٣٧١) ومغني اللبيب (١/١٦٥).

(٤) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه (ص ١٨٣) وجواهر الأدب (ص ١٣١) وخزانة الأدب (٨/٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٣، ١٠/٢١٣، ٢٢٤) والدرر (٤/٢١١) والكتاب (٣/١١٦) والمقاصد النحوية (٤/٤٠٩). وبلا نسبة في الجنى الداني (ص ٤٨٤) ورصف المباني (ص ٢١٤) واللمع في العربية (ص ٥٨، ٥٩، ١٥٤).

[حروف القسم]

(حروفُ القَسم الجارّة): أي هذا مبحثها، وأفردت بترجمة لاختصاص القَسَم بأحكام وفروع.

[بـاء القسم]

أَحَدُها: (الباء وهي الأصل) أي: أصل أَحْرُفِهِ، وإن كانت الواوُ أكثر استعمالاً منها؛ لأنّها للإلصاق، فهي تُلْصِقُ فِعْل القسم بالمُقْسَم به. (ومِنْ ثَمَّ) أيْ مِنْ هنا، وهو كون الباء الأصل **(اخْتُصّ بها الطّلب والاستعطاف)** فلا يقسم فيهما بغيرها نحو: بالله أخبرني، وبالله هل قام زيد. أي: أسألك بالله مُستحلفاً.

(وجاز إظهار الفِعْل) أي فعل القسم (معها) نحو: ﴿وَأَقْسَمُوا۟ بِٱللَّهِ جَهْدَ أَيْمَٰنِهِمْ﴾ [النّور: ٥٣]، كما يجوز إضماره نحو: ﴿فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ﴾ [ص: ٨٢]. بخلاف غيرها.

(و) جاز (حَذْفُها) لا غيرها من أحرفه (فينصب تاليها) بإضمار فِعْل القَسَم. قال ابن خروف، وابن عصفور أو فعل آخر كـ «الزم» ونحوه. (ويرفع) على الابتداء والخبر محذوف وروي بهما[1] قوله:

١١٦١ ـ فقلــت يميــنُ اللّــهِ أبْــرَحُ قَــاعِــداً [2]

ولا تجر (خلافاً لمن جوّز الجرّ) بالحرف المحذوف، وهم الكوفيّون وبعض البصريّين (أو مَنْع النّصب إلاّ في) حَرْفين (قضاء الله، وكعبة الله) وهو بعض أئمة الكوفيين، قال: لأن فعل القسم لا يعمل ظاهراً إلا بحرف، فكيف يكون مُضْمَراً أقوى منه مُظْهَراً. وأجيب باتّساعِهم في هذا الباب كثيراً.

---

(١) أي بنصب «يمين» على إضمار فعل، وبرفعه على الابتداء مع إضمار الخبر.

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

ولو قطعوا رأسي لديكِ وأوصالي

وهو لامرىء القيس في ديوانه (ص ٣٢) وخزانة الأدب (٩/ ٢٣٨، ٢٣٩، ١٠/ ٤٣، ٤٤، ٤٥) والخصائص (٢/ ٢٨٤) والدرر (٤/ ٢١٢) وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٢٢٠) وشرح التصريح (١/ ١٨٥) وشرح شواهد المغني (١/ ٣٤١) وشرح المفصل (٧/ ١١٠، ٨/ ٣٧، ٩/ ١٠٤) والكتاب (٣/ ٥٠٤) ولسان العرب (١٣/ ٤٦٣ ـ يمن) واللمع (ص ٢٥٩) والمقاصد النحوية (٢/ ١٣). وبلا نسبة في أوضح المسالك (١/ ٢٣٢) وخزانة الأدب (١٠/ ٩٣، ٩٤) وشرح الأشموني (١/ ١١٠) ومغني اللبيب (٢/ ٦٣٧) والمقتضب (٢/ ٣٦٢).

أما الحرفان المذكوران فجوّز نصبهما، وأنشد:

١١٦٢ ـ لا كَعْبةَ الله ما هَجَرْتُكُم   إلاّ وفي النفس مِنْكُمُ أرَبُ[(١)]

فإن كان المقسم به (الله وعُوِّض) عن حذف الباء (هاء) محذوفة الألف لالتقاء الساكنين، أو ثابتة لأن الثاني مشدد، فتنزل منزلة دابّة مع وصل ألفه وقطعها نحو: ها الله، هاألله، هألله، هالله[(٢)].(أو) عوّض همزة ممدودة مفتوحة نحو: آللَّه لأفْعَلنّ.

قال أبو حيّان: وأصحابنا يعبّرون عن هذه الهمزة بهمزة الاستفهام وليس استفهاماً حقيقةً.

وقال الرّضي: بل هو استفهام حقيقي، وقد يكون إنكاراً (أو لم) يعوّض ولكن (قطع ألفه) نحو اللَّهِ لأفعلنّ (جُرَّ) ويقلُّ الجرُّ فيه (بدونه) أي التّعويض. حكى سيبويه[(٣)]: «آللَّهِ لأفْعَلَنّ»، وحكى غيره: «كلاَّ اللَّهِ لأخْرُجَنَّ»، وأنشدوا:

١١٦٣ ـ ألا رُبَّ مَنْ تَغْتَشُّه لك ناصح[(٤)]

وإنما جاز ذلك في هذا اللّفظ فقط، لأن استعماله في القَسَم أكثرُ من غيره، ولهذا لحقه أنواع من التّغيير، قالوا: «وله لا أفعل»، (وهل هو) أي الجرّ حالَ التعويض (بالعوض) أي بالعوض من الهمزة أو «ها»، (أو) بالحرف (المحذوف) منه؟ فالأخفش وجماعةٌ من المحقّقين على الأوّل في شرح الكافية، وهو قويّ، لأنه شبيهٌ بتعويض الواو من الباء، والتّاء

---

(١) البيت من المنسرح، وهو بلا نسبة في الدرر (٤/ ٢١٣) ومجالس ثعلب (ص ٣٩١)

(٢) أي بقطع الهمزة ووصلها، وكلاهما مع إثبات ألف «ها» وحذفها.

(٣) انظر الكتاب (٣/ ٥٠٠)، قال. « .. ومثل ذلك قولهم. آللَّهِ لأفعلنّ، صارت الألف هنا بمنزلة: ها ثَمَّ. ألا ترى أنك لا تقول. أوَ الله، كما لا تقول· ها والله، فصارت الألف ههنا وها يعاقبان الواو ولا يثبتان جميعاً».

(٤) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

ومنتصح بادٍ عليك غوائلُهْ

وهو بلا نسبة في لسان العرب (٢/ ٦١٥ ـ نصح) وتهذيب اللغة (٤/ ٢٥١) وتاج العروس (٧/ ١٨٠ ـ نصح) ويروى العجز:

ومؤتمن بالغيب غير أمينِ

وهو بهذه الرواية لعبد الله بن همام السلولي في حماسة البحتري (ص ١٧٥). وبلا نسبة في الجنى الداني (ص ٤٥٢) والدرر (١/ ٣٠١، ٤/ ١٣٢، ٢١٣) والكتاب (٢/ ١٠٩) ولسان العرب (٦/ ٣٢٣ ـ غشش)

والرواية في هذا البيت «لك ناصح»، والبيت يصلح للاستشهاد على رواية «ألا ربّ من تغتشّه الله ناصح» وقد ورد هكذا في بعض النسخ.

من الواو، ولا خلاف في كون الجرّ بهما، فكذا ينبغي في ها، والهمزة. وصحّح في التسهيل وشرحه الثاني، وإنْ كان لا يُلْفَظ به، كما كان النّصبُ بعد الفاء والواو، وأو، وكي، واللام بأن المحذوفة، وإنْ كانت لازمة الحذف وعزاه في البسيط إلى الكوفيّين.

ومُقْتضى كلام شرح الكافية تضعيفُه، ولم يصرّح أبو حيّان بترجيح واحد من القولين. **(أو عوّض غيره)** أي غير لفظ «الله» شيئاً مما ذكر **(نصب حتماً)** نحو العزيز لأفْعَلَنّ به

[تـاء القسم]

(الثاني): أي ثاني حروف القسم **(التّاء، وتختصّ بالله)** نحو: ﴿تَٱللَّهِ تَفۡتَؤُاْ﴾ [يوسف: ٨٥]. فلا تجرّ غيره، لا ظاهراً ولا مُضْمراً لفرعيّتها. **(وشذّت في الرّحمن، ورَبِّ الكعبة، وربّي وحياتك)**، سمع تالرحمن، وتَرَبِّ الكعبة، وتربِّي، وتحيَاتِك.

(الثالث) أي: الثالث [من حروف القسم] **(اللاّم، ويكون لما فيه معنى التعجّب وغيره)** كقولهم: للَّهِ لا يُؤَخّر الأجَلُ، أي تَالله، وقوله:

١١٦٤ ـ لله يبقـــى علـــى الأيـــام ذو حيـــد[1]

[واو القسم]

(الرابع): أي الرابع [من حروف القسم] **(الواو، وتختصّ)** بالظّاهر، فلا تجرّ ضميراً بخلاف الباء، قال: «بك رَبِّ أُقْسِمُ لا بغيرك». **(ولا يظهر معها الفِعل)** أي فِعْل القسم، بل يُضْمَرُ وجُوباً نحو: ﴿وَٱلۡقُرۡءَانِ ٱلۡحَكِيمِ﴾ [يس: ٢]. ﴿وَٱللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشۡرِكِينَ﴾ [الأنعام: ٢٣]. **(خلافاً لابن كيسان)** من تجويزه إظهار الفعل مع الواو، فيقال: حَلَفْتُ واللَّهِ لأقُومن. قال أبو حيّان: ولم يحفظ ذلك، فإن جاء فمؤول على أنَّ: «حلفت» كلامٌ تامّ، ثم أتى بعده بالقسم، ولا يجعل: «والله» متعلقة بحَلَفْت.

(ولا) يظهر الفعل أيضاً **(مع التاء واللاّم)** بلا خلاف، بل يجب إضماره كما تقدم.

(وهل هي) أي الواو **(العاطفة، أو بدل من الباء أو التاء)** بدلٌ **(منها خلافٌ)**: فجزم الزّمخشريّ وابن مالك في شَرْحي الكافية والتّسهيل، ونقله أبو حيّان عن الجمهُور بأنها بدل من الباء لتقارب معناهما، لأن الواو جمع، والباء للإلصاق وهو جمعٌ في المعنى، ولأنّهما مِنْ حروف مقدم الفم وأن التاء بدل من الواو، كما أبدلت منها في نحو: اتصل، واتصف وتراث، وتجاه.

وقال السّهيليّ وغيره: بل الواو هي العاطفة كواو «رُبّ» عطفت على مقدّر، ويقوّيه

(١) تقدم بالرقم (١١١١).

أنها لا تدخل على مضمر وكذلك العاطفة، وأنّها لو كانت بدلاً من الباء لم يختلفا في الحركة كما لم تختلف حركة الهمزة المُبْدَلة من الواو في: إشاح، وَوشاح[1]، وأنّها لم توجد قطّ بدلاً منها، لأنها ليست من مَخْرجها، ولما بينهما من المضادّة؛ إذْ في الواو لِينٌ، وفي الباء شدّة، قال: ويَضْعُفُ عندي أن تكون التاء بدلاً من الواو، لما فيها من معنى العطف، وليس ذلك في التاء، ولأن التاء إنما أبدلت منها حيث كثرت زيادتها في تصاريف الكلمة. قال أبو حيّان: ولا يقوم دليلٌ على صِحّة شيء من هذه المذاهب، ولو كان أَصْلُها العطف لم يدخل عليها واو العطف في قوله:

١١٦٥ ـ أرِقْتُ ولم تَهْجَع لعيني هَجْعَةٌ ... ووالله ما دهري بِعُسْرٍ ولا سَقَمْ[2]

قال: وممن ذهب إلى أن التاء حرف مستقلّ غير بدل من الواو قُطْرُبٌ وغيره.

[أيمن]

(الخامس) أي: الخامس [من حروف القسم] (أَيمُن) بفتح الهمزة، وضمّ الميم (ويقال) فيه (إِيمُن) بالكسرة فالضمّ (وأَيْمَن) بفتحهما (وإِيمَن) بالكسر فالفتح، (وإِيمُ) بالكسر والضمّ لغة لسليم (وأَيمُ) بالفتح والضمّ لغة لتميم. (وإِيمِ) بكسرتين. (وهَيمُ) بفتح الهاء مبدلةً من الهمزة والضّمّ. قال أبو حيّان: وهي أغرب لغاتها. (وإِيمِ) بكسرتين (وأَمَ) بفتحتين. (وأَمُ) بالفتح والضمّ (وأَمِ) بالفتح والكسر (وإِمُ) بالكسر والضمّ لغة أهل اليمامة (وإِمَ) بالكسر والفتح. (ومُنُ مثلّث الحرفين) أي الميم والنّون أي: بفتحهما وكسرِهما وضمّهما (ومُ مثلّثاً) حكى الفتح الهَرَوِيّ[3]. والكسر والضمّ الكسائيّ والأخفش، وأنّ رجلاً من بني العَنْبر سئل: ما الدُّهْدُرّان[4]؟ فقال: مِ ربيّ: الباطلُ. فهذه عشرون لغة، حكى ابن مالك منها بِضْعَ عشرة. والسّبب في كثرة تصرفهم فيها كثْرَةُ الاستعمال.

---

(١) كانت في الأصل: «إشاح وإشاح» ولعلّ الصواب ما أثبتناه؛ لأنه يذكر الهمزة في «إشاح» المبدلة من الواو في «وشاح».

(٢) البيت من الطويل، وهو لراشد بن شهاب في شرح اختيارات المفضل (ص ١٣١٨). وبلا نسبة في الدرر اللوامع (٤/ ٢١٥)، وقال صاحب الدرر: «لم أعثر على قائله».

(٣) هو أبو الحسن علي بن محمد الهروي: أديب، نحوي. قدم مصر واستوطنها، وروى عن الأزهري. كان حيًّا قبل سنة ٣٧٠ هـ. وفي هدية العارفين أنه توفي في حدود سنة ٤١٥ هـ. من تصانيفه: الذخائر في النحو، كتاب الأزهية شرح فيه العوامل والحروف، ومختصر في النحو سماه المرشد. انظر ترجمته في معجم الأدباء (١٤/ ٢٤٨) وإنباه الرواة (٢/ ٣١١) وبغية الوعاة (ص ٣٥٥) وكشف الظنون (ص ٧٣، ٨٢٢) وهدية العارفين (١/ ٦٨٦).

(٤) في اللسان (٤/ ٢٩٥): «الدُّهْدُرُّ: الباطل، ومنه قولهم: دُهْدُرَّيْن ودُهْدُرَّيْهِ للرجل الكذوب. أبو زيد: العرب تقول: دُهْدُرّان لا يغنيان عنك شيئاً».

(والأَصَحّ: أنه اسم) وقال الرّمّانيّ والزّجّاج: هو حرف جرّ. قال أبو حيّان: وهو خلاف شاذّ.

(وثالثها: مُن، ومُ) بلغاتهما (حَرْفان) وليْسا بقيّة «أيمن». وجزم به ابن مالك في كتابه: «سَبْك المنظوم» لأنّهما لو كانا منها لم يُسْتَعْملا إلاّ مع الله كأعْيُن وقد استعملتا مع غيره. حكي: مُنُ ربِّي لأفعلنّ، ولأن الاسم المعرب لا يجوز حذفه حتى يبقى على حرف واحد. ورُدّ بأن كثرة تصرّفهم فيها اقتضى ذلك، وهو أولى من إثبات حرف جَرٍّ لم يستقر في موضع من المواضع.

(و) الأَصَحّ (أن هَمْزَةَ وَصْلٌ) بدليل سقوطها بعد متحرّك كقوله:

١١٦٦ ـ فقـال فـرِيـقُ القـوم لا، وفـريقُهـم نَعْـم، وفـريـقٌ لَيْمُـنُ اللّـهِ لا تَـدْري[1]

وقال الكوفيون قطع: بناءً على أنه عندهم جمع يمين، واستدلّوا بأنّها مفتوحة، ولا تكون همزةُ وَصْل مفتوحةً، وإبدالها هاء في بعض اللّغات. وأجابوا عن حذفها في الدَّرج بأنه تخفيفٌ لكثرة الاستعمال، ولا تبدل من الوصل.

(وثالثها): همز (أيم قَطْعٌ) بخلاف «أيمن» حكي عن الأخفش قال [همزة] أيمن قد علمت أنّها وَصْلٌ، ولا أحمل عليها «أيْمَ»؛ لأن همزة الوصل ليست مطّردة في الأسماء.

(و) الأصح (أنّهُ مُعْرَبٌ) لعدم سبب البِنَاء. قال الكوفيّون: مبنيّ لشبهه الحرف في عدم التّصرّف، إذ لم يُسْتعمل في موضع من المواضع التي تُسْتَعمل فيها الأسماء إلا في الابتداء خاصّة كالحرف.

(وثالثها: إيم المكسورة مبنيّ) وأصله: السّكون كُسِر لالتقاء الساكنين، وعلى الأوّل هي جرّة إعراب بواو قسم مقدّرة. (ورابعها: مِنُ ومُ) مبنيّان؛ لأنهما على وضْع الحرف، وحركه الثاني لضرورة الابتداء، والأول لالتقاء الساكنين في الاسم بعدها.

---

(١) البيت من الطويل، وهو لنصيب في ديوانه (ص ٩٤) والأزهية (ص ٢١) وتخليص الشواهد (ص ٢١٩) والدرر (٤/ ٢١٦) وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٢٨٨) وشرح شواهد المغني (١/ ٢٩٩) والكتاب (٣/ ٥٠٣، ٤/ ١٤٨) ولسان العرب (١٣/ ٤٦٢ ـ يمن) ومغني اللبيب (١/ ١٠١). وبلا نسبة في الإنصاف (١/ ٤٠٧) ورصف المباني (ص ٤٣) وسرّ صناعة الإعراب (١/ ١٠٦، ١١٥، ٣٨٣) وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٢٩٠) وشرح المفصل (٨/ ٣٥، ٩/ ٩٢) والكتاب (٣/ ٥٠٣، ٤/ ١٤٨) واللمع في العربية (ص ٢٦٠، ٣١٣) والمقتضب (١/ ٢٢٨، ٢/ ٩٠، ٣٣٠) والممتع في التصريف (١/ ٣٥١) والمنصف (١/ ٥٨).

ورواية البيت المشهورة كما في ديوان نصيب وغيره من المصادر:

فقـال فـريـق القـوم لمّا نشدتهـم نعـم وفـريـقٌ ليمـنُ الله مـا نـدري

(و) الأصح بِناءً على الإعراب (**أنه لازم الرفع**) إذ لم يرو عن العرب إلا بذلك. وقال ابن درستويه: يجوز جرّه بواو القسم. (و) الأصَحّ على الرّفع (**أنه مبتدأ**) خبره محذوف. أيْ قَسَمِي. وقال ابن عصفور: هو خبر، والمحذوف مبتدأ.

(و) الأصَحّ أنه مضاف (**لله، والكعبة، والكاف، والذي**) والأوّل هو الغالب. والباقي كقولهم: أيْمُنُ الكعبة، وقول عروة بن الزّبير: أيمنك لئن ابْتَلَيْتَ لقد عَافَيْت. وقوله ﷺ: «وأيْمُ الّذِي نَفْسِي بيده»[(١)]. وقال الفارسيّ: لا يضاف إلا إلى الله والكعبة.

وقال ابن هشام: لا تضاف إلاّ إلى الله فقط. أما إضافته لغير ما ذكر فشاذّ. أنشد الكسائي:

١١٦٧ ـ لَيْمُـنْ أبِيهِـمْ لَبِئْـسَ العـذرة اعْتَـذَرُوا[(٢)]

(و) الأصحّ (**أنه مفرد**). وقال الكوفيّون: هو جمع يمين على أفْعلُ كأفْلُس، لأن بناء «أفعل» لا يوجد في الأسماء مفرداً. ورُدَّ بأنه لو كان جمْعاً للزمت همزته الفتح والقطع، وميمه الضمّ ولجاء مرفوعاً ومنصوباً.

(و) الأصَحّ على الإفراد (**أنه مشتق من اليمن**). وبه جزم ابن مالك في شرح الكافية. وحكى ابن طاهر عن سيبويه أنه مشتَقّ من اليمين.

(و) الأصَحّ (**أنَّ مُ ليست بدلاً عن الواو، ولا أصلها: من، ولا أيمن**). وقيل: هي بدل من الواو كالتاء، لكونهما شفهيّتين. ورُدّ بأنه لو كان كذلك للزمت الفتح كالتاء، وبأن إبدال التاء من الواو معروف مطّرد، كاتّصَف، واتّصل، وغير مطّرد كتُراث وتُجاه، ولم تبدل الميم منها إلاّ في موضع شاذّ، وهو فم، وفيه مع شذوذه خلاف. وقال الزّمخشري: هي «مُنُ» الدّاخلة على ربي، حذفت نونها. وردّه ابن مالك بأنها لو كانت لجاز دخولها على «رَبّي» كالأصل. وأجاب أبو حيان بأنه قد سمع ذلك كما تقدم.

وقيل: أصلها: أيمن حذف منها حتى بَقِيَت الميمُ.

---

(١) ورد هذا اللفظ في أكثر من حديث، منها ما رواه مسلم في كتاب الأيمان، باب ٥ (حديث رقم ٢٥) عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «قال سليمان بن داود: لأطوفنّ الليلة على تسعين امرأة كلها تأتي بفارس يقاتل في سبيل الله. فقال له صاحبه. قل إن شاء الله فلم يقل إن شاء الله. فطاف عليهن جميعاً، فلم تحمل منهن إلا امرأة واحدة، فجاءت بشقّ رجل. وأيمُ الذي نفس محمد بيده لو قال إن شاء الله لجاهدوا في سبيل الله فرساناً أجمعون».

(٢) الشطر من البسيط، ولم أعثر على تتمته ولا قائله وهو بلا نسبة في الجنى الداني (ص ٥٤١) والدرر (٢١٦/٤).

[جملة القسم]

(مسألة: **القسم جملة**) لفظاً: كأقسمت بالله، أو تقديراً: كـ «بالله»، إنشائية كما ذكر، أو خبريّة كأشهد لعَمرٌو خارجٌ، وعلمت لزيد قائم (**مؤكّدة لخبريّة**) أخرى تالية (**غير تعجب**) فخرج بالمؤكدة لأخرى نحو: زيد قائم، زيد قائم، فإنه يصدقُ عليها جملةً مؤكّدة ليست أخرى، بل هِيَ هِيَ. وبالخبريّة غيرها، فلا تقع مقسماً عليها، وبالباقي التعجّبية بناءً على الصحيح أنّها خبرية.

(وتتلقى) أي تستقبل بمعنى تُجاب (**في الإثبات بلام مفتوحة**) مع الاسمية والفعليّة مع التنفيس أو (لا) نحو: ﴿ثُمَّ لَنَحْنُ أَعْلَمُ﴾ [مريم: ٧٠]. ﴿وَلَئِن لَّمْ يَفْعَلْ مَآ ءَامُرُهُۥ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا﴾ [يوسف: ٣٢]. ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ﴾ [الضحى: ٥]. والله لسيقوم زيد. (**وقد تُكْسَرُ مع الفعل**) في لغة نحو: والله لِتفعلنّ.

ومنعها أي اللاّم الفرّاء مع السّين، لأنه لم يُسْمَع بخلاف «سوف». والفرْقُ أنَّ اللام كالجزء مما تدْخُل عليه، فيؤدي دخولُها إلى تَوالي أربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة، وهو مرفوض في كلامهم. وأجيب باغتفار ذلك كما قالوا: والله لَكَذِبُ زيد.

(و) يتلقّى أيضاً في الإثبات (**بأن**) المكسورة مثقلة ومخفّفة، سواء كان في خبرها اللاّم نحو: ﴿إِنَّ سَعْيَكُمْ لَشَتَّىٰ﴾ [الليل: ٤]. ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [الطارق: ٤]. أم لا. (**وقيل: إن كان في خبرها اللام**) جاز تلقّيه به وإلاّ فلا، لأن القصد بذلك إفادة التأكيد الذي لأجله القَسَم. (**وقيل: لام كي**) قاله الأخفش، ومثّل بقوله: ﴿يَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ لَكُمْ لِيُرْضُوكُمْ﴾ [التوبة: ٦٢] وقول الشاعر:

١١٦٨ ـ إذا قال قَدْني قلت بالله حِلْفةً ... لِتُغْنِيَ عني ذا إنائك أجمعا[1]

ووافقه الفارسيّ في «العسكريّات» ورجع في «البصريّات» و «التّذكرة». وأجاب عن الآية بأنه لم يُرِد القسم بل الخبر فإنهم يحلفون بالله ما عابوا النبيّ ليرضوا المؤمنين، وعن البيت بأنه كذلك، أي: حلفت لتغنيني عني، أو بأن الجواب محذوف لدلالة الحال، أي: لتشربنّ. قيل: (وبل) قاله بعض القدماء، واستدلّ بقوله تعالى: ﴿وَٱلْقُرْءَانِ ذِى ٱلذِّكْرِ بَلِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ [ص: ١، ٢].

قال أبو حيان: وهو رأي باطل، والجواب في الآية محذوف، أو «كم أهلكنا» وحذف

---

(١) البيت من الطويل، وهو لحريث بن عناب في خزانة الأدب (١١/ ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٩، ٤٤١، ٤٤٣) والدرر (٤/ ٢١٧) ومجالس ثعلب (ص ٦٠٦) والمقاصد النحوية (١/ ٣٥٤). وبلا نسبة في تخليص الشواهد (ص ١٠٧) وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ٥٥٩) وشرح شواهد المغني (٢/ ٥٥٩، ٨٣٠) وشرح المفصل (٣/ ٨) ومغني اللبيب (١/ ٢١٠) والمقرب (٢/ ٧٧).

اللام لطول الفصل فيه. قيل: (وأن) المفتوحة، قاله ابن عصفور في المقرّب. واستدلّ بقوله:

١١٦٩ ـ أمـا والله أن لـو كنـت حـرّاً   ومـا بـالحُـرّ أنـت ولا العتيقِ[1]

وردّه ابن الصائغ وقال: بل جواب القسم جواب «لو»[2] أي ما يكون جوابها لولا القسم. قال أبو حيّان: وقد رجع عن ذلك ابن عصفور.

(و) يتلقّى (في النفي بما، ولا، وإن) قال ابن مالك في شرح الكافية: ولا فرْق في ذلك بين الاسميّة والفعليّة إلاَّ أن الاسمية إذا نفيت بلا وقدم الخبر، أو كان المُخْبَرُ عنه معرفة لزم تكرارها في غير الضّرورة نحو: والله لا زيد في الدار ولا عمرو، ولَعَمْرِي لا أنا هاجرك ولا مُهِينُك. قال أبو حيّان: وغلط في أن الجملة الاسمية لا تنفى بلا. قال: ولا ينفى بها أيضاً الماضي، فلا تقول: والله لا قام زيد، لكن في شرح التسهيل والكافية لابن مالك أنه ينفى بها كقوله:

١١٧٠ ـ رِدُوا فَـوالله لا ذُدْنَـاكُـمُ أبـداً[3]

ومثاله بـ «ما»: ﴿وَلَئِنْ أَتَيْتَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَـٰبَ بِكُلِّ ءَايَةٍ مَّا تَبِعُوا۟ قِبْلَتَكَ﴾ [البقرة: ١٤٥]. وبإن ﴿وَلَئِن زَالَتَآ إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ﴾ [فاطر: ٤١] (قيل: ولن، ولم) في الفعليّة كقول أبي طالب:

١١٧١ ـ واللّـهِ لـن يَصِلـوا إليـك بِجَمْعِهِـم[4]

وحكى الأصْمَعي: أنّه قال لأعرابي: ألك بنون؟ قال: نعم وخالِقِهم لم تَقُم عن مثلهم مُنْجِبةٌ. وقال أبو حيّان: لا سلف لابن مالك في تجويزه ذلك إلا ما حكي عن ابن جنّي أنه زعم أنه يتلقّى بهما في الضّرُورة، وهو غلط من ابن جنّي. انتهى.

---

(١) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في الإنصاف (١/ ١٢١) وخزانة الأدب (٤/ ١٤١، ١٤٣، ١٤٥، ١٠/ ٨٢) والجنى الداني (ص ٢٢٢) وجواهر الأدب (ص ١٩٧) والدرر (٤/ ٩٦، ٢١٩) ورصف المباني (ص ١١٦) وشرح التصريح (٢/ ٢٣٣) وشرح شواهد المغني (١/ ١١١) ومغني اللبيب (١/ ٣٣) والمقاصد النحوية (٤/ ٤٠٩) والمقرب (١/ ٢٠٥).

(٢) أي المحذوف المقدر بـ «لأجبتك» أو «لقاومتك» مثلاً.

(٣) تقدم بالرقم (١١).

(٤) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

حتى أُوسَّدَ في التراب دفينا

وهو لأبي طالب في الجنى الداني (ص ٢٧٠) وخزانة الأدب (٣/ ٢٩٦) والدرر (٤/ ٢٢٠) وشرح شواهد المغني (٢/ ٦٨٦) ومغني اللبيب (١/ ٢٨٥).

فظاهره أنه لا يجوزُ عنده، لا في الضّرورة، ولا غيرها فنشأ من ذلك قول مُفَصّل حكيته بقولي: **(وثالثها ضرورةٌ، ورابعها)** يجوز **(بلَمْ دون لن)** نقله أبو حيّان عن محمد بن خلصة الضّرير[1]. قال: ولن، وإن كانت كـ «لا» في نفي المستقبل إلا أنها نفي لـ «سيفعل»، فلمّا كانت في مقابلة السين لم يتلقّ بها كالسِّين.

(وعندي عكسه) وهو جواز التّلقي بلن دون لم، لأنها للماضي، والقسم بالمستقبل أجْدرُ، ولأن المثال السابق يظهر فيه الحمل على الاستئناف، وتمام الكلام عند: «وخالقهم». والبيت لا يحتمله، وما قاله من إلحاقها بالسِّين مَرْدودٌ لأن الحرف المتلقى به جعل لتأكيد الجملة المقسم عليها، ولا تأكيد في السّين، ولن يفيد تأكيد النفي، فالتلقي بها حسَنٌ حينئذٍ.

(و) يتلقّى **(في الطّلب به)** أي بالطّلب أداة أو فعلاً كقوله:

١١٧٢ ـ بِرَبِّكَ هل للصّبّ عندك رأفةٌ[2]

وقوله:

١١٧٣ ـ بعَيْنَيْك يا سلْمَى ارْحَمي ذا صبَابةٍ[3]

وقوله:

١١٧٤ ـ رُقَيَّ بِعَمْرِكُم لا تَهْجُرينا[4]

(أو لما) نحو:

١١٧٥ ـ قالَتْ له بالله يا ذَا البُرْدَيْنْ لما غَنِثْتَ نفساً أو اثْنَيْن[5]

---

(١) هو أبو عبد الله محمد بن خلصة. أصله من شذونة، وسكن دانية وأخذ بها عن ابن سيدة، وأقرأ العربية هنالك وببلنسية، وأخذ عنه أبو عمر بن شرف وأبو عبد الله بن مطرف التطيلي وغيرهما. كان حيًّا سنة ٤٦٨ هـ. انظر ترجمته في الوافي بالوفيات (٣/ ٤٢) وتكملة الصلة لابن الأبار (ص ١٢٩).

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

فيرجو بعد اليأس عيشاً مجدّداً

وهو بلا نسبة في الدر (٤/ ٢٢٠).

(٣) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

أبَى غير ما يرضيكِ في السرّ والجهرِ

وهو بلا نسبة في الدرر (٤/ ٢٢١) ومغني اللبيب (١/ ٥٨٤).

(٤) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

ومَنّينا المنى ثم امطلينا

وهو لعبيد الله بن قيس الرقيات في ديوانه (ص ١٣٧) والدرر (٤/ ٢٢١) والمحتسب (١/ ٤٣). وبلا نسبة في تذكرة النحاة (ص ٤٣٤).

(٥) تقدم بالرقم (٩٢٩).

(أو إلاّ) نحو:

١١٧٦ ـ بالله ربِّكِ إلاّ قُلْتِ صادِقةً ... هل في لقائِك لِلمشْغُوف من طَمع[(١)]

(أو إنَّ، وتلزم اللاّم مع النون) الشّديدة أو الخفيفة (في مضارع مستقبل) كما تقدّم مثاله بخلاف غير المستقبل كالحال نحو: واللَّهِ لأظُنّك صادِقاً، ولا حاجة إلى تقييده بالمُثْبت كما في التّسهيل، لأن اللام لا تدخل غيره إلاّ شذوذاً كما سيأتي.

(والاكتفاء بأحدهما) أي باللاّم أو النّون (إن لم يفصل) بينه وبين اللام (ضرورة) كقوله:

١١٧٧ ـ تألّى ابنُ أوْسٍ حِلْفةً لِيَرُدَّني[(٢)]

وقوله:

١١٧٨ ـ وقتيل مُرَّةَ أثأَرنّ فإنّه[(٣)]

(خلافاً لأبي عليّ) الفارسِيّ (والكوفية) في تجويزهم ذلك في الاختيار. قال أبو حيّان: ووهم الخضراوي فادعى الإجماع على المنع.

فإن فصل جاز وفاقاً، إمّا بمعمول مقدّم نحو: ﴿وَلَئِن مُّتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى ٱللَّهِ تُحْشَرُونَ﴾ [آل عمران: ١٥٨] أو حرف تنفيس نحو: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ﴾ [الضحى: ٥] و «قد» نحو: واللَّهِ لقد أقوم غداً.

(و) تلزم (اللاّم مع قَدْ ولَوْ مقدّرةً في ماضٍ مُثْبَتٍ غير جامد)، نحو: ﴿تَٱللَّهِ لَقَدْ ءَاثَرَكَ ٱللَّهُ﴾ [يوسف: ٩١] (ولو) كان (بعيداً من الحال خلافاً لابن عصفور) في منعه قد حينئذ، لأنّها للتقريب من زمن الحال. أما المنفيّ فلا تدخله اللام، وكذا الخالي من قد إذا لم تقدر

---

(١) البيت من البسيط، وهو بلا سبة في الدرر (٤/ ٢٢٢).

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

إلى نسوة كأنهن مفاودُ

ويروى «مفائدُ» وهو لزيد الفوارس في خزانة الأدب (١٠/ ٦٥، ٧١) والدرر (٤/ ٢٢٤) وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ٥٥٧). وبلا نسبة في رصف المباني (ص ٢٤٠) وشرح قطر الندى (ص ٢٢٤) والمقرب (١/ ٢٠٦).

والمفائد: جمع مِفْأد، وهي الخشبة التي يحرّك بها التنّور.

(٣) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

فرغٌ وإنّ أخاكمُ لم يُقْصَدِ

وهو لعامر بن الطفيل في ديوانه (ص ٥٦) والرواية فيه «أخاهم»، وخزانة الأدب (١٠/ ٦٠، ٦٥) والدرر (٤/ ٢٢٦) وشرح شواهد المغني (٢/ ٩٣٥) ومغني اللبيب (٢/ ٦٤٥). وبلا نسبة في رصف المباني (ص ٢٤٠).

كخبر إنّ الماضي، والجامد لا يقترن بقد كفوله:

١١٧٩ ـ يَميناً لَنِعْمَ السيِّدان وُجِدْتُمَا[١]

(وشذّ) دخول اللام (مع ربّما وبما) في الماضي كقوله:

١١٨٠ ـ لئن نَزَحَتْ دارٌ لِلَيْلى لَرُبّما غَنينا بخير، والديارُ جَميعُ[٢]

وقوله:

١١٨١ ـ فَلَئِنْ بَانَ أهْلُهُ لَبِمَا كَانَ يُؤْهَلُ[٣]

وأوّله أبو حيان على تقدير فعل بعد اللام، أي لبان بما.

(و) شذّ دخولُها (مع مضارع بأحد الثلاثة) أي: قَدْ، وربّما، وبِما كقوله:

١١٨٢ ـ لئن أمست رُبُوعهم يَبابًا لقد تدعو الوفودُ لها وفُودا[٤]

وقوله:

١١٨٣ ـ فلئن تغيّر ما عَهِدْتُ وأصْبَحت صَدفتْ فلا بَذْلٌ ولا مَيْسور
لَبِما يُساعِفُ في اللّقاء وَلِيها فَرِحٌ بقرب مَزارِها مَسْرُورُ[٥]

(و) شذ دخولها مع (منفيّ) كقوله:

١١٨٤ ـ أما والّذي لو شَاءَ لم يَخْلُقِ النّوَى لئن غِبْتِ عن عيني لما غِبْتِ عَن قلبي[٦]

(و) شذ (حَذْفهُما) أي اللاّم وقد من الماضي ذي الشّروط (أو) حذف (أحدهما) أي «قد» فقط إذا لم يقدّر أو «اللام» فقط كقوله.

---

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه.

على كل حال من سحيل ومبرمِ

وهو من معلقة زهير بن أبي سلمى في ديوانه (ص ١٤) والأشباه والنظائر (٨/ ٢١٠) وجمهرة اللغة (ص ٥٣٤) وخزانة الأدب (٣/ ٦، ٩/ ٣٨٧) والدرر (٤/ ٢٢٧) وشرح عمدة الحافظ (ص ٧٩٢). وبلا نسبة في خزانة الأدب (٩/ ٣٩٠).

(٢) البيت من الطويل، وهو لقيس بن ذريح في الدرر (٤/ ٢٢٨) وليس في ديوانه. وبلا نسبة في تخليص الشواهد (ص ٤٨٨) وخزانة الأدب (١٠/ ٧٦، ١١/ ٣٤٤).

(٣) البيت من مجزوء الخفيف، وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه (ص ٣٤٠) والدرر (٤/ ٢٢٨).

(٤) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في الدرر (٤/ ٢٢٩)

(٥) البيتان من الكامل، وهما بلا نسبة في خزانة الأدب (١٠/ ٧٦) والدرر (٤/ ٢٣٠).

(٦) البيت من الطويل، وهو لمسعود بن بشر في أمالي القالي (٢/ ١٩٦) وشرح شواهد المغني (٢/ ٦٦٦) وفيهما أن مسعود بن بشر قد أنشد البيت، وهذا لا يؤكد أن البيت له. وبلا نسبة في الدرر (٤/ ٢٣٠) ومغني اللبيب (ص ٢٧٢).

١١٨٥ ـ حلفت لها بالله حَلْفة فاجِرٍ لناموا فما إن من حديث ولا صَالِ[١]

وقوله:

١١٨٦ ـ تاللّهِ قدْ علمت قيس إذ قذفت[٢]

(أو) حذف (اللام من الاسمية) كقول أبي بكر: «واللّهِ أنا كُنْتُ أظْلَمَ منه».

وقولي: (حيث لا طول) راجع إلى الاسمية والماضي معاً، فإن كان في الكلام طولٌ حسن الحذف للام أو قد، أو هما. قال تعالى: ﴿وَٱلشَّمْسِ وَضُحَىٰهَا﴾ [الشمس: ١] إلى قوله: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا﴾ [الشمس: ٩]، وقال: ﴿وَٱلسَّمَآءِ ذَاتِ ٱلْبُرُوجِ﴾ [البروج: ١] إلى قوله: ﴿قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ﴾ [البروج: ٤]. وقال الشّاعر:

١١٨٧ ـ ورَبِّ السموات العُلى وبروجها والأرضِ، وما فيها المُقدَّر كَائِنُ[٣]

(أو نافيها) أي الاسمية كقوله:

١١٨٨ ـ فوالله ما نِلْتم، ولا نيل مِنْكُم بمعتدلٍ وفْقٍ ولا مُتقَارِبِ[٤]

أراد: مَا نلتم، فحذف ما النافية، وأبقى الموصولة لدلالة الباء والعطف عليها.

(ونافي الماضي) كقوله:

١١٨٩ ـ فإن شِئْتِ آليتُ بين المقَا م، والرُّكنِ، والحجر الأسود
نَسيتُكِ ما دام عَقْلي معي أمدُّ به أَمَدَ السّرْمَدِ[٥]

---

(١) البيت من الطويل، وهو لامرىء القيس في ديوانه (ص ٣٢) والأزهية (ص ٥٢) والجنى الداني (ص ١٣٥) وخزانة الأدب (١٠/ ٧١، ٧٣، ٧٤، ٧٧، ٧٩) والدرر (٢/ ١٠٦، ٤/ ٢٣١) وسرّ صناعة الإعراب (١/ ٣٧٤، ٣٩٣، ٤٠٢) وشرح شواهد المغني (١/ ٣٤١، ٤٩٤) وشرح المفصل (٩/ ٢٠، ٩٧) ولسان العرب (٩/ ٥٣ ـ حلف). وبلا نسبة في جواهر الأدب (ص ٧٧) ورصف المباني (ص ١١٠) ومغني اللبيب (١/ ١٧٣).

(٢) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

ريحُ الشتاء بيوتَ الحيِّ بالعُنَنِ

وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه (ص ١٢١) وخزانة الأدب (١٠/ ٧٥) والدرر (٤/ ٢٣٢).

(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر (٤/ ٢٣٣) وشرح شواهد المغني (٢/ ٩١٩) ومغني اللبيب (٢/ ٥٩١).

(٤) البيت من الطويل، وهو لعبد الله بن رواحة في الدرر (١/ ٢٩٦، ٤/ ٢٤٣). وبلا نسبة في شرح شواهد المغني (ص ٩٣١) ومغني اللبيب (ص ٦٣٨).

(٥) البيتان من المتقارب، وهما لأميّة ين أبي عائذ الهذلي في خزانة الأدب (١٠/ ٩٤) والدرر (٤/ ٣٥) وشرح أشعار الهذليين (٢/ ٤٩٣). وبلا نسبة في شرح شواهد المغني (١/ ٩٣١) ومغني اللبيب (٢/ ٦٣٧).

أراد: لا نسيتك.

(ويجوز) بلا شذوذ (حذف لا) النافية (مع مضارع لم يؤكد) بالنّون نحو: ﴿تَٱللَّهِ تَفْتَؤُا﴾ [يوسف: ٨٥] أي لا تَفْتَؤُ للعلم بأن الإثبات غير مراد، لأنه لو كان مراداً لجيء باللّام والنّون بخلاف المؤكّد بها، لأنه يلتبس حينئذ بالمُثْبَت لا «ما» (على الأصَحّ) لِعَدم وُرُوده، ولِما فيه من الإلباس إذا لم يعلم. هل القسم على النّفي في الحال أو الاستقبال؟. وقيل: يجوز حملاً على لا.

(وتدخل اللام كأنّ) كقول إعرابيّ: ما هذه القنمة؟ والله لكأنّها على حششة. القنمة: الرائحة الرديئة. والحششة: جمع حش [(١)] (لا إنّ وأنّ).

(وإذا تقدّم) القسم (على لو أو لولا) ولم يؤت إلاّ بجواب واحد (فالمحذوف جوابه، أو جوابهما خلاف) فنقل أبو حيّان عن الجمهور أنه جوابهما وأن المذكور جوابه كما إذا تقدم على أداة الشرط، وإن لزم أن يكون ماضياً لأنه مغن عن جوابهما.

ونقل عن مقتضى كلام التسهيل في الجوازم: أنه جوابه، والمذكور جوابهما. وقد صرّح بذلك في الكافية. وعن مقتضى كلامه هنا: أنه لا حذف، وأنّ: «لو» و «لولا» ومدخولهما جواب القسم حيث قال: وتصدّر في الشرط الامتناع بـ «لو» أو لولا.

ونقل عن بعضهم: أنه إنْ لم يصلح جواباً للقسم بأن نفي بـ «لَمْ» نحو: والله لو قام زيد لم يقم عمرو، أو بـ «ما» مع اللام نحو: والله لو قام عمرو ما قام زيد تعيّن جعله للو، وهو تقييد لمحلّ الخلاف لا قول آخر.

ومن أمثلة المسألة قوله:

١١٩٠ ـ واللَّـــهِ لَـــوْلاَ اللَّـــهُ مـــا اهْتَـــدَيْنـــا[(٢)]

وقوله:

١١٩١ ـ فـــواللَّـــهِ لـــو كُنّـــا شُهـــوداً وغِبْتُـــمُ   إذن لَمـــلأنَـــا جَـــوْفَ جِيـــرَانِهـــم دَمـــا[(٣)]

---

(١) الحَشّ والحُشّ: جماعة النخل، وقال ابن دريد: هما النخل المجتمع. والحشّ أيضاً: البستان. والحشّ: المتوضأ. والجمع من كل ذلك حِشّان وحُشّان وحشاشين؛ الأخيرة جمع الجمع. والحَشّ والحُشّ: المخرج؛ لأنهم كانوا يقضون حوائجهم في البساتين، والجمع حشوش. انظر لسان العرب (٦/ ٢٨٦).

(٢) الرجز لعبد الله بن رواحة في ديوانه (ص ١٠٨). ولعامر بن الأكوع في المقاصد النحوية (٤/ ٤٥١). وله أو لعبد الله في الدرر (٤/ ٢٣٦) وشرح شواهد المغني (١/ ٢٨٧). وبلا نسبة في الأزهية (ص ١٦٧) وشرح الأشموني (٣/ ٥٩٣) وشرح المفصل (٣/ ١١٨).

(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر (٤/ ٢٣٧).

(أو توالى شرط وقسمٌ، وتقدّمهما طالبُ خَبرٍ فالجواب للشّرط) تقدّم أو تأخّر (حَتْماً) تفصيلاً له بلزوم الاستغناء بجوابه عن جواب القسم، لأن سُقوطَهُ مُخِلٌّ بالجملة بخلافه، لأنه لمجرّد التأكيد نحو: زيدٌ والله إن تَقُمْ، وزيد إن يَقُم والله أقُمْ (وقيل جوازاً). حكاه أبو حيّان، فيقال عليه: زيد والله إن قام لأقومن. (وقيل: يجوز رَفْعُه وحَذْفُهما) حكاه. . .[١]

(أو «لا») أي: لم يتقدمهما طالب خبر (فالجواب للسّابق في الأصح) قسماً كان أو شرطاً. وجواب الآخر محذوف نحو: والله إن قام زيد لأقومن، وإن يقم والله أقم. وجوّز الفرّاء وابن مالك جعل الجواب للشّرط وإن تأخر كقوله:

١١٩٢ ـ لَئِنْ كان ما حُدِّثْتُهُ اليومَ صادِقاً   أصُمْ في نهار القيظ للشمس باديا[٢]

وجعل ابن مالك: الجواب للقسم المُؤخّر إن اقترن بالفاء لدلالته على الاستئناف كقوله:

١١٩٣ ـ فإما أعِشْ حتى أَدُبَّ على العصا   فوالله أَنْسَى لَيْلتي بالمَسَالِم[٣]

وردّه أبو حيان: بأن القسم مع جوابه جواب الشّرط، ولذا اقترن بالفاء، لأنّه محذوفٌ دلّ عليه جواب القسم.

(أو سبق القسم) وَحْدهُ (طالِبُ خَبرٍ أو) طالبُ (صِلةٍ بُنِيَ على أيّهما) شئت (فإن بُنيَ عليهما) أي طالِبُ الخبرِ أو الصّلة (فجوابه محذوفٌ) لدلالة الخبر، أو الصّلة عليه وإلا فهو وجوابه الخبر أو الصلة نحو: زيد والله يقوم، وجاءني الذي واللَّهِ يقوم، وزيد والله ليقُومَنّ، وجاءني الّذي واللَّهِ لِيَقومَنّ.

(وحيث أغنى الجواب عن) جواب (الشرط لَزِم كوْنه مستقبلاً) لأنه مُغنٍ عن مستقبل، ودالّ عليه.

(و) لزم كون (فِعل الشّرط ماضياً ولو معنًى) كالمضارع المنفيّ بلم (غالباً) لأن جواب الشّرط لا يُحْذَفُ إلاّ حيث كان فِعْلُه كذلك، فلا يجوز أن يقال: واللَّهِ إنْ يقم زيدٌ لأقومنّ، ولا واللَّهِ إنْ لا يقم لأقومَنّ، ولا والله إن قام زيد لقمت إلا أن أُوقع الماضي مَوْقع المستقبل

---

(١) موضع النقط بياض في الأصل

(٢) البيت من الطويل، وهو لامرأة من عقيل في خزانة الأدب (١١/٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣١، ٣٣٦) والدرر (٤/ ٢٣٧) وشرح التصريح (٢/ ٢٥٤) وشرح شواهد المغني (٢/ ٦١٠) والمقاصد النحوية (٤/ ٤٣٨). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٤/ ٢١٩) وشرح الأشموني (٣/ ٥٩٥) ولسان العرب (١٢/ ١٦٤ ـ ختم) ومغني اللبيب (١/ ٢٣٦).

(٣) البيت من الطويل، وهو لقيس بن العيزارة في الدرر (٤/ ٢٣٩) وشرح أشعار الهذليين (٢/ ٦٠١) ومعجم البلدان (٥/ ١٣٣ ـ مشرف)

كقوله: ﴿وَلَئِنْ أَرْسَلْنَا رِيحًا فَرَأَوْهُ مُصْفَرًّا لَظَلُّوا﴾ [الرّوم: ٥١]. أي ليَظللن.

(وإذا كان للمقسَم عليه جوابُ شَرْطٍ مستقبل مسبوق بِقَسَم) ملفوظ أو مقدّر **(قُرنت الأداة)** الشرطيّة إنْ أو غيرها **(بلام مفتوحة)** نحو: ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِنْ أَمَرْتَهُمْ لَيَخْرُجُنَّ﴾ [النّور: ٥٣]. ﴿لَئِن لَّمْ يَنتَهِ الْمُنَافِقُونَ﴾ [الأحزاب: ٦٠]، وهذه اللاّم **(تسمّى الموطئة)** لأنها وطأت الجواب للقسم المذكور قبلها، أي مهدته له **(والمؤذنة)** لأنها آذنت بأن الجواب بعدها مَبْنيٌّ على قَسَم قبلها، لا على الشّرط، أي: أعْلَمْت بذلك. **(ويجوز حَذْفها)** ما دام **(لم يحذف القسم)**. فإن حذف لم تحذف **(غالباً)** لتدُلّ عليه. ومن القليل: ﴿وَإِن لَّمْ يَنتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ﴾ [المائدة: ٧٣]. ﴿وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ﴾ [الأعراف: ٢٣].

قال أبو حيّان: فإن كان الفعل الواقع جواباً منفياً «بلا» لم يجز أصلاً، لأنه حينئذ لا دلالة في اللفظ على القَسم المحذوف، ولا يُوجدُ في كلامهم: إن قام زيدٌ لا يقومُ زيدٌ.

ومن دخولها على غير إنْ قوله:

١١٩٤ ـ ولَمــا رُزقْــتَ ليــأتِيَنّــك سَيْبُــهُ(١)

وقوله:

١١٩٥ ـ لمتَـى صَلحْـتَ لَيُقْضَيَـنْ لـك صـالـحٌ(٢)

قال: وقد شبه بعضهم «إذ» بـ «إن» فأدخل عليها هذه اللام قال:

١١٩٦ ـ غَضِبَـتْ عَلَـيّ وقـد شـربـت بجـزّة فـلإذْ غَضِبْـتِ لأشْـرَبَـنْ بخَـرُوفِ(٣)

(والجواب المقرون بما أو إنّ) المؤكدة **(أو اللام مع اسم لا يقدّم معمول عليه)** مطلقاً بلا خلاف، كما قال أبو حيّان. فإذا قلت: واللَّهِ ما يقوم زيد الآن، أو والله إن زيداً قائم الآن، أو والله لزيدٌ قائم الآن لم يجز تقديم الآن. **(أو هي)** أي: اللام **(مع مضارع فكذلك)**

---

(١) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

جَلْباً وليس إليك ما لم تُرزقِ

وهو للقطاميّ في ديوانه (ص ١١٢) وخزانة الأدب (١/ ٣٣٨) والدرر (٤/ ٢٣٩).

(٢) صدر بيت من الكامل، وعجزه.

ولتُجزينّ إذ جُزيت جميلا

وهو بلا نسبة في الجنى الداني (ص ١٣٧) وخزانة الأدب (١١/ ٣٣٨) والدرر (٤/ ٢٤٠) وشرح شواهد المغني (٢/ ٦٠٧) ومغني اللبيب (١/ ٢٣٥).

(٣) البيت من الكامل، وهو لذي الرمة في ملحق ديوانه (ص ١٨٩١). وله أو لأعرابي في شرح شواهد المغني (٢/ ٦٠٧). وبلا نسبة في الجنى الداني (ص ١٣٨) وخزانة الأدب (١١/ ٣٣٨) والدرر (٤/ ٢٤١) ورصف المباني (ص ٢٤٣) وسرّ صناعة الإعراب (١/ ٣٩٧) ومغني اللبيب (١/ ٢٣٦).

لا يجوز التقديم مطلقاً، صَحّحهُ أبو حيّان. وقيل: يجوز مطلقاً ظَرْفاً كان أو مفعولاً وهو رأي الفرّاء، وأبي عُبَيْدة، واستدلاً بقوله: ﴿فَٱلْحَقُّ وَٱلْحَقَّ أَقُولُ لَأَمْلَأَنَّ﴾ [ص: ٨٤،٨٥]، أي حقًّا.

(وثالثها يقدم الظرف) والمجرور دون المفعول، وهو رأي ابن مالك واستدلّ بقوله تعالى: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَٰدِمِينَ﴾ [المؤمنون: ٤٠].

(ويقع القسم بين مَنْفيّيْن توكيداً) لنفي المحلوف عليه كقوله:

١١٩٧ ـ أَخِـلاَّي لا تَنْسـوا مَـواثيـق بَيْنَنـا فـإنّـيَ لا والله مـا زِلْـتُ ذاكِـرا[1]

(وقد يغني) النّفي **(السّابق)** عن النّفي المباشر للجواب كقوله:

١١٩٨ ـ فـلا والـلّهِ نـادَى الـحيُّ ضَـيْفِـي[2]

أي ما نادى. **(ويُغْني عنه)** أي عن القسم بأن يحذف **(الجواب لدليل)** يدلّ عليه. **(وقيل)** وعليه ابن مالك **(إن وقع بعد: «لقد»)** نحو: ﴿وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ ٱللَّهُ وَعْدَهُۥٓ﴾ [آل عمران: ١٥٢] **(أو لئن)** نحو: ﴿لَئِنْ أُخْرِجُوا۟ لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ﴾ [الحشر: ١٢] **(أو مصاحباً لإمّا مفتوحة ونوناً)** للتوكيد نحو: ﴿لَأُعَذِّبَنَّهُۥ عَذَابًا شَدِيدًا﴾ [النّمل: ٢١]. **(وقيل)**: وعليه أبو حيّان **(إن كان الجواب باللاّم)** أو إنّ المشدّدة، فإنْ كان بغيرهما كـ «ما»، ولا، وإنْ فلا.

(و) يغني **(عن الجواب)** فيحذف **(معموله)** نحو: ﴿وَٱلنَّٰزِعَٰتِ﴾ [النّازعات: ١] إلى قوله: ﴿يَوْمَ تَرْجُفُ ٱلرَّاجِفَةُ﴾ [النّازعات: ٦] أي ليبعثن. **(وقَسَم مسبوق بحرف جواب)** نحو: ﴿أَلَيْسَ هَٰذَا بِٱلْحَقِّ قَالُوا۟ بَلَىٰ وَرَبِّنَا﴾ [الأحقاف: ٣٤]. وقولك ـ لمن قال: أتفعل كذا؟ ـ: إي والله، أو نعم والله، أو أجل والله.

[جير]

(و) تغني **(عن القسم)** جير قال:

١١٩٩ ـ قـالـوا قُهِـرْتَ فقلْـتُ جَيْـرِ لَيَعْلَمَـنْ عمّـا قليـلٍ أيُّنـا المقهـورُ[3]

---

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر (٤/ ٢٤٢).

(٢) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

هدؤًا بالمساءة والعِلاطِ

وهو للمتنخّل الهذلي في خزانة الأدب (١٠/ ٩٤) والدرر (٤/ ٢٤٣) وشرح أشعار الهذليين (٣/ ١٢٦٩) ولسان العرب (٧/ ٣٥٤ ـ علط). وبلا نسبة في مغني اللبيب (٢/ ٦٣٧)؛ ورواية المغني:

فـلا والله نـادى الحـيُّ قـومـي طـوال الـدهـر مـا دُعـي الهـديـلُ

(٣) البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في الدرر (٤/ ٢٤٤).

(كسراً) أي: مكسوراً بناءً لالتقاء الساكنين. (وبفتح) تخفيفاً ثم (قال سيبويه اسماً) لِدُخول التّنوين عليها في قوله:

١٢٠٠ ـ وقـائلـةٍ أسِيـتَ فقلـت جَيْـرٍ(١)

(بمعنى حقّاً) فيكون مصدراً. (وقيل: أبداً) فيكون ظرفاً كعوض. وبنيت لقلّة تمكّنها، إذْ لا تستعمل إلاّ في القسم، قاله صاحب الملخص(٢).

(و) قال: (قومٌ: حرف جواب) بمعنى: نَعَم، وصحّحه ابن مالك قال: لأن كُلّ مَوْضع تقع فيه يصلح أن يقع فيه: «نعم»، وليس كُلّ مَوْضع تقع فيه يصلح أنْ يقع فيه «حقّاً»، فإلحاقها بـ «نعم» أوْلى، لأنّها أشبه بها لفظاً أو استعمالاً، ولذلك بُنِيَتْ. ولو وافقت حقاً في الاسمية أعربت، ولجاز أن يصحبها الألف واللام، كما أنّ: «حقاً» كذلك، ولو لم تكن بمعنى: «نعم» لم تعطف عليها في قوله:

١٢٠١ ـ أبـى كَـرمـاً لا آلِفـاً جَيْـر أو نعـم ... بـأحسـن إيفـاءٍ وأنْجَـزِ مَـوْعـدِ(٣)

ولم تؤكّد في قوله:

١٢٠٢ ـ وَقُلْـنَ علـى البـرْدِيّ أوّلُ مَشْـرَبٍ ... نَعَـم جَيْـر إنْ كـانَـت رواءً أسـافِلـه(٤)

ولا قوبل بها: «لا» في قوله:

١٢٠٣ ـ إذا تقـول لا ابنـة العُجَيْـرِ ... تَصْـدقُ لا إذا تقـول: جَيْـرِ(٥)

---

(١) صدر بيت من الوافر، وعجزه.

أسِيٌّ إنني من ذاك إنّهْ

وهو لأعرابي من بني أسد في الأشباه والنظائر (٦/ ٢٠٢). وبلا نسبة في خزانة الأدب (١٠/ ١١١، ١١٣) والدرر (٤/ ٢٤٤، ٥/ ١٢٦) ورصف المباني (ص ١٢٤، ١٧٧، ٤٠٠) وشرح شواهد المغني (١/ ٣٦٢) والصاحبي في فقه اللغة (ص ١٤٩) ولسان العرب (١٤/ ٣٥ ـ أسا) ومغني اللبيب (١/ ١٢٠).

وتنوين «جير» في الشاهد خُرّج على وجهين: أحدهما: أن الأصل: «جير إنّ» بتأكيد «جير» بـ «إنّ» التي بمعنى «نعم»، ثم حذفت همزة «إنّ» وخففت. الثاني: أن يكون شبّه آخر النصف بآخر البيت فنوّنه تنوين الترنُّم، وهو غير مختص بالاسم.

(٢) لعله «ملخّص القوانين» في النحو، لعبيد الله بن أحمد بن أبي الربيع العثماني الإشبيلي الأموي المتوفى سنة ٦٨٨ هـ. انظر كشف الظنون (ص ١٨١٩).

(٣) البيت من الطويل، وهو لبعض الطائيين في الجنى الداني (ص ٤٣٤). وبلا نسبة في الدرر (٤/ ٢٤٦) وشرح الأشموني (١/ ٦).

(٤) البيت من الطويل، وهو لطفيل الغنوي في ديوانه (ص ٨٤) والجنى الداني (ص ٤٣٤) وخزانة الأدب (١٠/ ١٠٧) والدرر (٤/ ٢٤٧) وشرح شواهد المغني (١/ ٣٦١).

(٥) الرجز بلا نسبة في الجنى الداني (ص ٤٣٤) والدرر (٤/ ٢٤٩) وشرح شواهد المغني (١/ ٣٦٢) ومغني اللبيب (١/ ١٢٠).

قال: وأما تنوينها فضرورةٌ أو ترنّم. زاد الفارسيّ أو شاذّ، كتنوين اسْمِ الفعل في قولهم: فداءٍ لك بكسر الهمزة[١]. واختار هذا القول أبو حيّان، وابن هشام، والرّضي. وقال: إنما صحّ وقُوعها قَسَماً بجامع أن التّصديق توكيدٌ وتوثيقٌ كالقَسَم.

قال ابن الدّمامينيّ: ولقائلٍ أن يمنع لزوم الإعراب لو كانت بمعنى «حقّاً»، ودخول «أل» وسنده «ما» التي بمعنى شيء ونحوها. وسببُ البناء حينئذ موافقتُها لـ «جير» الحرفيّة لفظاً، وكونها مؤكدة في البيت المذكور، لاحتمال أن يكون المعنى: نعم يحق ذلك حقاً. وأجاب شيخنا الإمام الشّمُنّي عن الأول بأنّ اللّزوم لعدم مشابهتها الحرف حينئذ بوجه من الوجوه المقتضية للبناء بخلاف «ما» بمعنى شيء، فإنّها مشابهة له في الوضع، قال. وقوله: إنّ سبب بنائها موافقتها لجير الحرفية فيه نظر، فإن القائل باسميّة «جَيْر» لا يثبت «جَيْراً» أخرى حرفاً حتى تكون هذه مشابهة لها[٢]. انتهى.

(و) قال قوم: **(اسم فعل)** حكاه صاحب الملخص، واختاره فيما نقل أبو حيان، قال: لأن تنوينها للتّنكير، وهو لا يوجد إلا في اسم الفعل، أو الصّوت **(وتنوّن ضرورة)** كالبيت السابق.

(وقد يجاب بها دونه) أي دون قَسَمٍ، كما يجاب بـ «نعم» و «أجل» كقوله:

١٢٠٤ ـ قــالــت: أراك هــارِبــاً للجــوْرِ مِــنْ هــدّة السُّلطــانِ، قلــت: جَيْــرِ[٣]

[لا جرم]

(و) يغني عن القسم أيضاً **(لا جَرَم)**. حكى الفرّاء أنّ العرب تقول: لا جرم لآتينّك، ولا جَرَم لقد أحسنت، فاستغنوا بها عن القسم قاصدين بها معنى «حَقّاً» وأصلها: بمعنى: لا بُدَّ.

---

(١) قال في اللسان (١٥/ ١٥٠ ـ مادة فدي): «ومن العرب من يكسر فداءِ بالتنوين إذا جاور لام الجرّ خاصة فيقول: فداءٍ لك؛ لأنه نكرة، يريدون به معنى الدعاء».

(٢) في حاشية الهمع (٤/ ٢٥٩) طبعة مؤسسة الرسالة: «هذا النصّ المنقول عن الشمني فيه نقص، ونصّ عبارة الشمني ورقة ٣٧: فإن قلت: ما سبب البناء حينئذ؟ قلت: موافقتها جير الحرفية لفظاً ومعنى. هذا عند من يجعلها كحقًّا وأما عند من يجعلها كأبداً فالبناء مشكل. وأقول: الدليل على الملازمة بين كون جير بمعنى حقًّا وأبداً وبين الإعراب عدمُ مشابهتها الحرف حينئذ بوجه من الوجوه المقتضية للبناء بخلاف «ما» بمعنى «شيء» فإنها مشابهة للحرف في الوضع. وقوله إن سبب بنائها موافقتها لجير الحرفية لفظاً ومعنى عند من يجعلها كحقًّا فيه نظر؛ فإن القائل بأن جير بمعنى حقًّا أو أبداً لا يثبت جير أخرى حرفاً حتى تكون هذه مشابهة لها» انتهى.

(٣) الرجز بلا نسبة في لسان العرب (٤/ ١٥٦ ـ حير) وتاج العروس (١٠/ ٤٩٩ ـ جير).

[عوض]

(قال الكوفية: و) يغني عن القسم أيضاً (عوض) فيقال: عَوْضُ لأفعلن. قال أبو حيّان: والبصريّون لا يعرفون القسم به، وإن ذكره الزّجاجي.

(ويجمع بين أيْمانٍ) توكيداً سواء اختلف حرف القسم أم لا؛ **(لكن إن اختلف الحرف لم يؤت بالثّاني حتى يُوفّ الأوّل جوابه)** فيقال: تالله لأفعلنّ، بالكعبة لأفعلن **(خلافاً للأخفش)** في تجويزه الموالاة، فيقال: والله، تالله، بالله لا أفعل، كما يقال: والله، والله لا أفعل.

[القسم غير الصريح]

(مسألة: من القسم غير صريح) وهو: ما لا يُعْلَمُ بمجرّد لفظه كونُ النّاطق به مقسماً **(كعلمت)** نحو: ﴿عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ﴾ [البقرة: ١٠٢]. قال سيبويه: ومنه قولهم: عَلِمَ الله. **(وشهدت)** نحو: ﴿شَهِدَ اللَّهُ إِنَّهُ﴾ [آل عمران: ١٨] في رواية الكسر[(١)]. ﴿نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ﴾ [المنافقون: ١]. وجاهدْتُ، وأوثقْتُ، وأخذت. ومنه: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ﴾ [آل عمران: ١٨٧].

وهذه الألفاظ **(في الخبر، ونشدتك الله وعمّرْتك الله)** بالتشديد **(وعمرك الله)** بضم الراء، وفتحها مع ضمّ العين. **(وقعدك الله)** بفتح القاف وكسرها، **(وقعيدك الله، وعزمت في الطلب)** وقد تقدّم أنّ جواب الطلب يتلقى به، أو بلمّا، أو إلاّ أو إنّ.

ومن أمثلته هنا قولهم: أنشدك الله إلاّ فعلت، وفي الصحيح «الله إلاّ قضيت بيننا بكتاب الله»[(٢)] وقوله:

١٢٠٥ ـ عَمَّرتُكِ اللّهِ إلاّ ما ذَكَرْتِ لنا ... هل كُنْتِ جارَتنا أيّامَ ذِي سَلَمِ[(٣)]

---

(١) هي قراءة ابن عباس؛ وخُرّج ذلك على أنه أجرى «شهد» مجرى «قال» لأن الشهادة في معنى القول؛ فلذلك كسر «إنّ»، أو على أن معمول «شهد» هو «إن الدين عند الله الإسلام» ويكون قوله. «إنه لا إله إلا هو» جملة اعتراض بين المعطوف عليه والمعطوف، إذ فيها تسديد لمعنى الكلام وتقوية. انظر تفسير البحر المحيط (٢/ ٤٢٠).

(٢) جزء من حديث رواه البخاري في الشروط، باب ٩، حديث رقم ٢٧٢٤ و٢٧٢٥ عن أبي هريرة وزيد بن خالد الجهنيّ في قصّة المتقاضيين عند رسول الله ﷺ.

(٣) البيت من البسيط، وهو للأحوص في ديوانه (ص ١٩٩) وخزانة الأدب (٢/ ١٣، ١٤) وشرح أبيات سيبويه (١/ ٢٧٥). وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب (١/ ٤٣٤، ٤/ ٢٥٠) والكتاب (١/ ٣٢٣) ولسان العرب (٤/ ٦٠٢) والمقتضب (٢/ ٣٢٩).

وقوله:

١٢٠٦ ـ يـا عَمْـرَكِ الله إلاّ قُلْـتِ صـادقـة أَصَـادِقـاً وصْفـهُ المجنـون أو كـذبـا[1]

وقوله:

١٢٠٧ ـ عَمْـرك اللّـهُ يـا سعـادُ عِـديني بَعْـضَ مـا أَبْتغـي، ولا تُـؤْيسيني[2]

وقوله:

١٢٠٨ ـ عَمـرك الله أمـا تَعْـرِفُنِـي أنـا حَرّاثُ المنـايـا فـي الفَـزعْ[3]

وقوله:

١٢٠٩ ـ قعيـدَكمـا اللّـهُ الـذي أنتمـا لـه ألـم تَسْمَعـا بـالبيضَتَيْـن المنـاديـا[4]

وقوله:

١٢١٠ ـ قَعِيـدَكِ أن لا تُسْمِعينـي مَـلامَـةً ولا تَنْكَئِـي قَـرْحَ الفـؤاد فَيَيْجَعَـا[5]

(ويجوز حذف نشدت) فيقال: بالله لما فعلت، ومنه قوله:

١٢١١ ـ قـالـت لـه بـالله يـا ذا البُـرْدَيْـنْ لمـا غنثـت نَفسـاً أو اثنَيْـن[6]

(و) يجوز حذف **(الباء، فينتصب تاليها)** نحو: نشدتك الله لما فعلت. والأصل بالله. ومعنى: نشدتك بالله إلاّ فعلت: أقسمت به **(لا ترى إلا فاعلاً)** أي سألتك، وطلبت منك مَنْ نَشد الضّالة: طلبها.

(و) معنى **(عَمْرك الله)** يُعَمِّرك، أي: عمّرك تعميراً، وهو مخفف: عَمّرتُكَ الله بحذف الزوائد: **(سألت بتعميرك)** أي بإقرارك له بالبقاء، كما أنّ عمرك الله: أحلف ببقاء الله، ودوامه.

---

(١) البيت من البسيط، وهو للمجنون في ديوانه (ص ٦٧) والأغاني (٢/ ٥١) وتزيين الأسواق (ص ١٠٦) وخزانة الأدب (١٠/ ٥١) والدرر (٤/ ٢٥٠).

(٢) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب (١٠/ ٥٠) والدرر (٤/ ٢٥٢).

(٣) البيت من الرمل، وهو بلا نسبة في الدرر (٤/ ٢٥٢)

(٤) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه (٢/ ٣٦٠) والدرر (٤/ ٢٥٣) ولسان العرب (٣/ ٣٦٤ ـ قعد). ولجرير في لسان العرب (٧/ ١٢٩ ـ بيض) وليس في ديوانه. وبلا سبة في لسان العرب (١٠/ ٢٥).

(٥) البيت من الطويل، وهو لمتمّم بن نويرة في ديوانه (ص ١١٥) وخزانة الأدب (٢/ ٢٠، ١٠/ ٥٤، ٥٦) والدرر (٤/ ٢٦٢) وشرح شواهد المغني (٢/ ٥٦٦) ولسان العرب (١/ ١٧٣ ـ نكأ، ٣/ ٣٦٣، ٣٦٤ ـ قعد، ٨/ ٣٧٩ ـ وجع) والمنصف (١/ ٢٠٦). وبلا نسبة في جمهرة اللغة (ص ٦٦٢) والمقتضب (٢/ ٣٣٠).

(٦) تقدم بالرقم (٩٢٩).

فإن لم يرد بهما القسم، فالمعنى سألت الله أن يطيل عمرك.

وقيل: المراد به: ضد الخُلُوّ من عمر الرجل منزله، كأنه أراد تذكير القلب بذكر الله، تأكيداً للصّدق، والتقدير: ذكّرتُك بالله تذكيراً يُعَمِّر القلب، فلا يخلو منه.

(و) معنى (**قعدك الله، وقعيدك: الله معك**) أي رقيب عليك وحفيظ. وقيل: مقاعدك، وهو بمعناه. وضمَّن القسم قال في الصّحاح: على معنى: يصاحبك الله الذي هو صاحب كل نَجْوى.

وقيل هما مصدران بمعنى المراقبة، والتقدير: أقسم بمراقبتك الله، ونصب «الجلالة» في الجميع على إسقاط الجارّ.

المجرورات/ الإضافة

(**الإضافة**): أي هذا مبحثها. هي في اللغة: الإمالة، ومنه ضافت الشّمس للغروب: مالت، أو أضفت ظَهْري إلى الحائط: أملته إليه، وضاف السّهْمُ عن الهدف: عَدَل، وأضفته إلى فلان: ألجأته، والمضاف في الحرب: المحاط به، والمضاف: الملزق بالقوم، وضافَه الهم: نزل به. وتضايف الوادي: تضايق كأنه مال أحد جانبيه إلى الآخر، وأضفت من الأمر: أشفقت.

وفي الاصطلاح: (**نسبة تَقْييدِيّة بين اسمين توجب لثانيهما الجرّ**) فخرج بالتقييدية: الإسنادية نحو: زيد قائم، وبما بعده نحو: قام زيد، ولا ترد الإضافة إلى الجُمَل، لأنها في تأويل الاسم.

وبالأخير الوصف نحو: زيد الخياط.

(**وتصِحّ بأدنى ملابسة**) كقوله تعالى: ﴿لَمْ يَلْبَثُوٓاْ إِلَّا عَشِيَّةً أَوْ ضُحَىٰهَا﴾ [النازعات: ٤٦] لمّا كانت العشيّة والضحى طَرَفَي النّهار صحّت إضافة أحدِهما إلى الآخر. وقولهم: «كَوْكَبُ الخَرْقاء» أضيف إليها؛ لأنها كانت تنتبه وقت طلوعه.

(**والأصحّ أنّ الأول**) هو (**المضاف والثاني**) هو (**المضاف إليه**) وهو قول سيبويه، لأنّ الأوّل هو الذي يضاف إلى الثاني، فيستفيد منه تخصيصاً وغيره.

وقيل: عكسه. (**وثالثها: يجوز في كُلّ**) مِنْهما كُلّ منهما.

(**وتَجْري**) هذه الأقوال (**في المسند والمسند إليه**) فقيل: المسند الأول مبتدأ كان أو غيره، والمسند إليه الثّاني. وقيل: عكْسُه، وقيل: يجوز أن يقال كلّ منهما في الأول والثّاني. والأصحّ: قولٌ رابع: أن المسند: المحكومُ به، والمسند إليه: المحْكومُ عليه.

(و) يجري أيضاً في (**البَدَل والمُبْدَل منه**). والأصحّ هنا أنّ الثاني البدل، والأول المبدل منه، كما يؤخذ من مبحثه.

(**و**) الأصحّ (**أن الجرّ**) في المضاف إليه (**بالمضاف**) قال سيبويه، وإن كان القياسُ ألاَّ يعمل من الأسماء إلاّ ما أشبه الفعل، والفعل لا حظَّ له في عمل الجرّ، لكن العرب اختصرت حروف الجرّ في مواضع، وأضافت الأسماء بعضها إلى بعض فناب المضاف مناب حرف الجرّ، فعمل عمله، ويدلّ له اتّصال الضمائر به، ولا تتصل إلاّ بعاملها. (**وقال الزّجّاج، وابن الحاجب هو بالحرف المقدّر**) لأن الاسم لا يختصّ. (و) قال (**الأخفش بالإضافة**) المعنويّة قال الجمهور: (**وتقدر اللاّم**). قال في شرح الكافية: ومعناها هو الأصل، ولذا يحكم به مع صحّة تقديرها، وامتناع تقدير غيرها، نحو: دار زيد، ومع صِحّة تقديرها، وتقدير غيرها نحو: يد زيد، وعند امتناع تقديرها، وتقدير غيرها نحو: عنده، ومعه، ومنه إضافة كُلّ إلى ما بعدها. (و) قال (**قوم. و**) يقدّر (**مِنْ إنْ كان الأوّل بعض الثاني، وصحّ الإخبار به عنه**) كثوب خَزّ، وخاتم فِضّة، فالثّوب بعض الخز، والخاتم بعض الفضّة، ويصح أنْ يُطْلَق على كل اسم الخزّ، والفضّة. ومنه إضافة العدد إلى المعدود، والمُقَدّر إلى المقدّرات على الصّحيح، بخلاف: يدُ زيدٍ، وعَيْنُ عمرو فالإضافة فيه بمعنى اللاّم، إذ لا يصحّ إطلاق اسم الثّاني فيه على الأوّل.

(**قيل: أو لم يَصحّ**) ذلك اكتفاءً بكونه بَعْضاً، وهو رأي ابن كيسان، والسِّيرافي، واستدلاّ بظهورها في قوله:

١٢١٢ ـ فالْعَيْنُ مني كأنْ غَرْبٌ تُحطُّ به[١]

وقوله:

١٢١٣ ـ كأنَّ على الكفّين مِنْه إذا انْتحى[٢]

وردّه ابن مالك بأن الفصل بـ «مِنْ» لا يدلّ على أن الإضافة بمعناها، وقد فصل بها ما ليس بجزء قال:

---

(١) صدر بيت من البسيط، وعجره.

دهماءُ حاركُها في القِتْبِ محزومُ

وهو لعلقمة بن عبدة في ديوانه (ص ٥٣) وجمهرة اللغة (ص ١٥٠) والدرر (٥/ ٥).

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجره

مداكُ عروسٍ أو صلايةُ حنظلِ

وهو لامرىء القيس في ديوانه (ص ٢١) وجمهرة اللغة (ص ٣١٣) وخزانة الأدب (٣/ ٩٥، ٩/ ١٨٠) ولسان العرب (١٤/ ٤٦٩ ـ صلا) وبلا نسبة في الدرر (٥/ ٦).

والصلاية: سريحة خشنة غليظة من القُفّ.

١٢١٤ ـ وإنَّ حَـــدِيثـــاً مِنْـــكِ لـــو تعلمينـــه[١]

وأنكر قوم الإضافة بمعنى «مِنْ» أصلاً، وقالوا: الإضافة بمعنى اللاّم، لأن الخزّ مستحِقٌّ للثوب، كما أنه أصله.

(و) قال الجُرْجانيّ وابن الحاجب في كافيته (وابن مالك) في كتبه: (و) تقدَّر (في) حيث كان ظرْفاً له. قال في شَرْحَي الكافية والتّسهيل: قد أغفلها أكثرُ النّحويين، وهي ثابتة في الفصيح كقوله: ﴿أَلَدُّ ٱلْخِصَامِ﴾ [البقرة: ٢٠٤] ﴿مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ [سبأ: ٣٣]. ﴿تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾ [البقرة: ٢٢٦] ﴿يَٰصَٰحِبَيِ ٱلسِّجْنِ﴾ [يوسف: ٣٩، ٤٠] وفي الحديث: «فلا تجدون أعْلَمَ من عَالِم المدينة»[٢]، فمعنى «في» في هذه الأمثلة ظاهر ولا يصحّ تقدير غيرها إلاّ بتكلّف.

قال أبو حيّان: ولا أعلم أحداً ذهب إلى هذه الإضافة غيره، وهو مَرْدُودٌ، فقد قال بها الجماعة المذكورون معه، كما صرّحت بنقله عنهم تقوية لابن مالك، وردّ الدعوة تفرّده. وصرّح ابن الحاجب في مقدّمته: بأن تقدير «في» أقل من «اللاّم» و «مِنْ». وكذا قال ابن مالك. وزاد أنّ تقدير: «مِنْ» أقلّ من تقدير «اللاّم». (و) قال (الكوفيّة و) يقدّر (عند) نحو: هذه ناقة رقودُ الحَلْب، أي رقودٌ عِنْد الحَلْب.

وأجاب أبو حيّان بأنّ هذا وما قدّر فيه من باب الصّفة المُشَبّهة، والأصل رفعه على الفاعليّة مجازاً للمبالغة. (و) قال (أبو حيّان: لا تقدير) أصلاً، لا للاّم، ولا لغيرها، وإنما الإضافة تفيد الاختصاص، وجهاته متعدّدة بيّن كل جهة منها الاستعمال. فإذا قلت: غلامُ زيدٍ، ودارُ عمرو، فالإضافة لِلْمِلْك، أو سَرْجُ الدابة فللاستحقاق، أو شيخ أخيك فلمطلق الاختصاص.

(ويختَصّ) التّقدير عِنْد مَنْ قال به (بالمحضة، وقيل: تقدّر اللام في غيرها) لظهورها في قوله تعالى: ﴿فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ﴾ [فاطر: ٣٢] ﴿حَٰفِظَٰتٌ لِّلْغَيْبِ﴾ [النساء: ٣٤]. ﴿مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ﴾ [البقرة: ٨٩]. ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [هود: ١٠٧] وردّ بعدم اطّراده إذ لا يسوغ في الصّفة المُشَبّهة.

---

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه

جنى النحل في ألبان عوذ مطافلِ

وهو لأبي ذؤيب الهذلي في الدرر (٥/ ٧) وشرح أشعار الهذليين (١/ ١٤١) وروايته فيه. «تبذلينه» مكان «تعلمينه» وشرح شواهد الإيضاح (ص ٥٨٧) وشرح شواهد الشافية (ص ١٤٤) ولسان العرب (٤/ ٧٩ ـ بكر، ١١/ ٤٠٢ ـ طفل). وبلا نسبة في شرح شافية ابن الحاجب (٢/ ١٨٢)

(٢) رواه الترمذي في كتاب العلم (باب ما جاء في عالم المدينة، حديث رقم ٢٦٨٠) عن أبي هريرة روايةً «يوشك أن يضرب الناس أكباد الإبل يطلبون العلم فلا يجدون أحداً أعلم من عالم المدينة».

(و) المحْضة (**هي التي تفيد تعريفاً**) إذا كان المضاف إليه معرفة (**أو تخصيصاً**) إذا كان نكرة. قال أبو حيّان: هكذا قالوا، وليس بصحيح؛ لأنه من جَعْل القسم قَسِيماً، وذلك أنّ التعريف تخصيص، فهو قِسْمٌ منه. والصّواب أنها تفيد التخصيص فقط، وأقوى مراتبه التعريف. انتهى. وهو بَحْثٌ لَفْظِيّ (**وفي مفاد إضافة الجُمَل**) أي الإضافة إليها (**احتمالان**) لصاحب البسيط. وجه التخصيص أن الجُمَل نكرات، ووجه التّعريف أنها في تأويل المصدر المضاف في التقدير إلى فاعله أو مفعوله هكذا حكاهما أبو حيّان بلا ترجيح. ثم قال: وفي التّعريف نظر، لأن تقدير المصدر تقدير معنىً كما في همزة التّسوية، فلا يلتفت إلى الإضافة فيه، كما لا يتعرّف قولك: غُلام رَجُلٍ، وأنت تريد واحداً بعينه. وأيضاً، فلا يلزم في المصدر أن يقدّر مضافاً بل قد يقدّر منوّناً عاملاً. انتهى.

(**وغيرها**) أي غير المحضة ما لا يفيد واحداً منهما (**بل تخفيفاً**) في اللفظ بحذْف التّنوين، وشبهه. (**فمنه**) أي من غير المحضة (**إضافة غير، ومِثْل وشِبْه، وخدْن**) بكسر المعجمة، وسكون المهملة بمعنى: صديق (**ونحو**) بمعنى: مِثْل (**وناهيك، وحسبك**) من رجل أي كافيك (**وما في معناها**) كتِرْب بمعنى لِدَة وضَرْب ونِدّ في معنى مِثْل. وشَرْعك وبَجْلك، وقطك، وقدك في معنى حسبك، فهذه الأسماء نكرات وإن أضيفت إلى معرفة، إمّا لأنّها على نيّة التنوين قصداً للتخفيف كالوصف، كما قاله سيبويه، والمبرّد، وهو صريح المتن وجزم به ابن مالك في «حسب» ونحوها؛ لأنها مراد بها اسم الفاعل أو لأنها شديدة الإبهام كما قال ابن السّراج والسّيرافي، وغيرهما. وجزم به ابن مالك في غير ومثل، ونحوهما، لأنك إذا قلت غير زيد، فكلُّ شيء إلا زيد غيره. ومِثْل زيد فمِثْلهُ كثير: واحدٌ في طوله، وآخرُ في عَملِهِ، وآخرُ في صنعته، وآخرُ في حُسْنه وهذا لا يكاد يكون له نهاية. ونقض هذا بأن كثرة المتماثلين والمغايرين لا توجب التنكير، كما أن كثرة غلمان زيد لا توجب كون غلام زيد نكرة، بل يجب بالوقوع على واحد معهود للمخاطب، وقال الأخفش: يجوز أن يكون السّبب في ذلك كون أوّل أحوالها الإضافة؛ لأنها لا تستعمل مفصولة عنها، لا يقال: هذا مِثْلٌ لك، ولا غَيْرٌ لك، وأوّل أحوال الاسم التّنكير، فلذلك كانت نكرة مُطْلقاً.

(**وكذا واحد أمّه، وعَبْدُ بطنه، وأبوك في لغة**) لبعض العرب حكاها أبو عليّ في الأوّلين، والأصمعيّ في الأخير حيث أدخل عليها «رُبّ» في قول حاتم:

١٢١٥ ـ أمـــاويّ إنـــي رُبَّ واحـــد أمّـــه[1]

وقولها: ربّ أبيه، رُبّ أخيه. قال أبو حيّان: كأنه لوحظ في واحد أمه معنى: مُفْرَدُ أمّه، وفي عبد بطنه: خادِم بطنه، والضمير فيهما لا يرجع إلى واحد، ولا عبد، بل إلى

(١) تقدم برقم (١٠٧١).

غيرهما مما تقدّم. وفي أبيه وأخيه: مناسب له بالأبوّة والأخوّة. والأشهر استعمال ما ذكر معرفة. (وقيل و) منه أيضاً (الظّروف) سواء أضيفت إلى مفرد أم جملة. حكاه أبو حيّان عن بعضهم.

(ويعرف ما ذكر) من «غير» وما بعده (إن تعيّن المُغَاير والمُمَاثِل) كأن وقع «غير» بين ضِدَّين نحو: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧] وقولك: مررت بالكريم غير البخيل، والجامد غير المتحرّك، أو قارن مثلاً ممّا يُشْعرُ بمماثلة خاصّة. (وقال المبرّد: لا يتعرّف «غير» بحال)، لأنّ كُلّ من خالفك فهو غيرك حقيقةً، والذي يُماثِلُك من كُلِّ وَجْهٍ قد يتعيّن أن يكون واحداً. قال أبو حيّان: ورُدَّ بأنه قد يكون معرفة باعتبار أنّهُ نهاية في المغايرة، كما يكون نهاية في المِثْل.

(ومنه) أي غير المحضة (إضافة الصّفة) أي اسم الفاعل والمفعول، وأمثلة المبالغة والصّفة المشبهة (إلى معمولها) المرفوع بها في المعنى أو المنصوب، لأنّها في تقدير الانفصال، ولذلك وصف بها النّكرة في قوله تعالى: ﴿هَدْيًا بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ﴾ [المائدة: ٩٥]. ووقعت حالاً في قوله: ﴿ثَانِىَ عِطْفِهِۦ﴾ [الحجّ: ٩] ودخل عليها رُبّ في قول جرير:

١٢١٦ - يـا رُبَّ غـابِطنـا لـو كـان يَطْلُبُكُـمْ[1]

وذكر ابن مالك في نكته على (الحاجبية): أنها قد تفيد التّخصيص أيضاً فإن ضارب زيدٍ أخص من «ضارِب».

قال ابن هشام: وهذا سهو فإن ضارب زيدٍ أصله ضاربٌ زيداً، لا ضاربٌ فقط، فالتخصيص حاصِلٌ بالمعمول قبل الإضافة.

وفُهِمَ مِنْ تقييد الإضافة بكونها إلى المعمول اشتراط كونها بمعنى الحال أو الاستقبال، فإن كانت بمعنى الماضي، فإضافتها محضة لأنها ليست في تقدير الانفصال.

---

(١) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

لاقَى مباعدةً منكم وحرمانا

وهو لجرير في ديوانه (ص ١٦٣) والدرر (٥/ ٩) وسرّ صناعة الإعراب (٢/ ٤٥٧) وشرح أبيات سيبويه (١/ ٥٤٠) وشرح التصريح (٢/ ٢٨) وشرح شواهد المغني (٢/ ٧١٢، ٨٨٠) والكتاب (١/ ٤٢٧) ولسان العرب (٧/ ١٧٤ - عرض) ومغني اللبيب (١/ ٥١١) والمقاصد النحوية (٣/ ٣٦٤) والمقتضب (٤/ ١٥٠). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٣/ ٩٠) وشرح الأشموني (٢/ ٣٠٥) والمقتضب (٣/ ٢٢٧، ٤/ ٢٨٩).

والشاهد في البيت جرّ «غابطنا» بـ «ربّ» التي لا تدخل إلا على النكرة، فدلّ على أن اسم الفاعل «غابط» لم يكتسب التعريف بإضافته إلى الضمير، إذ لو اكتسب التعريف لما دخلت عليه «رُبّ».

(قيل: و) منه إضافة (**المصدر**) إلى مرفوعه أو منصوبه قاله ابن برهان وعلّله بأن المجرور به مرفوعُ المحَلّ أو منصوبه فأشْبَه الصّفة، وابن الطّراوة وعلّله بأن عمله بالنيابة عن الفعل فهو أقوى من الصّفة العاملة بالشّبه بدليل اختصاصها ببعض الأزمنة دونه، وإذا كان أقوى كان أولى أنْ يحكم له بحكم الفعل في عدم التعريف، والأصَحّ لا، ورُدّ الاستدلالُ؛ لأنه لم يَنُبْ مناب الفِعل وحده، بل مع أنْ، والموصولُ محكومٌ بتعريفه فكذلك ما وقع موقعه، وبانتفاء لوازم التّنكير من دخول «رُبّ» وأل، ونعته بالنّكرة، وبورود نعته، وتأكيده بالمعرفة في قوله:

١٢١٧ - إنّ وَجْـدِي بـك الشّـدِيـدَ أرانـي[1]

وقوله:

١٢١٨ - فلـو كـان حُبِّـي أمَّ ذي الـوَدْعِ كُلُّـهُ[2]

وبأنَّ تقدير الانفصال في الصّفة للضمير المستتر فيها وهو بخلافها.

(**قيل**: و) منه إضافة اسم (**التفضيل**) قاله الكوفيون والفارسيّ وأبو الكرم ابن الدّباس[3]، والجزُولي، وابن عُصفور، وابن أبي الرّبيع، قال الفارسيّ: لأنه ينوى بها الانفصال، لكونها تضاف إلى جماعة هو أحدها وإلاّ لزم إضافة الشيء إلى نفسه؛ إذ لا بنفكّ أن يكون بعض الجملة المضاف إليها، ولأنّ فيه معنى الفعل، ولهذا نصب الظرف. وتعدى تارة بنفسه، وتارة بحرف جرّ. والأصحّ أنها محضة، إذْ لا يحفظ وروده حالاً ولا تمييزاً، ولا بعد رُبّ، وأل. قال سيبويه: العرب لا تقول: هذا زيد أسود الناس، لأن الحال لا يكون إلا نكرة.

---

(١) صدر بيت من الخفيف، وعجزه:

عاذراً من وحدتُ فيك عذولا

وهو بلا نسبة في الدرر (٥/ ٩، ٢٥١) وشرح الأشموني (٢/ ٣٠٦) وشرح التصريح (٢/ ٢٧) وشرح قطر الندى (ص ٢٦٤) والمقاصد النحوية (٣/ ٣٦٦).

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

لأهلكَ ما لم تستمعْهُ المسارحُ

وهو بلا نسبة في الدرر (٥/ ١٠)

(٣) هو أبو الكرم المباركُ بن فاخر بن محمد بن يعقوب البغدادي المعروف بابن الدبّاس نحوي، لغوي ولد سنة ٤٣١ هـ، وتوفي سنة ٥٠٥ هـ. وقيل ولد سنة ٤٤٨ هـ، وتوفي سنة ٥٠٤ هـ. من تصانيفه المعلم في النحو، وشرح على خطبة أدب الكاتب لابن قتيبة. انظر ترجمته في معجم الأدباء (١٧/ ٥٤) ونزهة الألبّا (ص ٤٥٧) ومرآة الجنان (٣/ ١٦٢) والنجوم الزاهرة (٥/ ١٩٥) وشذرات الذهب (٣/ ٤١٢) وبغية الوعاة (ص ٣٨٤) وكشف الظنون (ص ٤٨ و١٧٤١).

(وثالثها إن نوى) معنى (مِنْ) فغير محضة، لأنّه حينئذ في حكم الانفصال وإلاّ فمحضة. قاله ابن السرّاج. ونزل قول سيبويه على الثاني، وقول الكوفيين على الأوّل.

(فإن قصد تعريفها)، أي الصّفة المضافة إلى معمولها بأن قصد الوصف بها من غير اختصاص بزمان دون زمان **(تعرّفت)** ولذا وصف بها المعرفة في قوله تعالى: ﴿مَـٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤]. ﴿فَالِقُ ٱلۡحَبِّ وَٱلنَّوَىٰۖ﴾ [الأنعام: ٩٥]. ﴿غَافِرِ ٱلذَّنۢبِ﴾ [غافر: ٣] **(إلاّ)** الصفة **(المشبهة)** فلا تتعرّف، لأن الإضافة فيها نقل عن أصلٍ، وهو الرّفع بخلافها في غيرها، فهي عن فَرْعٍ وهو النّصب، ولأنه إذا قصد تعريفها أدخل عليها اللام.

(وزعم الكوفيّة والأعْلم) فقالوا: إنّها تتعرّف بقصده؛ إذ الإضافة لا تمنع منه، **(ومن ثمَّ)** أي مِنْ هنا، وهو أنّ إضافة الصّفة إلى معمولها لا تفيد تعريفاً بل تخفيفاً **(جاز اقتران هذا المضاف دون غيره)** من المضافات **(بأل)** لأن المحذور في غيره من اجتماع أداتي تعريف منتفٍ فيه، وإنما يقرن بها هذا **(إن كان مُثنّى أو جمعاً على حدّه)**، نحو: الضّاربا زيد، والضّاربو زيد. قال الشاعر:

١٢١٩ ـ ليس الأخلاَّءُ بالمُصْغِي مَسامِعِهم[(١)]

وقال:

١٢٢٠ ـ إن يَغْنَيَا عَنِّي المُسْتوطِنا عَدَنٍ[(٢)]

(أو أضيف لمقرون بها) نحو: الضّاربَ الرجل، وقوله تعالى: ﴿وَٱلۡمُقِيمِي ٱلصَّلَوٰةِ﴾ [الحج: ٣٥] **(أو)** أضيف إلى **(مضاف إليه)** أي إلى مقرونٍ بها نحو: القاصد باب الكريم.

(وكذا) إن أضيف إلى **(ضمير هي في مَرْجِعِه على الأصح)** نحو: الضارب الرجل والشاتمه، وقوله:

١٢٢١ ـ الودُّ أنتِ المُسْتَحِقّة صَفْوِهِ[(٣)]

---

(١) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

إلى الوشاة ولو كانوا ذوي رَحِمِ

وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (٣/ ٩٧) والدرر (٥/ ١١) وشرح التصريح (٢/ ٣٠) والمقاصد النحوية (٣/ ٣٩٤).

(٢) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

فإنني لستُ يوماً عنهما بغني

وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (٣/ ٩٦) والدرر (٥/ ١١) وشرح الأشموني (٢/ ٣٠٩) وشرح التصريح (٢/ ٢٩) والمقاصد النحوية (٣/ ٣٩٣).

(٣) صدر بيت من الكامل، وعجزه: =

وقوله:

١٢٢٢ ـ الـواهـب المـائـةِ الهجـانِ وعَبْـدِهـا[1]

ومنع المبرّد هذه الصورة، وأوجبَ النصب. قيل: أو إلى ضمير ما نحو: الضاربك، والضّاربي، والضّاربه، قاله الرُّمانيّ والمبرد والزمخشريّ. ومنع سيبويه والأخفش ذلك، وجعلا موضع الضمير نصباً كما لو كان موضعه ظاهراً، فإنّه يتعيّن نصبه.

(قال الفراء أو) أضيف إلى **(معرفةٍ)** ما نحو: الضّارب زيد، بخلاف الضّارب رجل، ولا مستند له في السّماع. **(و)** قال **(الكوفيّة)**: أو أضيف عددٌ إلى **(معدود)** نحو: الثلاثة الأثواب قال ابن مالك: وحجّتهم السّماع. وأمّا البصريّون فاستندوا في المنع إلى القياس، لأنه من باب المقادير فكما لا يجوز: الرّطل زيتٍ لا يجوز هذا.

(الجمهور على أنه لا يضاف اسمٌ لمرادفه، ونعته، ومنعوته ومؤكّده)، لأن المضاف يتعرّف، أو يتخصّص بالمضاف إليه، والشيء لا يتعرّف، ولا يتخصّص إلا بغيره. والنّعت عَيْنُ المنعوت، وكذا ما ذكر بعده. **(إلا بتأويل)** كقولهم: سعيد كرز، أي مُسمّى هذا اللّقب. وخَشْرَمُ دَبْر[2] أي الذي له ذا الاسم؛ لأنهما إسمان للنّحل، وصلاة الأولى ومَسْجِد الجامع، و ﴿دِينُ ٱلْقَيِّمَةِ﴾ [البيّنة: ٥] أي الساعة الأولى، واليوم أو الوقت الجامع، والملّة القيّمة،

= مِنّي وإن لم أرْجُ منك نوالا

وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (٣/ ٩٥) والدرر (٥/ ١٢) وشرح الأشموني (١/ ٣٠٨) وشرح التصريح (٢/ ٢٩) والمقاصد النحوية (٣/ ٣٩٢).

(١) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

عُوذاً تزجّي خلفها أطفالها

وهو للأعشى في ديوانه (ص ٧٩) وأمالي المرتضى (٢/ ٣٠٣) وخزانة الأدب (٤/ ٢٥٦، ٢٦٠، ٥/ ١٣١، ٦/ ٤٩٨) والدرر (٥/ ١٣) والكتاب (١/ ١٨٣) والمقتضب (٤/ ١٦٣). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢/ ٤٣٩) وجمهرة اللغة (ص ٩٢٠) والدرر (٦/ ١٥٣) وشرح ابن عقيل (ص ٤٢٧) وشرح عمدة الحافظ (ص ٦٦٧) والمقرب (١/ ١٢٦).

وقوله «وعبدها» روي بالجرّ والنصب تبعاً للفظ الذي أضيف إليه اسم الفاعل، وهو قوله «المائة» أو محلّه

(٢) في اللسان (١٢/ ١٧٩ ـ مادة خشرم): الخشرم: جماعة النحل والزنانير، لا واحد لها من لفظها. وقال أبو حنيفة: من أسماء النحل الخشرم واحدتها خشرمة. والخشرم أيضاً: أمير النحل والخشرم أيضاً: مأوى الزنابير والنحل وبيتُها ذو النخاريب وفي الحديث: «لتركبنّ سَنَنَ من كان قبلكم ذراعاً بذراع حتى لو سلكوا خَشْرَمَ دَبْرٍ لسلكتموه» هو مأوى النحل والزنابير والدَّبْر، قال: وقد يطلق عليها أنفسها. والدبرُ: النحل.

وسَحْق عِمامةٍ[(١)]، وجرْد قَطيفةٍ[(٢)]. الأصل: عمامة سَحْقٌ، وقطيفةٌ جَرْدٌ، قدّم، وجعل نوعاً مضافاً إلى الجنس كخاتم فِضّة، ويوْم يومٍ، وليلة ليْلةٍ.

(وشرط الكوفيّة) في الجواز (اختلاف اللّفظ فقط) من غير تأويل. تشبيهاً بما اختلف لفظه ومعناه كيوم الخميس و ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ﴾ [البقرة: ١٦٥]، و ﴿وَعْدَ الصِّدْقِ﴾ [الأحقاف: ١٦] و ﴿حَقُّ الْيَقِينِ﴾ [الواقعة: ٩٥] و ﴿وَمَكْرَ السَّيِّئِ﴾ [فاطر: ٤٣]، و «يا نساء المؤمنات» كما جاء ذلك في النّعت، والعطف، والتأكيد نحو: ﴿وَغَرَابِيبُ سُودٌ﴾ [فاطر: ٢٧].

١٢٢٣ - كَـذِبـاً ومَيْنـا[(٣)]

﴿كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ [الحجر: ٣٠]. (و) قال أبو حيّان: لا يتعدّى السّماع، بل يقتصر عليه فلا يقاس (وهل هي) أي هذه الإضافة (محضة أو لا، أو واسطة) بينهما؟ أقوال:

الأول: قاله جماعة، واختاره أبو حيّان، لأنه لا يقع بعد «رُبّ»، ولا «أل»، ولا ينعت بنكرة، ولا ورد نكرة، فلا يحفظ: «صلاة أولى» و «مسجد جامع».

والثاني: قاله الفارسيّ وابن الدّباس وغيرهما لشبهه بحسَن الوجْه وأمثاله، لأن الأصل في «صلاة الأولى» ونحوه: «الصّلاة الأولى» على النعت، ثم أزيل عن حدّه كما أن أصل: حسن الوجه: «حَسَنٌ وجْهُهُ» فأزيل عن الرفع.

والثّالث: قاله ابن مالك؛ قال: لأن لها اعتبارين: اتّصالٌ من وجه أن (الأوّل) غير مفصول بضمير منوي، وانفصاله من وجه: أنّ المعنى لا يصح إلاّ بتكلّف خروجه عن الظاهر. قال أبو حيّان: ولم يسبقه أحدٌ إلى ذكر هذا القسم الثالث. (ثم تجري) هذه الأقوال (فيما ألغي فيه مضاف) نحو:

---

(١) السحق: الثوب الخلق البالي، قال مزرّد:

وما زوّدوني غير سَحْق عمامة وخمس مِئي منها قسيٌّ وزائفُ

وجمعه: سحوق. انظر لسان العرب (١٠/ ١٥٣).

(٢) الجَرْدُ: الخَلَقُ من الثياب. وفي حديث أبي بكر رضي الله عنه: «ليس عندنا من مال المسلمين إلا جردُ هذه القطيفة» أي التي انجرد خَمَلُها وخلقت. انظر لسان العرب (٣/ ١١٥).

(٣) جزء بيت من الوافر، وتمامه:

وقـدّمـتِ الأديـمَ لـراهِشَيْـهِ وألفـى قـولها كـذباً ومَيْنَـا

وهو لعدي بن زيد في ذيل ديوانه (ص ١٨٣) والأشباه والنظائر (٣/ ٢١٣) وجمهرة اللغة (ص ٩٩٣) والدرر (٦/ ٧٣) وشرح شواهد المغني (٢/ ٧٧٦) والشعر والشعراء (١/ ٢٣٣) ولسان العرب (١٣/ ٤٢٥ ـ مين) ومعاهد التنصيص (١/ ٣١٠). وبلا نسبة في مغني اللبيب (١/ ٣٥٧).

١٢٢٤ - إلـى الحـوْل ثُـمّ اسْـمُ السّـلام عَلَيْكمـا[١]

(أو مضاف إليه) نحو:

١٢٢٥ - أقـام ببَغْـدادِ العِـراقِ وشَـوْقُـه لأهـل دِمشْـقِ الشّـامِ شَـوْقٌ مُبـرِّحُ[٢]

(ولا يقدّم) على المضاف (معمولُ مضافٍ إليه)، لأنه من تمامه، كما لا يتقدّم المضاف إليه على المضاف. (وجوّزه الكسائي على أفعل) نحو: أنت أخانا أوّل ضارب. واقتصر في «التسهيل» على ذكر المثال، وأن ثعلباً حكاه عنه. قال أبو حيّان: فهل هو مختصّ بلفظ: «أوّل» أو «عام» في كل أفعل تفضيل؟ يحتاج إلى تحرير النقل في ذلك، ولا يظهر فرْقٌ بين «أول» وغيره، فيجوز: هذا بالله أفضل عارف. والصّحيح أنه لا يجوز شيء من ذلك؛ لعدم سماع ذلك من كلامهم، ولمخالفة الأصول.

(وجوّز الزمخشريّ وابن مالك) التّقديم (على غير) النّافية (مطلقاً) نحو: زيد عمراً غير ضارب. قال:

١٢٢٦ - فتًـى هـو حَقّـاً غيـرُ مُلْـغٍ فـريضـةً ولا تَتّخِـذْ يَـوْمـاً سِـواهُ خليـلا[٣]

قال أبو حيّان: والصّحيح أنه لا يجوز ذلك، والبيت نادِرٌ لا يقاس عليه. وجوّزه قومٌ على غير (إن كان) المعمول (ظرفاً) أو مجروراً لتوسّعهم فيه كقوله:

١٢٢٧ - إنَّ امـرءاً خَصّنـي يـومـاً مَـوَدّتَـه علـى التّنـائِـي لَعِنْـدي غَيـرُ مَكْفُـورِ[٤]

قال أبو حيّان: والصحيح المنع لاتّحاد العلّة في ذلك وفي المفعول. أمّا «غير» التي لم يُرَدْ بها نفي فلا يجوز التقديم عليها باتفاق، فلا يقال: أكرم القوم زيداً غير مُشَاتم.

---

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

ومن يبك حولاً كاملاً فقد اعتذرْ

وهو للبيدْ بن ربيعة في ديوانه (ص ٢١٤) والأشباه والنظائر (٧/ ٩٦) والأغاني (١٣/ ٤٠) وبغية الوعاة (١/ ٤٢٩) وخزانة الأدب (٤/ ٣٣٧، ٣٤٠، ٣٤٢) والخصائص (٣/ ٢٩) والدرر (٥/ ١٥) وشرح المفصل (٣/ ١٤) والعقد الفريد (٢/ ٧٨، ٣/ ٥٧) ولسان العرب (٤/ ٥٤٥ ـ عدر) والمقاصد النحوية (٣/ ٣٧٥) والمنصف (٣/ ١٣٥). وبلا نسبة في أمالي الزجاجي (ص ٦٣) وشرح الأشموني (٢/ ٣٠٧) وشرح عمدة الحافظ (ص ٥٠٧) والمقرب (١/ ٢١٣)

(٢) البيت من الطويل، وهو لبعض الطائيين في الدرر (٥/ ١٦) والمقاصد النحوية (٣/ ٣٧٨) وبلا نسبة في شرح الأشموني (٢/ ٣٠٧)

(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر (٥/ ١٧) وشرح شواهد المغني (٢/ ٩٥٣) ومغني اللبيب (٢/ ٦٧٥)

(٤) تقدم بالرقم (٥٢٠).

(وجوّز قومٌ) التّقديم (على حقّ) كقوله:

١٢٢٨ ـ فإنْ لا أكُنْ كُلَّ الشُّجَاع فإنّني بضرب الطُّلَى والهامِ حقُّ عليم[١]

قال أبو حيّان: والصحيح المنع لندور هذا البيت، وإمكان تأويله. وجوّز قوم التقديم على «مِثْل» نقله ابن الحاجّ نحو: أنا زيداً مثل ضارب.

(وقد يكتسب المضاف) من المضاف إليه **(تأنيثاً وتذكيراً إن صحّ حذفُه)**، ولم يختلّ الكلام به، **(وكان بعضاً)** من المضاف إليه **(أو كبعض)** منه، كقولهم: قُطِعَتْ بَعْض أصابعه، وقرىء: ﴿تَلْتَقِطْهُ بَعْضُ ٱلسَّيَّارَةِ﴾[٢] [يوسف: ١٠] وقوله:

١٢٢٩ ـ كما شَرِقَتْ صدْرُ القَنَاةِ من الدَّم[٣]

وقوله:

١٢٣٠ ـ رؤيةُ الفكر ما يَؤُول له الأمْـ ـرُ مُعِينٌ على اجْتناب التّواني[٤]

بخلاف ما إذا لم يصحّ لو حذف، فلا يقال: قامت غلام هند، ولا أَمَةُ زيد جاء، أو صحّ، ولم يكن بعضاً ولا كبعض فلا يقال: أعجبتني يوم الجمعة ولا جاءت يوم عاشوراء.

[أسماء لازمة الإضافة]

(مسألة): في أسماء لازمت الإضافة، لاحتياجها إليها في فهم معناها **(لزم الإضافة)** مطلقاً: **(حُمادى، وقُصارى)** بضم أولهما، وقصرهما بمعنى: **الغاية**، يقال: قصاراك أن

---

(١) البيت من الطويل، وهو للأشتر في الدرر (١٩/٥) وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ٢٧٩).
والطُّلى: الأعناق، واحده «طُلاة» مثل تُقاةٍ وتُقًى، وبعضهم يقول: طُلْوة وطُلًى. انظر اللسان (١٥/ ١٣ ـ مادة طلي).

(٢) قراءة «تلتقطه» بتاء التأنيث، للحسن ومجاهد وقتادة وأبي رجاء، أنّث على المعنى. انظر تفسير البحر المحيط لأبي حيان (٥/ ٢٨٥).

(٣) عجز بيت من الطويل، وصدره:
وتشرقُ بالقول الذي قد أذعتَهُ
وهو للأعشى في ديوانه (ص ١٧٣) والأزهية (ص ٢٣٨) والأشباه والنظائر (٥/ ٢٥٥) وخزانة الأدب (٥/ ١٠٦) والدرر (٥/ ١٩) وشرح أبيات سيبويه (١/ ٥٤) والكتاب (١/ ٥٢) ولسان العرب (٤/ ٤٤٦ ـ صدر، ١٠/ ١٧٨ ـ شرق) والمقاصد النحوية (٣/ ٣٧٨) وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢/ ١٠٥) والخصائص (٢/ ٤١٧) ومغني اللبيب (٢/ ٥١٣) والمقتضب (٤/ ١٩٧، ١٩٩).

(٤) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في الدرر (٥/ ٢١) وشرح الأشموني (٢/ ٣١١) والمقاصد النحوية (٣/ ٣٦٩).

تفعل كذا، أي غايتك، وآخر أمرك. وحكى الجوهري فيها فتح القاف، و (قَصَرْ)[1] أيضاً قال:

١٢٣١ ـ قَصْرُ الجديد إلى بِلًى والْعَيْشُ في الدّنيا انْقِطَاعُه[2]

(و) لزم (الإضافة إلى ضمير وحْد) فلا يضاف إلى ظاهر، وسواء ضمير الغائب وغيره، وتجب مطابقته لما قبله نحو: ﴿إِذَا دُعِىَ ٱللَّهُ وَحْدَهُۥ﴾ [غافر: ١٢].

١٢٣٢ ـ والذِّئبَ أخْشَاهُ إنْ مَرَرْتُ به وَحْدِي ....[3]

١٢٣٣ ـ وكُنْتَ إذْ كُنْتَ إلهي وحْدَكا[4]

وقوله:

١٢٣٤ ـ أعاذِلَ هل يأتي القبائلَ حظُّها من الموت أم خُلِّي لنا الموتُ وَحْدنا[5]

(لازم النصب) على المصدر لفعل من لفظه. حكى الأصمعيّ: وَحِدَ الرّجل يَحِدُ[6]: إذا انفرد، وقيل: لم يلفظ بفعله كالأبوة، والأخوة، والخؤولة. وقيل: محذوف الزوائد من: إيحاد. وقيل: نصبه على الحال لتأويله بموحدٍ. وقيل: على حذف حرف الجرّ، والأصل: على وحده.

(و) لازم (الإفراد والتذكير) لأنه مصدر (وقد يثنّى) شذوذاً (أو يجرّ بعلى) سمع:

---

(١) ويقال أيضاً «قُصَار». انظر لسان العرب (٥/ ٩٧)

(٢) البيت من مجزوء الكامل، وهو بلا نسبة في الدرر (٥/ ٢٢).

(٣) من المنسرح، وتتمته:

... وأخشى الرياحَ والمطرا

وهو للربيع بن ضبع الفزاري في أمالي المرتضى (١/ ٢٥٦) وحماسة البحتري (ص ٢٠١) وخزانة الأدب (٧/ ٣٨٤) والدرر (٥/ ٢٢) وشرح التصريح (٢/ ٣٦) والكتاب (١/ ٩٠) ولسان العرب (١٣/ ٢٥٩ ـ ضمن) والمقاصد النحوية (٣/ ٣٩٧) ونوادر أبي زيد (ص ١٥٩). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٧/ ١٧٣) وأوضح المسالك (٣/ ١١٤) والردّ على النحاة (ص ١١٥) والمحتسب (٢/ ٩٩)

(٤) الرجز لعبد الله بن عبد الأعلى القرشيّ في الدرر (٥/ ٢٣) وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٢٩) وشرح شواهد المغني (٢/ ٦٨١) وشرح المفصل (٢/ ١١) والكتاب (٢/ ٢١٠) والمقاصد النحوية (٣/ ٣٩٧). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٣/ ١١٢) وسرّ صناعة الإعراب (٢/ ٥٤١) ومغني اللبيب (١/ ١٧٩) والمقتضب (٤/ ٢٤٧) والمنصف (٢/ ٢٣٢).

(٥) البيت من الطويل، وهو لمعن بن أوس المزني في لسان العرب (١٤/ ٢٣٨). وبلا نسبة في الدرر (٥/ ٢٤).

(٦) لم يذكر في اللسان (مادة وحد): وَحِدَ يحد؛ بل ذكر وَحِدَ يَوْحَدُ. وفي القاموس المحيط (١/ ٣٥٦): «وحد كعَلِمَ وكَرُمَ يَحِدُ فيهما وَحَادة ووُحودة ووُحُوداً ووَحْداً ووَحْدَة وحِدَةً»

جلسا على وحديهما، وقلنا ذلك وحدينا، واقتضيت كل درهم على وحده، وجلس عَلَى وحده.

(أو إضافة نسيج وقريع) بوزن كريم (وجُحَيش، وعُيَير) مصغّرين إليه (ملحقات بالعلامات على الأصحّ) يقال: هو نسيجُ وحْدِه، وقريعُ وحْدِه: إذا قصد قلة نظيره في الخير، وأصله في الثّوب، لأنه إذا كان رفيعاً لم ينسج على منواله. والقريع: السيّد. وهو جُحَيْش وَحْدِه، وعُيَيْرُ وحده: إذا قصد قلة نظيره في الشّرّ، وهما مصغّر: عِير، وهو: الحِمار، وجحش، وهو ولده، يذمّ بهما المنفرد باتّباع رأيه، ويقال: «هما نسيجا وحدهما» و «هم نُسجاءُ وَحْدِهم»، و «هي نسيجة وحدِها» وهكذا. وقيل: لا يتّصل بنسيج وإخوته العلامات، فيقال: «هما نسيجُ وحْدهما». وهكذا. و «قريع» لم يذكرها في التسهيل، وذكرها أبو حيّان وشيحه الشاطبيّ: «رُجَيْل وحده».

ولزم الإضافة (إلى معرفة مثناة) لفظاً أو (معنى تفريقه) معطوفاً (بالواو) فقط (ضرورة: كِلا وكِلْتا) نحو: وكلا الرجلين ﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ﴾ [الكهف: ٣٣].

١٢٣٥ - كِـلانـا غنِيٌّ عـن أخيـه حَيـاتَـهُ[1]

١٢٣٦ - إنّ للخيـــر وللشـــرّ مَـــدًى وكِـــلا ذلـــك وَجْـــهٌ وقَبَـــلْ[2]

ومن تفريقه بالواو:

١٢٣٧ - كـلا أخـي وخليلـي وَاجِـدِي عَضُـداً[3]

---

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

ونحن إذا متنا أشدُّ تغانيا

وهو للأبيرد الرياحي في الأغاني (١٣/ ١٢٧) ولعبد الله بن معاوية بن جعفر في الحماسة الشجرية (١/ ٢٥٣) وللمغيرة بن حبناء التيمي في الدرر (٥/ ٢٤) ولسان العرب (١٥/ ١٣٧ - غنا). ولعبد الله ابن معاوية أو للأبيرد الرياحي في شرح شواهد المغني (٢/ ٥٥٥). وبلا نسبة في أمالي المرتضى (١/ ٣١) وأوضح المسالك (٣/ ١٣٨) وتخليص الشواهد (ص ٦٥) وشرح الأشموني (٢/ ٣١٦) ومغني اللبيب (١/ ٢٠٤).

(٢) البيت من الرمل، وهو لعبد الله بن الزبعرى في ديوانه (ص ٤١) والأغاني (١٥/ ١٣٦) والدرر (٥/ ٢٥) وشرح التصريح (٢/ ٤٣) وشرح شواهد المغني (٢/ ٥٤٩) وشرح المفصل (٣/ ٢، ٣) والمقاصد النحوية (٣/ ٤١٨). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٣/ ١٣٩) وشرح الأشموني (٢/ ٣١٧) وشرح ابن عقيل (ص ٣٨٩) ومغني اللبيب (١/ ٢٠٣) والمقرب (١/ ٢١١).

(٣) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

في النائبات وإلمام الملمّاتِ

وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (٣/ ١٤٠) والدرر (٣/ ١١٢) وشرح الأشموني (٢/ ٣١٧) وشرح =

(وقال الكوفيّة: أو نكرة) محدودة بناء على جواز توكيدها، سمع: «كلتا جاريتين عندك مقطوعة يدها».

(وقال ابن الأنباري: و) إلى (مُفْرِدٍ إن كرّرت) كِلا نحو: كِلايَ وكِلاك محسنان.

(و) لزم الإضافة (ذو وفروعه) أي: ذوا، وذوو، وذات، وذاتا، وذوات.

(وأولو، وأولات إلى اسم جنس) قياساً كذي عِلْم، وذي حُسْن. ﴿وَأَشْهِدُوا۟ ذَوَىْ عَدْلٍ﴾ [الطلاق: ٢]. ﴿ذَوَاتَآ أَفْنَانٍ﴾ [الرحمن: ٤٨] (وإلى عَلَمٍ سماعاً) نحو: ذُو يَزن، وذو رُعَيْن، وذو الكِلاع، وذو سَلَمٍ، وذو عمرو، وذو تبوكٌ. (وقيل: قياساً) قاله الفراء. (والغالب إلغاؤها) أي: كونها ملغاة أي زائدة (حينئذ). وقد لا تلغى نحو: «أنا الله ذو بَكّة» أي صاحب «بكّة». (والمختار جوازها) أي إضافتها (إلى ضمير) كما يفهم من كلام أبي حيّان أن الجمهور عليه كقوله:

١٢٣٨ - إنّما يَعْرِفُ ذا الفَضْـ ـلِ من النّاس ذَوُوهُ[(١)]

وقوله:

١٢٣٩ - أبار ذَوِي أَرُومَتِها ذَوُوهُ[(٢)]

وقوله:

١٢٤٠ - رجوناه قِدْماً من ذَويك الأفاضل[(٣)]

(خلافاً للكسائي، والنّحاس، والزُّبيدي، والمتأخِّرين) في منعهم ذلك إلاّ في الشّعر. وجزم به الجوهريّ في الصِّحاح وفي «رؤوس المسائل» بعد نقله المنع عن الثّلاثة المذكورين وأجازه غير هؤلاء. وقد استعمل جمع «ذي» مقطوعاً عن الإضافة في قوله:

= التصريح (٢/ ٤٣) وشرح شواهد المغني (ص ٥٥٢) وشرح ابن عقيل (ص ٣٩٠) ومغني اللبيب (ص ٢٠٣) والمقاصد النحوية (٣/ ٤١٩)

(١) البيت من مجزوء الرمل، وهو بلا نسبة في الدرر (٥/ ٢٧) وشرح المفصل (١/ ٥٣، ٣/ ٣٨) ولسان العرب (١٥/ ٤٥٨ - ذو)

(٢) عجز بيت من الوافر، وصدره:

صَبَحْنَا الخزرجيّة مرهفاتٍ

وهو لكعب بن زهير في ديوانه (ص ١٠٤) وفيه «ذووها» مكان «ذووه»، وأمالي ابن الحاجب (ص ٣٤٤) وشرح المفصل (١/ ٥٣، ٣/ ٣٦، ٣٨) ولسان العرب (١٥/ ٤٥٨ - دو) وبلا نسبة في الدرر (٥/ ٢٨) والمقرب (١/ ٢١١). ويروى «أبان» مكان «أبار».

(٣) عجز بيت من الطويل، وصدره:

وإنّا لنرجو عاجلاً منك مثل ما

١٢٤١ ـ فلا أغْنِي بِذَلك أسْفليكمْ ولكنِّي أريد به الذَّوينا[١]

وجميع ما تقدّم لزم الإضافة معنى ولفظاً. (و) لزم الإضافة (**معنى لا لفظاً**) فيجوز القطع على نيّتها.

[آل]

(آل) وأصله: أوّل، قلبت واوه ألفاً لتحرّكها، وانفتاح ما قبلها بدليل قولهم: أُوَيْل. وقيل: أهل، أبدلت هاؤه همزة، ثم الهمزة ألفاً لسكونها بعد همزة مفتوحة بدليل: أُهيل.

وإنما يضاف (**إلى عَلَم عَالِم غالباً**) كقوله:

١٢٤٢ ـ نحن آلُ اللَّهِ فيِّ بلدتنا لم نَزْل آلاً على عهد إرَمْ[٢]

ومن إضافته إلى عَلَم غيره:

١٢٤٣ ـ من الجُرْد من آل الوجيه ولاحق[٣]

وهما عَلَما فرس. وإلى الجنس: آل الصليب.

(**والصحيح جوازه إلى ضمير**) كقوله:

١٢٤٤ ـ وانصُر على آل الصَّليـ ـبِ، وعابديه اليومَ آلَكْ[٤]

وقيل: لا يَجوزُ، وعُزِي للكسائيّ، والنّحاس، والزّبيدي[٥].

= وهو للأحوص في ديوانه (ص ١٨٢) والرواية فيه:

لكن رجونا منك مثل الذي به صُرفنا قديماً من ذويك الأفاضل

والدرر (٥/ ٢٨) والعقد الفريد (٢/ ٩٠) وفيه «الأوائل» مكان «الأفاضل»، ولسان العرب (١٥/ ٤٥٨ ـ ذو) وفيه «الأوائل» مكان «الأفاضل».

(١) البيت من الوافر، وهو للكميت بن زيد في ديوانه (٢/ ١٠٩) وخزانة الأدب (١/ ١٣٩، ١٤١، ١٤٣، ٤/ ٤٩٦) والدرر (٥/ ٢٩) وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٢٢٧) والكتاب (٣/ ٢٨٢) ولسان العرب (١٥/ ٤٥٧، ٤٥٩ ـ ذو). وبلا نسبة في خزانة الأدب (١/ ١٧٩، ٧/ ٤٣٠) وما ينصرف وما لا ينصرف (ص ٨٦).

(٢) البيت من الرمل، وهو بلا نسبة في الدرر (٥/ ٣٠).

(٣) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

تذكّرنا أحفادنا حين تصهلُ

وهو للكميت في تاج العروس (لحق) وليس في ديوانه.

(٤) البيت من محزوء الكامل، وهو لعبد المطلب بن هاشم في الأشباه والنظائر (٢/ ٢٠٧) والدرر (٥/ ٣١) وشرح الأشموني (١/ ٥). وبلا نسبة في الممتع في التصريف (١/ ٣٤٩).

(٥) هو أبو بكر محمد بن الحسن بن عبد الله بن مذحج بن محمد بن عبد الله بن بشر الزبيدي الإشبيلي. =

[كُلّ وبعض]

ولزم الإضافة معنى أيضاً (كُلّ وبَعْضٌ. والجمهور) على (أنهما) عند التجرّد منها (معرفتان بنيّتها) لأنهما لا يكونان أبداً إلاّ مضافين فلما نُويت تعرَّف من جهة المعنى (ومِنْ ثَمَّ) أي منْ هنا، وهو كونهما عند القطع معرفتين بنيّتها، أي من أجل ذلك (امتنع وقوعهما حالاً، وتعريفهما بأل خلافاً للأخفش وأبي عليّ) الفارسي (وابن درستويه) في قولهم: بأنهما نكرتان، وأنّهما معرّفان بأل وينصبان على الحال قياساً على نِصْفٍ، وسُدس، وثُلث، فإنها[1] نكرات بإجماع، وهي في المعنى مضافات، وحَكَوْا: مررت بهم كُلاًّ بالنصب على الحال، وهذا القول مشهور عن الأولين، وظفرت بنقله عن ابن درستويه أيضاً في كتاب «ليس» [2] لابن خالويه، فذكرته تقوية لهما.

[أي]

(و) لزم الإضافة معنى أيضاً (أي) بأقسامها، فتكون نفس ما تضاف إليه (وهي مع النّكرة كَكُلّ، ومع المعرفة كبَعْض، ومن ثَمّ) أي من هنا، وهو كونها مع المعرفة كبعض أي من أجل ذلك (لم تضف لمفرد معرفة إلاّ مكرّرة، أو منوياً بها الأجزاء) ليصح فيها معنى البعضيّة نحو:

١٢٤٥ ـ أيِّـــي وأيُّـــكَ فـــارِسُ الأحْـــزابِ[3]

= أديب، شاعر، عروضي، لغوي، نحوي، أخباري، فقيه، محدث. ولد سنة ٣١٦ هـ، وسكن قرطبة، وأخذ عن أبي إسماعيل القالي، وتوفي بإشبيلية سنة ٣٧٩ هـ. من تصانيفه: ما يلحن فيه عوام الأندلس، طبقات النحويين واللغويين بالمشرق والأندلس، الواضح في العربية، مختصر كتاب العين، والغاية في العروض. انظر ترجمته في وفيات الأعيان (١/ ٦٥٠) وبغية الملتمس (ص ٥٦) ومعجم الأدباء (١/ ٤٧) وجذوة المقتبس (ص ٤٣) وبغية الوعاة (ص ٣٤) وشذرات الذهب (٣/ ٩٤) وهدية العارفين (٢/ ٥١)

(١) تحرّفت في الأصل إلى «فإنهما».

(٢) كتاب «ليس» لابن خالويه المتوفى سنة ٣٧٠ هـ. بنى فيه كلامه من أوله إلى آخره على أنه ليس في كلام العرب كذا وليس كذا؛ ولهذا سمي به (كشف الظنون· ص ١٤٥٤).

(٣) عجز بيت من الكامل، وصدره:

فلئن لقيتك خاليين لتعلمنْ

وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (٣/ ١٤٢) والدرر (٥/ ٣٢) وشرح الأشموني (٢/ ٣١٧) وشرح التصريح (٢/ ٤٤، ١٣٨) والمحتسب (١/ ٢٥٤) ومغني اللبيب (ص ١٤١) والمقاصد النحوية (٣/ ٤٢٢).

ونحو: أي زيد حسن، أي: أيّ أجزائه. فإن لم تكن تعيّن إضافتها إلى نكرة، أو مثنى نحو: أيّ رجل، وأيُّ الزيدين عندك، هذا حكم شامِلٌ لأيّ بأنواعها، وتقدّم ما يختصّ بكل نوع منها في مبحث الموصول. (ومرَّ كثير) مما لزم الإضافة في المصادر، والظروف والاستثناء (فلم نُعِدهُ) حذراً من التّكرار.

(مسألة): (أضيف للفعل آية بمعنى علامة) مع «ما» المصدريّة أو النافية، ودونهما تشبيهاً لها بالظرف كقوله:

١٢٤٦ ـ بـآيـةِ تُقْـدِمـون الْخيـل شُعْثـاً[١]

وقوله:

١٢٤٧ ـ أَلِكْنِي إلـى سَلْمـى بـآيـةِ أوْمـأتْ[٢]

وقوله:

١٢٤٨ ـ بـآيـةِ مـا تُحبُّـون الطّعـامـا[٣]

وقوله:

١٢٤٩ ـ بـآيـةِ مـا كـانـوا ضعـافـاً ولا عُـزْلا[٤]

---

(١) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

كأنّ على سنابكها مُداما

وهو للأعشى في خزانة الأدب (٦/ ٥١٢، ٥١٥) ولسان العرب (١٢/ ٢٩٢ ـ سلم) وليس في ديوانه. وبلا نسبة في جمهرة اللغة (ص ٢٥٠) والدرر (٥/ ٣٣) وشرح شواهد المغني (٢/ ٨١١) وشرح المفصل (٣/ ١٨) والكتاب (٣/ ١١٨) ولسان العرب (١٤/ ٦٢ ـ أيا) ومغني اللبيب (١/ ٤٢، ٢/ ٥٣٨).

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

بكفٍّ خضيبٍ تحت كفٍّ مدرعِ

وهو بلا نسبة في الدرر (٥/ ٣٤).

(٣) عجز بيت من الوافر، وصدره:

ألا من مبلغٌ عني تميماً

وهو ليزيد بن عمرو بن الصعق في خزانة الأدب (٦/ ٥١٢، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٣، ٥٢٦) والدرر (١/ ٩٢) وشرح أبيات سيبويه (٢/ ١٨٦) وشرح شواهد المغني (٢/ ٨٣٦) وشرح المفصل (٣/ ١٨) والشعر والشعراء (٢/ ٦٤٠) والكتاب (٣/ ١١٨). وبلا نسبة في جمهرة اللغة (ص ٢٥٠) ومغني اللبيب (٢/ ٤٢٠، ٦٣٨).

(٤) عجز بيت من الطويل، وصدره:

ألكني إلى قومي السلامَ رسالةً

وهو لعمرو بن شأس في الدرر (٥/ ٣٦) وشرح أبيات سيبويه (١/ ٧٩) وشرح شواهد المغني (٢/ ٨٣٥) =

(وقيل: هو على حذف ما) المصدّرية، والإضافة إلى المصدر المُؤوّل. قال ابن جِنّي: وعلى الأول «ما» الموجودة زائدة، ويؤيده عدم تصريحهم بالمصدر أصلاً، وإضافتها إلى الجملة الاسميّة في قوله:

١٢٥٠ ـ بـآيـة الخـالُ منهـا عنـد بُـرْقُعِهـا[1]

(وقيل: لا يطّرد) ذلك، بل يُقْتَصَر فيه على السماع، قاله المبرّد.

(و) أضيف إليه أيضاً (ـ ذو ـ في قولهم: اذهب) بذي تسلم (أو افعل بذي تسلم)، وهي بمعنى صاحب (أي بذي سلامتك) والمعنى في وقت ذي سلامة، فالباء بمعنى في، وقيل: للمصاحبة، أي: افعله مقرناً بسلامتك، كما تقول: افعله بسعادتك. وقيل: للقسم أي بحقّ سلامتك، وهل هو خبر في معنى الدعاء؟ أي: والله يسلمك.

و (قيل: ذو موصولة) أعربت على لغة، و «تسلم» صلتها، والمعنى: اذهب في الوقت الذي تسلم فيه، ثم حذف الجار اتِّساعاً، فصار تسلمه، ثم الضمير. (ويلحق الفعلين الفروع[2]) فيقال: اذهبا بذي تسلمان، واذهبوا بذي تسلمون، واذهبي بذي تسلمين.

(مسألة): (يحذف المضاف لدليل) جوازاً نحو: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ﴾ [البقرة: ١٩] أي كأصحاب صَيِّبٍ. ﴿أَوْ كَظُلُمَٰتٍ فِى بَحْرٍ﴾ [النور: ٤٠] أي كذي ظلمات بدليل: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ﴾ [البقرة: ١٩] ﴿يَغْشَىٰهُ مَوْجٌ﴾ [النور: ٤٠] (ودونه ضرورة) كقوله:

١٢٥١ ـ عَشِيّـة فَـرَّ الحـارِثيُّـون بعـدمـا قضى نَحْبه في ملتقى القوم هوْبرُ[3]

يريد: ابن هوبر.

(وإنما يقاس إذا لم يستبد الثاني بنسبة الحكم) نحو: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾ [يوسف: ٨٢] أي أهلها، ﴿وَأُشْرِبُوا۟ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْعِجْلَ﴾ [البقرة: ٩٣] أي حُبّه. فإن جاز استبدادهُ به اقتصر فيه على السمّاع ولم يقس (خلافاً لابن جنيّ) في قوله بالقياس مطلقاً فأجاز: جلست

= والكتاب (١/ ١٩٧) والمقاصد النحوية (٣/ ٥٩٦) وبلا نسبة في المنصف (٢/ ١٠٣) ولسان العرب (١٠/ ٣٩٣ ـ ألك) والأشباه والنظائر (٨/ ٧٠) والخصائص (٣/ ٢٧٤) ومغني اللبيب (٢/ ٤٢٠).

(١) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

وقولُ ركبتها قِضْ حين تثنيها

وهو لمزاحم بن عمرو السلولي في الدرر (٥/ ٣٧). وبلا نسبة في لسان العرب (٧/ ٢٢٣ ـ قضض).

(٢) أي يلحق الفعلين «اذهب» و «تسلم» علامات التثنية والجمع.

(٣) البيت من الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه (٢/ ٦٤٧) وخزانة الأدب (٤/ ٣٧١) والدرر (٥/ ٣٧) وشرح المفصل (٣/ ٢٣) ولسان العرب (٥/ ٢٤٨ ـ هبر). وبلا نسبة في جمهرة اللغة (ص ١٣٢٧) والمقرب (١/ ٢١٤، ٢/ ٢٥٠).

زيداً على تقدير: جلوس زيد.

(**وقد يحذف متضايفان وثلاثة**) نحو: ﴿فَإِنَّهَا مِن تَقْوَى ٱلْقُلُوبِ﴾ [الحجّ: ٣٢] أي: فإن تعظيمها من أفعال ذوي تقوى. ﴿قَبْضَةً مِّنْ أَثَرِ ٱلرَّسُولِ﴾ [طه: ٩٦] أي: أثر حافر فرس الرّسول. ﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ﴾ [النجم: ٩] أي مقدار مسافة قربه مثل: قاب. (**ثم الأفصح نيابة الثاني**) أي المضاف إليه عن المضاف (**في أحكامه**) من الإعراب كما تقدّم.

والتذكير نحو:

١٢٥٢ ـ يَسْقُونَ مَنْ وَرَدَ البَرِيصَ عَلَيْهِمُ بَرَدَى يُصفّقُ بالرّحيقِ السّلْسَلِ[١]

أي ماء بردى، وإلاّ لقال: تصفق، وهو[٢] نهر بدمشق، ألفه للتأنيث.

والتأنيث نحو:

١٢٥٣ ـ والمسْكُ مِن أرْدانِها نافِحَهْ[٣]

أي: رائحته. وعود ضميره نحو: ﴿وَتِلْكَ ٱلْقُرَىٰٓ أَهْلَكْنَٰهُمْ﴾ [الكهف: ٥٩] أي: أهلها، وغير ذلك كحديث: «إنّ هَذَيْن حرامٌ على ذُكور أمّتي»[٤]. أي استعمال هذين.

(**وفي**) نيابته عنه في (**التنكير إذا كان**) المضاف المحذوف (**مِثْلاً خُلْفٌ**) فقال ابن مالك تبعاً للخليل: نعم، ولذلك نصب على الحال نحو: «تفرّقوا أياديَ سَبأ» أي مثلها، أو ركّب مع «لا» كحديث «إذا هلك كسرى فلا كِسْرى بعده، وإذا هلك قَيْصَرُ فلا قَيْصرَ بعده»[٥] وقال سيبويه: لا.

(**ويجوز إبقاء جرّه إن عطف على مماثل للمحذوف أو مقابل**) له.

---

(١) البيت من الكامل، وهو لحسان بن ثابت في ديوانه (ص ١٢٢) وجمهرة اللغة (ص ٣١٢) وخزانة الأدب (٤/ ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٤، ١١/ ١٨٨) والدرر (٥/ ٣٨) وشرح المفصل (٣/ ٢٥) ولسان العرب (٣/ ٨٨ ـ برد، ٧/ ٦ ـ برص، ١٠/ ٢٠٢ ـ صفق) ومعجم ما استعجم (ص ٢٤٠). وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب (١/ ٤٥١) وشرح الأشموني (٢/ ٣٢٤) وشرح المفصل (٦/ ١٣٣) ولسان العرب (١١/ ٣٤٥ ـ سلسل، ١٤/ ٤٧٨ ـ ضحا).

(٢) أي البريص. انظر اللسان (٧/ ٦).

(٣) عجز بيت من السريع، وصدره:

مرّت بنا في نسوةٍ خولةٌ

وهو بلا نسبة في شرح الأشموني (٢/ ٣٢٤) والدرر (٥/ ٣٩).

(٤) أي الحرير والذهب. والحديث رواه من طريق عليّ بن أبي طالب مرفوعاً. أبو داود في اللباس باب ١٠ (حديث ٤٠٥٧)، والترمذي في اللباس باب ١، والنسائي في الزينة باب ٤٠، وابن ماجة في اللباس باب ١٩.

(٥) رواه البخاري في كتاب المناقب (باب ٢٥، حديث رقم ٣٦١٩) من حديث جابر بن سمرة

فالأوّل نحو:

١٢٥٤ ـ أَكُلَّ امْرِىءٍ تَحْسِبِين امْرَءًا ونارٍ تَوَقَّدُ بِاللّيلِ نارا[١]

أي: وكل نار.

والثّاني نحو: ﴿تُرِيدُونَ عَرَضَ ٱلدُّنْيَا وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلْآخِرَةَ﴾ [الأنفال: ٦٧]. أي ما في الآخرة. **(وشرط ابن مالك)** للجواز **(اتّصال العطف)** كما مثل **(أو فصله بلا)** نحو:

١٢٥٥ ـ ولم أَرَ مِثْلَ الخير يَتْركُهُ الفتى ولا الشرِّ يأتيه امرؤٌ وهو طائِعُ[٢]

ولم يشترطه الأكثرون كما في الآية المذكورة.

(و) شرط **(قومٌ سَبْق نَفْيٍ أو استفهام)** كما تقدّم في الأمثلة. قال أبو حيّان: والصّحيح جوازه مع عدمهما كقوله:

١٢٥٦ ـ لَوَ أنَّ طبيب الإنس والجِنِّ دَاوَيا الّـ ـذِي بي من عَفْراءَ ما شَفَيَاني[٣]

وقوله:

١٢٥٧ ـ كل مُثْرٍ في رهطه ظاهِرُ العِزْ زِ، وذي غُرْبَةٍ، وفقرٍ مَهينُ[٤]

(و) الجر **(دون عطفٍ ضرورة)** كقوله:

١٢٥٨ ـ الآكِلُ المالَ اليتيمِ بَطَرَا[٥]

أي: مال اليتيم **(خلافاً للكوفية)** في تجويزهم ذلك في الاختيار حَكَوْا: «أطعمونا لحماً سميناً شاةٍ»، أيّ «لحمْ شاةٍ» فقاسوا عليه نحو: يعجبني ضربٌ زيد، أي ضَرْبَ زيدٍ، والبصريّون حَمَلوا ذلك على الشّذوذ.

---

(١) البيت من المتقارب، وهو لأبي دؤاد في ديوانه (ص ٣٥٣) والأصمعيات (ص ١٩١) وأمالي ابن الحاجب (١/ ١٣٤، ٢٩٧) وخزانة الأدب (٩/ ٥٩٢، ١٠/ ٤٨١) والدرر (٥/ ٣٩) وشرح التصريح (٢/ ٥٦) وشرح شواهد الإيضاح (ص ٢٩٩) وشرح شواهد المغني (٢/ ٧٠٠) وشرح عمدة الحافظ (ص ٥٠٠) وشرح المفصل (٣/ ٢٦) والكتاب (١/ ٦٦) والمقاصد النحوية (٣/ ٤٤٥). ولعديّ بن زيد في ملحق ديوانه (ص ١٩٩). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٨/ ٤٩) والإنصاف (٢/ ٤٧٣) وأوضح المسالك (٣/ ١٦٩) وخزانة الأدب (٤/ ٤١٧، ٧/ ١٨٠) ورصف المباني (ص ٣٤٨) وشرح الأشموني (٢/ ٣٢٥) وشرح ابن عقيل (ص ٣٩٩) وشرح المفصل (٣/ ٧٩، ١٤٢، ٨/ ٥٢، ٩/ ١٠٥) والمحتسب (١/ ٢٨١) ومغني اللبيب (١/ ٢٩٠) والمقرب (١/ ٢٣٧).

(٢) البيت من الطويل، وهو لبشر القشيري في شرح عمدة الحافظ (ص ٥٠١). وبلا نسبة في الدرر (٥/ ٤٠) وشرح الأشموني (٢/ ٣٢٥).

(٣) البيت من الطويل، وهو لعروة بن حزام في الدرر (٥/ ٤١).

(٤) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في الدرر (٥/ ٤٢).

(٥) الرجز بلا نسبة في الدرر (٥/ ٤٢).

(ويحذف المضاف إليه) منويّاً (ويكثر) هذا الحذف (في الأسماء التّامة) ويقل في غيرها كقبْلُ وبعد، ونحوهما. وقال ابن عصفور: لا يقاس إلاّ في مفرد مضافه زمان، وقد يبقى المضافُ بلا تنوين إن عطف هو على مضاف لمثله. (أو عطف عليه مضافٌ لمثله) فالأول: نحو: حديث البخاري عن أبي برزة: «غزوت مع رسول الله ﷺ سَبْع غَزوات أو ثمانِيَ»[(١)] بفتح الياء بلا تنوين.

والثاني: نحو حديث: أنه ﷺ قال: «تحيضين في علم الله ستةَ أو سبعةَ أيّامٍ»[(٢)].

(وخصّه الفَرّاء بالمصطحِبَيْن) كاليد والرجل نحو: قطع اللّهُ يدَ ورِجْلَ مَنْ قالها... والنّصف والرّبع، وقبل وبعد بخلاف نحو: دار، وغلام، فلا يقال: اشتريت دار وغلامِ زيد.

قال ابن مالك: وقد ينفى بلا تنوين من غير عطف كقراءة ابن مُحَيصِن ﴿فَلَا خَوْفُ عَلَيْهِمْ﴾[(٣)] [البقرة: ٣٨]، أي: لا خَوْف شَيْءٍ عليهم، وقوله:

١٢٥٩ ـ سُبحـــانَ مِـــنْ علقمـــةَ الفـــاخـــر[(٤)]

[الفصل بين المتضايفين]

(مسألة): (لا يفصل بين المتضايفين) أي المضاف، والمضاف إليه (اختياراً) لأنّه من تمامه، ومُنَزّل منه منزلة التّنوين (إلا بمفعوله وظرفه على الصحيح) كقراءةِ ابن عامر: ﴿قَتْلَ أولادَهُمْ شُركائِهم﴾[(٥)][الأنعام: ١٣٧]. وقرىء ﴿مُخْلِفَ وَعْدَهُ رُسُلِهِ﴾[(٦)][إبراهيم: ٤٧]

(١) رواه البخاري في كتاب العمل في الصلاة، باب ١١ (حديث رقم ١٢١١) وفي بعض نسخ البخاري بلفظ «ثمانَ» بغير ياء، وفي رواية للحموي والمستملي «ثمانيَ» بياء مفتوحة من غير تنوين، وهو موضع الشاهد هنا؛ ولفظه: «... غزوت مع رسول الله ﷺ ستّ غزوات أو سبع غزوات أو ثمانَ، وشهدت تيسيره، وإني كنت أنا أراجع مع دابتي أحبّ إليّ من أن أدعها ترجع إلى مألفها فيشقّ عليّ».

(٢) رواه الترمذي في الطهارة، باب ٩٥ (حديث رقم ١٢٨) عن حمنة بنت جحش؛ وفيه: «.. إنما هي ركضة من الشيطان، فَتَحَيَّضي ستّة أيام أو سبعة أيام في علم الله...».

(٣) ثبت في الأصل: «خوفَ» بالفتح؛ وما أثبتناه «خوفُ» بالرفع من دون تنوين هي قراءة ابن محيصن كما ذكر أبو حيان في البحر المحيط (١/ ٣٢٢). أما قراءة «خوفَ» بالفتح، فهي قراءة الزهري وعيسى الثقفي ويعقوب. وقراءة الجمهور «خوفٌ» بالرفع والتنوين.

(٤) تقدّم بالرقم (٧٤٣)

(٥) أي بنصب «أولادَهم» وجرّ «شركائهم»، قال أبو حيان: «فصل بين المصدر المضاف إلى الفاعل بالمفعول، وهي مسألة مختلف في جوازها، فجمهور البصريين يمنعونها ـ متقدموهم ومتأخروهم ـ ولا يجيزون ذلك إلا في ضرورة الشعر، وبعض النحويين أجازها، وهو الصحيح، لوجودها في هذه القراءة المتواترة المنسوبة إلى العربي الصريح المحض ابن عامر الآخذ القرآن عن عثمان بن عفان قبل أن يظهر اللحن في لسان العرب» (تفسير البحر المحيط: ٤/ ٢٣١).

(٦) بنصب «وعده» وإضافة «مخلف» إلى «رسله». انظر تفسير البحر المحيط (٥/ ٤٢٧).

وحديث البخاري: «هَلْ أَنْتُمْ تارِكُو لي صَاحِبي»[١] وقوله: «تَرْكُ يَوْماً نَفسِك وهواها، سَعْيٌ لها في رداها»[٢].

وقوله:

١٢٦٠ ـ كناحِتِ يَوْمًا صَخْرةٍ بعسِيلِ [٣]

وقيل: لا يجوز بهما، وعلى المفعول أكثر النحويين. ورُدّ في الظّرف بأنه يتوسع فيه، وفي المفعول بثبوته في السّبع المتواترة. وحسّنه كون الفاصل فضلة فإنه يصلح بذلك لعدم الاعتداد، وكونه غير أجنبي من المضاف، ومقدّر التأخير.

وخرج بمفعوله وظرفه المفعول والظرف الأجنبيّان، فالْفصل بهما ضرورة كقوله:

١٢٦١ ـ تُسْقي امتياحاً ندى المسواكَ رِيقتِها [٤]

وقوله:

١٢٦٢ ـ كما خُطَّ الكتابُ بكفِّ يَوْماً يَهُودِيٍّ .... [٥]

---

(١) رواه البخاري في كتاب التفسير، في تفسير سورة الأعراف، باب ٢، حديث رقم (٤٦٤٠) من حديث أبي الدرداء.

(٢) هذه حكمة. انظر شرح الأشموني (٢/ ٢٧٦).

(٣) عجز بيت من الطويل، وصدره.

فرِشْني بخير لا أكون ومدحتي

وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (٣/ ١٨٤) والدرر (٥/ ٤٣) وشرح الأشموني (٢/ ٣٢٨) وشرح التصريح (٢/ ٥٨) وشرح عمدة الحافظ (ص ٣٢٨) ولسان العرب (١١/ ٤٤٧ ـ عسل) والمقاصد النحوية (٣/ ٤٨١).

والعسيل. مكسة الطِّيب، وهي مكنسة شَعر يكنس بها العطّار بلاطه من العطر؛ قاله في اللسان (١١/ ٤٤٧) وقال: «فصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف أراد كناحتِ صخرةٍ يوماً بعسيل».

و «رشني»: من رشت السهم: إذا ألزقت عليه الريش.

(٤) صدر بيت من البسيط، وعجزه.

كما تضمّن ماء المزنة الرَّصَفُ

وهو لجرير في ديوانه (١/ ١٧١) والدرر (٥/ ٤٤) وشرح التصريح (٢/ ٥٨) والمقاصد النحوية (٣/ ٤٧٤). وبلا نسة في أوضح المسالك (٣/ ١٨٣) وشرح الأشموني (٢/ ٣٢٨).

(٥) جزء بيت من الوافر، وتتمته:

يقاربُ أو يزيلُ

وهو لأبي حيّة النميري في الإنصاف (٢/ ٤٣٢) وخزانة الأدب (٤/ ٢١٩) والدرر (٥/ ٤٥) وشرح =

وقوله:

١٢٦٣ ـ هما أخَوا ـ في الحرْب ـ مَنْ لا أخَا لَهُ [١]

(وجوّزه) أي الفصل (الكوفية مطلقاً) بالظرف والمجرور وغيرهما. (و) جوزه (يونس بالظرف والمجرور) غير المستقلّ، (و) جوّزه (ابن مالك بقسم). حكى الكسائي: هذا غلامُ وَالله زَيدٍ. وقال أبو عُبَيْدة: إنّ الشاة لتجتر فَتَسْمَعُ صوْتَ واللّهِ رَبِّها.

(وإمّا) كقوله:

١٢٦٤ ـ هما خُطّتا إمّا إسارٍ ومِنّةٍ وإما دَمٍ والمَوْتُ بالحُرِّ أجْدرُ [٢]

ذكرها في «الكافية»، والأول في «الخلاصة»[٣]، ولا ذِكْر لهما في «التسهيل». (ويجوز الفصل ضرورةً لا اختياراً (بنعت) نحو:

١٢٦٥ ـ مِنِ ابن أبي شيْخ الأباطِح طَالِبِ [٤]

(ونداء) قال في شرح الكافية كقوله:

١٢٦٦ ـ كأنّ بِرْذَوْن أبا عِصام زيدٍ حمارٌ دُقّ باللِّجام [٥]

= التصريح (٢/ ٥٩) والكتاب (١/ ١٧٩) ولسان العرب (١٢/ ٣٩٠ ـ عجم) والمقاصد النحوية (٣/ ٤٧٠). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٣/ ١٨٩) والخصائص (٢/ ٤٠٥) ورصف المباني (ص ٥٦) وشرح الأشموني (٢/ ٣٢٨) وشرح ابن عقيل (ص ٤٠٣) وشرح عمدة الحافظ (ص ٤٩٥) وشرح المفصل (١/ ١٠٣) ولسان العرب (٤/ ١٥٨ ـ حبر) والمقتضب (٤/ ٣٧٧).

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

إذا خاف يوماً نبوةً فدعاهُما

وهو لعمرة الخثعمية في الإنصاف (٢/ ٤٣٤) والدرر (٥/ ٤٥) وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ١٠٨٣) ولسان العرب (١٤/ ١٠ ـ أبي). ولها أو لدرنا بنت عبعبة في الدرر (٥/ ٤٥) والمقاصد النحوية (٣/ ٤٧٢). ولدرنا بنت عبعبة في شرح المفصل (٣/ ٢١) والكتاب (١/ ١٨٠). ولدرنا بنت عبعبة أو لدرنا بنت سيار في شرح أبيات سيبويه (١/ ٢١٨). ولامرأة من بني سعد في نوادر أبي زيد (ص ١١٥). وبلا نسبة في الخصائص (١/ ٢٩٥، ٢/ ٤٠٥) وكتاب الصناعتين (ص ١٦٥).

(٢) تقدم بالرقم (٨٧).

(٣) الخلاصة: هي ألفية ابن مالك نفسها

(٤) عجز بيت من الطويل، وصدره:

نجوتُ وقد بلّ المراديُّ سيفَه

وهو لمعاوية بن أبي سفيان في الدرر (٥/ ٤٦) وشرح التصريح (٢/ ٥٩) والمقاصد النحوية (٣/ ٤٧٨). وبلا نسبة في شرح الأشموني (١/ ٢٥٨) وشرح ابن عقيل (ص ٤٠٤) وشرح عمدة الحافظ (ص ٤٩٦).

(٥) الرجز بلا نسبة في الخصائص (٢/ ٤٠٤) والدرر (٥/ ٤٧) وشرح الأشموني (٢/ ٣٢٩) وشرح التصريح =

أراد: كأنَّ بِرْذَوْنَ زيد يا أبا عصام. وقال ابن هشام: يحتمل أن يكون «أبا» هو المضاف إليه على لغة القَصْر، وزيد بدل، أو عطف بيان. ومثّله أبو حيان بقول زهير[1]:

١٢٦٧ ـ وِفاقُ كَعْبُ بُجَيرٍ مُنْقِذٌ لَكَ مِنْ تَعْجيلِ تَهْلكَةٍ والخُلْدِ في سَقَرا[2]

أي: يا كعب[3].

(وفاعل) يتعلق بالمضاف أو غيره كقوله:

١٢٦٨ ـ ما إنْ وَجدْنا لِلْهوَى من طِبِّ ولا عَدِمْنا قَهْرَ وَجْدٌ صَبِّ[4]

وقوله:

١٢٦٩ ـ أنْجَبَ أيّامَ والِداهُ بهِ إذْ نَجَلاهُ، فَنِعْمَ ما نَجَلا[5]

(وفعل مُلْغًى) كقوله:

١٢٧٠ ـ بأيِّ تَراهُمُ الأرضينَ حَلُّوا[6]

أي: بأيّ الأرضين تراهم حَلّوا.

= (٢/ ٦٠) وشرح ابن عقيل (ص ٤٠٥) وشرح عمدة الحافظ (ص ٤٩٥) والمقاصد النحوية (٣/ ٤٨٠).

(١) نسبه لزهير، والصواب أنه لبجير بن زهير. وانظر الحاشية التالية.

(٢) البيت من البسيط، وهو لبحير بن زهير في الدرر (٥/ ٤٨) والمقاصد النحوية (٣/ ٤٨٩). وبلا نسبة في شرح الأشموني (٢/ ٣٢٩) وشرح ابن عقيل (ص ٤٠٥).

(٣) الأصل. وفاق بجير يا كعب.

(٤) الرجز بلا نسبة في أوضح المسالك (٣/ ١٩٠) وشرح الأشموني (٢/ ٣٢٩) والدرر (٥/ ٤٩) وشرح التصريح (٢/ ٦٧) وشرح عمدة الحافظ (ص ٤٩٣) والمقاصد النحوية (٣/ ٤٨٣).

والشاهد فيه قوله: «قهر وجد صبّ» حيث فصل بين المضاف، وهو قوله: «قهر» والمضاف إليه، وهو قوله: «صبّ» بفاعل المضاف؛ وذلك أن المضاف مصدر، وهو قوله: «قهر» والمضاف إليه، وهو «صبّ» مفعول ذلك المصدر، والفاصل، وهو «وجد» فاعل المصدر.

(٥) البيت من المنسرح، وهو للأعشى في ديوانه (ص ٢٨٥) والدرر (٥/ ٤٩) وشرح التصريح (٢/ ٥٨) ولسان العرب (١١/ ٦٤٦ ـ نجل) والمحتسب (١/ ١٥٢) والمقاصد النحوية (٣/ ٤٧٧). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٣/ ١٨٦) وشرح الأشموني (١/ ٣٢٨) وشرح عمدة الحافظ (ص ٤٩٤) ولسان العرب (١/ ٧٤٨ ـ نحب) ومجالس ثعلب (ص ٩٦)

ويريد: أنجب والداه به أيام إذ نجلاه، فنعم ما نحلا.

(٦) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

أألدَّبَرانِ أم عَسَفُوا الكِفَارا

وهو بلا نسبة في الدرر (٥/ ٥٠) وشرح الأشموني (٢/ ٣٢٩) وشرح التصريح (٢/ ٦٠) والمقاصد النحوية (٣/ ٤٩٠).

(ومفعول له) أي من أجله كقوله:

١٢٧١ ـ أشَمُّ كأنَّهُ رجُلٌ عَبوسُ مُعاوِدُ جُرْأةٍ وَقْتَ الهوادي[١]

أي: مُعَاوِد وَقْتَ الهوادي جرأة.

[المضاف للياء]

(مسألة): (المضاف للياء بكسر آخره) لمناسبة الياء (إلاّ مثنّى ومجموعاً) على حدّه، وما حمل عليهما، (ومعتلاً) لا يجري مجرى الصحيح (فيسكن) آخره، وهو الألف من الأول والأخير، والواو من الثاني، والياء من الثّلاثة. (ثم تدغم) في ياء الإضافة (الياء) التي في آخر الكلمة، (والواو) بعد قلبها ياء، ويكسر ما قبلها إن كان ضمّاً للمجانسة نحو: زَيْدِيّ، وزَيْدَيَّ[٢]، وقاضِيّ، ومُسْلِمِيّ.

(وتسلم الألف) فلا تقلب في المثنى: كزيْدايَ، والمقصور كعصايَ ومَحْيايَ.

(وقلبها) ياءً (في المقصورة لغة) لهُذَيْل وغيرهم كما قال أبو حيّان كقوله:

١٢٧٢ ـ سَبَقُوا هَوَيَّ، وأعْنَقُوا لِهَوَاهُمُ[٣]

وقرأ الحسن: ﴿يا بُشْرَايَ﴾[٤] [يوسف: ١٩].

---

(١) البيت من الوافر، وهو بهذه الرواية بلا نسبة في المقاصد النحوية (٣/ ٤٩٢) والمقتضب (٤/ ٣٧٧). ويروى الصدر مكان العجز:

معاودُ جرأةٍ وقتِ الهوادي أشمّ كأنه رجلٌ عبوسُ

وهو بهذه الرواية لأبي زبيد الطائي في ديوانه (ص ٩٨) والدرر (٥/ ٥٠)، وبلا نسبة في شرح الأشموني (٢/ ٣٢٩) وشرح التصريح (٢/ ٦٠).

(٢) مثنّى منصوب.

(٣) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

فتُخُرِّمُوا ولكلّ جنبٍ مصرعُ

وهو لأبي ذؤيب في إنباه الرواة (١/ ٥٢) والدرر (٥/ ٥١) وسرّ صناعة الإعراب (١/ ٧٠٠) وشرح أشعار الهذليين (١/ ٧) وشرح شواهد المغني (١/ ٢٦٢) وشرح قطر الندى (ص ١٩١) وشرح المفصل (٣/ ٣٣) وكتاب اللامات (ص ٩٨) ولسان العرب (١٥/ ٣٧٢ ـ هوا) والمحتسب (١/ ٧٦) والمقاصد النحوية (٣/ ٤٩٣) وبلا نسبة في أوضح المسالك (٣/ ١٩٩) وجواهر الأدب (ص ١٧٧) وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ٥٢) وشرح الأشموني (٢/ ٣٣١) وشرح ابن عقيل (ص ٤٠٨) والمقرب (١/ ٢١٧).

(٤) قراءة «بشرايَ» بياء الإضافة المفتوحة عزاها أبو حيان إلى الجمهور. وقرأ «يا بُشْرَى» بغير إضافة الكوفيون، وروى ورش عن نافع: «يا بشرايْ» بسكون ياء الإضافة، وقرأ أبو الطفيل والحسن وابن أبي إسحاق والجحدري: «يا بُشْرَيَّ» بقلب الألف ياء وإدغامها في ياء الإضافة، وهي لغة لهذيل. انظر تفسير البحر المحيط (٥/ ٢٩١).

(و) قلبها (في لَدَى، وإلى، وعَلى) الاسْمَيْن[١] (أكثر) وأشهر في اللغات من السّلامة نحو: لَدَيَّ، وعلَيَّ الشّيءُ، وإليَّ. وبعض العرب يقول: لدَاي، وعَلاي، نقله أبو حيّان معترضاً به على صاحب «التمهيد»[٢] في نفيه ذلك.

(ثم الياء) المضاف إليها (في غير المفرد الصّحيح تفتح) كما تقدّم. (وقد تكسر مع المقصور). قرأ الحسن: ﴿عَصَايِ﴾[٣] [طه: ١٨]. (و) قد تكسر المُدْغَمة في جمع أو غيره كقراءة حمزة: ﴿بِمُصْرِخِيِّ﴾[٤] [إبراهيم: ٢٢] وقول الشاعر:

١٢٧٣ ـ علـــيِّ لعَمْـــرٍو نعْمَـــةٌ بعـــد نعْمَـــةٍ[٥]

سمع بكسر الياء.

(و) الياء (فيه) أي في المفرد الصحيح (تُفْتَحُ وتسكن) أي يجوز كلّ منهما، (وفي الأصل) منهما (خلاف): قيل: الفتح أصلٌ، لأنه حرف واحد، فقياسه التّحريك به، ثم سكّن تخفيفاً. وجزم به ابن مالك في «سبك المنظوم». وقيل: السّكون أصلٌ، لأنه حرف علّة ضمير فوجب السّكون كواو ضربوا، ولأن بناء الحرف على حركة إنما هو لتعذّر الابتداء به، والمتّصل بغيره لا تَعذُّر فيه.

(وقلَّ حَذْفُها) أي: الياء (مع كسر المتلوّ) أي ما قبلها كقوله تعالى: ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ ٱلَّذِينَ﴾ [الزمر: ١٧، ١٨]. بحذف الياء وَصْلاً ووقفاً، وخطّاً.

---

(١) «لدى» فقط متفق على اسميتها، أما «إلى» و «على» فمختلف فيهما.

(٢) «التمهيد» لابن عبد البرّ القرطبي. وقد تقدم الكلام عليه.

(٣) هذه القراءة مرويّة أيضاً عن ابن أبي إسحاق وأبي عمرو. وقرأ ابن أبي إسحاق أيضاً والجحدري: «عَصَيَّ» بقلب الألف ياء وإدغامها في ياء المتكلم (تفسير البحر المحيط: ٦/ ٢٢٠).

(٤) وقرأ بها أيضاً عدا حمزة يحيى بن وثّاب والأعمش. قال أبو حيان في البحر المحيط (٥/ ٤٠٨): «وطعن كثير من النحاة في هذه القراءة، قال الفراء. لعلها من وهم القراء، فإنه قلّ من سلم منهم من الوهم، ولعله ظنّ أن الباء في بمصرخي خافضة للفظ كله، والباء للمتكلم خارجة من ذلك وقال أبو عبيد. نراهم غلطوا، ظنوا أن الباء تكسر ما بعدها. وقال الأخفش: ما سمعت هذا من أحد من العرب ولا من النحويين وقال الزجاج: هذه القراءة عند جميع النحويين رديئة مرذولة، ولا وحه لها إلا وجه ضعيف وقال النحاس· صار هذا إجماعاً، ولا يجوز أن يحمل كتاب الله على الشذوذ. وقال الزمخشري. هي ضعيفة»

(٥) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

لوالِدِهِ ليست بذات عقاربِ

وهو للنابغة الذبياني في ديوانه (ص ٤١) وخزانة الأدب (٢/ ٣٢٤، ٤/ ٤٣٧) والدرر (٥/ ٥٣). وبلا نسبة في خزانة الأدب (٣/ ٣٢٠).

(و) قلّ (قلبها ألفاً) كقوله:

١٢٧٤ ـ أطـوِّف مـا أُطـوِّف ثـم آوي ... إلـى أُمّـا ويَـرْوِيني النقيـعُ[(١)]

(وخصّه ابن عصفور بالضّرورة) وأطلق غيره جوازه.

(و) قَلّ حذفها أي: الألف (مع فتح المتلوّ) به دالاً عليها كقوله:

١٢٧٥ ـ ولسـتُ بمـدْرِك مـا فـات منّـي ... بلَهْـفَ، ولا بليْـتَ ولا لَـوَ انّـي[(٢)]

قال أبو عمرو بن العلاء: (و) مع (ضمّه) كقوله:

١٢٧٦ ـ ذَريني إنّمـا خَطَئـي وصَـوْبـي ... علـيّ وإنمـا أهْلَكْـتُ مـالُ[(٣)]

أي: مالي.

(وأنكره أبو زيد) الأنصاري وقال: المعنى في البيت: إن الذي أهلكته مال لا عِرْض.

(قال ابن مالك: فإن كانت) الإضافة (غير محضة) كإضافة: مُكْرِمِيٍّ مراداً به الحال أو الاستقبال (فلا حذف ولا قلب)؛ لأنها حينئذ في نيّة الانفصال، فلم تمازج ما اتّصلت به، فتُشْبِه ياء: قَاضٍ في جواز الحذف، فلا حظّ لها في غير الفتح والسّكون. قال أبو حَيّان: وغيره من النّحويين لم يذكروا هذا القَيْد، ثم نقله في «الارتشاف» عن المجالس[(٤)] لثعلب، والنّهاية.

---

(١) البيت من الوافر، وهو لنقيع بن جرموز في المؤتلف والمختلف (ص ١٩٥) ونوادر أبي زيد (ص ١٩). وبلا نسبة في الدرر (٥/ ٥٤) وشرح الأشموني (٢/ ٣٣٢) وشرح عمدة الحافظ (ص ٥١٢) ولسان العرب (٨/ ٣٦٠ ـ نقع) والمقاصد النحوية (٤/ ٢٤٧) والمقرب (١/ ٢١٧، ٢/ ٢٠٦).

(٢) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢/ ٦٣، ١٧٩) والإنصاف (١/ ٣٩٠) وأوضح المسالك (٤/ ٣٧) وخزانة الأدب (١/ ١٣١) والخصائص (٣/ ١٣٥) ورصف المباني (ص ٢٨٨) وسرّ صناعة الإعراب (١/ ٥٢١، ٢/ ٧٢٨) وشرح الأشموني (٢/ ٣٣٢) وشرح عمدة الحافظ (ص ٥١٢) وشرح قطر الندى (ص ٢٠٥) ولسان العرب (٩/ ٣٢١ ـ لهف) والمحتسب (١/ ٢٧٧) والمقاصد النحوية (٤/ ٢٤٨) والمقرب (١/ ١٨١، ٢/ ٢٠١) والممتع في التصريف (٢/ ٦٢٢).

(٣) البيت من الوافر، وهو لأوس بن علفاء في إنباه الرواة (١/ ١٢٠) وخزانة الأدب (٨/ ٣١٣) والدرر (٥/ ٥٦) والشعر والشعراء (٢/ ٦٤٠) ولسان العرب (١/ ٥٣٥ ـ صوب) والمقاصد النحوية (٤/ ٢٤٩) ونوادر أبي زيد (ص ٤٦). ولابن عنقاء الفزاري ـ ولعله تحريف ابن غلفاء ـ في الأشباه والنظائر (٦/ ١٩٤) وجمهرة اللغة (ص ٣٥١، ١٣١١)

(٤) قال ابن النديم في الفهرست (ص ١١٨ ـ طبعة دار الكتب العلمية): «ولأبي العباس مجالسات أملاها على أصحابه في مجالسه تحتوي على قطعة من النحو واللغة والأخبار ومعاني القرآن والشعر مما سمع وتكلم عليه، روى ذلك عنه جماعة منهم أبو بكر بن الأنباري وأبو عبد الله اليزيدي وأبو عمر الزاهد وابن درستويه وابن مقسم». وقد قام الأستاذ عبد السلام هارون بتحقيق هذا الكتاب وشرحه والتعليق عليه ونشرته مكتبة المعارف سنة ١٣٦٨ (١٩٤٨ م) في طبعة قيّمة.

(فإن نُودِيَ) المضاف للياء، لا بعد ساكن (ففيها) أي: الياء لغات أشهرها: (الحذْفُ، وإبقاء الكسر) دالاً عليها، لأن المنادى كثير التّغيير، لكثرة الاستعمال نحو: ﴿يَٰعِبَادِ فَٱتَّقُونِ﴾ [الزمر: ١٦]. (فالإبقاء ساكنة)، يليه (فمفتوحة) نحو: ﴿يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُواْ﴾ [الزمر: ٥٣] (فقلبها ألفاً) يليه نحو: ﴿يَٰحَسْرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ﴾ [الزمر: ٥٦] (فحذفها) أي الألف (مع فتح المتْلُوّ) استغناءً به عنها، كما استَغْنَوْا بالكسر عن الياء. وهذا الوجه أجازه الأخفش، والمازنيّ، والفارسيّ، (ومنعه الأكثرون) قال أبو حيّان: ويحتاج إلى سماعٍ من العرب في النّداء (فمع ضمّه) أي المتلوّ (حيث لا لبس) يَحْصُل بالمنادى المفرد، قرىء ﴿قُلْ رَبُّ ٱحْكُم بِٱلْحَقِّ﴾[1] [الأنبياء: ١١٢] ﴿قَالَ رَبُّ ٱلسِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ﴾ [يوسف: ٣٣] أي إلي يا رَبّ. وحكى سيبويه: يا قومُ لا تفعلوا ويا ربُّ اغفر لي، ووجِّه بأنه لما حذف المعاقب للتّنوين بُني على الضَمّ كما بُني ما ليس بمضاف، إذا حذف تنوينه.

قال أبو حيّان: والظّاهر أنّ حُكْمَهُ في الإتباع حينئذٍ حُكْمُ المبنيّ على الضمّ غير المضاف، لا حكم المضاف للياء.

(وأنْكَرَهُ) أي الضَمّ ابن هشام (اللّخمي)، وقال: إنّما أجازه سيبويه فيما كثر إرادة الإضافة فيه.

(وقال خطّاب) الماردِيّ[2]: هو رديءٌ قبيحٌ، لأنه يلتبس المضاف بغيره، أمّا بعد ساكن مُدْغم أو غيره فلا سبيل إلى. .[3]. نحو يا قاضيّ وبنيّ.

(فإنْ كان) المضاف إلى الياء في النّداء (أمّاً أوْ عَمّاً مع ابن وابنة قلَّ إثباتها، وقَلْبُها ألفاً) ثابتة حتى لا يكاد يوجد إلاّ في ضَرُورةٍ كقوله:

١٢٧٧ ـ يـا ابْـنَ أُمِّـي ويـا شُقَيِّـقَ نَفْسِـي[4]

(١) يُقرأ «قُلْ» أمراً، و «قال» على لفظ الماضي. وقراءة «رَبُّ» هي قراءة حفص وأبي جعفر؛ قال أبو حيان: «قال صاحب اللوامح: على أنه منادى مفرد، وحذف حرف النداء فيما جاز أن يكون وصفاً لأيّ بعيد بابه الشعر» انتهى. قال أبو حيان: «وليس هذا من نداء النكرة المقبل عليها، بل هذا من اللغات الجائزة في: يا غلامي؛ وهي أن تنبه على الضم وأنت تنوي الإضافة، لما قطعته عن الإضافة وأنت تريدها بنيته، فمعنى «ربّ»: يـا ربّ. انظـر تفسير البحر المحيط (٦/ ٣١٩)

(٢) المتوفى بعد سنة ٤٥٠ هـ. وقد تقدم التعريف به، انظر الفهارس العامة.

(٣) موضع النقط بياض في الأصل.

(٤) صدر بيت من الخفيف، وعجزه:

أنت خلّفتني لدهر شديدِ

وهو لأبي زبيد في ديوانه (ص ٤٨) والدرر (٥/ ٥٧) وشرح التصريح (٢/ ١٧٩) والكتاب (٢/ ٢١٣) ولسان العرب (١٠/ ١٨٢ ـ شقق) والمقاصد النحوية (٤/ ٢٢٢). وبلا نسبة في أوضح المسالك =

وقوله:

١٢٧٨ ـ يـا ابْنَـةَ عَمّـا لا تَلُـومِـي واهْجَعِـي[1]

(وغلب الحذف) لكثرة استعمالها في النداء (مع كسر الميم دلالةً على الياء) المحذوفة (وفتحها) دلالة (على الألف) المحذوفة المنقلبة على الياء المقدّر فتح ما قبلها (لا تركيباً خلافاً لسيبويه) وأصحابه في قولهم: إنّه مركّب مبنيّ كأحدَ عشَر، وبَعْلَبَك، قال تعالى: ﴿يَبْنَؤُمَّ لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي وَلَا بِرَأْسِيٓ﴾ [طه: ٩٤]. قرىء في السّبع بالكسْر والفَتْح.

(قال قوم: ومع ضَمِّها). أمّا غير أم وعمّ مع ابن وابنة، فلا يحذف منه الياء، كيا أخي، ويا ابن خالي. (وتزيد أم وأب) على الحذْف، والإبقاء والقَلْب بوجوهها (بقلبها) أي الياء (تاء مكسورة) وهو الأكثر (ومفتوحة) وبهما قرىء في السّبع. (قيل: ومضمومة) قاله الفرّاء والنّحاس، وحكى الخليل: يا أمّتُ لا تفعلي، ومَنَعه الزّجّاج. (والأصحّ أنّها) توصل أي التاء (عوض) من الياء أو الألف. (ومن ثَمَّ) أي مِنْ أجل ذلك (لا يجتمعان اختياراً) إذ لا يجمع بين العِوض والمُعوّض.

وقولهم: يا أبتا بالألف، وهي التي تُوصَل بآخر المنادى لِبُعْدٍ أو استغاثة، لا المبدلة من الياء كالّتي في «حسرتا». وأجاز كثيرٌ من الكوفيّين الجمع بينهما (أو نَدْب) المنادى المضاف للياء، (فعلى السكون) أي على لغة مَنْ أثبتها ساكنة (تُفْتَحُ أو تُقْلَبُ) فتحذف لاجتماع ألِفَيْن نحو: واعَبْدِيا، واعَبْدا. (وعلى) لغة (الفتح تُفْتَحُ) فقط، وتزاد الألف، ولا تحتاج إلى عملٍ ثانٍ؛ لأن الياء مهيأة لمباشرة الألف بفتحها. (وعلى) لغة (غيره) أي الحذْفُ مع كسر المتلوّ أو فتحه، أو ضمّه، والقلب ألفاً (تُقْلب) ألفاً (وتحذف لألف النّدبة) لاجتماع ألفين (وقد يستغنى بالكسرة) في المنادى (فلا يجب ردّ الياء في المعطوف عليه) المندوب عند الجمهور، فيقال: «يا غلام، واحيباه» (خلافاً للفرّاء) في إيجابه الرّد، فتقول: يا غلامي، واحيبباه.

(ويقال في) إضافة (ابنم) إلى الياء (ابنُمي و) يقال في (فم: فيّ) بردّ الواو التي هي الأصل، وقلبها ياء، وإدْغامها في الياء. (وقَلَّ: فمي). وقيل: لا يجوز إلاّ في الضرورة،

= (٤/ ٤٠) وشـرح الأشمـوني (٢/ ٤٥٧) وشـرح قطر النـدى (ص ٢٠٧) وشـرح المفصـل (٢/ ١٢) والمقتضب (٤/ ٢٥٠).

(١) الرجز لأبي النجم في خزانة الأدب (١/ ٣٦٤) والدرر (٥/ ٥٨) وشرح أبيات سيبويه (١/ ٤٤٠) وشرح التصريح (٢/ ١٧٩) وشرح المفصل (٢/ ١٢) والكتاب (٢/ ٢١٤) ولسان العرب (١٢/ ٤٢٤ ـ عمم) والمقاصد النحوية (٤/ ٢٢٤) ونوادر أبي زيد (ص ١٩). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٤/ ٤١) ورصف المباني (ص ١٥٩) وشرح قطر الندى (ص ٢٠٨) والمقتضب (٤/ ٢٥٢)

لأن الإضافة ترد إلى الأصل. واستدل ابن مالك، وأبو حيان على جواز إبقاء الميم بحديث الصّحيحين: «الخلوف فم الصائم»[١]. (و) يقال فيه في لغة التضعيف: «فَميّ»، والقصر **(فماي)**. (و) يقال **(في أب وإخوته: أبي، وأخي، وحمي، وهني)** بلا رد، لأنه المستعمل، كالإضافة إلى غير الياء نحو: إن هذا أخي. **(وجوّز الكوفيّة والمبرّد، وابن مالك)** أن يقال: **(أبيّ)** بردّ اللاّم كقوله:

١٢٧٩ ـ كـــأنْ أبـــيّ كَـــرَمـــاً وســـودا يُلْقِـي علـى ذي اللّبَـد الجـديـدا[٢]

(زاد) ابن مالك: **(وأخيّ)**. قال: ولم أجد له شاهداً لكن أجيزه قياساً على «أبيّ» كما فعل المبرّد.

(و) يقال **(على المختار)** في ذي: ذيّ؛ لأن الأصل في الرفع: ذوي، قلبت الواو ياء، وأدغمت فيها كالجرّ، والنصب. ومقابل المختار هو منع إضافتها إلى الضّمير.

[الجر بالمجاورة]

خاتمة: في سبب للجر ضعيف.

(أثبت الجمهور) من البصريين والكوفيين **(الجرّ بالمجاورة للمجرور في نعت)** كقولهم: هذا جُحْر ضَبٍّ خَرِبٍ، **(وتوكيد)** كقولهم:

١٢٨٠ ـ يـــا صَـــاحِ بلِّـــغ ذوي الـــزَّوجـــات كُلِّهِـــمُ[٣]

---

(١) «لخُلُوف فم الصائم أطيبُ عند الله من ريح المسك» رُوي في الصحاح بأسانيد وطرق متعددة؛ رواه البخاري في الصوم باب ٢ و٩، واللباس باب ٧٨، ومسلم في الصيام حديث ١٦٢ ـ ١٦٤، والترمذي في الصوم باب ٥٤، والنسائي في الصيام باب ٤١ و٤٢ و٤٣، وابن ماجة في الصيام باب ١، والدارمي في الصوم باب ٥٠، ومالك في الصيام حديث ٥٨، وأحمد في مسنده (١/ ٤٤٦، ٢/ ٢٣٢، ٢٣٤، ٢٥٧، ٢٦٦، ٢٧٣، ٢٨١، ٢٩٢، ٣٠٦، ٣١٣، ٣٤٧، ٣٩٣، ٣٩٥، ٤٠٧، ٤١١، ٤١٤، ٤٤٣، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٦١، ٤٦٥، ٤٦٧، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٨٠، ٤٨٥، ٥٠١، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥١٦، ٥٣٢، ٣/ ٥، ٤٠، ٤/ ١٣٠، ٢٠٢، ٦/ ٢٤٠).

(٢) الرجز بلا نسبة في الدرر (٥/ ٥٩) وشرح عمدة الحافظ (ص ٥١٥).

(٣) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

أنْ ليس وصلٌ إذا انحلّتْ عُرَى الذّنبِ

وهو لأبي الغريب النصري في خزانة الأدب (٥/ ٩٠، ٩٣، ٩٤) والدرر (٥/ ٦٠). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢/ ١١) وتذكرة النحاة (ص ٥٢٧) وشرح شواهد المغني (ص ٩٦٢) وشرح شذور الذهب (ص ٤٢٨) ولسان العرب (٢/ ٢٩٢ ـ زوج) ومغني اللبيب (ص ٦٨٣).

بجر «كلّهم» على المجاورة، لأنه توكيد لذوي المنصوب، لا للزوجات وإلا لقال: كُلّهُنّ.

(زاد قوم: وعطف نسق) كقوله تعالى: ﴿وَٱمْسَحُوا۟ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ﴾(١) [المائدة: ٦] فإنه معطوف على: «وأيديكم» لأنه موصول. قال أبو حيّان: وذلك ضعيف جداً، ولم يحفظ من كلامهم. قال: والفرْق بينه وبين النّعت والتوكيد أنهما تابعان بلا واسطة فهما أشد مجاورة من العطف المفصول بحرف العطف. وأجيب عن الآية بأن العطف فيها على المجرور الممسوح إشارة إلى مَسْح الخف.

(و) زاد (ابن هشام) في شرح الشذور: (و) عطف (بيان). وقال: لا يمتنع في القياس جرّه على الجوار، لأنه كالنعت، والتوكيد في مجاورة المتبوع. أما البدل فقال أبو حيان: لا يُحْفَظُ من كلامهم ولا خرّج عليه أحدٌ شيئاً، قال: وسببه أنه معمول لعامل آخر غير العامل الأول، على الأصحّ، ولذلك يجوز إظهاره إذا كان حرْف جرٍّ بإجماع، فبعدت مراعاة المجاورة، ونزّل منزلة جملة أخرى.

وكذا قال ابن هشام.

(وأنكره) أي الجرّ بالمجاورة مطلقاً (السّيرافي وابن جنيّ) وقال الأوّل: الأصل: هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبِ الْجُحْرُ مِنْهُ، كمررت برجل حسنِ الوجْهُ منه(٢)، ثم حذف الضمير للعلم به، ثم أُضْمِر الجُحْرُ فصار: «خربٌ».

وقال الثاني(٣): أصْلُهُ: خَرِبٍ جُحْرُهُ، نحو: حَسَنٍ وجْهُه، ثم نقل الضمير فصار خَربِ الجُحُرُ، ثم حذف.

ورُدّ بإن إبراز الضّمير حينئذ واجبٌ للإلباس، وبأن معمول هذه الصّفة لضعفها لا يتصرّف فيه بالحذف.

(وقصره الفرّاء على السّماع)، ومنع القياس على ما جاء منه، فلا يجوز: هذه جُحْرَةُ

(١) قرأ «وأرجُلِكم» بالخفض ابن كثير وأبو عمرو وحمزة وأبو بكر، وهي قراءة أنس وعكرمة والشعبي والباقر وقتادة وعلقمة والضحّاك. وأما قراءة النصب «وأرجُلَكم» فهي لنافع والكسائي وابن عامر وحفص. وقرأ الحسن: «وأرجلُكم» بالرفع. انظر تفسير البحر المحيط (٣/ ٤٥٢).

(٢) عبارة السيرافي كما جاءت في المغني (٢/ ١٩٢): «قال السيرافي: الأصل خربِ الجُحْرُ منه، بتنوين خربٍ ورفع الجحر، ثم حذف الضمير للعلم به، وحوّل الإسناد إلى ضمير الضبّ وخفض الجحر، كما تقول. مررت برجل حسن الوجه، بالإضافة، والأصل. حسنٍ الوجه منه».

(٣) أي ابن جنّي

ضَبٍّ خَرِبَةٍ بالجرّ.

(وخصّهُ قومٌ بالنّكرة) كالمثال، ورُدَّ بما حكاه أبو مرْوان[١]: «كان واللَّهِ من رجال العرب، المعروفِ له ذلك».

(و) خصّه (الخليل بغير المُثنّى) أي: بالمفرد والجَمْع فقط. قيل: (و) بغير (الجمع) أيضاً بالمفرد فقط، فلا يجوز عليهما: هذان جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبَيْن، ولا على الثّاني: هذه جُحرة ضبٍّ خربةٍ.

والجواز في المثنّى مَعْزُوٌّ إلى سيبويه[٢]. قال أبو حيّان: وقياسه الجواز في الجمع. والمانع قال: لم يرد إلاّ في الإفراد، وهو قريبٌ من رأي الفرّاء.

---

(١) لم أهتد إلى صاحب هذه الكنية. وفي نسخة أخرى: «أبو تروان» بالتاء المثناة. ولعله: «أبو ثروان» بالثاء المثلثة؛ وهو أبو ثروان العكلي من بني عكل، أعرابي فصيح، له من الكتب: خلق الفرس، وكتاب معاني الشعر. ذكره ابن النديم في الفهرست (ص ٧٣).

(٢) قال في الكتاب (١/ ٤٣٧): «وقال الخليل رحمه الله: لا يقولون إلا هذان جُحْرَا ضبٍّ خربان، من قِبَل أنّ الضبّ واحد والجحر جحران، وإنما يغلطون إذا كان الآخِرُ بعدّة الأول وكان مذكراً مثله أو مؤنثاً وقالوا: هذه جِحْرَةُ ضبابٍ خربةٍ، لأن الضباب مؤنثة ولأن الجِحَرة مؤنثة والعدّة واحدة، فغلطوا». قال: «وهذا قول الخليل رحمه الله، ولا نرى هذا والأوّل إلا سواء، لأنه إذا قال هذا جحر ضبٍّ متهدّمٍ، ففيه من البيان أنه ليس بالضبّ، مثل ما في التثنية من البيان أنه ليس بالضبّ»

الجَوَازِم

أي هذا مبحثها.

[لام الطلب]

أي أحدها: (**لام الطلب**) أمراً كان نحو: ﴿فَلْيُنفِقْ﴾ [الطلاق: ٧]، أو دعاء نحو: ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾ [الزخرف: ٧٧]، وحركتُها الكسر لضرورة الابتداء (**وفتحها لغة**) لسليم طَلَباً للخفّة. (**وقيل**): إنما تفتح على هذه اللغة (**إن فتح تاليها**) بخلاف ما إذا انكسر نحو: لِتِيذنْ أو ضم نحو: لِتُكْرِمْ. (**وقيل**): إنما تفتح عليها (**إن اسْتُؤْنِفَتْ**) أي لم تقع بعد الواو، أو الفاء، أو ثُمّ حكاها الفراء.

(**وتسكن**) أي يجوز تسكينها رجوعاً إلى الأصل في المبنى، ومشاكلة عملها (**تِلوَ واو، وفاء، وثُمَّ**) نحو: ﴿فَلْيَسْتَجِيبُوا﴾ [البقرة: ١٨٦] ﴿ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُوا﴾ [الحج: ٢٩] ﴿وَلِيَتَمَتَّعُوا﴾ [العنكبوت: ٦٦] وقُرِىءَ بالتحريك في الثلاثة الأخيرة فقط.

(**وقيل: يقل مع ثُمّ**)؛ لأن التسكين إنما كثر في الأوّلين لشدة اتّصالهما بما بعدهما؛ لكونهما على حرف، فصارا معه ككلمة واحدة فخفّف بحذف الكَسْر، ومِنْ ثَمَّ حملت عليهما، فلا تَبْلُغ في الكثرة مَبْلَغَهُما.

(**وقيل**): هو معها (**ضرورة**) لا يجوز في الاختيار. قاله خطّاب، وأنكر قراءة حمزة. وهو مردود. قال أبو حيَّان: ما قُرِىء به في السّبْعة لا يُرَدّ، ولا يوصف بضعف ولا بقلّة.

(**وتلزم**) اللاّم (**في أمْر فِعْل غَيْرِ الفاعل المُخاطَب**)، أي في الغائب، والمتكلّم،

والمفعول نحو: لِيقم زيد، ﴿وَلْنَحْمِلْ خَطَٰيَٰكُمْ﴾ [العنكبوت: ١٢]، «قوموا فَلأُصَلِّ لكم». «لِتُعْنَ بحاجتي».

(وتَقِلّ في) أمر (متكلّم) لأنّ أمر الإنسان لنفسه قليل الاستعمال. (و) تقلّ اللام في (أمر فاعلٍ مخاطب) نحو: ﴿فَبِذَٰلِكَ فَلْتَفْرَحُوا﴾[1] [يونس: ٥٨] وحديث «لِتَأْخُذُوا مَصَافَّكُمْ»[2]. والأكثر أمره بصيغة افعل. قال الرّضيُّ: فإن كان المأمور جماعة، بعضهم غائب، فالقياس تغليب الحاضر، فَيُؤْتَى بالصِّيغة. ويَقِلّ الإتيان باللاّم.

(وحذفها) أي اللام (فيه أقوال):

أحدها: يجوز مطلقاً حتى في الاخْتيار بعد قَوْل أمْرٍ، وهو رأي الكسائي قال: كقوله تعالى: ﴿قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ يُقِيمُوا۟﴾ [إبراهيم: ٣١] أي: لِيُقِيموا.

ثانيها: لا يجوز مطلقاً، ولا في الشِّعْر، وهو رأي المبرّد.

(ثالثها: وهو الصحيح: يجوز في الشعر فقط) كقوله:

١٢٨١ ـ مُحَمّــد تَفْــدِ نَفْسَــك كُــلُّ نَفْــسٍ[3]

ولا يجوز في الاختيار سواءٌ تقدَّم أمْرٌ بالقول، أو قَوْلٌ غير أمر أم لم يتقدَّمْه. والجزم في الآية؛ لأنه جواب الأمر، أو جواب شرط محذوف كما سيأتي.

(ورابعها): يجوز في الاختيار (بعد قَوْل) ولو كان (غير أمر) نحو: قلت لزيد يضربْ عمراً، أي: لِيَضْرِبْ. ولا يجوز في غيره إلا ضرورة. واختاره ابن مالك، وجعله أقل من حذفها بعد قول أمر. واسْتَدَلّ فيه بقوله:

---

(١) قرأ: «فلتفرحوا» بالتاء على الخطاب. أبيّ وابن القعقاع وابن عامر والحسن، ورويت عن النبي ﷺ، وهي قراءة جماعة من السلف كثيرة وقرأ الجمهور: «فليفرحوا» بالياء على أمر الغائب (تفسير البحر المحيط ٥/ ١٧٠).

(٢) رواه بهذا اللفظ القرطبي في تفسيره (٨/ ٣٥٤).

(٣) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

إذا ما خفتَ من شيء تبالا

وهو لأبي طالب في شرح شذور الذهب (ص ٢٧٥). وله أو للأعشى في خزانة الأدب (٩/ ١١). وللأعشى أو لحسّان أو لمجهول في الدرر (٥/ ٦١). وبلا نسبة في أسرار العربية (ص ٣١٩، ٣٢١) والإنصاف (٢/ ٥٣٠) والجنى الداني (ص ١١٣) ورصف المباني (ص ٢٥٦) وسرّ صناعة الإعراب (١/ ٣٩١) وشرح الأشموني (٣/ ٥٧٥) وشرح شواهد المغني (١/ ٥٩٧) وشرح المفصل (٧/ ٣٥، ٦٠، ٦٢، ٩/ ٢٤) والكتاب (٣/ ٨) واللامات (ص ٩٦) ومغني اللبيب (١/ ٢٢٤) والمقاصد النحوية (٤/ ٤١٨) والمقتضب (٢/ ١٣٢) والمقرب (١/ ٢٧٢)

١٢٨٢ ـ قلت لبوّابٍ لديه دارها تِيذَنْ فإني حَمْؤُها وجارُها[1]

قال: وليس بضرورة لتمكّنه مِنْ أن يقول: إيذَن، أو تيذن إنّي.

ولا تُفْصَلُ اللاّم عمّا عملت فيه لا بمعموله، ولا بغيره. قال أبو حيّان: وهي أشدّ اتّصالاً من حروف الجر، لأنه قد روي فيه الفصل، ولم يجز ذلك منها، لأنّ عامل الجزم أضعف من عامل الجرّ.

[لا الطلبيّة]

أي الثاني: (لا الطلبيّة) أي المطلوب بها التّرْك سواءٌ النّهي نحو: ﴿وَلَا تَنسَوُا۟ ٱلْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٧]، والدعاء نحو: ﴿لَا تُؤَاخِذْنَآ﴾ [البقرة: ٢٨٦]. (وليس أصْلُها «لا» النافية) والجزْم بلام الأمر مقدّرة قبلها، وحذفت كراهة اجتماع لامَيْن، (ولا) أصلها: (لام الأمر) زيدت عليها ألف ففتحت لأجلها (خلافاً لزاعم ذلك) وهو السّهيليّ في الأولى، وبَعْضُهم في الثانية. قال أبو حيّان، لأن ذلك دعوى لا دليل على صِحّتها.

(وجَزْمُ فِعْل المتكلّم بها قليلٌ جداً) كقوله: «لا أُلْفِينّ أحدكم متكئاً على أريكته، يأتيه الأمر مما أَمَرْتُ به»[2] الحديث رواه كذا. .[3].

والأَكْثَرُ أن يكون المنهيُّ بها فعل الغائب والمخاطب. قال الرّضيّ: على السّواء، ولا تختصّ بالغائب كاللاّم. وفي الارتشاف: الأكثر كونها للمخاطب، ويضعف كونها للغائب، كالمتكلّم، ومن أمثلته: ﴿فَلَا يُسْرِف فِّى ٱلْقَتْلِ﴾ [الإسراء: ٣٣]. ﴿لَّا يَتَّخِذِ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [آل عمران: ٢٨].

---

(١) الرجز لمنظور بن مرثد في الدرر (٥/ ٦٢) وشرح شواهد المغني (٢/ ٦٠٠) والمقاصد النحوية (٤/ ٤٤٤). وبلا نسبة في إصلاح المنطق (ص ٣٤٠) والجنى الداني (ص ١١٤) وخزانة الأدب (٩/ ١٣) وشرح الأشموني (٣/ ٥٧٥) ولسان العرب (١/ ٦١ ـ حمأ، ١٢/ ٥٦٠ ـ لوم، ١٣/ ١٠ ـ أذن، ١٤/ ١٩٧ ـ حما، ١٥/ ٤٤٤ ـ تا) ومغني اللبيب (١/ ٢٢٥).

والحمءُ والحَمَأُ: أبو زوج المرأة، وقيل. الواحد من أقارب الزوج والزوجة؛ وفي الصحاح: الحمءُ كلّ من كان من قِبل الزوج مثل الأخ والأب؛ وفيه أربع لغات. حَمْء، وحَمًا مثل قَفاً وحَمُو مثل أَبُو، وحَمٌ مثل أبٍ (اللسان. ١/ ٦١).

(٢) رواه أبو داود وغيره. ولفظ أبي داود في السنّة (باب في لزوم السنّة، حديث رقم ٤٦٠٥) عن عبيد الله ابن أبي رافع عن أبيه عن النبي ﷺ قال: «لا ألفينّ أحدكم متكئاً على أريكته يأتيه الأمر من أمري مما أمرت به أو نهيت عنه فيقول: لا ندري، ما وجدنا في كتاب الله اتّبعناه».

(٣) قوله: «الحديث رواه كذا» هكذا في الأصل؛ ولعلّ فيه نقصاً.

(**وفصلها**) من الفعل (**بمعمول مجزومها**) نحو: لا اليوْمَ يَضْرِبْ زيدٌ (**قليل أو ضرورة خلف**) حكاه في الارتشاف، ومنه قوله:

١٢٨٣ ـ وقالوا أخانا لا تَخشّع لظالمٍ عزيزٍ، ولا ذا حقّ قَوْمِك تَظْلِمِ[(١)]

أي: ولا تظلم ذا حقَّ قومك. قال في شرح الكافية: وهذا رديءٌ، لأنه شبيهٌ بالفصل بين حرف الجر والمجرور.

(**وجوّز ابن عصفور والأبذيّ حذفه**) أي مَجْزومَها وإبقاءَها (**للدليل**) نحو: اضرب زيداً إنْ أساء وإلاّ فلا. وتوقّف أبو حيّان، فقال: يحتاج إلى سماع عن العرب.

[لَـمْ]

(٣) أي (**الثالث**): (**لَمْ**) وهي حرف نفي (**وتختصّ بمصاحبة أدوات الشّرط**) نحو: إنْ تَقُمْ لَمْ أقُمْ بخلاف «لَمّا» فلا تصاحبها. قال الرّضي: كأنه لكونها فاصلة قويّة بين العامل الحرفي وشبهه. وقال غيره: لأن مثبتها، وهو «قد فَعَل» لا يصحبها بخلاف مثبت لَمْ.

(**وجواز انفصال نفيها عن الحال**) لأنها لمطلق الانتفاء، فتكون للمتّصل به نحو: ﴿وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَآئِكَ رَبِّ شَقِيًّا﴾ [مريم: ٤]، ولغيره نحو: ﴿لَمْ يَكُن شَيْئًا مَّذْكُورًا﴾ [الإنسان: ١]، ولهذا جَاز: لم يكن ثم كان.

(**ودخول الهمزة**) عليها بخلاف اللاّم، ولا.

(**والأكثر كونها**) أي الهمزة الداخلة عليها (**للتقرير**) أي حمل المخاطب على الإقرار، أي الاعتراف بثبوت ما بعدها نحو: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ [الشرح: ١]، ولهذا عطف عليه الموجب: «وضَعْنا»[(٢)]، «ورَفَعْنا»[(٣)].

وقد يجيء لغيره كالإبْطاء نحو: ﴿۞ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن تَخْشَعَ﴾ [الحديد: ١٦].

والتوبيخ نحو: ﴿أَوَلَمْ نُعَمِّرْكُم﴾ [فاطر: ٣٧]. وقد تدخل على «لمّا»، لكن دخولها على «لم» أكثر.

(**وفَصْلُها**) عن الفعل (**بمعمول مجزومها، وحذفه**) أي: مجزومه كلاهما (**ضَرورةٌ**) كقوله:

---

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر (٥/ ٦٣) وشرح الأشموني (٣/ ٥٧٤) والمقاصد النحوية (٤/ ٤٤٤).

(٢) في الآية ٢ من سورة الشرح. ﴿ ووضعنا عنك وزرك ﴾

(٣) في الآية ٤ من سورة الشرح: ﴿ ورفعنا لك ذكرك ﴾.

١٢٨٤ ـ فأضحت مَغَانِيها قِفَاراً رسُومُها كأنْ لَمْ سِوى أهْلٍ من الوحش تُؤْهَلِ[١]

وقوله:

١٢٨٥ ـ احْفَظْ وَدِيعَتَك التي استُودِعْتَها يوم الأعازِب إنْ وَصْلتَ وإنْ لَمِ[٢]

ولا يجوزان في الاختيار.

(وقد تهمل) فلا تجزم حَملاً على «ما» وقيل: «لا»، كقوله:

١٢٨٦ ـ لولا فَوارِسُ من نُعْمٍ وأُسْرَتُهُمْ يَوْمَ الصُّلَيْفاءِ لم يُوفُونَ بالجارِ[٣]

وهل هو ضرورة، أو لغة؟ خلاف.

(والنصب بها لغة) حكاها اللحياني، وقرىء ﴿أَلَمْ نَشْرَحَ﴾[٤] [الشرح: ١].

[لمّا]

(٤) أي الرابع: **(لمّا)** قال **(الأكثر)**: هي **(مركبة مِنْ لَمْ)** الجازمة **(وما)** الزائدة كما في «أمّا»، وقال بعضهم: هي بسيطة.

(ويجب اتِّصال نفيها بالحال) ويعبّر عن ذلك بالاستغراق، فقولك: «لمّا يقم» دليلٌ على انتفاء القيام إلى زمن الإخبار، ولهذا لا يجوز: ثُمّ قام، بل: وقد يقوم.

(وقيل: يغلب) ذلك ولا يجب فقد لا يتصل به. **(وقيل)**: إنما يكون لنفي الماضي **(القريب)** من الحال دون البعيد، وهذا القول أخصّ مِنَ الأوّل، وجزم به ابن هشام، فلا

---

(١) البيت من الطويل، وهو لذي الرمة في ديوانه (ص ١٤٦٥) وخزانة الأدب (٩/٥) والخصائص (٢/ ٤١٠) والدرر (٥/ ٦٣) وشرح شواهد المغني (٢/ ٦٧٨) والمقاصد النحوية (٤/ ٤٤٥). وبلا نسبة في الجنى الداني (ص ٢٦٩) وشرح الأشموني (٣/ ٥٧٦) ومغني اللبيب (١/ ٢٧٨).

(٢) البيت من الكامل، وهو لإبراهيم بن هرمة في ديوانه (ص ١٩١) وخزانة الأدب (٩/ ٨ ـ ١٠) والدرر (٥/ ٦٦) وشرح شواهد المغني (٢/ ٦٨٢) والمقاصد النحوية (٤/ ٤٤٣). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٤/ ١١٤) وأوضح المسالك (٤/ ٢٠٢) وجواهر الأدب (ص ٢٥٦، ٤٢٤) والجنى الداني (ص ٢٦٩) وشرح الأشموني (٣/ ٥٧٦) ومغني اللبيب (١/ ٢٨٠).

(٣) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الجنى الداني (ص ٢٦٦) وخزانة الأدب (١/ ٢٠٥، ٩/ ٣، ١١/ ٤٣١) والدرر (٥/ ٦٨) وسرّ صناعة الإعراب (١/ ٤٤٨) وشرح الأشموني (٣/ ٥٧٦) وشرح شواهد المغني (٢/ ٦٧٤) وشرح عمدة الحافظ (ص ٣٧٦) وشرح المفصل (٧/ ٨) ولسان العرب (٩/ ١٩٨ ـ صلف) والمحتسب (٢/ ٤٢) ومغني اللبيب (١/ ٢٧٧، ٣٣٩) والمقاصد النحوية (٤/ ٤٤٦).

(٤) بفتح الحاء من «نشرح» وهي قراءة أبي جعفر. وقد خُرِّجت هذه القراءة تخريجات أخرى غير النصب بـ «لم». انظر تفسير البحر المحيط (٨/ ٤٨٣، ٤٨٤)

يقال: لمّا يكن زيد في العام الماضي.

(وقال الأندَلُسيّ)[١] شارح المفصّل: هي (كَلَمْ) تحتمل الاتّصال والانفصال (ويكون) منفيُّها (مُتَوقّعاً) ثبوته نحو: ﴿لَمَّا يَذُوقُوا عَذَابِ﴾ [ص: ٨] أي لم يذوقوه إلى الآن، وذَوْقُهُ لهم متوقّع بخلاف «لَمْ»، فلا يكون منفيُّها متوقّعاً، ولهذا يقال: لم يَقْض ما لا يكون دون «لمّا». وهذا معنى قولهم: «لم» لنفي فَعَل، ولمّا لنفي: قد فَعَل.

(ويحذف) مجزومها لدليل كقوله:

١٢٨٧ ـ فجئتُ قُبورَهم بَدْءاً ولمّا فناديتُ القبور فلم يُجِبْنَهْ[٢]

وتقول: شارفْتُ المدينة ولمّا، أي: ولمّا أدخلها. قال أبو حيّان: وهذا أحسن ما يخرّج عليه قراءة: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا﴾[٣] [هود: ١١١] أي لمّا ينقص من عمله بدليل: ﴿لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾ [هود: ١١١] قال: وقد خرّجه على ذلك ابن الحاجب، ومحمد ابن مسعود الغزني[٤] في «البديع»، لكنه قدره «لمّا يُوقِنوا» بدلالة: ﴿وَإِنَّهُمْ لَفِي شَكٍّ﴾ [هود: ١١٠].

قال: وإنما جاز في «لمّا» دون «لم»، لأنه يقوم بنفسه بسبب أنه مُرَكّب مِنْ «لم»، و «ما»، وكأن «ما» عوّض من المحذوف. انتهى

وقال غيره: لأن مُثْبَتَها، وهو «قد فعل» يجوز فيه ذلك بأن يقتصر على قد كقوله:

١٢٨٨ ـ وكأنْ قَدِ[٥]

(وفصله) منها ضرورة.

(وأجازه الفرّاء بشرط) إنْ (فيهما) أي في لمْ، ولمّا نحو: لَمْ أو لمّا إنْ تزربي أَزُرْك. ومنعه هشام.

---

(١) هو علم الدين قاسم بن أحمد اللورقي الأندلسي المتوفى سنة ٦٦١ هـ، وسمّى شرحه على المفصل: «الموصّل». انظر كشف الظنون (ص ١٧٧٥).

(٢) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر (٤/ ١١٣) وخزانة الأدب (١٠/ ١١٣، ١١٧) والدرر (٤/ ٢٤٥، ٥/ ٦٩) وشرح الأشموني (٣/ ٥٧٦) وشرح شواهد المغني (٢/ ٦٨١) والصاحبي في فقه اللغة (ص ١٤٩) ولسان العرب (١٢/ ٥٥٤ ـ لمم) ومغني اللبيب (٢/ ٢٨٠).

(٣) انظر تخريج هذه القراءة والقراءات الأخرى لهذه الآية في تفسير البحر المحيط لأبي حيان (٥/ ٢٦٦ ـ ٢٦٨).

(٤) المتوفى سنة ٤٢١ هـ. انظر ترجمته في بغية الوعاة (ص ١٠٥) وكشف الظنون (ص ٢٣٦) وفيه «الغزي»، وهدية العارفين (٢/ ٦٤) وفيه «محمد بن مسعود بن أحمد الغزي العدني».

(٥) جزء من بيت من الكامل، وتمامه:

أزِفَ الترحّل غير أنّ ركابنا لمّا تَزُلْ برحالنا وكأن قَدِ =

[أدوات الشرط]

(ومنها): أي الجوازم **(أدوات الشّرط)** وهي: **(إنْ)** أم الباب **(وما، ومَنْ، ومَهْما)** بمعنى «ما» وقيل: أَعَمُّ منها. **(وهي بسيطةٌ. وزنها فَعْلى، وألفها تأنيث)**، ولذا لم تُنوَّن باقية على التّنكير، أو يُسمّى بها **(أو إلحاق)** وزال تنوينها للبناء **(أو مركّبة)** من ما الجزائية، وما الزائدة، كما قيل في: «متى ما»، و «أمّا» ثم أبدلت الهاء من الألف الأولى دفعاً للتكرار؛ لتقاربهما في المعنى وهو رأي الخليل، واختاره الرَّضي قياساً على إخوتها. **(أو)** مركّبةٌ من **(مَهْ)** بمعنى كفّ[1]. **(وما الشرطية)** وهو رأي الأخفش والزّجّاج. وردَّ بأنه لا معنى للكَفِّ هنا إلاَّ على بُعْدٍ، وهو أن يقال في مهما تَفْعَل أفعل: إنه رَدٌّ لكلام مقدّر، كأنه قيل: لا تقدر على ما أفعل.

(أوْ) هي **(مَهْ)** المذكورة **(أُضيفت لِمَا)** الشّرطية وهو رأي سيبويه **(أقوال)**. قال أبو حيّان: المختار أولها وهو البسَاطة؛ لأنه لم يَقُمْ على التّركيب دليلٌ. وقَوْلُ أصلِها: «ماما» دعوى أصْلٍ لم ينطق به في موضع من المواضع.

[متى وأيّان]

(ومتى وأيّان) وهما **(ظرفا زمان)** للعموم نحو: متى تَقُم أقُمْ، وأيّان تقم أقُم. **(وكسر)** همزة **(إيّان لغة)** لسليم.

(وأنكر قوم جزمها لِقلّته) وكثرة وُرودِه استفهاماً نحو: ﴿أَيَّانَ مُرْسَاهَا﴾ [النّازعات: ٤٢]، ﴿أَيَّانَ يُبْعَثُونَ﴾ [النّحل: ٢١]. قال أبو حيّان: وممن لم يَحْفَظ الجزْمَ بها سيبويه، لكن حفظه أصحابُه.

= وهو للنابغة الذبياني في ديوانه (ص ٨٩) والأزهية (ص ٢١١) والأغاني (١١/٨) والجنى الداني (ص ١٤٦، ٢٦٠) وخزانة الأدب (٧/١٩٧، ١٩٨، ١٠/٤٠٧) والدرر اللوامع (٢/٢٠٢، ٥/١٧٨) وشرح التصريح (١/٣٦) وشرح شواهد المغني (ص ٤٩٠، ٧٦٤) وشرح المفصل (٨/١٤٨، ٩/١٨، ٥٢) ولسان العرب (٣/٣٤٦ ـ قدد) ومغني اللبيب (ص ١٧١) والمقاصد النحوية (١/٨٠، ٢/٣١٤) وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢/٥٦، ٣٥٦) وأمالي ابن الحاجب (١/٤٥٥) وخزانة الأدب (٩/٨، ١١/٢٦٠) ورصف المباني (ص ٧٢، ١٢٥، ٤٤٨) وسرّ صناعة الإعراب (ص ٣٣٤، ٤٩٠، ٧٧٧) وشرح الأشموني (١/١٢) وشرح ابن عقيل (ص ١٨) وشرح قطر الندى (ص ١٦٠) وشرح المفصل (١٠/١١٠) ومغني اللبيب (ص ٣٤٢) والمقتضب (١/٤٢).

ويروى: «قَدِنْ» وفي هذه الرواية شاهد على أنّ تنوين الترنّم يدخل على الحرف.

(١) أو اُكْفُفْ

(وتختصّ) إذا وردت (في الاستفهام بمستقبل) كما تقدّم، فلا يُسْتفهم بها عن الماضي، كذا قال ابن مالك، وأبو حيّان، ولم يحكيا فيها خلافاً. وأطلق السّكّاكِيّ والقزويني[1] في «الإيضاح»[2] كونها للزمان ومثّلا بأيّان جئت، وهو يُشْعِرُ بأنها تستعمل في الماضي، والصواب خلافه، وقد قيّده في تلخيصه. نعم نقل عن عليّ بن عيسى الرّبعيّ أنها تختص بمواقع التفخيم نحو: ﴿أَيَّانَ يَوْمُ ٱلدِّينِ﴾ [الذّاريات: ١٢]. ﴿أَيَّانَ يَوْمُ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [القيامة: ٦]. والمشهور أنها لا تختصّ به (بخلاف متى) إذا استفهم بها، فإنها يليها الماضي والمستقبل.

[حيثما، أيْنَ، وأنّى]

(وحيثما، أيْن، أنّى) والثلاثة ظروف (للمكان) عموماً، وقد تخرج «أين» عن الشّرطيّة فتقع استفهاماً بخلاف «حَيْثُما».

وتقع «أنّى» استفهاماً بمعنى «متى» نحو: ﴿فَأْتُوا۟ حَرْثَكُمْ أَنَّىٰ شِئْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٣]، وبمعنى: مِنْ أيْنَ نحو: ﴿أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَا﴾ [آل عمران: ٣٧]، وبمعنى كيف نحو: ﴿أَنَّىٰ يُحْىِۦ هَٰذِهِ ٱللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾ [البقرة: ٢٥٩]. واختار أبو حيّان في الآية الأولى أنّها شرطيّة أقيمت فيها الأحوالُ مقام الظروف المكانيّة، والجواب محذوف.

[أي]

(وأي) وهي (بحسب ما تضاف إليه) فإن أضيفت إلى ظرف مكان، فظرف مكان نحو: أيّ جهة تجلس أجلس، أو زمان، أو مفعول، أو مصدر فكذلك، وهي لعموم الأوصاف.

---

(١) هو أبو المعالي جلال الدين محمد بن عبد الرحمن بن عمر بن أحمد بن محمد بن عبد الكريم بن الحسن بن علي بن إبراهيم بن علي بن أحمد بن دلف العجلي القزويني الشافعي، ويعرف بخطيب دمشق. فقيه، أصولي، محدث، عالم بالعربية والمعاني والبيان، شاعر، من القضاة والخطباء. ولد بالموصل سنة ٦٦٦ هـ، وسكن بلاد الروم، وقدم دمشق وناب في القضاء وولي الخطابة بها، وانتقل إلى الديار المصرية. توفي بدمشق سنة ٧٣٩ هـ، ودفن بمقابر الصوفية.

انظر ترجمته في طبقات الشافعية للسبكي (٢٣٨/٥) والدرر الكامنة (٣/٤) والنجوم الزاهرة (٣١٨/٩) وبغية الوعاة (ص ٦٦) وشذرات الذهب (١٢٣/٦) ومرآة الجنان (٣٠١/٤) وكشف الظنون (ص ٢١٠، ٤٧٣، ١٠٠٩، ١٦٩٢، ١٧٦٤).

(٢) «الإيضاح في المعاني والبيان» قال فيه: «هذا كتاب في علم البلاغة وتوابعها جعلته على ترتيب تلخيص المفتاح وبسطت القول فيه ليكون كالشرح له». وله حواش وشروح كثيرة. انظر كشف الظنون (ص ٢١٠، ٢١١).

[إذْ ما]

(وإذ ما. وأنكر قومٌ الجزم بها) وخصّوه بالضّرورة كإذا.

[ما، ومهما]

(ولا ترِد «ما» و) لا («مهما» للزمان). وقيل: تردان له، وجزم به الرّضي قال: نحو: ما تجلس من الزمان أجلس فيه، ومهما تجلس من الزمان أجلس فيه، وحمل عليه بعضهم قوله:

١٢٨٩ ـ مَهْمَا تُصِبْ أُفُقاً مِن بَارقٍ تَشِمِ[1]

أي: أيَّ وقت تُصِب بارقاً من أفق فقلب، واستدل له ابن مالك بقوله:

١٢٩٠ ـ وإنّك مَهما تُعْطِ بَطْنَكَ سُؤْلَهُ وفَرْجَكَ نالا مُنْتَهى الذَّمِّ أَجْمَعَا[2]

ورُدَّ بجواز كونها للمصدر، أي إعطاءً كثيراً أو قليلاً.

(ولا) ترد (مهما حرفاً) بل تلزم الاسميّة. وقال خطّاب والسّهيليّ: ترد حرفاً بمعنى «إنْ» كقوله:

١٢٩١ ـ ومَهْمَا تكن عند امْرِئٍ من خليقة وإنْ خَالها تَخْفَى على الناس تُعْلَمِ[3]

إذْ لا مَحلَّ لها. وأجيب بأنها خبر «تكن» و «خليقة» اسمها أو مبتدأ، واسم «تكن» ضميرها، «ومن خليقة» تفسيره، والظّرف خبر.

(ولا) تَرِدُ (مهما استفهاماً). وقيل: تَرِدُ لَهُ، قاله ابن مالك كقوله:

١٢٩٢ ـ مَهْمَا لِيَ اللَّيْلَةَ مَهْمَا لِيَهْ[4]

---

(١) عجز بيت من البسيط، وصدره:
قد أُوبِيَتْ كلَّ ماء فهي طاويةٌ
وهو لساعدة بن جؤية في خزانة الأدب (٨/١٦٣ ـ ١٦٦) والدرر (٥/٦٠) وشرح أشعار الهذليين (٣/١١٢٨) وشرح شواهد الإيضاح (ص ١٥٠) وشرح شواهد المغني (١/١٥٧، ٢/٧٤٣) ولسان العرب (١٤/٤ ـ أبي، ٤٧٣ ـ صوي). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٧/٢٦٢) وخزانة الأدب (٩/٢٦) ومغني اللبيب (١/٣٣٠).

(٢) البيت من الطويل، وهو لحاتم الطائي في ديوانه (ص ١٧٤) والجنى الداني (ص ٦١٠) وخزانة الأدب (٩/٢٧) والدرر (٥/٧١) وشرح الأشموني (٣/٥٨١) وشرح شواهد المغني (ص ٧٤٤).

(٣) تقدم بالرقم (١١٣٢).

(٤) صدر بيت من السريع، وعجزه:
=

فمهما مبتدأ خبره «لي». وأجيب باحتمال أن «مه» اسم فعل واستؤنف الاستفهام بـ «ما» وحدها.

(ولا تُجَرُّ) مهما بحرف ولا إضافة، فلا يقال: على مهما تكن أكن. ولا جِهَةِ مهما تقصد أقصد، وقال ابن عصفور: يجوز ذلك كسائر الأدوات.

[«إنْ» بمعنى «إذْ» و «إذا»]

(ولا) ترد (إنْ بمعنى إذْ). وقال الكوفيّون: تردُ بمعناها نحو: ﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [المائدة: ٥٧]. ﴿لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الفتح: ٢٧] إذْ لا يصحّ هنا معنى «إن» وهو الشّكّ. وأجيب: بأنها في الأولى شرط جيء بها للتهييج كقولك لابنك: إنْ كنت ابني فلا تفعل كذا، وفي الثانية لتعليم العباد كيف يتكلّمون إذا أخبروا عن المستقبل، أو إن أصله الشرط، ثم صار يذكر للتبرّك.

(و) لا تَرِدُ بمعنى: (إذا). وقال قوم: تَرِدُ بمعناها، وتأوّلوا عليه الآيتين السابقتين، لأن إذا تحتاج إلى جواب كما تحتاج إليه إنْ، والشيئان إذا تقاربا فرُبّما وقع أحَدهُما موقع الآخر.

(ولا تُهْمَلُ) «إنْ» فيرفع ما بعدها، وقيل: نَعَمْ حَمْلاً على «لو»، قاله ابن مالك كحديث «فإنّك إنْ لا تراه فإنّه يراك»[1].

[إهمال متى]

(ولا) تهمل (متى). وقيل: نعم حملاً على إذا كحديث البخاريّ: «وإنه متى يَقُومُ مقامك لا يسمع الناس»[2]. قاله ابن مالك. قال أبو حيّان: وهذا شيءٌ غريبٌ، ثم تكلّم في استدلاله بما أثر في الحديث على إثبات الأحكام النحوية.

= أوْدى بعلي وسرباليَهْ

وهو لعمرو بن ملقط الطائي في الأزهية (ص ٢٥٦) وأمالي ابن الحاجب (ص ٦٥٨) وخزانة الأدب (٩/١٨، ١٩، ٢٣) والدرر (٥/٧٣) وشرح شواهد المغني (ص ٣٣٠، ٧٢٤) والمقاصد النحوية (٢/٤٥٨) ونوادر أبي زيد (ص ٦٢) وبلا نسبة في الجنى الداني (ص ٥١، ٦١١) وخزانة الأدب (٩/٥٢٤) ولسان العرب (١٣/٥٤٣ ـ مهه).

(١) رواه بهذا اللفظ مسلم في كتاب الإيمان (باب ١، حديث رقم ٥) وهو جزء من حديث الإيمان والإسلام عن أبي هريرة.

(٢) لم أجده بهذا اللفظ في البخاري، ووجدته في المجتبى للنسائي، رواه في الإمامة باب ٤٠.

[المجازاة بكيف]

(ولا يُجَازى بكيف)، وقال سيبويه وكثير: يُجازى بها معنًى لا عملاً[1]، ويجب كون فِعْلَيْها مُتّفِقَي اللّفظ والمعنى نحو: كيف تَصْنَعْ أصنع، ولا يجوز: كيف تجلس أذهب بالاتفاق.

(ولا يُجْزَمُ بها). وقال الكوفيّون وقطرب: نعم مطلقاً، وقوم: إن اقْترنت بما نحو: كَيْفَما تَكُنْ أكُنْ.

(ولا) يُجْزَمُ (بحيث وإذْ) مجرَّدين مِنْ «ما»، وأجازه الفرّاء قياساً على «أيْنَ» وأخواتها، ورُدَّ بأنّه لم يسمع فيهما إلاّ مقرونين بها بخلافها.

(ولا) يجزم (المسبب عن صلة الّذي و) عن (النكرة الموصوفة). وأجازه الكوفيّون تشبيهاً بجواب الشّرط، فيقال: الذي يأتيني أحسنْ إليه، وكل رجل يأتيني أكرمْه، واختاره ابن مالك (خلافاً لزاعميها) أي الأقوال في المسائل الأربعة عشر، وقد بُيِّنَتْ.

(أدوات الشّرط) كلّها (أسماء إلاّ إنْ) فإنها حرف بالاتفاق والبواقي متضمّنة معناها، فلذا بُنِيَتْ إلاّ أيّاً، فإنها معربةٌ.

(وفي إذْ ما خُلْفٌ) فذهب سيبويه: إلى أنها حرف كإنْ[2]. وذهب المبرّد وابن السّراج والفارسيّ: إلى أنها اسم ظرف زمان. وأصلُها: إذ التي هي ظرفٌ لما مضى، فزيد عليها «ما» وجوباً في الشّرط، فجزم بها. واستدلّ سيبويه بأنها لما ركِّبت مع «ما» صارت معها كالشيء الواحد، فبطل دلالتُها على معناها الأوّل بالتركيب، وصارت حَرْفاً، ونظير ذلك أنهم حين ركّبوا «حبَّ» مع «ذا»، فقالوا: حبّذا زَيْدٌ بطل معنى: «حبّ» من الفعليّة، وصارت مع «ذا» جزء كلمة، وصارت حبّذا كلّها اسماً بالتّركيب، وخرجت عن أصل وضعها بالكليّة.

(وتقتضي) أدوات الشرط (جملتين الأولى: شرطٌ، والثّانية جزاءٌ وجوابٌ) أي يسمّى كلّ منهما بما ذكر، قال أبو حيّان: والتّسمية بالجزاء والجواب مجازٌ، ووجهه أنه شابَه الجزاءَ من حيثُ كونه فعلاً مترتّباً على فعلٍ آخر، فأشْبَه الفعل المرتّب على فعل آخر ثواباً عليه أو عقاباً الذي هو حقيقة الجزاء، وشابه الجواب من حيث كونه لازماً عن القول الأوّل، فصار كالجواب الآتي بعد كلام السائل.

---

(١) قال سيبويه. «وسألت الخليل عن قوله: كيف تصنعْ أصنعْ، فقال: هي مستكرهة وليست من حروف الجزاء ومخرجها على الجزاء؛ لأن معناها على أيّ حالٍ تكنْ أكنْ» (الكتاب: ٣/ ٦٠).

(٢) انظر الكتاب (٣/ ٥٦، ٥٧).

(فإن كانا) أي الشّرط والجزاء **(فِعْلَيْن، فالأحسن أن يكونا مضارعين)** كما مرّ، لظهور تأثير العمل فيهما. **(ثُمّ)** أن يكونا **(ماضِيَيْن)** للمشاكلة في عدم التأثر نحو: ﴿إِنْ أَحْسَنتُمْ أَحْسَنتُمْ لِأَنفُسِكُمْ﴾ [الإسراء: ٧]. **(ثُمّ)** أن يكون **(الأول ماضياً)**: والثّاني: مضارعاً، لأن فيه الخروج من الأضعف إلى الأقوى، وهو من عَدَمِ التأثّر إلى التأثّر نحو: إن قام أَقُمْ. **(ثُمّ)** أن يكون الأوّل **(مضارعاً)** والثّاني ماضِياً. وهذا القِسْم أجازه الفرّاء في الاختيار، وتبعه ابن مالك. **(وخصّه سيبويه، والجمهور بالضرورة)** كقوله:

١٢٩٣ ـ إن تَصْرِمُونا وصَلْنَاكُم، وإنْ تَصِلُوا مـلأتُـمُ أَنْفُـس الأعْـداء إرْهَـابَـا[1]

(ويجب استقبالهما)، لأنّ أدوات الشّرط من شأنها أن تقلب الماضي إلى الاستقبال، وتخلص المضارع له.

[لَـوْ]

(و «**لوْ**» **كإنْ**[2]) إذا وقعت **(شرطاً)** فإنّها كذلك تقلب معناها إلى المستقبل في الأصَحّ كغيرها نحو: ﴿وَإِن كُنتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا﴾ [المائدة: ٦].

قال أبو حيّان: ونقل عن المبرّد: أنه زعم أنّ «إنْ» تبقى على مدلولها من المضيّ، ولا تغيّر أدوات الشّرط دلالتها عليه نحو: ﴿إِن كُنتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ﴾ [المائدة: ١١٦]. ﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ﴾ [يوسف: ٢٦].

(وذا الفاء مع قَدْ) ظاهرة أو مقدّرة حال كونه **(جواباً في الأصحّ)**. وذكر ابن مالك تبعاً للجُزُوليّ وغيره أنّ الفعل المقرون بالفاء وقَدْ ظاهرة أو مقدّرة يكون جوابَ الشّرط وهو ماضي اللفظ والمعنى نحو: ﴿إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُ﴾ [يوسف: ٧٧]. ﴿وَإِن كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِن دُبُرٍ فَكَذَبَتْ﴾ [يوسف: ٢٧] أي فقد كذبت. قال أبو حيّان: وذلك مستحيلٌ من حيث إن الشّرط يتوقّف عليه مشروطه، فيجب أن يكون في الخارج، أو في الذّهن، وذلك محال، فيتأوّل ما ورد من ذلك على حذف الجواب أي: إن سَرَق فتأسّ، فقد سرَق أخٌ له من قَبْلُ. ومِثْلهُ ﴿وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ﴾ [فاطر: ٤]. أي: فَتَسلَّ، فقد كُذِّبت، قال: وسمّي المذكور جواباً؛ لأنّه مُغْنٍ عنه بحيث لا يجامعه لكثرة ما استعمل كذلك محذوفاً.

(وإنّما يُصدّر الشّرط بفعْل مضارع غير دعاء، ولا ذي تَنْفيس مُثْبت، أو مع لا، أو لَمْ)

---

(١) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الدرر (٥/ ٧٣) وشرح الأشموني (٣/ ٥٨٥) والمقاصد النحوية (٤/ ٤٢٨).

(٢) في الأصل «كان»، والصواب ما أثبتناه

نحو: إنْ تَقُم أَقُمْ: «إن لا يَكُنْهُ فلا خَيْر لك في قَتْلِه»(١). ﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ فَاتَّقُواْ ٱلنَّارَ﴾ [البقرة: ٢٤]. ولا يصدّر بمضارع دعاء أو مقرون بالسِّين، أو سوْف.

(أو) يُصَدّر بفِعْل (ماضٍ عارٍ من «قد»، و) حَرْف (نَفْيٍ ودُعَاء وجُمود) نحو: إن قام زيدٌ قُمْتُ.

ولا يصدر بماضٍ مقرون بقد، أو بحرف نفي، أو ذي دُعاء، أو جامدٍ، ولا بِفعْل الأمر البتّةَ.

(ولو) كان الفعل (مُضْمَراً فسّره فعلٌ) بعد معموله، فإنه يجوز تصدير الشّرط به نحو: ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ ﴾ [التوبة: ٦] التقدير: إنْ استجارك أحدٌ مِنَ المُشْركين اسْتَجَارك، فـ «استجارك» المتأخر فسّرت الأولى المضمرة، وارتفع «أحد» على الفاعليّة بها.

(وكَوْنهُ) والحالة هذه (مضارعاً دون لَمْ ضَرُورةٌ) كقوله:

١٢٩٤ - يُثْنِي عَلَيْكَ وأنت أهلُ ثَنائِه ولَدَيْكَ إنْ هُو يَستَزِدْك مَزِيدُ(٢)

والاختيار أن يكون عند الإضمار والتفسير إمّا ماضياً كما تقدَّم أو مضارعاً مقروناً بلَمْ كقوله:

١٢٩٥ - فإن أنت لم يَنْفَعْك عِلْمُك فانْتَسِبْ(٣)

وقوله:

١٢٩٦ - فإنْ هُوَ لم يَحْمِل على النّفْسِ ضَيْمَها(٤)

وكذا تقديم الاسم على إضمار الفعل قبله، والتّفسير بعده (مع غير إنْ) من الأدوات ضرورةٌ، والشائع وقوع ذلك مع إنْ وحدها كما تَقَدَّم. واختصت بذلك؛ لأنها أمّ الباب، وأصل أدوات الشرط. ومن الضرورة قوله:

---

(١) رواه أبو داود في الملاحم (باب في خبر ابن صيّاد، حديث رقم ٤٣٢٩) عن ابن عمر، ولفظ الحديث في آخره: «إن يكن هو فلن تسلّط عليه - يعني الدجّال - وإلاّ يكن هو فلا خير في قتله».

(٢) البيت من الكامل، وهو لعبد الله بن عنمة في خزانة الأدب (٩/ ٤١، ٤٢) والدرر (٥/ ٧٥) وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ١٠٤١). وبلا نسبة في الخصائص (١/ ١١٠) وشرح الأشموني (٣/ ٥٩٥).

(٣) تقدم بالرقم ١٥٩.

(٤) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

فليس إلى حسن الثناء سبيلُ

وهو للسموأل في ديوانه (ص ٩٠). وله أو للجلاح الحارثي (عبد الملك بن عبد الرحيم) في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ١١١) والمقاصد النحوية (٢/٧٧). وبلا نسبة في خزانة الأدب (٤٢/٩).

١٢٩٧ ـ فَمَنْ نحن نُؤمِنْه يَبِتْ وهو آمنٌ[(١)]

وقوله:

١٢٩٨ ـ فمتى واغِلٌ يَنُبْهُم[(٢)] يُحَيُّو هُ وتُعْطَفْ عليه كَأسُ السّاقِي[(٣)]

وقوله:

١٢٩٩ ـ أينما الرِّيحُ تُمَيِّلْهَا تَمِلْ[(٤)]

(وجوّزه الكِسائي) اختياراً (مع مَنْ وإخوته) فأجاز نحو: مَنْ زيداً يضربْ أضربْهُ. (و) جوّزه (قوم) من الكوفيين (في غير المرفوع) أي المنصوب والمجرور، لأنّهما فضلة، ومَنَعُوه في المرفوع. (و) جوّزه (قوم) منهم (في المرفوع) أيضاً (إن لم يمكن عود ضَميرٍ على الشّرط) كما في «متى»، و«أيْنَمَا». فإنْ أمكن عود الضّمير عليه لم يجز تقديم الاسم. لا تقول: مَنْ هو يضربْ زيداً أضربْه، لأن المضمر هو مَنْ، واختار هذا المذهب الأخير أبو عليّ صاحب «المهذّب»[(٥)].

---

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

ومن لا نحزْهُ يُمْسِ منّا مفزّعا

وهو لهشام المري في خزانة الأدب (٩/ ٣٨، ٤٠) والدرر (٥/ ٧٧) وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٨٩) والكتاب (٣/ ١١٤). وبلا نسبة في الإنصاف (٢/ ٦١٩) وشرح شواهد المغني (٢/ ٨٢٩) ومغني اللبيب (١/ ٤٠٣) والمقتضب (٢/ ٧٥).

(٢) تحرفت في الأصل إلى «بينهم»، والتصويب من المراجع المذكورة في الحاشية التالية.

(٣) البيت من الخفيف، وهو لعديّ بن زيد في ديوانه (ص ١٥٦) والإنصاف (٢/ ٦١٧) وخزانة الأدب (٣/ ٤٦، ٩/ ٣٧، ٣٩) والدرر (٥/ ٧٨) وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٨٨) والكتاب (٣/ ١١٣). وبلا نسبة في شرح المفصل (٩/ ١٠) ولسان العرب (١١/ ٧٣٢ ـ وغل) والمقتضب (٢/ ٧٦).

(٤) عجز بيت من الرمل، وصدره:

صعدةٌ نابتةٌ في حائرٍ

وهو لكعب بن جعيل في خزانة الأدب (٣/ ٤٧) والدرر (٥/ ٧٩) وشرح أبيات سيبويه (٢/ ١٩٦) والمؤتلف والمختلف (ص ٨٤) وله أو للحسام بن ضرار في المقاصد النحوية (٤/ ٤٢٤) وبلا نسبة في الإنصاف (٢/ ٦١٨) وخزانة الأدب (٩/ ٣٨، ٣٩، ٤٣) وشرح الأشموني (٣/ ٥٨٠) وشرح المفصل (٩/ ١٠) والكتاب (٣/ ١١٣) ولسان العرب (٤/ ٢٢٣ ـ حير) والمقتضب (٢/ ٧٥).

والصعدة. القناة والحائر: القرارة من الأرض يستقر فيها السيل فيتحير ماؤه، أي يستدير ولا يجري قدماً. ينعت امرأة شبهها بالقناة، وجعلها في حائر لأن ذلك أنعم لها وأشدّ لتثنّيها إذا اختلفت الريح

(٥) «المهذب في النحو» لأبي علي أحمد بن جعفر الدينوري المتوفى سنة ٢٨٧ هـ. انظر كشف الظنون (ص ١٩١٤).

قال أبو حيّان: والصّحيح المنع، لأن الفضلة والعمدة سِيّان؛ إذ فيه الفصل بجملة بين الأداة والفعل.

(**وفي الفصل بين مَنْ**) وأخواتها (**والفعل بعطف وتوكيد خُلْفٌ كوفِيّ**) أجازه الكسائي، ومنعه الفرّاء. قال أبو حيّان: وهو الذي تقتضيه قواعد البصريّين.

(**وشرط الجواب الإفادة**) فلا يكون بما لا يفيد كخبر المبتدأ، فلا يجوز: إنْ يقم زيد يقم، كما لا يجوز في الابتداء: زيد، زيد، فإن دخله معنى يخرجه للإفادة جاز نحو: إن لم تُطِع الله عَصَيْتَ، أرِيدَ به التّنبيه على العقاب، فكأنه قال: وجَبَ عليك ما وجبَ على العاصي، كما جاز في الابتداء نحو:

١٣٠٠ - أنــا أبــو النّجــمِ وَشِعْــري شِعْــري[1]

ومنه «فمَنْ كانت هَجرتُه إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله»[2]. الحديث.

(**وتدخله الفاء إنْ لم يصحّ**) تقديرُه (**شَرْطاً**) بأن كان جملة اسميّة كقوله:

١٣٠١ - إنْ تَـرْكَبُـوا فـرُكُـوبُ الخَيْـلِ عَـادَتُنـا[3]

أو فعل أمر نحو: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ﴾ [آل عمران: ٣١]. أو دعاء نحو: إن مات زَيدُ فيرحمه الله، أو فَرَحِمَهُ اللَّهُ. أو مقروناً بحرف تنفيس نحو: ﴿مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَسَوْفَ يَأْتِى ٱللَّهُ بِقَوْمٍ﴾ [المائدة: ٥٤] أو بحرف نَفْيٍ غير لا، ولَمْ، نحو: إن قام زيدٌ فما يقوم، أو فلن يَقُومَ عمرو، أو بعدَ نحو: ﴿إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ﴾ [يوسف: ٧٧]. أو جامد نحو:

---

(١) تقدم برقم (١٤١).

(٢) رواه البخاري في كتاب الإيمان (باب ما جاء أن الأعمال بالنية والحسبة ولكلّ امرىء ما نوى) حديث رقم ٥٤، عن عمر أن رسول الله ﷺ قال: «الأعمال بالنيّة، ولكلّ امرىء ما نوى؛ فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله، ومن كانت هجرته لدنيا يصيبها أو امرأة يتزوجها فهجرته إلى ما هاجر إليه»، ورواه أيضاً رقم (٤٠٠٦ و٥٣٥١). ورواه مسلم في الإمارة حديث ١٥٥، وأبو داود في الطلاق باب ١١، والترمذي في فضائل الجهاد باب ١٦، والنسائي في الطهارة باب ٥٩، والطلاق باب ٢٤، والأيمان باب ١٩، وابن ماجة في الزهد باب ٢٦، وأحمد في المسند (١/ ٢٥، ٤٣)

(٣) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

أو تنزلون فإنّا معشر نُزُلُ

وهو للأعشى في ديوانه (ص ١١٣) ورواية الصدر فيه. «قالوا الركوب؟ فقلنا تلك عادتنا» وعلى هذه الرواية فلا شاهد في البيت. وخزانة الأدب (٨/ ٣٩٤، ٥٥٢، ٥٥٣) والدرر (٥/ ٨٠) وشرح شواهد المغني (٢/ ٩٦٥) والصاحبي في فقه اللغة (ص ٢٧٦) والكتاب (٣/ ٥١) والمحتسب (١/ ١٩٥). وبلا نسبة في مغني اللبيب (٢/ ٦٨٣).

﴿إِن تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾ [البقرة: ٢٧١]. ﴿إِن تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنكَ مَالًا وَوَلَدًا فَعَسَىٰ رَبِّي﴾ [الكهف: ٣٩، ٤٠]. إن أقبل زَيدٌ فما أحسنه.

قال أبو حيان: وهذه الفاء هي فاء السّبب الكائنة في الإيجاب في نحو قولك: يقوم زيد، فيقوم عمرو، وكما يُرْبط بها عند التحقيق يُرْبط بها عند التّقدير ولا يجوز غيرها من حروف العطف، لأنه بمنزلة الرّبط السّببيّ، وسيقت هنا للرّبط، لا للتّشريك. وقال بعض أصحابنا: هي هنا عاطِفَةٌ جملةً على جملة فلم تخرج عن العطف، قال: وهذا عِنْدي فيه نظر. انتهى.

(وفي) جواز **(حذفها)** أي الفاء **(أقوال)**:

أحدها: يجوز ضرورة واختياراً، نقله أبو حيّان عن بعض النحويين، وخرّج عليه قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام: ١٢١].

(ثانيها): المنع في الحالين. قال أبو حيّان: في محفوظي قديماً أنَّ المبرّد منع من حذف الفاء في الضّرورة، وأنه زعم في قوله:

١٣٠٢ ـ مـن يَفْعـل الحسنـاتِ اللّـهُ يَشْكُـرُهـا[1]

أن الرواية: من يفعل الْخَيْر فالرَّحْمَنُ يَشْكُرُه.

قال: وهذا ليس بشيء، لأنه على تقدير صِحّة الرّواية لا يَطْعن ذلك في الرّواية الأخرى.

(ثالثها): وهو **(الأصحّ يجوز ضرورة)** ويمتنع في السّعة، وهو مذهب سيبويه[2].

---

(١) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

والشرُّ بالشرِّ عند الله مثلانِ

وهو لكعب بن مالك في ديوانه (ص ٢٨٨) وشرح أبيات سيبويه (٢/ ١٠٩). وله أو لعبد الرحمن بن حسان في خزانة الأدب (٩/ ٤٩، ٥٢) وشرح شواهد المغني (١/ ١٨٧). ولعبد الرحمن بن حسان في خزانة الأدب (٢/ ٣٦٥) ولسان العرب (١١/ ٤٧ ـ بجل) والمقتضب (٢/ ٧٢) ومغني اللبيب (١/ ٥٦) والمقاصد النحوية (٤/ ٤٣٣) ونوادر أبي زيد (ص ٣١). ولحسان بن ثابت في الدرر (٥/ ٨١) والكتاب (٣/ ٦٥) وليس في ديوانه. وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٧/ ١١٤) وأوضح المسالك (٤/ ٢١٠) وخزانة الأدب (٩/ ٤٠، ٧٧، ١١/ ٣٥٧) والخصائص (٢/ ٢٨١) وسرّ صناعة الإعراب (١/ ٢٦٤، ٢٦٥) وشرح شواهد المغني (١/ ٢٨٦) وشرح المفصل (٩/ ٢، ٣) والكتاب (٣/ ١١٤) والمحتسب (١/ ١٩٣) والمقرب (١/ ٢٧٦) والمنصف (٣/ ١١٨). ويروى «سيّان» مكان «مثلان».

(٢) قال: «وسألته [يعني الخليل] عن قوله: إنْ تأتني أنا كريم، فقال: لا يكون هذا إلا أن يضطرّ شاعرٌ، من قِبَل أنّ أنا كريمٌ يكون كلاماً مبتدأ، والفاء وإذا لا يكونان إلا معلقتين بما قبلهما، فكرهوا أن يكون هذا =

(وينوب عنها في الأصحّ إذا الفُجائية في) جملة (اسمية غير طلبيّة ولا منفيّة) قال أبو حيّان: النّصوص متظافرة في الكتب على الإطلاق في الرّبط بإذا، ولكن السماع إنّما ورد في «إنْ» قال تعالى: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الرّوم: ٣٦] فيحتاج في إثبات ذلك في غير «إن» من الأدوات إلى سماع.

واحترز بالاسميّة من الفعليّة، فإنّ إذا لا تدخل عليها. لا يجوز: إن قام زيد إذا يقوم عمرو، وبغير الطّلبية فلا يجوز: إن يعص زيدٌ إذا وَيلٌ له، وإن أطاع إذا سلامٌ عَلَيْه. وبغير المنفيّة من المنفيّة، فلا يجوز: إن يقم زيد إذا ما عمرو قائم، وإنما تدخل الفاء في الصُّور كلها.

ومقابل الأصَحّ في المتن قول الأخفش: لا أرى إذا بمنزلة الفاء إلاّ رديّاً. لا تقول: إن تأتني إذا أكرمك، كما تقول: فأنا أكرمك، ولكن أرى الآية على حذف الفاء، أي: «فإذا هُمْ يَقْنَطون».

وردّه أبو حيّان بأن حذف الفاء فيما يلزمه الفاء لم يجىء في كلامهم إلاّ في الشّعر، ولو جاز حذف الفاء رفعت في قولك: إن تقم أقُومُ، ولم[1] يجىء منه شَيْءٌ فالصّحيح ما ذهب إليه الخليل وسيبويه. انتهى.

(ومِنْ ثَمّ) أي: مِنْ هنا، وهو أنَّ «إذا» نائبةٌ عن الفاء، أي: من أجل ذلك (لا يجتمعان)، لأن المعوّض لا يجتمع مع العِوَض فلا يقال: إن يقم زيد، فإذا عمرو قائم.

(ويرفع) الجواب (وجوباً إن قرن بالفاء) سواء كان فعل الشرط ماضياً نحو ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُ﴾ [المائدة: ٩٥] أم مضارعاً نحو: ﴿فَمَن يُؤْمِنۢ بِرَبِّهِۦ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا﴾ [الجنّ: ١٣] رُفِعَ، لأنه حينئذ من جملة اسمية، وهو خبر مبتدأ محذوفٍ تقديره: فهو ينتقم الله منه، فهو لا يخاف، قالوا: ولولا ذلك الحكم بزيادة الفاء، لكان الفعل ينجزم ولكن العرب التزمت فيه الرّفع، فعلم أنّها غير زائدة.

(و) يرفع الجواب (جوازاً إنْ كان الشّرط) فعلاً (ماضياً) نحو: إن قامَ زيد يقومُ عمرو، وقوله:

١٣٠٣ ـ وإن أتــاه خليــلٌ يــوم مَسْــألــةٍ يَقــولُ: لا غــائِــبٌ مــالــي ولا حَــرِمُ[2]

= جواباً حيث لم يشبه الفاء؛ وقد قاله الشاعر مضطرًا، يشبّهه بما يُتكلم به من الفعل، قال حسان بن ثابت» وأورد البيت. انظر الكتاب (٣/ ٦٤، ٦٥).

(١) في الأصل: «ولن»؛ والصواب ما أثبتناه.

(٢) البيت من البسيط، وهو لزهير بن أبي سلمى من معلقته في ديوانه (ص ١٥٣) والإنصاف (٢/ ٦٢٥) وجمهرة اللغة (ص ١٠٨) وخزانة الأدب (٩/ ٤٨، ٧٠) والدرر (٥/ ٨٢) ورصف المباني (ص ١٠٤) =

ومن شواهد الجزم قوله تعالى: ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلۡحَيَوٰةَ ٱلدُّنۡيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيۡهِمۡ﴾ [هود: ١٥]. ﴿مَن كَانَ يُرِيدُ حَرۡثَ ٱلۡأٓخِرَةِ نَزِدۡ لَهُۥ فِي حَرۡثِهِۦ﴾ [الشّورى: ٢٠].

قال أبو حيّان: ولا نعلم خلافاً في جواز الجزم، وأنه فصيحٌ مختارٌ إلاّ ما ذكره صاحب كتاب «الإعراب»[(١)] عن بعض النّحويين أنه لا يجيء في الكلام الفصيح، وإنما يجيء مع «كان»، لأنها أصل الأفعال، قال: والذي نصَّ عليه الجماعةُ أنَّ ذلك لا يَخْتَصّ بها، بل سائر الأفعال في ذلك مثلها، وأنشد سيبويه للفرزدق:

١٣٠٤ ـ دسّتْ رَسُولاً بأنَّ القوم إنْ قَدَرُوا عليك يَشْفُوا صدُوراً ذاتَ توغيرِ[(٢)]

قال: وأمّا الرّفع فهو مسموع. ونصَّ بعض أصحابنا أنه أحسن من الجزم. واختلف في تخريجه: فقال سيبويه: إنه على نِيّة التّقديم، والجواب محذوفٌ.

وقال المبرّد والكوفيّون: إنه الجواب، وإنّه على حذف الفاء.

وقال آخرون: هو الجواب، لا على إضمار الفاء، ولا على نيّة التقديم، ولكن لمّا لم يظهر لأداة الشرط تأثير في فِعْله، لكونه ماضِياً ضعف عن العمل في فعل الجواب. (وإلاّ) بأن كان الشّرطُ مضارعاً (فضرورة) يرفع الجواب كقوله:

١٣٠٥ ـ يا أقْرَعَ بنَ حابسٍ يا أقرَعُ إنّكَ إن يُصْرعْ أخوك تُصْرعُ[(٣)]

والاختيار جزمه، قال تعالى: ﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجۡعَل لَّهُۥ مَخۡرَجٗا﴾ [الطّلاق: ٢] وإذا رفع فمذهب سيبويه: أنه على نِيّة التّقديم والتّأخير إن كان قبله مما يمكن أن يطلبه كالبيت، وإلاّ فعلى إضمار الفاء نحو: إنْ تأتني آتيك إذا جاء في الشّعر[(٤)].

= وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٨٥) وشرح التصريح (٢/ ٢٤٩) وشرح شواهد المغني (٢/ ٨٣٨) والكتاب (٣/ ٦٦) ولسان العرب (١١/ ٢١٥ ـ خلل، ١٢/ ١٢٨ ـ حرم) والمحتسب (٢/ ٦٥) ومغني اللبيب (٢/ ٤٢٢) والمقاصد النحوية (٤/ ٤٢٩) والمقتضب (٢/ ٧٠) وبلا نسبة في أوضح المسالك (٤/ ٢٠٧) وجواهر الأدب (ص ٢٠٣) وشرح الأشموني (٣/ ٥٨٥) وشرح شذور الذهب (ص ٤٥١) وشرح ابن عقيل (ص ٥٨٦) وشرح عمدة الحافظ (ص ٣٥٣) وشرح المفصل (٨/ ١٥٧).

(١) «الإعراب عن قواعد الإعراب» لابن هشام

(٢) البيت من البسيط، وهو في ديوان الفرزدق (١/ ٢١٣) والدرر (٥/ ٨٣) وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٩٠) وشرح عمدة الحافظ (ص ٣٧١) والكتاب (٣/ ٦٩) ولسان العرب (٥/ ٢٨٦ ـ وغر).
ودسّت رسولاً: أرسلته في خفية للإخبار والتوغير: الإغراء بالحقد، وأصله من وغرة القدر، وهي فورتها عند الغلي.

(٣) تقدم بالرقم (١٩٢).

(٤) قال سيبويه (الكتاب ٣/ ٦٨). «. . . وكما قالوا في اضطرار. إنْ تأتني أنا صاحبُك، يريد معنى الفاء، =

ومذهب المبرد: أنه على إضمار الفاء في الحالين، لأنه جواب في المعنى قد وقع في محلّه، فلا ينوى به التّقديم. وجازمُهُ، أي: الجواب (الأداة) عملت فيه، كما عملت في الشّرط باتّفاق، لاقتضائها إيّاهما، فعملت فيهما، كما عملت: كان، وظنّ وإنَّ في جزئيها. هذا مذهب المحققين من البصريّين. وعَزَاهُ السِّيرافيُّ لسيبويه. واختاره الجُزُوليّ، وابن عُصفور، والأبذي.

(وقيل): جازمهُ فعل (الشرط) قاله الأخفش، واختاره ابن مالك، لأنه مُسْتَدْعٍ له بما أحدثت فيه الأداة من المعنى والاستلزام. ورُدَّ بأنَّ النوع لا يعمل، إذ ليس أحدهما بأولى من الآخر، وإنما يعمل بمزيّة، وهو أن يضمّن العامل من غير النّوع أو شبهه كعمل الأسماء في الأسماء.

(وقيل): جازمه (هما) أي: الأداة والفعل معاً، ونسب أيضاً للأخفش، قال: المجموع هو الطالب، فهو العامل، قال: وباطلٌ أن يكون العمل لـ «إنْ»، لأنَّ الجزْم نظير الجرّ، فإذا كان الجارُّ وهو أقوى لا يعمل عملين، فأحرى ألاّ يعمله الجازِم.

وَرُدَّ بأن الجار لا يقتضي معمولين، والجازم يقتضيهما فيعمل فيهما، وبأنّ كُلَّ عامل مركّب من شيئين لا يجوز حذف أحدهما كإذما، وحَيْثُما، وقد يُحْذَف فعل الشّرط دون الأداة فَدَلّ على أنَّ العامل ليس مركّباً منهما، وبأن الجازم لا يحذف معموله والجواب يجوز حذفه، فلو كان العامل مَجْمُوعَ الأداة والشّرط لزم إبقاء الجازم مع حذف معموله بخلاف ما إذا كان العامل الأداةَ وحذف، فإنها تكون قد أخذت معمولاً واحداً، فلا يَقْبحُ.

(وقيل): جازِمُهُ (الجوَار) قاله الكوفيّون قياساً على الجرّ بالجوار، قال أبو حيّان: وهذا الخلاف لا يترتّب عليه فائدة، ولا حكم نُطْقِيّ.

(وقيل): فعل الجواب (مَبْنِيّ)، وفعل الشرط معرب. (وقيل): هو (والشّرط) أيضاً مبنِيّان، والقولان للمازني، استدلّ على بنائهما بأنّ الفعل لا يقع موقع الاسم في المحلّيْن، فلا يكون معرباً بناءً على أنّ سبب إعراب المضارع وقوعُه موقع الاسم، واستدلّ لبناء الجواب فقط بأنه لم يكن له عامل، فكان مبنيّاً، لأنه لم يصحّ عنده عمل ما تقدّمه فيه. قال أبو حيّان: والمازنِيّ في رأيه مخالِفٌ لجميع النّحويين.

(البصريّون) قالوا: (لأداة الشّرط الصّدْرُ) أي: صدر الكلام (فلا يَسْبِقُها معمولُ مَعْمولِها) أي لا يجوز تقديم شيء من معمولات فعل الشّرط، ولا فعل الجواب عليها، لأنّها عندهم كأداة الاستفهام وما النّافية ونحوهما مما له الصّدر، ولا يعمل ما قبلها فيما بعدها، وإنما تقع مستأنفة أو مبنيّة على ذي خبر أو نحوه.

= فشبّهه ببعض ما يجوز في الكلام حذفه وأنت تعنيه».

وجوّز الكسائيّ تقديم معمول فعل الشّرط أو الجواب على الأداة نحو: خيراً إن تَفْعلْ يُثِبْكَ الله، وخيراً إن أتيتني تُصِبْ. قال أبو حيّان: وتحتاج إجازة هذا التّركيب إلى سماع من العرب.

(غير معمول) فعل **(الجواب المرفوع)** فإنه يجوز تقديمه نحو: خيراً إنْ أتيتني تُصبْ. وسوّغ ذلك أنه ليس فعل جواب حقيقة، بل هو في نيّة التّقديم، والجواب محذوف، والتقدير: تصيب خيراً إنْ أتيتني.

(قال أكثرُهم) أي البصريّون **(ولا الجوابُ)** أيضاً لا يجوز تقديمُه على الأداة، لأنه ثانٍ أبداً عن الأوّل متوقّف عليه.

وقال الأخفش: يجوز تقديمه عليها كمذهب الكوفيّين ماضياً كان أو مضارعاً نحو: قمت إن قمت، وأقوم إنْ قمت.

(وثالثها: يجوز) تقديم الجواب **(إنْ كان مضارعاً)** ويمتنع إن كان ماضياً، وعليه المازنيّ، لأن المضارع هو الأصل، فلم يكثر فيه التجوّز بخلاف الماضي، فإنه يجوز فيه بأن عبّر بصيغته عن المستقبل فإن قُدِّم وحقّه التأخير كثر التجوّز.

(ورابعها): يجوز تقديم الجواب **(إنْ كانا)** أي الشرط والجواب **(ماضيين)** بخلاف ما إذا كان الشّرط وحده ماضياً، ووجّه: أنه لمّا لَمْ يظهر للأداة فيه عملٌ إذا تأخر جاز تقديمُه، لأنه مقدّماً كحاله مؤخراً، فكان كأنّما لم يعمل فيه بخلاف المضارع، فإنه متأثّر بها، فصار تقديمه على الجازم كتقديم المجرور على الجار.

(قيل: ولا) يسبق **(الجواب المجزوم معموله)**، قاله الفراء، والصّحيح جوازه، وعليه سيبويه والكسائيّ نحو: إن تأتني خيراً تُصِبْ.

(وعلى الأول) وهو مذهب الأكثر من منع تقديم الجواب على الأداة مطلقاً **(إنْ تقدّم شَبَهُهُ فدليله)** وليس إيّاه.

(وشرطهُ اختياراً مضيّ الشّرط لَفْظاً أو معنًى) بأن كان مضارعاً مقترناً بلَم **(في الأصحّ)** نحو: قمت إن قمت، وأقوم إنْ قمت، وأقوم إن لم تقم. قال سيبويه: هكذا جرى في كلامهم. وأمّا الشّعر فمحلّ ضرورة واتّساع.

وأجاز الكوفيّون سوى الفرّاء أن يحذف جواب الشرط في الاختيار، وفعل الشرط مستقبل قياساً على الماضي، فأجازوا: أنت ظالم إنْ تفعلْ. **(فإن لم يكن)** فعل الشرط ماضياً تَقْريعاً على الأصحّ. **(وهو مع ما، أو مَنْ، أو أيّ صِرْن موصولات)** أي: حُكِمَ لهنّ بذلك الّذي هو من معانيها **(اختياراً)** وزال حُكْمُ الشّرطيّة، لزوال شرطها، وهو المضيّ، فينتفي الجزم نحو: أتى مَنْ يأتيني، وزيد يُحِبُّ ما تُحِبّه، وأكرم أيّهم يُحِبّك. وحينئذ فتأتي أحكام

الموصولات مِنْ جواز عمل ما قبلها فيها، وحكم الضّمير العائد عليها، وصلتها، وغير ذلك. وأمّا في الشّعر فيجوز بقاء الشّرطيّة والجزْم (وكذا إن أضيف لهن) أي لمَنْ، وما، وأيّ (زمانٌ) يجب لهن في السّعة أنْ يكن موصولات نحو: أتذكر إذْ من يأتينا نأتيه، ولا يجوز الجزم عند سيبويه، والجَرْميّ، والمازنيّ، لأن أسماء الأحيان لا تضاف إلى الجملة الشّرطيّة المصدّرة بـ «إنْ»، فكذا الاتصاف على ما تضمّن معنى إنْ (خلافاً للزيادي[1]) أبي إسحاق في ذهابه إلى جواز الجزم اختياراً كقوله:

١٣٠٦ ـ على حِينَ مَنْ تَلْبَثْ[2] عليه ذَنُوبهُ   يَرِثْ شِرْبَهُ إذْ في المقَام تَداثُرُ[3]

والأوّلون، قالوا: هو ضرورةٌ.

(و) يجري هذا الحُكْمُ، وهو وجوبُ الرّفع، وامتناع الجزْم (مطلقاً) أي في الاختيار والضّرورة إذا وقعن (بعد باب كان، وإنَّ) نحو: مَنْ كان يأتينا نأتيه، وإنّ مَنْ يأتينا نأتيه، وليت مَنْ يُحْسِنُ إلينا نُحْسِنُ إليه، لأن الشّرط لا يعمل فيه عامِلٌ قبله. (ولكنْ) المخففة نحو: ولكِنْ مَنْ يزورُني أزُورُه. (وإذا المفاجأة) نحو: مررت بزيد فإذا مَن يزوره يُحْسِنُ إليه. (وما) النّافية نحو: ما مَنْ يأتينا نعطيه؛ لأنَّ «ما» لا تنفي الجملة الشّرطيّة. (وهل) نحو: هل مَنْ يأتينا نأتيه، لأن «هل» لا يستفهم بها عن الجُمَل الشّرطية. (قيل: والهمزة) قاله يونس قياساً على هذا؛ والأصحّ جواز الجزم بعدها وكون مَنْ شرطيّة، لأنه توسّع فيها، فاستفهم بها عن الجملة الشّرطية كما استفهم بها عن غير ذلك نحو: أإن تأتني آتك؟ فلما حَسُن ذلك في «إنْ» حسن في أخواتها نحو: أمَنْ يأتنا نأته؟

(مسألة): يحذف الجواب لدليل كقوله تعالى: ﴿أَئِن ذُكِّرْتُم﴾ [يس: ١٩] أي تطيّرتُمْ، وقوله: ﴿وَإِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ فَإِنِ ٱسْتَطَعْتَ﴾ [الأنعام: ٣٥] الآية. أي فَافْعَلْ.

ويكثر الحذف (لِتَقدُّم شبهه) على الأداة كما مرّ. (و) لِتَقدّم (جواب قَسمٍ)، يدلّ عليه.

(و) يحذف (الشّرط) وهو أقلّ من حذف الجواب. نصّ عليه ابن مالك في شرح الكافية. ومنه: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة: ٦]، وقولهم: «إنْ خَيراً

(١) إبراهيم بن سفيان الزيادي المتوفى سنة ٢٤٩ هـ. وقد تقدم التعريف به.

(٢) في الأصل «تثبت»؛ والتصويب من المصادر المذكورة في الحاشية التالية.

(٣) البيت من الطويل، وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه (ص ٢١٧) والرواية فيه «يجد فقدها» مكان «يرث شربه»، وإصلاح المنطق (ص ٣٦١) وخزانة الأدب (٩/ ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٥) والدرر (٥/ ٨٦) وسرّ صناعة الإعراب (٢/ ٥٠٧) والكتاب (٣/ ٧٥). وبلا نسبة في الإنصاف (١/ ٢٩١).
ويروى «تدابر» مكان «تداثر». وفي البيت شاهد آخر، وهو إضافة «حين» إلى جملة الشرط ضرورة، وحقّها ألا تضاف إلا إلى الجمل المخبر بها.

فخيرٌ»(١).

(وقيل): إنّما يجوز حذفه (إن عوّض) منه (لا) وعليه ابن عصفور والأبذيّ كقوله:

١٣٠٧ ـ فطَلِّقْها فَلَسْتَ لها بكُفءٍ وإلاَّ يَعْلُ مَفْرِقَك الْحُسَامُ(٢)

أي: وإلاّ تُطَلِّقها. قال أبو حيّان: وليس بشيء؛ لأنها لو كانت عِوضاً من الفعل المحذوف لم يَجُزْ الجمع بينهما مع أنه يجوز نحو: وإلاَّ يُسِيءْ فلا تضربه، فهي في نحو ذلك نافية، لا عوض. وورد الحذف، وهو مُثْبَتٌ كما تقدّم.

(ويُحذفان) أي: الشّرط والجواب (مع إنْ) دون سائر الأدوات، واختصّت بذلك، لأنها أمّ الباب ولأنّه لم يَرِدْ في غيرها، قال:

١٣٠٨ ـ قالت بناتُ الحيِّ يا سلمى وإنْ كان فقيراً مُعْدَماً قالت وإنْ(٣)

أي وإن كان كما تصفين فَزَوِّجْنيه.

قال أبو حيّان: وكذا حذف الجواب وحده، والشّرط وحده، لا أحفظه بعد غير «إنْ». قال: إلاّ أنّ ابن مالك أنشد في شرح الكافية، وزعم أنه حذف فيه فعل الشرط بعد متى، وهو قوله:

١٣٠٩ ـ متى تُؤْخَذوا قسراً بِظِنّة عامرٍ ولا يَنْجُ إلاّ في الصِّفاد يزيدُ(٤)

(١) ومنه قوله ﷺ. «الناس محزيّون بأعمالهم؛ إن خيراً فخير، وإن شرًّا فشرٌّ» ذكره علي القاري في الأسرار المرفوعة (٣٦٨).

(٢) البيت من الوافر، وهو للأحوص في ديوانه (ص ١٩٠) والأغاني (١٥/ ٢٤٥) والدرر (٥/ ٨٧) وخزانة الأدب (٢/ ١٥١) وشرح التصريح (٢/ ٢٥٢) وشرح شواهد المغني (٢/ ٧٦٧، ٩٣٦) والمقاصد النحوية (٤/ ٤٣٥). وبلا نسبة في الإنصاف (١/ ٧٢) وأوضح المسالك (٤/ ٢١٥) ورصف المباني (ص ١٠٦) وشرح الأشموني (٣/ ٥٩١) وشرح شذور الذهب (ص ٤٤٥) وشرح ابن عقيل (ص ٥٩٠) وشرح عمدة الحافظ (ص ٣٦٩) ولسان العرب (١٥/ ٤٦٩ ـ إما لا) ومغني اللبيب (٢/ ٦٤٧) والمقرب (١/ ٢٧٦).
ويروى «بأهل» مكان «بكفء» كما في ديوان الأحوص، و «بندّ» كما في الإنصاف

(٣) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه (ص ١٨٦) وخزانة الأدب (٩/ ١٤، ١٦، ١١/ ٢١٦) والدرر (٥/ ٨٨) وشرح التصريح (١/ ٣٧) وشرح شواهد المغني (٢/ ٩٣٦) والمقاصد النحوية (١/ ١٠٤) وبلا نسبة في أوضح المسالك (١/ ١٨) والدرر (٥/ ١٨١) ورصف المباني (ص ١٠٦) وشرح الأشموني (٣/ ٥٩٢) وشرح التصريح (١/ ١٩٥) وشرح عمدة الحافظ (ص ٣٧٠) ومغني اللبيب (٢/ ٦٤٩) والمقاصد النحوية (٤/ ٤٣٦)
ويروى «بنات العمّ» مكان «بنات الحيّ» ويروى «وإنن» في الموضعين، بدخول التنوين الغالي الذي يدخل على القوافي المقيّدة، ودخوله على «إنْ» دليل على أن هذا النوع من التنوين لا يختصّ بالاسم.

(٤) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر (٥/ ٩٠) وشرح الأشموني (٣/ ٥٩٢) وشرح التصريح =

(وقيل): حَذْفهُما معاً (ضرورةٌ) قاله ابن مالك. قال أبو حيّان: وتبع فيه ابن عصفور. قال: ولم ينصّ غيرهما على أنّ ذلك ضرورة، بل أطلقوا الجواز، إذا فهم المعنى، قلت: وقد ورد في النثر في عِدّةٍ من الآثار.

(لا الأداة) أي لا يجوز حذف أداة الشّرط. (ولو) كانت (إنْ في الأصحّ) كما لا يجوز حذف غيرها من الجوازم، ولا حذف حرف الجرّ.

وجوّز بعضهم حذف «إنْ» فيرتفع الفعل، وتدخل الفاء إشعاراً بذلك وخرّج عليه قوله تعالى: ﴿تَحْبِسُونَهُمَا مِنْ بَعْدِ الصَّلَوٰةِ فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ﴾ [المائدة: ١٠٦].

(وإن توالى شرطان) فصاعداً من غير عَطْف (فالأصَحّ أن الجواب للسابق)، ويحذف جواب ما بعده، لدلالة الأوّل، وجوابه عليه.

ومنهم من جعل الجواب للأخير، وجواب الأوّل الشّرط الثاني وجوابه. وجواب الثاني الشرط الثالث وجوابه، وهكذا على إضمار الفاء، فإذا قال: إنْ جاء زيد، إنْ أكل زيد، إنْ ضَحك فعبدي حر، فعلى الأصَحّ الضّحك أوّل، ثم الأكل ثم المجيء. فإذا وقع على هذا التّرتيب ثبت عتقه وعلى مقابله عكسه. فإذا وقع المجيء، ثم الأكْل، ثم الضّحك لزم العِتْق.

فإن كان عطف، فالجواب لهما معاً، ومنه: ﴿وَإِن تُؤْمِنُوا وَتَتَّقُوا يُؤْتِكُمْ﴾ [محمد: ٣٦]. الآية.

(و) الأصَحُّ (أنّ الأحسنَ) حينئذ (مجيء) فِعْل الشّرط (الثّاني ماضياً) بناءً على أنّ الجَواب للسّابق وأنّ جواب الثّاني محذوف لِمَا مَرّ من أنّه لا يحذف جواب الشّرط في الاختيار حتى يكون فعله ماضِياً، وعلى أن الجواب للمتأخّر لا يحتاج إلى ذلك، لأنه غير محذوف الجواب.

(و) الأصَحّ: (أنه) أي الشّرط الثاني (مُقيّد للأول تقييد الحال) الواقعة موقعه، قاله ابن مالك. قال: فقولك: مَنْ أجابني إن دعَوْتهُ أحسنت إليه في تقدير: من أجابني داعياً له، وقول الشّاعر:

١٣١٠ ـ إنْ تَسْتَغِيثوا بنا، إن تُذْعَروا تَجِدوا مِنّـا معـاقِـلَ عِـزٍّ، زانَهـا كَـرَمُ(١)

= (٢/ ٢٥٢) والمقاصد النحوية (٤/ ٤٣٦).

والتقدير في البيت متى تثقموا تؤخذوا.

(١) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر (٧/ ١١٢) وخزانة الأدب (١١/ ٣٥٨) والدرر (٥/ ٩٠) وشرح الأشموني (٣/ ٥٩٦) وشرح التصريح (٢/ ٢٥٤) ومغني اللبيب (٢/ ٦١٤) والمقاصد النحوية (٤/ ٤٥٢).

في التّقدير: إنْ تستغيثوا بنا مذعورين.

قال أبو حيّان: وغَيْرُ ابن مالك جعله متأخّراً في التقدير، فكأنه قال: مَن أجابني أحسنت إليه إنْ دعوته، فَمَنْ أجابني هو جواب «إنْ» في المعنى، حتى كأنّه قال: إن دعَوت من أجابني أحسنت إليه؛ فإذا وقع دعاؤه لشخص، فأجابه ذلك الشخص بعد دعائه إيّاه لزم الإحسان، لأنّ جواب الشّرط في التّقدير بعد الشّرط، وكذا البيت تقديره على هذا: إن تُذْعَروا فإن تَسْتَغِيثوا بنا تَجِدوا، فأوّل الشّرط يصير جزاء.

(**وإنْ توسّط الجزاء والشّرط مضارعٌ وافقه**) أي الشّرط (**معنى**) حالَ كونه (**غَير صفة، وصَحّ حَذْفُه أُبْدل منه**)، مثاله: إن تأتني تَمْشِ[(١)] أكرمْك، (**وإلاّ**) بأن لم يوافقه معنى (**رفع حالاً**) نحو: إنْ تأتني تضحك أحسن إليك. والماضي كالمضارع في ذلك، وإنما فرضت المسألة فيه كالتسهيل، لأن فيه يظهر الأثر، مثاله: إن أتيتني مشيت أكرمك، وإن تأتني قد ضحكت أحسن إليك.

واحترز بغير صفة عن الواقع صفةً نحو: إن يأتني رجل يعرف النحو أكرمه، «فيعرف» في موضع الصّفة لرجل.

ولصحّة الحذف من خبر كان، وثاني ظننت نحو: إنْ تكن تحسنُ إليّ أُحْسِنْ إليك، وإن تَظُنّني أَصْدُقُ أَصْدُقْكَ، فالمتوسط لا بدلٌ ولا حالٌ، بل في موضع نَصْبٍ على أنه خَبَرٌ، ومفعول، ومنه قول زهير:

١٣١١ - ومن لا يَزَلْ يَسْتحمِلُ النّاسَ نَفْسَه ولا يُغْنِها يوماً من الدَّهرِ يُسْأَمِ[(٢)]

(**وتزاد «ما»**) توكيداً (**في إنْ**) ومنه: ﴿وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ﴾ [الأعراف: ٢٠٠]. ﴿وَإِمَّا يُنسِيَنَّكَ﴾ [الأنعام: ٦٨]. قال أبو حيّان: وذلك في القرآن كثير، ولم يأت فيه إلاّ والفعل مُؤكّد بالنون. وأمّا في لسان العرب، فقد جاء أيضاً بغير نون كثيراً قال:

١٣١٢ - زعمت تُماضِرُ أنّني إمّا أمُتْ يَسْدُدْ أُبَيْنُوها الأصاغِرُ خَلّتي[(٣)]

---

(١) في الأصل «تمشي» بإثبات الياء، والصواب ما أثبتناه «تمش» مجزوماً؛ لأنه بدل من الفعل «تأتني» المجزوم.

(٢) البيت من الطويل، وهو من معلقة زهير في ديوانه (ص ٣٢) وخزانة الأدب (٩/ ٩٠) والدرر (٥/ ٩١) وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٦٤) والكتاب (٣/ ٨٥) ولسان العرب (١١/ ١٧٦ - حمل) وبلا نسبة في المقتضب (٢/ ٦٥).

(٣) البيت من الكامل، وهو لسلمى بن ربيعة، في خزانة الأدب (٨/ ٣٠) والدرر (٥/ ٩٢) وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ٥٤٧) ولسان العرب (١١/ ٢١٥ - خلل) ونوادر أبي زيد (ص ١٢١). ولعلباء ابن أرقم في الأصمعيات (ص ١٦١). وبلا نسبة في شرح المفصل (٩/ ٥، ١٤١).

(و) في (أي غير مضافة لضمير) بأن لم تُضَفْ أصلاً أو أضيفت لظاهر، ومنه: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا﴾ [الإسراء: ١١٠]. ﴿أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ﴾ [القصص: ٢٨]. (و) في (أين ومتى) قال تعالى: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ﴾ [النساء: ٧٨]، وقال الشاعر:

١٣١٣ ـ متـى مـا تَلْقَنِـي فَـرْدَيـنِ تـرجُـفْ[1]

(وكذا أيّان) في الأصحّ، قال:

١٣١٤ ـ فـأيّـان مـا تَعْـدِلْ بـه الـرِّيـحُ تَنْـزِلِ[2]

قال أبو حيّان: وزعم بعض أصحابنا أنها لا تزاد فيها، وليس بصحيح لورود السّماع به (لا «ما»، و «مَنْ»، و «أنّى» في الأصَحّ).

وذهب الكوفيّون إلى جواز زيادتها بعدها، فيجوز: مَنْ ما يكرمني أكرمْه.

[إعراب أسماء الشرط وأسماء الاستفهام]

(مسألة): في إعراب أسماء الشّرط وأسماء الاستفهام (إذا وقعت الأداة) الشّرطيّة على مكانٍ أو زمان فَظَرْفٌ، أي فهي في موضع نصب على الظّرف نحو: متى تقم أقم، و ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ﴾ [النّساء: ٧٨]. (أو) على (حَدَثٍ فمفعول مطلق) نحو. .[3] . (وإلاّ

(١) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

روانفُ أليتيكَ وتُسْتطارا

وهو لعنترة في ديوانه (ص ٢٣٤) وخزانة الأدب (٤/٢٩٧، ٧/٥٠٧، ٥١٤، ٥٥٣، ٨/٢٢) والدرر (٥/ ٩٤) وشرح التصريح (٢/ ٢٩٤) وشرح شواهد الشافية (ص ٥٠٥) وشرح عمدة الحافظ (ص ٤٦٠) وشرح المفصل (٢/ ٥٥) ولسان العرب (٤/ ٥١٣ ـ طير، ١٤/ ٤٣ ـ ألا، ٢٣١ ـ خصا) والمقاصد النحوية (٣/ ١٧٤) وبلا نسبة في أسرار العربية (ص ١٩١) وأمالي ابن الحاجب (١/ ٤٥١) وشرح الأشموني (٣/ ٥٧٩) وشرح شافية ابن الحاجب (٣/ ٣٠١) وشرح المفصل (٤/ ١١٦) ولسان العرب (٩/ ١٢٧ ـ رنف).

والروانف: جمع الرانفة، وهي أسفل الألية، وقيل: هي منتهى أطراف الأليتين مما يلي الفخذين، وقيل: الرانفة: ناحية الألية، وقال الليث: الرانف: ما استرخى من الألية للإنسان، وفي الصحاح: الرانفة أسفل الألية وطرفُها الذي يلي الأرض من الإنسان إذا كان قائماً. انظر اللسان (٩/ ١٢٧). وتُستطار: يقال. استطيرُ فلان يُستطار استطارةً فهو مُسْتطار: إذا ذُعر.

(٢) عجز بيت من الطويل، وصدره:

إذا النعجةُ الأدماءُ كانت بقفرةٍ

وهو لأمية بن أبي عائذ في شرح أشعار الهذليين (٢/ ٥٢٦) وشرح عمدة الحافظ (ص ٣٦٣). وبلا نسبة في الدرر (٥/ ٩٥) وشرح قطر الندى (ص ٨٨).

(٣) موضع النقط بياض في الأصل. وهذا النقص يمكن إتمامه من مغني اللبيب (٢/ ١٣٥ ـ طبعة دار الجيل) =

فإن وقع بعدها فِعْلٌ لازمٌ) نحو: مَنْ يَقُم أقُم معه **(فمبتدأ خبره فعل الشّرط، وفيه)** ضميرها. **(وقيل)**: هو **(والجواب)** معاً[1]؛ لأن الكلام لا يتمّ إلاّ بالجواب، فكان داخلاً في الخبر، ورُدّ بأنه أجنبيّ من المبتدأ.

(أو متعد واقع عليها) نحو: مَنْ يضرب زيداً أضربه، ومَنْ تضرب أضربه **(فمفعول به أو)** واقِعٌ **(على ضميرها)** نحو: من يضربه زَيْدٌ أضربه، ومن تَضْرِبهُ أضربه. **(أو متعلّقها)** نحو: مَنْ يضرب يد أخاه أضربه **(فاشتغال)** أي: فالمسألة من باب الاشتغال، فيجوز في أداة الشرط أن يكون في موضع رفع على الابتداء، وأن يكونَ في موضع نصْبٍ بفعل مضمر يفَسِّره الظّاهر بعدها[2]. **(ومثلها)** في هذا التفصيل **(أسماء الاستفهام)**.

[لـو]

(مسألة): **(لو شَرْطٌ للماضي غالباً)** ـ وقد تَرِدُ للمستقبل كـ «إنْ»، وخرّج عليه قوله تعالى: ﴿وَلْيَخْشَ ٱلَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا۟ مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَـٰفًا﴾ [النساء: ٩]. وقول توبة:

١٣١٥ ـ ولـو أنَّ ليلـى الأخيليّـةَ سَلّمَـتْ   علـيَّ، ودونـي جَنْـدَلٌ وصفـائـحُ
لسلّمـتُ تسليـم البشَـاشـةِ أو زَقـا   إليها صَدًى مِنْ داخل القبر صائِحُ[3]

(وقيل: دائماً). قال بدر الدين بن مالك: وعليه أكثر المحققين. قال: وورود شرطها في الآية والبيت مستقبلاً في نفسه، أو بقَيْدٍ لا ينافي امتناعه فيما مضى، لامتناع غيره، ولا يُحْوِجُ إلى إخراج «لو» عمّا عهد فيها مِنْ معناها إلى غيره.

= ففيه: «... أو حدث، نحو: ﴿أيّ منقلب ينقلبون﴾ فهي منصوبة مفعولاً فيه ومفعولاً مطلقاً».

(١) قال في المغني (٢/١٣٦) «والأصحّ أن الخبر فعل الشرط لا فعل الجواب»

(٢) في المغني (٢/١٣٦). «. أو متعلقها، نحو: من رأيت أخاه، فهي مبتدأة أو منصوبة بمحذوف مقدّر بعدها يفسّر المذكور».

(٣) البيتان من الطويل، وهما لتوبة بن الحميّر في الأغاني (١١/٢٢٩) وأمالي المرتضى (١/٤٥٠) والحماسة البصرية (٢/١٠٨) والدرر اللوامع (٥/٩٦) وسمط اللآلي (ص ١٢٠) وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ١٣١١) وشرح شواهد المغني (ص ٦٤٤) والشعر والشعراء (١/٤٥٣) ومغني اللبيب (١/٢٦١) والمقاصد النحوية (٤/٤٥٣). وبلا نسبة في الجنى الداني (ص ٢٨٦) وشرح الأشموني (٣/٦٠٠) وشرح ابن عقيل (ص ٥٩٣)

وليلى الأخيلية: هي الشاعر المشهورة صاحبة توبة بن الحميّر، اشتهرت بمراثيها لتوبة. والجندل: الصحر. والصفائح: حمع صفيحة، وهي حجر عريض يُجعل على القبر. ورقا: صاح. والصدى: نوع من البوم، ويسمى أيضاً الهامة؛ وكانوا في الجاهلية يزعمون أنه يُخلق من رأس المقتول ولا يزال يصيح في رأسه إذا لم يؤخذ بثأره: «اسقوني اسقوني» حتى يُقتل قاتله؛ ولذلك قيل له الصدى.

وقال أبو حيّان متعقباً عليه: ورود «لو» في المستقبل قد قاله النّحويّون في غير موضع (وجزْمها) لفعلها (ضرورةٌ) لا يَحْسُن في الاختيار؛ لعدم تمكّنها بكونها للمضِيّ.

ومن الضّرورة قوله:

١٣١٦ ـ لـــو يشَـــأْ طـــارَ بهـــا ذو مَيْعَـــة[1]

(وقيل): بل هو (لغة) لقوم، فيطّرد عندهم في الكلام (وقيل: ممنوع) لا يجوز لا في الكلام، ولا في الشعر، حكى الأقوال الثلاثة أبو حيّان. واختلفت عبارات النّحاة في معناها حتى قال بعضهم: إنّ النحاة لم يفهموا لها معنى.

(قال سيبويه[2]: هي حرف لما كان سيقع لوقوع غَيْره) أي: أنّها تقتضي فعلاً ماضياً، كأنه يتوقّع ثبوته لثبوت غيره، والمتوقّع غير واقع، فكأنّه قال: حرف يقتضي فعلاً امتنع لامتناع ما كان يثبت لثبوته.

(و) قال (المُعْربون): هي حرف (امتناع لامتناع)، أي تدلّ على امتناع الشّيء لامتناع غيره.

واختلف في المراد بذلك: (قيل): المراد (امتناع الأوّل) أي الشّرط (للثاني) أي الامتناع للجواب، ذكره ابن الحاجب في «أماليه» بحثاً مِنْ عنده. ووجّهه: بأنّ انتفاء السّبب لا يَدُلّ على انتفاء مُسبّبه، لجواز أن يكون ثَمَّ أسبابٌ أُخَر. قال: ويدلّ على هذا ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ [الأنبياء: ٢٢]، فإنّها مسوقة لِنَفْي التّعدد في الآلهة بامتناع الفساد، لا أنّ امتناع الفساد لامتناع الآلهة، لأنه خلاف المفهوم من مساق أمثال هذه الآية، ولأنه لا يلزم مِن انتفاء الآلهة انتفاء الفساد، لجواز وقوع ذلك وإنْ لم يكن تعدّد في الآلهة؛ لأن المراد به فساد نظام العالم عن حالته، وذلك جائز أن يفعله الإله الواحد، سبحانه، انتهى.

---

(١) صدر بيت من الرمل، وعجزه.

لاحقُ الآطالِ نهدٌ ذو خُصَلْ

وهو لعلقمة الفحل في ديوانه (ص ١٣٤) ولامرأة من بني الحارث في الحماسة البصرية (١/ ٢٤٣) وخزانة الأدب (١١/ ٢٩٨، ٣٠٠) والدرر (٥/ ٩٧) وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ١١٠٨) وشرح شواهد المغني (٢/ ٦٦٤). ولعلقمة أو لامرأة من بني الحارث في المقاصد النحوية (٢/ ٥٣٩). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (١/ ٣٣٤) وتذكرة النحاة (ص ٣٩) والجنى الداني (ص ٢٨٧) وشرح الأشموني (٣/ ٥٨٤) ومغني اللبيب (١/ ٢٧١).

وميعة الشباب والنهار وكل شيء: أوّله وأصله، وميعة الفرس: أول جَرْيه والآطال: جمع إطْل وإطِل، أي الخاصرة. ولاحق الآطال: ضامر الجنبين والنهد: الفرس الحسن الجميل المشرف. والخصل: جمع الخصلة من الشعر، وهي الذؤابة.

(٢) انظر الكتاب (٤/ ٢٢٤).

وتابعه على ذلك ابن الخبّاز.

(وقيل عكسه) أي المراد: أنّ جواب «لو» ممتنع لامتناع شرطه، فقولك: لو جئت لأكرمتك، دالٌّ على امتناع الإكرام لامتناع المجيء، وهذا هو الذي قرّره النّاس ممّن أثبت الامتناع فيها، وهو المتبادر إلى الأفهام. واستنكر ابن هشام في «المغني» مقالة ابن الحاجب، ومَنْ تَبِعه[1].

(ثُمَّ إفادتها) لذلك قيل: **(نطقاً)** أي بالمنطوق.

(وقال بدر الدين بن مالك) في تكملة شرح التسهيل: **(وشيخنا)** العلاّمة محيي الدين **(الكافيجيّ)** رحمه الله فيما سمعناه من لفظه حال تدريسه «للمغني» **(فَهْماً)** أي بالمفهوم.

قال أبو حيّان: كأنّ «لو» عند سيبويه لها منطوق، ومفهوم، كما أن «أنْ» لها منطوق ومفهوم، فإذا قلت: لو أكلت لشَبعت، فعنده أنّ الشِّبع كان يقع لوقوع الأكل ولو قلت: إنْ قام زيد قام عمرو فمنطوقه تعليق وجود قيام عمرو على تقدير وجود قيام زيد. وتارةً يكون المفهوم مراداً، وتارةً يكون غير مراد، فنظر غير سيبويه إلى المفهوم، فقالوا: إذا قلت: لو أكلت لشَبِعْت امتنع الشّبع لامتناع الأكل. وسيبويه نظر إلى المنطوق فاطّرد له في جميع مواردها.

(وقيل): هي حرْفُ امتناع لامتناع **(إنْ كان بعدها مُثْبتان وإلاّ)** بأن كان بعدها منفيّان **(فوجودٌ)** أي فحرف وجود **(لوجود)**، فإن كان الأوّل منفيّاً والثّاني مُثْبتاً فحرف وجود لامتناع، أو عكسه فحرف امتناع لوجود.

قال أبو حيّان: والسّبب في ذلك عند هذا القائل أنّ المنفيّ بعد «لو» مُوجَبٌ، والموجَبُ منفِيّ. قال هذا: وقوْل مَنْ قال: حرف امتناع لامتناع يَرْجعان إلى معنى واحد، ألا ترى أنّها إذا كانت حرف امتناع لامتناع لزِم من ذلكَ إذا كانَ ما بعدها موجباً أن يمتنع وجود الثاني لامتناع وجود الأوّل، أو منفياً لزم امتناعُ نَفْي الثّاني لامتناع نفي الأوّل، أو الأوّل منفيّاً، والثاني موجباً لزم امتناع وجود الثّاني لامتناع نفي الأوّل فيكون الأول إذ ذاك موجباً، والثّاني منفيّاً أو الأوّل موجباً، والثّاني منفيّاً لزم امتناع نفي الثّاني لامتناع وجود الأوّل فيكون الأوّل إذ ذاك منفياً، والثاني موجباً، فهو اختلاف عبارة.

وقد رُدَّ القولان بعدم امتناع الجواب في مواضع كثيرة كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِى ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِ﴾ [لقمان: ٢٧]. وقول عمر: «نِعْمَ العبدُ صُهَيْبٌ لو لم يَخَفِ الله لم يَعْصِه»، لأنّ عدم النفوذ محكومٌ به سواء وجد

---

(١) انظر المغني (١/ ٤٣٣ ـ ٤٣٦) حيث فنّد أقوال ابن الحاجب ومن تبعه مثل ابن الخباز وبدر الدين ابن مالك.

الشّرط أم لا، وعدمُ العصيان كذلك سواءٌ وجد الخوف أم لا.

(وقال) أبو عليّ **(الشّلَوْبين وابن هشام الخَضْراويّ): إنّها لا تفيد الامتناع بوجْه،** ولا يدلّ على امتناع الشّرط ولا امتناع الجواب، بل هي **(لمجرّد الرّبط)** أي ربْط الجواب بالشّرْط دلالةً على التّعليق في الماضي كما دلّت إنْ على التعليق في المستقبل ولم تدلّ بالإجماع على امتناع ولا ثُبوت بإلاّ، إذْ لو كان من مدلولها الامتناع ما أغفله سيبويه في بيان معناها. قال الجمال بن هشام في «المغني»: وهذا الذي قالاه كإنكار الضّروريات إذْ فَهْمُ الامتناعِ فيها كالبديهي، فإنّ كلّ مَنْ سمع «لو فَعَل» فَهِمَ عَدَمَ وقوع الفعل من غير تَردّد، ولهذا جاز استدراكه، فنقول: لو جاء زيدٌ لأكرمته، لكنّه لم يجيء[١].

(والمختار) في تحرير العبارة في معناها **(وِفاقاً لابن مالك)** أنها حرْفٌ يقتضي **(امتناع ما يليه، واستلزامه لتاليه)** من غير تعرّض لنفي التالي. قال: فقيام زيد من قولك: لو قام زيد قام عمرو محكوم بانتفائه، ويكونه مستلزماً ثبوته لثبوت قيام من عمرو، وهل لعمرو قيام آخر غير اللاّزم عن قيام زيد أو ليس له؟ لا تعرّض لذلك. قال ابن هشام في «المغني»: وهذه أجود العبارات[٢].

(ثم يَنْتفي التّالي) أيضاً **(إنْ ناسب)** الأوّل بأنْ لزمه عقلاً، أو شرعاً، أو عادة. **(ولم يخلف المقدّم غيره)** في ترتّب التّالي عليه، كـ ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢] أي السّموات والأرض ففسادهما أي: خروجهما عن نظامهما المُشاهد مناسبٌ لتعدّدِ الآلهة للزومه على وفق العادة عند تعدّد الحاكم من التمانع في الشيء، وعدم الاتّفاق عليه، ولم يخلف التعدّد في ترتّب الفساد غيرُهُ، فينتفي الفساد بانتفاء التعدّد المفاد بلو.

(ولا) يَنْتَفِي التّالي **(إنْ خَلَفَهُ)** أي: الأوّل غيرُهُ **(كقولك لو كان إنساناً لكان حيواناً)** فالحيوان مناسب للإنسان للزومه له عقلاً، لأنه جزؤه[٣]، ويخلف الإنسان في ترتّب الحيوان غيره كالحِمار، فلا يلزم بانتفاء الإنسان عن شيء المفاد بلو انتفاء الحيوان عنه، لجواز أن يكون حماراً، كما لا يجوز أن يكون حجراً.

(ويَثْبتُ التالي) مع انتفاء الأول **(إنْ لَمْ يناف)** انتفاؤه **(وناسب)** الأول **(إمّا بالأولى نحو) نِعْم العبدُ صُهَيْبٌ (لَوْ لَم يَخَف الله لَمْ يَعْصِه**[٤]**)**. رتّب عدَمَ العِصيان على عدم

---

(١) لفظ ابن هشام في المغني (١/ ٤٢٣): «... من غير تردّد؛ ولهذا يصحّ في كل موضع استعملت فيه أن تعقبه بحرف الاستدراك داخلاً على فعل الشرط منفيًا لفظاً أو معنى، تقول: لو جاءني أكرمته، ولكنه لم يجيء».

(٢) انظر المغني (١/ ٤٢٨).

(٣) أي الإنسان جزء الحيوان؛ فالحيوان جنس، والإنسان نوع ضمن هذا الجنس.

(٤) من قول عمر؛ وقد تقدم.

الخوْف، وهو بالخوف المفاد بلوْ أنسب، فيترتّب عليه أيضاً في قصده. والمعنى: أنه لا يعصي الله مطلقاً، لا مع الخوف، وهو ظاهر، ولا مع انتفائه إجلالاً له تعالى عن أن يعصيه.

(أو المساوي نحو) قوله ﷺ في بنت أم سَلمة (لو لم تكن رَبيبَتي) في حِجْري (ما حلّت) لي، إنّها لابْنةُ أخي من الرّضاعة. رواه الشّيخان[1]. رَتّب عدَمَ حلّها على عدم كونها ربيبته (للرّضاع) المناسب له شَرْعاً، فترتب أيضاً في قصده على كونها ربيبته المفاد بلَوْ المناسب له شرعاً، كمناسبته للأول سواء لمساواةِ حُرْمة المصاهرةِ لحُرْمة الرّضاع، والمعنى أنها لا تحِلّ لي أصلاً، لأنّ بها وصفين، لو انفرد كلّ منهما حرمت له: كونُها رَبِيبة، وكونُها ابنة أخي الرّضاع.

(أو الأدْون كقولك: لو انْتفَت أخوَّة الرّضاع ما حلّت للنسب) هو على نَسَقِ ما تقدّم فيما قبله، وحُرْمة الرّضاع أَدْوَن[2] من حرمة النسب.

(ويليها) أي «لو» (اسمٌ على إضمار فعل) يفسّره ظاهر بعده (اختياراً) كقولهم: «لو ذَاتُ سوار لَطَمَتْني» وقول عمر: «لو غَيْرُك قالها يا أبا عُبَيْدة».

(و) يليها أيضاً (جُزْءا ابتداءٍ[3]) اختياراً، فيقال: لو زيد قائم.

وفارقت «إنْ» في ذلك حيث لَزِمَت الماضي. ولم تعمل (خلافاً للبصريّة فيهما) حيث قالوا لا يليها إلا الفعل ظاهراً، ولا يليها مُضْمراً إلاّ في الضّرورة أو في نادر كلام. ومن الضّرورة عندهم قوله:

١٣١٧ ـ لو غَيْرُكم عَلِقَ الزُّبيرُ بحَبْلِهِ ... أدّى الجوارَ إلى بني العوّامِ[4]

وقوله:

١٣١٨ ـ لوْ بغير الماء حَلْقي شَرِقٌ[5]

---

(١) رواه البخاري في النكاح باب ٢٠ و٢٥، والنفقات باب ١٦، ومسلم في الرضاع حديث ١٥ و١٦، وأبو داود في النكاح باب ٦، وابن ماجة في النكاح باب ٢٤، وأحمد في المسند (٦/ ٣٠٩)، من حديث أم سلمة رضي الله عنها.

(٢) استعمل السيوطي هنا لفظة «أدون» على صيغة «أفعل»؛ قال ابن منظور في اللسان (١٣/ ١٦٥). «وقال ابن جني. في شيء دُونٍ، ذكره في كتابه الموسوم بالمعرب، وكذلك أقلّ الأمرين وأَدْوَنُهما، فاستعمل منه أفعل؛ وهذا بعيد، لأنه ليس له فِعْلٌ فتكون هذه الصيغة مبنية منه، وإنما تُصاغ هذه الصيغة من الأفعال كقولك أوضعُ منه وأرفعُ منه».

(٣) أي حملة اسمية مس مبتدأ وخبر.

(٤) البيت من الكامل، وهو لحرير في ديوانه (ص ٩٩٢) وخزانة الأدب (٥/ ٤٣٢، ٤٣٤) والدرر (٥/ ٩٨) وشرح شواهد المغني (٢/ ٦٥٧). وبلا نسبة في اللامات (ص ١٢٨) ومغني اللبيب (١/ ٢٦٨)

(٥) صدر بيت من الرمل، وعحزه:

وفي التّنزيل: ﴿قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ﴾ [الإسراء: ١٠٠] فاستدلّ به الأوّلون، وتأوّله المانعون، على أن الأصل: لو كنتم تملكون، فحذفت كان وانفصل الضّمير.

(وجوابها) في الغالب (فعل) مضارع مجزوم بلم كقوله:

١٣١٩ ـ فلو كان حمدٌ يُخلدُ الناس لم يمت ولكنّ حمد الناس ليس بمُخْلِدِ[1]

(أو) فعل (ماض مثبت، والغالب) حينئذ (اقترانه باللاّم) المفتوحة كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ عَلِمَ ٱللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَّأَسْمَعَهُمْ وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوا﴾ [الأنفال: ٢٣]. ومِنْ غير الغالب: ﴿لَوْ نَشَآءُ جَعَلْنَٰهُ أُجَاجًا﴾ [الواقعة: ٧٠].

(أو) ماض (منفيّ، والغالب خلوّه) من اللاّم نحو: ﴿لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا﴾ [الأنعام: ١٤٨] ومن غير الغالب قوله:

١٣٢٠ ـ ولو نُعْطَى الخيار لما افترقْنا[2]

(وقد يقترن) جوابها (بإذاً) نحو: «لو جئتني إذاً لأكرمتك» (وندر كونه تعجّباً) مقروناً باللام قال:

١٣٢١ ـ فلو متُّ في يوم ولم آت عَجْزةً يُضَعّفِني فيها امرؤ غيرُ عاقل

= كنتُ كالغصّان بالماء اعتصاري

وهو لعديّ بن زيد في ديوانه (ص ٩٣) والأغاني (٢/ ٩٤) وجمهرة اللغة (ص ٧٣١) والحيوان (٥/ ١٣٨، ٥٩٣) وخزانة الأدب (٨/ ٥٠٨، ١١/ ١٥، ٢٠٣) والدرر (٥/ ٩٩) وشرح شواهد المغني (٢/ ٦٥٨) والشعر والشعراء (١/ ٢٣٥) واللامات (ص ١٢٨) ولسان العرب (٤/ ٥٨٠ ـ عصر، ٧/ ٦١ ـ غصص، ١٠/ ١٧٧ ـ شرق) والمقاصد النحوية (٤/ ٤٥٤). وبلا نسبة في الاشتقاق (ص ٢٦٩) وتذكرة النحاة (ص ٤٠) والجنى الداني (ص ٢٨٠) وجواهر الأدب (ص ٢٦٣) وشرح الأشموني (٣/ ٦٠١) وشرح التصريح (٢/ ٢٥٩) وشرح عمدة الحافظ (ص ٣٢٣) والكتاب (٣/ ١٢١) ومغني اللبيب (١/ ٢٦٨).

والشرق: الذي يغصّ بالماء ونحوه فلا يقدر على بلعه. والغصّان: صفة من الغصص. والاعتصار: أن يغصّ الإنسان بالطعام فيعتصر بالماء، وهو أن يشربه قليلاً قليلاً ليسيغه.

(١) البيت من الطويل، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه (ص ٢٣٦) والدرر (٥/ ١٠١) وشرح شواهد المغني (٢/ ٦٤٢). وبلا نسبة في مغني اللبيب (١/ ٢٥٦).

(٢) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

ولكنْ لا خيارَ مع اللّيالي

وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (٤/ ٢٣١) وخزانة الأدب (٤/ ١٤٥، ١٠/ ٨٢) والدرر (٥/ ١٠١) وشرح الأشموني (٣/ ٦٠٤) وشرح التصريح (٢/ ٢٦٠) وشرح شواهد المغني (٢/ ٦٦٥) ومغني اللبيب (١/ ٢٧١).

لأكْــرِمْ بهــا مــن مَيْتَــةٍ إن لقيتُهــا أطــاعِــنُ فيهــا كــل خِــرْقٍ مُنــازِلِ[1]

(و) ندر (كونه مصدراً برُبَّ أو الفاء) كقوله:

١٣٢٢ ـ لــو كــان قَتْــلٌ يــا ســلامُ فــراحــةٌ[2]

(أو قد) كقوله:

١٣٢٣ ـ لَـو شِئْـتِ قـد نقـع الفـؤادُ بشَـرْبَـةٍ تَـدَعُ الحـوائِـم لا يَجِـدْن غلِيـلا[3]

(فإن وقع) الجواب في الظّاهر (جملة اسميّة فجواب قسم محذوف مغن عن جوابها) وليس بجوابها (خلافاً للزجّاج) كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّقَوْا۟ لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ خَيْرٌ﴾ [البقرة: ١٠٣]، فجواب لو محذوفٌ لدلالة ما بعده عليه، وتقديرُهُ: لأثِيبُوا، وقوله: «لمثوبة» إلى آخره جواب قسم محذوف، تقديره: واللَّهِ لمثوبةٌ.

وقال الزَّجاج: بل هو جواب «لو»، واللاّم هي الدّاخلة في جوابها.

(ويحذف) جواب («لَوْ» لدليل) وهو كثير في القرآن، قال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا سُيِّرَتْ بِهِ ٱلْجِبَالُ﴾ [الرّعد: ٣١]. الآية، أي لكان هذا القرآن. قال أبو حيّان: ويحسن حذفه في طول الكلام.

(وترد) لو (للتمنّي) كقولك: لو تأتيني فتحدثني. وأنكر ذلك قومٌ، وقالوا: ليست قِسْماً برأسها، وإنما هي الشرطيّة أُشْرِبَتْ معنى التمنّي، (و) على الأوّل (لا جواب لها في الأصَحّ).

قال أبو حيّان: هذا ظاهر المنقول، ونصّ عليه شيخنا أبو الحسن بن الصائغ، وأبو

---

(١) البيتان من الطويل، وهما لعبيد الله بن الحرّ في الدرر (٥/ ١٠١)

(٢) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

لكنْ فررتُ مخافةً أنْ أوسَرَا

وهو بلا نسبة في تذكرة النحاة (ص ٧٣) والدرر (٥/ ١٠٢) وشرح شواهد المغني (٢/ ٦٦٧) والمغني (١/ ٢٧٢).

(٣) البيت من الكامل، وهو لجرير في ديوانه (ص ٤٥٣ ـ طبعة الصاوي، ١٣٥٣ هـ) والدرر (٥/ ١٠٣) وشرح شواهد الشافية (ص ٥٣) ولسان العرب (٨/ ٣٦١ ـ نقع) ومغني اللبيب (١/ ٢٧٢) والمقاصد النحوية (٤/ ٥٩١). وللبيد بن ربيعة في شرح شافية ابن الحاجب (١/ ٣٢) وليس في ديوانه. وللبيد أو جرير في لسان العرب (٣/ ٤٤٥ ـ وجد). وبلا نسبة في سرّ صناعة الإعراب (٢/ ٥٩٦) وشرح الأشموني (٣/ ٨٨٥) وشرح المفصل (١٠/ ٦٠) والمقرب (٢/ ١٨٤) والممتع في التصريف (١/ ١٧٧، ٢/ ٤٢٧) والمنصف (١/ ١٨٧).

مروان عبيد الله بن عمر بن هشام الحَضْرَمِيّ(١) في شرح قصيدة ابن دُرَيْد(٢)، قال: والّذي يظهر أنّها لا بدّ لها من جواب، لكنه التزم حذفه لإشرابها مَعْنى التّمنّي، لأنه متى أمكن تقليل القواعد، وجعل الشيء من باب المجاز كان أولى من تكثير القواعد، وادّعاء الاشتراك، لأنه يحتاج إلى وضعين، والمجاز ليس فيه إلا وضعٌ واحدٌ، وهو الحقيقة. انتهى.

ونقل الشيخ جمال الدين بن هشام في «المغني» عن ابن الصائغ وابن هشام أنهما قالا: يحتاج إلى جواب كجواب الشّرط وهو سهو.

وقولي «في الأَصَحّ» راجعٌ إلى الأمرين معاً: ورودها للتمني، واستغناؤها عن الجواب كما تبيّن.

(وقيل: وترد للتّقليل) نحو: «تَصَدَّقوا ولو بظِلْف مُحَرَّق»(٣).

[لـولا ولوما]

(لَوْلا، ولَوْما حرفا امتناعٍ لوجودٍ) نحو: لولا زيد لأكرمتك، فامتنع الإكرامُ لوجود زيد.

(وإنّما يليها اسم أو أنّ) الثّقيلة ـ وتقدّم إعرابه في باب المبتدأ ـ **(أو أنْ)** المخفّفة

---

(١) هو عبيد الله (وفي بعض المصادر: عبد الله) بن عمر (وفي بعض المصادر: عمرو) بن هشام الحضرمي الإشبيلي، ويعرف بعُبيد. مقرىء، فقيه، نحوي، أديب، شاعر. ولد بقرطبة سنة ٤٨٩ هـ، وتوفي سنة ٥٥٠ هـ. من تصانيفه: الإفصاح في اختصار المصباح، شرح مقصورة ابن دريد، وكتاب في القراءة. انظر ترجمته في طبقات القراء لابن الجزري (١/ ٤٩٠) وبغية الوعاة (ص ٣٢٠) وكشف الظنون (ص ١٧٠٩) وإيضاح المكنون (٢/ ٥٤٧) وهدية العارفين (١/ ٦٤٩).

(٢) «شرح مقصورة ابن دريد» للحضرمي. انظر إيضاح المكنون لإسماعيل باشا البغدادي (٢/ ٥٤٧). ومقصورة ابن دريد (وهو أبو بكر محمد بن الحسن الأزدي البصري المتوفى سنة ٣٢١ هـ) هي قصيدة يمدح بها ابني ميكال الشاه وأخاه ويصف مسيره إلى فارس ويتشوق إلى البصرة وإخوانه بها، وأولها:

إمّا تري رأسي حاكيّا لونه طرّة صبح تحت أذيال الدجى

وعدد أبياتها ٢٢٩ بيتاً. وقد عارضه فيها جماعة من الشعراء واعتنى بشرحها خلق كثيرون. انظر كشف الظنون (ص ١٨٠٧، ١٨٠٨).

(٣) رواه الإمام أحمد في المسند (٤/ ٧٠) عن ابن نجاد عن جدته قالت: قال رسول الله ﷺ: «ردّوا السائل ولو بظلف محترق أو محرق»، ورواه أيضاً (٦/ ٤٣٥) عن ابن بجيد عن جدته بهذا اللفظ، وعن عمرو بن معاذ الأنصاري قال: إن سائلاً وقف على بابهم فقالت له جدته حواء: أطعموه تمراً، قالوا: ليس عندنا، قالت: فاسقوه سويقاً، قالوا: العجب لك نستطيع أن نطعمه ما ليس عندنا، قالت: إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا تردّوا السائل ولو بظلف محرق».

منها، أو النّاصبة نحو: ﴿فَلَوْلَآ أَنَّهُۥ كَانَ مِنَ ٱلْمُسَبِّحِينَ لَلَبِثَ﴾ [الصافّات: ١٤٣، ١٤٤] ﴿لَوْلَآ أَن مَّنَّ ٱللَّهُ عَلَيْنَا لَخَسَفَ بِنَا﴾ [القصص: ٨٢]. ﴿وَلَوْلَآ أَن يَكُونَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً لَّجَعَلْنَا﴾ [الزخرف: ٣٣].

قال في «المغني»[١]: وتصير أنْ وصلتها مبتدأ محذوف الخبر وجُوباً، أو مبتدأ لا خبر له، أو فاعلاً يثبت محذوفاً على الخلاف السابق في «لو».

(وجوابهما ماض مع «ما») النّافية نحو: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ مَا زَكَىٰ مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ أَبَدًا﴾ [النّور: ٢١]. **(أو مُثْبَت مع اللاّم)** نحو: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ [فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ][٢] لَمَسَّكُمْ﴾ [النور: ١٤].

(وحذفها) أي اللاّم **(ضرورة)** خاصّ بالشّعر. **(أو قليل)** في الكلام. اختلف فيه كلام ابن عصفور فمرّة قال بالأول، ومرّة قال بالثّاني، ولم يقع منه في القرآن شيء.

ومن وقوعه في الشعر قَوْلُه:

١٣٢٤ ـ لـولا الحيـاءُ وبَـاقِـي الـدِّيـن عِبْتُكُمـا[٣]

(ويجوز حذفه) أي جواب «لوْلا» لدليل، قال تعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ وَأَنَّ ٱللَّهَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [النور: ٢٠]. **(أي لو أخذكم)**.

(وتردان) أي لولا ولوما للتحضيض وهو طلب بحثٍّ وإزْعاج.

(و) ترد أيضاً له **(هلاّ، وألاّ)** بالتّشديد، والأربعة حينئذ **(بسائط)** أي غير مركّبة كما اختاره ابن القوّاس في شرح الكافية، قال: لأنّ الأصل عدم التّركيب.

(وقيل): الأربعة **(مركّبات)** مِنْ «لو»، و«لا»، و«لو»، و«ما»، و«هل» و«لا»، وقلبت الهاء في هلاّ للهمزة. ذكره في الأربعة أبو حيّان في شرح التّسهيل، والسّكّاكي في المفتاح، وذكره في «هلاّ»، و«ألاّ» ابن مالك في باب «الاشتغال» من شرح التسهيل وحينئذ **(فتختصّ بفعل ولَوْ مقدّراً في الأصحّ)** نحو: ﴿لَّوْلَا جَآءُو عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَ﴾ [النّور: ١٣]. ﴿لَّوْ مَا تَأْتِينَا بِٱلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾ [الحجر: ٧] هلاّ ضربت زيداً، ألاّ أكرمت عمراً. ومثال تقدير

---

(١) مغني اللبيب (١/ ٤٤٩ ـ طبعة دار الجيل).

(٢) ما بين حاصرتين سقط مس الأصل

(٣) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

ببعص ما فيكما إذ عبتما عَوَري

وهو لابن مقبل في ديوانه (ص ٧٦) وفيه «ولولا الدين» مكان «وباقي الدين»، والدرر (٥/ ١٠٤) والشعر والشعراء (١/ ٤٦٣) ولسان العرب (٧/ ١٢٠ ـ بعض). وبلا نسبة في الجنى الداني (ص ٥٩٨) ورصف المباني (ص ٢٤٢)

الفعل: ﴿وَلَوْلَآ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُم﴾ [النور: ١٦].

١٣٢٥ ـ فهــــلاّ نَفْــــسُ لَيْلَــــى شَفِيعُهــــا؟[1]

ألاّ زيداً ضربته.

وذهب بعضهم: إلى جواز مجيء جملة الابتداء بعد هذه الحروف مُسْتَدِلاً بالبيت المذكور.

ومِنْ خُلوّها من التّوبيخ: ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِىٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾ [المنافقون: ١٠].

(وقد تفيده) أي التّحضيض (لَوْ وألاَ) بالتّخفيف، ذكر ذلك ابن مالك في التسهيل نحو: لو تنزل عندنا فتصيب خيراً. ﴿أَلَا تُحِبُّونَ أَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَكُمْ﴾ [النّور: ٢٢]. ﴿أَلَا تُقَٰتِلُونَ قَوْمًا نَّكَثُوٓاْ﴾ [التوبة: ١٣].

(قال: وتَردُ «لولا»، و«هلاّ» استفهامية، و«لولا» نافية) وجعل من الأوّل: ﴿لَوْلَآ أَخَّرْتَنِىٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ قَرِيبٍ﴾ [المنافقون: ١٠] ﴿لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ[2] مَلَكٌ﴾ [الأنعام: ٨]. ومن الثاني: ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ﴾ [يونس: ٩٨].

قال ابن هشام: وأكثرهم لم يذكروا ذلك، والظّاهر أن الأولى للعرض، والثانية مثل: ﴿لَّوْلَا جَآءُو عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَآءَ﴾ [النور: ١٣].

والثالثة كذلك أي: فهلاّ كانت قَرْيةٌ واحدةٌ من القرى المُهْلَكَة تَابَتْ عن الكُفْر قبل مجيء العذاب، فنفعها ذلك، ويؤيّده قراءة أبيّ: «فهلاّ»[3]. ويلزم من هذا المعنى النّفي، لأن التوبيخ يَقْتَضِي عدم الوقوع.

---

(١) من الطويل، وتمامه:

ونُبِّئْــت ليلــى أرسلــت بشفــاعــةٍ إلــيّ فهـــلاّ نفـــسُ ليلـــى شفيعُهـــا

وهو للمجنون في ديوانه (ص ١٥٤) ولإبراهيم الصولي في ديوانه (ص ١٨٥) ولابن الدمينة في ملحق ديوانه (ص ٢٠٦). وللمجنون أو لابن الدمينة أو للصمّة بن عبد الله القشيري في شرح شواهد المغني (١/ ٢٢١) والمقاصد النحوية (٣/ ٤١٦). ولأحد هؤلاء أو لإبراهيم الصولي في خزانة الأدب (٣/ ٦٠) وللمجنون أو للصمة القشيري في الدرر (٥/ ١٠٦). وللمجنون أو لغيره في المقاصد النحوية (٤/ ٤٥٧). وبلا نسبة في الأغاني (١١/ ٣١٤) وأوضح المسالك (٣/ ١٢٩) وتخليص الشواهد (ص ٣٢٠) وجواهر الأدب (ص ٣٩٤) والجنى الداني (ص ٥٠٩، ٦١٣) وخزانة الأدب (٨/ ٥١٣، ١٠/ ٢٢٩، ١١/ ٢٤٥، ٣١٣) ورصف المباني (ص ٤٠٨) والزهرة (ص ١٩٣) وشرح الأشموني (٢/ ٣١٦) وشرح التصريح (٢/ ٤١) وشرح ابن عقيل (ص ٣٢٢) ومغني اللبيب (١/ ٧٤)

(٢) تحرفت في الأصل إلى «إليه»

(٣) وهي أيضاً قراءة عبد الله بن مسعود. قاله أبو حيان في البحر المحيط (٥/ ١٩٢).

(وقال المالقيّ[1]: لم تَرِدْ «لوما» إلاّ للتّحضيض) نقله عنه ابن هشام في «المغني»[2].

[أمّـا]

(أمّا) بالفتح والتّشديد (ويقال) فيها: (أيْما) بإبدال ميمها الأولى ياء استثقالاً للتضعيف قال:

١٣٢٦ ـ رَأَتْ رَجُلاً أيْما إذا الشّمْسُ عارَضَتْ[3]

(الأصح) أنّها (حرف بسيط) وقيل: مركب مِنْ: أم، وما، (معناه: مهما يكن من شيء) فهي نائبةٌ عن أداة الشّرط، وفعل الشّرط معاً بعد حذفهما. وقيل: عن فعل الشّرط فقط، قاله في البسيط.

وقال أبو حيّان: ما ذكر في معناه هو من حيثُ صلاحية التّقدير، ولا جائز أن يكون مرادفاً له من حيثُ المعنى، لأن مفعوليّة الحرف مباينةٌ لمفعوليّة الاسم والفعل، فتستحيل المرادفة، ولأنّ في يكن ضميراً يعود على «مهما»، وفي الجواب ضميرٌ يعود على الشّرط، وذلك مُنْتَفٍ في أمّا.

وقال بعض أصحابنا: لو كانت شرطاً لكان ما بعدها متوقّفاً عليها، وأنت تقول: «أمّا عِلْماً فعالمٌ»، فهو عَالِمٌ ذَكَرْتَهُ، ولم تذكره، بخلاف: إنْ قام زيد قام عمرو، فقيام عمرو

---

(١) لعله أحمد بن عبد النور بن أحمد بن راشد المالقي المشهور بابن عبد النور. نحوي، مقرىء، عارف بالعربية. ولد سنة ٦٣٠ هـ، وتوفي سنة ٧٠٢ هـ. من تصانيفه: رصف المباني في حروف المعاني، شرح المقرب في النحو، شرح الجمل الكبيرة للزجاجي، جزء في العروض، وجزء في شواذه. انظر ترجمته في بغية الوعاة (ص ١٤٣) وطبقات القراء (١/ ٧٨) وكشف الظنون (ص ٩٠٨، ١٥٧٩، ١٨٠٠).

(٢) المغني (١/ ٤٥٤) قال. ويردّه قول الشاعر:

لـومـا الإصاخـة للوشـاة لكان لـي ... مـن بعـد سخطـكِ فـي رضـاكِ رجـاءُ

(٣) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

فَيَضْحَى وأيما بالعشيّ فيخصرُ

وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه (ص ٩٤) والرواية فيه «أمّا» في الموضعين، ولا شاهد على هذه الرواية. والأزهية (ص ١٤٨) والأغاني (١/ ٨١، ٨٢، ٩/ ٨٨) وخزانة الأدب (٥/ ٣١٥، ٣٢١، ١١/ ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٧٠) والدرر (٥/ ١٠٨) وشرح شواهد المغني (ص ١٧٤) والمحتسب (١/ ٢٨٤) ومغني اللبيب (١/ ٥٥، ٥٦) والممتع في التصريف (١/ ٣٧٥) وبلا نسبة في تذكرة النحاة (ص ١٢٠) والجنى الداني (ص ٥٢٧) ورصف المباني (ص ٩٩) وشرح الأشموني (٣/ ٦٠٨) ولسان العرب (١٤/ ٤٧٧ ـ ضحا).

متوقّف على قيام زيد.

وأجيب بأنه قد يجيء الشّرط على ما ظاهره عدم التوقف عليه كقوله:

١٣٢٧ ـ مـــن يَـــكُ ذا بَـــتٍّ فهـــذا بَتّـــي[(١)]

ألا ترى أنّ بتّه موجود، كان لغيره بَتٌّ أم لم يكن؟

(ومِنْ ثَمَّ) أي من هنا، وهو كونها في معنى الشّرط، أي من أجل ذلك (لزمت الفاء جوابها) فلم تحذف (دون ضرورة، وكذا دُونَ تقديرِ قَوْلٍ على الأصَحّ) نحو: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ فَيَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٦] لا جائز أن تكون الفاء للعطف، لأنّ العاطفة لا تعطف الخبر على مبتدئه، ولا زائدة، إذْ لا يصحّ الاستغناء عنها، فتعيّن أنها فاء الجزاء.

وقال أبو حيّان: هذه الفاء جاءت في اللّفظ خارجة عن قياسها، لأنها لم تجيء رابطةً بين جُمْلتين، ولا عاطفةً مفرداً على مثله.

والتّعليل بكَوْن أمّا في معنى الشّرط ليس بجيّد، لأنّ جواب: «مهما يكن من شيء» لا تلزم فيه الفاء إذا كان صالحاً لأداة الشرط، والفاء لازمة بعد أمّا، كان ما دخَلَتْ عليه صالِحاً لها أم لم يكن. ألا ترى أنه يقال: مهما يكن من شيء لم أُبالِ به، ويمتنع ذلك في «أمّا»، ويجب ذكر الفاء فدل على أنّ لزوم الفاء ليس لأجل ذلك. . انتهى.

وقد تحذف الفاء في الضّرورة كقوله:

١٣٢٨ ـ فـأمّـــا القِتَـــالُ، لا قِتَـــال لَـــدَيْكُـــمُ[(٢)]

ويجوز حذفها في سَعة الكلام إذا كان هناك قولٌ محذوفٌ كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم﴾ [آل عمران: ١٠٦] الأصل: فيقال لهم: أكفرتم، فحذف الْقَوْلَ استغناءً عنه بالمَقول، فتَبِعَتْه الفاء في الحذْف، وربّ شيء يصحّ تَبَعاً، ولا يصح استقلالاً. هذا قول الجمهور.

---

(١) تقدم بالرقم (٣٣٨).

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

ولكنّ سَيْراً في عراض المواكبِ

وهو للحارث بن خالد المخزومي في ديوانه (ص ٤٥) وخزانة الأدب (١/ ٤٥٢) والدرر (٥/ ١١٠). وبلا نسبة في أسرار العربية (ص ١٠٦) والأشباه والنظائر (٢/ ١٥٣) وأوضح المسالك (٤/ ٢٣٤) والجنى الداني (ص ٥٢٤) وسرّ صناعة الإعراب (ص ٢٦٥) وشرح شواهد الإيضاح (ص ١٠٧) وشرح شواهد المغني (ص ١٧٧) وشرح ابن عقيل (ص ٥٩٧) وشرح المفصل (٧/ ١٣٤، ٩/ ٤١٢) والمنصف (٣/ ١١٨) ومغني اللبيب (ص ٥٦) والمقاصد النحوية (١/ ٥٧٧، ٤/ ٤٧٤) والمقتضب (٢/ ٧١).

وزعم بعض المتأخّرين أنّ الفاء لا تحذف في غير الضّرورة أصلاً، وأنّ الجواب في الآية: «فَذُوقوا العذَابَ»، والأصل: فيقال لهم: ذُوقُوا، فحذف «القول»، وانتقلت الفاء للمقول وأنّ ما بينهما اعتراض.

(و) مِن أجلِ ذلك أيضاً (لم يَلِها فعلٌ) لأنها لما قدّرت بمهما يكن، وجعلوا لها جواباً تعذّر إيلاؤها الفعلَ من حيثُ أنّ فعل الشّرط لا يليه فِعل إلاَّ إنْ كان جواباً والفرض أن ما بعد الفاء جوابٌ.

(وتفيد) أمّا (التّفصيل، فتكرّر غالباً) نحو: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ ۖ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فَيَقُولُونَ﴾ [البقرة: ٢٦]. قال ابن هشام في المغني[١]: والتفصيل غالب أحوالها. قال: وقد يترك تكرارها استغناءً بذكر أحد القِسْمَين عن الآخر، أو بكلام يذكر بعدها في موضع ذلك القِسْم، فالأوّل نحو: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَٱعْتَصَمُوا۟ بِهِۦ﴾ [النساء: ١٧٥] الآية. أي: وأمّا الّذين كَفَرُوا فلهم كذا، وكذا. والثاني نحو: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ﴾ [آل عمران: ٧] الآية. وأما غيرهم فيؤمنون به، ويكلون معناه إلى ربّهم، ويدل على ذلك: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ﴾ [آل عمران: ٧] إلى آخره.

(و) تفيد (التوكيد) قال في «المُغني»[٢]: وقلّ من ذكره. قال: ولم أر من أحكمَ شَرْحه غير الزمخشري، فإنه قال: «فائدة»: «أمّا» في الكلام أن تعطيه فَضْل توكيد، تقول: زيد ذاهب، فإذا قَصَدْت توكيد ذلك، وأنه لا محالةَ ذاهِبٌ، وأنه بصدد الذّهاب، وأنه منه عزيمة، قلت: أمّا زيد فذاهِبٌ. وكذلك[٣] قال سيبويه في تفسيره: مهما يكن من شيء فزيدٌ ذاهب، وهذا التفسير مُدْلٍ[٤] بفائدتين: بيان كونه توكيداً، وأنه في معنى الشرط. انتهى.

(وتُفْصَل) أمّا (من الفاء) بواحد من أربعة أمور: (إما بمبتدأ) كالآيات السابقة (أو خَبَر) نحو: أمّا في الدار فزيد. (وقيل الفصل به قليل) نقله في المغني[٥] عن الصّفّار (أو معمول لما بعدها) إما صريحاً نحو: ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾[الضّحى: ٩]. أو مفسّراً نحو: أما زيداً فاضربه.

(قال سيبويه أو): جملة (شَرْط) نحو: ﴿فَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ﴾ [الواقعة:

(١) مغني اللبيب (١/ ١٠٥)

(٢) المصدر السابق، نفس الجزء والصفحة

(٣) في المغني «ولذلك»؛ وهي أنسب

(٤) في الأصل. «يدلّ»، والتصويب من المعني (١/ ١٠٥)

(٥) (١/ ١٠٦) وذكر أنه يفصل بينها وبين الفاء بواحد من ستة أمور، وهي: المبتدأ، والخبر، وجملة الشرط، واسم منصوب لفظاً أو محلاً بالجواب، واسم كذلك معمول لمحذوف يفسره ما بعد الفاء، وظرف معمول لـ «أمّا» لما فيها من معنى الفعل الذي نابت عنه أو للفعل المحذوف.

٨٨، ٨٩]. **(لا بجملة تامة)**؛ لأنّ هذا التّقديم إنما جاز للاضطرار ليحصل الفصل بين أمّا والفاء، وذلك حاصل باسم واحد، فبقي الزائد على أصله من المنع؛ إذ الفاء لا يتقدّم عليها ما بعدها. قال أبو حيّان: إلاّ إنْ كانت للدّعاء نحو: أما زيداً رحمك الله فاضْرِبْ.

[عمل ما بعد الفاء فيما قبلها]

(مسألة): يعمل ما بعد الفاء فيما قَبْلَها هنا وفاقاً كما تقدّم في قوله: ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾ [الضحى: ٩].

(ثم قال سيبويه: ما جاز عمله بعد حذف أمّا والفاء) عمل فيما قبل، وما لا فلا، ألا ترى أنك لو حذفت أمّا والفاء في الآية، وقلت: اليتيم لا تقهر لكان جائزاً بخلاف نحو: أمّا زيداً فإنّي ضاربٌ لا يجوز، إذْ لو حذفت أمّا والفاء لم يجز تقدّم معمول خبر إنَّ عليها، وكذا لا يجوز: أمّا درهماً فعندي عِشرون إذ المميز **(لا يعمل فيما قبله وِفاقاً)**.

وقال المبرّد: أوّلاً **(وابن درستويه)** زيادة على ذلك: **(وإنّ)** أيضاً يعمل ما بعدها فيما قبلها مع أمّا خاصّة نحو: أمّا زيداً فإني ضارب، واختاره ابن مالك. قال أبو حيّان: وهذا لم يَرِدْ به سماع، ولا يَقْتَضِيه قياسٌ صحيحٌ. قال: وقد رجع المبرّد إلى مذهب سيبويه فيما حكاه ابن ولاّد عنه. قال الزّجّاج: رجوعُهُ مكتوبٌ عندي بخطه، فلذا لم أحْكه عنه في المتن.

(و) قال **(الفرّاء)** زيادة على ذلك: **(وكل ناسخ)** يدخل على المبتدأ من أخوات إنّ وغيرها نحو: أما زيداً فليتني ضارب، وأما عَمْراً فلعَلّي مكرم.

(وقيل: يختص ذلك بالظّرف) والمجرور للتّوسع فيه نحو: أمّا اليوم فإنّي ذاهب، وأمّا في الدار فإنّ زيداً جالس.

(وقيل) زيادة على ذلك: **(و)** فعل **(التعجّب)** إذا كان متعدّياً نحو: أما زيداً فما أزْورَني له، قاله الكوفيّون، وعلّلوه بأن التعجب محمول على معناه، والمعنى: أمّا زيداً فأنا أزوره كثيراً بخلاف غير المتعدّي إذا اتصل بضمير الاسم، فلا يجوز: أمّا زيداً فما أحسنه، نعم، يجوز إذا لم يتّصل به نحو: أمّا زيداً فما أحسن.

(ولا تعمل أمّا في اسم صريح) فلا تنصب المفعول **(خلافاً للكوفيّة)** حيث أجازوه، لِما فيها من معنى الفعل. ورُدَّ بأن الأسماء الصريحة لا تعمل فيها المعاني، وبأنه لا يحفظ من كلامهم: أما زيداً فعنده عشرون درهماً، ولا أمّا زيداً فقائم **(غير الظرف، والمجرور، والحال)** فإنها تعمل فيها وِفاقاً، لأن هذه الأشياء يعمل فيها ما فيه معنى الفعل.

الحُرُوفُ غير العَاطِفة

(الكلام في بقية الحروف غير العاطفة) فإن تلك تأتي في مبحث عطف النّسق.

[الهمزة]

(الهمزة للاستفهام) والمراد به طلب الإفهام (وهي الأصل فيه) لكونها حرفاً بخلاف ما عدا هذه[1] من أدواته فلم تخرج عن موضوعها فلم تستعمل لنفي، ولا بمعنى قد بخلاف هل. (ومِنْ ثمَّ) أي من أجل أصالتها فيه (اختصت بالحذف) أي بجواز حذفها كقوله:

١٣٢٩ ـ طَرِبْتُ وما شَوْقاً إلى البيض أَطْرَبُ ولا لَعِباً منـي وذُو الشّيْـبِ يَلْعَـبُ[2]

أراد: أو ذو الشيب، وسائر الأدوات لا تحذف.

(ودخولها على النّفي) كما تدخل على الإثبات نحو: ألم يقم زيد[3]؟ وغيرها لا يدخل إلاّ على الإثبات خاصة.

(و) دخولها على (واو العطف وفائه، وثُمَّ) تنبيهاً على أصالتها في التصدير نحو: ﴿أَوَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ﴾ [الروم: ٩]. ﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [آل عمران: ٦٥]. ﴿أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ءَامَنتُم بِهِۦ﴾ [يونس: ٥١] بخلاف غيرها من الأدوات، فلا يتقدّم العاطف بل يتأخّر عنه، كما

(١) كما سيذكر بعد قليل من ورودها لطلب التصوّر نحو: أزيد قائم أم عمرو؟ والتصديق نحو: أزيد قائم؟ بخلاف «هل» فإنها للتصديق خاصّة وبقية الأدوات للتصوّر خاصة. وترد لغير ذلك أيضاً كما سترى.

(٢) تقدم برقم (٧٦١).

(٣) هذا مثال على دخولها على النفي.

هو قياس جميع أجزاء الجملة المعطوفة نحو: ﴿فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ﴾ [المائدة: ٩١]. ﴿فَكَيْفَ إِذَآ أَصَٰبَتْهُم﴾ [النساء: ٦٢] ﴿فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ﴾ [التكوير: ٢٦]. ﴿فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ﴾ [الأنعام: ٩٥]، ﴿فَأَيُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ﴾ [الأنعام: ٨١]، ﴿۞ فَمَا لَكُمْ فِى ٱلْمُنَٰفِقِينَ فِئَتَيْنِ﴾ [النساء: ٨٨]، هذا مذهب سيبويه والجمهور (خلافاً للزمخشري) حيث قال: إن الهمزة في المواضع السّابقة ونحوها في محلها الأصليّ، وإن العطف على جملة مقدّرة بينها وبين العاطف محافظة على إقرار حرف العطف على حاله من غير تقديم ولا تأخير، فيقدّر: «امكثوا» «ولَم يسيروا»، «أتجهلون فلا تعقلون».

قال أبو حيّان: وهو تقدير ما لا دليل عليه من غير حاجة إليه.

وقال ابن هشام: يُضْعِفُه ما فيه من التكلّف، وأنه غير مطّرد.

(و) دخولها على (الشّرط) نحو: ﴿أَفَإِيْن مِّتَّ فَهُمُ ٱلْخَٰلِدُونَ﴾ [الأنبياء: ٣٤] بخلاف «هل»، فلا تدخل عليه. (و) على (إنْ) نحو: ﴿أَءِنَّكَ لَأَنتَ يُوسُفُ﴾ [يوسف: ٩٠] بخلاف «هل» (وعدم إعادتها بعد أم) يقال: أزيد في الدار أم عمرو، وأقام زيد أم قعد ولا يجوز: أم أعمرو، ولا أم أقعد بإعادة الهمزة كما يعاد الجارّ بعدها توكيداً في نحو: أعلى زيدٍ غضبت أم على عمروٍ، لأنّ الهمزة لم تقع بعد حرف العطف تأسيساً بل يجب تقديمها عليه، كما تقدّم، فلم تقع بعده تأكيداً بخلاف غَيْرِها من الأدوات، فإنها تعاد بعد «أم» نحو: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِى ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ﴾ [الرّعد: ١٦]. ﴿أَمَّنْ هَٰذَا ٱلَّذِى هُوَ جُندٌ لَّكُمْ﴾ [المُلْك: ٢٠]. ﴿أَمَّنْ هَٰذَا ٱلَّذِى يَرْزُقُكُمْ﴾ [المُلْك: ٢١].

(وورودها لِطلَب التّصوّر) نحو: أزيد قائم أم عمرو؟ (أَدِبْسٌ في الإناء أم خَلٌّ؟).

(والتّصديق) نحو: أزيد قائم، وأقام زيد؟ بخلاف «هل»، فإنّها للتّصديق خاصّة، وبقيّة الأدوات للتّصوّر خاصّة.

(و) ورودها (للتّسوية) نحو: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [البقرة: ٦].

(والإنكار) نحو: ﴿أَفَأَصْفَىٰكُمْ رَبُّكُم بِٱلْبَنِينَ وَٱتَّخَذَ مِنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنَٰثًا﴾ [الإسراء: ٤٠]. ﴿أَفَعَيِينَا بِٱلْخَلْقِ ٱلْأَوَّلِ﴾ [ق: ١٥] أي لم يقع ذلك، ومُدّعيه كاذب.

(والتوبيخ) أي: اللّوم على ما وقَعَ نحو: ﴿أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ﴾ [الصافّات: ٩٥].

(والتّقرير): أي حَمْل المخاطب على الإقرار نحو: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ [الشرح: ١]، أي شرحنا.

(والتّهكم) نحو: ﴿أَصَلَوٰتُكَ تَأْمُرُكَ أَن نَّتْرُكَ مَا يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَآ﴾ [هود: ٨٧].

(والأمر) نحو: ﴿ءَأَسْلَمْتُمْ﴾ [آل عمران: ٢٠] أي أسْلِمُوا.

(والتعجّب) نحو: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ ٱلظِّلَّ﴾ [الفرقان: ٤٥].

(والاستبطاء) نحو: ﴿۞ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟﴾ [الحديد: ١٦].

وسائر الأدوات لا تَرِدُ لشيءٍ من ذلك.

[الألف اللينة]

(الألف اللّينة) وهي (التي لا تقبل الحركة، قال ابن جنيّ: وهذا المسمّى «لا») الذي يذكر قبل «الياء» عند عدِّ الحروف، وأنّه لم يمكن أن يلفظ به في أوّل اسمه كما فعل في أخواته إذ قيل: صاد ـ جيم (تُوصِّل إلى النّطق به باللاّم) كما توصّل إلى اللفظ بلام التعريف بالألف حين قيل في الابتداء: «الغلام» ليتقارضا، وأن قول المعلمين: «لام ألف» خطأ، لأنّ كُلاًّ من اللام والألف قد مضى ذكره، وليس الغرض بيان كيفيّة تركيب الحروف، بل سرد أسماء الحروف البسائط. قال: وأمّا قول أبي النجم:

١٣٣٠ ـ أقبلتُ من عند زياد كالخَرِفْ   تَخُطُّ رجلاي بخطٍّ مختلفْ
تُكَتِّبان في الطريق لامَ أَلِفْ[1]

فلعلّه تلقّاه من أفواه العامّة، لأن الخَطَّ ليس له تعلّق بالفصاحة.. انتهى[2].

وفي حاشية الكشّاف[3] للتفتازانيّ: كلّ الحروف إذا عدّت صُدّر فيها الاسم بالمسمّى إلاّ الألف فإنه لا يتأتّى فيه ذلك.

(وفي أيّتهما الأصل؟ قولان) قال الفرّاء: الهمزة هي الأصل والألف السّاكنة هي الهمزة، ترك همزتها.

وقال ابن كيسان: الألف هي الأصل. وفي حاشية الكشاف للتفتازانيّ، قالوا: الألف

---

(١) الرجز لأبي النجم في خزانة الأدب (١/٩٩) والخصائص (٣/٢٩٧) والدرر (٥/١١٣) وسرّ صناعة الإعراب (ص ٦٥١) وشرح شواهد الشافية (ص ١٥٦) وشرح شواهد المغني (٢/ ٧٩٠) ولسان العرب (٩/ ٦٢ ـ خرف) ومغني اللبيب (١/ ٣٧٠). وبلا نسبة في شرح شافية ابن الحاجب (٢/ ٢٢٣) والكتاب (٣/ ٢٦٦) ولسان العرب (١/ ٦٩٨ ـ كتب، ٧/ ٢٨٨ ـ خطط) والمقتضب (١/ ٢٣٧، ٣/ ٣٥٧).
يذكر أنه شرب عند صديقه زياد، فانصرف من عنده ثملاً لا يملك نفسه كما لا يملكها الخرف، وهو الذي فسد عقله لكبره ويعني بلام ألف: أنه تارة يمشي معوجاً فتخط رجلاه خطًّا شبيهاً باللام، ومرة مستقيماً فتخطّ رجلاه خطًّا شبيهاً بالألف.

(٢) انظر مغني اللبيب (١/ ٥٩٢)

(٣) حاشية سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني المتوفى سنة ٧٩٢ هـ، على «الكشاف عن حقائق التنزيل» للزمخشري، وهي ملخصة من حاشية الطيبي مع زيادة تعقيد في العبارة، ولم يتمها، وصل فيها إلى سورة الفتح (كشف الظنون ص ١٤٧٨).

على ضربين: ليّنة، ومتحرّكة، فاللّيّنة تسمّى ألفاً، والمتحرّكة تسمّى همزة، والهمزة اسم مُسْتَحْدَثٌ لا أَصْلِيّ، وإنما يذكر في التهجّي: الألف لا الهمزة. انتهى.

وهذه الجملة مُعْترضةٌ[١]، وكذا ما قبلها[٢]، وخبر المبتدأ[٣]: قولي: **(وترد للإنكار)** جوازاً في منتهى المنكور وَفْقاً بعد همزة لم تُفْصَلْ **(كقولك لمن قال: لقيت عمراً: أعمراه؟ مُنْكِراً لقاءَ له)**. وشَمِلَ المنتهى وصْفه، والمعطوف عليه كقولك لمن قال: رأيت عمراً الفاضل: «أعمراً الفاضلاه» ولمن قال: رأيت زيداً وعمراً: أزيداً وعمراه، وذلك غير لازم، فلك أن لا تلحق وتقول: أعمراً أو عمراً الفاضل، أو زيداً وعمراً فإن وصل المتكلّم ولم يَقفِ امتنع الإلحاق نحو: أعمراً يا هذا.

وكذا إن فصلت الهمزة من المنكور نحو: أتقول عمراً أو اليوم عمراً.

(وتقلب بعد ضمّ) واواً **(وكسرٍ)** ياءً للمجانسة كقولك لِمَنْ قال: قام عمرو: أعمروه، ولمن قال: قام زيد الفاضلُ: أزيدٌ الفاضِلُوه، ولمن قال: مررت بالحارث: الحارثيه.

(أو) تقلب بعد **(تنوين)** مُطْلقاً **(ياء)** ساكنةً بعد كسر التّنوين، لالتقاء الساكنين، فيقال في قام زيْدٌ: أزيدنيهِ. وفي ضربت زيداً: أزَيْدنِيه. وفي مررت بزيدٍ: أزَيْدنيهِ.

(و) ترد **(للتذكّر كذلك)** أي كالإنكار من الاتّصال بمنتهى الكلمة جوازاً كقول مَنْ أراد أن يقول: رأيت الرّجل الفاضِلَ، فنسي الفاضل، فأراد مدّ الصوت ليتذكّر؛ إذْ لم يُرِدْ قطع الكلام: رأيت الرّجلا. ومن أراد أن يقول: قام زيد فنسي زيداً: قاما.

وفي قلبها واواً بعد ضمّة، وياءً بعد كسرة للمجانسة كقول من أراد أن يقول: يقوم زيد فنسي: «زيدٌ» يقومو[٤]، ومَنْ أراد أن يقول: قد قام فنسي: «قام»: قدي.

وتُقْلب بعد السّاكن الصّحيح أيضاً ياءً كقول مَنْ أراد أن يقول: لم يَضْرِبْ زيد، فنسي «زيد»: لم يَضْربِي بخلاف المعتلّ، فإنه يستغنى بمدّه عن مدّة التذكّر نحو: موسى.

وتفارقُ مدّة الإنكار في أنها لا تلحقُها هاءُ السّكت لأنه غير قاصد لِلْوَقْف، وإنما عرَض له ما أوجب قَطْع كلامه، وهو طالب لتذكّر ما بقي بخلاف المنكر.

(و) ترد **(فاصلةً بَيْنَ الهمزتين)** جوازاً نحو: ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٦]. ولا فَرْق بين كون الثانية مُحَقَّقَة أو مسهّلة[٥].

---

(١) أي قوله في المتن: «وفي أيتهما الأصل؟ قولان».

(٢) أي قوله في المتن: «توصل به إلى النطق باللام».

(٣) المبتدأ هو قوله في المتن: «الألف اللينة التي لا تقبل الحركة»، والخبر قوله: «ترد للإنكار» الآتي.

(٤) في الأصل: «يقوموا» بألف بعد الواو، تحريف.

(٥) قرىء «أأنذرتهم» بتحقيق الهمزتين، والتخفيف أعرب وأكثر ـ كما قال الزمخشري ـ وبتخفيف الثانية بين =

(و) تَرِدُ فاصلةً بين (النّونين) نون النسوة، ونون التّوكيد نحو اضربنانِّ، وهذه واجبة، كما سيأتي.

(و) ترد (لغير ذلك) كمدّ الصّوت للمنادى المستغاث أو المتعجّب منه أو المندوب كما تقدم في محلّه.

[ألا]

(ألا) بفتح الهمزة والتخفيف (حرف استفتاح وتنبيه) وتدخل على الجملتين نحو: ﴿أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ﴾ [البقرة: ١٣]. ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [هود: ٨].

(وتكثر قبل النداء)، كقوله:

١٣٣١ ـ ألا يـــا عِبَـــاد اللّـــهِ قَلْبِـــي مُتَيّـــمٌ[1]

(ويقال) فيها: هلا بإبدال الهمزة هاء قُرِىء: ﴿هلا يَسْجُدُوا لِلَّهِ﴾[2] [النّمل: ٢٥].

[ياء التنبيه وهاؤه]

(وكهي في التّنبيه) ياء كهذه الآية.

(وها) وأكثر استِعْمالها مع ضمير رَفْعٍ منفصل نحو: ﴿هَٰٓأَنتُمْ أُوْلَآءِ﴾ [آل عمران: ١١٩]

= بين، وبتوسيط ألف بينهما محققتين، وبتوسيطها والثانية بين بين، وبحذف حرف الاستفهام، وبحذفه وإلقاء حركته على الساكن قبله. وقد أنكر الزمخشري قلب الثانية ألفاً، قال في الكشاف (١/ ٤٨). «هو لحن خارج عن كلام العرب خروجين: أحدهما الإقدام على جمع الساكنين على غير حدّه، وحدّه أن يكون الأول حرف لين والثاني حرفاً مدغماً نحو قوله: الضالين، وخويصة [يشير إلى حديث مسلم عن أبي هريرة مرفوعاً: بادروا بالأعمال ستًا . وفيه: وخويصة أحدكم .]، والثاني: إخطاء طريق التخفيف؛ لأن طريق تخفيف الهمزة المتحركة المفتوح ما قبلها كهمزة رأس» اهـ.

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

بأحسن من صلّى وأقبحهم بعلا

ويروى العجز:

بأحسن من صلّى وأفضلهم نَفْلا

وهو بلا نسبة في الحيوان (٣/ ٥٢٥) والدرر (٥/ ١١٥) وشرح قطر الندى (ص ٢٠٢). وقد نسبه محقق «الحيوان» إلى الأخطل نقلاً عن «حياة الحيوان»، ولم أجده في ديوان الأخطل.

(٢) نسب الزمخشري هذه القراءة إلى عبد الله بن مسعود والأعمش؛ ونسب أيضاً إلى ابن مسعود قراءة «هلا يسجدون» بإثبات النون في «يسجدون» بمعنى: ألا تسجدون، على الخطاب (انظر الكشاف: ٣/ ٣٦٢).

ومع اسم الإشارة: كهذا زيد، وتقع مع غَيْرهما كقول النّابغة:

١٣٣٢ ـ ها إنَّ ذِي عِذْرَةٌ إن لا تَكُنْ نفَعَتْ فـإن صـاحِبَهـا مُشَـارِكُ النَّكَـدِ[1]

(ويلي «يا» غالباً أمرٌ) كالآية[2]، وكقوله:

١٣٣٣ ـ ألا يـا اسْلمي يـا دار ميّ على البِلَـى[3]

(أو ليت) نحو: ﴿يَٰلَيۡتَ قَوۡمِي يَعۡلَمُونَ﴾ [يس: ٢٦]. (أو رُبّ) نحو: «يا رُبّ كاسيةٍ في الدّنيا عاريةٌ يومَ القيامة»[4].

وقد يليها الجملة الاسمية كقوله:

١٣٣٤ ـ يـا لعنـةُ اللـه والأقـوامِ كُلِّهِـمُ والصّـالحيـن علـى سمْعـانَ مِـنْ جَـارِ[5]

[أمَـا]

(أما) بالفتح والتّخفيف (كألا) فهو حرف استفتاح وتنبيه (ويكثر قبل القسم) كقوله:

١٣٣٥ ـ أما والذي أبْكى وأضْحَكَ والّذي أمـات وأحْيَـا، والـذي أمـرهُ الأمْـرُ[6]

---

(١) البيت من البسيط، وهو في ديوان النابغة الذبياني (ص ٢٨) والرواية فيه «ما إنّ ذي» ولا شاهد على هذه الرواية. والجنى الداني (ص ٣٤٩) وخزانة الأدب (٥/ ٤٥٩) والدرر (٥/ ١١٩) وشرح المفصل (٨/ ١١٣) ولسان العرب (٤/ ٥٤٥ ـ عذر، ١٥/ ٤٤٥ ـ تا، ٤٧٥ ـ ها). وبلا نسبة في خزانة الأدب (١١/ ١٩٤، ١٩٥) وشرح الأشموني (١/ ٦٦، ٣/ ٧٧٢) وشرح شافية ابن الحاجب (١/ ١٨٠).
ويروى: «قد تاه في البلد» مكان «مشارك النكد»، ويروى «تا» مكان «ذي»، ويروى «نفقت» مكان «نفعت».

(٢) يعني قوله تعالى: ﴿ألا يسجدوا﴾ [النمل: ٢٥].

(٣) تقدم بالرقم (٣٥٣).

(٤) رواه البخاري في التهجد، باب ٥ (حديث رقم ١١٢٦) عن أم سلمة رضي الله عنها: أن النبي ﷺ استيقظ ليلة فقال: «سبحان الله، ماذا أُنزل الليلة من الفتنة، ماذا أنزل من الخزائن! من يوقظ صواحب الحجرات؟ يا ربّ كاسية في الدنيا عارية في الآخرة». ويروى «فرُبّ كاسية» كما في البخاري (العلم، باب ٤٠، حديث رقم ١١٥) ولا شاهد على هذه الرواية. وقوله: «عارية» بالجرّ صفة لـ «كاسية» أو بالرفع خبر مبتدأ مضمر، أي: هي عارية.

(٥) تقدم بالرقم (٦٧٧).

(٦) البيت من الطويل، وهو لأبي صخر الهذلي في الأغاني (٢٣/ ٢٨١) والدرر (٥/ ١١٨) وشرح أشعار الهذليين (٢/ ٩٥٧) وشرح شواهد المغني (١/ ٦٩، ٢١٠) والشعر والشعراء (٢/ ٥٦٧) ولسان العرب (٢/ ١٥٥ ـ رمث)، وبلا نسبة في تخليص الشواهد (ص ١٧٠) وجواهر الأدب (ص ٣٣٦، ٣٣٨، ورصف المباني (ص ٩٧) وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ٧٣٠) وشرح المفصل (٨/ ١١٤) ومغني اللبيب (١/ ٥٤).

(وتبدل همزتها هاء وعيناً) فيقال: همَا، وعما، (وتُحْذف) أي الهمزة، فيقال «ما» قال:

١٣٣٦ ـ مـا تَـرى الـدَّهْـرَ قـد أبـاد مَعـدًّا   وأبـــادَ السّـــراةَ مـــن عَـــدْنـــانِ[1]

(أو) تحذف (الألف) في الأحوال الثّلاثة فيقال: أم، وهم، وعم. لغات.

(و) تكون (بمعنى حقاً). وتُفْتحُ بعدها أنّ نحو: أمَا أنّك ذاهبٌ وهي حينئذ (اسم) مرادفٌ له (أو حرف) قاله ابن خروف وجعلها مع أن ومعمولها كلاماً تركّب من حرف واسْم كما قال الفارسي في: يا زيد[2] (أو مركّبة) من كلمتين (همزة الاستفهام وما) اسم بمعنى: شيء ذلك الشيء حقّ، فالمعنى: أحقّاً (وهي) أي «أما» حينئذ (نصبٌ على الظرفية) كما انتصب حقّاً على ذلك في نحو قوله:

١٣٣٧ ـ أحقّـــاً أنَّ جيـــرتنـــا اسْتَقَلُّـــوا[3]

هذه (أقوال). قال ابن هشام[4]: الثّالث[5] قول سيبويه، وهو الصحيح.

(قال المالقي: وتَرِدُ) أمَا (للعرض) بمنزلة ألا فتختص بالفعل نحو: أمَا تقوم، أمَا تقعد. قال ابن هشام[6]: وقد يدّعى في ذلك أنّ الهمزة للاستفهام التقريري، وما نافية.

---

(١) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر (٣/ ٢٦١) والجنى الداني (ص ٢٩٣) وفيه «قحطان» مكان «عدنان»، والدرر (٥/ ١١٩) وشرح شذور الذهب (ص ١٧٣) ومغني اللبيب (١/ ٥٥).

(٢) انظر المغني (١/ ١٠١ ـ طبعة دار الجيل)؛ ولم ينسبه السيوطي هنا إلى «المغني» كما جرت بذلك عادته.

(٣) صدر بيت من الوافر، وعجزه.

فنيّتنا ونيّتنا فريقُ

وهو للمفضل البكري في الأصمعيات (ص ٢٠٠) وفيه: «ألم تر» مكان «أحقًّا» ولا شاهد على هذه الرواية؛ وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٢٠٨). وله أو لعامر بن أسحم بن عدي في الدرر (٥/ ١٢٠)، وذكر صاحب الدرر أن اسم المفضل هو عياض بن معشر وأنه سمّي مفضلاً لهذه القصيدة. وشرح شواهد المغني (١/ ١٧٠). ولرجل من عبد القيس أو للمفضل بن معشر في تخليص الشواهد (ص ٣٥١) والمقاصد النحوية (٢/ ٢٣٥) وللعبدي في خزانة الأدب (١٠/ ٢٧٧) والكتاب (٣/ ١٣٦) وبلا نسبة في الجنى الداني (ص ٣٩١) وشرح الأشموني (١/ ٩٢) ولسان العرب (١٠/ ٣٠١ ـ فرق) ومغني اللبيب (١/ ٥٤، ٦٨).

(٤) في المغني (١/ ١٠١).

(٥) أي القول الثالث، وهو أنها كلمتان. الهمزة للاستفهام، و «ما» اسم بمعنى شيء ودلك الشيء حقّ، فالمعنى: «أحقًّا».

(٦) المغني (١/ ١٠٢).

ظاهر كلام ابن هشام في «المغني»: أنّ الاستفتاح والتّنبيه في «ألا» و «أمَا» متلازمان حيث جعل التّنبيه معناها، والاستفتاح مكانها، وعبارته: أن «لا» تكون للتّنبيه فتدلّ على تحقّق ما بعدها. ويقول المُعْرِبون فيها: حرف استفتاح، فيبيّنون مكانها، ويهملون[1] معناها، وإفادتها التّحقيق من حيث تركّبها من الهمزة «ولا». وهمزة الاستفهام إذا دخلت على النّفي أفادت التّحقيق[2]. وظاهر كلام ابن مالك وأبي حيّان أنهما معنيان مستقلّان. وعبارة التّسهيل[3]: وقد يُعزَى التنبيه إلى ألا، وأما، وهما للاستفتاح مطلقاً. قال أبو حيّان في شرحه في قوله: «وقد يُعْزى» إشعارٌ بالقلّة بمعنى أنّ الأكثر أن يكونا للاستفتاح مطلقاً، سواء قُصِدَ مع ذلك تنبيهٌ أم لم يُقْصد. انتهى.

[أيْ]

(أي) بالفتح والسّكون حرفٌ (للتفسير بمفرد) نحو: عندي عَسْجدٌ، أي: ذهبٌ، وغضنفر، أي: أسَد (فتَالِيها) عطف (بيان) على ما قبلها (أو بدلٌ) منه. وقيل: عطف (نسَق) قاله الكوفيّون، وصاحبا «المستوفى»[4] و «المفتاح»[5].

ورُدَّ بأنّا لم نر عاطِفاً يصلحُ للسّقوط دائماً، ولا عاطفاً ملازماً لعطف الشّيء على مُرادِفه.

(و) لتفسير (جملة) أيضاً كقوله:

١٣٣٨ ـ وتَــرْمِينَنــي بــالطّــرْف أيْ أنْــتَ مُــذْنِــبٌ[6]

(فإن وقَعَتْ بعد «تقول» وقبل) فعل (مسند للضّمير حُكي) الضمير نحو: «تقول اسْتَكْتَمْتُهُ الحديث، أي: سألت كتمانه» يقال ذلك بضم التاء، ولو جئت بـ «إذا» مكان «أي» فتحت فقلت: إذا سألْتَهُ لأنّ «إذا» ظرف لـ «تقول».

---

(١) في الأصل: «فيعملون»، والتصويب من المغني (١/ ١٢٣).

(٢) انظر المغني (١/ ١٢٣).

(٣) التسهيل (٢٤٤).

(٤) لعله: «المستوفى في النحو» لأبي سعد كمال الدين علي بن مسعود الفرغاني (كشف الظنون. ص ١٦٧٥).

(٥) «مفتاح العلوم» للسكاكي.

(٦) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

وتقلينني لكنّ إيّاكِ لا أقلي

وهو بلا نسبة في تذكرة النحاة (ص ٢٣) والجنى الداني (ص ٢٣٣) وجواهر الأدب (ص ٢١٨، ٤١١) وخزانة الأدب (١١/ ٢٥٥) والدرر (٤/ ٣١، ٥/ ١٢١) وشرح شواهد المغني (١/ ٢٣٤، ٢/ ٨٢٨) وشرح المفصل (٨/ ١٤١) ومغني اللبيب (١/ ٧٦).

[إي]

(إي) بالكسر والسّكون حرف (للجواب كنعم). فيكون لتصديق المخْبِر، ولإعلام المستخبر، ولِوعْدِ الطّالب. وتقع بعد: قام زيد، وهل قام زيد، واضْرِب زيداً ونحوهن، كما تقع «نعم» بَعْدَهُنّ.

(و) تفارق نعم في أنّها (لا تقع إلاّ قبل القسم) كقوله تعالى: ﴿أَحَقٌّ هُوَ قُلْ إِي وَرَبِّي إِنَّهُ لَحَقٌّ﴾ [يونس: ٥٣]. ونعم تكون مع قَسَم وغير قَسَمٍ.

(قال ابن الحاجب و) لا تقع أيْضاً إلاّ (بعد الاستفهام) كالآية، وغيره لم يذكر ذلك. وأشار في «المغني» إلى تضعيفه[1].

وإذا وَلِيهَا حرْف القسم نحو: إي واللّهِ، فلا يجوز فيها إلاّ إثبات الياء. (فإن حُذِفَت) الواو (ووليها) لفظ (الله) جاز فيها (سكون الياء) وحينئذ فيلتقي ساكنان على غير حدِّهما، وهو مِن المستثنى مِنْ قاعدة المنع. (و) جاز أيضاً (فتحها وحذفها) لالتقاء ياء ساكنة مع لام «الله».

[أجَلْ]

(أجلْ) بسكون اللّام حرف (للجواب كنَعَم) فتكون تصديقاً للمُخبِر وإعلاماً للمُسْتَخْبِر، ووعْداً للطّالب.

وتقع بعد نحو: قام زيد، وما قام زيد، وهل قام زيد، واضرب زيداً، ولا تضرب زيداً.

(وخَصَّها قومٌ بالخبر) دون الاستفهام والطّلب، وعليه الزمخشري وابن مالك.

(و) خصها (ابن خَروف) به (في الغالب) قال: أكثر ما تكون بعده. (و) خَصَّها (المالقيّ بغير النفي والنّهي) وجعلها للخبر المثبت، والطّلب بغير النهي.

(و) خَصّها (بعضهم بغير الاستفهام) أي بالخبر والطلب، وقال: لا تجيء بعد الاستفهام، وعن الأخفش: هي بعد الخبر أحسن مِنْ «نعم»، و «نعم» بعد الاستفهام أحسن منها.

[بجل]

(بَجَلْ) حرفٌ (له) أيْ للجواب كنعم، واسم فِعْل بمعنى: يكفي (و) اسم (مرادف

(١) قال: «ولا تقع عند الجميع إلاّ قبل القسم» (المغني: ١/ ١٣٧).

لحسب). ويقال على الأول[١]: بَجَلْني، وهو نادر، وعلى الثاني[٢] بَجلِي قال:

١٣٣٩ ـ ألا بَجَلِي مِنَ الشّارب ألا بَجَلْ[٣]

[بلى]

(بلى) حرف مُرْتَجل (له) أي للجواب أصليّ الألف، (وليس أصلها بل) العاطفة بعد النّفي في الفعل. (والألف زائدة) عليها دخلت للإيجاب.

وقيل: للإضراب (أو للتأنيث خلافاً لزاعمه). استدل قائل الأول بلزوم كون ما قبلها منفيّاً أبداً. والثاني بإمالتها وكتابتها بالياء، والقياس على تأنيث «رُبّ» وثَمَّ، ونحوهما بالتاء.

(وتختصُّ بالنّفي وتثبته) سواء كان مجرّداً نحو: ﴿زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن لَّن يُبْعَثُواْۚ قُلْ بَلَىٰ﴾ [التغابن: ٧]. أو مقروناً بالاستفهام حقيقيّاً كان نحو: أليس زيد بقائم؟ فيقال: بلى، أو توبيخاً نحو: ﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ بَلَىٰ قَٰدِرِينَ عَلَىٰٓ أَن نُّسَوِّيَ بَنَانَهُۥ﴾ [القيامة: ٣، ٤] أو تقريريّاً نحو: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْۖ قَالُواْ بَلَىٰ﴾ [الأعراف: ١٧٢]. أجْرى النّفي مع التّقرير مجرى النفي المجرّد في ردّه «ببلى» ولذلك قال ابن عباس وغيره: لو قالوا: نَعَمْ، كَفروا، وَوَجْهُهُ أنْ «نَعَمْ» تصديق للخبر بِنَفْي أو إيجاب. وأمّا وقوعها بعد الاستفهام المثبت في حديث: «أترْضَوْنَ أن تكونوا رُبْع أهْلِ الجنّة، قالوا: بلى»[٤] فهو إمّا قليل، أو مِنْ تغيير الرّواة كما تقرّر في غير ما موضع.

[جَلَل]

(جلل) حرف (له) أي للجواب (كنعم. حكاه الزّجاج) في كتاب «الشّجرة»[٥] (ويرد اسماً بمعنى: عظيم) قال:

---

(١) أي على أنه اسم فعل بمعنى «يكفي».

(٢) أي على أنه اسم مرادف لـ «حسب».

(٣) عجز بيت من الطويل، وصدره:

ألا إنني شربتُ أسود حالكاً

وهو لطرفة بن العبد في ديوانه (ص ٧٥) وجمهرة اللغة (ص ١٢٧٥) والجنى الداني (ص ٤٢٠) وخزانة الأدب (٦/ ٢٤٧، ٢٥٠) وشرح شواهد المغني (ص ٣٤٥) ولسان العرب (٣/ ٢٢٧ ـ سود) والمقاصد النحوية (١/ ٣٨١). وبلا نسبة في رصف المباني (ص ١٥٣) ومغني اللبيب (١/ ١١٢).

(٤) رواه بهذا اللفظ ابن ماجة في الزهد، باب ٣٤ (حديث رقم ٤٢٨٣) من حديث ابن مسعود. ورواه مسلم في الإيمان (حديث رقم ٣٧٧، ٣٧٨) بلفظ: «قالوا: نعم»، ولا شاهد على هذه الرواية.

(٥) لم أجد ضمن مؤلفات الزجاج كتاباً بهذا الاسم فيما رجعت إليه من المصادر. وفي إيضاح المكنون (٢/ ٤١) «الشجرة في التصريف» لابن الحمصي محمد بن إبراهيم، و «الشجرة في علم النحو» له أيضاً.

١٣٤٠ ـ قومي هُمُ قتلوا ـ أُمَيمَ ـ أخي فإذا رَمَيْتُ يصيبني سَهْمي
ولئن عَفَوْتُ لأعْفُوَن جَلَلاً ولئن سَطَوْتُ لأوهِنَن عَظْمي[1]

(و) بمعنى: (حقير) قال امرؤ القيس وقد قتلوا أباه:

١٣٤١ ـ ألا كلّ شيء سِواه جلَلْ[2]

(و) بمعنى: (أجْل) قالوا: فعلت ذلك من جللك أي من أجلك وقال جميل:

١٣٤٢ ـ رسْمِ دار وقَفْتُ في طَلَلِهْ كدت أقضِي الغداة مِنْ جَللهْ[3]

قيل: أراد: من أجْله، وقيل: أراد من عِظَمِهِ في عيني.

[جَيْر]

(جير بالكسر) على أصل التقاء الساكنين كأمْسِ (والفتح) للتخفيف كأيْنَ، وكَيْف حرفٌ (له) أي للجواب (كَنَعَمْ). قال في «المغني»[4]: لا اسم بمعنى «حقّاً» فيكون مصدراً، ولا بمعنى «أبداً» فيكون ظرفاً وإلاّ لأعْرِبَتْ، ودخل عليها «أل»، ولم تؤكد «أجَل» في قوله:

١٣٤٣ ـ أجل جَيْر إنْ كانت رِواءً أسافِلُه[5]

ولا قُوبِل بها «لا» في قوله:

١٣٤٤ ـ إذا تقول «لا، ابنةُ العُجَيْرِ تَصْدقُ «لا» إذا تقُول جَيْرِ[6]

وأما قوله:

١٣٤٥ ـ وقائلة أسيت فقلت: جَيْر[7]

فالتنوين فيه للترنم، وهو غير مختصّ بالاسم. انتهى.

---

(١) البيتان من الكامل، وهما للحارث بن وعلة في الدرر (٥/ ١٢٣) وسمط اللآلي (ص ٣٠٥، ٥٨٤) وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ٢٠٤) وشرح شواهد المغني (١/ ٦٣) ولسان العرب (١١/ ١١٨ ـ جلل) والمؤتلف والمختلف (ص ١٩٧). وبلا نسبة في خزانة الأدب (١٠/ ٢٣) ولسان العرب (١٣/ ٤٥٣ ـ وهن) والمغني (ص ١٢٠).

(٢) عجز بيت من المتقارب، وصدره:

بقتل بني أسدٍ رَبَّهم

وهو في ديوان امرىء القيس (ص ٢٦١) وخزانة الأدب (١٠/ ٢٣) والدرر اللوامع (٥/ ١٢٤) وشرح شواهد المغني (١/ ٣٦٤) ولسان العرب (١١/ ١١٧ ـ جلل). وبلا نسبة في مغني اللبيب (ص ١٢٠).

(٣) تقدم بالرقم (١١٤٣).

(٤) المغني (١/ ٢٠٠، ٢٠١).

(٥) تقدم بالرقم (١٢٠٢).

(٦) تقدم بالرقم (١٢٠٣).

(٧) تقدم بالرقم (١٢٠٠).

وفي شرح التّسهيل لأبي حيّان: جَيْر من حروف الجواب فيها خلاف، أهي اسْمٌ أو حرْفٌ.

[السين وسوف]

(السين وسوف) كلاهما (للتنفيس) أي تخليص المضارع من الزّمن الضيّق وهو الحال إلى الزّمان الواسع، وهو الاستقبال.

(قال البصريّة: وزمانه مع السين أضْيَق) منه (مع سوف) نظراً إلى أن كثرة الحروف تفيد مبالغةً في المعنى.

والكوفيّون أنكروا ذلك. وردّه ابن مالك تبعاً منهما على المعنى الواحد في الوقت الواحد، قال تعالى: ﴿وَسَوْفَ يُؤْتِ ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النّساء: ١٤٦]. ﴿أُوْلَٰٓئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النّساء: ١٦٢]. ﴿كَلَّا سَيَعْلَمُونَ﴾ [النبأ: ٤]. ﴿ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ [التكاثر: ٤]. وقال الشاعر:

١٣٤٦ ـ وما حالةٌ إلاّ سَيُصْرَفُ حالُها إلى حالةٍ أخرى، وسوف تَزولُ[١]

وبالقياس على الماضي، فإنّ الماضي والمستقبل متقابلان، فكما أن الماضي لا يُقْصَدُ به إلاّ مطلق المُضِيّ دون تعرّض لِقُرْبٍ أو بُعْد فكذلك المستقبل. (قلت) وهو ممنوع، فإن الماضي أيضاً فرّقوا فيه، وقالوا: إن «قد» تقربه من الحال.

(قيل: والاستمرار) ذكره بعضهم في ﴿سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ﴾ [البقرة: ١٤٢]، مُدّعِياً أنّ ذلك إنما نزل بعد قوله: ﴿مَا وَلَّىٰهُمْ﴾ [البقرة: ١٤٢] فجاءت السين إعلاماً بالاستمرار، لا بالاستقبال، قال في «المغني»[٢]: وهذا لا يعرفه النّحويون وما ذكره من أنّ الآية نزلت بعد قولهم [ما ولاّهم][٣]: غير موافق عليه.

(وتختص سوف خلافاً للسّيرافيّ بدخول اللام) نحو: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ﴾ [الضّحى: ٥]، (و): بجواز (فَصْلِها بالفعل مُلْغًى) نحو:

١٣٤٧ ـ وما أدْرِي وسوف إخَالُ أدْرِي[٤]

والأمران مُمْتنعان في السّين، وجوّزهما السّيرافيّ فيها أيْضاً.

(وسَوْ) بحذف الفاء (وسِي) بحذفها، وقلْب الواو ياء مبالغة في التخفيف، (وسف):

---

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الجنى الداني (ص ٦٠) والدرر (٥/ ١٢٦)

(٢) مغني اللبيب (١/ ٢٣٢)

(٣) ما بين حاصرتين سقط من الأصل، واستدركناه من المغني (١/ ٢٣٢)

(٤) تقدم بالرقم (٥٩٩)

بحذف الوَسَط (لغات) حكاها الكوفيّون قال الشاعر:

١٣٤٨ ـ فـإن أهْلِـكْ فَسَـوْ تَجِـدون فَقْـدِي[1]

(وقيل): إنَّ هذا الحذف بوجوهه (ضرورةٌ) خاصّ بالشّعر لا لغة.

(وليست السّين مقتطعةً منها) أي من سوف، بل هي أصلٌ برأسها (على الأصَحّ)، لأن الأصل عدم الاقتطاع، وقيل: إنّها فَرْعُها، ومقتطعة منها، وَرَجّحَهُ ابن مالك، ورُدَّ بأنها لو كانت فرعاً لها لساوَتْها في المُدَّة، ولكانت أقلّ استعمالاً منها. وأجيب عن الأول بالتزامه كما تقدّم، وعن الثّاني بأنْ الفَرْعَ قد يفوق الأصل: كنَعْم، وبِئْس فإنّهما فَرْعا محرّك العين، وهما أكثر اسْتعمالاً.

[قَـدْ]

(قد حرفٌ يختصّ بالفعل المتصرف الخبريّ، المثبت، المجرّد) مِنْ جازم وناصب، وحرف تنفيس، فلا يدخل على الجَامد كعسى، و «ليس»، ولا الإنشائي كنِعْمَ، وبِئس، ولا المنفيّ، ولا المُقْترن بما ذكر.

(و) هي معه كالجزء، ومِنْ ثَمّ (لا يُفْصَل منه بشيء) فيقبح أن يقال: قد زيداً رأيت (إلاّ بقسم) كقوله:

١٣٤٩ ـ أخـالِـدُ قَـد والله أوْطـأت عشْـوة[2]

وسمع: «قد لعمري بتّ ساهِراً»، و «قَدْ والله أحسنت».

(وتكون للتوقّع) من المضارع كقولك: قد يقدم الغائب اليوم، إذا كنت تتوقّع قدومه.

ومع الماضي، قال الخليل: يقال قد فعل القوم ينتظرون الخبر، ومنه قول المؤذّن: قد قامت الصّلاة، لأن الجماعة منتظرون لذلك، وفي التّنزيل ﴿قَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّتِى تُجَـٰدِلُكَ فِى زَوْجِهَا﴾ [المجادلة: ١] لأنها كانت تتوقّع إجابة الله عز وجلّ لدعائها. (وقيل): لا تكون له (مع الماضي) بل مع المضارع خاصّة، لأن التوقّع انتظار الوقوع والماضي قد وقع.

(وأنكره ابن هشام) في «المغني» (مطلقاً) فقال: والذي يَظْهرُ لي قولٌ ثالث، وهو أنها لا تُفيدُ التّوقّع أصْلاً، أمّا في المضارع فلأنّ قولك: يَقْدُم الغائب يُفيدُ التّوقّع بدون «قد» إذ

---

(١) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

وإنّ أسلمْ يطبْ لكم المعاشُ

وهو بلا نسبة في الجنى الداني (ص ٤٥٨) والدرر (٥/ ١٢٧) ورصف المباني (ص ٣٩٧).

(٢) تقدم بالرقم (٩٦٤)

الظّاهر من حال المُخْبِر عن مستقبل أنّه متوقّع له. وأما في الماضي؛ فلأنّه لو صَحّ إثبات التوقّع لها بمعنى أنّها تدخل على ما هو متوقّع لصَحّ أن يقال في: لا رَجُلَ بالفتح أنّ «لا» للاستفهام لأنّها لا تدخل إلاّ جواباً لمن قال: هَلْ مِنْ رَجُلٍ ونحوه، فالذي بعد «لا» يُسْتَفْهَمُ عنه مِنْ جهة شخص آخر، كما أن الماضي بعد «قَدْ» متوقّع، كذلك، قال: وعبارة ابن مالك في ذلك حسنةٌ فإنّه قال: إنّها تدخل على ماضٍ متوقّع، ولم يَقُلْ: إنها تفيد التوقّع، ولم يتعرّض للتوقّع في الدّاخلة على المُضارع البتّةَ. وهذا هو الحقّ. انتهى[١].

وقال أبو حيّان في شرح التّسهيل: لا يتحقّق التّوقّع في «قَدْ» مع دخوله على الماضي، لأنه لا يتوقّع إلاّ المنتظر، وهذا قد وقع. والّذي تَلَقّفْناه من أفواه الشّيوخ بالأندلس أنّها حرف تحقيق إذا دَخلَتْ على الماضي وحرّف توقّع إذا دخلت على المستقبل إلاّ إنْ عُنِيَ بالتوقّع أنّه كان متوقّعاً، ثم صار ماضياً.

(و) تكون (**لتقريب الماضي من الحال**) تقول: قام زيد؛ فيحتمل الماضي القريب والماضي البعيد، فإذا قلت: قد قام اختصّ بالقريب.

(**والتقليل مع المضارع**) نحو: قد يصدق الكذوب، وقد يجود البخيل.

(**والتّحقيق معهما**) مثاله مع الماضي: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّنهَا﴾ [الشّمس: ٩] ومع المضارع: ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ﴾ [النّور: ٦٤].

(**قال سيبويه: والتّكثير**[٢]) كقوله:

١٣٥٠ ـ قد أتْرُكُ القِرْنَ مُصْفَرّاً أنامِلُه   كأنّ أثْوَابَهُ مُجّتْ بفِرصادِ[٣]

(و) قال (**ابن سيدة: والنّفي و**) حكى: «قد كنت في خير فتعرفَهُ» بنصب «تعرف»،

---

(١) انظر المغني (١/ ٢٩٣، ٢٩٤).

(٢) الذي قاله سيبويه في الكتاب (٤/ ٢٢٤): «وتكون قد بمنزلة ربّما؛ وقال الشاعر الهذلي» ثم أورد البيت الشاهد.

(٣) البيت من البسيط، وهو لعبيد بن الأبرص في ديوانه (ص ٦٤) وخزانة الأدب (١١/ ٢٥٣، ٢٥٧، ٢٦٠) وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٣٦٨). ولعبيد بن الأبرص أو للهذلي في الدرر (٥/ ١٢٨) وشرح شواهد المغني (ص ٤٩٤) وللهذلي بدون تحديد في الأزهية (ص ٢١٢) والجنى الداني (ص ٢٥٩) وشرح المفصل (٨/ ١٤٧) والكتاب (٤/ ٢٢٤) ولسان العرب (٣/ ٣٤٧ ـ قدد) ومغني اللبيب (ص ١٧٤). وبلا نسبة في تذكرة النحاة (ص ٧٦) ورصف المباني (ص ٣٩٣) وشرح شواهد الإيضاح (ص ٢٢٠) ولسان العرب (١٣/ ١٧ ـ أسن) والمقتضب (١/ ٤٣).

والقرن: الكفء والنظير في الشجاعة. ومصفرًا أنامله: أي ميتاً، وخصّ الأنامل لأن الصفرة إليها أسرع وفيها أظهر. ومجّت: من المجّ، وهو رمي السائل وصبّه، وأصل المجّ من الفم. والفرصاد: التوت.

وأشار إليه في التّسهيل بقوله: وربّما نفي بقد، فنصب الجواب.

قال ابن هشام(١): ومحلّه(٢) عندي على خلاف ما ذكر، وهو أن يكون كقولك للكذوب: هو رجل صادق، ثم جاء النّصب بعدها نظراً إلى المعنى، قال: وإن كانا إنما حَكَما بالنّفي لثبوت النّصب فغير مستقيم لمجيء قوله:

١٣٥١ ـ وأَلْحَق بالحجاز فأَسْتَريحا(٣)

وقراءة بعضهم: ﴿بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغَهُ﴾ [الأنبياء: ١٨] بالنصب(٤).

[كلّ]

(كلٌّ اسم) موضوع (لاستغراق أفراد المُنكّر) نحو: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾ [آل عمران: ١٨٥]، (والمعرف المجموع) نحو: ﴿وَكُلُّهُمْ آتِيهِ﴾ [مريم: ٩٥]. (وأجزاء المفرد المعرف) نحو: كُلّ زيدٍ حَسَنٌ.

(وتقع توكيداً وسيأتي) في مبحث التّأكيد في الكتاب الخامس.

(ونعتاً دالاً على الكمال) لنكرةٍ أو مَعْرفة (فتضاف حتماً لظاهرٍ مماثله لفظاً ومعنى)، نحو: أطعمنا شاة كلّ شاة وقوله:

١٣٥٢ ـ وإنَّ الذي حانت بِفلْجٍ دماؤُهُمْ هُمُ القومُ كُلُّ القومِ يا أمَّ خالدِ(٥)

(قيل: أو معنى فقط. وتالية للعوامل(٦)، فتضاف للظّاهر) نحو: ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ﴾ [المدثر: ٣٨].

(أو ضمير محذوف(٧)) نحو: ﴿كُلًّا هَدَيْنَا﴾ [الأنعام: ٨٤]، أي كُلّهم.

---

(١) في المغني (١/٢٩٨).

(٢) في المغني: «ومحمله».

(٣) تقدم بالرقم (١٠٢٢).

(٤) هي قراءة عيسى بن عمر انظر البحر المحيط (٦/ ٢٨٠) وضعّف الزمخشري هذه القراءة في الكشاف (٣/١٠٨) وقال. وهو في ضعف قوله:

سأترك منزلي لبني تميم وألحق بالحجار فأستريحا

(٥) تقدم بالرقم (٩٣)

(٦) أي ألاّ تكون تابعة بل تالية للعوامل، كما في المغني (١/٣٢٧)

(٧) أي تضاف إلى ضمير محذوف، كما في المغني (١/٣٢٨) وقال: «وفي تذكرة أبي الفتح أن تقديم «كلّ» في قوله تعالى ﴿كلاً هدينا﴾ أحسن من تأخيرها، لأن التقدير: كلهم، فلو أخّرت لباشرت العامل مع =

(فإن أضيف لضمير مذكور لم يعمل فيها غير الابتداء غالباً) نحو: ﴿إِنَّ ٱلْأَمْرَ كُلَّهُۥ لِلَّهِ﴾ [آل عمران: ١٥٤]. فيمن رفع كُلّه[١]، ﴿وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ﴾ [مريم: ٩٥].

ومن القليل قوله:

١٣٥٣ ـ يميدُ إذا مادت عليه دلاؤُهُم   فَيَصْدرُ عنه كلُّها وَهوَ ناهِلُ[٢]

(وقيل: دائماً) ثُمَّ إن أُضيفت لمعرفة رُوعِي في ضميرها المعنى (أو اللّفظ)، وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿إِن كُلُّ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ إِلَّآ ءَاتِى ٱلرَّحْمَٰنِ عَبْدًا لَّقَدْ أَحْصَىٰهُمْ وَعَدَّهُمْ عَدًّا وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فَرْدًا﴾ [مريم: ٩٣، ٩٤، ٩٥].

(وأوجبه) أي مراعاة اللّفظ (ابن هشام) فقال في المغني[٣]: والصّواب أنّ الضّمير لا يعود إليها من خبرها إلاّ مفرداً مذكّراً على لفظها نحو: ﴿وَكُلُّهُمْ ءَاتِيهِ﴾ [مريم: ٩٥] ﴿كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا﴾ «كُلّكم جائعٌ إلاّ مَنْ أطْعَمْتهُ»[٤]، [وقوله عليه الصلاة والسلام: «كُلُّ النّاس يَغْدو فبائعٌ نفْسَهُ فمعْتِقهَا أو مُوبِقُها»[٥] و «كلّكم راعٍ وكلُّكم مسؤولٌ عن رعيّته»[٦]][٧]، و «كلُّنا لَكَ عَبْدٌ»، وأمّا الآية الأولى فجملة: «لَقَدْ أحْصاهُم» أجيب بها القسم، وليست خبراً عن «كُلّ» وضميرها راجع لـ «مَن» لا لِكُلّ.

= أنها في المعنى منزّلة منزلة ما لا يباشره، فلما قُدّمت أشبهت المرتفعة بالابتداء في أن كلاً منهما لم يسبقها عامل في اللفظ».

(١) نسبها أبو حيان في البحر المحيط إلى أبي عمرو، وقال (٣/ ٩٥، ٩٦): «على أنه مبتدأ، ويجوز أن يعرب توكيداً للأمر على الموضع على مذهب من يجيز ذلك، وهو الجرمي والزجاج والفراء، قال ابن عطية: ورجّح الناس قراءة الجمهور؛ لأن التأكيد أملك بلفظة كلّ انتهى. ولا ترجيح إذ كلّ من القراءتين متواتر والابتداء بكلّ كثير في لسان العرب».

(٢) البيت من الطويل، وهو لكثير عزة في ديوانه (ص ٥٠٦) وشرح عمدة الحافظ (ص ٥٧٥). وبلا نسبة في الدرر (٥/ ١٣٢) وشرح شواهد المغني (٢/ ٥٢١) والمغني (١/ ١٩٥)

(٣) مغني اللبيب (١/ ٣٣٤).

(٤) حديث قدسي رواه مسلم في البرّ والصلة والآداب (حديث رقم ٥٥) وأحمد في المسند (٥/ ١٦١)

(٥) رواه مسلم في الطهارة (حديث ١) عن أبي مالك الأشعري، وتمامه «الطهور شطر الإيمان، والحمد لله تملأ الميزان، وسبحان الله والحمد لله تملآن ـ أو تملأ ـ ما بين السموات والأرض، والصلاة نورٌ، والصدقة برهان، والصبر ضياء، والقرآن حجة لك أو عليك؛ كلُّ الناس يغدو فبائع نفسه فمعتقها أو موبقها».

(٦) جزء من حديث رواه البخاري في الجمعة باب ١١، والاستقراض باب ٢٠، والوصايا باب ٩، والنكاح باب ٨١ و٩٠، والأحكام باب ١، ومسلم في الإمارة حديث ٢٠، وأحمد في المسند (٢/ ١١١).

(٧) ما بين حاصرتين من المغني (١/ ٣٣٤)

(أَوْ) **أُضِيْفَتْ إلى نكرةٍ (فثالثها)** أي الأقوال **(وهو المختار وفاقاً له)** أي لابن هشام **(إنْ نُسِب الحُكْمُ لِكلّ فَرْدٍ فاللّفظ)** نحو: كُلّ رجل يُشْبِعه رغيفان[1]. **(أو) نُسِب (للمجموع فالمعنى)** نحو: كُلّ رجلٍ قائمون، أي مجموع الرّجال.

وأوّل الأقوال وعليه ابن مالك وجوب مراعاة المعنى مطلقاً، فلذلك جاء الضّمير مفرداً مذكراً في نحو: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ﴾ [القمر: ٥٢]، ومفرداً مؤنثاً نحو: ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ﴾ [المدثر: ٣٨]. ومُثنّى في نحو:

١٣٥٤ ـ وكُـلُّ رَفِيقَـيْ كُـلِّ رَحْـلٍ وإنْ هُمـا تعـاطَـى القنـا قـومـاهُمـا أخـوَانِ[2]

ومجموعاً مذكّراً في نحو: ﴿كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ [الروم: ٣٢]، ومجموعاً مؤنثاً في نحو:

١٣٥٥ ـ وكُـلٌّ مُصيبـات الـزّمـان وجَـدْتُهـا سوى فُـرْقـةِ الأحباب هَيِّنَـةَ الخَطْـبِ[3]

والثّاني: وعليه أبو حيّان جواز الأمرين مطلقاً كقوله:

١٣٥٦ ـ جَـادت عليـه كُـلُّ عيـنٍ ثـرَّةٍ فتـركـن كُـلَّ حَـديقـة كـالـدّرهـم[4]

فقال: تَرَكْنَ، ولم يقل: تركت، فدلّ على جواز: كلُّ رجل قائم وقائمون.

(أو قطعت) عن الإضافة لفظاً **(فجوّزهما)** أي: مراعاة اللّفظ والمعنى **(أبو حيّان)** مثال اللفظ: ﴿قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِ﴾ [الإسراء: ٨٤] ﴿فَكُلًّا أَخَذْنَا بِذَنبِهِ﴾ [العنكبوت: ٤٠]. ومثال المعنى: ﴿وَكُلٌّ كَانُوا ظَالِمِينَ﴾ [الأنفال: ٥٤].

---

(١) لفظ ابن هشام في المغني (١/ ٣٣٢): « . وأنّ المضافة إلى المفرد إن أريد نسبة الحكم إلى كل واحد وجب الإفراد، نحو: كلّ رجل يشبعه رغيف».

(٢) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه (٢/ ٣٢٩) وخزانة الأدب (٧/ ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٩) والدرر (٥/ ١٣٢) والمغني (١/ ١٩٦) وقال ابن هشام: «وهذا البيت من المشكلات لفظاً ومعنى»، وشرح شواهد المغني (٢/ ٥٣٦) ولسان العرب (٥/ ٤٢٤ ـ يدي).

(٣) البيت من الطويل، وهو لقيس بن ذريح في ديوانه (ص ٦٦) والدرر (٥/ ١٣٦) وشرح شواهد المغني (ص ٥٣٨) ومجالس ثعلب (ص ٢٨٦). وبلا نسبة في مغني اللبيب (ص ١٩٧).

(٤) البيت من الكامل، وهو من معلقة عنترة في ديوانه (ص ١٩٦) وجمهرة اللغة (ص ٨٢، ٩٧) والحيوان (٣/ ٣١٢) والدرر (٥/ ١٣٦) وسرّ صناعة الإعراب (١/ ١٨١) وشرح شواهد المغني (١/ ٤٨٠، ٢/ ٥٤١) ولسان العرب (٤/ ١٠١ ـ ثرر، ١٨٢ ـ حرر، ١٠/ ٣٩ ـ حدق) والمغني (١/ ١٩٨) والمقاصد النحوية (٣/ ٣٨٠). وبلا نسبة في جمهرة اللغة (ص ٤٢٥) وشرح الأشموني (٢/ ٣١٠).

والعين: مصبّ الماء، ولعله أراد السحاب. والثرّة. الغزيرة الماء. والحديقة: البستان من النخل، أو القطعة من النخل

(وقال ابن هشام) في «المغني»[1]: الصواب أنه (إن قدّر) المنويّ (مفرداً نكرة وجب الإفراد) كما لو صرّح بالمفرد (أو) قدّر (جمعاً معرّفاً، فالجمع) واجب، وإن كانت المعرفة لو ذكرت لوجب الإفراد، ولكن فعل ذلك تنبيهاً على حال المحذوف فيهما، فالأوّل نحو: ﴿قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِۦ﴾ [الإسراء: ٨٤]، ﴿كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٨٥]، ﴿كُلٌّ قَدْ عَلِمَ صَلَاتَهُۥ وَتَسْبِيحَهُۥ﴾ [النور: ٤١]، والثّاني: نحو: ﴿كُلٌّ لَّهُۥ قَٰنِتُونَ﴾ [البقرة: ١١٦]. ﴿كُلٌّ فِى فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾ [الأنبياء: ٣٣]. ﴿وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَٰخِرِينَ﴾ [النمل: ٨٧].

قال البيانيّون: (إذا وقعت) كُلّ (في حيّز النّفي توجّه) النّفي (إلى الشّمول) خاصّة (وأفاد) بمفهومه (ثبوت الفعْل لبعض الأفراد) كقولك: ما جاء كلّ القوم، ولم آخذ كل الدراهم، وكلّ الدراهم آخذ، وقوله:

١٣٥٧ ـ مَا كُلُّ رأي الفتى يَدْعو إلى رشد[2]

(أو وقع النّفي) في (حيّزها توجّه إلى كُلّ فرد نحو قوله ﷺ) لما قال له ذو اليدين: أنَسِيت أم قَصُرت الصّلاة؟: (كُلُّ ذلك لم يَكُنْ)[3].

[كلّما]

(كلّما ظرف يقتضي التكرار مركّبٌ من: «كُلّ» و«ما» المصدريّة أو النكرة) التي بمعنى وقت، ومن هنا جاءتها الظّرفيّة كقوله تعالى: ﴿كُلَّمَا رُزِقُوا۟ مِنْهَا مِن ثَمَرَةٍ رِّزْقًا قَالُوا۟ هَٰذَا ٱلَّذِى رُزِقْنَا مِن قَبْلُ﴾ [البقرة: ٢٥] فإمّا أن يكون الأصل: كُلّ رزقٍ، ثم عبّر عن معنى المصدر بما والفعلِ، ثم أنبأ عن الزمان، أيّ كلّ وقت رزق، كما أنيب عنه المصدر الصريح في «جئتك خفُوقَ النجم»، أو يكون التّقدير: كلّ وقت رُزِقوا فيه، فحذف العائد، ولا يحتاج في هذا إلى تقدير وقْتٍ.

(وناصبة) الفعل الذي هو (جوابه في المعنى) مثل: «قالوا» في الآية.

(قال أبو حيّان): ولا يكون تاليه وجوابه إلاّ فعلاً ماضياً.

---

(١) مغني اللبيب (١/ ٣٣٥).

(٢) شطر بيت من البسيط لم أهتد إلى قائله ولا إلى تتمته، وهو في مغني اللبيب (١/ ٢٠٠).

(٣) الحديث رواه البخاري في الصلاة باب ٨٨، والأذان باب ٦٩، والسهو باب ٤ و٥، والأدب باب ٤٥، والأيمان باب ١٥، والآحاد باب ١. ومسلم في المساجد ومواضع الصلاة حديث ٩٧ و٩٨ و٩٩ و١٠٢. وأبو داود في الصلاة باب ١٨٩. والترمذي في الصلاة باب ١٧٥. والنسائي في السهو باب ٢٢. وابن ماجة في الإقامة باب ١٣٤. والدارمي في الصلاة باب ١٧٥. ومالك في النداء حديث ٥٨ و٥٩ و٦٠. وأحمد في المسند (٢/ ٧٧، ٢٣٥، ٤٢٣، ٤٦٠).

[كلاّ]

(كلاّ: الأكثر) على أنها (بسيطة) وقال ثعلب: هي مركّبة من كاف التشبيه، ولا النّافية، قال: وإنما شدِّدت لامُها لتقوية المعنى، ولدفع توهّم بقاء معنى الكلمتين، قال أبو حيان: وهذه دعوى لا يقوم عليها دليل.

(و) الأكثر على (أنّها حرف ردْعٍ وزجْرٍ) لا معنى لها عندهم إلاّ ذلك حتى إنهم يجيزون أبداً الوقف عليها، والابتداء بما بعدها، وحتى قال جماعة منهم: متى سمعت «كلاَّ» في سورة فاحكم بأنها مكّيّة، لأن فيها معنى التهديد، والوعيد، وأكثر ما نزل ذلك بمكة، لأن أكثر العتو كان بها.

(وزاد) لها (قوم) لما رأوا أنّ معنى الردع والزّجر ليس مستمراً فيها معنـى (ثانياً) يصحّ عليها أن يُوقف دونها، ويُبْتدأ بها ثم اختلفوا في تعيين ذلك المعنى (فالكسائيّ) قال: تكون (بمعنى حقّاً) أيضاً. (وزعمها مكّيّ اسماً حينئذ كمرادفها)، ولأنها تنوّن في قراءة بعضهم[١]: ﴿كَلاًّ سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ﴾ [مريم: ٨٢].

وغيره قال: اشتراك اللّفظ بين الاسميّة والحرفيّة قليل، ومخالفٌ للأصل، ومحوج لتكلّف دعوى عِلّة لبنائها. وخرّج التنوين في الآية على أنه بدل من حرف الإطلاق المزيد في رؤوس الآي، ثم إنه وصل بنيّة الوقف.

(وأبو حاتم) قال: تكون بمعنى (ألا) الاستفتاحية، قال أبو حيّان: ولم يتقدمه إلى ذلك أحد، ووافقه على ذلك الزّجاج وغيره.

(والنّضْر) بن شُمَيْل[٢] قال: تكون بمعنى: إي، فتكون حرف تصديق، وتستعمل مع القَسَم، وخرّج عليه قوله تعالى: ﴿كَلَّا وَٱلْقَمَرِ﴾ [المدثّر: ٣٢]، فقال: معناه: إي والقمر.

قال ابن هشام[٣]: وقول أبي حاتم عندي أولى من قول الكسائي والنّضر. لأنه أكثر

(١) وهو أبو نهيك، كما ذكر أبو حيان في البحر المحيط (٦/ ٢٠٢).

(٢) النضر بن شميل بن خرشة بن يزيد بن كلثوم بن عبدة بن زهير التميمي المازني البصري أديب، نحوي، لغوي، شاعر، أخباري، محدث، فقيه ولد بمرو سنة ١٢٢ هـ، ونشأ بالبصرة، وأخذ عن الخليل بن أحمد، وأقام بالبادية زمناً طويلاً فأخذ عن فصحاء العرب، وعاد إلى مرو فولي قضاءها، واتصل بالمأمون العباسي فأكرمه وقرّبه. وتوفي بمرو سنة ٢٠٣ أو ٢٠٤ هـ. من تصانيفه الكثيرة الصفات في اللغة، غريب الحديث، الشمس والقمر، كتاب الطير، والمدخل إلى كتاب العين للخليل انظر ترجمته في معجم الأدباء (١٩/ ٢٣٨) وبغية الوعاة (ص ٤٠٤) ووفيات الأعيان (٢/ ٢١٢) وهدية العارفين (٢/ ٤٩٥)

(٣) في المغني (١/ ٣٢٠، ٣٢١)

اطّراداً، فإن قول النّضر لا يتأتّى في قوله: ﴿كَلَّآ إِنَّهَا كَلِمَةٌ﴾ [المؤمنون: ١٠٠] وقوله: ﴿كَلَّآ إِنَّ مَعِيَ رَبِّي سَيَهْدِينِ﴾ [الشعراء: ٦٢]، لأنها لو كانت فيهما بمعنى: إي لكانت للوعد بالرّجوع، وللتّصديق بالإدراك، وقول الكسائي لا يتأتّى في نحو: ﴿كَلَّآ إِنَّ كِتَٰبَ ٱلْأَبْرَارِ﴾ [المطففين: ١٨]. لأن إنْ تكسر بعد ألاَ الاستفتاحية. ولا تكسر بعد حقاً، ولا بعد ما كان بمعناها.

قال أبو حيّان: وذهب الفرّاء، وأبو عبد الرحمن اليزيدي(١)، ومحمد بن سعدان: إلى أنَّ كلاَّ بمنزلة سوف. قال: وهذا مذهب غريب.

[كم]

(كم) على وجهين: (**خبريّة بمعنى: كثير، واستفهاميّة بمعنى: أيّ عَددٍ، لا لقلّة، ولا كثرة، ولا هي حرْف ولا مركّبة خلافاً لزاعمي ذلك**) بل هي اسم بسيط وضِعَتْ مبهمة تقبل قليلَ العددِ وكثيره، والدليل على اسميتها دخول حرف الجرّ عليها، والإضافة إليها، وعود الضمير عليها.

وذهب بعضهم فيما حكاه صاحب البسيط: إلى أنّ الخبريّة حرف للتّكثير في مقابلة «رُبَّ» الدّالّة على التقليل.

وذهب الكسائيّ والفرّاء: إلى أن «كم» بوجهيها مركّبةٌ من «كاف» التشبيه و «ما» الاستفهاميّة، وحذفت ألفها، كما تحذف مع سائر حروف الجرّ نحو: بِمَ؟ ولِمَ؟ وعَمَّ؟ وكثر الاستعمال لها، فأسكنت، وحدث لها بالتّركيب معنى غير الذي كان لكل واحد من مفرديها، كما قاله النّحويون في لولا، وهلاَّ.

وزعم بَعْضُهم على أنّ الاستفهامية للتكثير.

(**وتقع**) كَمْ في حالتيها (**مبتدأ**) قال بعضهم: وجاز الابتداء بالخبريّة، وإن كانت نكرةً مجهولةً حَمْلاً على الاستفهاميّة. (**فيقبح الإخبار عنها بمعرفة، وظرف، ويمنع بمؤقت**). وإنما يحسن بنكرة نحو: كم رجل قام، أو زارك، وكم غلاماً دخل في ملكك؟

(**و**) تقع (**معمول ناسخ يعمل فيما قبله**) ككان، وظنّ، نحو: كم كان مالك؟ وكم ظننت إخوتك؟ بخلاف ناسخ لا يعمل فيما قبله كـ «ما» وإنّ وأخواتها.

---

(١) هو أبو عبد الرحمن عبد الله بن يحيى بن المبارك العدوي البغدادي المعروف باليزيدي. نحوي، لغوي، مقرىء. توفي سنة ٢٣٧ هـ. من آثاره: إقامة اللسان على المنطق، غريب القرآن، الوقف والابتداء، ومختصر في النحو انظر ترجمته في هدية العارفين (١/ ٤٤٠).

(و) تقع **(خبراً)** للمبتدأ نحو: كم دراهمك؟ أو لـ «كان» نحو كم كان غلمان قومك؟. **(ومفعولاً به)** نحو: كم غلاماً اشتريت؟. **(ومجرورة بِحرْف تعلّق بتاليها)** نحو: بكم درهماً اشتريت ثوبَكَ، وبكم جارية عتقت؟. **(ومضافةً قيل: إن كان)** ذلك المضاف **(معمولاً له)** أي لتاليها نحو: غلام كم رجل ضربت، ورقبة كم أسير فكَكْتَ، فإن غلاماً معمول لضربت، ورقبة معمول لفككت، بخلاف: غلام كم رجل قام أو أتاك، غلام كم رجل دخل في ملكك.

قال أبو حيّان: وهذا الشرط شرطه بعض أصحابنا، ولا أراه، بل أرى جواز الصّورتين الأخيرتين.

ولا فَرْق بين «كمْ» والمضاف إليها، فكما أنَّ «كم» تقع مبتدأة في: كم رجل قام، أو أتاك، وفي: كم غلاماً دخل في ملكك، فكذلك ما أُضيف إليها.

(وظرْفاً) نحو: كم ميلاً سرت وكم يوماً صمت.

(ومصدراً) نحو: كم ضربةً ضربت زيداً.

(قيل: ومفعولاً له) نحو: لِكَمْ إكراماً لك وَصَلْتَ. قاله ابن هشام الخَضْراوي. قال: ولا بُدّ من حرف العلّة، لأنه لا يحذف إلاّ في لفظ المصدر، قال أبو حيّان: ولا نعلم أحداً نصّ على جواز ذلك غيره. **(وقد توقف أبو عبد الله)** السّوسي **(الرعيني)** من نحاة تونس في إجازة ذلك.

(ولا) تقع مفعولاً **(معه)**، لأنه لا يتقدّم.

(وجواب) كم **(الاستفهاميّة يجوز رفعه)** وإن اختلف محلّ كم من النّصب، والرفع، والجرّ **(والأولى)** فيه **(مراعاة محلّها)**، فيجري على حسبه، إنْ رفعاً فرفعٌ، وإن نصباً فنصبٌ وإن جرّاً فجرٌّ، مثال ذلك: كم عبداً دخل في ملكك وكم عبداً اشتريت، وبكم عبداً استعنت، فجواب هذه كلّها على الأول[1]: أن تقول: عشرون عبداً، وعلى الثّاني[2] أن تقول في المثال الأوّل: عشرون. وفي الثاني: عشرين، وفي الثالث: بعشرين.

[كأيّن]

(كأيّن) اسم **(ككمْ)** في المعنى **(مركّبٌ من كاف التشبيه و)** أي الاستفهاميّة المنوّنة، وحكيت. ولهذا جاز الوقف عليها بالنّون، لأنّ التنوين لمّا دخل في التركيب أشبه النّون

---

(١) أي جواز الرفع.

(٢) أي مراعاة المحلّ

الأصليّة ولهذا رسم في المصحف نوناً. ومن وقف عليها بحذفه اعتبر حكمه في الأصل[1]، وهو: الحذف في الوقف.

(**وقيل**): الكاف فيها هي (**الزائدة**). قال ابن عصفور: ألا ترى أنك لا تريد بها معنى تشبيه قال: وهي مع ذلك لازمةٌ كلزوم «ما» الزّائدة في «لا سيّما»، وغير متعلقة بشيء كسائر حروف الجرّ الزوائد، وأي مجرور بها.

وقيل: هي اسم بسيط واختاره أبو حيّان، قال: ويدلّ على ذلك تلاعب العرب بها في اللّغات الآتية.

(**وإفادتها للاستفهام نادر**). والغالب وقوعها خبريّة بمعنى: كثير نحو: ﴿وَكَأَيِّن مِّن دَآبَّةٍ لَّا تَحْمِلُ رِزْقَهَا ٱللَّهُ يَرْزُقُهَا﴾ [العنكبوت: ٦٠].

ومثالها استفهامية قولك: بكأيّن تبيع هذا الثوب، كذا مثّله ابن عصفور، ومثّله ابن مالك بقول أُبيٍّ لابن مسعود: كأيِّنْ تقرأ سورة الأحزاب آيةً؟ فقال: ثلاثاً وسبعين.

(**ومِنْ ثَمَّ**) أيْ مِنْ أجل أنَّ إفادتها للاستفهام نادرٌ (**أنكره الجمهور**) فقالوا: لا تقع استفهاميّة البتّة.

(**وتلزم الصدر فلا تجرّ خلافاً لابن قُتَيْبَة وابن عُصْفور**) حيث ذكرا أنّها يدخل عليها حرف الجرّ في المثال السّابق.

قال أبو حيّان: ويحتاج دخول حرف الجر عليها إلى سماع، ولا ينبغي القياس على «كم» الخبريّة، لأن ذلك يقتضي أن يضاف إليها ككم، ولا يُحْفظُ من كلامهم.

(**ولا يخبر عنها**) إذا وقعت مبتدأ (**إلاّ بجملة فعليّة**) مصدّرة بماض أو مضارع نحو: ﴿وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قُتِلَ﴾[2] [آل عمران: ١٤٦]، ﴿وَكَأَيِّن مِّنْ ءَايَةٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ يَمُرُّونَ عَلَيْهَا﴾ [يوسف: ١٠٥].

قال أبو حيّان: قد استقرأت ما وقعتْ فيه فوجدت الخبر فيه لا يكون إلاّ كذلك، ولم أقِفْ على كونه اسماً مفرداً ولا جملة اسميّة، ولا فعليّة مصدرة بمستقبل ولا ظرفاً ولا مجروراً، فينبغي ألاّ يقدم على شيء من ذلك إلاّ بسماع من العرب.

قال: والقياس يقتضي أن يكون في موضع نصب على المصدر، أو الظرف، أو خبر كان، كما كان ذلك في «كم»، وفي البسيط أنّها تكون مبتدأ، وخبراً ومفعولاً.

---

(١) وقف عليها أبو عمرو وسورة بن المبارك عن الكسائي بياد دون نون، ووقف الجمهور على النون اتباعاً للرسم قاله أبو حيان (البحر المحيط ٣/ ٧٧).

(٢) قرأ الحرميان وأبو عمرو «قُتِلَ» مبنيًّا للمفعول، وقتادة كذلك إلا أنه شدّد التاء؛ وباقي السبعة «قاتل» بألف فعلاً ماضياً (تفسير البحر المحيط: ٣/ ٧٨).

(ويقال) فيها (كائن) بالمد بوزن اسم الفاعل من كان، ساكنة النون[١]، وبذلك قرأ ابن كثير؛ وقال الشاعر:

١٣٥٨ ـ وكـائـن بـالأبـاطـح مِـنْ صَـديـقٍ يـرانـي لـو أُصِبْـتُ هُـو المُصَـابـا[٢]

(وكَئِنٍ) بالقصر بوزن عَمٍ (وكَأَى) بوزن رمى، وبه قرأ ابن مُحَيْصِن (وكيْيء) بتقديم الياء على الهمزة. قال أبو حيّان: وهذه اللغات الثلاث نقلها النّحويون، ولم ينشدوا فيها شعراً فيما علمت[٣].

[كذا]

(كذا اسم مركّب) من «كاف» التشبيه، و «ذا» اسم إشارة، وهو بعد التركيب (كناية عن عدد) مبهم (ككم) الخبرية، (لكن) يفارقها في أنها (ليس لها الصّدر). تقول: قبضت كذا، وكذا دِرْهماً، (و) في أنها (الغالب) في استعمالها (تكرارها بالعطف) عليها كالمثال. (وأوجبه ابن خروف) فقال: إنهم لم يقولوا: كذا درهماً، ولا كذا كذا درهماً، وذكر ابن مالك: أنه مسموع، ولكنه قليل.

(وتتصرَّف) بوجوه الإعراب، فتكون في موضع رفع، وفي موضع نصب، وفي موضع جرّ بالإضافة والحرف ولا تقتصر على إعراب خاصّ.

(ولا تُتْبع) بتابع، لا ينعت، ولا عطف بيان، لا تأكيد، ولا بدل. (ولا محلّ لكافها) من الإعراب فلا تتعلق بشيء، لأن التركيب أخرجها عن ذلك. ومن النّحويين مَنْ حكم على موضع الكاف بالإعراب، وجعلها اسماً مبتدأ كمثل.

(وثالثها): هي (زائدة) لازمة، فراراً من التركيب، إذْ لا معنى للتّشبيه فيها، وذا مجرورة بها، كما في «كائن» سواء، وقائل ذلك فيهما واحد، وهو ابن عصفور.

[لا]

(لا) حرف (للجواب، نقيض نعَمْ) وهذه تحذف الجمل بعدها كثيراً تقول: أجاءك

---

(١) قال أبو حيان: «وهي أكثر استعمالاً في لسان العرب وأشعارها» (البحر المحيط: ٣/ ٧٧)

(٢) تقدم بالرقم (١٨٩).

(٣) وذكر أبو حيان في البحر المحيط (٣/ ٧٨) أيضاً. «وكأْيِن» على مثال «كعين» وهي قراءة ابن محيصن والأشهب العقيلي. وقرأ بعض القراء من الشواذ «كيْئِن» وهو مقلوبُ قراءة ابن محيصن. وقرأ ابن محيصن أيضاً فيما حكاه الداني: «كإنْ» على مثال كعٍ. وقرأ الحسن. «كَيٍ» بكاف بعدها ياء مكسورة

زيد؟ فيقال: لا، والأصل: لا لم يجيء.

[نَعَمْ]

(نَعَمْ) بفتح النون والعين في أشهر اللغات (وكسر عينها) مع فتح النون لغة لكِنانة، وبها قرأ الكسائيّ. (و) كسر (نونها) مع كسر العين اتباعاً لغةٌ لبعضهم، حكاها في المغني[١]. (وإبدالها) أي العين (حاء) فيقال: نَحَمْ (لغة) حكاها النّضر بن شُميل. وفي المغني أنّ ابن مسعود قرأ بها، قال أبو حيّان: لأن الحاء تلي العين في المخرج وهي أخفّ من العين؛ لأنّها أقرب إلى حروف الفم.

حرف (للجواب تصديقاً لمخبر) كقولك لمن قال: قام زيد، أو ما قام زيد: نعم. (وإعلاماً لِمُسْتَخْبِرٍ) كقولك لمن قال: هل جاء زيد؟ نعم. وفي التنزيل: ﴿فَهَلْ وَجَدتُّم مَّا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا قَالُوا نَعَمْ﴾ [الأعراف: ٤٤]، (ووعداً لِطالبٍ) كقولك لِمَنْ قال: اضرب زيداً: نعم، وكذا لمن قال: لا تضرِبْ زيداً، وهلاّ تَفْعَلْ.

(وتكون بعد إيجاب) نحو: قام زيد، فيقال: نعم.

(و) بعد (نَفْيٍ) نحو: ما قام زيد، فيقال: نعمْ. (و) بعد (سؤال عنهما) نحو: أكان كذا، وأمَا قام زيدٌ، فيقال: نعم، فهي في الموجب والسؤال عنه تصديق في الثّبوت، وفي المنفي، والسؤال عنه تصديق النّفي.

(قيل: وترد للتّذكير) بما بعدها، وذلك إذا وقعت صدراً لجملة بعدها كقولك: نعم، هذه أطلالهم. قال ابن هشام[٢]: والحقّ أنها في ذلك حرف إعلام، وأنّها جواب لسؤال مقدّر. وقال أبو حيّان: هي فيه تصديقٌ لِما بَعْدَها، وقدّمت، قال: والتّقديم أولى من ادّعاء معنى لم يثبت لها.

[هـل]

(هَلْ، ويُقال) فيها: (أل) بإبدال هائها همزة (لطلب التّصديق) نحو: هل قام زيد؟ وهل زيد قائم؟ (وباقي الأدوات للتصوّر) نحو: مَنْ جاءك؟ متى تقوم؟

(وتختصّ) عن الهمزة (بورودها للجَحْد) أي يراد بالاستفهام بها النّفي، ولذلك دخلت على الخبر بعدها إلاّ في نحو: ﴿هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ﴾ [الرّحمن: ٦٠] والباء

---

(١) مغني اللبيب (١/٥٥٧).

(٢) المغني (١/٥٥٨).

في قوله:

١٣٥٩ - ألاَ هَـلْ أخُـو عيـشٍ لـذيـذٍ بـدائـمِ[١]

وصح العطف في قوله:

١٣٦٠ - وإنّ شِفَـائـي عَبْـرةٌ مُهَـراقـةٌ   وهـل عِنْـد رَسْـمٍ دارسٍ مِـنْ مُعَـوَّلِ[٢]

إذْ لا يعطف الإنشاء على الخبر، والهمزة لا تردُ لذلك.

(و) تختص (**بِعَدم دخولها على اسم بعده فعلٌ اختياراً**) ولذلك وجب النّصب في نحو: هل زيداً ضربته، لأنَّ «هل»، إذا كان في حيّزها فعل وجب إيلاؤها إيّاه، فلا يقال: هل زيد قام؟ إلاّ في ضرورة، قال:

١٣٦١ - أمْ هـل كَبِيـرٌ بكـى لَـمْ يَقْـضِ عَبْـرتَـه[٣]

قال أبو حيّان: ويمتنع حينئذ أن تكون مبتدأ وخبراً، بل يجب حَمْلُه على إضمار فعل، قال: وسبب ذلك أنَّ «هل» في الجملة الفعليّة مثل «قد»، فكما أن «قَد» لا تليها الجملة الابتدائية فكذلك «هل» بخلاف الهمزة، فتدخل على اسم بعده فعل اختياراً نحو: ﴿أَبَشَرًا مِّنَّا وَاحِدًا نَّتَّبِعُهُۥ﴾ [القمر: ٢٤]. وتقول: «أزيد قام» على الابتداء والخبر، لأنها أمُّ أدوات الاستفهام، فاتّسع فيها.

---

(١) تقدم برقم (٤٥١).

(٢) البيت من الطويل، وهو لامرىء القيس في ديوانه (ص ٩) وخزانة الأدب (٣/ ٤٤٨، ٥/ ٢٧٧، ٢٨٠، ١١/ ٢٩٢) والدرر (٥/ ١٣٩) وسرّ صناعة الإعراب (١/ ٢٥٧، ٢٦٠) وشرح أبيات سيبويه (١/ ٤٤٩) وشرح شواهد المغني (٢/ ٧٧٢) والكتاب (٢/ ١٤٢) واللسان (١١/ ٤٨٥ - عول، ٧٠٩ - هلل) والمنصف (٣/ ٤٠). وبلا نسبة في خزانة الأدب (٩/ ٢٧٤، ١١/ ٢٩) والدرر (٦/ ١٥٤) وشرح الأشموني (٢/ ٤٣٤) وشرح شواهد المغني (٢/ ٨٧٢) ومغني اللبيب (٢/ ٣٥٠).

(٣) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

إثر الأحبّة يوم البين مشكومُ

وهو لعلقمة الفحل في ديوانه (ص ٥٠) والأزهية (ص ١٢٨) والأشباه والنظائر (٧/ ٤٩) وخزانة الأدب (١١/ ٢٨٦، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٣، ٢٩٤) والدرر (٥/ ١٤٥، ٦/ ١٠٤) وشرح اختيارات المفضل (ص ١٦٠٠، ١٦٠١) والكتاب (٣/ ١٧٨) واللسان (١٢/ ٣٧ - أمم) واللمع (ص ١٨٢) والمحتسب (٢/ ٢٩١) والمقاصد النحوية (٤/ ٥٧٦). وبلا نسبة في الاشتقاق (ص ١٤٠) وجواهر الأدب (ص ١٨٩) والدرر (٦/ ١٠٥، ١٠٧) ورصف المباني (ص ٤٠٦) وشرح المفصل (٤/ ١٨، ٨/ ١٥٨) والمقتضب (٣/ ٢٩٠).

وأراد بالكبير نفسه. والعبرة: الدمعة ولم يقضها. أي هو دائم البكاء. والمشكوم: المجازى، من الشكم: العطية عن مجازاة، فإذا كانت العطية ابتداء فهي الشكر.

(وجوّزه) أي دخول «هلْ» على اسم بعده فعل في الاختيار (الكسائيّ). فأجاز: هل زيد قام؟ جوازاً حسناً، لأنهم أجازوا: هل زيد قائم، وابتدأوا بعدها الأسماء، فكذا مع وجود الفعل، ورُدَّ بأنّهم ضعفوا بناءه على الفعل مع حضوره، فالابتداء أحْرى.

(قيل: وتَرِدُ للتسْوية) كما ترد الهمزة نحو: علمت هل قام زيد أم عمرو؟ قال أبو حيّان: كذا زعم بعضهم، ويحتاج ذلك إلى سماع من العرب، والمعروف أنّ ذلك مما تُفرد به الهمزة.

(قيل: والتّقرير) قال أبو حيّان: والمعروف أنّ ذلك للهمزة دون هل، (قال) الجلال (القزويني): في بعض. (والتمنّي) في بَعْض.

وقال (المبرّد) في المقتضب: وترد (بمعنى قَدْ) وبذلك فسّر قوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ﴾ [الإنسان: ١]، قال جماعة: قد أتى.

(وأنكره قوم) آخرهم أبو حيّان، وقال: لم يقم على ذلك دليل واضح، إنما هو شيء قاله المفسّرون في الآية. وهذا تفسير معنى لا تفسير إعراب، ولا يرجع إليهم في مثل هذا، إنما يرجع في ذلك إلى أئمة النحو واللغة، لا إلى المفسرين.

(وقال الزَّمخشري) في المُفصَّل، (والسكّاكي) في المفتاح: أبلغ من هذه الدعوى (هو) أي معنى قد (معناها: أبداً، والاستفهام المفهوم منها) إنما هو (من همزة مقدّرة) معها.

قال ابن هشام[١]: ونقله عن سيبويه، وعبارته في المفصل: وعند سيبويه: أن «هل» بمعنى «قد»، إلاّ أنهم تركوا الألف قبلها؛ لأنها لا تقع إلاّ في الاستفهام[٢]، وقد جاء دخولها عليها في قوله:

١٣٦٢ ـ سائِلْ فوارِسَ يَرْبُوعٍ بِشدَّتِنا أهَلْ رأَوْنَا بسَفْحِ القاعِ ذِي الأكَمِ[٣]

انتهى.

قال ابن هشام: ولو كان كما ذكر لم تدخل إلاّ على الفعْل كقَدْ. قال: ولم أر في

(١) المغني (١/ ٥٦٦).

(٢) انظر الكتاب (٣/ ١٨٩).

(٣) البيت من البسيط، وهو لزيد الخيل في ديوانه (ص ١٥٥) والجنى الداني (ص ٣٤٤) والدرر (٥/ ١٤٦) وشرح شواهد المغني (٢/ ٧٧٢) وشرح المفصل (٨/ ١٥٢). وبلا نسبة في أسرار العربية (ص ٣٨٥) والأشباه والنظائر (٢/ ٤٢٧، ٧/ ٥٥) وتذكرة النجاة (ص ٧٨) وجواهر الأدب (ص ٢٨١) وخزانة الأدب (١١/ ٢٦١، ٢٦٣، ٢٦٦) والخصائص (٢/ ٤٦٣) ورصف المباني (ص ٤٠٧) وشرح عمدة الحافظ (ص ٣٨٥) واللمع (ص ٣١٧) ومغني اللبيب (٢/ ٣٥٢) والمقتضب (١/ ٤٤، ٣/ ٢٩١).

كتاب سيبويه ما نقله عنه إنما قال في باب عدة ما يكون عليه الكلم ما نصّه: وهل: وهي للاستفهام. لم يزد على ذلك[(١)].

وقال أبو حيّان: وفي «الإفصاح»: ذكر جماعة من النّحويين وأهل اللغة؛ أنَّ «هل» تكون بمعنى «قد» مجرَّدة من الاستفهام وربّما فسّروا بذلك قوله تعالى ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ﴾ [الإنسان: ١]، وأرى هذا القول مأخوذاً من قول سيبويه: وتقول: قعد أم هل قام، هي بمنزلة «قد» فقيل: أراد أنها بمنزلة «قد» في الأصل.

وقال أبو حيّان في موضع آخر: زعموا أنَّ «هل» بمنزلة «قد» ولا يتأتى ذلك إلاّ إذا دخلت على الجملة الفعلية المثبتة، أمّا إذا دخلت على الجملة الاسميّة، فلا تكون إذ ذاك بمعنى قد؛ لأنّ «قد» لا تدخل على الجملة الاسمية.

(و) قال (**ابن مالك: تتعيّن له إذا قرنت بالهمزة**) كالبيت السّابق.

قال أبو حيّان: ولا دلالة له في ذلك على التّعيين، لأن ذلك لم يكثر كثرة توجب القياس، إنما جاء منه هذا البيت أو بيتٌ آخر إن كان جاء، وإذا كان الأمر كذلك احتمل أن يكون ممّا دخل فيه أداة الاستفهام على مثلها على سبيل التّأكيد، كدخول حرف الجرّ على مثله في نحو:

١٣٦٣ ـ فأصبَحْنَ لا يَسْألْنَه عَنْ بِما بِه[(٢)]

ونحو:

١٣٦٤ ـ ولا لِلما بِهِمْ أبداً دَواءُ[(٣)]

---

(١) ذكره سيبويه في باب عدة ما يكون عليه الكلم (٤/ ٢٢٠) فقال: «وهل، وهي للاستفهام» لم يزد على ذلك كما ذكر ابن هشام؛ ولكن سيبويه ذكر في «باب تبيان أمْ لم دخلت على حروف الاستفهام ولم تدخل على الألف» (٣/ ١٨٩) أن «هل إنما تكون بمنزلة قدْ؛ ولكنهم تركوا الألف إذ كانت هلْ لا تقع إلا في الاستفهام». فهذا كما ذكره الزمخشري، ولكن ابن هشام رحمه الله لم يطّلع عليه.

(٢) تقدم برقم (١٠٩٤).

(٣) عجز بيت من الوافر، وصدره:

فلا والله لا يُلْفَى لما بي

وهو لمسلم بن معبد الوالبي في خزانة الأدب (٢/ ٣٠٨، ٣١٢، ٥/ ١٥٧، ٩/ ٥٢٨، ٥٣٤، ١٠/ ١٩١، ١١/ ٢٦٧، ٢٨٧، ٣٣٠) والدرر (٥/ ١٤٧، ٦/ ٥٣، ٢٥٦) وشرح شواهد المغني (ص ٧٧٣) وبلا نسبة في الإنصاف (ص ٥٧١) وأوضح المسالك (٣/ ٣٤٣) والجنى الداني (ص ٨٠، ٣٤٥) والخصائص (٢/ ٢٨٢) ورصف المباني (ص ٢٠٢، ٢٤٨، ٢٥٥، ٢٥٩) وسرّ صناعة الإعراب (ص ٢٨٢، ٣٣٢) وشرح الأشموني (٢/ ٤١٠) وشرح التصريح (٢/ ١٣٠، ٢٣٠) والصاحبي في فقه اللغة (ص ٥٦) والمحتسب (٢/ ٢٥٦) ومغني اللبيب (ص ١٨١) والمقاصد النحوية (٤/ ١٠٢) والمقرب (١/ ٣٣٨).

وإذا احتمل ذلك لم تتعين مرادفة «قدْ» انتهى.

ووافقه ابن هشام في المغني[1]، ثم المراد بمعنى: «قد» المذكورة قيل: التّقريب؛ قال في الكشّاف: «هل أتَى» أيْ «قد» أتى على معنى التّقرير والتقريب جميعاً، أي أتى على الإنسان قبل زمان قريب طائفةٌ من الزّمان الطّويل الممتدّ، لم يكن فيه شيئاً مذكوراً[2]. قال ابن هشام: وفسّرها غيره بـ «قد» خاصّة ولم يحملوا «قد» على معنى التّقريب، بل على معنى التّحقيق. وقال بعضهم: معناها: التّوقع، وكأنّه قيل لقوْمٍ يتوقّعون الخبر عمّا أتى على الإنسان، وهو آدم عليه السّلام. قال: والحين: زمن كونه طيناً[3].

(**مسألة**): صَدْر الكلام للاستفهام، والتّحضيض، والتّنبيه غير «ها» ولام الابتداء، ولعلّ، وما النافية، فلا يقدم عليها معمول الفعل بعدها لا يقال: عمراً ما ضرب زيدٌ (**وفي لا**) النافية (**أقوال: أحدها: أنّ لها الصّدر، كـ«ما»**). (**ثانيها، وثالثها**): وهو (**الأصحّ**): إنْ كانت في جواب قسم «وربّ» غالباً، لا للتّنفيس في الأصحّ.

[نونا التوكيد]

(**نون التوكيد**) نوعان: (**خفيفة، وثقيلة، والتأكيد بها**) أي الثّقيلة أشدُّ من التأكيد بالخفيفة نصّ عليه الخليل (**وليست هي الأصل**) والخفيفة فرع عنها خفّفت كما تخفف أنَّ (**خلافاً للكوفيّة**) حيث ذهبوا إلى ذلك.

واستدلّ البصريون على أنّ الخفيفة نونٌ على حِدَتِها بأنّ لها أحكاماً ليست للشديدة، كما سيأتي.

(**وتدخل جوازاً على الأمر**) كاضْرِبَنْ، وقوله:

١٣٦٥ ـ فـــأَنْـــزِلَـــنْ سكينـــةً عَلَيْنـــا[4]

(**والمضارع الخالي من تنفيس ذا طلب**) سواء كان ذلك الطّلب أمراً أم نهياً أم تحضيضاً

(١) المغني (١/ ٥٦٨).

(٢) لفظ الزمخشري في الكشاف (٤/ ٦٦٥): «. . . فالمعنى: أقد أتى؟ على التقرير والتقريب جميعاً، أي أتى على الإنسان قبل زمان قريب حين من الدهر لم يكن فيه شيئاً مذكوراً؛ أي كان شيئاً منسيًّا غير مذكور نطفة في الأصلاب».

(٣) انظر المغني (١/ ٥٦٦، ٥٦٧).

(٤) الرجز لعبد الله بن رواحة في ديوانه (ص ١٠٧) وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٣٢٢) والكتاب (٣/ ٥١١). وله أو لعامر بن الأكوع في الدرر (٥/ ١٤٨) وشرح شواهد المغني (١/ ٢٨٦، ٢٨٧). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢/ ٢٣٤) وتحليص الشواهد (ص ١٣٠) وخزانة الأدب (٧/ ١٣٩) والمقتضب (٣/ ١٣).

أم تمنّياً، أم استفهاماً بحرْف أم باسم كقوله:

١٣٦٦ ـ فــإيّــاكَ والْمَيْتَــاتِ لا تَقْــرَبَنّهــا[(١)]

وقوله:

١٣٦٧ ـ هــلا تُمَنّــنْ بِــوَعْــدٍ غَيْــرَ مُخْلِفَــةٍ[(٢)]

وقوله:

١٣٦٨ ـ فَلَيْتَــكِ يــوم الْمُلْتَقــى تَــرَيْنّنــي[(٣)]

وقوله:

١٣٦٩ ـ وهــل يَمْنعنِّــي ارتيــادي البِــلا   دَ مِــنْ حــذَر المــوت أنْ يــأتِيَــنْ[(٤)]

---

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

ولا تأخذن سهماً حديداً لتفصدا

وقد استشهد به أكثر النحاة بالرواية التالية:

فــإيّــاك والميتــات لا تقــربنّهــا   ولا تعبــد الشيطــان والله فــاعبــدا

وهو على هذه الرواية ملفق مس بيتين، هما:

فــإيّــاك والميتــات لا تقــربنّهــا   ولا تــأخــذن سهمــاً حــديــداً لتفصــدا

وذا النصــب المنصــوب لا تنسكنّــه   ولا تعبــد الشيطــان والله فــاعبــدا

وهو للأعشى في ديوانه (ص ١٨٧) والأزهية (ص ٢٧٥) وتذكرة النحاة (ص ٧٢) والدرر (٥/ ١٤٩) وسرّ صناعة الإعراب (٢/٦٧٨) وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٢٤٤، ٢٤٥) وشرح التصريح (٢/ ٢٠٨) وشرح شواهد المغني (٢/٥٧٧، ٧٩٣) والكتاب (٣/ ٥١٠) ولسان العرب (١/ ٧٥٩ ـ نصب، ٢/ ٤٧٣ ـ سبح، ٤٢٩/١٣ ـ نون) واللمع (ص ٢٧٣) والمقاصد النحوية (٤/ ٣٣٠) والمقتضب (٣/ ١٢). وبلا نسبة في الإنصاف (٢/ ٦٥٧) وأوضح المسالك (٤/ ١١٣) وجمهرة اللغة (ص ٨٥٧) وجواهر الأدب (ص ٥٧، ١٠٨) ورصف المباني (ص ٣٢، ٣٣٤) وشرح الأشموني (٢/ ٥٠٥) وشرح قطر الندى (ص ١٤٩) وشرح المفصل (٩/ ٣٩) ومغني اللبيب (١/ ٣٧٢) والممتع في التصريف (١/ ٤٠).

(٢) صدر بيت من البسيط، وعجزه.

كما عهدتُكِ في أيام ذي سَلَمِ

وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (٤/ ٩٩) والدرر (٥/ ١٥٠) وشرح الأشموني (٢/ ٤٩٥) وشرح التصريح (٢/ ٢٠٤) والمقاصد النحوية (٤/ ٣٢٢).

(٣) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

لكي تعلمي أني امرؤٌ بكِ هائمُ

وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (٤/ ١٠٠) والدرر (٥/ ١٥١) وشرح الأشموني (٢/ ٤٩٥) وشرح التصريح (٢/ ٢٠٤) والمقاصد النحوية (٤/ ٣٢٣).

(٤) البيت من المتقارب، وهو للأعشى في ديوانه (ص ٦٥، ٦٩) والكتاب (٤/ ١٨٧) والدرر (٥/ ١٥١) =

وقوله:

١٣٧٠ ـ أفبعـــد كِنْـــدةَ تمـــدحـــنَّ قَبيـــلا[١]

وقوله:

١٣٧١ ـ فأقْبِلْ على رَهْطي ورهْطِكَ نَبْتَحِثْ مَسـاعِيَنـا حتـى تَـرى كَيْـف نفعـلا[٢]

وقوله:

١٣٧٢ ـ ألا لَيْت شِعري ما يَقُولَنْ فوارسٌ إذا حَـارب الهـامَ المصَيّـح هـامتـي[٣]

(**خلافاً لابن الطراوة في المستفهم عنه باسم**) حيث قال: لا يلحقه، وخصّ ذلك بالهمزة، وهل. ورُدَّ بالسماع في البيتين المذكورين. (و) تدخل (**لزوماً**) المضارع (**المثبت المستقبل، جواب قسم**) نحو: واللّهِ لَيَقُومنَّ، بخلاف المنفيّ نحو: ﴿لَآ أُقۡسِمُ﴾ [القيامة: ١]، والحال، نحو: والله ليقوم زيدٌ الآنَ. والمقرون بحرف تنفيس نحو: ﴿وَلَسَوۡفَ يُعۡطِيكَ رَبُّكَ فَتَرۡضَىٰٓ﴾ [الضّحى: ٥]؛ لأنهما معاً يخلصان للاستقبال، فكرهوا الجمع بين حَرْفَيْن لمعنى واحد.

(و) تدخل (**كثيراً، وقيل: لزوماً**) المضارع (**التالي إمّا**) الشرطيّة نحو: ﴿فَإِمَّا نَذۡهَبَنَّ بِكَ﴾ [الزخرف: ٤١]. ﴿وَإِمَّا يَنزَغَنَّكَ﴾ [الأعراف: ٢٠٠].

ولم يقع في القرآن إلاّ مؤكّداً بالنّون، ومِنْ ثَمَّ قال المبرّد والزّجّاج: إنها لازمة لا يجوز حذفها إلاّ في الضّرورة كقوله:

= وشـرح أبيـات سيبـويـه (٢/٣٤٦) وشـرح المفصـل (٩/٤٠، ٨٦) والمقـاصـد النحويـة (٤/٣٢٤) والمحتسب (١/٣٤٩). وبلا نسبة في شرح الأشموني (٢/٤٩٥).

(١) عجز بيت من الكامل، وصدره:

قالت فطيمة حَلِّ شعرك مدحةً

وهو للمقنّع في الكتاب (٣/٥١٤). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٤/١٠١) وجواهر الأدب (ص ١٤٣) وخزانة الأدب (١١/٣٨٣، ٣٨٤) وشرح الأشموني (٢/٤٩٥) وشرح التصريح (٢/٢٠٤) والمقاصد النحوية (٤/٣٤٠).

(٢) البيت من الطويل، وهو للنابغة الجعدي في شرح أبيات سيبويه (٢/٢٥١) وليس في ديوانه، وفيه قصيدة على الرويّ والوزن نفسهما (ص ١١٤ ـ ١٢٢) قالها في هجاء سوّار بن أوفى، ويرجّح أن البيت منه وإن لم يرد فيها، وفي أثناء القصيدة ما يشير إلى وقوع نقص فيها. وهو بلا نسبة في الدرر (٥/١٥٣) وشرح الأشموني (٢/٤٩٥) والكتاب (٣/٥١٣) والمقاصد النحوية (٤/٣٢٥).

(٣) البيت من الطويل، وهو لضبيّ في نوادر أبي زيد (ص ٢٣) وروايته فيه:

ألا ليـت شعري مـا يقـول مخـارقٌ إذا جـاوب الهـام المصيّـح هـامتـي

ولا شاهد على هذه الرواية. والبيت بلا نسبة في الدرر (٥/١٥٤).

١٣٧٣ ـ إمّـا تَـرَيْ رأسِـي تغيّـر لـونُـه(١)

ولكثرة حذفها في الشِّعر قال سيبويه والجمهور بجوازه في الكلام.

(لا الجزاء، والمنفيّ بما، ولا، ولم، والتعجّب، والماضي ومدخول ربّما، وما الزائدة، وسائر أدوات الشرط، والخالي مما ذكر، واسم الفاعل) أي لا تدخل في شيء من هذه الأنواع إلاّ **(شذوذاً وضرورة، أو مثلاً)** كقوله:

١٣٧٤ ـ حَـدِيثـاً مَتَـى مَـا يـأتِـك الخيـرُ يَنْفَعـا(٢)

وقولك: ما في الدّار يقومن زيد. وقوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمْ خَآصَّةً﴾ [الأنفال: ٢٥]، وقول الشّاعر.

١٣٧٥ ـ فَـلا ذا نعيـمٍ يُتْـرَكَـنْ لنَعيمِـهِ(٣)

وقوله:

١٣٧٦ ـ يَحْسَبُـهُ الجـاهِـلُ مـا لـم يَعْلمـا(٤)

---

(١) صدر بيت من الكامل لحسان بن ثابت في ديوانه (ص ١٦٤ ـ طبعة دار القلم) وعجزه:

شمطاً فأصبح كالثغام المُحْوِلِ

والثعام: نبت. والمحول: الدي مرّ عليه الحول، أي العام.

(٢) عجز بيت من الطويل، وصدره:

نبتُّمْ نبات الخيزرانيّ في الثرى

وهو للنجاشي الحارثي في ديوانه (ص ١١٠) وخزانة الأدب (١١/٣٨٧، ٣٩٥، ٣٩٧) والدرر (٥/١٥٦) وشرح أبيات سيبويه (٢/٣٠٨) والمقاصد النحوية (٤/٣٤٤). وبلا نسبة في الكتاب (٣/٥١٥).

(٣) الشطر من الطويل، ولم أهتد لتتمته أو قائله؛ وهو بلا نسة في الدرر (٥/١٥٧).

(٤) وبعده.

شيخاً على كرسيّه معمّما

والرجز للعجاح في ملحق ديوانه (٢/٣٣١) وله أو لأبي حيّان الفقعسي أو لمساور العبسيّ أو للدبيري أو لعبد بني عبس في خزانة الأدب (١١/٤٠٩، ٤١١) وشرح شواهد المغني (٢/٩٧٣) وفيه «التدمري» مكان «الدبيري» ولعلّه تصحيف؛ والمقاصد النحوية (٤/٨٠) ولمساور العبسي أو للعجاج في الدرر (٥/١٥٨)، ولأبي حيان الفقعسي في شرح التصريح (٢/٢٠٥) والمقاصد النحوية (٤/٣٢٩). وللدبيري في شرح أبيات سيبويه (٢/٢٦٦). وبلا نسبة في الإنصاف (١/٤٠٩) وأوضح المسالك (٤/١٠٦) وخزانة الأدب (٨/٣٨٨، ٤٥١) ورصف المباني (ص ٣٣، ٣٣٥) وسرّ صناعة الإعراب (٢/٦٧٩) وشرح الأشموني (٢/٤٩٨) وشرح ابن عقيل (ص ٥٤٦) وشرح المفصل (٩/٤٢) والكتاب (٣/٥١٦) ولسان العرب (٣/٣٢ ـ شيخ، ١٤/٢٢٩ ـ خشي، ١٥/٩٩ ـ عمي، ٤٢٨ ـ الألف اللينة) ومجالس ثعلب (ص ٦٢٠) ونوادر أبي زيد (ص ١٣٢).

وقوله:

١٣٧٧ - فـأحْـرِ بـه مِـنْ طُـول فقْـرٍ وأحْـرِيـا[١]

وقوله:

١٣٧٨ - دامَـنَّ سَعْـدُكِ لَـوْ رحمْـتِ مُتَيَّمـاً[٢]

وقوله:

١٣٧٩ - ربّمـا أوْفَيْـتُ فـي عَلَـمٍ تَـرْفَعَـنْ ثـوبـي شَمَـالاتُ[٣]

وقوله:

١٣٨٠ - قليـلاً بـه مـا يَحْمـدنّـك وارثٌ[٤]

وقوله:

١٣٨١ - مَـنْ يُثْقَفَـنْ مِنْهُـم فليـس بـآيـبٍ[٥]

---

(١) عجز بيت من الطويل، وصدره:

ومستبدلٍ من بعد غَضْبَى صريمةً

وهو بلا نسبة في جواهر الأدب (ص ٥٨) والدرر (٥/ ١٥٩) وشرح الأشموني (٢/ ٥٠٠) وشرح شواهد المغني (٢/ ٧٥٩) وشرح ابن عقيل (ص ٤٤٦) واللسان (١/ ٦٥٠ - غضب، ١٤/ ١٧٣ - حرى، ١٥/ ١٢٩ - غضا) والمغني (١/ ٣٣٩) والمقاصد النحوية (٣/ ٦٤٥).

(٢) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

لولاكِ لم يكُ للصبابة جانحا

وهو بلا نسبة في الجنى الداني (ص ١٤٣) والدرر (٥/ ١٦١) وشرح الأشموني (٢/ ٤٩٥) وشرح شواهد المغني (ص ٧٦٠) والمغني (٢/ ٣٣٩) والمقاصد النحوية (١/ ٢٠، ٤/ ٣٤١).

والشاهد في البيت قوله: «دامنَّ» حيث أكّد الفعل الماضي بنون التوكيد الثقيلة شذوذاً.

(٣) تقدم بالرقم (١١٥٢).

(٤) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

إذا نال مما كنت تجمعُ مغنما

وهو لحاتم الطائي في ديوانه (ص ٢٢٣) والدرر (٥/ ١٦٣) وشرح التصريح (٢/ ٢٠٥) وشرح شواهد المغني (٢/ ٩٥١) والمقاصد النحوية (٤/ ٣٢٨) ونوادر أبي زيد (ص ١١٠). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٤/ ١٠٥) وشرح الأشموني (٢/ ٤٩٧).

(٥) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

أبداً وقتلُ بني قتيبة شافي

وهو لبنت مرة بن عاهان في خزانة الأدب (١١/ ٣٨٧، ٣٩٩) والدرر (٥/ ١٦٣). ولبنت أبي الحصين في شرح أبيات سيبويه (٢/ ٢٦٢). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٤/ ١٠٧) وشرح الأشموني (٢/ ٥٠٠) وشرح التصريح (٢/ ٢٠٥) وشرح ابن عقيل (ص ٥٤٧) والكتاب (٣/ ٥١٦) والمقتضب (٣/ ١٤) والمقاصد النحوية (٤/ ٣٣٠) والمقرب (٢/ ٧٤).

وقوله:

١٣٨٢ - ومَهْمـا تَشَـأ منـه فَـزارَةُ تَمْنعـا(١)

وقوله:

١٣٨٣ - لَيْـت شِعْـري وأشْعُـرَنَّ إذا مـا (٢)

وقوله:

١٣٨٤ - أقَـائِلُـنَّ أحْضِـروا الشّهـودا (٣)

(ويفتح آخره) أي المضارع مع النّون لتركيبه معها. وقيل: لالتقاء الساكنين آخر الفعل، وأوّل النّون الأولى، وسواء في فتح آخره أكان صحيحاً كاعتضدَنَّ أم معتلاً كاخْشَيَنّ وأزْمِيَنَّ.

(وحذفُه) حال كونه ياء **(تلو كسرة لغةٌ)** لفَزَارة يقولون في: ابْكِيَنّ: ابْكِنّ بحذف الياء. قال شاعرهم:

١٣٨٥ - وابْكِـنّ عَيْشـاً تَـولّـى بعـد جِـدّتـه (٤)

---

(١) عجز بيت من الطويل، وصدره.

فمهما تشأ منه فزارة تُعْطكم

وهو للكميت بن معروف في حماسة البحتري (ص ١٥) وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٢٧٢) وللكميت بن ثعلبة في خزانة الأدب (١١/ ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٩٠) واللسان (٨/ ٢٧٣ - قزع). وللكميت بن معروف أو للكميت بن ثعلبة الفقعسي في المقاصد النحوية (٤/ ٣٣٠). ولعوف بن عطية بن الخرع في الدرر (٥/ ١٦٥) والكتاب (٣/ ٥١٥). وبلا نسبة في خزانة الأدب (٧/ ٥٠٩، ٥١٠) وشرح الأشموني (٢/ ٥٠٠).

(٢) صدر بيت من الخفيف، وعجزه:

قرّبوها منشوزةً ودُعيتُ

وهو للسموأل بن عادياء في الدرر (٥/ ١٦٦) واللسان (٢/ ٧٥ - قوت) والمقاصد النحوية (٤/ ٣٣٢). وبلا نسبة في إصلاح المنطق (ص ٢٧٧) وشرح الأشموني (٢/ ٥٠٠).

(٣) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه (ص ١٧٣) وشرح التصريح (١/ ٤٢) والمقاصد النحوية (١/ ١١٨، ٣/ ٦٤٨، ٤/ ٣٣٤). ولرجل من هذيل في حاشية ياسين (١/ ٤٢) وخزانة الأدب (٦/ ٥) والدرر (٥/ ١٧٦) وشرح شواهد المغني (٢/ ٧٥٨). ولرؤبة أو لرجل من هذيل في خزانة الأدب (١١/ ٤٢٠، ٤٢٢). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٣/ ٢٤٢) وأوضح المسالك (١/ ٢٤) والجنى الداني (ص ١٤١) والخصائص (١/ ١٣٦) وسرّ صناعة الإعراب (٢/ ٤٤٧) وشرح الأشموني (١/ ١٦) والمحتسب (١/ ١٩٣) ومغني اللبيب (١/ ٣٣٦)

(٤) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

وقال:

١٣٨٦ ـ ولا تُقاسِنّ بعدي الهَمّ والجزَعا [١]

وغيرهم بفتح الياء، ولا يحذفها فيقول: ابكيَن، ولا تقاسيَن.

(فإنْ كان) مع آخره **(واو، أو ضمير أو ياء)** وهي **(بعد حركة مجانسة حذفت)** نحو: لتقُومنَّ يا رجال، ولتقومِنَّ يا هند، وأصلهما: لتَقوموا، ولتقومي، فحذفت الواو والياء لالتقاء الساكنين **(وإلاّ)** بأن كانت بعد حركة غير مجانسة، وهي الفتحة **(تثبت محرّكة بها)** أي: بالحركة المجانِسَة نحو: اخْشَوُنّ يا قوم بضمّ الواو، واخْشَيِنّ يا هند بكسر الياء؛ إذْ لو حذفت بعد الفتحة لم يبق ما يدل عليها.

(وجوّز الكوفيّة حذف يائه تلو فتحة) فيقال: اخْشِنّ يا هند بحذف الياء. **(وقيل)**: هو لغة طائيّة نقل ذلك عنهم الفَرّاء.

(أمّا الألف) الضّمير، فلا يُحْذف بل يَبْقَى، كما يؤخذ من قولي.

(ولا يقع بعد ألف الاثنين ونون الإناث إلا الثقيلة) نحو: اضربانّ يا زيدان، واضربنانّ يا هندات، ولا تقع الخفيفةُ، لأنَّ فيه جمعاً بين ساكنين **(خلافاً ليونس، والكوفيّة)** حيث أجازوا وقوع الخفيفة بعدها مكسورة.

قال ابن مالك: ويؤيِّده قراءة بعضهم: ﴿فَدَمِّرَانِّهِمْ تَدْمِيرًا﴾ [٢] [الفرقان: ٣٦]. ويمكن أن يكون منه قراءة ابن ذكوان: ﴿وَلَا تَتَّبِعَانِ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [٣] [يونس: ٨٩]. انتهى.

= طابت أصائلُه في ذلك البلدِ

وهو بلا نسبة في خزانة الأدب (١١/ ٤٣٥) والدرر (٥/ ١٧٠) وشرح شواهد المغني (٢/ ٥٦١) واللسان (١٢/ ٥٥٩ ـ لوم) والمغني (١/ ٢١١) والمقرب (٢/ ٧٧).

(١) عجز بيت من البسيط، وصدره:

لا تتبعنْ لوعةً إثري ولا هلعا

وهو لمحمد بن يسير في سمط اللآلي (ص ١٠٤). ولمحمد بن بشير ـ وهذا مصحف عن «يسير» وانظر في ذلك سمط اللآلي ص ١٠٤ الحاشية ـ وفي أمالي القالي (١/ ٢٢) والدرر (٥/ ١٧١). وبلا نسبة في شرح الأشموني (٢/ ٥٠١).

(٢) قراءة «فدمّرانّهم» على الأمر للمثنى مع النون المشددة نسبها أبو حيان إلى علي رضي الله عنه، وقرىء أيضاً: «فدمراهم» ونسبها إلى علي أيضاً والحسن ومسلمة بن محارب، ونسب إلى عليّ أيضاً قراءة «فدمّرا». انظر تفسير البحر المحيط (٦/ ٤٥٧).

(٣) قراءة ابن ذكوان «تتّبعانِ» بتشديد التاء وتخفيف النون. وقرأ ابن ذكوان أيضاً وابن عباس «تَتْبعانّ» بتخفيف التاء وشدّ النون. وقرأت فرقة «تتْبعانْ» بتخفيف التاء وسكون النون، وروى ذلك الأخفش =

وأمّا سيبويه، فإنه قال ردّاً على من أجاز ذلك: هذا لم تقله العرب، وليس له نظير في كلامهم وعلى الأوّل (**فتكسر الثقيلة**) في هذين الحالين، لالتقاء الساكنين.

(**وتفصل النون**) من نون الإناث (**بألف على القولين**) أي على قول الجمهور، ويونس معاً، أي مَنْ أكّد بالثّقيلة فصل بها نحو: اضربنانٍّ، ومَنْ أكّد بالخفيفة، فصل بها نحو: اضربنانِ.

(**وتحذف الخفيفة لملاقاة ساكن**) كقوله:

١٣٨٧ ـ لا تُهِيـنَ الفقيـر علّـك أنْ   تـركـع يـومـاً، والـدَّهْـرُ قـد رَفَعَـهْ[١]

(**وندر**) حذفها في الوصل دونه كقوله:

١٣٨٨ ـ اضْـرِفَ عنـك الهمـوم طَـارِقَهـا[٢]

(**و**) تحذف الخفيفة (**للوقف بعد كسر أو ضمٍّ مردوداً ما حُذِفَ لها**) من ياءٍ، أو واوٍ، لزوال سبب حذفهما، وهو التقاء السّاكنين بحذفها كقولك في: اضْرِبِنْ، واضْرِبُنْ: اضْرِبي واضْرِبُوا.

وقال أبو حيّان: الذي يظهر أنّ دخولها في الوقف خطأ لأنها لا تدخل لمعنى التّوكيد، ثم يحذف، ولا يبقى دليل على مقصودها الذي جاءت له.

(**وأجاز يونس**) في هذه الحالة (**إبدالها ياءً وواواً**) ويظهر ذلك ظهوراً بيّناً في نحو: اخْشَوُنْ، واخْشَيِنْ، فيقال: اخْشَي واخْشَوُا.

= الدمشقي عن أصحابه عن ابن عامر. وقراءة الجمهور «تتّبعانّ» بتشديد التاء والنون. أنظر تفسير البحر المحيط (٥/ ١٨٦)

(١) تقدم بالرقم (٤٩٥)

(٢) صدر بيت من المنسرح، وعجزه:

ضربك بالسوط قَوْنَسَ الفرسِ

وهو لطرفة بن العبد في ملحق ديوانه (ص ١١٥ ـ طبعة سنة ١٩٠٠ بعناية مكس سلغسون) وخزانة الأدب (١١/ ٤٥٠) والدرر (٥/ ١٧٤) وشرح شواهد المغني (٢/ ٩٣٣) وشرح المفصل (٦/ ١٠٧) ولسان العرب (٦/ ١٨٣ ـ قنس، ١٣/ ٤٢٩ ـ نون) والمقاصد النحوية (٤/ ٣٣٧) ونوادر أبي زيد (ص ١٣) وبلا نسبة في الإنصاف (٢/ ٥٦٥) وجمهرة اللغة (ص ٨٥٢، ١١٧٦) والخصائص (١/ ١٢٦) وسرّ صناعة الإعراب (١/ ٨٢) وشرح الأشموني (٢/ ٥٠٥) وشرح المفصل (٩/ ٤٤) ولسان العرب (١١/ ٧١١ ـ هول) والمحتسب (٢/ ٣٦٧) والمغني (٢/ ٦٤٣) والممتع في التصريف (١/ ٣٢٣).

ويروى «اضرب» مكان «اصرف» وهي الرواية الصحيحة عند العيني. والقونس: العظم الناتىء بين أذني الفرس.

(كما أبدلت ألفاً بعد الفتح) إجماعاً كقولك في اضربن: اضْربَا، وفي التنزيل: ﴿لَنَسْفَعًا﴾ [العلق: ١٥] ولذلك رسم بالألف على نيّة الوقف.

(خاتمة): (التّنوين نونٌ تثبت لفظاً لا خطّاً)، هذا أحسن حدوده، وأخصرها، وأوجزها، إذ سائر النونات المزيدة الساكنة أو غيرها تثبت خطّاً. (وهو) أقسام:

(تمكين يدخل في الاسم) المعرب المُنْصرف (دلالة على أصالته، إذا لم يبن، ولم يمنع الصّرف) لسلامته من شبه الحرْف ومِنْ شَبَه الفعل، (ومن ثَمَّ) أي من أجل ذلك (سُمِّي صَرْفاً) أيضاً.

فالصّرف هو تنوين التّمكين الذي إذا حُرِمَهُ الاسم لمشابهة الفعل، قيل: مُنِع مِن الصّرف.

(وقيل) يدخل (فرقاً بين المُنْصرف، وغيره). و(قال الفراء): (فرقاً) بين الاسم والفعل. وقال (قطرب والسّهيليّ: فرقاً بين المفرد والمضاف)، ومن ثَمّ حذف في الإضافة.

(وتنكير يلحق بعض المبنيّ) كأسماء الأفعال والأصوات (فرقاً بين المعرفة والنّكرة) نحو: صهٍ، وسيبويهٍ آخر، وهو مسموع في باب اسم الفعل، ومطّرد في كل علم مختوم بـ «ويه».

(وعِوَض يلحق «إذْ» و«كُلاً»، و«بَعْضاً» «وأيّاً» عِوَضاً عن مضافها) إذا حذفت نحو: ﴿وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ﴾ [الواقعة: ٨٤]. ﴿كُلٌّ فِي فَلَكٍ﴾ [يسۤ: ٤٠]. ﴿فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [البقرة: ٢٥٣]. ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟﴾ [الإسراء: ١١٠].

(والمتناهي المعتلّ) اللام، إذا حذفت ياؤه رفعاً وجراً كجوارٍ وغواشٍ. (عِوَضاً من الياء بحركتها) عند سيبويه. (وقيل: مِن الحركة فقط) قاله المبرّد والزّجاجيّ.

(وقيل: هو) في الجميع تنوين (صرف) ودخل في «إذْ» لإعرابها بالإضافة إليها، ورجع في «كُلّ» ونحوه لزوال الإضافة التي كانت تعارضه، وفي باب جوارٍ، لأن الياء لما حذفت التحق الجمع بأوزان الآحاد: كسلام، وكلام، فصرف. وردّ بأن الحذف عارضٌ، فلا يعتدّ به.

(ومقابلة في) باب جمع المؤنث السّالم (نحو: مُسْلِمَاتٍ) فإنه في مقابلة النّون في نحو: مسلمين. (وقال) علي بن عيسى (الرّبعي: هو فيه للصّرف). ويردّه ثبوته مع التسمية به كعرفات.

(و) قال الرَّضي هو (لهما. وقيل) هو (عِوضٌ من الفتحة) نصباً ورُدَّ بأنه لو كان كذلك لم يُوجد في الرفع والجرّ، ثم الفتحة قد عوِّض منها الكسرة فما هذا العوض؟

(وترنّم في الرَّويّ المطلق في لغة تميم) يأتون به بدلاً من حرف الإطلاق، وهو الألف، والواو، والياء لقطع الترنّم الحاصل بها بخلاف لغة الحجاز، فإنهم يثبتون المَدّة.

(وغالٍ في) الرّويّ (المقيّد) أثبته الأخفش وغيره. (وأنكره الزّجاج) والسّيرافيّ، لأنه يكسر الوزن.

وقال ابن يعيش: هو ضَرْبٌ من الترنّم زاعماً أن الترنّم يحصل بالنون نفسها، لأنها حرف أغَنّ.

(ويكونان) أي: تنوين الترنم والغالي[1] في ذي أل، والفعل، والحرف كقوله:

١٣٨٩ ـ أقلّـي اللّـوم، عـاذِلَ والعتـابَـنْ وقُـولـي: إنْ أَصَبْتُ لَقَـدْ أصـابَـنْ[2]

وقوله:

١٣٩٠ ـ لمّـا تـزل بـركـابنـا وكـأن قَـدِنْ[3]

وقوله:

١٣٩١ ـ وقـاتـم الأعمـاق خـاوي المخـتـرقـن[4]

وقوله:

١٣٩٢ ـ ويَعْـدُو علـى المَـرْءِ مـا يـأتَمِـرَنْ[5]

---

(١) تنوين الترنم في الاصطلاح: هو الذي يلحق آخر القوافي والتنوين الغالي: هو الذي يلحق آخر القوافي المقيّدة. انظر المعجم المفصل في النحو العربي (١/ ٣٨٢، ٣٨٣).

(٢) البيت من الوافر، وهو لجرير في ديوانه (ص ٨١٣) وخزانة الأدب (١/ ٦٩، ٣٣٨، ٣/ ١٥١) والخصائص (٢/ ٩٦) والدرر (٥/ ١٧٦، ٦/ ٢٣٣، ٣٠٩) وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٣٤٩) وسرّ صناعة الإعراب (ص ٤٧١، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٩٣، ٥٠١، ٥٠٣، ٥١٣، ٦٧٧، ٧٢٦) وشرح الأشموني (١/ ١٢) وشرح شواهد المغني (٢/ ٧٦٢) وشرح المفصل (٩/ ٢٩) والكتاب (٤/ ٢٠٥، ٢٠٨) والمقاصد النحوية (١/ ٩١). وبلا نسبة في الإنصاف (ص ٦٥٥) وجواهر الأدب (ص ١٣٩، ١٤١) وأوضح المسالك (١/ ١٦) وخزانة الأدب (٧/ ٤٣٢، ١١/ ٣٧٤) ورصف المباني (ص ٢٩، ٣٥٣) وشرح ابن عقيل (ص ١٧) وشرح عمدة الحافظ (ص ٩٨) وشرح المفصل (٤/ ١٥، ١٤٥، ٧/ ٩) واللسان (١٤/ ٢٤٤ ـ خنا) والمنصف (١/ ٢٢٤، ٢/ ٧٩) ونوادر أبي زيد (ص ١٢٧).

والرواية المشهورة في البيت: «العتابا» و «أصابا» والشاهد في هذه الرواية زيادة الألف للضرورة

(٣) تقدم بالرقم (٥٤١) والرواية المشهورة «قَدِ» والشاهد فيه على هذه الرواية عمل «كأنْ» المخففة في مضمر مقدّر والإخبار عنها بجملة فعلية مفصولة بـ «قـد»، أي: وكأن قد زالت.

(٤) تقدم بالرقم (١١٤١) والرواية المشهورة للبيت. «المخترقْ»، والشاهد فيه على هده الرواية قوله «وقاتمِ» حيث حذف «رُبّ» بعد الواو وأعملها في «قاتم»

(٥) عجز بيت من المتقارب، وصدره:

وقوله:

١٣٩٣ ـ قالتْ بناتُ العمّ يا سلمى وإنْ[(١)]

(بخلاف غيرهما) من أقسام التنوين، فإنه لا يكون إلا في الاسم الخالي من «أل».

(ومن ثَمّ قال ابن مالك) في شرح الكافية (وابن هشام) في توضيحه[(٢)]: (هما نونان، لا تنوينان) قالا: ولعلّ الشاعر زاد أن آخر كلّ بيت، فضعف صوته بالهمزة، فتوهّم السّامع أنه نون وكسر الرّوي.

وقال أبو الحجّاج يوسف (ابن مزوز) هما نونان (أبدلا من المدّة) وليسا بتنوين.

(وزاد ابن الخبّاز) في شرح الجُزُوليّة[(٣)]: (تنوين ضرورة في المنادى، وما لا ينصرف). قال ابن هشام[(٤)]: وبقوله أقول في المنادى دون الآخر، لأن الضرورة أباحت الصّرف، فهو حينئذ تمكين بخلاف المنادى، نحو:

١٣٩٤ ـ سَلامُ اللّهِ يا مطرٌ عليها[(٥)]

فإن الاسم مبنيٌّ على الضّمّ.

(و) زاد[(٦)] أيضاً تنوين حكاية. كأن يسمّى رجلاً بعاقلة لبيبة، فإنك تحكي اللفظ المسمّى به. قال ابن هشام[(٧)]: وهذا اعتراف منه بأنه تنوين الصّرف، لأن الذي كان قبل التّسمية حكي بعدها.

= أحارِ بن عمرو كأنّي خَمِرَنْ

وهو لامرىء القيس في ديوانه (ص ١٥٤) وخزانة الأدب (١/ ٣٧٤، ٢/ ٢٧٩) والدرر (٥/ ١٧٩) واللسان (٤/ ٣٠ ـ أمر، ٢٥٤ و٢٥٥ ـ خمر، ٦/ ٢٣٩ ـ نفس) والمقاصد النحوية (١/ ٩٥، ٤/ ٢٦٤). وللنمر بن تولب في ملحق ديوانه (ص ٤٠٤) واللسان (٤/ ٢٩ ـ أمر). وبلا نسبة في شرح الأشموني (١/ ١٢) والمقتضب (٤/ ٢٣٤).

والرواية المشهورة للبيت: «خَمِرْ» و «يأتمرْ»

(١) تقدم بالرقم (١٣٠٨) والرواية المشهورة كما في الشاهد رقم ١٣٠٨: «وإنْ»، وورد هناك «الحيّ» مكان «العمّ».

(٢) التوضيح لابن هشام هو نفسه «أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك»

(٣) «المقدمة الجزولية» في النحو، وهي المسماة بالقانون، صنّفها أبو موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولي. وهي في غاية الإيجاز مع الاشتمال على شيء كثير من النحو لم يسبق إلى مثلها. وقد شرحها جماعة من العلماء، منهم شرح ابن الخباز المتوفى سنة ٦٣٩ هـ. انظر كشف الظنون (ص ١٨٠٠، ١٨٠١).

(٤) في المغني (١/ ١٥٥٥)

(٥) تقدم بالرقم (٦٧٠)

(٦) أي ابن الخباز.

(٧) في المغني (١/ ٥٥٥).

وزاد بعضهم: وتنوين شذوذ كقول بعضهم: هؤلاءِ قومك، حكاه أبو زيد، وفائدته: تكثير اللّفظ، قال ابن مالك: والصّحيح أن هذا نون زيدت في آخر الاسم كنون ضيفن[1]، وليس بتنوين.

قال ابن هشام: وفيما قاله نظر، لأن الذي حكاه سمّاه تنويناً، فهذا دليل منه على أنه سمعه في الوصْل دون الوقف، ونون ضَيْفن ليست كذلك.

تم الجزء الثاني، ويليه الجزء الثالث
وأوله: «الكتاب الرابع: في العوامل»

---

(١) في اللسان (١٣/٢٥٦ ـ مادة ضفن): «الضّيْفَنُ: الذي يجيء مع الضيف، كذا حكاه أبو عبيد في الأجناس مع ضفن، وأنشد:

إذا جـاء ضيفٌ جاء للضيف ضيفـنٌ فـأودى بمـا تُقْـرَى الضيـوفُ الضيـافـنُ

وقال النحويون: نون ضيفن زائدة، قال ابن سيده: وهو القياس، وقد أخذ أبو عبيد بهذا أيضاً في باب الزيادة فقال زادت العرب النون في أربعة أسماء، قالوا ضيفنٌ للضيف، فجعله الضيفَ نفسه، والضيفن الطفيليّ، وقد ذكرنا ذلك في ضيف أيضاً، والضِّفْنِينُ: تابع الركبان».

فهرس المحتويات

الكتاب الثاني
في الفضلات

الكتاب الثالث
في المجرورات وما حمل عليها وهي المجزومات

همع الهوامع

في

شرح جمع الجوامع

تأليف
الإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي
المتوفى سنة ٩١١هـ

تحقيق
أحمد شمس الدين

الجزء الثالث

منشورات
محمد علي بيضون
دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

الطبعة الأولى

١٤١٨هـ-١٩٩٨م

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

العنوان : رمل الظريف، شارع البحتري، بناية ملكارت
تلفون وفاكس : ٣٦٤٣٩٨ - ٣٦٦١٣٥ - ٦٠٢١٣٣ (١ ٩٦١) ٠٠
صندوق بريد: ٩٤٢٤ - ١١ بيروت - لبنان

DAR al-KOTOB al-ILMIYAH
Beirut - Lebanon

Address : Ramel al-Zarif, Bohtory st., Melkart bldg., 1st Floore.
Tel. & Fax : 00 (961 1) 60.21.33 - 36.61.35 - 36.43.98
P.O.Box : 11 - 9424 Beirut - Lebanon

الكتاب الرابع

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

في العوامل

- أنواع الفعل
- نعم وبئس
- حبّذا
- صيغتا التّعجب
- المصدر
- اسم المصدر
- اسم الفاعل
- صيغ المبالغة
- اسم المفعول
- الصفة المشبّهة
- أسماء الأفعال
- أسماء الأصوات
- الظرف والمجرور
- التنازع في العمل
- الاشتغال

بسم الله الرحمن الرحيم

الكِتابُ الرَّابع
في العَوَامِل

(**الكتاب الرابع: في العوامل**) في الأسماء الرّفع والنّصب من الفعْلِ، وما ألحق به في العمل وابتدىء ذلك بتقسيم الفعل إلى لازم، ومتعدٍّ، ومتصرّف، وجامد، وختم بتنازع العوامل معمولاً واحداً، المقتضي لإضماره غالباً في الثاني، وضدّه، وهو اشتغال العامل الواحد عن المعمول لوجود غيره المقتضي لإضماره هو غالباً من الباقي.

(**الْفعْل**) أربعة أقسام (**لازم، ومتعدٍّ، وواسطة**) لا يوصف بلزوم ولا تعدٍّ وهو النّاقص: كان، وكاد، وأخواتهما. وما يوصف بهما، أي باللّزوم والتعدّي معاً؛ لاستعماله بالوجهين (**كشَكَر، ونَصح على الأصحّ**) فإنّه يقال: شكرته، وشكرت له، ونصحتُه، ونصحتُ له، ومثله: كِلْته، وكِلْتُ له، ووزَنْتُه، ووزَنْت له، وعَدَدْتهُ، وعَدَدْتُ له.

ولما تساوى فيه الاستعمالان صار قسماً برأسه، ومنهم من أنكره، وقال: أصله أن يستعمل بحرف الجر، وكثر فيه الأصل والفرع، وصحّحه ابن عصفور.

ومنهم من قال: الأصل تعدّيه بنفسه، وحرف الجر زائد.

وقال ابن درستويه: أصل «نَصح» أن يتعدَّى لواحدٍ بنفسه، وللآخر بحرف الجرّ، والأصل: نصحتُ لزيد رأيه. قال أبو حيّان: وما زعم لم يسمع في موضع.

قلت: ولا أظنه مخصوصاً بنصح، فإنه ممكنٌ في باقي أخواته إذْ يقال: شكرت له مَعرُوفه، ووَزَنْتُ له ماله.

قال الرّضيّ الشّاطبيّ: وهذا النّوْعُ مقصورٌ على السّماع.

ومنه ما وصف بهما مع اختلاف معناه: كفَغَر فاه وشحاه بمعنى: فتحه وفغر فوه وشحا

بمعنى انفتح. وكذلك: زاد، ونقص. ذكره في «شرح الكافية»[١].

(فاللأزم) ويقال له: القاصِرُ، وغير المتعدّي للزومِه فاعِلَه وعدم تعدّيه إلى المفعول به: (ما لا يبنى منه مفعول تام) أي بغير حرف جرٍّ، كغضب، فهو مغضوب عليه بخلاف المتعدّي، ويقال له: الواقع، والمجاوز، فإنه يبنى منه اسم مفعول بدون حرف جرٍّ كضرب فهو مضروبٌ.

(ولزمه) أي: اللزوم (فَعُل) بضم العين، ولا يكون هذا الوزن إلاّ لأفعال السّجايا، وما أشبهها مِمّا يقوم بفاعله، ولا يتجاوزه، كظَرُفَ وعذُب، وجَنُب.. (وتَفعْلَل) كتَدَحْرجَ، (وانفْعل) كانْقطَع وانْصرَف، وانقضى. (وافعلّ) بتشديد اللاّم كاحمرّ، وازورّ. (وافْعَلَلَّ) أصْلاً كاقشعرّ واشمأزَّ، أو إلحاقاً كَاكْوَهَدَّ الفرْخ: أي ارْتَعد، (وافْعَنْلَلَ) أصلاً كاقْعنْسَس[٢] واحرنجم[٣] أو إلحاقاً كاحْرَنْبَى الدّيك: إذا انتفش[٤]. (وافعالَّ) كاحمارَّ.

قال ابن مالك: فهذه الأوزان دلائل على عدم التعدّي من غير حاجة إلى الكشف عن معانيها.

(ويتعدّى) اللاّزم (لغير المفعول به) من المصدر، والزّمان والمكان.

(وقيل: لا يتعدَّى لزمنٍ مُخْتصّ إلاّ بحرف و) يتعدّى (له) أي للمفعول به (بحرف جرٍّ مخصوص).

(ويطّرد) أي يكثر، ويقاس (حذفه) أي الحرْف (لكثرة الاستعمال) نحو: دخلت الدّار، فيقاس عليه: دخلت البلد والبيت بخلاف ما لم يكثر نحو: ذهبت الشام وتوجهت مكّةَ، فيسمع، ولا يُقاس.

(ومع أنَّ، وأنْ) المصدريّتين (إذ لا لَبْس) كعجبت أنْ تذهَب، وأنّك ذاهب أي «مِنْ» بخلاف ما إذا لم يتعيّن الحرف فلا يجوز الحذف للإلباس نحو: رغبت أنّك قائم، إذ لا

---

(١) الكافية الشافية في النحو لابن مالك، وشرحها له سماه: «الوافية». وأيضاً الكافية لابن الحاجب وشرحها له أيضاً. ولعله يريد هنا شرح ابن مالك؛ لأنهم يطلقون عادة بقولهم الكافية ويعنون بها كافية ابن مالك، ويحترزون عنها بقولهم الكافية الحاجبية.

(٢) اقنعسس: تأخر ورجع إلى خلف. واقعنسس البعير وغيره: امتنع فلم يتبع، وكلّ ممتنع مقعنسس. انظر اللسان (٦/ ١٧٧، ١٧٨ ـ مادة قعس).

(٣) احرنجم الرجل: أراد الأمر ثم كذّب عنه. واحرنجم القوم: اجتمع بعضهم إلى بعض. واحرنجمت الإبل: اجتمعت وبركت. انظر اللسان (١٢/ ١٣٠ ـ مادة حرجم).

(٤) في اللسان (١/ ٣٠٧ ـ مادة حرب): «احرنبى الرجل: تهيّأ للغضب والشرّ، وفي الصحاح: واحرنبى ازبأرّ، والياء للإلحاق بافعنلل، وكذلك الديكُ والكلبُ والهرُّ، وقد يهمز».

يدرى هل المحذوف: «في» أو «عن».

وأمّا قوله تعالى: ﴿وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ﴾ [النساء: ١٢٧] فالحذف فيه إمّا للاعتماد على القرينة، أو لقَصْد الإبهام، ليَرْتَدِع بذلك مَنْ يرغب فيهن لمالِهِنّ وجمالِهِنّ ومَنْ يرغب عنهن لدمَامَتِهن، وفَقْرِهنّ.

(زاد ابن هشام) في المغني (وكَيْ). قال: وقد أهملها النّحويون هنا مع تجويزهم في: جئت كي تكرمني، أن تكون «كَيْ» مصدريّة، واللاّم مقدّرة، قال: ولا يحذف معها إلاّ لام العلّة، لأنها لا تُجَرُّ بغيرها بخلاف أنَّ وأنْ.

(ومحلهما) أي: أنَّ وأنْ بعد الحذف فيه خلاف:

(قال الخليل: والأكثر نصبٌ) حَمْلاً على الغالب فيما ظهر فيه الإعراب مما حذف منه. (و) قال (الكسائي جرّ) لظهوره في المعطوف عليه في قوله:

١٣٩٥ ـ وما زُرْتُ ليلى أن تكون حَبيبةً إليّ ولا دَيْنٍ بها أنا طالِبُهْ[(١)]

ولمّا حكى سيبويه قول الخليل قال: ولو قال إنسان: إنه جرّ لكان قولاً قويّاً، وله نظائر نحو قولهم: لاهِ أبوك.

قال أبو حيّان وغيره: وأمّا نقل ابن مالك، وصاحب البسيط عن الخليل أنه جرّ، وعن سيبويه: أنه نصبٌ فوهْمٌ، لأن المنصوص في كتاب سيبويه عن الخليل: أنه نصبٌ. وأمّا سيبويه فلم يصرح فيه بمذهب.

(وشذّ) الحذف (فيما سواه) أي سوى ما ذكر كقوله:

١٣٩٦ ـ كما عَسَل الطريقَ الثعلبُ[(٢)]

وقوله:

١٣٩٧ ـ أشارت كُليبٍ بالأكُفّ الأصابعُ[(٣)]

أيْ إلى كليب.

---

(١) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه (١/ ٨٤)، والإنصاف (ص ٣٩٥)، وتخليص الشواهد (ص ٥١١)، والدرر (٥/ ١٨٣)، وسمط اللآلي (ص ٥٧٢)، وشرح أبيات سيبويه (٢/ ١٠٣)، وشرح شواهد المغني (ص ٨٨٥)، والكتاب (٣/ ٢٩)، ولسان العرب (١/ ٣٣٦ ـ حنطب)، والمقاصد النحوية (٢/ ٥٥٦). وبلا نسبة في شرح الأشموني (١/ ١٩٧)، ومغني اللبيب (ص ٥٢٦).

(٢) تقدم برقم (٧٦٩).

(٣) تقدم برقم (١١٣٧).

(**ولا يقاس على الأصحّ**) بل يقتصر فيه على السمّاع. وقال الأخفش الصغير: يقاس إذا أمن اللّبس كقوله:

١٣٩٨ ـ وأُخْفِي الذي لولا الأسى لقَضَاني[١]

أي لقضى عليّ.

(و) يتعدّى إلى المفعول به أيضاً (**بتضمّنه معنى**): فعلٍ (**متعدٍّ**) كقوله: أرَحُبَكُمُ الدّخولُ في طاعة ابن الكرْمانِي[٢]؟

أي: أوسِعَكُمْ[٣]؟

(**وفي القياس**) عليه (**خُلْفٌ**) قيل: يقاس عليه لكثرة ما سمع منه، وقيل: لا.

(و) يتعدّى إليه أيضاً (**بالهمزة**) نحو: ﴿أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ﴾ [الأحقاف: ٢٠]. ﴿أَمَتَّنَا اثْنَتَيْنِ وَأَحْيَيْتَنَا اثْنَتَيْنِ﴾ [غافر: ١١].

(**وربما أحدثت**) في المتعدّي (**لُزوماً**) خلاف المعهود نحو: أكبّ الرّجل وكَبَبْتُه أنا، وأقشع الغيْم وقَشَعَتْهُ الرّيحُ، وأنْسلَ ريشُ الطّائر، ونَسَلْتُه أنا في أفعال مسموعة.

(**وتُعَدِّي ذا**) المتعدِّي إلى (**الواحد لاثنين**) نحو: كفَلَ زيدٌ عمراً وأكفلْتُ زيداً عمراً. ولا تُعَدِّي ذا الاثنين إلى ثلاثة في غير باب «عَلِمَ» بإجماع. (**ثم**) اختلف في المتعدّي بالهمزة، كذا على أقوال:

أحدها: أنه سماع في اللاّزم والمتعدّي وعليه المبرّد. **ثانيها**: قياس فيهما وعليه الأخفش والفارسيُّ. (**ثالثها: قال سيبويه: قياسٌ في اللاّزم سماعٌ في المتعدّي**).

(**ورابعها: قياس مطلقاً في غيْر**) باب (**عَلِم**) وعليه أبو عمرو.

(**خامسها**): قياس (**فيما يحدث**) الفعليّة أيْ يكسب (**فاعله صفة**) من نفسه (**لم تكن**) فيه قبل الفعل نحو: قام، وقعد، فيقال: أقَمْتُهُ وأقْعَدْتُه، أي جَعَلْتهُ على هذه الصّفة، سماعٌ فيما ليس كذلك نحو: أشريتُ[٤] زيداً ما، فلا يقاس عليه: أذبحته الكبش، أي: جعلته

---

(١) تقدم برقم (١٠٨٧).

(٢) قال في اللسان (١/ ٤١٥): «وكلمة شاذّة تحكى عن نصر بن سيّار: أرَحُبَكم الدخول في طاعة ابن الكرماني؟ أي أوسعكم؛ فعدّى فَعُل وليست متعدية عند النحويين؛ إلا أن أبا عليّ الفارسي حكى أن هذيلاً تعدّيها إذا كانت قابلة للتعدي بمعناها». وكان في الأصل: «طاعة الكرماني» بدون «ابن» وأثبتنا ما في اللسان.

(٣) في الأصل: «وسعكم»، وما أثبتناه من اللسان. راجع الحاشية السابقة.

(٤) في الأصل: «اشتريت»؛ ولعلّ الصواب ما أثبتناه؛ لأن «ما» هنا عبارة عن جميع أنواع النكرة كما قال في =

يذبحه، لأن الفاعل له يصير على هيئة لم يكن عليها.

(و) يتعدى أيضاً (بتضعيف العين سماعاً في الأصح) نحو: فرح زيد، وفرّحته ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّاهَا﴾ [الشمس: ٩]. ﴿هُوَ الَّذِي يُسَيِّرُكُمْ﴾ [يونس: ٢٢]. وقيل: قياساً.

وادّعى الخضراويّ[1] الاتّفاق على الأوّل. قال أبو حيان: وليس بصحيح.

(قيل: و) بتضعيف (اللاّم) نحو: صعّر خدّه وصعْررته. قال أبو حيان: وهو غريب. قيل:

(وألف المفاعلة) نحو: سار زيدٌ وسايَرْتُه، وجَلَس، وجَالَسْتُه.

قيل: وصيغة استَفْعَل نحو: حَسُنَ زَيْدٌ واستحسنْتُهُ، نقلهما أبو حيان عن بعض النّحاة.

(قال الكوفيّون: وتحويل حركة العَيْن) نحو: كَسِيَ زيدٌ بوزن فَرِح وكَسَى زيدٌ عمراً.

(وتتعاقب الهمزة والتّضعيف والباء) أي يقع كلٌّ منها موقع الآخر نحو: أنزلْتُ الشّيْءَ ونزّلته، وأثْبتُّ الشّيْءَ وثَبَّتُّهُ، وأذْهَبْتُ زيداً، وذَهَبْتُ به.

(ومِنْ ثَمّ) أيْ مِنْ هنا وهو ورودُ الهمزة معاقبة لما ذكر، أي من أجل ذلك (ادَّعى الجمهور أنّ معناهما) أي الهمزة والتّضعيف، أو الهمزة والباء في التّعدية (واحدٌ) فلا يُفْهِم هذا التّضعيف تكراراً، ولا مبالغةً، ولا مصاحبةً.

وادّعى الزمخشريّ ومَنْ وافقه أنّ بين التعديتين فرقاً، وأنّ التّعدية بالهمزة لا تدلّ على تكرير، وبالتّضعيف تدلّ عليه. وردّ بقوله تعالى: ﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ﴾ [النساء: ١٤٠]. الآية. وهو إشارة إلى قوله: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا﴾ [الأنعام: ٦٨]، وهي آية واحدة، وبقوله: ﴿لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً﴾[2] [الفرقان: ٣٢].

وادّعى المبرّد والسّهيليّ الفرْقَ بين الهمزة والباء، وأنّك إذا قلت: ذهبت بزيد كنت مصاحباً له في الذّهاب، وردّ بقوله تعالى: ﴿ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ [البقرة: ١٧].

(وفي نَصْبِه) أي الفعل اللاّزم اسماً (تشبيهاً بالمتعدّي خُلْفٌ) فأجازه بعض المتأخرين

= اللسان (١٥/ ٤٧١) أي تكون بمعنى «شيء»، ومعنى العبارة: جعلت زيداً يشتري شيئاً.

(١) هو ابن هشام الخضراوي محمد بن يحيى المعروف بابن البرذعي المتوفى سنة ٦٤٦ هـ. وقد تقدم التعريف به.

(٢) في الأصل: «وقالوا لولا نزل...» والصواب حذف «وقالوا» كما أثبتناه؛ لأن نصّ الآية: ﴿وقال الذين كفروا لولا نزل...﴾.

قياساً على تشبيه الصّفة المشبّهة باسم الفاعل المتعدّي، نحو: زيدٌ تفقأ الشّحْمَ، أصله: تفقأ شَحْمُه[1]، فأضمرت في تفقأ، ونصبْت «الشّحْمَ» تشبيهاً بالمفعول به واستدلّ بما روي في الحديث: «كانت امرأةٌ تُهرَاقُ الدّماء»[2] ومنعه الشَّلَوْبين، وقال: لا يكون ذلك إلاّ في الصّفات.

وقد تأوّلوا الأثر على أنه إسقاط حرف الجرّ، أو على إضمار فعل أي: بالدماء، أو يُهريقُ اللّهُ الدماء منها.

قال أبو حيّان: وهذا هو الصّحيح إذْ لم يثبت ذلك من لسان العرب.

(والمتعدّي غير النّاسخ إمّا لواحد، وقد يُضمّن اللزوم) فيتعدّى بالحرف نحو: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ﴾ [النّور: ٦٣]، أي: يخرجون وينفصلون. **(أو لاثنين ثانيهما بحرف جرٍّ)**، والأول بنفسه.

(وسمع حذْفُهُ) من الثاني **(مع)** أفعال وهي: **(اختار)** قال تعالى: ﴿وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ﴾ [الأعراف: ١٥٥] أي من قومه. **(واستغفر)** قال:

١٣٩٩ ـ أسْتغفِـر اللّـهَ ذَنْبـاً لَسْـتُ مُحْصِيَـهُ[3]

أي من ذنب.

---

(١) تفقّأ فلانٌ شحماً: امتلأ حتى تشقق جلده. (المعجم الوسيط: ص ٦٩٦).

(٢) رواه أبو داود في الطهارة، باب ١٠٧، (حديث رقم ٢٧٤)، عن أم سلمة زوج النبي ﷺ قالت: إن امرأة كانت تهراق الدماء على عهد رسول الله ﷺ، فاستفتت لها أم سلمة رسول الله ﷺ، فقال: «لتنظر عدة الليالي والأيام التي كانت تحيضهنّ من الشهر قبل أن يصيبها الذي أصابها، فلتترك الصلاة قدر ذلك من الشهر، فإذا خلّفت ذلك فلتغتسل ثم لتستثفر بثوب ثم لتصلّ فيه». والحديث أشار إليه ابن منظور في اللسان (١٠/ ٣٦٧) وقال: «هكذا جاء على ما لم يسمّ فاعله، والدم منصوب؛ أي تهراق هي الدم، وهو منصوب على التمييز وإن كان معرفة، وله نظائر، أو يكون قد أجري تهراق مجرى نُفست المرأة غلاماً ونُتج الفرس مهراً؛ ويجوز رفع الدم على تقدير: تهراق دماؤها».

(٣) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

ربَّ العبـــاد إليـــه الـــوجـــهُ والعمـــلُ

وهو بلا نسبة في أدب الكاتب (ص ٥٢٤)، والأشباه والنظائر (٤/١٦)، وأوضح المسالك (٢/ ٢٨٣)، وتخليص الشواهد (ص ٤٠٥)، وخزانة الأدب (٣/ ١١١، ٩/ ١٢٤)، والدرر (٥/١٨٦)، وشرح أبيات سيبويه (١/ ٤٢٠)، وشرح التصريح (١/ ٣٩٤)، وشرح شذور الذهب (ص ٤٧٩)، وشرح المفصل (٧/ ٦٣، ٨/ ٥١)، والصاحبي في فقه اللغة (ص ١٨١)، والكتاب (١/ ٣٧)، ولسان العرب (٥/ ٢٦ ـ غفر)، والمقاصد النحوية (٣/ ٢٢٦)، والمقتضب (٢/ ٣٢١).

(وأمر) قال:

١٤٠٠ ـ أمرتُكَ الخيْرَ فافْعل ما أُمِرْتَ بِهِ[١]

أي بالخير.

(وسمَّى، وكَنَى) بالتخفيف (ودعا) نحو: سمَّيْتُ ولدي أحمد وكَنَيْتُه أبا الحسن، ودعوته زيداً، أي: بأحمد، وأبي الحسن، وبزيد. (وزوّج) نحو: ﴿زَوَّجْنَٰكَهَا﴾ [الأحزاب: ٣٧] أي بها. (وصدَق) بالتخفيف نحو: ﴿صَدَقَ عَلَيْهِمْ إِبْلِيسُ ظَنَّهُۥ﴾[٢] [سبأ: ٢٠] أي في ظنه. وهدى نحو: ﴿هَدَيْنَٰهُ ٱلسَّبِيلَ﴾ [الإنسان: ٣] أي إليه. (وعيَّر) نحو: عيرت زيداً سواده، أي به، ومنها: فَرِقَ[٣]، وقرع، وجاء، واشتاق، وراح، وتعرض، ونأى، وحل. (وخشي، فمنع الجمهور القياس) عليها.

(وجوّزه الأخفش الصغير) عليّ بن سُليمان، (وابن الطّراوة، ووالدي[٤] رحمه الله) فقالوا: بحذْف حرف الجرّ في كُلّ ما لا لَبْس فيه، بأن يتعين هو ومكانه نحو: بريت القلم السكين قياساً على تلك الأفعال.

فإن فقد الشّرطان، أو أحدهما، بإن لم يتعيّن الحرف نحو: رَغِبتُ، أو مكانه نحو: اخترْتُ إخْوتَك الزّيدين لم يَجُز، لأنّ كلاًّ منهما يصلح لدخول «مِنْ» عليه.

---

(١) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

فقد تركتُك ذا مالٍ وذا نَشَبِ

وهو لعمرو بن معديكرب في ديوانه (ص ٦٣)، وخزانة الأدب (٩/ ١٢٤)، والدرر (٥/ ١٨٦)، وشرح شواهد المغني (ص ٧٢٧)، والكتاب (١/ ٣٧)، ومغني اللبيب (ص ٣١٥)، ولخفاف بن ندبة في ديوانه (ص ١٢٦)، وللعباس بن مرداس في ديوانه (ص ١٣١)، ولأعشى طرود في المؤتلف والمختلف (ص ١٧)، وهو لأحد الأربعة السابقين أو لزرعة بن خفاف في خزانة الأدب (١/ ٣٣٩، ٣٤٢، ٣٤٣)، ولخفاف بن ندبة أو للعباس بن مرداس في شرح أبيات سيبويه (١/ ٢٥٠)، وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٤/ ١٦، ٨/ ٢٥١)، وشرح شذور الذهب (ص ٤٧٧)، وشرح المفصل (٨/ ٥٠)، وكتاب اللامات (ص ١٣٩)، والمحتسب (١/ ٥١، ٢٧٢)، والمقتضب (٢/ ٣٦، ٨٦، ٣٢١).

(٢) قرأ «صدّق» بتشديد الدال: ابن عباس وقتادة وطلحة والأعمش وزيد بن علي والكوفيون؛ وقرأ بالتخفيف باقي السبعة. قاله أبو حيان في تفسير البحر المحيط (٧/ ٢٦٢). وقال عن قراءة التخفيف: «انتصب ظنه على المصدر، أي: يظن ظنًّا، أو على إسقاط الحرف، أي في ظنّه، أو على المفعول به، نحو قولهم: أخطأت ظني وأصبت ظني».

(٣) فرق: جزع.

(٤) تقدم التعريف بوالد السيوطي. انظر الفهارس العامة.

وما نقلته عن والدي ذكره في رسالة له في توجيه قول «المنهاج»(١): «وما ضبّب بذهبٍ أو فِضّةٍ ضَبّة»(٢). فقال: والذي ظهر لي فيه بعد البحث مع نُجباء الأصحاب، ونظر المُحْكَم والصِّحاح، وتهذيب اللّغة (٣) وغيرها، ولم نَجِدْهُ متعدّياً بهذا المعنى: أن الباء في «بذهب» بمعنى «مِنْ» و «فضة» منصوبٌ على إسقاط الخافض، أمّا من باب: «أمرتك الخير» (٤) وهو ظاهر.

قال: ولا يَرِدُ أنهم لم يعدُّوه من أفعاله، لأنّا نقول ما قيس على كلامهم فهو من كلامهم، فهذا عين ما نقلته عنه من القياس. ثم قال: وقد قالوا في ضَبْط أفعال باب «أمر»: أنّهُ كُلُّ فعل يَنْصِب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر، وأصل الثاني منهما حرف الجرّ، وهذا الضابط يشمله لا محالة، وهو أولى من أن يدعى أنه من باب:

١٤٠١ ـ تمـرون الـدِّيـارَ(٥)

لأن هذا محفوظ. انتهى.

ووالدي رحمه الله كان ممّن له التّمكّن في علوم الشّرع والعربيّة، والبيان، والإنشاء، أجمع على ذلك كل من شاهده. (وقيل: إنْ ضُمِّنَ) الفعلُ (معنى) فعل (ناصبه) أي ناصب له بنفسه جاز الحذفُ قياساً، وإلاّ فلا.

(وقيل): يجوز (بشرط عدم الفَصْل) بينه وبين الذي يحذف منه حرف الجرّ فلا يقال: أمرتك يوم الجمعة الخَيْرَ. (و) بشرط عدم (التقدير). فلا يقال: أمرتك زيداً، تريد بزيد أي بأمره وشأنه.

---

(١) لعله «منهاج الطالبين» للإمام النووي.

(٢) ضبّب الخشب ونحوه: ألبسه الحديد ونحوه؛ وضبّب الباب ونحوه: عمل له ضبّة؛ والضبّة: حديدة عريضة يضبّب بها الباب. (المعجم الوسيط: ص ٥٣٢).

(٣) «المحكم» لابن سيده، و «الصحاح» للجوهري؛ وقد تقدم الكلام عليهما. أما «تهذيب اللغة» فهو لأبي منصور محمد بن أحمد بن طلحة الأزهري المتوفى سنة ٣٧٠ هـ؛ قال في كشف الظنون (ص ٥١٥): «وهو كتاب كبير من الكتب المختارة في اللغة».

(٤) تقدم الشاهد بالرقم (١٤٠٠).

(٥) جزء بيت من الوافر، وتمامه:

تمـرّون الـديـار ولـم تعـوجـوا كـلامكـمُ علـيَّ إذاً حـرامُ

وهو لجرير في ديوانه (ص ٢٧٨)، والأغاني (٢/ ١٧٩)، وتخليص الشواهد (ص ٥٠٣)، وخزانة الأدب (٩/ ١١٨، ١١٩، ١٢١)، والدرر (٥/ ١٨٩)، وشرح شواهد المغني (١/ ٣١١)، ولسان العرب (٥/ ١٦٥ ـ مرر)، والمقاصد النحوية (٢/ ٥٦٠). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٦/ ١٤٥، ٨/ ٢٥٢)، وخزانة الأدب (٧/ ١٥٨)، ورصف المباني (ص ٢٤٧)، وشرح ابن عقيل (ص ٢٧٢)، وشرح المفصل (٨/ ٨، ٩/ ١٠٣)، ومغني اللبيب (١/ ١٠٠، ٢/ ٤٧٣)، والمقرب (١/ ١١٥).

(و) إمّا مُتَعدٍّ (إلى اثنين بدونه) أي: بدون حرف جرّ (كأعطى، وكسى. وقيل: الثاني) من منصوبِهما منصوب (بمضمر، ويحذف أحد مفعوليه).

(وكذا) يُحْذفُ أي مفعول (باب اختار) نحو: اخترْتُ الرِّجال، واستغفرْتُ ذنْبي (خلافاً للسّهيليّ) من قوله: لا يجوز الاقتصار على الواحد المنصوب.

[أنواع الفعل]

(مسألة): (الفعل متصرِّفٌ) وهو ما اختلفَتْ أبْنِيَتُهُ لاختلاف زمانه، وهو كثير، (وجامدٌ): بخلافه، وهو معدودٌ.

(ومنه غيْرُ ما مرّ) من النواسخ والاستثناء.

(قلَّ للنّفي المحْض فترفعُ الفاعل متلوّاً بصفة) مطابقة له نحو: قلّ رجل يقول ذلك، وقلّ رجلان يقولان ذلك، بمعنى: ما رجل.

(ويكفّ عنه بـ«ما») الكافة (فلا يليها غير فعل اختياراً)، ولا فاعل لها، لإجرائها مجرى حرف النّفي نحو: قلّما قام زيد، وقد يليها الاسم ضرورةً كقوله:

١٤٠٢ ـ .... وقلّما وصالٌ على طول الصدود يدومُ[1]

(و) منه (تبارك) من البركة (وهدَّك مِنْ رجل) وهدَّتْك من امرأة بمعنى: كفَاك، وكَفتْكَ[2].

(وسُقِط في يده) بمعنى: نَدِم.

---

(١) جزء بيت من الطويل، وتمامه:

صددتِ وأطولتِ الصدود وقلّما وصالٌ على طولِ الصدودِ يدومُ

وهو للمرار الفقعسي في ديوانه (ص ٤٨٠)، والأزهية (ص ٩١)، وخزانة الأدب (١٠/٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٩، ٢٣١)، والدرر (٥/١٩٠)، وشرح أبيات سيبويه (١/١٠٥)، وشرح شواهدِ المغني (٢/٧١٧)، ومغني اللبيب (١/٣٠٧، ٢/٥٨٢، ٥٩٠)، وبلا نسبة في الإنصاف (١/١٤٤)، وخزانة الأدب (١/١٤٥)، والخصائص (١/١٤٣، ٢٥٧)، والدرر (٦/٣٢١)، وشرح المفصل (٧/١١٦، ٨/١٣٢، ١٠/٧٦)، والكتاب (١/٣١، ٣/١١٥)، ولسان العرب (١١/٤١٢ ـ طول، ٥٦٤ ـ قلل)، والمحتسب (١/٩٦)، والمقتضب (١/٨٤)، والممتع في التصريف (٢/٤٨٢)، والمنصف (١/١٩١، ٢/٦٩).

(٢) قال في اللسان (٣/٤٣٣ ـ مادة هدد): «ومررت برجل هدَّكَ من رجل أي حسبك، وهو مدح؛ وقيل: معناه أثقلك وصف محاسنه، وفيه لغتان: منهم من يجريه مجرى المصدر فلا يؤنثه ولا يثنيه ولا يجمعه، ومنهم من يجعله فعلاً فيثني ويجمع، فيقال: مررت برجل هدَّك من رجل، وبامرأة هدَّتك من امرأة، كقولك: كفاك وكفَتْك؛ وبرجلين هدّاك، وبرجال هَدُّك، وبامرأتين هدَّتاك، وبنسوة هَدَدْنَك».

(وكذب في الإغراء) بمعنى: وجَبَ، كقول عمر: كذَبَ عليكم الحجُّ، أي: وجب[١].

قال ابن السّكيت: بمعنى: عليكم به، كلمة نادرة جاءت على غير القياس.

وقال الأخفش: الحجّ مرفوع به، ومعناه: نَصْبٌ؛ لأنه يريد الأمر به كقولهم: أمكنك الصّيد يريد: ارْمِهِ[٢].

وقال أبو حيّان: الذي تقتضيه القواعد في مثل هذا أنه من باب الإعمال، والمرفوع فاعل «كَذَب»، وحذف مفعول عليك، أي: عليكم لفهم المعنى، وإن نُصِبَ فهو بـ «عليك»، وفاعل كذب مضمر، يفسّره ما بعده على رأي سيبويه أو محذوف على رأي الكسائيّ.

وهذه الأفعال المذكورة لم يستعمل منها إلا الماضي والرابع منها لم يستعمل إلاّ مبنياً للمفعول، و «في يده» مرفوعة[٣].

قال أبو حيان: لكن قرىء «سقَط» بالبناء للفاعل[٤].

أما «قلّ» مقابل «كَثُر»، وكذب بمعنى اختلق[٥] أو أخطأ أو أبطل فمتصرّفةٌ.

(ويهيط) يَصيح، ويَضجُّ لم يستعمل إلا مضارعاً يقال: ما زال منذ اليوم يهيط هَيْطاً.

(وأهَلُم) بفتح الهمزة والهاء وضمّ اللام، وبضمّ الهمزة، وكسر اللاّم[٦] لم يستعمل منه

(١) قال ابن الأثير في النهاية (٤/١٥٨): «... ومنه حديث عمر: كذب عليكم الحجُّ، كذب عليكم العمرةُ، كذب عليكم الجهادُ، ثلاثة أسفار كذبن عليكم»؛ قال: «معناه الإغراء؛ أي عليكم بهذه الأشياء الثلاثة. وكان وجهه النصب على الإغراء ولكنه جاء شاذًّا مرفوعاً. وقيل: معناه: إن قيل لا حجّ عليكم فهو كذب. وقيل: معناه وجب عليكم الحجّ. وقيل: معناه الحثُّ والحضُّ؛ يقول: إنّ الحجّ ظنّ بكم حرصاً عليه ورغبة فيه فكذب ظنّه. وقال الزمخشري: معنى كذب عليكم الحجّ على كلامين، كأنه قال: كذب الحجُّ عليك الحجّ: أي ليرغّبك الحجُّ، هو واجب عليك؛ فأضمر الأول لدلالة الثاني عليه. ومن نصب الحجّ فقد جعل «عليك» اسم فعل، وفي «كذب» ضمير الحجّ. وقال الأخفش: «الحجّ» مرفوع بـ «كذب» ومعناه نصب؛ لأنه يريد أن يأمره بالحجّ، كما يقال: أمكنك الصيدُ، يريد: ارمه» انتهى.

(٢) راجع الحاشية السابقة.

(٣) لأن «في يده» الجار والمجرور نائب فاعل.

(٤) يشير إلى الآية ١٤٩ من سورة الأعراف: ﴿ولما سُقط في أيديهم ورأوا أنهم قد ضلّوا...﴾؛ وقراءة «سَقَط» مبنيًا للفاعل هي قراءة فرقة منهم ابن السميفع. انظر تفسير البحر المحيط لأبي حيان (٤/ ٣٩٢).

(٥) تحرّفت في الأصل إلى «اختلف» بالفاء.

(٦) وفيها لغات أخرى، قال في اللسان (١٢/ ٦١٨، ٦١٩ ـ مادة هلم): «إذا قال الرجل للرجل هَلُمَّ، فأراد أن يقول لا أفعل، قال: لا أَهَلِمُّ ولا أُهَلُمُّ ولا أُهَلَمَّ ولا أَهَلُمُّ».

الماضي، ولا الأمر في أكثر اللغات.

(وأهَاءُ)(١) مبني للفاعل بمعنى: آخُذُ وللمفعول بمعنى: أُعْطي لم يستعمل منه غير المضارع. (وإنّما يليان، لا ولِمَ) بكسر اللام، وفتح الميم، فيقال في جواب «ها» لا أهاء، ولِمَ أهاء. ولا أهلم، ولِمَ أهلم (لا تنفيساً على الصحيح).

(وهاء) بالمد والكسر (وها) بالقصر والسكون معنى: خُذْ(٢).

وتلحقها الضمائر، فيقال في هاء هائي، هاء، وهائين وهاؤم وهاؤنّ(٣).

(وعم صباحاً) بمعنى: أنعم صباحاً، لم يستعمل منه إلاّ أمر.

(وينبغي) لم يستعمل منه إلاّ المضارع (وقال أبو حيّان: سمع ماضيهما، ومضارع عِم).

قال يونس: وَعَمْتُ الدارَ أعِمُ، قلت لها: انعمي(٤)، وقال الأعلم: وعِمَ يَعِمُ بمعنى: نَعِمَ يَنْعَم، قال:

١٤٠٣ ـ وهل يَعِمَنْ مَنْ كان في العُصُر الخالي(٥)

---

(١) في الأصل: «وأها» بحذف الهمزة في آخر الكلمة؛ والصواب ما أثبتناه؛ ففي اللسان (١٥/ ٤٨٢ ـ مادة ها): «إذا قلتُ لك هاءَ، قلتَ: ما أَهاءُ يا هذا، وما أُهاءُ؛ أي ما آخذُ وما أعطي».

(٢) قال في اللسان (١٥/ ٤٨٢) بعد أن ذكر الحديث النبوي: «لا تشتروا الذهب بالذهب إلاّ هاءَ وهاءَ»: «قال الخطابي: أصحاب الحديث يروونه ها وها ساكنة الألف، والصواب مدّها وفتحُها لأن أصلها هاكَ أي خُذْ، فحذفت الكاف وعوّضت منها المدة والهمزة. وغير الخطابي يجيز فيها السكون على حذف العوض وتتنزّل منزلة ها التي للتنبيه».

(٣) ذكر ابن السكيت الضمائر التي تلحق «ها» فقال: «يقال هاءَ يا رجل، وهاؤُما يا رجلان، وهاؤمْ يا رجالُ. ويقال: هاءِ يا امرأةُ، مكسورة بلا ياء، وهائيا يا امرأتان، وهاؤنّ يا نسوة؛ ولغة ثانية: هأْ يا رجل، وهاءَا بمنزلة هاعا، وللجمع هاؤوا، وللمرأة هائي، وللتثنية هاءَا، وللجمع هَأْنَ بمنزلة هَعْنَ؛ ولغة أخرى: هاءِ يا رجل، بهمزة مكسورة، وللاثنين هائيا، وللجمع هاؤوا، وللمرأة هائي، وللثنتين هائيا، وللجمع هائينَ». انظر اللسان (١٥/ ٤٨٢).

(٤) انظر السان (١٢/ ٦٤١ ـ مادة وعم).

(٥) عجز بيت من الطويل، وصدره:

ألا عِمْ صباحاً أيها الطللُ البالي

وهو لامرىء القيس في ديوانه (ص ٢٧)، وجمهرة اللغة (ص ١٣١٩)، وخزانة الأدب (١/ ٦٠، ٣٢٨، ٣٣٢، ٢/ ٣٧١، ١٠/ ٤٤)، والدرر (٥/ ١٩٢)، وشرح شواهد المغني (١/ ٣٤٠)، والكتاب (٤/ ٣٩). وبلا نسبة في أوضح المسالك (١/ ١٤٨)، وخزانة الأدب (٧/ ١٠٥)، وشرح الأشموني (١/ ٦٩، ٢/ ٢٩٢)، وشرح شواهد المغني (١/ ٤٨٥)، ومغني اللبيب (١/ ١٦٩).

وقال ابن فارس: بَغَيْتُهُ فانْبغى، ككسرته فانكسر.

(وهاتِ وتعالَ. وربما قيل: هاتي يهاتي، وهَلُمَّ التّمِيمية) لم يستعمل منها إلاّ الأمر، أمّا الحجازيّة فهي اسم فعل لا تلحقه الضمائر.

(وقال ابن كيسان) في تصريفه: (ونَكِرَ[١]) ضد عَرَف (ويسوّي) بمعنى: يساوي لم يستعمل من الأول إلاّ الماضي، ومن الثاني إلاّ المضارع، وذكر الأول أيضاً «البهاريّ»[٢]، والثاني «ابن الحاج»[٣].

(واستغني غالباً بـ «ترك») الماضي (والتّرْك) المصدر (وتارك) اسم الفاعل (ومتروك) اسم المفعول (عنها) أي عن استعمال هذه الصيغ[٤] (من وَذر، ووَدَعَ) فعلى هذا يعدان في الجوامد إذ لم يستعمل منهما إلا الأمر، ومن غير الغالب ما قرىء: «ما وَدَعَك ربُّك»[٥] مُخَفّفاً، وحديث أبي داود وغيره: «دعوا الحبشة ما ودَعُوكم»[٦] وحديثه «لَيَنْتَهِينَّ أقوامٌ عن ودعهم الجُمُعات»[٧] وحديث البخاري: «غير مكفِيٍّ، ولا مَكْفُورٍ، ولا مُودع»[٨]، وقول الشاعر:

١٤٠٤ ـ جَـرى وهــو مَــوْدُوعٌ وواعِــدُ[٩]

---

(١) كفَرِحَ.

(٢) هو إبراهيم بن أحمد بن يحيى، وقد تقدم التعريف به. انظر الفهارس العامة.

(٣) ابن الحاج أحمد بن محمد، تقدم. انظر الفهارس العامة.

(٤) وقد سُمع ودع ووذر، قال أبو الأسود:

ليـت شعـري عـن خليلـي مـا الـذي ... غـالــه فـي الحـبّ حتـى وَدَعَـهْ

وقال آخر:

وثـمّ وَدَعْنـا آل عمـرو وعـامـرٍ ... فـرائـس أطـرافِ المثقّفـة السُّمـرِ

انظر البحر المحيط (٨/ ٤٨٠).

(٥) هي قراءة عروة بن الزبير وابنه هشام وأبي حيوة وأبي بحرية وابن أبي عبلة. انظر المصدر السابق.

(٦) رواه أبو داود في الملاحم باب ٨، (حديث رقم ٤٣٠٢)، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ، عن النبي ﷺ أنه قال: «دعوا الحبشة ما ودعوكم، واتركوا الترك ما تركوكم».

(٧) رواه مسلم في كتاب الجمعة، باب ١٢، (حديث رقم ٤٠) عن ابن عمر وأبي هريرة مرفوعاً: «لينتهينّ أقوام عن وَدْعهم الجمعات أو ليختمنّ الله على قلوبهم ثم ليكوننّ من الغافلين».

(٨) الذي في البخاري «مودَّع» بتشديد الدال. ولفظه كما رواه في كتاب الأطعمة باب ٥٤، (حديث رقم ٥٤٥٨) عن أبي أمامة: أن النبي ﷺ كان إذا رفع مائدته قال: «الحمد لله كثيراً طيباً مباركاً فيه، غير مكفيّ ولا مودَّع ولا مستغنى عنه ربّنا»؛ وبرقم (٥٤٥٩) بلفظ: «الحمد لله الذي كفانا وأروانا غير مكفيّ ولا مكفورٌ» وقال مرة: «لك الحمد ربنا غير مكفيّ ولا مودَّعٍ ولا مستغنًى ربَّنا».

(٩) جزء بيت من الطويل، وتمامه:

نِعم وبِئسَ

(ومنه) أي الجامد: (نعم وبئس) فِعلان (لإنشاء المدح والذّم).

قال الرّضي: وذلك أنك إذا قلت: نعم الرجل زيد، فإنما تنشىء المدح، وتمدحه بهذا اللفظ، وليس المدح موجوداً في الخارج في أحد الأزمنة مقصوداً مطابقة هذا الكلام إيّاه حتى يكون خَبراً، بل يقصد بهذا الكلام مدحه علي جَوْدته الحاصلة خارجاً، فقول الأعرابي لمن بشّره بمولودة، وقال: نعم المولود: والله ما هي بنعم المولودة، ليس تكذيباً له في المدح، إذ لا يمكن تكذيبه فيهِ، بل هو إخبار بأن الجودة التي حكمت بحصولها في الخارج ليست بحاصلة فهو إنشاء جزؤه الخبر، وكذلك الإنشاء التعجّبي، والإنشاء الذي في كم الخبريّة ورُبَّ.

هذا غاية ما يمكن ذكره في تَمْشية ما قالوا من كَوْن هذه الأشياء للإنشاء.

قال: ومع هذا فلي فيه نظر؛ إذ يطّرد ذلك في جميع الأخبار؛ لأنك إذا قلت: زيد أفضل من عمرو، لا ريب في كونه خبراً؛ إذ لا يمكن أن يكذب في التفضيل، ويقال لك: إنك لم تفضّل، بل التكذيب إنما يتعلق بأفضلية زيد. وكذا إذا قلت: زيد قائم، فهو خبر بلا شك، ولا يدخله التصديق والتكذيب من حيث الإخبار؛ إذ لا يقال لك: أخبرت أو لم تخبر لأنك أوجدت بهذا اللفظ الإخبار بل يدخلان من حيث القيام، ويقال: إن القيام حاصل، أو ليس بحاصل، فكذا قوله: ليس بنعم المولودة بيان أن النّعْميّة أي الجودة المحكوم بثبوتها خارجاً ليست بثابتة، وكذا في التعجّب وفي كَمْ، ورُبَّ، انتهى.

(وعن الفرّاء أنهما اسمان) لدخول حرف الجرّ عليهما في قوله: «والله ما هي بنعم الولد». وقولهم: «نعم السّير على بئس العير»، والإضافة في قوله:

١٤٠٥ ـ بِنِعْـمَ طيْـرٍ وشبـابٍ فـاخِـرِ[1]

= إذا مـا استحمّـتْ أرضـهُ مـن سمـائـه جـرى وهـو مـودوعٌ وواعـدُ مَصْـدَقِ

وهو لخفاف بن ندبة في ديوانه (ص ٣٣)، وإصلاح المنطق (ص ٧٣)، والأصمعيات (ص ٢٤)، وخزانة الأدب (٦/٤٧٢)، ولسان العرب (٧/١١٢ ـ أرض، ٨/٣٨١ ـ ودع، ١٠/١٩٥ ـ صدق). ولسلمة بن الخرشب في المعاني الكبير (ص ١٥٦). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢/٤٠٤)، والدرر (٥/١٩٣)، والمحتسب (٢/٢٤٢).

(١) الرجز بلا نسبة في الدرر (٥/١٩٥)، ولسان العرب (١٢/٥٨٢ ـ نعم)، والمقاصد النحوية (٤/٢)، وقبله:

صبَّحـك الله بخيـر بـاكـر

والنّداء في قولهم: يا نعم المولى، ويا نعم النصير.

ودخول لام الابتداء عليهما في خبر إنَّ ولا يدخل على الماضي.

والإخبار عنهما فيما حكى الرؤاسيّ: «فيك نعم الخَصْلَة».

وعطفهما على الاسم فيما حكى الفراء: «الصالح وبئس الرجل في الحق سواء».

وعدم التّصرّف والمصدر. وأجيب بأن حرف الجرّ والنّداء قد يدخلان على ما لا خلاف في فعليته بتأويل موصوف، أو منادى مقدّر، وكذا في الإخبار والعطف أي فيك خَصْلة نعمت الخصلة، ورجل بئس الرجل، وبأن نعم في «نعمَ طيْر» سمّي بها محكيّة، ولذا فتحت ميمها، وبأن عدم التصرف والمصدر لا يدلان على الاسميّة بدليل ليس وعسى ونحوهما ويدلّ لفعليّتهما لحوق تاء التأنيث الساكنة بهما في كل اللغات وضمير الرفع في لغة، حكاها الكسائي. .

وقيل: لا خلاف في أنهما فعْلان، وإنما الخلاف فيهما بعد الإسناد إلى الفاعل، فالبصريّون يقولون: نعم الرّجل، وبئس الرجل جملتان فعليتان. وغيرهم يقول: اسمان محكيّان نقلاً عن أصلهما، وسمّي بهما المدح والذم كتأبّط شرّاً ونحوه.

(**وأصلهما فَعِل**) بفتح الفاء، وكسر العين، وقد يردان به، قال طرفة:

١٤٠٦ ـ مــا أقَلَّــتْ قَــدَمٌ أنَّهُــمُ نَعِـمَ السَّـاعـون فـي الأمـر المُبِـرْ[١]

(**و**) قد يَرِدان (**بسكون العين، وفتح الفاء**) تخفيفاً. قال أبو حيّان: ولم يذكروا له شاهداً. (**وكسرهما**) إتباعاً، قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ﴾ [النساء: ٥٨].

(**وكذا كل ذي عين حَلْقِيّة**) أيْ هي حرف حَلْق (**من فعل**) بالفتح والكسر (**اسماً**) كان (**أو فعلاً**) يرد بهذه اللغات الأربع نحو: فَخِذ، فَخْذ، فِخِذ، فِخْذ، شَهِد، شَهْد، شِهِد، شِهْد، قال:

١٤٠٧ ـ إذا غــاب عنّــا غــاب عنّــا ربيعُنَــا وإنْ شِهْـدَ أجْـدَى خيـرُهُ ونـوافِلُـهْ[٢]

---

(١) البيت من الرمل، وهو لطرفة بن العبد في ديوانه (ص ٥٨) مع اختلاف كبير في الرواية؛ والإنصاف (١/ ١٢٢)، وخزانة الأدب (٩/ ٣٧٦، ٣٧٧)، والدرر (٥/ ١٩٦)، ولسان العرب (١٢/ ٥٨٧ ـ نعم)، والمحتسب (١/ ٣٤٢، ٣٥٧). وبلا نسبة في الخصائص (٢/ ٢٢٨)، والمقتضب (٢/ ١٤٠).

(٢) البيت من الطويل، وهو للأخطل في ديوانه (ص ٢٢٤)، والدرر (٥/ ١٩٩)، وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٣٤١)، والكتاب (٤/ ١١٦). ورواية البيت كما في الديوان:

إذا غــاب عنّــا غــاب عنّــا فــراتُنــا وإن شِهْــد أجــدى فيضــه وجــداولُــه

ورواية الكتاب كرواية الديوان، إلا أن فيه «فضله» مكان «فيضه».

قال أبو حيان: ويشترط في ذلك ألا يكون مما شذّت به العرب في فكّه نحو: لَحِحَتْ[١] عينه، أو اتّصل بآخره ما يسكّن له نحو: شهدْتُ ولا اسم فاعل معتل اللام نحو: ثوب صَخٍ، أي: متسخ، فلا يجوز التّسكين فيها.

(ويقال) في بئس (بَيْس) بفتح الباء، وياء ساكنة مبدلة من الهمزة على غير قياس، حكاها الأخفش، والفارسِيّ، ويقال في نَعِمَ: نَعِيمَ بالإشباع، حكاه الصّفّار.

قال أبو حيّان: وذلك شذوذ لا لغة، قال: وذكر بعض أصحابنا أن الأفصح نِعْم، وهي لغة القرآن، ثم نِعِمَ، وعليه: ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾ [البقرة: ٢٧١]، ثم نِعم، وهي الأصليّة، ثم نَعْم.

(وفاعلهما) ظاهرٌ **(مُعرّفٌ بأل)** نحو: ﴿نِعْمَ ٱلْمَوْلَىٰ﴾ [الأنفال: ٤٠]، ﴿وَلَبِئْسَ ٱلْمِهَادُ﴾ [البقرة: ٢٠٦] **(أو مضاف لما هي فيه)** نحو: ﴿وَلَنِعْمَ دَارُ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ [النحل: ٣٠]. ﴿فَبِئْسَ مَثْوَى ٱلْمُتَكَبِّرِينَ﴾ [غافر: ٧٦].

(أو) مضاف لمضاف إليه، أي إلى ما هي فيه كقوله:

١٤٠٨ ـ فَنِعْمَ ابنُ أخْتِ القوم غَيْرَ مُكَذَّبِ[٢]

وقوله:

١٤٠٩ ـ فَنِعْــم ذَوُو مُجــامَلَــةِ الخليــلِ[٣]

(قيل أو) مضاف إلى ضمير **(عائد عليه)** أي على ما هي فيه كقولهم:

---

(١) اللَّحَحُ في العين: صُلاقٌ يصيبها والتصاق؛ وقيل: هو التزاقها من وجع أو رمص؛ وقيل: هو لزوق أجفانها لكثرة الدموع. وهناك أحرف أخرى غير «لححت» جاءت نوادر في إظهار التضعيف، وهي: مَشِشَت الدابة وصَكِكَتْ، وضَبِبَ البلدُ إذا كثر ضبابه، وأَلِلَ السقاءُ إذا تغيرت ريحه، وقَطِطَ شعرُه. انظر اللسان (٢/ ٥٧٧).

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

زهيــرٌ حســامــاً مفــرَداً مــن حمــائــلِ

وهو لأبي طالب يمدح النبي ﷺ في خزانة الأدب (٢/ ٧٢)، والدرر (٥/ ٢٠٠)، وشرح التصريح (٢/ ٩٥)، والمقاصد النحوية (٤/ ٥). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٣/ ٢٧٢)، وشرح الأشموني (٢/ ٣٧١).

(٣) عجز بيت من الوافر، وصدره:

فــإنْ تــكُ فقعــسٌ بــانــتْ وبِنَّــا

وهو بلا نسبة في الدرر (٥/ ٢٠١)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٧٨١).

١٤١٠ ـ فنعـم أخَـو الهيجـا ونِعْـم شبـابُهـا[1]

والأصح أنه لا يقاس عليه لقلّته.

(وهي) أي أل التي في فاعلهما (جنسية عند الجمهور) بدليل عدم لحوقهما التاء حيث الفاعل مؤنث في الأفصح.

واختلف على هذا (فقيل) للجنس (حقيقة) فالجنس كله هو الممدوح، أو المذموم، والمخصوص به فردٌ من أفراده مندرج تحته. وقصد ذلك مبالغة في إثبات المدح أو الذم للجنس الذي هو مبهم لئلا يتوهّم كونه طارئاً على المخصوص.

وقيل: تعديته إليه بسببه، وقيل: قصد جعله عاماً ليطابق الفِعْل لأنه عام في المدح، ولا يكون الفعل عامّاً، والفاعل خاصّاً.

(وقيل) للجنس (مجازاً) فجعل المخصوص جميع الجنس مبالغة، ولم يقصد غير مدحه أو ذمّه.

(وقال قوم): هي (عهدية ذهنيّة) كما تقول: اشتريت اللحم، ولا تريد الجنس، ولا معهوداً تقدم، وأريد بذلك أن يقع إبهام ثم يأتي التفسير بعده تفخيماً للأمر.

وقال أبو إسحاق بن ملكون[2]، وأبو مَنْصُور الجواليقي[3]، وأبو عبدالله الشَّلوبين الصغير[4]: عهديّة شخصيّة، والمعهود: هو الشخص الممدوح والمذموم، فإذا قلت: زيد نعم الرجل فكأنك قلت: نعم هو، واستدل هؤلاء بتثنيته وجمعه، ولو كان عبارة عن الجنس لم يسغ فيه ذلك.

ويجوز إتباعه أي: فاعلهما ببدل، وعطف، ويجوز مباشرتهما لنعم، وبئس لا بصفة

---

(١) الشطر من الطويل، ولم أهتد إلى تتمته ولا إلى قائله. وهو بلا نسبة في الدرر (٥/ ٢٠٢)، وشرح الأشموني (٢/ ٣٧١)، والمقاصد النحوية (٤/ ١١). ويروى: «الهيجاء نعم» مكان «الهيجا ونعم».

(٢) هو إبراهيم بن محمد بن منذر المتوفى سنة ٥٨٤ هـ. وقد تقدم.

(٣) هو موهوب بن أحمد بن محمد بن الخضر بن الحسن البغدادي المعروف بابن الجواليقي. أديب، لغوي، مشارك في بعض العلوم. ولد ببغداد سنة ٤٦٦ هـ، وقيل: سنة ٤٦٥ هـ، وقرأ الأدب على الخطيب التبريزي، ودرّس العربية بالمدرسة النظامية، وقرّبه المقتفي لأمر الله العباسي فاختصّ بإمامته في الصلوات؛ وأخذ عنه ابن الجوزي. وتوفي ببغداد سنة ٥٤٠ هـ، وقيل: سنة ٥٣٩. من آثاره: تكملة إصلاح ما تغلط فيه العامة، شرح أدب الكاتب، المعرب من الكلام الأعجمي، أسماء خيل العرب وفرسانها، والعروض. انظر ترجمته في وفيات الأعيان (٢/ ١٨٧)، ومعجم الأدباء (١٩/ ٢٠٥)، وبغية الوعاة (ص ٤٠١)، وشذرات الذهب (٢/ ١٢٧)، وهدية العارفين (٢/ ٤٨٣).

(٤) هو محمد بن علي بن محمد بن إبراهيم المتوفى سنة ٦٦٠ هـ. وقد تقدم.

في الأصحّ، وهو رأي الجمهور، لما فيها من التخصيص المنافي للشياع المقتضى منه عموم المدح والذم.

وأجازه ابن السرّاج والفارسي، وابن جِنيّ في قوله:

١٤١١ ـ لبِئس الفتى المدْعُوُّ باللَّيل حاتِمُ(١)

(وثالثها): وهو رأي ابن مالك: **(يجوز إذا تؤول بالجامع لأكمل الخصال)** اللائقة في المدح والذمّ بخلاف ما إذا قصد به التخصيص مع إقامة الفاعل مقام الجنس، لأن تخصيصه مناف لذلك **(ولا توكيد معنوي قطعاً)**. كذا قاله ابن مالك، وعلّله بأن القصد بالتوكيد من رفع توهم المجاز أو الخصوص مناف للقصد بفاعل نعم من إقامته مقام الجنس، أو تأويله بالجامع، لأكمل خصال المدح أو الذم.

قال أبو حيّان: ومن يرى أن أل عهدية شخصية لا يبعد أن يجيز: نعم الرجل نفسه زيد.

(وفي) إتباعه بالتوكيد **(اللفظي احتمالان)**. وأجازه ابن مالك، فيقال: نعم الرجل الرجل زيد.

وقال أبو حيان: ينبغي ألا يجوز إلا بسماع.

(ولا يُفْصل) بين نِعْم وفاعلها بظرف ولا غيره، قاله ابن أبي الربيع والجمهور.

وفي «البسيط»: يجوز الفصل لتصرف هذا الفعل في رفعه الظاهر، والمضمر، وعدم التركيب.

(وثالثها): قاله الكسائي يجوز بمعموله أي الفاعل نحو: نعم فيك الراغب. قال أبو حيّان: وفي الشّعر ما يدل له، قال:

١٤١٢ ـ وبِئْس من المليحاتِ البديلُ(٢)

قال: وورود الفصل بـ «إذن» وبالقسم في قوله:

---

(١) عجز بيت من الطويل، وصدره:

لعمري وما عمري عليّ بهيّنٍ

وهو ليزيد بن قنافة في خزانة الأدب (٩/ ٤٠٥، ٤٠٧)، والدرر (٥/ ٢٠٣)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ١٤٦٤)، والمقاصد النحوية (٤/ ٩). وبلا نسبة في شرح الأشموني (٢/ ٣٧٣).

(٢) عجز بيت من الوافر، وصدره:

فبادَرْنَ الديار يزفْنَ فيها

وهو لرفاعة بن عاصم الفقعسي في تذكرة النحاة (ص ٨٩)، والدرر (٥/ ٢٠٥). ويزفن: يرقصن.

١٤١٣ ـ لَبِئْس إذن راعِي المودّة والوَصْلِ[١]

وقوله:

١٤١٤ ـ بِئْسَ عَمْرُ الله قومٌ طُرِقُوا[٢]

(أو يكون ضميراً) مستتراً (خلافاً للكسائيّ) في منعه ذلك قال في نحو نِعْم رجلاً زيدٌ: الفاعل هو زيد، والمنصوب حال، وتبعه دُرَيْود.

وقال الفرّاء: تمييز محوّل عن الفاعل والأصل: نعم الرجل زيد، وعلى الأول هذا الضمير يكون (ممنوع الإتباع) فلا يُعْطَف عليه، ولا يُبْدَلُ منه، ولا يؤكّد بضمير، ولا غيره؛ لشبهه بضمير الشأن في قصد إبهامه تعظيماً لمعناه.

وما ورد من نحو: «نِعْم هم قوماً أنتم» فشاذ (مفسّراً بتمييز مطابق للمعنى) في الإفراد، والتذكير، وفروعهما (عام في الوجود غير متوغّل في الإبهام، ولا ذي تفضيل) بخلاف نحو: الشمس والقمر، فلا يقال: نعم شمساً هذه الشّمسُ.

ونحو: غَيْر، ومِثْل، وأيّ، وما دلّ على مفاضلة فلا يقال: «نِعْم أفضل منك زيد» لعدم قبول ما ذكر لـ «أل»[٣]، ولكونه خلفاً عن فاعل مقرون بها اشترط صلاحيته لها.

(جائز الوصف) نحو: نعم رجلاً صالحاً زيدٌ، نقله أبو حيّان عن البسيط جازماً به. (وكذا الفصل) نحو: ﴿بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا﴾ [الكهف: ٥٠] (خلافاً لابن أبي الربيع) في قوله: يمنع الفصل بين نِعْم والمفسّر.

(قيل): وجائز (الحذف) أيضاً إذا علم (نحو) حديث: «من تَوَضَّأ يوم الجمعة (فبها ونعمت»[٤]): ونعمت السُّنة سنة أو رخصة فبالسنة أخذ[٥].

---

(١) عجز بيت من الطويل، وصدره:

أروحُ ولم أُحدِثْ لليلى زيارةً

وهو لأبي هلال الأحدب في طبقات الشعراء (ص ٣٢٩). وللمجنون في ديوانه (ص ١٨١). وبلا نسبة في الدرر (٥/٢٠٦)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ١٣١٨).

(٢) صدر بيت من الرمل، وعجزه:

فقَرَوْا جارهم لحماً وحِرْ

وهو بلا نسبة في الدرر (٥/٢٠٦، ٢١٧)، وشرح الأشموني (٢/٣٧٢)، والمقاصد النحوية (٤/١٩). ويروى: «قومُ الله» مكان «عمرُ الله». وحر: أصله «وحِراً» فأسكنت الراء للضرورة، وهو اللحم الذي دبّت عليه الوحرة، وهي دابّة تشبه القطاية، وهي نوع من الوزغ.

(٣) وهو «غير» و «مثل» و «أيّ» في السطر السابق.

(٤) رواه أبو داود في الطهارة باب ١٢٨، (حديث ٣٥٤) عن سمرة قال: قال رسول الله ﷺ: «من توضأ يوم =

وعليه ابن عصفور، وابن مالك، ونصّ سيبويه على لزوم ذِكْرِهِ.

(وفي الجَمع بينه) أي: التمييز **(وبين)** الفاعل **(الظاهر)** أقوال:

(أحدها): لا يجوز إذْ لا إبهام يرفعه التمييز، وعليه سيبويه، والسّيرافيّ وجماعة.

(ثانيها): يجوز، وعليه المبرّد، وابن السرّاج، والفارسيُّ، واختاره ابن مالك. قال: ولا يمنع منه زوال الإبهام، لأن التمييز قد يجاء به توكيداً. ومما ورد منه قوله:

١٤١٥ ـ والتغلبيّــون بئــس الفحــلُ فحلُهُــم فحـلاً ....[1]

وقوله:

١٤١٦ ـ نعـم الفتـاةُ فتـاةً هِنْـدُ لـو بَـذَلَـتْ[2]

(ثالثها): وعليه ابن عُصفور **(يجوز إن أفاد)** التمييز **(ما لم يفده)** الفاعل نحو: نعم الرّجلُ رجلاً فارساً، وقوْله:

١٤١٧ ـ فَنِعْـم المـرءُ مـن رَجُـلٍ تِهَـامـي[3]

= الجمعة فبها ونعمت، ومن اغتسل فهو أفضل».

(٥) قوله: «ونعمت السنة سنة أو رخصة فبالسنّة أخذ» كذا جاءت العبارة في الأصل،وهي عبارة مضطربة. وفي معالم السنن للخطابي (١/ ٩٥): «قوله فبها، قال الأصمعي: معناه: فبالسنّة أخذ، وقوله ونعمت، يريد: ونعمت الخصلة ونعمت الفعلة أو نحو ذلك؛ وإنما ظهرت التاء التي هي علامة التأنيث لإظهار السنّة أو الخصلة أو الفعلة». وفي النهاية لابن الأثير (٥/ ٨٣): «أي ونعمت الفعلة والخصلة هي، فحُذف المخصوص بالمدح؛ والباء في قوله فبها، متعلقة بفعل مضمر، أي فبهذه الخصلة أو الفعلة، يعني الوضوء، ينال الفضل. وقيل: هو راجع إلى السنّة؛ أي فبالسنّة أخذ، فأضمر ذلك».

(١) جزء بيت من البسيط، وتمامه:

والتغلبيّــون بئــس الفحــل فحلهــم فحــــلاً وأمُّهــــم زلاّءُ منطيــقُ

وهو لجرير في ديوانه (ص ١٩٢)، والدرر (٥/ ٢٠٨)، وشرح التصريح (٢/ ٩٦)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٧٨٧)، ولسان العرب (١٠/ ٣٥٥ ـ نطق)، والمقاصد النحوية (٤/ ٧). وبلا نسبة في شرح الأشموني (٢/ ٣٧٦)، وشرح ابن عقيل (ص ٤٥٥).

(٢) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

رَدَّ التحيــــة نُطْقــــاً أو بــــإيمــــاءِ

وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (٣/ ٢٧٧)، وخزانة الأدب (٩/ ٣٩٨)، والدرر (٥/ ٢٠٩)، وشرح الأشموني (١/ ٢٦٧)، وشرح التصريح (٢/ ٩٥)، وشرح شواهد المغني (ص ٨٦٢)، ومغني اللبيب (ص ٤٦٤)، والمقاصد النحوية (٤/ ٣٢).

(٣) عجز بيت من الوافر، وصدره: =

ولا يجوز إنْ لم يُفِدْ ذلك.

(ولا يؤخّر) هذا التمييز (عن المخصوص اختياراً)، فلا يقال: نعم زيدٌ رجلاً إلاَّ في ضرورة (خلافاً للكوفيّة) في تجويزهم تأخيره عنه. أمّا تأخره عن الفعل، فواجب قطعاً.

(ولا يكون الفاعل) لنعم وبئس (نكرةً اختياراً)، وإن ورد فضرورة كقوله:

١٤١٨ ـ بِئْسَ قَرِينا يَفَنٍ هالِكِ[1]

وقوله:

١٤١٩ ـ فنِعْم صَاحِبُ قومٍ لا سِلاح لَهُمْ[2]

(خلافاً للكوفية) وموافقتهم في إجازتهم ذلك، لما حكى الأخفش: أن ناساً من العرب يرفعون بهما النكرة مفردةً، ومضافةً.

(ولا يكون موصولاً) قاله الكوفيّون، وكثير من البصريين (وجوّزه المبرّد في الذي) الجنسيّة كقوله:

١٤٢٠ ـ بِئْس الذي ما أنْتُمُ آلَ أبْجَرَا[3]

= تخيّره فلم يعدلْ سواهُ

وهو لأبي بكر بن الأسود المعروف بابن شعوب الليثي في الدرر (٥/ ٢١١)، وشرح التصريح (١/ ٣٩٩، ٢/ ٩٦)، وشرح المفصل (٧/ ١٣٣)، والمقاصد النحوية (٣/ ٢٢٧، ٤/ ١٤). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢/ ٣٦٩)، وخزانة الأدب (٩/ ٣٩٥)، وشرح الأشموني (١/ ٢٦٥)، والمقرب (١/ ٦٩).

(١) الرجز بلا نسبة في أمالي القالي (٢/ ١٨٣)، والدرر (٥/ ٢١٢)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٧٨٩)، ولسان العرب (١٠/ ٤٩٦ ـ ملك). وبعده:

أمُّ عبيدٍ وأبو مالكِ

واليفن: الشيخ الكبير. ويقال للهرم أبو مالك، وأبو مالك: كنية الجوع.

(٢) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

وصاحبُ الركب عثمانُ بن عفّانا

وهو لكثير بن عبدالله النهشلي في الدرر (٥/ ٢١٣)، وشرح شواهد الإيضاح (ص ١٠٠)، والمقاصد النحوية (٤/ ١٧). وله أو لأوس بن مغراء أو لحسان بن ثابت في خزانة الأدب (٩/ ٤١٥، ٤١٧)، وشرح المفصل (٧/ ١٣١) وليس في ديوان حسان. وبلا نسبة في شرح الأشموني (٢/ ٣٧١)، والمقرب (١/ ٦٦).

(٣) عجز بيت من الطويل، وصدره:

لعمري لئن أنزفتمُ أو صحوتمُ

قال ابن مالك: وظاهر قول الأخفش: أنه يجيز نعم الذي يفعل زيد، ولا يجيز: نعْم من يفعل. قال: ولا ينبغي أن يمنع، لأن الذي يفعل بمنزلة الفاعل، ولذلك اطّرد الوصف به.

ومقتضى النظر الصحيح ألاّ يجوز مطلقاً، ولا يمنع مطلقاً، بل إذا قصد به الجنس جاز، أو العهد مُنِع. انتهى.

والمانعون مطلقاً علّلوا بأن ما كان فاعلاً لنعم، وكان فيه أل، كان مفسراً للضمير المستتر فيها، إذا نزعت منه(١)، والذي ليس كذلك.

(و) جوّزه (قوم في «مَنْ»، و «ما») مراداً بهما الجنس كقوله:

١٤٢١ ـ ونِعْـم مَـنْ هُـو فـي سـرٍّ وإعْـلانِ (٢)

وتأوّله غيرهم على أن الفاعل مُضْمَرٌ، و «مَنْ» في محل نصبِ تمييزه.

(ومن ثَمَّ) أي من هنا، وهو أنَّ فاعلهما لا يكون موصولاً. (قال المحققون) منهم سيبويه: (إن «ما» في) نعم وبئس الواقع بعدها فعل (نحو: ﴿بِئْسَمَا اشْتَرَوْا﴾) [البقرة: ٩٠] نعم ما صنعت (معرفة تامة) أي لا يفتقر إلى صلة (فاعلٌ) والفعل بعدها صفةٌ لمخصوص محذوف، أي نعم الشّيءُ شيءٌ اشتروا. قال في شرح الكافية: ويُقَوِّيه كثرة الاقتصار عليها في نحو: غسلته غسلاً نِعِمّا.

والنّكرة التالية نِعْم لا يُقْتَصرُ عليها.

(وقيل: نكرة تمييز)، والفعل بعدها صفة لها أو بمعنى شيء صفتها الفعل، أي: بئس

= وهو للأبيرد في لسان العرب (٩/ ٣٢٧ ـ نزف). وبلا نسبة في جمهرة اللغة (ص ٨٢١)، وخزانة الأدب (٩/ ٣٨٨)، والدرر (٥/ ٢١٥)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٧٩٣)، والمحتسب (٢/ ٣٠٨).

وأنزفتم: سكرتم، والنزيف والمنزوف: السكران المنزوف العقل. وأبجر: هو أبجر بن جابر العجليّ، وكان نصرانيًّا. انظر اللسان (٩/ ٣٢٧) ورواية العجز فيه:

لبئـس النـدامـى كنتـم آل أبجـرا

(١) مثل قولهم في «نعم المرء زيد»: نعم مرءاً زيد.

(٢) عجز بيت من البسيط، وصدره:

فنعـم مَـزْكَـأُ مـن ضـاقـت مـذاهبـه

وهو بلا نسبة في جمهرة اللغة (ص ١٠٩٨، ١٣٠٨)، وخزانة الأدب (٩/ ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٤)، والدرر (١/ ٣٠٣، ٥/ ٢١٥)، وشرح الأشموني (١/ ٧٠)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٧٤١)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٧٩٠)، ولسان العرب (١/ ٩١ ـ زكأ)، ومغني اللبيب (١/ ٣٢٩، ٤٣٥، ٤٣٧)، والمقاصد النحوية (١/ ٤٨). والمزكأ: الملجأ.

شيئاً شيء اشتروا، أقوال.

وَرُدَّ بأن التمييز يرفع الإبهام، وما يساوي المضمر في الإبهام فلا يكون تمييزاً.

(وثالثها): هي **(موصولة)** صلتها الفعل، والمخصُوص محذوف أو هي المخصوص، و «ما» أخرى تمييز محذوف، أي نعم شيئاً الذي صنَعْته. أو هي الفاعل، واكتفي بها، وبصلتها عن المخصوص. أقوال.

(ورابعها: مَصْدريّة) ولا حذف، والتقدير: نعم صُنْعُك، وبئس شراؤهم.

(وخامسها: نكرة موصوفة فاعل) يكتفى بها، وبصلتها عن المخصوص.

(وسادسها: كافَّة) كفّت نعم وبئس، كما كفّت قَلَّ، وصارت تدخل على الجملة الفعلية.

(وفي) «ما» إذا وليها اسم نحو: **(نعِمّا هي)** القولان **(الأولان)**.

أحدهما: أنها معرفة تامة فاعل بالفعل، وهو قول سيبويه، والمبرد وابن السّراج، والفارسيّ.

والثاني: أنها نكرة غير موصوفة تمييز، والفاعل مضمر، والمرفوع بعدها هو المخصوص.

(وثالثها): أن «ما» (مركبة) مع الفعل **(لا محلّ لها)** من الإعراب، والمرفوع فاعل.

(وشذ كونه) أي الفاعل (إشارة) متبوعاً بذي اللام كقوله:

١٤٢٢ - بِئْسَ هذا الحيُّ حَيّاً ناصِراً[1]

(وعلماً) كقول سهل بن حنيف: «شهدت صِفِّينَ، وبئست الصِّفُّونَ»[2].

(وكذا) شذ كونه **(مضافاً إلى الله)** علماً أو غيره، وإن كانت فيه «أل»، لأنه من الأعلام

---

(١) صدر بيت من الرمل، وعجزه:

ليت أحياءهم فيمن هَلَكْ

وهو بلا نسبة في الدرر (٥/ ٢١٦).

(٢) نسبه ابن الأثير في النهاية (٣/ ٤٠) إلى أبي وائل؛ قال ابن الأثير: «فيها وفي أمثالها لغتان: إحداهما إجراء الإعراب على ما قبل النون وتركها مفتوحة كجمع السلامة، كما قال أبو وائل. والثانية: أن تجعل النون حرف الإعراب وتقرّ الياء بحالها، فتقول: هذه صفّينُ، ورأيت صفّينَ، ومررت بصفّينَ؛ وكذلك تقول في قنّسرين وفلسطين ويبرين».

كقوله ﷺ: «نعم عبدالله خالد بن الوليد»[١] وقول الشاعر:

١٤٢٣ ـ بئس قوم الله قومٌ طُرِقوا[٢]

(خلافاً للجَرْميّ) في قوله باطّراده. وغيره، يتأوّل ما وَرَد منه، ومن العلم على أنه المخصوص، والفاعل مضمر، حذف مفسّره.

(وشذّ كونه ضميراً غير مفرد) أي مطابقاً للمخصوص نحو: أخواك نِعْما رجلين، وحكى الأخفش عن بعض بني أسد: نِعْما رجليْن الزيدان، ونِعْمو رجالاً الزيدون ونعِمْتُم رجالاً، ونِعْمَنْ نساءً الهندات، ثم قال: «لا آمن أن يكونا فهما التلقين» (خلافاً لقوم) من الكوفيّة لقولهم بالقياس على ذلك.

(و) شذّ جرّه (بالباء) الزائدة، روي: نِعْم بهم قَوْماً، أي نِعْم هم.

(ولا يعملان) أي نعم، وبئس (في مصدر و) لا (ظرف).

(ويذكر المخصوص) وهو المقصود بالمدح أو الذمّ (قبلهما) أي: نعْم، وبئس (مبتدأ أو منسوخاً) والفعل، ومعموله الخبر، والرّابط هنا العموم في المرفوع المفهوم من أل الجنسيّة نحو: زيد نعم الرجل، أو رجلاً، وكان زيد نِعْم الرجل، وإنَّ زيداً نعم الرجل قال:

١٤٢٤ ـ إنَّ ابن عبد الله نِعْـ ـم أخو النّدى، وابنُ العَشِيرَهْ[٣]

وقال:

١٤٢٥ ـ إذا أرْسَلُوني عند تعذير حاجة أُمارِسُ فيها كنتُ نِعْمَ الممارسُ[٤]

(أو) يذكر (بعد الفاعل) نحو: نعم الرّجل زيدٌ، وهو أحسن من تقدمه، لإرادة الإبهام، ثم التفسير وإعرابه (مبتدأ) خبره الجملة قبله.

---

(١) رواه الترمذي في المناقب باب ٤٩ (حديث ٣٨٤٦) من حديث أبي هريرة، وفي آخره: قال النبي ﷺ: «نعم عبدالله خالد بن الوليد، سيفٌ من سيوف الله».

(٢) تقدم بالرقم (١٤١٤) وفيه: «عمرُ الله» مكان «قوم الله».

(٣) البيت من مجزوء الكامل، وهو لأبي دهبل الجمحي يمدح المغيرة بن عبدالله في ديوانه (ص ٩٦)، والدرر (٥/ ٢١٧)، والمقاصد النحوية (٤/ ٣٥). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٨/ ٢٠٩)، وخزانة الأدب (٩/ ٣٨٨)، وشرح الأشموني (٢/ ٣٧٩)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٧٩٣).

(٤) البيت من الطويل، وهو ليزيد بن الطثرية في ديوانه (ص ٨٤)، والدرر (٥/ ٢١٨)، والمقاصد النحوية (٤/ ٣٤). وبلا نسبة في خزانة الأدب (٩/ ٣٨٨)، والأشباه والنظائر (٨/ ٢٠٩)، وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٣٧٩).

وقيل: محذوف، أو خبراً مبتدؤه محذوف وجوباً (**أو بدلاً**) من الفاعل أقوال.

قال ابن مالك: أرجحها الأوّل لصحّته في المعنى وسلامته من مخالفة أصل، بخلاف جعله خبراً، فإنه يلزم منه أن ينصب لدخول كان عليه، أو جعل خبره محذوفاً، فإنه لم يعهد التزام حذف الخبر إلا حيث سدّ مسدّه شيء، أو جعله بدلاً، فإنه لا يصلح لمباشرة نِعْم.

وأجاب قائله بأنه يجوز أن يقع بدلاً ما لا يجوز أن يلي العاملَ بدليل: «أنك أنت»، وعلى هذا هو بدل اشتمال، لأنه خاص، والرجل عام.

(**وقد يدخله ناسخ**) نحو: نعم الرجل كان زيداً، وظننت زيداً، فالجملة في موضع خبر كان أو ثاني مفعولي ظنّ.

(**ويغلب أن يختصّ**) بأن يقع معرفة أو قريباً منها أخَصّ من الفاعل، لا أعمّ منه، ولا مساوياً نحو: نعم الفتى رجلٌ من قريش. (و) أنْ (**يصح الإخبار به عن الفاعل**) موصوفاً بالممدوح بعد نعْم، أو المذموم بعد بئس كقولك في نعم الرجل زيدٌ: الرّجل الممدوح زيدٌ، وفي بئس الولد العاقّ أباه: الولد المذموم العاقّ أباه.

وإلاّ أي وإن وقع غير مختصّ ولا صحيح الإخبار عنه به بأن وقع مبايناً له (**أُوّل**) كقوله تعالى: ﴿بِئْسَ مَثَلُ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟﴾ [الجمعة: ٥] أي: «مثل الذين» حذف «مثل» المخصوص، وأقيم الذين مقامه.

ويحذف المخصوص (**لدليل**) يدل عليه نحو: ﴿نِّعْمَ ٱلْعَبْدُ﴾ [صٓ: ٥] أي: أيّوب ﴿فَنِعْمَ ٱلْمَٰهِدُونَ﴾ [الذاريات: ٤٨] أي: نحن.

(**وقيل**): إنما يحذف إن تقدّم (**ذكرُه**). والأكثرون على عدم اشتراطه.

(**وتخلفه**) إذا حذف (**صفته**) وهي إن كانت اسماً وفاقاً نحو: نعم الرّجل حليم كريم، أي رجلٌ حليمٌ، فإن كانت فعلاً نحو (**نعم**) الصاحب تستعين به فيعينك أي «رجل» (**فممنوع أو جائز، أو غالب مع ما قليل دونها أقوال**) الأكثر على الأول والكسائي على الثاني وابن مالك على الثالث.

وأقل منه أن يحذف المخصوص، وصفته، ويبقى متعلّقهما كقوله:

١٤٢٦ ـ بئس مقامُ الشيخ أمْرِسْ أمْرِسِ[1]

(١) الرجز بلا نسبة في إصلاح المنطق (ص ٨٢، ١٩٧)، والإنصاف (١/ ١١٦)، والدرر (٥/ ٢١٩)، وسرّ صناعة الإعراب (١/ ٣٨٩)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٧٩٦)، ومجالس ثعلب (١/ ٢٥٦)، والمنصف (٣/ ١٤)، واللسان (٦/ ٢١٦ ـ مرس).
=

أي مقام مقول فيه: أمرس، أبقى مقول القول.

[ما ألحق بـ «بئس»]

«مسألة» ألحق ببئس في العمل «ساء» وفاقاً كقوله تعالى: ﴿سَآءَ مَثَلًا ٱلْقَوْمُ﴾ [الأعراف: ١٧٧]. وقوله: ﴿بِئْسَ ٱلشَّرَابُ وَسَآءَتْ مُرْتَفَقًا﴾ [الكهف: ٢٩]، وقوله: ﴿سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾ [الأنعام: ١٣٦]، وهي فرد من أفراد فَعَل الآتي، لأنها في الأصل بوزن «فعَل» بالفتح متصرّفة، فحولت إلى «فَعُل»، ومنعت التّصرّف، وإنما أفردت بالذّكر للاتفاق عليها كما قاله في «سبك المنظوم»[1].

(و) ألحق (**بهما**) أي بنعم في المدح، وبئس في الذم عملاً (**فَعُلَ**) بضم العين (**وصْفاً**) ككرُم، وظرُف، وشرُف (**أو مصوغاً**) محوّلاً (**من ثلاثيٍّ**) مفتوح، أو مكسور، كعقَل، ونَجِسَ.

ثم إن كان معتل العين لزم قلبُها ألفاً نحو: قال الرجل زيد، وباع الرجل زيد، أو اللام ظهرت الواو، وقلبت الياء واواً نحو: غَزُو، ورمُو، وقيل: يَقَرُّ على حاله، فيقال: رمَى، وغَزا ومن المسموع قولهم: لقَضُوَ الرّجل فلان، أي نعم القاضي هو.

وما ذكر من اشتراط كون الصحيح منه ثلاثيّاً كالتسهيل، زاد عليه (**خطّاب**) في «الترشيح»[2]: أن يكون مما يُبْنى منه التّعجّب، فلا يصاغ من الألوان، والعاهات، كما لا يصاغ من الرّباعيّ استغناءً بأفعل الفعل فعله نحو: أشد الحمرة حمرته، وأسرع الانطلاق انطلاقه فأفعل مضاف مبتدأ خبره الجزء الأخير، ورجّحه أبو حيّان.

(**وقيل: إلاّ عَلِمَ، وجَهِل، وسَمِع**) فلا تُحوّل إلى فَعُل، بل يستعمل استعماله، باقية على حالها. قاله الكسائيّ.

(**قيل**) ويلحق فَعُل المذكور (**بصيغتي التعجب**) أيضاً. حكى الأخفش ذلك عن العرب، فيقال: حسُنَ الرجل زيدٌ. بمعنى: ما أحسنه. (**فيصدّر بلام**) نحو: لَكُرم الرجل زيدٌ، بمعنى: ما أكرَمَهُ. قال خطّاب: وهي لام قسم.

(**ولا تلزم أل فاعِلَهُ**) بل تكون معرفة ونكرة، وتلحق الفعل العلامات نحو: لكرُم زيدٌ، وهند لكَرُمت، والزيدان لكَرُما رجلين، والزيدون لكرُموا رجالاً، يريد: ما أكرم، بخلافه

= وأمرس: يقال: أمرس حبلك، أي أعده إلى مجراه. والمَرْسُ: مصدر مَرَسَ الحبلُ يمرس مَرْساً، وهو أن يقع في أحد جانبي البكرة بين الخطّاف والبكرة.

(١) «سبك المنظوم» لابن مالك.

(٢) الترشيح أو التوشيح في النحو لخطّاب بن يوسف القرطبي المتوفى بعد سنة ٤٥٠ هـ.

حال استعماله كنِعْم فلا تلزمه اللّام، بل يجوز إدخالها وتركها، ولا يكون فاعله إلاّ كفاعل نعم.

[حبّــذا]

«مسألة»: كنِعْم في العمل، وفي المعنى مع زيادة أن الممدوح بها محبوب للقلب (حبَّذا، وأصله: حَبُب) بالضم أي صار حبيباً، لا من حَببَ بالفتح (ثم) أدغم فصار (حَبَّ).

والأصحّ أن «ذا» فاعله، فلا تتبع، وتلزم الإفراد والتذكير، وإن كان المخصوص بخلاف ذلك كقوله:

١٤٢٧ ـ يـا حبّـذا جَبَـلُ الـرَّيّـانِ مـن جبـلٍ وحبَّـذَا سـاكِـنُ الـرَّيّـان مَـنْ كـانـا
وحبّــذا نَفَحــاتٌ مــن يمــانيــةٍ تـأتيـك مـن قبـل الـرَّيّـانِ أحيـانـا[1]

وقوله:

١٤٢٨ ـ حبَّــذا أنْتُمــا خَلِيلــيَّ إنْ لَــمْ تَعــذُلانِــي مــنْ دَمْعِــيَ المهــراق[2]

وقوله:

١٤٢٩ ـ ألا حَبَّــذا هِنْــدٌ وأرْضٌ بهــا هِنْــد[3]

وإنّما التزم ذلك (لأنه كالمثَل) والأمثال لا تغيّر، كما يقال: «الصيف ضَيَّعْتِ اللّبن»[4]

---

(١) البيتان من البسيط، وهما لجرير في ديوانه (ص ١٦٥)، والدرر (٥/ ٢٢٠)، وشرح شواهد المغني (٢/٧١٣)، ولسان العرب (١/ ٢٩١ ـ حبب)، ومعجم ما استعجم (ص ٦٩٠، ٨٦٧)، والمقرب (١/ ٧٠). والأول منهما بلا نسبة في أسرار العربية (ص ١١١)، والجنى الداني (ص ٣٥٧)، وخزانة الأدب (١١/ ١٩٧، ١٩٩)، وشرح المفصل (٧/ ١٤٠). والثاني منهما مع نسبته إلى جرير في شرح شواهد المغني (٢/ ٨٩٨)، وبلا نسبة في الدرر (٥/ ٢٢٢)، ومغني اللبيب (٢/ ٥٥٨).

(٢) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في الدرر (٥/ ٢٢٠).

(٣) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

وهنــدٌ أتــى مــن دونهــا النــأيُ والبعــدُ

وهو للحطيئة في ديوانه (ص ٣٩)، والدرر (٥/ ٢٢١)، ولسان العرب (٣/ ٢٢٣ ـ سند، ٤/ ١١٣ ـ جدر، ١٥/ ٣٠٠ ـ نأي). وبلا نسبة في شرح المفصل (١/ ١٠، ٧٠)، والصاحبي في فقه اللغة (ص ٩٧).

(٤) ويروى: «في الصيف ضيّعت اللبن» يضرب لمن يطلب شيئاً قد فوّته على نفسه. وانظر المثل في أمثال العرب (ص ٥١)، والدرة الفاخرة (١/ ١١١)، والفاخر (ص ١١١)، وكتاب الأمثال (ص ٢٤٧)، والميداني (٢/ ٦٨).

بكسر التّاء، وإن كان الخطاب لغير مؤنث، أو لأنه على حذف.

والتّقدير في «حبّذا هند» مثلاً: «حبّذا حُسْنُ هندٍ» و «حبّذا زيد»: «حبّذا أمرُهُ وشأنه» فالمقدّر المشار إليه مذكّرٌ مفرد حذف، وأقيم المضاف إليه مقامه، أو لأنّه على إرادة جنسٍ شائعٍ، فلم يختلف، كما لم يختلف فاعل نعم، إذا كان ضميراً.

هذه أقوال. الأكثر على الأول، ونسب للخليل، وسيبويه، وابن كَيْسان على الثّاني والفارسيّ على الثالث.

(**وقال دُرَيْود**: «ذا» زائدة) وليست اسماً مشاراً به بدليل حذفها من قوله:

١٤٣٠ ـ وحـــــبَّ دِينـــــا[1]

وقيل: صارت بالتركيب مع «حبّ» فعلاً فاعلُهُ المخصوصُ كقولهم فيما حكي: لا تحبذه. قاله المبرّد والأكثرون، ولعدم الفصل بين «حبّ» و «ذا»، ولعدم تصرف «ذا» بحسب المشار إليه.

وردّ بجواز حذف المخصوص، والفاعل لا يحذف.

(**وقيل: الكُلّ اسمٌ**) واحدٌ مركّب، قاله المبرّد والأكثرون، واختاره ابن عُصفور؛ لإكثار العرب مِن دخولها عليها من غير استيحاش، ولعدم الفصل بين «حبّ» و «ذا»، وتصرّف «ذا» بحسب المشار إليه.

وعلى هذا هو مرفوعٌ وفاقاً، ثم هل هو (**مبتدأ خبره المخصوص أو عكسه**) أي خبر مبتدؤه المخصوص؟ (**قولان**): المبرد على الأول، والفارسي على الثاني، (**وعلى الأول**) وهو القول بأن ذا فاعل (هو) المخصوص (**مبتدؤها**) أي الجملة فهي خبر عنه، والرابط ذا أو العموم إن قلنا: أريد الجنس (**أو مبتدأ محذوف الخبر أو عكسه**) أي خبر محذوف المبتدأ وجوباً، وكأنه قيل من المحبوب؟ فقال: زيد أي هو (**أو بدل**) من ذا لازم التبعية (**أو عطف بيان**) عليه (**أقوال**): الأكثرون على الأوّل، وعلى الثاني الصّيْمرِيّ وابن مالك على الثالث، وابن كيسان على الرابع.

قال ابن مالك: والحكم عليه بالخبريّة هنا أسهل منه في باب «نِعْمَ» لأنّ مُصَحِّبَهُ هناك

---

(١) جزء من رجز لعبدالله بن رواحة في ديوانه (ص ١٠٧)، والدرر (٥/ ٢٢١)، ولسان العرب (١٤/ ٦٧ ـ بدا)، والمقاصد النحوية (٤/ ٢٨). ولبعض الأنصار في شرح عمدة الحافظ (ص ٨٠٢). وبلا نسبة في شرح الأشموني (٢/ ٣٨٢). ويروى هذا الرجز هكذا:

بـــاســـم الإلّـــه وبـــاسمـــه بَـــدينـــا ... ولـــو عبـــدنـــا غيـــره شقينـــا

فحبّـــــذا ربّـــــا وحـــــبَّ دِينـــــا

نشأ من دخول نواسخ الابتداء، وهي لا تدخل هنا، لأنّ حبّذا جارٍ مَجْرى المثل.

وردّ كونه مبتدأ حذف خبره أو عكسه بأنه يجوز حذف المخصوص، فيلزم حذف الجملة بأسْرِها من غير دليل.

وردّ عطف البيان بمجيئه نكرةً، واسم الإشارة معرفة كما في قوله:

١٤٣١ ـ وحبّـــذا نفحـــات[١]

وردّ البدل بأنه على نية تكرار العامل، وهو لا يلي حبّ.

وأجيب بعدم اللزوم بدليل: «إنّك أنت».

(ولا يقدّم) مخصوص حبّذا عليها وإن جاز تقديمُهُ على «نِعْم» بقلة، لأنّها فرعٌ عنها، فلا تساويها في تصرّفاتها، ولأنها جارية مجرى المثل ولئلا يتوهّم من قولك مَثلاً: «زيد حبّذا»: كون المراد الإخبار بأن زيداً أحب ذّا، وإن كان توهّماً بعيداً.

(وحذْفُه) استغناءً بما دَلّ عليه كقوله:

١٤٣٢ ـ فحبـــذا ربّـــاً، وحـــبّ دِينـــا[٢]

أي ربّاً الإلَهُ.

وقوله:

١٤٣٣ ـ ألا حبّـــذا لـــولا الحيـــاءُ وربّمـــا مَنَحْتُ الهوَى من لَيس بالمتقارب[٣]

أي حبّذا حالتي معك!

(ويجوز فصلُهُ) من حبّذا **(بنداء)** كقول كثيّر:

١٤٣٤ ـ ألا حبـــذا يـــا عَـــزُّ ذَاك التّسَـــاتُـــرُ[٤]

(و) يجوز **(كونُهُ)** اسْمَ **(إشارة)** كقول كثيّر المذكور، وقول الآخر:

---

(١) تقدم بالرقم (١٤٢٧).

(٢) تقدم بالرقم (١٤٣٠).

(٣) البيت من الطويل، وهو للمرار (أو لمرداس) بن هماس في الدرر (٥/ ٢٢٣)، وشرح شواهد المغني (ص ٨٩٨)، والمقاصد النحوية (٤/ ٢٤). وبلا نسبة في شرح الأشموني (٢/ ٣٨٢)، ومغني اللبيب (ص ٥٥٨).

(٤) عجز بيت من الطويل لكثير عزة في ديوانه (ص ٥٠٢)، والدرر (٥/ ٢٢٣). وصدره:

وقلـــت وفـــي الأحشـــاء داءٌ مخـــامـــرٌ

١٤٣٥ ـ فيا حبّذا ذاك الحبيبُ المُبَسْمِلُ[١]

(ويكون قبله) أي المخصوص (أو بعده نكرةٌ منصوبة بمطابِقه) كقوله:

١٤٣٦ ـ ألا حبّذا قَوْماً سُلَيْمٌ فإنّهُم[٢]

وقوله:

١٤٣٧ ـ حبّذا الصَّبْرُ شيمةً لامرىء را م مُباراةَ مُولَع بالمعَالي[٣]

ويقال: حبّذا رجلين الزيدان، ورجالاً الزيدون، ونساء الهندات، وكذا مؤخراً.

(فثالثها) أي الأقوال فيه (إن كان مشتقاً) فهو (حال وإلاّ) بأن كان جامداً فهو (تمييز).

وقال الأخفشُ والفارسيّ والرَّبَعِيّ: حالٌ مطلقاً. وقال أبو عمرو بن العلاء: تمييز مطلقاً.

(ورابعها) قاله أبو حيان: (المشتق إن أريد تقيّد المدح به حالٌ وغيره) وهو الجامد، والمشتقّ الذي لم يُرِدْ به ذلك، بل تَبيينُ حُسْنِ المبالغ في مَدْحه (تمييزٌ).

مثال الأوّل: ولا يصح دخول «مِنْ» عليه: «حبذا هندُ مواصلةً» أي في حال مواصلتها.

والثاني: وتدخل عليه «من»: حبّذا زيدٌ راكباً.

(وخامسها): قاله في البسيط: إنه منصوب بـ «أعني» مُضْمراً فهو مفعول لا حال ولا تمييز، قاله أبو حيّان، وهو غريب، ثم الأولى التأخير عند الفارسيّ والتّقديم عند ابن مالك.

وقال الجَرْميّ وابن خروف: هما سواء في الحال ثم قال الجَرْميّ: تقديم التمييز فيه قبيح. وقال ابن خروف: حسن.

وقال أبو حيان: الأحسن تقديم التّمييز، وكذا الحال، إن كانت من «ذا»، وإن كانت

---

(١) عجز بيت من الطويل، وصدره:

قد بسملتْ ليلى غداة لقيتُها

وهو بلا نسبة في تذكرة النحاة (ص ٢٤)، والدرر (٥/ ٢٢٤)، وسمط اللآلي (ص ٩٠٩)، ولسان العرب (١١/ ٥٦ ـ بسمل).

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

وَفَوْا إذْ تواصوا بالإعانة والصبرِ

وهو بلا نسبة في الدرر (٥/ ٢٢٥)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٨٠٥).

(٣) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في الدرر (٥/ ٢٢٥)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٨٠٥).

من المخصوص فالتأخير.

(وتؤكّد حبّذا) توكيداً **(لفظياً)** كقوله:

١٤٣٨ ـ ألا حبّذا حَبّذا حبّذا حبيبٌ تَحمّلْتُ منه الأذى(١)

(وتدخل عليها لا، فتساوي بئس في) العمل والمعنى مع زيادة ما تقدّم نظيره في حبّذا، كقوله:

١٤٣٩ ـ لا حبّذا أنتِ يا صنعاءُ من بلد(٢)

وقوله:

١٤٤٠ ـ ولا حبّذا الجاهِلُ العاذِلُ(٣)

وقوله:

١٤٤١ ـ ألا حبذا أهْلُ الملا غَيْرَ أنّهُ إذا ذُكِرَتْ مَيٌّ فلا حبّذا هِيا(٤)

وقال أبو حيّان: ودخول «لا» على حبذا لا يخلو من إشكال، لأنه إن قدر «حبّ» فعلاً، و «ذا» فاعله، أو حبّذا كلها فعلاً، فـ«لا» لا تدخل على الماضي غير المتصرّف، ولا على المتصرّف إلاّ قليلاً، أو كلّها اسماً، فإن قدّر في محلّ نصب لم يصحّ، لأنه على العموم

---

(١) البيت من المتقارب، وهو لعمر بن أبي ربيعة في ملحق ديوانه (ص ٤٩٢)، والكامل (ص ١٤٣٦). ولإبراهيم بن سفيان الزيادي في معجم الأدباء (١/ ١٦١). وبلا نسبة في لسان العرب (٣/ ٤٨٢ ـ جلذ)، وتاج العروس (٩/ ٣٩٠ ـ جلذ)، والدرر (٥/ ٢٢٥)، والمنصف (١/ ٧٢).

(٢) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

ولا شَعُوبُ هَوًى منّي ولا نُقُمُ

وهو للمرار العدوي، ويقال زياد بن منقذ، ويقال زياد بن حمل، ويقال المرار بن منقذ، في خزانة الأدب (٥/ ٢٥٠)، والدرر (٥/ ٢٢٦)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ١٣٨٩)، والمقاصد النحوية (١/ ٢٥٧). وله أو لبدر أخي المرار بن سعيد في شرح شواهد المغني (١/ ١٣٤). وبلا نسبة في شرح المفصل (٧/ ١٣٩).

(٣) عجز بيت من المتقارب، وصدره:

ألا حبذا عاذري في الهوى

وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (٣/ ٢٨٣)، والدرر (٥/ ٢٢٧)، وشرح التصريح (٢/ ٩٩)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٨٠٢)، والمقاصد النحوية (٤/ ١٦).

(٤) البيت من الطويل، وهو لذي الرمة في ملحق ديوانه (ص ١٩٢٠)، والدرر (٥/ ٢٢٨)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ١٥٤٢). وله أو لكنزة أم شملة في المقاصد النحوية (٤/ ١٢). وبلا نسبة في شرح الأشموني (٢/ ٣٨١)، وشرح التصريح (٢/ ٩٩).

نحو: لا رجل، وهو هنا خصوص، أو رفع، فكذلك لوجوب تكْرار «لا» حينئذ.

(وتعمل) حبّذا (فيما عدا المصدر) كالظرف، والمفعول له، ومعه نحو: حبذا زيدٌ إكراماً له، وحبّذا عمرو لزيد بخلاف المصدر إذ هي غير متصرّفة، فلا مصدر لها.

(وتوقّف أبو حيّان في) عملها من غير (الحال والتمييز) وقال: لا ينبغي أن يقدم عيه إلاّ بسماع. أمّا الحال والتّمييز، فتعمل فيهما وفاقاً.

(وتضمّ فاء «حب» مفردة) من «ذا» بنقل ضمّة العين إليها، كما يجوز إبقاء الفتح استصحاباً نحو: حُبّ زيد، وحَبَّ ديناً.

ويجب الإبقاء إذا فكّت كإسناد «حبّ» إلى ما سكن له آخر الفعل نحو: حبَبْت يا هذا (وكذا فَعُل السّابق) المستعمل كنعم وبئس، أو تعجّباً أصلاً أو تحوُّلاً يجوز نقل ضمة عينه إلى الفاء، فتسكن كقوله:

١٤٤٢ ـ حُسْـنَ فِعْـلاً لِقـاءُ ذِي الثّـروةِ الممـ ـلـق بـالبِشْـرِ والعطـاءِ الجـزيـلِ[1]

وقيّد في التّسهيل الفاء بكونها حلقيّة. قال أبو حيّان: ولا يختصّ بذلك، بل كل فعل يجري فيه ذلك نحو: لضُرب الرجل بضم الضاد.

(ويجوز جرّ فاعلهما) أي «حبّ» المفردة، وفعل (بالباء) الزائدة تشبيهاً بفاعل أفعل تعجُّباً كقوله:

١٤٤٣ ـ وحُـبَّ بهـا مَقْتُـولـةً حيـن تُقْتَـلُ[2]

وكقوله:

١٤٤٤ ـ حـبَّ بـالـزَّوْرِ الـذي لا يُـرى منـه إلاّ صفحـةٌ أو لمـامُ[3]

---

(١) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في الدرر (٥/ ٢٢٩)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٨٠٧).

(٢) عجز بيت من الطويل، وصدره:

فقلـت اقتلـوهـا عنكـمُ بمـزاجهـا

وهو للأخطل في ديوانه (ص ٢٦٣) والرواية فيه: «فأطيب بها» مكان «وحُبّ بها» ولا شاهد على هذه الرواية. ونُسب للأخطل أيضاً في إصلاح المنطق (ص ٣٥)، وخزانة الأدب (٩/ ٤٢٧، ٤٣٠، ٤٣١)، والدرر (٥/ ٢٢٩)، وشرح شواهد الشافية (ص ١٤)، ولسان العرب (١١/ ٥٥١ ـ قتل، ١٥/ ٢٢٧ ـ كفى)، والمقاصد النحوية (٤/ ٦). وبلا نسبة في أسرار العربية (ص ١٠٨)، وسرّ صناعة الإعراب (ص ١٤٣)، وشرح الأشموني (٢/ ٣٨٢)، وشرح شافية ابن الحاجب (١/ ٤٣، ٧٧)، وشرح ابن عقيل (ص ٤٦١)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٨٠٦)، وشرح المفصل (٧/ ١٢٩، ١٤١).

(٣) البيت من المديد، وهو للطرمّاح بن حكيم في الدرر (٥/ ٣٣٢)، والمقاصد النحوية (٤/ ١٥). وبلا نسبة في تذكرة النحاة (ص ٦٨٧)، ولسان العرب (٤/ ٣٣٥ ـ زور).

وحكى الكسائيّ: «مررت بأبيات جاد بهن أبياتاً، وجدن أبياتاً».

صِيغتَا التعجّب

(ومنه) أي الجامد (صيغتا التعجب) وهما (ما أفْعَل وأفْعِلْ) به (قال الكوفية: وأفْعِل) بغير «ما» مسندة إلى الفاعل نحو قوله:

١٤٤٥ ـ فـأبْـرحْـتَ فـارسـا[(١)]

أي ما أبرحك فارساً.

(وبعضهم، وأفْعَل من كذا).

وزعم الفرّاء: الأولَى أي ما أفعل (اسماً) لكونه لا يتصرّف، ولتصغيره، ولِصحّة عينه في قولهم: ما أُحَيْسنه، وقوله:

١٤٤٦ ـ يـا مـا أُمَيلـح غِـزْلانـاً[(٢)]

وقالوا: ما أطْوَلَهُ، كما قالوا: هو أطولُ من كذا.

ورُدَّ بأنّ امتناع التصرّف ـ لكونه غير محتاج إليه للزومه طريقةً واحدةً، إذْ معنى التعجّب لا يختلف باختلاف الأزمنة ـ لا ينافي الفعليّة[(٣)] كـ «ليس»، «وعسى».

وبأنّ تصغيره، وصحّة عينه؛ لشبهه بأفعل التّفضيل، وقد صحّت العين في أفعال: تَحَوِلَ، وعَوِر.

ويدلّ للفعليّة بناؤه على الفتح، ونصبه المفْعُول الصريح، ولزوم نون الوقاية مع الياء.

(و) زعم ابن الأنباريّ (الثانية) أي: «أفْعِلْ به» اسماً، لكونه لا تَلحقه الضّمائر.

---

(١) جزء بيت من الطويل، وتمامه:

ومُـرّةُ يحميهـم إذا مـا تبـدّدوا ويطعنهـم شَـزْراً فـأبـرحـت فـارسـا

وهو للعباس بن مرداس في ديوانه (ص ٧١)، وخزانة الأدب (٣/ ٣٠٢، ٣٠٧)، وسمط اللآلي (ص ٣٨٨)، وشرح أبيات سيبويه (١/ ٥٠٧)، والكتاب (٢/ ١٧٤). وبلا نسبة في المقتضب (٢/ ١٥١).

والطعن الشزر: هو ما كان في جانب، وهو أشدّ من اليسر وهو الطعن المستقيم؛ وإنما كان الشزر أشدّ لأن مقاتل الإنسان في جانبيه. أبرحت: تبين فضلك كما يتبين البراح من الأرض.

(٢) تقدم بالرقم (٢٠١).

(٣) قوله: «لا ينافي الفعلية» خبر «أنّ» في قوله: «ورُدّ بأنّ...» وما بينهما جملة معترضة.

(وجوّز هشام المضارع من ما أفْعَل) فيقال: ما يحسن زيداً. (ورُدّ بأنه لم يسمع).

(وينصب المتعجّب منه بعد ما أفْعَل مفعولاً به) على رأي غير الفراء، والهمزة فيه للتعدية، والفاعل ضمير مستتر عائد على «ما» مفردٌ مذكرٌ لا يتبع بعطف ولا توكيد، ولا بدل.

وعلى رأيه[1] نصبه على حدّ نصب «الأب» في: زيد كريمٌ الأبَ[2].

والأصل: زيدٌ أحْسَنُ من غيره مثلاً، أتوا بـ «ما» على سبيل الاستفهام، فنقلوا الصّفة من «زيد»، وأسندوها إلى ضمير «ما» وانتصب «زيد» بـ«أحْسَن» فرقاً بين الخبر والاستفهام. وفتحة أفْعلَ على هذا، قيل: بناء، لتضمّنه معنى التعجّب. وقيل: إعراب، وهو خبر «ما» بناءً على نصب الخبريّة بالخلاف عند الكوفيين.

(والأصَحّ أنْ «ما» مبتدأ) خبره ما بعده.

وقال الكسائي: لا موضع لـ «ما» من الإعراب (و) الأصح (أنّها نكرة تامة) بمعنى: شيء خبريّة قصد بها الإبهام ثم الإعلام بإيقاع الفعل على المتعجّب منه، لاقتضاء التعجّب ذلك.

(وقيل:) نكرة (موصوفة) بالفعل، والخبر محذوف وجوباً، أي شيء أحْسَن زيداً عظيم.

(وقيل: استفهامية) دخلها معنى التعجّب لإجماعهم على ذلك في: أيّ رجل زيد.

ورُدّ بأنّ مثل ذلك لا يليه غالباً إلا الأسماء. نحو: ﴿ فَأَصْحَٰبُ [3] ٱلْمَيْمَنَةِ مَآ أَصْحَٰبُ ٱلْمَيْمَنَةِ﴾ [الواقعة: ٨]. و «ما» ملازمة للفعل، وبأنها لو كانت كذلك جاز أن يخلفها أيّ كما جاز ذلك في:

١٤٤٧ ـ يا سيداً ما أنت من سَيّد[4]

(وقيل: موصولة) صِلَتُها الفعل، والخبر محذوف وجوباً، والتقدير: الذي أحسن زيداً عظيم.

(و) يُجَر المتعجّب منه (بعد أفْعِلْ بباء زائدة لازمة) لا يجوز حذفها نحو: أكرم بزيد (وقيل يجوز حذفها مع أنْ وأنّ) المصدريتين كقوله:

---

(١) أي الفرّاء.

(٢) نُصب «الأب» على التشبيه بالمفعول به.

(٣) في الأصل: «وأصحاب» بالواو؛ وما أثبتناه هو نصّ الآية الكريمة.

(٤) تقدم بالرقم (٦٧٣).

١٤٤٨ ـ وأحبِب إلينا أن نَكُونَ المُقدّما[١]

وقوله:

١٤٤٩ ـ فأحْسِن وأزْيِن لامْرِىءٍ أنْ تَسرْبَلا[٢]

وقال بعض المولّدين:

١٤٥٠ ـ أَهْوِن عليَّ إذا امتلأتَ من الكرى أنــي أبيــت بليلــة الملْسُــوعِ[٣]

(**والأصح أنه خبر**) معنى، وإنْ كان لفظه لفظ الأمر للمبالغة، وليس بأمر حقيقة. (**فمحل المجرور**) بعده (**رفع فاعلاً**) والهمزة فيه للصّيرورة والباء للتّعدية، ولا ضمير في «أفْعِل»، والتقدير في: أحْسِن بزيد: صار زيدٌ ذَا حُسْنٍ كقولهم: أبقلت الأرض، أي صارت ذات بقل.

(**وقيل:**) هو (**أمر**) حقيقةً، فمحل المجرور نَصْبٌ على المفعوليّة، والهمزة للنقل كهي في «ما أفعل»، فالباء زائدة.

واختلف على هذا، فالأصحّ (**فاعله ضمير المصدر**) الدّالّ على الفعل، فكأنه قِيل: يا حُسْن أحْسِن بزيد أي الزمه، ودُمْ به، ولذلك وجد الفعل على كلّ حال.

(**وقيل:**) فاعله ضمير (**المخاطب**) كأنك قلت: أحسن يا مخاطب به، أي احكم بحسنه، ولم يبرز في التأنيث، والتثنية، والجمع، لأنه جرى مجرى المثل، ولزمت الباء في المفعول، ليكون للأمر في معنى التعجّب حالٌ لا يكون له في غيره.

وردَّ كونه أمراً بأنه محتمل للصّدق والكذب، وبأنه لا يجاب بالفاء، وبأنه يليه ضمير

---

(١) عجز بيت من الطويل، وصدره:

وقــال نبــيّ المسلميــن تقــدّمــوا

وهو للعباس بن مرداس في ديوانه (ص ١٠٢)، والدرر (٥/ ٢٣٤)، والمقاصد النحوية (٣/ ٦٥٦). وبلا نسبة في الجنى الداني (ص ٤٩)، والدرر (٥/ ٢٤٢، ٦/ ٣٢١)، وشرح الأشموني (٢/ ٣٦٤)، وشرح التصريح (٢/ ٨٩)، وشرح ابن عقيل (ص ٤٥١)، ولسان العرب (١/ ٢٩٢ ـ حبب)، والمقاصد النحوية (٤/ ٥٩٣).

(٢) عجز بيت من الطويل، وصدره:

تــردّدَ فيهــا ضــوؤهــا وشعــاعُهــا

وهو لأوس بن حجر في ديوانه (ص ٨٤)، وشرح ديوان زهير (ص ٢٠١)، ولسان العرب (١١/ ٤٤٢ ـ عزل). وبلا نسبة في الدرر (٥/ ٢٣٦)، والمقرب (١/ ٧٧).

(٣) البيت من الكامل، وهو برواية:

أتبيــتُ ريّــان الجفــون مــن الكــرى وأبيــت منــك بليلــة الملســوعِ

=

المخاطب نحو: أحْسِنْ بك، ولا يجوز ذلك في الأمر لما فيه من إعمال فعل واحد في ضَمِيرَيْ فاعل ومفعول لمسمّى واحد، وبأنه لو كان الناطق به أمراً بالتعجّب لم يكن متعجّباً، كما لا يكون الأمر بالحلف، والنداء، والتّشبيه حالفاً، ولا منادياً، ولا مُشَبّهاً، وقد أجمع على أنه متعجّب.

قال أبو حيّان: ولو ذهب ذاهب إلى أن أفْعِل أمر صورة خبر معنى، والفاعل فيه ضمير يعود على المصدر المفهوم في الفعل، والهمزة للتعدية، والمجرور في موضع مفعول لكان مذهباً، فقولك: أحْسِنْ بزيد، معناه: أحْسن هو أي الإحسان زيداً أي جَعَلَهُ حسناً، فيوافق معنى: ما أحسن زيداً، قال: ولا ينافي ذلك التّصريح بالخطاب من: يا زيد أحسن بزيد، لأن الفاعل مخالف للمخاطب، فالمعنى: يا زيد أحسن الإحسانَ زيداً، أي جعله حسناً، كما تقول: يا زيد ما أحسن زيداً، أي شيء جعله حسناً.

قال: ويدلّ على أن محل المجرور نصب جواز حذفه، ونصبه بعد حذف الباء في قوله:

١٤٥١ ـ فـأبْعِـد دار مُـرْتحـلٍ مـزارا[1]

ويحذف المتعجّب منه مع ما أفعل (لدليل) كقوله:

١٤٥٢ ـ جـزى اللّـهُ عنّـا، والجـزَاءُ بِفَضْلِـه ربيعَـة خيـراً مـا أعـفَّ وأكْـرَمـا[2]

أي: ما أعفهم، وأكْرَمَهم.

وفي جواز حذفه (مع أفْعِل خُلْفٌ) قال سيبويه: لا يجوز، وقال الأخفش وقوم يجوز، لقوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾ [مريم: ٣٨] أي بهم. (وقيل: بل يحذف الجار فيستتر) الفاعل في أفعل، ولا يحذف، ورُد بأنه لو كان مستتراً لبرز في التثنية والجمع، والتأنيث.

(ولا يكون المتعجّب) منه (إلاّ مختصّاً) من معرفة، أو قريب منها بالتخصيص، لأنه مخبر عنه في المعنى.

= للشريف الرضي في ديوانه (١/ ٤٩٧) وحاشية الشيخ ياسين (١/ ١٨٤)، والدرر (٤/ ٨٧). وللشريف المرتضى في مغني اللبيب (٢/ ٦٦٨). وبلا نسبة في شرح الأشموني (٣/ ٥٦٦).

(١) عجز بيت من الوافر، وصدره:

لقـد طـرقـتْ رحـالَ الحـيّ ليلـى

وهو بلا نسبة في الدرر (٥/ ٢٣٨).

(٢) البيت من الطويل، وهو للإمام علي بن أبي طالب في ديوانه (ص ١٧١)، وتخليص الشواهد (ص ٤٩١)، والدرر (٥/ ٢٤٠)، وشرح التصريح (٢/ ٨٩)، والعقد الفريد (٥/ ٢٨٣)، والمقاصد النحوية (٣/ ٦٤٩). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٣/ ٢٥٩)، وشرح الأشموني (٢/ ٣٦٤).

(ومنع الفراء ذا أل العهديّة) نحو: ما أحسن القاضي، تريد: قاضياً بينك وبين المخاطب ـ عهد فيه ـ وأجازه الجمهور.

(و) منع (الأخفش أيّاً الموصول بالماضي) نحو: ما أحسن أيّهم قال: ذاك، وأجازها سائر البصريين، فإن وصلت بمضارع جاز اتّفاقاً.

(ولا يُفْصَل) المتعجّب منه من أفْعَل، وأفْعِلْ بشيء لضعفهما بعدم التصرّف، فأشبها إنّ وأخواتها (إلا بظرف ومجرور يتعلّق بالفعل) فإنه يجوز (على الصحيح) لتوسّعهم فيهما، ولجواز الفصل بهما بين إنَّ ومعمولها، وليس فعل التعجب بأضعف منها، ولكثرة وروده كقوله: «ما أحْسَن في الهَيْجاء لقاءَهَا»[1].

وقوله:

١٤٥٣ ـ وأحْبِب إلينا أن نكون المقدّما[2]

وقيل: لا يجوز الفصل بهما أيضاً، وعليه أكثر البصريين، ونُسِب إلى سيبويه. (وثالثها: قبيح) أي جوز على قُبْح. قال أبو حيّان: ومحل الخلاف فيما إذا لم يتعلّق بالمعمول ضمير يعود على المجرور، فإن تعلّق وجب تقديم المجرور كقولهم: ما أحسن بالرجل أن يصدق، وقوله:

١٤٥٤ ـ خَلِيليَّ ما أحرَى بذي اللُّب أن يُرَى صبوراً، ولكن لا سَبيلَ إلى الصّبر[3]

أمّا ما لا يتعلّق منهما بالفعل، فلا يجوز الفصل به وفاقاً نحو: ما أحسن بمعروف أمْراً.

(وجوّزه الجَرْميّ وهشام بالحال) أيضاً نحو: ما أحسن مُقْبلاً زيداً.

(زاد الجَرْمي أو المصدر) نحو: ما أحسن إحساناً زيداً والجمهور على المنع فيهما.

(و) جوّزه (ابن مالك بالنّداء) كقول عليّ: «أعْزِزْ عليّ أبا اليَقْظان أن أراك صَرِيعاً مُجدَّلاً»[4].

---

(١) ذكر في الدرر اللوامع أن هذا ظاهره شعراً وليس كذلك، بل هو نثر من كلام عمرو بن معديكرب الزبيدي.

(٢) تقدم بالرقم (١٤٤٨).

(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر (٥/ ٢٤٢)، وشرح الأشموني (٢/ ٣٦٨)، وشرح ابن عقيل (ص ٤٥٢)، والمقاصد النحوية (٣/ ٦٦٢).

(٤) ذكره ابن الأثير في النهاية (٣/ ٢٢٩) عن عليّ بلفظ: «لما رأى طلحة قتيلاً قال: أعززْ عليّ أبا محمد أن =

(و) جوّزه (ابن كيسان بلولا) الامتناعيّة نحو: ما أحسن لولا بخله زيداً. قال أبو حيّان: ولا حجة له على ذلك.

(ولا يقدّم معمول) لفعل التعجّب (على الفعل ولا) على (ما) وإن جاز ذلك في غير هذا الباب، لعدم تصرّفه، ولأن المجرور من أفْعِل عند الجمهور فاعل، والفاعل لا يجوز تقديمه.

(ولا يفصل بينهما) أي بين «ما» وأفعل (بغير كان). أما كان الزائدة فيجوز الفصْل نحو: ما كان أحْسن زيداً.

(والأكثر) على أنّ فعل التعجب (يدلّ على الماضي المتصل) بالحال، فإذا أريد الماضي المنقطع أتي بكان، أو المستقبل أتي بيكون. (وقيل): إنما يدل على (الحال) دون المضي، حكي عن المبرّد.

(وقيل) يدل على (الثلاثة) الحال، والماضي، والاستقبال، ويقيّد في المضي بكان وأمسى، وفي الحال بالآن، وفي الاستقبال بيكون ونحوه من الظروف المستقبلة كقوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ يَوْمَ يَأْتُونَنَا﴾ [مريم: ٣٨] قاله ابن الحاجّ.

(ويجرّ ما يتعلّق بهما إن كان فاعلاً معنًى بإلى) نحو: ما أحب زيداً إلى عمرو، وما أبغضه إلى بكرٍ، والأصل: أحبّ عمرو زيداً، وأبغض بكرٌ زيداً.

(وإلاّ) أي: وإن لم يكن فاعلاً معنى (فإن أفهم عِلماً أو جَهْلاً فبالياء) يجر نحو: ما أعرف زيداً بالفقه وما أبصر عمراً بالنحو، وأجْهَل خالداً بالشعر.

(وإلاّ) أي وإن لم يُفْهَمْ ذلك (فإن تعدّى بحرف فيه) يجرّ نحو: ما أعز زيداً عليَّ، وما أزهده في الدنيا (وإلاّ) بأن تعدّى بنفسه (فباللام) يجرّ نحو: ما أضرب زيداً لعمرو.

(ويقتصر على الفاعل) في بابي كسا وظن فيقال: ما أكْسى زيداً، وما أعطى عمراً، وما أظَنَّ خالداً بحذف المفعولين.

(ويستغنى بجر أحد مفعولَي الأوّل) أي باب كسا باللاّم عن ذكر الآخر نحو: ما أكساه لعمرو، وما أكساه للثياب، ولا يُفْعَل ذلك في باب ظَنَّ، وإن جمع بينهما فالثّاني منتصب بمُضْمرٍ نحو: ما أعطى زيداً لعمرو الدراهم، وما أكساه للفقراء الثياب (خلافاً للكوفيّة) في الأمرين، أي قولهم: بجواز ذكرهما في باب كسا على أنّ الثاني منصوب بفِعل التّعجب، وبجواز مثل ذلك في باب ظن، إذا أمن اللّبس نحو: ما أظن زيداً لبكرٍ صديقاً فإن خيف

= أراك مجدّلاً تحت نجوم السماء». قال ابن الأثير: يقال: عزَّ عليَّ يَعِزُّ أن أراك بحال سيئة: أي يشتدّ ويشقّ عليّ.

أدخل اللام عليهما نحو: ما أظَنَّ زيداً لأخيك لأبيك، والأصل: ظنّ أخاك أباك.

قال أبو حيّان: هذا تحرير النقل في المسألة وخلط ابن مالك، فنقل عن البصريين تساوي الحكم في باب كسا وظن، وعن الكوفيين نصب الثاني بفعل التعجب، بلا تفصيل.

[بعض صيغ التعجّب التي لم تبوَّبْ في النحو]

مسألة: (من مفهم التعجب) الذي لا يبوّب له في النحو قولهم:

(**سُبحانَ الله**)، وفي الحديث: «سبحان الله، إنّ المؤمن لا ينجس»[1].

(**لله درّه**). قال في الصّحاح: أي عمله، وأصل الدَّر: اللّبن.

(**حسبك بزيد رجلاً**). ويجوز حذف الباء ورفع زيد، ويجوز إدخال «مِنْ» في رجل.

(**يا لك من ليل**)، ويجوز حذف «من»، والنصب.

(**إنّك من رجل**) لعالم، ولا يجوز حذف «مِنْ» منه.

(**ما أنت جارةً**)[2] بالنصب على التمييز، ويجوز إدخال «من».

(**واها له ناهياً**).

ومن ذلك: لا إلّه إلاّ الله. سبحان الله. من هو.

أو رَجُلاً: ويْلهُ رجلاً، وكفاك به رَجُلاً، والعظمة لله من رَبٍّ. واعجبوا لزيد رجلاً أو من رجل. وكاليوم رجلاً. وكاللّيلة قَمراً، وكرَماً، وصلَفاً، ويا لَلْماء، يا للدّواهي، ويا حُسْنهُ رَجُلاً، ويا طيبها من ليلةٍ، للَّهِ لا يُؤَخّر الأجل. (و) من ذلك (**كيف، ومَنْ، وما، وأي في الاستفهام**) نحو: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٨] ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾ [النبأ: ١] ﴿الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ﴾ [الحاقة: ١، ٢]. ﴿لِأَيِّ يَوْمٍ أُجِّلَتْ﴾ [المرسلات: ١٢].

---

(١) جزء من حديث رواه البخاري في كتاب الغسل باب ٢٣ و ٢٤، (حديث رقم ٢٨٣ و ٢٨٥) عن أبي هريرة: أن النبي ﷺ لقيه في بعض طريق المدينة وهو جُنُبٌ، فانخنستُ منه، فذهب فاغتسل ثم جاء، فقال: «أين كنت يا أبا هريرة؟» قال: كنت جُنُباً فكرهت أن أجالسك وأنا على غير طهارة. فقال: «سبحان الله! إن المؤمن لا ينجس». ورواه أيضاً مسلم في الحيض (حديث ١١٥ و ١١٦)، وأبو داود في الطهارة (باب ٩١)، والترمذي في الطهارة (باب ٨٩)، والنسائي في الطهارة (باب ١٧١)، وابن ماجة في الطهارة (باب ٨٠)، وأحمد في المسند (٢/ ٢٣٥، ٣٨٢، ٤٧١).

(٢) ومنه قول الأعشى:

بانت لتحزننا عفارَهْ يا جارتا ما أنتِ جارَهْ

وهو في ديوانه (ص ٢٠٣). ويروى البيت بجعل الصدر عجزاً والعجز صدراً.

المصـــدر

(المصدر) أي: هذا مبحث إعماله. **(يعمل كفعله)** لازماً، ومتعدّياً إلى واحد، فأكثر أصلاً، لا إلحاقاً، كما في شرح الكافية، لأنه أصله[1] ولذا لم يتقيّد عملُه بزمان. **(إن كان مفرداً مكبّراً غير محدود، وكذا)** إن كان **(ظاهراً على الأصحّ)**، فلا يعمل مثنّى، فلا يقال: عجبت من ضَرْبَيْك زيداً، ولا مجموعاً ولا مصغّراً، كعرفت ضُرَيْبَك زيداً ولا محدوداً بالتاء، كعجبت من ضَرْبتَك زيداً، وشذّ قوله:

١٤٥٥ ـ بضـرْبـة كفيـه المـلا نَفْـسَ راكـبِ[2]

ولا مضمراً، كضَرْبك زيداً حَسَنٌ وهُو المُحسِنَ قبيحٌ، لأن كُلاًّ مما ذكر يُزيل المصدر عن الصّفة التي هي أصل الفعل، خُصُوصاً الإضمار، فإن ضمير المصدر ليس بمصدر حقيقة، كما أن ضمير العَلَم ليس بعَلَم، ولا ضمير اسم الجنس اسم جنس.

وقال الكوفيون: بجواز إعمال المصدر، واستدَلُّوا بقوله:

١٤٥٦ ـ ومـا الحـرْبُ إلاّ مـا عَلِمتـم وذُقتُـمُ ... وما هو عنها بالحديث المُرَجَّم[3]

أي: وما الحديث عنها. والبصريُّون تأوَّلوهُ على أن «عنها» متعلّق بأعني مقدّراً.

---

(١) أي أصل الفعل.

(٢) عجز بيت من الطويل، وصدره:

يحـــابـــي بـــه الجَلْـــدُ الـــذي هـــو حـــازمٌ

وهو بلا نسبة في حاشية ياسين (٢/ ٦٢)، والدرر (٥/ ٢٤٣)، وشرح الأشموني (٢/ ٣٣٥)، وشرح قطر الندى (ص ٢٦٣)، والمقاصد النحوية (٣/ ٥٢٧).

(٣) البيت من الطويل، وهو من معلقة زهير بن أبي سلمى في ديوانه (ص ١٨)، وخزانة الأدب (٣/ ١٠،

(**وثالثها: يعمل في المجرور فقط**) دون المفعول الصريح، قاله الفارسيّ وابن جنيّ.

قال أبو حيّان: وقياس قولهما إعماله في الظّرف، إذ لا فرق بينهما، وقد أجازه جماعة.

(**وجوّزه قومٌ في الجمع المكسّر**) واختاره ابن مالك، قال: لأنه، وإن زالت معه الصيغة الأصلية فالمعنى معها باقٍ، ومتضاعف بالجمعيّة، لأن جمع الشيء بمنزلة ذكره متكرِّراً بعطف، وقد سمع: «تركته بِمَلاحِس البقر أولادَها»[١]، وقال الشاعر:

١٤٥٧ ـ مواعيد عُرْقُوبٍ أخاه بِيَثْرِبِ[٢]

قال أبو حيّان: والمختار المنع، وتأويل ما ورد من ذلك على النصب بمضمر، أي لحست أولادها، ووعد أخاه.

(**ويقدّر بأن**) المصدريّة مخفّفة أو غيرها[٣] (**قيل**:) أي قال بعضهم زيادة (**أو ما المصدرية**) والفعل فـ«أنْ» غير المخفّفة للماضي كقوله:

١٤٥٨ ـ أمِنْ بَعْد رَمْي الغانِياتِ فُؤَادَهُ[٤]

= ٨/ ١١٩)، والدرر (٥/ ٢٤٤)، وشرح شواهد المغني (١/ ٣٨٤)، ولسان العرب (١٢/ ٢٢٨ ـ رجم). وبلا نسبة في خزانة الأدب (١٠/ ٤٧٣)، وشرح قطر الندى (ص ٢٦٢).

(١) قال في اللسان (٦/ ٢٠٥): «وقولهم: تركت فلاناً بملاحس البقرِ أولادَها، هو مثل قولهم بمباحث البقر، أي بالمكان القفر بحيث لا يُدرى أين هو؛ وقال ابن سيده: أي بفلاة من الأرض. قال: ومعناه عندي بحيث تلعق البقر ما على أولادها من السابياء والأغراس؛ وذلك لأن البقر الوحشية لا تلد إلا بالمقاوز».

(٢) عجز بيت من الطويل، وصدره:

وعدتَ وكان الخُلْفُ منك سجيَّةً

ويروى الصدر:

وواعَدْتَني ما لا أحاول نفعه

ونسب البيت لأكثر من شاعر؛ فهو لابن عبيد الأشجعي في خزانة الأدب (١/ ٥٨). وللأشجعي في لسان العرب (١/ ٢٣١ ـ ترب، ١/ ٥٩٥ ـ عرقب). ولعلقمة في جمهرة اللغة (ص ١١٢٣). وللشمّاخ في ملحق ديوانه (ص ٤٣٠)، وشرح أبيات سيبويه (١/ ٣٤٣). وللشماخ أو للأشجعي في الدرر (٥/ ٢٤٥)، وشرح المفصل (١/ ١١٣) (بروايتين مختلفتين في الصدر). وبلا نسبة في جمهرة اللغة (ص ١٧٣، ٢٥٣، ١١٩٨)، وشرح قطر الندى (ص ٢٦١)، والكتاب (١/ ٢٧٢)، والمقرب (١/ ١٣١). ويروى «بيترب» بالتاء مكان «بيثرب».

(٣) أي «أنّ» المشدّدة.

(٤) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

بأسهم ألحاظٍ يلام على الوجدِ

وهو بلا نسبة في الدرر (٥/ ٢٤٧).

والمستقبل كقوله:

١٤٥٩ ـ فَرُمْ بيَديْكَ هل تَسْطِيعُ نَقْلاً جبالاً من تهامَةَ راسِيَاتِ[١]

و «ما» للماضي والحال كقوله: ﴿كَذِكْرِكُمْ ءَابَآءَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٠٠] وقوله: ﴿تَخَافُونَهُمْ كَخِيفَتِكُمْ﴾ [الروم: ٢٨].

والمخففة للثّلاثة كقوله:

١٤٦٠ ـ عَلِمْتُ بَسْطك للمعروف خَيْر يَد[٢]

وقوله:

١٤٦١ ـ لو علمنا إخْلافكم عِدَة السلم[٣]

وقوله:

١٤٦٢ ـ لو علمتْ إيثاريَ الذي هَوَتْ[٤]

قال ابن مالك: وتقدّر المخفّفة بعد العِلْم وغيرها بعد لولا، أو فعْلِ كرَاهَةٍ أو إرادةٍ أو خوفٍ، أو رجاءٍ، أو منْعٍ، أو نحو ذلك.

ثم هذا التقدير قال الجمهور: **(دائماً، وقيل)** أي قال ابن مالك: **(غالباً)** قال: ومن وقوعه غير مقدّر قول العرب: «سَمْعُ أذني زيداً يقول ذلك». وقول أعرابي: «اللهم إن استغفاري إياك مع كثرة ذنوبي للؤم، وإن تركي الاستغفار مع علمي بسعة عفوك لَغَيٌّ» وقول الشاعر:

١٤٦٣ ـ ورَأيُ عينَيَّ الفتى أباكا يُعْطِي الجزيل، فعليك ذاكا[٥]

قال أبو حيّان: وما ذكره ممنوع.

---

(١) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في الدرر (٥/٢٤٧).

(٢) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

فلا أرى فيك إلا باسطاً أملا

وهو بلا نسبة في الدرر (٥/٢٤٨).

(٣) جزء بيت من الخفيف، وتمامه:

لو علمنا إخلافكم عِدَةَ السِّلْـ ـمِ عدمتُمْ على النجاة مُعينا

وهو بلا نسبة في الدرر (٥/٢٤٩).

(٤) صدر بيت عجزه:

ما كنت منقباً عن إلفِ

وهو بلا نسبة في الدرر (٥/٢٤٩).

(٥) تقدم بالرقم (٣٣٤).

(ومن ثَمَّ) أي من هنا، وهو كون هذا المصدر مقدّراً بحرف مصدريّ، والفعل، أي من أجل ذلك (لم يقدّم معمولُه عليه) لأنّه كالموصول، ومعموله كالصّلة، والصّلة لا تتقدّم على الموصول، ويؤوّل ما أوهمه على إضمار فعل كقوله:

١٤٦٤ ـ وَبَعْضُ الحِلْمِ عند الجهْـ ـلِ للذلّة إذْعانُ[1]

(خلافاً لابن السّراج) في قوله: بجواز تقديم (المفعول عليه) فأجاز يعجبني عمراً ضَرْبُ زيدٍ.

(و) من ثَمَّ أيضاً (لا يفصل من معموله بتابع أو غيره) كما لا يفصل بين الموصول وصلته، وشمل التابع النعت وغيره خلافاً لقول التسهيل، ولا منعوت قبل تمامه، فلا يقال: عجبت من ضربك الشديد زيداً، ولا من شرْبك وأكلكَ اللبن، بل يجب تأخيره كقوله:

١٤٦٥ ـ إن وجْدي بك الشّديد أراني[2]

وأمّا قوله:

١٤٦٦ ـ أزْمَعْتُ يأساً مُبيناً من نَوالِكُمُ[3]

فمؤوّل على إضمار: يئست من نوالكم، وكذا قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ عَلَىٰ رَجْعِهِۦ لَقَادِرٌ يَوْمَ تُبْلَى ٱلسَّرَآئِرُ﴾ [الطارق: ٨، ٩] يقدّر: يرجعه يوم.

(ولا يتقدّر عمله بزمان) بل يعمل ماضياً، وحالاً، ومستقبلاً، كما تقدّم (خلافاً لابن أبي العافية[4] في) قوله: لا يعمل في (الماضي) قال أبو حيّان: ولعلّه لا يصحّ عنه.

(ولا يحذف) المصدر (باقياً معموله في الأصحّ)، لأنه موصول، والموصول لا يحذف.

وقيل: يجوز لدليل، لأنّه كالمنطوق، كما يحذف المضاف لدليل، ويبقى عمله في المضاف إليه.

---

(١) البيت من الهزج، وهو للفند الزماني (شهل بن شيبان) في أمالي القالي (١/ ٢٦٠)، وحماسة البحتري (ص ٥٦)، وخزانة الأدب (٣/ ٤٣١)، والدرر (٥/ ٢٥٠)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ٣٨)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٩٤٤)، والمقاصد النحوية (٣/ ١٢٢). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٦/ ١٤٧)، وشرح الأشموني (٢/ ٣٣٨).

(٢) تقدم برقم (١٢١٧).

(٣) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

ولن ترى طارداً للحُرِّ كالياسِ

وهو للحطيئة في ديوانه (ص ١٠٧)، والأغاني (٢/ ١٥٤)، وحاشية يس (٢/ ٦٣)، وحماسة البحتري (ص ١٦٦)، والخصائص (٣/ ٢٥٨)، والدرر (٥/ ٢٥١)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٩١٦)، ولسان العرب (٦/ ٢٣٠ ـ نسس)، والمحتسب (١/ ٣٠٧)، والمغني (٢/ ٥٨٨).

(٤) هو محمد بن عبد الرحمن بن عبد العزيز المتوفى سنة ٥٨٣ هـ. وقد تقدم.

قيل: ومنه قوله تعالى: ﴿هل تَسْتطيعُ رَبَّكَ﴾ [المائدة: ١١٢] أي سؤال ربّك؛ إذ لا يصح تعليق الاستطاعة بغير فعل المستطيع(١).

(**وإعماله مضافاً أكثر**) من إعماله منوّناً استقراء، وعلّله ابن مالك بأن الإضافة تجعل المضاف إليه كجزء من المضاف، كما يجعل الإسناد الفاعل كجزء من الفعل، ويجعل المضاف كالفعل في عدم قبول أل والتنوين، فقويت بها مناسبة المصدر للفعل.

(**ثم**) إعمالُهُ (**منوّناً**) أكثر من إعماله مُعرَّفاً بأل، لأن فيه شبهاً بالفعل المؤكّد بالنون الخفيفة.

(**وأنكره الكوفية**) أي إعماله منوناً. وقالوا: إن وقع بعده مرفوع أو منصوب فبإضمارِ فعل يفسر المصدر من لفظه كقوله تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا﴾ [البلد: ١٤، ١٥] التقدير: يطعم. ورُدّ بأن الأصل عدمه (**ثم**) يليه (**إعماله معرفاً بـ «أل»**) كقوله:

١٤٦٧ ـ ضَعِيفُ النكايةِ أعداءَه(٢)

وقوله:

١٤٦٨ ـ فلم أنكُلْ عن الضَّرْب مِسْمَعا(٣)

---

(١) ذكر أبو حيان في البحر المحيط (٤/٥٨) أنها قراءة الكسائي، وقال: «وهي قراءة علي ومعاذ وابن عباس وعائشة وابن جبير»، قال: «ومعنى هذه القراءة: هل تستطيع سؤال ربّك؟ و«أن ينزل» معمول لسؤال محذوف، إذ هو حذف لا يتمّ المعنى إلا به»، قال: «وقال أبو عليّ: وقد يمكن أن يستغنى عن تقدير سؤال على أن يكون المعنى: هل تستطيع أن ينزل ربك بدعائك؟ فيؤول المعنى، ولا بدّ من مقدر يدلّ عليه ما ذكر من اللفظ» قال أبو حيّان: «ولا يظهر ما قال أبو علي؛ لأن فعل الله تعالى وإن كان سببه الدعاء لا يكون مقدوراً لعيسى» انتهى. وقراءة الجمهور: «هل يستطيعُ ربُّك».

(٢) صدر بيت من المتقارب، وعجزه:

يخالُ الفرارَ يُراخي الأجلْ

وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (٣/٢٠٨)، وخزانة الأدب (٨/١٢٧)، والدرر (٥/٢٥٢)، وشرح أبيات سيبويه (١/٣٩٤)، وشرح الأشموني (١/٣٣٣)، وشرح التصريح (٢/٦٣)، وشرح شذور الذهب (ص٤٩٦)، وشرح شواهد الإيضاح (ص١٣٦)، وشرح ابن عقيل (ص٤١١)، وشرح المفصل (٦/٥٩، ٦٤)، والكتاب (١/١٩٢)، والمقرب (١/١٣١)، والمنصف (٣/٧١).

(٣) جزء بيت من الطويل، وتمامه:

لقد علمت أولَى المغيرة أنني كررتُ فلم أنكل عن الضرب مسمعا

وهو للمرار الأسدي في ديوانه (ص ٤٦٤)، وشرح أبيات سيبويه (١/٦٠)، والكتاب (١/١٩٣). وللمرار الأسدي أو لزغبة بن مالك في شرح شواهد الإيضاح (ص١٣٦)، وشرح المفصل (٦/٦٤)، والمقاصد النحوية (٣/٤٠، ٥٠١)، ولمالك بن زغبة في خزانة الأدب (٨/١٢٨، ١٢٩)، والدرر (٥/٢٥٥). وبلا نسبة في شرح الأشموني (١/٢٠٢)، وشرح ابن عقيل (ص ٤١٢)، واللمع (ص ٢٧١)، والمقتضب (١/١٤).

(وأنكره كثيرون)، والبغداديّون، وقوم من البصريين كالمُنوَّن، وقدَّروا له عاملاً.

(وثالثها: أنه قبيح) أي يجوز إعماله على قُبْح.

(ورابعها إن عاقبت) «أل» (الضمير عمل) نحو: إنك والضرب خالداً لمسيء إليه.

(وإلاّ) بأن لم تعاقبه (فلا) يجوز إعماله نحو: عجبت من الضّرْب زيداً عمراً وهو قول ابن طلحة وابن الطّراوة واختاره أبو حيّان.

وقولي: معرَّفاً تصريح بأن «أل» فيه للتعريف.

قال أبو حيّان: ولا نعلم في ذلك خلافاً إلاّ ما ذهب إليه صاحب «الكافي»[1] من أنها زائدة، كما في الّذي والتي ونحوهما، لأن التعريف في هذه الأشياء بغير أل، فلا وجه إلاّ ادّعاء زيادتها؛ إذ لا يجتمع على الاسم تعريفان، قال: وهو في حالة التنوين معرفة، لأنه في معناها.

(وقال الزَّجّاج): إعمال (المنوّن أقوى) من المضاف، لأن ما شُبّه به نكرة، فكذا ينبغي أن يكون نكرة، ورُدّ بأن إعماله ليس للشّبه، بل بالنّيابة عن حرف مصدري والفعل، والمنوب عنه في رتبة المضمر.

(و) قال (ابن عصفور): إعمال (المعرّف) أقوى من إعمال المضاف في القياس.

(وقيل: المضاف والمنوّن) في الإعمال (سواء).

قال أبو حيان: وترك إعمال المضاف، وذي أل عندي هو القياس، لأنه قد دخله خاصَّةٌ من خواصّ الاسم، فكان قياسه ألاّ يعمل، فكذلك المنوّن، لأن الأصل في الأسماء ألاّ تعمل فإذا تعلّق اسم باسم، فالأصل الجرّ بالإضافة.

(ويضاف للفاعل مطلقاً) أي مذكوراً مفعوله، ومحذوفاً كقوله: ﴿كَذِكْرِكُمْ ءَابَآءَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٠٠] وقوله: ﴿يَفْرَحُ ٱلْمُؤْمِنُونَ بِنَصْرِ ٱللَّهِ﴾ [الرّوم: ٤، ٥].

(و) يضاف (للمفعول فيحذف) الفاعل كقوله: ﴿لَّا يَسْـَٔمُ ٱلْإِنسَـٰنُ مِن دُعَآءِ ٱلْخَيْرِ﴾ [فصلت: ٤٩]. أي: دعائه الخير وبذلك يفارق الفعل، لأن الموجب للمنع فيه تنزيله إذا كان ضميراً متصلاً كالجزء منه بدليل تسكين آخره، وللفصل به بين الفعل وإعرابه في: يَفْعَلان، وحذف الجزء من الكلمة لا يجوز بقياس، وحُمِل عليه المنفصل والظّاهر، والمصدر لا يتّصل به ضمير فاعل، فلم تكن نسبة فاعله منه نسبة الجزء من الكلمة.

(وقال الكوفيّة): لا يحذف بل (يضمر) في المصدر، كما يضمر في الصفات والظرف.

(١) «الكافي في النحو» لأبي جعفر أحمد بن محمد النحاس المتوفى سنة ٣٣٨ هـ. له عدة شروح. انظر كشف الظنون (ص ١٣٧٩).

(و) قال أبو القاسم خلف بن فرتون (ابن الأبرش[١]: ينوى) إلى حيث المصدر. قال: ولا يجوز أن يقال: إنه محذوف، لأن الفاعل لا يحذف، ولا يضمر، لأن المصدر لا يضمر فيه، لأنه بمنزلة اسم الجنس.

(ويجوز إبقاؤه) أي الفاعل مع الإضافة إلى المفعول (في الأصحّ) نحو قوله تعالى في قراءة يحيى بن الحارث الذمّاري عن ابن عامر: ﴿ذكر رحمة ربّك عبده زكريّا﴾[٢] [مريم: ٢] وقوله ﷺ: «وحج البيتِ من استطاع إليه سبيلاً»[٣] وقول الشاعر:

١٤٦٩ ـ قَـرْعُ القـواقيـزِ أفـواهُ الأبـاريـق[٤]

وقيل: لا يجوز إلا في الشعر.

---

(١) نحوي شاعر، توفي بقرطبة سنة ٥٣٢ هـ. من آثاره: ديوان شعر. انظر ترجمته في كشف الظنون (ص ٧٦٣)، وروضات الجنات (ص ٢٧٢).

(٢) قراءة الجمهور: ﴿ذِكْرُ رَحْمةِ ربّكَ عَبْدَهُ زكريّا﴾. وذكر أبو حيان في البحر المحيط (١٦٣/٦) مختلف القراءات في هذه الآية، فقال: «قرأ الحسن وابن يعمر «ذَكَرَ» فعلاً ماضياً، «رحمةَ» بالنصب، وحكاه أبو الفتح. وذكره الزمخشري [الكشاف: ٣/٣] عن الحسن؛ أي هذا المتلوّ من القرآن ذكر رحمة ربك. وذكر الداني عن ابن يعمر «ذَكِّرْ» فعل أمر من التذكير «رحمةَ» بالنصب، و«عبدَه» نصب بالرحمة، أي ذكر أن رحمة ربك عبده. وذكر صاحب اللوامح أن «ذَكَّرَ» بالتشديد ماضياً عن الحسن باختلاف، وهو صحيح عن ابن يعمر؛ ومعناه أن المتلوّ أي القرآن ذكّر برحمة ربك، فلما نزع الباء انتصب؛ ويجوز أن يكون معناه أن القرآن ذكّر الناس تذكيراً أن رحم الله عبده، فيكون المصدر عاملاً في «عبده زكريا» لأنه ذكّرهم بما نسوه من رحمة الله فتجدد عليهم بالقرآن ونزوله على النبي ﷺ؛ ويجوز أن يكون «ذكر» على المضيّ مسنداً إلى الله سبحانه. وقرأ الكلبي «ذَكَرَ» على المضيّ خفيفاً من الذكر «رحمةَ ربّك» بنصب التاء «عبدُه» بالرفع بإسناد الفعل إليه».

(٣) جزء من حديث أركان الإسلام، رواه مسلم في كتاب الإيمان (حديث ١٠) من حديث أنس بن مالك.

(٤) عجز بيت من البسيط، وصدره:

أفنـى تـلادي ومـا جمّعـتُ مـن نَشَـبٍ

وهو للأقيشر الأسدي في ديوانه (ص ٦٠)، والأغاني (٢٥٩/١١)، وخزانة الأدب (٤٩١/٤)، والدرر (٢٥٦/٥)، وشرح التصريح (٦٤/٢)، وشرح شواهد المغني (٨٩١/٢)، والشعر والشعراء (ص ٥٦٥)، ولسان العرب (٣٩٦/٥ ـ قفز)، والمؤتلف والمختلف (ص ٥٦)، والمقاصد النحوية (٥٠٨/٣). وبلا نسبة في إصلاح المنطق (ص ٣٣٨)، والإنصاف (٢٣٣/١)، وأوضح المسالك (٢١٢/٣)، وشرح الأشموني (٣٣٧/٢)، وشرح شذور الذهب (ص ٤٩٣)، واللمع (ص ٢٧١)، ومغني اللبيب (٥٣٦/٢)، والمقتضب (٢١/١)، والمقرب (١٣٠/١).

والتلاد: المال القديم الأصلي الذي وُلد عنك، وهو نقيض الطارف. والنشب: العقار والمال. والقازوزة والقاقوزة والقاقُزّة: مشربة يُشرب بها الخمر، أو قدح؛ جمعها قواقيز وقوازيز.

(و) يضاف (**لظرف، فيعمل فيما بعده رفعاً ونصباً**) كالمنوّن نحو: عرفت انتظار يوم الجمعة زيد عمراً، قال أبو حيان: ومن منع من ذكر الفاعل والمصدر منوّن منع هذه المسألة.

(**ويؤول المنوّن بالمبنيّ للمفعول فيرفع**) ما بعده على النيابة عن الفاعل نحو: عجبت من ضَرْب زيد، وقال الأخفش: لا يجوز ذلك، بل يتعيّن النصب أو الرفع على الفاعليّة، واختاره الشّلوبين.

(**وثالثها**): قال أبو حيّان: يجوز (**إن لزمه**) أي البناء للمفعول (**فعلُه**) أي فعل ذلك المصدر نحو: عجبت من جُنون بالعلم زيد بخلاف ما ليس كذلك.

(**ويحذف معه**) أي: بالمنون (**الفاعل، وأوجبه الفرّاء**) فقال: لا يجوز ذكر الفاعل مع المصدر المنون البتّة، لأنه لم يسمع. (**فالأقوال الثلاثة**) السابقة فيه، أهو محذوف أم مضمر، أم منويّ؟ تأتي هنا.

(**ورابعها**) قاله السّيرافيّ (**لا يقدّر**) الفاعل هنا (**البتّة**) بل ينتصب المفعول بالمصدر كما ينتصب التمييز في عشرين درهماً من غير تقدير فاعل، ورُدَّ بأنه إن قال: إن الفاعل غير مراد، فباطل بالضرورة، إذ لا بد للإطعام مثلاً في قوله: أو إطعام، من مُطْعِم من جهة المعنى، وإن قال: إنه مراد، فقد أقرّ بأن المصدر يقتضيه كما يقتضي الفعل بخلاف عشرين درهماً، فيلزمه تقديره، وإن لم يصح إضماره.

مسألة: (**يذكر**) بعد المصدر (**البدَل من فعله مَعْمولُهُ**) نحو: ضرباً زيداً، وسقياً زيداً (**وعامله**) الناصب له (**المصدر**) عند سيبويه والجمهور؛ لأنه صار بدلاً من الفعل، فورث العمل الذي كان له، وصار الفعل نَسْياً مَنْسِيّاً.

(**وقيل**): عامله الفعل (**المحذوف**) النّاصب للمصدر، (**فعليه**) أي على هذا القول (**يجوز تقديمه**) أي المعمول على المصدر نحو: زيداً ضرباً.

(**وكذا**) يجوز التّقديم (**على**) القول (**الأول**) أيضاً (**في الأصحّ**) لأنه ناب عن فعله فهو أقوى منه، إذا كان غير نائب، ولأنه غير مقدر بحرف مصدريّ حتى يشبه الموصول في الامتناع.

وقيل: لا يجوز التّقديم على القول بأنه العامل قياساً على المصدر السّابق.

قال أبو حيّان: والأحوط ألاّ يقدم على التقديم إلاّ بسماع. (**وفي تحمّله**) أي هذا المصدر (**الضمير خُلْفٌ**) صحّح ابن مالك أنه يتحمّل كاسم الفاعل وقال: . . .[1].

---

(١) موضع النقط بياض في الأصل. ونصُّ ابن مالك في التسهيل (ص ١٤٣): «والأصحّ أيضاً مساواة هذا =

اسمُ المصدر

مسألة: (يعمل كمصدر اسْمُه) أي: اسم المصدر (الميميّ لا العَلَم بإجماع) فيهما، أمّا الأوّل، فلأنه مصدر في الحقيقة كقوله:

١٤٧٠ ـ أظلـوم إن مُصـابكـم رَجُـلاً　　أهـدى السّـلام تحيّـة ظُلْـمُ[١]

فمصابكم مصدر بمعنى: إصابتكم. وأمّا الثاني، وهو ما دلّ على المصدر دلالة مغنية عن أل، لتضمّن الإشارة إلى حقيقته، كيَسار، وبَرّة، وفجار، فلأنّها خالفت المصادر الأصليّة بكونها لا يقصد بها الشياع ولا تضاف، ولا توصف، ولا تقع موقع الفعل، ولا موقع ما يوصل به ولا تقبل أل، ولذلك لم تقمْ مقامها في توكيد الفعل، وتبيين نوعه أو مرّاته.

(وأمّا) اسم المصدر (المأخوذ من حدَث لغيره)، كالثواب والكلام والعطاء، أخذت من مواد الأحداث، ووضعت لما يثاب به وللجملة من القول، ولما يعطى (فمنعه) أي: إعماله (البصريّة) إلاّ في الضّرورة.

= المصدر اسم الفاعل في تحمّل الضمير، وجواز تقديم المنصوب به، والمجرور بحرف يتعلّق به».

(١) البيت من الكامل، وهو للحارث بن خالد المخزومي في ديوانه (ص ٩١)، والاشتقاق (ص ٩٩، ١٥١)، والأغاني (٩/ ٢٢٥)، وخزانة الأدب (١/ ٤٥٤)، والدرر (٥/ ٢٥٨)، ومعجم ما استعجم (ص ٥٠٤). وللعرجي في ديوانه (ص ١٩٣)، ودرّة الغوّاص (ص ٩٦)، ومغني اللبيب (٢/ ٥٣٨). وللحارث أو للعرجي في إنباه الرواة (١/ ٢٨٤)، وشرح التصريح (٢/ ٦٤)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٨٩٢)، والمقاصد النحوية (٣/ ٥٠٢). ولأبي دهبل الجمحي في ديوانه (ص ٦٦). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٦/ ٢٢٦)، وأوضح المسالك (٣/ ٢١٠)، وشرح الأشموني (٢/ ٣٣٦)، وشرح شذور الذهب (ص ٥٢٧)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٧٣١)، ومجالس ثعلب (ص ٢٧٠)، ومراتب النحويين (ص ١٢٧). ويروى «أظليمُ» مكان «أظلومُ».

(وجوّزه) قياساً (أهل الكوفة وبغداد) إلحاقاً له بالمصدر كقوله:

١٤٧١ ـ وبعد عَطائِك المائة الرّتاعا[١]

وقوله:

١٤٧٢ ـ فإن ثوَاب اللّهِ كُلَّ مُوحِّدٍ[٢]

وقوله:

١٤٧٣ ـ فإن كلامها شِفاء لما بيا[٣]

(قال الكسائي) إمام أهل الكوفة إلاّ ثلاثة ألفاظ: **(الخبز والدهن والقُوت)** فإنها لا تعمل، فلا يقال: عجبت من خبزك الخبز، ولا من دهنك رأسك، ولا من قُوتك عِيالَك، وأجاز ذلك الفراء، وحكى عن العرب مثل: أعجبني دهنُ زيدٍ لِحْيَتَهُ.

قال أبو حيّان: والذي أذهب إليه في المسموع من هذا النوع أنّ المنصوب فيه بمضمر يفسّره ما قبله، وليس باسم المصدر، ولا جرى مجرى المصدر في العمل، لا في ضرورة ولا في غيرها.

---

(١) تقدم بالرقم (٧٣٠).

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

جنانٌ من الفردوس فيها يُخلَّدُ

وهو لحسان بن ثابت في ديوانه (ص ٣٣٩)، والدرر (٥/ ٢٦٣)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٦٩٤)، ولسان العرب (٦/ ١٦٤ ـ فردس). وبلا نسبة في شرح الأشموني (٢/ ٣٣٦)، وشرح شذور الذهب (ص ٥٢٩).

(٣) عجز بيت من الطويل، وصدره:

ألا هل إلى ميّ سبيلٌ وساعةٌ

وهو لذي الرمّة في ملحق ديوانه (ص ٧٦١) ورواية العجز فيه: «تكلمني فيها شفاء لما بيا»، وهي الرواية الصحيحة كما أشار إلى ذلك صاحب الدرر (٥/ ٢٦٣). ولكن رواية البيت في ملحق الديوان يبدو أنها ملفقة من بيتين ذكرهما صاحب شرح المفصل (١/ ٢١) وهما:

ألا هل إلى ميّ سبيلٌ وساعةٌ تكلمني فيها من الدهر خاليا
فأشفي نفسي من تباريح الهوى فإنّ كلاميها شفاء لما بيا

اسمُ الفَاعِل

أي هذا مبحث إعماله، وذكر معه أمثلة المبالغة. واسم المفعول: (**هو ما دلّ على حدث وصاحبه**).

فما دَلّ جنس، وقوله: على حدث يخرج الجامد، والصفة المشبهة، وأفعل التفضيل، وصاحبه: يخرج المصدر واسم المفعول.

(**ويعمل عمل فعله مفرداً أو غيره**) أي مثنى، ومجموعاً جمع سلامة، وجمع تكسير.

(**ومنع قوم**) عمل (**المكسّر و**) منع (**سيبويه**) والخليل إعمال (**المثنّى والجمع**) الصحيح (**المسند الظاهر**)، لأنه في موضع، يفرد فيه الفعل، فخالفه، فلا يقال: مررت برجل ضاربين غلمانه زيداً، وأجاز المبرّد إعماله، لأن لحاقه حينئذ بالفعل قَوِيّ من حيث لحقه ما يلحقه.

(**وقيل**): لا ينصب اسم الفاعل أصلاً بل (**الناصب فعل مقدّر منه**)، لأنّ الاسم لا يعمل في الاسم، حكاه ابن مالك في التّسهيل، وبه يُردّ على ابنه في دعواه نفي الخلاف في عمله.

(**وشرط البصريّة**) لإعماله (**اعتماده على**) أداة (**نفي**) صريح نحو: ما ضاربٌ زيدٌ عمراً أو مؤول نحو: غير مُضيّع نفسه عاقل (**أو**) أداة (**استفهام**) اسماً أو حرفاً ظاهراً أو مقدّراً، كقوله:

١٤٧٤ ـ أنـــاوٍ رجــالُــك قتــل امــرىء[1]

---

(١) صدر بيت من المتقارب، وعجزه:

مـــن العـــزّ فـــي حبّـــك اعتـــاض ذُلاً =

(أو) على (موصوف) نحو: مررت برجل ضارب عمراً، ولو تقديراً هو راجع للاستفهام، والموصوف معاً كقوله:

١٤٧٥ ـ لَيْت شِعْري مُقِيمٌ العُذْرَ قَوْمِي لِيَ أم هُمْ في الحُبّ لِي عاذِلونا[1]

أي: أمقيم، وقوله:

١٤٧٦ ـ وما كُل مُؤْتٍ نُصْحَه بلبيبِ[2]

أي: رجل مؤت.

(أو موصول) وذلك إذا وقع صلة أل.

(أو) على (ذي خَبَرٍ) نحو: هذا ضارب زيداً، وكان زيد ضارباً عمراً وإنّ زيداً ضاربٌ عمراً، وظننت زيداً ضارباً عمراً.

(أو) على ذي (حال) نحو: جاء زيدٌ راكباً فرسه.

(قيل: أو) على (إنّ) نحو: إنّ قائماً زيد، فقائماً اسم إنّ، وزيد الخبر.

ولم يشترط الكوفيّون ووافقهم الأخفش الاعتماد على شيء من ذلك، فأجازوا إعماله مطلقاً نحو: ضارب زيداً عندنا.

(و) شرط البصريّة (كونه مكبّراً) فلا يجوز: هذا ضويربٌ زيداً لعدم وروده، ولدخول ما هو من خواصّ الاسم عليه، فَبَعُدَ عن شبه المضارع بتغيير بنيته التي هي عمدة الشبه.

وقال الكوفيّون إلا الفرّاء، ووافقهم النحاس: يعمل مصغّراً بناء على مذهبهم أن المعتبر شبه للفعل في المعنى، لا الصّورة.

قال ابن مالك في «التحفة»[3]: هو قويّ بدليل إعماله محوّلاً للمبالغة اعتباراً بالمعنى

= وهو بلا نسبة في الدرر (٥/ ٢٦٤)، وشرح شذور الذهب (ص ٥٠٠)، والمقاصد النحوية (٣/ ٥٦٦).

(١) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في الدرر (٥/ ٢٦٥)، وشرح شذور الذهب (ص ٥٠٢).

(٢) عجز بيت من الطويل، وصدره:

وما كلّ ذي لبّ بمؤتيك نُصْحَهُ

وهو لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه (ص ٤٥)، والحيوان (٥/ ٦٠١)، وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٤٣٨)، وشرح شواهد الإيضاح (ص ٦٣٦). ولأبي الأسود أو لمودود العنبري في شرح شواهد المغني (ص ٥٤٢). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٦/ ٢٦٩)، والدرر (٥/ ٢٦٦)، والكتاب (٤/ ٤٤١)، ومغني اللبيب (ص ١٩٨).

(٣) هو كتاب «تحفة المودود في المقصور والممدود». انظر هدية العارفين (٢/ ١٣٠).

دون الصّورة، وقاسه النحّاس على التكسير.

(وثالثها: يعمل) المصغّر (الملازم التصغير) الذي لم يلفظ به مُكبّراً كقوله:

١٤٧٧ ـ فما طَعْمُ راح في الزجاج مُدَامة ... تَرقْرقُ في الأيدي كميتٍ عَصيرُها[1]

في رواية جر كُمَيتٍ.

(أمّا الماضي فالأصَحّ يرفع فقط) نحو: مررت برجل قائم أبوه، أوْ ضارِب أبوه أمسِ، ولا يُنْصب، لأنه لا يشبه المضارع إلا إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال.

وقال الكسائيّ وهشام، ووافقهما قوم: يُنْصب أيضاً اعتباراً بالشّبه معنى وإن زال الشّبه لفظاً، واستدلّوا بقوله تعالى: ﴿وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِ﴾ [الكهف: ١٨] وتأوّله الأوّلون على حكاية الحال.

(ومنع قومٌ رفعه الظاهر وقوم) رفعه **(المضمر)** أيضاً، قاله ابن طاهر، وابن خروف وهو يردّ دعوى ابن عصفور الاتفاق على أنّه يرفعه، ويتحمله.

(و) قال **(قومٌ يعمل)** النصب **(إن تعدّى لاثنين أو ثلاثة)** نحو: هذا معطي زيداً درهماً أمسِ، لأنه قوي شبهه بالفعل هنا من حيث طلبه ما بعده، وغير صالح للإضافة إليه لاستثنائه بالإضافة إلى الأوّل.

والأكثرون قالوا: هو منصوب بفعل مضمر، قال ابن مالك: ويردّه أن الأصل عدمه.

(فإن كان) اسم الفاعل **(صلة أل فالجمهور)** أنه **(يعمل مطلقاً)** ماضياً، وحالاً، ومستقبلاً، لأنّ عمله حينئذ بالنّيابة فنابت «أل» عن الّذي وفروعه، وناب اسم الفاعل عن الفاعل الماضي فقام تأوّله بالفعل مع تأول أل بالذي مقام ما فاته من الشبه اللفظي كما قام لزوم التأنيث بالألف، وعدم النظير في الجمع مقام السبب الثاني في منع الصرف.

ومثاله ماضياً قوله:

١٤٧٨ ـ والله لا يذهب شَيْخي باطلا ... حتى أُبير مالِكاً وكَاهِلا
القاتِلينَ الملِكَ الحُلاحِلا[2]

قال الأخفش: ولا يعمل بحال، وأل فيه معرفة كهي في الرجل لا موصولة، والنصب بعده على التّشبيه بالمفعول به.

---

(١) البيت من الطويل، وهو لمضرس بن ربعي في الدرر (٥/٢٦٦)، والمقاصد النحوية (٣/٥٦٧). وبلا نسبة في شرح الأشموني (٢/٣٤٠).

(٢) تقدم بالرقم (١٠١٧).

(وثالثها) قاله الرّماني، وجماعة يعمل (ماضياً فقط) لا حالاً، ولا مستقبلاً.

ورُد بأن العمل حينئذ أوْلى.

ومن وروده حالاً قوله تعالى: ﴿وَٱلۡحَٰفِظِينَ فُرُوجَهُمۡ وَٱلۡحَٰفِظَٰتِ﴾ [الأحزاب: ٣٥]. وقال الشاعر:

١٤٧٩ ـ إذا كُنـت مَغْنِيّـاً بمجـد وسُـؤدَدٍ فلا تك إلا المُجْمِلَ القوْلَ والفِعْلا[1]

(ويضاف لمفعوله) جوازاً نحو: ﴿هَدۡيَۢا بَٰلِغَ ٱلۡكَعۡبَةِ﴾ [المائدة: ٩٥]. ﴿إِنَّكَ جَامِعُ ٱلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ٩] ﴿غَيۡرَ مُحِلِّي ٱلصَّيۡدِ﴾ [المائدة: ١].

قال أبو حيّان: وظاهر كلام سيبويه: أن النصب أولى من الجرِّ، وقال الكسائي: هما سواء، ويظهر لي أن الجرَّ أولى، لأنَّ الأصْلَ في الأسماء، إذا تعلّق أحدهما بالآخر الإضافة والعمل إنما هو بجهة الشّبه للمضارع فالحمل على الأصل أولى.

(وتجب) الإضافة (إن كان ماضياً) نحو: ضارب زيدٍ أمس، إذ لا يجوز النّصب كما تقدّم. (أو) كان (المفعول ضميراً) متّصلاً به نحو: زيدٌ مكْرِمك.

(وقيل) وعليه الأخفش وهشام: محلّه نصب، وزال التنوين أو النون في: مُكْرِماك، ومُكْرِمُوك للطافة الضّمير لا للإضافة، قالا: لأن موجب النّصب المفعولية، وهي محققة وموجب الجر الإضافة، وليست محققة؛ إذ لا دليل عليها إلا الحذف المذكور، ولم يتعيّن سبباً له.

ورُدَّ بالقياس على الظّاهر فإنّه لا يحذف التنوين فيه إلاّ للإضافة، ويتعيّن النصب لفقد شرط الإضافة، بأن كان في اسم الفاعل «أل»، وخلا منها الظّاهر والمضاف إليه، ومرجع الضمير.

ويجوز تقديم معموله، أي اسم الفاعل عليه نحو: هذا زيداً ضاربٌ، لا إنْ جر بغير حرف زائد من إضافة أو حرف، فلا يقال: هذا زيداً غلامُ قاتلٍ، ولا مررت زيداً بضارب بخلاف ما جُرّ بالزائد، فيجوز التقديم عليه نحو: ليس زيد عمراً بضارب. قيل: أو جُرَّ به، أي: زائد أيضاً فلا يقدّم كغيره.

وجوّزه قوم إنْ أضيف إليه «حق»، أو «غير» أو «جدّ» فأجازوا: هذا زيداً غير ضارب، وكذا الآخران، وقد تقدّم ذلك في مبحث الإضافة.

(و) يجوز تقديم معموله (على مبتدئه) الذي هو خبر عنه نحو: زيداً هذا ضاربٌ.

---

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر (٥/ ٢٦٨).

وقيل: لا يجوز إن كان اسم الفاعل خبر مبتدأ سببيّ، أي من سبب المبتدأ نحو: زيد أبوه ضاربٌ عمراً، أو كان المعمول لسببه نحو: زيد ضاربٌ أبوه عمراً.

وأجاز ذلك البصريُّون، ووافقهم الكسائيّ في الأخيرة، لا تقديم صفته، أي اسم الفاعل عليه، أي المعمول (و) لا تقديم معموله عيه، وعلى صفته معاً، فلا يقال: هذا ضارب عاقل زيدًا، ولا هذا زيداً ضارب أيّ ضارب خلافاً للكسائيّ في إجازته التقديم في الصّورتين.

ويجوز وفاقاً تأخير الوصف عن المعمول نحو: هذا ضاربٌ زيداً عاقل. والفرق أنه إذا وصف قبل أن يأخذ معموله زال شبهه للفعل بالوصف الذي هو من خواصّ الأسماء بخلاف ما إذا تأخّر الوصف، لأن صفته تحصُل بعد تمام عمله ومن الوارد في ذلك قوله:

١٤٨٠ ـ وتَخْرُجْن من جَعْد ثَراهُ مُنَصّبِ[1]

---

(١) عجز بيت من الطويل، وصدره:

وولّى كشؤبوب العشيّ بوابلِ

وهو لامرىء القيس في ديوانه (ص ٥٠) ورواية العجز فيه:

ويخرجن من جعدٍ ثَراهُ منصّبِ

وذكره الزمخشري في أساس البلاغة (ص ٤٥٩ ـ نصل) برواية:

تراهنّ من تحت الغبار نواصلاً ويخرجن من جعد الثرى متنصّبِ

صِيَغُ المُبالغَة

مسألة: (يعمل بشرطه وفاقاً وخلافاً ما حوّل منه للمبالغة إلى فَعّال، ومفعول، ومِفْعال، وفَعِيل، وفَعِل) قال:

١٤٨١ ـ أخا الحرب لبّاساً إليها جِلالَها[1]

وسمع: أمّا العسَل فأنا شَرّاب، وقال:

١٤٨٢ ـ ضَروبٌ بنَصْلِ السّيفِ سُوقَ سِمانِها[2]

---

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

وليس بولاّج الخوالف أعقلا

وهو للقلاخ بن حزن في خزانة الأدب (٨/١٥٧)، والدرر (٥/ ٢٧٠)، وشرح أبيات سيبويه (١/ ٣٦٣)، وشرح التصريح (٢/ ٦٨)، وشرح المفصل (٦/ ٧٩، ٨٠)، والكتاب (١/ ١١١)، ولسان العرب (١١/ ٨٣ ـ ثعل)، والمقاصد النحوية (٣/ ٥٣٥). وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب (١/ ٣١٩)، وأوضح المسالك (٣/ ٢٢٠)، وشرح الأشموني (١/ ٣٤٢)، وشرح شذور الذهب (ص ٥٠٤)، وشرح ابن عقيل (ص ٤٢٣)، والمقتضب (٢/ ١١٣).

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

إذا عدموا زاداً فإنكَ عاقرُ

وهو لأبي طالب بن عبد المطلب في خزانة الأدب (٤/ ٢٤٢، ٢٤٥، ٨/١٤٦، ١٤٧، ١٥٧)، والدرر (٥/ ٢٧١)، وشرح أبيات سيبويه (١/ ٧٠)، وشرح التصريح (٢/ ٦٨)، وشرح شذور الذهب (ص ٥٠٥)، وشرح المفصل (٦/ ٧٠)، والكتاب (١/ ١١١)، والمقاصد النحوية (٣/ ٥٣٩). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٣/ ٢٢١)، وشرح الأشموني (٢/ ٣٤٢)، وشرح قطر الندى (ص ٢٧٥)، والمقتضب (٢/ ١١٤).

وسمع: إنّه لمِنْحار بَوَائِكَهَا[1]. و «إنّ الله سميعٌ دُعاءَ مَنْ دعاه» وقال:

١٤٨٣ ـ أتـانـي أنهـم مـزِقـون عِـرْضـي[2]

ولدلالتها على المبالغة لم تستعمل إلاّ حيث يمكن الكثرة، فلا يقال: موّات ولا قتّال زيداً، بخلاف: قَتّالٌ النّاسَ، أمّا إذا لم تدلّ عليها فلا تعمل كأن كانت للنّسَب كنجّار وطَعِم[3] أو كان بناء الوصف عليها، ككريم وفَرِح.

(**وأنكر الكوفيّة الكلّ**) أي إعمال الخمسة، لأنها زادت على معنى الفعْل بالمبالغة، إذ لا مبالغة في أفعالها، ولزوال الشّبه الصُّوري أيضاً، فما ورد بعدها منصوباً فبإضمار فعل يفسّره المثال.

(و) أنكر (**أكثر البصريين الأخِيرَيْن**) أي: فَعِيل وفَعِل لقلتهما.

(و) أنكر (**الجَرْمي فَعِل دون فعيل**)، لأنّه أقل وروداً حتى إنه لم يسمع إعماله في نثر.

(**وقال أبو عمرو يعمل**) فَعِل (**بضعف**).

(و) قال (**أبو حيّان لا يتعدّى فيهما السّماع**) بل يقتصر عليه بخلاف الثلاثة الأخر، فيقاس فيها.

وقد سقتها في المتن على ترتيبها في العمل. فأكثرها: فعّال ثم فَعول، ومِفْعال، ثم فعيل، ثم فَعِل.

وادَّعى ابن طلحة تفاوتها في المبالغة أيضاً، فـ «فعول» لمن كثر منه الفعْل، و «فعّال» لمن صار له كالصناعة، و «مِفْعال» لمن صار له كالآلة، و «فعيل» لمن صار له كالطبيعة و «فَعِل» لمن صار له كالعادة.

قال أبو حيّان: ولم يتعرّض لذلك المتقدّمون.

(**وأعمل ابن ولاّد، وابن خروف فِعِّيلاً**) بالكسر والتّشديد، فأجازوا زيد شِرِّيب الخمر، وطِبِّيخ الطعام.

---

(١) البوائك: جمع بائكة، وهي الناقة السمينة الخيار الفتيّة الحسنة (اللسان: ١٠/ ٤٠٣ ـ مادة بوك).

(٢) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

جِحَـاشُ الكِـرْمِلَيْـنِ لهـا فـديـدُ

وهو لزيد الخيل في ديوانه (ص ١٧٦)، وخزانة الأدب (٨/ ١٦٩)، والدرر (٥/ ٢٧٢)، وشرح التصريح (٢/ ٦٨)، وشرح شذور الذهب (ص ٥٠٧)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٦٨٠)، وشرح المفصل (٦/ ٧٣)، والمقاصد النحوية (٣/ ٥٤٥). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٣/ ٢٢٤)، وشرح الأشموني (٢/ ٣٤٢)، وشرح ابن عقيل (ص ٤٢٥)، وشرح قطر الندى (ص ٢٧٥).

(٣) أي صاحب طعام.

قال أبو حيّان: وقد سمع إضافة شريب إلى معموله في قوله:

١٤٨٤ ـ لا تَنْفُرِي يا ناقُ منه فإنّهُ شِرِّيبُ خَمْرٍ مِسْعرٌ لحروب[١]

فعلى هذا لا يبعد عمله نَصْباً.

وفهم من مساواة الأمثلة لاسم الفاعل جواز إعمالها غير مفردة كقوله:

١٤٨٥ ـ ثم زادوا أنّهم في قَوْمِهم غُفُرٌ ذَنْبُهُم غَيْرُ فُخُر[٢]

وقوله:

١٤٨٦ ـ خَوارِجَ تـرّاكين قَصْدَ المخارِج[٣]

وقوله:

١٤٨٧ ـ شُمٌّ مهَاوِينَ أبْدانَ الجُزور مخا ميص العَشِيّاتِ لا خُورٍ ولا قَزَمِ[٤]

وذهب ابن طاهر وابن خروف إلى جواز إعمالها ماضِيةً، وإن عريت من أل، وإن لم يقولا بذلك في اسم الفاعل، لما فيها من المبالغة، ولم أحتج إلى ذكره، لأنه رأيٌ محكيّ في اسم الفاعل فدخل في التشبيه.

---

(١) البيت من الكامل، وهو لحفص بن الأحنف الكناني في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ٩٠٦). ولحسان بن ثابت في العقد الفريد (١/ ١١٦). ولأحدهما في الدرر (٥/ ٢٧٣).

(٢) البيت من الرمل، وهو لطرفة بن العبد في ديوانه (ص ٥٥)، وخزانة الأدب (٨/ ١٨٨)، والدرر (٥/ ٢٧٤)، وشرح أبيات سيبويه (١/ ٦٨)، وشرح التصريح (٢/ ٦٩)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٦٨٢)، وشرح المفصل (٦/ ٧٤، ٧٥)، والكتاب (١/ ١١٣)، والمقاصد النحوية (٣/ ٥٤٨)، ونوادر أبي زيد (ص ١٠). وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب (ص ٣٥٧)، وأوضح المسالك (٣/ ٢٢٧)، وشرح الأشموني (٢/ ٣٤٣)، وشرح ابن عقيل (ص ٤٢٦).

(٣) تقدم بالرقم (٥٨٦).

(٤) البيت من البسيط، وهو للكميت بن زيد في ديوانه (٢/ ١٠٤)، وخزانة الأدب (٨/ ١٥٠، ١٥٨). وللكميت ـ من دون تحديد ـ في شرح المفصل (٦/ ٧٤، ٧٦)، والكتاب (١/ ١١٤)، ولسان العرب (١٣/ ٤٣٩ ـ هون). وللكميت بن معروف في المقاصد النحوية (٣/ ٥٦٩). ولابن مقبل في شرح أبيات سيبويه (١/ ٢١٥). وللكميت بن زيد أو للكميت بن معروف أو لابن مقبل في الدرر (٥/ ٢٧٥). ولتميم العجلاني في شرح عمدة الحافظ (ص ٦٨٣). وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب (١/ ٣٩٦)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٤٧٠).

ومهاوين: جمع مهوان، مبالغة في مهين. والشمم: ارتفاع في قصبة الأنف مع استواء أعلاه؛ كناية عن العزة. ومخاميص: جمع مخماص، وهو الشديد الجوع. والخور: جمع أخور، وهو الضعيف. والقزم: رذال الناس وسفلتهم.

اسمُ المفعُول

مسألة: (كهو أيضاً) في العمل والشّروط والأحكام وفاقاً وخلافاً (اسم المفعول فيرفع مرفوع فعله) أي المفعول، لأنَّ فِعْله لما لم يسم فاعله، قال:

١٤٨٨ ـ ونحــن تَــركْنــا تَغْلِــب ابْنَــةَ وائــلٍ كمضــرُوبَــةِ رِجْــلاَهُ منقطــعِ الظّهْــرِ[1]

(وتجوز إضافته) أي اسم المفعول (إليه) أي إلى مرفوعه (دونه) أي اسم الفاعل، فإنه لا يجوز فيه ذلك نحو: زيد مضروب الظهر. قال أبو حيّان: والصحيح أن الإضافة في مثل ذلك من نصْبٍ لا من رفع، وأصله: «مضروب الظهر» وقال شيخه الشّاطبيّ: لم يذكر هذا الحُكْم غير ابن مالك، واعتنى بذكره في سائر كتبه، وقيّده في الألفيّة بالقلّة، ولم يقيّده بها في التسهيل، والأوّل أحسن.

قال: ثم إنما يجوز بشرطين: أن يكون اسم المفعول من متعدٍّ إلى واحد فلا يجوز من لازم، ولا من متعدٍّ إلى أكثر، وأن يقصد ثبوت الوصف، ويتناسى فيه الحدوث.

ثُمَّ كما تجوز الإضافة يجوز النصب على التشبيه بالمفعول أو التمييز نحو: هذا مضروبٌ الأب أو أباً، وهو أقلُّ من الإضافة.

(ولا يعمل) كعمل اسم المفعول (ما جاء بمعناه) من فِعْل، وفَعْل، وفَعِيل (كذِبْح وقَبْضٍ، وقتيل)، فلا يقال: مررت برجل كحيل عينُهُ، ولا قتيل أبوه (خلافاً لابن عصفور) حيث أجاز ذلك.

قال أبو حيّان: ويحتاج في منع ذلك وإجازته إلى نقل صحيح عن العرب.

---

(١) البيت من الطويل، وهو لتميم بن مقبل في ديوانه (ص ١٠٧)، والدرر (٥/ ٢٧٧).

الصّفَة المُشبَّهة

مسألة: (كهو) أيضاً (الصّفة المشبّهة به عملاً لكن) تخالف في أنها (لا تعمل مُضْمَرة، ولا في أجنبيّ) بل في سببيّ (ولا في سابق) عليها، بل في متأخّرٍ عنها (ولا) في (مفصول) بينها وبينه، بل في متّصل بها. قال الخفاف[1] في شرحه[2]: لم يفصلوا بين الصّفة المشبهة ومعمولها، فيقولوا: كريم فيها حسب الآباء إلاّ في الضّرورة كما قال:

١٤٨٩ ـ والطيِّبــون إذا مـــا يُنْسَبُـــون أبـــا[3]

(ولا مراداً بها غير الحال) واسم الفاعل يعمل مضمراً نحو: أنا زيداً ضاربه، تقديره: أنا ضاربٌ زيداً ضاربه، كما يعمل مظهراً وفي أجنبيّ، كما يعمل في سَبَبِيّ، وفي متقدّم عليه، كما يعمل في متأخّر عنه، وفي مفصول كما يعمل في متّصل، ومراداً به الاستقبال، كما يعمل في مرادٍ به الحال.

وقولي: (في الأصحّ فيهما) راجع إلى الأخيرين.

---

(١) هو أبو بكر بن يحيى بن عبدالله الجذامي المالقي المعروف بالخفّاف. نحوي، توفي بالقاهرة سنة ٦٥٧ هـ. انظر ترجمته في بغية الوعاة (ص ٢٠٧)، وكشف الظنون (ص ٢١٢، ١٤٢٨)، وروضات الجنات (ص ١٣٥).

(٢) لعله يريد شرحه لكتاب لسيبويه؛ وللخفاف أيضاً شرح لمع ابن جني، وشرح الإيضاح لأبي علي الفارسي.

(٣) عجز بيت من البسيط، وصدره:

سيـــري أُمـــامُ فـــإنّ الأكثـــريـــن حَصًـــى

وهو للحطيئة في ديوانه (ص ١٦)، وخزانة الأدب (٣/٢٨٦)، والدرر (٥/٢٧٨).

قال أبو حيّان: ذكر صاحب البسيط: أنه يجوز الفصْل بين هذه الصفة وبين معمولها، إذا كان مرفوعاً أو منصوباً كقوله تعالى: ﴿مُفَتَّحَةً لَّهُمُ ٱلْأَبْوَٰبُ﴾ [صۤ: ٥٠]، قال: ولم يتعرّض ابن مالك في التسهيل لزمان هذه الصفة، وذكر ذلك في أرجوزته فقال:

وصَـوْغُهـا مـن لازِمٍ لحـاضِـرِ(١)

وفي المسألة خلاف: ذهب أكثر النحويين إلى أنه لا يشترط أن تكون بمعنى الحال.

وذهب أبو بكر بن طاهر: إلى أنها تكون للأزمنة الثلاثة، وأجاز أن تقول: مررت برجل حاضر الابن غداً، فيكون بمعنى المستقبل.

وذهب السّيرافي: إلى أنها أبداً بمعنى الماضي، وهو ظاهر كلام الأخفش، قال: والصّفة لا يجوز تشبيهها إلا إذا ساغ أن يبنى منها قد فَعَل.

وذهب ابن السّرّاج والفارِسيّ: إلى أنها لا تكون بمعنى الماضي وهو اختيار الشّلوبين، قال: وسواء رفعت أو نصبت، لأنك إذا قلْت: مررت برجل حسن الوجه، فحسن الوجه ثابت في الحال لا تريد مُضيّاً ولا استقبالاً، لأنها لمّا شبّهت باسم الفاعل لم تَقْوَ قوّته في عملها في الزّمانين، وقد جمع بعض أصحابنا بين قول السّيرافيّ، وقول ابن السّرّاج بأن قال: لا يريد السّيرافيّ بقوله: إنها للماضي أنَّ الصّفة انقطعت، وإنما يريد أنها ثبتت قبل الإخبار عنها، ودامت إلى وقت الإخبار، ولا يريد ابن السرّاج أنّها إنما وجدت وقت الإخبار، فلا فرق بين القولين على هذا.

وفي «البسيط» قال بعضهم: الصّفة المشبّهة باسم الفاعل تفارقه في أنها لا توجد إلا حالاً، وتقدّم أنَّ ذلك ليس على جهة الشرط، بل إنّ وَضْعَها كذلك، لكونها صفة دالّة على الثّبوت والثّبوت من ضرورته الحال. وأمّا على جهة الشرط، فتكون حينئذ يصحّ تأويلها بالزّمان، ولا يشترط إلا الحاضر، لأنه المناسب، انتهى.

(ثم هي إمّا صالحة للمذكّر والمؤنث مطلقاً) أي لفظاً ومعنًى كحسَنٍ وقبيح **(أو لفظاً لا معنى)** كحائض وخَصِيّ، لفظهما من حيث الوزن بفاعل وفعيل صالح للمذكر والمؤنث، ولكن معنى الحيض مختصٌّ بالمؤنّث، ومعنى الخِصَاء مختصّ بالمذكّر **(أو عكسه)** أي معنًى لا لفظاً كِكِبر الألْيةِ، فإنه معنى مشترك فيه، لكن خصّ المذكر بلفظ آلَى(٢)، والمؤنث بلفظ عجزاء.

---

(١) من الألفية، وبعده:

كطـــاهـــر القلـــب جميـــل الظـــاهـــر

(٢) ويقال أيضاً: كبش ألْيَان ـ بالتحريك ـ وألْيَان وألّى وآلٍ. انظر اللسان (١٤/ ٤٢).

(أو لا) تصلح لهما، بل تختص بأحدهما كآدَرُ[١]، وأكمر[٢]، لفظهما، ومعناهما خاص بالمذكر، ورتقاء[٣]، وعَفْلاء[٤]، لفظهما ومعناهما خاصّ بالمؤنث[٥].

(وتجري الأولى على مثلها وضِدّها) أي يجري مذكّرها على المذكّر والمؤنّث، ومؤنّثها على المؤنث والمذكّر.

قال أبو حيّان: وهذا الذي يعبّر عنه النّحويون بأنه يشبه عموماً تقول: مررت برجل حسن الأب، وبرجل حسن الأم، وبامرأة حسنة الأم، وبامرأة حسنة الأب (دون الباقي) فإنها إنما تجري على مثلها فقط، ولا تجري على ضدّها (في الأصحّ) تقول: مررت برجل خَصِيٍّ الابن، وبامرأة حائض البنت، وبرجل آلَى[٦] الابن، وبامرأة عجزاء البنت، وبرجل آدر الابن، وبامرأة رتقاء البنت.

قال أبو حيّان: وهذا يعبّر عنه النّحويّون، بأنه يشبه خصوصاً.

وأجاز الكسائي والأخفش جريان هذه الصّفة على ضدّها في الأقسام الثلاثة فتقول: برجل حائض بنته، وبامرأة خَصِيّ ابنها، وبرجل عجزاء بنته، وبامرأة آلى ابنها، وبرجل رتقاء بنته، وبامرأة آدر ابنها.

هكذا حكى ابن مالك الخلاف في الثّلاثة، ونازعه أبو حيّان: بأن بعض المغاربة نقل الاتّفاق على المنع في قسمين منها، وأنّ الخلاف خاصٌّ بقسم واحد، وهي الصفة المشتركة من جهة المعنى واللفظ مختصّ.

(وتعمل مع أل) مقترنةً بها (ودونها رَفعاً) على أنْ يعرب المرفوع بها (فاعلاً) بها قاله سيبويه والبصريّون (أو بدلاً) من الضمير المستكنّ فيها، قاله الفارسيّ.

(ونصباً) على أنه يعرب (مُشبّهاً بالمفعول) به في المعرفة (أو تمييزاً) في النّكرة.

(وجرّاً بالإضافة وفي مراتبها خلاف في مجرّد، ومقرون بأل، ومضاف له) أي لمقرون

---

(١) الآدَرُ، والمأدور: الذي انتفخت خصيتاه لتسرّب سائل في غلافها. (المعجم الوسيط: ص ١٠).

(٢) في اللسان (٥/ ١٥١): الكَمَرَةُ: رأس الذكر، والجمع كَمَرٌ؛ والمكمور من الرجال: الذي أصاب الخاتنُ طرفَ كمرته.

(٣) رَتِقَت المرأةُ رَتَقاً: انسدّت فلا تُؤتى، فهي رتقاء. (المعجم الوسيط: ص ٣٢٧).

(٤) العفلاء: الضيّقة الفرج من ورم يحدث بين مسلكيها. (المرجع السابق: ص ٦١٢).

(٥) ويقال أيضاً «أعفل» للرجل؛ ففي اللسان (١١/ ٤٥٧) عن ابن دريد: «العَفَلُ في الرجال غلظٌ يحدث في الدُّبُر، وفي النساء غلظٌ في الرحم» قال: «وكذلك هو في الدوابّ». وفي حديث عمير بن أفصى: «كبشٌ حوليٌّ أعفل؛ أي كثير شحم الخصية من السمن». (اللسان: ١١/ ٤٥٨).

(٦) راجع الحاشية (٢) من الصفحة السابقة.

بأل (**أو لمجرّد، أو لضمير، أو لمضاف له**) أي للضمير فتلك ستّة وثلاثون حاصلة من ضرْب اثنين، وهي: حالتا اقترانها بـ «أل»، وعدمه في ثلاثة وهي: وجوه عملها: الرّفع، والنّصب، والجرّ، تبلغ ستة، ثم ضرب الستة المذكورة في أحوال المعمول الستة، وهي تجريده، واقترانه بأل، وإضافته للأربعة المشار إليها، فتبلغ ما ذكر، وهذه أمثلتها على الترتيب:

رأيت الرجل الحسن وجهٌ، والحسن وجهاً، والحسن وجهٍ.
والحسن الوجهُ، والحسن الوجهَ، والحسن الوجهِ.
والحسن وجهُ الأب، والحسن وجْهَ الأب، والحسن وجهِ الأب.
والحسن وجهُ أب، والحسن وَجْهَ أبٍ، والحسن وَجْهِ أب.
والحسن وجْهُه، والحسن وجْهَه، والحسن وجْهِه.
والحسن وجهُ أبيه، والحسن وجهَ أبيه، والحسن وجْهِ أبيه.
ورأيت رجلاً حسناً وجْهُه، وحسناً وجهاً، وحسن وجهٍ.
وحسناً الوجهُ، وحسناً الوجْهَ، وحسنَ الوجهِ.
وحسناً وجهُ الأب، وحسناً وجْهَ الأب، وحسن وجْهِ الأب.
وحسناً وجهُ أب، وحسناً وجْهَ أب، وحسن وجْهِ أب.
وحسناً وجْهُه، وحسناً وجْهَه، وحسن وجْهِه.

وحسناً وجْهُ أبيه، وحسناً وجْهَ أبيه، وحسن وجْهِ أبيه... هذا سَرْدُها، وليست كلها بجائزة على ما تبيّن.

(**لكن تجب الإضافة**) حال كونها (**مجرّدة**) من أل (**إلى ضمير مُتّصل بها في الأصَحّ**) نحو: مررت برجل حَسْنِ الوجه جَميلِهِ. ولا يجوز نصب هذا الضّمير، وجوزَه الفراء، فيقال: جميلٍ إيّاه.

ورُدَّ بأنه لا يُفْصل الضّمير ما قدر على اتصاله، فإن لم تباشره متصلة به أو قرنت بـ «أل» لم تجب الإضافة، بل يتعيّن النّصب باتفاق في حالة الفصل نحو: قريش نُجباء الناس وكِرامهُموها. وعلى أحد القولين للنحاة في حالة الاقتران بأل نحو: مررت بالرجل الحسن وجهاً الجميله.

والقول الثاني: أن الضّمير في موضع جر، فلو كانت الصّفة غير متصرّفة في الأصل، وقرنت بـ «أل» نحو: مررت بالرجل الحسن الوجه الأحمر. فالضمير في موضع نصب عند سيبويه، وجرٌ عند الفرّاء.

(**وتمتنع**) الإضافة، حال كون الصفة (**مع أل**) إلى معمول (**عارٍ منها، أو من إضافة لذيها**) أي لذي أل (**أو**) إلى (**ضمير ذيها**) فلا يجوز من الأمثلة السابقة:

الحسن وجْهٍ. والحسن وجْهِ أب. والحسن وجْهه. والحسن وجهِ أبيه، لما تقرر في باب الإضافة من أنه لا تجوز إضافة الصفة المقترنة بـ «أل» إلى الخالي من أل، ومن إضافة لما فيه أل.

ومثال المضاف إلى ضمير ما فيه أل: رأيت الكريم الآباء الغامر جودهم. قال أبو حيّان: وهو نادر.

(وتقبح) الإضافة حال كون الصّفة دون أل **(إلى مضاف لضمير)** وهو مثال: حسن وجهه **(ومنعها سيبويه اختياراً)** وخص جوازها بالشعر[1] كقول الشّمّاخ:

١٤٩٠ - أمِنْ دِمْنَتَيْن عرَّج الركْبُ فِيهما ... بِحَقْلِ الرُّخامى قد عَفا طَلَلاهُما
أقامت على رَبْعيْهما جارَتا صفاً ... كميْتا الأعالي، جَوْنَتَا مُصْطَلاهما[2]

(و) منعها **(المبرد مطلقاً)** في الشعر وغيره، وتأول البيت المذكور على أنهما من قوله: مصطلاهما عائد على الأعالي، لأنها مثناة في المعنى.

قال ابن مالك في شرح الكافية: وهو عند الكوفيين جائز في الكلام كله، وهو الصحيح، لأن مثله قد ورد في حديث أم زرع: «صِفْرُ وِشاحِها»[3] وفي حديث الدّجال

---

(١) قال في الكتاب (١/ ١٩٩): «وقد جاء في الشعر: حسنةُ وَجْهِها؛ شبهوه بحسنةِ الوجهِ، وذلك رديء لأنه بالهاء معرفة كما كان بالألف واللام، وهو من سبب الأول كما أنه من سببه بالألف واللام».

(٢) البيتان من الطويل، وهما للشمّاخ في ديوانه (ص ٣٠٧، ٣٠٨)، وخزانة الأدب (٤/ ٢٩٣)، والدرر (٥/ ٢٨١)، وشرح أبيات سيبويه (١/ ٧)، وشرح المفصل (٦/ ٨٣، ٨٦)، والصاحبي في فقه اللغة (ص ٢١٠)، والكتاب (١/ ١٩٩)، والمقاصد النحوية (٣/ ٥٨٧). وبلا نسبة في خزانة الأدب (٨/ ٢٢٠، ٢٢٢)، وشرح الأشموني (٢/ ٣٥٩)، والمقرب (١/ ١٤١).

والدمنتان: مثنى دمنة، وهي ما بقي من آثار الدار. وعرّس: من التعريس، وهو نزول القوم في السفر من آخر الليل. والركب: اسم جمع للراكب. وحقل الرخامى: موضع؛ والرخامى: شجر مثل الضال. وعفا: درس وتغيّر. والطلل: ما شخص من علامات الدار وأشرف. والربع: موضع النزول. وجارتا صَفاً: هما الأثفيتان من أثافي القدر؛ والصفا: أراد به الجبل، وهو ثالثة الأثافي. والكميت: ما لونه بين الحمرة والسواد؛ وإنما لم تسودّ لبعدها عن مباشرة النار. والجون: الأسود. والمصطلى: موضع الصلا، وهو النار.

(٣) حديث أم زرع رواه البخاري في النكاح باب ٨٢، (حديث رقم ٥١٨٩)، ومسلم في فضائل الصحابة (حديث رقم ٩٢)، من حديث عائشة رضي الله عنها. ولم يذكرا هذا اللفظ «صفر وشاحها» في الحديث. وفي النهاية لابن الأثير (٣/ ٣٦): «وفي حديث أم زرع: صِفْرُ ردائها وملءُ كسائها؛ أي أنها ضامرة البطن، فكأنّ رداءها صفر أي خالٍ، والرداء ينتهي إلى البطن فيقع عليه».

«أعور عينِه اليمنى»(١) وفي وصف النبيِّ ﷺ: «شَثْن أصابِعه»(٢) قال: ومع هذا ففي جوازه ضَعْفٌ، ووافقه أبو حيّان.

(وكذا) يقبح (رفعها مطلقاً) أي مع أل ومجرّدة (العاري من الضّمير وأل، والإضافة إلى أحدهما) وذلك مثال: الحسن وجهٌ، وحسن وجهٌ، والحسن وجْهِ أب، وحسن وجْهِ أب.

(ومنع أكثر البصرية: حسنٌ وجْهٌ) وهو المثال الثاني من هذه الأربعة لخلو الصفة من ضمير مذكور يعود على الموصوف، واختاره ابن خروف. وما تقدّم من جوازه بقبح مذهب الكوفيّين، وأجازه ابن مالك، ومن شواهده قوله:

١٤٩١ ـ بثـــوب ودينـــار، وشـــاةٍ ودرهـــم فهل أنت مَرْفوْعٌ بما هَاهنا راسُ(٣)

وقوله:

١٤٩٢ ـ بِبُهْمَـــةٍ مُنِيـــتُ شَهْـــمٍ قلْـــبُ مُنَجَّـــذٍ لا ذِي كهَـــامٍ يَنْبُـــو(٤)

قال أبو حيان: وقول ابن هشام الخضراويّ في نحو هذا: لا يجوز الرّفع في قول أحد؛ إذ لا ضمير في السبب، ولا ما يسدُّ مسدّه ليس بصحيح، إذ جوازه محكيّ عن الكوفيّين، وبعض البصريين.

(ويتبع معمولها) أي الصّفة المشبهة بجميع التوابع، وتجري على حسب لفظه لا موضعه. وأجاز الفراء أن يتبع المجرور على موضعه من الرفع، كما جاز: «مررت بالرجل

---

(١) رُوي بعده ألفاظ: «أعور عينه اليمنى» و«أعور العينِ اليمنى» و«أعور عَينِ اليمنى». رواه البخاري في اللباس (باب ٦٨)، والتعبير (باب ١١ و٣٣)، والفتن (باب ٣٦)، والتوحيد (باب ١٧)، وأحاديث الأنبياء (باب ٤٨)، والمغازي (باب ٧٧)، ومسلم في الإيمان (حديث ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٧)، والفتن (حديث ١٠٠). والترمذي في الفتن (باب ٦٠)، وأحمد في المسند (٢/ ١٣٢، ١٤٤) من حديث عبدالله بن عمر بن الخطاب.

(٢) لم أجده بهذا اللفظ؛ وورد الحديث في الصحاح بلفظ: «كان رسول الله ﷺ شَثْن القدمين والكفين»؛ رواه البخاري في اللباس (باب ٦٨)، والترمذي في المناقب (باب ٨)، وأحمد في المسند (١/ ٨٩، ٩٦، ١٠١، ١١٦، ١١٧، ١٢٧، ١٣٤، ١٥١). وذكره ابن الأثير في النهاية (٢/ ٤٤٤) وقال: «أي أنهما يميلان إلى الغلظ والقصر، وقيل هو الذي في أنامله غلظ بلا قصر؛ ويُحمد ذلك في الرجال لأنه أشدّ لقبضهم، ويذمّ في النساء».

(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر (٥/ ٢٨٤، ٢٨٧)، وشرح التصريح (٢/ ٧٢).

(٤) الرجز بلا نسبة في الدرر (٥/ ٢٨٤)، وشرح الأشموني (٢/ ٣٥٨، ٣٦٠)، والمقاصد النحوية (٣/ ٥٧٧).

الحسن الوجْهِ نفسُهُ»، و «هذا قويّ اليدِ والرِّجْلُ» برفع «نفسه» «والرّجل» مع جرّ المعمول.

وقد صرح سيبويه بمنع ذلك وأنه لم يسمع منهم في هذا الباب.

وأما أن يعطف على معمولها المجرور نَصْباً فنصُّوا على أنه لا يجوز، لا يقال: «هذا حسنٌ الوجْهِ والبَدَن» بخلاف اسم الفاعل.

(وقيل): يتبع بكل التوابع **(إلا بالصّفة)**.

قال أبو حيّان: هكذا قال الزّجّاج. وزعم أنّه لم يسمع من كلامهم. فلا يجوز: «جاءني زيد الحسن الوجه الجميلُ». قال: وقد جاء في الحديث في صفة الدَّجّال: «أعور عينه اليُمْنى»[1]، فاليمين صفة لعينه، وعينه معمول الصفة، فينبغي أن ينظر في ذلك.

قال: وعلّل منع ذلك بعض شيوخنا بأن معمول الصّفة مُحَال أبداً على الأوّل، فأشبه المضمر، لأنه قد علم أنك لا تعني من الوجوه إلا وجه زيد في نحو: مررت بزيد الحسن الوجه.

قال: وحكى لي هذا التعليل أيضاً الشيخ بهاء الدين بن النّحاس عن عبد المنعم الإسكندرانيّ[2] من تلاميذ ابن بَرّي، قال لي: وقد كان ظهر لي ما يشبه هذا وهي أنَّ الصِّفة هي في الحقيقة للوجه، وإنْ أسندت إلى زيد مثلاً، فقد تبيّن الوجهُ بالصّفة فلا يحتاج إلى تبيين.

قلت له: الصّفة قد تكون لغير التبيين كالمدح والذّمّ وغيرهما، فهلاّ جاز أن يوصف بصفات هذه المعاني؟ فقال: أصل الصّفة أن تأتي للتّبيين، ومجيئها لما ذكرت هو بحقّ الفرع، وإذا امتنع الأصل فأحرى أن يمتنع الفرع.

وقال بعض أصحابنا: امتنع ذلك لأنها ضعيفة في العمل، فلم تقو أن تعمل في الموصوف والصّفة معاً.

ويضعّف هذا بعملها في المؤكد والتوكيد إلاَّ أنّ فَرْقَ بينهما بأن المؤكّد والتوكيد كأنّهما شيء واحد؛ لأن التوكيد لم يدلّ على معنى زائد في المؤكّد بخلاف الصفة.

(وإذا كان معناها) أي الصفة المشبهة **(لسابقها)** أي للموصوف **(رفعت ضميره مطابقة)**

---

(١) راجع الحاشية (١) من الصفحة السابقة.

(٢) هو عبد المنعم بن صالح بن أحمد بن محمد التيمي القرشي الإسكندراني. عالم بالأدب واللغة، مكي الأصل واستوطن الإسكندرية فنسب إليها. توفي سنة ٦٣٣ هـ. من مصنفاته: تحفة المعرب وطرفة المغرب. انظر ترجمته في معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة (٦/ ١٩٣).

له في الإفراد والتذكير وضدهما نحو: مررت برجل عاقل، ورَجُلَيْنِ عاقِلَيْن، وبامرأة عاقلةٍ.

(أو) كان معناها (لغيره، ولم تَرْفَعْه فكذلك) أي تطابق الصفة الموصوف قبلها نحو: مررت برجلين حسَنَيْن الغِلْمانُ، وبامرأة حسنةِ الغلامُ وبنساء حسانِ الغلمانُ.

(وإلا) بأن رفعته (فكالفعل) فلا يطابق إلاّ على لغة: أكلوني البراغيث نحو: مررت برجلين حَسَنٍ غلاماهما، وبرجال حَسَنٍ غِلمانُهُم وبامرأة حسنٍ غلامُها.

(وتكسيرُها حينئذٍ) أي حين رفعت السببيّ مسندة إلى جمع (إن أمكن أولى من الإفراد في الأصح) سواء كان الموصوف جمعاً أم مثنى أم مفرداً، نحو: مررت برجال حسان غِلمانُهم، ورجلين حسان غلمانهما، وبرجل حسان غلمانُه. هذا قول المبرّد، ونصَّ عليه سيبويه في بعض نسخ كتابه وأجازه الجزُولي، وصاحب «التّمهيد»[1]، وبه جزم ابن مالك.

قال أبو حيّان: وذهب بعض شيوخنا إلى أنّ الإفراد أحسن من التكسير قال: لأن العلّة في ذلك أنه قد ينزّل منزلة الفعل إذا رفع الظاهر، والفعل لا يثنّى ولا يجمع، فانتفى أن تكون الصِّفة مُفْردة. قال: نعم، التكسير أجود من جمع السلامة إذ لا تلحقه علامة جمع فهو كالمفرد، لأنه معرب بالحركات مثله، بخلاف جمع السلامة، وإلاّ فالفعل لا يجمع لا جمع سلامة ولا جمع تكسير فكيف يكون أحدهما أحسن من الإفراد؟.

قال أبو حيّان: وما ذكره هو القياس، لكنه ذهل عن نقل سيبويه في ذلك، ثم ذكر أبو حيّان بعد سطر أنَّ هذا القول هو مذهب الجمهور، واختيار الشّلوبين وشيخه الأبّذي.

(وثالثها إن تبعت جمعاً) فالتّكسير أولى مشاكلة لما قبله، ولما بعده، نحو: مررت برجال حسانٍ غِلمانُهم. وإن تبعت مفرداً فالإفراد أولى من التكسير لأنه تكلّف جَمْعٍ في موضع لا يحتاج إليه، لأنه إذا رفع فقوته قوة الفعل وطريق الجمع في الفعل مكروه، فكذا في الاسم. نقل ذلك أبو حيّان عن بعض مَن عاصره.

فإن لم يمكن التكسير فواضح أنه ليس إلا الإفراد، نحو: مررت برجل شَرّاب آباؤهُ.

(وأوجبهُ) أي جمع التكسير (الكوفية فيما لم يصحّح) أي لم يجمع جمع تصحيح بالواو والنون نحو: مررت برجال عور آباؤهم (وكذا) أوجبوا فيه المطابقة في (التثنية) نحو: مررت برجالين أعورين أبواهما. ومنعوا الإفراد فيهما بخلاف ما جُمع الجمعين[2] فجوّزوا فيه الإفراد والتكسير أحسن، نحو: مررت برجل كريم أعمامُهُ، وكرام أعمامُهُ. ويضيف كريمين أعمامه.

---

(١) التمهيد لابن عبد البرّ. وقد تقدم.

(٢) أي جمع تكسير وجمع مذكّر.

(وأجري كعملها) في رفع السببي، ونصبه، وجرّه **(اسم مفعول المتعدّي لواحد وفاقاً)** كقوله:

١٤٩٣ ـ فهل أنت مَرْفوعٌ بما هاهُنا راسُ[1]

وقوله:

١٤٩٤ ـ لمـا بَـدَت مَجْلُـوَّةً وجَنَـاتِهـا[2]

وقوله:

١٤٩٥ ـ تَمنّى لِقائي الجَوْنُ مَغْرورَ نَفْسه[3]

قال أبو حيّان: وقول السّهيليّ الأصَح يدل على خلاف في المسألة، ولا نعلم أحداً منعها، فلذلك قلت وفاقاً.

(و) أجري كذلك أيضاً **(الجامد المضمّن معنى المشتق)** نحو: «وردنا منهلاً عَسلاً ماؤه وعَسَل الماء» أي حُلْواً. وقال الشاعر:

١٤٩٦ ـ لأُبْـتَ وأنـتَ غِـرْبـالُ الإهـابِ[4]

وقال آخر:

١٤٩٧ ـ فَـراشـةُ الحِلْـم فـرعـونُ العـذّاب وإنْ تَطْلُـبْ نـداه فكَلْـبٌ دونـه كَلِـبُ[5]

---

(١) تقدم قريباً برقم (١٤٩١).

(٢) عجز بيت من الكامل، وصدره:

لـو صُنْـتَ طـرفـكَ لـم تُـرَعْ بصفـاتهـا

وهو بلا نسبة في الدرر (٥/ ٢٨٧)، وشرح التصريح (٢/ ٧٢).

(٣) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

فلمّـا رآنـي ارتـاع ثُمَّـةَ عَـرَّدا

وهو بلا نسبة في الدرر (٥/ ٢٩٠)، وشرح التصريح (٢/ ٧٢).

(٤) عجز بيت من الوافر، وصدره:

فلـولا اللَّـهُ والمهـرُ المفـدَّى

وهو لمنذر بن حسّان في المقاصد النحوية (٣/ ١٤٠). ولعفيرة بنت طرامة الكلبية في الوحشيات (ص ٨). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢/ ٤١١)، والخصائص (٢/ ٢٢١، ٣/ ١٩٥)، وديوان المعاني (٢/ ٢٤٩)، وشرح الأشموني (٢/ ٣٦٢)، والدرر (٥/ ٢٩١)، ولسان العرب (١/ ٦٢٣ ـ عنكب، ٣/ ٣٧٢ ـ قيد، ١١/ ٤٩١ ـ غربل) والممتع في التصريف (ص ٧٤).

(٥) البيت من البسيط، وهو للضحّاك بن سعد في الحيوان (١/ ٢٥٧). ولسعيد بن العاصي في ديوان المعاني (١/ ١٩٦). وبلا نسبة في الدرر (٥/ ٢٩٣)، وشرح الأشموني (٢/ ٣٦٢).

أي متعب، وطائش، ومهلك.

(ومنع أبو حيّان قياسه وكذا اسم الفاعل) المتعدّي لواحد (إن أمن اللبس) نحو: «زيد ظالم العبيد خاذلهم، راحم الأبناء ناصرهم» إذا كان له عبيد ظالمون خاذلون، وأبناء راحمون ناصرون. وكذا «هذا ضارب الأب زيداً» في: «هذا ضارب أبوه زيداً»، فإن لم يؤمن اللّبس لم يجز.

(وقال ابن عصفور وابن أبي الرّبيع): إنّما يجوز (إن حذف المفعول اقتصاراً) فإن لم يحذف أصلاً لم يجز، وكذا إن حذف اختصاراً، لأنه كالمثبت فيكون الوصف إذ ذاك مختلف التّعديّ والتّشبيه وهو واحد، وذلك لا يجوز. وبيانه أنه من حيث نصب السّببيّ أو جرّه يكون مشبّهاً باسم الفاعل المتعدّي ومن حيث نصب المفعول به يكون اسم فاعل متعدّياً مشبّهاً بالمضارع فاختفت جهة تعدّيه، وجهة تشبيهه من حيث صار شبيهاً بأصل في العمل، شبيهاً بفرع في العمل، فصار فرعاً لأصل، وفرعاً لفرع، ولا يكون الشيء الواحد فرعاً لشيئين، ثم إنه لما سمع استعمال المتعدّي صفة مشبهة حيث حذف المفعول اقتصاراً نحو:

١٤٩٨ ـ ما الرَّاحِمُ القَلْبِ ظلّاماً وإن ظُلِمَا[1]

قال أبو حيان: وهذا تفصيل حسن.

(و) قال (أبو عليّ) الفارسيّ يجوز (مطلقاً) ولم يقيّد بأمن اللّبس.

قال ابن مالك في شرح التسهيل: والصّحيح أنَّ جواز ذلك متوقف على أمن اللّبس.

قال: ويكثر أمن اللبس في اسم فاعل غير المتعدّي فلذلك سَهُل فيه الاستعمال المذكور، ومنه قول ابن رواحة:

١٤٩٩ ـ تباركْت إني من عَذابك خائفٌ وإني إليك تائب النفس راجعُ[2]

وقال آخر:

١٥٠٠ ـ ومن يك مُنحَلَّ العزائم تابعاً هواه فإن الرُّشدَ منه بَعيدُ[3]

ومن وروده في المصوغ من متعدٍّ قوله:

---

(١) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

ولا الكريمُ بمنّاع وإن حُرما

وهو بلا نسبة في الدرر (٥/ ٢٩٤)، وشرح الأشموني (٢/ ٣٤٦)، والمقاصد النحوية (٣/ ٦١٨).

(٢) البيت من الطويل، ولم أجده في ديوان عبدالله بن رواحة، ووجدته في شرح التصريح (٢/ ٧١) منسوباً لابن رواحة، والرواية فيه «باخعٌ» مكان «راجعٌ».

(٣) لم أهتد لهذا البيت بعد البحث. وهو من الشواهد التي أغفلها صاحب الدرر.

١٥٠١ ـ ما الرّاحم القلبِ ظلاماً وإنْ ظُلِما   ولا الكـريـم بمنّـاع وإن حُـرِمـا[١]

انتهى.

قال أبو حيّان: وإطلاقه يدلّ على جواز ذلك في كل متعدٍّ، سواء تعدَّى لواحد أم لاثنين أو ثلاثة، ولا خلاف أنه لا يجوز في المتعدي لاثنين أو ثلاثة.

(**ومنعه الأكثرُ مطلقاً، وتوقّف أبو حيّان**) فقال: الأحوط ألا يقدم على جواز ذلك حتى يكثر فيه السماع فيقاس على الكثير، لأن القليل يقبل الشذوذ مع أن البيت السّابق يحتمل التأويل.

(**فإن تعدّى بالحرف فلا**) يجوز فيه ذلك (**في الأصحّ**) وعليه الجمهور وجوزه الأخفش وابن عصفور نحو: «مررت برجل مارٍّ الأبَ» يريد بنصب الأب أو جرّه، واستدلا بقولهم: «هو حدِيثُ عهد بالوجع» فقولهم «بالوجع» متعلق بـ «حديث»، وهو صفة مشبهة.

والجمهور تأوَّلوا ذلك على أنه متعلق بـ «عهد» لا بالصّفة، فإن جاء من كلامهم: مررت برجل غضبانِ الأب على زيد، علّقوا «على زيد» بفعل محذوف تدلّ عليه الصّفة أي غَضِب على زيد.

(١) تقدم آنفاً برقم (١٤٩٨) شاهداً في استعمال المتعدّي صفة مشبهة.

أفعَلُ التَّفضيل

أي هذا مبحثه.

(**يرفع**) أفعلُ التفضيل (**الضّميرَ غالباً والظاهر في لغة**) ضعيفة نحو: مررت برجل أفضل منه أبوه أي أزيد عليه في الفضل أبوه حكاها سيبويه[1] وغيره.

(**والأحسن حينئذ تَقدُّم مِنْ**).

(**ويكثر**) رَفْعهُ الظاهر (**إن كان مُفضّلاً على نفسه باعتبارين واقعاً بين ضميرين ثانيهما له، والآخر للموصوف والوارد**) في ذلك عن العرب (**كونه بعد نفي**) والمثال المشهور لذلك قولهم: «ما رأيت رجلاً أحسنَ في عينه الكحلُ منه في عين زيد» وبه عرفت المسألة بمسألة «الكحل» وأفردت بالتآليف[2]. فالكحل فاعل بأحسن، وهو مُفضّل ـ باعتبار كونه في عين زيد ـ على نَفْسه حَالاً في عين غَيْره، وواقع بين ضميرين ثانِيهما له، وهو الضمير في «منه»، والأول للموصوف، وهو الضمير في عينه، وقد تقدّم النّفي أول الجملة.

ومثله الحديث: «ما من أيّام أحبّ إلى الله فيها العملُ منه في عشر ذي الحجّة»[3].

وقول الشاعر:

---

(١) انظر الكتاب (١/ ٢٠١، ٢٠٢).

(٢) انظر في هذه المسألة كتاب سيبويه (٢/ ٣١، ٣٢).

(٣) رواه بهذا اللفظ الطبراني في المعجم الكبير (١٢/ ١٣)، وعبد الرزاق في المصنف (رقم ٨١٢١)، والمتقي الهندي في كنز العمال (رقم ١٢٠٨٨)، وابن الشجري في أماليه (٢/ ٦١). كلهم من حديث أبي هريرة.

١٥٠٢ ـ مـا علمـت امْـرءاً أَحَـبَّ إليـه البـ ـذْلُ منـه إليـك يَـا ابْـنَ سِنـانِ[1]

قال ابن مالك: والسبب في رفعه الظاهر في هذه الحالة تهيؤه بالقرائن التي قارنته لمعاقبته الفعل إياه على وجه لا يكون بدونها، ألا ترى أنه يحسن في المثال أن يقال بدله: ما رأيت رجلاً يَحْسُنُ في عينه الكحلُ كحُسْنه في عين زيد، ولا يختلُّ المعنى، بخلاف قولك في الإثبات: رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحلُ منه في عين زيد، فإن إيقاع الفعل فيه موقع أفعل يغيّر المعنى، فكان رفع «أفعل» للظّاهر، لوقوعه موقعاً صالحاً للفعل على وجه لا يغيّر المعنى بمنزلة إعمال اسم الفاعل الماضي مَعْنى إذا وصل بالألف واللام، فإنه كان ممنوع العمل لعدم شبهه بالفعل الذي في معناه، فلمّا وقع صلة قدّر بِفعلٍ وفاعلٍ ليكون جملةً، فإن المفرد لا يوصل به موصول فانجبر بوقوعه موقع الفعل، ما كان فائتاً من الشّبه، فأعطي العمل بعد أنْ مُنِعه.

(**وقاس ابن مالك**) على النّفي (**النّهْي والاستفهام**)، فقال: لا بأس باستعماله بعد نهي أو استفهام فيه معنى النفي، كقولك: «لا يكن غيرك أحبّ إليه الخير منه إليك»، و «هل في النّاس رجل أحق به الحمد منه بمحسن لا يمنّ». وإن لم يرد ذلك مسموعاً.

(**ومنعه أبو حيّان**) قائلاً: إذا كان لم يرد هذا الاستعمال إلاّ بعد نفي وجب اتباع السّماع فيه، والاقتصار على ما قالته العرب، ولا يقاس عليه ما ذكر من الأسماء، لا سيّما ورفعه الظاهر إنما جاء في لغة شاذّة، فينبغي أن يقتصر في ذلك على مورد السّماع، قال: على أنّ إلحاقها بالنّفي ظاهر في القياس، ولكن الأولى اتّباع السّماع.

(**وأعرب الأعلم مثله**) أي هذا التركيب معه، أي (**معه**) الوجه الذي تقدّم تقريرُهُ (**مبتدأ وخبراً**).

(**وقد يحذف الضمير الأول**[2]) إذا كان معلوماً: سمع «ما رأيت قوماً أشبَه بعضٍ ببعضٍ من قومك» وقال ابن مالك: تقديره: «ما رأيت قوماً أبين فيهم شبهُ بعض ببعض منه في قومك».

(**و**) قد يحذف الضّمير (**الثاني**[3]، **وتدخل «من» على الظّاهر**) نحو: ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل من كُحْل عين زيد. (**أو**) على (**محلّه**) كقولك في المثال المذكور: من عين زيد بحذف «كحل» الذي هو المضاف (**أو**) على (**ذي مَحلّه**) كقولك فيه: من زيد

---

(١) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في الدرر (٥/ ٢٩٥)، وشرح التصريح (١/ ٢٦٩)، وشرح شذور الذهب (ص ٥٣٣)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٧٧٣)، وشرح قطر الندى (ص ٢٨٢).

(٢) أي العائد للموصوف.

(٣) أي العائد للكحل.

بحذف «كحل» و «عين»، وإدخاله على صاحب العين.

ومن إدخاله على المحَلّ قولهم: «ما رأيت كذبة أكثر عليها شاهد من كذبة أميرٍ على مِنْبر»، والأصل: من شُهود كذبة أمير، فحذف شهود، وأقام المضاف إليه مقامه.

(ولا يَنْصب) أفعل التفضيل (مَفْعُولاً به على الأصَحّ) بل يتعدَّى إليه باللّام، إن كان الفعل يتعدّى إلى واحد نحو: زيد أبذل للمعروف، فإن كان الفعل يفهم علماً أو جهلاً، تعدى بالباء نحو: زيد أعرف بالنحو، وأجهل بالفقه، وإن كان مبنياً من فعل المفعول تعدّى بإلى إلى الفاعل معنى نحو زيد أحبّ إلى عمرو من خالد، وأبغض إلى بكر من عبدالله.

وبـ «في» إلى المنقُول نحو: زيد أحب في عمرو من خالد، وأبغض في عمرو من جعفر.

قال ابن مالك: وإن كان مُتَعَدٍّ إلى اثنين عُدِّي إلى أحدهما باللّام، وأُضْمِر ناصب الثاني، نحو: هو أكسى للفقراء الثياب، أي: يكسوهم الثياب. قال أبو حيّان: وينبغي ألاّ يقال هذا التّركيب إلا إن كان مسموعاً من لسانهم.

وذهب بعضهم: إلى أنه ينصب المفعول به إن أُوّل بما لا تفضيل فيه، حكاه ابن مالك في التّسهيل.

قال أبو حيّان: وهذا الرأي ضعيف، لأنه وإن أُوِّل بما لا تفضيل فيه، فلا يلزم منه تَعَدِّيه كتعدِّيه. وللتراكيب خصوصيّات.

وفي شرح الكافية لابن مالك أجمعوا على أنه لا ينصب المفعول به، فإن ورد ما يوهم جواز ذلك جعل نصبه بفعل مقدر يفسره أفعل كقوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ أَعۡلَمُ حَيۡثُ يَجۡعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾ [الأنعام: ١٢٤] فحيث هنا مفعول به، لا مفعول فيه، وهي في موضع نصب بفعل مقدّر، يدل عليه «أعلم»، زاد في شرح التّسهيل: والتّقدير ـ والله أعلم ـ يعلم مكان جعل رسالاته[1].

قال أبو حيّان: وقد فرضناه نحن على أن تكون «حيث» باقية على بابها من الظرفيّة لأنّها من الظُّروف التي لا تتصرّف.

(ولا) تنصب مفعولاً (مطلقاً وفاقاً) ذكره.

(وتلزمه مِنْ ولو تقديراً إن جرّد) من أل، والإضافة نحو: زيد أفضل من عمرو. قال تعالى: ﴿ٱلنَّبِيُّ أَوۡلَىٰ بِٱلۡمُؤۡمِنِينَ مِنۡ أَنفُسِهِمۡۖ﴾ [الأحزاب: ٦] ومثال تقديرها: ﴿وَأُوْلُواْ ٱلۡأَرۡحَامِ

(١) القراءة في مصاحفنا: «رسالته» بالإفراد؛ وقد ذكر أبو حيّان في البحر المحيط (٤/ ٢١٩) أن «رسالته» بالإفراد هي قراءة ابن كثير وحفص؛ وأما «رسالاته» بالجمع فهي قراءة باقي السبعة.

بَعۡضُهُمۡ أَوۡلَىٰ بِبَعۡضٖ فِي كِتَٰبِ ٱللَّهِۚ﴾ [الأنفال: ٧٥]. ﴿وَٱلۡأٓخِرَةُ خَيۡرٞ وَأَبۡقَىٰٓ﴾ [الأعلى: ١٧].

(و) يلزمه **(الإفراد والتذكير إن جرّد، أو أضيف لنكرة)** سواء كان تابعاً لمذكّر، أم مؤنث، لمفرد أم مثنى أم مجموع، نحو: زيد أفضل من عمرو، وهند أفضل من دعد، والزيدان أفضل من عمرو، والزيدون أفضل من عمرو، والهندان أفضل من دعد، والهندات أفضل من دعد. ونحو: زيد أفضل رجل، وهما أفضل رجلين، وهم أفضل رجال، وهي أفضل امرأة، وهن أفضل نساء **(خلافاً للفراء في الثّاني)** حيث أجاز فيما أضيف لنكرة مدناة من المعرفة[1] فَصْله[2]، واقتضى حينئذ أن يؤنّث ويثنّى نحو: هند فضلى امرأة تقصدنا، والهندان فضلتا امرأتين تزوراننا. (و) على الأول يلزم **(مطابقتها هي)** أي النّكرة المضاف إليها كما تقدم في الأمثلة. **(خلافاً لابن مالك في)** النكرة **(المشتقّة)** حيث قال: يجوز فيها الإفراد مع جمعيّة ما قبل المضاف، ومنه قوله ـ تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوٓاْ أَوَّلَ كَافِرِۭ بِهِۦۖ﴾ [البقرة: ٤١].

قال أبو حيّان: وقياس قوله جريان ذلك فيما قبله مُثَنّى نحو: الزيدان أفضل مؤمن. قال: والحقّ تأويل الآية على حذف موصوف هو جمع في المعنى، أي أوّل فريق كافر.

(و) على الأقوال يلزم **(كونها من جنس المسند إليه أفعل)** كما تبيّن.

(وجوز) أبو بكر **(ابن الأنباري جرّها إن خالفته)** في المعنى مع تجويزه نصبها نحو: أخوك أوسع دارٍ أو داراً، وأبسط جاهٍ وجاهاً، قال: فالجرّ على إضافة أفعل إلى المفسّر، والنصب على إرادة «من»؛ إذ لو ظهرت لم يكن إلاّ النصب.

(والمعرّف بأل يطابق) في الإفراد والتذكير، وضدّهما حتماً نحو: زيد الأفضل، والزّيدان الأفضلان، والزّيدون الأفضلون، وهند الفضلى، والهندان الفضليان، والهندات الفضليات أو الفُضّل.

(وفي المضاف لمعرفة الوجهان) المطابقة وعدمها وقد اجتمعا في قوله ﷺ: «ألا أُخْبِرُكم بأحبّكم إليّ وأقْربكم مني مجالس يوم القيامة؟ أحاسنكم أخْلاقاً»[3].

(وأوجب ابن السرّاج الإفراد والتذكير) ومنع من مطابقة ما قبله. قال أبو حيّان: وردّ عليه بالسّماع والقياس، قال تعالى: ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمۡ أَحۡرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٖ﴾ [البقرة: ٩٦]

---

(١) لأن النكرة إذا وصفت كانت قريبة من المعرفة، وفي المثالين الآتيين وصفت النكرة بجملة.

(٢) أي فصل هذه المسألة من قاعدة عدم المطابقة.

(٣) رواه الإمام أحمد في المسند (٢/ ١٨٥) عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده: أنه سمع النبي ﷺ يقول: «ألا أخبركم بأحبّكم إليّ وأقربكم مني مجلساً يوم القيامة؟» فسكت القوم، فأعادها مرتين أو ثلاثاً، قال القوم: نعم يا رسول الله، قال: «أحسنكم أخلاقاً».

وقال: ﴿جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا﴾ [الأنعام: ١٢٣] فأفرد «أحرص» وجمع «أكابر».

وأمّا القياس فشَبهُهُ بذي الألف واللاّم أقوى من شبهه بالعاري من حيث اشتراكهما في أن كُلاًّ منهما معرفة، فإجراؤه مجراه في المطابقة أولى من إجرائه مجرى العَارِي، فإذا لم يُعْط الاختصاص بجريانه مجراه، فلا أقلّ من أن يشارك.

(**وعلى الأول في الأفصح خُلْفٌ**[1]) قال أبو بكر بن الأنباري: الإفراد والتذكير أفصح استغناء بتثنية ما أُضيف إليه وجمعه وتأنيثه، عن تثنية أفعل وجمعه وتأنيثه، قال: وهذا القول عن العرب.

وقال أبو منصور الجواليقيّ: الأفصح من الوجهين المطابقة.

(**ولا يجرّد**) أفْعَل (من) معنى (**التفضيل حينئذ، ويكون بعض المضاف إليه**) كما تقدّم.

(**وقال الكوفيّة**): الإضافة فيه (**على تقدير مِنْ، فإن لم يقصد به التفضيل طابق**) وجوباً كالمعرّف بـ «أل» لتساويهما في التّعريف، وعدم اعتبار معنى: مِنْ، ولا يلزم كونه بعض ما أضيف إليه.

قال ابن مالك في شرح الكافية: فلو قيل يوسف أحسن إخوته امتنع عند إرادة معنى المجرّد، وجاز عند إرادة معنى المعرف بـ «أل» لما ذكرت لك، ولما قرّر في باب الإضافة من أن «أيّا» بمعنى بعض إن أضيف إلى معرفة، ومعنى «كلّ» إن أضيف إلى نكرة، وأفعل التفضيل مثلها في ذلك.

وفي شرح التسهيل لأبي حيان: إذا كان أفعل جارياً على من أطلق له التفضيل، فلا ينوى معه «مِنْ»، وإذا أوّل بما لا تفضيل فيه لزمت المطابقة في الحالين، ولا يلزم أن يكون فيهما بعض المضاف إليه. مثال الأول: «يوسف أحسن إخوته» أي أحسنهم، أو الأحسن من بينهم. فهذا على الإخلاء من معنى «مِنْ» وإضافته إلى ما ليس بعضاً منه، لأن إخوة يوسف لا يندرج فيهم يوسف.

ومثال الثاني: زيد أعلم المدينة، تريد عالم المدينة، قال: وهذا النّوع ذهب إليه المتأخّرون، واستدلّوا على وقوعه بقوله تعالى: ﴿هُوَ أَعْلَمُ بِكُمْ﴾ [النجم: ٣٢] ﴿وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ [الرّوم: ٢٧] قالوا: التقدير هو عالم بكم، إذْ لا مشارك له في علمه. وهو هيّن عليه، إذ لا تفاوت في نسب المقدورات إلى قدرته.

(**وفي قياس ذلك خلف**): فقال المبرّد: هو مقيس مطّرد، وقال ابن مالك في

---

(١) أي خلاف.

التسهيل: الأصحّ قصره على السّماع، قال أبو حيان: لقلة ما ورد من ذلك **(ولا يخلو)** أفعل التفضيل **(المجرّد)** من أل والاضافة المقرون بـ «من» **(من مشاركة المفضل)** في المعنى **(غالباً ولو تقديراً)** قال أبو حيّان: فإذا قيل: سيبويه أنحى من الكسائيّ، فالكسائي مشارك لسيبويه في النحو، وإن كان سيبويه قد زاد عليه في النحو.

والمراد بقولنا: «ولو تقديراً» مشاركته بوجْه ما كقولهم في البغيضين: هذا أحبّ إليّ من هذا، وفي الشرّيرين: هذا خيرٌ من هذا، وفي الصّعبين: هذا أهون من هذا، وفي القبيحين: هذا أحسن من هذا. وفي التنزيل: ﴿قَالَ رَبِّ ٱلسِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِيٓ إِلَيْهِ﴾ [يوسف: ٣٣]. وتأويل ذلك: هذا أقلّ بغضاً، وأقلّ شراً، وأهون صعوبةً، وأقل قُبْحاً.

ومن غير الغالب قوله: العسل أحلى من الخل، والصّيف أحرّ من الشتاء.

(وتحذف من والمفضول لقرينة) كقوله تعالى: ﴿فَإِنَّهُۥ يَعْلَمُ ٱلسِّرَّ وَأَخْفَى﴾[1] [طه: ٧].

(ويكثر) الحذف **(لكون أفعل خبراً)** لمبتدأ أو ناسخ نحو: ﴿ذَٰلِكُمْ أَقْسَطُ عِندَ ٱللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَٰدَةِ وَأَدْنَىٰٓ أَلَّا تَرْتَابُوٓا۟﴾ [البقرة: ٢٨٢]. ﴿وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ﴾ [آل عمران: ٣٦]. ﴿وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ﴾ [آل عمران: ١١٨]. ﴿وَٱلْبَٰقِيَٰتُ ٱلصَّٰلِحَٰتُ خَيْرٌ عِندَ رَبِّكَ ثَوَابًا وَخَيْرٌ أَمَلًا﴾ [الكهف: ٤٦]. ﴿تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا﴾ [المزمل: ٢٠].

وقال الشاعر:

١٥٠٣ ـ ولكِنّهم كانُوا على المَوْت أصْبَرا[2]

(أو صفة) نحو: مررت برجل أفضلَ.

(ومنعه الرمّانيّ معها) وقال: لا يجوز الحذف إلاّ في الخبر.

(وثالثها): الحذف مع الصّفة **(قبيح وجوّزه البصريّة مع)** أفعل، إذا كان في موضع **(فاعل أو اسم إنّ)** نحو: جاءني أفضل، وإنّ أكبر، ومنعه الكوفيّون.

---

(١) إذا اعتبرنا «أخفى» في الآية الكريمة أفعل تفضيل، فالمحذوف «من السرّ» أي وأخفى من السرّ. ولكن ذهب بعض السلف إلى أن قوله «وأخفى» هو فعل ماض لا أفعل تفضيل، أي: يعلم أسرار العباد وأخفى عنهم ما يعلمه هو. قاله أبو حيان في البحر المحيط (٦/ ٢١٤، ٢١٥) وأشار إلى تضعيفه عن ابن عطية والزمخشري. وانظر الكشاف للزمخشري (٣/ ٥٣).

(٢) عجز بيت من الطويل، وصدره:

سقيناهُمُ كأساً سَقَوْنا بمثلها

وهو للنابغة الجعدي في ديوانه (ص ٧٢)، والدرر (٥/ ٢٩٥). وبلا نسبة في أمالي الزجّاجي (ص ١٠)، وحاشية ياسين (١/ ٢٤٩).

(وفي تقديمها) أي مِنْ، ومجرورها على أفعل أقوال: أحدها الجواز (ثانيها): المنع (ثالثها) وهو (الأصح: يجب إن وُصِلَتْ باستفهام) نحو: «مِمّن أنت خَيْرٌ»، و «من أيّ الناس زيد أفضل»، و «مِمّن كان زيد أفضل» و «مِمّن ظننت زيداً أفضل»، و «مَنْ وجْهٌ من وجهك أجمل»، (وإلاّ) بأن كانت في الخبر (منع اختياراً) وجاز في الضّرورة كقوله:

١٥٠٤ ـ فقالت لنا أهْلاً وسَهْلاً وزَوَّدَتْ ... جَنى النّخل، أو ما زَوَّدَتْ منه أطْيبُ (١)

(وتُفْصَل) مِنْ مع مجرورها مِنْ أفعل (بمعمول) له كقوله تعالى: ﴿ٱلنَّبِىُّ أَوْلَىٰ بِٱلْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ﴾ [الأحزاب: ٦].

(وقلّ) الفصل بينها وبينه (بغيره) أي بغير المعمول كقوله:

١٥٠٥ ـ ولَفُوك أطْيَبُ لَوْ بَذَلْتِ لَنا ... من ماء مَوْهَبَةٍ على خَمْرِ (٢)

وقوله:

١٥٠٦ ـ لم ألْق أخْبثَ يا فرزدَقُ مِنكُمُ ... ليلاً، وأخْبَث بالنّهار نهارَا (٣)

(ويُعدَّى أفعل كالتعجب) أي بالحروف التي يعدَّى بها.

قال ابن مالك: فيقال: زيد أرغب في الخير من عمرو، وأجمع للمال من زيد، وأرأف بنا من غيره.

مسألة: (خرج عن الأصل آخَر) وهو وصف على «أفعل» (مطابق) وما هو له (مطلقاً) في الإفراد والتذكير، والتنكير، وأضدادها نحو: مررت بزيد، ورجل آخر، ورجلين آخرين،

---

(١) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه (ص ٣٢ ـ طبعة الصاوي ١٣٥٤ هـ)، وخزانة الأدب (٨/ ٢٦٩)، والدرر (٥/ ٢٩٦)، وشرح المفصل (٢/ ٦٠)، والمقاصد النحوية (٤/ ٤٣). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٨/ ٢٩٤، ٢٩٥)، وتذكرة النحاة (ص ٤٧)، وشرح الأشموني (٢/ ٣٨٩)، وشرح ابن عقيل (ص ٤٦٨)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٧٦٦).

ويروى: «بل» مكان «أو».

(٢) البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في الاشتقاق (ص ٣٧٤)، وجمهرة اللغة (ص ٣٨٣)، والدرر (٥/ ٢٩٧)، وشرح الأشموني (٢/ ٣٨٥)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٧٦٤)، ولسان العرب (١/ ٨٠٤ ـ وهب)، والمقاصد النحوية (٤/ ٥٤).

ومعنى البيت: موضوع على خمر ممزوج بماء. والموهبة: السحابة تقع حيث وقعت، والجمع مواهب. (اللسان: ١/ ٨٠٤).

(٣) البيت من الكامل، وهو لجرير في ديوانه (ص ٥٢٢)، وتذكرة النحاة (ص ٤٧)، وخزانة الأدب (٨/ ٢٦٣)، والدرر (٥/ ٢٩٨)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٧٦٤).

أو رجالاً آخرين، وكان مقتضى جعله من باب أَفْعَل التفضيل أن يلازمه في التنكير لفظ الإفراد والتّذكير، وألاّ يؤنّث، ولا يُثَنّى، ولا يجمع إلا معرَّفاً، كما كان أفعل التفضيل فمنع هذا المقتضى، وكان بذلك معدولاً عمّا هو به أولى، فلذلك منع من الصرف (**ولم تدخله من**) لأنه لا دلالة فيه على تَفْضيل لنفسِهِ ولا بتأويل (**والصّحيح**) أنه (**يستعمل في غير الآخر**).

(**أمّا أوّل الوصف فكغيره**) من سائر أفعل التفضيل، فيفرد مجرَّداً، ومضافاً لنكرة، ويطابق معرفاً بـ «أل»، ويضاف لمعرفة، قال تعالى: ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ﴾ [آل عمران: ٩٦]. ﴿وَأَنَا أَوَّلُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأعراف: ١٤٣].

(**ويقع بعد عام مضافاً**) هو (**إليه وتابعاً**) له (**ومنصوباً ظرفاً**).

قال في البسيط: تقول العرب على ما قاله اللّحياني: مضى عامُ الأوَّلِ بما فيه، والعامُ الأوَّلُ، وعامُ أوّلٍ بما فيه، وعامُ أوَّل بما فيه، وعامٌ أوّلُ، وعامُ أوَّلُ[١]، فتضيف العام إلى أوّل، فتصرف ولا تصرف، وترفعه على النعت، فتصرف ولا تصرف، لأنّ أول يكون معرفة ونكرة، ويكون ظرفاً واسماً، تقول: ابدأ بهذا أوّلُ، فتبنيه على الضمّ والحمد لله أوّلاً وآخراً يعرب، وتصرف نكرة، وفعلت ذلك عاماً أوَّلاً [٢]، وعامَ أوّلٍ، وأوَّلَ.

واحترز بأوَّلَ الوصفِ[٣] عن الاسم، وهو المجرَّد عن الوصفيّة، فإنه مصروف نحو: ما له أولٌ، ولا آخرٌ. قال أبو حيّان: وفي محفوظي أنَّ مؤنث هذا: أوّلَة[٤].

---

(١) نقل في اللسان (١١/٧١٧ ـ مادة وأل) كلام اللحياني كما يلي، قال: «وحكى اللحياني: أتيتك عامَ الأوّلِ، والعامَ الأوّلَ، ومضى عامُ الأوّلِ، على إضافة الشيء إلى نفسه، والعامُ الأوّلُ وعامٌ أوّلٌ مصروف، وعامُ أوّلَ، وهو من إضافة الشيء إلى نفسه أيضاً».

(٢) في الأصل: «أوّلَ» غير مصروف؛ والسياق يقتضي أن يكون «أولاً» كما أثبتناه إذا استعمل اسماً غير صفة، كما جاء في اللسان (١١/٧١٧) حيث نقل عن الجوهري، قال: «إذا جعلته صفة لم تصرفه، تقول: لقيته عاماً أوّلَ، وإذا لم تجعله صفة صرفته، تقول: لقيته عاماً أوّلاً».

(٣) «الوصف» مجرور، صفة لـ «أوّل».

(٤) قال في اللسان (١١/٧١٩ ـ مادة وأل): «حكى ثعلب: هنّ الأوّلاتُ دخولاً والآخراتُ خروجاً، واحدتها الأوّلة والآخرة».

أسماءُ الأفعَال

أي هذا مبحثها: (**هي أسماء قامت مقامها، أي مقام الأفعال في العمل غير متصرّفة**) لا تصرّف الأفعال، إذ لا تختلف أبنيتها لاختلاف الزّمان، ولا تصرف الأسماء إذ لا يسند إليها، فتكون مبتدأة أو فاعلة، ولا يخبر عنها فتكون مَفْعُولاً بها أو مجرورة.

وبهذا القيد خرجت الصفات والمصادر، فإنها وإن قامت مقام الأفعال في العمل إلاّ أنها تتصرّف تصرّف الأسماء، فتقع مبتدأة، وفاعلاً ومفعولاً، وأمّا قول زهير:

١٥٠٧ ـ دُعِيَتْ نَزَالِ ولُجَّ في الذُّعْرِ[1]

فمن الإسناد اللّفظيّ.

وقولي في صدر الحد: هي أسماء أحسن من قول «التسهيل»: هي ألفاظ إلى آخره، لأنه يدخل فيه إنَّ وأخواتها، فإنها ألفاظ قامت مقام أفعال، فعملت غير متصرفة تصرّفها، ولا تصرف الأسماء، وهي حروف لا أسماء أفعال، ولذا احتاج إلى إخراجها، فزاد في

---

(١) عجز بيت من الكامل، وصدره:

ولنِعْمَ حَشْوُ الدرع أنْتَ إذا

وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه (ص ٨٩)، وإصلاح المنطق (ص ٣٣٦)، والإنصاف (٢/ ٥٣٥)، وخزانة الأدب (٦/٣١٧، ٣١٨، ٣١٩)، والدرر (٥/ ٣٠٠)، وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٢٣١)، وشرح التصريح (١/ ٥٠)، وشرح شواهد الشافية (ص ٢٣٠)، وشرح المفصل (٤/ ٢٦)، والشعر والشعراء (١/ ١٤٥)، والكتاب (٣/ ٢٧١)، ولسان العرب (١١/ ٦٥٧، ٦٥٨ ـ نزل، ١٢/ ١٨ ـ أسم) وما ينصرف وما لا ينصرف (ص ٧٥)، والمقتضب (٣/ ٣٧٠). وبلا نسبة في خزانة الأدب (٧/ ٢٤٧)، ورصف المباني (ص ٢٣٢)، وشرح المفصل (٤/ ٥٠، ٥٢).

الكافية قوله: «ولا فضلة» وقال في شرحها: إنه أخرج الحروف، لأن الحرف أبداً فضلة في الكلام.

(**وحكمها غالباً في التعدّي واللّزوم وغيرهما**) كإظهار فاعلها، وإضماره (**حكم مُوافِقها معنى**) فـ «رُوَيْد» متعدٍّ، لأن فعله أمْهِل، فيقال: رُوَيْد زيداً، وصَهْ لازم لأن فعله: اسكت وفاعل كليهما مضمر وجوباً كفعليهما، ومظهر في: هيهات زيد، كما تقول بَعُدَ زيد.

واحترز بغالباً من آمين، فإنه بمعنى: استجب، وهو متعدٍّ، ولم يُحْفظ لها مفْعُول، وكذا «إيهِ» بمعنى: زدني (**لكن**) يخالفه في أنها (**لا يبرز معها ضمير**) بل يستكنّ فيها مطلقاً بخلاف الفعل، فتقول: صه للواحد، والاثنين، والجمع، وللمذكر والمؤنث بلفظ واحد[1].

(**ولا يتقدّم معمولها**) عليها، فلا يجوز أن يقال: زيداً عليك، ولا زيداً رُوَيْد، لأنّها فرع في العمل عن الفعْل فضعفت.

(**ولا تضمر**) أي لا تعمل مضمرةً بأن تحذف، ويبقى معمولها (**في الأصحّ فيهما**)، وجوَّز الكسائي أن يتصرّف فيها بتقدّم معمولها عليها إجراءً لها مجرى أصولها، وجعل منه قوله تعالى: ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡۚ﴾ [النساء: ٢٤] وقول الشاعر:

١٥٠٨ ـ يا أيُّها المائحُ دَلْوِي دُونَكَا[2]

وجوّز ابن مالك إعمالها مضمرة، وخرج عليه هذا البيت، فجعل «دلوي» مفعولاً بـ «دونك»، مضمراً لدلالة ما بعده عليه.

(**وزعمها الكوفية أفعالاً**) لدلالتها على الحدث والزّمان.

(**و**) زعمها (**ابن صابر**[3] **قسماً رابعاً**) زائداً على أقسام الكلمة الثلاثة (**سماه الخالفة**).

---

(١) و «صه» تنوّن ولا تنوّن؛ فإذا نوّنت فهي للتنكير كأنك قلت: اسكت سكوتاً، وإذا لم تنوّن فللتعريف، أي: اسكت السكوت المعروف منك. قاله ابن الأثير في النهاية (٣/ ٦٣).

(٢) وبعده:

إنّي رأيت الناس يحمدونكا

والرجز لجارية من بني مازن في الدرر (٥/ ٣٠١)، وشرح التصريح (٢/ ٢٠٠)، والمقاصد النحوية (٤/ ٣١١). وبلا نسبة في أسرار العربية (ص ١٦٥)، والأشباه والنظائر (١/ ٣٤٤)، والإنصاف (ص ٢٢٨)، وأوضح المسالك (٤/ ٨٨)، وجمهرة اللغة (ص ٥٧٤)، وخزانة الأدب (٦/ ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٦)، وذيل السمط (ص ١١)، وشرح الأشموني (٢/ ٤٩١)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ٥٣٢)، وشرح شذور الذهب (ص ٥٢٢)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٧٣٩)، وشرح المفصل (١/ ١١٧)، ولسان العرب (٢/ ٦٠٩ ـ ميح)، ومعجم ما استعجم (ص ٤١٦)، ومغني اللبيب (٢/ ٦٠٩)، والمغرب (١/ ١٣٧).

(٣) هو أحمد بن صابر أبو جعفر النحوي. انظر بغية الوعاة للسيوطي (١/ ٣١١ ـ طبعة البابي الحلبي).

(ثم) على الأوّل، وهو قول جمهور البصريّين باسميتها اختلف في مسمّاها.

(قيل: مدلولها لفظ الفعل، لا حدث ولا زمان) بل تدلّ على ما يدل على الحدث والزّمان.

(وقال) بل (تفيدهما) قال في البسيط: ودلالتها على الزّمان بالوضع لا بالطبع، وعلى هذا، فهي اسم لمعنى الفعْل. قيل: وهو ظاهر كلام سيبويه والجماعة. (وقيل) هي (أسماء للمصادر)، ثم (دخلها معنى الفعل) وهو معنى الطلب في الأمر، أو معنى (الوقوع) بالمشاهدة، ودلالة الحال في غير الأمر (فتبعه الزّمان).

(وما نُوِّن منها) لزوماً نحو: واهاً، وإيهاً وَوَيْهاً، أو جوازاً كصهٍ، ومهٍ، وإيهٍ، فهو (نكرة) بمعنى أنه إذا وجد دلّ على تنكير الحدث المفهوم من اسم الفعل.

(وغيرُهُ): أي ما لم يُنوَّن، إمّا جوازاً كما ذكر، أو لزوماً كآمين، وبَلْه (معرفةٌ).

(وقيل: كلّها معارف) لا نكرة فيها، ثم اختلف في تعريفها من أي قبيل هو؟ فقيل من قبيل تعريف الأشخاص، بمعنى أنَّ كل لفظ من هذه الأسماء وضع لكل لفظ من هذه الأفعال.

(وقيل) هي (أعلام أجناس، وأكثرها أوامر كصه) بمعنى: اسكت، ويقال: صاه (ومه وإيها) وكلاهما بمعنى: انكفف، كذا في التسهيل[1] خلاف قول كثيرين أنَّ «مه» بمعنى: اكفف، لأنَّ اكفف متعدٍّ و «مه» لا يتعدَّى.

(وها) بمعنى: خذ، وفيها لغتان: القصر والمدّ وتستعمل مجرّدة، فيقال للواحد المذكّر وغيره: ها، وهاءَ، ومتلوّها بكاف الخطاب بحسب المخاطب، فيقال: هاكَ، وهاكِ، وهاكُما وهاكُم، وهاكُنَّ، ومقتصراً على تصرّف الهمزة، فيقال: هاءَ وهاؤما، وهاؤم، وهاءُون، وهذه أفصح اللغات فيها، وبها وردَ القرآن[2].

(ورُوَيْد، وتَيْد) وكلاهما بمعنى: أمهل.

وقد يردان مصدرين معربين نحو: رُوَيدك، وتَيْدك، ورُوَيْد زيد.

(وهيت) بفتح الهاء، وكسرها، وضمّها (وَهِيَه) بفتح الهاء وكسرها مع تشديد الياء فيهما، وكلاهما بمعنى أسرع، وقد قرىء قوله تعالى: ﴿وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ﴾ [يوسف: ٢٣] بالأوجه الثلاثة[3].

---

(١) انظر التسهيل (ص ٢١١).

(٢) في قوله تعالى في الآية ١٩ من سورة الحاقة: ﴿هاؤم اقرؤوا كتابيه﴾.

(٣) قراءة الكسر «هِيت» قرأ بها نافع وابن ذكوان والأعرج وشيبة وأبو جعفر. وقراءة الفتح «هَيْتَ» وهي =

(وإيه) بمعنى حَدِّثْ. (وآمين) بالمدّ والقصر بمعنى: اسْتَجِبْ.

(وقد تدلُّ على) حدث (ماض: كهيهات) بمعنى: بَعُد، وقد حكى فيها الصّنعاني ستًّا وثلاثين لغة: هَيْهات، وأيْهات، وهَيْهانِ، وأيْهان، وهيهاه وأيهاه. كل واحدة من هذه الستة مضمومة الآخر، ومفتوحته، ومكسورته، وكل واحدة منها منوَّنة وغير منوَّنة، وحكى غيره: أيْهاكَ، وأيْها، وإيها وهَيْهَاتا بالألف، وإيهاء بالمد، فزادت على الأربعين.

(وشتّان) بمعنى: افترق (وسرْعان، ووشْكان) مثلّثاً أولهما بمعنى: سَرُعَ.

(و) على حَدَثٍ (حاضر كأوّهْ) بمعنى: أتوجّع وفيها لغات: أشهرها: فتح الواو المشدّدة، وسكون الهاء، ومنها كسر الهاء، وكسر الواو فيهما، وأوْهِ بسكون الواو، وكسر الهاء.

(وأُفّ) بمعنى: أتضجّر، وفيها نحو أربعين لغة (وإخّ، وَكخّ) بكسر الهمزة والكاف، وتشديد الخاء ساكنة ومكسورة بمعنى: أتَكَرَّهُ.

(وواهاً ووَى) بمعنى: أعجب.

(و) قد (تضمن نَفْياً) كقولهم: هَمْهَامِ[1] بمعنى: فَنِيَ (ولو بلا) النافية كقولهم: لا لَعاً له: لا إقالة[2].

(ونهياً) كقولهم: وراءك بمعنى: تأخّر، لأنه بمعنى: لا تتقدم واستفهاماً كقولهم: مَهْيَمْ: أي أحدث لك شيء، وقيل: معناه ما وراءك.

(وتعجُّباً) كقولهم: بُطْآن هذا الأمر بمعنى: بَطؤ، وفيه معنى التعجّب، وقوله:

١٥٠٩ ـ وابأبي أنْتِ وفُوكِ الأشْنَبُ ... كأنّما ذُرَّ عَليه الزَّرْنَبُ[3]

= القراءة المشهورة في مصاحفنا قرأ بها السبعة غير ابن كثير، وقرأ بها أيضاً أبو عمرو والكوفيون وابن مسعود والحسن والبصريّون. أما قراءة الضم، وهي «هُيِئْتُ» فقد قرأ بها ابن عباس. وهناك ستّ قراءات أخرى غير الثلاث المذكورة؛ ذكرها كلها أبو حيّان في تفسير البحر المحيط (٥/ ٢٩٤) فليراجع.

(١) «همهامِ» بكسر الميم، وفيها لغة أخرى «همهامْ» بسكونها. ومنه [الرجز]:

ما كان إلاّ كاصطفاق الأقدامْ ... حتى أتيناهم فقالوا همهامْ

انظر اللسان (١٢/ ٦٢٣ ـ مادة همم).

(٢) قال أبو عبيدة: من دعائهم: لا لَعاً لفلان، أي لا أقامه الله. (اللسان: ١٥/ ٢٥٠ ـ مادة لعا).

(٣) الرجز لراجز من بني تميم في الدرر (٥/ ٣٠٤)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٧٨٦)، والمقاصد النحوية (٤/ ٣١٠). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٤/ ٨٣)، وجمهرة اللغة (ص ٣٤٥، ١٢١٨)، والجنى الداني (ص ٤٩٨)، وجواهر الأدب (ص ٢٨٧)، وشرح الأشموني (٢/ ٤٨٦) وشرح التصريح (٢/ ١٩٧)، وشرح قطر الندى (ص ٢٥٧)، ولسان العرب (١/ ٤٤٨ ـ زرنب)، والمغني (٢/ ٣٦٩). =

(وغيرها) كالاستعظام في قولهم: بَخٍ بَخٍ.

والتندّم في قوله:

١٥١٠ ـ سالتاني الطّلاقَ أنْ رأتاني قَلَّ مالي، قد جِئْتُماني بنُكْرِ
وَيْ كَأنْ مَنْ يَكُنْ له نَشَب يُحْـ ـبَبْ ومن يَفْتَقِر يعشْ عَيْش ضُرِّ[1]

و (منها ما أصله: ظرْف أو) جار (مجرور). قال ابن مالك في شرح الكافية: وهذا النوع لا يستعمل إلاّ متصلاً بضمير مخاطب. (كمكانَك) بمعنى: اثْبُتْ (وعندك، ولَدَيْك، ودُونَك) الثلاثة بمعنى: خُذْ (ووراءك) بمعنى: تأخّر (وأمامك) بمعنى: تقدّم (وإليْك) بمعنى: تَنَحّ (وعليك) بمعنى: الزم.

(ولا تقاس) هذه في الأصحّ، بل يقتصر فيها على السمّاع.

وأجاز الكسائيّ أن يوقع كل ظرف ومجرور موقع فعل قياساً على ما سمع. ورُدَّ بأن ذلك إخراج لفظ عن أصله، وقيل: إن الكسائي يشرط كونه على أكثر من حرفين بخلاف نحو: بك، ولك.

(ومحَلّ الضّمير) المتّصل بهذه الكلمات فيه أقوال: أحدها: رَفْعٌ، وعليه الفراء. ثانيها: نصبٌ، وعليه الكسائيّ.

(ثالثها) وهو (الأصحّ) ومَذْهَبُ البَصْرِيّين (جَرٌّ) لأن الأخفش روى عن عرب فصحاء «عليّ عَبْدِ الله زَيْداً» بجرِّ عبدالله، فتبيّن بذلك أنَّ الضمير مجرور الموضع، لا مرفوعه، ولا منصوبه.

قال ابن مالك في شرح الكافية: ومع ذلك فمع كُلِّ واحد من هذه الأسماء ضمير مستتر مرفوع الموضع بمقتضى الفاعليّة، فلك أن تقول في التوكيد: عَليكم كُلِّكم زيداً بالجر، توكيداً للموجود المجرور وبالرفع توكيداً للمستكن المرفوع.

(وقال ابن بابشاذ): الكاف المتّصلة بهذه الظروف (حرف خطاب) لا ضمير، فلا مَحَلّ لها من الإعراب.

= وقد استشهد النحويون بهذا الرجز على مجيء «وا» اسم فعل بمعنى: أتعجّب.

(١) البيتان من الخفيف، والاستشهاد بقوله في البيت الثاني «ويْ كأن» حيث جاءت «وي» اسم فعل مضارع بمعنى «أتندّم». وهو لزيد بن عمرو بن نفيل في خزانة الأدب (٦/ ٤٠٤، ٤٠٨، ٤١٠)، والدرر (٥/ ٣٠٥)، وذيل سمط اللآلي (ص ١٠٣)، والكتاب (٢/ ١٥٥). ولنبيه بن الحجاج في الأغاني (١٧/ ٢٠٥)، وشرح أبيات سيبويه (٢/ ١١)، ولسان العرب (١٥/ ٤٩٠ ـ وا). وبلا نسبة في الجنى الداني (ص ٣٥٣)، والخصائص (٣/ ٤١، ١٦٩)، وشرح الأشموني (٢/ ٤٨٦)، وشرح المفصل (٤/ ٧٦)، ومجالس ثعلب (١/ ٣٨٩)، والمحتسب (٢/ ١٥٥).

(ومنها) ما هو (مركّبٌ مَزْجاً كحَيَّهَلْ) اسم مركب مِنْ حَيَّ بمعنى: أقْبَل، وهلاّ بمعنى: قِرّ وتقدّم[١]، فلما ركب حذف ألفها.

وكثر استعمالها لاستحثاث العاقل تغليباً لـ «حَيَّ»، وقد يستحث بها غيره تغليباً لـ «هَلاّ»، وتستعمل بمعنى قدّم نحو: حَيّهل الثريد، وبمعنى: عَجِّل متعدٍّ بالباء نحو: حَيّهل بكذا، وبـ «إلى» نحو: حَيّهَل إلى كذا، وبمعنى: أقبل، فيتعدّى بـ «على» نحو: حيّهل على كذا، وفيها لغات[٢].

(وهَلُمَّ الحجازيّة) نقل بعضهم الإجماع على تركيبها، وفي كيفيته خلاف.

قال البصريّون: مركبة من «ها» التنبيه ومن «لُمْ» التي هي فعل أمر من قولهم: لمَّ الله شعثه، أي: جمعه، كأنه مِثل: اجمع نفسَك إلينا، فحذف ألفها تخفيفاً، ونظراً إلى أنَّ أصل لام لم: السكون.

وقال الخليل: ركّبا قبل الإدغام، فحذفت الهمزة للدَّرج، إذ كانت همزة وصل، وحذفت الألف لالتقاء الساكنين ثم نقلت حركة الميم الأولى إلى اللاّم وأدغمت.

وقال الفرّاء: مركبة من «هل» التي للزّجر، و «أم» بمعنى: اقْصِد، خفِّفت الهمزة بإلقاء حركتها على الساكن قبلها، وصرفت، فصار: هَلُمّ.

قال ابن مالك في شرح الكافية: وقول البَصْريِّين أقرب إلى الصواب. قال في البسيط: ويدلّ على صحته أنهم نطقوا به فقالوا: هَالُمّ.

ويأتي هَلُمّ بمعنى: أحْضِر، فيتعدّى، ومنه ﴿هَلُمَّ شُهَدَآءَكُمُ﴾ [الأنعام: ١٥٠] أي: أحضروهم، وهلُمّ الثريد: أي أحضره.

وبمعنى: أقبل فيتعدّى بإلى نحو: ﴿هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾ [الأحزاب: ١٨] وقد تُعدَّى باللاّم نحو: هلم للثريد هذه لغة الحجاز مِنْ جَعْلها اسم فعل.

وأما بنو تميم فهي عندهم فِعْل، تتصل بها الضمائر، فيقولون: هَلُمِّي، وهَلُمّا، وهَلُمّوا، وهَلْمُمْن. أما قول الناس (هَلُمّ جرّا) فتوقف الشيخ جمال الدين (بن هشام في عربيته) قال في رسالة له.[٣]. .

---

(١) انظر لسان العرب (١٥/ ٣٦٤ ـ مادة هلا).

(٢) وهي: حيّهلْ، وحَيَّهَلَ، وحَيّهلاً، وحَيّهلٍ. انظر التسهيل لابن مالك (ص ٢١١).

(٣) موضع النقط بياض في الأصل. وقول ابن هشام في رسالته حول «هلمّ جرّا» انظره في الأشباه والنظائر للسيوطي (٣/ ٢٠٠) حيث ذكر أقوال العلماء في «هلم جرّا» على مدى ستّ صفحات.

أسماءُ الأصوات

مسألة: (أسماء الأصوات ما وُضعَ لزجْرٍ) لما لا يعقل (كهلا) بوزن: ألاَ لزجر الخيل عن البُطْء[1].

(أو دُعاء) لما لا يعقل (كأَوْ) بلفظ «أَوْ» العاطفة لدعاء الفرس.

(أو حكاية صوت) لحيوان، أو اصطكاك أجرام (كغاقِ) بغين معجمة وكسر القاف لحكاية صوت الغراب (وطاقِ) بطاء مهملة، وكسر القاف لحكاية صوت الضّرْب.

(وفيه) أي في هذا النوع أيضاً، كما في أسماء الأفعال (المركّب) المزْجي (كخاقِ باقِ) بإعجام الخاء، وكسر القافين لحكاية صوْت الجماع (وقاشِ ماشِ) بكسر الشينين المعجمتين لحكاية صوت القماش.

قال ابن قاسم[2]: وحصر أسماء الأصوات وضبطها من علم اللغة، وحظّ النّحويّ أن يتكلّم على بنائها، وقد تقدّم في باب المعرب والمبنيّ أنها كُلّها مبنية؛ لشبهها بالحروف المهملة في أنّها لا عاملة ولا معمولة. (وشذّ إعراب بعضها لوقوعه موقع مُتَمكِّنٍ) كقوله:

١٥١١ ـ إذ لِمّتــي مِثْــلُ جَنَــاح غــاقِ[3]

---

(١) في الأصل «البطي»، ولعلّ الصواب ما أثبتناه. وفي اللسان (١٥/ ٣٦٣): «هلا: زجر للخيل، وقد يستعار للإنسان».

(٢) ويقال له أيضاً: «ابن أمّ قاسم» وقد تقدم التعريف به. انظر الفهارس العامة.

(٣) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه (ص ١٨٠)، والدرر (٥/ ٣٠٨) وروايته في الديوان مع البيت قبله:

ولــو تــرى إذ جبّتــي مــن طــاقِ ولمّتــي مثــل جنــاحِ غــاقِ =

أعرب «غاق» لوقوعه موقع غراب.

(**وتنكيرها بالتنوين**) كما في أسماء الأفعال، وأصل بنائها على السكون، كقَبْ، وسَعْ، وحجْ، ووحْ، وحَلْ[1]. (**وما سكن وسطه من ثلاثي كسر**) على أصل التقاء الساكنين، كغَاقِ، وطَاقِ، وهابِ[2]، وهاجِ[3]، وعاج، وجاه، وحوْب، وعوْهِ، وقوْس، وهَيْجِ، وعيْطِ، وطيْخِ[4].

(**وعبّر بمض**) بالميم، والضاد المعجمة (**عن صوت**) يخرج من بين الشفتين (**مغن عن لا، مَبْنِيّ**) لسدّ مسد الصوت، وكان من حقّه الإعراب، ومن بنائه قول الرّاجز:

١٥١٢ ـ سألْتُ هَلْ وصْلٌ فقالت مِضّ وحرّكت لي رأسهَا بالنّغْضِ[5]

= وهو بلا نسبة في تخليص الشواهد (ص ١٥٢)، وشرح الأشموني (٢/ ٤٩٤).
والشاهد فيه إعراب «غاق» شذوذاً لوقوعه موقع الاسم المعرب. وقيل: الغائق طائر مائيّ؛ ولا شاهد فيه.

(١) قبْ: لوقع السيف. وسَعْ وحجْ للضأن. وحجْ للبقر. وحلْ للناقة. انظر التسهيل (ص ٢١٤).

(٢) هابِ: زجر للإبل (المصدر السابق: ص ٢١٤).

(٣) كذا في الأصل، ولم أجدها؛ ولعلّها محرفة عن «هِيجِ» قال في اللسان (٢/ ٣٩٦): وهِيجِ، كسر بغير تنوين: من زجر الناقة خاصة؛ قال:

تنجو إذا قال حاديها لها هِيجِ

(٤) عاج: للناقة. وجاه: للبعير. وحوب: للإبل. وعوهِ: للجحش. وقوسِ: للكَلب. وهَيْجِ: للناقة. وعيْطِ: للمتلاعبين. وطيخِ: للضاحك. انظر التسهيل (ص ٢١٣).

(٥) الرجز بلا نسبة في الدرر (٥/ ٣٠٩)، وشرح المفصل (٤/ ٧٥، ٧٨)، واللسان (٧/ ٢٣٩ ـ مضض). والنغض: تحريك الرأس.

الظّرف والمجرُور

أي هذا مبحثهما (إذا اعْتَمَدا كالوصف) على نفي أو استفهام، أو موصوف، أو موصول، أو صاحب خبر أو حال. (رفَعَا ما بَعدهما فاعلاً) نحو: ما في الدار أحدٌ، وأفي الدار زيدٌ، ومررت برجل معه صَقْرٌ، وجاء الذي في الدار أبوه، وزيد عندك أخوه، ومررت بزيد عليه جُبّة.

(ثم قال الأكثرون بوجوبه)، لأن الأصل عدم التقديم والتأخير.

(و) قال (قوم هو راجح، ويجوز) مع ذلك (كونه مبتدأ) مؤخّراً، والظّرف خبر مقدّم، واختاره ابن مالك. (و) قال (قوم: الرّاجح فيه الابتدائيّة). ويجوز كونه فاعلاً، (وأوجبها) أي الابتدائيّة (السّهيليّ) فهذه أربعة مذاهب.

(واختلفوا على الأوّل: هل العامل) للرّفع على الفاعليّة (الفعل المحذوف) الذي هو متعلّقهما المقدّر باستقر. (أو) العامل (هما نيابة عنه) لقُرْبهما منه باعتمادهما على قولين.

قال في المغني: والمختار الثاني بدليل امتناع تقديم الحال في نحو: زيد في الدار جالساً، ولو كان العامل الفعل لم يمتنع[1].

---

(١) اختار في المغني المذهب الثاني لدليلين، قال: «أحدهما: امتناع تقديم الحال في نحو: زيدٌ في الدار جالساً؛ ولو كان العامل الفعل لم يمتنع، ولقوله:

فــإن يــكُ جثمــانــي بــأرض ســواكــمُ   فــإنّ فــؤادي عنــدكِ الــدهــر أجمــعُ

فأكّد الضمير المستتر في الظرف، والضمير لا يستتر إلا في عامله، ولا يصحّ أن يكون توكيداً لضمير محذوف مع الاستقرار لأن التوكيد والحذف متنافيان، ولا لاسم إنّ على محله من الرفع بالابتداء لأن الطالب للمحلّ قد زال». انظر مغني اللبيب (٢/ ١٠١ ـ ١٠٣).

واختار ابن مالك الأول؛ لأن الأصل في العمل الفعل؛ ولتعادل المرجّحين في الإمامة أرسلت الخلاف من غير ترجيح[١].

(**فإن لم يعتمدا**) على شيء مما ذكر نحو: في الدار، أو عندك زيد (**فالابتدائيّة واجبة خلافاً للأخفش والكوفيّة**) في إجازتهم الوجهين لأن الاعتماد عندهم ليس بشرط.

(**يجب تعليقهما**) أي الظّرف والمجرور حيث وقعا (**بفعل أو شبهه**) وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ﴾ [الفاتحة: ٧] أو ما فيه رائحته كقوله:

١٥١٣ ـ أنا أبو المِنْهال بَعْضَ الأحيانْ[٢]

وقوله:

١٥١٤ ـ أنا ابنُ ماويّة إذْ جَدَّ النّقُرْ[٣]

فيتعلّق «بعض» و «إذ» بالاسمين العلمين، لما فيهما من معنى قولك: الشجاع أو الجواد.

وتقول: فلان حاتم في قومه، فتعلّق الظرف لما في حاتم من معنى الجود (**ولو مقدّراً**) كقوله تعالى: ﴿وَإِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمۡ صَٰلِحٗاۚ﴾ [الأعراف: ٧٣] فإنه متعلق بـ «أرسلنا» مقدراً، ولم يتقدّم ذكر الإرسال، ولكن ذكر النبيّ والمُرْسل إليهم يدلّ عليه.

(**وفي أحرف المعاني**) هل يتعلّقان بها؟ أقوال: أحدها ـ وهو المشهور ـ المنع مطلقاً.

---

(١) انظر المغني (٢/ ١٠٣).

(٢) الرجز لأبي المنهال في لسان العرب (١٣/ ٤٢ ـ أبن). وبلا نسبة في الخصائص (٣/ ٢٧٠)، والدرر (٥/ ٣١٠)، وشرح شواهد المغني (٣/ ٨٤٣)، ومغني اللبيب (٢/ ٤٣٤، ٥١٤).

و «بعض» في البيت ظرف لإضافته إلى «الأحيان»، و «أبو المنهال» مؤوّل بالمشتقّ، والتأويل: أنا الجواد الشهير.

(٣) الرجز لعبدالله بن ماويّة في لسان العرب (٥/ ٢٣١). وله أو لبعض السعديين أو لفدكي بن عبدالله في الدرر (٦/ ٣٠٠). وله أو لفدكي بن أعبد المنقري أو لبعض السعديين في المقاصد النحوية (٤/ ٥٥٩). ولبعض السعديين في شرح شواهد الإيضاح (ص ٢٥٩)، والكتاب (٤/ ١٧٣). وبلا نسبة في أسرار العربية (ص ٤١٤)، والإنصاف (٢/ ٧٣٢)، وأوضح المسالك (٤/ ٣٤٦)، وشرح التصريح (٢/ ٣٤١)، ولسان العرب (١٠/ ٦٣ ـ حلق)، ومغني اللبيب (٢/ ٤٣٤).

والنّقر: صوت باللسان، وهو أن يلزق طرفه بمخرج النون ثم يصوّت به فينقر بالدابة لتسير. وقال الشنتمري: صوت يسكن به الفرس عند احتمائه وشدة حركته. يقول: أنا الشجاع البطل حين احتماء الخيل عند اشتداد الحرب. وبعده:

وجاءت الخيل أثابيّ زُمَرْ

ثانيها: الجواز مطلقاً.

(ثالثها: يتعلق به إنْ ناب عن فعل حذف) ويكون ذلك على سبيل النّيابة، لا الأصالة.

وإن لم يكن كذلك فلا، وعليه الفارسيّ وابن جني، قالا في نحو يا لَزيد: إنّ اللام متعلّقة بـ «يا».

وقال المجوّزون مطلقاً في قول كعب:

١٥١٥ ـ وما سعادُ غداةَ البَيْن إذ رَحلوا إلاّ أغَنُّ غضِيضُ الطّرف مكحولُ[١]

غداة البين ظرف للنّفي، أي انتفى كونها في هذا الوقت إلا كأغن.

(ولا يتعلّق) من حروف الجر (زائد) كالباء، و «مِنْ» في: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [الفتح: ٢٨] ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾ [فاطر: ٣]، وذلك لأنّ معنى التعلّق: الارتباط المعنوي. والأصل أنّ أفعالاً قصرت عن الوصول إلى الأسماء، فأعِينَت على ذلك بحروف الجرّ. والزائد إنما دخل في الكلام تقوية وتوكيداً ولم يدخل للربط (إلاّ اللام المقوّيَة) فإنها تتعلّق بالعامل المقوّى نحو: ﴿مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ﴾[٢] [البقرة: ٨٩]، ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [هود: ١٠٧]. ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾ [يوسف: ٤٣]، لأن التّحقيق أنها ليست بزائدة محضة، لما تخيّل في العامل من الضّعف الذي نزّل منزلة القاصر، ولا معدية محضة، لاطّراد صحة إسقاطها، فلها منزلة بين منزلتين.

(وقول الحَوْفيّ[٣]) في إعرابه[٤] (إن الباء في) ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِأَحْكَمِ ٱلْحَٰكِمِينَ﴾ [التّين: ٨] متعلّق وَهْمٌ) أي غلط نشأ عن ذهول.

---

(١) البيت من البسيط، وهو لكعب بن زهير في ديوانه (ص ٦٠)، والدرر (٥/ ٣١١)، وشرح شواهد الإيضاح (ص ١٣٩)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٥٢٥)، والشعر والشعراء (١/ ١٦٠)، ولسان العرب (١٣/ ٣١٥ ـ غنن). وبلا نسبة في المغني (٢/ ٤٣٨)، والمنصف (٣/ ٨٥).

(٢) «مصدّقاً» بالنصب، قرأ بها ابن أبي عبلة، ونصبه على الحال من «كتاب» وإن كان نكرة، وقد أجاز ذلك سيبويه بلا شرط، فقد تخصصت بالصفة فقربت من المعرفة. انظر البحر المحيط (١/ ٤٧١).

(٣) هو علي بن إبراهيم بن سعيد بن يوسف الحوفي ـ نسبة إلى ناحية بمصر يقال لها الشرقية وقصبتها مدينة بلبيس، فجميع ريفها يسمون حوف، واحدهم حوفي ـ المصري، أبو الحسن. نحو، أديب، مفسّر. توفي سنة ٤٣٠ هـ. انظر ترجمته في وفيات الأعيان (١/ ٤١٨)، وإنباه الرواة (٢/ ٢١٩)، ومعجم الأدباء (١٢/ ٢٢١)، وبغية الوعاة (ص ٣٢٥)، وشذرات الذهب (٣/ ٢٤٧)، وهدية العارفين (١/ ٦٨٧).

(٤) كتاب «إعراب القرآن» للحوفي. قال حاجي خليفة في كشف الظنون (ص ١٢٢): «وكتابه أوضحها ـ أي الكتب المؤلفة في إعراب القرآن ـ وهو في عشر مجلدات».

(ولا) تتعلق (لعلّ) الجارة في لغة عقيل، لأنها بمنزلة الحرف الزائد، ألا ترى أن مجرورها في موضوع رفع بالابتداء بدليل ارتفاع ما بعدها على الخبريّة في قوله:

١٥١٦ ـ لعـلّ أبـي المغـوار مِنـكَ قَـرِيـبُ[1]

(و) لا (لولا) إذا جرَّت الضمير لأنها أيضاً بمنزلة لَعلَّ في أنَّ ما بعدها مرفوع المحلّ بالابتداء.

(و) لا (حروف الاستثناء) خلا وعدا، وحاشا إذا خَفَضْنَ، لأنّهن لتنحية الفعل عما دخلن عليه كما أن إلاّ كذلك، وذلك عكس معنى التّعدية التي هي إيصال معنى الفعل إلى الاسم.

(قال الأخفش وابن عصفور و) لا (الكاف) التي للتّشبيه، قالا: إنه إذا قيل: زيد كعمرو، فإن كان المعلّق استقرّ، فالكاف لا تدلّ عليه بخلاف «في» من نحو: زيد في الدار. وإن كان فعلاً مناسباً للكاف، وهو «أشبه» فهو متعدٍّ بنفسه لا بالحرف.

قال في المغني: والحقّ أن جميع الحروف الجارّة الواقعة في موضع الخبر ونحوه تدلّ على الاستقرار.

(ويجب حذفه) أي ما يتعلّقان به (إذا وقعا صلة) نحو: ﴿وَلَهُۥ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ وَمَنۡ عِندَهُۥ لَا يَسۡتَكۡبِرُونَ﴾ [الأنبياء: ١٩] (أو صفة) نحو: ﴿أَوۡ كَصَيِّبٖ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ [البقرة: ١٩] (أو خبراً) نحو: زيد عندك أو في الدار. (أو حالاً) نحو: ﴿فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوۡمِهِۦ فِي زِينَتِهِۦۖ﴾ [القصص: ٧٩]. (أو مثلاً) كقولهم للمعرّس: بالرفاء والبنين، أي أعرست.

(وجوّز ابن جنيّ إظهار) المتعلّق في (الخبر) واستدل بقوله:

١٥١٧ ـ فأنْتَ لدى بَحْبُوحَةِ الهُونِ كائِنُ[2]

(و) جوزه (ابن يعيش إن لم يحذف، وينقل إليه ضميره) نحو: زيد مستقرّ عندك، فإن حذف ونقل ضميره إلى الظرف لم يجز إظهاره، لأنه قد صار أصلاً مرفوضاً.

(وأنكر الكوفيّة وابن طاهر، وابن خروف التّقدير) للمتعلّق (فيه) أي في الخبر (ثم عندهم) أي الكوفيّة (ينصبه) أمر معنويّ وهو (الخلاف) أي كونهما: مُخالِفَيْن للمبتدأ.

(وعندهما) ينصبه (المبتدأ) وزعما أنه يرفع الخبر إذا كان عينه نحو: زيد أخوك وينصبه إذا كان غيره.

---

(١) تقدم برقم (١١٢١).

(٢) تقدم برقم (٣٢١).

(ويقدّر الكون المطلق) نحو: زيد في الدار فيقدر: كائن أو مستقر، ومضارعهما إن أريد الحال أو الاستقبال نحو: الصوم اليوم أو غداً، أو كان، أو استقرّ، أو وصفهما إن أريد المعنى، نبّه عليه ابن هشام، وقال: إنهم أغفلوه (إلاّ لدليل) فيقدّر الكون الخاصّ[١]: ﴿الْحُرُّ بِالْحُرِّ﴾ [البقرة: ١٧٨] الآية، فيقدر فيها: «يُقتَلَ»[٢].

(و) يقدّر (مقدّماً) كسائر العوامل من معمولاتها (إلاّ لمانع) كما في نحو: إن في الدار زيداً، فيقدّر مؤخراً حتماً، لأن إنّ لا يليها مرفوعها ويرجّح ذلك في نحو: في الدار زيد، لأن الأصل تأخير الخبر.

(والمختار وفاقاً لأهل البيان تقديره في البسملة فعلاً مؤخّراً مناسباً لما جعلت هي مبدأ له) فيقدّر في أول القراءة: بسم الله أقرأ وفي الأكل: باسم الله آكل، وفي السفر: باسم الله أرتحل، وعليه قوله ﷺ في ذكر النوم «باسمك ربّي وضعت جنبي، وباسمك أرفعه»[٣].

وذهب البصريّون: إلى أنه يقدّر فيها في كل موضع ابتداء: كائن باسم الله فيكون خبر المبتدأ «إمّا» مقدّر. وذهب الكوفيّون: إلى أنّه يقدر: أبتدىء باسم الله.

---

(١) تحرفت في الأصل إلى «الحاضر»، والتصويب من المغني (٢/ ١١٠).

(٢) لفظ ابن هشام في المغني (٢/ ١١٠): «ومما يتخرّج على التعلق بالكون الخاصّ قوله تعالى: الحرّ بالحرّ والعبد بالعبد والأنثى بالأنثى. التقدير: مقتول أو يقتل، لا كائن؛ اللهم إلا أن تقدّر مع ذلك مضافين، أي: قتل الحر كائن بقتل الحرّ».

(٣) رواه أبو داود في الأدب، باب ٩٨، (حديث رقم ٥٠٥٠) عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا أوى أحدكم إلى فراشه فلينفض فراشه بداخلةِ إزاره فإنه لا يدري ما خلفه عليه، ثم ليضطجع على شقّه الأيمن ثم ليقل: باسمك ربّي وضعت جنبي وبك أرفعه، إن أمسكتَ نفسي فارحمها، وإن أرسلتَها فاحفظها بما تحفظ به الصالحين من عبادك».

التنَازع في العَمَل

أي هذا مبحثه. (**إذا تعلّق عاملان فأكثر**) كثلاثة وأربعة (**من الفعل وشبهه**) كالوصف واسم الفعل، اتّحد النوع أو اختلف بخلاف الحروف كإن وأخواتها (**باسم**) بأن طلبا فيه رفعاً أو نصباً أو جرّاً بحرف، أو أحدهما رفعاً، والآخر خلافه (**عمل فيه أحدهما**) السّابق أو الثاني باتّفاق الفريقين.

(**وقال الفرّاء: كلاهما**) يعملان فيه (**إن اتّفقا**) في الإعراب المطلوب نحو: قام وقعد زيد، فجعله مرفوعاً بالفعلين كما يسند للمبتدأ خبر إنّ. وكما يُرْفع «منطلقان» في: زيد وعمرو منطلقان، بالمعطوف والمعطوف عليه معاً، لأنهما يقتضيانه.

والجمهور منعوا ذلك حذراً من اجتماع مؤثرين على أثر واحد وذلك مفقود في الخبرين عن مبتدأ كما هو واضح في مسألة: زيد وعمرو منطلقان، لأن الاثنين فيهما، كل واحد منهما جزء علة، فالعلّة مجموعهما بخلاف مسألة الفعلين، إذ لا يصحّ إسناد كلّ منهما وحده إلى زيد، ولا يصحّ إسناد كلّ من زيد، وعمرو وحده إلى منطلقان.

(**و**) على الأوّل (**الأقرب**) من العاملين أو العوامل (**أحقّ**) بالعمل في الاسم من الأسبق (**عند البصريّة**) لقربه، ولسلامته من الفصل بين العامل ومعموله.

والأسبق عند الكوفيّة أحقّ لسبقه، ولسلامته من تقديم مضمره على مفسّره.

(**فإن ألغي الثاني**) من الإعمال في الاسم بأن أعمل فيه الأول حال كون الثاني (**رافعاً**) سواء كان الأول رافعاً أيضاً أم لا، (**أضمر فيه**) أي الثّاني، إذ لا يجوز حذف مرفوع الفعل ضميراً (**مطابقاً**) للاسم في الإفراد والتذكير، وفروعهما لأنه مفسّره، والمطابقة بين المفسَّر والمفسِّر ملتزمة نحو: قام وقعد زيد. قام وقعدا الزيدان. قام وقعدوا الزيدون. قامت

وقعدت هند. ضربت وضربني زيداً. ضربت وضرباني الزّيدين. ضربت وضربوني الزيدين. ضربت وضربَتْني هنداً.

(ما لم تؤدّ) المطابقة (إلى مخالفة مخبر عنه فالإظهار) حينئذ واجب لتعذّر الإضمار بلزوم مخالفة المخبر عنه إن طوبق المفسِّر، والمفسَّر إن طوبق المخبر عنه، وكل منهما ممنوع نحو: ظننت وظناني قائماً الزيدين قائمين، يظهر ثاني ظنّاني لأنه لو أضمر مفرداً فقيل: «إياه» طابق الياء المخبر عنه لا قائمين المفسر أو مثنّى، فقيل: «إياهما» فبالعكس.

وقد خرّجت المسألة بالإظهار عن باب التنازع، لأن كلاً من العاملين عمل في ظاهر.

(وجوّز الكوفية) مع الإظهار وجهين آخرين: (حَذْفه) لدلالة معمول الآخر عليه، كما جاز مثل ذلك في الابتداء نحو:

١٥١٨ ـ نَحْـــن بمـــا عِنْـــدنـــا وأنـــت بِمَـــا عِنْـــدك راضٍ، والـــرأي مُخْتلـــفُ(١)

أي: راضون.

(وإضماره مؤخراً) عن معمول الآخر (مطابقاً للمخبر عنه) نحو: ظننت وظنّاني الزيدين قائمين إياه فيدل عليه المثنى، لأنه يتضمّن المفرد.

(و) جوّز (قوم) من البصريين وجهاً آخر (إضماره مقدماً) في محلّه مطابقاً للمخبر عنه نحو: ظننت وظنني إيّاه الزيدين قائمين.

(وكذا) إذا كان الثاني (غير رافع) يضمر فيه إذا أعمل الأول (اختياراً في الأصح) نحو: قام أو ضربني وضربته زيد، وقام أو ضربني وضربتهما الزّيدان.

وقيل: يجوز حذفه كقوله:

١٥١٩ ـ بعكـــاظ يُعْشِـــي النـــاظـــريـ ـــن إذا هُـــمُ لَمحـــوا شُعـــاعُـــهْ(٢)

---

(١) البيت من المنسرح، وهو لقيس بن الخطيم في ملحق ديوانه (ص ٢٣٩)، وتخليص الشواهد (ص ٢٠٥)، والدرر (٥/ ٣١٤)، والكتاب (١/ ٧٥)، والمقاصد النحوية (١/ ٥٥٧). ولعمرو بن امرىء القيس الخزرجي في الدرر (١/ ١٤٧)، وشرح أبيات سيبويه (١/ ٢٧٩)، وشرح شواهد الإيضاح (ص ١٢٨). ولدرهم بن زيد الأنصاري في الإنصاف (١/ ٩٥). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٣/ ١٠٠، ٦/ ٦٥، ٧/ ١١٦)، وأمالي ابن الحاجب (٢/ ٧٢٦)، وخزانة الأدب (١٠/ ٢٩٥، ٤٧٦)، وشرح الأشموني (١/ ٤٥٣)، وشرح ابن عقيل (ص ١٢٥)، والصاحبي في فقه اللغة (ص ٢١٨)، ولسان العرب (٣/ ٣٦٠ ـ قعد)، ومغني اللبيب (٢/ ٦٢٢)، والمقتضب (٣/ ١١٢، ٤/ ٧٣).

(٢) البيت من مجزوء الكامل، وهو لعاتكة بنت عبد المطلب في الدرر (٥/ ٣١٥)، وشرح التصريح (١/ ٣٢٠)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ٧٤٣)، والمقاصد النحوية (٣/ ١١). وبلا نسبة في =

أي: لمحوه. وأجيب بأنه ضرورة.

(أو) ألغي (الأوّل) من العمل في الاسم بأن أعمل فيه الثاني (أضمر) في الأول المرفوع كقوله:

١٥٢٠ ـ خـالفَـانـي ولـم أُخـالِـف خليلَيْـ ـيَ ولا خَيْر في خلاف الخليلِ[1]

وقوله:

١٥٢١ ـ جَفَوْني ولم أجْفُ الأخِلّاء إنّني[2]

وقوله:

١٥٢٢ ـ هَـوَيْنَنِـي، وَهَـوَيْـتُ الخُـرَّدَ العُـرُبا[3]

(وقال الكسائيّ، وهشام والسّهيليّ، وابن مضاء يحذف) بناء على رأيهم من إجازة حذف الفاعل، وحسّنَهُ هنا الفرار من الإضمار قبل الذّكر الذي هو خارج عن الأصول.

(و) قال (أبو ذَرّ: الأحسن إعمال الأوّل حينئذ) فراراً من حذف الفاعل، ومن الإضمار قبل الذكر.

(و) قال (الفراء) فيما نقله عنه الجمهور: (لا تصحّ المسألة إلاّ به) فأوجب إعمال الأول حينئذ.

(وعنه) قول آخر محكيٌّ في «البسيط»: (أنه يقتصر) في مقابل ذلك (على السّماع) ولا يكون قياساً.

(و) حكي (عنه) قول آخر، حكاه ابن مالك: أنه يجوز إعمال الثاني قياساً، ويضمر في الأوّل (بشرط تأخّر الضمير) نحو: ضربني وضربت زيداً هو.

قال البهاء بن النحاس: ولم أقف على هذا النقل عن الفراء من غير ابن مالك.

(ويحذف الضمير غير المرفوع) فلا يضمر في الأوّل، لكونه فضلة لم يحتج فيه إلى

= الأشباه والنظائر (٥/ ٢٨٤)، وأوضح المسالك (٢/ ١٩٩)، وشرح الأشموني (١/ ٢٠٦)، وشرح شذور الذهب (ص ٥٤٤)، وشرح ابن عقيل (ص ٢٨٠)، والمغني (٢/ ٦١١)، والمقرب (١/ ٢٥١).

(١) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في تذكرة النحاة (ص ٣٥٩)، والدرر (٥/ ٣١٨).

(٢) تقدم برقم (١٨٠).

(٣) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

أزمـان كنـت منـوطـاً بـي هَـوًى وصَبَـا

وهو بلا نسبة في تذكرة النحاة (ص ٣٥٩).

الإضمار قبل الذّكر، قال تعالى: ﴿ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا﴾ [الكهف: ٩٦] وقال: ﴿هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡ﴾ [الحاقة: ١٩] وهو مما تنازع فيه الفعل واسمه (ما لم يلبس) حذفه، فيجب إضماره كقولك: مال عني، وملت إلى زيد؛ إذ لو حذف عنّي لتوهّم أن المراد مال إليّ، وكذا رغب فِيّ، ورَغِبْتُ عن زيد.

(وجوّز قوم إظهاره اختياراً) وإن لم يلبس، وعليه ابن مالك: كما في إلغاء الثاني، ودفع بالفرق بين الإضمار قبل الذكر وبعده.

ولا خلاف في جوازه ضرورة كقوله:

١٥٢٣ ـ إذا كُنْتَ تُرْضِيه ويُرْضِيك صاحِبٌ(١)

(فإن كان) العامل من باب (ظَنّ أضمر قبل الذّكر) نحو: ظناني إيّاه وظننت الزّيدين قائمين (أو) أضمر (مؤخراً) نحو: ظناني وظننت الزيدين قائمين إياه.

(أو حذف) أصْلاً (أو أتي به اسماً ظاهراً) حذراً من عدم مطابقة المخبر عنه أو المفسّر نحو: ظناني قائماً وظننت الزيدين قائمين وبه تخرج المسألة من باب التنازع كما سبق. هذه (أقوال) تقدم نظيرها في إلغاء الثاني، والجمهور على أخيرها.

(والمختار) أنه (إن وجدت قرينة حذف) لجواز حذف أحد مفعولي ظنّ لدليل (وإلاّ) بأن لم تكن قرينة (جيء به اسماً ظاهراً) كما قال الجمهور حذراً من المخالفة المذكورة.

(ومنع ابن الطّراوة الإضمار في) باب (ظنّ مطلقاً) في هذه المسألة وغيرها، فلم يجز ما أدّى إليه من مسائل التنازع، واستبشع من النحويين إجازة ذلك، لأنه ليس للمضمر مفسّر يعود عليه، ألا ترى أنك إذا قلت: ظننته وظننت زيداً قائماً لم تكن الهاء عائدة على قائم، إذ يصير المعنى: وظنّني ذلك القائم المذكور، وليس هو إياه، لأنّ القائم هو زيد.

وأجيب بأنه يعود على قائم من حيث اللفظ، لا المعنى، وذلك شائع في لسان العرب، كما قالوا: عندي درهم ونصفه، أي نصف درهم آخر، فأعاد ذكره على درهم المذكور من حيث اللفظ فقط.

(وتوقّف أبو حيّان) فقال: الذي ينبغي الرّجوعُ إلى السّماع، فإن استعملته العرب في

---

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

جهـاراً فكـنْ فـي الغيـب أحفـظ للـودِّ

وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر (٥/ ٢٨١)، وأوضح المسالك (٢/ ٢٠٣)، وتخليص الشواهد (ص ٥١٤)، والدرر (٥/ ٣١٩)، وشرح الأشموني (١/ ٢٥)، وشرح التصريح (١/ ٣٢٢)، وشرح شذور الذهب (ص ٥٤٣)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٧٤٥)، وشرح ابن عقيل (ص ٢٧٩)، والمغني (١/ ٣٣٣)، والمقاصد النحوية (٣/ ٢١).

«ظنّ» في هذا الباب اتبع وإلاّ توقف في إجازته، لأن عود الضمير على شيء لفظاً لا معنى قليل، وخلاف الأصل، فلا يجعل أصلاً يقاس عليه.

(والأصحّ) أنه (لا تنازع في نحو: ما قام وقعد إلاّ زيد) وقول الشاعر:

١٥٢٤ ـ ما صاب قلبي وأضْناه وتيّمه إلا كواعِبُ من ذهل بن شيبانا[1]

وقوله:

١٥٢٥ ـ ما جادَ رأياً، ولا أجدى مُحاولةً إلا امرؤ لم يُضِعْ دُنْيا ولا دِينَا[2]

بل هو من باب الحذف العام لدلالة القرائن اللفظيّة، والتقدير: «أحدٌ»، حُذف، واكتفي بقصده، ودلالة النفي وللاستثناء على حد: ﴿وَمَا مِنَّآ إِلَّا لَهُۥ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ﴾ [الصافات: ١٦٤].

وقيل: إنه من باب التنازع، وليس كالآية المذكورة، لأن المحذوف فيها مبتدأ وهو جائز الحذف بخلافه في المثال والبيتين، فإنه فاعل، ولا يجوز حذفه، فتعيّن أن يكون من التنازع.

(و) الأصحّ أيضاً: أنه لا تنازع في قول امرىء القيس:

١٥٢٦ ـ فلو أن ما أسعى لأدنى مَعيشة (كفاني ولم أطلب قليلٌ من المال)[3]

خلافاً لمن جعله من باب التنازع، واستدلّ به على حذف المنصوب من الثاني الملغى، أي أطْلبهُ، بل هو فعل لازم لا مفعول له، أي: كفاني قليل، ولم أسع بدليل قوله في صدره: «فلو أن ما أسعى».

(ومنعه) أي التّنازع (الجمهور في العامل المؤخر) وشرطوا تقدّم العاملين، وتأخر ما يطلبانه عنهما، فلو قلت: «ضربت زيداً وضربني» أو «أيَّ رجل قد ضربت أو شتمت» لم يكن من الباب.

(١) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الجنى الداني (ص ٢٨٧)، والدرر (٥/ ٣٢٠)، وشرح التصريح (١/ ٣١٩).

(٢) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الدرر (٥/ ٣٢١).

(٣) البيت من الطويل، وهو لامرىء القيس في ديوانه (ص ٣٩)، والإنصاف (١/ ٨٤)، وتذكرة النحاة (ص ٣٣٩)، وخزانة الأدب (١/ ٣٢٧، ٤٦٢)، والدرر (٥/ ٣٢٢)، وشرح شذور الذهب (ص ٢٩٦)، وشرح شواهد المغني (١/ ٣٤٢، ٢/ ٦٤٢)، وشرح قطر الندى (ص ١٩٩)، والكتاب (١/ ٧٩)، والمقاصد النحوية (٣/ ٣٥). وبلا نسبة في شرح الأشموني (١/ ٢٠١، ٣/ ٦٠٢)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٨٨٠)، والمغني (١/ ٢٥٦)، والمقتضب (٤/ ٧٦)، والمقرب (١/ ١٦١).

وجوّزه الفارسيّ في تأخّر أحد العاملين، وبعض المغاربة[١] في تأخرهما، واستغرب أبو حيّان القولين.

(و) منعه الجمهور في العامل (**غير المتصرّف**) كنعم وبئس، قال في البسيط: فلو قلت: نِعْم في الحضر، وبئس في السفر الرجل زيد، على إعمال الثاني لكنت قد أضمرت في الأول، ولم تفسّر وهو لازم التفسير إذا أضمر، ولو أضمرت لم يكن متنازعاً، لأنه استوفى جميع ما له على النحو المطلوب، وكذلك يلزم في الثاني.

قال أبو حيّان: وكذا «حبّذا» لا يكون فيها التنازع بالاتفاق لعدم الفصل لأنه صار كالمركب مع الإشارة.

قال: وكذا فعل التعجّب في ظاهر مذهب سيبويه، لما يلزم فيه من الفصل بينه وبين معموله على إعمال الأول.

(**وقيل: يجوز في التعجب مطلقاً**) ويقتصر الفصل لامتزاج الجملتين بحرف العطف، واتّحاد ما يقتضي العاملان، وعليه المبرد، ورجّحه الرّضيّ.

(**وقيل**): يجوز فيه (**بشرط إعمال الثاني**) ليزول ما ذكر من الفصل المحذور، وعليه ابن مالك نحو: ما أحسن وأجمل زيداً، أو أحسن به وأعقل بزيد.

وردّه أبو حيّان بأنه حينئذ ليس من باب التنازع، إذ شرطه جواز إعمال أيهما شئت في المتنازع فيه، قال: فإن ورد بذلك سماعٌ جاز.

(و) منعه (**ابن مالك**) ووافقه البهاء ابن النحّاس وابن أبي الربيع (**في**) العامل المكرر المعنى لغرض (**التأكيد**) نحو:

١٥٢٧ ـ أتـــاكَ أتـــاكَ الـــلاَّحِقُـــون[٢]

١٥٢٨ ـ فَهَيْهَـاتَ هَيْهَـاتَ العقيـقُ وأهْلُـهُ[٣]

---

(١) تحرّف في الأصل إلى «المقاربة».

(٢) جزء من عجز بيت من الطويل، وتمامه:

فـأيـن إلـى أيـن النجـاة ببغلتـي　　　أتـاك أتـاك الـلاحقـون احبـسِ احبـسِ

وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر (٧/٢٦٧)، وأوضح المسالك (٢/١٩٤)، وخزانة الأدب (٥/١٥٨)، والخصائص (٣/١٠٣، ١٠٩)، والدرر (٥/٣٢٣، ٦/٤٤)، وشرح الأشموني (١/٢٠١)، وشرح ابن عقيل (ص ٤٨٧)، وشرح قطر الندى (ص ٢٩٠)، والمقاصد النحوية (٣/٩).

(٣) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

وهيهـات خِـلٌّ بـالعقيـق نـواصلُـهْ =

لأن الثاني في حكم السّاقط، فلا يعتدّ به.

قال أبو حيّان: ولم يصرح بالمنع في ذلك أحد سواهم، بل صرّح الفارسيّ في المثال الثاني بأنه من التنازع والإضمار في أحدهما.

(و) منعه (**الجرميّ فيما تعدّد مفعوله**) إلى اثنين أو ثلاثة، وخصّه بالمتعدّي إلى واحد، قال: لأنه لم يسمع من العرب في ذوات الثّلاثة، وباب التنازع خارج عن القياس فيقتصر فيه على المسموع، والجمهور قالوا: سمع في الاثنين، حكى سيبويه: متى رأيت أو قلت زيداً منطلقاً، ويقاس عليه الثّلاثة، كما جاز توالي المبتدآت وإن لم يسمع، لأنه قياس أصولهم، فيقال في إعمال الأول: أعلمني، وأعلمته إياه زيد عمراً قائماً، وفي إعمال الثاني: أعلمني وأعلمته زيداً عمراً قائماً إياه إياه.

هذا (**وجوّزه بَعضُهم في لعلّ وعسى**) قال في الارتشاف تقول: لعلّ وعسى زيدٌ أن يخرج على إعمال الثاني، ولو أعمل الأول لقال: لعل وعسى زيداً خارج.

(و) جوزه (**السّيرافيّ في مصدرين**) نحو قولهم:

١٥٢٩ ـ أرواحٌ مُـــــوَدِّعٌ أم بُكُـــــورُ أنــت، فــانظـر لأيِّ ذَاك تَصِيـر[(١)]

(**ومنعه الجمهور**) قال في «النهاية»[(٢)]: فإذا قلت: سرني إلزامك وزيارتك زيداً وجب نصب زيداً بالتالي، ولا يجوز بالأول للفصل بين المصدر ومعموله.

(**وقال أبو حيّان**) في «الارتشاف»: (**ينبغي أن يجوز فيما بمعنى الأمر أو**) بمعنى (**الخبر**) بإعمال أيهما شئت.

(**ويقع**) التنازع (**في كل معمول إلا المفعول له، والتمييز، وكذا الحال**) لأنها لا تضمر (**خلافاً لابن معط**).

قال في الارتشاف: فإنه جوّز التنازع فيها، ولكن يقول في مثل: إن تزرني ألقك راكباً على إعمال الأول: إن تزرني أزرك في هذه الحال راكباً، على معنى: إن تَزُرني راكباً أَلْقك في هذه الحال. ولا يجوز الكناية بضمير عنها، والأجود إعادة لفظ الحال كالأول. انتهى.

= وهو لجرير في ديوانه (ص ٩٦٥)، والأشباه والنظائر (٨/ ١٣٣)، والخصائص (٣/ ٤٢)، والدرر (٥/ ٣٢٤)، وشرح التصريح (١/ ٣١٨، ٢/ ١٩٩)، وشرح شواهد الإيضاح (ص ١٤٣)، وشرح المفصل (٤/ ٣٥)، ولسان العرب (١٣/ ٥٥٣ ـ هيه)، والمقاصد النحوية (٣/ ٧، ٤/ ٣١١). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢/ ١٩٣، ٤/ ٨٧)، وسمط اللآلي (ص ٣٦٩)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ١٠٠١)، وشرح شذور الذهب (ص ٥١٦)، وشرح قطر الندى (ص ٢٥٦)، والمقرب (١/ ١٣٤).

(١) تقدم بالرقم (٣٤٤).

(٢) «النهاية في النحو» لابن الخباز. وقد تقدم.

(و) منعه (ابن خروف) وابن مالك (في سَببيّ مرفوع) قالا: فلا تنازع في نحو: زيد منطلق مسرع أخوه. وقول كُثَيِّر:

١٥٣٠ ـ وعـزّةُ مَمْطـولٌ معنّـى غَـرِيمُهـا[١]

لأنّك لو قدرته لأسندت أحد العاملين إلى السّببيّ، وأسندت الآخر إلى ضميره، فيلزم عدم ارتباطه بالمبتدأ، لأنه لم يرفع ضميره ولا ما لابس ضميره وذلك ممنوع، فيحمل البيت على أن المتأخر مبتدأ مخبر عنه بالعاملين المتقدّمين، وفي كلّ منهما ضميرهما، وما بعدهما خبر عن الأول.

بخلاف السّببيّ المنصوب، فيكون في التنازع نحو: زيد أكرم وأفضل إياه، لأنه يحذف ولا يضمر.

قال أبو حيّان: وما قالاه لم يذكره معظم النحويين.

(ومنعه قوم في المضمر) قال في الارتشاف: وأجازه أكثرهم.

---

(١) عجز بيت من الطويل، وصدره:

قضـى كـلُّ ذي ديـنٍ فـوفّـى غـريمـه

وهو لكثير عزة في ديوانه (ص١٤٣)، وخزانة الأدب (٥/٢٢٣)، والدرر (٥/٣٢٦)، وشرح التصريح (١/٣١٨)، وشرح شواهد الإيضاح (ص٩٠)، وشرح المفصل (١/٨)، والمقاصد النحوية (٣/٣). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٥/٢٨٢، ٧/٢٥٥)، والإنصاف (١/٩٠)، وأوضح المسالك (٢/١٩٥)، وشرح الأشموني (١/٢٠٣)، وشرح شذور الذهب (ص٥٤١)، واللسان (١٤/٣٣٤ ـ ركا)، والمغني (٢/٤١٧).

الاشْتِغـال

اي هذا مبحثه.

(**هو أن يتقدّم اسم، وينصب ضميره أو ملابسه**) كالمضاف إلى ضميره والمشتمل صلته على ضميره نحو: زيدٌ ضربته، وزيدٌ ضربت أخاه، وهند أكرمت الذي يحبها.

بخلاف ما لو تأخّر الاسم بعد الضّمير نحو: ضربته زيداً على البدل، أو زيدٌ على الابتداء فليس من الباب.

وفاعل ينصب قولي (**عامل جائز العمل فيما قبله**) لو لم يشتغل بما بعده كالفعل، واسمي الفاعل والمفعول بخلاف فعل التعجّب، وأفعل التفضيل، والصفة المشبهة، واسم الفعل، وكذا المصدر وفيه خلاف يأتي إذ ما لا يصحّ أن يعمل في شيء لا يصحّ أن يفسر عاملاً فيه.

ومن صور ما لا يجوز أن يعمل فيما قبله مفاهيم قولي (**غير صلة**) نحو: زيدٌ أنا الضاربه.

(**ولا شبهها**) وهو الصفة والمضاف إلى فعل تشبيهاً بها في تتميم ما قبلها بها نحو: ما رجل تحبه يهان، وزيد يوم تراه تفرح.

(**ولا مسند لضمير السّابق المتصل**) نحو: «أزيدٌ ظنه ناجياً» بمعنى ظن نفسه، لما فيه من تفسير الفاعل العمدة بالمفعول الذي حقه أن يكون فضلة، فإن انفصل الضمير نحو: زيداً لم يظنه ناجياً إلاّ هو جاز، لأن المنفصل كالأجنبيّ فأشبه نحو: زيداً لم يظنه ناجياً إلاّ عمرو.

(**ولا تالي استثناء**) نحو: ما زيد إلا يضربه عمرو.

(أو) تالي (**معلّق**) أي حرف من أدوات التعليق نحو: زيد كيف وجدته، وزيد ما أضربه وعمرو لأضربنه، وزيد إني أكرمه، والدرهم لمعطيك عمرو.

(أو) تالي (**كم**) الخبرية نحو: زيد كم لقيته، إجراء لها مجرى كم الاستفهامية.

(أو) تالي (**واو الحال**) نحو: جاء زيد وعمرو يضربه بشر، فراراً من تقدير المضارع بعدها.

(**وفي الشرط**) نحو: زيد إن زرته يكرمك. (**والجواب**) نحو: زيد إن يقم أكرمه.

(**وتالي لا**) النافية من المعلقات نحو: زيد لا أضربه، وزيد والله لا أضربه.

(أو) تالي حرف تنفيس نحو: زيد سأضربه أو سوف أضربه (**خِلافٌ مبنيّ على تقدّم معمولها**) فمن أجازه فيها جوّز الاشتغال والنصب في الاسم السابق ومن منعه فيها منعه، وأوجب الرّفع.

والأصح في الشرط، والجواب المنع؛ وفي لا التفصيل وهو المنع في جواب القسم دون غيره. (و) في التنفيس الجواز.

وفي تالي (**إذا الفجائية**) نحو: خرجت فإذا زيد يضربه عمرو. (**وليتما**) نحو: ليتما زيد أضربه (**خلاف إيلائها الفعل**) فمن جوّزه جوز الاشتغال والنصب، ومن لا [يجوّزهُ][(١)]، وهو الأصح عند ابن مالك فيهما فلا، ومن فصّل في إذا بيْن اقترانها بقد وعدمه فصّل هنا.

(**والأصحّ منعه في مفصول**) من الفعل (**بأجنبيّ**) نحو: زيد أنت تضربه، وهند عمرو يضربها، فلا ينصب، إذ المفصول لا يعمل فلا يفسّر، وجوّزه الكسائي قياساً على اسم الفاعل، أجازوا «زيداً أنت ضارب».

وفرّق المانعون بأن اسم الفاعل لا يعمل حتى يعتمد فصار: أنت ضارب بمنزلة ضربت، فكأنه لم يفصل بين العامل والمعمول بشيء، بخلاف الفعل.

(و) الأصح منعه (**في تالي أداة تحضيض أو عرض أو تمنٍّ بألا**) نحو: زيد هلاّ ضربته، وعمرٌو ألا تكرمه، والعون على الخير ألاَ أجده، بناء على أن الثلاثة لها الصدر إجراءً لها مجرى الاستفهام فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها؛ لأن معنى هلاّ فعلت: لِمَ لمْ تفعل؟ ومعنى: ألا تفعل: أتفعل؟ مع أن هلاّ وألاَ مركبان من هل، والهمزة ولا.

وجوّزه قومٌ مع اختيار الرفع، حكاه في «البسيط». وجوّزه آخرون مع اختيار النصب وعليه الجُزولي.

---

(١) ما بين حاصرتين زيادة توضيحية.

(ومنعه قوم في ليس) بناء على منع تقديم خبرها لعدم تصرّفها، ونصّ سيبويه على جوازه بناءً على الجواز نحو: أزيداً لست مثله.

(و) في (كان) نقله في الارتشاف عن المازنيّ وبعض الكوفيين.

(و) منعه (قومٌ في الجمع المكسّر) من أسماء الفاعلين والمفعولين، قالوا: لأن عمله ملفق ضعيف والاشتغال كذلك باب ملفق فيضعف عن الدخول فيه، لأنه لا يقوى على أن يفسّر.

ونصّ سيبويه على جوازه نحو: زيداً أنتم ضُرابه. قال أبو حيّان: والأحوط ألا يجوز إلاّ بسماع.

قال: أمّا الجمع السالم فالقياس الجواز فيه نحو: زيداً انتم ضاربوه، وزيداً أنتنّ ضارباته، والفرق بينه وبين المكسّر أن التكسير يبعد عن شبه الفعل، ويلحق بالأسماء المحضة.

(وفي المصدر) أقوال:

أحدها: يجوز دخوله في باب الاشتغال مطلقاً سواء كان بمعنى الأمر والاستفهام نحو: أما زيداً فضرباً إياه، وأزيداً ضرباً أخاه؛ أم مُنْحلاً بحرف مصدري والفعل نحو: زيداً ضَرْبهُ قائماً، فيُضَمّن فعلاً يفسّره المصدر.

(ثانيها): لا يجوز مطلقاً؛ لأنه لا يتقدّم عليه معموله.

(ثالثها): التفصيل **(إن كان بدلاً من فعله)** وهو الأمر والاستفهام **(جاز)** وإن لم يجز تقدّم معموله، لأنه معاقب للفعل، وقد تُفسّر أشياء ولا تعمل **(أو مُنْحَلاً)** بحرف مصدريّ والفعل **(فلا يجوز ثَمَّ)**.

إذا صحّ الاشتغال يجب نصب الاسم السّابق **(إن تلا ما يختصّ بالفعل)** كظرف الزمان المستقبل، وأدوات الشرط الجازمة، والتخصيص ولو الشرطية لوجوب إضمار الفعل بعدها نحو: إذا زيداً تلقاه فأكرمه، وإن زيداً رأيته فأكرمه، وهلاّ زيداً ضربته، ولو زيداً رأيت. **(أو تلا استفهاماً بغير الهمزة)** كهل مرادك نلته؟ ومتى أمة الله تمضي بها؟ لوجوب إيلائها الفعل إذا وقع في حيّزها. قال سيبويه: إذا اجتمع بعد الاستفهام الاسم والفعل قدّم الفعل، فإن قلت: أيّهم زيد ضربت؟ قَبُحَ.

(ويختار نصب الاسم السّابق) أي يرجّح على رفعه بالابتداء الجائز أيضاً **(إنْ وليه فعل طلب)** وهو الأمر والنهي، والدّعاء نحو: زيداً اضربه، وزيداً ليضربه عمرو وزيداً لا تضربه، وزيداً أصلح الله شأنه. وسواء في ذلك الأمر المراد بما قبله العموم أو الخصوص **(خلافاً لابن بابشاذ في)** الأمر **(المراد)** بما قبله **(العموم)** حيث قال: يختار فيه الرفع لشبهه بالشرط

لما دخله من العموم والإبهام نحو: ﴿ وَٱلَّذَانِ يَأۡتِيَـٰنِهَا مِنكُمۡ فَـَٔاذُوهُمَا ﴾ [النساء: ١٦]، ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقۡطَعُوٓاْ أَيۡدِيَهُمَا ﴾ [المائدة: ٣٨].

والجمهور تأوّلوا الآيتين على الإضمار، وأن الكلام في ذلك جملتان، والتقدير: وفيما فرض عليكم حكم السارق والسارقة فاقطعوا أيديهما.

وخرج بقولي: فعل طلب ـ اسم فعله نحو: زيد سماعه فلا نصب فيه كما تقدم **(أو)** وليه **(مصدر له)** أي الطلب نحو: زيداً ضرباً له، والله حمداً له. **(أو ولي همزة استفهام)** سواء كان الفعل الذي ولي الهمزة من باب الظنّ نحو: أعبد الله ظننته قائماً أم غيره نحو: أزيداً ضربته، كان الاستفهام عن الفعل كما مثّل أم عن الاسم نحو: أزيداً ضربته أم عمراً.

(خلافاً للفرّاء في باب ظنّ) حيث أوجب فيه الرفع. قال: لأنّ من عادة العرب إلغاؤها، إذا لم يكن فيها الهاء **(و)** خلافاً **(لابن الطراوة في الاستفهام الواقع على الاسم)** حيث أوجب فيه الرفع بخلاف الاستفهام الواقع على الفعل، وهي بين اسمين، فتوهموا ذلك فيها، وفيها الهاء. **(و)** خلافاً **(للأخفش في إلحاق سائر الأدوات)** بالهمزة في تجويز الرفع أيضاً.

ووجه تخصيصها بذلك عند الجمهور أنّها الأصل، ولها مزيّة على سائر أدواته، فإن تأخر الهمز عن الاسم نحو: زيدٌ أضربته لم يجز النصب لما تقدّم.

(و) خلافاً للأخفش أيضاً **(في المفعول)** من همز الاستفهام **(بغير ظرف)** حيث جوّز نصبه نحو: أأنت زيداً تضربه، وسيبويه على المنع لبعده من الفعل فإن كان الفصل بظرف أو مجرور جاز مع اختياره اتّفاقاً لاتساعهم فيهما نحو: أكلّ يوم زيداً تضربه؟ وأفي الدار زيداً ضربته؟

قال أبو حيّان: وكذا الفصل بالعاطف نحو: أو زيداً ضربته.

(أو) ولي **(حرف نفي لا يختصّ)** نحو: ما زيداً ضربته، ولا زيداً قتلته قياساً على همزة الاستفهام.

(وقيل: الرّفع فيه أرجح) من النصب، وعليه أبو بكر بن طاهر، ونسب لظاهر كلام سيبويه.

(وثالثها): هما **(سواء)** وعليه ابن الباذش.

وخرج بحرف النفي فعله، وهو ليس، فإنّ تاليها يجب رفعه اسماً لها، وبقولنا: لا يختص؛ المُخْتص، وهو لم، ولما، ولن، ويصير الفصل فيه كالاستفهام نحو: ما أنت زيد ضربته. ذكره أبو حيّان.

(أو) ولي (حيث) نحو: حيث زيداً تلقاه يكرمك.

ووجه اختياره النصب أنها في معنى حروف المجازاة.

(أو) ولي (عاطفاً على) جملة (فعلية) سواء كان الفعل متعدياً متصرّفاً تاماً أم ضدّ ذلك نحو: لقيت زيداً وعمراً كلمته، ولست أخاك وزيداً أعينك عليه، وكنت أخاك وعمراً كنت له أخاً، وإنما رجّح النصب للمشاكلة.

(أو أوهم الرّفع وصفاً مُخِلاً) فيتخلّص بالنصب من إيهام غيرِ الصواب نحو: ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ ﴾ [القمر: ٤٩] إذ رفع «كُلّ» يوهم كون «خلقناه» صفة مخصّصة، فلا يدلّ على عموم خلق الأشياء بقدر.

(أو أُجيب به استفهامٌ منصوب) نحو: زيداً ضربته جواباً لمن قال: أيهم ضربت؟ (أو مضاف إليه) نحو: ثوب زيد لبسته جواب من قال: ثوب أيهم لبست؟

(قيل: أو وليه لم، أو لن، أو لا) نحو: زيداً لم أضربه، وبشراً لن أكرمه، وزيداً لا أضربه.

قال ابن السيّد: (أو تقدّمه) ما هو فاعل في المعنى، بأن كان الاسمُ المتقدّم على المشتغل عنه وفاعلُ المشغول دالّيْنِ على شيء واحد نحو: أنا زيداً ضربته وأنت عمراً كلمته.

قاله الكسائي: والأصح في الصّور الأربع اختيار الرفع.

(ويستويان) أي النصب والرفع (في المعطوف على جملة ذات وجهين) أي اسمية المصدر، فعليّة العجز، لتعادل التشاكل نحو: زيد ضربته وعمرو أكرمته، وهند ضربتها وزيداً كلمته في دارها، فالنصب عطفاً على العجز، والرفع عطفاً على الصّدر.

(فإن خلا) المعطوف (من عائد لها) أي: لمبتدأ الجملة المعطوف عليها (فثالثها الأصح)؛ وعليه الجمهور (إن كان) العطف (بالفاء صحت المسألة) لحصول الربط بما فيها من السبب، وإن كان بغيرها فلا، وأولها يجوز مطلقاً نحو: هند ضربتها، وعَمْراً أكرمته، وثانيها: لا يجوز مطلقاً؛ لأن المعطوف على الخبر خبر، فيشترط له وجود الرّابط.

(والرابع) يجوز إن كان العطف بالفاء كقول الجمهور (أو الواو) لما فيها من معنى الجمع.

(ويرجّح الرّفع بالابتداء فيما عدا ذلك) نحو: زيد رأيته، وإن زيد لقيته.

مسألة: (ملابسة الضمير بنعت) نحو: هند أكرمت رجلاً يحبها (أو) عطف (بيان) نحو: زيد ضربت عمراً أخاه. (أو) عطف (نسق بالواو غير معاد معه) العامل نحو: زيد

ضربت عمراً وأخاه.

(قيل: أو ثُمَّ أو «أو») نحو: زيد رأيت عمراً ثم أخاه أو أخاه (كهي بدونه) بخلاف العطف بغير الثلاثة، وكذا بغير الواو على الأصحّ لاختصاصها بمعنى الجمع، وبخلاف البدل، لأنه على تكرار العامل فتخلو الجملة الواقعة خبراً من الربط، وبخلاف ما إذا أعيد العامل.

(والنصب هنا) أي في باب الاشتغال (قال الجمهور بفعل واجب الإضمار من لفظ الظاهر) إن أمكن كما في الأمثلة السابقة (أو معناه) إن لم يمكن نحو: إن زيداً مررت به فأحسن إليه، فيقدر إن جاوزت زيداً مررت به (مقدّماً) على الاسم (خلافاً للبيانيّين) في قولهم بتقديره مؤخراً.

(و) قال (الكسائي) النصب (بالظاهر) أي الفعل المؤخر على كونه ملغًى (غير عامل في الضمير) بأن يلغى.

ورُدَّ بأن الضّمير قد لا يتعدّى إليه الفعل إلاّ بحرف جرّ، فكيف يلغى؟ وينصب الظّاهر، وهو لا يتعدّى إليه أيضاً إلا بحرف جرّ نحو: «زيداً غضِبْتُ عليه»، وأيضاً فلا يمكن الإلغاء في السبب، لأنه مطلوب الفعل في الحقيقة. نحو: زيداً ضربت غلام رجل يحبه.

(و) قال (الفرّاء) الفعل (عامل فيهما) أي في الاسم والضمير معاً، ورُدّ بلزوم تعدّي الفعل المتعدّي إلى واحد إلى اثنين والمتعدّي إلى اثنين إلى ثلاثة، وهو خرم للقواعد.

(وجوّزه قوم) في المشتغل عنه بمجرور نحو: زيد مررت به (جرّ السّابق بما جر الضمير) فيقال: بزيدٍ مررت به، وقرىء: ﴿وللظَّالمين أَعَدَّ لَهُمْ عَذَاباً أَلِيماً﴾[١] [الإنسان: ٣١].

والجمهور على المنع؛ لأن الجار مُنَزَّلٌ من الفعل منزلة الجزء منه، لأنه يصل به إلى معموله، كما يصل بهمزة النقل، فكما لا يجوز إضمار بعض اللفظة، وإبقاء بعضها لا يجوز هذا، والقراءة مؤوّلة على تعلق اللام بـ «أعدّ»[٢] الظاهر، و «لهم» بدلٌ منه.

---

(١) أي «وللظالمين» بلام الجرّ. وهي قراءة عبدالله بن مسعود كما ذكر أبو حيان في البحر المحيط (٨/ ٣٩٣)؛ قال أبو حيان: «وهو متعلق بأعدّ لهم توكيداً، ولا يجوز أن يكون من باب الاشتغال ويقدر فعل يفسره الفعل الذي بعده، فيكون التقدير: وأعد للظالمين أعدّ لهم؛ وهذا مذهب الجمهور، وفيه خلاف ضعيف مذكور في النحو، فتقول: بزيد مررت به، ويكون التقدير: مررت بزيد مررت به، ويكون من باب الاشتغال. والمحفوظ المعروف عن العرب نصب الاسم وتفسير مررت المتأخر وما أشبهه من جهة المعنى فعلاً ماضياً».

(٢) راجع ما قاله أبو حيّان في الحاشية السابقة.

(ويجوز رفعه) أي المشتغل عنه مطلقاً **(بإضمار كان، أو فعل للمجهول خلافاً لابن العريف[١] لا بمطاوعٍ خلافاً لابن مالك)** حيث قال: إذا كان للفعل المشتغل مُطاوِعٌ جاز أن يضمر، ويرفع به السابق كقول لبيد:

١٥٣١ ـ فإن أنت لم يَنْفعْك عِلْمُك فانتَسِب[٢]

قال: فأنتَ فاعل لم ينفع مضمراً، وجاز إضماره؛ لأنه مطاوع: «ينفع»، والمطاوع يستلزم المطاوع، ويدلّ عليه.

قال أبو حيّان: وهذا منعه أصحابنا، وأوّلوا البيت على أنه مما وضع فيه ضمير الرفع موضع ضمير النصب، أو رُفع بإضمار فعل يفسّره المعنى، وليس من باب الاشتغال.

(واختلف: هل شرط الاشتغال أن ينتصب الضمير والسابق من جهة واحدة)؟.

فقيل: نعم، وعليه الفارسيّ، والسّهيليّ والشّلَوْبين في أحد قوليه، فإن كان نصب الضمير على المفعوليّة شرط نصب السابق عليها، أو الظرفيّة، فكذلك ولا يجوز نصب الضمير على المفعولية مثلاً، والسابق على المفعول له، أو الظرف فلا يقال: زيداً قمت إجلالاً له، أو زيداً جلست مجلسه.

وقيل: لا يشترط ذلك، وعليه سيبويه، والأخفش والشّلوبين في آخر قوله. قال سيبويه: أعبدالله كنت مثله، أي أأشبهت عبدالله، فانتصب السابق مفعولاً، والمتأخّر خبر «لكان».

[خـاتمـة]

(الاشتغال في الرفع) بأن يكون في الاسم على الابتدائية أو على إضمار فعل **(كالنّصب، فيجب الابتداء في زيد قام)** لعدم تقدّم ما يطلب لنصب لزوماً أو اختياراً **(خلافاً لابن العريف)** أبي القاسم حسين بن الوليد حيث جوز فيه الفاعلية بإضمار فعل يفسّره الظاهر.

---

(١) هو الحسين بن الوليد بن نصر المعروف بابن العريف. أديب، نحوي، شاعر. أخذ العربية عن ابن القوطية وغيره، ورحل إلى المشرق فأقام بمصر مدة طويلة وسمع فيها من الحافظ ابن رشيق وأبي طاهر الذهلي وغيرهما، ثم عاد إلى الأندلس وتوفي بطليطلة سنة ٣٩٠ هـ. من تصانيفه: شرح كتاب الجمل للزجاج، وكتاب الردّ على أبي جعفر النحاس في كتابه الكافي. انظر ترجمته في معجم الأدباء (١٠/ ١٨٢)، وجذوة المقتبس (ص ١٨٢)، وبغية الملتمس (ص ٢٥١)، وبغية الوعاة (ص ٢٣٧)، وكشف الظنون (ص ٦٠٤).

(٢) تقدم برقم (١٥٩).

قال أبو حيّان: وهي نزعة كوفية أي لبنائه على جواز تقدم الفاعل على الفعل.

(**ويرجح الابتداء في**) نحو (**خرجت فإذا زيد قد ضربه عمرو**) لرجحان مرفوع الاسم بعد «إذا»، وجواز وقوع الفعل مع قد بعدها بقلة.

(**وتجب الفاعليّة في**) نحو (**إنْ زيد قام**) لما تقدّم من اختصاص أدوات الشرط بالفعل (**خلافاً للأخفش**) في قوله بجواز الابتداء أيضاً مع رجحان الفاعليّة عنده.

(**وترجّح**) الفاعليّة (**في**) نحو: (**أزيد قام خلافاً للجَرْمي**) **في** قوله بجواز الابتداء فيه.

(**ويستويان**) أي الابتداء والفاعليّة (**في أزيد قام وعمرو قعد**)، لأن الجملة الأولى ذات وجهين، فالابتداء عطفاً على الصدر، والفاعلية عطفاً على العجز.

(**وجوز قومٌ: نصب**) نحو: (**أزيد ذهب به على إسناد ذهب للمصدر**)، أي إلى ضميره، وهو الذهاب، وكأنه قيل: أذهب هو، أي الذهاب بزيد، فيكون «به» في موضع نصب.

وضعّفه ابن مالك بأنه مبنيّ على الإسناد إلى المصدر الذي تضمّنه الفعل، ولا يتضمّن الفعل إلاّ مصدراً غير مختصّ، والإسناد إليه منطوقاً به غير مُفِيدٍ، فكيف إذا لم يكن منطوقاً به، وسيبويه والجمهور على منع النصب.

(**وشرط المشغول عنه قبول الإضمار فلا يصحّ**) الاشتغال (**عن حال، وتمييز ومصدر مؤكد، ومجرور بما لا يجر المضمر**) كحتى، والكاف، جزم بذلك أبو حيّان في شرح التسهيل.

قال: بخلاف الظّرف، والمفعول له، والمجرور والمفعول معه، فيجوز الاشتغال عنها نحو: يوم الجمعة لقاؤك فيه والله أطعمت له، والخشبة استوى الماء وإياها. قال: وأمّا المصدر فإن اتسع فيه جاز الاشتغال عنه نحو: الضّرب الشديد ضربته زيداً، وكذا المفعول المطلق لأنه مفعول، وإن كان مفعولاً له بُني على الإضمار إن جوزناه جاز وإلاّ فلا.

الكتاب الخامس

في التوابع وعوارض التركيب

- النعت
- عطف البيان
- البدل
- حروف العطف
- تابع المنادى
- الإخبار بـ «الذي» وفروعه
- العدد
- التأريخ
- الحكاية
- الضرائر

الكِتَابُ الخامِس
في التوابع وعوارض التركيب

حدّ ابن مالك في التّسهيل التّابع فقال[1]: هو ما ليس خبراً من مُشَارِكٍ ما قَبْله في إعرابه وعامله مطلقاً، مخرجاً بالقيد الأخير المفعول الثاني، والحال، والتمييز.

قال أبو حيّان: ولم يحدّه جمهور النحاة لأنه محصور بالعدّ، فلا يحتاج إلى حدّ. فلذلك قلت:

(**التّوابع: نعت، وعطف بيان، وتوكيد، وبدل، وعطف نسق**) لأنه إمّا أن يكون بواسطة حرف فالنّسق أو لا، وهو على نيّة تكرار العامل فالبدل أو لا، وهو بألفاظ محصورة فالتأكيد أو لا، وهو جامد فالبيان أو مشتقّ فالنّعت.

(**وإذا اجتمعت رتبت كذلك**) بأن يُقدّم النعت، لأنه كجزء من متبوعه، ثم البيان، لأنه جارٍ مجراه، ثم التأكيد، لأنه شبيه بالبيان في جريانه مجرى النّعت، ثم البدل، لأنه تابع كلا تابع كونه مستقلاً، ثم النّسق لأنه تابع بواسطة ولهذا ناسب ذكرها في الوضع على هذا التّرتيب؛ بخلاف ابتداء التسهيل بالتوكيد.

فيقال: جاء أخوك الكريم محمد نفسه رجل صالح، ورجل آخر وكذا لو كان التأكيد بالتكرّر نحو: جاء زيد العاقل زيد، قال:

١٥٣٢ - وَيْــلٌ لــه وَيْــلٌ طَــوِيــلُ[2]

(**وقدّم قوم التأكيد على النعت**) فيقال: قام زيدٌ نَفْسُه الكاتِبُ، وردّ بأن التأكيد لا يكون

---

(١) انظر التسهيل لابن مالك (ص ١٦٣).

(٢) الشطر من مجزوء الكامل، ولم أهتد لتتمته ولا قائله. وهو بلا نسبة في الدرر (٦/ ٥).

إلا بعد تمام البيان، ولا يحصل ذلك إلاَّ بالنعت.

(وينبغي تقديم) عطف **(البيان)**؛ لأنه أشدّ في التّبيين من النعت. إذ لا يكون لغيره، والنعت يكون مدحاً وذمّاً، وتأكيداً.

(وتتبع) كلها **(المتبوع في الإعراب، ثم قال المبرّد، وابن السّراج، وابن كيسان: العامل في الثلاثة الأوَل)**: النعت، والبيان، والتأكيد **(عامله)** أي المتبوع يَنْصَبُّ عليها انصبابةً واحدةً **(وعُزِي للجمهور)**.

(وقال الخليل وسيبويه والأخفش والجَرْمي): العامل فيها **(التبعيّة)** ثم اختلف، **(فقيل)**: المراد التبعيّة من حيث المعنى، أي اتحاد معنى الكلام اتفق الإعراب أو اختلف.

(وقيل): المراد الاتحاد **(من حيث الإعراب)** ولو اختلفت جهته.

(وقيل): اتحاد الإعراب **(بشرط اتحادها)** أي: جهته بأن تكون العوامل من جنس احد، ولا تكون مختلفة.

(والأكثر) على **(أن العامل في البدل مقدَّر بلفظ الأول)** فهو من جملة ثانية، لا من الأولى لظهوره في بعض المواضع كقوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا۟ لِمَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ﴾ [الأعراف: ٧٥]، ﴿وَمِنَ ٱلنَّخْلِ مِن طَلْعِهَا﴾ [الأنعام: ٩٩]. ﴿مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ مِنَ ٱلَّذِينَ فَرَّقُوا۟ دِينَهُمْ﴾ [الروم: ٣١، ٣٢]، ﴿لِمَن يَكْفُرُ بِٱلرَّحْمَٰنِ لِبُيُوتِهِمْ﴾ [الزخرف: ٣٣].

(وقيل: هو) العامل **(نيابة عنه)** أي عن المقدّر، حكاه أبو حيّان عن ابن عصفور قال: لما حذفت العرب عامل البدل عوّضت منه العامل في المبدل منه فتولّى من العمل ما كان يتولاّه ذلك المحذوف، كما أنهم لمّا عوّضوا الظرف والمجرور في نحو: زيد عندك قائماً وفي الدار جالساً من مستقر المحذوف توليا من العمل ما له، فنصبا الحال، ورفعا الضّمير.

(وقيل) هو العامل **(أصالة من غير نيّة تكرار عامل)** وعليه المبرّد وابن مالك، **(و)** الأكثر على أن العامل **(في النّسق الأولُ بواسطة الحرف وقيل)**: العامل فيه **(مقدّر)** بعد الحرف، **(وقيل)** العامل فيه **(الحرف)** نفسه وثمرة الخلاف [عدم جواز][1] الوقف على المتبوع [دون التابع عند من قال العامل فيه هو الأول][2].

(ولو قيل: العامل في الكل المتبوع لكان له شواهد) تؤيده، منها قولهم: إن المبتدأ عامل في الخبر والمضاف عامل في المضاف إليه، ولم أر أحداً قال بذلك هنا.

(ويجوز فصلها) أي التّوابع **(من المتبوع بغير مُباين محض)** كمعمول الوصف نحو:

---

(١) ما بين حاصرتين زيادة من حاشية الصبّان (٣/ ٥٨).

(٢) ما بين حاصرتين زيادة من حاشية الصبّان (٣/ ٥٨).

﴿ذَٰلِكَ حَشْرٌ عَلَيْنَا يَسِيرٌ﴾ [ق: ٤٤].

والموصوف نحو: ﴿سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ﴾ [المؤمنون: ٩١، ٩٢].

والعامل فيه نحو: أزيداً ضربت القائم.

والمفسّر نحو: ﴿إِنِ ٱمْرُؤٌا۟ هَلَكَ لَيْسَ لَهُۥ وَلَدٌ﴾ [النساء: ١٧٦].

والمبتدأ الذي خبره في متعلّق الموصوف نحو: ﴿أَفِى ٱللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [إبراهيم: ١٠].

والخبر نحو: زيد قائم العاقل.

وجواب القسم نحو: ﴿بَلَىٰ وَرَبِّى لَتَأْتِيَنَّكُمْ عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ﴾ [سبأ: ٣].

والاعتراض نحو: ﴿وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾ [الواقعة: ٧٦].

والاستثناء نحو: ما جاءني أحدٌ إلا زيداً خيرٌ منك.

ومن الفصل بين التأكيد والمؤكّد: ﴿وَلَا يَحْزَنَّ وَيَرْضَيْنَ بِمَآ ءَاتَيْتَهُنَّ كُلُّهُنَّ﴾ [الأحزاب: ٥١].

ومن العطف والمعطوف ﴿وَٱمْسَحُوا۟ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ﴾ [المائدة: ٦] بين «الأيدي» والأرجل، وحسن ذلك أنَّ المجموع عمل واحد، وقصد الإعلام بترتيبه.

وبين البدل والمبدل منه: ﴿قُمِ ٱلَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا نِّصْفَهُۥٓ﴾ [المزمّل: ٢، ٣].

ولا يجوز الفصل بمبايِنٍ مَحْض، أي أجنبيّ بالكليّة من التّابع والمتبوع فلا يقال: مررت برجل ـ على فرس ـ عاقل ـ أبلق، وشذّ قوله:

١٥٣٣ ـ قلْتُ لقوم في الكنيفِ تروَّحُوا عَشِيّة بتنا عند مَاوَانَ رُزَّحِ[1]

(لا نَعْتَ) مَنْعوت (مبهم ونحوه) مما لا يستغني عن الصّفة، أي لا يجوز الفصل فيه، فلا يقال في «ضرب هذا الرجل زيداً»، «وطلعت الشّعرى العبور»: ضرب هذا ـ زيداً ـ الرَّجُلُ، والشعرى طلعت العبور.

قال في شرح الكافية: ومنه المعطوفُ المتمِّمُ وما لا يستغنى عنه من الصفات نحو: إن امْرأ يُنْصَح ولا يَقْبل خاسِرٌ، فلا يجوز الفصل بـ «خاسر» بين «ينصح» ومعطوفه؛ لأنهما

---

(١) البيت من الطويل، وهو لعروة بن الورد في ديوانه (ص ٣٩)، والدرر (٦/٦)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ٤٦٤)، ومعجم البلدان (٥/ ٤٥).

والكنيف: الحظيرة من الشجر. وماوان: قرية من أودية العلاة من أرض اليمامة.

والشاهد في البيت فصل النعت «رزّح» عن منعوته «قوم» بأجنبيّ.

جزءا صفة لا يستغنى بأحدهما عن الآخر.

وكذا كلّ نعت ملازم التبعيّة كأبْيَض يَقَق ونحوه.

ومنه توابع التوكيد «أجمع» وما بعده، لا يفصل بينها وبين كل.

(ولا التأكيد) أي لا يفصل بينه وبين المؤكد **(بإما على الأصح)** فلا يقال: مررت بقومك - إما - أجمعين، وإما بَعْضِهم، ولا مررت بهم إما كُلِّهم، وإما بَعْضِهم، وأجازه الكسائي والفراء.

(ولا يقدّم معمولها) أي التّوابع على المتبوع، لأن المعمول لا يحل إلاّ في موضع يَحلُّ فيه العامل، ومعلوم أن التابع لا يتقدّم على المتبوع.

(خلافاً للكوفية) في تجويزهم ذلك، فيقال: هذا طعَامَك رجل يأكل.

ووافقهم الزّمخشريّ في قوله تعالى: ﴿وَقُل لَّهُمْ فِىٓ أَنفُسِهِمْ قَوْلًۢا بَلِيغًا﴾ [النساء: ٦٣]، فجعل «في أنفسهم» متعلّقاً بـ «بليغاً»(١).

---

(١) قال في الكشّاف (١/٥٢٧): «فإن قلت: بم تعلّق قوله: في أنفسهم؟ قلت: بقوله بليغاً؛ أي: قل لهم قولاً بليغاً في أنفسهم مؤثراً في قلوبهم يغتمّون به اغتماماً ويستشعرون منه الخوف استشعاراً»، ثم قال: «أو يتعلق بقوله: قل لهم؛ أي قل لهم في معنى أنفسهم الخبيثة وقلوبهم المطوية على النفاق قولاً بليغاً وأنّ الله يعلم ما في قلوبكم لا يخفى عليه فلا يغني عنكم إبطانه... أو قل لهم في أنفسهم - خالياً بهم ليس معهم غيرهم مسارّا لهم بالنصيحة لأنها في السرّ أنجع وفي الإمحاض أدخل - قولاً بليغاً يبلغ منهم ويؤثر فيهم».

النَّعْتُ

أي، هذا مبحثه. قال أبو حيّان: والتّعبير به اصطلاح الكوفيّين، وربّما قاله البصريّون، والأكثر عندهم الوصف والصفة.

(تابعٌ مكمِّلٌ لمتبوعه لدلالته على معنى فيه أو في متعلِّق به).

فخرج بالمكمِّل: البدل والنسق. وبما بعده: المشار بأول قِسْمَيْه إلى الجاري عليه، وبالثاني إلى المسند إلى سببه: التوكيدُ والبيانُ.

(ويرد مدْحاً) نحو: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢] الآيات. **(وذمّاً)** نحو: «أعوذُ بالله من الشّيْطان الرجيم». **(وتَرحُّماً)** نحو: «لطَف اللّهُ بعباده الضعفاء». **(وتوضيحاً)** أي إزالة للاشتراك العارض في المعرفة نحو: مررت بزيد الكاتب. **(وتخصيصاً)** في النكرة نحو: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ﴾ [النساء: ٩٢]. **(وتوكيداً)** نحو: ﴿لَا تَتَّخِذُوٓا۟ إِلَٰهَيْنِ ٱثْنَيْنِ﴾ [النحل: ٥١] **(وغير ذلك)** كالتعميم نحو: «إن الله يَحْشُر النّاس الأوَّلين والآخرين» ومقابله نحو: «الصلاة الوسطى». والتّفْصيل نحو: «مررت برجلين عربيّ وعجميّ».

(ويوافق متبوعه تعريفاً وتنكيراً) سواء كان معناه له أو لما بعده فهو كما قال ابن مالك[1] أوْلى من التّعبير بمنْعُوته، لأنه إنما يصدق حقيقة على الأوّل، ولأنه يشمل المقطوع، ولا تجب الموافقة فيه، ولا يطلق عليه تابع.

وإنما وجبت الموافقة في ذلك حذراً من التّدافع بين ما هو في المعنى واحد، لأن في التعريف إيضاحاً، وفي التنكير إبهاماً والنّعت والمنعوت في المعنى واحد فتدافعا. **(وشرط**

(١) في التسهيل (ص ١٦٧): «ويوافق المتبوع في التعريف والتنكير».

الجمهور ألا يكون أعرف) من متبوعه، بل دونه أو مساوياً له نحو: «رأيت زيداً الفاضل، والرَّجُلَ الصّالح». نعم يجوز كونه أخصّ نحو: «رجل فصيح ولحّان»، و «غلام يافع ومراهق».

وقال الفرّاء: يوصف الأعم بالأخص نحو: مررت بالرجل أخيك.

وابن خروف: توصف كلّ معرفة بكلّ معرفة، كما توصف كلّ نكرة بكلّ نكرة من غير ملاحظة تخصيص ولا تعميم. قال: وما ذهب إليه الجمهور دعوى بلا دليل.

(وجوّز **الكوفية التخالف في المدح والذم**) ومثّلوا بقوله تعالى: ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ ٱلَّذِى جَمَعَ﴾ [الهمزة: ١، ٢]، فجعلوا «الذي» صفة لِهُمَزَة.

(و) جوز (**الأخفش وصف النكرة بالمعرفة إذا خُصِّصَتْ**) قبل ذلك بالوصف، وجعل منه قوله تعالى: ﴿فَـَٔاخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ ٱلَّذِينَ ٱسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلْأَوْلَيَٰنِ﴾ [المائدة: ١٠٧] قال: «الأوليان» صفة «لآخران»، لأنه لما وُصف تَخَصّص.

(و) جوّز (**قوم عكسه**) أي وصف المعرفة بالنكرة (**مطلقاً**) ومثل بقوله:

١٥٣٤ ـ وللْمُغنِّي رَسولِ الزُّور قَوَّادِي[1]

قال: «قواد» صفة المغني.

(وَ) جوز أبو الحسين (**ابن الطراوة**) وصف المعرفة بالنكرة (**إذا كان الوصف خاصّاً بالموصوف**) لا يوصف به غيره كقوله:

١٥٣٥ ـ في أنيابها السُّمُّ ناقِعُ[2]

قال: «ناقع» صفة للسّمّ.

وأجيب بالمنع في الجميع بإعرابها إبْدالاً.

---

(١) عجز بيت من البسيط، وصدره:

لابنِ اللّعينِ الذي يُخْبا الدخانُ له

وهو للأحوص الأنصاري في ديوانه (ص ١١٢)، والدرر (٦/ ٧).

(٢) جزء من عجز بيت من الطويل، وتمامه:

فبتُّ كأنّي ساورتني ضئيلةٌ ... من الرُّقْشِ في أنيابها السمُّ ناقعُ

وهو للنابغة الذبياني في ديوانه (ص ٣٣)، وخزانة الأدب (٢/ ٤٥٧)، والحيوان (٤/ ٢٤٨)، والدرر (٦/ ٩)، وسمط اللآلي (ص ٤٨٩)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٩٠٢)، والكتاب (٢/ ٨٩)، ولسان العرب (٤/ ٥٠٧ ـ طور، ٥/ ٢٠٢ ـ نذر، ٨/ ٣٦٠ ـ نقع)، والمغني (٢/ ٥٧٠)، والمقاصد النحوية (٤/ ٧٣). وبلا نسبة في شرح الأشموني (٢/ ٣٩٤).

(وهو) أي النعت (في الإفراد والتذكير وفروعهما) أي التّثنية والجمع والتأنيث. (كما مرّ في) مبحث إعمال (الصّفة) المشبّهة.

فإن رفع ضمير المنعوت بأن كان معناه له نحو: مررت برجلين قارئين، أو لسببيّة، ولم يَرْفَع الظّاهر نحو: مررت بامرأة حسنة الوجه، وبرجال حسانِ الوجوهِ وجبت المطابقة في ذلك.

أو رَفَعَهُ[١] فكالمسند إلى الفعل يجب إفرادُه في الأصحّ، وتأنيثه حيث الظاهر حقيقيّ، ورجّح حيث هو مجازيّ، على التفصيل الآتي في التأنيث.

(ويكون) النّعتُ (جملةً كالصّلة) فلا تكون إلاّ خبريّة ونحو:

١٥٣٦ ـ جاؤوا بمَذْقٍ هل رأيْتَ الذِّئبَ قَطْ[٢]

مؤوّل على حذف الوصف، أي مقولٌ فيه: «هل رأيت»، ومنه قول أبي الدّرداء: «وجدت النّاسَ اخْبر تَقْلَهْ»[٣]، أي مقولاً فيهم.

ويجب معها العائد كعائد الموصول. (و) لكن (حذف عائدها) هنا (كثير) وفي الخبر قليل، وفي الصلة أكثر. [٤]. . .

(١) أي رفع الظاهر.

(٢) وقبله:

حتـــى إذا جَـــنَّ الظـــلامُ واختلـــطْ

والرجز للعجاج في ملحق ديوانه (٢/ ٣٠٤)، وخزانة الأدب (٢/ ١٠٩)، والدرر (٦/ ١٠)، وشرح التصريح (٢/ ١١٢)، والمقاصد النحوية (٤/ ٦١). وبلا نسبة في الإنصاف (١/ ١١٥)، وأوضح المسالك (٣/ ٣١٠)، وخزانة الأدب (٣/ ٣٠، ٥/ ٢٤، ٤٦٨، ٦/ ١٣٨)، وشرح الأشموني (٢/ ٤٩٩)، وشرح ابن عقيل (ص ٤٧٧)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٥٤١)، وشرح المفصل (٣/ ٥٢، ٥٣)، ولسان العرب (٤/ ٢٤٨ ـ خضر، ١٠/ ٣٤٠ ـ مذق)، والمحتسب (٢/ ١٦٥)، والمغني (١/ ٢٤٦، ٢/ ٥٨٥).

والمذق: اللبن الممزوج بماء.

(٣) المثل لأبي الدرداء كما قال المصنّف. ورُوي عن النبي ﷺ أيضاً. انظر جمهرة الأمثال (١/ ٨٩).

(٤) موضع النقط بياض في الأصل. وقد أشار الدكتور عبد العال سالم مكرم إلى هذا النقص في طبعة دار البحوث العلمية (٥/ ١٧٤ ـ ١٧٦) حيث قال: «علق مصحح الهمع في طبعته الوحيدة فقال في الهامش ما نصه: «هكذا وجد بياض في عدة نسخ منها نسخة بخط المؤلف بمكتبة المرحوم الشيخ إبراهيم السقا، ووجد بهامش بعض النسخ:

«تنبيه» هـذا نصه: «اعلم أن هنا سقطاً متناً وشرحاً أكثر من صفحة وقد كتبت من بعض المتون مجرّداً ريثما نسخة أخرى من الشرح». وهذا نصّ المتن: «ويكون جملة كالصلة، وحذف عائدها كثير وفي نيابة «أل» عنه خلف، ولا تدخلها الواو خلافاً للزمخشريّ. =

[مسألة]

(لا ينعت الضّمير ولا) ينعت (به) مطلقاً، أما الأول، فلأنه إشارة بحرف واحد، أو حرفين إلى ظاهر تقدّم ذكره.

= وإنما يتبع به نكرة. قيل: أو ذو أل الجنسيّة، ومفرداً مشتقاً، أو جارياً مجراه باطّراد كأسماء النسب والإشارة، والموصول المبدوء بهمز وذو الطائية، ورجل بمعنى: كامل، ومضافاً لصدْق، وسوء بمعنى صالح، وطالح، وأيّ، وجدّ، وحقّ، وذي الخيريّة مضافات كـ «كل».

وغير مطرد كثيراً كالعدد، ومصدر الثلاثيّ بتقدير مضاف. وقال الكوفية بتأويله بمشتق وقليلاً كمصدر غيره، وكالمقدار، وجنس ما صنع منه، وأعيان مؤولة.

وسمع: بما شئت من كذا لنكرة، والأصحّ أن «ما» فيه شرطيّة جوابها محذوف. والتزام يونس رفع متلوّ النكرة مضافاً رافعاً لأجنبيّ مستقبلاً، ونصبه حالاً. وعيسى: رفع العلاج مطلقاً، ونصب غيره حالاً، وإتباعه مستقبلاً.

والفراء: نصب العلاج حالاً، وإتباع غيره. وجوّز سيبويه الكل مطلقاً.

واتفقوا على إتباع المنون، وجرى المنسوب كالمشتق دون ما عداه إلا شذوذاً».

على أن الذي سجّلته من هامش ط خليط من نصين، ذكر أحدهما في «التسهيل» والثاني في «كتاب سيبويه».

أما التسهيل فيقول: «وقد ترد الطلبيّة محكيّة بقول محذوف واقع نعتاً أو شبهه وحكم عائد المنعوت بها حكم عائد الواقعة صلة أو خبراً لكن الحذف من الخبر قليل، ومن الصفة كثير، ومن الصلة أكثر» إلى أن يقول: «والمفرد مشتقّ لفاعل أو مفعول، أو جار مجراه أبداً أو في حال دون حال». إلى أن يقول: «والجاري في حال دون حال مطّرد وغير مطرد، فالمطّرد أسماء الإشارة غير المكانية، وذو الموصولة وفروعها وأخواتها المبدوءة بهمزة وصل».

وتعبير المتن: «وأي، وجدّ» إلى قوله: مضافات كـ «كل» يوضّحه التسهيل بقوله: «وأيّ مضافاً إلى نكرة تماثل المنعوت معنى، وكلّ، وجدٌّ وحقٌّ مضافات إلى اسم جنس مكمّل معناه للمنعوت».

وأمّا نص الكتاب: «فالعمل الذي لم يقع والعمل الواقع الثابت في هذا الباب سواء، وهو القياس وقول العرب.

فإن زعموا أن ناساً من العرب ينصبون هذا فهم ينصبون: «به داءٌ مخالطه» وهو صفة للأول. وتقول: هذا غلام لك ذاهباً، ولو قال: مررت برجل قائماً جاز، فالنصب على هذا وإنما ذكرنا هذا لأن ناساً من النحويين يفرّقون بين التنوين وغير التنوين. ويفرّقون إذا لم ينوّنوا بين العمل الثابت الذي ليس فيه علاج يرونه نحو: الآخذ، واللازم، والمخالط، وما أشبهه، وبين ما كان علاجاً يرونه نحو: الضارب، والكاسر فيجعلون هذا رفعاً على كل حال. ويجعلون اللازم وما أشبهه نصباً إذا كان واقعاً.

ويجرّونه على الأول إذا كان غير واقع.

وبعضهم يجعله نصباً إذا كان واقعاً، ويجعله على كل حالٍ رفعاً إذا كان غير واقع. وهذا قول يونس، والأول قول عيسى» انظر: التسهيل ١٦٨، والكتاب ١: ٢٢٨ ولعل غموض المتن قد وضح بعد نقل هذين النصيّن.

والإشارة لا تنعت بل المشار إليه الظاهر المتقدِّم، ولأن النعت في الأصل إيضاح أو تخصيص، ولا إضمار إلاّ بعد معرفة لا إلْباس فيها.

وأما الثّاني، فلأنّه ليس بمشتقّ ولا مؤوّل به، فلا يتصوّر فيه إضمار يعود على منعوته، ولأنه أعرف المعارف. وتقدّم اشتراط ألا يكون النعت أعرف.

(وجوّز الكسائيّ نَعْتَ) مضمر (الغائب) إذا كان (لمدح أو ذمٍّ أو ترحم) كذا نقله عنه الناس، كما قال أبو حيّان، واحتجّ بقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ﴾ [سبأ: ٤٨] وقولهم: «مررت به المسكين»، وقولهم: «اللّهم صَلِّ عليه الرؤوفِ الرَّحيم».

وقوله:

١٥٣٧ ـ فــلا تَلُمْــهُ أن ينَــامَ البــائِســا[1]

وغيره خرّج ذلك على البدل، قال ابن مالك: وفيه تكلّف.

(وقيل): إنه أجازه (إذا تقدَّم المظهر) كذا نقله عنه[2] النحاس والفرّاء.

(وكذا كل متوغّل في البناء) لا يُنْعت ولا يُنْعت به كأسماء الشّرط، والاستفهام، وكم الخبرية، وما التعجبيّة، والآن، وقبل، وبعد.

(غير ما مرّ) أنه ينعت أو ينعت به منها.

وكذلك «ما» و «من» النكرتان، وذو الطائية، والموصول المقرون بأل (والمصدر) الذي (للطلب) نحو: ضرباً زيداً، وسقياً لك لا ينعت، لأنه بدل من الفعل، ولا ينعت به، لأنه طلب.

(قال الكوفية، والزّجّاج، والسّهيليّ: ومنه) أي مما لا ينعت ولا ينعت به (الإشارة). أمّا الثاني[3]، فلأنه جامد ولا يتصوّر فيه الإضمار. وأمّا الأول[4]، فلأنّ غالب ما يقع بعده جامد قال السّهيليّ: فالأولى جعله بياناً، وإن سمّاه سيبويه صفةً فتسامح، كما سمّى بذلك التوكيد، والبيان في غير موضع.

واختاره ابن مالك، وأكثر البصريين على أنه ينعت وينعت به نحو: ﴿بَلْ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا﴾ [الأنبياء: ٦٣]. ﴿أَرَءَيْتَكَ هَٰذَا ٱلَّذِى كَرَّمْتَ عَلَىَّ﴾ [الإسراء: ٦٢].

---

(١) تقدم برقم (١٨٢).

(٢) أي عن الكسائي.

(٣) أي ما لا ينعت به.

(٤) أي ما لا ينعت.

(و) لكن (**لا ينعت عند المجوّز له إلا بذي أل**).

أمّا غير المضاف من المعارف فواضح أنّه لا ينعت به. وأمّا المضاف فلأن النعت مع منعوته كاسم واحد، واسم الإشارة لا يضاف، فكذا منعوته، ولوحظ في ذي أل معنى الاشتقاق، على أن معنى قولك هذا الرجل: هذا الحاضر المشار إليه.

(**فإن كان**) الواقع بعده (**مشتقاً ضعف**).

(**وينعت فقط**) أي ولا يُنْعت به (**العلَم**) لأنه ليس بمشتق وصفاً ولا تأويلاً. (**والأجناس**) ما دامت على موضوعها كرجل، وسبع.

(**وعكْسُه**) أي ينعت به ولا ينعت (**أي**) كما سبق (**وما مرّ**) من كُلّ، وجدّ، وحَقّ.

(**ومنه ما لا يقع إلاّ تابعاً**) كخالدة تالدة، وحسَن بسَن، وشيطان ليطان، أي كالاسم الثاني من المذكورات. قال أبو حيّان: وهي محفوظة لا يقاس عليها قلت: ألف فيها ابن فارس كتاباً[١].

(**قيل: ومنه الموصول**)، لأنه كجزء كلمة، إذ لا يتمّ إلا بصلته، وجزء الكلمة لا ينعت.

والأصحّ أن المقرون بأل منه يوصف كما يوصف به، ويصغّر، ويثنّى، ويجمع، وكذا «ما» و «من» تقول: جاءني من في الدار العاقِلُ، ونظرت إلى ما اشتريت الحَسن.

(**قيل: ومنه الوصف**) قال ابن جني: من خواصّ الوصف ألاّ يقبل الوصف، لأنه بمنزلة الفعل والجملة، وإن كثرت الصفات فهي للأوّل.

وقال غيره: لأنه من تمام الأول، فكأنه بعضه.

ورُدَّ بأن المضاف والمضاف إليه كذلك، ولا خلاف في وصفهما.

والأصَحّ أنه قد يوصف مطلقاً، لأنه اسم، وكل اسم في الحقيقة قابل للوصف، فلا يُرَدُّ بشبهٍ ضعيف. وقد أجاز سيبويه[٢]: يا زيد الطويل ذو الجُمّة على جعل: «ذي الجُمّة» نعتاً «للطويل»، وجعل «صائماً» من قوله:

١٥٣٨ ـ لدى فرسٍ مُسْتَقْبِلِ الرّيح صائمٍ[٣]

---

(١) وهو كتاب «الإتباع والمزاوجة». انظر هدية العارفين (١/ ٦٨). ولأبي حاتم السجستاني أيضاً مؤلّف فيه سمّاه «الإتباع». انظر إنباه الرواة على أنباه النحاة (٢/ ٦٢).

(٢) انظر الكتاب لسيبويه (٢/ ١٨٤، ١٨٨).

(٣) عجز بيت من الطويل، وصدره:

ظللنـــا بمُسْتَـــنٌ الحَـــرُورِ كـــأنّنـــا =

صفة مستقبل وهو عامل[1].

(**وثالثها: يوصف إن دلّ على جموده دليل**) قاله السّهيليّ: كأن يكون خبراً لمبتدأ، أو بدلاً من اسم جامد، بخلاف ما إذا كان نعتاً فيقوى فيه معنى الفعل حينئذ بالاعتماد، فلا ينعت.

(**ورابعها**): يوصف (**إن لم يعمل**) عمل الفعْل لبعده حينئذ عن الفعل بخلاف ما إذا عمل.

[مسألة]

(**يفرّق نعت غير الواحد**) أي المثنى والجمع (**بالواو إن اختلف**) نحو: مررت برجلين كريم وبخيل (**وإلاّ**) بأن اتفق (**جمع**) بينهما في اللفظ نحو: مررت برجلين كريمين.

(**وغلب التّذكير والعقل وجوباً عند الشّمول**) نحو: مررت بزيد وهند الصالحين وبرجل وامرأة عاقلين، واشتريت عبدين وفرسين مُخْتَارَيْن.

(**واختياراً عند التفصيل**) نحو: مررت بإنسانين صالح، وصالح، ويجوز: وصالحة، وانتفعت بعبيد وأفراس سابِقين، وسابقَين، ويجوز: وسابقات.

(**فإن تعدَّد العامل وجب القطع إلى الرّفع**) بإضمار مبتدأ.

(**وكذا النّصب بفعل لائق واجب الإضمار في غير تخصيص**) سواء اختلف العمل نحو: مررت بزيد، ولقيت عمراً الكريمان، أو الكريمين، أم اتّحد واختلف جنس الكلام في المعنى نحو: قام زيد وهل خرج عمرو العاقلان. أو اتّفق، واختلف جنس العامل كأن يكونا مرفوعين، هذا على الفاعلية، وهذا على الابتداء، أو منصوبين، هذا على المفعولية، وهذا على الظرفيّة أو مجرورين، هذا بحرف، وهذا بإضافة نحو: هذا زيد وقام عمرو الظّريفان، أو الظريفين.

(**وجوّز قوم**) منهم الأخفش (**الإتباع إذا اتّحد العمل، لا جنس العامل، وتقارَب المعنى**) وهو القسم الأخير مما ذكر.

(و) جوّز (**الكسائيّ**) والفرّاء الإتباع (**إذا تقارب المعنى**) أي معنى العاملين (**وإن**

= وهو لجرير في ديوانه (ص ٩٩٤)، والدرر (١٣/٦)، وشرح أبيات سيبويه (٥٣٩/١)، والكتاب (٤٢٥/١)، واللسان (١٧٧/٤ ـ حرر، ٢٢٦/١٣ ـ سنن). وبلا نسبة في مجالس ثعلب (ص ٧١).

ومستنّ الحرور: موضع استنانها، أي انطلاقها مسرعة. والصائم: الواقف الممسك عن المشي. شبّه الخيمة التي نصبوها للاستظلال بهذا الفرس القائم يستقبل الريح فتنفذ بين فروجه وتأخذه من كلّ وجه.

(١) قال سيبويه: «كأنه قال: لدى مستقبل صائمٍ». انظر الكتاب (٤٢٦/١).

اختلفا) في العمل نحو: رأيت زيداً ومررت بعمرو الظريفين، لأن المرور في معنى الرؤية، ومررت برجل معه رجلٌ قائِمين، لأنه قد مرّ بهما جميعاً، لكن الكسائيّ يتبع الثاني والفرّاء يتبع الأول.

وقولي: في غير تخصيص راجع إلى وجوب إضمار الفعل، فإن نعت التخصيص يجوز فيه إظهاره نحو: أعني.

(**فإن اتحدا**) أي العاملان جنساً وعملاً (**جاز**) الإتباع (**عند الجمهور**) سواء اتفقا لفظاً ومعنى نحو: قام زيد، وقام بكر العاقلان، أو اختلفا فيهما نحو: أقبل زيد وأدبر عمرو العاقلان، أو اتفقا لفظاً فقط نحو: وَجَد زيد على عمرو، ووجَدَ[1] بكر الضالة العاقلان، أو معنى فقط نحو: ذهب زيد، وانطلق خالد العاقلان.

وذهب ابن السّراج إلى وجوب القطع في الجميع إلاّ أنه فصّل في الأولى، فقال: إن قَدَّرْتَ الثاني عاملاً فالقطع، أو توكيداً والعامل هو الأول جاز الإتباع ووافقه المبرّد في الثانية والثالثة.

قال أبو حيّان: ومقتضى مذهب سيبويه: أنه لا يجوز الإتباع لما انجرّ من جهتين كاختلاف الحرف والإضافة نحو: مررت بزيدٍ، وهذا غُلامُ بَكْرٍ الفاضلين، وكاختلاف الحرفين نحو: مررت بزيد، ودخلت إلى عمرو الظريفين، وكاختلاف معنى الحرفين نحو: مررت بزيد، واستعنت بعمرو الفاضلين، أو الإضافتين نحو: هذه دار زيد، وهذا أخو عمرو الفاضلين.

(**وإن كان العامل واحداً جازا**) أي الإتباع والقطع (**إن لم يختلف العمل**) نحو: قام زيد وعمرو العاقلان بخلاف ما إذا اختلف، فيتعيّن القطع سواء اختلفت النسبة إليهما من حيث المعنى نحو: ضرب زيد عمراً العاقلان أم اتّحدَتْ.

وقال الفراء وابن سَعْدان[2]: يجوز الإتباع في الأخيرة، ثم قال الفراء: يجب إتباع المرفوع تغليباً له وقال ابن سعدان: يجوز إتباع كلّ منهما نحو: خاصم زيد عمراً الكريمان والكريمين؛ لأنَّ كلاً منهما مخاصِمٌ ومُخَاصَمٌ، فهو فاعل ومفعول.

قال أبو حيّان: وَرُدّ بأنه لا يجوز: ضارب زيد هنداً العاقلة بالرفع على الإتباع

---

(١) «وجد» الأولى بمعنى غضب، يقال: وَجَدَ فلان على فلان موجدةً أي غضب عليه. و «وجد» الثانية بمعنى أدرك، يقال: وجد مطلوبه وَجْداً ووُجْداً وجِدَةً ووُجُوداً ووِجْداناً: أدركه. انظر المعجم الوسيط (ص ١٠١٣).

(٢) هو محمد بن سعدان المتوفى سنة ٢٣١ هـ، وقد تقدم التعريف به.

إجماعاً، فكما لا يجوز في نعت الاسم إذا أفرد الحمل على المعنى لا يجوز إذا ضممته إلى غيره.

(**ويجوزان**) أي الإتباع والقطع (**في نعت غير مبهم إن لم يكن ملتزماً ولا مؤكداً. قال يونس: ولا ترحّماً**) نحو: الحمد لله الحميد، أي هو. ﴿وَٱمۡرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلۡحَطَبِ﴾ [المسد: ٤] أي أذم. ﴿وَٱلۡمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [النساء: ١٦٢]. أي أمدح. و «اللهم الطف بعبدك المسكين»، أي أتَرَحّمُ على رأي الجمهور. بخلاف نعت المبهم نحو: مررت بهذا العالم، أو النعت الملتزم نحو: نظرت إلى الشِّعرى العبور، أو المؤكد نحو: ﴿لَا تَتَّخِذُوٓاْ إِلَٰهَيۡنِ ٱثۡنَيۡنِ﴾ [النحل: ٥١] فلا يجوز فيها القطع.

(**فإن كان**) النعت (**لنكرة شُرِط**) في جواز القطع (**تقدُّمُ**) نعتٍ (**آخر اختياراً**) كقول أبي الدرداء: «نزلنا على خالٍ لنا ذو مال وذو هيئة»، فإن لم يتقدم آخر لم يجز القطع إلاّ في الشعر.

(**لا لكونه لغير مدح أو ذم أو ترحم**) أي لا يشترط ذلك (**في الأصحّ**).

وقال يونس: لا يجوز القطع في الثلاثة، ووافقه الخليل في المدح والذّمّ. أمّا نعت المعرفة فلا يشترط ذلك فيه باتّفاق إلاّ ما تقدّم عن يونس في التّرحم.

(**وإن كثرت نعوت معلوم**) لا يحتاج إليها في التمييز (**أو منزّل منزلته**) تعظيماً أو غيره (**أُتبِعَت**) كلها (**أو قطعت أو**) قطع (**بعضها**) وأتبع بعض (**بشرط تقديم المُتْبَعِ في الأصحّ**)، لأنه الثابت عن العرب لئلا يفصل بين النعت والمنعوت.

وقيل: لا يشترط، بل يجوز الإتباع بعد القطع، لأنه عارِضٌ لفظيّ، فلا حُكم له، وقد قال تعالى: ﴿وَٱلۡمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَۚ وَٱلۡمُؤۡتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [النساء: ١٦٢]. وقالت الخرنق:

١٥٣٩ ـ لا يَبْعَدَنْ قَومي الذين هُمُ ... سَمُّ العُداةِ، وآفةُ الجُزْرِ
النّازِلين بكل مُعْتَرَكٍ ... والطّيِّبُون معَاقِدَ الأُزْرِ[1]

---

(١) البيتان من الكامل، وهما للخرنق بنت بدر بن هفّان في ديوانها (ص٤٣)، والأشباه والنظائر (٦/ ٢٣١)، وأمالي المرتضى (١/ ٢٠٥)، والإنصاف (٢/ ٤٦٨)، وأوضح المسالك (٣/ ٣١٤)، والحماسة البصرية (١/ ٢٢٧)، وخزانة الأدب (٥/ ٤١، ٤٢، ٤٤)، والدرر (٦/ ١٤)، وسمط اللآلي (ص ٥٤٨)، وشرح أبيات سيبويه (٢/ ١٦)، وشرح التصريح (٢/ ١١٦)، والكتاب (١/ ٢٠٢، ٢/ ٥٧، ٥٨، ٦٤)، واللسان (٥/ ٢١٤ ـ نضر)، والمحتسب (٢/ ١٩٨)، والمقاصد النحوية (٣/ ٦٠٢، ٤/ ٧٢). وبلا نسبة في رصف المباني (ص ٤١٦)، وشرح الأشموني (٢/ ٣٩٩).

لا يبعدن (بفتح العين): أي لا يهلكن. وسمّ العداة: أي هم كالسمّ لأعدائهم يقضون عليهم. والعداة: جمع عاد، كقاض وقضاة. والآفة: العلة والمرض. والجزر: جمع جزور، وهي الناقة تجزر. =

روي برفعهما[١]، ونصبهما، ونصب الأول، ورفع الثاني، وعكسه وهو مما نزّل فيه المنعوت منزلة المعلوم تعظيماً، وأجيب بأن الرفع فيه على رواية نصب الأول، وفي الآية على الابتداء.

أما إذا احتاج المنعوت إلى إتباع الجميع أو بعضها في البيان، فإنه يجب إتباعه ويقدّم في الثانية على المقطوع، وإتباعه أيضاً أجود.

(ويجوز تعاطفها) أي النُّعوت، أي عطف بعضها على بعض متبعة كانت أو مقطوعة. قال أبو حيان: وتختص بالواو نحو: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ٱلَّذِى خَلَقَ فَسَوَّىٰ وَٱلَّذِى قَدَّرَ فَهَدَىٰ وَٱلَّذِىٓ أَخْرَجَ ٱلْمَرْعَىٰ﴾ [الأعلى: ١ ـ ٤]. قال: ولا يجوز بالفاء إلاّ إن دلت على أحداث واقع بعضها على إثر بعض نحو: مررت برجل قائم إلى زيد فَضارِبهُ فقاتِلُه، قال:

١٥٤٠ ـ يا وَيْحَ زَيّابَةَ للحارث الصـ ـابح فالغانِم، فالآئبِ[٢]

أي الذي صبّح العدُو فغنم، فآب.

قال السّهيليّ: والعطف بثم في مثل هذا بعيد جوازه، وقال ابن خروف: إذا كانت مجتمعةً في حالة واحدة لم يكن العطف إلاّ بالواو، وإلا جاز بجميع حروف العطف إلاّ حتّى وأمْ.

وإنما يجوز العطف **(لاختلاف المعاني)**، لأنه حينئذ ينزّل اختلاف الصفات منزلة اختلاف الذوات، فيصحّ العطف، فإن اتفقت فلا، لأنه يؤدي إلى عطف الشيء على نفسه.

(وإنما تحسن لتباعدها) نحو: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْءَاخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ﴾ [الحديد: ٣] بخلاف ما إذا تقاربتْ نحو: ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلْخَٰلِقُ ٱلْبَارِئُ ٱلْمُصَوِّرُ﴾ [الحشر: ٢٤].

(ويلي) النعت («**إما**» **أوْ** «**لا**») لإفادة شكّ، أو تنويع، أو نحوهما **(فيجب تكرارهما)** مقرونين **(بالواو)** نحو: مررت برجل إما صالح وإما طالح: ﴿وَظِلٍّ مِّن يَحْمُومٍ لَّا بَارِدٍ وَلَا كَرِيمٍ﴾ [الواقعة: ٤٣، ٤٤].

(وقيل: لا يجب تكرار لا) لأنها ليست في جواب.

= والمعترك: موضع ازدحام القوم في الحرب. والأزر: جمع إزار، وهو ما يستر النصف الأسفل من البدن، والرداء ما يستر النصف الأعلى منه. والمعاقد: جمع معقد، حيث يعقد الإزار ويثنى.

(١) أي «النازلين» و «الطيبون».

(٢) البيت من السريع، وهو لابن زيّابة في خزانة الأدب (٥/١٠٧)، والدرر (٦/١٦)، وسمط اللآلي (ص ٥٠٤)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ١٤٧)، وشرح شواهد المغني (ص ٤٦٥)، ومعجم الشعراء (ص ٢٠٨). وبلا نسبة في الجنى الداني (ص ٦٥)، وخزانة الأدب (١١/٥)، ومغني اللبيب (ص ١٦٣).

(**وإذا وصف بمفرد وظرف**) أو مجرور (**وجملة فالأولى ترتيبها هكذا**) كقوله تعالى: ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَٰنَهُۥٓ﴾ [غافر: ٢٨]، وعِلّة ذلك أن الأصل الوصف بالاسم فالقياس تقديمه، وإنما تقدّم الظرف ونحوه على الجملة، لأنه من قبيل المفرد.

(**وأوجبه ابن عصفور اختياراً**) وقال: لا يخالف في ذلك إلا في ضرورة أو ندور، ورُدّ بقوله تعالى: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ إِلَيْكَ مُبَٰرَكٌ﴾ [ص: ٢٩] وقوله: ﴿فَسَوْفَ يَأْتِى ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [المائدة: ٥٤].

(**وقدّم ابن جني الصفة غير الرافعة عليها**) أي على الرافعة، لأن الرافعة شبيهة بالجملة، فيقال: مررت برجل قائم عاقل أبوه، وعلى هذا يليها الظرف.

(**وقدّم بعضهم**) وهو صاحب «البديع»[1] الجملة (**الفعلية على الاسمية**) قال: لأن الوصف بتلك أقوى منه بهذه. قال: وأكثر ما يوصف من الأفعال بالماضي.

[مسألة]

(**لا يقدَّم النّعت**) على منعوته (**خلافاً لبعضهم**) وهو صاحب البديع (**في**) إجازته تقديم النعت (**غير مفرد**) أي مثنى أو جمع (**إذا تقدَّم أحَدُ** متبوعيه) فيقال: قام زيد العاقلان وعمرو كقوله:

١٥٤١ ـ أَبَى ذَاكَ عَمِّي الأكْرمانِ وخَالِيا[2]

(**ويحذف المنعوت لقرينة**) كتقدّم ذكره نحو: «ائتني بماء ولو بارداً».

واختصاص النعت به كمررت بكاتب وحائض، وراكب صاهلاً.

ومصاحبة ما يعينه نحو: ﴿وَأَلَنَّا لَهُ ٱلْحَدِيدَ ۝١٠ أَنِ ٱعْمَلْ سَٰبِغَٰتٍ﴾ [سبأ: ١٠، ١١] أي «دروعاً».

وقصد العموم نحو: ﴿وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ﴾ [الأنعام: ٥٩].

---

(١) صاحب «البديع في النحو» هو محمد بن مسعود الغزني. و «البديع في النحو» أيضاً لابن الأثير ولأبي الحسن الربعي.

(٢) عجز بيت من الطويل، وصدره:

ولستُ مُقرًّا للرجال ظلامةً

وهو بلا نسبة في الدرر (٦/١٧)، وشرح الأشموني (ص ٣٩٢)، والمغني (٢/٦١٧)، والمقاصد النحوية (٤/٧٣).

وإجرائه[١] مجرى الأسماء، كمررت بالفقيه أو القاضي.

وإشعاره بالتعليل نحو: أكرم العالم، وأهن الفاسق.

وكونه لمكان أو زمان نحو: جلست قريباً منك، وصحبتك طويلاً.

(ويُقَام نعتُه مقامه إن لم يكن ظرفاً أو جملة) بأن كان مفرداً كما مثلنا، لتصحّ مباشرته، لِما كان المنعوت يُباشره **(أو كان همّاً)** أي ظرفاً أو جملة **(والمنعوت بعض ما قبله من مجرور بمن)** نحو: ﴿وَإِن مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَـٰبِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِۦ﴾ [النساء: ١٥٩] أي: وإن أحدٌ، ﴿وَمِنَّا دُونَ ذَٰلِكَ﴾ [الجنّ: ١١]. أي قوم دون. وقالوا: منا ظعن ومنّا أقام أي: إنسان. وقال:

١٥٤٢ ـ ومـا الـدَّهْـرُ إلا تـارتـان فمِنْهُمـا أَمُوتُ وأخرى أبتغي العيْش أكْدَحُ[٢]

أي تارة.

(قال ابن مالك: أو في) كقوله:

١٥٤٣ ـ لـو قُلْـتَ مـا فـي قَـوْمِهـا لـم تِيثَـمِ يَفْضُلُهـا فـي حَسَـبٍ ومِيسَـمِ[٣]

أي «أحد» يفضلها.

وغيره لم يذكر ذلك، بل جعله ابن عصفور من الضرائر[٤].

(وإلاّ) بأن لم يكن قرينة أو كان النعت ظرفاً أو جملة، والمنعوت غير بعض مما قبله (١)
أو بعض بلا تقدم «مِنْ» أو «في» على رأي ابن مالك **(فضرورة)** حذفه كقوله:

---

(١) «إجرائه» مجرورة بالكاف عطفاً على قوله قبل خمسة أسطر: «كتقدّم ذكره...».

(٢) البيت من الطويل، وهو لتميم بن مقبل في ديوانه (ص ٢٤)، وحماسة البحتري (ص ١٢٣)، والحيوان (٣/ ٤٨)، وخزانة الأدب (٥/ ٥٥)، والدرر (٦/ ١٨)، وشرح أبيات سيبويه (٢/ ١١٤)، وشرح شواهد الإيضاح (ص ٦٣٤)، والكتاب (٢/ ٣٤٦)، واللسان (٢/ ٥٦٩ ـ كدح). ولعجير السلولي في سمط اللآلي (ص ٢٠٥). وبلا نسبة في خزانة الأدب (١٠/ ١٧٥)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٥٤٧)، واللسان (٤/ ٩٧ ـ تور)، والمحتسب (١/ ٢١٢)، والمقتضب (٢/ ١٣٨).

(٣) الرجز لحكيم بن معيّة في خزانة الأدب (٥/ ٦٢، ٦٣). وله أو لحميد الأرقط في الدرر (٦/ ١٩). ولأبي الأسود الحماني في شرح المفصل (٣/ ٥٩، ٦١)، والمقاصد النحوية (٤/ ٧١). ولأبي الأسود الجمالي ـ وهو تصحيف عن «الحماني» ـ في شرح التصريح (٢/ ١١٨). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٣/ ٣٢٠)، والخصائص (٢/ ٣٧٠)، وشرح الأشموني (٢/ ٤٠٠)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٥٤٧)، والكتاب (٢/ ٣٤٥).

(٤) الضرائر لغةً: جمع ضرورة، وهي ما تمسّ الحاجة إليه. واصطلاحاً: الجوازات الشعرية؛ أي كسر بعض القواعد لإقامة الوزن.

١٥٤٤ - وقُصْـــرَى شَنِـــجِ الأنْســـا ء نَبَّـــاحِ مِـــن الشُّعْـــبِ[1]

أي ثور[2] شنج الأنساء، وقد يوصف به الفرس والغزال.

وقولك: وما من البصرة إلاّ يسير إلى الكوفة، أي رجل.

وقوله:

١٥٤٥ - تَرْمِي بكَفَّيْ كان من أرمَى البَشَرْ[3]

وقوله:

١٥٤٦ - والله مـا زَيْـدٌ بنـامَ صـاحِبُـهْ[4]

أي: «رجل نام»، و «بكَفَّيّ رجلٍ كان».

(ويقلّ حذف النّعت) مع العِلْم به، لأنه جيء به في الأصل لفائدة إزالة الاشتراك، أو العموم فحذْفُه عكس المقصود.

ومما ورد منه: ﴿وَكَذَّبَ بِهِۦ قَوْمُكَ﴾ [الأنعام: ٦٦]. أي المعاندون. ﴿إِنَّهُۥ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ﴾ [هود: ٤٦] أي النّاجين. ﴿ٱلْـَٔـٰنَ جِئْتَ بِٱلْحَقِّ﴾ [البقرة: ٧١] أي: الواضح. ﴿تُدَمِّرُ كُلَّ شَىْءٍ﴾ [الأحقاف: ٢٥] أي: سلّطت عليه.

---

(٧) البيت من الهزج، وهو لأبي دؤاد الإيادي في ديوانه (ص ٢٨٨)، وأدب الكاتب (ص ١١٧)، والدرر (٦/ ٢٠)، واللسان (١/ ٥٠٢ - شعب، ٢/ ٣١٠ - شنج، ٢/ ٦٠٩ - نبح، ٥/ ١٠٣ - قصر)، والمعاني الكبير (ص ١٤٢). وبلا نسبة في المقرب (١/ ٢٢٨).

والقصرى: واحدة القُصْريان، وهما ضلعان تليان الترقوتين، وقيل غير ذلك (انظر اللسان: ٥/ ١٠٣). والشنج: المتشنّج الجلد واليد، والشَّنَجُ: تقبُّض الجلد والأصابع وغيرهما. والأنساء: جمع النَّسَا، وهو عِرْق. ونبّاح في الأصل من النَّبْح وهو صوت الكلب، وفي هذا البيت يصف ظبياً، فقال في اللسان (٢/ ٦٠٩) عن التهذيب: والظبي ينبح في بعض الأصوات. والشُّعْبُ: جمع الأشعب، وهو الذي انشعب قرناه.

(٢) ذكر في اللسان أن الشاعر يصف غزالاً وليس ثوراً.

(٣) الرجز بلا نسبة في الإنصاف (١/ ١١٤، ١١٥)، وخزانة الأدب (٥/ ٦٥)، والخصائص (٢/ ٣٦٧)، والدرر (٦/ ٢٢)، وشرح الأشموني (٢/ ٤٠١)، وشرح التصريح (٢/ ١١٩)، وشرح شواهد المغني (١/ ٤٦١)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٥٥٠)، وشرح المفصل (٣/ ٦٢)، ولسان العرب (١٣/ ٣٧٠ - كون، ٤٢١ - منن)، ومجالس ثعلب (٢/ ٥١٣)، والمحتسب (٢/ ٢٢٧)، ومغني اللبيب (١/ ١٦٠)، والمقاصد النحوية (٤/ ٦٦)، والمقتضب (٢/ ١٣٩)، والمقرب (١/ ٢٢٧).

ويروى «جادتْ» مكان «ترمي».

(٤) تقدم بالرقم (٥).

١٥٤٧ ـ فلــم أُعــطَ شيئــاً ولــم أُمْنَــعِ[1]

أي: طائلاً.

(١) عجز بيت من المتقارب، وصدره:

وقــد كنــتُ فــي الحــرب ذا تُــدْرأ

وهو للعباس بن مرداس في ديوانه (ص ٨٤)، والدرر (٦/ ٢٥)، وشرح التصريح (٢/ ١١٩)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٩٢٥)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٥٥١)، والشعر والشعراء (٢/ ٧٥٢)، ولسان العرب (١/ ٧٢ ـ درأ)، والمقاصد النحوية (٤/ ٦٩). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٣/ ٣٢٢)، وشرح الأشموني (١/ ٤٠١)، والمغني (٢/ ٦٢٧).

و «ذو تدرأ»: أي ذو هجوم لا يتوقّى ولا يهاب، ففيه قوّة على دفع أعدائه.

عَطفُ البَيَان

أي: هذا مبحثه. قال أبو حيّان: وسمّي به، لأنه تكرار الأوّل لزيادة بيان، فكأنك رددته على نفسه، بخلاف النعت، والتأكيد، والبدل.

وقيل: لأن أصله العطف، فأصل جاء أخوك زيد: وهو زيد؛ حذف الحرف والضمير، وأقيم زيد مقامه، ولذلك لا يكون في غير الأسماء الظاهرة، ذكره صاحب البسيط.

والكوفيّون يسمونه: التّرجمة.

(**هو الجاري مجرى النّعت**) في تكميل متبوعه (**توضيحاً، وتخصيصاً قيل: وتوكيداً**). فالأوّل في المعارف نحو: جاء أخوك زيد. والثاني في النكرات نحو: ﴿مِن شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ زَيۡتُونَةٍ﴾ [النور: ٣٥]. والثالث في المكرّر بلفظه نحو:

١٥٤٨ ـ لقـائِـلٌ يـا نَصْـرُ نَصْـرٌ نَصْـرَا[1]

قال ابن مالك: والأولى عندي جعله توكيداً لفظيّاً، لأنّ عطف البيان حقّه أن يكون للأوّل به زيادة وضوح، وتكرير اللفظ لا يتوصّل به إلى ذلك.

وفارَق بما ذكرناه سائر التوابع إلاّ النّعت.

(**لكن يجب جموده**) ولو تأويلاً، وبذلك يقارن النعت.

والمراد بالجامد تأويلاً: العلَمُ الذي كان أصله صفة فغلبَت.

(**لا كونه أخصّ من المتبوع أو غير أخصّ**) منه، أي لا يجب واحدٌ منهما (**في الأصَحّ**). قال في شرح الكافية: واشترط الجرجاني والزمخشريّ زيادة تخصيصه، وليس

(١) تقدم بالرقم (٩٥٧).

بصحيح، لأنه في الجامد بمنزلة النّعت في المشتقّ، ولا يشترط زيادة تخصص النّعت فكذا عطف البيان، بل الأولى بهما العكس؛ لأنّهما مكمّلان، وقد جعل سيبويه[١]: «ذا الجُمّة» من: «يا هذا ذا الجُمَّة» ـ عطف بيان مع أن «هذا» أخصّ. انتهى.

وقال في شرح التّسهيل: زعم أكثر المتأخرين أنّ متبوع عطف البيان لا يفوقه في الاختصاص بل يساويه، أو يكون أعمّ منه. والصّحيح جواز الثلاثة، لأنه بمنزلة النعت، وهو يكون في الاختصاص فائقاً، ومَفُوقاً، ومساوياً فليكن العطف كذلك. انتهى.

فذكر في كل من الكتابين[٢] مسألة، وتحصَّل من ذلك في المسألتين ثلاثة أقوال.

وقال أبو حيّان: شرط ابن عصفور أن يكون عطف البيان أعرف من متبوعه، وعلّله بأن الابتداء بالأخصّ يوجب الاكتفاء به، وعدم الحاجة إلى الإتيان بما هو دونه.

(ويوافقه) أي متبوعه **(في الإفراد والتذكير، والتنكير)**، وفروعهما، أي: التثنية، والجمع، والتأنيث، والتعريف، كالنّعت.

(ومنع البصريّة جريانه على النّكرة) وقالوا: لا يجري إلاّ في المعارف كذا نقله عنهم الشَّلوبين. قال ابن مالك: ولم أجد هذا النقل عنهم إلاّ من جهته.

وذهب الكوفيّون، والفارسيّ، والزمخشريّ: إلى جواز تنكيرهما، ومثّلوا بقوله تعالى: ﴿مِن مَّآءٖ صَدِيدٖ﴾ [إبراهيم: ١٦] وقوله: ﴿أَوۡ كَفَّٰرَةٞ طَعَامُ مَسَٰكِينَ﴾ [المائدة: ٩٥] ﴿مِن شَجَرَةٖ مُّبَٰرَكَةٖ زَيۡتُونَةٖ﴾ [النور: ٣٥]. وهو الصحيح.

واحتج المانعون بأن الغرض في عطف البيان تبيينُ الاسم المتبوع وإيضاحُه، والنكرة لا يصحّ أن يبيّن بها غَيْرُها، لأنها مجهولة، ولا يبيّن مجهولٌ بمجهولٍ.

وأجيب بأنها إذا كانت أخص مما جرت عليه أفادتْهُ تبييناً، وإن لم تصيّره معرفة. وهذا القدر كافٍ في تسميته عطف البيان. قاله ابن عصفور، وهو مبنيّ على اشتراط كونه أخصّ.

(وجوز الزمخشري تخالفهما) فأعرب قوله تعالى: ﴿مَّقَامُ إِبۡرَٰهِيمَۖ﴾ [آل عمران: ٩٧] عطف بيان، وهو معرفة جارٍ على «آيات بيّنات»[٣]، وهي نكرة.

قال أبو حيّان: وهو مخالف لإجماع البصريّين والكوفيين، فلا يلتفت إليه.

(وخصّه بَعضُهم بالعلم) بأن يجري على الاسم كنيته، وعليهما اللقب، ولا يجري في

---

(١) الكتاب (٢/١٨٨).

(٢) أي «شرح الكافية» و«شرح التسهيل».

(٣) في الآية ٩٧ من سورة آل عمران: ﴿فيه آياتٌ بيّنات مقامُ إبراهيم﴾.

سائر المعارف، نقله صاحب «البسيط».

(**ولا يكون مضمراً وِفاقاً، ولا تابعاً له**) أي لمضمر (**على الصّحيح**) لأنه في الجوامد نظير النّعت في المشتق.

وجوّز بعضهم جريانه على المضمر، فإنه قال في «قاموا إلاّ زيداً»: إنّ زيداً بيان للمضمر في قاموا.

وقال الزمخشريّ في قوله تعالى: ﴿أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ﴾ [المائدة: ١١٧]: إنه بيان للهاء من «أمرتني به»[١].

(**ولا**) يكون (**جملة ولا تابعاً لها**) كذا نقله ابن هشام في المغني[٢] جازماً به، وسواء الاسمية والفعليّة.

(**و**) كل ما كان عطف بيان (**يصلُح**) أن يكون (**بدلاً**) بخلاف العكس، لأن البدل لا يشترط فيه التّوافق في التعريف والتنكير، ولا الإفراد وفرعيه. (**إلاّ إذا أفرد**) عن الإضافة مقروناً بأل، أو لا[٣]. (**تابعاً لمنادى**) منصوب أو مضموم كقوله:

١٥٤٩ ـ فيا أخَوَيْنَا عَبْد شَمْسٍ ونوفَلا[٤]

وقولك: يا أخانا الحارث، يا غلامَ بِشْر، يا أخانا زيداً بالنصب فإنه يتعيّن في هذه الأمثلة كونه عطف بيان، ولا يجوز إعرابه بدلاً لأنه في نية تقدير حرف النداء، فيلزم ضمّه، ونحو: يا زيد الرجل إذ على البدلية يلزم دخول «يا» على المعرف بأل، وذلك ممنوع.

(**أو جُرّ متبوعه بما لا تصلح إضافته إليه**) بأن كان صفة مقترنة بـ «أل» والتّابع خال منها نحو:

١٥٥٠ ـ أنا ابن التّاركِ البكْريِّ بشْرٍ[٥]

---

(١) في قوله تعالى في الآية ١١٧ من سورة المائدة: ﴿ما قلت لهم إلاّ ما أمرتني أن اعبدوا الله ربّي وربّكم﴾.

(٢) مغني اللبيب (٢/ ١٢٠).

(٣) أي: أو لا يكون.

(٤) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

أُعيذكما بالله أن تُحدثا حَرْبا

وهو لطالب بن أبي طالب في الحماسة الشجرية (١/ ٦١)، والدرر (٦/ ٢٦)، وشرح التصريح (٢/ ١٣٢)، والمقاصد النحوية (٤/ ١١٩). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٣/ ٣٥٠)، وشرح الأشموني (٢/ ٤١٤)، وشرح قطر الندى (ص ٣٠٠).

(٥) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

فإنه لا تجوز هنا البدليّة لئلاّ يلزم إضافة المعرّف بـ «أل» إلى الخالي منها بخلاف ما إذا صلح نحو: أنا الضّارب الرّجل غُلام القوم.

أو أفعل تفضيل[1] مضافاً إلى عام متبع بقسميه، والمفضّل أحدهما نحو: زيد أفضل الناسِ، الرجالِ والنساءِ، إذْ على البدليّة يكون التقدير: زيد أفضل الرجال والنساء، وذلك لا يسوغ.

أو «أي»، أو «كِلا» مُفصّلاً ما بعده نحو: أيّ الرجلين زيدٍ وعَمْرٍو أفضل، وكِلا أخويك زيد وعمرو قال ذلك.

[تنبيهات]: **الأول**: عدَّ أبو حيّان في الارتشاف الصور المستثناة إحدى عشرة شملت العبارة منها سبعة.

والثامنة: أن يفتقر الكلام إلى رابط ولا رابط إلاّ التابع نحو: هند ضربت الرجل أخاها، إذ على البدليّة يلزم خلوّ الجملة الأولى عن رابط، لأن البدل في التقدير من جملة أخرى.

والتاسعة والعاشرة: أن يتبع موصوف أيّ في النداء بمضاف أو منوّن نحو: يأيها الرجل غلامُ زيد، ويأيها الرجل زيدٌ، إذ على البدليّة يلزم وصف أي بما ليس فيه أل.

والحادية عشرة: أن يتبع المنادى المضموم بإشارة نحو: يا زيد هذا؛ إذ على البدليّة يلزم نداء اسم الإشارة من غير وصف. وكل ذلك ممنوع.

الثاني: استشكل ابن هشام في حواشي التسهيل ما علّل به الصُّور المذكورة بأنهم يغتفرون في الثواني ما لا يغتفرون في الأوائل وقد جوزوا في: «إنك أنت» كون «أنت» توكيداً، وكونه بدلاً مع أنه لا يجوز: «إنّ أنت».

الثالث: قال أبو حيّان: ما عدا هذه المواضع يجيء عطف البيان فيه مشتركاً، فتارة مع النعت نحو: جاء زيد أبو عمرو، وتارة مع البدل نحو: جاء أبو محمد زيد، وتارة مع التأكيد

= عليه الطيرُ ترقُبُه وقوعا

وهو للمرار الأسدي في ديوانه (ص ٤٦٥)، وخزانة الأدب (٤/ ٢٨٤، ٥/ ١٨٣، ٢٢٥)، والدرر (٦/ ٢٧)، وشرح أبيات سيبويه (١/ ٦)، وشرح التصريح (٢/ ١٣٣)، وشرح المفصل (٣/ ٧٢، ٧٣)، والكتاب (١/ ١٨٢)، والمقاصد النحوية (٤/ ١٢١). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢/ ٤٤١)، وأوضح المسالك (٣/ ٣٥١)، وشرح الأشموني (٢/ ٤١٤)، وشرح شذور الذهب (ص ٣٢٠)، وشرح ابن عقيل (ص ٤٩١)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٥٥٤، ٥٩٧)، وشرح قطر الندى (ص ٢٩٩)، والمقرب (١/ ٢٤٨).

(١) «أو أفعل تفضيل» معطوف على قوله «بأن كان صفة مقترنة... إلخ».

نحو: رأيت زيداً زيداً.

وفي شرح الكافية: عطف البيان يجري مجرى النعت في تكميل متبوعه ويفارقه في أن تكميله شرح وتبيين لا بدلالة على معنى في المتبوع، أو سببيّة.

ومجرى التوكيد في تقوية دلالته. ويفارقه في أنه لا يرفع توهّم مجاز.

ومجرى البدل في صلاحيته للاستقلال، ويفارقه في أنه غير منويّ الاطّراح. انتهى.

(قيل: **ويتعيّن للبدلية إذا كان**) التابع (**بلفظ الأوّل**) نحو: ﴿وَتَرَىٰ كُلَّ أُمَّةٍ جَاثِيَةً كُلُّ أُمَّةٍ تُدْعَىٰ إِلَىٰ كِتَـٰبِهَا﴾ [الجاثية: ٢٨]. قاله ابن الطراوة، وتبعه ابن مالك، لأن الشيء لا يبين نفسه.

قال ابن هشام: وفيه نظر، لأن اللفظ المكرّر إذا اتصل به ما لم يتصل بالأول اتّجه كونه بياناً لما فيه من زيادة الفائدة نحو:

١٥٥١ ـ يـا زَيْـدَ زَيْـدَ اليَعْمـلاتِ[1]

١٥٥٢ ـ يـا تَيْـمَ تَيْـمَ عَـدِيٍّ[2]

---

(١) قطعة من رجز، تمامه:

يـا زيـدُ زَيْـدَ اليعمـلات الـذُّبَّـلِ ... تطـاول اللّيـل عليـك فـانـزلِ

وهو لعبدالله بن رواحة في ديوانه (ص ٩٩)، واللسان (١١/ ٤٧٦ ـ عمل)، وخزانة الأدب (٢/ ٣٠٢، ٣٠٤)، والدرر (٦/ ٢٨)، وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٢٧)، وشرح شواهد المغني (١/ ٤٣٣، ٢/ ٨٥٥). ولبعض بني جرير في شرح المفصل (٢/ ١٠)، والكتاب (٢/ ٢٠٦)، والمقاصد النحوية (٤/ ٢٢١)، وأساس البلاغة (عمل). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (١/ ١٠٠)، وشرح الأشموني (٢/ ٤٥٤)، وشرح ابن عقيل (ص ٣٩٧)، واللامات (ص ١٠٢)، ومغني اللبيب (٢/ ٤٥٧)، والمقتضب (٤/ ٢٣٠)، والممتع في التصريف (١/ ٩٥)، وأساس البلاغة (طول)، وتاج العروس (عمل).

واليعملات: الإبل القوية على العمل، جمع يَعْمَلة بفتح الياء والميم. والذبّل: الضامرة لطول السفر.

(٢) جزء من صدر بيت من البسيط، وتمامه:

يـا تَيْـمَ تَيْـمَ عـديّ لا أبـا لكُـمُ ... لا يلفينّكـم فـي سـوأة عمـرُ

وهو لجرير في ديوانه (ص ٢١٢)، والأزهية (ص ٢٣٨)، والأغاني (٢١/ ٣٤٩)، وخزانة الأدب (٢/ ٢٩٨، ٣٠١، ٤/ ٩٩، ١٠٧)، والخصائص (١/ ٣٤٥)، والدرر (٦/ ٢٩)، وشرح أبيات سيبويه (١/ ١٤٢)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٨٥٥)، وشرح المفصل (٢/ ١٠)، والكتاب (١/ ٥٣، ٢/ ٢٠٥)، واللّامات (ص ١٠١)، واللسان (١٤/ ١١ ـ أبي)، والمقاصد النحوية (٤/ ٢٤٠)، والمقتضب (٤/ ٢٢٩)، ونوادر أبي زيد (ص ١٣٩). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٤/ ٢٠٤)، وأمالي ابن الحاجب (٢/ ٧٢٥)، وجواهر الأدب (ص ١٩٩، ٤٢١)، وخزانة الأدب (٨/ ٣١٧، ١٠/ ١٩١)، ورصف المباني (ص ٢٤٥)، وشرح الأشموني (٢/ ٤٥٤)، وشرح ابن عقيل (ص ٥٢٢)، وشرح المفصل (٢/ ١٠٥، ٣/ ٢١)، والمغني (٢/ ٤٥٧).

التـوكيـد

أي: هذا مبحثه. وهو مصدر وكّد. والتأكيد مصدر أكّد، لغتان. قال ابن مالك: وهو تابع يقصد به كون المتبوع على ظاهره.

وهو قسمان: فالأول: معنويّ بألفاظ محصورة، فلا يحتاج إلى حدّ (**فمنه لدفع توهّم المجاز**) من حذف مضاف أو غيره، أو السّهو أو النّسيان (**النَّفسُ والعينُ**) بمعنى الذّات (**مضافين لضمير المؤكَّد المطابق**) له في الإفراد والتذكير وفروعهما نحو: جاء زيد نَفْسُهُ، وهند نَفْسُها والزيدان أو الهندان أنْفُسُهما، والزيدون أنْفُسُهم، والهندات أنْفُسُهنّ.

(**فإن أكّدا مثنّى فجمعهما أفصح من الإفراد**) كما تقدّم، ويجوز الزّيدان نَفْسُهُما بالإفراد. (**وجوّز ابن مالك وولده تثنيتهما**) فيقال: نفساهما (**ومنع**) ذلك (**أبو حيّان**) وقال: إنه غلط لم يقل به أحد من النّحويين وإنما منع أو قَلَّ لكراهة اجتماع تَثْنِيَتَيْنِ فيما هو كالكلمة الواحدة. واختير الجمع على الإفراد، لأن التثنية جمع في المعنى.

(**ولا يؤكدان غالباً ضمير رفع متّصلاً**) مستتراً أو بارزاً (**إلا بفاصل ما**) نحو: قم أنت نفسك، وقمت أنت نفسك، وقاما هما نفسهما.

وعِلّته أن تركه يؤدي إلى اللّبس في بعض الصّور نحو: هند ذهبت نفسها أو عينها لاحتمال أن يظنّ أنها ماتت أو عميت.

واحترزت بقول: «غالباً» كما في «التسهيل» عما ذكره الأخفش من أنه يجوز على ضعف: «قاموا أنفسهم».

وأشرت بـ «فاصل ما» إلى أنه لا يشترط كونه ضميراً فيجوز: «هلم لكم أنفسكم» بلا خلاف اكتفاء بفصل «لكم».

(ويجوز جرّهما) أي النفس والعين (بالباء الزائدة) نحو: جاء زيد بنفسه أو بعينه، وجعل منه بعضهم: ﴿يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ﴾ [البقرة: ٢٢٨] ولا يجوز ذلك في غيرهما من ألفاظ التأكيد.

(و) منه (للشمول) ورفع توهّم إطلاق البعض على الكلّ (في المثنى كلا وكلتا، وفي غيره) أي الجمع وما في معناه: (كُلٌّ، وجميع، وعامّة) مضافة كلها (إلى الضّمير) المطابق للمؤكد.

(وأجمع، وأكتع، وأبصع، وأبتع، ومِنْ ثَمَّ) أي مِن هنا، وهو كون هذه الألفاظ دالةٌ على الشمول، أي من أجل ذلك (لم يؤكد بالأوَّلين) أي: كلا وكلتا (ما لا يصلح موضعه «واحد») فلا يقال: اختصم الرجلان كلاهما ولا رأيت أحد الرجلين كليهما، ولا المال بين الرجلين كليهما لعدم الفائدة، إذ لا يحتمل في ذلك أن يراد بالرجلين أحدهما حتى يحتاج إلى التأكيد لدفعه، ولأنه لم يسمع من العرب قطّ.

ويدلّ له أنّهم لا يؤكدون فعل التعجّب بالمصدر، لأنّ التأكيد لرفع توهم المجاز في الفعل، وإثباته حاصل لكونه حقيقة، إذ لا يتعجّب من وصف شيء إلا وذلك الوصف ثابت له، فكما رفضوا تأكيده بالمصدر رفضوا تأكيد ما ذكر لمّا كان المجاز لا يدخله.

(خلافاً للجمهور) في تجويزهم ذلك، قالوا: لأن العرب قد تؤكد حيث لا يراد رفع الاحتمال، كما أتوا بأجمع وأكتع بعد كلّ، ولا احتمال يرفع بهما لرفعه بكلّ.

والجواب كما قال أبو حيّان: أنّ المعنى إذا كان يفيده اللفظ حقيقة، فلا حاجة للفظ آخر يؤكده إلا إذا قوي برواية عن العرب. وقد ذكرنا أن ذلك لم يسمع.

(و) من ثَمّ أيضاً (لا) يؤكّد (بالبواقي) أي: كلّ وما بعده (غير ذي أجزاء ولو حكماً) إذ ما لا يتجزأ لا يتوهّم فيه عدم الشمول حتى يرفع بالتوكيد بها، فلا يقال: جاء زيد كله، ويقال: قبضت المال كله، وبعت العبد كله، ورأيت زيداً كله، لإمكان رؤية وبيع بعض زيد، والعبد.

(وأنكر المبرّد: عامّة) وقال: إنما هي بمعنى أكثر، ولم يذكر أكثر النحاة «جميعاً» قال ابن مالك: سهواً أو جهلاً، وقال: قد نبّه سيبويه على أنها بمنزلة «كل» معنى واستعمالاً، ولم يذكر له شاهداً، وقد وجدت له شاهداً، وهو قول امرأة من العرب ترقص ابنها:

١٥٥٣ ـ فِـــدَاكَ حَـــيُّ خَـــوْلانْ ... جَميعُهُـــم وهَمْـــدانْ
وكُـــلُّ آلِ قَحْطـــانْ ... والأكـــرمـــون عَـــدْنَـــانْ[1]

---

(١) البيتان من الهزج، وهما في الدرر (٦/ ٣٢)، وشرح التصريح (٢/ ١٢٣)، والمقاصد النحوية (٤/ ٩١)، وأوضح المسالك (٣/ ٣٣٠).

انتهى.

قال أبو حيّان: وممّن نقلها عن سيبويه صاحب «الإفصاح».

(وجوّز الكوفيّة والزمخشريّ الاستغناء بنيّة الإضافة في كلّ) عن التّصريح بها، ومثلوا بقوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلاًّ فِيهَا﴾[1] [غافر: ٤٨] أي: كلنا.

وخرّجه غيرهم على أنه حال[2] أو بدل[3] من الضّمير.

وعلّل ابن مالك المنع بأن ألفاظ التوكيد ضربان: مصرّح بإضافته إلى ضمير المؤكّد، وهو النفس والعين، وكلّ، وجميع، وعامّة. ومنويّ فيه تلك، وهو أجمع وأخواته، وقد أجمعنا على أن المنويَّ الإضافة لا يستعمل مضافاً صريحاً، وعلى أن غير «كل» من الصريح الإضافة لا يستعمل مَنويُّها فتجويز ذلك في «كُلّ» مستلزم عدم النظير في الضَّربين[4].

(و) جوز (ابن مالك إضافتها) أي كُلّ (إلى ظاهرٍ مِثْلِ المؤكَّد) واستدلّ بقوله:

١٥٥٤ ـ يا أشْبَهَ النَّاسِ كُلِّ الناسِ بالقمرِ[5]

---

(١) قراءة «كلٌّ» بالرفع هي قراءة الجمهور. وقرأ «كلاًّ» بالنصب ابن السميفع وعيسى بن عمر؛ وقال الزمخشري وابن عطية: «على التوكيد لاسم إنّ، وهو معرفة والتنوين عوض من المضاف إليه؛ يريد: إنّا كلنا فيها». انظر البحر المحيط لأبي حيان (٧/ ٤٤٨، ٤٤٩).

(٢) قال الزمخشري: «فإن قلت: هل يجوز أن يكون «كلاًّ» حالاً قد عمل «فيها» فيها؟ قلت: لا؛ لأن الظرف لا يعمل في الحال متقدمة كما يعمل في الظرف متقدماً، تقول: كل يوم لك ثوب، ولا تقول: قائماً في الدار زيد» انتهى. انظر الكشاف (٤/ ١٧١). وردّ عليه أبو حيان في البحر المحيط (٧/ ٤٤٩) فقال: «وهذا الذي منعه أجازه الأخفش إذا توسطت الحال، نحو: زيد قائماً في الدار، وزيد قائماً عندك. والتمثيل الذي ذكره ليس مطابقاً في الآية؛ لأن الآية تقدم فيها المسند إليه الحكم وهو اسم إنّ وتوسطت الحال إذا قلنا إنها حال وتأخر العامل فيها. وأما تمثيله بقوله: ولا تقول قائماً في الدار زيد، تأخر فيه المسند والمسند إليه.

(٣) وهو الذي اختاره أبو حيان الأندلسي، قال: «والذي أختاره في تخريج هذه القراءة أن «كلاًّ» بدل من اسم «إنّ» لأن «كلاًّ» يتصرف فيهما بالابتداء ونواسخه وغير ذلك، فكأنه قال: إنّ «كلاًّ» بدل من اسم «إنّ» لأن «كلاًّ فيها»، وإذا كانوا قد تأولوا: حولاً أكتعاً، ويوماً أجمعاً، على البدل مع أنهما لا يليان العوامل، فأن يُدَّعَى في «كلّ» البدل أولى». (البحر المحيط: ٧/ ٤٤٩).

(٤) والذي اختاره ابن مالك في «كلاًّ» هو ما نقله عنه أبو حيان في البحر (٧/ ٤٤٩)؛ قال ابن مالك: «والقول المرضيّ عندي أن «كلاًّ» في القراءة المذكورة منصوب على أن الضمير المرفوع المنوي في «فيها» و «فيها» هو العامل وقد تقدمت الحال عليه مع عدم تصرّفه».

(٥) عجز بيت من البسيط، وصدره:

كَم قَد ذَكَرتُكِ لَو أُجْزَى بِذِكرِكُمُ

وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه (ص ١٤٥)، وخزانة الأدب (٩/ ٣٥)، وسمط اللآلي (ص ٤٦٩)، =

وقوله:

١٥٥٥ ـ وأَبْعَدُ النّاسِ كُلِّ النّاسِ من عارِ[١]

قال أبو حيّان: ولا حجة في ذلك، لأنه فيه نعت لا توكيد، أي الناس الكاملين في الحسن والفضل، كما قال ابن مالك في قولك: مررت بالرجل كُلِّ الرّجل أنه نعت بمعنى الكامل.

(وَيَتبُع كلَّها جَمْعاءُ، وكُلَّهُم أجمعون) نحو: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ [الحجر: ٣٠] **(وكلهن جُمَع، وكذا البواقي)** أي كتعاء، وأكتعون وكتع، وكذا في أبصع وأبتع.

(ويجب ترتيبها إذا اجتمعت) بأن يقال: كله أجمع أكتع، أبصع، أبتع. وكذا الفروع.

وتقدّم **(النفس على العين)** وهما على «كل» **(في الأصحّ)** لأنها توابع، وقيل: لا يجب الترتيب بل يَحْسُن.

(وثالثها: لا يجب فيما بعد أجمع) لاستوائها، ويجب فيها مع أجمع وما قبله، وهو رأي ابن عصفور. **(والجمهور)** على أنه **(لا يؤكّد بها)** أي بأكتع وما بعده **(دونه)** أي دون أجمع، لأنها توابع، وجوّزه الكوفيّون وابن كيسان، واستدلّوا بقوله:

١٥٥٦ ـ تحمِلُنــي الــذَّلْفــاءُ حَــوْلاً أكتعــا[٢]

وقوله:

١٥٥٧ ـ وسـائِـرُهُ بـادٍ إلـى الشَّمْـسِ أَكْتَـعُ[٣]

= وشرح شواهد المغني (٢/٥١٨)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٥٥٧). ولكثيّر عزة في الدرر (٦/ ٣٣)، والمقاصد النحوية (٤/٨٨)، ولم أقع عليه في ديوانه. وبلا نسبة في المغني (١/ ١٩٤)

(١) عجز بيت من البسيط، وصدره:

أنــت الجــواد الــذي تُــرجــى نــوافلُــهُ

وهو للفرزدق في ديوانه (١/ ٣٢٩)، والدرر (٦/ ٣٣).

(٢) وقبله:

يــا ليتنــي كنــتُ صبيًّــا مُــرْضَعَــا

والرجز بلا نسبة في الدرر (٦/ ٣٥، ٤١)، وخزانة الأدب (٥/ ١٦٩)، وشرح الأشموني (٢/ ٤٠٦)، وشرح ابن عقيل (ص ٣٨٥)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٥٦٢، ٥٦٥)، ولسان العرب (٨/ ٣٠٥ ـ كتع)، والمقاصد النحوية (٤/ ٩٣)، والمقرب (١/ ٢٤٠).

(٣) عجز بيت من الطويل، وصدره:

=

وقوله:

١٥٥٨ ـ تَولّوا بالدَّوابِرِ واتّقَوْنا بنُعْمان بن زُرْعَةَ أكْتَعِينا [(١)]

والأوّلون، قالوا: هو ضرورة، وفيه نظر، لإمكان الإتيان بَدَلَهُ بلفظ: «أجمع».

(و) الجمهور على أنه **(لا)** يؤكّد **(به)** أي بأجمع **(دون كل اختياراً)**.

(والمختار وفاقاً لأبي حيّان جوازه)، لكثرة وروده في القرآن والكلام الفصيح كقوله تعالى: ﴿وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الحجر: ٣٩]. ﴿وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الحجر: ٤٣]. ﴿لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ [هود: ١١٩]، وفي الصحيح: «فله سلبه أجمع»[(٢)]، «فصلوا جُلوساً أجمعين»[(٣)].

قال أبو حيّان: ولا يقال دليل المنع وجوب تقديم «كُلّ» عند الاجتماع، لأن النفس يجب تقديمها على العين إذا اجتمعا. ويجوز التأكيد بالعين على الانفراد.

(وهي) أي أجمع وأخواته **(معارف)** بالاتّفاق، ولهذا جَرَتْ على المعرفة.

ثم اختلف في سبب تعريفها **(فقيل)**: هو **(بنيّة الإضافة)** إلى الضمير إذ أصل رأيت النساء جُمَع: جميعهن، فحذف الضمير للعلم به، وعزي إلى سيبويه، واختاره السّهيلي وابن مالك.

(وقيل: بالعلميّة) لأنها أعلام للتوكيد، عُلّقت على معنى الإحاطة بما يتبعه كأسامة ونحوه من أعلام الأجناس، وهذا قول صاحب البديع وغيره، واختاره ابن الحاجب، وصحّحه أبو حيّان، قال: ويؤيده أنه لم يصرف، وليس بصفة ولا شبهها. وما منع ـ وليس

= تـرى الثـورَ فيهـا مُـدْخِـلَ الظِّـلِّ رأسَـهُ

وهو بلا نسبة في أمالي المرتضى (١/ ٢١٦)، وخزانة الأدب (٤/ ٢٣٥)، والدرر (٦/ ٣٧)، والكتاب (١/ ١٨١).

ويروى «أجمع» مكان «أكتعْ» ولا شاهد على هذه الرواية.

(١) البيت من الوافر، وهو لأعشى ربيعة في الدرر (٦/ ٣٨).

(٢) جزء من حديث رواه أبو داود في الجهاد، باب ١٠٠، (حديث رقم ٢٦٥٤) من حديث سلمة بن الأكوع.

(٣) رواه مسلم في الصلاة (حديث رقم ٨٦) بلفظ: «أجمعون»؛ وتمام الحديث عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: «إنما الإمام ليؤتمّ به، فلا تختلفوا عليه؛ فإذا كبّر فكبّروا، وإذا ركع فاركعوا، وإذا قال سمع الله لمن حمده فقولوا اللهم ربنا لك الحمد، وإذا سجد فاسجدوا، وإذا صلى جالساً فصلّوا جلوساً أجمعون».

كذلك ـ وهو معرفة، فالمانع فيه هو تعريف العلميّة، فإنه جمع بالواو والنون ولا يجمع من المعارف بهما إلاّ العلَم خاصّة.

(ومن ثَمَّ) أي من هنا وهو كونها معارف، أي من أجل ذلك (لم تصرف)، أمّا على العلميّة فواضح إذ معها في «أجمع» الوزن، وفي «جُمَعَ» العدل عن: «فعلاوات» الذي يستحقّه فعلاء مؤنث أفعل المجموع بالواو والنون. وأمّا على نيّة الإضافة فلشَبهِ هذا التعريف بالعلميّة من حيثُ إنه لا أداة له لفظاً كمنْع صرف «سحر» المعيَّن للعدْل، وشِبْه العلميَّة إذ لا أداة لتعريفه لفظاً، وإن كان على نِيّة أل[1].

(و) من ثَمّ أيضاً (لم تنصب حالاً على الأصحّ). وقيل: نعم. حكى الفرّاء: أعجبني القصر أجمعَ والدار جمعاءَ.

وقيل: يجوز نصب أجمع وجمعاء دون أجمعين، وجُمَع. واستدلّ ابن مالك لجوازه بحديث الصحيحين: «فصلُّوا جُلوساً أجمعين»[2]، ثم أكتع مأخوذ من تكتّع الجِلْد أي تقبّض[3]، والتقبّض فيه معنى التجمّع.

وأبصع، وهو بالصاد المهملة على المشهور من قولهم: «إلى متى تكرع، ولا تبصع»[4]، أي لا تروى، وفيه معنى الغاية. والبتع طول العنق[5].

وقد جاء أجمع لغير التوكيد، قالوا: جاؤوا بأجمعهم.

وجمعاء بمعنى مجتمعة فلا تفيده كحديث: «كما تنتج البهيمة بهيمة جمعاء»[6]، أي

---

(١) قال سيبويه في الكتاب (٣/ ٢٨٣، ٢٨٤): «تركوا صرف سحر ظرفاً لأنه إذا كان مجروراً أو مرفوعاً أو منصوباً غير ظرف لم يكن معرفةً إلا فيه الألف واللام، أو يكون نكرةً إذا أخرجتا منه، فلما صار معرفة في الظروف بغير ألف ولام خالف التعريف في هذه المواضع وصار معدولاً عندهم كما عُدلت أُخَرُ عندهم، فتركوا صرفه في هذا الموضع كما تُرِك صرف أمس في الرفع».

(٢) تقدم تخريجه في الحاشية (٣) من الصفحة السابقة.

(٣) في اللسان (٨/ ٣٠٦): «كَتَعَ: تقبّض وانضمّ ككَنَعَ».

(٤) ذكره في اللسان (٨/ ١٣، ١٤) بالضاد المعجمة، قال: «وبضع من الماء وبه يبضعُ بُضُوعاً وبَضْعاً: روي وامتلأ، وأبضعني الماء: أرواني. وفي المثل: حتى متى تكرعُ ولا تبضعُ؟ وربما قالوا: سألني فلان عن مسألة فأبضعته إذا شفيته، وإذا شرب حتى يروى قال: بضعت أبضع» انتهى. ولم يذكره في الصاد المهملة.

(٥) في اللسان (٨/ ٤): «البَتَعُ: طول العنق مع شدّة مغرزه».

(٦) من حديث أبي هريرة؛ رواه البخاري في الجنائز باب ٧٩ و ٩٢، وتفسير سورة ٣٠ باب ١، والقدر باب ٣. ومسلم في القدر حديث ٦٦. وأبو داود في السنّة باب ١٧. ومالك في الجنائز حديث ٥٣. وأحمد في المسند (٢/ ٢٣٣، ٢٧٥، ٣٩٣).

مجتمعة الخلْق. (**ولا يتَّحِدُ توكيدُ مُتَعاطِفَيْن ما لم يتّحد عاملهما معنى**) فلا يقال: مات زيد وعاش عمرو كلاهما.

فإن اتحدا معنى جاز، وإن اختلفا لفظاً جزم به ابن مالك تبعاً للأخفش نحو: انطلق زيد، وذهب بكرٌ كِلاهما.

قال أبو حيّان: ويحتاج ذلك إلى سَماع من العرب حتى يصير قانوناً يبنى عليه، والذي تقتضيه القواعد المنع، لأنه لا يجتمع عاملان على معمول واحد، فلا يجتمعان على تابعه.

(**ولا تؤكّد نكرة**) مطلقاً عند أكثر البصريّين بشيء من ألفاظ التوكيد لأنها معارف، فلا تَتْبَع نكرة، وأجازه بعضهم مطلقاً سواء كانت محدودة أم لا؛ نقله ابن مالك في شرح التّسهيل خلاف دعواه في شرح الكافية نفى الخلاف في منع غير المحدودة.

(**وثالثها**): وهو رأي الأخفش والكوفيين (**يجوز**) توكيدها (**إن كانت محدودة**) أي مؤقتة وإلاّ فلا. قال ابن مالك: وهذا القول أولى بالصواب لصحة السماع بذلك، ولأنّ فيه فائدة، لأن من قال: صمت شهراً قد يريد جميع الشهر وقد يريد أكثره. ففي قوله احتمال يرفعه التوكيد، ومن الوارد فيه قوله:

١٥٥٩ ـ قد صَرَّت البَكْرَةُ يوماً أجْمعَا[١]

وقوله:

١٥٦٠ ـ تَحْمِلُني الذَّلْفاءُ حولاً أكتعا[٢]

وقوله:

١٥٦١ ـ أوفتْ به حوْلاً وحوْلاً أجمعا[٣]

وقول عائشة رضي الله عنها: «ما رأيت رسول الله ﷺ صام شهراً كله إلاّ رمضان»[٤].

---

(١) الرجز بلا نسبة في أسرار العربية (ص ٢٩١)، والإنصاف (٢/ ٤٥٥)، وخزانة الأدب (١/ ١٨١، ٥/ ١٦٩)، والدرر (٦/ ٣٩)، وشرح الأشموني (٢/ ٤٠٧)، وشرح ابن عقيل (ص ٤٨٥)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٥٦٥)، وشرح المفصل (٣/ ٤٤، ٤٥)، والمقاصد النحوية (٤/ ٩٥)، والمقرب (١/ ٢٤٠).

(٢) تقدم قريباً برقم (١٥٥٦).

(٣) الرجز بلا نسبة في الدرر (٦/ ٤٢).

(٤) رواه النسائي في السنن الكبرى (٢/ ٨٤) كتاب الصيام، باب ٣٥، حديث رقم ٢٤٩٤، عن عائشة بلفظ: «ما علمته صام شهراً كله إلا رمضان ولا أفطر حتى يصوم منه، حتى مضى لسبيله».

أمّا غير المحدود فلا فائدة فيه، فلا يقال: اعتكفت وقتاً كله، ولا رأيت شيئاً نفسه.

والمانعون مطلقاً أجابوا بأنّ ما ورد من ذلك محمول على البدل أو النّعت أو الضّرورة.

(**وفي توكيد محذوف خلاف**) فأجازه الخليل وسيبويه والمازنيّ وابن طاهر وابن خروف فيقال في «الذي ضربته نَفْسَه زيد» «الذي ضربت نَفْسَه زيد»، «ومررت بزيد وأتاني أخوه أنفسهما» ومنعه الأخفش والفارسيّ، وابن جنيّ، وثعلب، وصحّحه ابن مالك وأبو حيّان، لأن التوكيد بابه الإطناب، والحذف للاختصار فتدافعا، ولأنه لا دليل على المحذوف.

ورُدَّ الأول بأن ذلك تأكيد التكرار دون غيره، والثاني بأنّ التوكيد يدلّ على المحذوف.

قال أبو حيّان: والذي نختاره عدم الجواز، لأن إجازة مثل ذلك يحتاج إلى سماع من العرب.

(**ولا يجوز تعاطفهما**) أي عطف بعض ألفاظ التوكيد على بعض، فلا يقال: قام زيد نفسه، وعينه، ولا جاء القوم كلهم وأجمعون لاتحادهما في المعنى. (**خلافاً لابن الطّراوة**) في إجازته ذلك.

وينبغي أن يكون مبنيّاً في «كلّ» و «أجمعين» على ما ذهب إليه المبرد والفراء من اختلاف معناهما بإفادة أجمعين اجتماعهم في وقت الفعل بخلاف كُلّ، وهو مردود بقوله: ﴿وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الحجر: ٣٩] مع أن إغواءهم لم يجتمع في وقت.

[**تنبيهٌ**]: خالف التوكيد النعت في أنّه بألفاظ مخصوصة، ووجوب ترتيبها إذا اجتمعت، وأنه لا يجري على النكرة على رأي الجمهور، ولا على محذوف على الأصحّ عند المتأخرين، ولا على توكيد، ولا يعطف، وفي أنه لا يقطع لا إلى رفع، ولا إلى نَصْب.

[التوكيد اللفظي]

(**الثاني**): من قسمي التوكيد (**لفظيّ**) وهو (**بإعادة اللفظ**) الأول (**أو مرادفه**) وهو أحسن في الضّمير المتصل. والحرف، (**مفرداً**) كان (**أو مركّباً**) مضافاً أو جملة، أو كلاماً، نكرة، أو معرفة، ظاهراً أو مضمراً، اسماً أو فعلاً أو حرفاً، (**ولو ثلاثاً**) نحو: ﴿دُكَّتِ ٱلْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢١، ٢٢] وقوله:

١٥٦٢ ـ أنـتَ بـالخيـر حَقِيـقٌ قَمِـنُ[1]

---

(١) الشطر من الطويل، ولم أهتد لتتمته. وهو بلا نسبة في الدرر (٦/ ٤٢)، وشرح الأشموني (٢/ ٤٠٩).

وقوله:

١٥٦٣ ـ أَجَلْ جَيْرِ إن كانت أُبيحَتْ دعَاثِرُهْ[١]

وقوله:

١٥٦٤ ـ تَيَمّمْتُ هَمْدانَ الَّذينَ هُمُ هُمُ[٢]

وقوله:

١٥٦٥ ـ أخاك أخَاكَ إنّ من لا أخا لَهُ[٣]

وقوله:

١٥٦٦ ـ فأينَ إلى أينَ النَّجاةُ ببغلتي أتاكَ أتاكَ اللاّحِقون احْبِس احْبِسِ[٤]

وقوله:

١٥٦٧ ـ فحتّام حتّام العنَاءُ المُطَوَّلُ[٥]

وقوله:

١٥٦٨ ـ لا لا أبُوحُ بحُبِّ بَثْنَةَ إنّها أخَذَتْ عليّ مواثقاً وعُهُودا[٦]

وقوله:

---

(١) عجز بيت من الطويل، وصدره:

وقُلْنَ على الفردوس أول مشرب

وهو لمضرس بن ربعي في ديوانه (ص ٧٦)، وخزانة الأدب (١٠/١٠٣، ١٠٦، ١٠٧)، وشرح شواهد المغني (١/٣٦٢)، والمقاصد النحوية (٤/٩٨). وبلا نسبة في الجنى الداني (ص ٣٦٠)، وجواهر الأدب (ص ٣٧٣)، والدرر (٦/٤٣)، وشرح الأشموني (٢/٤٠٩)، وشرح المفصل (٨/١٢٢، ١٢٤)، ولسان العرب (٤/١٥٦ ـ جير، ٢٨٧ ـ دعثر)، ومغني اللبيب (١/١٢٠).

والدعائر: جمع دُعْثُور، وهو الحوض المثلَّم.

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

إذا ناب أمرٌ جُنّتي وسهامي

وهو للإمام علي بن أبي طالب في ديوانه (ص ١٧٣) وفيه «وحسامي» مكان «وسهامي». والدرر (٦/٤٣)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٢٩١).

(٣) تقدم بالرقم (٦٥٢).

(٤) تقدم بالرقم (١٥٢٧).

(٥) تقدم بالرقم (١٠١٤).

(٦) البيت من الكامل، وهو لجميل بثينة في ديوانه (ص ٥٨)، وخزانة الأدب (٥/١٥٩)، والدرر (٦/٤٧)، =

١٥٦٩ ـ أيَا مَنْ لَسْتُ أقْلاهُ ولا في البُعْدِ أنْساهُ
لكَ اللَّهُ على ذاك لكَ اللَّهُ، لكَ اللَّهُ(١)

وقوله:

١٥٧٠ ـ قُمْ قائِماً قُمْ قائِما إنّكَ لاَ تَرجِعُ إلاّ سالِمَا(٢)

ولا يَضُرُّ نوع اختلاف في اللفظ نحو: ﴿فَمَهِّلِ ٱلْكَـٰفِرِينَ أَمْهِلْهُمْ﴾ [الطارق: ١٧].

(**فإن كان المؤكد ضميراً متّصلاً أو حرفاً غير جواب**) عاملاً أو غيره (**لم يَعُد اختياراً إلاّ مع ما دخل عليه**) لكونه كالجُزْء منه نحو: قُمْتُ قُمْتُ، رأيتُكَ رأيتُكَ، مررتُ بِهِ بِهِ، إنَّ زيداً إنَّ زيداً قائم؛ وقوله:

١٥٧١ ـ لَيْتَني لَيْتَني تَوقَّيْتُ مذ أيْفَعْتُ طَوْعَ الهوَى، وكنتُ مُنِيبا(٣)

(**أو**) مفصولاً (**بفاصلٍ ما**) ولو حرف عطف ووقف نحو: ﴿أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَـٰمًا أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٥] وقوله:

١٥٧٢ ـ حتى تَراها وكأنَّ وَكَأنْ(٤)

وقوله:

١٥٧٣ ـ لَيْتَ شِعْري هل ثُمَّ هلْ آتينْهُم(٥)

= وشرح التصريح (٢/١٢٩). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٣/٣٣٨)، وشرح الأشموني (٢/٤١١)، وشرح قطر الندى (ص ٢٩١)، والمقاصد النحوية (٤/١١٤).

(١) البيتان من الهزج، وهما بلا نسبة في الدرر (٦/٤٨)، وشرح الأشموني (٢/٤٠٩)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٥٧٣)، والمقاصد النحوية (٤/٩٧).

(٢) الرجز لامرأة من العرب في المقاصد النحوية (٣/١٨٤). وبلا نسبة في خزانة الأدب (٩/٣١٧)، والصاحبي في فقه اللغة (ص ٢٣٧)، والدرر (٦/٤٩). ورواية البيت الثاني في المقاصد والصاحبي: «صادفت عبداً نائماً»، ورواية الصاحبي: «صائماً» مكان «نائماً».

(٣) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في الدرر (٦/٤٩).

(٤) وبعده:

أعناقها مشدّداتٌ بقَرَنْ

والرجز لخطّام المجاشعي أو للأغلب العجلي في الدرر (٦/٥٠)، وشرح التصريح (٢/١٣٠)، والمقاصد النحوية (٤/١٠٠). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٧/٢٥٣)، وأوضح المسالك (٣/٣٤٢)، وشرح الأشموني (٢/٤١٠)، وشرح التصريح (١/٣١٧).

(٥) صدر بيت من الخفيف، وعجزه:

أو يحولنّ من دون ذاك حِمَامُ =

وقوله:

١٥٧٤ ـ لا يُنْسِكَ الأَسَى تأسِّياً فما ... ما من حِمام أحدٌ مُعْتَصِما [(١)]

ولا تجوز إعادته وحده دون فصل إلاّ في ضرورة كقوله:

١٥٧٥ ـ ولاَ لِلِما بِهِم أبداً دَواءُ [(٢)]

وقوله:

١٥٧٦ ـ إنّ إنَّ الكريم يَحْلُم ما لَمْ ... يَرَيَنْ مَنْ أجارَهُ قد ضِيما[(٣)]

(خلافاً للزمخشريّ) في تجويزه ذلك اختياراً، فيقال: إنَّ إن زيداً قائم.

أمّا أحرف الجواب فتعاد وحدها نحو: لا لا، نَعَم نَعَم.

(والأجود مع الظاهر المجرور) إذا أكّدَ **(إعادة الجارّ)** مع لفظه أو ضميره نحو: مررت بزيد بزيد، وبه. قال تعالى: ﴿ ۞ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُواْ فَفِي ٱلْجَنَّةِ خَٰلِدِينَ فِيهَا﴾ [هود: ١٠٨] ﴿فَفِي رَحْمَةِ ٱللَّهِ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٧].

(و) الأجودُ **(مع الجملة)** إذا أُكّدت **(الفصْل)** بينها وبين المعادة **(بثُمّ)** نحو: ﴿أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰ ثُمَّ أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰٓ﴾ [القيامة: ٣٤، ٣٥]. ﴿وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا يَوْمُ ٱلدِّينِ ثُمَّ مَآ أَدْرَىٰكَ مَا يَوْمُ ٱلدِّينِ﴾ [الانفطار: ١٧، ١٨]. وهذا **(إذ لا لبس)** يحصل، فإن حصل لم يؤت بها نحو: ضربت زيداً ضربت زيداً. إذ لو جيء بها لتوهّم أنهما ضربان.

(ويؤكد بالمضمر المرفوع المنفصل كل) ضمير **(متصل)** مرفوعاً كان أو منصوباً أو مجروراً مع مطابقته له في التكلّم والإفراد والتذكير، وأضدادها نحو: قمت أنا، وأكرمتني أنا، ومررت بك أنت، وأكرمته هو، وهكذا.

(وجوّز بعضهم تأكيد) الضّمير **(المنفصل بالإشارة)**، وجعل منه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ﴾ [البقرة: ٨٥].

= وهو للكميت بن معروف في ديوانه (ص١٩٨)، والدرر (٦/ ٥٢)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٧٧١)، والمقاصد النحوية (٤/ ١٠٩). وبلا نسبة في رصف المباني (ص ٣٣٤، ٤٠٦)، وسرّ صناعة الإعراب (٢/ ٦٨٤)، وشرح الأشموني (٢/ ٤١٠)، والمغني (٢/ ٣٥٠).

(١) تقدم بالرقم (٤٢٢).

(٢) تقدم بالرقم (١٣٦٤).

(٣) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (٣/ ٣٤٠)، والدرر (٦/ ٥٤)، وشرح الأشموني (٢/ ٤١٠)، وشرح التصريح (٢/ ١٣٠)، والمقاصد النحوية (٤/ ١٠٧).

البَـدَل

أي هذا مبحثه، والتّعبير به اصطلاح البصريّين والكوفيّين.

قال الأخفش: يسمّونه التّبيين، وقال ابن كيسان: التكرير.

(**هو التّابع المقصود بحكم بلا واسطة**) فخرج بالمقصود ما عدا النسق وهو بما بعده، (**وهو**) أقسام:

(**بدل كلّ من كلّ**): بأن اتّحدا معنى، وقد يقال: بدل شيء من شيء لوجوده فيما لا يطلق عليه «كُلّ» نحو: ﴿ صِرَٰطِ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡحَمِيدِ ٱللَّهِ ﴾ [إبراهيم: ١، ٢].

(و) بدل(**بعض**) إنْ دَلَّ على بعض ما دلّ عليه الأول نحو: مررت بقومك ناسٍ منهم.

(و) بدل (**اشتمال**): إن دلّ على معنى في الأول أو استلزامه فيه: كعجبت من زيد عِلْمِه أو قراءتِهِ. ﴿ يَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهۡرِ ٱلۡحَرَامِ قِتَالٖ فِيهِۖ ﴾ [البقرة: ٢١٧]. ﴿ أَصۡحَٰبُ ٱلۡأُخۡدُودِ ٱلنَّارِ ﴾ [البروج: ٤، ٥]، (**ورجعهما السّهيليّ إلى الأول**) أي إلى بدل الشيء من الشّيء، قال: لأنّ العرب تتكلّم بالعام، وتريد به الخاص، وتحذف المضاف وتنويه، فقولك: أكلت الرغيف ثلثه، إنما تريد: أكلت بعض الرغيف، ثم بيّنت ذلك البعض، وأعجبتني الجارية حسنُها، إنما تريد أعجبني وَصفُها، فحذفته، ثم بينته بقولك: حسنها.

(**وشَرْطهُما صِحّة الاستغناء بالمبدل منه**) وعدم اختلال الكلام لو حذف البدل، أو أظهر فيه العامل، فلا يجوز: قطعت زيداً أنْفَه، ولا لقيت كل أصحابك أكْثَرِهم، ولا أسرجت القوم دابّتهم، ولا مررت بزيد أبيه[1].

---

(١) لأن المبدل في هذه الأمثلة مخالف للمبدل منه.

(وكذا عَوْدُ ضمير فيهما) على المبدل منه ملفوظاً أو مقدّراً شرط (على الصّحيح) ليحصل الربط. نحو ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِّنْهُمْ﴾ [المائدة: ٧١]. ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ﴾ [آل عمران: ٩٧] أي منهم. ﴿أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ النَّارِ﴾ [البروج: ٤، ٥]. أي فيه.

ولم يشترط ذلك في بدل الكُلّ، لأنه نفس المبدل منه في المعنى، كما أنّ جملة الخبر التي هي نفْس المبتدأ في المعنى لا تحتاج إلى ذلك.

ومن النّحويين من لا يلتزم في هذين البدلين أيضاً ضميراً، وقد صحّحه ابن مالك في شرح الكافية، قال: ولكن وجوده أكثر من عدمه.

(وفي المشتمل) في بدل الاشتمال **(هل هو الأول)** على الثاني **(أو الثاني)** على الأول **(أو العامل؟ خلاف)**.

قال الفارسي والرُمّاني في أحد قوليهما، وخطّاب: الأوّلُ، وصحّحه ابن مالك فلا يَجُوز: سرّني زيد دارُه، ولا أعجبني زيدٌ فَرَسُه، ولا رأيت زيداً فرَسَه.

ويجوز: سرني زيدُ ثَوبُه، لأن الثوب متضمّنه جسده.

وقال الفارسِيّ والرّمّانيّ في أحد قوليهما: الثاني نحو: سُلِب زيدُ ثَوْبُه، فإن الثوب يشتمل على زيد.

قال الأوّلون: إن ظهر معنى اشتمال الثّاني على الأول في: سُلب زيد ثوبه لم يطّرد في: أعجبني زيد علمه وكلامه وفصاحته، وكرهت زيداً ضَجَرهُ وسُلِب زيدُ فَرسُه ونحوها، فإن الثّاني فيها غير مشتمل على الأول.

وقال المبرّد والسّيرافي وابن جِنّيٍّ، وابن الباذش، وابن أبي العافية وابن الأبرش هو: «العامل» بمعنى «أن الفعل يستدعيهما»، أحدهما على سبيل الحقيقة والقصد، والآخر على سبيل المجاز والتّبع، فنحو: سُلِب زيدٌ ثوبُهُ، وأعجبني زيدٌ عِلمُه. ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢١٧]، الإسناد فيه حقيقة إلى الثّاني، مجاز في الأول؛ إذ المسلوب هو الثّوب، والمُعجَب هو العِلْم، لا زيد، والمسؤول عنه القتالُ، لا الشهر.

وقيل: بمعنى أنه اشتمل على التابع والمتبوع معاً، إذ الإعجاب في: «أعجبتني الجارية حسنها» مشتمل على الجارية، وعلى حسنها، والوضوح في: «كان زيد عذره واضحاً» مشتمل على زيد وعذره. والكثرة في: «كان زيد ماله كثيراً» مشتملة على زيد وماله. فالمراد بالعامل ما تمّ به المتعلّق فعلاً كان أو اسماً، مقدماً أو مؤخراً.

(و) القسم الرّابع: (بدل البَدَاء[1]) ويسمّى بدل الإضراب أيضاً (وهو ما لا تناسب بينه وبين الأول) بموافقة، ولا خبريّة، ولا تلازم بل هما متباينان لفظاً ومعنىً نحو: مررت برجلٍ امرأةٍ، أخْبَرْت أولاً أنك مررت برجل، ثم بدا لك أن تُخْبِر أنك مررت بامرأة من غير إبطال الأول، فصار كأنهما إخباران مُصرَّح بهما.

وهذا البدل أثبته سيبويه[2] وغيره، ومثّل له ابن مالك وغيره بحديث أحمد وغيره: «إن الرجل ليُصلّي الصّلاة وما كتب له نصفُها ثُلُثها». أخبر أنه قد يصلّيها وما كتب له نصفها، ثم أضرب عنه، وأخبر أنه قد يصليها وما كتب له ثلثها وهكذا.

(و) الخامس بدل (الغلط: وهو ما ذكر فيه الأول من غير قصد)، بل سبق اللّسان إليه، وبهذا يُفارِق بدل البدَاء، وإن كان مثله في اللفظ.

وهذا القسم أثبته سيبويه وغيره، مثله بقولك: «مررت برجل حمار» أردت أن تخبر بحمار، فسبق لسانك إلى رجل، ثم أبدلت منه الحمار[3].

(وأنكرهما): أي بدلُ البدَاء والغَلط (قَوم) وقالوا في الأول: إنه مِمّا حذف فيه حرف العطف، وفي الثاني أنه لم يوجد.

قال المبرِّد على سعة حفظه: بدل الغلط لا يكون مثله في كلام الله، ولا في شعر، ولا في كلام مستقيم.

وقال خطاب: لا يوجد في كلام العرب، لا نثرها ولا نظمها، وقد عُنيت بطلب ذلك في الكلام والشعر فلم أجده، وطالب غيري به، فلم يعرفه.

وادّعى أبو محمد بن السيد[4] أنه وجد في قول ذي الرّمة:

١٥٧٧ ـ لَمْيَاءُ في شَفَتَيْها حُوَّةٌ لَعَسٌ وفي اللِّثاثِ وفي أنيابها شَنَبُ[5]

قال: «فلَعَسٌ بدل غلط، لأن الحوَّة السّوادُ بعينه، واللعس سواد مُشْرب بحمرة».

---

(١) سمي بذلك لأن المتكلم يذكر الشيء أو الشخص أو الاسم ثم بدا له أن يذكر الثاني.

(٢) الذي ذكره سيبويه بدل الغلط والنسيان في الأسماء والأفعال. انظر الكتاب (١/٤٣٩، ٢/١٦، ٣٤١، ٣/٨٧). ولم أقع في الكتاب على بدل البداء أو الإضراب.

(٣) انظر الكتاب (١/٤٣٩).

(٤) ابن السيد البطليوسي، تقدم التعريف به.

(٥) البيت من البسيط، وهو في ديوان ذي الرمة (ص ٣٢)، والخصائص (٣/٢٩١)، والدرر (٦/٥٦)، واللسان (١/٥٠٧ ـ شنب، ٦/٢٠٧ ـ لعس، ١٤/٢٠٧ ـ حوا)، والمقاصد النحوية (٤/٢٠٣). وبلا نسبة في شرح الأشموني (٢/٤٣٨).

ورُدّ بأنه من باب التّقديم والتأخير، وتقديره: في شفتيها حوّة، وفي اللّثاث لَعَس، وفي أنيابها شَنَبٌ.

وجوّز بعض القدماء وقوع الغلط في غير الشعر، ومنعه في الشعر (**لوقوعه غالباً عن تروٍّ**) فلا يقدّر فيه الغلط، وهذا نقيض القاعدة المشهورة أنه يغتفر في الشعر ما لا يغتفر في غيره.

(**والمختار خلافاً للجمهور إثبات بدل الكلّ من البعض**) لوروده في الفصيح نحو قوله تعالى: ﴿يَدْخُلُونَ ٱلْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ شَيْـًٔا جَنَّٰتِ عَدْنٍ﴾ [مريم: ٦٠، ٦١]. فجنّات أعربت بدلاً من الجنّة، وهو بدل كُلّ من بَعْض، وفائدته تقرير أنها جنات كثيرة لا جنّة واحدة، وقول الشاعر:

١٥٧٨ ـ رحـمَ اللّـهُ أعْظُمـاً دَفَنُـوهـا بِسِجسْتـان طَلْحَـةِ الطّلَحـاتِ[(١)]

فـ«طلحة» بدل من «أعظم» وهي بعضه، وقوله:

١٥٧٩ ـ كـأني غـداةَ البَيْـن يـوم تَـرحّلـوا[(٢)]

فـ«يوم» بدل من «غداة»، وهي بعضه.

(و) الجمهور: (**لا تجب موافقة البدل**) لمتبوعه (**في التعريف والإظهار وضدهما**) فتبدل النّكرة من المعرفة والمضمر من المظهر، والمفرد من غيره، وبالعكوس كقوله تعالى: ﴿إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ صِرَٰطِ ٱللَّهِ﴾ [الشورى: ٥٢، ٥٣]. ﴿لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ﴾ [العلق: ١٥، ١٦]، وقول الشاعر:

١٥٨٠ ـ ولا تَلُمْـه أن ينَـامَ البَـائِسَـا[(٣)]

وقولك: رأيت زيداً أباه.

(**لكن إنما يبدل الظّاهر من ضمير الحاضر**) مخاطباً أو متكلّماً. (**إن أفاد إحاطة**) نحو:

---

(١) البيت من الخفيف، وهو لعبيد الله بن قيس الرقيّات في ديوانه (ص ٢٠)، والحيوان (١/ ٣٣٢)، وخزانة الأدب (٨/ ١٠، ١٤)، والدرر (٦/ ٥٧)، وشرح شواهد الإيضاح (ص ٢٩٤)، وشرح المفصل (١/ ٤٧)، ولسان العرب (٢/ ٥٣٣ ـ طلح). وبلا نسبة في الإنصاف (ص ٤١)، وتخليص الشواهد (ص ٩٨)، والجنى الداني (ص ٦٠٥)، وخزانة الأدب (٤/ ٤١٤، ١٠/ ١٢٨)، ورصف المباني (ص ٢٩٧، ٣٤٨)، واللسان (٥/ ٢١٣ ـ نضر) والمقتضب (٢/ ١٨٨، ٤/ ٧).

(٢) صدر بيت من الطويل من معلقة امرىء القيس في ديوانه (ص ٩)، وخزانة الأدب (٤/ ٣٧٦، ٣٧٧)، والدرر (٦/ ٦٠)، واللسان (٩/ ٣٣٩ ـ نقف)، والمقاصد النحوية (٤/ ٢٠١). وبلا نسبة في شرح الأشموني (٢/ ٤٣٧).

(٣) تقدم برقم (١٨٢).

﴿تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا﴾ [المائدة: ١١٤]. و «أكرمتكم أكابركم وأصاغركم». **(أو بعضاً)** نحو:

١٥٨١ ـ أوْعَدَنِي بالسِّجْنِ والأدَاهِمِ رِجْلِي فَرِجْلي شَثْنَةُ المنَاسِمِ[(١)]

(أو اشتمالاً) نحو:

١٥٨٢ ـ وما أَلْفَيْتِنِي حِلْمِي مُضَاعا[(٢)]

وإلاّ فلا يبدل منه، لأنه إنما جيء به للبيان، وضمير المتكلم والمخاطب لا يحتاج إليه، لأنّه في غاية الوضوح.

وقيل: يجوز مطلقاً، وعليه الأخفش والكوفيّون قياساً على الغائب، لأنه لا لَبْس فيه أيضاً، ولذا لم ينعت، ولو كان البدل لإزالة لَبْس لامتنع في الغائب كما امتنع أن ينعت، وقد ورد، قال تعالى: ﴿لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓاْ﴾ [الأنعام: ١٢] فـ«الذين» بدل من ضمير الخطاب. وأجيب بأنه مستأنف.

(وثالثها): وهو رأي قطرب **(يجوز في الاستثناء)** نحو: ما ضربتكم إلاّ زيداً، قال تعالى: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ [البقرة: ١٥٠] أي إلاّ على الّذين ظلموا.

(ومنع أهل الكوفة وبغداد بدل النّكرة من المعرفة ما لم تُوصَف) ووافقهم السّهيليّ وابن أبي الرّبيع نحو قوله تعالى: ﴿عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢١٧] لأنها إذا لم تُوصَف لم تُفِد، إذْ لا فائدة في قولك: مررت بزيدٍ برجلٍ.

---

(١) الرجز للعديل بن الفرخ في خزانة الأدب (٥/ ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠)، والدرر (٦/ ٦٢)، والمقاصد النحوية (٤/ ١٩٠). وبلا نسبة في إصلاح المنطق (ص ٢٢٦، ٢٩٤)، وشرح أبيات سيبويه (١/ ١٢٤)، وشرح الأشموني (٢/ ٤٣٩)، وشرح التصريح (٢/ ١٦٠)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ٢١)، وشرح شذور الذهب (ص ٥٧٢)، وشرح ابن عقيل (ص ٥١٠)، وشرح المفصل (٣/ ٧٠)، ولسان العرب (٣/ ٤٦٣ ـ وعد، ١٢/ ٢١٠ ـ رهم)، ومجالس ثعلب (ص ٢٧٤).

والأداهم: جمع الأدهم، وهو القيد. والشثنة: الغليظة. والمناسم: جمع منسم، وهو خفّ البعير.

(٢) عجز بيت من الوافر، وصدره:

ذريني إنّ أمركِ لن يطاعا

وهو لعديّ بن زيد في ديوانه (ص ٣٥)، وخزانة الأدب (٥/ ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ٢٠٤)، والدرر (٦/ ٦٥)، وشرح أبيات سيبويه (١/ ١٢٣)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٥٨٧). ولرجل من بجيلة أو خثعم في الكتاب (١/ ١٥٦). ولعديّ أو لرجل من بجيلة أو خثعم في المقاصد النحوية (٤/ ١٩٢). وبلا نسبة في شرح شذور الذهب (ص ٥٧٣)، وشرح ابن عقيل (ص ٥٠٩)، وشرح المفصل (٣/ ٦٥، ٧٠).

(زاد أهل بغداد أو يكون من لفظ الأوّل) كما تقدّم في «ناصية»[١].

والجمهور: أطلقوا الجواز لورودها غير موصوفة. وليست من لفظ الأوّل كقوله:

١٥٨٣ ـ فَصَدُوا من خيارِهن لِقاحاً يتقاذَفْنَ كالغُصون غِزَارُ[٢]

فغزار بدل من الضّمير في يتقاذفن. وقوله:

١٥٨٤ ـ فإلى ابنِ أُمّ أُناسٍ أرْحَلُ ناقَتِي عَمرٍو فَتُبْلِغُ حاجَتِي أو تُزْجِفُ
مَلِك إذا نزل الوفُودُ بِبَابِه عَرَفُوا مَوارِد مُزْبِدٍ لا يُنْزَفُ[٣]

فملك بدل من عمرو.

وأجيب عما ذكر من عدم الفائدة بأنّه علم من طريقة العرب أنهم يُسَمّون المذكر بالمؤنث وعكسه، ففائدة الإبدال رفع الإلباس نحو: «مررت بهند رجل، وبجعفر امرأة».

(و) منع (أبو حيّان وقوم بدل المضمر من مثله) أي من مُضْمر (بدل بعض أو اشتمال) نحو: «ثلث التفاحة أكلتها إياه»، و «حُسْنُ الجارية أعجبتني هُوَ»، وأجازه آخرون.

قال أبو حيّان: ومنشأ الخلاف: هل البدل من جملة أخرى، أو العامل فيه عامل المتبوع؟ فعلى الأولى يمنع لئلا يبقى المبتدأ بلا رابط، لأن الضمير يعود على المضاف إليه، وعلى الثاني يجوز، قال: إلاّ أنّه يحتاج إلى سماع.

(قال الكوفيّة أو كُلّ) أي: لا يبدل المضمر من مضمر بدل كلّ إذا كان (منصوباً) بل يحمل على التأكيد نحو: رأيتك إيّاك.

والبصريّون قالوا: هو بدل كما أن المرفوع بدل بإجماع نحو: «قمت أنت» وصحّح الأوّل ابن مالك، والثاني أبو حيّان.

(و) منع (ابن مالك) إبدال (المضمر من الظاهر بدل كُلّ) قال: لأنه لم يسمع من العرب لا نثراً، ولا نظماً، ولو سمع لكان توكيداً، لا بدلاً.

وأجازه الأصحاب نحو: رأيت زيداً إيّاه.

(وفي) جواز بدل (البعض والاشتمال خلف)، قيل يجوز نحو: «ثلث التفاحة أكلت

---

(١) في سورة العلق: ﴿كلا لئن لم ينته لنسفعاً بالناصية ناصية كاذبة خاطئة﴾ [الآيتان: ١٥، ١٦].

(٢) البيت من الخفيف، وهو لأبي دؤاد الإيادي في الدرر (٦/ ٦٧) وليس في ديوانه.

(٣) البيتان من الكامل، وهما لبشر بن أبي خازم في ديوانه (ص ١٥٥)، وشرح أبيات سيبويه (٢/ ١٤، ١٥). وبلا نسبة في الدرر (٦/ ٦٨)، والكتاب (٢/ ٩). ورواية الديوان: «إياس» و «غرفوا» مكان «أناس» و «عرفوا».

التفاحة إياه»، و «حسن الجارية أعجبني الجارية هو».

وقيل يمنع.

قال أبو حيّان: وهو كالخلاف في إبدالهما مُضْمراً من مُضْمَر، ومقتضاه ترجيح المنع على رأيه.

(**والمُبْدَلُ من**) اسم (**شرط أو**) اسم (**استفهام يقترن بأداته**) نحو: «ما تقرأ إنْ نحواً وإن فقهاً أَقْرَأه» وكيف زيدٌ أصحيح أم سقيم؟

فإن دخلت الأداة على المبدل منه لم تدخل على البدل نحو: هل أحد جاءك زيدٌ أو عمرو؟ وإن تضرب أحداً رجلاً أو امرأة أَضْرِبْهُ.

(**ويبدل الفعل من الفعل بدل كلّ**) بلا خلاف نحو: ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ﴾ [الفرقان: ٦٨، ٦٩].

وقوله:

١٥٨٥ ـ متى تَأتِنا تُلْمِمْ بنا فِي دِيَارِنا ... تَجِدْ حَطَباً جَزْلاً وناراً تأجّجا[١]

(**لا**) بدل (**بعض**) بلا خلاف، لأن الفعل لا يتبعّض.

(**وفي**) جواز بدل (**الاشتمال**) فيه (**خلف**) قيل: لا، لأن الفعل لا يشتمل على الفِعل، وقيل: نعم، وجعل منه الآية السابقة.

قال صاحب البسيط: وأما بدل الغلط فجوّزه فيه سيبويه وجماعة، والقياس يقتضيه.

(**و**) تبدل (**الجملة من الجملة**) نحو: ﴿أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ أَمَدَّكُم بِأَنْعَٰمٍ وَبَنِينَ﴾ [الشعراء: ١٣٢، ١٣٣]. ﴿إِنِّي جَزَيْتُهُمُ ٱلْيَوْمَ بِمَا صَبَرُوٓاْ أَنَّهُمْ هُمُ ٱلْفَآئِزُونَ﴾ [المؤمنون: ١١١] بكسر إنّ[٢].

---

(١) البيت من الطويل، وهو لعبدالله بن الحرّ في خزانة الأدب (٩/ ٩٠، ٩٩)، والدرر (٦/ ٦٩)، وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٦٦)، وسرّ صناعة الإعراب (ص ٦٧٨)، وشرح المفصل (٧/ ٥٣). وبلا نسبة في الإنصاف (ص ٥٨٣)، ورصف المباني (ص ٣٢، ٣٣٥)، وشرح الأشموني (ص ٤٤٠)، وشرح قطر الندى (ص ٩٠)، وشرح المفصل (١٠/ ٢٠)، والكتاب (٣/ ٨٦)، واللسان (٥/ ٢٤٢ ـ نور)، والمقتضب (٢/ ٦٣).

(٢) أي «إنّ» الثانية في «إنّهم». وقراءة الكسر لنافع، وقرأ باقي السبعة بالفتح. قال أبو حيان في البحر المحيط (٦/ ٣٩٠): «والكسر هو على الاستئناف، وقد يراد به التعليل فيكون الكسر مثل الفتح من حيث المعنى لا من حيث الإعراب لاضطرار المفتوحة إلى عامل».

(قال ابن جنيّ والزّمخشريّ وابن مالك و) تبدل الجملة (من المفرد) نحو قوله:

١٥٨٦ ـ إلى الله أشْكُو بالمَدينة حاجَةً وبالشّام أخرى كَيْفَ يَلْتقِيانِ[١]

فكيف يلتقيان بدل من حاجة وأخرى، كأنه قال: أشكو هاتين الحاجتين لتعذُّر التقائهما.

قال ابن مالك: ومنه ﴿مَّا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِن قَبْلِكَ إِنَّ رَبَّكَ﴾ [فصلت: ٤٣] الآية. وإنَّ وما بعدها بدل من «ما» وصلتها. والجمهور لم يذكروا ذلك.

قال أبو حيّان: وليس «كيف يلتقيان» بدلاً بل استئنافاً للاستبعاد، وكذا «إن ربك» لئلا يؤدي إلى إسناد الفعل إلى الجملة وهو ممنوع.

(ولا يتقدّم بدل الكُلّ) على المُبدَل منه، لأنه لا يُدْرى أيهما هو المعتمد عليه، بخلاف بدل البعض، فيقدّم، لكن الأحسن إضافته نحو: أكلت ثلث الرغيف.

(وفي) جواز (حذف المبدل منه) وإبقاء البدل (رأيان):

قيل: يجوز، وعليه الأخفش وابن مالك نحو: أحسن إلى الذي وصفت زيداً أي وصفته، وجعل منه: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ﴾ [النحل: ١١٦]، وقيل: لا، وعليه السّيرافيّ وغيره، لأن البدل للإسهاب، والحذف ينافيه.

(ويجوز القطع) على إضمار مبتدأ كالإتباع (فيما) أي بَدَلٌ (فُصّل به جَمْعٌ أو عَدَدٌ) نحو: مررت برجالٍ طويل وقصير ورَبْعَة، و «بني الإسلام على خمس شهادة أن لا إلّه إلا الله»[٢] الحديث.

(وكذا غيره) أي غير التفصيل يجوز فيه القطع أيضاً نحو: مررت بزيد أخوك، نصّ عليه سيبويه والأخفش وقيل: يقبح في غير التفصيل (ما لم يطل الكلام) فيحسن نحو ﴿بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكُمُ النَّارُ﴾ [الحج: ٧٢].

---

(١) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في خزانة الأدب (٢٠٨/٥)، وشرح التصريح (١٦٢/٢)، وشرح شواهد المغني (٥٥٧/٢)، والمقاصد النحوية (٢٠١/٤) وفيه: «ولم أر أحداً عزاه إلى قائله، وقد قيل إنه للفرزدق». ولم أقع عليه في ديوانه. وبلا نسبة في أوضح المسالك (٤٠٨/٣)، وشرح الأشموني (٤٤٠/٢)، والمحتسب (١٦٥/٢)، والمغني (٢٧/١، ٤٢٦)، والمقتضب (٣٢٩/٢).

(٢) رواه مسلم في الإيمان (حديث ٢١) من حديث ابن عمر.

حُروفُ العَطف

أي هذا مبحث الحرُوف العاطفة، وتسمّى المعطوفات بها عند البصريين شركةً، وعند الكوفيّين وهو المُتَدَاولُ نَسَقاً بفتح السين: اسم مصدر نَسَقْتُ الكلام أنْسِقُهُ نَسْقاً بالتسكين أي عَطفْتُ بَعْضَهُ على بعض.

قال أبو حيّان: ولِكوْنِهِ بأدوات محصورة لا يحتاج إلى حدِّه، ومَنْ حدَّهُ ـ كابن مالك ـ بكونه تابعاً بأحد حروف العطف لم يُصِبْ مع ما فيه من الدوْر، ولتوقّف معرفة المعطوف على حرفه، ومعرفة الحرف على العطف.

(حرف الواو)

(الواو) وهي (لمطلق الجمع) أي الاجتماع في الفِعْل من غير تقييد بحصوله من كِلَيْهما في زمان، أو سَبْقِ أحدهما، فقولك: جاء زيد وعمرو يحتمل على السّواء أنهما جاءا معاً، أو زيداً أولاً أو آخراً. ومن ورودها في المصاحب: ﴿فَأَنجَيْنَٰهُ وَأَصْحَٰبَ ٱلسَّفِينَةِ﴾ [العنكبوت: ١٥]. وفي السابق: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَٰهِيمَ﴾ [الحديد: ٢٦]. وفي المتأخر ﴿كَذَٰلِكَ يُوحِىٓ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ﴾ [الشّورى: ٣] واستُدِل لذلك بأن التثنية مختصرة من العطف بالواو، فكما تحتمل ثلاثة معانٍ، ولا دلالة في لفظها على تقديم ولا تأخير، فكذلك العطف بها وباستعمالها حيث لا ترتيب في نحو: اشترك زيد وعمرو وبصحّة نحو: قام زيد وعمرو بعده، أو قبله، أو معه.

والتّعبير بما سبق أحسن كما قاله ابن هشام من قول بعضهم: «للجمع المطلق» لتقييد الجمع بقيد الإطلاق، وإنما هي للجمع لا بقيد.

(وقال **قُطْرُب والرّبَعِيّ**، وهشام، وثعلب و) غلامه أبو عمر (الزّاهد و) أبو جعفر[١] أحمد بن جعفر (**الدِّينوريّ**): هي (**للتّرتيب**) قالوا: لأن التّرتيب في اللفظ يَسْتَدْعِي سَبَباً والتّرتيب في الوجود صالح له، فوجب الحملُ عليه، ونقل هذا القول عن المذكورين في شرح أبي حيان[٢] ردّ به على ادّعاء السّيرافي وغيره إجماع البصريّين والكوفيّين على أنها لا تُفِيدُه، ونَقَلَهُ ابن هشام عن الفرّاء أيضاً، والرضِيّ عن الكسائيّ وابن درستويه.

ورُد بلزوم التناقض في قوله تعالى: ﴿وَٱدْخُلُوا۟ ٱلْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا۟ حِطَّةٌ﴾ [البقرة: ٥٨] مع قوله في موضع آخر: ﴿وَقُولُوا۟ حِطَّةٌ وَٱدْخُلُوا۟ ٱلْبَابَ سُجَّدًا﴾ [الأعراف: ١٦١] والقصة واحدة.

(و) قال (**ابن كيسان**) هي (**للمعيّة حقيقةً**) واستعمالها في غيرها مجاز. قال: لأنها لما احتملت الوجوه الثّلاثة، ولم يكن فيها أكثر من جمع الأشياء كان أغلب أحوالها أن تكون للجمع في كل حال حتى يكون في الكلام ما يدلّ على التّفرق.

(**وعكَسَه الرّضِيّ**) فقال: لقائلٍ أن يقول: استعمال الواو فيما لا ترتيب فيه مجاز وهي في أصل الوضع للترتيب. ولما الثّاني فيه قبل الأوّل، والأصل في الاستعمال الحقيقة. (و) قال (**ابن مالك**: **المعيّة**) فيها (**أرجح**) من غيرها (**والترتيب كثير، وعكْسُه قليل**).

قال أبو حيّان: وهو قول مُخْتَرَعٌ مخالفٌ لمذهب الأكثرين وغيرهم.

(**وتختص**) بأحكام لا يشاركها فيها غيرها من حروف العطف فاختصّت (**بعطف ما لا يستغنى عنه**) نحو: اختصمَ زيدٌ وعمرو، وهذان زيد وعمرو، وإن إخوتك زيداً وعمراً وبكراً نجباءُ، والمال بين زيد وعمرو، وأمّا قول امرىء القيس:

١٥٨٧ ـ بيـــن الـــدَّخُـــول فحَـــوْمَـــل[٣]

---

(١) ذكرت مصادر ترجمته أنه «أبو علي»، وهو أحمد بن جعفر الدينوري ختن ثعلب. نحوي، لغوي. أصله من الدينور، وقدم البصرة ودخل بغداد، فقرأ على المبرد، ثم قدم مصر وتوفي بها سنة ٢٨٩ هـ. من مؤلفاته: المهذب في النحو، وكتاب إصلاح المنطق. انظر ترجمته في معجم الأدباء (٢/ ٢٣٩، ٢٤٠)، وإنباه الرواة (١/ ٦٨، ٦٩)، وكشف الظنون (ص ١٠٨٧، ١٩١٤)، وبغية الوعاة (ص ١٣٠).

(٢) يريد «شرح التسهيل» لأبي حيّان الأندلسي.

(٣) من الطويل، من مطلع معلقة امرىء القيس، وتمام البيت:

قفـا نبـك مـن ذكـرى حبيـب ومنـزلِ بسقـط اللّـوى بيـن الـدخـول فحـومـلِ

وهو في ديوانه (ص ٨)، والأزهية (ص ٢٤٤، ٢٤٥)، وجمهرة اللغة (ص ٥٦٧)، والجنى الداني (ص ٦٣، ٦٤)، وخزانة الأدب (١/ ٣٣٢، ٣/ ٢٢٤)، والدرر (٦/ ٧١)، وسرّ صناعة الإعراب =

فتقديره: بين نواحي الدّخول، وأجاز الكسائي العطف في ذلك بالفاء، وثُمّ، وأو.

(و) اخْتُصَّتْ بعطف (الخاصّ على العام وعكسه) أي العام على الخاصّ نحو: ﴿وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ﴾ [البقرة: ٩٨]. ﴿رَّبِّ ٱغْفِرْ لِى وَلِوَٰلِدَىَّ وَلِمَن دَخَلَ بَيْتِىَ مُؤْمِنًا وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ﴾ [نوح: ٢٨].

وقال ابن هشام: قد يشاركها في هذا الحكم «حتى». قال الفارسِيّ وابن جنيّ ما جاء من ذلك لم يندرج تحت ما قبله، بل أريد به غير ما عطف عليه، لأن المعطوف غير المعطوف عليه.

(و) اختُصَّت بعطف (المرادف) علي مرادفه نحو: ﴿إِنَّمَآ أَشْكُواْ بَثِّى وَحُزْنِىٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [يوسف: ٨٦]. ﴿صَلَوَٰتٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ﴾ [البقرة: ١٥٧]. «لِيَلِيَنِّي منكم ذوو الأحلام والنُّهَى»[١].

١٥٨٨ ـ وألْفَـى قَـوْلَهـا كَـذِبـاً ومَيْنـا[٢]

وقال ابن مالك: قد يشاركها في ذلك «أو» نحو: ﴿وَمَن يَكْسِبْ خَطِيٓـَٔةً أَوْ إِثْمًا﴾ [النساء: ١١٢] وسبقه إليه ثعلب فيما حكاه صاحب «المُحْكم»[٣] عنه في قوله: ﴿عُذْرًا أَوْ نُذْرًا﴾ [المرسلات: ٦]، قال: العُذْر والنُّذْر واحد.

= (٢/ ٥٠١)، وشرح شواهد الشافية (ص ٢٤٢)، وشرح شواهد المغني (١/ ٤٦٣)، والكتاب (٤/ ٢٠٥)، واللسان (١٥/ ٢٠٩ ـ قوا)، ومجالس ثعلب (ص ١٢٧). وبلا نسبة في الإنصاف (٢/ ٦٥٦)، وأوضح المسالك (٣/ ٣٥٩)، وجمهرة اللغة (ص ٥٨٠)، وخزانة الأدب (١١/ ٦)، والدرر (٦/ ٨٢)، ورصف المباني (ص ٣٥٣)، وشرح الأشموني (٢/ ٤١٧)، وشرح شافية ابن الحاجب (٢/ ٣١٦)، وشرح قطر الندى (ص ٨٠)، والصاحبي في فقه اللغة (ص ١١٠)، ومغني اللبيب (١/ ١٦١، ٢٦٦)، والمنصف (١/ ٢٢٤).

(١) رواه مسلم في الصلاة (حديث ١٢٢، ١٢٣)، وأبو داود في الصلاة (باب ٩٥)، والترمذي في المواقيت (باب ٥٤)، والنسائي في الإمامة (باب ٢١ و ٢٦)، وابن ماجه في الإقامة (باب ٤٥)، والدارمي في الصلاة (باب ٥١)، وأحمد في المسند (١/ ٤٥٧، ٤/ ١٢٢).

(٢) عجز بيت من الوافر، وصدره:

وقـدّمـتِ الأديـم لـراهِشَيْـهِ

وهو لعدي بن زيد في ذيل ديوانه (ص ١٨٣)، والأشباه والنظائر (٣/ ٢١٣)، وجمهرة اللغة (ص ٩٩٣)، والدرر (٦/ ٧٣)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٧٧٦)، والشعر والشعراء (١/ ٢٣٣)، واللسان (١٣/ ٤٢٥ ـ مين)، ومعاهد التنصيص (١/ ٣١٠) وبلا نسبة في مغني اللبيب (١/ ٣٥٧).

(٣) هو ابن سيده.

(و) اختصت بعطف (**النعت**) ـ على ما تقدَّم تفصيلُه في مبحث النعت ـ (**في الأصح فيها**) أي في المسائل الخمسة، وقد ذكر في كُلٍّ ما يقابله.

(و) اختصت بعطف (**ما حقّه التثنية**) أو الجمع كقول الفرزدق:

١٥٨٩ ـ إن الــرَّزِيّـةَ لا رَزِيّـةَ مِثْلُهـا فُقْـدانُ مِثْـلِ مُحمّـدٍ ومُحَمّـدِ(١)

وقول أبي نواس:

١٥٩٠ ـ أقَمْنـا بهـا يَـوْمـاً ويـومـاً وثـالِثـاً ويـومـاً لـه يـومُ التّـرحـل خَـامِسُ(٢)

(و) اختصت بعطف (**العقْد على النّيف**) نحو: أحد وعشرون.

(و) اختصت (**باقترانها بإمّا**) نحو: ﴿إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ [الإنسان: ٣]. (**ولكن**) نحو: ﴿وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ﴾ [الأحزاب: ٤٠] (**«ولا» إن سبقت بنفي ولم تقصد المعيّة**) نحو: ما قام زيد ولا عمرو، ليفيد أن الفعل منفي عنهما في حالة الاجتماع والافتراق، ومنه: ﴿وَمَآ أَمْوَٰلُكُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُكُم بِٱلَّتِى تُقَرِّبُكُمْ﴾ [سبأ: ٣٧]، إذ لو لم تدخل «لا» لاحتمل أنّ المراد نفي التّقريب عند الاجتماع دون الافتراق.

والعطف حينئذ من عطف المفردات، وقيل: الجمل بإضمار العامل، فإن لم يسبق بنفي، أو قصد المعيّة لم تدخل، فلا يقال: قام زيد ولا عمرو، ولا ما اخْتَصَم زيدٌ ولا عمرو. وأمّا قوله تعالى: ﴿وَمَا يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ وَلَا ٱلظُّلُمَٰتُ وَلَا ٱلنُّورُ﴾ [فاطر: ١٩، ٢٠] الآية. فـ «لا» الثانية زائدة لأمْن اللّبْس.

(**وغير ذلك**) اختصت به كعطف المفرد السّببيّ على الأجنبيّ عند الاحتياج إلى الرّبط نحو: مررت برَجُلٍ قائم زيدٌ وأخوهُ.

وعطف الجِوار إنْ قيل به في النّسق.

وعطف المقدَّم على متبوعه للضّرورة نحو:

١٥٩١ ـ عَلَيْـك ورَحْمَـة اللّـهِ السّـلامُ(٣)

---

(١) البيت من الكامل، وهو في ديوان الفرزدق (١/ ١٦١)، والدرر (٦/ ٧٤)، وشرح التصريح (٢/ ١٣٨)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٧٧٥)، والمغني (٢/ ٣٥٦)، والمقرب (٢/ ٤٤)، والأشباه والنظائر (٣/ ٢١١).

(٢) البيت من الطويل، وهو في ديوان أبي نواس (٢/ ٧)، وخزانة الأدب (٧/ ٤٦٢)، والدرر (٦/ ٧٧)، والمغني (٢/ ٣٥٦)، والمقرب (٢/ ٤٩).

(٣) تقدم برقم (٦٦٦).

ونحوهما مما هو مفرّق في محالّه.

(**قال ابن مالك: وعطف عاملٍ حُذِف، وبقِي معمُولُه على**) عامل (**ظاهر يجمعهما معنى**) واحداً (**نحو**) قوله تعالى: ﴿ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَٰنَ ﴾ [الحشر: ٩] أصله: واعتقدوا الإيمان أو اكتسبوا فاستغني بمفعوله عنه لأن فيه وفي «تبوّءوا» معنى لازموا، وأَلِفُوا، وقول الشاعر:

١٥٩٢ ـ عَلَفْتُهــا تِبْنــاً ومــاءً بــارِداً[1]

أي: وسقيتها، والجامع الطُّعْمُ.

١٥٩٣ ـ وزجّجْـنَ الحـواجِـبَ والعُيُـونَـا[2]

أي: وكحّلْن، والجامع التّحسين.

(**وجعله الجمهور من عطف الجمل بإضمار فعل**) مناسب كما تقدّم لتعذّر العطف.

(**و**) جعله (**قوم**) من عطف (**المفرد بتضمين**) الفعل (**الأوّل معنى: يتسلّط**) به عليه، فيقدَّر «آثروا الدّار والإيمان»[3]، ونحوه.

قال أبو حيّان: فركّب ابنُ مالك من المذهبين مذهباً ثالثاً.

(**وقال أبو حيّان**) في الارتشاف: الذي أختاره التفصيل، وذلك أنه (**إن صحّ نسبه**) العامل الأول (**الظّاهر لما يليه حقيقة فالإضمار متعيّن في الثاني**)، لأنه أكثر من التضمين نحو: «يجدع الله أنفه وعَيْنيه»[4] أي ويفقأ عينيه. فنسبة الجدع إلى الأنف حقيقة. (**وإلا**) أي وإن لم يصح نسبته إليه حقيقة (**فالتّضمين**) متعيّن في الثاني، لتعذُّر الإضمار نحو: علَفت

---

(١) وبعده:

حتــى غــدتْ همّــالــةً عينــاهــا

والرجز بلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢/ ١٠٨، ٧/ ٢٣٣)، وأمالي المرتضى (٢/ ٢٥٩)، والإنصاف (٢/ ٦١٢)، وأوضح المسالك (٢/ ٢٤٥)، والخصائص (٢/ ٤٣١)، والدرر (٦/ ٧٩)، وشرح الأشموني (١/ ٢٢٦)، وشرح التصريح (١/ ٣٤٦)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ١١٤٧)، وشرح شذور الذهب (ص ٣١٢)، وشرح شواهد المغني (١/ ٥٨، ٢/ ٩٢٩)، وشرح ابن عقيل (ص ٣٠٥)، ولسان العرب (٢/ ٢٨٧ ـ زجج، ٣/ ٣٦٧ ـ قلد، ٩/ ٢٥٥ ـ علف)، والمغني (٢/ ٦٣٢)، والمقاصد النحوية (٣/ ١٠١).

(٢) تقدم برقم (٨٨٠).

(٣) في قوله تعالى: ﴿تبوّءوا الدار والإيمان﴾ [الحشر: ٩].

(٤) كذا وردت هذه العبارة في الأصل؛ وهي مقتبسة من شاهد شعري على حذف العامل المعطوف مبقياً

الدّابة تبناً وماء. أي أطعمتها أو غذوتها.

(**والأكثر**) على (**أنّه**) أي التّضمين (**ينقاس**) وضابطه: أن يكون الأوّل والثّاني يجتمعان في معنى عام لهما. ومنع بعضهم قياسه.

(**قيل وتكون**) الواو (**للتقسيم**) نحو: الكلمة اسم، وفعل، وحرف.

١٥٩٤ ـ كما النّاسِ مجرومٌ عليه وجَارِمُ[(١)]

ذكره ابن مالك في «التّحفة»[(٢)] وغيره. قال ابن هشام: والصّواب أنها على معناها الأصليّ؛ إذ الأنواع مجتمعة في الدّخول تحت الجنس.

(**قال الزّمخشريّ والقزويني**[(٣)]: **والإباحة والتخيير**) نحو: جالس الحسن أو ابن سيرين، أي أحدهما.

قال الزّمخشري: ولهذا قيل: ﴿تِلْكَ عَشَرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ [البقرة: ١٩٦] بعد ذكر ثلاثة وسبعة، لئلا يتوهّم إرادة التخيير. قال ابن هشام: والمعروف من كلام النحويين خلافه.

(و) قال (**الخارْزَنْجي**)[(٤)]: و (**التّعليل**) وحمل عليه الواوات الداخلة على الأفعال المنصوبة في قوله تعالى: ﴿أَوْ يُوبِقْهُنَّ بِمَا كَسَبُوا وَيَعْفُ عَن كَثِيرٍ وَيَعْلَمَ الَّذِينَ﴾ [الشورى: ٣٤، ٣٥]. ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٢]. ﴿يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ﴾ [الأنعام: ٢٧].

قال ابن هشام: والصّواب الواو فيهن للمعيّة.

= معموله، والبيت من الطويل، وهو:

تـــراه كـــأنّ الله يجـــدع أنفـــه وعينيـــه إنْ مـــولاه ثـــاب لـــه وَفْـــرُ

وهو لخالد بن الطيفان في الحيوان (٦/ ٤٠)، والمؤتلف والمختلف (ص ١٤٩). وله أو للزبرقان بن بدر في الأشباه والنظائر (٢/ ١٠٨)، والدرر (٦/ ٨١)، والمقاصد النحوية (٤/ ١٧١). وبلا نسبة في أمالي المرتضى (٢/ ٢٥٩، ٣٧٥)، والإنصاف (٢/ ٥١٥)، والخصائص (٢/ ٤٣١)، وكتاب الصناعتين (ص ١٨١)، واللسان (٨/ ٤١ ـ جدع)، ومجالس ثعلب (٢/ ٤٦٤).

(١) تقدم برقم (١١٥٩).

(٢) «تحفة المودود في المقصور والممدود»، وتقدّم الكلام عليه في حاشية سابقة. راجع الفهارس العامة.

(٣) هو جلال الدين القزويني صاحب «الإيضاح»، وقد تقدم.

(٤) هو أحمد بن محمد البشتي الخارزنجي (نسبة إلى خارزنج قرية بنواحي نيسابور). توفي سنة ٣٤٨ هـ. من آثاره: تكملة كتاب العين المنسوب إلى الخليل، كتاب التفصلة، وتفسير أبيات أدب الكاتب. انظر ترجمته في معجم الأدباء (٤/ ٢٠٣)، وبغية الوعاة (ص ١٦٩)، وإنباه الرواة (١/ ١٠٧)، وكشف الظنون (ص ٤٨، ٤٤٣)، وروضات الجنات (ص ٦١).

(و) قال (الكوفيون والأخفش): وتكون (زائدة) نحو: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا وَقَالَ لَهُمۡ خَزَنَتُهَا﴾ [الزمر: ٧٣]. ﴿فَلَمَّآ أَسۡلَمَا وَتَلَّهُۥ لِلۡجَبِينِ وَنَٰدَيۡنَٰهُ﴾ [الصافات: ١٠٣، ١٠٤].

إحدى الواوين في الآيتين زائدة، إمّا الأولى أو الثانية.

وغيرهم قال: لا تزاد، وهي فيهما عاطفة، والجواب محذوف، أو حاليّة في الأولى، أي جاؤوها وقد فتحت أبوابها من قَبْلُ إكراماً لهم عن أن يقفوا حتى تُفْتح لهم.

وأثبت الحريري وابن خالويه (واو الثّمانية) وقالا: لأن العرب إذا عدُّوا قالوا: ستة، سبعة، وثمانية إيذاناً بأن السبعة عدد تام وما بعده عدد مستأنف، واستدلُّوا بقوله تعالى: ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَٰثَةٌ رَّابِعُهُمۡ كَلۡبُهُمۡ﴾ إلى قوله: ﴿وَثَامِنُهُمۡ﴾ [الكهف: ٢٢] وقوله في آية الجنة: ﴿وَفُتِحَتۡ أَبۡوَٰبُهَا﴾ [الزمر: ٧٣] لأن أبوابها ثمانية بخلاف آية جهنّم(١)، لأن أبوابها سبعة. وقوله: ﴿وَٱلنَّاهُونَ عَنِ ٱلۡمُنكَرِ﴾ [التوبة: ١١٢] فإنه الوصف الثّامن. وقوله: ﴿وَأَبۡكَارٗا﴾(٢) [التحريم: ٥].

ولم يذكر هذه الواو أحد من أئمة العربيّة، ووجهت في الآية الأولى: بأنها لعطف جملة على جملة أي هم سبعة وثامنهم، وفي الثانية زائدة أو عاطفة، أو حالية كما تقدّم، وفي الثالثة عاطفة لأن الأمر والنّهي صفتان متقابلتان بخلاف بقيّة الصفات، وكذا في الرابعة لعطف صفتين متقابلتين؛ إذ لا تجتمع الثيوبة والبكارة.

(وتأتي) الواو (للتذكُّرِ والإنكار) كقول من أراد أن يقول: يقوم زيد، نفس «زيد»، فأراد مدّ الصوت ليتذكّر إذ لم يُرِدْ قطع الكلام: يقومو. وقولُك آلرَّجُلوه بعد قول قائل: قام الرجل. قال ابن هشام: والصواب ألاّ يعَدّان لأنهما إشباع للحركة بدليل آلرجلاه في النصب وآلرَّجليه في الجر.

[حرف الفاء]

(الفاء للترتيب) مع التشريك، وهو معنوي: كقام زيد فعمرو، وذِكْرِيٌّ: وهو عطف مفصّل على مُجْمل نحو: ﴿فَأَزَلَّهُمَا ٱلشَّيۡطَٰنُ عَنۡهَا فَأَخۡرَجَهُمَا﴾ [البقرة: ٣٦] ﴿فَقَدۡ سَأَلُواْ مُوسَىٰٓ أَكۡبَرَ مِن ذَٰلِكَ فَقَالُوٓاْ﴾ [النساء: ١٥٣]، ﴿وَنَادَىٰ نُوحٞ رَّبَّهُۥ فَقَالَ﴾ [هود: ٤٥].

---

(١) وهي قوله تعالى في الآية ٧١ من سورة الزمر: ﴿وسيق الذين كفروا إلى جهنّم زمراً حتى إذا جاءوها فتحت أبوابها﴾. فقال تعالى: ﴿فتحت﴾ بدون الواو.

(٢) حيث إن «أبكاراً» هو الوصف الثامن في الآية بعد ذكره تعالى سبعة أوصاف، وهي: ﴿عسى ربه إن طلقكن أن يبدله أزواجاً خيراً منكن مسلمات مؤمنات قانتات تائبات عابدات سائحات ثيبات﴾.

(وأنكره) أي الترتيب (الفرّاء مطلقاً) واحتجّ بقوله تعالى: ﴿أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا﴾ [الأعراف: ٤]. ومجيء البأس سابق للإهلاك. وأجيب بأنّ المعنى: أردنا إهلاكها. أو بأنها للترتيب الذّكريّ.

(و) أنكره (الجَرْمِي في الأماكن والمطر) بدليل قوله:

١٥٩٥ ـ بين الدَّخول فحَومل[1]

وقولهم: «مُطِرْنا مكانَ كذا فكان كذا»، وإن كان وقوع المطر فيهما في وقت واحد.

(وللتعقيب في كل شيء بِحَسبه) نحو: جاء زيد فعمرو، أي عقبه بلا مهلة «تزوَّج فلانٌ فوُلِد له» إذا لم يكن بينهما إلا مدَّة الحَمْل، ومنه قوله تعالى: ﴿أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾ [الحج: ٦٣].

(وللسببيّة غالباً) في عطف (جملة أو صفة) نحو: ﴿فَوَكَزَهُ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيْهِ﴾ [القصص: ١٥]، ﴿فَتَلَقَّىٰ آدَمُ مِن رَّبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ٣٧]، ﴿لَآكِلُونَ مِن شَجَرٍ مِّن زَقُّومٍ فَمَالِئُونَ مِنْهَا الْبُطُونَ فَشَارِبُونَ عَلَيْهِ مِنَ الْحَمِيمِ﴾ [الواقعة: ٥٢، ٥٣، ٥٤]. وقد تَخْلو عنه[2] نحو ﴿فَرَاغَ إِلَىٰ أَهْلِهِ فَجَاءَ بِعِجْلٍ سَمِينٍ فَقَرَّبَهُ إِلَيْهِمْ﴾ [الذّاريات: ٢٦، ٢٧]. ﴿فَالزَّاجِرَاتِ زَجْرًا فَالتَّالِيَاتِ ذِكْرًا﴾ [الصّافات: ٢، ٣].

(وتختصّ) الفاء (بعطف مفصَّل على مُجْمل) كالأمثلة السابقة في الترتيب الذّكريّ.

(و) بعطف (جملة شرطها العائد، خلت منه) صفةً أو صلةً، أو خبراً لما فيها من الرّبط نحو: «الذي يطيرُ، فيَغْضَبُ زيدٌ الذباب»، «مررت برجل يَبْكي فيَضْحَك عمرو، خالد يقوم فيقعد عمرو».

(قيل: وترد للغاية) بمعنى إلى، وجعل منه قوله:

١٥٩٦ ـ بين الدّخول فحومل[3]

على تقدير ما بين «الدخول» إلى «حومل» فحذف ما دون «بين» كما عَكَس ذلك مَنْ قال:

---

(١) تقدم برقم (١٥٨٧).

(٢) أي قد تجيء في ذلك لمجرّد الترتيب كما قال ابن هشام في المغني (١/ ٢٧٥) وذكر نفس الآيات التي ذُكرت هنا، وزاد عليها: ﴿لقد كنت في غفلة من هذا فكشفنا عنك غطاءك﴾، ﴿فأقبلت امرأته في صرّة فصكّت وجهها﴾.

(٣) تقدم بالرقم (١٥٨٧).

١٥٩٧ ـ يا أحْسنَ النّاسِ ما قَرْناً إلى قَدَم[١]

أي ما بين قَرْنٍ[٢] فحذف «بين» [وأقام «قرناً» مقامها][٣] والفاء نائبة عن «إلى» قال ابن هشام: وهذا غريب. قال: ويستأنس له بمجيء عكسه في قوله:

١٥٩٨ ـ وأنْتِ التي حبّبْتِ شَغْباً إلى بَدَا إليَّ وأوطاني بلادٌ سِواهُما[٤]

إذ المعنى: شغباً فبدا، وهما موضعان. قال: ويدلّ على إرادة الترتيب قوله بعده:

١٥٩٩ ـ حَلَلْتِ بهذا حَلّةً ثم حَلّةً بهذا فطاب الواديانِ كِلاهُما

قال: وهذا معنى غريب، لأني لم أرَ من ذَكَره.

(قيل: والاستئناف) نحو:

١٦٠٠ ـ ألم تَسْألِ الرَّبْعَ القَواء فينطِقُ[٥]

أي فهو ينطق، لأنها لو كانت عاطفةً جزم ما بعدها، أو سببيّةً نُصِب، ومنه قوله تعالى: ﴿أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [يسٓ: ٨٢] بالرفع، وقول الشاعر:

١٦٠١ ـ يُريدُ أن يُعْرِبَه فيُعْجِمُهْ[٦]

قال ابن هشام[٧]: والتّحقيق أنّها في ذلك كله للعطف، وأن المعتمد بالعطف الجملة لا الفِعْل.

---

(١) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

ولا حبالَ محبٍّ واصلٍ تصلُ

وهو بلا نسبة في خزانة الأدب (١١/ ٧)، والدرر (٦/ ٨٣)، وشرح شواهد المغني (١/ ٤٦٤)، والمغني (١/ ١٦٢).

(٢) تحرفت في الأصل إلى «رأى ما بين قرنا»، والتصويب من مغني اللبيب (١/ ١٦٢).

(٣) ما بين حاصرتين ساقط من الأصل، واستدركناه من المغني (١/ ١٦٢).

(٤) البيت من الطويل، وهو لكثير عزة في ديوانه (ص ٣٦٣)، وخزانة الأدب (٩/ ٤٦٢، ٤٦٤)، والدرر (٦/ ٨٣)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ١٢٨٨)، واللسان (١٤/ ٦٨ ـ بدا)، ومعجم ما استعجم (ص ٢٣٠). ولجميل بثينة في ملحق ديوانه (ص ٢٤٥)، وديوان المعاني (١/ ٢٦٠). ولكثير أو لجميل في شرح شواهد المغني (١/ ٤٦٤). وبلا نسبة في المغني (١/ ٢٦٢).

(٥) تقدم برقم (١٠٢٤).

(٦) الرجز للحطيئة في ديوانه (ص ٢٣٩)، والأزهية (ص ٢٤٢)، والدرر (٦/ ٨٦). ولرؤبة في ملحق ديوانه (ص ١٨٦)، والكتاب (٣/ ٥٣). وبلا نسبة في خزانة الأدب (٦/ ١٤٩)، والمغني (١/ ١٦٨)، والمقتضب (٢/ ٣٣).

(٧) انظر مغني اللبيب (١/ ١٦٨).

(قيل): وترد (زائدة) دخولُها كخُروجِها كقوله:

١٦٠٢ ـ يَمُـوتُ أنـاسٌ أو يَشِيـبَ فتـاهُـمُ ويَحْـدُثُ نـاسٌ والصَّغيـرُ فيَكْبُـرُ[1]

وقوله:

١٦٠٣ ـ أراني إذَا ما بِتُّ بِتُّ على هَوًى فثمَّ إذا أصبحتُ أصْبَحتُ غادِيا[2]

[ثُـمّ]

(ثُمَّ): ويقال: فُمّ بالفاء بدلاً من الثاء، كما قالوا في جدَث: جدَف. (و) يقال (ثُمّتْ) بتاء ساكنة ومفتوحة قال:

١٦٠٤ ـ صـاحبْتُـه ثُمّـت فـارقْتُـهُ[3]

(للتشريك) في الحكم (والترتيب خلافاً لِقُطْرُب) في قوله: إنّها لا تفيده، واحتجّ بقوله تعالى: ﴿خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ [الزمر: ٦] وقوله: ﴿وَبَدَأَ خَلْقَ ٱلْإِنسَٰنِ مِن طِينٍ ثُمَّ جَعَلَ نَسْلَهُۥ مِن سُلَٰلَةٍ مِّن مَّآءٍ مَّهِينٍ ثُمَّ سَوَّىٰهُ وَنَفَخَ فِيهِ مِن رُّوحِهِۦ﴾ [السّجدة: ٧، ٨، ٩].

﴿ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ثُمَّ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ﴾ [الأنعام: ١٥٣، ١٥٤]، وقول الشاعر:

١٦٠٥ ـ إنَّ مَـنْ سـادَ ثُـمّ سـادَ أبُـوه ثُـمَّ قـد سـاد قَبْـلَ ذلِـك جَـدُّه[4]

وأجيب بأنها في الجميع لترتيب الأخبار لا الحكم (والمهلة).

---

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢/ ١٦٣)، وتذكرة النحاة (ص ٤٦)، وخزانة الأدب (١١/ ٦١، ٤٩١)، والدرر (٦/ ٨٩)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٦٥٣).

(٢) البيت من الطويل، وهو لزهير بن أبي سلمى في الأشباه والنظائر (١/ ١١١)، وخزانة الأدب (٨/ ٤٩٠، ٤٩٢)، والدرر (٦/ ٨٩)، ورصف المباني (ص ٢٧٥)، وشرح شواهد المغني (١/ ٢٨٢، ٢٨٤)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٦٥٤)، وشرح المفصل (٨/ ٩٦)، ومغني اللبيب (١/ ١١٧)، ولم أقع عليه في ديوانه، وأنكر السيوطي في شرح شواهد المغني نسبته إلى زهير. وهو بلا نسبة في سرّ صناعة الإعراب (١/ ٢٦٤)، وشرح الأشموني (٢/ ٤١٨)، وشرح شواهد المغني (١/ ٣٥٨).

ويروى: «إذا أمسيت أمسيت» مكان «إذا أصبحت أصبحت».

(٣) لم أهتد إلى تتمته ولا قائله فيما عدت إليه من المصادر.

(٤) البيت لأبي نواس في ديوانه (١/ ٣٥٥)، وخزانة الأدب (١١/ ٣٧، ٤٠، ٤١)، والدرر (٦/ ٩٣). وبلا نسبة في الجنى الداني (ص ٤٢٨)، وجواهر الأدب (ص ٣٦٤)، ورصف المباني (ص ١٧٤)، والمغني (١/ ١١٧). ورواية الديوان:

قـل لمـن سـاد ثـم سـاد أبـوه قبلـه ثـم قبـل ذلـك جـدُّه

(خلافاً للفرّاء) في قوله: إنها بمعنى الفاء.

(وقد تقع موقع الفاء) في إفادة الترتيب بلا مهلة (وعكسه) أي تقع الفاء موقع «ثُمّ» في إفادته بمهلة، فالأوّل كقوله:

١٦٠٦ - كهَزِّ الرُّدَيْنيِّ تحت العَجَاجِ جَرَى في الأنابيب ثُمَّ اضْطَرَبْ[1]

إذ الهزّ مع جَرْيٍ في أنابيب الرّمح يعقبه اضطرابه بلا تراخ.

والثاني كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ خَلَقْنَا ٱلنُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا ٱلْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا ٱلْمُضْغَةَ عِظَٰمًا فَكَسَوْنَا ٱلْعِظَٰمَ لَحْمًا﴾ [المؤمنون: ١٤]، فالفاء في الثلاثة بمعنى ثمّ.

(قال الكوفيّة: و) تقعُ (زائدةً) كقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ﴾ إلى قوله: ﴿ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة: ١١٨] وأُجِيب بأن الجواب فيها مقدّر.

(و) قال (الفرّاء): تقع (للاستئناف) نحو: أعطيتك ألفاً ثم أعطيتك قبل ذلك مالاً فيكون. . .[2]

[أم]

(أم) وأنكرها أبو عبيدة مَعْمر بن المثنّى، وتبعه محمد بن مسعود الغزْني، صاحب البديع، فقال: ليست بحرف عطف، بل بمعنى همزة الاستفهام، ولهذا يقع بعدها جملة يستفهم عنها، كما تقع بعد الهمزة نحو: أضربت زيداً أم قتَلْتَهُ؟ أبكرٌ في الدار أم خالِدٌ؟ أي أخالدٌ فيها؟.

قال: ولتساوي الجملتين بعدها في الاستفهام حسن وقوعها بعد «سواء»، لكن لما كانت تتوسّط بين محتمل الوجود لشيئين أحدهما بالاستفهام كتوسُّط «أو» بين اسمين مُحْتَمَلي الوجود قيل إنّها حرفُ عطف.

---

(١) البيت من المتقارب، وهو لأبي دؤاد الإيادي في ديوانه (ص ٢٩٢)، والدرر (٦/ ٩٦)، وشرح التصريح (٢/ ١٤٠)، وشرح شواهد المغني (ص ٣٥٨)، والمعاني الكبير (١/ ٥٨)، والمقاصد النحوية (٤/ ١٣١). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٣/ ٣٦٣)، والجنى الداني (ص ٤٢٧)، وشرح الأشموني (٢/ ٤١٧)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٦١٢)، ومغني اللبيب (ص ١١٩).

(٢) موضع النقط بياض في الأصل. ولعلّ الساقط هو ما يلي: «فيكون ثمّ في ذلك لترتيب الإخبار، ولا تراخي بين الإخبارين»، وهو ما ورد في المغني (١/ ١٩٩) قال: «وأما المهلة فزعم الفرّاء أنها قد تتخلّف، بدليل قولك: أعجبني ما صنعت اليوم ثم ما صنعت أمس أعجب. لأن ثمّ في ذلك لترتيب الإخبار. . . إلخ».

(وزعم ابن كَيْسان أنّ أصلها: أو) أبدلت واوُها مِيماً فتحوَّلت إلى معنى يزيد على معنى أو.

وقال أبو حيّان: وهي دعوى بلا دليل، ولو كان كذلك لاتّفقت أحكامهما وهما مختلفان من أوْجُه.

منها: أنّ السؤال بأو قبله بأم[١] وأنه يقدّر مع «أو» بأحد، ومع أم «بأيّ»[٢].

وأن جواب «أو» بنعَمْ أوْ لا. وجواب «أم» بالتعيين بالاسم أو الفعل.

وأن الأحسن مع أوْ تقديم الفعل، ومع «أم» تقديم الاسم.

وأنّ «أو» لا يلزم معادلتها للاستفهام بخلاف أم.

وأنك إذا استفهمت باسم وعطفت عليه كان «بأو» دون «أم».

وأنّ العطف بعد أفعل التفضيل «بأم» دُون «أو».

وكذا ما لم يحسن السكوت عليه.

(وهي قسمان: متّصلة) تقع بعد همزة التّسوية (أو) همزة يطلب بها وبأم (التّعيين) ولذا تسمّى معادلة لمعادلتها للهمزة في إفادة التّسوية أو الاستفهام، ويجمعهما أن يقال: هي التي لا يستغني ما بعدها عما قبلها، ولا يقع إلا فيما يستعمل في لفظ الاستفهام سواء أريد معناه أم لا.

(وتختصّ الأولى) أي التي تقع بعد همزة التسوية (بأنها لا تقع إلاّ بين جملتين) شرطهما أن يكونا (في تأويل المفرديْن) وسواء الاسميّتان والفعليّتان، والأغلب فيهما المضيّ، والمختلفتان. كقوله تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْنَآ أَجَزِعْنَآ أَمْ صَبَرْنَا﴾ [إبراهيم: ٢١]، وقوله: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ صَٰمِتُونَ﴾ [الأعراف: ١٩٣]، وقول الشاعر:

١٦٠٧ ـ ولَسْتُ أُبالِي بعد فَقْدِيَ مالِكاً أمَوْتِيَ ناءٍ أم هو الآن واقِعُ[٣]

بخلاف الأخرى فتقع بين مفردين وهو الغالب فيها نحو:

---

(١) لأن الطلب بالتعيين إنما يكون بعد معرفة الأحديّة وحكم الأحديّة. انظر الأشباه والنظائر (٢/ ٢١٥).

(٢) كما يقول ابن مالك في الألفيّة:

وأم بها اعطف إثر همز التسويَهْ أو همزة عن لفظ أيّ مغنيَهْ

(٣) البيت من الطويل، وهو لمتمم بن نويرة في ديوانه (ص ١٠٥). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٧/ ٥١)، وأوضح المسالك (٣/ ٣٦٨)، وجواهر الأدب (ص ١٨٧)، والدرر (٦/ ٩٧)، وشرح الأشموني (٢/ ٤٢١)، وشرح التصريح (٢/ ١٤٢)، وشرح شواهد المغني (١/ ١٣٤)، والمغني (١/ ٤١)، والمقاصد النحوية (٤/ ١٣٦).

﴿ءَأَنتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمِ ٱلسَّمَآءُ﴾ [النازعات: ٢٧]. وجملتين ليستا في تأويلهما كقوله:

١٦٠٨ ـ فَقُلْتُ أَهْيَ سَرَتْ أَمْ عادني حلُمُ(١)

وقوله:

١٦٠٩ ـ لَعَمْـرُكَ مـا أدْري وإنْ كنـت دَارِيـا ... شُعَيْثُ بن سَهْمٍ أم شُعَيْثُ بن مِنْقَرِ(٢)

وتختصّ الأولى أيضاً بأنها لا تستحق جواباً، لأنَّ المعنى معها ليس على الاستفهام، فإن الكلام معها قابل للتصديق والتّكذيب، لأنه خبر بخلاف الأخرى.

(ويؤخّر المنفي فيهما)، أي الأولى والأخرى، فيقال: «سواءٌ عليَّ أجاء أم لم يجىء»، «أقام زيد أم لم يقم» ولا يجوز سواء علي لم يجىء أم جاء، ولا ألم يقم أم قام، فإن كان ما قبلها وما بعدها مثبتاً قدِّم ما شئت منهما.

(وفصل الثانية من معطوفها أكثر لا واجب ولا ممنوع في الأصح) مثال الفصل: ﴿أَذَٰلِكَ خَيْرٌ أَمْ جَنَّةُ ٱلْخُلْدِ﴾ [الفرقان: ١٥]. والوصل: ﴿أَقَرِيبٌ أَم بَعِيدٌ مَّا تُوعَدُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠٩] والتأخير: أعندك زيد أم عمرو؟ ألقيت زيداً أم عمراً؟

وقيل: لا يجوز إلا الفَصْل، وقيل: لا يجوز إلا ضَمّ أحدهما إلى الآخر مقدَّمَيْن أو مؤخّرَيْن.

(وقد تُحذف الهمزةُ) وتُنْوَى كقوله:

١٦١٠ ـ لَعَمْـرُكَ مـا أدْرِي وإن كنـتُ دارِيـاً ... بسَبْـعٍ رمَيْـن الجمـر أم بِثَمـانِ(٣)

---

(١) تقدم برقم (١٤٦).

(٢) البيت من الطويل، وهو للأسود بن يعفر في ديوانه (ص ٣٧)، وخزانة الأدب (١١/ ١٢٢)، وشرح التصريح (٢/ ١٤٣)، وشرح شواهد المغني (ص ١٣٨)، والكتاب (٣/ ١٧٥)، والمقاصد النحوية (٤/ ١٣٨). ولأوس بن حجر في ديوانه (ص ٤٩)، وخزانة الأدب (١١/ ١٢٨). وللأسود أو للّعين المنقري في الدرر (٦/ ٩٨). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٣/ ٣٧٢)، وشرح الأشموني (٢/ ٤٢١)، واللسان (٢/ ١٦٢ ـ شعث)، والمحتسب (١/ ٥٠)، والمغني (١/ ٤٢)، والمقتضب (٣/ ٢٩٤).

وشعيث: حيّ من تميم، ثم من بني منقر؛ فجعلهم أدعياء وشكّ في كونهم منهم أو من بني سهم، وسهم: حيّ من قيس.

(٣) البيت من الطويل، وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه (ص ٢٦٦)، والأزهية (ص ١٢٧)، وخزانة الأدب (١١/ ١٢٢، ١٢٤، ١٢٧، ١٣٢)، والدرر (٦/ ١٠٠)، وشرح أبيات سيبويه (٢/ ١٥١)، وشرح شواهد المغني (١/ ٣١)، وشرح المفصل (٨/ ١٥٤)، والكتاب (٣/ ١٧٥)، ومغني اللبيب (١/ ١٤)، والمقاصد النحوية (٤/ ١٤٢). وبلا نسبة في جواهر الأدب (ص ٣٥)، والجنى الداني (ص ٣٥)، ورصف المباني =

أي: أبسبع.

وقرىء: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ أَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [البقرة: ٦] بهمزة واحدة[١].

(و) قد تحذف (أم والمعطوف بها) كقوله:

١٦١١ ـ دعاني إليْها القلْبُ إنِّي لأمْرِه سميعٌ فما أدري أرُشْدٌ طِلَابُها[٢]

أي أم غي؟

(و) قد يحذف (هو) أي المعطوف بها (دونها بتعويض لا) نحو: أزيد عندك أم لا؟ أزيد يقوم أم لا؟

(قيل: و) يحذف (دونه) أي دون تعويض، وجعل منه قوله تعالى: ﴿أَفَلَا تُبْصِرُونَ أَمْ﴾ [الزخرف: ٥١، ٥٢]، أي أم تبصرون، ثم ابتدأ ﴿أَنَا خَيْرٌ﴾ [الزخرف: ٥٢] قال ابن هشام: وهذا باطل، إذ لم يسمع حذف معطوف بدون عاطفه، وإنما المعطوف جملة: ﴿أَنَا خَيْرٌ﴾ [الزخرف: ٥٢]. ووجه المعادلة أن الأصل أم ينصرون، ثم أقيمت الاسميّة مقام الفِعليّة، والسبب مقام المُسبّبَ لأنهم إذ قالوا له: «أنت خير» كانوا عنده بُصرَاء.

قال الزمخشري: (و) يحذف (المعطوف عليه) وجعل منه: ﴿أَمْ كُنتُمْ شُهَدَآءَ﴾ [البقرة: ١٣٣] أي: «أتدّعُون على الأنبياء اليهودية أم كنتم شهداء»[٣].

ووافقه الواحدي[٤] وقدرّ: أبلغكم ما تنسبون إلى يعقوب من إيصائه بَنيهِ باليهوديّة أم كنتم.

= (ص ٤٥)، وشرح ابن عقيل (ص ٤٩٦)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٦٢٠)، والصاحبي في فقه اللغة (ص ١٨٤)، والمحتسب (١/ ٥٠)، والمقتضب (٣/ ٢٩٤).

(١) في هذه اللفظة «أأنذرتهم» عدة قراءات؛ قال الزمخشري في الكشاف (١/ ٤٨): «وقرىء «أأنذرتهم» بتحقيق الهمزتين، والتخفيف أعرب وأكثر، وبتخفيف الثانية بين بين، وبتوسيط ألف بينهما محققتين، وبتوسيطها والثانية بين بين، وبحذف حرف الاستفهام، وبحذفه وإلقاء حركته على الساكن قبله».

(٢) البيت من الطويل، وهو لأبي ذؤيب الهذلي في تخليص الشواهد (ص ١٤٠)، وخزانة الأدب (١١/ ٢٥١)، والدرر (٦/ ١٠٢)، وشرح أشعار الهذليين (١/ ٤٣)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٦٥٥)، وشرح شواهد المغني (١/ ٢٦، ١٤٢، ٢/ ٦٧٢)، والمغني (ص ١٣). وبلا نسبة في شرح الأشموني (٢/ ٣٧١).

(٣) انظر الكشاف (١/ ١٩٣)، ولفظ الزمخشري: «... ولكن الوجه أن تكون أم متصلة على أن يقدّر قبلها محذوف، كأنه قيل: أتدّعون على الأنبياء اليهودية أم كنتم شهداء إذ حضر يعقوب الموت؟ يعني أن أوائلكم من بني إسرائيل كانوا مشاهدين له إذ أراد بنيه على التوحيد وملّة الإسلام، وقد علمتم ذلك، فما لكم تدّعون على الأنبياء ما هم منه برآء؟».

(٤) هو علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي النيسابوري الشافعي، أبو الحسن. مفسّر، نحوي، لغوي، =

(و) الثاني من قِسْمي أم (منقطعة) سمِّيت بذلك، لأن الجملة بعدها مستقلّة، وهي التي تقع (بعد غير همزة الاستفهام) وذلك إما خبر محض نحو: ﴿تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[1] [السجدة: ٢].

أو همزة لغير استفهام نحو: ﴿أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَآ أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ﴾ [الأعراف: ١٩٥]، لأن الهمزة هنا للإنكار، فهي بمعنى النّفي.

أو الاستفهام بغير الهمزة نحو: ﴿هَلْ يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِى ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ﴾ [الرّعد: ١٦].

واختلف في معناها: (فقال البصريون: هي بمعنى بل) أي للإضراب (والهمزة مطلقاً).

(و) قال (الكسائيّ وهشام): هي (كبل وتاليها) أي ما بعدها (كمتلوّها) أي كما قبلها، فإذا قلت: قام زيد أم عمرو، فالمعنى: بل قام عمرو. وإذا قلت: هل قام زيد أم عمرو؟ فالمعنى: بل هل قام عمرو.

ورُدَّ بقوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا بَٰطِلًا﴾ إلى قوله: ﴿أَمْ نَجْعَلُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ [صَ: ٢٧، ٢٨] الآية فـ «أم» لم يتقدّمها استفهام وقد استؤنف بأم السّؤال على جهة الإنكار، والرَّدّ، ولا يمكن أن يكون ما بعدها موجباً، فليس مثل ما قبلها.

(و) قال (الفرّاء): هي كبل إذا وقعت (بعد استفهام) كقوله:

١٦١٢ ـ فواللّهِ ما أدري أَسَلْمَى تغوَّلَتْ أم النّوْمُ أم كُلٌّ إليَّ حَبِيبُ[2]

أي: بل كلّ.

= فقيه، شاعر. أصله من ساوه ومن أولاد التجار. توفي بنيسابور سنة ٤٦٨ هـ. من تصانيفه: البسيط، والوسيط، والوجيز، كلها في التفسير. والمغازي، وشرح ديوان المتنبي، والإغراب في الإعراب، ونفي التحريف عن القرآن الشريف. انظر ترجمته في وفيات الأعيان (١/ ٤١٩)، وطبقات الشافعية للسبكي (٣/ ٢٨٩)، ومعجم الأدباء (١٢/ ٢٥٧)، وإنباه الرواة (٢/ ٢٢٣)، وشذرات الذهب (٣/ ٣٣٠)، وبغية الوعاة (ص ٣٢٧)، والنجوم الزاهرة (٥/ ١٠٤)، ومرآة الجنان (٣/ ٩٦). وهدية العارفين (١/ ٦٩٢).

(١) موضع الشاهد هو قوله تعالى بعدها في الآية ٣: ﴿أم يقولون افتراه﴾.

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الأزهية (ص ١٢٩)، والدرر (٦/ ١٠٢)، والصاحبي في فقه اللغة (ص ١٢٦)، ولسان العرب (١٠/ ٤٢١ ـ درك، ١٢/ ٣٥ ـ أمم).

وتغوّلت: أي صارت من الغول، كما سيشرحه بعد ثلاثة أسطر. والتغوّل: التلوّن، يقال: تغوّلت المرأة إذا تلوّنت. انظر اللسان (١١/ ٥٠٧).

ورُدّ بأن المعنى على الاستفهام، أي بل أُكُلٌ إليّ حبيب، لأنها لما تمثلت لعينه لم يَدْر أذلك في النوم أم صارت من الغُول، لأنَّ العرب تزعم أنها تبدو متزيّنة لتفتن ثم لما جوّز أن تكون تغولت داخله الشك فقال: بل أكل إليّ حبيب أي الغُول وسلمى، كُلٌّ منهما إليّ حبيب.

(و) قال (قوم): تكون كبل إذا وقعت بعد الاستفهام (والخبر).

وقال (أبو عبيدة): هي (كالهمزة مطلقاً) قال: ومنه قوله تعالى: ﴿أَمْ تُرِيدُونَ أَن تَسْـَٔلُوا۟ رَسُولَكُمْ﴾ [البقرة: ١٠٨]. (و) قال (الهروي[١]) في «الأزهية»[٢] هي كالهمزة (إن لم يتقدَّم) عليها (استفهام).

ورُدَّ القولان بأنها لو كانت بمعنى الهمزة لوقعت في أول الكلام وذلك لا يجوز فيها، ولورودها للاستفهام بعده في قوله:

١٦١٣ ـ هَلْ ما عَلِمْتَ وما استُودِعْت مَكْتومُ أم حَبْلها إذ نَأتْكَ اليوم مَصْرومُ[٣]

فإنه استأنف السؤال بأم عما بعدها مع تقدّم الاستفهام، لأن المعنى: بل أحبلها؟ لقوله بعده:

١٦١٤ ـ أم هَل كبيرٌ بكى لم يَقْضِ عبَرته إثْر الأحِبَّة يَوْم البين مَشْكُومُ[٤]

(وتدخل) أم هذه (على هل) كما تقدّم (و) على (سائر أسماء الاستفهام في الأصحّ)

---

(١) هو أبو الحسن علي بن محمد الهروي المتوفى سنة ٤١٥ هـ. وقد تقدّم التعريف به.

(٢) «الأزهية في علم الحروف» من مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق سنة ١٩٨١ م، تحقيق عبد المعين الملّوحي. وسماه حاجي خليفة في كشف الظنون (ص ٧٣): «الأزهيّة في النحو» قال: «ذكر أنه جمع فيه ما فرّق في كتابه الملقب بالذخائر وزاد عليه».

(٣) انظر تخريجه مع الشاهد التالي (١٦١٤).

(٤) هذا الشاهد والذي قبله من البسيط، وهما لعلقمة الفحل في ديوانه (ص ٥٠)، والأزهية (ص ١٢٨)، والأشباه والنظائر (٧/ ٤٩)، وخزانة الأدب (١١/ ٢٨٦، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٣، ٢٩٤)، والدرر (٥/ ١٤٥، ٦/ ١٠٤)، وشرح اختيارات المفضل (ص ١٦٠٠، ١٦٠١)، والكتاب (٣/ ١٧٨)، واللسان (١٢/ ٣٧ ـ أمم) (البيت الثاني فقط)، واللمع (ص ١٨٢)، والمحتسب (٢/ ٢٩١)، والمقاصد النحوية (٤/ ٥٧٦). وبلا نسبة في الاشتقاق (ص ١٤٠)، وجواهر الأدب (ص ١٨٩)، والدرر (٦/ ١٠٥، ١٠٧) (البيت الثاني فقط)، ورصف المباني (ص ٩٤) (البيت الأول فقط)، وشرح المفصل (٤/ ١٨) (الثاني فقط) (٨/ ١٥٨) (الثاني فقط)، والمقتضب (٣/ ٢٩٠).

ومصروم: مقطوع. والعبرة: الدمعة. والمشكوم: المجازى، من الشكم: العطية عن مجازاة، فإن كانت العطية ابتداء فهي الشكر، بضم الشين فيهما.

نحو: ﴿أَمَّاذَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [النمل: ٨٤].

ولا تدخل على حرفه، وهو الهمزة، وبذلك استدلّ على أنها بمعنى: بل والهمزة، وإلاّ لدخلت عليها كما يدخل عليها بل في قولك: أقام زيد بل أقام عمرو.

ولا بدع في دخولها على هل، وإن كانت للاستفهام فقد دخلت عليها الهمزة في قوله:

١٦١٥ ـ أهَلْ رأوْنا بسَفْح القاع ذي الأكَمِ[1]

وذهب الصّفار: إلى منع دخول «أم» على «هل» وغيرها، لأنه جمع بين أدَاتيْ معنى، وقال: لا يحفظ منه إلاّ قوله:

١٦١٦ ـ أم هَـل كبيـرٌ بكـى[2]

وقوله:

١٦١٧ ـ أم هـل لامَنِـي فِيـك لأئـمُ[3]

وقوله:

١٦١٨ ـ ومـا أنْـتَ أمْ مَـا ذِكْـرُهـا رَبعيّـةً[4]

وقوله تعالى: ﴿أَمَّنْ هَٰذَا الَّذِي هُوَ جُندٌ لَّكُمْ﴾ [الملك: ٢٠]. ﴿أمّنْ يرزقكم﴾[5] [الملك: ٢١].

---

(١) تقدم برقم (١٣٦٢).

(٢) تقدم برقم (١٦١٤).

(٣) جزء بيت من الطويل، وتمامه:

أبـا مـالـك هـل لمتني مـذ حضضتني ... علـى القتـل أم هـل لامني فيـك لائـمُ

وهو للجحاف بن حكيم في الدرر (٦/١٠٧)، وشرح أبيات سيبويه (٢/٣٨)، ولسان العرب (١٢/٣٧ ـ أمم)، والمؤتلف والمختلف (ص ٧٦). وبلا نسبة في خزانة الأدب (٨/٢٧٧، ٢٨٠، ٣١٦)، والكتاب (٣/١٧٦)، ومغني اللبيب (٢/٣٨١). ويروى «لك» مكان «فيك».

(٤) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

يُخَـطُّ لهـا مـن ثـرمـداء قَليـبُ

وهـو لعلقمة الفحـل فـي ديـوانـه (ص ٣٥)، والـدرر (٦/١١٠)، وشـرح اختيـارات المفضـل (ص ١٥٨٠)، ولسان العرب (٣/١٠٣ ـ ثرمد)، والمقاصد النحوية (٣/١٦). وبلا نسبة في رصف المباني (ص ٩٩).

وثرمداء: ماء لبني سعد في وادي الستارين، وقيل: قرية بالوشم من أرض اليمامة، وقيل: موضع في ديار بني نمير أو بني ظالم من الوشم بناحية اليمامة. وضُبط بفتح الميم وكسرها. انظر معجم البلدان (٢/٧٦).

(٥) الآية محرفة، وصوابها: ﴿أمّن هذا الذي يرزقكم﴾. وقد أثبتها السيوطي هكذا محرّفة تثبيتاً لقول أبي =

قال أبو حيّان: وهذا منه دليل على الجسَارة، وعَدمِ حفظ كتاب الله.

قال: وقد دخلت على كيف في قوله:

١٦١٩ ـ أم كيف يَنْفَع ما تُعْطي العَلوقُ بِهِ(١)

وعلى «أين» في قوله:

١٦٢٠ ـ فـأصبـح لا يَـدْري أيَقْعُـد فيكُـمُ   على حَسَك الشّحْناء أم أيْن يَذْهبُ(٢)

(لا مفرد) أي لا تدخل عليه **(خلافاً لابن مالك)** في قوله بذلك، وأنه منه قولهم: «إنها لإبل أم شاء» لقول بعضهم: «إنَّ هناك لإبلاً أم شاءً» بالنصب. قال: فهذا عطف صريح يقوّي عدم الإضمار في المرفوع.

قال أبو حيّان وابن هشام: وقد خرق إجماع النحويين في ذلك، فإنهم اتفقوا على تقدير مبتدأ، أي: بل أهي شاء. وأما رواية النصب إن صحّت، فالأولى أن يُقَدَّر فيها ناصب أي أم أرى شاء.

(قال أبو زيد) الأنصاريّ: **(وترد)** أم **(زائدة)** واستدل بقوله:

١٦٢١ ـ يا ليْت شِعري ولا مَنْجَا من الهَرَم   أم هل على العيش بعد الشّيْب من نَدَمِ(٣)

= حيّان الوارد بعد سطر: «وهذا منه دليل على الجسارة وعدم حفظ كتاب الله». يعني الصفّار، وهو القاسم بن علي البطليوسي، وقد تقدم التعريف به.

(١) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

رئمـانُ أنـفٍ إذا مـا ضُـنَّ بـاللبـنِ

وهو لأفنون التغلبي في خزانة الأدب (١١/ ١٣٩، ١٤٢)، والدرر (٦/ ١١١)، وشرح اختيارات المفضل (ص ١١٦٤)، وشرح شواهد المغني (١/ ١٤٤، ١٤٥)، واللسان (١٠/ ٢٦٨ ـ علق). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢/ ٤٢٧، ٦/ ٢١٢، ٧/ ٥٢، ٣٢٢)، والاشتقاق (ص ٢٥٩، ٥٣٥)، وجمهرة اللغة (ص ٣٢٢)، وخزانة الأدب (١١/ ٢٨٨، ٢٩٣)، والخصائص (٢/ ١٨٤)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ٤١٨)، وشرح المفصل (٤/ ١٨)، واللسان (١٢/ ٢٢٣ ـ رأم)، والمحتسب (١/ ٢٣٥)، ومغني اللبيب (١/ ٤٥). وقبل البيت الشاهد:

أنّـى جـزوا عـامـراً سـوءاً بفعلهـمُ   أم كيف يجزونني السوأى من الحَسَنِ

والسوأى: القبيح. والعلوق: الناقة الشديدة التعلق بولدها؛ رئمت الناقة ولدها: عطفت عليه ولزمته. ويروى «رئمانَ» و «رئمانُ» و «رئمانِ»، فمن نصب فعلى المصدر، ومن رفع فعلى البدل من «ما»، ومن جرّ فعلى البدل من الهاء.

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر (٦/ ١١٥).

(٣) البيت من البسيط، وهو لساعدة بن جؤية في الأزهية (ص ١٣١)، وخزانة الأدب (٨/ ١٦١، ١٦٢، =

[أو]

أو (قال المتقدّمون: هي لإحدى الشيئين أو الأشياء).

قال ابن هشام: وهو التحقيق، والمعاني التي ذكرها غيرهم مستفادة من غيرها.

(و) قال (المتأخّرون) هي مع ذلك (للشكّ) من المتكلّم نحو: ﴿لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾ [الكهف: ١٩].

(والإبهام) بالموحّدة على السّامع نحو: ﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ [سبأ: ٢٤].

(والتّخيير والإباحة)، والفرق بينهما أن الثّاني يجوز فيه الجميع نحو: اقرأ فقهاً أو نحواً، بخلاف الأوّل نحو: انكح هنداً أو أختها.

قال ابن مالك: وأكثر. . .[١]

(والتفصيل) بعد الإجمال نحو: ﴿وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى تَهْتَدُوا﴾ [البقرة: ١٣٥]، ﴿قَالُوا سَاحِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ﴾ [الذاريات: ٥٢] أي قال بعضهم: كذا، وبعضهم: كذا.

(والإضراب) كبل. (قال قوم): تأتي له (مطلقاً) كقوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ [الصافات: ١٤٧] أي بل يزيدون، وقول جرير:

١٦٢٢ ـ ماذا ترى في عيالٍ قد بَرِمْتُ بهم ... لم أُحْصِ عِدَّتَهُم إلا بعدّاد
كانوا ثمانين أو زادوا ثمانيةً ... لولا رجاؤُك قد قَتَلْتُ أوْلادِي[٢]

(و) قال (سيبويه[٣]): إذا وقعت (بعد نفي أو نهي أو) بعد (إعادة العامل) نحو: «ما

= ١١/١٦٢)، والدرر (٦/١١٥)، وشرح أشعار الهذليين (٣/١١٢٢)، وشرح الأشموني (٢/٤٢٣)، وشرح شواهد المغني (١/١٥١)، والمغني (١/٤٨). وبلا نسبة في شرح عمدة الحافظ (ص ٣١٩)، ولسان العرب (١٢/٣٦ ـ أمم).

(١) موضع النقط بياض في الأصل. وموضع هذا السقط وجدته في مغني اللبيب لابن هشام (١/١١٢). قال: «وذكر ابن مالك أن أكثر ورود «أو» للإباحة، في التشبيه نحو: ﴿فهي كالحجارة أو أشدّ قسوة﴾ [البقرة: ٧٤]، والتقدير، نحو: ﴿فكان قاب قوسين أو أدنى﴾ [النجم: ٩]؛ فلم يخصّها بالمسبوقة بالطلب».

(٢) البيتان من البسيط، وهما لجرير في ديوانه (ص ٧٤٥)، وجواهر الأدب (ص ٢١٧)، والدرر (٦/١١٦)، وشرح شواهد المغني (١/٢٠١)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٦٢٧)، ومغني اللبيب (١/٦٤، ٢٧٢)، والمقاصد النحوية (٤/١٤٤). وبلا نسبة في تذكرة النحاة (ص ١٢١)، وشرح الأشموني (٢/٤٣٢) (البيت الثاني فقط).

(٣) انظر الكتاب (٣/١٨٤).

قام زيد أو ما قام عمرو»، أو «لا تضرب زيداً أو لا تضرب عمراً».

(قال الكوفيّة والأخفش والْجَرمي والأزهري[١]، وابن مالك: و) بمعنى (الواو) أي لمطلق الجمع نحو:

١٦٢٣ ـ لِنَفْسي تُقَاها أو عليها فُجُورُها[٢]

أي: وعليها.

١٦٢٤ ـ جاء الخِلافَة أو كانَتْ له قَدَراً[٣]

أي وكانت.

قال ابن مالك: ومن أحسن شواهده حديث: «اسكن حِراً[٤] فما عليك إلا نَبِيٌّ، أو

---

(١) هو محمد بن أحمد بن الأزهر بن طلحة بن نوح بن الأزهر بن نوح بن حاتم الأزهري الهروي الشافعي، أبو منصور. ولد في هراة بخراسان سنة ٢٨٢ هـ، وتوفي بها سنة ٣٧٠ هـ، وقيل: سنة ٣٧١. من تصانيفه الكثيرة: تهذيب اللغة، التقريب في التفسير، الزاهر في غرائب الألفاظ، علل القراءات، وكتاب في أخبار يزيد بن معاوية. انظر ترجمته في وفيات الأعيان (١/ ٦٣٥)، ومعجم الأدباء (١٧/ ١٦٤)، وطبقات الشافعية للسبكي (٢/ ١٠٦)، ومرآة الجنان (٢/ ٣٩٥)، والوافي بالوفيات (٢/ ٤٥)، وشذرات الذهب (٣/ ٧٢)، وبغية الوعاة (ص ٨)، وهدية العارفين (٢/ ٤٩).

(٢) عجز بيت من الطويل، وصدره:

وقد زعمت ليلى بأني فاجرٌ

وهو لتوبة بن الحميّر في الأزهية (ص ١١٤)، وأمالي المرتضى (٢/ ٥٧)، وخزانة الأدب (١١/ ٦٨)، والدرر (٦/ ١١٧)، وشرح شواهد المغني (١/ ١٩٤)، والمغني (١/ ١٦٢). وبلا نسبة في رصف المباني (ص ١٣٢، ٤٢٧)، ولسان العرب (١٤/ ٥٥ ـ أوا).

(٣) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

كما أتى ربَّه موسى على قدرِ

وهو لجرير في ديوانه (ص ٤١٦)، والأزهية (ص ١١٤)، وخزانة الأدب (١١/ ٦٩)، والدرر (٦/ ١١٨)، وشرح التصريح (١/ ٢٨٣)، وشرح شواهد المغني (١/ ١٩٦)، والمغني (١/ ٦٢، ٧٠)، والمقاصد النحوية (٢/ ٤٨٥، ٤/ ١٤٥). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢/ ١٢٤)، والجنى الداني (ص ٢٣٠)، وشرح الأشموني (١/ ١٧٨)، وشرح ابن عقيل (ص ٤٩٩)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٦٢٧)، وشرح قطر الندى (ص ١٨٤).

(٤) حرا (مقصوراً) لغة في «حراء» وهو جبل من جبال مكة على ثلاثة أميال. قال ياقوت في معجم البلدان (٢/ ٢٣٣): «ومنهم من يؤنثه فلا يصرفه... وقال بعضهم: للناس فيه ثلاث لغات: يفتحون حاءه وهي مكسورة، ويقصرون ألفه وهي ممدودة، ويميلونها وهي لا تسوغ فيها الإمالة».

صديق أو شهيد»[١]. وحديث «ما أخطأك شرفٌ أو مَخِيلة»[٢].

وغيرُهم تأول البيتين: الأول على أن أو فيه للإبهام. وأنها في الثاني للشكّ.

وقال ابن هشام: الذي رأيته في ديوان جرير: إذ كانت. وقال أبو حيان: إنها الرواية المشهورة.

(زاد ابن مالك) في الكافية وشرحها: (والتقسيم) نحو: الكلمة: اسم أو فعل أو حرف، ولم يذكره في التسهيل ولا شرحه، بل قال: تأتي للتفريق المجرّد من الشك، والإبهام، والتخيير قال: وهذا أولى من التعبير بالتقسيم، لأن استعمال الواو فيه أجود قال: ومن مجيئه بأو قوله:

١٦٢٥ ـ فقالوا لنا ثِنْتان لا بُدَّ منهما صدُورُ رماحٍ أُشْرِعت أو سَلاسِلُ[٣]

قال ابن هشام: ومجيء الواو في التقسيم أكثر لا يقتضي أن «أو» لا تأتي له.

(و) قال (الحريريّ): والتقريب نحو: ما أدري أَسَلّمَ أَوْ ودَّع، وأذّن أو أقام.

قال ابن هشام: وهو بيّن الفساد، لأن التقريب إنما استفيد من إثبات اشتباه السّلام بالتوديع فهي للشّك.

(و) قال (ابن الشّجريّ: والشّرط) نحو: لأضربنه عاش أو مات، أي إن عاش بعد الضرب وإن مات منه، ولآتينّك أعطيتني أوْ أحرمتني[٤]. قال ابن هشام: والحق أنها للعطف على بابها، ولكن لما عطفت على ما فيه معنى الشرط دخل فيه المعطوف.

---

(١) رواه البخاري في فضائل أصحاب النبي ﷺ، باب ٦، (حديث رقم ٣٦٨٦) عن أنس بن مالك قال: صعد النبيّ ﷺ إلى أُحُد ومعه أبو بكر وعمر وعثمان، فرجف بهم، فضربه برجله وقال: «اثبت أُحُد، فما عليك إلا نبيّ أو صدّيق أو شهيد». وهذا كما ترى رواه بلفظ «أُحُد» مكان «حراء». ورواه بلفظ «حراء» مسلم في فضائل الصحابة (حديث ٥٠) عن أبي هريرة: أن رسول الله ﷺ كان على جبل حراء، فتحرّك، فقال رسول الله ﷺ: «اسكن حراء، فما عليك إلا نبيّ أو صدّيق أو شهيد». وروي الحديث أيضاً بالواو، كما في البخاري (فضائل أصحاب النبي ﷺ، باب ٥، حديث رقم ٣٦٧٥) بلفظ: «اثبت أحد فإن عليك نبيّ وصدّيق وشهيد» ولا شاهد على هذه الرواية.

(٢) لم أجد الحديث بعد البحث. والشَّرَف: العلوّ؛ قاله ابن الأثير في النهاية (٢/ ٤٦٢). والمخيلة: موضع الخيل، وهو الظنّ، كالمَظِنّة، وهي السحابة الخليقة بالمطر (النهاية: ٢/ ٩٣).

(٣) البيت من الطويل، وهو لجعفر بن علبة الحارثي في الدرر (٦/ ١١٩)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ٤٥)، وشرح شواهد المغني (١/ ٢٠٣). وبلا نسبة في شرح الأشموني (٢/ ٤٦٤)، ومغني اللبيب (١/ ٦٥).

(٤) حرمه وأحرمه: منعه العطيّة. وقال الأزهري: «أحرمه لغة ليست بالعالية» انظر اللسان (١٢/ ١٢٥).

(و) قال (قوم) من الكوفيين: (والتبعيض) نحو: ﴿وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَىٰ﴾ [البقرة: ١٣٥].

قال ابن هشام[١]: والذي يظهر أنه أراد معنى التفصيل، فإنَّ كُلَّ واحد مما قَبْلَ أو التفصيلية وما بعدها بعض لما تقدم عليهما من المجمل، ولم يرد أنها ذكرت لتفيد مجرّد معنى التبعيض.

(ولا تأتي بعد همزة التسوية) لأنها لأحد الشيئين أو الأشياء. والتّسوية تقتضي شيئين فصاعداً، فلا يقال: سواء كان كذا أو كذا.

قال ابن هشام: وقد أولع بها الفقهاء وهو لحن، والصواب: الإتيان بأم.

وفي الصّحاح: تقول: سواء عليَّ أقمت أو قعدت، وهو سهو.

وفي الكامل[٢] أنّ ابن مُحَيْصِن قرأ: ﴿أو لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [البقرة: ٦] وهو من الشذوذ بمكان.

قال: أمّا همزة الاستفهام فيعطف بعدها بأو نحو: أزيد عندك أو عمرو.
انتهى[٣].

وفي البديع قال سيبويه: إذا كان بعد «سواء» همزة الاستفهام فلا بد من «أم» اسمين كانا أو فعلين، تقول: سواء عليّ أزيدٌ في الدار أم عمرٌو، وسواء عليَّ أقمت أم قعدت.

وإذا كان بعدها فعلان بغير ألف الاستفهام عطف الثاني بأو تقول: سواء عليّ قمت أو قعدت.

وإن كانا اسمين بلا ألف عطف الثاني بالواو تقول: سواء عليّ زيد وعمرو.

وإن كان بعدها مصدران كان الثاني بالواو وأو حملاً عليها.

---

(١) في مغني اللبيب (١/ ١٢٢).

(٢) أوضحه ابن هشام في المغني (١/ ٨٢) فقال: «وفي كامل الهذلي أن ابن محيصن... إلخ» انتهى. وهو «الكامل في القراءات الخمسين» لأبي القاسم يوسف بن علي بن عبادة الهذلي المغربي المتوفى سنة ٤٦٥ هـ؛ وهو مشتمل على خمسين قراءة، قال: لقيت ثلاثمائة وخمسة وخمسين إماماً من أرباب الاختيارات الذين بلغوا رتبتها ـ أي السبعة والعشرة ـ فذكر فيه العشرة ثم الخمسين، فإنه رجل سافر من المغرب إلى المشرق وطاف البلاد وقرأ بغزنة وغيرها حتى انتهى إلى وراء النهر ولقّب كتابه «الكامل» وجمع فيه خمسين قراءة عن الأئمة من ألف وأربعمائة وتسعة وخمسين رواية وطريقاً. انظر كشف الظنون (ص ١٣٨١).

(٣) انظر المغني (١/ ٨١، ٨٢)، وقد أورد السيوطي نصّ ابن هشام هنا مختصراً.

قال السِّيرافي: فإذا قلت: سواءٌ عليّ قمت أو قعدت فتقديره: إن قمت أو قعدت فهما عليّ سواء، فعلى هذا سواء خبر مبتدأ محذوف أي الأمران سواء، والجملة دالّة على جواب الشرط المقدَّر.

قال ابن الدَّمَامِينيّ: وبذلك تبين صحة قول الفقهاء[1]، وكأن ابن هشام توهّم أن الهمزة لازمة بعد كلمة سواء في أول جملتيها، وليس كذلك.

[إمّـا]

(إمّا) بالكسر (المسبوقة بمثلها لمعاني «أو» الخمسة): الأول: الشكّ نحو: جاء إما زيد وإما عمرو، والإبهام نحو: ﴿وَءَاخَرُونَ مُرْجَوْنَ لِأَمْرِ ٱللَّهِ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة: ١٠٦]. والتخيير نحو: ﴿إِمَّآ أَن تُعَذِّبَ وَإِمَّآ أَن تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا﴾ [الكهف: ٨١]. والإباحة نحو: اقرأ إمّا فقهاً، وإما نحواً. والتفصيل: نحو: ﴿إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾ [الإنسان: ٣] وعبّر عنه في التسهيل بالتفريق المجرّد، كما عبر به في أو.

والفرق بينها وبين «أو» في المعاني الخمسة؛ أنها لتكرّرها يدل الكلام معها من أول وهلة على ما أتى بها لأجله من شَكٍّ أو غيره بخلاف «أو»، فإن الكلام معها أوّلاً دالّ على الجزم، ثم يؤتى «بأو» دالّة على ما جيء بها لأجله، ثم التحقيق أن «إمّا» لأحد الشيئين أو الأشياء وهذه المعاني تعرض في الكلام من جهة أخرى كما في أو.

(وأنكر قوم الإباحة) في «إمّا» مع إثباتهم ذلك لأو.

(و) أنكر (يونس وأبو عليّ) الفارسيّ (وابن كيسان وابن مالك كونها عاطفة) كما أن الأولى غير عاطفة، وقالوا: العطف بالواو التي قبلها، وهي جائية لمعنى من المعاني المفادة بأو.

وقال ابن مالك: وقوعها بعد الواو مسبوقة بمثلها شبيهٌ بوقوع لا بعد الواو مسبوقة بمثلها في مثل: لا زيد ولا عمرو فيها و «لا» هذه غير عاطفة بإجماع مع صلاحيتها للعطف قبل الواو فلتكن إمّا كذلك بل أولى.

(وادّعى ابن عصفور الإجماع عليه) أي على كونها غير عاطفة كالأولى تخلّصاً من دخول عاطف على عاطف، قال: وإنما ذكروها في باب العطف لمصاحبتها لحرفه.

(وقيل) «إما» (عطفت الاسم على الاسم والواو) عطفت (إمّا على إمّا). قال ابن هشام: وعطف الحرف على الحرف غريب[2]. وقال الرّضي: غير موجود.

---

(١) أي قولهم «سواء كان كذا أو كذا» وهو ما منعه ابن هشام. وانظر المغني (١/ ٨١، ٨٢).
(٢) انظر المغني (١/ ١٠٨).

(وقد تفتح همزتها) والتزمه تميم وقيس وأسد كقوله:

١٦٢٦ ـ تُلَقِّحُها أمّا شَمالٌ عَريَّةٌ وأمّا صباً جنْح العشيّ هَبُوبُ[1]

(و) قد (تبدل الميم الأولى ياء) مع كسر الهمزة وفتحها، كقوله:

١٦٢٧ ـ لا تُفسِدُوا آبالَكُمْ إيما لنا إيما لَكُمْ[2]

وقوله:

١٦٢٨ ـ يا لَيْتَما أمُّنَا شالَت نَعَامَتُها إيْما إلى جَنّة إيما إلى نارِ[3]

(و) قد (تحذف الأولى) كقوله:

١٦٢٩ ـ تُهاضُ بدارٍ قد تقادم عَهْدُها وإمّا بأمواتٍ ألَمَّ خَيَالُها[4]

ونقل النحّاس أنَّ البصريين لا يجيزون فيها إلا التكرير، وأن الفراء أجازه إجراءً لها مجرى «أو» في ذلك.

(أو) يحذف (الواو) من الثانية فتنوى كالبيت السابق.

(أو) يحذف (ما) من الأولى أو الثانية كقوله:

---

(١) البيت من الطويل، وهو لأبي القمقام الأسدي في خزانة الأدب (١١/ ٨٧)، والدرر (٦/ ١٢٠). وبلا نسبة في رصف المباني (ص ١٠١).

(٢) الرجز بلا نسبة في الجنى الداني (ص ٥٣٥)، والدرر (٦/ ١٢١)، والمحتسب (١/ ٢٨٤).
والآبال: جمع إبل؛ قاله في التهذيب. انظر اللسان (١١/ ٣).

(٣) البيت من البسيط، وهو للأحوص في ملحق ديوانه (ص ٢٢١)، ولسان العرب (١٤/ ٤٦ ـ أما). ولسعد بن قرط في خزانة الأدب (١١/ ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٩٠، ٩٢)، والدرر (٦/ ١٢٢)، وشرح التصريح (٢/ ١٤٦)، وشرح شواهد المغني (١/ ١٨٦)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٦٤٣)، والمحتسب (١/ ٢٨٤، ٢/ ٣١٤)، والمقاصد النحوية (٤/ ١٥٣). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٣/ ٣٨٢)، وتذكرة النحاة (ص ١٢٠)، والجنى الداني (ص ٥٣٣)، وجواهر الأدب (ص ٤١٤)، ورصف المباني (ص ١٠٢)، وشرح الأشموني (٢/ ٤٢٥)، وشرح المفصل (٦/ ٧٥)، ومغني اللبيب (١/ ٥٩).
وشالت نعامتها: أي ماتت.

(٤) البيت من الطويل، وهو لذي الرمة في ملحق ديوانه (ص ١٩٠٢)، وشرح شواهد المغني (١/ ١٩٣)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٦٤٢)، والمقاصد النحوية (٤/ ١٥٠). وللفرزدق في ديوانه (٢/ ٧١)، وشرح المفصل (٨/ ١٠٢)، والمنصف (٣/ ١١٥). ولذي الرمة أو للفرزدق في خزانة الأدب (١١/ ٧٦، ٧٨)، والدرر (٦/ ١٢٤). وبلا نسبة في الأزهية (ص ١٤٢)، والجنى الداني (ص ٥٣٣)، ورصف المباني (ص ١٠٢)، وشرح الأشموني (٢/ ٤٢٦)، والمغني (١/ ٦١)، والمقرب (١/ ١٣٢).

١٦٣٠ ـ وقـد كَـذَبَتْـكَ نَفْسُـك فـاكْـذِبَنْهـا فـإن جَـزَعـاً، وإن إجْمـالَ صَبْـرِ[(١)]

(أو) تحذف (هي) بكمالها (مستغنىً عنها بـ «وإلاّ» أو بأوْ)، كقوله:

١٦٣١ ـ فـإمـا أن تكـونَ أخِـي بصـدْق فـأعْـرِفَ منـك غَثِّـي مـن سَمِيـنـي
وإلاّ فـاطَّـرِحْنـي واتَّخِـذْنـي عـدوّاً أتَّقِيـك وتَتَّقِيـنـي[(٢)]

وقوله:

١٦٣٢ ـ وقـد شَفَّنِـي ألاّ يَـزال يَـروعُنِـي خَيَـالُـك إمّـا طـارقـاً أو مُغـاديـا[(٣)]

(وهي مركبة) من «إن» و «ما» الزائدة (على الأصح) وهو مذهب سيبويه[(٤)] وعليه بنى الاقتصار على «إن» وحذف «ما». وقيل: بسيطة واختاره أبو حيان، لأن الأصل البساطة لا التركيب.

[بل]

(بل) للإضراب، فإن كانت بعد أمر أو إيجاب نقلت حكم ما قبلها لتاليها المفرد، وصار ما قبلها مسكوتاً عنه لا يحكم له بشيء نحو: اضرب زيداً بل عمراً، وجاء زيد بل عمرو.

أو نفي أو نهي (قرّرته) أي حكمه له (وجعلت ضِدَّه لتاليها) المفرد نحو: ما قام زيد بل عمرو، ولا تضرب زيداً بل عمراً.

---

(١) البيت من الوافر، وهو لدريد بن الصمّة في ديوانه (ص ٦٨)، والأزهية (ص ٥٧)، وخزانة الأدب (١١/١٠٩، ١١٠، ١١٤، ١١٦)، والدرر (ص ١٠٢)، وشرح أبيات سيبويه (١/٢٠٩)، والمقاصد النحوية (٤/١٤٨). وبلا نسبة في تذكرة النحاة (ص ١٠٩)، والجنى الداني (ص ٢١٢، ٥٣٤)، وخزانة الأدب (١١/٨١، ٩٣، ٩٦)، ورصف المباني (ص ١٠٢)، وشرح المفصل (٨/١٠١، ١٠٤)، والكتاب (١/٢٦٦، ٣/٣٣٢)، وما ينصرف وما لا ينصرف (ص ١٢٩)، والمقتضب (٣/٢٨).

(٢) البيتان من الوافر، وهما للمثقب العبدي في ديوانه (ص ٢١١، ٢١٢)، والأزهية (ص ١٤٠، ١٤١)، وخزانة الأدب (٧/٤٨٩، ١١/٨٠)، والدرر (٦/١٢٩)، وشرح اختيارات المفضل (ص ١٢٦٦، ١٢٦٧)، وشرح شواهد المغني (١/١٩٠، ١٩١)، والمغني (١/٦١). وله أو لسحيم بن وثيل في المقاصد النحوية (١/١٩٢، ٤/١٤٩). وبلا نسبة في الجنى الداني (ص ٥٣٢)، وجواهر الأدب (ص ٤١٥)، وشرح الأشموني (٢/٤٢٦)، والمقرب (١/٢٣٢).

(٣) البيت من الطويل، وهو للأخطل في الدرر (٦/١٣٢) وليس في ديوانه. وبلا نسبة في الجنى الداني (ص ٥٣١)، والدرر (٤/١٠).

(٤) انظر الكتاب (٣/٣٣٢).

(وجوّز المبرّد النقل فيهما) أي النفي والنّهي أيضاً على تقدير: بل ما قام وبل لا تضرب. قال ابن مالك: وهو مخالف لاستعمال العرب كقوله:

١٦٣٣ ـ لو اعْتَصَمْتَ بنا لم تَعْتَصِمْ بعِدًى بل أولياءَ كُفَاةٍ غَيْر أوغادِ[1]

وقوله:

١٦٣٤ ـ وما انْتَميْتُ إلى خُور ولا كُشُفٍ ولا لِئامٍ غداةَ الرَّوْعِ أوْزَاع
بل ضاربين حبيك البيض إن لَحِقُوا شُمّ العرانين عند الموت لُذّاعِ[2]

(ومنع الكوفية و) أبو جعفر **(بن صابر العطف بها بعد غيرهما)**.

قال هشام منهم: محال: ضربت عبدالله بل إيّاك[3]. قال أبو حيّان: وهذا من الكوفيين مع كونهم أوسع من البصريين في اتباع شواذ العرب دليل على أنه لم يسمع العطف بها في الإيجاب أو على قِلّته[4].

ولا يعطف بها بعد الاستفهام وفاقاً.

(فإن تلاها جملة فللإبطال) للمعنى الأول، وإثباته لما بعد نحو: ﴿أَمْ يَقُولُونَ بِهِۦ جِنَّةٌۢ ۚ بَلْ جَآءَهُم بِٱلْحَقِّ﴾ [المؤمنون: ٧٠] **(أو الانتقال)** من غرضٍ إلى آخر بدون إبطال نحو: ﴿وَلَدَيْنَا كِتَٰبٌ يَنطِقُ بِٱلْحَقِّ ۚ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ بَلْ قُلُوبُهُمْ فِى غَمْرَةٍ﴾ [المؤمنون: ٦٢، ٦٣].

(وليست) حينئذ **(عاطفة على الصحيح)** بل حرف ابتداء.

(وتُزَاد قبلها لا) لتوكيد الإضراب بعد الإيجاب كقوله:

١٦٣٥ ـ وَجْهُكَ البدرُ لا بل الشّمْسُ لَوْ لَمْ يُقْضَ للشَّمْس كَسْفةٌ وأُفولُ[5]

ولتوكيد تقرير ما قبلها بعد النّفي والنّهي.

(ومنعها) أي زيادة «لا» **(ابن درستويه بعد النفي زاد ابن عصفور)**: وبعد **(النهي)** أيضاً

---

(١) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الدرر (٦/ ١٣٣)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٦٣١)، والمقاصد النحوية (٤/ ١٥٦).

(٢) البيتان من البسيط، وهما لضرار بن الخطاب في الدرر (٦/ ١٣٤)، والمقاصد النحوية (٤/ ١٥٧).
والحبيك: القويّ. والعرانين: جمع عرنين، وهو الأنف.

(٣) المثال الذي نقله ابن هشام في المغني (١/ ١٩١) عن هشام: «ضربت زيداً بل إيّاك».

(٤) أي: أو دليل على قلّته.

(٥) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في الدرر (٦/ ١٣٥)، وشرح الأشموني (٢/ ٤٢٨)، وشرح التصريح (٢/ ١٤٨)، ومغني اللبيب (٢/ ١١٣).

قال: لأنه لم يسمع، ورُدَّ بقوله:

١٦٣٦ ـ وما هَجَرْتُك لا بل زادَني شغَفاً   هَجْرٌ وبُعْدٌ تراخى لا إلى أجَلِ[١]

وقوله:

١٦٣٧ ـ لا تَملَّنَّ طاعةَ الله لاَ بَلْ   طاعةَ الله ما حَيِيتَ اسْتَدِيما[٢]

قال أبو حيان: ويقال في لا بل: «نا بن»، و «لا بن»، و «نا بل» بإبدال اللامين أو إحداهما نوناً.

(وتزاد «لا» ضرورة).

[حتى]

(حتى) هي **(كالواو)** لمطلق الجمع.

(وقيل): هي **(للترتيب)** قال ابن مالك: وهي دعوى بلا دليل. ففي الحديث: «كلُّ شيء بقضاء وقَدَر حتى العجْز والكَيْس»[٣] وليس في القضاء ترتيب، وإنّما الترتيب في ظهور المَقْضيّات، وقال الشاعر:

١٦٣٨ ـ لَقَوْمي حتى الأقْدمون تمَالَئُوا[٤]

فعطف الأقدمون وهم سابقون.

(و) تفارق الواو في أحكام:

(لا يَعطُف) إلاّ ما كان **(بعضاً)** من المعطوف عليه **(أو كبعض)** منه **(غاية له في رفعه أو خفضه)** نحو: «مات الناس حتى الأنبياء»، و «قدم الحُجّاجُ حتى المشاة»، وقوله:

١٦٣٩ ـ قهرنَاكُمُ حتى الكماةُ فأنتُم   تهَابُونَنا حتى بَنِينا الأصَاغِرا[٥]

---

(١) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الدرر (٦/ ١٣٨)، وشرح الأشموني (٢/ ٤٢٩)، وشرح التصريح (٢/ ١٤٨)، وشرح شواهد المغني (١/ ٣٤٨)، والمغني (١/ ١١٣).

(٢) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في الدرر (٦/ ١٣٨).

(٣) رواه مسلم في القدر (حديث ١٨) عن ابن عمر عن رسول الله ﷺ قال: «كل شيء بقدر حتى العجز والكيس، أو الكيس والعجز». والكيس: ضدّ العجز، وهو النشاط والحذق بالأمور.

(٤) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

على كلّ أمر يورث المجد والحمدا

وهو بلا نسبة في الدرر (٦/ ١٣٩)، وشرح الأشموني (٢/ ٤٢٠)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٦١٦).

(٥) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الجنى الداني (ص ٥٤٩)، والدرر (٦/ ١٣٩)، وشرح الأشموني =

وقوله:

١٦٤٠ ـ أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَي يُخَفِّفَ رَحْلَه والزَّادَ حتى نَعْلَه أَلْقَاهَا[١]

فالنّعل ليست بعض الصحيفة، والزاد، ولكن كبعضه، لأن المعنى ألقى ما يُثْقِلُه.

قال ابن هشام[٢]: والضّابط أنها تدخل حيث يصح الاستثناء وتمتنع حيث يمتنع، ولهذا لا يجوز: «ضربت الرجلين حتى أفضلهما»، و «لا صمت الأيام حتى يوماً».

(وكذا) لا تعطف إلا ما كان **(مفرداً على الصحيح)** لأن الجزئية لا تتأتّى إلاّ في المفردات، وقال ابن السِّيد: يعطف بها الجمل كقوله:

١٦٤١ ـ سَرَيْتُ بهم حتّى تَكِلُّ مطيُّهُم[٣]

برفع «تَكِلُّ» عطفاً على سَرَيْت.

ونقل في البسيط عن الأخفش أنها تعطف الفعل إذا كانت سبباً كالفاء نحو: ما تأتينا حتى تُحدِّثُنا.

(قال) ابن هشام **(الخضراوي: و)** لا تعطف إلاّ ما كان **(ظاهراً)** كما لا تَجُرُّ إلا الظاهر، قال في المغني: ولم أره لغيره[٤].

(ويعاد الجارُّ معها) إذا عطفت على مجرور فرقاً بينها وبين الجارّة نحو: مررت بالقوم حتى بزيد، ثم اختلف في هذه الإعادة.

(قال ابن عصفور) يعاد **(رجحاناً)** لا وجوباً. **(و)** قال ابن **(الخبّاز)** الموصلي شارح

= (٢/ ٤٠١)، وشرح شواهد المغني (١/ ٣٧٣)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٦١٥)، ومغني اللبيب (١/ ١٢٧).

(١) تقدم برقم (١٠٦٤).

(٢) مغني اللبيب (١/ ٢١١).

(٣) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

وحتّى الجيادُ ما يُقَدن بأرسانِ

وهو لامرىء القيس في ديوانه (ص ٩٣)، والدرر (٦/ ١٤١)، وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٤٢٠)، وشرح شواهد الإيضاح (ص ٢٢٨، ٢٥٥)، وشرح شواهد المغني (١/ ٣٧٤)، وشرح المفصل (٥/ ٧٩)، والكتاب (٣/ ٢٧، ٦٢٦)، واللسان (١٥/ ٢٨٤ ـ مطا)، والمغني (١/ ١٢٧، ١٣٠). وبلا نسبة في أسرار العربية (ص ٢٦٧)، وجواهر الأدب (ص ٤٠٤)، ورصف المباني (٥/ ١٨١)، وشرح المفصل (٨/ ١٩)، واللسان (١٥/ ١٢٤ ـ غزا)، والمقتضب (٢/ ٧٢).

(٤) انظر المغني (١/ ٢١١) ولفظه: «ولم أقف عليه لغيره».

«ألفية» ابن معط (و) أبو عبدالله (**الجليس**)[١] صاحب «ثمار الصناعة»[٢]: (**وجوباً**. **و**) قال (**ابن مالك إن لم يتعيّن للعطف**) وجب نحو: **اعتكف في الشهر حتى في آخره وإن تعينت له** (**فلا لحصول الفرق**) نحو: عجبت من القوم حتى بنيهم، وقوله:

١٦٤٢ ـ جُـود يُمْنَـاك فـاضَ فـي الخلْـق حتّـى   بـائـسٍ دان بـالإسـاءة دينـا[٣]

قال ابن هشام: وهو حسن. وأمَّا أبو حيان فردّه وقال: هي في المثال جارّة، وفي البيت محتملة.

(**والعطف بها قليل ومن ثَمَّ**) أي من أجل قِلّته (**أنكره الكوفيّة**) فقالوا: لا يعطف بها البتة، وحملوا نحو: جاء القوم حتى أبوك، ورأيْتُهم حتى أباك، ومَررتُ بهم حتى أبيك على أن حتى فيه ابتدائية، وأنَّ ما بعدها بإضمار عامل.

[لا]

(«**لا**» **يعطف بها بعد أمر**) نحو: اضرب زيداً لا عمراً. (**ودعاء**) نحو: غفر الله لزيد لا لبكر. (**وتحضيض**) نحو: هلا تضرب زيداً لا عمراً، (**وإيجاب**) نحو: «جاء زيد لا عمرو»، و «زيد قائم لا عمرو، أو لا قاعِدٌ». ويقوم زيد لا عمرو.

(**وقال سيبويه: ونِداء**) نحو: يا ابن أخي لا ابن عمي، وأنكره ابن سعدان، وقال: ليس هذا من كلامهم.

قال أبو حيّان: وهذه شهادة على نفي، والظنّ بسيبويه أنه لم يذكره في كتابه إلا وهو مسموع.

(و) قال (**الفرّاء: واسم لعَلَّ**) نحو: لعل عمراً لا زيداً منطلق، كما يجوز ذلك في اسم إنّ.

(**وشرط السّهيليّ**) في «نتائج الفكر»[٤] (**والأبّذِيّ**) في «شرح الجُزوليّة» (**وأبو حيان**)

---

(١) هو الحسين بن موسى بن هبة الله الدينوري المعروف بالجليس، نحوي، لغوي. توفي بعد سنة ٣٤٠ هـ. انظر ترجمته في روضات الجنات (ص ٢٤٦).

(٢) انظر كشف الظنون (ص ٥٢٣).

(٣) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في الدرر (٦/ ١٤٢)، وشرح الأشموني (٢/ ٤٢٠)، وشرح شواهد المغني (١/ ٣٧٧)، والمغني (١/ ١٢٨).

(٤) «نتائج الفكر» في علل النحو لأبي القاسم السهيلي المتوفى سنة ٥٨١ هـ؛ ذكر فيه أن الإعراب مرقاة إلى علوم الكتاب فرتبه على ترتيب أبواب كتاب الجمل لميل قلوب الناس إليه (كشف الظنون: ص ١٩٢٤).

في «الارتشاف» (وابن هشام) في «المغني» (**تعاند متعاطفيها**) فلا يجوز: جاءني رجل لا زيد، أو لا عاقل لصدق اسم الرجل عليه بخلاف لا امرأة، أو عالم لا جاهل، أو عمرو لا زيد.

وعلّله الأبذّي بأن «لا» تدخل لتأكيد المنفي، وليس في مفهوم الكلام الأول ما ينفي الفعل عن الثاني، فإن أريد بذلك المعنى جيء بغير، فيقال غير زيد، وغير عاقل بخلاف الأمثلة الأخيرة، فإن مفهوم الخطاب يقضي من قولك: جاء رجل ونحوه نفي المرأة ونحوها، فدخلت «لا» للتصريح بما اقتضاه المفهوم.

وللسّبكيّ في هذه المسألة مؤلف مستقلّ[1] يشتمل على نفائس لخصتها في «حاشية المغني».

(**وضع قومٌ العطف بها على معموم ماض**) فلم يجيزوا: «قام زيد لا عمرو» مع إجازتهم ذلك في المضارع، قالوا: لأنها تكون نافية للماضي، ونفي الماضي لا يجوز، وما جاء منه حفظ، ولم يقس عليه، وقيل: لأنّ العامل مقدّر بعد العاطف، ولا يقال: لا قام عمرو إلاّ على الدعاء.

قال ابن هشام: وهو مردود. فإنه لو توقّفت صحة العطف على تقدير العامل بعد الحرف لامتنع: ليس زيد قائماً ولا قاعداً.

ولا يعطف بها جملة لا محلَّ لها في الأصَحّ، وقد يحذف متبوعها، نحو: «أعطيتك لا لتظلم» أي لتعدل لا لتظلم.

[لكــن]

(**لكن**) للاستدراك، فإن وليها جملة فغير عاطفة، بل حرف ابتداء سواء كانت بالواو نحو: ﴿وَلَٰكِن كَانُوا۟ هُمُ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [الزخرف: ٧٦] أو بدونها، كقوله:

١٦٤٣ ـ إنّ ابْـنَ ورقَـاء لا تُخْشَـى بـوادِرُه لَكِـنْ وقـائِعُـهُ فـي الحـرب تُنْتَظَـرُ[2]

---

(١) هو كتاب «وشي الحلى في تأكيد النفي بلا» للشيخ تقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي المتوفى سنة ٧٥٦ هـ. انظر كشف الظنون (ص ٢٠١٢).

(٢) البيت من البسيط، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه (ص ٣٠٦)، والجنى الداني (ص ٥٨٩)، والدرر (٦/ ١٤٤)، وشرح التصريح (٢/ ١٤٧)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٧٠٣)، واللمع (ص ١٨٠)، ومغني اللبيب (١/ ٢٩٢)، والمقاصد النحوية (٤/ ١٧٨). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٣/ ٣٨٥)، وشرح الأشموني (٢/ ٤٢٧).

(**وقال ابن أبي الربيع**): هي عاطفة جملة على جملة (**ما لم تقترن بالواو**) أو وليها (**مفرد فشرطها تقدّم نفي أو نهْي**) نحو: ما قام زيد لكن عمرو. لا تضرب زيداً لكن عمراً.

(**قال الكوفيّة: أو إيجاب**) كبل لأنها مثلها في المعنى نحو: قام زيد لكن عمرو.

والبصريون منعوه لأنه لم يسمع، فيتعيّن كونها حرف ابتداء بعده الجملة، فيقال: لكن عمرو لم يقم.

(و) الثاني (**ألاّ تقترن بالواو**) فإن اقترنت به فحرْف ابتداء لأن العاطف لا يدخل على عاطف نحو ما قام زيد، ولكن عمرو.

(**وقيل لا تكون**) عاطفة (**معه**) أي مع المفرد (**إلاّ بها**) أي بالواو قاله ابن خروف.

(**وزعم يونس العطف بالواو دونها**) فلا تكون عاطفة عنده أصلاً، لأنها لم تستعمل غير مسبوقة بواو، وهو عنده عطف (**مُفْرَد**) على (**مفرد**).

(و) زعم (**ابن مالك**) أن العطف بالواو دونها لكن (**عطف جملة حذف بعضها**) على جملة صرح بجميعها، فالتقدير: ولكن قام عمرو[١]، وعلّل ذلك بأن الواو لا تعطف مفرداً على مفرد مُخالفٍ له في الإيجاب والسلب بخلاف الجملتين المتعاطفتين، فيجوز تخالفهما فيه نحو: قام زيد ولم يقم عمرو.

(و) زعم (**ابن عصفور**: **الواو زائدة لازمة**) والعطف بلكن.

(و) زعم (**ابن كيسان**) أنها زائدة[٢] (**غير لازمة**) والعطف بلكن أيضاً.

[ليـــس]

(**وأثبت الكوفية العطف بليس كـ «لا»**)، فتكون حرفاً، واحتجوا بقوله:

١٦٤٤ ـ أيـــن المَفَـــرُّ والإلَـــهُ الطّـــالِـــبُ ... والأشْـرَمُ المغْلُـوبُ ليس الغـالِـبُ[٣]

---

(١) يوجد نقص في العبارة، والصواب: «فالتقدير في نحو: «ما قام زيد ولكن عمرو»: ولكن قام عمرو». انظر المغني (١/ ٤٧٩).

(٢) أي الواو.

(٣) الرجز لنفيل بن حبيب الحميري في الدرر (٦/ ١٤٦)، وشرح شواهد المغني (ص ٧٠٥)، والمقاصد النحوية (٤/ ١٢٣). وبلا نسبة في الجنى الداني (ص ٤٩٨)، ومغني اللبيب (ص ٢٩٦).
والأشرم: المشقوق الأنف؛ وهو لقب أبرهة.

أي لا الغالب، وفي الصحيح من قول أبي بكر: بأبي شبيهٌ بالنبيّ ليس بشبيه بعليّ[١].

والبصريون أوّلوا ذلك بأن المرفوع بعدها اسمها، والخبر ضمير متّصل محذوف تخفيفاً أي ليسه، قلت[٢]: الغاب، وفي ذلك نظر على أن حذف خبر باب كان ضرورة. (**وبه نطق الشافعي**) فإنه قال في «**الأمّ**» في أثناء مسألة: «لأن الطهارة على الظاهر ليس على الأجواف» أي: لا، ولا يصح أن يكون اسمها ضميراً مستتراً لوجوب تأنيث الفعل حينئذ، وقول الشافعي حجة في اللغة.

[أي]

(و) أثبت الكوفيون أيضاً العطف (**بأي**) نحو: رأيت الغَضَنْفر أي الأسد، وضربت بالعَضْب أي السّيفِ، والصحيح أنها حرف تفسير يُتْبع بعدها الأجلى للأخفى لأنا لم نر عاطفاً يصلح للسقوط دائماً، ولا ملازماً لعطف الشيء على مرادفه، وهذا القول نقله في التسهيل عن صاحب «المستوفى». قال أبو حيان: ولا أدري من هو[٣]. قال: والعجب نسبته هذا المذهب إلى كتاب مجهول، وهو مذهب الكوفيين، ووافقهم ابن صابر والسّكّاكيّ.

[هــلاّ]

(و) أثبت الكوفيون عطف (**هلا**) قالوا: تقول العرب جاء زيد فهلّا عمرو وضربت زيداً فهلّا عمراً، فمجيء الاسم موافقاً للأول في الإعراب دلَّ على العطف، والصحيح أنها ليست من أدواته، والرّفع والنّصب على الإضمار بدليل امتناع الجرّ في: ما مررت برجل فهلا امرأة.

[إلاّ]

(و) أثبت الكوفيون عطف (**إلاّ**) وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ إِلَّا مَا شَآءَ رَبُّكَ﴾ [هود: ١٠٧] أي وما شاء ربك، وردّ بقولهم: ما قام إلا زيد. وليس شيء من أحرف العطف يلي العوامل.

---

(١) رواه البخاري في فضائل أصحاب النبي ﷺ باب ٢٢، والمناقب باب ٢٣، وأحمد في المسند (١/٨).

(٢) كذا في الأصل. والذي في المغني (١/٤٨٣): «أي ليسه الغالب» وقد نقله ابن هشام عن ابن مالك، وعبارته: «قال ابن مالك: وهو في الأصل ضمير متصل عائد على الأشرم؛ أي ليسه الغالب، كما تقول: الصديق كَانَهُ زيد، ثم حذف لاتصاله؛ ومقتضى كلامه أنه لولا تقديره متصلاً لم يجز حذفه، وفيه نظر».

(٣) ذكر في كشف الظنون (ص ١٦٧٥)، كتاب «المستوفى في النحو» لأبي سعد كمال الدين علي بن مسعود الفرغاني.

[أيـــن]

(و) أثبتوا عطف (أين) قالوا: تقول العرب: هذا زيد فأين عمرو، ولقيت زيداً فأين عمراً.

[لولا، ومتى]

(و) أثبت (الكسائي) العطف (بلولا ومتى) في قولك: مررت بزيد فلولا عمرو، أو فمتى عمرو بالجر، وأباه الفرّاء كالبصريين.

[كيـف]

(و) أثبت هشام العطف (بكيف بعد نفي) نحو: ما مررت بزيد فكيف عمرو.

وقال سيبويه: وهو رديء لا تتكلّم به العرب.

قال أبو حيّان: ودخول حرف العطف على هذه الأحرف دليل على أنها ليست حروف عطف.

ونسب ابن عصفور العطف بكيف للكوفيين. قال ابن بابشاذ: ولم يقل به منهم إلا هشام وحده[١].

قال في المغني[٢]: وقد قال به عيسى بن موهب[٣]، واستدل بقوله:

١٦٤٥ ـ إذا قَـلَّ مـالُ المـرء لانَـت قَنَـاتُـه وهان على الأدْنى فكيف الأباعِدِ[٤]

قال: هذا خطأ لاقترانها بالفاء والجرُّ بإضافة مبتدأ محذوف أي فكيف حالُ الأباعد على حد قراءة: ﴿والله يريد الآخرةِ﴾[٥] [الأنفال: ٦٧] أو بالعطف بالفاء، وكيف مُقْحَمةٌ لإفادة الأولوية بالحكم.

---

(١) في حاشية الكتاب (١/ ٤٤١): «السيرافي: مذهب البصريين أن العطف لا يجوز بشيء من حروف الاستفهام. فأما الكوفيون فقد أجازوا النسق بأين وكيف وألا وهلا. وألزم سيبويه من أجاز النسق بأين وكيف وبِلِمَ وبكم، فقال: ينبغي أن يجيز: ما مررت بعبدالله فلِمَ أخيه؟ وما لقيت زيداً فكم أبا عمرو؟ تريد: لم مررت بأخيه؟ وكم لقيت أبا عمرو؟. وهم لا يلتزمون ذلك».

(٢) انظر المغني (١/ ٣٤٨).

(٣) ذكره في كتاب العلل، كما في المغني (١/ ٣٤٨).

(٤) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر (٦/ ١٤٧)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٥٥٧)، والمغني (١/ ٢٠٧).

(٥) بجر «الآخرة» وهي قراءة سليمان بن جماز المدني. انظر البحر المحيط (٤/ ٥١٤).

[عطف بعض الأسماء على بعض]

مسألة: (**يعطف بعض الأسماء على بعض**) فيعطف الظاهر على ظاهر، ومضمر متصل، ومنفصل، والمضمر المنفصل على مثله ومتصل وظاهر، سواء صلح المعطوف لمباشرة العامل أم لا؛ فيجوز قام زيد وأنا، وقمت أنا وزيد، ورب رجل وأخيه.

(**ومنع الأبّذي عطف**) ضمير (**منفصل على ظاهر**).

قال أبو حيّان: وَوَهِمَ في ذلك، وكلام العرب على جوازه، ومنه: ﴿وَلَقَدْ وَصَّيْنَا ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكُمْ وَإِيَّاكُمْ﴾ [النساء: ١٣١].

(**ولا يعطف على ضمير رفع متصل اختياراً إلاّ**) بعد الفَصْل (**بفاصل ما**) ضميراً منفصلاً أو غيره نحو: ﴿كُنتُمْ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمْ﴾ [الأنبياء: ٥٤]. ﴿يَدْخُلُونَهَا وَمَن صَلَحَ﴾ [الرعد: ٢٣]. ﴿مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾ [الأنعام: ١٤٨] فصل في الأول بالضمير المذكور، وفي الثاني بالمفعول وفي الثالث بلا، وقوله:

١٦٤٦ - لقد نلت عَبْد اللّهِ وابْنُك غايَةً[١]

فصل بالنداء، وقوله:

١٦٤٧ - مُلِئْتَ رُعْباً وقومٌ كُنْت رَاجِيهم[٢]

فَصَل بالتمييز.

قال أبو حيّان: ولا يكفي الفصْل بكاف: رُوَيْدَك بل لا بد من التأكيد نحو: رُوَيْدك أنت وزيداً.

ومن ترك الفصل ضرورة قوله:

١٦٤٨ - ورجا الأخَيْطِلُ من سفَاهة رأيِه ما لَمْ يكُنْ وأبٌ له لِينَالا[٣]

---

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

من المجد من يظفرْ بها نال سؤددا

وهو بلا نسبة في الدرر (٦/ ١٤٨).

(٢) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

لمّا دهمْتُك من قومي بآسادِ

وهو بلا نسبة في الدرر (٦/ ١٤٩).

(٣) البيت من الكامل، وهو لجرير في ديوانه (ص ٥٧)، والدرر (٦/ ١٤٩)، وشرح التصريح (٢/ ١٥١)، والمقاصد النحوية (٤/ ١٦٠). وبلا نسبة في الإنصاف (٢/ ٤٧٦)، وأوضح المسالك (٣/ ٣٩٠)، وشرح الأشموني (٢/ ٤٢٩)، والمقرب (١/ ٢٣٤).

(خلافاً للكوفية) في تجويزهم العطف عليه بلا فصل اختياراً. حكي: مررت برجل سواء والعدم، وفي الصحيح: كنت وأبو بكر وعمر، وفعلت وأبو بكر وعمر، وانطلقت وأبو بكر وعمر.

أمّا ضمير النصب فيجوز العطف عليه بلا فَصْل اتفاقاً، لأنه ليس كالجزء من الفعل بخلاف ضمير الرفع.

(ولا يجب عود الجار في العطف على ضميره) أي الجرّ لورود ذلك في الفصيح بغير عَوْد، قال تعالى: ﴿تَسَاءَلُونَ بِهِ والأَرْحَامِ﴾[1][النساء: ١] ﴿وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ وَمَن لَّسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ﴾ [الحجر: ٢٠] وسمع ما فيها غيره وفَرَسِه، قال:

١٦٤٩ ـ فما بِكَ والأيّامِ من عَجَبِ[2]

وهذا رأي الكوفيّين ويونس، والأخفش، وصحّحه ابن مالك وأبو حيّان **(خلافاً لجمهور البصرية)** في قولهم بوجوب إعادة الجارّ، لأنه الأكثر نحو: ﴿فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ﴾ [فصلت: ١١]. ﴿وَعَلَيْهَا وَعَلَى ٱلْفُلْكِ﴾ [غافر: ٨٠]. ﴿يُنَجِّيكُم مِّنْهَا وَمِن كُلِّ كَرْبٍ﴾ [الأنعام: ٦٤]. ﴿نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ﴾ [البقرة: ١٣٣].

واحتجّوا بأن ضَميرَ الجرِّ شبيهٌ بالتنوين، ومعاقب له فلم يجز العطف عليه كالتنوين، وبأن حَق المتعاطِفَيْن أن يَصْلُحا لحلول كُلٍّ منهما مَحل الآخر، وضَمِير الجَرِّ لا يصلح لحلوله مَحل المعطوف، فامتنع العطف عليه.

قال ابن مالك: والجواب أن شبه الضمير بالتنوين لو مُنع من العطف عليه لمنع من توكيده، والإبدال منه كالتنوين، ولا يُمْنعان بإجماع، وأن الحلول لو كان شرطاً لم يجز: رُب رجلٍ وأخيه ولا كُلّ شاة وسخلتها بدرهم ولا:

١٦٥٠ ـ الواهِبُ المائة الهجَان وعَبْدَها[3]

---

(١) بجرّ «والأرحام» وهي قراءة حمزة والنخعي وقتادة والأعمش. (البحر المحيط: ٣/ ١٦٥).

(٢) جزء بيت من البسيط، وتمامه:

فاليوم قرّبت تهجونا وتشتمنا ... فاذهبْ فما بك والأيامِ من عجبِ

وهو بلا نسبة في الإنصاف (ص ٤٦٤)، وخزانة الأدب (٥/ ١٢٣، ١٢٦، ١٢٨، ١٢٩، ١٣١)، وشرح الأشموني (٢/ ٤٣٠)، والدرر (٢/ ٨١، ٦/ ١٥١)، وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٢٠٧)، وشرح ابن عقيل (ص ٥٠٣)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٦٦٢)، وشرح المفصل (٣/ ٧٨، ٧٩)، والكتاب (٢/ ٣٩٢)، واللمع في العربية (ص ١٨٥)، والمقاصد النحوية (٤/ ١٦٣)، والمقرب (١/ ٢٣٤).

(٣) تقدم برقم (١٢٢٢).

ونحو ذلك مما لا يصلح فيه الحلُول.

(وثالثها): وهو رأي الجزمي والزِّيادي **(يجب)** العَوْدُ **(إنْ لم يُؤكّد)** نحو: مررت بك وبزيد بخلاف ما إذا أُكِّدَ نحو: مررت بك أنت وزيد، ومررت به نفسِه وزيد، ومررت بهم كلهم وزيد.

(ويعطف) بالحرف **(على)** معمول **(ومعمولي ومعمولات عامل)** واحد **(لا)** معمولات عوامل **(ثلاثة بإجماع)**، فيهما، فيقال: ضرب زيد عمراً، وبكر خالداً، وظن زيد عمراً منطلقاً وبكر جعفراً مقيماً. وأعلم زيد عمراً بكراً مقيماً وعبدُ الله جعفراً عاصماً راحلاً.

ولا يقال: إن زيداً في البيت على فراش والقصر نِطَع[1] عمراً، أي: وإنَّ في القصر على نطعٍ عمراً بنيابة الواو عن «إن»، و «في»، و «على».

ولا جاء من الدار إلى المسجد زيد، والحانوت البيت عمرٌو بنيابتها عن «جاء»، و «مِن»، و «إلى».

(وفي) العطف على معمولَيْ **(عاملين)** أقوال:

(منع سيبويه) العطف **(مطلقاً)** في المجرور وغيره، وصحّحه ابن مالك، فلا يقال: كان آكلاً طعاماً زيدٌ وتَمْراً عَمْرٌو. ولا في الدار زيد والحجرة عمرو؛ لأنه بمنزلة تعْديتَيْن بمُعَدٍّ واحد، وذلك لا يجوز؛ ولأنه لو جاز لجاز من أكثر من عاملين، وذلك ممتنع بإجماع كما تقدم.

(وجوّزه شيخنا الكافيجي وشرْذِمَةٌ) مطلقاً من المجرور وغيره، قال: لأنَّ جُزْئيّات الكلام إذا أفادت المعنى المقصود منها على وجه الاستقامة لا يُحتاج إلى النقل والسّماع، وإلا لزم توقف تراكيب العلماء في تصانيفهم عليه.

وقد نقل ابن مالك وغيره الإجماع على الامتناع في غير المجرور.

ورد ابن الحاجب نقل الجواز عن قوم مطلقاً. وذكره الفارسيّ في بعض كتبه عن قوم من النّحويّين. ونسب إلى الأخفش.

(وثالثها) يجوز **(إن كان أحدهما جاراً)** حرفاً أو اسماً سواء تقدم المجرور المعطوف نحو: في الدار زيد والحجرة عمرو أم تأخّر نحو: وعمرو الحجرة.

(ورابعها) يجوز **(إن تقدم المجرور المعطوف)** سواء تقدم في المعطوف عليه أم لا، بخلاف ما إذا تأخّر، وهو رأي الأخفش والكسائي، والفراء، والزجّاج وابن مضاء.

---

(١) النطع: بساط من الجلد. وفيه أربع لغات: نَطْعٌ، ونَطَعٌ، ونِطْعٌ، ونِطَعٌ. انظر اللسان (٨/ ٣٥٧).

(وخامسها) يجوز (إن تقدّم) المجرور (في المتعاطفين) نحو: إن في الدار زيداً والحجرة عمراً. ولا يجوز إن لم يتقدّم فيهما، وإن تقدّم في المعطوف نحو: إن زيداً في الدار والحجرة عمراً، وهو رأي الأعلم، قال: لأنه لم يسمع إلاّ مقدّماً فيهما، ولتساوي الجملتين حينئذ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِن دَآبَّةٍ ءَايَٰتٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ وَٱخْتِلَٰفِ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ إلى قوله: ﴿ءَايَٰتٌ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ [الجاثية: ٤، ٥] وقوله: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس: ٢٦]. ﴿وَٱلَّذِينَ كَسَبُوا۟ ٱلسَّيِّـَٔاتِ جَزَآءُ سَيِّئَةٍۭ﴾ [يونس: ٢٧] وقول الشاعر:

١٦٥١ ـ وللطّير مَجْرًى والجُنُوب مَصارعُ[1]

وأول ذلك من منع مطلقاً على حذف حرف الجر.

(وسادسها): يجوز (في غير العوامل اللفظيّة) ويمتنع فيها. وغيرها: هي الابتدائية، فيجوز نحو: زيدٌ في الدار، والقصرِ عمرٌو، لأن الابتداء رافع لزيد ولعمرو أيضاً، فكأن العطْفَ على معمول عامل واحد، وهو رأي ابن طَلْحة.

(وسابعها): يجوز في غير اللفظية (وفي) اللفظية (الزائدة) لأنه عارض، والحكم للأول نحو: ليس زيد بقائم ولا خارجٍ أخوه، وما شرب من عسل زيدٌ، ولا لبنٍ عمرٌو. وإنما امتنع في العوامل اللفظية المؤثّرة لفظاً ومعنى، وهذا رأي ابن الطّراوة.

(ويجوز عَطْفُ الاسم على الفعل، والماضي على المضارع، والمفرد على الجملة وبالعكوس) أي الفعل على الاسم، والمضارع على الماضي، والجملة على المفرد (في الأصحّ إن اتّحدا) أي المعطوف والمعطوف عليه (بالتأويل) بأن كان الاسم يشبه الفعل، والماضي مستقبل المعنى، أو المضارع ماضي المعنى، والجملة في تأويل المفرد بأن يكون صفةً أو حالاً، أو خبراً أو مفعولاً لظن نحو: ﴿يُخْرِجُ ٱلْحَيَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ ٱلْمَيِّتِ مِنَ ٱلْحَيِّ﴾ [الأنعام: ٩٥]. ﴿إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ وَأَقْرَضُوا۟ ٱللَّهَ﴾ [الحديد: ١٨]. ﴿يَقْدُمُ قَوْمَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فَأَوْرَدَهُمُ ٱلنَّارَ﴾ [هود: ٩٨]. ﴿إِن شَآءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِّن ذَٰلِكَ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ وَيَجْعَل لَّكَ قُصُورًۢا﴾ [الفرقان: ١٠]. ﴿أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾ [الحجّ: ٦٣]. أي فأصبحت.

١٦٥٢ ـ ولقد أمرُّ على اللئيم يَسُبّني فمَضَيْتُ ....[2]

---

(١) عجز بيت من الطويل، وصدره:

ألا يا لَقَوْمي كلما حُمَّ واقعٌ

وهو للبعيث في لسان العرب (١٢/ ١٥١ ـ حمم). ولخداش بن بشر العاملي أو لقيس بن ذريح في المقاصد النحوية (٣/ ٣٥٢). وبلا نسبة في الدرر (٦/ ١٥٣).

(٢) تقدم برقم (١٠).

أي مررت.

﴿دَعَانَا لِجَنۢبِهِۦٓ أَوۡ قَاعِدًا أَوۡ قَآئِمٗا﴾ [يونس: ١٢] فـ «قاعداً» عطف على «لجنبه»، لأنه حال فهو في تأويل المفرد. ﴿بَيَٰتًا أَوۡ هُمۡ قَآئِلُونَ﴾ [الأعراف: ٤]. عطف الجملة على المفرد، لأنّها حال أيضاً أي قائلين.

ومنع المازني والمبرّد والزجّاج عطف الاسم على الفعل وعكسه، لأن العطف أخو التثنية فكما لا ينضمّ فيها فعل إلى اسم، فكذا لا يعطف أحدهما على الآخر.

وقال السّهيليّ: يحسن عطف الاسم على الفعل ويقبح عكسه، لأنه في الصورة الأولى عامل لاعتماده على ما قبله فأشبه الفِعل، وفي الثانية لا يعمل، فتمحض فيه معنى الاسم ولا يجوز التعاطف بين فعل واسم لا يشبهه، ولا فعلين اختلفا في الزّمان.

(و) يجوز عطف الجملة **(الاسمية على الفعلية وبالعكس)** نحو: قام زيد وعمرو أكرمته، ومنعه ابن جني مطلقاً.

(وثالثها): يجوز بالواو فقط، ولا يجوز بغيرها قاله الفارسيّ وبنى عليه منع كون الفاء عاطفة في «خرجت فإذا الأسد حاضر».

(وأمّا) عطف **(الخبر على الإنشاء وعكسه فمنعه البيانيّون وابن مالك)** في باب المفعول معه في شرح التسهيل وابن عصفور في شرح الإيضاح، ونقله عن الأكثرين.

(وجوّزه الصّفّار وجماعة) واستدلوا بقوله تعالى: ﴿وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾[1] [البقرة: ٢٥].

﴿وَبَشِّرِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾[2] [يونس: ٨٧] وقول الشاعر:

١٦٥٣ ـ وإن شِفائي عَبْرَة مُهراقَة فَهَل عند رَسْمٍ دارسٍ من مُعَوّل[3]

والمانعون أوّلوا ذلك بأن الأمرين في الآيتين معطوفان على «قل» مقدّرة قبل: «يا أيها»، أو على أمر محذوف تقديره في الأولى: «فأنذر» وفي الثانية «فأبشر»، كما قال الزمخشريّ[4] في: ﴿وَٱهۡجُرۡنِي مَلِيّٗا﴾ [مريم: ٤٦]: إن التقدير فاحذرني، واهجرني لدلالة «لأرْجُمنّك» على التهديد، وإن الفاء في قوله: فهل ـ إلى آخره ـ لمجرد السّببيّة.

---

(١) موضع الشاهد قوله تعالى بعدها: ﴿وعملوا الصالحات﴾ حيث عطف «عملوا» على «بشّر».

(٢) موضع الشاهد قوله تعالى بعدها في الآية ٨٨: ﴿وقال موسى﴾ حيث عطف «وقال» على «بشّر».

(٣) تقدم بالرقم (١٣٦٠).

(٤) في الكشاف (٣/ ٢١).

[جواز حذف المعطوف بالواو مع الواو]

مسألة: (يجوز حذف المعطوف بالواو معها) كقوله تعالى: ﴿سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ﴾ [النحل: ٨١] أي: والبرد. ﴿بِيَدِكَ الْخَيْرُ﴾ [آل عمران: ٢٦] أي والشر، ﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ أَنْ عَبَّدتَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ [الشعراء: ٢٢] أي: ولم تُعَبِّدني.

(وكذا الواو) يجوز حذفها (دونه) أي دون المعطوف بها (في الأصحّ) كذلك كحديث: «تصدق رجل من ديناره من درهمه من صاع بُرِّه من صاع تَمْره»[1]، وحكي: «أكلت سمكاً لحماً تمراً» وقال:

١٦٥٤ ـ كيف أصْبَحتَ كيف أمْسَيْتَ ممّا يَغْرِسُ الوُدَّ في فُؤاد الكَرِيمِ[2]

أي: وكيف.

ومنع ذلك ابن جِنيّ والسُّهيليّ، وابن الضّائع، لأن الحروف دالة على معاني في نفس المتكلم، وإضمارها لا يفيد معناها، وقياساً على حروف النفي والتّأكيد، والتّمنّي والترجّي وغير ذلك إلاّ أن الاستفهام جاز إضماره، لأن للمستفهم هيئة تخالف هيئة الخبر، وأوّل المسْمُوع من ذلك على البدل.

(و) يجوز حذف (الفاء ومتبوعها) أي المعطوف عليه بها نحو: ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ﴾ [البقرة: ١٨٤] أي فأفطر.

(وأنكره ابن عصفور) وقال: إنما حذف المتبوع فقط.

(وقلّ في أو) أي حذفها أو متبوعها نحو: «صلّى رجل في إزار ورداء في إزار وقميص في إزار وقباء» أي: «أوفى».

وقال الهُذليُّ:

١٦٥٥ ـ فهَلْ لك أو من والِدٍ لك قبلنا[3]

---

(١) جزء من حديث رواه مسلم في الزكاة (حديث رقم ٦٩) عن جرير بن عبدالله؛ وفيه: «... من درهمه، من ثوبه، من صاع برّه...».

(٢) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر (٨/ ١٣٤)، والخصائص (١/ ٢٩٠، ٢/ ٢٨٠)، والدرر (٦/ ١٥٥)، وديوان المعاني (٢/ ٢٢٥)، ورصف المباني (ص ٤١٤)، وشرح الأشموني (٢/ ٤٣١)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٦٤١).

(٣) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

يوسّمُ أولاد العشار ويفضلُ =

أي: فهل لك من أخ أو والد.

(ويغني المعطوف بالواو عن المتبوع بعد حرف جواب) فيقال لمن قال: ألم تضرب زيداً؟ بلى وعمراً، ولمن قال: خرج زيد؟ نعم وعمرو.

(وتقدم المعطوف) على المعطوف عليه **(ضرورة)** كقوله:

١٦٥٦ ـ عَلَيْـــك ورحمـــة الله السّـــلام[1]

(وجوّزه الكوفية) في الاختيار **(إن كان بالواو)** كما مثل **(قيل: أو «الفاء» أو «ثم»، أو «أو»، أو «لا»)** كقوله:

١٦٥٧ ـ أأطـــلال دار بـــالنِّيـــاع فحمّـــتِ سألْتَ فلما استَعجَمت ثم صَمّتِ[2]

أي سألت فَحُمّت، وقوله:

١٦٥٨ ـ فلســـت بنـــازل إلاّ أَلَمّـــتْ بِـــرجْلِـي أو خَيَـالتُهـا الكَـذوبُ[3]

أي الكذوب أو خيالها.

(و) إن **(لم يؤد إلى وقوع العاطف صدراً أو)** إلى **(مباشرته عاملاً غير متصرّف و)** إن **(لم يكن التابع مجروراً)** بل مرفوعاً كما تقدّم أو منصوباً كقوله:

١٦٥٩ ـ لعـــن الإلَـــهُ وزَوْجَهـــا مَعهـــا هِنـــدَ الهنُـــود طَـــويلَـــة البَظْـــرِ[4]

= وهو لأمية بن أبي عائذ الهذلي في الدرر (٦/ ١٥٦)، وشرح أشعار الهذليين (٢/ ٥٣٧)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٦٧٠)، والمقاصد النحوية (٤/ ١٨٢). وبلا نسبة في شرح الأشموني (٢/ ٤٣٢).

(١) تقدم برقم (٦٦٦).

(٢) البيت من الطويل، وهو لكثير عزة في ديوانه (ص ٣٢٣)، والدرر (٦/ ١٥٨)، ومعجم البلدان (٥/ ٣٢٩ ـ نياع)، ومعجم ما استعجم (ص ١٢٩٢). وبلا نسبة في لسان العرب (٨/ ١٤٩ ـ سبع، ١٢/ ١٦٠ ـ حمم).

والنياع: موضع، ويروى «النباع» بالباء. وحمّة: موضع أيضاً. انظر معجم البلدان (٥/ ٣٢٩). كذا قال ياقوت في معجم البلدان إن «حمّة» موضع. وفي اللسان (١٢/ ١٦٠): «ابن شميل: الحمّة: حجارة سود تراها لازقة بالأرض». وفي الموضعين أوردا البيت الشاهد هكذا: «فحمّةِ» بالتاء المربوطة في آخره.

(٣) البيت من الوافر، وهو لرجل من بني بحتر في الدرر (٦/ ١٥٩). وبلا نسبة في خزانة الأدب (٥/ ١١٩)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ٣١٠)، واللسان (١١/ ٢٣٠ ـ خيل)، والمقاصد النحوية (٢/ ١٧٠).

(٤) البيت من الكامل، وهو لحسان بن ثابت في ديوانه (ص ٣٥٠)، والدرر (٦/ ١٦٠)، والمقرب (١/ ٢٣٤).

(ولا) كان (العامل لا يستغني بواحد)، فإن فقد شرط من هذه لم يجز في الاختيار عند الكوفيين ولا في الضّرورة عند البصريين، فلا يقال: وعَمْرٌو زيد قائمان، ولا إنّ وعمراً زيداً قائمان، ولا مررت وعمرو بزيد، ولا اختصم وعمرٌو زيدٌ.

(وخالف ثعلب في الأخير) فلم يشترطه، وجوّز التقديم وإن لم يستغن العامل بواحد.

(ويطابق الضّمير المتعاطفين بعد الواو) نحو: زيد وعمرو منطلقان ومررت بهما (ويفرد بعد غيرهما غالباً) مراعى فيه التأخير أو التّقديم نحو: ﴿وَإِذَا رَأَوْاْ تِجَـٰرَةً أَوْ لَهْوًا ٱنفَضُّوٓاْ إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَآئِمًا﴾ [الجمعة: ١١]. وندرت المطابقة في قوله تعالى: ﴿إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا﴾ [النساء: ١٣٥].

(وفي الفاء وثُمّ الوجهان) المطابقة، وهي أحسن في الفاء، والإفراد وهو أحسن في ثُمّ للتّراخي بين المعطوف والمعطوف عليه نحو: زيد فعمرو أو ثم عمرو قائمان أو قائم.

(وفصل الواو والفاء) من المعطوف بهما (ضرورة) كقوله:

١٦٦٠ ـ يورّثه مَالاً وفي الحَيّ رِفْعةً لما ضَاع فيها من قُروءِ نِسائِكا[1]

(و) فَصْل (غيرهما) من حروف العطف (سائغ بقسم أو ظرف) سواء كان المعطوف اسماً نحو: قام زيد ثم والله عمرو، وما ضربت زيداً لكِنْ في الدار عمراً. أم فعلاً نحو: قام زيد ثم في الدار قعد أو ثُمّ أوَ بلْ والله قعد. هكذا نقله أبو حيّان عن الأصحاب معترضاً به إطلاق ابن مالك جواز الفصل من غير استثناء الواو والفاء وتقييده بما إذا لم يكن فعلاً.

(ولا يتقدّم على الكلّ معمول معطوفها) فلا يقال في «زيد قائم وضارب عمراً»: «عمراً وضارب».

[العطف على اللفظ وعلى المحل بشرط]

(مسألة): (الأصل: العطف على اللفظ، وشرطه إمكان توجّه العامل) إلى المعطوف، فلا يجوز في نحو: ما جاءني من امرأة ولا زيدٌ إلاّ الرفع عطفاً على الموضع، لأن «من» الزائدة لا تعمل في المعارف.

(ويجوز) العطف (على المحَلّ بهذا الشرط) أي: إمكان توجّه العامل أيضاً، فلا يجوز: مررت بزيد وعمراً، لأنه لا يجوز مررت زيداً وأجازه ابن جِني.

---

(١) البيت من الطويل، وهو للأعشى في ديوانه (ص ١٤١)، والأضداد (ص ٦، ١٦٥)، وجمهرة اللغة (ص ١٠٩٢)، والدرر (٦/ ١٦١)، ولسان العرب (١/ ١٣٠ ـ ثرأ، ١٣١ ـ قرأ)، والمحتسب (١/ ١٨٣). ورواية الديوان وغيره: «مورثة» مكان «يورثه»، و «الحمد» مكان «الحيّ».

(و) شرطه (أصالة الموضع) فلا يجوز: هذا الضارب زيداً وأخيه، لأن الوصف المستوفي لشروط العمل، الأصل إعماله لا إضافته لالتحاقه بالفعل.

وأجازه البغداديون تمسكاً بقوله:

١٦٦١ ـ .... مُنْضجٍ صفِيفَ شِواءٍ أو قَديرٍ معجّلِ[(١)]

(و) شرطه (وجُود المجوِّز) أي الطّالب لذلك المحلّ (على الأصحّ) فيهما فلا يجوز: إن زيداً وعمرو قائمان، لأن الطالب لرفع «عمرو» هو الابتداء وهو ضعيف، وهو التجرُّد، وقد زال بدخول «إنَّ» ولا «إن زيداً قائم وعمرو» على العطف.

وقال الكوفيّون وبعض البصريين: لا يشترط المجوّز، فجوزوا الصورتين. ومنَع الأولى من لم يشترطه من البصريين لتوارد عاملين وهو «إن» و «الابتداء» على معمول واحد وهو «الخبر».

(و) يجوز العطف (على التّوهّم) نحو: ليس زيد قائماً ولا قاعدٍ بالجر على توهم دخول الباء في الخبر.

(وشرطه) أي الجواز (صحة دخول العامل المتوهّم) (و) شرط (حسنه كثرته) أي كثرة دخوله هناك، ولهذا حسن قول زهير[(٢)]:

١٦٦٢ ـ بدا لي أني لست مُدْرِكَ ما مضى ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائيَا[(٣)]

---

(١) جزء بيت من الطويل، وتتمة صدره:

وظلّ طهاة اللحم ما بين...

وهو لامرىء القيس في ديوانه (ص ٢٢)، وجمهرة اللغة (ص ٩٢٩)، وجواهر الأدب (ص ٢١١)، وخزانة الأدب (١١/ ٤٧، ٢٤٠)، والدرر (٦/ ١٦١)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٨٥٧)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٦٢٨)، ولسان العرب (٩/ ١٩٥ ـ ضعف، ١٥/ ١٦ ـ طها) والمقاصد النحوية (٤/ ١٤٦). وبلا نسبة في الاشتقاق (ص ٢٣٣)، وشرح الأشموني (٢/ ٤٢٤)، ومغني اللبيب (٢/ ٤٦٠).

(٢) ونُسب أيضاً لصرمة الأنصاري.

(٣) البيت من الطويل، وهو في ديوان زهير بن أبي سلمى (ص ٢٨٧). ونُسب لزهير أيضاً في تخليص الشواهد (ص ٥١٢)، وخزانة الأدب (٨/ ٤٩٢، ٤٩٦، ٥٥٩، ٩/ ١٠٠، ١٠٢، ١٠٤)، والدرر (٦/ ١٦٣)، وشرح شواهد المغني (١/ ٢٨٢)، وشرح المفصل (٢/ ٥٢، ٧/ ٥٦)، والكتاب (١/ ١٦٥، ٣/ ٢٩، ٥١، ١٠٠، ٤/ ١٦٠)، واللسان (٦/ ٣٦٠ ـ نمش)، ومغني اللبيب (١/ ٩٦)، والمقاصد النحوية (٢/ ٢٦٧، ٣/ ٣٥١). ولصرمة الأنصاري في شرح أبيات سيبويه (١/ ٧٢)، والكتاب (١/ ٣٠٦). ولصرمة أو لزهير في الإنصاف (١/ ١٩١). وبلا نسبة في أسرار العربية (ص ١٥٤)، والأشباه والنظائر (٢/ ٣٤٧)، وجواهر الأدب (ص ٥٢)، وخزانة الأدب (١/ ١٢٠، ٤/ ١٣٥، =

وقول الآخر:

١٦٦٣ ـ ما الحازِمُ الشّهْمُ مِقْداماً ولا بَطلٍ(١)

ولم يَحْسُنْ قول الآخر:

١٦٦٤ ـ وما كنت ذا نَيْرَبٍ فيهم ... ولا مُنْمِشٍ فيهم مُنْمِلِ(٢)

لقلة دخول الباء على خبر كان بخلاف خبر «ليس» و«ما». والنيرب النّميمة، والمنمل: كثيرها، والمُنْمِشُ: المفسد ذات البين(٣).

(ووقع) العطف (على التّوهّم في أنواع الإعراب) في الجرّ وقد تَقَدّم والرفع، حكى سيبويه: إنهم أجمعون ذاهبون، وإنك وزيد ذاهبان على توهّم أنه قال: «هم» والنصب قاله الزمخشري في قوله تعالى: ﴿فَبَشَّرْنَٰهَا بِإِسْحَٰقَ وَمِن وَرَآءِ إِسْحَٰقَ يَعْقُوبَ﴾ [هود: ٧١] وقوله: ﴿وَدُّواْ لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ﴾ [القلم: ٩] على معنى: أن تدهن.

والجزم. قال الخليل وسيبويه(٤) في قوله: ﴿فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن﴾ [المنافقون: ١٠] والفارسِيّ في قوله: ﴿إِنَّهُۥ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ﴾ [يوسف: ٩٠] جزماً على معنى: تشبيه مدخول الفاء بجواب الشرط.. ومَنْ الموصولة بالشّرطية، وإذا وقع ذلك في القرآن عبر عنه بالعطف على المعنى لا التّوهُّم أدباً.

= ١٠/ ٢٩٣، ٣١٥)، والخصائص (٢/ ٣٥٣، ٤٢٤)، وشرح الأشموني (٢/ ٤٣٢)، وشرح المفصل (٨/ ٦٩)، والكتاب (٢/ ١٥٥).

(١) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

إن لم يكن للهوى بالعقل غلّابا

وهو بلا نسبة في الدرر (٦/ ١٦٥)، وشرح شواهد المغني (ص ٨٦٩)، والمغني (ص ٤٧٦).

(٢) البيت من المتقارب، وهو بلا نسبة في الدرر (٦/ ١٦٥)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٨٦٩)، ولسان العرب (٦/ ٣٦٠ ـ نمش)، ومغني اللبيب (٢/ ٤٧٧).

(٣) من قوله قبل عشرة أسطر: «ويجوز العطف على التوهّم» إلى قوله هنا: «المفسد ذات البين» نقله عن المغني باختلاف يسير جدًّا في بعض الألفاظ.

(٤) لفظ سيبويه في الكتاب (٣/ ١٠٠، ١٠١): «وسألت الخليل عن قوله عز وجل: فأصّدّق وأكن من الصالحين. فقال: هذا كقول زهير:

بدا لي أني لست مدرك ما مضى ... ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائيا

فإنما جروا هذا لأن الأول قد يدخله الباء، فجاؤوا بالثاني وكأنهم قد أثبتوا في الأول الباء، فكذلك هذا لما كان الفعل الذي قبله قد يكون جزماً ولا فاء فيه تكلموا بالثاني وكأنهم قد جزموا قبله، فعلى هذا توهّموا هذا» انتهى.

خَاتمَـة
في تَابع المُنَادَى

(خاتمة) في توابع مخصوصة (تابع المنادَى المبنيِّ إن كان مضافاً أو شبهه نُصِبَ مطلقاً)، لأنّ الأصْل في تابعه النّصْب لكونهِ مَنْصوب المحلّ، وتأكّد ذلك بالإضافة وشبهها كقوله:

١٦٦٥ ـ أزَيْـد أخـا وَرْقـاء إن كنـت ثـائِـراً[١]

وقوله:

١٦٦٦ ـ يـا زِبْـرِقَـانُ أخَـا بنـي خُلَـفٍ[٢]

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

فقــد عــرضــتْ أحنــاء حــقّ فخــاصــمِ

وهو بلا نسبة في شرح المفصل (٢/ ٤)، والكتاب (٢/ ١٨٣)، ولسان العرب (١٤/ ٢٠٤ ـ حنا)، واللمع (ص ١٩٣).

وورقاء: حيّ من قيس، ويقول العرب: فلان أخو تميم، أي من قومهم. والثائر: طالب الثأر. وأحناء الأمور: أطرافها ونواحيها، جمع حِنْو. أي إن كنت طالباً لثأرك فقد أمكنك ذلك فاطلبه وخاصم فيه.

(٢) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

مــا أنــت ويــب أبيــك والفخــرُ

وهو للمخبل السعدي في ديوانه (ص ٢٩٣)، وخزانة الأدب (٦/ ٩١، ٩٢، ٩٥)، والدرر (٦/ ١٦٧)، وشرح أبيات سيبويه (١/ ٢١١، ٣٦٢)، وشرح المفصل (٢/ ٥١)، ولسان العرب (١١/ ٧٤٠ ـ ويل). وللمتنخل السعدي في خزانة الأدب (٤/ ١٥٠)، والمؤتلف والمختلف (ص ١٧٩). وبلا نسبة في الكتاب (١/ ٢٩٩).

=

وهذا (ما) دام (لم تكن الإضافة غير محضة) فإن كانت (فيجوز رفعه) نحو: يا زَيدُ الحسنُ الوجه.

(وجوّز الكوفيّة و) أبو بكر (بن الأنباري رفع النعت المضاف) إضافة محضة، لأن الأخفش حكى: يا زيدُ بنُ عمرو بالرفع.

وغيرهم قالوا: هو شاذّ، قال ابن مالك: لاستلزامه تفضيل الفرع على أصله، لأنّ المضاف لو كان منادى لم يجز فيه إلا النصب، فلو جوّز رفع نعته مضافاً لزم إعطاء المضاف تابعاً تفضيلاً عليه مستقلاً.

(و) جوّز (الفرّاء) رفع (التوكيد والعطف) نسقاً قياساً في الثاني وسماعاً في الأوّل[1] حكى الأخفش: «يا تميم كُلّكم» بنصبه عند الجمهور ورفعه عند الأخفش. والجمهور أوّلوه على القطع مبتدأ أي: كلكم مَدْعُوّ.

(أو) كان (مفرداً جاز) أي الرفع حملاً على اللفظ، والنصب على المحلّ نحو: يا رجل الطّويلُ والطّويلَ. ويا تميم أجمعون وأجمعين، ويا زيد والغلامُ والغلامَ.

(وأوجب الكوفيّةُ نصب الثلاثة) أي النّعت، والتوكيد، والنسق. ورُدّ بالسّماع قال تعالى: ﴿يَـٰجِبَالُ أَوِّبِى مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ﴾ [سبأ: ١٠]. قرىء في السبع بالنصب والرفع[2]، وقالت العرب:

١٦٦٧ ـ ألا يــا زيــدُ والضحــاكَ سيــرا[3]

= ويروى: «بني خلف» مكان «بني ثعل»، وهي الرواية الصحيحة لأنه يهجو ابن عمه الأعلى الزبرقان بن بدر بن امرىء القيس بن خلف بن عوف بن كعب، وهو غير الزبرقان بن بدر الفزاري. وويب: كلمة مثل ويل، ويروى: «ويل أبيك».

(١) الثاني أي العطف، والأول أي التوكيد.

(٢) قرأ الجمهور «والطيرَ» بالنصب عطفاً على موضع «يا جبال»، قال سيبويه: «وقال أبو عمرو: بإضمار فعل تقديره: وسخرنا له الطير» وقال الكسائي: «عطفاً على فضلاً، أي: وتسبيح الطير» وقال الزجّاج: «نصبه على أنه مفعوله معه» انتهى. قال أبو حيان الأندلسي: وهذا لا يجوز لأن قبله «معه» ولا يقتضي الفعل اثنين من المفعول معه إلا على البدل أو العطف، فكما لا يجوز: جاء زيد مع عمرو مع زينب، إلا بالعطف كذلك هذا. وقرأ السلمي وابن هرمز وأبو يحيى وأبو نوفل ويعقوب وابن أبي عبلة وجماعة من أهل المدينة وعاصم في رواية: «الطيرُ» بالرفع عطفاً على لفظ «يا جبالُ» وقيل: عطفاً على الضمير في «أوّبي»؛ قال أبو حيّان: «وسوّغ ذلك الفصل بالظرف، وقيل: رفعاً بالابتداء والخبر محذوف، أي: والطير تؤوّب وإلانة الحديد». انظر تفسير البحر المحيط (٧/٢٥٣).

(٣) صدر بيت من الوافر، وعجزه: =

وبالرفع[1] (و) أوجب (الأخفش نصب نعت العلم وتوكيده) إتباعاً على المحلّ كما يجب في «جاءت حذام العاقِلةُ» بالرفع حملاً عليه، ولا يجوز الكسر إتباعاً للفظ قال: وما ورد من ذلك مضموماً فحركته حركة إتباع لا إعراب.

(و) أوجب أيضاً (رفعهما) أي النعت والتوكيد (في) حال تبعيّة (النّكرة) المقصودة، لأن الضمة عنده في «يا رجل» ليست ضمّة بناء بل إعراب. وأصله: «يا أيّها الرجل» حذفت «أي» فبقي على إعرابه كما كان.

والجمهور قالوا: لمّا حُذِفت وحلّ محلها وصار هو المنادى حكم له بحكمه فَبُني كما بُنِيَتْ، (نَعَمْ البدل والعطف) بالحرف عند الجمهور (كمستقل) فما كان منهما مضافاً أو شبهه نصب، أو مفرداً، أو نكرة مقصودة رفع كما لو دخلت عليه «يا»، لأنّ البدل يقدَّر فيه مثل عامل المبدل منه، والنّسق شبيه به بصحّة تقدير العامل قبله، ولاستحسان ظهوره توكيداً كما يظهر مع البدل نحو: يا زيد رجلاً صالحاً يا زيد بطّةُ. (إلاّ للمنسوق ذا أل فالوجهان): الرفع والنصب جائزان فيه لامتناع تقدير حرف النداء قبله فأشبه النعت.

(وفي الأرجح) منهما أقوال: أحدها: الرّفع وهو رأي الخليل وسيبويه والمازني لأنه أكثر ما سمع، وللمشاكلة في الحركة.

ثانيها: النّصب وهو رأي أبي عمرو، وعيسى بن عمر، ويونس والجرمي، لأن ما فيه أل، لم يَلِ حرف النّداء، فلم يجعل لفظه كلفظ ما ولي الحرف، ولأن أكثر القُرّاء قرأُوا به في ﴿وَٱلطَّيْرَ﴾ [سبأ: ١٠].

(ثالثها): الأرجح (النصب إن كانت) أل فيه (للتّعريف)، لأنه حينئذ شبيهٌ بالمضاف. والرّفع إن لم تكن له، بل للمح الصفة «كاليسع» لعدم شبهه حينئذ به، وهذا رأي المبرّد.

(وجوّز المازنيّ والكوفيّة نصب العطف) بالحرف (المفرد) حملاً على المحلّ نحو: يا زيد وعمراً، يا عبدَ الله وعمراً.

(ومنعه) أي النصب (الأخفش في العطف على نكرة) مقصودة وأوجب الرفع.

(وفي نعت المضموم المنوّن ضرورة المفرد الوجهان) الرّفع والنّصب.

= فقد جاوزتما خَمَرَ الطريقِ

وهو بلا نسبة في الأزهية (ص ١٦٥)، والدرر (٦/ ١٦٨)، وشرح قطر الندى (ص ٢١٠)، وشرح المفصل (١/ ١٢٩)، ولسان العرب (٤/ ٢٥٧ ـ خمر)، واللمع (ص ١٩٥).

والخَمَرُ: وهدة يختفي فيها الذئب.

(١) أي «والضحاك» روي بالنصب والرفع.

(و) في نعت (المنصوب) المفرد المنوّن ضرورة (النصب) فقط، لأن المنادى حينئذ معرب منصوب لفظاً ومحلاً.

(فإن نوّن مقصور) نحو: يا فَتًى للضرورة (بني) النعت (على ما نوّن) في المنادى، فإن نوى الضَّمَ جاز الأمران أو النّصْب تعيَّن.

(وتابع) المنادى (المعرب ينصب) سواء كان مفرداً أم مضافاً، لأن رفعه إنما جاز إذا كان لفظ متبوعه شبيهاً بالمرفوع. (إلاّ البدل فكمستقل) فينصب إذا كان مضافاً ويرفع إذا كان مفرداً لما تقدّم. ولا يكون إلاّ صالحاً لمباشرة حرف النّداء (وكذا النّسق) كمستقل (في الأصحّ).

ويقابله قول الكوفيّة والمازنيّ السّابق: أنه يجوز نصبه إذا كان مفرداً. قال أبو حيّان: بل هو هنا أولى منه هناك.

(ومنع الأكثر وصف النّكرة المقصودة) وحكى يونس: أنهم وصفوه بالمعرفة، وأجروه مجرى العلم المفرد.

(و) منع (الأصمعيّ) وصف المنادى (المبنيّ) لأنه شبيه بالمضمر، والمضمر لا ينعت.

والجمهور على الجواز لكثرة وروده، ولأن مشابهة المنادى للضمير عارضَةٌ فكان القياس ألاّ تعتبر مطلقاً كما لا تعتبر مشابهة المصدر لفعل الأمر في نحو: ضَرْباً زيداً، لكن اعتبرت مُشابهته في النداء استحساناً، فلا يراد على ذلك، كما أن فَعال العلم لمّا بُني حملاً على فَعال الأمر لم يَتعَد إلى سائر أحواله.

(و) منع (قوم) منهم الفرّاء، والسِّيرافيّ وصف (المُرخَّم) قالوا لأنه لا يرخّم الاسم إلا وقد عُلِم ما حُذف منه، ومَنْ يُعنى به فإن احتيج إلى النّعت فردُّ ما سقَطَ منه أَوْلى.

وأجازه الجمهور لوروده، قال:

١٦٦٨ ـ أحـار بـن عمـرو كـأنـي خَمِـرْ[1]

وما ذكر من الدّليل ممنوع، لأن الاسم يرخَّم إذا عُلِم ما حذف منه، وإن لم يُعْلم مَن يعنى به.

(وثالثها) يمنع (إنْ أُتِمّ)، لأنه لفظ يختصّ بالنّداء فأشبه نحو: فُلُ، وفُسَق، وفَسَاقِ بخلاف ما إذا انتظر فيجوز وصفه لأن المحذوف كالموجود. (ورابعها) يجوز في الحالين لكنه (قبيح) وعليه ابن السّرّاج.

---

(١) تقدم برقم (١٣٩٢).

(و) منع (**الأخفش عطف نكرة مقصودة أو إشارة**) على المنادى فلا يقال: يا زيدُ ورجُلُ، ولا: وهذا. أما الأول فلأن «أل» لا تحذف إلاّ إذا ولي الاسم حرف النداء. وأمّا الثاني فلأن المشار لا يكون منادى إلاّ إذا وليه حرف النداء. وجوّزهما المبرد في المقتضب.

وقولي (**كما لا يبدلان**): أي النكرة المقصودة والإشارة. (**ولا ذو أل**) من المنادى.

(و) منع (**المازنيّ عطف الأول العاري من أل**).

(و) اعتقد (**قوم بناء النّعت إذا رفع**)، لأنهم رأوا حركتها[١] كحركة المنادى. حكاه في «النّهاية»[٢].

(**وضمير المنادى**) الواقع في (**التّابع**) يأتي (**بلفظ غيبة**) وهي الأصل (**وكذا**) بلفظ (**خطاب**) اعتباراً بما عرض له من الحضور بالمواجهة، وقد اجتمعا في قوله:

١٦٦٩ ـ فيا أيُّها المُهْدي الخفَا من كَلامِه كأنّك تَضْغُو في إزارِكَ خِرْنِقُ[٣]

ويقال يا تميم كلهم وكلكم، ويا زيد نفسه ونفسك (**خلافاً للأخفش**) في منعه أن يأتي بلفظ الخطاب.

(**وتابع اسم لا**) التي لنفي الجنس (**يرفع وينصب مطلقاً**) سواء كان هو والاسم مفرداً أم لا، متّصلاً بالمتبوع أم منفصلاً، نعتاً أم غيره من التّوابع: أما النّصب فاتّباعاً لمحلّ اسم «لا». وأمّا الرفع فلمحلّ «لا» مع اسمها، فإنّه رفع بالابتداء.

وقال في شرح الكافية: على محلّ اسم «لا»، فإن «لا» عامل ضعيف فلم ينسخ عمل الابتداء لفظاً وتقديراً. نحو: لا رجلَ ظريفٌ أو ظريفاً في الدار ـ لا رجل فيها ظريفٌ أو ظريفاً ـ لا أحد رجلٌ أو رجلاً فيها ـ لا ماءَ ماءً بارداً، أو ماءٌ باردٌ.

١٦٧٠ ـ فلا أب وابْناً مِثْل مَرْوان وابْنه[٤]

---

(١) كذا في الأصل، ولعلّ الصواب «حركته» أي النعت.

(٢) «النهاية في النحو» لابن الخباز، وقد تقدم استشهاد السيوطي به في أكثر من موضع.

(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر (٦/ ١٧١)، وشرح التصريح (٢/ ١٧٤) والرواية فيه: «الخنا» مكان «الخفا» و «ثيابك» مكان «إزارك». والخنا: قبيح الكلام. وتضغو: تصوّت. والخرنق: ولد الثعلب.

(٤) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

إذا هو بالمجد ارتدى وتأزّرا

وهو للربيع بن ضبع الفزاري في تخليص الشواهد (ص ٤١٣، ٤١٤)، وخزانة الأدب (٤/ ٦٧، ٦٨)، وشرح التصريح (١/ ٢٤٣)، وشرح شواهد الإيضاح (ص ٢٠٧)، والمقاصد النحوية (٢/ ٣٥٥). وللفرزدق أو لرجل من عبد مناة في الدرر (٦/ ١٧٢) ولم أجده في ديوان الفرزدق. وبلا نسبة في أمالي =

لا رجُلَ وامرأةً في الدار ـ لا رجل قبيحاً أو قبيح فعله عندك ـ لا طالعاً جبلاً ظريفٌ أو ظريفاً حاضراً.

(إلا البدل. قيل: أو النّسق المعرفة فيجب رفعه) ولا يجوز نصبه، لأنَّ البدل في تقدير العامل، و «لا» لا تدخل على المعارف نحو: لا أحدَ زيدٌ فيها، وكذا النّسق عند من قال: إنه يحلّ مَحلَّ المعطوف عليه نحو: لا غلام فيها ولا زيد. ومن لم يقل ذلك أجاز نصبه.

(و) إلاَّ (التوكيد) اللفظي (والعطف) بالحرف (المكرر معه «لا»، والنّعت المفرد لمبنيّ لم يُفصَل فيجوز فتحها أيضاً) كما يجوز رفعها ونصبها. مثال الأول: لا ماء ماء بارداً بالأوجه الثلاثة، والثالث[1]: لا رجل ظريف فيها. والثاني[2] لا حول ولا قوة إلا بالله.

١٦٧١ ـ لا أمَّ لـــي إن كـــان ذَاكَ ولا أبُ[3]

= ابن الحاجب (١/ ٤١٩، ٢/ ٥٩٣، ٨٤٧)، وأوضح المسالك (٢/ ٢٢)، وجواهر الأدب (ص ٢٤١)، وشرح الأشموني (١/ ١٥٣)، وشرح قطر الندى (ص ١٦٨)، وشرح المفصل (٢/ ١٠١، ١١٠)، والكتاب (٢/ ٢٨٥)، واللامات (ص ١٠٥)، واللمع (ص ١٣٠)، والمقتضب (٤/ ٣٧٢).

(١) أي النعت المفرد المبنيّ الذي لم يفصل.

(٢) أي العطف بالحرف المكرّر.

(٣) عجز بيت من الكامل، وصدره:

هـــذا لعمـــركـــم الصغـــار بعينـــه

وهو من أكثر الشواهد النحوية اختلافاً في نسبته؛ فهو لرجل من مذحج في الكتاب (٢/ ٢٩٢). ولضمرة بن جابر في خزانة الأدب (٢/ ٤٨، ٤٠). ولرجل من مذحج أو لضمرة بن ضمرة أو لهمام أخي جساس ابني مرة في تخليص الشواهد (ص ٤٠٥). ولرجل من مذحج أو لهمام بن مرة في شرح شواهد الإيضاح (ص ٢٠٩). ولرجل من عبد مناف أو لابن أحمر أو لضمرة بن ضمرة أو لرجل من مذحج أو لهمام بن مرة أو لرجل من عبد مناة في الدرر (٦/ ١٧٥). ولهنيّ بن أحمر أو لزرافة الباهلي في لسان العرب (٦/ ٦١ ـ حيس). ولرجل من مذحج أو لهمام بن مرة أو لرجل من عبد مناة أو لابن الأحمر أو لضمرة بن ضمرة في شرح التصريح (١/ ٢٤١). ولابن أحمر في المؤتلف والمختلف (ص ٣٨)، والمقاصد النحوية (٢/ ٣٣٩). ولرجل من مذحج أو لهمام أخي حسان بن مرة أو لضمرة بن ضمرة أو لابن أحمر في شرح شواهد المغني (ص ٩٢١). ولهمام بن مرة في الحماسة الشجرية (١/ ٢٥٦). ولعامر بن جوين الطائي أو لمنقذ بن مرة الكناني في حماسة البحتري (ص ٧٨). ولرجل من بني عبد مناة بن كنانة في سمط اللآلي (ص ٢٨٨). وبلا نسبة في جواهر الأدب (ص ٢٤١، ٢٤٥)، والأشباه والنظائر (٤/ ١٦٢)، وأمالي ابن الحاجب (ص ٥٩٣، ٨٤٧)، وأوضح المسالك (٢/ ١٦)، ورصف المباني (ص ٢٦٧)، وشرح الأشموني (ص ١٥١)، وشرح ابن عقيل (ص ٢٠٢)، وشرح المفصل (٢/ ٢٩٢)، وكتاب اللامات (ص ١٠٦)، واللمع في العربية (ص ١٢٩)، ومغني اللبيب (ص ٥٩٣)، والمقتضب (٤/ ٣٧١).

١٦٧٢ ـ لا نسَب اليوم ولا خُلَّةً[1]

والفتح في الثلاثة (تركيباً)، وجاز، لأنها من تمامه.

(وقيل: إعراباً في النعت) حملاً على المحلّ، وحذف تنوينه للمشاكلة.

(ولك في المعطوف عليه حينئذ) أي حين تكرار «لا» مع المعطوف (الرّفع) على الغاء «لا» الدّاخلة عليه، وإعمالها عمل ليس (فيمتنع نصب المعطوف) لعدم نصب المعطوف عليه لفظاً ومحلاً، ويجوز الفتح على التّركيب والرفع على إلغاء الثانية، وعطف الاسم بعدها على ما قبلها أو إعمالها عمل «ليس» نحو:

١٦٧٣ ـ فلا لَغْوٌ ولا تأثِيمَ فيها[2]

و ﴿لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ﴾ [البقرة: ٢٥٤].

(ومنع قوم) من المغاربة (رفع نعت) اسم «لا» (المعرب) وأوجبوا ألاّ يتبع إلاّ على اللفظ.

(و) منع (قَوْمٌ رَفْع النّعت المضاف أو شبهه) الجاري على المفرد وأوجبوا إتباعه على اللفظ.

---

(١) صدر بيت من السريع، وعجزه:

اتّسع الخرقُ على الراقع

وهو لأنس بن العباس بن مرداس في تخليص الشواهد (ص ٤٠٥)، والدرر (٦/ ١٧٥، ٣١٣)، وشرح التصريح (١/ ٢٤١)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٦٠١)، والكتاب (٢/ ٢٨٥، ٣٠٩)، ولسان العرب (٥/ ١١٥ ـ قمر، ١٠/ ٢٣٨ ـ عتق)، والمقاصد النحوية (٢/ ٣٥١). وله أو لسلامان بن قضاعة في شرح أبيات سيبويه (١/ ٥٨٣، ٥٨٧). ولأبي عامر جدّ العباس بن مرداس في ذيل سمط اللآلي (ص ٣٧). وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب (١/ ٤١٢)، وأوضح المسالك (٢/ ٢٠)، وشرح الأشموني (١/ ١٥١)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ٧٥، ٩٦٧)، وشرح شذور الذهب (ص ١١٢)، وشرح ابن عقيل (ص ٢٠٢)، وشرح المفصل (٢/ ١٠١، ١٣٥، ٩/ ١٣٨)، واللمع في العربية (ص ١٢٨)، ومغني اللبيب (١/ ٢٢٦).

(٢) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

وما فاهوا به أبداً مقيمُ

وهو لأمية بن أبي الصلت في ديوانه (ص ٥٤)، وتخليص الشواهد (ص ٤٠٦، ٤١١)، والدرر (٦/ ١٧٨)، وشرح التصريح (١/ ٢٤١)، ولسان العرب (١٢/ ٦ ـ أثم)، والمقاصد النحوية (٢/ ٣٤٦). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٢/ ١٩)، وجواهر الأدب (ص ٩٣، ٢٤٥)، وخزانة الأدب (٤/ ٤٩٤)، وسرّ صناعة الإعراب (١/ ٤١٥)، وشرح الأشموني (١/ ١٥٢)، وشرح شذور الذهب (ص ١١٥)، وشرح ابن عقيل (ص ٢٠٣)، ولسان العرب (١٣/ ٥٢٦ ـ فوه)، واللمع (ص ١٢٩).

(و) منع (يونس نصب العطف المكرّر بلا) وأوجب فتحه لاستقلاله، فلا يجوز تنوينُه كما لا يجوز تنوين المنادى المفرد المعرفة. وأجيب بجعل «لا» زائدة مؤكدة.

(وتابع اسم إن المكسورة إن كان نسقاً جاز رفعه بعد استكمال الخبر) لا قبله كقوله:

١٦٧٤ ـ فإنَّ لنا الأمَّ النَّجِيبَة والأبُ[1]

ويجوز نصبه وهو الأصل والوجه كقوله:

١٦٧٥ ـ إنَّ الرَّبيع الجَوْدَ والخَريفا يَدا أبي العباس والصُّيُوفا[2]

والرفع (على الابتداء) والخبر محذوف لدلالة خبر إنّ عليه (وقيل) عطفاً (على موضع اسم إن) فإنه كان مرفوعاً على الابتداء، وقائل هذا لا يشترط في العطف على المحل وجُود المجوّز[3].

(وقيل) عطفاً على محلّ (إن واسمها) فإنه رفع على الابتداء فهو على هذين من عطف المفردات، وعلى الأول من عطف الجمل.

(وجوّزه الكسائيّ) أي الرّفع (قبل) استكمال (الخبر مطلقاً) ظهر الإعراب فيه أم لم يظهر نحو: إن زيداً وعمرو قائمان، وإن هذا وزيد قائمان.

(و) جوّزه (الفرّاء بشرط بناء الاسم) كقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾ [المائدة: ٦٩]. الآية، وقول الشاعر:

١٦٧٦ ـ فإني وقيّارٌ بها لَغَريبُ[4]

---

(١) عجز بيت من الطويل، وصدره:

فمن يك لم ينجب أبوه وأمُّه

وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (١/ ٣٥٣)، وتخليص الشواهد (ص ٣٧٠)، والدرر (٦/ ١٧٩)، وشرح الأشموني (١/ ١٤٣)، وشرح التصريح (١/ ٢٢٧)، والمقاصد النحوية (٢/ ٢٦٥).

(٢) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه (ص ١٧٩)، وتخليص الشواهد (ص ٣٦٨)، وشرح التصريح (١/ ٢٢٦)، والكتاب (٢/ ١٤٥)، والمقاصد النحوية (٢/ ٢٦١). وللعجاج في الدرر (٦/ ١٨١). وبلا نسبة في أوضح المسالك (١/ ٣٥١)، والمقتضب (٤/ ١١١).

(٣) كذا في الأصل. والصواب «المحرز» ففي مغني اللبيب (٢/ ١٤٥) عند كلامه على شروط العطف على المحلّ، قال: «. . . والثالث: وجود المحرز؛ أي الطالب لذلك المحلّ».

(٤) عجز بيت من الطويل، وصدره:

فمن يكُ أمسى بالمدينة رَحْلُهُ

وهو لضابىء بن الحارث البرجمي في الأصمعيات (ص ١٨٤)، والإنصاف (ص ٩٤)، وتخليص الشواهد (ص ٣٨٥)، وخزانة الأدب (٩/ ٣٢٦، ١٠/ ٣١٢، ٣١٣، ٣٢٠)، والدرر (٦/ ١٨٢)، وشرح =

قال ابن مالك: ويصلح أن يكون هذا وشبهه حجّة للكسائيّ.

ويقول: بناء الاسم في الآية والبيت وقع اتفاقاً، ورفع المعطوف هو الحجّة: والأصل التّسوية بين المعرب والمبنيّ في إجراء التّوابع عليهما.

وسيبويه يحمل الآية والبيت على أن المعطوف فيهما منويّ التأخير[1]. وأسهل منه تقدير خبر قبل العاطف مدلول عليه بخبر ما بعده، وقد قرىء: ﴿إنَّ اللَّهَ وملائكتُهُ﴾ [الأحزاب: ٥٦] بالرفع[2]، وهو شاهد للكسائيّ.

(وقيل) إنما جوزه الفرّاء بشرط (خفاء إعرابه) أي الاسم لئلا يتنافر اللفظ كذا حكاه عنه أبو حيّان وغيره.

(وجوّزه الخليل إنْ أُفْرِد الخبر) نحو: إنَّ زيداً وعمرو قائم، وقوله:

١٦٧٧ ـ فإنـي وقيارٌ بها لغريب[3]

بخلاف ما إذا جمع[4] نحو: إن زيداً وعمراً قائمان.

(ومثلها) أي «إنّ» في جواز العطف على خبرها بالرّفع بالشّرط المذكور (أن المفتوحة ولكنَّ) نحو: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ﴾ [التوبة: ٣].

١٦٧٨ ـ ولكِنَّ عَمّي الطيِّب الأصل والخالُ[5]

= أبيات سيبويه (١/ ٣٦٩)، وشرح التصريح (١/ ٢٢٨)، وشرح شواهد المغني (ص ٨٦٧)، وشرح المفصل (٨/ ٨٦)، والشعر والشعراء (ص ٣٥٨)، والكتاب (١/ ٧٥)، ولسان العرب (٥/ ١٢٥ ـ قير)، ومعاهد التنصيص (١/ ١٨٦)، والمقاصد النحوية (٢/ ٣١٨)، ونوادر أبي زيد (ص ٢٠). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (١/ ١٠٣)، وأوضح المسالك (١/ ٣٥٨)، ورصف المباني (ص ٢٦٧)، وسرّ صناعة الإعراب (ص ٣٧٢)، وشرح الأشموني (١/ ١٤٤)، ومجالس ثعلب (ص ٣١٦، ٥٩٨).

(١) لفظ سيبويه في الكتاب (٢/ ١٥٥): «... وأما قوله عزّ وجلّ: والصابئون؛ فعلى التقديم والتأخير، كأنه ابتدأ على قوله: والصابئون، بعدما مضى الخبر».

(٢) قرأ بالرفع عبدالله بن عباس وعبد الوارث عن أبي عمرو. وقراءة النصب للجمهور. (البحر المحيط: ٧/ ٢٣٩).

(٣) تقدم بالرقم السابق.

(٤) يريد: إذا ثُنّي.

(٥) عجز بيت من الطويل، وصدره:

وما قصرت بي في التسامي خؤولةٌ

وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (١/ ٣٥٥)، وتخليص الشواهد (ص ٣٧٠)، والدرر (٦/ ١٨٦)، وشرح الأشموني (١/ ١٤٤)، وشرح التصريح (١/ ٢٢٧)، والمقاصد النحوية (٢/ ٣١٦).

وقيل: لا يجوز العطف بالرفع على اسمها لمخالفتها للمكسورة لما في «لكنَّ» من معنى الاستدراك، ولكون أنَّ لا تقع إلاَّ معمولة فلا مساغ للابتداء فيها.

(وثالثها) وعليه ابن مالك **(إن صَلُح الموضع للجملة)** جاز العطف بالرّفع وإلاَّ فلا. وصلاحِيَّتُهُ لها بأن يتقدَّم عليها عِلْم أو معناه كالآية المذكورة ونحو: علمت أنّ زيداً منطلق وعمرو **(دون الباقي)** أي ليت، ولعل، وكأنّ فلا يجوز العطف عليها بالرّفع لما فيها من المخالفة لذلك بتغيير المعنى. **(و)** دون **(غير النسق)** من التّوابع، فلا يجوز فيها إلاّ النّصْب **(على الأصحِّ فيهما)**.

وأجازه الفرّاء في لَيْت وأخواتها بعد الخبر مطلقاً وقبله بالشرط المذكور عنه، واحْتَجَّ بقوله:

١٦٧٩ ـ يا ليتني وأنتِ يا لميس   في بَلَدٍ ليس به أنِيسُ[1]

وأجيب بأن تقديره وأنت معي، والجملة حاليّة.

وجوّزه الجرْميّ والزّجاج، والفرَّاء أجازه أيضاً في سائر التوابع بعد الخبر مطلقاً، وقبله بشرطه، ووافقه الجَرْمي والزّجاج في الصورة الأولى نحو: إنّ هذا زيدٌ العاقل، وإن هذا العاقل زيد، وإن هذا أخوك قائم، وإن هذا نفسه قائم، وسمع: إنهم أجمعون ذاهبون.

(وقيل) في **(غير نسق إنَّ)** المكسورة **(ولكن)** من توابعهما **(الخلاف)** المتقدّم في نسقها من الرّفْع بعد الخبر في قَوْلٍ وقبله مطلقاً في قول، وشرط البناء في قول. ولا يجوز في تابع ما عداهما إلا النصب.

(أمّا عطف الجملة على هذه الحروف وما عملت فيه رفعاً) نحو: إن زيداً قائم، وعمرو ذاهب **(فاتّفاق)** أي جاز اتفاقاً ويكون غير داخل في معناها. **(وجوّز الكسائي رَفْعَ نَسَقٍ أوّل)** مفعولي: ظَنَّ **(إذا لم يظهر الإعراب في المسند إليهما)** نحو: أظن عبدالله وزيدٌ قاما أو يقومان، أو «مالُهما كثير» بخلاف: قائِمين أو قائماً. وخالفه الفراء والبصريّون، وهذا النقل عنه هو الصّواب.

وقال أبو حيّان: خلاف ما في التسهيل من نَقله اشتراط خفاء إعراب الثاني مُمَثِّلاً له: «لظننت زيداً صديقي وعمرو».

(ويجوز نصب نسق الجملة المعلّقة) لأنَّ محلها نصب نحو: علمت لزيدٌ منطلق وعمراً قائماً. **(وتابع المجرور بالمصدر)** فاعلاً أو مفعولاً **(يجري على اللفظ)** قطْعاً.

---

(١) الرجز للعجاج في الدرر (٦/ ١٨٧)، وشرح التصريح (١/ ٢٣٠) وليس في ديوانه. ولرؤبة في ملحق ديوانه (ص ١٧٦). وبلا نسبة في أوضح المسالك (١/ ٣٦٤)، ومجالس ثعلب (١/ ٣١٦).

(ومنع سيبويه والمحققون) الإجراء (على المحلّ) لأنَّ شرطه أن يكون مُحْرِزه لا يتغير عند التصريح به. وهنا لو صرَّح برفع الفاعل أو نصب المفعول لتغيّر العامل بزيادة تنوين.

وجوّزه الكوفيون وجماعة من البصريّين وجزم به ابن مالك لورود السمّاع به كقوله:

١٦٨٠ ـ طَلَـبَ المُعَقِّـبِ حَقَّـهُ المظلُـومُ[1]

وقوله:

١٦٨١ ـ مَشْيَ الهَلُوكِ عليها الخَيْعَلُ الفُضُلُ[2]

وفي قراءة الحسن: ﴿عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ والملائكةُ والنَّاسُ أجمعون﴾[3] [البقرة: ١٦١].

وقوله:

١٦٨٢ ـ مَخَـافَـةَ الإفـلاسِ واللِّيـانـا[4]

ثم الاختيار عند هؤلاء الحمل على اللّفظ، قال الكوفيّون: إلاَّ أن يُفْصَل بين التّابع والمتبوع بشيء فيستويان نحو: يُعْجِبني ضَرْبُ زيد عمراً وبكراً.

---

(١) عجز بيت من الكامل، وصدره:

حتـى تَهَجَّـرَ فـي الـرواح وهـاجَهـا

وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه (ص ١٢٨)، والإنصاف (١/ ٢٣٢)، وخزانة الأدب (٢/ ٢٤٢، ٢٤٥، ٨/ ١٣٤)، والدرر (٦/ ١١٨)، وشرح التصريح (٢/ ٦٥)، وشرح شواهد الإيضاح (ص ١٣٣)، وشرح المفصل (٦/ ٦٦)، ولسان العرب (١/ ٦١٤)، والمقاصد النحوية (٣/ ٥١٢). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٣/ ٢١٤)، وجمهرة اللغة (ص ٣٦٤)، وخزانة الأدب (٨/ ١٣٤)، وشرح الأشموني (٢/ ٣٣٧)، وشرح ابن عقيل (ص ٤١٧)، وشرح المفصل (٢/ ٤٢، ٤٦).

(٢) تقدم بالرقم (٧٢٧).

(٣) قال أبو حيان: «وخرّج هذه القراءة جميع من وقفنا على كلامه من المعربين والمفسرين على أنه معطوف على موضع اسم الله لأنه عندهم في موضع رفع على المصدر، وقدروه: أن لعنهم الله أو أن يلعنهم الله. وهذا الذي جوّزوه ليس بجائز على ما تقرر في العطف على الموضع من أن شرطه أن يكون ثمّ طالب ومحرز للموضع لا يتغير». ثم ذكر كلاماً طويلاً، فانظره في تفسير البحر المحيط (١/ ٦٣٥ وما بعدها).

(٤) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه (ص ١٨٧)، والكتاب (١/ ١٩١، ١٩٢). ولزياد العنبري في شرح التصريح (٢/ ٦٥)، وشرح المفصل (٦/ ٦٥). وله أو لرؤبة في الدرر (٦/ ١٩٠)، وشرح شواهد الإيضاح (ص ١٣١)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٨٦٩)، والمقاصد النحوية (٣/ ٥٢٠). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٣/ ٢١٥)، وخزانة الأدب (٥/ ١٠٢)، وشرح ابن عقيل (ص ٤١٨)، وشرح المفصل (٦/ ٦٩)، ومغني اللبيب (٢/ ٤٧٦).

واللّيان: مصدر لويته بالدين ليًّا وليَاناً. إذا مطلته.

(**وثالثها يجوز في عطف وبدل**) دون النعت والتوكيد وهو رأي الجَرْميّ، لأنَّ العطف والبدل عنده من جملة أخرى، فالعامل في الثاني غير العامل في الأول بخلاف الصّفة والتأكيد، فالعامل فيهما واحد، ومحال ـ وهما شيء واحد ـ أن يكون الشيء مجروراً مرفوعاً أو مجروراً منصوباً.

(**وقيل**) يجوز (**بشرط ذكر الفاعل**) فيقال: عجبت من شرب الماء واللبن زيد (**ولا يجوز حذفه**).

(**ويجب**) الإتباع على المحلّ بلا خلاف (**إذا كان المفعول المضاف إليه ضميراً اختياراً**) نحو يعجبني إكرامُك زيداً وعمراً بالنّصب. ولا يجوز الإتباع على اللفظ إلاَّ في ضرورة.

(**ويجوز في تابع المفعول**) مع الجر والنصب حيث قلنا به (**الرَّفْعُ على تأويله**) أي المصدر (**بمبنيّ**) أي بحرف مصدريّ موصول بفعل مبنيّ (**للمفعول**) بناءً على جواز ذلك فيه، وهو الأصَحّ كما تقدّم في مبحث إعماله.

(**ويجريان**) أي الإتباع على اللفظ والمحلّ (**في تابع مجرور اسم الفاعل العامل**).

كقوله:

١٦٨٣ ـ هل أنْتَ باعِثُ دينارٍ لِحَاجَتِنا أوْ عَبْدَ ربِّ أخا عَوْن بنِ مخْراقِ[1]

(**إلاّ النّعت والتوكيد فاللفظ**) يتعيّن فيهما (**في الأصحّ**) لأنه لم يسمع فيهما الإتباع على المحَلّ. وقيل: يجوز المَحلُّ فيهما قياساً على مجرور المصدر. فال ابن مالك: بل أولى، لأن إضافته في نِيّة الانفصال. ولأنه أمْكَنُ في عمل الفِعْل من المصدر.

(**ومنع قوم المحلّ في تابع معرَّف بأل مثنّى أو جمع**) على حدة، فلا يقال: هذان الضاربا زيدٍ أو الضاربو زيدٍ أخاك وعمراً، وأوجبوا الجر.

وجوّز ابن عصفور والأبّذي الأمرين.

(**و**) منع (**المُبرِّد اللّفظ في تابع غيرهما**) أي المفرد أو المكسر أو الجمع بألف وتاء (**العاري من أل، ولو أضيف لما هي فيه أو**) إلى (**ضميره**) أو ضمير ما هي فيه، فلا يقال: «هذا الضّارِب الجارِيَة وغلامِ المرأة أو أخيها»، أو الضُّرَّاب، أو الضارباتُ الرّجُلِ أخيك وزيدٍ وأوجب النصب.

---

(١) البيت من البسيط، وهو لجابر بن رألان أو لجرير أو لتأبّط شرًا أو هو مصنوع في خزانة الأدب (٨/ ٢١٥). ولجرير بن الخطفى أو لمجهول أو هو مصنوع في المقاصد النحوية (٣/ ٥١٣). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢/ ٢٥٦)، والدرر (٦/ ١٩٢)، وشرح أبيات سيبويه (١/ ٣٩٥)، وشرح الأشموني (٢/ ٣٤٤)، وشرح ابن عقيل (ص ٤٨٢)، والكتاب (١/ ١٧١)، والمقتضب (٤/ ١٥١).

وجوّز سيبويه الأمرين، فإن لم يكن عارياً من أل جازا بلا خلاف نحو: الضّاربُ الغلامِ والجارية.

(وجوز أَهْلُ الكوفة وبغداد جرَّ تابع منصوبه) أي اسم الفاعل، فيقال: هذا ضاربٌ زيداً وعمرٍو. وأوجب غيرهم النّصب بناءً على اشتراط المحرز في العطف على المحلّ.

(ولا يجوز في تابع معمول) الصفة **(المشبهة)** إلا اللفظ أي الإتباع عليه إنْ رفعاً فرفعٌ، وإن نصباً فنصبٌ، وإن جرّاً فجرٌّ.

(و) جوَّز **(الفراء رفع تابع مجرورها)** لأنه فاعل في المعنى نحو: مررت بالرجل الحسن الوجه نَفْسهُ، وأنْفُه.

وغيره قال: لم يسمع ذلك.

(و) جوّز **(أهل بغداد جر عطف منصوبها)** نحو: هذا حَسنٌ وجهاً ويدٍ، كأنك قلت: حسَنَ وجْهٍ ويدٍ.

ولا خلاف أنّه لا يعطف على مجرورها بالنصب، فلا يقال: هو حسن الوجه والبدنَ.

العَـوَارض
الإخبار بـ «الذي» وفروعه

(**الكلام في الإخبار**) بكسر الهمزة، ويقال له: باب المخاطبة وهو نوع من أنواع الابتداء أفرد بالذكر للتّمرين.

(**الإخبار بالذي وفروعه**) من المثنّى والجمع المؤنث (**أن يتقدّم**) الذي مبتدأ ويؤخر الاسم الذي يقال أخبر عنه بالّذي (**أو خلفه**) وهو الضمير المنفصل عن المتصل (**خبراً**) عنه (**و**) يتوسط (**ما**) في الجملة (**بينهما صلة**) للذي (**عائدها ضمير غائب يخلف الاسم في إعرابه الذي كان له**) قبل الإخبار، كقولك في الإخبار عن «زيد» مِن «ضربْتُ زيداً»: الذي ضربته زيدٌ وعن التاء: «الذي ضرب زيداً أنا». وبهذا ظهر أنّ الإخبار ليس بالذي ولا عن الاسم، بل بالاسم عن الذي.

قال ابن السّرّاج: وذلك لأنه في المعنى مُخْبرٌ عنه. قال أبو حيّان: ويحتمل أن الباء بمعنى عن، وعن بمعنى الباء كما تقول: سألت عنه، وسألت به، فكأنه قال: أخبر بهذا الاسم أي صيره خبراً.

وقال غيره: الباء هنا للسببيّة لا للتّعدية، وكأنه قيل: أخبر بسبب الذي أي بسبب جعلها مبتدأ.

قال بدر الدين بن مالك: وكثيراً ما يصار إلى هذا الإخبار لقصد الاختصاص أو تقوّي الحُكْم، أو تشويق السامع، أو إجابة الممتحن. (**وجوز أبو ذَرّ**) مصعب بن أبي كثير الخشني: (**عوده**) أي الضمير (**مطابقاً للخبر**) في الخطاب، فيقال في الإخبار عن التاء من: ضربت: «الذي ضربت أنت» حملاً على المعنى، لأن الذي هو أنت، كما يجوز الوجهان في أنت الذي قام، وأنت الذي قمت، وفرق هنا بأنه يلزم أن يكون فائدة الخبر حاصلة في المبتدأ، وذلك خطأ بخلافه هناك قال أبو حيّان: وقياس قوله جواز ذلك في ضمير المتكلم

إذْ لا فرق فيقال: الذي قمت أنا.

(و) جوّز (**المبرد تقدم المخبر به**) على الذي مع قوله: إن الأحسن تأخيره، وعلى قول الجمهور بوجوب تقديم «الذي» المراد حيث لا مانع، فإن كان هناك استفهام وجب تقديمه كقولك في الإخبار عن «أيّ» مِنْ «أيُّهم قائم»: «أيهم الذي هو قائم»، ومِنْ: أيُّ رجل كان أخاك: «أيهم الذي هو كان أخاك» هكذا قال أبو حيّان، وفيه نظر لما سيأتي.

(و) يخبر (**بأل إن صدرت الجملة**) التي هي منها (**بفعل موجب**) يصلح لأن (**يصاغ منه صلتها**) فتقول في الإخبار عن «زيد» مِنْ «قامت جاريةُ زيد»: «القائم جاريته زيد» فإن لم تصدّر بفعل نحو: زيداً ضرب عمرو، أو صدرت بفعل غير موجب، أو موجب لا يصلح أن يصاغ منه صلة لأل كيذر ويدع لم يخبر بأل.

(**فإن رفعت**) صلة أل (**ضمير غيرها**) أي غير أل (**وجب إبرازه**) كأن يخبر بها عن زيد من ضربت زيداً فتقول: الضاربه أنا زيد بإبراز الضّمير، لأن أل لزيد، وأنا لغير أل؛ بخلاف ما إذا أخبرت عن «زيد» من «خرج زيد»، أو التاء من «ضربت زيداً»، فتقول: «الخارج زيد والضارب زيداً أنا»، لأن مرفوع الصّلة ضمير أل.

(**فإن كان الاسم**) المخبر به (**ظرفاً**) فإن كان متصرِّفاً (**لم يُتوسّع فيه**) قبل الإخبار (**قرن الضمير بـ «في»**) كأن يخبر عن اليوم من: «قمت اليوم» فتقول: «الذي قمت فيه اليوم»، أو عن خَلْفَك من: «قعدت خَلْفَك» فتقول: «الذي قعدت فيه خلفك».

فإنْ كان مما يتوسّع فيه قَبْل وصَل الفِعل إليه بنفسه حالة الإخبار.

(**وشَرْط هذا الاسم**) المخبر عنه في هذا الباب (**إمكان الفائدة به لا**) ما لا يفيد نحو (**ثواني الأعلام**) المضافة من الكُنى، وغيرها كبكر من «أبي بكر»، و «قزح» من «قوس قزح» (**ولا**) ثواني المركبات ترتيب (**المزْج**) إذا أعربت إعراب المتضايفين (**خلافاً للمازنيّ**) حيث جوَّز الإخبار عن الاسم الذي ليس تحته معنى، واستدلّ بأن العرب قد أخْبَرت عنه في كلامها قال:

١٦٨٤ ـ أو حَيْث عَلّق قَوْسَهُ قُزَحُ[1]

---

(١) عجز بيت من الكامل، وصدره:

فكأنما نظروا إلى قمرٍ

وهو لشقيق بن سليك في المقاصد النحوية (٤/٤٧٩). وللحكم بن عبدل في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ١٧٨٤). وبلا نسبة في الدرر (٦/ ١٩٤).

ورُدّ بأن «قُزح» اسم للشيطان، وكأن العرب قد وضعت قَوْساً للشّيطان فيكون من أكاذيبها.

(و) شرطه (الغنى عنه بأجنبيّ) يوضع مكانه قبل الإخبار، لأنّك تضع بدل «زيد» في «ضربت زيداً» مثلاً: «عمراً» بخلاف الهاء في نحو: «زيد ضربته» لا يجوز فيه: «زيد ضربت عمراً» (أو) الغنى عنه (بمضمر، لا حال وتمييز) فلا يصحّ الإخبار عنهما لأنهما لا يكونان مضمرين.

قال أبو حيّان: وكذا ما ربط به من اسم ظاهر أو إشارة، فلا يصحّ الإخبار عن زيد من: «زيد ضربت زيداً» ولا عن ذلك من قوله تعالى: ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾ [الأعراف: ٢٦].

وكذا لا يَصحّ الإخبار عن مجرور حتّى ونحوها مما لا يجرّ المضمر.

(و) شرطه (قبوله الرّفع)، بخلاف ما لا يقبله كالظّرف والمصدر غير المُتصرِّفين، وما لزمه كأيمن في القسم، وما التعجبيّة.

(و) شرطه (قبوله التأخر) هو (أو خلفه) كالتاء من ضربت فإنها وإن لم تقبل التأخير فخلفها يقبله، وهو الضمير المنفصل أعني «أنا». (لا لازم الصّدر) كأسماء الشّرط والاستفهام، وكم الخبريّة، وضمير الشأن، فلا يجوز الإخبار عن شيء من ذلك.

(وقيل: إلاّ) اسم (الاستفهام) فإنه يجوز الإخبار عنه، ويلزم الصّدر فيقال في «أيهم قائم»: أيهم الذي هو قائم، وفي «أيهم ضربت»: «أيهم الذي إيّاه ضربت».

(و) شرطه (قبوله الإثبات لا) ما لزم النفي (كأحدٍ وعَرِيب)[1] وكتيع[2] وطُورِيّ[3] (واسم فعل) ناسخ (منفيّ) كليس وما زال وإخوته.

(و) شرطه (ألا يعود الضّمير على شيء قبله) كالهاء في: زيد ضربته، والضمير في «منطلق» من «زيد منطلق»، لأنك لو أخبرت عنها لجعلت مكانها ضميراً وذلك الضمير يطلبه

---

(١) يقال: ما بالدار عريبٌ ومعربٌ؛ أي أحدٌ، الذكر والأنثى فيه سواء، ولا يقال في غير النفي (اللسان: ١/ ٥٩٢).

(٢) في اللسان (٨/ ٣٠٥): «ما بالدار كتيع: أي أحدٌ؛ حكاها يعقوب وسُمعت من أعراب بني تميم؛ قال معديكرب:

وكم من غائط من دون سلمى ... قليل الأنس ليس به كتيعُ

والكتيع: المنفرد من الناس».

(٣) في اللسان (٤/ ٥٠٨): «والعرب تقول: ما بالدار طوريٌّ ولا دوريٌّ أي أحدٌ، ولا طورانيٌّ مثله».

زيد والموصول، ولا جائز أن يعود إليهما، وإن أعدته إلى أحدهما بقي الآخر بلا رابط، فامتنع الإخبار. (**وقيل**): بل (**الشرط ألاّ يكون**) الضّمير قبل الإخبار (**رابطاً**) كما في: زيد ضربته، فإن عاد على سابق وليس رابطاً جاز الإخبار عنه، كأن يذكر إنسان فتقول: لقيته، فإذا أخبرت قلت: الذي لقيته هو، فصحَّ الإخبار عن ضمير «لقيته»، وإن كان عائداً على شيء؛ قاله الأستاذ أبو علي الشّلوبين.

قال الشّلوبين الصغير: وهذا غير صحيح، ولا يوجد في كلام العرب إذ لا يفهم المعنى المراد منه في الجملة. قال أبو حيّان: والذي نذهب إليه هو الشرط الأول، وهو اختيار الجزولي.

(**و**) شرطه (**كونه بعض ما يوصف به من جملة صالحة**) للوصف بأن تكون خبريّة عارية من معنى التعجّب غير مستدعية كلاماً ليصح كونها صلة بخلاف غير الخبريّة ونحوها. (**أو جملتين في حكم**) جملة (**واحدة**) كجملتي الشّرط والجزاء، فإنها تصلح للوصف، فيصلح في هذا الباب كأن يخبر عن «زيد» من قولك: «إنْ تضرب زيداً أضربه» فتقول: الذي إن تضربه أضربه زيد.

(**و**) شرطه (**أن يتحد العامل في المتعاطفين**) بأن كان الذي يراد الإخبار عنه معطوفاً ومعطوفاً عليه، فتقول في «قام زيد وعمرو»: «الذي قام وعمرو زيد» بخلاف ما إذا اختلف.

قال أبو حيّان: وذلك لا يتصوّر إلاّ في العطف على التّوهّم نحو: «زيد لم يقم ولا بصديقك» تريد: «زيد ليس بقائم ولا بصديقك»، فلا يجوز الإخبار عن قولك: بصديقك، لأن عامل الجر ليس موجوداً في المعطوف عليه، فما اتحد العامل في المتعاطفين.

(**والأصحّ جوازه**) في هذا الباب (**عن ضمير المتكلم والمخاطب**) ومنعه بعضهم، قال: لأنك إذ ذاك تضع موضعهما ضمير غيبة وهو أعم منهما، ووضع الأعم موضع الأخص لا يجوز. وأجيب بمنع ما ذكره. مثاله قولك في الإخبار عن «أنا» من «أنا [قائم][1]»، و «أنت» من «أنت قائم»: «الذي هو قائم أنا»، و «الذي هو قائم أنت». أما ضمير الغائب، فنقل ابن عصفور: أنه لا خلاف في جوازه عنه.

(**و**) الأصحّ جوازه في (**خبر باب كان الجامد**) كما يجوز في خبر باب المبتدأ وباب إن، وباب ظنّ الجامد بلا خلاف. مثاله فيها: «مَنْ كان زيد أخاك»: «الذي كان إياه أو كأنه زيد أخوك»، وفي باب المبتدأ: «الذي زيد هو أخوك»، وفي باب إنّ: «الذي إن زيداً هو أخوك»، وفي باب ظن: «الذي ظننت زيداً إياه أخوك» والأحسن وصل الضمير فيقال: «الذي ظننته زيداً أخوك»

---

(١) ما بين حاصرتين زيادة يقتضيها السياق، وهي ساقطة من الأصل.

ونقل ابن الدّهّان عن بعضهم منع الإخبار عن خبر كان مطلقاً، لأنه في معنى الجملة، واستقبحه ابن السَّراج قال: لأنه ليس بمفعول على الحقيقة، وليس إضماره مُتّصِلاً، إنما هو مجاز وهذا يخدش نفي ابن عصفور الخلاف في الجواز. أما المشتق فسيأتي.

(و) الأصح جوازه عن (**المصدر المُخصّص**) بوصف أو إضافة كقولك في «قام زيد قياماً حسناً أو قيام الأمير»: الذي قامه زيد قيامٌ حسنٌ أو قيام الأمير (**لا**) عن (**غيره**) وهو المؤكد. وقيل: لا يجوز المخصّص أيضاً، وقيل: يجوز عن المؤكّد أيضاً.

(و) الأصح جوازه عن (**المفعول له**) واختاره ابن الضائع فتقول في الإخبار عن «إجلالاً» من «قمت إجلالاً لك»: «الذي قمت له إجلال لك»، وصحّح ابن عصفور المنع، لأنَّ في الإخبار عنه تغييراً عن حاله من الرّفع وغيره.

(و) الأصحّ جوازه في المفعول (معه) واختاره أيضاً ابن الضائع، وصحّحه أبو حيان فنقول في الإخبار عن «الطيالسة» من «جاء البرد والطيالسة»: «التي جاء البرد وإياها الطيالسة» وصحح ابن عصفور المنع في الإخبار لما فيه من التغيير عن حاله، وأجيب بأن التغيير موجود في كل اسم أريد الإخبار عنه.

(و) الأصح (**منعه في كل خبر مشتق**) لمبتدأ أو كان أو إنّ أو ظن. وقيل: يجوز فيقال في «قائم» من «زيد قائم» أو مع ناسخ: «الذي زيد هو قائم»، و «الذي كان زيد إيّاه قائم»، و «الذي إن زيداً هو قائم» و «الذي ظننت زيداً إياه قائم»، و «الذي ظننته زيداً قائم».

(و) الأصحّ (منعه) في (**مرفوع نحو عسى**) من جوامد أفعال باب المقاربة، وأجازه ابن أبي الرّبيع، فيقال: «الذي عسى أن يقوم زيد»، ورُدَّ بأن عسى لا تصلح للصلة لأنها خبريّة. أمّا المتصرِّفة ككاد، وأوشك فيجوز الإخبار عن مرفوعها نحو: «الذي كاد يضرب عمراً زيد» في «كاد زيد يضرب عمراً».

(**ويجوز في كل من المتعاطفين بغير أم**) تقول في «قام زيد وعمرو» مخبراً عن المعطوف عليه: «الذي قام هو وعمرو زيد». وعن المعطوف «الذي قام زيد وهو عمرو» وقس عليه العطف بسائر الحروف، فإن كان العطف بأم لم يجز الإخبار لا عن المعطوف، ولا عن المعطوف عليه.

(و) يجوز في (**سائر التوابع**) أي باقيها (**مع المتبوع**) فيقال في باب النعت في «مررت برجل عاقل»: «الذي مررت به رجل عاقل». وفي باب التأكيد في «قام زيد نفسه»: «الذي قام زيد نفسه». وفي باب البدل في «قام زيد أخوك»: «الذي قام زيد أخوك».

(وقيل: **يجوز في بدل دون متبوعه وعكسه**) فيقال: الذي قام زيد هو أخوك والذي قام هو أخوك زيد، والصّحيح المنع كما في بابي النعت والتأكيد.

(وضعّفه المازنيّ في ياء المتكلم).

ويجوز (في الموصول) بأن يُجْعل مكان الموصول وصلته ضميرٌ لأنهما شيء واحد، ويحيل الموصول وصلته خَبراً فيقال في الإخبار عن الذي من قولك: «ضربت الذي ضربته»: «الذي ضربته الذي ضربته».

(و) يجوز (في المتنازع فيه، ويبقى التّرتيب) فيقال في الإخبار عن «زيد» من ضربني وضربته زيد: «الذي ضربني وضربته زيد».

(فإن كان) الإخبار (بأل، والمخبر عنه غيره) أي غير المتنازع فيه (فَخُلْف).

قال أبو حيّان في شرح التسهيل: إذا كان المعطوف والمعطوف عليه من جملتين فعليتين بينهما ارتباط، فأردت الإخبار «بأل» عن بعض أسماء الجملتين فمنع ذلك قوم، وأجازه آخرون.

ثم اختلفوا، فذهب الأخفش: إلى أنه يُسْبَك من الفعلين اسما فاعل، وتدخل أل عليهما، ويُوفّيا عوائدهما ويَجْعلُهما جميعاً كشيء واحد. ويعطف مفرد على مفرد، فيقال في الإخبار عن التاء من «ضربت وضربني زيد»: «الضارب زيداً، والضاربه هو أنا».

وذهب قوم من البغداديين إلى نحو ذلك إلاّ أنهم يحذفون العوائد، فيقولون في الإخبار عن التاء من «ظننت وظنني زيد عالماً»: الظان والظان عالماً زيد أنا.

وقياس قول الأخفش: الظّانُّهُ إياه، والظانّ عالماً زيدٌ أنا.

وذهب المازني: إلى مراعاة الترتيب، وهو كأصحاب الحذف إلا أنه يجعل الكلام جملتين اسميتين كما كانا فعليّتين، فتقول: «الضاربه أنا والضاربي زيد».

وذهب الفارسي والجُرْجاني: إلى أنه تدخل أل على الأول خاصة، فتقول: «الظانّه أنا إيّاه وظنني عالماً زيد» فهذه خمسة مذاهب ذكرها أبو إسحاق إبراهيم ابن أصبغ[(١)] في كتابه المسمّى بـ: «رؤوس المسائل في الخلاف».

---

(١) هو أبو إسحاق إبراهيم بن عيسى بن أصبغ الأزدي. قاض، من الشعراء. أندلسي من أهل قرطبة ومن بيوتاتها الأصيلة. ولي قضاء دانية وصرف عنها سنة ٦٢١ هـ، وأسكن بلنسية أشهـراً ثم انتقل عنها، وولي بعد ذلك قضاء سجلماسة إلى أن توفي بها سنة ٦٢٧ هـ. أملى على قول سيبويه: «هذا باب علم ما الكلم من العربية» عشرين كرّاساً. انظر ترجمته في الأعلام (٥٦/١).

العَـــدَد

أي هذا مبحثه (**يؤنث بالتاء ثلاثة**) فما فوقها (**إلى العشرة**) أي معها (**إن كان المعدود مذكّراً مذكوراً**) نحو: أربعة أيام وعشرة رجال. (**وكذا**) إن كان المعدود المذكّر (**محذوفاً على الأفصح**) نحو: صمت خمسةً أي خمسة أيام، ويجوز فصيحاً ترك التاء وعليه ﴿أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ [البقرة: ٢٣٤] «من صام رمضان وأتبعه ستّاً من شوال»[(١)]، وحكى الكسائي: «صمت من الشهر خمساً».

(**وتحذف التاء**) من ثلاثة إلى عشرة (**إن كان**) المعدود (**مؤنثاً**) حقيقة أو مجازاً نحو: ﴿سَبْعَ لَيَالٍ﴾ [الحاقة: ٧] وعشر إماء. (**أو اسم جمع أو**) اسم (**جنس**) كل منهما (**مؤنث غير نائب عن جمع مذكّر، ولا مسبوق بوصف يدلّ على التذكير**) نحو: عندي ثلاث من الإبل، وثلاث من البط، وخمس من النخل.

بخلاف اسم الجمع المذكر كتسعة رهط، وثلاثة نفر.

واسم الجنس المذكر، ومُدركَهُ السمّاع كعِنَب، وسِدْرٍ، وموز، وقَمْح. نَصّت العرب على تذكيرها، وتأنيث البط والنّخل.

واستعملت سائر أسماء الجنس كالبقر مؤنّثة، ومُذكّرة، قالوا: والغالب عليها التأنيث.

وبخلاف المؤنث منها، النائب عن جمع مذكر كقولهم: ثلاثة أشياء، وثلاثة رَجْلَة[(٢)]،

---

(١) رواه مسلم في الصيام (حديث ٢٠٤) عن أبي أيوب الأنصاري، عن رسول الله ﷺ قال: «من صام رمضان ثم أتبعه ستًّا من شوّال كان كصيام الدهر».

(٢) في اللسان (١١/٢٦٦): «وقال سيبويه: وقالوا ثلاثة رَجْلَةٍ، جعلوه بدلاً من أرجال، ونظيره ثلاثة أشياء جعلوا لفعاء بدلاً من أفعال؛ قال: وحكى أبو زيد في جمعه رَجِلَة، وهو أيضاً اسم الجمع لأن فَعِلَة =

لأنهما نائبان عن جمع مفرديهما إذْ عُدِل من جمع «شيء» على «أفعال» إلى «فعلاء»[١]، ومن جمع «راجِل» على «أفعال» كصاحب وأصحاب إلى فَعْلَة.

وبخلاف المسبوق بوصف يدلّ على التذكير نحو: ثلاثة ذكور من البطّ، وأربعة فحول من الإبل، فإن التأنيث في جميع ما ذكره.

والنُّكتَةُ في إثبات التّاء في المذكر أن العدد كله مؤنث وأصل المؤنث أن يكون بعلامة التأنيث، وتركت من المؤنث لقصد الفرق ولم يعكس، لأن المذكر أصل، وأسبق، فكان بالعلامة أحَقّ، ولأنه أخف وأبعد عن اجتماع علامتي تأنيث.

(والعِبْرة) في التذكير والتأنيث **(باللفظ غالباً لا بالمعنى، وقد يعتبر)** في ذلك المعنى **(بِقِلّة)** فيجاء بالتاء مع لفظٍ مؤنث لتأويله بمذكّر كقوله:

١٦٨٥ ـ ثَــلاثَــةُ أنْفُــسٍ وثَــلاثُ ذَوْد[٢]

وقوله:

١٦٨٦ ـ وقــائــعُ فــي مُضــرٍ تِسْعَــةٌ[٣]

أوّل «الأنفس» بالأشخاص، و «الوقائع» بالمشَاهد.

ويترك مع لفظ مذكر لتأويله بمؤنث كقوله:

١٦٨٧ ـ وإنَّ كِـلابـاً هـذه عَشْـرُ أبْطُـنٍ[٤]

أوّل «الأبطن» بالقبائل.

= ليست من أبنية الجموع، وذهب أبو العباس إلى أن رَجْلة مخفف عنه».

(١) كذا في الأصل؛ والصواب «الفعاء»؛ وراجع الحاشية السابقة.

(٢) تقدم برقم (٩٧٩).

(٣) صدر بيت من المتقارب، وعجزه:

وفــي وائــل كــانــت العــاشِــرَهْ

وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر (٥/ ٢٣٦، ٢٥٧)، والإنصاف (٢/ ٧٦٩)، والدرر (٦/ ١٩٦)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٥٢٠)، ولسان العرب (١٢/ ٦٥١ ـ يوم)، ومجالس ثعلب (٢/ ٤٩٠).

(٤) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

وأنــت بــريء مــن قبــائلهــا العشــرِ

وهو للنوّاح الكلابي في الدرر (٦/ ١٩٦)، والمقاصد النحوية (٤/ ٤٨٤). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢/ ١٠٥، ٥/ ٤٩)، وأمالي الزجاجي (ص ١١٨)، والإنصاف (٢/ ٧٦٠)، وخزانة الأدب (٧/ ٣٩٥)، والخصائص (٢/ ٤١٧)، وشرح الأشموني (٣/ ٦٢٠)، وشرح عمدة الحافظ (ص ٥٢٠)، والكتاب (٣/ ٥٦٥)، ولسان العرب (١/ ٧٢٢ ـ كلب، ١٣/ ٥٤ ـ بطن)، والمقتضب (٢/ ١٤٨).

(و) العبرة أيضاً في التذكير والتأنيث (بالمفرد) لا الجمع، فيقال: ثلاثةُ سجِلّات وثلاثة دُنَيْنِيرات (خلافاً لأهل بغداد) فإنهم يعتبرون لفظ الجمع فيقولون: ثلاث سجلات، وثلاث حمامات بغير هاء، وإن كان الواحد مذكراً.

(و) العبرة (في الصفة النائبة عن الموصوف بحاله) أي الموصوف لا بحال الصّفة، فيقال: رأيت ثلاثة رَبْعات بالتاء إذا أردت «رجالاً» وثلاث ربعات بحذفها إذا أردت نساء اعتباراً بحال الموصوف، وعليه ﴿مَن جَآءَ بِٱلۡحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشۡرُ أَمۡثَالِهَاۖ﴾ [الأنعام: ١٦٠] أسقط التاء اعتباراً بحال الموصوف وهو الحسنات، ولم يعتبر المثل.

(ويعطف العشرون وإخوته) من ثلاثين إلى تسعين (على النّيف) وهو (ما دون العشرة) من واحد إلى تسْعة. (إن قصد به التّعيين) فيقال في المذكّر: واحد وعشرون، واثنان وعشرون إلى تسعة وتسعين، وفي المؤنث: واحدة وعشرون، واثنتان أو ثنتان وعشرون، إلى تسع وتسعين، ولا يقال في شَيءٍ ممّا دون العشرة نيف إلاّ وبعده عشرون أو إحدى إخوته.

(وإلاّ) أي وإن لم يقصد التّعيين (فبضْعَة في المذكّر، وبضْع في المؤنث) يعطف عليهما العشرون وإخوته، فيقال: عندي بِضْعةٌ وعشرون رجلاً، وبضع وعشرون امرأة وهما بكسر الباء من: بَضعْت الشّيء: قطعته، كأنه قِطْعة من العدد.

(ولا يختصّان) أي البِضْعة والبِضْع (بالعشرة فصاعداً) بل يستعملان وإن لم يعطف عليهما عشرة ولا عشرون، ومنه قوله تعالى: ﴿فِي بِضۡعِ سِنِينَۗ﴾ [الروم: ٤]. (خلافاً للفرّاء) في قوله: إنهما لا يستعملان إلاّ مع العشرة، ومع العشرين إلى التسعين. ثم هما اسم عدد مبهم من ثلاث إلى تسع، وبذلك فَارقه النيف، فإنه من واحد، وفارقه أيضاً في أنه يكون للمذكر والمؤنث بغير هاء، وفي أنه يختصّ بالعشرة فصاعداً وهو من: أناف على الشيء: إذا زاد عليه.

(وتبنى العشرة معه) أي مع الاسم المضموم إليه، وهو النّيّف عند قصد التّعيين وبِضْعة وبِضْع عند عدمه لتضمّنه معنى حرف العطف الذي هو الأصل في العدد. وترك اختصاراً (على) حركة، لأنه معرب الأصل، وكانت (الفتح) طلباً للتخفيف. فيقال: أحد عَشر، وإحدى عَشْرَة وثلاثةَ عَشر، وثلاثَ عَشْرة، وبِضْعة عشر، وبِضْع عَشْرة.

(وجوّز الكوفية) إضافته أي النّيّف أو البضع (إليها) أي العشرة، واستدلوا بقوله:

١٦٨٨ ـ بِنْتَ ثَمانـي عَشْـرَةٍ مـن حِجّتِـهْ[1]

---

(١) الرجز لنفيع بن طارق في الحيوان (٦/ ٤٦٣)، والدرر (٦/ ١٩٧)، وشرح التصريح (٢/ ٢٧٥)، والمقاصد النحوية (٤/ ٤٨٨). وبلا نسبة في الإنصاف (١/ ٣٠٩)، وأوضح المسالك (٤/ ٢٥٩)، =

وأجيب بأنّه ضرورة إذ لا معنى لهذه الإضافة لأنها إمّا بمعنى اللّام أو من. والنيّف ليس للعشرة ولا منها، بل هو زيادة عليها.

(و) جوّز (**الأخفش إعرابها مضافة**) إلى اسم بعدها (**كبعلبك**) فيقال: هذه خَمْسَة عَشَرُكِ ببقاء الصدر مفتوحاً وتغيير آخر العجز بالعوامل.

(و) جوز (**الفراء**) حينئذ إعرابها (**كابن عرس**) فيقال: هذه خَمْسةُ عَشرِك، ومررت بخمسةِ عشرِكِ بإعراب الأول على حسب العوامل، وجرّ الثاني أبداً.

والجمهور منعوا قياس ذلك، وأوجبوا بقاء الجزأين على الفتح كما لو لم يَضف.

(و) جوَّز (**ابن مالك إظهار العاطف**) الذي قدّر في الأصل (**فتعرب**) لزوال المعنى الموجب للبناء، فيقال: عندي خمسةٌ وعشرٌ رجلاً، وخمسٌ وعشرةٌ امرأةً.

قال أبو حيان: وما أظن العرب تكلمت بمثل ذلك وأما قوله:

١٦٨٩ ـ كـأنَّ بهـا البـدْرَ ابـنَ عَشْـرٍ وأرْبَـعٍ[1]

فمخالف لتركيب أربع وعشر بتقديم النيّف على العشر، فلا يصحّ الاستدلال به على هذا التركيب.

(**وتاء ثلاثة فما فوقها**) إلى تسعة (**في المركّب**) مع عشر (**والمعطوف مع العشرين وإخوته كغيره**) ثابتة في المذكر، ساقطة في المؤنث. وتاء عشرة في المركّب بالعكس أي ساقطة في المذكر، ثابتة في المؤنث كراهة اجتماع علامتي تأنيث، فيقال: عندي ثلاثةَ عشرَ رجلاً إلى تسعةَ عشرَ، وثلاثة وعشرون رجلاً إلى تسعة وتسعين. وثلاثَ عَشْرةَ امرأةً إلى تسعَ عشْرةَ. وثلاث وعشرون امرأة إلى تسع وتسعين.

(**ولمذكّر دون ثلاثة عشر: أحدَ عشر أو وحد عشر**[2]**، واثني عشر، ولمؤنثه إحدى عشرة أو وحدة عشرة، واثنتا عشرة**) ولم يبال هنا بالجمع بين علامتي تأنيث لاختلاف اللفظ في إحدى عشرة، وإعراب الصدر دون العجز في اثنتي عشرة فكأنهما كلمتان قد تباينتا.

(**واثنا**) عشر (**واثنتا**) عشرة مبنيّان عجزاً لما تقدم (**معربان صدراً**) على الأصحّ بالألف

= وخزانة الأدب (٦/ ٤٣٠، ٤٣٢)، وشرح الأشموني (٣/ ٦٢٧)، ولسان العرب (١٤/ ٤٣٨ ـ شقا).

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

إذا هبّـــواتُ الصيـــف عنهـــا تجلّـــتِ

وهو بلا نسبة في الدرر (٦/ ١٩٧).

(٢) قال في اللسان (٣/ ٧٠): «تقول: ما جاءني أحد، والهمزة بدل من الواو، وأصله: وَحَدٌ؛ لأنه من الوحدة».

رفعاً، والياء جرّاً ونصباً (لقيامه) أي العجزُ فيهما (عن النون) فبقي الصّدر على إعرابه كما كان مع النون.

(ومن ثَمَّ) أي ومنْ أجل ذلك، وهو قيام العجز فيهما[١] مقام النون (اختصا بمنع الإضافة) فلا يقال: اثنا عَشرك، ولا اثنتا عشرتك، كما أنه لا تجامع النّون الإضافة بخلاف سائر أخواتها فإنها تضاف نحو: أحد عشرك وثلاثة عشرك، ومقابل الأصح في الصّدر أنّه مبنيّ على الألف والياء كأخواته المركّبات، وعليه ابن كيسان وابن درستويه.

(وياء ثماني عشرة تفتح) على الأجود لخفّة الفتح على الياء (أو تسكن) كسكونها في «معدي كرب» (أو تحذف) لأنها حرف زائد، وليست من سنخ[٢] الكلمة. وحذفها (بعد) إبقاء (كَسْرِ قبلها) دلالةً عليها (أو) بعد (فتح) للتركيب. (وقد يلزم الحذف في الإفراد) قبل أن تركّب في العدد، فيجعل الإعراب على النون نحو: هذه ثمانٌ، ورأيت ثماناً، ومررت بثمانٍ.

(وشين عشرة في التركيب ساكنة) في لغة الحجاز، قال تعالى: ﴿ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾ [البقرة: ٦٠]. وقد تكسر في لغة تميم[٣]، وقرىء به في الآية[٤]. (أو تفتح) رجوعاً إلى الأصل فيها، وقرأ به الأعمش[٥]. أما عشر في التركيب فمفتوح الشين والعين. (أو تسكن عين عشرة) لتوالي الحركات في كلمة، وقرىء به في ﴿أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ [يوسف: ٤] ﴿ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾[٦] [التوبة: ٣٦]. (أو) تسكن («حا» أحد) عشر (استثقالاً لتوالي الحركات).

(وهمزه) أي: أحد بدل (عن واو) الأصل: وَحَد. (وألف إحدى) تأنيث ولذا منعت الصّرف (وقيل: إلحاق)، وهمزه أيضاً عن واو.

(ويعطف عليهما) أي على أحد وإحدى (العشرون وإخوته) كما يعطف على واحد وواحدة. (ولا يستعملان غالباً دون تنييف)[٧] مع العشرة أو العشرين وإخوته (إلا مضافين

---

(١) في الأصل: «فيها».

(٢) السنخ: الأصل.

(٣) وكسرهم لها نادر في قياسهم لأنهم يخفّفون فعلاً، فيقولون في «نَمِر» «نَمْر». انظر البحر المحيط لأبي حيان (١/ ٣٩١).

(٤) قرأ «عَشِرَة» بكسر الشين: مجاهد وطلحة وعيسى ويحيى بن وثاب وابن أبي ليلى ويزيد. انظر المرجع السابق.

(٥) وابن الفضل الأنصاري أيضاً. وروي عن الأعمش الإسكان والكسر أيضاً. المرجع السابق.

(٦) قراءة «أحد عْشَرَ» بسكون العين لطلحة بن سليمان. و«اثنا عْشَر» بسكون العين قرأ بها ابن القعقاع وهبيرة عن حفص. انظر تفسير البحر المحيط (٥/ ٤٠ و ٢٨٠).

(٧) أي دون «نيّف».

لغير علم) نحو: ﴿لَإِحْدَى ٱلْكُبَرِ﴾ [المدثر: ٣٥]. ﴿إِحْدَى ٱبْنَتَيَّ﴾ [القصص: ٢٧]. ﴿قَالَتْ إِحْدَىٰهُمَا﴾ [القصص: ٢٦]. ﴿فَتُذَكِّرَ إِحْدَىٰهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ﴾ [البقرة: ٢٨٢]. أحد الأحدين، واستعمالهما بلا نيف ولا إضافة قليل نحو: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [التوبة: ٦].

١٦٩٠ ـ لقد ظَهرْتَ فما تَخْفَى على أحدٍ[1]

وأضيفت إلى العلم في قول النابغة:

١٦٩١ ـ إحدَى بلِيٍّ وما هام الفُؤاد بها[2]

فأوّل على حذف المضاف أي إحدى نساء بَليٍّ.

والغالب عند عدم النيف واحد وواحدة.

(**ويعرَّف العدد المفرد**) وهو من واحد إلى عشرة إذا لم تضف ثلاثة وما بعدها، والعقود: عشرون وإخوته ومائة وألف إذا قصد تعريفه (**بأل**) كسائر الأسماء المفردة فيقال: الواحد، والاثنان، والثلاثة، والعشرة، والعشرون، والتسعون، والمائة، والألف.

(**وتدخل في المتعاطفين**) بإجماع كقوله:

١٦٩٢ ـ إذا الخَمْسَ والخمسِين جاوزْتَ فارتقب قُـدُوماً علـى الأمـوات غَيْـر بَعِيـدِ[3]

(و) تدخل (**في**) ثاني (**المضاف**) دون أوله نحو: ثلاثة الأثواب ومائة الدرهم، وألف الدينار. قال:

١٦٩٣ ـ ثلاثُ الأثافِي والرُّسُوم البلاقعُ[4]

---

(١) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

إلاّ على أحد لا يعرف القمرا

وهو لذي الرمة في ديوانه (ص ١١٦٣)، والدرر (٦/ ١٩٩)، وشرح المفصل (١/ ١٢١)، ولسان العرب (٤/ ٨١، ٨٢ ـ بهر).

(٢) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

إلاّ السَّفاهَ وإلاّ ذِكْرةً حُلُمَا

وهو في ديوان النابغة الذبياني (ص ٦١)، والأشباه والنظائر (٥/ ٢١٦)، والدرر (٦/ ٢٠٠).

(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الأشباه والنظائر (٣/ ٢٣٣)، والدرر (٦/ ٢٠٠).

(٤) عجز بيت من الطويل، وصدره:

وهل يرجع التسليمَ أو يدفعُ البُكا

وهو لذي الرمّة في ديوانه (ص ١٢٧٤)، والأشباه والنظائر (٥/ ١٢٢، ٢٨٠)، وإصلاح المنطق =

وقال:

١٦٩٤ ـ فـــأدْرك خمسَـــة الأشبـــار[1]

(و) تدخل في (أول المركب) دون ثانيه نحو: «ما فعلت الأحدَ عشَر درهماً».

(وجوّز الكوفية دخولها في جزئيهما) أي المضاف والمركب، فيقال: الثلاثة الأثواب، والخمسة العَشر رجلاً.

والبصريون قالوا: الإضافة لا تجامع أل، والمركب محكوم له بحكم الاسم المفرد من حيث إن الإعراب في محل جميعه، فكان ثانيه كوسط الاسم.

ولا تدخل على أوّل المضاف مع تجرّد ثانيه بإجماع كالثلاثة أثواب.

(و) جوّز (قوم) دخولها (في تمييزه) بناءً على جواز تعريف التمييز نحو: العشرون الدرهم.

(و) جوّز (قومٌ تركها من المعطوف) ودخولها في المعطوف عليه فقط نحو: الأحد وعشرون رجلاً، واختاره الأُبّذي تشبيهاً بالمركّب، وردّه أبو حيّان بالفرق، فإن المتعاطفين كل منهما معرب، فليس الثاني من الأول كالاسم الواحد.

(وإذا ميّز) العدد (بمذكّر ومُؤنّث) فالحكم في التاء وحذفها (للسّابق مع الإضافة مطلقاً) وجد العقل أم لا، اتّصل أم لا؛ نحو: عندي عشرة أعبد وإماء، وعشر إماء وأعبد، وعشرة جمال ونوق، وعشر نوق وجمال، وعشرة بين جمل وناقة، وعشر بين ناقة وجمل.

والحكم للسابق أيضاً (مع التركيب بشرط الاتصال وعدم العقل) نحو: عندي ستة عشر جملاً وناقة، وست عشرة ناقة (و) جملاً.

(وإن فصل ببين) مع عدم العقل (فللمؤنث) سبق أم لا؛ نحو: ست عشرة بين جمل وناقة أو بين ناقة وجمل. ووجْهُهُ أن المذكّر فيما لا يعقل كالمؤنث (وإن وجد العقل فللمذكّر مطلقاً) سبق أم لا؛ فصل بـ «بين» أم لا؛ نحو: خمسة عشر عبداً وأمة، أو أمة

= (ص ٣٠٣)، وجواهر الأدب (ص ٣١٧)، وخزانة الأدب (١/ ٢١٣)، والدرر (٦/ ٢٠١)، وشرح شواهد الإيضاح (ص ٣٠٨)، وشرح المفصل (٢/ ١٢٢)، ولسان العرب (٦/ ٧٦ ـ خمس)، ومجالس ثعلب (ص ٢٧٥). وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب (١/ ٣٥٨)، وتذكرة النحاة (ص ٣٤٤)، وشرح الأشموني (١/ ٨٧)، والمقتضب (٢/ ١٧٦، ٤/ ١٤٤)، والمنصف (١/ ٦٤).

(١) تقدم برقم (٨٥٥).

وعبداً أو بين عبد وأمة، أو بين أمة وعبد.

قال أبو حيان: ولو كان عاقل وغيْرُهُ غلّب العاقل. قال: والعدد المعطوف هل هو كالمركب؟ ظاهر كلام ابن مالك لا، وابن عصفور نعم.

[مسألة في اسم الفاعل]

(**المشتق من العدد يصاغ من اثنين**) فما فوقهما (**إلى عشرة: وزن فاعل**) بغير تاء من المذكر وفاعلة (**بالتاء من المؤنث بمعنى بعض ما صيغ منه**) ولا يتصوَّر ذلك في معنى الواحد، لأن الواحد نفسه هو اسم العدد فلا أصل له يكون مصاغاً منه.

ويستعمل (**فرداً**) كثانٍ وثانية وثالث وثالثة إلى عاشر وعاشرة (**أو مضافاً لما**) هو مصوغ (**منه**) كثاني اثنين، وثالث ثلاثة إلى عاشر عشرة (**ولا ينصبه**) أي لا ينصب هذا المصوغ أصله المأخوذ منه (**في الأصحّ**) وعليه الجمهور، لأنه لا فعل له، لم يقولوا: ثَلَثْتُ الثلاثة، ولا ربعْتُ الأربعة، وعمل اسم الفاعل فرع الفعل.

والثاني: أنه ينصبه وعليه الأخفش والكسائي، وثعلب، وقطرب، فيقال: ثالثٌ ثلاثةً ورابعٌ أربعَة على أن معناه متممٌ ثلاثةً، ومتمِّمٌ أربعةً.

(**وثالثها**): وعليه ابن مالك (**ينصب ثان فقط**) دون ثالث فما فوقه، قال: لأن له فعلاً سمع: ثَنيت الرَّجلين إذا كنت الثاني منهما، فيقال: ثاني اثنين(١)، ولم يسمع مثل ذلك في البواقي.

(**ويضاف غير عاشر**) أي تاسع فما دونه (**إلى مركب مصدَّر بما**) هو مصوغ منه، فيقال: تاسعُ تِسْعَةَ عشَر، وتاسِعَة تِسْع عشرة وهذا الوجه أحسن مما يأتي.

ويعرب اسم الفاعل لزوال التركيب إذا كان أصله: تاسع عَشَر تِسْعة عَشَر.

قال أبو حيان: وقياس مَن أجاز الإعمال في ثالث ثلاثة أن يجيزه هنا على معنى: متمِّم تِسْعة عشَر.

(**أو يعطف عليه عشرون وإخوته**) فيقال: التاسع والعشرون، والتاسعة والعشرون، وكذا سائرها.

(**أو تركب مع العشرة**) تركيبها مع النَّيِّف (**مقتصراً عليه غالباً**) نحو: التاسع عشر، والتاسعة عشرة.

---

(١) ومنه قوله تعالى: ﴿ثاني اثنين إذ هما في الغار﴾ [التوبة: ٤٠].

(أو مضافاً لمركّب مطابق) مع بقاء كل من جزئي اسم الفاعل والعدد المضاف إليه نحو: تاسع عشر تسعة عشر، وتاسعة عشر تسع عشرة (وهو الأصل) وأقلها استعمالاً، والأوّلان محذوفان منه اختصاراً. وهل حذف في الثاني التركيب الثاني أو صدره وعجزه الأول؟ قولان: فعلى الثاني يعرب الجزء الأول لزوال التركيب دون الأول.

(ومثله الحادي في الزائد على العشرة) فيقال على الأول: حادي أحد عشر، وحادية إحدى عَشْرَة، والحادي والعشرون والحادية والعشرون. وعلى الثاني: الحادي عشر والحادية عشرة. وعلى الثالث: حادي عشر أحد عشر، وحادية عشر إحدى عشرة.

وحادي مقلوب واحد جعلت فاؤه مكان لامه، فانقلبت ياء لكسر ما قبلها. وحكى الكسائي: واحد عشر على الأصل.

(وإن قُصِدَ به) أي بفاعل من المصوغ من اثنين إلى عشرة، (جعل الأسفل في رتبته) أي رتبة أصله الذي صيغ منه (عمل) لأن له فعلاً، حكي: ثَلَثْت الاثنين، ورَبَعْت الثلاثة، فيقال: رابع ثلاثة بمعنى جاعلها أربعة، وثالث اثنين، وحكي: ثاني واحد.

وحكم عمله كاسم الفاعل من النصب أو الإضافة إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال، ووجوب الإضافة إذا كان بمعنى الماضي وفي التنزيل: ﴿ثَلَٰثَةٌ رَّابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾ [الكهف: ٢٢] الآية. ﴿ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾ [المجادلة: ٧] الآية.

(ولا يجاوز العشرة في الأصَحّ) وقيل: يجاوز بأن يستعمل مع التّركيب لكن بشرط الإضافة، وعدم النصب، فيقال رابعُ ثلاثَة عَشر بإعراب الأول، ورابعَ عشرَ ثلاثةَ عشرَ ببناء جزء كُلٍّ، وإضافة المركّب الأوّل إلى الثاني، وهو الأصل.

ولا يجوز هنا الاقتصار على مركب واحد لالتباسه وهذا رأي سيبويه قاله قياساً، واختاره ابن مالك. والجمهور على خلافه، لأنه لم يسمع.

وجوّز الكسائي بناءه من العقود، وحكى: عاشِرَ عشرين، وقاس عليه الأخفش إلى التسعين، فيقال: هذا الجزءُ الثالِثَ ثَلاثِين، وأباه سيبويه، والفراء، وقالا: يقال: هذا الجزء العشرون، زاد غيره: أو كمال العشرين أو تمام العشرين، أو الموفي عشرين.

التَّـأريـخ

أي: هذا مبحثه، وهو عدد الأيَّام واللّيالي بالنظر إلى ما مضى من السنَّة، والشّهر، وما بقي. وفعله: أرَّخ، وورّخ وكذا يقال: تاريخ وتوريخ.

(يؤرّخ باللّيالي) دون الأيام **(لسبقها)** لأنَّ أول الشهر ليل، وآخره يوم، والليل أسبق من النَّهار خَلْقاً كما قاله.[1] . . أخرجه ابن أبي حاتم. **(وإن تأخرت ليلة عَرفة)** عن يومها **(شرعاً)** فذاك بالنسبة إلى الحُكْم وهو شروعية الوقوف في هذا الوقت المخصوص.

(فيقال أول) ليلة من **(الشهر. كتب لأول ليلة منه)** أو في أول ليلة أو **(لغُرَّته)** أو **(لمُهلِّه)** أو **(لمُستَهَلِّه)**.

(ثم) إذا أرَّخت بعد مضي ليلة يقال: كتب **(لليلة خلت)** أو مضت منه.

وإذا أرخت بعد مضي ليلتين **(فخلتا)** أي فيقال لليلتين خلتا منه **(فَخَلَوْنَ)** أي ويقال بعد مضيّ ثلاث فأكثر لثلاث خَلَوْن منه.

(وللعشر فخلت) أي ويقال بعد العشر: لإحدى عَشْرَة ليلة خلت بالتاء، لأنه جمع كثرة، وقد تقدم في الضّمير أن الأحسن فيه التاء، وفي جمع القلة النون. ويجوز عكسه.

وإذا أرَّخت يَوم خمسة عشر فيقال: كتب **(لنِصْفٍ من)** شهر **(كذا)** وهو **(أجود من)** أن يقال **(لخَمْس عَشْرة)** ليلة **(خلت)** منه **(أو بقيت)** منه.

الجائز أيضاً **(فلأرْبَع عشرَة بقيَتْ)** يقال في الستةَ عشَر مؤرخاً بالقليل عند الأكثر.

ويقال في العشرين **(لعِشرين بقين)** وكذا ما بعده.

---

(١) موضع النقط بياض في الأصل. وهو يشير إلى حديث نبويّ لم أهتد إليه فيما عدت إليه من المصادر.

وفي التاسع والعشرين (**لآخر ليلة بقيت**) وفي ليلة الثلاثين (**لآخر ليلة**) منه (**أو لسلخه**) أو (**لانسلاخه**).

وفي يوم الثلاثين (**لآخر يوم**) منه (**كذلك**) أي لسلخه أو لانسلاخه.

(**وقيل: إنما يُؤرَّخ**) في النّصف الثاني أيضاً (**بما مضى**) لأنه محقق، وما بقي غير محقق.

(**ويقال**) كتبته (**في العشر الأول والأواخر، لا الأوائل والأُخَر**).

الحِكَايَـة

أي: هذا مبحثها، وهي: إيراد لفظ المتكلِّم على حسب ما أوْرده في الكلام.

(**يسأل بأيّ عن مذكور نكرة**) سواء كان عاقلاً أم لا، وصلاً أم وقفاً، (**فالأفصح**) فيه (**مطابقة المَحْكيِّ إعراباً وتذكيراً، وإفراداً وغيرهما**) أي تأنيثاً، وتثنية، وجَمْعاً، فيقال في حكاية: قام رجل: أيّ، وفي قامت امرأة: أية، وفي قام رجلان: أيَّان، وفي قامت امرأتان: أيّتان، وفي قام رجال: أيُّون، وفي قامت فتيات: أيَّات، وفي رأيت رجلاً: أيّاً، وفي مررت برجل: أيٍّ، وهكذا، ويجوز ترك المطابقة فيما عدا الإفراد والتأنيث، والأول أكثر في لسان العرب.

ويسأل عن المذكور النكرة (**بمَنْ وقفاً لا وَصْلاً خلافاً ليونس فكذلك**)، أي فالأفصح المطابقة فيما ذكر، (و) لكن (**تُشْبَعُ نونها في الإفراد**) فيقال في قام رجل: منو، وفي ضربت رجلاً: منا، وفي مررت برجل: مَنِي.

(**وتسكن**) نونها (**قبلَ تاء التأنيث في التثنية غالباً**) فيقال: مَنْتَانِ في الرفع. ومَنْتَين في النصب والجر.

وقد تُسَكَّن قبلها في الإفراد، فيقال: مَنْت بسكون النون، والباقي الرفع والنصب، والجر، والفصيح منه بفتح النون، وإسكان الهاء المبدلة من تاء التأنيث.

وقد يحرّك قبلها في التثنية، فيقال: مَنَتَان، وهو القياس، لأنه تثنية منَة بالتحريك، والتثنية فرع الإفراد، وهو المشار إليه بقولي: غالباً.

ويقال في حكاية التثنية والإعراب: منان ومنين، وفي حكاية الجمع والإعراب: منون ومنين، وفي حكاية الجمع والتأنيث: منات.

ويجوز أيضاً ترك المطابقة فتقول إذا قيل: قام رجل أو رجلان أو رجال: مَنُو، وفي نصب ذلك: منَا، وفي جره: مَنِي، وكذلك في المؤنث إفراداً وتثنية وجمعاً، وهو لغة لقوم من العرب، وكأن هؤلاء أرادوا أن يحكوا إعراب الاسم فقط.

وأجاز يونس الحكاية بمَن في الوصل وإلحاق الزيادات بها حينئذ تقول: منو يا فتى، ومنَا يا هذا ومَنِي يا هند. ولا تُنَوَّن، ومَنْت يا فتى في الأحوال تشير إلى الحركة، ولا تنوّن، ومنان، ومنَتانِ يا فتى، فتكسر النون، ومنون ومنينَ يا فتى، فتفتح النون، ومنات يا فتى فتضم التاء، وتنوّن في الرفع، وتكسر التاء، وتنوّن نصباً وجراً، وحكاها لغة لبعض العرب، ولشذوذها، قال: لا يصدِّقُ بهذه اللغة كلّ أحد.

(وقيل: **الحروف الناشئة زيادة**) زيدت أوّلاً (**في الحكاية**) ولزمت عنها الحركات، لا إشباع للحركات، فنشأت الحروف وتولّدت عنها فحاصل القولين أنه اختلف: هل الحكاية وقعت بالحركات، وتولّدت عنها الحروف، أو بالحروف، ولزمت عنها الحركات؟ والأول قول السّيرافيّ والثّاني: قول المبرّد والفارسيّ.

(**وقيل**): الحروف (**بدل من التنوين**) قال أبو حيان: وهذا ليس بشيء، لأن الإبدال من التنوين رفعاً وجرًا لغة لبعض العرب. وأمّا منو، ومَنِي فكل العرب تقوله.

(**ومثل بدل من لام العهد**) لأنّ النكرة متى أعيدت كانت باللام لئلا يتوهَّم أن الثاني غير الأول.

(**ولا يحكى غالباً معرفة**) وشذّ حكاية المضمر فيما روي من قولهم: مع منين؟ لمن قال: ذهب معهم (**خلافاً ليونس**) حيث أجاز حكاية جميع المعارف كالإشارة والمضاف. (**إلاّ علم لم يتيقّن نفي الاشتراك فيه**) اسماً أو كُنْية أو لقَباً، فيحكى بإجماع النّحاة على لغة الحجازيّين (**بمَن دون عاطف، فيقدر إعرابه كلّه في الأصحّ**) كقولك لمن قال زيد: من زيد ولمن قال: رأيت زيداً: من زيداً ولمن قال: مررت بزيدٍ: من زيدٍ، فـ«من» في الأحوال الثلاثة مبتدأ، وزيد خبر، وحركات الإعراب الثلاثة مقدرة لأن حرفه مشغول بحركة الحكاية.

وذهب بعضهم إلى أن حركته في الرفع إعراب. ولا تقدير إذ لا ضرورة في تكلّف رفعه مع وجود أخرى، وإنّما قيل به في النَّصب والجرّ للضرورة.

وذهب الفارسيّ: إلى أن «من» في مثل ذلك مبتدأ وخبرها جملة محذوفة، وزيد بعض تلك الجملة، والتقدير: مَن ذكرته زيداً، ومن مررت به زيد، فيكون بدلاً من الضمير المقدّر.

وذهب بعض الكوفيّين: إلى أن «مَنْ» محمولة على عامل مضمر يدلّ عليه العامل في الاسم المستفهم عنه، والواقع بعد مَنْ بدل منها، فإذا قيل: ضربت زيداً فقلت: مَنْ زيداً،

فالتقدير: مَن ضربت؟ وزيداً بدل مِنْ «من»، وإذا قيل: مررت بزيد، فقلت: مَن زيدٍ، فالتقدير: بمن مررت؟ وزيد بدل مِنْ «مَنْ»، فإن اقترنت من بعاطف فقلت: ومَن زيدٌ؟ بطلت الحكاية، وتعيّن الرّفع، سواء كان زيد في كلام المتكلّم منصوباً أم مجروراً لزوال اللبس. ولو تيقَّن نفي الاشتراك في العلم لم يجز أن يُحْكى.

وقد يترك الحجازيّون حكاية العلم مع وجود شرطه، ويرفعون على كل حال كُلفة غيرهم فإن بني تميم لا يجيزون الحكاية أصلاً.

قال أبو حيّان: والإعراب أقيس من الحكاية، لأنها لا تتصور إلاّ بخروج الخبر عما عُهِد فيه من الرفع.

(**ويحكى الوصف المعرّف المنْسوبُ، قال سيبويه: بـ «من» ملحقة بأل والياء**) المشدّدة (**كالمنيّ**)[1] لمن قال مثلاً: قام زيد القرشي فلم تفهم القرشيّ، فاستفهمت عنه ويعرب إذ ذاك ويؤنث، ويُثَنّى، ويجمع بالواو والنون، وبالألف والتاء، وتثبت هذه الزيادات في الوصل والوقف، فإن فهمت الصفة المنسوبة، ولم يفهم الموصوف لم تحك، بل تقول: مَنْ زيد القرشي؟ إلا على لغة من يحكي العلم المُتبَع وذلك قليل، ثم إن سيبويه أطلق هذا الحكم ولم يذكر خصوصاً ولا عموماً (**فعمَّم قوم ذلك**) في العاقل وغيره، وفي النَّسب إلى أب أو أم، أو قبيلة أو بلد أو صنْعَة.

(**وخصَّه المبرد بالعاقل وحكى غيره بالماي والماوي**) لأن «ما» لما لا يعقل، فإذا قيل: رأيت الحمار الوحشيّ أو المكيّ تقول: الماي، أو الماوي.

قال صاحب البسيط: وفي هذا نظر عندي، لأن «ما» لا يحكى بها فينبغي ألا تدخل في هذا الباب، قال: وكان الأقيس أن تدخل فيه، أي لأنها لغير العاقل، ولها حظ في الحكاية، فيقال: الأيوي ينسب إلى أي.

وقال غيره: الصّحيح أن سيبويه أطلق القول ولم يسمع: «الماي» ولا الماوي، وإنما قاله من قاله بالقياس.

(و) خصّه (**السّيرافيّ بالنسب إلى الأم والأب والقبيلة**) كالعلوي، والفاطمي، والقرشيّ، قال: وأما النسب إلى البلد كالمكيّ أو الصَّنعة كالخيّاط فلا يقال فيهما: المنيّ،

---

(١) قال سيبويه في الكتاب (٢/ ٤١٥): «هذا باب من إذا أردت أن يضاف لك من تسأل عنه. وذلك قولك: رأيت زيداً، فتقول: المنيّ، فإذا قال: رأيت زيداً وعمراً، قلت: المَنِيَّيْنْ، فإذا ذكر ثلاثة قلت: المَنِيِّينْ؛ وتحمل الكلام على ما حمل عليه المسؤولُ إن كان مجروراً أو منصوباً أو مرفوعاً، كأنك قلت: القرشيّ أم الثقفيّ، فإن قال القرشيّ نصب، وإن شاء رفع على هُوَ، كما قال صالح في: كيف كنت؟ فإن كان المسؤول عنه من غير الإنس فالجواب: الهَنُ والهَنَةُ والفلانُ والفلانة؛ لأن ذلك كناية عن غير الآدميين».

لأنه لم يسمع ذلك إلا في النسب لغير الصنعة، والبلد. والقياس يقتضيه، لأن القصد بالحكاية إنما هو المحافظة على الاسم، وهُم إنّما يحافظون على النّسب إلى الأم، والأب، والقبيلة لا غير ذلك. انتهى.

(ولا يحكى عَلم مُتبع بغير ابن مضافاً لعلم) سواء أتبع بنعت أو عطف بيان أو بدل أو تأكيد، بل يتعيّن الإعراب في جميع ذلك فإذا قيل: رأيت زيداً الفاضل أو أخا عمرو أو نفسه، يقال: من زيدٌ الفاضل، أو من زيدٌ أخو عمرو، أو من زيد نفسه.

فإن أتبع «بابن» مضاف إلى علم جازت الحكاية لأن التابع مع ما جرى عليه قد جعلا كشيء واحد، فيقال لمن قال: رأيت زيد بن عمرو: مَنْ زيد بن عمرو؟

(وقيل: يُحْكَى الوصف والموصوف مطلقاً)، قاله أبو عليّ.

(وفي) حكاية العلم (المعطوف) والعلم (المعطوف عليه خُلْف). فذهب يونس وجماعة إلى أن عطف أحد الاسمين على الآخر مبطل للحكاية.

ومذهب آخرين أن العطف لا يبطلها، وفرّقوا بين العطف وسائر التوابع بأنه ليس فيه بيان للمعطوف عليه بخلافها، فإن فيها بياناً للمتبوع، فيقال لمن قال: رأيت زيداً وعمراً: من زيداً وعمراً؟ فإن كان أحد المتعاطفين مما يحكى، والآخر بخلافه بنيت على المتقدّم منهما، وأتبعته الآخر في الحكاية أو إبطالها، فيقال في رأيت زيداً وصاحب عمرو: من زيداً وصاحب عمرو؟ وفي رأيت صاحب عمرو وزيداً: مَنْ صاحب عمرو وزيد؟

(وربّما حُكي الاسم دون سؤال) كقوله تعالى: ﴿يُقَالُ لَهُۥٓ إِبْرَٰهِيمُ﴾ [الأنبياء: ٦٠] فإبراهيم ليس بمسؤول، وقد حكي هذا اللفظ لأنه كاسمه، فحكي وأعرب، وجعل مفعولاً لم يسم فاعله.

(ويحكى التمييز بماذا) فيقال لمن قال: عندي عشرون رجلاً عندك: عشرون ماذا؟. قاله أبو حيّان.

(و) يحكى (المفرد المنسوب للفظه حُكْمٌ أو يجري معرباً) بوجوه الإعراب (اسماً للكلمة أو لِلّفظ) كقولك في قول القائل: «ضربت زيداً»: «زيداً مَفْعول» فتحكي الكلمة كما نطق بها في كلامه، أو تقول: «زيد مفعول» بالإعراب والتذكير أي هذا اللفظ، أو زيد مفعولةٌ بالإعراب والتأنيث، أي هذه الكلمة، فإن لم يكن مما يقبل الإعراب تعيّنت الحكاية كقولك في قام منْ في الدار: من موصول، وفي عجبت مِن زيدٍ مِنْ حرف جر، ولا يجوز من مَوصولٌ، ولا «مِن» حرف جر.

[حكاية المسمّى به من متضمّن إسناد]

(مسألة): (يُحكى المسمّى به من متضمّن إسناد) كبرق نَحْره، وتأبط شرّاً و «قام» ناوياً

فيه الضّمير **(أو عمل)** رفعاً أو نصباً أو جرّاً: كقام أبوه، وضارب زيداً، وغلامُ زيدٍ. قال في الارتشاف: ويتأثر بالعوامل فتقول: قام قائمٌ أبوه، ورأيت قائماً أبوه، ومررت بقائمٍ أبوه. ويتأثّر في غلام زيد الأول، والثاني مجرور دائماً. **(أو إتباع)** كأن يسمّى بصفةٍ أو موصوف كرجل عاقل، أو بمعطوف ومعطوف عليه: كزيد وعمرو، أو نسق **(بحرف دون متبوع)** كأن تسمّي: وزيدٌ أو وزيداً أو وزيدٍ، فيحكى كما تحكى الجملة.

(أو مركّب حرْف واسم) كيا زيد، وأنت وبزيد، وحيثما، وكذا وكأين، وهذا، وهؤلاء.

(أو) مركّب حرف **(وفعْل)** كهلما إذا لم يضمر فيه ويضربون، وضربوا في لغة: أكلوني البراغيث.

(أو) مركّب **(حرفين)** كأنما وليتما. **(وقيل: يعرب)** المركّب من حرفين **(إن كان أحدهما زائداً لغير معنى)** كـ «عن ما» في: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾ [المؤمنون: ٤٠] فيقدر تقدير اسمين، ويتمّم منهما ما يحتاج إلى التّمام كما لو سمي بـ «ما» من قوله: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَاقَهُمْ﴾ [النساء: ١٥٥] فيقال على هذا: بي ما بالإتمام. **(قيل)**: ويُعْرب **(نحو: قمت)** أيضاً مما اتّصل به ضمير الفاعل، فيقال: هذا قمتٌ، ورأيت قمتاً، ومررت بقمت.

ولا يضاف شيء من هذه الأنواع المسمّى بها ويحكى **(ولا يُصَغّر)** لأنها إما جملة وإما شبه جملة، وكذلك لا يُثنّى ولا يُجْمع.

(ويعرب غير ذلك) مما يسمى به، وليس من الأنواع المذكورة.

(و) المسمى بحرفين **(يضَعّف ثانيهما أو يردّ ما حذف)** منه، إن كان محذوفاً منه **(إن كان ليناً)** نحو: «لو»، و «كي» فيرد آخرهما، ونحو: «قل»، و «بع»، و «خف»، فيقال: قلّ، وبعّ، وخفّ بالتضعيف. أو قولٌ، وبيع، و «خاف» بالرد. **(وإلاّ)** بأن كان حرفاً صحيحاً **(فلا)** يضعّف كمن، وعَنْ، بل يُعْربان كـ «يدٍ» و «دم».

(و) المسمّى **(بحرف)** واحد **(ليس بعض كلمة إن تحرّك كمل بتضعيف)** حرف **(مجانس حركته)** كأن تسمّي بالتاء من ضربت، وبالياء من بزيد، وبالكاف من أكرمك، فتقول: «تو»، و «بي»، و «كاء».

(وإلاّ) بأن كان ساكناً كلام التعريف على رأي سيبويه فَيُكمّل **(بهمزة الوصل)** فيقال: قام ال، فإن كان ألفاً لا يقبل التّحرّك لم تصح التّسمية بها.

(أو بَعْضاً) فإن سكن **(فبالوصل أو الحرف)** الذي كان قبله **(أو به يردّ كل كلمة. أقوال)** مثاله: إذا سميت بالراء من ضَرْب المصدر فتقول على الأول: قام أرْ وعلى الثاني: قام ضَر.

(**وإلاَّ**) بأن تحرك (**فبالتَّضعيف**) كقولك في الضاد المفتوحة من ضَرب: ضاء، والمكسورة من ضـرب[١]: ضِيٌّ والمضمومة من ضرب[٢]: ضُوٌّ. (**أو بالفاء إن كان عيناً**) كقولك في الراء من «ضرب» القفل إذا سمّي به: قام ضر (**وعكسه**) أي بالعين إن كان فاءً كقولك في الضاد منه: قام ضر أيضاً.

(**واللام بأحدهما**) إما بالفاء أو العين كقولك في الباء من ضرب: ضَبْ، أو رَبْ.

(**أو إن كان فعلاً بالفاء واللام**) كقولك في الضاد من ضرب: ضَبْ (**وهي**) أي اللاّم (**بغير الفاء**). إمّا الفاء أو العين.[٣]. .

(**أو يرد كُلَّ الكلمة أقوال. ومنع الفراء التّسمية بساكن مطلقاً**) لأنه لا يمكن الابتداء به. (و) منعها (**بعضهم إن امتنع تحريكه**) كالألف.

(**ويجعل «فو» فماً**) لأن العرب لما أفردته عن الإضافة قالوا: (**فم وذو**) بمعنى صاحب (**ذَوَى**) عند سيبويه رُدَّ إلى أصله عنده وهو: ذَوَيَ فقلبت الياء ألفاً (**وذوو**) عند الخليل، لأنه أصله عنده، فيقال: قام ذَوٌّ، ورأيت ذوّاً، ومررت بذوٍّ.

(و) يردّ همز (**الوصل في فعل قطعاً**) فإذا سمّيت بنحو: انطلق قلت: أنطلق بقطع الهمزة، لقلّة ما جاء من الأسماء بهمزة الوصل، فلا يقاس عليه بخلافها في الاسم نحو: انطلاق فلا يقطع لأنها ثبتت فيه، وهو اسم لم يخرج عن الاسمية.

(**قيل أو اسم**) أيضاً وعليه ابن الطّراوة فقال: تقطع الهمزة في انطلاق.

(و) يجعل الفعل (**المحذوف آخره**) كلم تَرْم، ولم يَغْزُ (**أو متلوّه**) أي ما قبل آخره كلم يَقُم، ولم يَبِعْ. (**أو لامه وفاؤه**) نحو: «ع»، و «ف». (**أو**) لامه (**وعينه**) نحو: «ر» (**مكملاً**) برد المحذوف، فيقال في الأمثلة: قام، يرمي، ويغزو، ويقوم، ويبيع ودع، ورأيت، وعيًا، ورأى، كعصًى.

(و) يجعل (**الفكّ للجزم والوقف مدغماً**) فإذا سميت بلم يردد، أو اردد، قلت: جاء يَرُدُّ غير منصرف وردٌّ منصرفاً. (و) يجعل (**هاء السكت محذوفاً**) فيقال في: ارمه: جاء ارمٍ على حدّ جوارٍ.

(و) المسمى (**بجارّ فوق حرف ومجرور الأجود إعرابه مضافاً لمجروره**) فيقال في نحو: مِن زيدٍ، جاء من زيدٍ، ورأيت من زيدٍ، ومررت بمن زيد (**ومعطى ما له مستقلاً**) أي

---

(١) كذا في الأصل، وهو تحريف، والصواب «ضِرَاب» كما في كتاب سيبويه (٣/ ٣٢٦).

(٢) وهذه أيضاً محرّفة؛ والصواب «ضُحَى» كما في الكتاب (٣/ ٣٢٦).

(٣) موضع النقط بياض في الأصل.

يُضعف **إن** كان آخره لين، فيقال: جاء فيّ زيد، ويقابل الأجود أنه يحكى، فيقال: جاء مِن زيد.

(**وقيل**: **يجب**) الإعراب والإضافة (**في ثلاثي أو ثنائي صحيح**) كمنذ، ورب، ومن، وعن، ولا تجوز الحكاية.

(**وقيل**) تجب (**الحكاية في ثنائي معتل**) كـ «في»، ولا يجوز الإعراب.

(**و**) المسمّى بجار ومجرور، والجارُّ (**حرف**) واحد (**يحكى وجوباً عند الجمهور**) وأجاز المبرّد والزَّجاج إعرابهما، ويكمّل الأول كما لو سمّي به مستقلاً فيقال في «بزيد»: جاء بي زيد.

(**و**) المسمّى (**بالذي وفروعه إن قلنا أل معرفة حذفت**) فيقال: جاء لذ، ولت (**وإلاّ**) بأن قلنا زائدة وتعريفها بالصّلة (**فقولان**) قيل: تحذف، وقيل: لا (**وعليهما تحذف الصلة**) إذ صار علماً، فأغنى تعريف العلميّة عنها. (**وقيل**): هذا إذا لم يلحظ فيه معنى الوصف، (**وإن لحظ الوصف بقيا**) أي أل والصلة (**ويجعل الياء**) من الذي ونحوه (**حرف إعراب**) فيقال: جاء الذيُّ ورأيت لذيّاً، كما يعرب عر، وسح (**ما لم يحذف**) قبل التسمية ثم يسمّى به كما سمي باللذ لغة في الذي (**فمثّلوها**) وهو الذّال حينئذ يجعل حرف الإعراب، فيقال: جاء لذٌّ، ورأيت لذاً.

(**وأسماء الحروف**) ألف، باء، تاء، ثاء إلى آخرها (**وقف**) كما جاءت في القرآن ﴿الٓمٓ﴾ [البقرة: ١ وغيرها] (**إلا مع عامل فالأجود**) حينئذ فيها (**الإعراب ومدّ المقصور**) منها نحو: كتبت باء، تاء، ويجوز فيها الحكاية كحالها بلا عامل نحو: كتبت باءُ وتاءْ، وجيمُ، وجاء، ويجوز ترك المدّ ثان يعرب مقصوراً منوّناً نحو كتبت باً (**كالتعاطف**) أي كما إذا تعاطفت فإن الأجود فيها أيضاً الإعراب والمدّ، وإن لم يكن عامل تقول: جيمْ، وكاف، وباءْ كما تقول: واحدْ، واثنانْ، وثلاثة وأربعة.

الضَّـرَائِـر

أي هذا مبحث الأمور التي تجوز لضرورة الشعر، ولا تجوز في غيره.

(يجوز للشّاعر) أن يرتكب (**ما لا يجوز في الاختيار، قال ابن مالك: إن لم يجد عنه مندوحة، بأن لم يُمكنه الإتيانُ بعبارة أخرى**).

(**وجوّزه ابن جنيّ وابن عصفور، وأبو حيان، وابن هشام مطلقاً**) أي وإن لم يضطر إليه، لأنه موضع أُلِفَت فيه الضرائر بدليل:

١٦٩٥ ـ كـم بِجُـودٍ مُقْـرِفٍ نـال العُـلا[1]

فصل بين كم ومدخولها بالجار والمجرور، وذلك لا يجوز إلا في الشعر ولم يضطر إلى ذلك، إذ قد يزول الفصل بينهما برفع «مقرف» أو نصبه.

قال أبو حيّان في شرح التسهيل: لا يعني النّحويّون بالضرورة أنه لا مندوحة عن النطق بهذا اللفظ، وإلا كان لا توجد ضرورة، لأنه ما من لفظ أو ضرورة إلا ويمكن إزالتها، ونظم تركيب آخر غير ذلك التركيب وإنما يعنون بالضّرورة أنّ ذلك من تراكيبهم الواقعة في الشعر، المختصة به، ولا يقع ذلك في كلامهم النثر، وإنما يستعملون ذلك في الشعر خاصّة دون الكلام. انتهى.

(**وذمّه ابن فارس مطلقاً**) فقال: ما رأينا أميراً أو ذا شوكة أكرم شاعراً على ارتكاب ضرورة، فإما أن يأتي بشعر سالم أو لا يعمل شيئاً.

---

(١) تقدم برقم (٩٨٩).

(نعم لا يخرج عن الفَصاحة إلاّ ما استوحش وفاقاً لحازم) الأندلسي[١] وعبارته في «المنهاج»[٢]. الضَّرائر السائقة، فيها المستقْبَح، وغيره: وهو ما لا تستوحش فيه النفس كصرْف ما لا ينصرف.

وقد تستوحش منه النفس كالأسماء المعدولة، وأشدُّ، وتنوين «أفعل مِن». ومما لا يستقبح قصر الجمع الممدود، ومدّ الجمع المقصور، ويستقبح منه ما أدّى إلى التباس جَمْع بجَمْع كرد مطاعم إلى مطاعيم، أو عكسه، فإنه يؤدي إلى التباس مطعم بمطعام.

وأقبح الضرائر الزيادة المؤدّية إلى ما ليس أصلاً في كلامهم كقوله:

١٦٩٦ ـ من حيث ما نظروا أدنو فأنْظُورُ[٣]

أي أنظر.

إلى ما يقل في الكلام كقوله:

١٦٩٧ ـ طـأطـأت شيمـالـي[٤]

---

(١) هو حازم بن محمد بن حسن بن حازم القرطاجني، من أهل قرطاجنة بشرقي الأندلس. ولد سنة ٦٠٨ هـ، وأخذ عن علماء غرناطة وإشبيلية، وتتلمذ لأبي علي الشلوبين، ثم هاجر إلى مراكش ومنها إلى تونس، وتوفي بها سنة ٦٨٤ هـ. من كتبه: سراج البلغاء، وله ديوان شعر. انظر الأعلام للزركلي (٢/ ١٥٩).

(٢) هو كتاب «منهاج البلغاء في علمي البلاغة والبيان». انظر كشف الظنون (ص ١٨٧٠). وهو نفسه «سراج البلغاء» قال الزركلي في الأعلام (٢/ ١٥٩): «طبع طبعة أنيقة محققة باسم: مناهج البلغاء وسراج الأدباء».

(٣) عجز بيت من البسيط، وصدره:

وأنَّني حيثما يثني الهوى بصري

وهو لابن هرمة في ملحق ديوانه (ص ٢٣٩). وبلا نسبة في أسرار العربية (ص ٤٥)، والأشباه والنظائر (٢/ ٢٩)، والإنصاف (١/ ٢٤)، والجنى الداني (ص ١٧٣)، وخزانة الأدب (١/ ١٢١، ٧/ ٧، ٨/ ٢٢٠، ٣٧٣)، والدرر (٦/ ٢٠٤)، ورصف المباني (٣/ ٤٣٥)، وسرّ صناعة الإعراب (١/ ٢٦، ٣٣٨، ٢/ ٦٣٠)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٧٨٥)، والصاحبي في فقه اللغة (ص ٥٠)، ولسان العرب (١٤/ ٤٣٠ ـ شرى، ١٥/ ٤٢٩ ـ الألف، ١٥/ ٤٨٨ ـ وا)، والمحتسب (١/ ٢٥٩)، والمغني (٢/ ٣٦٨)، والممتع في التصريف (١/ ١٥٦).

ويروى «سلكوا» مكان «نظروا».

(٤) جزء بيت من الطويل، وتمامه:

كأنّي بفتخاء الجناحين لقوة على عجلٍ منّي طـأطـأت شيمـالـي

وهو لامرىء القيس في ديوانه (ص ٣٨)، والدرر (٦/ ٢٠٦)، وشرح شواهد المغني (١/ ٣٤١)، =

أي شمالي.

والنقص المجحف كقوله:

١٦٩٨ ـ درسَ المَنَا بِمُتالع فأبانِ[1]

أي المنازل.

والعدول عن صيغة لأخرى كقوله:

١٦٩٩ ـ جدلاء محكمة من نَسْج سلَّامِ[2]

أي سليمان. انتهى.

قال في «عروس الأفراح»[3]: وهذا تفصيل حسن ينبغي اعتباره، قال: وقد أطلق الخفاجي أنَّ صرف غير المنصرف وعكسه في الضرورة مُخِلّ بالفصاحة فتلخّص من ذلك قولان (**وهي كثيرة جداً**) حتى أفردها ابن عصفور بمؤلف[4] (**وغالبها مفرّق في أبواب**).

= واللسان (١١/ ٣٦٤ ـ شمل)، والمعاني الكبير (ص ٢٨). وبلا نسبة في الإنصاف (١/ ٢٨)، والخصائص (١/ ١١).

ويروى «أطأطىء» مكان «طأطأت»، و«صيود من العقبان» مكان «على عجل منّي». وفتخاء الجناحين: أي لينة الجناحين. واللقوة: العُقاب.

(١) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

فتقادمت بالحُبْس فالسُّوبانِ

وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه (ص ١٣٨)، والدرر (٦/ ٢٠٨)، وسمط اللآلي (ص ١٣)، وشرح التصريح (٢/ ١٨٠)، وشرح شواهد الشافية (ص ٣٩٧)، ولسان العرب (٨/ ٣٧ ـ تلع، ١٣/ ٥ ـ أبن)، والمقاصد النحوية (٤/ ٢٤٦). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٤/ ٤٤)، وشرح الأشموني (٢/ ٤٦٠).

ومتالع وأبان والسوبان: أسماء مواضع.

(٢) عجز بيت من البسيط، وصدره:

فيه الرماح وفيه كلّ سابغة

وهو للحطيئة في ديوانه (ص ٧٥)، والأغاني (١٢/ ١٣٢)، وجمهرة اللغة (ص ١٣٢٧)، والدرر (٦/ ٢٠٩)، وسمط اللآلي (ص ٦٨٨)، ولسان العرب (١١/ ١٠٥ ـ جدل، ١٢/ ٣٠٠ ـ سلم)، والمعاني الكبير (ص ١٠٣٢، ١٠٣٥). وبلا نسبة في الدرر (٦/ ٢٥٨).

(٣) «عروس الأفراح شرح تلخيص المفتاح» لبهاء الدين أحمد بن علي بن عبد الكافي السبكي المتوفى سنة ٧٧٣ هـ. وهو شرح لتلخيص المفتاح في المعاني والبيان لجلال الدين القزويني المتوفى سنة ٧٣٩ هـ. انظر كشف الظنون (ص ٤٧٧).

(٤) وللقزّاز المتوفى سنة ٤١٢ هـ أيضاً «ضرائر الشعر»، وللمبرّد أيضاً. انظر إنباه الرواة (٣/ ٢٥٢)، وكشف الظنون (ص ١٠٨٥).

ومنها نقل حركة وحرف لغير محلّه كقوله:

١٧٠٠ ـ قد كان شَيْبَانُ شَدِيداً وهَصُهْ حتى أتاه قِرْنُهُ فَوقَصُهْ[١]

نقل ضمّة الهاء إلى الصّاد كقوله:

١٧٠١ ـ تكاد أواليها تُفَرِّي جُلودَها[٢]

أي أوائلها.

(وحذف تنوين) كقوله:

١٧٠٢ ـ وقل بشاشَةَ الوجهُ المليحُ[٣]

أي بشاشةً بالنصب على أنه تمييز نسبة، والوجه فاعل قل.

(و) حذف **(نون شتان)** كقوله:

١٧٠٣ ـ أريد صلاحَها وتريد قَتْلي وشَتّا بَيْن قتلي والصّلاحِ[٤]

---

(١) الرجز لامرأة من عبد القيس في الدرر (٦/ ٢١١)، وشرح التصريح (٢/ ٣٤٢)، واللسان (٧/ ١٠٣ ـ هبص، ١٠٦ ـ وقص).

ويروى «هبصه» مكان «وهصه» كما في اللسان. ويروى:

ما زال شيبان سديداً رهصه حتى أتانا قرنه فوقصه

كما في شرح التصريح. والهبص: من النشاط والعجلة. والوهص: شدّة غمز وطء القدم على الأرض. ووقص عنقه يَقِصُها وَقْصاً: كسرها ودقّها.

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

ويكتحلُ التالي بمُورٍ وحاصِبِ

وهو لذي الرمّة في ملحق ديوانه (ص ١٨٤٨)، ولسان العرب (١١/ ٧١٦ ـ وأل). وبلا نسبة في الدرر (٦/ ٢١٣)، وسرّ صناعة الإعراب (ص ٧٤٢)، والمنصف (٢/ ٥٧).

وأواليها: يريد أوائلها. والمور: الغبار المتردّد، وقيل: التراب تثيره الريح.

(٣) عجز بيت من الوافر، وصدره:

تغيّر كلّ ذي حسنٍ وطيبِ

وهو منسوب لآدم عليه السلام في خزانة الأدب (١١/ ٣٧٧)، والدرر (٦/ ٢١٤). وبلا نسبة في الإنصاف (٢/ ٦٦٦).

(٤) البيت من الوافر، وهو لجميل بثينة في ديوانه (ص ٥٢)، والتنبيه على أوهام أبي علي في أماليه (ص ٥٢)، وخزانة الأدب (٦/ ٢٧٨)، وسمط اللآلي (ص ٦٤، ١٣٨)، ولسان العرب (٢/ ٥٠ ـ شتت). وبلا نسبة في الدرر (٦/ ٢١٥).

(و) حذف (نون لكن) كقوله:

١٧٠٤ ـ فلستُ بآتيه ولا أسْتَطِيعُه ... ولاكِ اسْقِني إن كان ماؤُك ذَا فضْلِ[1]

(و) نون (لم يكن قَبْل ساكن) كقوله:

١٧٠٥ ـ لم يَكُ الْحقَّ على أن هاجه ... رسمُ دارٍ قد تَعفَّت بالطّلَلْ[2]

(و) حذف (ما) النافية (ولا النافية حيث لا تجوز) بأن لم تكن إلاّ في مضارع جواب قسم كقوله:

١٧٠٦ ـ لعَمْرُ أبي دَهْماء زالتْ عزِيزةً ... على قومها ما فَتَل الزَّنْد قادِحُ[3]

أي ما زالت.

وقوله:

١٧٠٧ ـ رأيتك يا ابْنَ الحارثيّة كالّتي ... صناعتَها أبقت ولا الوَهْيَ تَرْقَعُ[4]

أي لا صناعتها.

(و) حذف (همز مئين) كقوله:

١٧٠٨ ـ وذلك أنّ ألفَكُمُ قِليلٌ ... لواحِدنا أجَلْ أيضاً ومِينُ[5]

أي مئين.

(و) حذف (كان بلا عوض) عنها مما بعد أنْ ونحوها كقوله:

١٧٠٩ ـ أزْمانَ قومي والجماعة[6]

---

(١) البيت من الطويل، وهو للنجاشي الحارثي في ديوانه (ص ١١١)، والأزهية (ص ٢٩٦)، وخزانة الأدب (١٠/٤١٨، ٤١٩)، وشرح أبيات سيبويه (١/١٩٥)، وشرح التصريح (١/١٩٦)، وشرح شواهد المغني (٢/٧٠١)، والكتاب (١/٢٧)، والمنصف (٢/٢٢٩). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢/١٣٣، ٣٦١)، والإنصاف (٢/٦٨٤)، وأوضح المسالك (١/٦٧١)، وتخليص الشواهد (ص ٢٦٩)، والجنى الداني (ص ٥٩٢)، وخزانة الأدب (٥/٢٦٥)، ورصف المباني (ص ٢٧٧، ٣٦٠)، وسرّ صناعة الإعراب (٢/٤٤٠)، وشرح الأشموني (١/١٣٦)، وشرح المفصل (٩/١٤٢)، واللامات (ص ١٥٩)، ولسان العرب (١٣/٣٩١ ـ لكن)، ومغني اللبيب (١/٢٩١).

(٢) تقدم برقم (٤١٥) برواية: «قد تعفّتْ بالسرز» و «سوى أن هاجه».

(٣) تقدم بالرقم (٣٥٥) باختلاف في رواية العجز.

(٤) البيت بلا نسبة في الدرر (٦/٢١٨).

(٥) البيت من الوافر، وهو لحسّان بن ثابت في ديوانه (ص ٣٢٠)، والدرر (٦/٢١٨) وفيه «كثير» مكان «قليل».

(٦) تقدم بالرقم (٤١٢).

أي أزمان كان قومي.

(وقصر الممدود) كقوله:

١٧١٠ ـ لا بدّ من صَنْعَا وإن طال السّفَرْ[١]

وقال الكسائيّ: في (النصب فقط) قال: لا تكاد العرب تقصر ممدوداً في رَفْعٍ ولا جَرٍّ. وَرُدَّ بما تقدم وبقوله:

١٧١١ ـ وأَهْلُ الوَفا مِن حادِثٍ وقَدِيمِ[٢]

(و) قال (الفرّاء: إن جاز مجيئه مقصوراً) في بابه كالهواء بخلاف ما له قياس يوجب مدّه كفعْلاء أفْعَل، فلا يجوز قَصْرهُ. ورُدّ بقوله:

١٧١٢ ـ صَفْرا كلَوْن الفرَسِ الأشْقَرِ[٣]

(واستثنى ابن هشام) فيما رأيته بخطّه في حواشي «شرح الألفيّة» لابن الناظم (نحو سَواء) قال: لأنهم قالوا فيه سوى بالضم والكسر مع القصر فيهما، وحيث فتحوا مدّوا لا غير، فليس لك أن تفتح وتقصر للضّرورة، لأنّ لك عن ذلك مندوحة بأن تَضُمَّ أو تَكْسِر فلا يقع لك تجوّز في الكلمة وخروجها عن أصلها. وغيْرُهُ لم يستثن ذلك لاشتراطه ألاّ يجد مندوحة، وهو مَفقُودٌ هنا.

(وعكسه) أي مدّ المقصور كقوله:

١٧١٣ ـ يا لَك من تَمْرٍ ومِنْ شِيْشَاءِ يَنْشَبُ في المسْعَلِ واللّهاءِ[٤]

---

(١) الرجز بلا نسبة في أوضح المسالك (٤/٢٩٦)، والدرر (٦/٢١٩)، وشرح الأشموني (٣/٦٥٧)، وشرح التصريح (٢/٢٩٣)، والمقاصد النحوية (٤/١١). وبعده:

ولو تحنّى كلّ عودٍ ودبر

(٢) عجز بيت من الطويل، وصدره:

فهم مثل الناس الذي يعرفونه

وهو بلا نسبة في أوضح المسالك (٤/٢٩٦)، والدرر (٦/٢٢٠)، وشرح الأشموني (٣/٦٥٧)، وشرح التصريح (٢/٢٩٣)، والمقاصد النحوية (٤/٥١٢).

(٣) تقدم بالرقم (١٢٩).

(٤) الرجز لأبي المقدام الراجز في سمط اللآلي (ص ٨٧٤)، وشرح الأشموني (٣/٦٥٩). وله أو لأعرابي من أهل البادية في الدرر (٦/٢٢٢)، والمقاصد النحوية (٤/٥٠٧). وبلا نسبة في الإنصاف (٢/٧٤٦)، والخصائص (٢/٢٣١، ٣١٨)، وشرح ابن عقيل (ص ٦٢٨)، ولسان العرب (٣/١٤١ ـ حدد، ٦/٣١١ ـ شيش، ١٥/٢٦٢ ـ لها).

والشّيشاء: يقال للتمر الذي لا يشتدّ نواه.

(خلافاً لأكثر البصريّة) في قولهم بالمنع (مطلقاً، وللفرّاء في اشتراط أن يكون له قياس يوجب مدّه) ليكون رجوعاً إليه بخلاف ما يوجب القياس قصره كفَعْلى فَعْلان، فلا يجوز مدّه.

(وإبدال حركة أو حرف من) حركة أخرى أو حرف (آخر) فالأوّل كإبدال كسرة نون المثنّى بفتحة أو ضمّة، وفتحة الجمع بكسرة. والثاني (كالياء من آخر ثالث، وخامس، وسادس، وأرانب وضفادع، وتقضض) في قوله:

١٧١٤ ـ قد مرّ يومان وهَذا الثالِي وأنْت بالهجْران لا تبالي[1]

وقوله:

١٧١٥ ـ وعام حَلّتْ وهذا التّابعُ الخامِي[2]

وقوله:

١٧١٦ ـ فَزوجُك خامِسٌ وأبوكِ سَادي[3]

وقوله:

---

(١) الرجز بلا نسبة في الدرر (٦/ ٢٢٤)، وسرّ صناعة الإعراب (ص ٧٦٤)، وشرح الأشموني (٣/ ٨٨٠)، وشرح شافية ابن الحاجب (٣/ ٢١٣)، وشرح شواهد الشافية (ص ٤٤٨)، وشرح المفصل (١٠/ ٢٤، ٢٨)، ولسان العرب (٢/ ١٢١ ـ ثلث). ويروى «التالي» مكان «الثالي»، وعلى هذه الرواية فلا شاهد في البيت.

(٢) عجز بيت من البسيط، وصدره:

مضت ثلاثُ سنين منذ حلّ بها

وهو للحادرة (قطبة بن أوس) في لسان العرب (٦/ ٦٧ ـ خمس، ١٤/ ٢٤٣ ـ خما). وبلا نسبة في إصلاح المنطق (ص ٣٠١)، والدرر (٦/ ٢٢٥)، وسرّ صناعة الإعراب (٢/ ٧٤٢)، والمقرب (١/ ٣١٥)، والممتع في التصريف (١/ ٣٦٩).

(٣) عجز بيت من الوافر، وصدره:

إذا ما عُدّ أربعة فسالٌ

وهو لامرىء القيس في ملحق ديوانه (ص ٤٥٩). وبلا نسبة في إصلاح المنطق (ص ٣٠١)، والدرر (٦/ ٢٢٦)، وسرّ صناعة الإعراب (٢/ ٧٤١)، وشرح الأشموني (٣/ ٨٧٩)، وشرح شافية ابن الحاجب (٣/ ٢١٣)، وشرح شواهد الشافية (ص ٤٤٦)، وشرح المفصل (١٠/ ٢٤)، ولسان العرب (٢/ ٤٠ ـ ستت، ١١/ ٥١٩ ـ فسل، ١٤/ ٣٧٧ ـ سدا، ١٥/ ٤٩٢ ـ يا)، والممتع في التصريف (١/ ٣٦٨).

والفسال: جمع فَسْل، وهو الرذل النذل الذي لا مروءة له ولا جلد؛ ويجمع أيضاً على أفْسُل وفُسُول وفُسْل.

١٧١٧ ـ مِـن الثّعـالِـي ووَخْـزٍ مِـن أرانيهـا[(١)]

وقوله:

١٧١٨ ـ ولِضِفَـــادِي جمّـــه نقـــانِـــقُ[(٢)]

وقوله:

١٧١٩ ـ تَقَضِّـيَ البـازي إذَا البـازِي كسَـرْ[(٣)]

وكإبدال (**الجيم من يا حجتي**) في قوله:

١٧٢٠ ـ يـا رَبِّ إن كُنْـتَ قَبِلْـتَ حَجّتِـجْ[(٤)]

(و) كإبدال (**هاء من ألف ما، وهنا**) في قوله:

١٧٢١ ـ من بَعْدِ ما، وبَعْدِ ما، وبعد مَتْ[(٥)]

---

(١) تقدم برقم (٧١٠).

(٢) الرجز لخلف الأحمر في الدرر (٦/٢٢٧). وبلا نسبة في خزانة الأدب (٤/٤٣٨)، وسرّ صناعة الإعراب (٢/٧٦٢)، وشرح الأشموني (٣/ ٨٨٠)، وشرح شافية ابن الحاجب (٣/ ٢١٢)، وشرح المفصل (١٠/ ٢٤)، والكتاب (٢/ ٢٧٣)، والمقتضب (١/ ٢٤٧)، والممتع في التصريف (١/ ٣٧٦). وقبله:

ومنهـــــلٍ ليـــــس لـــــه حـــــوازقُ

والمنهل: المورد. والحوازق: الجماعات، واحدتها حزيقة. والضفادي: الضفادع. والجمّ: جمع جمّة، وهي معظم الماء ومجتمعه. ونقانق: أصوات الضفادع، واحدتها نقنقة بفتح النونين.

(٣) الرجز للعجّاج في ديوانه (١/ ٤٢)، وأدب الكاتب (ص ٤٨٧)، والأشباه والنظائر (١/ ٤٨)، وإصلاح المنطق (ص ٣٠٢)، والدرر (٦/ ٢٠)، وشرح المفصل (١٠/ ٢٥)، والممتع في التصريف (١/ ٣٧٤). وبلا نسبة في الخصائص (٢/ ٩٠)، وشرح الأشموني (٣/ ٨٧٩)، والمقرب (٢/ ١٧١).

و «تقضّي» أصلها «تقضّض» فأبدل الضاد الثالثة ياء.

(٤) تقدم برقم (٦٩٧).

(٥) الرجز لأبي النجم الراجز في الدرر (٦/ ٢٣٠)، وشرح التصريح (٢/ ٣٤٤)، ولسان العرب (١٥/ ٤٧٢ ـ ما)، ومجالس ثعلب (١/ ٣٢٦). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (١/ ١١٣)، وأوضح المسالك (٤/ ٣٤٨)، وخزانة الأدب (٤/ ١٧٧، ٧/ ٣٣٣)، والخصائص (١/ ٣٠٤)، والدرر (٦/ ٣٠٥)، ورصف المباني (ص ١٦٢)، وسرّ صناعة الإعراب (١/ ١٦٠، ١٦٣، ٢/ ٥٦٣)، وشرح الأشموني (٣/ ٧٥٦)، وشرح شافية ابن الحاجب (٢/ ٢٨٩)، وشرح قطر الندى (ص ٣٢٥)، وشرح المفصل (٥/ ٨٩، ٩/ ٨١)، والمقاصد النحوية (٤/ ٥٥٩).

وقوله: «بعد مت» الأصل «بعد ما» فأبدل ألف «ما» هاءً، ثم أبدل الهاء تاءً ليوافق بذلك قوافي بقية الأبيات، وهي:

والله نجّـــاك بكفّـــيْ مسلمـــتْ مـــن بعـد مـا وبعـد مـا وبعـد مـتْ =

وقوله:

١٧٢٢ ـ مــــن هَهُنــــا ومــــن هُنَـــهْ[1]

(وحركة عين ساكنة) في اسم أو فعل كقوله:

١٧٢٣ ـ ضَرْباً أليماً بِسِبْتٍ يَلْعج الجِلدَا [2]

وقوله:

١٧٢٤ ـ مــذ سنــةٌ وخَمِســون عَــدَدَا [3]

(وزيادة حرف إشباعاً) أو غيره كقوله:

١٧٢٥ ـ أقِلِّـي اللـوم عـاذِلَ والعِتَـابَـا [4]

وقوله:

١٧٢٦ ـ كـأنَّـك فينـا يـا أبـات غَـرِيـبُ [5]

وقوله:

١٧٢٧ ـ تَقَطّعـتْ فـي دُونِـك الأسبـابُ [6]

= كـانـت نفـوس القـوم عنـد الغلصمتْ وكـادت الحـرّة أن تـدعـى أمـتْ

(١) تقدم برقم (٢١٥).

(٢) عجز بيت من البسيط، وصدره:

إذا تــأوّب نــوحٌ قــامتــا مَعَــهُ

وهو لعبد مناف بن ربع الهذلي في جمهرة اللغة (ص ٤٨٣)، والدرر (٦/ ٢٣٢)، وشرح أشعار الهذليين (٢/ ٦٧٢)، ولسان العرب (٢/ ٣٥٧ ـ لعج، ٣/ ١٢٤ ـ جلد، ١١/ ٤٣٠ ـ عجل)، ونوادر أبي زيد (ص ٣٠). وبلا نسبة في الخصائص (٢/ ٣٣٣)، والمنصف (٢/ ٣٠٨).

والسِّبْتُ: جلود البقر المدبوغة. واللعج: ألم الضرب وكلّ محرقٍ.

(٣) الرجز بلا نسبة في الخصائص (٢/ ٧٧)، والدرر (٦/ ٢٣٢)، ولسان العرب (١٢/ ٦٥٠ ـ يوم)، والمحتسب (١/ ٨٦)، ونوادر أبي زيد (ص ١٦٥). وقبله:

عــلام قتــل مسلــم تعبّــدا

(٤) تقدم برقم (١٣٨٩).

(٥) عجز بيت من الطويل، وصدره:

تقــول ابنتــي لمــا رأتنــي شــاحبــاً

وهو لأبي الحدرجان في نوادر أبي زيد (ص ٢٣٩). وبلا نسبة في الخصائص (١/ ٣٣٩)، والدرر (١/ ٢٣٣)، ولسان العرب (١٤/ ٨، ١٠ ـ أبي)، والمقاصد النحوية (٤/ ٢٥٣).

(٦) الشطر من الكامل، ولم أعثر على تتمته ولا قائله. وهو في الدرر (٦/ ٢٣٥)، ومغني اللبيب (٢/ ٥٤٧).

أي تقطعت[١].

(وإثبات النون في الإضافة) كقوله:

١٧٢٨ ـ هـم القـائِلـونَ الخَيْـرَ والآمِـرونَـه[٢]

(وفكّ المدغم) كقوله:

١٧٢٩ ـ الحمـــد لله العَلــيِّ الأجْلــلِ[٣]

(وقطع) همزة **(الوصل)** كقوله:

١٧٣٠ ـ وكُــلّ إثنيــن إلــى افْتــراقِ[٤]

(وتشديد المُخفّف) كقوله:

١٧٣١ ـ وهُـوَّ علـى مـن صَبّـه الله عَلْقَـمُ[٥]

(وتأنيث المذكر) كقوله:

١٧٣٢ ـ سَائِلْ بني أسَدٍ ما هذه الصّوْتُ[٦]

---

(١) كذا في الأصل؛ والصواب أن يقول: «أي تقطعت دونك» لأن الشاهد هنا هو مجيء «في» زائدة ضرورة.

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

إذا مــا خشــوا مــن محــدث الأمــر معظمــا

وهو بلا نسبة في أمالي ابن الحاجب (١/ ٣٩١)، وخزانة الأدب (٤/ ٢٦٦، ٢٦٩، ٢٧٠)، والدرر (٦/ ٢٣٥)، وشرح المفصل (٢/ ١٢٥)، والكتاب (١/ ١٨٨)، ولسان العرب (٨/ ٢٣٦ ـ طلع، ١٣/ ١٣٥ ـ حين، ١٥/ ٤٨٠ ـ ها)، ومجالس ثعلب (١/ ١٥٠).

(٣) الرجز لأبي النجم في خزانة الأدب (٢/ ٣٩٠)، والدرر (٦/ ١٣٨)، وشرح شواهد المغني (١/ ٤٤٩)، والمقاصد النحوية (٤/ ٥٩٥). وبلا نسبة في الخصائص (٣/ ٨٧)، وشرح الأشموني (٣/ ٨٠٥، ٨٩٣)، والمقتضب (١/ ١٤٢، ٢٥٣)، والممتع في التصريف (٢/ ٦٤٩)، والمنصف (١/ ٣٣٩)، ونوادر أبي زيد (ص ٤٤).

(٤) الرجز بلا نسبة في الدرر (٦/ ٢٣٩)، ورصف المباني (ص ٤١)، وسرّ صناعة الإعراب (ص ٣٤١).

(٥) تقدم برقم (١٥٠).

(٦) عجز بيت من البسيط، وصدره:

يــا أيهــا الــراكــب المــزجــي مطيّتــه

وهو لرويشد بن كثير الطائي في الدرر (٦/ ٢٣٩)، وسرّ صناعة الإعراب (ص ١١)، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ١٦٦)، وشرح المفصل (٥/ ٩٥)، واللسان (٢/ ٥٧ ـ صوت). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢/ ١٠٣، ٥/ ٢٣٧)، والإنصاف (ص ٧٧٣)، والخصائص (٢/ ٤١٦)، وتخليص الشواهد (ص ١٤٨)، وخزانة الأدب (٤/ ٢٢١).

(وعكوسها) أي سكون عين متحركة كقوله:

١٧٣٣ ـ أبـي مـن تُـرَابٍ خَلْقَـهُ اللّـهُ آدَمُ[١]

وقوله:

١٧٣٤ ـ ولكِـنَّ نَظْـراتٍ بعَيْـنٍ مَـريضَـةٍ[٢]

ونقص حرف كقوله:

١٧٣٥ ـ وأخـو الغـوانِ متى يَشَـأْ يَصْـرِمْنَـهُ[٣]

وقوله:

١٧٣٦ ـ والبَكَـراتِ الفُسَّـج العَطـامسَـا[٤]

والعطاميس جمع عيطموس. وقوله:

١٧٣٧ ـ أوالفًـا مكّـة مـن وُرْق الحَمَـا[٥]

أي الحمَام.

وزوال النون في غير الإضافة كقوله:

١٧٣٨ ـ وهـم مُتكَنِّفـو البَلَـد الحـرامَـا[٦]

---

(١) شطر بيت من الطويل لم أعثر على تتمته ولا قائله. وهو في الدرر (٦/ ٢٤١).

(٢) شطر بيت من الطويل لم أعثر على تتمته ولا قائله. وهو في الدرر (٦/ ٢٤١).

(٣) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

ويكــونُ أعــداء بُعيــد ودادِ

وهو للأعشى في ديوانه (ص ١٧٩)، والدرر (٦/ ٢٤٢)، وشرح أبيات سيبويه (١/ ٥٩)، والكتاب (١/ ٢٨). وبلا نسبة في الإنصاف (١/ ٣٨٧)، وخزانة الأدب (١/ ٤٤)، وسرّ صناعة الإعراب (٢/ ٥١٩، ٧٧٢)، ولسان العرب (١٥/ ١٣٨ ـ غنا)، والمنصف (٢/ ٧٣).

(٤) الرجز لغيلان بن حريث الربعي في شرح شواهد الإيضاح (ص ٥٩٨)، والكتاب (٣/ ٤٤٥). وبلا نسبة في الخصائص (٢/ ٦٢)، والدرر (٦/ ٢٤٣)، ولسان العرب (١/ ٥٦٩ ـ ظبظب، ٢/ ٣٤٥ ـ فرزج، فسج، ٨/ ٤٠٢ ـ وعع، ٩/ ١٩٠ ـ صرف، ١٢/ ١٥٧ ـ حمم، ٤٤٥ ـ غنم، ١٣/ ٤٩٠ ـ دهده، ١٥/ ٣٦ ـ عدا)، والمحتسب (١/ ٩٤، ٣٠٠). وقبله:

قـد قـرّبَـتْ سـاداتُهـا الـروائسـا

والروائس: السريعة، جمع رائسة. والفسّج: جمع فاسج وفاسجة، وهي التي ضربها الفحل قبل أن تستحقّ الضراب. والعيطموس: الناقة الفتية الحسنة الخلق.

(٥) تقدم برقم (٧١٣).

(٦) الشطر من الوافر، ولم أهتد إلى تتمته ولا إلى قائله. وهو في الدرر (٦/ ٢٤٤).

وإدغام ما يستحق الفكّ كقوله: . . .(١)

ووصل همزة القطع كقوله:

١٧٣٩ ـ أبُوهـمْ أبـي والأمّهـاتُ آمّهـاتُنـا (٢)

وتخفيف المشدّد كقوله:

١٧٤٠ ـ رَهْطُ مَرْجُومٍ ورَهْطُ ابن المُعَلْ (٣)

أي المعلّى.

وتذكير المؤنث كقوله:

١٧٤١ ـ لو كان مدحَةُ حيٍّ مُنْشِراً أحَداً (٤)

(وزيادة: «من» في الحكاية وصلاً) كقوله:

١٧٤٢ ـ أتَـوْا نـاري فقلـت مَنُـون أنتُـمْ؟(٥)

(و) زيادة (هاء السكت فيه) أي الوصل كقوله:

(١) موضع النقط بياض في الأصل.

(٢) لم أعثر على تتمته أو قائله.

(٣) عجز بيت من الرمل، وصدره:

وقَبِيـلٌ مـن لُكيـزٍ شـاهـدٌ

وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه (ص ١٩٩)، والأشباه والنظائر (١/ ٢٧٢)، والخصائص (٢/ ٢٩٣)، والدرر (٦/ ٢٤٥)، وشرح شواهد الإيضاح (ص ٣٢٠)، وشرح شواهد الشافية (ص ٢٠٧)، والكتاب (١٨٨/٤)، ولسان العرب (١٢/ ٢٢٩ ـ رجم)، والمقاصد النحوية (٥٤٨/٤)، والممتع في التصريف (٢/ ٦٢٢). وبلا نسبة في جمهرة اللغة (ص ٤٦٦)، والدرر (٦/ ٢٩٨)، ورصف المباني (ص ٣٦)، وسرّ صناعة الإعراب (٢/ ٥٢٢، ٧٢٨)، وشرح شافية ابن الحاجب (٢/ ٢٨٥، ٣٠٣، ٣٠٨)، والمحتسب (١/ ٣٤٢)، والمقرب (٢/ ٢٩).

(٤) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

أحيـا أبـاكـنّ يـا ليلـى الأمـاديـحُ

وهو لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين (ص ١٢٧)، ولسان العرب (٢/ ٥٨٩ ـ مدح، ٥/ ٢٠٦ ـ نشر، ١٤/ ٨ ـ أبي). وبلا نسبة في الدرر (٦/ ٢٤٥).

(٥) صدر بيت من الوافر، وهو لشمر ـ أو شمير، أو سمير، أو سهم ـ ابن الحارث في الحيوان (٤/ ٤٨٢، ٦/ ١٩٧)، وخزانة الأدب (٦/ ١٦٧، ١٦٨، ١٧٠)، والدرر (٦/ ٢٤٦)، ولسان العرب (٣/ ١٤٩ ـ حسد، ١٣/ ٤٢٠ ـ منن)، ونوادر أبي زيد (ص ١٢٣). ولسمير الضبي في شرح أبيات سيبويه (٢/ ١٨٣). ولشمر أو لتأبط شرًّا في شرح التصريح (٢/ ٢٨٣)، وشرح المفصل (١٦/٤). ولأحدهما =

١٧٤٣ ـ يـا مَـرحَبـاهُ بحمـار نَـاجِيَـهْ[١]

وقوله:

١٧٤٤ ـ فقلـت أيَـا ربّـاه أوّل سُـؤْلتـي[٢]

(و) زيادة **(نون شديدة آخراً)** كقوله:

١٧٤٥ ـ أُحِـبُّ مِنْـك مَـوْضـعَ الـوُشْحُـنِّ   ومَـــوْضِـــعَ الإزار والقَفَـــنِّ[٣]

(و) زيادة **(لام في مفعول تقدّم فعله)** كقوله:

١٧٤٦ ـ مُلْكـاً أجـار لمُسْلِـمٍ ومُعـاهـدِ[٤]

(و) زيادة **(ما بعد كما)** كقوله:

= أو لجذع بن سنان في المقاصد النحوية (٤/٤٩٨). وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب (١/٤٦٢)، وأوضح المسالك (٤/ ٢٨٢)، وجواهر الأدب (ص ١٠٧)، والحيوان (١/٣٢٨)، والخصائص (١/١٢٨)، والدرر (٦/ ٣١٠)، ورصف المباني (ص ٤٣٧)، وشرح الأشموني (٢/ ٦٤٢)، وشرح ابن عقيل (ص ٦١٨)، وشرح شواهد الشافية (ص ٢٩٥)، والكتاب (٢/ ٤١١)، ولسان العرب (٦/ ١٢ ـ أنس، ١٤/ ٣٧٨ ـ سرا)، والمقتضب (٢/ ٣٠٧)، والمقرب (١/ ٣٠٠).

(١) الرجز بلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢/ ٣٨٠)، وخزانة الأدب (٢/ ٣٨٨، ١١/ ٤٦٠)، والخصائص (٢/٣٥٨)، والدرر (٦/ ٢٤٨)، ورصف المباني (ص ٤٠٠)، وشرح المفصل (٩/ ٤٦، ٤٧)، ولسان العرب (١٤/ ٤٠٤ ـ سنا)، والممتع في التصريف (١/ ٤٠١)، والمنصف (٣/ ١٤٢). وبعده:

إذا أتـــى قـــرّبتُـــه للســـانيَـــهْ

(٢) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

بنفســـيَ ليلـــى ثـــم أنـــت حسيبُهـــا

وهو للمجنون في ديوانه (ص ٥٦)، وخزانة الأدب (١١/ ٤٥٨)، والدرر (٦/ ٢٤٩)، والشعر والشعراء (ص ٥٧٣)، ولسان العرب (١٥/ ٤٨٠ ـ ها).

(٣) الرجز لدهلب بن قريع في رسالة الملائكة لأبي العلاء المعري (ص ٢٦٤ ـ المكتب التجاري، بيروت)، ولسان العرب (٢/ ٦٣٢ ـ وشح)، وروايته فيه: «وموضع اللّبّة والقرطنّ». وبلا نسبة في الدرر (٦/ ٢٥٠)، ولسان العرب (١٣/ ٣٤٦ ـ قفن).

والقَفَنّ: القفا، زادوا نوناً مشدّدة.

(٤) عجز بيت من الكامل، وصدره:

وملكـــتَ مـــا بيـــن العـــراق ويثـــربِ

وهو لابن ميادة في الأغاني (٢/ ٢٨٨)، والدرر (٤/ ١٧٠، ٦/ ٢٥٠)، وشرح التصريح (٢/ ١١)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٥٨٠)، والمقاصد النحوية (٣/ ٢٧٨). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٣/ ٢٩)، والجنى الداني (ص ١٠٧)، وشرح الأشموني (٢/ ٢٩١)، ومغني اللبيب (١/ ٢١٥).

١٧٤٧ ـ كما مَا امْرُؤٌ في معشر غير قَوْمه ضَعيفُ الكلام شَخْصُهُ مُتضَائِلُ[١]

(و) زيادة ما بعد (اللَّهم) كقوله:

١٧٤٨ ـ ومـا عَلَيْـك أنْ تَقُـولِـي كُلّمـا سَبّحْـتِ أو هلّلْـتِ يـا اللّهـم مـا[٢]

(و) زيادة ما (ابتداء) كقوله:

١٧٤٩ ـ مَـا مَـعَ أنّبكَ يَـوْمَ الـوِرْد ذُو جـزرٍ ضَخْـمُ الـدسِيعة بـالسّلْميْن وكّـارُ[٣]

(و) زيادتها (بين البدل ومتبوعه، والفعل ومرفوعه) كقوله:

١٧٥٠ ـ وكـأنّـهُ لَهـقُ السّـراة كـأنّـهُ مـا حـاجِبَيْـهِ مُعَيّـنٌ بسـواد[٤]

وقوله:

١٧٥١ ـ ضُـرِّجَ مـا أنْـفُ خَـاطـبٍ بـدَم[٥]

(و) زيادة (الجار على) جار (مثله) لفظاً كقوله:

---

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في خزانة الأدب (١١/ ٣٣٠)، والدرر (٦/ ٢٥١).

(٢) الرجز بلا نسبة في أسرار العربية (ص ٢٣٣)، والإنصاف (١/ ٣٤٢)، وخزانة الأدب (٢/ ٢٩٦)، والدرر (٦/ ٢٥٢)، ورصف المباني (ص ٣٠٦)، وكتاب اللامات (ص ٩٠)، ولسان العرب (١٣/ ٤٧٠ ـ أله).
ويروى «عليكَ» و «تقولَ» و «سبحتَ» و «هللتَ» بخطاب المذكر. ويروى «أو صليت» مكان «أو سبحت».

(٣) البيت من البسيط، وهو لعبدة بن الطبيب في ديوانه (ص ٣٨)، والحيوان (٥/ ٢٦٣، ٦/ ٦٨)، والدرر (٦/ ٢٥٣)، ونوادر أبي زيد (ص ٤٧). وبلا نسبة في الاشتقاق (ص ٣٥).
والجزر: القوائم. والدسيعة: العطية. والسلمان: الدلوان. والوكار: العدّاء.

(٤) البيت من الكامل، وهو للأعشى في الدرر (٦/ ٢٥٤)، والكتاب (١/ ١٦١). وبلا نسبة في خزانة الأدب (٥/ ١٩٧، ١٩٨)، وشرح المفصل (٣/ ٦٧)، ولسان العرب (٣/ ٣٠٢ ـ عين).
يصف ثوراً وحشيًّا شبه به بعيره في حدّته ونشاطه، واللهق: الأبيض. والسراة: أعلى الظهر. والمعين: الثور بين عينيه سواد.

(٥) عجز بيت من المنسرح، وصدره:

لـو بـأبـانيـن جـاء يخطبهـا

وهو للمهلهل في الأغاني (٥/ ٤٣)، والدرر (٦/ ٢٥٤)، وشرح شواهد المغني (٢/ ٧٢٤، ٧٢٥)، والشعر والشعراء (١/ ٣٠٥)، ولسان العرب (١٣/ ٥ ـ أبن)، ومعجم البلدان (١/ ٦٤ ـ أبانان)، ومغني اللبيب (١/ ٣١٢). ولعاصم بن النعمان في معجم الشعراء (ص ٢٧٥). وبلا نسبة في جمهرة اللغة (ص ١٠٢٨)، وسرّ صناعة الإعراب (٢/ ٤٦٢)، وشرح المفصل (١/ ٤٦)، ولسان العرب (٢/ ٣١٣ ـ ضرج).

١٧٥٢ ـ ولا لِلمـــا بهـــم أبـــداً دواءُ [١]

أو تعديةً كقوله:

١٧٥٣ ـ فأصْبحْنَ لا يَسْألْنَهُ عنْ بِما بِهِ [٢]

(و) زيادة (النافي) كقوله:

١٧٥٤ ـ ومـــا إنْ لا تُحَـاكُ لهـمْ ثِيَـابُ [٣]

وقوله:

١٧٥٥ ـ إلا الأواري لأيــاً مـــا أُبَيِّنُهَـــا [٤]

زاد: «إن»، و «لا» و «إن» و «ما».

(و) زيادة (لفظ اسم) كقوله:

١٧٥٦ ـ إلى الحوْل ثُمّ اسْمُ السّلام عَليْكما [٥]

(وكل ما وضَعْناه) في هذا الكتاب فيما تقدّم أو يأتي (بالنُّدور أو الشذوذ أو المنع اختياراً أو) المنع (في السّعة) فهو من ضرائر الشعر.

(وقَلْبُ الإعراب) قيل (يجوز فيها) أي الضّرورة (مطلقاً، وقيل) يجوز فيها (بشرط تضمين العامل) معنىً يصحّ به. (وقيل يجوز في الكلام أيضاً) اتّساعاً واتّكالاً على فهم المعنى.

(أمّا إبدال اسم بمناسبة اشتقاقاً كسلاّم من سليمان) في قوله:

١٧٥٧ ـ محكمـــةٌ مـــن نَسْـــج سَـــلاّم [٦]

---

(١) تقدم برقم (١٣٦٤) و (١٥٧٥).

(٢) تقدم برقم (١٠٥٥).

(٣) عجز بيت من الوافر، وصدره:

طعـــامهـــمُ لئـــن أكلـــوا معـــدٌّ

وهو لأميّة في الخصائص (٢/ ٢٨٢) وليس في ديوان أمية بن أبي الصلت. وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢/ ٤٣٠)، وتذكرة النحاة (ص ٦٦٧)، وخزانة الأدب (١١/ ١٤١)، والخصائص (٣/ ١٠٨)، والدرر (٦/ ٢٥٦).

(٤) تقدم برقم (٨٨١).

(٥) تقدم برقم (١٢٢٤).

(٦) تقدم برقم (١٦٩٩).

أو غيره نحو:

١٧٥٨ - والشَّيْخُ عثمانٌ أبو عفّانا[١]

أي ابن عفان.

أبو عمرو[٢]: (فممنوع) لا يجوز في الشعر ولا في غيره.

(واستحسن أهل البديع بعض ما سمّاه النحاة ضرورة كحذف معمول الجوازم) والجار والمستثنى (المسمّى) عند أهل البديع (بالاكتفاء).

ونظم فيه الباخرزي[٣]:

١٧٥٩ - عليَّ نحت القوافي وما عَليَّ إذا لَمْ[٤]

(فإن اشتمل) الكلام (على تَوْرِيةٍ تَصْرِفُه عنه) أي عن الاكتفاء (فأحسن) وأحْلَى كقوله...[٥].

خاتمة

(المختار وفاقاً للأخفش) وخلافاً لأبي حيان وغيره (جوازه) أي ما جاز في الضّرورة في النثر (للتناسب والسّجع) نحو قوله: ﷺ فيما رواه الحاكم وغيره: (اللهم ربّ السموات) السبع (وما أظللن) وربّ الأرضين السبع وما أَقْلَلْن، (و) ربّ الشياطين وما أضللن[٦].

(١) عجز بيت من السريع، وصواب روايته:

والشيخِ عثمان أبي عفّانا

لأن صدره:

من نسج داود أبي سلاّم

وهو بلا نسبة في الدرر (٦/ ٢٥٨)، والعقد الفريد (٤/ ١٨٥).

(٢) أي: وقال أبو عمرو.

(٣) هو علي بن الحسن بن علي بن أبي الطيب الباخرزي. أديب، ناثر، ناظم، محدّث، من أهل باخرز من نواحي نيسابور. رحل وسمع الحديث واشتغل في شبابه بالفقه على مذهب الشافعي، ثم غلب عليه الأدب، وورد بغداد، وقتل بباخرز سنة ٤٦٧ هـ. من آثاره: دمية القصر وعصرة أهل العصر في طبقات الشعراء، ديوان شعر كبير، والأربعون في الحديث. انظر ترجمته في وفيات الأعيان (١/ ٤٥٤)، ومعجم الأدباء (١٣/ ٣٣)، والنجوم الزاهرة (٥/ ٩٩)، وشذرات الذهب (٣/ ٣٢٧)، وهدية العارفين (١/ ٦٩٢).

(٤) البيت من المجتثّ، وهو في الدرر (٦/ ٢٥٩). والباخرزي يشير إلى قول البحتري:

عليَّ نحت القوافي من معادنها وما عليّ إذا لم تفهم البقرُ

(٥) موضع النقط بياض في الأصل.

(٦) رواه الحاكم في المستدرك (١/ ٤٤٦، ٢/ ١٠٠) عن صهيب.

وكان القياس أضلّوا فأتى بضمير مؤنث لمناسبته: أظللن وأقللن. وقوله في حديث المواقيت في الصحيح (**هن لهن**) والقياس «لهم» بعوده على أهل المدينة ومن ذكر معهم. وقوله فيما رواه البزارُ في مسنده وغيره (**أنفِقْ بلالاً ولا تخش من ذي العرش إقلالاً**)[1] نون المنادى المعرفة ونصبه لمناسبة إقلالاً. وقوله للنساء حين رجعن من الجنازة فيما رواه ابن ماجة[2] وغيره: (**ارجعن مأزورات غير مأجورات**)[3] والقياس موزورات بالواو، وقوله فيما رواه: (**كل ما أَصْمَيْتَ**) أي ما رمَيْت من الصيّد فقتلته وأنت تراه (**ودع ما أنْمَيْت**)[4] أي ما رميّته فغاب عنك ثم مات. والقياس..[5].

وقوله فيما رواه البزارُ: «أيّتُكن صاحبة الجمل الأَدْبَب، تنبحها كلاب الحوأب»[6] والقياس: الأدبّ بالإدغام. وقوله فيما رواه البخاري: «أعيذكما بكلمات الله التامّة» (**من كل شيطان وهامّة**) أي حنش مُخوِّف. (و) من (**كل عين لامَّة**)[7] أي تصيب بسوء. والقياس: «مُلِمّة»، ونظائر ذلك في الحديث والكلام الفصيح كثير لا يمكن استيعابه ومما استدل به لذلك قوله تعالى: ﴿وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا۠﴾ [الأحزاب: ١٠] ﴿فَأَضَلُّونَا ٱلسَّبِيلَا۠﴾ [الأحزاب: ٦٧] بزيادة ألف لتوافق الفواصل.

---

(١) رواه الهيثمي في مجمع الزوائد (٣/ ١٢٦، ١٠/ ٢٤١)، والسيوطي في جمع الجوامع (٤٥٨٤)، والطبراني في المعجم الكبير (١٠/ ١٩٢)، وابن كثير في تفسيره (٧/ ٤٣٩)، والزبيدي في إتحاف السادة المتقين (٧/ ١٤٠، ٩/ ٥٠٢)، وأبو نعيم في حلية الأولياء (٢/ ٢٨٠، ٦/ ٢٧٤)، والسيوطي في الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة (٥٢)، والعجلوني في كشف الخفا (١/ ٢٤٣).

(٢) في الأصل «باجة» تحريف.

(٣) رواه ابن ماجة في الجنائز باب ٥٠ (حديث رقم ١٥٧٨) من حديث علي بن أبي طالب.

(٤) رواه الهيثمي في مجمع الزوائد (٤/ ١٦٢)، والطبراني في المعجم الكبير (١٢/ ٢٧)، وابن حجر في تلخيص الحبير (٤/ ١٣٦)، والزبيدي في إتحاف السادة المتقين (٦/ ٢٣)، وابن سعد في الطبقات الكبرى (١/ ٢/ ٦٠)، والسيوطي في الدر المنثور (٤/ ٣٠)، وابن حجر في فتح الباري (٩/ ٦١١)، والقرطبي في تفسيره (٦/ ٧١)، والعراقي في المغني عن حمل الأسفار (٢/ ٩٦)، والعجلوني في كشف الخفا (٢/ ١٧١). وأصميت: من الإصماء، وهو أن ترمي الصيد فتقتله على المكان بعينه قبل أن يغيب عنه. وأنميت: يقال: رميت الصيد فأنميته إذا غاب عنك ثم مات.

(٥) موضع النقط بياض في الأصل؛ ولعلّ الساقط: «أنْمَوْتَ» على رأي من يرى أن أصلها «نمو» وليس «نمي».

(٦) أورده الألباني في السلسلة الصحيحة (٤٧٤).

(٧) رواه البخاري في أحاديث الأنبياء باب ١٠، وأبو داود في السنّة باب ٢٠، والترمذي في الطبّ باب ١٨، وابن ماجة في الطبّ باب ٣٦، وأحمد في المسند (١/ ٢٣٦، ٢٧٠) من حديث عبدالله بن عباس.

الكتاب السادس

في الأبنية

- أبنية الاسم
- أبنية الفعل
- المبنيّ للمفعول
- صيغتا التّعجب وأفعل التفضيل
- بناء المصدر
- بناء الصفات
- التأنيث
- المقصور والممدود
- جمع التكسير
- جموع القلة
- جموع الكثرة
- التصغير
- المنسوب
- التقاء الساكنين
- الإمالة
- الوقف

الكتاب السادس
في الأبنية

للأسماء والأفعال. قال ابن الحاجب: وهي إما للحاجة المعنويّة بأن يتوقّف عليها فهمُ المعنى كالماضي والمضارع، والأمر، والمصدر وأسماء الزمان، والمكان، والآلة، والفاعل، والمفعول، والصفة المُشَبّهة، وأَفْعل التفضيل، والتأنيث، والجمع، والمصغّر، والمنْسُوب.

أو اللّفظية بأن تَوقّف عليها التلفُّظُ باللفظ، وذلك كالابتداء والوقف أو للتوسع كالمقصور والممدود، أو للمجانسة كالإمالة.

أبنية الاسم

وبدأت بأوزان أبنية الاسم، وبالمجرد منها، لأن كلاًّ منهما أصل بخلاف مقابله، وبالثلاثي لأنه أكثر لخفّته ولذا أكثرت أبنيته فقلت:

المجرد الثلاثي

(الاسم المجرد) من الزوائد **(إمّا ثلاثي)** وله عشرة أبنية، ومقتضى القسمة: اثنا عشر، لأنه إمّا مفتوح الأول أو مكسوره، أو مضمومه مع سكون الثاني، وفتحه وكسره، وضمّه. وثلاثة في أربعة باثني عشر.

وذلك **(كفَلْس)** في الاسم. و«صعْب»، و«بَرّ» في الصفة **(وفرَس)**، وحَسَن، ويَقَق[1]

---

(١) أبيض يَقَقٌ ويَقِقٌ: شديد البياض ناصعه. ويقال لجمّارة النخلة يَقَقَة وشحمة، والجمع يَقَق. انظر اللسان (١٠/ ٣٨٧).

(وكَتِف) ودَرِد للذي سقطت أسنانه، وحَذِر (وعَضُد) وحدثٌ[(١)] (وحِبْرٌ)[(٢)] وحِبّ[(٣)] (وعِنَب). قال سيبويه: ولم يجيء منه في الصفة إلا قوم عِدًى[(٤)]، واستدرك عليه ﴿دِينًا قِيَمًا﴾ [الأنعام: ١٦١]. ولحم زِيَمٌ: أي مُتفرق و ﴿مَكَانًا سِوًى﴾[(٥)] [طه: ٥٨]. ﴿طَرَآئِقَ قِدَدًا﴾ [الجن: ١١]. وماء صِرى: أي طال مكثه.

(وإبِل) قال سيبويه: ولم يجيء غيره[(٦)]. واستدرك عليه: إطِل للخصير[(٧)]، وبِلِص للبلّوص[(٨)]، ولا أفعله أبد الإبِد، ووتِد، ومِشِط، وإشِر لغات.

وفي الصفة امرأة بِلِز، أي ضخمة، وأتان إبِد، أي ولود[(٩)].

و (فُعْل) وحُلْو.

(وصُرَد)[(١٠)] وجُدَد[(١١)].

---

(١) رجل حَدَثٌ: أي شابّ. ورجل حَدِثٌ وحَدُثٌ وحِدْثٌ وحِدِّيثٌ ومحدِّثٌ، بمعنى واحد: كثير الحديث حسن السياق له (اللسان: ٢/ ١٣٢، ١٣٣).

(٢) الحِبْرُ والحَبْرُ: العالم، ذميًّا كان أو مسلمًا، بعد أن يكون من أهل الكتاب (اللسان: ٤/١٥٧).

(٣) الحِبُّ (بكسر الحاء): المحبوب. والحُبُّ (بضمها): الجرّة الضخمة والخابية.

(٤) انظر الكتاب (٤/ ٢٤٤).

(٥) قرأ ابن عامر وحمزة وعاصم ويعقوب والحسن وقتادة وطلحة والأعمش وابن أبي ليلى وأبو حاتم وابن جرير: «سُوًى» بضم السين منوّنًا في الوصل. وقرأ الحسن أيضًا «سُوَى» بضم السين من غير تنوين في الحالين، أجرى الوصل مجرى الوقف لا أنه منعه الصرف. وقرأ عيسى «سِوَى» بكسر السين من غير تنوين في الحالين، أجرى الوصل أيضًا مجرى الوقف. انظر تفسير البحر المحيط (٦/ ٢٣٦).

(٦) لفظ سيبويه: «ويكون فِعِلاً في الاسم نحو إِبِل، وهو قليل لا نعلم في الأسماء والصفات غيره» (الكتاب: ٤/ ٢٤٤).

(٧) في اللسان (١١/ ١٨): «الإطِلُ والإطْلُ مثل إبِل وإبْل، والأيطلُ: منقطع الأضلاع من الحَجَبَة، وقيل: القُرُبُ، وقيل: الخاصرة كلّها».

(٨) في اللسان (٧/ ٨): «البِلِص والبَلَصُوص: طائر، وقيل: طائر صغير، وجمعه البَلَنْصَى على غير قياس. والصحيح أنه اسم للجمع وربما سمي به النحيف الجسم».

(٩) ذكر ابن خالويه في «ليس» من كلام العرب (ص ١٣) ثمانية أسماء: إبل، وإطل، وحبر أي صفرة، ولعب الصبيان جِلِع خِلِب، ووتِد عن أبي عمرو، ولا أفعل ذلك أبد الإبد حكاه ابن دريد، والبلص: طائر؛ ومن الصفات: امرأة بلز: ضخمة، ورجل خِطِب نِكِح. وقال: «لم يحك سيبويه إلا حرفًا واحدًا: إبل وحده؛ لأنه بلا خلاف، والباقية مختلف فيهنّ».

(١٠) الصرد: طائر أكبر من العصفور ضخم الرأس والمنقار يصيد صغار الحشرات وربما صاد العصفور، وكانوا يتشاءمون به (المعجم الوسيط: ص ٥١٢).

(١١) ومنه قوله تعالى: ﴿ومن الجبال جدد بيض وحمر مختلف ألوانها﴾ [فاطر: ٢٧].

(وعُنُق) وشُلُل (١) فهذه عشرة.

(وسقط فُعِل) بضم أوله وكسر ثانيه (وفِعُل) بكسر أوله وضم ثانيه(٢) (استثقالاً) لاجتماع ثقلين، إذ الضمة أثقل الحركات لتحرّك الشّفتين لها، وتليها الكسرة لتحرّك الشفة لها بخلاف الفتحة إذْ لا تحرك معها، والسّكون إذ هو عدمٌ مَحْضٌ، ولم يعتبر بنحو العضُد (٣)، ويضرُب (٤)، لأن كسرة الأول وضمّة الثاني منتقلة. ولا يُضْرَب (٥) لأنها صيغة عارضة، وللاحتياج إليها في الأفعال بخلاف الأسماء وما ورد فيها من نحو: دُئِل لدويبة، ورُئِم للاست فشاذّ، و «الحِبُك» [الذاريات: ٧] فمن تداخل اللغتين، أعني ضَمّها وكسرها، ركّب منهما القارىء ما قرأ به(٦) كذا قاله ابن جنّي.

قال أبو حيّان: والأحسن عندي أن يكون مما تبع فيه حركة الحاء لحركة تاء ﴿ذَاتِ﴾ [الذاريات: ٧] في الكسر، ولم يعتد باللام الساكنة لأن الساكن حاجز غير حصين (٧).

المجرّد الرباعي

(أو رباعيّ) وله أوزانٌ باتّفاق خَمْسة، وباختلاف أكثر. ومقتضى القسمة أن يكون ثمانية وأربعين بضرب اثني عشر في أربعة، وهي أحوال اللاّم الأولى، لكن لم يأت منها إلا ما يذكر، إما للاحتراز عن التقاء الساكنين، أو لدفع الثقل أو توالي أربع حركات.

فالمتّفق عليه من أوزانه:

---

(١) شُلُل: جمع شَلُول، وهو الخفيف السريع في عمله (المعجم الوسيط: ص ٤٩٢).

(٢) قال سيبويه (٤/ ٢٤٤): «واعلم أنه ليس في الأسماء والصفات فُعِل ولا يكون إلا في الفعل، وليس في الكلام فِعُل».

(٣) العضد: الساعد، وهو ما بين المرفق إلى الكتف. وفيه لغات ذكرها في اللسان (٣/ ٢٩٢): عَضُدٌ وعَضْدٌ وعُضُدٌ وعُضْدٌ وعَضِدٌ وعَضَدٌ.

(٤) كذا في الأصل؛ ولعلّ الصواب «ضُرِب» على زنة «فُعِل».

(٥) لعلّه يريد أن «يُضْرَب» صيغة عارضة من «ضُرِب» الفعل المبني للمجهول.

(٦) «الحِبُك» بكسر الحاء وضمّ الباء قرأ بها أبو مالك. قال أبو حيان في البحر المحيط (٨/ ١٣٣): «وذكرها ابن عطية عن الحسن... وقال صاحب اللوامح: وهو عديم النظير في العربية في أبنيتها وأوزانها ولا أدري ما رواه، انتهى. وقال ابن عطية: هي قراءة شاذة غير متوجهة؛ وكأنه أراد كسرها ثم توهم الحبك قراءة الضمّ بعد أن كسر الحاء وضم الباء، وهذا على تداخل اللغات، وليس في كلام العرب هذا البناء، انتهى».

وقد ذكر أبو حيّان خمس قراءات أخرى، وهي: «الحُبُك» و «الحِبِك» و «الحِبْك» و «الحُبَك» و «الحِبَك».

(٧) انظر البحر المحيط لأبي حيان (٨/ ١٣٣).

فَعْلَل بفتح الفاء واللام الأولى، وسكون العين: (كَجَعْفَر) وهو النّهر الصغير [١] (و) فِعْلِل بكسرهما نحو: (زِبْرِج) بالزاي والموحدة والراء والجيم وهو: الزينة [٢].

(و) فُعْلُل بضمِّهما نحو (بُرْثن) بالموحدة، والراء والمثلثة والنون، وهو: مخلب الأسد [٣].

(و) فِعْلَل بالكسر والسكون والفتح نحو (دِرْهَم) وهِجْرع للمفرط الطول. قال الأصمعي: ولا ثالث لهما، واستدرك عليه زئْبَر [٤]، وقِلْعم لجبل، وللشيخ المسن وهِبْلع لمن لا يُعْرف أبواه أو أحدهما [٥].

(و) فِعَلّ بالكسر والفتح وسكون اللام الأولى نحو (قِمَطْر) بالقاف وهو وعاء الكتب [٦]. (قال الكوفيّة والأخفش وابن مالك):

(و) فُعْلَل بالضم والسكون وفتح اللام الأولى نحو: (جُخْدَب) بالجيم والحاء المهملة والموحدة وهو نوع من الجراد. وسيبويه[٧] رواه بضم الدال فهو من باب برثنٌ، وخفِّف.

(و) قال (قوم و) فُعَلّل بالضم والفتح وسكون اللام الأولى نحو (خُبَعْثٌ)[٨] ودُلَمْزٌ[٩] للجمل، وَفُتَكْرٌ واحد الفُتَكْرين، وهي الدواهي.

---

(١) ذكر سيبويه (٤/ ٢٨٨) من بنات الأربعة من الأسماء: جعفر، وعنبر، وجندل. ومن الصفات: سَلْهب، وخَلْجم، وشَجْعَم.

(٢) ذكر سيبويه (٤/ ٢٨٩) من بنات الأربعة من الأسماء: زِبْرِج، وزِئْبِر، وحِفْرِد. ومن الصفات: عِنْفِص، ودِلْقِم، وخِرْمِل، وزِهْلِق.

(٣) ذكر سيبويه من الأسماء على هذا الوزن: التُّرْتُم، والبُرْثُن، والحُبْرُج. ومن الصفات: الجُرْشُع، والصُّنْتُع، والكُنْدُر.

(٤) الزئبر جعله سيبويه في الكتاب (٤/ ٢٨٩) على وزن «فِعْلِل» بكسر اللام.

(٥) في اللسان (٨/ ٣٦٧): «الهبلع: الأكول... والهبلع: اللئيم. وعبد هبلع: لا يعرف أبواه أو لا يعرف أحدهما. والهبلع: الكلب السلوقي. وهبلع: اسم كلب».

(٦) ذكر سيبويه (٤/ ٢٨٩) من الأسماء على هذا الوزن: فِطَحْل، وصِقَعْل، وهِدَمْلة. ومن الصفات: هِزَبْر، وسِبَطْر، وقِمَطْر.

(٧) انظر الكتاب (٤/ ٢٨٨).

(٨) لم أجد هذه اللفظة في كتب اللغة التي بين يدي. وفي القاموس (١/ ١٧٢): «اخبعثّ في مشيته: مشى مشية الأسد». وفي اللسان (٢/ ١٤٥): «الخُبُنْعْثَة والخُبَنْعْثَة: الناقة الغزيرة اللبن».

(٩) في الأصل «دلهر» تحريف. والصواب ما أثبتناه من اللسان (٥/ ٣٤٨) وفيه: «الدُّلَمِز: الماضي القويّ، وقيل: هو الشديد الضخم؛ وقد خفّفه الراجز فقال:

دُلامزٌ يُرْبي على الدُّلَمْزِ»

(و) فِعْلُل بالكسر والسكون وضم اللام الأولى نحو (زِعْبُر) وخِزْفُعٌ وهو القُطْنُ الفاسد وضِئْبُلٌ وهو الدّاهية.

(و) فُعْلِلٌ بالضم والسكون وكسر اللام (نحو حُرْمِزٌ)(١).

وفَعلَل بفتحات نحو دَهَنَجٌ لحجر.

(و) فَعَلُلٌ بفتحتين، وضم اللام نحو: (عَرَتُنٌ)(٢) شجر.

(و) فَعَلِلٌ بفتحتين وكسر اللام نحو (جَنَدِلٌ)(٣): للمكان الكثير الحجارة.

(و) فُعَلِلٌ(٤) بالضم والفتح وكسر اللام نحو (عُلَبِطٌ) للرجل الضخم.

والأكثرون لم يثبتوا هذه الأوزان لِندُور ما ورد منها خصوصاً ما توالى فيه أربع حركات، وهي الأربعة الأخيرة فجعلوها فروعاً عن: فَعَلَّل، وفَعَلُّلٌ، وفَعَلِيلٌ، وفُعالِل، فدَهَنَج مُثقل دَهَنْج(٥) وعَرَتُن(٦) مخفف عَرَنْتُن، وجَنَدِلٌ مُخَفّفٌ جَنَدِيل، وعُلَبِطٌ مخفف: عُلابِط(٧).

المجرّد الخماسيّ

(أو خماسيّ) وله أوزان بالاتّفاق أربعة، وزيد عليها ما نذكر، ومقتضى القسمة أن تكون مائة واثنين وتسعين بِضرب ثمانية وأربعين في الأحوال الأربعة للاّم الثانية، ولم يَرِدْ سوى ما ذكر لما تقدم، فالمتفق عليه من أوزانه:

فَعَلّلٌ بفتحات مع سكون اللام الأولى (كَسَفَرْجل)(٨).

وفِعْلَلّ بالكسر والسكون، وفتح اللام الأولى، وسكون الثانية نحو (قِرْطَعْبٌ)(٩)

---

(١) في القاموس (٢/١٧٨): «وحِرْمِز كِزبْرِج: أبو قبيلة».

(٢) قال سيبويه: «وقالوا: عَرَتُنٌ؛ وإنما حذفوا نون عَرَنْتُن كما حذفوا ألف عُلابط، وكلتاهما يتكلّم بها» (الكتاب: ٤/٢٨٩).

(٣) قال سيبويه (٤/٢٨٩): «وقالوا: جَنَدِل، فحذفوا ألف الجنادل كما حذفوا ألف عُلابط».

(٤) قال سيبويه (٤/٢٨٩): «وما لحقته من بنات الثلاثة، نحو: الخِدَبّ، فليس في الكلام من بنات الأربعة على مثال فَعْلُلٍ ولا فُعْلِلٍ ولا شيء من هذا النحو لم نذكره، ولا فُعَلِلٍ؛ إلا أن يكون محذوفًا من مثال فُعَالِلٍ؛ لأنه ليس حرف في الكلام تتوالى فيه أربع متحركات».

(٥) تحرفت في الأصل إلى «وَهَنَج».

(٦) تحرّفت في الأصل إلى «عَرْنَن».

(٧) وهذا رأي سيبويه؛ وانظر الحواشي السابقة.

(٨) وفرزدق وزبرجد. ذكرهما سيبويه (٤/٣٠١).

(٩) وحِنْبَتْر (الكتاب: ٤/٣٠٢). والحنبتر: الشدّة.

بالقاف وهو الشيء الحقير.

(و) فَعْلَلِل بالفتح والسكون، وفتح اللام الأولى وكسر الثانية نحو: (جَحْمَرِشٌ)(١) بالحاء والجيم، آخره معجمة، وهو العجوز الكبيرة، وقيل: الأفعى.

(و) فُعَلِّلٌ بالضم والفتح، وسكون اللاّم الأولى، وكسر الثانية (قُذْعمِلٌ) (٢) بالقاف المعجمة، وهو الأسد.

قال أبو حيّان: وفِعِلِّلٌ بكسرات وسكون اللام الأولى نحو: (عِقِرْطِلٌ) لِلْفِيَلة.

(و) فُعُلّلٌ بضمات، وسكون اللام الأولى نحو: (قُرُعْطُبٌ) (٣).

وفِعَلّلٌ بالكسر والفتح، وسكون اللام الأولى وفتح الثّانية نحو: (سِبَطْرٌ) للضخم، كذا ذكرها مزيدة على التسهيل في شرحه جازماً بها.

(و) قال (ابن السّرّاج و) فُعْلَلِلٌ(٤) بالضم والسكون وفتح اللام الأولى، وكسر الثانية نحو (هُنْدَلِعٌ) لبقلة معروفة: قال أبو حيّان: ولم يذكره سيبويه. والظاهر أنه مما زيد فيه النّون (٥).

أبنية الفعل

(والفعل إما ثلاثيّ أو رباعيّ) وسيأتي أوزانهما، ولم يأت الاسم المجرد على ستة لئلا يوهم التركيب. ونقص عنه الفعل حرفاً لثقله بما يستدعيه من الفاعل والمفعول وغيرهما، وما يدلّ عليه من الحدث والزّمان. ولم يأت واحدٌ منهما على أقل من ثلاثة، لأنها أقل ما يمكن اعتبارُهُ إذْ من عوارض الكلمة الابتداء بها، والوقْف عليها، ولا ابتداء بساكن، ولا وَقْفَ على متحرّك، فوجب ألا يكون حرفاً واحداً، وإلاّ لكان مستحقاً للسّكون والحركة معاً، وهو محال، فبقي أن يكون على حرفين: حَرْفٌ محرّك للابتداء وحَرْفٌ ساكن للوقف، لكنهم يكرهون اجتماع المتضادّين، ففصلوا بينهما بحرف.

وعن الكوفيّين أن أقل ما يكون عليه الاسم حرفان (وما عدا ذلك) المذكور مما جاء بخلافه (شاذّ) نحو: دُئِل، وطَحرِبةٌ(٦).

---

(١) وقَهْبَلِس وصَهْصَلِق (الكتاب: ٤/ ٣٠٢).

(٢) وخُبَعْثِن (الكتاب: ٤/ ٣٠٢).

(٣) كذا في الأصل؛ ولعلّها «قِرْطَعْب» كما مثّل قبل أسطر على وزان «فِعْلَلّ».

(٤) جعلها في اللسان (٨/ ٣٦٩) على وزن «فُنْعَلِل» وليس «فُعْلَلِل».

(٥) قال في اللسان (٨/ ٣٦٩): «الهُنْدَلِعُ: بقلة، قيل إنها عربية، فإذا صحّ أنه من كلامهم وجب أن تكون نونه زائدة لأنه لا أصل بإزائها فيقابلها».

(٦) ذكر في القاموس (١/ ١٠٠) في الطحربة لغات، فقال: «بفتح الطاء والراء وبكسرهما وبضمّهما: القطعة من الغيم ومن الثوب».

(أو شبه الحرف) أيْ مبنيّ كهو، وذا، وكم ونحوها.

(أو أعجميّ) نحو: نَرْجِس وجُرْبُز[١].

(أو محذوف) منه كيد، ودم، وأب، وأخ، وبغ، و«قِ».

(أو مزيد) فيه (وأبنيته كثيرة) ستأتي.

(ومنتهاه) أي المزيد (في ثُلاَثِيِّ الفعل ثلاثةٌ) بلا زيادة لئلا يزيد على أصوله.

(و) في ثلاثيّ الاسم أَرْبَعة.

ونَدر ما زيد فيه خمسة وهو ثلاثة ألفاظ لا رابع لها (كُذبْذُبَان). بتشديد الذال الأولى[٢] وأصله: فُعلُعُلان. (وبِرْبِيْطياء) وهو ضرب من الثياب[٣]. (وقِرْقِيسياء) اسم بلد[٤]، وهما بوزن فِعْفِيلِيْاء.

(و) المزيد في الاسم (الرباعي اثنتان، وثلاثة، وفي الخماسي واحد) فيصير ستة، ولا تصل إلى سبعة.

(ومغناطيس إن صح) فيه زيادة حرفين في الخماسي فهو (نادر) لا يقاس عليه.

ولا يتجاوز المزيد ذلك أي سبعة أحرف، في الاسم وستّة في الفعل (إلا بتاء تأنيث) كقَرَعْبَلانة، لدويبة عريضة، أصله: قَرَعْبَل، زيد فيه ثلاثة أحرف: أحدها التاء. وكاستخرجت. (أو علامة تثنية ونحوها) أي جمع تصحيح كأن يسمّى بعَرَطَلِيل[٥]، ثم يثنّى، أو يجمع بالواو والنّون، والألف والتاء (أو) علامة (نسب) كخِنفِسَاوي. (أو) حرف (تنفيس) نحو سَتَسْتَخْرج (أو) نون (توكيد) نحو: لأستخرجنّ.

(وأهمل) من المزيد (دون ندور فِعْويل) بالكسر، ومن النادر سِرْويل[٦]. (وفَعْوَلَى) ومن

---

(١) قال في القاموس (٢/ ١٧٤): «الجُرْبُزُ بالضمّ: الخبيث، معرّب كُرْبُز».

(٢) كذا في الأصل. والذي في كتب اللغة أن «كُذُبْذُبان» مخففة الذال. وذكروا مثالاً على تشديد الذال: «كُذُّبْذُب». انظر القاموس (١/ ١٢٧).

(٣) في اللسان (٧/ ٢٥٨): «البربيطياء: ثياب، والبربيطياء: موضع ينسب إليه الوشي». وتحرفت في القاموس (٢/ ٣٦٢) إلى «نبات».

(٤) قرقيسياء: ضبطها في معجم البلدان (٤/ ٣٢٨) بالفتح ثم السكون وقاف أخرى وياء ساكنة وسين مكسورة وياء أخرى وألف ممدودة؛ ويقال بياء واحدة؛ وقال: «قال حمزة الأصفهاني: قرقيسيا معرب كركيسيا... بلد على نهر الخابور قرب رحبة مالك بن طوق على ستة فراسخ».

(٥) العرطليل: الضخم والفاحش الطول (القاموس: ٤/ ١٤، ١٥).

(٦) في القاموس (٣/ ٤٠٦): السِّرْويل واحدة السراويل؛ قال: «وليس في الكلام فِعْوِيل غيرها».

النادر عَدْولى[١].

(وفَعْلال) بالفتح (غير مضعّف) ومن النادر خزعال لِظَلْع الناقة، وقَسْطال للغبار، وقَشْعام للعنكبوت وبغداد.

أما فَعلال المضعّف فكثير نحو: زَلْزال وقلقال[٢]، وَوسْواس.

(وفِعلال) بالكسر (مضعّف الأول والثّاني). ومن النادر دِئداء لآخر الشهر[٣]. (وفِيعَال) بالكسر (غير مصدرين) ومن النادر ناقة مِيلاع أي سريعة أمّا مصدر فكثير كقيتال وزِلْزال.

(وفَوعال) بالفتح (وإفْعَله) بالكسر، وفتح العين (وفِعْلى) بكسر (أوصافاً) ومن النادر: رجل هَوْهَاة، أي: أحمق وإمّعة[٤]، وقسمة ضِيزَى، أي: جائِرَة.

وأمّا أسماء فكثير «كتوراب»[٥] وإنْفَحة[٦] وذِكرى. (وفَيْعل) بكسر العين (في الصحيح) ومن النادر: بَيْئِس[٧] وصَيْقل اسم امرأة. أمّا في المعتلّ فكثير كسيِّد، وليِّن. (وفَيْعَل) بالفتح (في المعتل دون ألف ونون) ومن النادر (عَيَّن)[٨] أمّا في الصحيح أو مع

---

(١) كذا في الأصل بفتح العين وسكون الدال، وكذا أيضًا «فَعْوَلى» بفتح الفاء وسكون العين. وفي القاموس (٤/ ١٤): «عَدَوْلَى» بفتح العين والدال وسكون الواو؛ قال: «وعَدَوْلَى بالبحرين، والشجرة القديمة الطويلة؛ والعَدَوْلِيّة سفن منسوبة إليها أو إلى عَدَوْل رجل كان يتخذ السفن أو إلى قوم كانوا ينزلون هجر، والعَدَوْلَى جمعها».

(٢) في الأصل «قلعال» تحريف. والتصويب من القاموس (٤/ ٤١) قال: «والقَلْقَال: المسفار». وانظر الممتع في التصريف (١/ ٢٩٤).

(٣) في القاموس (١/ ١٤): «الدَّأْداء والدِّئْداء والدُّؤْدُؤ: آخر الشهر أو ليلة خمس وستّ وسبع وعشرين أو ثمان وتسع وعشرين أو ثلاث ليال من آخره».

(٤) في اللسان (١٣/ ٥٥٢): «رجل هَوْهَاءٌ وهَوْهاءةٌ وهَوْهَاةٌ: ضعيف الفؤاد جبان»؛ قال: «وفي حديث عمرو بن العاص: كنتَ الهوهاة الهُمَزة؛ الهَوْهَاة: الأحمق».

(٥) في القاموس (١/ ٤٠): التَّوْرَابُ: التُّراب.

(٦) في القاموس (١/ ٢٦٢): «الإنْفَحَة، بكسر الهمزة، وقد تشدد الحاء وقد تكسر الفاء، والمِنْفَحَة والبِنْفَحَة: شيء يستخرج من بطن الجدي الرضيع أصفر فيُعصر في صوفة فيغلظ كالجبن، فإذا أكل الجدي فهو كرش».

(٧) في الأصل «بيئس» بيائين. والصواب ما أثبتناه. وذكر في اللسان (٦/ ٢٣) أنها إحدى القراءات في قوله تعالى: ﴿بعذاب بئيس بما كانوا يفسقون﴾ قال: «وأما قراءة من قرأ بَيْئِسٍ، فبنى الكلمة مع الهمزة على مثال فَيْعِلٍ، وإن لم يكن ذلك إلاّ في المعتلّ نحو سيّد وميّت».

(٨) في القاموس (٤/ ٢٥٤): «سقاء عَيِّن ككَيِّس، وتفتح ياؤه، ومتعيِّن: سال ماؤه، أو جديد».

ألف ونون فكثير كَيَوْعَد، ويَيْسَر، وعيزى [١]، وريمى [٢] وتيّحان [٣] لكثير الكلام العجول، وهيّبان للجبان [٤].

الماضي المجرّد الرباعي

(مسأله: للماضي الرباعي) المجرد (فَعْلَل) لا غير [٥] كَدَحْرَج. وبدأت به خلاف بدء الناس بالثّلاثيّ، لأن الكلام في ذلك يطول فأخرته، وإنّما لم يجيء على غير هذا الوزن، لأنه قد ثبت أن الأول لا يكون ساكناً، وأوّل الماضي لا يكون مضموماً في البناء للفاعل ولا مكسوراً للثقل، فتعيّن الفتح، ولا يكون آخره إلا مفتوحاً لوضْعِه مبنيّاً عليه، ولا يكون ما بينهما متحرّكاً كله، لئلاّ يتوالى أربع حركات، ولا مسكناً كله لئلا يلتقي ساكنان، ولا الثالث لعروض سكون الرابع عند الإسناد إلى الضمير، فتعيّن أن يسكّن الثاني.

الماضي الرباعي المزيد

(ولمزيده) ثلاثة أوزان (تفعلل) كتدحرج. (وافْعَنْلَل) كاحْرنجم والأصل: حَرْجم [٦]. (وافْعَلَلَّ) كاقْشَعرَّ، والأصل: قَشْعَرَ.

(وأنكره قوم) وقالوا هو ملحق باحْرَنْجَم لا بناءً مقتضباً بدليل مجيء مَصْدره كمصدره.

(وزيد افْعَلَّلَ) بتشديد اللام الأولى نحو: اخْرَمَّسَ [٧]، واجْرمَّزَ [٨]. قال أبو حيان: ويظهر لي أنه من مزيد الثلاثي غير الملحق، وغير المماثل.

الماضي الثلاثي المجرّد

(وللثلاثي) المجرد (فَعل مثلّث العَين)، أي مفتوحها ومكسورها ومضْمُومها مع فتح الفاء.

---

(١) كذا في الأصل، ولم أجدها. وفي القاموس (٢/ ١٩١): «عِيزَ عَيْزَ: مبنيّان على الفتح ويفتحان: زجر للضأن».

(٢) كذا في الأصل، ولم أهتد لها.

(٣) في اللسان (٢/ ٤١٨): «ورجل مِتْيَحٌ: يعرض في كل شيء ويدخل فيما لا يعنيه... وكذلك تَيَّحَان وتَيِّحَان... ولا نظير له إلا فرس سَيَّبَان وسَيِّبَان، ورجل هَيَّبَان وهَيِّبَان إذا تمايل».

(٤) راجع الحاشية السابقة.

(٥) انظر الكتاب (٤/ ٢٩٩).

(٦) قال سيبويه (٤/ ٣٠٠): «وهذه النون [يعني في احرنجم] بمنزلة النون في انطلق؛ واحرنجم في الأربعة نظير انطلق في الثلاثة فيجري مجراه».

(٧) اخرمَّس: ذلّ وخضع (القاموس: ٢/ ٢١٧).

(٨) اجرمَّز: انقبض واجتمع بعضه إلى بعض ونكص وفرّ (القاموس: ٢/ ١٧٥).

(فالمفتوح للغلبة) أي غلبة المقابل نحو: كارَمَني فكَرَمْتُه. أو الغَلبة مطلقاً نحو: قَهر، وقَسر.

(والنّيابة عن فَعُل) المضموم **(في المضاعَف)** نحو: جَلَلْت فأنت جلِيل. **(و)** في **(اليائيّ العين)** نحو: طاب فهو طَيِّب وأصله أن يكون على فَعُلٌ.

(وللجمع) كحشَر، وحشَد، ويتّصل به ما دلّ على وصْل: كمرَج، ومشَج[١].

(والإعطاء) كمنح، ونَحَل.

(والاستقرار) كسكن، وقَطن.

(وضدّها) أي الثّلاثة وهو التفريق: كفصَلَ، وقَسَم، ويتّصل به ما دَلّ على قطع: كقَصَم[٢]، أو كسْر: كقَصف. أو خرْق: كنقَب. والمنع: كحظل، وحظَر. والتحوّل: كرحل. والسّير: كرَمل، وذمَل[٣].

(والإيذاء) كلسعَ ولدَغَ.

(والاصطلام)[٤] كنسج ورَدَن[٥].

(والتّصويت) كصَرخ، وصهَل. ويلحق به ما دلّ على قول: كنَطق ووَعظَ.

(وغير ذلك) كالدفع نحو: دَرأ، ورَدع.

والتحويل: كقلَب. وصَرف، والستر: كَخبأ وحَجَب.

والتجريد: كسَلخ وقشَر.

والرَّمي: كقذَف وحذَف.

(والمكسور للعلل): كمرِضَ **(والأحزان)**: كحَزِن. **(وضدّها)**: كبَرِىء ونَشِط، وفَرِح.

(والألوان): كسَوِد وشَهِب، **(والعيوب)**: كعَوِر، وعَوِج. **(والحليّ)** كجَبِه، وعَيِنَ[٦].

---

(١) مشج: خلط (القاموس: ١/ ٢١٥).

(٢) تحرفت في الأصل إلى «كعصم» بالعين بدل القاف.

(٣) ذمل: سار سيرًا لينًا؛ ورَمل: هرول (القاموس: ٣/ ٣٩٠ و ٣٩٨).

(٤) الاصطلام: الاستئصال (القاموس: ٤/ ١٤١).

(٥) في اللسان (١٣/ ١٧٨): «رَدَنْتُ المتاع رَدْنًا: نضدته».

(٦) جَبِهَ: وسعت جبهته وحسنت؛ وعَيِنَ: عظم سواد عينه.

(والإغناء عن فَعُل) المضموم (في يائيّ اللاّم) كحَيِيَ، ووعى[١].

(ولمطاوعة فَعَل) كجَدعه فَجدِع، وثَلَمه فَثَلِم، وثَرَمَه فَثرِم[٢].

(ولزومه أكثر) من تَعديه فإنّ أكثر الأفعال التي جاءت على فَعِل لازمة استقراءً.

(والمضموم للغرائز غالباً) كَكرُم، ولَؤُم، وشَعُرَ[٣]، وفَقُه.

ومن غَيْر الغالب كَجنُب ونَجُسَ.

(ولم يَرِد يائيّ العين) استغناء عنه بفعل لاستثقال الضمّة على الياء نحو: طَاب يَطيبُ، بخلاف الواو، قالوا: طال، أصله طَوُلَ (إلاّ هَيُؤ) الشّيءُ بمعنى: حَسُنت هَيْئَتُهُ، فإنه جاء مضموماً، وهو يائيُّ العين شُذوذاً.

(ولا) يَائِيّ (اللام إلا نَهُو) الرّجل من النُّهْية، وهي: العقل، فأنّ أصله: نَهُيَ، قُلِبت الياء واواً لانضمام ما قبلها، وذلك أيضاً شاذّ.

وَوَرَدَ واوي اللام نحو: سَرُوَ[٤] الرّجل.

الثلاثي المزيد

[أفعل]

(أفعل): (وللمزيد) من الثُّلاثي (أَفْعَل) وهو (للتعدية) كأخرجت زيداً.

(والصيرورة): كأغَدّ البعير أي صار ذا غُدة.

(والسّلب): كأشكيته[٥] أي أزلت شكايته[٦].

(والتعريض): كأقتلت فلاناً إذا عرّضته للقتل وأبعت الشيء إذا عرضته للبيع.

(ووجود الشيء على صفته): كأحمدتُ فلاناً، [وأبخلته][٧]، وأجْبنته، أي وجدته

(١) كذا في الأصل. ولم أجدها في المعاجم على وزان «فَعِلَ» بل أوردوها على وزان «فَعَلَ» مثل «وَعَدَ» ولعلّ الصواب «عَيِيَ» من باب «تَعِبَ».

(٢) في القاموس: (٤/ ٨٧): «ثَلَمَ الإناء والسيف ونحوه كضَرَب وفَرِحَ وثلّمه فانثلم وتثلّم: كسر حرفه فانكسر». والثَّرَمُ: انكسار السنّ من أصلها، قال في القاموس (٤/ ٨٦): «ثَرِمَ كَفَرِحَ فهو أثرم».

(٣) شَعُرَ: أجاد الشعر (القاموس: ٢/ ٦١).

(٤) في القاموس (٤/ ٣٤٤): «سرو: كَكرُم ودَعَا ورَضِيَ».

(٥) في الأصل «أشكته» من دون ياء.

(٦) أشكى فلانًا: زاده أذًى وشكاية، وأزال شكايته. فهو من الأضداد كما في القاموس (٤/ ٣٥١).

(٧) سقطت من الأصل، وهي ضرورية لاستقامة السياق لأنه قال بعد: «أي وجدته متصفًا بالحمد والبخل والجبن».

متصفاً بالحمد، والبخل، والجبن.

(والإعانة): كأحلبْت فلاناً، وأرْعَيتُه: أي أعنته على الحَلْب والرعي.

(وبمعنى فَعَلَ): كأحزنه بمعنى: حَزَنهُ، وأشْغلَه بمعنى شَغلَه، وأحبّه بمعنى حَبّهُ.

(ومطاوعته) كَكَبَبْتُ الرجل فأكبّ. وقشَعَت الرِّيح السّحاب فأقْشعَ.

(والإغناء عنه) كأرْقَل، وأعنق[1]، أي سار سيراً سريعاً. وأذنب بمعنى: أثم، وأقسم بمعنى: حَلَف.

[فَعّل]

(وفعّل) وهو **(للتعدّية)** نحو: أَدّبْتُ الصّبي.

(والتكثير) كفتّحتُ الأبواب، وذبّحتُ الغَنَم.

(والسّلب): كقردْتُ البعيرَ، وحلَّمْتُه، أي أزلت قراده[2] وحلمه[3].

(والتوجّه) كشَرَّق، وغَرّب وغوّرَ، وكوَّف، وبصّر، أي توجّه نحو الشّرق، والغرب والغَوْر[4]، والكوفة، والبصرة.

(واختصار الحكاية) كأمّن، وهلّل وأيّهَ، وسبّح، وسوَّف إذا قال: آمين، ولا إله إلا الله. ويا أيّها، وسبحان الله، وسوف[5].

(وبمعنى فَعَل) مُخفّف العين كقدَّر بمعنى قَدَر، وبشَّر، وميَّز بمعنى: بَشَر ومازَ.

[تَفَعّل]

(و) بمعنى **(تَفَعَّل)** كولّى بمعنى تَولّى، أي: أعرض. وفكر بمعنى: تَفكّر، ويَمّم بمعنى: تَيمَّم.

(والإغناء عنهما) كعَرَّدَ في القتال أي: فَرّ، وعيره بالشيء أي: أعابه، وعوّل عليه أي:

---

(١) في الأصل «أعتق» بالتاء، تحريف.

(٢) كذا في الأصل؛ والأصوب أن يقول: «قِرْدانه» لأن القُراد واحد والقردان الجمع؛ والقُراد: دويبة تعضّ الإبل (اللسان: ٣/٣٤٨).

(٣) الحَلَمُ: الصغير من القردان أو الضخم، ضدّ (القاموس: ٤/١٠١).

(٤) الغور: المنخفض من الأرض، ومنه غور تهامة (معجم البلدان: ٤/٢١٦).

(٥) قال في الكتاب (٤/٢٣٣): «وأما سوف فتنفيس فيما لم يكن بعد، ألا تراه يقول: سوّفته». وذكر في اللسان (٩/١٦٤) كلام سيبويه هذا، وزاد: «. . . ألا ترى أنك تقول سوّفته إذا قلت له مرة بعد مرّة سوف أفعل».

اعتمد، وكعجّزت المرأةُ: صارت عَجوزاً.

[فـاعـل]

(**وفاعل**) وهو (**للاشتراك**) في الفاعلِيّة والمفعوليّة: كضارَب زيدٌ عمراً، فإنَّ كُلاًّ من زيد وعمرو من جهة المعنى فاعل ومَفْعُول إذْ فعل كلّ واحد منهما بصاحبه مثل ما فعل به الآخر.

(**وبمعنى فعَل**) كجاوزْتُ الشيء وجُزْتُه، وواعدْتُ زيداً وَوَعَدْته.

(**وبمعنى أفعل**): كباعدت الشيء وأبْعدُته، وضاعفْتُه وأضْعَفْتُه.

(**والإغناء عنهما**): كبارك الله فيه، أي جعل فيه البركة، وقاسَى وبالَى به، أي كابد، واكْتَرثَ به، وكوارَيْتُ الشيء بمعنى: أخفيته.

[تـفاعـل]

(**وتفَاعَل**) وهو للمشاركة: كتضارب زيد وعمرو.

(**والتجهيل**): كتغافل، وتجاهل، وتبَالَه، وتمارَض، وتطارشَ.

(**ومطاوعة فاعل**): كباعَد فتبَاعد، وضاعفتُ الحساب فتضاعَفَ.

(**وبمعنى فَعَل**) كتوانَى، وونَى، وتعالَى وعَلا.

(**والإغناء عنه**): كتثاءب، وتمارَى.

(**فإن تعدى هو**) أي تفاعل، (**أو تفعَّل دون التاء لاثنين**) أي مفعولين (**فمعها**) أي التاء يتعدّى (**لواحد**) كنازعتُه الحديث، وناسيْته البغضاء، أي تنازعنا الحديث، وتَناسيْنا البغضاءَ، وعلَّمْتُه الرِّماية فتعلَّمهَا، وجنَّبْتهُ الشَّرَّ فتجنَّبهُ.

(**وإلاّ**) بأن تعدى دُونها لواحد (**لزم**)، معها: كضاربَ زيد عمراً، وتضارب زيد وعمرو، وأدبت الصبيّ، وتأدّب الصبي.

[تـفـعّـل]

(**وتفعل**) وهو (**لمطاوعة فَعَّل**) ككسرته فتكسر، وعلَّمته، فتَعلَّم.

(**والتكلف**) كتحلَّم، وتصبَّر وتشجَّع إذا تكلَّف الحِلْم والصبر، والشجاعة وكان غير مطبوع عليها.

(**والاتخاذ**) كتبنَّيتُ الصَّبي: اتخذتهُ ابناً، وتوسَّدتُ التـُراب: اتخذته وِسادَة.

(**والتكوين بمهلة**) كتفَهَّم وتبصَّر، وتَسمّع، وتعرَّف وتجرّع، وتحسّى.

(**والتجنب**) كتأثَّم، وتحرّج، وتهجَّد: إذا تجنَّب الإثم، والحرَج، والهجود.

(**والصيرورة**): كتأيّمت المرأة، وتحجّر الطين، وتجبّن اللبن.

(**وبمعنى استفعل**) كتكبّر، وتعظَّم. (و) بمعنى (**فعل**): كتعدَّى الشيء وعَداه: إذا جاوزه، وتبيّن وبان.

(**والإغناء عنه**): أي عن فَعَل كتكلّم، وتَصدَّى.

[افـتـعـل]

(**وافتعل**) وهو (**للاتخاذ**): كاذَّبح، واطَّبَخ[١]، واشتوى، أي: اتخذ ذبيحة وطبخاً، وشواء.

(**والتصرّف**) ويعبّر عنه بالتسبب كاعْتمَل واكتسَب: إذا تسبب في العمل والكسب.

(**والمطاوعة**) كأنْصَفْتُهُ فانتصف، وأشعلت النار فاشتعلت.

(**والتخيُّر**) كانتخب واصطفى، وانْتَقَى.

(**وبمعنى تفاعل**) كاشْتورُوا، وتشاوَروُا.

(**وتَفَعَّل**) كابْتسم وتَبسّم.

(**واستفعل**) كاعتصم واستعصم.

(**وفَعل**) كاقتدر، وقَدر.

(**والإغناء عَنْه**) أي عن فعل كاستلم الحجر، والتحى الرَّجُل. قال في الارتشاف: وأكثر بناء افتعل من المتعدّي.

[انـفـعـل]

(**وانْفعَل**) وهو (**لمطاوعة فَعَل علاجاً**) نحو: صَرْفتُه فانصرف، وقَسمْتُه فانقسم، وسَبْكتُه فانْسَبكَ.

(**ولا يُبْنَى**) انْفعَل (**من غيره**) أي من غير ما يدلّ على علاج من فِعْل [ثلاثي][٢] فلا يقال: عرَفته فانْعرف، ولا جَهِلْته فانْجهَل، ولا سَمِعتُه فانْسمَع.

وكذا لو دلّ على معالجة، ولم يكن ثلاثيّاً لا يقال: أحكمتُه فانْحكمَ، ولا أكملْتُه فانْكمل.

(١) في الأصل: «كأذبح، وأطبخ» بهمزة قطع في الكلمتين؛ وهو تحريف صوابه ما أثبتناه.

(٢) زيادة يقتضيها السياق.

وشذ نحو: فَحَّمته فانْفَحَم، وأدخلته فاندخل.

(ولا) يبنى (من لازم خلافاً لأبي عليّ) الفارسيّ، فإنه زعم أنه قد جاء من لازم نحو: مُنْهوٍ[1] ومُنْغَوٍ وخرج على أنه مطاوع: أهويْتهُ وأغويته.

[استفعل]

(واستفعل) وهو (للطلب) كاستغفر، واستعان، واستطعم، أي سأل الغفران، والإعانة، والإطعام.

(والتحوّل) كاستنسر البُغاث[2] أي: صار نسراً، واستحجَر الطّينُ.

(والاتخاذ) كاستعبدَ عبْداً واستأجر أجيراً.

(والوجُود): كاستعظَمْتُه: إذا وجَدْتَه عظيماً.

(وبمعنى افتعل) كاستحصدَ الزَّرع، واحتَصَد.

(ومطاوعته) كأحْكَمَه فاسْتَحْكَمَ.

(و) بمعنى (فَعِل) كاسْتغنَى وأغنَى[3].

(والإغناء عنه) كاستحيا واستأثر.

[افْعَلّ]

(وافْعَلَّ) وهو (للألوان) كاحمرَّ واسْوَدَّ (والعيوب) كاحْوَلَّ.

(ولا يُبْنَى من مضاعَف العين) فلا يقال في رجل أجم بالجسم، أي لا رمح معه في الحرب: اجْمَمَّ لما فيه من الثقل.

(ولا) من (معتلّ السلام) فلا يقال في رجل ألْمى، وهو الأسمر الشفتين الْمَيَّ.

(وتلي عينه ألف) نحو: احمارّ، واحوالّ.

---

(١) واستشهد أبو علي وغيره على مجيء الوزن «انفعل» من «فعل» اللازم، بقول يزيد بن الحكم:

وكم موطن لولاي طحت كما هوى ... بأجرامه من قُلّة النيق منهوي

انظر الممتع في التصريف (١/ ١٩١) والمنصف (١/ ٧٢) وشرح ابن عقيل (ص ٣٥٣) والأزهية (ص ١٧١) وشرح الأشموني (٢/ ٢٨٥) وغيرها. وقال ابن عصفور في الممتع في التصريف (١/ ١٩٢): «ويجوز عندي أن يكون منغوٍ ومنهوٍ مطاوعي أهويته وأغويته ولا يكونان على هذا شاذّين».

(٢) في الأصل «البغات» بالتاء المثناة، تحريف. والبغاث: كل طائر ليس من جوارح الطير، والضعيف من الطير؛ وفي المثل: «إنّ البغاث بأرضنا يستنسر». انظر اللسان (٢/ ١١٨، ١١٩).

(٣) الصواب «عُني» وانظر القاموس (٤/ ٣٧٤).

(وقيل) وعليه الخليل (هو الأصل) وافْعَلّ مقصور منه، واختاره ابن عصفور بدليل أنه ليس شيء من افعلّ إلاّ وقال فيه افعالّ.

[افـعـوعـل]

(وافعوعل) وهو (للمبالغة) اخشوشن الشيء: كثرت خشونته، واعشوشب المكان: كثر عشبه.

(والصيرورة) كاحلولى الشيء: صار حلواً، واحقوقف الجسم والهِلال صار كل منهما أحقف أي مُنْحنِياً.

(وافعوّل، وافْعولَلَ، وافْعيّل) أبنية (نوادر) كاجلوّذ: إذا مضى وأسرع في السير، واعلوّط البعير: إذا تعلّق بعنقه وعَلاَهُ، واخْرَوط بهم السير: إذا أشتد وكاعْثَوجَج البعير: أسرع. واهْبيَّخ الرجُل: تكبّر.

(وما عداها) أي الأبنية المذكورة.

(مُلْحق) وذلك «فَوعَل»: كحوقل الشيخ: كبَّر، و «فَعْوَل»: كجهور أي رفع صوته بالقول. و«فعلَلَ» ذو الزيادة: كجَلْبَب، و«فَيْعَل» كَبيْطَر، و«فَعْيَل»: كعَذْيَط، أي أحدث عند الجماع، وفَعْلَى كسَلْقى الرجُل: إذا ألقاه على ظَهْره.

[مسألة]

(ما لَيْس فيه) أي في أصوله (حرف علّة صحيح) ثم إن سلم من التَّضعيف والهمزة فسالم أيضاً (وإلاّ) فلا، فكلّ سالم صحيح ولا عكس، وإلاّ بأن كان فاؤه أو عينه أو لامه حرف علة (فهو معتل فبالفاء) يقال له (مِثَال) لأنه يماثل الصّحيح في صحّته.

(و) معتلّ (العين أجوف) لإن إعلاله في جوفه أي وسطه. وذو الثّلاثة لكون ماضيه على ثلاثة عند الإسناد إلى التاء فهو خاصٌ بالفعل.

(و) معتلّ (اللام منقوص) لنقصانه عن قبول بعض الإعراب.

(وذو الأربعة) لكونه على أربعة أحرف عند الإسناد إلى التاء، فهو خاص بالفعل أيضاً. (و) المعتلّ (بحرفين لَفِيفٌ) لالتفاف حرفي العلّة فيه، أي اجتماعهما، ثم هو (مقرون إن تواليا) كويل، ويوم، وثوَى (وإلا فمفروق).

والمعتلّ بالثلاثة قليل جداً كواو وياء لاسمي الحرفين، فلهذا لم نتعرّض لذكره.

الـمضــارع

(المُضارِع) إنّما يَحصُلُ (بزيادة حرف المضارعة على الماضي) وذلك الهمزة والنون، والتاء، والياء، لأن معناهما متغاير وتغاير المعنى يقتضي تغاير اللّفظ.

(فإن كان) الماضي (مجرّداً) من الزّيادة وهو (على فعَل) بالفتح (ثلثت عينه) في المضارع أي فُتِحت، وكُسِرت وضُمّت نحو: ضرَب يَضْرِب، ونَصرَ يَنْصُر، [وعَدَلَ يَعْدِلُ][1]، ولا شرط للكسرة، والضّمّة فيجوزان سواء كانت العين أو اللاّم حرف حلق كدَخَل يَدْخُلُ، ورجَحَ يَرجُحُ[2] أم لا؟.

(وشرط الفتح كونها) أي العين (أو اللام حرف حلق) وسيأتي نحو: سأل يَسْأل، ومَنح يَمْنَح بخلاف غيره.

وعلّة جواز الفتح فيما ذكر التخفيف، لاستثقال حرف الحلق واكتفي فيما إذا كان ألفاً نحو: أكل يأكل بسكوته.

ولو كانت العين واللام معاً من جنس واحد، فلا فتح أيضاً لسكونها بالإدغام نحو: صَح يَصِحّ، ولم أحتج إلى تقييده بكونه غير ألف كما نقل ابن الحاجب لعدم الحاجة إليه، إذ لا يكون أصلاً في فعل كما نبه عليه شرّاح كلامه.

ثم الحركات الثلاث تستعمل في الكلمة الواحدة كمضارع: صبغ، ونهق، ودبَغ، ورجَح، وقد لا يستعمل فيها إلا حركة كما تقدّم، وقد يستعمل فيها حركتان كمضارع صَلح وفرَع في الفتح والضمّ معاً، وكذا الضَّمُّ والكسر في غير الحلقي قد يجتمعان كمضارع فَسق، وعكَف، وقد لا[3] كما تقدّم.

فما أشكل، فهل يتوقّف فيه على السّماع لاستعمال العرب الوجهين في بعضه، واقتصارهم في بعض على وجه، أو يجعل بالكسر لأنه أخف وأكثر؟ خلاف. وقيل: يجوزان في كل مضارع سمعا فيه أم لا.

قال أبو حيّان: والذي نختاره أنه إنْ سمع الكسر أو الضم أُتبع، وإلا جاز فيه الكسر والضمّ.

(ولزموا الضّم في باب المبالغة على الصحيح) نحو: ضاربني فضَرَبْتُه أَضْرُبهُ، وكابرته فكبرتُه أكْبُرُه، وفاضلني ففَضلْتُه أفضلُهُ. وجوّز الكسائي فتح عين مضارع هذا النوع إذا كان عينه أو لامه حرف حَلْق قياساً نحو: فاهمني ففهمتُه أفْهَمهُ، وفاقَهني ففَقهتُه أَفْقَههُ.

وحكى الجوهريّ واضأني فوضأته أَوْضَؤُه، قال: وذلك بسبب الحرف الحَلْقيّ.

وروى غيره: شاعرتُه فشَعَرتُه أشْعَرهُ. وفاخرني ففخرتُه أفْخَره بالفتح، ورواية أبي ذَرّ بالضمّ.

(١) ما بين الحاصرتين زيادة لاستتمام الكلام.

(٢) قال في القاموس (١/ ٢٢٩): «رَجَحَ الميزان يرجح مثلثة».

(٣) أي قد لا يجتمعان.

(و) لزموا الضمّ (**في المضاعف المتعدي**) نحو: شد يَشُدُّ، وعدَّ يَعُدُّ، لأنه كثيراً تلحقها الضّمائر المنصوبة، فلو كسر لزم الخروج من كَسْرةٍ إلى ضمتين متواليتين، فضمّ ليجري اللسان على سنن واحد بخلاف اللام.

(و) لزموا الضَّمَّ (**في الأجوف والمنقوص بالواو**) للمناسبة، ولئلا ينقلب ياء فيلتبس باليائي نحو: قال يقول، وجاد يَجُود، ودعَا يَدْعو، وعلا يَعلو.

(و) لزموا الكسر فيهما، أي في الأجوف والمنقوص (**بالياء**) لما ذكر سواء كان غير مثال نحو: باع يَبيع، ورمَى يَرْمِي، أم مثالاً نحو: وفَى يَفِي.

(و) لزموا الكسر (**في المضاعف اللاّزم**) نحو: صحّ يَصِحّ، وضَجّ يَضِجّ، وأنَّ يَئِنّ.

(و) لزموا الكسر (**في المثال**) نحو: وسَم يَسِم، لئلا يلزم إثبات الواو فيه لارتفاع العلّة الموجبة للحذف، وهي وقوعها بين ياء وكسرة، فيلزم واو بعدها ضمّة، وهو مستثقل، وسواء كان صحيح اللاّم أم لا نحو: وَفى يَفي، هذا إذا لم تكن عينه أو لامه حَرْف حلق.

(**فإن كان عينه أو لامه**) حرفاً (**حلقيّاً فالفتح**) وارد (**أيضاً**) مع الكسر نحو: وَعد يَعِد، ووضَع يضَعُ، ويَعَرَت الشاة تَيْعَر إلا أن يكون منقوصاً، ويكون يائياً ففيه الكسر كما سبق نحو وعَى يَعِي.

(**أو**) كان الماضي على (**فعل**) بالكسر (**فتحت**) العين في المضارع نحو: عَلِم يَعْلَمُ بمخالفة عينهما (**وتُكْسر**) أيضاً (**في المثال**) لتسقط الفاء فتَحْصُل الخِفّة نحو: وَرِثَ يَرِث، ووَمِق يَمِق، وجاء الفتح فيه بلا شذوذ كوَلِه يَلَهُ، ووَهِل يَهَلُ، ولم يضمّ في هذا الباب كراهة اجتماع ثقيلين، وهما الكسر والضمّ في باب واحد.

(**أو**) كان الماضي على (**فَعُل**) بالضم (**ضُمّت**) أيضاً في المضارع نحو: ظَرُفَ يَظرُف، لأن هذا الباب موضوع للصفات اللازمة، فاختير للماضي، وللمضارع فيه حركة لا تحصل إلاّ بانضمام إحدى الشفتين إلى الأخرى رعاية للتناسب بين الألفاظ ومعانيها.

(**وما عدا ذلك**) المذكور (**شاذّ**) كفتْح مضارع: أَبى، وركن وقنط، وليس حلقيّ العين أو اللام.

وكُدْتُ المضمومة[1]، وكسر مضارع: نَمَّ، وبَتَّ، وحَبّ، وعَلّ المضاعف المتعدّي، وحَسِبَ ونَعِم المكسور، وطاحَ وتاه الواوي العين.

(١) كُدْتُ أفعل كذا بضمّ الكاف لغة بني عديّ؛ ذكره في اللسان (٣/ ٣٨٢) وقال: «وحكاه سيبويه عن بعض العرب».

وضم مضارع فَرّ، وكَرَّ، وهبَّ المضاعف اللاّزم، وحضِر، وقَنِط المكسور(١).

(أو لغة) غير فصيحة كقول بني عامر: قَلَى يَقْلَى بفتحهما، ووَجِهَ بالكسر يَجُه بالضم، وقول طيّىء: بَقَيَ يَبْقَى بفتحهما، وقول تميم: ضَلِلْتَ تَضِل بكسرهما.

(وغير فعل) من الرباعي، والمزيد منه ومن الثّلاثيّ (يكسر ما قبل آخره) في المضارع سواء كان عين الفعل أو اللاّم الأولى كدَحرج يُدَحْرِجُ، وقاتَل يُقاتِل.

(ما لم يكن أول ماضيه تاء مزيدة) وذلك تفَعّل، وتَفَاعل، وتَفْعللَ فلا يغير ما قبل الآخر نحو: تَعلَّم، يَتعلَّم، وتجاهَل يتَجاهَل وتَدحرج يَتدحرَجُ، إذ لو كسر لالتبس أمرُ مخاطِبها بمضارع عَلِم، وجاهَل، ودَحْرَج، إذ المغايرة حينئذ إنما هي بحركة التاء، وقد لا يرفع اللبس لاحتمال الذهول عنها. ولم يستثن ابن الحاجب تَفعّلَ، ولا بُدّ منه، واستثنى المكرر اللاّم نحو: احمَرَّ، واحْمَار، فإنه يقال فيهما: يَحْمرّ ويَحْمَارّ.

والتحقيق أنه لا يستثنى، لأنه كان في الأصل مكسوراً، وزال بالإدغام.

(ويُضَمُّ حرف المضارعة من رُبَاعِيٍّ) أي ماض ذي أَرْبَعة أحْرُف (ولو بزيادة) نحو: يُدَحْرِج، ويُكْرم، ويُعْلم ويضاعف (وإلاَّ يُفْتَح) نحو: يَذْهب، ويَنْطلِق، ويَسْتَخْرِج.

ووُجِّهَ ذلك بأنَّ الثلاثي كثير في كلامهم، وما زاد على الرباعي ثقيل، فاختاروا الفتح لِخِفّته للكثير والثقيل، والضم للقليل.

(وكسره) أي أول المضارع (إلاَّ الياء إنْ كُسر ثاني الماضي) كتِعْلَم (أو زيد أوله تاء) كيتدحرج، ويَتعلّم. (أو وُصل) كيسْتَعين.

(أو الياء) أيضاً (مطلقاً) قرىء: فإنّهم ﴿فإنّهم يِئْلمون كما تِئْلمون﴾(٢) [النساء: ١٠٤] بكسر الياء والتاء.

(أو في) ما فاؤه واو نحو: (وَجِل)، وقرىء به(٣) (وقلب الفاء) التي هي واو (حينئذٍ ياء) لوقوعها ساكنة بعد كسرة نحو: يِيجل (أو ألفاً) نحو: يَاجَل (لغاتٍ) منقولة.

---

(١) قال في القاموس (٢/ ١٠): «حضر كنَصَر وعَلِمَ»، وقال (٢/ ٣٩٦): «قنط كنَصَر وضَرَب وحَسِبَ وكَرُم».

(٢) قال أبو حيان في البحر المحيط (٣/ ٣٥٧): «وقرأ ابن وثّاب ومنصور بن المعتمر: تِئلمون، بكسر تاء المضارعة فيهما ويائهما، وهي لغة».

(٣) وذلك في قوله تعالى: ﴿إنما المؤمنون الذين إذا ذكر الله وجلت قلوبهم﴾ [الأنفال: ٢] قرىء «وَجَلت» و «وَجِلَت»؛ ذكره أبو حيان في البحر المحيط (٤/ ٤٥٤).

[الأمـــر]

(مسألة): (الأمر من ذي همز) للوصل (يفتتح به) نحو: انطلِق واسْتخرِج، واقْتَدر، واخْشَوشن.

(وغيره) يُفْتتح (بتالي حرف المضارعة) إن كان متحركاً الآن نحو: دَحْرِج، وتَدَحْرَج، أو أصلاً نحو: أَكْرِم، إذ الأصل في يُكرم يُؤَكْرِم. (فإن كان) تالي حرف المضارعة (ساكناً فبالوصل) يفتح نحو: اضْرِب، واعْلَم، واخْرُج (وحركة ما قبل آخره كالمضارع) لأنه مأخوذ منه.

المبني للمفعُول

(مسألة] في الفعل المبني للمفعول (الجمهور: أنّ فِعل المفعول مُغيّر) من فعل الفاعل، فهو فرعٌ عنه.

(وقال الكوفيّة والمبرّد، وابن الطّراوة: أصل). ونسبه في شرح الكافية لسيبويه (للزومه في أفعال) فلم ينطق لها بفاعل كزُهي وعُنِيَ، فلو كان فرعاً للزم ألاّ يوجد إلا حيث يوجد الأصل.

ورُدَّ بأن العرب قد تستغني بالفرع عن الأصل بدليل أنه وردت جموع لا مفرد لها كمذاكير ونحوه، وهي لا شك ثوانٍ عن المُفردات، قال أبو حيّان: وهذا الخلاف لا يجدي كبير فائدة.

(ويضم أوله مطلقاً) ماضياً كان أو مضارعاً.

(و) يضم (معه ثاني ذي تاء) مَزيدة سواء كانت للمطاوعة نحو: تُعُلّم وتُوعّد وتُدُحْرِج أم لا، نحو: تُكُبِّر، وتُجُبّر حذراً من الالتباس.

(ويُقْلَبُ ثالثه) أي ذي التاء (واواً) لوقوعها بعد ضمة كما في تُوعد[1].

(و) يضم مع الأول أيضاً (ثالث ذي) همز (الوصل) لئلا يلتبس بالأمر في بعض أحواله نحو: اسْتُخْرِج، واسْتُحلي. (ويكسر ما قبل الآخر في الماضي) كما تقدم.

(ويفتح في المضارع) كيُضرَب، ويُتَعَلّم، ويُسْتخرَج.

(فإن كان) الماضي (مثالاً) أي مُعْتَلّ الفاء (بالواو جاز قلبها همزة) سواء كان مضعفاً نحو: «أُدّ» في «وُدّ» أم لا نحو: أُعِد في وُعِد صحيح اللام كما مثل أم لا، نحو: أُقي في وُقِي.

---

(١) في الأصل «بتوعد» تحريف.

(أو أجوف) أي معتل العين (وأعلّ ففيه القلب ياء) لأن الأصل في قال، وباع مثلاً: قُوِل، وبُيِع استثقلت الكسرة على الواو والياء فنقلت إلى الفاء بعد حذف ضمّتها، فسلمت الياء، وانقلبت إليها الواو لسكونها بعد كسرة، فصار: قيل، وبيع.

والقلب واواً بحذف حركة العين، لأن الثقل إنما نشأ منها، وإبقاء ضمّة الفاء، فسلمت الواو، وردّت إليها الياء لوقوعها ساكنة بعد ضمة نحو: قُول، وبُوع قال:

١٧٦٠ ـ لَيْتَ شَبَاباً بُوعَ فَاشْتَرَيْتُ[١]

وقال:

١٧٦١ ـ حُوكَتْ على نَوْلَيْنِ إذْ تُحَاكُ[٢]

وقال:

١٧٦٢ ـ نُوطَ إلى صُلْبٍ شَدِيد الحمَلِ[٣]

(والإشمام، وأفْصَحُها الأولى) وبها ورد القرآن، قال تعالى: ﴿وَقِيلَ يَٰٓأَرۡضُ ٱبۡلَعِي﴾ و﴿وَغِيضَ ٱلۡمَآءُ﴾ [هود: ٤٤].

(ثم الإشمام) وبه قرأ . .[٤] . ، وحقيقته ضمّ الشّفتَين مع النطق بحركة الفاء بين حركتي الضمّ والكسر ممتزجة منهما.

(وشرط) أبو عمرو (الدّاني[٥] إسماعه و) أبو عمرو (ابن الطّفيل عدمه) أي عدم

---

(١) الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه (ص ١٧١) والدرر (٤/ ٢٦، ٦/ ٢٦٠) وشرح التصريح (١/ ٢٩٥) وشرح شواهد المغني (٢/ ٨١٩) والمقاصد النحوية (٢/ ٥٢٤). وبلا نسبة في أسرار العربية (ص ٩٢) وأوضح المسالك (٢/ ١٥٥) وتخليص الشواهد (ص ٤٩٥) وشرح الأشموني (١/ ١٨١) وشرح ابن عقيل (ص ٢٥٦) ومغني اللبيب (٢/ ٦٣٢). وقبله:

ليت وهل ينفع شيئاً ليتُ

(٢) وبعده:

تختبط الشوك ولا تُشاكُ

والرجز بلا نسبة في أوضح المسالك (٢/ ١٥٦) وتخليص الشواهد (ص ٤٩٥) والدرر (٦/ ٢٦١) وشرح الأشموني (١/ ١٨١) وشرح التصريح (١/ ٢٩٥) وشرح ابن عقيل (ص ٢٥٥) والمقاصد النحوية (٢/ ٥٢٦) والمنصف (١/ ٢٥٠).

(٣) الرجز بلا نسبة في الدرر (٦/ ٢٦٢) والمحتسب (٢/ ١٧٨) وفيه «الخلّ»، والمنصف (١/ ٢٥٠) وفيه «الخلّ».

(٤) مكان النقط بياض في الأصل؛ وفي حاشية الخضري على ابن عقيل (١/ ١٦٩ ـ طبعة عيسى البابي الحلبي): «وبه قرأ الكسائي وهشام».

(٥) هو أبو عمرو عثمان بن سعيد بن عثمان بن سعيد بن عمر الأموي مولاهم القرطبي، ويعرف بالداني، =

إسماعه، (فالمراد) به عنده (الرّوم) لأنه إشارة إلى الحركة من غير تصويت.

وخرج بقيد الإعلال ما كان مُعلاًّ، ولم يُعل نحو: «غَوِرٍ» في المكان فحكمه حكم الصحيح.

قال ابن مالك: (ويتعيّن أحدها) أي اللغات الثلاث (إذا أسند) الفعل (للتّاء أو النون، **وأُلْبِسَ بغيره**) من الأشكال ففي بعْتُ، ودِنْتُ، وخِفْت يتعيّن غير الكسر وفي لُذْن وفُدْنَ[1]، وَرُعْنَ، يتعين غير الضّمّ لئلا يلتبس بفعل الفاعل. قال أبو حيّان: وهذا الذي ذكره ابن مالك لم يذكره أصحابنا، ولم يعتبروه، بل جوّزوا الثّلاثة، وإن ألبس، ولم يُبالوا بالإلباس كما لم يبالوا به حين قالوا: مُختَار لاسم الفاعل أو اسم المفعول، والفارق بينهما تقديريّ لا لفظيّ.

(وتجري اللغات الثّلاث، في وزن انفعل وافتعل) من الأجوف المعل نحو: أُنْقِيد، وأُخْتير[2]، وانْقُود، واختُور، وإنْقيدَ، وإخْتِيرَ[3] بخلاف غيره ولو اعْتل نحو: اعتور.

وحكم الهمزة تابع للعين فتكسر وتضم، وتشمّ كذا قال ابن مالك. وقال ابن أبي الربيع تضم مطلقاً، لأن الكسر في الإشمام عارض، وقياساً في حالة الكسر على أمر المخاطبة نحو: اغْزِي.

وفرّق ابن الضائع بأن هذه حالة عارضة بخلاف اختير ونحوه، فإن ذلك صار أصلاً في المعتلّ ملتزماً، وبأن الكسر في اغزي للضمير المتصل، وهو معرض للانفصال، وهنا الأمر عارض في نفس الفعل لازم له لا لشيء منفصل.

(وأنكر خطاب) أن يجري فيه **(غير الأولى)** والتزم القلب ياء.

(و) أنكر أبو الحكم الحسن **(بن عذرة)**[4] فيه **(الثانية)** وأجاز مع القلب ياء الإشمام.

= وبابن الصيرفي قديمًا. مقرىء، حافظ، مجود، محدث، مفسر. ولد سنة ٣٧١ هـ، ورحل من الأندلس إلى المشرق، فدخل مصر، وحجّ، ورجع إلى الأندلس وتوفي بدانية سنة ٤٤٤ هـ. من تصانيفه الكثيرة: المقنع في معرفة رسم مصاحف الأمصار، التيسير في القراءات السبع، الموضح في الفتح والإمالة، التحديد في الإتقان والتجويد، وطبقات القراء. انظر ترجمته في تذكرة الحفاظ (٣/٢٩٨) وبغية الملتمس (ص ٣٩٩) وجذوة المقتبس (ص ٢٨٦) ومعجم الأدباء (١٢/ ١٢١) والنجوم الزاهرة (٥/ ٥٤) وإنباه الرواة (٢/ ٣٤١) وهدية العارفين (١/ ٦٥٣).

(١) فُدْن: تبخترن (اللسان: ٣/ ٣٤١).

(٢) انقيد واختير: بضم همزة الوصل.

(٣) انقيد واختير: بكسر همزة الوصل.

(٤) هو الحسن بن عبد الرحمٰن بن عبد الرحيم بن عمر بن عبد الرحمٰن بن عذرة الأنصاري الأوسي الخضراوي. نحوي، أديب. ولد سنة ٦٢٢ هـ. من آثاره: الإعراب عن أسرار الحركات في لسان =

(وتقلب في المضارع في الجميع ألفاً) لأن الأصل مثلاً: يُقْوِل، ويُبْيَع، ويُنْقَوِدُ، ويُخْتَيَرُ، نقلت حركة الواو والياء من[١] العين استثقالاً، ثم قلبا ألفاً لتحرّكهما في الأصل، وانفتاح ما قبلهما الآن.

(و) تقلب (لام) الماضي (المعتلّ اللام) بالألف (ياء) وإن كانت منقلبة عن واو نحو: غُزِيَ في غَزا، وهُدِي في هَدى.

(وأوجب الجمهور ضمّ فاء المضاعف) ثلاثياً كان أو غيره نحو: حُبَّ، واشْتُدّ، قال تعالى: ﴿هَٰذِهِۦ بِضَٰعَتُنَا رُدَّتۡ إِلَيۡنَاۖ﴾ [يوسف: ٦٥] (وأجاز قوم الكسر أيضاً و) أجاز (المهاباذي)[٢] الإشمام، وبهما قرىء في «رِدّت»[٣].

(ولا يتأتّى هنا) عند الإسناد إلى التاء ونحوها (الإلباس) لحصول الفك حينئذٍ فيظهر.

(ولا يُبْنى) هذا البناء (فِعْلٌ جامد، وكذا ناقص من) كان وكاد وأخواتهما (على الصحيح) وفاقاً للفارسي.

وجوزه سيبويه، والسيرافي، والكوفيون. قال أبو حيّان: والذي نختاره مذهب الفارسي، لأنه لم يسمع، والقياس يأباه.

صيغتا التعجب وأفعل التفضيل

(مسألة): تبنى صِيغتا التعجّب وأفعل التفضيل من فِعل ثُلاثيّ مجرد تام، مُثْبت، متصرّف، قابل للكثرة، غير مبني للمفعول، ولا معبّر عن فاعله بأفعل فَعْلاء.

فلا يبنيان اختياراً من اسم، ولا من فعل رباعي كدَحرج، ولا ثلاثيّ مزيد «أفْعل» كان أو غيره.

ولا ناقص كَكَان، وكاد، وأخواتهما، وعلّل بأنها بمجرّد الزمان، ولا دلالة لها على الحدث، فلا فائدة في التعجب بها.

= الأعراب، المفيد في أوزان الرجز والقصيد، ومنتهى السول في مدح الرسول ﷺ. انظر ترجمته في بغية الوعاة (ص ٢٢٣) وكشف الظنون (ص ١٢٥، ١٧٧٧) وإيضاح المكنون (٢/ ٥٧٣).

(١) في الأصل «إلى» والصواب ما أثبتناه.

(٢) هو أحمد بن عبد الله المهاباذي الضرير. نحوي، من تلاميذ عبد القاهر الجرجاني. كان حيًّا قبل سنة ٤٧١ هـ. له شرح اللمع لابن جني. انظر ترجمته في معجم الأدباء (٣/ ٢١٩) وكشف الظنون (ص ١٥٦٣).

(٣) قرأ بها علقمة ويحيى بن وثاب والأعمش (البحر المحيط: ٥/ ٣٢١).

ولا منفي لزوماً نحو: ما عاج بالدواء[١]، أو جوازاً نحو: ما ضَرَب، لأنّ فِعل التعجب مثبت، فمحال أن يبنى من منفيّ.

ولا غير متصرّف كنِعْم وبئس، ويَدع، ويذر، لأن البناء منه تصرف.

ولا ما لا يقبل الكثرة والتفاضل كمات، وفني، وحدث به، إذ لا مزية فيه لبعض فَاعِليه على بعض.

ولا مبني للمفعول لزوماً كزُهِي، أوْ لا، كضُرب لخوف اللبس.

ولا ما فاعله أي وصفه على أفْعَل كحَمِرَ وسَوِد، وعَوِر، وعلله الجمهور بأن حق ما يصاغان منه أن يكون ثلاثياً محضاً، وأصل هذا النوع أن يكون فعله على أفْعَل.

قال ابن مالك: وأسهل منه أن يقال: لأن بناء وصفه على أفْعَل، ولو بني منه أفْعَل تفضيل لالتبس أحدهما بالآخر. وإذا امتنع صوغ التفضيل امتنع صوغ التعجب لتساويهما وزناً ومعنى، وجريانهما مجرى واحداً في أمور كثيرة، وبهذا التعليل جزم ابن الحاجب.

(وجوّزه الأخفش من كل فعل مزيد) كأنه راعى أصله، لأن أصل جميع ذلك الثلاثي.

(و) جوزه **(قوم من أفعل)** فقط كأكْرم، واختاره ابن مالك ونسبه لسيبويه ومحققي أصحابه.

وثالثها، وصحّحه ابن عصفور: يجوز إن لم تكن الهمزة فيه للنقل، ومن المسموع فيه ما أتْقَنه، وما أصْوبَه، وما أخْطأه، وما أيسره، وما أعدله، وما أسنَّه.

وإن كانت للنقل لم يجزْ، وإن سمع فشاذ نحو: ما آتاه للمعروف، وما أعطاه للدراهم.

(و) جوّزه **(قوم من الناقص)** قال ابن الأنباري تقول: ما أكْوَنَ عبد الله قائماً، وأكوِن بعبد الله قائماً.

(و) وجوّزه **(خطّاب)** المارِديّ **(وابن مالك من فِعْل المَفْعُولِ إذا أُمِنَ اللّبْس نحو)** ما أجَنّه من جُنَّ، وما أشغله من شُغِل، وما أزهاه من زُهِي.

قال ابن مالك: وهو في التفضيل أكثر منه في التعجب كأزهى من ديك[٢]، وأشغل من

---

(١) كذا في الأصل؛ ولعلّها «ما عاج بالمكان» أي ما أقام. وانظر اللسان (٢/ ٣٣٣) والقاموس (١/ ٢٠٨).

(٢) من الأمثال. ويقال أيضًا: «أزهى من ثعلب» و «أزهى من تور» و «أزهى من ذباب، أو ذبّان» و «أزهى من ضَيْوَن» و «أزهى من طاووس» و «أزهى من غراب» و «أزهى من قطّ» و «أزهى من واشمة استها» و «أزهى من وعل».

ذات النِّحْيَيْن[١]، وأشهر من غيره، وأعذر، وألوم، وأعرف، وأنكر، وأخوف، وأرْجَى. قال كعب:

١٧٦٣ ـ فَلَهْـــوَ أخْـــوَف عِنـــدي[٢]

(و) جوزه (**الكسائيّ وهشام والأخفش من العاهات**) نحو: ما أعْوَرَه.

(**وزادا**) أي الكسائيّ وهشام (**والألوان**) أيضاً نحو: ما أحْمرَه، ومنع ذلك الأخفش كسائر البصريين.

(**وثالثها**) قاله بعض الكوفيين: يجوز (**من السّواد والبياض فقط**) دون سائر الألوان.

(**وقد يغني مع استيفاء الشروط**) في فِعْلٍ عن صوغ التعجب والتفضيل منه (**فِعلٌ آخر**) يصاغ منه نحو: قال من المقايلة، لا يقال منه: ما أقْيلَه استغناء بما أكثر قائليه[٣]، وما أنومه في ساعة كذا، كما استغنوا بتركت عن ودَعْتُ.

قال ابن عصفور وغيره: ومن الأفعال التي استغني عن الصوغ فيها قام، وقَعد، وجلَس، وغَضِب، وشكر استغناء بما أحْسن قيامه، ونحوه.

وقال ابن الحاجّ: بل لأنها لا يتصوّر فيها المفاضلة، فلا يرجح قيام على قيام فيما يدل عليه لفظ قيام وكذا القعود والجلوس.

(**وما فقد**) الشروط (**توصل إليه بجائز**) يصاغ منه. (**ونصب مصدر التعجّب من بعده**) مفعولاً في «ما أفعل»، وتمييزاً في «أفْعَل من» (**أو جر بالباء**) في «أفْعِلْ» نحو: ما أشدّ دَحْرجَتَه وحُمْرَتُه، وكونه مستقبلاً وأشْدد بذلك، وهو أشَدُّ احْمِراراً من الدّم.

ويُؤْتى بمصدر المنفيّ، والمبنيّ للمفعول غير صريح إبْقاءً للفظهما نحو: ما أكثر ألاّ

---

(١) ذات النحيين هي امرأة من بني تيم الله بن ثعلبة كانت تبيع السمن في الجاهلية، فأتاها خوّات بن جبير الأنصاري وساومها، فحلّت نِحْيًا (زقًّا) فنظر إليه ثم قال: أمسكيه حتى أنظر إلى غيره، فقالت: حُلّ نحيًا آخر، ففعل، فنظر إليه فقال: أريد غير هذا فأمسكيه، ففعلت. فلما شغل يديها ساورها فلم تقدر على دفعه لأنها كانت ممسكة بفم النحيين؛ فضرب العرب المثل بهما. انظر المستقصى (١/ ١٩٦) والميداني (١/ ٢٥٨، ٣٧٦، ٣٨٨) واللسان (١٥/ ٣١٢) وغيرها.

(٢) جزء بيت من البسيط، وتمامه:

فلهـــو أخـــوف عنـــدي إذ أكلمـــه ... وقيـــل إنّـــك منســـوب ومســـؤولُ

وهو لكعب بن زهير في ديوانه (ص ٦٦)، ورواية الديوان:

لـــذاك أهيـــب عنـــدي أن أكلمـــه ... وقيـــل إنـــك مسبـــور ومســـؤول

والدرر (٦/ ٢٦٣) والمقرب (١/ ٧١). وبلا نسبة في رصف المباني (ص ٢٣١).

(٣) في الأصل «قايلته» تحريف.

تقوم وأن يضرب، فإن أمن اللّبس جاز كونه صريحاً نحو: ما أسرعَ نِفاس هند.

وما لا مصدر له مشهوراً أتي به صلة لـ «ما» نحو: ما أكْثِرْ ما يذر زيد الشر، وأكْثِرْ ما يَذر.

ولا يفعل ذلك بالجامد، إذ لا مصدر له.

ولا بما لا يقبل الكثرة فيما ذكره ابن هشام.

ومثل غيره: بما أفجع موتَه، وأفجع بموته.

ولا بما يلزمه النّفي أو النّهي من باب كان.

وأجاز ابن السّرّاج ما أحسن ما ليس يذكرك زيد، ولا ما يزال يذكرنا، ولا تحذف همزة أفعل.

(وشذّ حذف همزة خَير وشرّ في التعجب) سمع: ما خَيْر اللبن للصحيح وما شره للمبطون. والأصل: ما أَخْيره، وما أَشَره، فلما حذفت الهمزة نقلت حركة الياء إلى الخاء، ولم يحتج إلى ذلك في «شَرّ». وبعضهم يحذف ألف «ما» لالتقاء الساكنين، فيقال: «مَخْيَره، ومَحْسَنه ومَخْبَثَه». **(وكثر)** حذفها منهما **(في التفضيل)** لكثرة الاستعمال نحو: هو خَيْرٌ من فلان، وشَرٌّ منه.

ونَدر إثباتها فيهما في قوله:

١٧٦٤ ـ بِـلاَلُ خَيْـرُ النّـاسِ وابـنُ الأخْيَـرِ[1]

وقراءة أبي قلابة: ﴿مَّنِ ٱلْكَذَّابُ الأَشَرّ﴾[2] [القمر: ٢٦] كما ندر الحذف من غيرهما كقوله:

١٧٦٥ ـ وحَبُّ شيْءٍ إلى الإنْسَانِ ما مُنِعَا[3]

(وما ورد بخلاف ذلك فشاذّ مسموع) لا يقاس عليه **(فأقْمِنْ به)** من قولهم: هو قَمِنٌ

---

(١) الرجز بلا نسبة في الدرر (٦/ ٢٦٥) وشرح التصريح (٢/ ١٠١) وشرح عمدة الحافظ (ص ٧٧٠).

(٢) بفتح الشين وشدّ الراء؛ وهي قراءة قتادة وأبي قلابة كما ذكر أبو حيان في البحر المحيط (٨/ ١٧٩).

(٣) عجز بيت من البسيط، وصدره:

وزادنـــي كلفـــاً بـــالحـــبّ مـــا منعـــتْ

وهو للأحوص في ديوانه (ص ١٥٣) والأغاني (٤/ ٣٠١) وتذكرة النحاة (ص ٤٨، ٦٠٤) والحماسة الشجرية (١/ ٥٢١) وشرح عمدة الحافظ (ص ٧٧٠) والعقد الفريد (٣/ ٣٠٦). وهو لمجنون ليلى في ديوانه (ص ١٥٨). وبلا نسبة في الدرر (٦/ ٢٦٦) وشرح الأشموني (٢/ ٣٨٣) وعيون الأخبار (٢/ ٥) ولسان العرب (١/ ٢٩٢ ـ حبب) ونوادر أبي زيد (ص ٢٧).

بكذا، أي حقيق، صيغ من اسم.

وكذا قولهم: ما أذرع فلانة من امرأة ذَراع، أي خفيفة اليد في الغزل، كذا قال ابن مالك؛ لكن حكى ابن القطّاع[١]: ذرعت المرأة.

(وما أخْصرَه) من اختصر فهو من غير الثلاثي المجرّد من مبني للمفعول **(و)** ما **(أعْساه)** وأَعْسِ به به من عسى وهو جامد.

(و) ما **(أزهاه)** من زُهِي، وهو مبنيّ للمفعول.

(و) هي **(أسود من القار)** كذا في حديث صفة جهنم من سَوِد فهو أسود وسَوداء، وفي صفة الحوض: ماؤه أبيض من اللّبن[٢] **(وأشغل من ذات النِّحيين)**[٣] من شُغِل، وهي مبنيّ للمفعول.

(قال أبو حيّان): وشذ أيضاً **(قولهم: ما أعظم الله وما أقدره)** في قوله:

١٧٦٦ ـ ما أقْدَر اللَّهَ أن يُدْني على شَحَطٍ[٤]

لعدم قبول صفات الله الكثرة.

(والمختار وفاقاً للسّبكيّ وجماعة) كابن السراج وأبي البركات ابن الأنباري، والصّيْمريّ **(جوازه)** والمعنى في ما أعظم الله: أنه في غاية العظمة، ومعنى التعجّب فيه أنه لا ينكر، لأنه مما تحار فيه العقول، وإعظامه تعالى وتعظيمه: الثناء عليه بالعظمة، واعتقادها

---

(١) هو علي بن جعفر بن علي السعدي الصقلي المعروف بابن القطّاع. أديب، لغوي، نحوي، صرفي، كاتب، شاعر، عروضي، مؤرخ. ولد بصقلية سنة ٤٣٣ هـ، وتوفي بمصر سنة ٥١٥ هـ، وقيل: سنة ٥١٤ هـ. من تصانيفه الكثيرة: الدرة الخطيرة المختارة من شعر أهل الجزيرة، يعني جزيرة صقلية، كتاب الأفعال، الشافي في علم القوافي، ذكر تاريخ صقلية، وقلائد النحور في الأشعار. انظر ترجمته في معجم الأدباء (١٢/ ٢٧٩) وإنباه الرواة (٢/ ٢٣٦) ووفيات الأعيان (١/ ٤٢٧) وشذرات الذهب (٤/ ٤٥) وبغية الوعاة (ص ٣٣١) وهدية العارفين (١/ ٦٩٥).

(٢) رواه البخاري في كتاب الرقاق، باب ٥٣ (حديث رقم ٦٥٧٩) عن عبد الله بن عمرو بن العاص، عن النبي ﷺ قال: «حوضي مسيرة شهر، ماؤه أبيض من اللبن وريحه أطيب من المسك وكيزانه كنجوم السماء، من شرب منها فلا يظمأ أبدًا».

(٣) من أمثال العرب. راجع الحاشية ١ صفحة ٢٧٩.

(٤) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

مـــن داره الحَـــزْنُ ممـــن داره صُـــولُ

وهو لحندج بن حندج المري في الدرر (٦/ ٢٦٦) وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ص ١٨٣١) ومعجم البلدان (٣/ ٤٣٥ ـ صول) والمقاصد النحوية (١/ ٢٣٨). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٧/ ١٦٤) والإنصاف (١/ ١٢٨) وشرح الأشموني (١/ ٤٥).

وكلاهما حاصل، والموجب لهما أمر عظيم.

والدليل على جواز إطلاق صيغة التعجّب، والتفضيل في صفاته تعالى (**لقوله** ﴿أَسۡمِعۡ بِهِمۡ وَأَبۡصِرۡ﴾ [مريم: ٣٨]) أي ما أسمعه، وما أبصره (و) قول أبي بكر رضي الله عنه فيما رواه ابن إسحاق في السيرة عنه: «أي رَبّ (**ما أحْلمك**) أي يا ربّ ما أحلمك»، وقوله ﷺ: «لله أرْحَم بالمؤمن من هذه بولدها»[١] وقوله لأبي مسعود، وقد ضرب مملوكه: «لَلَّهُ(**أقْدَرُ عليك**) مِنْك عليه» رواه مسلم[٢].

فهذه شواهد صحيحة لم يذكر السّبكي منها إلا أثر أبي بكر وعجبت كيف لم يذكر هذين الحديثين المشهورين، والعذر له أنه تكلم على التعجب، وهما في التفضيل.

بناء المصدر
أي هذا مبحثه
[فَـعْـل]

(**يطّرد لِفَعَل**) بالفتح (**وفَعِل**) بالكسر حال كونهما (**متعديين «فَعْلٌ»**) بالفتح والسكون صحيحاً كان كضربَ ضَرباً، وجَهِل جَهْلاً أو معتلاًّ كوعَد وَعْداً، وبَاع بَيْعاً. وقَال قَوْلاً، ورمَى رَمْياً، وغَزا غَزْواً، ووطىء وطْئا، وخَاف خَوْفاً، وفَنِي فنياً أو مضاعَفاً كرَد ردّاً، ومَسّت مَسّاً أو مهموزاً. .[٣].

ورئمت الدابة ولدها رأماً: أحبّته.

(**وشرط ابن مالك لفَعِل**) المكسور (**أن يُفْهم عملاً بالفم**) كلقِم لَقْماً، وشَرِب شُرْباً، وبَلِع بَلْعاً.

(**ومنع ابن جودي**[٤] **قياسهما**) أي مصدر فَعَل، وفَعِل، فقال: لا تدرك مصادر الفعل الثلاثي إلاّ بالسّماع، فلا يقاس على فَعْل، ولو عدم السماع.

---

(١) رواه البخاري في كتاب الأدب، باب ١٨ (حديث رقم ٥٩٩٩) عن عمر بن الخطاب قال: قدم على النبي ﷺ سبيٌ، فإذا امرأة من السبي تحلب ثديها تسقي إذا وجدت صبيًّا في السبي أخذته فألصقته ببطنها وأرضعته، فقال لنا النبي ﷺ: «أترون هذه طارحة ولدها في النار؟» قلنا: لا، وهي تقدر على أن لا تطرحه! فقال: «الله أرحم بعباده من هذه بولدها».

(٢) رواه مسلم في كتاب الأيمان، باب صحبة المماليك وكفّارة من لطم عبده، حديث رقم ٣٦.

(٣) موضع النقط بياض في الأصل. ومثال المهموز: «أكل أكلاً» و «أسر أسرًا» و «أمن أمنًا» وما أشبهها.

(٤) هو خلف بن فتح بن جودي القيسي، ويعرف بابن أبي الموتى. نحوي، مقرىء، حافظ للحديث. من أهل يابرة، وسكن قرطبة. توفي سنة ٤٣٤ هـ. من آثاره: الناهج في شرح ما أشكل من الجمل للزجاجي. انظر ترجمته في بغية الوعاة (ص ٢٤٣).

[فَعَل]

(و) يطرد (لفَعِلَ) بالكسر (لازماً فَعَل) بفتحتين صحيحاً كان كفرِح فَرحاً، أو مُعْتلاً كجَوِيَ جَوى، ووَجِل وجَلاً، وعَوِر عَوراً، ورَدِي رَدًى أو مضاعفاً: كَشَل شلَلاً (إلاّ في الألوان والعيوب فَفُعْلة) بالضم مصدره المطّرد كسِمر سُمْرة، وحَمِر حُمْرةً، وأدِم أُدْمَةً.

[فُعُولٌ]

(ولفَعَلَ) بالفتح (لازماً فُعُول) بضمّ الفاء سواء كان صحيحاً كركع رُكوعاً وخرَجَ خُرُوجاً، أو مُعْتلاً كوقَف وقُوفاً، وغابت الشمس غُيُوباً، ودنَى دنُوّاً، ومضَى مُضِيّاً أم مضاعفاً كمرّ مرُوراً.

[فُعَال وفَعِيل]

(فإن كان لعلة فَفُعَال) كسَعَل سُعالاً، وعطَسَ عُطاساً (أو سير ففعيل) كرحَل رحيلاً.

(ويكونان) أي: فُعال وفعيل (للصوت) كصرَخَ صُراخاً، وصهل صهيلاً. (ويختص فُعال بالمنقوص) كرَغا رُغاءً. فلا يتأتّى على فعيل.

(وغلب فعيل في المضعّف)[1].

[فَعَلان]

وللتغلّب والاضطراب (فَعَلان) بفتح الفاء والعين كخفَق خَفقاناً وجالَ جَوَلاناً.

[فِعال]

(والإباء) أي: الامتناع (فِعال) بكسر الفاء كنَفَر نِفاراً، وجمَح جِماحاً.

[فِعَالة]

(وللحرفة والوِلاَية فِعالَة) بالكسر ككتبت كتابة، وخاط خياطة، ووَلي وِلاية، ونقَبَ نِقابةً[2].

[فُعُولة]

(ولِفَعُل) بالضمّ (فُعُولة) بضمّ الفاء كصَعُبَ صُعوبةً وسَهُلَ سُهولةً، (وفَعَالة بالفتح)

---

(١) مثل: «أزّت القِدْرُ تئزّ وتؤزّ أزًّا وأزيزًا وأزازًا»، و«ونَزَّ يَنِزُّ نزيزًا: عدا». انظر القاموس (٢/ ١٧١ و ٢٠١).

(٢) نقب على القوم نقابة: صار عريفًا عليهم. انظر القاموس (١/ ١٣٩).

كنَصُح نصاحةً، وجَزُل جَزالةً. (وقيل فعْل)`. .[١].

[إفـعـال]

(ولأفْعل إفْعَال) سواء كان صحيحاً أم معتلاًّ، أم مضاعفاً متعدّياً أم لازماً: كأكرم إكْراماً، وأمسى إمساءً، وأجَلّ إجلالاً، وأعطى إعطاءً.

[استـفـعـال]

(واستفعل: استفعال) كاستخرج استخراجاً.

[تَـفـعـيـل ـ تَـفـعـلـة]

و(لِفَعّل تفعيل، وتفعلة) ككرم تكريماً وتَكرِمة، وهنّأ تهنيئاً وتهنئة.

(وتختص) تفعلة (بالمعتل) فلا يرد فيه التفصيل كزكّى تزكية.

[فـعـلـلـة]

(ولفعْلَلَ: فعللة) كدَحْرَج دحرجة.

[فِعْـلال وفَعْـلال]

(وفِعلاَل) بالكسر كسرْهف سِرْهافاً[٢]. (والأصح أنه سماع) لا قياس، فإن كان مضاعفاً كزلزال ففَعْلال بالفتح له مطّرد كَزَلزال[٣].

[فعال ومفاعلة]

(ولفاعل: فِعال ومفاعلة) كقاتل قتالاً ومقاتلة.

(ويلزم) مفاعلة (فيما فاؤه ياء) كياسر مياسرة، وندر في فِعال كياوم يِوامًا[٤].

(و) المصدر المطّرد (لما أوله تاء) وهو تَفعْلل وتَفاعل، وتفعّل، وملحقاتها. (وزَنُه بضم رابعه) وهو العين نحو: تدَحْرَج تَدحْرُجاً، وتقاتَل تَقَاتُلاً، وتوانى توانِياً وتكرم تَكرُّماً، وفي الملحقات تَسَرْبل وتَمْسكَنَ. (فإن اعتل خامسه فبكسره) نحو: تَجَعْبَى تَجَعْبِيًا[٥]،

---

(١) موضع النقط بياض في الأصل. ويمكن أن يكون الساقط «وقيل فَعْل ـ بفتح الفاء وسكون العين ـ كفَصُحَ فَصْحًا»، أو «فُعْل ـ بضم الفاء وسكون العين ـ كنَبُلَ نُبْلاً». انظر القاموس مادة «فصح» و «نبل».

(٢) في القاموس (٣/ ١٥٧): «سرهفت الصبيّ: أحسنت غذاءه ونعمته».

(٣) كذا في الأصل «كزلزال ففعلال بالفتح له مطرّد كزلزال» والصواب حذف إحدى اللفظتين «كزلزال».

(٤) حكى في القاموس (٤/ ١٩٥، ١٩٦): ياومه مياومةً ويِوامًا: عامله بالأيام.

(٥) تجعبى الجيش: ركب بعضه بعضًا (القاموس: ١/ ٤٨).

وتقلسى تَقَلْسِيًا[١].

(و) المصدر المطّرد (لذي الهمزة وزنه مع كسر ثالثه) وزيادة (ألف قبل الآخر) كاجتمع اجتماعاً، وانقطع انقطاعاً، واسْتَخرج استخراجاً واطمأن اطمئناناً، واحرنجم احرنجاماً[٢]، واجلوَّذ اجلوّاذاً[٣] واعشوشب اعشيشاباً، واحمر احمراراً، واحمار احميراراً.
(وما عدا ذلك مسموع كشُكرَان) مصدر شَكر (وذَهَاب) مصدر ذهَب، (وبَهْجة) مصدر بَهج. (وشبع) مصدر شبع (وكِذاب) مصدر كَذَب (وتملاق) مصدر تَملّق.

(وجاء) المصدر على (مفعول قليلاً) كميسور، ومَعسُور، ومعقُول، ومفتون، ومجلود.

(و) على (فاعلة أقل) كباقية، وعافِية.

(وزعم بعضهم قياس التفعال و) قال (الفرّاء هو من التفعيل و) زعم (قوم قياس فعّيلى).

اسم المرَّة والهيئة

(مسألة): (يدلّ على المرّة من الثلاثيّ العاريّ من تاءٍ بِفَعْلة) بفتح الفاء سواء كان مصدره على فَعْل كضَرْبَة، أو لا كخَرْجَة من خروج، لأن المصدر المطلق بمنزلة اسم الجنس، فكما فرق بينه وبين واحده بالتاء، كذلك المصدر.

(و) على (الهيئة) أي الثلاثيّ العاري من التاء (بِفِعْلة) بالكسر كجِلْسة.

(ولا تكون) الهيئة (من غيره) أي غير الثلاثيّ وهو الرّباعي والمزيد (غالباً).

وشذ حَسَنُ العِمّة من اعتَم، والخِمْرَة من اختمر، والقِمْصة من تقمص، والنِّقبة من تَنقّب.

(والمرّة منه) أي من غير الثلاثيّ العاري من التاء أيضاً (بالتاء) بأن تلحق في مصدره نحو: انطلاقة.

* وما فيه التاء في الصّور الثّلاث يدلّ على المرّة والهيئة منه بالوصف كرَحْمة واحدة، واستعانَة واحدة، ونشدة عظيمة.

---

(١) قلسيته فتقلسى: ألبسته القلنسوة فلبسها (القاموس: ٢/ ٢٥١).
(٢) احرنجم: أراد الأمر ثم رجع عنه، واحرنجم القوم أو الإبل: اجتمع بعضها على بعض وازدحموا (القاموس: ٤/ ٩٧).
(٣) الاجلوّاذ: المضاء والسرعة في السير، وذهابُ المطر (القاموس: ١/ ٣٦٥).

ثم إنما تلحق التاء الأبنية المقيسة دون السماعية، فإن كان له بناءان مقيسان، أو مسجوعان لحقت الأغلب في الاستعمال نصّ عليه سيبويه وغيره.

قال ابن هشام: ويظهر لي أن نحو: كُدْرة مما فيه تاء، وليس على فَعْلة ولا فِعلة يجوز أن يرجع به إلى فِعْلة وفَعلة للدّلالة على المرة والهيئة، ولا تحتاج إلى الصفة إذ لا إلباس.

اسم المصدر، والزمان والمكان [من الثلاثي]

(مسألة): (**يصاغ من الثلاثي مَفْعَل**) بفتح الميم والعين (**قياساً لمصْدر، وزمان ومكان إن اعتلّت لامه مطلقاً**) سواء كان مفتوح العين في المضارع أم مكسورها أم مضمومها مثالاً أم لا؛ كمرْعى، ومَرْمى، ومَدْعى، ومَوْعى.

(**وإلاّ**) بأن كان صحيح اللام (**فتكسر العين إن كان مثالاً بالواو**) كمَوْعِد ومَوْرِد، ومَوْقِف، لأن الواو بين الفتحة والكسرة أخَفّ منها بينها وبين الفتحة.

فإن كان مثالاً بالياء فبالفتح كمَيْسَر.

وتكسر العين أيضاً في غير المصدر أي في الزّمان والمكان (**إن كان من يَفْعِل بالكسر**) غير مثال منقوص، ولا منقوص، لأنهما يبنيان على المضارع لتوافق حركة عينهما حركة عينه لكونها شُقّت منه كمَضْرِب بخلاف المصدر، فإنه بالفتح كمضْرَب، وبخلاف الثّلاثة من يَفْعَل أو يَفْعُل فإنها بالفتح أيضاً كمشْرَب، ومَقْتَل. وما عَينه ياء كغيره أو مخيَّرٌ أو مسموع أقوال.

[من غير الثلاثي]

(**ويصاغ من غيره**) أي الثلاثي (**للثّلاثة**[1]**: لفظ المفعول**) في المستعمل مصدراً: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ مَجْر۪ىٰهَا وَمُرْسَىٰهَآ﴾ [هود: ٤١]، أي إجراؤها وإرساؤُها. ﴿وَمَزَّقْنَٰهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ﴾ [سبأ: ١٩] ﴿إِلَىٰ رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ ٱلْمُسْتَقَرُّ﴾ [القيامة: ١٢] أي الاستقرار.

(**وما عدا ذلك مسموع**) لا يقاس عليه؛ كالمَشْرِق، والمطلِع، والمغْرِب، والمرْفِق، والمجْزِر، والمحْشِر، والمَسْقِط، والمَنْبِت، والمَسْكِن، والمنْسِك، والمَسْجِد بالكسر، والقياس فتحها.

[بناء الآلة]

(مسألة): (**بناء الآلة**) مُطرد (**على مِفْعَل**) بكسر الميم، وفتح العين (**ومِفْعال، ومِفْعلَة**)

(١) أي المصدر والزمان والمكان.

كذلك كمِشْفر[١]، ومِجْدَح[٢]، ومفتاح، ومنقاش ومِكْسحَة. (**والمُفْعُل**) بضمتين (**والمَفْعَل**) بفتحتين (**والمِفْعال**) بالكسر (**يحفظ**) ولا يقاس عليه كمُنْخُلٌ، ومُسْعُطٌ ومُدْهُنٌ و«إراث» آلة تأريث النار[٣]، أي إضرامها، ومِسْراد ما يسرد به أي يخرز.

(**وكثر مِفْعل**) بكسر الميم، وفتح العين (**للمكان**) كمِطْبخ لمكان الطبخ، ومِرْفق لبيت الخلاء.

بناء الصفات

أي هذا مبحث أبنية اسم الفاعل، والمفعول، والصّفة المُشبّهة، وأمثلة المبالغة.

[اسم الفاعل والمفعول]

(**ويطّرد في اسمي الفاعل والمفعول من غير الثلاثيّ زنة المضارع بإبدال أوله مِيماً مضمومة، وكسر متلوِّ الآخر**) أي ما قبله (**في الفاعل، وفتحه في المفعول**) كمُكْرِم، ومُكْرَم، ومستخْرِج، ومستَخْرَج.

(**ومنه**) أي الثلاثي (**زنة فاعل**) في الفاعل كضارِب، وعالم (**و**) زنة (**مفعول**) في المفعول كمضروب، (**لكن صفة**) فَعِل المكسور العين (**اللازم في الأعراض فَعِلٌ**) بالكسر كفَرِحَ فهو فَرِحٌ.

(**و**) في (**الألوان، والعاهات أفعل**) كأحْمَر، وأَسْوَد، وأعْور، وأجْهَر، (**و**) في الامتلاء وضده: فَعْلان كشَبْعان، ورَيّان، وصَدْيان وعَطْشَان.

(**وصفة فَعُل المضموم**) ولا يكون إلا لازماً فَعْل كضَخْم (**وفعيل**) كجميل (**وهذه**) الأوزان هي الصفة (**المشبهة**).

الصفة المُشبَّهة

(**ولا تُبْنى من مُتَعدّ**) بل من لازم (**وقلَّ فيها**) وزن اسم (**الفاعل**) نحو: طاهر القلب، ومُنْطلِق اللسان، ومُنْبسطِ الوجْه. (**خلافاً لمن منع مجاراتها المضارع**) وهو الزمخشريّ وابن الحاجب.

قال أبو حيّان: ولا التفات إليه لاتفاقهم على أن ضامر الكشح وساهم الوجه، وخامل

---

(١) يريد بالمشفر حدّ المدية. ولم أجد هذا البناء في كتب اللغة التي بين يدي بمعنى اسم الآلة. ففي القاموس (٢/٦٣): «والمِشْفَر للبعير كالشفة لك، ويفتح، جمعه مشافر؛ وقد يستعمل في الناس، والمنعة، والشدّة، والقطعة من الأرض ومن الرمل».

(٢) المجدح كمنبر: ما يجدح به السويق. وجدح السويق: لتّه (القاموس: ١/٢٢٥).

(٣) في القاموس (١/١٦٧): «الإراث ككتاب: النار وما أعدّ للنار من حراقة ونحوها».

الذكر، وحائل اللون، وظاهر الفاقة، وطاهر العِرْض، ومُطمئِن القلب صفات مشبهة وهي مجارية له.

قيل. ولقائل أن يقول: إنّ هذه الصيغ ونحوها أسماء فاعلين قصد بها الثبوت، فعوملت معاملة الصّفة المشبهة لا أنها صفات مشبهة.

(**وورد الفاعل**) بغير قياس من فَعَل المفتوح (**على فعيل**) كعفَّ فهو عفيف، وخفَّ فهو خفيف.

(و) على (**فَعْول وفَيْعِل**) نحو: مات فهو ميت[١]، وساد فهو سَيِّد (**وفَعال**) نحو جاد فهو جَواد (**وغيرها**) كفَعْلان نحو نَعْسان، وفَيْعلاَن كبَيِّحان[٢] من باح، وفَوْعل كخوتع من ختع[٣]، (و) ورد (**المفعول على فَعَل**) بفتحتين كقَبَض بمعْنَى مقبوض.

(و) على (**فِعْل**) بالكسر والسكون كذِبْح بمعنى مَذْبُوح[٤] (و) على (**فَعِيل**) كقتيل، وصَرِيع، وجَريح.

(**وقاسه**) أي فعيلاً (**بعضهم فيما ليس له فعيل بمعنى فاعل**)[٥] نقله في التسهيل ولم يستحضره ابنه، فقال في شرح الألفية: فَعِيل بمعنى مفعول كثير، وعلى كثرته لم يُقس عليه بالإجماع، وغَرَّهُ كلام أبيه في شرح الكافية حيث قال: وكل ذلك محفوظ لا يقاس عليه بالإجماع فظن أنه عائد إلى الأوزان الثلاثة[٦]، وإنما هو خاص بفَعَل، وفَعْلٍ لأنه فصلهما بعد أن ذكر أنّ مجيء فعيل كثير، وأنه لا يقاس عليه ولم يدّع في ذلك إجماعاً ولا خلافاً.

---

(١) في اللسان (٢/ ٩١): «قال أهل التعريف: ميّتٌ كأن تصحيحه مَيْوِتٌ على فَيْعِل، ثم أدغموا الواو في الياء؛ قال: فرُدّ عليهم وقيل: إن كان كما قلتم فينبغي أن يكون ميّتٌ على فَعِّلٍ. فقالوا: قد علمنا أن قياسه هذا، ولكنا تركنا فيه القياس مخافة الاشتباه فرددناه إلى لفظ فَيْعِلٍ؛ لأن ميّت على لفظ فَيْعل. وقال آخرون: إنما كان في الأصل مَوْيِت، مثل سيّد سَوْيِد، فأدغمنا الياء في الواو ونقلنا فقلنا مَيّت».

(٢) ثبت في الأصل: «كبَيْحان» بتسكين الياء. والصواب ما أثبتناه بالتشديد على وزن «فيعلان». وفي القاموس المحيط (١/ ٢٢٤): «... وهو بَؤُوح بما في صدره وبَيْحانٌ وبَيِّحانٌ».

(٣) ختع ختعًا وختوعًا: ركب الظلمة بالليل ومضى فيها على القصد. والخوتع كجوهر: ذباب أزرق في العشب، وولد الأرنب، والطمع (القاموس: ٣/ ١٦).

(٤) ومنه قوله تعالى: ﴿وفديناه بذبح عظيم﴾ [الصافات: ١٠٧]. وقال الزمخشري: «الذبح اسم ما يذبح» (الكشاف: ٤/ ٥٥). وكذا قال أبو حيان في البحر المحيط (٧/ ٣٥٣) وأضاف: «كالرعي اسم ما يرعى».

(٥) وذلك كقتيل، لا فيما له فعيل بمعنى فاعل، نحو: قَدَر بفتح الدال، ورَحِم بكسر الحاء؛ لقولهم: قدير ورحيم بمعنى قادر وراحم.

(٦) وهي: فَعِيل وفَعَل وفعْل.

والقيد المذكور للقياس نَبّه عليه أبو حيّان، ولا بُد منه فإن ما له فَعِيل بمعنى فاعل كعليم وحفيظ وقدير لا يجوز استعماله في المفْعُول وفاقاً لئلا يلبس.

قال: وينبغي أيضاً أن يُقَيّد بكونه من فِعْل ثلاثي مجرّد، وتامّ متصرّف، لأن ما وجد عن العرب مصوغاً كذلك إنما هو مصوغ ممّا ذكرناه.

(و) وردت (**صفة فَعِل**) المكسور على (**فُعُل**) بضمتين (**وفعيل وفُعْل**) بالضم والسكون.

(و) وردت صفة (**فَعُل**) المضموم (**على فَعِل**) بالفتح والكسر كحَصِر، فهو حَصِرٌ. (**وفَعُول**) كحصور (**وفَعال**) كجَبان (**وفُعال**) بالضم كشُجاع.

(**وغيرها**) كأشْجع، وصرعان[1] وحَسن، وعُفْر[2] وغَمْر[3] ووِضَاء[4].

(**وإذا بنيت صفة من مفتوح العين ومضمومها بني على الفتح وأمثلة المبالغة تُبْنى من ثلاثي مجرّد غالباً**).

[أمثلة المبالغة]

وشذ بناؤها من أفعل كدرّاك من أدرك، ومِعْطاء من أعطى، ونَذِير، وأليم من أنذر، وآلم، وزَهُوق من أزهق.

التأنيث

أي هذا مبحثه (**هو فرع التّذكير**) لأنه الأصل في الأسماء إذ ما من شيء يذكر أو يؤنّث إلا ويطلق عليه «شيء» وشيء مذكر في لغاتهم (**ومن ثَمّ**) أي من هنا، وهو كون التأنيث فرعاً، أي من أجل ذلك (**احتاج إلى علامة**) لأن الأشياء الأوَل تكون مفردة لا تركيب فيها، والثّواني تحتاج إلى ما يُميّزها من الأوّل، ويدل على مثنويتها بدليل احتياج التعريف إلى علامة، لأنه فرع التنكير، واحتياج النفي وشبهه إليها، لأنها فروع الإيجاب.

(**وهي**) أي علامة التأنيث (**ألف مقصورة وممدودة. قال البصرية: وهي**) أي الممدودة (**فرع**) عن المقصورة أبدلت منها همزة، لأنهم لما أرادوا أن يؤنثوا بها ما فيه ألف لم يمكن

(١) الذي وجدته في كتب اللغة: الصِّرْعان: المصطرعان. انظر اللسان (٨/ ١٩٧) والقاموس (٣/ ٥١).

(٢) العُفْر: الشجاع الجله والغليظ الشديد (القاموس ٢/ ٩٥).

(٣) الغَمْر: الكريم الواسع الخلق (القاموس: ٢/ ١٠٧).

(٤) الوضاءة: الحسن والنظافة، وقد وضؤ ككرُم فهو وضيء من أوضياء ووِضَاء ووُضّاء كرمّان من وُضّائين. انظر (القاموس (١/ ٣٣).

اجتماعهما لتماثلهما، والتقائهما ساكنين فأبدلت المتطرّفة للدّلالة على التأنيث همزة لتقاربهما وخصّت المتطرِّفة، لأنّها في محل التغير، ويَدلُّ لذلك سقوطها في الجمع كصحارَى، ولو لم تكن مبدلةً لم تحذف، كما لم تحذف في جمع قرى. قال الكوفية: بل هي أصل أيضاً.

(وتاء) وهي أكثر وأظهر دلالة.

(وقد تقدّر) التاء في أسماء (فتعرف بالضمير) يعود إليها نحو: الكَتِف أكلتها (والإشارة) كهذه جهنم (والردّ في التصغير) كهُنَيدة (والخبر، والحال، والنعت) نحو: الكتف المشوية، أو مشوية لذيذة. (والعدد) أي سقوطها منه نحو: ثلاث هنود[١].

(والغالب) في التاء (أن يُفْصل بها وصف المؤنث من المذكر) كضارب، وقائمة، وحسنة، وصعبة (وقلّت) للفصل (في الجوامد) كامرىء، وامرأة، ورجل ورجلة، وغلام وغلامة، وإنسان وإنسانة، وحمار وحمارة، وأسد وأسدة، وبرذون وبرذونة، وهذا النوع لا ينقاس.

(وجاءت لتمييز الواحد من الجنس كثيراً) كتمر وتمرة، وبقر وبقرة (ولعكسه قليلاً) ككَمْء[٢] للواحد، وكَمْأة للجمع[٣]. (وللمبالغة) كراوية (وتأكيدها) أي المبالغة كعلاَّمة (وتأكيد التأنيث) كنعجة وناقة، (أو) تأكيد (الجمع) كحجارة وفُحُولة. (أو) تأكيد (الوحدة) كظُلْمة، وغُرْفة (والتعريب) أي الدلالة على أنه عَجَمِيّ عُرِّب ككيالِجة جمع كَيْلج[٤] ـ مكيال ـ وموازجة[٥] جمع موزج ـ الخف.

(والنسب) أي الدلالة عليه نحو: المهالبة، والأشاعثة والأزارقة في النسب إلى المهلب، والأشعث، والأزرق[٦] أي الأشخاص المنسوبون إلى ما ذكر، دلت على أنه جمع بطريق نسبٍ، لا جمع بطريق الاسم كسائر الجموع، وعبّر بعضهم عن ذلك بأنّها عوض من يائه.

---

(١) جمع هِنْد، وهو اسم للمائة من الإبل أو لما فوقها ودونها أو للمائتين، واسم امرأة. ويجمع أيضًا على أهْنُد وأهْنَاد (القاموس: ١/ ٣٦٢).

(٢) في الأصل: «ككمأ»، والصواب ما أثبتناه. وانظر الحاشية التالية.

(٣) قال في القاموس (١/ ٢٨): «الكمْءُ: نبات، جمعه أكمؤ وكمْأة، أو هي اسم للجمع، أو هي للواحد والكمء للجمع، أو هي تكون واحدة وجمعًا».

(٤) كذا في الأصل؛ وفي القاموس المحيط (١/ ٢١٢): «كيلجة» بتاء التأنيث. قال: «والكيلجة مكيال، ج كيالجة وكيالج».

(٥) بضم الميم وكسر الزاي كما في القاموس (٢/ ٢١٥) ويجمع أيضاً على «مَوَازِج».

(٦) الأزارقة: فرقة من الخوارج ينسبون إلى أبي راشد نافع بن الأزرق الذي مات سنة ٦٠ هـ. انظر الملل والنحل للشهرستاني (١/ ١١٨ ـ طبعة دار صعب).

(و) تكون (**عوضاً**) من فاء كعدة أو عين كإقامة، أو لام كلُغَة، أو مدّة تفعيل كتزكية (**وغير ذلك**).

قال أبو حيّان: كالنسب والعُجْمة معاً نحو سَيابحة وبرابرة، ومعناه: السيبحيون[١]، والبربريون، لا تجعل التاء فيه لأحد المعنيين، لأنه ليس أولى بها من الآخر.

وكالفرق بين الواحد والجمع نحو: بِغال وبِغالَة، وحمار وحمارة، وبصْرِي وبصريّة، وكوفيّ وكوفيّة. قال: ولا يدخل هذا تحت تمييز الواحد من الجنس، لأن هذا من الصفات لا من الأجناس.

(**والغالب ألا تلحق الوصف الخاص بالمؤنث**) كحائض، وطالق وطامث، ومُرْضِع، لعدم الحاجة إليها بأمن اللبس، ولأنها في الأصل وصف مذكر كأنه قيل: شخص حائض، وطالق، ولأنها تؤدي معنى السبب أي ذات حيض، وذات طلاق. علّل بالأول الكسائي، وبالثاني سيبويه، وبالثالث الخليل.

(و) الغالب أن (**لا**) تلحق (**صفة على مِفْعال**) بكسر كمِذْكار، وميقات ومعطار، وشذ ميقانة[٢] بمعنى مُوقِنة.

(**أو مِفْعَل**) بالكسر وفتح العين كمِغْشَم[٣] (**أو مِفْعيل**) كمِعْطير، وشذ مِسْكينة.

(**أو فَعُول لفاعل**) كصبور، وشكور، وضروب، وشذ عَدُوة بخلافه بمعنى مفعول كأكولة بمعنى مأكولة، ورغوثة بمعنى مرغوثة أي مرضوعة.

(**أو فعيل لمفعول**) كجريح وقتيل (ما) دام (**لم يحذف موصوفه**) فإن حذف لحقته نحو: رأيت قتيلة بني فلان، لئلا يلبس، وكذا إذا جرّد عن الوصفية نحو: ذبيحة، ونطيحة.

وكذا فعيل بمعنى فاعل كمريضة، وظريفة وشريفة، وشذ امرأة صديق.

(**وقد يذكّر المؤنث وبالعكس**) حملاً على المعنى نحو: «ثلاثة أنفس» من قوله:

١٧٦٧ ـ ثـلاثَـة أنْفُـسٍ وثـلاثُ ذَودٍ[٤]

---

(١) كذا في الأصل: «سيابحة... السيبحيّون» ولم أهتد إليها. ولعلّها «السُّبَّجِيُّون»؛ قال في القاموس (١/ ٢٣٥): «وبركة بن علي بن السابح الشروطي وأحمد بن خلف السابح وأحمد بن خلف بن محمد ومحمد بن سعيد وعبد الرحمٰن بن مسلم ومحمد بن عثمان البخاريّ السُّبَّحيون بالضم وفتح الباء محدّثون».

(٢) والمذكر ميقان (القاموس: ٤/ ٢٨٠).

(٣) المغشم والغشمشم: من يركب رأسه فلا يثنيه عن مراده شيء (القاموس: ٤/١٥٨).

(٤) تقدم برقم (٩٧٩).

ألحق التاء في عدده حملاً على الأشخاص، وسمع: جاءته كتابي فاحتقرها، أنّث الكتاب حَمْلاً على الصحيفة.

(ومنه) أي من تأنيث المذكّر حَملاً على المعنى (**تأنيث المخبر عنه لتأنيث الخبر**) كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتَهُمْ إِلَّآ أَن قَالُوا۟﴾ [الأنعام: ٢٣]. أنّث المصدر المُنسبك بأن والفعل وهو اسم تكن، وهو المخبر عنه لتأنيث الخبر، وهو «فتنتهم»[١] وقوله: ﴿قُل لَّآ أَجِدُ فِى مَآ أُوحِىَ إِلَىَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٍ يَطْعَمُهُۥٓ إِلَّآ أَن تَكُونَ مَيْتَةً﴾ [الأنعام: ١٤٥]. أنّث تكون[٢]، واسمهما ضمير مذكر عائد على المحرّم لتأنيث خبره، وهو ﴿مَيْتَةً﴾ (**نعم جاز في ضمير مذكر ومؤنث توسطهما**).

(**مسألة**): تلحق آخر الماضي تاء ساكنة حرفاً.

(**وقال الجلولي**[٣] **اسماً**) ما بعدها بَدلاً منها، أو مبتدأ خبره الجملة قبله.

ولم تلحق آخر المضارع استغناء بتاء المضارعة، ولا الأمر استغناء بالياء.

ولحوقها لآخر الماضي (**إذا أسند لمؤنث**) دلالة على تأنيث فاعله (**وجوباً إن كان ضميراً مطلقاً**) أي لحقيقيّ، أو مجازيّ نحو: هند قامت والشمس طلعت.

(**أو ظاهراً حقيقياً**) وهو ما له فَرْجٌ من الحيوان[٤] نحو: قامت هند.

(وتركها) مما ذكر (**ضرورة على الأصحّ**) كقوله:

١٧٦٨ ـ ولا أرْضَ أبقـــل إبْقـــالَهـــا[٥]

---

(١) و«فتنتهم» على هذه القراءة منصوبة. وانظر مختلف القراءات في هذه الآية في تفسير البحر المحيط لأبي حيان (٤/ ٩٩).

(٢) قال أبو حيان: وقرأ الابنان وحمزة: «إلا أن تكون»، بالتاء، وابن كثير وحمزة: «ميتةً»، بالنصب. واسم «يكون» مضمر يعود على قوله «محرمًا» وأنّث لتأنيث الخبر. وقرأ ابن عامر «ميتةٌ» بالرفع، جعل «كان» تامة. وقرأ الباقون بالياء ونصب «ميتة» واسم «كان» ضمير مذكر يعود على «محرمًا» أي: «إلا أن يكون المحرم ميتة». انظر البحر المحيط (٤/ ٢٤٢).

(٣) هو الحسن بن علي بن حمدون. وقد تقدم التعريف به. انظر الفهارس العامة.

(٤) الحيوان الناطق هو الإنسان.

(٥) عجز بيت من المتقارب، وصدره:

فـــــلا مـــــــزنـــــــةٌ ودقـــــــتْ وَدْقَهـــــــا

وهو لعامر بن جوين في تخليص الشواهد (ص ٤٨٣) وخزانة الأدب (١/ ٤٥، ٤٩، ٥٠) والدرر (٦/ ٢٦٨) وشرح التصريح (١/ ٢٧٨) وشرح شواهد الإيضاح (ص ٣٣٩، ٤٦٠) وشرح شواهد المغني (٢/ ٩٤٣) والكتاب (٢/ ٤٦) ولسان العرب (٧/ ١١ ـ أرض، ١١/ ٦٠ ـ بقل) والمقاصد النحوية =

وقوله:

١٧٦٩ ـ تمنّى ابنتايَ أن يعيش أبُوهُما[١]

وقال ابن كَيْسان: يقاس عليه، لأنّ سيبويه حكى: قال فلانة[٢].

(وثالثها) قال الكوفيون (يجوز) القياس (في الجمع) بالألف والتاء دون المفرد، فيقال: قام الهندات قياساً على جمع التكسير.

(وراجحاً إن كان) ظاهراً (مجازيّاً) نحو: طلعت الشمس، ومِنْ تَركه: ﴿وَجُمِعَ ٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ﴾ [القيامة: ٩]. ﴿فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ مَكْرِهِمْ﴾ [النمل: ٥١].

(أو) حقيقيّاً (مفصولاً بغير إلاّ) نحو: قامت اليوم هند، ومن تركه: ﴿إِذَا جَآءَكُمُ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ﴾ [الممتحنة: ١٠].

١٧٧٠ ـ إن امرأ غَره مِنْكُن واحِدَة[٣]

= (٢/ ٤٦٤). وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب (١/ ٣٥٢) وأوضح المسالك (٢/ ١٠٨) وجواهر الأدب (ص ١١٣) والخصائص (٢/ ٤١١) وشرح الأشموني (١/ ١٧٤) والردّ على النحاة (ص ٩١) ورصف المباني (ص ١٦٦) وشرح أبيات سيبويه (١/ ٥٥٧) وشرح ابن عقيل (ص ٢٤٤) وشرح المفصل (٥/ ٩٤) ولسان العرب (١/ ٣٥٧ ـ خضب) والمحتسب (٢/ ١١٢) ومغني اللبيب (٢/ ٦٥٦) والمقرب (١/ ٣٠٣).

والمزنة: واحدة المزن، وهو السحاب يحمل الماء. والودق: المطر. وأبقلت: أخرجت البقل، وهو من النبات ما ليس بشجر.

ويسوّغ حذف التاء من «أبقلت» أن الأرض بمعنى المكان.

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

وهل أنا إلا من ربيعة أو مُضَرْ

وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه (ص ٢١٣) والأزهية (ص ١١٧) والأغاني (١٥/ ٣٠٥) وأمالي المرتضى (١/ ١٧١، ٢/ ٥٥) وخزانة الأدب (٤/ ٣٤٠، ١١/ ٦٨، ٦٩) والدرر (٦/ ٢٧٠) وشرح شواهد المغني (٢/ ٩٠٢). وبلا نسبة في جواهر الأدب (ص ٢١٢) وشرح شذور الذهب (ص ٢٢١) ولسان العرب (١٤/ ٥٤ ـ أوا).

والشاهد حذف التاء من «تمنى» لأن الأصل «تمنّت». وقيل: الأصل «تتمنّى» ولا شاهد على هذا.

(٢) حكاه سيبويه عن بعض العرب ولم يعلّق عليه. انظر الكتاب (٢/ ٣٨).

(٣) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

بعدي وبعدكِ في الدنيا لمغرورُ

وهو بلا نسبة في الإنصاف (١/ ١٧٤) وتخليص الشواهد (ص ٤٨١) والخصائص (٢/ ٤١٤) =

(ومساوياً إن كان جمع تكسير أو اسم جمع مطلقاً) أي لمذكّر أو لمؤنث نحو: قامت الزيود، و«قام الزيود»، و﴿قَالَتِ ٱلۡأَعۡرَابُ﴾ [الحجرات: ١٤]. ﴿وَقَالَ نِسۡوَةٞ﴾ [يوسف: ٣٠] أو (جمعاً بالألف والتاء لمذكّر) نحو: جاءت الطّلحات، وجاء الطّلحات بخلافه لمؤنث، فإن التّاء واجبة فيه لسلامة نظم واحده نحو: جاءت الهندات إلا على لغة قال فلانة[١].

(أو اسم جنس لمؤنث). نحو: كثرت النّحل، وكثر النّحل.

(ومنه نعم، وبئس) نحو: نعمت المرأة فلانة، ونعم المرأة، لأنّ المقصود فيه الجنس على سبيل المبالغة في المدح أو الذم، وكذا نعْمت جارية هند، ونعم جارية هند.

(فإن كان فاعلهما مذكراً كنّي به عن مؤنث جاز لحاقها والتّرك أجود) نحو: هذه الدار نعم البلد، ونعمت البلد، وفي عكسه الإثبات أجود نحو: هذا البلد نعمت الدار، ونعم الدار.

(ومرجوحاً إن فصل بإلاّ) نحو:

١٧٧١ - مـا بَـرِئَـتْ مـن رِيبـة وذَمٍّ   فـي حـربنـا إلا بنـات العَـمِّ[٢]

(وقيل: ضرورة) لا يجوز في النّثر، ورُد بقراءة ﴿إِن كَانَتۡ إِلَّا صَيۡحَةٞ وَاحِدَةٞ﴾ [يس: ٢٩] بالرفع[٣].

(وجوّزها الكوفيّة في جمع المذكّر السالم) كجمع التكسير فيقال: قامت الزيدون.

والبصريّة مَنعُوا ذلك لعدم وروده ولأن سلامة نظمه تدلّ على التذكير، وأمّا البنون فإن نظم واحده متغيّر فجرى مجرى التكسير كالأبناء.

(والتاء في) أوّل (المضارع كالماضي خلافاً وحكماً) فيجب في: تقوم هند، وهند تقوم والشمس تطلع.

وترجّح في تَطْلُع الشمس، وتهبّ الريح.

ويرجّح تركها في ما تهب الرّيح إلاّ في كذا، ومن إلحاقها ما قرىء: ﴿فَأَصۡبَحُواْ لَا تَرَى

= والدرر (٦/ ٢٧١) وشرح الأشموني (١/ ١٧٣) وشرح شذور الذهب (ص ٢٢٤) وشرح المفصل (٥/ ٩٣) ولسان العرب (٥/ ١١ - غرر) واللمع (ص ١١٦) والمقاصد النحوية (٢/ ٤٧٦).

(١) وهي اللغة التي حكاها سيبويه عن بعض العرب (الكتاب: ٢/ ٣٨).

(٢) الرجز بلا نسبة في الدرر (٦/ ٢٧٢) وشرح الأشموني (١/ ١٧٤) وشرح التصريح (١/ ٢٧٩) وشرح شذور الذهب (ص ٢٢٦) والمقاصد النحوية (٢/ ٤٧١).

(٣) قراءة الرفع نسبها أبو حيان في البحر المحيط (٧/ ٣١٧) إلى أبي جعفر وشيبة ومعاذ بن الحارث القارىء؛ ووجّهها بمعنى: ما حدثت أو وقعت إلا صيحة.

إِلَّا مَسَاكِنَهُمْ﴾[(1)] [الأحقاف: ٢٥].

(فإنْ أخبر به عن ضمير غيبة لمؤنث) نحو: الهندان هما يَفعلان (فألزم ابن أبي العافية التاء) حملاً على المعنى (وصححه أبو حيان، وخالف ابن الباذش) فجوّز التّاء حملاً على لفظهما، وذكر أنّه قاله قياساً ولم نَعْلَمْ في المسألة سماعاً من العرب، ولا نعتاً لأحَدٍ من النحاة.

ورده أبو حيّان بأن الضمير يَرد الأشياء إلى أصولها، وقد وجد السماع بالتاء في قول ابن أبي ربيعة:

١٧٧٢ ـ لعَلّهمـا أنّ تَبْغِيَـا لـك حَـاجَـةً[(2)]

أوزان ألف التأنيث المقصورة

(مسألة: أوزان) ألف التأنيث (المقصورة):

[فُعْلَى]

(فُعْلَى) بالضمّ فالسكون اسماً أو صفة أو مصدراً نحو: أنْثى وحُبْلى وبُشْرى.

[فَعْلى]

(وفَعلى) بالفتح (أنثى فَعْلاَن) أي وصفاً كَسَكْرى (أو مصدراً) كدَعْوى (أو جمعاً) كجَرْحى، فإن كان اسماً لم يتعيّن كون ألفه للتّأنيث بل يصلح لها، وللإلحاق كأرْطى[(3)] وعَلْقى[(4)].

---

(١) بتاء الخطاب من «تَرى» و «مساكنَهم» بالنصب. ونسبها أبو حيان إلى الجمهور. أما قراءة «يرى» بالياء، و «مساكنُهم» بالرفع، فنسبها إلى عبد الله ومجاهد وزيد بن علي وقتادة وأبي حيوة وطلحة وعيسى والحسن وعمرو بن ميمون بخلاف عنهما، وعاصم وحمزة. ونسب قراءة «تُرى» بالتاء من فوق مضمومة، «مساكنُهم» بالرفع، إلى الجحدري والأعمش وابن أبي إسحاق والسلمي؛ قال: «وهذا لا يجيزه أصحابنا إلا في الشعر وبعضهم يجيزه في الكلام». وذكر أيضاً قراءة «لا يُرى» بضم الياء «إلا مسكنهم» بالتوحيد، ونسبها إلى عيسى الهمداني، وقال: «وروي هذا عن الأعمش ونصر بن عاصم». وذكر أيضاً قراءة «لا ترَى» بتاء مفتوحة للخطاب «إلا مسكنهم» بالتوحيد مفردًا منصوبًا. انظر تفسير البحر المحيط (٨/ ٦٤، ٦٥).

(٢) تقدم برقم (٥٠٥).

(٣) الأرطى: نبات شجيري من الفصيلة البطاطية ينبت في الرمل ويخرج من أصل واحد كالعصيّ، ورقه دقيق وثمره كالعنّاب. واحدته أرطاة. انظر المعجم الوسيط (ص ١٤).

(٤) العلقى: شجر تدوم خضرته في القيظ وله أفنان طوال دقاق وورق لطاف، وهو من الفصيلة الصندلية (المعجم الوسيط: ص ٦٢٢).

[فِعْلَى]

(وفِعلى) بالكسر (مصدراً) كذِكْرَى. (أو جَمْعاً) كَظِرْبى[١] وحِجْلى[٢]، ولا ثالث لهما فإن لم يكن مصدراً ولا جمعاً لم يتعيّن له، فإنْ لم يُنوّن فله كـ «ضيزى» أي: جائرة، أو نونت فللإلحاق كرَجل كِيصًى وهو المولع بالأكل وحده.

[فُعَالى]

(و) فُعالى بالضمّ والتّخفيف، ولم يرد وصْفاً بل اسماً (نحو حُبَارى) لطائر، وجمعاً نحو: سُكارى. وزعم الزّبيدي[٣] أنه ورد وصفاً نحو: جمل عُلَادى، أي شديد ضخم.

[فُعَّلى]

(و) فعلى بالضم وتشديد العين المفتوحة (نحو: سُمّهى) للباطل.

[أفْعُلَاوي]

(و) أفعلاوي بالفتح وضم العين (نحو أَرْبُعَاوِي) لِقعْدة المتربّع.

[فِعَلّى]

(و) فِعلّى بالكسر، فالفتح، فالتشديد (نحو: سِبَطْرى) لنوع من المَشي.

[فُعُلّى]

(و) فُعُلّى بضمتين وتشديد اللام (نحو: كُفُرَّى) لوعاء الطلع، وحُذُرّى من الحذر، وبُذُرَّى من التبذير.

[فُعَّالَى]

(و) فُعّالى بالضمّ والتشديد (نحو شُقّارى) لبنْت، وحُوّارَى[٤] وخُضّارى[٥].

[فَعْلَوى]

(و) فَعْلوَى نحو: (هَرْنوى) لنبت.

(١) الظربى: جمع الظَّرِبَان، وهو حيوان من رتبة اللواحم والفصيلة السمّورية، أصغر من السنّور، أصلم الأذنين مجتمع الرأس طويل الخطم قصير القوائم منتن الرائحة (المعجم الوسيط: ص ٥٧٥).
(٢) الحجلى: اسم للجمع للحَجَل جمع حَجَلَة (القاموس المحيط: ٣/٣٦٦).
(٣) هو محمد بن الحسن بن عبد الله بن مذحج المتوفى سنة ٣٧٩ هـ. وقد تقدم التعريف به.
(٤) الحوارى: الدقيق الأبيض، وهو لباب الدقيق (المعجم الوسيط: ص ٢٠٦).
(٥) الخُضَّارى: نبت (القاموس المحيط: ٢/ ٢٢).

[فَعْولَى]

(و) فَعْولَى نحو: (قَعْولى) لضَرْب من مشي الشيخ.

[فَعْلَلُولَى - فَنْعَلُولى]

(و) فَعْلَلُولى[١] أو فَنْعَلُولَى نحو (حَنْدقوقا) لنبت[٢]. قيل: نونه أصليّة. وقيل: زائدة، ويقال بكسر الحاء، وبكسرها والدّال، وبفتح الدّال والقاف مع كسر الحاء وفَتْحهَا.

[مُفْعلّى]

(و) مُفْعلّى بالضمّ وتشديد اللاّم، ولم يجىء إلا صفة نحو: (مُكْورّى) لعظيم الأرنبة.

[مِفْعلّى]

(و) مِفْعلّى بالكسر وتشديد اللام نحو: (مِرْقَدّى) لكثير الرّقاد.

[فَعَلوتا]

(و) فَعلوتَا بفتحتين نحو: (رهَبُوتا) ورغَبوتا للرّهبة والرّغبة.

[فِعْلِلَّى]

(و) فِعْلِلّى بكسر الفاء واللام نحو: (قِرفِصّى) بمعنى: القرفصاء.

[فعلنى]

(و) فعلنى مثلّثاً نحو: (عُرَضْنى) وفُعَلْنَى بالضمّ والفتح وسكون اللام نحو: عُرَضْنَى من الاعتراض.

[يَفْعلَّى]

(و) يَفْعلّى بتشديد اللام نحو: (يَهْيَرّى) للباطل.

[فِعلِلّى]

(و) فِعلِلّى بكسر الفاء واللام وتشديد الثانية نحو: (شِفصِلّى) لنبت يلتوي على

---

(١) في الأصل «فعللوى»؛ والصواب ما أثبتناه.

(٢) الحندقوقا، ويقال أيضاً «حندقوق»: جنس نباتات عشبية سنوية تنبت بريّة وتُعد من الأعلاف (المعجم الوسيط: ص ٢٠٢).

الأشجار(١).

[فَعَيَّلَى]

(و) فَعَيَّلَى بفتحات وتشديد الياء نحو: (هَبَيَّخَا) لمشية بتبختر.

[فَعَلَيّا]

(و) فَعَلَيَّا بفتحات وتشديد، ولم يجيء إلا اسماً نحو: (مَرَحَيّا) للمرح.

[فَعْلَلاَيَا]

(و) فَعْلَلاَيا نحو: (بَرْدرايا) لموضع(٢).

[فَعْلايا]

(و) فعْلايا نحو: (حَوْلايا)(٣).

[فُعَلايا]

(و) فُعلاَيا بالضمّ والفتح نحو: (بُرَحايا) للعجب.

[إفْعِلّى]

(و) افْعِلّى بالكسر نحو: (إيجِلّى) لموضع(٤).

---

(١) قال في القاموس (٣/ ٤١٢): «الشفصلّى ـ بكسر الشين والصاد وشدّ اللام مقصورة ـ نبات يلتوي على الشجر أو ثمره، وهو حبّ كالسمسم».

(٢) في معجم البلدان (١/ ٣٧٧): «بردرايا. . . موضع أظنه بالنهروان من أعمال بغداد».

(٣) قال ياقوت: «حولايا ـ بفتح الحاء وسكون الواو وبعد الياء ألف ـ قرية كانت بنواحي النهروان خربت الآن»، ثم قال: «قال محمد بن طوس القصري: سألت أبا عليّ عن وزن حولايا فقال: فيه أربعة أحرف من حروف الزيادة، أما الألف الأخيرة فإنها ألف تأنيث كألف حُبلى، يدلّك على ذلك قول أبي العباس إنها بمنزلة هاء سقاية وقول سيبويه إنها بمنزلة هاء درحاية؛ وأما الألف الأولى فزائدة، فبقي الواو والياء فلا يجوز أن تكونا زائدتين لأنه يبقى الاسم على حرفين فثبت أن إحداهما زائدة، فإن كانت الوو زائدة فهو فَوْعال وليس ذلك في الأسماء، وإن كانت الياء زائدة فهو فعلايا وليس في كلامهم، وهذا يدلّ على أنه ليس باسم عربي ولو أنه عربي كان في أمثلتهم مثله؛ إلا أنه إذا أشكل الزائد من الحرفين حكمت بأن الآخر هو الزائد إذْ كان الطرف أحمل للتغيير، والزيادة تغيير، ويؤكد زيادة الياء في حولايا قولهم بردايا». انظر معجم البلدان (٢/ ٣٢٢، ٣٢٣).

(٤) ذكره ياقوت في معجم البلدان (١/ ٢٨٨) بوزن «إفْعَلي» وقال: «ولم يأت عنهم على هذا الوزن غيره».

[فَوْعلّى]

(و) فَوْعلّى بالفتح وتشديد اللام نحو: (دَوْدَرّى) لعظيم الخصيتين[١].

أوزان ألف التأنيث الممدودة

(و) أوزان الممدودة.

[فَعْلَاء]

(فَعْلاء) بالفتح والسكون اسماً لصحراء، أو وصفاً كحمراء، وديمة هطلاء. أو مصدراً كرغْباء، أو جمعاً كطَرْفاء.

[أَفْعِلاء]

(وأفعلاء) بكسر العين نحو: أَرْبِعاء[٢] للرابع من أيام الأسبوع، وأصدقاء، وأولياء.

[أفعُلاء]

(و) أفْعُلاء (بضمّها) كأربُعاء لعود من عيدان الخيمة.

[فعللاء]

(وفعللاء) مثلّثٌ لامٌ وفاءٌ كعقرُبَاء[٣] لمكان، وهِنْدباء لبقْلَة، وقَرفصاء لضرْب من القعود.

[وفُعْلَلاء]

(و) بالضمّ وفتح اللام كقُرْفَصاء. قال أبو حيان: ولم يثبته غير ابن مالك، وقال: الفتحة للتخفيف فلا تكون أصلاً.

[فُعَيْلِيَاء]

وفُعَيْلِيَاء بالضمّ كمُزَيقياء[٤]، ومُطَيْطياء[٥]. قال أبو حيان: ولم يذكره إلا ابن القطاع،

(١) في القاموس (٢/ ٢٩): «والدودرّى كيَهْيَرّى: الذي يذهب ويجيء في غير حاجة، والآدرُ، والطويل الخصيتين».

(٢) ذكر في القاموس (٣/ ٢٦) أنها مثلثة الباء.

(٣) في معجم البلدان (٤/ ١٣٥) «عقرباء» بفتح الراء؛ وقال: «منزل من أرض اليمامة في طريق النباج قريب من قرقرى، وهو من أعمال العُرْض».

(٤) مزيقياء: لقب عمرو بن عامر ملك اليمن، كان يلبس كل يوم حلّتين ويمزقهما بالعشيّ يكره العود فيهما ويأنف أن يلبسهما غيره (القاموس: ٣/ ٢٩٢).

(٥) سيورد فميا يلي أنه لم يذكره إلا ابن القطاع وتبعه ابن مالك. والذي في كتب اللغة: «مطيطاء» =

وتبعه ابن مالك، وكأنهم رأوا أن الياء ياء تصغير فكأنه في الأصل بني على فعلياء وإن لم ينطق به، فيكون كما لو صغرت كِبْرياء (كُبَيْرِياء) وما جاء في لسانهم على هيئة المصغر وصفاً، فإنه لا يثبت بناءً أصليّاً.

[فُعُولاء]

(وفُعُولاء) بضمتين نحو: عُشُوراء للعاشر من أيام المحرّم.

قال أبو حيان: وذكر بعض الكوفيين فيه القصر، فيكون من الأبنية المشتركة.

[مفعولاء]

(ومفعولاء) نحو: مَشْيوخاء، ومَعلُوجاء، ومعيوراء، ومأتوناء لجماعة الشيوخ، والعلوج، والأعيار، والأتن.

[مَفْعِلاء]

(ومَفْعِلاء) بالفتح وكسر العين كمَرْعِزّاء[1].

[فِعَلاء]

(وفِعَلاء)، بالكسر وفتح العين نحو: سِيرَاء لنوع من ثياب القزّ.

[فَعَلاء]

(وفَعالاء) بالفتح اسماً نحو براكاء: لمعظم الشيء، وصفته نحو: طباقاء للرجل الذي ينطبق عليه أمره.

[فِعالاء]

(وفِعالاء) بالكسر كقِصاصَاء للقصاص. قال أبو حيان: ولا يحفظ غيره.

[يفاعلاء]

(ويفاعلاء) بالفتح كينابعاء لمكان. قال أبو حيان: ولم يذكر هذا البناء غير ابن القطاع، وتبعه ابن مالك.

= كحميراء، وهو التبختر ومدّ اليدين في المشي. انظر اللسان (٧/ ٤٠٤) والقاموس (٢/ ٤٠٠).

(١) قال في القاموس (٢/ ١٨٣): «المِرْعِزُّ والمِرْعِزّى» ويمدّ إذا خفّف، وقد تفتح الميم في الكلّ: الزغب الذي تحت شعر العنز».

[فاعلاء]

(وفاعِلاء مثلّث عين) أي مفتوحها كخازَباء[١]، ومكسورها كقاصِعَاء، ونافِقاء، كلاهما لجُحْر اليربوع، ومضمومها كقافُلاء[٢] وشاصُلاَء[٣] لنبت. والمفتوح والمضموم زادهما أبو حيان على التسهيل.

[فعلياء]

وفِعلِياء بكسر الفاء واللام اسماً ككبرياء، وسيمياء للعلامة أو صفة كريح جربياء، أي شمال[٤].

[فُنعلاء]

(وفنُعلاء) بضمّ الفاء والعين، وتفتح العين كخُنْفُساء، وخُنْفَسَاء.

[فَعْنَلاء]

وفعنلاء بالفتح كـ «بَرَنْساء»[٥] بمعنى الناس.

الأوزان المشتركة

(ويشتركان) أي المقصورة والممدودة (في) أوزان:

[فَعَلى]

(فَعلَى) بفتحتين، فالمقصور اسم نحو: أجَلَى لموضع[٦]، وبَرَدى: نهر دمشق وصفة

---

(١) كذا في الأصل؛ والذي في القاموس (١/ ٦٣): «خَزِبَة كفرحة وخَزْباءُ: وارمة الضرع أو في رحمها ثـآليل تتأذى بها»؛ وفي اللسان (١/ ٣٥١) نحوه.

(٢) في القاموس (٤/ ٤٠): «قافِلاء» بكسر الفاء، وهو موضع بنابلس.

(٣) ويقال أيضاً «شاصُلَّى» بضم الصاد وفتح اللام المشدّدة. انظر القاموس (٣/ ٤١١).

(٤) في القاموس (١/ ٤٧): «الجربياء ككيمياء: الشمال، أو بردها، أو الريح بين الجنوب والصَّبا، والرجل الضعيف».

(٥) في القاموس (٢/ ٢٠٧): «. . . وما أدري أيّ البَرَنْسَاء هو وأيّ بُرَنْسَاء، بسكون الراء فيهما، وقد تفتح، وأيّ بَرْنَاساء هو؛ أي أيّ الناس. وجاء يمشي البَرْنَسَاء أي في غير صنعة».

(٦) أَجَلى: اسم جبل في شرقي ذات الأصاد، أرض من الشَّرَبَّة. وقال ابن السكيت: أجلى هضبات ثلاث على مبدأة النعم من الثُّعل بشاطىء الجريب الذي يلقى الثُّعل، وهو مرعى لهم معروف. وقال الأصمعي: أَجَلى بلاد طيبة مريئة تنبت الجليّ والصِّلّيان. وقيل: أجَلى هضبة بأعلى نجد. ويقال: إنّ أجلى موضع في طريق البصرة إلى مكة. انظر معجم البلدان (١/ ١٠٢).

كجَمزى، ومَرَطى، وبَشَكَى[(١)] لضرْب من العدو، وجَفلَى للدعوة العامّة[(٢)]، ونقرى للخاصّة[(٣)].

والممدود لا يحفظ منه إلا فرَحَاء، وجَنَفاء [(٤)]: موضعان. وابن دأْثاء [(٥)]، وهي الأمَة.

[فُعَلَى]

(وفُعَلى) بالضمّ فالفتح. فالمقصور لم يرد إلا اسماً نحو: شُعبَى لموضع وأُرَبَى للدّاهية [(٦)].

[فُعَلاء]

والممدود اسم كخُششَاء لعظم خلف الأذن، وصُعَداء للتنفس ورُحَضاء لعرق الحمّى. وصفة كَنُفَساء، وناقة عُشَراء [(٧)].

[فَعْلَلَى وفَعْلَلاء]

(وفَعْلَلَى) بفتح الفاء واللام لم يرد إلا اسماً. فالمقصور كَقَهْقرَى لنوع من المشي. وفَرْتنى لامرأة [(٨)]، وقرقرى لموضع [(٩)]. والممدود كعَقرباء لموضع[(١٠)].

---

(١) امرأة بَشَكَى اليدين والعمل كجَمَزَى: خفيفة سريعة، وناقة بَشَكَى. انظر القاموس (٣/ ٣٠٥).

(٢) في القاموس (٣/ ٣٦٠): «دعاهم الجفلى، محركة، والأَجْفَلَى: أي بجماعتهم وعامتهم؛ أو الأجْفَلَى: الجماعة من كل شيء».

(٣) دعوتهم النَّقَرَى: أي دعوة خاصة، وهو أن يدعو بعضاً دون بعض؛ وهو الانتقار أيضاً (القاموس: ٢/ ١٥٣).

(٤) وذكر سيبويه على هذا الوزن أيضاً «قَرَماء» واستشهد بقول السليك:

على قَرَمَاءَ عاليةً شَواه ... كأنّ بياض غُرّته خمارُ

انظر الكتاب (٤/ ٢٥٨). وفي معجم البلدان (٢/ ١٧٢): «جَنَفَاء، بالتحريك والمدّ؛ وفي كتاب سيبويه: وهو في نوادر الفرّاء جُنَفاء بالضم وثانيه مفتوح» قال ياقوت: «وهو موضع في بلاد بني فزارة».

(٥) الدأثاء: بسكون الهمزة، وتحرّك. ذكره في القاموس (١/ ١٧٢).

(٦) وذكر سيبويه في الكتاب (٤/ ٢٥٦) الأُدَمَى أيضاً؛ وذكر أن وزن فُعَلَى قليل في الكلام.

(٧) قال سيبويه: «ويكون على فُعَلاء فيهما [يعني في الاسم والصفة]، فالاسم نحو: القُوَباء والرُّحَضاء والخُيَلاء؛ والصفة نحو: العُشَراء والنُّفَساء. وهو كثير إذا كُسِّر عليه الواحد في الجمع، نحو: الخلفاء والحلفاء والحنفاء» (الكتاب: ٤/ ٢٥٧، ٢٥٨).

(٨) القرتنى: المرأة الفاجرة، كما في القاموس (١/ ١٥٩).

(٩) قرقرى: أرض باليمامة، وفيها قرى عديدة. انظر معجم البلدان (٤/ ٣٢٦).

(١٠) عقرباء: منزل من أرض اليمامة في طرق النباج قريب من قرقرى، وهو من أعمال العُرْض (معجم البلدان: ٤/ ١٣٥).

وعدّ ابن مالك هذه الأوزان الثلاثة في الكافية من المختصات بالمقصورة، وفي التسهيل من المشتركة. قال أبو حيان: وهو الصحيح.

[فِعْلِلَى]

(وفِعْلِلى) بكسر الفاء واللام. ولم يرد إلا اسماً، فالمقصور كهِربذِى لمشية الهَرْبَذَة، والممدودة: كهِنْدباء لبقلة، وطِرْمساء للظلمة[1]. وجِلْحِطاء[2] لأرض لا شجر بها.

[فوعلى]

(وفوعلى) بفتح الفاء والعين، ولم يرد إلاّ اسماً كخوزَلَى لمشية بتبختر، وحَوْصَلاء[3].

[فَيْعلى]

(وفَيْعلَى) بالفتح كخَيْزلَى[4]، ودَيْكسَى لغة في ديْكِسَاء[5]، وهي القطعة من النّعم.

قال أبو حيّان: ولم يثبت هذا الوزن إلا ابن القطاع، وتبعه ابن مالك.

وقال غيره: هو فَعْللاء وفَعْلَلى: فلم يثبت فيعلى للممدود.

[فعيلى وفعيلاء]

(وفَعِيلَى وفَعِيلاء) نحو: كَثِيرَى[6]، وقَرِيثاء وكَرِيثاء لنوع من البسر[7] بفتح الفاء وكسر العين.

[فعِّيلى]

(وفِعِّيلى) بكسرتين وتشديد العين. فالمقصور لم يرد إلا مصدراً كحِثِّيثَى للحث،

---

(١) في القاموس (٢/ ٢٣٤): «الطرمساء بالكسر: الظلمة، أو تراكمها، والسحاب الرقيق، والغبار».

(٢) والجلخطاء بالخاء لغة فيه. قاله في القاموس (٢/ ٣٦٦).

(٣) الحوصلاء من الطير كالمعدة للإنسان (القاموس: ٣/ ٣٦٨).

(٤) الخيزلى: لغة في الخوزلى كما في القاموس (٣/ ٣٧٨) وهي التخزّل والانخزال، وهي مشية في تثاقل.

(٥) ضبطها في القاموس (٢/ ٢٤٤) بكسر الدال وفتح الياء وسكون الكاف.

(٦) لم أجد هذا الوزن. وفي القاموس (٢/ ١٢٩): «الكَثِيرَاء: رطوبة تخرج من أصل شجرة تكون بجبال بيروت ولبنان».

(٧) القريثاء والكريثاء: ضربان من أطيب التمر بسراً، كما في القاموس (١/ ١٧٨، ١٧٩).

وهجِّيرى للعادة.. والممدود لم يحفظ منه إلا فِخِّيراء[١]، وخصِّيصاء[٢] ومكِّيناء [٣]، ولا رابع لها.

[فـاعـولـى]

(وفاعُولى) بضم العين نحو: بادُولى [٤] لبلد، وعاشُوراء، وضاروراء للضّرر.

[إفـعـيـلى]

(وإفْعِيلَى) بكسر الهمزة والعين نحو: إهْجِيرى، وإجْرِيّا للعادة، ولا يحفظ غيرهما [٥]، وإهْجِيرَاء، وإجْرِيّاء لغة فيهما، وإحْليلاء موضع [٦].

[فـعِـلّى]

(وفِعِلَّى) كقِطِبّى لنبت، وزِمِكّى وزِمِجّى [٧]، وزِمِجّاء بالقصر والمدّ للاست وهذا الوزن عده ابن مالك في الكافية من المختصّ بالمقصورة، وفي التسهيل من المشترك. قال أبو حيان: وهو الصحيح.

[فَعْلُولى]

(وفَعْلُولى) بفتح الفاء، وسكون العين، وضمّ اللام نحو: فَوْضُوضى ومَعْكُوكاء، وبَعْكُوكاء للشر والجلبة.

[فَعَلِيّا]

(وفَعَلِيّا) بفتحتين وكسر اللام نحو: زَكرِيّا، وزَكَرِيّاء.

[فُـعّـيـلَى]

(وفُعَّيْلَى) بضم الفاء، وتشديد المفتوحة كخُلّيْطى للاختلاط ولُغّيْزى للغز، ودُخّيْلاَ لباطن الأمر، وقُبّيْطا للنّاطف [٨].

---

(١) الفِخِّيراء والفِخِّيرَى: التمدّح بالخصال كالافتخار. انظر القاموس (٢/ ١١٢).

(٢) خصّه بالشيء خِصِّيصَى وخِصِّيصَاء: فضّله وخصّه بالود (القاموس: ٢/ ٣١٢).

(٣) المكيناء: من التمكّن. انظر شرح الأشموني (٤/ ١٠٠).

(٤) قال ياقوت في معجم البلدان (١/ ٣١٨): «بادولى: روي بفتح الدال وضمّها: موضع في سواد بغداد... وقيل: بادولى موضع ببطن فلج من أرض اليمامة».

(٥) كذا ذكر سيبويه. انظر الكتاب (٤/ ٢٤٧).

(٦) إحليلاء: جبل، كما في معجم البلدان (١/ ١١٧).

(٧) في القاموس (١/ ١٩٩): «الزمجّى كزمكّى: أصل ذنب الطائر»؛ وقال في مادة زمك (٣/ ٣١٥): «الزمكّى، بكسر الزاي والميم مقصورًا: منبت ذنب الطائر أو ذنبه كلّه أو أصله».

(٨) الناطف: ضرب من الحلوى يصنع من اللوز والجوز والفستق (المعجم الوسيط: ص ٩٣٠، ٩٣١).

[فُعَنْلى]

(وفُعَنْلى)[١] كجُلَنْدى اسم ملك وجُلَنْداء.

[أفعلى]

(وأفْعَلى) بفتح الهمزة والعين كأجْفلى للدعوة العامة، وأوْجَلى[٢] موضع، ولا ثالث لهما، والأرْبَعا، والأجفلا.

[يُفاعلى]

(ويُفاعِلَى) بضم أوله: بيّض أبو حيان لمثال المقصور منه، قال: ومثال الممدود يُنابِعاء اسم بلد لا غير.

[فُعالِلى]

(وفُعالِلى) بالضمّ، وكسر اللاّم: جُخَادبَى، وجُخادباء[٣].

[فَعُولَى وفَعَوْلَى وفاعِلَّى وفُعَلَّى]

(وفعُولى) بالفتح، فالضم كعُبَيْد سَنُوطَى[٤] اسم أو لقب، وحَضُورى لموضع[٥]، ودَبُوقا[٦] للعَذِرة، ودَقُوقا لقرية بالبحرين[٧]، وقطُورى: قبيلة في جرهم، وكحَرُورا[٨]،

(١) هذا الوزن ذكره سيبويه (٤/ ٢٦١) وقال: «وهو قليل».

(٢) ذكر سيبويه «أفعلى» وقال: «وهو قليل، ولا نعلم إلا أجفلى». أما «أوجلى» فقد ذكرها ياقوت في معجم البلدان (١/ ٢٧٦) وقال: «اسم موضع؛ قال علي بن جعفر السعدي: أوجلى وأجفلى لم يجىء على هذا الوزن غيرهما؛ ولعلّ أوجلى هذه هي التي قبلها [يعني أوجلة] لأن أهل تلك البلاد لا يتلفظون بالتاء». و «أوجلة» قال: «مدينة في جنوبي برقة نحو المغرب ضاربة إلى البرّ».

(٣) الجُخادب والجُخَادباء، ويقصر، وأبو جُخادب وأبو جُخَادِبى، بضمهما: الضخم الغليظ، وضرب من الجنادب ومن الجراد ومن الخنفساء ضخم. انظر القاموس (١/ ٤٦).

(٤) قال في القاموس (٢/ ٣٨٠): «سَنُوطى كهَيُولَى: لقب عبيد المحدّث أو اسم والده».

(٥) ذكر ياقوت (٢/ ٢٧٢) «حَضُور»، وقال: «بلدة باليمن من أعمال زبيد»، ثم قال: «وقال السهيلي: لما قصد بختنصر بلاد العرب ودوّخها وخرّب المعمور استأصل أهل حَضُوراء» قال: «هكذا رواه بالألف الممدودة».

(٦) في القاموس (٣/ ٢٣٧): «دبوقاء» بالمدّ، وقال: «العذرة وكلّ ما تمطّط».

(٧) في معجم البلدان (٢/ ٤٥٩): «دقوقاء، بفتح أوله وضم ثانيه وبعد الواو قاف أخرى وألف ممدودة ومقصورة: مدينة بين إربل وبغداد معروفة لها ذكر في الأخبار والفتوح كان بها وقعة للخوارج».

(٨) ضبطها ياقوت في معجم البلدان (٢/ ٢٤٥) «حَرَوْراء» بفتحتين وألف ممدودة، وقال: «قيل: هي قرية بظاهر الكوفة، وقيل: موضع على ميلين منها نزل به الخوارج الذين خالفوا علي بن أبي طالب رضي الله عنه فنسبوا إليها».

وجَلُولا[١]: موضعان، وهذا الوزن ذكره في التسهيل في المختص بالممدود[٢]، وهو رأي ابن عصفور، وعدّه ابن القوطية وابن القطّاع من المشترك، قال أبو حيان: وهو الصحيح.

(وفَعَوْلَى)[٣] بفتحتين، وسكون الواو كَشَرَوْرَى[٤] لموضع وخَجَوْجًا للطويل الرجلين.

(وفَاعِلَّى) بالتشديد كقافلاّ، وقافِلاَّء[٥].

(وفُعَلَّى) بضم الفاء، وفتح العين، وتشديد اللام كعُرَضّى من الاعتراض وسُلَحْفا[٦].

المقصور والممدود

أي هذا مبحثهما، وذكرا عقب التأنيث لاشتماله على الألف المقصورة والممدودة، والأولى في مناسبة التسمية أنّ المقصور سمّي به، لأنه لا يُمدُّ إلا بمقدار ما في ألفه من اللِّين، ولأن ألفه تُحذف لتنوين أو ساكن بعدها، فيقصر، والممدود بخلافه، لأنه يمد لوقوع الألف قبل همزة، كما تُمَدُّ حروف المد المتّصلة به، ولا تحذف ألفه بحال، وقيل: سمّي المقصور، لأنه حبس عن الإعراب، والقصر: الحبس وليس بجيد، لأنه ليس فيه ما يشعر بمناقضة الممدود، ويلزمه صدق هذا الاسم على المضاف للياء.

[المقصور]

(المقصور ما آخره ألف لازمة) من الأسماء المعربة، فخرج بالألف ما آخره ياء، وباللازمة الأسماءُ الستة حالة النّصب، ولم أحتج إلى زيادة مفرده كما صنع ابن الحاجب احترازاً عن الممدود نحو: صحراء لعدم الحاجة إليه، إذ لا يصدق عليه أن آخره ألف بل همزة، فلم يدخل، ولا يوصف بذلك غير الأسماء كيَخْشَى، وَرَمى، وأبى، ولا المبنيات

---

(١) ضبطها ياقوت (٢/ ١٥٦) بالمدّ فقط «جلولاء» وقال: «طسّوج من طساسيج السواد في طريق خراسان بينها وبين خانقين سبعة فراسخ، وهو نهر عظيم يمتد إلى بعقوبا ويجري بين منازل أهل بعقوبا ويحمل السفن إلى باجسرا، وبها كانت الوقعة المشهورة على الفرس للمسلمين سنة ١٦»، ثم قال: «وجلولاء أيضاً مدينة مشهورة بإفريقية بينها وبين القيروان أربعة وعشرون ميلاً».

(٢) وذكره سيبويه أيضًا في الممدود فقط. انظر الكتاب (٤/ ٢٦٣).

(٣) قال سيبويه (٤/ ٢٦٣): «ولا نعلم في الكلام فَعَلْيَا ولا فَعَوْلى ولا شيئاً من هذا النحو لم نذكره».

(٤) قال ياقوت في معجم البلدان (٣/ ٣٣٩): «شروري: بتكرير الراء، وهو فعوعل كما قال سيبويه في قروري وحكمه حكمه»، ثم قال: «شروري جبل مطلّ على تبوك في شرقيها». أما سيبويه فقد ذكر «فعوعل» وذكر من هذا الوزن: «عثوثل، وقطوطى، وغدودن» وقال: «ولا نعلمه جاء اسمًا».

(٥) موضع بنابلس كما ذكر الفيروزابادي في القاموس (٣/ ٤٠).

(٦) السلحفا مقصور، لغة في السلحفاة. قاله في القاموس (٣/ ١٥٩).

كمتى، وهذا، وإذا؛ وما يقع في عبارة بعضهم من إطلاق ذلك عليها تسامح.

(ويقاس) القصر **(في كل معتلّ)** آخره **(فتح ما قبل آخره نظير الصحيح لزوماً أو غلبة كمفعول غير الثّلاثيّ)** كمصطفى، ومُقتدَى، ومُقْتضَى ومُسْتقصَى، إذْ نظائرها من الصحيح مفتوحة ما قبل الآخر لزوماً كما تقدّم، ولم يشذ منها شيء.

(ومصدر فعل اللازم) كَهَوِيَ هَوًى، وجَوِيَ جَوًى، إذ نظيرهما من الصحيح «فَرِحَ» ونحوه، لأن المصدر فيه على فَعَل بالفتح غالباً، وإن جاء على فِعَالة كَشكس شِكَاسة، فاكتفي بالغالب في قصر نظيره المعتل **(والمَفْعَل)** سواء كان مصدراً أم زماناً كمَرْمًى، ومَغْزى إذ نظيرهما مَذْهَب ومَسْرح بفتح ما قبل الآخر لزوماً.

(والمِفْعَل) بكسر الميم، وفتح العين للآلة نحو: مِرْمًى، ومِهْدى، وهو وعاء الهدية، إذ نظيرهما نحو: مخْصَف، ومغْزَل، على مَفْعَل بفتح غالباً وإن جاء على مِفْعال نادراً.

(وجمع فِعْلة) بالكسر **(وفُعْلَة)** بالضم نحو: مِرْية ومِرًى، ومُدْية ومُدى إذْ نظيرهما من الصحيح نحو: قِرْبة وقِرَب، وقُرْية وقُرًى على فِعَل وفُعَل بفتح ما قبل الآخر.

[الممدود]

(والممدود ما آخره ألف بعدها همزة) زائدة من الأسماء المعربة.

فخرج بالقيد الأخير المقصور، وبالزّائدة الهمزة المبدلة من أصل نحو: كِساء، ورِداء، والألف كذلك نحو: ماء، فإن أصله: مَوه، قلبت الواو ألفاً، والهاء همزة، فلا يسمى ممدوداً نص عليه الفارسيّ لعروض المدّ فيه، إذ ألفها واو في الأصل.

ولا يسمّى ممدوداً غير الأسماء كجاء، وشاء، ولا المبنيّات كهؤلاء، واللاء إلاّ تَسَمُّحاً.

(ويقاس فيما) أي معتلّ الآخرِ **(قبل آخرِ نظيره)** الصحيح **(ألفٌ)** لزوماً أو غلبة **(كمصدر)** الفعْل **(ذي)** همز **(الوصل)** كالاستقصاء، والاصطفاء إذ نظيرهما الاستخراج والاقتدار **(وفَعّال)** بالفتح والتشديد كعدّاء وسقّاء إذ نظيرهما قتّال وشرَّاب.

(وتَفْعال) بالفتح كالتّعداء، والتّرماء إذ نظيرهما التّكرار والتّطْواف **(ومِفْعال صفة)** كمهزاء، إذْ نظيره مهزار بخلافه غير صفة كاسم الآلة، ثم ورود الصفة على هذا الوزن غالب، وقد يأتي على مِفْعل كمِدْعَس[1] ومِطْعن. **(وواحد أفعلة)** ككساء وأكسية، وقَبَاء وأَقْبية، إذ نظيرهما: خِمار وأَخْمرة وقذال وأَقْذِلة.

---

(١) المدعس: الرمح يُدعس به، والطعّان (القاموس المحيط: ٢/٢٢٣).

وأشرت بالكاف إلى أنه بقيت أمثلة كثيرة اطّرد فيها القصر والمدّ لاندراجها تحت القاعدة المتقدمة.

(وغير ذلك مرجعه السّماع) قصراً ومدّاً، وفيه كتب مؤلفة يرجع إليها. قال أبو حيّان: ومن أجمعها: «تحفة المودود»[1] لابن مالك (ومرَّ من بناء التثنية وجمعي التصحيح) في أول الكتاب تبعاً للتسهيل، وإن كان اللاّئق ذكره هنا.

جمع التكسير

أي هذا مبحثه (هو قِلّةٌ) يُطلق على ثلاثة إلى عشرة (وكثرة) يطلق على عشرة فما فوقها، وقد يغني أحدهما عن الآخر وضْعاً كقولهم في رِجْل أرجل، ولم يجمعوه على مِثَال كثرة، وفي رَجُل رجال، ولم يجمعوه على مثال قلة، أو استعمالاً لقرينة مجازاً نحو: ﴿ثَلَاثَةَ قُرُوٓءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨].

جموع القلة

(فالأوّل) أي الذي للقلة أربعة أوزان[2]، وسلكت هنا كابن مالك طريقة الابتداء بالجمع، وذكر ما يجمع عليه قياساً وسماعاً، وسلك ابن الحاجب طريق سيبويه الابتداء بالمفرد، وذكر ما يجمع عليه قلة أو كثرة كذلك:

[أفْعُل]

أحدها: (أفْعُل) وابتدىء به لأنه أقل زوائد إذ ليس فيه زيادة غير الهمزة.

(ويطّرد في ثلاثيّ اسماً صحيح العين على فَعْل) بالفتح والسّكون ككَلْب وأَكْلُب، وقَلْس وأَقْلُس، ووَجْه وأوجُه، ودَلو وأَدْلٍ، وظَبْي وأَظْبٍ.

بخلاف غير الاسم وهو الوصف: كضَخْم وكَهْل، والمعتلّ العين كسَيْف وثَوْب، لاستثقال الضّمة على حرف العلة، وندر أعْبُد، وأعْيُن، وأسْيُف، وأثْوُب.

(و) يطّرد أيضاً (في) اسم (مؤنث بلا علامة رباعي ثالثه مدة) ألف أو واو، أو ياء، مفتوح الأول أو مكسوره، أو مضمومه كعنَاق وأعْنُق، وذِراع وأذْرُع، وعُقَاب وأعْقُب، ويَمين وأيمُن بخلاف الوصف كشُجَاع والمذكر.

وشذّ طِحال وأَطْحُل، وعَتَاد وأعْتُد، وغُراب وأغْرُب.

---

(١) «تحفة المودود في المقصور والممدود» لابن مالك، وقد تقدم. راجع الفهارس العامة.

(٢) انظر الكتاب (٣/ ٤٩٠ ـ ٥٦٧).

والمؤنث بعلامة كسحابة، ورسالة، وعجالة، وصحيفة.

والثلاثيّ: كدَعْد، والخالي من مدة كخنصر، وضِفْدع.

(لا فَعَل) بفتحتين (وفِعَل) بالكسر فالفتح (وفِعْل) بالكسر والسكون (وفُعْل) بالضم والسّكون (وفَعُل) بالفتح والضّمّ (وفُعُل) بضمتين حال كون كلّ مما ذكر (مؤنّثاً) أي لا يطّرد فيها (في الأصحّ) بل ما ورد منه يسمع ولا يقاس عليه، وقال يونس: يطّرد في فَعل إذا كان مؤنثاً نحو: قَدمَ وأَقْدُم.

وقال الفرّاء: يطّرد فيه وفيما بعده كذلك كقدَر وأَقْدُر، وقدم وأقْدُم، وغُول وأغْوُل، وعَجُز وأعْجُز، وعُنُق وأعْنُق.

ولا يطرد فيها المذكر وفاقاً.

وشذ جَبَل وأجْبُل، وجِزو وأَجْرِ ورُكْن وأرْكُن، وفَرْط وأفْرُط.

شذ أيضاً: أَكمة وآكُم ونِعْمة وأنْعُم، ومكَان وأمْكُن، وجنين وآجُن.

[أفعال]

(و) الثاني (أفعال ويطّرد في اسم ثلاثي لم يطرد فيه أفْعُل) وهو فَعْل المعتل العين كسيف وأسياف، وثوْب وأثواب.

وغير وزن فَعْل من أوزانه: كحِزْب وأحزاب، وصُلب وأصلاب، وجمَل وأجْمال، ووَعْل وأوعَال، وعَضُد وأعْضاد، وعنُق وأعْناق ورُطَب وأرطاب، وإبِل وآبال، وضِلْع وأضلاع.

وأما فَعْل المطّرد فيه أفعل فلا ياتي فيه أفعال إلا نادراً كفرْخ وأَفراخ وكذا الثلاثي غيره.

والوصف كجِلْف وأجلاف، وحُرّ وأحْرار وخُلُق وأخْلاق، ونَكَد[1] وأَنْكاد، ويَقِظ وأَيْقَاظ، وجُنب وأجناب. وكذا غير الثلاثي كشريف وأشراف، وجبَان وأجْبان وجُثَّة وأجْثاث، وهَضَبة وأهْضاب، ونِضْوة وأَنْضاء، وسعفة وأسعاف ونَمِرة وأنْمار، وجاهل وأجْهال، وميت وأموات، وغُثاء وأَغْثاء، وقِماط وأقْماط، وصاحب وأصحاب، وأغْيَد وأغْيَاد، وقحطان وأقْحاط، وذَوطةٌ وأذْواط، وهو نوع من العنكبوت[2].

(قيل): ويطّرد أيضاً (فيما فاؤه همزة أو واو) وهو (على فعْل صحيح العين) نحو أنْف

---

(١) في القاموس (١/ ٣٥٥): «ورجل نَكِدٌ ونَكَدٌ ونَكُدٌ وأنْكَد».

(٢) الذوطة: عنكبوت صفراء الظهر (القاموس: ٢/ ٣٧٤).

وآناف، وأَلْف وآلاف، ووهْم وأوْهام، ووَقْت وأوْقات، ووقْف وأَوْقَاف استثقالاً لأفْعُل فيه بوقوع الضمة بعد واو، وهذا رأي الفرّاء، والأكثر على أنه محفوظ فيه[1].

(وقَلّ) أَفْعال **(في فَعَل)** بفتحتين حال كونه **(أجوف)** كـ (مال) وأموال وحال وأحوال، وخال وأخوال.

(وندر في فُعَل) بالضم والفتح كرُطَب وأرْطاب، ورُبَع وأرباع، وسيأتي قياسه **(ولزم في فِعِل)** بكسرتين كإبل وآبال.

(وغَلَب) في فُعَل لمضاعف **(نحو: لُبَب)** وألباب. (و) فُعَل نحو (مُدَى) وأمْداء. (و) فَعِل نحو (نَمِر) وأنمار. (و) فَعُل نحو (عَضُد) وأَعْضاد. (و) فِعَل نحو (عِنَب) وأعناب (و) فُعُل نحو: (طُنب) وأطناب، وعُنُق وأعناق. (و) فَعُول نحو (فَلُوّ) وأفلاء[2]، وعَدُوّ وأعداء.

[أفـعـلـة]

(و) الثالث **(أفعلة: ويطّرد في اسم مذكر رباعيّ ثالثه مدة)** ألف أو واو أو ياء، كطَعام وأطعمة، وحِمار وأحمرة، وغُراب وأغْرِبة ورَغِيف وأرغفة، وعَمود وأعْمِدة بخلاف الصفة.

وندر: شحيح وأَشحة ونَجِيّ وأَنْجية.

وأما المُؤنّث فتقدم أن قياسه أفْعُل. وندر: عُقاب وأعْقبة.

وغير الرّباعي، وندر قَدح وأَقْدِحة، و «قز وأقزة»[3]، وخال وأخولة ورمضان وأرمضة، وخَوَّان لربيع الأول وأَخْوِنة.

والخالي من مَدّة، وندر جائز وأجوزة، وهي الخشبة الممتدّة في أعلى السّقف[4].

(فإن كانت) المدَّة في الاسم المذكور **(ألفاً شذ غيره فيه)** إن كان **(منقوصاً أو مضاعفاً على فِعال)** بالكسر **(أو فَعال)** بالفتح كسِقاء وزمام، وسماء، وبتات.

---

(١) ومنه الأنف، جمعه أنوف وآناف وآنُف (القاموس: ٣/ ١٢٣).

(٢) في القاموس (٤/ ٣٧٧): «الفِلْو بالكسر وكعَدُوّ وسُمُوّ: الجحش والمهر فطما أو بلغا السنة؛ جمعه أفلاء وفَلاوَى».

(٣) كذا في الأصل بالقاف ثم الزاي؛ ولعلها «فزّ» بالفاء. والفَزُّ: الرجل الخفيف وولد البقرة الوحشية، جمعه أفزاز كما في القاموس (٢/ ١٩٣).

(٤) في القاموس (٢/ ١٧٦): «الجائز: المارّ على القوم عطشاناً سُقي أو لا، والبستان، والخشبة المعترضة بين الحائطين، فارسيته تير؛ جمعه أجوزة وجُوزَان وجوائز».

ومن الشاذ فيه: عِنان وعُنُن، وحِجَاج وحُجُجٌ وسَماء وسُمِيّ[1] بمعنى المطر ليكون مذكراً، ولا يشذّ في غير ما ذكر غير أفعلة كما سيأتي في أمثلته.

(وما عدا ما تقدّم) قياسه **(يحفظ)** ولا يقاس عليه.

[فِـعْـلـة]

(و) الرابع **(فِعلة، وقيل هو اسم جمع)** لا جمع، قاله ابن السّرّاج. قال أبو حيّان: وشبهته أنه رآه لا يطّرد، قال: وهذه شبهة ضعيفة، لأن لنا أبنية جموع بإجماع ولا تطّرد.

(و) على الأوّل **(لا يطّرد بل يحفظ في فعيل)** كصَبيّ وصِبْية، وخَصِيّ وخِصْية بالفتح، وجَليل وجِلَّة، وفَعَل بفتحتين كولَد ووِلْدة، وفَتى وفِتْية.

(وفَعْل) بسكون العين كشَيْخ وشِيْخَة[2]. وثَنْي وهو الثاني في السيادة وِثْنية، **(وفُعال)** بالضم كغُلام وغِلْمة، وشُجاع وشِجْعة.

(وفَعال) بالفتح كغَزال وغِزْلة. **(وفَعِل)** بالكسر فالفتح، كثِنًى بوزن عِدًى وثِنْية.

جموع الكثرة

(والثاني): أي جمع الكثرة له أوزان:

[فُـعْـل]

أحدها: **(فُعْل)** ويطّرد جمعاً **(لأفْعَل وفَعْلاء)** وصفيْن **(متقابلين)** كأحمر وحَمْراء، وحُمْر. **(أو منفردين لمانع خِلْقة)** كأكْمَر للعظيم الكَمْرَة أي الحشفة وآدَر للمنتفخ الخصية، وأقلَفُ[3]، ورتقَاء[4]، وقَرْناء[5]، وعَذْراء **(وفي)** المنفردين لمانع **(استعمال)** بأن لم تستعمل العرب إلا أحدهما مع وجود المعنى فيهما كرجل آلَى[6]، وامرأة عجزاء، ولم يقولوا: أعجز، ولا ألْياء مع وجود المعنى، وهو كِبَر العجزُ فيهما **(خُلْف)** قيل: يَطّرد فيه فُعْل، وجزم به ابن مالك في شرح الكافية، وقيل: يُحفظ، وجزم به في التّسهيل.

---

(١) ويجمع سماء أيضاً على «أسمية» و «سموات» و «سَمًا». انظر القاموس المحيط (٤/ ٣٤٦).
(٢) بكسر الشين وسكون الياء. ومن جموعه أيضاً: شُيُوخ وشِيُوخ وأشْياخ وشِيَخَة وشِيْخَان ومَشْيَخَة ومَشِيخَة ومَشْيُوخاء ومَشْيُخَاء ومَشَايخ. انظر القاموس (١/ ٢٧٢).
(٣) الأقلف: من لم يختن (القاموس: ٣/ ١٩٣).
(٤) الرتقاء: التي لا يستطاع جماعها أو لاخرق لها إلا المبال خاصّة (القاموس: ٣/ ٢٤٣).
(٥) القرناء: المرأة التي بها قَرْنٌ، وهو شيء يكون في فرج المرأة كالسنّ يمنع من الوطء. انظر النهاية لابن الأثير (٤/ ٥٤).
(٦) الآلَى: الكبير الألية (القاموس: ٤/ ٣٠٢).

(فإن صَحّ لاماً وعيناً جاز ضمُّها) أي العين (ضرورة) في الشعر (ما لم يضاعف) كقوله:

١٧٧٣ ـ وما انْتَمَيْتُ إلى خُورٍ ولا كُشُفٍ[١]

وقوله:

١٧٧٤ ـ وأنْكَرتني ذَوَاتُ الأعْيُنِ النُّجُلِ[٢]

بخلاف المضاعف نحو: «غُرّ»[٣] لما يلزم منه في الفك، وهو ثقيل مع ثقل الجمع.

والمعتلّ اللام نحو: عُمْي لئلا تنقلب الياء واواً، ثم تنقلب إلى الياء كما القاعدة في كل اسم واو قبلها فيئول إلى وزن فعل المهمل.

أو العين نحو: سُود، وبِيض لاستثقال الضّمّة على حرف القلة.

وما عدا ما ذكر يحفظ فيه فُعُل كسَقْف وسُقُف وخوّار وخُوُر[٤]، وعميمة وهي النخلة الطويلة وعُمّ، وبَازِل وبُزُل وأسَد وأُسُد، وبَدَنة وبُدُن، وذُبَابٌ وذُبٌّ.

[فُعُل]

(و) الثاني من أوزان جمع الكثرة (فُعُل) بضمتين ويطّرد جمعاً.

(لفَعُول اسماً) مذكّراً أو مؤنثاً كعَمود وعُمُد، وقَلُوص وقُلُص (أو صفة لا لمفعول) كصَبور وصُبُر، وشَكُور وشُكُر، بخلاف نحو: حَلُوب ورَكُوب.

(وفعيل) بلا تاء (اسماً) كقَضيب وقُضُب.

وندر في الصفة كنذير ونُذُر[٥]، وفي ذي التاء كصَحيفة وصُحُف.

---

(١) تقدم برقم (١٦٣٤).

(٢) عجز بيت من البسيط، وصدره:

طـوى الجـديـدان مـا قـد كنـت أنشـره

وهو لأبي سعد المخزومي في ديوانه (ص ٥١) وأمالي القالي (١/ ٢٥٩) والدرر (٦/ ٢٧٥). وبلا نسبة في شرح الأشموني (٣/ ٦٧٧) والمقاصد النحوية (٤/ ٥٣٠).

والشاهد فيه قوله «النُّجُل»، يريد «النُّجْل» فضمّ الجيم ضرورة. وفي الأشموني: يجوز في الشعر ضمّ عين «فُعْل» بثلاثة شروط: صحّة عينه، وصحّة لامه، وعدم التضعيف.

(٣) جمع أغرّ، والأغرّ: الأبيض من كل شيء، ومن الأيام الشديد الحرّ (القاموس: ٢/ ١٠٤).

(٤) في القاموس (٢/ ٢٥): «والخَوَّار ككتّان: الضعيف كالخائر، ومن الزناد القدّاح، ومن الجمال الرقيق الحسن؛ جمعه خوّارات»؛ ولم يذكر في جمعه «خُوُر».

(٥) ومنه قوله تعالى: ﴿هذا نذير من النذر الأولى﴾ [النجم: ٥٦] إذا اعتبرناها صفة. وانظر تفسير الكشاف للزمخشري (٤/ ٤٢٩).

(**وفَعَال**) بالفتح (**وفِعال**) بالكسر (**اسمين غير مضاعفين**) لمذكر أو مؤنث كقَذال وقُذُل[١]، وأَتَان وأُتُن، وحمار وحُمُر، وذِراع وذُرُع.

بخلاف الوصفين كجَبَان وجُبُن، وناقة ضِناك أي عظيمة المؤخرة وشذ جمل ثِقال، أي بطيء وثُقُل، وناقة كِناز وكُنُز.

والمضاعفين كحنَان ومِداد، وشذ عِنان وعُنُن.

(**ولا يقاس في فُعال**) بالضم (**على الصحيح**) وبه جزم في التسهيل، وجزم في شرح الكافية بقياسه فيه، ومثّله بكُراع وكُرُع، وقُراد وقُرُد.

وسمع وفاقاً في نحو: سَقْف وسُقُف، ونَمِر ونُمُر، وشَارِف وشرُفُ، وفَرِحَةٌ وفُرُح وتَمْرة وتُمُر، وستْر وسُتُر.

(**ويجب تسكين عينه إن كانت واواً اختياراً**) نحو: سِوار وسُوْر، ونوار ونُور، وعَوان وعُون[٢]، ومن ضمّها في الضرورة قوله:

١٧٧٥ ـ عَــنْ مُبْــرِقــاتٍ بــالبُــريْــنِ وتبــ ـــدو بــالأكــفِّ الــلامعــات سُــوُرُ[٣]

(**خلافاً للفّراء**) في قوله ببقاء الضم اختياراً قال: ورُبّما قالوا عُوُن كرُسُل فرقاً بين جمع العوان والعانة[٤].

(**ويجوز**) التسكين (**إن لم تكنها**) أي واواً، ولم يضاعف نحو: حُمْر، وقُذْل بخلاف ما إذا ضوعف نحو: سُرُر، فلا يسكن، لما يؤدي إليه التسكين من الإدغام وهو ممنوع هنا لالتزام الفكّ في المفرد، والجمع مَبْنيٌّ على مُفْرَدِه. (**فإن كانت**) العين (**ياء كسرت الفاء**)

---

(١) القذال: جماع مؤخّر الرأس ومعقد العذار من الفرس خلف الناصية (القاموس: ٤/ ٣٧).

(٢) العوان من الحروب: التي قوتل فيها مرّة، ومن البقر والخيل: الي نتجت بعد بطنها البكر، ومن النساء: التي كان لها زوج (القاموس: ٤/ ٢٥٢).

(٣) البيت من الكامل، وهو لعديّ بن زيد في ديوانه (ص ١٢٧) والدرر (٦/ ٢٧٦) وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٤٢٥) وشرح شواهد الشافية (ص ١٢١) وشرح المفصل (٥/ ٤٤، ١٠/ ٨٤) والكتاب (٤/ ٣٥٩) ولسان العرب (١٠/ ٤٤٦ ـ سوك). وللعجاج في المقتضب (١/ ١١٣) وليس في ديوانه. وبلا نسبة في شرح شافية ابن الحاجب (٢/ ١٢٧، ٣/ ١٤٦) ورصف المباني (ص ٤٢٩) والمقرب (٢/ ١١٩) والممتع في التصريف (٢/ ٤٦٧) والمنصف (١/ ٣٣٨).

وأبرقت المرأة: تحسّنت وتعرضت. والبرين: جمع بُرَة، وهو الخلخال أو الحلي. والسور: جمع سوار.

(٤) جمع العانة: العُوْن، بضم العين وسكون الواو. والعانة: شعر الرَّكَب (القاموس: ٤/ ٢٥٢).

فتصح نحو: سِيل وعِين. جمعي سِيال[١]، وعِيان[٢]، والأصل: سُيُل وعُيُن، ولو بقيت الضمّة لزم قلب الياء واواً كمُوقِن، وتغيير الحركة أسهل من تغيير الحرف.

(وحكى قوم الفتح في) عين فعل **(المضاعف)** الذي مفرده على فعيل لغة تخفيفاً.

(وقيل: اسماً، وقيل: صفة) أيضاً فعلى الأول وهو رأي ابن قتيبة وغيره، واختاره ابن الضائع لا يجوز في «ثياب جُدُد» إلاّ الضمّ، لأنه إنما سمع في الاسم فلا تقاس عليه الصفة.

وعلى الثاني: وهو رأي ابن جني، واختاره الشّلوبين وابن مالك يجوز: «جُدَد» كسُرَر جمع سرير، والتقييد بكون مفرده على فعيل أهمله ابن مالك، ونبّه عليه أبو حيّان.

[فُعَل]

(و) الثالث: من الأوزان **(فُعَل)** بالضم فالفتح، ويطّرد جمعاً: **(لاسم على فُعْلة)** بالضم والسكون **(وفُعُلة، بضمتين)** سواء كان صحيح اللام كَغُرْفة وغُرَف، وجُمُعَة وجُمَع أم معتلها أم مضاعفها كعُرْوة وعُرّى ونُهْية ونُهَى، وعُدَّة وعُدَد.

بخلاف الوصف منها كرجل ضُحكَة وهُزَأة، وامرأة شُلَلة أي سريعة في حاجتها.

وشَذّ رجل بُهْمة وبُهَم.

(و) يطرد **(لِفُعْلى أنثى أفعل)** ككُبرى وكُبَر، وفُضْلى وفُضَل.

بخلاف فُعْلى غيره كحُبْلى وبُهْمى، ورُجْعى ورُبَّى[٣].

(وقاسه المبرد في) فُعْل بالضم والسكون مؤنثاً بغير تاء نحو **(جُمْل)** وغيره قال: وهو مسموع.

(و) قاسه **(الفرّاء في)** فُعْلى مصدر نحو: **(الرّؤيا)** والرُؤى، والرجعى والرُّجَع.

(و) في فَعْلة بفتح الفاء ثانيه واو ساكنة **(نحو: نَوْبة)** ونُوَب.

وغيره قصره على السماع.

وسمع وفاقاً في نحو: قَرْية وقُرى، وحِلْية وحُلى، وبُرة وبُرى، وعُجَاية وهي لحمة في ركبة البعير، وعُجًى، وعَدوٌ وعُدًى، وفُقْر وهو الجانب وفُقَر.

(١) في اللسان (١١/ ٣٥١، ٣٥٢): «السَّيَال: شجر سبط الأغصان عليه شوك أبيض أصول أمثال ثنايا العذارى... واحدته سَيَالة». وكذا أيضاً في الصحاح: السَّيَال بالفتح. وكذا أيضاً في القاموس. ويقول الصبّان: السين مكسورة كما في خط السيوطي.

(٢) قال في القاموس (٤/ ٢٥٤): «والعِيَان أيضًا: حديدة في متاع الفدّان، جمعه أعينة وعُيُن بضمتين».

(٣) في القاموس (١/ ٧٣): «الرُبّى كحُبْلى: الشاة إذا ولدت وإذا مات ولدها أيضًا، والحديثة النتاج».

[فِعَل]

(و) الرابع: من أوزان الكثرة (فِعَل) بالكسر والفتح (وقيل: هو ومتلوّه) أي فُعل بالضم (أسماء جمع) قاله الفراء، لأنه رأى أنهما يجمعان بالألف والتاء كعرَفات وسدرات، وجمع الجمع لا يقاس وفاقاً فحكم بأنهما اسما جَمْع، لأنهما أقرب إلى المفرد، وأجيب بأن عرفات ونحوه للمفرد، لا للجمع، والفتح فيه للتخفيف، ويدلّ لكونهما جمعين أنهما لا يوصفان، ولا يخبر عنهما إلا بجمع.

ويطَّرد فِعل جمعاً (لاسم تام على فِعْلة) بالكسر والسكون نحو: فِرْقة وفِرق.

بخلاف الوصف نحو: صِغْرة وكِبْرة وغير التّام وهو المحذوف منه إمّا الفاء نحو: رِقة[1] أو اللام نحو: لِثة[2].

(وقاسه الفرَّاءُ) في: فعْلى اسماً نحو: (ذِكْرى) وذِكَر.

(و) فَعْلة بفتح الفاء يائيّ العين نحو: (ضيْعة) وضِيَع، كما قاس فُعَلاً في رُؤيا، ونَوْبة. وحُجّتُهُ في ذي الألف فيهما أنَّ التأنيث بالألف شبيه بالتأنيث بالتاء في مواضع، وقد عاملتهما العرب معاملة واحدة في نحو: أُخْرى وأُخر كغُرْفة وغُرف، وقاصعاء[3] وقواصع، كسالِفة[4] وسوالف، فكذا تجري فُعْلى وفِعْلى كفُعْلة وفِعْلة، ولم يجز ذلك في فِعْلى وصفاً كـ «كِيصَى»[5].

(و) قاسه (المبرّد في) فِعْل بالكسر مؤنثاً بغير تاء نحو (هند) كما قاس فُعْلاً في نحو: جُمْل[6]، ووافقه في الموضِعين ابن مالك في شرح الكافية، وسمع وفاقاً في نحو: قَشْع، وهو الجلد البالي وقِشَع، وهضبة وهِضب، وحاجَة وحِوج، وهِدْم، وهو الثوب الخلَق وهِدَم وصُورة وصِور، وحِدأة وحِدى، وعدوّ وعِدى.

[فِعال]

(و) الخامس: (فِعال) بالكسر، ويطّرد جمعاً: (لفَعْلة) بالفتح والسكون (مطلقاً) اسماً

---

(١) أصلها ورق.

(٢) أصلها لِثيٌ كعِنَب.

(٣) القاصعاء: جحر لليربوع يدخله. انظر القاموس (٣/ ٧١) وقال: «شبّهوا فاعلاء بفاعلة».

(٤) السالفة: ناحية مقدّم العنق من لدن معلّق القرط إلى قَلْتِ الترقوة، ومن الفرس هاديته؛ أي ما تقدم من عنقه. انظر القاموس (٣/ ١٥٩).

(٥) فلان كِيصَى كعيسى وينوّن وكسَكْرَى: يأكل وحده وينزل وحده ولا يهمّه غير نفسه (القاموس: ٢/ ٣٢٨).

(٦) جمل: اسم علم للمؤنث.

كان أو صفة يائي العين أو غيره: كجَفْنة، وجِفان، وصعْبة وصِعاب، وغيضة وغِياض (**وفَعْل**) بالفتح والسكون اسماً أو صفة أو واوي العين نحو: كعب وكعاب، وصَعْب وصعاب، وحوض وحِياض.

(**لا يائيّ العين أو الفاء**) كبيت وشيخ، ويَعْر[١] لاستثقال كسر الياء أو ما قبلها.

وشذ ضيف وضِياف، ويَعْر ويِعار، وهو الجَدْي. (**وفَعَل**) بفتحتين (**اسماً**) كجَبَل، وجِبَال، وقَلم، وقِلام، (**لا مضاعفاً**) كطَلَل. (و) لا (**منقوصاً**) كرَحًى، ونَدًى، ولا الوصف كبَطَل، وشذّ: حَسَن وحِسان.

(**وفَعَلة**) بفتحتين كرقَبة ورِقاب، وحَسَنة وحِسان، كذا مثّل أبو حيان فأشعر بأنه لا يشترط فيه ما اشترط في فُعَل.

(**ولا اسم على فِعْل**) بالكسر (**أو فُعْل**) بالضم ساكني العين: كذِئب وذِئاب ورُمْح ورِماح، وخُفّ وخِفاف.

(**لا**) فُعل بالضمّ يائي اللام (**كمُدْي**) بل قياسه أفعال.

(و) لا واويّ العين نحو: (**حُوت**) بل قياسه: فِعْلان.

ولا الوصف منهما كجِلْف، وحُلْو.

(**ولوصف غير منقوص**) صحيح العين أو معتلّها (**على فعيلٍ وفعيلة بمعنى فاعل**) كظريف وظريفة وظِراف، وكِرام، وطويل وطوالة وطوال. بخلافهما بمعنى مفعول كجريح ولطيمة.

وشذّ ربيطة[٢]، ورِباط.

أو منقوص (**وخصه العبديّ**[٣] **بمؤنّثة**) أي فعيلة، وخطأه الخضراويّ.

(و) لوصف (**على فعْلان**) بالفتح والضّمّ[٤] (**وفعْلانة**) كذلك (**وفَعْلى**) بالفتح نحو: غِضاب في غَضْبان، وغَضْبى، ونِدام في ندمان ونَدْمانة وخِمّاص في خُمْصان وخُمْصانة، وشذّ فيما عدا ما ذكر كخروف، وخِراف، ولِقْحة[٥] ولِقاح، ونَمِر ونَمِرة ونِمار، وعباءة

---

(١) اليعر: الجدي يشدّ عند زُبْيَة الذئب أو الأسد (القاموس: ٢/ ١٧٠).

(٢) الربيطة: ما ارتبط من الدواب (القاموس: ٢/ ٣٧٤).

(٣) هو أبو طالب أحمد بن بكر، وقد تقدم.

(٤) أي بفتح الفاء وضمّها.

(٥) في القاموس (١/ ٢٥٦): «اللِّقْحة: اللَّقُوح، ويفتح؛ جمعه لِقَحٌ ولِقَاحٌ». واللقوح: الناقة الحلوب، أو التي نتجت.

وعِباء، وقائم وقائمة وقيام، وراع وراعية ورعاء، ورُبّى ورِباب، وجَواد وجِياد، وناقة هِجان[١]، ونياق هجان، وخيِّر، وخِيار، وأعجف، وعجفاء، وعِجاف، وبُرْمة، وبِرام، ورُبع[٢] ورِباع، وسِرْحان وسِراح، ورجُل، ورجال، وأيصر[٣] وإصار. وحدأة وحِداء، وقنّينة وقنان.

[فُعُول]

(و) السادس: (**فُعُول**) بالفتح والضم[٤]، ويطّرد جمعاً (**لاسم على فَعْل**) بالفتح والسكون (**غير واوي العين**) ككَعْب وكُعُوب وبَيْت وبُيُوت، بخلاف الوصف.

وشذ ضيْف وضُيُوف وكَهْل وكُهُول. والواويّ العين، وشذ فَوْج وفُوُوج.

(أو) على (**فِعْل**) بالكسر كجِسْم وجُسوم، ودِرْع ودُروع بخلاف الوصف.

(**أو**) على (**فُعْل**) بالضم (**غير مضاعف، ولا واويّ العين أو يائيّ اللام**) كجُند وجنُود، وبُرْد وبرُود، بخلاف المضاعف نحو: خُفّ وحوت ومُدْيٌ. وشذ حُصّ وحُصوص: وهو الورس، ونُؤْيٌ[٥] ونُئِيٌّ.

(**أو**) على (**فَعَل**) بفتحتين (**غير أجوف ولا مضاعف**) كأسَد وأُسُود.

بخلاف الوصف، والأجوف.

وشذ سَاق وسُوق والمضاعف نحو: طَلَل وطلُول. (**وقيل: يسمع**) فيه ولا يطّرد وجزم به في شرح الكافية.

(**أو**) على (**فَعِل**) بالفتح والكسر نحو: كبِد وكبُود، ونَمِر ونُمور.

وشذَّ فيما عدا ذلك كشاهد وشهود وصَخْرة وصخُور، وشُعْبة وشُعُوب، وقُنّة، وقُنُون، وظَرْف وظرُوف، وأَسِينة ـ واحدةُ قُوى الوَتَر ـ وأُسُون[٦]، وعناق[٧] وعُنُوق. (**وقد تلحقه**) أي فَعُولاً (**وفِعالاً التاء**) كفُحولة وعمُومة، وحِجارة، وفِحالة[٨].

---

(١) للمفرد والجمع.
(٢) رُبَع كصُرَد: الفصيل ينتج في الربيع، وهو أول النتاج؛ جمعه رِبَاع وأرباع (القاموس: ٣/ ٢٦).
(٣) الأيْصَر: المحبس (القاموس: ١/ ٣٧٨).
(٤) كذا في الأصل، ولعله سبق قلم؛ والصواب: «بضمّ الفاء والعين».
(٥) النؤي: الحفير حول الخباء أو الخيمة يمنع السيل. انظر القاموس (٤/ ٣٩٥).
(٦) لم يذكر في القاموس (٤/ ١٩٨) كجمع أسنية سوى «أسائن».
(٧) عناق كسحاب: الأنثى من أولاد المعز؛ ويجمع أيضًا على أعنُق (القاموس: ٣/ ٢٧٨).
(٨) جمع فَحْل، وهو الذكر من كل حيوان. انظر القاموس (٤/ ٢٩).

(وقد يغني عنهما فَعيل وفُعال) بالضّمّ في الاستعمال كقولهم: ضَئِين في ضَأن، ولم يقولوا: ضئان وضُؤون، وقالوا في المَعز مَعِيز: ولم يقولوا مُعُوز نَعَمْ قالوا: مِعاز.

(والأصَح أنهما تكسير) أي جمعان (لا اسما جمع) وقيل: هما اسما جمع.

(وثالثها الثّاني) أي فِعال (اسم جمع) وفعيل جمع حكاه أبو حيّان.

[فُعّل]

(و) السابع: (فعل) بالضم وفتح العين المشدّدة.

ويطّرد جمعاً (لوصف على فاعِل وفاعلة) كضرّب في ضارب وضاربة بخلاف الاسم منهما كحاجب العين، وجائزة[1] البيت.

[فُعّال]

(و) الثامن: (فُعّال) بضبطه[2]. ويطّرد جمعاً (للأوّل) أي لوصف على فاعل كصائم وصُوّام، وشذّ في فاعله كصادّة وصُدّاد.

(وندرا) أي فُعّل وفُعّال (للمنقوص) استغناءً بفعله، ومما سمع ساقٍ وسُقّى، وغازٍ وغُزّى، وغُزّاء، وسارٍ وسُرّاء.

وندر أيضاً فيما عدا ما ذكر كأعزل، وعُزّل، وعزّال، وسَخْل وسُخّل، وسُخّال[3]، ونُفَساء، ونُفّس ونُفّاس.

(وقيل يسمعان) أي فُعّل وفُعال مطلقاً (ويرجع فيما لم يسمع) ورودهما فيه (إلى التصحيح) ولا يقاسان.

[فَعَلة]

(و) التاسع: (فَعَلَة) بفتحتين.

ويطّرد جمعاً (لفاعل وصف ذكر عاقل صحّ لاماً) وإن اعتل عَيْناً: كسافرٍ وسَفَرة، وكاتبٍ وكتبَة، وبارٍّ وبَرَرة.

بخلاف وصف مؤنث كحائض وطامِث، وطالق، أو ما لا يعقل.

---

(١) راجع الحاشية ٤ صفحة ٣١٠.

(٢) أي بضبط السابق بضم العين وفتح العين المشدّدة.

(٣) رجال سُخّل وسُخّال كسُكّر ورمّان: ضعفاء أرذال، الواحد سَخْل. والسخل أيضًا ما لم يتمّم من كل شيء. انظر القاموس (٣/٤٠٦).

وشذ ناعق، ونعَقَة أو معتلّ اللام كغاز، ورام، أو على غير زنة فاعل، وشذ خَبيث وخَبَثة، وسيِّد وسَادَة، وأجْوَق وجَوقَة، وهو المائل الشّدق ـ ودَنِغ ودَنَغَة ـ وهو الرَّذل.

[فُعَلَة]

(و) العاشر (فعلة بضم الفاء) وفتح العين.

ويطّرد جمعاً (له) أي لفاعل وصف ذكر عاقل (معتلّها) أي اللام كغازٍ وغُزاة ورامٍ ورماة، وقاضٍ وقضاة.

بخلاف غير فاعل، وشذ كَمِيّ وكُمَاة، والاسم، وشذ باز وبُزاة، ووصف المؤنث كغَازِية أو غير العاقل كضَارٍ[1] وشذَّ. .[2]. «الصحيح اللام»، وشذ هادِر وهُدرَة، وهو بالمهملة: الرجل لا يعتدّ به.

(والأصح أن الضم) في هذا الوزن (أصلٌ)، وقيل: لا بل أصله فَعلة حول إلى الضمّ للفرْق بين الصحيح والمعتَل.

(و) الأصح (أنه ليس) مخففاً (من فُعَل) المشدّد. وقال الفرّاء: هو مخفّفٌ عنه، عوِّض الهاء عما ذهب من التضعيف.

[فِعَلة]

(و) الحادي عشر (فِعلة بكسرها) أي الفاء وفتح العين (وقيل): هو (اسم جمع) قاله الفرّاء.

(ويطّرد جمعاً) لاسم على فُعْل بالضم والسّكون (صحّ لاماً) وإن اعتلَّ عيناً كدُرْج ودِرجَة، وقُرْط وقِرَطة، وكُوز وكِوَزة بخلاف الوصف. وشذ عِلْج[3] وعِلجَة والمعتلّ اللام. (وقل في فَعْل) بالفتح (وفِعْل) بالكسر كزوج وزِوجَة، وغَرْد[4] وغِرَدة، وقِرْد وقِردَة، وحِسْل[5] وحِسَلة.

[فَعْلَى]

(و) الثاني عشر (فَعْلى) بالفتح.

---

(١) بتخفيف الراء، من الضراوة.

(٢) موضع النقط بياض بالأصل.

(٣) العلج: العير، والحمار، وحمار الوحش السمين القوي، والرغيف الغليظ الحرف، والرجل من كفّار العجم؛ يجمع على عُلُوج وأعلاج ومَعْلُوجاء وعِلَجَة. انظر القاموس (١/ ٢٠٧).

(٤) الغرد: الخُصّ، وضرب من الكمأة (القاموس: ١/ ٣٣٢).

(٥) الحسل (بكسر الحاء): ولد الضبّ حين يخرج من بيضته (القاموس: ٣/ ٣٦٨).

ويطَّرد جمعاً (لفعيل) وصفاً (بمعنى ممات أو موجع) كقَتِيل وقَتْلى، وصَرِيع وصَرْعى، وجَرِيح وجَرْحى.

(وما دلَّ عليه) أي هذا المعنى (من فعل) بالفتح والكسر كزَمِن وزَمْنى. (وفَعْلان) كسَكْران وسَكْرى (وفَيْعل) كميِّت ومَوْتى. (وأفْعَل) كأحمق وحَمْقى، و (فاعل) كهالِك وهَلْكى.

وشذّ فيما عدا ذلك ككيِّس وكَيْسى، وسنان ذَرب وأسنة ذَرْبى، ورجل جَلِد وجَلْدى.

[فِعْلَى]

(و) الثالث عشر (فِعلى) بالكسر وهو جمع: (لحَجَل وظَرِبَان) ولا ثالث لهما، نصَّ على ذلك أبو عليّ الفارسي وغيره، ولأجل ذلك قال ابن السّراج: إنه اسم جمع، وقال الأصمعي: حِجْلى لغة في الحجَل لا جمع، وهو نوع من الطّير والظَّرِبَان دابة تشبه القِرْد، وقيل: الهرّ[١].

[فُعَلاء]

(و) الرابع عشر (فُعَلاء) بالضم والفتح، ويطّرد جمعاً (لفعيل وصْف ذكر عاقل بمعنى فاعل أو مُفْعِل، أو مُفاعِل) ككريم وكرماء، وسميع بمعنى مسمع، وسمعاء، وجَلِيس، وخليط، ونديم بمعنى مُفاعل وجُلساء، وخلطاء، وندماء.

وشذ في فَعِيل بمعنى مفعول كأسير وأُسَراء، أو صفة مؤنث كسفيهة وسفهاء.

(وحمل عليه خليفة) وقالوا فيه: خلفاء، لأنه بمعنى فاعل، فشبّه بما لا تاء فيه. (وما دلّ على سجية حَمْدٍ أو ذَمٍّ من فُعال) بالضم (أو فَاعِل) كشُجاع وشُجعَاء، وصَالِح وصلحَاء، وشاعر وشُعَراء، وعالِم وعُلمَاء وجَاهل وجُهَلاء.

وشذّ في غير ما ذكر كرّسول ورُسَلاَء، وحدَث وحُدَثاء وسمْح وسُمحَاء.

[أفعلاء]

(و) الخامس عشر (أَفْعلاء).

ويطَّرد جمعاً (لفعيل المذكر مضاعفاً أو منقوصاً) كشَدِيد وأشِدَّاء، ولبيب وألبّاء، وجَليل وأَجِلاَّء، وتقيّ وأَتْقِياء، ووليّ وأولياء، ونبيّ وأنْبياء.

---

(١) الظربان: حيوان من رتبة اللواحم والفصيلة السمّورية، أصغر من السنّور، أصلم الأذنين مجتمع الرأس طويل الخَطْم قصير الفوائم منتن الرائحة. يجمع على ظِرْبَى وظرابين وظَرَابيّ. انظر المعجم الوسيط (ص ٥٧٥).

(ونَدر في صديقة) لأنه لمؤنث، وإنما يطّرد في المذكّر، وفي الحديث: «أرسلوا [بها][(١)] إلى أصدقاء خديجة»[(٢)].

[فِـعـلان]

(و) السادس عشر (فعلان) بالكسر.

ويطّرد جمعاً (لاسم على فُعَل) بالضم والفتح (أو فَعَل) بفتحتين (أو فُعال) بالضّمّ (مطلقاً) صحيحاً كان أو معتلّ العين أو اللام كصُرد وصِرْدان، وخَرَب ـ وهو ذكر الحبارى ـ وخِرْبان، وتاج وتيجان، وفتى وفتيان، وغُلام وغِلمان. (أو فُعْل) بالضّمّ والسّكون (أجوف بالواو) كحُوت وحِيتان، ونُون[(٣)] ونِينان.

وشذ في فُعال الوصف كشُجاع وشِجعان، وفي غير ذلك كقِنْو[(٤)] وقِنوان، وصِوار؛ وهـو قطيـع بقر الوحش، وصِيران وغزال، وغِزلان، وخَروف وخِرفان، وعِيد وعيدان، وظليم وظِلمان[(٥)]، وحَائط وحيطان، ونِسْوة ونسوان، وقَضَفَة[(٦)] ـ وهي الأكمة ـ وقِضفان.

[فُـعْـلان]

(و) السابع عشر (فُعْلان) بالضم.

ويطّرد جمعاً (لاسم على فعيل أو فَعَل) بفتحتين (صحيح العين) كرغيف ورُغْفان، وقَضِيب وقُضْبان وذَكَر وذُكْرَان.

(أو) على (فَعْل) بالفتح والسكون كظَهْر وظُهْران وبَطْن وبُطْنان.

أو على فِعْل بالكسر والسكون كذِئْب وذُؤْبان.

---

(١) ما بين حاصرتين زيادة من صحيح مسلم. وانظر الحاشية التالية.

(٢) رواه مسلم في كتاب فضائل الصحابة، باب فضائل خديجة أمّ المؤمنين رضي الله تعالى عنها، حديث رقم ٧٥؛ عن عائشة قالت: ما غرت على نساء النبي ﷺ إلا على خديجة وإني لم أدركها. قالت: وكان رسول الله ﷺ إذا ذبح الشاة فيقول: «أرسلوا بها إلى أصدقاء خديجة». قالت: فأغضبتُه يومًا فقلت: خديجة! فقال رسول الله ﷺ: «إني قد رُزقت حبّها».

(٣) النون: الحوت، جمعه نينان وأنوان (القاموس: ٤/ ٢٧٦).

(٤) في القاموس (٤/ ٣٨٣) القنو بالكسر والضمّ: الكباسة، وجمعه أقناء وقنيان وقنوان مثلثين.

(٥) بكسر الظاء وضمّها كما في القاموس (٤/ ١٤٧)؛ والظليم: الذكر من النعام.

(٦) بالتحريك كما في القاموس (٣/ ١٩٢) وفيه: «قطعة من الأرض تغلظ وتحدودب وتطول قليلاً، وأكمة كأنها حجر واحد، جمعها قَضَفٌ وقِضَاف وقِضْفان وقُضْفان؛ أو هي آكام صغار يسيل الماء بينها في مطمئن أو أماكن مرتفعة من الحجارة والطين».

وشذ في فعيل أو فَعْل الوصف نحو: قَعِيد وقُعدان، وجَزْع وجُزْعان، وفيما عدا ذلك كراكب ورُكْبان، وأعمى وعُمْيان، وحُوَار[١] وحُوران، وزُقاق وزُقَّاق، وثِنْي وثُنْيَان[٢]، ورَخل[٣] ـ وهو ولد الضأن ـ ورُخْلان.

[فـواعـل]

(و) الثامن عشر (**فواعل**). ويطّرد جمعاً (**لفاعل غير وصف ذكر عاقل**) بأن كان غير وصف، أو وصف مؤنث أو غير عاقل (**ثانيه ألف زائدة**) كحاجز، وحواجز، وخاتم، وخواتم، وطالِق وطوالق، وحائض وحوائض، وضاربة وضوَارب، ونجم طالع وطَوالع، وجبل شامِخ وشَوامِخ (**أو**) ثانيه (**واو غير ملحقة بخماسيّ**) كجَوْهر وجواهر، وكوثر وكواثر بخلاف نحو خَورنق، فإن واوه لإلحاقة بسفرجل يجمع على خرانق لا خوارق.

(**ويفصل عينه من لامه ياء**) تزاد في الجمع (**إن فصلا إفراداً**) كساباط[٤] وسوابيط، وجاسوس وجواسيس، وطُومار وطوامير.

وشذّ في صفة المذكر نحو: فارس وفوارس، وفيما عدا ذلك كدُخان ودواخن، وحاجَة وحوائج.

[فَـعَـالَـى]

(و) التاسع عشر (**فعالَى**) بالفتح، ويطّرد جمعاً (**لاسم على فعلاء**) بالفتح والمد (**أو فِعْلى**) بالكسر (**أو فَعْلى**) بالفتح كصحراء وصحارى وذِفْرى[٥] وذَفارى، وعَلْقى[٦] وعَلاقى.

وشذ في الوصف كعذراء وعذَارى (**ووصف على فُعْلى**) بالضم كحُبْلى وحبَالى، وخُنْثى وخنَاثى.

(**لا أنثى أفعل**) كالفضلى والدّنيا.

---

(١) الحوار بالضم وقد يكسر: ولد الناقة ساعة تضعه أو إلى أن يفصل عن أمّه؛ جمعه أحْورة وحِيران وحُوران. انظر القاموس (٢/ ١٦).

(٢) الذي في القاموس (٤/ ٣١١): «والثُّنْيان بالضمّ: الذي بعد السيّد، كالثِّنْي بالكسر».

(٣) في القاموس (٣/ ٣٩٤، ٣٩٥): «الرِّخْل بالكسر وبهاء وككتف: الأنثى من أولاد الضأن، جمعه أرْخُل ورِخال ويضمّ ورِخْلان ورَخِلَة ورِخَلَة».

(٤) الساباط: سقيفة بين دارين تحتها طريق (القاموس: ٢/ ٣٧٦).

(٥) الذفرى: من جميع الحيوان من لدن المقذ إلى نصف القذال، أو العظم الشاخص خلف الأذن؛ جمعه ذِفْرَيات وذَفَارَى (القاموس: ٢/ ٣٥، ٣٦).

(٦) العلقى: نبت يكون واحدًا أو جمعًا قضبانه دقاق عسرٌ رضُّها يتخذ منه المكانس ويُشرب طبيخه للاستسقاء (القاموس: ٣/ ٣٧٦).

(و) لوصف على فَعْلان بالفتح كغَضْبان وغضابى وسَكْران وسكَارى، ونَدمان ونَدامى.

(و) لوصف على (فَعْلى) بالفتح كسكرى وسَكَارى، وشاة حَرْمَى -أي مشتهية للنكاح- وحرامَى.

وشذ فيما عدا ذلك كيتيم ويتامى، وأيِّم وأيَامى، ومهريّ، ومهارَى، وحَبِطٌ وحَباطَى.

[فُعَالى]

(و) العشرون (فُعالى) بالضم (وهو للأخيرين) أي فَعْلان وفَعْلى (أرجح) من فَعالَى بالفتح كسُكَارى في سَكْران.

[فَعالِي]

(و) الحادي والعشرون (الفَعالِي) بالفتح وكسر اللام (وهو يغني عن فَعالى) بالفتح (جوازاً في فُعْلى) بالضم كحُبلى والحبَالى (وما قبلها) أي فَعْلاء[1]، وفِعْلى، وفَعْلى كالصَحارِي، والذفارِي، والعَلاَقِي.

(و) في (عذراء ومَهْرى) فيقال: العذَارِى والمِهَارِى، ويجوز في كلّ فعالَى بالفتح.

(ويلزم فيما) لا يجوز فيه فعالى (نحو: حِذرِيَةٍ) بكسر الحاء والراء، وهي القطعة الغليظة من الأرض والحذَارِي. (وسِعْلاة) وهي أنثى الغيلان والسّعالِي (وعَرقُوة) وهي الخشبة المعترضة على رأس الدلو، والعرَاقِي. (والمأقى) وهو طرف العين مما يلي الأنف والمآقِي.

(وفيما حذف أول زائديه من حَبَنْطى)[2] والحباطِي (وعَفَرْنى)[3] والعفارِي (وعَدَوْلَى)[4] والعَدالِي (وقلَنْسُوة) والقلاسِي (وحُبارَى ونحوه) كقَهَوْبَاة[5] والقهابِي، وبُلَهْنِية[6] والبَلاهي. فإن حذف ثاني الزائدين، قيل: الحبَانِط، والعفارن، والعَداوِل والقلانِس، والحبائر، والقهاوب، والبلاَهِن.

---

(١) كانت بالأصل «فَعْلى»، والصواب ما أثبتناه، لما ذكر من الأمثلة كالصحاري وهي جمع صحراء، والذفاري وهي جمع ذِفْرَى، والعلاقي وهي جمع عَلْقَى.

(٢) الحبنطى: الممتلىء غيظًا أو بطنةً (القاموس: ٢/ ٣٦٦).

(٣) أسد عَفَرْنَى: شديد قويّ (اللسان: ٤/ ٥٨٧).

(٤) العَدَوْلى: الشجرة القديمة الطويلة (القاموس: ٤/ ١٤).

(٥) القَهَوْبَاة: نصل له شعب ثلاث، أو سهم صغير مقرطس (القاموس: ١/ ١٢٥).

(٦) بلهنية من العيش: أي سعة ورفاهية (القاموس: ٤/ ٢٠٤).

وشذ فَعالِي في غير ما ذكر كليلَة ولَيالِي، وأهْل وأهَالِي وعشْرين وعَشَاري، وكيكة (١) ـ وهي البيضة ـ وكَياكي.

[فـعَـالِـيّ]

(و) الثاني والعشرون (فَعَاليّ) بالفتح، وتخفيف العين، وكسر اللام وتشديد الياء.

(لثلاثي ساكن العين، آخره ياء مشدّدة لا لتجديد نسب) ككرسيّ وكرَاسيّ بخلاف نحو: تُرْكيّ(٢).

(ولنحو عِلْبَاء(٣) وقُوباء)(٤)، فيما الهمزة فيه للإلحاق، فإنهما يلحقان بسِرْداح(٥)، وقرطاس فيقال: عَلابِيّ وقَوابيّ.

(و) لنحو **(حَوْلايا)(٥)** فيقال: حَوالِيّ وشذ في نحو: صَحْرى وصَحارِيّ، وإنسان وأَناسِيّ، وظَرِبان وظَرَابيّ.

[فـعـائـل]

(و) الثالث والعشرون **(فعائل)**.

ويطّرد جمعاً **(لفعيلة لا بمعنى مفعولة)** اسماً أو صفة كصحيفة وصحائف، وظَرِيفة وظَرائف بخلاف نحو: قَتِيلة، وشذ ذَبيحة وذبائح.

(و) لوزن فَعْأل بالفتح والسكون وهمزة **(نحو شمأل)** وشمائل. (و) فُعائل بالضم نحو: **(جُرائض)(٧)** وجَرائِض.

(و) فعيلاء نحو (قَرِيثاء)(٨) وقَرَائث.

---

(١) قال في القاموس (٣/ ٣٢٧): «الكَيْكَة: البيضة، أصلها كَيْكِيَة».

(٢) فلا يقال فيه تراكي بل أتراك وتُرْك.

(٣) علباء البعير: عصب عنقه (القاموس: ١/ ١١١، ١١٢).

(٤) القوباء: الذي يظهر في الجسد ويخرج عليه، وهو داء معروف يتقشّر ويتسع (اللسان: ١/ ٦٩٣).

(٥) السرداح: الناقة الطويلة، أو الكريمة، أو العظيمة، أو السمينة، أو القوية الشديدة التامة كالسرداحة (القاموس: ١/ ٢٣٦).

(٦) حولايا: قرية كانت بنواحي النهروان خربت (معجم البلدان: ٢/ ٣٢٢).

(٧) جمل جُرائض: أكول، وقيل: عظيم. وفي التهذيب: جمل جرائض وهو الأكول الشديد القصل بأنيابه الشجر. وحكى أبو حنيفة في كتاب النبات أن الجرائض الجمل الذي يحطم كل شيء بأنيابه. انظر اللسان (٧/ ١٣١).

(٨) القريثاء: ضرب من أطيب التمر بسرًا (القاموس: ١/ ١٧٨).

(و) فَعالاَء، نحو (بَراكاء)[١] وبَرائِك. (و) فَعُولاء نحو: (جَلُولاء) وجَلائِل (وحُبَارى وحَزابِية[٢] إن حذف ما بعد لامهما) وهو الزّائد الثّاني نحو: حبائر، وحزائب، فإن حذف الأول فله فَعَالِي كما تقدم.

(وفَعولة) بالفتح (وفعَالة مثلث الفاء اسمين) كحمولة وحمائل، وسحابة وسحائب، ورسالة ورسائل، وذُؤابة وذوائب بخلاف الوصف فيهما كضرورة وفَقَاقَة[٣] وطُوالة[٤] وبخلاف ما خلا منهما من التاء وإن كان لمؤنث.

وشذ قلوص وقلائص، وشمال وشمائل، وعُقاب وعقائب، وكذا غير ما ذكر كضَرَّة وضرائر، وحُرَّة وحَرائر، وطَنَّة[٥] وطَنائِن وهجان وهجائن.

(وما عدا ما ذكر) أنه مطّرد (في هذه الأوزان) كلها (شاذ مسموع) لا يقاس عليه، وقد تبيّن ذلك عقب كل وزن.

وإلى هنا كان انتهاء كتابتي لهذه القطعة المشروحة أوّلاً على هذه الطريقة، ثم عدلت إلى طريقة أخرى فشرحت عليها من أول الكتاب إلى آخر الكتاب الثاني. ونعود إلى إكمال ما بقي من الكتاب على ذلك الأسلوب.

[مسـألـة]

(ص): (مسألة): **يجمع الزائد على ثلاثة غير ما سبق لفواعل، ومفاعل على موازنهما لا ما ثانيه مدة، أو أفعل فعلاء، أو ذو علامة تأنيث رابعة، أو ألف ونون كألفي فعلاء ولا يفكّ المضاعف اللام إن لم يفكّ إفراداً على الصحيح، وما رابعه لين غير مدغم فيه تأصيلاً فُصِل ثالثه من آخره بياء ساكنة، قد تعاقبها الهاء ويحذف من الزوائد ما لا يبقى معه أحد المثالين، فإن تأتّى بحذف بعض أبقى ما له مزية معنى أو لفظاً، وما لا يغني حذفه عن غيره. فإن تكافآ فالخيار، والأصحّ أن ميم مقعنسس أولى بالبقاء وأن انفعالاً، وافتعالاً لا يعامل كفعال، وإن لم يبق بأصل حذف الخامس أو الرابع إن أشبه زائداً، لا الثالث في الأصَحّ ولا يبقى زائد مع أربعة أصول إلاّ لين رابع، ويجوز أن يعوَّض مما حذف ياء ساكنة قبل آخر ما لم يستحقّها، وهاء من ألف خامسة وهي أحق بالمحذوف منه ياء النسب، ولا تحذف ياء مفاعيل وعكسه اختياراً، وجوَّزه الكوفيّة ولا يفتح بغير مفتتح مفرده، ولا يختم بلين ليس**

---

(١) البراكاء: ساحة القتال (اللسان: ١٠/٣٩٨).

(٢) الحزابية: الغليظ إلى القصر (القاموس: ١/٥٦).

(٣) الفَقَاق والفَقَاقَة: الأحمق الهذرة. انظر القاموس (٣/٢٨٦).

(٤) طُوالة: مؤنث طُوال، وهو الطويل الممتدّ. انظر القاموس (٤/٩).

(٥) الطنّة: واحدة الطّنّ، وهو رطب أحمر شديد الحلاوة (القاموس: ٤/٢٤٧).

فيه، أو بدله، وما ورد فهو لواحد قياسيّ مُهْمل، أو قليل.

(ش): يجمع ما زاد على ثلاثة أَحرف سوى ما تقدّم أنه يجمع على فواعل وفعائل على ما يساويهما في البنْية والوَزْن أي في الحركات والسّكنات وعدد الحروف كوزن فعالِل، ومفَاعل، وفَعائِل، وفعاول، وتفاعل، ويفاعل، وفَياعل، وفعَالِن، وأَفَاعِل، وفِناعل، وفَعَالِم، وما أشبه هذه الأوزان بشرط ألاّ يكون ثانيه مدّة، وألاّ يكون بهمزة أفعل فعلاء نحو: أحمر حمراء، ولا بعلامة تأنيث رابعة كُحْبلى، وذِكْرى ودَعْوى، ولا بألف ونون يضارعان[1] ألفي فعلاء كسكران.

ولا يفكّ المضاعف اللاّم في هذا الجمع إنْ لم يُفكّ في الإفراد على الصحيح، وذلك نحو: معدّ، ويمن[2]، وزَعارّة[3] وحمارَّة، وطِمرّ[4] وخِدَبّ[5]، وهِجَفّ[6] فإذا جمعت بقيت على الإدغام، فيقال: معادّ، وطمارّ، وخِدابّ وهجافّ.

فإن فُكّ في الإفراد فُكَّ في الجمع نحو: مهدَد، وقَرْدد[7]، فيقال: مهادِد، وقَرادِد.

واختار بعضهم في خِدَبّ ونحوه مما كان ملحقاً الفكّ، أو الإدغام، فيقال: خدابب، لأن خِدَباً ملحق بسِبَطْر[8] فيغتفر في جمعه الفكّ، لأن باءه الثانية بإزاء راء سباطر.

وما رابعه حرف لين غير مدغم فيه إدغاماً أصْلياً فصل في هذا الجمع ثالثه من آخره بياء ساكنة، قد تُعاقِبُها هَاءُ التأنيث، وذلك نحو: بَهْلُول وسِرْبال، وقِنديل، ومِطْعام، ومِطْعان، وفِرْدوس، وغِرْنيق فيقال: بهاليل، وسرابيل، وقناديل، ومطاعيم، ومطاعين [وفراديس، وغرانيق][9]، بخلاف ما رابعه منقلب عن أصل: كمختار، ومنقاد، فإنه يقال: مخاتر، ومقاود من غير فصل.

وما أُدْغِم فيه إدْغاماً أصليّاً كَعطوّد[10] وهَبيّخ[11]، وقَنَوّر[12]، فإنه لا يُفْصَل أيضاً،

---

(١) في الأصل «مضارعان»؛ والصواب ما أثبتناه.

(٢) كذا في الأصل؛ ولعل الصواب «ومعنّ»؛ والمِعَنّ كمِسَنّ: من يدخل فيما لا يعنيه ويعرض في كل شيء. انظر القاموس المحيط (٤/ ٢٥١).

(٣) الزعارّة، بتشديد الراء وتخفف: الشراسة. انظر القاموس (٢/ ٤٠).

(٤) الطِّمِرّ: الفرس الجواد (القاموس: ٢/ ٨١).

(٥) الخدبّ: الشيخ، والعظيم، والضخم من النعام وغيره، والجمل الشديد الصلب (القاموس: ١/ ٦٢).

(٦) الهجفّ: الظليم المسنّ، أو الجافي الثقيل منه ومنّا (القاموس: ٣/ ٢١٣).

(٧) قردد: جبل، وما ارتفع من الأرض (القاموس: ١/ ٣٣٩).

(٨) السبطر كهزبر: الماضي الشهم، والسبط الطويل، والأسد يمتدّ عند الوثبة (القاموس: ٢/ ٤٥).

(٩) ما بين حاصرتين زيادة يقتضيها سياق الكلام.

(١٠) العطود: الشّديد الشاق، والسير السريع، ومن الطرق البيّن اللاحب يُذهب فيه حيثما يُشاء، ومن =

بل يحذف منه الواو والياء الساكنان فيقال: عَطاوِد، وهَبَايخ، وقَنَاور، فإن كان إدغامه عارضاً كجُدَيِّل تصغير جَدْول، وعُثَيِّر تصغير عِثْيَر [١] فُصل.

ومثال معاقبة هاء التأنيث الياء جبّار وجبابرة، ودجّال ودجاجلة وكان قياسه: جبابير ودجاجيل، فعاقبت الهاء الياء، ولذلك لا يجتمعان.

ويُحْذف من ذوات الزوائد ما يتعذر ببقائه أَحَدُ المثالين، أعني ما شابه فعالل أو فعاليل كعَيْطَموس [٢]، ففيها زائدان: الياء والواو، فإمّا أن تحذف الياء، وتبقى الواو فيقال: عَطامِيس، فإنه يصير رابعه حرف لين ليس مدغماً إدغاماً أصليّاً، وإمّا أن تحذف الواو، وتبقى الياء فيقال: عيَاطَمُس، فيؤدي هذا الحذف إلى تعذّر شبه فعالل أو فعاليل إلا بحذف حرف آخر أصلي، وعمل يؤدي إلى حذف واحد أحسن من عمل يؤدي إلى حذف اثنين، فلذلك حذَفوا الياء، فإنه لا يلزم من حذفها وإبقاء الواو تعذّر أحد المثالين.

وكذلك يقال في نحو: مستعد، ومُسْتخرج: «معادٌ» ومخارج.

وكذلك يحذف زائدٌ إبقاؤه مُخِلٌّ بمفاعل أو مفاعيل، وما أشبههما سواء كان الزائد أوّلاً أو آخراً أو وسطاً نحو: سبطْرَى [٣] وسَبَاطر، ومُدَحْرِج ودَحارِج، وفَدَوْكَس [٤] وفَداكِس.

فإن تَأَتّى أَحَدُ المثالين بحذف بعض، وإبقاء بعض أبقي ما له مزيّة في المعنى أو اللفظ، وحذف الآخر. مثال المعنى نحو: منطلق، ومعتَلم [٥]: الميم، والنون، والتاء زوائد فيحذف النون والتاء، وتبقى الميم، فيقال: مطَالِق، ومعالم، لأن الميم زيد لمعنى، وهو الدّلالة على اسم الفاعل، وزيادتها مختصّة بالأسماء بخلاف النّون والتاء، فإنهما يزادان في الأسماء والأفعال.

= الرجال النجيب، ومن الجبال والأيام الطويل، ومن السنان المذلّق، ومن السنين الكريت. انظر القاموس المحيط (١/٣٢٦).

(١١) الهبيّخ: الأحمق المسترخي، ومن لا خير فيه، والوادي العظيم، والنهر الكبير، والغلام الناعم (القاموس: ١/٢٨٢).

(١٢) القنوّر: الضخم الرأس، والشرس الصعب من كل شيء (القاموس: ٢/١٢٦).

(١) العثير: التراب، والعجاج، وما قلبت من الطين بأطراف رجليك، والأثر الخفيّ (القاموس: ٢/٨٧).

(٢) العيطموس: التامة الخلق من الإبل والنساء، والمرأة الجميلة أو الحسنة الطويلة، والناقة الهرمة (القاموس: ٢/٢٤٠).

(٣) السبطرى: مشية فيها تبختر (القاموس: ٢/٤٥).

(٤) الفدوكس: الأسد، والرجل الشديد (القاموس: ٢/٢٤٤).

(٥) من اعتلم بمعنى عالم.

ومثال اللّفظ نحو: استِخْراج، يقال في جمعه: تخَارِج، فتبقى التّاء، وتحذف السّين، لأنَّ بقاءها وحذف السين أدّى إلى وجود النظير نحو: تجافيف[١]، وتماثيل والعكس يؤدِّي إلى عدم النظير، لأنه يصير: سخاريج، وسفاعيل معدوم في أبنية كلامهم.

ويبقى أيضاً الزائد الذي لا يغني حذفه لو حذف عن حذف زائد غيره: مثاله لُغَيْزى، وحضّيرى الألف وأحد حرفي التضعيف زائدان، فيَبْقَى المضاعف، لأن حَذْفَه لا يغني عن حذف الآخر، فإنّه لو حذف لبقي لغُيَزى وحُضَيْرَى: مخفّفاً، ولو جمع هذا لزم حذف الألف، فلذلك يبقى المضاعف، وتحذف الألف، فيقال: لغاغيز، وحضاضير.

فإن ثبت التكافؤ بأن لم يكن لأحد الزائدين مزيّة على الآخر لا في معنى ولا في لفظ، ولا تأدية إلى حذف الزائد الآخر، فالحاذف مخيّر نحو: حبنطى[٢]، النون والألف زائدتان، ولا مزية لأحدهما على الآخر، لأن الزائد الأول فضّل بالتقدّم والثاني بنية الحركة، لأنه ملحق بسفرجل، وكذا قلنسوة فضلت النون بالتقدّم، والواو بالحركة، وعَفَرْنَى فضّلت النون بالتقدم، والألف بتمكّنها في تقدير الحركات الثلاث، فيقال في الجمع: إما حبانط وقلانس، وعفارن، وإما حَبَاطِي، وقَلَاسِي، وعفَارِي.

فإن كان أحد الزائدين يضاهي أصلاً، والآخر لا يضاهيه وهو ميم سابقة كميم «مُقْعَنسِس»[٣] ففيه خلاف:

مذهب سيبويه أنّك تحذِف السّين، فتقول: مقاعِس. ومذهب المبرد أنك تحذف الميم، فتقول: قَعاسِس[٤].

وجه الأول أنه أبْقى الميم لكونها متقدّمة، ولكونها تفيد معنى، وهو الدّلالة على اسم الفاعل.

ووجه الثاني أن السّين أشبهت الأصل فحكم لها بحكمه، ألا ترى أنك تقول في: مُحْرَنْجِمٌ[٥]، ومدحرج: حراجم، ودحارج، فتحذف الميم، وتبقي الحرف الأصلي، فكذا في مُقْعَنسِس تحذف الميم وتبقي الحرف الملحق بالأصل.

وأجيب بأنَّ هذا من قبيل زائدين ترجح أحَدُهما بدلالته على معنى دون الآخر، والنُّون في المذهبين محذوفة، وكذلك المذهبان في التصغير والمصادر التي أولها همزة الوصل

---

(١) جمع تجفاف بكسر التاء: آلة للحرب يُلبَسُه الفرس والإنسان ليقيه في الحرب (القاموس: ٣/١٢٨).

(٢) الحبنطى: المنتفخ البطن (القاموس: ٢/٣٦٧).

(٣) المقعنسس: الشديد (القاموس: ٢/ ٢٥٠).

(٤) ويجمع أيضًا على مقاعيس. انظر المصدر السابق.

(٥) المحرنجم: العدد الكثير (القاموس: ٤/ ٩٧).

تحذف للزوم تحرك ما بعدها في التكسير والتصغير، فإن كان المصدر على وزن انفعال وافتعال كانطلاق وافتقار ففي تكسيره وتصغيره خلاف.

مذهب سيبويه: أنه يقال: نطاليق، وفتاقير ونُطَيْلِيق، وفُتَيْقِير، فإنْ كانت تاء الافتعال قد أبدلت رُدّت إلى أصلها من التاء، فيقال في اضطراب، واصْطِبار، وازْدِياد واذّكار، واطّلال: ضَتارِيب، وضُتَيْرِيب[١].

وذهب المازني: إلى إجراء انفعال وافتعال مجرى فعال في حذف الهمزة، وحذف النون والتاء، فيقال في الجمع: طَلائِق، وفَقائِر، و [في التصغير][٢] طُلَيْق، وفُقَيْر.

فإن تعذَّر أَحَدُ المثالين ببعض الأصول حذفَ الخامس من الأصول مطلقاً، سواء وافق بعض الزوائد لفظاً أم مَخْرجاً، أم لم يوافقه كسَفَرْجل، وسفَارج، وشمَرْدَل[٣] وشَمارِد ويحذف الرابع ويبقى الخامس إن كان الرابع أصلاً وافق بعض حروف الزيادة في اللفظ، أو في المخرج نحو: خدرنق[٤]، نونه أصل لكنها مثل النّون الزائدة من حيث اللفظ فيقال: خدارق بحذفها وإقرار القاف وهو الحرْف الخامس. وفرزدق[٥] دالُهُ أَصْلٌ، لكنها تشبه التاء التي هي من حروف الزّيادة من حيث المخرج لا من حيث اللفظ فيقال: فرازق بحذفها، وإقرار القاف، هذا هو الأجود.

ويجوز فيه وجه آخر، وهو إبقاء الرابع، وحذف الخامس فيقال: خدارن وفرازد.

هذا المذكور من جواز حذف الخامس مطلقاً، أو الرابع بشرطه مذهب سيبويه.

وقال المبرّد: لا يجوز إلا حذف الخامس لا غير، وما جاء من قولهم: فرازق غلط وما كان غلطاً لا يتعدّى به اللفظة المسموعة.

قال أبو حيان: وقد وافق المبرّد على هذا غيره.

أمّا الثالث فلا يحذف، فلا يقال: فرادق، ولا خدانق.

وأجازه الكوفيّون والأخفش. قال أبو حيان: وكأنهم رأوا حذف الثالث أسهل إذْ تَحُل

---

(١) لم يذكر البواقي استغناء بما ذكره عنها.

(٢) ما بين حاصرتين زيادة يقتضيها السياق.

(٣) الشمردل: الفتيّ السريع من الإبل وغيره الحسن الخلق (القاموس: ٣/ ٤١٥).

(٤) الخدرنق: الذكر، والعنكبوت أو العظيم منها (القاموس: ٣/ ٢٣٢). وفي الأشموني «خورنق» بالواو. ويقول الصبّان في شرحه على الأشموني (٤/ ١٤٧) إن الصواب «خورنق» لأن واو «خورنق» مزيدة للإلحاق، والكلام في خماسيّ الأصول.

(٥) الفرزدق: لقب الشاعر المعروف همّام بن غالب بن صعصعة. والفرزدق: الرغيف يسقط في التنّور (القاموس: ٣/ ٢٨٣).

ألف الجمع محلّها، فيبقى ما قبل الألف معادلاً لما بعدها في كون كلّ منهما حرفين متساويين في نظم الترتيب، وكأنهم رأوا أن بالثالث حصل الامتناع من الوصول إلى مماثلة مفاعل، أو مفاعيل فأجروه مجرى الزائد الذي جاء ثالثاً فحذفوه نحو واو فدوكس حيث قالوا: فداكس.

ولا يبقى في هذا الجمع الذي على مماثلة مفاعل أو مفاعيل زائد مع أربعة أصول، بل يحذف سواء كان أوّلاً أو ثانياً، أو ثالثاً أو رابعاً أو خامساً أو سادساً نحو: مُدَحْرِج، وقِنْفَخْر[(١)]، وفَدَوْكس، وصِفْصِلّ[(٢)]، وسبطرى، وعنكبوت، وعُقْرُبَان، وبَرْنساء فيقال: دحارج، وقفاخِر، وفَداكس، وصفَاصِل، وسباطر، وعناكب، وعقارب، وبرانس.

ولا توجد زيادة رابعة في رباعيّ الأصول إلا حرف لين أو مدغماً، ولا سادسة في رباعي الأصول أيضاً إلا مع زيادة أخرى، ويكونان زِيدتَا مَعاً كما مثّلْنا به من عنكبوت، وعُقْرُبان، وبَرْنَساء.

فإن كان الزائد حرف لين رابعاً سواء كان حَرْف مدٍّ أيضاً كعصفور، وقنديل، وسِرْداح أم غير حرف مد كغرنيق[(٣)]، وفِردوس لم يحذف ذلك الزائد بل إن كان ياء أُقِرّ على حاله أو واواً، أو ألفاً قلب، فيقال: عصافير، وقناديل، وسراديح، وغَرَانِيق، وفَرَادِيس.

فإن كان حرف علة لا لين حذف كالصحيح، فيقال في كَنَهْوَر[(٤)] كناهر.

وحرف اللين: ما كان ساكناً سواء كانت الحركة قبله مناسبة أم لا. فإن ناسبته سُمِّي حَرْف مدّ ولين.

واحترز برابع من غير الرابع فإنه يحذف أيضاً، وإن كان حرف لين سواء كان ثانياً أم ثالثاً أم خامساً كفدوكس، وسَمَيْذع[(٥)]، وعُذافِر[(٦)]، وخيتعور[(٧)]، وخَيْسَفُوج[(٨)] فيقال:

---

(١) القنفخر، كجردحل: الفائق في نوعه، والتارّ الناعم (القاموس: ٢/ ١٢٥).

(٢) الصفصلّ: نبت؛ وأصفل: رعى إبله إيّاه (القاموس: ٤/ ٢).

(٣) الغُرْنَيْق بالضم، وكُرْنبُور وقِنْديل وسموأل وفِرْدَوْس وقرطاس وعُلابِط: الشابّ الأبيض الجميل؛ جمعه: الغرانيق والغرانقة والغرانق (القاموس: ٣/ ٢٨١).

(٤) الكنهور كسفرجل من السحاب: قطع كالجبال، أو المتراكم منه، والضخم من الرجال (القاموس: ٢/ ١٣٤).

(٥) قال في القاموس (٣/ ٤١): «السميذع، بفتح السين والميم بعدها مثناة تحتية ومعجمة مفتوحة، ولا تضمّ السين فإنه خطأ: السيد الكريم الشريف السخيّ الموطّأ الأكناف، والشجاع، والذئب، والرجل الخفيف في حوائجه، والسيف، واسم رجل».

(٦) العُذافر: الأسد، والعظيم الشديد من الإبل (القاموس: ٢/ ٨٩، ٩٠).

(٧) الخيتعور: السيئة الخلق، والسراب، وكلّ ما لا يدوم على حالة ويضمحلّ، وشيء كنسج العنكبوت =

فَدِاكس، وسَماذِع، وعذافر، وختاعر، وخسَافج.

ويجوز أن يعوّض مما حذف سواء كان ثلاثيّ الأصول أو رباعيه أم خماسيه ياء ساكنة قبل الآخر نحو مطاليق في منطلق، وفداكيس في فدوكس، وسفارج في سفرجل ما لم يستحقّها من غير تعويض نحو: لُغّيزى فإنه يقال فيه: لغاغيز بفك التضعيف، وحذف ألفه، وياء قبل آخره، لكن هذه الياء هي التي في المفرد فليست تعويضاً من المحذوف في الجمع.

وقد تُعوّض هاء التأنيث من ألفه الخامسة تقول في حَبَنْطى، وعَفَرْنى: حبَانِط، وعَفارِن، فإذا عوِّضت الياء قلت: حبانيط، وعفارين، أو الهاء قلت: حبانطة، وعفارتة، لكن باب تعويض الياء أوسع جداً، لأنها يجوز دخولها في كل ما حذف منه شيء غير باب لُغّيزى.

وتعويض الهاء مقصور على ما ذكر، وهاء التأنيث بالاسم الذي حذفت منه ياء النسب عند الجمع من غيره، مِثَالُه: أشْعَثِيّ وأشاعثة، وأزْرَقيّ وأزارقة، ومُهلّبي ومَهالبة.

ولا يجوز حذف الياء من مفاعيل، ولا إثباتها في غيره كمفاعل وفواعل عند البصريين إلا في الضّرورة كقوله:

١٧٧٦ ـ ألا إن جيـرانـي العَشِيَّـة رَائِـحُ　　دَعَتْهُـم دواعٍ مـن هـوى ومنـادح[(١)]

والأصل: مناديح، لأنه جمع مندوحة[(٢)].

وقوله:

١٧٧٧ ـ سـوابِـغُ بِيـضٌ لا تُخَـرِّقُهـا النَّبْـلُ[(٣)]

= يظهر في الحرّ كالخيوط في الهواء، والدنيا، والذئب، والغول، والداهية، والشيطان، والأسد، والنوى البعيدة، ودويبة تكون في وجه الماء لا تثبت في موضع (القاموس: ٢/ ١٨).

(٨) الخيسفوج: حبّ القطن، والخشب البالي (القاموس: ١/ ١٩٢).

(١) البيت من الطويل، وهو لحيّان بن جبلة المحاربي في الأشباه والنظائر (٤/ ٢٢٧) وشرح شواهد الإيضاح (ص ٥٧٠) ومعجم ما استعجم (ص ١٧٣) ونوادر أبي زيد (ص ١٥٧). وبلا نسبة في الدرر (٦/ ٢٧٩).

(٢) المندوحة: الكثرة والسعة، وما اتسع من الأرض (القاموس: ١/ ٢٦١).

(٣) عجز بيت من الطويل، وصدره:

علیهـا أسـودٌ ضـاريـات لبُـوسُهُـمُ

وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه (ص ١٠٣) والدرر (٦/ ٢٨٠) والمقاصد النحوية (٤/ ٥٣٣). وبلا نسبة في شرح الأشموني (٣/ ٧٠٢)

وضاريات: أي متعودات للحرب، يعني الفرسان. والسوابغ: الدروع الواسعة. ولا يخرقها: أي لا ينفذها.

والأصل: سوابيغ، لأنه جمع سابغة.

وأجاز الكوفية الأمرين في الاختيار، واستدلّوا بقوله تعالى: ﴿۞وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلْغَيْبِ﴾ [الأنعام: ٥٩] والأصل مفاتيح، لأنه جمع مفتاح. وبقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَلْقَىٰ مَعَاذِيرَهُۥ﴾ [القيامة: ١٥] والأصل: «معَاذِره»، لأنه جمع مَعْذِرة.

وتأول البصريّون ذلك على أنه جمع مَفْتح بلا ألف، ومعذار بألف.

ووافق ابن مالك الكوفيين، فأجاز في سربال وعصفور: سرابل، وعصافر، وفي دِرْهم وصَيْرف: دَرَاهِيمَ وصَياريف.

ولا يفتتح باب مفاعل ومفاعيل بالحرف الذي لم يفتتح به المفرد، بل أيّ حرف كان أول المفرد يكون أوّل هذه الجمعين كما مرّ في الأمثلة.

قال أبو حيّان: وهذا الحكم مشترك بين هذين المثالين، وبين كثير من أمثلة الجموع، وإنما يخرج عنه ما جمع على أفْعُل، وأفْعَال، وأفْعِلة وأفْعِلاء، وفُعْل في جمع أفْعَل.

ولا يُخْتَم باب مفاعل ومَفَاعيل بحرف ليّن ليس في الواحد هو، ولا ما أبدل منه، فإن كان هو أو ما أبدل منه في الواحد حتم هذا الجمع به كحذرية[1] وحذاري، وعرقوة[2] وعراقي، وما ورد بخلاف ذلك في الأمرين، أعني: الافتتاح، والاختتام فهو جمع لواحدٍ قياسيٍّ[3] مُهْمل أو مستعمل قليلاً، مثاله في الافتتاح: ملامح، ومذاكير، ومحاسن، افتتح بغير الحرف الذي في أول: لمحة، وذكر، وحسنة، فقدّر كأنها جمع ملمحة ومذكار، ومحسنة، وهي مفردات مهملة الوضع، جاء الجمع عليها؛ وأظافير افتتح بغير الحرف الذي في أول ظفر، لكنه ورد: الأظفور[4] في معنى: الظفر، فكأن الجمع جاء عليه، وإن كان الظفر أشهر وأكثر استعمالاً.

ومثاله في الاختتام باللين: الكياكي ختم به والمفرد: كَيْكَة[5]، وليس هو فيه، ولا ما أبدل منه، فقدر كأنه جمع كيكاة، وهو مفرد قياسيّ قد أهمل، واللّيالي: مفرد ليلة ولم يختم به، ولكنه قد استعمل قليلاً: لَيلاة قال:

---

(١) الحذرية (بكسر الحاء وسكون الذال وكسر الراء وتخفيف الياء): القطعة الغليظة من الأرض، وحرّة لبني سليم، والأكمة الغليظة (القاموس: ٢/ ٦).

(٢) عَرْقُوة الدلو كترقوة، ولا يضمّ أوّلها. قاله في القاموس (٣/ ٢٧٣).

(٣) في الأصل «قياس» والتصويب من التسهيل (ص ٢٨٠).

(٤) في «الظفر» عدة لغات: بضمّ الظاء وسكون الفاء، وبضمتين، وبالكسر شاذّ، والأظفور. انظر القاموس (٢/ ٨٣).

(٥) الكيكة: البيضة، أصلها كَيْكِيَة (القاموس: ٣/ ٣٢٧).

١٧٧٨ - يا وَيْحَهُ من جَمَلٍ ما أشْقاه في كل يوم ما وكُلِّ ليلاهْ[١]

فجاءت اللّيالي على مراعاة هذا القليل[٢].

(ص): مسألة: يجمع العلم المرتجل والمنقول من غير اسم جامد له جمع موازنه أو مقاربه من جامد اسم الجنس الموافقه تذكيراً وضدّه، ولا يتجاوز بالمنقول في جامدٍ له جمع وزنه فإن لم يكن عومل كأشبه الأسماء به.

(ش): إذا كان الاسم علماً مُرْتجَلاً، فإنك تجمعه جمع ما وازنه من أسماء الأجناس إن كان له نظير في الأوزان، أو ما قاربه في الوزن إن لم يكن له نظير مراعياً للموافقة في التذكير والتأنيث.

فإن كان العلم مذكراً جمع جمع اسم الجنس المذكّر، أو مؤنثاً جمع جمع اسم الجنس المُؤنّث. مثال ما له نظير: زينب، وسعاد، وأدد[٣]، فيجمع زينب على زيانب، كما تجمع «أرنبًا» على أرانب، و«سعاد» على أسْعُد كما تجمع كراع على أكْرُع، وأُدَد على إدّان كما تجمع «نُغَرٍ»[٤] على نِغْران.

ومثال ما لا نظير له: ضُرْبُب إذا ارتجلت علماً من الضّرب على وزن فُعْلُل، فإنه مفقود في كلامهم فتجمعه جمع بُرْثن[٥]، لأنه قاربه في الوزن.

وكذلك العلم المنقول من غير اسم جامد سواء كان منقولاً من صفة أو من فعل، وقد استقر له جمع قبل النقل، فإنه أيضاً يجعل كاسم الجنس الموافق له فيما ذكر، مثاله: لو سميت رجلاً بجامد أو بضَرَب المنقول من الفعل لقلت في جمع جامد: جوامد، كما تقول في حائط: حوائط، وفي جمع ضَرَب: أضراب، كما تقول في جمع حَجَر: أحجار، وكذا إذا سميت امرأة بخالد: جمعتها على خوالد، كما تجمع طالق على طوالق، ولو سميتها بـ «قال» لقلت في جمعها قُوْل، كما تقول في جمع سَاق: سُوق، ولو سميت بـ «أُقْتَلُ» منقولاً من المضارع المبني للمفعول، فإنه لا نظير له في أوزان الأسماء فيُجْمع مثل جمع

---

(١) الرجز بلا نسبة في الأشباه والنظائر (١/ ١٢٣) والخصائص (١/ ٢٦٧) والدرر (٦/ ٢٨١) وشرح شافية ابن الحاجب (١/ ٢٧٧، ٢/ ٢٠٦) وشرح شواهد الإيضاح (ص ٤١١) وشرح شواهد الشافية (ص ١٠٢) وشرح شواهد المغني (١/ ١٥٠) ولسان العرب (٢/ ٣٣٥ - عوج، ١١/ ٦٠٨ - ليل، ١٢/ ٢٠٤ - دلم) والمحتسب (١/ ٢١٨).

(٢) وكذا أيضاً جاء التصغير في قولهم «لُيَيْلية».

(٣) أُدد كعُمَر مصروفًا؛ قاله في القاموس (١/ ٢٨٣).

(٤) النغر: البلبل، وفراخ العصافير، وضرب من الحُمَّر أو ذكورها؛ وبتصغيرها جاء الحديث: «يا أبا عُمير ما فعل النغير». انظر القاموس (٢/ ١٥١).

(٥) أي ضرابب.

أفكل[٤] المقارب لوزنه.

ولا تتجاوز بالمنقول من جامد مستقرّ له جمعٌ ما كان له من الجمع، فلو سميت رجلاً بغُراب قلت في جمعه: أغربة وغِرْبان، كما قيل فيه قبل النقل، ولا يزيله النقل عما كان له في حال كونه اسم جنس.

فإنْ لم يستقر له جمع قبل النّقل بأن لم يجمع البتّة كالمنقول من أكثر المصادر، فإنها لم تجمع، أو جمع لكنه ما استقرّ فيه جمع بل اضطرب، ولم تطّرد فيه قاعدة بحيث تكون مقيسة في جمع ذلك الاسم، فإنه إذ ذاك يجمع جمع ما كان أشبه به.

مثال الأول: أن يسمى بـ «ضَرْب»، فإنّه لم يجمع وهو مصدر فجمع مسمّى به على أَفْعُل في القِلّة. فتقول: أضْرُب ككلب وأكْلُب، وضُرُوب من الكثرة: ككعب وكُعُوب.

ومثال الثاني. .[٢].

(ص): **ولا يجمع جمع كثرة، واسم جنس لم تختلف أنواعه وفاقاً، فإن اختلفت فالجمهور: لا يقاس هو ولا اسم الجمع، وأنه يقاس في القلّة. أما جمع الجمع فلم يثبته غير الزّجّاجيّ وابن عزيز.**

(ش): لا خلاف في أن جموع الكثرة لا تجمع قياساً ولا أسماء المصادر ولا أسماء الأجناس إذا لم تختلف أنواعها.

فإن اختلفت فسيبويه لا يقيس جمعها على ما جاء منه[٣]، وعليه الجمهور.

ومذهب المبرّد والرمّانيّ وغيرهما قياس ذلك. قال أبو حيّان: والصحيح مذهب سيبويه لقِلّة ما حكي منه.

وسواء في اسم الجنس ما ميّز واحده بالتاء وما ليس كذلك.

ومن المسموع في الأول قولهم: رطبة وأرطاب.

واختلفوا في جموع القِلّة وهي: أَفعال، وأَفْعِلة، وأفْعُل، وفِعْلة[٤] فمذهب الأكثرين

---

(١) الأفكل كأحمد: الرعدة (القاموس: ٤/ ٣٣).

(٢) موضع النقط بياض في الأصل.

(٣) انظر الكتاب (٣/ ٦١٩).

(٤) قال سيبويه: «. . . فأبنية أدنى العدد: أفعل نحو أكلب وأكعب، وأفعال نحو أجمال وأعدال وأحمال، وأفعلة نحو أجربة وأنصبة وأغربة، وفعلة نحو غلمة وصبية وفتية وإخوة وولدة. فتلك أربعة أبنية، فما خلا هذا فهو في الأصل للأكثر وإن شركه الأقلّ؛ ألا ترى ما خلا هذا إنما يحقّر على واحده؟ فلو كان =

أنه منقاس جمعها، ولا خلاف أنه ما سمع من جمع القِلّة، أكثر مما سمع من جمع الكثرة، ولكن أهو من الكثرة بحيث يقاس عليه أم لا؟.

واختيار ابن عصفور: أنه لا ينقاس جمع الجمع لا جمع القِلّة، ولا جمع الكثرة ولا يجمع إلاّ ما جمعوا. ومن المسموع في ذلك: أيْد وأياد، وأوطُبٌ وأواطِب[١]، وأسماء وأسامٍ وأسورة وأساور، وأبيات وأبابيت، وأنْعام وأناعيم، وأقوال وأقاويل، وأَعْراب وأعاريب، ومُعْن ومُعْنَانٌ[٢] ومُصْران ومَصَارِين[٣]، وحِشّان وحَشاشين[٤] وجمَل وجَماميل[٥]، وأُعْطية وأُعْطِيات، وأُسقية وأُسْقِيات، وبُيوت وبيُوتات ومَوالٍ وموَالِيات بني هاشم، ودُور ودُورات، وعُوذ وعُوذات[٦]، وصواحب وصواحبات يوسف، وحدائد وحَدِيدات، وحُمر وحُمُرات، وطرُق وطرُقات، وجُزرٌ وجُزُرَات، وأَنْصَاء وأناصٍ[٧]، وهو: ما رعي من النبات.

قال أبو حيان: فهذا ما جمع من الجمع في الكلام.

= شيء مما خلا هذا يكون للأقل كان يحقّر على بنائه كما تحقّر الأبنية الأربعة التي هي لأدنى العدد، وذلك قولك في أكلب: أكيلب، وفي أجمال: أجيمال، وفي أجربة: أجيربة، وفي غلمة: غُليمة، وفي وِلْدة: وُلَيْدة؛ وكذلك سمعناها من العرب. فكل شيء خالف هذه الأبنية في الجمع فهو لأكثر العدد، وإن عُني به الأقلّ فهو داخل على بناء الأكثر وفيما ليس له، كما يدخل الأكثر على بنائه وفي حيّزه». انظر الكتاب (٣/ ٤٩٠).

(١) الوَطْب: سقاء اللبن، جمعه أوطب ووِطاب وأوطاب، وجمع الجمع أواطب. انظر القاموس (١/ ١٤٢).

(٢) في القاموس (٤/ ٢٧٣، ٢٧٤): «المَعْنُ: الطويل، والقصير، والقليل، والكثير، والهيّن اليسير، والإقرار بالذلّ، والجحود، والكفر للنعم، والأديم، والماء الظاهر... والمُعْنان بالضم: مجاري الماء في الوادي».

(٣) في القاموس (٢/ ١٣٩): «المصير كأمير: المِعَى، جمعه أمصرة ومُصْران، وجمع الجمع: مصارين».

(٤) في شرح المفصل (٥/ ٧٧): «فأما حشاشين فالواحد حشّ وهو البستان، والجمع حِشّان مثل ضيف وضيفان، ثم جمعوا الجمع على الزيادة فقالوا حشاشين». وقد تحرفت في الأصل إلى «خشان وخشاشين» بالخاء المعجمة.

(٥) كذا في الأصل، ولعل الصواب «وجمائل» ففي شرح المفصل (٥/ ٧٦): «... فقد قالوا في جمعه جمل وجمال، وفي جمع الجمع جمائل؛ جمعوه على شمال وشمائل لأنه مثله في الزنة».

(٦) في الأصل «عود وعودات» بالدال المهملة، تحريف. وهي جمع عائذ: الحديثة النتاج من الظباء وكلّ أنثى (القاموس: ١/ ٣٦٩)؛ وفيه أن الجمع «العوذان» بالنون، وليس «العوذات» بالتاء كما ورد هنا.

(٧) في القاموس (٤/ ٣٩٨): «النصيّة من القوم الخيار، جمعها نَصِيّ وجمع الجمع أنصاء وأناصٍ، وأنصت الأرض: كثر نَصِيُّها».

والمفرد: يَد، ووِطاب، واسْم، وسِوار، وبَيْت، ونَعَم، وقَوْل وعَرَب، ومَعْن، ومَصِير، وحَش وجَمَل، وعطاء، وسِقاء، وبَيْت، ومَوْلى، ودَار، وعائذ، وصاحبة وحديدة وحمار وطريق، وجَزور، ونَضْو[١].

قال: وأمّا ما جاء في الضرورة: فأعْيُنات، والبُرُعات، وأيامنون ونواكسون، وعُقابِين، وغَرابين.

أما جَمْع جَمْعِ الجمع فأثبته الزجّاجيّ، ومثله بأصائل، وهي العشايا، فإنه جمع آصال، وآصال جمع أَصُل، وأُصُل جمع أَصِيل كما تقول: رغيف ورُغُف، ثم تُشَبّه أُصُلاً الجمع بعُنُق فتجمعه على آصال كما تجمع عُنُقاً على أعناق، ثم تشبه أصالاً بأعصار، لموافقته في الزيادة، وعدد الحروف فتجمعه على أصائل، وكان قياسه أصائيل لأجل الألف كأعاصير وبعضهم قال: إنّ أُصُلاً قد استعمل في لسان العرب مفرداً بمعنى أصيل[٢]، فأصائل من جمع الجمع.

قال أبو حيّان: وهذا أحسن من أن يجعل جمع جمع جمع.

قال: وذكر أبو الحسن بن الباذش أن النحويين على أن آصالاً جمع أصيل [٣] كيمين وأيمان، وأن أصائل جمع أصيلة كسفينة وسفائن.

وقد حكى يعقوب: أصيلة في معنى أصيل، فعلى هذا لا يكون أصائل من باب جمع الجمع ولا من باب جمع جمع الجمع. قال: وهذا أَوْلى من تكلّف لا يضطر إليه. انتهى.

وقال السّهيليّ: لا أعرف أحداً قال: جمع جمع الجمع غير الزجاجي وابن عزيز.

قال أبو حيّان: وظاهر كلام سيبويه أنه لا ينقاس جمع اسم الجمع، ومن المسموع منه قوم وأقوام ورَهْط وأراهط.

[مَسْـألـة]

(ص): مسألة: ما دلّ على أكثر من اثنين، ولا واحد له من لفظه إن كان وزنه خاصاً بالجمع أو غالباً فجمع واحد مقدر، وإلا فاسم جمع.

وما له واحد يوافقه في أصل اللفظ والدلالة عند عطف أمثاله فجمع ما لم يخالف

---

(١) راجع الحاشية السابقة. وفي القاموس (٣٩٨/٤): «النَّضْو: مثل المغص والإزعاج».

(٢) ومنه ما أنشده ثعلب:

فتمـــذّرتْ نفســـي لـــذاك ولـــم أزلْ بـــدلاً نهـــاريَ كلّـــه حتّـــى الأُصُـــلْ

فقوله «بدلاً نهاري كله» يدلّ على أنّ الأُصُل ههنا واحد. انظر اللسان (١١/١٦، ١٧).

(٣) وقال الزجاج: آصال جمع أُصُل. انظر اللسان (١١/١٦).

أوزانه، أو يساوي الواحد في خبره ووصفه، ونسبه، أو يميّز من واحده بياء نسبة فاسم جمع أو بتاء فاسم جنس في الأصح.

أما ما يقع على المفرد، والجمع، فإن لم يُثن كجنب على الأفصح فغير جمع، وإلا فقيل اسم جمع، وقيل: جمع مقدر تغييره وقيل: مفرد.

(ش): كل اسم دل على أكثر من اثنين، ولا واحد له من لفظه فهو جمع واحد مقدّر، إن كان على وزن خاص بالجمع، أو غالب فيه مثال الخاص: عبابيد[١] وشماطيط[٢] فهذا جمع، وإن لم ينطق له بمفرد، لأنه جاء على وزن يختص بالجمع، إذ لم يجيء لنا من لسانهم اسم مفرد على هذا الوزن[٣].

ومثال الغالب: أعراب، فإنه جمع لمفرد لم ينطق به، وجاء على وزن غالب في الجموع، لأن أفعالاً قلّ في المفردات جداً، ومنه برمة أعشار[٤]، وإلا فهو اسم جمع كإبل وذَوْد، واحدهما: جمل أو ناقة.

وقوْمٌ: واحده: «رجُل»، فإن كان له واحد يوافقه في أصل اللفظ دون الهيئة، وفي الدلالة عند عطف أمثاله فهو جمع، مثاله: رجال، له واحد يوافقه في الحروف الأصلية دون الهيئة، ويقال فيه: قام رجل، ورجل، ورجل. فإن وافقه في اللفظ والهيئة: كفُلْك[٥] للواحد والجمع فسيأتي حكمه. أو لم يوافقه في الدّلالة عند عطف أمثاله كقريش فإن واحدهم قرشي، وإذا عطف أمثاله عليه فمدلوله جماعة منسوبة إلى قريش، وليس مدلول قريش ذلك، فليس بجمع.

وكذا إن وجد الشرطان، ولكن خالف أوزان الجموع السابقة، أو ساوى الواحد في خبره ووصفه نحو: الركب سائر، وهذا ركب سائر، كما تقول: الراكب سائر، وهذا راكب سائر.

أو ساواه في النسب إليه، بأن نسب إليه على لفظه نحو: ركْبِيّ كما تقول: راكِبِيّ

---

(١) العبابيد والعباديد، بلا واحد من لفظهما: الفِرَق من الناس، والخيل الذاهبون في كلّ وجه، والآكام والطرق البعيدة (القاموس: ١/ ٣٢٢).

(٢) قوم شماطيط: متفرقة، وجاءت الخيل شماطيط: متفرقة أرسالاً (القاموس: ٢/ ٣٨٣).

(٣) ولكن ذكر في القاموس (٢/ ٣٨٣): ثوب شماطيط: خلق متشقق، وشماطيط: رجل، وكلاهما اسم مفرد.

(٤) أي مكسّرة على عشر قطع، أو عظيمة لا يحملها إلا عشرة (القاموس: ٢/ ٩٣).

(٥) في الأصل «كفَلَك» بفتح الفاء واللام، تحريف؛ والصواب ما أثبتناه بضم الفاء وسكون اللام، قال في القاموس (٣/ ٣٢٦): «الفلك بالضم: السفينة، ويذكّر، وهو للواحد والجميع».

بخلاف الجمع، فإنه لا ينسب إليه على لفظه، بل يرد إلى المفرد ـ كما سيأتي ـ .

أو ميّز من واحده بنزع ياء النسب نحو: رُوم، وتُرك، فإن الواحد منهما رُومي وتُرْكي، ومع ذلك لا يكون روم وترك ونحوهما جموعاً.

أو ميّز من واحده بتاء التأنيث كبُسْر وبُسْرَة في المخلوقات، وسُفُن، وسَفِينة في المصنوعات، فليس شيء من هذه الأقسام الأربعة يجمع، بل كل من الثلاثة الأول اسم جمع، والأخير اسم جنس.

وخالف الأخفش فيما كان على فَعْل كَرَكْب، وطَيْر، وصَحْب، ونحوها، فقال: إنها جموع تكسير لراكب، وطائر، وصاحب، لا أسماء جموع.

قال أبو حيّان: وهو مردود بأن العرب صغرتها على لفظها، ولو كانت جموعاً ردّت في التصغير إلى مفرداتها.

وخالف الفَرّاء في كل ما له واحد موافق في أصل اللفظ كبسر وغمام، وسحاب، ونحوها، وردّ بأنه لو كان جمعاً لم يجز وصفه بالمفرد، وقد وصف به، قال تعالى: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ﴾ [فاطر: ١٠] ﴿أَعْجَازُ نَخْلٍ مُّنقَعِرٍ﴾ [القمر: ٢٠].

ومن الواقع على جمع ما يقع على الواحد، والجمع بغير تغيير ظاهر فإما أن يُثَنى أوْ لا.

فإن لم يثنّ فإنه ليس بجمع كالمصدر إذا أُخْبِر به، أو وُصِف به، أو وقَع حالاً، ونحو: جُنُب أيضاً فإن الأفصح فيهما ألا يُثَنّيا، ولا يجمعا، فليسا بجمعين، وإن ثُنِّي فهو جمع عند الأكثرين: كفُلْك، وهِجان[١]، ودِلاص[٢]، فإنها تطلق على المفرد والجمع، فَفُلْك في حالة الإفراد نظير قُفْل، وفي حالة الجمع نظير رُسُل[٣]. وهِجان في حالة الإفراد نظير لِجام، وفي حالة الجمع نظير كرام، فقدر التغيير في حالة الجمع بتبدّل الحركات، ولم يجعل من باب المشترك لوجود تثنيته في كلامهم بخلاف نحو: جُنُب، فإنه هكذا المفرد، والمثنى، والمجموع على الفصيح، وإن كان بعضهم قد ثنّاه، فيكون إذ ذاك من باب فلك، فلمّا ثنيت دَلّ ذلك على عدم الاشتراك.

وذهب آخرون: إلى أن باب فلك ونحوه أسماء جموع، وأنه لا تغيير فيها مقدراً

---

(١) هجان ككتاب: الخيار، ومن الإبل: البيض (القاموس: ٤/ ٢٧٩).

(٢) دلاص ككتاب، مفرد وجمع: ملساء لينة (القاموس: ٢/ ٣١٥).

(٣) قال في القاموس (٣/ ٣٢٦): «الفُلْك بالضمّ السفينة ويذكّر، وهو للواحد والجميع؛ أو الفُلُك التي هي جمعٌ تكسيرٌ للفُلْك التي هي واحد، وليست كجُنُب التي هي واحد وجمع وأمثاله؛ لأن فُعْلاً وفَعَلاً يشتركان في الشيء الواحد كالعُرْب والعَرَب، ولما جاز أن يجمع فَعَل على فُعُل كأَسَد وأُسْد جاز أن يجمع فُعْل على فُعُل أيضًا».

فيكون إذ ذاك من قبيل المشترك بين المفرد والجمع، ولا يمتنع أن يوضع لفظ مشترك بين المفرد والجمع، لأنّهما معنيان متغايران بكيفية الإفراد والجمع وإن كنت إذا أطلقته على الجمع دلّ على المفرد، والجَمْعُ ضَمُّ مفردات نظمهن لفظ، كما لم يمتنع أن يوضع المشترك بين الكل وجزئه نحو: إنسان، فإنه موضوع لهذا الشخص، وموضوع لإنسان العين وإن كنت إذا أطلقته على الإنسان دَلّ بطريق التضمين على إنسان العَيْن فكما لم يمتنع وضع مثل هذا، فكذلك لا يمتنع بين المفرد والجمع وهو في هذا أسهل، لأنه ليس فيه أكثر من ضمّ أمثال، بخلاف إنسان، فإن المباينة فيه أكثر، لأن مباينة الجزء للكل أكثر من مباينة المفرد للجمع، وهذا الرأي صحّحه ابن مالك في التسهيل.

وقال بعض النحويين: الفلك اسم مفرد يذكّر ويؤنث، وقوله تعالى: ﴿وَٱلْفُلْكَ تَجْرِى﴾ [الحج: ٦٥] على التأنيث المسموع فيه، وهو مفرد واللام للجنس وقوله: ﴿وَجَرَيْنَ بِهِم﴾ [يونس: ٢٢] أعيد فيه على المعنى، كما قالوا: الدينار الصفر(١)، والدرهم البيض.

وغير هذا القائل يجعله دليلاً على الجمع.

[التّصغير]

(ص): **المصغَّر هو المصوغ لتحقير أو تقليل، أو تقريب، أو تعطّف. قال الكوفيّة: أو تعظيم، بضم أوّله، وفتح ثانيه، وزيادة ياء ساكنة بعده، قيل: أو ألف.**

(ش): فوائد التّصغير خمس:

أحدها: تحقير شأن الشيء وقدره نحو: رُجيل، وزُيَيد، تريد تحقير قدره، والوضع منه.

الثّاني: التّقليل: إما لذاته نحو: كُلَيب، أو لكمِّيَّته نحو: دُرَيهمات.

الثّالث: التّقريب: إمّا لمنزلته نحو: صُدَيِّقة أو لزمانه ومسافته نحو: قُبَيْل، وبُعَيد، وفُوَيْقْ، وتُحَيْت، ودُوَيْن.

الرابع: التعطّف نحو: يا أُخَيّ؛ يا حُبَيْبي.

الخامس: التعظيم، أثبته الكوفيّون، واستدلُّوا بقوله:

١٧٧٩ ـ وكُـلُّ أُنـاسٍ سَـوف تَـدْخُـل بَيْنَهـم ... دُوَيْهِيَـةٌ تَصْفَـرُّ منهـا الأنـامِـلُ(٢)

---

(١) الصُّفر بالضمّ: يطلق على النحاس والذهب. انظر القاموس (٢/ ٧٣).

(٢) البيت من الطويل، وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه (ص ٢٥٦) وجمهرة اللغة (ص ٢٣٢) وخزانة الأدب (٦/ ١٥٩، ١٦٠، ١٦١) والدرر (٦/ ٢٨٣) وسمط اللآلي (ص ١٩٩) وشرح شواهد الشافية (ص ٨٥) وشرح شواهد المغني (١/ ١٥٠) ولسان العرب (٣/ ١٤ ـ خوخ) والمعاني الكبير (ص ٨٥٩، ١٢٠٦)

والبصريّون تأوّلوا ذلك[١].

ويكون تصغير الاسم بضم أوله، وفتح ثانيه، وزيادة ياء ساكنة بعده، أعني بعد الثّاني.

واعتلّ السِّيرافيّ لضمّ أول المُصَغّر بأنهم لما فتحوا من التكسير لم يبق إلاّ الكسر والضم، فكان الضّمّ أولى بسبب الياء والكسر بعدها في الأكثر، وهي أشياء متجانسة وتجانس الأشياء مما يستثقل.

وقال أبو بكر بن طاهر: جعلوا الألف والفتح في الجمع لأنه أثقل، فطلبوا فيه الخِفّة والضّمةَ والياء للمصغّر، لأنه أخَفّ.

وقال بعضهم: إنّما ضم أوّل المصغر، لأنه ثان للمكبّر، وتال له فلما كان بعده جرى مجرى الفعل الذي لم يسَمّ فاعله.

قالوا: وإنما فتح ما قبل الياء، لأنَّ الياء في التّصغير والألف في شبه مفاعل متقابلان، لأن التّصغير والتكسير من باب واحد، فكما أن ما قبل الألف مفتوح فكذلك ما قبل هذه الياء المقابلة لها.

وإنّما كانت علامة التصغير ياء، لأن الأَوْلى بالزّيادة حروف المدّ، واللين. والجمع: قد أخذ الألف، فأرادوا حرْفاً يخالفه ويقاربه ليقع الفَصْل، فجاءوا بالياء، لأنّها أقرب إلى الألف.

وزعم بعض الكوفيّين، وصاحب «الغرّة»[٢]: أن الألف قد تجعل علامة للتصغير كقولهم: هدهد، وتصغيره: هداهد، ودابة، وشابة، والتصغير: دوابّة، وشوابة بالألف.

وأجيب بأن الأصل دُوَيْبة، وشوَيْبة، فأبدلت الألف من الياء، وبأن هداهد اسم موضوع للتصغير، لا أنه تصغير هدهد.

(ص): **ويحذف أول ياءين ولياها، وتقلب ياء واو سكنت أو اعتلّت، أو كانت لاماً وجوباً، أو تحرّكت في مفرد وجمع اختياراً، وواو[٣] ثانٍ فتح للتصغير، منقلب عنها، أو**

= ومغني اللبيب (١/ ١٣٦، ١٩٧) والمقاصد النحوية (١/٨، ٤/ ٥٣٥). وبلا نسبة في الإنصاف (١/١٣٩) وخزانة الأدب (١/ ٩٤، ٦/ ١٥٥) وديوان المعاني (١/١٨٨) وشرح الأشموني (٣/٧٠٦) وشرح شافية ابن الحاجب (١/ ١٩١) وشرح شواهد المغني (١/ ٤٠٢، ٢/٥٣٧) وشرح المفصل ٤/ ١١٤) ومغني اللبيب (١/ ٤٨، ٢/ ٦٢٦).

(١) تأولوه بأن تصغيرها على حسب احتقار الناس لها وتهاونهم بها، إذ المراد بها الموت؛ أي يجيئهم ما يحتقرونه مع أنه عظيم في نفسه تصفرّ منه الأنامل.

(٢) هو ابن الدهان، وكتابه «الغرّة المخفية في شرح الدرّة الألفية». وقد تقدم.

(٣) في الأصل «وواوًا»، والصواب ما أثبتناه.

ألف زائدة، أو مجهولة، أو بدل همزة تليها لا ياء، ومنقلب عنها في الأصحّ، ويجري ذلك في الجمع الموازن مَفاعل أو مفاعِيل.

(ش): إذا ولي[١] ياء التّصغير ياءان حذف أولاهما لتوالي الأمثال.

وإن وليها واوٌ قلبت ياءً وجوباً إن سكنت كعَجوز، وعجَيِّز أو اعتلّت كمقام أصله: مَقْوم، ومقيِّم.

أو كانت لاماً كغزو وغزَيّ، وغَزوة وغزَيّة، وعشواً وعُشَيّاً.

واختياراً إنْ تحرّك لفظاً في إفراد وتكسير، ولم يكن لاماً كأسود وأساود وأُسَيِّد، وجَدْول وجَداوِل وجُدَيِّل.

ويجوز في هذا الإقرار، وترك القلب، فيقال: أُسَيْوِد وجُدَيْوِل.

وجه الأول: الجرْي على قاعدة اجتماع ياء وواو، سبقت إحداهما بالسّكون من قلب الواو ياء، وإدغامها في الياء.

ووجْه الثاني: الإجراء على حدّها في التكسير، لأنهما من باب واحد.

فإن تحرّكت فيهما وهي لام قلبت في التّصغير وجوباً، ولم يلتفت إلى الجمع نحو كرَوان وكراوِين وكُريّان.

وَيُقْلَبُ ثاني المصغّر المفتوح للتصغير واواً وجوباً إن كان منقلباً عنها كديمة ودُوَيمة، وقِيمة وقُوَيمة، وريح ورُوَيْحة، ومِيزان ومُويزن، ومَال ومُوَيل، وريّان ورُوَيّان.

وشذّ من هذا الأصل قولهم: عيد، وعُيَيْد، وكان قياسه عُوَيداً لأنّه مشتق من العَوْد، وكذا قَوْلُهم في الجمع: أعياد، وقصدوا بذلك الفرق بينه بين تصغير عُود، وجمعه[٢].

أو كانت ألفاً زائدة كضارب وضويرب، وكاهل وكويهل، وقاصعاء[٣] وقويصعاء، وخَاتام وخُوَيتيم، وجاموس وجُوَيْمِيس.

أو كانت ألفاً مجهولة الأصل كصاب وصُويب، وعَاج وعُوَيج، وآوى وأُوَيّ.

أو كانت ألفاً بدل همزة كآدم وأُوَيدم، أصله: أَأْدَم، لأنه أفعل من الأدمة، فأبدلت الهمزة ألفاً.

ولا تقلب إن كانت ياء كبيت وشيخ، وميت، وسيد.

---

(١) في الأصل «إذ الأولى» تحريف، والصواب ما أثبتناه.

(٢) تصغير عويد، وجمعه أعواد.

(٣) القاصعاء: جُحْر لليربوع.

أو كان منقلباً عن ياء كنابٍ للسّنّ في الأصح الذي هو مذهب البصريين، بل يجب إقرار الياء في الحالين، فيقال: بُيَيت، وشُيَيْخ، [ومُيَيْت][1]، وسُيَيْد، ونُيَيْب.

وجوّز الكوفيّون الإقرار والقلب واواً كراهة اجتماع الياءات واختاره ابن مالك، فيقال: بُوَيت، وشُوَيخ، ومُوَيت وسويد ونُويب.

وسمع في بيضة بُوَيضة بالواو، وفي ناب للمسنة من الإبل نُوَيب، وذلك عند البصريّين شاذّ لا يعمل به، وعلى مذهبهم الأحسن ضمّ ما قبل الياء، ويجوز كسرها، فيقال شِيييخ وهكذا.

ويجري ما ذكر من القلْب في الجمع على مثال: مفاعل أو مفاعيل فيقال في الأمثلة السابقة: عجائز، وروائح، وموازين، وضوارب، وكواهل، وقواصع، وخواتيم، وجواميس، وأوادم.

(ص): **ويكسر تالي ياء التصغير، لا آخراً، أو متصلاً بهاء التأنيث، أو أَلِفَيْه[2] أو ألف أفعال، أو ألف ونون مزيدتين.**

(ش): إذا كان تالي ياء التصغير مكسوراً بقي على كسره كَزِبْرِج وزُبَيْرِج.

قال أبو حيّان: ولا نقول: إن الكسرة الأصلية زالت، وجاءت كسرة التصغير، لأنه لا حاجة إلى دَعْوى ذلك، قال: ويشبه ذلك الكسرة في نحو شربَ، فإنه إذا بُني للمفعول ضمّ أوله ولا يقال إنَّ كَسْرتَهُ زالت، وجاء غيرها، قال: ولو قيل: إن الكسرة في زبْرج، وشَرِب زالت، وجاءت كسرة أخرى لكان وجهاً، كما قالوا في: من زَيد في الحكاية، على أحد القولين وفي: يا منصُ إذا رخم منصور على لغة من لا ينتظر، فإنهم زعموا أنها ضَمّة بناء غير الضّمة الأصليّة. اهـ.

وإن كان تالي ياء التصغير غير مكسور كسر للمناسبة بين الياء والكسرة كجُعَيْفِر وبُرَيْثِن، ودُرَيْهِم إلاّ أن يكون آخراً كرجَيْل لأن الآخر مشغول بحركة الإعراب، وهي متبدِّلة عليه فلم يمكن كسره، أو متّصِلاً بهاء التأنيث كطُلَيحة.

فإن كانت الهاء فيه، ولم يتصل بها كسر كدحرج، ودُحَيْرِجة، أو متّصِلاً بما هو مُنَزَّل مَنْزِلة هاء التأنيث كبُعَيْلَبَكّ، فلا تكسر اللاّم أو بألف التأنيث المقصورة أو الممدودة ككُسَيْرى، وحُمَيراء بخلاف ألف الإلحاق كعَلْقى، وعلباء، فإنه يكسر ما هي فيه فيقال: عُلَيْق وعُلَيْب، أو متصلاً بألف أفعال جمعاً كأتراب وأنياب، وأسقاط، وأسباط، أو مفرداً

---

(١) ما بين حاصرتين زيادة يقتضيها السياق؛ لأنه ذكر «بيت» و «شيخ» و «ميت» و «سيد» و «ناب».

(٢) أي الألف المقصورة والممدودة.

كأن يسمى بأجمال فيقال: أُجَيمال، أو متصلاً بالألف والنون المزيدتين كـ «سُكيران» بخلاف ما نونه أصليّة، فإنه يكسر فيه ما قبل الألف.

(ص): والثنائيّ حذفاً برَدّ ما حذف وضعاً يزاد آخره ياء. قيل: أو يضعّف من جنسه، ولا يعتدّ بالتاء، ولا يرد محذوف تأتي بدونه فُعَيْل على الأصَحّ.

(ش): يتوصل إلى مثال فعيل في الثّنائيّ بردّ ما حذف منه إن كان منقوصاً سواء كان المحذوف منه الفاء أو العين أو اللاّم.

مثال الفاء: عِدَة، وزنة، وشِيَة، وسعة، وصِفَة، وصِلة، وجِهة، ولِدة، وخُذْ، وكل، ومر، وعِدْ مسمّى بها، فإذا صغرت هذا النوع رَددت المحذوف في موضعه، فتقول: وعيد، وأخيذ وأُعَيْد، وكذا باقيها.

ومثال العين: سه[1]، ومُذ، وسل، وقُم، ومُرْ، وبِعْ مسمّى بها فتقول: سُتَيهة، ومُنَيذ، وسُويل، وقُوَيم، وبُيَيْع.

ومثال اللاّم: يد، ودم، وشفة، ودد[2]، وحِر، وفوك، وقط، وفُلُ، فتقول: يُدَيه، ودُمَي، وشُفَيْهة، ودُدين وحُرَيْح، وفُوَيهك، وقُطَيْط وفُلَيْن.

وإن لم يكن منقوصاً بل كان ثنائيَّ الوضع زيد فيه ياء، فيقال في «من» و«عن» و«إن» مسمّى بها: مُنَيّ، وعُنَيّ، وأُنَيّ.

وذكر ابن مالك فيه وجهين:

أحدهما: هذا، والآخر: أنه يضاعف الحرف الأخير من جنسه فيقال في عنّ: عُنَين.

ولا يعتدّ بتاء التأنيث، فلا يقال في شفة مثلاً أنه ثلاثي بل هو ثنائي، وكذا بنت وأُخت، وكيت وذيت، وهَنْت، ومَنْت[3]، فكلها ثُنَائية، فإذا صغرت رددت المحذوف، فقلت: شُفَيهة، وبُنَيّة، وأُخَيّة، وكُيَيّة، وذييّة وهُنَيّة ومُنَيّة، لأن لامها مختلف فيه عند العرب، وما اختلف في لامه المحذوف فكان حرفاً في لغة، وحرفاً غيره في لغة جاز تصغيره على كُل منهما.

فإن تأتى فُعَيل بما بقي من منقوص لم يُرَدّ إلى أصله، كهَار، ومَيت، وشاك، وخَير، وشَرّ، وناس، فيقال: هُوَير، ومُيَيت، وشُوَيك، وخُيَيْر وشُرَير، ونُوَيس. هذا مذهب سيبويه. ونقل ابن مالك عن أبي عمرو أنه يُرَدُّ المحذوف، فيقال: هُوَيِّر، ومُوَيِّت وشُوَيِّك،

---

(١) السَّهُ بالفتح ويضمّ مخففة: العجز، أو حلقة الدبر (القاموس: ٤/ ٢٨٧).

(٢) الدَّدُ: اللهو واللعب (القاموس: ١/ ٣٠٢).

(٣) في حاشية الصبان على الأشموني (٤/ ١٩٥): «منت: من ألفاظ الحكاية».

وأُخيِّر، وأشَيِّر، وأُنَيِّس، وفي يرى علماً: يُرَيِّيء، ونقل غيره هذا المذهب عن يونس.

(ص): ويحذف الوصل خلافاً لثعلب، وشرط المازني وزانه للأسماء.

(ش): تزال ألف الوصل عند تصغير ما هي فيه سواء كان ثنائيّاً كابن واسم أم أكثر كافتقار، وانطلاق، واستضراب، واشهيباب، واعديدان، واقعنساس، واعلواط، واضطراب، لزوال الحاجة إليها بتحريك أول المُصغّر، فيقال: بُنَي، وسُمَيّ وفُتَيْقِير، ونُطَيْليق، وشُهَيْبيب، وعُدَيْدِين، وقُعَيْسِيس، وعُلَيِّط وضُتَيرِيب، وسواء بقي على مثال الأسماء أم لا؛ هذا مذهب سيبويه.

وأثبت ثعلب همزة الوصل في الأسماء في حال التصغير، ولم يسقطها، فيقال في اضطراب: أُضَيْرِيب، فحذف الطاء، لأنها بدل من تاء افتعل، وهي زائدة، وأبقى همزة الوصل، لأنها فضلتها بالتقدم.

ومنع المازنيّ من تصغير انفعال، وافتعال، فلم يجز في انطلاق: نُطَيليق ولا في افتقار: فُتَيْقِير، لأنهما ليس لهما مثال في الأسماء بل يحذف حتى يصير إلى مثال الأسماء، فيقال: طُلَيق، وفُقَير.

قال أبو حيّان: وليس خلاف المازني مختصّاً بانفعال وافتعال فقط، بل يشترط في المصغّر كله أن يكون على مثال الأسماء.

(ص): ويُتَوصَّل إلى فُعَيْعِل، وفُعَيْعِيل في التّصغير بما يتوصّل به إلى مفاعل، ومفاعيل حذفاً، وإبقاء، لكن لا تحذف هنا التاء، والألف الممدودة، وياء النسب، والألف والنون الزائدتان بعد أربع، ولا يُعْتَدّ بهن، ويحذف واو جلولاء، وشبهها في الأصَحّ.

(ش): يتوصَّل إلى مثال: فُعَيْعِل، وفُعَيْعِيل في التصغير بما يتوصل به إلى مفاعل، ومفاعيل في التكسير، لأنهما من واد واحد، فكما تقول في خِدَبّ: خداب وفي بهلول: بهاليل، وفي عطرد[1]: عَطارِد، وعطَارِيد، فكذا تقول: خديّب وبهيليل، وعطيريد.

والحذف والتّرجيح، والتّخيير في الزيادتين هنا، كما هناك، فكما تقول: عطاميس، ومطاليق، وتخاريج، ودحاريج، تقول: عُطَيْميس، ومُطَيْليق، وتُخَيريج، ودُحَيْرِيج، وكما تقول في سفرجل: سفاريج تقول: سُفَيْرِيج، وكما تقول في حَبنْطي، وعَفَرْنى، وقنْدأو[2]:

---

(١) العَطَرَّدُ: كالعطوّد في معانيه؛ وهو الشديد الشاق، والسّير السريع، ومن الطرق البيّن اللاحب يُذهب فيه حيثما يُشاء، ومن الرّجال النجيب، ومن الجبال والأيام الطويل، ومن السنان المذلّق، ومن السنين الكريت. انظر القاموس (١/ ٣٢٦).

(٢) القِنْدَأو: السيء الغذاء، والسيء الخلق، والغليظ القصير، والكبير الرأس الصغير الجسم المهزول، والجريء المقدام، والقصير العنق الشديد الرأس. انظر القاموس (١/ ٢٥ ـ باب الهمزة).

حباطي وحبانط، وعفاري وعفارن، وقنادي، وقداين، تقول: حبينط، وحُبَيْطَى، وعُفَيْرِن، وعُفَيرى، وقُنَيدى وقُدَينى.

لكن خالف التصغير التكسير في أنه لا يحذف فيه هاء التأنيث، وإن حذفت في الجمع فيقال في دحرجة: دُحَيْرجة، والجمع: دحارج.

ولا تحذف فيه ألفه الممدودة ويقال في قاصعاء: قُوَيْصِعاء، والجمع: قواصع بحذفها.

ولا تحذف فيه ياء النسب، فيقال في لَوذَعيّ: لُوَيذعي، والجمع لواذع بحذفها.

ولا يحذف فيه الألف والنون الزائدتان بعد أربعة أحرف فصاعداً، فيقال في زعفران: زُعَيْفران والجمع زعافر بحذفهما، وفي عَرَنْقُصَان[1]: عُرَيْقِصان، والجمع: عَراقِص بحذفهما.

فإن كانتا بعد ثلاثة أحرف لم يُحْذفا، لا هنا ولا هناك وكذا لو كانت النُّون أصلية ثبتت في البابين كأسطوانة وأساطين وأُسَيْطينة.

ولو كانت ألف التأنيث المقصورة حذفت في البابين كقرقرى، وقراقر، وقُرَيقِر. ولا يُعْتَدّ بهذه الأمور الأربعة أعني هاء التأنيث وألفه الممدودة، وياء النسب، والألف والنّون المزيدتين، بل يُصَغّر الاسم على أحد المثالين، وفيه اللواحق المذكورة.

ومذهب سيبويه في واو: «جلولاء»، وشبهها والمراد به ألف براكاء، وياء قريثاء أنها تحذف عند التصغير فيقال: جُلَيلاء، وبُرَيكاء وقُرَيثاء، لأنَّ لألف التأنيث الممدودة شبهاً بهاء التأنيث، وشبهاً بألفه المقصورة، فاعتبرنا الشبه بالهاء في عدم الحذف لها، واعتبرنا الشّبه بالمقصورة في إسقاط الواو، والألف، والياء، لأنها كالألف في حيارى.

وخالفه المبرّد فأثبتها، وأدغمها بعد القلب، فقال: جُلَيِّلاء، وبُرَيِّكاء، وقُرَيِّثاء كما لم تحذف واو فروقة، وألف رسالة، وياء صحيفة ولم يعتبر إلا أحد الشّبهين فقط.

(ص): ويرد إلى الأصل هنا، وفي مفاعل، ومفاعيل، وأفعال وأفعلة، وفعال ذو البدل آخراً مطلقاً، وغيره إن كان ليّناً بدل غير همزة تلي همزة الاستفهام، لا تاء «مُتعدٍّ» ونحوه، خلافاً للزجاج، ولا ذو القلب وما خالف فشاذ، أو مادّة أخرى.

(ش): يُرَدُّ إلى أصله في التصغير، وفي التّكسير على مثال: مفاعل أو مفاعيل، أو

(١) العرنقصان: الحندقوقى، وهو نبات ساقه كساق الرازيانج وجمّته وافرة متكاثفة عظيم النفع في جميع أنواع الوباء ولوجع السنّ المتأكل والأذن والطحال والصداع المزمن والنزلات وغيرها (القاموس: ٢/٣١٩).

أفعال، أو أفعلة، أو فِعال ذون البدل الكائن آخراً مطلقاً، سواء كان حَرْف لين نحو: مَلْهى أم غير حرف لين نحو: ماء، فإن الألف في ملهى بدل من الواو، لأنه مُشْتَقّ من اللّهو، والهمزة في ماء بدل من الهاء لقولهم: مياه، فمثال التكسير على مفاعل ملاهي، وعلى مفاعيل صَحَارِيّ، وعلى أفعال أمواه، وعلى أفعلة أسْقِية، وعلى فعال مياه.

ويقال في تصغيرها: مُلَيْهى، ومُوَيه وسُقَيّ لأن التصغير والتكسير يَرُدّان الأشياء إلى أصولها.

فإن لم يكن ذو البدل آخراً فيشترط فيه شرطان:

أحدهما: أن يكون حرف لين.

والثاني: أن يكون بدلاً من حرف، لا يكون ذلك الحرف همزة تلي همزة أخرى. مثاله: مال، وقيل: وريّان، ومِيزان ومُوقن، فيقال: مُوَيل، وقُوَيل، وروَيّان، ومُوَيزين، ومُيَيقين، وإنما رجع في هذه إلى الأصل لزوال موجب البدل، لأن الواو إنما أبدلت في نحو مال لتحركها، وانفتاح ما قبلها، وفي قيل وميزان لكسر ما قبلها، وفي ريّان لاجتماعها مع الياء، وسبق إحداهما بالسّكون، وفي موقن أبدلت الياء بضمّ ما قبلها، وقد زال الموجب في التصغير وسواء كان اللين بدلاً من لين كما مثلنا أم من غيره كقِيراط، ودِيباج فيقال فيه: قُرَيْرِيط، ودبَيبيج، وقَراريط، ودَبابيج، ويقال في ذئب: ذؤيب، وفي آل: أهيل.

فلو انخرم الشّرط الأول بأن كان حرفاً صحيحاً بدلاً من حرف صحيح، أو من حرف لين لم يُردّ إلى أصله، بل يُصَغّر على حاله: كتُخْمة وتُخَيمة، وتُراث وتُرَيث وأُباب[1] في عُباب، وأُبَيب، وقائم وقويم بالهمز.

وكذا لو انخرم الشرط الثاني بأن كان بدلاً من همزة تلي همزة كآدم فيقال: أُوَيدم من غير ردّ الألف إلى أصلها من الهمز، بل تقلب واواً كما تقدم لضمّة ما قبلها.

أمّا ما فيه تاء الافتعال كمُتّعد ومتّسر[2] فسيبويه يحذف منه تاء الافتعال مع تاء أخرى مبدلة من حرف لين عند التصغير، فيقول: مُتَيْعد، ومُتَيْسِر، كما يقول في مكتسب مُكَيْسِب، وتبقى التاء المبدلة على حالها من غير رد إلى الأصل.

وذهب قوم منهم الزّجاج: إلى أنه يُرَدّ إلى أصله، فيقال: مُوَيْعِد ومُيَيسِر، لأنهما من الوعد واليسر.

قال صاحب «الإفصاح»[3]: وإنما كان المحذوف تاء الافتعال، لأنه لا بُدَّ من حذف،

(١) الأُباب، بالضم: معظم السيل، والموج (القاموس: ١/٣٧).

(٢) من الوعد واليسر، كما سيذكر بعد أسطر.

(٣) «الإفصاح بفوائد الإيضاح» لابن هشام الخضراوي المتوفى سنة ٦٤٦ هـ.

وهي زائدة والزائد أحقُّ بالحذف من الأصليّ.

وأمّا ذو القلب، فإنّه لا يرد في البابين إلى أصله، بل يُصَغّر، ويكسّر على لفظه كجاه أصله: وجه، لأنه من الوجاهة، فقلب، فيقال في تصغيره: جُويه لا وُجَيه لعدم الاحتياج إلى الردّ إلى الأصل.

ويجمع أَيْنُق على أيانق، ويصغر على أُيَيْنِق[١].

ويقال في شاك، وأصله شائكٌ[٢]: شَواكٍ وشُوَيكٍ.

وما ورد بخلاف ما قرّرناه من ردّ ذي البدل إلى أصله، فإما شاذّ كقولهم في عيد: عُيَيد وأعياد[٣]، أو من مادّة أخرى كقولهم: فُسَيْتِيط فهو تصغير فستاط لغة في فسطاط، وفسيطيط بالطاء لتصغير فسطاط، فهما مادتان لا أنه رَدّ أحدهما إلى الآخر.

(ص): وتلحق التاء غالباً إذْ لا لبس في مُؤَنّثٍ عار ثلاثيّ أو رباعيّ بمدّة قبل لام معتلّة لا غيره، وقد تعوّض من ألف تأنيث خامسة أو سادسة مقصورة، قيل: أو ممدودة، ولا يعتبر في العلم ما نقل منه في الأصح، وتحذف بلا عوض من بنت علم مذكّر.

(ش): تلحق تاء التأنيث غالباً عند تصغير مؤنث، بلا علامة بشرطين:

الأول: ألا يلبس، فإن حصل لبس لم تلحقه كخمس ونحوه من عدد المؤنث، إذ لو لحقته لألبس بعدد المذكر، وكشجر وبقر، إذ لو لحقته لالتبس بتصغير شجرة، وبقرة.

الثّاني: أن يكون ثلاثيّاً كدار ودويرة، ونار، ونويرة، أو رباعيّاً بمدة قبل لام معتلّة كسَماء وسُمَيّة، بخلاف رباعيّ ليس كذلك كزَيْنب، وسعاد، وعناق، وعقرب، فيقال: زُيَيْنب، وسُعَيِّد وعُنَيِّق، وعُقَيْرِب بلا تاء.

وبخلاف ما زاد على الرّباعيّ إلاّ ما حذف منه ألف تأنيث مقصورة خامسة أو سادسة فإنه يجوز لحاقه التاء كحبارى يجوز تصغيره بإقرار الألف، فيقال: حُبَيْرى، وبحذفها فيجوز حينئذ لحاق التاء تعويضاً فيقال: حُبَيْرة، كما يجوز تركها فيقال: حُبَيْر، وكلُغَيْزَى يجوز فيه الأمران دون إقرار الألف كـ «لُغَيْغيزة»، ولُغَيْغِيز.

وشذّ ترك التاء في تصغير قَوْس، وحَرْب، ودِرْع الحديد، ونَصَفٌ لمتوسّطة السّن

---

(١) قال في القاموس (٣/ ٢٩٦): «تصغير أينق أيينقات، والقياس أيينق».

(٢) يقال: رجل شاكُ السلاح وشائكه وشَوكُهُ وشَاكِيه: حديده (القاموس: ٣/ ٣٢٠).

(٣) قيل في جمع «عيد» أعياد، وفي تصغيره عييد، مع أن القياس: عويد وأعواد؛ للتمييز بينه وبين عويد وأعواد التي هي تصغير وجمع «عُود».

وخَوْد، وعَرَب، وفَرَس، ونَعْل، وناب للمسن من الإبل، وعِرْس[١] وشَوْل[٢]، ونَحْل، وضُحى[٣]. قال أبو حيّان: هذه جملة ما حفظ مما شذ من ذلك.

وشَذَّ لحاقها للرباعي والخماسي بدون شرط كقولهم في وراء، وأمام، وقدام: وريّئة، وأُميّمة، «وقُدَيْدِيمة»[٤] وهذان المحترز عنهما بقولي: غالباً.

وجوّز ابن الأنباري أن تحذف ألف التأنيث الممدودة خامسة أو سادسة كباقِلاء وبرنساء وتعوّض منها التاء قياساً على المقصورة[٥]، ولا يجوز عند غيره إلا الإقرار فيقال: بُوَيْقِلاء، وبُرَيْنِساء.

وذهب أيضاً: إلى أنه يعتبر في العلم ما نقل عنه، فإن كان علم المؤنث منقولاً من مذكر كرُمح علم امرأة لم تدخله التاء رعاية لأصله الذي نقل منه، فيقال: رمَيح، وغيره منع ذلك. وقال: لمّا سُمِّيَ به مؤنث صار اسماً خاصًّا بالمؤنث، فيُصَغّر كما يصغر مؤنث الأصل اعتبارًا بما آل [إليه من التأنيث][٦]، وكذا لو كان علم المذكر منقولاً من مؤنث كأذن علم رجل، فإن الجمهور على أنه لا تدخله التاء إذا صغر اعتباراً بما آل إليه من التذكير.

وذهب يونس: إلى أنها تدخله اعتباراً بأصله، واحتج بقولهم: عروة بن أُذينة، ومالك بن نُوَيرة، وعُيَيْنَة بن حصن، فإنها أسماء مذكرين أعلام قد دخلتها التاء، وأصلها مؤنث.

وأجيب بأن كلاً من هؤلاء لم يسم بأذن، ولا بنار، ولا بعين، ثم حقّر بعد التسمية، وإنما هي أسماء أعلام سمّي بها بعد أن صغرت، وهي نكرات.

فإن سُمِّي مُذكّرٌ ببنت وأخت، ثم صغِّر بعد التّسمية حذفت التاء وردّت لام الكلمة من غير تعويض بتاء تأنيث، فيقال: بُنَيّ، وأُخيّ بخلاف ما إذا سمّي بهما مؤنث فتحذف هذه التاء، ويعوّض عنها تاء التأنيث، فيقال: بُنَية وأُخَيّة إجراء لهما حال العلمية مجراهما حال التنكير.

(ص): مسألة: يُصَغّر اسم الجمع والعلّة بلفظه، وردّ الأخفش نحو: «ركب» لواحده،

---

(١) العِرْس، بالكسر: امرأة الرجل، ورجلها، ولبؤة الأسد (القاموس: ٢/ ٢٣٨).

(٢) الشول: جمع شائلة على غير قياس، والشائلة من الإبل: ما أتى عليها من حملها أو وضعها سبعة أشهر فجفّ لبنها. وجمع الجمع: أشوال. انظر القاموس (٣/ ٤١٥).

(٣) تصغير الضُّحَى: ضُحَيّا (القاموس: ٤/ ٣٥٦).

(٤) تحرفت في الأصل إلى «قديمة»، والصواب ما أثبتناه. وتصغر أيضًا على «قُدَيْديم» كما في القاموس (٤/ ١٦٤).

(٥) فيقال: بُوَيْقلة وبُرَيْنِسَة.

(٦) ما بين حاصرتين زيادة يقتضيها السياق.

لا الكثرة، بل يرد إلى قِلة أو تصحيح المذكر إن كان لعاقل، وإلا فالإناث. وجوّزه الكوفيّة فيما له نظير في الآحاد وما له واحد مهمل قياسيّ ردّ إليه، لا إن كان له مستعمل خلافاً لأبي زيد.

(ش): تُصغّر أسماء الجموع، وجموع القلة على لفظها، فيقال في ركب ركَيب، وفي قوم: قويم، وفي رهط: رهَيط[1]، وفي أجمال: أجيمال وفي أكلب: أُكَيْلِبة، وفي أرغفة: أرَيْغِفة، وفي غلْمة: غُلَيْمة.

قال أبو حيّان: ويندرج اسم الجنس تحت اسم الجمع، فيقال في تَمْر: تُمَير.

وردّ الأخفش باب رَكْب لواحده، فيقال: روَيْكِبون، وصوَيْحِبون وطويمرات[2] بناء على قوله: إن فَعْلاً جَمْع، وقول الجمهور مبنيّ على أنه اسم جمع.

وأمّا جمع الكثرة فلا يُصغر على لفظه عند البصريين، فلا يقال في رغفان: رغَيفان، لأن التثنية تدلّ على الكثرة، والتصغير يدلّ على القلة، فيتنافيا، بل يُرد إلى جمع القلّة إنْ كان له جمع قِلّة، فيقال في تصغير فلوس: أُفَيلس، ردّ إلى أَفْلُس، وفي عُنق أُعَيْنِق ردّ إلى أَعْنُق. وإلى جمع تصحيح المذكر، إن كان لمذكّر عاقل، سواء كان مفرده مما يجمع بالواو والنون أم لا؛ فإن التصغير يوجب الجمع بالواو والنون حيث لا يجوز في المكبر، فيقال في تصغير زيود حال الرد: زيَيْدون وفي تصغير رجال وغلمان، وفتيان: رجَيلون، وغُلَيْمون وفُتَيون وإن كان رجل وغلام وفتى لا يجمع بالواو والنون.

والأمران جائزان فيما له جمع قِلّة.

وإن لم يكن له جمع قِلّة، ولا هو لمذكر عاقل، بأن كان لمذكّر لا يعقل أو لمؤنّث مطلقاً وجب الرَّدُّ إلى جمع تصحيح الإناث سوار كان مفرده مما يجمع بالألف والتاء أم لا؛ فيقال في تصغير دراهم درَيهمات، وفي سَكارى جمع سَكْرى: سُكَيرات، وفي حمر جمع حمراء: حُمَيروات، وفي جوار: جُوَيريات.

وأجاز الكوفيّون تصغير جمع الكثرة إذا كان له نظير في الآحاد كرغفان صغروه على

---

(١) قال سيبويه (٣/ ٤٩٤): «هذا باب تحقير ما لم يكسّر عليه واحد للجمع ولكنه شيء واحد يقع على الجميع فتحقيره كتحقير الاسم الذي يقع على الواحد لأنه بمنزلته إلا أنه يُعنى به الجميع، وذلك قولك في قوم: قُوَيم، وفي رجل: رُجَيل؛ وكذلك النفر والرهط والنسوة، وإن عني بهنّ أدنى العدد؛ وكذلك الرَّجْلة والصُّحْبة هما بمنزلة النسوة وإن كانت الرجْلة لأدنى العدد لأنهما ليسا مما يكسّر عليه الواحد».

(٢) تصغير أطمار وهو جمع «طِمْر» بكسر الطاء؛ وهو الثوب الخلق أو الكساء البالي من غير الصوف (القاموس: ٢/ ٨١).

رغَيفان كعُثيمان، وزعموا أن أُصَيْلاناً (١) تصغير أُصلان جمع أصيل.

فإن كان جمع الكثرة مكسّراً على واحد مهمل، وليس له واحد مستعمل بأن لم ينطق له بمفرد أصلاً، لا قياسيّ، ولا غير قياسيّ، ردّ عند التصغير إلى مفرده القياسيّ المهمل، فيقال في: «تَفَرّق إِخوتُك شماطيط»: تفرقوا شُمَيْطِطِين، وفي «تفرقت جواريك شماطيط»: تفرقت شُمَيْطِطَات.

وإن كان مُكَسّراً على واحدٍ مُهْمل، وله واحد مستعمل ردّ إلى الواحد المستعمل، لا إلى المهمل القياسيّ خلافاً لأبي زيد، فيقال في ملاميح ومذاكير: لُمَيحَات، وذكَيْرات ردّاً إلى لمحة، وذكر، لا إلى مَلْمحة ومذكار، لأنّا حينئذ صغّرنا لفظاً عربيّاً، ولو رَدَدْناه إلى المهمل كُنّا قَدْ صغرنا لفظاً لم تتكلم به العرب من غير داعية إلى ذلك، وكأنّ أبا زيد لمّا لم ينطق له بواحدٍ قياسي جعل ذلك الواحد الذي ليس على قياس كالمعدوم في لسانهم، فسوّى بين ملاميح، وشماطيط.

(ص): وقد يكون للاسم تصغيران: قياسيّ وشاذ، وقد يَسْتَغْنِي مصغّر عن مُكَبّر أو مهمل عن مستعمل أو أحد المترادفين عن الآخر. قال ابن مالك: ويطّرد إنْ جمعهما أصل واحد، وتوقّف أبو حيّان.

(ش): قد يكون للاسم تصغيران: قياسيٌّ، وشاذٌّ كصبية وغلمة قالوا فيهما: صُبَيّة، وغُلَيْمة، وهذا هو القياس، لأنهما جمعا قلة، وجموع القلة تُصَغّر على لفظها، وقالوا: أُصَيْبِية، وأُغَيْلِمة(٢) وهذا هو الشاذّ، وكأنهم صغروا أغلمة، وأصبية، وإن لم يستعمل في الكلام.

وقد جاءت أسماء على صورة المُصغّر، ولم ينطق لها بمكبّر نحو: الكُميت من الخيل الحُمر. والكُعَيْت وهو البلبل، والثُّريّا للنجم المعروف في ألفاظ كثيرة استوعبتها في كتاب «المزهر»(٣) في علم اللغة.

---

(١) وذلك كما في قول النابغة الذبياني:

وقفت فيها أصيلاناً أسائلها ... عيّت جواباً وما بالربع من أحدِ

انظر ديوانه (ص ١٤).

(٢) ومنه حديث البخاري الذي رواه في صحيحه (كتاب العمرة، باب ١٣، حديث رقم ١٧٩٨) عن ابن عباس قال: «لما قدم النبي ﷺ مكة استقبله أغيلمة بني عبد المطلب، فحمل واحداً بين يديه وآخر خلفه». قال ابن حجر في فتح الباري (٣/ ٧٨٩): «أغيلمة تصغير غلمة بكسر الغين المعجمة، وغلمة جمع غلام».

(٣) كتاب «المزهر» للسيوطي؛ قال حاجي خليفة في كشف الظنون (ص ١٦٦٠): «وقد أجاد وابتكر في ترتيبه واخترع في تنويعه وتبويبه لم يسبق إليه غيره، وهو على خمسين نوعاً ثمانية منها راجعة إلى اللغة =

قال أبو حيّان: وكثر مجيء المصغّر دون المكبّر في الأسماء الأعلام كقُرَيظة، وجُهَينة وبُثَينة، وطُهَيّة[١]، وحُنَين، وعُرَين[٢]، وفُرَيْن[٣]، وأم حبَيْن[٤]، وهذيل وسُلَيم.

وقد يستغنى بتصغير مهمل عن تصغير مستعمل كقولهم في مغرب الشمس: مُغَيْربان، وفي عَشِيّة: عُشَيْشة[٥]، وفي العشاء: عُشَيّان، وفي ليلة: لُيَيْلِيَة وفي رجل: رويجل، وفي بنون: أُبَيْنُون، كأنه تصغير مَغْربان، وعشّاة، وعُشيان، وليلاة، وراجل، وابن.

وهذا التصغير الذي جاء على خلاف المكبّر نظير جمع التكثير الذي جاء على خلاف تكثير المفرد نحو: ليال، وبابه.

وقد يستغنى بتصغير أحد المترادفين عن تصغير الآخر، قالوا: أتانا قَصْراً[٦] أي عَشِيّاً، ولم يُصغِّروا قصراً استغناء عنه بتصغير عَشِياً.

قال ابن مالك: ويَطّرد ذلك فيهما جوازاً إن جمعَهما أصل واحد نحو: جليس بمعنى: مُجَالِس، فلك أن تستغني بتصغير أحدهما عن الآخر، لأنهما جمعهما أصل واحد، وهو اشتقاقهما من الجلوس، لأن مادة كل منهما: «ج ل س»، فلك أن تستغني بتصغير مجالس، وهو مجيلس عن تصغير جليس، ولك أن تستغني بتصغير جَليس وهو جُلَيس عن تصغير مجالس.

وتوقف في ذلك أبو حيّان، قاله في الارتشاف.

(ص): **مسألة: لا يُصَغر مبنيّ إلا أوه، والمنادى، والمزج[٧] وذا، وتا، والذي، وفروعهما لا اللاّتي، واللّواتي، واللاّئي في الأصحّ، فيبقى أوّلها مفتوحاً، ويزاد آخرها ألف وقد يُضَمّ: اللّذيّا، واللّتيّا.**

= من حيث الإسناد وثلاثة عشر منها من حيث الألفاظ وثلاثة عشر أيضاً من حيث المعنى وخمسة منها من حيث لطائفها والثمانية الباقية منها راجعة إلى رجال اللغة ورواتها وغيرها».

(١) طهيّة كسُمَيَّة: قبيلة، والنسبة طهْويّ بالضم والفتح، وتفتح هاؤهما (القاموس: ٤/ ٣٦٠).

(٢) لم أجد «عُرَيْن» مصغرًا اسم علم، والذي في اللسان «عَرِين» بفتح العين، قال: «قال الأزهري: عرين حيّ من تميم... وقال ابن بري: عَرين بن ثعلبة بن يربوع بن حنظلة بن مالك بن زيد مناة بن تميم».

(٣) فُرين: تصغير فُرْن؛ مال بالشام كان لسعيد بن خالد بن عمرو بن عثمان بن عفان (معجم البلدان: ٤/ ٢٦٠).

(٤) أم حُبَين: دويبة؛ قال في القاموس (٤/ ٢١٤): «وربما دخلها أل، وبحذفها لا تصير نكرة».

(٥) العشيّة: آخر النهار؛ وقال في القاموس (٤/ ٣٦٥): «ولقيته عُشَيْشَة وعُشَيْشَانًا وعُشّانًا وعُشَيْشِيَةَ وعُشَيْشِيَاتٍ وعُشَيْشِيَانَاتٍ».

(٦) القَصْر: اختلاط الظلام (القاموس: ٢/ ١٢٢).

(٧) أي الأسماء المركبة تركيب المزج، كما سيأتي في الشرح.

وفي التعجب ثالثها: الصحيح يصغر أفعل فقط، ولا عامل عمل الفعل.

وفي المصدر، ثالثها: ما يقبل القِلة والكثرة، ولا غير وسوى، وغد والبارحة، وحسبك ومختص بالنفي، ومعظم شرعاً ومنافيه، وكلّ، وبَعْض ومع وأيّ، وظرف غير متمكن، ومحكِيّ، ومصغّر، وشبهه وأسماء الشهور، وفي الأيّام، ثالثها: يجوز في الرفع دون النصب. ورابعها: عكسه.

(ش): أطلق ابن مالك وغيره أنه لا تصغّر الأسماء المبنيّة.

قال أبو حيّان: ويردّ عليه أن بعض المبنيّات يُصَغّر، وذلك الأسماء المركّبة تركيب المزج في لغة مَنْ بَنَى، كبَعْلَبك، وعَمْرَوَيه فيقال: بُعَيْلَبك وعُمَيْرَوَيه.

والأسماء المبنيّة بسبب النداء يقال: يا زُيَيدُ، ويا جُعَيْفر.

قال: وقد احترز بعضهم عن هذين النوعين، فقال: لا تُصَغر الأسماء المتوغلة في البناء، وهي التي لم تعرب قطّ، فإن هذين النوعين لهما حالة يعربان فيها، قال: ومع ذلك يرد عليه المركب الذي آخره ويه، فإنه لا يعرب قط على أصح القولين، ومع ذلك يُصغر.

قال: ولنا نوع ثالث لم يُعْرب قط، ويصغر ذكره صاحب البسيط، قال: ويقال: أُوَيْه من كذا، وهو تصغير أوّه[1] كما قالوا في المبهمة كالتي والذي، والضمّ الذي فيها لا يمنع من التحقير كما لم يمنعه في روَيد زيداً، وهو اسم الفعل، لأنه على حد أسماء الفاعلين.

ويستثنى من المبنيات: اسم الإشارة والموصول، فيصغران لأنه صار فيهما شبه بالأسماء المتمكنة من حيث أنهما يوصفان ويوصف بهما، وقد خولف بهما قاعدة التصغير حين أبقي أولهما على الفتح وزِيدَ في آخرهما ألف عوضاً عما فات من ضمّ الأول، فقالوا في ذا: ذيَّا، وفي تا: تيَّا، وفي أُولى: أُلَيّا، وفي ذان، وتان: ذَيّان، وتيّان، وفي الذي وفروعه: اللّذيّا، واللتيّا، واللّذيان، واللّتيان، واللذيُون بضم الياء، وقيل بفتحها، وكذا اللذيين بكسرها، وقيل بفتحها، واللتيات، واللّوَتْيّا في اللاتي، واللّوَيـاء، واللّويئون في اللائي، واللّائين[2]، وضم لام اللذيا واللتيا، لغة لبعض العرب.

قال أبو حيان: وذلك دليل على أن الألف ليست عوضاً من ضمّ الأول، إذْ لا يُجْمع بين العوض والمعوّض منه.

---

(١) أوّه: كلمة تقال عند الشكاية أو التوجع؛ وفيها لغات ذكرها في القاموس (٤/ ٢٨٢) فقال: «أَوْه كجَيْرِ وحيثُ وأيْن، وآهِ، وأوِّهِ بكسر الهاء والواو المشددة، وآوٍ بكسر الواو منونة وغير منونة، وأوّتاهُ بفتح الهمزة والواو والمثناة الفوقية، وآوِيَّاهُ بتشديد المثناة التحتية».

(٢) تحرفت في الأصل إلى: «واللوين في اللاي واللايين»، والتصويب من التسهيل (ص ٢٨٨).

قال: ولم يصغروا من ألفاظ إشارة المؤنث سوى «تا»، وتركوا تصغير تي، وذي، وذهي، وذه؛ استغناء بتصغير «تا» أو خوفاً من الالتباس بالمذكر.

قال: وإجازة تصغير اللاَّتي، واللواتي، واللاّء، واللائي مذهب الأخفش، قاله قياساً.

ومذهب سيبويه: أنه لا يجوز تصغيرها استغناء بجمع الواحد المحقر[١]، وهو اللتيات جمع اللتيا. قال: ومذهب سيبويه هو الصحيح، لأنه لم يثبت عن العرب، ولا يقتضيه قياس، لأن قياس هذه الأسماء ألاَّ تصغر، فمتى صغرت العرب منها شيئاً، وقفنا فيه مع مورد السماع، ولا نتعدّاه.

وقد دخل في المبنيات الحروف والأفعال، فلا تُصغر، لأن التصغير وصف في المعنى، والحرف والفعل لا يوصفان، فلا يصغران، وقد سمع تصغير فعل التعجب قال:

١٧٨٠ ـ يا ما أميلح غزلاناً شَدَنَّ لنا[٢]

وفي قياسه خلاف.

ولا تصغر الأسماء العاملة عمل الفعل.

وفي تصغير اسم الفاعل مع عمله خلاف[٣]، وفي شرح التسهيل لأبي حيان: لا تُصَغَّر الأسماء المصغّرة، ولا المشبهة بها ككميت ونحوه، ولا غير، وسوى، وسوى بمعنى غير، ولا البارحة، ولا أمس وغد، وقَصْر بمعنى عشية، ولا حسبك، ولا الأسماء المختصّة بالنّفي، ولا الأسماء الواقعة على مُعظّم شَرْعاً كأسماء الله تعالى، ولا الأسماء المنافية لمعنى التصغير ككبير، وجسيم، ولا كلّ، ولا بعض، ولا أيّ، ولا الظروف غير المتمكّنة نحو: ذات مرة، ولا الأسماء المحكيّة، ولا أسماء شهور السنة: كالمحرَّم، وصفر، وباقيها. ولا أسماء الأسبوع: كالسبت، والأحد، وباقيها على مذهب سيبويه[٤]، واختاره ابن كيسان.

ومذهب الكوفيين، والمازنيّ، والجرميّ، جواز تصغير أيام الأسبوع. وزعم بعض النّحويين أنك إذا قلت: اليوم الجمعة، واليوم السبت فرفعت اليوم جاز تصغير الجمعة والسبت وإن نصبت لم يجز تصغيرهما.

وزعم بعضهم: أنه يجوز التصغير في النصب، ويبطل في الرفع، وأجاز المازنيّ

(١) يستعمل سيبويه في الكتاب لفظ «التحقير» بمعنى «التصغير».

(٢) تقدم برقم (٢٠٦).

(٣) ومذهب سيبويه عدم جوازه، قال: «واعلم أنك لا تحقّر الاسم إذا كان بمنزلة الفعل، ألا ترى أنه قبيح: هو ضويربٌ زيدًا، وهو ضويربُ زيدٍ، إذا أردت بضاربِ زيدٍ التنوين؛ وإن كان ضاربُ زيدٍ لما مضى فتصغير جيد». انظر الكتاب (٣/ ٤٨٠).

(٤) انظر الكتاب (٣/ ٤٧٨ ـ ٤٨٠).

تصغيرهما في الرفع والنصب. اهـ.

[مسألة]

(ص): مسألة: تصغير الترخيم تحذف فيه الزوائد، وربما حذف أصل يُشْبهه، ولا يَستَغْنِي عن التاء مؤنّثٌ، والأصحّ أنه لا يختص بالعلم، وأنه يقال في غير الترخيم في إبراهيم وإسماعيل: بُريهيم، وسُمَيْعِيل، ومنه: بُرَيه، وسُمَيع، وفاقاً.

(ش): من التصغير نَوْعٌ يُسمّى تصغير الترخيم، وذلك بحذف الزّوائد مع إعطاء ما يليق به من فُعَيل أو فُعَيْعِل كقولك في أزهر: زهَير، وفي أسود: سُوَيد، وفي منطلق: طُلَيق، وفي مستخرج: خُرَيج، وفي مدحرج: دحَيرج، وفي زعفران: زعَيْفِر.

ولا فرق في جواز تصغير التّرخيم بين الأعلام وغيرها عند البصريين.

وزعم الفرّاء وثعلب: أنه يختصّ بالأعلام كحارث وأسود علمين، فيقال فيهما: حُريث، وسُويد بخلافهما وصَفْيَن فلا يقال إلاّ حُوَيرث، وأُسَيْوِد، أو أسَيِّد.

فإن كان المُصَغّر اسماً لمؤنث عارياً من التّاء وجب دخول التاء مطلقاً، فيقال في زينب، وسعاد، وحبلى: زنَيْبة، وسُعَيْدة، وحُبَيْلة.

قال أبو حيّان: نَعم الصّفات التي للمؤنث نحو: طالق، وحائض لا تلحقها التاء في تصغير التّرخيم، بل يقال: طُلَيق، وحُييض.

وقد يُحْذف لتصغير التّرخيم أصل يشبه الزائد، مثاله ما حكاه سيبويه عن الخليل في تصغير: إبراهيم وإسماعيل تصغير ترخيم: بُرَيه، وسُمَيع بحذف الميم واللاّم من آخرهما، وهما أصل باتّفاق، لكن لما كانا مِمّا يُزادان من كلامهم ذهبوا بهما مذهب الزّيادة فحذفوهما، وحَسّن ذلك طول الاسم، وكونهما آخراً، وتحذف الهمزة منهما، وهي أصل في قول المبرد، زائدة في قَوْل سيبويه.

حجّة المبرّد: أن الهمزة لا تكون زائدة أوّلاً إلاّ وبعدها أربعة أصول.

وحجة سيبويه: أنَّ العرب حين صَغّرت هذين الاسمين تصغير ترخيم حذفت الهمزة.

وينبني على هذا الخلاف تصغيرهما تصغير غير التّرخيم.

فذهب سيبويه: إلى حذف الهمزة، فيصير ما بقي على: «فعيعيل»[1] خماسِيّاً، رابعه حرف مد ولين، فلا يحذف منه شيء. وتقول: بُريهيم، وسُمَيْعيل.

وذهب المبرّد: إلى إبقاء الهمزة لأصالتها عنده، وإلى حذف الميم واللام، كما تحذف

---

(١) في الأصل «فعيليل»، والتصويب من الكتاب (٣/٤١٦).

آخر الخماسِيّ الأصول، فيقال: أُبَيْرِيه، وأُسَيْميع، كما يقال في سفرجل: سُفَيْرِج[1].

قال أبو حيّان: والصّحيح ما ذهب إليه سيبويه وهكذا صَغّر العرب فيما رواه أبو زيد، وغيره.

[المنسوب]

(ص): المنسوب[2] هو المجهول حرف إعرابه ياء مشدّدة يكسر مَتلوّها ويحذف تاء التأنيث، وعلامة التثنية والتصحيح، فإن لحق المؤنث تغيير، وهو غير علم ردّ إلى مفرده، وإلا أبقي إلاّ نحو: سدرات. وعجز المركب، والمضاف إن لم يفد تعريفاً تحقيقاً أو تقديراً، ولم يلبس وإلاّ فَصَدْره. . . وجوّز الجَرْميّ: حذف صدر المزج، والجملة. ونسب أبو حاتم إلى الجزأين، والأخفش إن ألبس.

(ش): يجعل حرف الإعراب من المَنْسُوب ياء مشدّدة تزاد في آخره، ويكسر لأجلها ما قبلها كهاشِميّ، ومالِكيّ، وإنّما كسر تشبيهاً بياء الإضافة وهذا أحد التغييرات اللاّحقة للاسم المنسوب إليه، إذ يلحقه ثلاث تغييرات:

لفظيّ: وهو كسر ما قبل الياء، وانتقال الإعراب إليها.

ومعنويّ: وهو صيرورته اسماً لما لم يكن له.

وحُكْميّ: وهو رفعه لما بعده على الفاعليّة كالصّفة المشبهة نحو: مررت برجل قرشيّ أبُوه، كأنك قلت: منتسب إلى قريش أبوه.

ويطّرد ذلك فيه، وإن لم يكن مشتقّاً، وإن لم يرفع الظّاهر رفع الضمير المستكن فيه، كما يرفعه اسم الفاعل المشتق.

ولمّا كان فيه هذه التّغيرات كثر فيه التّغيّر، والخروج عن القياس، إذ التغيير يأنس بالتغيير.

ويحذف لهذه الياء:

آخر الاسم إن كان تاء تأنيث كقولك في النسب إلى مَكّةَ، وفاطمة: مكيّ، وفاطميّ حَذَراً من اجتماع تاءي تأنيث عند نسبة مؤنثه، في نحو: مكيّة، وفاطميّة، إذ لو بقيت لقيل: مكيتة، وفاطميتة.

---

(١) كذا في الأصل «سفيرج» على وزن «فعيعل» وهذا التصغير لـ «سفرجل» هو الذي أشار إليه سيبويه في الكتاب (٣/ ٤١٧)؛ ولكن سياق العبارة هنا يقتضي أن تكون «سفيريج» على وزن «أبيريه» و «أسيميع» المذكورين، وهذا مذهب المبرد كما تقدم.

(٢) ويسميه سيبويه «باب الإضافة» و «باب النسبة». انظر الكتاب (٣/ ٣٣٥).

قال أبو حيّان: وقول الناس: «درهم خَلِيفَتِي لحن».

أو كان علامة تثنية، أو جمع تصحيح بواو ونون، أو بألف وتاء، كقولك في النسب إلى عبدان، وعَبْدين، وزَيدان، وزَيدين، واثنَين، ومُسْلِمِيْن، ومُسْلمات، وعِشْرين: عَبْدي، وَزَيْدي، واثْنِيّ[1]، ومُسْلِمي، وعشْرِيّ حذاراً من اجتماع إعرابين في اسم واحد، لو لم تحذف فيما عدا «مسلمات» ومن اجتماع حرفي تأنيث في مسلمات.

فإن نسب إلى ما جمع بالألف والتاء، وكان في الجمع تغيير بحركة لازمة كجفنات، أو جائزة كسِدرات وغرفات.

فإن لم يكن علماً رَدَدْتَه إلى مفرده، فتقول: جَفْني، وسِدْرِيّ وغُرْفِيّ بسكون عين الكلمة.

وإن كان علماً أبقيت الحركة فتقول: جَفَنِيّ، وسِدَري، وغُرَفي.

فإن كان التّغيير كسرةً كسِدرات رَدَدْتها فتحة، ونسب إليه، كما ينسب إلى الإبل، فتقول: سِدَرِيّ، كما تقول: إبَلِيّ.

وتحذف لهذه الياء أيضاً عجز المركّب تركيب جملة، أو مزْج، أو عددٍ إجراءً له مجرى تاء التأنيث، فيقال في النسب إلى تأبّط شرّاً وبعلبك، وخمسة عشر: تأبّطِي، وبَعْليّ، وخَمْسِيّ.

قال أبو حيّان: وكان مقتضى القياس أن الجملة لا ينسب إليها، كما أنها لا تثنى ولا تجمع ولا تُعْرَب، ولا تضاف، ولا تصغّر، وإنما جاز النّسب إلى الصّدر منها تشبيهاً بالمركب تركيب مَزْجٍ، قال: ويدخل تحت قولنا: عجز المركب النسبة إلى: لَوْلا، وحيثما، وشبههما، فيقال: لَوِيّ بتخفيف الواو، وحَيْثِيّ بحذف عجزهما لجريانهما مجرى الجملة التي تحكى.

وتقول في النسبة إلى كنت: كَوْنِيّ بحذف تاء الضمير، وردّ الواو لزوال موجب الحذف، وهو اجتماعها مع النون الساكنة، لأجل التاء.

وقد نسبوا إلى الجملة بأسرها فقالوا: كُنْتِي، لكن في الشعر قال الأعشى:

١٧٨١ ـ فأصبحت كنتيّاً وأَصْبَحْتُ عاجناً[2]

---

(١) ثبت في الأصل «اثنَي» بفتح النون؛ والتصويب من الكتاب لسيبويه (٣/ ٣٧٤).

(٢) صدر بيت من الطويل؛ والرواية المشهورة للبيت:

وما أنا كنتيّ وما أنا عاجنٌ وشرُّ الرجال الكنتنيُّ وعاجنُ

وله روايات أخرى كما في اللسان. وهو للأعشى في الدرر (٦/ ٢٨٤) وليس في ديوانه. وبلا

وقال آخر:

١٧٨٢ ـ إذا مَـا كُنْـتَ مُلْتَمِسـاً لقُـوتٍ فـلا تَصْـرخْ بكُنْتـيّ يُجِيـبُ[1]

قال: ولو سمّي بجملة زائدة على كلمتين كأن تسمي رجلاً: «يخرج اليوم زيد» حذف ما زاد على الجزء الأول، وقيل: خَرَجِيّ.

وجوّز الجَرْمي في الجملة، والمزْج النسب إلى الجزء الأوّل أو الثاني فتقول: تأَبّطيّ أو شَرّي، وبَعْلي أو بَكّيّ.

وجوز أبو حاتم السّجَسْتاني النسب إليهما معاً مقترنين، فيقال: تأبّطيّ شَرّيّ، وبَعليّ بَكّي، ورامِيّ هُرْمُزيّ، وفي العدد: إحْديّ عَشريّ.

وقال الأخفش في «الأوسط»: وإن خفت الإلباس قلت: راميٌّ هُرْمُزيّ.

ويحذف أيضاً لهذه الياء عجز المركب تركيب إضافة، إن لم يتعرّف الأول بالثاني تحقيقاً ولا تقديراً، ولم يُخَفْ لَبْسٌ كقولهم في النسب إلى امرىء القيس: امْرئِي، ومَرَئِيّ، فامرؤ القيس لم يتعرّف الأوّل فيه بالثّاني لا تحقيقاً ولا تقديراً، لأنه لم تسبق له إضافة قبل استعماله علماً، كما سبقت لأبي بكر مثلاً.

وإنْ تَعرّف الأوّل بالثّاني تحقيقاً، أو تقديراً، أوّلاً، ولكن خيف لبس حذف الصّدر ونسب إلى العجز. مثال الأول قولهم في ابن عمر، وابن الزبير، وابن كراع وابن دَعْلَج: عُمَريّ، وزُبَيْريّ، وكُرَاعِيّ، ودَعْلَجِيّ.

ومثال الثّاني قولهم في أبي بكر: بكريّ، فأبو بكر لم يتعرَّف فيه الأوّل بالثاني تحقيقاً لأنَّ الاسم لا يكون مُعرَّفاً من جهتين: العلميّة والإضافة، لكنه تعرَّف به تقديراً، لأنه قبل العلمية كان «أبو» معرَّفاً ببكر تحقيقاً.

ومثال الثالث قولهم في عبد مناف، وعبد الأشهل: منافيّ وأشهليّ لأنهم لو قالوا: عَبْديّ لالتبس بالنّسبة إلى عبد القيس، فإنهم قالوا في النسبة إليه: عَبْديّ، فرَّقوا بين ما يكون الأوّل مضافاً إلى اسم يقصد قَصده، ويتعرف المضاف الأول به، وهو مع ذلك غالب، أو

= نسبة في أسرار العربية (ص ٨٢) وتذكرة النحاة (ص ٥٣٩) وسرّ صناعة الإعراب (١/ ٢٢٤) وشرح الأشموني (٣/ ٧٣٥) وشرح شافية ابن الحاجب (٢/ ٧٧) وشرح شواهد الشافية (ص ١١٨) وشرح المفصل (١/ ١٤، ٦/ ٧) ولسان العرب (١٣/ ٢٧٧ ـ عجن، ٣٦٩ ـ كنن) والمقرب (٢/ ٧٠).

(١) البيت من الوافر، وهو بهذه الرواية بلا نسبة في الدرر (٦/ ٢٨٦). وفي اللسان (١٣/ ٣٦٩ ـ كون) وتاج العروس (٥/ ٧١ ـ كنت):

إذا مـا كنـت ملتمسـاً لغـوثٍ فـلا تصـرخ بكنتـيّ كبيـرِ

طرأت عليه العلمية نحو: ابن عمر، وأبي بكر، وعبد مناف وعبد الأشهل، وعبد المطلب، وكذا كل ما كان فيه ابن، أو أب، أو أم، وبين ما ليس كذلك نحو: امرىء القيس وعبد القيس، فإن القيس ليس بشيء معروف بغير إضافة امرىء إليه أو عبد.

وقالوا في الرّجل من بني عبد الله بن دارم: دارميّ ومن بني عبد الله بن الدُّئِل[١]: دُئَلِيّ، نَسَبوا إلى الجَدّ.

قال أبو حيّان: والمراد بالمضاف في المسألة الذي يكون علماً أو غالباً بحيث يكوّن مجموعه لمعنى مفرد، لا المضاف على الإطلاق، فإنّ مثل: غُلام زيد إذا لم يكن كذلك ينسب فيه إلى زيد أو إلى غلام، ويكون إذ ذاك من قبيل النسبة إلى المفرد، لا إلى المضاف، لأنَّ كُلاًّ من جزأيه باق على معناه.

(ص): وياء المنقوص إلاّ الثُّلاثي فتردّ، وتقلب واواً والمشدّدة بعد أكثر من حرفين، وقد تُقْلَب واواً في مَرْمَوِيّ، فإن كان حرفان حذفت أُولى الياءين، وقلبت الثانية، أو حَرْفٌ فالقلب، وشَذّ غيره خلافاً لأبي عمرو وألف التأنيث رابعة أو فوقها مطلقاً، والواو تلو ضمّ ثالث فصاعداً والياء المكسورة المدغم فيها الموصولة بالآخر.

(ش): يُحْذَف للنسب ياء المنقوص غَيْر الثلاثيّ، فيقال في قاض ومُعْتَل ومُسْتَدْع: قَاضِيّ، ومُعْتليّ، ومُسْتَدْعِيّ.

بخلاف الثلاثي كعَم[٢] وشَج[٣]، فإنه تُرَدّ لامه، وتقلب واواً سواء كانت في الأصل واواً أم ياء كراهة اجتماع الأمثال فيقال: عَمَوِيّ، وشَجَوِيّ.

وقد يقع ذلك في الرُّباعي أيضاً فيقال: قاضَوِيّ، لكنه شاذ.

وتحذف أيضاً الياء المشدّدة بعد أكثر من حَرْفَيْن سواء كانت من بنْية الكلمة أم دخلت للنسب كُكُرْسِيٍّ، ويُخْتِيٍّ، ومَرْمِيّ، وشَاهِيّ، فتحذف ياءاتها، ويثبت مكانها ياء النسب، فتصير كلفظها كراهة اجتماع أربع ياءات، ولأنه لا يوجد في آخر اسم أربع زوائد من جنس واحد، وقد يقال في مَرْميّ: مَرْمَوِيّ بحذف الياء الزائدة المنقلبة عن الواو الزائدة في اسم المفعول؛ وقلب الياء التي هي لام الكلمة واواً كما يقال في عَلِيّ: عَلَوِيّ.

فإن كان قبل الياء المشدّدة حرفان فقط كقُصَيّ حذفت أولى الياءين وقلبت الثانية واواً فيقال: قُصوِيّ. أو حرف واحد كحَيّ، وطَيّ قلبت الثانية واواً، وصحت الأولى محرّكة

---

(١) الدئل: بالضمّ وكسر الهمزة؛ قال في القاموس (٣/ ٣٨٤): «ولا نظير لها، وقد تضمّ الهمزة»، قال: «والنسبة دُؤَليّ ودُوَليّ بفتح عينهما، ودِيليّ كخِيريّ ودِئِليّ بكسرتين نادر».

(٢) العمي، بتخفيف الياء: الأعمى. انظر القاموس (٤/ ٣٦٩).

(٣) قال في القاموس (٤/ ٣٤٩): «الشجي: المشغول، وشُدّد ياؤه في الشعر».

بالفتح فيقال: حَيَوِيّ، لأنه لو نسب إليهما على لفظهما لاجتمع في آخر الاسم أربع ياءات، وذلك مستثقل في كلامهم.

وشذّ قولهم: حَيَيِيّ وكان أبو عمرو يختاره، لأن ليس فيه زائد يحذف.

وتحذف أيضاً ألف التأنيث رابعةً أو فوقها، فيقال في جَمزى وحُبْلَى: جَمزِيّ، وحُبْلِيّ.

بخلاف ألف الإلحاق كعَلْقى، أو لام الكلمة كمَلْهى ـ كما سيأتي ـ.

وتحذف أيضاً الواو تِلْو مضموم ثالث فصاعداً، فيقال في عرقُوة، وتَرْقُوة[1]، وقَمَحْدوة[2]: عِرْقِيّ وتِرْقِيّ، وقمحدِيّ بخلافها بعد مضموم ثان، كَرَمُوة من الرَّمْي، فلا تحذف.

وتحذف أيضاً الياء المكسورة المدغم فيها الموصولة بالآخر فراراً من توالي ياءات بَيْنَها كسر، فيقال في سيِّد، وميت: سَيْدِي، وميتي بالتخفيف حذفاً للياء الثانية المدغم فيها الياء الأولى.

وشَذَّ قولهم: طائي بقلب الياء ألفاً، والقياس: طَيْئِيّ.

فلو كانت الياء غير مكسورة كهبيخ لم تحذف، بل يقال: هبيّخيّ وكذا لو كسرت ولم توصل بالآخر كمُهَيِّم تصغير مهْيَام مِفْعال من هام، فيقال: مُهَيّمي بلا خلاف، لأن الياء المكسورة المدغم فيها مفصولة من الآخر بياء التعويض.

(ص): وتُقْلَب واواً ألف ثالثة أو رابعة لإلحاق أو أصل وقد تحذف، أو تقلب رابعة لتأنيث فيما سكن ثانيه، مثل [حبلوي][3]، أو خامسة تلو مُشَدّد، وقد تزاد ألف قبل بدل رابعة مطلقاً وهمزة تأنيث غالباً، وفي غيرها وجهان.

(ش): تقلب في النسب واواً أَلِفٌ ثالثة كفَتَوِيّ، وعَصَوِيّ في فَتى، وعصا، أو رابعة لغير تأنيث كالإلحاق في عَلْقى ولام الكلمة في مَلْهَى، فيقال فيهما عَلْقَوِيّ، ومَلْهَوِيّ.

وقد تحذف هذه أعني الرّابعة لغير تأنيث تشبيهاً لها بألف التأنيث فيقال: عَلْقِيّ، وملْهِيّ.

وقد تقلب الرابعة التي للتأنيث فيما سكن ثانيه، فيقال في حُبْلى: حُبْلَوي حملاً على مَلْهَى، وعَلْقى.

---

(١) الترقوة، بفتح التاء وسكون الراء وضم القاف، ولا تضمّ تاؤه: العُظَيْم بين ثغرة النحر والعاتق (القاموس: ٣/ ٢٢٤).

(٢) القَمَحْدُوة: ما خلف الرأس، والجمع قماحد (اللسان: ٣/ ٣٤٣).

(٣) ما بين حاصرتين ساقط من الأصل؛ واستدركناه من الشرح بعد ستة أسطر.

بخلاف ما تحرّك ثانيه كجَمَزى فليس فيه إلا الحذْف.

وقد تُزاد ألف قبل بدل الألف الرابعة مطلقاً سواء كانت للتأنيث كما نصّ عليه سيبويه أو للإلحاق كما ذكره أبو زيد، أو منقلبةً عن أصل كما ذكره السيرافيّ فيقال: حُبْلاَويّ، وعَلْقاويّ، ومَلْهاوِيّ.

فإن وقعت الألف خامسة، وهي منقلبة عن أصل بعد مُشَدَّد نحو: مُصَلّى، ومُثَنّى، فمذهب سيبويه والجمهور الحذف كحالها إذا وقعت خامسة منقلبة عن أصل، وليس قبلها مُشَدّد كمُشْتَرَى فإنه لا خلاف في حذفها. ومذهب يونس جعله مثل مُعْطَى ومَلْهَى، فيجيز فيه القلب، كما يجيز الحذف.

وتقلب أيضاً واواً همزة أبدلت من ألف التأنيث، فيقال في حَمْراء، وصَفْراء: حَمْراوِيّ وصَفْرَاويّ.

ومن العرب من يقول: حَمْرائِي، وصَفْرَائِي، فتقر الهمزة من غير قلب تشبيهاً بألف كساء. قال في التوشيح[١]: وذلك قليل رديء نقله أبو حاتم في كتاب التذكير والتأنيث[٢].

وفي همزة غيرها[٣] تالية ألف وجهان: الإقرار والقلب، سواء كانت أصلية كقُرّاء ووضّاء، أو ملحقة بأصل كعِلْباء، أو منقلبة عن أصل كَكِساء فيقال: قُرّائِي، وقُرّاوِي، ووضّائِي، ووضاوِي، وعِلْبائي، وعِلْباوِيّ وكسائي وكِساويّ والتصحيح في الأصلية أجود من القلب، قاله ابن مالك.

قال أبو حيّان: فيفهم منه أن القلب في الأخيرين أجود. قال: والذي ذكره غيره: أن القلب في باب عِلْباء أحسن والإقرار في باب كساء أحسن بناء لباب النسب على باب التثنية قال: وقد قالوا في باب التثنية: كِسايان، فلا يقاس عليه النسب فيقال: كسايِيّ بالياء اهـ.

(ص): ويقال في فُعَيْلة: فُعَلِيّ، وفِعْلِيّة؛ وفَعُولة: فَعَلِيّ ما لم يكن مضاعفاً أو أجوف صحيح اللام. قال ابن مالك: أو تعدم الشهرة، وشذ نحو: سَلِيميّ. وقاس أبو البركات بن الأنباري نحو: الحنفي[٤] في المذهب. وأثبت الأخفش واو فعولة، وحذفها ابن الطراوة، وأبقى الضمة. ويقاسان في فَعيل، وفُعيل معتلي اللام لا صحيحين في الأصح.

---

(١) «التوشيح» لخطّاب بن يوسف المتوفى بعد سنة ٤٥٠ هـ.

(٢) «المذكر والمؤنث» لأبي حاتم سهل بن محمد السجستاني المتوفى سنة ٢٥٥ هـ. انظر إنباه الرواة (٢/ ٦٢).

(٣) أي غير ألف التأنيث السابقة.

(٤) كانت في الأصل «الحنيفيّ»؛ والصواب من الشرح بعد عشرة أسطر.

وثالثها: يقاسان في ياء ثالثة.

ورابعها: في فَعِيل فقط.

(ش): يقال في النسب إلى فُعَيْلَة بضَمّ الفاء، وفتح العين فُعليّ كذلك بحذف الياء الزائدة، وتاء التأنيث نحو: جُهَيْنَة وجُهَنِيّ، وضُبَيْعة وضُبَعِيّ، وشذ رُدَيْنَة ورُدَيْنِي بإثبات الياء.

ويقال في فَعِيلة بفتح الفاء، وكسر العين فَعَلِيّ بفتحهما، وحذف الياء والتاء كحَنِيفة وحَنَفِيّ، وربِيعة، ورَبَعِيّ.

وشذ قولهم في سَلِيم: سَلِيميّ وفي عَمِيرةَ عَمِيريّ، وفي السليقة: سَلِيقيّ بإثبات الياء من غير تغيير. وقاس الكمال أبو البركات عبد الرحمن بن الأنباري: الحنفيّ في النسبة إلى مذهب أبي حنيفة فرقاً بينه وبين المنسوب إلى قبيلة بني حنيفة حيث يقال فيه: حنيفيّ، كما فرّقوا بين المنسوب إلى المدينة النبوية وإلى مدينة المنصور[1]، فقالوا في الأول: مَدَنِيّ، وفي الثاني مَدِيني.

ويقال في فَعُولة: فَعَلِيّ بحذف الواو والتاء، وفتح العين سواء كانت اللام صحيحة كحَمُولة وحَمَلِيّ، وركُوبة ورَكَبِيّ أم معتلة كعَدوَّة وعَدَوِيّ، هذا مذهب سيبويه[2].

وذهب الأخفش والجَرْمي والمبرّد: إلى أنه يُنْسَب إليه على لفظه كقولهم في أزد شَنُوءة: شَنَوِيّ[3].

وذهب ابن الطراوة: إلى أنه تحذف الواو، ويترك ما قبلها على الضّمّ، فيقال: حَمُلِيّ، ورَكُبِيّ.

فإن ضوعفت الثلاثة كعُدَيدة، وضُرَيرة تصغير العدّة والضرّة، وشدَيدة، وقديدة، وضَرورة لم تحذف الياء ولا الواو كراهة اجتماع المثلين لو حذفا، فإنه كان يصير عَدَدِيّ، وضَرُرِي، وشَدَدِي، وقَدَديّ وَضَرُرِيّ، فَهَرَبُوا إلى الفصل بين المثلين بالياء والواو، والنسبة إليها على لفظها، فقالوا: عَدِيديّ، وشَدِيديّ، وضَروريّ.

وكذا إن اعتلت عينها واللام صحيحة لا تحذف كلُويزة ولُوْيزِيّ وطَوِيلة وطويلي، وقوولة وقَوولِيّ.

فإن اعتلت هي واللام أيضاًحذفت كطَوِية وطَوَوِيّ، وحَيِيّة وحَيَوِيّ، وطهيّة وطُهَوِيّ.

---

(١) مدينة المنصور هي بغداد، وهي مدينة السلام؛ والنسبة إليها مدينيّ. انظر معجم البلدان (٥/ ٧٩).

(٢) انظر الكتاب (٣/ ٣٤٥).

(٣) والنسبة إلى شنوءة عند سيبويه: شَنَئِيّ. انظر الكتاب (٣/ ٣٤٥).

ويقال في فُعَيْل وفَعِيل صحيحي اللام أو معتلين: فُعَلِيّ وفَعَلِيّ بحذف الياء.

مثال الصّحيحين: هُذَيل وهُذَلِيّ، وثَقيف وثَقَفِي.

ومثال المعتلين: قُصَيّ وقُصَوِيّ وعَلِيّ وعَلَوِيّ.

وفي قياس ذلك أقوال أصحّها مذهب سيبويه: يقاس في المعتلين دون الصحيحين فإنهما ينسب إليهما على لفظهما ككُلَيْب، وكُلَيْبِيّ، وتَمِيم وتَمِيميّ، وما جاء من الحذف يحمل على الشذوذ.

والثاني: يقاس الصحيحان قياساً مُطرِداً كالمعتلين، وعليه المبرّد.

والثالث: إن كانت الياء ثالثة حذفت نحو: قُريش وقُرَشِيّ، وهُذَيل وهُذَلِيّ قاله المهاباذيّ.

قال أبو حيان: وهذا خلاف لمذهب سيبويه ولمذهب المبرّد أيضاً.

والرّابع: يقاس في فعيل لكثرة ما جاء فيه.

سمع غير ما تقدم: ضَبرِيّ من بني ضَبِير، وفُقَمِي من بني فُقَيم «كِنانة»[1] ومُلَحِيّ في مُلَيْح خُزاعَةَ، وقُرَمِيّ في قُرَيْم، وسُلَمِيّ في سُلَيْم.

بخلاف فَعيل فإنه لم يحذف منه إلا ثَقِيف وثَقَفِي، فالقياس على هذه اللفظة الواحدة في غاية البعد والضّعف.

أما فعول فليس فيه إلا النسبة على لفظه من غير تغيير وفاقاً كعَدوّ، وعَدَوِيّ.

(ص): ويفتح غالباً كسر فعل مثلث الفاء وجوباً، وقِيل جوازاً وباب تغلب سماعاً، وقيل: قياساً لا باب جندل وفاقاً.

(ش): إذا نسبت إلى فَعِل بفتح الفاء وكسر العين، أو فِعِل بكسر الفاء والعين، أو فُعِل بضم الفاء وكسر العين فتحت العين من الثلاثة كنَمِر ونَمَرِيّ، وإبل وإبَلِيّ، ودُئل ودُئَلِيّ.

وكذا ما ختم بتاء التأنيث من ذلك كشَقْرة وشَقَرِيّ، وحَبْرَة وحَبَرِيّ.

وشَذّ قولهم في الصَّعق: صِعِقِي بكسر العين والصاد[2] قبلها إتباعاً.

وقال أبو حيان: ولا أعلم خلافاً في وجوب فتح العين في نحو: نَمِر وإبِل، ودُئِل إلا

---

(١) أما النسبة إلى «فقيم دارم»: فقيميّ. قاله في القاموس (٤/ ١٦٢).

(٢) قال في القاموس (٣/ ٢٦٢): «الصعق... ككتف... لقب خويلد بن نفيل، وفارس لبني كلاب، ويقال فيه الصِّعِقُ كإبل، والنسبة صَعَقيّ وصِعَقيّ كعنبيّ على غير قياس».

ما ذكره طاهر القزويني[١] في مقدّمة له: أن ذلك على جهة الجواز، وأنه يجوز فيه الوجهان.

وقد تفتح العين المكسورة من الرباعي كتَغْلِب وتَغْلَبيّ ويَثْرِب ويَثْرَبيّ، ومشرق ومغرب، ومَشْرَقِيّ ومَغْرَبِيّ.

وقد اختلف في قياس ذلك على قولين: **أصحهما** وهو مذهب الخليل وسيبويه أنه شاذ، يحفظ ما ورد منه ولا يقاس عليه.

والثاني: أنه مطرد ينقاس. وعُزِي إلى المبرّد، وابن السرّاج، والرّماني، والفارسي، والصيمريّ وجماعة.

قال أبو حيان: هكذا نقل الخلاف في هذه المسألة بعض أصحابنا.

وذهب أبو موسى: إلى توسُّط بين القولين، وهو أن المختار ألاّ يُفتح. قال: وهذا مخالف لقول سيبويه من أنه شاذ، ولقول المبرّد أنه مطرد، ولا يختار الكسر.

قال: ونقل أبو القاسم البطليوسي في شرحه لكتاب سيبويه: أن الجمهور على جواز الوجهين فيه، وأنه إنما خالف فيه أبو عمرو فأوجب الكسر، قال: وهذا مخالف للنقل السابق.

ولا يغير باب جُنَدِل، وعُلَبِط، ودِرْدِم[٢]، وهُدَهِد، وعُجَلِط[٣]، وَسَلِسَة[٤] مما توالت حركاته، ولم يُسَكن ثانيه، وكسر ما قبل آخره، بل ينسب إليه على لفظه من غير تحويل كسرته فتحة بلا خلاف.

(ص): ولا يُرَدّ من المحذوف الفاء أو العين إلا المنقوص، وتردّ اللام إن كان أجوف، أو جبر في التثنية، أو جمع المؤنث، وإلاّ فوجهان، فإن عَرض الوصل جاز حذفه والردّ، وعكسه، وتفتح عين المجبور، وقيل: يسكن ما أصله السكون، ولا يحذف الوصل من غير ما ذكر.

(ش): لا يُرَدُّ في النسب ما حذف من فاء أو عين إن كانت اللام صحيحة فيقال في عدة: عِدِيّ، وفي سه: سهِيّ، وفي مذ مسمى بها مُذِيّ.

ويُرَدُّ إنْ كانت اللام معتلة، فيقال في شِيَة: وِشَوِيّ، وفي «يرى» مسمّى بها: يَرَئِيّ بردّ

---

(١) طاهر القزويني المتوفى سنة ٧٥٦ هـ. وقد تقدم التعريف به. انظر الفهارس العامة.

(٢) الدردم: المرأة تجيء وتذهب بالليل، والناقة المسنّة (القاموس: ٤/١١٢).

(٣) لبنٌ عُجَلط وعُجالط: خاثر ثخين (القاموس: ٢/٣٨٦).

(٤) السَّلِسَة كخَجِلَة: عشبة كالنصيّ (القاموس: ٢/ ٢٣٠).

الفاء والعين.

وأما المحذوف اللاّم فيردُّ إن كان معتلّ العين سواء كانت اللام المحذوفة حرف علة كذي بمعنى صاحب، فيقال: ذَوَوِيّ أم حرفاً صحيحاً كشاة أصلها شَوْهَة بسكون الواو كصَحْفَة، فلما حذفت الهاء باشرت تاء التأنيث الواو، فانقلبت الفاء لتحرّكها، وانفتاح ما قبلها، فالمحذوف هاء، وهو حرف صحيح، فيقال في النسبة إليه على مذهب سيبويه شَاهِيّ بردّ اللاّم وإبقاء الألف المبدلة. وعلى مذهب الأخفش: شَوْهِي بِرَدّ الواو أيضاً إلى أصلها.

فإن كان صحيح العين وجب ردّ اللام أيضاً إن جُبر بردّها في التثنية كأب وإخوته فتقول: أَبَوِيّ وأَخَوِيّ، كما تقول: أبوان، وأخوان وتقول: فمَوِيّ على لغة من يقول فموان، أو في الجمع بالألف والتاء كعضة وهَنَة، وسَنة فتقول: عِضَوِيّ، وهنَوِيّ، وسَنَوِيّ على لغة من جعل المحذوف منها الواو أو عِضَيهِي، وهَنَهِيّ، وسَنَهِيّ على لغة من جعل المحذوف منها الهاء كما تقول: سنَوات، وسنَهات.

وإن لم يجبر بردّ لامه في التثنية ولا في الجمع بالألف والياء جاز فيه وجهان: الردّ وتركه نحو: حِرٍ، فيقال: حِرحيّ[1] أو حِرِيّ، وشَفَة، فيقال: شَفَهي أو شَفِيّ.

فإن كان المحذوف اللام، وعوّض في أوله همز الوصل جاز حذف الهمزة، والرّدّ، وإبقاء الهمزة وترك الرّد، فيقال في ابن، واسم: بَنَوِيّ، وسَمَوِيّ، أو ابنيّ واسْمِيّ. ولا يجمع بين الهمزة والردّ لئلا يجمع بين العوض والمعوّض ويقال في ابن: ابنِمِيّ أو ابْنِيّ، أو بَنَوِيّ.

وتفتح عين المجبور مطلقاً سواء كان أصلها السكون أم الحركة كالأمثلة السابقة، كلها تفتح عينها، وهذا مذهب سيبويه والجمهور.

وقال الأخفش: إن كان أصلها السكون سكنت؛ يقال في النسب إلى شاة: شَوْهِي بسكون الواو. قال أبو حيان: وهذا منه قياس مصادم للنصّ، فهو من فساد الوضع، قال وقد رجع في «الأوسط» إلى مذهب سيبويه، وذكره سماعاً عن العرب.

ولا تحذف همزة الوصل من غير ما ذكر، فيقال في النسبة إلى «امرىء»: امْرِئيّ، وإلى استغاثة اسْتِغَاثِيّ، والرّاء والنون من امرىء وابنم تابعان في الكسر لما بعدهما في غير النسب.

(ص): ويضعف ثاني الثنائي وضْعاً جوازاً إن صَحّ، ووجوباً إن اعتلّ إلاّ بالألف فيهمز.

---

(١) بسكون الراء. انظر القاموس (١/ ٢٢٧ ـ مادة حرح).

(ش): إذا نسب إلى الثنائيّ وضعاً، فإن كان آخره حرف صحيح جاز تضعيفه، وعدم تضعيفه، فيقال في كَمْ: كَمّي بالتشديد، أو كَمِيّ بالتخفيف.

وإن كان آخره ياءً، أو واواً وجب تضعيفه، فيقال في كي، ولوْ: كَيَوِيّ، ولَوَوِيّ كحَيَوِيّ.

وإن كان آخره ألف ضعّف بالهمز، فيقال في لا: لائي، ويجوز لاوي لما تقدّم من أن الهمزة لغير التأنيث يجوز فيها الإقرار والقلب واواً.

(ص): وتبدل ياء سِقاية، وحولايا همزة، أو واواً، وتزيد «غاية» الإقرار، لا يغير ثلاثيّ ساكن العين صحيحها، لامُه واوٌ أو ياءٌ، فإن أُنث بالتاء فثالثها يقرّ ما قبل الواو. وتقلب في باب بنت. ثالثها: حذف التاء، وإقرار ما قبل.

(ش): النسب إلى سقاية، وحَوْلايا بإبدال الياء همزة، فيقال: سِقَائِيّ وحَوْلَائِيّ، لأنّ التاء والألف يحذفان، فتتطرف الياء، وقبلها ألف زائدة فتبدل همزة كما هو قاعدة باب الإبدال. وقد تجعل هذه الهمزة واواً فيقال: سقاويّ وحَوْلاوي.

أما نَحْو: سقاوة، فتبقى الواو فيه على حالها، ولا تقلب همزة فيقال: سقاوِيّ، لأنّ العرب قد تقلب الهمزة واواً، فإذا حذفت لم يجز فيها إلاّ الإثبات.

وأما غاية ونحوها كطاية[1] وثاية[2] مما ثالثه ياء بعد الألف ففيه ثلاثة أوجه:

النسبة إليه على لفظه، فيقال: غايِيّ، وإبدال الياء همزة كما قلبت في سقاية، فيقال: غائِيّ، وإبدال الهمزة المبدلة من الياء واواً فيقال: غَاوِيّ.

والهمزة أجود، لأن فيه سلامة من استثقال الياءات، وإبدال أخفّ من إبدالين.

ولا يُغير ثلاثي ساكن العين صحيحها لامه ياءٌ أو واوٌ، أو خالٍ من تاء التأنيث كَظَبْي وغَزْو باتفاق فيقال: ظَبْيِيّ وغَزْوِيّ.

فإن أُنّث بالتاء كَظَبْيَة ودُمْيَة وزُبْية[3]، وعُرْوة، ورَكْوة[4]، وَرِشْوة[5] ففيه أقوال:

أَحَدها: وهو مذهب سيبويه[6] والخليل: أنه لا يُغير أيضاً، بل ينسب إليه على لفظه

---

(١) الطاية: السطح، ومربد التمر، وصخرة عظيمة في أرض ذات رمل (القاموس: ٤/ ٣٦٠).

(٢) الثاية: مأوى الإبل عازبةً أو حول البيت (القاموس: ٤/ ٣١١).

(٣) الزبية: الرابية لا يعلوها ماء (القاموس: ٤/ ٣٤٠).

(٤) الركوة، مثلثة: زورق صغير، ورقعة تحت العواصر، ومن المرأة فَلْهَمُها (القاموس: ٤/ ٣٣٨).

(٥) الرشوة، بفتح الراء وضمها وكسرها، مثلثة. انظر القاموس (٤/ ٣٣٦).

(٦) انظر الكتاب (٣/ ٣٤٦)، قال سيبويه: «... فمن الناس من يقول في رَمْية: رَمْيِيّ، وفي ظَبْية: ظَبيِيّ، =

بعد حذف التاء، سواء كان من ذوات الواو، أو من ذوات الياء.

والثاني: أنه ينسب إليه كما ينسب إلى المنقوص الثلاثيّ، فتقلب الياء واواً في اليائيّ، ويفتح ما قبل الواو فيها، وفي الواوي، فيقال: ظَبَوِيّ، وعُرَوِيّ، وعليه يونس(١)، واختاره الزّجاج.

والثالث: التفرقة بين ذوات الياء فتفتح ما قبلها، وتقلبها واواً كالثُّلاثِيّ المنقوص، وبين ذوات الواو، فتبقيه ساكناً، وتقول: عُزْوِيّ، وعليه ابن عصفور(٢).

وفي النسب إلى بنت وأخت، وثنتان، وكلتا، وكيْت، وذيْت مذاهب.

أحدها: وعليه الخليل وسيبويه: أنه تحذف التاء، وينسب إليها كمُذكراتها فيقال: بَنَوِيّ(٣)، وأَخوِيّ(٤)، وثَنوِيّ، وكَلَوِيّ(٥)، وكَيَوِيّ، وذَيَوِيّ(٦) كسائر الألفاظ المؤنثة بالتاء.

والثاني: وعليه يونس أنه يُنْسب إليها على لفظها بإبقاء التاء، فيقال: بِنْتِي، وأُخْتِي، وثِنْتِي(٧)، وكِلّيّ أو كِلْتَويّ وكَيْتِي، وذَيْتِي فراراً من اللبْس، وهو اختياريّ.

والثالث: وعليه الأخفش: أنه تحذف التاء، ويقرّ ما قبلها على سكونه وما قبل الساكن على حركته، ويردّ المحذوف، فيقال: بِنْوِيّ، وأُخْوِيّ وثِنْتِيّ، وكِلْوِيّ، وكَيْوِي، وذَيْوِيّ.

(ص): ويُنْسَب لاسم الجمع، والجمع المسمى به، والغالب، وما لا واحد له وإلا فالأصحّ ينسب لمفرده إن لم يلبس. وثالثها: إن كان غير شاذ.

= وفي دُمْية: دُمْيِيّ، وفي فِتْية: فِتْيِيّ؛ وهو القياس».

(١) قال في الكتاب (٣/ ٣٤٧): «وأما يونس فكان يقول في ظبية: ظَبَوِيّ، وفي دُمْية: دُمَوِيّ، وفي فِتْية: فِتَوِيّ؛ فقال الخليل: كأنهم شبهوها حيث دخلتها الهاء بفَعِلَة، لأن اللفظ بفَعِلَةٍ إذا أسكنتَ العين وفَعْلَةٍ من بنات الواو سواء. يقول: لو بنيتَ فَعِلَةً من بنات الواو لصارت ياءً، فلو أسكنتَ العين على ذلك المعنى لثبتتْ ياءً ولم ترجع إلى الواو، فلما رأوها آخرها يشبه آخرها جعلوا إضافتها كإضافتها، وجعلوا دُمْية كفُعِلَةٍ، وجعلوا فِتْيَةً بمنزلة فِعِلَةٍ».

(٢) وهو قول سيبويه كما صرّح في الكتاب (٣/ ٣٤٨) قال: «وأما يونس فجعل بنات الياء في ذا وبنات الواو سواءً، ويقول في عُرْوةٍ: عُرَوِيّ؛ وقولنا: عُرْوِيّ».

(٣) انظر الكتاب (٣/ ٣٦٢).

(٤) انظر الكتاب (٣/ ٣٦٠).

(٥) انظر الكتاب (٣/ ٣٦٣).

(٦) قال سيبويه: «واعلم أن ذيت بمنزلة بنت، وإنما أصلها ذَيّة، عُمل بها ما عُمل ببنت» (الكتاب: ٣/ ٣٦٣).

(٧) قال سيبويه: «وأما يونس فيقول ثِنْتِيّ، وينبغي له أن يقول هَنْتِيّ في هَنَةْ؛ لأنه إذا وصل فهي تاء كتاء التأنيث» (الكتاب: ٣/ ٣٦٣).

(ش): إذا نسب إلى اسم الجمع أو الجمع المسمى به[١]، أو الجمع الغالب، أو الجمع الذي واحده مهمل نسب إليه على لفظه، كما ينسب إلى الواحد، فيقال في قوم وتمر: قَوْميّ، وتَمْرِيّ.

وفي كلاب وضباب، وأنمار أسماء قبائل: كِلابي، وضَبَابيّ، وأنْمارِيّ، لأنها بالعلمية لم يبق يلحظ بها مفرد أصلاً.

وفي الأنصار: أنصاريّ، لأنه وإن كان باقياً على جمعيته لم يخرج عنها، لكنه غالب على قبائل بأعيانهم فنسب إليه على لفظه كالعلم.

وفي شماطيط، وعباديد، شماطيطيّ، وعبادِيديّ إذ ليس له واحد مُعين يرجع إليه.

وأما الجمع الباقي على جمعيتِهِ، وله واحد مستعمل، فإنه ينسب إلى الواحد منه، فيقال في الفرائض: فَرَضِي، وفي الحُمْس[٢]: أحمسيّ، وفي الفُرع[٣]: أفْرعي.

قال أبو حيان: بشرط ألا يكون ردّه إلى الواحد يُغَيّر المعنى، فإن كان كذلك نسب إلى لفظ الجمع كأعْرابيّ، إذ لو قيل فيه: عَربيّ ردّ إلى المفرد لالتبس الأعمّ بالأخص، لاختصاص الأعراب بالبوادي وعموم العرب[٤].

وأجاز قوم: أن ينسب إلى الجمع على لفظه مطلقاً، وخرّج عليه قول الناس: فرائضيّ وكُتُبِيّ، وقَلانِسيّ.

وذهب هؤلاء: إلى أن القُمْرِي والدُّبْسي منسُوب إلى الجمع من قولهم: طيور قُمْر[٥]، ودُبْسٌ[٦].

---

(١) انظر الكتاب (٣/ ٣٧٨ ـ ٣٨٠).

(٢) في الأصل «الخمس» بالخاء المعجمة؛ والصواب كما أثبتناه. والحمس: لقب قريش وكنانة وجديلة ومن تابعهم في الجاهلية لتحمّسهم في دينهم أو لالتجائهم بالحمساء وهي الكعبة لأن حجرها أبيض إلى السواد. انظر القاموس (٢/ ٢١٦).

(٣) في معجم البلدان (٤/ ٢٥٢): «الفرع ـ بضم أوله وسكون ثانيه وآخره عين مهملة: هو جمع إما للفَرْع مثل سَقْف وسُقْف، وهو المال الطائل المعدّ، وإما جمع الفارع مثل بازل وبُزْل، وهو العالي من كل شيء الحسن».

(٤) قال سيبويه: «وتقول في الأعراب: أعرابيّ؛ لأنه ليس له واحد على هذا المعنى»، قال السيرافي: «يعني أن العرب من كان من هذا القبيل من سكان الحاضرة، والبادية والأعراب إنما هم الذين يسكنون البدو من قبائل العرب، فلم يكن معنى الأعراب معنى العرب فيكون جمعًا للعرب». انظر الكتاب (٣/ ٣٧٩) والحاشية.

(٥) القُمْر: جمع القُمريّة، وهو ضرب من الحمام (القاموس: ٢/ ١٢٥).

(٦) الدُّبْس: جمع الأدبس من الطير، وهو الذي لونه بين السواد والحمرة (القاموس: ٢/ ٢٢١).

وعند الأولين هو مَنْسُوب إلى القُمْرة، وهي البياض والدِّبس، أو مثل كُرْسِيّ مما بني على الياء التي تشبه ياء النسب.

وأجاز أبو زيد في ما له واحد شاذ[١] كمذاكير ومحاسن أن ينسب إليه على لفظه كالذي واحده مهمل، فيقال: مذَاكِيريّ، ومَحاسِنيّ.

وسيبويه ينسب إلى مفرده الشاذّ فيقول: ذَكِريّ، وحَسَنِيّ، لأنه قد نطق له بواحد في الجملة.

ومن الشاذّ على الأول قولهم: كِلابيّ الخُلُق والقياس كَلْبِي. وقولهم في الجمع المسمى به: فُرْهُوْدِي نسبة إلى الفراهيد والقياس: فراهيدي.

وإذا سمّي بنحو: تمرات، وأرَضين وسنين، ثم نسب إليها فتحت عين تمرات، وأرضين وكسر فاء سنين فرقاً بين النسبة إليها حال العلمية وبين النسبة إليها حال الجمعية، فإنه في كلا الحالين يلزم حذف الألف والتاء، والياء والنون، فلو أسكنت العين، وفتحت الفاء لالتبس فيقال في العَلَم: تَمرِيّ، وأرَضِيّ، وسِني، وفي الجمع: تَمْرِيّ، وأرْضِيّ، وسِنَوِيّ، أو سَنَهِيّ.

[شواذ النسب]

(ص): شواذّ النسب المخالفة لما مرّ لا تحصى، ومنها:

بناء فَعْلَل من جزئي المركب، ولحاق الياء لأبعاض الجسد، مبنيّة على فعال، أو ملحقاً بها ألف ونون للمبالغة، والفرق بين الواحد وجنسه والزيادة والإغناء عنها بفعَّال من الحرفة، وفاعل، وفعل بمعنى صاحب الشيء، وإقامة أحدهما مقام الآخر أو غيرهما. وقاس المبرّد باب فعال، وتخفّف الياء، فيعوّض قبل اللام ألف، ولا يُجْمعان إلا شذوذاً.

(ش): ما سمع من النّسب مُغَيّراً لم يُذْكر في هذا الباب أو متروكاً فيه التّغيير المقرّر فيه لم يُقَسْ عليه، وعدّ في شواذ النِّسب التي تحفظ ولا يقاس عليها، وهي كثيرة لا تحصى، فمن المُغَيَّر قولهم في النسب إلى السّهل: سُهْليّ بضم السّين، وهو خلاف ما تقرّر، فلا يقاس عليه بحيث يقال في كَلْب: كُلْبِيّ بضم الكاف، وقولهم في الشتاء: شِتَوِيّ، وقياسه: شِتائي على لفظه، وقولهم في البصرة: بِصْريّ بكسر الباء، وقياسه فَتْحُها، وللشيخ الهِمِّ[٢] دُهْرِيّ بضم الدال نِسْبةً إلى الدّهر، وقياسه فَتْحُها. وفي خراسان: خُرَسيّ وخُراسيّ، وفي

---

(١) نسب سيبويه في الكتاب (٣/ ٣٧٩) إلى أبي زيد القول إن النسبة إلى محاسن محاسنيّ لأنه لا واحد له.

(٢) الشيخ الهِمّ: الفاني.

الرّي: رَازِيّ، وفي مرو: مَرْوزِي، وفي دراب جِرْد[1] دراوِرْدِيّ، وفي دار البطيخ[2]: دَرْبَخيّ، وفي سوق الليل سُقليّ.

ومن المتروك تغييره: والقياس أن يُغَيَّر قَوْلهم: كلبٌ عَمِيرِيّ في النسب إلى عَمِيرَة[3].

ومن شواذّ النَّسب بناؤهم فَعْلل من جُزئي المركّب كقولهم في عبد شمس: عَبْشَمِيّ، وفي عبد الدار: عَبْدَرِيّ، وفي امْرِىء القَيْس: مَرْقسيّ، وفي عبد القيس: عَبْقَسِيّ، وفي حضرموت: حَضْرَمِيّ.

ومنها لحاق ياء النّسب أسماء أبعاض الجسد مبنيّة على فَعال أو مزيداً في آخرها ألف ونون للدلالة على عظمها كقولهم: أنافِيّ للعظيم الأنف، ورآسِي للعظيم الرأس، وعَضَادِيّ للعظيم العضد، وفَخَاذِيّ للعظيم الفخذ، وفي الذي طوله أو عرضه شبر: أَحادِي أو شبران ثُنَائِيّ، أو ثلاثة: ثُلاثِيّ. وهكذا رُباعيّ، وخُماسِيّ، وسُداسِيّ وسُباعِيّ، فلا يقاس على شيء من ذلك بحيث يقال في العظيم الكبد أو الوجه: كباديّ، أو وجَاهِيّ، بل يقتصر على ما سمع، وكقولهم في العظيم الرقبة، والجُمّة، واللّحية، والشّعر: رَقبَانِيّ، وجُمّاني ولِحْيانِيّ، وشَعْرانِيّ فلا قياس عليه، بحيث يقال في العظيم الرأس: رأسَانِي.

ومنها لَحاق الياء علامة للمبالغة كقولهم: رجل أعجميّ وأشعريّ، وأحمَرِيّ أو للفرق بين الواحد وجنسه كزَنج وزَنْجِي، ومَجُوس، ومَجُوسِيّ، ويهود ويهودي، ورُوم ورُومِيّ، أو زائدة إما لازمة ككرسِيّ، وحَواريّ وكلبٌ زِبْنيٌّ[4]، فهذه الياء ليست للنسب، بل هي زائدة، فبنيت الكلمة عليها، أو غير لازمة كقوله:

١٧٨٣ ـ والـدّهـر بـالإنسـان دوّارِيُّ[5]

ولا يقال: إنها زائدة للمبالغة، لأنها قد استفيدت من بنائه على فَعّال، ولا يقاس على شيء مما ذكر.

---

(١) دراب جرد، وكتب «درابجرد» بفتح الدال وسكون الباء وكسر الجيم وسكون الراء: كورة بفارس عمّرها دراب بن فارس، معناه: دراب كرد، دراب: اسم رجل، وكرد: معناه عمل، فعرّب بنقل الكاف إلى الجيم. انظر معجم البلدان (٢/ ٤٤٦).

(٢) دار البطيخ: محلّة كانت ببغداد كان يباع فيها الفواكه (معجم البلدان: ٢/ ٤١٩).

(٣) قال في اللسان (٤/ ٦٠٧): «عَميرَة: أبو بطن، وزعمها سيبويه في كلب؛ والنسب إليها عَمِيرِيّ شاذّ». ولفظ سيبويه في الكتاب (٣/ ٣٣٩): «وقد تركوا التغيير في مثل حنيفة ولكنه شاذّ قليل، قد قالوا في سَليمة: سَليميّ، وفي عَميرَة كلب: عميريّ. وقال يونس: هذا قليل خبيث».

(٤) في القاموس (٤/ ٢٣٢): «الزِّبْنِيَة كهِبْرِيَة: متمرد الجنّ والإنس، والشديد، والشرطي؛ جمعها زبانية، أو واحدها زِبْنِيّ».

(٥) تقدم برقم (٧٤٨).

ومنها: الإغناء عن ياء النسب، بصوغ فَعَّال من الحرفة: كخبّاز وقزّاز، وسقَّاء، وبقَّاء[١]، وزجّاج، وبزَّاز، وبقّال، وخيَّاط ونجّار.

وبصَوْغ فاعل وفَعِل بمعنى صاحب الشيء كتامر، ولابن، ونابل أي صاحب تمر، ولبن، ونبل. وطَعِم، ولَبِنٍ، وعَمِل أي صاحب طعام، ولبن، وعمل.

وقد يقام فعَّال مقام فاعل كنبَّال بمعنى: نابل أي صاحب نبل، وخرّج عليه قوله تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّـٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [فصلت: ٤٦] أي بذي ظلم.

وقد يقَام فَاعِل مقام فَعّال: كحائك في معنى حوَّاك، لأن الحياكة من الحرف.

وقد يقام غيرهما مقامهما نحو: امرأة مِعطار، أي ذات عطر وناقة مِحْضير[٢].

وكل هذا موقوف على السَّماع، ولا يقاس شيء منه وإن كان قد كثر في كلامهم قال سيبويه[٣]: فلا يقال لصاحب البر: برَّار، ولا لصاحب الشعير: شعَّار، ولا لصاحب الدّقيق: دقَّاق، ولا لصاحب الفاكهة: فكّاه.

والمبرِّد يقيس باب فاعِل وفعَّال، لأنه في كلامهم أكثر من أن يحصى وقد تخفف ياء النسب بحذف إحدى ياءيها، فيعوض منها ألف قبل لام الكلمة كقولهم في يمني: يماني، وفي شامي: شآمي، ويصير الاسم إذ ذاك منقوصاً تقول: قام اليمانِيّ، ورأيت اليمانِيّ، ومررت باليمانِيّ، ولأجل كون هذه الألف عوضاً من الياء المحذوفة لا يجتمعان إلا شُذوذاً في الشِّعْر.

التقاء الساكنين

(ص): التقاء الساكنين: الغالب أنه لا يكون في الوصل إلاّ في حرف لين مع مدغم متصل، وقد يغيّر بإبدال الألف همزة، وأنه فيما عداه يحذف الأول، إن كان مدّاً، أو نون تأكيد، أو لدن، وألاّ يحرك ما لم يكن الثّاني آخر كلمة، فهو، وإنّه يحرّك بالكسر، وقد يفتح أو يضم لموجب، فإنَّ الواو بعد فتح لجمع تضمّ، ولغيره تكسر، وإن نُوّن «عن» تكسر مطلقاً، و«من» مع غير اللام، وتفتح معها، وتحذف إن لم تدغم بكثرة وفاقاً لأبي حيّان. وقال ابن مالك: بقلّة وابن عصفور: ضرورة. وحذف التّنوين، وضمه لِتلْو ضَمٌّ لازم لُغَةٌ.

(ش): لا يخلو التقاء الساكنين من حذف أحدهما أو تحريكه، وهو الأصل لأنه أقل إخلالاً، ولذلك لا يعدل إليه إلا بعد تعذّره بوجْهٍ ما.

---

(١) كذا في الأصل؛ ولم أهتد إلى معناها.

(٢) أي ذات حُضْر، والحضر: ارتفاع الناقة أو الفرس في عدوه. انظر القاموس (٢/ ١٠).

(٣) انظر الكتاب (٣/ ٢٨٢).

وأَصْل التّخفيف أن يكون من الساكن المتأخر، لأن الثقل ينتهي عنده، ولذلك لا يكون التّغيُّر في الأوّل إلاَّ لوجه يرجّحه.

وقيل: الأصل تحريك السّاكن الأول، لأنّ به التّوصُّل إلى النُّطق بالثّاني، فهو كهمزة الوصل.

وقال قوم: الأصل تحريك ما هو طرف الكلمة أول الساكنين كان أو ثانيهما، لأن الأواخر مواضع التغيير، ولذلك كان الإعراب آخراً.

والتقاء الساكنين من الأحوال العارضة للكلمة، ثم تارة يكون السّاكنُ أصله الحركة، وتارة لا.

ويلتقيان في الوقف مطلقاً سواء كان الأول حرف عِلّة أم لا، نحو: يَعْلمون، وصَرْف.

ولا يلتقيان في الوصل إلاّ وأوّلهما حرف لين، وثانيهما مدغم متّصل نحو: دابَّة، ودويّبة، والضّالِّين، بخلاف المنفصل، فيحذف له الأول وربما ثبت كقراءة: ﴿عَنْهُ تَّلَهَّى﴾[1] [عبس: ١٠]. ﴿مَا لَكُمْ لَا تَّنَاصَرُونَ﴾[2] [الصافات: ٢٥].

وربما فرّ من التقائهما في المتّصل بإبدال همزة مفتوحة من الألف: قرىء: ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَّا يُسْئَلُ عَن ذَنۢبِهِۦٓ إِنسٌ وَلَا جَأَنٌّ﴾[3] [الرحمن: ٣٩]. ﴿وَلَا الضَّأْلين﴾[4] [الفاتحة: ٧] وقال الشاعر:

١٧٨٤ ـ ولـلأرْضِ أَمَّـا سُـودُهـا فَتَحجَّلَـتْ بيَـاضـاً، وأمـا بِيضُهـا فـادْهَـأَمّـتِ[5]

---

(١) قراءة «تلهّى» بإدغام تاء المضارعة في تاء «تفعل» قرأ بها البزي عن ابن كثير. انظر تفسير البحر المحيط لأبي حيان (٨/ ٤١٩).

(٢) قراءة «تّناصرون» بتشديد التاء، بإدغام التاء الأولى في الثانية. انظر البحر المحيط (٧/ ٣٤٢).

(٣) «جأن» بالهمز، قرأ بها الحسن وعمرو بن عبيد (البحر المحيط: ٨/ ١٩٤)، وانظر الحاشية التالية.

(٤) «الضألين» بالهمز، قرأ بها أيوب السختياني؛ قال أبو حيان في البحر المحيط (١/ ١٥١): «وقرأ أيوب السختياني: ولا الضألين، بإبدال الألف همزة فراراً من التقاء الساكنين؛ وحكى أبو زيد: دأبة وشأبة في كتاب الهمز، وجاءت منه ألفاظ، ومع ذلك فلا ينقاس هذا الإبدال لأنه لم يكثر كثرة توجب القياس، نصَّ على أنه لا ينقاس النحويون؛ قال أبو زيد: سمعت عمرو بن عبيد يقرأ: فيومئذ لا يسأل عن ذنبه إنس ولا جأن؛ فظننته قد لحن حتى سمعت من العرب دأبة وشأبة».

(٥) البيت من الطويل، وهو لكثير عزة في ديوانه (ص ٣٢٣) والدرر (٦/ ٢٨٧) وسرّ صناعة الإعراب (ص ٧٤) وشرح المفصل (١٠/ ١٢) والمحتسب (١/ ٤٧، ٣١٢) والممتع في التصريف (ص ٣٢٢). وبلا نسبة في الأشباه والنظائر (٢/ ٥٢) والخصائص (٣/ ١٢٧، ١٤٨) ورصف المباني (ص ٥٧).

ورواية الديوان «فتجلّلت» مكان «فتحجلّت» ويروى «فاسوأدّت» مكان «فادهأمّت» وعلى كلا الروايتين فالأصل فيهما «ادهامّ» و «اسوادّ».

قال أبو حيان(١): ولا ينقاس شيء من ذلك إلاّ في ضرورة الشّعر على كثرة ما جاء منه.

فإن لم يكن الثّاني مدغماً حذف الأول، إن كان حرف مدّ، أو نون توكيد خفيفة، أو نون «لدن» كقوله تعالى: ﴿وَقِيلَ ٱدْخُلَا ٱلنَّارَ مَعَ ٱلدَّاخِلِينَ﴾ [التحريم: ١٠] ﴿يَقُولُوا۟ ٱلَّتِى﴾ [الإسراء: ٥٣]. ﴿أَفِى ٱللَّهِ شَكٌّ﴾ [إبراهيم: ١٠]، وتقول: اضْرِب الرجل، تريد: اضْرِبَنْ ورأيته لدا الصّباح، أي لَدُنْ.

وشذ إثبات الألف في قولهم: التقت حَلْقتَا البِطان(٢) وقولهم في القسم: ها الله، وإي الله بإثبات الألف والياء، وكسر نون لدن كقوله:

١٧٨٥ ـ تَنْتَهِضُ الرِّعْدَةُ في ظُهَيري مِن لَدُنِ الظُّهْرِ إلى العُصَيْرِ(٣)

وإن كان غير ذلك حرك، أعني الأوّل نحو: اضْرِبِ الرّجل، إلاَّ أن يكون الثاني آخر كلمة فيحرّك هو أي الثاني، كأيْنَ، وكَيْفَ وأمْسِ، وحَيْثُ، ومُنْذُ.

وإذا كان الأول تنويناً فالأصل فيه عند التقاء الساكنين الكسر نحو: مررت بزيد الظّريف، فإن كان بعد السّاكن مضمومٌ ضمّاً لازماً، فمن العرب من يضمّ إتْباعاً نحو: هذا زيدٌ اخْرج إليه، وفيهم من يكسر.

فإن كانت الضّمة عارضة فليس إلاّ الكسر نحو: زيدٌ ابنك، وزيدٌ اسمك.

وقال الجَرْميّ: حذف التنوين لالتقاء الساكنين مطلقاً لغة، وعليها قرىء: ﴿أَحَدُ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ﴾(٤) [الإخلاص: ١، ٢]، ﴿وَلَا ٱلَّيْلُ سَابِقُ النَّهارَ﴾(٥) [يس: ٤٠]. وقال:

---

(١) انظر تفسير البحر المحيط (١/ ١٥١).

(٢) البطان: الحزام الذي يجعل تحت بطن الدابة، وهو بمنزلة التصدير الذي يتقدم الحقب؛ والحَقَب: الحبل يشدّ في حقو البعير؛ فيقال: «التقى البطان والحقب» كما يقال: «التقت حلقتا البطان»؛ وإذا التقيا دلّ التقاؤهما على اضطراب العقد وانحلاله. يضرب المثل في تفاقم الشرّ. انظر اللسان (١٣/ ٥٣ ـ بطن) و (١٠/ ٦٢ ـ حلق)، والمستقصى (١/ ٣٠٦) والميداني (٢/ ١٨٦) والعقد الفريد (٣/ ١٢١).

(٣) تقدم هذا الرجز برقم (٨٤٨). وكسر نون «لدن» إمّا على أنها اسم مجرور بـ «مِنْ» على لغة قيس، وإما لأنها مبنية على السكون ثم كسرت منعًا من التقاء الساكنين.

(٤) قرأ «أحدُ» بحذف التنوين: أبان بن عثمان وزيد بن علي ونصر بن عاصم وابن سيرين والحسن وابن أبي إسحاق وأبو السمال وأبو عمرو، في رواية يونس ومحبوب والأصمعي واللؤلؤي وعبيد وهارون عنه. انظر البحر المحيط (٨/ ٥٢٩، ٥٣٠).

(٥) «سابقُ» بالضم، و «النهارَ» بالنصب. وهي قراءة عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير؛ ذكره أبو حيان في =

١٧٨٦ ـ ولا ذاكِــــرِ اللَّـــــهَ إلاَّ قَلِيـــــلا[١]

وأَصْل ما حرّك من السّاكنين الكَسْرُ، لأنها حركة لا توهم إعراباً إذْ لا يكون في كلمة ليس فيها تنوينٌ، ولا ما يعاقبه من أل والإضافة.

بخلاف الضّمّ والفتح، فإنهما يكونان إعراباً، ولا تنوين معهما.

قال صاحب «البسيط»: هذا قول النّحويين، قال: ويحتمل أن يقال الفتح الأصل، لأن الفرار من الثّقل، والفتح أخف الحركات، فكان أصلاً.

أو يقال: لا أصل في الالتقاء لحركة بل يقتضي التّحريك خاصة، وتعيين الحركة يكون لوجوه تَخُص.

ويعدل عن الكسر: إمّا للتّخفيف، كأيْنَ، وكَيْف، لأن الكسر مجانس للياء فثقل اجتماعهما، وأَشْبَه اجتماع مِثْلَيْن، ومنه: ﴿الٓمٓ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ١ ـ ٢] بفتح الميم.

أو للجبر كقَبْلُ وبَعدُ، لأنّهما لما حذف ما أضيفا إليه، وبُنيا صار لهما بذلك وَهَنٌ فجبرا بأن بنيا على الضّم لتخالف حركة بنائهما حركة إعرابهما.

أو للإتباع، ثُمَّ تارة يكون إتباعاً لحركة ما قبل وتارة يكون لما بعد كمُنْذُ، ضمة الذال قبلها إتباعاً لضمة الميم قبلها ونحو: ﴿قُلُ ادعُوا﴾ [الإسراء: ١١٠] ضُمّت لام «قل» إتباعاً لضمة العين بعدها، أو ردّاً إلى الأصل نحو: مُذُ اليوم، تحرّك بالضّم، لأن أصله منذ، فيردّ إلى أصله.

وتجنُّباً لِلَّبس كانت، و«اضربَنّ» لخطاب المذكر حُرّكا[٢] بالفتح لئلا يلتبس بخطاب المؤنث، أو حملاً على نظير كـ «نحنُ» حرك بالضّم حملاً على «هُمُ» والواو.

= البحر المحيط (٧/ ٣٢٣) وقال: «قال المبرد: سمعته يقرأ، فقلت: ما هذا؟ فقال: أردت سابقٌ النهارَ فحذفت لأنه أخفّ. انتهى. وحذف التنوين فيه لالتقاء الساكنين».

(١) عجز بيت من المتقارب، وصدره:

فـــــألفيتــــــه غيــــــر مستعتــــــب

وهو لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه (ص ٥٤) والأغاني (١٢/ ٣١٥) والأشباه والنظائر (٦/ ٢٠٦) وخزانة الأدب (١١/ ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٨، ٣٧٩) والدرر (٦/ ٢٨٩) وشرح أبيات سيبويه (١/ ١٩٠) وشرح شواهد المغني (٢/ ٩٣٣) والكتاب (١/ ١٦٩) ولسان العرب (١/ ٥٧٨ ـ عتب، ١١/ ٤٤٧ ـ عسل) والمقتضب (٢/ ٣١٣) والمنصف (٢/ ٢٣١). وبلا نسبة في الإنصاف (٢/ ٦٥٩) ورصف المباني (ص ٤٩، ٣٥٩) وسرّ صناعة الإعراب (٢/ ٥٣٤) وشرح المفصل (٢/ ٦، ٩/ ٣٤، ٣٥) ومجالس ثعلب (ص ١٤٩) ومغني اللبيب (٢/ ٥٥٥).

(٢) أي الباء والنون من «اضربن».

أو إيثاراً للتجانس نحو: «إسحار» مسمّى به إذا رخّم، فإنه تحذف راؤه الأخيرة، فيبقى آخر الكلمة راء ساكنة بعد ألف ساكنة، فتحرّك بالفتح لمجانسة الألف.

والغالب في نون «مِنْ» أنها تفتح مع حرف التّعريف، وتكسر مع غيره نحو: ﴿ومِنَ النّاس﴾ [البقرة: ٢٠٤، وغيرها]. ﴿مِنِ الذين فرّقوا دينهم﴾ [الروم: ٣٢]. «مِن ابنك».

وقَلّ عكسه: أي الكسر مع حرف التعريف والفتح مع غيره، وكذا حذفها مع حرف التعريف كقوله:

١٧٨٧ ـ كـأنّهُمـا مِـلآن لَـمْ يَتَغيّرا[1]

أي من الآن.

وقد جعل ابن مالك هذا قليلاً، وجعله ابن عصفور وغيره من الضّرورات، ونازعهما أبو حيّان، فقال: إنه حسن شائع لا قليل ولا ضرورة.

قال: ولو تَتَبَّعْنا دواوين العرب لاجتمع من ذلك شيء كثير، فكيف يجعل قليلاً أو ضرورة، بل هو كثير، ويجوز في سعة الكلام. قال: وطالما بنى النحويون الأحكام على بيت واحد، أو بيتين، فكيف لا يبنى جواز حذف نون «من»في هذه الحالة، وقد جاء منه ما لا يحصى كثرة قال: نعم لِجوازه شرط، وهو أن تكون اللاّم ظاهرة غير مدغمة فيما بعدها، فلا تقول في مِن الظّالم: م الظالم، ولا في: «من الليل»: «م الليل».

قال: ونظير ذلك حذف نون «بني»، فإنهم لا يحذفونها إلا إذا كان بعدها لام ظاهرة، فيقولون في بني الحارث: بلحارث، ولا يقولون في بني النجار: بلنجّار قال: ووقع في شعر المؤرج التّغلبيّ حذف نون «من» عند لام التعريف المدغم في النون إلاّ أنه حين حذف النون أظهر لام التعريف قال:

١٧٨٩ ـ المطعميـن لـدى الشِّتـا ء سـدائفـاً مِلْنِيـبِ غُـرّا[2]

انتهى.

والغالب في نون «عن» أنها تكسر مطلقاً مع لام التعريف ومع غيره، نحو: رضي الله عن المؤمنين وعن ابنك.

وقد تضم مع اللام: حكَى الأخفش: «عنُ القوم».

---

(١) تقدم برقم (٨٠٣).

(٢) البيت من مجزوء الكامل، ونسبه لتغلبيّ من دون تحديد في الأشباه والنظائر (٦/ ١٦١). وهو بلا نسبة في الدرر (٦/ ٢٩٣).

والشاهد فيه قوله «ملنيب»، وأصلها: «من النيب» فحذف نون «من» مع «أل» المدغمة.

قال أبو حيان: وليس لها وجه من القياس.

والغالب في الواو المفتوح ما قبلها الضمّ إن كانت للجمع نحو: اخْشَوُا الناس، والكسر إن لم تكن للجمع نحو: لَوِ استطعنا.

وقد ترد بالعكس فتكسر واو الجمع، وتضم واو غيره. وقد تفتح واو الجمع، قرىء: ﴿اشْتَرَوَا ٱلضَّلَٰلَةَ﴾ [البقرة: ١٦] بالفتح[١].

الإمـــالـــة

(ص): الإمالة هي أن تنحي الصوت جوازاً بالألف نحو الياء لكونها بدلها في طرف أو آيلة إليها، أو بدل عين ما يقال فيه «فِلْت». أو تلوها ياء أو قبلها، ولو مفصولة بحرف أو حرفين ثانيهما هاء، أو تلوها كسرة، أو قبلها بحرف أو حرفين أولهما ساكن، أو بينهما هاء.

(ش): المقصود بالإمالة تناسب الصّوت، وذلك أن الألف والياء وإن تقاربا في وصف قد تباينا من حيث أَنّ الألف من حروف الحلق والياء من حروف الفم، فقاربوا بينهما بأن نَحَوْا بالألف نحو الياء ولا يمكن أن ينحي بها نحو الياء حتى ينحى بالفتحة نحو الكسرة، فيحصل بذلك التناسب.

ونظير ذلك اجتماع الصّاد والدّال، واجتماع السين والدّال، فأن كُلاًّ من الصاد والسين يشرب صوت حرف قريب من الدّال، وهو صوت الزّاي، لأن الصاد مُسْتَعْل مطبق مهموس رِخْو والدال بخلاف ذلك؛ والسّين مهموس فأشربا صوت الزّاي لموافقته للدّال في كونها مجهورة شديدة، وإنما فعلوا ذلك ليتقارب ما تباعد من الحروف.

ثم الإمالة جائزة لا واجبة بالنظر إلى لسان العرب، لأن العرب مختلفون في ذلك. فمنهم من أمال وهم: تميم وأسد، وقيس، ويمامة أهل نجد، ومنهم من لم يُمِلْ إلاّ في مواضع قليلة وهم: أهل الحجاز[٢].

وباب الإمالة الاسم والفعل بخلاف الحرف، فإنه وإن أُمِيل منه شيء فهو قليل جدّاً بحيث لا ينقاس، بل يقتصر فيه على مورد السَّماع.

وأسباب الإمالة فيما ذكر أبو بكر بن السّرّاج[٣] استخراجاً من كتاب سيبويه ستة: وهي

---

(١) قرأ بها أبو السمال قعنب بن أبي قعنب العدوي. ذكره أبو حيان في البحر المحيط (١/ ٢٠٤) وقال: «ووجه الفتح إتباعها لحركة الفتح قبلها».

(٢) ذكر سيبويه المواضع التي لا يميلها أهل الحجاز. انظر الكتاب (١١٧/٤، ١١٨).

(٣) انظر الموجز في النحو لابن السرّاج (ص ١٣٩).

كسرة تكون قبل الألف أو بعدها[١]، وياء قبلها[٢]، وانقلاب الألف عن الياء، وتشبيه ألف بالألف المنقلبة عن الياء، وكسرة تعرض في بعض الأحوال، وذلك ما لم يمنع من ذلك مانع على ما تبيّن وشرح فيه. قال أبو حيّان: وقد زاد سيبويه ثلاثة أسباب شاذّة، وهي شبه الألف بالألف المشبهة بالألف المنقلبة، وفرق بين الاسم والحرف، وكثرة الاستعمال[٣]. ا هـ.

فتقول إذا كانت الألف متطرفة منقلبة عن الياء وأصلية نحو: فتى ورمى، وملهى، ومرمى سواء كانت في اسم أو فعل، وسواء كانت ألفاً منقلبة عن ياء أصلية أم عن ياء منقلبة عن واو نحو: ملهى وأعطى.

وكذا، إن كان مآلها إلى الياء فإنها تمال، مثاله ألف التأنيث المقصورة فإنها تؤول إلى الياء في حال التثنية والجمع باتفاق من العرب، وقيّده في التسهيل[٤] بقوله دون ممازَجة زائد احترازاً من نحو قفا وقطا لأن ألفه تؤول إلى الياء مع ياء الإضافة في لغة هذيل، وتقرأ ألفاً في لغة غيرهم.

قال أبو حيان: وهذه المسألة أعني إذا كانت الألف لا تؤول إلى الياء إلا بممازجة زائدٍ فيها خلاف. فالظاهر من مذهب سيبويه أنه يسوّي فيما كان على ثلاثة أحرف من بنات الواو بين الاسم وبين النقل، ولا يفرّق بينهما في جواز الإمالة.

قال سيبويه[٥]: وقد يتركون الإمالة فيما كان على ثلاثة أحرف من بنات الواو نحو: قفا وعصا، قال: أرادوا أن يَفْصِلوا بينها وبين بنات الياء وهو قليل.

وفرّق النحويون: الفارسِيّ وغيره بين الأسماء والأفعال، فيطردون الإمالة في الفِعْل، ويجعلونها شَاذّة في الاسم. قال: وإنما غرّ النحويين في ذلك ـ والله أعلم ـ ما حكي من أن القُرّاء السّبعة اتّفقَت ـ فيما كان على ثلاثة أحرف من الاسم، وألفه منقلبة عن واو ـ على الفتح، والقراءات سنة متبعة، وقد يتفقون على الجائز، ولا يقدح اتّفاقهم إذا سُلِّم في نقل سيبويه. انتهى.

وكذا تمال الألف اذا كانت مبدلة من عَيْنِ ما يُقال فيه: «فِلْت».

---

(١) انظر الكتاب (٤/ ١١٧ و ١٢٢).

(٢) انظر الكتاب (٤/ ١٢٢).

(٣) قال سيبويه: «وذلك الحجّاج إذا كان اسمًا لرجل؛ وذلك لأنه كثر في كلامهم فحملوه على الأكثر لأن الإمالة أكثر في كلامهم، وأكثر العرب ينصبه ولا يميل ألف حجّاج إذا كان صفة، يجرونه على القياس». انظر الكتاب (٤/ ١٢٧).

(٤) انظر التسهيل (ص ٣٢٥).

(٥) انظر الكتاب (٤/ ١١٩).

قال أبو حيّان: وعبَّر بعضهم عن هذا السبب بالإمالة لكسرة تعْرِض من بعض الأحوال.

قال سيبويه: ومما يميلون كل شيء كان من بنات الياء والواو مما هي فيه عين إذا كان أول «فعلت» مكسوراً نَحَوْا لكَسْرِه[١]، كما نَحَوْا نحو الياء فيما كانت ألفه في موضع الياء، وهي لغة لبعض الحجاز[٢]. ا هـ وذلك نحو: خاف، وطاب، وزاد، وجاء فتقول: خِفت، وطِبْت، وزِدت، وجئت، فتحذف العين إذا لحقت تاء الضمير، ويصير إذ ذاك إلى فِلْت. واحترز من أن يصير إلى «فُلت» بضم الفاء نحو: قُلْتُ[٣] فإنه لا يمال قال ونحوه، لأنه لا ياء فيه، ولا كسرة تعرض.

وكذا تمال الألف إذا كانت متقدِّمةً على ياء تليها نحو: بايع، أو متأخرة عنها متّصلة بها كالسَّيال لـ «شجرة»، والضَّياح لِلّبن الممزوج[٤].

قال أبو حيّان: والإمالة في بيّاع، وكيّال أقوى، لأن الياء مضعفة، أو منفصلة بحرف نحو شَيْبان[٥].

والإمالة إذا كانت الياء ساكنة أقوى منها إذا كانت متحرّكة نحو: الحيَوان، لأن الانخفاض في الساكنة أظهر لقربها من حروف المد.

أو منفصلة بحرفَيْن ثانيهما هاء نحو: «بَيْتَها»، ورأيت جَيْبَهَا[٦]. قال أبو حيان: وأطلق صاحب التسهيل في ذلك وكان ينبغي أن يقصد بألا يُفْصَل بين الهاء والياء ضمة نحو: بَيْتُها فإنّه لا يجوز الإمالة، لأن الضّمّة فيها ارتفاع في النطق والإمالة فيها انخفاض فتدافعا. قال: وإنما شرطه أن يكون ثانيهما هاء لخفائها، فكأنه ليس بين الياء والألف إلا حرف واحد.

قال واعلم أن الياء وإن كانت من أقوى أسباب الإمالة، فإنا لم نجدها سبباً موجباً للشيء مِمَّا أمالت القراء إلاّ في نحو ﴿ٱلْخَيْرَٰتِ﴾ [البقرة: ١٤٨] و﴿حَيْرَانَ﴾ [الأنعام: ٧١] في قراءة ورش، وإلاّ في مذهب قتيبة[٧] وحده فإنَّ الإمالة موجودة في قراءته لذلك.

---

(١) في الأصل: «نحو الكسرة»، والتصويب من كتاب سيبويه (٤/ ١٢٠).

(٢) انظر الكتاب (٤/ ١٢٠)، وزاد: «فأما العامة فلا يميلون».

(٣) تحرفت في الأصل إلى «فلت» بالفاء؛ والصواب ما أثبتناه.

(٤) انظر الكتاب (٤/ ١٢١، ١٢٢).

(٥) قال سيبويه (٤/ ١٢٢): «وقالوا شيبان وقيس عيلان وغيلان، فأمالوا للياء»، قال: «والذين لا يميلون في كيّال لا يميلون ههنا».

(٦) في الأصل: «رأيت يديها»؛ وما أثبتناه من الأشموني (٤/ ٢٢٥) ولعلّه الصواب.

(٧) هو قتيبة بن مهران أبو عبد الرحمٰن الأزاذاني النحوي الكوفي. أخذ عن الكسائي نحو الكوفة. انظر =

وكذا تمال الألف لكونها متقدّمة على كسرة تليها نحو: مساجد، أو متأخِّرة عنها بحرف نحو: عماد، أو حرفين أولهما ساكن نحو شِمْلال بخلاف ما إذا كانا متحرِّكين نحو: أكلت عنباً، وما إذا تقدم ثلاثة أحرف، فإنه لا يجوز الإمالة إلا أن تكون أحدها الهاء نحو: «دِرْهِماك»، ويريد أن «ينزعَها» لخفاء الهاء.

وشرطه ألاَّ يكون إحدى الحركتين ضمة، فلا يجوز إمالة: «هو يضربُها»[1] لحجز الضمة بين الكسرة والألف.

وحكم الكسرة في وسط الاسم حكمها في أوله، «فالاسوِداد» مثل «عِماد».

وكلّ ما كانت الكسرة أَقْرب إلى الألف كانت الإمالة أولى، «فكِتاب» أولى من «جلباب».

وكلما كثرت الكسرات كانت الإمالة أولى. وقد انتهى أسباب الإمالة.

وملخّصها أنها ترجع إلى شيئين: الياء والكسرة.

وقد اختلف في أيهما أقوى؟

فذهب ابن السّرّاج: إلى أن الياء أقوى من الكسرة لأنها حرف، والكسرة بعضها.

وذهب الأكثرون: إلى أنَّ الكسرة أَقْوى، لأنها تجلب الإمالة ظاهرة ومقدَّرة، وهو ظاهر كلام سيبويه، واستدلّ له من جهة السماع بأن أهل الحجاز يميلون الألف للكسرة، ولا يميلونها للياء، ومن جهة المعنى بأن الاستثقال في النطق بالكسرة أظهر منه في النطق بالياء التي ليست مدة، وإن كانت مدة فالكسرة معها نحو: ديماس[2]، فلا شك أن إمالة مثل هذا أقوى من إمالة سِربال، وإنّما الكلام في الياء التي ليست معها كسرة.

(ص): ويغلب الياء والكسرة غير المنويّتين تأخّر مُسْتَعْلٍ، ولو بحرف أو حرفين لا ثلاثة، وتقدّمه غير مكسور، أو ساكن إثره وراء مفتوحة أو مضمومة، ويكفّ كسر الراء كل مانع إن لم يتباعد ولا يؤثر سبب في كلمة أخرى. وربما أثر المانع منفصلاً، والكسر منوياً في موقوف، ومدغم، فإن كان الإدغام من كلمتين أثر على الصحيح.

(ش): يغلب الياء والكسرة الموجودتين، إلا المنوِيَّتين تأخُر حرف من حروف

= ترجمته في إنباه الرواة (٣/ ٣٧) وطبقات القراء لابن الجزري (٢/ ٢٦، ٢٧) وقال ابن الجزري: «قال الحافظ أبو عبد الله: مات قتيبة بعد المائتين؛ قلت: أقول إنه جاوزها بقليل من السنين، والله أعلم».

(١) انظر الكتاب (٤/ ١١٨).

(٢) الديماس (بفتح الدال، وتكسر): الكِنُّ، والسَّرَبُ، والحمّام؛ جمعه دياميس ودماميس (القاموس: ٢/ ٢٢٤).

الاستعلاء السبعة[١]، متصل بها نحو: باخل، أو منفصل بحرف نحو: ناهض، أو بحرفين نحو: مناشيط، فلا يمال شيء من ذلك في الأفصح.

ونقل سيبويه إمالة نحو: مناشيط عن قوم من العرب، لتراخي حرف الاستعلاء، قال: وهي قليلة[٢].

فإن كان الفصل بثلاثة أحرف لم يغلب لتراخيه نحو: يريد أن يضربها بسوط.

وبعض العرب غلب حرف الاستعلاء ـ وإن بَعُد ـ وما صدرت به من التعبير تَبْعتُ فيه التسهيل[٣].

وقد تعقّبه أبو حيّان قائلاً: أما تمثيل حرف الاستعلاء بالمتأخر عن الألف التي من شأنها أن تمال لأجل الياء لولا ذلك الحرف، فيقتضيه كلام المصنف. قال: وغَلَبَتُه للكسرة واضح، وأما غلبة الياء فلم نجد ذلك فيها لا في تأخر حرف الاستعلاء عن الألف، ولا في تقدّمه عليها، إنما يمنع مع الكسرة فقط.

قال: وكذلك قوله: الموجودتين، لا المنوِّيتين غلط، لأنه ليس لنا ياء منويَّة تمال الألف لأجلها، لا متقدّمة على الألف ولا متأخرة، وإنما الكسرة هي التي تكون موجودة ومنويّة، قال: فذكر الياء هنا غلط، وصوابه، أن يقال: تقلب الكسرة الموجودة لا المنويَّة.

ومثال ما الكسرة فيه منويّة، وبعد الألف حرف الاستعلاء: «هذا ماضّ» في الوقف، ومررت بماضّ، قيل أصله: ماضـض، فأدغم. انتهى.

وكذلك يغلب حرف الاستعلاء إن تقدم على الألف، فلا تجوز الإمالة نحو: قاعد، وغانم، وصاعد، وطائف، وضامن، وظالم[٤] إلاً أن يكون مكسوراً نحو: غِلاب، أو ساكناً بعد مكسور نحو: مِصْباح، فإنه تجوز الإمالة.

---

(١) هي الحروف التي يخرج صوتها من أعلى الفم، وهي: الخاء، والصاد، والضاد، والطاء، والظاء، والغين، والقاف.

(٢) انظر الكتاب (٤/ ١٣٠).

(٣) نصّ التسهيل (ص ٣٢٥): «فإن تأخر عن الألف مستعل متصل أو منفصل بحرف أو حرفين غلب في غير شذوذ الياء والكسرة الموجودتين لا المنونتين».

(٤) قال سيبويه: «وإنما منعت هذه الحروف الإمالة لأنها حروف مستعلية إلى الحنك الأعلى، والألف إذا خرجت من موضعها استعلتْ إلى الحنك الأعلى، فلما كانت مع هذه الحروف المستعلية غلبت عليها كما غلبت الكسرة عليها في مساجد ونحوها؛ فلما كانت الحروف مستعلية وكانت الألف تستعلي وقربتْ من الألف كان العمل من وجه واحد أخفّ عليهم، كما أن الحرفين إذا تقارب موضعهما كان رفع اللسان من موضع واحد أخفّ عليهم فيدغمونه». انظر الكتاب (٤/ ١٢٩).

ومتى اتّصلت بالألف راء مفتوحة أو مضمومة منعت الإمالة. قال أبو حيّان: سواء تقدّمت نحو: راشد، وفِراش، أو تأخرت نحو: هذا كافر، وحمار، ورأيت حماراً.

وبعض العرب يميل، ولا يلتفت إلى الراء.

فإن كسرت الراء كفّت المانع كقارب، وغارم، فإنَّ حرف الاستعلاء لو لم تكن الراء المكسورة بعد الألف يمنع من الإمالة، لكن الراء المكسورة نزّلت منزلة حرفين مكسورين، فقويت في جانب الإمالة حتى غلبت المستعلي.

وإنما قويت هذه الألفات، لأنك تستعلي بلسانك، ثم تنحدر، وذلك سهل فحيث قوي الموجب التزموه، ولذلك لم يغلب الراء المكسورة حرف الاستعلاء إذا كان متأخِّراً عنها نحو: فارق، لأنّ ذلك لو أميل إصعاد بعد انحدار، وهو صعب.

فإن كانت هذه الرّاء غير متّصلة بالألف نحو: ﴿أَلَيْسَ ذَٰلِكَ بِقَٰدِرٍ﴾ [القيامة: ٤٠] لم تغلب القاف لبعدها إلاّ في لغة شاذة.

قال أبو حيّان: وفي قول التسهيل كفّت المانع اختصار حسن، وذلك أن المانع يشمل حرف الاستعلاء ويشمل الراء المفتوحة التي تنزلت منزلة حرف الاستعلاء، فإذا اتصلت بالألف الرّاء المكسورة كفت ما منع من الإمالة، وهو حرف الاستعلاء نحو: غارم، والراء المفتوحة نحو: قَرَارِك، لأن الراء المفتوحة ليست في باب المنع بأقوى من حرف الاستعلاء. ا هـ.

فلذلك زدت في التصريح بقولي: كُلّ مانع. وبعض العرب يجعل الراء المكسورة مانعة من الإمالة كالمفتوحة والمضْمُومة.

ولا يؤثر سبب الإمالة إلا وهو بعض ما الألف بعضه، فلو كان السّبب من كلمة، والألف من أخرى نحو: هذا قاضي سابور، ورأيت يدي سابور لم يجز إمالة ألف سابور، لأن الياء والكسرة الموجِبَيْن للإمالة من كلمة، والألف من كلمة أخرى، وكذلك لو قلت:

١٧٩٠ ـ هـا إنَّ ذي عِـذْرَةٌ[1]

---

(١) جزء بيت من البسيط، وتمامه:

هـا إنّ ذي عـذرةٌ إلاّ تكـن نفعـت ... فـإنّ صـاحبهـا قـد تـاه فـي البلـدِ

ويروى: «فإنّ صاحبها مشارك النكدِ»، ويروى: «نفقت» مكان «نفعت»، ويروى «ما إنّ ذي» كما في ديوان النابغة مكان «ها إنّ ذي»، ويروى «ها إنّ تا».

والبيت للنابغة الذبياني في ديوانه (ص ٢٨) والجنى الداني (ص ٣٤٩) وخزانة الأدب (٥/ ٤٥٩) والدرر (٥/ ١١٩) وشرح المفصل (٨/ ١١٣) ولسان العرب (٤/ ٥٤٥ ـ عذر، ١٥/ ٤٤٥ ـ تا، ٤٧٥ ـ ها). وبلا نسبة في خزانة الأدب (١١/ ١٩٤، ١٩٥) وشرح الأشموني (١/ ٦٦، ٣/ ٧٧٢) وشرح شافية ابن الحاجب (١/ ١٨٠).

لم تمل ألف ها لأجل كسرة همزة إنَّ، لأن ألف «ها» من كلمة، والكسرة من كلمة أخرى.

قال أبو حيّان: ويستثنى من هذه مسألة: بينها، وعندها، ولن يضربها، فإنّ الهاء ألفها التي تمال من كلمة، والسبب الذي هو الياء أو الكسرة من كلمة. قال: وقد مضى تعليل اغتفار ذلك في الهاء وكأنها مفقودة لخفائها.

قال: وقد نَصُّوا على أن الكسرة إذا كانت منفصلة من الكلمة التي فيها الألف، فإنها قد تمال الألف لها وإن كانت أضْعَف من الكسرة التي تكون معها في الكلمة الواحدة.

قال سيبويه: سمعناهم يقولون: لزيد مال، فأمالوا للكسرة، وشبهوا بالكلمة الواحدة. ا هـ.

وقد يؤثر مانع الإمالة، وهو في كلمة أخرى غير الكلمة التي فيها الألف نحو: يريد أن يضربها قبل، فالألف من كلمة، والمانع هو القاف من كلمة أخرى. وربما أثرت الكسرة مَنْوِيَّة في موقوف عليه أو مدغم نحو: هذا حاجّ وهؤلاء حواجّ(١).

والأكثر في لسان العرب أنَّ ما كانت الكسرة ذاهبة منه للإدغام أنه لا تمال ألفه.

قال أبو حيان: وظاهر قول التسهيل في مدغم يشمل إدغام ما كان في كلمة نحو: حادّ، وإدغام ما كان في كلمتين نحو: ﴿إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ لَفِى نَعِيمٍ﴾ [الانفطار: ١٣]. وقد حكى صاحب كتاب التفصيل(٢) خلافاً في إمالة الألف التي قبل الراء المدغمة في مثلها أو في اللاّم نحو: ﴿مَعَ ٱلْأَبْرَارِ ۝ رَبَّنَا﴾ [آل عمران: ١٩٣ ـ ١٩٤] ﴿وَٱلنَّهَارِ لَآيَٰتٍ﴾ [آل عمران: ١٩٠]. فقال بعضهم: يمنع الإمالة في ذلك لذهاب الجالب لها، وهي الكسرة بالإدغام، وهذا مذهب ناشىء من النّحويين البصريين وقال الأكثرون: الإمالة ثابتة في ذلك مع الإدغام كثبوتها مع غيره، وذلك أن تسكين الحرف للإدغام عارض بمنزلة تسكينه للوقف، إذ هو بصَدد ألاّ يدغم، ولا يوقف عليه، والعارض لا يُعْتَدّ به، وإلى هذا ذهب أحمد بن يحيى(٣).

قال أبو حيّان: وهو عندي الصّحيح، لأن الإمالة قد حكاها سيبويه في نحو: حادّ، وإن كان الأفصح ألا تُمَال، فإذا كان قد جاز ذلك في مثل حادّ مع أن كسرته لا تظهر إلا إن

---

(١) في الأصل: «هذا حاد وهؤلاء حراج» وهو تحريف؛ وما أثبتناه من شرح المفصل (٩/ ٦٤).

(٢) لعله كتاب «التفصيل الجامع لعلوم التنزيل» في التفسير، لأبي العباس أحمد بن عمار المهدوي المتوفى بعد ٤٣٠؛ وهو تفسير كبير بالقول، فسّر الآيات أولاً ثم ذكر القراءات ثم الإعراب وكتب في آخره قواعد القراءات، ثم اختصره وسماه التحصيل. وذكر السيوطي في أعيان الأعيان نقلاً عن الحميدي أنه لأبي حفص أحمد بن محمد بن أحمد الأندلسي، وكان حيًّا سنة ٤٤٠. انظر كشف الظنون (ص ٤٦٢).

(٣) هو أحمد بن يحيى الشيباني الكوفي المعروف بثعلب. وقد تقدم التعريف به.

اضْطُر شاعر ففكّ، فلأن يجوز مع هذا أولى، لأن هذا الإدغام ليس بواجب، وهو زائِل إذا وقَفْتَ، ولا سيّما إذا قلنا بأن المدغم في شيء يشار إلى حركته إشارة لطيفة، فكأن الحركة إذ ذاك موجودة، لكنها ضعفت.

(ص): **وأميل بلا سبب للمجاورة والفواصل، قيل: وكثرة الاستعمال.**

(ش): من أسباب الإمالة فيما عري من الأسباب الستة السابقة مجاورة الممال.

قال سيبويه: قالوا: «رأينا عمادا» فأمالوا للإمالة[1]، كما أمالوا للكسرة[2]، وقالوا: مَغْزَانا في قول من قال: عمادا، فأمالوهما جميعاً، وذا قياس. انتهى.

قال أبو حيّان: وقد قرأ القُرّاء بالإمالة للإمالة في عدّة كلم، من ذلك: صاد ﴿وَٱلنَّصَٰرَىٰ﴾ [البقرة: ٦٢]، وتاء ﴿وَٱلۡيَتَٰمَىٰ﴾ [البقرة: ٨٣]، وسين ﴿أُسَٰرَىٰ﴾ [البقرة: ٨٥]، و﴿كُسَالَىٰ﴾ [النساء: ١٤٢] وكاف ﴿سُكَٰرَىٰ﴾ [النساء: ٤٣]، أمالها بعض القُرّاء لإمالة ما بعدها.

وقولنا مجاورة الممال يشمل ما أميل لتقدّم الإمالة عليه، وما أميل لتأخر الإمالة عنه.

ومن أسبابها مراعاة الفواصل كإمالة: ﴿وَٱلضُّحَىٰ ۝١ وَٱلَّيۡلِ إِذَا سَجَىٰ﴾ [الضحى: ١ ـ ٢] لمراعاة قَلى، وما بعده من رؤوس الآي.

وعدَّ قوم منهم صاحب البديع، والبهاباذي من أسباب الإمالة كثرة الاستعمال كإمالة الأعلام نحو: الحجّاج[3]، والعجّاج اسم الرّاجز مرفوعاً ومنصوباً. قال أبو حيّان: كثرة الاستعمال من الأسباب الشاذة التي أميلت الألف لأجلها.

(ص): **والفتحة قبل راء مكسورة أو هاء تأنيث لا سكْت على الصحيح.**

(ش): أميل من الفتحات نوعان:

أحدهما: ما تلته راء مكسورة.

قال أبو حيّان: وهذه الإمالة مطّردة، ولها شرطان:

أحدهما: أن تكون الرّاء المكسورة تلي فتحة في غير ياء، أو يكون بينهما حرف ساكن غير الياء نحو: «مِن عمرو»، وخَبَط رِياح[4]، أو مكسور نحو: يَاسِر، وسواء كانت الفتحة

---

(١) أي أمالوا الألف الثانية لإمالة الأولى.

(٢) في الأصل «الكسرة»، والصواب «للكسرة» كما أثبتناه من الكتاب لسيبويه (٤/ ١٢٣).

(٣) وممن عدّ كثرة الاستعمال من أسباب الإمالة سيبويه، واستشهد على ذلك بـ«الحجّاج» إذا كان اسمًا لرجل. انظر الكتاب (٤/ ١٢٧).

(٤) خبط رياح، بفتح الباء من «خبط»: هو الورق الذي نفضته الرياح. انظر حاشية الصبّان على شرح الأشموني (٤/ ٢٣٣).

في حرف الاستعلاء نحو: مِنَ البَقَرِ أم في راء نحو: «شَرَر» أم في غيرهما نحو: «من الكبر»، أم كانت الراء والفتحة في كلمة كما مثلنا أم في كلمتين نحو: رأيت خَبَطَ رياح إلاّ أن المتّصلة أقوى في إيجاد الإمالة من المنفصلة فهي في: من البقر أقوى منها في خَبَط رياح.

فإن كانت الفتحة في ياء نحو: من الغِيَرِ[1]، أو السّاكن الفاصل بين الفتحة والراء ياء نحو: لغَيْر امتنعت الإمالة فيه.

الشّرط الثاني: ألاّ يكون بعد الراء المكسورة حرف استعلاء، فإنه لا تجوز الإمالة، وذلك نحو: الشّرِق، والصَّرِط[2].

النوع الثاني: ما يليه هاء تأنيث موقوف عليها.

قال أبو حيّان: سبب الإمالة لهاء التأنيث من الأسباب الشاذّة وهو أنها شبهت بالألف المشبهة بالألف المنقلبة.

قال سيبويه: سمعت العرب يقولون: ضربت ضربة وأخذت أخذة، شبهت الهاء بالألف فأمال ما قبلها، كما يميل قبل الألف.

قال أبو حيّان: ولم يبيّن سيبويه بأي ألف شبهت؟ والظاهر أنها شبهت بألف التأنيث لاشتراكهما في معنى التأنيث. قال: وكل هاء تأنيث فإن الإمالة جائزة في الفتحة التي قبلها.

ولا تمال الألف قبلها نحو: الحياة، والنجاة، والزكاة، إلاّ إن كان فيها ما يوجب الإمالة نحو إمالة «مرضاة»، و«تقاة».

وسواء كانت هذه الهاء للمبالغة نحو: علاّمة، ونسّابة أم لا، لأنها كلها تاء تأنيث.

فإن كانت الهاء للسكت نحو: ﴿مَا هِيَةْ﴾ [القارعة: ١٠]. فذهب ثعلب وابن الأنباري إلى جواز ذلك، وقد قرأ به أبو مزاحم الخاقاني في قراءة الكسائي. قال أبو الحسن بن الباذش، ووجه إمالة ذلك الشَّبَهُ اللفظي الذي بينها وبين هاء التأنيث. ا هـ.

(ص): ولا يمال مبنيّ الأصل غير «ها»، و «نا»، و «ذا»، و «متى»، و «أنّى» ولا حرف غير مسمّى به إلا «بلى» ولا في: «إمّا لا». قيل: والجواب. قال قوم: وحتى، والفرّاء: ولكن، وغير ما مرّ مسموع أو غير فصيح.

---

(١) غِيَرُ الدهر: أحداثه المغيّرة (القاموس: ٢/١١٠).

(٢) كذا في الأصل «الصرط» بالصاد. ولعلّ الصواب: «الضّرط» بالضاد. قال في القاموس (٢/ ٣٨٤): «الضَّرَطُ محركةً: خفّة اللحية ورقّة الحاجب، وهو أضرط وهي ضرطاء. وكغراب: صوت الفيح، ضرط يضرط ضَرْطًا وضَرِطًا ككتف».

(ش): لا يمال من الأسماء إلاّ المتمكن[١]، وأميل من غير المتمكّن أي من المبني الأصلي «ها»، و «نا» نحو: مرَّ بها، ونظر إليها، ومرَّ بنا، ونظر إلينا، وذا اسم الإشارة، سمع: «ذا قائم» بالإمالة، وإمالته شاذة ووجه إمالته أن ألفه ياء، وأنه قد تُصُرِّف فيه بالتصغير، وإن كان التصغير لا يدخل نظائره، فتصرف فيه بالإمالة، وأمالت العرب «متى» في كلتا حالتيها من الاستفهام والشرط، وكذلك أنّى، وإمالة ألفها إنما هي لشبهها بالألف المشبهة بالألف المنقلبة[٢].

واختلف في وزنها، فقيل: فَعْلى، وإليه ذهب الأهوازيّ، واختاره ابن مجاهد، وجوّز أن يكون: أفعل، واختاره أبو الحسن بن الباذش، لأن زيادة الهمزة أولاً عند سيبويه أكثر من زيادة الألف آخراً.

وخرج بمبنيّ الأصل ما عرض بناؤه كالمنادى نحو: يا فتى، ويا حُبْلى فإنَّ أمالته مطّردة، وإمالة الفعل الماضي مطّردة، وإن كان مبنيّ الأصل.

وأمّا الحروف فلم يمل منها إلا «بلى»، لأنها تنوب عن الجملة في الجواب، فصار لها بذلك مزيّة على غيرها، ولا في «إمّا لا»، لأنها موضوعة موضع الجملة من الفعل والفاعل، لأنَّ المعنى: إن لم تفعل كذا فَافْعَل كذا، ولو أفردت من «إمّا» لما صحّت إمالة ألف «لا». وحكى ابن جنيّ عن قطرب إمالة «لا» في الجواب، لكونها مستقلة في الجواب كالاسم.

قال الخضراويّ: والأحسن أن يقال كالفعل، لأنها استقلت لنيابتها عن الفعل.

قال أبو حيّان: وحكى صاحب «الغنية»، وهو أبو يعقوب يوسف بن الحسن الاستراباذيّ في هذا الكتاب عن أبي بكر بن مقسم أن بعض أهل نجد، وأكثر أهل اليمن يميلون ألف «حتى»، لأن الإمالة غالبة على ألسنتهم في أكثر الكلام.

وعامّة العرب، والقرّاء على فتحها. قال أبو يعقوب: وقد روي إمالتها عن حمزة والكسائي إمالة لطيفة.

وذهب سيبويه، وأبو بكر بن الأنباريّ والمهاباذيّ وغيرهم إلى منع إمالة حتّى[٣]. قال أبو حيّان: وهم محجوجون بنقل ابن مقسم.

قال ابن الأنباري: وإنما كتبت بالياء، وإن كانت لا تمال فرقاً بين دخولها على

---

(١) الاسم المتمكن: هو الاسم المعرب الذي يقبل التنوين.

(٢) قال سيبويه (٤/ ١٣٥): «. . . ولكنهم يميلون في أنّى؛ لأن أنّى تكون مثل أين، كخَلْفَك؛ وإنما هو اسم صار ظرفاً فقرب من عَطْشَى».

(٣) قال سيبويه (٤/ ١٣٥): «ومما لا يميلون ألفه: حتّى، وأمّا، وإلاّ؛ فرقوا بينها وبين ألفات الأسماء نحو حبلى وعطشى».

الظّاهر، والمكنّى. فلزم الألف فيها مع المكنّى حين قالوا: حتّاي، وحتّاك، وحتّاه، وانصرف إلى الياء مع الظاهر حين قالوا: حتى زيد، انتهى.

قال أبو حيّان: واختلف أيضاً في إمالة «لكن»، فذهب إلى جواز ذلك الفراء تشبيهاً لألفها بألف فاعل، والصحيح أنه لا يجوز الإمالة، لأنها لم تسمع فيها، والأصل في الأدوات ألاّ تمال، وما أميل منها، فإن ذلك فيها على طريقة الشذوذ، فلا يتعدّى مورد السماع.

وما سُمِّي به من الحروف دخلته الإمالة[1] لخروجه عن حيّز الحرفية إلى حيز الأسماء كقولهم في حروف المعجم: باء، تاء، ثاء، ياء، وكذا أوائل السور التي آخرها ألف كالراء، فإن لم يكن كصاد، وقاف، فلا خلاف في فتحها.

قال أبو حيّان: وقد حكوا إمالة ألف يا في النداء، وَوَجْهُ ذلك أنها عاملة في المنادى في قول، ونائبة عن العامل في قول، فصار لها بذلك مزيّة على غيرها من الحروف وشبّهت أيضاً بما أميل من كلام المعجم نحو إمالتهم ألف باء، وتاء، وراء.

وغير ما تقدّم تقريره في الباب شاذ مسموع، أو لغة ضعيفة لقوم من العرب لم يوثق بفصاحتهم، وقد تقدّم في الشّرح الإشارة إلى بعض ذلك.

الوقف

(ص): الوقف: إذا وقف على ساكن لم يُغَيّر إلا المهمل خطّاً، فيحذف إلا التّنوين في غير الهاء، فالأفصح إبداله في الفتح ألفاً، وحذفه في غيره، وفي المقصور المنوّن.

ثالثها: الأصحّ كالصحيح والمنقوص غير المنصوب، إن حذف فاؤه أو عينه فبالباء حتماً، وإلاّ فالأصح إن نوّن الحذف، وإلاّ فالإثبات خلافاً ليونس في المنادى، وياء المتكلم الساكنة وصلاً، والمحذوفة والياء والواو المتحرّكتان كالصحيح.

والسّاكنان لا يحذفان اختياراً خلافاً للفراء وكذا ألف المقصور، وضمير الغائبة وفاقاً لأبي حيّان.

ويجوز إبدال ألف المبنيّ همزة، وإقرارها، ولحوق الهاء، وإبدال الألف مطلقاً همزة أو ياء، أو واواً لغة.

والمختار وفاقاً للمبرّد والمازنيّ وابن عصفور وخلافاً للجمهور الوقف على «إذن» بالنون، وفي «كائن» خلف، وتُرَدّ نون «لم يك»، ومنعه الفرّاء.

(١) وهو قول الخليل؛ ذكره سيبويه في الكتاب (٤/ ١٣٥).

(ش): إذا كان آخر الموقوف عليه ساكناً ثبت بحاله في الوقف كحاله في الدّرج، وذلك نحو: لَمْ، ومَنْ، والّذي، ولم يَقُمْ، ولم يقُوما وسواء كان مبنيّاً أم معرباً إلاّ أن يكون آخر الموقوف عليه حرفاً أهمل في الخطّ، أي لم تجعل له صورة في الخط، فصار يلفظ به ولا يصوّر له شكل، وهو التنوين، ونون «إذن» على مذهب من يرى كتبها بالألف، ونون التوكيد بعد فتحة أو ألف، فإنه يحذف إلا تنوين مفتوح معرب أو مبنيّ غير مؤنث بالهاء، فإنه يبدل ألفاً في الإعراب في لسان العرب نحو: رأيت زَيْدا، ووَيْها، وإيهًا.

فإن كان مؤنثاً بالهاء نحو: رأيت قائمة فإنك لا تبدل من التنوين فيه ألف، هذا أيضاً على الأعرف من لسان العرب، وهم الذين يقفون بإبدال التاء هاء، وأمّا من يقف بالتّاء، وهم بعض العرب، فإنه يبدل من التنوين في هذا النوع ألفاً فيقولون: رأيت قائمتا قال:

١٧٩١ - إذَا اغْتَـزَلَـتْ مـن بُقـامِ الفَـريـر فيـا حُسْـنَ شَمْلَتِهـا شَمْلَتـا[١]

وخرج بالمؤنث بالهاء: المؤنّث بالتاء نحو: بنت، وأخت، فإنه يُبْدل فيه التنوين ألفاً كغير المؤنث نحو: رأيت بنتاً وأختا.

ولغة ربيعة حذف التنوين من المنصوب، ولا يبدلون منه ألفاً فيقولون: رأيت زَيْد حملاً له على المرفوع، والمجرور ليجري الباب مجرى واحداً، قال:

١٧٩٢ - ألا حبَّـذا غُنْـمٌ وحُسْـنُ حَـدِيثِهـا لقد تَرَكَتْ قلبِي بها هائماً دَنِفْ[٢]

ووجه الحذف في الرّفع والجرّ استثقال الإبدال فيها، ولغة أزد السراة الإبدال في الأحوال الثّلاثة، حكى أبو الخطّاب عنهم: أنهم يبدلون في الرّفع والنّصب والجر حرفاً يناسب الحركة، أي واواً وألفاً أو ياء وكأن البيان عندهم أولى، وإن لزم الثّقل.

ومذهب سيبويه فيما نقل أكثر النحويّين أنَّ المقصور المنوّن كالصحيح فيما ذكر من أن أشهر اللّغات فيه حذف التنوين من المضموم والمكسور، وإبداله ألفاً من المفتوح نحو: قام فتى، ومررت بفتى، ورأيت فتى، فإن العرب مجمعون على الوقوف بالألف، ففي حالة الضّمّ والكسر هي الألف التي كانت في آخر الكلمة، وحذفت لالتقائها ساكنة مع التنوين،

---

(١) البيت من المتقارب، وهو بلا نسبة في الدرر (٦/ ٢٩٥) ولسان العرب (١١/ ٣٦٨ - شمل، ١٢/ ٥٢ - بقم).

وقد تحرّف الشطر الأول من البيت في الأصل وفي الدرر على النحو التالي: «إذا اعتزلت من مقام العزيز»؛ والصواب ما أثبتناه من اللسان. واغتزلت: من الغزل. والبقام: الصوف يغزل لبّه. والفرير: ولد النعجة. والشملة: كساء دون القطيفة يشتمل به.

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الدرر (٦/ ٢٩٦) وشرح قطر الندى (ص ٣٢٨) والمقاصد النحوية (٤/ ٥٤٣).

لأنه لما حذف التنوين عادت الألف إذ قد زال موجب الحذف. وأما في المفتوح، فإنها بدل من التّنوين، وبهذا المذهب، قال أبو عليّ في أحد قوليه، والجمهور وابن مالك في التسهيل.

وذهب المازنيّ: إلى إبدال الألف من تنوينه مطلقاً رفعاً وجرّاً، ونصباً، قال: لأنّ التنوين في الأحوال كلها قبله فتحة، فأشبه التنوين في: رأيت زيداً، لأنهم إنما وقفوا على: رأيت زيداً بالإبدال ألفاً، لأنّ الألف لا ثقل فيها بخلاف الواو والياء، وهذه العِلّة موجودة في المقصور المنوّن، وبهذا المذهب قال الأخفش والفرّاء، وأبو علي أوّلاً.

وذهب أبو عمرو والكسائيّ إلى عدم الإبدال فيه مطلقاً، وذلك أنه يحذف التّنوين رفعاً، وجرّاً، ونصباً، فتعود الألف في الأحوال كلها، وهذا المذهب قاله ابن كيسان، والسّيرافيّ، وابن برهان، وابن مالك في الكافية وشرحها، وعزاه مكّيّ بن أبي طالب إلى الكوفيين وعزاه أبو جعفر بن الباذش في «الإقناع»[١] إلى مذهب سيبويه والخليل وقال أبو حيّان: إنه الأرجح.

وأمّا المنقوص فإن حذف فاؤه كـ«وفى»[٢] «يفي» علماً، ومثله: «وقى» يقي، أو عينه كـ «مُرٍ» اسم فاعل من أرأى يُرْئي علماً، فإنه يُوقَف عليه برَدِّ الياء حتماً في الأحوال كلها، إذْ لو وقف عليه بدونها لزم الإخلال بالكلمة، إذ لم يبق فيها إلاّ حرف واحد.

وإن لم يحذف منه فاء ولا عين، فإن كان منصوباً ثبتت في الياء في الوقف، وأبدل من التنوين ألف نحو: رأيت القاضي، ورأيت قاضِياً وإن كان مرفوعاً أو مجروراً، فالأفصح ـ إن كان منوّناً ـ حَذْفُ يائِه نحو: هذا قاض، ومررت بقاض، وإن كان غَيْر منوّن إثباتُ يائه، وتحت ذلك صور:

أن يكون معرّفاً باللاّم نحو: جاء القاضي، ومررت بالقاضي أو بالإضافة نحو: جاء قاضي مكة، وقاضي المدينة، أو غير مُنْصرف نحو: هؤلاء جواري، أو منادى نحو: يا قاضي، واختيار إثبات الياء في الوقف على المنادى هو مذهب الخليل.

ومذهب يونس اختيار حذفها نحو: يا قاض[٣]. قال سيبويه: وهو أقوى، لأنّ النّداء محلّ حذف، ألا تراهم رَخّموا فيه الأسماء[٤].

---

(١) هو كتاب «الإقناع في القراءات السبع» لأبي جعفر أحمد بن علي ابن الباذش المتوفى سنة ٥٤٦ هـ. قال حاجي خليفة: «وهو كتاب لم يؤلف مثله». انظر كشف الظنون (ص ١٤٠).

(٢) لفظة «وفى» سقطت من الأصل، والسياق يقتضي إثباتها.

(٣) بإسكان الضاد. وانظر الحاشية التالية.

(٤) لفظ سيبويه: «وسألت الخليل عن القاضي في النداء، فقال: أختار يا قاضي؛ لأنه ليس بمنوّن، كما أختار هذا القاضي. وأما يونس فقال: يا قاضْ. وقول يونس أقوى؛ لأنه لما كان من كلامهم أن يحذفوا =

ومقابل الأفصح في المنوّن لغة قوم يثبتون الياء فيه نحو: هذا قاضي، وغازي، وبها قرأ ابن كثير وورش في أحرف.

ومقابله في المعرّف باللّام لغة قوم يحذفون الياء منه، وعلى هذه اللغة قوله تعالى: ﴿ٱلْكَبِيرُ ٱلْمُتَعَالِ﴾ [الرعد: ٩]. و﴿يَوْمَ ٱلتَّنَادِ﴾ [غافر: ٣٢] وهي جارية في المضاف المُلاقي الساكن نحو: قاضي المدينة إذا وقف عليه وزالت الإضافة.

وحكم ياء المتكلم السّاكنة وصلاً، والمحذوفة، وحكم الياء والواو المتحركّتين حكم الصحيح، فيوقف على الأولى بالسّكون كما هي في الدّرج نحو: جاء غلامي ورأيت غلامِي، ومررت بغلامي، وعلى الثّانية بإبقاء حذفها كحالها في الوصل نحو: يا قوم، وعلى الآخرين بحَذْفِ الحركة نحو: لن يرمِي، ولن يغزُو. وأما ياء المتكلم المتحرّكة، فإنه يجوز الوقف عليه بالسّكون، ويجوز الهاء مع التّحريك فتقول في قام غلامي: قام غلامي، وقام غلامِيَهْ.

وأمّا الياء والواو الساكنتان، فيوقف عليهما بالسّكون كحالهما في الوصل نحو: يرمي، ويدعو، ولا يحذفان إلاّ في فاصلة أو قافية كقوله تعالى: ﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا يَسْرِ﴾ [الفجر: ٤] وقول الشاعر:

١٧٩٣ ـ وأراك تَفْـرِي مـا خلَقْـتَ وبعـ ـــض القـوم يخلـق ثـم لا يَفْـرِ[١]

وأجاز الفراء الحذف في سعة الكلام لكثرة ما ورد من ذلك ومنه: ﴿ذَٰلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِ﴾ [الكهف: ٦٤].

قال أبو حيّان: ولا خلاف أن المقصور لا تحذف ألفه إلاّ في ضرورة كقوله:

١٧٩٤ ـ رَهْطُ مَرجُومٍ ورَهْطُ ابن المُعَلْ[٢]

يريد: ابن المعلّى.

= في غير النداء كانوا في النداء أجدر لأن النداء موضع حذف، يحذفون التنوين ويقولون: يا حارِ، ويا صاحِ، ويا غلامُ أقْبِلْ». انظر الكتاب (٤/ ١٨٤).

(١) ثبت في الأصل «يفري» بإثبات الياء؛ والصواب حذفها لأنه موضع الاستشهاد. والبيت من الكامل، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه (ص ٩٤) وروايته فيه: «ولأنت تفري» مكان «وأراك تفري»؛ ولسان العرب (١٠/ ٨٧ ـ خلق، ١٥/ ١٥٣ ـ فرا): وتهذيب اللغة (٧/ ٢٦، ١٥/ ٢٤٢) ومقاييس اللغة (٢/ ٢١٤، ٤/ ٤٩٧) وديوان الأدب (٢/ ١٢٣) وكتاب الجيم (٣/ ٤٩) والمخصص (٤/ ١١١). وبلا نسبة في جمهرة اللغة (ص ٦١٩) وتاج العروس (فرا).

وخلقت: أي قدّرت وهيّئت للقطع. ويفري: يشقّ.

(٢) تقدم برقم (١٧٤٠). وثبت في الأصل: «رهط ابن مرجوم» والصواب حذف «ابن». وانظر التخريج السابق برقم ١٧٤٠.

وأما ألف ضمير الغائبة فذكر ابن مالك أنه قد يحذف منقولاً فتحه اختياراً كقوله: «والكرامة ذات أكرمكم الله بَهْ» يريد: بها فحذف الألف، وسكن الهاء، ونقل حركتها إلى الباء، ولذلك فتحها.

قال أبو حيّان: وظاهر كلامه قياس ذلك، لأنه قال: اختياراً فعلى ما ذكر يجوز أن يقف على: منها، وعنها، وفيها: مَنَه، وعَنَه، وفَيَهْ قال: وإنّما روي منه فيما علمناه هذا الحرف الواحد على جهة الندور لبعض العرب، وينبغي في إثبات ذلك إلى كثرة توجب القياس.

قال: وكلّ مبنيّ آخره ألف نحو: «ها»، و«أولى» و«هنا» يجوز فيه ثلاثة أوجه: إبقاؤها ألفاً كما في الوصل، وإبدالها همزة، وإلحاق هاء السكت بعدها سمع: «هو أحرى بهاء» بالهمزة. وأما قلب الألف هاءً كقوله:

١٧٩٥ ـ مـــن هـــا هنـــا ومـــن هُنَـــهْ[1]

فشاذ إلاّ في الاسم المندوب[2]، فإنه يتعيّن فيه الوجه الثالث، وهو إلحاق الهاء نحو يا زيداه، ولا يوقف عليه بالألف فقط، ولا تبدل ألفه همزة. ولحوق هذه الهاء خاصّ بالمبنيّ، فلا يقال: موساه، ولا عيساه حذراً من التباسه بالمضاف إليه، وربّما قلبت الألف الموقوف عليها همزة أو ياءً، أو واواً نحو: هذه أفعأ أو أفعيْ، أو أفْعَوْ[3]، في: هذه أفعى، وهذه عصأ، أو عصى، أو عصُو في عصا.

الأولى والأخيرة: لغة بعض طيّىء. والثانية: لغة فزارة.

ونص سيبويه على أن هذه اللغات الثلاث في كل ألف في آخر اسم سواء كانت أصليّة أو غير أصليّة. وحكى الخليل: أن بعضهم يقول: رأيت رجلأ، فيهمز، لأنها ألف في آخر الاسم[4].

واختلف في الوقف على إذن، فمذهب أبي علي والجمهور إبدال نونها في الوقف ألفاً. وذهب طائفة: إلى أنه يوقف عليها بالنّون.

---

(١) تقدم برقم (١٧٢٢).

(٢) المندوب: هو المنادى المتفجع عليه أو المتوجع منه. يسمى الاسم المندوب، والمنادى المندوب.

(٣) ثبت في الأصل: «أفعى أو أفْعُو» والصواب ما أثبتناه «أفعيْ» بسكون الياء، و «أفْعَوْ» بفتح العين وسكون الواو. انظر كتاب سيبويه (٤/١٢٧، ١٨١، ١٨٧، ٢٢١، ٢٤١، ٢٥٦).

(٤) قال سيبويه: «وزعم الخليل أن بعضهم يقول: رأيت رَجُلأْ، فيهمز، وهذه حُبْلأْ؛ وتقديرهما: رَجُلَعْ وحُبْلَع؛ فهمز لقرب الألف من الهمزة حيث علم أنه سيصير إلى موضع الهمزة فأراد أن يجعلها همزة واحدة وكان أخفّ عليهم». انظر الكتاب (٤/١٧٦، ١٧٧).

قال أبو حيّان: وأمّا عن، ولن، وأن، ونحوها، فإنها يوقف عليها بالنّون إذا اضطرّ إلى ذلك، لأنها حروف لا يحسن الوقف عليها بخلاف إذن، فإنه يحسن الوقف عليها والفصل.

قال: وأما النّون الخفيفة فلا خلاف أنه يوقف عليها بإبدال نونها ألفاً إذا انفتح ما قبلها.

قال: واختلف في «كائن».

قال: وإذا حذف من الفعل حرف صحيح لكثرة ذلك الاستعمال، وذلك المضارع من كان نحو: لم يك ثم وقف عليه، فنصّ بعض أصحابنا أنه لا يكون فيه الوقف على الكاف ولا يجري مجرى: «ما أدر» في الوقوف على الرّاء، لأن نون لم يك لم تحذف عند التقاء الساكنين، بل تحرَّك فيه بخلاف ياء: «ما أدري» فإنها تحذف عند التقاء الساكنين، فلما خالفه في الوصل في هذا خالفه في الوقف، ولأنه لو وقف عليه بالسّكون لكان إخلالاً بالكلمة، فصار بمنزلة: يا مُرِ[1]، قال: وظاهره أنه تردّ النون المحذوفة كما تردّ الياء في مُرِ[2]، وأما القُرّاء فإنهم يقفون على الكاف، ولا يردّون المحذوف.

قال: وعلامة الجزم في «لم يك» حذف الحركة التي كانت على النّون المحذوفة لكثرة الاستعمال. وصرّح أبو علي في «العسكريّات»[3] بأنه حذفت الحركة للجزم، ثم كثر استعمالهم له فحذفوا النّون للجزم كما تحذف حروف العلّة للجزم، لأنها تشبهها في أمور معلومة فهو جزم بعد جزم حُذِف بتدريج، ونظير لم يَكُ: لم يكن. انتهى.

(ص): مسألة: يوقف على حركة غير التّاء بالسّكون، والرّوْم مطلقاً، وقيل: لا روم في الفتح والإشمام في الضّمّ، والتضعيف إن لم يكن همزة أو ليناً، أو تالي سكون، أو منصوباً منوناً، ونقل حركته لساكن قبله، إن قَبلها، ولم يوجب عدم النظير ما لم يكن همزة ولا ينقل من غيرها الفتح، في الأصحّ، ثم يحذف ويوقف على المنقول إليه ثابتاً له ما مرَّ في الأفصح، والمنقول حركة الآخر، وقيل: مثلها لالتقاء الساكنين، وقيل: للدّلالة على الإعراب وقيل: لهما.

(ش): إذا كان آخر الموقوف عليه متحرّكاً غير تاء التأنيث جاز في الوقف عليه أمور:

---

(١) «مُرِ»: مُفْعِلٌ من «أريت»، وإذا وُقف عليه قيل: «مُرِي». نصّ عليه سيبويه في الكتاب (٤/ ١٨٤) عن الخليل ويونس، وقال: «كرهوا أن يخلّوا بالحرف فيجمعوا عليه ذهاب الهمزة والياء فصار عوضًا».

(٢) راجع الحاشية السابقة.

(٣) هو كتاب «المسائل العسكريات» لأبي علي الفارسي المتوفى سنة ٣٧٧ هـ. وله أيضًا: المسائل الحلبيات، والبغداديات، والشيرازيات، والبصريات، والكرمانيات. انظر كشف الظنون (ص ١٦٦٧).

أحدها: السّكون وهو الأصل في الوقف على المتحرّك، وذكروا أنّه لما كان الأصل لشيئين: أحدهما: أن الحرف الموقوف عليه مُضَادٌّ للحرف المبتدأ به، لأن الوقف هو الانتهاء، والانتهاء مضاد للابتداء فينبغي أن تكون صفته مضادة لصفته، والابتداء لا يكون إلا بمتحرّك فيكون هذا ساكناً.

والآخر أنَّ الوقف موضع استراحة، لأنه موضع يضعف فيه الصوت، فاختاروا للحرف الموقوف عليه أخف الأحوال، وهو السكون، وجعلوا علامته في الخط حاء فوة، الحرف وصورتها هكذا «حـ»[1].

الثاني: الرَّوْم: وهو إخفاء الصوت بالحركة. هكذا شرحه ابن مالك.

وقال بعضهم: هو ضعف الصَّوت بالحركة من غير سكون، فتكون حالة متوسّطة بين الحركة والسكون[2]، وتكون في الحركات كلها في المرفوع منوناً كان أو غير منوّن، وهو كجزء من الضمّة، وفي المنصوب غير المنوّن، وفي المفتوح، وفي المجرور بالكسرة، وبالفتحة وفي المكسور، وهو كجزء من الكسرة.

ويحتاج في المنصوب والمفتوح إلى رياضة[3] لخفة الفتحة، وتناول اللسان لها بسرعة ولذلك لم يُجِزْه الفرّاء في الفتحة.

وأمّا النحويون فمذهب الجمهور جوازه في الفتحة. قال الأستاذ أبو الحسن بن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري عُرِفَ بابن الباذش: زعم أبو حاتم أن الرَّوْم لا يكون في المنصوب لخِفّته، والناس على خلافه، لأن الرَّوْم لا يرفع حُكْمَهُ حُكْمُ السكون لما فيه من

---

(١) ثبت في الأصل رسم الحرف هكذا «ح»؛ والصواب كما أثبتناه.

(٢) الروم: هو رَوْم الحركة في الوقف على المرفوع والمجرور؛ قال سيبويه: أما الذين راموا الحركة فإنه دعاهم إلى ذلك الحرص على أن يخرجوها من حال ما لزمه إسكان على كل حال وأن يُعلموا أن حالها عندهم ليس كحال ما سكن على كل حال؛ وذلك أراد الذين أشمّوا، إلا أن هؤلاء أشدّ توكيدًا. قال الجوهري: روم الحركة الذي ذكره سيبويه حركة مختلسة مختفاة لضرب من التخفيف، وهي أكثر من الإشمام لأنها تُسمع، وهي بزنة الحركة وإن كانت مختلسة مثل همزة «بين بين» كقول الشاعر:

أأن زُمّ أجمـالٌ وفـارق جيـرةٌ   وصـاح غـراب البيـن أنـت حـزيـنُ

فالقول: «أأن زُمّ» تقطيعه العروضي: فعولن؛ ولا يجوز تسكين العين. وكقوله تعالى: ﴿شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن هدى للناس﴾ [البقرة: ١٨٥] في قراءة من أخفى الحركة في كلمة «شهر»؛ إنما هو بحركة مختلسة، ولا يجوز أن تكون الراء الأولى ساكنة لأن الهاء قبلها ساكن فيؤدي إلى الجمع بين ساكنين في الوصل من غير أن يكون قبلها حرف لين. انظر المعجم المفصل في النحو العربي (١/٥٣٧).

(٣) أي تدريب.

جري بعض الحركة في الوقف، فلا يمنع أن يكون الفتح كغيره. ا هـ.

وأمّا المنصوب المنوّن فمن وقف عليه من العرب دون تعويض فإنه يقف بالإسكان والروم.

الثالث: الإشمام: وهو الإشارة إلى الحركة دون صوت، فهو لا يدرك إلا بالرؤية، وليس للسمع فيه حظّ، ولذلك لا يدركه الأعمى ويدركه بالتعلّم بأن يضمّ شفتيه إذا وقف على الحرف. قال أبو الحسن الحصري[1] في قصيدته[2]:

١٧٩٦ - يُرى رَوْمُنا، والعُمْيُ تَسْمعُ صَوْتَهُ وإشْمَامُنَا مِثْلُ الإشَارة بالشّعْرِ

وذكر النحويون أن الإشمام مختص بالضَّمّة[3]، سواء كانت إعراباً أم بناء قالوا: ولا يكون في المنصوب والمجرور، لأن الفتحة من الحلق، والكسرة من وسَط الفم، ولا تمكن الإشارة لموضعهما، فالإشمام في النصب والجر، لأنه لا آلة له، بخلاف الرَّوْم، لأنه عمل اللسان فقط فيلفظ بهما لفظاً خفيفاً ويسمع.

قال أبو حيّان: وقولهم في الروم: إنّه عمل اللسان لا يتمّ إلا في الحروف اللّسانية، وهي التي يكون للسان عمل في حركاتها، ألا ترى أنَّ الحروف الحلقية والشّفهية لا عمل للسان فيها، ومع ذلك فيجوز فيها الرَّوْم، وإنما لم يكن الإشمام في الفتحة والكسرة، لأن الإشارة إليهما فيها تشويه لهيئة الشّفة. انتهى.

الرابع: التّضعيف: ويقال فيه التثقيل تارة بأن تجيء بحرف ساكن من جنس الحرف الموقوف عليه، فيجتمع ساكنان، فيحرّك الثاني، ويدغم فيه الأول.

وقال بعضهم: التّضعيف: تشديد الحرفين في الوقف نحو: «هذا جعفرّ» و«قام الرجلّ».

ولا يجوز ذلك في الهمز نحو «بناء»، لأن العرب تنكبت[4] إدغام الهمزة في الهمزة إلا

---

(١) هو علي بن عبد الغني الفهري الحصري الضرير القيرواني، أبو الحسن. مقرىء، أديب، شاعر. ولد أعمى في القيروان في حدود سنة ٤١٥ هـ، ودخل الأندلس ومدح ملوكها، وتوفي بطنجة سنة ٤٨٨ هـ. انظر ترجمته في طبقات القراء لابن الجزري (١/ ٥٥٠) ووفيات الأعيان (١/ ٤٣١) وشذرات الذهب (٣/ ٣٨٥) وكشف الظنون (ص ١٣٣٧، ١٣٤٤) وإيضاح المكنون (١/ ١١٠، ٢/ ٤٧٧) وهدية العارفين (١/ ٦٩٣).

(٢) هي «القصيدة الحصرية في قراءة نافع» وهي مائتا بيت وتسعة أبيات. انظر كشف الظنون (ص ١٣٣٧).

(٣) وعليه جاء تعريف الإشمام اصطلاحًا: أن تميل الفتحة نحو الضمة فتُشمّ الكسرة رائحة الضمة إشارة إلى أن الضمة هي الأصل، كقوله تعالى: ﴿وقيل يا أرض ابلعي ماءك ويا سماء أقلعي وغيض الماء﴾ [هود: ٤٤].

(٤) تنكّب عن الشيء: عدل عنه وتنحّى. وتنكّب الشيء: نحّاه.

إذا كانت عيناً نحو: سأّل، ولأّل(١).

ولا في حرف لين نحو: يعي، وسرو.

ولا في تالي ساكن نحو: عمْرو، وبكْر، ويوْم، وبيْن.

ولا في منصوب منوّن، لأنّه يُوقف عليه في أشهر اللّغات بإبدال ألف من تنوينه، ولا تضعيف في الألف. قال أبو حيان: ولم يؤثر الوقوف بالتضعيف عن أحد من القرّاء إلا ما رواه عصمة بن عروة عن عاصم أنه وقف على قوله تعالى: «مستطرّ» [القمر: ٥٣] في سورة القمر بتشديد الراء(٢)، وذلك بخلاف الإسكان والروم والإشمام فإن ذلك مرويٌّ عنهم.

الخامس: النقل بأن تنقل حركة الحرف الموقوف عليه إلى الحرف السّاكن قبله نحو: قام عمُرو بضم الميم، ومررت ببَكِرْ بكسر الكاف:

قال:

١٧٩٧ ـ أنـا ابْـنُ مَـاوِيّـة إذْ جَـدّ النّقُـرْ(٣)

وقال:

١٧٩٨ ـ أرَتْنِيَ حِجْـلاً علـى سـاقيهـا فهـش الفـؤاد لـذاك الحِجِـلْ(٤)

---

(١) ثبت في الأصل «سأل ولأل» بدون شدّة، والصواب إثباتها.

(٢) قال أبو حيان في البحر المحيط (٨/ ١٨٢): «وقرأ الأعمش وعمران بن حدير وعصمة عن أبي بكر بشدّ راء مستطر؛ قال صاحب اللوامح: يجوز أن يكون من طرّ النبات والشارب إذا ظهر وثبت، بمعنى: كل شيء ظاهر في اللوح مثبت فيه، ويجوز أن يكون من الاستطار لكن شدّد الراء للوقف على لغة من يقول: جعفرّ ونفعلّ بالتشديد وقفًا انتهى. ووزنه على التوجيه الأول استفعل، وعلى الثاني افتعل».

(٣) الرجز لعبيد الله بن ماوية في لسان العرب (٥/ ٢٣١). وله أو لبعض السعديين أو لفدكي بن عبد الله في الدرر (٦/ ٣٠٠). وله أو لفدكي بن أعبد المنقري أو لبعض السعديين في المقاصد النحوية (٤/ ٥٥٩). ولبعض السعديين في شرح شواهد الإيضاح (ص ٢٥٩) والكتاب (٤/ ١٧٣). وبلا نسبة في أسرار العربية (ص ٤١٤) والإنصاف (٢/ ٧٣٢) وأوضح المسالك (٤/ ٣٤٦) وشرح التصريح (٢/ ٣٤١) ولسان العرب (١٠/ ٦٣ ـ حلق) ومغني اللبيب (٢/ ٤٣٤).

أراد: النَّقْرُ، فألقى حركة الراء على القاف للوقف. والنقر: صوت باللسان، وهو أن يلزق طرفه بمخرج النون ثم يصوت به فينقر بالدابة لتسير. وقال الشنتمري: صوت يسكن به الفرس عند احتمائه وشدة حركته. يقول: أنا الشجاع البطل حين احتماء الخيل عند اشتداد الحرب. وبعده:

وجـاءت الخيـل أثـابـيّ زُمَـرْ

(٤) البيت من المتقارب، وهو بلا نسبة في أسرار العربية (ص ٤١٥) والإنصاف (٢/ ٧٣٣) والدرر (٦/ ٣٠٢) وشرح المفصل (٩/ ٧١) والصاحبي في فقه اللغة (ص ١١٨) ولسان العرب (١١/ ٢٦٧ ـ =

وقال:

١٧٩٩ ـ عَجِبْتُ والدّهْر كثير عَجَبُهْ   من عَنَزِيٍّ سَبَّنِي لم أَضْرِبُهْ[1]

قال أبو حيان: ولم يؤثر الوقوف بالنقل عن أحد من القُرّاء إلا ما روي عن أبي عمرو أنه قرأ: ﴿وَتَوَاصَوْاْ بِالصَّبِرْ﴾ [العصر: ٣] بكسر الباء وقرأ سلام عن السّدي: «والعصِر» بكسر الصاد[2]. قال: والظاهر من كلام ابن مالك أن الحركة التي كانت على الحرف الموقوف عليه هي بعينها التي نقلت إلى السّاكن قبل الحرف، وبه قال بعض النحويين قال: نقلوا لئلا تذهب حركة الإعراب بالجملة.

وقال أبو عليّ: هذه الحركة لالتقاء الساكنين، واستدّل على ذلك بأنهم لم ينقلوا في زيد، وعون، لأن الياء والواو احتملتا ذلك، كما احتملتا أن يدغم ما بعدهما في نحو: ثَوْبُ بكر.

قال أبو حيّان: وينفصل عن هذا بما يلزم من استثقال الحركة في حرف العلة.

قال: وقال أبو عليّ أيضاً: وليس بتحريك لالتقاء الساكنين محضاً، ألا ترى أنه يدّل على الحركة المحذوفة من الثاني، فدلّ هذا على أن النقل جمع بين التخلص من التقاء الساكنين، وبين الدّلالة على حركة الإعراب.

وقال المبرّد والسّيرافيّ: هذا النقل للدّلالة على الحركة المحذوفة كما راموا الحرف وأشموه للدّلالة، واحتجّا بأن الوقف يحتمل فيه الجمع بين ساكنين ولا يتعذّر فإنما نقَلوا لبيان حركة الموقوف عليه.

ثم إن النقل لا يكون إلاّ إلى ساكن فإن كان ما قبل الحرف الآخر متحرّكاً فلا يجوز

= رجل) ومجالس ثعلب (ص ١١٨) والمنصف (١/ ١٨، ١٦١).

أراد: الحِجْلِ؛ فنقل حركة اللام إلى العين في الوقف.

(١) الرجز لزياد الأعجم في ديوانه (ص ٤٥) والدرر (٦/ ٣٠٣) وشرح شواهد الإيضاح (ص ٢٨٦) وشرح شواهد الشافية (ص ٢٦١) والكتاب (٤/ ١٨٠) ولسان العرب (١٢/ ٥٥٤ ـ لمم). وبلا نسبة في سرّ صناعة الإعراب (١/ ٣٨٩) وشرح الأشموني (٣/ ٧٥٣) وشرح شافية ابن الحاجب (٢/ ٣٢٢) وشرح عمدة الحافظ (ص ٩٧٤) وشرح المفصل (٩/ ٧٠) والمحتسب (١/ ١٩٦).

(٢) وذكر أبو حيّان في البحر (٨/ ٥٠٧) عن الكامل للهذلي أن أبا عمرو قرأ بكسر ما قبل الساكن في «والعصر» و «الصبر» و «والفجر» و «والوتر»؛ وأن ذلك لغة شائعة وليس شاذة بل مستفيضة. قال أبو حيان: «وقد أنشدنا في الدلالة على هذا في شرح التسهيل عدة أبيات، كقول الراجز:

أنا جريرٌ كنيتي أبو عَمِرْو   أضرب بالسيف وسعدٌ في القَصِرْ

يريد: أبو عَمْرو».

النّقل، فلا يقال: مررت بالرَّجِل بكسر الجيم نقلاً لحركة اللّام إليها، لأنها مشغولة بحركتها، ولأن النقل إنما كان فراراً من التقاء الساكنين، وهو مفقود في الذي تحرّك ما قبله، ولغة لخم النقل إلى المتحرّك قال:

١٨٠٠ - مَنْ يأتمِرْ للحزم فيما قَصَدُهْ تُحْمَدْ مساعيه، ويُعْلَمْ رشَدُهْ[١]

وشرط السّاكن أن يكون صحيحاً، فإن كان حرف علة كـ «دار» و«عون» و«بين» لم يجز النقل إليه، لاستثقال الحركة على حرف العلة.

وألاّ يكون مضاعفاً نحو: «العلّ» فلا يقال: انتفعت بالعَلَل[٢]، لأن ذلك مفضٍ إلى فَكِّ المدغم، وقد اعترفوا[٣] على إدغامه، فلا يُفكّ مثل هذا إلاّ في ضرورة الشعر.

وشرط المنقول منه أن يكون حرفاً صحيحاً فلا ينقل من غَزْو، لأنه يؤدي إلى كون الآخر واواً قبلها ضمة في المرفوع، وذلك مرفوض، وإلى القلب والتغيير في المخفوض.

وشرط النقل ألا يؤدِّي إلى عدم النّظير، فلا يجوز في انتفعت ببُسر لأنه يصير على وزن فُعِل، وهو مفقود في الأسماء، ولا في: هذا بِشْر لأنه يصير على وزن فِعُل وهو مفقود في الكلام، بل يتبع[٤]، فيقال: بُسُرْ وهذا بِشِرْ.

ويستثنى من هذا الشرط المهموز فإنه يجوز النقل فيه وإنْ أدّى إلى عدم النظير، ويغتفر فيه ذلك، لأن الضرورة فيه أخَفّ من الهمز الساكن ما قبله، فيقال: هذا الرّدُءْ، ومررت بالبطِءْ.

وشرط الحركة المنقولة: ألاّ تكون فتحة، فلا يقال: قرأت العِلَم بالنقل، بل العِلِم بالإتباع.

وذكروا في امتناع النقل من الفتحة إلى الساكن قبلها وجهين:

أحدهما: أنّهم لو نقلوا في الوقف، وسكّنوا في الوصل كانوا كأنهم سكّنوا فِعْل، ولا يجوز تسكينه بخلاف المضموم والمكسور.

قال أبو حيان: وهذا ضعيف، لأن فيه مراعاة الحالة العارضة، وهي النقل في الوقف، فصار الوقف كأنه أصل إذ خافوا أن يكون في ذلك فِعَل، إذا وصلوا، والوصل هو الأصل وهو السكون.

---

(١) الرجز بلا نسبة في الدرر (٦/ ٣٠٤) والمقاصد النحوية (٤/ ٥٥٢).

(٢) العَلُّ والعَلَلُ: الشربة الثانية، أو الشرب بعد الشرب تباعًا (القاموس المحيط: ٤/ ٢١).

(٣) كذا في الأصل، ولعلها محرّفة عن «اتفقوا».

(٤) أي يتبع عين الفعل حركة الفاء.

والثاني: أنّ المنصوب إن كان منوّناً فيبدل من تنوين ألف فلا يمكن النقل، لأن ما قبل الألف تلزمه الفتحة، وذلك بخلاف المرفوع والمجرور. وإن كان فيه الألف واللام فهو في حُكْم المنون، لأنها بدل منه، ولأن الألف واللام لا تلزم فكان التنوين موجوداً. قال أبو حيان: وهذا ضعيف، لأن هذه العلّة ليست شاملة، ألا ترى أن من الأسماء المفتوحة الساكن ما قَبلها ما لا يكون منوّناً، ولا فيه ألف ولام، وذلك نحو: جُمْل، ودَعْد، وهِنْد إذا منعن من الصّرْف، ونحو: حِضَجْر[1] اسم امرأة، فلا مانع يمنع هذا النوع من النقل في النصب لارتفاع تلك العِلّة المانعة.

ويستثنى من هذا الشرط أيضاً المهموز، فإنه يجوز فيه نقل حركة الهمزة إذا كانت فتحة إلى الساكن الصحيح قبلها، فيقال: رأيت الرِّدَءْ، والخَبَءْ، واغتفر فيه ذلك، كما اغتفر فيه الأداء إلى عدم النظير، بل هذا أولى.

وخالف الكوفيّون في هذا الشرط فأجازوا نقل الفتحة إلى الساكن قبلها مطلقاً وإن لم يكن مهموزاً، فيقولون: رأيت البَكَرْ في: رأيت البكْر، ووافقهم الجَرْمي قياساً منه لا سماعاً. قال أبو حيّان: ولم يؤثر ذلك عن أحد من القُرّاء.

وفي «الإفصاح»[2]: قد اتسعت القراءات، وكثر فيها الشاذ، ولم يسمع فيها هذا الوقف، وإنما جاء في الشعر.

وإذا نقلت حركة الهمزة حذفها الحجازيّون، واقفين على حامل حركتها[3]، كما يوقف عليه مُسْتَبدّاً بها. فيقال: هذا الرِّدْ، ورأيت الرِّدْ، ومررت بالرِّدْ[4] فيصير الساكن الذي يحرّك آخر الكلمة فيجري عليه ما جرى على الصحيح إذا وقف عليه في الوجوه الستة: الإسكان، والرّوم، والإشمام، والإبدال حيث يكون، والتضعيف.

وحذفوها في الآخر، وألقوا حركتها على ما قبلها، كما حذفوها إذا كانت حَشواً نحو: أرؤس، فقالوا: أرُسْ وكان الحذف فيها أولى، لأن الأواخر هي محل التغيير.

وأما غير الحجازيّين فإنهم يثبتون الهمزة بعد النقل ساكنة، فيقولون: هذا الرِّدُءْ - ورأيت الرِّدَءْ - ومررت بالرِّدِءْ، أو مبدلة بمجانس ما قبلها ناقلاً نحو: هذا البُطُو - والخُبُو - والرّدو، ورأيت البطا، والخبا، والرّدا، ومررت بالبطي، والخبي، والرّدي، أو متبعاً نحو: هذا البُطُو، ورأيت البُطُو، ومررت بالبُطُو. وهذا الخبا - ورأيت الخبا - ومرت بالخبا. وهذا

---

(١) بكسر الحاء وفتح الضاد وسكون الجيم. وانظر القاموس المحيط (١١/٢).

(٢) «الإفصاح بفوائد الإيضاح» لابن هشام الخضراوي المتوفى سنة ٦٤٦ هـ.

(٣) وهو الحرف الذي قبل الهمزة.

(٤) انظر الكتاب (١٧٩/٤)؛ قال: «... وذلك قولهم: هذا الوَثْ، ومن الوَثْ، ورأيت الوَثْ والخَبْ، وهو الخَبْ».

الرِّدي، ورأيت الرِّدي، ومررت بالرِّدي[١].

[إبدال تاء التأنيث هاء]

(ص): والأفصح إبدال التاء في الاسم تلو حركة هاء، وسلامتها في جمع التصحيح وشبهه. وفي هيهات، ولات وجهان. والأحسن وفاقاً لأبي حيان سلامة: ربت ـ وثمت ـ ولعلت.

(ش): إذا كان آخر الموقوف عليه تاء تأنيث في اسم فالأفصح إبدالها في الوقف هاء إن تحرّك ما قبلها لفظاً كفاطمهْ، وقائمهْ، وطلحهْ، وغِلمهْ، أو تقديراً كالحياه، والقناه، فإن أصل هذه الألف حرف علّة متحرّك انقلبت عنه.

واحترز بهذا الشرط من نحو: بنت، وأخت فإن تاءهما للتأنيث لكن لم يتحرّك ما قبلها لفظاً ولا تقديراً فيوقف عليها بالتاء لا بالهاء.

وخرج بقولنا في اسم: التاء التي تكون في الفعل نحو: قامت، وقعدت، وبقولنا تاء التأنيث: تاء التابوت، والفرات. فإن مشهور اللغة الوقف عليها بالتاء، وإن كان بعض العرب وقف عليهما بالهاء[٢]، وبعض العرب لا يبدل، وإن اجتمعت الشروط قال بعضهم: يا أهل سورة البقَرتْ، فقال مجيب: لا أحفظ فيها ولا آيتْ، وقال الراجز:

١٨٠١ ـ الله نَجّاك بكَفّي مُسْلِمَتْ ... مِن بَعْدِما، وبَعْدما، وبَعْدِمَتْ
كانت نُفُوسُ القوم عند الغَلْصَمَتْ ... وكادت الحُرّة أن تُدْعى أَمَتْ[٣]

قال أبو حيان: وعلى هذه اللغة كتب في المصحف ألفاظ بالتاء نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ شَجَرَتَ ٱلزَّقُّومِ ۝ طَعَامُ ٱلْأَثِيمِ﴾ [الدخان: ٤٣، ٤٤]. ﴿أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ﴾ [الزخرف: ٣٢].

وسواء على اللغة الفصحى كانت التاء في مفرد أو جمع تكسير كما مثّل.

أما جمع التصحيح، والمحمول عليه كالهندات، والبنات، والأخوات وأولات، فالأفصح الوقف عليه بالتاء، ويجوز إبدالها هاء سمع: «دفن البناه من المكرماه». و «كيف الإخوه والأخواه».

---

(١) انظر الكتاب (٤/١٧٨، ١٧٩).

(٢) ومنه قراءة: «وقال لهم نبيهم إن آية ملكه أن يأتيكم التابوه»؛ قال أبو حيان: «ولغة فيه ـ أي في التابوت ـ التابوه بالهاء آخرًا، ويجوز أن تكون الهاء بدلاً من التاء كما أبدلوها منها في الوقف مثل طلحة فقالوا طلحه». انظر تفسير البحر المحيط (٢/٢٦٩).

(٣) تقدم برقم (١٧٢١).

قال أبو حيان: وكان القياس أن يكون الوقف بالهاء، لأنها التي للتأنيث، لكنهم أرادوا التفرقة بينها وبين ما تكون فيه للواحد كالسعلاة[1]، وعلقاة[2]، لأن التاء في المفرد بمنزلة شيء ضُمّ إلى شيء، والتاء في الجَمْع قريبة من تاء الإلحاق نحو: تاء: «عفريت»، لأنها صارت مع التأنيث تدل على الجمع كالواو والنون في زيدين، فصحت لذلك.

وفي «الإفصاح» ما حكاه الفراء وقطرب من الوقف عليها بالهاء شاذ لا يقاس عليه.

وفي كتاب: «اللوائح»[3] لأبي الفضل الرازي[4]: أن الوقف عليها بالهاء لغة طيّىء.

وفي هيهات وجهان: إقرار التاء، وإبدالها هاء، وقد وقف عليها بالوجهين في السبعة، وعلى لات، ويا أبت، قال أبو حيان: وأما ثُمَّتَ، ورُبَّت، ولَعَلَّت، فالقياس على لات سائغ، فيوقف عليهن بالتاء والهاء. قال: وقد ذهب إلى ذلك في رُبّت ابن مالك. قال: والأحسن عندي الوقف عليها بالتاء كالوصل.

[هاء السكت]

(ص): ويوقف بهاء السّكت وجوباً على فعل حذف آخره مع فائه أو عينه، وما الاستفهامية إن جُرَّت باسم، وإلا فاختياراً، ويجوز في حركة لا تشبه الإعرابيّة، لا مبنيّ للنداء، أو قطع عن الإضافة أو اسم لا، وكذا الماضي في الأصحّ، وثالثها تلحق اللازم.

(ش): مما يختص به الوقف زيادة هاء السكت، فيوقف بها على الفعل المعتلّ الآخر في الجزم، أو في الوقف، فإن كان محذوف الفاء نحو: لا تقِ زيداً، وقِ عمراً، أو محذوف العين نحو: لا تر زيداً أو رَ بكراً ووقف عليه وجب إلحاق الهاء، لأنه بقي على حرف واحد، كما وجب رَد الياء في نحو: مُرٍ، ونحوه، وإنما لم ترد هنا اللام المحذوفة، لأن

---

(١) السعلاة (بكسر السين): الغول، أو ساحرة الجنّ (القاموس: ٣/ ٤٠٧).

(٢) العلقاة: واحدة العَلْقَى، وهو نبت؛ قاله في المحكم. وقال سيبويه: العلقى تكون واحدة وجمعًا. وقال ابن جني: الألف في علقاة ليست للتأنيث لمجيء هاء التأنيث بعدها وإنما هي للإلحاق ببناء جعفر وسلهب، فإذا حذفوا الهاء من «علقاة» قالوا «علقى» غير منوّن؛ لأنها لو كانت للإلحاق لنوّنت كما تنوّن «أرطًى»، ألا ترى أن من ألحق الهاء في علقاة اعتقد فيها أن الألف للإلحاق ولغير التأنيث؟ فإذا نزع الهاء صار إلى لغة من اعتقد أن الألف للتأنيث فلم ينونها كما لم ينونها؛ ووافقهم بعد نزعه الهاء من «علقاة» على ما يذهبون إليه من أن ألف «علقى» للتأنيث. انظر لسان العرب (١٠/ ٢٦٤).

(٣) كذا في الأصل. وفي كشف الظنون (ص ١٥٦٧): «اللوامح».

(٤) هو أبو الفضل عبد الرحمٰن بن أحمد بن الحسن بن بندار بن جبريل بن محمد بن علي بن سليمان العجلي الرازي. مقرىء، عارف بالنحو والأدب. أصله من الريّ، وولد بمكة سنة ٣٧١ هـ، وتنقل في كثير من البلدان، وتوفي بنيسابور سنة ٤٥٤ هـ. انظر ترجمته في طبقات القراء (١/ ٣٦١) والنجوم الزاهرة (٥/ ٤٥٤) وبغية الوعاة (ص ٣٩٦) وكشف الظنون (ص ١٢٧٧، ١٥٦٧).

الموجب لحذفها قائم موجود، وهو الجزم، أو الوقف بخلاف مُرِ، فإن الموجب لحذف لامه قد زال في الوقف، فلذلك كان الحرف اللاحق في ـ ق ـ ونحوه الهاء وكان لزومها في الوقف عوضاً من المحذوف الذي هو الفاء، والعين، لا اللام.

وإن كان غير محذوف الفاء ولا العين فيختار إلحاق الهاء نحو: ارمه، واغزه، ولا ترمه، ولا تغزه، ويجوز تركها، وإنما كان الأكثر والاختيار إلحاق الهاء في هذا النوع، لأن الكلمة قد لحقها الاعتلال بحذف آخرها، فكرهوا أن يجمعوا عليها حذف لامها، وحذف الحركة.

وَوَجْهُ اللُّغة الأخرى: أنّ الكلمة قويت بالاعتماد على كونها على أكثر من حرف فشبهت بما لم يحذف منه شيء. والمدغم في ذلك كغيره نحو: لم يضل، الأكثر فيه: لم يضلَّهْ.

وما الاستفهامية إن جرّت باسم نحو: مجيء م جئت وجب عند الوقف إلحاقها الهاء، فيقال: مجيء مه، وإن جرت بحرف نحو: لِمَ تَفْعل، وعَمَّ تسأل، فالأحسن إلحاقها الهاء فيقال: لِمَه، وعَمّهْ ويجوز: لِمَ، وعَمْ بالإسكان. وإنما كان هذا، لأن الجار الحرفي متصل كالجزء منها، فصارت كأنها على حرفين، فأشبهت ارْمِهْ.

وأما الاسم فليس متصلاً بالشيء كاتّصال الحرف، فلزم كون الاسم على حرف واحد، فأشبه: قِهْ.

والوقف بغير هاء فيما حرف الجرّ منه على أزيد من حرف واحد نحو: على م، وإلى م أقلُّ منه فيما كان على حرف واحد نحو: بِمَ، ولِمَ.

قال أبو حيان: وقد جاء في السبعة الوقف على ما الاستفهامية المجرورة بالحرف، وإن كان أكثر وقوفهم عليها بغير الهاء، وذلك باتباع رسم المصحف، والذين نقلوا اللسان العربي ذكروا أن الأكثر والأفصح الوقف بالهاء. اهـ.

ويجوز اتصال الهاء بكل متحرّك حركة غير إعرابية، سواء كانت بنائيّة نحو: هُوَهْ، وهِيَهْ، وثُمّهْ، وإيه، وإنَّهْ أم لا نحو: الزيدانِهْ، والمُسْلِمونَهْ ويجوز في ذلك ترك الهاء، والوقف بالسكون، ولا تتصل بمنادى مضموم ولا بمَبْنِيٍّ لقطعه عن الإضافة نحو: ﴿مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُۚ﴾ [الروم: ٤] وشذّ قوله:

١٨٠٢ ـ وأضحـــى مـــن عَلـــهْ[1]

ولا باسم لا نحو: لا رجل، ولا بفعْل ماض نحو: ضَرَب، وعلة هذه أن حركاتها،

---

(١) تقدم برقم (٧٩١).

وإن كانت بناء فهي شبيهة بحركات الإعراب، لوجودها عند مقتضياتها، وانتفائها عند عدمها، ورجوعها إلى أصلها من الإعراب.

وأمّا حركة الفعل الماضي، وإن كان مبنيّاً بالأصل، فإنه شبيه بالمضارع كما مرّ أول الكتاب، وما ذكر من أنها لا تلحق الماضي هو مذهب سيبويه والجمهور، وقيل: تلحقه مطلقاً، لأنّه مَبْنيّ على حركة لازمة، فلحقته قياساً على غيره من المبنيّات، وقيل: تلحقه إن لم يخف لبس، ولا تلحقه إن خيف، فيقال في قعد: قَعَدَهْ، ولا يقال في ضرب: ضَرَبَهْ، لئلا يلتبس بضمير المفعول بخلاف: قَعَدهْ، فإنه لا يتعدى إلى مفعول، فلا يلبس، وهو معنى قولي: وثالثها تلحق اللازم أي دون المتعدّي.

(ص): وقد يوقف على حرف موصلاً بألف، أو همزة، والأفصح الوقف على الرَّويّ بمدَّة، ويجري الوصل كالوقف ضرورة كثيراً، ودونها قليلاً.

(ش): مثال المسألة الأولى[١] قوله:

١٨٠٣ ـ قـد وَعَـدَتْنـي أُمُّ عَمْـروٍ أَنْ تـا[٢]

فوقف على حرف المضارعة، ووصله بألف[٣]، وقوله:

١٨٠٤ ـ بـالخيـر خَيْـراتٍ وإن شـرًا فـأا[٤]

أي فشر، فوقف على الفاء التي هي جواب الشرط، ووصلها بهمزة وألف[٥].

---

(١) وهي الوقف على حرف موصلاً بألف.

(٢) الرجز لحكيم بن معيّة التميمي في الموشّح (ص ١٥). وبلا نسبة في الخصائص (١/ ٢٩١) والدرر (٦/ ٣٠٦) ولسان العرب (١/ ١٦٤ ـ نتأ، ٩/ ٢٩٢ ـ قنف، ١٥/ ١٦٢ ـ فلا). وبعده: «تدهن رأسي وتفلّيني وا».

(٣) ومراده: «تأتي»، فوقف على حرف المضارعة، وهو التاء من «تأتي»، ووصله بألف.

(٤) الرجز لنعيم بن أوس في الدرر (٦/ ٣٠٧) وشرح أبيات سيبويه (٢/ ٣٢٠، ٣٢١). وللُقيم بن أوس في نوادر أبي زيد (ص ١٢٦، ١٢٧). ولحكيم بن معيّة التميمي أو للقمان بن أوس بن ربيعة في لسان العرب (١٥/ ٢٨٨ ـ معي). وبلا نسبة في شرح شافية ابن الحاجب (٢/ ٣٢٣) وشرح شواهد الشافية (ص ٢٦٢) والكتاب (٣/ ٣٢١) واللسان (١٥/ ٤٤٤ ـ تا) وما ينصرف وما لا ينصرف (ص ١١٨) ونوادر أبي زيد (ص ١٢٧). وبعده:

ولا أريـــــد الشـــــرّ إلا أن تـــــأا

وقد ثبت في الأصل: «وإن شرًا فا»، وما أثبتناه هو الصواب «فأا» بدليل قول السيوطي: «. . . ووصلها بهمزة وألف». أما رواية «فا» بدون همز، فهي رواية أخرى للرجز.

(٥) وقيل: إنه أراد: وإن شرًّا فالشرّ؛ فأثبت الهمزة التي تكون في «أل» وهي مفتوحة، وأتبعها الفاء، وجعل ما بعد التاء مثل ذلك وإن لم يكن بعدها ألف حتى يستقيم الشعر.

ومثال الوقف على الرّويّ بزيادة مدّة مطلقاً قَصْد الترنُّم أم لا، وذلك لغة الحجازيين قوله:

١٨٠٥ ـ وأنّك مهما تأمري القلب يَفْعلي(١)

والتميميون لا يفعلون ذلك إلا إذا ترنّموا، فإن لم يترنّموا حذفوا المدّة، ثم منهم من يقف بالسُّكون كما يقف في الكلام كأنه ليس في شعر، فيقول:

١٨٠٦ ـ أقلِّـي اللّـوم عـاذِلَ والعِتَـابْ(٢)

ومنهم من يعوّض من المدّة التنوين كما تقدّم.

أمّا المقصور وما شاكله فلا يحذفُ أحدٌ مَدّته.

ومثال إجراء الوصل مجرى الوقف ضرورة قوله:

١٨٠٧ ـ يـا أبـا الأسـود لِـمْ خلّفتنـي(٣)

سكن ميم لِمْ في الوصل. وقوله:

١٨٠٨ ـ أتَـوْا نـاري فقلـت منـون أنتـم(٤)

وإنّما تثبت الزيادة في الوقف. قال أبو حيّان: وهذا كثير لا يكاد ينحصر، ومثاله اختياراً قوله تعالى: ﴿لَمْ يَتَسَنَّهْ وَانظُرْ﴾ [البقرة: ٢٥٩]، ﴿فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهْ﴾ [الأنعام: ٩٠]. أثبت الهاء في الوصل إجراء له مجرى الوقف.

---

(١) عجز بيت من الطويل من معلقة امرىء القيس، وصدره:

أغـــرّك منــــي أن حبّـــك قـــاتلـــي

وهـو فـي ديـوانـه (ص ١٣) والـدرر (٦/ ٣٠٨) وشـرح أبيـات سيبـويـه (٢/ ٣٣٨) والكتـاب (٤/ ٢١٥) والأشباه والنظائر (٢/ ٥٦) وشرح شواهد المغني (١/ ٢٠) وشرح قطر الندى (ص ٨٥) والخصائص (٣/ ١٣٠) وسرّ صناعة الإعراب (٢/ ٥١٤) وشرح المفصل (٧/ ٤٣).

(٢) تقدم بالرقم (١٣٨٩).

(٣) صدر بيت من الرمل، وعجزه:

لهمـــــوم طـــــارقـــــاتٍ وذِكَـــــرْ

وهو بلا نسبة في الإنصاف (١/ ٢١١) وخزانة الأدب (٦/ ١٠٠، ٧/ ١٠٨، ١٠٩) والدرر (٦/ ٣١٠) وشرح شافية ابن الحاجب (٢/ ٢٩٧) وشرح شواهد الشافية (ص ٢٢٤) وشرح شواهد المغني (٢/ ٧٠٩) وشرح المفصل (٩/ ٨٨) والصاحبي في فقه اللغة (ص ١٥٩) ومغني اللبيب (١/ ٢٩٩).

(٤) تقدم برقم (١٧٤٢).

خاتمة

لا ابتداء بساكن

(ص): لا ابتداء بساكن. قال ابن جنيٍّ وأبو البقاء: وهو محال في كل لغة. والسيّد[١]، وشيخنا الكافيجيّ: ممكن في غير الألف[٢]، فإن احتيج إليه جيء بهمز الوصل، وذلك في الماضي الخماسيّ، والسداسيّ وأمره، ومصدره، وأمر الثّلاثيّ، وأل، وأم على قول، وحفظت في: اسم، واست، وايمن، وابنم، وابن، واثنين، وامرىء، وفروعها.

وتكسر إلا في ايمن، وأل فتفتح، وإلاّ متلوّ ساكنها ضمة أصلية فتضم على الأفصح، وتشم لإشمامه في الأصحّ، ولا تثبت وصلاً اختياراً.

واختلف هل وضعت أوّلاً وصلاً، وهل وضعت ساكنة؟

وإذا تلت تلت همزة الاستفهام مفتوحة، فقال ابن الباذش تُسَهّل، وأبو علي، وابن الحاجب: تبدل ألفاً، وابن عظيمة تحذف.

(ش): لا يبتدأ بساكن، وهو محال في كل لغة. أما في الألف فبالإجماع، وأمّا في غيرها فكذلك نصَّ عليه ابن جنيّ، وأبو البقاء العكبريّ. وذهب السيّد الجرجاني وشيخنا العلامة الكافيجي: إلى أنه ممكن إلا أنه مستثقل[٣]، فإذا احتيج إلى الابتداء بالساكن توصل إليه باجتلاب همزة الوصل، وذلك في الأفعال الماضية الخماسية والسداسية: كانطلق، واستخرج، وفي الأمر منها كانْطلق، واسْتَخْرِج، وفي مصادرها: كالانطلاق والاستخراج، وفي فعل الأمر من الثّلاثيّ: كاضْرِب، واعْلَم، واخْرُج، وفي أل المعرّفة على رأي من يقول: إن أداة التعريف اللام وحدها، أو أل بجملتها، وهمزتها وصل، وقد تقدّم الخلاف في ذلك، وفي أم المعرِّفة في لغة طيّىء.

ولم تقع همزة الوصل في شيء من الحروف سوى أل، وأم المذكورتين ولا في الأسماء إلا في عشرة أسماء محفوظة وهي: اسم، واست، وايمن، وابنم، وابن، وابنة، واثنان، واثنتان، وامرىء، وامرأة، وهي مكسورة في الأسماء المذكورة إلا ايمن، فإنها فيه مفتوحة، وتفتح أيضاً في أل، وأم، ولا رابع لها، وهي فيما عدا ذلك مكسورة إلا إن تلا السّاكن الذي بعدها ضمّة أصليّة، فإنّها تضم تبعاً له في الأفصح، وسواء كانت تلك الضمة

---

(١) هو الجرجاني كما سيأتي في الشرح.

(٢) وهذا القول هو الصواب؛ لأننا نرى ذلك في لغات كثيرة كالفرنسية والإنكليزية وغيرهما، فالابتداء بالساكن في هذه اللغات كثير. أما الابتداء بالألف الساكنة فهو محال في كل لغة.

(٣) بل ليس مستثقلاً على غير اللسان العربي كما نرى في كثير من اللغات اللاتينية.

موجودة كاخْرُج في الأمر، واستُخْـرِج في الماضي المبنيّ للمفعول أم مقدّرة كاغزِي يا هند، وادعي، لأن أصلة: اغْزُوِي، وادْعُوِي، فاستثقلت الكسرة على الواو فنقلت، ثم حذف الواو للساكنين.

واحترز بالأصلية من العارضة نحو: امشُوا، واقضُوا، فإن الهمزة فيه مكسورة.

ومن العرب من يكسر همزة الوصل مع الأصليّة أيضاً على الأصل، ولا يتبع وهي لغة شاذة، حكاها ابن جنيّ في المنصف[1].

وتُشَمّ الهمزة الضم قبل الضمة المشمة نحو: انقيد واخْتِير على لغة الإشمام.

ولا تثبت همزة الوصل غير مبدوء بها إلاّ في ضرورة كقوله:

١٨٠٩ ـ إذا جـاوز الإثْنَيْـنِ سِـرٌّ فـإنّـهُ بِنَـثٍّ، وتكثيـر الحـديـثِ قَمِيـنُ[2]

وكثر قطعها في أوائل أنصاف الأبيات، لأنها إذ ذاك كأنها في ابتداء الكلام كقوله:

١٨١٠ ـ لا نسـب اليـوم ولا خلـة إتّسَـعَ الخَـرْقُ علـى الـراقـع[3]

وقد اختلف في همزة الوصل ـ هل وضعت همزة؟

فقال ابن جني: نعم. وقيل: يحتمل أن يكون أصلها ألفاً، وإنما قلبت همزة لأجل الحركة.

واختلف البصريون في كيفية وضعها.

فقال الفارسي وغيره: اجتلبت ساكنة وكسِرَتْ لالتقاء الساكنين.

---

(١) «المنصف» هو شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني لكتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازني النحوي البصري. وقد طبع بمصر سنة ١٩٥٤ بمطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، بتحقيق الأستاذين إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين. قال ابن جني في المنصف (١/ ٥٤): «وحكى بعضهم: إقْتُل؛ بكسر الهمزة، فجاء به على الأصل واعتدّ الساكن حاجزًا؛ لأنه وإن كان لا حركة فيه فهو حرف على كل حال، وهذا من الشاذّ».

(٢) البيت من الطويل، وهو لقيس بن الخطيم في ديوانه (ص ١٦٢) وحماسة البحتري (ص ١٤٧) والدرر (٦/ ٣١٢) وسمط اللآلي (ص ٧٩٦) وشرح شواهد الشافية (ص ١٨٣) واللسان (٢/ ١٩٤ ـ نثث، ١٣/ ٣٤٧ ـ قمن، ١٤/ ١١٧ ـ ثني) والمقاصد النحوية (٤/ ٥٦٦) ونوادر أبي زيد (ص ٢٠٤). ولجميل بثينة في ملحق ديوانه (ص ٢٤٥) وكتاب الصناعتين (ص ١٥١). وبلا نسبة في سرّ صناعة الإعراب (١/ ٣٤٢) وشرح شافية ابن الحاجب (١/ ٢٦٥) وشرح المفصل (٩/ ٢٩، ١٣٧).

ويروى «بنشر» مكان «بنثّ» كما في ديوان قيس بن الخطيم. ويروى «الوشاة» مكان «الحديث».

(٣) تقديم برقم (١٦٧٢).

وعلّله الشّلوبين بأن أصل الحروف السكون.

وقيل: اجتلبت متحرّكة، لأن سبب الإتيان بها التّوصّل إلى الابتداء بالسّاكن، فوجب كونها متحركة كسائر الحروف المبدوءِ بها، وأحق الحركات بها الكسرة، لأنها راجحة على الضمة بقلّة الثقل، وعلى الفتحة بأنها لا توهم استفهاماً.

وقال الكوفيّون: حركتها للإتباع فكسرت في: إضرِبْ إتباعاً للكسرة وضمت في أُخرُجْ إتباعاً للضمّة، ولم تتبع في المفتوح لئلا يلتبس الأمر بالخبر.

وإذا وقعت همزة الوصل المفتوحة بعد همزة الاستفهام كقوله تعالى: ﴿ءَآلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ﴾ [الأنعام: ١٤٣] فقد كان حقها أن تحذف كما يحذف غيرها من همزات الوصل إذا وليت همزة الاستفهام كقوله تعالى: ﴿أَصْطَفَى ٱلْبَنَاتِ عَلَى ٱلْبَنِينَ﴾ [الصّافات: ١٥٣]، لكنه كان يعلم أهي همزة الاستفهام أم همزة أل، لو حذفت، وبدىء بها؟ فعدل عن ذلك إلى إبدالها ألفاً أو تسهيلها.

وذهب أبو عمرو بن عظيمة[1]: إلى أن همزة الاستفهام حذفت على الأصل، وأن المدّة ليست بدلاً منها وإنما هي مدَّة زائدة للفرق بين الاستفهام والخبر، ويردّه وجه التسهيل.

وقال المهاباذي: إذا دخلت همزة الاستفهام على همزة الوصل حذفت إلاَّ أن تكون مفتوحة كالتي مع لام التعريف، وأيمن، وأيم، فإنها تثبت ألفاً في هذه الثلاثة.

---

(١) هو عياش بن محمد بن عبد الرحمٰن بن الطفيل العبدي الإشبيلي، أبو عمرو بن عظيمة. مقرىء، أخذ القراءات عن أبيه وغيره وتصدّر للإقراء. توفي سنة ٥٨٥ هـ. له استدراك وزيادة على أبيه في كتاب الإفادة من تأليفه. انظر ترجمته في التكملة لابن الأبار (ص ٦٩٥).

الكتاب السابع

في التصريف

- الاشتقاق
- الميزان الصرفي
- حروف الزيادة
- الحذف القياسي والشاذّ
- الإبدال
- النقل
- الإدغام
- الخطّ
- رسم المصحف
- التنقيط

الكتاب السابع
في التصريف

(ص): أعني تغيير الكلم بالزّيادة والحذف، والإعلال، ويختص بالاسم المعرب، والفعل المتصرّف.

(ش): التصريف لغة: التقليب من حالة إلى حالة، وهو مصدر صرّف أي جعله يتقلب في أنحاء كثيرة، وجهات مختلفة، ومنه: ﴿ٱنظُرْ كَيْفَ نُصَرِّفُ ٱلْـَٔايَٰتِ﴾ [الأنعام: ٤٦]. ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِى هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لِيَذَّكَّرُوا۟﴾ [الإسراء: ٤١] أي جعلناه على أنحاء، وجهات متعدّدة، أي ليس ضرباً واحداً.

أمّا في اصطلاح النحاة، فقال في التسهيل: هو علم يتعلّق ببُنْية الكلمة وما لحروفها من أصالة وزيادة، وصحّة وإعلال، وشبه ذلك.

وقال أبو حيّان: علم النحو مشتمل على أحكام الكلمة. والأحكام على قسمين: قسم يلحقها حالة التركيب، وقسم يلحقها حالة الإفراد. فالأول قسمان: قسم إعرابي، وقسم غير إعْرابي، وسمّي هذان القسمان: علم الإعراب تغليباً لأحد القسمين. والثاني أيضاً قسمان: قسم تتغير فيه الصيغ لاختلاف المعاني نحو: ضرب، وضَارب، وتضارب، واضْطراب وكالتصغير، والتكسير، وبناء الآلات، وأسماء المصادر، وغير ذلك، وهذا جرت عادة النحويين بذكره قبل علم التصريف، وإن كان منه. وقسم تتغير فيه الكلمة لاختلاف المعاني كالنقص، والإبدال، والقلب، والنقل، وغير ذلك.

ومتعلّق التّصريف من أنواع الكلمة الاسم المعرب، والفعل المتصرف، فلا مدخل له في الحروف، ولا في الأسماء المبنيّة، ولا الأفعال الجامدة نحو: ليس، وعسى.

الاشتقاق

(ص): الاشتقاق أصغر، وهو رَدّ لفظ إلى آخر لمناسبة في المعنى، والحروف الأصليّة.

وأكبر، ويجوز فيه ترك الترتيب ولم يثبته غير أبي عليّ، وابن جنيّ. وأنكر قوم الأول أيضاً. وقال الزّجّاج: كل كلمة فيها حرف من كلمة فهي مشتقة منها، وعزاه لسيبويه ولا بُدّ فيه من تغيير ولو تقديراً.

(ش): الاشتقاق نوعان: أكبر وأصغر.

فالأكبر: هو عقد تقاليب الكلمة كلها على معنى واحد، كما ذهب إليه ابن جنيّ في مادة: ق و ل، أن تقاليبها الستة على معنى الخفة والسرعة نحو: القول، والقلو، والولق، والوقل، واللوق، واللقو. وكما ذكر صاحب «المحرّر»[1] في مادة «الكلمة»: أن خمسة منها موضوعة لمعنى الشدة والقوة، وهي: الكلم، والكمل، واللكم، والمكل، والملك. والسادس: مهمل وهو: اللمك. قال أبو حيان: ولم يقل بهذا الاشتقاق الأكبر أحدٌ من النحويين إلا أبو الفتح بن جني، وحكي عن أبي عليّ أنه كان يأنس به في بعض المواضع قال: والصحيح أن هذا الاشتقاق غير معوّل عليه، لعدم اطّراده.

والاشتقاق الأصغر: هو إنشاء مركّب من مادّة يَدُلّ عليها وعلى معناه. وهذا الاشتقاق أيضاً فيه خلاف: ذهب الخليل وسيبويه، وأبو عمرو، وأبو الخطّاب، وعيسى بن عمر، والأصمعي، وأبو زيد، وأبو عبيدة، والجرمي، وقطرب، والمازنيّ، والمبرّد، والزّجاج، والكسائيّ، والفرّاء، والشّيباني، وابن الأعرابي، وثعلب: إلى أن الكلم بعضه مشتق، وبعضه غير مشتقّ.

وذهبت طائفة من متأخري أهل اللغة: أنّ الكلم كله مشتق وقد نسب هذا المذهب للزجّاج.

وزعم بعضهم: أن سيبويه كان يرى ذلك.

وزعم قوم من أهل النظر: أن الكلم كله أصل، وليس منه شيء اشتق من غيره، وتفريع الناس إنما هو على القول الأول.

قال أبو حيّان: واعلم أنه يعرض في اللفظ المشتق مع المشتق منه تغييرات تسعة:

الأول: زيادة حركة، كضَرّب من ضَرْب.

---

(١) لعلّه «المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز» للإمام أبي محمد عبد الحق بن أبي بكر بن غالب بن عطية الغرناطي المتوفى سنة ٥٤٦ هـ. انظر كشف الظنون (ص ١٦١٣).

الثاني: زيادة حرف كطالب من طلب.

الثالث: زيادة حركة وحرف كضَارِب من ضَرْب.

الرابع: نقص حركة كفَرْس من الفَرَس.

الخامس: نقص حرف كنبت من النبات، وخرج من الخروج.

السادس: نقص حركة وحرف كنَزَا من النزوان.

السابع: نقص حركة، وزيادة حرف كغضبى من الغضب.

الثامن: نقص حرف، وزيادة حركة كحرم من الحرمان.

التاسع: زيادة حركة وحرف، ونقصان حركة وحرف نحو: استنوق من الناقة، فالعين في الناقة ساكنة، وفي استنوق متحركة، والفاء في الناقة متحركة، وفي استنوق ساكنة، والتاء في الناقة موجودة، وفي استنوق مفقودة، والسين في الناقة مفقودة، وفي استنوق موجودة.

الميزان الصرفي

(ص): **مسألة: يوزن أول الأصول بالفاء.**

وثانيها: بالعين.

وثالثها: باللاّم، وتكرر للفائق.

وحكم الكوفية بزيادة غير الثّلاثة، ثم اختلفوا في الوزن وصفته، والزائد بلفظه إلا المكرّر فيما تقدّمه، وبدل تاء افتعل فبالتّاء، ويحذف من الزّنة، ويقلب كهو.

ويعرف الزّائد بالاشتقاق، وشبهه، وسقوطه من نظير، وكونه لمعنى أو في موضع تلزم فيه زيادته، أو تكثر، واختصاصه ببناء لا يقع فيه ما لا يصلح للزيادة، ولزوم عدم النظير بتقدير أصالته فيما هو منه أو نظيره.

(ش): اصطلح النّحويون على أن يزنوا بلفظ الفعْل، لما كان الفعل يعبر به عن كل فعل، وكانت الأفعال لها ظهور الزيادة والأصالة بأدنى نظر، ثم حملوا الأسماء عليها في أن وزنوها بالفعل، فكان أقل ما تكون عليه الكلمة التي يدخلها التصريف ثلاثة أحرف فجعلوا حروف الفعل مقابلة لأصول الكلمة، والحرف الزائد منطوقاً به بلفظه ليمتاز الأصلي من الزائد، فإن لم تغن الأصول كررت اللام عند البصريّين، فيقال: وزن جعفر: فَعْلَل، ووزن سفرجل: فعلّل، لأن الكلمة تكون عندهم ثلاثية، ورباعية وخماسية، وهي مجرّدة من الزوائد.

وأما الكوفيون: فذهبوا إلى أن نهاية أصول الكلمة ثلاثة، وما زاد على الثلاثة حكموا بزيادته، فيزنون ما كان ثلاثياً بلفظ الفعل وأما ما زاد نحو جعفر، وسفرجل، فاختلفوا فيه.

فمنهم من قال: لا نزن شيئاً من ذلك، وإذا سئل عن وزنه قال: لا أدري. ومنهم من يزن، واختلف هؤلاء.

فمنهم من ينطق بلفظ ما زاد عن الثالث، فيقول وزن جعفر: فعلر، ووزن سفرجل: فعلجل.

ومنهم من يزن ذلك كوزننا فيقول: فَعْلَل، وفَعلّل مع اعتقاد زيادة ما زاد على الثلاثة.

قال أبو حيّان: فإن قلت ما فائدة وزن الكلمة بالفعل، قلت: فائدته التوصل إلى معرفة الزائد من الأصلي على سبيل الاختصار، فإن قولك: وزن استخراج: استفعال أخصر من أن تقول: الألف، والسّين والتّاء، والألف في استخراج زوائد.

وإذا حذف من الكلمة شيء فلك أن تزنه باعتبار أصله، أو باعتبار ما صار إليه، فوزن شِيَة، وسَهٍ[1]، ويَد باعتبار الأصل: فِعَلة، وفِعَل وفَعَلٌ، وباعتبار الحذف: عِلَة، وفَل وفع.

وإذا وقع في الكلمة قلب قلب في الزّنة، فيقال: وزن أشياء لفعاء على رأي من يرى أن فيها قلباً.

ويوزن المكرر للتضعيف بما تقدّمه، لا بلفظه، فيقال: وزن قَرْدَد، فَعْلل، لا فعلد، لأن الدال لمّا لم ترد منفردة في الأصل لم يجعلوها منفردة في الوزن. ويحصل الفرق بينه وبين باب جعفر بالموزون لا بالوزن.

ويوزن المبدل من تاء الافتعال بالتاء لا بالحرف المبدل، فيقال في وزن اصطفى: افتعل، لا افطعل.

وجملة ما يعرف به الزائد تسعة أشياء.

أحدها: الاشتقاق، فإنه دل على أن ألف ضارب، وهمز اضرب، وراء ضرب زوائد.

الثاني: شبه الاشتقاق، والفرق بينه وبين ما قبله أن الأول فيه سقوط من أصل، وهذا فيه سقوط من فرع مثاله: ألف قذال[2]، وواو عجوز، وياء كثيب، فإنّها تسقط في الجمع وهو: قُذُل، وعُجُز، وكُثُب، والجمع فرع، والإفراد أصل فدلّ على زيادتها فيه.

الثالث: سقوطه من نظير كإطْل، وأيْطل[3]، وهما بمعنى، فالياء من أيطل زائدة،

---

(١) ومنه الحديث النبوي: «العين وكاء السَّهِ»، قال ابن الأثير في النهاية (٢/٤٢٩): «السه: حلقة الدبر، وهو من الاست؛ وأصلها سَتَهٌ بوزن فرس، وجمعها أستاه كأفراس، فحذفت الهاء وعوّض منها الهمزة فقيل است، فإذا رددت إليها الهاء وهي لامُها وحذفت العين التي هي التاء انحذفت الهمزة التي جيء بها عوض الهاء فتقول: سَهٌ بفتح السين».

(٢) القذال كسحاب: جماع مؤخر الرأس، ومعقد العذار من الفرس خلف الناصية (القاموس: ٤/٣٧).

(٣) الإطل والأيطل: الخاصرة (القاموس: ٣/٣٣٩).

لسقوطها في إطل.

الرابع: كونه لمعنى، فإذا رأيت حرفاً في كلمة يفهم منه معنى فاحكم بزيادته كحروف المضارعة، وألف فاعل، وتاء افتعل وياء التّصغير.

الخامس: كونه في موضع تلزم فيه زيادته كنون «عَفَنْقس» بالفاء وهو العَسِرُ الأخلاق لا يعرف له اشتقاق، وحكم بزيادة نونه، لأنها وقعت ثالثة ساكنة، وبعدها حرفان، وليست مدغمة فيما بعدها، وما وجد من ذلك مما عرف له اشتقاق كانت النون فيه زائدة على جهة اللزوم كَجَحَنْفل[١]، وحَبَنْطَى[٢].

السادس: كونه في موضع تكثر فيه زيادته كهمزة أفكل وهي الرّعدة، لا يعرف له اشتقاق، وحكم بزيادة همزته لكثرة زيادة الهمزة أوّلاً قبل ثلاثة أحرف.

السابع: اختصاصه ببناء لا يقع موقعه. منها ما لا يصلح للزّيادة كنون حِنْطَأو[٣] بوزن فِنْعَلْو فإنها زائدة، إذ لم يجيء مكان النون في نحو هذا البناء حرف أصلي.

الثّامن والتّاسع: لزوم عدم النّظير بتقدير أصالته فيما هو منه، أو في نظير ما هو منه.

مثال الأول: مَلُوط وهي مقرعة الحديد فالواو زائدة، والميم أصلية، ووزنه فَعُول، لأنه لو عكس لكان وزنه مفعلاً، ومفعل مفقود، وفَعول موجود نحو: عَتُود[٤]، وعَسول[٥]، وعَلُود[٦].

ومثال الثّاني: والمراد به أن يكون في الكلمة حرف لا يمكن إلا زيادته لكون الكلمة على بناء مخصوص لا يكون إلا من الأبنية المزيد فيها، ثم تسمع في تلك الكلمة لغة أخرى يتعيّن فيها حركة ذلك الحرف، فيحتمل بتغيير تلك الحركة أن يكون ذلك الحرف أصلاً، وأن يكون زائداً، فيحمل على الزيادة للقطع بأنه زائد في اللغة الأخرى، وذلك (تَتْفُل)[٧] فإن فيه لغات: أحدها: بفتح التاء الأولى، وضم الفاء، فهذا وزنه تَفْعُل كَتَنْضُب[٨]، فالتاء

---

(١) الجحنفل: الغليظ الشفة (القاموس: ٣/ ٣٥٧).

(٢) الحبنطى: الممتلىء غيظـًا أو بِطْنة (القاموس: ٢/ ٣٦٦).

(٣) الحنطأو: العظيم البطن (القاموس: ١/ ١٢).

(٤) العتود: السدرة أو الطلحة، والحوليّ من أولاد المعز (القاموس: ١/ ٣٢٣).

(٥) العسول: الرجل الصالح (القاموس: ٤/ ١٦).

(٦) لم أجد العَلُود، ووجدت العِلْوَدّ، وهو الكبير والسيد الرزين الوقور. انظر القاموس (١/ ٣٢٨) واللسان (٣/ ٣٠٠، ٣٠١).

(٧) في القاموس (٣/ ٣٥١): «التتفل كَتَنْضُبٍ وقُنْفُذٍ ودِرْهَمٍ وجَعْفَرٍ وزِبْرِجٍ وجُنْدَبٍ وسُكَّرٍ: الثعلب أو جروه، وهي بهاء، وكَتَنْضُب: ما يبس من العشب أو شجر أو نبات أخضر».

(٨) التنضب: شجر حجازي شوكه كشوك العوسج (القاموس: ١/ ١٣٨).

فيه زائدة، لأنا لو قدّرناها أصليّة لزم من ذلك عدم النظير لأنه يكون وزنه حينئذ فَعْلُلاً، وفعلل بناء لم يجيء عليه شيء من الكلم. واللغة الأخرى[1] تُتْفُل بضم التاء والفاء، فهذا يحتمل أن تكون التاء فيه أصلية ويكون وزنه «فُعْلُلاً» كبُرْثُن، لكنه يلزم من ذلك عدم النظير في اللفظ الذي هو ذلك الحرف منه. ألا ترى أن التاء في تُتفُل المضموم أوله موجودة في تَفل المفتوح أوله فلزوم عدم النظير في تُتْفُل إذا قدَّرناها أصلية دليل على الزّيادة في تتفل، إذ هذه التاء هي تلك، ولم تتغير إلا بالحركة.

حروف الزيادة

(ص): **حروف الزيادة: «تسليم وهناء»، فمتى صحبت أكثر من أصلين ألف أو ياء، أو واو، أو غير مصدّرة، أو همزة مصدرة، أو مؤخرة هي أو نون بعد ألف زائدة، أو ميم مصدرة فزائدة ما لم يعارض دليل الأصالة كملازمة ميم معد اشتقاقاً، والتقدم على أربعة أصول في غير فعل أو اسم بشبهه.**

(ش): حروف الزيادة عشرة، وقد جمعها الناس في أنواع من الكلام كقولهم: «سألتمونيها»، و«اليوم تنساه»، و«أمان وتسهيل»، و«تسليم وهناء»، فيحكم بزيادة ما صحب أكثر من أصلين من ألف أو ياء، أو واو غير مصدَّرة نحو: كتاب، وكثيب، وعجوز بخلاف ما صحب أصلين فقط كدار، وفيل، وغول، فليس بزائد، لأن أقل ما تكون عليه الكلمة ثلاثة أحرف.

وقولي غير مصدّرة قيد في الواو فقط، لأن الألف لا تتصدّر لسكونها والياء تتصدّر، وهي زائدة، ومثال تصدّر الواو: «وَرَنْتَل»[2]، فهي أصل لا زائدة.

وكذا يحكم بزيادة الهمزة، إذا صحبت أكثر من أصلين، وكانت مصدرة نحو: أحمر، وأصفر، أو مؤخرة نحو: حمراء، وصفراء، فإن صحبت أصلين فقط كانت أصلاً نحو: أبناء، و«أجأ»[3]، أو بدلاً من أصل نحو: ماء، وكساء.

وكذا يحكم بزيادة النون إذا صحبت أكثر من أصلين وكانت مؤخرة بعد ألف زائدة نحو: قطران، وعثمان، وسرحان.

وكذا يحكم بزيادة الميم إذا صحبت أكثر من أصلين، وكانت مصدرة نحو: منسج ومرحب، فإن كان بعدها أصلان فقط قضي عليها بالأصالة، إذ لا أقل من ثلاثة أصول.

ومحل الحكم بالزيادة في جميع المذكورات، أعني الألف والياء، والواو، والهمزة

---

(١) لم يذكر في «تتفل» سوى هذين الوزنين. وذكر الفيروزابادي في القاموس سبعة أوزان. راجع الحاشية ٧ من الصفحة السابقة.

(٢) الورنتل كسمندل: الداهية والأمر العظيم (القاموس: ٤/ ٦٥).

(٣) أجأ: أحد جبلي طيىء، وهما أجأ وسلمى. انظر معجم البلدان (١/ ٩٤).

والنون، والميم ما إذا لم يعارض الزيادة دليل الأصالة كملازمة ميم معد في الاشتقاق، فإنهم حين اشتقوا من مَعَدّ فعلاً، قالوا: تَمَعْدَد[١]، وكالتقدم على أربعة أصول في غير فعل، أو اسم يشبهه نحو: يَسْتَعُور[٢]، وورنتل، وإصطبل.

أما الفعل وشبهه، فإن الزيادة تتقدّم فيهما على أربعة أصول نحو: تدحرج، ومتدحرج.

(ص): وزيدت النون في نفعل، وانصرف، واحرنجم، والمثنى، والجمع ونحو: غضنفر.

(ش): النون تزاد باطّراد في أول المضارع، وفي باب الانفعال، والافعنلال، وفروعهما كالانصراف، والاحرنجام. وفي آخر التثنية والجمع كالزّيدان، والزيدون، وساكنة مفكوكة بين حرفين قبلها نحو: غَضَنْفر، وجَحَنْفل، وعقنقل[٣] بخلاف المدغمة كعجنّس[٤]، وهجنّف[٥] فلا يحكم عليها بالزيادة فوزنهما فَعَلّل.

(ص): والتاء في تفَعّل، وتَفَعْلَل، وتَفَعُّل، وتفاعل، وافتعل، ومسلمة والسّين معها في الاستفعال وفروعه، والهاء وقفاً، أنكرها المبرد واللام في الإشارة.

(ش): تزاد التاء باطراد في أول المضارع، وفي باب التفعلل كالتدحرج والتفعل كالتكسر، والتفاعل كالتغافل، والافتعال كالاكتساب وفروعها، وفي صفات المؤنثة كمسلمة، وتزاد مع السين في الاستفعال كالاستخراج، وفروعه.

وتزاد الهاء في الوقف واللاّم في الإشارة على ما مر في بابهما. وأنكر المبرّد زيادة الهاء، لأنها لم تأت في كلمة مبنيّة على الهاء، وإنما تلحق لبيان الحركة.

قال أبو حيّان: والصحيح أنها من حروف الزيادة، وإن كانت زيادتها قليلة من ذلك: أُمَّهَة[٦]، وهبلّع[٧]، وهجْرَع[٨]، وهِرْكَوْلَة[٩].

---

(١) معدّ: حيّ؛ وتمعدد: تزيّا بزيّهم. انظر القاموس (١/ ٣٥١).

(٢) يستعور: موضع قبل حرّة المدينة فيه عضاه وسمر وطلح (معجم البلدان: ٥/ ٤٣٦).

(٣) العقنقل: الوادي العظيم المتّسع، والكثيب المتراكم، وقانصة الضبّ، والقدح، والسيف (القاموس: ٤/ ٢٠).

(٤) العجنّس: الجمل الضخم الصلب الشديد (القاموس: ٢/ ٢٣٧).

(٥) الهجنّف: الطويل العريض (القاموس: ٣/ ٢١٣).

(٦) الأمهة: لغة في الأمّ.

(٧) الهبلّع: الأكول العظيم اللقم الواسع الحنجور (القاموس: ٣/ ١٠١).

(٨) الهجرع، كدرهم وجعفر: الأحمق، والطويل الممشوق، والمجنون، والطويل الأعرج، والكلب السلوقي الخفيف (القاموس: ٣/ ١٠١).

(٩) الهركولة: المرتجّة الأرداف (القاموس: ٤/ ٧٠).

(ص): وتقل زيادة ما ذكر خالياً من قيد، ولا تقبل إلا بدليل كهمزة شمأل، وهاء أمهات، وأهراق، وسين قدموس واسطاع.

فإن لم يثبت زيادة الألف فبدل، لا أصل إلا في حرف أو شبهه، أو تضمنت كلمة متماثلين، ومتباينين لم تثبت زيادة أحدهما فأحد المثلين زائد ما لم يماثل الفاء أو العين المفصولة بأصل، فإن تماثلت أربعة، ولا أصل للكلمة، فالكل أصول. وثالثها: إن لم يفهم المعنى بسقوط الثّالث، وفي الأولى بالزّيادة من المضاعف. ثالثها: الثّاني في نحو: اقعنسس والأول في نحو: علم، والهمزة والنون آخراً بعد الألف بينها وبين الفاء مُشدَّداً، أو حرفان: أحدهما لين يحتمل زيادتهما وزيادة أحد المثلين، أو اللين إلا لمانع.

(ش): تقل زيادة ما ذكر من الحروف إن خلا مما قيد به فيما سبق ولا تقبل زيادته إلا بدليل يحكى من الدلائل التسعة السابق ذكرها كسقوط همزة شمأل، واحبنطأ [١] في الشمول والحبط[٢]، فإنه دليل زيادتها مع فقد شرطها، وهو التصدر، أو التأخر بعد ألف زائدة وسقوط هاء أمهات في أمات، وهاء أهراق في أراق، وسينِ قُدْمُوس وهو بمعنى قديم زيدت فيه السين للإلحاق بعصفور وسين اسطاع في أطاع.

فإن لم تثبت زيادة الألف، فهي بدل لا أصل كالرحى، والعصى إلا في حرف: كلاَّ، وبلى، وإلى أو شبهه كالأولى، وما الاسمية.

والضابط أن الألف لا تكون أصلاً إلا في حرف أو شبهه.

وإن تَضَمّنَت كلمة حرفين متباينين وحرفين متماثلين، ولم تثبت زيادة أحد المتباينين حكم على أحد المتماثلين بالزيادة نحو: جلبب، وقَرْدَد، فإن ثبت زيادة أحد المتباينين لم يحكم على أحد المتماثلين بالزيادة بل هو أصل نحو: مَفر، ومَقَرّ، فإن الميم فيهما قد ثبتت زيادتها.

وكذا إذا ماثل أحد المثلين الفاء أو العين المفصولة بأصل، فإنه لا يحكم حينئذ على أحد المتماثلين بالزيادة نحو: كوكب، وقَوْقَل[٣]، فإنهما تَضَمّنا حرفين متماثلين، وهما القافان والكافان، وحرفين متباينين، وهما: الواو والباء، والواو، واللام. ولا يحكم على أحد المتماثلين الذي هو القاف والكاف بالزيادة لمماثلة الفاء، بل هما أصلان.

---

(١) احبنطأ: انتفخ جوفه أو امتلأ غيظـًا (القاموس: ١/ ١١).

(٢) أورد الفيروزابادي لفظة «احبنطأ» في مادة «ح ب ن ط أ» وقال: «ووهم الجوهري في إيراده بعد تركيب ح ط أ». انظر القاموس (١/ ١١).

(٣) القوقل: ذكر الحجل والقطا (القاموس: ٤/ ٤٠).

ونحو: حَدْرد[١]، فإنه تضمّن حرفين متباينين، وهما الحاء والراء، وحرفين متماثلين، وهما الدّالان، ولا يحكم على أحد الدالين بالزيادة، لأنه قد ماثل أحد المتماثلين العين التي هي الدّال، وفصل بين المتماثلين بأصل وهو الرّاء التي هي لام الكلمة الأولى.

فإن فصل بينهما بزائد كان أحد المتماثلين زائداً كخَنْفَقِيق[٢] اجتمع فيه مثلان وهما: القافان، ومتباينان، وهما: الخاء والفاء، وقد ماثل المثلين عين الكلمة، وقد فصل بينهما بزائد، فيحكم على أحد المثلين بأنه زائد، ألا ترى أنه مأخوذ من الخفق[٣]، وكذا لو لم يقع فصل البتة نحو: «مشمخر»[٤]، فأحد المثلين زائد.

فإن تماثلت أربعة، ولا أصل للكلمة غيرها نحو: سمسم، وقمقم، وفلفل، وزلزل، فالكل أصول. هذا مذهب البصريين، لأنه إن جُعِل كل من المثلين زائداً أدى إلى بناء الكلمة على أقل من ثلاثة، أو أحدهما أدّى إلى بناء مفقود، إذ يصير وزنها على تقدير زيادة أول الكلمة: «عفعل»، وعلى زيادة الثاني «فلعل»، وعلى زيادة الثالث: «فعفل»، وكلها مفقود.

وذهب الكوفيّون: إلى أن هذا الباب ونحوه: ثلاثي، أصله: فعل، فاستثقل التضعيف فحالوا بين المضاعفين بحرف مثل: فاء الفعل.

وقيل مَحلّ الخلاف فيما يفهم المعنى بسقوط ثالثه نحو: كبكب[٥] بخلاف غيره.

فإن كان للكلمة أصل غير الأربعة حكم بزيادة أحدهما نحو: مرمريس[٦]، فإنه ثلاثيّ مأخوذ من المرس، فلا تعمّ الحروف الأصالة.

واختلف في المثلين في نحو: اقعنسس[٧] وعلّم أيهما الزائد؟.

فذهب الخليل: إلى أن الزائد هو الأول.

وذهب يونس: إلى أن الثاني هو الزائد.

وأمّا سيبويه فإنه حكم بأن الثاني هو الزائد ثم قال بعد ذلك: وكِلا الوجهين صواب ومذهب.

---

(١) الحدرد: القصير (القاموس: ١/٢٩٧).
(٢) الخنفقيق: الداهية (اللسان: ١٠/ ٩٣).
(٣) أورده في اللسان بعد مادة (خنق) فهو عنده من الخنق وليس من الخفق.
(٤) المشمخر: الجبل العالي (القاموس: ٢/ ٦٦).
(٥) الكِبْكِب بالفتح ويُكسر: لعبة (القاموس: ١/ ١٢٥).
(٦) المرمريس: الداهية، والأملس، والطويل من الأعناق، والصلب، وأرض لا تنبت شيئًا (القاموس: ٢/ ٢٦٠).
(٧) اقعنسس: تأخر ورجع إلى خلف (القاموس: ٢/ ٢٥٠).

وصحّح الفارسِيّ مذهب سيبويه، وصحح ابن عصفور مذهب الخليل وقد بسطت أدلة ذلك في كتاب «الأشباه والنظائر النحوية».

واختار ابن مالك في التسهيل أن الثاني أولى بالزيادة في باب «اقعنسس»، والأول أولى في باب «علّم».

وما آخره همزة أو نون بعد ألف بينها وبين الفاء حرف مشدّد نحو: «قِثّاء»، و «رمان»، أو حرفان: أحدهما لين نحو: «زِيزاء»[١] و«قُوباء»[٢]، و«عِقْيان»[٣]، و«عنوان»، و«علوان»[٤] فيحتمل أصالة الأخير من الهمزة أو النون.

وزيادة أحد المثلين في المشدّد، أو اللين في قسميه والعكس، أي زيادة الآخر، وأصالة أحد المثلين أو اللّين، فوزن قِثّاء على الأول: فِعّال، ورُمّان فُعّال، وعلى الثاني فِعْلاء، وفُعْلان.

ما لم يكن مانع من أداء إلى إهمال تلك المادّة، أو قلة نظير، فيتعيّن في «مُزّاء» زيادة الهمزة، لأن مادة مُزّاء مهملة، ومادة: «مزز» موضوعة بدليل قولهم: مزّة.

وفي «لوذان» زيادة النون، لأن مادة «لذن» مهملة ومادة: «لوذ» موضوعة لقولهم: «لُواذ»، وفي سقّاء زيادة أحد المثلين لأن مادّة: س ق ق مهملة، ومادة س ق ي موضوعة، وفي قينان زيادة الياء، لأن مادّة: ق. ي. ن مهملة، ومادة ق. ن. ن موضوعة لقولهم: قنن وأقنان.

معاني الحرف الزائد

(ص): مسألة: الزائد، إما لمعنى، أو إمكان[٥]، أو بيان حركة أو مدّ، أو عوض أو تكثير أو إلحاق، وهو بما جعل به ثلاثيّ، أو رباعيّ موازناً لما فوقه، مساوياً له في حكمه.

ولا تلحق الألف إلاّ آخرة مبدلة من ياء، ولا الهمزة أوّلاً إلا مع مساعد، ولا إلحاق، أو بناء نظير من غير تدرّب وامتحان إلا بسماع على أصحّ الأقوال.

(ش): الزائد يكون لأحد سبعة أشياء:

---

(١) الزيزاء: ما غلظ من الأرض، والأكمة الصغيرة (القاموس: ٢/ ١٨٤).

(٢) القُوْباء والقُوَباء (بتسكين الواو وفتحها): داء في الجسد يتقشّر منه الجلد وينجرد منه الشعر (المعجم الوسيط: ص ٧٦٥).

(٣) العقيان: ذهب ينبت (القاموس: ٤/ ٣٦٧).

(٤) العُلْوان: العنوان (القاموس: ٤/ ٢٥١).

(٥) تحرفت في الأصل إلى «مكان»، والتصويب من الشرح.

الأول: لمعنى، وهو أقوى الزائد كحرف المضارعة.

الثاني: الإمكان كهمزة الوصل.

الثالث: لبيان الحركة كهاء السكت في الوقف.

الرابع: للمد، ككتاب وعجوز، وقضيب.

الخامس: للعوض كتاء التأنيث في زنادقة، فإنها عوض من ياء زنديق، ولذا لا يجتمعان.

السادس: لتكثير الكلمة كألف «قبعثرى»[١]، ونون «كنهبل»[٢].

السابع: للإلحاق، كواو كوثر، وياء «ضيغم». وضابط الذي للإلحاق ما جعل به ثلاثيّ أو رباعيّ موازناً لما فوقه كـ «رَعْشَن»[٣]، نونه زائدة للإلحاق[٤]، لأنه من الارتعاش، فألحق بجعفر.

و«فردوس»، واوه زائدة للإلحاق «بِجِرْدَحْل»[٥].

و«إنْقَحْل»[٦] همزته ونونه زائدتان للإلحاق لأنه من القَحَل، فألحق «بجرْدحل».

والمراد بالموازنة الموافقة في الحركات، والسّكنات، وعدد الحروف، لأنه يوزن كوزنه.

وبالمساواة في حكمه: ثبوت الأحكام الثابتة للملحق به للملحَق من صحة واعتلال، وتجرّد من حروف الزيادة، وتضمنّ لها، وزنة المصدر الشائع فلو قيل: ابن من الضرب مثل «جعفر» يقال: «ضَرْبَب» أو مثل: «بُرْثُن» يقال: «ضُرْبُب»، أو مثل «زِبرج» يقال:

---

(١) القبعثرى: الجمل العظيم، والفصيل المهزول، ودابّة تكون في البحر، والعظيم الشديد (القاموس: ٢/ ١١٧).

(٢) الكنهبل (بفتح الباء، وتضمّ): شجر عظام (القاموس: ٤/ ٤٨).

(٣) الرعشن: الجبان، ومن الظلمان والجمال السريع (القاموس: ٤/ ٢٣٠).

(٤) ذكرها الفيروزابادي في القاموس في النون (٤/ ٢٣٠) وقال في الشين في مادة «رعش» (٢/ ٢٨٥): «الرعشن: في النون، وإن كانت النون زائدة؛ لكنني ذكرتها على اللفظ وبينت الزيادة».

(٥) الجردحل: الوادي، والضخم من الإبل للذكر والأنثى (القاموس: ٣/ ٣٥٨).

(٦) في اللسان (١١/ ٥٥٣): «رجل إنقحل وامرأة إنقحلة، بكسر الهمزة: مُخْلقان من الكبر والهرم... وقد يقال الإنقحل في البعير؛ قال ابن جني: ينبغي أن تكون الهمزة في إنقحل للإلحاق بما اقترن بها من النون من باب جردحل، ومثله ما روي عنهم من قولهم إنْزَهْوٌ وامرأة إنْزَهْوَة إذا كانا ذوي زهو، ولم يحك سيبويه هذا الوزن إلا إنقحلاً وحده».

«ضِرْبِب»[١].

ولو قيل: ابن من البيع مثل: «صِعْوَنّ»[٢] يقال: «بِيْوَعّ»، فيصح ولا يدغم. ولو قيل: ابن من القول مثل: «طيال» يقال: «قيال»، فيعل، ولو بني من سحك مثل: «احرنجم» قيل: «اسْحَنْكَك»[٣]، فيضمن النون التي هي مزيدة في الملحق به، وزيدت الهمزة، وإحدى الكافين للإلحاق.

ولو بني من «دحرج» مثل: «قبعثرى» قيل: «دَحَرْحجى» فيضمن الألف التي هي مزيدة الملحق، وزيادة خامس للإلحاق.

وقيل في مصدر «بيطر» الملحق «بيطرة»، كما جاء مصدر «دحرج» على «دحرجة».

ولا تلحق الألف إلاّ آخرة مبدلة من ياء «كعلقى»، في لغة من نوَّن، فإنه ملحق «بجعفر» و«ذفرى» في لغة من نون، فإنه ملحق بدِرهم، و«حبنطى» ملحق «بسفرجل».

ولا تلحق حشواً ولا آخراً مبدلة من واو.

ولا تلحق الهمزة أوّلاً إلا مع مساعد، أي إن كان معها حرف آخر زائد للإلحاق أيضاً كنون «ألندد»[٤] الملحق بسفرجل، وواو «إدْرَون»[٥] الملحق «بجردحل».

فإن وقعت أوّلاً، وليس معها حرف زائد لم تكن للإلحاق «كأفكل»[٦].

وإن وقعت حشواً أو طرفاً فإنها تكون للإلحاق ولا يحتاج إلى مساعد من حرف زائد نحو: شأمل[٧] ملحق بجعفر، وقد يكون معها حرف زائد نحو: عِلبَاء[٨] ملحق بقرطاس.

ولا إلحاق إلا بسماع من العرب إلا أن يكون على جهة التدّرب والامتحان، كالأمثلة التي يتكلّم بها النحويون متضمّنة لحروف الإلحاق على طريقة أبنية العرب يقصدون بذلك تمرين المشتغل بهذا الفن، وإجادة فكره ونظره، وهذا الحكم جارٍ في كل ما أردت أن تبني

---

(١) ثبت في الأصل «ضَرْيَب» و«ضُرْيُب» و«ضِرْيِب» بالياء في المواضع الثلاثة؛ والصواب بالباء كما أثبتناه.

(٢) الصعون كإردبّ: الظليم الدقيق العنق الصغير الرأس، أو عامّ (القاموس: ٤/ ٢٤٣).

(٣) اسحنكك الليل: أظلم؛ والكلام عليه: تعذّر (القاموس: ٣/ ٣١٦).

(٤) الألندد واليلندد والألدّ: الطويل الأخدع من الإبل، والخصم الشحيح الذي لا يزيغ إلى الحقّ (القاموس: ١/ ٣٤٨ ـ مادة لدد).

(٥) الإدرون كفرعون: المعلف، والآريّ، والدَّرَن، والوطن، والأصل (القاموس: ٤/ ٢٢٣ ـ مادة درن).

(٦) الأفكل كأحمد: الرعدة (القاموس: ٤/ ٣٣).

(٧) الشأمل لغة في الشمال. انظر القاموس (٣/ ٤١٤).

(٨) علباء البعير: عصب عنقه (القاموس: ١/ ١١١، ١١٢).

من كلمة نظير كلمة أخرى، وإن لم يكن[1] إلحاق، فإن ذلك لا يجوز إلا أن يكون على وجه التدرّب والامتحان. هذا أصح المذاهب في المسألتين، لأنه إحداث لفظ لم تتكلّم به العرب.

والثاني: يجوز مطلقاً، لأن العرب قد أدخلت في كلامها الألفاظ الأعجمية كثيراً سواء كانت على بناء كلامها أم لم تكن فكذلك يجوز إدخال هذه الألفاظ المصنوعة هنا في كلامهم، وإن لم تكن منه قياساً على الأعجميّة. وعليه الفارسيّ قال: لو شاء شاعر أو متسع أن يبني بإلحاق اللام اسماً أو فعلاً، أو صفة لجاز ذلك له، وكان من كلام العرب، وذلك قولك: حزحج أحسن من دخلل وضريب زيد، ومررت برجل كريم وضريب.

قال ابن جنيّ: فقلت له: أترتجل اللغة ارتجالاً؟ قال ليس هذا ارتجالاً، لكنه مقيس على كلامهم، ألا ترى أنك تقول: طاب الخشكنان[2]، فتجعله من كلام العرب وإن لم تكن العرب قد تكلمت به، فرفْعُك إيّاه، ونصبك صار منسوباً إلى كلامهم. انتهى.

ورُدَّ بأن اللفظ الأعجمي لا يصير بإدخال العرب له في كلامها عربيّاً، بل تكون قد تكلمت به بلغة غيرها، وإذا تكلمنا نحن بهذه الألفاظ المصنوعة كناقد تكلمنا بما لا يرجع إلى لغة من اللُّغات.

والمذهب الثالث: التفصيل بين ما تكون العرب قد فعلت مثله في كلامها كثيراً، واطّرد فيجوز لنا إحداث نظيره، وإلا فلا، فإذا قيل: ابن من الضرب مثل جعفر، قلنا: ضَرْبَب، فهذا ملحق بكلام العرب، لأن الرباعي قد ألحق به كثيراً من الثلاثي بالتضعيف نحو: مَهْدد، وقَرْدَد، وبغير التضعيف نحو: شَأمل، ورَعشَن، ولا فرق بين قياس اللفظ على اللفظ، والحُكم على الحكم عند صاحب هذا المذهب.

والذين قالوا بالقياس في مثل هذه الأشياء اختلفوا في المعتلّ والصحيح أنهما باب واحد، فما سمع في أحدهما فليس عليه الآخر، أو هما بابان متباينان، يجري في أحدهما ما لا يجري في الآخر، فذهب سيبويه وجماعة: إلى أنهما باب واحد. وذهب الجَرْميّ والمبرّد: إلى أنهما بابان.

الحذف القياسي والشاذ

(ص): **الحذف يطرد في ألف ما الاستفهامية المجرورة، وفاء نحو: وعد في مضارعه، وأمره، ومصدره محركة عينه بحركتها، وهمز أفعل في مضارعه ووصفيّة ما لم**

---

(١) «كان» هنا فعل تامّ.

(٢) الخَشْكُنَان: خبزة تصنع من خالص دقيق الحنطة وتملأ بالسكّر واللوز أو الفستق وتُقلى (المعجم الوسيط: ص ٢٣٦).

تقلب هاءً أو عيناً، وعين فيعلولة خلافاً للكوفيّة، وواو فيْعل، وفيعلة، وفي قياس يائهما خلف وفاء «مُرْ» لا بعد واو أو فاء، وخذ، وكل، وما خرج عن ذلك من حذف أو إبقاء فشاذّ، ومنه خلافاً للشّلوبين حذف عين وقيل: لام أحسّ، وظَل، ومسّ مبنيّاً على السّكون مكسور أوّل الأخيرين، ومفتوحاً. وقَلّ في أمر ومضارع ويا نحو: استحيى وفروعه، وكثر في أبالي جزماً، واللام واواً، ومنه اسم خلافاً للكوفية، والياء والهاء قليل، والهمزة والنّون، وغير اللام أقل.

(ش): الحذف قسمان: مقيس وشاذّ، فالمقيس حذف ألف ما الاستفهامية المجرورة نحو: ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ﴾ [النبأ: ١]، ﴿فِيمَ أَنتَ مِن ذِكْرَىٰهَآ﴾ [النازعات: ٤٣]. ﴿لِمَ تُؤْذُونَنِى﴾ [الصف: ٥] «مجيء م جئت»[1]. وشذ إبقاؤها في قوله:

١٨١١ ـ علــى مــا قــام يَشتِمُنــي لَئِيــمٌ[2]

وقيل: إنّ ذلك لغة لبعض العرب، وخرج عليها بعضهم قوله تعالى: ﴿يَٰلَيْتَ قَوْمِى يَعْلَمُونَ ﴿٢٦﴾ بِمَا غَفَرَ لِى رَبِّى﴾ [يس: ٢٦ ـ ٢٧] أي بأي شيء[3]؟.

---

(١) قال سيبويه: «. . . وأما قولهم: مجيء مَ جئتَ، ومثلُ مَ أنتَ، فإنك إذا وقفت ألزمتها الهاء ولم يكن فيه إلا ثبات الهاء؛ لأن مجيء ومثل يستعملان في الكلام مفردين لأنهما اسمان، وأما الحروف الأولى فإنها لا يتكلم بها مفردة من ما؛ لأنها ليست بأسماء، فصار الأوّل والآخر بمنزلة حرف واحد لذلك. ومع هذا أنه أكثر في كلامهم، فصار هذا بمنزلة حرف واحد نحو الخَشَ، والأول من: مجيء مَ جئت، ومثلُ مَ أنتَ، ليس كذلك؛ ألا تراهم يقولون: مثلُ ما أنتَ، ومجيء ما جئتَ؟ لأن الأول اسم. وإنما حذفوا لأنهم شبهوها بالحروف الأول، فلما كانت الألف قد تلزم في هذا الموضع كانت الهاء في الحرف لازمة في الوقف ليفرقوا بينها وبين الأَوَل». انظر الكتاب (٤/ ١٦٤، ١٦٥).

(٢) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

كخنــــزيـــــر تمـــــرّغ فــــي رمـــــادِ

وهـو لحسـان بـن ثـابـت فـي ديـوانـه (ص ٣٢٤) والأزهيـة (ص ٨٦) وخـزانـة الأدب (٥/ ١٣٠، ٦/ ٩٩، ١٠١، ١٠٢، ١٠٤) والدرر (٦/ ٣١٤) وشرح التصريح (٢/ ٣٤٥) وشرح شواهد الشافية (ص ٢٢٤) ولسان العرب (١٢/ ٤٩٧ ـ قوم) والمحتسب (٢/ ٣٤٧) ومغني اللبيب (١/ ٢٩٩) والمقاصد النحوية (٤/ ٥٥٤). ولحسان بن منذر في شرح شواهد الإيضاح (ص ٢٧١) وشرح شواهد المغني (٢/ ٧٠٩). وبلا نسبة في تخليص الشواهد (ص ٤٠٤) وشرح الأشموني (٣/ ٧٥٨) وشرح شافية ابن الحاجب (٢/ ٢٩٧) وشرح المفصل (٤/ ٩).

(٣) قال أبو حيان: «الظاهر أن «ما» في قوله: «بما غفر لي ربي» مصدرية؛ جوّزوا أن يكون بمعنى «الذي» والعائد محذوف، تقديره: بالذي غفره لي ربي من الذنوب. وليس هذا بجيد، إذ يؤول إلى تمني علمهم بالذنوب المغفرة، والذي يحسن تمني علمهم بمغفرة ذنوبه وجعله من المكرمين. وأجاز الفراء أن تكون «ما» استفهامًا. وقال الكسائي: «لو صحّ هذا ـ يعني الاستفهام ـ لقال بم، من غير ألف»؛ وقال =

قال الخضراويّ: وهذا قول مرغوب عنه.

وخرج بالاستفهامية الموصولة، والشرطية فلا يحذف ألفها، وإن دخل عليها الجار.

وذكر أبو زيد والمبرّد: أن حذف ألف «ما» الموصولة ثبت لغة كثير من العرب، يقولون: «سل عم شئت»، لكثرة استعمالهم إيّاه.

وخرج بالمجرورة المرفوعة والمنصوبة، فلا يحذف الألف منها إلا في الضرورة كقوله:

١٨١٢ ـ ألا مَ تقول النـاعيـات ألا مَـهْ[1]

ولو ركبت «ما» الاستفهامية مع «ذا» لم تحذف أيضاً نحو: «على ماذا يلزمني».

ووجه الحذف من الاستفهامية التخفيف، وخُصّ بها، لأنها مستبدّة بنفسها بخلاف الشّرطية، لأنها متعلّقة بما بعدها وبخلاف الموصولة لافتقارها إلى الصلة.

ومن المطّرد حذف الواو من مضارع ثلاثيّ فاؤه واو استثقالاً لوقوعها في فعل بين ياء مفتوحة وكسرة ظاهرة كيَعِد، أو مقدّرة كيقع، ويَسَع.

وحُمِل على ذي الياء أخواته: كأعِد، وتَعِدُ، ويَعِد، والأمر كعِدْ، والمصدر الكائن على «فعل» محرّك العين بحركة الفاء معوّضاً عنها تاء تأنيث كعِدَة، وسواء كان الماضي على فَعَل كوعد، أو فعل كوَمِق[2].

ولا يجوز الحذف من مضارع رباعيّ: كأوعد، يُوعِد، ويَوْعِيد، مثال: يَقطِين من الوعد.

ولا من الاسم كمُوعِد لما فيه لو حذف من توالي الحذف، إذ قد حذف منه الهمزة، ولأنّ ضمة الياء قوّت الواو، ولأن الفعل أثقل منه.

= الفراء: «يجوز أن يقال بما بالألف» وأنشد فيه أبياتًا؛ وقال الزمخشري: «ويحتمل أن تكون استفهامية، يعني: بأي شيء غفر لي ربي؟» يريد ما كان منه معهم من المصابرة لإعزاز دين الله حتى قيل: إن قولك بما غفر لي ربي، يريد ما كان منه معهم بطرح الألف أجود وإن كان إثباتها جائزًا، فقال: قد علمت بما صنعت هذا وبم صنعت» انتهى. والمشهور أن إثبات الألف في «ما» الاستفهامية إذا دخل عليها حرف جرّ مختصّ بالضرورة» انتهى، من تفسير البحر المحيط (٧/ ٣١٦).

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

ألا فـانـدبـا أهـل النـدى والكـرامَـهْ

وهو بلا نسبة في الدرر (٦/ ٣١٨) وشرح الأشموني (٣/ ٧٥٨) والمقاصد النحوية (٤/ ٥٥٣).

(٢) ومق: أحبّ (القاموس: ٣/ ٣٠٠).

ولا إذا وقعت بين ياء مفتوحة، وضمة أو فتحة نحو: وَضُـؤَ يَوْضَؤُ[١]، وشذ وجَد يَجُد[٢] بالضم ويُذَر، ويُدَع[٣].

ولا مما فاؤه ياء كيَسَر الرجل يَسِر[٤]، ويعرت الشاة تيعر[٥].

وشذ يَئِسَ يَئِسُ[٦]. ومن المطّرد: حذف همزة أفعل من مضارعه، واسمَيْ فاعله ومفعوله نحو: أُكْرِمُ استثقالاً لاجتماع همزتين إذ كان الأصل: أُأَكْرِم، وحمل عليه: نُكرم، وتُكرم، ويُكرِم، ومُكرِم ومُكرَم طرْداً للباب.

وشذ إثباتها في قولهم: أرض مُؤرنبة بكسر النون[٧] أي كثيرة الأرانب، وكساء مؤرنب[٨] إذا خلط صوفه بوبر الأرانب وقوله:

١٨١٣ ـ فـإنـهُ أَهْـلٌ لأنْ يُـؤكْـرمَـا[٩]

فلو قلبت همزة أفعل هاء أو عيناً لم تحذف للأمن من التقاء الهمزتين نحو: هراق الماء يُهريقُ، فهو مُهريقٌ، ومُهْراق، وعَيْهَل الإبل[١٠] يُعَيْهِلُها فهو مُعَيْهِلٌ، والإبل مُعَيْهَلَة[١٠]، أي: مهملة.

---

(١) ثبت في الأصل «وضُوءُ يوضوءُ»؛ والصواب كما أثبتناهما، من الوضاءة.

(٢) بضم الجيم في المضارع؛ قال في القاموس (١/ ٣٥٦): «ولا نظير لها».

(٣) بضم الياء في الفعلين. وشذوذهما من وجهين: ضمّ يائهما، وفتح عينهما؛ فقد انتفى فيهما الشرط الأول والثاني، والقياس: يُودع ويُوذر. انظر حاشية الصبان على شرح الأشموني (٤/ ٣٥١).

(٤) والقياس: يَسَر يَيْسِرُ. انظر القاموس (٢/ ١٦٩). وقال الأشموني في شرحه (٤/ ٣٤٣): «وروي شاذًّا: يَسَرَ يَسِرُ كوَعَدَ يَعِدُ».

(٥) كذا في الأصل «تيعر» بإثبات الياء بعد التاء، وهو المضارع القياسيّ؛ ولعلّ الصواب إثبات المضارع الشاذّ وهو «تَعِرُ» على وزن «يَسَرَ يَسِرُ» لأن الكلام على الشاذّ.

(٦) والقياس: يئس يَيْئِسُ.

(٧) وتفتح النون أيضًا، كما ذكر في القاموس (١/ ٧٩).

(٨) بفتح النون وكسرها.

(٩) الرجز بلا نسبة في الإنصاف (ص ١١) وأوضح المسالك (٤/ ٤٠٦) وخزانة الأدب (٢/ ٣١٦) والخصائص (١/ ١٤٤) والدرر (٦/ ٣١٩) وشرح الأشموني (٣/ ٨٨٧) وشرح شافية ابن الحاجب (١/ ١٣٩) وشرح شواهد الشافية (ص ٥٨) ولسان العرب (١/ ٤٣٥ ـ رنب، ١٢/ ٥١٢ ـ كرم) والمقاصد النحوية (٤/ ٥٧٨) والمقتضب (٢/ ٩٨) والمنصف (١/ ٣٧، ١٩٢، ٢/ ١٨٤).

(١٠) قوله «عيهل الإبل... الخ» بالياء بعد العين، كذا في الأصل. وقد غيّرها محقق طبعة دار البحوث العلمية الدكتور عبد العال سالم مكرم إلى «عنهل...» بالنون في صيغها المختلفة، وقال في الحاشية: «في النسخ الثلاث وفي صيغ مادة عنهل نسخت هذه الصيغ بياء بدل النون، أي عيهل يعيهل الخ. كلها تحريف». كذا قال؛ وقد أخطأ الأستاذ، والصواب بالياء كما هو مثبت في الأصل، وقد ذكرها =

ومن المطرد حذف عين فَيْعَلُولة سواء كانت واواً أو ياء نحو: كَيْنُونة أو ياء نحو طيْرُورة. الأصل: كيْونونة، وطَيْرَوُورة[١]. اجتمع في الأول ياء، وواو، سبقت إحداهما بالسكون، فقلبت الواو ياءً، وأدغمت الياء فيها. وفي الثاني أذغمت الياء المزيدة في الياء التي هي عين الكلمة فصار: كيّنونة، وطيّرورة ثم حذفت عين الكلمة على جهة اللزوم فصار: كَيْنُونة وطَيْرورة. وصار الوزن فَيْعُولة[٢].

هذا مذهب سيبويه في هذه المصادر: أن وزنها فيعلولة.

وذهب الكوفيون: إلى أنه لا حذف وأن الأصل: فُعلولة بضمّ الفاء ففتحت لتسلم الياء من ذوات الياء، وحمل عليها ذوات الواو.

ومن المطّرد: حذف عين فَعيل، وفَيْعلة: قال أبو حيّان: أما ذوات الواو، فلا نعلم خلافاً في قياسه كسيّد وسَيّدة، يقال فيه: سَيْد وسَيْدَة. وأمّا ذوات الياء كليّن وليّنة ففيها خلاف:

زعم أبو عليّ وتبعه ابن مالك أن تخفيفها يحفظ ولا ينقاس، قال: وهو مرجوح والأصح أنه مقيس لا محفوظ، قال: وفي محفوظي: أن الأصمعيّ حكى أن العرب تخفف مثل هذا كله، ولم تفصل بين ذوات الواو، وذوات الياء بل سرد مثلاً من هذا ومن هذا، قال: إلا «حبّذا» فلم أسمع أحداً من العرب يخفّفه. ا هـ. وقد عَقدت لذلك ترجمة في كتابي «المزهر».

ومن المطّرد: حذف فاءات: خذ، وكل، ومر، والأصل: أُأخُذْ، أُأكُل، أُأمر، فالهمزة الثانية هي فاء الفعل، والأولى همزة الوصل، فَحُذِفت فاء الكلمة، فانحذفت همزة الوصل، لأنَّ ما بعد الفاء المحذوفة محرّك، فلا حاجة إلى إقرارها. قال أبو حيّان: ولم يجعل سيبويه لهذا الحذف علّة سوى السّماع المحض[٣]. وقد حكى أبو عليّ وابن جنيّ: أُؤْكل على الأصل إلا أنها في غاية الشذوذ استعمالاً.

فإن تَقَدَّم: «مر»، وَاوٌ، أو فاءٌ، فالإثبات أجود نحو: «وأْمر»، «فأْمر» ولا يقاس على هذه الثلاثة غيرها إلا في ضرورة كقوله:

= الفيروزابادي في القاموس بالياء، وذكرها في اللسان (١١/ ٤٨١) بالياء أيضًا في مادة «عهل» وقال: «قال ابن برّي: قال أبو عبيد: عيهلت الإبل أهملتها، وأنشد لأبي وجزة: عياهلٌ عيهلها الذُوّاد».

(١) في الأصل «طيرورة» بواو واحدة، والصواب كما أثبتناه بواوين على وزن فيعلولة.

(٢) كذا في الأصل؛ وغيّرها الدكتور مكرم إلى «فيعلولة» وأشار في الهامش إلى أن «فيعولة» تحريف. وقد أخطأ، والصواب «فيعولة» كما هو واضح من سياق العبارة.

(٣) انظر الكتاب (١/ ٢٦٦).

١٨١٤ ـ ت لي آل زيد وانْدُهُمْ لي جَماعَةً[١]

يريد: ائت لي آل زيد.

وما خرج عمّا تقدّم فشاذ، وقد تَقَدّم بعضه.

ومنه: حذف أحد المثلين من أحسّ، وظلّ، ومسّ، إذا اتصل بتاء الضمير أو نونه نحو: أَحَسْتُ[٢]، وأَحَسْنَ، وظَلْتُ وظَلَلْنَ، ومستُ ومَسْنَ.

قال سيبويه: هذا باب ما شذّ من المضاعف[٣]، وذلك قولهم: أحستُ، يريدون: أحسستُ[٤]، وأَحَسْنَ يريدون: أَحْسَسْنَ، ومثل ذلك: «ظلت»، و«مست» حذفوا وألقوا الحركة على الفاء كما قالوا: خِفْتُ، وليس هذا الحذف إلا شاذاً والأصل في هذا عربيٌّ كثير، وذلك قولك: أحسست، وظللت ومسست، ولا نعلم شيئاً من المضاعف شَذَّ إلا هذه الأحرف[٥]. اهـ. وقال أبو حيّان: وقد نَصّ سيبويه في عدة مواضع[٦] على شذوذ هذا الحذف.

وقد اختلف أصحابنا في هذا.

فذهب أبو علي الشَّلَوبين إلى أنَّ ذلك مطّرد في مثال هذه الأفعال: كأحب، وانْهَمّ[٧] وانحطّ.

وذهب ابن عصفور وابن الضائع: إلى أن ذلك لا يطّرد.

ثم المحذوف من هذه الأفعال الثلاثة العين، وبه جزم ابن مالك وغيره.

---

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

وسَلْ آل زيد أيّ شيء يضيرُها

وهو بلا نسبة ني الدرر (٦/ ٣٢٠) وسرّ صناعة الإعراب (٢/ ٨٢٣) ولسان العرب (١٤/ ١٤ ـ أتي).

(٢) ثبت في الأصل «أحسستُ» بسينين؛ والصواب كما أثبتناه بسين واحدة.

(٣) انظر الكتاب (٤/ ٤٢١).

(٤) ثبت في الأصل «أحستُ» بسين واحدة؛ والصواب بسينين كما أثبتناه. وانظر الكتاب (٤/ ٤٢١).

(٥) انظر الكتاب (٤/ ٤٢١، ٤٢٢) وقد تصرّف السيوطي في النقل عن سيبويه وحذف عدة مقاطع، فانظرها في الكتاب.

(٦) منها الموضع الذي أشرنا إليه في الحاشية السابقة، ومنها أيضًا (٤/ ٤٨٢، ٤٨٣) في «باب ما كان شاذًّا مما خففوا على ألسنتهم وليس بمطّرد».

(٧) قال في اللسان (١٢/ ٦٢٠): «هَمَّ الشحمَ يَهُمُّهُ هَمًّا: أذابه؛ وانهمَّ هو؛ والهاموم: ما أُذيب من السنام».

ويجوز في الأخيرين، أعني، ظل، ومس، كسر أوّلهما بإلقاء حركة العين عليه، وإبقاء فتحه.

وقَلّ وقوع هذا الحذف في الأمر، والمضارع، ومنه: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾ [الأحزاب: ٣٣] والأصل: اقررن. وسمع الفرّاء ينحطن في ينحططن.

وبعض العرب يحذف إحدى يائي ﴿يَسْتَحْيِۦ﴾ [البقرة: ٢٦] إمّا اللام أو العين، وهي لغة تميم[١]، وبها قرأ ابن مُحَيْصِن ورُوِيت عن ابن كثير، ويستحيي لغة الحجازيين، وسائر العرب.

وفروعه سائر الصيغ من الماضي، والأمر، والمثنى، والجمع، والمؤنث والوصف.

فيقول التميميّون: اسْتَحى، استح، يستحيان ـ يستحون[٢] ـ يَسْتَحِنَّ ـ مُسْتَحٍ ـ مُستَحًى منه.

ويقول غيرهم: اسْتَحْيا ـ اسْتَحي ـ يستحيّان ـ يستحيون ـ يَسْتَحْيين، مستحِيٌّ، مُستحَيٌّ منه.

وكثر الحذف في أبالي إذا جزم، فقالوا: لم أُبَلْ[٣]، والأصل: لم أبال لكثرة استعمالهم إيّاه توهّموا أن اللّام هي الأخيرة، فسكنوها للجازم، فحذفت الألف لالتقاء السّاكنين.

وكثر حذف اللّام في الأسماء إذا كانت واواً «كأب» و«أخ»، و«حم» و«هن»، و«ذي» على مذهب الخليل، وابن واسم على مذهب البصريّين، والأصل عندهم: سموٌ، لأنه من السّمو حذفت لامه، وعوض عنها همز الوصل.

---

(١) قال أبو حيان: «وقرأ ابن كثير في رواية شبل [وهو شبل بن عباد أبو داود المكي] وابن محيصن ويعقوب: يستحي، بياء واحدة، وهي لغة بني تميم يجرونها مجرى يستبي، قال الشاعر:

ألا تستحي منّا ملوك وتتقي ... محارمنا لا يبوء الدمُ بالدمِ

والماضي استحى؛ قال الشاعر:

إذا ما استحين الماء يعرض نفسه ... كرعْنَ بسبت في إناء من الوردِ

واختلف النحاة في المحذوفة، فقيل لام الكلمة، فالوزن: يستفيع، فنقلت حركة العين إلى الفاء وسكنت العين فصارت يستفع. وقيل: المحذوف العين، فالوزن يستفيل، ثم نقلت حركة اللام إلى الفاء وسكنت اللام فصارت يستفل؛ وأكثر نصوص الأئمة على أن المحذوف هو العين». انظر تفسير البحر المحيط (١/ ٢٦٤، ٢٦٥).

(٢) ثبت في الأصل «يستحيون»؛ والصواب «يستحون» لأن «يستحيون» هو مضارع «استحيى» والكلام على مضارع «استحى».

(٣) انظر الكتاب (٤/ ٤٠٥).

والكوفيّون يقولون: أصله وَسْمٌ من السّمة، حذفت فاؤه، وردّ بأن جمعه أسماء، وتصغيره: سُمَيّ، ولو كان كما قالوا لكان أوساماً وَوُسَيْماً، لأن التصغير والتكسير يَرُدّان الأشياء إلى أصولها.

وقلّ حذف اللام إذا كانت ياء كلام «يد»، و«دم»، أو هاء كلام «شفة»، وعضة[١]، وفم، وشاة.

وأَقَلُّ منه حذفها إذا كانت همزة كقولهم: قوم بُراء، والأصل: بُرآء على وزن ظُرَفاء. أو نوناً: كدد، وفُل، والأصل: دَدَن[٢]، وفُلان.

وأقل من ذلك حذفها إذا كانت حاء: كحِر أصله: حِرْحُ[٣]. قال أبو حيان: ولا أحفظ من حذف الحاء غيره.

وأَقَلُّ من ذلك حذف غير اللام إما الفاء: كناس، والأصل: أناس، أو العين كسه، والأصل: سَتْهٌ[٤].

الإبــدال

(ص): الإبدال أحرفه: «طويت دائماً»، فتبدل الهمزة من كُلِّ ياء، أو واو طَرَفاً، ولو تقديراً بعد ألف زائدة، أو بدلاً من عين فاعل معلّها، ومن أوّل واوين صدرتا، وليست الثانية مدة فوعل، أو مبدلة من همزة، ومن واو خفيفة ضمت لازماً، ومن تالي ألف شبه مَفَاعل مدّاً مزيداً، أو ثاني ليّنين اكتنفاها.

ويفتح هذا الهمز مجعولاً واواً إن كانتها[٥] اللام، وسلمت في المفرد بعد ألف وياء إن

---

(١) العضة (بكسر العين وتخفيف الضاد): الكذب والبهتان، والسحر. انظر القاموس (٤/ ٢٩٠).

(٢) الدَّدَنُ والدَّدُ: اللهو واللعب (القاموس: ١/ ٢٢٣). ومنه قول النبي ﷺ: «ما أنا من دَدٍ ولا الدَّدُ منّي».

(٣) والجمع: أحراح وحِرُون، والنسبة: حِرِيّ وحِرْحِيّ. انظر القاموس (١/ ٢٢٧).

(٤) السته (بسكون التاء وتفتح): الاست، والجمع: أستاهٌ. والسَّهُ (بفتح السين وتضمّ): العجز أو حلقة الدبر. انظر القاموس (٤/ ٢٨٧). وفي الحديث: «العين وكاء السَّهِ» قال ابن الأثير في النهاية (٢/ ٤٢٩): «السَّهُ: حلقة الدبر، وهو من الاست، وأصلها: سَتَهٌ بوزن فرس، وجمعها أستاه كأفراس، فحذفت الهاء وعوّض منها الهمزة فقيل استٌ، فإذا أردت إليها الهاء وهي لامُها وحذفْتَ العين التي هي التاء انحذفت الهمزة التي جيء بها عوض الهاء، فتقول: سَهٌ بفتح السين؛ ويروى في الحديث: وكاءُ السَّتِ؛ بحذف الهاء وإثبات العين، والمشهور الأول. ومعنى الحديث أن الإنسان مهما كان مستيقظاً كانت استه كالمشدودة الموكيّ عليها، فإذا نام انحلّ وكاؤها. كنى بهذا اللفظ عن الحدث وخروج الريح، وهو من أحسن الكنايات وألطفها».

(٥) كانتها: أي كانت هي.

كانت غيرها أو همزة.

(ش): الإبدال قسمان: شائع وغيره.

فغير الشائع وقع في كل حرف إلا الألف. وألّف فيه أئمة اللغة كتباً منهم: يعقوب بن السكيت وأبو الطيّب عبد الواحد بن علي اللغوي[١]. وفي كتابي «المزهر» نوع منه حافل.

والشائع الضّروري في التصريف أحرفه ثمانية يجمعها قولك: طويت دائماً.

[إبدال الواو والياء همزة]

فتبدل الهمزة من كل ياء، أو واو مُتَطَرِّفة، بعد ألف زائدة نحو: رداء، وكساء. الأصل: رداي، من الردية، وكساو من الكسوة، وسواء كان تطرّفها ظاهراً أم تقديراً، وهي المتّصلة بهاء التأنيث العارضة كصلاءَة وعَظاءة[٢] بخلاف اللاّزمة، وهي التي بُنِيَت الكلمة عليها فإنها لا تُبْدل منها همزة، كهداية، وحماية، وإداوة، وهراوة ولا إبدال بعد ألف أصلية نحو: آية.

وتبدل الهمزة أيضاً من كل ياء أو واو وقعت عيناً لما يوازن فاعِل وفاعلة من اسم معتز[٣] إلى فعل معتلّ العين نحو: بائع وقائم، أصلهما: بايِعٌ، وقاوِمٌ، وفعلهما: باع، وقام معلّ.

بخلاف ما لم يعل فعله كصَيِد، وعَوِر، فهو صايد، وعاور، فلا إبدال فيه.

وبخلاف ما لم يوازن فاعلاً، وإن أعل فعله كمنيل ومطيل من: أطال، وأنال.

وتبدل الهمزة أيضاً من أول واوين صدرتا، وليست الثانية مدة فَوْعل، ولا مبدلة من همزة: كأواصل جمع واصلة. أصله: وواصل، استثقل اجتماع الواوين، فأبدل من أولاهما همزة إذ لم يمكن إبدالها ياء للاستثقال كالواو، ولا ألفاً لسكونها، فعدلوا إلى الهمزة، إذ هي أقرب إلى الألف، لكونهما من مخرج واحد مع أن الهمزة تقلب في التسهيل واواً وياء، فقد شاركت حروف اللين.

---

(١) ومنهم الأصمعي، واسم كتابه «القلب والإبدال»، واسم كتاب ابن السكيت أيضًا «القلب والإبدال». انظر كشف الظنون (ص ١٣٥٥) والفهرست (ص ٨٧ و ١١٤). أما كتاب عبد الواحد بن علي اللغوي فهو «الإبدال من كلام العرب»؛ وهو عبد الواحد بن علي أبو الطيب اللغوي الحلبي المقتول سنة ٣٥١ هـ؛ وله أيضًا: مراتب النحاة، وشجرة الدر، ولطيف الإتباع. انظر هدية العارفين (١/ ٦٣٣).

(٢) في الأصل «كصلاة وعظاة» والصواب ما أثبتناه. والصَّلاءة والصَّلاية: الجبهة، واسمٌ، ومدقّ الطيب. والعَظاءة والعظاية: دويبة كسامّ أبرص. انظر القاموس (٤/ ٣٥٥ و ٣٦٦).

(٣) معتز: منتسب، من الاعتزاء.

بخلاف ما إذا كان ثاني الواوين مدة فوعل: كَوَوْرى ووَوْفَى من وارى، ووافى، فلا إبدال فيه.

وكذا إذا كان مبدلاً من همزة كالوُولى تأنيث الأوأل[1] أصله: وؤلى[2]، فأبدلوا من الهمزة واواً لضمة ما قبلها، فلا تبدل الواو الأولى همزة، لأن الثانية بدل منها، فكأنها موجودة، وصار مستثقلاً كما لو قيل الأألى بهمزتين.

وتبدل الهمزة أيضاً من كل واو مضمومة لازمة غير مشدّدة كوجوه ووُقّتت، فيقال: أُجُوه، وأُقّتت، لأن الواو إذا كانت مضمومة فكأنه اجتمع واوان، فاستثقل.

واحترز بلزوم الضّمّة من نحو: اخشوُا الله. و﴿ ۞ لَتُبْلَوُنَّ ﴾ [آل عمران: ١٨٦]، فلا إبدال لعروضها.

وبغير المشدّدة من[3] نحو: تعوُّذ، وتعوُّد، فلا إبدال أيضاً.

ولو أمكن تخفيف الواو بالإسكان نحو: سُوُر، وسُوْر، فلا إبدال أيضاً، أورده أبو حيان على عبارة التسهيل، وهو عندي داخل تحت قوله: ضمة لازمة.

وتبدل الهمزة أيضاً من تالي ألف شبه مفَاعِل، إذا كان مدّاً مزيداً كالقلائد، والصحائف، والعجائز، بخلاف ما إذا كان أصليّاً كمعايش، ومفاوز، فإن المد فيهما عين الكلمة.

وتبدل الهمزة أيضاً من ثاني حرفَيْ لين اكتنفا مدة مفاعل كأوائل جمع أوّل، وينائف جمع نيّف، وسيائد جمع سيّد.

وتفتح هذه الهمزة في هذه الصورة، والتي قبلها مجهولة واواً في ما لامه واوٌ سلمت في المفرد بعد ألف كهراوة، وهراوَى، وإداوة كـأداوَى، والأصـل: هراءَي وأداءي ثم صار «هراءا» و «أداءا». ثم أبدل من الهمزة واو كراهة اجتماع ألفين بينهما همزة مفتوحة، والهمزة كأنها ألف، فكأنه اجتمع ثلاث ألفات[4].

---

(١) في القاموس (٤/ ٦٤): «الأوّل ضدّ الآخر، أصله أوأل أو ووأل».

(٢) كانت في الأصل «وولى»؛ والتصويب من الأشموني (٤/ ٢٩٤).

(٣) تحرفت في الأصل إلى «منها».

(٤) قال سيبويه (الكتاب: ٤/ ٣٩١): «أما ما كانت الواو فيه ثابتة نحو: إداوة وعلاوة وهراوة، فإنهم يقولون فيه: هَراوَى وعَلاوَى وأَداوَى؛ ألزموا الواو ههنا كما ألزموا الياء في ذلك، وكما قالوا حبالى ليكون آخره كآخر واحده؛ وليست بألف تأنيث، كما أن هذه الواو غير تلك الواو». وفي الأشموني (٤/ ٢٩٢، ٢٩٣) أن هراوى وأداوى أصلهما: هرايؤ وأدايؤ، بقلب ألف هراوة همزة، ثم هرائي وأدائي بقلب الواو =

ومجعولة ياء إن كانت اللّام غير ما ذكر بأن تكون ياء نحو: هدية، وهَدايا[١]، أو واواً اعتلّت في المفرد ولم تسلم كمطيّة ومَطايا، أو كانت همزة كخطيئة وخطايا.

[إبدال الهمزة مدة تجانس الحركة]

(ص): وتبدل الهمزة الساكنة بعد متحركة متصلة مَدّة تجانس، والمتحركة ياء إن كسرت أو تلته، ولم تضم.

أو كانت لاماً مطلقاً في غير ذلك، وفي نحو أَؤم وجهان.

وأبدل المازني الياء منها فاء لأفعل. والأخفش مضمومة بعد كسر، والواو من عكسها.

وتبدل تلو السّاكنة ياء إن كانت موضع اللام، وإلاّ تصحّ.

ولو توالى همزات أبدلت الثانية، والرابعة، وحُقّق[٢] الباقي.

(ش): تبدل الهمزة الساكنة بعد همزة متحركة متصلة مدةً تجانس الحركة، فتبدل ألفًا[٣] في آدم، وياءً في إيمان، وواواً في أُومن، وأصلها: أَأدم وإئْمان، وأُؤْمِن.

فإن تَحَرَّكت الهمزتان المتصلتان، والأولى لغير المضارعة أبدلت الثانية ياء إن كسرت مطلقاً سواء تلت فتحاً نحو: أَيِمّة، والأصل: أَئِمّة، أو كسراً نحو: أَينٌّ مضارع أَنَّ، والأصل: أَإِنُّ، أو ضَمّاً نحو: أُيِمّ مثال: أَثمّ[٤] من الأمّ والأصل: أُأْمِم: نقلت حركة ما بعد الهمزة الساكنة إليها، لأجل الإدغام فانكسرت، فأبدلت ياء، أو تلت كسراً ولم تضم نحو: إِيِمّ مثل: إِصْبع من الأمّ، الأصل إِأْمِم، نقَلتَ حركة الميم إلى الهمزة الساكنة لأجل الإدغام كما تقدم.

أو كانت لاماً مطلقاً سواء كانت في اسم أو فعل تلت فتحاً أو ضماً أو كسراً، مثاله بعد الفتح: قَرْأَى وقِرْأَى إذا بنيت من القراءة اسماً مثل: جَعْفر، ودِرْهم، وقَرْأَى إذا بنيت فعلاً مثل: دَحْرج، الأصل: قَرْأَأٌ، وقِرْأَأٌ، وقَرْأَأَ.

ومثاله بعد الضم قُرْأُيٌ مثل: بُرْثُنٌ من القراءة، الأصل: قرؤؤ، فأبدل من الهمزة ياء

= ياء لتطرّفها بعد الكسرة، ثم خففتا بالفتح فصار: هراءيٌ وأداءيٌ، ثم قلبت الياء ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار: هراءا وأداءا، فكرهوا ألفين بينهما همزة فأبدلوا الهمزة واوًا، فصار هراوى وأداوى.

(١) قال سيبويه: «وقد قال بعضهم: هَدَاوَى، فأبدلوا الواو؛ لأن الواو قد تبدل من الهمزة». انظر الكتاب (٣٩١/٤).

(٢) في الأصل «خفف» تحريف؛ والتصويب من الشرح.

(٣) كانت في الأصل «الفاء».

(٤) تحرفت في الأصل إلى «أثمد».

فصار في آخر الاسم واو ساكنة قبلها ضمة، فقلبت الضمة كسرة، والواو ياء، فصار من باب المنقوص.

ومثاله بعد الكسر: قِرْإِيٌ مثل: زبرج، الأصل: قِرِإأٌ، أبدلت الهمزة ياء، ثم استثقل الضمة في الياء فصار مثل: قاض.

وتبدل الهمزة الثانية واواً إن فتحت بعد مفتوحة أو مضمومة نحو: أوادم جمع: آدم، أصله: أءادِم.

وأويدم، تصغير: آدم، أصله: أأيدِم.

أو ضمّت مطلقاً سواء تلت فتحاً أو ضماً، أو كسراً كأَوُم مثال: أَصْبُع، وأُومّ مثل: أُبْلُم[1]، وإِوُم مثال: إِصْبُع من الأمِّ، نقلت فيها حركة الميم إلى الهمزة الساكنة لأجل الإدغام، فقلبت الهمزة واواً من جنس حركة نفسها.

وفي نحو: أؤم وجهان.

وخالف المازني في مسألة، وهي ما إذا كانت الهمزة الثانية فاء لأفعل، فإنه يبدلها ياء كأن تبني أفعل من الأَمِّ فتقول على رأيه: «هذا أَيَمُّ من هذا»، وعلى رأي الجماعة: هذا أَوَمّ.

وحجة المازنيّ الحمل على أيِمّة لأن الفتحة أخت الكسرة، فالأقيس أن يكون حكم الهمزة المفتوحة كحكم المكسورة في الإبدال لا كالمضمومة.

وخالف الأخفش في مسألتين:

إحداهما: مسألة أُإِمّ مثل: أُصْبِع، فمذهبنا أنه تبدل الهمزة ياء لمناسبة حركتها، ومذهبه: إبدالها واواً لمناسبة حركة ما قبلها، فتقول: أُوِمّ.

والثانية: مسألة إِأُم: مثل: إِصْبُع، فمذهبنا إبدالها واواً لمناسبة حركتها[2]، ومذهبه: إبدالها ياء لمناسبة حركة ما قبلها، فيقول: إيمّ.

والحاصل: أن الأخفش يبدل المكسورة بعد الضّمّ واواً، والمضمومة بعد الكسر ياء.

فإن سكنت الهمزة الأولى أبدلت الثانية ياء إن كانت موضع اللام، وإلاّ صَحّت نحو: قِرَأيٌ مثل قِمَطْر، الأصل: قِرَأْأٌ[3] أبدلت الهمزة الثانية ياء فراراً من الاستثقال لو بقيت ومن مخالفه الأقيسة، لأنه متى التقى مثلان، والأول ساكن في كلمة وجب

---

(١) الأبلم: الغليظ الشفتين (القاموس: ٤/ ٨٢).

(٢) فيقال: إِوُمّ.

(٣) بسكون الهمزة الأولى.

الإدغام. وقد أجمعت العرب على ترك الإدغام في الهمزتين من كلمة إلاّ إذا كانتا عينين نحو: سآّل، ولآّل وهذان مثال قولي: «وإلا صحّت».

وخرج بقيد الاتصال ما لو فصل بين الهمزتين، فإنهما يصحّان نحو: الآء وهو شجر[1].

ولو توالى أكثر من همزتين حققت الأولى والثالثة والخامسة وأبدلت الثانية والرابعة كأن تبني من الهمزة مثال: أُتْرُجّةٍ فتقول: أُأْأُأَةٌ، فتبدل الثانية واواً لضمّة ما قبلها، وكذلك الرابعة، وتحقّق الأولى والثّالثة والخامسة فتقول: أُوْأُوْأَةٌ.

ولو بنيت من الهمزة مثل: قِمَطْر قلت: إِيَأْأٌ، والأصل: إِأْأَأٌ، فتبدل الثانية ياء من جنس حركة ما قبلها.

[تخفيف الهمزة المفردة الساكنة]

(ص): مسألة: **يجوز تخفيف الهمزة المفردة السّاكنة بإبدالها مجانس حركة متلوّها والمتحرّكة بعد ساكن بالحذف، ونقل حركتها إليه ما لم يكن مدّاً زائداً، أو ياء تصغير فتقلب وتدغم، أو نون انفعال فتقر، وألفاً فتسهل بينها، ومجانس حركتها، وكذا مثلثة بعد فتح، ومكسورة ومضمومة بعد كسر أو ضمّ في الأصحّ، وتقلب مفتوحة تلو كسر ياءً وضمٍّ واواً.**

(ش): هذا فصل في تخفيف الهمزة المفردة إذا كانت الهمزة ساكنة فإن كان ما قبلها ساكناً لزم تحريكه، لالتقاء الساكنين بحسب ما يجب من الحركات كنظيره مع غير الهمزة، وإن كان ما قبلها متحرّكاً جاز أن تخفف بإبدالها حرفاً من جنس حركة ما قبلها[2]، فتبدل ألفاً في كأس، وياء في ذئب، وواواً في بؤس.

وإن تحرّكت الهمزة بعد ساكن خففت بحذفها، ونقل حركتها إلى السّاكن قبلها كقولك في اسأل: سل ما لم يكن السّاكن قبلها حرف مَدٍّ زائد كخطيئة ومقروءة، فإن الهمزة تقلب حرفاً مثله، وتدغم فيه، فيقال: خطيّة ومقروّة، أو ياء تصغير فكذلك كحطيئة، أو نون انفعال نحو: انْأَطَرَ[3]، فإن الهمزة تحقق فيه حذراً من الإلباس، أو ألفاً مبدلة من أصل كالهباء فإن الهمزة تسهّل بجعلها بين بين[4].

---

(١) في القاموس (١/٧): «آءٌ كعَاع: ثمر شجر لا شجر».

(٢) فإذا كانت الهمزة ساكنة وقبلها فتحة أبدلت مكانها ألفًا، مثل: رأس وبأس وقرأتُ، تقول: راس وباس وقراتُ. وإن كان ما قبلها مضمومًا أبدلت مكانها واوًا، مثل: الجؤنة والبؤس والمؤمن، فتقول: الجُونة والبُوس والمُومن. وإن كان ما قبلها مكسورًا أبدلت مكانها ياء، مثل: الذئب والمِئْرة، فتقول: ذيب وميرة. انظر الكتاب (٣/٥٤٣، ٥٤٤).

(٣) انأطر الرمح: اعوجّ (القاموس: ١/٣٧٨).

(٤) وهناك مواضع يمتنع التخفيف فيها بين بين، ذكرها سيبويه في الكتاب (٣/٥٤٣ ـ ٥٤٥).

ولا حذف، ولا نَقْل في الصُّور الأربع.

وإن تحرّكت الهمزة بعد متحرّك خففت بالتّسهيل بينها وبين حرف حركتها إن كانت بعد فتح مطلقاً مفتوحة كانَتْ كسأل، أو مكسورة كَسئِم، أو مضمومة كلَؤُم.

أو كانت بعد كسر أو ضَمٍّ، وهي في الصورتين مكسورة أو مضمومة كمئِين، وسُئِل، ويستهزِىءُ، ورءُوس.

فإن كانت مفتوحة قلبت بعد الكسر ياء كمِيَر في مِئَر جمع مِئْرَة[1] وبعد الضم واواً كجُوَن في جُؤَن جمع جُؤْنَة[2]، ورجل سُولَة في سُؤَلة.

وخالف الأخفش في صورتين، وهي: المضمومة بعد كسرة كـ «يستهزِىء» والمكسورة بعد ضمة كسُئل، فأبدل الأولى ياء، والثانية واواً.

[إبدال الواو ياءً]

(ص): وتبدل الياء بعد كسرةٍ من واو عينِ مصدرٍ أعلّت في فعله لا موازن فَعَل.

وعين فعّال جمعاً لواحد سكنت فيه أو اعتلّت وصحّت اللاّم.

وتقلب في فِعَل لا فِعلة، ومن ألف واو ساكنة، أو آخراً ولو تقديراً.

ومنها بعد فتح رابعه فصاعداً ولام فعلى وصفاً.

ومع ياء متصلة إن سبقت إحداهما ساكنة، وتأصل السبق، وكذا السكون في الأصح.

وتدغم متطرّفة ولو تقديراً بعد واوين سكن ثانيهما أو كائنة لام فعول جمعاً، ويعطى متلوّهما ما ذكر من إبدال وإدغام. فإن كانت لام مفعول غير واوي العين أو مكسورها، أو لام فعول مصدراً أو عين فعل جمعاً، فالتصحيح أكثر، أو مفعول من فعل فالإعلال.

(ش): تبدل الياء بعد كسرة من واو هي عين مصدر لفعل مُعَلّ العين موزون بفعال نحو: قَام قِياماً، وعاد عِياداً.

بخلاف عين غير المصدر كصِوان[3]، وسِواك، والمصدر المفتوح أوله كرَواح، أو المضموم كعُوار[4] أو المكسور الذي لم تعل عين فعله، كلاوَذ لِواذاً، وعاوَد عِوادًا، أو الموزون بِفَعل كالحَوَل.

---

(١) المئرة: الذحل والعداوة والنميمة (القاموس: ٢/ ١٣٥).

(٢) انظر الكتاب (٣/ ٥٤٣).

(٣) صوان الثياب وصيانه، مثلثين: ما يصان فيه (القاموس: ٤/ ٢٤٤).

(٤) العوار، مثلثة: العيب، والخرق، والشقّ في الثوب (القاموس: ٢/ ١٠٠).

وتبدل أيضاً بعد كسرة من واو هي عين جمع لواحد ساكن العين أو معتلّها، صحيح اللاّم موزون بفعَال كثوب وثياب، وحوض وحياض، ودار وديار، وريح ورياح.

بخلاف عين المفرد كخِوَان، وما مفرده مُعْتَلّ اللام كجرو وجراء، حَذراً من اجتماع الإعلالين في كلمة، وهما: إبدال اللام همزة، وإبدال العين ياء، فاقتصر على أحد الإعلالين وكان الآخر لأن الأواخر هي محل التغييرات.

أما الموزون بغير فِعال، وهو فِعَل، وفِعَلة فإن فيه الوجهين كحاجَة وحِوَج، وحِيَلة وحِيَل، وتارة وتِيَر، وقيمة وقِيَم، وثَوْر وثِيَرَة، وكُوز وكِوَزة، وعُود وعِوَدة إلا أنّ الإعلال في فِعَل أغلب، والتصحيح في فِعَلة أغلب.

[إبدال الألف ياء]

وتبدل الياء بعد كسرة من ألف، وواو ساكنة أو متطرّفة تحقيقاً أو تقديراً، وهي التي تليها علامة التأنيث، أو زيادتا فعلان نحو: محراب، ومحاريب، ومحيريب، ونحو: إيعاد، وميعاد، ونحو: الغازي، وأكسية جمع كساء، وشَجيان.

[إبدال الواو ياء]

وتبدل الياء بعد فتحة من واو وقعت رابعة فصاعداً في اسم أو فعل نحو: المعطيان يرضيان، والمستعليان يسترضيان[1].

وتبدل الياء من واو هي لام فُعْلَى وصفاً كالعُلْيا، والدّنْيا.

ومن الواو الملاقية ياء في كلمة إن سكن سابقهما سكوناً أصليّاً وتأصل السّبق أيضاً، ثم تدغم إحداهما في الأخرى كسيّد، وهيّن. الأصل: سَيْوِد، وهَيْون، قلبت الواو ياء، وأدغمت فيها الياء لاجتماع الشروط.

واحترز بِكَلمة عمّا في كلمتين كقولك: هو يريد.

وبسبْق الساكن عن تأخره كالطويل، والغَيُور.

وبأصالة السكون عن عروضه كقوْي مخفَّف قوِي[2].

وبأصالة السابق عن عروضه كرُويَة مخفف: رُؤية، فإن الواو بدل الهمزة لا أصل.

وتبدل الياء أيضاً من الواو المتطرّفة لفظاً أو تقديراً بعد واوين سكنت ثانيهما كأن تبني مَفْعُولاً ومفعولة من نحو قويّ، فإنه يقال: مَقْووٌ، ومَقْوُوة فتجتمع ثلاث واوات في

---

(١) أصل المعطيان: المعطون، ويرضيان: يرضوان، والمستعليان: المستعلوان، ويسترضيان: يسترضوان.

(٢) «قوْي» بسكون الواو مخفف «قوِي» بكسرها.

الطرف مع الضمة، فاستثقل ذلك، فقلبت الواو الأخيرة ياء، ثم المتوسطة لاجتماع ياء وواو وسبق إحدهما بالسكون، ثم قلبت الضمة كسرة لأجل صحة الياء وأدغمت الياء في الياء، فقالوا: مَقْوِيّ، ومَقْوِيّة.

وتبدل الياء أيضاً من الواو الكائنة لام فعول جمعاً كـ «عِصيّ»، أصله عَصُوُوٌ فأبدلت الواو الأخيرة، وهي لام الكلمة ياء، وأعطي متلوّها الذي هو واو المدّ من إبدالها ياء، وإدغامها في الياء الأخيرة، وقلبت الضمة كسرة لتصحّ الياء.

فإن كانت الواو لام مفعول ليست عينه واواً، ولا هو من فعل مكسور العين، أو لام فُعُول مصدراً لا جمعاً، أو عين فُعّل جمعاً فوجهان، والتصحيح أكثر.

مثال الأول: مَغْزُوٌّ، ومَغْزِيٌّ.

والثاني: عتا عُتُوّاً، وعِتِيّاً.

والثالث: نُوَّم، وصُوَّم، ونُيَّم، وصُيَّم[(١)].

وإن كانت لام مفعول من فَعِل[(٢)] فوجهان، والإعلال أرجح نحو: مَرْضيّ، ومَرْضُوّ.

(ص): **وتبدل الواو بعد ضمٍّ من ألف، وياء ساكنة مفردة لا في جمع فيكسر لها الضمّ، ولام فِعْل، ومتلوّة، بزيادتي فعلان، أو تاء بنيت عليها الكلمة، ولام فَعْلى اسماً، وفي عين فُعْلَى وصفاً وجهان.**

(ش): تبدل الواو بعد ضمٍّ من ألف كقولك في تصغير «ضارب»: «ضويرب»، ومن ياء ساكنة مفردة في غير جمع نحو: «موقن»، والأصل: «مُيْقِن» لأنه من اليقين.

واحترز بالمفردة من المكررة «كبيّاع»، وبغير الجمع منه، فإنه تبدل فيه واواً. ولكن تقلب الضمّة كسرة لتسلم الياء نحو: «بِيض» والأصل: بُيْض، لأن وزنه فُعْلٌ «كحُمْر».

وتبدل الواو أيضاً بعد الضّمّ من الياء الواقعة لام «فَعُلَ» كـ «رَمُو» و«قَضُو» وقبل زيادتي فعُلان كرَمُوان مثل: سَبُعَان من الرمي، أو قبل تاء بنيت عليها الكلمة نحو: رَمُوَة مثل: تَمُرَة من الرّمي.

وتبدل الواو من ياء هي لام فَعْلى اسماً: كتَقْوى.

وفي عين فُعْلَى وصفاً وجهان: الإبدال كالطُوبى، والكوسى، مؤنث: الأطيب، والأكيس، والتصحيح: كـ ﴿قِسْمَةٌ ضِيزَىٰٓ﴾ [النجم: ٢٢]، وامرأة حيكى[(٣)].

---

(١) انظر الكتاب (٤/ ٣٦٢، ٣٦٣).

(٢) مكسور العين، نحو مرضيّ ومرضوّ ماضيه رَضِيَ.

(٣) حِيكَى كضِيزَى، بكسر الحاء وسكون الياء وفتح الكاف. والذي في القاموس (٣/ ٣١٠): «حَيَكَى» كـ =

[إبدال الواو والياء ألفاً]

(ص): وتبدل الألف من ياء أو واو بعد فتح مُتّصل بشرط أن يتحرّكا بأصل، وألاّ يليها ساكن، أو غير ألف، وياء مشدّدة، وهي لام، وألاّ يكون وصفه أفعل، ولا وزنه افتعل، وواويّ العين دالاً على تفاعل، ولا اسماً آخره زيادة تخصّه خلافاً للمازنيّ في الأخيرة، فإن استحق ذلك حرفان صحّ الأول غالباً.

(ش): تبدل الألف من ياء أو واو نحو: باع وقال، أصلهما: بَيَع وقَوَل، ورمَى، وغَزا، أصلهما: رَمَي، وغَزَو بشروط أن يكونا بعد فتح.

بخلاف نحو: غَزْو، وظَبي، ورَضِيَ، وشَقِيَ، وشَجٍ[1] وعمٍ[2]، وأَدْلٍ، وأَظْبٍ[3].

وأن يتّصلا به بخلاف «آي»، و«واو» فإنهما لم يتّصلا بالفتحة، إذ حجز بينهما الألف.

وأنْ يَتحرّكا بخلاف ما إذا سكنا نحو: غِزَوّ، ورِمَيٌّ من: قِمَطْر[4].

وأن تكون حركتهما أصليّة بخلاف ما هو ساكن في الأصل، وعرض تحريكه نحو: يَرْعَوي، ويَرْمَيِي فإن حركة هذه الواو والياء عارضة، إذ أصلهما السكون، لأن مثالهما في الصحيح يَحْمَرّ مضارع احْمَرَّ.

وألاّ يليها ساكن، بخلاف نحو: طويل، وغيُور، وهذا الشّرط في العين خاصّة.

أما اللام فلا يَضُرّ إيلاؤها السّاكن إلا أن يكون ألفاً: كرمَيَا، وغَزَوَا، ورحيَان، والغليَان، والنّزوَان[5]، أو ياء مشدّدة نحو: عضويّ، فلا تنقلب الياء والواو ألفاً من مثل هذا.

وألاّ يكون وصفه أفعل، بخلاف نحو: صَيِد، وحَوِل، وعَوِر، وسَيِد فإنها صحت لفتحتها من أصيد، وأحْول، وأعور، وأسْوَد.

وألا يكون فعلاً وزنه: افتعل، وهو واوي العين دالّ على تفاعل بخلاف نحو:

= «جَمَزَى»؛ قال: «حاك يحيك حَيْكًا وحَيَكانًا محركة، فهو حائك وحيّاك وهي حيّاكة وحَيَكَى كجمزى وحيكانة بالفتح والكسر وبضم الحاء وفتح الياء: تبختر واختال، أو حرّك منكبيه وجسده في مشيه».

(١) الشجي: المشغول (القاموس: ٤/٣٤٩).

(٢) قال في القاموس (٤/٣٦٩): «عَمِيَ... وتعمَّى، فهو أعْمَى وعَمٍ».

(٣) أدل: جمع دلو، وأظب: جمع ظبي.

(٤) أي على وزن قمطر.

(٥) النزوان: الوثب (القاموس: ٤/٣٩٧).

اجتوروا[١]، وازدوجوا، واعتوروا[٢]، فإنه صحت فيه الواو، لأنه من معنى: تجاوروا، وتزاوجوا، وتعاوروا.

فإن كان على افتعل، وهو يائي العين وجب الإعلال نحو: امتازوا وابتاعوا، واستافوا، أي تضاربوا بالسّيوف.

وإنما لم تصحّح ذوات الياء، لأن الياء أشبه بالألف من الواو فرجّحت عليها في الإعلال.

وألاّ يكون اسماً آخره زيادة تخصّ الأسماء بخلاف: السّيلان والْجَولان. وخالف المازني في هذا الشرط، فأجاز إعلاله، وعليه جاء داران، وحادان من دار يدور، وحاد يحيد.

فإن استحق هذا الإعلال حرفان، فالغالب تصحيح الأول، وإعلال الثاني نحو: هَوَى، وطَوى.

[إبدال النون ميمًا]

(ص): وتبدل الميم من نون ساكنة قبل باء، والتاء من فاء افتعال ليناً.

وشذّ في الهمزة والطّاء من تائه تلو مطبق، والدال منها تلو دال أو ذال، أو زاي، وما عدا ما قرّر شاذ مسموع أو لغة قليلة، ويعرف الإبدال بالتصاريف.

(ش): تبدل الميم من النون الساكنة قبل باء نحو: عَنْبر وشَنْباء[٣]، ﴿أَنۢ بُورِكَ﴾ [النمل: ٨]، والنون أخت الميم، وقد أدغمت فيها نحو: من مالك، فأرادوا إعلالها مع الباء، كما أعلوها مع الميم.

[إبدال الواو والياء تاءً]

وتبدل التّاء من فاء الافتعال وفروعه إن كانت ياءً أو واواً نحو: اتّعد يتّعِد، اتّعِدْ، ومُتّعِد، ومُتَّعَد، ومصدرها: الاتّعاد والأصل: اوْتَعَدَ، لأنه من الوعد[٤]. وكذا اتسر،

(١) من الجوار.

(٢) اعتوروا الشيء وتعاوروه: تداولوه (القاموس: ٢/ ١٠١).

(٣) فيقال: عمبر وشمباء؛ وانظر الكتاب (٤/ ٢٤٠). وفي القاموس (١/ ٩٢، ٩٣): «الشَّنَبُ محركة: ماءٌ ورقّة وبرد وعذوبة في الأسنان، أو نقط بيض فيها، أو حدّة الأنياب كالغرب تراها كالمنشار؛ شنب كفرح فهو شانب وشنيب وأشنب وهي شنباء وشمباء، عن سيبويه. والشنباء من الرمان: الإمليسيّة ليس لها حبّ إنما هي في قشر».

(٤) وكذا أيضًا اتّقد واتّهم. انظر الكتاب (٤/ ٣٣٤).

وفروعه أصله: ايتسر، لأنه من اليسر.

وإنما أبدلوا الفاء تاءً، لأنهم لو أقروها لتلاعبت بها حركات ما قبلها، فكانت تكون بعد الكسرة ياء، وبعد الفتحة ألفاً، وبعد الضمّة واواً، فأبدلوا منها حرفاً جَلْداً لا يتَغير لما قبله[1]، وهي مع ذلك أقرب من الفم إلى الواو.

وشذّ إبدالها من فاء الافتعال إذا كانت همزة نحو: اتزر من الإزار، والفصيح: ائتزر.

[إبدال التاء طاء]

وتبدل الطاء من تاء الافتعال تلو حرف مطبق[2] نحو: اصطفى واضطر، واطعن، واظطلم.

[إبدال التاء دالاً]

وتبدل الدال من تاء الافتعال تلو دال، وذال، أو زاي نحو ادان، وادّكروا، وازدان.

وما خرج عما قرّر من هذا الباب فهو شاذ مسموع يحفظ، ولا يقاس عليه، أو لغة قليلة لقوم من العرب.

وعلامة صحة البدلية الرجوع من بعض التصاريف إلى المبدل منه.

النقل

(ص): النّقل: ينقل للسّاكن الصّحيح حركة لين عين فعل غير تعجّب ولا مصرّف من «عَوِر» ونحوه، ولا مضاعف اللاّم، ولا معلّها، أو اسم غير جار على فعل مصحح أوّله ميم زائدة غير مكسورة، أو موافق للمضارع في زيادته أو وزنه، لا فيهما، أو مصدر على إفعال، واستفعال. وتبدل بـ «مجانسها» وتحذف ألفهما معوّضاً منها التاء غالباً واو مفعول بعده. وقيل: الثلاثة، فإن كانت ياء كسرت المنقولة صوناً عن الإبدال.

وقاس أبو زيد تصحيح المصدر والمبرّد تصحيح مصون.

---

(١) قال سيبويه: «هذا باب ما يلزمه بدل التاء من هذه الواوات التي تكون في موضع الفاء؛ وذلك في الافتعال، وذلك قولك: متّقد ومتّعد واتّعد واتّقد واتّهموا، في الاتّعاد والاتّقاد، من قبل أن هذه الواو تضعف ههنا فتبدل إذا كان قبلها كسرة، وتقع بعد مضموم وتقع بعد الياء. فلما كانت هذه الأشياء تكتنفُها مع الضعف الذي ذكرت لك، صارت بمنزلة الواو في أول الكلمة وبعدها واوٌ في لزوم البدل لما اجتمع فيها، فأبدلوا حرفًا أجلد منها لا يزول، وهذا كان أخفّ عليهم». انظر الكتاب (٤/ ٣٣٤).

(٢) حروف الإطباق هي: الصاد، والضاد، والطاء، والظاء؛ سميت بذلك لأن طائفة من اللسان تنطبق مع الريح إلى الحنك عند النطق بها.

(ش): تنقل حركة العين للسّاكن الصّحيح قبلها إن كانت من فعْل أو اسم بالشّروط المذكورة نحو: يَبيع، ويَقُول؛ الأصل: يَبْيعُ ويَقْوُل[١]، ونحو: مَقام، ومَقال، الأصل: مَقْوَم، ومَقْوَل.

وشرط الفعل ألاّ يكون لتعجب بخلاف نحو: ما أَبْيَن هذا وما أطْولَه.

ولا مصرفاً من نحو: عَوِر: بخلاف نحو: يَصِيدُ، ويَعْود، وأَصيدُ، وأعور[٢] وأعوره الله.

ولا مضاعف اللام بخلاف نحو: ابيضّ، واسودّ حذراً من الإلباس[٣].

ولا مُعَلّ اللام بخلاف نحو: أهْوى، واسْتحيا حذراً من توالي إعلالين.

وشرط الاسم ألاّ يكون غير جار على فِعْلٍ مُصَحَّح بخلاف نحو: مقاوِل[٤]، مبَايع، فإن حرف العلة لا يعل في هذا الاسم لجريانه على تَقَاول وتَبَايَع.

وأن يكون أوّله ميم غير مكسورة إمّا مفتوحة كما مرّ أو مضمومة «كمقيم»، و «مبين». بخلاف ما أوله ميم مكسورة كمِخْيَط ومِقْوَل.

أو موافقاً للمضارع في زيادته دون وزنه نحو: تِقْيل وتِبْيِع مثل: تِحْلىء[٥] من القَوْل، والبَيْع، والأصل: تقول، وتبيع نقلت حركة العين إلى الفاء فسكنت، وانقلبت واو «تقول» ياء لكسر ما قبلها. أو في وزنه دون زيادته [كمقام فإنه موافق للفعل في وزنه فقط، وفيه زيادة تنبىء على أنه ليس من قبيل الأفعال وهي الميم فأُعلّ][٦].

---

(١) قال سيبويه: «وأما قُلْتُ فأصلها فَعُلْتُ معتلةً من فَعَلْتُ، وإنما حولت إلى فَعُلْتُ ليغيروا حركة الفاء عن حالها لو لم تعتلّ، فلو لم يحوّلوها وجعلوها تعتلّ من قَوَلْتُ لكانت الفاء إذا هي ألقي عليها حركة العين غير متغيرة عن حالها لو لم تعتلّ؛ فلذلك حوّلوها إلى فَعُلْتُ فجعلت معتلّة منها. وكانت فَعُلْتُ أولى بفَعَلْتُ من الواو من فَعُلْتُ؛ لأنهم حيث جعلوها معتلّة محوّلة الحركة جعلوا ما حركته منه أولى به، كما أن يغزو حيث اعتلّ لزمه يَفْعُلُ، وجُعل حركة ما قبل الواو من الواو، فكذلك جعلت حركة هذا الحرف منه». انظر الكتاب (٤/ ٣٤٠).

(٢) «أعور» من باب فعل الذي بمعنى أفعل، فلا تنقل الحركة فيها.

(٣) وذلك أن ابيضّ لو أعلّ الإعلال المذكور لقيل فيه: باضّ، وكان يظن أنه فاعل من البضاضة، وهي نعومة البشرة. انظر حاشية الصبان على الأشموني (٤/ ٣٢١).

(٤) مقاول: جمع مِقْوَل، وهو الحسن القول أو كثيره. انظر القاموس (٤/ ٤٢، ٤٣).

(٥) التحلىء: شعر وجه الأديم ووسخه وسواده، كالتحلئة؛ وما أفسده السكين من الجلد إذا قُشر (القاموس: ١/ ١٣).

(٦) ما بين حاصرتين ساقط من الأصل، وقد استدركناه من الصبّان على الأشموني (٤/ ٣٢١).

فإن وافقه في الزيادة والوزن معاً لم يعلّ نحو: أسود، وأطول منك وأبين، لأنه لو أُعِلَّ التبس بلفظ الفعل.

ولا ينقل إلى ساكن معتلّ كطاوع، وقوّم، وسيّر.

وإذا نقل أبدلت العين بمجانس الحركة المنقولة كقولك من: أقوم، وأطيب: أقام وأطاب.

فإن جانست الحركة العين، فليس فيه سوى النقل: كيَقُول ويَبيع.

وتنقل الحركة أيضاً إلى السّاكن الصحيح قبلها من عين مصدر على إفعال أو استفعال، وتبدل العين حينئذ بمجانس الحركة المنقولة، وتحذف ألفهما، ويعوّض منها التاء غالباً، مثال ذلك: إقامة، واستقامة الأصل: إقوام واستقوام، نقل وأبدلت الواو ألفاً، فالتقى ألفان، فحذفت ألف المصدر، وعوّض منها التاء.

وتنقل الحركة أيضاً من مفعول إلى السّاكن الصحيح قبلها. وتحذف واوه باجتماع واوين ساكنين نحو: مصون، والأصل: مَصْوُون.

فإن كان عين مفعول ياء كسرت الضمة المنقولة صوناً مِنْ إبدال الياء بعدها واواً نحو: مَبِيع.

وما ذكر من أن المحذوف في المصدرين واو مفعول هو مذهب الخليل وسيبويه، لأن حذف الزائد أولى من حذف الأصل.

ومذهب الأخفش: أن المحذوف في الثلاثة عين الكلمة، لأن حذفها أولى من حذف ما دَلَّ على معنىً، وهو المصدريّة، والمفعولية، والكلام على ذلك مبسوط في «الأشباه والنظائر».

وربما صحح الإفعال والاستفعال وفروعهما، سمع: أغيمت السماء إغْياماً، وأغيلت المرأة إغْيالاً[1]، وأطيب وأطول. قال:

١٨١٥ ـ صَدَدْتِ فأَطْوَلْتِ الصُّدُود[2]

ولا يقاس على ما سمع من ذلك خلافاً لأبي زيد؛ وربما صحّح مفعول، سمع: فرس مَقْوُود، وثوب مَصْوُون، ولا يقاس على ما سمع من ذلك خلافاً للمبّرد.

---

(١) أغالت المرأة ولدها وأغيلته: سقته الغَيْلَ، والغيلُ: اللبن ترضعه المرأة ولدها وهي تُؤتى أو وهي حامل. انظر القاموس (٤/ ٢٧).

(٢) تقدم بالرقم (١٤٠٢).

القلب

(ص): القلب: إنما يقلب في المعتل، والمهموز، وذو الواو أمكن، وبتقديم الآخر على متلُوِّه أكثر. ومن تقديم اللام على الفاء «أشياء» في الأصح، فوزنها لفعاء، لا أفعاء، أو أفعال.

ويعرف بأصله، واشتقاقه، وصحّته، وكذا إذا أدّى تركه إلى همزتين ومنع صرفه بلا عِلّة على الأصحّ، فإن لم يثبت فأصلان.

(ش): قال أبو حيّان: القلب تصيير حرف مكان حرف بالتقديم والتأخير، وقد جاء منه شيء كثير حتى إنّ ابن السّكّيت ألف فيه كتاباً[١]، ومع ذلك فلا يطّرد شيء منه، إنما يحفظ حفظاً، لأنه لم يجيء منه في باب ما يصلح أن يقاس عليه. انتهى.

وقد عقدت له نوعاً في «المزهر» أوردت فيه ألفاظاً جمّة.

قال ابن مالك، رحمه الله تعالى: وأكثر ما يكون القلب في المعتل والمهموز كهاري في هائر[٢] وشاكي السلاح في شائك، وراء في رَايِي[٣]، وآبار في أبآر ومنه في غيرهما: «رعملي» في «لعمري». وذو الواو أمكنُ فيه من ذي الياء.

قال أبو حيّان: دليل ذلك الاستقراء، فأكثر ما جاء القلب في ذوات الواو نحو: شاك، وهار، ولاث[٤]، وأيْنُق، كما أنَّ انقلاب الألف عن الواو أكثر من انقلابها عن الياء حتى أنّا لو وجدنا كلمة أشكل علينا الأمر فيها: ألفها منقلبة عن واو أم عن ياء؟ حملنا ذلك على أنها منقلبة عن واو، ودليل ذلك الكثرة.

والقلب بتقديم الآخر على متلوه أكثر منه بتقديم متلّو الآخر على العين، أو بتقديم العين على الفاء أو بتأخير الفاء عن العين واللام، وتحت ذلك صورتان:

الأولى: أن يكون الآخر لاماً، والمتلوّ عيناً كراء في رايي، وهار في هائر، والأوالي في الأوائل، والأيامى جمع أيم، وأصله: أيايم بوزن: قبائل.

الثانية: أن يكون الآخر حرفاً زائداً، والمتلوّ غير عين كقولهم في جمع تَرْقُوَة: ترائق،

(١) هو كتاب «القلب والإبدال». انظر كشف الظنون (ص ١٣٥٥).

(٢) الهائر والهاري: المهدوم (القاموس: ٢/ ١٦٨).

(٣) كانت في الأصل: «رأي»؛ والصواب كما أثبتناه.

(٤) كانت في الأصل: «لات» بالتاء المثناة، تحريف والصواب ما أثبتناه؛ وأصل «لاث» من «لوث»، قال في القاموس (١/ ١٨٠): «ونبات لائث ولاثٌ وليّثٌ: التفّ بعضه ببعض».

وهو مقلوب من التّراقي[1]، فالواو زائدة في تَرْقُوة، والقاف لام الكلمة، لا عين.

ومثال تقديم متلو الآخر على العين: الحوباء وهي النفس. الأصل: حبواء، قدمت اللام وهي الواو التي هي متلوة للآخر على الياء، وهي عين الكلمة، فوزنها: فلعاء، والدليل على أنه مقلوب قولهم: حابيت الرجل: إذا أظهرت له خلاف ما في حوبائك.

ومثال تقديم العين على الفاء: أَيِس من يَئِس، وأَيْنق في أنوق جمع ناقة.

ومثال تأخير الفاء عن العين واللام: حادي، أصله واحد تأخرت الواو عن الحاء والدال، ثم قلبت ياء لانكسار ما قبلها فوزنه: عالف.

ومن تقديم اللام على الفاء: أشياء في مذهب سيبويه أصلها: شيئاء نحو: طَرْفاء، وحَلْفاء بتقديم لام الكلمة على فائها فوزنها: لفعاء.

ومذهب. .[2].

ويعرف القلب بأشياء:

أحدها: الأصل بأن يكثر استعمال أحد النظمين، فيكون الأقل هو المقلوب كما في لعمري ورَعملي.

الثاني: الاشتقاق بأن يجيء التصريف على أحد النظمين دون الآخر كما تقدم في الحوباء، وكما في شوايع، وشواعي، فإنه يقال: شاع يشيع فهو شائع، ولا يقال: شعى يشعى فهو شاع، فعلم أن شوائع هو الأصل، وشواعي مقلوب منه.

الثالث: الصحّة وعدم الإعلال كما في أيس، إذ لو لم يكن مقلوباً من يئس لوجب إعلاله، وأن يقال: آس لتحرك الياء، وانفتاح ما قبلها، فتصحيحه دليل على قلبه.

---

(١) وعليه جاء قوله تعالى: ﴿كلا إذا بلغت التراقي﴾ [القيامة: ٢٦]. والتراقي: العظام المكتنفة لثغرة النحر عن يمين وشمال؛ قاله الزمخشري في الكشاف (٤/٦٦٣).

(٢) بعد قوله «ومذهب» بياض في الأصل. وقد ذكر الدكتور عبد العال سالم مكرم في حاشيته على الهمع (٦/٢٧٨ ـ طبعة دار البحوث العلمية، الكويت) أن مصحح إحدى النسخ التي اعتمد عليها في تحقيقه للكتاب أشار إلى هذا البياض وذكر في الهامش ما نصّه: «وهذا البياض الذي في الأصل متروك لمذهب الأخفش فإنه يرى أن أشياء وزنها: «أفعلاء» كما تقول: هيّن وأهوناء إلاّ أنه كان في الأصل: أشيئاء كأشيعاع، فاجتمعت همزتان بينهما ألف، فحذفت الهمزة الأولى تخفيفًا كراهة همزتين بينهما ألف فوزنها: «أفعاء». وقال الفراء: أصل شيّيء على مثال: شيّع، فجمع على أفعلاء مثل: هيّن وأهيناء وليّن وأليناء، فقالوا أشياء، فحذفوا الهمزة الأولى، وهذا راجع إلى قول الأخفش. وقال الكسائي: وزن أشياء: أفعال، كفرْخ وأفراخ، وإنما ترك صرفها لكثرة الاستعمال؛ لأنها شبهت بفعلاء في كونها جمعت على أشياوات فصارت كخضراء وخضراوات. وقد أجمع البصريون وأكثر الكوفيين على أن قول الكسائي خطأ في هذا، وألزموه أن يصرف أسماء وأبناء» اهـ.

قال أبو حيّان: وإنما ادعي فيه القلب دون الشّذوذ، لأن باب القلب وإن كان لا يقاس أوسع وأكثر من باب الشذوذ.

الرابع. [(١)]. .

فإن لم يثبت كون أحد اللفظين أصلاً؛ والآخر مقلوباً منه بدليل، فكلا التأليفين أصل نحو: جبذ، وجذب، فإن جميع تصاريفهما جاء عليهما قالوا: جبذ يجبذ جبذاً فهو جابذ ومجبوذ، وقالوا: جذب يجذب جذباً فهو جاذب ومجذوب.

قال أبو حيان: فإن قلت ما فائدة القلب، وهلا جاءت التصاريف على نظر واحد؟ قلت: الفائدة في ذلك الاتساع في الكلام والاضطرار إليه في بعض المواضع.

الإدغــام

(ص): **الإدغام هو قسمان: الأول في المثلين، ويجب إنّ سكن الأول غير هاء سكت، ولا همزة منفصلة عن الفاء، ولا مدّة في آخر، أو مبدلة دون لزوم، أو تحركا في كلمة إن لم يصدر، أو لم يوصلا بمدغم، أو ملحق ولا زيد أحدهما له، ولا عرض تحريكهما، ولا كانا واوين طرفين، ولا في اسم. قيل: أو فعل موازن[(٢)]، أو صدره فَعَلاً، أو فُعَلاً، أو فُعُلاً، أو فِعَلاً.**

(ش): قال أبو حيان: الإدغام: هو آخر ما يتكلّم فيه من علم التصريف وهو في اللغة: الإدخال[(٣)]، ويقال: الادّغام، وهو افتعال، وهي عبارة سيبويه، وعبارة الكوفيين الإدغام: إفعال.

وفي الاصطلاح: رَفْعُك اللِّسان بالحرفين دفعة واحدة، ووضعك إيّاه بهما وضعاً واحداً، ولا يكون إلاّ في المثلين والمتقاربين.

وهذا التقسيم إنما هو بالنظر إلى الأصل، وإلاّ فلا إدغام إلاّ إدغام مِثْل في مثْله، ألا ترى أن المتقارب يقلب من جنس الحرف الأخير فيؤول إلى أنه إدغام مثلٍ في مِثْلٍ.

والإدغام يكون في الأسماء والأفعال أوجب لكثرة اعتلالها، وذلك لثقلها؛ ولذلك يدغم في الأفعال ما لا يدغم في الأسماء، ألا ترى إدغامهم: ردَّ، وفكهم: شَرَر.

وبدأ بإدغام المثلين كما هو عادة المصنفين في التعريف، وهو واجب بشروط:

أن يُسَكّن الأول نحو: «اضْرِب بَكْراً». ولم يكن هاء سكت بخلاف نحو: ﴿مَالِيَهْ ۝٢٨﴾

(١) موضع النقط بياض في الأصل.

(٢) في الأصل «وازن» والتصويب من الشرح.

(٣) انظر القاموس (٤/ ١١٤).

هَلَكَ﴾ [الحاقة: ٢٨ ـ ٢٩] فإنها إذا وصلت ينوى الوقف عليها، والابتداء بما بعدها، فيتعيّن الفكّ.

قال أبو حيان: ولهذا أظهرها القراء عند الوصل، ولم يدغموها إلاّ رواية عن ورش بالإدغام وهو ضعيف من جهة القياس.

ولا همزة منفصلة عن الفاء بخلاف نحو: اكلأ أحمد. أما الهمزة المتّصلة بالفاء فيجب إدغامها نحو: سآل، ولآل.

ولا مدة في آخر بخلاف نحو: «يعطي ياسر» و «يغزو واق»، فلا يدغم مثل هذا، لئلاّ يذهب المدّ بالإدغام مع ضعف الإدغام. فلو كان حرف لين فقط وجب الإدغام نحو: «اخشَيْ» ياسراً، و«اخشَوْا واقداً»، و«كي يقوم» «واو واقد».

ولو كانت المدة ليست في آخره وجب الإدغام نحو: مَغْزوٌّ أصله: «مَغْزُوْوٌ» على وزن مفعول فالأولى مدّة وليست في آخر، وقد أدغمت. واحتمل فيه ذهاب المدّ لقوّة الإدغام.

ولا مدةً مبدلة من غيرها دون لزوم بخلاف نحو: قُووِل مبنيّاً للمفعول من قاول، فلا تدغم، لأنّه حرف مدٍّ لا يلزم، كما أن «يغزو واقد» حرف مدّ لا يلزم، ألا ترى أنك تقول في بنائه للفاعل: «قاول» فيزول حرف المدّ كما يزول في: «لم يغز واقد»، فإن كانت مبدلة من غيرها، ويلزم فيها البدل أُدْغم نحو: أُوّب مثل «أُبلم»[1] من الأوب، والأصل: أُأْوب، أبدلت الهمزة الثانية الساكنة من جنس حركة ما قبلها واواً، وهو يدلّ على جهة اللزوم، فأدغمت في الواو.

وإن تحرّك المثلان وجب الإدغام بشروط:

أن يكونا في كلمة كرَدَّ، وظَلَّ بخلاف ما إذا كانا في كلمتين، فالإدغام جائز أو واجب كما سيأتي.

وألاّ يُصدَّرا بخلاف نحو: دَدَن[2].

وألا يسبقهما مدغم في أولهما بخلاف نحو ردّد يُردّدُ فهو مُرَدِّد فلا يدغم لأن فيه إبطالاً للإدغام الذي قبله.

وألا يسبقهما مزيد الإلحاق بخلاف نحو: «ألندد»[3]، و«ألنجج»[4]، فإن نونهما،

---

(١) الأبلم (مثلثة الهمزة): الغليظ الشفتين (القاموس: ٤/ ٨٢).

(٢) الددن: اللعب (القاموس: ٤/٢٢٣).

(٣) الألندد واليلندد والألدّ: الطويل الأخدع من الإبل، والخصم الشحيح الذي لا يزيغ إلى الحق (القاموس: ١/٣٤٨).

(٤) الألنجج والألنجوج واليلنجج واليلنجوج: عود البخور (القاموس: ١/ ٢١٢).

وجيم «ألنجج» زيدت لإجل الإلحاق فلا يجوز الإدغام، لأنه إذ ذاك يزول الإلحاق بسفرجل.

وألاّ يكون أحدهما ملحقاً بخلاف نحو: قردد، فإنه لو أدغم بطل الإلحاق بجعفر.

وألاّ يكون تحريك ثانيهما عارضاً. بخلاف نحو: لن يُحْيَى، وارْدُدِ القوم.

وألاّ يكونا واوين طرفين. . (١).

وألا يكونا في اسم موازن بجملته، أو صدره فَعَلاً بفتح الفاء والعين أو فُعَلاً بضم الفاء وفتح العين، أو فُعُلاً بضمهما، أو فِعَلاً بكسر الفاء، وفتح العين.

مثال الأربعة في الموازن بجملته: طَلَل، وصُفَف، وذُلُل، وكِلَل(٢)، وفي الموازن بصدره فقط: شَجَجَى(٣) للعَقْعَق، وخُشَشَاء لعظم في أصل الأذن، وحُمَمَة لقطعة الفحم(٤) وقُرُرَة(٥) للأزق بأسفل القدر.

(ص): وتنقل حركته لساكن قبلها(٦)، فإن التقيا في كلمتين، ولا مانع أو كانا ياءين لازماً تحريك ثانيهما، أو تاءين كاستتر، وتتجلى فجائز فإن أدغم الأخير ألحق الوصل، ويجوز فيه حذف تاء وهي الثانية في الأصح.

(ش): إذا كان المدغم متحركاً، فإمّا أن يكون ما قبله متحرّكاً، أو ساكناً، فإن(٧) كان متحرّكاً بقي على حركته، وسكن ذلك الحرف المدغم، وأدغم فيما بعده وإن كان ساكناً نقل إليه حركة المدغم، وأدغم نحو: يَرُدّ، ويَفِرّ ويَمُدُّ، ومقرّ، الأصل: يَرْدُدُ، ويَفْرِرُ، ويَمْدُدُ، ومَقْرَر، نقلت الضمّة والكسرة والفتحة إلى الحرف السّاكن حذراً من اجتماع ساكنين: ذلك الحرف، والحرف المدغم، فإنه سكن لأجل الإدغام.

فإن كان الساكن الذي قبله حرف مَدٍّ ألفاً، أو واواً، أو ياء تصغير لم ينقل إليه نحو: راد، وحاد، وعود، ودُوَيّبة؛ لأن أصل وضع حرف المدّ عدم الحركة خصوصاً الألف، فإن

---

(١) موضع النقط بياض في الأصل.

(٢) جمع كِلّة، وهي الستر الرقيق، وغشاء رقيق يتوقّى به من البعوض، وصوفة حمراء في رأس الهودج (القاموس: ٤/ ٤٦، ٤٧).

(٣) رُسمت في الأصل هكذا «لحجر»؛ والصواب ما أثبتناه؛ قال في القاموس (١/ ٢٠٢): «شَجَجَى كجَمَزَى: العقعق».

(٤) تحرفت في الأصل إلى «اللحم»؛ قال في القاموس (٤/ ١٠٢): «الحُمم كصُرد: الفحم؛ واحدته بهاء».

(٥) القُرُرة بضمتين، وكهمزة: أي بضم الأول وفتح الثاني. انظر القاموس (٢/ ١١٩).

(٦) في الأصل «يقبلها» تحريف.

(٧) في الأصل «إن»، والأنسب إثبات الفاء.

تحريكها غير ممكن.

فإن التقى المثلان المتحرّكان من كلمتين جاز الإدغام من غير وجوب نحو: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ﴾ [الذاريات: ٥٨] ما لم يكن مانع، فإنه يمنع الإدغام، بأن كانا همزتين نحو: قرأ أبوك، فإن العرب تنكبت عن إدغام الهمزة إلا عيناً.

أو وليا ساكناً غير لين فيما قاله البصريّون، وجزم به ابن مالك في «التسهيل» وتعقّبه أبو حيان بأن أبا عمرو قرأ بالإدغام في مثل ذلك نحو: ﴿ٱلرُّعْبَ بِمَآ﴾ [آل عمران: ١٥١] ﴿خُذِ ٱلْعَفْوَ وَأْمُرْ﴾ [الأعراف: ١٩٩] ﴿مِّنَ ٱللَّهْوِ وَمِنَ ٱلتِّجَٰرَةِ﴾ [الجمعة: ١١] ﴿وَهُوَ وَاقِعٌۢ بِهِمْ﴾ [الشورى: ٢٢] ﴿ٱلشَّمْسَ سِرَاجًا﴾ [نوح: ١٦]. ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ﴾ [البقرة: ١٨٥]. ﴿عَنْ أَمْرِ رَبِّهِمْ﴾ [الذاريات: ٤٤]. ﴿ذِكْرُ رَحْمَتِ﴾ [مريم: ٢]. ﴿ٱلْبَحْرَ رَهْوًا﴾ [الدخان: ٢٤] ﴿وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ﴾ [هود: ٦٦]. ﴿فَهِيَ يَوْمَئِذٍ﴾ [الحاقة: ١٦].

قال: روي جميع هذا عن أبي عمرو بالإدغام وهو لا يجوز عند البصريين. والّذين رَوَوْا ذلك عن أبي عمرو أئمة ثقاة، ومنهم علماء بالنّحو كأبي محمد اليزيدي وغيره، فوجب قبوله، وإن لم يجزه البصريّون غير أبي عمرو، فأبو عمرو رأس في البصريين؛ ولم يكن ليقرأ إلا بما قُرِىء، لأن القراءة سنة متبعة، غاية ما في ذلك أن يكون قَليلاً في كلام العرب، إذ لو كان كثيراً لما غاب علمه عن البصريين غير أبي عمرو، وأما عدم الجواز فلا نقول به. ا هـ.

ويجوز الإدغام أيضاً من غير وجوب فيما إذا كان المثلان ياءين لازماً تحريك الثّاني منهما نحو: حَيِيَ، وعَيِيَ، وقد قرىء به ﴿وَيَحْيَىٰ مَنْ حَيَّ عَنۢ بَيِّنَةٍ﴾ [الأنفال: ٤٢] و «من حَيِيَ» بالإدغام والإظهار[1]. وفي «الإيضاح»[2]: أن الإظهار أكثر في كلامهم.

فإن كان تحريك الياء الثانية عارضاً نحو: لن يحيَى، لم يجز إلا الإظهار فقط.

ويجوز الإدغام أيضاً من غير وجوب فيما إذا كان المثلان تاءين في باب افتعل نحو: «اسْتَتَر»، و«اقْتَتَل»، وحينئذٍ تنقل حركة التاء الأولى إلى الساكن قبلها، وهو السين والقاف، فتذهب همزة الوصل لحركة أوّل الفعل، فيقال: سَتّر، وقَتّل، وحركة التاء فتحة، فيفتح أول الفِعْل، ويجوز كسره، فيقال: سِتّر، وقِتّل.

---

(١) قرأ نافع والبزي وأبو بكر بالفكّ، وباقي السبعة بالإدغام؛ قاله أبو حيّان في البحر المحيط (٤/٤٩٧) وقال: «والفكّ والإدغام لغتان مشهورتان».

(٢) لم يبيّن أي «إيضاح» يريد؛ فهناك «الإيضاح في النحو» لأبي علي الفارسي، و «الإيضاح في النحو» أيضًا للزجاجي، و «الإيضاح في المعاني والبيان» لجلال الدين محمد بن عبد الرحمٰن القزويني؛ وكلها محتملة، فقد سبق للسيوطي أن استشهد بالكتب الثلاثة في أكثر من موضع.

قال أبو حيّان: وهذه الكسرة ليست منقولة؛ إذ لا كسرة في التّاء المدغمة وإنما ذلك لأجل أنهم لما سكّنوا التاء لإدغامها في التاء، وكانت فاء الكلمة قبل ذلك ساكنة كسرت الفاء على أصل التقاء الساكنين، وذهبت همزة الوصل لتحريك الفاء.

ويقال في المضارع على لغة الفتح: «يَسَتّر»، وفي الوصف: «مُسَتِّرٌ» و«مُسَتَّرٌ» بفتح السين. وعلى لغة الكسر: يَسِتّر، ومُسِتِّرٌ، ومُسِتَّرٌ بكسرها.

ويجوز الإدغام أيضاً من غير وجوب فيما إذا كان المثلان تاءين أول فعل مضارع نحو: تَتَجَلّى، وتَتَظاهر، وحينئذٍ يؤتى بهمزة الوصل لسكون التاء الأولى بالإدغام. فيقال: اتَّجَلّى، واتَّظَاهَرَ.

ويجوز في هذا النوع حذف إحدى التاءين تخفيفاً، فيقال: تَجَلّى، وتَظَاهَر.

وهل المحذوف الأولى، أو الثانية؟ قولان: أصحهما الثاني، وهو مذهب سيبويه والبصريين. وقال الكوفيون بالمحذوف الأولى، وهي حرف المضارعة.

(ص): فإن سكن المدغم لوصله بضمير رفع وجب الفك، وكذا أَفْعِل تعجباً خلافاً للكسائيّ، أو لجزم أو بناء جاز، فإن لم يُفَكّ حرّك الثّاني بالفتح مطلقاً، أو ما لم يله ساكن، فبالكسر، أو بالكسر مطلقاً أو بالإتباع لفائه ما لم يله ضمير فبحركته، أو ساكن فبالكسر لغات.

(ش): إذا سكن المدغم لاتصاله بالضّمير المرفوع وجب الفكّ نحو: رددت، وَرَدَدْنَا، ورَدَدْتَ، ورَدَدْتِ، ورَدَدْتُما، وَرَدَدْتُم وَرَدَدْتُنَّ[1].

ويجب الفك أيضاً إذا سكن في أَفْعِل للتعجّب عند الجمهور نحو: أشدد بحمرة زيد.

١٨١٦ ـ وأحْبِب إلينا أن نكون المُقَدَّما[2]

وذهب الكسائي: إلى أن أفعل في التعجّب يدغم، فيقال: أحِبّ بزيد.

فإن سكن لجزم أو بناء جاز الفك، وهو لغة الحجاز والإدغام وهو لغة غيرهم من العرب نظراً إلى عدم الاعتداد بالعارض، فيقال: لم يَرْدُدْ، ولم يَرُدَّ، واردُدْ، ورُدَّ، فإن فكّ فواضح، وإن أدغم حرّك الثاني من حرفَي التّضعيف تخلصاً من التقاء الساكنين، وفي كيفية تحريكه لغات:

أحدها: أنه يُحرّك بالفتح مطلقاً سواء وليه ضمير نحو: رُدَّه ولم يَرُدَّه، ولم يَرُدَّها أم

---

(١) ذكر سيبويه أن بكر بن وائل تدغم نحو «رددن» و «يرددن». انظر الكتاب (٤/ ١٠٧).

(٢) تقدم برقم (١٤٤٨).

ساكن نحو: رُدَّ المال، ولم يَرُدَّ المال أم لا نحو: رُدّ ولم يَرُدّ.

الثانية: أنّه يحرك بالفتح في الحالة الأولى، والثالثة دون الثانية وهي ما إذا وليه ساكن، فإنه يكسر فيها على أصل التقاء الساكنين، فيقال: رُدِّ المال، ولم يَرُدِّ ابنُك.

الثالثة: أنه يحرّك بالكسر مطلقاً في الأحوال الثلاثة على أصل التقاء الساكنين.

الرابعة: أنه يُحرّك بأقرب الحركات إليه نحو: رُدُّ، وفِرِّ، وعَضَّ إلا مع ضميري المؤنث والمذكّر الغائبين، فيحرّك بحركة الضمائر، نحو: عضُّهُ، وردَّها، وإلا فما بعده ساكن من كلمة أخرى لام تعريف أو غيرها، فيكسر نحو:

١٨١٧ ـ فغـــــــــضّ الطّـــــــــرف[1]

ورُدِّ ابنك.

(ص): الثاني في المتقاربين، ويتوقف على مخارج الحروف، فالأصح أنها تسعة وعشرون، وأسقط المبرد الهمزة، وأن مخارجها ستة عشر تقريباً، فأقصى الحلق للهمزة، والألف، والهاء. قال المهدويّ: مرتبات، وغيره: في رتبة.

وقيل: الهمزة[2] أول، وقيل بعد الهاء، وقيل: لا مخرج للألف.

ووسطه للحاء والعين. قيل هكذا، وقيل: عكسه.

وأدناه للغين والخاء، وفيه القولان، وأقصى اللسان وما فوقه للقاف، وما يليه للكاف، ووسطه للشين، والجيم، والياء.

وقدم أبو حيان: الجيم. والخليل: لا مخرج للياء.

وأول حافتيه وما يليهما من الأضراس للضّاد، وهي من الأيسر أقيس. وقيل: تختص به، وقيل: بالأيمن، ولا ينطق بها.

وبالحاء غير العرب.

---

(١) جزء بيت من الوافر، وتمامه:

فغــــضّ الطـــرف إنـــك مـــن نميـــر   فـــلا كعبـــاً بلغـــت ولا كـــلابـــا

وهو لجرير في ديوانه (ص ٨٢١) وجمهرة اللغة (ص ١٠٩٦) وخزانة الأدب (١/ ٧٢، ٧٤، ٩/ ٥٤٢) والدرر (٦/ ٣٢٢) وشرح المفصل (٩/ ١٢٨) ولسان العرب (٣/ ١٤٢). وبلا نسبة في أوضح المسالك (٤/ ٤١١) وخزانة الأدب (٦/ ٥٣١، ٩/ ٣٠٦) وشرح الأشموني (٣/ ٨٩٧) وشرح شافية ابن الحاجب (ص ٢٤٤) والكتاب (٣/ ٥٣٣) والمقتضب (١/ ١٨٥).

(٢) ثبت في الأصل «الهمز»، والصواب «الهمزة» لأن المقصود الحرف.

وما دون طرفه لمنتهاه، وما فوقه للام، وما دونه، وفوق الثنايا للنون، والراء وهي أدخل في ظهره[١]. وقال قطرب، والجَرميّ، وابن دريد[٢]: مخرج الثلاثة واحد.

وما بين طرفه وأصول الثنايا للذاء، والدّال، والتّاء.

وما بينه وبين الثنايا للزّاي، والسين، والصاد، وهي الصّفير.

وما بينه وما بين أطرافها للظاء، والذال، والثاء.

وباطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العليا للفاء.

وما بين الشفتين للباء والميم والواو[٣].

وقال الخليل: لا مخرج للواو، والمهدوي[٤]: لها مخرج على حدة.

ولها فروع حسنة[٥]: همزة مسهلة. وغنة مخرجها الخيشوم. وألف إمالة وتفخيم وشين كجيم وصاد كزاي.

وغيرها قبيحة[٦]، والمهموسة: «سكت فحثّه شخص». والشديدة: «أَجِدُك تُطْبِقُ».

---

(١) أي ظهر اللسان.

(٢) قطرب والجرمي تقدم التعريف بهما. أما ابن دريد فهو أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد بن عتاهية الأزدي البصري. أديب، شاعر، لغوي، نحوي، نسّابة. ولد بالبصرة سنة ٢٢٣ هـ، وقرأ على علمائها، ثم صار إلى عمان فأقام بها مدة، ثم سافر إلى جزيرة ابن عمر، ثم رحل إلى فارس فسكنها مدة، ثم قدم بغداد فأقام فيها إلى أن توفي سنة ٣٢١ هـ. من تصانيفه: الجمهرة في اللغة، واشتقاق أسماء القبائل، وأدب الكاتب، والمقصور والممدود، وغريب القرآن لم يكمل. انظر ترجمته في طبقات الشافعية للسبكي (٢/ ١٤٥) ومعجم الأدباء (١٨/ ١٢٧) والنجوم الزاهرة (٣/ ٢٤٠) وبغية الوعاة (ص ٣٠) وشذرات الذهب (٢/ ٢٨٩) ومرآة الجنان (٢/ ٢٨٢) وهدية العارفين (٢/ ٣٢).

(٣) النصّ المتقدم نقله السيوطي من تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك (ص ٣١٩).

(٤) هو أبو العباس أحمد بن عمار بن أبي العباس المهدوي المغربي. نحوي، لغوي، مقرىء، مفسّر. أصله من المهدية من بلاد إفريقية، ودخل الأندلس. توفي سنة ٤٤٠ هـ. من تصانيفه: تفسير كبير سماه التفصيل الجامع لعلوم التنزيل، والهداية في القراءات السبع. انظر ترجمته في بغية الوعاة (ص ١٥٢) وإنباه الرواة (١/ ٩١) وطبقات القراء لابن الجزري (١/ ٩٢) وطبقات المفسرين للسيوطي (ص ٥).

(٥) وهي ستّة كما عدّدها هنا. وذكرها سيبويه في الكتاب (٤/ ٤٣٢) وهي: «النون الخفيفة، والهمزة التي بين بين، والألف التي تمال إمالة شديدة، والشين التي كالجيم، والصاد التي تكون كالزاي، وألف التفخيم؛ يعني بلغة أهل الحجاز في قولهم: الصلاة والزكاة والحياة». قال سيبويه: «وتُستحسن في قراءة القرآن والأشعار».

(٦) ذكرها سيبويه (٤/ ٤٣٢) وقال: «ولا تستحسن في قراءة القرآن ولا في الشعر، وهي: الكاف التي بين =

والمتوسطة: «ولينا عمر»[١].

والمطبقة: ص. ض. ط. ظ.

والمستعلية: «فظ خص ضغط». والمذْلَقَة: «مر بنفل».

وغيرها مجهورة رخوة منفتحة منخفضة مصمتة على الترتيب.

والقلقلة[٢]: «قطب جد». وقيل: التاء بدل الباء.

والـلّينة: «واي» وهي والهمزة معتلة، وقيل: هي صحيح، وقيل: شبه المعتل.

والمنحرف: اللام. قيل: والراء، وهي المكرر. والمهتوت: الهمزة. والهاوي: ما لا يخرج له.

ولا تدغم حروف: ضوى شفر في مقارب.

وجوز قوم إدغام الراء في اللام، وهو الأصح، ولا صفير[٣] في «يده»، ولا حلقي في «ادخل» إلا الحاء في العين، ولا ما يؤدي إلى لبس.

وأمّا غير ذلك فيجوز بقلب الأوّل مثله، فالهاء، والعين في الحاء. والخاءُ في الغين. والباء في الميم. والقاف في الكاف وعكسهما. والجيم في الشين. والتاء والطاء، والظاء، وشركاؤهما في بعضها، وفي الصفيرية، وفي الجيم، والشين، والضاد، والفاء، واللام في: ت. ث. د. ذ. ر. ز. س. ش. ص. ض. ط. ظ. ن، فإن كانت تعريفية فوجوباً، والنّون الساكنة بغنّة في حروف «ينمو»، وبدونها في الراء، واللام، وتظهر عند الحلقية، وتخفى مع البواقي، ومر قلبها مع الباء.

(ش): القسم الثاني من الإدغام: إدغام المتقاربين، وذلك يتوقّف على بيان مخارج الحروف.

ومخرج الحرف: هو الموضع الذي ينشأ منه الحرف. وتقريب معرفته أن يسكّن الحرف، ويدخل عليه همزة الوصل ليتوصّل إلى النطق به، فيستقر اللسان بذلك في موضعه، فيتبيّن مخرجه.

= الجيم والكاف، والجيم التي كالكاف، والجيم التي كالشين، والضاد الضعيفة، والصاد التي كالسين، والطاء التي كالتاء، والظاء التي كالثاء، والباء التي كالفاء».

(١) ويجمعها أيضًا قولنا: «لم يروعنا» كما في التسهيل (ص ٣١٩).

(٢) سيأتي في الشرح أسباب تسميتها مطبقة ومستعلية ومذلقة والقلقلة... الخ.

(٣) في الأصل «صغير» بالغين؛ وهو تحريف.

وهذه المخارج هي من آخر الصّدر، وما يليه من الحلق والفم إلى الشّفتين وإلى الخيشوم.

والحروف تسعة وعشرون؛ قال أبو حيان: ولا خلاف في ذلك إلا في الهمزة فزعم المبرّد: أنها ليست من حروف المعجم بدليل أنها لا تثبت على صورة واحدة، فكأنها عنده من قبيل الضبط، إذ لو كانت حرفاً لكان لها شكل تثبت عليه كسائر الحروف.

وردّ بأنها لو لم تكن حرفاً لكان مِثْلُ: أحد، وأهل على حرفين، وهو باطل، لأن أقل أصول الكلمة ثلاثة أحرف. وأما كونها لا شكل لها، فلأنها روعي فيها التسهيل ولولا ذلك لكتبت ألفاً.

[مخارج الحروف]

والمخارج ستة عشر مخرجاً عند الخليل وسيبويه(١) والأكثرين.

وذهب الجرميّ، وقطرب، والفرّاء، وابن دُريد، وابن كيسان على خلاف عنه: إلى أنها أربعة عشر مخرجاً.

وموضع الخلاف بينهم مخرج اللام والنون والراء، فهو عند هؤلاء مخرج واحد، وعند الخليل ومن وافقه ثلاثة مخارج. وعلى القولين فذلك على سبيل التقريب. وإلا فالتحقيق أن لكل حرف مخرجاً على حدة. وعبارة المتن في بيان المخارج بيّنة، ولا يحتاج إلى إعادتها في الشرح، فلنقتصر على ما يحتاج إلى التّنبيه عليه.

قولي: وقيل: الهمزة أوّل، أي، والألف، والهاء بعدها، كلاهما في رتبة(٢)، وليست واحدة أسبق من الأخرى، وبهذا يفارق القول الأول وهذا رأي الأخفش. والمراد بالأول رتبة: الأدخل في الصدر، والذي رجّحه أبو حيان أن رتبة العين بعد الحاء ورتبة الغين قبل الخاء(٣).

قال: والحاء مما انفردت بها العرب في كلامها، ولا توجد في كلام غيرها.

والعين مما انفردت بكثرة استعمالها، فإنها قليلة في كلام بعض الأمم، ومفقودة في كلام كثير منهم.

قال: والضّاد أصعب الحروف في النطق ومن الحروف التي انفردت العرب بكثرة استعمالها، وهي قليلة في لغة بعض العجم ومفقودة في لغة الكثير منهم.

---

(١) انظر الكتاب (٤/ ٤٣٣).

(٢) فالهمزة والألف والهاء كلها من أقصى الحلق.

(٣) العين والحاء من أوسط الحلق، والغين والخاء من أدنى الحلق.

قال: والضّاد لا يخرج من موضعها غيرها من الحروف عندهم.

وذهب الخليل: إلى أن الضاد شجرية من مخرج الجيم والشين فعلى هذا يشركها غيرها فيه.

ومعنى شجرية: خارجة من شجر الحنك، وهو ما يقابل طرف اللسان.

وقال الخليل: الشجرة: مفرج الفم أي منفتحه. وقال غيره: وهو مجتمع اللّحيين عند العنفقة.

وعلى رأي الأولين قال أبو حيان: خروج الضاد من الجانب الأيسر عند الأكثر، والأيمن عند الأقل. ويحكى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه: أنه كان يخرجها من الجانبين معاً. وقال الصيمري: بعض الناس يخرجها من اليسرى، وبعض الناس يسهل عليه إخراجها من الجهتين معاً. قال: وكلام سيبويه أيضاً يدل على أن الضّاد تكون من الجانبين(١).

وقد ذهب بعض من لا ضبط له ولا معرفة: إلى أن الجهة اليمنى تختص بها وقال أبو علي بن أبي الأحوص(٢): يتأتى إخراج اللاّم من كلتا حافتي اللسان: اليمنى واليسرى إلا أنَّ إخراجها من حافّته اليمنى أمكن بخلاف الضاد فإنها من اليسرى أمكن.

وقال سيبويه(٣): الراء أدخل من النّون في ظهر اللسان قليلاً لانحرافه إلى اللام، وقال محمد القيرواني صاحب «الرعاية»(٤): اختلاف مخرج اللام، والراء، والنون كاختلاف المخرج الذي فوقه من وسط اللسان، وهو مخرج الشين والجيم والياء، ولم يجعل ثلاثة مخارج، بل جعل مخرجاً واحداً، فكذلك هذه الحروف ينبغي أن تجعل كذلك.

وقال ابن أبي الأحوص: ما ذهب إليه سيبويه من أنها ثلاثة مخارج هو الصّواب،

---

(١) قال سيبويه (٤/ ٤٣٣): «ومن بين أول حافة اللسان وما يليها من الأضراس مخرج الضاد».

(٢) هو الحسين بن عبد العزيز بن محمد بن عبد العزيز، أبو علي بن أبي الأحوص القرشي الفهري المعروف بابن الناظر. محدث، مقرىء، نحو، أديب، فقيه، صوفي. توفي سنة ٦٧٩ هـ. من تصانيفه: شرح المستصفى للغزالي في أصول الفقه، وشرح الجمل للزجاجي في النحو، وكتاب في التجويد، وله شعر. انظر ترجمته في طبقات القراء (١/ ٢٤٢) وبغية الوعاة (ص ٢٣٤) وروضات الجنات (ص ٢٥٦) وكشف الظنون (ص ٦٠٤، ١٦٧٣، ١٦٧٧).

(٣) انظر الكتاب (٤/ ٤٣٣).

(٤) لعله كتاب «الرعاية في تجريد مسائل الهداية» لمحمد بن عثمان الحنفي المتوفى سنة ٧٧٤ هـ. انظر هدية العارفين (٢/ ١٦٧).

لتباين مخارجها عند اختبار المخرج في النطق بإسكانها، وإدخال همزة الوصل عليها.

قال ابن أبي الأحوص: والصّاد مما انفردت العرب بكثرة استعمالها، وهي قليلة في لغة بعض العجم، ومفقودة في لغة كثيرٍ منهم وسميت حروف الصّفير. .[١].

وقال أبو حيان: فَصل المهدويّ الواو من الياء، والميم، وجعل لها مخرجاً على حدة، فقال: الواو تهوي حتى تنقطع إلى مخرج الألف.

وأمّا الفروع الحسنة فهي التي توجد في كلام الفصحاء، فالهمزة المسهّلة فرع المحققة، والغُنّة فرع النون. والخيشوم الذي تخرج منه هذه الغنة هو المركب فوق غار الحلق الأعلى، فهي صوت يخرج من ذلك الموضع تابع لكل نون ساكنة، ولكل ميم ساكنة، فإنك لو أمسكت بأنفك لم تتمكّن من خروج الغنّة.

وقال أبو عمرو الصيرفي[٢]: الغُنّة: صوت مركب في جسم النون، ومخرجه من الخيشوم، وهو مؤخر الأنف المنجذب إلى داخل الفم وليس بالمنخر، وألفا الإمالة والتفخيم فرع عن الألف المنتصبة التي ليس فيها ترقيق ولا تفخيم.

والشين التي كالجيم فرع عن الجيم الخالصة. والصّاد التي كالزاي فرع عن الزاي الخالصة. والهمزة المسهّلة عند سيبويه حرف واحد، وعند أبي سعيد[٣] ثلاثة أحرف: بينها وبين الألف، وبينها وبين الواو، وبينها وبين الياء[٤].

قال أبو حيان: وكلا القولين صواب، لأنك إن أخذتها من حيث مطلق التسهيل فهي حرف واحد، وإن أخذتها من حيث التسهيل الخاصّ كانت ثلاثة أحرف.

ويعبّر عن الهمزة المسهلة بهمزة بَيْن بَيْن، ومعناه[٥]: أنها ضعيفة ليس لها تمكّن

---

(١) موضع النقط بياض في الأصل. وسبب تسميتها بحروف الصفير كما ذكر ابن يعيش في شرح المفصل (١٠/ ١٣٠): «لأن صوتها كالصفير؛ لأنها تخرج من بين الثنايا وطرف اللسان، فيحصر الصوت هناك ويصفر به».

(٢) هو أبو عمرو الداني المعروف بابن الصيرفي المتوفى سنة ٤٤٤ هـ، وقد تقدم التعريف به.

(٣) هو السيرافي، وقد تقدم التعريف به.

(٤) قال السيرافي: «ومعنى قولنا بين بين في هذا الموضع وفي كل موضع يرد بعده من الهمز أن تجعلها من مخرج الهمزة ومخرج الحرف الذي منه حركة الهمزة؛ فإذا كانت مفتوحة جعلناها متوسطة في إخراجها بين الهمزة وبين الألف لأن الفتحة من الألف، وذلك قولك «سال» إذا خففنا «سأل»، و «قرا يا فتى» إذا خففنا «قرأ»، وإذا كانت مضمومة فجعلناها بين بين أخرجناها متوسطة بين الهمزة والواو، كقولنا «لوم» تخفيف «لؤم»، وإذا كانت مكسورة جعلناها بين الياء وبين الهمزة». انظر الكتاب (٣/ ٥٤١ ـ الحاشية ٣).

(٥) راجع الحاشية السابقة.

المحققة، ولا خلوص الحرف الذي منه حركتها. قال عبيد بن الأبرص:

١٨١٨ - نحمـــــي حقيقتنـــــا وبعـ ـــضُ القَــوْمِ يَسْقُــط بَيْــن بَيْنَــا[(١)]

قال أبو الفتح[(٢)]: أي يتساقط ضعيفاً غير معتدّ به.

وألف التفخيم هي التي بين الألف والواو، وقال سيبويه[(٣)] كقول أهل الحجاز: الصّلاة والزّكاة، والحياة، ولذلك كتبت هذه بالواو.

وقال ابن خروف: الألفات أربع: ألف الطبيعة المعتادة، وألف الإمالة، وألف التفخيم، والألف التي بين اللّفظين في مثل: الأبرار. قال: ومن ألف التفخيم ألف الاستعلاء في اسم الله تعالى، ففتحت هي واللام قبلها.

والشّين كالجيم كقولهم في أشدق: أجدق بَيْن الشِّين والجيم.

والصاد كالزاي هي التي يقل همسها قليلاً، فيحدث فيها بذلك جهرٌ ما كقولك في «مصدر»: «مزدر»، قال سيبويه: فصارت الحروف بهذه الفروع الستة خمسة وثلاثين[(٤)].

وأما الفروع التي تستقبح، وهي التي لا توجد في لغة من ترتضى عربيته، ولا تستحسن في قراءة ولا شعر[(٥)] فهي كاف كجيم يقولون في كمل: جمل، قال ابن دريد: وهي لغة في اليمن كثيرة في أهل بغداد. وجيم ككاف يقولون [في][(٦)] رجل: ركل فيقربونها من الكاف.

وجيم كشين، وأكثر ذلك إذا سكنت، وبعدها دال، وتاء نحو قولهم في الأجدر: الأشدر، وفي اجتمعوا: اشتمعوا.

قال أبو حيان: فإن قلت: ما الفرق بين هذه وبين عكسها حيث عُدَّت هذه مستقبحة، وتلك مستحسنة؟ فالجواب أنهم قربوا الحرف الضّعيف من الحرف القويّ في جعلهم الشّين

---

(١) البيت من مجزوء الكامل، وهو لعبيد بن الأبرص في ديوانه (ص ١٤١) وخزانة الأدب (٢/ ٢١٣) والدرر (٦/ ٣٢٤) وسرّ صناعة الإعراب (١/ ٤٩) وشرح شواهد المغني (١/ ٢٥٨) وشرح المفصل (٤/ ١١٧) والشعر والشعراء (١/ ٢٧٣) ولسان العرب (١٣/ ٦٦ - بين) واللمع (ص ٢٤٢) والمقاصد النحوية (١/ ٤٩١). وبلا نسبة في الدرر (٣/ ١٢٢) وشرح شذور الذهب (ص ٩٧) وما ينصرف وما لا ينصرف (ص ١٠٦).

(٢) هو ابن جني، وقد تقدم التعريف به.

(٣) انظر الكتاب (٤/ ٤٣٢).

(٤) الكتاب (٤/ ٤٣٢)؛ قال: «وتستحسن في قراءة القرآن والأشعار».

(٥) هذا لفظ سيبويه. انظر الكتاب (٤/ ٤٣٢).

(٦) كلمة «في» ساقطة من الأصل.

كالجيم، فلذلك كان من الفروع المستحسنة وذلك أن الجيم حرف شجريّ من وسط اللسان، مجهور شديد منفتح متقلقل فهو حرف قويّ لجهره وشدّته. والشيّن حرف ضعيف لهمسه ورخاوته، واستفاله، وفيه بعض قوة لتفشّيه، فلذلك كان تقريبه من الجيم مستحسناً، وكان تقريب الجيم منه مستقبحاً، ألا ترى أنهم عدوا في الفروع المستحسنة الصاد كالزّاي لهذا المعنى.

وصاد كسين كـ «سابر» في «صابر».

وطاء كتاء نحو: «تال» في طال، وهي تسمع عن عجم أهل المشرق كثيراً لفقد الطّاء في لسانهم.

وظاء كثاء نحو: ثالم في ظالم.

وباء كفاء وهي كثيرة في لغة الفرس وغيرهم، وتارة يكون لفظ الباء أغلب نحو: «بلخ»، و«أصبهان».

وضاد ضعيفة نحو: أضَر في: أثر، يقربون الثاء من الضاد، كذا فسر مبرمان الضاد الضعيفة.

قال أبو حيّان: وفيه نظر. وقال أبو عليّ: الضاد الضّعيفة إذا قلت: ضرب ولم تُشْبع مَخْرجها، ولا اعتمدت عليه، ولكن تخفف، وتختلس، فيضعف إطباقها[١].

قال أبو سعيد: وأظن الذين تكلّموا بهذه الأحرف المرذولة من العرب خالطوا العجم.

وسين كزاي، وجيم كزاي، وقاف بينها وبين الكاف، فتمت الحروف بهذه الفروع ستة وأربعين حرفاً[٢].

[ألقاب الحروف]

وأما ألقاب الحروف فذكرها النّحويون لفائدتين:

---

(١) وقال سيبويه: «الضاد الضعيفة تُتكلّف من الجانب الأيمن، وإن شئت تكلّفتها من الجانب الأيسر وهو أخفّ لأنها من حافّة اللسان مطبقة؛ لأنك جمعت في الضاد تكلّف الإطباق مع إزالته عن موضعه. وإنما جاز هذا فيها لأنك تحولها من اليسار إلى الموضع الذي في اليمين، وهي أخف لأنها من حافة اللسان، وأنها تخالط مخرج غيرها بعد خروجها فتستطيل حين تخالط حروف اللسان، فسهُل تحويلها إلى الأيسر لأنها تصير في حافة اللسان في الأيسر إلى مثل ما كانت في الأيمن، ثم تنسلّ من الأيسر حتى تتصل بحروف اللسان كما كانت كذلك في الأيمن». انظر الكتاب (٤/ ٤٣٢، ٤٣٣).

(٢) لم يذكر سيبويه سوى اثنين وأربعين حرفًا، فأهمل ذكر السين كالزاي، والجيم كالزاي، والقاف بينها وبين الكاف؛ كما عدّ الجيم التي كالكاف والجيم التي كالشين جيمًا واحدة.

إحداهما: لأجل الإدغام ليعرف ما يدغم في غيره لقربه منه في المخرج والصفة أو في أحدهما، وما لا يدغم لبعده منه في ذلك.

والثانية: بيان الحروف العربيّة حتى ينطق من ليس بعربيّ بمثل ما ينطق به العربيّ، فهو كبيان رفع الفاعل، ونصب المفعول، فكما أن نصب الفاعل، ورفع المفعول لحن في اللغة العربية، كذلك النطق بحروفها مخالفة مخارجها.

وسميت المهموسة لضعف الاعتماد عليها في مواضعها، وجري النفس معها حتى ضعفت فخفي النطق بها.

والهمس لغة: هو الصوت الخفيّ. وضدّها المجهورة: وهي ما أشبع الاعتماد في موضعه، ومنع النّفس أن يجري معه حتى ينقضي الاعتماد، ويجري الصوت. والشدة: امتناع الصوت أن يجري في الحرف.

والفرق بين المجهور والشديد: أن المجهور يقوّي الاعتماد فيه، والشديد يقوّي لزومه في موضعه.

والرخاوة: جري الصّوت في الحرف. والتوسّط: بين الشدة والرخاوة.

وسميت المطبقة لإطباق اللّسان فيها على الحنك عند اللفظ بها، وضدّها: المنفتحة، لأنك لا تطبق اللسان بشيء منها على الحنك عند النطق بها. والانفتاح ضد الانطباق.

وسُمِّيت المستعلية لأن اللسان يعلو إلى الحنك عند النطق بها، فينطق الصوت مستعلياً بالريح.

وضدها: المنخفضة، ويقال: المتسفّلة، لأن اللسان لا يستعلي عند النّطق بها إلى الحنك، بل يتسفل بها إلى قاع الفم عند النطق.

وسميت المذلقة لأنها من طرف اللّسان والفم، وطرف كل شيء ذلقه(١).

وضدّها: المصمتة لأنها أصمتت فلم تدخل في الأبنيةِ كلّها.

قال الأخفش: أصمتت أي منعت أن تختص ببناء كلمة في لغة العرب إذا كانت خماسيّة فما فوق فلا تجد كلمة خماسية فما فوق في كلام العرب إلا وفيها من الحروف المذلقة أو الألف. ولا تنفرد المصمتة بكلمة خماسيّة.

وسميت أحرف القلقلة، لأن الصوت يشتد عند الوقف عليها. والقلقلة: شدة الصوت(٢).

---

(١) انظر القاموس (٣/ ٢٤٢).

(٢) في القاموس (٤/ ٤١): «قلقل: صوّت». أما شدّة الصوت فهي «اللقلقة» قال في القاموس (٣/ ٢٩٠): =

وسميت المعتلّة، لأن الإعلال والانقلاب لا يكون إلاّ في أحدها.

ومن قال: الهمزة حرف صحيح، قال: لأنه يقبل الحركات الثّلاث. ومنهم من يقول: إنها حرف مشبه بحروف العلّة. قال أبو حيّان: وهذا حسن.

وسمّي اللام منحرفاً. وزاد الكوفيّون الراء فهما عندهم حرفا الانحراف، قالوا: لانحرافهما عن مخرج النون.

وقال بعضهم: وصفت اللام بالانحراف، لأنها انحرفت عن مخرجها إلى مخرج غيرها، وعن صفتها إلى صفة غيرها.

وقال المهدويّ: سميت بذلك، لأنها شاركت أكثر الحروف في مخارجها. وقال القيروانيّ: هي من الحروف الرّخوة، لكنها انحرف اللسان بها مع الصوت إلى الشدّة(١).

وسمّي الرّاء المكرّر، لأنها تتكرّر على اللّسان عند النطق بها، كأن طرف اللسان يرتعد بها، فكأنك نطقت بأكثر من حرف واحد(٢).

وأظهر ما يكون التكرير إذا كانت الراء مشدّدة، أو وقف عليها.

وسمّي الهمز المهتوت من الهت، وهو عصر الصوت، لأنها معتصرة كالتهوع(٣) أو من الهتّ وهو الحطم والكسر، لأنّها يعرض لها الإبدال كثيراً فتنحطم وتنكسر.

وسمي الهاوي، لأنه يهوي في الفم، فلا يعتمد اللسان على شيء منها(٤).

إذا تقرّر ذلك، فلا يدغم في المتقارب ضاد، ولا واو، ولا ياء، ولا ميم ولا شين، ولا فاء، ولا همزة، ولا راء، هذا مذهب سيبويه والخليل وأكثر النحويين. وجوز أبو عمرو، ويعقوب الحضرمي، واليزيدي من البصريين، والكسائي والفراء، وأبو جعفر

= «اللقلقة: كل صوت في اضطراب، أو شدّة الصوت».

(١) وعرّف سيبويه «المنحرف» بقوله: «هو حرف شديد جرى فيه الصوت لانحراف اللسان مع الصوت ولم يعترض على الصوت كاعتراض الحروف الشديدة؛ وهو اللام. وإن شئت مددت فيها الصوت. وليس كالرخوة؛ لأن طرف اللسان لا يتجافى عن موضعه. وليس يخرج الصوت من موضع اللام ولكن من ناحيتي مستدقّ اللسان فويق ذلك». انظر الكتاب (٤/ ٤٣٥).

(٢) تعريف سيبويه للمكرر: «هو حرف شديد يجري فيه الصوت لتكريره وانحرافه إلى اللام، فتجافَى للصوت كالرخوة، ولو لم يكرّر لم يجر الصوت فيه». المصدر السابق.

(٣) التهوّع: التقيّؤ (القاموس: ٣/ ١٠٤).

(٤) عرّف سيبويه «الهاوي» بقوله: «هو حرف اتّسع لهواء الصوت مخرجه أشدّ من اتّساع مخرج الياء والواو؛ لأنك قد تضمّ شفتيك في الواو وترفع في الياء لسانك قِبَلَ الحنك؛ وهي الألف». انظر الكتاب (٤/ ٤٣٥، ٤٣٦).

الرؤاسيّ[1] من الكوفيين، وتبعهم ابن مالك وأبو حيان إدغام[2] الرّاء في اللاّم نحو: ﴿يَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ﴾ [الفتح: ١٤] ﴿وَٱسْتَغْفَرَ لَهُمُ ٱلرَّسُولُ﴾ [النساء: ٦٤].

ولا يدغم حرف صفيري، وهو: الصّاد، والسّين، والزاي في مقاربه مما ليس صفيرياً.

ويدغم في مقارب صفيريّ، فتدغم الصاد في السين وفي الزاي، والسين في الصّاد والزّاي، والزاي في الصاد والسين نحو: فحص سالم، فحص زاهر، حبس صابر، حبس زاهر، أوجز صابر، أوجز سالم.

وعند إدغام الصاد في السّين، وكذا كل مطبق أدغم في غيره.

قال أبو حيان: بعض العرب يبقي الإطباق كما يبقي الغُنّة في إدغام النون، وبعضهم يذهبه. وقال سيبويه: كل عربي يرى إبقاء الإطباق وتركه.

ولا يدغم حرف حلقي في أدخل منه إلا الحاء في العين نحو: ﴿فَمَن زُحْزِحَ عَنِ ٱلنَّارِ﴾ [آل عمران: ١٨٥] فلا تدغم الحاء في الهاء، ولا الهاء في العين، ولا العين في الهاء، وإن كانت العين أقرب مخرجاً إلى الهاء من الحاء لتباعدهما في الصّفات، لأن الهاء مهموسة رخوة، والعين مجهورة، وفيها شدّة.

ولا يدغم من المقارب ما يؤدي إلى لبس بتركيب آخر نحو: أنملة لا يجوز فيها الإدغام، لأنها لو أدغمت لأوهم أنها من المضاعف أي مما ضعف فاؤه وعينه، لأنه لا يدرى هل الأصل: أنملة أو أملة لأنَّ كليْهما وزنه أفعلة.

وما عدا ما ذكر يجوز فيه الإدغام بأن يقلب الأول حرفاً مثل مقاربه الذي يليه، ثم يدغم فيه.

ومثال إدغام الهاء في الحاء: «أحبه حاتماً». والعين في الحاء: «أقطع حبلك». والخاء في الغين: «اسلخ غنمك»، والغين في الخاء: «ادمغ خلفاً» والقاف في الكاف: «الحق كندة»، والكاف في القاف: «أمسك قطفاً»، والجيم في الشين: ﴿أَخْرَجَ شَطْـَٔهُۥ﴾ [الفتح: ٢٩]، والجيم في التاء: «المعارج تَعْرج» والطاء والظاء، وشركاؤهما في المخرج وهي: الدال، والتاء، والذال والثاء في بعضها، أي كل واحد من هذه الأحرف الستة يدغم في كلّ واحد من الخمسة الباقية.

---

(١) كانت في الأصل «الراوي»؛ ولعلّ الصواب ما أثبتناه. وهو أبو جعفر محمد بن الحسن الرؤاسي شيخ مدرسة الكوفة المتوفى سنة ١٩٣ هـ. وقد تقدم التعريف به. انظر الفهارس العامة.

(٢) لفظة «إدغام» مفعول للفعل «جوّز» قبل سطرين.

مثال الطاء: اربط ظالمًا، اربط دارمًا، اربط تميمًا، اربط ذئبًا، أربط ثابتاً.

ومثال الظّاء: عظ طاهراً، عظ دارمًا إلى آخره.

ومثال الدال: أبعد طاهراً إلى آخره.

ومثال التاء: امقت طاهراً إلى آخره.

ومثال الذال: خذ طاهراً إلى آخره.

ومثال إدغام هذه الستة من الصفيرية: اضبط صابراً، اضبط سالماً، اضبط زاهراً.

واجعل في الباقي بدل اضبط أيقظ، أبعد، امقت، خذ، لبث.

ومثال إدغام هذه الستة في الجيم: اضبط جعفراً، أيقظ جعفراً، أبعد جعفراً، أسكت جعفراً، خذ جعفراً، لبّث جعفراً وفي السين: اضبط سالماً، أيقظ سالماً، أبعد سالماً، أسكت سالماً، خذ سالماً، لبث سالماً.

وفي الضاد: اضبط ضمرة وهكذا.

ومثال إدغام الباء في الميم: اصحب مطراً، وفي الفاء اضرب فاجراً.

ولا تدغم التاء في شيء من مقاربها نصّ عليه سيبويه.

وقد أدغم الكسائيّ الفاء في الباء في: ﴿إِن نَّشَأْ نَخْسِفْ بِهِمُ﴾ [سبأ: ٩]. قال أبو حيّان: وهو مما انفرد به[١].

ومثال إدغام لام التعريف وجوباً في الأحرف الثلاثة عشر التّقوى، الثبوت، الدار، الذكر، الرضوان، الزبور، السراج، الشمس، الصّبر، الضياء، الظهر، الطهر، النور.

ومثال إدْغام اللاّم غير التعريفية في هذه الأحرف جوازاً: ﴿هَلْ تَنقِمُونَ﴾ [المائدة: ٥٩] ﴿هَلْ ثُوِّبَ﴾ [المطففين: ٣٦]، «هل دنا»، «هل ذهب»، «هل رضي»، «هل زار»، «هل سار»، «هل شكر»، «هل صبر»، «هل ضرب»، «هل طبع»، «هل ظفر»، «هل نصر».

والنون الساكنة ومنها التنوين تدغم بغنة في الياء، والنون، والميم والواو نحو: ﴿مَن يَأْتِ﴾ [طه: ٧٤]، ﴿إِن نَّشَأْ﴾ [سبأ: ٩]، ﴿مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ﴾ [المائدة: ٨٨]. ﴿مِن وَالٍ﴾ [الرعد: ١١]. وتدغم بغير غنة في اللام، والراء نحو: ﴿مِّن رَّبِّكُمْ﴾ [البقرة: ٤٩]، ﴿مِن

(١) ومنع سيبويه إدغام الفاء في الباء، قال: «لأنها من باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العليا وانحدرت إلى الفم وقد قاربت من الثنايا مخرج الثاء؛ وإنما أصل الإدغام في حروف الفم واللسان لأنها أكثر الحروف، فلما صارت مضارعة للثاء لم تدغم في حرف من حروف الطرفين كما أن الثاء لا تدغم فيه، وذلك قولك: اعرف بدرًا». انظر الكتاب (٤/٤٤٨).

لَّدُنَّا﴾ [الكهف: ٦٥]. وتظهر عند أحرف الحلق الستة نحو: ﴿مَنْ ءَامَنَ﴾ [البقرة: ١٢٦]. ﴿مِنْ هَادٍ﴾ [الرعد: ٣٣]، ﴿وَمَنْ عَادَ﴾ [البقرة: ٢٧٥]، ﴿مِّنْ حَكِيمٍ﴾ [فصلت: ٤٢]، ﴿مِّنْ غَفُورٍ﴾ [فصلت: ٣٢]، ﴿مِنْ خَلَٰقٍ﴾ [البقرة: ١٠٢].

وتقلب ميماً عند الباء كما مرّ من الإبدال، وتخفى عند بقية الحروف فصار لها أربعة أحوال أو خمسة.

خاتمة في الخط

(ص): الخط: تصوير اللفظ بحروف هجائه غير أسماء الحروف مع تقدير الابتداء والوقف، ومن ثَمَّ كتب «ره»، و«مجيء مه»، و«رحمه» بالهاء، وأنا زيد، والمنوّن المنصوب دون غيره، و «لنسفعاً» بالألف، و«إذن» بالنّون على المختار.

وثالثها: إن عملت فبالألف، وإلاَّ فبالنون، وبنت، وقامت بالتاء والقاضي بياء، وقاض بدونها، وضربه، ومر به بدون واو وياء. ويكتب المدغم بلفظه إن كان من كلمة واحدة، وبأصله إن كان من كلمتين، أو نوناً ساكنة مخفاة أو مبدلة ميماً أو حرف مدّ حذف لساكن يليه غير نون توكيد.

(ش): الخط: تصوير اللفظ بحروف هجائه بأن يطابق المكتوب المنطوق به في ذوات الحروف وعددها إلاَّ أسماء الحروف، فإنه يجب الاقتصار في كتابتها على أول الكلمة نحو: ق. ن. ص. ج. وكان القياس أن يكتب هكذا: قاف، نون، صاد، جيم كحاله إذا نطق به، وكذا بقية أسماء حروف المعجم كتبت مقتصراً على أوائلها فخالفت الكتابة فيها النطق.

وكذلك كتبت الحروف المفتتح بها السور على نحو ما كتبوا حروف المعجم، وفعلوا ذلك لأنهم أرادوا أن يضعوا أشكالاً لهذه الحروف تتميز بها، فهي أسماء مدلولاتها أشكال خطية، فلفظ قاف يدل على هذا الشكل الذي صورته هكذا «ق»، ولو لم يضعوا هذه الأشكال الخطيّة لم يكن للخط دلالة على المنطوق به. ولو اقتصروا على كتبها على حسب النطق ولم يضعوا لها أشكالاً مفردة تتميز بها لم يمكن ذلك، لأن الكتابة بحسب النطق متوقفة على معرفة شكل كل حرف حرف، وشكل كل حرف حرف غير موضوع، فاستحال كَتْبُها على حسب النطق، ولا بد من تقدير الابتداء به، والوقف عليه، فيكتب كل لفظ بالحروف التي ينطق بها عند تقدير الابتداء والوقف، وكذلك كتب بالهاء ما يجب إلحاق هاء السكت به عند الوقف،

كـ «ره»، و «قه»، و «عه»، و «لم يره»، و «لم يقه» و «لم يعه»، و «مجيء مَه[١] جئت».

وما يوقف عليه من التاءات بالهاء كرَحْمه، ونِعمه.

وكتبت بالتاء ما يوقف عليه بالتاء نحو: «بنت»، و«أخت»، و«قامت»، و«قعدت»، و«ذات» و«ذوات». وما فيه وجهان عند الوقف «كهيهات»، و«لات»، و«ثمت»، و«ربت»، و«دفن البنات من المكرمات»[٢] بالوجهين.

وكتب بالألف ما يوقف عليه بالألف وإن سقطت في الدرج كـ «أنا» ضمير المتكلم، والمنون المنصوب أو المفتوح «كرأيت زيداً»، و«آها»، و«ويها»، بخلاف المرفوع والمجرور كقام زيد، ومررت بزيد للوقوف عليهما بالحذف، وكذا «إيه»، و«صه»، و«مه». والفعل المؤكد بالنون الخفيفة نحو: ﴿لَنَسْفَعًا﴾ [العلق: ١٥] و ﴿وَلَيَكُونًا﴾ [يوسف: ٣٢] ما لم يخف لبس، فإن خيف نحو: اضربن زيداً، ولا تضربن زيداً كتب بالنّون، ولم يعتبر بحالة الوقف، لأنه لو كتب بالألف لالتبس بأمر الاثنين أو نهيهما في الخطّ.

واختلف في «إذن» فجزم ابن مالك في التسهيل بأنها تكتب بالألف مراعاة للوقف عليها.

قال أبو حيّان في شرحه: وهذا مذهب المازنيّ[٣]؛ قال: وذهب المبرّد والأكثرون: إلى أنها تكتب بالنون.

وفصّل الفراء فقال: إن عملت[٤] كتبت بالألف لضعفها، وإن أهملت كتبت بالنون لقوّتها.

وقال ابن عصفور: الصحيح كتبها بالنون فرقاً بينها وبين إذا الظرفية، لئلا يقع الإلباس[٥]. قال أبو حيان: ولأن الوقف عليها عنده بالنون.

قال: ووجد بخط الشيخ بهاء الدين بن النحاس ما نصه: «وجدت بخط علي بن

---

(١) في الأصل «به» تحريف.

(٢) حديث «دفن البنات من المكرمات» ذكره المتقي الهندي في كنز العمال (رقم ٤٥٣٧٧) عن ابن عمر وعزاه للطبراني. ورواه الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (٥/٦٧، ٧/٢٩١) وابن عساكر في تهذيب تاريخ دمشق (١/٢٩٨، ٧/٢٧٩) والفتني في تذكرة الموضوعات (٢١٧) وابن عدي في الكامل في الضعفاء (٢/٦٩٣) والسيوطي في الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة (٨٤) وابن الجوزي في الموضوعات (٣/ ٢٣٥) والألباني في السلسلة الضعيفة (١٨٥ و ١٨٦).

(٣) هذا خلاف ما ذكره ابن هشام في مغني اللبيب، فقد ذكر أن مذهب المازني والمبرد أنها تكتب بالنون. انظر المغني (١/ ٣٩، ٤٠).

(٤) كانت في الأصل «ألغيت»؛ والصواب «عملت» كما أثبتناه من المغني (١/ ٤٠) نقلاً عن المبرّد.

(٥) هذا القول نسبه السيوطي هنا إلى ابن عصفور. وقد نسبه ابن هشام في المغني (١/ ٤٠) إلى ابن خروف.

عثمان بن جني، حكى أبو جعفر النحاس قال: سمعت علي بن سليمان يقول: سمعت أبا العباس محمد بن يزيد يقول: أشتهي أن أكوي يد من يكتب إذن بالألف، لأنها مثل: إن، ولن، ولا يدخل التنوين في الحرف». ا هـ. قلت: وممن صحح كتابتها بالنون الزنجانيّ في شرح الهادي.

وأمّا «كأيّن» فكتبت بالنون قولاً واحداً[1]. قال ابن مالك: وهو شاذ قال أبو حيان: وجه شذوذه: أن الجمهور ذهبوا إلى أنها مركبة من كاف التشبيه، وأي المنوّنة، فكان القياس يقتضي ألاّ تكتب صورة التنوين بل تحذف خطّاً إلا أنهم لما تلاعبوا في هذه الكلمة بأنواع من التراكيب وأخرجوها عن أصل موضوعها، فكذلك أخرجوها في الخطّ عن قياس إخوتها.

قال: وذهب يونس: إلى أنها اسم فاعل من كان يكون فالنون أصلية، وهي لام الفعل، فعلى هذا لا شذوذ في كتابتها بالنون لأنها كـ «بائن» من «بان يبين».

قال: ولو ذهب ذاهب إلى أنّ [كأيّن][2] اسم بسيط، فالكاف والنون فيه أصلان، وهو بمعنى «كم»[3] لذهب مذهباً حسناً، فإنه أقرب من دعوى التركيب بلا دليل.

وكتب بالياء ما يوقف عليه بالياء كالمنقوص غير المنون كالقاضي، وقاضي مكة.

وحذفت الياء والواو مما يحذفان منه في الوقف كالمنقوص المنون كقام قاض، ومررت بقاض.

وصلة ضمير الغائب كضربه، ومر به وضمير الجمع كضربهم، وأكرمكم في لغة من وصل ميم الجمع، لأنه إذا وقف عليه حذفت الصلة. نعم خرج عن هذا ما اتصلت به نون التوكيد الخفيفة مما قبله واو أو ياء نحو: اضْرِبُنّ يا قوم، واضْرِبِنّ يا هند، فإنه منع أن يعتبر ما عرض فيه من ردّ الواو والياء حالة الوقف حملها على أختها النون الشديدة، فلم يلتفت إلى حالة الوقف عليها، واستصحب حذف الواو والياء لذلك خطّاً، وإن كانت تعود وقفاً.

---

(١) بل منهم من يكتبها «كأيٍّ» بحذف النون؛ أشار إلى ذلك ابن هشام، قال: «كأيّ اسم مركب من كاف التشبيه وأيّ المنونة؛ ولذلك جاز الوقف عليها بالنون؛ لأن التنوين لما دخل في التركيب أشبه النون الأصلية، ولهذا رُسم في المصحف نونًا، ومن وقف عليها بحذفه اعتبر حكمه في الأصل وهو الحذف في الوقف».

(٢) ما بين حاصرتين سقط من الأصل.

(٣) ذهب إلى ذلك يونس، فاعتبر أن «كأيّن» بمعنى «كم». أشار إلى ذلك سيبويه في الكتاب (٢/ ١٧٠). وقال ابن هشام في المغني (١/ ٣١٦): «ولم يثبته إلا ابن قتيبة وابن عصفور وابن مالك، واستدلّ عليه بقول أبيّ بن كعب لابن مسعود رضي الله عنهما: كأيّ تقرأ سورة الأحزاب آية؟ فقال: ثلاثًا وسبعين».

ويكتب المدغم من كلمة بلفظه لا بأصله سواء كان مثلاً نحو: ردّ، ومفرّ واقشعرّ، أو مقارباً نحو: ﴿فَادَّارَءْتُمْ﴾ [البقرة: ٧٢]، واطّجع الأصل: تدارأتم واضطجع، وكان قياسه أن يكتب الحرفان إلا أنه ترك الأول في الخط اختصاراً لضعفه بالإدغام.

وأما المدغم من كلمتين، فيكتب بأصله اعتباراً بالوقف على الكلمة الأولى نحو: من مال، وكذا النّون الساكنة المخفاة، أو المبدلة ميماً تكتب نوناً سواء كانت من كلمة نحو: «عنك»، و«عنبر» أم من كلمتين نحو: «من كافر» ومن بعد.

ويكتب أيضاً بأصله حرف مدّ حذف لساكن يليه نحو: اضربوا القوم واضربي الرجل، ويغزو الرّجل، ويرمي القوم، ولم يضربوا القوم ولم تضربي الرجل، فيكتب بالواو والياء بخلاف ما حذف لدخول الجازم نحو: لم يغز، ولم يرم، فلا يكتب.

ويستثنى مما وليه ساكن ما إذا كان السّاكن نون توكيد شديدة كانت أو خفيفة، فإنّ حرف المدّ لا يكتب حينئذٍ نحو: لتَركبُنَّ يا قوم ولتركِبَنَّ يا هند. الأصل: تركبون، وتركبين، ثم دخلت نون التوكيد فحذفت نون الرفع لتوالي الأمثال، فالتقت الواو والياء، وهي ساكنة والنون المدغمة، وهي ساكنة، فحذف حرف العلة لالتقاء الساكنين وحذف خطّاً، كما حذف لفظاً، ولم تراع فيه المطابقة للأصل[1] كما راعوا في: اضربوا القوم، ولم يضربوا الرجل، ونحوه. والفرق بينهما أن لهذا حالة يثبت فيها حرف المدّ، وهي الوقف بخلاف نون التوكيد المشدّدة، فإنه في حالة الوقف لا يردّ المحذوف، وحملت الخفيفة على الشديدة في ذلك، وإن كانت الواو والياء تُرَد في الوقف على ما هي فيه نحو: اضربن[2] يا قوم، واضربين يا هند.

[أحكام الهمزة]

(ص): والهمزة في الأول بالألف، والوسط ساكنة بحرف حركة متلوّها ومتحركة تِلوْ ساكن بحرف حركتها، وقد تحذف المفتوحة بعد ألف. واختار ابن مالك والزنجاني، وأبو حيان: حذفها مطلقاً تلو غير ألف. وقوم: تكتب بألف مطلقاً، وتلْو متحرك على نحو ما تسهّل، وتحذف إن تلاها مدٌّ كصورتها عند الأكثر.

وإن تطرقت تلو ساكن حذفت في الأصح، أو متحرك فبحركته مطلقاً في الأصح، فإن وصلت بشيء فكالوسط على الأصح بخلاف الأولى إلاّ لئلا، ولئن، ويومئذ ونحوه، وهؤلاء.

وتحذف همزة الوصل بين واو أو فاء، أو بين همزة هي فاء، وبعد همزة استفهام،

---

(١) تحرفّت في الأصل إلى «فالأصل» بالفاء؛ والصواب ما أثبتناه.

(٢) كذا ثبت في الأصل؛ ولعل الصواب كتابتها بالواو هكذا «اضربون» كما يدلّ عليه سياق الكلام.

وقيل: ألا المفتوحة. أما المقطوعة بعده فكما تسهل[1] في الأصح، ومن لام التعريف بعد لام جر، وكذا ابتداء في الأصح، ومن أول بسم الله الرحمن الرحيم، لا تسمية غيرها في الأصح ومن الابن المحذوف تنوين متلوّه، ولو مع كنية في الصحيح لا في أول السطر. وفي ابنة رأيان.

(ش): خرج عن الأصل السابق أشياء يتضمنها خمسة أنواع:

أحدها: أحكام الهمزة، ولها أحوال، لأنها إمّا أن تكون أوّلاً أو حشواً أو طرفاً، والتي في حشو إما أن تكون ساكنة أو متحركة، والمتحركة إما أن يكون ما قبلها ساكناً أو متحركاً. والمتطرّفة: إما أن يكون ما قبلها ساكناً أو متحرّكاً فهذه ستة أحوال.

فالتي هي أول تكتب بألف مطلقاً سواء فتحت أم كسرت أم ضمت نحو: أحمد، وإثمد، وأُكرم، وكذا حكمها إن تقدّمها لفظ كائناً ما كان إلا ما شَذّ، وهو: «لئلا، ولئن» و«يومئذٍ» ونحوه، وهو كلّ زمان أُضيف إلى الجملة كليلئذٍ، وزمانئذٍ، وحينئذٍ، وساعتئذٍ، فإن هذه الألفاظ كتبت فيها الهمزة ياء.

وإلا «هؤلاء»، فإنها كتبت فيها واواً.

وكان القياس أن تكتب «لئلا»: «لأن لا»، و«لئن»: «لإن»، ويومئذ ونحوه: «يوم إذا» بفصل الظرف، وألف بعد الذّال بدلاً من التّنوين، لكن جعل الظرف مع «إذا» كالشيء الواحد فوصل بـ «إذ»، وجعلت صورة الألف ياء، كما جعلوها في بئس.

وكان القياس في «هؤلاء»: «هاألاء».

قال أبو حيان: وإنما لم يخالف بها إلى حركتها، لأن الهمزة إذا كانت أوّلاً فهي مبتدأة والمبتدأة لا تسهل. والكُتّاب بَنَوُا الخَطّ في الأكثر على حسب تسهيلها لوجهين:

أحدهما: أن التسهيل لغة أهل الحجاز، واللغة الحجازية هي الفصحى فكان الكتب على لغتهم أولى.

والثاني: أنه خط المصحف، فكان البناء عليه أولى مع أن القياس يقتضيه، ألا ترى أنا نوافق خط المصحف مع مخالفة القياس في مواضع كالصلاة، والزكاة، فهذا سبب أن كتبت أولاً على صورتها التي وضعت لها، وهي صورة الألف الساكنة بأي حركة تحركت، والتي هي حشو، وهي ساكنة، ولا تكون إلا بعد متحرّك، تكتب حرفاً من جنس التي قبلها، لأنها تبدل به، فتكتب ألفاً في نحو: رأس، ويأس، وكأس، وياء في نحو: ذئب، وبئر وواواً في نحو: مؤمن، وجؤنة، وبؤس، ويؤمن.

---

(١) كذا في الأصل؛ ولعل هناك سقطًا بين «فكما» و «تسهل».

والتي هي[١] حشو وهي متحركة بعد ساكن تكتب حرفاً من جنس حركتها سواء كان ذلك السّاكن صحيحاً أو حرف علة، لأنها تسهل على نحوه، فتكتب ألفاً في نحو: «مرأة» و«كمأة»، و«سأل»، و«هيآت». وسوآت، وياء في نحو: يسئم، وسائل وواواً في نحو: التساؤل، وأبؤس، ويلؤم، هذا ما ذكره الأكثرون.

وقد تحذف في حالة الفتح بعد الألف نحو: سآل كراهة اجتماع ألفين في الخطّ[٢].

واختار ابن مالك فيما يخفف بالنقل حذفها مطلقاً، وألاّ تثبت لها صورة في الخط وذلك فيما إذا كان الساكن قبلها صحيحاً نحو: يسئم، وتسئم، ويلئم، أو ياء أو واواً نحو: هيئة، وسوءة، فلم يبق عنده مما يكتب بحرف إلاّ التّالية للألف نحو: سائل، والتساؤل. ومشى على ذلك الزّنجانيّ في «شرح الهادي»، وكذا أبو حيّان، فقال في شرح التسهيل في الأمثلة الخمسة المذكورة: والأحسن والأقيس ألاّ تثبت لها صورة في الخطّ لا في التّحقيق، ولا في الحذف والنقل. قال: ومنهم من يجعل صورتها الألف على كل حال، وهو أقل استعمالاً، ومنهم من يجعل صورتها على حسب حركتها إلاّ إن كان بعدها حرف علّة زائد للمدّ نحو: مسئول، ومسئوم فلا يجعل لها صورة. ومنهم من يجعل لها صورة، وذلك للفرق بين المهموز وغيره، مثل: مقول، ومصوغ.

قال أبو حيّان: وإذا كان مثل «رءوس» يكتب بواو واحدة مع أن تسهيله بين الهمز والواو، فهذا أحرى. قال: وقد كتب «الموءودة»[٣] بواو واحدة في المصحف، وهو قياس، فإن الهمزة لا صورة لها، فتبقى واوان، ومن عادتهم عند اجتماع صورتين في كلمة واحدة حذف إحداهما، فلذلك كتبت واحدة. إلا أنه قد يختار في غير القرآن فيه أن يكتب بواوين[٤]، لأنه قد حذف من الكلمة في الخط حرف، فيكره أن يحذف غيره، انتهى.

والتي هي حشو، وهي متحرّكةٌ بعد متحرّك تكتب حرفاً على نحو ما تسهّل فإن كانت مفتوحة بعد فتح كتبت ألفاً نحو: سأل، فإن كان بعدها ألف نحو: مآل، ومآب، فقيل: تحذف ولا صورة لها، وقيل: تكتب ألفاً ويجتمع ألفان، وإن كانت مفتوحة بعد كسرة كتبت ياء نحو: «مئر»[٥]، وبعد ضم كتبت واواً نحو: جؤن[٦]، وإن كانت مكسورة بعد فتح أو

(١) في الأصل «هو» تحريف.

(٢) لعل الصواب، والله أعلم: «كراهة اجتماع ثلاث ألفات في الخط» لأن «سآل» فيها ثلاث ألفات، فهي هكذا: «سأاَل».

(٣) في الأصل «الموؤدة» بالهمزة فوق الواو؛ ولعلّ الصواب ما أثبتناه بالواو ثم همزة على السطر ثم واو، وهو ما يوافق خط المصحف في الآية ٨ من سورة التكوير.

(٤) أي على هذه الصورة: «الموؤودة».

(٥) قال في القاموس (٢/ ١٣٥): «وهو مئر، ككتف وعنب: مفسدٌ».

(٦) جؤن كصُرَد: جمع جُؤْنة، وهو سفط مغشى بجلد ظرفٌ لطيب العطّار (القاموس: ٤/ ٢١٠).

كسر كتبت ياء كسَئِم، ومئِين.

فإن كان بعدها في الحالين ياء كلئيم، ومئين فقيل: تحذف، ولا صورة لها، وقيل: تجعل لها صورة، ويجتمع ياءان.

وإن كانت مكسورة بعد ضمّ نحو: دُئل[1]، وسُئِل، فصُورتها الياء على مذهب سيبويه، والواو على مذهب الأخفش.

وإن كانت مضمومة بعد فتح أو ضمّ كتبت واواً كلَؤُم[2]، ولُؤُم جمع لَؤُوم[3] كصُبُر جمع صَبُور.

فإن كان بعدها في الحالين واو كلؤوم، ورءوس، فقيل: تحذف ولا صورة لها، وقيل: تجعل لها صورة، ويجتمع واوان.

وإن كانت مضمومة بعد كسر نحو: «مِئُون» جمع «مائة» كتبت بواو على مذهب سيبويه، وبياء على مذهب الأخفش.

والمتطرّفة بعد ساكن إن كان صحيحاً حذفت الهمزة، وألقيت حركتها على ما قبلها ولا صورة لها في الخطّ، لا في الرفع، ولا في النصب، ولا في الجر نحو: خَبْء، ودِفْء، وجُزْء.

وقيل: إن كان ما قبلها الساكن مفتوحاً فلا صورة لها، وإن كان مضموماً فصورتها الواو، أو مكسوراً فصورتها الياء مطلقاً فيهما. وقيل: في المضموم والمكسور يكتب على حسب حركة الهمزة، فيكتب الجُزْءُ، والدِّفْءُ بالواو في الرفع، وبالألف في النّصب، وبالياء في الجرّ على حسب حركة الهمزة.

وإن كان شيء من ذلك منصوباً منوّناً، فيكتب بألف واحدة، وهي البدل من التنوين، وقيل: يكتب بألفين أحدهما صورة الهمزة، والأخرى البدل من التنوين، وقد شمل المسألتين والخلاف فيهما قولي: «حذفت في الأصحّ».

وإن كان السّاكن معتلاً، فإن كان زائداً للمدّ، فلا صورة لها نحو: ينبيء، ووضوء، وسماء. فإن كان ما فيه الألف كسماء منوّناً مَنْصُوباً، فكتبه جمهور البصريين بألفين: الواحدة حرف علة، والأخرى البدل من التنوين. وبعضهم والكوفيون بواحدة، وهي حرف

---

(١) قال في القاموس (٣/ ٣٨٤): «الدئل، بالضم وكسر الهمزة، ولا نظير لها، وقد تضمّ الهمزة: ابن آوى».

(٢) لَؤُمَ ككَرُمَ.

(٣) ثبت في الأصل: «ولُؤُم جمع لُؤم» والسياق يقتضي إثباتها بواوين «لؤوم» كصبر جمع صَبُور.

العلة التي قبل الهمزة، ولا يجعلون للألف المبدلة من التنوين صورة.

قال أبو حيّان: واتّفق الفريقان على أنه ليس للهمزة صورة ألف في ذلك فإن اتصل ما فيه الألف بضمير مخاطب أو غائب فصورة الألف واو رفعاً نحو: هذه سماؤك، وياء جرّاً نحو: سمائك، وبألف واحدة هي ألف المدّ نصباً نحو: رأيت سماءَك [١].

وإن كان ما فيه الياء والواو منوّناً منصوباً بألف واحدة هي البدل من التنوين نحو: رأيت نبيئاً ووضوءاً [٢]، وإن كان غير زائد للمد فتسهيله بالحذف والنقل ولا صورة لها في الخطّ.

والمتطرّفة بعد متحرك تكتب على حسب الحركة قبلها نحو: يَقْرَأ، ويُقْرِىء، ويوضؤ [٣]. وهذا امرُؤ، ورأيت امرأ، ومررت بامرىء.

فإن كان منوّناً منصوباً، فقيل: يكتب بألفين، وقيل: بواحدة.

قال أبو حيّان: وهو الأولى. وقيل: إن كان ما قبلها مفتوحاً فبالألف نحو: لن يقرأ إلا أن تكون هي مضمومة فبالواو نحو: يكلؤ، أو مكسورة فبالياء نحو: «من المكلىء». وإن كان ما قبلها مضموماً فبالواو نحو: هذه الأكْمُؤ [٤]، ورأيت الأكمُؤ، إلا أن تكون هي مكسورة فبالياء نحو: «من الأكمىء» إن قلنا بالتسهيل بين الهمزة والياء، وبالواو إن قلنا بإبدالها واواً.

وإن كان ما قبلها مكسوراً فبالياء نحو: لن يُقْرِىء، ومن المُقْرِىء إلا أن تكون مضمومة فبالواو، إن قلنا بالتّسهيل بين الهمزة والواو، وبالياء إن قلنا بإبدالها ياء، وعلى الأوّل إن اتّصل بها ضمير فعلى حسب الحركة قبلها كحالها إذا لم يتصل بها ضمير، وقيل: إن انضمّ ما قبلها أو انكسر فكما قبل الاتصال بالضمير تجعل صورتها على حسب الحركة قبلها.

وإن انفتح وانفتحت، أو سكنت فبالألف نحو: لم يقرأه، ولن يقرَأه، أو انضمت فبالواو نحو: هو يقرَؤُه [٥]، هذا ما قرّره أبو حيّان أولاً، ثم حكى قول التسهيل: أنه إذا

(١) ثبت في الأصل: «سماأك» وهو تحريف؛ والصواب كما أثبتناه، فإنه قال: «وبألف واحدة هي ألف المدّ» وهي الألف التي بعد الميم. كما أنه قال في أول الفقرة: «واتفق الفريقان على أنه ليس للهمزة صورة ألف».

(٢) ثبت في الأصل: «وضوأ» بالهمزة فوق الألف. والصواب كما أثبتناه.

(٣) ثبت في الأصل: «يوضوء» بهمزة لا صورة لها. والصواب كما أثبتناه، فإنه قال: «تكتب على حسب الحركة قبلها».

(٤) الأكمؤ: جمع الكَمْء، وهو نبات (القاموس: ٢٨/١).

(٥) رُسمت في الأصل: «يقروؤه» تحريف.

اتصل بالهمزة الأخيرة بعد فتحة أو ألف ضمير متّصل، فإنها تعطى ما للمتوسّطة، وقال: لأنها حينئذ كأنها لم تقع أخيراً، إذ لا يوقف عليها ولا يبتدأ بذاك الضّمير، قال: وقد أحال ابن مالك حكم ما وليها ضمير متصل على حكم المتوسطة. وقد ذكر في المتوسّطة أنها تصوّر بالحرف الذي يؤول إليه في التخفيف إبدالاً وتسهيلاً، قال: فعلى هذا يكتب: يقرأ بالألف، لأنها قد تخفف بإبدالها ألفاً، وبالواو[1]، لأنها قد تخفف بتسهيلها بينها وبين الحرف الذي من حركتها، ويكتب: «ماأنا» و«ماؤك»، و «مائك» بالألف والواو والياء، لأنها قد تخفف بجعلها بين بين لا بالإبدال.

وقيل: إذا كان ما قبلها مفتوحاً واتّصل بها الضّمير فكما لم يتّصل يعني أنها تكتب بألف نحو: هذا نبأك، ورأيت نبأك، وعجبت من نبأك[2] كحالة لو لم يتّصل به ضمير.

قال أحمد بن يحيى: إذا انفتح ما قبل الهمزة فبالألف ما لم يضف، فإن أضفته كتبته في الخفض بياء نحو: من نبئه، وفي الرّفع بواو[3]، وفي النصب بألف[4]، قال: وربما أقرّوا الألف، وجاءوا في الرّفع بواو بعدها، وبياء في الخفض[5]، ولا يجمعون في النصب بين ألفين، فيقولون: كرهت خطأأه، وأعجبني خطأؤه، وعجبت من خطأئه. والاختيار مع الواو والياء أن تسقط الألف، وهو القياس. فأمّا الألفان فإن العرب لم تجمع بينهما، ولذلك كتبوا: أخطأ، وقرأ، بألف واحدة ولو كتبت بألفين كان ها هنا أوثق ليفرق بين الواحد والتثنية إلا أنهم اكتفوا بالدليل الذي قبله من الكلام، أو بعده عليه. ا هـ.

[حذف همزة الوصل]

وتحذف همزة الوصل خطاً في مواضع:

أحدها: إذا وقعت بين الواو أو الفاء وبين همزة هي فاء[6]، نحو: «فأتِ» «وأتِ»، وعليه كتبوا: ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ﴾ [طه: ١٣٢]. والسبب في الحذف أنها لو أثبتت لكان جمعاً بين ألفين: صورة همزة الوصل وصورة الهمزة التي هي فاء الكلمة مع كون الواو والفاء شديدي الاتّصال بما بعدهما، لا يوقف عليهما دونه، وهم لم يجمعوا بين ألفين في سائر هجائهم إلاّ على خلاف في المتطرّفة، لأن الأطراف محل التغييرات والزّيادة، فلو لم يتقدّمها شيء أصلاً

---

(١) أي: يقرؤ.

(٢) ثبت في الأصل في المواضع الثلاثة: «نباك» بدون همز فوق الألف. والصواب إثبات الهمز لأن الكلام على صورة كتابة الهمزة وليس على إبدالها.

(٣) أي: «نبؤك».

(٤) أي: «نبأك».

(٥) كما جاء في الرسم القرآني في حالة الخفض: ﴿من نبإى المرسلين﴾ [الأنعام: ٣٤].

(٦) أي نحو همزة هي أول الكلمة.

أثبتت كقولك في الابتداء: «ائذن لي» «اؤتمن فلان». وكذا لو تقدّمها غير الواو والفاء نحو: ﴿ثُمَّ ٱئْتُوا۟﴾ [طه: ٦٤]. ﴿ٱلَّذِى ٱؤْتُمِنَ﴾ [البقرة: ٢٨٣]. ﴿مَّن يَقُولُ ٱئْذَن لِّى﴾ [التوبة: ٤٩].

أو تقدّمها الواو والفاء وليست فاء الكلمة همزة نحو: «واضرب»، «فاضرب».

الثّاني: إذا وقعت بعد همزة الاستفهام سواء كانت همزة الوصل مكسورة أو مضمومة نحو: «أسمك[1] زيد أم عمرو؟»، و«اصطفي زيد أم عمرو؟»، فإن كانت مفتوحة نحو: ﴿أَصْطَفَى ٱلْبَنَاتِ﴾ [الصافات: ١٥٣]. ﴿ءَآلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ﴾ [الأنعام: ١٤٣] فكلام ابن مالك يقتضي الحذف أيضاً[2].

قال أبو حيّان: وهو شيء ذهب إليه أحمد بن يحيى، قال: والذي عليه أصحابنا أنه يكتب بألفين، إحداهما ألف الوصل، والأخرى ألف الاستفهام. قال أحمد بن يحيى: العرب تكتفي بألف الاستفهام عن ألف الوصل في الألف واللام من الخطّ. وأما اللفظ فعلى التطويل وإثباتها مثل: ﴿ءَآلذَّكَرَيْنِ﴾ [الأنعام: ١٤٣]، «ٱللَّه»[3]. وكأنهم اكتفوا بصورة عن صورة لأن صورة ألف الاستفهام كصورة الألف بعدها، ولم يحذفوا في اللفظ لئلا يشتبه الخبر بالاستفهام. انتهى.

[ألف القطع]

أما ألف القطع إذا وقعت بعد همزة الاستفهام فإنها لا تحذف بل تصوّر بمجانس حركتها، لأنها حينئذ تسهّل على نحوه، فتكتب ألفاً في نحو: «أأسجد»، وياء في «أئنك»، وواواً في أؤنزل[4]. وجوّز الكسائي، وثعلب الحذف في المفتوحة، فتكتب: أسجد بألف واحدة غير أن الكسائي قال: المحذوف ألف الاستفهام، وثعلب قال: المحذوفة الثانية.

وجوز ابن مالك كتابة المكسورة والمضمومة بألف نحو أإنّك، أأنزل.

الثالث: من لام التعريف إذا وقعت بعد لام الابتداء، أو لام الجر نحو: ﴿وَلَلدَّارُ ٱلْآخِرَةُ﴾ [الأنعام: ٣٢]. ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟﴾ [يونس: ٢٦] وكان قياسها الإثبات كما كتبوها

---

(١) ثبتت في الأصل: «اسمك»، والصواب كما أثبتناه «أَسمك» لأن الكلام على همزة الوصل التي سبقتها همزة استفهام. وكذا أيضًا الكلام على «أصطفي» بعدها، فقد تحرفت هي الأخرى إلى «اصطفي».

(٢) ولكنها ثبتت في الرسم القرآني في الآية ١٤٣ من سورة الأنعام: ﴿ءآلذكرين﴾. وهذا ما أشار إليه أحمد بن يحيى ثعلب كما سيأتي بعد أربعة أسطر.

(٣) هكذا ثبت في الأصل. والصواب كتابتها هكذا: «ءآلله» كما وردت في الآية ٥٩ من سورة يونس: ﴿قل ءآلله أذن لكم﴾.

(٤) جاء الرسم القرآني في الآية ٨ من سورة صٓ هكذا: ﴿أَءُنزل﴾.

في لابْنُك قائم، ولابْنك مال. وسبب حذفها خوْف التباسها بلا النّافية.

وزعم الفراء أنّ سببه اجتماع ثلاثة أشكال متشابهات في الخطّ لأن اللام مثل الألف، واجتماع الأمثال يستثقل لفظاً فكذلك خطّاً. وزعم بعضهم: أن سببه في لام الجرّ شدة اتصالها بما بعدها، فكأنهما كلمة واحدة، وهمزة الوصل لا تكون حشواً.

وزعم بعضهم أن الألف لا تحذف مع لام الابتداء فرقاً بينها وبين لام الجر.

ولو وقع بعد اللاّم ألف وصل بعدها لام من نفس الكلمة، كتبت الألف على الأصل نحو: جئت لالتقاء زيد، فإن أدخلت الألف واللام وأدخلت لام الجر حذفت همزة الوصل، فكتبت: للالتقاء.

الرابع: من أول: بسم الله الرحمن الرحيم، وكان القياس أن يكتب «باسم» بالألف، كما يكتب بابن، لكن حذفوها لكثرة الاستعمال ولا تحذف في غير البسملة من أنواع التسمية نحو: باسم الله بدون الرّحمن الرحيم، و ﴿بِٱسۡمِ رَبِّكَ﴾ [العلق: ١]. وزعم بعضهم: أنها لم تحذف في البسملة أيضاً، وإنما كتبت على لغة من يقول: سم الله، والأصل: بسم الله، ثم خفف على حدّ قولهم في إبل: بل. والتزم التخفيف.

قال أبو حيّان: والأحسن جعل اللفظ على اللغة الفصيحة، إذ لو كان حذف الألف لتلك اللغة لجاز إسقاط الألف في جميع المواضع وليس كذلك.

وزعم الأخفش: أن سبب حذفها كون الباء لا يوقف عليها، فكأنها والاسم شيء واحد.

وجوز الفرّاء حذفها من ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ مَجۡرٜىٰهَا وَمُرۡسَىٰهَآۚ﴾ [هود: ٤١] وباسم الله بدون الرحمن الرحيم لأنهما كانا معها، فحذفا للاستعمال.

وجوز بعضهم: حذفها من «بسم الله»، وإذا لم ينو معها الرحمن الرحيم بشرط ألاّ تكون الإضافة إلى الله، وألاّ يكون للباء تعلّق به في اللفظ وألا يكون قبلها كلام. فإن فقد شرط مما ذكر لم يجز الحذف نحو: «باسم ربك تبركت باسم الله، أبدأ باسم الله».

وجوّز الكسائي حذفها، ولو أضيف الاسم إلى الرّحمن أو القاهر.

وقال الفرّاء: هذا باطل؛ لا يجوز أن يحذف إلا مع الله لأنها كثرت معه، فإذا عَدَوْت ذلك أثبَتّ الألف، وهو الصّواب.

الخامس: من «ابن» الواقع بين علمين صفة مفرداً سواء كانا اسمين أم كنيتين أم لقبين، أم مختلفين، نحو: هذا زيد بن عمرو، هذا أبو بكر بن أبي عبد الله، وهذا بطة بن قُفَّة. ويتصور في المختلفين ستة أمثلة. وحكى أبو الفتح عن متأخري الكتاب: أنهم لا يحذفون الألف مع الكنية تقدمت أو تأخرت. قال: وهو مردود عند العلماء على قياس

مذهبهم، لأن حذف التنوين مع المكنيّ كحذفه مع الأسماء وإنما هو لجعل الاسمين اسماً واحداً، فحذفت الألف، لأنه توسّط الكلمة. اهـ.

وقال أبو حيان: الألف تحذف من الخط في كل موضع يحذف منه التّنوين، وهو بحذف مع المكنيّ مثل ما يحذف مع الأسماء الأعلام قال:

١٨١٩ ـ فلم أَجْبُن ولم أنكل ولكن يَمَمْتُ بها أبا صَخْرٍ بنَ عمرو(١)

قال: وشرط ابن عصفور أن يكون «ابن» مذكراً، وهو خلاف ما جزم به ابن مالك من إلحاقهم فلانة بنت فلانة بفلان بن فلان.

ولم لم يكن «ابن» صفة، بل كان بدلاً أو خبراً لم تحذف ألفه.

[أحكام الوصل والفصل]

(ص): ويوصل مركب المزج، وكل كلمة على حرف يقبل الوصل والضمير المتصل، وعلامات الفروع، وما ملغاة أو كافة، ولو في قلما في الأصح، وكلما إن لم يعمل فيها ما قبلها، واستفهامية بعن، ومن وفي لا بموصولة في الأصحّ، وفي نعما، وبئسما وجهان، و«من» «بمن» لا «بعن» مطلقاً في الأصحّ، واستفهامية «بعن» لا مع «مع»، و«إن» «بلا». وفي «أن»، و«كي» خلف. وتحذف نون ذي النّون، ولا توصل لن، ولم، وأم، وشذ وصل «ويكأنه» «ويلمه»، ونحو: «يومئذ»، و«ثلاثمائة».

(ش): النوع الثاني: أحكام الوصل والفصل، فالأصل فصل الكلمة من الكلمة، لأن كلّ كلمة تدل على معنى غير معنى الكلمة الأخرى، فكما أنّ المعنيين متميزان، فكذلك اللفظ المعبّر عنهما يكون، وكذلك الخط النائب عن اللفظ يكون متميزاً بفصله عن غيره. وخرج عن ذلك ما كانا كشيء واحد، فلا تفصل الكلمة من الكلمة، وذلك أربعة أشياء:

الأول: المركّب تركيب مَزْجٍ كبعلبَكّ بخلاف غيره من المركبات كغلام زيد، وخمسة عشر، وصباح مساء، وبين بين، وحيص بيص.

الثاني: أن تكون إحدى الكلمتين لا يبتدأ بها، لأن الفصل في الخط يدل على الفصل في اللفظ، فإذا كان لا يمكن فصله في اللفظ، فكذلك ينبغي أن يكون في الخطّ، وذلك نحو الضمائر البارزة، والمتّصلة، ونون التوكيد، وعلامات التأنيث والتثنية، والجمع، وغير ذلك مما لا يمكن أن يبتدأ به.

---

(١) البيت من الوافر، وهو ليزيد بن سنان في شرح أبيات سيبويه (٢/ ٢٧٩) وشرح اختيارات المفضل (١/ ٣٥١). وبلا نسبة في الدرر (٦/ ٣٢٥) وسرّ صناعة الإعراب (٢/ ٤٥٦، ٥٢٨) والكتاب (٣/ ٥٠٦) ولسان العرب (١٢/ ٢٢ ـ أمم).

الثالث: أن تكون إحدى الكلمتين لا يوقف عليها، وذلك نحو باء الجرّ، ولامه، وكافه، وفاء العطف، والجزاء، ولام التأكيد فإن هذه الحروف لا يوقف عليها وخرج عن ذلك واو العطف ونحوها، فإنها لا توصل لعدم قبولها للوصل.

الرابع: ما يذكر من الألفاظ فتوصل «ما» إذا كانت ملغاة نحو: ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمْ﴾ [نوح: ٢٥]. ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا۟﴾ [النساء: ٧٨]. ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ﴾ [مريم: ٢٦]، و«إنما» و«حيثما»، و«كيفما»، و«أما أنت منطلقاً انطلقت»، وإذا كانت كافّة نحو: «كما»، و«ربما»، و«إنما»، و«كأنما»، و«ليتما»، و«لعلما».

واستثنى ابن درستويه والزّنجانيّ «ما» في «قلّما»، فقالا: إنها تفصل وتوصل بـ «كلّ» إن لم يعمل فيها ما قبلها وهي الظرفية نحو: «كلما جئت أكرمتك». ﴿كُلَّمَا رُزِقُوا۟ مِنْهَا مِن ثَمَرَةٍ رِّزْقًا قَالُوا۟﴾ [البقرة: ٢٥] بخلاف التي يعمل فيها ما قبلها، فإنها تكون حينئذ اسماً مضافاً إليه كلّ نحو: ﴿وَءَاتَىٰكُم مِّن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ﴾ [إبراهيم: ٣٤].

وتوصل «ما» الاستفهامية بعن، ومن، وفي، لأنها تحذف ألفها مع الثلاثة وتصير على حرف واحد فحسن وصلها بها نحو: ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ﴾ [النبأ: ١]. مِمَّ هذا الثوب. ﴿فِيمَ أَنتَ مِن ذِكْرَىٰهَآ﴾ [النازعات: ٤٣].

ولا توصل «ما» الشرطيّة بواحد من الثلاثة. قال أبو حيّان: القياس يقتضي أن تكتب معها مفصولة.

وقال: في «ما» الموصولة مع الثلاثة ثلاثة مذاهب:

أحدها: أنها تكتب متصلة معها لأجل الإدغام في عن، ومن وهو مذهب ابن قتيبة نحو: رغبت عما رغبت عنه، وعجبت «ممّا»[١] عجبت منه، وفكرت فيما فكرت فيه.

والثاني: أنها تكتب مفصولة على قياس ما هو من كلمتين، وهو قول أصحابنا، وبه جزم ابن عصفور، وهو أرجح، لأنه الأصل ولأن عِلّة الوصل الآتية في «ممن»، وهو التباس اللفظين خطّاً مفقودة في «ممّا»[٢].

والثالث: أن الغالب تكتب موصولة، ويجوز كتبها مفصولة، وهو اختيار ابن مالك.

وفي «ما» مع «نعم» و«بئس» وجهان، حكاهما ابن قتيبة: الفصل على الأصل، والوصل لأجل الإدغام في نعِمّا، وحملت بئسما عليها، وقد رسما في المصحف بالوصل.

وتوصل «من» «بمن» مطلقاً سواء كانت موصولة أو موصوفة أم استفهامية أم شرطية

---

(١) في الأصل «عمّا» تحريف.

(٢) فتكتب مفصولة هكذا: من ما.

نحو: «أخذت مِمّن[1] أخذت منه، وممّن أنت، وممن تأخد آخذ منه» وإنما وصلت بها، لأجل اشتباهها خطّاً لو كتبا «من من» فوصلا، وأدغمت نون من، وميم من ونزلت منزلة المدغم في الكلمة الواحدة، فلم يجعل لها صورة، هذا ما قاله ابن مالك.

وقال ابن عصفور: توصل الاستفهامية فقط حملاً على أختها «ما»، ويفصل غيرها على الأصل. قال أبو حيان: وقول ابن مالك أرجح نظراً إلى عِلّة الاشتباه في الخط.

وفي «من» سواء كانت استفهامية أو موصولة أو شرطية مع «عن» رأيان:

قال ابن قتيبة: تكتب «عمن» متصلة على كل حال لأجل الإدغام كما تكتب «عمّ»، و«عما» نحو: «عمن تسأل»، و«رويت عمّن رويت عنه» و«عمن ترضى أرضى عنه».

قال أبو حيان: وزعم غيره أنه لا يؤثر في ذلك الإدغام، لأنهما كلمتان، وعليه ابن عصفور، وأمّا ابن مالك فقال: إن الغالب الوصل، ويجوز الفصل.

وتوصل «من» الاستفهامية بـ«في» قولاً واحداً نحو: «فيمن تفكر». وتوصل إن الشرطية بـ«لا» نحو: ﴿إِلَّا تَفْعَلُوهُ﴾ [الأنفال: ٧٣]. ﴿إِلَّا تَنصُرُوهُ﴾ [التوبة: ٤٠].

وفي أن الناصبة مع لا قولان:

أحدهما: أنها تكتب مفصولة مطلقاً. قال أبو حيان: وهو الصحيح، لأنه الأصل.

والثاني: أن الناصبة يوصل بها، والمخففة من الثقيلة يفصل منها، وهو قول ابن قتيبة واختاره ابن السيِّد.

وعلله ابن الضائع بأن الناصبة شديدة الاتصال بالفعل بحيث لا يجوز أن يفصل بينها وبينه، والمخففة بالعكس بحيث لا يجوز أن تَتّصل به، فحسن الوصل في تلك، والفصل في هذه خطّاً.

وفي «كي» مع «لا» قولان: قال ابن قتيبة: تكتب منفصلة كي لا تفصل كما تكتب «حتى لا تفعل» منفصلة. وقال غيره: تكتب متّصلة.

وما وصل من المذكورات مما فيه نون وهو: من، وعن، وأن، وإن حذفت نونه للإدغام كما مرّ في الأمثلة.

ولا يوصل «لن»، و«لم»، و«أم» بشيء.

وما وقع في رسم المصحف من وصل: ﴿أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ﴾ [القيامة: ٣]، ﴿فَإِلَّمْ يَسْتَجِيبُواْ لَكُمْ﴾ [هود: ١٤]، ﴿أَمَّنْ هُوَ قَٰنِتٌ﴾ [الزمر: ٩]، فهو مما لا يقاس عليه كسائر

(١) في الأصل «مما» تحريف؛ لأن الكلام عن «مِنْ» الموصولة بـ«مَنْ».

ما رسم فيه مخالفاً لما تقدم، ولما يأتي.

وأمّا «مع» إذا اتصلت بمن، فإنها تكتب مفصولة، قاله ابن قتيبة.

قال أبو حيّان: قال بعض شيوخنا: أظن سبب ذلك قلّة الاستعمال، وإلا فما الفرق بين «مع» وبين «في».

قال: وقد يمكن أن يفرق بالاسمية، فإن «في» لا تكون إلا حرفاً و«مع» اسم، وهي أيضاً تنفصل مما بعدها، فتقول: «معاً»، فلذلك فصلت بخلاف «في».

ومما وصل شذوذاً، وكان قياسه الفصل: «ويكأنه» لأنه مركّب من «وي» بمعنى أعجب، و«كأنه»، و «ويلمه»، والأصل: «ويل أمه»، و«يومئذ» ونحوه من الظّروف المضافة لـ «إذ»، و «ثلثمائة»، ونحوه، وفي حفظي أنّ الوصل خاص بثلاثمائة، وستمائة فقط. وأظن ذلك في شرح الهادي للزّنجاني، وليس بحاضر عندي الآن.

[أحكام الزيادة]

(ص): وزيدت ألف بعد واو الجمع متطرّفة في ماض، وأمر، وفي المضارع رأيان، لا اسم خلافاً للكوفيّين، ولا مضارع مفرد مطلقاً خلافاً للكسائيّ، ولا رفعاً خلافاً للفراء، وفي مائة، ومائتين في الأشهر. وواو في أولئك، وأولوا، وأولات، وفي يا أُوخَيّ عند بعضهم، وعمرو علماً فرقاً من عمر، ومن ثمّ لم تزد منصوباً.

قال ابن قتيبة: ولا مضافاً لمضمر، والزنجاني: ولا مصغراً، ومعرفاً بأل وقافية.

(ش): النوع الثالث: أحكام الزيادة، فتزاد ألف بعد واو الجمع المتطرّفة المتصلة بفعل ماض، وأمر نحو: ضَرّبوا، واضْرِبوا، ولا تزاد بعد غير واو الجمع نحو: يغزو، ويدعو خلافاً للفراء، فإنه يجيز أن يلحق في حالة الرفع خاصة، وللكسائي حالة النصب نحو: لن يغزوا زيد بالألف، ولن يغزوك بلا ألف فرقاً بين الاتصال والانفصال، ولا بعد واو الجمع غير المتطرفة نحو: ضَرَبُوك، واضْرِبُوه، ولا بعد واو الجمع المتطرفة المتصلة باسم نحو: «ضاربو زيد» لعدم لزوم هذه الواو. وأجاز الكوفيون لحاقها، فيكتبون نحو: ضاربوا زيد، وهموا بالألف كما ترى.

وكذا بَنوا زيد بخلاف أبو زيد، وأخو زيد.

واختلف البصريون في إلحاقها بالمضارع إذا اتّصلت الواو به متطرّفة نحو: لن يضربوا، فالأخفش يجعله كالماضي والأمر في لحاق الألف، وبعض البصرين لا يلحقها.

وقد اختلفوا في سبب زيادتها، فقال الخليل: لما كان وضعها على المدّ، وعلى ألا تتحرك أصلاً زادوا بعدها الألف، لأنّ فَصْل صوت المدّ بها ينتهي إلى مخرج الألف.

وقال بعضهم: فصلوا بها بين الضّمير المنفصل، والضمير المتصل نحو: ضربوهم إذا كان الضمير مفعولاً لم يكتبوا الألف، وإذا كان تأكيداً كتبوها فرقاً بين الضميرين.

ويترك الألف في خط المصحف في: ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ﴾ [المطففين: ٣] استدلوا على أن الضمير مفعول، وأنه ليس ضمير رفع منفصلاً توكيداً لواو الجمع، ثم اطردت زيادة هذه الألف في كل واو جمع، وإن لم يلحقها ضمير.

وذهب الأخفش وابن قتيبة: إلى أنها فصل بها وبين واو الجمع وواو النسق نحو: «كفَروا»، و«وردوا»، و«جاءُوا» ونحوها من الواوات المنفصلة عن الحرف قبلها، هذا هو الأصل، ثم حذفوا على ذلك من الواوات المتّصلة بالحرف قبلها نحو: «ضربوا» ليكون الباب واحداً، ولهذا لم تلحق بالمفرد نحو: «يدعو» لأنها لاتّصالها لا يعرض فيها من اللبس ما يعرض مع واو الجمع، ولذلك سموا هذه الألف ألف الفَصْل.

وعلّل مذهب الفرّاء بأنها زيدت للفرق بين الواو المتحركة والواو الساكنة.

وعلل مذهب الكسائيّ: بأنها زيدت فرقاً بين الاسم والفعل.

وقال بعضهم: فرَّقوا بها بين الواو الأصلية، والواو الزَّائدة.

وزيدت ألفٌ[1] أيضاً في «مائة». قال أبو حيّان: وذلك للفرق بينها وبين «منه»[2]، وكانت الزيادة من حروف العلة، لأنها تكثر زيادتها، وكانت ألفاً، لأنها تشبه الهمزة، ولأن الفتحة من جنس الألف، ولم تكن ياء، لأنه كان يجتمع حرفان مثلان ولا واواً لاستثقال الجمع بين الياء والواو.

وجعل الفرق في «مائة» دون «منه»[3]، إمّا لأن «مائة» اسم، و«منه» حرف، والاسم أحمل للزيادة من الحرف، وإمّا لأن «المائة» محذوفة اللام، يدلّ على ذلك: «أمأيت الدراهم»، فجعل الفرق في «مائة» بدلاً من المحذوف مع كثرة الاستعمال ولذلك لم يفصلوا بين فئة، و«فيه» لعدم كثرة الاستعمال.

وقال محمد بن حرب البصريّ المعروف بالملهم صاحب الأخفش: كانت هذه الألف في مائة أولى منها بمنه، لأن أصل: مائة: مئية[3] على وزن فعلة من مئيت، والهمزة تقع مفتوحة في لفظ ألف، وينكسر ما قبلها فيستحق بذلك أن تكتب ياء فألزموها العلّتين جميعاً: الياء للكسرة، والألف للفتحة، ولأن العدد أولى بالتوكيد والعلامات من غيره. ا هـ.

قال أبو حيّان: والدليل على أن الأصل في «مائة»: «مئية» قول الشاعر:

---

(١) في الأصل «ألفًا»، وهو خطأ.

(٢) في الأصل «مئة» تحريف.

(٣) ذهب إلى ذلك ابن الأعرابي كما حكاه ابن جني. انظر لسان العرب (١٥/ ٢٧٠).

١٨٢٠ ـ فقلـت والمَـرْءُ تُخْطِيـه مَنِيتُـهُ أَدْنَـى عطيّتِـهِ إيّـاي مِئْيـاتُ[1]

وضعف الكوفيّون تعليل البصريين بأن «مائة» اسم و«منه» حرف، فهما جنسان مختلفان، والفرق ينبغي أن يجعل في مُتحد الجنس، يدل على ذلك أنهم لم يفرقوا بين «فئة»، و«فيه»، لاختلافه، قالوا: وإنما زيدت فرقاً بينها وبين «فئة»، و«رئة» في انقطاع لفظها في العدد، وعدم انقطاع «فئة ورئة»، لأنك تقول تسع مائة، ولا تقول عشر مائة بل تقول: ألف، وتقول تسع فئات، وتسع رئات، وعشر فئات وعشر رئات، فلا ينقطع ذكرها به في التعشير، فلما خالفتها فيما ذكر خالفوا بينها وبينها في الخطّ.

قال أبو حيّان: وقد رأيت بخط بعض النحاة: «مأة» هكذا بألف عليها همزة، الهمزة دون ياء.

وقد حكي كتب الهمزة المفتوحة إذا انكسر ما قبلها بالألف عن حذّاق النحويين منهم الفراء، روي عنه أنه كان يقول: يجوز أن تكتب الهمزة ألفاً في كل موضع.

وقال ابن كيسان: ومنهم من يكتب الهمزة ألفاً على حركتها في نفسها، وإن كان ما قبلها مكسوراً.

قال أبو حيان: وكثيراً ما أكتب أنا «مئة» بغير ألف، كما تكتب «فئة»، لأن كتب مائة بالألف خارج عن الأقيسة. فالذي أختاره أن تكتب بالألف دون الياء على وجه تحقيق الهمزة، أو بالياء دون الألف على وجه تسهيلها.

قال: وحكى صاحب البديع: أنَّ منهم من يحذف الألف من مائة في الخط.

قال: وأمّا زيادة الألف في مائتين، ففيها خلاف: منهم من يزيدها، وهو اختيار ابن مالك، لأن التثنية لا تغير الواحد عما كان عليه بخلاف الجمع، ومنهم من لا يزيدها كما لم يزدها في الجمع، لأن موجب الزيادة قد زال. واتفقوا على أنها لا تزاد في الجمع نحو: مئات ومئون.

وزيدت واو في أولئك، وأولو، وأولات. قال أبو حيّان: أما أولئك فتضافرت[2] النّصوص على أنهم زادوا الواو فيها فرقاً بينها وبين إليك، وكانت الواو أولى من الياء،

---

(١) تحرفت في الأصل إلى «مئات» بدون ياء قبل الهمزة؛ والصواب كما أثبتناه. والبيت من البسيط، وهو لتميم بن مقبل في المقاصد النحوية (٢/ ٣٧٦) ولم أقع عليه في ديوانه. وله أو لأبي شبل الأعرابي في الدرر (٢/ ٢٣٧). وبلا نسبة في تذكرة النحاة (ص ٥٠٨) والدرر (٦/ ٣٢٥) ولسان العرب (٢/ ٣١٥ ـ ضربج).

(٢) في الأصل: «فتظافرت» بالظاء، تحريف. وتضافروا على الأمر: تظاهروا. انظر القاموس (٢/ ٧٨).

لمناسبة ضمّة الهمزة ومن الألف لاجتماع مثلين، وجعل الفرق في أولئك لأن الزيادة في الأسماء أكثر، ولأن «أولئك» قد حذف منه ألف فكانت الزّيادة فيه أولى ليكون كالعوض من المحذوف.

وزعم الكوفيون: أنَّ ذلك للفرق بينها وبين أولئك الاسمية لأن «إلى» قد تستعمل اسماً: حكوا من كلام العرب: «انصرفت من إليك»، وهذا منهم بناء على أن الفرق إنما جعل في المتحد الجنس.

قال: وأمّا أُولو وأولات فلم أظفر في تعليله بنص. ويمكن عندي أن يكونوا زادوا الواو فيه للفرق بين «أولي» في حالة النصب والجر وبين «إلى» الجارة، وحملت حالة الرفع على حالة النصب والجرّ. وحمل التأنيث في أولات على التذكير في «أولي». قال: وأما في «أُوخَيّ» حالة التصغير فزادها بعض أهل الخط فرقاً بينها وبين أخي المكبر. وكانت الزّيادة في التصغير، لأنه فرع، والفروع أحمل للزيادة، ولأنه قد يغيّر لأجل التصغير، والتغيير يأنس بالتغيير، وكانت واو المناسبة ضمّة الهمزة. وأكثر أهل الخط لا يزيدونها، لأن التصغير فرع من التكبير، وليس ببناء أصليّ. ا هـ.

وزيدت الواو أيضاً في «عمرو»، وذلك للفرق بينه وبين «عمر»، ولهذا اختصت بحالة الرفع والجر، لأنه حالة النصب يكتب بألف دون عمر[1]، فيظهر الفرق.

وكانت الزيادة واواً، لأنه لا يقع فيها لبس، إذ لو كانت ياء لالتبس بالمضاف إلى ياء المتكلم أو ألفاً لالتبس المرفوع بالمنصوب، وجعلت في عمرو، ولأنه أخف من «عمر» من جهة بنائه على فُعَل، ومن جهة انصرافه.

وذكر ابن قتيبة . .[2].

[أحكام الحذف]

(ص): وحذفت لام التعريف من موصول إلا اللّذان، وفي الليل، والليلة. قيل: واللطيف وجهان. ومما اجتمع فيه ثلاث لامات، والألف من الله، وإله، والرحمن، والحٰرث[3]

---

(١) لأن «عمر» ممنوع من الصرف، و «عمرو» مصروف.

(٢) موضع النقط بياض في الأصل.

(٣) ثبت في الأصل «الحارث»، والصواب كتابتها كما أثبتناه بحذف الألف والاستعاضة عنها بألف خنجرية؛ لأن الفصل معقود لحذف الألف. وكذلك ثبتت الألف في كل الكلمات التي سأشير إليها في الحواشي التالية والصواب حذفها.

علماً ما لم يجرّدا(١)، والسّلٰم(٢) عليكم، وعبد السّلٰم(٣)، وسبحن الله(٤)، وما كثر استعماله من الأعلام الزائدة على ثلاثة ما لم يلبس، أو يحذف شيء ومن ملٰئكة(٥) وسموات ومفاعل، ومفاعيل إن أمن، قيل: ولم يؤدّ إلى مثلين، وفاعلات وفاعلين غير ملبس، ولا مضاعف، ولا معتلّ لام.

ومن: ذلك وأولئك، وثلٰث، وثلٰثة، وثلٰثين، وثمٰنية وثمٰني(٦)؛ وفي ثمانين وجهان، ولكن، ولكنّ، وهاء مع الله، والإشارة خالية من الكاف إلا تا، وتي، ومضمر أوله همزة، وقيل: هي المحذوفة، وياء مع همزة لا كآدم، وقيل: هي المحذوفة، قيل: ومع غيرها وأحد ليّنين متماثلين ما لم يلبس، وجوز ابن الضائع كتابة واوين.

(ش): النوع الرابع: أحكام الحذف، فتحذف لام التعريف من الذي وجمعه، وهو الذين، ومن التي وفروعه، وهو للتثنية والجمع نحو: الّتان، والّتين والاّتي، والأئي(٧) كراهة اجتماع مثلين في الخط. وتثبت في مثنّى الذي خاصة، وهو: اللذان، واللذين فرقاً بينه وبين الجمع، ولم يثبت في مثنّى التي، لأنه لا يلتبس بجمعه.

وقال أحمد بن يحيى: كتبوا «اللاتي»، و«اللائي»: «الّتي»، و«الّئي»، وأسقطوا لاماً من أولها، وألفاً من آخرها، وهذا للاستعمال، لأنه يقل في الكلام مثله، ويدل عليه ما قبله وما بعده، ولو كتب على لفظه كان أوثق. اهـ.

قال أبو حيّان: وكلامه يدلّ على حذف اللاّم من أوله، والألف من آخره معاً؛ والذي عهدناه في الكتاب أنه لا تحذف الألف لئلا يلتبس بالمفرد.

قال: فإن قلت اللام ألزم في الله، فهلا حذفت؟ قيل: لما حذفت الألف منه كرهوا حذف اللام مع أنها لو حذفت لالتبس بـ «إله»، لأن ألفه تحذف.

وفي اللّيل والليلة وجهان: الحذف والإثبات والقياس كتبه بلامين، والحذف أجود، لأن فيه اتباع خط المصحف.

قال أبو حيّان: وزاد أحمد بن يحيى: «اللطيف» فعده مع الليل والليلة فيما كتب بلام واحدة، قال: لأنه عرف فاستخف.

---

(١) أي من أل التعريف.

(٢) في الأصل: «السلام».

(٣) في الأصل: «السلام».

(٤) في الأصل: «سبحان».

(٥) في الأصل: «ملائكة».

(٦) في الأصل: «ثلاث، وثلاثة، وثلاثين، وثمانية، وثماني».

(٧) في الأصل: «اللتان، واللتين، واللاّتي، واللاّئي».

قال: وكتبوا: اللهو، واللعب واللحم بلامين، ولو كتب بلام لجاز.

وتحذف لام التعريف أيضاً مما اجتمع فيه ثلاث لامات كراهة اجتماع الأمثال نحو: «لله»، «لِلّسان»، و«للدّار».

وتحذف اللام من اسم «الله»، وكان القياس إثباتها كما في اللّام، لكنه قد تصرف فيه بأنواع من التصرّفات التي لا تجوز إلا فيه ولأنه لا يلتبس، إذ لا مشارِك في هذا الاسم، ولكثرة الاستعمال. فهذه أشياء تحسن الحذف.

وأما قولهم: «لاه أبوك»، يريدون: لله أبوك فإنهم كتبوه بالألف، لأجل ما حذف منه من حرف الجر، والألف، واللام، ولا يرد ذلك على عبارة المتن، لأنه خص فيه الحذف بلفظ الله.

ويحذف أيضاً من «إله»، ومن «الرحمن» لكثرة الاستعمال مع أنه لا يلبس.

وشرطه ألا يجرّد من الألف واللام، فإن جرد منهما كتب بالألف نحو: «رحمان الدنيا والآخرة».

وحذفت أيضاً من «الحٰرث»[1] علماً لكثرة الاستعمال بخلافه صفة، وشرطه أيضاً: ألا يجرد من الألف واللام، فإن جرّد منها كتبت بالألف نحو: حارث لئلا يلتبس بـ «حَرْب علماً. واللّبس مع اللام مفقود، لأنها لا تدخل على كل علم.

وحذفت أيضاً من «السّلٰم[2] عليكم»، و«عبد السّلٰم»[3]، ومن «سبحٰن[4] الله» بخلاف سبحاناً منكّراً. والعِلّة في الثلاثة، وفي جميع ما يأتي كثرة الاستعمال.

وحذفت أيضاً مما كثر استعماله من الأعلام الزائدة على ثلاثة أحرف سواء كانت عربية كمٰلك، وصٰلح، وخٰلـد[5] أم عجمية كإبرٰهيم وإسمٰعيل وإسحٰق، وهٰرون، وسليمٰن[6].

قال أبو حيان: وذكر بعض شيوخنا: أن إثباتها في نحو: صالح، وخالد، ومالك جيد. وكذا قال أحمد بن يحيى: أنه يجوز فيه الحذف والإثبات، ولا يحذف مما لم يكثر استعماله كحاتم، وجابر، وحامد، وسالم، وطالوت، وجالوت، وهاروت، وماروت، وهامان، وقارون، ويأجوج، وقد حذفت في بعض المصاحف من هاروت، وماروت،

(١) في الأصل: «الحارث».

(٢) في الأصل: «السلام».

(٣) في الأصل: «السلام».

(٤) في الأصل: «سبحان».

(٥) في الأصل: «كمالك وصالح وخالد».

(٦) في الأصل: «كإبراهيم وإسماعيل وإسحاق وهارون وسليمان».

وهامان، وقارون. ولا من الصفات «كرجل صالح»، و «رجل مالك»، ولا مما لم يزد على ثلاثة «كأوس بن لأم»، و«ابن دأب»، و«سامة»، و«هالة»، ولا مِمّا حذف منه شيء آخر «كإسرائيل» حذفت إحدى يائيه، و«داود» حذفت إحدى واويه، ولا إذا خيف اللبس كعامر، وعباس، لو حذف لالتبس بعمر، وعبس.

وحذفت أيضاً من «ملٰئكة»(١)، لأنه لا يلابسه لفظ مع كثرة الاستعمال وحذفت أيضاً من مفاعل، ومفاعيل إن أمن التباسه بالمفرد كمحٰريب، وتمٰثيل، وشيٰطين، لأن مفردها محراب، وتمثال، وشيطان بخلاف ما يلتبس به كدراهم فيكتب بالألف لئلا يلتبس بدرهم.

قال أبو حيّان: ويجوز الإثبات فيما لا يلتبس أيضاً، وهو أجود قال: وشرط بعض شيوخنا لجواز الحذف شرطاً آخر، وهو ألاّ تكون الألف فاصلة بين حرفين متماثلين نحو: سكاكين، ودكاكين، ودنانير، فلا تحذف الألف لئلا يجتمع مثلان في الخط، وهو مكروه ككراهته في اللفظ.

وحذفت أيضاً من فاعلات أي مما كان فيه ألفان من جمع المؤنث السّالم نحو: صٰلحات، وعٰبدات، وذٰكرات(٢)، ومنه سموات، وإن لم يكن على وزن فاعلات، فلذا صرّحت به في المتن، وحمل جمع المذكر السّالم على جمع المؤنث وإن لم يكن فيه ألفان نحو: «الصٰلحين»، و«القٰنتين» و«الظٰلمين»، و«الكٰفرين»، و«الخٰسرين»(٣).

وشرط الحذف من جمع المؤنث والمذكر أن يكون غير ملتبس، ولا مضاعف، ولا معتلّ اللام، فلا يحذف من نحو: الطّالحات لإلباسه بطلحات، ولا من نحو: حاذرين لإلباسه بحذرين، وهما مختلفان في الدّلالة، ولا من نحو: شابات والعادّين، لأنه بالإدغام نقص في الخطّ، إذ جعلوا صورة المدغم والمدغم فيه شكلاً واحداً، ولذلك كتبوا في المصحف: ﴿ٱلضَّآلِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧]، و﴿ٱلْعَآدِّينَ﴾ [المؤمنون: ١١٣] بالألف، ولا من نحو: راميات، والرّامين لأنه حذف من الرّامين لام الفعل، وحملت عليه: الرّاميات، وإن لم يكن فيه حذف كما حمل الحذف من الصّالحين والصّالحات، وإن لم يكن فيه ألفان، وهذا من تعاكس النظائر والتعارض حيث حمل الإثبات في المؤنث على الإثبات في المذكّر، كما حمل الحذف في المذكر على الحذف في المؤنث.

وحذفت أيضاً من علم في آخره الألف والنون كُسفٰين ومرٰون، وعثمٰن، وما أشبهه في كثرة الاستعمال، نبّه عليه أبو حيّان، وهو داخل في مسألة الأعلام الزائدة على ثلاثة.

---

(١) في الأصل: «ملائكة».

(٢) في الأصل: «صالحات وعابدات وذاكرات».

(٣) في الأصل: «الصالحين والقانتين والظالمين والكافرين والخاسرين».

وحذفت أيضاً من «ذلك» و«أولئك»بخلاف «ذا» و «وأولاء» مجرّدين[١] من حرف الخطاب، و«هذاك»، و «هؤلائك» مقروناً بحرف الخطاب وها التنبيه.

ومن ثلٰث» و«ثلٰثة» بخلاف «ثلاث» المعدول فإنه لم يكثر كثرتهما، ولأنه لو حذف منها لالتبس بثلث.

ومن ثَلٰثين، وثمٰنية وثمٰني بإثبات الياء بخلاف ثمان بحذف الياء فلا تحذف منه الألف فراراً من توالي الحذف وكثرته.

وفي ثمانين وجهان: الإثبات، لأنه حذفت منه ياء المفرد، والياء الموجودة فيه ياء إعراب، والحذف لأن الياء المحذوفة عاقبتها ياء أخرى لأنهما لا يجتمعان، فكأن الياء موجودة إجراء للمعاقب مجرى المعاقب، والإثبات اختيار ابن عصفور، وثمانون بالواو حكمه حكم ثمانين بالياء في جواز الوجهين.

وحذفت أيضاً من «لكنْ»، و«لكنّ»، ومن ها التنبيه مع الله نحو: هالله لأنه لم يستعمل إلا معه، فكأنه حرف واحد. ونصّ أحمد بن يحيى على أن المحذوف همزة الله.

وتحذف أيضاً ألف «ها» مع اسم الإشارة الخالي من الكاف نحو: «هذا»، و«هذه»، و«هؤلاء»، لكثرة استعماله معه، حتى صار كلفظ مركّب بخلاف المتصل بالكاف، فإنه يجب فيه الإثبات نحو: «ها ذاك»، وكذا ها المتصلة «بتا»، و«تي» تكتب بالألف نحو: هاتا، وهاتي، وهاتان.

وتحذف أيضاً ألف ها مع مضمر، أوله همزة نحو: هٰأنتم، هٰأنا، هٰأنت، بخلاف «نحن»[٢].

قال أحمد بن يحيى: قال الكسائي في هٰأنتم وهٰأنا: حذفوا ألف ها، وليس بشيء، إنما حذفوا الهمزة بدليل أنهم لم يحذفوها في ها نحن، فدل على أن المحذوفة في هٰأنتم وهٰأنا همز الثانية لا الأولى.

وحذفت أيضاً من ياء التي للنداء المتصلة بهمزة ليست كهمزة «آدم» سواء كانت قطعاً نحو: يإبراهيم يإسحق. أو وصلاً نحو: يا بن آدم كراهة اجتماع ألفين.

قال أبو حيّان: ونص أحمد بن يحيى على أن الألف المحذوفة هي صورة الهمزة، لا ألف يا، وهو خلاف قول ابن مالك.

وأمّا نحو آدم فلم تحذف ألف يا معه، لأنه حذف منه الألف المبدلة من فاء أفعل، فلم يجمعوا عليه حذف ألفين.

---

(١) في الأصل: «وأولا بحردين».

(٢) فتكتب: «ها نحن» بإثبات الألف.

قال أبو حيّان: ومفهوم كلام ابن مالك، أنه لا يجوز الحذف في «يا جعفر»، و«يا زيد»، لأنه لم يتصل بهمزة.

ونصّ أحمد بن يحيى على أنه يجوز في مثل ذلك الإثبات والحذف، كأنهم جعلوا يا مع ما بعدها شيئاً واحداً، أقاموا يا مقام الألف واللّام بدليل أنهم لا ينادون بـ «يا»، هي فيه فلذلك حذفت الألف.

وتحذف إحدى ليّنين متماثلين «كآدم»، و«آمن»، و«آل»، و«إسرئيل»[1]، و«نبي»، و«داود»، و«طاوس»، و«يَسْتَوُن» و«يلوُن»، و«يأوا إلى الكهف»، و«جاؤا»، و «باؤا»، و«شاؤا»[2]، كذا جزم به ابن مالك بشرط ألاّ يلبس «كَقرءَ» حذراً من التباس المثنى بالمفرد، و«قاريين» حذراً من التباس المثنى بالجمع و«قؤول»، و«صؤول» حذراً من التباسه «بقول، وصول».

قال أبو حيّان: ولم يبين أيهما المحذوفة. فالقياس يقتضي أنها الساكنة لثقل المتحركة بالحركة.

قال: وجوز بعضهم كتابة الواوين على الأصل، واختاره ابن الضائع، والقياس خلافه كراهة اجتماع المثلين.

ولو اجتمع ثلاث متماثلات في كلمة أو كلمتين حذف أيضاً واحد نحو: يا آدم، ومسآت، وبرآت، والنبيّن، ونجيّين[3]، «ليسؤا»، و«مسوؤن».

[أحكام البدل]

(ص): وتنوب الياء عند الجمهور عن ألف مختوم بها اسم أو فعل ثالثة مبدلة من ياء، أو رابعة فصاعدا مطلقاً ما لم تل ياء في غير «يحيى» علماً، قيل: أو غيره، فإن وليها ضمير متصل د تاء فقولان. والأصحّ في كلا وكلتا الألف إلا لدى، وعلى الأول إن نوّن فثالثها.

قال سيبويه: المنصوب بألف وغيره بياء، وتعرف الياء بالتثنية والجمع والكسرة، والإسناد إلى الضمير، والمضارع، وكون الفاء أو العين واواً، ولا يكتب بالياء مبنيّ غير متى، ولا حرف غير بلى، وإلى، وعلى، وحتى إلا موصولة بـ «ما» استفهامية.

(ش): النوع الخامس: أحكام البدل، فتكتب كل ألف رابعة أو خامسة أو سادسة في اسم أو فعل ياءً نيابة عن الألف، سواء كان أصلها الياء أم الواو، أم كانت زائدة لإلحاق أو

---

(١) في الأصل: «إسرائيل».

(٢) في الأصل: «جاؤوا، وباؤوا، وشاؤوا».

(٣) في الأصل: «نجييين» بثلاث ياءات.

لتأنيث أو لغير ذلك «كحُبلى»، و«ملهى»، و«مغزى»، و«أعطى»، و«يخشى»، و«الخوزلَى»[١]، و«اقتضى»، و«اعتزى»، و«يختشى»، و«مستقصى»، و«استقصى»، و«يستقصى»، و«قبعثرى»[٢]، إلاّ أن تكون تالية لياء «كدنيا»، و«محيا»، و«أحيا»، و«خطايا»، و«استحيا» إلا «يحيى» علماً، فإنه يكتب بالياء فرقاً بين «يحيى» الاسم وبين «يحيا» الفعل. وألحق المبرد «بيحيى» كل علم منقول من الفعل كأن يسمى بـ «أعيا»، فكتب بالياء.

وألحق أيضاً أبو جعفر النحّاس كل علم منقول من الاسم «كروايا» علماً فكتبه بالياء فرقاً بينه وبين «روايا» الجمع[٣]، كما فرقوا بين «يحيى»العلم، والفعْل.

والجمهور كتب الجميع بالألف.

فإن اتصل بالكلمة ضمير متصل فخلاف. منهم من يكتبه بالياء، ومنهم من يكتبه بالألف نحو: ملهاك، ومستدعاه. كذا حكى الخلاف في التسهيل ولم يرجح شيئاً.

قال أبو حيّان: واختيار أصحابنا كتبه بالألف إذا اتصل به ضمير نصب أو خفض سواء كان ثلاثيّاً أو أزيد إلا «إحدى» خاصة ، فتكتب بالياء حال اتصالها بضمير الخفض نحو: «إحديهما» كحالها دون الاتصال.

واختلفوا إذا اتصل بتاء تأنيث تقلب في الوقف.

فذهب البصريّون: إلى أنها تكتب ألفاً لتوسّطها، وأجاز الكوفيّون كتبها ياء، ولم يعتدوا بتاء التأنيث، وسواء في ذلك أيضاً الثلاثيّ، والأزيد.

هذا كله تفريع على القول المصدر به، وهو الأشهر.

وحكى ابن عصفور أن الفارسي[٤] زعم أنه لا يكتب كل ما تقدّم ذكره إلا بألف أبداً، وكذا الثلاثيّ الآتي. كما أن الهمزة المنقلبة عن ياء أو واو في مثل: رداء، وكساء، لا تكتب أبداً إلا على صورتها، لا على أصلها.

وردّه ابن عصفور بأن الألف المنقلبة ترجع إلى أصلها في بعض الأحوال «كرحيان»،

---

(١) الخَوْزَلَى: مشية في تثاقل (القاموس: ٣/٣٧٨).

(٢) القبعثرى: الجمل العظيم، والفصيل المهزول، ودابّة تكون في البحر، والعظيم الشديد (القاموس: ٢/١١٧).

(٣) الروايا: جمع راوية، وهي المزادة فيها الماء، والبعير والبغل والحمار يُستقى عليه (القاموس: ٤/٣٣٩).

(٤) تحرفت في الأصل إلى «الناس» والصواب «الفارسي» كما أثبتناه؛ لقوله بعد أسطر عن ابن الضائع «هذه الحكاية بعيدة جدًّا عن الفارسي...».

و«رميت»، فجعلوا الخط في سائر المواضع على ذلك، والهمزة لا تعود إلى أصلها في موضع من المواضع.

وقال ابن الضّائع: هذه الحكاية بعيدة جداً عن الفارسي بل مراده أنه القياس. قال: وللفارسي أن يقول: إن كانت العلة الرجوع إلى الياء في بعض المواضع، فلتكتب المنقلبة عن الواو واواً لرجوعها إليها في بعض المواضع، وإن كانت العلة التفريق لزم الاعتراض بالهمزة، بل الأولى أن يقال للفارسيّ: فرقت العرب في اللفظ بين هذين الألفين بالإمالة، فحمل الخطّ فيهما على ذلك ولم يفرق بين الهمزتين.

وقال أبو حيّان: في المسألة ثلاثة مذاهب: مذهب الجمهور، ومذهب الفارسيّ، والثالث: أنه لا تلزم ألف ولا ياء بل يجوز أن تكتب بالياء، وهو الاختيار، ويجوز أن تكتب بالألف وذلك قليل. قال: وقد رأيت بخط بعض النحويين، وهو عيسى الملطي «عيسا» بالألف في كتاب قرىء عليه.

وأما الألف الثالثة فمذهب الجمهور أنها إن كانت مبدلة من ياء كتبت أيضاً ياء نحو: «رحى»، و«رمى».

وإن كانت مجهولة الأصل «كخسا»[١]، أو كانت مبدلة من واو كعصا وغزا، كتبت بالألف.

ومقابل الجمهور قول الفارسي المتقدم أنه لا يكتب شيء بالياء. وقول الكسائي: إنّ ما كان من الفعل عينه همزة نحو: «شاء»، فإنه يجوز أن يكتب بالياء، وإن كان من ذوات الواو كراهة اجتماع ألفين. وما كان من الاسم على وزن فَعَل أو فِعَل[٢]، فإنه يكتب بالياء أبداً وإن كان من ذوات الواو نحو «الكِبَى»[٣]. والبصريون لا يجوّزون شيئاً من ذلك.

ومذهب البصريين في «كلا» أن يكتب بالألف، لأن ألفها منقلبة عن واو، ومن زعم أنها منقلبة عن ياء كما ذهب إليه العبدي، فإنه يكتب بالياء[٤].

---

(١) في القاموس (٤/ ٣٢٥): «الخسا: الفرد».

(٢) في الأصل «فعل أو فعل» من دون تشكيل.

(٣) قال في اللسان (١٥/ ٢١٣): «الكِبَا مقصور: الكناسة؛ قال سيبويه: وقالوا في تثنيته كِبَوان، يذهب إلى أن ألفها واو؛ قال: وأما إمالتهم الكِبَا فليس لأن ألفها من الياء ولكن على التشبيه بما يمال من الأفعال من ذوات الواو نحو غزا».

(٤) جاء في اللسان (١٥/ ٢٢٧): «ابن سيده: كِلا كلمة مصوغة للدلالة على اثنين كما أن كلاًّ مصوغة للدلالة على الجمع؛ قال سيبويه: وليست كِلا من لفظ كلّ، كلّ صحيحة وكِلا معتلّة. ويقال للأنثيين كِلْتا، وبهذه التاء حكم على أن ألف كلا منقلبة عن واو، لأن بدل التاء من الواو أكثر من بدلها من الياء =

وكتبت على الأول «كلتا» بالألف حملاً على «كلا». وكان القياس أن تكتب بالياء لأن ألفها رابعة.

ويعرف كون الألف مبدلة من الياء بالانقلاب في التثنية نحو: رحى ورحيان، أو في الجمع بالألف والتاء نحو: «حصى، وحصيات»، أو في المرة نحو: «رمى: رمية». أو في الإسناد إلى الضمير نحو: «رميت»، أو في المضارع نحو: يرمي.

ويكون الفعل معتل العين أو الفاء بالواو نحو: هوى، وروى، ووفى، ووعى.

ولا يكتب اسم مبنيّ بالياء إلا «متى» لإمالتها.

ولا شيء من الحروف بالياء إلا «بلى» لإمالتها أيضاً، و«على»، و«حتى» و«إلى» لعودها ياء في: «إليه»، و«عليه».

قال ابن الأنباريّ: وإنما كتبت «حتى» بالياء، وإن كانت لا تمال فرقاً بين دخولها على الظاهر والمضمر، فلزم فيها الألف مع المضمر حين قالوا: «حتاي»، و«حتاك» و«حتاه». وانصرف إلى الياء مع الظاهر حين قالوا: حتى زيد. انتهى.

فإن وصلت الثلاثة بـ«ما» الاستفهامية كتبت بالألف لوقوعها وسطاً نحو: «إلامَ»، و«علام»، و«حتام».

وقال الزّجاجيّ: إذا أشكل عليك شيء من ما آخره ألف، فاكتبه بالألف، لأنه الأصل.

وكما ذهب بعضهم ـ وهو الصحيح ـ: إلى أن جميع ما جاز يكتب بالياء جاز أن يكتب بالألف.

رسم المصحف

(ص): ورسم المصحف متّبع، ومن ثم قيل: خطان لا يقاسان: خط المصحف والعروض. أما القافية: فالمقيدة تستوفي حروفها إلا ما يتم الوزن دونه، فإن كان الرّوي ألفاً

= [انظر الكتاب: ٣/ ٣٦٤]، قال: وأما قول سيبويه: جعلوا كِلا كمِعًى، فإنه لم يرد أن ألف كلا منقلبة عن ياء كما أن ألف مِعًى منقلبة عن ياء، بدليل قولهم معيان، وإنما أراد سيبويه أن ألف كلا كألف معى في اللفظ، لا أن الذي انقلبت عليه ألفاهما واحد، فافهم وما توفيقنا إلاّ بالله. وليس لك في إمالتها دليل على أنها من الياء؛ لأنهم قد يميلون بنات الواو أيضًا وإن كان أوله مفتوحًا كالمَكَا والعَشَا، فإذا كان ذلك مع الفتحة كما ترى فإمالتها مع الكسرة في كِلا أولى. قال: وأما تمثيل صاحب الكتاب لها بشَرْوَى وهي من شريت، فلا يدل على أنها عنده من الياء دون الواو ولا من الواو دون الياء؛ لأنه إنما أراد البدل حَسْبُ فمثّل بما لامه من الأسماء من ذوات الياء مبدلة أبدًا نحو الشروى والفتوى».

فيها أبداً، والمطلقة نصباً بالألف، والمختار حذف صلة غيره، والممدودة بألفين، وما مرّ من زيادة أو حذف أو بدل مفقود.

(ش): رسم المصحف متبع لاتّباع السلف رضي الله عنهم، وقد وقع فيه أشياء كثيرة من الوصل، والفصل، والزيادة والحذف، والبدل على خلاف ما تقدم تقريره كوصل: ﴿أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ﴾ [القيامة: ٣]. ﴿أَمَّنْ هُوَ قَـٰنِتٌ﴾ [الزمر: ٩]، وفصل، وزيادة ياء في ﴿بِأَيْيْدٍ﴾ [الذاريات: ٤٧]، و﴿مِن نَّبَإِي۟ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [الأنعام: ٣٤]، و﴿وَمَلَإِيْهِۦ﴾ [الأعراف: ١٠٣]، و﴿وَمَلَإِيْهِمْ﴾ [يونس: ٨٣]، وألف في ﴿ٱلرِّبَوٰا۟﴾ [البقرة: ٢٧٥]. ﴿إِنِ ٱمْرُؤٌا۟﴾ [النساء: ١٧٦]. وحذف ألف «نشئوا»، وكتابة واو صورة الهمزة وزيادة ألف بعدها، وكتابة: ﴿مَا زَكَىٰ﴾ [النور: ٢١] بالياء، وقياسه الألف، لأنه من ذوات الواو، وكتابة: «الصّلاة»، و«الزكاة»، و«الحياة»، و«مشكاة»، و«مناة»، و«الربا» بواو بدل الألف[1]. وهذا كله مما ينقاد إليه في كتابة المصحف، ولا يقاس عليه خارجه، بل إذا وقعت هذه الألفاظ ونحوها في غير القرآن لم تكتب إلا على القوانين السّابقة، ولهذا قال ابن درستويه: خطان لا يقاسان: خط المصحف والعروض. قال أبو حيّان: وذلك أن العروضيين يكتبون ما يسمع خاصة إذ الذي يقيد به في صفة العروض إنما هو ما يلفظ به، لأنهم يريدون به عدّ الحروف التي يقوم بها الوزن متحركاً كان أو ساكناً، فيكتبون التنوين نوناً، ولا يراعون حذفها في الوقف، والمدغم حرفين ويكتبون الحروف بحسب أجزاء التفعيل، فقد تقطع الكلمة بحسب ما يقع من تبيين الأجزاء كقوله:

يـا دارمَيْـ يتبـل عليـاء فَسْ سنـدي ... أقـوت وطـالعلـي هـا سـالفـل الأمـدي

لأن تقطيعه: مستفعلن، فعلن أربع مرات، وكتابة هذا البيت في الخطّ الذي ليس في علم العروض.

١٨٢١ ـ يـا دار ميـة بـالعليـاء فـالسنـد ... أَقْوت، وطال عليها سالف الأمد[2]

قال: فقد صار الاصطلاح في الكتابة على ثلاثة أنحاء: اصطلاح العروض، واصطلاح كتابة المصحف، واصطلاح الكتاب في غير هذين.

قال: وعلم الخط يقال له: الهجاء، ليس من علم النحو، وإنما ذكره النحويون في كتبهم لضرورة ما يحتاج إليه المبتدىء في لفظه وفي كتبه، ولأن كثيراً من الكتابة مبني على أصول نحوية، ففي بيانها بيان لتلك الأصول ككتابة الهمزة على نحو ما يسهل به، وهو باب من النحو كبير اهـ.

---

(١) على هذه الصورة: الصلوة، والزكوة، والحيوة، ومشكوة، ومنوة، والربو.

(٢) مطلع قصيدة من البسيط للنابغة الذبياني في ديوانه (ص ١٤).

التنقيط

(ص): ووضع النقط لرفع الاشتراك، ومن ثم اختار أبو حيان نقط القاف، والنون، والياء وصلاً لا فصْلاً، وبعضهم نقط الشين واحدة، والزنجاني نقط هاء التأنيث، ونقط أهل الغريب كل مهمل إلا الحاء أسفل، وربما كتبوا تحته مثله، أو همزة، أو فوقه علامة أو نبرة. اصطلاحات.

(ش): قال أبو حيان: الحروف منها ما ينفرد بصورة، ومنها ما هو مشترك، وقصدوا بتعليل الصّور الاختصار، فكما أن في اللفظ المشترك كالعين، فكذلك فعلوا في الصور، جعلوا فيها المشترك. قال: هكذا قالوا، وقال بعض شيوخنا: ليس كذلك، لأنهم وضعوا فارقاً هو النقط بواحدة أو أكثر، والإهمال، فليس إذن من المشترك فالصورة والنقط مجموعهما دلّ على أشكال الحروف.

قال: ومن الحروف ما يلتبس بالخطّ إذا وصل بغيره كالنون والقاف والياء فيزول الاشتراك بالنقط، ولذلك ينبغي ألا تنقط في الفصل، إذ لا يحصل اشتراك، لأن لها صورة خاصة بها، فيكون إذ ذاك كالكاف. انتهى.

واختار بعضهم نقط الشين بواحدة، لأن المقصود، وهو الفرق بينها وبين السين حاصل بها، والأكثر على نقطها بثلاث.

واختار الزنجانيّ في آخَرين نقط هاء التأنيث في نحو: رحمة فرقاً بينها وبين هاء الضمير، وهاء السكت.

والأدباء منهم الحريريّ يعدونها في الحروف غير المنقوطة، ولهذا أتوا بها في الأبيات والرسائل التي التزموا عرُوّها من حرف منقوط.

ونقط أهل غريب الحديث كل حرف مهمل من أسفل مبالغة في الإيضاح ودفع توهم السهو عن النقط إلا الحاء، إذ لو نقطت لالتبست بالجيم.

ومنهم من يكتب تحت الحرف المهمل حرفاً صغيراً مثله، أو همزة أو فوقه علامة أو نبرة اصطلاحات لأهل الحديث.

وهذا آخر ما تضمنه جمع الجوامع، والكلام عليه.

خاتمة جمع الجومع

(ص): وقد تم جمع الجوامع نظماً، المودع من فنون العربيّة جمعاً جمّاً، الكائن من بلاغة الإيجاز، وعذوبة الألفاظ بالمحل الأسمى. الفائق على نظرائه إيجازاً وجمْعاً، المرفوع عن همم معاصريه قطعاً، المشيّد أركان مبانيه إحكاماً ووضعاً.

فعليك بحفظ عبارته، وتأمل فحواها. وإياك والمبادرة بإنكارها لإلفك سواها، ودونك وإبراز محاسنها التي لا تخفى إلا على جامد البصيرة أعماها، فربما خالف غيره في تعبير أو تأخير، أو تقديم، فظنّه من لا فطنة له عُدولاً عن المنهج القويم، وما درى أن ذلك لأمر مهم يستخرجه النّظَر السليم، وربما أفصحت بذكر أرباب الأقوال، ولو بالتّعداد إما تقويةً لمن نسب إليه الانفراد، أو لتفرّد، وغير ذلك من الأمور التي تقصد لتستفاد، وربما نقلنا عن أحدٍ خلاف ما نسبه بعض المشاهير إليه، فحسبه غلطاً من لا اطّلاع له، ولا تحقيق لديه وما شعر أن ذلك بعد التطلع والفحص الشديد عليه، فدونك مختصراً انطوى على زُبدة مائة مصنف، واحتوى على ما به العيون تَقرّ، والأسماع تشنف، وأتى من العجب العجاب بما لم يجمعه قبله مؤلف، فحق أن يكون على كتب الأنام سَرِيّاً، وبأنواع المحامد والمحاسن حَرِيّاً. جعلنا الله به مع الذين أنعم الله عليهم ورفعهم مكاناً عليّاً.

تم كتاب همع الهوامع شرح جمع الجوامع
ويليه إن شاء الله الفهارس العامّة

فهرس المحتويات

الكتاب الرابع
في العوامل

الكتاب الخامس
في التوابع والعوارض

الكتاب السادس
في الأبنية

الكتاب السابع
في التصريف

فهارس
همع الهوامع
في
شرح جمع الجوامع

تأليف
الامام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي
المتوفى سنة ٩١١هـ

إعداد
أحمد شمس الدين

محمد علي بيضون
دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

الطبعة الأولى

١٤١٨هـ-١٩٩٨م

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

العنوان : رمل الظريف، شارع البحتري، بناية ملكارت
تلفون وفاكس : ٣٦٤٣٩٨ - ٣٦٦١٣٥ - ٦٠٢١٣٣ (١ ٩٦١)٠٠
صندوق بريد: ٩٤٢٤ - ١١ بيروت - لبنان

DAR al-KOTOB al-ILMIYAH

Beirut - Lebanon

Address : Ramel al-Zarif, Bohtory st., Melkart bldg., 1st Floore.
Tel. & Fax : 00 (961 1) 60.21.33 - 36.61.35 - 36.43.98
P.O.Box : 11 - 9424 Beirut - Lebanon

بسم الله الرحمن الرحيم

1 ـ فهرس الآيات القرآنية
2 ـ فهرس القراءات القرآنية
3 ـ فهرس الأحاديث النبوية
4 ـ فهرس الأعلام
5 ـ فهرس الأعلام المترجمة في الحواشي
6 ـ فهرس الشعراء المذكورين في الحواشي
7 ـ فهرس القبائل والطوائف والجماعات
8 ـ فهرس أسماء المواضع والبلدان
9 ـ فهرس أسماء الكتب الواردة في المتن
10 ـ فهرس أسماء الكتب المعرّف بها في الحواشي
11 ـ فهرس الأمثال
12 ـ فهرس القوافي
13 ـ فهرس الأرجاز
14 ـ فهرس أنصاف وأجزاء الأبيات
15 ـ فهرس المصادر والمراجع

بسم الله الرحمن الرحيم

١ ـ فهرس الآيات القرآنية

٣ ـ سورة آل عمران

٤ ـ سورة النساء

٥ ـ سورة المائدة

٧ ـ سورة الأعراف

٨ ـ سورة الأنفال

٩ ـ سورة التوبة

الآية	رقمها	الجزء والصفحة

١٠ ـ سورة يونس

١١ ـ سورة هود

١٣ ـ سورة الرعد

١٦ ـ سورة النحل

١٧ ـ سورة الإسراء

١٨ ـ سورة الكهف

٢١ ـ سورة الأنبياء

٢٢ ـ سورة الحجّ

٢٥ ـ سورة الفرقان

٢٧ ـ سورة النمل

٢٨ ـ سورة القصص

٢٩ ـ سورة العنكبوت

٣٣ ـ سورة الأحزاب

٣٤ ـ سورة سبأ

٣٧ ـ سورة الصافات

٣٨ ـ سورة صَ

٣٩ ـ سورة الزمر

٤٣ ـ سورة الزخرف

٤٤ ـ سورة الدخان

الآية	رقمها	الجزء والصفحة

٤٥ ـ سورة الجاثية

٤٦ ـ سورة الأحقاف

٤٧ ـ سورة محمد

٤٨ ـ سورة الفتح

٥٧ ـ سورة الحديد

٥٨ ـ سورة المجادلة

٥٩ ـ سورة الحشر

٦٠ ـ سورة الممتحنة

٦١ ـ سورة الصف

٦٢ ـ سورة الجمعة

٦٣ ـ سورة المنافقون

الآية	رقمها	الجزء والصفحة
﴿لولا أخرتني إلى أجل قريب﴾	١٠	٢/ ٤٧٧
﴿فأصّدّق وأكن﴾	١٠	٣/ ١٩٧

٦٤ ـ سورة التغابن

﴿زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا قل بلى﴾	٧	٢/ ٤٩١
﴿واسمعوا وأطيعوا﴾	١٦	٢/ ١٠

٦٥ ـ سورة الطلاق

﴿فطلقوهن لعدتهن﴾	١	١/ ٢٠٠
﴿وأشهدوا ذوي عدل﴾	٢	٢/ ٤٢٤
﴿ومن يتق الله يجعل له مخرجًا﴾	٢	٢/ ٤٦٠
﴿واللائي يئسن من المحيض من نسائكم﴾	٤	١/ ٢٧١
﴿وإن كنّ أولات حمل﴾	٦	١/ ٧٨
﴿لينفق ذو سعة﴾	٧	١/ ٣٤
﴿فلينفق﴾	٧	٢/ ٤٤٣
﴿خالدين فيها أبدًا قد أحسن الله له رزقًا﴾	١١	١/ ٢٨٤

٦٦ ـ سورة التحريم

﴿وأبكارًا﴾	٥	٣/ ١٦١
﴿وقيل ادخلا النار مع الداخلين﴾	١٠	٣/ ٣٧٢
﴿ربّ ابن لي عندك بيتًا في الجنة﴾	١١	٢/ ١٢١

٦٧ ـ سورة الملك

﴿ليبلوكم أيكم أحسن عملاً﴾	٢	١/ ٤٩٧
﴿ارجع البصر كرّتين﴾	٤	١/ ١٣٥
﴿أمّن هذا الذي هو جند لكم﴾	٢٠	٢/ ٤٨٣، ٣/ ١٧١
﴿إن الكافرون إلا في غرور﴾	٢٠	١/ ٣٩٥
﴿أمّن هذا الذي يرزقكم﴾	٢١	٢/ ٤٨٣

٦٨ ـ سورة القلم

﴿وإن لك لأجرًا﴾	٣	١/ ٤٤٣
﴿فستبصر ويبصرون بأيّكم المفتون﴾	٥، ٦	١/ ٤٩٦
﴿ودّوا لو تدهن﴾	٩	١/ ٢٦٤
﴿ودّوا لو تدهن فيدهنون﴾	٩	٣/ ١٩٧

٦٩ ـ سورة الحاقة

٧٠ ـ سورة المعارج

٧١ ـ سورة نوح

٧٢ ـ سورة الجن

٢ ـ فهرس القراءات القرآنية

الآية	رقمها	الجزء والصفحة
﴿أفئدة من الناس تَهْوَىٰ إليهم﴾	٣٧	٢/ ٣٣٤
﴿مُخْلِفَ وَعْدَهُ رُسُلِهِ﴾	٤٧	٢/ ٤٣١

١٦ ـ سورة النحل

الآية	رقمها	الجزء والصفحة
﴿فَهْوَ وليهم﴾	٦٣	١/ ٢٠٣

١٧ ـ سورة الإسراء

الآية	رقمها	الجزء والصفحة
﴿إن لبثتم لقليلاً﴾	٥٢	١/ ٤٥٢
﴿وإن إخالك يا فرعون لمثبورًا﴾	١٠٢	١/ ٤٥٢
﴿قل ادْعُوا﴾	١١٠	٣/ ٣٧٣

١٨ ـ سورة الكهف

الآية	رقمها	الجزء والصفحة
﴿بأسًا شديدًا من لَدُنِهِ﴾	٢	٢/ ١٦١

١٩ ـ سورة مريم

الآية	رقمها	الجزء والصفحة
﴿ذكر رحمة ربك عبده زكريّا﴾	٢	٣/ ٤٩
﴿كَلاًّ سيكفرون بعبادتهم﴾	٨٢	٢/ ٥٠٠

٢٠ ـ سورة طه

الآية	رقمها	الجزء والصفحة
﴿لأهْلِهُ امكثوا﴾	١٠	١/ ١٩٦
﴿عَصَايِ﴾	١٨	٢/ ٤٣٦
﴿إنّ هذان لساحران﴾	٦٣	١/ ١٣٤، ٤٥٠
﴿لا تَخَفْ دركًا ولا تخشى﴾	٧٧	١/ ١٧٦
﴿أفلا يرون ألاّ يَرْجِعَ إليهم﴾	٨٩	٢/ ٢٨٢
﴿لا مَسَاسِ﴾	٩٧	١/ ١٠١

٢١ ـ سورة الأنبياء

الآية	رقمها	الجزء والصفحة
﴿بل نقذف بالحق على الباطل فيدمَغَهُ﴾	١٨	٢/ ٤٩٦
﴿هذا ذِكْرٌ مِنْ معي﴾	٢٤	٢/ ١٦٨، ٣٨١
﴿قُلْ رَبُّ احكم بالحقّ﴾	١١٢	٢/ ٤٣٨

٢٢ ـ سورة الحجّ

الآية	رقمها	الجزء والصفحة
﴿والمقيمي الصلاةَ﴾	٣٥	١/ ١٦٤

الآية	رقمها	الجزء والصفحة
	٤٥ ـ سورة الجاثية	
﴿ليُجْزَى قومًا بما كانوا يكسبون﴾	١٤	١/ ٥٢١
	٤٦ ـ سورة الأحقاف	
﴿فأصبحوا لا تَرَى إلا مساكنَهُم﴾	٢٥	٣/ ٢٩٤، ٢٩٥
	٥٠ ـ سورة قٓ	
﴿بل كذبوا بالحق لِمَا جاءهم﴾	٥	٢/ ٣٦٨
	٥١ ـ سورة الذاريات	
﴿الحِبُك﴾	٧	٣/ ٢٥٧
	٥٤ ـ سورة القمر	
﴿من الكذّابُ الأشرّ﴾	٢٦	٣/ ٢٨٠
	٥٥ ـ سورة الرحمٰن	
﴿فيومئذ لا يسئل عن ذنبه إنس ولا جأن﴾	٣٩	٣/ ٣٧١
	٥٧ ـ سورة الحديد	
﴿وَهْوَ معكم﴾	٤	١/ ٢٠٣
	٦٣ ـ سورة المنافقون	
﴿لَيَخْرُجَنَّ الأعزّ منها الأذلّ﴾	٨	٢/ ٢٣٠
	٦٥ ـ سورة الطلاق	
﴿واللاّي يئسن﴾	٤	١/ ٢٧١
	٧١ ـ سورة نوح	
﴿ممّا خطاياهم﴾	٢٥	١/ ٣٠١
﴿مما خطاياهم أغرقوا﴾	٢٥	٢/ ٣٧٨
	٧٦ ـ سورة الإنسان	
﴿وللظالمين أعدّ لهم عذابًا أليمًا﴾	٣١	٣/ ١٠٧

٣ ـ فهرس الأحاديث النبوية

(أ)

(ب)

(ت)

(غ)

(ف)

(ق)

(ك)

(ل)

(م)

(ن)

(هـ)

(و)

(ي)

٤ ـ فهرس الأعلام

(أ)

(ب)

(ت)

(ث)

(ج)

(ح)

(س)

(ش)

(ص)

(ض)

(ط)

(ع)

(غ)

(ف)

(ق)

(ك)

(ل)

(م)

(ن)

(هـ)

٥ - فهرس الأعلام
المترجمة في الحواشي

(ن)

(هـ)

(و)

(ي)

٦ ـ فهرس الشعراء
المذكورين في الحواشي

(ب)

(خ)

(د)

(غ)

(ف)

(ق)

٧ ـ فهرس القبائل
والطوائف والجماعات

(ح)

(خ)

(ر)

(ز)

(س)

(ف)

(ق)

(ك)

(ل)

(م)

(ن)

(هـ)

(ي)

٨ ـ فهرس أسماء
المواضع والبلدان

٩ ـ فهرس أسماء الكتب

الواردة في المتن

(ص)

(ط)

(ع)

(غ)

(ف)

(ك)

(ل)

(م)

١٠ ـ فهرس أسماء الكتب

المعرّف بها في الحواشي

(ت)

(ج)

(ح)

(خ)

(ر)

(س)

١١ ـ فهرس الأمثال

(أ)

(ب)

(ت)

١٢ ـ فهرس القوافي

المطلع	القافية	الشاعر	رقم الشاهد	الجزء والصفحة
		قافية الهمزة		
		الهمزة المفتوحة		
إنّ من	وظباءَ	الأخطل	(٥١٥)	١/ ٤٣٧
		الهمزة المضمومة		
ألم أكُ	والإخاءُ	الحطيئة	(١٠٣٢)	٢/ ٣١٢
لعلك	بداءُ	محمد بن بشير أو الشماخ بن ضرار	(٩٥٥)	٢/ ٢٥٤
كأن سلافة	وماءُ	حسان بن ثابت	(٣٩٣)	١/ ٣٧٨
فمن يهجو	سواءُ	حسان بن ثابت	(٢٨٩)	١/ ٢٨٩
وأعلم	سواءُ	أبو حزام العكلي	(٥٢١)	١/ ٤٤٦
ولا أراها	وتنكؤُها	ابن هرمة	(٣٥٧)	١/ ٣٥٦
		الهمزة المكسورة		
إن الذي	إثراءِ	—	(٢٧٩)	١/ ٢٨٦
يورّثه	نسائِكا	الأعشى	(١٦٦٠)	٣/ ١٩٥
لا يني	ارعواءِ	—	(٣٥٨)	١/ ٣٥٦
		قافية الألف		
إذا لم	الأسَى	—	(٣٩٨)	١/ ٣٨٠

قافية الباء

الباء الساكنة

الباء المفتوحة

الباء المضمومة

المطلع	القافية	الشاعر	رقم الشاهد	الجزء والصفحة
وبالسهب	ومرحبُ	طفيل الغنوي	(٦٥٠)	١٦/٢
لا كعبة	أربُ	—	(١١٦٢)	٣٩٢/٢
وربّيته	شاربُهْ	فرعان بن الأعرف	(٥٨٨)	٤٨٣/١
أخ	مضاربُهْ	نهشل بن حري	(١١٥٧)	٣٩٠/٢
فلا تتركنّي	أجربُ	النابغة الذبياني	(١٠٤٧)	٣٣٢/٢
وإني وقفت	تغربُ	نصيب	(٨٠٧)	١٤٠/٢
بأيّ كتاب	وتحسبُ	الكميت	(٥٩٠)	٤٨٨/١
وأسقيه	وملاعبُهْ	ذو الرمة	(٤٨٦)	٤٢١/١
طربتُ	يلعبُ	الكميت بن زيد	(١٣٢٩)	٤٨٢/٢
أربٌّ	الثعالبُ	العباس بن مرداس أو غيره	(١٠٥٣)	٣٣٧/٢
يسرّ	يتقلبُ	—	(٩٢٢)	٢١٨/٢
فراشة	كلبُ	الضحاك بن سعد أو سعيد بن العاصي	(١٤٩٧)	٧٠/٣
لمياء	شنبُ	ذو الرمّة	(١٥٧٧)	١٤٩/٣
فأصبح	يذهبُ	—	(١٦٢٠)	١٧٢/٣
تلقّحها	هبوبُ	أبو القمقام الأسدي	(١٦٢٦)	١٧٨/٣
فلست	الكذوبُ	رجل من بني بحتر	(١٦٥٨)	١٩٤/٣
لدمٌ	والجنوبُ	—	(٨٩٧)	٢٠٢/٢
فوالّله	حبيبُ	—	(١٦١٢)	١٦٩/٣
فإن تسألوني	طبيبُ	علقمة الفحل	(١٠٥٤)	٣٣٨/٢
إذا ما	يجيبُ	—	(١٧٨٢)	٣٥٧/٣
أتت	تخيبُ	—	(١٠٦١)	٣٤١/٢
عسى	قريبُ	هدبة بن الخشرم	(٤٧٧)	٤١٧/١
وقد جعلتْ	قريبُ	—	(٤٨٣)	٤١٩/١
منّا الذي	والشّيبُ	أبو قيس بن رفاعة أو أبو قيس بن الأسلت	(٧٢)	١٥١/١
فقالت	أطيبُ	الفرزدق	(١٥٠٤)	٧٩/٣
فلئن	خطيبُ	صالح بن عبد القدوس أو مطيع بن إياس	(١١٥٠)	٣٨٨/٢
وخُبّرت	رطيبُ	—	(٥٠٦)	٤٣٤/١
تخدي	وتأويبُ	جرير	(٥٨)	١٣٥/١

الباء المكسورة

المطلع	القافية	الشاعر	رقم الشاهد	الجزء والصفحة
يا ويح	فالآئبِ	ابن زيّابة	(١٥٤٠)	١٢٦/٣
يهولك	العذابِ	—	(٧)	٣٤/١
كلاهما	رابي	الفرزدق أو جرير	(٦١)	١٣٨/١
سُراة	العرابِ	—	(٤٠١)	٣٨١/١

قافية التاء

التاء المفتوحة

التاء المضمومة

التاء المكسورة

الدال المكسورة

المطلع	القافية	الشاعر	رقم الشاهد	الجزء والصفحة

قافية الذال

الذال المفتوحة

المطلع	القافية	الشاعر	رقم الشاهد	الجزء والصفحة
ألا حبّذا	الأذَى	عمر بن أبي ربيعة أو إبراهيم بن سفيان الزيادي	(١٤٣٨)	٣/ ٣٤
سقى	مجذوذا	ــ	(١٠٦٥)	٢/ ٣٤٥

قافية الراء

الراء الساكنة

المطلع	القافية	الشاعر	رقم الشاهد	الجزء والصفحة
ما أقلّتْ	المبرْ	طرفة	(١٤٠٦)	٣/ ١٨
ثم زادوا	فُخُرْ	طرفة	(١٤٨٥)	٣/ ٦٠
إذا اشتبه	قدرْ	ــ	(٢٥٦)	١/ ٢٧٦
لم يك	بالسرْ	حسين ـ أو حسن ـ بن عرفطة	(٤١٥)	١/ ٣٨٨
فيومٌ	نُسَرْ	النمر بن تولب	(٣٢٤)	١/ ٣٢٧
عن مبرقات	سُوُرْ	عدي بن زيد أو العجّاج	(١٧٧٥)	٣/ ٣١٣

الراء المفتوحة

المطلع	القافية	الشاعر	رقم الشاهد	الجزء والصفحة
فلم يستريثوك عشارا		الكميت	(٢٨)	١/ ٩٢
أكلّ	نارا	أبو دؤاد الإيادي أو عديّ بن زيد	(١٢٥٤)	٢/ ٤٣٠
لم ألق	نهارا	جرير	(١٥٠٦)	٣/ ٧٩
لا تعنينّ	قُدرَا	ــ	(٥٥٠)	١/ ٤٦٤
واعلم	قُدرا	ــ	(٩٦٦)	٢/ ٢٥٧
المطعمين	غُرًّا	تغلبيّ	(١٧٨٩)	٣/ ٣٧٤
قهرناكم	الأصاغرا	ــ	(١٦٣٩)	٣/ ١٨١
حراجيج	قفرا	ذو الرمة	(٣٩٦)	١/ ٣٧٩
وفاق	سقرا	بجير بن زهير	(١٢٦٧)	٢/ ٤٣٤
أخلاّي	ذاكرا	ــ	(١١٩٧)	٢/ ٤٠٦
تقول	أحمرا	ابن أحمر	(١٠٤٨)	٢/ ٣٣٣
فما آباؤنا	الحجورا	رجل من بني سليم	(٢٤٢)	١/ ٢٧٠
وتسخن	هريرا	الأعشى	(٨٧٢)	٢/ ١٧٤
إنّ ابن	العشيرَهْ	أبو دهبل الجمحي	(١٤٢٤)	٣/ ٢٧

الراء المضمومة

المطلع	القافية	الشاعر	رقم الشاهد	الجزء والصفحة
ليس شيء	اعتبارُ	ــ	(٣٨٥)	١/ ٣٧١

قافية السين

السين المفتوحة

السين المضمومة

قافية الكاف

الكاف الساكنة

قافية اللام

اللام الساكنة

المطلع	القافية	الشاعر	رقم الشاهد	الجزء والصفحة
فكونوا	الطحالِ	شعبة بن قمير أو الأقرع بن معاذ	(٨٧٩)	٢/ ١٨٢
وإذا الحرب	نزالِ	—	(١١٠٠)	٢/ ٣٦٣
حلفت	صالِ	امرؤ القيس	(١١٨٥)	٢/ ٤٠٢
ولولا	وأوصالي	الفند الزماني	(٨٤٥)	٢/ ١٥٧
كلّ أمر	المتعالي	—	(٣٤٢)	١/ ٣٥٠
حبّذا	بالمعالي	—	(١٤٣٧)	٣/ ٣٣
نظرت	لقفّالِ	امرؤ القيس	(٩٤٣)	٢/ ٢٤٨
ربّما	العقالِ	أمية بن أبي الصلت أو غيره	(٣٠١،٨)	١/ ٣٥، ٢٩٨
فلو أنّ	المالِ	امرؤ القيس	(١٥٢٦)	٣/ ٩٨
وهل يعمنْ	أحوالِ	امرؤ القيس	(١٠٩٦)	٢/ ٣٦١
خلا الله	عيالِكا	الأعشى	(٨٩٠)	٢/ ١٩٤
فيا لك	بيَذبلِ	امرؤ القيس	(١١١٢)	٢/ ٣٦٧
وتبلي	القبلِ	أبو ذؤيب	(٢٤٠)	١/ ٢٧٠
وما هجرتك	أجلِ	—	(١٦٣٦)	٣/ ١٨١
إذا قلت	حجلي	بنت سريع بن مبيع بن حرثان	(٦٩٣)	٢/ ٤٦
خرجت	مرحّلِ	امرؤ القيس	(٩٣٨)	٢/ ٢٤٤
وما هو	البخلِ	—	(١٨٦)	١/ ٢٢٦
وقد أدركتني	عزلِ	جويرية بن زيد أو رجل من بني عبد الدار	(٩٥٩)	٢/ ٢٥٥
أم لا	السلسلِ	أبو كبير الهذلي	(١٠٤٩)	٢/ ٣٣٣
يسقون	السلسلِ	حسان بن ثابت	(١٢٥٢)	٢/ ٤٢٩
فلست	فضلِ	النجاشي الحارثي	(١٧٠٤)	٣/ ٢٣٩
ألا إنما	الفضلِ	—	(٧٥١)	٢/ ٩١
فلو متُّ	عاقلِ	عبيد الله بن الحرّ	(١٣٢١)	٢/ ٤٧٣
يئستم	معقلِ	—	(٣٨٢)	١/ ٣٧٠
رسم	جَلَلِهْ	جميل بثينة	(١٣٤٢،١١٤٣)	٢/ ٣٨٥، ٤٩٢
لأجهدنّ	والأملِ	—	(٧٤٩)	٢/ ٩١
وقد جعلتُ	الثملِ	عمرو بن أحمر أو غيره	(٤٦٠)	١/ ٤١٠
وما كنت	منملِ	—	(١٦٦٤)	٣/ ١٩٧
فأضحت	تؤهلِ	ذو الرمّة	(١٢٨٤)	٢/ ٤٤٧
فظلّوا	بالمهلِ	—	(٣٨٤)	١/ ٣٧١

المطلع	القافية	الشاعر	رقم الشاهد	الجزء والصفحة
وإنّ شفائي	معوّلِ	امرؤ القيس	(١٣٦٠، ١٦٥٣)	٢/ ٥٠٦، ٣/ ١٩٢
عدوّ	بمشغول	ـ	(٤٠٢)	١/ ٣٨١
ولن يلبث	بجهولِ	ـ	(٢٢٨)	١/ ٢٦٦
أراني	بخيلِ	كثير عزة	(٩٥٨)	٢/ ٢٥٥
حُسْن	الجزيلِ	ـ	(١٤٤٢)	٣/ ٣٥
خالفاني	الخليلِ	ـ	(١٥٢٠)	٣/ ٩٦

قافية الميم

الميم الساكنة

المطلع	القافية	الشاعر	رقم الشاهد	الجزء والصفحة
نحن آل	إرمْ	ـ	(١٢٤٢)	٢/ ٤٢٥
أرقتُ	سقمْ	راشد بن شهاب	(١١٦٥)	٢/ ٣٩٤
عليّ نحت	إذا لمْ	الباخرزي	(١٧٥٩)	٣/ ٢٥٠
يومًا	السلمْ	علباء بن أرقم أو غيره	(١٠٤٤)	٢/ ٣٢٦

الميم المفتوحة

المطلع	القافية	الشاعر	رقم الشاهد	الجزء والصفحة
إن الذين	ناما	أبو مكعت	(٥٠٤)	١/ ٤٣٣
فذلك	فربّما	عروة بن الورد أو حاتم الطائي	(١١٥٥)	٢/ ٣٨٩
فوالله	دما	ـ	(١١٩١)	٢/ ٤٠٣
غفلتْ	ودما	ـ	(٥١)	١/ ١٣١
ألا رُبّ	مجرما	ضمرة بن ضمرة	(١٠٨٣)	٢/ ٣٥٤
ما الراحم	حُرما	ـ	(١٥٠١)	٣/ ٧٢
جزى	وأكرما	علي بن أبي طالب	(١٤٥٢)	٣/ ٣٩
إذا رُمت	المرمَى	ـ	(٣٥٩)	١/ ٣٥٦
ولولا	علقما	الحصين بن الحمام	(١٠٢٠، ١٠٣٩)	٢/ ٣٠٤، ٣٢٣
حللتِ	كلاهُما	كثير عزة أو جميل بثينة	(١٥٩٩)	٣/ ١٦٣
أمن دمنتين	طللاهُمَا	الشمّاخ	(١٤٩٠)	٣/ ٦٦
وأنتِ	سواهُما	كثير عزة أو جميل بثينة	(١٥٩٨)	٣/ ١٦٣
أَبَعْدَ	محتوما	ـ	(٦١٩)	١/ ٥٠٤
حدبتْ	مظلوما	النابغة الذبياني	(٤٠٦)	١/ ٣٨٣

المطلع	القافية	الشاعر	رقم الشاهد	الجزء والصفحة
لا تقربنّ	مظلوما	ليلى الأخيلية أو حميد بن ثور	(٤٠٧)	١/ ٣٨٣
لا تملّنَّ	استديما	ـــ	(١٦٣٧)	٣/ ١٨١
إنّ إنّ	ضيما	ـــ	(١٥٧٦)	٣/ ١٤٦
ضربتَ	يستقيما	ـــ	(٢٩)	١/ ٩٣

الميم المضمومة

المطلع	القافية	الشاعر	رقم الشاهد	الجزء والصفحة
فطلّقها	الحسامُ	الأحوص	(١٣٠٧)	٢/ ٤٦٤
فأصبح	هشامُ	الحارث بن خالد	(٤٩٣)	١/ ٤٢٧
فغدت	وأمامُها	لبيد	(٨٢٣)	٢/ ١٤٧
حَبَّ	لمامُ	الطرمّاح	(١٤٤٤)	٣/ ٣٥
وكذاكم	الأيامُ	ـــ	(٧٥٢)	٢/ ٩٢
للفتى	قدمُهْ	طرفة	(٧٣٤)	٢/ ١٥٣
وننصر	وجارمُ	عمرو بن براقة	(١١٥٩)	٢/ ٣٩٠
وإنْ أتاه	حرمُ	زهير	(١٣٠٣)	٢/ ٤٥٩
إنْ تستغيثوا	كرمُ	ـــ	(١٣١٠)	٢/ ٤٦٥
أظلوم	ظلمُ	الحارث بن خالد المخزومي أو غيره	(١٤٧٠)	٣/ ٥١
أصرمت	هُمُ	طرفة	(١٤٢)	١/ ٢٠٢
هل ما	مصرومُ	علقمة الفحل	(١٦١٣)	٣/ ١٧٠
أم هل	مشكومُ	علقمة الفحل	(١٦١٤)	٣/ ١٧٠
يلومونني	ألومُ	أمية بن أبي الصلت	(٦٢٩)	١/ ٥١٣
كضرائر	لدميمُ	أبو الأسود الدؤلي	(١١١٦)	٢/ ٣٧٠

الميم المكسورة

المطلع	القافية	الشاعر	رقم الشاهد	الجزء والصفحة
بنا كالجوى	الحوائمِ	ـــ	(١١٠٧)	٢/ ٣٦٥
عُوجا	حذامِ	امرؤ القيس	(٤٩٧)	١/ ٤٢٩
مَنَتْ	الحرامِ	عمرو ذو الكلب	(٢٥)	١/ ٩١
شغفتْ	وغرامِ	ـــ	(٢٣٥)	١/ ٢٦٨
قلب	وغرامِ	رجل من طيىء	(٣١٥)	١/ ٣١٥
بذلنا	حسامِ	بعض قضاعة	(١١٢٨)	٢/ ٣٧٦
ومنْ لا	يسأمِ	زهير	(١٣١١)	٢/ ٤٦٦
وكريمة	الأعلامِ	ـــ	(١١٣٨)	٢/ ٣٨٣

المطلع	القافية	الشاعر	رقم الشاهد	الجزء والصفحة
لا يركنن	لحمامِ	قطري بن الفجاءة	(٩٣٢)	٢/ ٢٣٣
لو غيركم	العوّامِ	جرير	(١٣١٧)	٢/ ٤٧٢
وما الحرب	المرجّمِ	زهير	(١٤٥٦)	٣/ ٤٣
أرى	الضخمِ	—	(٩٢٤)	٢/ ٢١٨
لا يبرمون	كالأدمِ	النابغة الذبياني	(١١٠٩)	٢/ ٣٦٥
تركنا	الدمِ	—	(٩٦)	١/ ١٦٥
يا ليت	ندمِ	ساعدة بن جؤية	(١٦٢١)	٣/ ١٧٢
وإنّ حرامًا	الخضارمِ	الفرزدق	(٣٩٥)	١/ ٣٧٩
ما أعطياني	كرمي	كثير عزة	(٩٤٥)	٢/ ٢٤٨
ولقد نزلت	المكرمِ	عنترة	(٥٩١)	١/ ٤٨٩
ووطئتنا	الهرمِ	الحارث بن وعلة أو زهير ابن أبي سلمى	(٧٣١)	٢/ ٧٨
لا طيب	والهرمِ	—	(٣٨٨)	١/ ٣٧٢
أتغضب	خازمِ	الفرزدق	(١٠٤٦)	٢/ ٣٢٧
وكنت أرى	واللهازمِ	—	(٥١٦)	١/ ٤٤١
شُمّ	قَزَمِ	الكميت بن زيد أو الكميت ابن معروف أو غيرهما	(١٤٨٧)	٣/ ٦٠
وإنّا لممّا	الفمِ	أبو حيّة النميري	(١١٢٩)	٢/ ٣٧٨
سائلْ	الأكمِ	زيد الخيل	(١٣٦٢)	٢/ ٥٠٧
أيا ظبية	سالمِ	ذو الرمّة	(٦٦٢)	٢/ ٢٧
فإمّا أعشْ	بالمسالمِ	قيس بن العيزارة	(١١٩٣)	٢/ ٤٠٤
عمّرتكِ	سلمِ	الأحوص	(١٢٠٥)	٢/ ٤٠٩
أذلاً	السلمِ	—	(٧٤٦)	٢/ ٩٠
وليت	مسلمِ	—	(٨٥٢)	٢/ ١٦٢
وقالوا	تظلمِ	—	(١٢٨٣)	٢/ ٤٤٦
ومهما	تُعلمِ	زهير	(١١٣٢، ١٢٩١)	٢/ ٣٧٩، ٤٥١
وإذا شربتُ	يُكْلمِ	عنترة	(٦٣٧)	١/ ٥١٩
احفظ	وإنْ لَمِ	إبراهيم بن هرمة	(١٢٨٥)	٢/ ٤٤٧
فسقى	تهمي	طرفة	(٩٣٦)	٢/ ٢٣٥
جادت	كالدرهمِ	عنترة	(١٣٥٦)	٢/ ٤٩٨
قومي	سهمي	الحارث بن وعلة	(١٣٤٠)	٢/ ٤٩٢

المطلع	القافية	الشاعر	رقم الشاهد	الجزء والصفحة
كيف	الكريمِ	—	(١٦٥٤)	١٩٣/٣
فإن لا	عليمِ	الأشتر	(١٢٢٨)	٤٢١/٢
أقول	تميمِ	أبو زنباع الجذامي أو أبو ذؤيب الهذلي	(٧٧٦)	١١٧/٢

قافية النون

النون الساكنة

المطلع	القافية	الشاعر	رقم الشاهد	الجزء والصفحة
فداك	وهمدانْ	امرأة من العرب	(١٥٥٣)	١٣٧/٣
إنّ الثمانين	ترجمانْ	عوف بن محلم	(٩٦٧)	٢٥٧/٢
أقلّي	أصابَنْ	جرير	(١٣٨٩)	٥١٨/٢
ونبّئت	اليمنْ	الأعشى	(٦٢٣)	٥٠٧/١
ربّ	سننْ	—	(١٠٢٣)	٣٠٦/٢
وهل يمنعنّي	يأتينْ	الأعشى	(١٣٦٩)	٥١٠/٢

النون المفتوحة

المطلع	القافية	الشاعر	رقم الشاهد	الجزء والصفحة
قَوْلُ	والشُّبّانا	—	(٦١٣)	٥٠٣/١
فليت	وركبانا	قريط بن أنيف أو العنبري	(١٠٥٠)	٣٣٦/٢
ما صاب	شيبانا	—	(١٥٢٤)	٩٨/٣
يا حبّذا	من كانا	جرير	(١٤٢٧)	٣٠/٣
يا خزر	تحنانا	جرير	(٢٥٣)	٢٧٤/١
إلى كُمْ	والهوانا	—	(٧٨٩)	١٢٢/٢
فكفى بنا	إيّانا	كعب بن مالك أو غيره	(٦٤٥)	١١/٢
فجئت	يُجِنّنَهْ	—	(١٢٨٧)	٤٤٨/٢
أعاذل	وحدنا	معن بن أوس	(١٢٣٤)	٤٢٢/٢
قل لعمرو	شنّا	خلف الأحمر	(٣٠)	٩٣/١
تنفكّ	تكونَهْ	خليفة بن براز	(٣٥٤)	٣٥٥/١
ليت	عاذلونا	—	(١٤٧٥)	٥٤/٣
نحمي	بينا	عبيد بن الأبرص	(١٨١٨،٨٣٠)	١٥١/٢، ٤٥٣/٣
جود	دينا	—	(١٦٤٢)	١٨٣/٣
ما جاد	دينا	—	(١٥٢٥)	٩٨/٣
يا للرجال	دينا	—	(٧٠٥)	٥٥/٢

قافية الهاء

الهاء الساكنة

قافية الياء

المطلع	القافية	الشاعر	رقم الشاهد	الجزء والصفحة
			الياء المضمومة	
أغْضِ	بذيٌّ	ـ	(٢٣١)	٢٦٨/١
وكأنها	فتُعيٌّ	ـ	(١٢٧)	١٨٢/١
			الياء المكسورة	
وليس	للذيِّ	ـ	(٢٣٠)	٢٦٧/١

١٣ ـ فهرس الأرجاز

الرجز	الراجز	رقم الشاهد	الجزء والصفحة
	قافية الهمزة		
	الهمزة المفتوحة		
بالخير خيرات وإن شرًا فأا	نعيم بن أوس أو غيره	(١٨٠٤)	٣/ ٤٠٠
	الهمزة المكسورة		
لا أقعد الجبن عن الهيجاء	—	(٧٥٨)	٢/ ١٠٠
يا لك من تمر ومن شيشاءِ	أبو المقدام الراجز أو أعرابي من أهل البادية	(١٧١٣)	٣/ ٢٤٠
من لدُ شولاً فإلى إتلائها	—	(٤١١)	١/ ٣٨٥
ينشب في المسعل واللّهاءِ	أبو المقدام الراجز أو أعرابي من أهل البادية	(١٧١٣)	٣/ ٢٤٠
	قافية الباء		
	الباء الساكنة		
بنا تميمًا يكشف الضبابْ	رؤبة	(٦٥٩)	٢/ ٢٤
	الباء المفتوحة		
لأنكحنّ ببّهْ	هند بنت أبي سفيان	(١٩١)	١/ ٢٣٦
جارية خدبّهْ	هند بنت أبي سفيان	(١٩١)	١/ ٢٣٦
أمّ الحليس لعجوز شهربَهْ	رؤبة	(٥٢٥)	١/ ٤٤٨

قافية التاء

التاء الساكنة

الرجز	الراجز	رقم الشاهد	الجزء والصفحة
قد وعدتني أمّ عمرو أنْ تا	حكيم بن معيّة	(١٨٠٣)	٣/ ٤٠٠
	التاء المضمومة		
ليت شبابًا بوع فاشتريت	رؤبـــة	(٩٦١، ١٧٦٠	٢/ ٢٥٦، ٣/ ٢٧٥
ليت وهل ينفع شيئًا ليتُ	رؤبة	(٩٦١)	٢/ ٢٥٦
	التاء المكسورة		
من يك ذا بتّ فهذا بتّي	رؤبة	(٣٣٨، ١٣٢٧	/٣٤٦، ٢/ ٤٧٩
بنت ثماني عشرة من حجّتِهْ	نفيع بن طارق	(١٦٨٨)	٣/ ٢١٩
من الألى يحشرهم في زمرتِهْ	—	(٢٣٩)	١/ ٢٧٠
مقيّظ مصيّف مشتّي	رؤبة	(٣٣٨)	١/ ٣٤٦
وذكرها هنّتْ ولات هنّتِ	—	(٢١٦)	١/ ٢٥٤

قافية الثاء

الرجز	الراجز	رقم الشاهد	الجزء والصفحة
	الثاء المضمومة		
إنك يا حارث نعم الحارثُ	رؤبة	(٦٨٣)	٢/ ٣٧

قافية الجيم

الرجز	الراجز	رقم الشاهد	الجزء والصفحة
	الجيم الساكنة		
لاهـمّ إن كنت قبلت حجّتِجْ	رجل من اليمانيين	(٦٩٧)	٢/ ٤٧
يا ربّ إنْ كنت قبلت حجّتجْ	رجل من اليمانيين	(١٧٢٠)	٣/ ٢٤٢
يا دار سلمى بين ذاتي العوجْ	رجل من بني سعد	(٧٠)	١/ ١٤٩
	الجيم المفتوحة		
أنا أبو سعد إذا اللّيل دجا	سويد بن أبي كاهل	(١٠٩٧)	٢/ ٣٦٢
يُخال في سواده يرندجا	سويد بن أبي كاهل	(١٠٩٧)	٢/ ٣٦٢

قافية الحاء

الرجز	الراجز	رقم الشاهد	الجزء والصفحة
نحن اللّذون صبّحوا الصباحا	رؤبة أو ليلى الأخيلية أو غيرهما	(١٤٣، ٢٣٦	١/ ٢٠٢، ٢٦٩

الرجز	الراجز	رقم الشاهد	الجزء والصفحة
يلقي على ذي اللّبد الجديدا	—	(١٢٧٩)	٢/ ٤٤٠
لم يُغْنَ بالعلياء إلا سيّدا	رؤبة	(٦٤٠)	١/ ٥٢١
إلا ذراع العيس أو كفّ اليدا	—	(٥٠)	١/ ١٣٠

الدال المضمومة

الرجز	الراجز	رقم الشاهد	الجزء والصفحة
تُحمد مساعيه ويُعلم رَشَدُهْ	—	(١٨٠٠)	٣/ ٣٩٥
من يأتمر للحزم فيما قَصَدُهْ	—	(١٨٠٠)	٣/ ٣٩٥

الدال المكسورة

الرجز	الراجز	رقم الشاهد	الجزء والصفحة
قدني من نصر الخبيبين قدي	حميد الأرقط أو حميد بن ثور أو أبو بحدلة	(١٦٨)	١/ ٢١٥

قافية الراء

الراء الساكنة

الرجز	الراجز	رقم الشاهد	الجزء والصفحة
يا سارق اللّيلة أهل الدارْ	—	(٧٩٣)	٢/ ١٢٤
تقضّي البازي إذا البازي كسرْ	العجّاج	(١٧١٩)	٣/ ٢٤٢
ترمي بكفّيْ كان من أرمى البشرْ	—	(١٥٤٥)	٣/ ١٢٩
لا بدّ من صنعا وإن طال السفرْ	—	(١٧١٠)	٣/ ٢٤٠
أنا ابن ماويّة إذ جدّ النقرْ	عبد الله بن ماويّة أو غيره	(١٥١٤، ١٧٩٧)	٣/ ٩٠، ٣٩٣

الراء المفتوحة

الرجز	الراجز	رقم الشاهد	الجزء والصفحة
والّذِ لو شاء لكانت برًّا	—	(٢٣٤)	١/ ٢٦٨
ولا حبيب رأفة فيجبرا	—	(١١٤٤)	٢/ ٣٨٥
ما لمحبّ جلدٌ أن يهجرا	—	(١١٤٤)	٢/ ٣٨٥
أنا الذي سمتني أمي حيدرَهْ	علي بن أبي طالب	(٢٦٣)	١/ ٢٨١
لقائلٌ يا نصرُ نصرٌ نصرا	رؤبة	(٩٥٧)	٢/ ٢٥٤
لقائل يا نصرخ نصرٌ نصرا	رؤبة	(١٥٤٨)	٣/ ١٣١
الآكل المال اليتيم بطرا	—	(١٢٥٨)	٢/ ٤٣٠
إني وأسطار سطرن سطرا	رؤبة	(٩٥٧)	٢/ ٢٥٤
فيا الغلامان اللذان فرّا	—	(٦٨٠)	٢/ ٣٦

قافية الزاي

الزاي المفتوحة

الرجز	الراجز	رقم الشاهد	الجزء والصفحة

قافية السين

السين المفتوحة

فلا تلمه أن ينام البائسا	—	(١٨٢، ١٥٣٧، ١٥٨٠)	١/ ٢٢٣، ٣/ ١٢١، ١٥٠
إني رأيت عجبًا مذ أمسا	—	(٨٠٦)	٢/ ١٣٩
والبكرات الفسّج العطامسا	غيلان بن حريث الربعي	(١٧٣٦)	٣/ ٢٤٥

السين المضمومة

وافقعسًا وأين مني فقعسُ	رجل من بني أسد	(٦٦٤، ٦٩٩)	٢/ ٢٨، ٤٩
إلا اليعافير وإلاّ العيسُ	جران العود	(٨٨٦)	٢/ ١٩١
يا ليتني وأنت يا لميسُ	العجاج أو رؤبة	(١٦٧٩)	٣/ ٢٠٧
في بلد ليس به أنيسُ	العجّاج أو رؤبة	(١٦٧٩)	٣/ ٢٠٧
وبلدة ليس بها أنيسُ	جران العود	(٨٨٦)	٢/ ١٩١

السين المكسورة

بئس مقام الشيخ أمرسْ أمرسِ	—	(١٤٢٦)	٣/ ٢٨
تميس فينا ميسة العروسِ	—	(٨٠٨)	٢/ ١٤٠
مرّت بنا أوّل من أموسِ	—	(٨٠٨)	٢/ ١٤٠
إذ ذهب القوم الكرام ليسي	رؤبة	(١٦٦، ٩١٩)	١/ ٢١٤، ٢/ ٢١٥

قافية الصاد

الصاد المضمومة

حتى أتاه قرنه فوَقَصُهْ	امرأة من عبد القيس	(١٧٠٠)	٣/ ٢٣٨
قد كان شيبان شديدًا وَهَصُهْ	امرأة من عبد القيس	(١٧٠٠)	٣/ ٢٣٨

قافية الضاد

الضاد المفتوحة

ضربًا هذاذيك وطعنًا وَخْضَا	العجّاج	(٧٣٧)	٢/ ٨٢
كلاهما أجيد مستريضا	الأغلب العجلي أو حميد الأرقط	(٣١٨)	١/ ٣١٧

الرجز	الراجز	رقم الشاهد	الجزء والصفحة

قافية الفاء

الفاء الساكنة

الرجز	الراجز	رقم الشاهد	الجزء والصفحة
أقبلتُ من عند زياد كالخرفْ	أبو النجم	(١٣٣٠)	٢/ ٤٨٤
تكتّبان في الطريق لام ألفْ	أبو النجم	(١٣٣٠)	٢/ ٤٨٤
تخطّ رجلاي بخطّ مختلفْ	أبو النجم	(١٣٣٠)	٢/ ٤٨٤

الفاء المفتوحة

الرجز	الراجز	رقم الشاهد	الجزء والصفحة
قادمة أو قلمًا محرّفا	محمد بن ذؤيب أو العماني	(٥٠١)	١/ ٤٣٢
كأنّ أذنيه إذا تشوّفا	محمد بن ذؤيب أو العماني	(٥٠١)	١/ ٤٣٢
خالط من سلمى خياشيم وفا	العجّاج	(٥٣)	١/ ١٣٢
يدا أبي العباس والصيوفا	رؤبة أو العجّاج	(١٦٧٥)	٣/ ٢٠٥
إن الربيع الجود والخريفا	رؤبة أو العجّاج	(١٦٧٥)	٣/ ٢٠٥

قافية القاف

القاف الساكنة

الرجز	الراجز	رقم الشاهد	الجزء والصفحة
نحن بنات طارقْ	هند بنت عتبة أو غيرها	(٦٥٧)	٢/ ٢٤
نمشي على النمارق	هند بنت عتبة أو غيرها	(٦٥٧)	٢/ ٢٤
كأن أيديهنّ بالقاع القرقْ	رؤبة	(١١٧)	١/ ١٧٩

القاف المضمومة

الرجز	الراجز	رقم الشاهد	الجزء والصفحة
ولضفادي جمّه نقانقُ	خلف الأحمر	(١٧١٨)	٣/ ٢٤٢

القاف المكسورة

الرجز	الراجز	رقم الشاهد	الجزء والصفحة
ذوات ينهضن بغير سائقِ	رؤبة	(٢٤٨)	١/ ٢٧٢
وكلّ اثنين إلى افتراقِ	—	(١٧٣٠)	٣/ ٢٤٤
إذْ لمّتي مثل جناح غاقِ	رؤبة	(١٥١١)	٣/ ٨٧
جمعتها من أينق سوابقِ	رؤبة	(٢٤٨)	١/ ٢٧٢
ولا ترضّاها ولا تملّقِ	رؤبة	(١١٠)	١/ ١٧٥

قافية الكاف

الكاف المفتوحة

الرجز	الراجز	رقم الشاهد	الجزء والصفحة
ورأيُ عينيّ الفتى أباكا	رؤبة	(٣٣٤، ١٤٦٣)	١/ ٣٤٢، ٣/ ٤٥

الرجز	الراجز	رقم الشاهد	الجزء والصفحة
يعطي الجزيل فعليك ذاكا	رؤبة	(٣٣٤، ١٤٦٣)	١/ ٣٤٢، ٣/ ٤٥
يا أبتا علّك أو عساكا	رؤبة	(٤٩٠)	١/ ٤٢٢
من بين ألآك إلى ألآكا	ــ	(٢٠٣)	١/ ٢٤٧
دار لسعدى إذْهِ من هواكا	ــ	(١٤٥)	١/ ٢٠٣
وكنتَ إذْ كنتَ إلهي وحدكا	عبد الله بن عبد الأعلى القرشي	(١٢٣٣)	٢/ ٤٢٢
أهدموا بيتك لا أبا لكا	ابن همام السلولي	(٥٤٩)	١/ ٤٦٤
وزعموا أنك لا أخا لكا	ابن همام السلولي	(٥٤٩)	١/ ٤٦٤
وأنا أمشي الدألى حوالَكَا	نُسب لضبّ	(٥٩)	١/ ١٣٦
يا أيها المائح دلوي دونكا	جارية من بني مازن	(١٥٠٨)	٣/ ٨٢
		٣/ ٤٥	

الكاف المضمومة

حوكت على نولين إذ تحاكُ	ــ	(١٧٦١)	٣/ ٢٧٥
وإنما الهالك ثم التالكُ	ــ	(٢٠٩)	١/ ٢٥١
ذو حيرة ضاقت به المسالكُ	ــ	(٢٠٩)	١/ ٢٥١
كيف يكون النوك إلا ذلكُ	ــ	(٢٠٩)	١/ ٢٥١

الكاف المكسورة

وجهك بالعنبر والمسك الذكي	ــ	(١٠٨)	١/ ١٧٢
بئس قرينا يفنٍ هالكِ	ــ	(١٤١٨)	٣/ ٢٤
أبيت أسري وتبيتي تدلكي	ــ	(١٠٨)	١/ ١٧٢
ليث وليث في مجال ضنكِ	واثلة بن الأسقع أو جحدر بن مالك	(٦٩)	١/ ١٤٥

قافية اللام

اللام الساكنة

بالشحم إنا قد مللناه بجلْ	غيلان بن حريث	(٢١٩)	١/ ٢٥٧
دعْ ذا وعجّل ذا وألحق ذا بذلْ	غيلان بن حريث	(٢١٩)	١/ ٢٥٧
إن لم يجد يومًا على من يتكلْ	ــ	(١٠٥٨)	٢/ ٣٣٩
إنّ الكريم وأبيك يعتملْ	ــ	(١٠٥٨)	٢/ ٣٣٩
نحن بني ضبّة أصحاب الجملْ	الحارث الضبي أو الأعرج المعنى	(٦٥٥)	٢/ ٢٣
فصُيّروا مثل كعصف مأكولْ	رؤبة أو حميد الأرقط	(٥٨٧)	١/ ٤٨٣

قافية الميم

الميم الساكنة

الميم المفتوحة

الميم المضمومة

قافية النون

النون الساكنة

الرجز	الراجز	رقم الشاهد	الجزء والصفحة
إني وربّ القائم المهديِّ	—	(٧٥٣)	٢/ ٩٢
أنّ مطاياك لمن خير المطيِّ	—	(٥٢٢)	١/ ٤٤٦
لا هيثم الليلة للمطيِّ	بعض بني دبير	(٥٤٧)	١/ ٤٦٤
ألم تكن حلفت بالله العليّ	—	(٥٢٢)	١/ ٤٤٦

١٤ ـ فهرس أنصاف وأجزاء الأبيات

حرف الباء

نصف أو جزء البيت	الشاعر	رقم الشاهد	الجزء والصفحة
تملّ الندامى ما عداني فإنني	—	(٩١٦)	٢/ ٢١٣
تمنّى ابنتاي أن يعيش أبوهما	لبيد	(١٧٦٩)	٣/ ٢٩٣
تمنّى لقائي الجون مغرور نفسه	—	(١٤٩٥)	٣/ ٧٠
تناولها كلب بن كلب فأصبحت	الكميت	(٦٨٩)	٢/ ٤٢
تنوّرتها من أذرعات وأهلها	امرؤ القيس	(١٥)	١/ ٧٨
تولّوا أكتعينا	أعشى ربيعة	(١٥٥٨)	٣/ ١٤٠
تيمّمت همدان الذين هم هم	علي بن أبي طالب	(١٥٦٤)	٣/ ١٤٤

حرف الثاء

نصف أو جزء البيت	الشاعر	رقم الشاهد	الجزء والصفحة
ثلاث الأثافي والرسوم البلاقع	ذو الرمّة	(١٦٩٣)	٣/ ٢٢٢
ثلاثة أنفس وثلاث ذود	الحطيئة	(٩٧٩، ١٦٨٥، ١٧٦٧)	٢/ ٢٧١، ٣/ ٢٨١، ٢٩١
ثلاثون للهجر حولاً كميلا	العباس بن مرداس	(٩٨٢)	٢/ ٢٧٣
ثم أضحوا لعب الدهر بهم	عدي بن زيد	(٣٦٨)	١/ ٣٦١
ثم قالوا تحبها قلت بهرًا	عمر بن أبي ربيعة	(٧٣٢)	٢/ ٧٩
ثناء الرجال ووحدانُها	—	(٣١)	١/ ٩٤

حرف الجيم

نصف أو جزء البيت	الشاعر	رقم الشاهد	الجزء والصفحة
جاء الخلافة أو كانت له قدرًا	جرير	(١٦٢٤)	٣/ ١٧٤
جدلاء محكمة من نسج سلّام	الحطيئة	(١٦٩٩)	٣/ ٢٣٧
جرى وهو مودوع وواعد	خفاف بن ندبة أو سلمة بن الخرشب	(١٤٠٤)	٣/ ١٦
جزى بنوه أبا الغيلان عن كبر	سليط بن سعد	(١٧٩)	١/ ٢٢٢
جزى ربّه عني عديّ بن حاتم	النابغة الذبياني أو غيره	(١٧٧)	١/ ٢٢١
جفوني ولم أجف الأخلاّء إنني	—	(١٨٠، ١٥٢١)	١/ ٢٢٣، ٣/ ٩٦
جمعت وفحشًا غيبة ونميمة	يزيد بن الحكم	(٨٧٧)	٢/ ١٧٩
جنبيْ فطيمة لا ميل ولا عزل	الأعشى	(٧٦٨)	٢/ ١١١

نصف أو جزء البيت	الشاعر	رقم الشاهد	الجزء والصفحة

حرف الحاء

حاشا أبي ثوبان إنّ به	الجميح الأسدي أو سبرة بن عمرو الأسدي	(٩١١)	٢/ ٢١١
حاشا قريشًا فإن الله فضّلهم	الفرزدق	(٩٠٧)	٢/ ٢١٠
حاشاي إني مسلم معذور	الأقيشر الأسدي	(٩١٢)	٢/ ٢١١
الحافظو عورة العشيرة لا	عمرو بن امرىء القيس أو غيره	(٩١)	١/ ١٦٣
حبذا هيْ من خلّة لو تحابي	ـ	(١٤٩)	١/ ٢٠٤
حتى ماء دجلة أشكل	جرير أو الأخطل	(٩٦٩)	٢/ ٢٥٨
حديثًا متى ما يأتك الخير ينفعا	النجاشي الحارثي	(١٣٧٤)	٢/ ٥١٢
حراجيج ما تنفكّ إلا مناخة	ذو الرمة	(٨٩٩)	٢/ ٢٠٤
حسبت التقى والجود خير تجارة	لبيد	(٥٨٣)	١/ ٤٨١
حلق الحديد مضاعفًا يتلهّب	زيد الفوارس	(٩٣٥)	٢/ ٢٣٤
حمامة بطن الواديين ترنّمي	الشماخ أو المجنون أو توبة	(١٠٢)	١/ ١٦٨
حنانيك بعض الشرّ أهون من بعض	طرفة	(٧٣٩)	٢/ ٨٣
حنّت نوار ولات هنّا حنّت	شبيب بن جعيل أو حجل بن نضلة	(٢١٨، ٤٤١)	١/ ٢٥٥، ٤٠١
حياتك لا نفع وموتك فاجع	الضحاك بن هنّام أو أبو زيد الطائي أو رجل من سلول	(٥٦٨)	١/ ٤٧٤

حرف الخاء

خبيث الثرى كابي الأزند	جرير	(١١٨)	١/ ١٨٠
خبير بنو لهب فلا تك ملغيًا	رجل من الطائيين	(٣١٣)	١/ ٣١٠
خذوا حظّكم يا آل عكرم واذكروا	زهير	(٧١٥)	٢/ ٥٩
خالي ابن كبشة قد علمت مكانه	امرؤ القيس	(٩٤٨)	٢/ ٢٤٩
خلا الله لا أرجو سواك وإنما	الأعشى	(٩١٣)	٢/ ٢١١
خليليّ رفقًا ريث أقضي لبانة	ـ	(٨٤٢)	٢/ ١٥٦
خوارج ترّاكين قصد المخارج	ـ	(١٤٨٦)	٣/ ٦٠

حرف الغين

حرف الفاء

نصف أو جزء البيت	الشاعر	رقم الشاهد	الجزء والصفحة
فاستاكت به عود إسحل	عمر بن أبي ربيعة أو غيره	(١٨٣)	١/ ٢٢٤
فأصبح في حيث التقينا شريدهم	—	(٨٣٧)	٢/ ١٥٤
فأصبحت كنتيًا وأصبحت عاجنًا	الأعشى	(١٧٨١)	٣/ ٣٥٦
فأصبحن لا يسألنه عن بما به	الأسود بن يعفر	(١٠٥٥، ١٠٩٤، ١٣٦٣، ١٧٥٣)	٢/ ٣٣٨، ٣٦٠، ٥٠٨، ٣/ ٢٤٩
فأقسم بالله الذي اهتزّ عرشه على فوق سبع	أبو صخر الهذلي	(٨٢١)	٢/ ١٤٦
فالله يرعى أبا حرب وإيّانا	—	(١٦١)	١/ ٢١١
فأما الجود منك فليس جود	عبد الرحمن بن حسان	(٣٨١)	١/ ٣٧٠
فأما الصبر عنها فلا صبرا	ابن ميّادة	(٣١٩)	١/ ٣١٩
فأما القتال لا قتال لديكم	الحارث بن خالد المخزومي	(١٣٢٨)	٢/ ٤٧٩
فإنْ أمس مكروبًا فيا رُبّ فتية	امرؤ القيس	(١٠٨٤)	٢/ ٣٥٥
فإن أنت لم ينفعك علمك فانتسب	لبيد	(١٥٩، ١٢٩٥، ١٥٣١)	١/ ٢١٠، ٢/ ٤٥٥، ٣/ ١٠٨
فإنْ أهلكْ فسَوْ تجدون فقدي	—	(١٣٤٨)	٢/ ٤٩٤
فإنْ تزعميني كنتُ أجهل فيكم	أبو ذؤيب	(٥٧٦)	١/ ٤٧٨
فإنْ لم تك المرآة أبدت وسامة	الخنجر بن صخر الأسدي	(٤١٦)	١/ ٣٨٨
فإنْ هو لم يحمل على النفس ضيمها	السموأل أو الجلاح الحارثي	(١٢٩٦)	٢/ ٤٥٥
فإنّ أباكم ضلّ بن ضلّ	—	(٦٩٠)	٢/ ٤٢
فإنّ أخا سوائكم الوحيد	—	(٧٨٤)	٢/ ١١٩
فإنّ ثواب الله كلّ موحّد	حسان بن ثابت	(١٤٧٢)	٣/ ٥٢
فإنّ فؤادي عندك الدهر أجمع	جميل بثينة أو كثير عزة	(٣٢٢)	١/ ٣٢٢
فإن كلامها شفاء لما بيا	ذو الرمة	(١٤٧٣)	٣/ ٥٢
فإنّ لنا الأمّ النجيبة والأب	—	(١٦٧٤)	٣/ ٢٠٥
فأنت لدى بحبوحة الهون كائن	—	(٣٢١، ١٥١٧)	١/ ٣٢١، ٣/ ٩٢
فإنك مما أحدثت بالمجرّب	امرؤ القيس	(٢٨٧)	١/ ٢٨٨
فإنك مهما أحدثت بالمجرّب	امرؤ القيس	(٤٥٤)	١/ ٤٠٦
فإنك موشك ألاّ تراها	كثير عزّة	(٤٦٩)	١/ ٤١٤

حرف القاف

حرف الكاف

حرف اللاّم

حرف النون

حرف الهاء

حرف الواو

حرف الياء

١٥ ـ فهرس المصادر والمراجع

(أ)

ـ **أدب الكاتب**: ابن قتيبة. حققه محمد الدالي. مؤسسة الرسالة، بيروت. ط ١، ١٩٨٢ م.

ـ **إرشاد الأريب إلى معرفة الأدب (معجم الأدباء)**: ياقوت الحموي. طبعة مصرية ١٩٠٧ ـ ١٩٢٥ م، وطبعة دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٩٣ م.

ـ **الأزمنة والأمكنة**: المرزوقي. مطبعة مجلس دائرة المعارف، حيدر أباد الدكن، الهند. ١٣٣٢ هـ.

ـ **الأزهية في علم الحروف**: الهروي (علي بن محمد). تحقيق عبد المعين الملوحي. مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق. ط ١، ١٩٨١ م.

ـ **أساس البلاغة**: الزمخشري. تحقيق عبد الرحيم محمود. دار المعرفة، بيروت. لاط، ١٩٨٢ م. وطبعة دار صادر، بيروت.

ـ **أسرار العربية**: عبد الرحمن بن محمد الأنباري. تحقيق محمد بهجت البيطار مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق. ط ١، ١٩٥٧ م.

ـ **الأشباه والنظائر**: السيوطي. تحقيق عبد العال سالم مكرم. مؤسسة الرسالة بيروت. ط ١، ١٩٨٥ م. وطبعة مطبعة دائرة المعارف العثمانية، طبعة ثانية.

ـ **الاشتقاق**: ابن دريد. تحقيق وشرح عبد السلام هارون. دار المسيرة، بيروت. ط ٢، ١٩٧٩ م.

ـ **إصلاح المنطق**: ابن السكّيت. شرح وتحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون. دار المعارف بمصر. ط ١، ١٩٨٧ م.

ـ **الأصمعيات**: الأصمعي. تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون. دار المعارف بمصر. ط ٥، لا ت.

ـ **الأضداد**: ابن الأنباري. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. الكويت. ط ١. ١٩٦٠ م.

ـ **الأعلام**: الزركلي. دار العلم للملايين، بيروت. ط ١١، ١٩٩٥ م.

ـ **الأغاني**: أبو الفرج الأصفهاني، تحقيق وإشراف لجنة من الأدباء. الدار التونسية للنشر، ودار الثقافة

بيروت. ط ٦، ١٩٨٣ م. وطبعة دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٢ م.
- **الأمالي**: القالي (إسماعيل بن القاسم). دار الكتاب العربي، بيروت. لا ط، لا ت.
- **أمالي ابن الحاجب**: تحقيق فخر سليمان قدارة. دار الجيل بيروت، ودار عمّار عمّان. ط ١، ١٩٨٩ م.
- **أمالي ابن الشجري**: طبعة حيدر أباد الدكن، ١٣٤٩ هـ.
- **أمالي الزجاجي**: تحقيق وشرح عبد السلام هارون. المؤسسة العربية الحديثة، القاهرة. ط ١، ١٣٨٢ هـ.
- **أمالي المرتضى (غرر الفوائد ودرر القلائد)**: الشريف المرتضى. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. دار الكتاب العربي، بيروت. ط ٢، ١٩٦٧ م.
- **إنباه الرواة على أنباه النحاة**: القفطي. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. دار الفكر العربي القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية بيروت. ط ١، ١٩٨٦ م.
- **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**: ابن الأنباري. ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف، تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد. دار الفكر، لا ب، لا ط، لا ت.
- **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**: ابن هشام (عبد الله بن يوسف). ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد. دار الجيل، بيروت. ط ٥، ١٩٧٩ م.
- **إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون**: إسماعيل باشا البغدادي. دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة مصورة عن نسخة إستانبول.

(ب)

- **بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس**: ابن عميرة الضبيّ. طبع في مجريط، ١٨٨٤ م.
- **بغية الوعاة**: السيوطي. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. طبع عيسى البابي الحلبي، القاهرة.
- **البيان والتبيين**: الجاحظ. تحقيق وشرح عبد السلام هارون. دار الجيل، بيروت. لا ط، لا ت.

(ت)

- **تاريخ بغداد**: الخطيب البغدادي. طبع بمصر ١٣٤٩ هـ.
- **التاريخ الكبير**: البخاري. دار الكتب العلمية، بيروت. نسخة مصورة.
- **تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد**: ابن هشام (عبد الله بن يوسف). تحقيق وتعليق عباس مصطفى الصالحي. المكتبة العربية، بيروت. ط ١، ١٩٨٦ م.
- **تذكرة الحفاظ**: الذهبي. دار الكتب العلمية، بيروت لا ط، لا ت.
- **تذكرة النحاة**: أبو حيان الأندلسي. تحقيق عفيف عبد الرحمن. مؤسسة الرسالة، بيروت ط ١، ١٩٨٦ م.
- **تسهيل الفوائد**: ابن مالك. تحقيق محمد كامل بركات. دار الكاتب العربي.

- التعريفات: علي بن محمد الجرجاني. دار الكتب العلمية، بيروت. ط ٣، ١٩٨٨ م.
- تفسير البحر المحيط: أبو حيان الأندلسي (محمد بن يوسف). تحقيق عادل عبد الموجود وعلي معوض. دار الكتب العلمية، بيروت ط ١، ١٩٩٣ م. وطبعة دار الفكر، بيروت. لا ط، لا ت.
- التكملة لكتاب الصلة: ابن الأبار. طبع جزءان في مجريط، ١٨٨٦ م، وجزء في الجزائر ١٩١٩ م.
- تهذيب الأسماء واللغات: النووي. دار الكتب العلمية، طبعة مصورة عن طبعة إدارة الطباعة المنيرية.
- تهذيب تاريخ دمشق الكبيرة: علي بن الحسن الشافعي. هذّبه ورتبه عبد القادر بدران. دار المسيرة بيروت، ط ١، ١٩٧٩ م.
- تهذيب التهذيب: ابن حجر العسقلاني. طبعة حيدر أباد الدكن، ١٩٧٢ م.

(ج)

- جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس: الحميدي. القاهرة ١٩٥٢ م.
- جمهرة أشعار العرب في الجاهلية والإسلام: محمد بن أبي الخطاب القرشي. تحقيق محمد علي الهاشمي. دار القلم، دمشق. ط ٢، ١٩٨٦ م.
- جمهرة الأمثال: أبو هلال العسكري. ضبطه وكتب هوامشه أحمد عبد السلام. خرّج أحاديثه أبو هاجر محمد سعيد بن بسيوني زغلول. دار الكتب العلمية، بيروت ط ١، ١٩٨٨ م.
- جمهرة اللغة: ابن دريد. حققه وقدم له رمزي منير البعلبكي. دار العلم للملايين، بيروت. ط ١، ١٩٨٧ م.
- الجنى الداني في حروف المعاني: الحسن بن قاسم المرادي. تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نبيل فاضل. دار الآفاق الجديدة، بيروت. ط ٢، ١٩٨٣ م.
- جواهر الأدب في معرفة كلام العرب: علاء الدين بن علي الإربلي. صنعة إميل بديع يعقوب. دار النفائس، بيروت. ط ١، ١٩٩١ م.

(ح)

- حاشية الصبان على شرح الأشموني: طبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة.
- حاشية يس على التصريح: مطبوع مع شرح التصريح على التوضيح.
- حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة: السيوطي. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. القاهرة، ١٣٨٧ هـ.
- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء: أبو نعيم الأصفهاني. طبع القاهرة، ١٩٣٨ م.
- حماسة البحتري: اعتنى بضبطه لويس شيخو. بيروت لا ط، لا ت.
- الحماسة البصرية: علي بن الحسن البصري. تحقيق مختار الدين أحمد. عالم الكتب، بيروت. ط ٣، ١٩٨٣ م.
- الحماسة الشجرية: ابن الشجري (هبة الله بن علي). تحقيق عبد المعين الملوحي وأسماء الحمصي.

منشورات وزارة الثقافة في الجمهورية العربية السورية. ط ١، ١٩٧٠ م. وطبعة حيدر أباد الدكن، ١٣٤٥ هـ.

- **الحيوان**: الجاحظ. تحقيق وشرح عبد السلام هارون. دار الجيل ودار الفكر، بيروت. ط ١، ١٩٨٨ م.

(خ)

- **خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب**: عبد القادر بن عمر البغدادي. تحقيق عبد السلام هارون. مكتبة الخانجي، القاهرة. ط ٣، ١٩٨٩ م.
- **الخصائص**: ابن جنّي. تحقيق محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت. لا ط، لا ت.

(د)

- **الدرّ المنثور في التفسير بالمأثور**: السيوطي. طبعة القاهرة، ١٣١٤ هـ.
- **درّة الغواص في أوهام الخواص**: الحريري. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة. لا ط، لا ت. وطبعة ليبسغ، سنة ١٨٧١ م.
- **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة**: ابن حجر العسقلاني. تحقيق عبد المعين خان. حيدر أباد الدكن، ١٩٧٢ م.
- **الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع في العلوم العربية**: أحمد بن الأمين الشنقيطي. تحقيق عبد العال سالم مكرم. الكويت. ط ١، ١٩٨١. وطبعة دار المعرفة، بيروت ط ٢، ١٩٧٣ م.
- **دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة**: أحمد بن الحسين البيهقي. وثق أصوله وخرج حديثه وعلق عليه عبد المعطي قلعجي. دار الكتب العلمية، بيروت. ط ١، ١٩٨٥ م.
- **الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب**: ابن فرحون. تحقيق محمد الأحمدي. القاهرة، ١٣٥١ هـ.
- **ديوان ابن أحمر**= شعر عمرو بن أحمر.
- **ديوان ابن الدمينة**: صنعة أبي العباس ثعلب ومحمد بن حبيب. تحقيق أحمد راتب النفاخ. مكتبة دار العروبة، القاهرة. ط ١، ١٩٥٩ م.
- **ديوان ابن المعتز**: دار صادر، بيروت. لا ط، لا ت.
- **ديوان ابن مقبل**= ديوان تميم بن مقبل.
- **ديوان ابن ميادة**= شعر ابن ميادة.
- **ديوان ابن هرمة**= شعر إبراهيم بن هرمة.
- **ديوان أبي الأسود الدؤلي**: تحقيق محمد حسن آل ياسين. لا ناشر، ط ١، ١٩٨٢ م.
- **ديوان أبي دؤاد الإيادي**: نشر جوستاف جرونيام. ضمن دراسات في الأدب العربي. ترجمة إحسان عباس. منشورات مكتبة الحياة، بيروت. ط ١، ١٩٥٩ م.

- **ديوان أبي دهبل الجمحي**: رواية أبي عمرو الشيباني. تحقيق عبد العظيم عبد المحسن. بغداد، ١٩٧٢ م.
- **ديوان أبي زبيد الطائي**= شعر أبي زبيد الطائي.
- **ديوان أبي العتاهية**: تحقيق شكري فيصل. مطبعة جامعة دمشق. لا ط، ١٩٦٥ م.
- **ديوان أبي قيس بن الأسلت الأوسي الجاهلي**: دراسة وجمع وتحقيق حسن محمد باجودة. دار التراث، القاهرة. لا ط، لا ت.
- **ديوان أبي محجن الثقفي**: صنعة الحسن بن عبد الله العسكري. نشره وقدم له صلاح الدين المنجد. دار الكتاب الجديد، بيروت. ط ١، ١٩٧٠ م.
- **ديوان أبي نواس**= شرح ديوان أبي نواس.
- **ديوان الأحوص الأنصاري**= شعر الأحوص الأنصاري.
- **ديوان الأخطل**: شرح راجي الأسمر. دار الكتاب العربي، بيروت. ط ١، ١٩٩٢ م. وطبعة دار الثقافة، بيروت، ١٩٧٩ م.
- **ديوان الأسود بن يعفر**: صنعة نوري حمودي القيسي. وزارة الثقافة والإعلام في الجمهورية العراقية. ط ١، لا ت.
- **ديوان الأعشى (ميمون بن قيس)**: شرح وتعليق محمد محمد حسين. مؤسسة الرسالة، بيروت ط ٧، ١٩٨٣ م. وتحقيق رودلف جاير. ڤيينا، ١٩٢٧ م.
- **ديوان الأغلب العجلي**: ضمن «شعراء أمويون».
- **ديوان الأفوه الأودي**: ضمن الطرائف الأدبية.
- **ديوان الأقيشر الأسدي**: جمع وتحقيق خليل الدويهي. دار الكتاب العربي، بيروت. ط ١، ١٩٩١ م.
- **ديوان امرىء القيس**= شرح ديوان امرىء القيس.
- **ديوان أمية بن أبي الصلت**: جمعه بشير يمّوت. بيروت. ط ١، ١٩٣٤ م.
- **ديوان أنس بن زنيم**: ضمن «شعراء أمويون».
- **ديوان أوس بن حجر**: تحقيق محمد يوسف نجم. دار بيروت للطباعة والنشر. لا ط، ١٩٨٦ م.
- **ديوان بشر بن أبي خازم الأسدي**: تحقيق عزّة حسن. منشورات دار الثقافة، دمشق. ط ٢، ١٩٧٢ م.
- **ديوان تأبط شرًّا**: جمع وتحقيق وشرح علي ذو الفقار شاكر. دار الغرب الإسلامي. ط ١، ١٩٨٤ م.
- **ديوان تميم بن مقبل**: تحقيق عزة حسن. مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم في وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق. ١٩٦٢ م.
- **ديوان جران العود النميري**: صنعة محمد بن حبيب. رواية السكّري. تحقيق حمودي القيسي. منشورات وزارة الثقافة والإعلام في الجمهورية العراقية. ط ١، ١٩٨٢ م.
- **ديوان جرير بن عطية**: تحقيق نعمان أمين طه. دار المعارف بمصر، ط ٣، لا ت. وطبعة دار صادر، بيروت.
- **ديوان جميل بثينة**: جمع وتحقيق وشرح إميل يعقوب. دار الكتاب العربي، بيروت. ط ١، ١٩٩٢ م.

- ديوان حاتم الطائي: صنعة يحيى بن مدرك الطائي، رواية هشام بن محمد الكلبي. دراسة عادل سليمان جمال. مكتبة الخانجي، القاهرة. ط ٢، ١٩٩٠ م.
- ديوان الحارث بن حلّزة: جمع وتحقيق وشرح إميل يعقوب. دار الكتاب العربي، بيروت. ط ١، ١٩٩١ م.
- ديوان الحارث بن خالد = شعر الحارث بن خالد المخزومي.
- ديوان حسان بن ثابت الأنصاري: تحقيق سيّد حنفي حسنين. دار المعارف بمصر، ١٩٧٧ م. وطبعة دار الكتاب العربي، بيروت.
- ديوان الحسين بن مطير = شعر الحسين بن مطير.
- ديوان الحطيئة: شرح أبي سعيد السكّري. دار صادر، بيروت. لا ط، ١٩٨١ م.
- ديوان حميد بن ثور الهلالي، وفيه بائية أبي دؤاد الإيادي: صنعة عبد العزيز الميمني. الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة. لا ط، لا ت (تاريخ المقدمة ١٩٥٠ م).
- ديوان الخرنق بنت بدر: رواية أبي عمرو بن العلاء. تحقيق وشرح يسري عبد الغني عبد الله. دار الكتب العلمية، بيروت. ط ١، ١٩٩٠ م.
- ديوان خفاف بن ندبة = شعر خفاف بن ندبة.
- ديوان الخنساء: رواية ثعلب. تحقيق أنور أبو سويلم. دار عمار. ط ١، ١٩٨٨ م. وطبعة دار صادر، بيروت. وطبعة المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ١٨٩٦ م.
- ديوان الخوارج؛ شعرهم، خطبهم، رسائلهم: جمعه وحققه نايف معروف. دار المسيرة، بيروت. ط ١، ١٩٨٣ م.
- ديوان دريد بن الصمة: جمع وتحقيق محمد خير البقاعي. قدم له شاكر الفحام. دار قتيبة، دمشق. لا ط، ١٩٨١ م.
- ديوان دعبل بن علي الخزاعي: جمع وتحقيق محمد يوسف نجم. دار الثقافة، بيروت. لا ط، لا ت.
- ديوان ذي الرمة: شرح أحمد بن حاتم الباهلي. رواية أبي العباس ثعلب. تحقيق عبد القدوس أبي صالح. مؤسسة الإيمان، بيروت. ط ١، ١٩٨٢ م. وطبعة المكتب الإسلامي. ط ٢، ١٩٦٤ م.
- ديوان رؤبة بن العجاج: تحقيق وليم بن الورد. دار الآفاق الجديدة، بيروت. ط ٢، ١٩٨٠ م.
- ديوان الراعي النميري: جمعه وحققه راينهرت ڤاييرت. نشر فرانتس شتايز بفيسبادن. ط ١، ١٩٨٠ م.
- ديوان زهير بن أبي سلمى = شرح ديوان زهير بن أبي سلمى.
- ديوان زياد الأعجم = شعر زياد الأعجم.
- ديوان زيد الخيل = شعر زيد الخيل الطائي.
- ديوان سحيم عبد بني الحسحاس: تحقيق عبد العزيز الميمني. القاهرة، ١٩٥٠ م.
- ديوان سلامة بن جندل: تحقيق فخر الدين قباوة. دار الكتب العلمية، بيروت. ط ٢، ١٩٨٧ م.
- ديوان السموأل بن عادياء: مطبوع مع ديوان عروة بن الورد. دار صادر، بيروت لا ط، لا ت.
- ديوان الشريف الرضي: بعناية محمد سليم اللبابيدي. طبعة الأدبية، بيروت ١٩٦٧ م.
- ديوان الشماخ بن ضرار: تحقيق صلاح الدين الهادي. دار المعارف بمصر. ط ١، ١٩٦٨ م.

ـ **ديوان الشنفرى**: جمع وتحقيق وشرح إميل يعقوب. دار الكتاب العربي، بيروت. ط ٢، ١٩٩١ م.

ـ **ديوان طرفة بن العبد**: دار صادر، بيروت. لا ط، ١٩٨٠ م. وطبعة مكس سلغسون، مدينة شالون على نهر سون بمطبع برطرند، ١٩٠٠ م. وطبعة دار الفكر للجميع، بيروت.

ـ **ديوان الطرماح**: تحقيق عزة حسن. دمشق ١٩٦٨ م.

ـ **ديوان طفيل الغنوي**: تحقيق محمد عبد القادر أحمد. دار الكتاب الجديد، بيروت. ط ١، ١٩٦٨ م.

ـ **ديوان عامر بن الطفيل**: دار بيروت للطباعة والنشر. لا ط، ١٩٨٦ م.

ـ **ديوان العباس بن الأحنف**: دار صادر، بيروت. لا ط، ١٩٧٨ م.

ـ **ديوان عباس بن مرداس**: جمع وتحقيق يحيى الجبوري. نشر مديرية الثقافة العامة في وزارة الثقافة والإعلام في الجمهورية العراقية ١٩٦٨ م.

ـ **ديوان عبد الله بن رواحة الأنصاري الخزرجي**: دراسة وجمع وتحقيق حسن محمد باجودة. مكتبة التراث، القاهرة. ط ١، ١٩٧٢ م.

ـ **ديوان عبد الله بن الزبعرى** = شعر عبد الله بن الزبعرى.

ـ **ديوان عبد الله بن الزبير** = شعر عبد الله بن الزبير.

ـ **ديوان عبد الرحمن بن حسان** = شعر عبد الرحمن بن حسان.

ـ **ديوان عبدة بن الطبيب** = شعر عبدة بن الطبيب.

ـ **ديوان عبيد بن الأبرص**: دار بيروت للطباعة والنشر. لا ط، ١٩٨٣. وطبعة البابي الحلبي، بتحقيق حسين نصار. ط ١، ١٩٥٧ م.

ـ **ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات**: تحقيق وشرح محمد يوسف نجم. دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت لا ط، ١٩٨٦ م.

ـ **ديوان العجّاج**: رواية عبد الملك بن قريب وشرحه. تحقيق عبد الحفيظ السطلي. مكتبة أطلس، دمشق. لا ط، لا ت. وطبعة دار الشرق، بيروت.

ـ **ديوان عدي بن زيد العبادي**: تحقيق محمد جبار المعيبد. منشورات وزارة الثقافة والإرشاد في الجمهورية العراقية. سلسلة كتب التراث ٢، لا ط، لا ت.

ـ **ديوان العرجي**: شرحه وحققه خضر الطائي ورشيد العبيدي. الشركة الإسلامية للطباعة والنشر، بغداد. ط ١، ١٩٥٦ م.

ـ **ديوان عروة بن الورد**: شرح ابن السكّيت. تحقيق عبد المعين الملوحي. طبع وزارة الثقافة والإرشاد القومي، سوريا ط ١، ١٩٦٦ م.

ـ **ديوان علقمة بن عبدة الفحل**: تحقيق لطفي الصقال ودرّية الخطيب. راجعه فخر الدين قباوة. دار الكتاب العربي بحلب. ط ١، ١٩٦٩ م.

ـ **ديوان الإمام علي بن أبي طالب**: جمع نعيم زرزور. دار الكتب العلمية، بيروت. لا ط، لا ت.

ـ **ديوان عمر بن أبي ربيعة** = شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة.

ـ **ديوان عمرو بن أحمر** = شعر عمرو بن أحمر.

ـ **ديوان عمرو بن كلثوم**: جمع وتحقيق إميل يعقوب. دار الكتاب العربي، بيروت. ط ١، ١٩٩١ م.

ـ **ديوان عمرو بن معديكرب** = شعر عمرو بن معديكرب.

ـ ديوان عنترة بن شداد: تحقيق ودراسة محمد سعيد مولوي. المكتب الإسلامي، بيروت. ط ٢، ١٩٨٣ م.
ـ ديوان الفرزدق: دار صادر، بيروت. لا ط، لا ت. وطبعة الصاوي، ١٣٥٤ هـ.
ـ ديوان قطري بن الفجاءة: ضمن ديوان الخوارج.
ـ ديوان قيس بن الخطيم: تحقيق ناصر الدين الأسد. دار صادر، بيروت. ط ٢، ١٩٦٧ م.
ـ ديوان قيس بن ذريح: جمعه وحققه وشرحه إميل يعقوب. دار الكتاب العربي، بيروت ط ١، ١٩٩٣ م. وطبعة حسين نصار، القاهرة. لا ط، لا ت.
ـ ديوان كثير عزة: تحقيق إحسان عباس. دار الثقافة، بيروت. ط ١، ١٩٧١ م.
ـ ديوان كعب بن زهير: تحقيق وشرح علي فاعور. دار الكتب العلمية، بيروت. ط ١، ١٩٨٧ م.
ـ ديوان كعب بن مالك الأنصاري: دراسة وتحقيق سامي مكي العاني. منشورات مكتبة النهضة، بغداد. ط ١، ١٩٦٦ م.
ـ ديوان الكميت بن زيد = شعر الكميت بن زيد الأسدي.
ـ ديوان الكميت بن معروف الأسدي: ضمن «شعراء مقلّون».
ـ ديوان لبيد بن ربيعة العامري: تحقيق إحسان عباس. نشر وزارة الإعلام في الكويت، مطبعة حكومة الكويت. ط ٢، ١٩٨٤ م.
ـ ديوان ليلى الأخيلية: جمع وتحقيق خليل إبراهيم العطية وجليل العطية. دار الجمهورية، بغداد. لا ط، ١٩٦٧ م.
ـ ديوان المتلمس الضبعي: رواية الأثرم وأبي عبيدة عن الأصمعي. تحقيق حسن كامل الصيرفي. مجلة معهد المخطوطات العربية، المجلد ١٤. القاهرة، ١٩٦٨ م.
ـ ديوان متمم بن نويرة: مالك ومتمم ابنا نويرة اليربوعي. تأليف ابتسام الصفار. مطبعة الإرشاد، بغداد. لا ط، ١٩٦٨ م.
ـ ديوان المتنبي = شرح ديوان المتنبي.
ـ ديوان المثقّب العبدي: تحقيق حسن كامل الصيرفي. مجلة معهد المخطوطات العربية، المجلد ١٦، القاهرة، ١٩٧٠ م.
ـ ديوان مجنون ليلى: جمع وتحقيق عبد الستار أحمد فراج. مكتبة مصر، القاهرة، لا ط، لا ت.
ـ ديوان المخبّل السعدي: ضمن «شعراء مقلّون».
ـ ديوان المرار بن سعيد الفقعسي: ضمن «شعراء أمويون».
ـ ديوان المزرد بن ضرار الغطفاني: تحقيق خليل بن إبراهيم العطية. قدم له محمد رضا الشيبي. مطبعة أسعد، بغداد. ١٩٦٢ م.
ـ ديوان مسكين الدارمي: جمع وتحقيق خليل إبراهيم العطية وعبد الله الجبوري. مطبعة دار البصري. ط ١، ١٩٧٠ م.
ـ ديوان مضرس بن ربعي: ضمن «شعراء أمويون».
ـ ديوان المعاني: أبو هلال العسكري. مكتبة القدسي، القاهرة. ١٣٥٢ هـ.
ـ ديوان معن بن أوس: تحقيق شوارتز. ليبزج، ١٩٠٣ م.

- **ديوان النابغة الجعدي** = شعر النابغة الجعدي.
- **ديوان النابغة الذبياني**: تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. دار المعارف بمصر، ١٩٧٧ م. وطبعة دار الكتاب العربي ببيروت. وطبعة دار الفكر بدمشق.
- **ديوان النجاشي الحارثي** = شعر النجاشي الحارثي.
- **ديوان نصيب بن رباح** = شعر نصيب بن رباح.
- **ديوان النعمان بن بشير الأنصاري**: عني بنشره وتصحيحه أبو عبد الله محمد بن يوسف السورتي. المطبع الرحماني، مصر. ١٣٣٢ هـ.
- **ديوان النمر بن تولب**: ضمن شعراء إسلاميون.
- **ديوان هدبة بن الخشرم** = شعر هدبة بن الخشرم.
- **ديوان يزيد بن الطثرية** = شعر يزيد بن الطثرية.
- **ديوان يزيد بن مفرغ الحميري**: جمع وتنسيق عبد القدوس صالح. مؤسسة الرسالة، بيروت. ط ١، ١٩٨٢ م.

(ر)

- **الردّ على النحاة**: ابن مضاء القرطبي. تحقيق شوقي ضيف. دار المعارف بمصر. لا ط، ١٩٨٢ م.
- **رسالة الملائكة**: أبو العلاء المعرّي. المكتب التجاري، بيروت.
- **رصف المباني في شرح حروف المعاني**: أحمد بن عبد النور المالقي. تحقيق أحمد محمد الخراط. مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق. ط ١، ١٩٧٥ م.
- **روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات**: الخوانساري. طبعة حجرية، ١٣٤٧ هـ.

(ز)

- **الزهرة**: أبو بكر محمد بن داود الأصفهاني. حققه إبراهيم السامرائي. مكتبة المنار، الزرقاء (الأردن). ط ٢، ١٩٨٥ م.

(س)

- **سرّ صناعة الإعراب**: ابن جنيّ. دراسة وتحقيق حسن هنداوي. دار القلم، دمشق. ط ١، ١٩٨٥ م.
- **السلوك لمعرفة دول الملوك**: المقريزي. تحقيق زيادة. القاهرة، ١٩٣٤ م.
- **سمط اللآلي في شرح أمالي القالي وذيل اللآلي**: أبو عبيد البكري. تحقيق عبد العزيز الميمني؛ دار الحديث، بيروت. ط ٢، ١٩٨٤م.
- **سنن ابن ماجه**: تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي. القاهرة، ١٩٥٢ - ١٩٥٣ م.
- **سنن أبي داود**: طبعة محمد محيي الدين عبد الحميد. القاهرة، لا ت. والمنهل العذب المورود شرح سنن أبي داود، للسبكي. القاهرة، ١٣٥٣ هـ. وفتح الملك المعبود تكملة المنهل العذب المورود، لأمين محمود خطاب. القاهرة، ١٩٥٩ م.

ـ **سنن الترمذي بشرح ابن العربي المالكي**: القاهرة، ١٩٣١ ـ ١٩٣٤ م.
ـ **سنن الدارمي**: طبعة كانبور، ١٢٩٣ هـ. وطبعة دار إحياء السنّة النبوية ببيروت، لا ت.
ـ **سنن النسائي بشرح جلال الدين السيوطي**: طبعة الشيخ حسن محمد المسعودي. القاهرة، لا ت.
ـ **سير أعلام النبلاء**: الذهبي. مؤسسة الرسالة، بيروت. ط ٧، ١٩٩٠ م.

(ش)

ـ **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**: ابن العماد الحنبلي. دار الفكر، بيروت. لا ط، ١٩٨٨ م.
ـ **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**: قدم له وضبطه وعلق حواشيه أحمد سليم الحمصي ومحمد أحمد قاسم. دار جروس، طرابلس (لبنان). ط ١، ١٩٩٠ م. وطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة.
ـ **شرح أبيات سيبويه**: السيرافي. دار المأمون للتراث، دمشق وبيروت. لا ط، ١٩٧٩ م.
ـ **شرح اختيارات المفضل**: الخطيب التبريزي. تحقيق فخر الدين قباوة. دار الكتب العلمية، بيروت. ط ٢، ١٩٨٧ م.
ـ **شرح أشعار الهذليين**: صنعة أبي سعيد السكري. تحقيق عبد الستار أحمد فراج ومراجعة محمود محمد شاكر. مكتبة دار العروبة، القاهرة. لا ط، لا ت.
ـ **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**: علي بن محمد الأشموني. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. مكتبة النهضة المصرية، القاهرة. ط ١، ١٩٥٥ م.
ـ **شرح التصريح على التوضيح**: خالد بن عبد الله الأزهري. وبهامشه حاشية يس بن زين الدين. دار إحياء الكتب العربية (عيسى البابي الحلبي وشركاه) القاهرة. لا ط، لا ت.
ـ **شرح ديوان أبي نواس**: ضبط معانيه وشروحه وأكملها إيليا حاوي. الشركة العالمية للكتاب، بيروت. لا ط، ١٩٨٧ م.
ـ **شرح ديوان امرىء القيس ومعه أخبار المراقسة وأخبارهم في الجاهلية والإسلام**: حسن السندوسي. المكتبة التجارية الكبرى. ط ٤، ١٩٥٩ م. وطبعة دار الكتاب العربي، بيروت. ط ١، ١٩٩٢ م.
ـ **شرح ديوان الحماسة**: الخطيب التبريزي. عالم الكتب، بيروت. لا ط، لا ت.
ـ **شرح ديوان الحماسة**: المرزوقي. نشر أحمد أمين وعبد السلام هارون. مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر. ط ٢، ١٩٦٨ م.
ـ **شرح ديوان زهير بن أبي سلمى**: صنعة أبي العباس ثعلب. نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب ١٩٤٤ م، نشر الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٤ م.
ـ **شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة**: تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. دار الأندلس. ط ٤، ١٩٨٨ م.
ـ **شرح ديوان المتنبي**: وضعه عبد الرحمن البرقوقي. دار الكتاب العربي، بيروت. لا ط، ١٩٨٠ م.
ـ **شرح السنّة**: البغوي. تحقيق شعيب الأرناؤوط. دمشق، ١٣٩٠ ـ ١٤٠٠ هـ.
ـ **شرح شافية ابن الحاجب الاستراباذي**: مع شرح شواهده، لعبد القادر البغدادي. حققهما محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد. دار الكتب بيروت. لا ط، ١٩٨٢ م.

- شرح شذور الذهب: ابن هشام (عبد الله بن يوسف). رتبه وعلق عليه وشرح شواهده عبد الغني الدقر. دار الكتب العربية، ودار الكتاب. لا ب، لا ط، لا ت. وطبعة محمد محيي الدين عبد الحميد.
- شرح شواهد الإيضاح لأبي علي الفارسي: ابن برّي. تقديم وتحقيق عيد مصطفى درويش. مراجعة محمد مهدي علاّم. مطبوعات مجمع اللغة العربية بالقاهرة. لا ط، ١٩٨٥ م.
- شرح شواهد الشافية = شرح شافية ابن الحاجب.
- شرح شواهد المغني: السيوطي. منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت. لا ط، لا ت.
- شرح عمدة الحافظ وعدّة اللافظ: جمال الدين محمد بن مالك. تحقيق رشيد عبد الرحمن العبيدي. نشر لجنة إحياء التراث في وزارة الأوقاف في الجمهورية العراقية. ط ١، ١٩٧٧ م.
- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات: أبو بكر الأنباري. تحقيق وتعليق عبد السلام محمد هارون. دار المعارف بمصر. ط ٤، ١٩٨٠ م.
- شرح القصائد العشر: الخطيب التبريزي. تحقيق فخر الدين قباوة. دار الآفاق الجديدة، بيروت. ط ٣، ١٩٧٩ م.
- شرح قطر الندى وبلّ الصدى: ابن هشام (عبد الله بن يوسف). ومعة كتاب سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى، تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد. المكتبة التجارية الكبرى، ط ١١، ١٩٦٣ م.
- شرح المعلقات السبع: الزوزني. منشورات التجارية المتحدة دار البيان، بيروت. لا ط، لا ت.
- شرح المعلقات العشر وأخبار شعرائها: الشنقيطي. قدم له فايز ترحيني. دار الكتاب العربي، بيروت. ١٩٨٨ م.
- شرح المفصل: ابن يعيش. عالم الكتب بيروت، ومكتبة المتنبي القاهرة. لا ط، لا ت.
- شعر إبراهيم بن هرمة القرشي: تحقيق محمد نفاع وحسين عطوان. مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق. لا ط، لا ت (تاريخ المقدمة ١٩٦٩ م).
- شعر ابن ميادة: جمعه وحققه حنا جميل حداد. راجعه وأشرف على طباعته قدري الحكيم. مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق. ط ١، ١٩٨٢ م.
- شعر أبي زبيد الطائي: تحقيق نوري حمودي القيسي. ساعد المجمع العلمي العراقي على نشره. مطبعة المعارف، بغداد. ط ١، ١٩٦٧ م.
- شعر الأحوص الأنصاري: جمع وتحقيق عادل سليمان جمال. الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة. لا ط، ١٩٧٠ م.
- شعر الحارث بن خالد المخزومي: تحقيق يحيى الجبوري. بغداد، ١٩٧٢ م.
- شعر الحسين بن مطير الأسدي: جمعه وشرحه وقدم له حسين عطوان. دار الجيل، بيروت. لا ط، لا ت.
- شعر خفاف بن ندبة: جمع وتحقيق نوري حمودي القيسي. مطبعة المعارف، بغداد. ١٩٦٨ م.
- شعر زياد الأعجم: جمع وتحقيق يوسف حسين بكار. دار المسيرة. ط ١، ١٩٨٣ م.
- شعر زيد الخيل الطائي: صنعة أحمد مختار البرزة. دار المأمون للتراث، دمشق. لا ط، لا ت.
- شعر عبد الله بن الزبعرى: تحقيق يحيى الجبوري. مؤسسة الرسالة، بيروت. ط ٢، ١٩٨١ م.

ـ شعر عبد الله بن الزبير الأسدي: جمع وتحقيق يحيى الجبوري. نشر مديرية الثقافة والإعلام في وزارة الإعلام بالجمهورية العراقية. ط ١، ١٩٧٤ م.

ـ شعر عبد الرحمن بن حسان: جمعه وحققه مكي العاني. بغداد، ط ١، ١٩٧١ م.

ـ شعر عبدة بن الطبيب: تحقيق يحيى الجبوري. ساعدت جامعة بغداد على نشره. دار التربية، بغداد. ط ١، ١٩٧١ م.

ـ شعر عمرو بن أحمر الباهلي: جمعه وحققه حسين عطوان. مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق. لا ط، لا ت.

ـ شعر عمرو بن معديكرب: جمعه مطاع الطرابيشي. مطبوعات مجلة اللغة العربية بدمشق. ط ٢، ١٩٨٥ م.

ـ شعر الكميت بن زيد الأسدي: جمع وتحقيق داود سلّوم. مكتبة الأندلس، بغداد. لا ط، ١٩٦٩ م.

ـ شعر النابغة الجعدي: تحقيق عبد العزيز رباح. المكتب الإسلامي، بيروت. ط ١، ١٩٦٤ م.

ـ شعر النجاشي الحارثي: جمعه سليم النعيمي. مجلة المجمع العلمي العراقي، المجلد الثالث عشر، ١٩٦٦ م.

ـ شعر نصيب بن رباح: جمع وتقديم داود سلوم. مكتبة الأندلس، بغداد. ط ١، ١٩٦٨ م.

ـ شعر هدبة بن الخشرم: جمع وتحقيق يحيى الجبوري. منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي بدمشق. لا ط، ١٩٨٦ م.

ـ شعر يزيد بن الطثرية: تحقيق ناشر الرشيد. دار الوثبة، دمشق. لا ط، لا ت.

ـ الشعر والشعراء: ابن قتيبة. تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر. لا ناشر، لا بلدة. ط ٢، ١٩٧٧ م.

ـ شعراء إسلاميون: تحقيق نوري حمودي القيسي. عالم الكتب بيروت، ومكتبة النهضة العربية بغداد. ط ٢، ١٩٨٤ م. ونشر جامعة بغداد، ١٩٧٦ م.

ـ شعراء أمويّون: تحقيق نوري حمودي القيسي. عالم الكتب بيروت، ومكتبة النهضة العربية بغداد. ط ١، ١٩٨٥ م.

ـ شعراء مقلّون: تحقيق حاتم صالح الضامن. عالم الكتب بيروت، ومكتبة النهضة العربية بغداد. ط ١، ١٩٨٧ م.

(ص)

ـ الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها: أحمد بن فارس. تحقيق مصطفى الشويمي. منشورات مؤسسة بدران. ط ١، ١٩٦٣ م.

ـ صحيح البخاري: القاهرة، ١٣٤٥ هـ، وليدن ١٨٦٢ ـ ١٩٠٨ م. ودار الكتب العلمية، بيروت ١٩٩٢ م.

ـ صحيح مسلم: تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي. القاهرة، ١٩٥٦ م.

ـ الصلة في تاريخ أئمة الأندلس وعلمائهم ومحدثيهم وفقهائهم وأدبائهم: ابن بشكوال. طبع في مجريط ١٨٨٢ م.

(ض)

ـ **الضعفاء الكبير**: العقيلي. حققه ووثقه عبد المعطي أمين قلعجي. دار الكتب العلمية، بيروت. ط ١، ١٩٨٤ م.

ـ **الضوء اللامع لأهل القرن التاسع**: السخاوي. القاهرة، ١٣٥٣ ـ ١٣٥٥ م.

(ط)

ـ **طبقات الشافعية الكبرى**: السبكي. مصر، ١٣٢٤ هـ.

ـ **طبقات الشعراء**: ابن المعتز. تحقيق عبد الستار أحمد فراج. دار المعارف بمصر. لا ط، ١٩٧٦ م.

ـ **طبقات القراء** = غاية النهاية في طبقات القراء.

ـ **طبقات المفسرين**: السيوطي. طبعة ليدن، ١٨٣٩ م.

ـ **الطرائف الأدبية**: صحّحه وخرجه وعارضه على النسخ المختلفة وذيّله عبد العزيز الميمني. دار الكتب العلمية، بيروت. لا ط، لا ت.

(ع)

ـ **العبر في خبر من غبر**: الذهبي. تحقيق صلاح الدين المنجد، وفؤاد السيد. الكويت، ١٩٦٠ ـ ١٩٦٩ م.

ـ **العقد الفريد**: ابن عبد ربه. شرحه وضبطه أحمد أمين وأحمد الزين وإبراهيم الأبياري. دار الكتاب العربي، بيروت. لا ط، ١٩٨٣ م.

ـ **عيون الأخبار**: ابن قتيبة. شرحه وضبطه يوسف علي طويل. دار الكتب العلمية، بيروت. لا ط، لا ت.

(غ)

ـ **غاية النهاية في طبقات القراء**: عني بنشره ج. برجستراسر. دار الكتب العلمية، بيروت. نسخة مصورة عن الطبعة الأولى سنة ١٩٣٢ م، لا ب.

(ف)

ـ **فصل المقال في شرح كتاب الأمثال**: أبو عبيد البكري. تحقيق إحسان عباس وعبد المجيد عابدين. دار الأمانة ومؤسسة الرسالة، بيروت. ط ٢، ١٩٨٣ م.

ـ **الفهرست**: ابن النديم. تحقيق رضا تجدد، طهران. وطبعة دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٦ م.

ـ **فوات الوفيات**: ابن شاكر الكتبي. طبع مصر، ١٣٢٤ هـ.

(ق)

ـ **القاموس المحيط**: الفيروزابادي. دار الجيل، بيروت. لا ط، لا ت.

(ك)

ـ **الكامل**: المبرّد. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم والسيد شحاتة. دار نهضة مصر.
ـ **الكامل في ضعفاء الرجال**: ابن عدي. دار الفكر، بيروت. ط ٣، ١٩٨٨ م.
ـ **الكتاب**: سيبويه. تحقيق عبد السلام محمد هارون. مكتبة الخانجي، القاهرة. ط ٣، ١٩٨٨ م.
ـ **كتاب الصناعتين: الكتابة والشعر**: أبو هلال العسكري. تحقيق علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم. المكتبة العصرية، صيدا. لا ط، ١٩٨٦ م.
ـ **كتاب اللامات**: الزجّاجي. تحقيق مازن المبارك. دار الفكر، دمشق. ط ٢، ١٩٨٥ م.
ـ **الكشاف**: الزمخشري. دار الكتاب العربي. لا ب، لا ط، لا ت.
ـ **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**: حاجي خليفة. دار الكتب العلمية، بيروت. طبعة مصورة عن نسخة إستانبول.
ـ **كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال**: المتقي الهندي. مؤسسة الرسالة، بيروت. لا ط، ١٩٨٩ م.

(ل)

ـ **اللامات** = كتاب اللامات.
ـ **لسان العرب**: ابن منظور. دار صادر، بيروت. لا ط، لا ت.
ـ **لسان الميزان**: ابن حجر العسقلاني. حيدر آباد الدكن، ١٣٣١ هـ.
ـ **اللمع في العربية**: ابن جنّي. تحقيق حسين محمد شرف. عالم الكتب، القاهرة. ط ١، ١٩٧٩ م.

(م)

ـ **ما ينصرف وما لا ينصرف**: الزجّاج. تحقيق هدى محمود قراعة. نشر لجنة إحياء التراث الإسلامي في المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية في الجمهورية العربية المتحدة. ط ١، ١٩٧١ م.
ـ **المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء وكناهم وألقابهم وأنسابهم وبعض شعرهم**: الآمدي. مطبوع مع معجم الشعراء للمرزباني. مكتبة القدسي، القاهرة. ط ٢، ١٩٨٢ م.
ـ **مجالس ثعلب**: أحمد بن يحيى ثعلب. شرح وتحقيق عبد السلام محمد هارون. دار المعارف بمصر. ط ٥، ١٩٨٧ م.
ـ **مجمع الزوائد**: الهيثمي. القاهرة، ١٣٥٢ هـ.
ـ **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**: ابن جنّي. تحقيق علي النجدي وآخرين. نشر لجنة إحياء التراث الإسلامي في المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية في الجمهورية العربية المتحدة القاهرة. لا ط، ١٣٨٦ هـ.
ـ **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**: ابن عطية الأندلسي. تحقيق المجلس العلمي بفاس. طبع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمملكة المغربية. لا ط، ١٩٨٢ م.
ـ **مرآة الجنان**: اليافعي. حيدر آباد الدكن، ١٣٣٧ ـ ١٣٣٩ هـ.
ـ **مراتب النحويين**: أبو الطيب اللغوي. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. دار نهضة مصر، القاهرة. لا ط، لا ت.

- **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**: السيوطي. شرحه وضبطه محمد أحمد جاد المولى وآخرون. دار الجيل ودار الفكر، بيروت. لا ط، لا ت.
- **المستدرك على الصحيحين**: الحاكم النيسابوري. دراسة وتحقيق مصطفى عبد القادر عطا. دار الكتب العلمية، بيروت. ط ١، ١٩٩٠ م.
- **المستقصى في أمثال العرب**: الزمخشري. دار الكتب العلمية، بيروت. ط ٢، ١٩٨٧ م.
- **المسند**: أحمد بن حنبل. القاهرة، ١٨٩٥ م.
- **مصارع العشاق**: جعفر بن أحمد بن حسين السرّاج. دار بيروت للطباعة والنشر. لا ط، لا ت.
- **المصنّف**: ابن أبي شيبة. تحقيق عبد الخالق الأفغاني. بومباي، ١٩٧٩ م.
- **المعاني الكبير في أبيات المعاني**: ابن قتيبة. دار الكتب العلمية، بيروت. ط ١، ١٩٨٤ م.
- **معاهد التنصيص على شواهد التلخيص**: عبد الرحيم بن أحمد العباسي. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. عالم الكتب، بيروت. لا ط، ١٩٤٧ م.
- **معجم الأدباء** = إرشاد الأريب.
- **معجم البلدان**: ياقوت الحموي. دار صادر، بيروت. لا ط، لا ت.
- **معجم الشعراء**: المرزباني. مكتبة القدسي، القاهرة. ط ٢، ١٩٨٢ م.
- **معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع**: عبد الله بن عبد العزيز البكري. حققه وضبطه مصطفى السقّا. عالم الكتب، بيروت. ط ٣، ١٩٨٣ م.
- **معجم المؤلفين**: عمر رضا كحّالة. دار إحياء التراث العربي، بيروت. لا ط، لا ت.
- **المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية**: إميل يعقوب. دار الكتب العلمية، بيروت. ط ١، ١٩٩٦ م.
- **المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية**: إميل يعقوب. دار الكتب العلمية، بيروت. ط ١، ١٩٩٢ م.
- **المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي**: رتبه ونظمه لفيف من المستشرقين. مكتبة بريل في مدينة ليدن. لا ط، ١٩٣٦ م.
- **المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم**: محمد فؤاد عبد الباقي. دار الهجرة بيروت ـ دمشق، ودار الإيمان دمشق ـ بيروت. لا ط، ١٩٨٥ م.
- **المعجم الوسيط**: مجموعة من الأساتذة. لا ب، لا ط، لا ت.
- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**: ابن هشام (عبد الله بن يوسف). تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. المكتبة العصرية، صيدا، لبنان. لا ط، ١٩٨٧ م. وطبعة دار الجيل، بيروت، تحقيق حنا الفاخوري. ط ١، ١٩٩١ م. وطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة.
- **المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية**: محمود بن أحمد العيني. مطبوع مع خزانة الأدب. دار صادر، بيروت لا ط، لا ت.
- **المقتضب**: المبرّد. تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة. عالم الكتب، بيروت. لا ط، لا ت.
- **الممتع في التصريف**: ابن عصفور الإشبيلي. تحقيق فخر الدين قباوة. دار الآفاق الجديدة، بيروت. ط ٤، ١٩٧٩ م.

ـ **المنصف في شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني النحوي لكتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازني النحوي البصري**: تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين. طبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر. ط ١، ١٩٥٤ م.
ـ **الموشح**: المرزباني. تحقيق علي محمد البجاوي. القاهرة، ١٩٦٥ م.
ـ **الموطأ**: مالك بن أنس. تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي. القاهرة، ١٩٥١ م.
ـ **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**: الذهبي، تحقيق علي البجاوي. القاهرة، ١٩٦٣ م.

(ن)

ـ **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة**: ابن تغري بردي. طبعة دار الكتب المصرية.
ـ **نزهة الألباء في طبقات الأدباء**: عبد الرحمن بن محمد الأنباري. طبع في مصر، ١٢٩٤ هـ.
ـ **نظم العقيان في أعيان الأعيان**: السيوطي. طبع في نيويورك ١٩٢٧ م.
ـ **نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب**: المقري. تحقيق إحسان عباس. بيروت، ١٩٦٨ م.
ـ **النهاية في غريب الحديث والأثر**: ابن الأثير. تحقيق طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي. المكتبة العلمية، بيروت. لا ط، لا ت.
ـ **النوادر في اللغة**: أبو زيد سعيد بن أوس. دار الكتاب العربي، بيروت. ط ٢، ١٩٦٧ م.

(هـ)

ـ **هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين من كشف الظنون**: إسماعيل باشا البغدادي. دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة مصورة عن نسخة استانبول.
ـ **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**: جلال الدين السيوطي. تحقيق عبد العال سالم مكرم. دار البحوث العلمية في الكويت. ط ١، ١٩٨٠ م.

(و)

ـ **الوحشيات**: تحقيق عبد العزيز الميمني. دار المعارف بمصر.
ـ **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**: ابن خلكان. تحقيق إحسان عباس. دار صادر، بيروت. لا ط، لا ت.

فهرس المحتويات